جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالقاهرة
الدراسات العليا
قسم اللغويات

عرائس
المحصل من نفائس المفصل

المجلد الرابع – للفخر الرازي المتوفى ٦٠٦هـ

دراسة وتحقيق

رسالة لنيل درجة العالمية (الدكتوراة)

إعداد
أحمد محمد عبد النعيم

إشراف
أ. د. إبراهيم عبد الرزاق البسيوني
أ. د. صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم

الجزء الأول

١٤٠[illegible]هـ - ١٩٨٥م

جامعة الازهر
كلية اللغه العربية بالقاهرة
الدراسات العليا
قسم اللغويات

عرائس المحصل من نفائس المفصل

المجلد الرابع – للفخر الرازى المتوفى ٦٠٦ هـ

دراسه وتحقيق

رسالة لنيل درجه العالميه (الدكتوراه)

إعداد

أحمد محمد عبد النعيم
المدرس المساعد فى كلية اللغة العربية بالزقازيق

إشراف

ا . د   ابراهيم عبد الرازق البسيونى

ا . د   صبحى عبد الحميد محمد عبد الكريم

١٤٠٥ هـ   ١٩٨٥ م

المقدمـــــة

بسم الله الرحمن الرحيم . والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمــد وعلى آله وأصحابه والتابعين . وبعد

فلقد كان موضوع رسالتى للماجستير : دراسة وتحقيق البهجة المرضية فى شــرح الألفية للعلامة جلال الديـن السيوطى .

وفى أثناء هذه الرحلة العلمية تعرفت على المفصل من خلال شرح العلامة ابـن يعيش له ، وأدركت قيمة هذا الكتاب فى مجال الدراسات النحوية والصرفية .

ولاعجب فى هذا ، فلقد قامت حوله عشرات الشروح ، ونصب كثير من العلمـــاء أنفسهم له يشرحونه ، ويبينون مسائله ، ويكشفون أسراره ، ويظهرون روائعه .

بجانب هذا عرفت حق المعرفة قدر صاحبه وتفوقه فى علوم الدين واللغة ، فلقــد عرف الباحثون والدارسون الزمخشرى بكشافه ، كما عرفوه بمفصله ، وتطلعت نفسى لعمــل يتصل بالمفصل ، وظلت هذه الرغبة تمتلك مشاعرى ، وتسيطر على تفكيرى ، حتى انتهيت من مرحلة الماجستير .

حينئذ عرفت أن بعض زملائى قد عثر على عرائس المحصل للإمام فخرالدين الرازى فى مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، وعرضوا الكتاب على أستاذنا فضيلة الدكتور أحمــد عبد اللاه هاشم ، فشجعهم على دراسته وتحقيقه ، لما وجده فيه من قيمة علمية جديـرة بالدراسة والتحقيق ، وسجلوا بحوثهم فى المجلدات الثلاثة الأولى ، وتبقى المجلد الرابـــع والأخيـــر .

ولما قرأت الكتاب ، وعشت معه فترة طويلة ، وجدت فيه من الأسباب ما يحملنـــى على ضرورة تحقيقه ، ومن ذلك :

أ ــ إن الكتاب حافل بآراء نحوية وصرفية كثيرة لعلماء أجلاء لهم شأنهم فـــى مجال الدراسات النحوية والصرفية ، وبعض هؤلاء العلماء لم نر كتبهم حتى الآن ، ولعل الزمن يكشف عنها فى مستقبل الأيام ؛ لنتعرف على هذه الآراء فى مصادرها .

ب ــ لقد اشتهر الإمام الرازى ببراعته فى التفسير وعلم الكلام ، والبلاغة والطب وسائر المعارف العامة ، أفلا يحق للباحثين والدارسين أن يتعرفوا على مواهبه الأخــرى فى ميدان الدراسات النحوية والصرفية ؛ لتظهر شخصيته العلمية بمواهبها المتعــددة متكاملة أمامهم ؟

جـ ـ ونظرا لأن الأجزاء الأولى من الكتاب كان قد بدأ تحقيقها وعلى وشك الظهور ، رأيت من الضرورى أن أحقق الجزء الأخير منه ؛ ليظهر الكتاب متكاملا ، حتى يكون عونا للباحثين والدارسين فى ميدان الدراسات النحوية والصرفية ، وحتى أضيف ـ مع زملائى ـ سفرا قيما إلى مكتبة تراثنا العربى الخالد .

واشتمل بحثى على قسمين :

القسم الأول : قسم الدراسة ، وتضمن ثلاثة فصول :

الفصل الأول : وتحدثت فيه عن الزمخشرى وكتابه المفصل .

الفصل الثانى : وتناولت فيه عصر الإمام الرازى ، وحياته وآثاره العلمية .

الفصل الثالث : ودار حول عرائس المحصل ، حيث وضحت فيه :
سبب تأليفه ، وزمنه ، واسم الكتاب ونسخه ، ونسبته للإمام الرازى ، وأشرت إلى مصادره التى استقى منها المؤلف معلوماته .

وفى هذا الفصل ـ أيضا ـ ألقيت الضوء على منهج الإمام الرازى فى عرائسه ، وبينت اتجاهه النحوى ، وموقفه من النحاة ، ثم موقفه من العلامة الزمخشرى .

بعد ذلك أشرت إلى موقفه من الشواهد ، وعقدت موازنات بين عرائس المحصل وشرح ابن يعيش ، والإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ، والتخمير لصدر الأفاضل الخوارزمى ، ثم وضعت عرائس المحصل فى الميزان ، مبينا ماله وماعليه .

وفى نهاية قسم الدراسة بينت منهجى فى التحقيق .

القسم الثانى : قسم التحقيق ، وسرت فيه وفق الخطوات التى بينتها فى منهجى .

وفى نهاية التحقيق وضعت خاتمة للبحث ضمنتها أهم نتائجه ، وما استطعت أن أستنتجه خلال رحلتى العلمية الطويلة مع عرائس المحصل وصاحبه .

وأخيرا يطيب لى أن أتقدم بخالص شكرى لأستاذى الكريم فضيلة الدكتور إبراهيم عبد الرازق البسيونى الذى أشرف على رسالتى ، وشرفها ، وتعهدنى بالرعاية وحسن التوجيه ، فلقد أنار فضيلته لى الطريق ، ومهد لى سبل البحث ، وذلل أمامى الصعاب ، وفتح لى قلبه الكبير ، وأمدنى بعلمه الزاخر ، وغمرنى بعطفه طوال هذه الرحلة المضنية . جزاه الله عنى خير الجزاء .

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان لأستاذى فضيلة الدكتور صبحى عبد الحميد الأستاذ فى كلية اللغة العربية بالقاهرة ؛ لتفضله بقبوله المشاركة فى الإشراف

على رسالتي .

ولقد بذل معي فضيلته من جهده ، ووقته الكثير ، وأعطاني الأمل في التقدم ، ومهد أمامي سبل العلم والمعرفة .

أسأل الله له السعادة والتوفيق جزاء إخلاصه وانسانيته .

"رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ، وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ، إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ" .

* * *

القاهرة في ١٩ من ربيع الآخر ١٤٠٥ هـ

الموافق ١١ من يناير ١٩٨٥ م

الباحث

أحمد محمد عبد النعيم

المدرس المساعد في قسم اللغويات

كلية اللغة العربية بالزقازيق

قسم الدراسة

الفصل الأول

الزمخشري و كتابه المفصل

الفصل الأول

الزمخشري وكتابه المفصل

مولده ونشأته :

هو : أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري [١] ، جار الله [٢].

ولد بـ : " زمخشر " في يوم الأربعاء السابع والعشرين من رجب سنة ٤٦٧ هـ [٣].

وكان مولده في عهد السلطان ملكشاه السلجوقي ، ووزيره : نظام الملك ، وهو من أزهى الفترات التي نهضت فيها الآداب والعلوم .

نشأ بـ : " زمخشر " ، ودرس على شيوخها ، ثم رحل إلى " بخارى " [٤] ؛ ليطلب العلم في مطلع حياته ؛ لأنها كانت في ذلك العهد مثابة المجد ، وكعبة الملك ، ومجمع أفراد الزمان ، ومطلع نجوم أدباء الأرض [٥].

وجدير بالذكر أن الزمخشري كان في مطلع حياته طموحا ، يأمل في أن يتبوأ المكانة التي تكافئ علمه وأدبه وذكاءه ، كما كان يأمل في أن ينال من المال ما يكفل له رغد الحياة ، ولما لم يحقق آماله في " بخارى " رحل عنها إلى " خراسان " [٦] ، ثم إلى " أصفهان " [٧] عاصمة السلاجقة ، ومنها إلى " بغداد " [٨].

---

١) نسبة إلى " زمخشر " ، وهي : قرية جامعة من قرى " خوارزم " (معجم البلدان ١٤٧/٣) .

٢) سمي : جار الله ؛ لكثرة مجاورته بيت الله الحرام .
وينظر : انباه الرواة للقفطي ٢٦٨/٣ تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم (ط دار الكتب المصرية ـ ١٣٦٩ هـ) ووفيات الأعيان ١٦٩/٥ والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٥ / ٢٧٤ (نسخة مصورة عن ط دار الكتب المصرية) وبغية الوعاة للسيوطي ٢٧٩/٢ ، ٢٨٠ .

٣) ينظر : وفيات الأعيان ١٧٣/٥ وشذرات الذهب ٤ / ١٢١ وانباه الرواة ٢٦٦/٣ والنجوم الزاهرة ٢٧٤/٥ .

٤) مدينة قديمة ، كثيرة البساتين ، تقع بالقرب من " خوارزم " (معجم البلدان ٣٥٣/١) .

٥) ينظر : وفيات الأعيان ١٧٠/٥ ومعجم الأدباء لياقوت ١٢٧/١٩ (الطبعة الأخيرة ـ مطبوعات دار المأمون) .

٦) مدينة عظيمة أول حدودها مما يلي العراق ، وآخر حدودها مما يلي الهند (معجم البلدان ٣٥٠/٢) .

٧) مدينة كبيرة من أعلام المدن (معجم البلدان ٢٠٦/١) .

٨) مدينة السلام ، وهي الآن عاصمة العراق (معجم البلدان ٤٥٦/١) .

ولما أحس الزمخشري بسمو نفسه ، وتخلصها من المطامع اتجه إلى " مكه "(١) مشوقا ، راجيا الصفح من ربه عما فرط ، معتزما أن يقيم بها ، مترددا على بيت الله ، لكنه بعد أن أقام بها سنين ، شدة الحنين إلى وطنه ، فرحل إليه ، ثم أقام بـ : " خوارزم " إلى أن حم القضاء ليلة عرفة سنة ٥٣٨ هـ (٢).

وتحدثنا كتب التاريخ أن رجله قطعت بسبب خراج ، وقيل : أصابها برد الثلج لكثرة رحلاته من أجل العلم في نواحي " خوارزم " ، وقيل: سقط من دابة ، فكسرت ووضع في مكانها رجلا من خشب ، فكان إذا مشى ألقى عليها ثيابه الطويلة ، فيظن من يراه أنه أعرج (٣).

ومهما يك من شئ فلقد كان العلامة الزمخشري رجلا صالحا ، محمود السيرة ، مبرزا في عدة فنون :

فقد كان نحويا لغويا ، مفسرا ، وهيأته مواهبه أن يكون إمام عصره في عدة علوم ، حتى لقب بـ : " فخر خوارزم " .

ومما لا شك فيه أن العلامة الزمخشري كان معتزليا ، داعية إلى الاعتزال ، مجاهرا به ، شديد الإنكار على غيره ، حتى نقل عنه أنه كان إذا قصد صاحبا له ، واستأذن في الدخول عليه ، يقول لمن يأخذ له الإذن : قيل له : أبو القاسم المعتزلي بالباب .

وتفقه على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعماني (٤).

أساتذته :

استقى الزمخشري علومه ومعارفه من ينابيع كثير من العلماء الذين عاصرهم ، كما نهل من مؤلفات سابقية ، ولعل أعظم أساتذته أثرا في نفسه :

---

١) أم القرى ، وفيها بيت الله الحرام (معجم البلدان ٥/ ١٨١) .

٢) ينظر : وفيات الأعيان ٥ / ١٧٣ وشذرات الذهب ٤/ ١٢١ وانباه الرواة ٣/ ٢٦٨ ونزهة الألباء لأبي البركات الأنباري / ٣٩٣ تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم (ط دار نهضة مصر – القاهرة) ومعجم الأدباء ١٩/ ١٢٩ والزمخشري للدكتور أحمد الحوفي / ٣٥ .

٣) ينظر : انباه الرواة ٣/ ٢٦٨ .

٤) ينظر : وفيات الأعيان ٥/ ١٧٠ وانباه الرواة ٣/ ٢٧٠ وشذرات الذهب ٤ / ١١٩ ، ١٢٠ .

* - أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصفهاني (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ) ، وكان يلقب بفريد العصر ، ووحيد الدهر في علم اللغة والنحو ، ويضرب به المثل في أنواع الفضائل .

وكان الزمخشري محبا لأستاذه هذا ، وفيا له ، وأخذ عنه : النحو ، والأدب (١) .

* - أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري ، وقد أخذ عنه : الأدب (٢).

* - أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله اليابري الأندلسي (المتوفى سنة ٥١٨ هـ) قرأ عليه الزمخشري بـ "مكة" كتاب سيبويه (٣).

* - شيخ الإسلام أبو منصور الحارثي ، وأبو سعد الشقاني ، وأبو الخطاب ابن أبي البطر ، وسمع منهم الحديث (٤).

* - أبو منصور الجواليقي ، وقرأ عليه بعض كتب اللغة (٥).

تلاميـــذه :

كان العلامة الزمخشري صاديا إلى الثقافة ، يتردد على مناهلها ، ويرتوي من رجالها ، ثم كان له تلاميذ عطاش إلى منهله ، يسرعون إليه في كل بلد حل بـه ، فيستقون منه ، ويجرون ما استقوه جداول تنقع غلة الناس .

يقول القفطي : " .. إنه دخل "خراسان" ، وورد العراق ، وما دخل بلدا إلا واجتمع الناس عليه ، وتتلمذوا له ، واستفادوا منه .. "

ويقول أيضا : " إنه أقام بـ : "خوارزم" تضرب إليه أكباد الإبل ، وتحط بفنائه رحال الرجال ، وتحدى باسمه مطايا الآمال .. " (٦).

---

١) ينظر : معجم الأدباء ١٢٧/١٩ وشذرات الذهب ١١٩/٤ وبغية الوعاة للسيوطي ٢٧٩/٢ .
٢) ينظر : معجم الأدباء ١٢٧/١٩ والبغية ٢٧٩/٢ .
٣) ينظر : البغية ٤٦/٢ والزمخشري للدكتور أحمد الحوفي / ٥٠ .
٤) ينظر : معجم الأدباء ١٢٧/١٩ والبغية ٢٧٩/٢ والزمخشري للدكتور الحوفي / ٤٩ وطبقات المفسرين للسيوطي / ١٢٠ .
٥) ينظر : معجم الأدباء ٢٠٥/١٩ والزمخشري للدكتور الحوفي / ٥٠ .
٦) انباه الرواة ٢٦٦/٣ .

ونستمع إلى ياقوت فنجده يحدثنا أنه قدم بغداد فى طريقه إلى الحج ، فاجتمع الناس حوله ؛ ليسمعوا منه ، وينهلوا من معارفه (١).

وتلاميذ الزمخشرى كثيرون منهم :

* — أبو عمرو عامر بن الحسن السمار بـ : " زمخشر "(٢).

* — أبو المحاسن إسماعيل بن عبد الله الطويلى بـ " طبرستان " (٣).

* — أبو المحاسن عبد الرحيم بن عبد الله البزاز بـ " أبيورد "(٤).

* — أبو سعد أحمد بن محمود الشاشى بـ " سمرقند " (٥).

* — أبو طاهر سامان بن عبد الملك الفقيه بـ " خوارزم "(٦).

* — الموفق بن أحمد بن أبى سعيد المعروف بـ : " أخطب خوارزم " ، وكان متمكنا فى العربية ، غزير العلم ، فقيها ، أديبا شاعرا (٧).

* — على بن محمد العمرانى الخوارزمى أبو الحسن الأديب الملقب بحجة الأفاضل ، وفخر المشايخ (المتوفى سنة ٥٦٦ هـ) . قرأ الأدب على الزمخشرى ، وصار من أكبر أصحابه ، وأوفرهم حظا من غرائب آدابه ، وسمع منه الحديث (٨).

* — محمد بن أبى القاسم بايجوك أبو الفضل البقالى الخوارزمى ، الملقب بـ : " زين المشايخ " ، النحوى الأديب ، كان إماما فى الأدب ، وحجة فى لسان العرب. أخذ اللغة وعلم الإعراب عن أبى القاسم الزمخشرى ، وجلس بعده مكانه ، وأخذ الحديث عنه وعن غيره ، توفى سنة ٥٦٢ هـ (٩).

* — أبو يوسف يعقوب بن على بن محمد بن جعفر البلخى ، أحد الأئمة فى النحو والأدب ، أخذ عن الزمخشرى ولزمه (١٠).

* — على بن عيسى بن حمزة بن وهاس ، من ولد سليمان بن الحسن بن على ابن أبى طالب ، قرأ على الزمخشرى بـ : " مكة " ، ثم صار إماما تفد إليه الرحال ،

---

١) معجم الأدباء ١٢٧/١٩.
٢) ينظر : الأنساب للسمعانى ٣١٦/٦ (ط الهند ١٣٨٦ هـ — ١٩٦٦ م).
٣) المرجع السابق. ٤) المرجع السابق.
٥) المرجع السابق. ٦) السابق.
٧) ينظر : البغية ٢ / ٣٠٨.
٨) ينظر : معجم الأدباء ٦١/١٥ والبغية ١٩٥/٢.
٩) ينظر : معجم الأدباء ٥/١٩.
١٠) السابق ٥٥/٢.

توفى بـ : " مكة " سنة نيف وخمسين وخمسمائة (١).

* - زينب بنت الشعرى التى أجازت ابن خلكان المتوفية سنة ٦١٥ هـ بمدينة " نيسابور "(٢).

مؤلفاته :

شغف الزمخشرى منذ صباه بالدرس والبحث ، فامتزج بالعلوم العربية والإسلامية امتزاجا شغل قلبه ، وامتلك نفسه ، وساعده على هذا أنه كان عزبا لاتصرفه عن التأليف شواغل الآباء بالأسرة والأبناء .

لهذا كله فرغ نفسه للعلم ، فانهمرت عليه سحائب العلم ، ومنح الثقافة نشاطه ، فكثرت مؤلفاته وتنوعت ، وخلد كثير منها إلى اليوم .

وقد ذكر مؤلفاته أكثر الذين ترجموا له ، وسوف يقتصر حديثى على أهم هذه المؤلفات(٣) :

* - أساس البلاغة

(طبع فى مجلدين بمطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٣٤١ هـ - ١٩٢٢م ، وطبع فى دار الشعب سنة ١٩٦٠م) .

* - أعجب العجب فى شرح لامية العرب

(طبع بالقاهرة سنة ١٣٢٤ هـ وأخرى سنة ١٩٢٨م).

* - الأنموذج

(طبع بمصر سنة ١٢٩٨ هـ مع كتابى : نزهة الطرف فى علم الصرف للميدانى ، وقواعد الإعراب لابن هشام) ، كما طبع فى دار الآفاق الجديدة - بيروت (ط أولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م).

---

١) السابق ١٤/ ٨٥ وينظر : انباه الرواه ٣/ ٢٦٨.

٢) ينظر : وفيات الأعيان ٢/ ٣٤٤ والنجوم الزاهرة ٦/ ٢٢٦ وشذرات الذهب ٥/ ٦٣ والزمخشرى للدكتور أحمد الحوفى / ٥٤ و" نيسابور " من كبريات المدن الفارسية (معجم البلدان ٥ / ٣٣١).

٣) ينظر : وفيات الأعيان ٥/ ١٧٣ ومعجم الأدباء ١٩ / ١٣٣ وشذرات الذهب ٤/ ١١٩ والبغية ٢/ ٢٧٩ وانباه الرواة ٣ / ٢٦٦ والنجوم الزاهرة ٥/ ٢٧٤ ولسان الميزان ٦/ ٤ .

* — الجبال والأمكنة والمياه
(طبع فى ليدن سنة ١٨٨٥م ، ثم طبع فى العراق سنة ١٩٦٢م).

* — ديوان الزمخشرى
(مخطوط بدار الكتب المصرية — رقم ٥٢٩ أدب).

* — ربيع الأبرار ونصوص الأخيار
(مخطوط بدار الكتب المصرية — رقم ١٥٥ أدب ، وطبع فى القاهرة والعراق).

* — شرح مقامات الزمخشرى
(طبع الطبعة الأولى فى القاهرة سنة ١٣١٢ هـ ، والطبعة الثانية بمطبعة التوفيق بالقاهرة سنة ١٣٢٥ هـ).

* — الفائق فى غريب الحديث
(طبع فى ثلاثة مجلدات بمطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة — تحقيق الأستاذين: على البجاوى — محمد أبو الفضل ابراهيم من سنة ١٣٦٤ هـ — ١٣٦٧ هـ — ١٩٤٥ م — ١٩٤٨م).

* — الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل.
(طبع أول مرة بالمطبعة البهية المصرية بالقاهرة سنة ١٣٤٣ هـ فى مجلدين ، ثم طبع بعد ذلك عدة طبعات).

* — المستقصى فى أمثال العرب ، ويحتوى على (٣٤٦١ مثلا).
(طبع الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد ١٣٨١هـ — ١٩٦٢م ، كما طبع طبعة ثانية فى بيروت سنة ١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧م).

* — معجم عربى فارسى
(نشره فتزشتاين — ليبزج سنة ١٨٤٣ م).

* — المفصل فى النحو
(ترجم إلى الألمانية ، كما طبع بادارة الطباعة المنيرية بالقاهرة مع شرح موفق الدين يعيش بن على فى عشرة أجزاء) (١).

---

١) ينظر : الزمخشرى للدكتور أحمد الحوفى / ٥٦ — ٦٣.

وفاتـــــه :

توفى بجرجانية " خوارزم " بعد رجوعه من " مكة " ليلة عرفة سنة ٥٣٨ هـ(١).

حول المفصل :

نظرا لأن عرائس المحصل (موضوع الدراسة والتحقيق) هو شرح للمفصـــل ، ونظرا لأن هذا الكتاب الجليل قامت حوله شروح كثيرة مستفيضة ، وعم نفعه فى كل زمان ومكان ، وشغل العلماء والدارسين سنين طويلة ، كان لابد من إلقاء الضوء على هـــذا الكتاب والإشارة إلى أهم الشروح التى قامت من حوله .

ومما هو جدير بالذكر أن العلامة الزمخشرى قد درس النحو ، وتفوق فيه ، كمـــا درس اللغة وبرع فيها ، وكان يميل إلى البصريين فى آرائه ، كما يتبين من مؤلفاتـــه ، وخاصة " المفصل " الذى قد شرع فى تأليفه فى غرة رمضان سنة ٥١٣ هـ ، وفـــرغ منه فى غرة المحرم سنة ٥١٥ هـ .

ونحن عندما نقرأ مفصل العلامة الزمخشرى ، وننعم النظر فى فصوله وأبوابـــه ، نجد أن مؤلفه قد وصل به إلى مرحلة النضج فى التأليف ، وحسن التنسيق والتنظيم .

وهذا يدفعنا إلى القول بأن الزمخشرى قد أفاد من محاولات السابقين عليه فى هذا الفن ، فالنحو شأنه شأن سائر العلوم والفنون ، تسير فى سلم الترقى والتطـــور حتى تصل إلى الغاية المنشودة .

ومفصل الزمخشرى بحسن تنظيمه ، وسهولة تعبيراته ، ودقة إشاراته ، يعرفنـــا بما لايدع مجالا للشك أن ثمة محاولات عديدة سبقته فى هذا المجال ، حتى استوى ساقه ، وقوى عوده ، ووقف على قدمين ثابتتين .

لهذا كله ومن أجله أستطيع أن أقول : إن الزمخشرى فى مفصله حاول أن يتجنب المؤاخذات التى يمكن أن تؤخذ على من سبقه ، وهذا ـ أيضا ـ ماجعـــل مفصله يظهر فى أسلوب جديد فى التأليف ، يسهل على الباحث والدارس مراجعـــة موضوعات النحو فى يسر ، ودون عناء .

---

(١) ينظر : نزهة الألباء / ٣٩٣ والبغية ٢/ ٢٨٠ وانباه الرواة ٣ / ٢٦٨ ووفيات الأعيان ٥ / ١٧٣ والنجوم الزاهرة ٥ / ٢٧٤ وشذرات الذهب ٤/ ١٢١ .

ونظرة فاحصة فى مفصل الزمخشرى ترينا أنه قسم كتابه أربعة أقسام :

القسم الأول : قسم الأسماء :

وفيه بحث الأسماء المعربة ، كما بحث الأسماء المبنية ، ثم بحث موضوعات مختلفة تندرج تحت باب الأسماء .

وعند بحثه الأسماء المعربة ، تناول موضوعات : الممنوع من الصرف ، إعراب الأسماء ، المرفوعات :

(الفاعل ، المبتدأ والخبر ، خبر " إن " وأخواتها ، خبر " لا " التى لنفى الجنس ، اسم " ما " ، و " لا " المشبهتين بـ " ليس ") .

كما تناول — أيضا — المنصوبات : (المفعول المطلق ، المفعول به ، المنادى ، التحذير ، المضمر على شريطة التفسير (الاشتغال) ، المفعول فيه ، المفعول معه ، المفعول له ، الحال ، التمييز ، الاستثناء ، خبر " كان " ، اسم " إن " ، اسم " لا " النافية للجنس ، خبر " ما " ، و " لا " المشبهتين بـ : " ليس " و " لات ") .

ثم تحدث عن : المجرورات ، الإضافة ، التوابع .

ولما تطرق الزمخشرى إلى الأسماء المبنية ، بحث موضوعات : الضمير ، الإشارة ، الموصولات ، أسماء الأفعال والأصوات ، الظروف المبنية ، المركبات ، الكنايات .

ثم تحدث عن موضوعات :

المثنى والجمع ، المعرفة والنكرة ، المذكر والمؤنث ، المصغر والمنسوب ، العدد ، المقصور والممدود ، الأسماء المتصلة بالأفعال (المصدر — المشتقات) .

القسم الثانى : قسم الأفعال :

وفى هذا القسم تناول بالبحث : الماضى ، المضارع ووجوه إعرابه ، الأمر ، الفعل المتعدى وغير المتعدى ، المبنى للمفعول ، أفعال القلوب ، الأفعال الناقصة ، أفعال المقاربة ، فعلا المدح والذم ، الفعل الثلاثى المجرد والمزيد ، الفعل الرباعى المجرد والمزيد .

القسم الثالث : قسم الحروف :

وفى هذا القسم تحدث العلامة الزمخشرى عن : حروف الإضافة ، الحروف المشبهة بالفعل ، حروف العطف ، حروف النفى ، حروف التنبيه ، حروف النداء ، حروف

التصديق والإيجاب ، حرفي الخطاب ، حروف الصلة ، حرفي التفسير ، الحرفين المصدريين ، حروف التحضيض ، حرف التقريب ، حروف الاستقبال ، حرفي الاستفهام ، حرفي الشرط ، حرف التعليل ، حرف الردع ، اللامات ، تاء التأنيث الساكنة ، التنوين ، النون المؤكدة ، هاء السكت ، شين الوقف ، حرف الإنكار ، حرف التذكر .

القسم الرابع : المشترك :

وتناول فيه العلامة الزمخشري : الإمالة ، الوقف ، القسم ، تخفيف الهمزة ، التقاء الساكنين ، حكم أوائل الكلم ، زيادة الحروف ، إبدال الحروف ، الاعتلال ، القول في الواو ، والياء فاءين ، القول فيهما عينين ، القول فيهما لامين ، الإدغام ، مخارج الحروف ، الإدغام الشاذ . وهنا ينتهي الكتاب .

ونظرا للطريقة الجديدة التي سار على هديها الزمخشري في مفصله ، ذاع أمر هذا الكتاب ، وعرفه العلماء في كل مكان ، فأكبوا على درسه وشرحه والتعليق عليه .

وهاهو ابن يعيش يصف المفصل في مقدمة كتابه بقوله : " .. جليلا قدره ، نابها ذكره ، قد جمعت أصول هذا العلم فصوله ، وأوجز لفظه ، فتيسر على الطالب تحصيله .. "(١).

كما يقول عنه الإمام الرازي : " .. وقد أكب أبناء الزمان على تحصيله ، وصرفوا هممهم إلى تدبره وتفصيله ؛ لتعينه في أصناف جنسه ، وتضمنه شعاف(٢) الأدب وأسه ، وتهذيبه بالإيجاز ، وتذهيب فصوله بالإعجاز ، حتى عفر(٣) غموضه جباه الأغيار ، وبهر وميضه بصائر الاستبصار ، ولمحت الأعين عالمه بالنفاسة ، وأشارت الأصابع بالرياسة ، أردت شرحه لمن يعانيه .. "(٤).

---

١) ابن يعيش ١/١ .
٢) شعاف : جمع شعفه ، وهي رأس الجبل . الصحاح (شعف) ٤ / ١٣٨١ .
٣) عفره في التراب : مرغه فيه ، أودسه . اللسان (عفر) ٤ / ٣٠٠٨ .
٤) ينظر : الرازي ومنهجه في النحو مع تحقيق الجزء الأول من عرائس المحصل للدكتور طارق نجم / ٢ ، ٣ قسم التحقيق (رسالة) .

شروح المفصـــــل :

عندما ظهر المفصل فى عالم الوجود ، حاز إعجاب النحاة وشد انتباه العلماء ، وأثار تفكيرهم ، فتفرغ له عدد كبير من النحاة بالشرح والدراسة والتعليق .

ومن يتابع القراءة عما كتب من شروح حول المفصل ، يجدها قد تجاوزت المائــة والخمسين شرحا .

ونظرا لأن زميلى الدكتور طارق نجم عبدالله الذى قدم رسالته إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٨٣م لنيل درجة الدكتوراه ، وكان موضوعه (الرازى ومنهجــه فى النحو مع تحقيق الجزء الأول من عرائس المحصل من نفائس المفصل) قد كتب ثبتــا وافيا لشروح المفصل (١) ، نقلا عن الدكتور العثيمين الذى حقق الجزء الأول من شرح المفصل الموسوم بـ : " التخمير " للخوارزمى ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغــة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٢هـ ، والذى هيأ له مركز البحث العلمى واحياء التراث الإسلامى التابع لجامعة أم القرى ـ كما يقول الدكتور طارق ـ إمكانات قد لا تتوفر لغيره فى تعداده لشروح المفصل ، فسوف يقتصر حديثى على بعض هذه الشروح التى اعتبرتها من وجهة نظرى مهمة ، وسوف أتناول هذه الشروح حسب وفاة أصحابها :

* ـ شرح العلامة الزمخشرى ، ويسمى : " حواشى المفصل " ، منه نسخة فــى ليدن برقم ١٦٤ وبحوزتى نسخة مصورة منها ، ويبدو أنها مختصرة عن الأصل ، وتوجد منه نسخة أخرى فى " فينا " برقم ٢٥٤ ولم يتهيأ لى الاطلاع عليها .

* ـ شرح الإمام فخر الدين الرازى (المتوفى سنة ٦٠٦هـ) موضوع هـــذه الرسالة ، وسيأتى الحديث عنه .

* ـ شرح أبى البقاء العكبرى (المتوفى سنة ٦١٦هـ) (٢).

---

١) ينظر : ص ٤٢ ومابعدها من قسم الدراسة .

٢) ينظر : كشف الظنون ١٧٧٤/٢ والبغية ٣٩/٢ ونشأة النحو للشيخ طنطاوى / ١٨٠ تحقيق الدكتورين : عبدالعظيم الشناوى ـ محمد عبدالرحمن الكـــردى (ط ثانية ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م) والمحصل فى شرح المفصل للأندلسى/ ٤٤ قسم الدراسة للدكتور عبدالباقى الخزرجى (رسالة دكتوراه ـ كلية اللغـــة العربية بالقاهرة ١٩٨٢م) .

* ـ التخمير : وهو شرح القاسم بن الحسين الخوارزمي (المتوفى سنة ٦١٧ هـ)، وهو الشرح الكبير ، وقد حقق الدكتور عبدالرحمن العثيمين الجزء الأول منه ، وحصل به على درجة الدكتوراه ، كما سبق [١].

* ـ المجمرة : وهو الشرح المتوسط لأبي القاسم الخوارزمي الذي مر ذكره آنفا [٢].

* ـ السبيكة : وهو الشرح الصغير لأبي القاسم الخوارزمي أيضا ، ولم أعثر عليهما [٣].

* ـ شرح ابن يعيش موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) [٤] وهو من أشهر شروح المفصل ، طبع في القاهرة في عشرة أجزاء ، وصورت هذه الطبعة في بيروت ، وهي المتداولة الآن .

ويعتبر هذا الشرح من أكثر شروح المفصل فائدة ، وأفضلها للدارسين .

* ـ المفضل في شرح المفصل لعلم الدين السخاوي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) [٥] وقد حقق منه الدكتور عبدالكريم جواد الجزأين : الأول والثاني في رسالته التي نال بها درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٩م ، وعنوانها : "المفصل وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية خلال القرن السابع الهجري مع دراسة وتحقيق الجزأين : الأول والثاني من كتاب المفضل في شرح المفصل لعلم الدين السخاوي ".
والأجزاء الباقية من الكتاب مسجلة رسائل دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة .

* ـ شرح أبي علي الشلوبين (المتوفى سنة ٦٤٥ هـ) [٦]. وقد حققه الأستاذ حماد الثمالي ، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٣ هـ .

---

١) ينظر : الرازي ومنهجه في النحو للدكتور طارق نجم / ٤٣ قسم الدراسة . والبغية ٢/٢٥٢ ، ٢٥٣ .
٢) ينظر : البغية ٢/٢٥٣ . ٣) المرجع السابق .
٤) ينظر : البغية ٢ / ٣٥١ ، ٣٥٢ ونشأة النحو / ١٨٥ .
٥) ينظر : البغية ٢ / ١٩٢ ونشأة النحو / ١٨٥ .
٦) ينظر : كشف الظنون ٢/١٧٧٤ والبغية ٢/٢٢٥ ونشأة النحو/ ١٩٩ .

* ـ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ)(١).
وقد حققه الدكتور موسى بناى العليلى، ونال به درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة سنة ١٩٧٥م، وطبع في "بغداد" سنة ١٩٨٣م.

* ـ شرح علم الدين الأندلسي (المتوفى سنة ٦٦١ هـ)(٢) واسمه : "المحصل" وهو من أوسع شروح المفصل.
وقد حقق الدكتور عبد الباقي الخزرجي الجزء الأول منه، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٨٢م.

* ـ شرح يحيى بن حمزة العلوى (المتوفى سنة ٧٤٥ هـ)(٣) ومنه نسخ متعددة، منها نسخة برلين برقم ٦٥٢٥ والفاتيكان ثالث ١٠٢١ وقد حقق جزءا منه الدكتور خالد أبو جندية، وحصل به على درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٨٢م.

* ـ شرح بدر الدين الحسن بن أم قاسم المرادى (المتوفى سنة ٧٤٩ هـ)(٤).
وهناك شروح أخرى كثيرة بيد أنها مجهولة المؤلف.



---

١) ينظر : البغية ٢/١٣٤، ١٣٥ ونشأة النحو / ١٨٦ وكشف الظنون ٢/١٧٧٤.
٢) ينظر : كشف الظنون ٢/١٧٧٥ (ط دار الفكر) والأعلام ٦/٦.
٣) ينظر : الأعلام ٩ / ١٧٤.
٤) ينظر : البغية ١/٥١٧ ونشأة النحو / ٢٣٣ وكشف الظنون ٢/١٧٧٤.

الفصل الثاني

عصر الإمام الرازي وحياته وآثاره

الفصـــل الثانـــى

عصـر الامـام الرازى وحياته وآثـــاره

أولا : عصـــر الامام الرازى :

سألقى الضوء على عصر الإمام الرازى محاولا كشف النقاب عن أحواله السياسية ، والاجتماعية ، والعلمية باختصار ؛ وذلك لأننى أرى أن أحوال العصر لها تأثير كبير فى توجيه ثقافته ، ومن هنا كان لها تأثير فى شخصية الإمام الرازى وفكره ، ولذلك كان لابد من التعرف على سمات هذا العصر ؛ لندرك مدى تأثيرها على الرازى ، وتأثره بهـا .

وسوف أوجز الحديث فى هذا المجال ؛ لأننى لست بصدد بحث تاريخى ، أو كتابة رسالة تاريخية عن الرازى .

والذى يعنينى من دراستى لشخصية الإمام الرازى بيان منهجه ، واتجاهه النحوى فى الجزء الأخير من كتابه : عرائس المحصل (الحروف ـ المشترك) الـذى هو موضوع هذه الرسالة .

وأيضا فهناك كتب كثيرة ورسائل مستفيضة قد أسهبت فى الحديث عن عصر الرازى وحياته ، فمن أراد المزيد فعليه بالرجوع إليها (١).

الحالة السياسية والاجتماعية :

عندما نقلب صفحات التاريخ نلاحظ أن الإمام الرازى عاش معظم حياته فى القرن السادس الهجرى ، كما شهد السنين الست الأولى من القرن السابع (٢).

وهذه الحقبة التى ولد وعاش الرازى فيها كانت جزءا من دور الضعف والانهيار الذى منيت به الخلافة العباسية بوجه خاص ، والبلاد الإسلامية بوجه عام ، وأسباب هذا كله تتركز فيما يلى :

أ ـ تعدد الملوك وتناحرهم على السلطة والسلطان ، وعدم تورع كثير منهم عن اتخاذ أية وسيلة فى سبيل تحقيق مآربه وأطماعه ، حتى لو اقتضى منه ذلك الاستعانة

---

١) ينظر : فخر الدين الرازى وآراؤه الكلامية والفلسفية للأستاذ محمد صالح الزركان/ ٨ ومابعده (ط دار الفكر) .

٢) ولد الإمام الرازى سنة ٥٤٣ أو ٥٤٤ هـ ، وتوفى سنة ٦٠٦ هـ كما سيأتى بعد قليل .

بالعدو الخارجى على بنى جلدته .

ب — قيام الحروب الصليبية سنة ٤٩٣ هـ واستمرارها قرابة قرنين من الزمان ، وما صحب ذلك وتبعه من شرور وتخلف .

جـ — ازدياد قوة المغول على الحدود الشرقية من العالم الاسلامى ، وتحفزهم للانقضاض على حدود البلاد الإسلامية عند أول فرصة سانحة .

ولقد تأثرت الأحوال الاجتماعية كثيرا بالأحوال السياسية ، وكانت ظلالها ، كما كانت موازية لها فى مسيرها من سيئ إلى أسوأ (١).

ونتيجة لانحراف كثير من الحكام عن مبادئ الدين الإسلامى التى تنادى بالشورى والديمقراطية فى الحكم ، والعدل الاجتماعى بين المحكومين ، برز الظلم الاجتماعى ، وبدأت الطبقات الاجتماعية تشكل سمة بارزة من سمات هذا العصر :

فهناك طبقة الحكام ، وهى صاحبة السلطان والثروة ، تبدد أموال الأمة كيف تشاء ولمن تشاء ، وتفرض أنواعا من الضرائب والغرامات ، وتجمع الأموال بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، ثم لاتنفقها فى طرقها المشروعة .

وبجانب هذه الطبقة الطبقة الوسطى ، وهى القريبة من الحكام والمنتفعة منهم ، وكانت تعيش فى رغد من العيش .

أما عامة الشعوب وسواد الناس فكانوا يعيشون حياة الفاقة والحرمان ، وكانت المجاعات تبيدهم ، كما تهزهم تقلبات الطبيعة عندما تجدب الأرض ، وتقل الأمطار ، وترتفع الأسعار (٢).

الحالة العلمية :

على الرغم من أن الدولة العباسية تفككت فى هذا العصر ، وانقسمت إلى دويلات متنازعة متطاحنة ، وضعفت سياسيا واجتماعيا ، إلا أنها قويت من الناحية

---

١) ينظر : فخر الدين الرازى وآراؤه الكلامية والفلسفية للأستاذ محمد صالح الزركان /٨٠

٢) ينظر : إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريزى /٢٣ (ط دار ابن الوليد) والكامل فى التاريخ لابن الأثير ١٨/٩ (ط رابعة — دار الكتاب العربى — بيروت ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م) والبداية والنهاية لابن كثير ٢٢٣/١٢ (ط ثانية — مكتبة المعارف — بيروت ١٩٧٧م). وقصة الحضارة لـ : ول ديورانت ٩٨/١٣ (ط ثالثة — الإدارة الثقافية — جامعة الدول العربية ١٩٧٣م).

العلمية والأدبية ، ولاغرابة فى أن يشبه هذا العصر عصر المأمون فى النشاط العلمى ، وكثرة الإنتاج فى شتى المجالات .

يقول " ول د يورانت " :

" .. وكانت بلاد الإسلام حتى هذه الفترة من عهود الاضمحلال تتزعم العالم كله فى الشعر ، والعلم ، والفلسفة ... وجرى الحكام المسلمون جميعهم ، بل صغار الملوك أنفسهم على سنة الخلفاء العباسيين فى مناصرة الآداب والفنون .. (١)" .

وقد حفل هذا العصر بعدد كبير من العلماء والأدباء ، أذكر منهم على سبيل المثال :

* — أبو الفضل أحمد بن محمد الميدانى (المتوفى سنة ٥١٨ هـ) .
* — آدم بن أحمد بن أسد الهروى النحوى اللغوى (المتوفى سنة ٥٣٦ هـ) .
* — الزمخشرى المفسر النحوى اللغوى (المتوفى سنة ٥٣٨ هـ) .
* — عبد القادر الجيلانى الصوفى (المتوفى سنة ٥٦١ هـ) .
* — ابن رشد الفيلسوف الفقيه (المتوفى سنة ٥٩٥ هـ) .
* — صدر الأفاضل الخوارزمى النحوى الأديب (المتوفى سنة ٦١٧ هـ) .
* — يحيى بن معطى النحوى (المتوفى سنة ٦٢٨ هـ) .
* — ابن الفارض الشاعر المتصوف (المتوفى سنة ٦٣٢ هـ) .
* — السخاوى النحوى (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) .
* — ابن يعيش النحوى (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) .
* — ابن الحاجب النحوى (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ) .
* — عز الدين بن عبد السلام الفقيه الشافعى (المتوفى سنة ٦٦٠ هـ) .

وغيرهم كثير (٢).

وإذا أردنا أن نتعرف على ملامح النحو فى هذا العصر ، وجدنا العلماء قد اتجهوا إلى :

---

١) ينظر : قصة الحضارة ١٣/ ٣٢١ ، ٣٢٢ .
٢) ينظر : شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ٤/ ١٩٨ (ط المكتب التجارى للطباعة والنشر — بيروت) وفخر الدين الرازى للزركان / ١٠ والزمخشرى للدكتور أحمد محمد الحوفى / ٣٢ (ط ثانية — الهيئة المصرية العامة للكتاب) .

أ ـ تأليف المختصرات ابتداء من فصول ابن معطى ، ومرورا بكافية ابن الحاجب وشافيته ، وانتهاء بمؤلفات ابن مالك التى توخى فى بعضها الإيجاز ، مثل كتاب " التسهيل " الذى قامت حوله كتب ودراسات كثيرة ومستفيضة .

ب ـ وضع الأراجيز ، حيث بدأ ابن معطى نظم ألفيته المشهورة ، ثم أعقبه ابن الحاجب بنظم وافيته ، ثم توسع ابن مالك فى هذا الميدان من التأليف بأراجيزه الطويله .

جـ ـ الشروح : ومن أهم مايميز طابع التأليف فى هذا العصر الاتجاه إلى شرح المتون والمختصرات ، والإسهاب فى هذه الشروح ، مما غذى الدراسات النحوية والصرفية بثروة كبيرة كان لها أثرها فى هذا العصر والعصور التى تلته .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاتجاه لشرح مفصل الزمخشرى كان من سمات العصر البارزة ، فلقد شرحه الرازى (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) . وشرحه صدر الأفاضل الخوارزمى (المتوفى سنة ٦١٧ هـ) .

ومن بعدهما : السخاوى (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) .

وابن يعيش (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) .

وابن الحاجب (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ) . وغيرهم كثير .

وعلى ضوء ماسبق أستطيع أن أقول : إن هذا العصر كان عصر ازدهار للنحو والصرف [١].



---

١) ينظر : الرازى ومنهجه فى النحو ، مع تحقيق الجزء الأول من كتابه عرائس المحصل من نفائس المفصل / ٤ قسم الدراسة للدكتور طارق نجم عبدالله ـ رسالة دكتوراه ـ كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م) .

ثانيا : حياة الامام الرازى وآثــــاره

اسمـه ولقبـه :

هو : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن على فخر الدين ، الرازى[١] مولدا ، الطبرستانى[٢] أصلا ، القرشى[٣] ، التيمى[٤] البكرى[٥] نسبا ، الفقيـه الشافعى .

ولقب بـ : " الإمام فخر الدين الرازى " ، وكان يعرف بابن خطيب الرى ، لأن والده كان خطيب مسجد الرى ، ثم خلفه هو فى منصبه ذلك[٦].

وإذا ذكر فى كتب الأصول الشافعية ، أو العقائد الأشعرية لقب " الإمـام " فيعنى به : " فخر الدين الرازى " .

وكان يلقب فى " هراة "[٧] بـ : " شيخ الإسلام "[٨].

---

١) الرازى : نسبته على غير قياس إلى " الرى " ، وهى : مدينة قديمة مشهورة .
وينظر : معجم البلدان لـ : ياقوت الحموى ٣ / ١١٦ (ط دار صادر ـ بيروت ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٧م) .

٢) نسبة إلى " طبرستان " وأقامت عائلة الرازى فى " طبرستان " ، ثم رحلت إلـى " الرى " . و " طبرستان " مدينة فارسية قديمة (معجم البلدان ٤ / ١٣) .

٣) كثير من كتب التراجم تشير إلى أنه قرشى .
وينظر : شذرات الذهب ٥ / ٢١ والبداية والنهاية لابن كثير ١٣ / ٥٥ وطبقـات الشافعية للإسنوى ٢ / ٢٦٠ تحقيق : عبدالله الجبورى (ط أولى ـ مطبعـة الإرشاد ـ بغداد ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١م) .

٤) نسبة إلى " تيم " عشيرة أبى بكر الصديق .
وينظر : وفيات الأعيان لابن خلكان ٤ / ٢٤٨ تحقيق : د . إحسان عبـاس (ط دار صادر ـ بيروت ١٩٧١م) والبداية والنهاية ١٣ / ٥٥ .

٥) نسبة إلى أبى بكر الصديق .
وينظر : وفيات الأعيان ٤ / ٢٤٨ وطبقات المفسرين للسيوطى / ١٥ اتحقيق : على محمد عمر (ط أولى ـ مكتبة وهبة ـ القاهرة ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦م) .

٦) ينظر : البداية والنهاية ١٣ / ٥٥ وطبقات الشافعية الكبرى للسبكى ٨ / ٨١ تحقيق : عبدالفتاح محمد الحلو ـ محمود محمد الطناحى (ط أولى ـ عيسى الحلبى ـ القاهرة) .

٧) مدينة عظيمة من أمهات مدن إقليم " خراسان " (معجم البلدان ٥ / ٣٩٦) .

٨) ينظر : طبقات الشافعية للاسنوى ٢ / ٢٦٠ ووفيات الأعيان ٤ / ٢٥٠ .

مولده ونشأته :

يقول ابن خلكان : "٠٠ وكانت ولادة فخر الدين فى الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة أربع وأربعين ، وقيل : ثلاث وأربعين وخمسمائة بـ : (الرى) ٠٠ (١)" ٠

أما عن نشأته : فقد نشأ فى بيت علم ، فقد كان والده ضياء الدين عمر، أحد الأشاعرة فى العقيدة ، وعلما من أعلام الشافعية ،وله مؤلفات فى عقائد أهل السنة ، مثل كتاب : "غاية المرام فى علم الكلام " فى مجلدين ، قال عنه السبكى :

"٠٠ وهومن أنفس كتب أهل السنة ، وأسدها تحقيقا ٠٠ " (٢). كما وصفه بأنه :

"٠٠ كان فصيح اللسان ، قوى الجنان ، فقيها أصوليا ، متكلما صوفيا ، خطيبا محدثا ، أديبا له نثر فى غاية الحسن ، يكاد يحكى ألفاظ مقامات الحريرى من حسنه وحلاوته ، ورشاقة سجعه ٠٠ " (٣).

أسرته :

تحدثنا كتب التراجم التى أرخت للإمام الرازى بأنه كان له أخ يكبره فى السن ، يلقب بـ "الركن" ، وكان أهوج ، مختل العقل ، يسير خلف أخيه فخر الدين ، ويتوجه إليه فى أى بلد يقصده ، ويشنع عليه ، ويسفه المشتغلين بكتبه والناظرين فى أقواله ، ويقول : ألست أكبر منه ، وأعلم منه ، وأكثر الناس معرفة بالخلاف والأصول؟ فما للناس يقولون : فخر الدين ، ولا أسمعهم يقولون : ركن الدين ؟

وكان الإمام الرازى يشفق على أخيه من الحسد والحقد الذى أصابه ، ولا يقطعه ، بل يصله بالزيارة والمال (٤).

وأعقب الإمام فخر الدين ابنين :

الأول : يلقب بـ : "ضياء الدين" ، وكان له اشتغال ونظر فى العلوم ، وتجنـد لخدمة السلطان محمد بن تكش المعروف بـ : "خوارزم شاه" ٠

والثاني : ولقبه : "شمس الدين" ، وكنيته : "أبوبكر" ، وكان ذا فطنة عالية ،

---

١) ينظر : وفيات الأعيان لابن خلكان ٤/ ٢٥٢ وطبقات الشافعية للسبكى ٨/ ٨٥٠

٢) ينظر : طبقات السبكى ٧/ ٢٤٢٠

٣) المرجع السابق ٠

٤) ينظر : فخر الدين الرازى للزركان / ٢٣ وطبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة/ ٤٦٥ تحقيق : د ٠ نزار رضا (ط ١٩٦٥م ـ مكتبة الحياة ـ بيروت) ٠

وذكاء نادر ، وكان أبوه يقول عنه : " إن عاش ابنى هذا فإنه يكون أعلم منى " (١).

وفى تفسير الرازى الكبير نجد إشارة إلى ولد له اسمه : " محمد " مصرح بوفاته ، فقال بعد إتمام تفسير سورة " هود " :

" .. وكان لى ولد صالح ، حسن السيرة ، فتوفى فى الغربة فى عنفوان شبابه ، وكان قلبى كالمحترق لذلك .. " (٢).

ولما أتم سورة " يوسف " قال :

" .. وكنت ضيق الصدر جدا بسبب وفاة الولد الصالح محمد ، تغمده الله بالرحمة والغفران .. ".

وقال شعرا فى رثائه (٣).

ومما هو جدير بالذكر أن الرازى عندما ألف كتابه عرائس المحصل ، قال فى مقدمته :

" وألح على ولدى محمد ـ أبقاه الله ـ بإتمامه ، لشدة شغفه وغرامه .. " (٤).

ليس هذا فقط ، بل لقد أشار الصفدى فى كتابه : الوافى بالوفيات إلى أن الرازى كان له ولد اسمه : " محمد " (٥).

وتحدثنا كتب التاريخ أن الإمام الرازى رزق بنتا ، تزوجها الوزير علاء الدين الذى تقلد الوزارة للسلطان خوارزم شاه ، وكان فاضلا ، متقنا لعلوم الأدب ، وله شعر بالعربية والفارسية (٦).

أساتذتـــه :

كان الإمام فخر الدين الرازى من أفضل علماء عصره فى الفقه ، وعلوم اللغة والمنطق ، والمذاهب الكلامية ، ومن أبرع أهل زمانه فى الطب والحكمة ، فهو عالم شهير

---

١) ينظر : البداية والنهاية ١٣/٥٥ والوافى بالوفيات للصفدى ٤/٢٥٢ (ط ثانية باعتناء . س . ديدرينغ ـ دار النشر ـ فرانز شتايز ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤م) ، وطبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة /٤٦٥.
٢) التفسير الكبير ١٨/٨٢.
٣) المرجع السابق ١٨/٢٢٩.
٤) ينظر : الرازى ومنهجه فى النحو ، المجلد الأول / ٣ قسم التحقيق للدكتور طارق عبد الله نجم.
٥) ينظر : الوافى بالوفيات ٤/٢٥٢.
٦) ينظر : البداية والنهاية ١٣/٥٥ وطبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة /٤٦٦.

فى تاريخ الفكر الإسلامى ، جوانبه العلمية عديدة ، وإنتاجه فى التأليف غزير ، وأثره فى جيله والأجيال التى جاءت بعده ، أثر عميق فعال .

ومهما يك من أمر ، فقد تتلمذ الإمام الرازى على مجموعة من علماء عصره ، منهم :

* — والده ضياء الدين بن عمر ، وهو من فقهاء الشافعية ، ومن علماء الأشاعرة فى العقيدة ، وعنه أخذ الرازى علم الأصول والفقه [(١)].

* — الكمال السمنانى ، ودرس عليه بعد وفاة والده ، وأفاد منه الكثير[(٢)].

* — المجد الجيلى ، وكان من أفاضل العلماء ، وله تصانيف جليلة ، وقرأ عليه الإمام الرازى مدة طويلة فى علم الكلام والحكمة [(٣)].

* — والد محيى الدين قاضى " مرند [(٤)] " وعنه أخذ الفقه [(٥)].

ومما تجدر ملاحظته أن كتب التاريخ لم تحدثنا عن أساتذة له فى الطب ، والنحو ، والبلاغة ، والأدب ، وغالب الظن أنه كون معارفه فى هذه العلوم عن طريق القراءة والاطلاع .

تلاميذه :

كان الإمام الرازى قبلة يتجه إليها طلاب العلم من كل صوب ، ينهلون من معارفه الغزيرة ، ويقتبسون من علومه المتنوعة فى شتى المجالات ، ولا غرابة فى أن تكون له حلقة درس فى كل مكان يحل فيه ، كما أقيمت له مدارس كثيرة فى بلدان شتى[(٦)].

يقول ابن خلكان : " .. وكان العلماء يقصدونه من البلاد ، وتشد إليه الرحال من الأقطار .. [(٧)]" .

---

١) ينظر : وفيات الأعيان ٢٤٢/٧ وطبقات السبكى ٨٦/٨ وفخر الدين الرازى للزركان / ١٧ .

٢) ينظر : وفيات الأعيان ٢٥٠/٤ وطبقات السبكى ٨٦/٨ ومرآة الجنان لليافعى ٨/٤ (ط ثانية — مؤسسة الأعلمى — بيروت ١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠م) وفخر الدين الرازى للزركان / ١٨ .

٣) ينظر : وفيات الأعيان ٢٥٠/٤ وطبقات السبكى ٨٦/٨ وفخر الدين الرازى للزركان / ١٨ وعيون الأنباء فى طبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة / ٤٦٢ .

٤) مرند : بفتح أوله وثانيه ، ونون ساكنة ، ودال : من مشاهير مدن أذربيجان ، بينها وبين تبريز يومان (معجم البلدان ١١٠/٥) .

٥) ينظر : فخر الدين الرازى للزركان / ١٨ .

٦) ينظر : البداية والنهاية لابن كثير ٥٥/١٣ وطبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة / ٤٦٢ .

٧) وفيات الأعيان ٢٥١/٤ .

ولو أرهفنا أسماعنا صوب كتب التاريخ لألفيناها تحدثنا أن الإمام الرازي تتلمذ عليه أكثر من ثلاثمائة طالب، كانوا يحيطون به في الحل والترحال، يسألونه وهو يجيب، في الفلسفة، وعلم الكلام، والفقه، والأصول، والطب، والكيمياء، والنحو، والأدب، والتفسير، والتاريخ (١).

ومما يروى عنه في هذا المجال أنه كان إذا جلس للتدريس أحاط به تلاميذه الكبار، وأحاط بهؤلاء التلامذة الصغار، ثم تتسع الحلقة للملوك والرؤساء والوجهاء وسائر الناس.

فإذا جاء من يستفسر عن مشكلة تولى الإجابة عنها الطلبة الصغار، فإن لم يستطيعوا رفعت إلى الكبار، وإلا فالإمام هو الحكم الفصل (٢).

وقد أحصى الأستاذ الزركان أشهر تلاميذه، ومنهم (٣):

* — زين الدين الكشي عبد الرحمن بن محمد.
* — قطب الدين المصري، طبيب مغربي الأصل، أقام في مصر، ورحل إلى "خراسان"، وتتلمذ على الإمام فخر الدين، وألف كتبا في الطب، بيد أنه قتل في "نيسابور" لما استباحها التتار سنة ٦١٨ هـ.
* — شهاب الدين النيسابوري.
* — محمد بن رضوان.
* — اللبثي.
* — محيي الدين، قاضي مرند.
* — شرف الدين الهروي.
* — أثير الدين الأبهري، المتوفى سنة ٦٦٣ هـ.
* — إبراهيم بن أبي بكر الأصفهاني والذي أملى عليه وصيته.
* — أفضل الدين الخونجي، درس على الرازي الفلسفة والمنطق، وتولى قضاء مصر بعد أن رحل إليها، وتوفي سنة ٦٤٦ هـ.

---

١) ينظر: مرآة الجنان ٤/٨ وشذرات الذهب ٥/٢١.
٢) ينظر: البداية والنهاية ١٣/٥٥ وفخر الدين الرازي للزركان / ٣٢ وطبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة / ٤٦٢.
٣) فخر الدين الرازي / ٣٢ — ٣٦ وينظر: الوافي بالوفيات ٤/٢٥٠ وطبقات الشافعية للاسنوي ٢/٢٦٠ وطبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة / ٤٦٢.

* ـ تاج الدين الأرموى ، توفى سنة ٦٥٤ هـ .
* ـ شمس الدين الخويى ، كان ماهرا فى الطب والفلسفة ، وعلم الكلام ، وهو الذى قيل عنه : إنه أتم تفسير الرازى ، مات فى دمشق سنة ٦٣٧ هـ .
* ـ تاج الدين الزوزنى .
* ـ ابن عنين الشاعر .
* ـ أبو يعلى المالينى الهروى .
* ـ سراج الدين الأرموى .

رحلاته :

لقد حفلت حياة الإمام الرازى بكثرة الأسفار ، طلبا للعلم ، أو نشرا له ، وكانت أولى هذه الرحلات مع شيخه المجد الجيلى عندما سافر إلى " مراغه " (١).

ثم يمم وجهه شطر " خوارزم "(٢) وفيها جرت بينه وبين المعتزلة مناظرات أدت إلى خروجه منها .

بعد ذلك اتجه إلى بلاد ماوراء النهر ، ومكث فترة عاد بعدها إلى " الرى ".

يقول ابن خلكان : " وكان بها طبيب حاذق ، له ثروة ونعمة ، وكان للطبيب ابنتان ، ولفخر الدين ابنان ، فمرض الطبيب ، وأيقن بالموت ، فزوج ابنتيه لولدى فخر الدين ، ومات الطبيب ، فاستولى(٣) فخر الدين على جميع أمواله ، فمن ثم كانت له النعمة ، ولازم الأسفار .

وعامل شهاب الدين الغورى صاحب " غزنة "(٤) فى جملة من المال ، ثم مضى إليه لاستيفاء حقه منه ، فبالغ فى إكرامه ، والإنعام عليه ، وحصل له من جهته مال طائل .

وعاد إلى " خراسان " ، واتصل بالسلطان محمد بن تكش المعروف بـ " خوارزم شاه ".

---

١) مراغه : بالفتح والغين المعجمة : بلدة مشهورة عظيمة وأشهر بلاد أذربيجان (معجم البلدان ٥ / ٩٣) .
٢) خوارزم : إقليم عظيم من بلاد الفرس (معجم البلدان ٢ / ٣٩٥) .
٣) هكذا يقول ابن خلكان ، وربما يقصد : أنها آلت إليه .
٤) غزنه : بفتح أوله وسكون ثانيه : مدينة عظيمة ، وولاية واسعة فى طرف "خراسان" ، وهى الحد بين خراسان والهند (معجم البلدان ٤ / ٢٠١).

وحظى عنده ، ونال أسنى المراتب ، ولم يبلغ أحد منزلته عنده .. (١)".

موءلفاتـــــه :

مما لا شك فيه أن الإمام الرازى كان من خيرة العلماء فى عصره ، فقد برز فـــى الفقه ، وعلوم اللغة ، والمنطق ، والمذاهب الكلامية ، كما كان من أبرع أهل زمانـــه فى الطب والحكمة ، شاع فضله فى كل ذلك ، وبعد صيته بين الناس ، وملأ البقـــاع والأسماع ، فأمه الطلاب من كل بلد ، يتلقون العلم عنه ، ويغترفون من علومه وفنونه .

وكان صحيح النظر ، بليغ القول ، جيد التعبير عن كل ما يقصد إلى بيانـــه ، نلمس هذا بوضوح فى كتابيه : التفسير الكبير ، وعرائس المحصل ، وغيرهما من موءلفاته العديدة .

ومما هو جدير بالذكر أن الرازى عندما رحل عن الدنيا خلف ثروة علمية ضخمة ، تركت آثارا بعيدة المدى فى دراسة مختلف العلوم ، وأفادت الدارسين فائدة كبيرة تستحق الإعجاب والتقدير .

لقد ألف الرازى كتبا كثيرة فى مختلف العلوم والفنون ، وهذه الكتب اشتهـــر أمرها ، وأقبل الطلاب على دراستها وفهمها .

يقول ابن خلكان :

".. وكل كتبه ممتعة ، وانتشرت تصانيفه فى الآفاق ، ورزق فيها سعادة عظيمة ، فإن الناس اشتغلوا بها ، ورفضوا كتب المتقدمين ، وهو أول من اخترع هذا الترتيب فـــى كتبه ، وأتى فيها بما لم يسبق إليه .. (٢)".

ومثل هذا يحكيه الصفدى ، حيث يقول : ".. إنه يذكر المسألة ، ويفتـــح باب تقسيمها وقسمة فروع ذلك التقسيم ، ويستدل بأدلة السبر والتقسيم ، فلا يشذ منـــه عن تلك المسألة فرع له بها علاقة ، فانضبطت له القواعد ، وانحصرت معه المسائل .. (٣)".

---

١) وفيات الأعيان ٤ / ٢٥٠ .
ويـنظر : طبقات السبكى ٨ / ٨٦ — ٩٣ والوافى بالوفيات ٤ / ٢٥٠ والبداية والنهاية ١٣ / ٥٥ وشذرات الذهب ٥ / ٢١ .

٢) وفيات الأعيان ٤ / ٢٤٩ .

٣) الوافى بالوفيات ٤ / ٢٤٩ .

ومن ينعم النظر فى تاريخ الإمام الرازى يجد أن القدامى قد اهتموا بمؤلفاته وصفا ، وثناء، وإحصاء .

كذلك اهتم بها الباحثون المعاصرون ، وأولوها عناية فائقة ، فكتب عن تراثه العديد من البحوث العلمية ، ونوقشت فى جوانب تفكيره رسائل عديدة .

ولقد أحصيت مؤلفات الرازى فى مقدمة تفسيره الكبير ، كما أحصاها بدقة الأستاذ الزركان فى كتابه : " فخر الدين الرازى وآراؤه الكلامية والفلسفية " (١).

ومؤلفات الإمام الرازى تجاوزت المائة والخمسين مؤلفا ، وفيما يلى ثبت بأهم هذه المؤلفات (٢).

* — فى التفسير :

١ — كتاب التفسير الصغير ، واسمه : أسرار التنزيل وأنوار التأويل .
٢ — البرهان فى قراءة القرآن .
٣ — تحصيل الحق فى علم التفسير .
٤ — درة التنزيل وغرة التأويل فى الآيات المتشابهات .
٥ — كتاب رسالة فى التنبيه على بعض الأسرار المودعة فى بعض سور القرآن الكريم .
٦ — تفسير سورة الإخلاص .
٧ — كتاب تفسير الفاتحة وبيان أنها تشتمل على آلاف المسائل .
٨ — المسك العبيق فى قصة يوسف الصديق .
٩ — التفسير الكبير ، واسمه : مفاتيح الغيب (٣).

* — فى الحديث :

١ — سداسيات فى الحديث .

---

١) فخر الدين الرازى / ٤٠ — ١٥٣ .
٢) هذه المصنفات متناثرة فى : كشف الظنون ، وهدية العارفين ، وجمع بعضها الشيخ محمد محيى الدين فى مقدمة تفسير سورة الفاتحة (المطبعة المصرية سنة ١٩٣٣م) . وفى مقدمة التفسير الكبير (ط طهران) .
٣) طبع أكثر من طبعة .

* ـ في الفقـــه :

١ ـ المحصول في الفقه .
٢ ـ المعالم في الفقه .

* ـ في الفلسفة وعلوم الكون :

١ ـ إبطال القياس .
٢ ـ أحكام الأحكام .
٣ ـ إرشاد النظار إلى لطائف الأسرار في علم الكلام .
٤ ـ الإنارات في شرح الإشارات لابن سينا .
٥ ـ البيان والبرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان .
٦ ـ تهذيب الدلائل وعيون المسائل في علم الكلام .
٧ ـ الخمسين في أصول الدين .
٨ ـ رسالة الجوهر الفرد .
٩ ـ رسالة في النفس .
١٠ ـ الرياض المونقة .
١١ ـ الزبدة في علم الكلام .
١٢ ـ شرح عيون الحكمة .
١٣ ـ كتاب الطريقة في الجدل .
١٤ ـ طريقة في الخلاف .
١٥ ـ المحصل في علم الكلام .
١٦ ـ الملخص في الفلسفة .
١٧ ـ الملل والنحل .

* ـ في الطب :

١ ـ كتاب التشريح من الرأس إلى الحلق .
٢ ـ كتاب الجامع الكبير في الطب .
٣ ـ كتاب مسائل الطب .
٤ ـ كتاب النبض .

* ـ في التصوف :

١ ـ رسالة في ذم الدنيا .
٢ ـ نفثة مصدور .

* ـ في التراجم :

١ ـ أخلاق فخر الدين .
٢ ـ بحر الأنساب .
٣ ـ فضائل الأصحاب .
٤ ـ مناقب الإمام الشافعي .

* ـ في اللغة والأدب :

١ـ شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري ٠

٢ـ شرح المفصل (موضوع رسالتي) ٠

٣ـ شرح نهج البلاغة ٠

٤ـ مؤاخذات على النحاة ٠

٥ـ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز في علم البيان ٠

* ـ معارف عامة :

١ـ حدائق الأنوار في حدائق الأسرار ٠

٢ ـ الدلائل في عيون المسائل ٠

٣ـ رموز الألباب إلى كنوز الكتاب [١].

٤ ـ شرح القانون لابن سينا ٠

٥ـ كتاب عصمة الأنبياء ٠

٦ ـ كتاب الفراسة ٠

٧ـ لباب الإشارات في تلخيص شرح الإشارات [٢].

٨ـ معارج الهدى إلى مدارك المدى [٣].

٩ـ كتاب في الهندسة ٠

وفاته :

انتقل الإمام فخر الدين الرازي إلى جوار ربه بـ : (هراة) في يوم الاثنين أول شوال سنة ٦٠٦ هـ [٤].

وقيل : إنه توفي في ذي الحجة من هذه السنة ، كما قيل : إنه مات مسموما ، وان الفرق التي كان يناظرها قد دست له من سقاه السم [٥].

***

١) أشار إليه الرازي في "عرائس المحصل" ، المجلد الأول / ٥ (رسالة) ٠

٢) ينظر : الفخر الرازي للزركان / ٤٠ ـ ١٥٣ وعرائس المحصل من نفائس المفصل ، المجلد الثالث / ١٩ ـ ٢٣ قسم الدراسة (رسالة دكتوراه ـ د ٠ محمد محمد فهمي ـ كلية اللغة العربية ـ أسيوط ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م) ٠

٣) أشار إليه الرازي في عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٤٤ (رسالة) ٠

٤) ينظر : وفيات الأعيان ٤ / ٢٥٢ وطبقات السبكى ٢٦/٢ ، ٨٦ / ٩٣ ومرآة الجنان ٤ / ١١ والوافي بالوفيات ٤ / ٢٥٠ ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني ٤ / ٤٢٩ (ط ثانية ـ منشورات الأعلمي ـ بيروت ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧١م) ٠

٥) ينظر : شذرات الذهب ٥ / ٢١ ومرآة الجنان ٤ / ٩ وطبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة / ٤٦٦ ٠

الفصل الثالث

حول عرائس المحصل

الفصل الثالث

حول عرائس المحصل

أولا — سبب تأليف العرائس :

عندما ننظر فى مقدمة كتاب عرائس المحصل ، نجد أن الإمام الرازى وضح لنا فى هذه المقدمة سبب تأليفه هذا السفر الجليل ، حيث يقول :

" .. فإنى لما رأيت كتاب المفصل ، برد الله مضجع مؤلفه ، وطيب مهجع مصنفه ، وقد أكب أبناء الزمان على تحصيله ، وصرفوا هممهم إلى تدبره وتحصيله ؛ لتعينه فى أصناف جنسه ، وتضمنه شعاف الأدب وأسه ، وتهذيبه بالإيجاز ، وتذهيب فصوله بالإعجاز ، حتى عفر غموضه جباه الأغيار ، وبهر وميضه بصائر الاستبصار ، ولمحت الأعين عالمه بالنفاسة ، وأشارت إليه الأصابع بالرياسة ، أردت شرحه لمن يعانيه مما يكشف غوامض معانيته ، ويسهل مسالك شعابه ، وييسر مدارك صعابه .. ".

ثانيا — زمن تأليف العرائس :

لم أجد فى عرائس المحصل ما يشير بالتحديد إلى السنة التى بدأ الإمام الرازى فيها تأليفه كتابه ، أو السنة التى انتهى منه فيها ، كذلك لم أجد أحدا من الذين ترجموا له قد أشار إلى ذلك ، وألفيت الصمت المطبق يلف هذا الموضوع ، ولعل الأيام القادمة تبوح بهذا السر المكنون .

لكن من يتصفح مقدمة هذا الكتاب يدرك تمام الإدراك أن صاحبه قد ألفه على فترات ، بسبب هذا انشغاله بالحياة ، وكثرة المناصب التى تقلدها فكانت تعوقه أحيانا عن الاستمرار فى التأليف .

أيضا من ينعم النظر فى هذه المقدمة يرى أن صاحبه قد فرغ من تصنيفه فى أخريات حياته ، حيث يقول :

" .. وكنت لصديه ماكلفته من المراتب الدنيوية ، ومزيد ماقلدته من المناصب الدينية ، أجد فى شرحه حينا ، وأدعه أحيانا ، وأقبل عليه زمانا ، وأعرض عنه أزمانا ، كمن يقدم رجلا ، ويؤخر أخرى ، ويتخذ طول الأمد ذخرا ، حتى خمد سورى

من الشباب وناري ، وهدم وفد البياض عذاري [1]، " .. واشتعل الرأس شيبا .. " [2]،
وامتلأت العيبة [3] عيبا ، وبلغت معترك المنايا ، وأضحت القوى للهدم سبايا ، وألح
على ولدي محمد ـ أبقاه الله تعالى ـ لشدة شغفه وغرامه ، فآثرت مراقبته ، وقدمت
اجابته بما يصغر حجمه ، ويعظم فائدته .. " [4].

ثالثا ـ اسم الكتاب:

لقد أشار الإمام الرازي في مقدمة العرائس إلى اسم الكتاب ، حيث يقول :
" .. وسميته : عرائس المحصل من نفائس المفصل ، راجيا كونه سعيا يجدي علي ،
ونورا يسعى بين يدي بمنه وجوده .. " [5].

بيد أننا عندما نلقي نظرة على ورقة الغلاف نلاحظ أن اسم الكتاب: المحصل
في شرح المفصل تأليف الإمام فخر الرازي نور الله ضريحه " .
وغالب الظن أن هذا الاختصار كان بفعل من فهرسوا الكتاب في المكتبات .

رابعا ـ نسخ الكتاب :

لهذا الكتاب نسختان :

الأولى : في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ١٥٠ نحو ، وعلى ورقة الغلاف
(كتاب المحصل من نفائس المفصل تأليف الإمام الفخر الرازي نور الله ضريحه) .
وعدد أوراق هذه النسخة (٤١٣) ورقة من الحجم الكبير ، ومسطرتها (٣٦)
سطرا ، وتبلغ كلمات السطر الواحد (٢٠) كلمة في المتوسط .
والقسم الثالث والرابع (الحروف ـ المشترك) يبدأ من الورقة (٣٠١) وينتهي
بالورقة (٤١٣) .

---

١) العذاران : جانبا اللحية ، وعذار الرجل : شعره النابت في موضع العذار .
اللسان (عذر) ٤ / ٢٨٥٧ .

٢) سورة مريم ، من الآية / ٤ : " قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ،
وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا " .

٣) العيبة : وعاء من أدم ، يكون فيه المتاع . اللسان (عيب) ٤ / ٣١٨٤ .

٤) ينظر : الرازي ومنهجه في النحو / ٣ من التحقيق .

٥) السابق .

وهذه النسخة كاملة ، تبدأ من مقدمة الكتاب إلى آخر ماكتبه الرازى فى قسم المشترك ، ولاتنقص إلا سطورا قليلة .

ومما هو جدير بالذكر أن فهارس مكتبة " عارف حكمت " قد أشارت إلى سقوط ورقتين من آخر الكتاب ، وعند تحقيق الكتاب عثرت على هاتين الورقتين قرب آخر الكتاب ، وكل منهما وضعت فى غير موضعها ، فالورقة (٤٠٥ ب) لصقت خطأ بجار الورقة (٤١٢ أ) ، والورقة (٤٠٦ أ) وضعت فى مكان الورقة (٤١٢ ب) .

وقد أصلحت هذا الخطأ ، وهو واضح ؛ لأن كلام الشارح يسير وفق كلام المصنف .

ولأن هذه النسخة كاملة فلقد اعتمدت عليها فى التحقيق ، لكنها كانت مليئة بالتحريف والتصحيف ، وفيها سقط كثير ، ولقد أشرت إلى كل ذلك فى موضعه .

وليس فى هذه النسخة أدنى إشارة إلى الناسخ ، أو سنة النسخ . ويلاحظ أنها كتبت بخط النسخ العادى .

الثانية : عثرعليها فى مكتبة " ولى الدين " ب " تركيا " ، لكن هذه النسخة جزء من الكتاب ، فهى مبتورة من البداية والنهاية ، تبدأ بالمجلد الثانى (المبنى من الأسماء) وتنتهى بتمام الصنف الثانى من الأفعال (الفعل المضارع) .

وعدد أوراق هذه النسخة (٤٢ ورقة ، ومسطرتها (٢١) سطرا ، وتبلغ كلمات السطر الواحد فى المتوسط (١٢) كلمة فى المتوسط .

وهذه النسخة نسبت — خطأ — فى مكتبة " ولى الدين " للأندلسى . ولم أفد بهذه النسخة ؛ لعدم اشتمالها على قسمى (الحروف — المشترك) ، وكان اعتمادى فى التحقيق على النسخة الأولى .

خامسا : نسبة الكتاب للرازى :

أما عن نسبة كتاب عرائس المحصل للإمام الرازى فالأدلة على ذلك كثيرة منها :

أولا : نلاحظ أنه قد كتب على ورقة الغلاف مايلى :

(كتاب المحصل فى شرح المفصل تأليف الإمام الفخر الرازى نور الله ضريحه) .

ثانيا : نسب الكتاب فى مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة إلى الفخر الرازى .

ثالثا : أشار عدد كبير من العلماء إلى أن الرازى قد شرح المفصل ، ومـــن هؤلاء العلماء :

أ ـ العلامة القفطى (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ) قد نص فى كتابه: " أخبار العلماء بأخبار الحكما " [١] على أن اسم الشرح : " كتاب المحصل فى شرح كتاب المفصل " .

وهذا الدليل يبعث على الاطمئنان فى نسبة الكتاب للرازى ؛ لأن العلامة القفطى كان قريب عهد بالرازى ، وليس بمستبعد أن يكون قد التقى به .

ب ـ أشار ابن أبى أصيبعة (المتوفى سنة ٦٦٨هـ) فى كتابه " عيون الأنباء فـــى طبقات الأطباء " [٢] إلى أن للرازى شرحا على المفصل .

جـ ـ أثبت ابن خلكان (المتوفى سنة ٦٨١ هـ) فى كتابه : " وفيات الأعيان " [٣] أن الرازى قد شرح المفصل .

د ـ العلامة الصفدى (المتوفى سنة ٧٦٤ هـ) أشار فى كتابه : " الوافــى بالوفيات " [٤] إلى أن الإمام الرازى له شرح على المفصل .

هـ ـ اليافعى (المتوفى سنة ٧٦٨ هـ) أشار فى كتابه : " مرآة الجنان " [٥] إلى شرح الرازى على المفصل .

و ـ السبكى (المتوفى سنة ٧٧١ هـ) أشار فى كتابه : " طبقات الشافعية " [٦] إلى هذا الشـــرح .

ز ـ أشار الإمام السيوطى (المتوفى سنة ٩١١ هـ) فى كتابه : " طبقــــات المفسريـــن " [٧] إلى أن الرازى قد شرح المفصل .

ح ـ حاجى خليفة (المتوفى سنة ١٠٦٧ هـ) فى كتابه : " كشف الظنون " [٨] يثبت أن الرازى قد شرح المفصل .

---

١) ينظر : ص ١٩٢ .
٢) ينظر : ص ٤٧٠ .
٣) ينظر : ٤/٢٤٩ .
٤) ينظر : ٤/٢٥٥ .
٥) ينظر : ٤/٨ .
٦) ينظر : ٨/٨٧ .
٧) ينظر : ص ١١٥ .
٨) ينظر : ٢/١٧٧٤ .

رابعـا : إننى أتساءل : إذا كان الكتاب قد خلا من ذكر أهم شروح المفصل اللاحقة له ـ مثل : شرح ابن يعيش ، وشرح السخاوى ، وشرح ابن الحاجب ـ فلماذا لا يكون هذا دليلا قويا ـ وإن لم يكن قاطعا ـ على نسبة الكتاب للرازى ؟

خامسا : مادام الكتاب لم ترد فيه نصوص لعلماء جاءوا بعد الفترة الزمنية التى عاش فيها الرازى ، فهذا دليل آخر لترجيح نسبة الكتاب لمن نسب إليه .

سادسا : عندما نقرأ كتاب عرائس المحصل ، نلاحظ أن صاحبه سلك مسلك علماء الكلام فى معالجة بعض القضايا النحوية ، ولقد كان الرازى كذلك من علماء الكلام.

سابعا : من يتصفح كتاب التفسير الكبير للإمام الرازى يلاحظ أنه يميل إلى التقسيم والتفريع ، والإكثار من ذكر المسائل وتفريعاتها ، وهذا الأسلوب نلمسه بوضوح فى " عرائس المحصل " .

ثامنـا : إذا رجعنا إلى مقدمة الكتاب لمسنا دليلا ساطعا ، وحجة قوية تثبت أن الكتاب للرازى ، فلقد جاء فيها :

" .. وألح على ولدى محمد ـ أبقاه الله تعالى ـ بإتمامه ؛ لشدة شغفه وغرامه ، فآثرت مراقبته ، وقدمت إجابته بما يصغر حجمه ، ويعظم فائدته .. وسميته : عرائس المحصل من نفائس المفصل .. " (١).

وعند حديثى عن " عائلة الرازى " أشرت إلى أنه أنجب ولدا ، اسمه : " محمد " قد صرح باسمه فى تفسيره الكبير ، حيث قال ـ بعد إتمام سورة يوسف ـ : " وكان لى ولد صالح حسن السيرة ، فتوفى فى الغربة فى عنفوان شبابه ، وكان قلبى كالمحترق لذلك .. " (٢).

سادسا : مصادر عرائس المحصل فى (الحروف ـ المشترك).

إن من يتصفح الجزء الأخير من كتاب عرائس المحصل (الحروف ـ المشترك) يرى أن الإمام الرازى قد اعتمد فى تأليف كتابه على مصادر كثيرة ، ننظر إليها بعين الاعتبار ، ونعتبرها ذات أثر جليل فى ميدان اللغة والدراسات النحوية والصرفية ، ونعدها المصادر الأساسية لتوثيق آراء علماء اللغة والنحو .

---

١) ينظر : عرائس المحصل ١/ ٣ (رسالة) .
٢) التفسير الكبير للرازى ٨/ ٨٢ .

بيد أن هذه المصادر لم تكن كل معتمد الإمام الرازى فى تأليف هذا الجزء من كتابه الكبير ، وغالب الظن أنها المصادر التى اعتمد عليها اعتمادا مباشرا ، ونقل عنها نصوصا كثيرة ، وهناك مصادر أخرى أفاد منها ، ولم يشر إليها ، شأنه فى هذا شأن كل باحث وشارح ، يشير إلى المصادر التى كانت عماد بحثه ، ويلتزم الصمت حيال المصادر الأخرى التى كان اعتماده عليها غير مباشر .

وأنا بدورى أكتب ثبتا للمصادر التى اعتمد عليها الإمام الرازى اعتمادا مباشرا ، وأشار إليها فى أثناء شرحه ، وسوف تكون مرتبة ترتيبا أبجديا :

١ـ الإبدال لابن السكيت (مطبوع)
٢ـ الأدوات (لم أهتد إليه ولا إلى صاحبه)
٣ـ أساس اللغة للزمخشرى (مطبوع)
٤ـ الاستغناء لأبى بكر الأدفوى (لم أهتد إليه)
٥ـ أسرار العربية لابن الأنبارى (مطبوع)
٦ـ إصلاح المنطق لابن السكيت (مطبوع)
٧ـ الأصول لابن السراج (مطبوع)
٨ـ إعراب القرآن (لم أهتد إليه ولا إلى صاحبه)
٩ـ إعراب القرآن لابن النحاس (مطبوع فى ثلاثة أجزاء)
١٠ـ الإقناع لأبى سعيد السيرافى (لم أهتد إليه)
١١ـ الإنصاف لأبى البركات الأنبارى (مطبوع)
١٢ـ الأنموذج للزمخشرى (مطبوع)
١٣ـ الإيضاح العضدى لأبى على الفارسى (مطبوع)
١٤ـ بحر المذاهب ، لعله للإمام أبى الحسن الرويانى[١]. (لم أهتد إليه)
١٥ـ التبصرة والتذكرة للصيمرى (مطبوع)
١٦ـ التخمير (شرح المفصل) لصدر الأفاضل الخوارزمى. (مخطوط)[٢]

---

١) ينظر : كشف الظنون ١/٢٢٠.
٢) فى حوزتى نسخة مصورة عن نسخة المتحف البريطانى ـ لندن رقم ٣٧٤٠.

١٧ـ التصريف للمازنى	(مطبوع)
١٨ـ التفصله للخارزنجى	(لم أهتد إليه)
١٩ـ التيسير لأبى عمرو الدانى	(مطبوع)
٢٠ـ جمهرة اللغة لابن دريد	(مطبوع)
٢١ـ حواشى المفصل للزمخشرى	(مخطوط)(١)
٢٢ـ الخصائص لابن جنى	(مطبوع)
٢٣ـ خلق الإنسان	(لم أهتد إليه ولا إلى صاحبه)
٢٤ـ دستور اللغة للنطنزى	(مخطوط)(٢)
٢٥ـ الديباج للمازنى	(لم أهتد إليه)
٢٦ـ الزاهر لأبى بكر الأنبارى	(مطبوع)
٢٧ـ سر صناعة الإعراب لابن جنى	(طبع منه الجزء الأول)
٢٨ـ الشافى للمبرد	(لم أهتد إليه)
٢٩ـ الشامل فى اللغة لأبى منصور الأصبهانى	(لم أهتد إليه)
٣٠ـ شرح أبيات الغريب المصنف لابن السيرافى	(لم أهتد إليه)
٣١ـ شرح أبيات كتاب سيبويه لابن السيرافى	(مطبوع)
٣٢ـ شرح أبى الحسن الوراق	(لم أهتد إليه)
٣٣ـ شرح ديوان الحماسة للمرزوقى	(مطبوع)
٣٤ـ شرح السيرافى للكتاب	(مخطوط)(٣)
٣٥ـ شرح العوامل المائة لعبد القاهر	(لم أهتد إليه)
٣٦ـ شواذ القراءات للكرمانى	(لم أهتد إليه)
٣٧ـ الصحاح للجوهرى	(مطبوع)
٣٨ـ العين للخليل بن أحمد	(مطبوع)
٣٩ـ الغرائب والعجائب للكرمانى	(مخطوط)(٤)
٤٠ـ الكتاب لسيبويه	(مطبوع)
٤١ـ الكشاف للزمخشرى	(مطبوع)

---

١) فى حوزتى نسخة مصورة عن نسخة ليدن ـ هولندا رقم ١٦٤.
٢) مخطوط بدار الكتب المصرية ـ رقم ٣٢٦ لغة.
٣) مخطوط بدار الكتب المصرية ـ رقم ٥٢٨ نحو تيمور.
٤) مخطوط بدار الكتب المصرية ـ رقم ٤٩٢ تفسير طلعت.

٤٢ـ الكشف لأبى الحسن الباقولى	(مخطوط) [١]
٤٣ـ مجمع الأمثال للميدانى	(مطبوع)
٤٤ـ المجمل لابن فارس	(مخطوط) [٢]
٤٥ـ المشرق لابن مضاء	(لم أهتد إليه)
٤٦ـ معانى الحروف للرمانى	(مطبوع)
٤٧ـ المفتاح لعبد القاهر	(لم أهتد إليه)
٤٨ـ المقتصد لعبد القاهر	(مطبوع)
٤٩ـ المقتضب للمبرد	(مطبوع)
٥٠ـ المنتقى فى شواذ القراءات لعيسى اللخمى	(لم أهتد إليه)
٥١ـ المنصف لابن جنى	(مطبوع)
٥٢ـ نزهة الطرف للميدانى	(مطبوع)
٥٣ـ كتاب الهمز	(لم أهتد إليه ولا إلى صاحبه)
٥٤ـ الوقوف على أسرار الحروف	(لم أهتد إليه ولا إلى صاحبه)
٥٥ـ ينابيع اللغة	(لم أهتد إليه ولا إلى صاحبه)

---

١) مخطوط بمعهد المخطوطات العربية رقم ٦٧ قراءات.

٢) مخطوط بدار الكتب المصرية ـ رقم ٣٨٢ لغة .

سابعا : منهج الإمام الرازى فى عرائس المحصل

إن من يلقى نظرة على مقدمة كتاب " عرائس المحصل " يرى الأسس التى بنى عليها الإمام الرازى منهجه فى تأليفه هذا الكتاب ، وكان شأنه فى ذلك شأن كثير من العلماء الذين وضعوا أسس منهجهم فى مقدمة كتبهم التى شرعوا فى تأليفها .

يقول الإمام الرازى فى مقدمة كتابه :

" يتحتم على كل من حاول شرح كتاب الالتفات إلى خمسة أطراف :

الأول : تبديل ماغرب من كلماته بلفظ هو أشهر فى ذلك المصطلح ، وأعرف عند أهل تلك الصناعة .

الثانى : إتيان كل معنى من بابه ، بالإبانة عن مقاصده ، والكشف عن جهات تناسبها له .

الثالث : حمل كلام المصنف على أحسن التقديرات ، وعلى ماهو أكثر فائدة ، وأقرب إلى الصواب ، وإن بعد احتمال تناول اللفظ له .

الرابع : استلحاق ما اتفق إعماله فى مسألة ، أو دليل ، أو زيادة تقرير ، أو اختلاف قول .

الخامس : الإيماء إلى ماعساه يعرض من استدراك أو سهو .. "(١) .

هذا هو المنهج الذى رسمه الإمام الرازى لنفسه ، وسوف نرى مدى التزامه به ، ولكننى من ناحية أخرى ، أرى أن منهجه أوسع دائرة مما اختطه لنفسه ، وسوف يتضح كل هذا من الأمثلة الآتية :

* ـ لقد تناول الإمام الرازى المفردات الغامضة فى متن المفصل بالشرح والتوضيح ، ولم يكتف بهذا ، بل تناول بالشرح المفردات الغامضة ، والمعانى غير الواضحة فيما استشهد به من آيات قرآنية ، وأحاديث نبوية ، وأشعار العرب وأقوالهم وأمثالهم ، معتمدا فى ذلك على أمهات الكتب والمراجع ، مثل كشاف الزمخشرى ، وصحاح الجوهرى ، والشامل فى اللغة لأبى منصور الأصبهانى ، ومجمع الأمثال للميدانى ، وغير ذلك كثير ، وما رأيت شرحا من شروح المفصل فى حدود ما اطلعت عليه قد توسع فى هذا المضمار كما توسع الرازى ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

---

(١) ينظر : الرازى ومنهجه فى النحو / ٤ من التحقيق .

أ ـ عندما مثل الزمخشرى بقوله : (الركض فى الميدان) لبيان أن (فى) تفيد الظرفية ، وضح الرازى معنى (الركض) من خلال مانقله عن الجوهرى [١]، قائلا:
" الركض : تحريك الرجل : .. وتقول : رَكَضْتُ الْفَرَسَ بِرِجْلِي : إِذَا اسْتَحْثَثْتَهُ لِيعْدو ، ثم كثر حتى قيل : رَكَضَ الفَرَسُ : إِذَا عَدَا ، وليس بالأصل ، والصواب : رُكِضَ الْفَرَسُ ، على مالم يسم فاعله ، فهو مركوض .. "(٢).

ب ـ عند الحديث عن (حروف الإضافة) وشرحه كلام الزمخشرى : (سميت بذلك ؛ لأن وضعها على أن تفضى بمعانى الأفعال إلى الأسماء ، وهى فوضى فى ذلك ، وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء) .

وضح الرازى معنى قوله : (على أن تفضى) قائلا : " معناه : على أن توصل ، تقول: أفضى بيده إلى الأرض : إذا باشرها براحتيه "(٣).

ثم بين قول المصنف : (وهى فوضى فى ذلك ، وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء) مستعينا بما قاله الجوهرى :
" قَوْمٌ فَوْضَى ، أَيْ : مُتَسَاوُونَ لاَرَئِيسَ لَهُمْ ، وَيُقَالُ : أَمْوَالُهُمْ فَوْضَى بَيْنَهُمْ ، أى: هُمْ شُرَكَاءُ فِيهَا ، وَمِنْهُ تَفَاوَضَ الشريكان فى المال "(٤).

جـ ـ لما تناول الإمام الرازى الموضع التى تزاد فيها الباء ، استشهد بقول الشاعر :

تِلْكَ الْحَرَائِرُ لاَرَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ ... سُودُ الْمَحَاجِرِ لاَيَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

وضح ماغمض فى البيت ، مستعينا بـ : (شامل اللغة ، والصحاح) حيث يقول :
" وأَخْمِرَةٌ : جمع خِمار ، والخِمارُ للمرأة ، تقول منه : اخْتَمَرَتِ المرأة (٥)..
قال فى شامل اللغة : محجر العين : مايبدو من النقاب (٦).
قال الجوهرى : السُّوَرُ : جمع سُورَة ، مثل : بُسْرَةٍ وَبُسْرٍ ، وهى كل منزلة من البناء ، ومنه سُورَةُ القرآن ؛ لأنها منزلة بعد منزلة مقطوعة عن الأخرى ، والجمع سُوَرٌ بالفتح (٧) " .

---

١) الصحاح (ركض) ٣/ ١٠٧٩.
٢) ينظر : ص ٣٦ من التحقيق .
٣) الصحاح (فضا) ٦/ ٢٤٥٥ وينظر : ص ١٣ من التحقيق.
٤) السابق (فوضى) ٣/ ١٠٩٩ وينظر : ص ١٣ من التحقيق.
٥) السابق (خمر) ٢/ ٦٤٩.
٦) السابق (حجر) ٢ / ٦٢٤.
٧) السابق (سور) ٢/ ٦٩٠ وينظر : ص ٤٥ من التحقيق .

د — لما استشهد الرازى بقوله تعالى : " لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ "(١)، وذلك لدخول لام الابتداء على معمول الخبر المقدم عليه ، وضح معنى العمه ، قائلا :

" قال الجوهرى: العمه : التحير والتردد "(٢).

هـ — عند بيان أن (لكن) مثل : (إنّ) فى العطف على الاسم بعد الخبر ، وتوضيح قول الزمخشرى: (وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف ، وحمل عليه قوله تعالى : " قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ "(٣). .)

فسر الرازى معنى (يقذف بالحق) قائلا :

" قال فى الكشاف : . . ومعنى يقذف بالحق: يلقيه وينزله إلى أنبيائه ، أى : يرى به الباطل ، فيدمغه ويزهقه "(٤).

و — عند تعرض الرازى للكلمات التى ذكرها المصنف ، وشذت عن القياس فى الإعلال ، ومنها : (أغيلت) فسر معنى هذه الكلمة بقوله :

" ويقال : أضرت الغيلة بولد فلان : إذا أتيت أمه ، وهى ترضعه . وفى الحديث : " لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنْ الْغِيلَةِ "(٥).

والغيلة : اسم ذلك اللبن ، وقد أغالت المرأة ولدها ، فهى : مغيل ، وأغيلت أيضا : إذا سقت ولدها الغيل ، فهى مغيل "(٦).

ح — عند استشهاد الزمخشرى بقول العرب : (فلان من صيابة قومه) لشذوذ إعلال الواو ، مع أن القياس يقتضى تصحيحه ؛ لبعده من الطرف ، لتوسط ألف (فعال) بين الواو التى هى عين الكلمة ، والباء التى هى لامها ، وضح الإمام الرازى قول العرب هذا بما حكاه عن ابن جنى ، حيث يقول :

" وقال ابن جنى : قولهم : (فلان من صيابة قومه) يريدون : من صوابتهم ، أى : من صميمهم وخالصهم ، وهو : من (صاب يصوب : إذا نزل) ، كأن عرقه فيهم قد ساخ وتمكن "(٧).

---

١) سورة الحج ، آية / ٧٢.
٢) الصحاح (عمه) ٦ / ٢٢٤٢ وينظر : ص ١٣٠ من التحقيق .
٣) سورة سبأ ، آية / ٤٨.
٤) الكشاف ٥/ ٧٣ وينظر : ص ١٣٨، ١٤٠ من التحقيق .
٥) ينظر : صحيح مسلم ٢/ ١٠٦٦، ١٠٦٧، وسنن الترمذى ٤/ ٤٠٦ وسنن البيهقى ٧/ ٢٣١.
٦) ينظر / ص ٩٤٢ من التحقيق .
٧) المنصف ٢ / ٢٥١ وينظر : ص ٩٩٧ من التحقيق .

اعتمد الإمام الرازى فى شرحه للمفصل على توضيح المقصود منه بعبارة سهلة ، حيث تناول المسائل النحوية ، باسطا القول فيها ، وموضحا آراء النحاة ، معللا لها ، والكتاب حافل بالأمثلة ، ومنها :

أ ـ عندما تعرض الرازى لشرح كلام المصنف : (والشرط كالاستفهام فى أن شيئا مما فى حيزه لايتقدمه) ، ذكر رأى البصريين وحجتهم ، وكذلك رأى الكوفيين وحجتهم فى عبارة سهلة واضحة ، حيث يقول :

" اعلم أن الاستفهام والشرط بينهما من المشابهة مالاخفاء فيه ، ألا ترى أنك إذا قلت : (إن تضرب أضرب) كان كلاما معقودا على الشك ، كما أن الاستفهام كذلك .

وهذه المشابهة اقتضت حمل أحدهما على الآخر ، فكما لايجوز أن يتقدم مابعد الاستفهام ماقبله ـ لما عرفته ـ فكذلك لايجوز أن يتقدم مابعد الشرط ماقبله . هذا مذهب أهل البصرة .

وذهب أهل الكوفة إلى خلافه ، وقالوا : إن الأصل فى الجزاء أن يكون مقدما على الشرط ، وأن يكون مرفوعا بأنه ابتداء كلام ، إلا أنه لما تأخر ، انجزم على الجوار .

فإذا قيل : (أنت طالق إن دخلت الدار) كان التقدير عند البصريين : (أنت طالق إن دخلت الدار فأنت طالق) وتكون الجملة الواقعة قبل الشرط دالة على الجزاء المحذوف من اللفظ .

وعند الكوفيين : الجملة المتقدمة هى الجزاء نفسه "(١).

ب ـ عند الحديث عن (النون المؤكدة) تطرق إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين فى جواز إدخال النون الخفيفة على فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة ، حيث يقول :

" اختلف أهل البصرة ، وأهل الكوفة فى جواز إدخال النون الخفيفة على فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة فى نحو : (افعلان) و (افعلنان) : فذهب الكوفيون ويونس البصرى إلى جواز ذلك ، وقالوا : كل موضع دخلته النون الثقيلة ، جاز أن تدخله النون الخفيفة .

---

١) ينظر : ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠ من التحقيق .

وقال البصريون : النون الخفيفة يمتنع أن تدخل فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة .

وحجة الكوفيين : أن الخفيفة تفيد التوكيد ، كما أن الثقيلة كذلك ، فوجب أن تدخل فى كل موضع دخلته الثقيلة .

فإن قلت : إنه يؤدى إلى اجتماع الساكنين فى الدرج ، وهما : الألف ، والنون إذا قلت فى فعل الاثنين : (اضربان) ، وفى فعل جماعة النسوة : (اضربنان) وجمع الساكنين فى الدرج على غير حده ، ممتنع .

قلت لانسلم امتناع ذلك ، فإنه قد جاء ذلك فى كلام العرب فى نحو : (التقت حلقتا البطان) بإثبات الألف مع لام التعريف ، وهما ساكنان ، وقول بعض العرب : " له ثلثا المال " بإثبات الألف ، فجمع بينهما وبين لام التعريف .

وقرأ نافع : " مَحْيَاىْ .. "(١) بسكون الياء بعد الألف ، وجمع بين ساكنين . وقراءة ابن عامر : " وَلَاتَتَّبِعَانْ "(٢) بنون التوكيد الخفيفة ، والمراد : موسى وهارون .

والذى سوغ جميع هذا أن الألف فيها فرط مد ، والمد يقوم مقام الحركة "(٣)
من خلال النموذجين السابقين يتضح لنا : وضوح عبارة الإمام الرازى ، وحسن بسطه لآراء النحاة وأدلتهم .

* — ان من ينعم النظر فى عرائس المحصل (الحروف — المشترك) يلاحظ أن الإمام الرازى تتبع عبارة العلامة الزمخشرى فى مفصله ، فحملها على أحسن التقديرات ، وعلى ماهو أكثر فائدة وأقرب إلى الصواب ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

أ — عند الحديث عن (الضابط الذى يميز موقع كل من "إن" و" أن") ، وعند شرح الرازى لقول المصنف : (لأن تقدير : " لو أنك منطلق لانطلقت " : لو وقع أنك منطلق ، أى : لو وقع انطلاقك) ، قال :

" اعلم أن هذا بيان لكون الفعل يليها ، دون الاسم ، وأنه إن وقع بعدها اسم ، فعلى إضمار فعل .

---

١) سورة الأنعام ، من الآية / ١٦٢ : " قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ " .
٢) سورة يونس ، من الآية / ٨٩ : " قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ " .
٣) ينظر : ص ٤٣١ ، ٤٣٢ من التحقيق .

فإن قلت : إن المصنف قال – هنا – التقدير : لو وقع أنك منطلق ، فجعل خبر (أن) الواقعة بعد (لو) اسما ، وهو يناقض ماذكره في مباحث (حرف الشرط) فإنه نص ثمة على أنه يقع خبرها اسما ، ويجب أن يكون فعلا ، فقال :

(ولطلب " لو " الفعل ، وجب في " أن " الواقعة بعدها أن يكون خبرها فعلا ، كقولك : " لو أن زيدا جاءني لأكرمته " ، ولو قلت : " لو أن زيدا حاضري لأكرمته " لم يجز) .

قلت : لاتناقض بين ماذكره – ههنا – وبين ماذكره ثمة ؛ لأن من النحويين من لم يشترط في خبر (أن) الواقعة بعد (لو) أن يكون فعلا ، واحتج بقوله تعالى : " وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ .. " (١)

فلعله أراد بذلك الإشارة إلى كل واحد من المذهبين ؛ لتكثير الفائدة ".(٢).

عند الحديث عن (إنْ) النافية ، ذكر قول الزمخشري :

(ولا يجوز إعمالها عمل " ليس " عند سيبويه ، وأجازه المبرد) .

ثم يتساءل الرازي – كعادته – قائلا :

" فإن قلت : إن مذهب أهل الكوفة إعمالها عمل " ليس " فلم اقتصر المصنف على ذكر المبرد وحده ؟ " .

وحينئذ نراه يجيب على تساؤله قائلا :

" قلت : مراد المصنف : أنه لم يذهب من أهل البصرة إلى مخالفة سيبويه سوى المبرد ، وليس مراده تخصيص المبرد بالإعمال " (٣).

وليس معنى ماذكرت أن الإمام الرازي في عرائسه ، كان يسلم نفسه لعبارة الزمخشري ، ويستسلم لها ، ولكنه في كثير من المواقف ، كان يرفض عبارته ، ويوجه إليها النقد ، قائلا :

" وفي عبارته نظر " ، " ولاتخلو عبارته من تساهل " .

وسوف أتحدث عن هذا كلف في فصل أعقده بين الرازي والزمخشري ، حتى لايكون الحديث معادا ومملا .

---

١) سورة لقمان ، من الآية / ٢٧ .
٢) ينظر : ص ١١٤ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ٣٦٣ من التحقيق .
٣) ينظر : ص ٢٣١ ، ٢٣٢ من التحقيق .

* - لقد تابعت وتتبعت حديث الرازي في عرائس المحصل ، فألفيت - بما لا يدع مجالا للشك - أنه كان بارعا في ربط مسائل الكتاب بعضها ببعض ، وكذلك مناقشة ما جاء فيه من قضايا نحوية ، وصرفية ، ولغوية ، وكان سبيله في ذلك كله الإحالة على ما ذكره ، أو سيذكره في موضعه ؛ لدرجة أنني أستطيع أن أقرر أن كتابه في مجمله وفي عامة مسائله خلا من التكرار المعيب ، والحشو الذي لا خير يرجى منه .

ومما هو جدير بالذكر أن هذا العالم المحقق ما كانت تأتي مسألة فيها زيادة تقرير ، أو اختلاف عما ذكره ، أو سيذكره في موضعه ، إلا نص عليه ، وأشار إليه .

كذلك كان إذا عرض له بيت من الشعر ، فإن كان قد سبق الحديث عنه توقف عن توضيحه وأشار إلى أنه قد سبق ، أو تناوله بالتوضيح ، وتارة كان يعلن أنه سيوضحه في موضعه .

وهكذا كان شأنه فيما يعرض له من مسائل لغوية ، وغيرها ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

أ - عند الحديث عن (حتى) الجارة ، ذكر أنها قد تأتي حرف عطف ، ثم قال : " وسيأتي حكمها في حروف العطف "(1).

ب - لما ذكر الشارح (حروف الجر) وتعرض لـ : (واو القسم) لم يستطرد في حديثه ، ويتكلم عن (القسم) ولكنه أرجأ الحديث عنه قائلا :
" اعلم أن مباحث القسم ستأتي في قسم المشترك ، فلا يحسن استقصاء الكلام فيه ههنا "(2).

جـ - لما تطرق الشارح إلى (الحروف المشبهة بالفعل) ، وتعرض لقول الزمخشري : (وتلحقها " ما " الكافة ، فتعزلها عن العمل ، ويبتدأ بعدها الكلام) ، قال :
" وقال صاحب الأدوات : إن أقسام (ما) عشرة : ستة أسماء ، وأربعة حروفا " .
ثم قال : " وسنفصلها في مباحث (الحرفين المصدريين)(3).

د - عند حديث الرازي عن (لَمَّا ، ولَمْ) النافيتين ، ذكر قول الزمخشري : (ويسكت عليها ، دون أختها " لم " في قولك : " خرجت ولما " ، أي : ولما تخرج ، كما

---

1) ينظر : ص ٢٥ من التحقيق .
2) ينظر : ص ٦٨ من التحقيق .
3) ينظر : ص ١٠٢ من التحقيق .

يسكت على (قد) فى .. وكأن قد) ثم قال: " وقد سبق تفسيره فى أول الحروف" (١)

يعنى بذلك بيت النابغة الذبيانى :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ∴ لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

هـ - لما تعرض الشارح ل : (نون التوكيد الخفيفة إذا لقيها ساكن) ، وعند الحديث عن البيت الذى استشهد له الزمخشرى :

لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ∴ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَه

قال : " وقد تقدم شرح هذا البيت فلا نعيده " (٢).

فيما سبق يتجلى لنا المنهج الذى رسمه الرازى لنفسه ، وطبقه بدقة ، وفى أمانة .

لكننى من ناحية أخرى أرى أن منهجه أعم وأشمل مما ذكره ، والتصور الكامل لهذا المنهج يتضح من خلال عرض الملاحظات الآتية :

وإذا تساءلنا : كيف كان منهج الرازى فى تناوله متن المفصل وشرحه ؟ أكان يذكر الفصل مرة واحدة ، ثم يتناوله بعد ذلك بالشرح والتعليق ؟

أم أنه كان يذكر من متن المفصل ما يحيط بأطراف المسألة ، حتى إذا ما فرغ منها ، ذكر ما يلم بمسألة أخرى ؟

والواقع أنه لم يسلك هذا ولا ذاك ، وإنما كان يأتى بجزء من المتن ، ثم يتناوله بالشرح ، فإذا ما فرغ منه ، أتى بجزء آخر ، وهكذا حتى نهاية الكتاب.

والطريقة التى سلكها فى شرحه أنه كان يأتى بكلمة (المتن) يعقبها بكلمة (قوله) ثم يورد تحتها عبارة المصنف ، ثم يأتى بعد ذلك بكلمة (التفسير) ، وبعدها يشرع فى شرح كلام المصنف .

فإذا ما انتهى من شرح الجزء الذى ذكره بدأ كلامه بكلمة (قوله) ، وتحتها يورد عبارة المصنف ، وهكذا حتى ينتهى من الباب الذى شرع فى تفصيله .

وكلمتا (المتن - التفسير) كانتا تظهران فقط فى بداية الأبواب ، وما عدا ذلك ، فكان يأتى بقول المصنف تحت كلمة (قوله) ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

* - لما بدأ الإمام الرازى حديثه عن (حروف الإضافة) قال :

---

١) ينظر : ص ٢٢٤ من التحقيق.

٢) ينظر : ص ٤٤٨ من التحقيق.

" المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حروف الإضافة .. إلى الحروف المشبهة بالفعل) .

التفسير : اعلم أن الحرف النحوى : اسم جنس تحته أنواع مختلفة ، يأتيك تفصيلها..
قوله : (سميت بذلك ؛ لأن وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء) .

اعلم أنك إذا قلت : " سرت من موضع كذا " فقد أضفت السير إلى ما بعد (من) ... "(١).

وهكذا حتى ينتهى من الباب الذى شرع فى شرحه ، وهذا هو المنهج العام الذى سار عليه الرازى فى الجزء الأخير من " عرائس المحصل " ، ولم يخرج عن هذا المنهج إلا نادرا ، وذلك يظهر بوضوح فى بداية القسم الثالث (الحروف) ، فالرازى عندما شرع بشرح هذا القسم خالف فى بدايته الطريقة العامة التى سار عليها فى كل الأبواب بعد ذلك ، حيث صدر كلامه ببحثين عن معنى الحرف :

أحدهما : فى معنى الحرف عند اللغويين .

والثانى : فى معنى الحرف عند النحويين .

ولما بدأ يشرح متن الزمخشرى بدأه هكذا :

قوله : (الحرف : ما دل على معنى فى غيره) .

ثم بدأ يشرح هذه العبارة مباشرة ، دون إتيان بكلمة (المتن) أمام عبارة المصنف ، وكلمة (التفسير) أمام شرحه (٢).

وقلما كان يخرج الشارح عن طريقته فى الشرح ، فلا يأتى بعبارة المصنف تحت كلمة (المتن) أو تحت كلمة (قوله) ، كما لا يأتى بشرحه تحت كلمة (التفسير) ، ولكنه بادئ ذى بدء ، كان يمزج كلامه بكلام الزمخشرى ، وهذا يتضح فيما يأتى :

أ ـ عند الحديث عن زيادة (لا) لم يذكر الشارح كلام المصنف ، ولكنه بدأ شرحه ، قائلا :

" ورابعها : (لا) وهى من حروف الصلة ، وتزاد بعد (أن) المصدرية مطلقا ، وبعد حرف العطف المتقدم عليه النفى ، وقبل (أقسم) قليلا ، وفى مثل قوله : فِى بِئْرٍ لَا حُورٍ ...

---

١) ينظر : ص ١٢ من التحقيق .
٢) ينظر : ص ١ ، ٣ من التحقيق .

كما يأتيك بيانه ، والمذكور من أمثلة زيادتها ستة .. (١)

وهكذا حتى ينتهى الشارح من هذه المسألة .

ب — أيضا عند الحديث عن الفصل بين (قد) وبين الفعل بالقسم ، لم يذكر الشارح كلام المصنف ، ولكنه بدأ فى شرح المسألة مباشرة ، قائلا :

" المسألة الأولى : أنه يجوز الفصل بين (قد) وبين الفعل الذى تليه بالقسم ، ويمتنع ذلك فى (سوف ، والسين ، والألف ، واللام) ؛ لأنهم لما سوغوا حذف الفعل الذى فى نحو قول الشاعر :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

فلأن يجوز الفصل بينه وبين الفعل الذى يليه القسم أولى ...

وهكذا حتى ينتهى من عرض هذه المسألة .

ولكن هذا لا يتكرر كثيرا فى أثناء شرح الإمام الرازى ، والذى يتكرر هو المنهج العام الذى أشرت إليه فى بداية حديثى .

إن من يقرأ " عرائس المحصل " يلاحظ أن الرازى قبل أن يشرع فى شرح المفصل كثيرا ما كان يمهد لذلك فى صورة بحوث ، وأوجه ، وتقسيمات وتفريعات ، وخير مثال على ذلك ما يأتى :

أ — عندما تعرض الشارح لـ : (حتى) وقبل ذكره متن المفصل ، مهد لذلك بقوله :

" وثالثها : (حتى) . وقبل الشروع فى شرح المتن ، لابد من الوقوف على بحثين :

البحث الأول : أن (حتى) تأتى على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون حرف جر ...

الثانى : أن تكون عاطفة ...

الثالث : أن تكون حرف ابتداء ...

البحث الثانى : قال صاحب المشرق : حتى لانتهاء الغاية ، وهى تنقسم قسمين : عاملة ، وغير عاملة .. "(٣).

---

١) ينظر : ص ٢٨٠ ، ٢٨٣ من التحقيق .
٢) ينظر : ص ٣١٧ من التحقيق .
٣) ينظر : ص ٢٠٦ من التحقيق .

وبعد هذا التمهيد يعلن الشارح عودته إلى شرح المتن ، قائلا : " نعود إلى شرح المتن "(١).

ب ـ عند الحديث عن (حروف الاستقبال) ، وبعد أن بدأ الباب بالسير على النهج العام من الإتيان بكلمة (المتن) أمام عبارة المصنف ، وكلمة (التفسير) أمام شرحه ، بدأ يمهد لهذا الباب ، قائلا :

" وقبل شرح كلامه ، لابد من تمهيد ، فنقول : من شرطه أن يكون الكلام مطابقا لما سبقه ، ومناسبا له ، على معنى أن الكلام السابق إن كان غير مؤكد ، كان جوابه أيضا غير مؤكد ، تحقيقا لمقصود التطابق بينهما .

وإن كان الكلام المتقدم مؤكدا ، كان جوابه ـ أيضا ـ كذلك .. "(٢).

وهكذا نلمس بوضوح التمهيد للمسألة ، وعرضها في صورة بحوث ، وأوجه ، وتقسيمات ظاهرة عامة في " عرائس المحصل " من بدايته إلى نهايته .

ومن المنهج الذي اتبعه صاحب العرائس أنه كثيرا ما كان يعرب الآية التي يستشهد بها ، وأحيانا كان يبين فيها أوجه الإعراب المختلفة ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

أ ـ عند الحديث عن زيادة (ما) مع (إنْ) الشرطية للتأكيد ، أعرب الآية الكريمة التي استشهد بها الزمخشري :

" فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ، فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ ، فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ "(٣)

قائلا : " الفاء للتعقيب ، و (إِنْ) حرف ، و (ما) صلة زائدة ، أكدت بها (إن) ، وقوله : (يأتينكم) جزم بـ (إن) لكنه لم تظهر فيه علامة الجزم ، لمكان لحاق النون التي أكد بها الفعل ، كما أكدت (إن) بـ : (ما) .. ثم يقول :

" و (كم) نصب بأنه مفعول (يأتين) ، قوله : (مني) جار ومجرور ، وقوله : (هدى) رفع بفعله ، وفعله (يأتين) فـ (من) جواب (إما) ، و (من) رفع بالابتداء ، و (تبع) فعل ماض ، و (هداى) نصب مفعول (تبع) ، وقوله : (فلا) جواب (من) و (من) وجوابه جواب (إن) . وقوله : (خوف) رفع بالابتداء ، و (عليهم) جار ومجرور في موضع الرفع خبر المبتدأ .

---

١) ينظر : ص ٢٦ من التحقيق .
٢) ينظر : ص ٣١٨ ، ٣١٩ من التحقيق .
٣) سورة البقرة ، من الآية / ٣٨ .

قال فى الكشاف : جواب الشرط الأول: الشرط الثانى مع جوابه ..."(١)

ب — وكما أعرب الإمام الرازى الآية فى المثال السابق ، كثيرا ماكان يبين أوجه الإعراب المختلفة فى الآية ، إن كان فيها ذلك ، وهذا يتضح عند ورود المسألة (" لَكِنَّ " مثل : " إِنَّ " فى العطف على الاسم بعد الخبر) ، فلقد أتى الإمام الرازى بقول الزمخشرى: (وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف ، وحمل عليه قوله تعالى : " قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ") .

وبعد أن يبين الإمام الرازى رأى الزجاج الذى يقول : إن (علام) مرفوع ، وهو صفة (ربى) ورفعه باعتبار محل الموصوف ، فإن محله رفع ، وحجته أنه يجوز فى باب النداء فى قولك : " يا زيد الظريف " بنصب (الظريف) حملا على المحل ، أشار إلى رأى سيبويه وأكثر النحويين الذى يرفض أن يكون (علام) صفة ، وذلك لما فيه من الفصل بين الصفة والموصوف .

ثم تساءل — كعادته — قائلا :

" فإن قلت : لأى شئ يرتفع (علام الغيوب) ؟ "

وأجاب على تساؤله :

" قلت لرفعه خمسة أوجه :

الأول : أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو علام الغيوب .

الثاني : أن يكون خبرا ثانيا .

الثالث: أن يكون بدلا من الضمير فى (يقذف) .

الرابع : قاله فى الحواشى : إنه محمول على الضمير فى (يقذف) على طريق البيان .

الخامس: قال عبد المجيد : هو فاعل (يقذف) وحينئذ لا يكون فى (يقذف) ضمير ، واستغنى عن العائد إلى (ربى) ؛ لأن الثانى هو الأول فى المعنى "(٢).

وبعد هذا إذا تساءلنا : أكان للإمام الرازى منهج عام سلكه إبان استشهاده بأشعار العرب ؟

والإجابة على هذا التساؤل تقتضينا أن نقول : إن الرازى كان له منهج عام سلكه فى ذلك :

---

١) ينظر : ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ من التحقيق .

٢) ينظر : ص ١٣٨ ، ١٣٩ من التحقيق .

فلقد كان يأتى بالبيت موضع الشاهد ، وتارة يأتى ببيت قبله ، وأخرى ببيت بعده ، وأحيانا يأتى به بين عدة أبيات ، ثم يفسر الكلمات التى تحتاج إلى تفسير ، ويبين المعنى العام ، وكثيرا ماكان يبين موضع الشاهد ، ويعرب بعض كلمات البيت .

ومما تجدر ملاحظته أن صاحب العرائس ، استعان كثيرا فى عمله هذا بشرح ابن السيرافى لأبيات الكتاب ، ونقل عن هذا الشرح صفحات بأكملها ، وقليلا ماصرح بذلك .

ولقد أحصيت المواضع التى نقل فيها عن هذا الشرح مصرحا أوغير مصرح ، وسوف أتحدث عن كل ذلك عندما أضع عرائس المحصل فى الميزان .

وأمثلة المنهج العام الذى سار عليه الإمام الرازى فى تناول الأبيات موضع الاستشهاد كثيرة ، ومنها :

أ ـ عند حديثه عن (حتى) التى يبتدأ مابعدها ، أتى بالبيت الذى احتج به المصنف على أن (حتى) قد يبتدأ مابعدها ، وهو قول امرئ القيس :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ غَزِيُّهُمْ ∴ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

وذكر الشارح البيت الذى قبله :

وَمَجْرٍ كَغُلَّانِ الْأُنَيْعِمِ بَالِغٍ ∴ دِيَارَ الْعَدُوِّ ذِى زُهَاءٍ وَأَرْكَانِ

ثم قال : " قال يوسف بن الحسن : المجر : الجيش الكثير . والغلان : جمع غال ، وهو الوادى الكثير الشجر ...

ونقل كل ماقاله ابن السيرافى فى توضيح معنى الكلمات ، وبيان المعنى العام ، والشاهد ، وأعرب بعض كلمات البيت موضع الاستشهاد (١).

ب ـ عند الحديث عن العطف على اسم (إن) بعد الخبر ، استشهد الشارح ببيت بشر بن أبى خازم :

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ ∴ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِى شِقَاقِ

وذكر البيت الذى قبله :

إِذَا جُزَّتْ نَوَاصِى آلِ بَدْرٍ ∴ فَأَدُّوهَا وَأَسْرَى فِى الْوِثَاقِ

ثم وضح الشاهد ، قائلا :

" الشاهد فيه : أنه أتى بعد اسم (أن) وهو ضمير منصوب ب : (أنتم) وهو ضمير مرفوع ، ولو عطف على الاسم ، لوجب أن يقول : (وإياكم) ولكنه قدره متأخرا عن الخبر ...

---

١) ينظر : ص ٣٢ ، ٣٣ من التحقيق .

بعد ذلك بين الشارح سبب إنشاد هذا الشعر ، وفسر بعض الكلمات التي تحتاج إلى تفسير ، ثم بين سبب تقديم (أنتم) على الخبر ، وهو التنبيه على أن المخاطبين أوغل في الوصف بالبغاة من قومه (١).

وما ذكرته كان منهجا غالبا في الأبيات التي تناولها الشارح مستشهدا بها .

وأيضا من خلال معايشتي لعرائس المحصل ألفيت صاحبه يشرح مفصل الزمخشري ، مستعينا بكتبه الأخرى ، مثل : الكشاف ، وحواشي الزمخشري على المفصل ، والأنموذج ، وأساس اللغة ، وصنيع الرازي هذا كان مسلكا عاما في عرائسه ، ولم أجد أحدا من شراح المفصل ــ في حدود ما اطلعت عليه من شروح ــ أكثر من الاستشهاد بكتب الزمخشري الأخرى مثل الإمام الرازي ، وهذا ميزة ينبغي أن تسجل لصاحب العرائس ، فلقد كان هذا ضمن منهجه العام الذي سلكه في شرحه ، ويكفي أن ننظر في ثبت الكتب التي ورد ذكرها في المخطوطة ؛ لنرى المواضع التي ذكرت فيها كتب الزمخشري ، والتي استعان بها الرازي لتوضيح أفكار صاحب المفصل ، والأمثلة على ذلك كثير منها :

أ ــ عند الحديث عن العطف على اسم (ان) بعد الخبر ، أورد كلام الزمخشري : (قال : وأما قوله تعالى : " والصابئون " فعلى التقديم والتأخير ، كأنه ابتدأ " والصابئون " بعد ما مضى الخبر) ثم ربط بين كلام الزمخشري في مفصله ، وكلامه في الكشاف ، قائلا : " قال في الكشاف : " الصابئون " رفع على الابتداء ، وخبره محذوف ، والنية به التأخير عن اسم (إن) وخبرها ، وكأنه قيل : إن الذين آمنوا ، والذين هادوا ، والنصارى حكمهم كذا ، والصابئون كذلك ، وهو عطف جملة ، ولا محل لها من الإعراب ، حملا على التي عطف عليها .. " (٢)

ب ــ لما تطرق الإمام الرازي للحروف المشبهة بالفعل ، ودخول (ما) عليها ، أشار إلى أن بعض النحاة يلغي عمل هذه الحروف ، وبعضهم يعملها ، وأتى بكلام الزمخشري في المفصل : (إلا أن الإعمال في " كأنما " ، و " لعلما " و " ليتما " ، أكثر منه في " إنما " و " أنما " ، و " لكنما " ..).

ثم ربط كلام الزمخشري في المفصل بكلامه في حواشيه ، قائلا : " قال في الحواشي : علة ذلك أن " كأنما " و " ليتما " ، و " لعلما " أقوى في العمل ؛ لأنها تفيد

---

١) ينظر : ص ١٤٣ ، ١٤٤ من التحقيق .
٢) ينظر : ص ١٤٢ ، ١٤٣ من التحقيق .

فائدة زائدة على ماتضمنه المبتدأ والخبر ، وليس كذلك : "إنما" ، و "أنما" ، و "لكنما" ؛ لأنها لاتفيد إلا تأكيد مضمون الجملة وتحقيقه ؛ ولذلك جاز أن تقول : "إن زيدا منطلق وعمرو" بالرفع ، وامتنع "لعل بكرا ذاهب وخالد" . . "(١).

وأخيرا لا آخرا لقد نهج صاحب العرائس نهجا تربويا فى شرحه ، حيث كان يصوغ عبارته — فى حالات كثيرة — فى صورة سؤال وجواب ، وماذلك إلا ليثير ذهن القارئ ، ويشد انتباهه ، ويجدد نشاطه لما يقوله ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

أ — عند الحديث عن (حتى) يقول :

"فإن قلت: فهل يكون للجملة الواقعة بعد (حتى) موضع من الإعراب ، كما تكون كذلك بعض الجمل ؟

قلت: قال أبو البركات : لايكون للجملة الواقعة بعدها موضع من الإعراب ؛ لأن الجملة إنما يحكم لها بموضع من الإعراب ، إذا وقعت موقع اسم مفرد ، وذلك أن تقع وصفا ، كقولك : (مررت برجل يكتب) ، أو حالا ، نحو : (جاء زيد يضحك) ، أو خبر مبتدأ ، نحو : (خالد ذهب) ، وهذه الجمل فى معنى : ضاحك ، وكاتب ، وذاهب .

والجمل الواقعة بعد (حتى) ليست فى معنى اسم مفرد ، فلم يكن لها موضع من الإعراب "(٢).

ب — عند الحديث عن زيادة (إن) بعد (ما) ، و (أن) بعد (لما) ، أثار الشارح تساؤلا ، ثم أجاب عنه بما يبين سبب استعمال كل منهما فى موضعه ، حيث يقول :

"فإن قلت : لم زيدت المكسورة بعد (ما) والمفتوحة بعد (لما) ؟ قلت : إن (لما) فيها معنى الشرط ، بدليل قولك : (لما جاءنى زيد جئته) ، فامتنع وقوع (إن) المكسورة بعدها ؛ لأنها أصل فى باب الجزاء ، فاستقبحوا جعلها تابعة لما هو فرع لها .

وهذا المعنى مفقود فى (ما) النافية ، و (ما) المدة ، فلذلك استقام وقوع المكسورة بعدهما "(٣).

هذا هو المنهج العام الذى سار عليه الإمام الرازى فى عرائسه .

---

١) ينظر : ص ١٠٦ من التحقيق .
٢) ينظر : ص ٣٤ من التحقيق .
٣) ينظر : ص ٢٧٤ من التحقيق .

ثامنا : اتجاه الرازى النحوى ، وموقفه من النحاة فى عرائس المحصل

إذا تساءلنا : إلى أى مدرسة كان انتماء الإمام الرازى ؟ أبصرى هو ؟ أم كوفى ؟ أم شأنه شأن العلماء الذين ظهروا بعد المبرد البصرى (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ) ، وثعلب الكوفى (المتوفى سنة ٢٩١ هـ) عندما خمدت نيران التعصب التى شب أوارها بين زعماء المدرستين : البصرية على يد الخليل بن أحمد (المتوفى سنة ١٧٥ هـ) وسيبويه (المتوفى سنة ١٨٨ هـ) والمبرد من ناحية ، والرؤاس الكوفى (المتوفى سنة ١٨٧ هـ) والكسائى (المتوفى سنة ١٨٩ هـ) ، وثعلب من ناحية أخرى ؟

والإجابة على هذا السؤال تقتضينا أن نقول : إن الإمام الرازى ظهر ، وعاش فى النصف الثانى من القرن السادس الهجرى ، وأوائل القرن السابع ، وعلماء هذه الفترة ، والفترات اللاحقة لها ، كانوا يختارون من المذهبين : البصرى ، والكوفى ما يتفق مع اتجاهاتهم النحوية ، فأحيانا يقفون مع المذهب البصرى ، وأحيانا يرجحون المذهب الكوفى ، مما نتج عنه ظهور طائفة من النحاة أطلق عليهم — أحيانا — البغداديون.(١)

ولقد عايشت عرائس المحصل ، وأمعنت فكرى فيه ، لكى أحدد اتجاه الرازى وموقفه من التيارات النحوية ، فألفيته يعرض آراء البصريين ، وآراء الكوفيين فى المسألة الواحدة ، ويذكر أدلة كل فريق ، دون ترجيح لرأى على آخر — فى الأعم الأغلب — وقليلا ما يرجح مذهب فريق على الآخر ، وهو فى كل هذا كان مجرد ناقل وشارح لآراء العلماء من كلتا المدرستين ، ولم أتعرف له على مذهب واضح القسمات ، واتجاه معين محدد .

وفضلا عن ذلك ، فلقد حاولت — جاهدا — أن أجد فى الجزء الأخير (الحروف — المشترك) بعض العبارات ، أو الكلمات التى تنم على مذهب معين ، أو تحدد علاقته بمدرسة معينه ، مثل العبارات التى جاءت فى مفصل الزمخشرى ، وتدل على بصريته ، مثل قوله :

" ويجوز عندنا (إن زيدا لسوف يقوم) ولا يجيزه الكوفيون " (٢)

---

١) ينظر : نشأة النحو للشيخ الطنطاوى / ١٥٨ — ١٦٣.

٢) ينظر : متن ص ٤١٢ من التحقيق .

ومثل قول أبي سعيد السيرافي الذي يدل على مذهبه البصري (وقال بعض أصحابنــا : دخول النون في القسم ، للفصل بين الحال والاستقبال)(١) فخاب مسعاي ، ورجعت بخفي حنين ، ورضيت من الغنيمة بالإياب .

لكنني من خلال عرض المسائل النحوية ،وخاصة الخلافية ، وجدت ميله للاتجاه البصري ، حيث كان يجنح إلى آراء البصريين ،ويكثر من ذكر أدلتهم ،ويلتزم الصمت حيال أدلة الكوفيين ، مما يتبين معه أنه كان يسير في تيار البصريين ، والأمثلة على ما ذكرت كثيرة ، منها :

أ ــ عند حديث الرازي عن (رب) قال :

"وسابعها : (رب) ، وهو من حروف الجر عند أهل البصرة . ومعتقد أهل الكوفــة أنه اسم ، وهو في الأصل دال على التقليل ، كم أن (كم) تدل على التكثير" (٢).

ونلاحظ أن الشارح ــ هنا ــ اكتفى بعرض رأي كل فريق ، دون أن يبين أدلته ، ودون ترجيح لرأي على الآخر ، كما لم يبين لنا موقفه في هذه المسألة .

ب ــ عند حديثه عن (من) الجارة ، قال :

" وهي لابتداء الغاية ، وقد اختلف فيها البصريون والكوفيون :

فذهب أهل الكوفة : إلى أنه يجوز استعمالها في الزمان والمكان .

وذهب البصريون : إلى أنه يمتنع استعمالها في الزمان .

واحتج أهل الكوفة بقوله تعالى : ".. لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ .."(٣).

وقال البصريون : تقديره : من تأسيس أول يوم ،فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

قالوا : إنما اختصت بالمكان ؛ لأن (منذ) لابتداء الزمان ، فكما لا يجــوز أن تقول : (سرت من بغداد) ، كذلك لا يجوز أن تقول : (ما رأيته من يوم السبت) .

قال صاحب التفصلة : إنها حرف يدل على ابتداء الغاية في الأمكنة ،والأزمنــة وغيرهما " (٤).

---

١) ينظر : ص ٥٩٤ من التحقيق.
٢) ينظر : ص ٥٣ من التحقيق.
٣) سورة التوبة ، من الآية / ١٠٨ .
٤) ينظر : ص ١٤ــ١٥ من التحقيق .

وعند النظر فى هذا النص نجد أن الرازى اكتفى ببيان الخلاف فى هذه المسألة، ثم ذكر حجة الكوفيين وتمسكهم، ورد البصريين عليهم، ثم بين دليل البصريين.

وفى نهاية المطاف حكى ماقاله صاحب التفصلة الذى يؤيد الكوفيين فيما قالوه، واكتفى الرازى بهذا العرض، ولم يبين مع من يقف.

لكننى من خلال ذكره رأى صاحب التفصلة، أستنتج أنه يؤيد رأى الكوفيين الذى دعمه برأى صاحب التفصلة.

جـ ــ حكى الإمام الرازى الخلاف بين البصريين والكوفيين فى عمل الواو الجر فى الصور التى سقطت فيها (رب)، وأورد البيت:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ∴ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

ثم قال:

"فذهب الكوفيون إلى أنها هى الجارة، وإليه ذهب المبرد من البصريين، ومعتقد أهل البصرة أن واو (رب) لاتعمل، وإنما تعمل (رب) مقدرة.
وقال قوم: جميع حروف العطف يجوز أن تكون عوضا" (١).

ونحن بدورنا نلاحظ أنه اكتفى ــ هنا ــ بمجرد العرض، دون ذكر أدلة لكل فريق، كما لم يرجح رأى فريق على آخر، ولم يبين لنا رأيه فى المسألة.

د ــ عند الحديث عن تخفيف (إِنَّ وَأَنَّ) وإبطال عملهما، قال: "المسألة الرابعة: أن الفعل الذى تدخلان عليه، يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو: (كان) الناقصة وأخواتها، وأفعال القلوب.. خلافا لأهل الكوفة.
وذلك لأن هذه الحروف الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ والخبر، فإذا دخلت على الفعل، ناسب أن يكون ذلك فعلا داخلا على المبتدأ وخبره، حتى لايفوتهما الدخول على مايقتضيانه" (٢).

وعند مناقشة ماذكره الرازى نجد أنه أشار إلى الخلاف فى هذه المسألة بين البصريين والكوفيين، بيد أنه تجاهل أدلة الكوفيين، مما يدل على أنه كان يميل إلى البصريين، ويسير فى ركابهم.

---

١) ينظر: ص ٦٥ــ٦٦ من التحقيق.
٢) ينظر: ص ١٤٨ من التحقيق.

هـ ـ عند الحديث عن (ما) الاستفهامية التى دخلت عليها (كى) الجارة ،
يحكى الرازى قول الزمخشرى : (واختلف فى إعرابها) ، ثم يقول :
" اعلم أن الضمير المؤنث يرجع إلى (ما) الاستفهامية التى دخل عليها (كـى) فى : (كيمه) .

ومذهب أهل البصرة أنها مجرورة المحل بـ : (كى) ، وذلك عندهم لما كانت من حروف الجر ، جعلوا الاسم بعدها مجرورا بها .

ومعتقد أهل الكوفة أن محلها نصب بفعل مضمر .

قال أبو سعيد : " وزعم الكوفيون أن (مه) فى : (كيمه) و (حتامه) ليست مخفوضة ، ولكنها منصوبة على مذهب المصدر ، كقول القائل : (أقوم كى تقوم) ، سمعه المخاطب ، ولم يفهم (تقوم) ، فقال : (كيمه ؟) ، يريد : (كى ماذا) ، والتقدير : كى تفعل ماذا ؟

فموضع (مه) نصب على جهة المصدر ، والتشبيه به ، وليس لـ : (كى) فى : (مه) عمل .

قال أبو سعيد : والصحيح ما قاله سيبويه ؛ لأن سقوط الألف من (ما) فى الاستفهام ، إنما يكون إذا كانت (ما) فى موضع خفض ، واتصل بها الخافض .

وإذا كانت (ما) استفهاما ، وقعت فى صدر الكلام ، ولم تسقط منها الألف ، كقولك : (ماتصنع ؟) ، ولايجوز (م تصنع ؟) .

ولو كان الأمر على ما قاله الكوفيون لجاز أن يقول : (أن مه ؟) ، و (لن مه ؟) و (اذن مه ؟) إذا لم يفهم المستفهم ما بعد هذه الحروف من الفعل ؛ لأنه يسأل عن مصدر ، والمصدر فى الأفعال بعد (أن ، ولن ، واذن) ، وبعد (كى ، وحتى) واحد " .

ثم حكى الرازى قول الزمخشرى : (وما أرى هذا القول بعيدا عن الصواب) الذى يعضد فيه رأى الكوفيين ، قائلا :

" اعلم أن المصنف ارتضى مذهب الكوفيين ، ولم يتعرض لبيان علة استصوابه ذلك ، ويبطله ما حكيناه عن أبى سعيد "(1).

ومن خلال عرض الرازى أدلة الفريقين ندرك تمام الإدراك أنه يؤيد البصريين صراحة فيما ذهبوا إليه ، ويبطل رأى الكوفيين الذى ارتضاه الزمخشرى .

---

1) ينظر : ص ٣٧٨ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ من التحقيق .

ولقد أتى بعد ذلك ابن يعيش ، وأبطل ـ أيضا ـ ماذهب إليه الزمخشرى ، حيث يقول ٩ / ١٥ :

" وقوله : (وما أرى هذا القول بعيدا عن الصواب) بعيد عن الصواب ".(١)

و ـ عند شرح قول الزمخشرى : (حرفا الخطاب : وهما : الكاف ، والتاء اللاحقتان علامة الخطاب ، فى نحو : " ذاك ، وذلك ... وأرأيتك ..) قال الرازى :

" قوله : (أرأيتك) بفتح التاء ، الكاف فيه حرف خطاب ؛ لقولهم : (أرأيتك زيدا ماصنع) ، فقد استوفت (رأت) مفعولها الأول منهما (زيدا) ، والثانى جملة الاستفهام ، و (رأيت) معلق عليه ، والكاف حرف لا موضع لها من الإعراب .

وقال أهل الكوفة : إن الكاف هو المفعول الأول .

وهو ضعيف ؛ لأن شرط المفعول الثانى فى هذا الباب إذا كان مفردا أن يكون هو الأول فى المعنى ، وهذا الشرط منتف فيما ذكرناه .. ".(٢)

ومن خلال عرض هذه المسألة نرى الإمام الرازى يقف مع البصريين ، ويضعف ـ فى صراحة ـ ماذهب إليه الكوفيون .

ـــ

١) ينظر : التعليق على ص ٣٨٢ من التحقيق .
٢) ينظر : ص ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ من التحقيق .

تاسعا : بين الإمام الرازى والعلامة الزمخشرى

حديثى فى هذا الفصل ذو شقين :

الأول : يتضح فيه مدى اهتمام الإمام الرازى بنسخ المفصل ؛ ليصل من هذا إلى نسخة يمكن الاعتماد عليها فى شرح كلام الزمخشرى .

الثاني : ويتبين فيه مواقف الرازى من عبارة المفصل وما جاء فيه .

والحقيقة التى لامراء فيها أن الإمام الرازى عنى عناية فائقة بنسخ المفصل المتعددة ، وهذه العناية لم ألمسها فيما اطلعت عليه من شروح المفصل الأخرى .

فمن يتتبع عرائس المحصل ، يلاحظ أن صاحبه كان شديد العناية بنسخ المفصل ، يوازن ، ويقارن بين بعضها ، ليس هذا فقط ، بل وجدته شديد العناية والاهتمام بالنسخ التى قرئت على المصنف ، وكثيرا ماصرح بهذا .

ولم يكتف الشارح المحقق بكل هذا ، بل نراه يتابع النسخ التى قرئت على المصنف وأقرها ، ثم عن له الصواب ، واتضحت له الحقيقة ، فتراجع وألغى بعض ما ورد فيها ، والكتاب حافل بما يشير إلى ذلك .

وهنا يطيب لى أن أسجل بالفخر والإعزاز صنيع هذا العالم المدقق ، الذى يعرف طريقه حق المعرفة إلى البحث والتأليف .

والأمثلة التى توضح هذه الحقيقة كثيرة ، منها :

أ ـ عند الحديث عن (حروف الجر) وتعرضه لشرح قول الزمخشرى :

(و " كى " فى قولهم : " كيمه " من حروف الجر بمعنى : " لمه ") وقال : " وهذا الفصل ساقط فى نسخة قرئت على المصنف ، وهو منقاس ، حتى لا يناقض قول المصنف ـ أول الفصل ـ إن حروف الجر سبعة عشر " (١).

ب ـ عندما تعرض الإمام الرازى للبيت الذى أورده الزمخشرى على أن (جير) بمعنى (أجل) ، ولا يصدق بها إلا فى الخبر خاصة ، ولا تستعمل فى جواب الاستفهام ، وهو :

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ .·. أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُه

قال : " والرواية فى البيت الكسر ، وحينئذ يكون دليلا على دعواه أن الراء مكسورة .

---

١) ينظر : ص ٩٢ من التحقيق .

وقد وقع فى بعض النسخ مقيدا بالفتح ، فيكون حجة على قوله :(وقد تفتح) .. "(١).

جـ ـ عند الحديث عن (نعم) وبيان اللغات المنقولة فيها ، بين أنها أربعة :

الأولى : نَعَم بفتح النون ..

والثانية: نَعِم بكسر العين ..

والثالثة: نِعِم بكسر النون والعين معا ..

والرابعة: نقلها النضر بن شميل (نَحَم) بالحاء المهملة ..

ثم يقول الرازى مشيرا إلى اللغة الرابعة :

" وهذه اللغة لم ينقلها المصنف ، وانما وقعت على الحاشية فى بعض النسخ ، فغلط بعض الكتبة ، وجعلها من الأصل " (٢).

د ـ عند الحديث عن (حرف الإنكار) وشرحه قول الزمخشرى :

(وهى زيادة تلحق الآخر فى الاستفهام على طريقين) قال :

" اعلم أنه ربما وقع فى بعض النسخ (وهو) بكناية المذكر ، والمروى صيغة (هى) على التأنيث " (٣).

هـ ـ فى باب الإمالة ، وعند شرح قول الزمخشرى : (لِيَتَجَانَسَ الصَّوْتُ) قال : " اعلم أن الرواية على صيغة الفعل المضارع ، بإثبات حرفين بين اللام والجيم ، وقد وقع فى قليل من النسخ (لِتَجَانُسِ الصَّوْتِ) على صيغة المصدر ، ومعناهما متقارب ، وهو أن المقصود من الإمالة ذلك "(٤).

و ـ عند حديث الإمام الرازى عن الكلمات التى أميلت شذوذا على غير قياس ، قال : " اعلم أنى وجدت فى نسخة قرئت على المصنف خلوها عن الصورة الخامسة ، وهى : (غاب) ، ولما روجع العمرانى فيها ، امتنع عن روايتها عن المصنف ، وأنكر كونها من المتن .. " (٥).

ز ـ عند الحديث عن (إبدال الواو من الياء) ذكر أنها ثمان .. ثم قال: " الثالثة :

---

١) ينظر : ص ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ من التحقيق .
٢) ينظر : ص ٢٥٧ من التحقيق .
٣) ينظر : ص ٤٦٠ من التحقيق .
٤) ينظر : ص ٤٨٣ من التحقيق .
٥) ينظر : ص ٥٢٠ من التحقيق .

الياء الساكنة الواقعة بين الفاء ، والعين فيما كان من المصادر على (فِيعَال) بكسر الفاء ، مثل : (ضِيرَاب) فإنه إذا صغر ، قلبت ياؤه واوا ،وقيل : (ضُوَيْرِيب) .

ولقائل أن يقول : إن المصنف ذكر هذه الصورة فى أول الأمر فى أمثلة الواو المنقلبة عن الألف بعد قوله : (ضَوَارِب ، وَضُوَيْرِب) وكانت هفوة ،وكتب كذلك فى جميع النسخ المتقدمة .

فلما هاجر إلى بيت الله الحرام ، ودخل "بغداد" عن له زيادة الإمام أبى حنيفة ، فلما سرح نظره فيه ، وقف على هفوته ، فطلب من خادم البقعة دواة وقلما ، فأتاه الخادم بهما ، فضرب على هذه الصورة بالقلم ، وخط علاها ، ثم كتبها في الموضع الذى أوردناها فيه .

فلما رآه خادم المشهد قد فعل ذلك ، غضب لفعله ، وشتمه ، وقال : أفسدت نسخة كتبها جار الله بيده ، وتعلق به ، ورام رفعه إلى ديوان الخلافة ، واجتمع عليه جم غفير ، فعرف بعضهم الخادم به ، فاعتذر إليه ، وتركه " (١).

ومثل هذا كثير ، وقد تكرر فى الجزء الأخير من عرائس المحصل ، ويكفى أن ننظر فى الصفحات الآتية من التحقيق : ٣٧٢ ، ٣٦٦ ، ٤٦٠ ، ٥٢٠ ، ٥٥٨ ، ٥٧٨ ، ٦٥٤ ، ٦٨٤ .

وماسبق يرينا مدى اهتمام الإمام الرازى بنسخ المفصل ، ومدى دقته فى العمل الذى نصب نفسه له .

الشطر الثانى من حديثى فى هذا يتضح فى موقف الإمام الرازى مما جاء فى المفصل ، ولقد أشرت ـ فيما سبق ـ إلى أن الرازى فى عرائس المحصل ـ غالبا ـ كان مجرد شارح للنص ، يبسط المسائل النحوية ، والصرفية فى عبارة سهلة واضحة ، هى إلى الإطناب أقرب منها إلى الإيجاز ، تارة ينقد عبارة المصنف بأن فيها نظرا ، وأخرى بأن فيها تساهلا ، وأحيانا يفصل ما أجمله الشارح ، وإن ظهر فى المسألة خلاف ، بسط رأى كل فريق ، ودعمه بالحجج ، وفى نهاية المطاف لاحظت أن صاحبنا يؤثر السلامة ، ويتوارى دون أن يحسم الخلاف ، ودون أن يبدى رأيا .

وليس معنى هذا أن الإمام الرازى كان مجرد شارح فى كل أحواله ، يسلم نفسه لعبارة الزمخشرى ، ويستسلم لها ، ولكنه ـ أحيانا ـ كان يعمل عقله المتفتح ،

---

(١) ينظر : ص ٨١٢ من التحقيق .

فيناقش كلام المصنف ، ويفنده ، يقبل مايراه صوابا ،ويرد ماعداه ، وكان ينتقد عبارة المصنف ، ثم يبدى مايراه صوابا ، وتارة يكتفى بلفت نظر القارئ ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

* ــ عندما بدأ الشارح يوضح عبارة الزمخشرى :

(الحرف : مادل على معنى فى غيره ، ومن ثم لم ينفك من اسم ، أو فعل يصحبه ، إلا فى مواضع مخصوصة ، حذف فيها الفعل ، واقتصر على الحرف ، فجرى لذلك مجرى النائب ، نحو قولهم : " نَعَمْ ، وبَلَى ، وأى ، وإِنَّه ، ويا زَيْدُ ، وقَدْ ، فى قوله : وكَأَنْ قَدِ .. "

سلط الأضواء على هذه العبارة ، وفندها متسائلا :

" ولقائل أن يقول : إن هذا الحد غير مانع فإنه قد دخل فيه ماليس بحرف ، وشرط الحد أن يكون جامعا مانعا ..

ثم يقول :

" وبيان ذلك أن جميع المصادر أسماء لاحروف ، وهى تدل على معان فى الفاعليـــن ، وكذلك (كم) اسم ، وهى تدل على معنى فى غيرها " .

ثم يقول :

" ولامعنى لإلحاق المصنف الهاء بـ (إِنَّه) فإن حرف التصديق إنما هو مجرد (إِنَّ) .. " .

ولا يكتفى بهذا ، بل يناقش عبارة الزمخشرى : (فجرى لذلك مجرى النائـــب) حيث يقول : " اعلم أن الرواية عن المصنف : (النائب) بالنون ، وقد وقع فى كثير مـــن النسخ (مجرى الثابت) مقيدا بثلاث نقط ، وعلى كل واحد من اللفظين اعتراض ..

ثم أورد البيت الذى استشهد به المصنف :

أَفِدَ التَّرحُّـــلُ غيرَ أَنَّ رِكَابَنَـــا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَـــا وكَأَنْ قَـــدِ

قائلا : الشاهد فيه : أن (قد) حرف ، وقد حذف متعلقه من اللفظ ، وهو ثابت فى التقدير ، والمعنى : وكأن قد زالت .

وعلى ضوء هذا أخذ الشارح يفند عبارة الزمخشرى ، قائلا : " إذا عرفت هـــذا فاعلم أنا لو قلنا : (فجرى لذلك مجرى النائب) هو بالنون أشكل بهذه الصورة ، فإن (قد) فيها غير نائب عن الفعل ، وانما هو ثابت فى النية ، ومقدر فى الكلام ، كما عرفته .

وأشكل ــ أيضا ــ بقولك : (يا زيد) فى باب النداء على مذهب سيبويه ، فـــإن الفعل ثابت فى النية ، ولم ينب عنه حرف النداء ، كما بيناه .

ولو قلنا : إنه من (الثبوت) كان فيه إشكال ــ أيضا ــ لأن معنى الكــــلام

إذ ذاك :

(ومن ثمة لم ينفك من اسم ، أو فعل يصحبه في اللفظ ، إلا في مواضع مخصوصة).

لكن الإمام الرازي يقول :

" وليس الأمر على ماذكره ، فإن الحذف من مجرد اللفظ ، ليس مختصا ببعض الصور ، كما ذكره ، بل يجوز ذلك في جميع الصور التى دل فيها دليل على أن المحذوف من اللفظ مراد في المعنى " (١).

* ـ عند الحديث عن (حروف الجر) وعند توضيح عبارة الزمخشري :

(وهي : على ثلاثة أضرب : ضرب لازم للحرفية ، وضرب كائن اسما وحرفا ، وضرب كائن حرفا وفعلا).

استدرك على المصنف قائلا : " ولقائل أن يقول: إن المصنف أهمل ضربا رابعا ، وهو مايكون على ثلاثة أشياء : اسم ، وفعل ، وحرف .. " (٢).

* ـ عند الحديث عن (زيادة من) وشرح قول المصنف :

(ولاتزاد عند سيبويه إلا في النفي ..)

وجه نقده لهذه العبارة قائلا :

" لقائل أن يقول : قول المصنف : (ولاتزاد عند سيبويه إلا في النفي ...) ليس كذلك ؛ لأن سيبويه يجوز زيادتها بعد النفي ، وبعد الاستفهام ـ أيضا ـ نحو قولك : " هل في الدار من أحد ؟ ".

فالأحسن أن يقال : ولاتزاد عند سيبويه في الواجب " (٣).

* ـ عند الحديث عن الحروف المشبهة بالفعل ، وبيان قول المصنف :

(ومنهم من يجعل " ما " مزيدة ويعملها ..)

وجه الإمام الرازي نقده إلى هذه العبارة ، قائلا :

" ولقائل أن يقول : إن الحرف الزائد يخالف الملغى ـ كما ذكرناه في مباحث (مِنْ) ـ فالأجدر بالمصنف أن يقول: ومنهم من يجعل (ما) ملغاة " (٤).

ومما لاشك فيه أن هذا يدل على دقة الشارح في التعبير ، وفهم الأساليب .

---

١) ينظر : ص ٦ ـ ١١ من التحقيق .
٢) ينظر : ص ١٣ من التحقيق .
٣) ينظر : ص ١٨ من التحقيق .
٤) ينظر : ص ١٠٠ ، ١٠٦ من التحقيق .

* ـ عند الحديث عن (لام الابتداء مع "إن" المكسوره) وتعرضه لشرح قول المصنف:
(ومما يحكى من جرأة الحجاج على الله عز وجل أن لسانه سبق فى مقطع "والعاديات" إلى فتح "أن" فأسقط اللام ٠٠) ٠

قال : " ولقائل أن يقول : إن الجرأة وقعت من المصنف على تخطئة الحجاج ، فإن فتح الهمزة من (أن) وحذف اللام من (خبير) مما قرئ به فى الشواذ ٠

وإذا كانت هذه القراءة مروية عن الأئمة ، لم يجز نسبة ماذكره المصنف إلى الحجاج ، وظاهر الحال يقتضى أنه قصد التلاوة بالرواية الشاذة ، لا الجرأة على كتاب الله تعالى ٠

كيف وقد نقل عنه أنه أجاز القراءة ، ورويت عنه ٠

قال الكرمانى ـ فيما جمعه من شواذ القراءات ـ " وحكى الضحاك ، والحجاج ابن يوسف "أن ربهم" بفتح الهمزة ، "خبير" بغير لام ٠

ولأن فتح الهمزة لو كان لسبق لسانه ، لم يتعمد المصير إلى حذف اللام من كتاب الله تعالى ، فإن لإثباتها ـ مع فتح الهمزة ـ وجها من العربية " ٠

ثم يقول : قال صاحب الاستغناء : أخبرنا أبو جعفر ، قال : حدثنا على بن سليمان عن محمد بن يزيد أنه يجوز فتح (أَنَّ) مع اللام ؛ لأنها زائدة ، ودخولها كخروجها ، إلا أنها أفادت التأكيد ، وأيضا فإنهم اتفقوا على أن اللام الزائدة قد تقع فى الخبر ، وذلك كما أنشده قطرب :

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيّ ٠٠ أَنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ الْمَطِيّ (١)

وهذا إن دل فإنما يدل على سعة فهم الشارح ، وإلمامه الواسع بعلم القراءات ، وعدم استسلامه لكل مايقوله المصنف ٠

* ـ عند الحديث عن تخفيف ("لَكِنَّ" وابطال عملها) وشرحه قول المصنف :
(وتخفف فيبطل عملها ، كما يبطل عمل "إِنَّ" وَ "أَنَّ") قال :
" لقائل أن يقول : فى عبارة المصنف نظر ٠

بيان ذلك : أن بطلان عمل "إِنَّ" بعد التخفيف ليس بلازم ، كما عرفته ، وبطلان عمل "لكِنَّ" بعد تخفيفها لازم ، فكيف يستقيم تشبيه أحدهما بالآخر ؟

فإن قلت : إنه أراد المشابهة فى عموم كون كل واحد لايعمل فيما كان يعمل

---

١) ينظر : ص ١٣٢ ـ ١٣٤ من التحقيق ٠

فيه قبل التخفيف .

قلت : ليس في كلامه ما يدل على خصوص هذا المعنى ، ولا معنى لإجمال اللفظ سوى هذا "(١).

* — اعترض الإمام الرازي على عبارة المصنف (و "أجل" لا يصدق بها إلا في الخبر خاصة ، يقول القائل : "لقد أتاك زيد" ، فتقول : "أجل" ، ولا تستعمل في جواب الاستفهام ، و "جير" نحوها ، بكسر الراء ، وقد تفتح ، قال :

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ ∴ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

ويقال : جير لأفعلن بمعنى "حقا") .

قائلا : " ولقائل أن يقول : في إيراد المصنف هذا البيت في هذا الموضع نظر ، فإن الجوهري أورده حجة على أن (جير) بكسر الراء يمين للعرب ، وأن معناها : (حقا) ، فقال : " جير لآتينك " بكسر الراء يمين للعرب ، ومعناها : (حقا) قال الشاعر :

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ ∴ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

فاحتج به على أنه يكون بمعنى : (حقا) ، ويكون المعنى على ما ذكره : أجل : حقا .

إذا عرفت هذا ، فأجدر بالمصنف أن يذكر هذا البيت بعد قوله :

(ويقال : " جير لأفعلن " بمعنى : حقا) ليكون حجة على أن (جير) يكون بمعنى : (حقا) كما حكيناه عن الجوهري .. "

ثم يقول الرازي : " قال في الحواشي : وإنما وقع (جير) موقع القسم ؛ لأن اليمين والقسم من واد واحد "(٢).

وهذا — أيضا — يدل على سعة اطلاع الرازي ، وغزارة معلوماته .

* — عند الحديث عن (الحرفين المصدريين) وتعرضه لقول المصنف : (وهما : "ما" و "أنْ") قال :

" لقائل أن يقول : (أنَّ) المشددة المفتوحة — أيضا — من حروف المصدر ، في نحو قولك : " أعجبني أنك قائم " ، وقد أغفل المصنف ذكرها ههنا " (٣).

---

١) ينظر : ص ١٦٩ من التحقيق .
٢) ينظر : ص ٢٤٨ ، ٢٥٤ من التحقيق .
٣) ينظر : ص ٢٩٣ من التحقيق .

* ـ خالف الشارح المصنف عند الحديث عن (كيمه) حيث يقول المصنف :
(فهى عند البصريين مجرورة ، وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر ، كأنك قلت :
" كى تفعل ماذا " ، وما أرى هذا القول بعيدا عن الصواب) .
هنا اعترض الرازى على كلام المصنف ، وخالفه الرأى ، حيث يقول :
" اعلم أن المصنف ارتضى مذهب الكوفيين ، ولم يتعرض لبيان علة استصوابه ذلك ، ويبطله ماحكيناه عن أبى سعيد الذى يقول :
" والصحيح ماقاله سيبويه ؛ لأن سقوط الألف من (ما) فى الاستفهام إنما يكون إذا كانت (ما) فى موضع خفض ، واتصل بها الخافض .
وإذا كانت (ما) استفهاما وقعت صدر الكلام ، ولم تسقط منها الألف ، كقولك :
" وماتصنع ؟ " ، ولا يجوز : " وم تصنع ؟ " .
ولو كان الأمر على ماقاله الكوفيون لجاز أن يقول : (أَنْ مَهْ ؟ ، وَلَنْ مَهْ ؟ وَإِذَنْ مَهْ ؟) إذا لم يفهم المستفهم مابعد هذه الحروف من الفعل ؛ لأنه يسأل عن مصدر ، والمصدر فى الأفعال بعد (أَنْ ، وَلَنْ ، وإِذَنْ) ، وبعد (كَيْ ، وَحَتَّى) واحد " (١) .
وهذه المسألة ـ أيضا ـ تكشف النقاب عن ميل الإمام الرازى لمذهب البصريين .

* ـ عند الحديث عن (التنوين) نلاحظ أن الزمخشرى ذكر له خمسة أضرب :
أ ـ التنوين الدال على المكانة والصرف ..
ب ـ التنوين الفاصل بين المعرفة والنكرة ..
جـ ـ التنوين الواقع عوضا عن المضاف إليه ..
د ـ التنوين النائب مناب حرف الإطلاق فى إنشاد بنى تميم .
هـ ـ التنوين الغالى : وهو كل تنوين لحق قافية مقيدة للترنم .
ونلاحظ ـ هنا ـ أن الإمام الرازى قد استدرك على المصنف ضربا سادسا ، وهو : تنوين المقابلة ، حيث يقول :
" ولقائل أن يقول : إن المصنف قد أهمل ضربا سادسا من أضرب التنوين ، وهو تنوين المقابلة ، وهو كل تنوين لحق جمع المؤنث السالم فى نحو : (مسلمات ، وعرفات) سمى بذلك ؛ لأنه فى مقابلة النون فى : (مسلمين ، وقانتين) .. " (٢) .

---

١) ينظر : ص ٣٧٨ ـ ٣٨٢ من التحقيق .
٢) ينظر : ص ٤٢٠ ـ ٤٢٦ من التحقيق .

* — عند الحديث عن (شين الوقف) عرض الشارح قول الزمخشرى :

(وعن معاوية أنه قال يوما : من أفصح الناس ؟ فقال رجل من جرم — وجرم من فصحاء الناس — قوم تباعدوا عن فراتية العراق ، وتيامنوا عن كشكشة تميم ، وتياسروا عن كسكسة بكر ، ليست فيهم غمغمة قضاعة ، ولا طمطانية حمير . قال معاوية : فمن ؟ قال : هم قومى)

ثم يعلق الرازى على هذه العبارة قائلا :

" ولقائل أن يقول : قول المصنف : (قال قومى) فيه تساهل ، والرواية الصحيحة أنه قال : قومك يا أمير المؤمنين " .

ولقد بين الشارح متمسكه فى ذلك بأن هذا أدعى للأدب فى حضرة الملوك (١).

* — عند الحديث عن (الإمالة) ذكر قول الزمخشرى :

(يشترك فيها الاسم والفعل) ، ثم عقب على ذلك بقوله :

" لقائل أن يقول: فيما ذكره المصنف نظر من ثلاثة أوجه :

أولها : أنه قدم صنف الإمالة على ذكر ما تشترك فيه الأضرب الثلاثة ، والقياس يقتضى أن يكون مؤخرا عنه ؛ لأن ما تتوارد فيه الأضرب الثلاثة أقعد فى هذا القسم مما يتوارد فيه ضربان لا غير ، فكان أحق بالبداية ، وأولى بالتقديم .

وثانيها : أن الحروف الواقعة موقع الجمل يجوز إمالتها ، كما يأتيك فى موضعه ، فلا معنى لإهمالها ، وتخصيص الإمالة بالاسم والفعل "(٢).

* — عند الحديث عن (الإمالة) ذكر الشارح قول الزمخشرى :

(أن تنحو بالألف نحو الكسرة) ثم وجه نقده لهذه العبارة قائلا :

" وفيه نظر من وجهين :

أحدهما : أنهم اتفقوا على أن الممال والممال إليه لابد وأن يكونا من جنس واحد ، إما من الحروف ، أو من الحركات ، على الوجه الذى بيناه .

والثانى : أنه تخرج عنه إمالة الحرف إلى الحرف ، وإمالة الحركة إلى الحركة ، فى نحو : (الكبر ، والعبر). . "(٣)

---

١) ينظر : ص ٤٥٧ ، ٤٥٩ من التحقيق .
٢) ينظر : ص ٤٧٩ — ٤٨١ من التحقيق .
٣) ينظر : ص ٤٨٢ من التحقيق .

* ـ عندما تحدث الرازى عن البدل ، شرح قول المصنف :

(ويجمعها قولك :استنجده يوم صال زط ..) ثم استدرك الشارح على المصنف قائلا :

" لقائل أن يقول : إن ابن السكيت ذكر فى كتابه الذى ألفه فى القلب والإبدال حروفا كثيرة خارجة عما ذكره من الحروف الثلاثة عشر ، منها : إبدال الباء ـ بنقطة ـ من الميم . قال أبو سرار الغنوى : باسمك ؟ يريد : ما اسمك ؟

ومنها : إبدال الراء من اللام ، تقول فى الدرع : نثره ، والأصل : نثله . ومنها : إبدال التاء من السين . قال الأصمعى : ملس الظلام ، وملت الظلام ،أى : اختلط .

وكذلك : إبدال الكاف من القاف ، تقول : قهرته ، وكهرته .

ومنها : إبدال الكاف من النون . وقرئ فى الشواذ : "وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَكْهَرْ" (١) إلى غير ذلك مما يكثر عدده ، وإذ ذاك فلا تكون منحصرة فيما ذكره .

فإن قلت : لعله أراد بذلك الحروف التى اشتهر إبدالها .

قلت : ليس فى كلامه ما يدل على ذلك : لا بالوضع ، ولا بالقرينة " (٢).

* ـ وأخيرا لا آخرا ، فلقد انتقد الرازى الزمخشرى فى تقديمه البدل على مخارج الحروف قائلا :

" إن تقديم مسائل هذا الباب لا يمكن إلا بعد معرفة مخارج الحروف ، وبعد الوقوف على أقسامها الكثيرة : من الحروف المجهورة ، والنطعية ، وحروف الصفير مما يطول نقله ههنا .

وكل معلوم يتوقف العلم به على العلم بشىء آخر ، فالأولى أن يذكر بعد ذلك الغير ، إذ ذاك فذكر باب الإبدال بعد ذكر مباحث مخارج الحروف وأقسامها أجدر " (٣).

كما انتقده ؛ لأنه ذكر أول باب الإدغام أن السين المهملة من جملة الحروف المبدلة ، وقد أهمل ذكره ، فإنه لم يذكر أن السين تبدل من حرف مخصوص ، كما ذكره فى غيرها من حروف الإبدال .

وإنما ذكر أن (الصاد ، والزاى) تبدلان من السين ، فتكون السين حرفا مبدلا منه ، لا بدلا من غيره (٤).

وانتقده ـ أيضا ـ لأنه ذكر أول باب (الإبدال) أن حروفه ثلاثة عشر ، وهى مع حرفى (الصاد ، والزاى) خمسة عشر ، فيكون ما فصله منافيا لما ذكره أولا (٥).

*** *** ***

---

١) سورة الضحى ، آية / ١٠ .
٢) ينظر : ص ٧٦٦ ، ٧٦٧ من التحقيق .
٣) ينظر : ص ٨٦٧ من التحقيق .
٤) ينظر : ص ٨٦٧ ، ٨٦٨ من التحقيق .
٥) ينظر : ص ٨٦٨ من التحقيق .

عاشرا : الشواهد فى عرائس المحصل

لقد أثرى الإمام الرازى عرائسه بالشواهد الكثيرة والمتنوعة ،وما ذلك إلا ليدعم بها القضايا اللغوية ، والمسائل النحوية تارة ،وتارة أخرى كان يأتى بها فى سياق عرض الآراء والمذاهب ،ومن خلال تدعيم كل فريق حجته فى وجه الفريق الآخر ٠

لهذا كله ومن أجله حفل عرائس المحصل بالشواهد المتنوعة : قرآنية ، وحديثية ، كما حفل بأشعار العرب ، وأمثالهم ، وأقوالهم ، ولم يكتف صاحبه بهذا كله ، بل كان للأمثلة العادية نصيب موفور فى هذا الكتاب ،وفيما يلى أتناول كل نوع من هذه الشواهد بالحديث :

أولا : الاستشهاد بالقرآن الكريم :

القرآن الكريم هو الدستور العظيم الذى أنزله الله بلسان عربى مبين ، وهو الذى حفظ للعرب لغتهم ،ووحد صفوفهم بعد أن كانوا أعداء متناحرين ،وجعل منهم أمة متحضرة ،وشعوبا تشارك فى سعادة الإنسانية وتقدمها ٠

قرآن هذا أثره ، لاعجب أن تقوم حوله الدراسات المختلفة ، تنهل من معينه الفياض الذى لاينضب ، ومن هذه الدراسات ، الدراسات النحوية والصرفية ٠

ولهذا كله فلا غرابة أن يكثر الإمام الرازى — فى عرائسه — من الاستشهاد بالقرآن الكريم ،فهو المفسر البارع ،والبلاغى القدير ، والمنطقى الحاذق ، وفضلا عن ذلك فهو صاحب المواهب المتعددة فى شتى فروع المعرفة ٠

وان من يتصفح الجزء الأخير من عرائس المحصل (الحروف — المشترك) ويحصى شواهده القرآنية يجد أنها قد بلغت ثلاثة وستين ومائتى شاهد ، وكان استشهاد الرازى بها متنوعا :

إما لاقرار قضية لغوية ،أو لإثبات قاعدة نحوية ،أو لتدعيم مذهب من المذاهب ، وأمثلة ذلك كثيرة ، منها :

أ — استشهد الإمام الرازى بالقرآن الكريم لإقرار قضية لغوية ، وذلك عند توضيحه معنى الحرف فى أصل اللغة ، حيث يقول :

" الحرف فى أصل اللغة : اسم مشترك ، موضوع لمعان مختلفة ، قال الله تعالى : " وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ(١) .. "

---

١) سورة الحج ،من الآية / ١١٠

قالوا : على وجه واحد ، وهو أن يعبده على السراء دون الضراء "(١).

ب ـ استشهد بالقرآن الكريم لإثبات قاعدة نحوية في مواطن كثيرة ، منها :

* ـ مجيء (من) بمعنى (على) كما في قوله تعالى : " ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا .. (٢)" أي : على القوم (٣).

* ـ مجيء (إلى) بمعنى (مع) كما في قوله تعالى : " لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه (٤) .. " أي : مع نعاجه (٥).

* ـ زيادة الباء في المرفوع ، كما في قوله تعالى : " .. وكفى بالله شهيدا " (٦)

جـ ـ استشهد الإمام الرازي بالقرآن الكريم لتدعيم مذاهب النحاة ، وأقوالهم ، ويتضح هذا فيما يأتي :

* ـ استشهد بقوله تعالى : " .. لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه .. (٧)" ؛ لتدعيم مذهب الكوفيين الذين يرون دخول (من) الجارة على الزمان والمكان على السواء (٨).

* ـ استشهد بقوله تعالى : " يغفر لكم من ذنوبكم (٩) .. " لتدعيم رأي الأخفش الذي يجوز زيادة (من) في الواجب (١٠).

وإذا تساءلنا : ماذا كان موقف الإمام الرازي من القراءات والقراء ؟ والإجابة على هذا السؤال تقتضينا أن نقول ـ بكل الإعزاز والتقدير ـ إن هذا العالم الجليل وقف موقفا معتدلا من القراءات ، والقراء :

فقد استشهد بكثير من القراءات : المتواترة ، والسبعية ، والآحادية ، والشاذة ، كما وقف موقفا منصفا من القراء ، فلم يتحامل عليهم ، ولم ينسب الجهل ، أو اللحن لبعضهم ، كما فعل المازني في تصريفه .

---

١) ينظر : الصفحة الأولى من التحقيق .
٢) سورة الأنبياء ، من الآية / ٧٧ .
٣) ينظر : ص ٢٠ من التحقيق .
٤) سورة ص ، من الآية / ٢٤ . ٥) ينظر : ص ٢١ من التحقيق .
٦) سورة النساء ، من الآيتين / ٧٩ ، ١٦٦ وينظر : ص ٤٥ من التحقيق .
٧) سورة التوبة ، من الآية / ١٠٨ . ٨) ينظر : ص ٤٥ من التحقيق .
٩) سورة نوح ، من الآية / ٤ والأحقاف ، من الآية / ٣١ .
١٠) ينظر : ص ١٨ من التحقيق .

وفى هذا الصدد ، يقول العالم المحقق الشيخ عضيمة فى مقدمة المقتضب:
" .. هذه الحملة الآثمة على القراء بتلحينهم ، ورد قراءاتهم ،استفتح بابها ، وحمل لواءها نحاة البصرة المتقدمون ، ثم تطاير شررها إلى بعض نحاة الكوفة ، فأسهم فيها .

فالفراء ينسب الوهم إلى بعض القراء الذين تواترت قراءاتهم فى السبعة ؛ كما كان للكسائى مشاركة فى هذه الحملة .

وقد كان للمازنى أستاذ المبرد نصيب موفور فى قيادة هذه الحملة الآثمة ، فقد طاب له أن يختم كتابه التصريف بالطعن على القراء ، والسخرية منهم ، وعدهم من الجهلاء الذين يتعلقون بالألفاظ ،ويجهلون المعانى .

وقد اقتدى به تلميذه ، ونقل فى مقتضبه ما أثبته المازنى فى تصريفه من الطعن على نافع بن نعيم أحد القراء السبعة .. "(١).

أما موقف الإمام الرازى من القراءات ، فيتجلى فى استشهاده بقراءة الثمانية ، والقراءة السبعية ،والآحادية ،والشاذة فيما يلى :

أ ـ استشهد بقراءة القراء الثمانية ، والقراءة الشاذة ،حيث يقول: " أجمع القراء الثمانية على النصب فى قوله تعالى :
" وَمَاكَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا .. (٢)" ؛ لما ذكرناه (٣).
وقرأ الحسن ، والأعمش شاذا : " وَمَاكَانَ جَوَابُ قَوْمِهِ .. " بالرفع على أنه اسم (كان)، وجعلا قوله : " .. إِلَّا أَنْ قَالُوا .. " هو الخبر " (٤)

ب ـ استشهد بالقراءة الآحادية، والسبعية ،حيث يقول: " .. (حاشا) بالألف فى الحرفين قرأها أبو عمرو وحده ،ووقف عليها بغير ألف ،وذلك أنه فعل ماض على زنة (فَاعَلَ) مأخوذ من (الْحَشَا) الذى هو الناحية ..

ثم يقول : " وقرأ باقى الثمانية (حاش)(٥) بغير ألف فى الحرفين ،وذلك لأن الأفعال التى أعلت لاماتها ، قد تحذف منها اللام تخفيفا ، نحو قولك: (لا أدر)،

---

١) المقتضب ١١٩/١ وينظر : الخزانة ٢٥٣/٢ ، ٢٥٨ ، ٣٣٩ .
٢) سورة الأعراف ، من الآية / ٨٢ .
٣) ذكر أن حرف (أن) مع الفعل نازل منزلة الاسم المضمر ،وهو أعرف المعارف ، بخلاف المصدر .
٤) ينظر : ص ٢٩٦ من التحقيق .
٥) سورة يوسف ، من الآية / ٥٤ : " قال ماخطبكن اذ راودتن يوسف عن نفسه ، قلن حاش لله .. ".

ولأنهم زعموا أن الألف في المصحف محذوفة "(١).

جـ — استشهد الإمام الرازي — أيضا — بالقراءة الآحادية ، حيث يقول:

" وقرأ نافع "... مَحْيَايْ ..."(٢) بسكون الياء بعد الألف ، وجمع بين ساكنين،
وقراءة ابن عامر : "... وَلاَتَتَّبِعَانْ"(٣)..."...".

واستشهد أيضا بالقراءة الآحادية قراءة يعقوب: "أَنَّ الْحَمْدَ ..." بتشديد النون في قوله : "وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"(٤).

د — وكما استشهد الإمام الرازي بالقراءة الآحادية ،استشهد — أيضا — بالقراءة الشاذة ، حيث استشهد بقوله تعالى :

" وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَكْهَرْ "(٥) ، وذلك على إبدال الكاف من القاف(٦).

واستشهد — أيضا — بقوله تعالى :

"هِيَّاكَ نَعْبُدُ وَهِيَّاكَ نَسْتَعِينُ "(٧) على إبدال الهاء من الهمزة(٨).

أما موقف الرازي من القراء ودفاعه عنهم ،فيتجلى في دفاعه عن نافع بن نعيم عندما حاول المازني الطعن فيه وفي قراءته :

يقول الرازي: " قال المازني : فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز ، فهي خطأ ،فلا يلتفت إليها ،وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ،ولم يكن يدري ما العربية ،وله أحرف يقرأها لحنا نحوا من هذا ..(٩)".

لقد دافع الرازي عن الإمام نافع قائلا :

" والصواب أن الرواية مختلفة : فأكثر أصحابه يروي عنه : (معايش) بالياء الصريحة من غير همز".

---

١) ينظر : ص ٩٠ ، ٩١ من التحقيق.

٢) سورة الأنعام ، من الآية / ١٦٢ : " قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ".

٣) سورة يونس ، من الآية / ٨٩ : " قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلاَتَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَيَعْلَمُونَ ".
وينظر : ص ٤٣١ ، ٤٣٢ من التحقيق .

٤) سورة يونس من الآية / ١٠ وينظر : ص ١٥٧ من التحقيق .

٥) سورة الضحى ، آية / ١٠.

٦) ينظر : ص ٧٦٧ من التحقيق . ٧) سورة الفاتحة ، آية / ٥.

٨) ينظر : ص ٨٣٥ من التحقيق. ٩) المنصف ١/٣٠٧.

وانما روى عنه الهمزة " خارجة بن مصعب " ، فلعل الخطأ فى الرواية عنه "(١)

بالإضافة إلى ذلك يكفينا أن تنعم النظر فيما قاله الإمام الرازى ؛ لندرك مدى اهتمامه بالقراءات ، وتفضيل الاستشهاد بها على غيرها من الشواهد .

" كثيرا مانرى النحويين متحيرين فى تقرير الألفاظ الواردة فى القرآن ، فإذا استشهدوا فى تقريره ببيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم ، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلا على صحته ، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحته كان أولى "(٢).

ثانيا : الاستشهاد بالحديث :

مما هو جدير بالذكر أن قضية الاستشهاد بالحديث ، ثار حولها جدل عنيف بين مؤيد الاستشهاد به ، وبين رافض ذلك .

ومن هؤلاء الذين أجازوا الاستشهاد به ابن مالك ، وتبعه العلامة الرضى الذى استشهد بالحديث ، وبكلام أهل البيت أيضا .

أما الذين منعوا الاستشهاد به فطائفة من العلماء ، منهم :

ابن الضائع ، وأبو حيان الذى يقول فى شرح التسهيل — معرضا بابن مالك الذى أكثر من الاستشهاد بالحديث — :

" قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع فى الأحاديث على إثبات القواعد الكلية فى لسان العرب ، وما رأيت أحدا من المتقدمين ، والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره .

على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب ، ك : (أبى عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه) من أئمة البصريين ، و (الكسائى ، والفراء ، وعلى بن المبارك الأحمر ، وهشام الضرير) من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين ، وغيرهم من نحاة الأقاليم ، كنحاة بغداد ، وأهل الأندلس(٣). . ".

أما سند الرافضين الاستشهاد بالحديث فأمران :

أحدهما : أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وانما رويت بالمعنى .

---

١) ينظر : ص ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ من التحقيق .
٢) ينظر : دراسات لغوية / ٦٥ د . عبد الصبور شاهين (المطبعة العالمية القاهرة ١٣٩٦ هـ — ١٩٧٦م) .
٣) ينظر : الخزانة ١/ ٥ .

وثانيهما : أن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشئ منه (١).

ولست بصدد مناقشة موقف المؤيدين والمعارضين الاستشهاد بالحديث ، ولكن الحقيقة التى أقصد تقريرها أن الرازى لم يتعرض لقضية الاستشهاد بالحديث فى كتابه عرائس المحصل ، كما لم يرفض الاستشهاد به .

ومن يقرأ الجزء الأخير من كتابه (الحروف ـ المشترك) يجد أنه قد استشهد بالحديث فى ستة مواضع ، منها ماكان لإثبات قاعدة نحوية ، أو صرفية ، أو لإقرار قضية لغوية ، ويتضح هذا فيما يأتى :

* ـ استشهد الإمام الرازى بالحديث لإثبات قاعدة نحوية ، ويتضح ذلك فيما يأتى :

أ ـ عندما تحدث عن المواضع التى تفتح فيها همزة (أن) وذكر موضعين :

أحدهما : عندما يخبر بمعنى عن معنى ، مثل : (أول ما أقول : أنى أحمد الله) على تأويل : أول قولى : حمد الله ، نَظَّرَ لهذا المعنى بقوله عليه السلام : " أَفْضَلُ مَاقُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِى : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه " (٢).

ب ـ عندما تعرض الإمام الرازى بالشرح لقول الزمخشرى :

(وبعض العرب يرفع الفعل بعد " أن " تشبيها بـ : " ما ") قال : " قالوا : هذه لغة شاذة ، كما شذ قوله : " كما تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيْكُمْ " محذوفا منه النون " (٣).

وكما استشهد الإمام الرازى بالحديث لإثبات بعض القواعد النحوية ، استشهد به ـ أيضا ـ لإثبات بعض القواعد الصرفية ، وهذا يتضح فيما يأتى :

أ ـ استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم : " لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِى امْسَفَرِ " وذلك على إبدال الميم من لام التعريف ، مشيرا بذلك إلى أن هذه لغة طائفة من أهل اليمن (٤).

ب ـ استشهد بقوله عليه السلام لرجل أشار بسبابته فى التشهد : " أَحِّدْ ، أَحِّدْ " ، وذلك على إبدال الهمزة من الواو (٥).

---

١) المرجع السابق .
٢) ينظر : ص ١٢٠ من التحقيق .
٣) ينظر : ص ٢٩٧ من التحقيق .
٤) ينظر : ص ٣٩٥ ، ٨١٥ من التحقيق .
٥) ينظر : ص ٧٨١ من التحقيق .

جـ - استشهد بقوله عليه السلام : " ارْجِعْنَ مأزُوراتٍ غَيْرَ مأْجُورات " ، وذلك لهمز كلمة (مأزورات) إتباعا لهمزة (مأجورات) .
ومع أن هذا حديث صحيح ، لكن الإمام الرازى عند الاستشهاد به ، لم يصرح بذلك ؛ لأنه أورده تحت عبارة (قالوا)(١).

وكما استشهد الإمام الرازى بالحديث لإثبات بعض القواعد النحوية والصرفية ، استشهد به - أيضا - لإقرار بعض القضايا اللغوية ، وذلك يتضح فى استشهاده بقول ابن جنى الذى حكاه عن ابن السكيت :

" أغالت المرأة وأغيلت " بالإعلال والتصحيح ، عندئذ فسر (الغيلة) بإتيان الأم وهى ترضع طفلها ، ثم دعم كلامه بقوله عليه السلام : " لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ " (٢).

ثالثا : الاستشهاد بالشعر :

إن من يقرأ تاريخ النحو العربى ، يدرك تمام الإدراك أن علماءه ، اعتبروا أقوال العرب من شعر ونثر المصدر الرئيسى الذى منه تستنبط قواعد العربية ، وهذا ما جعلهم يشدون الرحال إلى البوادى ؛ ليشافهوا الأعراب ، ويسمعوا منهم .

بيد أن علماء النحو ، لم يطلقوا مسألة الاستشهاد بأقوال العرب: سواء فيما وصلهم بالرواية ، أو فيما سمعوه مشافهة من الأعراب المعاصرين لهم ، بل جعلوا لذلك قيودا ، واعتبروها على جانب كبير من الأهمية فى مسألة الاستشهاد .

لهذا كله ومن أجله ، رأينا أهل الصناعة النحوية ، يقسمون الشعراء الذين يعول عليهم فى الاستشهاد إلى ثلاث طبقات :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون :

وهم الذين عاشوا قبل الإسلام ، مثل : امرىء القيس ، والنابغة ، وزهير ، والأعشى ، وغيرهم .

الطبقة الثانية : الشعراء المخضرمون :

وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، مثل : حسان بن ثابت ، ولبيد ، والحطيئة ، وغيرهم .

---

١) ينظر : ص ١٢٠٢ من التحقيق .
٢) ينظر : ص ٩٤٢ من التحقيق .

الطبقة الثالثة : الشعراء الإسلاميون :

وهم الذين عاشوا فى صدر الإسلام ، ويمتد وجودهم فى عصر الدولة الأموية ، وأوائل العصر العباسى الأول ، مثل : الفرزدق ، وجرير ، والعجاج ، ورؤبة ، وإبراهيم ابن هرمة (١).

وب : إبراهيم بن هرمة ختم النحاة عصر الاحتجاج بالشعر ، ولقد حكى عن الأصمعى أنه قال :

" ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة ، وهو آخر الحجج " (٢).

ولقد كان العلامة الرازى يعنى هذا جيدا ، ويدركه تمام الإدراك ، فلقد استشهد ببيت إبراهيم بن هرمة :

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ ∴ هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ وَاقِفًا بِالْبَابِ

ثم حكى ماقاله الجوهرى ، والأصمعى ، قائلا :

" قال الجوهرى : ابن هرمة — وهو بالراء المهملة الساكنة — شاعر ، واسمه : ابراهيم ، وهو قرشى .

وقال الأصمعى : هو آخر من يحتج بشعره ، وكان فى الدولة الأموية والعباسية " (٣).

ومن يقلب النظر فى الجزء الأخير (الحروف — المشترك) من عرائس المحصل ، يلاحظ أن الإمام الرازى ، قد استشهد بشعر شعراء الطبقة الأولى ، والثانية ، والثالثة ، وتنوع استشهاده بين تدعيم المسائل النحوية ، وتقرير بعض القضايا اللغوية ، وبلغت الشواهد الشعرية فى هذا الجزء اثنى عشر ومائتى شاهد ، وأمثلة ذلك تتضح فيما يأتى :

أولا : من شعراء الطبقة الأولى :

أ — امرؤ القيس ، واستشهد بقوله :

وَمَجْرٍ كَغُلَّانِ الْأُنَيْعِمِ بَالِغٍ ∴ دِيَارَ الْعَدُوِّ ذِى زُهَاءٍ وَأَرْكَانِ

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ غَزِيُّهُمْ ∴ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

---

١) ينظر : الخزانة ١ / ٣ والرازى ومنهجه فى النحو / ٩٦ من قسم الدراسة .

٢) ينظر : الاقتراح للسيوطى / ٧٠ والخزانة ١ / ٤٠ .

٣) ينظر : ص ٦٠٨ ، ٦٠٩ من التحقيق .

على أن (حتى) قد يبتدأ مابعدها (١).

واستشهد بقوله :

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ ∴ بِأَنَّ امرأَ الْقَيْسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا

وذلك على مجيء الباء زائدة في المرفوع (٢).

واستشهد بقوله :

فَالْيَوْمَ فَاشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ∴ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِلِ

في موضعين :

الأول : عند تفسيره كلمة (الواغل) بأنه الداخل على القوم ،وهم يشربون ، ولم يدع ، فدعم كلامه ببيت امرئ القيس .

الثاني : عند استشهاده بقراءة ابن كثير : " ..إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ .. " (٣) بسكون (يَصْبِرْ) مخففا من (يَصْبِرُ) بالضم ، على أساس أن (مَنْ) هنا بمعنى (الذى) وليست للشرط ، قال :

" وثانيها : أن يكون (يَصْبِر) مخففا من : (يَصْبِرُ) بالرفع ، فسكن كما سكن الباء في قول الشاعر :

فَالْيَوْمَ فَاشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ∴ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِلِ

والأصل: إنما هو (أشرب) بالتحريك بالرفع " (٤).

واستشهد بقوله أيضا :

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا ∴ نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا الْقَرَنْفُلِ

وذلك لتوضيح معنى كلمة (ريا) وبيان أن ريا كل شيء رائحته (٥).

ب ـ النابغة ، واستشهد بقوله :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ∴ لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

وذلك على مجيء (قد) حرفا ، مع حذف متعلقه في اللفظ ، وثبوته في التقدير (٦).

---

١) ينظر : ص ٣٢ من التحقيق .

٢) ينظر : ص ٤٦ من التحقيق .

٣) سورة يوسف ، من الآية / ٩٠ " ..إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ " .

٤) ينظر : ص ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ من التحقيق .

٥) ينظر : ص ١٠٥٦ من التحقيق .

٦) ينظر : ص ١٠٦ من التحقيق .

واستشهد بقوله أيضا :

قالت : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَـــا ∴ إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْنِصْفُهُ فَقَـــدِ

فى موضعين :

الأول : على جعل (ما) لغوا ، وابطال عملها ، ونصب (الحمام) بـ : (ليت) [١].

الثانى : على أن (ليت) إذا دخلت عليها (ما) جاز إعمالها ، والغاؤها ، والإعمال أكثر [٢].

جـ ـ زهير بن أبى سلمى ، واستشهد بقوله فى مدح هرم بن سنان :

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِى يُعْطِيكَ نَائِلَـــهُ ∴ عَفْوًا وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَطَّلِـــمِ

وذلك على إبدال الطاء من التاء ، وقد روى فى البيت أربعة أوجه ، حكاها الإمـــام الرازى [٣].

واستشهد بقوله أيضا :

وَلَيْسَ مَانِعَ ذِى قُرْبَى وَلَا رَحِـــمٍ ∴ يَوْمًا وَلَا مُعْدِمًا مِنْ خَابِطٍ وَرَقَـــا

وذلك لتوضيح معنى (خبط بنعمة) الذى ورد فى شعر علقمة :

وَفِى كُلِّ حَىٍّ قَدْ خَبَطَّ بِنِعْمَـــةٍ ∴ فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُـــوبُ

وفسر (الخابط) بأنه : كل طالب [٤].

د ـ الأعشى ، واستشهد بقوله :

فِى فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُـــوا ∴ أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِـــلُ

وذلك على مجىء (أن) مخففة ، واسمها : ضمير الشأن [٥].

واستشهد بقوله أيضا :

فَآلَيْتُ لَا أَرْثِى لَهَا مِنْ كَلَالَـــةٍ ∴ وَلَا مِنْ حَفًى حَتَّى تُلَاقِــى مُحَمَّدَا

وذلك على تسكين الياء فى (تلاقى) لضرورة الشعر [٦].

---

١) ينظر : ص ٦٣ من التحقيق .
٢) ينظر : ص ١٠٧ من التحقيق .
٣) ينظر : ص ١٢٠٩ من التحقيق .
٤) ينظر : ص ١٢١٨ ، ١٢١٩ من التحقيق .
٥) ينظر : ص ١٥٧ ، ١٥٨ من التحقيق .
٦) ينظر : ص ١٠١٨ ، ١٠١٩ من التحقيق .

ثانيا : من شعراء الطبقة الثانية :

أ ـ الحطيئة ، واستشهد بقوله :

فَإِنْ تَكُ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ فَإِنَّهُمْ ∴ لَهُمْ جَامِلٌ مَا يَهْدَأُ اللَّيْلَ سَامِرُهْ

وذلك عند توضيحه كلمة (الجامل) بأنه : مالك الجمال ، أو : القطيع من الإبل مع رعاته (١).

واستشهد بقوله أيضا :

يَا بَارِيَ الْقَوْسِ بَرْيًا لَسْتَ تُحْسِنُهَا ∴ لَا تُفْسِدَنْهَا وَأَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا

وذلك على تسكين الياء في (باريها) لضرورة الشعر ، والقياس بالنصب (٢).

ب ـ حسان بن ثابت ، واستشهد بقوله :

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ∴ ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ

وذلك على إبدال الألف من الهمزة (٣).

جـ ـ لبيد ، واستشهد بقوله :

نَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا ∴ فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا

وذلك على مجيء (ها) للتنبيه ، وتقديمها على الواو (٤).

د ـ قطري بن الفجاءة ، واستشهد بقوله :

فَلَقَدْ أُرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ∴ مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

وذلك على مجيء (عن) اسما بمعنى (جانب) بدليل دخول حرف الجر عليها ؛ لأن الحرف لا يدخل على الحرف (٥).

ثالثا : من شعراء الطبقة الثالثة :

أ ـ الفرزدق ، واستشهد بقوله :

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً ∴ وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

وذلك على حذف حرف الجر (من) لفظا وتقديرا ، وتعدى الفعل (اختير) بنفسه (٦).

---

١) ينظر : ص ٦٢ من التحقيق .
٢) ينظر : ص ١٠٢٠ من التحقيق .
٣) ينظر : ص ٦٤٠ من التحقيق .
٤) ينظر : ص ٢٣٧ من التحقيق .
٥) ينظر : ص ٧٨ من التحقيق .
٦) ينظر : ص ٩٤ من التحقيق .

واستشهد بقوله أيضا :

أَعِدْ نَظَرًا يَاعَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

وذلك على أن (لعل) لما كفت بـ : (ما) وقعت بعدها الجملة الفعلية ، وهي : (أضاءت لك النار)(١).

ب — العجاج ، واستشهد بقوله :

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

وذلك على مجيء الكاف بمعنى (مثل) ؛ ولذلك استقام دخول حرف الجر عليها (٢).

واستشهد — أيضا — بقوله :

نَحَّى الذُّنَابَاتِ شِمَالًا كَثَبَا
وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا
ذَاتَ الْيَمِينِ غَيْرَ مَا إِنْ يَنْكَبَا

وذلك على دخول الكاف على الضمير في (كها) اضطرارا (٣).

جـ — رؤبة ، واستشهد بقوله :

مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا

وذلك على إجراء الوصل مجرى الوقف في تشديد الباء (٤).

واستشهد — أيضا — بقوله :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ
وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ

وذلك على أنه أثبت الألف في (ولا ترضاها) ، والقياس حذفها لأجل النهي .

وبعد هذا العرض السريع والموجز لاستشهاد الرازي بشعراء الطبقات الثلاث يطيب لنا أن نتساءل :

ألا يصح الاستشهاد بشعر المولدين ؟

وهل استشهد النحويون بكلامهم ؟

---

١) ينظر : ص ١٠٤ من التحقيق .
٢) ينظر : ص ٨١ من التحقيق .
٣) ينظر : ص ٨٢ من التحقيق .
٤) ينظر : ص ٥٦٧ من التحقيق .

وماموقف الإمام الرازى تجاه شعر المولدين ؟
والإجابة على هذا كله تقتضينى أن أقرر الحقائق الآتية :

* — يقول البغدادى : " .. وأما الرابعة : فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا ، وقيل : يستشهد بكلام من يوثق منهم ، واختاره الزمخشرى .. " (١).

* — من ينعم النظر فى مؤلفات علماء النحو الذين ظهروا فى القرن السادس الهجرى ومابعده ، يلاحظ أنهم قد أقدموا على الاستشهاد بشعر المولدين الموثوق فيهم (٢).

* — أما عن الإمام الرازى : فقد تصفحت الجزء الأخير من عرائسه ، وأنعمت نظرى فيه ، فما وجدته استشهد بشعر المولدين ، إلا ببيت واحد لأبى العلاء المعرى :

مَتَى سَاءَلْتَ بَغْدَادُ عَنِّى وَأَهْلُهَا ∴ فَإِنِّى عَنْ أَهْلِ الْعَوَاصِمِ سَآلُ

واستشهد به على تضعيف الهمزة فى اسم الفاعل عند إرادة المبالغة مع سقوط ألف (فاعل) (٣).

وأرى أن أبا العلاء — وإن كان من الشعراء المولدين — إلا أنه من الموثوق فيهم .

رابعا : الاستشهاد بأمثال العرب وأقوالهم :

حفل الجزء الأخير من عرائس المحصل بكثير من أمثال العرب وأقوالهم ، استشهد بها الإمام الرازى تارة لإثبات قاعدة نحوية ، وأخرى لتقرير قضية لغوية :

أ — فقد استشهد بأمثال العرب فى الجزء الأخير (الحروف — المشترك) وبلغ عددها فى هذا الجزء سبعة ، منها :

* — " بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ " ، واستشهد به على مجىء (ما) زائدة (٤).

* — " التَقَتْ حَلَقَتَا الْبِطَانِ " ، واستشهد به على ثبوت الألف مع لام التعريف ، وهما ساكنان (٥).

* — " إِنَّ فِى الْمَعَارِيضِ لَمَنْدُوحَةً عَنِ الْكَذِبِ " ، واستشهد به على أن الضاد

---

١) ينظر : الخزانة ١ / ٤٠ .
٢) ينظر : ص ٢٣٧ من التحقيق .
٣) ينظر : ص ٧٨ من التحقيق .
٤) ينظر : ص ٩٤ من التحقيق .
٥) ينظر : ص ١٠٤ من التحقيق .

تمنع الألف من الإمالة ، وإن وقعت بعدها بحرفين (١).

* ـ " مَا بِالدَّارِ نَافِخُ ضَرَمَةٍ " ، واستشهد به على أن الخاء المتأخرة عن الألف بحرف تمنعها من الإمالة (٢).

* ـ " لم يُحرَمْ مَن فُزِدَ لَهُ " ، واستشهد به على إبدال الزاي من الصاد (٣).

* ـ " هُوَ أَخْرَقُ مِنْ حَمَامَةٍ " ، واستشهد به ، ليلقي الضوء على قول عَبِيد ابن الأبرص :

عَيُّوا بِأَمْرِهِمُ كَمَا ∴ عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الحَمَامَهْ

وَضَعَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ ∴ ضَعَةٍ وَعُودًا مِنْ ثُمَامَهْ

وذلك لأن عَبِيدًا شبه قومه بني أسد بالحمامة في خرقها (٤).

ب ـ وكما استشهد بأمثال العرب ، استشهد ـ أيضا ـ بأقوالهم ، وأمثلة ذلك كثيرة ، منها :

أ ـ استشهد بقولهم : " هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ " ، وذلك على جر (خرب) على الجوار ، والقياس : رفعه ؛ لأنه صفة (جحرٌ) (٥).

ب ـ استشهد بقولهم : " ضَرَبْتُ فُلَانَةً بِعِرْقٍ " ، وذلك لإلقاء الضوء على قول الزمخشري : (وَضَرَبَهَا بِعِرْقٍ فِيهَا) (٦).

جـ ـ استشهد بقولهم : " إِنْ تَزِينُكَ لَنَفْسُكَ ، وَإِنْ تَشِينُكَ لَهِيَهْ " ، وذلك على دخول (إنْ) المكسورة المخففة على الفعل المضارع (يزين) ، و (يشين) وأنهما مما يمتنع دخولها على المبتدأ والخبر (٧).

خامسا : الاستشهاد بلهجات العرب :

إن من يطلع على عرائس المحصل (الحروف ـ المشترك) يلاحظ أن الإمام

---

١) ينظر : ص ٥٠٤ من التحقيق .
٢) ينظر : ص ٥٠٥ من التحقيق .
٣) ينظر : ص ٨٦٢ من التحقيق .
٤) ينظر : ١٠٧٥ من التحقيق .
٥) ينظر : ص ٣٤٢ ، ١٢٠٢ من التحقيق .
٦) ينظر : ص ٩١٣ من التحقيق .
٧) ينظر : ص ١٥٥ من التحقيق .

الرازى ، كما استشهد بأمثال العرب وأقوالهم ، استشهد - أيضا - بلهجاتهم ، وهـذا يتضح فيما يأتى :

أ - عند حديث الإمام الرازى عن : (القول فى الياء والواو فاءين) ، ذكر أبنية الثلاثى من المعتل الفاء (واوا) ، ثم حكى ماقاله الميدانى :

" ولم يأت فتح الماضى ، وضم المضارع إلا فى حرف واحد ، وهو : (وَجَدَ يَجُدُ) ، وهى لغة بنى عامر ، قال لَبِيد بن ربيعة العامرى :

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الصَّوَادِىَ لَايَجُدْنَ غَلِيـلا (١)

ب - عند الحديث عن (نعم) وبيان لغات العرب فيها ، حكى مانقله النضر ابن شميل عن بعض العرب أنهم ينطقون (نعم) : (نحم) بالحاء المهملة (٢)

----

١) ينظر : ص ٨٨٠ من التحقيق .

٢) ينظر : ص ٢٥٧ من التحقيق .

حادي عشر : موازنات بين عرائس المحصل وبعض شروح المفصل

لقد عاهدت نفسي أن أكون منصفا في حديثي عن العلماء الأجلاء الذين أسهموا في بناء صرح الإنسانية ، وأناروا لها طريق العلم والمعرفة ، وقدموا الخير للإنسانية بوجه عام ، ولطلاب المعرفة والعربية بوجه خاص .

وأنا عندما أوازن بين عرائس المحصل وغيره من شروح المفصل ، لا أحاول أن أقلل من شأن هذه الشروح ، رافعا من شأن عرائس المحصل على حساب بقية الشروح الأخرى ، فما إلى هذا قصدت ، وذلك لأن هؤلاء العلماء الذين شرحوا مفصل الزمخشري ، قد بذلوا جهودا مشكورة ، لا ينكرها إلا كل مكابر ، ولا يحاول النيل منها إلا كل من أغمض عينيه عن الحقيقة ، وأعماه التعصب عن رؤية الأعمال العظيمة لخيرة العلماء وصفوة المفكرين ، فما شروح المفصل إلا ثمرة جهود مخلصة ، وأعمار أنفقها أصحابها ، وليال سهروها في سبيل خير البشرية والحفاظ على مقومات حضارتها ، وعماد تقدمها ورقيها .

وفي هذا الفصل سأوازن بين عرائس المحصل وثلاثة من شروح المفصل ، هي :

أ – شرح ابن يعيش .

ب – شرح ابن الحاجب ، المعروف بـ : "الإيضاح في شرح المفصل" .

ج – شرح أبي محمد صدر الأفاضل الخوارزمي ، الموسوم بـ : "التخمير" .

أولا : بين عرائس المحصل وابن يعيش (١)

مما لا شك فيه أن شرح ابن يعيش أسبق شروح المفصل ظهورا ، وأوسعها انتشارا ، ولا يستطيع باحث منصف أن ينكر قيمة هذا السفر العظيم ، فهو ملاذ العلماء والباحثين فطالما اغترفوا من بحره الزاخر ، ونهلوا من موارده الصافية ، فلا تكاد تخلو رسالة منه باعتباره مرجعا من مراجع النحو التي يعتد بها ، كما لا يستطيع باحث في النحو الاستغناء عنه .

---

(١) هو : يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا بن يحيى النحوي الحلبي ، موفق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش ، ولد في الثالث من رمضان المعظم سنة ٥٥٣ هـ بـ : (حلب) ، وقرأ النحو على فتيان الحلبي ، وأبي العباس البيروزي .
كان من كبار أئمة العربية ، ماهرا في النحو والتصريف ، كما كان حسن الفهم ، لطيف الكلام ، قدم (دمشق) ، وجالس الكندي ، وطال عمره ، وشاع ذكره .
من تصانيفه : شرح المفصل ، وشرح تصريف ابن جني . مات بـ : (حلب) سنة ٦٤٣ هـ . ينظر : البغية ٢/ ٣٥١ ، ٣٥٢ ونشأة النحو / ١٨٤ ، ١٨٥ .

وأنا عندما أوازن بين الشرحين سأحاول جاهدا تسليط الأضواء على منهج كل منهما في طريقة تناوله متن المفصل ، ومعالجته القضايا اللغوية ، والمسائل النحوية ، ومع هذا سأشير إلى مواطن الاتفاق والاختلاف بينهما ، راجيا الله أن يجنبني الزلل والانحراف عن سواء السبيل ، فإنه نعم المولى ونعم النصير.

مواطن الاتفاق بين الشرحين :

أ — عندما ننعم النظر في عرائس المحصل وابن يعيش نلاحظ أن كلا من شارحيهما صاغ عبارته في أسلوب سهل ، بعيد عن التكلف والتعقيد ، كما حاول كل منهما تفصيل ما أجمله الزمخشري ، واستقصاء مالم يستقصه ، واتمام مالم يتمه .

ب — في كلا الشرحين نجد أن شارح كل منهما قد ألم بالمسائل النحوية ، وعرف خلافات النحاة فيها وأدلتهم.

جـ — في عرائس المحصل وابن يعيش ، ومن خلال شرحهما لمفصل الزمخشري ، ندرك أن اتجاه كل منهما بصري ، وميوله مع البصريين ، بيد أن هذا الاتجاه ظهر واضحا عند ابن يعيش ، لكنه توارى في عرائس المحصل .

د — ابن يعيش وعرائس المحصل حفلا بآراء النحاة الذين أدلوا بدلوهم في مجال الدراسات النحوية ، كما حفلا بآراء علماء اللغة الذين يعتد بهم بيد أن عرائس المحصل قد تفوق في هذه الناحية على ابن يعيش .

مواطن الاختلاف بين الشرحين :

* — من يقرأ ابن يعيش وعرائس المحصل يجد اختلافا في المنهج العام الذي سار عليه كل منهما ، فابن يعيش سار على منهج التزم به ، ولم يغيره في المجلد الرابع (موضع الموازنة) ، وقدم نصا كاملا لمتن المفصل ، لم ينقص منه شيئا ، فكان يأتي به على مرة ، أو مرتين ، أو ثلاث حسب طبيعة المسألة التي يتعرض لها بالشرح ، فإذا تعرض لفصل من فصول الزمخشري ، بدأه هكذا :

(فصل) قال صاحب الكتاب ، ثم يورد كلام الزمخشري ، وبعد ذلك يصدر كلامه بقوله : (قال الشارح) ويستمر في شرح عبارة الزمخشري ، فإذا مافرغ من ذلك شرع في فصل جديد بنفس الصورة التي بدأ بها الفصل السابق .

أما إذا كان قد قسم كلام الزمخشري على مرات فإنه يستأنف عبارة الزمخشري

بقوله : (قال صاحب الكتاب) وبعدها يورد عبارة الزمخشري ، ثم يشرح كلامه تحت عبارة (قال الشارح) ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

أ — في ابن يعيش :

(فصل) قال صاحب الكتاب : " ف : (من) معناها ابتداء الغاية ، كقولك (سرت من البصرة) ، وكونها مبعضة في نحو : (أخذت من الدراهم) .. الخ .

قال الشارح : قد صدر صاحب الكتاب كلامه ، وابتدأه بـ : (من) وهي حرية بالتقديم ؛ لكثرة دورها في الكلام ، وسعة تصرفها ومعانيها وإن تعددت فمتلاحمة [1] ، الخ .

ب — في ابن يعيش نلاحظ أن الشارح لم يأت بالفصل من كلام الزمخشري مرة واحدة ، ولكنه أتى به على مرتين ، حيث يقول تحت عنوان :

(ومن أصناف الحرف : حروف الإضافة)

(فصل) قال صاحب الكتاب : " سميت بذلك ؛ لأن وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء .. الخ .

وبعد ذلك يشرح عبارة الزمخشري ، قائلا :

قال الشارح : اعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ، وتسمى حروف الجر ؛ لأنها تجر مابعدها من الأسماء ، أي : تخفضها [2] .. الخ .

وبعد أن ينتهي من شرح عبارة الزمخشري يعود لإكمال الفصل ، قائلا :

قال صاحب الكتاب : (وهي على ثلاثة أضرب : ضرب لازم للحرفية ، وضرب كائن اسما وحرفا ، وضرب كائن حرفا وفعلا ... الخ)

ثم يشرح هذه الفقرة ، قائلا :

قال الشارح : قد قسم حروف الجر هذه إلى ثلاثة أقسام ... الخ .

وهكذا حتى نهاية الشرح .

وعندما يطول كلام الزمخشري ، وتتشعب مسائله النحوية ، نرى العلامة ابن يعيش يقسم الفصل ثلاثة أقسام ، ثم يتناول كل قسم على حدة ، وهذا يتجلى واضحا عند حديثه عن (قلب الياء واوا ، والواو ياء في الناقص) [3] .

---

١) ينظر : ابن يعيش ٨/١٠ .
٢) ينظر : السابق ٨ / ٧ .
٣) السابق ٩ / ١١ ، ١٢ ، ١٣ .

هذا هو المنهج العام الذى سار عليه ابن يعيش فى شرحه ، والتزمه فى (الحروف - المشترك) ولم يحد عنه .

أما الإمام الرازى فقد وضحت منهجه فيما سبق ، وبينت أنه كان يأتى بكلام الزمخشرى تحت كلمة (المتن) يعقبها بكلمة (قوله) ثم يورد بعد ذلك عبارة الزمخشرى .

بعد ذلك يأتى بكلمة (التفسير) وتحتها يشرح عبارة المصنف التى أتى بها ، فإذا فرغ من ذلك أتى بعبارة أخرى للزمخشرى ، تحت كلمة (قوله) ، ثم يستأنف الشرح مباشرة ، وهكذا حتى يفرغ من الفصل .

وهذا هو المنهج العام الذى سار عليه الإمام الرازى فى المجلد الرابع (الحروف - المشترك) ، لكنه - أحيانا - كان يخرج عن هذا المنهج ، فلا يصدر عبارة المصنف بكلمة (المتن) كما لا يصدر شرحه بكلمة (التفسير) ، ولكنه يبدأ شرحه مباشرة بكلمة (قوله) يعقبها بعبارة الزمخشرى ، ثم يستأنف الشرح مباشرة ، حتى إذا مافرغ من شرح هذه العبارة ، أورد أخرى للمصنف تحت كلمة (قوله) ، ثم يشرحها ، وهكذا حتى نهاية الفصل .

وأحيانا كان الإمام الرازى يترك كل هذا ، ويمزج كلامه بكلام المصنف ، وفى أثناء هذا تذوب عبارة الزمخشرى وتتلاشى ، ولقد وضحت كل هذا مشفوعا بالأمثلة عند حديثى عن منهج الإمام الرازى فى عرائسه (١).

وعند الموازنة بين المنهجين نلاحظ أن ابن يعيش قد تفوق فى هذا على الإمام الرازى ؛ لأن ابن يعيش أورد نص الزمخشرى متكاملا ، لم ينقص منه كلمة ، فقارئه يستطيع أن يلم بأطراف المسألة عند المصنف والشارح ، وليس فى حاجة إلى أن يصطحب معه متن المفصل .

أما عرائس المحصل فلأن صاحبه قسمه جزءا جزءا فقارئه مضطر أن يصطحب معه متن المفصل ؛ ليحيط علما بكلام المصنف ، حتى لا يجد عنتا فى متابعة كلام الزمخشرى ، وهذا ما دفعنى إلى كتابة متن المفصل أعلى الصفحة ؛ ليكون الأمر واضحا أمام القارئ .

* - فى شرح ابن يعيش استطعت أن أتعرف على بصرية صاحبه بوضوح ، وذلك من خلال عرضه أدلة البصريين ، وكثرة استشهاده بما قاله أعلام البصريين ، أمثال

---

١) ينظر : ص ٣٥ من الدراسة .

سيبويه ، والمبرد ، والسيرافى وغيرهم ، وابن يعيش فى أثناء شرحه كان يكشف عن بصريته بصريح لفظه ، حيث يقول عند حديثه عن (من) وبيان أنها لاتكون عند سيبويه إلا فى المكان " وقد أجاز الكوفيون استعمالها فى الزمان ، وهو رأى أبى العباس المبرد ، وابن درستويه من أصحابنا .. (١) ".

ومثل هذا يقوله عند الحديث عن (حذف جواب الشرط للعلم به فى مثل : " لو ذات سوار لطمتنى ") :

" وقال أصحابنا : إن حذف الجواب فى هذه الأشياء أبلغ فى المعنى من إظهاره .. (٢) ".

وهنا نلاحظ فى وضوح بصرية ابن يعيش ، وميله الواضح إلى البصريين ، بينما تتبعت عرائس المحصل ، فلم أجد فى المجلد الرابع مثل هذه العبارات التى جاءت على لسان ابن يعيش .

* — عند عرض المسائل التى اختلف فيها البصريون والكوفيون لاحظت أن الإمام الرازى ، كان يعرض رأى كل فريق وأدلته ، وكان يقف موقفا محايدا فى كثير من هذه المسائل .

أما ابن يعيش فيبدو أن اتجاهه البصرى الواضح ، وميله الشديد إلى البصريين جعله — أحيانا — يغفل رأى الكوفيين ، ولا يتعرض لما قالوه فى المسألة ، وهذا يتضح عند التعرض لقول الزمخشرى :

(والشرط كالاستفهام فى أن شيئا مما فى حيزه لايتقدمه)

هنا نجد ابن يعيش يكتفى بشرح كلام الزمخشرى الذى تبنى وجهة نظر البصريين ، ولا يتعرض إلى ماقاله الكوفيون فى هذه المسألة (٣).

أما صاحب العرائس فقد عرض رأى البصريين ، وبين أدلتهم ، ثم عرض رأى الكوفيين ، ووضح أدلتهم ، ولم يكتف بهذا ، بل ذكر ماحكاه أبو البركات عن الكوفيين (٤) .

وهذا موقف لصاحب العرائس جدير بالتنويه .

* — فى ميدان التعرض للشواهد الشعرية ، وتوضيح مفرداتها ، وبيان معناها العام ، ونسبتها إلى قائليها ، وإظهار مافيها من روايات ، وإعراب بعض كلماتها نجد أن

---

١) ابن يعيش ٨/ ١١ .
٢) السابق ٩/ ٩ .
٣) السابق ٩/ ٧ — ٩ .
٤) ينظر : ٣٥٩ ، ٣٦٠ من التحقيق .

عرائس المحصل قد تفوق فى هذا على ابن يعيش ، فلقد كان الإمام الرازى يبين مفردات البيت موضع الاستشهاد ، ومعناه العام ، وماجاء فيه من روايات ، وأحيانا يذكر مناسبته ، ويوضح موطن الاستشهاد ، ويعرب بعض كلماته .

واعتمد الإمام الرازى فى ذلك على معاجم اللغة ، مثل الصحاح للجوهرى ، والشامل فى اللغة لأبى منصور الأصبهانى .

كما اعتمد على الكتب التى عنيت بشرح الشواهد النحوية ، مثل شرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ، وهذا كله يتضح فيما يأتى :

عندما استشهد الزمخشرى بقول امرئ القيس :

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَايُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

على مجئ (حتى) عاطفة ، ومابعدها مبتدأ ، نجد أن ابن يعيش يورد البيت كاملا :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ ∴ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَايُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

ثم يبين الشاهد فيه ، ويوضح المعنى العام ، ويكتفى بهذا (١).

أما صاحب العرائس فأتى بالبيت موضع الاستشهاد ، وأتى ببيت قبله ، وهو :

وَمَجْرٍ كَغُلَّانِ الأُنَيْعِمِ بَالِغٍ ∴ دِيَارَ العَدُوِّ ذِى زُهَاءٍ وَأَرْكَانِ

ثم وضح مفردات البيتين ، وأشار إلى مافى البيت موضع الشاهد من روايات ، وبين المعنى العام ، وذكر موضع الشاهد ، وأعرب بعض الكلمات ، واستعان فى كل هذا بشرح أبيات الكتاب لابن السيرافى (٢).

وهنا ندرك تمام الإدراك تفوق صاحب العرائس فى هذا الميدان على ابن يعيش .

* ـ عند حديثى عن منهج الرازى فى عرائسه أشرت إلى أنه استعان كثيرا فى شرحه بكتب الزمخشرى الأخرى ، مثل : حواشى الزمخشرى على المفصل ، والكشاف ، والأنموذج ، وأساس اللغة (٣)، ولم أجد هذا واضحا عند ابن يعيش .

وأرى أن هذه ميزة تسجل لصاحب العرائس .

---

١) ابن يعيش ١٩/٨.
٢) ينظر : ص ٣٢ ـ ٣٣ من التحقيق .
٣) ينظر : ص ٤٨ من الدراسة .

* - أشرت - فيما سبق[١] - إلى أن الإمام الرازى عندما شرع بشرح المفصل اطلع على نسخ كثيرة ، منها ماقرئ على الزمخشرى ، ومنها ماصححه الزمخشرى بنفسه ، ومنها نسخ أقرها تلاميذ الزمخشرى ،مثل العمرانى ،وقد أشار الإمام الرازى إلى كل ذلك ، ولم أجد مثل هذا عند ابن يعيش .

وهذا لايمنع أن يكون ابن يعيش قد اطلع على نسخ كثيرة ، واعتمد نسخة عنده ، رأى أنها أفضل نسخة للمفصل ، بيد أنه لم يصرح بذلك ، ولم يشر إليه في شرحه .

* - من خلال قراءتى في ابن يعيش أدركت أن صاحبه لم يكن يميل إلى الاستطراد في شرحه ، فلم يكن يخرج عن الهدف الذى نصب نفسه له .

أما صاحب العرائس فأحيانا كان يستطرد في شرحه ، وخاصة عند تعرضه للشواهد الشعرية ، وذلك بالإفاضة في الشرح ، مع عدم الاكتفاء بالبيت موضع الشاهد ،ولكنه يذكر بيتا قبله ، أو بعده ، وأحيانا يذكره بين عدة أبيات ، ثم يفسر المفردات ، والمعنى العام ، والروايات في البيت ،ويعرب بعض الكلمات،ولا يكتفى بهذا ، بل يذكر قصصا ،ويشير إلى حكايات تجعله يخرج عن المنهج العام الذى سار عليه ، وسوف يتضح هذا عند وضع عرائس المحصل في الميزان[٢].

وماذكرته ميزة ينبغى أن تسجل لابن يعيش .

* - من يدقق النظر في أسلوب ابن يعيش يلاحظ أنه قرأ ،واستوعب ماقرأ ،وتفاعل به ومعه ، ثم صهر ذلك كله عقله الذكى ،فصاغه بأسلوبه ،ولهذا لم يكن يشيرالى من نقل عنهم إلا نادرا ،وإذا أشار فإنه يكتفى بهذا دون نقل نصوص .

أما صاحب العرائس فنقل كثيرا ، وكان ينسب النصوص إلى قائليها ،وفى معظم الأحيان كانت تقف مهمته عند هذا الحد .

ومن خلال ماسبق أستطيع أن أقول : إن أسلوب ابن يعيش وعرضه في كتابه يدل على البراعة الفائقة ،والقدرة على الاستيعاب ،والسيطرة على الموضوع ،وامتلاك ناصية القول ، كما تدل على ذكاء مفرط .

أما أسلوب صاحب العرائس فيوحى بأن صاحبه غزير المعلومات ، كثير الاطلاع ،

---

١) ينظر : ص ٥٥ من الدراسة .
٢) ينظر : ص ١٠٠ من الدراسة .

معنيا بحشد الآراء وأنه قد امتلك مكتبة لغوية ونحوية حافلة بأمهات الكتب .

* — ابن يعيش كان يبدأ شرحه بعد إيراده عبارة الزمخشرى مباشرة ، دون ذكر مقدمات أو تمهيد للموضوع ، وهذا يتضح فيما يأتى :

عند تعرض ابن يعيش لقول الزمخشرى :

(الحرف : ما دل على معنى فى غيره ، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه)

بدأ فى شرحه مباشرة ، قائلا :

قال الشارح : لما فرغ من الكلام على قسمى الاسم والفعل ، انتقل إلى الكلام على الحرف ، والحرف : كلمة دلت على معنى فى غيرها (١). . "

أما صاحب العرائس فقد مهد لهذه المسألة ببحثين :

<u>أولهما</u> : عن الحرف فى أصل اللغة .

<u>والثانى</u> : عن الحرف عند النحويين .

وبعد أن انتهى من بيان هذا كله شرع يشرح عبارة الزمخشرى وفق المنهج العام الذى سار عليه فى شرحه (٢).

ولا شك فطريقة صاحب العرائس — هنا — تهيئ ذهن القارئ للموضوع ، وتثرى معلوماته النحوية ، وتساعده على أن يلم بأطراف المسألة .

ثانيا : بين عرائس المحصل والإيضاح لابن الحاجب (٣)

ابن الحاجب من ألمع نجوم القرن السابع الهجرى التى ظهرت فى مجال الدراسات النحوية والصرفية ، وله مكانته المرموقة بما تركه من تراث يشهد بقيمة هذا الرجل العلمية ورسوخ قدمه فى هذا المضمار .

فمما لا شك فيه أن ابن الحاجب عرف بين العلماء بكافيته الشهيرة التى قامت حولها الشروح والدراسات المستفيضة ، تحاول كشف أسرارها واظهار روائعها .

كما اشتهر بشافيته التى شرحها العلامة الرضى وغيره ، هذه الشافية التى يجد فيها الخلاصة الوافية كل من يريد أن يلم بمسائل الصرف ، ويحيط بقضاياه ، فهى المنهل العذب ، والمورد الصافى الذى طالما نهل من معينه طلاب الدراسات الصرفيه والباحثون فى هذا الفن .

---

١) ابن يعيش ٨ / ٢ .

٢) ينظر : ص ١ — ٦ من التحقيق .

٣) هو : عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس العلامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب الكردى الدوينى الأصل ، الإسنائى المولد .

ولد سنة ٥٧١ هـ ب : (إسنا) فى صعيد مصر ، وكان ذكيا بارعا .

لهذا كله ومن أجله رغبت في إقامة موازنة بين عرائس المحصل وإيضاح ابن الحاجب؛ ليستطيع القارئ أن يدرك مدى الاتفاق والاختلاف بين الكتابين، ويتعرف على منهج كل منهما في طريقة شرح المفصل، وعرض قضاياه اللغوية ومسائله النحوية والصرفية .

أوجه الاتفاق بين الشرحين :

إن من يقرأ عرائس المحصل وإيضاح ابن الحاجب يلاحظ أنهما اتفقا فيما يأتي :

أ ـ كل من الكتابين يشرح مفصل الزمخشري، ويحاول إظهار مسائله النحوية والصرفية بعبارة واضحة .

ب ـ كل من الكتابين تتبع متن المفصل جزءاً جزءاً .

أوجه الاختلاف بين الشرحين :

من خلال قراءتي في هذين الشرحين أدركت أن مواطن الاختلاف بينهما أكثر من مواطن الاتفاق، وهذا يتضح فيما يأتي من الأمثلة، ومن خلال الموازنة بين نصوص الكتابين :

أولا : عند الحديث عن (من) الجارة، جاء في إيضاح ابن الحاجب ما يلي :

(فصل) قوله : (ف : " من " معناها ابتداء الغاية .. إلى آخره) ثم يشرح ابن الحاجب عبارة الزمخشري هذه بقوله :

" وتعرفها بأن يصح معها (إلى) الانتهاء لفظا وتقديرا، كقولك : (سرت من البصرة إلى بغداد) .

وقد يأتي لغرض الابتداء، دون أن يقصد إلى انتهاء مخصوص إذا كان المعنى لا يقتضي إلا المبتدأ منه، كقولك : (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، و (زيد أفضل من عمرو) وأشباه ذلك، فتكون مبعضة، وتعرفها بأن يصح موضعها بعض، كقولك : (أخذت من الدراهم) .

ـــ من تصانيفه : الكافية وشرحها ونظمها، الوافية وشرحها، الإيضاح في شرح المفصل (موضوع الموازنة)، الأمالي في النحو، والشافية وشرحها في الصرف . توفي سنة ٦٤٦ هـ .
ينظر : البغية ٢ / ١٣٤، ١٣٥ ونشأة النحو / ١٨٦ .

وقد تكون مبينة ، وتعرفها بأن تكون كالصفة لما قبلها ، كقوله تعالى :
" .. فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ .. (١)" أى : الذى هو الوثن .

وقد قيل : إن البعضية مايكون المذكور قبلها لفظا أو معنى بعضا ما بعدها ، والتى للتبيين عكس ذلك .

فعلى هذا إذا قلت : (أخذت درهما من الدراهم) فهى مبعضة على التفسير الثانى ، مبينة على التفسير الأول .

ومزيدة ، وتعرفها بأن تسقطها ، فيبقى الكلام على أصل معناه ، كقولك : (ماجاءنى من أحد)(٢).

أما صاحب العرائس فقد استهل حديثه بقوله :

"الضرب الأول : فيما لايكون إلا حرفا جارا ، وعدد حروفه تسعة : أولها : (من) وهى لابتداء الغاية ، وقد اختلف فيها البصريون والكوفيون : فذهب أهل الكوفة : إلى أنه يجوز استعمالها فى الزمان والمكان . وذهب البصريون : إلى أنه يمتنع استعمالها فى الزمان .

واحتج أهل الكوفة بقوله تعالى : " .. لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ .. (٣)".

وقال البصريون : تقديره : من تأسيس أول يوم ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

قالوا : وانما اختصت بالمكان ؛ لأن (منذ) لابتداء الزمان ، فكما لايجوز أن يقول : (سرت من بغداد) ، كذلك لايجوز أن يقول : (مارأيته من يوم السبت).

قال صاحب التفصلة : إنها حرف يدل على ابتداء الغاية فى الأمكنة ، والأزمنة وغيرهما .

<u>قوله : (وكونها مبعضة في نحو : "أخذت من الدراهم" ومبينة في نحو : "فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ" ، ومزيدة في نحو : "ماجاءني من أحد" راجع إلى هذا) .</u>

وهذه عبارة الزمخشرى ، شرحها الإمام الرازى بقوله :

" اعلم أن هذا الكلام يتضمن حكمين :

---

١) سورة الحج ، من الآية / ٣٠ .
٢) ينظر : الايضاح ٢/١٤٢ ، ١٤٣ .
٣) سورة التوبة ، من الآية / ١٠٨ .

أحدهما : أن (من) تستعمل لكل واحد من هذه المعانى الثلاثة .
والآخر : أن هذه المعانى الثلاثة بأسرها ترجع عند التحقيق إلى المعنى الأول ، وهو ابتداء الغاية .

أما بيان الأول : فهو أن قولك فى التبعيض : " أخذت من الدراهم " معناه : أخذت بعضا منها ، وهذا يدل على أنه لم يأخذ جميعها .

وقوله تعالى : " .. فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ .. (١) " .

قال فى الكشاف : " ومن الأوثان بيان للرجس ، وتمييز له ، كقولك : " عندى عشرون من الدراهم " ؛ لأن الرجس مبهم ، يتناول غير شئ ، فكأنه قال : فاجتنبوا الرجس الذى هو الأوثان " (٢) .

وسميت الأوثان رجسا على طريق التشبيه ، يعنى أنكم تنفرون بطباعكم عن الرجس ، وتتجنبونه ، فعليكم أن تنفروا عن الأوثان مثل تلك النفرة .

قال ابن السراج : " الرجس : اسم جنس يقع على الأوثان وغيرها من المحرمات ، فلما دخلت (من) بينت أن المراد من الجنس بعض أنواعه ، وهو الأوثان " .

وقوله : (ما جاءنى من أحد) كلمة (من) فيه زائدة ، على معنى أنها لو لم تدخله كان الكلام مستقيما ، ولا يراد به أنها لاتفيد شيئا ، فإنها تفيد التوكيد بالإجماع ، ولاتدخل إلا على النكرات ، دون المعارف .

وأما بيان الأمر الثانى ، وهو أن (من) فى هذه المعانى الثلاثة ، ترجع إلى معنى (من) التى لابتداء الغاية ، فهو أنك إذا قلت : " أخذت من الدراهم " ، فقد جعلت ابتداء ما أخذته " من الدراهم " .

قال أبو العباس : " إنما دل على التبعيض ، من حيث صار مابقى انتهاء له ، والأصل واحد " .

قال أبو العباس : قولك : " زيد أفضل من عمرو " فإنما ابتدأت فى إعطائه الفضل ، من حيث عرفت فضل عمرو ، فابتدأت من هذا الموضع ، فلم يخرجه من ابتداء الغاية " .

وقوله : (من الأوثان) فإنما معناه : الذى ابتداؤه من هذا الصنف .

قال أبو محمد : " وكذا كونها مزيدة راجع إلى معنى الابتداء أيضا فى قولك : " هل من رجل فى الدار ؟ " ، و " ما جاءنى من رجل " لاستغراق الجنس ؛ لأنها دخلت لابتداء الجنس إلى انتهائه .

---

١) سورة الحج ، من الآية / ٣٠ .
٢) الكشاف ٤ / ٨٣ .

والتقدير : هل من رجل إلى مافي قوله : " في الدار " ، إلا أنه اكتفى بذكر (من) عن ذكر (إلى) ؛ لدلالة إحدى الثنائيتين على الأخرى .

فإن قلت : قد ذكرتم أن (من) هذه مفيدة للتوكيد ، ولم تثبتوا جهة التوكيد، لاسيما وقد نص ابن السراج على أن قولك: " ماضربت من رجل " إنما هو : " ماضربت رجلا " .

قلت : قال سيبويه : إذا قلت : " ماجاءني رجل " فاللفظ عام ، ولكن يحتمل أن يؤول ، فيقال : ماجاءني رجل ، بل رجلان ، أو رجال .

وإذا قلت : " ماجاءني من رجل " اقتضى نفي جنس الرجال على العموم من غير تأويل .

فهذا هو المراد من قولهم : (إنها تفيد التوكيد) "(١).

وعند الموازنة بين النصين السابقين يتضح لنا مايأتي :

أ - أورد ابن الحاجب جزءا قليلا من كلام المصنف ، ثم شرح كل مايتعلق بهذه المسألة ؛ وهذا هو المنهج العام الذي سار عليه العلامة ابن الحاجب في (الحروف - المشترك).

أما الإمام الرازي : ففي بداية الأمر مزج عبارته بعبارة الزمخشري ، وبعد ذلك أتى بكل ماقاله الزمخشري في المسألة ، بيد أنه عرضه متفرقا : جزءا جزءا ، متناولا كل جزء بالشرح .

ب - اختلف البصريون والكوفيون في إفادة (من) للزمان والمكان ، ولم يشر ابن الحاجب إلى ذلك ، وأشار إليه الإمام الرازي ، بما يتضح معه أن ابن الحاجب ، لم يكن يعنى في شرحه - أحيانا - بعرض المسائل الخلافية .

ج - لم يهتم ابن الحاجب بأقوال العلماء في هذه المسألة ، بعكس الرازي الذي دعم شرحه بما قاله أئمة النحاة ، أمثال : سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، وأبي محمد .

د - في إيضاح ابن الحاجب (الحروف - المشترك) لم أجده يستعين في شرحه بكتب الزمخشري الأخرى ، مثل : الكشاف وغيره ، بعكس الإمام الرازي الذي كان دائما يستعين بهذه الكتب ، والنص السابق خير شاهد لذلك .

---

١) ينظر : ص ١٤-١٨ من التحقيق .

هـ - من خلال النصين السابقين نلاحظ أن الإمام الرازى كان تربويا فى شرحه ، يصوغ عبارته فى سؤال وجواب ؛ ليثير ذهن القارئ ، كما ورد فى النص السابق :

" .. فإن قلت : قد ذكرتم أن (من) هذه مفيدة للتوكيد ...

قلت : قال سيبويه .. الخ .

ولم أجد مثل هذا فى نص ابن الحاجب .

و - عند قراءة النصين والانتهاء منهما نلاحظ أن ابن الحاجب يميل فى شرحه إلى الإيجاز غير المخل ، أما الرازى فكان يميل إلى الإطناب ، واستقصاء المسألة من جميع جوانبها .

ز - فى النصين السابقين نلاحظ أن الإمام الرازى يميل فى شرحه إلى التقسيم والتفريع ، فهو يقول :

" اعلم أن هذا الكلام يتضمن حكمين :

أحدهما : أن (من) .. الخ .

والآخر : أن هذه المعانى .. الخ .

ولم ألاحظ مثل هذا - كثيرا - فى إيضاح ابن الحاجب .

ثانيا : عند الحديث عن (الحروف المشبهة بالفعل) أورد الزمخشرى فى مفصله عدة أبيات مستشهدا بها ، منها :

أ - تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانْظُرَنْ ∴ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمُ

ب - أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ∴ أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

جـ - قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ∴ ....

وعند التأمل فى هذه الشواهد ؛ لنرى موقف ابن الحاجب والرازى منها ، نلاحظ أن ابن الحاجب أتى بجزء من الشاهد الأول ، وهو :

..... لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمُ

وأتى ببعض البيت الثانى :

.... لَعَلَّمَا ∴ أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ ....

وأتى بالشاهد الثالث كما هو .

بيد أنه لم يتعرض لهذه الشواهد بكلمة واحدة ، والتزم حيالها الصمت(١).

(١) ينظر : إيضاح ابن الحاجب ٢/١٦٣ ، ١٦٤ .

أما الإمام الرازى فقد أتى بالشاهد الأول ، وأتى ببيت قبله ، وهو :

أَتَتْنِى يَمِينٌ مِنْ أُنَاسٍ لِيَرْكَبَــــنْ ∴ عَلَىَّ ودونى هضبُ غُولٍ مَقَـــادِمُ

ثم بين الشاهد ، وأعرب بعض كلمات البيتين ، وأرجع الضمائر فيهما ، وأشار — أيضا — إلى مايروى فى البيت الذى يسبق البيت موضع الاستشهاد ، ولم يكتف بهذا ، بل وضح المعنى العام للبيتين .

وهكذا نلاحظ الإثراء فى عرائس المحصل ، واهتمامه بالشواهد من جميــــع نواحيها ، بعكس الإيضاح الذى جاء موجزا .

كذلك الشاهد الثانى أورده الإمام الرازى كاملا ، وبين الشاهد فيه ، ثم فسر بعض كلماته ، مستعينا بما قاله الجوهرى ، ووضح معناه العام من خلال ماقالــــه أبو محمد صاحب التخمير .

أما الشاهد الثالث : فأتى به الإمام الرازى كاملا ، ولم يكتف بهذا ، بل أتــى ببيت قبله ، وهو :

احْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الحَىِّ إِذْ نَظَـــرَتْ ∴ إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَـــدِ

ثم أفاض فى شرح المفردات ، وبيان المعنى العام ، مستعينا بما قاله عبد المجيد (١).

ثالثا : عند الحديث عن (الحروف المشبهة بالفعل) لاحظت أن ابن الحاجب بـدأ شرحه بقوله : " قد تقدم وجه تشبيهها بالفعل فى المرفوعات .. (٢)" .

أما الإمام الرازى فإنه مهد لهذا الموضوع بذكر بحثين ، بين فيهما ماقالـــه العلماء فى عددها ، وفى أوجه مشابهتها الفعل .

وهذه ظاهرة عامة لاحظتها فى كلا الشرحين ، فابن الحاجب لايمهد لموضوعاته ، أما الرازى فكان — غالبا — يمهد لهذه الموضوعات .

رابعا : أشرت مرارا إلى أن الرازى ، كان معنيا بنسخ المفصل ، حريصا أشد الحرص على تتبعها ، وبخاصة النسخ التى قرئت على الزمخشرى ، أو أقرها تلاميذه ، وطالما أشـار إلى هذا فى عرائسه ، لكنى لم أجد مايشير إلى مثل هذه العناية فى إيضاح ابن الحاجب .

وفى نهاية المطاف حول هذين الشرحين العظيمين أحب أن أشير إلى أن منهج ابن الحاجب فى كل مؤلفاته كان يميل إلى الايجاز والتركيز ، ويكتفى بالإشارة أحيانـــا ، والتلميح تارة أخرى .

---

١) ينظر : ص ١٠٤ — ١٠٨ من التحقيق .

٢) ينظر : ايضاح ابن الحاجب ٢ / ١٦٢ .

أما كتب الرازى فعندما نقرؤها نلاحظ التفصيل ، والتحليل ، والتقسيم ، والميل إلى الإطناب .

وجزى الله العالمين خير الجزاء ، وغفر لهما جزاء ماأسدياه للعلم والمعرفة .

ثالثا : بين عرائس المحصل والتخمير لأبى محمد صدر الأفاضل الخوارزمى (١)

يعتبر (التخمير) من أسبق شروح المفصل ، ومن أعظمها قيمة ، وأكثرها فائدة .
وواقع الأمر أن هذا الشرح جميل فى عبارته ، وفى طريقة عرضه للمسائل النحوية ، وفى المنهج العام الذى اتبعه صدر الأفاضل فى معالجة متن المفصل .

وسر جمال عبارة هذا الكتاب أن مؤلفه أديب منحه الله حسا مرهفا ، وذوقا رفيعا ، وبيانا ساحرا ، استطاع به أن يصوغ المسائل النحوية فى أسلوب شيق واضح .
فالكتاب رائع فى طريقة عرضه ، وفى أسلوبه ، وكيفية معالجته للشواهد ، أسلوبه وسط ، لاهو بالإيجاز المخل ، ولاهو بالإطناب الممل ، لكنه وسط بين هذا وذاك ، جمع بين التركيز والتوضيح ، مما يدل على مهارة فائقة لصاحبه فى حسن التأليف ، وبراعة أدبية فى إبراز الشواهد النحوية .
ومما هو جدير بالذكر أن الجزء الأول من هذا الكتاب قد حققه الدكتور عبد الرحمن العيثيمين ، ونال به درجة (الدكتوراه) ، كما أشرت إلى ذلك عند حديثى عن شروح المفصل .
أما الجزء الأخير (الحروف ــ المشترك) فما زال مخطوطا ، ولقد حصلت عليه من المتحف البريطانى ب : (لندن) بعد عناء ، وطول محاولات ، وأمد قد طال .
وإذا تساءلنا عن سبب عقد موازنة بين عرائس المحصل والتخمير ؟ فالإجابة على هذا التساؤل تقتضينا أن نقول :
إن صاحب العرائس أفاد كثيرا من هذا الشرح ، ونقل عنه نصوصا مطولة ، ويكفى أن نلقى نظرة سريعة على فهرس الأعلام ؛ لنرى كم من الصفحات تردد فيها اسم أبى محمد ، لندرك مدى تأثر الإمام الرازى بهذا الشرح ، وفيما يأتى سألقى الأضواء على هذين الشرحين ؛ لأبين أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما ، والله ولى التوفيق .

---

(١) تنظر ترجمته : ص ٢ من التحقيق .

أوجه الاتفاق بين عرائس المحصل والتخمير :

عندما ننعم النظر في هذين الشرحين ، نلاحظ أنهما اتفقا فيما يأتي :

أ — كل من الشرحين وضح المفصل في عبارة سهلة وبعيدة عن التكلف والغموض .

ب — كل منهما كان يعني بتفسير الكلمات اللغوية ، وبيان المعنى العام ، وتكملة البيت موضع الاستشهاد إن ورد ناقصا ، وبيان الشاهد فيه ، وإظهار مافي الشواهد من روايات ، وإعراب بعض كلماتها .

بيد أن الإمام الرازي تفوق على صاحب التخمير في هذه الناحية .

جـ — كل من الرازي ، وأبي محمد سلك في شرحه مسلكا تربويا ، حيث كان يصوغ عبارته — أحيانا — في صورة سؤال ، ثم يتولى الإجابة عنه ، وماذلك إلا ليجذب القارئ ، ويثير انتباهه .

د — لاحظت أن كلا الشارحين — يمهد — أحيانا — للمسائل النحوية قبل عرضها ، وأمثلة ذلك كثيرة ، منها :

أ — عند الحديث عن (على) ومجيئها اسما ، يورد أبو محمد عبارة الزمخشري هكذا :

" قال جار الله : (وهو اسم في نحو قوله :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا

أي : من فوقه) " .

ثم يتولى شرح هذه العبارة ، قائلا :

" قال المشرح : إنما يستعمل اسما إذا دخلت عليه (من) خاصة ، إذ لافرق بينها حرفا ، وبينها اسما .

فإن سألت : (على) كما تكون اسما وحرفا ، فكذلك تكون فعلا ، تقول : " عَلَا زَيْدًا ثَوْبٌ " ، كما تقول : " عَلَى زَيْدٍ ثَوْبٌ " فهو أحد الأشياء ، فكيف أورده فيما هو أحد الشيئين ؟

أجبت صورته إذا كان فعلا غير صورته إذا كان حرفا ، أو اسما .

تمامه : تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ

تصل — بالصاد المهملة — يقال : جاءت الخيل تصل عطشا ، وذلك إذا سمعت لأجوافها صليلا ، أي : صوتا .

القيض : مايفلق من قشور البيض الأعلى ، يصف قطاة "

وعند التأمل فى هذا النص نلاحظ أن عبارته سهلة ، وواضحة ، وأن صاحبه صاغه فى صورة سؤال وجواب ، وأكمل الشاهد الذى أتى به المصنف ، ثم وضح بعض مفرداته ، وكشف النقاب عن معناه العام [١].

ومثل هذا كان يصنع الإمام الرازى ، كما بينت ذلك مرارا [٢].

ب ـ عند الحديث عن (حذف حرف الجر ، وتعدى الفعل بنفسه) يورد صاحب التخمير قول الزمخشرى هكذا :

" قال جار الله :

فصل " وتحذف حروف الجر ، فيتعدى الفعل بنفسه ، كقوله تعالى : "وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا " [٣].

وقوله : وَمِنَّا الَّذِى اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً

وقوله : أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ "

ثم يشرع فى شرح كلام المصنف ، قائلا :

" قال المشرح : تمام البيت الأول :

وُجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

البيت للفرزدق ، وبعده :

وَمِنَّا الَّذِى قَادَ الْجِيَادَ عَلَى الْحَفَا ∴ بِنَجْرَانَ حَتَّى صَبَّحَتْهَا التَّرَابِعُ

الزعازع : جمع زعزعه ، وهى : الريح الشديدة ، أراد : الشتاء ، وفيه نقل الألبان ، وتعدم الأزواد ، ويضن الجواد .

يقول : وهو جواد فى مثل هذا الوقت ، وعنى بهذا الجواد : غالب بن صعصعه ، وكان جوادا ، وهو الذى عاقر سحين بن وثيل الرياحى فعقره .

عنى بالذى قاد الجياد على الحفا فيما يقال : عمر بن جرير بن نهشل ، ويقال : بل الأضبط بن قريع من بنى ثعل ، ويقال : بل الأقرع بن حابس ، وهذا أشبه بشعره .

يريد أنه أبعد الغزاة حتى حفيت خيله إلى أن أتى (نجران) ، وغنم الترابع ، وهى الخيل الكرام .

---

١) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٢٨ (مخطوط) .

٢) ينظر : ص ٧٤ ، ٧٥ من التحقيق .

٣) سورة الأعراف ، من الآية / ١٥٥ .

وقيل : هى التى انتزعت من أيدى الأعداء . وقيل : هى التى تنزع إلى أوطانها .
تمام البيت الثانى : فقد تركتك ذا مال وذا نشب ".
وهكذا نلاحظ أن صاحب التخمير يعرض شرحه فى أسلوب واضح ، ويهتم بالشواهد الشعرية ، فيكملها ، ثم يوضح مفرداتها ، ويبين مناسبتها ، وما قيل فيها من روايات.(١)

وعندما ننظر إلى ما قاله الإمام الرازى فى عرائسه فى هذا الموضع نراه يصنع صنيع أبى محمد ، ويتفوق عليه فى التفسير اللغوى ، مستعينا بما قاله الجوهرى(٢).

أوجه الاختلاف بين الشرحين :

كما كان بين الشرحين اتفاق فى بعض الأمور ، بينهما كذلك اختلاف فى بعض المواضع ، وذلك يتضح فيما يلى :

أ ـ عند النظر فى التخمير نجد أن صاحبه سار على منهج عام ، لم يحد عنه فى الجزء الأخير (الحروف ـ المشترك) ، حيث كان يأتى بكلام الزمخشرى تحت عبارة (قال جار الله) ، ثم يبدأ شرحه بقوله : (قال المشرح) ، صحيح أن كلا من أبى محمد والرازى قد جزأ متن المفصل ، وكان يأتى به جزءا جزءا ، ويتناول كل جزء بالشرح .

بيد أن أبا محمد حافظ على نص المفصل ، فلم ينقص منه شيئا ، والتزم بمنهجه هذا من بداية (الحروف) إلى نهاية الكتاب .

أما الإمام الرازى فكان يخرج ـ أحيانا ـ عن المنهج العام الذى سار عليه فى معظم حالاته ، ولقد أشرت إلى ذلك سابقا عند حديثى عن منهجه .

ب ـ الإمام الرازى كان يميل إلى التقسيم والتفريع ، كما كان يعرض شرحه ـ أحيانا ـ فى صورة بحوث يصدر بها مسائله النحوية .

ولم أر مثل هذا عند صاحب التخمير .

جـ ـ صاحب التخمير لم يكن يحفل كثيرا بإظهار المسائل الخلافية بين نحاة البصرة والكوفة ، بيد أننى لا أنكر أنه كان يدعم كلامه ـ أحيانا ـ بأقوال النحاة السابقين .

أما الإمام الرازى فكان يظهر المسائل الخلافية ، ويذكر حجج كل فريق ، لكنه فى غالب أحواله ، كان يكتفى بمجرد العرض ، فلا يبدى رأيا ، ولا يرجح قول فريق على الفريق الآخر .

---

١) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٣٠ (مخطوط) .
٢) ينظر : ص ٩٤ ، ٩٥ من التحقيق .

د — فى التخمير لم أجد صاحبه يستطرد كثيرا عند عرض الشواهد الشعرية ، أما الرازى : فكان يستطرد — أحيانا — بذكر قصص وحكايات تبعد القارئ عن المسألة النحوية التى يتعرض لها بالشرح .

هـ — فى عرائس المحصل عنى صاحبه فى توثيق كلام الزمخشرى بالاطلاع على نسخ متعددة للمفصل ، بعضها قرئ عليه ، وبعضها أقره تلاميذه ، وكنت ألاحظ أن صاحبه يشير باستمرار إلى هذه النقطة ، بينما لم أجد هذه الظاهرة فى كتاب التخمير ، وأمثلة ذلك كثيرة ، منها :

أ — عند الحديث عن (من) الجارة ، وبيان معناها ، أورد أبو محمد كلام الزمخشرى تحت عبارة (قال جار الله) ، ثم بدأ شرحه ، قائلا : " قال المشرح : إذا قلت : " سرت من البصرة " فكأنك قلت : ابتداء سيرى من البصرة ، وكونها بعضة راجع إلى معنى الابتداء .

قال أبو العباس : لأن قوله : " إنما أخذت من ماله " إنما تجعل " من ماله " ابتداء غاية ما أخذ ، فدل على التبعيض من حيث صار مابقى انتهاء له ...

قال ابن السراج : فإذا قلت : " من الأوثان " فإنما معناه : الذى ابتداؤه من هذا الصنف .. الخ .

وفى هذا النص نلاحظ أن صاحب التخمير قد سار على منهجه العام الذى التزم به فى كتابه ، بيد أننا نلاحظ أنه لم يتطرق إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين فى مجئ (من) للزمان والمكان ، لكنه دعم شرحه بما حكاه عن المبرد ، وابن السراج (١).

أما الإمام الرازى فقد عرض الخلاف فى هذه المسألة ، ووضح رأى كل فريق مدعما بأدلته (٢).

ب — عند الحديث عن (فى) أتى بعبارة الزمخشرى ، هكذا : " قال جار الله . فصل (و " فى " معناها الظرفية ، كقولك : " زيد فى أرضه " ، و " الركض فى الميدان " ، ومنه : " نظر فى الكتاب ، و " سعى فى الحاجه ") .

---

١) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٢١ (مخطوط) .
٢) ينظر : ص ١٤ ، ١٥ من التحقيق .

ثم بدأ شرحه قائلا :

" قال المشرح : الكتاب كأنه احتوى وأحاط به . وأما " سعى فى حاجته "، فمعناه ؛ استولى عليه الحرص على تحصيلها ، والسعى لكفايتها ، حتى منعه التقدم والتأخر للقيام بسائر أشغاله ومهماته ، فكأنه منها فى ظرف " (١).

وهكذا نلاحظ المنهج الذى سار عليه أبو محمد فى شرحه ، ولم يتخل عنه .

وفى نهاية المطاف أرى أن الحديث فى هذا الموضوع : موضوع الموازنة يطول الكلام فيه ، وما ذكرته كان لمجرد إلقاء الضوء على منهج هذه الشروح ، وبيان بعض الاتفاق والاختلاف بينها ، وإلا فالموازنة بمعناها الشامل بين الكتب الثلاثة تقتضى مئات الصفحات ، لكى ألم بما يمكن أن يقال فى هذه المسألة .

وليت أحد الباحثين يتصدى لهذا العمل ، ويكتب رسالة يعقد فيها موازنات ، ولتكن بين أهم شروح المفصل ، ليكون هذا العمل نبراسا يضئ الطريق لمن يحقق شرحا من هذه الشروح ، ولمن يريد أن يتعرف على المنهج الذى سار على هديه كل عالم من هؤلاء العلماء الذين تصدوا لشروح المفصل .



---

١) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٢٣ ، ١٢٤ (مخطوط) .

ثانى عشـــر : عرائس المحصل فى الميـزان

لاجدال فى أن الزمن قد قال كلمته فى شخصية الإمام الرازى ، وحكم له العلماء والمؤرخون بما هو جدير به ، فهو المفسر البارع ،والعالم المدقق ، والطبيب الحاذق ، والمتكلم الذى لايجارى ولا يبارى ،والبلاغى الذى ملك ناصية البيان .

لقد كان هذا العالم —بحق— شخصية متعددة المواهب ، خاض غمــار البحث والعلم ، وتفوق فى علوم القرآن واللغة وغيرهما ، صال فى كل ميدان من ميادين العلم والمعرفة فى عصره ،أجاد وأبدع ،وألف كثيرا من الكتب التى هى شاهد عيان لهذه الشخصية التى طبقت شهرتها الآفاق ،والتى قل أن يجود الزمان بمثلها إلا بين الحين والحين .

وأنا لاأحاول فى هذه الكلمة — أن أقوم الرجل فأظهر محاسنه ، وأبين مساوئه ، فما لاشك فيه أن هذا العالم وأمثاله كانوا مصابيح على الطريق أنارت لنا دياجيــر الظلام ، ومهدت أمامنا السبل ، وعبرت بنا إلى شاطئ العلم والمعرفة .

ماقصدت تقويم الرجل ، وانما قصدت أن أقول كلمتى ،وأصدر حكمى على الجــزء الأخير من عرائس المحصل (الحروف — المشترك).

ولاشك أن الإنسان قد تكون له أعمال كثيرة وعظيمة ،إذا نظرنا إليها ككــل حلقنا بصاحبها ، وارتفعنا به إلى عنان السماء .

أما إذا نظرنا إلى بعضها الذى شابه شئ من القصور ، فقد تختلف النتيجـة ، ويأتى الحكم على غير ماكنا نهوى ونتوقع .

وما أصعب أن يقف الباحث موقف الحكم تجاه العلماء وأفذاذ الرجال ، وتكمــن صعوبة هذا الموقف فى إدراك أهمية الكلمة ومسئوليتها التى تحتم على الباحث أن يكـون منصفا فى كل مايقوله ، كما تلزمه أن يكون محايدا فيما يصدره من أحكام ، فلا يكون لكثرة مصاحبته لهذه الشخصية أثر فى أحكامه ،ولا يدفعه طول ملازمته لمن يصدر أحكامــه عليه إلى أن يتغاضى عما يبدو من هفوات .

ليس هذا فقط ،بل إن صعوبة موقف الباحث تنبع من مدى الإحساس بالأمانه ، فما يكتبه سيطلع عليه كثير من الباحثين والدارسين ،وربما يتأثر بعضهم بما كتــب ،

فيقتنع به ،ويبنى عليه أحكاما وقضايا ، وفى النهاية يتحمل الباحث الأول مسئولية ماقال وما أصدر من أحكام .

وفيما يأتى سأضع عرائس المحصل فى الميزان ؛ لأبين محاسنه ،وأسلط الضوء على ماظهر فيه من هنات .

أولا : محاسن عرائس المحصل :

* ـ إن من يتصفح عرائس المحصل ، وينعم فيه النظر ، يدرك مدى الجهد الذى بذله الإمام الرازى فى تصنيفه ،وكثيرا ماكنت أتساءل بينى وبين نفسى : كم سنة قضاها هذا العالم فى تأليف هذا السفر ، خاصة وأن المصادر لم تشر إلى ذلك ؟

والذى دفعنى إلى هذا كله أننى وجدت أمامى سفرا هائلا ، يعتبر ـ بحق ـ كتابا من أمهات كتب النحو والصرف ..

وهذا السفر العظيم قسم على أربعة من الباحثين ،كل منهم أخذ جزءا ؛ ليعده لنيل الدكتوراه ،ولقد أنفق كل باحث فى إعداد الجزء الذى أخذه السنين الطوال والشهور والليالى ،وهذا سر تساؤلى .

* ـ وفضلا عن ذلك فمن يطلع على مصادر هذا الكتاب يتساءل أيضا :أى مكتبة اقتناها واطلع عليها هذا العالم الفذ ؟ وكيف تمكن من الحصول على هذا الحشد الكبير من الكتب والمراجع ؟

ولاشك أن الآراء الكثيرة التى كان ينقلها الإمام الرازى فى المسألة الواحدة تشهد له بغزارة اطلاعه وسعة معارفه .

* ـ لقد أشرت ـ فيما سبق ـ إلى نسخ المفصل الكثيرة التى قرأها هذا العالم، واطلع عليها ، والتى حاول من خلالها أن يصل بنص المفصل إلى درجة الاطمئنان فيما يقوله .

وهذه ميزة لم أجدها فى شرح من شروح المفصل فى حدود ما اطلعت عليه .

* ـ كان الإمام الرازى فى عرائسه ـ غالبا ـ ينسب كل قول لصاحبه ، وكان فى معظم مانقل أمينا فى نقله ،وهذا ماجعل كتابه يحتوى على آراء قيمة لصفوة العلماء وخيرتهم .

* ـ لقد شد عرائس المحصل انتباهى إلى كثير من الكتب القيمة التى يلفها

الزمان بضباب كثيف ، والتى يطبق حولها الصمت الرهيب ، وأتمنى أن ينكشف النقاب عنها يوما من الأيام ، وهذه الكتب مثل : الشافى للمبرد ، والديباج للمازنى ، والمفتاح لعبد القاهر الجرجانى ، والإقناع لأبى سعيد السيرافى ، والتفصلة للخارزنجى ، والشامل فى اللغة لأبى منصور الأصبهانى ، والمشرق لابن مضاء ، والتفسير الكبير للقاضى عبد الجبار ، والاستغناء للإدفوى ، والوقوف على أسرار الحروف ، وكتاب الأدوات ، وغيرها كثير مما ورد ذكره فى عرائس المحصل ، ولكن لا وجود له فى عالم الواقع ودنيا العلم والعلماء .

* — من يطلع على تراجم الذين نقل عنهم الإمام الرازى ، وخاصة فى ميدان النحو والصرف واللغة ، يجد أنه استقى آراءه النحوية والصرفية واللغوية من علماء لا يشق لهم غبار فى هذا المضمار .

وهناك شخصيات تحدث عنها الإمام الرازى ، ونقل عنها ، وأرجو أن ينكشف الستار عنها ؛ لتتضح لنا معالم شخصياتهم ، ونطلع على مؤلفاتهم ، مثل : عبد المجيد ، وعبد الباقى ، وغيرهما ممن ورد ذكره مرارا وتكرارا .

* — كان أسلوب الإمام الرازى فى تأليف كتابه يميل إلى البساطة فى التعبير ، والوضوح فى عرض الآراء والحجج بعيدا عن التعقيد والغموض الذى أصاب كثيرا من كتب النحو والصرف .

ولقد أشرت — فيما مضى — إلى أن هذا العالم المحقق كثيرا ما كان يشرح كلام المصنف فى صورة بحوث ، وتقسيمات ، وضروب ، ومسائل مما جعل أسلوبه قريبا من الأساليب العصرية فى التأليف .

ليس هذا فقط ، فلقد سلك الإمام الرازى مسلكا تربويا فى تأليف كتابه ، حيث كان يشرح عبارة الزمخشرى فى صورة سؤال وجواب ، ليثير انتباه القارئ ، ويجعله متيقظا لما يقرأه .

* — وأخيرا لا آخرا ، فلقد أثرى الرازى كتابه بالتفسيرات اللغوية ، وتوضيح المعنى لكل ما يعن من كلمات تحتاج إلى تفسير ، وهذه ميزة لم أجدها فى شرح من شروح المفصل الأخرى ، وفى حدود ما اطلعت عليه ، وكانت سمة عامة فى عرائس المحصل من بدايته إلى نهايته .

ثانيا : هنات فى عرائس المحصل :

لاحظت أن فى الجزء الأخير من عرائس المحصل هنات ، لو خلا منها لجاء الكتاب أكثر فائدة ، وأعم نفعا ، ولوصل درجة - فى اعتبارى - تقرب من الكمال .

بيد أن هذه الهنات لاتغض من هذا العمل الجليل ، ولا تقلل من الجهد الذى بذله صاحبه ، فنحن أولا وقبل كل شئ مدينون لهذا العالم بما قدمه للإنسانية ، وما أسداه إلى مكتبة التراث الإسلامى والعربى ، وما هيأه لطلاب العلم والمعرفة .

وسأحاول - جاهدا - الاقتصار على ما أراه ضروريا فى إلقاء الضوء على هنات هذا الكتاب بعيدا عن الإفراط والتفريط :

أولا : إن من يتصفح عرائس المحصل يلمس المنهج الذى سلكه صاحبه فى طريقة تناوله متن المفصل ، وشرحه كلام الزمخشرى ، فهو لم يأت بالفصل من كلام الزمخشرى دفعة واحدة ، أو مايتعلق بالمسألة كلها مرة واحدة ، ثم بعد ذلك يشرح هذا الفصل ، أو يوضح هذه المسألة ، ولكنه كان يأتى بجزء صغير من متن المفصل تحت كلمة (قوله) ثم يبدأ فى شرحه ، حتى إذا ما انتهى منه شرع فى آخر ، وهكذا حتى نهاية الفصل .

وهذه الطريقة - لا شك - تفتت كلام الزمخشرى ، ولا تجعل بينه رابطة ، وتلزم من يطلع على عرائس المحصل أن يصطحب معه مفصل الزمخشرى ؛ ليستطيع أن يلم بكلام الزمخشرى فى تركيز ، ويستطيع أن يفرق بين الشرح والمشروح .

أضف إلى هذا أن الإمام الرازى - أحيانا - كان يمزج كلامه بكلام المفصل ، وحينئذ تكون قد ضاعت معالم المفصل .

وأرى أن هذه هنة من هنات عرائس المحصل ، جعلتنى اضطر لكتابة متن المفصل فى أعلى الصفحة ، حتى لا يجد القارئ عنتا فى متابعة كلام الزمخشرى ، وقد أشرت إلى هذا عند حديثى عن منهج الإمام الرازى ، وذكرت أمثلة تثبت صحة ما أقوله :

ثانيا : من هنات عرائس المحصل أن صاحبه - أحيانا - كان يسرف فى شرحه ، فيستطرد ، وخاصة عند تعرضه للشواهد الشعرية ، فلا يكتفى بالبيت موضع الشاهد ، ولكنه يأتى ببيت قبله ، وربما ببيت بعده ، وأحيانا يأتى بعدة أبيات ، ثم يبين الشاهد ، ويوضح الكلمات التى تضمنتها الأبيات ، وكذلك المعنى العام .

ليس هذا فقط ، بل أحيانا يذكر مناسبة البيت ، وما قيل فيه من روايات ، ثم يعرب بعض كلمات البيت موضع الشاهد .

وتارة يذكر قصة لا تمت إلى المسألة النحوية بصلة ، وأمثلة ذلك تتضح فيما يأتى :

أ — عندما ذكر البيت الذى استشهد به الزمخشرى على حذف (لا) من جواب القسم لفظا ، وبقائها معنى ، وهو :

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ ∴ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ

أورد أربعة أبيات قبله ، ثم بين الشاهد ، وأفاض فى توضيح معنى الكلمات التى اشتملت عليها الأبيات الخمسة ، وذكر الروايات فى البيت الذى استشهد به ، واستمر حديثه صفحة ونصف الصفحة (١).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الشارح — هنا — نقل كل ما قاله ابن السيرافى فى شرح أبيات الكتاب (٢) ، ولم يشر إلى ذلك أدنى إشارة .

ولا شك فهذا إطناب ابتعد به صاحبه عن المهمة التى من أجلها ألف هذا الكتاب ، وأرى أن هذا شئ معيب فى التأليف .

ب — عند الحديث عن (حروف التنبيه) استشهد الشارح بقول الشماخ :

أَلَا يَا اسْقِيَانِى قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ ∴ وَقَبْلَ مَنَايَا قَدْ حَضَرْنَ وَآجَالِ

ثم أتى ببيت بعده :

وَقَبْلَ اخْتِلَافِ القَوْمِ مِنْ بَيْنِ سَالِبٍ ∴ وَآخَرَ مَسْلُوبٍ هَوَى بَيْنَ أَبْطَالِ

ووضح الشارح الشاهد فى البيت الأول ، وهو أنه أدخل حرف التنبيه على حرف النداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير : (ألا ياقوم) .

ثم أفاض الشارح فى بيان معنى الكلمات ، ووضح مناسبة البيتين ، وليته توقف عند هذا الحد ، ولكنه ذكر رواية أخرى للبيت موضع الاستشهاد ، قائلا : " وفى رواية أخرى :

أَلَا يَا اصْبَحَانِى قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ ∴ وَقَبْلَ مَنَايَا غَادِيَاتٍ وَآجَالِ "

ثم استطرد الشارح إلى ذكر قصة لا أدرى ما علاقتها بهذه المسألة النحوية ؟

---

١) ينظر : ص ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ من التحقيق .
٢) ينظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١ / ٣٤٥ .

حيث يقول :

" قال بعض تلامذته : صحفت (أصبحانى) وقت القراءة ، فقلت : (أصبحابى) ،

فقال رضى الله عنه : هذا كتصحيف أبى حاتم السجستانى فى قوله :

وَغَرَرْتَنِى وَزَعَمْتَ أَنَّـــك لابنٌ بالصَّيْـف تامِـــر

فقال : لاتنى بالضيف تامر ، فقال له الأصمعى : أنت فى هذا التصحيف أشعر مـــن الحطيئة "(١).

جـ ـ عندما استشهد ببيت أبى جندب الهذلى :

وكنتُ إذا جارى دَعَا لِمَضُوفَــــةٍ ∴ أُشَمِّرُ حتى ينصفَ السَّاقَ مِئْـــزَرى

وذلك على قلب الياء واوا فى (مضوفة) شذوذا ، أتى ببيتين بعده ، وهما :

فَلَا تَحسَبَنْ جارى لدى ظِلِّ مَرخَـةٍ ∴ ولاتحسبنه فقعَ قاعٍ بقرقَـــر

ولكنّنى جَمرُ الغَضَا مِنْ وَرائِــــه ∴ يُخفّرنى سَيفى إذا لَمْ أُخفَــر

وبعد ذلك أفاض الشارح فى توضيح مفردات كل بيت ، وتوضيح معناه على حده (٢).

د ـ عندما استشهد بالبيت :

فقمتُ لِلزَّورِ مُرتاعًا فأرّقنـــــى ∴ فقلتُ : أهْىَ سَرَتْ أَمْ عادَنى حُلُمُ

وذلك على جواز تسكين ها الضمير (هو) لوقوعه بعد همزة الاستفهام ، أتـــى الشارح ببيت قبله ، وهو :

زَارتْ رُوَيقَةُ شُعثًا بعدما هَجَعُوا ∴ لدى نَواحِلَ فى أَرْسَاغِهَا الخَـدَمُ

كما أتى ببيت بعده ، وهو :

وكَانَ عَهْدِى بِهَا والمشىُ يَبهَظُها ∴ مِنَ القَرِيبِ وَمِنْهَا النَّومُ والسَّـأَمُ

ثم أفاض الشارح ـ كعادته ـ فى توضيح المفردات ، وبيان المعنى العام للأبيات ، ولم يتوقف عند هذا الحد ، لكنه تطرق إلى إعراب بعض الكلمات والجمل فى الأبيات ، ورأى أن هذا ليس له مايبرره (٣).

ثالثا : لاحظت فى الجزء الأخير من عرائس المحصل أن الإمام الرازى نقل نصوصا كثيرة من مصادر متعددة : لغوية ، ونحوية ، وصرفية ، وهذه النصوص تجاوزت الصفحات أحيانا ،

---

١) ينظر : ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ من التحقيق .
٢) ينظر : ص ٩٥٩ ، ٩٦٠ من التحقيق .
٣) ينظر : ص ٧٠١ ، ٧٠٢ من التحقيق .

ونص عبارة قائليها ، لكنه لم يشر إلى أصحابها ، ولا إلى مصادرها .

وأرى أن أمانة البحث العلمي تحتم أن يشير المحقق والباحث إلى كل مصدر يستقي منه معلوماته ، أو ينقل عنه .

والأمثلة التي تثبت صحة هذه الدعوى كثيرة ، منها :

أ — نقل الشارح عن ابن السيرافي كثيرا وصفحات بأكملها ، وقليلا ما كان يشير إلى ذلك ، وهذا النقل كان يظهر عندما يتعرض الشارح لتوضيح مفردات الأبيات التي يستشهد بها ، وبيان معانيها ، وإظهار موضع الشاهد فيها .

ولقد أحصيت المواطن التي نقل فيها عن ابن السيرافي فوجدتها سبعة وعشرين موضعا ، صرح بنسبة القول فيها لابن السيرافي في ستة مواضع[١] ، ولم يصرح في الباقي[٢] ، ولقد أشرت إلى كل هذا في موضعه من التحقيق .

ب — بعد الحملة التي شنها المازني على نافع بن أبي نعيم ، واتهامه بأنه لم يكن يدري ما العربية ، حاول الرازي الدفاع عن الإمام نافع ، لكنني وجدت عبارته في الدفاع هي عبارة ابن جني في المنصف ٣٠٨/١ نقلها الشارح ، دون إشارة إلى ذلك[٣].

جـ — نقل الرازي عن المازني في تصريفه[٤]، ولم يشر إلى ذلك[٥].

د — نقل الشارح نصا مطولا ، ونسبه إلى سيبويه ، بيد أنه نص عبارة المبرد في المقتضب ١٧٠/١ ، ولم يشر الشارح إلى ذلك[٦].

هـ — نسب الشارح إلى سيبويه عبارة ، هي عبارة الصيمري حكاها عن سيبويه ، بيد أن الشارح نقلها دون أدنى إشارة إلى ذلك[٧].

---

١) ينظر : صفحات: ٨٢ ، ١٤٢، ١٥٧ ، ٣٣٥، ٣٧٣، ٥٦١ من التحقيق.

٢) ينظر : صفحات: ١٣١، ١٤٤، ٣٤٧، ٤٢٩، ٤٤٦، ٥٦٨ ، ٥٧٤ ، ٦٠٠، ٦١١، ٦٤٠ ، ٨٠٦، ٩٦٥ ، ٩٩٥، ١٠١٩، ١٠٢٢ ، ١٠٢٥ ، ١٠٧٥، ١١٨٠ ، ١٢٢٩ من التحقيق .

٣) ينظر : ص ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ من التحقيق.

٤) ينظر : المنصف ٣٠٧/١.

٥) ينظر : ص ١٠٠٤، ١٠٠٥ من التحقيق.

٦) ينظر : ص ١١٠٨ من التحقيق.

٧) ينظر : ص ١١٨٥ من التحقيق.

و - نقل الشارح نص عبارة الجوهرى فى توضيح معنى (وطد) ولم يشر إلى ذلك[١].

رابعا : التبس الأمر على الشارح - أحيانا - فكان ينسب إلى عالم ماقاله الآخر ، وأمثلة ذلك تتضح فيما يأتى :

أ - مانسبه [٢] الشارح إلى عبد المجيد هو عبارة ابن السيرافى فى شرح أبيات الكتاب ٢/ ٣٤٦ .

ب - مانسبه [٣] الشارح إلى عبد الباقى هو عبارة ابن جنى فى المنصف ٢/ ٣٢٧ .

جـ - مانسبه [٤] الشارح إلى عبد المجيد هو عبارة ابن جنى فى سر الصناعة ١/ ٧٢ .

د - نسب الشارح إلى سيبويه نصين هما عبارة أبى سعيد السيرافى[٥].

هـ - نسب الشارح للمازنى عبارة ابن جنى فى المنصف[٦].

خامسا : عند حديثى عن منهج الرازى أشرت إلى أن أسلوبه فى عرائس المحصل كان يجعله فى هيئة بحوث ، وتقسيمات وأضرب ، وهذا الأسلوب يساعد فى فهم مسائل النحو ، ويمنح هذا المؤلف صفة التنظيم .

لكن الامام الرازى - أحيانا - كان يكثر من هذه التقسيمات ، والتفريعات ، والأضرب ، والأوجه ، فيجعل القارئ وكأنه فى معركة حربية ، عمى فيها الأمر ، فاختلط الحابل بالنابل ، فلا يكاد يتبين الإنسان عدوه من صديقه ، وأمثلة ذلك تتضح فيما يأتى :

* - عند حديث الرازى عن تخفيف (إِنَّ ، وأَنَّ) قسم الفصل شطرين ، ثم قسم الشطر الأول إلى ست مسائل ، ثم تحدث عن المسألة الأولى ، وبين أنها تتضمن أوجها ثلاثة ، وأفاض فى الحديث عن كل وجه .

ثم تحدث عن المسألة الثانية ، والثالثة ، والرابعة ، والخامسة ، والسادسة . وانتقل بعد ذلك إلى الشطر الثانى ، وأشار إلى أن أمثلته تسعة عشر مثالا ، منها عشرة فى المكسورة ، وتسعة فى المفتوحة .

---

١) ينظر : ص ١١٣٧ من التحقيق .
٢) ينظر : ص ١٢١٠ من التحقيق .
٣) ينظر : ص ١٢١٠ من التحقيق .
٤) ينظر : ص ١١٢٥ من التحقيق .
٥) ينظر : ص ١١٠٦ من التحقيق .
٦) ينظر : ص ١٠٤٢ من التحقيق .

وبين أن هذا كله يشتمل على صنفين :
الصنف الأول : وتحته ثلاث ضروب ، وهو فى أثناء كل هذا يتطرق إلى بعض الآيات، ويبين أوجه الإعراب المختلفة فيها .
وبعد أن يبين الضرب الأول ، ينتقل إلى الثانى ، ويشير إلى أن أمثلته ثلاثة ..
ثم ينتقل إلى الضرب الثالث ، ويبين أن صوره ثلاث ..
وأخيرا يتحدث عن الصنف الثانى ، ويبين أنه يتضمن ضربين ، وهكذا مما يشتت ذهن القارئ ، ويجعله لا يستطيع أن يلم بأطراف المسألة ، أو يحصر ما يريد أن يقوله الشارح (١).
وأرى أن هذا أسلوب معيب فى التأليف .

* ـ حفلت المخطوطة بشتى ألوان التحريف والتصحيف ، مما يدل على جهل الناسخ ، وعدم إلمامه بأبسط قواعد النحو والإملاء ، ولقد قومت هذا الخلل ، وأشرت إليه فى مواضعه من التعليق ، والرسالة حافلة بما يثبت ذلك .

* ـ فى المخطوطة بعض المسائل النحوية والصرفية التى جانب المؤلف فيهما الصواب ، وانحرف بها عن الحقيقة ، وأمثلة ذلك تتضح فيما يأتى :
أ ـ عند الحديث عن (حرفى الخطاب) وبيان اختلاف البصريين والكوفيين فى (تلك) هل الاسم التاء والياء ، أم التاء فقط ؟ قال :
" .. والاسم عند الكوفيين التاء والياء ، كما قالوا فى (ذلك) إن الاسم : الذال والألف .
وقال البصريون : الاسم الذال وحدها .. " .
والواقع أن ما نسبه الشارح إلى الكوفيين هو كلام البصريين ، وما نسبه إلى البصريين هو كلام الكوفيين ، وقد أثبت صحة قولى عند تعليقى على هذه المسألة (٢).

ب ـ عند الحديث عن (الإعلال بالحذف) ، تطرق الشارح إلى كلمتى : (الإقامة ، والاستقامة) ، فنسب إلى الخليل وسيبويه القول : بحذف الألف الأولى ، وبقاء الألف الزائدة ، كما نسب إلى الأخفش القول بحذف الألف الثانية .
وهذا تحريف واضح ؛ لأن الخليل وسيبويه كلاهما يرى أن المحذوف هو الألف

---
١) ينظر : ص ١٤٦ ـ ١٥٨ من التحقيق .
٢) ينظر : ص ٢٦٨ من التحقيق .

الثانية ؛ لأنها زائدة ، وحذف الزائد أولى من حذف الأصلى .

أما الأخفش : فيرى أن المحذوف هو الألف الأولى ؛ لأن الثانية زيدت لمعنى، فلا يصح حذفها ،وقد أشرت إلى كل هذا فى موضعه [١].

جـ — عند الحديث عن (القول فى الواو ،والياء فائين) ذكر الإمام الرازى أبنية الفعل الثلاثى من المعتل الفاء (واوا) وبين أنها خمسة ، ثم حكى عبارة الميدانى :

" ولم يأت فتح الماضى ،وضم المضارع ،إلا فى حرف واحد ، وهو : (وَجَدَ يَجُدُ) ، وهى : لغة بنى عامر ،قال لبيد بن ربيعة العامرى :

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الصَّوادِىَ لايَجُدْنَ غَلِيلا "

وعند التأمل فى هذا النص نلاحظ أن الإمام الرازى جارى الميدانى فى نسبة البيت لـ : لبيد بن ربيعة العامرى ، وقد التبس الأمر على الميدانى والشارح ،فالبيت ليس لـ : (لبيد) لكنه لـ : (جرير) ،وذلك لما يأتى :

أولا : البيت فى ديوان جرير ، برواية :

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِمَشْرَبٍ ... يَدَعُ الحَوائِمَ لايَجُدْنَ غَلِيلا

ثانيا : يقول ابن برى فى حواشيه على الصحاح :

" البيت لـ : جرير ، وليس لـ : لبيد ، كما زعم " [٢] ، ويقصد : الجوهرى .

ثالثا : نسب ابن هشام فى المغنى البيت لـ : جرير [٣].

رابعا : يقول البغدادى فى شرح شواهد الشافية :

" البيت الذى أنشده الشارح المحقق ليس لـ : لبيد ، وإنما هو لـ : جرير ، وهو تميمى " [٤].

د — نسب الشارح إلى أبى على القول بأن حروف البدل اثنا عشر حرفا ، وهذا لم يقله أبو على ؛ لأنه نص — صراحة — فى كتابه التكملة على أن حروف البدل أحد عشر حرفا [٥].

ومثل هذا جاء فى : المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى ، حيث

---

١) ينظر : ص ٩١٩ ، ٩٢٠ من التحقيق .

٢) ينظر :كتاب التنبيه والايضاح عما وقع فى الصحاح لابن برى (وجد) ٢ / ٦٠ تحقيق : عبدالعليم الطحاوى (ط أولى — الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١) .

٣) ينظر : المغنى ١ / ٢٣٢ .

٤) ينظر : شرح شواهد الشافية / ٥٥ وينظر الموضوع : ص ٨٨٠ من التحقيق .

٥) ينظر : التكملة / ٥٦٢ — ٥٦٦ .

يقول : " وحروف البدل التى هى من حروف الزيادة عند أبى على : الهمزة ، والألف ، والياء ، والواو ، والميم ، والتاء ، والهاء ، واللام .
أما الثلاثة الأخر التى ليست من حروف الزيادة : فهى : الطاء ، والدال ، والجيم (١) .
ولا شك فهذه أحد عشر حرفا (٢).

هـ ـ فى حروف الجر ، وعند الحديث عن (واو القسم) لم يتعرض الشارح لقول المصنف :
" وقولهم : " م الله " أصله : " من الله " ؛ لقولهم : " من ربى إنك لأشر " ، فحذف النون ؛ لكثرة الاستعمال . وقيل : أصله : " أيم " ومن ثم قال : " من ربى " بالضم .
ورأى بعضهم أن تكون الميم بدلا من الواو ؛ لقرب المخرج " .
فالإمام الرازى لم يتعرض لشرح هذا الجزء من كلام المصنف ، كما لم يبين اختلاف العلماء فى : " أيمن الله " ، وليس فى المخطوطة ما يشير إلى سقوط صفحة ، أو صفحات فى هذا الموضع ؛ لأن كلام الشارح قبل هذا الجزء وبعده ، متصل بعضه ببعض فى صفحة واحدة .
ولقد تناول ابن يعيش (٣) ، كما تناول ابن الحاجب (٤) هذا الجزء من كلام المصنف بالشرح والتوضيح ، ولقد أشرت إلى هذا فى موضعه (٥).

و ـ نقل الشارح نصا وقع فيه تحريف ، حيث يقول :
" قال فى كتاب خلق الإنسان : إن الجنين الذى يولد لتسعة أشهر ، يصير نطفة شبيهة بالرغوة فى ستة أيام ، تأتى من موقعها فى الرحم ، ثم تصير شبيهة بالدم بعد تسعة أيام ، تأتى بعد الستة الماضية ، ثم تصير مضغة بعد عشرة أيام ، تأتى بعد التسعة والستة ، ثم يتصور بعد ثمانية عشر يوما ، تأتى بعد ما ذكرناه من الجملة .
وجملة ذلك كله [خمسة وأربعون يوما] .. "

---

١) ينظر : المقتصد ١ ورقة ١٠١ (مخطوط) .
٢) ينظر : المسألة ص ٧٦٥ من التحقيق .
٣) ابن يعيش ٩/٣٥ ، ٣٦ .
٤) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢/١٥٥ .
٥) ينظر : ص ٧٢ من التحقيق .

وصواب العبارة الأخيرة : [ثلاثة وأربعون يوما](١).

ز ـ عند حديث الإمام الرازي عن (أَنْ) المفسرة ، وشرحه لقول الزمخشري : (وأما "أَنْ" المفسرة ، فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول) تساءل الرازي ـ كعادته ـ قائلا :

" فإن قلت : فإذا كان الفعل قولا ، نحو قوله تعالى : "مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ .."(٢).

فهل يستقيم جعل "أَنْ" هي المفسرة ، أولا ؟

ثم يجيب على هذا التساؤل ، قائلا :

" قلت : قال عبد الجبار : لا يجوز أن تكون (أَنْ) ـ ههنا ـ بمعنى (أي) المفسرة ؛ لأن القول قد صرح به ، و (أي) لا تكون مع التصريح بالقول ..

ثم قال الإمام الرازي : " وما ذكره مذهب أكثر النحويين .

وقال صاحب الغرائب والقيسي : يجوز أن تكون بمعنى (أي) المفسرة "(٣).

والشارح ـ هنا ـ قد جانبه الصواب في قوله : إن ما ذهب إليه عبد الجبار هو مذهب أكثر النحويين ؛ وذلك لأن أكثر النحويين قال بأن (أن) في هذه الآية بمعنى (أي) المفسرة ؛ لأنهم حملوا فعل القول على معناه ؛ لأن معنى " ما قلت لهم إلا ما أمرتني به " : ما أمرتهم إلا ما أمرتني به .

وهذا ـ أيضا ـ ما أقره الخليل ، وسيبويه (٤) ، وابن الأنباري(٥)، وابن يعيش(٦).

غير هذا فلقد أجاز ابن عصفور أن تكون (أَنْ) مفسرة بعد صريح القول كما في هذه الآية (٧).

فكيف يزعم الشارح بعد ذلك أن ما قاله عبد الجبار هو مذهب أكثر النحويين !!

---

١) ينظر : ص ٩٦ من التحقيق .
٢) سورة المائدة ، من الآية / ١١٧ .
٣) ينظر : ص ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ .
٤) الكتاب ٣/١٦٢ .
٥) البيان في غريب اعراب القرآن ١/٣١٠ .
٦) ابن يعيش ٨/١٤٢ .
٧) ينظر : المغني لابن هشام ١/٣٢ والهمع ٢/١٨ والتصريح ٢/٢٣٢ والتفسير الكبير للرازي ١٢ / ١٤٤ والكشاف ٢ / ٥٦ .

ح _ لما تطرق الشارح إلى (الإماله) قال :

" وقد اختلف فى جوازها :

فلغة أهل الحجاز ، ومن جاورهم من بنى تميم الإمالة ، ولغة بعض من بنى تميم ، وغيرهم منعها ".

بيد أنى تصفحت ماقاله العلماء فى هذه المسألة ، فوجدتهم لايتفقون مع الشارح فيما ذهب إليه :

يقول سيبويه : " وجميع هذا لايميله أهل الحجاز " (١).

ويقول الزمخشرى فى الحواشى : " وأما ترك الإمالة : فهو مذهب أهل الحجاز " (٢).

ويقول ابن يعيش : " والإمالة لغة بنى تميم ، والفتح لغة أهل الحجاز " (٣).

ويقول أبو محمد فى التخمير : " بنو تميم يميلون ، وأما أهل الحجاز فلغتهم التفخيم " (٤).

ويبدو أن الشارح _ هنا _ نقل عبارة أبى البركات فى أسرار العربية ، فهو الذى يقول مثل ماقال (٥).

ط _ فى فصل (تصحيح العين إذا اعتلت اللام) وعند شرح الرازى قول الزمخشرى : (وقد أجروا نحو : " حَيِيَ ، وَعَيِيَ " " مُجْرَى " " بَقِيَ ، وَفَنِيَ " فلم يعلوه ، وأكثرهم يدغم ، فيقول : " حَيَّ ، وَعَيَّ " بفتح الفاء وكسرها ، كما قيل : " لى ، ولى ") .

قال الإمام الرازى :

" اعلم أنك إذا أدغمت عين الكلمة فى لامها ، كنت مخيرا فى تحريك فاء الكلمة :

فإن شئت أبقيتها مفتوحة على ماكانت عليه ، وقلت : " حَيَّ ، وَعَيَّ " بفتح الحاء من الأولى ، والعين من الثانية .

وإن شئت كسرتهما ، ونقلت كسرة العين إلى الفاء " (٦).

وواقع الأمر أن الزمخشرى والرازى كلاهما جانبه الصواب فى هذه المسألة ، لأن (حَيِيَ) المبنى للفاعل ، لم يرد فى اللغة ، ولا فى القراءات كسر فائه ، وإنما الذى ورد كسر فائه (حى) المبنى للمفعول .

ولقد فطن لهذا العلامة الرضى فى شرح الشافية ، حيث يقول :

---

١) الكتاب ٤/١١٨ .
٢) الحواشى /٦١ .
٣) ابن يعيش ٩/٥٤ .
٤) التخمير ٢ ورقة ١٨٥ (مخطوط) .
٥) أسرار العربية / ١٦٠ وتنظر هذه المسألة فى : ص ٤٧٩ من التحقيق .
٦) ينظر : ص ١٠٧١ ، ١٠٧٢ من التحقيق .

" قوله : وقد تكسر الفاء ، يعني في (حَيِيَ) المبني للفاعل ، والظاهر أنه غلط نقله من المفصل ، وانما أورد سيبويه في المبني للمفعول (حُيَّ وَحِيَّ) ، كقولهم في الاسم في جمع قرن ألوى : (قرون لُيّ) بالضم والكسر "(١).

وأخيرا لا آخرا ، فلقد حاولت في هذا الفصل ، وفي نقدي ل : " عرائس المحصل " أن أكون منصفا ، وموضوعيا ، بعيدا عن الانسياق وراء العاطفة ، وقصدت إحقاق الحق ، فإن أكن قد وفقت فهذا ماقصدته ، وان تكن الأخرى ، فحسبي أنني اجتهدت ، وقلت ما اقتنعت به .

والله الموفق إلى سبيل الرشاد .



---

١) ينظر : شرح الشافية والتعليق عليه ١١٧/٣ والمنصف ١٨٩/٢ .

منهجي في التحقيـــــق

لقد سرت في منهجي على الخطوات الآتية :

أولا : وضعت متن المفصل أعلى الصفحة ، حتى يستطيع القارئ الإلمام بما قاله الزمخشري ، دون أن يصطحب معه المفصل ، وذلك لأن الشارح جزأ متن المفصل ، وأحيانـــا كان يمزج عبارته بعبارة المفصل لدرجة يصعب معها معرفة كلام الزمخشري .

ثانيا : اعتمدت في تحقيق متن المفصل على نسختين :

أ ـ نسخة ابن يعيش[1].

ب ـ نسخة المفصل المطبوع[2].

وكنت أوازن بين هاتين النسختين وعبارة الزمخشري في عرائس المحصل ، وأثبــت أعلى الصفحة ما رأيته صوابا ، وأشرت إلى ذلك في التعليق .

ثالثا : حررت النصوص وفق القواعد الإملائية المتبعة اليوم .

رابعا : إذا لم يستقم النص إلا بكلمة ، أو عبارة ، وضعتها بين حاصرتين هكذا : [ ] وأشرت إلى ذلك في التعليق .

خامسا : ضبطت بالشكل الشواهد القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والشواهد الشعريـــة ، وأمثال العرب وأقوالهم ، كما ضبطت الكلمات التي قد تشكل على القارئ .

سادسا : اعتنيت بتوثيق الآراء النحوية الواردة في الشرح ، وذلك بالرجوع إلى مصادرها ، أو كتب أصحابها الأخرى ، أو بالرجوع إلى أمهات الكتب النحوية ما أمكن ذلك .

سابعا : بالنسبة للشواهد القرآنية :

أ ـ ذكرت اسم السورة ، ورقم الآية منها ، وذلك بالرجوع إلى المصحف الشريف .

ب ـ أكملت الآية في التعليق عند الحاجة إلى ذلك .

جـ ـ صوبت الآيات التي وردت خطأ في المخطوطة ، وأشرت إلى ذلك .

د ـ رجعت إلى بعض كتب القراءات إن ورد في الآية قراءات ، وأشرت إلى أصحـــاب هذه القراءات كلما تيسر ذلك .

ثامنـا : قمت بتخريج الأحاديث من مصادرها .

تاسعا : خرجت أمثال العرب وأقوالهم من كتب الأمثال ، وغيرها ، ووضحت سبب إطـــلاق المثل ، وموضع الشاهد إن دعت الضرورة لذلك .

---

١) ابن يعيش (ط . بيروت) .

٢) المفصل المطبوع (ط ثانية ـ دار الجيل ـ بيروت) .

عاشرا : بالنسبة للشواهد الشعرية ، سرت على النهج الآتى :

أ — بينت بحر كل بيت .

ب — نسبت الأبيات إلى قائليها ما أمكن ، وذلك بالرجوع إلى دواوين الشعراء ، أو كتب النحو واللغة .

جـ — أكملت الأبيات الناقصة .

د — إذا كان فى البيت روايات أثبتها — غالبا — مع ذكر مصادرها .

هـ — أشرت إلى الكتب التى ورد فيها البيت ، وتيسر لى الاطلاع عليها .

و — شرحت الكلمات الصعبة ، وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغوية .

ز — قمت بشرح الأبيات الشعرية إن اقتضى الأمر ذلك .

ح — بينت موضع الشاهد إن اقتضت الضرورة ذلك .

ط — رقمت الشواهد الشعرية برقم بين حاصرتين هكذا : [ ] أول كل شاهد .

حادى عشر : عرفت بالأعلام الواردة فى الشرح تعريفا موجزا ، وخاصة أعلام النحويين واللغويين .

ثانى عشر : فسرت بعض الكلمات التى تحتاج إلى تفسير ، وذلك بالرجوع إلى معاجم اللغة .

ثالث عشر : رجعت فى كل مسألة يوردها الشارح إلى كتب النحو الأخرى ، وذلك للوقوف على رأى العلماء فيها .

رابع عشر : وضحت الآراء الغامضة ، وعلقت على بعض المسائل الخلافية التى وردت فى الكتاب ، مشيرا إلى أهم الكتب النحوية التى ورد فيها الخلاف .

خامس عشر : وضعت عناوين للموضوعات على رأس كل موضوع ، وبين حاصرتين .

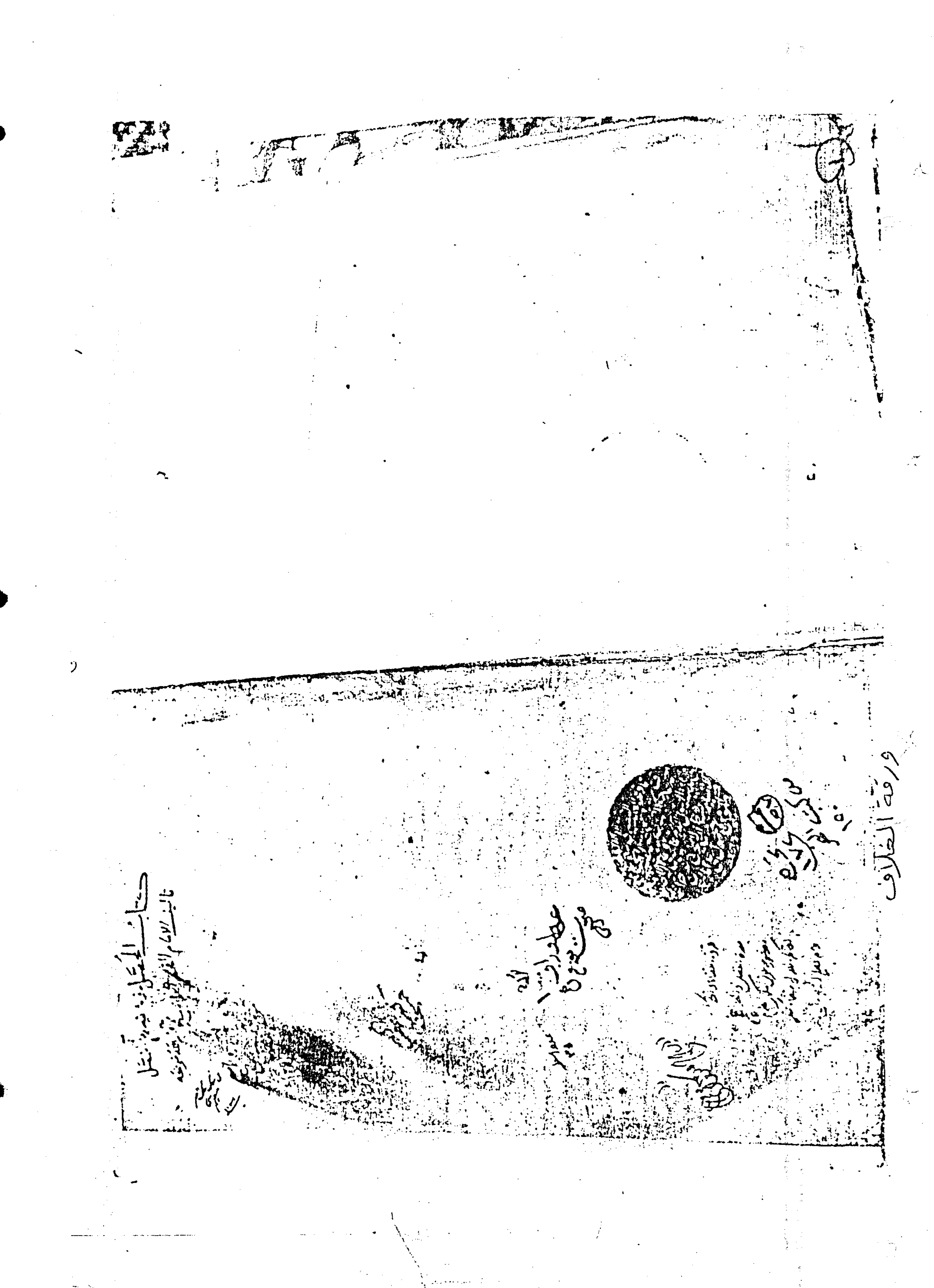
سادس عشر : أشرت بخط مائل إلى انتهاء صفحة الأصل ، ووضعت الرقم على الجانب الأيسر من الشرح .

وأخيرا : لم أدخر جهدا يمكن إضافته إلا وبذلته ، أملا فى أن يخرج التحقيق على صورة طيبة ونافعة .

فإن أكن وفقت ، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم .



(صـــــور ملحقـــــة)



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين رب يسر ولا تعسر

الحمد لله [illegible] ... [illegible]

[illegible]

... التاسع ... [illegible]

... الرابع ... [illegible]

... الخامس ... [illegible]

قلت ... [illegible]

الثاني ... [illegible] ... القول [illegible]

(٢) بداية عرائس المحصل من نفائس المفصل

وقد قلنا ان المراد الحمد والشكر واحد فان قلت ... [illegible]

... الاول ... [illegible]

... الثاني ... [illegible]

... الثالث ... [illegible]

... الرابع ... [illegible]

... الخامس ... [illegible]

... الاول ... [illegible]

... الثاني ... [illegible]

فان قلت ... [illegible]

قلت ... [illegible]

... الثالث ... [illegible]

... الرابع ... [illegible]

المتن ... التقسيم ... [illegible]

... الاول ... الثاني ... الثالث ... الرابع ... الخامس ... [illegible]

[illegible]

القسم الثالث من أقسام الكتاب في مباحث الحروف ... [illegible]

[illegible]

بداية قسم الحروف



الصفحة الأخيرة من الكتاب

قسم التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيـــم

القسم الثالث من أقسام الكتاب : فى مباحث الحروف

....

القسم الثالث من أقسام الكتاب : فى مباحث الحروف

[معنى الحرف عند اللغويين والنحوييـــن]

ونصدرها ببحثين :

البحث الأول : الحرف فى أصل اللغة : اسم مشترك ، موضوع لمعـــان مختلفة ، قال الله تعالى : " [وَ](1) مِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ.. (2) ".

قالوا : على [وجه(3)] واحد ، وهو أن يعبده على السراء ، دون الضراء ، والحـــرف: الناقة الضامرة الصلبة (4).

وكان " الأصمعى(5) " يقول : الحرف : الناقة المهزولة (6).

---

1) سقط من المخطوطة.
2) سورة الحج ، من الآية /11.
3) سقط من المخطوطة.
4) ينظر : الصحاح للجوهرى (حرف) 4/1342 (ط ثانية ــ بيروت 1399هـ ــ 1979م).
5) الأصمعي : عبد الملك بن قريب بن عبد الملك ، البصرى اللغوى ، أحـــد أئمة اللغة والغريب ، روى عن أبى عمرو بن العلاء . من تصانيفه : غريـــب القرآن ، وكتاب القلب والإبدال . توفى سنة 215 هـ .
ينظر : طبقات النحويين واللغويين لأبى بكر الزبيدى /167 تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ــ دار المعارف ــ مصر ــ 1973م. ونزهة الألبـــاء لأبى البركات الأنبارى / 112 تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ــ دار نهضة مصر ــ القاهرة . وبغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى 2/112 تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط أولى ــ مطبعة الحلبى ــ مصـــر ــ 1384هـ ــ 1964م).
6) الصحاح (حرف) 4 / 1342 ونقل الشارح عبارة الجوهرى ولم يشر الى ذلك.
وينظر : الجنى الدانى فى حروف المعانى لابن أم قاسم المرادى/ 89 .
تحقيق : طه محسن (بغداد 1396هـ ــ 1976م).

....

قال " الجوهري (١) " : وحرف كل شيء : طرفه وشفيره وحده ، ومنه حرف الجبل ، وهو : أعلاه المحدد ، والحرف : واحد حروف التهجي (٢) .

وقال في " شامل اللغة (٣) " : الحرف ـ عند النحويين ـ ماجاء لمعنى ، وليس باسم ، ولافعل (٤) .

قال " أبو محمد (٥) " : هو مأخوذ من حرف السيف ، وهو : حده ؛ لأن حرف السين : طرف من أطرافه ، وحرف الكلمة : طرف من أطرافها (٦) .

---

١) الجوهري : إسماعيل بن حماد ، صاحب الصحاح ، كان إماما في اللغة والأدب ، دخل العراق ، وقرأ على أبي علي الفارسي ، والسيرافي . توفي سنة ٣٩٣ هـ .
ينظر : نزهة الألباء / ٣٤٤ وبغية الوعاة ١/٤٤٦ .

٢) الصحاح (حرف) ١٣٤٢/٤ .

٣) كتاب في اللغة لأبي منصور محمد بن علي الأصبهاني ، شارح فصيح ثعلب ، ولم أعثر على هذا المعجم الذي نقل الرازي عنه كثيرا .
وينظر : معجم الأدباء لياقوت ٢٦٠/١٨ مطبوعات دار المأمون (الطبعة الأخيرة) وانباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي ١٧٠/٤ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (دار الكتب المصرية ـ ١٣٦٩هـ) .

٤) ينظر : أسرار العربية لأبي البركات الأنباري / ٦ (ليدن ١٣٠٣ هـ ـ ١٨٨٦م) . والمرتجل لابن الخشاب / ٢٣ تحقيق : علي حيدر (دمشق ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢م) . وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٨ (ط بيروت) والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٣٧/٢ تحقيق : الدكتور موسى بناي العليلي (مطبعة العاني ـ بغداد) والقاموس المحيط للفيروزبادي ١٣١/٣ (ط ثانية ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢م) مطبعة الحلبي ـ مصر .

٥) أبو محمد : القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي النحوي صدر الأفاضل . ولد سنة ٥٥٥ هـ .
من تصانيفه : التخمير في شرح المفصل بسيط ، والسبيكة في شرحه متوسط ، والمجمرة في شرحه صغير ، كما شرح الأنموذج .
ينظر : معجم الأدباء ٢٣٨/١٦ وبغية الوعاه ٢٥٢/٢ .

٦) التخمير لأبي محمد الخوارزمي ٢ ورقة ١١٩ مخطوط بالمتحف البريطاني ـ لندن تحت رقم ٣٧٤٠ وفي حوزتي نسخة مصورة عنها ، وعبارة أبي محمد : " الحروف : جمع حرف ، كالظروف جمع ظرف ، والسيوف جمع سيف ، ويراد بالحرف شيئان :
أحدهما : بعض الكلمة كالجيم من "جعفر" ، والضاد من "ضرب" ، والفاء من "في" .

....

وقال "أبو البركات" (١) : إنما سمى الحرف حرفا ، لأن الحرف فى اللغة : هو الطرف ، وهو يأتى فى طرف الكلمة ، فسمى حرفا لذلك (٢) .

البحث الثانى : اضطرب النحويون فى تعريف الحرف الذى هو بمعنى الكلمة ، وذكروا فى تعريفه حدودا ، لايكاد أكثرها يكشف عما هو المقصود منه : قال "سيبويه" (٣) : الحرف : ماجاء لمعنى ، ليس باسم ، ولافعل (٤) .

وانما حسن منه تعريف الحرف بهذا ؛ لأنه قدم على ذكره تعريف الاسم ، وتعريف الفعل .

واذا عرفت معنى الاسم والفعل ، ثم وجدت كلمة ، واعتبرتها بماذكره من معرفات الاسم والفعل ، وظهر لك أنها ليست باسم ولافعل ، وعلمت أنها مغايرة لكل واحد منهما ، فهى المسماة بالحرف .

وقال "عبد الباقى" (٥) : كل لفظة امتنع عليها دليل الاسم ، ودليل الفعل ،

= والثانى : أن يراد به النوع الثانى من الكلم ، وذلك نحو : "من ، وفى ، وقد ، وسوف" .
والمراد بالحرف : حرف السيف ، وهو : طرف من أطرافه ، كما أن حرف الكلمة طرف من أطرافها .. " .
ويبدو أن "أبا محمد" ألف كتابه "التخمير" فى فترة متقدمة من سنى عمره ، فأفاد منه الرازى ، ونقل عنه الكثير ، مع أن "أبا محمد" مات بعد الرازى بسنوات قليلة .

١) أبو البركات : عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى ، من أعلام النحو . من تصانيفه : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، وأسرار العربية ، ونزهة الألباء ، واعراب القرآن . توفى سنة ٥٧٧ هـ .
ينظر : إنباه الرواة ١٦٩/٢ وبغية الوعاة ٨٦/٢ والأعلام لخير الدين الزركلى ١٠٤/٤ المطبعة العربية بمصر ١٣٤٥هـ .

٢) أسرار العربية / ٦ .

٣) سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام البصريين ، نشأ بالبصرة ، وأخذ عن الخليل ويونس ، وأبى الخطاب ، وعيسى بن عمر .
مات بالبصرة سنة ٩٤هـ .
ينظر : البغية ٢٢٩/٢ والأعلام ٢٥٢/٥ .

٤) ينظر : الكتاب لسيبويه ١٢/١ تحقيق : عبد السلام هارون ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب (ط ثانية ١٩٧٧م) .

٥) عبد الباقى بن محمد بن الحسن بن عبد الله النحوى ، قرأ على أبى على الفارسى . من مصنفاته : الدواة واشتقاقاتها ، وشرح حروف العطف . توفى سنة ٤٠٠ هـ .
ينظر : إنباه الرواة ١٥٥/٢ والبغية ٧١/٢ .

....

فهي حرف .

وقال " عبد القاهر[1] " : إن النحويين لم يذكروا في حد الحرف شيئا يظهر به معناه ، فأفردت فصلا لذكر مايتميز به الحرف عن الاسم والفعل .

قال : وليس للحرف شيء يدخل عليه ، ليميزه ، كالألف واللام للاسم ، وقد ، وسوف للفعل[2] .

وماذكره النحويون يصعب تصوره على المبتدئ ، فلابد من أن يحتال في وضع معيار ، يقرب مأخذه ، وذلك ما أذكره لك فتأمله :

فإذا وجدت كلمة ، ولايدري : أحرف هي أم لا ، فاعتبر ذلك بأن تنظر :

فإن لم يصح أن تدخل عليها علامات الفعل التي ذكرتها ، ولايقع بمعناها ماتدخله هذه العلامات ، فاعلم أنها ليست بفعل ، نحو : " هل " ، كأنك شككت فيه : أحرف هو ، أم فعل ؟

فلما وجدته لايحتمل علامات [الفعل][3] وهي : " قد ، وسوف " ، ولاحرف الجزم ، ولاتاء الضمير ، ولاتاء التأنيث ، ولاهو بمعنى فعل ، تدخله هذه العلامات ، كـ : " هيهات " — فإنه ليس / بحرف ؛ لأنه بمعنى " بَعُدَ " — ١/٣٠٢ عرفت أنه ليس بفعل .

وإن شككت في الكلمة : أحرف هي ، أم اسم ، فالحيلة في ذلك أن تنظر :

فإن جاز أن يدخلها واحد من علامات الاسم ، أو جاز أن يقع بمعناها ماتدخله

---

١) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي ، الإمام المشهور ، أبو بكر . أخذ النحو عن أبي الحسين عبد الوارث ، وكان من كبار علماء العربية والبيان . من مصنفاته : المغني في شرح الإيضاح ، والمقتصد في شرحه ، والجمل ، والعوامل المائة ، وأسرار البلاغة ، وإعجاز القرآن . توفي سنة ٤٧٤هـ .
ينظر : شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٣٤٠/٣ (ط بيروت) ، والبغية ١٠٦/٢ والأعلام ٤٨/٤ .

٢) ينظر : المرتجل لابن الخشاب ٢٣/ .

٣) زيادة يقتضيها السياق .

....

علامات الاسم ، فاعلم أنها ليست بحرف .

وإن امتنع ذلك ، فاعلم أنها حرف ، ف " زيد " لاشك فى أنه ليس بحرف ؛ لوجودك فيه علامات الاسم ،وكذلك : " كيف " ليس بحرف ؛ لأنه يقع موقعه ،ومعناه ماتدخله علامات الاسم .

وذلك أنك إذا قلت : كيف زيد ؟

فالمعنى : أصحيح زيد أم سقيم ؟

وكذلك : " إذا " ليس بحرف ؛ لأنك إذا قلت : " آتيك إذا احمر البسر " كان بمعنى : " آتيك وقت احمرار البسر " ، ف "إذا " اسم مثل : " وقت " .

و " هل " لايدخله شيء من علامات الاسم ، فلا يجر ، ولايدخله الألف واللام ، ولاغير ذلك من العلامات ، وليس هو - أيضا - بمعنى اسم ، كما كان " كيف " .

وإذا عرفت أنه ليس باسم ، ولابفعل ،عرفت أنه حرف .

فبهذا ، فاعتبر الحرف ، واحكم هذه الشرائط التى ذكرت لك .

واعلم أن هذا البيان حسن ، وهو راجع إلى ماذكره " سيبويه [1] " فى حد الحرف .

---

١) الكتاب ١/١٢ . وعبارته : " فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولافعل " .

(فصل) " الحرف : مادل على معنى فى غيره ، ومن ثم لم ينفك من اسم ، أو فعل يصحبه ، إلا فى مواضع مخصوصة ، حذف فيها الفعل ، واقتصر على الحرف ، فجرى لذلك [1] مجرى النائب ، نحو قولهم : "نعم ، وبلى ، وإى ، وإنه ، ويازيد ، وقد فى قوله : وكأن قد " ... ".

قوله : (الحرف : مادل على معنى فى غيره) :

اعلم أن هذا الحد نقله أكثر المتأخرين [2] ، وارتضوه ، ويشتمل على قيدين : أحدهما : قوله : (مادل على معنى) ، وبه خرجت بسائط حروف التهجى ، وبعض الكلمات التى لاتدل على شىء أصلا .

والثانى : قوله : (فى غيره) ، وبه خرجت الأسماء والأفعال ، فإن كل واحد منهما دال على معنى فى نفسه من حيث الوضع .

ألاترى أنك إذا قلت : " سرت من البصرة " فمعناه : أن ابتداء سيرك من البصرة ، فلم يكن بد من ذكر المتعلق الذى هو " البصرة ".

بخلاف ما [لو [3]] قلت : " ابتداء سيرى حسن " فإنه يستقيم من غير أن تذكر متعلقه .

وقال "أبو محمد" : إنما وجب تعلق الحروف بغيرها ؛ لأنها نسب وروابط ، ولا يخفى أن معرفة النسبة متأخرة عن معرفة المنسوب والمنسوب إليه [4] .

ولقائل أن يقول : إن هذا الحد غير مانع ، فإنه قد دخل فيه ماليس بحرف ، وشرط الحد أن يكون جامعا مانعا .

---

1) ثبت عند الرازى ، ولم يثبت عند ابن يعيش ٨/٥ ، والمفصل المطبوع ٢٨٣ (ط ثانية - دار الجيل - بيروت).

2) ينظر : أسرار العربية /٦ والمرتجل /٢٤ والإيضاح لابن الحاجب ١٣٧/٢ وابن يعيش ٢/٨ والجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى /٨٥ .

3) زيادة يستقيم بها الكلام .

4) التخمير ٢ ورقة ١٢٠ وعبارته : " .. وهذا لأن الحروف نسب وروابط ، إلا أن جهة النسبة مما تتفاوت فى كل حرف ، والحرف والنسبة لايتصور معناهما إلا بتصور معنيين آخرين ، وهما : المنسوب والمنسوب إليه .." .

. . . .

بيان ذلك أن جميع المصادر أسماء ، لاحروف ، وهى تدل على معان فى الفاعلين ، وكذلك " كم " اسم ، وهى تدل على معنى فى غيرها .

قوله : (ومن ثم لم ينفك من اسم ، أو فعل يصحبه ، إلا فى مواضع مخصوصة ، حذف فيها الفعل ، واقتصر على الحرف ، فجرى لذلك مجرى النائب) .

اعلم أنه لما ذكر أن الحرف معناه متعلق بغيره من الكلم ، كان ذلك الغير اسما ، أو فعلا ؛ لما عرفته من أن أفراد الكلم ثلاثة :

اسم ، وفعل ، وحرف ، ولم يكن بد من تصور ذلك الاسم ، والفعل .

تقول فى الاسم : " أناسائر من بغداد " وفى الفعل : " مررت بزيد " .

ونقل " الحضرمى[1] " هذا المعنى بعبارة أخرى فقال : الحرف كل كلمة فائدة معناها فيما تدخل عليه من اسم ، أو فعل ، أو منهما جميعا .

وان شئت قلت : الحرف : عبارة عن اللفظ المعرب عن المعنى الحادث به فى الفعل ، أو الاسم ، ويختلف معناه لاختلاف ألفاظه ، وقد تختلف المعانى ، ولا يختلف اللفظ ، كما كان فى الاسم والفعل .

قوله : (إلا فى مواضع مخصوصة) :

اعلم أن هذا الاستثناء متصل ، ويحسن جعله منفصلا على تأويل نذكره لك فيما بعد .

---

١) الحضرمى : لعله : أبو بكر عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى البصرى ، أحد الائمة فى العربية ، كان واسع العلم بكلام العرب . أخذ عن نصر بن عاصم ، ويحيى ابن يعمر ، وجد فى هذا العلم حتى بلغ الغاية فيه ، سئل عنه يونس ، فقال : هو والنحو سواء ، كان أول من علل النحو ، كما كان شديد التجريد للقياس والعمل به ، وعاصر عيسى بن عمر الثقفى ، وأبو عمرو بن العلاء . مات سنة ١١٧ هـ .
ينظر : طبقات الزبيدى / ٣١ ونزهة الألباء / ١٨ والبغية ٢ / ٤٢ ونشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوى / ٥٨ تعليق الدكتور عبد العظيم الشناوى والدكتور محمد عبد الرحمن الكردى (ط ثانية ١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م) وأخبار النحويين البصريين للسيرافى / ١٩ ، ٢٠ .

[حذف الفعل وابقاء الحـــــرف]

قوله : (حذف فيها الفعل) :

لقائل أن يقول : كما جاز حذف الفعل ، جاز ـ أيضا ـ حذف الاســم ، كما سنبينه .

قوله : (فجرى لذلك مجرى النائب) اعلم أن الرواية عن المصنف (النائـب) بالنون ، تقول : ناب عنى فلان ،أى : قام مقامى[1] .

وقد وقع فى كثير من النسخ (مجرى الثابت) مقيدا بثلاث نقط ، وعلى كل واحد من اللفظين اعتراض سنذكره .

وقد أورد المصنف من الصور التى حذف فيها الفعل خمسا :

أولها : قولك فى جواب من قال " هل قمت ؟ " : " نعم " .

الشاهد فيه : أن " نعم " ـ ههنا ـ قد ناب عن قولك فى جوابه : " قمت " ،وقـام مقامـه .

وعلى هذا التأويل ، لايكون للحرف متعلق يتعلق به ، لافى اللفظ ، ولافى النية ، وإنما هو فى معنى فعل ، وحينئذ لايكون حرفا ،ويكون الاستثناء منقطعا .

وعلى قولنا : إنه بمعنى (الثبوت) الشاهد فيه : أن الفعل الذى هـــو متعلق " نعم " محذوف من اللفظ ، ومراد فى النية ،وثابت فى التقدير ، ومعنـاه : " نعم قمت " ، وحينئذ يكون " نعم " باقيا على ماكان عليه من الحرفية ، ويكـــون الاستثناء متصلا ، وتقدير الكلام :

(ومن ثم لم ينفك من فعل ، أو اسم ملفوظ به ، إلا فى مواضع مخصوصة ، فإن متعلق الحرف فيها محذوف من اللفظ ،وثابت فى النية والتقدير) .

وثانيها : قولك فى جواب من قال : " ألم تفعل ؟ " : "بلى " .

الشاهد فيه : أن " بلى " فى الأصل حرف من حروف التصديق ،وقد ناب عن قولك فى جواب المستفهم " فعلت " وسد مسده .

وعلى هذا لايكون " بلى " حرفا ،ولايحتاج إلى متعلق يتعلق به ، وإنما معنـاه الفعل ،ويكون الاستثناء منقطعا .

---

١) الصحاح (نوب) ١/٢٢٨ .

....

وعلى قولنا : (إنه بمعنى الثبوت) يكون باقيا على حرفيته ، ويحتاج إلى متعلق يتعلق به ، ويكون ذلك المتعلق ثابتا فى النية ، والتقدير : " بلى فعلت " .

وثالثها : قولك فى جواب المستخبر : " هل كان كذا ؟ " : " إِىْ والله " بكسر الهمزة ، وإسكان الياء ، ولاتستعمل إلا مع / القسم . ٣٠٢/ب

والكلام فى أنها بمعنى (النائب عن الفعل) أو بمعنى (الثابت فى التقدير) على مثال ماقبله .

ورابعها : قولك فى جواب من قال لك : " قد كبرت " : " إِنَّ " .

الشاهد فيه : أن " إِنَّ " المكسورة المشددة - ههنا - بمنزلة قولك : " نعم " .

قال الشاعر :

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِى الصَّبُو ... حِ يَلُمْنَنِى وَأَلُومُهُنَّهْ

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا ... كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ : إِنَّهْ (١) [١]

---

١) من مجزوء الكامل ، قائلهما : عبيد الله بن قيس الرقيات (الديوان / ٦٦) وفيه ورد البيت الأول :

بَكَرَتْ عَلَىَّ عَوَاذِلِى ... يَلْحَيْنَنِى وَأَلُومُهُنَّهْ

والشاعر : من بنى عامر بن لؤى ، وظهر فى عصر بنى أميه (الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٥٠/٢ دار الثقافة - بيروت والخزانة للبغدادى ٢ / ٢٦٥ (ط أولى - المطبعة الأميرية - بولاق) .

والبيتان من شواهد : الكتاب ١٥١/٣ ، ٤ / ١٦٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٢٢/١ (دار المعرفة - بيروت) والأزهية فى علم الحروف للهروى / ٢٥٨ تحقيق عبد المعين الملوحى (ط ثانية - دمشق ١٤٠١هـ - ١٩٨١م) . والصحاح (أنن) ٢٠٧٤/٥ (وروايته كرواية الديوان) وابن يعيش ٨ / ٦ ، ١٢٥ وشرح الكافية للرضى ٣٨٣/٢ (ط ثانية - بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م) .

ورصف المبانى فى حروف المعانى للمالقى / ١١٩ تحقيق أحمد محمد الخراط (دمشق ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م) والجنى الدانى / ٣٨٤ والمغنى لابن هشام ٣٨/١ تحقيق محمد محيى الدين (مطبعة صبيح - القاهرة) والخزانة ٤٨٥/٤ .

والصبوح : الخمر . الصحاح (صبح) ١ / ٣٨٠

والشاهد فيه : ورود " إنه " بمعنى " نعم " والهاء فيها للسكت ، وجعلها بعض النحاة " إن " الناسخة ، والهاء اسمها بتقدير الخبر " قد كان ماتقلن " .

وتنظر : المراجع السابقة .

....

أى : " نعم " . والكلام فيه على ماسبق .

ولقائل أن يقول : لامعنى لإلحاق المصنف الهاء بـ " إِنَّ " فإن حرف التصديق إنما هو مجرد " إن " كما ستعرفه .

وفى هذه الحروف الأربعة مباحث أخر يأتيك شرحها فى حروف التصديق.(١)

وخامسها : قولك فى النداء : " يازيد " .

الشاهد فيه : أن " يا " حرف ، ومذهب قوم أنه نائب عن الفعل ، وقائم مقامه ، والتقدير : " أدعو زيدا "(٢) .

وعلى هذا المذهب لايكون فى الكلام محذوف .

وعلى تأويل (الثبوت) يكون التقدير : " يا أدعو زيدا " كما هو مذهب " سيبويه "(٣) ، ويكون " يا " حرف متعلق بـ " أدعو " ، إلا أن المتعلق محذوف من اللفظ ، وثابت فى التقدير.

السادسة : قوله : (وكأن قد) قال الشاعر :

[٢] أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ(٤)

---

١) ينظر : ص ٢٤٨ من التحقيق.

٢) ينظر : ابن يعيش ١٢٧/١ ورصف المبانى فى حروف المعانى / ٤٥٣ .

٣) الكتاب ٢٩١/١ : " .. قولك : " ياعبد الله " .. حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا فى الكلام ، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : " يا أريد عبد الله " فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلا منها ؛ لأنك إذا قلت : " يافلان " علم أنك تريده ... " .

٤) من الكامل ، قائله : النابغة الذبيانى (الديوان / ٨٩) والنابغة من شعراء العصر الجاهلى . (الشعر والشعراء ٩٢/١ والمؤتلف والمختلف للآمدى / ١٩٢ تعليق الدكتور ف. كرنكو (ط ثانية ـ بيروت ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م) .)
والبيت من شواهد : الخصائص لابن جنى ٣٦١/٢ ، ٣ / ١٣١ تحقيق محمد على النجار (ط ثانية ـ دار الهدى ـ بيروت) والأزهية / ٢١١ برواية (أزف) فى موضع (أفد) وابن يعيش ٥/٨ ، ١١٠ ، ١٤٨ والجنى الدانى ١٧٨ والمغنى ١٧١/١ والخزانة ٢٣٢/٣ ، ٤ / ٣٦٢ .
أفد الترحل : أى : دنا الرحيل وقرب ، والركاب : الإبل . وكأن قد : أى قد زالت لقرب وقت زوالها ودنوه .
والبيت من قصيدة للنابغة يصف فيها المتجردة زوجة النعمان .

....

الشاهد فيه : أن " قد " حرف ، وقد حذف متعلقه من اللفظ ، وهو ثابت فى التقدير والمعنى : وكأن قد زالت .

وسيأتى شرح البيت فى " مباحث حرف التقريب [1] " .

إذا عرفت هذا ، فاعلم أنا لوقلنا : إن قوله : (فجرى مجرى النائب) هو بالنون ، أشكل بهذه الصورة ، فإن " قد " فيها غير نائب عن الفعل ، وانما هو ثابت فى النية ، و مقدر فى الكلام ، كما عرفته .

وأشكل ـ أيضا ـ بقولك : " يازيد " فى باب النداء على مذهب " سيبويه " [2] فإن الفعل ثابت فى النية ، ولم ينب عنه حرف النداء ، كما بيناه .

ولوقلنا : إنه من (الثبوت) كان فيه إشكال ـ أيضا ـ لأن معنى الكلام إذ ذاك : (ومن ثمة لم ينفك من اسم ، أوفعل يصحبه فى اللفظ ، إلا فى مواضع مخصوصة) .

وليس الأمر على ماذكره ، فإن الحذف من مجرد اللفظ ، ليس مختصا ببعض الصور ، كما ذكره ، بل يجوز ذلك فى جميع الصور التى دل فيها دليل على أن المحذوف من اللفظ مراد فى المعنى .

ـــ

1) لم يشرح الشارح هذا البيت فى مباحث (حرف التقريب) ص ٣١٧ ، ولكنه قال : " وقد سبق شرح هذا البيت فى مباحث (حروف النفى) وبالرجوع الى مباحث (حروف النفى) ص ٢٢٤ تبين أن الشارح لم يتعرض لشرح البيت ولكنه قال : " وقد سبق تفسيره فى أول الحروف . مع أنه فى مباحث (الحروف) أعلن أنه سيأتى شرح البيت فى مباحث (حرف التقريب) وهذا مما يؤخذ عليه .

2) الكتاب ١ / ٢٩١ : " وأما : (يازيد) .. حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا فى الكلام ، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل كأنه قال : (يا ، أريد عبد الله) فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلا منها ؛ لأنك اذا قلت : (يافلان) علم أنك تريده . ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل وأن (يا) صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب : (ياإياك) انما قلت : ياإياك أعنى ، ولكنهم حذفوا الفعل ، وصار : (يا ، وأيا ، وأى) بدلا من اللفظ بالفعل " .

ومن أصناف الحرف : حروف الإضافة [الجر]

(فصل) " سميت بذلك ؛ لأن وضعها على أن تفضى بمعانى الأفعال إلى الأسماء ، وهى فوضى فى ذلك ، وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء .

وهى على ثلاثة أضرب : ضرب لازم للحرفية ، وضرب كائن اسما وحرفا ، وضرب كائن حرفا وفعلا .

فالأول : تسعة أحرف : " من ، وإلى ، وحتى ، وفى ، والباء ، واللام ، ورب ، وواو القسم ، وتاؤه " .

والثانى : خمسة أحرف : " على ، وعن ، والكاف ، ومذ ، ومنذ " .

والثالث : ثلاثة أحرف : " حاشا ، وعدا ، وخلا " . . "

المتن : قوله : (ومن أصناف الحروف : حروف الإضافة . . إلى الحروف المشبهة بالفعل)

التفسير : اعلم أن الحرف النحوى اسم جنس تحته أنواع مختلفة ، يأتيك تفصيلها .

والمراد من حروف الإضافة : الحروف الجارة .

قال " ابن السراج " (١) : حروف الجر تصل ماقبلها بما بعدها ، فتصل الاسم بالاسم فى قولك : " الدار لعمرو " (٢) ، وتصل الفعل بالاسم ، كقولك : " مررت بزيد " فالباء هى التى أوصلت المرور بزيد .

قوله : (سميت بذلك ؛ لأن وضعها على أن تفضى بمعانى الأفعال إلى الأسماء) .

اعلم أنك إذا قلت : " سرت من موضع كذا " فقد أضفت السير إلى مابعد " من " ،

---

١) ابن السراج : محمد بن السرى بن سهل ، أبو بكر ، أحد أئمة الأدب والعربية ، من أهل بغداد ، كان أكبر أصحاب المبرد سنا ، مع ذكاء وفطنة .
قرأ على المبرد كتاب سيبويه ، ويقال : مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله . أخذ عنه الزجاجى ، والسيرافى ، والفارسى ، والرمانى ، من تصانيفه : الأصول ، شرح كتاب سيبويه . مات شابا فى ذى الحجة سنة ٣١٦ هـ .
ينظر : إنباه الرواة ٣/١٤٥ ، والبغية ١/١٠٩ ، والأعلام ٦/٧ .

٢) الأصول ١/٣٢٥ — رسالة دكتوراة — تحقيق د . عبد الحسين محمد الفتلى عام ١٩٧٠ — مكتبة جامعة القاهرة — رقم ٨٦٤ .

. . . .

وإذا قلت : " مررت بخالد " فقد أضفت المرور إلى " خالد " بحرف الجر ، وكذلك قولك : " هذا لعبد الله " .

وإذا قلت : زيد في الدار " فقد أضفت كينونته في الدار بـ " في " إلى الدار ،

وإذا قلت : " فيه خصلة سوء " فقد أضفت الرداءة إليه ؛ فلذلك سميت : حروف الإضافة .

وقوله : (على أن تفضي) معناه : على أن توصل ، تقول : أفضى بيده إلى الأرض : إذا باشرها براحتيه [1] .

قوله : (وهي فوضى في ذلك ، وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء) .

قال " الجوهري " : قوم فوضى ، أي : متساوون ، لا رئيس لهم .. ويقال : أموالهم فوضى بينهم ، أي : هم شركاء فيها . ومنه : تفاوض الشريكان في المال [2] .

وقوله : (في ذلك) .

اعلم أن حرف الإشارة ، يتعلق بما تقدم ، وهو : وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء ، إلا أن جهة الإفضاء مختلفة ، فإن لكل حرف إفضاء يخصه ، ولا يكون لغيره ، كما سنبينه في مباحث كل صنف منها .

قوله : (وهي على ثلاثة أضرب : ضرب لازم للحرفيه ، وضرب كائن اسما وحرفا ، وضرب كائن حرفا وفعلا) .

ولقائل أن يقول : إن المصنف أهمل ضربا رابعا ، وهو : ما يكون على ثلاثة أشياء : اسم ، وفعل ، وحرف ، كما سنبينه .

ـــ

١) الصحاح (فضا) ٢٤٥٥/٦ .

٢) الصحاح (فوض) ١٠٩٩/٣ . وعبارته : " .. وقومٌ فَوْضَى ، أيْ متساوون لا رئيسَ لهُمْ . قال الأفوهُ الأوْدِيّ :

لا يَصْلُحُ النّاسُ فَوْضَى لا سَرَاةَ لَهُمْ .. ولا سَراةَ إذا جُهّالُهُمْ سَادُوا

ونعامٌ فَوْضَى : مختلطٌ بعضه ببعض . ويقال : أموالهم فوضى بينهم ، أي : هم شُركاءُ فيها .. وتَفَاوَضَ الشَّريكان في المَال : إذَا اشْتَرَكا فيه أجْمع . وهي شَرِكَةُ المُفَاوَضَة .. " .

[مــــن]

(فصل) "ف" : "من" معناها ابتداء الغاية ،كقولك : "سرت من البصرة" . وكونها مبعضة في نحو : "أخذت من الدراهم" ومبينة في نحو : "فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ..".

ومزيدة في نحو : "ماجاءني من أحد" راجع إلى هذا .

ولاتزاد عند "سيبويه"(١) إلا في النفي ، و "الأخفش" يجوز الزيادة في الواجب، ويستشهد بقوله تعالى : "يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ..".

الضرب الأول : فيما لايكون إلا حرفا جارا ،وعدد حروفه تسعة :

أولها : "من" : وهي لابتداء الغاية ، وقد اختلف فيها البصريون والكوفيون :

فذهب أهل الكوفة : إلى أنه يجوزاستعمالها في الزمان والمكان .

وذهب البصريون : إلى أنه يمتنع استعمالها في الزمان .

واحتج أهل الكوفة بقوله تعالى : " .. لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ .. (٢) " .

وقال البصريون : تقديره : من تأسيس أول يوم ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

قالوا : وإنما اختصت بالمكان؛ لأن "منذ" لابتداء الزمان ، فكما لايجوز أن يقول : "سرت منذ بغداد" كذلك لايجوز أن يقول : "مارأيته من يوم السبت"(٣) .

---

١) الأخفش : هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط . قرأ النحو على "سيبويه" وكان أسن منه .
من تصانيفه : الأوسط في النحو ، معاني القرآن ، المقاييس في النحو. توفي سنة ٢٢١ هـ . ينظر : طبقات الزبيدي / ٧٢ ونزهة الألباء / ١٣٣ والبغية ١ / ٥٩١ والأعلام ٣ / ١٥٤.

٢) سورة التوبة ، من الآية / ١٠٨.

٣) الإنصاف لأبي البركات الأنباري ١ / ٣٧٠ (تحقيق : محمد محيي الدين (دار الفكر). ويقول ابن يعيش ٨ / ١٠ : "ولاتكون (من) عند سيبويه إلا في المكان ، وأبو العباس المبرد يجعلها ابتداء كل غاية ،وإليه يذهب ابن درستويه ،وغيره من البصريين ، فتقول : "خرجت من الكوفة" ،و "عجبت من فلان" ، و " في الكتاب من فلان إلى فلان" .
قال الله تعالى : "وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ" أي : من دار أهلك ،وقال تعالى : "وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ" ،وقال "نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ ..".
ف "من" في الشجرة والشاطئ لابتداء غاية النداء . وقد أجاز الكوفيون استعمالها في الزمان، وهو رأي أبي العباس المبرد ،وابن درستويه من أصحابنا ، ك "مذ" و "منذ" ،واحتجوا بقوله تعالى : "لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ..". وأرجح مذهب الكوفيين ، لوضوحه في هذه المسألة ،ولأن الشواهد القرآنية والعربية تؤيده .

....

قال صاحب[1] التفصله : إنها حرف يدل على ابتداء الغاية في الأمكنة ، والأزمنة وغيرهما[2] .

قوله : (وكونها مبعضة في نحو : " أخذت من الدراهم " ومبينة في نحو : " .. فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ " ، ومزيدة في نحو : " ما جاء في من أحد " راجع إلى هذا) .

اعلم أن هذا الكلام يتضمن حكمين :

أحدهما : أن " من " تستعمل لكل واحد من هذه المعاني الثلاثة .

والآخر : أن هذه المعاني الثلاثة بأسرها ، ترجع عند التحقيق إلى المعنى الأول ، وهو ابتداء الغاية .

أما بيان الأول : فهو أن قولك في التبعيض : " أخذت من الدراهم " معناه : أخذت بعضا منها ، وهذا يدل على أنه لم يأخذ جميعها .

وقوله تعالى : " .. فَاجْتَنِبُوا[3] الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ .. [4] " / ٣٠٣ / أ

قال في الكشاف : " من الأوثان " بيان للرجس ، وتمييز له ، كقولك : " عندى عشرون من الدراهم " لأن الرجس مبهم ، يتناول غير شيء ، فكأنه قال : فاجتنبوا الرجس الذى هو الأوثان[5] .

= أما تأويل البصريين ما ورد من هذه الشواهد : ففيه تعسف،ومالا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل .
وينظر : الأزهية للهروى / ٢٢٤ وشرح الكافيه للرضى ٢ / ٣٢٠ ورصف المباني للمالقى / ٣٢٢ والجنى الداني للمرادى / ٣١٤ وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ٢ / ٢١١ (عيسى الحلبى ـ مصر) . وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى (عيسى الحلبى ـ مصر) .

١) هو : أحمد بن محمد البستى ، يعرف بالخَارْزَنجى ، أبو حامد ، إمام الأدب بـ : "خراسان " في عصره ، شهد له مشايخ العراق بالتقدم .
من تصانيفه : تكملة كتاب العين ، شرح أبيات أدب الكاتب ، كتاب التفصلة . (ولم أعثر عليه) . مات في رجب سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة . البغية ١ / ٣٨٨ .

٢) هو في هذا يتفق مع الكوفيين .

٣) في المخطوطة (واجتنبوا) وهو تحريف .

٤) سورة الحج ، من الآية / ٣٠ .

٥) الكشاف ٤ / ٨٣ تحقيق محمد مرسى عامر ـ دار المصحف ـ القاهرة (ط ثانية ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م) .

. . . .

وسميت الأوثان رجسا على طريق التشبيه ، يعنى : أنكم تنفرون بطباعكم عن الرجس ، وتتجنبونه ، فعليكم أن تنفروا عن الأوثان مثل تلك النفرة . قال " ابن السراج " : الرجس : اسم جنس يقع على الأوثان وغيرها من المحرمات ، فلما دخلت " من " بينت أن المراد من الجنس بعض أنواعه ، وهو الأوثان (١) .

وقوله : (ماجاءنى من أحد) . كلمة " من " فيه زائدة ، على معنى أنها لو لم تدخله ، كان الكلام مستقيما ، ولا يراد به أنها لا تفيد شيئا ، فإنها تفيد التوكيد بالإجماع ، ولا تدخل إلا على النكرات دون المعارف .

وأما بيان الأمر الثانى — وهو أن " من " فى هذه المعانى الثلاثة ، ترجع إلى معنى "من" التى لابتداء الغاية — فهو أنك إذا قلت : "أخذت من الدراهم" فقد جعلت ابتداء غاية ما أخذته " من الدراهم " (٢) .

---

١) التخمير ٢ ورقة ١٢١ يقول أبو محمد : " .. قال ابن السراج : فإذا قلت : "من الأوثان " فإنما معناه : الذى ابتداؤه من هذا الصنف" .
وينظر : شرح الكافيه للرضى ٣٢٢/٢ وابن يعيش ١٢/٨ والمغنى ٣١٩/١ .

٢) اضطرب كلام المبرد فى زيادة " من " فمرة ينكر زيادتها ، حيث يقول فى المقتضب ١٨٣/١ تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمه (القاهرة ١٣٩٩ هـ) :
" .. وأما قولهم : إنها تكون زائدة ، فلست أرى هذا كما قالوا ، وذلك أن كل كلمة إذا وقعت ، وقع معها معنى ، فإنما حدثت لذلك المعنى ، وليست بزائدة . فذلك قولهم : " ماجاءنى من أحد " ، و " مارأيت من رجل " ، فذكروا أنها زائدة ، وأن المعنى : " مارأيت رجلا " و " ماجاءنى أحد " . وليس كما قالوا ، وذلك لأنها إذا لم تدخل ، جاز أن يقع النفى بواحد دون سائر جنسه ، تقول : " ماجاءنى رجل " و "ماجاءنى عبد الله " . إنما نفيت مجئ واحد " .
وإذا قلت : " ماجاءنى من رجل " فقد نفيت الجنس كله ، ألا ترى أنك لو قلت : " ماجاءنى من عبد الله " لم يجز ؛ لأن عبد الله معرفة ، فإنما موضعه موضع واحد " .
ومرة يقول بزيادتها ، ففى المقتضب ١٣٧/٤ : " .. وأما الزائدة التى دخولها فى الكلام كسقوطها ، فقولك : " ماجاءنى من أحد " و " ماكلمت من أحد " .. فهذا موضع زيادتها ، إلا أنك دللت فيه على أنه للنكرات دون المعارف " . وفى المقتضب ٤٢٠/٤ يقول : " وذلك قولك ": " ماجاءنى من أحد إلا زيد " على البدل ؛ لأن " من " زائدة ، وإنما تزاد فى النفى ، ولا تقع فى الإيجاب زائدة ... " .
وينظر : الكتاب ٢٢٤/٤ وابن يعيش ١٢/٨ ومابعده وشرح الكافيه للرضى ٣٢٢/٢ ومابعده وتعليق الشيخ عضيمه على المقتضب ١٨٣/١ .

....

قال " أبو العباس[١] " : إنما دل على التبعيض ، من حيث صار مابقى انتهاء له ، والأصل واحد[٢].

قال " أبو العباس " : قولك : " زيد أفضل من عمرو " فإنما ابتدأت في إعطائه الفضل ، من حيث عرفت فضل عمرو ، فابتدأت من هذا الموضع ، فلم يخرجه من ابتداء الغاية[٣].

وقوله : (من الأوثان) فإنما معناه : الذى ابتداؤه من هذا الصنف .

قال " أبو محمد " : وكذا كونها مزيدة ، راجع إلى معنى الابتداء أيضا فى قولك : " هل من رجل فى الدار؟ " و " ماجاءنى من رجل " لاستغراق الجنس ؛ لأنها دخلت لابتداء الجنس إلى انتهائه .

والتقدير : هل من رجل إلى مافى قوله : " فى الدار " ، إلا أنه اكتفى بذكر " من " عن ذكر " إلى " لدلالة إحدى الغائيتين على الأخرى[٤].

فإن قلت: قد ذكرتم أن " من " هذه مغيدة للتوكيد ، ولم تثبتوا جهة التوكيد ، لاسيما وقد نص " ابن السراج " على أن قولك : " ماضربت من رجل " إنما هو : " ماضربت رجلا "[٥].

---

١) أبو العباس: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدى البصرى المبرد ، إمام العربية ببغداد فى زمانه .
من تصانيفه : معانى القرآن ، الكامل ، المقتضب . ولد سنة عشر ومائتين بالبصرة ، وتوفى ببغداد سنة خمس وثمانين ومائتين .
ينظر : إنباه الرواة ٣/٢٤١ والبغية ١/٢٦٩ والأعلام ٨/١٥ .

٢) نقل صاحب العرائس ماقاله " أبو محمد " فى التخمير ٢ ورقة ١٢١ : " .. قال " أبو العباس " : لأن قوله : " إنما أخذ من ماله " إنما تجعل " من ماله " ابتداء غاية ما أخذ ، يدل على التبعيض من حيث صار مابقى انتهاء له " .
ويقول المبرد فى المقتضب ١/١٨٢ : " .. وكونها فى التبعيض راجع إلى هذا . وذلك أنك تقول : " أخذت مال زيد " فإذا أردت البعض ، قلت : " أخذت من ماله " فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية .. " .

٣) المقتضب ١/١٨٢ : " .. وقولك زيد أفضل من عمرو " إنما جعلت غاية تفضيله " عمرا " فإذا عرفت فضل " عمرو " علمت أنه فوقه " .
وينظر : الكتاب ٤/٢٢٥ .

٤) التخمير ٢ ورقة ١٢١ ومانسبه الشارح إلى " أبى محمد " نقله " أبو محمد " عن " ابن السراج " وكان الأجدر بالشارح أن ينسب الكلام لصاحبه .

٥) الأصول ١/٣٢٧ وينظر التخمير ٢ ورقة ١٢١ .

....

قلت : قال " سيبويه " : إذا قلت : " ماجاءنى رجل " فاللفظ عام ، ولكن يحتمل أن يؤول ، فيقال : ماجاءنى رجل ، بل رجلان ، أو رجال .

وإذا قلت : " ماجاءنى من رجل " اقتضى نفى جنس الرجال على العموم ، من غير تأويل (١) .

فهذا هو المراد من قولهم : (إنها تفيد التوكيد) .

قوله : (ولا تزاد عند " سيبويه " إلا فى النفى ، و " الأخفش " يجوز الزيادة فى الواجب ، ويستشهد بقوله تعالى : " يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ (٢) " ..) .

لقائل أن يقول : قول المصنف : (ولا تزاد عند " سيبويه " إلا فى النفى ، ليس كذلك ؛ لأن " سيبويه " يجوز زيادتها بعد النفى ، وبعد الاستفهام أيضا ، نحو قولك : " هل فى الدار من أحد ؟ " (٣)

فالأحسن أن يقال : ولا تزاد عند " سيبويه " فى الواجب (٤) .

ومن استقرأ كلام [العرب] (٥) علم أنهم لم يستعملوا " من " مزيدة فى الواجب ، ولم يقولوا : " ضرب من رجل " و " شرب من أحد " و " رأيت من فقيه " بمعنى : ضرب رجل ، وشرب أحد ، ورأيت فقيها (٦) .

واحتج " الأخفش " وأهل الكوفة بالآية ، وقالوا : المعنى : يغفر لكم ذنوبكم (٧) .

ولقائل أن يقول : جاز أن تكون " من " ههنا للتبعيض ، فإنه عز وجل يغفر

---

١) الكتاب ٤ / ٢٢٥ .

٢) سورة نوح ، من الآية / ٤ والأحقاف ، من الآية / ٣١ .

٣) الشارح محق فى قوله ؛ لأن سيبويه يجوز زيادتها بعد النفى ، وبعد الاستفهام ، حيث يقول فى الكتاب ٢ / ١٣٠ " وما حذف فى الكلام لكثرة استعمالهم كثير . ومن ذلك : هل من طعام ؟ أى : هل من طعام فى زمان أو مكان ، وإنما يريد : هل طعام ؟ ، فـ : من طعام فى موضع (طعام) ، كما كان : ما أتانى من رجل فى موضع : ما أتانى رجل .. " .
ويقول فى ٤ / ٢٢٥ : " .. وقد تدخل فى موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ، ولكنها توكيد بمنزلة (ما) ، إلا أنها تجر ؛ لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك : ما أتانى من رجل ، وما رأيت من أحد ، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسنا ، ولكنه أكد بـ (من) لأن هذا موضع تبعيض ، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس .. " .

٤) الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١٤٣ : " قوله : " ولا تزاد عند سيبويه إلا فى النفى ، ليس بمستقيم ؛ لأنها تزاد فى قولك : " هل جاءك من أحد " باتفاق ، فلو قال : فى غير الواجب كان أسد " .

٥) زيادة يستقيم بها الكلام . ٦) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١٤٤ .

٧) ينظر : الأزهية فى علم الحروف / ٢٢٨ وأسرار العربية / ١٠٤ والإيضاح ٢ / ١٤٣ ، وابن يعيش ٨ / ١٣ وشرح الكافية للرضى ٢ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ورصف المبانى فى شرح حروف المعانى / ٣٢٥ والجنى الدانى فى حروف المعانى / ٣٢١ .

....

لمن يشاء جميع ذنوبه ، كما فى قوله تعالى : " ..إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا "(١)
ويغفر لمن يشاء بعضها ، ويعذبه ببعضها ، كما ورد به الحديث .
قال فى "الكشاف" : إنما بعض فى قوله : " من ذنوبكم " لأن من الذنوب مالايغفر
[بالإيمان(٢)] كذنوب المظالم ونحوها .
ونحوه : قوله تعالى : " أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ . يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ "(٣)،
ويتعلق بما نحن فيه بحثان :
البحث الأول : أن " من " تكون مزيدة فى المرفوع ، نحو قولك : " ماجاءنى من أحد" ، والمعنى : ماجاءنى أحد .
وقد تكون مزيدة فى المنصوب ، نحو : " مارأيت من أحد " ، والتقدير : مارأيت أحدا .
قال "عبد القاهر" : والقياس أن تكون مزيدة فى المنصوب ؛ لأن حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية ، ألا ترى أنها توصل معانى الأفعال إلى الأسماء ، وتوقعها عليها .
فإذا قلت : " مررت بزيد " ، أوقعت الباء الفعل على " زيد " ، وكذا إذا قلت: " خرجت من البصرة " كانت " من " معلقة الخروج بالبصرة ، وكذا : الباب .
وإذا كانت موضوعة لمعنى المفعولية ، كان دخولها فى حال الزيادة على المنصوب أقيس ، لجعلك حال الزيادة تابعة لحال الأصل ، فقولك : " مارأيت من رجل " أحسن من قولك : " ماجاءنى من أحد "(٤).
البحث الثانى : أن " من " قد تكون غاية ، كقولك : " رأيته من ذلك الموضع ".
قال "ابن السراج": حقيقة هذه المسألة ، أنك إذا قلت : " رأيت الهلال من موضعى"

---

١) سورة الزمر ، من الآية / ٥٣ : " وَلَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ".
٢) سقط من المخطوطة ، وثبت فى الكشاف .
٣) سورة نوح ، آية / ٣ ، ٤ وتمام الآية (٤) " .. وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ، إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ " .
وينظر : الكشاف ٥/٢٥٨ .
٤) المقتصد ٢/٧٦١ رسالة دكتوراه — تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان عام ١٩٧٥ مكتبة جامعة القاهرة رقم ١٤٨٢ .

....

ف : " من " لك ، وإذا قلت : " رأيت الهلال من خلال السحاب " ف " من " للهلال ، والهلال غاية لرؤيتك [١] .

يريد : أن الأولى للابتداء ، والثانية للانتهاء ، ومثله : قولك : " شممت من داري الريحان من الطريق " ف : " من " في قولك : " من داري " للابتداء ، وهي في قولك : " من الطريق " للغاية .

قال " ابن السراج " : ف " من " الأولى للفاعل ، و " من " الثانية للمفعول ، وعلى هذا جميع الباب [٢] .

يريد : أن " من " إن وقعت بعد الفاعل ، كانت للابتداء ، وإن وقعت بعد المفعول ، كانت للغاية ، والأمر كما قاله ، كما تراه فيما ذكرنا من المثال .

وكذلك تقول : " رأيت من موضعي البرق من السحاب " ف : " من " الأولى واقعة بعد الفاعل ، وهو التاء في " رأيت " ، وهي لابتداء الغاية ، و " من " الثانية واقعة بعد المفعول ، وهو " البرق " وهو الغاية .

ولقائل أن يقول : إن كلمة " من " قد جاءت لمعان أخرى سوى ما ذكره المصنف من الأوجه الأربعة :

الأول : أن تكون بمعنى " على " ، قال الله تعالى : " وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا .. [٣] " أي : على / القوم [٤] . ٣٠٣/ب

الثاني : أن تكون بمعنى الباء ، كما في قوله عز وجل : " .. مِنْ كُلِّ أَمْرٍ " [٥] والمعنى : بكل أمر [٦] .

الثالث : أن تجيء بمعنى " في " ، كما في قوله تعالى : " .. أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ .. " [٧] أي : في الأرض [٨] .

---

١) الأصول ١/٣٢٨ . وينظر : الكتاب ٢/٣٠٧ ومابعده والمقتضب ٤/١٣٩ .
٢) الأصول ١/٣٢٨، ٣٢٩ : " .. وهذه المسألة ونحوها إنما تكون في الأفعال المتعدية ، نحو : " رأيت ، وسمعت ، وشممت ، وأخذت " ، تقول : " سمعت من بلادي الرعد من السماء " و " رأيت من موضعي البرق من السحاب " و " شممت من داري الريحان من الطريق " . ف : " من " الأولى : للفاعل ، و " من " الثانية : للمفعول ، وعلى هذا جميع الباب ، لا يجوز عندي غيره . إنما جاز هذا ؛ لأن للمفعول حصة من الفعل ، كما للفاعل " .
٣) سورة الأنبياء ، من الآية / ٧٧ .
٤) الصحاح (منن) يقول الجوهري : " .. وقد تكون بمعنى (على) كقوله تعالى : " وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ .. " أي : على القوم " . ونسب المرادي في الجنى الداني ص ٣١٨ — هذا التأويل للأخفش .
٥) سورة القدر ، من الآية : ٤ " تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ " .
٦) ينظر : الجنى الداني / ٣١٨، ٣١٩ .
٧) سورة فاطر ، من الآية / ٤٠ .
٨) ينظر : الجنى الداني / ٣١٩ .

[إلـــى]

(فصل) " و " إلى " معارضة ل " من " دالة على انتهاء الغاية ، كقولك : "سرت من البصرة إلى بغداد " ، وكونها بمعنى المصاحبة فى نحو قوله تعالى : " وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ " راجع إلى معنى الانتهاء " .

وثانيها كلمة " إلى "

قوله : (و " إلى " معارضة ل: " من " ، دالة على انتهاء الغاية) .

اعلم أنه فسر المعارضة بكونها دالة على انتهاء الغاية .

ألا ترى أنك إذا قلت : " سرت من البصرة إلى بغداد " كانت " إلى " دالة على أن " بغداد " منتهى سيرك ، والموضع الذى انقطع عنده السير ، كما دلت " من " على أن " البصرة " مبتدأ السير وأوله .

قوله : (وكونها بمعنى المصاحبة فى نحو قوله تعالى : " وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ " راجع إلى معنى الانتهاء) . اعلم أن مضمون هذا الكلام حكمان :

أحدهما : أن " إلى " قد تكون بمعنى " مع " .

والآخر : أنه وإن كانت بمعنى " مع " فهى راجعة إلى معنى الغاية .

بيان الأول : قوله تعالى : " لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ .. " (١)

أى : مع نعاجه ، وقوله تعالى : " .. وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ .. " (٢)

قال فى " الكشاف " : معناه : ولا تنفقوها مع أموالكم . وحقيقته : ولا تضموها إليها فى الإنفاق ، حتى لا تفرقوا بين أموالكم وأموالهم ، قلة مبالاة بالأفضل لكم ، وتسوية بينه وبين الحلال (٣) .

قال فى " إعراب القرآن " (٤) : " الواو " للعطف ، و " لا " حرف

---

١) سورة " ص " من الآية / ٢٤ .

٢) سورة النساء ، من الآية / ٢ : " وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ، وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ ، وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ، إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا " .

٣) الكشاف ١ / ٢٢٦ .

٤) بحثت فى كتب إعراب القرآن المتوفرة لدى ، ولم أهتد إلى هذا القول ، ولا إلى قائله ، وأسوق أقوال أصحاب إعراب القرآن فى هذه المسألة :
يقول الزجاج فى معانى القرآن وإعرابه ٢ / ٤٣ ، تحقيق د . عبد الجليل عبده شلبى (منشورات المكتبة العصرية — بيروت) :

. . . .

[نهى](١) "تأكلوا" : جزم بـ "لا" . "أموالهم" نصب مفعول "تأكلوا"، و"الهاء، والميم" خفض بالإضافة، و"إلى" لانتهاء الغاية .

و"أموالكم" جر بـ "إلى" فجعل "إلى" بمعنى الغاية، ولم يقدرها بمعنى "مع". قال "عبد المجيد(٢)" : "إلى" متعلقة بمحذوف، وهو في موضع الحال، أى :

= " .. وكذلك : لاتأكلوا أيضا أموالهم إلى أموالكم، أى : لاتضيفوا أموالهم فى الأكل إلى أموالكم، أى : إن احتجتم إليها، فليس لكم أن تأكلوها مع أموالكم .." .

ويقول الأخفش فى معانى القرآن ١/٢٢٤ تحقيق : د . فائز فارس (ط أولى ـ المطبعة العصرية ـ الكويت ١٤٠٠هـ ـ ١٩٧٩م) : " وقال : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) أى : مع أموالكم .." .

وفى إعراب القرآن لابن النحاس ١/٣٩٢ تحقيق : د . زهير غازى زاهد (مطبعة العانى ـ بغداد ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م) يقول : " (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) أى : لاتجمعوا بينهما فتأكلوها .." .

وفى إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٨٠٦ تحقيق : إبراهيم الأبيارى (ط وزارة الثقافة المصرية ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م) : " (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ)" أى : مضمومة اليها .." .

أما أبو البركات الأنبارى : فلم يتناول هذه الآية فى كتابه: البيان فى غريب إعراب القرآن ١/٢٤٠ تحقيق : د . طه عبد الحميد طه (ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م) .

لكن أبا حيان فى البحر المحيط ٣/١٦٠ (ط ثانية ـ دار الفكر ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م) أشار إلى مثل ماقال به صاحب إعراب القرآن، حيث يقول : "ومعنى (إلى أموالكم) قيل : مع أموالكم . وقيل : (إلى) فى موضع الحال، والتقدير: مضمومة إلى أموالكم . وقيل : تتعلق بـ : (تأكلوا) على معنى التضمين، أى : ولاتضموا أموالهم فى الأكل إلى أموالكم .." .

(١) فى المخطوطة (نفى) وهو خطأ ؛ لأن (لا) النافية لاتجزم .

(٢) لم أهتد الى معرفة هذه الشخصية، ولعله : عبد المجيد بن إسماعيل ابن محمد القيسى، أبو سعيد الهروى، كان من علماء النحو، ومات فى "هراة" سنة ٥٣٧هـ .

ينظر : كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خليفة ٥ / ٦١٩ (منشورات مكتبة المتنبى ـ بغداد) .

....

ومضافا إلى أموالكم . وقيل : هو مفعول به على المعنى ؛ لأن معنى : لاتأكلوا أموالهم ، لاتضيفوها [١] .

قال في " الحواشي " [٢] : قوله : (ولاتأكلوا) في معنى [فعل] [٣] متعدب : " إلى " ، وهو : ولاتضموا ، ولاتضيفوا على سبيل الأكل [٤] .

وصاحب " إعراب القرآن " يختار أن " إلى " - ههنا - بمعنى الانتهاء ، وليست بمعنى " مع " ؛ لأن " إلى " متعلق بمحذوف في موضع الحال ، والتقدير : ولا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم [٥] .

ونظيره قوله في التنزيل : " .. مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّه [٦] ..؟ " .

التقدير : من يضيف نصرته إياي إلى نصرة الله ، وليس المعنى (مع نصرة الله) .

واعلم أنك إذا قلت : " سرت إلى الكوفة " فجائز أن تكون بلغتها ، ولم تدخلها ، وجائز أن تكون دخلتها ، ولكن لم تجاوزها ؛ لأنها غاية ، ومابعدها ليس بغاية .

قال " عبد المجيد " : اختلف في معنى " إلى " إلى أربعة أقوال :

قيل : هي ظاهرة في الانتهاء ، فلا يدخل مابعدها فيما قبلها إلا مجازا .

وقيل: هي ظاهرة في الدخول ، ولاتستعمل في غيره إلا مجازا .

وقيل : مشتركة فيهما .

وقيل : إن كان مابعدها من جنس ماقبلها دخل ، وإلا فلا [٧] .

---

١) ينظر : البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٣/١٦٠ .

٢) هي حواشي للزمخشري على كتابه المفصل (مخطوط رقم ١٦٤ - ليدن - هولندا) وبحوزتي نسخة مصورة عنها .

٣) سقط من المخطوطة .

٤) الحواشي ورقة / ٥٤ .

٥) ماقاله صاحب إعراب القرآن يتفق مع ماقال به عبد المجيد .

٦) سورة آل عمران ، من الآية : ٥٢ : " فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ ، قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّه ... " .
والفراء في معاني القرآن ١/١٢٨ يقول : " .. المفسرون يقولون : من أنصاري مع الله ، وهو وجه حسن .. " .
وينظر : الجنى الداني / ٣٧٣ .

٧) ينظر : رصف المباني في حروف المعاني / ٨٠ ، ٨١ والجنى الداني / ٣٧٣ .

[حَتَّى]

(فصل) " و" حتى " فى معناها ، إلا أنها تفارقها فى أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشىء ، أو مايلاقى آخر جزء منه ؛ لأن الفعل المعدى بها ، الغـرض فيه أن ينقضى ماتعلق به شيئا فشيئا ، حتى يأتى عليه ، وذلك قولك :

" أكلت السمكة حتى رأسها " و " نمت البارحة حتى الصباح " .

ولاتقول : " حتى نصفها ، أو ثلثها " كما تقول : " إلى نصفها ، وإلى ثلثها ".

ومن حقها أن يدخل مابعدها فيما قبلها :

ففى مسألتى السمكة والبارحة ، قد أُكِل الرأس ، وَنِيمَ الصَّباح .

ولاتدخل على مضمر ، فتقول : " حتاه " كما تقول " إليه " .

وتكون عاطفة ، ومبتدأ مابعدها فى نحو قول امرئ القيس :

.... ∴ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَايُقَـدْنَ بِأَرْسَانِ

ويجوز فى مسألة السمكة الوجوه الثلاثة ".

وثالثها : " حتى " . وقبل الشروع فى شرح المتن ، لابد من الوقوف على بحثيـن :

البحث الأول : أن " حتى " تأتى على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون حرف جر ، نحو قوله تعالى : " سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْـرِ "[1] ، ومابعدها مجرور بها فى قول أكثر النحويين[2] .

قال " أبو البركات " : وفيه قول شاذ ، لايعرج عليه أن مابعدها مجرور بتقدير " إلى " بعد " حتى " وهو ظاهر الفساد[3] .

الثانى : أن تكون عاطفة ، حملا على الواو ، فتتبع الثانى الأول فى الرفع ، والنصب ، والجر ، تقول : " جَاءَنِى الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ " و " رَأَيْتُهُمْ حَتَّى زَيْدًا " و " مررتُ بهمْ حَتَّـى زيـدٍ " .

والثالث : أن تكون حرف ابتداء ك : " أما " ، ولايكون لها عمل بمنزلة " هـل " ، نحو: " ضرب القوم حتى زيدٌ ضارب " ، و " ذهبت حتى عمرٌو ذاهب " .

---

١) سورة القدر ، آية / ٥ .

٢) ينظر : أسرار العربية / ١٠٦ .

٣) ينظر : المرجع السابق ، وللعلماء فى الجر بـ (حتى) ثلاثة أقوال :
أ ــ يرى الخليل وسيبويه أن (حتى) هى الجارة لما بعدها .
ب ــ يرى الكسائى أن خفض مابعدها باضمار " إلى " .
جـ ــ يرى الفراء أن (حتى) تخفض ، لنيابتها عن " إلى " .
ينظر : ابن يعيش ١٧/٨ والجنى الدانى / ٤٩٨ .

. . . .

وقد نقل المصنف كل واحد من هذه الأوجه الثلاثة ، كما يأتيك بيانه .

البحث الثاني : قال صاحب " المشرق (١) " : حتى لانتهاء الغاية ، وهي تنقسم قسمين :

عاملة ، وغير عاملة .

فالعاملة تنقسم قسمين :

مايقع بعده الاسم مخفوضا ، نحو : " قام القوم حتى زيدٍ " .

ومايقع بعده الفعل منصوبا ، نحو : " مشيت حتى تطلعَ الشمس " .

ف : " تطلع " منصوب بإضمار " أن " ، و " أن " مع " الفعل " بمعنى " المصدر " ، والمصدر مخفوض بـ " حتى " ، تقديره : " حتى طُلُوعَ الشمس " .

وغير العاملة على ضربين :

حرف عطف ، نحو : " قام الإخوة حتى عمرو " وسيأتي حكمها في حروف العطف (٢) .

وحرف يدخل على الجمل : من المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، والشرط والجزاء ، وسنذكر أمثلةً لذلك .

قال : والاسم المفرد ، الواقع بعد " حتى " على ثلاثة أحوال :

أ ـ مالايجوز إلا خفضه ، وهو : مالم يدخل فيه مابعد " حتى " فيما دخل فيه ماقبلها ، كقولك : " صمت الأيام حتى يومِ الفطر " .

ب ـ ومالايجوز إلا نصبه ، وهو : مادخل مابعد " حتى " فيما دخل فيه ماقبلها ، وزاد عليه ، كقولك : " ضربت القوم حتى زيدًا أيضا " أو : " ضربت القوم حتى زيدًا زيادة " ، أي : حتى ضربت زيدًا أيضا .

فالنصب ـ ههنا ـ لاغير ، وفيه نظره

وقال " الحضرمي " : إذا قلت : " رأيت القوم حتى زيدا " ، كان الأولى نصب " زيد "

---

١) صاحب المشرق : ابن مضاء ، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث . من تصانيفه : المشرق في النحو (لم أعثر عليه) ، الرد على النحويين ، تنزيه القرآن عما لايليق به .
ولد بـ " قرطبة " سنة ثلاث عشرة وخمسمائة ، وتوفي بـ " إشبيلية " سابع عشر جماد الأولى ، سنة ثنتين وتسعين وخمسمائة .
ينظر : البغية ١/٣٢٣ ونشأة النحو /١٩٧ وطبقات القراء ١/٦٧ والاعلام ١/١٤٢ .

٢) ينظر ص ١٨٧ من التحقيق .

....

لأن كلمة "حتى" أيضا مؤذنة بأن "زيدا" قد دخل في الرؤية، فجعلت عاطفة.

جـ ـ ومايجوز فيه الخفض وغيره، وهو على ثلاثة أوجه :

* ـ مايجوز خفضه، ونصبه(٢)، وذلك نحو : "ضربت القوم حتى زيدٍ، وحتى زيداً"(١)

* ـ مايجوز خفضه [ورفعه]، وذلك نحو : "قام القوم حتى زيدٍ، وحتى زيدٌ"(٣)

* ـ ومايجوز خفضه، ونصبه، ورفعه، نحو : "أكلت السمكة حتى رأسِها" كما سنقرره./ ٣٠٤/أ

نعود إلى شرح المتن.

قوله : (وحتى في معناها).

يريد : أن "حتى" إذا كانت حرف جر، كانت في معنى "إلى" الغائية، ولا تدخل إلا على الاسم؛ لأن الجر مختص به، نحو قوله تعالى : "..حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ(٥)"، وقولك: "ضربت القوم حتى زيد".

وقال "ابن درستويه(٦)" : "حتى" لاتكون إلا غاية؛ إلا أنها ربما وقع بعدها اسم مصرح به، فذاك هو الذي يسمونه الغاية.

وربما وقع بعدها جملة كلام، فلا يسمون الجملة غاية، وليس ذلك بمبطل عن "حتى" معنى الغاية، وإنما هي جملة تقع موقع اسم(٧).

---

١) بالخفض على كون "حتى" جارة، وبالنصب على جعلها عاطفة، فـ "زيدٌ" معطوف على الفاعل.

٢) في المخطوطة (ونصبه) وهو خطأ؛ لأنه تحدث عما يجوز خفضه ونصبه، والصواب ما أثبته، لأنه يتفق مع ما مثل به، وسياق الكلام يقتضيه.

٣) بالخفض على كون "حتى" جارة، وبالرفع على جعلها عاطفة، فـ "زيد" معطوف على الفاعل".

٤) بالخفض على كون "حتى" جارة، وبالنصب على جعلها عاطفة، وبالرفع على جعل "حتى" استئنافية، ومابعدها مبتدأ حذف خبره، والتقدير : حتى رأسها أكول.

٥) سورة القدر، من الآية / ٥ "سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ".

٦) ابن درستويه : أبو محمد عبد الله بن جعفر، أحد من اشتهر، وعلا قدره، وجيد التصنيف، صحب المبرد، ولقي ابن قتيبة، وأخذ عن الدارقطني وغيره، وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة.
من تصانيفه : الإرشاد في النحو، شرح الفصيح، غريب الحديث، المقصور والممدود، معاني الشعر. ولد سنة ٢٥٨ هـ ومات سنة ٣٤٧ هـ.
ينظر : طبقات الزبيدي/١١٦ ونزهة الألباء/ ٢٨٣ والبغية ٢/ ٣٦.

٧) ينظر : ابن يعيش ٨/ ١٦ ورصف المباني في حروف المعاني/ ١٨٠.

....

قوله : (إلا أنها تفارقها) •

اعلم أن الضمير الأول المنصوب يرجع إلى " حتى " والضمير الثانى المجرور يعود إلى " إلى " ، والاستثناء منقطع ؛ لأنه لاعموم فى معنى " إلى " والتقدير : ولكنها تفارقها •

وقد أورد المصنف من الفروق بين "حتى " الجارة ، وبين " إلى " ثلاثة :

أولها :

أنه يشترط فى مجرور " حتى " أحد أمرين :

وهو : أن يكون آخر جزء من الأول ، أو ملاقى آخر جزء •

مثال الأول : " أكلت السمكة حتى رأسِها " فإن المجرور بعد " حتى " وهو الرأس آخر جزء من السمكة •

ومثال الثانى : " نمت البارحة حتى الصباحِ " فإن المجرور بعد " حتى" ليس جزءا من البارحة ، وإنما هو ملاقٍ آخر جزء منها •

ولا يجوز أن تقول : " أكلت السمكة حتى ثلثِها ونصفِها " •

ولا يشترط هذا فى " إلى " بل كما يجوز أن يكون المجرور بها آخر جزء ، يجوز أيضا ألا يكون آخر جزء :

فيجوز أن تقول : " أكلت السمكة إلى رأسِهَا " ، ويجوز أن تقول : " أكلتُ السَّمَكَةَ إلى نِصْفِها وثُلُثِهَا " •

قوله : (لأن الفعل المعدى بها ، الغرض فيه أن ينقضى ماتعلق به شيئا فشيئا ، حتى يأتى عليه) •

اعلم أن هذا الكلام أورده فى معرض التقدير لما ذكره أولا من اشتراط أحد الأمرين فى مجرور " حتى " •

بيان ذلك أن مقصود المتكلم ، لما كان إعلام السامع أنه أكل السمكة بأسرها ، وأنه نام البارحة بتمامها ؛ وكانت " حتى " صالحة للدلالة على مقصوده ، لم يكن بد من تعدى الأكل إلى جميع أجزاء السمكة ، والنوم إلى جميع أوقات الليل بواسطة "حتى" •

قال " عبدالمجيد " : لما كان وضع " حتى " لهذا الغرض ، وجب أن يكون الاسم المجرور بها آخر جزء ، أو مايلاقيه ، وإلا انتفى الغرض المقصود منها (١) •

---

١) يقول ابن الحاجب فى الايضاح ٢/١٤٥ : " •• لما كان وضعها لهذا الغرض ، وجب ألا يكون بعدها إلا ذلك ، وإلا انتفى الغرض المقصود " •
وينظر : ابن يعيش ٨/١٧ والجنى الدانى /٤٩٩ •

. . . .

وثانيها : قوله : (ومن حقها أن يدخل مابعدها فيما قبلها) :

اعلم أنه شرط في المجرور بـ " حتى " أن يكون محكوما عليه بما حكم به على الاسم الواقع قبل " حتى " فإذا قلت : " أكلت السمكة حتى رأسِها " بالجر ، فلا بد وأن يكون الرأس مأكولا .

وإذا قلت : " نمت البارحة حتى الصباحِ " بالجر،فلا بد وأن يكون قد نيم في الصباح ، بخلاف " إلى " فإنه لايشترط في مجرورها ذلك .

فيجوز أن تقول : " أكلت السمكة إلى رأسِها " ويكون الرأس غير مأكول. وكذلك: يجوز أن تقول: " نمت البارحة إلى الصباح " وإن لم تكن قد نمت في الصباح .

ولقائل أن يقول : فيما ذكره المصنف نظر من وجهين :

الأول : أن " أبا سعيد [1] " نص في كتابه المسمى بـ " الإقناع [2] " وفي شرحه [3] : أنه لابد وأن يكون المجرور بها بعضا من الاسم الواقع قبلها ، نحو قولك : " ضربت القوم حتى زيدٍ " .

ولو قلت : " رأيت الخيل حتى الحمارِ " لم يجز ؛ لأن الحمار ليس بعض الجملة التي ذكرتها قبل " حتى " .

ولو قلت : " ركبت الخيل حتى البراذين " جاز ؛ لأن البراذين من الخيل .

وكذلك : لو قيل : " أكرمت القوم حتى هندٍ " بالجر ، جاز ؛ لأن " هندا " من القوم بطريق التغليب .

---

١) أبو سعيد : الحسن بن عبد الله المرزبان ، القاضي أبو سعيد السيرافي ، نحوي ، عالم بالأدب ،أخذ النحو عن ابن السراج ومبرمان .
من تصانيفه : شرح سيبويه، ألفات القطع والوصل ، أخبار النحاة البصريين والكوفيين . مات بـ " بغداد " في خلافة الطائع سنة ٣٦٨ هـ .
ينظر : طبقات الزبيدي / ١١٩ ، ونزهة الألباء / ٣٠٧ والبغية ١/ ٥٠٧ ، والأعلام ٢/ ٢١٠ .

٢) كتاب لأبي سعيد السيرافي ، لم يكمله ثم كمله ولده الجمال يوسف النحوي ، وكان يقول : وضع والدي النحو في المزابل بالإقناع ، ولم أعثر على هذا الكتاب .
وينظر : كشف الظنون ١ / ١٤٠ .

٣) المقصود بهذا الشرح : شرح السيرافي لكتاب سيبويه ؛ لأن السيرافي لم يعرف أنه شرح الإقناع .

. . . .

ويمتنع جاءني الرجال حتى هندٍ "؛ لأن التغليب — ههنا — متعذر (١) .

ومقتضى ماذكره "أبو سعيد" أنه يمتنع أن يقال : "نمت البارحة حتى الصباحِ" بالجر؛ لأن الصباح ليس من البارحة في شيء .

الثاني : أن "عبد القاهر" ذكر في كتابه المسمى بـ "المفتاح" (٢) أن "حتى" إذا كانت جارة ، جاءت على وجهين :

أحدهما : أن يكون مابعدها داخلا في حكم ماقبلها ،كقولك : "أكلت السمكة حتى رأسِها" فان الرأس ، قد دخل في الأكل .

والوجه الآخر: ألايدخل مابعدها فيما قبلها ، كقولك : "نمت البارحة حتى الصباحِ". ألا ترى أن الصباح لم يدخل في النوم ،كما دخل الرأس في الأكل .

قال : ولايجوز أن تقول : "نمت البارحة حتى الصباحَ" فتنصب ، وتجعل "حتى" عاطفة بمنزلة الواو ؛ لأجل أن النوم لم يشتمل على الصباح (٣) .

وهذا يخالف قول المصنف : (أن من حقها أن يدخل مابعدها فيما قبلها ، وأن الصباح قد نيم فيه) .

فإن قلت : ما الذى أوجب أن يكون مابعدها من جنس ماقبلها ؟

قلت : قال "عبد القاهر" : الذى أوجب ذلك أن "حتى" للغاية ، والدلالة على أحد طرفي الشيء ، ولانتصور أن يكون طرف الشيء من غيره .

فلوقلت : "رأيت القوم حتى حمار" لكنت قد جعلت الحمار طرفا للقوم ، ومنقطعا لهم ، وذلك محال .

---

١) شرح الكتاب ٣/ ٥٠٩ : (مخطوط دار الكتب المصرية رقم ٥٢٨ نحو تيمور). " .. إن موضوع "حتى" في الأسماء أن يكون الاسم الذى بعدها من جملة ماقبلها ، وأن "حتى" اختصت به من بين الجملة ؛ لأنه يستبعد فيه الفعل أكثر من استبعاده في سائر الجملة .. " .

٢) لم أعثر على هذا الكتاب .

٣) يقول عبد القاهر في المقتصد ٢/ ٨٧٠ : " وفي(حتى) أصل آخر ، وهو أن المذكور بعدها على ضربين :
أحدها : أن يكون شيئا ينتهي به الشيء ، كالرأس في السمكة .
والثاني : أن يكون المذكور شيئا ينتهي عنده الشيء كالصباح لليلة .
فإذا كان المذكور بعد (حتى) من الضرب الأول ، وهو : ماينتهي به الشيء ، جاز فيه الجر والعطف ، نحو : "أكلت السمكة حتى رأسِها ، وحتى رأسَها". وإذا كان من الضرب الثاني ، لم يجز إلا الجر، وامتنع العطف ، تقول: "سهرت البارحة حتى الصباحِ" ولو قلت : "حتى الصباحَ" بالنصب ، لم يجز ؛ لأن الصباح ليس جزءا من الليلة ، كما كان الرأس جزءا من السمكة ، وانما الليلة منتهية عند وجود أول جزء من الصباح .." .

. . . .

ولهذا كان فيها التعظيم والتحقير ، وذلك أن الشيء إذا أخذ من أدناه فأعلاه غاية وطرف ، والأنبياء عليهم السلام غاية جنس الناس ، إذا أخذنا من أدنى المراتب ، واستقريناها صاعدين ، فنقول :

" مات الناس حتى الأنبياء عليهم السلام " .

وان أخذ من أعلى الشيء ، فأدناه غاية له وطرف ، وذلك كالمشاة في الحجيج تأخذ من الركبان المتمكنين ، وتنزل فتنتهي إلى المشاة ، وتقول : " قدم الحجاج حتى المشاة " فيكون المشاة منقطعا ، كما كان الأنبياء عليهم السلام منقطعا في الوجه / الأول[1] .   ٣٠٤/ ب

وثالثها : أن " حتى " إذا كانت جارة ، لاتدخل على اسم مضمر ، بخلاف " إلى " فلا يجوز أن تقول : " حتاه " ويستقيم أن تقول : " إليه " [2]

ومنع " المبرد " هذا الفرق ، واختار التسوية بينهما .

وحجته أن " حتى " حرف جر ، كما أن " إلى " كذلك ، فكما جاز دخول " إلى " على الاسم المضمر في " إليه " جاز دخول " حتى " أيضا عليه ، واستقام قولك " حتاه " [3] .

قال بعضهم : الذي يدل على امتناع دخول " حتى " على الاسم المضمر أنها

---

١) المقتصد ٧٨٠/٢ .

٢) الكتاب ٢٣١/٤ فرق " سيبويه " بينهما حيث يقول : " وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية ، تقول : " من كذا إلى كذا " وكذلك (حتى) ... وهي أعم في الكلام من (حتى) تقول : " قمت إليه " فجعلته منتهاك من مكانك ، ولاتقول : (حتاه) .. " .

وينظر : شرح الكافيه للرضى ٣٢٦/٢ .

٣) يقول ابن يعيش ١٦/٨ : " وكان أبو العباس المبرد يرى إضافة مامنع سيبويه إضافته إلى المضمر في هذا الباب ، ولايمنع منها ، ويقول : إذا كان مابعد (حتى) منصوبا : (حتى إياه) ، وإذا كان مرفوعا : (حتى هو) وإذا كان مجرورا : (حتاه ، وحتاك) .. "

وينظر : شرح ابن الحاجب لكافيته ٢١٩/١ ط استانبول والجنى الداني/ ٤٩٩ والمغني ١٢٣/١ وهمع الهوامع للسيوطي ٢٣/٢ (دار المعرفة — بيروت) والدرر اللوامع للشنقيطي ١٦/٢ (ط ثانية — بيروت ١٣٩٣ هـ — ١٩٧٣م) .

....

مستعملة كثيرا كاستعمال " إلى " فلوكان دخولها على المضمر جائزا ، لوقع استعماله ، ولنقل ، كما أنه في قولهم : " إليه " كذلك .

وانتفاء اللازم دليل على انتفاء ملزومه .

ولأن إثبات الألف مع المضمر في " حتاه " ، وقبله " ياء " في " عليه " و " إليه " و " لديه " تفرقة بين المتماثلات ، والقياس يأباه (١) .

قوله : (وتكون عاطفة)

اعلم أنه لما فرغ من ذكر الفروق بين " حتى " الجارة ، وبين " إلى " ذكر بعده الوجه الثاني من أوجه " حتى " وهو أنها قد تكون عاطفة ، حملا على الواو .

ويشترط فيها إذا كانت عاطفة أن يكون مابعدها من جنس ماقبلها ، ولا يشترط ذلك في الواو .

وقال " أبو البركات " : إنما وجب هذا ؛ لأن وضع " حتى " الغاية ، والدلالة على أحد طرفي الشيء ، ولا يتصور أن يكون طرف الشيء من غيره (٢) .

لما بيناه لك ، وسيأتي بيان ذلك في مباحث حروف العطف (٣) .

قوله : (ويبتدأ مابعدها) .

اعلم أن هذا هو الوجه الثالث من أوجه " حتى " على ماذكرناه في البحث الأول .

---

١) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢ / ١٤٥ : " ولا تدخل على مضمر ، فتقول : (حتاه) ، كما تقول : (إليه) ؛ لو قالوا : (حتاه) لأثبتوا مع المضمر ألفا فيما غيرت ألف أمثاله إلى الياء ، كقولك : " عليه ، وإليه ، ولديه " ، وذلك في كل ألف آخر حرف ، أو اسم غير متمكن ، اتصل به مضمر . فلو قلبوها ياء ، لغيروها ألفا ، وتغييرها على غير قياس أصل كلامهم من غير حاجة ؛ لاستغنائهم عنها بـ " إلى " ... " .

٢) أسرار العربية / ١٠٦ وعبارته : " فإن قيل : فلم إذا كانت عاطفة ، وجب أن يكون مابعدها من جنس ماقبلها ، ولا يجب ذلك في الواو ؟ .
قيل : لأنها لما كانت للغاية ، والدلالة على أحد طرفي الشيء ، فلا يتصور أن يكون طرف الشيء من غيره .
فلو قلت : " جاء الرجال حتى النساء ، لجعلت النساء غاية للرجال ومنقطعا لهم ، وذلك محال " .

٣) ينظر : ص ١٨٧ من التحقيق .

. . . .

اعلم أن "حتى" إذا كانت حرفا ، يبتدأ مابعدها ، لم يكن لها عمل ، وتكون نازلة منزلة "هل" و "أما" ، وتدخل على الاسم والفعل ، فتقول: "خرجت النساء حتى هند خارجة ، وحتى خرجت هند".

وقد احتج المصنف على أن "حتى" قد يبتدأ مابعدها بقول امرئ القيس:

وَمَجْرٍ كَغُلَّانِ الْأُنَيْعِمِ بَالِغٍ ∴ دِيَارَ الْعَدُوِّ ذِي زُهَاءٍ وَأَرْكَانِ

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ غَزِيُّهُمْ ∴ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَايُقَدْنَ بِأَرْسَانِ (١) [٣]

قال "يوسف بن الحسن (٢)":

"المجر: الجيش الكثير. والغلان: جمع غال ، وهو الوادي الكثير الشجر. والأنيعم: اسم مكان.

وقوله: (بالغ ديار العدو) يعني أنه لايمكن رده عن الموضع الذي يسير فيه ؛ لكثرته وعزه ، وأنه لايقاومه جيش.

وقوله: (ذي زُهَاءٍ) أي: يحزر حزرا ، فأما مقدار عدده ، فلا يمكن ضبطه.

---

١) من الطويل (شرح الديوان / ٢١٠) وامرؤ القيس بن حجر بن عمر الكندي ؛ شاعر جاهلي ، من الطبقة الأولى (الشعر والشعراء ١ / ٦٠ والمؤتلف / ١١).
والبيت الثاني من شواهد: الكتاب بروايتين: في ٣ / ٢٧ برواية (مطيهم) في موضع (غزيهم) وفي ٣ / ٦٢٦ برواية (غزيهم) وهو: اسم جمع لـ "غاز" ؛ لأن (فعيلا) ليس مما يكسر عليه الواحد إلا شذوذا ، نحو: "العبيد" و "الكليب"، ولايكاد يقع — مع قلته — إلا في جمع (فَعْل) لكثرة دورانه في الكلام.
ينظر: التعليق على الكتاب ٣ / ٦٢٦.
وهو — أيضا — من شواهد المقتضب ٢ / ٣٩ والمخصص لابن سيده (ط أولى — المطبعة الأميرية — مصر ١٣١٦ هـ) ١٤ / ٦١ وأسرار العربية ١٠٦ برواية (مطوت بهم حتى تكل ركابهم) والتخمير ٢ ورقة ١٢٣ وابن يعيش ٥ / ٧٩ ، ٧ / ٣١ ، ٨ / ١٩ والأرسان: جمع رسن — بالتحريك — وهو الحبل والزمام يجعل على الأنف. الصحاح (رسن) ٥ / ٢١٢٣.

٢) يوسف بن الحسن بن عبد الله ، الامام أبو محمد السيرافي. قرأ على والده ، وخلفه في جميع علومه ، وتمم له كتبا قد شرع فيها ، ولم يتمها ، منها: الاقناع من تصانيفه: شرح أبيات الكتاب ، وشرح أبيات اصلاح المنطق ، وشرح أبيات الغريب المصنف. مات في ربيع الأول سنة ٣٨٥ هـ عن ٥٥ سنة.
ينظر: البغية ٢ / ٣٥٥.

. . . .

يقول الذى يراه : هو مقدار كذا ، ويقال : هم زهاء ألف ، إذا كانوا مقدار ألف.
والأركان : النواحى .
وقوله : (مجر) مخفوض بـ " رب " .
وقوله : (سريت بهم) [أى : سرت بهم (١)] ليلا.
ويروى : (مطوت بهم) ، والمطو : المد ، يريد : أنه مد بهم فى السير.
والكلال : الإعياء . والمطى (٢) : جمع مطية ، وهو البعير الذى يركب ظهره .
[ويروى (٣)] : (حتى تكل غزاتهم) وهو جمع (غاز).
وقوله : (وحتى الجياد مايقدن بأرسان).
يعنى : أن الخيل كلت ، فطرحت أرسانها على أعناقها ، وتركت تسيره ، ولم يحتاجوا إلى قودها ؛ لأنها قد ذهب نشاطها ومرحها ، فهى إذا خليت لم تذهب يمينا ولا شمالا ، وسارت معهم.
والشاهد فى البيت : أنه لما جاء بـ : " حتى " التى تنصب مابعدها ، وأراد أن يذكر بعدها مالايجوز أن يعطف عليها ، جاء بـ " حتى " فى الكلام الثانى ، ومابعد الأول منصوب لأنه غاية .
والجملة الثانية مبتدأ وخبر . و " حتى " التى هى غاية لاتدخل على المبتدأ والخبر " (٤).
فجاء بـ : "حتى" التى ترفع مابعدها من الأفعال ، وتدخل على المبتدأ والخبر.
قال " عبد القاهر " : " الجياد " : مبتدأ ، ومابعده خبر .
وإنما دخلت الواو على " حتى " لأنها ليست حرف عطف ، ولو جاز أن تكون حرف عطف ، لوجب أن يمتنع دخول حرف عطف آخر عليها ؛ لأن الجمع بين حرفى عطف لايجوز .

---

١) مابين الحاصرتين سقط من المخطوطة .
٢) هذه الكلمة لم ترد فى البيتين ، ولعل ابن السيرافى قصد تفسير الرواية الأخرى: (حتى تكل مطيهم) وتبعه فى ذلك صاحب العرائس .
٣) سقط من المخطوطة .
٤) شرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ٢/٧٢ ، ٧٣ تحقيق د . محمد على الريح هاشم (ط دار الفكر ـ القاهرة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م).

. . . .

ألا تراك لاتقول : " ضربت القوم وعمرا " .

فقوله : (فحتى الجياد) بمنزلة قولك : " وأما الجياد " فى كون مابعدها مبتدأ ، والعاطفة بهذه المنزلة فى الدخول على الجملة .

فإذا قلت : " ضربت القوم حتى ضربت عمرا " جاز أن تكون " حتى " عاطفة ، لأنك تقول : " ضربت القوم وضربت زيدا " .

وإن أدخلت الواو على " حتى " لم يمكن أن تكون عاطفة (١) .

فإن قلت : فهل يكون للجملة الواقعة بعد " حتى " موضع من الإعراب ، كما تكون ذلك بعض الجمل ؟

قلت : قال " أبو البركات " : لايكون للجمل الواقعة بعدها موضع من الإعراب ؛ لأن الجملة إنما يحكم لها بموضع من الإعراب ، إذا وقعت موقع اسم مفرد ، وذلك أن تقع وصفا ، كقولك : " مررت برجل يكتب " أو حالا ، نحو : " جاء زيد يضحك " أو خبر مبتدأ ، نحو : " خالد ذهب " ، وهذه الجمل فى معنى : " ضاحك " و " كاتب " و " ذاهب " .

والجمل الواقعة بعد " حتى " ليست فى معنى اسم مفرد ، فلم يكن لها موضع من الإعراب (٢) .

قوله : (ويجوز فى مسألة السمكة الوجوه الثلاثة) .

اعلم أن هذا يحسن أن يكون جوابا عن سؤال مقدر .

بيان ذلك : أنه لما ذكر أن " حتى " تأتى على أحد أوجه ثلاثة : جارة ، وعاطفة ، وحرفا يبتدأ بعدها ، قيل له :

---

١) المقتصد ٢ / ٧٨١ وزاد عبد القاهر : " .. وكذا إذا كان مابعدها اسما يعطف بالواو ، كقولك : " أكلت السمكة حتى رأسَها " نصبت الرأس بالعطف ، كما نصبت إذا قلت : " ورأسَها " .
فإذا قلت : " أكلت السمكة حتى رأسُها مأكول " كان " حتى " حرف ابتداء ؛ لأنك لو أردت العطف ، لقلت : " حتى رأسَها " فنصبت ، كما تقول : " أكلت السمكة فرأسها " ، ولا تقول : " أكلت السمكة فرأسُها مأكول " لأن العطف فى المفرد يغنيك عن هذا .. " .

٢) أسرار العربية / ١٠٦ .

....

فهذه الأوجه الثلاثة ، هل متنافية يمتنع اجتماعها ، أم هي غير متنافيــــة ، فيستقيم اجتماعها في صورة واحدة على سبيل البدل ؟

فأجاب : بأنها غير متنافية ، وقد استقام كل واحد منها في مسألة السمكـــة ، فتقول : " أكلت السمكة حتى رأسِها " بالجر على الغاية ، أي : حتى انتهى الأكـــل إلى الرأس .

والنصب على أن " حتى " عاطفة ، والمعنى : وأكلت [رأْسَهَا][1] .

والرفع على الابتداء ، والتقدير : وَرَأْسُهَا مَأْكولٌ .

واعلم أنك إذا قلت : " أكلت السمكة حتى رأسِها ، ورأسَها " بالجر والنصـــب / ٣٠٥ / أ كان الكلام في حاجة إلى شئ يقدر فيه .

فإن قلت : " حتى رأسُها " بالرفع ، احتجت إلى خبر ، لجعلك " رأسهـــا " مبتدأ ، فتقول : " حَتَّى رَأْسُهَا مَأْكولٌ " .

ويجوز أن تحذفه ، وتقتصر على قولك : " حتى رأسها " لدلالة الحال عليـــه ، كما تقول : " زيد منطلق وعمرو " تريد : " وعمرو منطلق " .

فإن قلت : " خرج القوم حتى زيد غضبان " لم يجز أن تحذف الخبـــر ؛ لأن الخروج ليس من جنس الغضب ، فيدل عليه .

ولقائل أن يقول :

قول المصنف (ويجوز في مسألة السمكة الوجوه الثلاثة) فيه نوع تجوز واستعاره .

بيان ذلك أن (الثلاثة) جمع قلة ، فالأجدر به أن يقول : (الأوجه الثلاثة)؛ لأنه أحد جموع القلة ، كما عرفته .

----

١) زيادة يستقيم بها الكلام .

[فـــــى]

(فصل) " و "في" معناها الظرفية ، كقولك : " زيد في أرضه "و" الركض في الميدان "
ومنه : " نظر في الكتاب " و" سعى في الحاجة .
وقولهم في قول الله عز وجل : "وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ" إنها بمعنى "على" ،
عمل على الظاهر ، والحقيقة أنها على أصلها ، لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائــن
في الظـرف فيه .. " .

ورابعـها : " في "ومعناها : الظرفية .

قال "عبدالمجيد" : " في " يدل على تضمن شيء لغيره (١) .
وقال " الحضرمي " : " في " للوعاء ، تقول : " زيد في البيت" و "الجنين في بطن أمه" ،
و" الدرهم في الكيس " .
وتقول : " الأسير في الـغل "كأنه تضمنه ، واشتمل عليه (٢) .
وقد أورد المصنف أربعة أمثلة ، والظرفية متحققة في الأولين ، مقدرة في الأخيريـــن .
قوله : (كقــولك : " زيد في أرضه " و" الركض في الميدان ") .

اعلم أن كل واحد منهما طرف حقيقي ، فإن الأرض مشتملة على " زيد " والميدان
مشتمل على " الركض " الواقع فيه .
قال " الجوهري " : الركض : تحريك الرجل .. وتقول: ركضت الفرس برجلي : إذا
استحثثته ليعدو ، ثم كثر حتى قيل : ركض الفرس :إذا عدا . وليس بالأصل . والصـواب:
رُكِضَ [الفرس] (٣) على ما لم يسم فاعله ، فهو مركوض (٤) .

---

١) ينظر : أسرار العربية / ١٠٤ وابن يعيش ٨ / ٢٠ .
٢) الكتاب ٤ / ٢٢٦ : " وأما (في) فهي لِلوعاء ، تقول : هو في الجراب ، وفي الكيس ،
وهو في بطن أمه ، وكذلك : هو في الغُلِّ ، لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعـــاء
له . وكذلك : هو في القبة ، وفي الدار .
وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا ، وإنما تكون كالمَثَلِ يُجاءُ بِهِ يُقارِبُ الشيءَ
وليس مِثْلَه " .
وينظر : ابن يعيش ٨ / ٢٠ ورصف المباني في حروف المعاني / ٣٨٩ والجنـــى
الداني / ٢٦٦ .
٣) سقط من المخطوطة .
٤) الصحاح (ركض) ٣ / ١٠٧٩ .

....

قوله : (ومنه " نظر فى الكتاب " و " سعى فى الحاجة ").

اعلم أن الظرفية مقدرة فى كل واحدة من هاتين الصورتين ، والمعنى : أن الكتاب اشتمل على مطارح نظره ، وأن الحاجة اختلطت به ، واشتملت عليه ، وأوجبت سعيه .

قال " أبو محمد " : كأن الكتاب احتوى وأحاط بنظره .

وأما سعى فى الحاجة : فمعناه : استولى عليه الحرص على تحصيلها ، حتى منعه التقدم والتأخر للقيام بسائر أشغاله ومهماته ، فكأنه فى ظرف ووعاء ، اشتمل عليه [(١)] .

قوله : (وقولهم فى قول الله عز وجل[(٢)] : " .. وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ .. "[(٣)] إنها بمعنى " على " عمل على الظاهر ، والحقيقة أنها على أصلها) .

اعلم أن هذا الكلام يتضمن حكمين :

الأول : أن بعضهم ذهب إلى أن " فى " - ههنا - بمعنى " على "[(٤)] - قال المصنف : (وهو عمل الظاهر) ؛ - لأن الجذع غير مشتمل على المصلوب ، وغير وعاء له ، وإنما هى بمعنى " على " مأخوذ من الاستعلاء .

الثانى : أنها على أصلها ، وإنما قصد المبالغة فى الاستقرار ، فاستعمل حرف الظرفيه[(٥)] .

---

١) التخمير ٢ ورقة ١٢٣ ، ١٢٤ .

٢) فى ابن يعيش ٨/ ٢٠ [فى قول الله تعالى] ورواية صاحب العرائس تتفق مع المفصل المطبوع / ٢٨٤ .

٣) سورة طه ، من الآية / ٧١ .

٤) ينظر : الأزهية فى علم الحروف / ٢٦٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٦ ، ورصف المبانى / ٣٨٨ والجنى الدانى / ٢٦٦ .

٥) يقول ابن يعيش ٨/ ٢١ : " .. وأما قوله تعالى (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ) فليست فى معنى (على) على مايظنه من لاتحقيق عنده ، ولما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكن ، عدى بـ " فى " كما يعدى الاستقرار ، فكما يقال : تمكن فى الشجرة ، كذلك ما هو فى معناه .. " .
وينظر : الكتاب ٤ / ٢٢٦ وشرح الكافيه للرضى ٢/ ٣٢٧ والجنى الدانى / ٢٦٨ .

. . . .

قوله : (لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن الكائن فى الظرف فيه)

اعلم أنه لما قال : والحقيقة أنها على أصلها ، احتج بما ذكره ؛ لأن تمكن المصلوب فى الجذع واستقراره عليه مثل تمكن المظروف فى ظرفه ، واستقراره فيه .

وقوله : (تمكن) منصوب بأنه مصدر ، وتقدير الكلام :

لتمكن المصلوب فى الجذع تمكنا مثل تمكن الثابت فى الظرف فى ظرفه .

وقوله : (فيه) الضمير يرجع إلى (الظرف) والمعنى :

تمكن الكائن فى الظرف .

ولابد من تقدير هذا التكرير فى اللفظ .

وحرف الجر الأول متعلق بـ (كائن) ، وحرف الجر الثانى متعلق بـ (تمكن) .

والتقدير : لتمكن المظروف فى الظرف ، كما تقول : تمكن ضارب زيد فى الدار . وقال بعضهم [١] : إنها قد جاءت بمعنى " مع " فى قوله تعالى :

أى : مع عبادى . [٢]

قال " أبو الحسن " : إنها على بابها ظرفا ، لأن المعنى : فى جملتهم ، أو فى زمرتهم وعرضهم [٣] .

ـــ

١) ينظر : الأزهية / ٢٦٨ وشرح الكافية للرضى ٢ / ٣٢٧ ورصف المبانى / ٣٩١ ، والجنى الدانى / ٢٦٦ .

٢) سورة الفجر ، آية / ٢٩ .

٣) ينظر : الأزهية ٢٦٨ وشرح الكافية للرضى ٢ / ٣٢٧
وعرضهم بمعنى : وعامتهم . الصحاح (عرض) ٣ / ١٠٨٩ .

[البـــــاء]

(فصل) " و " الباء " معناها (الإلصاق) كقولك : " به داء " أى : التصق به وخامره ،
و " مررت به " وارد على الاتساع ، والمعنى : التصق مرورى بموضع يقرب منه .
ويدخلها معنى (الاستعانة) فى نحو : " كتبت بالقلم " و " نجرت بالقـــدوم " ،
و " بتوفيق الله حججت " ، و " بفلان أصبت الغرض " ، ومعنى (المصاحبة) فى نحـــو :
" خرج بعشيرته " و " دخل عليه بثياب السفر " و " اشترى الفرس بسرجه ولجامه " .
وتكون مزيدة فى المنصوب ، كقوله تعالى : " وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ " وقوله " بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ " ، وقوله :

.... ∴ سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْــرَأْنَ بِالسُّـــوَرِ

وفى المرفوع ، كقوله تعالى : " كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا " ، و " بحسبك زيد " وقول امـــرئ القيس :

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ ∴ بِأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْـقَرَا .

خامسها : الباء الجارة ، ومعناها : الإلصاق بالشيء (١) ، تقول : لصق به ، ولسق ، ولزق بمعنى (٢).

قال " الجوهرى " : زيد لصيقى ، أى : بجنبى (٣) .

وقد أورد المصنف من ضروبها أربعة :

الضرب الأول : ماكانت الباء (لمجرد الإلصاق) ، والمذكور منه صورتان :

الأولى : قولهم : " به داء لزمه " .

الشاهد فيه : أن الباء الجارة معناها : التصق به داء وخامره .

قال " عبد المجيد " : خامره ، أى : لزمه ، من قولهم : خامر الرجل المكان ، إذا لزمه (٤) .

الثانية : قولك : " مررت بزيد " .

قال " عبد القاهر " : المعنى : ألصقت المرور به (٥) .

---

١) ينظر : الكتاب ٤/٢١٧ والمقتضب ٤/١٤٢ وشرح الكافية للرضى ٢/٣٢٧ .
٢) الصحاح (لزق ـ لسق) ٤/١٥٤٩ .
٣) الصحاح (لسق) ٤ / ١٥٤٩ : " .. وفلان لِسْقِى ، ولِصْقِى ، ولِسْقِى ، ولِصْقِى ، ولَسِيقِى ، ولَصِيقِى ، أى : بجَنْبِى " .
٤) الصحاح (خمر) ٢/٦٥٠ .
٥) المقتصد ٢ / ٧٦٣ .

. . . .

والصواب ـ ما قاله المصنف ـ : (أن ذلك وارد على سبيل الاتساع) ؛ لأن المرور لم يلتصق بزيد نفسه ، وإنما التصق المرور بموضع يقرب من زيد .

الضرب الثاني : مايكون فيه معنى (الاستعانة) ، وأمثلته المذكورة أربعة :

الأول : قولك : "كتبت بالقلم" .

الشاهد فيه : أن الباء ـ ههنا ـ كما دلت على الإلصاق ، دلت أيضا على الاستعانة ، والمعنى : "كتبت مستعينا بالقلم" .

قال "عبد القاهر" : المعنى : أنك ألصقت الكتابة بالقلم (١) .

وعلى ماذكره من التفسير ، يكون من الضرب الأول .

الثاني : قولك : "نجرت بالقدوم" ، تقديره : نجرت الخشبة ، مستعينا بالقدوم ، فتكون دالة على الإلصاق والاستعانة جميعا .

قال "الجوهري" : القَدُومُ التي ينحت بها مخففة (٢) .

قال "ابن السكيت (٣)" : ولاتقل : قَدُّوم بالتشديد (٤) .

الثالث : قولك : "بتوفيق الله حججت" .

الشاهد فيه : أن المعنى : حججت مستعينا بتوفيق الله إياي ، فكأنك ألصقت استعانتك بتوفيق الله ، كما ألصقت استعانتك بالقلم ، وبالقدوم .

الرابع : قوله "بفلان أصبت الغرض" ، ومعناه : بسبب فلان أصبت الغرض .

وهذا / الضرب متضمن معنى التعليل ، ألا ترى أنك إذا قلت : "بفلان ٣٠٥/ب

---

١) المقتصد ٢/٧٦٣ .
٢) الصحاح (قدم) ٥/٢٠٠٨ .
٣) ابن السكيت : يعقوب بن إسحاق أبو يوسف ابن السكيت ، كان عالما بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر ، راوية ثقة ، أخذ عن البصريين والكوفيين ، كالفراء ، وأبي عمرو الشيباني ، والأثرم ، وابن الأعرابي .
له تصانيف كثيرة في النحو ، ومعاني الشعر ، وتفسير دواوين العرب .
مات في يوم الاثنين لخمس خلون من رجب سنة ٢٤٤ هـ .
ينظر : طبقات الزبيدي /٢٠٢ ونزهة الألباء /١٧٨ والبغية ٢/ ٣٤٩ .
٤) الصحاح (قدم) ٥/٢٠٠٨ .

....

أصبت الغرض "، كان معناه : بسببه فعلت كذا ، كقولك : "بنعمة الله وصلت إلى كذا ".

الضرب الثالث : ماتكون الباء فيه بمعنى (المصاحبة) ، وصوره ثلاث :

الأولى : قولهم : "خرج بعشيرته " ومعناه : خرج ملتبسا بعشيرته .

قال " أبو محمد " : وهذه تسمى باء الملابسة (١).

الثانية : قولهم : دخل عليه بثياب السفر.

قال "عبد القاهر" : المعنى : دخل عليه ، وعليه ثيابه (٢).

وماقاله راجع إلى معنى : الملابسة .

الثالثة : قوله : " اشترى الفرس بسرجه ولجامه "أي: مصاحبا لهما .

والباء في هذه الصور الثلاثة للحال .

قال "عبد القاهر" : " .. وهذا بخلاف قولهم : " ذهب [فلان](٣) بالمال "

والمعنى : أباده ، وأهلكه ، ولايراد : أنه صاحبه وحصله .

ويوضحه قولهم : "ذهب بماء وجهه " ، ومعناه : أذهبه وأزاله .

وكذلك قوله تعالى : " .. يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ (٤) " .. " (٥).

الضرب الرابع : فيما تكون الباء فيه مزيدة في المنصوب والمرفوع ، وقد بينا – فيما تقدم – أن الأصل في حروف الجر المزيدة ، أن تدخل على المنصوب ، دون المرفوع ، وتحت هذا صنفان :

الصنف الأول : فيما تكون الباء فيه مزيدة في المنصوب ، وأمثلته المذكورة ثلاثة :

الأول : قوله تعالى : " .. وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ .. " (٦)

الشاهد فيه : أن الباء زائدة ، والمعنى : ولاتلقوا أيديكم إلى التهلكة ، وتكون الأيدي عبارة عن الأنفس ، والمعنى : ولاتلقوا أنفسكم إلى التهلكة.

---

١) التخمير ٢ ورقة ١٢٤.
٢) المقتصد ٢ / ٧٦٤.
٣) سقط من المخطوطة.
٤) سورة النور ، من الآية /٤٣.
٥) المقتصد ٢ / ٧٦٤.
٦) سورة البقرة ، من الآية /١٩٥.

قال "عبد الجبار"[١] : الباء زائدة ، يقال : ألقى يده ، وألقى بيده[٢] .

وقال "المبرد" : ليست الباء زائدة ، بل هي متعلقة بالفعل ، ك : "مررت بزيد"[٣] .

ولقائل أن يقول : يحتمل أن يكون في الكلام مفعول محذوف من اللفظ ، وهو مراد في المعنى ، كما يقال : "أهلك فلان نفسه بيده" .

وحينئذ تكون الباء أصلية للآلة .

بيان ذلك : أنه يجوز أن يكون التقدير : "ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة" ، فلا تكون الباء زائدة ، وهذا التأويل أظهر ؛ لأن الإضمار أكثر في كلامهم من الزيادة ، فكان ظن وقوعه أرجح[٤] .

---

١) عبد الجبار : قاضي القضاة : أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل الهمداني ، لم تحدد كتب التراجم تاريخ مولده ، إلا أن الذين كتبوا عنه قالوا : إنه توفي حوالي سنة ٤١٥ هـ وكان معمرا .
من تصانيفه : التفسير الكبير ، وتنزيه القرآن عن المطاعن ، ومتشابه القرآن .
ينظر : معجم الأدباء ١/٢٤٥ وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١١/١١٣ (دار الكتاب العربي — بيروت) ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني ٣/٣٨٦ (ط الهيئة) والأعلام ٤/ ٤٧ وطبقات المفسرين للسيوطي / ٥٩ تحقيق : علي محمد عمر — مكتبة وهبه — القاهرة (ط أولى ١٣٩٦ هـ — ١٩٧٦م) .

٢) ينظر : التفسير الكبير للامام فخر الدين الرازي ٥/١٤٧ دار الفكر — بيروت (ط أولى ١٤٠١ هـ — ١٩٨١م) . والكشاف ١/١١٦ .

٣) ينظر : الجنى الداني /١١٤ .

٤) يقول الرازي في تفسيره الكبير ٥/١٤٧ : " .. قال قوم : الباء زائدة ، والتقدير : ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة ، وهو كقوله : "جذبت الثوب بالثوب" ، و"أخذت القلم بالقلم" ، فهما لغتان مستعملتان ، مشهورتان .
أو المراد بـ (الأيدي) : الأنفس ، كقوله : "بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ" أو "بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ" ، فالتقدير : "ولا تلقوا بأنفسكم إلى التهلكة" .
وقال آخرون : بل ههنا حذف ، والتقدير : "ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة"
والرازي يرجح عدم زيادة الباء ، متعجبا من تكلفات النحويين ، قائلا : "إني لأتعجب كثيرا من تكلفات هؤلاء النحويين في أمثال هذه المواضع ، وذلك أنهم لو وجدوا شعرا مجهولا ، يشهد لما أرادوا ، فرحوا به ، واتخذوه حجة قوية ، فورود هذا اللفظ في كلام الله تعالى المشهود له من الموافق والمخالف بالفصاحة ، أولى بأن يدل على صحة هذه اللفظة واستقامتها .." .
وينظر : الكشاف ١/١١٦ وابن يعيش ٨/٢٥ وشرح الكافيه للرضي ٢/ ٣٢٨ ، والجنى الداني ١١٣ .

....

الثاني : قوله تعالى : " فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ • بِأَيِّكُمُ المفتون (١) " .

الشاهد فيه : أن المعنى : أيكم المفتون ، والباء زائدة .

قال " عبد القاهر " : إنه — وإن كان على معنى : " أيكم المفتون " — فإن موضع " أي " نصب ، لوقوع مافي الكلام من معنى العلم عليه ، فهو بمنزلته في قولك :
" علمت أيهم منطلق " (٢) .

قال في " الكشاف " : " الباء : مزيدة ، والمفتون : مصدر ، كالمعقول ، والمجلود ، أي : بأيكم الجنون ، أو بأي الفريقين منكم : أبفريق المؤمنين ، أم بفريق الكافرين ، أي : في أيهما من يستحق هذا ؟ " (٣)

وهو : المجنون .

ونقل عبد الجبار في الباء ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها زائدة .

والثاني : أن المفتون مصدر .

والثالث : هي بمعنى " في " أي : في أي طائفة منكم المجنون (٤) .

---

١) سورة القلم ، آية ٥ ، ٦ .

٢) المقتصد ٢/ ٧٦٥ .

٣) الكشاف ٦/ ١٤٠ .

٤) يقول الرازي في تفسيره الكبير ٣٠/ ٨٢ : " .. وأما قوله تعالى : " بِأَيِّكُمُ المَفْتُونُ " ففيه وجوه :
أحدها : وهو قول الأخفش ، وأبي عبيده ، وابن قتيبة ، أن الباء صلة زائدة ، والمعنى : " أيكم المفتون " وهو الذي فتن بالجنون ، كقوله : " تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ " أي : تنبت الدهن ، وأنشد أبو عبيدة :
نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو الفَرَجْ
والفراء طعن في هذا الجواب ، وقال : إذا أمكن فيه بيان المعنى الصحيح ، من دون طرح الباء ، كان ذلك أولى ، وأما البيت فمعناه : نرجو كشف مانحن فيه بالفرج ، أو نرجو النصر بالفرج .
وثانيها : وهو اختيار الفراء ، والمبرد أن (المفتون) — ههنا — بمعنى (الفتون) وهو الجنون ، والمصادر تجيء على المفعول ، نحو : " المعقود " و " الميسور " بمعنى : " العقد " و " اليسر " ، يقال : ليس له معقود رأي ، أي : عقد رأي .
وهذا قول : الحسن ، والضحاك ، ورواية عطية عن ابن عباس .
وثالثها : أن الباء بمعنى (في) ومعنى الآية : " فستبصر ويبصرون في أي الفريقين المجنون ، أفي فرقة الإسلام ، أم في فرقة الكفار .

قال فى " الحواشى " : أصله : فستبصر ويبصرون أيُّكم هو المفتون ، بنصب " أى " على أنها هى الموصولة ، كأنه قيل : فستبصر ، ويبصرون الذى هو المفتون منكم ، ثم إنه حذف الشطر الأول الذى هو من صلتها ، فصار : " أيكم المفتون " ، كقوله تعالى : " .. أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا (١) " فى قراءة (٢) هارون (٣) بالنصب ، ثم أدخلت الباء مزيدة ، فقيل : " بأيكم المفتون " ، فدخولها على منصوب ، كما ترى .

ولا تقل إن أصله : " ويبصرون أيكم المفتون " على أن " أيا " مبتدأ ، والمفتون خبره ، وأن (أيا) هى المتضمنة لمعنى الاستفهام التى من شأنها التعليق ، فإن (أبصر) ليس من الأفعال التى تعلق ، كما أن (ننزع) فى الآية الأخرى كذلك .

ولأنك لا تقول : " علمت بأيهم فى الدار " وأنت معلق . وزعم الكوفيون : أن (المفتون) مصدر ، والباء متعلقة به ، كأنه قيل : " بأيكم الفتنة ؟ " (٤) .

الثالث : قول الشاعر :

[٤] تِلْكَ الْحَرائِرُ لَا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ ∴ سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ (٥)

= ورابعها : المفتون : هو الشيطان ، إذ لا شك أنه مفتون فى دينه ، وهم لما قالوا : " إنه مجنون " فقد قالوا : إن به شيطانا ، فقال تعالى : " سَيَعْلَمُونَ غَدًا " بأيهم شيطان الذى يحصل من مسه الجنون واختلاط العقل .. "
وينظر : البيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى ٢/٤٥٣ (ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م) . ومعانى القرآن للفراء ٣/١٧٣ تحقيق : محمد على النجار (ط الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م) .

١) سورة مريم ، من الآية : ٦٩ : " ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا " .

٢) البيان لابن الأنبارى ٢/١٣٣ : " .. وأما من قرأ : (أَيَّهُمْ) بالنصب ، فإنه نصبها بـ (لننزعن) ، وجعلها معربة ، وهى لغة لبعض العرب .. " .

٣) هو : هارون بن موسى بن شريك الأخفش أبو عبد الله التغلبى ، شيخ المقرئين بدمشق . مات سنة ٢٩٢ هـ . ينظر : معرفة القراء الكبار لشمس الدين الذهبى ١/١٩٩ تحقيق محمد سيد جاد الحق (ط أولى ـ مصر ـ بدون تاريخ) .

٤) الحواشى ورقة ٥٤ وينظر : التخمير ٢ ورقة ١٢٤ .

٥) يروى البيت لشاعرين متعاصرين : أحدهما : الراعى النميرى (الديوان / ١٠٨) برواية (هن) فى موضع (تلك) والآخر : القتال الكلابى (الديوان : ٥٣) وفيه روى الشطر الأول هكذا : (هن الحرائر لا ربات أحمرة) وقد وجدت البيت فى كلا الديوانين .
=

الشاهد فيه : أن الباء مزيدة ، والمعنى : لا يقرأن السور .

وأخمرة : جمع خمار ، والخمار للمرأة ، تقول منه : اختمرت المرأة .

والمحاجر : جمع محجر .

قال في " شامل اللغة " : مَحْجَرُ العين : ما يبدو من النقاب (١) .

قال " الجوهري " : السُّوَر : جمع سُورَة ، مثل : بُسْرَة وبُسْر ، وهي : كل منزلة من البناء . ومنه : سُورَةُ القرآن ؛ لأنها منزلة بعد منزلة مقطوعة عن الأخرى ، والجمع : سُوَرٌ ، بفتح الواو (٢) .

وقال " أبو محمد " : يصف بذلك بذاذتهن (٣) .

قال " الجوهري " : تقول : بَذُّ الهيأة ، أي : رثها ، بَيِّنُ البَذاذة والبذوذة (٤) .

الصنف الثاني : فيما تكون الباء فيه مزيدة في المرفوع ، وصوره أيضا ثلاث :

الأولى : قوله تعالى : " .. وكفى بالله شهيدا " (٥)

الشاهد فيه : أن الباء مزيدة في (الفاعل) والمعنى : كفى الله شهيدا .

قال صاحب الوقوف على أسرار الحروف : قيل : كفى اكتفاؤه بالله ، وقيل معناه : اكتف به شاهدا (٦) .

= والراعي النميري : هو حصين بن معاوية ، من بني نمير (الشعر والشعراء ١ / ٣٢٧ والمؤتلف ١٢٢) .
والقتال الكلابي من بني أبي بكر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة .
(الشعر والشعراء ٢ / ٥٩٤ والمؤتلف ١٦٧ والخزانة ٣ / ٦٦٧) . والبيت من البسيط ، وهو من شواهد : التخمير ٢ ورقة ١٢٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١٤٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٨٩ والمغني ١ / ٢٩ ، ١٠٩ ، ٢ / ٦٧٥ والخزانة ٣ / ٦٦٧ برواية :
(هُنَّ الحَرائِرُ لا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ)
يقول البغدادي : " .. قال الجواليقي في شرح أدب الكاتب : والأحمرة جمع حمار بالحاء المهملة ، جمع قلة ، وخص الحمير ، لأنها رذال المال وشره ..
ثم يقول : وقد صحف الدماميني في الحاشية الهندية هذه الكلمة بالخاء المعجمة .. "
يدعو الشاعر ـ مخلصا ـ لهؤلاء الحرائر اللواتي يضربن بخمرهن على جيوبهن ، طاهرات عفيفات ، لسن كغيرهن ممن زججن الحواجب والعيون ، وتركن تلاوة القرآن ، وإن سترن الوجه الفاتن بالنقاب الخادع .

١) الصحاح (حجر) ٢ / ٦٢٤ .
٢) السابق (سور) ٢ / ٦٩٠ .
٣) التخمير ٢ ورقة ١٢٤ .
٤) الصحاح (بذذ) ٢ / ٥٦١ .
٥) سورة النساء ، من الآيتين / ٧٩ ، ١٦٦ .
٦) لم أهتد إلى الكتاب ولا إلى صاحبه .

....

الثانية : قولهم : " بحسبك زيد " .

الشاهد فيه : أن الأصل : حسبك زيد ، والباء مزيدة ، ومثله : " بحسبك أن تفعل كذا " .

قال " عبد القاهر " : الأصل : " حسبك أن تفعل كذا " ، ف : " حسبك " مرفوع بالابتداء ، و " أن تفعل " خبره ، كأنه قال : " كفايتك هذا " ، والباء زائدة(١).

الثالثة : قول امرئ القيس :

[٥] أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ ... بِأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا(٢)

الشاهد فيه : أن المعنى : ألا هل أتاها أن امرئ القيس ؟

و (أن) [ومعموليها (٣)] في موضع رفع ، إذ هي بمنزلة قولك : " ألا هل بيقر امرؤ القيس ؟ " .

قال في " شامل / اللغة " : بيقر الرجل : هلك . وأقام . وأعيا .. وهاجر من أرض ١/٣٠٦ إلى أرض . وأسرع في مشيه . وبيقر : إذا خرج من الشام إلى العراق(٤) .

وقال " الجوهري " : بيقر الرجل : أقام بالحضر ، وترك قومه بالبادية(٥) .

ولقائل أن يقول : قد جاءت هذه الباء لمعان أخر ثلاثة ، منها : أنها جاءت بمعنى (في) [في] (٦) قولك : " ما بالدار أحد " ، يريد : " مافي الدار أحد " . ومنها : أن تكون مزيدة لتأكيد النفي [أو الاستفهام] (٧) كقولك : " ليس زيد بخارج " ، و " مازيد بذاهب " ، و " هل خالد بقائم ؟ " .

وقال " عبد المجيد " : زيادتها في النفي والاستفهام قياسي(٨) .

---

١) المقتصد ٢/٧٦٥ .

٢) البيت من الطويل (شرح الديوان : ٨٦) وهو من شواهد :
الخصائص ١/٣٣٥ والمنصف ١/٨٤ والصحاح (بقر) ٢/٥٩٥ والتخمير ٢ ورقة ١٢٤ وشرح الكافية للرضى ٢/٣٢٨ وابن يعيش ٨/٢٣ واللسان (بقر) ١/٣٢٤ ، والخزانة ٤/١٦١ .
" تملك " : أم امرئ القيس ، والمشهور في اسمها : فاطمة .
يقول البغدادي في الخزانة ٤/١٦١ : " على أن الباء قد تزاد بقلة مع (أَنَّ) الواقعة مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل (أتاها) .. " .

٣) زيادة للتوضيح .

٤) اللسان (بقر) ١/٣٢٤ .

٥) الصحاح (بقر) ٢/٥٩٥ .

٦) زيادة يستقيم بها الكلام .

٧) زيادة يستقيم بها المعنى ، وتتفق مع ما مثل به صاحب العرائس .

٨) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/١٤٧ وشرح الكافية للرضى ٢/٣٢٨ .

. . . .

وهذه الزيادة ، تخالف الزيادة فى المنصوب والمرفوع ، فإنها فيهما لغو لا يفيد ، نص عليه عبد القاهر (١) .

قال " تاج القراء " (٢) : وما حكى عن بعض الفقهاء أن الباء فى قوله تعالى : " .. وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ . (٣) " للتبعيض ، فليس [منقولا (٤)] عن النحاة ، وإنما هى مزيدة فى المنصوب ، كقوله تعالى : " .. وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ (٥) . " (٦)

ومنها : أن تكون للمقابلة ، كقولك : " بعت هذا بهذا " .

وذكر صاحب كتاب الوقوف : أنها تأتى على ثمانية عشر نوعا (٧) .

والمشهور ما ذكرناه .

———

١) الذى نص عليه عبد القاهر فى المقتصد ٢/٧٦٥ : " أن الأقيس فى حروف الجر المزيدة أن " تدخل على المنصوب دون المرفوع " " .

٢) تاج القراء : محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى النحوى ، أحد العلماء النبلاء ، من تصانيفه : لباب التفسير ، الغرائب والعجائب ، الإيجاز فى النحو ، النظامى فى النحو ، الإفادة فى النحو .
كان فى حدود الخمسمائة ، وتوفى بعدها .
ينظر : طبقات الزبيدى / ١٢١ والبغية ٢/٢٧٧ وطبقات القراء ٢/٢٩١ .

٣) سورة المائدة ، من الآية / ٦ .

٤) فى المخطوطة [منقول] وهو خطأ نحوى ؛ لأن خبر (ليس) يكون منصوبا .

٥) سورة البقرة ، من الآيــة /١٩٥ : " وأنفقوا فى سبيل الله ، ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ، وأحسنوا ان الله يحب المحسنين " .

٦) غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرمانى / ٤٢ ب (مخطوط) ، دار الكتب المصرية رقم ٤٩٢ تفسير طلعت . ويقول الرضى فى شرح الكافية ٢/٣٢٨ : " .. " وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ " قال ابن جنى : إن أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى ، بل يورده الفقهاء ، ومذهبه أنها زائدة ؛ لأن الفعل يتعدى إلى مجرورها بنفسه .. " .

٧) ينظر : الأزهية فى علم الحروف / ٢٨٢ ورصف المبانى / ١٤٣ والجنى الدانى / ١٠٢ ومابعده .

(فصل) " واللام للاختصاص ،كقولك : " المال لزيد " و " السرج للدابـــة " ، و " جاءنى أخ له ، وابن له " .

وقد تقع مزيدة ،قال الله تعالى : " رَدِفَ لَكُمْ " . . . " .

وسادسها : اللام الجارة :

قال " عبد القاهر " : أصلها للملك والاستحقاق ،تقول : " المال لزيد " ، فتضيـــف المال إليه ، وتخبر بأنه ملك له .

وقد تكون على الاستحقاق المجازى ، كقولهم : " السرج للدابة " ،و " الجل (١) للفرس " ، وذلك إذا اختص بها ،ودام ملابسته لها ،جـرى مجرى المملوك لهـــا ، وإن كانت الدابة مما لايكون لها ملك .

وكذلك قولك : " هذا العسل له حلاوة صادقة " .

وذلك أنه لما اختص بضرب من الحلاوة ،لايكون فى غيره ،ولم ينفك منه، صار كأنـــه قد ملكها ، فقيل : " لهذا العسل حلاوة " ، فقرر ذلك له ، كما تقرر "المال لزيـد " إذا قيل: " لزيد مال " .

وكيفما يصرف اللام فإنه لايعرى من معنى الملك والتقرير (٢) .

إذا عرفت هذا ، فقد اقتصر المصنف على ذكر نوعين لاغير ، وهما :

لام الاختصاص . واللام الزائدة .

والمذكور من صور النوع [الأول] (٣) ثلاث:

الأولى : قوله : " المال لزيد " .

الشاهد فيه : أنك أضفت المال لزيد ، وخصصته به من بين سائر الناس ، وهـــذه اللام ــ وإن أفادت تخصيص المال بزيد ــ فقد أفادت أمرا آخر زائدا على الاختصاص ، وهو : أن المال مملوك لزيد .

الثانية : قوله : " السرج للدابة " .

قال " عبد القاهر " : هذه اللام للاستحقاق المجازى ، وذلك أن الدابة لاملك لها ،

---

١) جُلُّ الدَّابَّةِ وَجَلُّها : الذى تُلبَسُهُ لِتُصَانَ بِهِ ، وجمع الجِلال أَجْلَةٌ . وتَجْلِيـــلُ الفَرَسِ أَنْ تُلْبِسَهُ الجُلَّ. اللسان (جلل) ١/٦٦٤ .

٢) المقتصد ٢/٧٦٥ .

٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

ولكنها تستحقه من جهة اختصاصها به ، على الوجه الذى ذكرناه أولا [١].

الثالثة : قولك: "جاءنى أخ له ، وابن له ".

قال "عبد القاهر" : قولك : "فلان صديق لى ، وأخ لى ،وابن لى "كل ذلك نوع من الاستحقاق [٢].

والأولى أن يقال : إن اللام فيما هذا شأنه لمجرد الاختصاص ، كما قررناه ؛ لتعدد تقدير الاستحقاق فيه .

وانما يستقيم إطلاقه عليه مجازا ،واستعارة ، كما ذكرناه أولا .

والمذكور من صور النوع الثانى : قوله تعالى :

" [قُل (٣)] عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ (٤)" .

الشاهد فيه : أن اللام مزيدة ، والتقدير : "ردفكم" ، قاله صاحب الشامل [٥].

وقال فى الكشاف: استعجلوا العذاب الموعود ، فقيل لهم : عسى أن يكون ردفكم بعضه "وهو : عذاب يوم بدر ، فزيدت اللام للتأكيد ، كالباء فى قوله:

" .. وَلاتُلقُوا بِأَيْدِيكُمْ .. (٦) ".

أو ضمن معنى فعل يتعدى باللام ، نحو : "دنا لكم ،وأزف [لكم] (٧) ".

[وحينئذ لاتكون اللام زائدة] (٨) ومعناه : [تبعكم] (٩) ولحقكم.

---

١) المقتصد ٢/٧٦٥.

٢) السابق ٢/٧٦٦.

٣) سقط من المخطوطة.

٤) سورة النمل ، آية /٧٢.

٥) اللسان (ردف) ٣ / ١٦٢٧ : " .. يجوز أن يكون أراد : (ردفكم) فزاد اللام ،ويجوز أن يكون (ردف) مما تعدى بحرف جر ،وبغير حرف جر .. ".

٦) سورة البقرة ، من الآية /١٩٥ : "وَأَنفِقُوا فِى سَبِيلِ اللَّهِ ،وَلاتُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ،وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ".

٧) سقط من المخطوطة.

٨) مابين الحاصرتين من كلام صاحب العرائس.

٩) سقط من المخطوطة.

....

وقد عدى بـ : " من " فى قول الشاعر :

[٦] فلما رَدِفْنَا مِنْ عُمَيْرٍ وَصَحْبِهِ ∴ تَوَلَّوْا سِرَاعاً وَالْمَنِيَّةُ تَعْنِقُ (١)

يعنى : دنونا من عمير .

وقرأ " الأعرج (٢) " : " رَدَفَ لكم " بوزن (ذَهَبَ) وهما : لغتان ، والكسر أفصح (٣) .

ولقائل أن يقول : إن هذه اللام جاءت لمعان أخر :

الأول : أن تكون للاستعانة ، وقد سبق حكمها .

والثانى : أن تكون للتعليل ، كقولك : " جئتك لإكرامك " ، لأن التقدير : " جئتك لأن أكرمك " و " أنْ " مع الفعل بمنزلة المصدر ، وإذا كان كذلك ، كان قولك : " لأكرمك " و " لإكرامك " واحد فى المعنى .

الثالث : أن تكون بمعنى الواو فى القسم ، كقوله :

[٧] لِلَّهِ [يَبْقَى] (٤) عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ ∴ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ (٥)

---

١) بيت من الطويل ، ولم أهتد لقائله ، وهو من شواهد : الكشاف ٢٠٨/٤ .

٢) هو : عبد الرحمن بن هرمز ، أبو داود المدنى ، تابعى جليل ، توفى سنة ١١٧ هـ . ينظر : طبقات القراء لابن الجزرى ٣٦٥/١ عنى بنشره ج . برجستراسر (ط ثالثة ـ بيروت ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م) وتذكرة الحفاظ للذهبى ٩٧/١ (ط رابعة ـ دار احياء التراث العربى ـ بيروت) والأعلام ٣٤٠/٣ .

٣) ينظر : شواذ القراءات لابن خالويه / ١١٠ والكشاف ٢٠٨/٤ .

٤) سقط من المخطوطة .

٥) بيت من البسيط ، قاله : مالك بن خالد الخناعى ، كما فى ديوان الهذليين ٢/٣ (ط الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م) ورواية الصدر فيه : وَالْخُنْسُ لَنْ يُعْجِزَ الْأَيَّامَ ذُو حِيَدٍ
ونسب فى الكتاب ٤٩٧/٣ إلى أمية بن أبى عائذ ، ونسبه الزمخشرى فى المفصل لعبد مناف الهذلى ، ونسبه ابن يعيش ٩٨/٩ لعبد مناة الهذلى .
وهو من شواهد : المقتضب ٣٢٣/٢ وأمالى الشجرى ٣٦٩/١ برواية (تا لله يبقى ..) والإيضاح لابن الحاجب ١٤٩/٢ ورصف المبانى ١١٨ والجنى الدانى / ١١٤ والخزانة ٣٦١/٢ برواية (يَامَىُّ لَا يُعْجِزُ الْأَيَّامَ ذُو حَيَدٍ) والخزانة ٢٣١/٤ برواية / (تالله يبقى ..) .
يبقى : أراد : لا يبقى ، فحذف النافى ، الحَيَد : اعوجاج فى قرن الوعل .
يريد بذى الحَيَدِ : الوعل . المشمخر : الجبل العالى . والظيان : ياسمين البر . والآس : الريحان . والخنس : البقر . الصحاح (خنس) ٩٢٥/٣ .
الشاهد فيه : دخول اللام على لفظ الجلالة فى القسم بمعنى التعجب .

. . . .

الرابع : أن تكون للتعدية ، ولها فى هذا الوجه حالتان :

إحداهما : أن يجوز سقوطها وثبوتها ،كقولهم : " نصحتك ونصحت لك".
إذا قيل : " نصحتك " كان الفعل متعديا بنفسه ،وإذا قيل : " نصحت لك " كانت اللام لتعدية (نصحت) إلى (الكاف) .

وهكذا حالها مع المصادر التى تنصب ،وأسماء الفاعلين :
تقول : " عجبت من ضربى زيدا ، ومن ضربى لزيد " ، و " أنا ضارب زيدا ،وضارب لزيد " .

إذا أدخلت اللام ، أردت أن تعدى المصدر ،واسم الفاعل إلى المفعول.
وإذا أسقطتها ،كانا متعديين بأنفسهما ،مستغنيين عن الواسطة ،كالفعل إذا قلت : " ضربت زيدا " .

والحالة الثانية : أن تأتى باللام للتعدى ،ويمتنع إسقاطها ،وذلك مع فعل التعجب، كقولك : " ما أضربك لعمرو " ،ولايجوز أن تقول : " ما أضربك عمرا " ؛ لأن فعل التعجب لايتعدى بنفسه إلى المفعول به ،كما يتعدى المصدر فى قولك : " ضربى زيدا " .

وهكذا حكم (أفعل) للمفضل ، تقول : " أنت أضرب لزيد من عمرو " ،و" أنت أضرب الناس لزيد " .

ولايجوز أن تقول : " أنت أضرب زيدا " ،و " لا أنت أضرب الناس زيدا " .
ثم إن اللام تدخل فى التعجب والتفضيل ،إذا كان الفعل الذى دخله التعجب متعديا فى الأصل بنفسه ، مثل : " ضربت زيدا " .

فإن كان الفعل قبل التعجب متعديا بحرف جر ،بقى معه ذلك الحرف بعد التعجب ، تقول : " ما أغناك / عن زيد " . ٣٠٦/ب

وكذلك : " أنت أغنى الناس عن زيد " ؛ لأنك تقول : " غنيت عنه زيدا " .وكذلك تقول : " ما أعلمته بكذا " كقولك : " علمت بكذا " فاعرف ذلك .

قال " عبد القاهر " (1) : وقد يتوهم أنها بمعنى (على) فى نحو قوله :

---

1) لم أعثر على هذا الكلام منسوبا لـ " عبد القاهر " فى كتابه المقتصد الذى اعتمد عليه صاحب العرائس فى نقل آراء عبد القاهر ، كما لم أعثر عليه فى كتبه الأخرى المتوفرة لدى .

. . . .

[٨] ضَمَمْتُ إِلَيْهِ بِالسِّنَانِ قَمِيصَهُ ∴ فَخَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ (١)

وهذا وإن كان بمعنى " على اليدين " فإن المعنى عائد إلى الاختصاص الذى هو أصل الكلام ، كأنه قيل : كانت الصرعة لهذا العضو ، وكان هو المخصوص بها .

ومثله : " خرج لوقته " و " كتبت لثمان " وما أشبه ذلك .

والمعنى فى الحقيقة أن يقال : " كان الخروج للوقت " و " الكتابة للتاريخ " .

وقد يتوهم فى الظاهر أنه بمعنى (فى) لإمكان أن يقال : " خرج فى وقته " . (٢)

ـــــ

١) من الطويل ، واختلفت الروايات فى قائله :
قال ابن السيد فى الاقتضاب ٣ / ٣٥٥ (ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١م) : " هذا البيت يروى لِلْمُكَعْبَرِ الأسدى ، وقيل : إنه للمعكبر الضبى ، ويقال : إنه لشريح بن أوفى العبسى . وقيل : إنه لعصام بن المقشعر العبسى . وذكر ابن شبة أنه للأشعث بن قيس الكندى . وصدره : تَنَاوَلْتُ بِالرُّمْحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ "
وينسب أيضا لعكبر بن جديد ، وصدره : (ضَمَمْتُ إِلَيْهِ بِالسِّنَانِ قَمِيصَهُ) .
ولجابر بن حنى ، وصدره : (تَنَاوَلَهُ بِالرُّمْحِ ثُمَّ اتَّنَى لَهُ) .
والبيت من شواهد : المخصص ١٤ / ٦٦ والجنى الدانى / ١٤٦ والمغنى ١ / ٢١٢ .

٢) يقول المرادى فى الجنى الدانى / ١٤٥ : " السادس عشر أن تكون بمعنى (فى) للظرفية ، قالوا : كقوله تعالى : (يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي) ، أى : فى حياتى . يعنى الحياة الدنيا .
والظاهر أن المعنى : لأجل حياتى ، يعنى : الحياة الآخرة .
ومن ذلك قوله تعالى : (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) أى : فى يوم القيامة " .

[رب]

(فصل) " و " رب " للتقليل ، ومن خصائصها أن لاتدخل إلا على نكرة ظاهرة ، أو مضمرة . فالظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد ، أو جملة ، كقولك : " رب رجل جواد " ، و " رب رجل جاءنى " ، و " رب رجل أبوه كريم " ..." .

سابعها : " رب " ، وهو من حروف الجر عند أهل البصرة .

ومعتقد أهل الكوفة أنه اسم (١) . وهو فى الأصل دال على التقليل ، كما أن " كم " تدل على التكثير .

تقول : " رب رجل يفهم " وأنت تقصد أن تقلل ذلك ، وتقول : " ربما فعل كذا " تريد : أنه يفعل ذلك فى بعض الأوقات ، ولا يكثر منه .

قال " ابن السراج " : والنحويون مجمعون على أن (رب) جواب لسؤال سائل .

بيان ذلك: أنك إذا قلت : " رب رجل عالم " فهو جواب لمن قال لك : " مارأيت رجلا عالما " ، والمعنى : "رب رجل عالم رأيت " (٢) .

قال " عبد القاهر " : " وقد غلب على (رب) الاستعمال بمعنى الكثرة ، كقولهم : " رب بلد قطعت " و " رب يوم من شأنه كذا وكذا " ، يقصدون بذلك الوفور والكثرة .

ألا ترى أنهم يأتون به فى مواضع المدح ، وعد المآثر ، نحو قولهم :

" إن غير الدهر من حالك فرب يوم لك من شأنه كذا وكذا " ، كما قال :

[٩] أَلَا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ .. [وَلَاسِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ] (٣) (٤)

---

١) ينظر رأى البصريين والكوفيين فى : الإنصاف ٢ / ٨٣٢ ، ٨٣٣ .

٢) الأصول ١/٣٣٣ وعبارته : " .. والنحويون كالمجمعين على أن (رب) جواب لـ : " مافعلت " تقول : " رب رجل عالم " لمن قال لك : " مارأيت رجلا عالما " ، أو قدرت أنه يقوله ، فتقول : " رب رجل عالم " ، تريد : " رب رجل عالم قد رأيت " . ضارعت أيضا حرف النفى ، إذ كان حرف النفى يليه الواحد المنكور ، وهو يراد به الجماعة .. " . وينظر : التخمير ٢ ورقة ١٢٥ .

٣) الشطر الثانى ثبت فى المقتصد ، وسقط من المخطوطة .

٤) بيت من الطويل ، قاله : امرؤ القيس (الديوان ١٤٥) .
والبيت من شواهد : ابن يعيش ٢/٨٦ برواية : (ألا رب يوم كان منهن صالح) . ورصف المبانى /١٩٣ والجنى الدانى /٣٣٣ ، ٤٢٠ ، والمغنى ١/٣١٣ ، ٢/٤٢١ ، والخزانة ٢/٦٣ برواية : (ألا رب يوم صالح لك منهما) .
والهمع ١ / ٢٣٤ . ودارة جلجل : اسم غدير .
والمعنى : ألا رب يوم لك منهن سرور وغبطة بوصال النساء وعيش ناعم معهن ، وليس يوم من تلك الأيام مثل يوم دارة جلجل ، فان هذا اليوم كان أحسن الأيام وأفضلها (الخزانة ٢/٦٦) .

. . . .

وكذا : (ربما) كقوله :

[١٠] فإنْ تُمسِ مهجورَ الفِناءِ فربَّما ... أقامَ به بعدَ الوفودِ وفودُ (١)

ولا شبهة فى قصده التكثير ، ألا تراه قصد أن يضع الازدحام بإزاء الخلو ، فليس يقول : إنه أقام هناك وفود مرة ، أو مرتين .. " (٢) .

وقيل : معناها التقليل والتكثير ـ أيضا ـ فى قول الأئمة " سيبويه " وغيره (٣) .

قال "صاحب العين (٤) " : ورب كلمة يعنى بها التكثير (٥) .

قوله : (ومن خصائصها ألا تدخل إلا على نكرة ظاهرة ، أو مضمرة) .

اعلم أن " رب " تخالف سائر حروف الجر من أوجه أربعة :

الأول : أن مجرورها لا يكون إلا اسما منكورا ، وسائر حروف الجر ، يجوز أن يكون مجرورها نكرة ، ويجوز أن يكون معرفة .

قال " أبو البركات " : حجة ذلك أن " رب " لما كانت تدل على التقليل ، والنكرة

---

١) بيت من الطويل ، قاله : أبو عطاء السندى يرثى يزيد بن هبيرة الغزارى (الشعر والشعراء ٢ / ٦٥٣ والخزانة ٤ / ١٦٧ والعينى ١ / ٥٦٠) .
والبيت من شواهد : شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٣٠ وحماسة المرزوقى ٢ / ٨٠٠ نشره : أحمد أمين وعبد السلام هارون (ط ثانية ـ القاهرة ١٣٨٨٥ هـ ـ ١٩٦٨م) . والكشاف ٤/ ١٣٨ والخزانة ٤/ ١٦٧ .
والشاهد فيه : مجىء (ربما) للتكثير ؛ لأن المقام مقام مدح لا يناسب التقليل ، وإلا كان ذما .

٢) المقتصد ٢/ ٧٨٧ .

٣) ينظر : الكتاب ٢/ ١٥٦ والمقتضب ٤/ ١٣٩ وهامشه ٣/ ١٥ والأزهية / ٢٥٩ والجنى الدانى / ٤١٨ والهمع ٢ / ٢٥ .

٤) صاحب العين : هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى البصرى أبو عبد الرحمن . أول من استخرج العروض ، وهو أستاذ سيبويه .
من تصانيفه : العين ، الجمل ، العروض ، النقط والشكل . توفى سنة ١٧٥ هـ ، وقيل : سنة ٧٠ هـ ، وقيل : سنة ٦٠ هـ ، وله ٧٤ سنة .
ينظر : طبقات الزبيدى / ٤٧ ونزهة الألباء / ٤٥ والبغية ١/ ٥٥٧ والأعلام ٢ / ٣٦٣ .

٥) يقول السيوطى فى الهمع ٢ / ٢٥ : " .. ثانيها للتكثير دائما ، وعليه صاحب العين وابن درستويه وجماعة " . وينظر : شرح الكافية للرضى ٢ / ٢٣٠ .

. . . .

تدل على التكثير ، وجب أن تختص بالنكرة التى تدل على التكثير ،ليصح فيهـــا التقليل (١) .

والاسم المجرور بـ " رب " قد يكون اسما ظاهرا ، وقد يكون اسما مضمرا : فالظاهر ، نحو قولك : " رب رجل " والمضمر ، نحو : " ربه رجلا " ، ولابد من وصف الظاهـــر بأحد ثلاثة أشياء :

إما اسم مفرد ، نحو : " رب رجل جواد " ، أو جملة فعلية ، نحو : " رب رجـل جاءنى " ، أو جملة اسمية ، نحو : " رب رجل أبوه كريم "

قالوا : إنما وجـب وصف مجرورها ؛ لأن الفعل الذى هو متعلق " رب " لابـد وأن يكون محذوفا ، كما ستعرفه ، فجعلوا لزوم الوصف عوضا عن الفعل المحـــذوف من اللفظ (٢) .

وقيل : إنما لزمته الصفة ؛ لأنه أبلغ فى باب التقليل ، ألا ترى أن " رجلا قائما" أقل من " رجل " بانفراده (٣) .

وذهب بعضهم إلى أنه لايجب أن تكون موصوفة ،إلحاقا لمجرورها بسائر المجرورات (٤).

—————

١) أسرار العربية : ١٠٥ ، وينظر : ابن يعيش ٨/ ٢٧ وشرح الكافية للرضى ٢/ ٣٠٧ .

٢) يقول أبو البركات الأنبارى فى أسرار العربية / ١٠٥ : " .. وأما كونها تلـــزم الصفة مجرورها ، فجعلوا ذلك عوضا عن حذف الفعل الذى يتعلق به ،وقد يظهر ذلك فى ضرورة الشعر.. " وينظر : ابن يعيش ٨/ ٢٨ .

٣) ابن يعيش ٨/ ٢٨ : " .. وانما لزم المجرور هنا الوصف ؛ لأن المراد التقليـل ، وكون النكرة هنا موصوفة أبلغ فى التقليل ، ألا ترى أن " رجلا جوادا " أقل مـن "رجل" وحده ، فلذلك المعنى ، لزمت الصفة مجرورها ، ولأنهم لما حذفوا العامل ، فكثر ذلك عنهم ، ألزموها الصفة ، لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل " .

٤) يقول المرادى فى الجنى الدانى / ٤٢٥ : " .. ذهب المبرد ،وابن السراج ، والفارسى ،وأكثر المتأخرين إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر ،إما بمفرد ، نحـــو: " رب رجل صالح " ، واما بجملة ، نحو : " رب رجل لقيته " فـ "لقيته " جملـــة فى موضع خفض على الصفة .
قال بعضهم : لأن المراد التقليل ،وكون النكرة موصوفة أبلغ فى التقليل ، ولأنهـــم لما كثر حذف عاملها ،ألزموها الصفة ، لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل ، وذكر فى البسيط أن وجوب وصفها رأى البصريين .
وذهب الأخفش ،والفراء ، والزجاج ،وابن طاهر ،وابن خروف إلى أنه لايلـــزم وصف مجرورها ،وهو ظاهر مذهب سيبويه ، واختاره ابن عصفور ،ونقله ابن هشام عن المبرد .
واستدل من لم يلتزمه بالسماع مع ضعف ماعلل به الملتزمون ... "
وينظر : شرح الرضى على الكافية ٢/ ٣٣١ ، ٣٣٢ والهمع ٢ / ٢٦ .

(فصل) "والمضمرة حقها أن تفسر بمنصوب ، كقولك : " رُبَّهُ رجلاً ".

ومنها أن الفعل الذى تسلطه على الاسم يجب تأخره عنها ، وأنه يجئ محذوفا فى الأكثر ، كما حذف مع الباء فى : "بِسْمِ اللّٰه " ، قال الأعشى :

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ اليَوْ ... مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ

ف : " هرقته " و" من معشر" صفتان لـ : " رفد " و " أسرى " ، والفعل محذوف .

ومنها أن فعلها يجب أن يكون ماضيا ، تقول : " رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ قَدْ لَقِيتُ " ، ولا يجوز : " سألقى ، أو لألقين " .

وتكف بـ (ما) فتدخل حينئذ على الاسم والفعل ، كقولك : " ربما قام زيد " ، و "ربما زيد فى الدار" ، قال أبو دؤاد :

رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

وفيها لغات : (رب) الراء مضمومة ، والباء مخففة مفتوحة ، أو مضمومة ، أو مسكنة . و (رب) الراء مفتوحة ، والباء مشددة ، أو مخففة . و (ربت) بالتاء ، والباء مشددة ، أو مخففة .."

وأما الاسم المضمر : فلابد أن يفسر بنكرة منصوبة ، كقولك : " رُبَّهُ رَجُلاً " . قال " أبو على[1] " : إنهم أضمروا قبل الذكر على شريطة التفسير ، كما فعلوا ذلك فى "نِعْمَ رَجُلاً " .

وانما دخلت " رب" على هذا الضمير ، وهى إنما تدخل على النكرات من أجل أن هذا الضمير ، ليس بمقصود قصده ، فلما كان غير معين أشبه النكرة ، فصار فى حكمها[2] .

وقال " عبد القاهر" : إن الضمير فى قولهم "رُبَّهُ" شائع ، لا يراد به شئ مخصوص ، وانما يدل على شئ (ما) ، فيفسر بالنكرة ، فيقال : "رُبَّهُ رَجُلاً " .

ولو كان مخصوصا "مِثْلَهُ" إذا قلت : "لِى مِثْلُهُ رَجُلاً " تريد : نحو زيد وعمرو ، لوجب أن يجوز : "رُبَّكَ رَجُلاً" ، كما تقول : " لِى مِثْلُكَ رَجُلاً " ، فلما لم يجز ذلك علمت أن الهاء فى " ربه " غير مخصوص .

ولو جاز ذلك ، لجاز أن تقول : " رب الرجل الذى تعلم " ، وشبهه بـ "نِعْمَ رَجُلاً " من حيث أن النكرة المنصوبة تفسر المضمر الذى هو فاعل "نِعْمَ" .

---

1) أبو على : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ، واحد زمانه فى علم العربية ، أخذ عن الزجاج ، وابن السراج ومبرمان ، من تصانيفه : الإيضاح، والمسائل الحلبية ، والبغدادية ، والإغفال . توفى بـ " بغداد " سنة ٣٧٧ هـ .
ينظر : طبقات القراء ١/ ٢٠٦ وانباه الرواة ١/ ٢٧٣ والبغية ١/ ٤٩٦ والأعلام ٢/ ١٩٤ .

2) الإيضاح العضدى ١/ ٢٥٣ (ط أولى ١٩٦٩) تحقيق د . حسن شاذلى فرهود ، كلية الآداب ـ جامعة الرياض .

. . . .

فإذا قلت : " نعم رجلا " علم أنك تريد : " نعم الرجل رجلا " ، كما أنك إذا قلت : " ربه رجلا " ، علم أنك تريد : " رب رجل " (١) ...

الثاني : من خصائص " رب " أن الفعل الذى تعلقت به ، وتعدى بها إلى الاسم المجرور ، يجب أن يكون متأخرا عنها ، وعن مجرورها بخلاف سائر حروف الجر ،

تقول : " رب رجل كريم لقيته " ، ولا يجوز " لقيت رب رجل كريم " كما تقول : " مررت بزيد ، وأخذت من ماله " .

قال " أبو البركات " : الذى أوجب كون " رب " لها صدر الكلام ، أنها تدل على التقليل، وتقليل الشئ يقارب نفيه ، فأشبهت حرف النفى [وحرف النفى] (٢) له صدر الكلام (٣) .

قال " أبو محمد " : الذى يشهد لكون التقليل بمنزلة النفى قولهم : " قل من يقول ذاك إلا زيد " ، والمعنى : " لايقول ذاك إلا زيد " (٤) .

و " رب " وما دخل عليه فى موضع نصب ، كما أن الجار مع المجرور فى قولك: " مررت بزيد " كذلك .

الثالث : من خصائصها أن هذا الفعل الذى أوجب تأخيره ، يجئ محذوفا من اللفظ فى الأغلب .

قال " أبو البركات " : إنما حذف الفعل معها ، للعلم به ، ألا ترى أنك إذا قلت : " رب رجل يفهم " كان التقدير : " رب رجل يفهم أدركت ، أو لقيت " ، فحذف الفعل لدلالة الحال عليه (٥) .

---

١) المقتصد ٢ / ٧٧١ .
٢) مابين الحاصرتين سقط من المخطوطة ، وثبت فى الإنصاف وأسرار العربية .
٣) الإنصاف ٢/٨٣٣ وأسرار العربية : ١٠٥ .
٤) التخمير ٢ ورقة ١٢٥ .
٥) الإنصاف ٢ / ٨٣٤ وزاد فيه [والحذف على سبيل الوجوب والجواز لدلالة الحال كثير فى كلامهم] وينظر : أسرار العربية / ١٠٥ .

....

ونظيره حذف الفعل الذى هو متعلق " بسم الله " فإن الأصل : "أبتدئ باسم الله " ، لكنهم حذفوا الفعل تخفيفا لما كثر استعماله .

قال " عبد المجيد " : إن أكثر ما استعمله العرب محذوفا ، وربما تجئ به توكيدا وزيادة فى البيان ، قولك : " رب رجل عالم صاحبته " ./ ٣٠٧ / أ

وإذا قلت : " رب رجل أكرمنى " فقولك : " أكرمنى " صفة لـ : " رجل " وليس هو الفعل الذى تعلق به " رب " ، وإنما ذلك الفعل محذوف من اللفظ ، فلو أظهرته قلت : " رب رجل أكرمنى حاصل ، أو كائن " .

ونحوه : قول الأعشى :

[١١] رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ اليَوْ .. مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ (١)

الشاهد فيه : أن " هرقته " صفة لمجرور " رب " وهو : " رفد " ، ومتعلق " رب " محذوف . وكذلك قوله : " من معشر " صفة لـ : " أسرى " والفعل الذى هو متعلق " رب " أيضا محذوف .

بيان ذلك أن " هرقته " لو جعل متعلق " رب " بقى مجرور " رب " وهو " رفد " بغير صفة ، ولا يخفى امتناعه .

وإذا جعل " هرقته " صفة لـ : " رفد " لم يكن بد من تقدير فعل ، هو متعلق " رب " (٢) .

---

١) من الخفيف ، قاله : الأعشى من قصيدة يمدح فيها الأسود بن المنذر اللخمى (الديوان ١٣) وروايته (أقتال) فى موضع (أقيال) .
والأعشى : ميمون بن قيس ، وكان أعمى ، عاش فى الجاهلية ، وأدرك الاسلام ، لكنه لم يسلم (الشعر والشعراء ١ / ١٧٨ والمؤتلف ١٢ ومعجم الشعراء للمرزبانى ٤٠١ تعليق د . ف . كرنكو (ط ثانية ــ بيروت ١٤٠٢ هـ ــ ١٩٨٢ م) والخزانة ١ / ٨٤ .
والبيت من شواهد : المقتضب ٢ / ٧٧٠ وإيضاح ابن الحاجب ٢ / ١٥٢ وشرح الرضى على الكافية ٢ / ٣٣١ وابن يعيش ٨ / ٢٩ وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٣٥٧ (رسالة دكتوراة ــ تحقيق صاحب جعفر ــ كلية الآداب ــ جامعة القاهرة ــ ١٩٧١) والمغنى ٢ / ٥٨٧ والعينى ٣ / ٢٥١ والخزانة ٤ / ١٧٦ .
والرِّفْدُ : القدح الضخم . أقيال : جمع " قَيْلٍ " وهو الملك . وعلى رواية (أَقْتَالٍ) فهو جمع " قِتْلٍ " وهو النظير ، أو العدو والمقاتل . الصحاح (قتل) ٥ / ١٧٩٨ .
يقول : رب رجل كانت له إبل يحلبها ، فاستقتها ، فذهب ماكان يحلبه فى الرفد .

٢) يقول ابن يعيش ٨ / ٢٩ : " الشاهد فيه لزوم الصفة للنكرة .. وقوله : (هرقته) فى موضع الصفة لـ : (رفد) المخفوض بـ (رب) . والذى يتعلق بـ (رب) محذوف ، تقديره : (سبيت ، أو ملكت) .
وقوله : (من معشر أقتال) فى موضع الصفة لـ : (أسرى) فيتعلق الجار والمجرور بمحذوف ، ولا يتعلق بنفس (أسرى) ؛ لأن المخفوض بـ (رب) لابد له من صفة " .
وينظر : الخزانة ٤ / ١٧٦ .

....

وقال " عبد القاهر " : إن المجرور بـ " رب " في قوله : " رب رفد " قد وصفه بقوله : " هرقته " فالجملة في موضع جر ، وكأنه قال : "رب رفد مهراق " .

وقوله : " وأسرى " معطوف على " رفد " وكأنه قال: " رب أسرى " .

وقد [علمت] (١) أن ماتدخل عليه " رب " لابد من أن يوصف ، فلا تقول : " رب رجل .. " حتى تقول : " يفهم ، أو ظريف " أو ما أشبهه .

واذا كان الأمر على هذا ، وجب أن يكون حرف الجر الذى هو " من " في قوله : " من معشر " متعلقا بمحذوف ، يكون صفة لـ : " أسرى " ،حتى كأنه قال : " رب أسرى كائنين من معشر " فهو بمنزلة قولك : " رب رجل في الدار " في أنك وصفت النكرة بقولك : " في الدار " ؛ لتعلقه بالمحذوف ، نحو " استقر " .

ولو جعلت : " من " في قوله : " من معشر " متعلقا بنفس " الأسرى " حتى كأنك قلت: " رب مأخوذين من معشر " على أن تعلق به " من " تعليقك إياه بالفعل في قولك : " أخذوا من معشر " لم يجز ؛ لأنك إذا فعلت ذلك ، كان قولك : " من معشر " داخلا في صفة " أسرى " ومعمولا له ، كـ : " زيد " في قولك : " رب ضارب زيدا " .

واذا كان كذلك ، بقى المجرور بـ " رب " من غير صفة ، وجرى مجرى قولك : " رب خير من زيد " في أن الجميع اسم واحد بمنزلة أن تقول: " رب أسرى " وتسكت (٢) .

قال في " شامل اللغة " : الرفد : أيضا اللبن (٣) . تقول : أريق رفده ، أى: لبنه ، وهو كناية عن القتل (٤) .

و " أقيال " جمع " قَيِّل " ، وهو : ملك من ملوك حمير ، وأصله : " قَيِّل " بالتشديد ، نحو : " ميت وميت " (٥) .

---

١) سقط من المخطوطة .

٢) المقتصد ٢ / ٧٧٠ ، ٧٧١ .

٣) لم أعثر على هذا المعنى فيما توفر لدى من كتب اللغة .

٤) ينظر : أساس البلاغة للزمخشرى / ٣٥٤ (دار صادر ـ بيروت ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥م) وتاج العروس للزبيدى ٨ / ١١٠ تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر وآخرين . (الكويت ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠م) .

٥) الصحاح (قول) ٥ / ١٨٠٦ .

. . . .

قال " أبو محمد " : المعنى : رب رفد (مهراق [١]) فى ذلك اليوم ضممته إلى أسرى [٢].

ووجدت فى شرح ديوان الأعشى " هرقتَه " بفتح التاء ، ومعناه : رب ملك هجمت عليه فهرقت آنيته التى كان يشرب فيها ، ويسقى الناس .

والرفد : القدح [٣]. وأقتال ، بنقطتين من فوق : أضداد وأعداء [٤].

الرابع : من خصائص " رب " أن الفعل الذى تتعلق به ، لابد وأن يكون ماضيا ، فلا يجوز أن تقول : " رب رجل ظريف سأكرمه ، أو أكرمه " ، وإنما تقول : " رب رجل ظريف قد أكرمته " ، وكذلك تقول : " رب رجل كريم قد لقيت " ، ولا يجوز : " سألقى ، أو لألقين " .

قالوا : إنما وجب كون الفعل ماضيا ، لأن " رب " إنما يأتى لما مضى ، فلذلك وجب أن يكون الفعل الذى تعلقت به ماضيا [٥].

فإن قلت : أليس أن الفعل مضارع فى قوله تعالى :

" رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ " [٦] ؟

قلت إنما ساغ ذلك ؛ لأن ما أخبر به الله تعالى ، لوقوعه صدقا قطعا ، فهو بمنزلة الماضى الذى وقع ، فكأنه قال : " رُبَمَا وَدَّ .. " .

---

١) سقط من المخطوطة .
٢) التخمير ٢ ورقة ١٢٦ .
٣) الصحاح (رفد) ٢ / ٤٧٥ .
٤) السابق (قتل) ٥ / ١٧٩٨ .
٥) يقول المرادى فى الجنى الدانى / ٤٢٦ : " .. وإنما لزم مضى فعلها ؛ لأنها جواب لفعل ماض . وقيل لأنها للتقليل ، فأولوها الماضى ؛ لأنه قد تحقق قلته .
وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالا ، ومنع أن يكون مستقبلا .
وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن يكون ماضيا ، وحالا ، ومستقبلا ، والمضى أكثر ، وهو اختيار ابن مالك .
فمن وقوعه مستقبلا قول جحدر :
فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِى ∴ عَلَىَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ الْبَنَانِ
ومن وقوعه حالا قول الشاعر :
أَلَا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ ∴ وَمُؤْتَمَنٍ بِالْغَيْبِ غَيْرِ أَمِينِ "
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١٥٢ وابن يعيش ٨ / ٢٩ وشرح الرضى على الكافية ٢ / ٣٢٩ .
٦) سورة الحجر ، آية / ٢ .

....

قوله : (وتكف بـ "ما" فتدخل حينئذ على الاسم والفعل).

قال "أبو محمد" : عنى المصنف بالاسم ، والفعل : الجملة الاسمية والفعلية (١) .

اعلم أن كلمة "ما" إذا دخلت على "رب" كفتها عن العمل ، وهيأتها للدخول على الفعل ، كقوله :

فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا ∴ أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وُفُودُ (٢)

كما أنها في (إنما ، وليتما ، ولعلما) كذلك.

قوله : (كقولك : "ربما قام زيد").

الشاهد فيه : أن "رب" لا تدخل إلا على اسم ، كسائر حروف الجر ، فلما دخلت عليها "ما" الكافة ، كفتها عن العمل ، واستقام وقوع الفعل بعدها .

قوله : (و "ربما زيد في الدار").

الشاهد فيه : أن الاسم الواقع بعد "رب" لا يكون إلا منكورا ، تقول : "رب رجل" ، ولا يجوز أن تقول : "رب الرجل" ولا "رب زيد" ؛ لما عرفته من أن "رب" لا تدخل على المعارف ، فلما دخلتها "ما" الكافة ، استقام وقوع الأسماء والمعارف بعدها .

وقول أبي دؤاد :

[١٢] رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ∴ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ (٣)

---

١) التخمير ٢ ورقة ١٢٦ ، ١٢٧.

٢) سبق توضيح هذا البيت في ص ٥٤ من التحقيق.

٣) من الخفيف ، قاله : أبو دؤاد : شاعر جاهلي ، واسمه : جارية بن الحجاج ، وقيل : حنظلة بن الشرقي (الشعر والشعراء ١٦١/١ والخزانة ١٩٠/٤ والعيني ٣٩١/٢).

والبيت من شواهد : أمالي الشجري ٢٤٣/٢ والتخمير ٢ ورقة ١٢٦ والإيضاح لابن الحاجب ٥٣/٢ وابن يعيش ٣٠/٨ وشرح الرضي على الكافية ٣٣٢/٢ وشرح الكافية للشافية لابن مالك ٢٩٤/١ رسالة دكتوراة - تحقيق د . أحمد عبد المنعم الرصد - كلية اللغة العربية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م رقم ١٧٨٥.

وشرح الألفية للمرادي ١٩٣/٢ تحقيق د . عبد الرحمن سليمان (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م) . والجنى الداني /٤٢٤ وشرح ابن عقيل ٢٨/٢ تحقيق محمد محيي الدين (ط تاسعة - القاهرة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦م) .

وأوضح المسالك لابن هشام /٩٦ (ط ثانية ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠م) . والبهجة المرضية /٢٥٤ رسالتي للماجستير - كلية اللغة العربية بالقاهرة (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م) . والأشموني ٢٣٠/٢ والخزانة ١٨٨/٤ .

....

اعلم أن الواقع بعد "رب" فى البيت جملة اسمية أيضا ، إلا أن المبتدأ فيها ليس علما ، وإنما هو معرف بالألف واللام .

والمراد بالجامل : مالك الجمال .

قال "الجوهرى" : "الجامل : القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه ، قال الشاعر :

[١٣] فَإِنْ تَكُ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ فَإِنَّهُمْ ∴ لَهُمْ جَامِلٌ مَا يَهْدَأُ اللَّيْلَ سَامِرُهْ "(١) (٢)

قال : وتقول : أَبَّلَ الرجل ، أى : اتخذ إبلا واقتناها (٣) .

وقال "عبد المجيد" : أَبَّلَ الرجل ، أى : اقتنى إبلا تكون للنتاج والنماء ، ولاتكون للاعتمال (٤) .

وقال "أبو عبيد (٥)" : الْعَنَاجِيجُ : جياد الخيل ، واحدها عُنْجُوجٌ (٦) .

وقال "الجوهرى" : الْمُهْرُ : هو ولد الفرس ، والجمع أَمْهَارٌ وَمِهَارٌ وَمِهَارَةٌ (٧) .

قال "عبد الباقى" : معنى البيت أن هؤلاء ذوو إبل كثيرة متوالدة ، وليسوا فقراء (٨) .

وقال صاحب التفصلة : وقد تفسر "ما" التى تتصل بـ "رب" بالمعرفة ، كما تبدل المعرفة بالنكرة ، والنكرة بالمعرفة ، تقول : "ربما رجل صالح رأيته" و "ربما الرجل الصالح فى الدار" ، و "الرجل" معرفة ، وهو مرفوع ، كما يبدل المرفوع من المجرور ، نحو : "مررت برجل زيد" .

وقوله تعالى : "٠٠ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ ٠٠" (٩) .

---

١) من الطويل ، قاله الحطيئة (الديوان ٢٥) وروايته :
وَإِنْ تَكُ ذَا شَاءٍ كَثِيرٍ فَإِنَّهُمْ ∴ ذَوُو جَامِلٍ لَا يَهْدَأُ اللَّيْلَ سَامِرُهْ
والحطيئة : جرول بن أوس ، يكنى : أبا مليكة ، جاهلى إسلامى (الشعر والشعراء ١/٢٣٨ والخزانة ١/٤٠٩ والعينى ١/٤٧٣) .
والبيت من قصيدة له هجا بها الزبرقان بن بدر ، ومدح فيها ابن عمه : بغيض ابن شماس ، وهو من شواهد : ابن يعيش ٥/٧٨ برواية (لنا) فى موضع (لهم) والخزانة ٣/٧٨٩ .

٢) الصحاح (جمل) ٤/١٦٦١ .

٣) السابق (أبل) ٤/١٦١٨ .

٤) اللسان (أبل) ١/١٠ وفى التخمير ٢ ورقة ١٢٧ "أَبَّلَ الرجل ، أى : اتخذ إبلا تكون للنتاج والنماء ، ولاتكون للاعتمال" .

٥) أبو عبيد : القاسم بن سلام ، كان أبوه مملوكا روميا ، أخذ العلم عن أبى زيد ، وأبى عبيدة ، والأصمعى ، والكسائى ، والفراء .
من تصانيفه : الغريب المصنف ، غريب القرآن ، غريب الحديث ، معانى القرآن .
مات بمكة سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين عن سبع وستين سنة .
ينظر : طبقات الزبيدى ١٩٩ ونزهة الألباء ١٣٦ والبغية ٢/٢٥٣ .

٦) الصحاح (عنج) ١/٣٣٠ ، ٣٣١ وينظر : التخمير ٢ ورقة ١٢٧ .

٧) الصحاح (مهر) ٢/٨٢١ .

٨) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/١٥٣ وابن يعيش ٨/٣٠ .

٩) سورة الحج ، من الآية / ٧٢ : "٠٠ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ" وقد وردت هذه الآية فى المخطوطة (هل أنبئكم ٠٠) وهو تحريف ، والصواب ما أثبته .

. . . .

قال أبو دؤاد : (١)

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ∴ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

كأنه أراد : " رب جامل " / و " رب مؤبل فيهم " فلفظ بـ " ما " ثم أوضحه بـ "الجامل " ٣٠٧ /ب ففسر إبهامه .

ولو كانت " ما " صلة لا معنى لها كقول بعض(٢) النحويين في قوله تعالى : " فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ(٣) ." وقوله : " فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ(٤) .. " أنه على معنى : " فبرحمة من الله " و " فبنقضهم ميثاقهم " و " ما " لغو ، لما جاز أن تقول : " ربما الجامل " ؛ لأنه بمعنى : " رب الجامل " ؛ لأن " رب " لا تدخل فيما فيه الألف واللام ، ولما أدخلوها على المعارف ، علم أن كلمة " ما " ليست صلة زائدة ، وإنما هي كافة ، ومفسرة بـ " ما " بعدها .

فإذا كانت " ما " زائدة ، فهي لغو ، فلا تبطل عمل " رب " الجر إذ ذاك ، فتقول : " ربما رجل رأيته " بجر " رجل " كما قالوا : (٥)

[١٤] قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ∴ إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

فنصبوا الحمام بـ " ليت " وجعلوا " ما " لغوا .

---

١) سبق توضيح هذا البيت ص ٦١ من التحقيق .

٢) ينظر : ابن يعيش ٨ / ٣٠ وشرح الرضى على الكافية ٢/٣٣٢ .

٣) سورة آل عمران ، من الآية / ١٥٩ .

٤) سورة النساء ، من الآية / ١٥٥ .

٥) بيت من البسيط ، قاله النابغة من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ، ويعتذر إليه مما بلغه عنه فيما وشى به في أمر المتجردة (الديوان / ٢٥) وروايته (ونصفه) في موضع (أو نصفه) .

والنابغة الذبياني : هو زياد بن معاوية ، ويكنى : أبا أمامه ، من شعراء العصر الجاهلي (الشعر والشعراء ١/٩٢ والمؤتلف / ١٩١) والبيت من شواهد : الكتاب ٢/١٣٧ والخصائص ٢ / ٤٦٠ وأمالي الشجري ٢/١٤٢ ، ٢٤١ والإنصاف / ٢/٤٧٩ وابن يعيش ٨/٥٤ ، ٥٨ وشرح الكافية الشافية ١ / ١٤٥ والمغني ١/٦٣ والهمع ١/١٤٣ والبهجة المرضية / ١٢٦ والتصريح ١/٢٢٥ والخزانة ٤/٢٧٩ .

فقد : أي : حسبي .

والضمير في (قالت) يرجع إلى زرقاء اليمامة ، امرأة يضرب بها المثل في حدة النظر ، كانت ترى من مسافة ثلاثة أيام .

. . . .

قوله : (وفيها : لغات ٠٠) ٠

اعلم أن مجموع مانقله من اللغات ـ هنا ـ سبعة ٠

بيان ذلك : أن الراء إذا ضممتها ، وخففت الباء ، جاءت منها ثلاث لغات ؛ لأن الباء المخففة مع الراء المضمومة ، قد تكون مفتوحة ، وقد تكون مضمومة ، وقد تكون مسكنة ، والباء فى هذه اللغات الثلاث مخففة ٠

فإن كانت الراء مفتوحة ، جاءت فيها لغتان :

إحداهما : تشديد الباء ٠ والأخرى : تخفيفها ، والباء فى كل واحدة من هاتين اللغتين مفتوحة ، فهذه خمس لغات ٠

فإن ألحقت بـ : " رب " التاء ، وقلت : " ربت " جاء منها لغتان :

تشديد الباء ، وتخفيفها ، فيكون المجموع سبع لغات ٠

فإن قلت : إنه قد أغفل ذكر " رب " المضمومة الراء المشددة الباء مفتوحة ، وهى المستعملة فى الأكثر ، وهى لغة ثامنة ٠

قلت : إنما أغفل ذكرها فى هذا الموضع ؛ لأنه حكاها أولا ، فقال : " رب " للتقليل ٠

وقد حكى " عبدالجبار " فيها ثمان لغات بتقسيم غير ماذكره المصنف ، فقال :

فى " رب " ثمان لغات :

ضم الراء ، بتشديد الباء ، وتخفيفها ، والثالثة والرابعة كذلك إلا أن الراء مفتوحة ٠

قال : والأربعة الأخر مع تاء التأنيث ، تقول : " ربت " فيها التشديد والتخفيف ، وضم الراء وفتحها (1) ٠

---

(1) حكى ابن هشام فى المغنى ١٣٨/١ ست عشرة لغة فى " رب " ، حيث يقول : " ٠٠ وفى (رب) ست عشرة لغة : ضم الراء ، وفتحها ، وكلاهما مع التشديد والتخفيف ، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة ، أو محركة ، ومع التجرد منها ، فهذه اثنتا عشرة ، والضم والفتح مع إسكان الباء ، وضم الحرفين مع التشديد ، ومع التخفيف " ٠

كما حكى السيوطى فى الهمع ٢٥/٢ سبع عشرة لغة ٠

وينظر : ابن يعيش ٣١/٨ ، ٣٢ وشرح الرضى على الكافية ٣٢٩/٢ ورصف المبانى/ ١٩٢ والجنى الدانى / ٤٢٤ والصبان على الأشمونى ٢٠٣/٢ ٠

. . . .

وينعطف على ماذكرناه ثلاثة أبحاث :

البحث الأول : مذهب أهل البصرة : أن الهاء فى قولهم : " ربه رجلا " موحـدة ، سواء وليها مذكر أو مؤنث ، أو اثنان ، أو جماعة .

خلافا لأهل الكوفة : فإنهم يقولون: " ربه رجلا قد رأيت " و "ربهما رجلين " ،و " ربهم رجالا " ، و " ربهن نساء " .

فمن وحد ، قال : إنه كناية عن مجهول ، ومن لم يوحد ، قال : إنه رد كـلام ، كأنه قيل له : " مالك جوارٍ " فقال: " ربهن جوار قد ملكت " (١).

ونقل ابن السراج عن الأخفش : أنه يعترض بالأيمان ، فتقول : " رب والله رجل قد رأيت " و "رب أقسم رجل قد رأيت " .

ومنعه الجمهور ؛ لأن حرف الجر لا يفصل بينه وبين معموله (٢).

وقد اختلف أهل البصرة والكوفة فى "واو" (رب) فى الصور التى سقطت منها (رب)، نحو قولهم : (٣)

[١٥] وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيـــسُ ∴ إلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإلاَّ الْعِيـــسُ

---

١) نقل صاحب العرائس نص الجوهرى فى الصحاح (ربب) ١/١٣٢ .
ويقول ابن الحاجب فى شرح الرضى على الكافية ٢/٣٢٩ : " .. و (رب) للتقليل ، ولها صدر الكلام ، مختصة بنكرة موصوفة على الأصح ،وفعلها ماض محذوف غالبا ،وقد تدخل على مضمر مبهم ، مميز بنكرة ، والضمير مفرد مذكر ،خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز .." .

٢) الأصول ١/٣٣٨: " .. والأخفش يعترض بالأيمان ، فيقول : " رب ـ والله ـ رجل قد رأيت " ، وهذا لا يجوز عندنا ؛ لأن حروف الجر لا يفصل بينها وبين ما عملت فيه ، وسائر النحويين يخالفونه .." .
ويقول سيبويه فى الكتاب ٢/١٦٤ : " .. قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور ؛ لأن المجرور داخل فى الجار ، فصارا كأنهما كلمة واحدة .." .
وينظر : الهمع ٢/٣٧ .

٣) رجز ، نسب فى التصريح ١/٣٥٣ إلى جران العود واسمه : عامر بن الحـارث . (الشعر والشعراء ٢/٦٠٥ والعينى ٣/١٠٧) والرواية فى ديوان ص ٥٢ :

قَدْ نَدَعُ الْمَنْزِلَ يَالَمِيسُ ∴ يَعْتَسُّ فِيهِ السَّبُعُ الْجَرُوسُ
الذِّئْبُ أَوْ ذُو لِبَدٍ هَمُوسُ ∴ بَسَابِسًا لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ
إلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإلاَّ الْعِيسُ ∴ وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ

. . . .

فذهب الكوفيون إلى أنها هى الجارة ، واليه ذهب المبرد من البصريين .
ومعتقد أهل البصرة أن واو (رب) لاتعمل ، وانما تعمل (رب) مقدرة (١).
وقال قوم : جميع حروف العطف يجوز أن تكون عوضا (٢).
وقال صاحب المشرق : حكى بعض النحويين أن من العرب من يقول : " رب رجل ظريفٌ " برفع " ظريف " فإن روى عن عربى فصيح ، فإنما هو خبر مبتدأ مضمر ، تقديره : " هو ظريف " (٣).

البحث الثانى : قال " ابن السراج " : تقول : " مررت برجل قائم ظريفا " فتنصب " ظريفا " على الحال من ضمير " قائم ".

وتقول : " رب رجل ضربته وزيدا " و " رب رجل مررت به وبزيد " ، فتعيد الباء ؛ لأن المضمر المجرور لايعطف عليه الاسم الظاهر [إلا بإعادة حرف الجر ، خلافا لأهل الكوفة] (٤).

= والبيت من شواهد : الكتاب ١/٢٦٣ ، ٢ / ٣٢٢ ومعانى القرآن للفراء ٢/١٥ ، والمقتضب ٢ / ٣١٩ ، ٣٤٧ ، ٣٤٧ / ٤١٤ وابن يعيش ٢ / ١١٧،٨٠ والجنى الدانى / ١٩٢ والشذور ٢٦٥ والهمع ١/٢٢٥ والبهجة المرضية ٢١٦ والأشمونى ٢ /١٤٧ ، والعينى ٣/١٠٧ والخزانة ٤/١٩٧ والدرر ١/١٩٢ .
البلدة : الفلاة . الأنيس : مايؤنس به من إنسان أو حيوان . اليعافير : جمع يعفور ، وهو ولد الظبية ، وولد البقرة الوحشية أيضا . العيس : إبل بيض ، يخالط بياضها شقرة ، جمع (أعْيَس) والأنثى (عَيْسَاء) ، ولميس : اسم امرأة . يعتس : يطلب بالليل مايأكله ، والجَرُوس : بالجيم فعول من الجَرْس ، وهو : الصوت الخفى ، وذ ولِبَدٍ : الأسد ، ولِبَد بكسر ففتح جمع لِبْدَة بكسر فسكون ، وهو : مابين كتفيه من الوبر المتلبد . والهَمُوس : الخفيف الوطء .
والبَسَابِس : جمع بَسْبَس ، وهو القفر ، والملمع : الذى فيه لمع جمع لمعة ، وهى : بياض وسواد . والكنوس : المتخذة كِنَاسًا ، والكِنَاسُ مأوى الظباء ومقر الوحش (الخزانة ٤/١٩٧ ، ١٩٨).
والشاهد فيه : إضمار (رب) بعد الواو .

١) الإنصاف ١/٣٧٦ وينظر : الكتاب ١/٢٦٣ .
٢) ينظر : الأشمونى ٢/٢٣٢ وحاشية الصبان عليه . يقول ابن مالك :
وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَـــلْ .. وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ
٣) ابن يعيش ٨/٢٧ : ".. وأما ماتعلقوا به من قول بعض العرب : " رب رجل ظريفٌ " برفع " ظريف " فهو شاذ ، قال ابن السراج : هو من قبيل الغلط والتشبيه . يريد التشبيه بـ " كم) .. ".
٤) مابين الحاصرتين من كلام صاحب العرائس .
وينظر : الإنصاف ٢/٤٦٣ .

....

وتقول : " رب رجل قام هو وزيد " فتؤكد مافى " قام " من الضمير إذا عطفت عليه ، ويجوز ألا تؤكد ..

وإذا قلت : " رب رجل قد رأيت ، ورب امرأة " فالاختيار أن تعيد الصفة ، فتقول : " .. ورب امرأة قد رأيت " لأنك قد أعدت " رب " (١) .

وتدخل "رب " على " مثلك وشبهك " ؛ لأنهما لايتعرفان بالإضافة ، كما بيناه فيما تقدم .

وتقول : " رب رجلين مختصمين وامرأتان " بالرفع والجر:

أما الجر: فبالعطف على " رجلين " .

وأما الرفع : فبالعطف على مافى " مختصمين "من الضمير .

ولو أكدت الضمير ، فقلت : " رب رجلين مختصمين هما وامرأتان " لكان العطف على الضمير أجود .

وتقول : " رب ضاربك قد رأيته " و " رب شاتمك قد أهنته " ؛ لأن التنوين ثابت فى النية والتقدير ؛ ولأن المعنى : " رب ضارب لك " بتنوين " ضارب " .

فإن قلت : " رب ضاربك أمس" لم يجز عندنا ؛ لأنه معرفة ، وقد عرفت أن مجرور " رب " لايكون إلا نكرة .

البحث الثالث : قال "سيبويه " : إذا قلت : " رب رجل يقول ذاك " فقد أضفت القول إلى "الرجل " بـ " رب " (٢). وكذلك يقول من تابعه على هذا القول .

وإذا قيل : " رب غلام ظريف " فقد أضاف القائل بـ " رب " (الظريف) إلى (غلام) .

قال " ابن السراج " : وهذا لامعنى له ؛ لأن اتصال الصفة بالموصوف يغنى عن الإضافة (٣) .

---

١) الأصول ١ / ٣٣٦ ، ٣٣٧ .
٢) الكتاب ١ / ٤٢١ .
٣) الأصول ١ / ٣٣٤ : " .. قال سيبويه : إذا قلت: " رب رجل يقول ذاك " فقد أضفت القول إلى (الرجل) بـ (رب) وكذلك يقول من تابعه على هذا القول — وإذا قيل : " رب غلام ظريف " فقد أضاف القائل بـ (رب) الظريف إلى (غلام) . وهذا لامعنى له ؛ لأن اتصال الصفة بالموصوف ، يغنى عن الإضافة .. " .
وينظر : ابن يعيش ٨ / ٢٧ .

[واو القسم وباؤه وتاؤه]

(فصل) " و " واو " القسم مبدلة عن الباء الإلصاقية فى " أقسمت بالله " أبدلت عنها عند حذف الفعل ، ثم التاء مبدلة عن الواو فى " تالله " خاصة .

وقد روى " الأخفش " : " ترب الكعبة " .

فالباء لأصالتها تدخل على المظهر والمضمر [1] ، فتقول : " بالله ، وبك لأفعلن [2] " ، والواو لاتدخل إلا على المظهر ؛ لنقصانها عن الباء ، والتاء لاتدخل على المظهر إلا على واحد ؛ لنقصانها عن الواو .. " .

وثامنها : واو القسم

اعلم أن مباحث القسم ستأتى فى قسم المشترك ، فلايحسن استقصاء الكلام فيه ههنا .

وهذه الواو لايكون مابعدها إلا مجرورا .

وقال " ابن السراج " وغيره : الواو أكثر أدوات القسم استعمالا [3] .

قوله : (إنها مبدلة عن الباء الإلصاقية فى " أقسمت بالله ") .

قال " أبو سعيد " : الباء أصل حروف القسم ؛ لأنها توصل الفعل إلى اسم الله المحلوف به ، وتلصقه به ، كما تقول : " ضربت بالسيف " و " كتبت بالقلم " [4] .

قوله : (أبدلت عنها عند حذف الفعل) . / ٣٠٨ / أ

قال " عبد القاهر " : إن الواو لم يلزمه الجر ؛ لأجل أنه بدل من الباء فى قولهم : " بالله " ، وليس له أصل فى الجر ، ألا تراهم لايستعملون فى غير القسم حرف جر ، فلا يقول أحد : " مررت وزيد " بمعنى : " بزيد " ، وإنما يكون ذلك عند القسم فقط [5] .

---

١) فى المفصل المطبوع ص ٢٨٧ [المضمر والمظهر] .
٢) زاد فى المفصل المطبوع [كـذا] .
٣) الأصول ٣٤٤/١ وينظر : شرح الرضى على الكافية ٣٣٤/٢ .
٤) شرح الكتاب ٤ / ٦٣٦ ونصه : " وأصل هذه الحروف الباء ، والباء صلة للفعل المقدر ، وذلك الفعل " أحلف ، وأقسم " أو ماجرى مجرى ذلك .
فإذا قال : " بالله لأضربن زيدا " فكأنه قال : " أحلف بالله " .. " .
٥) المقتصد ٧٧٧/٢ .

....

قال " عبد المجيد " : إنما أبدلوا الواو من الباء ؛ لأنهما من مخرج واحد (١) .

قال " أبو البركات " : إنما كانت الباء هى الأصل ، دون الواو ، والتاء ؛ لأن فعل المقسم المحذوف فعل لازم .

ألا ترى أن التقدير فى قولك: " بالله لأفعلن " : " أقسم بالله ، أو أحلف بالله " ، والحرف المعدى من هذه الأحرف الثلاثة هو الباء ، وإنما تعين للأصالة دون غيره من الحروف المعدية ؛ لأن الباء معناها الإلصاق ، وكانت أولى من غيرها ، لتصل القسم بالمقسم به مع تعديته .

والذى يدل — أيضا — على أنها هى الأصل أنها تدخل على المظهر والمضمر ، والواو تدخل على المظهر دون المضمر ، والتاء تختص باسم الله تعالى دون غيره .

فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر ، واختصت الواو بالمظهر ، والتاء باسم الله تعالى ، دل على أن الباء هى الأصل (٢) .

ويشترط عند إبدال الواو حذف الفعل ؛ لأنه لما كثر ذلك فى استعمالهم ، وغلب دورانه على ألسنتهم ، ناسب ذلك حذف الفعل تخفيفا .

قال " أبو سعيد " : وإنما لم يلزم حذف الفعل فى " بالله " لئلا يظن أن الباء فى صلة غير الحلف ، إذ كانت الباء تكون فى صلة أفعال كثيرة ، نحو : " كتبت بالقلم " ، و " ضربت بالسيف " ، وغير ذلك مما لا يدخل تحت العد والإحصاء .

ولا كذلك الواو فإنها لا تكون حرف جر إلا فى القسم ، خاصة التاء ، قال فى التنزيل : " وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ .. (٣) " (٤)

قال " ابن السراج " : وقد تقول : " بالله " وفيها معنى التعجب (٥) .

قوله : (ثم التاء مبدلة عن الواو فى " تالله " خاصة) .

اعلم أن هذا الكلام يتضمن حكمين :

الأول : أن هذه التاء مبدلة من الواو .

---

١) ينظر : سر الصناعة ١ / ١٦٠ وشرح الكتاب للسيرافى ١ / ٤٠٧ وابن يعيش ٨ / ٣٤ وشرح الرضى على الكافية ٢ / ٣٣٤ .
٢) أسرار العربية / ١٠٩ .
٣) سورة الأنبياء ، من الآية / ٥٩ .
٤) شرح الكتاب ٤ / ٦٣٧ .
٥) الأصول ١ / ٣٤٤ وينظر : ابن يعيش ٨ / ٣٤٠ .

....

وقال " أبو سعيد " : إنهم يبدلون التاء من الواو فى مواضع كثيرة ، ومنها ماكان على (افتعل) نحو : " اتزن ، واتعد " ومايجرى مجراه ،وأصله : " اوتزن " لأنه من " وزن يوزن " وكذلك " اتعد "الأصل فيه : "اوتعد ".

ونحو قولهم : " تراث ، وتجاه ، وتجهة ، وتهمة ، وتيقود ، والأصل فيه : وراث ، ووجاه ، ووجهة ، ووهمة ، وويقود ؛ لأنه مأخوذ من (الوقاد) [١].

الثانى : أن التاء مختصة بالله خاصة ، تقول : " تالله لأفعلن " ، ولايقال ذلك إلا مع الله تعالى ، وفى التنزيل : " .. تَا للَّهِ تَفتأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ .. [٢] ".

ولا يجوز " تا لرحمن " ولا " تا لرحيم " .

قال " أبو البركات " : إنما اختصت باسم واحد ، وهو الله ؛ لأنها لما كانت فرعا للواو التى هى فرع للباء ، والواو تدخل على المظهر دون المضمر ؛ لأنها فرع ، انحطت عن درجة الواو ؛ لأنها فرع الفرع ، فاختصت باسم واحد ، وهو (الله) تعالى[٣].

قال "أبو محمد" : إنما اختصت التاء باسم الله تعالى ، للمبالغة فى التيمن به[٤].

قوله : (وقد روى " الأخفش " : " ترب الكعبة " ..).

اعلم أنه لما نقل أن التاء ، لاتدخل على اسم غير الله وحده ، قال : وقد حكى " الأخفش خلاف ذلك ، ونقل أن العرب أدخلت التاء على غير الله تعالى ، فقالت فى القسم : " ترب الكعبة " ، والأصل أن يقال : " برب الكعبة " بالباء الإلصاقية ، ثم " ورب الكعبة " ثم " ترب الكعبة " بالتاء بنقطتين من فوق[٥].

---

١) شرح الكتاب ١/ ٤٠٧ ، ٤ / ٦٣٧ ، ٥ / ٤٥٤ ، ٦ / ١٠٥.
٢) سورة يوسف ، من الآية : ٨٥ : " قالوا تا لله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضا ، أو تكون من الهالكين ".
٣) أسرار العربية : ١١٠.
٤) التخمير ٢ ورقة ١٢٧.
٥) يقول ابن يعيش ٨ / ٣٤ : " وقد حكى أبو الحسن " ترب الكعبة لأفعلن " ، يريدون: " ورب الكعبة " ، وهو قليل شاذ ،كأنهم جعلوا الواو أصلا لكثرة استعمالها ، وغلبتها على الباء ، فالتاء تدخل على طريق الاختصاص بالاسم الذى يكون القسم به أكثر.. ".
وينظر : المقتصد ٢/٧٧٧ والتخمير ٢ ورقة ١٢٧ والإيضاح لابن الحاجب٢/١٥٤ وشرح الرضى على الكافية ٢ / ٣٣٤.

. . . .

قال "عبد القاهر" : ولاتجر الواو ، والتاء في غير القسم .

وقال : التاء ليست من حروف المعاني ، والواو — وإن كانت من حروف المعاني — فليس لها في الجر نصيب (١) .

قوله : (فالباء لأصالتها تدخل على المظهر والمضمر ، فتقول : "بالله ، وبك لأفعلن" ، والواو لاتدخل إلا على المظهر ، لنقصانها عن الباء ، والتاء لاتدخل على المظهر إلا على واحد ، لنقصانها عن الواو ..) .

اعلم أنه جعل هذه الحروف الثلاثة على ثلاثة مراتب :

المرتبة الأولى : الباء الإلصاقية ، وتدخل على المظهر والمضمر ، كما ذكره .

المرتبة الثانية : الواو ، وتدخل على المظهر ، ولاتدخل على المضمر ، تقول : "والله لأفعلن" و "حق زيد لأذهبن" .

ويمتنع أن تقول : "وك لأفعلن" وكذلك لايجوز "وه لأخرجن" ، كما جاز أن تقول : "بك لأفعلن" ، و "به لأقومن" (٢) .

المرتبة الثالثة : التاء ، ولاتدخل إلا على اسم واحد ، وهو (الله) كما بيناه ، فتكون التاء فرع الفرع ، وأبعد عن الأصل بدرجتين .

هذا تمام الكلام في الضرب الأول ، وهو اللازم للحرفيه .

— — — —

---

١) المقتصد ٢ / ٧٧٧ . وعبارته : "اعلم أن الواو لم يلزم الجر ، لأجل أنه بدل من الباء في قولهم : (بالله) ، وليس له أصل في الجر ، ألا تراهم لا يستعملونه في غير القسم حرف جر ، فلا يقول أحد : (مررت وزيد) بمعنى : بزيد ، وإنما يكون ذلك عند القسم فقط . وكذلك التاء في : (تالله) وإنما هو بدل من الواو في : (والله) ك : (تُجاه ، وتُخمة) ، ولا يستعمل في غير هذا من الأسماء ، فلا يقال : (تالرحمن) ولا (ترب الكعبة) .
وأما ماحكاه أبو الحسن من قولهم : (تربي) فشاذ لا يؤخذ به .. " .

٢) المرجع السابق : " .. والواو فرع على الباء ، فلا تدخل إلا على المظهر ، لا يقال : (وَكَ لأفعلن) ولا (وَهَ لأفعلن) ، فينقص على الباء بدرجة .
والتاء فرع على الواو ، فتختص باسم الله تعالى ، ولا يكون له تصرف فإنه فرع الفرع ، فهو بعد الباء بدرجتين .. " .

[" أيمن الله " واختلاف العلماء فيه]

" وقولهم : " م الله " أصله : " من الله " ؛ لقولهم : " من ربى إنك لأشر " ، فحذف النون ؛ لكثرة الاستعمال .

وقيل : أصله : " أيم " ومن ثم قال : " مُن ربى " بالضم .

ورأى بعضهم أن تكون الميم بدلا من الواو ؛ لقرب المخرج .. " (١) .

....

....

....

....

....

---

١) لم يتعرض الشارح لبيان هذا الجزء من كلام المصنف ، وليس فى المخطوطة مايشير إلى سقوط صفحة منها ؛ لأن كلام الشارح قبل هذا الجزء وبعده متصل بعضه ببعض فى صفحة واحدة ، وهنا احتمالان :

الأول : عدم تعرض الشارح لهذا الجزء ، ولا أدرى : ماسببه ؟

الثانى : أن الشارح قد تعرض له بالشرح ، لكنه سقط سهوا من الناسخ .

وأنا بدورى أنقل ماقاله ابن الحاجب فى كتابه : الإيضاح فى شرح المفصل ٢ / ١٥٥ شارحا لهذا الجزء :

" وقولهم : " مُ الله " قيل : أصله : " من " ، واختلف الناس :

فقال بعضهم : هى " مِنْ " من قولهم : " من ربى لأفعلن " ، فحذفت النون ، تخفيفا ؛ لأنه محل تخفيف ، وخص الحذف عند دخولها على " الله " ملزما ، لما فيه من الاستثقال ، ولو بقيت " من " لزم التحريك ؛ لالتقاء الساكنين .

وانما جاز ضمها ؛ لأنها منقولة عن " من " فى قولهم : " من ربى " وتلك يجوز ضمها ، وانما جاز ضمها إيذانا بأنها القسمية ، لا التى للتبيين وغيرها .

ولم يأت بالفتح ؛ لأنه يوهم بالاستفهامية والشرطية .

ومنهم من قال : أصله " أيمن " فحُذِفَتْ ياؤها ونونها تخفيفا ، فبقى " مُ الله " ، ثم أجازوا الكسر ؛ لأنه أخف ، واستدل على ذلك بجواز الضم .

ومنهم من قال : هو حرف برأسه مبدل من الواو فى قولك : " والله " ، إلا أنه خص باسم الله ، كما خص التاء بذلك ، وكل ذلك محتمل .

إلا أنه يلزم من قال : (إنها حرف برأسه) أن يعدها فى حروف الجر ، كما عد الواو ، والتاء ، فيقول : واو القسم ، وتاؤه ، وميمه " .

[علــــــــى]

(فــل) " و " على " للاستعلاء ، تقول : " عليه دين "، و " فلان علينا أمير "، وقال اللــه تعالى : " فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ " .

وتقول على الاتساع : " مررت عليه " إذا جزته ، وهم اسم فى نحو قوله :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَاتَمَّ ظِمْؤُهَــا ∴ ....

أى : من فوقه .." .

الضرب الثانى من حروف الإضافة : مايكون اسما تارة ، وحرفا أخرى ،وحروفــــه خمسـة :

الأول : " على " .

اعلم أن المصنف ذكر أنها تجىء على أحد وجهين :

إما حرف معنى ، وإما اسم .

ونقل غيره من النحويين أن لها وجها ثالثا ، وهو : كونها فعلا فى بعض المواضـع ، كما سنذكره فى الضرب الرابع(١) .

قوله : (و " على " للاستعلاء ..) .

اعلم أنه يريد أن " على " إذا كانت حرفا ، كانت بمعنى الاستعلاء ،وقـــد أورد من أمثلة كونها حرفا أربعة كلها بمعنى الاستعلاء .

ألا ترى أنك إذا قلت : " عليه دين " فمعناه : علاه دين ؛ لأن الدين يستعلى من يلزمه ، وكذلك يقال : " ركبه الدين " .

وقولهم : " فلان علينا أمير " ، المعنى : أنه علا علينا فى المنزلة والرتبـــة ، ولهذا يخاطب بالمجلس العالى والرفيع .

وقوله تعالى : " .. وَعَلَى الْفُلْكِ(٢) .. " معنى الاستعلاء فيه على السفينــة محسوس بخلاف ماتقدم .

قوله : (وتقول على الاتساع : " مررت عليه " إذا جزته ..) .

اعلم أن الأصل أن يقال : " مررت به " فيستعمل بالباء على معنى الإلصاق

---

١) ينظر ص ٩٢ من التحقيق .

٢) سورة (المؤمنون) من الآية / ٢٢ : " وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ " .

. . . .

على الوجه الذى بيناه فيما تقدم ، لكنهم قد توسعوا ـ ههنا ـ وتجوزوا فقالـــوا : " مررت عليه " ، ولايظهر فيه معنى الاستعلاء .

قال " عبد القاهر " : إذا قلت: " مررت عليه " علامة الحرف فيه إيصال الفعل إلـــى الاسم (١) . هذا أصلها .

وقد يدخل فيها معنى " مع " كقولهم : " فلان / على جلالته يفعل كـــذا " ٣٠٨/ب ففيه معنى : " مع جلالته " ، ولا يكون ذلك فى كل موضع ، لا يقال : " خرجت على زيد " بمعنى : " مع زيد " .

قوله : (وهو : اسم فى نحو قوله:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَـــا ∴ . . . .

أي : من فوقه) .

اعلم أنه لم يذكر من أمثلة كونها اسما ، إلا مثالا واحدا ، وهو : ماذكره من البيت . وهى إذا كانت اسما ، كانت بمعنى : " فوق " و " أعلى " و " عند " ، ويدخل عليهـــا حرف الجر .

وقبل البيت الذى أنشده :

[١٦] أَذَلِــــكَ أَمْ كُدْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرْخُهَـــا ∴ لَقًى بِشَرَوْرَى كَالْيَتِيمِ الْمُعَيَّــــلِ
غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَـــا ∴ تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَـــلِ (٢)

---

١) المقتصد ٢ / ٧٨٣ .

٢) من الطويل ، نسبه الشارح لمزاحم بن الحارث العقيلى ، شاعر إسلامـــى (الأغانى لأبى الفرج الأصبهانى ٩٨/١٩ ـ الهيئة المصرية العامة للكتـــاب ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧٢م وطبقات ابن سلام ٢ / ٧٦٩ شرح محمود محمد شاكر) . والبيت من شواهد : الكتاب ٤ / ٢٣١ برواية :
غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَاتَمَّ خِمْسُهَـــا ∴ تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَـــلِ
والنوادر لأبى زيد ٤٥٤/ دار الشروق (ط أولى ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م) والمقتضب ٥٣/٣ والكامل للمبرد ٩٨/٣ تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم (ط دار نهضـــة مصر ـ القاهرة) والمقتصد ٧٨٢/٢ والصحاح (علا) ٦ / ٢٤٣٨ والمخصـــص ٥٧/١٤ وابن يعيش ٣٨/٨ وشرح الرضى على الكافية ٣٤٣/٢ والمقرب لابن عصفور ١٩٦/١ تحقيق : أحمد عبد الستار ـ عبد الله الجبورى (ط أولى ـ بغـــداد ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١م) والظمء : مابين الوردين ، وعلى رواية (خمسها) الخمس : أن ترد الماء يوما ، ثم تتركه ثلاثا ، وتعود إليه فى اليوم الخامس . اسم الإشارة يعود إلى (الخاضب) وهو : ذكر النعام (الصحاح ١٢١/١) فى بيت قبله :
قَطَعْتُ بِشَوْشَــاةٍ كَأَنَّ قُتُودَهَـــا ∴ عَلَى خَاضِبٍ يَعْلُو الْأَمَاعِزَ مِجْفَـــلِ
مجهل : المفازة لا أعلام فيها . الصحاح (جهل) ٤ / ١٦٦٤ .
والتقدير : أتلك الشوشاة ذلك الخاضب ، أم كدرية ، وهو تشبيه بليـــغ

....

قائله مزاحم بن الحارث العقيلي ، شاعر إسلامي .

وصف قطاة ، واستعار لها الظمأ ، وهو للإبل خاصة .

وقوله : تَصِلُّ — بالصاد المهملة — معناه : يُصَوِّتُ جَوْفُها من شدة العطش ، وهو في الأصل : صوت الشيء اليابس (١) .

وقيل : هو : صوت جناحيها في طيرانها ، والأول أشبه بمعنى " تصل " .

والقيض — بالقاف ، والضاد المعجمة — قشر البيض الأعلى (٢) .

وقوله : (ببيداء) يريد : القفر الذي يُبِيد من دخله (٣) .

وقيل : سمي بذلك ، لسكنى البِيدِ فيه ، وهي الوحوش .

ويروى : (بزيزاء) (٤) بالزاي المعجمة فيهما ، وفيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أن الهمزة فيه أصلية ، وهي على زنة (فِعْلال) ك : " زِلْزال " .

الثاني : بفتح الهمزة ، والزاي ، غير مصروف ، والهمزة زائدة للتأنيث ، والوزن : (فَعْلاء) وامتنع من الصرف لهمزة التأنيث ، ك : " بَيْداء " و " مَجْهَل " بالجيم نعت له .

الثالث : زِيزاءَ — بكسر الزاي ، وفتح الهمزة ، ووجهه أن يكون (فِعْلال) مضاعفا كالأول ، وإنما منع من الصرف على هذا القول ، لتأنيث البقعة ، والتعريف .

و " مَجْهَل " بدل منه ، إن صح هذا القول .

ولم يأت (فِعلاء ، ولا فُعلاء) بكسر الفاء ، وضمها ، والهمزة للتأنيث . وأجازه قوم من الكوفيين ، والقياس يمنعه والسماع .

واحتجوا بقوله تعالى : " .. مِنْ طُورِ سَيْناءَ .. " (٥) .

ولا شاهد فيه ؛ لأنه من المضاعف ، أو ملحق به .

وامتنع صرفه ، للتعريف والتأنيث ؛ لأنه بقعة .

---

١) الصحاح (صلل) ٥/١٧٤٤ .

٢) السابق (قيض) ٣ / ١١٠٣ .

٣) اللسان (بيد) ١/٣٩٤ .

٤) الزيزاء : الأرض الغليظة . اللسان (زيز) ٣/١٨٩٩ .

٥) سورة (المؤمنون) من الآية : ٢٠ : " وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلْآكِلِينَ " .

. . . .

قوله : كُدْرِيَّةٌ : هو نوع من القطا ، ولونها يضرب إلى السواد [(١)] .
ولَقًّى ، معناه : مطروح مهمل [(٢)] ، وشروري : اسم موضع [(٣)] .
والمعيل : الفقير من قولهم : عال يعيل عيلة [(٤)] .

وشبه الفرخ باليتيم الفقير حين أفردته القطاة ، وهي لاتتخذ عشها في شجرة ، وانما تتخذه في الأرض في مفاحص[(٥)] ونقر ، ولذلك قال : " لقى بشروري " .

وقيل للأصمعي : كيف قال : (غدت من عليه) والقطاة تذهب للماء ليلا ، فقال : لم يرد الغدو ، وانما ذكره مثلا للتعجيل ، والعرب تقول : " بكر في العشية " .

ومعنى من عليه : من فوقه . وقيل : من عنده ، وهو قول " أبي عبيدة " [(٦)] .

وقصد شرح المعنى ، لأنها بعد الخروج من البيضة ، انتقلت الفوقية إلى العندية ، فصارت : عنده ، لا عليه .

واعلم أن في البيت شاهدين :

أحدهما : أن " على " تكون اسما ، بدليل دخول حرف الجر وهو " من " عليها .

والثاني : أن " عن " أيضا قد تكون اسما ، لعطفها على كلمة ، والتقدير : " ومن عن قيض " .

ويجوز أن تكون " عن " حرفا ، ولا يريد به الحمل على حرف الجر ، أي : " غدت عن قيض " .

قالوا : وهو في حال الاسمية مبني غير معرب [(٧)] .

---

١) الصحاح (كدر) ٢/٨٠٣ .
٢) السابق (لقى) ٦/٢٤٨٤ .
٣) السابق (شرى) ٦/٢٣٩١ .
٤) السابق (عيل) ٥ / ١٧٧٩ .
٥) مفحص القطاة : حيث تفرخ فيه من الأرض : اللسان (فحص) ٥ / ٣٣٥٦ .
٦) أبو عبيدة : معمر بن المثنى اللغوي البصري ، مولى بني تيم ، تيم قريش ، رهط أبي بكر الصديق ، أخذ عن يونس ، وأبي عمرو ، وهو أول من صنف غريب الحديث . من تصانيفه : المجاز في غريب القرآن ، معاني القرآن ، ما تلحن فيه العامة . ولد سنة اثنتي عشرة ومائة . ومات سنة تسع ، وقيل ثمان . وقيل : إحدى عشرة ومائتين . ينظر : طبقات الزبيدي / ١٧٥ ونزهة الألباء / ١٠٤ والبغية ٢ / ٢٩٤ .
٧) يقول المرادي في الجنى الداني / ٤٤٣ : " .. وقال أبو القاسم بن القاسم : هي مبنية ، والألف فيها كألف (هذا) .. " . وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/١٥٦ .

[عـــن]

(فصل) "و "عن" للبعد والمجاوزه ،كقولك : "رمى عن القوس" ؛ لأنه يقـــذف عنها بالسهم ، ويبعده ،و "أطعمه عن الجوع "و "كساه عن العرى" ؛ لأنه يجعل الجوع والعرى متباعدين عنه .

و "جلس عن يمينه "أى : متراخيا عن بدنه فى المكان الذى بحيال يمينه ،وقال الله تعالى : "فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ".

وهو اسم فى نحو قولهم : "جلست من عن يمينه "أى : من جانبها ".

الثانى : "عن" ، وهى تكون اسما مرة ، وحرف جر مرة .

اعلم أنه يريد : أن "عن" إذا كانت حرفا ، فمعناه التعدى ،وقد أورد المصنف من الصور التى "عن" فيها حرف جر خمس صور ،وهى فى جميعها بمعنـــى التعدى والبعد ، فإذا قلت : "رميت عن القوس" فالسهم قد تعدى القوس ،وبعد عنه ، وكذا البواقى .

قوله : (يقذف عنها بالسهم) .

اعلم أن الضمير المؤنث فى (عنها) يرجع إلى (القوس) ، والمعنى : يرمى عن القوس بالسهم .

قال "الجوهرى" القذف بالحجارة : الرمى بها [(١)].

قوله : (و "جلس عن يمينه" أى : متراخيا عن بدنه فى المكان الذى بحيال يمينه)

قال "الجوهرى" : تقول : قعد حياله وبحياله ، أى: بإزائه ،وأصله من الواو [(٢)].

وقوله : "..فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ .." [(٣)].

قال "عبد الجبار" : الكلام محمول على المعنى ؛ لأن معنى (يخالفون) : يميلون ويعدلون [(٤)].

---

١) الصحاح (قذف) ٤ / ١٤١٤ .

٢) السابق (حول) ٤/ ١٦٧٩ .

٣) سورة النور ، من الآية / ٦٣ .

٤) ينظر : التفسير الكبير للفخر الرازى ٢٤ / ٤٠ .

....

وقال فى "الكشاف" : يقال : خالفه إلى الأمر : إذا ذهب إليه دونه .. وخالفه عن الأمر : إذا صد عنه دونه (١).

قال "عبد القاهر" : علامة الجر فيه أنه أوصل الفعل إلى الاسم ، كما تفعل الباء فى قولك : "رميت بالسهم" و "مررت بزيد" (٢).

قوله : (وهو : اسم فى نحو قولهم : "جلست من عن يمينه" ، أى : من جانبها).

اعلم أن "عن" إذا كانت اسما ، كانت بمعنى (جانب) كقول الشاعر :

[١٧] فَلَقَدْ أَرَانِى لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِى مَرَّةً وَأَمَامِى (٣)

المعنى : من جانب يمينى . وعلامة اسميته دخول حرف الجر عليه ، ولو كان حرفا ، امتنع أن يدخل عليه "من" فإن حرف الجر لا يدخل عليه "مِنْ" أبدا ، وهو فى حال الاسمية مبنى غير معرب .

-----

١) الكشاف ٤ / ١٣٧.
٢) المقتصد ٢ / ٧٨٤.
٣) من الكامل ، قاله : قطرى بن الفجاءة (حماسة المرزوقى ١ / ١٣٦) ، واسمه : جعونه بن مازن بن يزيد ، أحد زعماء الخوارج ، قتل سنة ٧٨هـ (وفيات الأعيان لابن خلكان ٤ / ٩٣ تحقيق: إحسان عباس (بيروت ١٩٧١م) وشذرات الذهب ١/٨٦).
والبيت من شواهد : ابن يعيش ٨ / ٤٠ برواية (تارة) فى موضع (مرة) والمغنى ١/١٤٩ ، ٢ / ٥٣٢ والهمع ١/١٥٦ ، ٢ / ٣٦ والأشمونى ٢/ ٢٢٦ والتصريح ٢ / ١٩ والخزانة ٤/٢٥٨.
والدريئة : حلقة يتعلم عليها الطعن . الصحاح (درأ) ١ / ٤٩.
أرانى : بمعنى "أعلمنى" ، ولكونها من أفعال القلوب صح أن يقع فاعله ومفعوله لمسمى واحد ، و "دريئة" مفعوله الثانى .
ويجوز أن يكون حالا ، والروية حينئذ بصرية ، ويكون فى الكلام حذف مضاف إلى ياء المتكلم ، كأن تقديره : ولقد أرى نفسى .. الخ .
والشاهد فى البيت : مجئ (عن) اسما بمعنى الجهة ، بدلالة دخول حرف الجر عليها ، فإن الحرف لا يدخل على الحرف .

[الكـــاف]

(فصل) " و " الكاف " للتشبيه ،كقولك : " الذى كزيد أخوك " ، وهواسم فى نحو قول الشاعر : يَضْحَكْنَ عَنْ كالبـرد المُنْهَــــمِّ

ولاتدخل على الضمير ، استغناء عنها بـ " مثل " ، وقد شذ نحو قوله

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أو أقربــــا .. " .

الثالث : كاف التشبيه ، وهو على صنفين : حرف ، واسم .

الصنف الأول : كونها حرفا ، نحو قولهم : " الذى كزيد أخوك " .

الشاهد فيه : أنه جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، والكاف فى (كزيد) حرف متعلــق بفعل مضمر ، ويمتنع كونه اسما ههنا .

بيان ذلك أن " الذى " اسم موصول ، ولابد وأن تكون صلته جملة ، كما بينـاه فيما تقدم ، ولو كان الكاف اسما ، كان مفردا بمعنى " مثل " وذلك يمتنع ؛ لأن " الذى " لايتم باسم واحد .

ألا ترى أنك لو قلت : " جاءنى الذى مثل زيد " كان نازلا منزلة قولـــك: " جاءنى / الذى زيد " ولاتتم به الصلة . ٣٠٩ / أ

وانما الواجب أن تقول : " جاءنى الذى هو مثل زيد " و " رأيت الذى أبـــوه مثل خالد " فتأتى باسم آخر تكون (مثل) معه جملة .

فإذا امتنع تقدير الاسمية فى الكاف ــ ههنا ــ تعين تقديره حرفا جـــارا ؛ لأن (الذى) يتم بالجار والمجرور ، كقولك : " الذى فى الدار أخوك " .

وذلك لأن حرف الجار ، يتعلق بالفعل ، والفعل لاينفــك عن فاعله ، فيكون جملة.

فإذا قلت : " جاءنى الذى كزيد أخوك " فمعناه : " جاءنى الذى استقر فى الدار " فيكون الفعل الذى هو (استقر) مع الضمير المستكن فيه جملة ، وصل بهـا (الذى مثل زيد) ولم يكن (زيد) متعلقا بفعل ؛ لأن ذلك من خصائص الحروف ، من حيث أنها جاءت لتوصل الأفعال إلى الأسماء ، كمـا بيناه أولا فى قولك: "مررت بزيد " و " ذهبت إلى عمرو " ، وليس الاسم بصـادر ليوصل الفعل إلى شئ .

ألاترى أنك لاتقول : " مررت غلام زيد " على أن يكون (الغلام) موصلا المـــرور إلى (زيد) كما يفعل حرف الجر فى قولك : " مررت بزيد " .

واذا كان الأمر على هذا ، علمت أن الكاف فى قولـه:

" الذى كزيد أخوك " حرف جر ، بمنزلة " فى " إذا قلت : " جاءنى الذى فى الدار "

. . . .

و "الذى فى الدار أخوك ".

فإن قلت : أليس أن إضمار مبتدأ تتم به الجملة جائز ؟

وحينئذ يكون التقدير : "الذى هو كزيد أخوك" وتتم به صلة (الذى)، وقد استعمل هذا الجائز فى قوله تعالى : "..تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ.." (١) أى : الذى هو أحسن.

وفى قولهم : "ما أنا بالذى قائل لكِ شيئا" وتقديره : "ما أنا بالذى هو قائل لك شيئا".

وإذا ساغ إضمار مبتدأ ، لم يمتنع جعل الكاف اسما فى صلة الأسماء الموصولة (٢).

قلت : قال "عبد القاهر" فى الجواب : إن ذلك قليل غير متسع ، فلا يقول أحد: "جاءنى الذى قائم" و "خرج الذى قاعد" ، إلا فى حال غير السعة ، ثم لا يحسن فى كل شىء ، وإنما يكون ذلك حيث يطول الكلام فى نحو قولهم :

"ما أنا بالذى قائل لك شيئا".

وقولهم : "جاءنى الذى كزيد" و "الذى كزيد أخوك" مطرد ، ومستعمل حال الاختيار (٣).

فامتنع تقدير كونه اسما واقعا خبر مبتدأ محذوف ؛ لأن ذلك يمنع جواز اطراده ، وحسن استعماله.

وقد أشار "أبو على" إلى هذا المعنى ، وقال:

الدليل على أنها حرف ، وصلهم (الذى) بها فى حال الاختيار والسعة (٤).

وليس للكاف اعراب ينفرد به ، وإنما هو فى موضع نصب كسائر حروف الجر.

وعبارة "عبد القاهر": هو مع المجرور فى موضع نصب ، كقولك : "بزيد" فى : "مررت بزيد" (٥).

---

١) سورة الأنعام ، من الآية /١٥٤ : "ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ".

٢) ينظر : ابن يعيش ٨/٤٢.   ٣) المقتصد ٢ / ٧٨٩.

٤) الإيضاح العضدى ١/٢٦٠ وعبارته : "وأما كاف التشبيه : فالدلالة على أنها حرف وصلهم (الذى) بها كثيرا فى حال السعة ، وذلك قولهم : (جاءنى الذى كزيد) ، فصار ذلك بمنزلة قولك : (جاءنى الذى فى الدار) ، ولم يكن عندهم مثل : (جاءنى الذى مثل زيد).

وقالوا : (كن كما أنت) ، ومعناه : كن كالذى أنت ..".

٥) المقتصد ٢ / ٧٨٩ : "..فالدلالة على أنها حرف وصلهم (الذى) بها كثيرا فى حال السعة .. فليس للكاف إعراب ينفرد به ، وإنما هو مع المجرور فى موضع نصب ، كقولك : (بزيد) فى : (مررت بزيد) ..".

....

ولابد له من فعل يتعلق به ، كما عرفته .

قوله : (وهو : اسم فى نحو قول الشاعر :

[١٨] يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ (١)) .

الشاهد فيه : أنه إذا كان اسما ، قدر تقدير (مثل) واستقام دخول حرف الجر عليه ، فيكون المعنى : " عن مثل البرد المنهم " .

ولو كان حرفا ، لم يدخل عليه حرف الجر ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله .

قال " الجوهرى " : تقول : همنى المرض : أذابنى ... وانهم الشحم والبرد : ذابا " (٢) .

قوله : (ولا تدخل على المضمر ، استغناء عنها بـ " مثل " ..) .

اعلم أن " مثل " يستقيم إضافته إلى المظهر والمضمر جميعا ، تقول : " مثل زيد " ، و " مثله " ، والكاف وإن كان بمعنى " مثل " فإنه يمتنع إضافته إلى اسم مضمر ، فلا يجوز أن تقول : " كه " كما تقول : " مثله " .

وقد جعل المصنف علة امتناع دخول الكاف على المضمرات استغناءهم عنها .

قال " سيبويه " : [ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر ، وذلك : الكاف فى " أنت كزيد " و " حتى " و " مذ " .

وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : " مثلى " و " شبهى " عنه فأسقطوه . واستغنوا

---

١) رجز ، قاله العجاج : عبد الله بن رؤبة ، من بنى مالك بن سعد (الشعر والشعراء ٢/٤٩٣) وقبل البيت :

بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجٍ جُمِّ

وهو من شواهد المخصص ٩/١١٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/١٥٧ وابن يعيش ٨/٤٤ وشرح الرضى على الكافية ٢/٢٤٣ وابن الناظم ٣٧٠ والجنى الدانى ١٣٢ والمغنى ١/١٨٠ والهمع ١/٢٣١ والأشمونى ٢/٢٢٥ والخزانة ٤/٢٦٢ ، والعينى ٣ / ٢٩٤ والتصريح ٢/١٨ .

بيض : جمع بيضاء . والنعاج : جمع نعجة : وهى البقرة ، والعرب تكنى عن المرأة بالنعجة . جم : جمع جماء ، وهى التى لا قرن لها . البرد : حب الغمام . والمنهم : الذائب .

والمعنى : أن النسوة كنعاج لا قرون لها ، ويضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافة ، ونظافة .

٢) الصحاح ٥ / ٢٠٦١ .

....

عن الإضمار في " حتى " بقولهم : "رأيتهم حتى ذاك " ، وقولهم : " دعه حتى يوم كذا وكذا " وقولهم : " دعه حتى ذاك ".

وبالإضمار في "إلى " إذا قال : " دعه إليه " لأن المعنى واحد . ثم قال: كما استغنوا بـ "مثلي " و "مثله " عن "كي " و "كه " ...

يريد : أنهم لا يدخلون كاف التشبيه على المضمر ؛ لأنهم استغنوا عن ذلك بإدخال "مثل" كما استغنوا بإدخال "مثل " على المضمر عن استعمالهم "حتى ".

ثم قال : إلا أن الشعراء إذا اضطروا ، أضمروا في الكاف ، فيجرونها على القياس(١)] . قال العجاج :

نَحَّى الذِّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَا
[١٩] وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْأَقْرَبَا (٢)
ذَاتَ الْيَمِينِ غَيْرَ مَا إِنْ يَنْكَبَا

" الشاهد فيه : أنه اضطر فأدخل الكاف على الضمير.

والذِّنَابَاتُ ـ بالذال المعجمة ، ثم بعدها النون ، ثم الباء بنقطة ، ثم التاء بنقطتين ـ اسم مكان بعينه . وأم أوعال : اسم هضبة بعينها : وهو : الجبل المنبسط على وجه الأرض . والكثب : القريب . وينكب : يجور ويميل .

وفي (نحى) ضمير يعود إلى حمار وحشي ذكره .

---

١) مابين الحاصرتين جاء مضطربا في المخطوطة ، والتصويب من الكتاب ٢/٣٦٣ .
وفي التخمير ٢ ورقة ١٢٨ ، ١٢٩ يقول : "أبو محمد " : "المبرد يجيز دخول كاف التشبيه على الضمير كما يجيز دخول "حتى "عليه أيضا .
وعند "سيبويه " لا يجوز؛ لأن من شأن المجرور بالكاف أن تطرح عنه الكاف ، فيكون تشبيها على سبيل المبالغة ، ولذلك دخل على المرفوع في قولهم : " ما أنا كأنت " وذلك لا يتأتى فيما إذا دخل على المضمر" .

٢) رجز ، والشاهد في البيت الثاني ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٣٨٤ والتخمير ٢ ورقة ١٢٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/١٥٨ وابن يعيش ٨ / ١٦، ٤٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣١ وابن عقيل ٢ / ١١ برواية (خلى) في موضع (نحى) والأشموني ٢ / ٢٠٨ والتصريح ٢ / ٣ وشرح شواهد الشافية/٣٤٥ والخزانة ٤/ ٢٧٢ والعيني ٣ / ٢٥٣.
ويروى : (الذبابات) في موضع (الذنابات) وهو : مكان بعينه . ينظر: شرح ابن السيرافي لأبيات الكتاب ٢/١٠٤.

....

وقوله : (نحى الذنابات) يعنى : أنه مضى فى عدوه ناحية من الذنابات، فكأنه نحاها عن طريقه ، وهى عن شماله فى الموضع الذى عدا فيه ،بالقرب من الموضع ، وليست ببعيدة .

وأم أوعال من الموضع الذى عدا فيه ، كها : كالذنابات منه أو أقرب إليه منها. والضمير الداخل عليه الكاف هو ضمير (الذنابات) .

والهضبة التى هى أم أوعال عن يمينه مثل الذنابات عن شماله .

وقوله : (غير ما إن يفكبا) : يقول : هما عن يمين طريقه وشماله .

ومقدار مابين كل واحد من الموضعين وبين طريقه متقارب.

إلا أن يجور ويميل فى عدوه ، فتصير الذنابات ،إن مال إليها فى العدو أقرب من أم أوعال ،وإن مال فى العدو إلى أم أوعال صارت أقرب إليه من الذنابات "(١) " قال يوسف بن الحسن : " أمُّ أوعال ": مرفوع بالابتداء ،و (كها) خبرها(٢) .

---

١) اعتمد الشارح فى بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافى لأبيات الكتاب ٢ / ١٠٤ ، ١٠٥ .

٢) المرجع السابق ،وفى التخمير ٢ ورقة ١٢٩ يقول أبو محمد : " .. ومحفوظى وَأمَّ أوعال بالنصب".

[مذ ومنـــــــذ]

(فصل) " و " مذ " و " منذ " لابتداء الغاية فى الزمان ، كقولك : " مارأيته مذ يوم الجمعة ، ومنذ يوم السبت[١] " ، وكونهما اسمين ذكر فى الأسماء المبنية " .

والحرف الرابع والخامس : " مذ ، ومنذ " وهما لابتداء الغاية فى الزمان ، وقداستقصينا الكلام فى شرح كل واحد منهمـا حرفا ، واسما فى مباحث المبنيات[٢] .

هذا تمام الكلام فى الضرب الثانى

---

١) فى ابن يعيش ٨ / ٤٤ [مارأيته منذ يوم الجمعة ومذ يوم السبت] وما أثبتـــه هو فى المفصل المطبوع ص ٢٩٠ ، وذلك لاتفاقه مع مابدأ به المصنــف كلامه .
٢) ينظر : عرائس المحصل ورقة / ١٧٤ .

[حاشـــا]

(فصل) " و " حاشا " معناها : التنزيه ، قال :

حَاشَا أَبِى ثَوْبَانَ إِنَّ بِــــــهِ ∴ ضِنًّا عَنِ الْمَلْحَــاةِ وَالشَّتْــمِ

وهو عند المبرد يكون فعلا فى نحو قولك : " هجم القوم حاشا زيدا " بمعنى : جانب بعضهم زيدا ، أى[1] : (فاعل) من الحشا ، وهو : الجانب .

وحكى " أبو عمرو والشيبانى " عن بعض العرب : " اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِى وَلِمَنْ سَمِعَ ، حَاشَـــا الشَّيْطَانَ وَابْنَ الإِصْبَغِ " بالنصب ، وقوله تعالى : " حَاشَ لِلَّهِ " بمعنى : براءة لله من السوء . . "

الضرب الثالث : فى الحروف الجارة التى تكون حرفا مرة ، واسما مرة ، وهى ثلاثـــة :

أولها : " حاشا " وفيه أربع مذاهب :

فمذهب سيبويه أنه حرف[2] . ومذهب الفراء[3] أنه فعل[4] . ومذهب المبـــرد أنه قد يكون حرفا ، وقد يكون فعلا[5] . ومذهب بعضهم / أنه اسم ، كما سنبينه[6] . ٣٠٩/ب

---

١) زيادة فى المفصل المطبوع ص ٢٩٠ لم تثبت فى ابن يعيش ٨/٤٧ .

٢) الكتاب ٢ / ٣٤٩ : " وأما (حاشا) فليس باسم ، ولكنه حرف ، يجر ما بعـده ، كما تجر (حتى) ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء . . " وينظر الأشمونى ٢ / ١٦٥ .

٣) الفراء : يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمى ، أبو زكريا ، إمام الكوفيين ، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، أخذ عن يونس ، وقيل له الفراء ؛ لأنه كـــان يفرى الكلام . من تصانيفه : معانى القرآن ، المصادر فى القرآن ، المقصور والممدود ، فعل وأفعل . مات بطريق مكة سنة ٢٠٧ هـ عن ٦٧ سنة .

ينظر : طبقات الزبيدى / ١٣١ ونزهة الألباء / ٩٨ والبغية ٢ / ٣٣٣ والأعلام ٩ / ٢٠٧ .

٤) ابن يعيش ٨ / ٤٩ " . . وكان الفراء ـ من الكوفيين ـ يزعم أن (حاشا) فعـــل لا فاعل له ، فإذا قلت : (حاشا لله) فاللام موصلة لمعنى الفعل ، والخفـــض بها ، فإذا قلت : (حاشا الله) بحذف اللام ، فاللام مرادة ، والخفض علــــى إرادتها .

وهذا ضعيف عجيب أن يكون فعل بلا فاعل .

وأما قوله : بأن الخفض بها وتقديرها ، فضعيف ؛ لأن حرف الجر إذا حذف ، لا يبقى عمله إلا على ندرة . . " .

وينظر : الجنى الدانى / ٥١٢ والأشمونى ٢ / ١٦٥ .

٥) المقتضب ٤ / ٣٩١ : " . . وما كان حرفا سوى (إلا) فـ : (حاشا وخلا) ، وما كان فعلا فـ (حاشا وخلا) وإن وافقا لفظ الحروف ، و (عدا ، ولا يكون) . . " .

٦) الذى قال ذلك المبرد فى رده على سيبويه ، حيث يقول : " . . وتقـــول : (أتانى القوم حاشا زيد) ، حق (حاشا) أن يكون فى معنى المصدر ، كقولـــك : (حاش لله) و (حاش الله) كما تقول : (براءة لله) و (براءة الله) . . " .
ينظر : تعليق الشيخ عضيمة على المقتضب ٤ / ٣٩٢ ، ٣٩٣ .

....

لكن قال " أبو سعيد " :

مذهب " سيبويه " : هى : حرف جر ، وأكثر الناس خالفوه فى ذلك[١] وهم مع مخالفتهم " سيبويه " مختلفون فيها :

فأما "الفراء" : فزعم أن " حاشا " فعل ، وزعم أنه لافاعل له ، وهذا كالمحال ؛ لأن الفعل لايكون بغير فاعل ، وقال : إن الأصل : "حاشى لزيد" فكثر فى الكلام ، حتى أسقطوا اللام ، وخفضوا بها .

وقال " المبرد " : إنه يكون حرفا ، فيجر الاسم بعده ، ويكون فعلا ، فينصب مابعده ، [٢] .

وقال بعض أصحابنا : "حاشى" فى معنى المصدر ، يقال : " حاشى الله " و " حاشى لله " ، كما تقول : " براءة الله " و " براءة لله " [٣] .

قال " أبو سعيد ": إنهم يستعملون (حاشى) لتنزيه الاسم الذى بعدها عند ذكر سوء فيه ، أو فى غيره ، وربما أرادوا تنزيه الإنسان من سوء ، فيبتدئون بتنزيه الله تعالى من السوء ، ثم يبرئون من أرادوا تبرئته ، ويكون تنزيههم الله تعالى على وجه التعجب والإنكار على من ذكر السوء فيمن برءوه منه [٤] .

وقول الشاعر :

[٢٠] حاشا أَبِى ثَوْبَانَ إِنَّ بِـــهِ ∴ ضِنًّا عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْـــمِ [٥]

---

١) لاخلاف بين العلماء فى الجر ب (حاشا) يقول أبو سعيد فى شرح الكتاب ٣/٣٢٩ (مخطوط - دار الكتب المصرية - رقم ٥٢٨ نحو تيمور) : " وأما (حاشى) فهى عند سيبويه حرف جر ، وليس باسم ، ولافعل ، وأما الجر بها فلا خلاف بين النحويين فيه ، وقد قال الشاعر :

حاشى أَبِى ثَوْبَانَ إِنَّ بِـــهِ ∴ ضِنًّا على الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْـــمِ

وأكثر الناس يخالف سيبويه فيها ، وهم مع مخالفتهم سيبويه مختلفون فيها ... "

٢) شرح السيرافى ٣ / ٣٢٩ ومابعده والتخمير ٢ ورقة ١٢٩ .

٣) قال بذلك المبرد ، وقد أشرت إلى ذلك فى الصفحة السابقة ، وأيضا قال بهذا الزجاج ، وتبعه ابن مالك ، يقول المرادى فى الجنى الدانى : ٥١٢ : " .. وثانيهما أنها اسم ، وهو ظاهر قول الزجاج ، وصححه ابن مالك قال : (الصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ، فمن قال : حاشا لله . فكأنه قال : تنزيها لله ... " .

والعبارة التى ذكرها صاحب العرائس هى عبارة السيرافى ٣ / ٣٣١ .

٤) شرح السيرافى ٣ / ٣٢٩ .

٥) بيت من الكامل ، قاله : منقذ بن الطماح بن قيس الأسدى ، أحد فرسان الجاهلية (معجم الشعراء للمرزبانى / ٤٠٣ ط أولى - بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)

....

الشاهد فيه : أنه استعمل (حاشى) حرفا ، وجر به (أبى ثوبان) وكأنه تقدم هذا البيت ذم (أبى ثوبان) أو ذم غيره ، فنزهه من ذلك .

قال " الجوهرى " : تقول : ضَنِنْتُ بالشئ — بالكسر — إذا بخلت به ، وضَنَنْتُ بالفتح لغة [١] .

والمَلْحَاةُ : الملامة [٢] .

ويروى : (إن) بالكسر والفتح ، فمن كسر (إن) جعله مدحا ، والمعنى : إنه لايلحو أحدا ولايشتمه ، ومن فتحها احتمل أن يكون ذما ، والمعنى : حاشاه أن يكون ضنينا بالملامة والشتم ، واحتمل أن يكون مدحا ، ويكون معناه : حاشا أن يكون ضنينا بذلك .

قوله : (وهو عند " المبرد " يكون فعلا فى نحو قولك : " هجم القوم حاشا زيدا " ..) .

اعلم أن " المبرد " احتج على أنها قد تكون فعلا بأنه يقال : " حاشا لزيد " ، فلما دخل " حاشا " على اللام علم أنه ليس بحرف جر ؛ لأن حرف الجر لايجوز أن يدخل على مثله ، وإذا كان فعلا استقام نصب " زيدا " بعده [٣] .

قال " ابن الوراق [٤] " : وقد أجاز النصب جماعة من النحويين ، وجعلوا " حاشا "

= ونسب فى اللسان (حشا) ٢/٨٩٢ إلى سبرة بن عمرو الأسدى .
يقول المرادى فى الجنى الدانى ٥١٣ : " هكذا أنشده المبرد ، والسيرافى ، وكثير من النحويين ، وفيه تخليط من جهة الرواية ، وذلك أنهم ركبوا صدره على عجز غيره ، والصواب ما أنشده المفضل :

حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ... ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ
عَمْرُوبْنُ عَبْدِ اللهِ إِنَّ بِهِ ... ضَنًّا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

والبيت من شواهد : شرح السيرافى ٣/٣٢٩ والإنصاف ١/٢٨٠ والبيان لابن الأنبارى ٢/٤٠ والتخمير ٢ ورقة ١٢٩ وابن يعيش ٤٨/٨ والمغنى ١/١٢٢ واللسان لابن منظور (حشا) ٢/٨٩٢ (ط دار المعارف — مصر) والعينى ٣/ ١٢٩ والهمع ١/٢٣٢ والدرر ١/١٩٦ .

١) الصحاح (ضنن) ٦/٢١٥٦ .
٢) اللسان (لحا) ٥/٤٠١٥ .
٣) ينظر : شرح الكتاب للسيرافى ٣/٣٣٠ ومابعده والتخمير ٢ ورقة ١٢٩ .
٤) ابن الوراق : محمد بن هبة الله بن أبى الحسن محمد بن عبد الله بن العباس ، شيخ العربية بـ " بغداد " ، تفرد بعلم النحو فى زمانه ، وكان له فى القراءات وعلوم القرآن باع طويل .
ولد سنة ٣٩٨ هـ ، ومات فى يوم الجمعة العشرين من رمضان سنة ٤٧٠ هـ .
ينظر : البغية ١/٢٥٥ ونزهة الألباء /٣٦٧ .

. . . .

فعلا من " حاشيت "[١] .

وقال " الزجاج[٢] " : إذا قلت : " حاشا لزيد " فمعناه : " قد تنحى زيد من هذا ، وتباعد عنه ،كما أنك إذا قلت : " قد تنحى من هذا المكان " فإن معناه : قدصار فى ناحية منه[٣] .

وكذلك : " تحاشامن هذا "أى : صار فى حشا منه ،أى : فى ناحية منه . وتقول : هجم القوم : إذا دخلوا بغتة .

قوله : (بمعنى : جانب بعضهم زيدا) .

أى : انفردوا عنه ، وتباعدوا .

وانما قال : (بعضهم) ، لأنك لما استثنيت (زيدا) من القوم ،وهو فرد من القوم ، صار المجانب لزيد بعض القوم لاكلهم .

قال " أبو محمد " : لو قال: جانب كلهم زيدا لكان أوجه[٤] .

وفيما ذكره نظر ، لأنه يلزم مما قاله أن يكون " زيد " مجانبا لنفسه .

بيان ذلك أن (زيدا) لما كان من جملة القوم ، فلو صدق أن جميع القوم قد جانبوا زيدا ، للزم كون الشئ مجانبا لنفسه جزما ، وانه محال .

قوله : (فاعل من " الحشا " وهو الجانب) .

اعلم أن أصل : " حاشا " : " حَاشَىَ " بفتح الشين والياء جميعا على زنة (فَاعَلَ) مفتوح اللام ،مشتق من (الحشا) كما حكيناه ـ فيما تقدم ـ إلا أن الياء لما تحركت وانفتح ماقبلها ، قلبت ألفا .

قوله : (وحكى أبو عمر الشيبانى[٥] عن بعض العرب : " اللهم اغفر لى ولمن سمع ، حاشا الشيطان وابن الاصبغ " بالنصب[٦]) .

---

١) هذا ماقاله المبرد فى المقتضب ٤ / ٣٩١ وينظر: شرح الكتاب للسيرافى ٣ / ٣٣٠ والجنى الدانى / ٥١١ .

٢) الزجاج : إبراهيم بن السرى بن سهل أبو إسحاق ، كان يخرط الزجاج ،مال إلى النحو ، فلزم المبرد . من تصانيفه : معانى القرآن ، الاشتقاق ، خلق الإنسان ، شرح أبيات سيبويه . توفى سنة ٣١١ هـ . ينظر: انباه الرواة ١ / ١٥٩ والبغية ١ / ٤١١ والأعلام ١ / ٣٣

٣) ينظر : شرح الكتاب ٣ / ٣٣٠ ومعانى الحروف للرمانى / ١١٨ .

٤) التخمير ٢ ورقة ١٢٩ .

٥) أبو عمر الشيبانى : إسحاق بن مرار الكوفى ،كان راوية أهل بغداد ، واسع العلم باللغة والشعر ، ثقة فى الحديث ، كثير السماع . من تصانيفه : النوادر فى اللغة ، غريب الحديث ، أشعار القبائل . مات سنة ٢٠٦ أو ٢٠٥ هـ ، وقيل : سنة ٢١٣ هـ .
ينظر: طبقات الزبيدى / ١٩٤ ونزهة الألباء / ٩٣ وانباه الرواة ١ / ٢٢١ والبغية ١ / ٤٣٩ الأعلام ١ / ٢٨٩ .

٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافى ٣ / ٣٣٠ والتخمير ٢ ورقة ١٢٩ وابن يعيش ٨ / ٤٨ والجنى الدانى / ٥١٣ .

....

الشاهد فيه : أنه لما نصب (الشيطان) بعد (حاشا) دل ذلك على أنه فعل .
قال " أبو محمد " : ابن الاصبغ كنية رجل - بالصاد المهملة ، والغين المعجمة ، والهمزة مفتوحة ، وانما عطفه عليه ؛ لأنه جعله قرين الشيطان في تبعيده عن غفران الله[1] . قال في الحواشي[2] : " ذكر الشيطان ، وعطف عليه ابن الإصبغ ؛ لأنه لم يفرق بينهما ، نحو قول الشاعر :

[٢١] إِلَّا بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَالْمَطَرُ[3] "

وقول الفرزدق :

[٢٢] تَنَظَّرْتُ نَصْرًا وَالسِّمَاكَيْنِ أَيْهُمَا ⁂ عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهْ[4] .

تنظرت : أي : انتظرت نصرا ، والسماكين ، أي : نوء السماكين .
وقوله : (أَيْهُمَا) مخفف من (أيهما) لضرورة الشعر . و (من) في قوله : (من الغيث) للبيان ، أي : استهلت مواطره من الغيث ، [وانما عطفا[5]] لأنه لم يفرق بين عبد الله والمطر ، وبين نصر والسماكين " .
ومثله ماذكرناه - فيما تقدم[6] - من قول الشاعر :

[٢٣] تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا ⁂ وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ[7]

---

١) التخمير ٢ ورقة ١٢٩ .
٢) الحواشي ، ورقة ٥٤ .
٣) من الكامل ، ولم أعثر له على تتمة ، أو قائل .
٤) من الطويل (الديوان ١ / ٢٨١) من قصيدة يمدح فيها الفرزدق نصر بن يسار .
والفرزدق : هو همام بن غالب بن صعصعه ، وكان جده صعصعة عظيم القدر في الجاهلية (الشعر والشعراء ١ / ٣٨١ ومعجم المرزباني ٤٨٦ والخزانة ١ / ١٠٥) .
والبيت من شواهد : المحتسب لابن جني ١ / ٤١ ، ١٠٨ (ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية - القاهرة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م) وحواشي الزمخشري ورقة / ٥٤ والتخمير ٢ ورقة ١٢٩ والجنى الداني ٢٥١ والمغني ١ / ٧٧ .
والسماكان : كوكبان نيران : السماك الأعزل ، وهو من منازل القمر ، والسماك : الرامح ، وليس من المنازل ، ويقال : إنهما رجلا الأسد .
الصحاح (سمك) ٤ / ١٥٩٢ .
٥) مابين الحاصرتين سقط من المخطوطة .
٦) عرائس المحصل ورقة ٢٣٥ .
٧) بيت من الطويل ، من قصيدة يمدح بها الأعشى المحلق (الديوان ٢٦١) .
وهو من شواهد : المغني ١ / ١٠١ والخزانة ٣ / ٢١١ .

....

قوله : (وقوله تعالى : " حاش لله " [١] بمعنى : براءة لله من السوء) .

قال " أبو على " : معناه : جانب يوسف الفاحشة لأجل الله تعالى [٢] .

و (حاشا) بالألف فى الحرفين ، قرأها " أبو عمرو [٣] " وحده ، ووقف عليها بغير ألف [٤] ، وذلك أنه فعل ماض على زنة (فاعل) مأخوذ من (الحشا) الذى هو الناحية [٥] .

ومعناه : جانب يوسف مانسب إليه وباعده ، كأنه صار فى ناحية مما قذف به . لله : أى لخوفه ومراقبته .

وقال بعضهم : حاشا لله ، وحاشا الله بمعنى : معاذ الله ، كما يقال : " هيهات كذا " و " هيهات لكذا " باللام وبغير اللام .

قال : و (حاشا) فعل فى الأصل ، ولكنه جعل كالاسم ، فأضيف باللام مرة ، وبغير اللام أخرى ، وأريد به المجانبة / واضافته إلى الله على معنى : أنه لا يفعل [٦] ١/٣١٠ أ
والقول الأول أقوى .

١) سورة يوسف من الآية / ٥١ : " قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِ ، قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ .. " .
٢) الحواشى / ٥٤ والتخمير ٢ ورقة ١٢٩ .
٣) أبو عمرو : هو : زبان بن العلاء بن عمار المازنى التميمى ، أخذ النحو عن نصر بن عاصم وغيره .
توفى بالكوفة سنة ١٥٤ هـ .
ينظر : نزهة الألباء / ٢٤ وطبقات الزبيدى / ٣٥ والبغية ٢ / ٢٣١ .
٤) المهذب فى القراءات العشر ١ / ٣٣٧ للدكتور محمد سالم محسن (ط ثانية - دار الأنوار للطباعة بالقاهرة ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٨ م) : " حاش لله ، قرأ أبو عمرو بألف بعد الشين وصلا على أصل الكلمة ، وحذفها وقفا ، اتباعا للرسم .
والباقون بحذفها فى الحالين ، اتباعا للرسم .. " .
وينظر : الكشف للقياس ٢ / ١٠ تحقيق د . محيى الدين رمضان (ط ثانية - بيروت - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) وحجة القراءات لأبى زرعة / ٣٥٩ (ط ثالثة بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) وابراز المعانى من حرز الأمانى لأبى شامة الدمشقى / ٥٣٤ (ط الحلبى - مصر ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م) .
٥) اللسان (حشا) ٢ / ٨٩٢ .
٦) ينظر : إيضاح ابن الحاجب ٢ / ١٥٩ والجنى الدانى / ٥١٢ واللسان (حشا) ٢ / ٨٩١ .

....

وأما حذف أبى عمرو " الألف فى الوقف ، فلأن الوقف موضع حذف وتغيير. وقرأ باقى الثمانية " حاش " بغير ألف فى الحرفين ، وذلك لأن الأفعال التى أعلت لاماتها ، قد تحذف منها اللام تخفيفا ، نحو قولك : " لا أدر " ، ولأنهم زعموا : أن الألف فى المصحف محذوفة (١).

وهذا هو الذى دعا " أبا عمرو " إلى أن قرأها فى حال الوقف بغير ألف ؛ لأن الكتابة مبنية على الوقف.

وقال فى المنتقى (٢) : قرأ ابن " مسعود (٣) " : " حاشا الله " تاما وجر اسم الله على أنها حرف جر ، " حاش الإله " بغير ألف ، وفتح الشين محذوف من (حاشا) تخفيفا ، والإله ليس بعلم ، بل هو كالمعبود ، والعلم هو الله.

عبد الله (٤) : " حاش لله " بسكون الشين ، وإدخال اللام على اسم الله (٥).

وهى ضعيفة من موضعين :

أحدهما : إسكان الشين بعد حذف الألف ، ولعله جعل الفتحة كالتابع للألف.

والثانى : التقاء الساكنين على غير حده ، ومثله : " .. مَحْيَاىْ .. (٦) " و " حلقتا البطان " بإثبات الألف.

وأما لام (لله) فلأن (حاش) فعل ، وليس بحرف جر هنا.

---

١) حجة القراءات لأبى زرعة / ٣٥٩ : " .. وقرأ الباقون : " حاش لله " وحجتهم أنها مكتوبة فى المصاحف بغير ألف .. ". وينظر : الكشف للقيسى ٢ / ١٠.

٢) كتاب فى شواذ القراءات لعيسى بن عبد العزيز اللخمى ، ولم أعثر عليه. ينظر بغية الوعاء ٢ / ٢٣٥.

٣) هو : أبو عبد الرحمن بن عبد الله بن أم عبد الهذلى ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه ، من كبار الفقهاء والمقرئين.
ينظر : الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر العسقلانى (ط أولى ١٣٢٨ هـ) ٢ / ٣٦٨ وصفة الصفوة لابن الجوزى تحقيق : محمود فاخورى (ط أولى - حلب ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م) وتذكرة الحفاظ للذهبى ١ / ١٣ (ط رابعة - دار إحياء التراث العربى - بيروت).

٤) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، وتوفى بالطائف سنة ٦٨ هـ. ينظر : طبقات القراء ١ / ٤٢٥ ووفيات الأعيان ٣ / ٦٢.

٥) الجنى الدانى / ٥١٧ : " وقرأ الحسن (حاش لله) بالإسكان ، وفيه جمع بين ساكنين على غير حده ".

٦) سورة الأنعام ، من الآية ١٦٢ : " قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ".

[كـــى]

(فصل) " و " عدا " و " خلا " مر الكلام فيهما فى الاستثناء " (١) .

(فصل) " و "كى" فى قولهم : "كيمه " من حروف الجر، بمعنى : " لمه "٠٠" .

قوله : (و "كى " فى قولهم : "كيمه " من حروف الجر ، بمعنى : " لمه "٠٠)

اعلم أنه ذكر أول الباب أن حروف الجر سبعة عشر ، فلما فرغ من تعديدها ، استدرك على نفسه ،وقال : إن "كى " فى "كيمه " أيضا من حروف الجر، كما أن اللام فى " لمه " من حروف الجر .

وحينئذ تكون حروف الجر ثمانية عشر ،وسيأتى البحث فيه فى حرف التعليل(٢)، وهذا الفصل ساقط فى نسخة قرئت على المصنف ، وهو منقاس ، حتى لايناقض قــول المصنف — أول الفصل — إن حروف الجر سبعة عشر .

هذا تمام الكلام فيما ذكره من الأضرب الثلاثة .

الضرب الرابع : فيما يكون على أحد أوجه ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف

وذلك نحو : "على " ،وقد عُرِفَتْ اسما ، وحرفا ، وتقول فى مجيئها فعلا : "عَلَا الْجَبَلَ " يَعْلُوهُ عُلُوًّا ، فَهُوَ عَالٍ ،كقولك : " سَلَا يَسْلُو سُلُوًّا فَهُوَ سَالٍ " .

قال صاحب الأدوات(٣) :

" فى " يأتى على ثلاثة أوجه : فالحرف ، نحو " زيد فى الدار " ، والاسم ، نحــو : " سمعت من فى زيد " ، والفعل ، نحو قولك فى أمر المؤنث : " فى بعهدك " .

قال : وكذلك : " لما " إذا كانت ظرفا ، كانت اسما ،كقولك : " زرته لما قدم ".

وتكون حرفا فى نحو قولك : " لما يقم زيد " .

وتكون فعلا ، إذا كانت تثنية "لم المال " أى : جمعه (٤) ، وكذلك : " حاشى" كما نقلناه أولا .

---

١) ينظر : عرائس المحصل ٥٣٥/٢ ومابعده ، رسالة دكتوراة — تحقيق د . طـارق نجم عبد الله عام ١٩٨٣ كلية اللغة العربية بالقاهرة .

٢) ينظر : ص ٣٧٨ من التحقيق .

٣) لم أهتد إلى هذا الكتاب ، ولا إلى صاحبه .

٤) اللسان (لمم) ٤٠٧٧/٥ .

[حذف حروف الجر وتعدى الفعل بنفسه]

(فصل) " وتحذف حروف الجر ، فيتعدى الفعل بنفسه ،كقوله تعالى : " وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً " ،وقوله :

وَمِنَّا (١) الَّذِى اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً ....

وقوله : أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ....

وتقول : " أستغفر الله ذنبى " ومنه : " دخلت الدار " .

وتحذف مع " أَنَّ وأَنْ " كثيرا مستمرا " .

قوله : (وتحذف حروف الجر) .

اعلم أنه لما استوفى ذكر حروف الجر ، أردفه بمسألتين :

إحداهما : فى جواز حذف الجر من الكلام .

والأخرى : فى جواز إضماره منها ، وقد ذكرنا الفرق بين الحذف والإضمار أول الكتاب (٢) ، والمذكور — ههنا — يحقق ماذكرناه ثمة .

المسألة الأولى : فى جواز حذف حرف الجر من الكلام وجعله معدوما فى اللفظ والمعنى جميعا ، بحيث يصير الفعل المتعدى به بعد حذفه متعديا بنفسه ، وهذا الحذف غير قياسى ،ويقتصر فيه على المسموع ، والمذكور من صوره خمس :

الأولى : قوله تعالى : " وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً .. (٣) " .

الشاهد فيه : أن الأصل : " واختار موسى من قومه سبعين رجلا " لأن (اختار) يتعدى إلى مفعولين : أحدهما بحرف الجر ، كما تراه ، ثم توسعوا فيه ، فحذفوا حرف الجر لفظا ومعنى ، وعدوا الفعل إليه بغير واسطة حرف الجر ، وألحقوه بالأفعال المتعدية بنفسها إلى مفعولين (٤) .

قال " عبد الجبار " : ويمتنع أن يكون " سبعين " بدلا عند الأكثرين ؛ لأن المبدل منه فى نية الطرح ، والاختيار لابد له من مختار ومختار منه ،والبدل يسقط المختار منه .

قال : وأرى أن البدل جائز على ضعف ،ويكون التقدير : " سبعين رجلا منهم " (٥) .

---

١) فى ابن يعيش ٨ / ٥٠ [منا] بدون الواو . ٢) ينظر : عرائس المحصل ورقة ١٤١ .

٣) سورة الأعراف ،من الآية / ١٥٥ .

٤) ينظر : الكشاف ٢ / ١٣٨ .

٥) التفسير الكبير للرازى ١٥/ ١٨ : " .. وعندى وجه آخر ، وهو أن يكون التقدير : (واختار موسى لميقاتنا) وأراد بقومه : المعتبرين منهم ،إطلاقا لاسم الجنس على ماهو المقصود منهم ،وقوله : (سبعين رجلا) عطف بيان . وعلى هذا الوجه ، فلا حاجة إلى ماذكروه من التكلفات " . ويبدو أن الرازى يرجح هذا القول .

....

الثانية : قول الشاعر :

[٢٤] وَمِنَّا الَّذِى اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً ∴ وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ (١)

الشاهد فيه : أن الأصل : " اختير من الرجال " فحذف حرف الجر لفظا وتقديرا ، وتعدى الفعل بنفسه .

والزَّعَازِعُ ـ بالزاى المعجمة ، والعين المهملة فيهما ـ جمع زَعْزَع ، وهى : الريح الشديدة .

قال " الجوهرى " : الزَّعْزَعَةُ : تحريك الشئ ، يقال : زعزعته فتزعزع .

وريح زَعْزَعَانٌ ، وَزَعْزَعٌ ، وَزَعْزَاعٌ ، أى : تُزَعْزِعُ الأَشْيَاءَ .. (٢) " .

والمعنى : أنه مدح أهله وقبيلته بالسماحة والجود فى فصل الشتاء الذى يضن فيه أهل البوادى ؛ لأن الميرة تنقطع عنهم فيه ، وتعز الأقوات ، ويعدم المرعى ، فمن كان جوادا فى مثل هذا الوقت ، فما ظنك بجوده وكرمه فى غيره .

قالوا : عنى به : " غالب بن صعصعه " (٣) ، وكان جوادا قد فات أهل زمانه بالكرم ، وهو الذى عاقر " سحيم بن وثيل الرياحى " فعقره ، وبعده بيت ثان ، وهو :

وَمِنَّا الَّذِى قَادَ الْجِيَادَ عَلَى الْحَفَى ∴ بِنَجْرَانَ (٤) حَتَّى صَبَّحَتْهَا النَّزَائِعُ (٥)

قال : عنى بالذى قاد الجياد على الحفى : " عمر بن جرير بن نهشل " .

وقيل : بل هو : " الأضبط بن قريع " (٦) من بنى سعد .

---

١) من الطويل ، قالة : الفرزدق يهجو جريرا ، ويفخر عليه بقومه ، ويذكر لهم من المناقب ما يفضلون به على غيرهم (الديوان ١/٤١٨) وروايته (منا) فى موضع (ومنا) . والبيت من شواهد : الكتاب ١/٣٩ وروايته مثل رواية الديوان . والمقتضب ٤ / ٣٣٠ والكامل ١/٣٣ (ومنا) وأمالى الشجرى ١/٣٦٤ (ط دار المعرفة ـ بيروت) والتخمير ٢ ورقة ١٣٠ والتفسير الكبير للرازى ١٥/١٨ وابن يعيش ٨/٥١ والهمع ١/١٦٢ والخزانة ٣ / ٦٧٢ والدرر ١/١٤٣ .

٢) الصحاح (زعع) ٣ / ١٢٢٥ .

٣) غالب بن صعصعة والد الفرزدق . ينظر : الخزانة ٣ / ٦٧٣ .

٤) موضع على يومين من الكوفة . معجم البلدان لياقوت ٥ / ٢٦٩ (ط بيروت ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٧ م) .

٥) رواية الخزانة ٣ / ٦٦٩ :

وَمِنَّا الَّذِى قَادَ الْجِيَادَ عَلَى الْوَجَى ∴ لِنَجْرَانَ حَتَّى صَبَّحَتْهَا النَّزَائِعُ

والوجى : يقال : وَجِىَ الفرس بالكسر ، وهو أن يجد وجعا فى حافره . الصحاح (وجى) ٦ / ٢٥١٩ .

٦) هو من بنى عوف بن كعب بن سعد ، رهط الزبرقان بن بدر ، ورهط ابن أنف الناقة (الشعر والشعراء ١/٢٩٨ والخزانة ٤ / ٥٩١) .

....

وقيل : بل هو " الأقرع بن حابس " ، وهذا أشبه بشعره [١].

يريد : أنه أبعد في الغزاة حتى حفيت خيله ، إلى أن أتى " نجران " وغنم التراتع ، وهي : الخيل الكرام التي انتزعت من أيدي الأعداء .

وقيل : هي التي تَنْزِعُ إلى أوطانها [٢] .

الثالثة : قول الشاعر :

[٢٥] فَقَالَ لِي قَوْلَ ذِي رَأْيٍ وَمَقْدِرَةٍ ∴ مُجَرِّبٍ عَاقِلٍ نَزْهٍ عَنِ الرِّيَبِ
أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ / ∴ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ [٣] ٣١٠ / ب

الشاهد فيه : حذف حرف الجر ، وتعدية الفعل بنفسه إلى (الخير) وأصله : أمرتك بالخير .

والنَّزْهُ ، وأصله : النَّزِه ، وهو : كقولك في كَتِف : كَتْف ، وفي حَذِر : حَذْر [٤] .

والرِّيَبُ : الأفعال التي يرتاب فيها ، أي: تستقبح [٥] .

وقوله : ذا مال ، أي : ذا إبل وماشية .

والنشب : العين والورق والمتاع [٦] .

وقد اختلف في قائل هذا البيت ، فقيل : هو خُفَاف بن ندبه [٧] ، وقيل [٨] : عباس ابن مرداس [٩] .

---

١) الخزانة ٣ / ٦٧٠ .
٢) الصحاح (نزع) ٣ / ١٢٨٩ : " والنزائع من الخيل : التي نزعت إلى أعراق ، ويقال : هي التي انتزعت من قوم آخرين " .
٣) البيتان من البسيط ، ونسب سيبويه ٣٧/١ البيت الثاني إلى عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، ولكن البيت الثاني ورد في شعرين مختلفين : أحدهما لأعشى طرود ، والآخر مختلف في قائله ، فقيل : عمرو بن معد يكرب ، وقيل العباس بن مرداس ، وقيل زرعة بن السائب ، وقيل : خفاف بن ندبة . الخزانة ١٦٤/١ ـ ١٦٦ .
والبيت الثاني من شواهد : المقتضب ٣٥/٢ ، ٣٢٠،٨٦ والكامل ٣٣/١ وأمالي الشجري ٣٦٥/١ ، ٢٦ / ٢٤٠ وابن يعيش ٢ / ٤٤ ، ٨ / ٥٠ والمغني ٣١٥/١ ، ٥٦٦/٢ والشذور لابن هشام ٣٦٩ تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد (ط سادسه ـ القاهرة ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٣م) والهمع ٨٢/٢ والدرر ٢ / ١٠٦ .
٤) اللسان (نزه) ٦ / ٤٤٠١ .
٥) الصحاح (ريب) ١ / ١٤١ .
٦) اللسان (نشب) ٦ / ٤٤٢٠ .
٧) هو خفاف بن عمير بن الحارث بن الشريد السلمي ، وهو من أغربة العرب . ينظر : الشعر والشعراء ٢٥٨/١ والمؤتلف ١٠٨ والخزانة ٢ / ٤٧٠ .
٨) ينظر : الخزانة ١٦٥/١ .
٩) ينظر ترجمته في : الشعر والشعراء ٢١٨/١ ومعجم المرزباني ٢٦٢ والخزانة ٧١/١ .

....

الرابعة : قولهم : " استغفر الله ذنبي " .

الشاهد فيه : أنه حذف حرف الجر ، ثم تعدى الفعل بنفسه إلى (ذنبي)، والأصل: أستغفر الله من ذنبي ، أو لذنبي .

فإن قلت : إن الفعل إذا كان على (فَعَلَ) متعديا إلى مفعول ، ثم نقل إلى (استفعل) كان متعديا إلى مفعولين ، كقولهم : " نسخت الكتاب " ، و"استنسخت زيدا الكتاب " و "خطت الثوب " و " استخطه الثوب " .

وإذا كان متعديا إلى المفعولين بنفسه ، لم يكن فيه حذف ، ولم يكن من قبيل مانحن فيه .

قلت : قد نص " الجوهري " على أنه تعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجر ، وقال : يقال : استغفر الله لذنبه ، ومن ذنبه بمعنى (١) .

وحينئذ يكون حرف الجر محذوفا منه .

الخامسة : قوله : " دخلت الدار " .

الشاهد فيه : أن الأصل : " دخلت إلى الدار " ، فحذف حرف الجر لفظا وتقديرا ، ثم تعدى الفعل بنفسه .

وقد حكينا — فيما تقدم — عن قوم أنهم يزعمون أن "دخل" متعد بنفسه ، فلا يكون من قبيل مانحن فيه .

قال " الجوهري " : " دخلت البيت " والصحيح فيه أن تريد : " دخلت إلى البيت "، وحذفت حرف الجر ، فانتصب انتصاب المفعول به ؛ لأن المحدود من الأمكنة الذي له خلقة وشخص وأقطار تحوزه ، نحو : الجبل ، والوادي ، والسوق ، والدار ، والمسجد لا يكون ظرفا ؛ لأنك لاتقول : " قعدت الدار " ، ولا " صليت المسجد " ولا " نمت الجبل " ولا " قمت الوادي " .

وما جاء من ذلك فإنما هو بحذف حرف الجر ، نحو : " دخلت البيت " ، و"نزلت الوادي " و " صعدت الجبل " (٢) .

---

١) الصحاح (غفر) ٢ / ٧٧١ وعبارته : " ويقال : اسْتَغْفَرَ اللَّهَ لِذَنْبِهِ وَمِنْ ذَنْبِهِ : بمَعْنًى فَغَفَرَ لَهُ ذَنْبَهُ مَغْفِرَةً وَغَفْرًا وَغُفْرَانًا . واغْتَفَرَ ذَنْبَهُ مِثْلُه ، فهو غَفُورٌ ، والجمع غُفُرٌ " .

٢) السابق (دخل) ٤ / ١٦٩٦ .

....

قوله : (وتحذف مع " أَنَّ " و " أَنْ " كثيرا مستمرا) .

اعلم أن " أَنَّ " الأولى مفتوحة الهمزة مشددة ، والثانية مفتوحة الهمزة أيضا ، لكنها مخففة ، وقد عرفت أن طول الكلام من أحد الأسباب المجوزة للحذف ، وذلك لأن الحاجة إلى التخفيف فيما طال أشد منها فيما قلت حروفه ، وستعلم أن كلمة " أَنَّ " المشددة المفتوحة ، لابد وأن تكون متعلقة بشيء ، وكذلك : " أَنْ " الخفيفة ، فلطولها بما تعلقت به ، واعتمدت عليه ، كان موجب الحذف فيها قائم مستمر ، فلذلك كان الحذف فيها أكثر .

قال " أبو محمد " : يحسن حذف حرف الجر من " أن " المفتوحة لثلاثة أشياء :

أحدها : كثرة دورانها في الكلام .

وثانيها : طولها بالصلة ؛ لأنها مع مابعدها بمنزلة شيء واحد .

وثالثها : طلبها العامل اللفظي ؛ لأنها لاتأتي إلا معتمدة على شيء قبلها يعمل فيها ، إما ظاهرا ، أو مقدرا (١) .

---

١) التخمير ٢ ورقة ١٣٠ .

[حذف الجار وبقاء الاسم مجرورا]

(فصل) " وتضمر قليلا ، ومما جاء من ذلك إضمار " رب " والباء في القسم ، وفي قول " رؤبة ": " خير "، إذا قيل له :"كيف أصبحت ؟ " ، واللام في " لاه أبوك " [(١)] " .

المسألة الثانية : في جواز إضمار حروف الجر، على معنى أن حرف الجر يسقط من اللفظ، إلا أنه ثابت في النية والتقدير ، والفعل به يتعدى إلى الاسم لا بنفسه ، بخلاف المسألة الأولى ، وهو قليل بالنسبة إلى الحذف ، والمذكور من أمثلته ثلاثة :

أولها : إضمار " رب " في قولهم :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ .. إِلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإِلاَّ الْعِيسُ [(٢)]

الشاهد فيه : أن الأصل : و " رب " فحذف حرف الجار ، وهو " رب "من اللفظ ، إلا أنه ثابت في التقدير ، والفعل الذي بعدها إنما يتعدى إلى الاسم بواسطتها .

وهذا لايستقيم على مذهب أهل الكوفة ، فإنهم زعموا أن الجار هو " الواو "وليست " رب " جارة [(٣)] ، كما حكيناه فيما تقدم [(٤)].

وثانيها : حذف الباء في القسم في قولهم : " الله لأفعلن " .

الشاهد فيه : أن الأصل : " أحلف بالله لأفعلن " فحذف الفعل، فبقي : " بالله لأفعلن " .

ثم إنهم قد يحذفون الباء من اللفظ ،وهي مرادة وثابتة في التقدير ،فيقولون: " الله لأفعلن " ،والموجب لجواز هذا الحذف طلب التخفيف فيما كثر استعماله .

وثالثها : أن من العرب قوم إذا قيل للواحد منهم : "كيف أصبحت ؟ " قال مجيبا له : " خَيْرٍ " بالجر،بإضمار الباء الجارة ، والمعنى : "بخير " ، نقله "رؤبة " [(٥)].

---

١) زاد في المفصل المطبوع : ٢٩٢ [بمعنى : لله أبوك].
٢) سبق توضيح هذا البيت ص ٦٥ من التحقيق .
٣) ينظر : الإنصاف ١/ ٣٧٦ ومابعده .
٤) ينظر : ص ٦٥ من قسم التحقيق .
٥) الانصاف ٢/ ٥٣٠ والايضاح لابن الحاجب ٢ / ١٦٢ وابن يعيش ٨ / ٥٣ .

. . . .

ورابعها : إضمار اللام الجارة فى قولهم : " لاه أبوك " .

الشاهد فيه : أن الأصل : " لله أبوك " فحذفت اللام الجارة من اللفظ ، وهى ثابتة فى التقدير ،بدليل جر الاسم .

قال "أبو سعيد" : وقد قوى " سيبويه " حذف حرف الجر بقول العرب :

" لاه أبوك " والأصل : " لله أبوك " ، فحذف لام الجر ،ولام التعريف جميعا (١) .

وكان "المبرد" يخالفه فى هذا ، ويزعم [أن المحذوف لام التعريف ، واللام الأصلية من الكلمة ، وأن الباقى لام الإضافة ، فقيل له (٢) :] لام الإضافة مكسورة ، واللام فى قولهم : " لاه " مفتوحة .

فقال : أصل لام الجر الفتح ، ومع ذلك فلو جعلناها مكسورة ، لانقلبت الألف ياء .

وكان "الزجاج" يختار قول "سيبويه" (٣).

ـ ـ ـ

---

١) الكتاب ٣ / ٤٩٨ : " .. وحذفوا الواو ، كما حذفوا اللامين من قولهم : " لاه أبوك " ، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ؛ ليخففوا الحرف على اللسان ، وذلك ينوون " .

٢) مابين الحاصرتين سقط من المخطوطة ، وثبت فى شرح السيرافى ٤ / ٦٣٩ ، ولا يستقيم الكلام بدونه .

٣) شرح الكتاب للسيرافى ٤ / ٦٣٩ وزاد فيه : " .. وهو : الصحيح عندى ،لأن أبا العباس إنما حمله على ذلك ، فرارا من حذف لام الجر ، فيقال له : فقد حذفت لام التعريف ،وهى غير مستغنى عنها ، وانما احتمل الحذف الكثير فى القسم والتغيير ،لكثرته فى كلامهم ، حتى حذف فعل القسم ،ولا يكادون يذكرونه مع الواو ،والتاء .." .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١٦٢ وابن يعيش ٨ / ٥٣ ، ٥٤ .

ومن أصناف الحروف : الحروف المشبهة بالفعل

(فصل) " وهى : "إن ، وأن ، ولكن ، وكأن ، وليت ، ولعل " وتلحقها "ما " الكافة ، فتعزلها عن العمل ،ويبتدأ بعدها الكلام ،قال الله تعالى : "إِنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ " ، وقال : "إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ " ،وقال ابن كراع :

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانْظُرَنْ ∴ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمُ

وقال : أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ∴ أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

ومنهم من يجعل "ما " مزيدة ويعملها ، إلا أن الإعمال فى "كأنما ، ولعلما ، وليتما " أكثر منه فى "إنما ، وأنما ، ولكنما "٠

وروى بيت النابغة :

أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ∴ ....

على الوجهين (١) " ٠

المتن : الحروف المشبهة بالفعل ٠

التفسير : ونصدره ببحثين :

البحث الأول : أن " سيبويه "عد هذه خمسة ، فجعل (إِنَّ ،وأَنَّ) حرفا واحدا (٢) ٠

وقال "ابن درستويه " : الحروف التى تنصب الأسماء والنعوت ،وترفع الأخبار سبعة ، إلا أن أكثرها استعمالا ،وأشدها اطرادا ،ووقوعا على جميع الأسماء خمسة ، فلذلك اقتصر النحويون فى المختصرات على ذكرها ،وتركوا الحرفين الأخيرين ،وتلك الخمسة :

" ان ، وكأن ،وليت ، ولعل ،ولكن "٠

قال : وأما الحرفان الآخران فهما : "لا ، ولات "٠

أما : "لا " فلا ينصب بها إلا النكرة وحدها ،وأما "لات " / فلا ينصب بها إلا (الحين) وحده ، فلذلك عزلا من هذا الباب ، وذكرا على حدتهما ٠ ١/٣١١

---

١) هكذا فى ابن يعيش ٨ / ٥٤ ،وفى المفصل المطبوع : ٢٩٣ [على وجهين] ٠

٢) الكتاب ١٣١/٢ : " ٠٠ وهى : إن ،ولكن ، وليت ،ولعل ،وكأن "٠
وهذا ماذهب إليه المبرد فى المقتضب ٤ / ١٠٧ حيث يقول : " ٠٠ وهى : إن وأن ، ولكن ،وكأن ،وليت ،ولعل "٠
و "إن وأن " مجازهما واحد ،فلذلك عددناهما حرفا واحدا "٠

. . . .

وفى "إن" المكسورة لغتان ؛ لأن من العرب من [ينطق](١) الهمزة هاء ، فيقول : "هِنَّ" .

قال : وليست "كأن" بحرف زائد ، وانما هى "أنَّ" المفتوحة ،قد أدخل عليها كاف التشبيه ، وهى : حرف جر ، ليس من "أن" فى شئ(٢) .

قال "أبو البركات" : إن هذه الحروف أشبهت الفعل من أوجه خمسة :

فى لزومها الأسماء ،وفى أنها على ثلاثة أحرف ، وفى كونها مبنية على الفتح ، وفى دخول نون الوقاية عليها فى نحو : "إننى" و "لعلنى"(٣) .

وفى أنها فى معنى الفعل ، كما سنبينه فى كل واحد منها .

البحث الثانى : قالوا : لأجل هذه المشابهة ، جعل لها منصوب ، ومرفوع ، ووجب تقديم المنصوب على المرفوع لوجهين :

أولهما : أن هذه الحروف تشبه الفعل لفظا ومعنى ، فلو قدم فيها المرفوع على المنصوب ، لم يعلم : هل هى حرف ، أم فعل ؟

لأن "نعم" و "بئس" و "عسى" و "ليس" و "فعلا التعجب" و "حبذا" لايتصرفن ، كما أن [هذه](٤) الحروف كذلك .

وثانيهما : أن هذه الحروف فى عملها فرع على الفعل ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع الفرع .

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام .

٢) ينظر : سر صناعة الإعراب لابن جنى ٣٠٣/١ ، ٣٠٤ (ط أولى — مصر ١٣٧٤ هـ — ١٩٥٤م) .

٣) الإنصاف ١٧٧/١ ، ١٧٨ : " .. إنما قلنا : إن هذه الأحرف تعمل فى الخبر ، وذلك لأنها قويت مشابهتها للفعل ،لأنها أشبهته لفظا ومعنى ، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه :
الأول : أنها على وزن الفعل . والثانى : أنها مبنية على الفتح ، كما أن الفعل الماضى مبنى على الفتح . والثالث : أنها تقتضى الاسم ، كما أن الفعل يقتضى الاسم . والرابع : أنها تدخلها نون الوقاية ، نحو : "إننى" و "كأننى" ، كما تدخل على الفعل ، نحو : "أعطانى" و "أكرمنى" وما أشبه ذلك .
والخامس : أن فيها معنى الفعل ، فمعنى (إن وأن) : حققت ، ومعنى (كأن) : شبهت ، ومعنى (لكن) : استدركت ، ومعنى (ليت) : تمنيت ، ومعنى (لعل) : ترجيت . فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه ،وجب أن تعمل عمل الفعل .. "
وينظر : أسرار العربية /٦١ .

٤) زيادة يقتضيها المعنى .

....

وإنما لزم وجها واحدا ، وامتنع فيه تقديم المنصوب تارة ، وتأخيره أخرى ، بخلاف الفعل ، فإنه يجوز فيه الوجهان :

تقول : " ضرب زيد عمرا " و " ضرب عمرو زيدا " ، إظهارا لانحطاط درجته عن الفعل .

قال "عبد القاهر" : إنما كان تقديم المنصوب أولى ، ليكون أبعد عن مشابهة الفعل ؛ لأن الأصل فيه أن يكون الفاعل بجنبه (١) .

وقد حكينا فيما سبق اختلاف أهل البصرة والكوفة فى أن هذه الحروف عاملة فى أخبارها أم لا (٢) .

قوله : (وتلحقها " ما " الكافة ، فتعزلها عن العمل ، ويبتدأ بعدها الكلام) .

قال صاحب الأدوات : إن أقسام " ما " عشرة :

ستة : أسماء ، وأربعة : حروفا .

وسنفصلها فى مباحث (الحرفين المصدريين) (٣) .

وقال "المبرد" فى كتابه المسمى بالشافى (٤) : وأما " ليتما " فنصب بها قوم ، ورفع بها آخرون ، فمن نصب جعل " ما " صلة ، كقوله تعالى : " .. أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً .. " (٥) .

ومن رفع جعل " ما " فى " ليتما " بمنزلتها مع " إن " و " كأن " و " لكن " ، كما تقول : إنما ، ولكنما ، وكأنما ، فإنك ترفع ما بعدهن (٦) .

---

١) المقتصد ١/ ٣٨٩ وعبارته : " .. وكان تقديم المنصوب أولى ؛ ليكون أبعد من مشابهة الفعل ، إذ الأصل فيه أن يكون الفاعل بجنبه ، فإذا أخر المرفوع ـ هنا ـ حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته .. " .

٢) عرائس المحصل ١/٢١٣ وينظر : الإنصاف ١/١٧٦ وابن يعيش ١/١٠٢ ، والتصريح ١/٢١٠ .

٣) ينظر ص ٢٩٣ من التحقيق .

٤) كتاب للمبرد ، أشار إليه الرضى فى شرح الكافية ٢/١٣١ ولم أعثر عليه .

٥) سورة البقرة ، من الآية / ٢٦ : " إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا .. " .

٦) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/١٦٣ وابن يعيش ٨/٥٤ وما بعده ، وشرح الكافية للرضى ٢/٣٤٨ .

....

وقال قوم : ليس " ما " هذه صلة ، ولكنها اسم بمعنى " الذى " يعمل فيه " ليت " فيكون منصوبا بها ، فإن نصبت مابعد " ما " كان نصبه على البدل من " ما " ، وان رفعت ، كان فى موضع خبر " ليت " (١) .

قال " الجوهرى " : تقول : عزله عن العمل ، أى : نحاه عنه (٢) .

والمعنى - ههنا - يبطل عملها ، ويبطل أيضا اختصاصها بالأسماء ، فيبتدأ بعدها بالجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ، كما سنبينه .

تقول : " إن زيدا منطلق " فتنصب " إن " الاسم ، وترفع الخبر ، كما تراه ، فإذا أدخلت " ما " الكافة ، قلت: " إنما زيد منطلق " فبطل عملها ، وصار " زيد منطلق " مرفوع بالابتداء والخبر .

وانما قال : (يبتدأ بعدها الكلام) ليعم الجملة الاسمية والفعلية جميعا .

والمذكور من الصور أربع :

الأولى : قوله تعالى : " قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِد .. (٣) " .

الشاهد فيه : أن " ما " الكافة دخلت على " أن " المشددة المفتوحة ، فأبطلت عملها ، وصار مابعدها مرفوعا على الابتداء والخبر ، و (إلهكم) هو المبتدأ ، وخبره : قوله : (إله واحد) .

الثانية : قوله تعالى : " إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ .. (٤) " .

الشاهد فيه : أن " إِنَّ " المشددة المكسورة ، دخلت عليها " ما " الكافة ، فأبطلت اختصاصها بالأسماء .

ألا ترى أن مابعدها جملة فعلية ، ولو أسقطت " ما " الكافة من الكلام ، وقلت : " إن ينهاكم الله " لم يجز .

---

١) ينظر : الكتاب ٢ / ١٣٨ وابن يعيش ٨ / ٥٤ ومابعده وشرح الكافية للرضى ٢ / ٣٤٨ .

٢) الصحاح (عزل) ٥ / ١٧٦٣ .

٣) سورة الأنبياء ، من الآية / ١٠٨ " قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ " .

٤) سورة الممتحنة ، من الآية / ٩ : " إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ ، وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ " .

....

الثالثة : قول ابن كراع :

[٢٦] أَتَتْنِى يَمِينٌ مِنْ أُنَاسٍ لِيُرْكَبَنْ ∴ عَلَىَّ وَدُونِى هَضْبُ غُولٍ مَقَادِمُ
تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانْظُرَنْ ∴ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمُ (١)

الشاهد فيه : أنه أدخل "ما" على "لعل" وجعلها معها كشئ واحد ، فبطل عملها .

قوله : (أنت حالم) "أنت" : مبتدأ . و "حالم" : خبره .

يريد : أنهم حلفوا ليغزنه .

وقوله : (لَيُرْكَبَنْ عَلَىَّ) أى : على قصد مكروهى .

وفى : (يركبن) ضمير ، يعود إلى (أناس) . والْهَضْبُ : جمع هَضْبَة (٢) .

ومقادم : متقدم ، وواحد المقادم : مقدم .

وغول ــ بالغين المعجمة ــ موضع بعينه (٣) .

و (هَضْبُ) مرفوع بالابتداء ، و(مقادم) خبره .

ويجوز أن يروى : (لَيُرْكَبَنْ) على ماسمى فاعله ، ويكون (المقادم) فاعله ، ويكون جمع (مقدام) ، ويكون (دونى) خبر (هضب) .

قوله : (تحلل) بالحاء المهملة ، يريد : من يمينك التى حلفت بها ، لتغزونا .

وعالج ذات نفسك ، يريد : وعالج نفسك ، و (ذات نفسك) بمنزلة (نفسك) .

يقول : هو الذى وقع فى نفسك من غزونا وقصدنا هو بمنزلة الأحلام .

قال "أبو محمد" : ابن كراعَ ــ بفتح العين ــ وهو غير منصرف ، لما فيه من تركيب التأنيث المستحكم بالعلمية ؛ لأن كراع اسم أمه (٤) .

الرابعة : قول الشاعر :

[٢٧] أَعِدْ نَظَرًا يَاعَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ∴ أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا (٥)

---

١) من الطويل ، قالهما : سويد بن كراع ، شاعر مخضرم (الشعر والشعراء ٢/ ٥٣٠) .
والبيت الثانى من شواهد : الكتاب ١٣٨/٢ وابن الشجرى ٢ / ٢٤٢ والتخمير ٢ ورقة ١٣١ والإيضاح لابن الحاجب ١٦٣/٢ وابن يعيش ٥٨/٨ ، ١٣١ والخزانة ٤/ ٢٩٧ .

٢) الصحاح (هضب) ٢٣٨/١ : "وَالْهَضْبَةُ : الجبل المنبسط على وجه الأرض ، والجمع هَضْبٌ وَهِضَبٌ وَهِضَاب" .

٣) اللسان (غول) ٥/ ٣٣٢٠ .   ٤) التخمير ٢ ورقة ١٣١ .

٥) من الطويل ، قاله : الفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا (الديوان ١ / ١٨٠) ،

....

الشاهد فيه : أن "لعل" لما كفت بـ "ما" وقعت بعدها الجملة الفعلية ، وهي قوله: (أضاءت لك النار) .

تقول : ضاءت النار ، وأضاءت مثله [١] .

قال "الجوهري" : أضاءته يتعدى ولا يتعدى [٢] .

وقال [٣] "أبو محمد" : يهجوه بأنهم يقيدون الأتن ، ليأتوها ، قاله : أبو علي الدقاق [٤] .

قوله : (ومنهم من يجعل "ما" / زائدة ويعملها) . ٣١١ / ب

اعلم أنه حكى عن "الكسائي" [٥] أنه ذهب إلى أن "ما" في هذه الحروف ليست كافة ، وإنما هي لغو ، لا تبطل عمل الحرف الذي قبلها فيما بعدها ، فتقول: "إنما زيدا منطلق" ، و "لعلما بكرا ذاهب" بنصب الاسم ، ورفع الخبر [٦] .

= وروايته (فربما) في موضع (لعلما) وعلى هذا يسقط به الاستدلال .
والبيت من شواهد : أمالي الشجري ٢/ ٤٢١ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٦٣ ، وابن يعيش ٨ / ٥٧ والمغني ١/ ٢٨٧ والشذور ٢٧٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٧ والهمع ١/ ١٤٣ والأشموني ١/ ٢٨٤ والدرر ١/ ١٢٢ .

١) الصحاح (ضوأ) ١/ ٦٠ : " .. يُقال : ضَاءَتِ النَّارُ تَضُوءُ ضَوءًا وضُوءًا ، وأَضَاءَتْ مثله .. " .

٢) المرجع السابق .

٣) التخمير ٢ ورقة ١٣١ .

٤) أبو علي الدقاق : علي بن القاسم بن يونش — بالشين المعجمة — أبو الحسن بن الدقاق ، الإشبيلي النحوي ، سكن دمشق ، وشرح الجمل ، وألف مفردات القراءات . مات سنة ٦٠٥ هـ . ينظر : البغية ٢/ ١٨٤ .

٥) الكسائي : علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان ، الإمام أبو الحسن ، إمام الكوفة في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المشهورين ، وسمي الكسائي ؛ لأنه أحرم في كساء ، وقيل : غير ذلك . قرأ على حمزة ، ثم اختار لنفسه قراءة .
من تصانيفه : معاني القرآن ، مختصر في النحو ، القراءات ، النوادر ، المصادر .
مات سنة ثنتين — أو ثلاث — وقيل : تسع وثمانين ومائة .
ينظر : طبقات الزبيدي / ١٢٧ ونزهة الألباء / ٦٧ وانباه الرواة ٢/ ٢٥٦ والبغية ٢/ ١٦٢ والأعلام ٥/ ٩٣ ، وطبقات القراء ١/ ٥٣٥ .

٦) يقول الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٤٨ : " .. وقياسها في الإعمال على (ليتما) سائغ عند الكسائي وأكثر النحاة ، إذ لا فرق بينها وبين (ليتما) .. " .
وينظر : التخمير ٢ ورقة ١٣١ .

....

قال " ابن السراج " : وجدت ذلك فى مختصر بخط " الكسائى " نقله عن بعض الأدباء (١) .

ولقائل أن يقول : إن الحرف الزائد يخالف الملغى ، كما ذكرناه فى مباحث " من " ، فالأجدر بالمصنف أن يقول : " ومنهم من يجعل " ما " ملغاة .

قوله : (إلا أن الإعمال فى " كأنما " و " لعلما " و " ليتما " أكثر منه فى " إنما " و " أنما " و " لكنما " ..) .

قال فى " الحواشى " : علة ذلك أن " كأنما " و " ليتما " و " لعلما " أقوى فى العمل ، لأنها تفيد فائدة زائدة على ماتضمنه المبتدأ والخبر ، وليس كذلك : " إنما " و " أنما " و " لكنما " ؛ لأنها لاتفيد إلا تأكيد مضمون الجملة وتحقيقه .

ولذلك جاز أن تقول : " إن زيدا منطلق وعمرو " بالرفع ، وامتنع " لعل بكرا ذاهب وخالد " (٢) .

وإذا قلت : " إنما زيد قائم " فكأنك قلت : " زيد قائم " .

وإذا قلت : " ماقام زيد لكنما عمرو قائم " [فكأنك](٣) قلت : " عمرو قائم لا زيد " .

وأما : " كأنما خالد ذاهب " و " ليتما بشر قادم " و " لعلما سعيد ذاهب " فكل واحد منها يفيد معنى آخر مغايرا لمضمون الجملة :

فإن " كأن " تفيد التشبيه ، و " ليت " تفيد التمنى ، و " لعل " معناها الترجى .

---

١) نقل صاحب العرائس هذه العبارة من التخمير ٢ ورقة ١٣١ .
أما ابن السراج فيقول فى كتاب الأصول ١/١٧٤ : " .. وتدخل (ما) زائدة على (إن) على ضربين ، فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها ، لاتغير إعرابا ، تقول : " إنما زيدا منطلق " .
وتدخل على (إن) كافة للعمل ، فتبنى معها بناء ، فيبطل شبهها بالفعل ، فتقول : " إنما زيد منطلق " ف : " إنما " - ههنا - بمنزلة فعل ملغى ، مثل : " أشهد لزيد خير منك " .. " .

٢) الحواشى / ٥٥ .

٣) زيادة يقتضيها المعنى .

....

وقول النابغة :

[٢٨] احْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ ∴ إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ
قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ∴ إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ (١)

قال "عبد المجيد" : قوله : (احكم) أى : كن حكيما ، يقال منه : حكم الرجل يحكم حكما ، إذا صار حكيما ، مثل : ظَرُفَ يَظْرُفُ فهو ظَرِيفٌ (٢) .

وليس يريد : احكم حكم القضاء ، وإنما مقصوده : تثبت فى أمرى ، وافعل فيه مايفعله الحكماء ، حتى تقف على صحة ما أذكره أنا ، أو مايذكره الذى سعى بى إليك .

وفتاة الحى : هى الزرقاء ، كانت باليمامة ، واسم المدينة : حجر (٣) ، وسميت المدينة اليمامة باسم الزرقاء .

والثمد : الماء القليل (٤) . وقوله : (إلى حمامتنا) أى : مع حمامتنا .
وقد : بمعنى : حسب ، يقال : "قدى من كذا" أى : حسبى (٥) .

وكانت الزرقاء — فيما زعموا — نظرت إلى قطا تطير بين جبلين ، فقالت : ليت الحمام ليه . إلى حمامتيه . ونصفه قديه .

فأتبع القطا إلى أن ورد الماء ، فعد ، فإذا هو ست وستون .
فإذا كان ستا وستين ، وضم إليه نصفه ، بلغ تسعا وتسعين ، ثم إذا ضم إليه

١) سبق توضيح هذا البيت ص ٦٣ من التحقيق .
٢) الصحاح (حكم) ٥ / ١٩٠١ .
٣) معجم البلدان ٢ / ٢٢١ .
٤) الصحاح (ثمد) ٢ / ٤٥١ : "والثمد والثمد : الماء القليل الذى لا مادة له ".
٥) السابق (قدد) ٢ / ٥٢٣ .

....

حمامة أخرى بلغ مائة ٠

يقول النابغة للنعمان : أصب فى تأمل أمرى حتى تقف على صحة ماذكرتـــــه ، كما أصابت هذه الجارية ٠

قوله : (على الوجهين) ٠

يريد : من رفع " هذا " جعل " ما " كافة ، أى : يمنع عمل ماقبلها فيمابعدها ، فيكون "هذا "مرفوعا بالابتداء ، "والحمام " بدل منه ،و " لنا " خبره ، و "نصفه "بالرفع نسق عليه ٠

ومن نصب جعل "هذا " اسم "ليت" و " الحمام " بدل منه ،و " لنـــا " الخبر، لأنه جعل " ما " لاتمنع ماقبلها [أن يعمل فيما بعدها] (١) ٠

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام ٠

[" إنَّ " وَ " أَنَّ " لتأكيد مضمون الجملة وتحقيقه . والفرق بينهما]

(فصل) " (إنَّ ، وأَنَّ) وهما [(١)] تؤكدان مضمون الجملة وتحققانه ، إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد .

تقول : " إن زيدا منطلق " وتسكت ، كما تسكت على " زيد منطلق ".

وتقول : " بلغنى أن زيدا منطلق " و " حق أن زيدا منطلق " فلا تجد بدا من هذا الضميم ، كما لاتجده مع الانطلاق وغيره [(٢)] .

وتعاملها معاملة المصدر ، حيث توقعها فاعلة ، ومفعولة ، ومضافا إليها ، فى قولك: " بلغنى أن زيدا منطلق " و " سمعت أن عمرا خارج " و " عجبت من أن بكرا واقف " .

ولاتصدر بها الجملة ، كما تصدر بأختها ، بل إذا وقعت فى موضع [(٣)] المبتدأ ، التزم تقديم الخبر عليها ، فلا يقال : " أن زيدا قائم حق " [ولكن : " حق أن زيدا قائم " [(٤)] ... "] .

قوله : (" إنَّ " وَ " أَنَّ " وهما تؤكدان مضمون الجملة وتحققانه) .

يريد : تحقيق الحدث وتوكيده .

قال فى " الشافى " : علة دخول " إنَّ " على الكلام ماذكره " الفراء " : وهو: أن " إن " أدخلت فى الكلام فرقا بين أن يكون الكلام خبرا ، وبين أن يكون مبتدأ ، إذ تكون بمعنى " نعم " وهى فى كل هذا تحقيق لما بعدها .

وقال البصريون : الأخبار كلها جواب ، أو مقدر تقدير الجواب ، وبعض الكلام أوكد

---

١) فى ابن يعيش ٨/ ٥٩ والمفصل المطبوع / ٢٩٣ [هما] بدون الواو .

٢) فى ابن يعيش ٨/ ٥٩ والمفصل المطبوع / ٢٩٣ [ونحوه] ولا يترتب عليه اختلاف فى المعنى .

٣) فى ابن يعيش ٨/ ٥٩ [فى موقع] ، ورواية المفصل المطبوع / ٢٩٣ تتفق مع رواية صاحب العرائس .

٤) مابين الحاصرتين زيادة فى المفصل المطبوع / ١٩٣ لم تثبت عند ابن يعيش ، كما لم يثبتها صاحب العرائس ، ولا بأس بها ؛ لأنها للتوضيح .

. . . .

من بعض ، و "إن" تؤكد الكلام ، كما أن اللام في قولك : "لزيد خير منك" تؤكده (١) .

قوله : (إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد) .

اعلم أنك إذا قلت : "زيد منطلق" كانت هذه الجملة مفيدة إسناد الانطلاق إلى "زيد" ، فإذا أدخلت "إِنَّ" المشددة المكسورة عليها وقلت : "إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ" ، لم يتغير حكم الجملة عما كانت عليه قبل دخول "إِنَّ" .

ولهذا يجوز لك أن تقول : "إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ" وتسكت ، كما جاز ذلك قبل دخول "إِنَّ" .

بخلاف "أَنَّ" المفتوحة المشددة ، فإنها إذا دخلت على الجملة الاسمية ، غيرت مضمون الجملة عما كانت عليه ، ونقلتها إلى معنى المصدر ، وصارت الجملة في معنى اسم مفرد ، لا يفيد إلا بانضمام شيء آخر إليه ، كما ستعلمه .

قوله : (تقول : "إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ" وتسكت كما تسكت على "زيد منطلق") .

يريد : أن حكم الجملة بعد دخول "إِنَّ" المكسورة عليها ، مثل حكمها قبل دخول "إِنَّ" عليها ، وأنها لم تتغير عما كانت عليه .

واحتج على هذه الدعوى بقوله : إنه يجوز السكوت عليها ، ولا تفتقر إلى شيء آخر تتعلق به ، وتعتمد عليه ، كما كانت قبل دخول "إِنَّ" كذلك .

بخلاف "أَنَّ" المفتوحة ، فإنها إذا دخلت على الجملة ، نقلت الجملة إلى

---

١) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٣٢ .

. . . .

معنى المصدر، وصارت نازلة منزلة اسم مفرد، لايفيد شيئا، إلا بعد انضمام شئ آخر إليه .

والضمير المنصوب المؤنث فى قوله : (تقلبها) راجع إلى الجملة .

وقد أورد المصنف من صور " أن " المشددة المفتوحة مثالين :

أولهما : قوله : " بلغنى أن زيدا منطلق " .

الشاهد فيه : أن " أن " وماعملت فيه فى معنى اسم مفرد، وهو مصدر، والتقدير : " بلغنى انطلاق زيد " .

فكما أن الاقتصار على الانطلاق غير مفيد، فكذلك الاقتصار على " أن " المفتوحة وماعملت فيه .

وقولك : " بلغنى أن زيدا منطلق " جملة فعلية، وفاعلها " أن " المفتوحة المشددة مع معموليها .

وثانيهما : قوله : " حق أن زيدا منطلق " .

الشاهد فيه : أن " أن " المشددة المفتوحة مع ماعملت فيه، نازلة منزلة / اسم مفرد ٣١٢/أ هو مصدر، وهو مبتدأ . وقوله : " حق " خبر مقدم، والمعنى : حق انطلاق زيد .

فلو حذفت " حق " الذى هو خبر، واقتصرت على قولك : " أن زيدا منطلق " لم يجز، كما لايجوز الاقتصار على قولك : " انطلاق زيد " .

قوله : (فلا تجد بدا من هذا الضميم) .

يريد : ماذكره من الفعل فى الصورة الأولى، والخبر فى الصورة الثانية، والضميم : المعنى الذى يضم إليه، " فعيل " بمعنى " مفعول " .

قوله : (كما لاتجده مع الانطلاق وغيره) .

اعلم أن الضمير المنصوب فى " تجده " يرجع إلى قوله : " بد "، والتقدير : كما لاتجد بدا مع الانطلاق من ضميمة فى كونه مفيدا .

قوله : (وتعاملها معاملة المصدر، حيث توقعها فاعلة، ومفعولة، ومضافا إليها) .

اعلم أن " أن " المفتوحة مع معموليها، إذا وقعت فاعلة، أو مفعولة، أو مضافا إليها، كانت بمعنى المصدر، فلذلك افتقرت إلى شئ تعتمد عليه : من فعل، أو اسم

....

مثال الأول : قوله : "بلغني أن زيدا منطلق".

الشاهد فيه : أن "أن" المفتوحة مع معموليها في معنى المصدر ، وهو فاعل "بلغ" نازل منزلة قولك : "بلغني انطلاق زيد".

ومثال الثاني : قوله "سمعت أن عمرا خارج".

الشاهد فيه: أن [أن المفتوحة مع معموليها في معنى المصدر ، وهو] (١) نازل منزلة قولك "سمعت خروج عمرو" ، فيكون "أن" مع معموليها في موضع نصب مفعول "سمعت".

ومثال الثالث : "عجبت من أن بكرا واقف".

الشاهد فيه : أن "أن" المشددة المفتوحة مع ماعملت فيه في معنى المصدر المضاف إليه (٢) ، وتقديره : "عجبت من وقوف بكر".

فصيغة "من" مضافة إلى "الوقوف".

قوله : (ولاتصدر بها الجملة ، كما تصدر بأختها ، بل إذا وقعت في موضع المبتدأ ، التزم تقديم الخبر عليها).

اعلم أن هذا فرق آخر بين المكسورة والمفتوحة .

بيان ذلك : أن المكسورة يجوز أن يبتدأ بها ، فتقول : "إِنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ حَقٌّ" ، [أما المفتوحة ، فلا يجوز أن يبتدأ بها] (٣) ، بل يجب تقديم الخبر عليها ، فتقول : "حق أن زيدا منطلق".

قال في الحواشي : لأنك لو صدرت الجملة بها ، لم يؤمن دخول أختها ، وهي المكسورة عليها ، فيؤدي إلى اجتماعهما ، وذلك مستكره عندهم (٤).

وقال "ابن عيسى (٥)" : لو ابتدأت بالمفتوحة ، لبطل الفرق بين المكسورة

---

١) مابين الحاصرتين زيادة يستقيم بها الكلام.
٢) يقصد بالمضاف إليه ـ هنا ـ المجرور ، ومثال المصنف يساعد على هذا التفسير.
٣) مابين الحاصرتين زيادة ، لايستقيم الكلام بدونها .
٤) الحواشي / ٥٥.
٥) ابن عيسى : على بن عيسى بن على بن عبد الله ، أبو الحسن الرماني .
كان إماما في العربية ، علامة في الأدب ، من طبقة الفارسي والسيرافي ، أخذ عن الزجاج ، وابن السراج ، وابن دريد .
من تصانيفه : شرح أصول ابن السراج ، شرح سيبويه ، شرح المقتضب .
ولد سنة ٢٧٦ هـ ، ومات في الحادي عشر من جمادى الأولى سنة ٣٨٤ هـ .
ينظر : نزهة الألباء ٣١٨/ وانباه الرواة ٢/ ١٩٤ والبغية ٢/ ١٨٠ والأعلام ٥/ ١٣٤.

....

والمفتوحة ، وأدى إلى الالتباس(١) .

وقال بعضهم : إنما امتنع الابتداء بها ؛ لأن " أنَّ " قد تكون بمعنى " لعل " في قولهم : " ايتِ السّوقَ أنّكَ تشتري اللّحمَ " ، والمعنى : " لعلك تشتري اللحم " . وفي قوله تعالى : " .. أنّها إذا جاءتْ لا يؤمنون " (٢) .

وتلك لها صدر الكلام ، فجعلوا هذه مخالفة لتلك في الموضع ؛ ليعلم من أول الأمر الفصل بينهما ، فإذا قُدّمتْ علم أنها بمعنى " لعل " ، وإذا أُخّرتْ علم أنها المصدرية ، ولم يعكسوا ؛ لأنه كان يؤدي إلى أن تقع التي بمعنى " لعل " متأخرة ، وتلك لا يستقيم تأخيرها ، كما لا يستقيم تأخير " لعل " .

وهذه إذا أخروها ، فإنما أخروا ما يسوغ تأخيره (٣) .

-----

١) ينظر : الحواشي /٥٥ .

٢) سورة الأنعام ، من الآية / ١٠٩ " وأَقْسَمُوا باللهِ جَهْدَ أَيمانِهِمْ ، لَئِنْ جاءَتْهُمْ آيةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِها ، قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِنْدَ اللهِ ، وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ " .

٣) الكتاب ٣/١٢٣ : " .. وأهل المدينة يقولون : " .. أنها .. " فقال الخليل : هي بمنزلة قول العرب : " ائتِ السوق أنك تشتري لنا شيئا " أي : لعلك ، فكأنه قال : لعلّها إذا جاءتْ لا يؤمنون .. " .
وينظر : الحواشي / ٥٧ والصحاح (أنن) ٥/ ٢٠٧٤ والبحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٢٠١ (ط ثانية - دار الفكر ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م) والجنى الداني للمرادي ٣٩٦ تحقيق : طه محسن (ط بغداد ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦م) وإتحاف فضلاء البشر للشيخ أحمد البناء ٢١٥ (مكتبة المشهد الحسيني - القاهرة) .

[الضابط الذى يميز موقع كل من "إِنَّ" وَ "أَنَّ"]

(فصل) " والذى يميز بين موقعيهما أن ماكان مظنة للجملة ، وقعت فيه المكسورة ، كقولك مفتتحا : "إِن زيدا منطلق" ، وبعد (قال) ؛ لأن الجمل تحكى بعده ، وبعد الموصول ؛ لأن الصلة لاتكون إلا جملة .

وماكان مظنة للمفرد ، وقعت فيه المفتوحة ، نحو : مكان الفاعل ، والمجرور ، ومابعد (لولا) ؛ لأن المفرد ملتزم فيه فى الاستعمال .

ومابعد (لو) ؛ لأن تقدير : "لو أنك منطلق لانطلقت" : لو وقع أنك منطلق ، أى : ولو وقع انطلاقك .

وكذلك : "ظننت أنك ذاهب" على حذف ثانى المفعولين ، والأصل : "ظننت ذهابك حاصلا" .. "

قوله : (والذى يميز بين موقعيهما أن ماكان مظنة للجملة ، وقعت فيه المكسورة) .

قال فى "شامل اللغة" : مَظِنَّةُ الشىء : موضعه ومألفه ، وكان القياس الفتح فى الظاء ، وكأن الهاء جوزت وسهلت فيها الكسر ، والجمع : المظان (١) .

اعلم أنه لما ذكر _ أولا _ أن المكسورة مع مابعدها جملة ، وأن المفتوحة مع مابعدها مفرد ، ذكر بعد ذلك قانونا ، يعرف به موضع كل واحد منهما ، فقال : ماكان مظنة للجملة ، وقعت فيه المكسورة ، وماكان مظنة للمفرد ، وقعت فيه المفتوحة .

وقال "عبد القاهر" : إن الحد فى الكسر والفتح أن الموضع إذا اختص بأحد القبيلين : الفعل ، أو الاسم ، وجب الفتح ، وإذا لم يختص بأحدهما ، وصلح لهما ، وجب الكسر (٢) .

---

١) الصحاح (ظنن) ٦/٢١٦٠ .

٢) المقتصد ١/٤٧٥ وزاد عبد القاهر : " بيان ذلك أنك تقول : قال زيد : إنك منطلق " ، قال الله تعالى : "إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَامَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ .."

وذلك أنك تحكى بعد القول ، والحكاية تكون بكل واحدة من الجملتين : المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، تقول : "قال زيد : عمرو منطلق" و "قال زيد : خرج عمرو" . وإذا كان كذلك : علمت أن الموضع غير مختص بأحد من القبيلين ، فيجب الكسر " .

وقد أورد المصنف من المواضع التي هي مظنة الجملة ثلاثة :

الأول : أن تكون مبتدأ ، نحو قولك : " إن زيدا منطلق " .

الشاهد فيه : أن الابتداء لا يكون بمفرد ، ألا ترى أنك إذا قلت : " زيدا " ، واقتصرت عليه ، لم يكن مفيدا ، وإنما المفيد الجملة الاسمية ، والفعلية .

وإذا كان هذا الموضع لا يقع فيه إلا الجملة ، وجب كسر " إنَّ " فيه على الحد الذي ذكره المصنف .

ولما كان صالحا لوقوع كل واحد من الجملة ، وجب أيضا الكسر على الحد الذي ذكره " عبد القاهر " .

الثاني : أن يأتي بعد فعل متصرف من القول ، كقولك : " قال زيد : إنَّ عَمْرًا منطلقٌ " ، وقولك : " قال بكر : إن أخاك خارج " .

وهي في هذا الموضع ، تقع في موقع الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل ، مثل قولك : " قال زيد : عمرو شاخص " ، و " قال بكر : قام سعد " .

ويجب الكسر في هذا الموضع ؛ لوجود كل واحد من الحدين .

الثالث : أن يقع بعد الاسم الموصول ، وهو موضع الجمل ، لأن الصلة لا تكون إلا جملة اسمية ، أو فعلية .

تقول : " جاءني الذي أخوه ذاهب " و " رأيت الذي خرج أبوه " ؛ فلذلك وجب الكسر على كل واحد من الحدين (١) .

قوله : (وما كان مظنة للمفرد ، وقعت فيه المفتوحة ، نحو : مكان الفاعل ، والمجرور) .

---

(١) لم يحصر الزمخشري كل المواضع التي يجب فيها كسر " إن " كما لم يحصرها الشارح ، وقد جمع بعضها ابن مالك في ألفيته ، يقول ابن الناظم في شرح الألفية /١٦٣ : " .. وقد نبه على مواضع الكسر بقوله :

فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا ، وَفِي بَدْءِ صِلَةْ ∴ وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَةْ
أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ ∴ حَالٍ ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ∴ بِاللَّامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

ثم شرح ابن الناظم كلام أبيه قائلا :

" المواضع التي يجب فيها كسر " إنّ " ستة : الأول : أن يبتدأ بها الكلام مستقلا ، نحو قوله تعالى : " إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ " .. أو مبنيا على ما قبله ، نحو : (زيد إنه منطلق) ، قال الشاعر :

مِنَّا الأَنَاةُ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسَبُنَا ∴ إِنَّا بِطَاءٌ وَفِي إِبْطَائِنَا سَرَعُ

الثاني : أن تكون أول صلة ، كقولك : جاء الذي إنه شجاع ، ونحو قوله تعالى : " وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ " . الثالث : أن يتلقى بها القسم ، نحو قوله تعالى : " حم . وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ . إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ " . الرابع : أن يحكى بها القول المجرد من معنى الظن ، نحو قوله تعالى : " قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ " .

=

....

اعلم أنه ذكر المواضع التى[١] تكون الجملة فيها بمعنى المفرد ، وتجرى مجرى الاسم ، وتكون مقدرة تقدير المصدر .

قال " أبو سعيد " : وتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومخفوضة ، وتكون مبتدأ فى تقدير النحو : غير أنها لايلفظ بها مبتدأة فى اللفظ[٢].

وان كانت مفعولة ، أو مرفوعة بالابتداء / لايجوز أن تقول : " أن زيدا قائم " بالفتح على ٣١٢/ب وجه من الوجوه . والمذكور منها خمسة :

الأول : ماكان فيه مكان الفاعل ، كقولك : " بلغنى أن زيدا قائم " و " وقع لى أن بكرا خارج " ف " [مابعدها][٣] فى موضع رفع ، وتقديره : بلغنى قيام زيد ، ووقع لى خروج زيد . ولو قلت : " عرفت أن زيدا منطلق " و " أنكرت [أن][٤] أباك خارج . فهو فى موضع نصب بأنه مفعول به ، كأنك قلت : " عرفت انطلاق زيد " و " أنكرت خروج أبيك " .

الثانى : ماكان مكان الاسم المجرور ، نحو قولك : " عجبت من أن زيدا منطلق " و " أيقنت بأنك عالم " و " علمت بأنى مأخوذ " ، ف " أن " فى هذه المواضع فى موضع جر ، كأنك قلت : " عجبت من انطلاق زيد " و " أيقنت [بعلمك][٥] " ، و " علمت بأخذى " .

الثالث : ماكان واقعا بعد " لولا " .

قال " أبو سعيد " : فأما " لولا " فإن مابعدها فى موضع رفع بالابتداء ، تقول : " لولا صديقى لما سامحتك " ، كما تقول : " لولا زيد لماباعيتك ، و " لولا أن زيدا من الجيران لأوقعت به " ، ولم يجز كسرها ؛ لأنه لابد من تقديم " لولا " ، والاسم الذى بعد " لولا " متعلق ب " لولا " من جهة المعنى .

ولاتكسر " أن " إذا كان قبلها لفظ يتعلق به[٦].

وهذا حسن ، إلا أن المصنف علل الكسر بغيره ، فقال :

(لأن المفرد ملتزم فيه فى الاستعمال) .

يريد : أنه لما كان الخبر واجبا إضماره ، نزل منزلة مايمتنع فيه تقدير الجملة ، فلذلك امتنع الكسر . قال " أبو محمد " : " لولا " تقع فيه المفتوحة ؛ لأن المفرد ألزم وقوعه فيه استعمالا ،

= الخامس : أن تحل محل الحال ، نحو : (زرت زيدا ، وانى ذو أمل) ، كأنك قلت : زرته آملا .. فكسر " إن " فى هذه المواضع كلها واجب ؛ لأنها مواضع الجمل ، ولا يصح فيها وقوع المصدر . السادس : أن تقع بعد فعل معلق باللام ، نحو : (علمت إنه لذو تقى) . فلولا اللام لكانت " إِنَّ " مفتوحة ، لتكون هى ، وماعملت فيه مصدرا منصوبا ب (علمت) ، فلما دخلت اللام — وهى معلقة للفعل عن العمل — بقى مابعد الفعل معها منقطعا فى اللفظ عما قبله ، فأعطى حكم ابتداء الكلام ، فوجب كسر " إِنَّ " ، كما فى قوله تعالى : " وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ " ... .

وينظر : التبصرة ٢٠٣/١ (مطبوع) وابن يعيش ٥٩/٨ وشرح الرضى ٣٤٨/٢ وشرح الألفية للمرادى ٣٣٦/١ وشرح ابن عقيل ٣٠٢/١ والهمع ١٣٦/١ .

١) فى المخطوطة [الذى] وهو : تحريف .
٢) شرح السيرافى ٤٤/٤ .
٣) زيادة يستقيم بها الإعراب .
٤) زيادة يستقيم بها الكلام .
٥) فى المخطوطة [بخروجك] وهو : تحريف ؛ لأنه لايتفق مع مامثل به الشارح .
٦) شرح السيرافى ٤٦/٤ .

. . . .

وإن لم يكن لازما تقديرا ، تقول : " لولا على لهلك عمر " ولاتقول : " لولا علــى موجود " (١) .

الرابع : مايقع بعد " لو " .

قال " أبوسعيد " : وأما : " لو " فإنها فى الأصل يليها الفعل ، دون الاسـم ، فلما أولوها " أن " فتحوها ، وأجروها مجرى الفعل ، وكان فتحهم لها من أجـل تعلقها بما قبلها ، وفساد تعلق " إنّ " المكسورة بما قبلها (٢) .

وعلى الحد الذى ذكره عبد القاهر : إنما فتحت فى هذين الموضعيـن؛ لأن " لولا " لايقع بعدها إلا الاسم وحده ، و " لو " إنما يقع بعدها الفعل لاغير (٣) .

قوله : (لأن تقدير " لوأنك منطلق لانطلقت " : لو وقع أنك منطلق ،أى : لو وقـع انطلاقك) .

اعلم أن هذا منه بيان لكون الفعل يليها ، دون الاسم ، وأنه إن وقـع بعدها اسم ، فعلى إضمار فعل .

فإن قلت : إن المصنف قال ـ ههنا ـ التقدير : لو وقع أنك منطلق ، فجعـل (٤) خبر " أن " الواقعة بعد " لو " اسما ، وهو يناقض ماذكره فى مباحث حرفى الشرط، فإنه نص ثمة على أنه يمتنع أن يقع خبرها اسما ،ويجب أن يكون فعلا، فقـال : ولطلب " لو " الفعل ، وجب فى " أن " الواقعة بعدها أن يكون خبرها فعـلا، كقولك : " لوأن زيدا جاءنى لأكرمته " ، ولو قلت : " لوأن زيدا حاضر لأكرمتـه " لم يجز .

---

١) التخمير ٢ ورقة ١٣٣ .

٢) شرح الكتاب ٤ / ٤٤ ومابعده .

٣) المقتصد ١/٤٧٥ : " .. وإذا اختص الموضع بأحدهما ،لم يكن إلا الفتـح ، وذلك يمثل بـ " لولا " التى معناها امتناع الشىء لوجود غيره ، و " لو " ؛ لأن " لولا " هذه تختص بالاسم .
ألا ترى أنك تقول : " لولا زيد لخرج عمرو " ولاتقول : " لولا خرج عمرو لخـرج زيد " . وإذا كان الموضع مختصا بالاسم ،وجب الفتح ،و " لو " مختص بالفعل .
ألا ترى أنك لاتقول : " لو زيد أخوك لكان كذا وكذا " ،وإنما تقول : " لو خـرج لكان كذا وكذا " .
فإن جاء بعده الاسم فعلى إضمار الفعل ،كقولهم : " لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لطمتنِـى " ، التقدير : لو لطمتنى ذات سوار لطمتنى .. " .

٤) ينظر : ص ٣٣٩ من التحقيق .

....

قلت : لاتناقض بين ماذكره — ههنا — وبين ماذكره ثمة ؛ لأن من النحويين من لم يشترط في خبر "أنّ" الواقعة بعد "لو" أن يكون فعلا ،واحتج بقوله تعالى : "وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ .. (١)" فلعله أراد بذلك الإشارة إلى كل واحد من المذهبين ، لتكثير الفائدة .

الخامس : "أن" الواقعة بعد "ظننت" وأخواتها على تأويل حذف المفعول الثاني من المفعولين .

اعلم أنك إذا قلت : "ظننت أن زيدا ذاهب" ، كان "أن" مع اسمها وخبرها — لطول الكلام — يغني عن المفعول [الأول و] (٢) الثاني عند "سيبويه" (٣)

وخالفه "الأخفش" ، وحمل الكلام على إضمار مفعول آخر ، وقال : التقدير : "ظننت ذهاب زيد في الوجود" أو : حاصلا (٤) .

والصحيح ما اختاره سيبويه ؛ لأن طول الكلام في مواضع كثيرة أغنى عن أشياء يجب ذكرها ، حيث لم يطل الكلام ، نحو : حذف الخبر في باب "لولا" ، وحذف علامة التأنيث في قولهم : "حضر اليوم القاضي امرأة" .

وقال "أبو سعيد" : وقد يقع على "أن" أفعال القلوب ، فتكون "أن" في موضع نصب ، وتغني هي وما بعدها — وإن كان تقديرها تقدير المصدر — عن المفعولين اللذين لايستغني أحدهما عن صاحبه ، ويسدان — وما بعدها — مسدهما ، وإن كان لايستغني أحدهما عن الآخر .

---

١) سورة لقمان ،من الآية / ٢٧ : "وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَانَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ" .

٢) زيادة يستقيم بها الإعراب .

٣) الكتاب ١٢٥/١ ، ١٢٦ .

٤) ابن يعيش ٦٠/٨ ، ٦١ : " .. وكذلك إذا وقعت بعد (ظننت) تكون مفتوحة ؛ لأنها في موضع المفعول ، ف : "سيبويه" يقول : إن (أن) واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي (ظننت) .
والأخفش يقول : إن (أن) ومابعدها في موضع المفعول الأول ، والمفعول الثاني محذوف .
فإذا قلت : "ظننت أنك قائم" ، فالتقدير : ظننت قيامك كائنا ، أو حاضرا .." .

....

تقول : " حسبت أن زيدا قائم " و " ظننت أن أباك خارج " ، فيستغنى بـ : " أن " واسمها وخبرها عن المفعولين (١) .

وإذا عرفت هذا ، فقول المصنف : (وكذلك : " ظننت أنك ذاهب " على حذف ثاني المفعولين) يريد به : مذهب الأخفش ؛ لأنه لا إشكال على مذهبه في فتح " أن " بعد " ظننت " ؛ لأن الجملة عنده واقعة موقع المفرد ، وهو المفعول ، وقد عرفتك ـ أولا ـ أن كل جملة وقعت موقع المفرد مع " أن " فالفتح فيها واجب .

فإن قلت : فعلى مذهب " سيبويه " لم فتحت " أن " والقياس كسرها ؛ لأنها واقعة موقع الجمل ؟

قلت : قد تكلف المقدرون لمذهبه جوابا ، وقالوا : الأصل : " زيد قائم " ، فلما دخلت عليه " ظننت " غيرت إعرابه ، وقيل : " ظننت زيدا قائما " .

فوجب أن تغير حكم " إنَّ " المكسورة ، إذا دخلت عليها ، وتنقلها من الكسر إلى الفتح .

ـــ

١) في المخطوطة [المفعول] وهو تحريف ، وينظر : شرح السيرافي ١/٥٨٤ .

[المواضع التى تحتمل "إِنَّ" وَ "أَنَّ"]

(فصل) " ومن المواضع مايحتمل المفرد والجملة ، فيجوز فيه إيقاع أيتهما شئت ،
نحو قولك : " أول ما أقول أنى أحمد الله ".
إن جعلتها خبرا للمبتدأ فتحت ، كأنك قلت : " أول مقولى حمدا لله " ، وان قدرت الخبر محذوفا ، كسرت حاكيا ، ومنه قوله :

وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا .·. إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمُ

تكسر ، لتوفر على مابعد (إذا) مايقتضيه من الجملة ، وتفتح على تأويل حذف الخبر ، أى : فإذا العبودية حاصلة [١] ، و (حاصلة) محذوفة .. ".

قوله : (ومن المواضع مايحتمل المفرد والجملة ، فيجوز إيقاع أيتهما شئت).

اعلم أن المذكور من صور ماهذا شأنه صورتان :

الأولى : قولك : أول ما أقول : إِنى أحمد الله " بفتح الهمزة وكسرها .

فمن فتح جعلها بتأويل المصدر خبرا عن "أول " ، كأنه قيل : / " أول قولى ١/٣١٣ حمد الله " ، فيكون قد أخبر بمعنى عن معنى ، و " ما " يحتمل أوجها ثلاثة : أن تكون مصدرية ، أو نكرة موصوفة ، أو موصولة ، والعائد محذوف ، وهو مفعول القول ، ويجوز إظهاره .

ومن كسر الهمزة ، جعل "إِنَّ " ومابعدها خبر " أول " على الحكاية ، كأنه قال : " أول قولى الحمد لله ".

وهذا كقوله عليه السلام : " أَفْضَلُ مَاقُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِى : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه " [٢]
قال " الحضرمى " : إذا ظهر الضمير ، لم يكن فى "إِنَّ " إلا الكسر على الحكاية ، ولاسبيل إلى تقدير حذف خبره ؛ لأنه يغير المعنى ، والكلام تام دونه ، و " ما " على

---

١) سقط من ابن يعيش ٦١/٨ وبه يتضح التمثيل .
٢) ينظر : السنن الكبرى للبيهقى ١١٧/٥ (ط دار الفكر ـ بدون تاريخ) وسنن الترمذى لأبى عيسى بن سوره ٥٧٢/٥ ـ تحقيق ابراهيم عطوه (ط أولى ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢م) وكشف الخفاء لإسماعيل العجلونى ١٧٢/١ برواية : (أفضل ماقلت) ط مكتبة التراث الإسلامى ـ حلب .
واتحاف السادة المتقين لمحمد الزبيدى ٣٧١/٤ (ط دار احياء التراث العربى ـ بيروت) .

. . . .

ماكانت عليه مع الفتح ، وعلى هذا حملها سيبويه .

وكثير من المتأخرين لم يصنعوا فيها شيئا .

قال "أبو سعيد" : إذا قال : "أول ما أقول : أنى أحمد الله " ، ف : "أول ما أقول" مبتدأ ، و "أنى أحمد الله " خبره ، وتقديره : " حمد الله " ، وليس بحكاية لفظ ، وإنما هو : معنى ما فى نفسه وتسميته .

والعبارة عنه[1] : [" الحمد لله "][2] ، وهو كقولك : " أول أمرى حمد الله والثناء عليه " .

ولو لم يقل : " أول " لقلت على ذلك : " قولى أنى أحمد الله " و " قولى حمد الله " ، و " أمرى أنى أحمد الله " ، و " أمرى حمد الله " .

وإذا قال : " أول ما أقول أنى أحمد الله " ف : " أول ما أقول " مبتدأ ، و " أنى أحمد الله " جملة فى موضع الخبر .

ولو وضعت فى موضعه الفعل ، فقلت : " أول ما أقول أحمد الله " لجاز ؛ لأنك إذا كسرت ، فقد جعلته الذى يلفظ به ومعناه .

وقد تقول : " إنى أحمد الله " ، و تقول : " أحمد الله " بغير " إنى " وهو على طريق الحكاية[3] . والمصنف لم يسلك هذا المسلك ، وإنما ذكر طريقة " أبى على "[4] وهى التى نقلها " عبد القاهر " ، فقال :

إذا كسرت ، كان فى الكلام محذوف ، كأنه قال : " أول ما أقول إنى أحمد الله ثابت ، أو موجود ، بمنزلة قولك : " أول قولى هذا اللفظ ، وهذا الكلام موجود ، أو ثابت " .

ف " أول قولى " مبتدأ ، و " موجود " خبره . وقولك : " إنى أحمد الله " جملة محكية بعد القول ، كما تقول : " أول قولى إن عمرا منطلق كان يوم الجمعة " ، و " أعجبنى

---

١) يقصد به " سيبويه " .

٢) فى المخطوطة [حمدا لله] وهو تحريف ؛ لأن عبارة سيبويه ٣ /١٤٣ : " وتقول : أول ما أقول أنى أحمد الله ، كأنك قلت : أول ما أقول الحمد لله ، و " أن " فى موضعه . وإن أردت الحكاية ، قلت : أول ما أقول إنى أحمد الله .. " .

٣) شرح الكتاب ٤ / ٨٩ .

٤) الإيضاح العضدى ١ / ١٣٠ ، ١٣١ .

. . . .

أول قول زيد إن عمرا خارج " .

وإذا فتحت ، وقلت : " أول ما أقول أنى أحمد الله " لم يكن فى الكلام محذوف ، وكان " أول ما أقول " مبتدأ ، و" أنى أحمد الله " خبره ، بمعنى : " أول الشيء الذى أقوله : الحمد لله " (١) .

الثانية : قول الفرزدق :

[٢٩] مَنَعْتُ تَمِيمًا مِنْكَ إِنِّى أَنَا ابْنُهَا ... وَشَاعِرُهَا الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْمَوَاسِمِ
وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا ... إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ (٢)

الشاهد فيه : أنك قد عرفت ـ فيما تقدم ـ أن " إذا " تضاف إلى الجملة الفعلية ، إلا أنه قد يحذف منها الخبر ، كما يحذف الخبر فى " لولا " .

فإن قدرت المحذوف فى اللفظ كالمحذوف فى النية فتحت ، وإن قدرته كالثابت فى اللفظ ، كسرت (٣) .

قوله : (تكسر لتوفر على مابعد " إذا " مايقتضيه من الجملة) .

يريد : أنك إذا كسرت ، كنت قد أثبت بعد " إذا " جملة ، وهو الأصل فيها .

قال " أبو سعيد " : إذا أردت " إذا " التى للمفاجأة ، فإنه يقع بعدها المبتدأ والخبر ، كقولك : " خرجت فإذا زيد قائم " إلا أنه يجوز بعد " إذا " الكسر والفتح جميعا .

---

١) المقتضب ١/٩٧ .

٢) من الطويل ، ولم أعثر عليهما فى الديوان ، ومع أن الشارح نسبهما إلى الفرزدق ، لكن المراجع لم تشر إلى ذلك ، بل أشارت إلى أن البيت الثانى (محل الاستشهاد) من الخمسين بيتا التى لم تنسب فى سيبويه .
وهو من شواهد : الكتاب ٣ / ١٤٤ والمقتضب ٢ / ٣٥٠ والخصائص ٢ / ٣٩٩ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١٦٧ وابن يعيش ٤ / ٩٧ ، ٨ / ٦١ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٢٠ والشذور ٢٠٧ وابن عقيل ١ / ٣٠٥ والأشمونى ١ / ٢٧٦ ، والخزانة ٤ / ٣٠٣ .
عبد القفا ، أى : عبد قفاه ، كما يقال : لئيم القفا وكريم الوجه ، واللهازم : جمع لِهْزِمة ، بكسر اللام والزاى ، وهى : عظم ناتئ فى أصل الحنك . اللسان (لهزم) ٥ / ٤٠٨٦ . يريد : أنه ذليل ، وذلك : لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع اللكز .

٣) ينظر : الكتاب ٣ / ١٤٤ وابن يعيش ٨ / ٦٢ .

....

فالكسر قولك : " مررت به فإذا إنه يقول : إن زيدا خير منك " ، ومثله : (١)

وكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا ∴ إِذْ إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

كسرها ، لأن المبتدأ والخبر يقعان بعدها . (٢)

وفتحها في قولك : " فإذا أنه عبد .. " على معنى : فإذا أمره العبودية .

---

١) سبق تخريج البيت ص ١٢٢ من التحقيق .
٢) شرح الكتاب ٤/٩١ .

[كسر " إن " وفتحها بعد " حتى "]

(فصل) " وتكسرها بعد (حتى) التي يبتدأ بعدها الكلام ، فتقول : " قد قال القوم ذلك حتى إن زيدا يقوله " .
وان كانت العاطفة ، أو الجارة فتحت ، فقلت : " قد عرفت أمورك حتى أنك صالح " ، [و " عجبت من أحوالك حتى أنك تفاخرني "(١)] .. " .

قوله : (وتكسر بعد " حتى " التي يبدأ بعدها الكلام) .

اعلم أن " حتى " قد تستعمل على أوجه : يبتدأ بعدها الكلام ، نحو: " أكلت السمكة حتى رأسها مأكولة " [فإذا وقعت " إنّ " بعدها](٢) يجب الكسر ؛ لأن " حتى " هذه ، مابعدها من مظان الجمل ، فتقول : " أكلت السمكة حتى إنّ رأسُها مأكولٌ " بالكسر .

وان جعلت " حتى " عاطفة بمنزلة الواو ، وكان مابعدها من مظان المفردات ، وجب الفتح ، فتقول : " أكلتُ السَّمكةَ حَتَّى أَنَّ رأسَهَا مأكولٌ " بالفتح ، والمعنى : أكلت السمكة حتى رَأْسَهَا ، بالنصب .

ومثله قولهم : " قد عرفت أمورك حتى أنك صالح " والتقدير :
" حتى صَلاَحَكَ " بالنصب ، على أن " حتى " بمعنى الواو .

فإن قلت : إذا التبس على المتكلم موضعها ، ولم يعلم أن الموضع للجملة ، أو للمفرد ، ماسبيله ؟

قلت: عليه أن ينظر إلى موضع " ان " فإن جاز أن يقع موضعها اسم مفرد مثل: " ذاك " فتحت ، وإلا فلا ، تقول : " بلغني أن زيدا منطلق " ، و " عرفت أن زيدا المنطلق " و " عجبت من أن زيدا المنطلق " ، و " حق أن زيدا ذاهب " .

فتفتح في جميع هذه المواضع بأسرها ؛ لانك لو أوقعت " ذاك " مكانها ، لقلت : " بلغني ذاك " و " عرفت ذاك " و " عجبت من ذاك " و " حق ذاك " وكان الكلام صحيحا .

---

١) مابين الحاصرتين زيادة في المفصل المطبوع / ٢٩٤ لم تثبت في ابن يعيش ٨/٦٢ واثباتها أفضل ؛ لأن المصنف مثل لـ " حتى " العاطفة ، وجدير به أن يمثل للجارة أيضا .
٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

....

فإن لم يجز أن تقول : " ذاك " بدلها ، امتنع الفتح ، ووجب الكسر ، كقوله تعالى : " وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ .. (١) " فيمتنع الفتح ؛ لأنك لو قلت : " وآتيناه من الكنوز ما أن ذاك " لم يكن كلاما تاما .

وكذلك قولك : " والله إِنَّ زيدا منطلق " يمتنع الفتح ؛ لأنك لو قلت : " والله ذاك " لم يكن شيئا ، وعلى هذا يجرى الكلام .

فكل موضع امتنع فيه وقوع "ذاك " موضع "إن" كسرته ، وكل موضع ساغ فيه وقوعه ، فتبحث :

فإن كان موضع "إن " يجوز أن يقع بدل "إن " : " ذاك " ، ويجوز أن تقع جملة ، جاز الفتح والكسر ، وذلك مثل قولك : "نظرت إلى زيد ، فإذا أنه عبد" جاز الفتح ؛ لأنك لو قلت : "فإذا ذاك " كان صحيحا .

وجاز الكسر ؛ لأنك لو قلت: "فإذا هو عبد " كان مستقيما .

فاعرف هذا القانون ، واعتبره حيث التبس عليك الأمر .

———

١) سورة القصص ، من الآية : ٧٦ .

[لام الابتداء مع "إن" المكسورة]

(فصل) "ولكون المكسورة للابتداء ، لم تجامع لامه إلا إياها ، وقوله :

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيــــدُ

على أن الأصل : "ولكن أنني" ، كما أن أصل قوله تعالى : "لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي" : لكن أنا" .

"ولها إذا جامعتها ثلاثة مداخل :

تدخل على الاسم إن فصل بينه وبين (إن) كقولك : "إن فى الدار لزيـدا" ، وقوله : "إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً" .

وعلى الخبر ، كقولك : "إن زيدا لقائم" وقوله تعالى : "إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ"(١) .

وعلى مايتعلق بالخبر إذا تقدمه ، كقولك : "إن زيدا لطعامك آكل" و" إن عمرا لفى الدار جالس" ، وقوله تعالى : "لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ" .

وقول الشاعر :

إِنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَــــهُ ... عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُــــورِ

ولو أخرت ، فقلت : "آكل لطعامك" أو "غير مكفور لعندى" لم يجز ؛ لأن الـــلام لاتتأخر عن الاسم والخبر" .

قوله : (ولكون المكسورة للابتداء ، لم تجامع لامه إلا إياها) .

اعلم أن الضمير المتصل فى قوله : (لامه) يرجع إلى (الابتداء ، والضمير المؤنث المنفصل ، وهو : (إياها) / يعود إلى المكسورة . ٣١٣/ب

وقد خالف المصنف الأصل ، وقدم ذكر العلة على ذكر معلولها .

بيان ذلك : أن الأصل أن يقدم ذكر الحكم ، ثم بعد ذكره ، يذكر علته ، وههنا ، قـــدم ذكر العلة على معلولها ؛ لأن الحكم : هو أن لام الابتداء لايدخل إلا علـــى "إِنَّ" المكسورة ، دون أخواتها .

وعلة ذلك أن المكسورة يبتدأ بها ، كما أن لام الابتداء كذلك ، تقول : "إن زيدا منطلق" كما يقال : "لزيد منطلق" .

قوله : (وقول الشاعر :

[٣٠] وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ(٢) .

---

١) ثبت فى المفصل المطبوع / ٢٩٥ ، وسقط من العرائس ، وابن يعيش ٦٥/٨ .

٢) من الطويل ، وهذا الشطر مما ذكر النحاة أنه لايعرف له قائل ، ولاتتمة ، يقـــول المرادى فى الجنى الدانى ٥٥٧ : "بيت مجهول ، ولايعرف له تمام ، ولا شاعـــــر ،

. . . .

على [أن][1] الأصل : ولكن أننى).

اعلم أن مضمون هذا الكلام نقض وجوابه .

بيان ذلك : أنه لما ادعى أن لام الابتداء ، لاتجامع من الحروف الستة إلا "إن" المكسورة ، لما ذكره من العلة .

قيل له : ليس الأمر على ماذكرت ، فإنها قد دخلت على " لكن " فى قول الشاعر . وجوابه : أن النون فى "لكنْ" مخففة ، وهى " لَكِنْ " التى من حروف العطف ، والأصل : " لكنْ أنَّنِى "[2] فحذفت الهمزة والنون ، وبقى الكلام على صيغة " لكننى " .

وحينئذ تكون لام الابتداء مجامعة لـ " إنَّ " المكسورة ، ويندفع النقض .

قال : "الجوهرى " : تقول : رجل عميد ، أى : هده العشق[3] .

قوله : (كما أن أصل قوله تعالى : " لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّى[4] .. " : لكن أنا) .

اعلم أنه لما قال : إن الهمزة والنون محذوفان من قوله : " ولكننى " قال بعده : ونقول منه : حذفت الهمزة فى " لكنا " .

الشاهد فيه : أن الأصل : " لكن أنا هو الله ربى " بقوله : " لكن " مخففا ، وهو من حروف العطف .

= ولا رواه وعدل يقول : سمعته ممن يوثق بعربيته ، هكذا قال ابن مالك .. " . ولم يذكر له صدرا سوى ابن الناظم / ١٧٢ تحقيق: د. عبد الحميد السيد (ط دار الجيل بيروت) وابن عقيل ١/ ٣١٠ ، وهو : (يلوموننى فى حب ليلى عواذلى) . وهو من شواهد : معانى القرآن ١/ ٤٦٥ وروايته (لكميد) فى موضع (لعميد) من الكمد ، وهو : الحزن ، والصحاح ٢/ ١٧٤ وابن يعيش ٨/ ٦٤ وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٠١ والجنى الدانى / ١٦٧ والمغنى ١/ ٢٩٢ والهمع ١/ ١٤٠ والأشمونى ١/ ٢٨٠ والخزانة ٤ / ٣٤٣ والعينى ٢ / ٢٤٧ والتصريح ١/ ٢١١ .

١) سقط من المخطوطة .

٢) يقول " ابن الحاجب " فى كتابه الإيضاح ٢/ ١٧٤ : " .. وتأويل ماذكره أن تقدر الأصل : " ولكن إنَّنى .. " فنقلت حركة الهمزة إلى النون من " لكن " فحذفت على مايقتضيه قياس النقل ، فبقى "ولكن ننى " ، فاجتمعت النونات ، فحذفت الألف تخفيفا .. " .

٣) الصحاح (عمد) ٢/ ٥١٢ .

٤) سورة الكهف ، من الآية : ٣٨ : " لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّى وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّى أَحَدًا " .

. . . .

وقوله : " أنا " مبتدأ أول ، وقوله : " هو " مبتدأ ثان ، وقوله : " الله " : مبتدأ ثالث ، و " ربى " : الخبر .

فإن قلت : فأين العائد من الجملة إلى المبتدأ الأول ؟

قلت : هى الياء من " ربى " ؛ لأن الياء المضاف إليها هى المبتدأ الأول .

قال فى " الحواشى " : تقول : " أنا هو صاحبى " ، ولا تقول : " أنا هو الصاحب "(١) .

ويجوز أن يكون " الله " بدل من " هو " فعلم أن الأصل : " لكن أنا " ، ثم حذفت الهمزة ، ولهم فى حذفها طريقان :

قياسى ، وغير قياسى .

والقياسى : أن تنقل فتحة الهمزة إلى النون الساكنة قبلها ، ثم تحذف الهمزة بعد النقل ، ثم تسلب النون تلك الفتحة التى انتقلت إليها من الهمزة ، ثم تدغم نون " لكن " فى نون المتكلم المفتوحة ، فيصير " لكنا " مشدد النون(٢) .

والحذف غير القياسى : أن تحذف الهمزة من غير نقل حركتها إلى الساكن قبلها(٣) .

فإن قلت : فما الذى منع من اعتقاد تشديد النون من " لكن " ؟

قلت : المانع وقوع الضمير المرفوع بعدها .

قوله : (ولها إذا جامعتها ..) . فيه ضميران بارزان :

أولهما : يعود إلى لام الابتداء .

وثانيهما : يرجع إلى " إن " المكسورة .

---

١) الحواشى / ٥٥ .

٢) الإيضاح لابن الحاجب ٢/٧٥ : " .. وهو بالاتفاق أصله : " لكن أنا " فنقلت حركة الهمزة إلى النون من " لكن " فبقى " لكن نا " ثم أدغمت النون الأولى فى الثانية ، فبقى " لكن " ، ولذلك وجب الوقف بالألف بلا خلاف ، كما يوقف على " أنا " ، وهو فى مثل ذلك أولى ، لذهاب الهمزة فيه ، ولذلك وصله " ابن عامر " بالألف فقرأ " لكنا هو الله ربى " .. " .
وينظر : الخصائص ٢/٣٣٣ وإتحاف فضلاء البشر ٢٩٠ .

٣) وكان حذفا غير قياسى ؛ لأن قياس الحذف نقل حركة الحرف إلى ما قبله ، ثم حذفه .

....

قوله : (ثلاثة مَداخِل) يريد : ثلاثة مواضع ، والمَدْخَل " مَفْعَل " يكون لموضع الدخول ، وللدخول نفسه(١) .

ويمتنع أن تقع هذه اللام بجنب " إِنَّ " المكسورة ، لاقبلها ، ولابعدها ، فلا تقول : " لَإِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ " بفتح اللام ، وكسر الهمزة ، ولا " إِنَّ لَزَيْدًا منطلق " . قال " عبد القاهر " : إنما امتنعوا من ذلك ؛ كراهة اجتماع حرفي تأكيد ؛ لأن اللام تشاكل " إِنَّ " في التأكيد ، فأوقعوها في أحد مواضع ثلاثة(٢) .

أولها : أنها تدخل على اسم " إِنَّ " وذلك بشرط أن يفصل بين الاسم وبين " إِنَّ " المكسورة ، والمذكور منه مثالان :

الأول : قوله : " إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا " .

والثاني : قوله تعالى : " .. إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً .. "(٣) .

الشاهد فيهما : أنه لما فصل بالجار والمجرور بين " إِنَّ " واسمها ، انتفى محذور الجمع بين حرفي تأكيد .

وثانيها : أنها تدخل على خبر " إِنَّ " المكسورة ، والمذكور من ذلك صورتان :

الأولى : قوله " إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ " .

والثانية : قوله تعالى : " .. إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ .. "(٤)

الشاهد فيه : أن اللام فيهما داخلة على الخبر ، وجواز دخولها على الخبر أظهر منه فيما تقدم ؛ لأن الفصل باسم " إِنَّ " أقوى من الفصل بالجار والمجرور ؛ لأن الفاصل - ههنا - ثابت في اللفظ ، وفي التقدير ، بخلاف الفصل بالجار والمجرور .

وإنما استقام دخول لام الابتداء على الخبر ؛ لأنه عبارة عن المبتدأ .

وثالثها : أن تدخل هذه اللام على شيء يتعلق بالخبر ، ويكون معمولا له ، ومتقدما عليه ، والمذكور من صوره أربع :

الأولى : قولك : " إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ " .

الشاهد فيه : أن الأصل : " إِنَّ زَيْدًا آكِلٌ طَعَامَكَ " فقوله : " طَعَامَكَ " منصوب بأنه

---

١) الصحاح (دخل) ٤/١٦٩٦ : " .. والمَدْخَل بالفتح : الدُّخُول ، ومَوْضِعُ الدُّخُول أيضا . تقول : دَخَلْتُ مَدْخَلًا حَسَنًا ، ودَخَلْتُ مَدْخَلَ صِدْقٍ .. " .

٢) المقتصد ١/٤٠٠ .

٣) سورة آل عمران ، من الآية ١٣ : " وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِأُولِي الْأَبْصَارِ " .

٤) سورة النحل ، من الآية ١٨ : " وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ " .

معمول اسم الفاعل الذى هو " آكل " فلو أدخلت عليه لام الابتداء، وقلت: " إن زيدا آكل لطعامك " لم يجز ؛ لأن الأصل فى لام الابتداء ألا يدخل على غير المبتدأ ، إلا أنهم جوزوا دخولها [على] (١) الخبر ؛ لأنه فى معنى المبتدأ .

وهذا المعنى مفقود فى معمول الخبر ؛ لأنه ليس من المبتدأ فى شئ ، فإذا تقدم استقام دخول لام الابتداء عليه ؛ لأنه اكتسب بتقدمه ، ووقوعه موقع الخبر مشابهة بالخبر ، فلأجل هذه المشابهة حسن دخول الابتداء عليه .

الثانية : قوله : " إِنَّ عَمْرًا لَفِى الدَّارِ جَالِسٌ " .

الشاهد فيه : أن الجار والمجرور معمول اسم الفاعل الذى هو " جالس " فلما تقدم على عامله ، ووقع فى موقع الخبر ، حسن دخول لام الابتداء عليه ؛ لما ذكرناه .

الثالثة : قوله تعالى : " لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ "(٢) .

الشاهد فيه : أن الأصل : " يعمهون فى سكرتهم " فلما تقدم [الجار والمجرور] (٣) على الخبر، استقام دخول لام الابتداء على حرف الجر.

قال " الجوهرى " : الْعَمَهُ : التَّحَيُّرُ والتَّرَدُّدُ (٤) .

الرابعة : قول أبى زبيد الطائى :

[٣١] إِنَّ امْرأً خَصَّنِى عَمْدًا مَوَدَّتَـــهُ (٥) ∴ عَلَى التَّنَائِى لَعِنْدِى غَيْرُ مَكْفُـــورِ
أَرْعَى وَأَرْوَى وَأَدْنَانِى وَأَظْهَرَنِـــى ∴ عَلَى الْعَدُوِّ بِنَصْرٍ غَيْرِ تَمْذِيـــرِ (٦)

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام .   ٢) سورة الحجر ، آية / ٧٢ .
٣) زيادة يتضح بها المعنى .   ٤) الصحاح (عمه) ٦ / ٢٢٤٢ .
٥) اللسان (خصص) ٢ / ١١٧٣ : " .. إنه أراد خصنى بمودته ، فحذف الحرف وأوصل الفعل ، وقد يجوز أن يريد : خصنى لمودته إياى ، فيكون كقوله: وأغفر عوراء الكريم ادخاره .
قال ابن سيده : وانما وجهناه على هذين الوجهين ؛ لأنا لم نسمع فى الكلام (خصصته) متعديا إلى مفعولين .. " .
٦) بيتان من البسيط ، وأبو زبيد : هو المنذر بن حرملة ، من طئ ، وكان جاهليا قديما ، أدرك الاسلام ولم يسلم ، ومات نصرانيا ، وكان من المعمرين (الشعر والشعراء ١ / ١١٩ والخزانة ٢ / ١٥٥) .
وفى المخطوطة ورد البيت الثانى قبل الأول ، والصواب ما أثبته لسببين :
الأول: أنهما وردا فى شرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ١ / ٢٨٧ كما أثبتهما .
الثانى : أن الشارح عندما تعرض لشرح البيتين شرحهما كما أثبتهما ، وهذا دليل واضح على صحة ترتيبهما كما أثبتهما .
والبيت الأول من شواهد : الكتاب ٢ / ١٣٤ والإنصاف ١ / ٤٠٤ والتخمير ٢ ورقة ١٣٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١٧٦ وابن يعيش ٨ / ٦٥ والمغنى ٢ / ٦٧٦ .
واللسان (خصص) ٢ / ١١٧٣ والهمع ١ / ١٣٩ والأشمونى ٢ / ٢٨٠ .

....

الشاهد فيه : أن "غير" هو الخبر ، والأصل أن يقال : "غير مكفور عندى" والظرف متعلق باسم المفعول ، فلما تقدم ، استقام دخول لام الابتداء عليه .

قال "عبدالمجيد" : إنه يمدح /بهذا الشعر الوليد بن عقبة بن أبى معيط ، ١/٣١٤ أ وكانت بنو تغلب أخذت إبلا لأبى زبيد[1] ، فأخذ له الوليد بحقه من بنى تغلب ، وارتجع إبله .

يقول : خصنى بمودته ، وأخذ لى بحقى ، ولم يكن بيننا مايوجب ذلك ، والتنائى : البعد[2] .

وقوله : (أرعى) ، أى : جعل لإبلى ماترعاه . وأروى ، يعنى : أرواها من الماء ، وأظهرنى ، يعنى : جعلنى ظاهرا عليهم ، قاهرا لهم .

والتعذير : أن يفعل الشىء ، ولايبالغ فيه[3] [فإذا بالغ فيه فهو غير معذر][4] .

يقول : إنه نصرنى نصرا بالغ فيه ولم يقصر .

قوله : (ولو أخرت ، فقلت : "آكلٌ لطعامَكَ" أو "غير مكفور لعندى" لم يجز ؛ لأن اللام لاتتأخر عن الاسم والخبر) .

اعلم أنا قد بينا – فيما تقدم – أن شرط صحة دخول لام الابتداء على معمول الخبر تقدمه ، ووقوعه موضع الخبر ، وذكرنا علة الاشتراط ، فإذا تأخر ، فقد فات شرط جواز الدخول ، فامتنع لفوات شرطه .

ولقائل أن يقول : إن قول المصنف (لم يجز ؛ لأن اللام لاتتأخر عن الاسم والخبر) تعليل بما لايفيد ، وهو من قبيل تعليل الشىء بنفسه ، كقولك : "وجد زيد ؛ لأنه وجد زيد" ولايخفى قبحه ، والأولى تعليله بما ذكرناه .

وتدخل – أيضا – على الضمير المنفصل الذى يتوسط بين الاسم والخبر ، نحو قوله تعالى : "وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ"[5] ، وقوله : "إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ"[6] ، وقوله : "..إِنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ"[7] .

---

١) فى المخطوطة [أبى زبد] والصواب ما أثبته لاتساقه مع سياق الكلام وينظر : التخمير ٢ ورقة ٣٥ أ .

٢) الصحاح (نأى) ٦/٢٤٩٩ . ٣) اللسان (عذر) ٤/٢٨٥٥ .

٤) زيادة يستقيم بها الكلام من شرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ١/٢٨٩ وقد اعتمد عليه صاحب العرائس فى بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى .

٥) سورة آل عمران ، من الآية /٦٢ . ورد هذا الجزء من الآية فى المخطوطة ، هكذا [إن الله لهو العزيز الرحيم] والصواب ما أثبته .

٦) سورة الصافات ، آية /١٧٢ ، وورد فى المخطوطة [وإنهم] بالواو ، وهو تحريف .

٧) سورة الشعراء ، من الآية /٤٤ "فألقوا حبالهم وعصيهم ، وقالوا بعزة فرعون : إنا

(فصل) : " وتقول : " علمت أن زيدا قائم " فإذا جئت باللام كسرت ، وعلقت الفعل ، قال الله تعالى : " وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ " .

ومما يحكى من جرأة (١) الحجاج على الله عز وجل (٢) أن لسانه سبق فى مقطع " والعاديات " إلى فتح " أن " فأسقط اللام .. " .

قوله : (وتقول : " علمت أن زيدا قائم " فإذا جئت باللام كسرت) .

قال " أبو سعيد " : إن اللام فى قولك : " أشهد أن زيدا لمنطلق " و " أعلم أن زيدا لمنطلق " حقها وموضعها أن تكون قبل " أن " ، وذلك أن اللام يمنع ماقبلها من العمل فيما بعدها [فلو كان موضعها بعد " أن " لوجب فتح " أن " ، وإبطال عمل " أن " فيما بعد " أن "] (٣) ، فكان يلزم من ذلك أن يقال : " علمت أن فى الدار لزيد " بفتح " أن " لوقوع " علمت " عليه .

ولامانع من فتحها ، كما تفتح إذا قلت : " علمت أن زيدا منطلق " . ويبطل نصب " زيد " بـ " أن " ؛ لأن اللام إذا منعت من عمل الفعل فيما بعدها فى قولك : " علمت لزيد منطلق " كانت لعمل " أن " فيما بعدها أمنع ؛ لأن " أن " أضعف عملا من الفعل ، فوجب [أن يكون موضع اللام قبل " أن " (٤)] ليمنع " أن " من عمل [علمت] (٥) فيها ، ونقلها إياها من الكسر إلى الفتح ، كما تمنع من [عمل (٦)] " علمت " فى الابتداء والخبر ، إذا قلت : " علمت لزيد منطلق " .

= لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ " وقد جاء فى المخطوطة [وانا ..] بالواو ، وهو تحريف ، والصواب ما أثبته . ويقول " ابن الحاجب " فى الإيضاح ٢ / ١٧٦ ، ١٧٧ : " .. وقد ظن بعضهم أن لها مدخلا غير ذلك ، وهو الضمير الذى يكون فصلا بين الاسم والخبر ، كقولك : " ان زيدا لهو الظريف " ، وكقوله تعالى : " إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ " . وهذا لايخلو : إما أن يكون على لغة من يجعله مبتدأ ، أو يجعله فصلا ، فإن كان على الأول فهى لام الابتداء ، وإن كان على الثانى ، فلم تدخل إلا على أمر يتعلق بالخبر فى المعنى ؛ لأنه دخل ليفصل بين كونه خبرا وبين كونه نعتا ، إلا أن تمثيله فى متعلق الخبر بمعمولاته يشعر بأنه لم يقصد سواه .. " .

١) فى المفصل المطبوع / ٢٩٥ [جراءة] .

٢) [عز وجل] زيادة لم تثبت فى ابن يعيش ٨ / ٦٦ وفى المفصل المطبوع / ٢٩٥ [تعالى] .

٣) مابين الحاصرتين زيادة من شرح السيرافى يستقيم بها المعنى .

٤) فى المخطوطة هكذا [فوجب أن تكون اللام موضعها قبل " أن "] وهى عبارة ملتوية ، وأوضح منها ما أثبته من شرح السيرافى .

٥) فى المخطوطة [عملت] والصواب ما أثبته ؛ لأن الكلام عن عمل الفعل " علمت " .

٦) زيادة من شرح السيرافى يستقيم بها الكلام .

....

وإذا تأخرت اللام ، وهى فى نية التقديم ، لم يبطل عمل " أن " فوجب أن يقال: " علمت " أن زيدا لمنطلق " ، و " علمت أن فى الدار لزيدا " (١) ، فسبيل " إنّ " فى كسرها بدخول اللام عليها كسبيل الاسم فى رفعه بالابتداء بدخول اللام عليه ؛ لأن كسر " إنّ " يوجبه الابتداء بها ، كما أن رفع الاسم يوجبه الابتداء به ، والذى أصارهما إلى ذلك [اللام] (٢) .

وقد أورد المصنف من ذلك قوله تعالى : " .. وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ .. (٣) " .

الشاهد فيه : أن اللام لو قدر سقوطها ، لوجب فتح " أن " لوقوعها بعد أفعال القلوب ، فلما دخلت اللام الخبر ، وجب كسر " إنّ " لما ذكرناه من العلة أولا .

وكذلك قوله تعالى : " .. وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ (٤) " .

قوله : (ومما يحكى من جرأة الحجاج (٥) على الله عز وجل أن لسانه سبق فى مقطع " والعاديات " إلى فتح " أن " فأسقط اللام) .

قال " عبد المجيد " : الجرأة : الإقدام على الشىء ، والتهجم عليه من غير اعتداد بغوائله (٦) .

وقال " الجوهرى " ومنقطع الرمل : حيث ينقطع ، ولا رمل خلفه (٧) .

قال فى " الحواشى " : هو قوله تعالى : " إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ " (٨)

ولقائل أن يقول : إن الجرأة وقعت من المصنف على تخطئة الحجاج ، فإن فتح الهمزة من " أن " وحذف اللام من " خبير " مما قرئ به فى الشواذ .

---

١) فى المخطوطة [لزيد] والتصويب من شرح السيرافى ، وذلك لوقوعه اسما لـ (أن) .

٢) سقط من المخطوطة ، وينظر : شرح السيرافى ٤ / ١٠٠ ، ١٠١ .

٣) سورة (المنافقون) من الآية الأولى .

٤) سورة المنافقون ، من الآية الأولى .

٥) هو : الحجاج بن يوسف الثقفى ، ولاه عبد الملك بن مروان قيادة الجيش الذى حارب ابن الزبير ، فلما انتصر عليه ولاه حكم مكة والمدينة والعراق ، وكان سفاكا للدماء . ولد سنة ٤٠ هـ وتوفى سنة ٩٥ هـ .
ينظر : سير أعلام النبلاء للذهبى ٤ / ٣٤٣ تحقيق : مأمون الصاغرجى (ط ثانية بيروت ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م) ووفيات الأعيان لابن خلكان ٢ / ٢٩ والأعلام ٢/ ١٧٥ وشذرات الذهب ١/ ١٠٦ .

٦) اللسان (جرأ) ١/ ٥٨٢ .

٧) الصحاح (قطع) ٣ / ١٢٦٧ .

٨) سورة العاديات ، آية / ١١ .

وإذا كانت هذه القراءة مروية عن الأئمة ، لم يجز نسبة ماذكره المصنف إلى الحجاج ، وظاهر الحال يقتضي أنه قصد التلاوة بالرواية الشاذة ، لا الجرأة على كتاب الله تعالى .

كيف ، وقد نقل عنه أنه أجاز هذه القراءة ، ورويت عنه (١) ؟

قال "الكرماني" فيما جمعه من شواذ القراءات : وحكى : "الضحاك(٢)" و "الحجاج بن يوسف" "أن ربهم" بفتح الهمزة ، "خبير" بغير لام .

ولأن فتحة الهمزة لو كان لسبق لسانه لم يتعمد المصير إلى حذف اللام من كتاب الله تعالى ، فإن لإثباتها — مع فتح الهمزة — وجها من العربية .

قال صاحب "الاستغناء"(٣) أخبرنا "أبوجعفر"(٤) قال : حدثنا "علي بن سليمان"(٥) عن "محمد بن يزيد"(٦) أنه يجوز فتح "أن" مع اللام ؛ لأنها زائدة ، دخولها كخروجها ، إلا أنها أفادت التأكيد ، وأيضا فإنهم اتفقوا على أن اللام الزائدة قد تقع في الخبر ، وذلك ما أنشده "قطرب" (٧) .

[٣٢] أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ العَلِيّ ... أَنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ المَطِيّ (٨)

وقول الآخر :

[٣٣] أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ... تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ (٩)

١) البحر المحيط ٨/٥٠٥ : "... وقرأ الجمهور (إِنَّ) بكسر الهمزة (لخبير) باللام ، وهو استئناف اخبار .. وقرأ أبو السمال والحجاج بفتح الهمزة ، وإسقاط اللام .." .

٢) الضحاك : أبو عاصم بن مخلد الشيباني البصري . توفي سنة ٢١٢ هـ .
ينظر : تذكرة الحفاظ ٢/٣٦٦ ومعجم الأدباء ١٢/١٥ والأعلام ٣/٢١٥ .

٣) هو : محمد أبو بكر بن علي بن أحمد الأدفوي المصري النحوي المفسر ، توفي سنة ٣٨٨ هـ . ولم أعثر على كتابه .
ينظر : طبقات القراء لابن الجزري ٢/١٩٨ (ط ثالثة — بيروت ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م) ، وشذرات الذهب ٣/١٣٠ وانباه الرواة ٣/١٨٦ والبغية ١/١٨٩ ومعجم البلدان ١/١٢٦ .

٤) أبو جعفر : يزيد بن القعقاع ، أحد القراء العشرة ، تابعي مشهور . توفي سنة ١٣٢ هـ .
ينظر : طبقات القراء ٢/٣٨٢ ووفيات الأعيان ٦/٢٧٤ والأعلام ٩/٢٤١ .

٥) علي بن سليمان بن الفضل النحوي ، أبو الحسن الأخفش الأصغر ، قرأ على ثعلب ، والمبرد ، واليزيدي . من تصانيفه : شرح سيبويه . توفي سنة ٣١٥ هـ .
ينظر : وفيات الأعيان ٣/٣٠٣ وشذرات الذهب ٢/٢٧٠ ونزهة الألباء ٢٤٨ وانباه الرواة ٢/٢٧٦ والبغية ٢/١٦٧ والأعلام ٥/١٠٣ .

٦) هو : أبو العباس المبرد ، وسبقت ترجمته .

٧) قطرب : محمد بن المستنير بن أحمد ، أبو علي النحوي ، لازم سيبويه . من تصانيفه : العلل في النحو ، إعراب القرآن . مات سنة ٢٠٦ هـ . ينظر : طبقات الزبيدي ٩٩/ ، ونزهة الألباء ٩١/١ ، وانباه الرواة ٣/٢١٩ والبغية ١/٢٤٣ والأعلام ٧/٣١٥ .

٨) رجز ، ولم أهتد لقائله ، وهو من شواهد : الخصائص ١/٣١٥ والخزانة ٤/٣٢٨ .

٩) من الرجز المشطور قاله رؤبة بن العجاج (ملحقات الديوان / ١٧٠) وينسب لعنترة ابن عروس مولى ثقيف (الخزانة ٤ / ٣٢٩) .

[العطف على اسم "إنّ" بعد الخبر]

(فصل) "ولأن محل المكسورة وماعملت فيه الرفع، جاز في قولك: "إنَّ زيدًا ظريفٌ وعَمْرًا" و"إنَّ بِشْرًا راكبٌ لا سَعيدًا" أو "بل سعيدا" أن ترفع المعطوف عملا على المحل(١)، قال جرير:

إنَّ الخِلافةَ والنُّبُوَّةَ فيهمُ ∴ والمَكْرُماتِ وسادةٌ أطهارُ

وفيه وجه آخر ضعيف، وهو عطفه على مافي الخبر من الضمير".

قوله: (ولأن محل المكسورة، وماعملت [فيه](٢) الرفع، جاز في قولك: "إن زيدا ظريف وعمرا"، و"إن بشرا راكب لاسعيدا" أو "بل سعيدا"(٣) "أن ترفع المعطوف.

اعلم أن في هذا الكلام تقديما وتأخيرا، إذ التقدير: جاز رفع المعطوف في هذه الصور الثلاثة؛ لأن محل المكسورة، وماعملت فيه الرفع.

لكن المصنف توسع، وقدم ذكر العلة على ذكر معلولها، كما قال مثله: في "مباحث مجامعة لام الابتداء (إن) المكسورة(٤).

قوله: (أن ترفع المعطوف).

"أن" وماعملت فيه في تأويل مصدر، وهو فاعل "جاز"، وتقديره: جاز رفع المعطوف.

= وهو من شواهد: الصحاح (شهرب) ١/١٥٩ وابن يعيش ٣/١٣٠، ٧/٥٧ وشرح التسهيل لابن مالك ورقة ٦٩ وشرح الكافية الشافية ١/١٥٠ والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢ ورقة ٥٧ (مخطوط ـ دار الكتب المصرية رقم ٦٢ نحو) والجنى الداني /١٦٥ والمغني لابن هشام ١/٢٣٠ تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد (مكتبة صبيح ـ القاهرة) وابن عقيل ١/٣١٣ تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م) واللسان (شهرب) ٤/٢٣٥٢ والعيني ١/٥٣٤، ٤/٤٣٩ والخزانة ٤/٣٢٨، ٣٤٤، والهمع ١/١٤٠ والبهجة المرضية للسيوطي /١٢٤ والأشموني ١/٢٨٠ والتصريح ١/١٧٤ والدرر ١/١١٧.

الحليس: تصغير (حلس) وهو: كساء رقيق، يوضع تحت البرذعة، وهذه الكنية في الأصل كنية الأتان، وهي أنثى الحمار، أطلقها الراجز على امرأة. الصحاح (حلس) ٣/٩١٩، شهربة: الكبيرة الطاعنة في السن. اللسان (شهرب) ٤/٢٣٥٢.

الشاهد فيه: "لعجوز" حيث زاد اللام في خبر المبتدأ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات في البيت، منها: أن "عجوز" خبر لمبتدأ محذوف، كانت اللام مقترنة به، وأصل الكلام: أم الحليس لهي عجوز.

فحذف المبتدأ، فاتصلت اللام بخبره. (ينظر: ابن يعيش ٣/١٣٠).

١) زاد في المفصل المطبوع /٢٩٥ (قال الله تعالى: "إنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ").

٢) سقط من المخطوطة، وثبت في ابن يعيش ٨/٦٦ والمفصل المطبوع /٢٩٥، وذكره الشارح في أثناء شرحه.

٣) في المخطوطة (سعيد) بالرفع، وهو تحريف، لتعارضه مع ماذكر بعده.

٤) ينظر: ص١٢٦ من التحقيق.

. . . .

وقد ذكر من حروف العطف ثلاثة : الواو ، ولا ، وبل .

قوله : (حملا على المحل) .

اعلم أنه أطلق المحل ، وللنحويين فيه اختلاف قول :

منهم من يقول : إن المراد بالمحل إنما هو موضع اسم "إن" لا غير .

ومنهم من يقول : إن المراد بالمحل "إن" مع اسمها جميعا (١) .

والى هذا أشار المصنف أول الفصل ، فيحمل إطلاقه ـ ههنا ـ على ما / ٣١٤/ب ذكره أولا ، واحتج على جواز رفع المعطوف بقول جرير :

[٣٤] إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنُّبُوَّةَ فِيهِمُ ... وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ (٢)

الشاهد فيه : أنه عطف "المكرمات" بالواو على محل "إِنَّ الْخِلَافَةَ" ومحلهما الرفع ، فلذلك رفع "المكرمات" .

---

١) يقول الرضى فى شرح الكافية ٢/٣٥٢ ، ٣٥٣ : " .. يقول بعضهم ـ كما قال المصنف ـ يعطف على اسم المكسورة بالرفع .
وبعضهم يقول : على موضع "إن" مع اسمها ، كما قال الجزولى .
وكأن الأول نظر إلى أن الاسم هو الذى كان مرفوعا قبل دخول "إنّ" ودخولها عليه كلا دخول ، فيبقى على كونه مرفوعا ، لكن محلا ، لاشتغال لفظه بالنصب ، فـ "إنّ" كـ "اللام" فى "لزيد" ولا شك أن المرفوع فيه هو "زيد" وحده ، لا الاسم مع الحرف الداخل عليه ، فكذا ينبغى أن يكون الأمر مع "إنّ" .
ومن قال : على موضعها مع اسمها ، نظر إلى أن اسمها لو كان وحده مرفوع المحل ، لكان وحده مبتدأ ، والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم ، واسمها ليس بمجرد .
والجواب أنه باعتبار الرفع مجرد ؛ لأن "إن" كالعدم باعتباره ، وانما يعتد بها إذا اعتبرت النصب ، ويشكل عليه بأن "إن" مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل ، لكانت مع اسمها مبتدأة ، والمبتدأ هو الاسم المجرد ـ على ماذكرنا ـ وهى مع اسمها ليست اسما ، فالأولى أن يقال : العطف بالرفع على اسمها وحده ... " .
وابن الحاجب فى كتابه الإيضاح ٢/١٧٨ يسوى بين القولين ، حيث يقول : " ووجه العطف على المحل أن موضع "إنّ" وماعملت فيه رفع ، لكون المعنى لم يتغير ، فجاء العطف لذلك .
ولو قيل : إن العطف على محل "زيد" على تقدير زيادة "إن" لكان حسنا ؛ لأن هذا مشبه بقولهم : "ليس زيد بقائم ولا قاعدا" ، و "لسنا بالجبال ولا الحديدا" ، والأمران مستقيمان .. " .
أما ابن يعيش ٨ /٦٧ فيرى جواز الرفع بالعطف على موضع "إنّ" ؛ لأنها فى موضع ابتداء .

٢) من الكامل ، ولم أعثر عليه فى الديوان ، وجرير : هو ابن عطية بن حذيفة ، من بنى كلب بن يربوع (الشعر والشعراء ١/ ٣٧٤ والمؤتلف / ٧١ والخزانة ١ /٣٦) ، والبيت من شواهد : الكتاب ٢ /١٤٥ وحواشى الزمخشرى /٥٦ وابن يعيش ٨ /٦٦ والعينى ٢/٢٦٣ .

....

قوله : (وفيه وجه آخر ضعيف ، وهو العطف على مافى الخبر من الضمير) .

اعلم أن الضمير المجرور فى قوله : " وفيه " يعود إلى رفع المعطوف ، لا إلى خصوص قول جرير .

وفى إعراب المعطوف على اسم " إن " بعد تمامها بالخبر ثلاثة أوجه :

الأول : أنه منصوب ، حملا على اللفظ .

والثانى : أنه مرفوع بالعطف على محل " إِنَّ " المكسورة وماعملت فيه .

والثالث : أنه غير معطوف على المكسورة وماعملت فيه ، وانما هو معطوف على الضمير المستتر فى الخبر ، وهو قولك : " ظريف " فى المثال الأول ، و " كريم " فى المثال الثانى .

والضمير الذى تضمنه الجار والمجرور فى البيت ، وهو الضمير المستتر فى الخبر عائد إلى اسم " إن " .

ووجه ضعفه : ماذكرناه - فيما تقدم (١) - من أنه لايستقيم العطف عليه ، إلا بعد تأكيده .

فإن قلت : لم أهمل المصنف ذكر المذهب الثالث ، وهو : نصب الاسم المعطوف ، حملا على اللفظ ؟

قلت : إنه سلك فى هذا مسلكه فى " رب " ، واكتفى بذكره منصوبا - فيما ذكره من المثالين الأولين - عن النص على كونه منصوبا .

---

١) ينظر : عرائس المحصل ورقة ٢٦٠ (مخطوط) .

["لكنّ" مثل : "إنّ" في العطف على الاسم بعد الخبر]

" و (لكنّ) تشايع (إنّ) في ذلك ، دون سائر أخواتها .

وقد أجرى "الزجاج" الصفة مجرى المعطوف ، وحمل عليه قوله تعالى[1]:

" قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ " ، وأباه غيره .

وإنما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة ، فإن لم تمض لزمك أن تقول :

" إن زيدا وعمرا قائمان " بنصب "عمرو" لاغير " .

قوله : (و "لكنّ" تشايع "إنّ" في ذلك ، دون سائر أخواتها) .

اعلم أن المراد من المشايعة : المصاحبة والمتابعة[2] .

قال "أبو البركات" : إنما اختصا بجواز العطف على المحل ، وامتنع ذلك في أخواتهما ؛ لأنهما لم يغيرا معنى الابتداء ، بخلاف أخواتهما ، فإن "كأنّ" للتشبيه ، و "ليتَ" للتمني ، و "لعلّ" للترجي ، وأما "لكنّ" فهي وإن كانت للاستدراك ، فإنها لا تغير معنى الابتداء[3] .

كما ذكرناه أول الباب في مباحث "كأنما" و "ليتما"[4] .

قوله : (وقد أجرى "الزجاج" الصفة مجرى المعطوف ، وحمل عليه قوله تعالى : " قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ "[5] ..) .

اعلم أن "الزجاج" يقول : إنّ "علام" مرفوع ، وهو صفة "ربي" ورفعه باعتبار محل الموصوف ، فإن محله رفع ، وحجته أنه يجوز في باب النداء في قولك : "يا زيد الظريف" بنصب "الظريف" حملا على المحل .

وكذلك برفع "علام الغيوب" حملا على محل "ربي" ؛ لأنه استقر على معنى الابتداء ، ولا يستقر عليه إلا بعد مضي الخبر[6].

---

١) سقط من ابن يعيش ٨ / ٦٧ . ٢) الصحاح (شيع) ٣ / ١٢٤٠ .
٣) الانصاف ١/ ٢١٧ وأسرار العربية / ٦٢ .
٤) ينظر ص (٦) من التحقيق .
٥) سورة سبأ ، آية / ٤٨ .
٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ورقة ٩٣ ب من النسخة ٢٥٠ تفسير ـ معهد المخطوطات العربية ونصه : " .. ومن رفع (علام الغيوب) فهو على وجهين: أحدهما : أن يكون صفة على موضع (إنّ ربي) ... ويجوز الرفع على البدل في (يَقْذِفُ بِالْحَقِّ) .. " ينظر : المقتضب ٤ / ١١٤ والبيان لابن الأنباري ٢ / ٢٨٣ والكشاف ٣ / ٤٦٧ والحواشي / ٥٦ والتخمير ٢ ورقة ١٣٦ وابن يعيش ٨ / ٦٨ والبحر المحيط ٧ / ٢٩٢ وشرح الرضى ٢ / ٣٥٤ .

. . . .

قوله : (وأباه غيره) فيه ضميران :

الأول: يرجع إلى (إجراء الصفة مجرى المعطوف) .

والثاني : يعود إلى (الزجاج) .

قال "عبد المجيد" : مذهب "سيبويه" وأكثر النحويين أنه لايجوز جعله صفة ، لما فيه من الفصل بين الصفة والموصوف بخبر "إن" (١)

فإن قلت : لأى شىء يرتفع "علام الغيوب" ؟

قلت : لرفعه خمسة أوجه :

الأول : أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو علام الغيوب .

الثاني: أن يكون خبرا ثانيا .

الثالث: أن يكون بدلا من الضمير فى "يقذف" .

الرابع: قاله فى الحواشى : إنه محمول على الضمير فى "يقذف" على طريق البيان (٢) .

الخامس: قال "عبد المجيد" هو فاعل "يقذف" ،وحينئذ لايكون فى "يقذف" ضمير ،واستغنى عن العائد إلى "ربى" ؛ لأن الثانى هو الأول فى المعنى (٣) .

---

١) الكتاب ٢ / ١٤٧ : "وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين : "قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ" ، و "عَلَّامَ الْغُيُوبِ" .
ويقول الزمخشرى فى الحواشى / ٥٦ : "..و "عَلَّامُ الْغُيُوبِ" ارتفاعه على مذهب "سيبويه" : إما على المدح ، أو يكون محمولا على الضمير فى "يَقْذِفُ بِالْحَقِّ" على طريق البيان عنه . وإن شئت على جهة البدل .
وإنما لم يجز أن يجعل "علام الغيوب" صفة ؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف ، فلا يجوز الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف .." .

٢) ينظر : المرجع السابق .

٣) يقول ابن الحاجب فى كتابه الإيضاح ٢ / ١٨١ : "..وهذا الذى صار إليه الزجاج ليس بشىء ، فإنه يمكن حمل الآية على ماذكره ،وهو أن يكون (علام الغيوب) خبرا بعد خبر ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أو بدلا من الضمير فى (يقذف)، أو فاعلا لـ (يقذف) على أن لاضمير فيه ،واستغنى عن العائد ،لأن الثانى موافق للأول فى المعنى .." .

. . . .

قال في الكشاف : وقرئ " الغيوب " بالحركات الثلاث ، فالغُيوب كالبُيوت ، والغَيوب كالصَّبور ، والغِيوب كبِيُوض بالكسر .

ومعنى يقذف بالحق : يلقيه وينزله إلى أنبيائه ، أى : يرمى به الباطل فيدمغه ، ويزهقه (١) .

قوله : (وإنما يصح الحمل على المحل بعد مضى الجملة ، فإن لم تمض لزمك أن تقول : " إن زيدا وعمرا قائمان " بنصب " عمرو " لاغير) .

اعلم أن هذه المسألة قد اختلف فيها البصريون والكوفيون :

مذهب أهل : أنه يجوز العطف على موضع اسم " إن " قبل تمام الخبر ، لكنهم اختلفوا فيما بينهم .

فذهب " الكسائى " إلى أنه يجوز ذلك على كل حال ، سواء كان اسم " إنَّ " يظهر فيه عمل " إنَّ " كقولك : " إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمان " أو لم يظهر ، كقولك : " إنكَ وبكرٌ منطلقان " .

وذهب " الفراء " إلى أنه لايجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل " إن " .

ومذهب أهل البصرة : امتناع العطف على المحل قبل تمام الجملة مطلقا ؛ لأنك إذا قلت : " إنك وزيد قائمان " يقتضى أن يكون " زيد " مرفوعا بالابتداء ، ويكون الابتداء عاملا فى خبر " زيد " ، وتكون " إن " أيضا عاملة فى خبرها ، فيعمل عاملان فى معمول واحد ، وإنه ممتنع (٢) .

---

١) الكشاف ٥ / ٧٣ .

٢) الإنصاف ١ / ١٨٥ : " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع " إن " قبل تمام الخبر ، واختلفوا بعد ذلك :
فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى إلى أنه يجوز ذلك على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل " إنَّ " أو لم يظهر ، وذلك نحو قولك : " إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ " ، و " إنَّكَ وبكرٌ منطلقان " .
وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لايجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل " إنَّ " .
وذهب البصريون إلى أنه لايجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال " .
وينظر : معانى القرآن للفراء ١ / ٣١٠ وأسرار العربية / ٦٣ ومابعدها والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١٨١ ، ١٨٢ وابن يعيش ٨ / ٦٨ ، ٦٩ وشرح الرضى على الكافية ٢ / ٣٥٤ ، ٣٥٥ .

" وزعم " سيبويه " أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : " إنهم أجمعون ذاهبون " ، و " إنك وزيد ذاهبان " ، وذاك[1] أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : " هم " كما قال :

.... ∴ وَلَاسَابِقٍ شَيْئًا[2] ....

قال[3] : وأما قوله تعالى : " وَالصَّابِئُونَ " فعلى التقديم والتأخير ، كأنه ابتدأ والصابئون " بعد مامضى الخبر ، وأنشد :

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ ∴ بُغَاةٌ مَابَقِينَا فِي شِقَاقِ

قوله : (وزعم " سيبويه " أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : " إنهم أجمعون ذاهبون " و " إنك وزيد ذاهبان " وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : " هم " ، كما قال : " .. لاسابق شيئا .. " .

اعلم أن مذهب " سيبويه " لما كان امتناع العطف على المحل قبل مضى الخبر ، وامتناع حمل اللفظ المؤكد للاسم على المحل ، حكم بغلط من حمل المعطوف والمؤكد على المحل .

والصواب عنده أن يقال : " أجمعين " فى الصورة الأولى ، و " زيدا " بالنصب فى الصورة الثانية ، والعلة فى ذلك ماذكرناه[4] .

قوله : (وذاك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : " هم ") .

اعلم أنه لما غلطهم ، أشار إلى المأخذ الذى اعتمدوه فى ذلك ، وقال : إنهم تصوروا فيه معنى الابتداء ، وقدروا " إن " المكسورة مفقودة ، وكأنه قال : " هم أجمعون ذاهبون " ، و " أنت وزيد ذاهبان " ، وحينئذ يكون المؤكد جرى على اسم مرفوع ، ولذلك يكون العطف جاريا على اسم مرفوع .

ثم إنه لما ذكر هذا التأويل ، قال : وليس بمستبعد تقدير الموجود فى اللفظ معدوما فى التقدير ، كما أنه لم يستبعد تقدير المفقود فى اللفظ ثابتا فى التقدير وذلك مثل قول / الشاعر : ١/٣١٥

[٣٥] بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى ∴ وَلَاسَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[5]

---

١) فى ابن يعيش ٨/٦٩ [وذلك] .
٢) زاد فى المفصل المطبوع / ٣٩٦ [إِذَا كَانَ جَائِيَا] .
٣) سقط من المفصل المطبوع / ٣٩٦ .
٤) الكتاب ٢/١٥٥ . وينظر ص ١٤٠ من التحقيق .
٥) من الطويل ، قاله : زهير بن أبى سلمى (الديوان ١٠٧) وهو شاعر جاهلى .

. . . .

الشاهد فيه : أن قوله : " سابق " مجرور ، معطوف على خبر " ليس " ، وهو قوله : " مدرك مامضى " ، وهو منصوب ، إلا أن الشاعر تصور فيه دخول الباء الداخلة على خبر " ليس " ، وأن " مدرك " مجرور بها ، فكأنه قال : " لست بمدرك " ، ثم عطف عليه " سابق " .

قال " يوسف بن الحسن " (١) : " البيت [في الكتاب] (٢) منسوب إلى " صرمة الأنصارى " ، وهو ينسب إلى " زهير بن أبى سلمى " (٣).

ومعنى : بدالى : ظهر لى أنى لست مدرك مافاتنى .

و " أنى " وما اتصل به فى موضع رفع ؛ لأنه فاعل " بدا " .

يعنى : أنه ظهر له العلم بأنه لا يدرك مافاته من الأشياء الماضية ، ولا يفوته ماقدر عليه من الأشياء الجائية .

ويروى : ولا سابقى شئ " .

ولا حجة فى هذه الرواية على الوجه الذى أراده " سيبويه " (٤) .

قوله : (قال : وأما قوله تعالى : " والصَّابِئُونَ " فعلى التقديم والتأخير ، كأنه ابتدأ " والصابئون " بعد مامضى الخبر) .

اعلم أن مضمون هذا الكلام سؤال وجوابه .

بيان ذلك أن " سيبويه " لما غلط الذين عطفوا على المحل قبل تمام

= كان راوية أوس بن حجر ، وعاش محبا للسلام (الشعر والشعراء ١/ ٧٦ والخزانة ١/ ٣٧٥) والبيت من شواهد : الكتاب ١/ ١٦٥ برواية (ولا سابقا) وفيه البيت منسوب إلى زهير . والكتاب أيضا ٢/ ١٥٥ (ولا سابق) بدون نسبة . ونسبه سيبويه فى الكتاب ١/ ٣٠٦ إلى " صرمة الأنصارى " (ولا سابق) ، والخصائص ٢/ ٣٥٣ ، ٤٢٤ والإنصاف ١/ ١٩١ ، ٣٩٥ ، ٢ / ٥٦٥ وأسرار العربية / ٦٤ وابن يعيش ٢/ ٥٢ والمغنى ١/ ٩٦ والعينى ٢/ ٢٦٧ ، ٣ / ٣٥١ والخزانة ٣/ ٦٦٥ والهمع ٢/ ١٤١ والدرر ٢/ ١٩٥ .

١) فى المخطوطة : [يوسف بن محمد] وهو تحريف ، والصواب ما أثبته . وربما يكون تحريف لـ [يوسف أبو محمد] وهو : يوسف بن الحسن بن السيرافى ، ويلقب " أبو محمد " . ينظر : البغية ٢/ ٣٥٥ .

٢) سقط من المخطوطة .

٣) نسب سيبويه البيت فى الكتاب ١/ ١٦٥ إلى زهير ، كما نسبه فى ١/ ٣٠٦ إلى صرمة الأنصارى .

٤) نص كلام يوسف بن الحسن بن السيرافى فى شرح أبيات الكتاب ١/ ٥٤ .

....

[خبر "إن"](١). قيل له : كيف يستقيم منك الحكم بأنه غلط ، وقد نطق به القرآن فى قوله : "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ، وَعَمِلَ صَالِحًا ، فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ، وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ" (٢).

فإن "الصابئون" مرفوع بالعطف على اسم "إن" وهو قوله :

"إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا" ، وهذا العطف قبل تمام خبر "إِنَّ" ، فإن خبرها قوله تعالى : "فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ" ؟.

فأجاب بأن "الصابئون" ليس مرفوعا بالعطف على محل اسم "إِنَّ" ، وإنما هو فى نية التأخير عن الخبر (٣).

قال فى "الكشاف" : "الصابئون" رفع على الابتداء ، وخبره محذوف ، والنية به التأخير عن اسم "إِنَّ" وخبرها ، وكأنه قيل : "إن الذين آمنوا ، والذين هادوا ، والنصارى حكمهم كذا ، والصابئون كذلك" ، وهو عطف جملة ، ولا محل لها من الإعراب ، حملا على التى عطف عليها ... (٤)

فإن قلت : فالتقديم والتأخير لا يكون إلا لفائدة ، فما الفائدة فى التقديم ههنا ؟

قلت : فائدته التنبيه على أن الصابئين يتاب عليهم ـ إن صح منهم الإيمان والعمل [الصالح (٥)] ـ فما الظن بغيرهم .

وذلك أن "الصابئين" أصبر هؤلاء المعدودين فى الآية ـ فى القتال ـ وأشدهم كفرا وطغيانا .

وسموا "صابئين" ؛ لأنهم صبئوا عن الإسلام ، وخرجوا عنه (٦).

وقد استشهد "سيبويه" على ما ذكره من التأويل بقول بشر بن أبى خازم :

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام.
٢) سورة المائدة / ٦٩.
٣) الكتاب ٢ / ١٥٥.
٤) الكشاف ٢ / ٣٩.
٥) سقط من المخطوطة .
٦) الكشاف ٢ / ٣٩.

....

[٣٦] إِذَا جُزَّتْ نَوَاصِي آلِ بَـــدْرٍ ∴ فَأَدُّوهَـا وَأَسْرَى فِي الْوَثَـــاقِ (١)
وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُـــمْ ∴ بُغَـاةٌ مَابَقِينَـا فِي شِقَـــاقِ

الشاهد فيه : أنه أتى بعد اسم "إنّ" ، وهو ضمير منصوب بـ "وأنتم" وهو ضمير مرفوع ، ولو عطف على الاسم ، لوجب أن يقول : "وإياكم" ، ولكنه قدره متأخرا عن الخبر (٢) .

وسبب هذا الشعر أن قوما من آل بدر الفزاريين جاوروا بنى لأم من طيء ، فعمد بنو لأم إلى الفزاريين ، فجزوا نواصيهم ، وقالوا : قد مننا عليكم ، ولم نقتلكم — وبنو فزارة حلفاء بنى أسد — فغضب بنو أسد لأجل ماصنع بالبدريين .

فقال "بشر" هذه القصيدة ، يذكر فيها ماصنع ببنى بدر ، ويقول للطائيين : فإذا قد جززتم نواصيهم ، فاحملوها ، وأطلقوا من أسرتم منهم .

فإن لم تفعلوا ، فاعلموا أنا نبغيكم ونطلبكم ، فإن أصبنا منكم أحدا ، طالبتمونا به ، فصار كل واحد منا يبغى صاحبه .

والشقاق : العداوة (٣) .

يقول : نبقى أبدا متعادين (٤) .

فإن قلت : فما فائدة تقديم "أنتم" على خبر "أن" — ههنا — لأن إخراج الشيء عن موضعه المستحق له ، وتقديمه عليه ، لايكون إلا لحكمة وفائدة ؟

قلت : فائدته : التنبيه على أن المخاطبين أوغل فى الوصف بالبغاة من قومه ، حيث عاجل بذكرهم قبل الخبر الذى هو "بغاة" ، لئلا يدخل قومه فى البغى قبلهم ، مع كونهم أوغل فيه منهم ، وأثبت قدما .

---

١) من الوافر ، قالهما الشاعر فى قصيدة يهجو بها أوس بن حارثة (الديوان ١٦٥) ، وروايته : (فإذا) فى موضع (إذا) و (حيينا) فى موضع (بقينا) . وبشر : شاعر جاهلى من بنى أسد ، شهد حرب أسد وطىء (الشعر والشعراء ١/ ١٩٠ والمؤتلف ٦٠ ، والخزانة ٢/ ٢٦٢) . والبيت الثانى من شواهد : الكتاب ٢/ ١٥٦ ومعانى القراء ١/ ٣١١ والكشاف ٢/ ٣٩ والحواشى ٥٦ والإنصاف ١/ ١٩٠ وأسرار العربية/ ٦٣ والتخمير ٢ ورقة ١٣٧ وإيضاح ابن الحاجب ٢/ ١٨٤ وابن يعيش ٨ / ٧٠ وشرح الكافية الشافية ١/ ١٥٩ والعينى ٢/ ٢٧١ والخزانة ٤ / ٣١٥ .

٢) يقول الزمخشرى فى الحواشى / ٥٦ " .. عطف (وأنتم) وانه ضمير مرفوع على (أنا) وانه ضمير منصوب ، بالتقديم والتأخير ، كأنه قال : (أنا بغاة وأنتم كذلك) ... " وأجاز الأعلم أن يكون خبر (أن) محذوفا ، دل عليه خبر المبتدأ الذى بعدها . وأجاز الفراء وشيخه الكسائى أن يعطف بالرفع على اسم (أن) قبل أن يذكر الخبر ، فيقول : "اننى وزيد على وفاق" قياسا على ظاهر هذا الشاهد . ينظر : تعليق الأستاذ عبد السلام هارون على الكتاب ٢/ ١٥٦ وأسرار العربية/ ٦٣ وابن يعيش ٨/ ٦٩ .

٣) اللسان (شقق) ٤ / ٢٣٠١ .

٤) اعتمد الشارح فى بيان الشاهد والمعنى على شرح ابن السيرافى لأبيات الكتاب ٢/ ٣٠ ، ٣١ .

[لاتدخـــل "إِنَّ" علـــى "أَنَّ"]

(فصل) "ولا يجوز إدخال (إِنَّ) على (أَنَّ) فيقال: "إِنَّ أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّار"، إلا إذا فصل بينهما، كقولك: "إِنَّ عِنْدَنَا أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّار" ...".

قوله: (ولا يجوز إدخال "إِنَّ" على "أَنَّ" فيقال: "إِنَّ أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّار"، إلا إذا فصل بينهما، كقولك: "إِنَّ عِنْدَنَا أَنَّ زيدًا في الدار").

قال في "الحواشي": إنما كان كذلك من قبل أنهم كرهوا اجتماع حرفين، فلما فصل [بينهما (١)] بالظرف زال المانع، واستقام الكلام.

فإن كسرت الثانية - أيضا - استقام الكلام من غير فصل، وأفاد زيادة التوكيد (٢).

---

١) زيادة للتوضيح.
٢) لم أعثر عليه في الحواشي، وينظر: الإيضاح لابن الحاجب ١٨٦/٢ وابن يعيش ٧١/٨.

[تخفيف "إِنَّ" و "أَنَّ"]

(فصل) " وتخففان ، فيبطل عملهما ، ومن العرب من يعملهما والمكسورة أكثر إعمالا ، ويقع بعدهما الاسم والفعل ، والفعل الواقع بعد المكسورة يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وجوز الكوفيون غيره . وتلزم المكسورة اللام فى خبرها ، والمفتوحة يعوض عما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة : حرف النفى ، وقد ، وسوف ، والسين ".

تقول : " إِنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ " ، وقال الله تعالى : " وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ " ، وقرئ : " وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ " على الإعمال ، وأنشدوا :

فَلَوْ أَنْكِ فِى يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِى ∴ فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وقال الله تعالى : " وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ " ، وقال : " وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ " ، وقال : " وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ".

وأنشد الكوفيون :

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ∴ وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

ورووا : " إِنْ تَزِينُكَ لَنَفْسُكَ ، وَإِنْ تَشِينُكَ لَهِيَهْ ".

وتقول [فى المفتوحة](١) : " علمت أَنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " والتقدير : " أنه زيد منطلق " . وقال الله تعالى : " وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ".

وقال :

فِى فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا ∴ أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

و " علمت ألا يخرج زيد ، وأن قد خرج ، وأن سوف يخرج ، وأن سيخرج " . قال الله تعالى : " أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ " ، وقال الله تعالى : " عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ".

قوله : (وتخففان فيبطل عملهما).

اعلم أن مضمون هذا الفصل شطران :

الأول : فى ذكر مسائله . والثانى : فى تحرير أمثلة تلك المسائل .

الشطر الأول : فى المسائل ، وهى ست :

المسألة الأولى : أن المكسورة والمفتوحة جميعا إذا خفف كل واحد منهما ، بطل عمله عند الأكثرين ، واحتجوا على ذلك بأوجه ثلاثة :

---

١) مابين الحاصرتين سقط من ابن يعيش ٨/ ٧١ وثبت فى المفصل المطبوع / ٢٩٨.

....

أولها : قاله "أبو محمد" : إن التخفيف والكف فيهما بمنزلة التعليق في باب أفعال القلوب ؛ لأن الاسمين أصلهما الابتداء والخبر.

فإذا دخل على "إن" و "أن" مايغيرهما عما هما [عليه][١] عاد الاسم والخبر إلى أصلهما [٢].

وثانيها : قاله "أبو البركات" : "إنَّ" المشددة إنما عملت ؛ لأنها أشبهت الفعل الماضي في عدد الحروف ، وفي خصوص الحركة - كما قررناه أول الباب - فإذا خففت ، فقد زال الشبه الموجب للإعمال ، فبطل عملها ، لزوال موجبه [٣].

وثالثها : قاله "عبد المجيد" : علته أن المشددة من عوامل الأسماء ، والمخففة من عوامل الأفعال ، فمن المناسب ألا تعمل المخففة في الأسماء ، كما لاتعمل المشددة في الأفعال ؛ لأن عوامل أحد القبيلين / لايعمل في الآخر [٤]. ٣١٥/ب

قوله : (ومن العرب من يعملهما).

اعلم أن عبارة المصنف توهم أن الإعمال مرجوح بالنسبة إلى الإلغاء والإبطال.

وعبارة صاحب المشرق توهم أنه لاترجيح ، قال : إذا خففتهما فالمتكلم بالخيار في إبقائهما على حالهما من العمل ، أو رفع مابعدهما على الابتداء والخبر.

فمن أعملهما نظر إلى الأصل ، ولأن الحذف لايوجب إبطال العمل ؛ لأن "ان" محمولة على الفعل في العمل ، والفعل يعمل بعد الحذف ، كما يعمل قبله ، نحو : "لم يكن ، ولم يك" و "يبالي ، ولم يبال".

قال في كتاب الإنصاف : ذهب الكوفيون إلى أن المخففة من الثقيلة لاتعمل النصب في الاسم.

وذهب البصريون : إلى أنها تعمل [٥].

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام.
٢) التخمير ٢ ورقة ١٣٧.
٣) الإنصاف ١/١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٩٥.
٤) يقول أبو البركات الأنباري في الإنصاف ١/١٩٥ ، ١٩٦ : "... ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك ؛ لأن "إنَّ" المشددة من عوامل الأسماء ، و "إنْ" المخففة من عوامل الأفعال ، فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء ، كما لاتعمل المشددة في الأفعال ؛ لأن عوامل الافعال لاتعمل في الأسماء ، وعوامل الأسماء لاتعمل في الأفعال ...".
٥) الإنصاف ١/١٩٥.

....

المسألة الثانية : أن القائلين بالإعمال ،قالوا إن المكسورة أكثر إعمالا من المفتوحة ، واحتجوا على ذلك ، فقالوا : إنما كانت أكثر إعمالا ؛ لاستقلالها بفائدتها ،ولذلك بقيت مع الجملة على حالها .

بخلاف المفتوحة ، فإنها مستضعفة ،ولذلك انقلبت مع معموليها إلى المصدر .

المسألة الثالثة : أن كل واحدة من المكسورة والمفتوحة ، تختص بالأسماء قبل التخفيف وبعده ،ويجوز أن تدخل ـ أيضا ـ على الأفعال ،كما سنبينه بالمثال.

وعلة ذلك أنه لما بطل عملها ، كانت من قبيل الحروف التى لاعمل لها ، الداخلة على الاسم والفعل ،كحروف العطف وغيرها .

المسألة الرابعة : أن الفعل الذى تدخلان عليه ، يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، نحو : "كان" الناقصة وأخواتها ، وأفعال القلوب .

خلافا لأهل الكوفة (١) ، وذلك لأن هذه الحروف الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ والخبر ، فإذا دخلت على الفعل ، ناسب أن يكون ذلك فعلا داخلا على المبتدأ وخبره ،حتى لايفوتهما الدخول على مايقتضيانه .

المسألة الخامسة : أنه يلزم المكسورة اللام فى خبرها .

قال "أبو سعيد" : وأما "إن" المخففة التى للايجاب ،فهى مخففة عن الثقيلة ، فإن بقيت على إعمالها ، لم يحتج إلى اللام ، كما لايحتاج فى الثقيلة ،كقولك : "إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ" .

وان شئت أدخلت اللام ، فقلت : "إِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ" ،ولاتدخل إلا على اسم وخبر.

وان خففتها ولم تعملها ، لزمت اللام فيما بعدها ، للدلالة على الفرق بينها وبين "إِنْ" التى فى معنى "الجحد" ،ودخلت على الاسم والفعل (٢) .

---

١) ابن يعيش ٨ / ٧٦ : " .. وأما قوله : بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ الخ فأنشده الكوفيون شاهدا على إيلاء (إِنْ)المكسورة فعلا من غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر .." .

وينظر : شرح الرضى على الكافية ٢ /٣٥٨ ، ٣٥٩ .

٢) شرح الكتاب ٤ /١١١ وزاد أبو سعيد : " .. فالاسم كقولك : "إِنْ زَيْدٌ لَذَاهِبٌ" والفعل : "إِنْ قَامَ لَزَيْدٌ" .

ومنه قوله عز وجل: "إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا" ،وقوله عز وجل : "وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ ، لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ" .." .

....

المسألة السادسة : أن المفتوحة إذا خففت عوض عما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة : حرف النفى ، وسوف ، والسين ، وقد[١] .

اعلم أنهم لما خففوها ، ذهب منها الحرف الثالث ، وهو : النون المفتوحة ، فعوضوها بأحد هذه الأحرف الأربعة ،

قال " أبو البركات " علة ذلك أنهم جعلوها عوضا مما لحق " أن " من التغيير ، وكان التعويض مع الفعل أولى من الاسم ، وذلك لأن " أن " لحقها مع الاسم ضرب واحد من التغيير ، وهو الحذف ، ولحقها مع الفعل ضربان : الحذف ، ووقوع الفعل بعدها .

فلهذا كان التعويض مع الفعل أولى من الاسم[٢] .

الشطر الثانى : فى تحرير أمثلة هذه المسائل ، وهى تسعة عشر مثالا ، منها عشرة فى المكسورة ، وتسعة فى المفتوحة على ماسنفصله لك .

الصنف الأول : فى المكسورة المخففة ، وضروب أمثلته ثلاثة :

الضرب الأول : فى " إِنْ " المخففة المكسورة الداخلة على الاسم ، وأمثلته ثلاثة :

الأول : " إِنْ زَيْدٌ لَمنطلِقٌ " .

الشاهد فيه : أن المكسورة مخففة ، وقد ألغيت عن العمل ، وصار مابعدها مرفوعا بالابتداء والخبر ، ووجب دخول اللام [المفتوحة[٣]] فى خبرها ، للدلالة على الفرق بينها وبين " إِنْ " التى للجحد .

قال " عبد المجيد " : إنما لزمت اللام الخبر ، لتدل على أنك أردت الإيجاب ، وتكون بمنزلة قولك : " زيد قائم " كما تقول : " مازيد قائم "[٤] .

قال الله تعالى : " .. إِنْ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِى غُرُورٍ "[٥] .

الثانى : قوله تعالى : " وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ "[٦] .

---

١) الإنصاف ٢٠٤/١ يقول أبو البركات : " .. إلا أنها لاتخفف مع الفعل إلا مع أحد أربعة أحرف ، وهى : لا ، وقد ، وسوف ، والسين .. " .

٢) الإنصاف ٢٠٥/١ .

٣) فى المخطوطة [المكسورة] وهو تحريف ؛ لأن اللام فى الحقيقة مفتوحة .

٤) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١٩١/٢ وابن يعيش ٧١/٨ ، ٧٢ .

٥) سورة الملك ، من الآية / ٢٠ .

٦) سورة يس ، آية / ٣٢ .

....

اعلم أن "ابن عامر" (١) و "عاصما" (٢) و "حمزة" (٣) شددوا الميم ، وذلك أنهم جعلوا "إنّ" بمعنى "ما" و "لمّا" بمعنى "إلاّ" ، والمعنى : ماكل إلا جميع لدينا محضرون .

وهذا التأويل ليس من قبيل مانحن فيه .

وقرأ باقي الثمانية "لَمَا" بالتخفيف ، وهو متعلق الاستشهاد في هذا الفصل .

وذلك أن "إنْ" هي المخففة من الثقيلة ، والشأن ، أو الحدث مضمر ، واللام في "لَمَا" هي الفارقة بين "إنّ" المؤكدة ، وبين "إنْ" النافية ، و "ما" زائدة ، والتقدير : "وإن الأمر والشأن كل لجميع لدينا محضرون" (٤) .

الثالث : قوله تعالى : "وَإِنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ..." (٥) .

---

١) ابن عامر : عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة ، من القراء السبعة ، وأعلاهم سندا . ولد سنة إحدى وعشرين من الهجرة . وقيل سنة ثمان منها . توفي بدمشق في يوم عاشوراء سنة ١١٨ هـ . ينظر : طبقات القراء ١/٤٢٣ وتاريخ القراء العشرة / ٢١ .

٢) عاصم : هو عاصم بن أبي النجود ، وقيل : اسم أبيه عبد الله ، وكنيته : أبو النجود ، وهو أسدي كوفي ، وأحد القراء السبعة ، وتابعي جليل . توفي آخر سنة ١٢٧ هـ بالكوفة . ينظر : طبقات القراء ١/٤٣٦ وتاريخ القراء العشرة / ٢٥ .

٣) حمزة : ابن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي التيمي ، وكنيته : أبو عمارة ، وهو شيخ القراء ، وأحد الأئمة السبعة .
ولد سنة ٨٠ هـ ، وأدرك الصحابة بالسن ، فيحتمل أن يكون رأى بعضهم ، فيكون من التابعين . توفي سنة ١٥٦ هـ عن ٧٦ سنة .
ينظر : طبقات القراء ١/٢٦١ وتاريخ القراء العشرة / ٢٨ .

٤) يقول القيسي في كتابه : الكشف عن وجوه القراءات ٢ / ٣٢ : "قوله : (لما جميع) قرأه ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة بالتشديد ، وخفف الباقون ...
وحجة من خفف أنه جعل (ما) زائدة ، واللام لام تأكيد دخلت في خبر (إنّ) للفرق بين الخفيفة بمعنى (ما) والخفيفة من الثقيلة ، ف (إن) في حكم الثقيلة ؛ لأن التثقيل أصلها وإن كانت لم تعمل لأن معناها قائم في الكلام ، وتقديره : "وإن كلا لجميع لدينا محضرون" .
وحجة من شدد أنه جعل (لمّا) بمعنى (إلاّ) و (إنْ) بمعنى (ما) وتقديره : "وماكل إلا جميع لدينا محضرون" فهو ابتداء وخبر .

٥) سورة هود ، من الآية / ١١١ : "وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ، إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ" .

....

الشاهد فيه : أنه خفف "إن" المكسورة ، ولم يبطل عملها ، بل تركها عاملة النصب ، كما كانت عاملة قبل التخفيف .

قال "عبد الجبار" : "وإن كلا" يقرأ بتشديد النون ، ونصب "كل" وهو الأصل . ويقرأ بالتخفيف ، والنصب ، وهو جيد ؛ لأن "إن" محمولة على الفعل ، والفعل يعمل بعد الحذف ، كما بيناه [١] .

وفى خبر "إن" على الوجهين وجهان :

أحدهما : "ليوفينهم" و "ما" خفيفة زائدة ، لتكون فاصلة بين لام "إن" ولام القسم ، كراهة تواليهما .

الثانى : أن الخبر "ما" وهى نكرة ، أى : لخلق ، أو جمع .

ويقرأ بتشديد الميم ، ونصب "كل" وفيه ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن الأصل : "لمن ما" بكسر الميم الأولى ، وإن شئت بفتحها ، فأبدلت النون ميما ، وأدغمت ، ثم حذفت الميم الأولى ، كراهة التكرير ، وجاز حذف الأولى ، وابقاء الثالثة ، لاتصال اللام ، وهى الخبر على هذين التقديرين .

الثانى : أنه مصدر "لم يلم" إذا جمع ، لكنه أجرى الوصل مجرى الوقف .

وانتصابه على الحال من ضمير الفاعل ، أو المفعول فى "ليوفينهم" وهو ضعيف .

الثالث : أنه يشدد ميم "ما" كما يشدد الحرف الموقوف عليه فى بعض اللغات ، وهذا فى غاية البعد .

ويقرأ : "إنْ" بتخفيف النون ، و "كُلٌّ" بالرفع ، وفيه وجهان :

أحدهما : [أنَّ] [٢] "إنْ" المخففة . واسمها : محذوف ، و "كلٌ" وخبرها ، خبر "إنْ" .

وعلى هذا تكون "ما" نكرة ، أى : خلق أو جمع على ما / ذكرناه فى قراءة النصب . ٣١٦/أ

---

١) يقول الرازى فى التفسير الكبير ١٨/٧١ : "قرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر عن عاصم (وإن كلا لما) مخففتان .
والسبب فيه أنهم أعملوا (إنْ) مخففة ، كما تعمل مشددة ؛ لأن كلمة (إنْ) تشبه الفعل ، فكما يجوز إعمال الفعل تاما ومحذوفا فى قولك : "لم يكن زيد قائما" فكذلك :
(إنَّ وإنْ) ..." .
وينظر : الكشاف ٣ /٥٧ .

والثاني : أن "إنْ" بمعنى "ما" و "لمّا" بمعنى "إلّا"،أي :

" ماكل إلا ليوفينهم " .

وقد قرئ به شاذا ، ومن شدد فهو على هذا(١) .

ويمتنع " لما " بالتشديد حرف جزم .

الرابع : قول الشاعر :

[٣٧] فَلَوْ أنكِ في يَوْمِ الرَّخاءِ سألْتِنِي ∴ فِراقَكِ لَمْ أبْخَلْ وأنْتِ صَدِيقُ(٢)

الشاهد فيه : أنه خفف المفتوحة ، وأعملها بعد الحذف والتخفيف ،بدليل وقوع الضمير المنصوب بعدها ، كما أعمل المكسورة بعد التخفيف في قوله تعالى : "وإنْ كلّاً" .

وهذا البيت كالدخيل في أمثلة هذا الصنف ؛ لأنه معقود على أمثلة المكسورة ، إلا أن المصنف أورده - هنا - لبيان أن المفتوحة تعمل بعد التخفيف كما تعمل المكسورة بعده .

قال "أبو محمد" : " سَألْتَني فِراقَكَ على التذكير ، بفتح الكاف والتاء ، ثم أخبرني مسمعي بعد كذا وعشرين سنة أنهما بالكسر ،وكذا نقله " ابن الأنباري "عن "الفراء"(٣) ، وقال: أنشده في باب تذكير المؤنث ، يصف بالسخاء نفسه(٤) .

---

١) تنظر وجوه القراءات المختلفة في هذه الآية في :
الكشف في وجوه القراءات للقيسي ١/ ٥٣٦ ومابعده والبيان لابن الأنباري ٢/ ٢٨ ومابعده والسبعة في القراءات لابن مجاهد / ٣٣٩ تحقيق د.شوقي ضيف (ط دار المعارف - مصر) ومابعده وحجة القراءات لأبي زرعة / ٣٥٠ تحقيق : سعيد الأفغاني (ط ثالثة - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م) واتحاف فضلاء البشر / ٢٦٠ .

٢) من الطويل ولم أقف على قائله ، وهو من شواهد : المنصف ٣ / ١٢٨ والإنصاف ١/ ٢٠٥ وابن يعيش ٨ / ٧٣ والمغني ١/ ٣١ واللسان (حرر) ٢/ ٨٣٠ (صدق) ٤/ ٢٤١٨ والهمع ١/ ١٤٣ والأشموني ١/ ٢٩٠ والعيني ٢/ ٣١١ والخزانة ٢/ ٤٦٥ والدرر ١/ ١٢٠ ، وفي البيت شذوذان :
أولهما : أنه أعمل "أن" المخففة في الضمير البارز .
ثانيهما : أن الضمير غير ضمير الشأن ، فإنهم قالوا : إن (أنّ) إذا خففت ، وجب أن يكون اسمها ضميرا غائبا ، وأن يكون ضمير شأن .
ينظر : التعليق على ابن يعيش ٨ / ٧٣ .

٣) زاد أبو محمد في التخمير ٢ ورقة ١٣٩ [في الزاهر] وهو كتاب لابن الأنباري .وقد ورد نقل ابن الأنباري عن الفراء في الزاهر ١/ ٣١٦ تحقيق الدكتور صالح الضامن (ط العراق ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م) .

٤) التخمير ٢ ورقة ١٣٩ .

....

الضرب الثانى : فى أمثلة المكسورة والمخففة الداخلة على الأفعال التى دخولها على المبتدأ والخبر ، والمذكور منها ثلاثة :

أولها : قوله تعالى : " ... وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِين " (١)
الشاهد فيه : أن المكسورة بعد تخفيفها ، دخلت على "كان" ، وهى من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر .

قال فى " الكشاف " : " إِنْ " مخففة من الثقيلة ، واللام هى الفارقة بينها وبين النافية ، والضمير فى " قبله " راجع إلى قوله : " ما أوحينا إليك " .

والمعنى : إن الشأن والحديث كنت من قبل إيحائنا إليك من الغافلين عنه ، أى : من الجاهلين(٢) .

وثانيها : قوله تعالى : " .. وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِين " (٣) .
الشاهد فيه : أن المكسورة بعد الحذف والتخفيف ، دخلت على " ظننت " وهى من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، ودخلت اللام فارقة بين المخففة والنافية ، كما عرفته .

وألحق " ظننت " بـ " كان " لأنهما من جنس باب المبتدأ والخبر ، فتقول : " إِنْ ظَنَنْتُ زَيْدًا لَمُنْطَلِقًا " ، كما تقول : " إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَذَاهِبًا " .

وثالثها : قوله تعالى : " ... وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِين " (٤) .
الشاهد فيه : أن " وجد " من أفعال القلوب الداخلة على المبتدأ والخبر .

قال فى " الكشاف " : وإن الشأن والحديث [وجدنا أكثرهم فاسقين ، خارجين عن الطاعة مارقين](٥) والوجود بمعنى العلم من قولك : " وجدت زيدا ذا الحفاظ " ، بدليل

---

١) سورة يوسف ، من الآية / ٣ : " نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ ، وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِين " .
٢) الكشاف ٣/ ٦٢ .
٣) سورة الشعراء ، من الآية / ١٨٦ : " وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِين " .
٤) سورة الأعراف ، من الآية / ١٠٢ : " وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِين " .
٥) زيادة من الكشاف للتوضيح .

[دخول] "إنْ" [(١)] المخففة، واللام الفارقة، ولا يسوغ ذلك إلا فى المبتدأ والخبر، والأفعال الداخلة عليهما [(٢)].

الضرب الثالث : فى المكسورة المخففة الداخلة على الأفعال التى يمتنع دخولها على المبتدأ والخبر، وهذا إنما يستقيم على مذهب الكوفيين. وأهل البصرة يمنعونه [(٣)]، والمذكور من صوره ثلاث :

الأولى : قول الشاعر :

[٣٨] بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ∴ وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ [(٤)]

الشاهد فيه : على مذهب أهل الكوفة أنه أدخل المكسورة بعد التخفيف على فعل ماض، وهو : "قتلت"، وليس هو من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر [(٥)].

قال "أبو محمد" : الرواية : بالله ربك، بالباء بنقطة [(٦)].

---

١) زيادة من الكشاف للتوضيح.

٢) الكشاف ٢/١٢٣.

٣) شرح الرضى على الكافية ٢/٣٥٨، ٣٥٩ : "... فإذا دخلت المخففة على الفعل، لزم عند البصرية كونه من نواسخ المبتدأ، حتى لا تخرج "إنْ" بالتخفيف عن أصلها بالكلية.
والكوفيون يعممون جواز دخولها على الأفعال كلها قياسا، كقوله :
بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ∴ وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ
وقولهم : "إنْ تَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وإنْ تَشِينُكَ لَهِيَه".
وهو عند البصريين شاذ".
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/١٩٠.

٤) من الكامل، قالته : عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، ترثى زوجها الزبير ابن العوام رضى الله عنه، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله (الخزانة ٤/٣٥٠) ويروى : (شلت يمينك)، (ثكلتك أمك)، (هبلتك أمك) فى موضع (بالله ربك) و (حلت) فى موضع (وجبت).
والبيت من شواهد : المحتسب ٢/٢٥٥ والإنصاف ٢/٦٤١ والتخمير ٢ ورقة ١٣٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/١٩٠ وابن يعيش ٨/٧٢ والمقرب ١/١١٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٠ وشرح العمدة لابن مالك ١/٨١ وشرح الكافية الشافية ١/١٥٥ وشرح الألفية للمرادى ١/٣٥٣ والمغنى ١/٢٤ وابن عقيل ١/٣٢٧ والهمع ١/١٤٢ والبهجة المرضية /١٣٠ والأشمونى ١/٢٩٠ والعينى ٢/٢٧٨ والخزانة ٤/٣٤٨.

٥) يقول أبو محمد فى التخمير ٢ ورقة ١٣٩ : "تفسير الكوفيين _ ههنا _ أسرع مذاقا ..".

٦) المرجع السابق.

....

وأنشد "أبو سعيد" "شلت يمينك" كأنه قال : إنك قتلت مسلما ، فلذلك وجبت عليك عقوبة المتعمد (١) .

ووجه مذهب الكوفيين تقدير الضمير فى هذا وأمثاله ، وتنزيل الجملة الفعلية الخبرية مجرى الجملة الاسمية ، كما أجروا "إنما قام زيد" مجرى "إنما زيد قائم" ، وكما أجروا "علمت ماقام زيد" مجرى "علمت مازيد قائم" ولابعد فى مثل هذا (٢) .

وقال [أهل البصرة] (٣) : التقدير : "إن لمسلما قاتل : واجب عليك عقوبة المتعمد" ، وهو بمنزلة قولك : "إن زيدا لطعامك أكل" .

والثانية والثالثة قولهم : "إِنْ تَزِينُكَ لَنَفْسُكَ ، وإِنْ تَشِينُكَ لَهِيَه" (٤) .

الشاهد فيه : أنه أدخل المكسورة المخففة على الفعل المضارع ، وهو "يزين" ، و "تشين" ، وإنهما مما يمتنع دخولهما على المبتدأ والخبر .

وقوله : (لهيه) يريد : لنفسك ، وتقديره عند البصريين :

"إنك لنفسك يزينك ، وإنك لنفسك يشينك" .

هذا تمام الكلام فى المكسورة المخففة .

الصنف الثانى : فى مباحث "أَنْ" المفتوحة بعد الحذف والتخفيف ، ويحصرها ضربان :

الضرب الأول : قال "سيبويه" : إنهم لايخففون "أَنَّ" المفتوحة الهمزة ، إلا وهم يضمرون فيها الإضمار على شريطة التفسير (٥) .

وأما "إِنَّ" المكسورة فيخففونها ، ولايضمرون فيها .

والعلة فى ذلك أن المفتوحة لاتعمل فى الكلام ؛ لأنها بمعنى الاسم ، والاسم لايكون هكذا ، فإذا لم تعمل فى اللفظ ، أعملت فى التقدير .

وليس كذلك "إِنْ" المكسورة ؛ لأن دخولها وخروجها سواء ، ومنزلة "إلا" بمقدار مافيها من التأكيد .

---

١) شرح السيرافى ٤/ ١٣١ .

٢) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٩٠ ، ١٩١ .

٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

٤) ينظر : ابن يعيش ٨/ ٧٦ وشرح الرضى على الكافية ٢/ ٣٥٩ .

٥) الكتاب ٣/ ١٦٣ : "... ومن قال : (والخامسةَ أَنْ غَضِبُ اللهِ عليها) ، فكأنه قال : أنه غضب الله عليها ، لاتخففها فى الكلام أبدا وبعدها الأسماء ، إلا وأنت تريد الثقيلة مضمرا فيها الاسم ، فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا ، كما ينصبون فى الشعر إذا اضطروا بـ (كأنْ) إذا خففوا ، يريدون معنى (كأن) ، ولم يريدوا الإضمار ..." .
وينظر : الكتاب ٢/ ١٣٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٨٩ .

....

وإنما قدر النحويون ضمير الشأن فى المفتوحة كيفما وقعت ،ولم يقدروه فى المكسورة البتة لأمرين:

أحدهما : أنهم وجدوها داخلة على الفعل الذى لا يدخل على المبتدأ والخبر،فلو لم يقدروا الضمير لخرجت عن حقيقة وضعها ، بخلاف المكسورة ،فإنها لاتدخل إذا دخلت على الفعل ،إلا وهو من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر،فكان فى ذلك توفية بما تقتضيه .

وهذا التعليل مستقيم على مذهب البصريين (١) .

الثانى : أنهم وجدوا " إنَّ " المكسورة عاملة بعد تخفيفها فى القرآن والفصيح من الكلام ، ولم تجئ " أنَّ " المخففة المفتوحة عاملة فى ملفوظ بعدها ،إلا فى محل ضرورة ، وهى أولى بالعمل بعد التخفيف من المكسورة ،بدليل جواز العطف على المكسورة بالرفع ،وتقدير وجودها كالعدم .

فإذا جاز الإعمال فيها — مع ذلك — فإعمال المفتوحة أجدر ، فلذلك قدر معها ضمير الشأن (٢) .

وهذا يخالف مانقلناه — أولا — عن الكشاف وغيره (٣) .

والمذكور من صور هذا الصنف ثلاث:

الأولى / قوله : " علمت [أن] (٤) زيد منطلق " ٣١٦/ب

الشاهد فيه : أن المعنى : أن الشأن أو الحديث : زيد منطلق .

وتقديره : أنه زيد منطلق .

وهذا من باب الإضمار على شريطة التفسير ،ولابد منه ، لما عرفته .

فالمفتوحة المخففة لابد وأن تكون عاملة ، إلا أن معمولها غير ملفوظ به .

الثانية : قوله تعالى : " ...وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ " (٥) .

قال فى " الكشاف " : هى المخففة من الثقيلة ، وأصله : أنه الحمد لله على أن الضمير للشأن (٦) .

---

١) ينظر : الإنصاف ١٩٥/١ .
٢) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١٨٨/٢ .
٣) ينظر ص ١٥٣ من التحقيق .
٤) زيادة يستقيم بها الكلام .
٥) سورة يونس ،من الآية / ١٠ .
٦) الكشاف ٤/٣ .

. . . .

وقرأ "يعقوب" (١) : أَنَّ الحَمْدَ لِلَّهِ بتشديد النون (٢) .

قال "عبد الجبار" : وهى مصدرية ، والتقدير : آخر دعواهم حمد الله .

الثالثة : قول الأعشى :

[٣٩] وَقَدْ غَدَوْتُ إِلَى الْحَانُوتِ يَتْبَعُنِى ∴ شَاوٍ مِشَلٌّ شَلُولٌ شُلْشُلٌ شَـــوِلُ

فِى فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُـــوا ∴ أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِـــلُ (٣)

قال "يوسف بن الحسن" : الحَانُوتُ : بيت الخمار (٤) . والشَّاوى : الشَّوَّاءُ . ومِشَلٌّ : مُسْتَحِثٌّ ، والمِشَلُّ : السَّرِيعُ السَّوْق ، وقيل : المِشَلُّ الذى يَشُلُّ اللَّحْمَ فى السَّفُّود .

والشُّلْشُلُ : الخفيف فيما أخذ فيه من عمل (٥) .

والشَّوِلُ : مِثْلُ الشُّلْشُلِ ، وقيل : شَوِلٌ عادته ذلك .

والشَّلُول : مِثْلُ المِشَلِّ (٦) .

ويروى : نَشُولٌ : وهو الذى يأخذ اللحم من القدر . ويقال منه : نَشَلَ يَنْشُلُ .

يريد : أنه غدا إلى بيت الخمار ، ومعه غلام يشوى ويطبخ .

وقوله : (فى فتية) يريد : مع فتية كالسيوف فى إمضائهم للأمور .

---

١) هو الحضرمى ، وقد سبقت ترجمته .

٢) البحر المحيط ٥ / ١٢٧ : " و (أنْ) المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن لازم الحذف ، والجملة بعدها خبر (أنْ) و (أنْ) وصلتها خبر قوله : (وآخر) . وقرأ عكرمة ، ومجاهد ، وقتادة ، وابن يعمر ، وبلال بن أبى بردة ، وأبو مجلز ، وأبو حيوة ، وابن محيصن ، ويعقوب (أَنَّ الْحَمْدَ) بالتشديد ونصب (الحمد) ..." . وينظر : الإتحاف / ٢٤٧ .

٣) من البسيط (الديوان / ٥٩) ورواية البيت الثانى :

فِى فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُـــوا ∴ أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِى الحِيلَةِ الحِيَلُ

والبيتان من قصيدته التى مطلعها :

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِـــلُ ∴ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُـــلُ

والبيت الثانى من شواهد الكتاب : ٢ / ١٣٧ ، ٣ / ٧٤ ، ١٦٤ ، ٤٥٤ (وروايته مثل رواية الشارح) والخصائص ٢ / ٤٤١ والمنصف ٣ / ١٢٩ والمحتسب ١ / ٣٠٨ ، وأمالى الشجرى ٢ / ٢ والإنصاف ١ / ١٩٩ وابن يعيش ٨ / ٧٦ واللسان (شـــلل) ٤ / ٢٣١٧ والهمع ١ / ١٤٢ والبهجة المرضية / ١٣٠ والعينى ٢ / ٢٨٧ والخزانة ٣ / ٥٤٧ ، ٤ / ٣٥٦ والصبان على الأشمونى ١ / ٢٩٠ .

٤) اللسان (حنت) ٢ / ١٠١٧ .

٥) الصحاح (شلل) ٥ / ١٧٣٨ .

٦) اللسان (شلل) ٤ / ٢٣١٧ .

....

ويحتمل أنهم صباح وجوه ، تبرق كالسيوف .

وقد علموا أن هالك . يريد : أنه هالك كل إنسان .

ومن يحفى : هو الفقير ، ومن ينتعل : هو الغنى .

يريد : قد علم هؤلاء الفتيان أن الهلاك يعم الناس : غنيهم وفقيرهم ، فهم يبادرون إلى اللذات قبل أن يحال بينهم وبينها .

والشاهد فيه : أنه خفف المفتوحة ، وأضمر اسمها ، وهو ضمير الشأن (١) .

الضرب الثاني : في المفتوحة المخففة التي لزمها التعويض ، وأمثلته [ستة] (٢) :

أولها : قوله : "علمت أن لايخرج زيد " .

الشاهد فيه : أن الأصل : "علمت أنه لايخرج زيد " فلابد من تقدير ضمير الشأن ، لما ذكرناه ، ولذلك لابد من حرف التعويض ، وقد بينا علة ذلك فيما سبق .

وقال : إنما ألزموا هذه الحروف التعويض ، تنبيها على أن المفتوحة ليست هي الناصبة للفعل من أول الأمر .

وثانيها : قوله : "علمت أن قد خرج زيد " ، وتقديره : علمت أنه قد خرج زيد .

وثالثها : "علمت أن سوف يخرج " .

والكلام فيه على سياق ماقبله ، إلا أن العلم في المتقدمة ، تعلق بما مضى ، وههنا تعلق بالمستقبل .

ورابعها : قوله : "علمت أن سيخرج خالد " .

والشاهد فيه : أن التقدير : "علمت أنه سيخرج " ، ولابد من الإضمار على شريطة التفسير والتعويض لما عرفته .

وخامسها : قوله تعالى : "أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ " (٣)

اعلم أن هذه الآية والتي بعدها مستغنى عنهما في التمثيل ، ولعله أوردهما دليلا على ماسبق ، والتقدير : "أيحسب أنه لم يره أحد " .

وسادسها : قوله تعالى : "... عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ... " (٤) .

الشاهد فيه : أن أصله : "أن " بالتشديد ، لكنها خففت ، والتقدير بعده : "أنه سيكون " ، فحذف اسمها ، والسين عوض من تخفيفها .

---

١) اعتمد الشارح في بيان المعنى والشاهد على شرح ابن السيرافي لأبيات الكتاب ٨٧/٢ .
٢) زيادة للتوضيح .
٣) سورة البلد /٧ .
٤) سورة المزمل ، من الآية /٢٠ .

[الفعل الذى يدخل على "أن" المفتوحة من أفعال العلم واليقين ونحوهما]

(فصل) " والفعل الذى يدخل على المفتوحة مشددة ، أو مخففة يجب أن يشاكلها فى التحقيق ، كقوله تعالى : " وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِين " .
وقوله تعالى (١) : " أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا (٢) " .

فإن لم يكن كذلك ، نحو : " أطمع " و " أرجو " و " أخاف " ، فليدخل على " أن " الناصبة للفعل ، كقوله تعالى : " وَالَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِى " ، وقولك : " أرجو أن تحسن إلى " ، و " أخاف أن تسىء إلى " .

وما فيه وجهان ، ك : " ظننت " و " حسبت " و " خلت " فهو داخل عليهما جميعا ، تقول: " ظننت أن تخرج " و " أنك تخرج " و " أن ستخرج " .

وقرئ قوله تعالى : " وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ " بالرفع والنصب " .

قوله : (والفعل الذى يدخل على المفتوحة مشددة ، أو مخففة يجب أن يشاكلها فى التحقيق) .

اعلم أن الأفعال على ثلاثة أقسام :

فعل: يدل على إثبات الشىء واستقراره .

وفعل : مقتضاه الشك والتردد .

وفعل : يتجاذب فيه الأمران ، فيحسن استعماله مرة باعتبار القسم الأول ، ومرة باعتبار القسم الثانى .

والواجب فى الفعل الداخل على "أن" المفتوحة أن يكون من القسم الأول ، حذارا من لزوم التضاد فى الخبر .

بيان ذلك : أنك لو قلت: "أتمنى أنك تقوم" لكان "أنك" دال على ثبوت مافى خبره وتحققه ، وكان "التمنى" يدل على أنه لم يوجد بعد ، فيلزم أن يكون الخبر متحققا ، وغير متحقق .

فلهذا أوجبوا فى الفعل الداخل على المفتوحة أن يكون من أفعال التحقيق والإثبات ، طلبا للمشاكلة بين الفعل والحذف الذى دخل عليه .

والمذكور من القسم الأول مثالان :

الأول : قوله تعالى : " .. وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِين " (٣) .

---

١) ثبت فى المفصل المطبوع / ٢٩٩ ، وسقط من ابن يعيش ٨/٧٧ .
٢) فى المفصل المطبوع [أفلا يرون ألا يرجع] وفى ابن يعيش [أفلا يرون ألا يرجع إليهم] .
٣) سورة النور ، من الآية / ٢٥ : " يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِين " .

....

الشاهد فيه : أن الفعل الذى دخل على المفتوحة المشددة من أفعال الإيجاب والتحقيق ، فيكون معاضدا ومؤيدا لمقتضى " أن " فى اقتضائها التحقيق .
قال فى الكشاف : معنى : " هو الحق المبين " : ذو الحق البين ، أى : العادل الظاهر العدل[١] .

قوله : (" أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا "[٢] برفع " يرجع ") .

اعلم أن هذه تخالف ماقبلها ؛ لأنها مخففة ، وتلك مشددة ، وهى داخلة على الفعل ، ولزمها العوض ، وهو " لا " .
قال " عبد الجبار " : " لا " كالعوض من اسمها المحذوف من اللفظ[٣] .
وقرئ : " يَرْجِعَ " بالنصب على أن تكون الناصبة[٤] .
ولقائل أن يقول : إن (الرؤية) لما احتملت أن تكون بمعنى العلم ، واحتملت أن تكون بمعنى الظن ، ناسب أن يكون من القسم الثالث ، وهو مافيه وجهان .

قوله : (فإن لم يكن كذلك ، نحو : " أطمع " و " أرجو " و " أخاف " فليدخل على " أن " الناصبة للفعل) .

اعلم أن الضمير المستتر فى " يكن " يعود إلى الفعل ، وقوله : (كذلك) حرف الإشارة فيه يتعلق بالتحقيق والتقدير ، فإن لم يكن الفعل للتحقيق فهذا هو القسم الثانى .

قوله : (فليدخل على " أن " الناصبة للفعل) .

اعلم أن الناصبة لايدخل عليها أفعال العلم واليقين ، كما أن المخففة لايدخل

---

١) الكشاف ٤ / ١٢١ وزاد فيه [الذى لاظلم فى حكمه] .
٢) سورة طه ، من الآية / ٨٩ : " أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا " .
٣) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات للقيسى ١ / ٤١٦ وابن يعيش ٨ / ٧٧ .
٤) التفسير الكبير للفخر الرازى ٢٢ / ١٠٤ : " قال الزجاج : الاختيار " أن لا يرجع " بالرفع ، بمعنى : أنه لايرجع ، وهذا فقوله : " وحسبوا ألا تكون فتنة فعموا وصموا " بمعنى : أنه لاتكون .
وقرئ بالنصب أيضا على أن (أن) هذه هى الناصبة للأفعال .. " .
وينظر : الكشاف ٤ / ٤٣ .

....

عليها أفعال الشك والتردد .

والمذكور من صور الفعل الداخل على الناصبة ثلاث :

الأولى : قوله تعالى : " وَالَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِى خَطِيئَتِى[1] " . / ٣١٧/أ

الشاهد فيه : أن " أطمع " ينافى الإيجاب والتحقيق ، فامتنع أن يدخل على المفتوحة ، وتعين أن يكون داخلا على الناصبة .

الثانية : قولك : " أَرْجُو أَنْ تُحْسِنَ إِلَىَّ " .

الشاهد فيه : أن الرجاء ينافى التحقيق ، فلما دخل على " أن " علم أنها الناصبة للفعل ، لما ذكرناه .

قال " الجوهرى " : الرجاء ـ ممدود ـ من الأمل[2] .

ولا يخفى أن المؤمل لم يجزم بوقوع الإحسان إليه ، وانما هو يتوقعه كما يتوقعه الطامع .

الثالثة : قوله : " أَخَافُ أَنْ تُسِىءَ إِلَىَّ " ، والكلام فيه على سياق ماقبله .

قوله : (ومافيه الوجهان ، ك : " ظننت " و " حسبت " و " خلت " فهو داخل عليهما جميعا) .

اعلم أن هذا هو القسم الثالث ، وهو : مايحتمل التحقيق باعتبار ، ولا يحتمله باعتبار آخر ، وذلك : " ظننت " و " حسبت " و " خلت " .

وان جعلتها بمعنى (التحقيق) استقام دخولها على (أن) المخففة .

وان قدرتها بما ينافى التحقيق ساغ دخولها على (أن) الناصبة .

وقوله : (فهو داخل عليهما) . يريد : على المفتوحة ، والناصبة .

والمذكور من أمثلة هذا القسم أربعة :

أولها : قوله : " ظننت أن تخرج " .

الشاهد فيه : أن " ظننت " لما كانت قد تستعمل بمعنى العلم والتحقيق ، حملت عليه ، واستقام دخولها على المفتوحة ، وامتنع دخولها على الناصبة .

وثانيها : قوله : " ظننت أنك تخرج " .

الشاهد فيه : " أن " ظننت " لما كانت قد تستعمل بما ينافى التحقيق ، ساغ

---

١) سورة الشعراء ، من الآية / ٨٢ : " وَالَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِى خَطِيئَتِى يَوْمَ الدِّينِ " .
٢) الصحاح (رجا) ٦/٢٣٥٢ .

دخولها على (أن) الناصبة ، وامتنع دخولها على المفتوحة المخففة] [١] .

وثالثها : قوله : " ظننت أن ستخرج " .

الشاهد فيه : أن "أن" – ههنا – هى المفتوحة المخففة ،وفيها ضمير الشأن والحدث ، و " ستخرج "مرفوع ، وفيه ضمير مستتر فاعله ،وهو مع فاعله مفسر للضمير المحذوف من اللفظ .

ورابعها : قوله تعالى : " وَحَسِبُوا أَنْ لاتكونَ فِتنةٌ .. " (٢)

والكلام فيه على نهج ماقبله .

واعلم أن أبا عمرو ،وحمزة ،والكسائى ،ويعقوب قرأوها بالرفع على تأويل أن "أن" هى المخففة من الثقيلة ، وجعلوا الحسبان الذى هو الظن من قبيل الاستقرار كالعلم (٣) .

والتقدير على هذا : وحسبوا أنه لاتكون فتنة ، فخففت " أن" وأضمر اسمها ، وهو : الشأن ، أو الحدث .

وحسن وقوع المخففة من الثقيلة – ههنا – وإن كان بعدها فعل ،والفعل لايليه " أن " ؛ لأن حرف "لا " قد صار عوضا عن الضمير المحذوف ، كأنه قال : " وحسبوا أنه لاتكون فتنة " .

وقرأ الباقون : " أَنْ لايكونَ "بنصب "تكون" ؛ لأن الظن أمر غير مستقر ، فهو

---

١) مابين الحاصرتين زيادة يقتضيها سياق الكلام ، وأعتقد أنها سقطت من المخطوطة .

٢) سورة المائدة ، من الآية / ٧١ .

٣) الكشف عن وجوه القراءات للقيسى ١/ ٤١٦ : " قوله : (ألاتكونَ فِتْنَةٌ) قرأه أبو عمرو وحمزة والكسائى برفع " تكون " ،ونصب الباقون .
وحجة من رفع أنه جعل " حسب " بمعنى العلم واليقين ، فلزمه أن يجعل "أَنْ" مخففة من الثقيلة ؛ لأنها لتأكيد مابعدها ،وماقبلها من اليقين ، فهى أشبه باليقين من الناصبة للفعل ،فيتسق الكلام على اليقين فى أوله وآخره .
فلما جعل " أَنْ " مخففة من الثقيلة للمعنى الذى ذكرنا ،مِنْ حملها على معنى اليقين الذى قبلها ، أضمر الهاء ، لتكون اسم " أَنْ " فارتفع الفعل ،إذ لاناصب له ،وصارت " لا " عوضا من المحذوف مع "أَنْ " ...
وحجة من نصب أنه أجرى " حسب " على بابه للشك ، فأتت معه " أَنْ" الناصبة للفعل ؛ لأنها لأمر غير ثابت .. " .
وينظر: المهذب فى القراءات العشر ١/ ١٩٣ وإبراز المعانى / ٤٣٣ والبحر المحيط ٣ / ٥٣٣ ، ٥٣٤ .

....

بمنزلة الرجاء والطمع ، فأوقعوا بعده "أنْ" المخففة الناصبة للفعل ، كما تقع بعد "أرجو" و "أطمع" ؛ لأنّ "أنْ" الناصبة معناها الاستقبال ، وهو وقت لم يستقر (١)

ـــــــــــــ

١) ينظر : الكشف للقيسي ٤١٦/١ والبحر المحيط ٥٣٣/٣ وابراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ٤٣٢ تحقيق / ابراهيم عطوه عوض (ط الحلبي _ القاهرة ١٤٠٢ هـ _ ١٩٨١ م) والمهذب في القراءات العشر ١٩٣/١ .

[تأتى "إِنَّ" المكسورة حرف جـــواب]

(فصل) "وتخرج "إِنَّ" المكسورة إلى معنى "أَجَل" قال:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَـــــلا ... كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّـــــهْ

وفى حديث عبد الله بن الزبير (١) : "إِنَّ وراكِبَها" (٢).

وتخرج المفتوحة إلى معنى "لعل" ، كقولهم : "ايت السوق أنك تشترى لحما" وتبدل قيس وتميم همزتها عينا ، فتقول : "أَشْهَدُ عَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّه" .." .

قوله : (وتخرج المكسورة إلى معنى "أجل").

اعلم أن الرواية "تُخْرَجُ" بضم التاء على البناء للمفعول ، فتقول إذا قيل لـــك : "أكرمك الأمير" "إِنَّهْ" ، أى : نعم ، ف "إِنَّ" هى التى بمعنى "نعم" ، وانما زيــدت الهاء لبيان فتحة النون ، كراهة أن تسكن ، فتسقط ؛ لأنهم لم يقفوا على متحرك .

وانما جاز ذلك فى "إِنَّ" لأنها لما كانت تحقق معنى الكلام الذى تكلم بـــه السائل ، كانت بالبيان أجدر .

قال "الجوهرى" : وقولهم : أجل ، إنما هو جواب مثل "نعم" (٣).

قال "الأخفش" : إلا أنه أحسن من "نعم" فى التصديق ، و "نعم" أحسن منه فى الاستفهام .

فإذا قال : "أنت سوف تذهب" قلت : "أجل" ، وكان أحسن من "نعم" وإذا قال : "أتذهب ؟" قلت : "نعم" ، وكان أحسن من "أجل" (٤).

وأما الشعر والحديث فقد سبق تفسيرهما (٥).

---

١) عبد الله بن الزبير بن العوام القرشى الأسدى ، بويع بالخلافة سنة ٦٤ هـ ومدة خلافته تسع سنوات . توفى سنة ٧٣ هـ .
ينظر : طبقات القراء ١/ ٤١٩ وصفة الصفوة لابن الجوزى ١/ ٧٦٤ .

٢) من كلام عبد الله بن الزبير فى الرد على فضالة بن شريك الوالى لما قال لـــه : لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةً حَمَلَتْنِى إِلَيْكَ .
فقال عبد الله : إن وراكبها . أى : نعم . ولعن راكبها .
وتنظر قصتهما فى : النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١/ ٧٨ تحقيق : أحمد الزاوى ومحمود الطناحى (ط ثانية - دار الفكر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) .
والشاهد فى : البيان لابن الأنبارى ٢/ ١٤٥ والرضى ٢/ ٣٨٣ والبحر المحيــط ١/ ٢٦٥ والمغنى ١/ ٣٨ والجنى الدانى / ٣٨٣ .

٣) الصحاح (أجل) ٤/ ١٦٢٢ . ٤) ينظر : المرجع السابق .

٥) كل ماقاله الشارح - فيما سبق فى المجلد الأول من عرائس المحصل / ٢١٧ حول البيت (ويقلن شيب ..) - هو : (أى : هذا الشيب هكذا) واستشهــد به على جواز حذف خبر (إنّ) مع مجىء اسمها معرفة على رأى البصريين .

....

قال "عبد المجيد" : كون "إنّ" بمعنى "أجل" قول أكثر النحويين ، وهو اختيار المصنف ـ كما ستعرفه فى مباحث حروف التصديق (١) ـ وقد رده بعضهم (٢).

قوله : (وتخرج المفتوحة بمعنى "لعل").

اعلم أنه لما ذكر أن المكسورة جاءت بمعنى "أجل" ، قال بعده :

وللمفتوحة حكمان :

أولهما : أنها تجيء بمعنى "لعل" وحينئذ يزول عنها معنى التحقيق ، وتصير بمعنى الترجي ، كقولهم : "أيت السوق أنك تشترى لحما" ، والمعنى : لعلك تشترى لحما.

وثانيهما : أنه يجوز أن تبدل همزتها عينا ، فتقول : "أشهد عَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّه" ، والمعنى : أشهد أن .

والمصنف قد نسب هذه اللغة إلى قيس وتميم ، وصاحب التفصلة اقتصر على نسبتها إلى تميم (٣).

وكما تبدل من المفتوحة المشددة ، تبدل من المخففة ، تقول : "أشهد عن لا إله إلا الله والمعنى : أن لا إله إلا الله .

و "يوشك عن يكون كذا" ، يريد : أن يكون كذا .

وتسمى هذه اللغة لغة العنعنه .

ـــــ

= لكن الشارح سوف يستشهد بهذا البيت ـ أيضا ـ فى ص من التحقيق على مجيء "إنّ" بمعنى "أجل" ، وبعد ايراده البيت يقول : "أى : أجل ، يعنى : صدقتن ، قد كبرت ، وقد علانى الشيب .
وأصل معنى قوله : "إنّه" فى هذا البيت : كائن مايقلن كما يقلن ، أى : فقلت : كائن مايقلن ، وأنا الآن فى هذا الحال ".
أما الحديث فلم أهتد إلى الموضع الذى ورد فيه .

١) ينظر: ص٢٤٨ من التحقيق .
٢) مجيء "إنّ" بمعنى "نعم" مذهب سيبويه ، والأخفش ، والمبرد .
أما أبو عبيدة : فينكر مجيء "إنّ" بمعنى "نعم".
ينظر : الجنى الدانى /٣٨٣ وحروف المعانى للرمانى / ١١٠ وابن يعيش ٨ / ١٢٤ وإيضاح ابن الحاجب ٢/٢٢٢ ورصف المبانى للمالقى /١٢٤ .
٣) ينظر : سر الصناعة ١ / ٢٣٤ وابن يعيش ٨ / ٧٩ وفيهما اقتصر على نسبتها إلى تميم .

[لكـــــن]

(فصل) " ..."ولكن " للاستدراك ، توسطها بين كلامين متغايرين نفيا وإيجابـــا ، فتستدرك بها النفي بالإيجاب ، والإيجاب بالنفي ،وذلك قولك : " ماجائني زيد ، لكــن عمرا جائني " ، و "جائني زيد لكن عمرا لم يجيء " ... " .

قوله : ("لكن" هي للاستدراك) .

قال "أبو محمد " : الاستدراك دفع وهم تولد عن كلام مقدم دفعا شبيها بالاستثناء ، تقول في الاستثناء في النفي : " ماجاءني القوم إلا زيدا " ، وفي الإيجاب : " جاءني القوم إلا زيدا " ،فتثبت لـ "زيد " في الأول ماتنفيه عن القوم ،وتنفي عن " زيد " فـــي الثاني ما أثبته للقوم .

و " لكن " المشددة بهذه المثابة ، فإن مابعدها يخالف ماقبلها في المعنى ، كما في الاستثناء (١) .

قوله : (توسطها بين كلامين) يريد : بين جملتين ،وفيه احتراز عن المخففـــة ، فإنها تتوسط بين مفردين ، كما سنبينه .

قوله : (متغايرين) فيه احتراز عما [إذا] (٢) كان الحكم الثابت للجملة الأولى ثابتـــا للجملة الثانية ، نحو قولك : " جاءني القوم ، لكن زيدا جاءني "،والمذكور منه مثالان :

أولهما : قولك : " ماجاءني زيد لكن عمرا جاءني" .

الشاهد فيه : أنك في الجملة الأولى نفيت المجيء عن زيد ، ثم استدركـــت وأثبت المجيء لعمرو .

وثانيهما : قولك : " جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء " .

الشاهد فيه : أنك في الكلام الأول حكمت بثبوت المجيء لزيد ، ثم تداركت فنفيـــت ذلك الحكم وهو المجيء عن عمرو .

ولقائل أن يقول : كما أن التغاير (٣) بين الجملتين شرط ، فكذلك يشترط أن يكون بخصوص الحكم (٤) / الثابت لإحدى الجملتين منفيا عن الجملة الأخرى ،فلـــو ٣١٧/ب قلت: " جاءني زيد لكن عمرا لم يضرب " لم يجز .

---

١) التخمير ٢ورقة ١٤٢ .
٢) زيادة للتوضيح .
٣) المقصود بالتغاير : الاختلاف في الإيجاب والنفي .
٤) المقصود بالحكم : ثبوت الفعل لإحدى الجملتين ، ثم انتفاؤه عن الأخـــرى ، ومثال الشارح يوضح هذا جيدا .

(فصل) "والتغاير فى المعنى بمنزلته فى اللفظ ،كقولك : " فارقنى زيد ، لكن عمرا حاضر " و " جاءنى زيد لكن عمرا غائب " ،وقوله تعالى : " وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ ، وَلَتَنَازَعْتُمْ فِى الْأَمْرِ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ " على معنى النفى ،وتضمن " ما أراكهم كثيرا " ...".

قوله : (والتغاير فى المعنى بمنزلته فى اللفظ) .

اعلم أنه لما أطلق اشتراط التغاير بين الجملتين ،ولم يفسره ، قيل له : ماالذى شرطته من التغاير؟

أهو التغاير اللفظى أم التغاير المعنوى ؟

فقال : المراد بالتغاير مايعم كل واحد منهما ، فإن التغاير فى المعنى بمنزلة التغاير فى اللفظ ، وإذ ذاك فيستقيم أن تتوسط بين قضيتين موجبتين ،أو سالبتين ، إذا كانتا متغايرتين فى المعنى .

والمذكور من صور التغاير المعنوى ثلاث :

الأولى : قولك : " فَارَقَنِى زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا حَاضِرٌ " .

الشاهد فيه : أن كل واحدة من هاتين الجملتين قضية موجبة من حيث اللفظ ، لكنهما متغايرتان من جهة المعنى ؛ لأن المفارقة والحضور متنافيان ، فلذلك استقام سلب الحكم الثابت فى الجملة الأولى عن الجملة الأخيرة .

الثانية : قولك : " جاءنى زيد لكن عمرا غائب " ،والكلام فيه على الوجه المذكور فى الصورة الاولى ، إلا أن هذه تفارق الاولى من وجه ، وهو أن الجملة الأولى ثمة فى معنى النفى ، والجملة الثانية بعدها موجبة ، وههنا الأمر بالعكس.

فإن الجملة الأولى موجبة ، والثانية فى معنى النفى ،فاعتبره تجده كما ذكرناه .

الثالثة : قوله تعالى : " وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِى الْأَمْرِ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ (١) ".

الشاهد فيه : أنه جعل كل واحدة من الجملتين قضية موجبة ، إلا أن قوله : " سلم " فى معنى النفى ،والتقدير : لكن ما أراكهم كثيرا .

قال فى الكشاف : ولكن الله سلم ،أى : عصم وأنعم بالسلامة من الفشل والتنازع والاختلاف.(٢)

قال " الجوهرى ": تقول : فَشِلَ ــ بالكسر ــ فَشَلاً ، إذا جبن(٣).

---

١) سورة الأنفال ،من الآية / ٤٣.

٢) الكشاف ٢/١٧١.

٣) الصحاح (فشل) ٦ / ١٧٩٠ .

....

قال "عبد المجيد" : إنما فهم "ما أراكهم كثيرا" من قوله : "ولكن الله سلم"، لأن "لو" كلمة تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره(١).

-----

١) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢/١٩٦ : "٠٠ لأن المعنى : ولكن الله ما أراكهم كثيرا ، فاستقام لهذا المعنى على ماتقدم .
وانما فهم ذلك من قوله : "وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ" لكونه جاء في سياق "لو"، و"لو" تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، فدل على أن الإراءة ممتنعة في المعنى، فلما قيل : "ولكن الله سلم" علم إثبات مافهم إثباته أولا ، وهو سبب التسليم ، وهو نفي الرؤية ، فعلم أن المعنى : ولكن الله ما أراكهم كثيرا ليسلمكم ، فحذف المسبب وأقيم السبب مقامه ٠٠"
وينظر : ابن يعيش ٨ / ٨٠ .

[تخفيف "لَكِنَّ" وإبطال عملها]

(فصل) " وتخفف فيبطل عملها ، كما يبطل عمل "إِنَّ" وَ "أَنَّ".
وتقع فى حروف العطف على ما سيجىء بيانها إن شاء الله تعالى .. ".

قوله : (وتخفف فيبطل عملها ، كما يبطل عمل "إِنَّ" وَ "أَنَّ").

لقائل أن يقول : فى عبارة المصنف نظر .

بيان ذلك أن بطلان عمل "إِنَّ" بعد التخفيف ليس بلازم ، كما عرفته ، وبطلان عمل "لكن" بعد تخفيفها لازم ، فكيف يستقيم تشبيه أحدهما بالآخر .

فإن قلت : إنه أراد المشابهة بينهما فى عموم كون كل واحد لا يعمل فيما كان يعمل فيه قبل التخفيف .

قلت : ليس فى كلامه ما يدل على خصوص هذا المعنى ، ولا معنى لإجمال اللفظ سوى هذا (1) .

قوله : (وتقع فى حروف العطف على ما سيجىء بيانها إن شاء الله تعالى) .

قال "عبد المجيد" : إنما تعينت للعطف ، وامتنع إعمالها ؛ لأنها لما خففت أشبهت "لَكِنْ" العاطفة فى اللفظ والمعنى ، فأجريت مجراها فى ترك الإعمال ، بخلاف "إِنَّ" و "أن"(2) .

قال "الصيمرى"(3) : الفرق بين "لَكِنَّ" المشددة ، وبين "لَكِنْ" الخفيفة أن المشددة مشبهة بالفعل ، فلا بد لها من اسم وخبر ، تشبيها بالفاعل والمفعول .

---

1) لقد وضح الشارح هذه المسألة فى [تخفيف "إِنَّ" و "أَنَّ"] ص ١٤٦ من قسم التحقيق .

2) الإيضاح لابن الحاجب ٢/١٩٦ ، ١٩٧ : " .. وإنما لم يعملوها ؛ لأنها أشبهت بالتخفيف "لَكِنْ" العاطفة فى اللفظ والمعنى ، فأجريت مجراها فى ترك العمل ، بخلاف "إِنَّ" وَ "أَنَّ" فإنهما ليس لهما ما يجريان عليه فى منع العمل .. " .

3) الصيمرى : محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن المغيرة ، الكوفى ، ثم البغدادى ، كان أديبا نحويا . ينظر : هدية العارفين لإسماعيل البغدادى ٢/١٨ (ط ثانية - استانبول ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م) وذكر السيوطى فى البغية ٢/٤٩ أنه :
عبد الله بن على بن إسحاق الصيمرى النحوى أبو محمد ، له التبصرة فى النحو ، وأكثر أبو حيان من النقل عنه .

. . . .

وأما الخفيفة فإنها تدخل على المفرد ، فتشركه فى إعراب الاسم الذى قبلها ، كقولك : " ماجاءنى زيد لكن عمرو " ومعناهما جميعا الاستدراك (١).

وان ذكرت " لكنْ " المخففة بعد إيجاب ، فلا يجوز الاقتصار بعدها على اسم واحد ، ولكنك تذكر جملة مضادة لما قبلها ، كقولك : "جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ" ، ويمتنع أن تقول : " جاءنى زيد لكن عمرو ثم تسكت " ؛ لأنهم قد استغنوا بـ " بل " فى هذا الموضوع عن " لكن " (٢) . كما سيأتى فى حروف العطف .

ومذهب أهل الكوفة أنه يجوز العطف بـ " لكن " فى الإيجاب أيضا (٣) .

وحكى " سيبويه " عن " يونس " (٤) أنه كان لايرى " لكن " من حروف [العطف] (٥).

———

---

١) تبصرة المبتدى وتذكرة المنتهى ١ / ١٥٨ رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة من فتحى أحمد مصطفى على الدين رقم ١٢٨٩.

٢) التبصرة ١ / ٩٧.

٣) الإنصاف ٢ / ٤٨٤ : "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بـ (لكن) فى الإيجاب ، نحو : " أتانى زيد لكن عمرو " .
وذهب البصريون إلى أنه لايجوز العطف بها فى الإيجاب ، فإذا جئ بها فى الإيجاب وجب أن تكون الجملة التى بعدها مخالفة للجملة التى قبلها ، نحو : " أتانى زيد لكن عمرو لم يأت " وما أشبه ذلك .
وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها فى النفى .. " .
ويقول سيبويه فى الكتاب ١ / ٤٣٥ : " .. فإن قلت : مررت برجل صالح ولكن طالح ، فهو محال ؛ لأن لكن لايتدارك بها بعد إيجاب ، ولكنها يثبت بها بعد النفى .. " .

٤) يونس : أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب البصرى ، كان بارعا فى النحو ، وهو من أصحاب أبى عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، وروى عنه سيبويه ، وقد أخذ عنه الكسائى والفراء .
من تصانيفه : معانى القرآن . واللغات والنوادر .
مات سنة ١٨٢ هـ . ينظر : طبقات الزبيدى / ٥١ ونزهة الألباء / ٤٩ والبغية ٢ / ٣٦٥ والأعلام ٩ / ٣٤٤ .

٥) مابين الحاصرتين زيادة يقتضيها سياق الكلام .
يقول ابن يعيش ٨ / ٨١ : " .. وكان يونس يذهب إلى أنها إذا خففت لايبطل عملها ، ولاتكون حرف عطف ، بل تكون عنده مثل "إنْ" و "أنْ" فكما أنهما بالتخفيف لم يخرجا عما كانا عليه قبل التخفيف ، فكذلك " لكن " .. " .

[كـــأن]

(فصل) "كأن" هي للتشبيه ، ركبت الكاف مع (إِنَّ) كما ركبت مع (ذَا)و (أي)في: "كذا" و "كأين".

وأصل قولك : "كأن زيدا الأسد" : "إن زيدا كالأسد" ، فلما قدمت الكاف ، فتحت لها الهمزة لفظا ،والمعنى على الكسر.

والفصل بينه وبين الأصل أنك -ههنا- بانٍ كلامك على التشبيه من أول الأمر ،وثم بعد مضى صدره على الإثبات ...".

قوله : ("كأن" هي للتشبيه) يريد به : تشبيه اسمها بخبرها ، ألا ترى أنك إذا قلت: "كأن زيدا أسد" فمعناه : إن زيدا يشابه الأسد .

قوله : (ركبت الكاف مع "إن") الصواب فتح "أن"(١).

قوله : (كما ركبت مع "ذا" و "أي" في "كذا" و "كأين" .

اعلم أنه لما استقام انضمام الكاف إلى حرف آخر ،وركبت معه ،وصارا بمنزلة واحدة ، أوجب ذلك الظن بجواز كونها في "كأن" مضمومة إلى "أن" . (٢)

قوله : (وأصل قولك : "كأن زيدا الأسد" : "إن زيدا كالأسد" فلما قدمت [الكاف] ، فتحت لها الهمزة لفظا ، والمعنى على الكسر) .

اعلم أن مضمون هذا الكلام أربع دعاوى :

الأولى : أن الأصل : "إن زيدا كالأسد" ؛ لأن كاف التشبيه تدخل على المشبه به ، لا على المشبه ، تقول : "زيد كالأسد" ، ولاتقول : "كزيد الأسد" ، وأنت تريد تشبيه زيد بالأسد .

الثانية : أن الكاف تقدمت على موضعها المستحق لها ، وهذا ظاهر ؛ لأنها تقدمت على خبر "إن" بدرجتين ، أعني : الاسم ، و "إن" نفسها ، ووقعت قبل "إن" المكسورة .

الثالثة : أنها لما وقعت قبل "إِنَّ" المكسورة ، وجب نقل كسرتها إلى الفتح لفظا ، وذلك لأن هذه الكاف لاتدخل إلاعلى اسم مفرد ، فكأن "إِنَّ" المكسورة نازلة منزلة الاسم المفرد ، والوقوع في مظان المفردات مما يوجب فتح الهمزة ، كما عرفته .

---

١) لأن "إِنَّ" المكسورة لايقع عليها حروف الجر ،ولاتكون إلا أولا .
٢) سقط من المخطوطة .

....

الرابعة : أن الهمزة المفتوحة فى اللفظ مكسورة فى المعنى ، وذلك لأن مابعدها جملة اسمية ، يمتنع تقديرها باسم مفرد .

وإذا كانت جملة فالأصل ألا يدخل عليها إلا المكسورة .

قوله : (والفصل بينه وبين الأصل) .

اعلم أن الضمير المجرور فى قوله : (بينه) يعود إلى قولك : " كأن زيدا أسد " ، والمراد بالأصل : قولك : إن زيدا كالأسد .

قوله : (إنك — ههنا — بانٍ كلامك على التشبيه من أول الأمر ، وثم بعد مضى صدره على الإثبات) .

اعلم أنك إذا قلت : " كأن زيدا أسد " فقد ابتدأت بالتشبيه ، أعنى تشبيه الاسم بالخبر ، وبنيت الكلام عليه .

كما أنك إذا قلت : " اضرب إما زيدا وإما خالد " كنت بانٍ كلامك على التخيير من أول الأمر .

ولو قلت : " إن زيدا كالأسد " / فقد صدرت كلامك بالإيجاب ، وإنما دخل ١/٣١٨ التشبيه بعد مضى صدره على الإثبات ، كما تقول : " اضرب زيدا أوعمرا " فإن حرف التخيير إنما دخل الكلام بعد مضى صدره على الإيجاب والتحقيق .

وقال صاحب التفصلة : هى مركبة من كاف التشبيه و " أن " التى تقع وصلة من كلام إلى كلام ، نحو : " أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا رسول الله " ، ومعناه : أشهد فأقول : لا إله إلا الله ، وأشهد فأقول محمد رسول الله (١) .

---

١) يقول الرضى فى شرح الكافية ٢ / ٣٦٠ : " .. ومذهب الخليل أن أصل " كأن زيدا الأسد " : " إن زيدا كالأسد " قدمت أداة التشبيه ؛ لتؤذن من أول الأمر بقصد التشبيه ، فوجب فتح " إنَّ " المكسورة ، رعاية للفظ الكاف ؛ لأنها لاتدخل إلا على لفظ المفردات ، ففتحت لفظا ، وهى فى المعنى باقية على حالها ، لم تصر بالفتحة حرفا مصدريا ، فصار الكاف مع " أن " كلمة واحدة ، فلا محل للكاف ، كما كان لها حين كانت فى محل خبر " إنَّ " لصيرورتها كجزء الحرف ، كما ذكرنا فى كاف " كذا " و " كأين " .
ولاتقتضى ماتتعلق به ، كما كانت تقتضيه حين كانت فى محل الخبر ؛ لأنها خرجت بالجزئية عن كونها جارة .. " .

....

وقال بعضهم : إنه لاتركيب فيها ،وإنما هى جملة صيغت من مجموع هـــذه الحروف ، مثل " إنَّ " ونحوها (١) .

————

= وأيضا ذهب ابن جنى فى سر الصناعة : ١ / ٣٠٣ إلى أنها مركبة ،وقـــال: " .. إن أصل قولنا : " كأن زيدا عمرو " إنما هو : " إنَّ زيدا كعمرو " فالكاف — هنا — تشبيه صريح ، وهى متعلقة بمحذوف ، فكأنك قلت : " إن زيدا كائن كعمرو " ثم إنهم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذى عليه عقدوا الجملة ، فأزالوا الكاف مـــن وسطها ،وقدموها إلى أولها ، لإفراط عنايتهم بالتشبيه ،فلما أدخلوها على " إن " من قبلها ، وجب فتح " إنَّ " ؛ لأن المكسورة لاتتقدمها حروف الجر ، ولاتقـــع إلا أولا أبدا ،وبقى معنى التشبيه الذى كان فيها وهى متوسطة بحاله فيهـــا وهى متقدمة ، وذلك قولهم: " كأنَّ زيدًا عمرٌو " إلا أن الكاف الآن لما تقدمت بطل أن تكون متعلقة بفعل ، ولا معنى فعل ؛ لأنها فارقت الموضع الذى يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف .. " . وينظر : الكتاب ٣/ ١٥١ والخصائص ١/ ٣١٧ .

١) من القائلين بعدم التركيب ابن الحاجب فى كتابه الإيضاح ٢/ ١٩٧ : " .. لا دليل يدل على ذلك ، لاحتمال أن تكون كلمة برأسها للتشبيه ،كما أن " ليت " كلمة برأسها للتمنى ،فهو الأولى لأوجه :
أحدها : أن التركيب على خلاف الأصل .
والآخر : أن أخواتها غير مركبة .
ولو كانت مركبة لأدى إلى أن تكون جارا ومجرورا ،ولا يستقيم من الجار والمجـــرور الكلام ، ونحن نقطع بأنه كلام مستقل .. " .
ومن المؤيدين لهذا الرأى صاحب رصف المبانى / ٢٠٩ وينظر فى هذه المسألة : الإنصاف ١/ ١٩٧ والجنى الدانى / ٥١٨ ، ٥١٩ والمغنى ١/ ١٩١ والهمـــع ١/ ١٣٢ .

[تخفيف " كَأَنَّ " وابطال عملهـــــا]

(فصل) "وتخفف فيبطل عملها ، قال :

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّـــوْنِ ∴ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّـــانِ

ومنهم من يعملها ، قال :

كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلُـــبِ

وفى قوله : .... ∴ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَـمِ

ثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والجر ، على زيادة " أن " ... ".

قوله : (وتخفف " كأن " فيبطل عملها) .

اعلم أنه لما قرر أن " كأن " مركبة من كاف التشبيه و " إِنَّ " المشددة المكسورة ، وذكر فى المكسورة إذا خففت قولين : إعمالها وابطالها ، لزم من هاتين المقدمتين أن يكون فى " كأن " المخففة أيضا قولان .

وقد احتج على أن " كأن " إذا خففت بطل عملها بقول الشاعر :

[٤٠] وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّـــوْنِ ∴ كَأَنْ ثَدْيَـــاهُ حُقَّـــانِ (١)

بإشباع كسرة النون من (اللون) وتركه .

الشاهد فيه : أنك لو شددت [قلت] (٢) : " كَأَنَّ ثدييه " بالنصب .

فلما خفف الشاعر أبطل عملها ، وقال : " [كَـأَنْ] (٣) ثدياه حقان " مرفوعا بالابتـداء والخبر ، وعلامة الرفع الألف ، كما عرفته .

ويروى : وَصَدْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ .

واحتج على إعمالها بعد التخفيف بقول الشاعر :

---

١) من الهزج ، ولم أقف على قائله ، وهو من شواهد : الكتاب ٢ / ١٣٥ ، ولم ينسبه سيبويه ، وروايته : وَوَجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ ∴ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّـــانِ والمنصف ٣/١٢٨ وأمالى الشجرى ١/٢٣٧ ، ٢ / ٣ ، ٢٤٣ وروايته :
وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْـرِ ∴ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّـــانِ
والإنصاف ١/١٩٧ والصحاح (أنن) ٥ / ٢٠٧٣ وابن يعيش ٨ / ٨٢ وشـرح الكافية للرضى ٢ / ٣٦٠ والجنى الدانى ٥٢٢/٢ وابن عقيل ١/٣٣٤ واللسان (أنن) ١/١٥٦ والهمع ١/١٤٣ والأشمونى ١/٢٩٣ والخزانة ٤ / ٣٥٨ والتصريح ١ / ٢٣٤ .

٢) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

٣) زيادة للتوضيح .

. . . .

---

[٤١] كأنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَا خُلْبِ(١)

الشاهد فيه : أنه جعلها بعد التخفيف عاملة كما كانت قبل التخفيف ،ونصب "وريديه " وعلامة النصب الياء المفتوح ماقبلها .

قال فى " شامل اللغة " : الاختيار فى " الثدى " الفتح ، ويقال : "ثِدْى " بكسر الثاء (٢) . والرشاء ـ بالمد ـ : حبل البئر ،وقد يستعمل فى غيره (٣) .

والخُلُبُ ـ بضم الخاء المعجمة ،واللام جميعا ـ : الليف ،وكذلك : الخلْبُ بالتسكين(٤) .

قال " الجوهرى " : وحبل الوريد : [عرق](٥) تزعم العرب أنه من الوتين ، وهما وريدان مكتنفا صَفْقَىِ العنق مما يلى مقدمه ، غليظان (٦) .

والمعنى : أنه شبه وريدى المذكورين برشاءين من الليف ، لغلظهما .

واعلم أن " الجوهرى " نقل هذا البيت على خلاف ماذكره المصنف ،وقال :

كأنْ وَرِيدَاهُ [رِشَاءُ](٧) خُلُبِ

فوحد لفظ " الرشاء " ، وأبطل عمل " كأن "بعد التخفيف ،ورفع " وريداه " بالابتداء ، ثم قال بعد ذلك : ويروى : " وريديه " على إعمال " كأن " وترك الإضمار (٨).

---

١) رجز ،قاله : رؤبه بن العجاج (ملحقات الديوان / ١٦٩) وقبله :
ومَعْتَدٍ فظٍّ غَليظِ القَلْبِ
وهو من شواهد : الكتاب ٣ / ١٦٤ وروايته (رشاء) فى موضع (رشاءا) والإنصاف ١٩٨/١ والصحاح (أنن) ٥ / ٢٠٧٣ وابن يعيش ٨ / ٨٣ وشرح الكافية للرضى ٢ / ٣٦٠ ورصف المبانى / ٢١١ والجنى الدانى / ٥٢٣ واللسان (خلب) ٢ / ١٢٢١ والعينى ٢ / ٢٩٩ والخزانة ٤ / ٣٥٦ والتصريح ٢٣٤/١ .

٢) الصحاح (ثدا) ٦ / ٢٢٩١ وينظر : اللسان (ثدى) ١ / ٤٧٤ .

٣) الصحاح (رشا) ٦ / ٢٣٥٧ .

٤) السابق (خلب) ١٢٢/١ .

٥) سقط من المخطوطة .

٦) الصحاح (ورد) ٢ / ٥٥٠ .

٧) سقط من المخطوطة .

٨) فى الصحاح (خلب) ١٢٢/١ ، (أنن) ٥ / ٢٠٧٣ لم يوحد الجوهرى كلمة (الرشاء)وفى المادتين ورد البيت هكذا :
كأنْ وَرِيدَاهُ رِشَاءَا خُلْبِ
ويبدو أن الشارح اعتمد على نسخة غير التى اعتمد عليها محقق الصحاح .

....

قوله : (وفي قوله : "كأن ظبية .." ثلاثة أوجه) .

اعلم أن المصنف إنما أهل ذكر قائل هذا الشعر ؛ لأنه اختلف فيه . فقيل: هو ابن صريم اليشكري . وقيل : بل هو أرقم بن علباء اليشكري وأوله :

[٤٢] وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ∴ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى نَاضِرِ السَّلَمْ (١)
وَيَوْمًا تُرِيدُ مَالَنَا مَعَ مَالِهَا ∴ فَإِنْ لَمْ نُنِلْهَا لَمْ تُنِمْنَا وَلَمْ تَنَمْ

قال "عبد المجيد": خفف "كأن" ، وحذف اسمها ، وهو ضمير يعود إلى المرأة التي تقدم ذكرها ، وتقديره : "كأنها ظبيةٌ" (٢).

والمقسم : الوجه الحسن .

قال "الجوهري" : القسام : الحسن . وفلان قسيم ومقسم الوجه (٣).

يقول : تعطو إلى قد ناضر السلم . ونقله الجوهري : "إلى وارق السلم" (٤).

أي : تمد يدها إلى أغصان الشجرة فتميلها ، وتأكل منها .

والوارق : الذي فيه ورق . والنضر : الطري .

[يقول : إنه (٥)] يستمتع بحسنها يوما ، وتشغله يوما آخر بطلب ماله ، فإن منعها آذته وكلمته بكلام يمنعه من النوم .

قوله : (الرفع ، والنصب ، والجر على زيادة "أن").

اعلم أن من رفع "ظبية" أبطل عمل "كأن" المخففة ، واعتقد زيادة "أنْ" . ومن نصب أعلمها . ومن جر قدر أن الكاف داخلة على "ظبية" ، والتقدير : "كظبيةٍ" .

---

١) من الطويل ، ونسبه سيبويه في الكتاب ٢/ ١٣٤ لابن صريم اليشكري . وهو من شواهد الكامل ١/ ٨٢ والمنصف ٣ / ١٢٨ وأمالي القالي ٢/ ٢١٠ والانصاف ١/ ٢٠٢ ونسبه لزيد بن أرقم وأمالي الشجري ٢ / ٣ والصحاح (قسم) ٥ / ٢٠١١ والايضاح لابن الحاجب ٢/ ١٩٨ وابن يعيش ٨ / ٨٣ والمقرب ١ / ١١١ ، ٢/ ٢٠٣ وشرح الكافية الشافية ١ / ١٥٢ ورصف المباني / ٢١١ وشرح الألفية للمرادي ١ / ٣٥٨ والجنى الداني/ ٥٢٣ والمغني ١/ ٣٣ والعيني ٢ / ٣٠١ ، ونسبه لأرقم بن علباء اليشكري والخزانة ٤ / ٣٦٤ ، ٤٨٩ والهمع ١/ ١٤٣ ، والبهجة المرضية / ١٣٢ والأشموني ١/ ٢٩٣ ، ٣ / ٢٨٦ والتصريح ١/ ٢٣٤ .

٢) ينظر : ابن يعيش ٨ / ٨٣ وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٦٠ .

٣) الصحاح (قسم) ٥ / ٢٠١١ .

٤) المرجع السابق .

٥) زيادة للتوضيح .

[" ليت " وخلاف العلماء فى جواز نصبها للاسم والخبـــر]

(فصل) " (ليت) للتمنى ،كقوله تعالى : " يالَيْتَنَا نُرَدُّ " .

ويجوز عند " الفراء " أن تجرى مجرى " أتمنى " ، فيقال : " ليت زيدا قائمــا " ،
كما يقال: " أتمنى زيدا قائما " .

و " الكسائى " يجيز ذلك على إضمار " كان " ،والذى غرهما منها قول الشاعر :

يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَـــا

وقد ذكرت ماهو علته عند البصريين .. " .

قوله : (و " ليت " للتمنى)

اعلم أن المشهور : أنه حرف لاتركيب فيه .
وقال صاحب التفصلة : هو مركب ،وأصله : " لو " ثم زيدت عليه هاء التأنيث ، فصار :
" لوه " ثم صارت الهاء تاء ، فصار : " لوت " ،ثم قلبت الواو ياء ،وقيل: " ليت "(١) .
وقوله تعالى : " .. يالَيْتَنَا نُرَدُّ .. " (٢) حجة على أنها موضوعة للتمنـــى ،
وخبرها يكون جائزا ومستحيلا ،تقول : " لَيْتَنِى عَالِمٌ " .
وقال بعض الصحابة رضى الله عنهم : " لَيْتَنِى طَائِرٌ " .
وحذف نون الوقاية منها قليل ، فيقال : " لَيْتِى قَائِمٌ " (٣) .

ودخول " يا " التى للتنبيه عليها كثير .

قوله : (ويجوز عند " الفراء " أن تجرى مجرى " أتمنى " فيقال : " ليت زايداقائما " ،
كما يقال : " أتمني زيدا قائما ") .

---

١) ينظر : رصف المبانى /٢٩٨ والجنى الدانى /٤٥٨ .
٢) سورة الأنعام ،من الآية /٢٧ : " ولو ترى اذ وقفوا على النار ، فقالوا : ياليتنـا نرد ولانكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين " .
٣) يقول سيبويه ٢ / ٣٧٠ : " .. قد قال الشعراء : (لَيْتِى) إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : (الضاربى) والمضمر منصوب .
قال الشاعر زيد الخيل :
كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِـى .. أُصَادِفُهُ وَأُفْقِدُ جُلَّ مَالِـــى
ويقول الرضى فى شرح الكافية ٢ / ٢٣ : " .. المشهور فى (ليت) أن حـذف نون الوقاية لايجوز فيــه ، إلا لضرورة الشعر ،لافى السعة ،كذا قال سيويـــه وغيره .. " .
وينظر : ابن يعيش ٣ / ١٢٣ ورصف المبانى / ٢٩٩ .

. . . .

اعلم أن "الفراء" نزل "ليت" وهى حرف بمنزلة الفعل ،وهو "أتمنى"، وحينئذ لايكون لها اسم وخبر ، ولكنها تنصبهما ،كما أن "أتمنى" كذلك[١].

قال صاحب التفصلة : ومن العرب من يحمل على المعنى ، فينصب الاسم الموصوف وصفته جميعا ،كما ينصبهما فى "أتمنى زيدا قائما"[٢].

قال "الحضرمى" : حكى الكوفيون نصب "كأن" و "ليت" لمفعولين[٣].

قول : (والكسائي "يجيز ذلك على إضمار "كان") .

اعلم أن حرف الإشارة يتعلق بنصب الاسمين .

وذلك أن "الكسائى" يجيزنصبهما بتأويل يخالف تأويل "الفراء" ، ويقول : التقدير : "ليت زيدا كان قائما"[٤].

قوله : (والذى غرهما منها) فيه ضميران :

أولهما : يرجع إلى الفراء والكسائى .

وثانيهما : يرجع إلى "ليت".

والمعنى : أنهما وجدا بعد "ليت" (أياما) منصوبا ،وكذلك (رواجعا) فاعتقدا ماحكيناه عنهما .

وقد ذكرنا – فيما تقدم – أن خبر "ليت" محذوف ،و"رواجعا" حال من الضمير المقدر فيه . والمعنى : ياليت أيام الصبا لنا رواجعا ، فيكون "رواجعا" حال من الضمير المرفوع المستتر فى "لنا" الراجع إلى "أيام".

وعلى هذا التأويل المقيس الشائع ، وينقدح ماذكراه ، لكونه على خلاف القياس والأصل .

قال فى "الحواشى" : تقديره عند البصريين "ياليت أيام الصبا كائنة رواجعا" ، و "كائنة" خبره ،و "رواجعا" حال[٥].

---

١) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١٩٨/٢ وابن يعيش ٨٤/٨ وشرح الكافية للرضى ٣٤٦/٢ ورصف المبانى / ٢٩٨ والجنى الدانى / ٤٥٨ والمغنى ٢٨٥/١ ، والخزانة ٤ / ٢٩٠ ، ٢٩١ .

٢) ينظر : المراجع السابقة .

٣) ينظر : رصف المبانى / ٢٩٨ والجنى الدانى / ٤٥٨ .

٤) ينظر : ايضاح ابن الحاجب ١٩٩/٢ وابن يعيش ٨٤/٨ وشرح الرضى ٢/ ٣٤٧ والخزانة ٤ / ٢٩٠ ، ٢٩١ .

٥) الحواشى / ٥٧ .

(فصل) " وتقول : " ليت أن زيدا خارج " وتسكت ، كما تسكت[١] على " ظننت أن زيدا خارج " ... .

قوله : (وتقول : " ليت أن زيدا خارج " وتسكت / كما تسكت على " ظننت أن زيدا خارج) ٣١٨/ب

اعلم أن الجملة الواقعة بعد " ظننت " اختلف فيها النحويون :

فمنهم من يجعلها تسد مسد المفعولين ، ولا يحتاج إلى تقدير مفعول ثان .

ومنهم من يمنع من ذلك ، ويوجب إضمار مفعول ثان ، ويكون التقدير :

" ظننت أن زيدا خارج حقا ، أو حاصلا " ونحوه[٢] .

قال " ابن السراج " : تقول : " ليت أن زيدا منطلق " فأصل هذا الابتداء والخبر ، فينوب عن خبر " ليت " ويمتنع " ليت أن يقوم زيد " حتى تأتي بخبر[٣] .

وقال في " الحواشي " : الأصل أن لا يجوز حذف خبر " ليت " ولا " لعل " ؛ لأن الحرف هو الذي يدل على معنى في غيره ، والمتمنى هو الخروج ، والمطموح فيه هو القيام ، فإذا لم يذكرهما ، كأن مجيء " ليت " و " لعل " لغير معنى .[٣]

أما : " ليت أن زيدا خارج " فشيء سمع عن العرب شاذا ، ولا يقاس عليه غيره .

---

١) في ابن يعيش ٨ / ٨٥ [كما سكت] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .

٢) القائل بالرأي الأول : جمهور النحاة ، أما القائل بالرأي الثاني : فهو الأخفش . وينظر : ابن يعيش ٨ / ٨٥ وإيضاح ابن الحاجب ٢ / ١٩٩ والرضي ٢ / ٣٤٧ .

٣) الأصول ١ / ٢٠٤
ويقول ابن يعيش ٨/٨٥ : " ولا يجوز " ليت أن يقوم زيد " وتسكت حتى تأتي بخبر ، فتقول : " ليت أن يقوم زيد خير له " ؛ لأنها إنما تدخل على الفعل وتعمل فيه ، ولا تدخل على المبتدأ والخبر ، ولذلك لم تنب عنهما ، بخلاف " أنّ " المشددة .. " .

[لعـــل]

(فصل) " (لعل) هى لتوقع أمر مرجو أو مخوف ، وقوله عز وجل (١) : " .. لعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ " (٢) ، و " .. لعلكم تُفْلِحُون " (٣) ترج للعبادة ، وكذلك قوله عز وجل: " لعلّه يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى " (٤) ، معناه : اذهبا أنتما على رجائكما ذلك من فرعون . وقد لمح فيها معنى التمنى من قرأ " فَأَطَّلِعَ " بالنصب ، وهى فى حرف عاصم .. ".

قوله : (" لعل " هى لتوقع أمر مرجو أو مخوف) .

لقائل أن يقول : إن الترجى يكون فى المحبوب ، والتوقع يكون فى المخـــوف ، وقد أطلق المصنف التوقع على المرجو أيضا ، والاستعمال على خلافه ، تقول : " لعل الرحيم يرحمنى " ، و " لعل المنتقم يؤاخذنى بذنبى " .

وأما الآيات التى تلاها [فهى] (٥) جواب سؤال مقدر .

بيان ذلك : أنه لما قال : (لعل لتوقع أمر مرجو أو مخوف) قيل : هـــذا ممتنع فى حق الله تعالى ؛ لأنه عالم بعواقب الأمور ، والتوقع إنما يكون فيما جهلـــت عاقبته .

فأجاب بأن مثل هذا محمول على رد المعنى إلى المخاطب ، وجعل التوقـــع بمن تعلق به الخطاب ، وهم المخاطبون .

وزعم قوم أن معناها فى مثل هذا التعليل (٦) .

وقال آخرون : إنها من الله بمعنى الإيجاب والتحقيق (٧) .

---

١) هكذا فى المفصل المطبوع : ٣٠٢ ، وفى ابن يعيش ٨٥/٨ [قوله تعالى] .
٢) سورة الشورى ، من الآية / ١٧ : " اللَّهُ الَّذِى أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ ، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ " .
٣) سورة البقرة ، من الآية / ١٨٩ .
٤) سورة طه ، من الآية / ٤٤ : " فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى " .
٥) زيادة يستقيم بها الكلام .
٦) الذى قال بذلك الكسائى والأخفش ، وحملا ما جاء فى القرآن على معنـــى التعليل . ينظر : الجنى الدانى / ٥٢٧ .
٧) يقول الرضى فى شرح الكافية ٣٤٦/٢ : " .. وقد اضطرب كلامهم فى " لعل " الواقعة فى كلامه تعالى ؛ لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالـــى : فقال قطرب وأبو على : معناها التعليل ، فمعنى " افعلوا الخير لعلكم تفلحون "

قال " سيبويه " : إن معنى "لعل" طمع واشفاق(١) .

وقد تخرج إلى معنى "كي" فيكون معناها الإيجاب والتحقيق ، وعلى هذا التفسير أكثر المفسرين .

قوله : (وقد لمح فيها معنى التمنى من قرأها " فأطلع " بالنصب) .

اعلم أن فاعل " لمح " من قرأ .

قال " الجوهرى " : لمحه وألمحه : إذا أبصره بنظر خفيف(٢) .

وتوجيه كلام المصنف أنه لما ذكر أول الفصل أن " لعل " للتوقع ، قال بعده : وقد تستعمل بمعنى التمنى ، بدليل النصب فى التنزيل فى قولك : " .. فَأَطَّلِعَ(٣) .. " وذلك أنه جعله جواب قوله : " .. لَعَلِّيَ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ(٤) " .

والتوقع لايجاب بالفاء ، وانما يجاب بالفاء أحد الأشياء الستة التى سبق ذكرها فى مباحث الأفعال(٥) ، وأحدها التمنى ، فحمل " لعل " على معنى " التمنى " حتى صار بمنزلته ، واستقام دخول الفاء فى جوابه ، وانتصب مابعد الفاء بإضمار " أن " الناصبة للفعل المضارع .

قال : " أبو الحسن "(٦) فى كتابه المسمى بالكشف : إنه محمول على قوله :

= أى : لترحموا ، ولا يستقيم ذلك فى قوله تعالى : "وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ" ، إذ لامعنى فيه للتعليل .
وقال بعضهم : هى لتحقيق مضمون الجملة التى بعدها ، ولا يطرد ذلك فى قوله تعالى : " لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى " إذ لم يحصل من فرعون التذكر .. " .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٠٠ وابن يعيش ٨ / ٨٦ والجنى الدانى ٥٢٧ ، ٥٢٨ .

١) الكتاب ٤ / ٢٣٣ .
٢) الصحاح (لمح) ١ / ٤٠٢ .
٣) سورة غافر ، من الآية : ٣٧ : " أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَٰهِ مُوسَىٰ .. " .
٤) سورة غافر ، من الآية : ٣٦ : "وَقَالَ فِرْعَوْنُ : يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ " .
٥) عرائس المحصل المجلد الثالث / ٦١ من التحقيق ، رسالة دكتوراة تحقيق د . محمد محمد فهمى محمد عمر مقدمة إلى كلية اللغة العربية بأسيوط ١٩٨٣م .
٦) أبو الحسن : على بن الحسين بن على الضرير النحوى الباقولى المعروف بالجامع ، كان كعبة فى النحو والإعراب والقراءات .
من تصانيفه : شرح الجمل ، الجواهر ، المجمل ، الاستدراك على " أبو على " ، البيان فى شواهد القرآن ، الكشف فى علل القراءات . عاش فى حدود سنة ٥٣٥ هـ . ينظر : البغية ٢ / ١٦٠ .

. . . .

" لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ " ؛ لأنه من جملة الأشياء الستة التي أجوبتها بالفاء، ومنصوب مابعدها (١) .

وليس الأمر على ظاهر ماذكره ، فإن التوقع والترجي ، ليس من جملة الأشياء الستة ، كما عرفته .

وقال في " الكشاف " : وقرئ " فَأَطَّلِعَ " بالنصب على جواب الترجي ، تشبيها للترجي بالتمني (٢) . وهو حسن .

ولقائل أن يقول : يجوز أن يكون النصب محمولا على أنه جواب قوله : " ابْنِ لِي صَرْحًا " ، وجواب الأمر منصوب ، وإذ ذاك فلا حاجة إلى ماذكروه من التكلف .

قوله : (وهي في حرف عاصم) .

قال في " شامل اللغة " : يقال : فلان يقرأ بحرف فلان ، أي : بقراءته (٣).

والضمير المؤنث يعود إلى القراءة التي دل عليها الفعل في قوله: (من قرأ) .

وقرأ الباقون بالرفع ؛ لأنه معطوف على " أَبْلُغُ " وليس بجواب ، وإنما هو داخل في التوقع ، وكأنه قال : " لعلي أبلغ ولعلي أطلع " (٤) .

وعن بعض بني تميم أنها تنصب الاسم والخبر جميعا ، فتقول : " لعل زيدا أخانا " (٥) .

ـــ

١) الكشف : ١١٩ (مخطوط) رقم ٦٧ قراءات (معهد المخطوطات العربية) وعبارته: " فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى " بالرفع والنصب على أن يكون محمولا على قوله : " لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ " ؛ لأنه من جملة الأشياء التي أجوبتها بالفاء ، ومنصوبة .
ومن رفع حمله على لفظ (أبلغ) .. " .

٢) الكشاف ١٨٣/٥ .

٣) اللسان (حرف) ٨٣٧/٢ .

٤) في كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد : ٥٧٠ : " قرأ عاصم في رواية حفص : (فأطلع) نصبا .
وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم : (فأطلع) رفعا " .
وينظر : معاني القرآن للفراء ٩/٣ والكشف للقيسي ٢٤٤/٢ والبيان لابن الأنباري ٣٣١/٢ وحجة القراءات لأبي زرعة ٦٣١/ .

٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٤٧/٢ .

(فصل) " وقد أجاز " الأخفش " : " لَعَلَّ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ " قاسها على " ليت " ، وقد جاء في الشعر :

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ∴ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

قياسا على " عسى " ..".

قوله : (وقد أجاز الأخفش " لعل أن زيدا قائم ").

اعلم أن مضمون هذا الفصل مسألتان :

المسألة الأولى : أن الأخفش جوز إدخال " لعل " على " أن " المفتوحة ، وألحقها بـ " ليت " في قولك : " ليت أن زيدا خارج " (١) .

قال " عبد المجيد " وليس الأمر على ماذكره " الأخفش " ، فإن اللغة لاتثبت قياسا ، ولأن ذلك يوجب دخول " لكن " على " أن " قضية للقياس ، وقد سلم " الأخفش " أنه لايجوز ذلك (٢) .

المسألة الثانية : أنه يجوز أن يدخل في خبرها " أن " فتقول : " لعلك أن تقوم "

قال الشاعر :

[٤٣] لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ∴ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا (٣)

الشاهد فيه : أن الخبر " أن تلم " ، والأصل أنهما (٤) يكونان في خبر " عسى " كقولك : " عسى زيد أن يقوم ".

والذي أوجب حمل " لعل " على " عسى " اشتراكهما في معنى التوقع والترجي (٥) .

---

١) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٠١/٢ وابن يعيش ٨٦/٨ وشرح الكافية للرضي ٣٤٧/٢.

٢) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢٠١/٢ : " .. وليس بالجيد ، إذ ليس معه إلا مجرد القياس ، واللغة لاتثبت قياسا ، فإن زعم أنها مثلها ، فليجز " لكن أن زيدا قائم " ولامجيز له .. " .

٣) من الطويل ، قاله : متمم بن نويره ، من ثعلبة بن يربوع ، يرثي أخاه مالكا (المفضليات / ٢٧٠ والشعر والشعراء ٢٥٤/١ ومعجم المرزباني / ٣٦١ والخزانة ٢٣٥/١) والبيت من شواهد : المقتضب ٣ / ٧٤ والكامل ١٩٦/١ ، ٣٨/٢ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢٠٢/٢ وابن يعيش ٨٦/٨ والمغني ٢٨٨/١ والخزانة ٤٣٣/٢.

٤) (أنهما) يريد : " أن " والفعل المضارع .

٥) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢٠٢/٢ : " وليس بالقوي ، لمخالفته لقياس استعمال الفصحاء .. ".

....

ولم بمعنى : نزل به . والمُلِمَّةُ : النازلة من نوازل الدنيا ، قاله " الجوهرى "(١) .
والجدع ـ بالدال المهملة (٢) ـ قد سبق تفسيره .

ـــــ

= وكلام المبرد فى المقتضب ٣/٧٤ لايوحى بضعف ذلك فى الشعر حيث يقول : "فإن قال قائل فى الشعر : "لعل زيدا أن يقوم" جاز ؛ لأن المصدر يدل على الفعل ، فمجاز المصدر ـ ههنا ـ كمجاز الفعل فى باب "عسى" . قال الشاعر :

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ الخ " .

١) الصحاح (لمم) ٥ / ٢٠٣٢ .
٢) السابق (جدع) ٣ / ١١٩٣ : " الجَدْعُ : قطع الأنف ، وقطع الأذن أيضا ، وقطع اليد والشفة . تقول منه : جدعته ، فهو أجْدَعُ بيِّنُ الجَدْعِ ، والأنثى جَدْعاء " .

(فصل) : " وفيها لغات : "لعل" و "عل" و "عن" و "أن" و "لأن" و "لعن" و "لغن" وعند "أبى العباس" أن أصلها "عل" زيدت عليها لام الابتداء " .

قوله : (وفيها لغات) .

اعلم أنه أورد من اللغات سبعا ، أشهرها : الأولى والثانية ، وأشذها السابعة ، وهى : "لغن" بالغين المعجمة ، والأربعة الباقية متوسطة ،لكنها متفاوتة فيما بينها فى الاستعمال والقوة .

ونقل "الجوهرى" لغتين أخريين ، وهما : "علنى" و "لعلنى" بنون الوقاية[(١)] .

قال صاحب المشرق : حذف نون الوقاية من "لعلى" أحسن ، واثباتها فى "ليتنى" أكثر[(٢)] .

قال "الجوهرى" : وبعضهم يخفض مابعدها ، فيقول : [لَعَلَّ][(٣)] زَيْدٍ قائم" ، و"عَلَّ زَيْدٍ قائم" سمعه "أبو زيد"[(٤)] من بنى عقيل[(٥)] .

---

١) الصحاح (علل) ٥ / ١٧٧٤ .

٢) بينت فى ص ١٧٧ من التحقيق قول سيبويه ،وغيره فى (ليتنى)وأن حذف نون الوقاية لايجوز إلا لضرورة الشعر .
أما (لعل) : فيقول الرضى ٢/ ٢٣ : " .. وحذفها معه أولى لاجتماع اللامات فيه ، وهى مشابهة للنون ،قريبة منها فى المخرج ، وليس بين الأولى والأخيرتين إلا حرف واحد ،أعنى : (العين) ؛ ولأن من لغاتها (لعن) .." وينظر : ابن يعيش ٣/ ١٢٣ .

٣) سقط من المخطوطة .

٤) أبو زيد : سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس الانصارى ، أحد أئمة الأدب واللغة ، من أهل البصرة .
من تصانيفه : النوادر فى اللغة ، لغات القرآن ،غريب الأسماء .
توفى سنة ٢١٥ هـ ـ وقيل : أربع عشره . وقيل : ست عشرة عن ٧٣ سنة ـ بالبصرة .
ينظر : طبقات الزبيدى / ١٦٥ ونزهة الألباء / ١٢٥ وانباه الرواة ٢/ ٣٠ ، والبغية ١/ ٥٨٢ والأعلام ٣/ ١٤٤ .

٥) الصحاح (علل) ٥ / ١٧٧٤ وينظر : النوادر / ٢١٨ والجنى الدانى/ ٥٣٠ .

....

قوله : (وعند "أبى العباس" أن أصلها "عل" زيدت عليها لام الابتداء) (١)

لقائل أن يقول : مذهب البصريين بأسرهم أن الأصل "عل" وانما زيدت اللام للابتداء (٢) . فلا معنى لتخصيص المصنف المبرد بذلك .

ومذهب أهل الكوفة "لعل" هى الأصل ، و "عل" محذوفة منها ؛ لأنها حرف ، وحروف الحروف كلها / أصلية ، وانما تعرض حروف الزيادة فى الأسماء والأفعال . ٣١٩/أ

ألا ترى أن الألف لاتكون فى الأسماء والأفعال إلا زائدة ، أو منقلبة عن حرف أصلى ، ويمتنع أن يحكم عليها بذلك فى "ما" و "لا" ونحوهما (٣) .

وقد اختار أبو البركات مذهب الكوفيين ، وأبطل مذهب أهل البصرة فى كتابه المسمى بالإنصاف (٤) .

---

١) المقتضب ٣/٧٣ : "وأصله (عل) واللام زائدة ، فإذا قلت : "لعل زيدا يأتينا بخير" ، و "لعل عمرا يزورنا" فإنما مجاز هذا الكلام من القائل أنه لا يأمن أن يكون هذا كذا" .

٢) وجهة نظر البصريين : أنها زائدة ؛ لأنا وجدناهم يستعملونها كثيرا فى كلامهم ، عارية عن اللام ، فدلنا ذلك على أنها زائدة . ينظر : الإنصاف ١ / ٢١٩ ومابعدها .

٣) ينظر : الإنصاف ١/٢١٨ ومابعدها وابن يعيش ٨/٨٧ ، ٨٨ .

٤) الانصاف ١/٢٢٤ ومابعدها ، قائلا : " .. إنما حذفت اللام من "لعل" كثيرا فى أشعارهم ، لكثرتها فى استعمالهم ، ولهذا تلعبت العرب بهذه الكلمة ، فقالوا : لعل ، ولعن ، ولعن ... " .

ومن أصناف الحرف : حروف العطف

" العطف على ضربين : عطف مفرد على مفرد ، وعطف جملة على جملة ، وله عشرة أحرف : فالواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، أربعتها على جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم ، تقول : " جاءني زيد وعمرو " ، و " زيد يقوم ويقعد " ، و " بكر قاعد وأخوه قائم " ، و " أقام بشر وسافر خالد " .

فتجمع بين الرجلين في المجيء ، وبين الفعلين في إسنادهما إلى " زيد " ، وبين مضموني الجملتين في الحصول .

وكذلك : " ضربت زيدا فعمرا " و " ذهب عبد الله ثم أخوه " ، و " رأيت القوم حتى زيدا " ، ثم إنها تفترق بعد ذلك .. " .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حروف العطف .. إلى : آخره) .

التفسير : ونصدره ببحثين :

البحث الأول : في رسم العطف وتعريفه .

قال صاحب المشرق : هو إدخال لفظ ، أو ألفاظ فيما دخل فيه غيرها ، بحروف مخصوصة ، وقد يكون ذلك في اللفظ ، أو الموضع ، وقد يكون في المعنى ، وقد يكون في اللفظ والمعنى .

فمثال ذلك في اللفظ : " قام زيد لا عمرو " ، وفي المعنى : " رأيت الذي أبوه قائم وأخوه ذاهب " .

فالجملة الثانية داخلة في صلة " الذي " بعطفها على الأولى ، ولا موضع لواحدة من الجملتين من الإعراب .

وفي اللفظ والمعنى : " قام زيد وعمرو " (١) .

وقال " ابن درستويه " : ماعده النحويون من حروف العطف ، ليست كلها حروف عطف ، ولكن لما كان إعراب مابعدها كإعراب ماقبلها ، جمعها النحويون كلها في باب حروف العطف (٢) . وسنبين كل واحد منها فيما بعد .

---

١) ينظر : ابن يعيش ٨ / ٨٩ ، ٩٠ وإيضاح ابن الحاجب ٢ / ٢٠٢ .

٢) يقول ابن يعيش ٨ / ٨٩ : " .. وذهب ابن درستويه إلى أن حروف العطف ثلاثة لاغير : الواو ، والفاء ، وثم .
قال : لأنها التي تشرك بين مابعدها وماقبلها في معنى الحديث والإعراب . وليس كذلك البواقي ؛ لأنهن يخرجن مابعدهن من قصة ماقبلهن .. " .

. . . .

والعطف فى الكلم المختلفة نظير التثنية فى الأسماء المتفقة ، وهو فى اللغة عبارة عن الميل ، تقول : عطفت ، أى : ملت ، وتعاطف القوم : مال بعضهم إلى بعض . ومنه عطفت العود : إذا أملت أحد طرفيه إلى الطرف الآخر (١) .

البحث الثانى : قال "عبد المجيد" : الذى يتبع فيه المعطوف المعطوف عليه ثمانية : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، وفى كونه اسما ، أو فعلا ، أو مفردا ، أو جملة .

وقد يجىء العطف على اللفظ ، وقد يجىء على الموضع ، تقول : "مررت بزيد وعمرو" بالجر عطفا على اللفظ ، و "عمرا" بالنصب على الموضع ؛ لأن الجار والمجرور فى موضع نصب .

وتقول على البناء للمفعول : "مُرَّ بِزَيْدٍ وَخَالِدٍ" بالجر على اللفظ .

وإن شئت قلت : "خالدٌ" بالرفع على الموضع ؛ لأن الجار والمجرور ـ هنا ـ أقيما مقام الفاعل ، فموضعهما رفع .

وكذلك تقول : "هذا ضارب زيد غدا وعمرٍو ، وعمرًا" ، فالخفض على اللفظ ، والنصب على الموضع (٢) .

قوله : (العطف على ضربين : عطف مفرد على مفرد ، وعطف جملة على جملة) .

اعلم أنه يريد بذلك العطف الشائع فى صناعة العربية ، وإلا فالقسمة توجب ضربين آخرين :

أحدهما : عطف المفرد على الجملة .

والثانى : عطف الجملة على المفرد .

قال "عبد المجيد" : المعطوف على قسمين : مفرد ، أو جملة .

والمفرد ينقسم قسمين : اسم ، وفعل .

والجملة تنقسم انقسامها فى باب خبر المبتدأ .

وكذلك المعطوف ينقسم انقسام المعطوف عليه .

---

١) الصحاح (عطف) ٤ / ١٤٠٥ واللسان (عطف) ٤ / ٢٩٩٦ ومابعده .

٢) ينظر : حاشية الصبان على الأشمونى ٣/ ٨٩ (ط الحلبى ـ مصر) .

....

قوله : (وله عشرة أحرف) .

اعلم أن صاحب المشرق عدها تسعة ، وأسقط "إما" ، ووافقه فى ذلك "عبد القاهر" (١) و "أبو البركات" (٢) وكثير من النحويين (٣) .

وقد جعل المصنف ماذكره من الحروف العشرة على ثلاثة أصناف :

الصنف الأول : مايوجب جمع المعطوف ، والمعطوف عليه فى حكم ، وذلك أربعة أحرف : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى .

والواو هى الأصل فى حروف العطف .

قال "أبو البركات" : علة ذلك أن الواو لاتدل على أكثر من الاشتراك فقط ، وغيرها من حروف العطف يدل على الاشتراك ، وعلى معنى زائد ، كما ستعرفه ، فصارت الواو بمنزلة الشيء المفرد ، وباقى الحروف بمنزلة المركب ، والمفرد أصل للمركب (٤) .

وقد أورد المصنف من صور العطف بالواو أربعا :

الأولى : أن تجمع بين الرجلين المختلفى الاسم فى حكم ، كقولك : "جاءنى زيد وعمرو" .

الشاهد فيه : أنك عطفت اسما مفردا على اسم مفرد فى المجئ والإعراب ، والمجئ فيه مستند إلى كل واحد منهما على انفراد .

الثانية : أن تعطف فعلا مفردا على فعل ، وتجمع بينهما فى إسنادهما إلى الضمير المستتر فى كل واحد منهما ، نحو قولك : "زيد يقوم ويقعد" .

الشاهد فيه : أن "زيد" مبتدأ ، و "يقوم" مستند إلى ضمير مستتر فيه راجع إلى "زيد" ، وهذه الجملة خبر المبتدأ .

---

١) المقتصد ٨٨٢/١ : " .. استمر النحويون على جعل (إما) من حروف العطف ، ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ "أبو على" ، ولهذا قال فى أول الباب : إن حروف العطف تسعة ، وهم يقولون : إنها عشرة ؛ لعدهم (إما) فى جملتها ، وذلك سهو ظاهر" .

٢) أسرار العربية ١١٨/ : "إن قال قائل : كم حروف العطف ؟ قيل : تسعة : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، ولا ، وبل ، ولكن ، وأم ، وحتى .." .

٣) من هؤلاء أبو على الفارسى . ينظر : المقتصد ٨٨٢/١ وابن يعيش ٩١/٨ .

٤) أسرار العربية ١١٨/ وعبارته : " .. فإن قيل : فلم كان أصل حروف العطف الواو ؟ قيل : لأن الواو لاتدل على أكثر من الاشتراك فقط ، وأما غيرها من الحروف ، فيدل على الاشتراك ، وعلى معنى زائد - على ماسنبين - وإذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة معنى ليس فى الواو ، صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد ، وباقى الحروف بمنزلة المركب ، والمفرد أصل للمركب .." .

....

و " يقعد " ـ أيضا ـ مستند إلى ماسكن فيه من الضمير ، والواو قد جمعت بين " يقوم " وبين " يقعد " فى الإسناد إلى الضمير الراجع إلى " زيد " .

فهذه الصورة والتى قبلها من قبيل عطف المفرد على المفرد ، إلا أن المفرد فى الأولى اسم ، وفى الثانية فعل ، كما تراه .

الثالثة : ماتكون فيها الواو [عاطفة](١) مضمون جملة اسمية على مضمون جملة اسمية ، كقوله : " بكر قاعد وأخوه قائم " .

الشاهد فيه : أن الواو جمعت بين مضمونى هاتين الجملتين فى الحصول .

الرابعة : ماتكون الواو فيها عاطفة مضمون جملة فعلية على مضمون جملة أخرى فعلية ، كقوله : " أقام بشر وسافر خالد " ، والكلام فيها كما تقدم .

واذا وقفت على هذا التفصيل ، فقوله : (تجمع بين الرجلين فى المجىء) يريد : فى الصورة الثانية .

ولقائل أن يقول : الأحسن به أن يقول : فى إسنادهما إلى ضمير " زيد " ، كما فصلناه لك فيما تقدم .

وقول المصنف : (وبين مضمونى الجملتين) يريد : الصورة الثالثة والرابعة .

والمراد بالجملتين : الجملة المعطوف عليها ، والجملة المعطوفة .

ولقائل أن يقول : إن عطف الجملة على الجملة عند التحقيق يرجع إلى عطف مفرد على مفرد .

بيان ذلك : أن المعطوف والمعطوف [عليه](٢) هو مضمونهما ، والمضمون مفرد ؛ لأنه عبارة / عن مجرد النسبة بين المفردين ، والنسبة مفردة ، ويمتنع أن تكون جملة . ٣١٩/ب

قوله : (وكذلك : " ضربت زيدا فعمرا " و " ذهب عبد الله ثم أخوه " و " رأيت القوم حتى زيدا ")

اعلم أن حرف الإشارة يتعلق بما ذكره فى الواو من الأمور الثلاثة ، وهى : الجمع فى المجىء ، والإسناد ، والحصول .

قوله : (ثم إنها تفترق بعد ذلك) .

اعلم أن الضمير المنصوب يعود إلى الحروف الثلاثة ، وهى : الفاء ، وثم ، وحتى ، فإنها بأسرها تدل على الجمع ، وعلى شىء آخر غيره ، كما سيرد عليك .

فيكون مدلول الواو مفردا ، ومدلول الثلاثة الباقية مركبا .

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام .   ٢) زيادة للتوضيح .

["الواو" لمطلق الجمـــع]

(فصل) " فالواو للجمع المطلق من غير أن يكون المبدوء به داخلا فى الحكم قبـــل الآخر، ولا أن يجتمعا فى وقت واحد ، بل الأمران جائزان ، وجائز عكسهما ، نحـــو قولك : " جاءنى زيد اليوم وعمرو أمس " ، و " اختصم بكر وخالد " و " سيان قعـــودك وقيامك " . وقال (١) الله تعالى : " وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ " .

وقال : " وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا " والقصة واحدة .

وقال(٢) " سيبويه " : ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه ، يكون أولى بها مـــن الحمار ، كأنك قلت : " مررت بهما " . . " .

قوله : (فالواو للجمع المطلق)

اعلم أنه يريد بالمطلق : مايكون غير مقيد بالترتيب ، والجمع ، والفوريـــة ، والتراخى ، ومدلولها الجمع لاغير .

فإذا قلت : " قام زيد وعمرو " احتمل ثلاثة معان :

أحدها : أن يكون قام زيد أولا . والثاني : أن يكون قام عمرو أولا .

والثالث : أن يكونا قاما معا ، وليس فى الواو دلالة على خصوصية هذه الأمور الثلاثة .

قوله : (من غير أن يكون المبدوء به داخلا فى الحكم قبل الآخر ، ولا أن يجتمعا فـــى وقت واحد) .

اعلم أن فى هذا الكلام إضمارا ، وكلمة " أنْ " فيه مع " يكون " فى تأويـــل المصدر ، والتقدير : من غير كون المبدوء به فى اللفظ داخلا فى المجىء قبـــل المعطوف ، ومن غير كونهما مجتمعين فى المجىء فى وقت واحد .

والمعنى : أنه لادلالة فى الواو على كل واحد من هذين الأمرين ، وإنما تـــدل على الاجتماع العام .

وقد عرف أن اللفظ العام لايدل على ماهو أخص منه .

قوله : (والأمران جائزان ، وجائز عكسهما)

اعلم أن الواو كما لاتدل على أن المبدوء فى اللفظ داخل فى الحكم قبل الآخر ، لاتدل أيضا على أنه غير داخل .

---

١) هكذا فى المفصل المطبوع / ٣٠٤ وعند ابن يعيش ٨ / ٩٠ [قال] بدون الواو .

٢) هكذا عند الرازى ، وفى المفصل المطبوع / ٣٠٤ ، أما عند ابن يعيش ٨ / ٩٠ فـ [قال] بدون الواو ، ولايترتب عليه اختلاف فى المعنى .

. . . .

وكذلك كما لاتدل على كون المعطوف والمعطوف عليه مجتمعين فى وقت واحد ، لاتدل – أيضا – على خلافه ، وهو أنهما لم يجتمعا فى وقت ، بل كل واحد من هذه الأربعة محتمل ، وليس فى الواو دلالة عليه .

قوله : (وجائز عكسهما) .

لأن لزوم أحد ماذكره من الجائزين إذ ذاك ضرورى ، ولاعكس له ، فاعتبره.

قال "عبد القاهر" : إن حقيقة العطف بالواو إدخال الثانى فيما دخل فيه [الأول][1] ، كقولك : "جاءنى زيد وعمرو" و "رأيت زيدا وعمرا" و "مررت بزيد وعمرو" ، فقد أدخلت "عمرا" فى إعراب "زيد" وفى مجيئه .

وقد يكون العطف لإدخال الثانى فى معنى مادخل فيه الأول فقط ، وذلك قولك : "هل قام زيد وقعد ؟" . فإن الواو فيه أدخلت "قعد" فى الاستفهام الذى دخل فيه "قام"[2] .

والمذكور من أمثلة هذا الفصل ثلاث :

أولها : قولك : "جاءنى زيد اليوم وعمرو أمس" .

الشاهد فيه : أن الواو قد دلت على أن "زيدا وعمرا" جميعا قد جاءا .

والذى دل على أن المتقدم فى اللفظ هو المتأخر فى المجىء إنما هو اليوم وأمس .

وثانيها : "اختصم بكر وخالد" .

الشاهد فيه : أن الواو قد دلت على مطلق الجمع ، وإنما فهم – ههنا – امتناع الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه من جهة أن الاختصام معنى لايعقل انفراد أحدهما به ، حتى يتصور أن يسبق أحدهما صاحبه فيه .

واعلم أنه لايكون فى هذا ومثله – مما لايكون إلا من اثنين – إلا بالواو .

وثالثها : قولك : "سيان قيامك وقعودك" .

اعلم أنه يمتنع أن يعتقد فى أحدهما التقديم والتأخير ؛ لأن المساواة نسبة بين الشيئين ، وتصورها متأخر عن تصور كل واحد من ذينك الشيئين ، فكيف يعقل تقدم أحدهما ، أو تأخره منفردا بها !!

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام .
٢) المقتصد ١ / ٨٧٤ .

....

وأما قوله تعالى في البقرة : " .. وادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا .. (١) " .
فمجموعهما يدل على أن الواو تدل على مطلق الجمع ، ولاتفيد الترتيب والتراخي ؛ لأن القصة واحدة .

ولقائل أن يقول : لو أن المصنف ذكرهما أول الفصل عقيب قوله : (فالواو للجمع المطلق) كان أجدر ؛ لأن الأصل أن يذكر الدليل عقيب مدلوله ، والمراد : باب المسجد . وقيل : باب البلدة (٢) .

قوله : (وقولوا حطة) أي : قولوا : لا إله إلا الله .
وقيل : حط عنا أوزانا . وقيل : تعبدوا بهذه الصيغة من غير تعرض لمعنى (٣) .
قال " تاج القراء (٤) " : إنما تدم الدخول في سورة البقرة ؛ لأن قبلها " ادخلوا " ، فبين كيفية الدخول (٥) .

قوله : (وقال " سيبويه " : ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه ، يكون أولى بها من الحمار ، كأنك قلت : " مررت بهما (٦) ") .

---

١) سورة البقرة ، من الآية / ٥٨ : " وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا ، وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ، وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ، وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ " .
٢) ينظر : الكشاف ١/٧٠ والتفسير الكبير للفخر الرازي ٣ / ٩٢٤ .
٣) ينظر في المراد بقوله : (حطه) : المرجعان السابقان .
٤) هو : الكرماني ، وقد مرت ترجمته .
٥) الغرائب والعجائب ورقة / ١٠ (مخطوط) .
٦) الكتاب ١/٤٣٧ ، ٤٣٨ : " ... وذلك قولك : " مررت برجل وحمار قبل " . فالواو أشركت بينهما في الباء ، فجريا عليه ، ولم تَجْعَل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار ، كأنك قلت : " مررت بهما " .
فالنفي في هذا أن تقول : " ما مررت برجل وحمار " أي : ما مررت بهما . وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء ، ولا بشيء مع شيء ؛ لأنه يجوز أن تقول : " مررت بزيد وعمرو " والمبدوء به في المرور " عمرو " .
ويجوز أن يكون " زيدا " . ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة . فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني ... " .

....

اعلم أنك إذا قلت : " مررت برجل وحمار " لم يكن تقديمك الرجل فى لفظك دالا على أنك قدمته فى المرور به ، بل جاز أن يكون من بعد مروره بالحمار ، وجـــاز أن يكون مربهما جميعا .

وجاز أن يكون مر بالرجل أولا ، ثم مربعده بالحمار ، وليس فى الكلام مايـدل على تخصيص أحد هذه الأمور الثلاثة بالإرادة ، فنزل منزلة : " مررت بهما " ، ولم يرد أن يجعل له منزلة وشرفا .

ولو قصدت ذلك جاز ، فإنهم كثيرا مايقدمون الأشرف فى الذكر ، لكن لم يقصد " سيبويه " إلا مجرد إضافة المرور إلى الرجل والحمار .

[الفاء ، وثم ، وحتى ، والفرق بينهما]

(فصل) : " والفاء ، وثم ، وحتى تقتضى الترتيب ، إلا أن الفاء توجب وجود الثانى بعد الأول بغير مهملة ، و (ثم) توجبه بمهلة ؛ ولذلك قال " سيبويه " : " مررت برجل ثم امرأة " ، فالمرور _ ههنا _ مروران .

ونحو قوله تعالى : " وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا " ، وقوله : " وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى " محمول على أنه لما أهلكها ، حكم بأن البأس جاءها ، وعلى دوام الاهتداء وثباته .

و " حتى " الواجب فيها أن يكون مايعطف بها جزءاً من المعطوف عليه : إما أفضله ، كقولك : " مات الناس حتى الأنبياء " ، أو : أدونه ، كقولك : " قدم الحجاج حتى المشاة " .. " .

قوله : (والفاء ، وثم ، وحتى تقتضى الترتيب) .

اعلم أن هذه الأحرف الثلاثة مشتركة فى أن كل واحد منها يقتضى الترتيب على معنى / أن المبدوء به فى اللفظ مبدوء به فى المعنى ، ومقدم على مابعده ، ٣٢٠/أ ولايصح استعمال شئ منها ، حيث لايتصور الترتيب .

فلا يجوز أن تقول : " اختصم زيد فعمرو " ، و " اشترك خالد ثم بكر " ؛ لامتناع تصور الترتيب فى شئ من هذا ، كما عرفته .

فلو قلت : " اختصم الزيدان فالعمران " جاز ؛ لأنه قد استغنى " اختصم " بقولك " الزيدان " ، وكانت خصومة العمرين بعدهما .

ولو قيل : " اختصم الزيدان فعمرو " أو " اختصم زيد فالعمران " لم يجز ؛ لأن الواحد لايستغنى به الكلام .

قوله : (إلا أن الفاء توجب وجود الثانى بعد الأول بغير مهملة) .

اعلم أنك إذا قلت : " جاء زيد فعمرو " دل على أن مجئ " عمرو " بعد مجئ " زيد " ، ولايجوز أن تؤخر " عمرا " فى اللفظ ، وهو مقدم فى المعنى ، كما جاز فى الواو .

ولقائل أن يقول : قول المصنف : (بغير مهملة) ينافى قوله تعالى : " ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً ، فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ، فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا ، فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا .. (١) " .

---

١) سورة المؤمنون) من الآية / ١٤ " ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً ، فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ، فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا ، فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ، ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ، فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ " .

....

قال فى كتاب " خلق الانسان "(١) : إن الجنين الذى يولد لتسعة أشهر يصير نطفة شبيهة بالرغوة فى ستة أيام ، تأتى من وقوعها فى الرحم ، ثم تصير شبيهة بالدم بعد تسعة أيام ، تأتى بعد الستة الماضية .

ثم تصير مضغة بعد عشرة أيام ، تأتى بعد التسعة والستة . ثم يتصور بعد ثمانية عشر يوما ، تأتى بعد ماذكرنا من الجملة .

وجملة ذلك كله [ثلاثة](٢) وأربعون يوما .

ويختلف ذلك فيما خلقه فى تسعة أشهر ، وفيما يتم فى عشرة أشهر ، فتكون المدة فيما كان [لتسعة](٣) أشهر خمسة وثلاثين يوما ، وفيما كان لعشرة أشهر خمسين يوما .

وتختلف مقادير ماذكرناه من الأعداد ، وكل ذلك يبطل قوله :

(إن الفاء تقتضى الترتيب بغير مهملة)(٤) .

وذكر أبو الحسن الوراق فى شرحه خلاف ذلك ، فقال :

إن الفاء تدل على أن ماقبلها مبدوء به على مابعدها ، وبينهما مهلة يسيرة ، كقولك : " جاءنى زيد فعمرو " ف " زيد " جاء قبل " عمرو " بقليل .

وفى عبارة أبى سعيد مايوافق هذا مما سنذكره(٥) .

قوله : (و " ثم " توجبه بمهلة) .

اعلم أن الضمير المنصوب فى " توجبه " يرجع إلى (وجود الثانى بعد الأول) .

---

١) كتب خلق الإنسان كثيرة ، وبحثت فيما توفر لدى منها ، ولم أعثر على هذا النص .

٢) فى المخطوطة [خمسة] وهو : تحريف ، والصواب ما أثبته ، لأن : ٦ + ٩ + ١٠ + ١٨ = ٤٣ يوما .

٣) فى المخطوطة [لسبعة] وهو تحريف ؛ لتعارضه مع ماذكره قبل ذلك ، والصواب ما أثبته .

٤) ماذكره الشارح لايبطل كلام المصنف ، يقول ابن الحاجب فى الإيضاح ٢/٢٠٦ : " فقد فارقت (الفاء) الواو ؛ لما فيها من الترتيب والتعقيب على حسب مايعد فى العادة تعقيبا ... فرب شيئين : الثانى عقيب الأول فى العادة ، وإن كان بينهما أزمان كثيرة ، كقوله تعالى : " ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً ، فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ، فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا ، فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا " .

ويقول الرضى ٢/٣٦٧ : " .. (فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ، فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا ، فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ..) نظرا إلى ابتداء كل طور .. " .

٥) عبارة أبى سعيد رقم (١) من التعليق لاتوحى بما استنتجه الشارح .

....

فإذا قلت : " جاءنى خالد ثم بشر " دل على أن بشرا قد جاء بعد مجىء خالد ، وأنه وقع بين مجيئهما مهلة وتراخ .

قال " أبو سعيد " : و " ثم " مثل الفاء ، إلا أنها أشد تراخيا (١) .

قوله : (ولذلك قال " سيبويه " : " مررت برجل ثم امرأة " ، فالمرور - ههنا - مروران) .

اعلم أنه ذكر قول " سيبويه " حجة على ما حكاه ؛ لأنه لما دلت " ثم " على المهلة ، وجب الحكم بانقطاع المرور بالرجل قبل المرور بالمرأة ، فيكون المرور بالمرأة مرورا ثانيا (٢) .

قوله : (ونحو قوله تعالى : " وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا (٣) .. " ، وقوله : " وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى " (٤) محمول على أنه لما أهلكها ، حكم بأن البأس جاءها ، وعلى دوام الاهتداء وثباته) .

اعلم أن مضمون ماذكره جواب عن سؤال مقدر .

بيان ذلك : أنه لما ذكر أن " الفاء " و " ثم " يدلان على أن الثانى يقع بعد وجود الأول ، قيل له : إن الأمر على خلاف ماذكرته فى هاتين الآيتين ، فإن البأس لابد وأن يكون مقدما على الإهلاك ، وقد جاء فى الآية متأخرا فى اللفظ .

وكذلك الاهتداء يجب أن يكون قبل التوبة والإيمان ، وقد جاء متأخرا فى اللفظ .

---

١) شرح الكتاب ٢ / ٤٣٤ ، ٤٣٥ وعبارته : " وأما (ثم) فسبيلها سبيل الفاء فى أن الثانى داخل فى معنى الأول وأنه بعده ، إلا أن بين الثانى والأول مهلة " .

٢) الكتاب ١/ ٤٣٨ : " .. ومن ذلك قولك : " مررت بزيد فعمرو " ، و " مررت برجل فامرأة " ، فالفاء أشركت بينهما فى المرور ، وجعلت الأول مبدوءا به .
ومن ذلك : " مررت برجل ثم امرأة " ، فالمرور - ههنا - مروران ، وجعلت (ثم) الأول مبدوءا به ، وأشركت بينهما فى الجر .. " .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٠٦ ، وابن يعيش ٨/ ٩٥ .

٣) سورة الأعراف ، من الآية / ٤ " وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ " .

٤) سورة طه ، آية / ٨٢ .

. . . .

فأجاب عن الآية الأولى : بأن المراد من قوله : " فَجَاءَهَا بَأْسُنَا " أى : فَحُكِمَ بمجئ بأسنا ، فقولك (حُكِمَ) على البناء للمفعول متأخر عن الإهلاك ، ويكون من قبيل الاستدلال بوجود الأثر على وجود المؤثر .

بيان ذلك : أنه لما شوهد الإهلاك ، علم بعده أن البأس كان قد جاءها .

قال " أبو محمد " : نظير ذلك قولهم : من يظهر منه الفعل المحكم فهو عالم .

والمعنى : أنه يحكم عليه بأنه عالم وعاقل (١) .

وقد ذكروا خمسة أوجه فى الجواب :

أولا : قاله فى الحواشى : إنه لما كان مجئ البأس مجهولا للناس ، قدر كالمعدوم ، ثم لما حصل الهلاك ، اعتقدوا وجوده ، فحسن دخول الفاء لذلك (٢) .

وثانيها : قاله فى الكشف : معنى أهلكناها ، أى : قارب إهلاكنا إياها ، لابد من هذا التقدير ، ليصح قوله : " فجاءها بأسنا " ، لأن الإهلاك إذا تحقق ، تحقق مجئ البأس ، فلم يكن فيه فائدة إذ ذاك (٣) .

وإذا حملته على المقاربة ، استقام المعنى .

وثالثها : قاله فى " الكشاف " : معناه : أردنا إهلاكها (٤) .

لابد من هذا التقدير ؛ لأن الإهلاك إنما يجئ بعد مجئ البأس .

ونظيره ، قوله تعالى : " .. إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ .. (٥) " ، فإن معناه : إذا أردتم القيام إلى الصلاة .

ورابعها : قاله " عبد المجيد " : إن المعنى على التقديم والتأخير ، والتقدير : " وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها " (٦) .

---

١) التخمير ٢ ورقة ١٤٦ .
٢) الحواشى / ٥٧ .
٣) الكشف لأبى الحسن الباقولى ورقة / ٥٨ .
٤) الكشاف ٢ / ٦٩ .
٥) سورة المائدة ، من الآية / ٦ " يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا .. " .
٦) ينظر : إيضاح ابن الحاجب ٢ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ والرضى ٢ / ٣٦٥ .

....

وخامسها : قاله صاحب الغرائب : معنى فجاءها : صح أنه قد جاءها بأسنا (١).

وهذا يقارب ماذكره المصنف .

وأجاب عن الآية الثانية بأن المراد من قوله : " ثُمَّ اهْتَدَى " ، هو الهداية وثباتها ؛ لأن موجب الابتداء يخالف موجب الدوام (٢).

وذكروا فيها وجهين آخرين:

الأول: قاله " عبد المجيد " : أن تكون "ثم" لترتيب خبر على خبر ، فيكون أخبر أولا بغفران من تاب وآمن ، ثم أخبر ثانيا باهتداء من اهتدى (٣).

الثاني : نقله في الغرائب أن " ثم " تدل على التقديم ، وحينئذ فلا حاجة إلى تكلف تأويل (٤).

قوله : (و " حتى " الواجب فيها أن يكون مايعطف بها جزءا من المعطوف عليه ..) .

قال " أبو الحسن الوراق " /: الأحسن إذا جعلتها عاطفة أن توقع بعدها جملة ، كقولك ٣٢٠/ب " ضربت القوم حتى زيدا ضربته " بنصب " زيدا " بإضمار فعل ، أي : " حتى ضربت زيدا ضربته " (٥).

وتقول : " ضربت القوم والحمار " ويمتنع أن تقول : " ضربت القوم حتى الحمار" ؛ لأن الحمار ليس جزءا من القوم .

وقد سبق الكلام في مباحثها فلا نعيده (٦).

هذا تمام الكلام في الحروف الأربعة التي توجب الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم

---

١) الغرائب ورقة ٥٧.
٢) يوضح هذه العبارة قول ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٢٠٧ : " .. إن المراد بقوله : (ثم اهتدى) ثم دام ذلك ؛ لأن الغفران متوقف على العاقبة ، وهو ظاهر في الجواب . ويجوز أن يكون المراد بقوله : ثم اهتدى إلى سلوك سبيل الاستقامة فيما يقع له من الوقائع بعد ذلك " .
وينظر الرضى ٢ /٣٦٨.
٣) ينظر : الرضى ٢ / ٣٦٧ .   ٤) الغرائب ، ورقة /٥٧.
٥) يقول المرادي في الجنى الداني / ٥٠٣ : " ضربت القوم حتى زيدا ضربته . فالنصب أحسن . وله وجهان : أحدهما: أن تكون عاطفة ، و (ضربته) توكيد . والآخر : أن تكون ابتدائية ، و (ضربته) مفسرا لناصب (زيد) من باب الاشتغال" .
وينظر : ابن يعيش ٨ / ٩٦.
٦) ينظر : ص ٢٤ من التحقيق.

[أو ، وإما ، وأم ، والفرق بينهمـــا]

" و " أو ، وإما ، وأم " ثلاثتها لتعليق الحكم بأحد المذكورين ، إلا أن " أو ، وإمـا " يقعان في الخبر ، والأمر ، والاستفهام ، نحو قولك : " جاءني زيد أو عمرو " و " جاءني إما زيد وإما عمرو " ، و " اضرب رأسه أو ظهره " ، و " اضرب إما رأسه وإما ظهره " . و " ألقيت عبد الله أو أخاه ؟ " [و " ألقيت إما عبد الله وإما أخاه (١) ؟ "] .

" و (أم) لاتقع إلا في الاستفهام ، إذا كانت متصلة ، والمنقطعة تقع في الخبر أيضا . تقول في الاستفهام : " أزيد عندك أم عندك عمرو (٢) ؟ " .
وفي الخبر : " إنها لإبل أم شاء " ..." .

الصنف الثاني : فيما كان من حروف العطف مقتضيا تعليق الحكم بأحد الشيئيـــن المذكورين ، وهو ثلاثة : أو ، وإما ، مكسورة ، مكررة ، وأم .

قوله : (إلا أن " أو " و " إما " يقعان في الخبر ، والأمر ، والاستفهام) .

اعلم أنه لما ذكر ــ أولا ــ أن هذه الثلاثة ، قد اشتركت في معنى واحد ، وهو كون كل واحد منها لتعليق الحكم بأحد المذكورين ، شرع بعده في بيان مايختص بـــه بعضها عن البعض الآخر ، فقال : إن حرفين منها ، وهما : " أو " و " إما " قـــد اختصا بأنه يسوغ استعمال كل واحد منها فيما ذكر من الأمور الثلاثة .

---

١) مابين الحاصرتين ثبت في ابن يعيش ٨ / ٩٧ ومثل به صاحب العرائس ، وسقط من المفصل المطبوع : ٣٠٥ .

٢) في ابن يعيش ٨ / ٩٧ والمفصل المطبوع ٣٠٥/ [" أزيد عندك أم عمرو ؟ "] وقد مثل صاحب العرائس بمـا أثبته ، وقد ثبت أيضا في الإيضاح لابن الحاجـب ٢٠٨/٢ وفيه يقول : " كرر (عندك) لتحقيق أنها المنقطعة ؛ لأن المتصلـــة لاتكون كذلك ، بل يلزم أن يقع المشكوك فيه بعد الهمزة ، والآخر بعد (أم) إن كانت القضية في أحد جزئي الجملة ، كقولك : " زيد عندك أم عمر ؟ " و " أقائـم زيد أم قاعد ؟ " .
فإن كان الشك في الجملتين ، ولم يشتركا في أحد الجزأين ، وجب ذكرهما جميعا ، كل واحدة منهما في الموضع الذى كان موضع المفرد ، كقولك :
" أقام زيد أم قعد عمرو ؟ "
ولذلك لاتميز هذه عن المنقطعة إلا بالقصد ، لاحتمال الأمرين جميعا في جميـــع مواضعها .
وأما المنقطعة : فموضعها على أن تأتي كالإضراب عن الجملة المتقدمة : استفهامية كانت أو خبرية ..." .

. . . .

تقول فى استعمالها فى الخبر : " جاءنى زيد أو عمرو " و "جاءنى إما زيد واما عمرو" .

الشاهد فيه : أنك إذا قلت : " جاءنى زيد أو عمرو" فكأنك قلت : " جاءنى زيد " مقدرا أنك تحققت مجيئه ، ثم شككت وتوهمت أنه "عمرو" فقلت : " أو عمرو " .

فدل " أو " على أنك تشك فى كل واحد منهما ، وأن الذى تتحققه إنما هو مجىء مسمى أحدهما ، لابعينه .

واذا قلت : " جاءنى إما زيد واما عمرو" ، فتكون مبتدئا بالشك من أول كلامك ، فالشك والتردد ، لابد وأن يكون ثابتا فى كل واحد منهما ، إذا وقع فى الخبر ، كما تراه .

وتقول فى استعمالهما فى الأمر : " اضرب رأسه أو ظهره " ، و " اضرب إما رأسه واما (١) ظهره " ويكونان للتخيير .

والمعنى : اضرب واحدا منهما لابعينه .

فلو ضربتهما جميعا ، كان خارجا عن حد الأمر ، وتوجه عليه اللوم والتوبيخ لذلك .

وتقول فى الاستفهام بهما : " ألقيت عبد الله أو أخاه ؟ " ، و " ألقيت إما عبد الله واما أخاه ؟ " .

قوله : (و " أم " لاتقع إلا فى الاستفهام إذا كانت متصلة ، والمنقطعة تقع فى الخبر أيضا) .

يريد : أن " أم " المتصلة لاتستعمل إلا فى الاستفهام خاصة ، وأنه يمتنع استعمالها فى الخبر والاستفهام جميعا .

ولقائل أن يقول : إن المصنف ذكر حكم " أم " المتصلة ، وحكم " أم " المنفصلة قبل أن يبين حقيقتهما ومعناهما ، فيقول : إن " أم " من جهة المعنى على وجهين : متصلة ، ومنقطعة .

أما المتصلة : فيراد بها : أن تكون مع همزة الاستفهام بمنزلة " أى " ، وذلك قولك : " أزيدا ضربت أم عمرا " ، والمعنى : أيهما ضربت ؟

وكذلك إذا قلت : " أغلام زيد أنت أم عمرو ؟ " كان كقولك : " غلام أيهما أنت ؟ " وتسمى هذه عديلة الهمزة ، ولابد لها من الهمزة ، فلا يجوز أن تقول : " زيدا ضربت أم عمرا " إلا أن تقدر الهمزة ، كما هى مقدرة فى قول الشاعر :

---

١) فى المخطوطة [أو] والصواب ما أثبته ، لوجوب تكرار (إما) وأيضا ما أثبته يتفق مع ما مثل به المصنف .

. . . .

---

[٤٤] كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ ∴ غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالا (١)

أراد : أكذبتك ؟ وأضمر الهمزة .

وتقول : " أقائم زيد أم قاعد ؟ " والمعنى : أى هذين الفعلين كان من زيد ؟

ومثله : " أقمت أم قعدت ؟ " و " أكرمته أم أهنته ؟ "

[والمعنى] (٢) : أى هذين الفعلين كان منك ؟

وأما " أم " المنقطعة : فهو أن تكون " أم " بمنزلة الهمزة فى كونها استفهاما برأسه ، غير متصل بما قبله ، وتتضمن معنى الإضراب ، مثاله : " أزيد خارج أم عمرو جالس ؟ " .

فقولك : " أم عمرو جالس ؟ " استفهام منقطع عما قبله ، كأنك قلت : " بل أعمرو جالس ؟ " ، أى : قد تركت استفهامى عن خروج زيد ، فحدثنى عن حال عمرو ، أجالس هو أم لا ؟ .

فتكون " أم " فى هذا الوجه بمنزلة " أم " والهمزة جميعا ؛ لأنها تفيد الإضراب والاستفهام معا ، فأنت فى قولك : " أم عندك عمرو ؟ " بمنزلة أن تقول : " بل أعندك عمرو ؟ " .

وقال " عبد القاهر " : وقد تخلص " أم " فى هذا الوجه للإضراب المحض ، وذاك إذا دل على الاستفهام المحض (٣) كقوله تعالى :

---

١) من الكامل ، قاله : الأخطل (الديوان ١٥٠/١) والأخطل ، غياث بن غوث ، من بنى تغلب ، من فدوكس ، ويكنى أبا مالك (الشعر والشعراء ٣٩٣/١ والخزانة ٢١٩/٤)
والبيت من شواهد : الكتاب ٣ / ١٧٤ والمقتضب ٢٩٥/٣ والكامل ٢٤٥/٢ والمغنى ٤٥/١ والتصريح ١٤٤/٢ والخزانة ٤٥٢/٤ .
كذبتك عينك : خيل إليك . واسط : موضع بالجزيرة (معجم البلدان ٥ / ٣٤٨) .
غلس الظلام : حين اختلط الظلام . الرباب : اسم امرأة . والخيال : ما يراه فى النوم كأنه شخصها . ينظر : شرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ٢ / ٧٩ .
الشاهد فيه : مجىء " أم " متصلة ، وهمزة الاستفهام محذوفة .
وأجاز الخليل أن تكون " أم " منقطعة بعد الخبر . يقول سيبويه ٣ / ١٧٤ :
" وزعم الخليل أن قول الأخطل : كذبتك عينك الخ .
كقولك : " انها لابل أم شاء " .

٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

٣) المقتصد ٩٥٤/٢ (مطبوع) تحقيق د . كاظم بحر المرجان (ط وزارة الثقافة والأعلام ـ العراق ١٩٨٢) .

....

" ..أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ .." (١).

جعلوا المعنى : بل هل تستوى الظلمات والنور وذلك بين الامتناع .

ومن ذلك قول الشاعر :

[٤٥] أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَاتُعْطِى الْعَلُوقَ بِــهِ .. رِئْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَاضُنَّ بِاللَّبَـــنِ ؟ (٢)

قالوا : قد خلع من "أم" معنى الاستفهام بدخوله على "كيف" (٣)

وإذا عرفت ماالخصناه ، ظهر لك أن المنقطعة لاتكون فى الكلام بمعنـــى "أى"

وتكون "أم "استفهاما مستأنفا .

فإذا قلت : "أزيد عندك أم عندك عمرو؟" لم ترد أن تقول : "أيهما عندك؟"

ولكنك بدأت أولا بقولك : "أزيد عندك ؟" على أنه ليس من شأنك أن تستفهم إلا عـن

"زيد" ثم بدا لك أن تترك استفهامك هذا ، وتستأنف استفهاما عن "عمرو" ، فقلـت :

"أم عندك عمرو؟" .

---

١) سورة الرعد ، من الآية /١٦ : " .. قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ، أَمْ هَـلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ .." .

٢) من البسيط ، قاله : أفنون التغلبى (المفضليات /٢٦٣) وقبله :

أَنَّى جَزَوْا عَامِرًا سُوءًا بِفِعْلِهِــــمُ .. أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِى السُّوأَى مِنَ الْحَسَنِ ؟

وأفنون : صريم بن معشر ، وقيل : ظالم بن معشر ، من بنى تغلب (الشعـــر والشعراء ١/٣٣١ ومعجم الشعراء / ١٥١) .

والبيت من شواهد : ابن يعيش ١٨/٤ والرضى ٢ / ٣٧٤ والمغنى ١/٤٥ ، والخزانة ٤/٤٥٥ ، ٥١٩ والهمع ٢/١٣٣ والدرر ٢/١٧٩ واللسان (رأم) ٢ / ١٥٣٦ . يقول ابن هشام فى المغنى ١/٤٥ ، ٤٦ : " العَلُوق ــ بفتح العيـن المهملة ــ الناقة التى علق قلبها بولدها ، وذلك أنه ينحر ، ثم يحشى جلـــده تبنا ، ويجعل بين يديها لتشمه ، فتدر عليه ، فهى تسكن إليه مرة ، وتنفر عنه أخرى .

وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله ، لانطواء قلبه على ضده . وقـد أنشده الكسائى ــ فى مجلس الرشيد بحضرة الأصمعى ــ فرفع (رئمان) فـــرده عليه الأصمعى ، وقال : إنه بالنصب ، فقال له الكسائى : اسكت ، ما أنـــت وهذا ؟ يجوز الرفع والنصب والجر ، فسكت .

ووجهه : أن الرفع على الإبدال من (ما) والنصب بـ (تعطى) ، والخفـــض بدل من الهاء .." .

والرئمان : مصدر "رئمت الناقة ولدها" إذا عطفت عليه . الصحاح (رأم) ٥/١٩٢٦ .

٣) ينظر : ابن يعيش ٤ / ١٨ والرضى ٢ / ٣٧٤ .

....

وقال أبو الحسين[١]: ومن الباب أن الاسم الذى لايسأل عنه يقع متوسطا بين الفعلين المسئول عن أحدهما ، كقولك : "أقام زيد أم قعد ؟ " .

وكذلك يقع الفعل الذى لايسأل عنه بين الاسمين المسئول عن أحدهما ، كقولك: "أزيد قام أم بكر؟ " .

فالذى لايسأل عنه لابد وأن يكون متوسطا .

واعلم أنهم يستعملون الهمزة ، و "أم" بمعنى التسوية ، دون الاستفهام ، كقولك : "سواء على أقمت أم قعدت " .

قال "الحضرمى" : فإن وقعت الهمزة قبل "أم" تقريرا ، أو توبيخا وانكارا ، لم تكن متصلة .

وكذلك إذا قلت : "قام زيد أم لا" لم تكن متصلة ؛ لأنك لم تأت بما يعادل الأول ، وبنيت كلامك على الانقطاع[٢] .

قوله : (تقول فى الاستفهام : "أزيد عندك أم عندك عمرو ؟" وفى الخبر: "إنها لابل أم شاء ") .

لقائل أن يقول: إن المصنف أهل تمثيل "أم" المتصلة ، وذكر مثالى المنقطعة فى / الاستفهام والخبر. ٣٢١ /أ

وقد سبق تقرير المثال الأول .

والمعنى فى الثانى : "بل أهى شاء "فيكون "شاء" خبر مبتدأ محذوف ، وكأن القائل رأى شيئا من بعيد ، فسبق وهمه إلى أنها إبل ، فقال : "إنها لإبل" ثم وقع له الشك ، فاستفهم ، وقال : "بل أهى شاء" .

---

١) هو : محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث ، أبو الحسين الفارسى النحوى ابن أخت أبى على الفارسى ، أخذ عن خاله علم العربية ، وطوف فى الآفاق ، استوطن جرجان ، وقرأ عليه أهلها ، منهم عبد القاهر الجرجانى ، وليس له أستاذ سواه . مات سنة ٤٢١ هـ .
ينظر : نزهة الألباء ٣٤٣/ وانباه الرواة ٣ / ١١٦ وبغية الوعاه ١/ ٩٤ .

٢) ينظر : ابن يعيش ٩٨/٨ والرضى ٢ / ٣٧٣ ومابعده ، وايضاح ابن الحاجب ٢٠٨/٢ .

(فصل) "والفصل بين "أو" و"أم" في قولك : "أزيد عندك أو عمر؟" ، و"أزيد عندك أم عمرو؟" أنك في الأول لاتعلم كون أحدهما عنده ، فأنت تسأل عنه .
وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده ، إلا أنك لاتعلمه بعينه ، فأنت تطالبه بالتعيين..." .

قوله : (والفصل بين "أو" و "أم" في قولك : "أزيد عندك أو عمرو؟" ، و "أزيد عندك أم عمرو") .

أنك في الأول لاتعلم كون أحدهما عنده ، فأنت تسأل عنه ، وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده ، إلا أنك لاتعلمه بتعينه فأنت تطالبه بالتعيين .

اعلم أنك في "أو" لاتعلم بكون أحدهما عنده ، بل تشك في ذلك ، وكأنك قلت : "هل مسمى أحدهما عندك؟" .

ولهذا كان جوابه "نعم" أو "لا" ، أي : عندي [أحدهما](1) ، أو : لا واحد منهما عندي .

وفي "أم" تعلم أن أحدهما عنده ، إلا أنك لاتعلمه بعينه ، فأنت تطالبه بالتعيين ، فكأنك قلت : "أنا عالم بكون أحدهما عندك ، ولا أشك في ذلك ، لكني لا أعلمه على التعيين ، وأتردد في أنه زيد أو عمرو ، فأخبرني بذلك .
فجوابه أن يقال : "زيد" إن كان الذي عنده زيد ، أو "عمرو" إن كان الذي عنده عمرو .

ولو أجيب بـ "نعم" أو "لا" كان خطأ ؛ لأنه إنما يستفهم عن تعيين(2) ذلك الواحد ، فليس إلا أن يجيب بما يفيد التعيين من ذكر اسم أحدهما بعينه .

ـ ـ ـ

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام .
٢) ينظر : التبصرة للصيمرى ٢/ ١٣٣ ومابعده (مطبوع) ومعاني الحروف للرماني / ٧٠، ٨٠ والمقتصد ٢/ ٩٤٩ ومابعده (مطبوع) وابن يعيش ٨ / ١٠١ والرضي ٢/ ٣٦٩ والمغني ١/ ٤٢ وشرح الألفية لابن الناظم / ٥٢٨ والأزهية في علم الحروف للهروي/ ١١٩، ١٢٤ ورصف المباني في حروف المعاني للمالقي / ٩٣، ١٣١ والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي / ٢٢٥، ٢٤٥ .

(فصل) " ويقال فى " أو ، وإما " فى الخبر إنهما للشك ، وفى الأمر إنهما للتخيير والإباحة .

فالتخيير : كقولك : "اضرب زيدا أو عمرا " ، و " خذ إما هذا ، وإما ذاك " .

والإباحة ، كقولك : " جالس الحسن ، أو ابن سيرين " ، و " تعلم إما الفقه وإما النحو " .

قوله : (ويقال فى " أو " و " إما " فى الخبر إنهما [للشك][1] وفى الأمر : إنهما للتخيير والاباحة) .

اعلم أن كل واحد من حرفى " أو " و " إما " المكسورة المكررة ، يستعمل على ثلاثة أوجـــه :

أولها : أن يستعمل فى الخبر ، وحينئذ يكون كل واحد منهما للشك لا غير ، نحو قولـك : " جاءنى زيد أو عمرو " ، و " جاءنى إما زيد وإما عمرو " .

وقد سبق تبيانه وتقريره .

وثانيها : أن يستعملا فى الأمر ، وإذ ذاك فيكونان للتخيير ليس إلا ، كقولك : "اضرب زيدا أو عمرا " ، وكقولك : " خذ إما هذا وإما ذاك " .

وقد عرفت أنه لو جمع بينهما ، كان خارجا عن حد الأمر ؛ لأن مدلول " أو " إنما هو ضرب أحد الشخصين لا غير .

وثالثها : أن يستعملا بمعنى الإباحة ، كقولك : " جالس الحسن[2] ، أو ابن سيرين[3] " و " تعلم إما الفقه وإما النحو " .

الشاهد فيه : أن المأمور يكون ممتثلا بتعلم أحدهما لا محالة ، وإنما علم إباحة الآخر بدليل خارجى .

---

١) سقط من المخطوطة .

٢) الحسن البصرى : أبو سعيد ، الحسن بن أبى الحسن يسار البصرى التابعى ، أحد الفقهاء والنساك ، ولد بالمدينة سنة ٢١ هـ ، وكان أبوه مولى لزيد بن ثابت الأنصارى ، انتقل إلى البصرة ، وصار إمام أهلها وفقيه الأمة كلها . توفى سنة ١١٠ هـ . ينظر : تذكرة الحفاظ ٧١/١ ووفيات الأعيان ٦٩/٢ وصفة الصفوة ٢٣٢/٣ والأعلام ٢٤٢/٢ .

٣) ابن سيرين : هو أبو بكر محمد بن سيرين البصرى التابعى ، ولد بالبصرة سنة ٢٣ هـ ، كان مولى لأنس بن مالك ، إمام زمانه فى علوم الدين ، مع تفقه ورواية للحديث . توفى سنة ١١٠ هـ .
ينظر : تذكرة الحفاظ ٧٨/١ ووفيات الأعيان ٤ / ١٨١ وصفة الصفوة ٢٤١/٣ ، والأعلام ٢٥/٧ .

(فصل) "وبين "أو" وإما" من الفصل أنك مع "أو" يمضى أول كلامك على اليقين، ثم يعترضه الشك .

ومع "إما" كلامك من أوله مبنى على الشك .

ولم يعد الشيخ أبو على "إما" فى حروف العطف ؛ لدخول العاطف عليها ، ولوقوعها قبل المعطوف عليه .. " .

قوله : (وبين "أو" و "إما" من الفصل أنك مع "أو" يمضى أول كلامك على اليقين، ثم يعترضه الشك . ومع "إما" كلامك من أوله مبنى على الشك) .

اعلم أنه لما ذكر — فى الفصل المتقدم[(١)] — أن "أو" و "إما" يشتركان فيما ذكره من الأمور الثلاثة ، قال بعده : ويفترقان من الوجه الذى ذكره .

وتقريره : أنك إذا قلت : " جاء زيد " فقد أوجبت ، وأسندت المجىء إلى زيد من غير شك وتردد ، ثم لما أدركك شك ، وتوهمت أن الذى جاء لعله عمرو، أزال هذا الوهم عنك ما كنت جزمت به أولا .

فهذا الشك أمر عرض لك بعد مضى الجملة الأولى على الإيجاب . بخلاف قولك :

" جاءنى إما زيد واما عمرو" فإن أول كلامك قد بنيته على الشك والتردد .

ولقائل أن يقول : فى عبارة المصنف تساهل .

بيان ذلك : أن "أو" ليست متعينة للشك ، بل كما جاز أن تقع للشك ، جاز — أيضا — أن تعرض للتخيير والإباحة .

قال جماعة من النحويين ، منهم : أبو الحسن الوراق ، وعبد المجيد : هذا الفرق لفظى[(٢)] .

وليس الأمر على ما ذكروه ، لما عرفته[(٣)] .

---

١) ينظر : ص ٢٠٦ من التحقيق .

٢) قال بهذا — أيضا — ابن الحاجب فى كتابه الإيضاح ٢/٢١٢ .

٣) المقتصد ٢/٩٤٤ (مطبوع) تحقيق : د . كاظم بحر المرجان (ط وزارة الثقافة والإعلام — العراق ١٩٨٢م) يقول عبد القاهر :
" اعلم أن الفصل بين (إما) و (أو) من وجهين : أحدهما : من طريق المعنى، والثاني : من طريق الحكم .
فالفصل من جهة المعنى : أنك إذا قلت : " ضربت إما زيدا واما عمرا " أعلمت المخاطب أن الشك اعترضك فى أول كلامك حتى كأنك قصدت أن تقول : ضربت أحدهما .
واذا قلت : " ضربت زيدا أو عمرا " ، كان المعنى أنك أردت أن تخبر بضرب

=

....

ولهذا اشترطوا فى كون "إما" حرف عطف [أن تكون](١) مكررة ، بخلاف "أو" .

= زيد دون عمرو ، ثم اعترضك الشك ، فأدخلت (عمرا) فى البين ، فقد انتقلت من تقدير اليقين والعلم إلى الشك ، ولم يكن فى قولك : "ضربت إما زيدا وإما عمرا" يقين بوجه .
والوجه الثاني : وهو مفارقة (إما) لـ (أو) من طريق الحكم ، وذلك أن (إما) ليس بحرف عطف ؛ لما ذكره الشيخ أبو على من الوجهين :
أحدهما : أنك تقول : "ضربت إما زيدا" ، فتذكره قبل معمول الفعل ، وما يكون معمولا للفعل لا يعطف عليه .
ألا ترى أنك لا تقول : "ضربت وزيدا" من قولك : "ضربت زيدا وعمرا" ، لأجل أن العطف يحتاج إليه فيما يفصل عن الفعل ، نحو أن تقول : "ضربت زيدا وعمرا" ، لأجل أن (ضربت) إذا استوفى مفعوله فى قولك : "ضربت زيدا" ، كان ممتنعا من أن يعمل فى (عمرو) ، فتأتى بحرف العطف ؛ ليدخله فى عمله فتقول : "ضربت زيدا وعمرا" .
وإذا كان كذلك استحال أن تعطف معمول الفعل عليه ، نحو : "ضربت وزيدا" ، تريد : "ضربت زيدا" .
فلو كان (إما) حرف عطف لما جاز أن يقع بين الفعل ومعموله ، نحو : "ضربت إما زيدا وإما عمرا" .
وكذا تقول : "جاءنى إما زيد وإما عمرو" فيقع بين الفعل والفاعل ، فهذا أبلغ الرد ؛ لأن الفاعل كالجزء من الفعل ، ولا يصح تعريه منه ، وكلما كان اقتضاء الفعل للاسم أشد ، كان من العطف أبعد .
ولو كان هذا من المواضع التى يصح العطف فيها ، لكان ممتنعا أيضا من أجل أن ماقبل (إما) فى قولك : "ضربت إما زيدا" فعل ، وما بعده اسم ، والفعل لا يعطف عليه الاسم ، كيف والجملة فى مثل هذا الموضع لا إعراب لها بوجه ؛ لأنها إنما تكون فى تقدير الإعراب ، إذا وقعت موقع المفرد ، نحو "مررت برجل خرج غلامه" ، تقدر فى موضع (خرج غلامه) الجر ، لوقوعه صفة للمجرور بمنزلة (خارج) إذا قلت : "برجل خارج" .
وليس فى مسألتنا مايتصور وقوع الجملة موقعه .
والوجه الثانى : ماذكر من أنك تقول : "وإما عمرا" ، فتدخل الواو عليه ، ولو كان حرف العطف ، لم يدخل عليه حرف عطف آخر .
ويوضحه أنك لا تقول : "ضربت زيدا وأو عمرا" ، فلو كان (إما) بمنزلة (أو) لامتنع من الواو ، كما يمتنع (أو) ، وهذا هو الدليل القاطع .
وقد استمر النحويون على جعل (إما) من حروف العطف ، ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ أبى على ، ولهذا قال فى أول الباب :
إن حروف العطف تسعة ، وهم يقولون : إنها عشرة ؛ لعدهم (إما) فى جملتها ، وذلك سهو ظاهر ..." .
وينظر : ابن يعيش ٨ / ١٠٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٠٩ وشرح الرضى ٢ / ٣٧٢ .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

. . . .

قوله : (ولم يعد الشيخ أبو علي " إما " في حروف العطف ، لدخول العاطف عليها ، ولوقوعها قبل المعطوف عليه) (١) .

اعلم أن من مذهبهم أنهم لايجمعون بين حرفي عطف .

ومن مذهبهم ـ أيضا ـ أن حرف العطف يجب أن يكون متوسطا بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهذان الشرطان مفقودان فى " إما " فلا تكون من حروف العطف (٢) .

ولقائل أن يقول : لم لايجوز أن يكون حرف العطف ـ ههنا ـ مجموع الحرفين ، كما ذهب إليه قوم (٣) .

وقال " الصيمرى " : إن الواو دخلت على " إما " لغرض الجمع بينها وبين " إما " المتقدمة (٤) وحينئذ فلا يجتمع حرفا عطف على معطوف واحد .

---

١) الإيضاح العضدى ١/٢٨٩ : " وليست " إما " بحرف عطف ؛ لأن حروف العطف لاتخلو من أن تعطف مفردا على مفرد ، أو جملة على جملة ، وأنت تقول : " ضربت إما زيدا واما عمرا " فتجدها عارية من هذين القسمين .
وتقول : " واما عمرا " فتدخل عليه الواو ، ولايجتمع حرفان لمعنى .. " .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢١٢ ، ٢١٣ وابن يعيش ٨/١٠٣ والجنى الدانى ٤٨٧ .

٢) ينظر : المقتصد ٢/٩٤٤ (مطبوع) وابن يعيش ٨/١٠٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٢١٣ وشرح الكافية للرضى ٢/٣٧٢ .

٣) شرح الكافية للرضى ٢/٣٧٢ : " .. وقال الأندلسى : إما الأولى مع الثانية حرف عطف ، قدمت تنبيها على أن الأمر مبنى على الشك ، والواو جامعة بينهما ، عاطفة لـ " إما " الثانية على الأولى حتى تصيرا كحرف واحد ، ثم تعطفان معا مابعد الثانية على مابعد الأولى .
وهذا عذر بارد من وجوه ؛ لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه ، وعطف بعض العاطف على بعضه ، وعطف الحرف على الحرف غير موجود فى كلامهم ، فالحق أن الواو هى العاطفة ، و " إما " مفيدة لأحد الشيئين غير عاطفة .. " .

٤) تبصرة المبتدى ١/٩٨ ، ٩٩ (رسالة) : " .. فأما دخول الواو على " إما " فى قولك : " جاءنى إما زيد واما عمرو " فـ " إما " هى العاطفة دون الواو .
والدليل على ذلك أن الواو لوكانت عاطفة فى هذه المسألة ، لتناقض الكلام ، فكان يجئ من ذلك أن تكون المسألة يراد بها الجمع والتفريق فى حال واحدة ، وهذا محال .
وانما دخلت الواو لتوذن أن " إما " الثانية هى الأولى ؛ لأن " إما " لاتستعمل فى العطف إلا مكررة ، والعاطفة هى الثانية منهما .
فأما الأولى فللإيذان بالمعنى الذى بنى عليه الكلام من الشك وغيره .. " .

....

وأما وقوعها قبل المعطوف عليه ، فجوابه أن "إما" المتقدمة ليست حرف عطف .

وقد نقل أبو الحسن الوراق أن الخليل (١) زعم أن "إما" المكسورة إنما هي "إنْ" ضمت إليها "ما" لهذا المعنى ،ولايجوز حذف "ما" منها إلا على اضطرار شاعر ، كقوله :

[٤٦] لقد كذبتك نفسك فاكذبنها .. فإنْ جزعاً وإنْ إجمال صبر (٢)

بهذا لاتكون إلا على "إما" .

---

١) ينظر رأى الخليل فى الكتاب ٣ / ٣٣١ ، ٣٣٢ ، وهو منسوب إلى سيبويه فى ابن يعيش ٨/١٠١ ، ١٠٢ وشرح الكافية للرضى ٢/٣٧٣ والجنى الدانى /٤٩٠ وفيه يقول المرادى : "اختلف فى "إما" هذه . فقيل : بسيطة . واختاره الشيخ أبو حيان ؛ لأن الأصل البساطة . وقيل : مركبة من "إنْ" و "ما" . وهو مذهب سيبويه . والدليل عليه اقتصارهم على "إنْ" فى الضرورة .. " .

٢) من الوافر ،قاله : دريد بن الصمة ـ من جشم بن معاوية بن بكر بن هوازن ، ويكنى : أبا قرة ـ يرثى معاوية أخا الخنساء ، وقد قتله بنو مرة (الشعر والشعراء ٢ / ٦٣٥ والمؤتلف / ١١٤ والخزانة ٤/ ٤٤٦) .

والبيت من شواهد : الكتاب ١/ ٢٦٦ ، ٣ / ٣٣٢ والمقتضب ٣/ ٢٨ والكامل ١/ ٢٨٩ وابن يعيش ٨/ ١٠١ ، ١٠٤ وشرح الألفية للمرادى ٣/ ٢٢٠ والهمع ٢/ ١٣٥ والبهجة المرضية / ٣٥٢ والخزانة ٤ / ٤٤٢ .

الشاهد فيه : "فإن جزعا وإن إجمال صبر" ، والمعنى : إما جزعا وإما إجمالا ، فحذف "ما" من "إما" ضرورة .

ولايجوز أن يكون "إنْ" هنا شرطا ، لوقوع الفاء قبلها ، فلو كانت شرطا لكان مستأنفا لاجواب له ؛ لمنع الفاء أن يكون جوابه فيما قبله .

يقول ابن السيرافى فى شرح أبيات الكتاب ١/ ١٤٣ ، ١٤٤ : " .. قال سيبويه : "فهذا محمول على (إما) وليس على الجزاء ، كقولك : إن حقا وإن كذبا "،يريد سيبويه : أن (إنْ) فى هذا البيت يراد بها : (إما) التى تذكر مع حروف العطف ، وتكون لأحد الشيئين .

فاضطر الشاعر فحذف (ما) ،فبقى (إنْ) ،وأصلها عنده أنها مركبة من (إن ،وما) فلما اضطر حذف أحد الشيئين ،وهو (ما) ،فبقيت (إنْ) .

وانشاد الكتاب .. على أن الخطاب لمذكر ،والشعر لدريد :

أسرَّك أنْ يكونَ الدهرُ وجهاً .. عليكَ بسيئِهِ يغدو ويسرى

وأنْ لاترزأى أهلاً ومالاً .. يضرُّكِ هُلْكُهُ وبطولُ عمرى

فقدْ كذبتكِ نفسُكِ فاصْدقيها .. فإنْ جزعًا وإنْ إجمالَ صبرِ

....

وقال فى " التفصلة " : والعرب تقول : " أما أنت منطلقا انطلقت معك " ، ومعنـاه : أن كنت منطلقا (١) .

وقال "سيبويه" : " ما " فى " إما " عوض من الفعل (٢) .

بمعنى " كنت " .

———

= ويروى : فاكذبيها .
يخاطب امرأته ، يقول لها : إن كنت تظنين ،أو تحدثك نفسك بأن الدهـــر يقبل ، فاصدقيها عليك بخيره أبدا . وهو معنى قوله : وجها عليك .
والسيب: العطاء . يغدو ويسرى : يأتيك بالنهار والليل ،وأنك لاتصابيـــن فى أهل ولامال يضرك ويؤذيك فقده ، ويطول عمرى معك ،ونعيش أبدا ، فقــد كذبتك نفسك فى هذا الذى حدثتك به ، ومنتك دوامه من السلامة والغنى ، فاصدقيها أنت عن الأمر ،وعرفيها كيف تجرى حال الناس جميعا ، وأنه لابــد من الموت والمصائب حتى تتركى هذا التمنى .
ووجه الرواية (فاكذبيها) أى : حدثيها من الأمور بما تهواه ،وصدقيها فيمـا تتمناه ،وإن كان ماتحدثينها به كذبا ،حتى يصلح أمر دنياك واعتقدى فيه صحـة ماقلت لك ، وأنه لابد من الذهاب والفناء .
و (جزعا) منصوب على إضمار ،فعل ، كأنه قال:
فإما تجزعين جزعا ،وإما تجملين صبرا .
ويجوز الرفع على أنه خبر ابتداء محذوف ، كأنه قال :
وإما أمرها جزع ، وإما أمرها إجمال صبر ".
وينظر : الكتاب ١/٢٦٦ ، ٢٦٧ .

١) الكتاب ٣ / ٣٣٢ .
٢) السابق ٣ /٢٦٨ .

[لا ـ بـل ـ لكـن]

" ولا ، وبل ، ولكن أخوات فى أن المعطوف بها مخالف للمعطوف عليه ، ف " لا "
تنفى ما وجب للأول ، كقولك : " جاءنى زيد لاعمرو " .

و " بل " للإضراب عن الأول : منفيا ، أو موجبا ، كقولك : " جاءنى زيد بـل
عمرو " ، و " ماجاءنى بكر ، بل خالد " .

و " لكن " إذا عطف بها مفرد على مثله ، كانت للاستدراك بعد النفى خاصـة ،
كقولك : " مارأيت زيدا ، لكن عمرا " .

و أما فى عطف الجملتين ، فنظيرة " بل " [فى مجيئها بعد النفى والإيجاب](١)،
تقول : " جاءنى زيد لكن عمرو لم يجىء " ، و " ماجاء زيد لكن عمرو قد جاء " . " .

الصنف الثالث : من حروف العطف فيما يخالف المعطوف المعطوف عليه ، وهي ثلاثة :
لا ، وبل ، ولكن المخففة .

أولها : " لا " وهى لنفى ما وجب للأول عن الثانى ، تقول: " جاءنى زيد لاعمـرو " ،
و " رأيت زيدا لاعمرا " و " مررت بزيد لاعمرو " .

فقد نفيت عن عمرو المجىء الذى أوجبته لزيد .

ويمتنع استعمالها بعد النفى ، فلو قلت : "ماجاءنى زيد لاعمرو " كان محالا .

ولقائل أن يقول : قوله : (فلا تنفى ما وجب للأول) فيه نظر ، فإن ماوجـب
للأول قد يكون نفيا ، وقد يكون إثباتا ، ولأن المنفى عنه ، كما احتمل أن يكون الثانـى ،
احتمل أن يكون [الأول](٢) فالأجدر أن يقال : " لا " لنفى الحكم الثابت للأول عـن
الثانى ، كما ذكرناه .

وثانيها : " بل " ، وهى للإضراب عن الأول ، والتحقيق للثانى : منفيا ، كان أو موجبا .

فإذا جاءت بعد الكلام الموجب ، كان معناها / على وجهين : ٣٢١/ب

أحدهما : إبطال الأول على أن المتكلم غلط فيه ، ثم تدارك غلطه ، كقولك :" جاءنى
رجل بل حمار " ، و " رأيت رجلا بل امرأة " .

والثانـى : ألا يكون غلطا ، بل يكون الثانى أولـى بالذكر من الأول ، كقولك :
" كان كذا وكذا ، بل كذا وكذا ".

واذا جاءت بعد الكلام المنفى ، كان المعنى أيضا على وجهين :

---

١) مابين الحاصرتين ثبت فى المفصل المطبوع / ٣٠٥ ولم يثبت فى ابن يعيش ٨ / ١٠٤ .
٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

. . . .

أحدهما : الاضراب عن الأول ، والاعتماد فى النفى على الثانى ، كقولك: " ماجاءنى عمرو بل خالد " على تقدير : " ماجاءنى خالد " .

والثاني : أن تكون بمعنى " لكن " على تقدير : " بل جاءنى خالد " .

قال " عبدالقاهر " : " بل " معناها : الإضراب عن الأول ، والاثبات للثانى ، فإذا قلت : " ضربت زيدا بل عمرا " كنت قاصدا الإخبار [بضرب زيد](١) ، ثم تبين لك أنك غلطت فى ذلك ، فتضرب عنه إلى " عمرو " ، وتقول : " بل عمرا " .

وهى نقيض " لا " ؛ لأن " لا " تنفى عن الثانى ما وجب للأول .

و " بل " تثبت للثانى ما وجب للأول ، وتنفيه عنه ، فالضرب فى قولك : " ضربت زيدا لا عمرا " منفى عن " عمرو " ومثبت لـ " زيد " .

وفى قولك : " ضربت زيدا بل عمرا " منفى عن " زيد " ، ومثبت لـ " عمرو " ، فيستدرك بـ " بل " بعد الإيجاب ، كما ذكرنا ، وبعد النفى ، كقولك : " ماجاءنى زيد بل عمرو "(٢) .

وقال " عبد الوارث "(٣) : هذا على وجهين :

أحدهما : أن يكون التقدير : " ماجاءنى زيد بل ماجاءنى عمرو " فكأنك قصدت أن تثبت نفى المجىء لزيد ، ثم استدركت فأثبته لعمرو .

فإذا كان كذلك ، كان المعنى فى قولك : " ماجاءنى زيد بل عمرو " أن " عمرا " ماجاءك ، وأن الذى تخبر عنه بترك المجىء هو " عمرو " دون " زيد " .

الوجه الثاني : أن يكون المعنى " ماجاءنى زيد بل جاءنى عمرو " فيكون نفى المجىء ثابتا لزيد ، ويكون إثباته لعمرو ، ويكون الاستدراك فى الفعل وحده ، دون الفعل وحرف النفى معا(٤) .

وإذا عرفت هذا ، فقول المصنف : (و " بل " للإضراب عن الأول منفيا ، أو موجبا) مجمل ، وتفصيله ما ذكرناه لك .

---

١) زيادة من المقتصد ٨٨٣/١ يتضح بها الكلام .
٢) المقتصد ٨٨٣/١ ، ٨٨٤ .
٣) هو : محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث ، أبو الحسين الفارسى النحوى ، وقد سبقت ترجمته ص ٢٠٤ من التحقيق .
٤) ينظر كلام عبد الوارث فى المقتصد ٨٨٤/١ تحت عنوان (قال شيخنا رحمه الله) .

....

وثالثها : " لكنْ " الخفيفة :

قال " عبد القاهر " : هى أخص من " بل " فى الاستدراك ؛ لأنك تستدرك بـ " بل " بعد الإيجاب ، كقولك : " ضربت زيدا بل عمرا ، وبعد النفى : " ماجاءنى زيد بل عمرو " .

و " لكن " مخالفة لـ " بل " فى الإيجاب ، ، لاتقول : " ضربت [زيدا][(١)] لكن عمرا " ، ولا " جاءنى زيد لكن عمرو " .

وانما تقول : " ماجاءنى زيد لكن عمرو " فتستدرك به بعد النفى ، كما تستدرك بـ " بل " .

فان كان فى الكلام قصتان مختلفتان ، جاز الاستدراك بـ " لكن " فى الإيجاب ، وذلك كقولك : " جاءنى زيد لكن عمرو لم يأت " ، فقولك : " عمرو لم يأت " جملة منفية ، وماقبل " لكن " وهو قولك : " جاءنى زيد " جملة موجبة ، فقد حصل الاختلاف .

و " عمرو " فى قولك : " لكن عمرو لم يأت " مرفوع بالابتداء ، و " لم يأت " خبره .

وكذلك قولك : " ضربت زيدا ، لكن لم أضرب عمرا " فـ " عمرو " منصوب بقولك : [" لم أضرب "][(٢)] وليس لحرف العطف فيه حظ ، كما يكون فى قولك : " ماضربت زيدا لكن عمرا "[(٣)] .

وقال فى كتابه المسمى بالمفتاح[(٤)] : لايكون الاستدراك بـ " لكن " بعد الإثبات إذا عطفت اسما على اسم ، فلا يقال : " جاءنى زيد لكن عمرو " ، وانما تجىء " لكن " بعد الإثبات إذا عطفت جملة على جملة .

ويحتاج مع ذلك إلى شرط ، وهو أن تكون الجملة الثانية مخالفة للأولى فى المعنى ، ومناقضة لها ، نحو أن تقول : " جاءنى زيد ، لكن عمرو لم يجىء " ، فقولك : " عمرو لم يجىء " جملة قد عطفت بـ " لكن " على الجملة التى [قبلها][(٥)] وهما مختلفتان ؛ لأن الثانية منفية ، والأولى مثبتة[(٦)] .

---

١) سقط من المخطوطة .
٢) سقط من المخطوطة .
٣) المقتصد ١/٨٨٥ .
٤) كتاب لـ " عبد القاهر " لم أعثر عليه .
٥) زيادة يستقيم بها الكلام .
٦) ينظر : المقتصد ١/٨٨٥ (رسالة) وابن يعيش ٨/١٥٠ وايضاح ابن الحاجب ٢/٢١٤ والرضى ٢/٣٧٨ .

....

وينبغى أن تعلم أن الخلاف بين الجملة الأولى والثانية ، ليس مقصورا على النفى والإثبات صريحا ، لأنه يجوز أن تكون الجملة الواقعة قبل "لكن" ، والجملة الواقعة بعدها مثبتتين ، إلا أنه يكون بينهما خلاف فى المعنى ، كقولك : " زيد جاهل لكن أخوه عالم " ، فإنه لانفى فيهما من حيث اللفظ بحال ، ولذلك قال أبو الحسن الوراق فى شرحه : لايقع مابعدها اسما مفردا ، إلا فى النفى ، كقولك: " ماجاءنى زيد لكن عمرو " .

فإن ذكرتها بعد كلام موجب ،لم يكن بد من جملة بعدها ، مضادة لما قبلها ، كقولك : " جاءنى زيد لكن عمرو لم يأت " ، و " تكلم خالد ،لكن بشر سكت " .

ولو قلت : " جاءنى زيد لكن عمرو " لم يجز (١) .

وإذا وقفت على هذه التفاصيل ، فقول المصنف :

("وأما" فى عطف الجملتين فنظيره "بل") غير مستقيم ،ولابد من التفصيل الذى حكيناه .

وقد ذكر مثال مجيئها بعد الإيجاب ،ومثال مجيئها بعد النفى ، كما هو فى المتن .

ـــ ـــ ـــ

---

١) تنظر : المراجع السابقة .

ومن أصناف الحروف : حروف النفي

" وهي : " ما " و " لا " و " لم " و " لما " و " لن " و " ان " .

فـ " ما " لنفي الحال في قولك : " مايفعل " و " مازيد منطلق ، أو منطلقا " على اللغتين ، ولنفي الماضي المقرب من الحال في قولك : " مافعل " .

قال " سيبويه " : أما " ما " فهي نفي لقول القائل : " هو يفعل " ، إذا كان في فعل حال . وإذا قال : " لقد فعل " فإن نفيه " مافعل " فكأنه قيل : " والله مافعل " .. " .

المتن : قوله : (حروف النفي .. إلى آخره) .

التفسير : اعلم أن المذكور من الحروف النافية ستة :

أولها : " ما " وتأتي على وجهين :

أحدهما : لنفي الحال .

والآخر : لنفي الماضي الذي يقرب من الحال ، والأصل أنها لاتستعمل في النفي إلا جوابا ، ولا يبتدأ بها النفي ، فلا يستقيم أن تقول مبتدئا : " مايقوم زيد " .

ولكن لو قال قائل : " إِنَّ زَيْدًا يَقُومُ " جاز لك أن تقول في جوابه : " مايقوم زيد " .

[" ما " لنفي الحال]

قوله : (فـ " ما " لنفي الحال في قولك : " مايفعل ") .

تريد : في جواب من يقول : " زيد يفعل كذا " .

وإنما أغفل المصنف هذا الشرط ـ ههنا ـ استغناء بحكايته ذلك عن سيبويه كما يأتيك (١) .

قوله : (و " مازيد منطلق ، أو منطلقا على اللغتين) .

الشاهد فيه : أنه إذا قيل : " زيد منطلق " وأراد السامع نفي الانطلاق عن " زيد " ـ زمن الإخبار ـ بـ " ما " ـ فيقول : " مازيد منطلق " .

قوله : (على اللغتين) يريد : لغة بني تميم ، فإنهم يرفعون مابعدها على الابتداء والخبر ، ولغة أهل الحجاز ، فإنهم يشبهونها بـ " ليس " كما سبق في مباحث المنصوبات (٢) .

---

١) ينظر : ص ٢١٨ من التحقيق .

٢) عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٢٢٩ ، ٦٤٥ .

....

قوله : (ولنفى الماضى المُقَرَّب من الحال) / بفتح الراء ، على البناء للمفعول .

اعلم أن الماضى الذى يقرب من الحال ، نازل منزلة الحال فى جواز نصبهما . ٢٢٢/٣أ

فإذا قيل : " فعل زيد كذا " حسن فى جوابه : " ما فعل " .

وجوز بعضهم دخولها على الماضى ، وإن لم يكن مقربا من الحال [١] .

----

١) إيضاح ابن الحاجب ٢/٢١٥ : " .. ولا بعد فى استعمالها للماضى والمستقبل عند قيام القرائن ، قال الله تعالى حكاية عن الكفار : (وَمَانَحْنُ بِمُسْتَبْشِرِين) ، (وَمَانَحْنُ بِمَبْعُوثِين) ، وفى الماضى : حكاية قولهم : (مَاجَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَانَذِير) ، فإنه ورد التعليل على معنى كراهة أن يقولوا عند إقامة الحجة عليهم : ما جاءنا فى الدنيا من بشير ولا نذير ، وهذا للماضى المحقق .. " .

....

قوله : (قال "سيبويه ": أمَّا "ما" فهي نفي لقول القائل: "هُوَ يفعل" إذا كان في فعل حال ، وإذا قال: "لقد فَعَلَ" فإن نفيه "مافَعَلَ" فكأنه قيل : "واللّه مافعل" ..)(١).

اعلم أن المصنف أورد كلام سيبويه حجة على ما ادعاه أولا ، وقد شرحه أبو سعيد ، فقال : حق نفي الشئ وإيجابه أن يشتركا في مواقعهما ، وألا يكون بينهما فرق في أحكامهما ، إلا أن أحدهما إيجاب ، والآخر نفي (٢).

وعلى هذا ساق سيبويه كلامه ، فجعل "لَمْ يفعل" نفي "فَعَلَ" ؛ لأن المعنى يجمعهما في قولك : "فَعَلَ أَمس" و "لَمْ يَفعَلْ أَمْس" ، وأحدهما موجب، والآخر منفي .

فإذا قلت: "لقدْ فَعَلَ" ، فنفيه "مافَعَلَ" ؛ لأن قوله : "لقدْ فَعَلَ" جواب قسم ، فإذا أبطلته وأقسمت ، قلت : "مافَعَلَ" ، وتقديره : "واللّهِ لقدْ فَعَلَ" ، "واللّهِ مافَعَلَ" .

وإذا قال: "هُوَ يفعلُ" ، أي : هو في حال فعل ، لم يكن نفيه "لا يفعلُ" ؛ لأن "لا يفعلُ" موضوع للمستقبل ، فلا يكون نفي المستقبل نفيا للحال ، ولكن جواب "هُوَ يفعلُ" للحال "ما يفعلُ".

وإذا كان هو المستقبل ، فجوابه "لا يفعلُ" يريد : أنهم خصوا نفي الحال بصيغة "ما" ونفي المستقبل بصيغة "لا" .

———

١) الكتاب ٤/ ٢٢١ : "وأما (ما) فهي نفي لقوله : "هُوَ يفعلُ" إذا كان في حال الفعل ، فتقول : "ما يفعلُ" .
وتكون بمنزلة (ليس) في المعنى ، تقول: "عبدُ اللّهِ منطلقٌ" ، فتقول : "ماعبدُ اللّهِ منطلقٌ، أو منطلقًا" فتنفي بهذا اللفظ ، كما تقول : "ليس عبدُ اللّهِ منطلقًا" ..".

٢) شرح السيرافي ٦/ ٤٦٥ .

[" لا " لنفـى المستقبـل]

" فصل " و " لا " لنفي المستقبل في قولك : " لا يفعل " .

قال " سيبويه " : وأما " لا " فتكون نفيا لقول القائل : " هو يفعل " ولم يقع الفعل ، وقد نفي بها الماضي في قوله تعالى : " فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى " .

وقوله : فَأَيَّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهُ

وينفي بها نفيا عاما في قولك : " لا رجل في الدار " وغير عام في قولك :

" لا رجل في الدار ولا امرأة " و " لا زيد في الدار ولا عمرو " .

ولنفي الأمر في قولك : " لا تفعل " ويسمى : النهي ، والدعاء في قولك :

" لا رعاك الله " ... " .

وثانيها : " لا " وهي لنفي المستقبل في قولك : " لا يفعل " .

اعلم أنه لا يشترط في النفي بـ " لا " أن يقع في معرض الجواب ، كما شرطناه في " ما " .
وقول " سيبويه " : وأما " لا " فهي تكون نفيا لقول القائل : " هو يفعل " ولم يقع الفعل (١) .
فقد شرحناه فيما تقدم .

قوله : (وقد نفي بها الماضي في قوله تعالى : " فلا يصدق ولا صلى " (٢) ، وقوله : فأي أمر سيئ لا فعله) .

اعلم أنا قد ذكرنا – فيما تقدم – أن " لا " اذا دخلت على فعل ماض ، ونفته ، فلابد من التكرير ، وقول الشاعر :

[٤٧] فأي أمر سيئ لا فعله (٣) .

---

١) الكتاب ٤ / ٢٢٢ .   ٢) سورة القيامة ، آية / ٣١ .

٣) من الرجز المشطور ، قاله : شهاب بن العيف العبدي (شاعر جاهلي) وقيل : عامر بن العيف أخي شهاب (الخزانة ٤ / ٢٣١) وقبله :

لَاهُمَّ إِنَّ الحَارِثَ بْنَ جَبَلَهْ ... زَنَّا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهْ
وَرَكِبَ الشَّادِخَةَ المُحَجَّلَهْ ... وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لَا عَهْدَ لَهْ

والبيت من شواهد : الصحاح (زنا) ١ / ٥٤ والإنصاف ١ / ٧٧ والكشاف ٦ / ٢٣٥ وابن يعيش ٨ / ١٠٨ والمغني ١ / ٢٤٣ والخزانة ٤ / ٢٢٨ واللسان (زنأ) ٣ / ١٨٦٨ . قوله : " لاهم " يريد : " اللهم " فحذف " ال " لضرورة الشعر .
والحرث بن جبلة : ملك من ملوك غسان في الجاهلية .
وزَنَّا عَلَيْهِ تَزْنِئَةً ، أي : ضَيَّقَ ، قال ابن السكيت : إنما ترك همزه ضرورة . الصحاح (زنا) ١ / ٥٤ . والشادخة : الفعلة القبيحة . الصحاح (شدخ) ١ / ٤٢٤ . والمحجلة : المشهورة التي لا خفاء بها . وجاراته : النساء اللاتي يجاورنه . والعهد : الحفاظ ورعاية الحرمة . اللسان (عهد) ٤ / ٣١٤٩ .
وصفه بالغدر وقلة المعروف ، وأنه ضيق على أبيه فقتله ، وركب الخطة الشنعاء الشهيرة ، ولم يرع ذمام جاراته ، بل انتهك حرمتهن ، وما ترك أمرا ذميما إلا ارتكبه .

....

فيه تكرير معنوى ، فألحق بالتكرير اللفظى.

ولم يعتبر من بعضهم التكرير المعنوى ، وقال : إنه شاذ .

واستعمال المصنف صيغة " قد " دليل على أن النفى بـ " لا " فى الماضى ، قليل بالنسبة إلى المستقبل .

قوله : (وينفى بها نفيا عاما فى قولك: " لَا رَجُلَ فِى الدَّارِ " بالفتح ،وغير عام فى قولك: " لا رجل فى الدار ، ولا امرأة " بالرفع ،وكذلك : " لا زيد فى الدار ولا عمرو " ..).

اعلم أن غير العام يكون على وجهين :

أحدهما : أن يكون اسما منكورا .

والآخر : أن يكون معرفة ، وهو مرفوع فى كل واحد منهما ، وقد سبق الكلام فى هذه المباحث فى ذكر المنصوبات[1].

قوله : (ولنفى الأمر فى قولك : " لا تفعل ، ويسمى النهى . والدعاء فى قولك : " لا رعاك الله ") .

اعلم أن نفى الفعل المستقبل بـ " لا " يكون بطريقين:

أحدهما : بصيغة الخبر ، كقولك : " لَا يَفْعَلُ " بالرفع .

والثانى : بصيغة النهى ، نحو : " لا تَفْعَلْ " بالجزم.

وكذلك نفى الفعل الماضى يكون — أيضا — بطريقين :

بالخبر ، كقوله : " فَلَا صَدَّقَ " ، وبالدعاء ، نحو قولهم : " لَا رَعَاكَ اللَّهُ " .

= وروى أنه كان إذا أعجبته امرأة ، أرسل إليها فاغتصبها (الخزانة ٤ / ٢٣٠) ، واستشهد الشارح بالبيت على أن فيه تكريرا معنويا يلحق بالتكرير اللفظى .
واستشهد أبو البركات فى الإنصاف ١/ ٧٧ على أن " لا " بمعنى " لم " ، والماضى بمعنى المضارع .
ويقول ابن يعيش ٨/ ١٠٨ : " .. حملوا (لا) فى ذلك على (لم) إلا أنهم لم يغيروا لفظ الفعل بعد (لا) كما غيروه بعد (لم) ؛ لأن (لا) غير عاملة ،و (لم) عاملة ، فلذلك غيروا لفظ الفعل إلى المضارع ليظهر فيه أثر العمل .. " .

١) عرائس المحصل : المجلد الأول / ٢٣٠ (رسالة) .

....

واذا كان نفي كل واحد من الفعلين بـ " لا " يأتي على وجهين ٠

وكان المصنف قد اقتصر أول الفصل على ذكر نفي المستقبل بالخبر، وعلى نفي الماضي بالخبر، استدرك ما أهمله ، وقال : والأمر والدعاء ، بالجر فيهما ٠

يريد : أن النهي يكون للمستقبل ، والدعاء للماضي ٠

ولقائل أن يقول : لو قال المصنف : و "لا" لنفي المستقبل في الخبر، نحو " لا يفعل " ، وفي النهي : " لا تفعل " ، ولنفي الماضي مكررا ، نحو قوله تعالى : "فلا صدق ولا صلى " (١) ،

وغير مكرر في قول الشاعر :

فأي أمر سيء لا فعله (٢)

وفي الدعاء : " لا رعاك الله " كان أجدر " ٠

ـــ

١) سورة القيامة ، آية / ٣١٠

٢) سبق تحقيق هذا البيت ص ٢١٩ من التحقيق ٠

[" لم " و " لما " لنفي الماضي ، ويختصان بالدخول على المضارع]

(فصل) " و " لم " و " لما " لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه ، إلا أن بينهما فرقا ، وهو : أن " لم يفعل " نفي " فعل " ، و " لما يفعل " نفي " قد فعل " ، وهي : " لم " ضمت إليها " ما " فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع والانتظار ، واستطال زمان فعلها ، ألا ترى أنك تقول : " ندم ولم ينفعه الندم " ، أي : عقيب ندمه .

وإذا قلته بـ " لما " كان على معنى (1) : " أن لم ينفعه إلى وقته " .

ويسكت عليها ، دون أختها ، في قولك : " خرجت ولما " ، أي : " ولما تخرج " ، كما يسكت على " قد " في : " وكأن قد " ... " .

وثالثها ورابعها : " لَمْ " وَ " لَمَّا " وهما لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه ، إلا أن بينهما فرقا .

اعلم أن " لَمَّا " مشددة ، قد تجيء بمعنى " لَمْ " فيشتركان في نقل معنى الفعل المضارع إلى معنى الماضي ونفيه ، تقول : " قاربت المسجد ولم أدخله " و " لما أدخله " ، والمعنى فيهما : " ما دخلته " .

وكذلك : إذا قلت : " لم يصم ولما يصل " معناه : نفي الماضي ، وكأنك قلت : " ما صام ولا صلى " .

ويفترقان من أربعة أوجه :

أولها : أن الأصل في " لم " أن ينفي الإسنادين ، والأصل في " لما " أن ينفي أقواهما .

بيان ذلك أن إسناد الفعل إلى فاعله في قولك : " صام زيد " أضعف منه في قولك : " قد صام زيد " لما في " قد " من التحقيق والإيجاب .

ونفي الأول بـ " لَمْ " دون " لَمَّا " ونفي الثاني بـ " لَمَّا " دون " لَمْ " .

فإذا قيل : " صام زيد " قلت : " لم يصم " ، وإذا قيل : " قد صام خالد " ، قلت : " لما يصم " ، تقابل الأضعف بالأضعف ، والأقوى بالأقوى .

قوله : (وهي " لم " ضمت إليها " ما " فازدادت في معناها) .

اعلم أن " لَمَّا " المشددة التي بمعنى " لم " مركبة من " لم " ومن " ما " النافية ، جمع فيها بين حرفي النفي للتأكيد .

---

1) سقط من ابن يعيش ٨ / ١٠٩ وثبت في المفصل المطبوع / ٣٠٧ .

....

قال صاحب التفصلة : "لما" التى فى قول العرب : "أسألك بحق الله لما رحمتنى"، أصلها : "لإن ما"، فاللام التى فيها هى اللام التى تصحب اليمين، و "إن" هى "إن" الجزاء، و "ما" التى فيها، هى "ما" الجحد، فحذف ألف "إن"، ثم أدغمت النون فى ميم "ما"، فصار "لما".

فهذا أصل "لما" المشددة التى تصحب اليمين.

وأما التى فى نحو قوله تعالى : "إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ" (١)، الأصل فيها "لمن ما"، اللام لام التأكيد، و "ما" كناية عن جماعة مبهمة، بمنزلة "مَنْ" ومنزلة "الذين"، ثم حذفت نون "من"، [ثم أدغمت / ميمها فى "ما"، فصار "لمَّا"] (٢) ٣٢٢/ب

إذا عرفت هذا، فلقائل أن يقول : فى عبارة المصنف تساهل من وجهين :

أحدهما : أنه قال : ("لم" و "لما" لقلب المضارع)، وليس كذلك فى كل "لما"، وانما هو مخصوص بـ "لما" بمعنى "لم" كما بيناه لك.

الثاني : أن أقسام "ما" عشرة - كما سنذكره - والتى هى جزء من "لمَّا" إنما هى "ما" النافية بخصوصها، فلا يحسن قوله : (وهى : "لم" ضمت إليها "ما")، وانما الصواب أن يقال : ضمت إليها "ما" النافية، لابد من هذا القيد.

هذا تمام الكلام فى الفرق الأول

وثانيها: أن "لما" يدل على نفى فعل كان يتوقع وينتظر، و "لم" ليس فى فعله المنفى توقع، فمثال الأول قوله تعالى :

"أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ.." (٣)

ومثال الثانى : قوله عز وجل : "..الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا.." (٤).

وثالثها : أن النفى بـ "لما" مستمر إلى حال الإخبار، بخلاف "لم" تقول :

إذا كان الناس يتوقعون ركوب الأمير : "لَمَّا يَرْكَبْ"، وتقول : "نَدِمَ زَيْدٌ، وَلَم

---

١) سورة الطارق / ٠٤.

٢) هذه العبارة جاءت فى المخطوطة مضطربة هكذا : [ثم أدغمت النون النافية فى ميم فصار "لما"].

٣) البقرة من الآية / ٢١٤.

٤) سورة الاسراء، من الآية / ١١١ "وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا".

....

ينفعه الندم " ، أى : عقيب ندمه ، ولا يدل على أن عدم النفع مستمر إلى زمان الإخبار .

ولو قلت : " نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمَّا يَنْفَعهُ النَّدَمُ " دل ذلك على دوام عدم النفع واستمراره إلى وقت الإخبار .

ورابعها : أنه يجوز الاقتصار على ذكر " لما " دون معمولها المنفى بها ، ويمتنع ذلك فى " لم " ، تقول : " خرجت ولما تخرج أنت " ، فإن رمت إسقاط " تخرج " من اللفظ جاز ، فتقول : " خَرَجْتُ وَلَمَّا .. " .

وتقول : " خرجت ولم تخرج أنت " ، فإن أردت إسقاط الفعل المنفى بـ " لم " من اللفظ لم يجز ، والعلة فى ذلك أن " لَمَّا " هذه ، اجتمع فيها حرفا نفى، كما بيناه، فكانت أظهر فى الدلالة على المنفى .

قوله : (كما يسكت على " قد " فى " وكأن قد ") .

أى : وكأن قد زالت ، وقد سبق تفسيره فى أول الحروف[1] .

---

١) ينظر : ص ١٠ من التحقيق .

[" لن " لتأكيد ماتعطيه " لا " من نفي المستقبل]

(فصل) " و " لن " لتأكيد ماتعطيه " لا " من نفي المستقبل ، تقول: " لا أبرح اليوم مكاني ".

فإذا وكدت وشددت، قلت : " لن أبرح اليوم مكاني ".

قال الله تعالى : " لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ " ، وقال تعالى : " فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ".

وقال " الخليل " : أصلها : " لا أن " فخففت بالحذف .

وقال " الفراء " : نونها مبدلة من ألف " لا " .

وهى عند " سيبويه " حرف برأسه ، وهو الصحيح .. ".

وخامسها : " لن " وهو من الحروف التى ينفى بها الفعل المستقبل ، كما ينفى بـ " ما " ، والكلام فيها يتعلق بطرفين :

الطرف الأول : فى حكمها : وفيه اختلاف قول :

منهم من قال : إنها تفيد نفى المستقبل على التأبيد الدائم ، وهذا القول مهجور عند أكثر النحويين (١) . والمشهور أنها لتأكيد النفى .

---

١) نسب المرادى فى شرح الألفية ٤ / ١٧٣ هذا الرأى للزمخشرى ، قائلا : " .. فأما (لن) فحرف نفى ينصب المضارع ، ويخلصه للاستقبال ، ولايلزم أن يكون مؤبدا ، خلافا للزمخشرى ، ذكر ذلك فى أنموذجه ، وقال فى غيره : إن (لن) لتأكيد ماتعطيه (لا) من نفى المستقبل .. "
ولا أدرى كيف نسب المرادى هذا القول للزمخشرى فى الأنموذج ، مع أن عبارة الأنموذج ليس فيها القول بالتأبيد ، ونصها : ١٠٢ :
" ولن نظيرة (لا) فى نفى المستقبل ، ولكن على التأكيد " .
ومثل هذا القول قاله الزمخشرى فى الحواشى : ٥٩ .
والغريب أيضا أن ابن هشام فى المغنى ١ / ٢٨٤ نسب إلى الزمخشرى مانسبه المرادى ، ويبدو أن ابن هشام تأثر فى قوله هذا بالمرادى .
ومفهوم كلام ابن يعيش ٨ / ١١١ يشير إلى القول بأن " لن " تفيد نفى المستقبل على التأبيد وطول المدة حيث يقول :
" اعلم أن (لن) معناها : النفى ، وهى موضوعة ، لنفى المستقبل ، وهى أبلغ فى نفيه من (لا) ، لأن (لا) تنفى (يفعل) إذا أريد به المستقبل ، و (لن) تنفى فعلا مستقبلا قد دخل عليه (السين ، وسوف) ، وتقع جوابا لقول القائل :

. . . .

قال فى الحواشى : " لن مثل " لا " فى النفى ، إلا أن فى " لن " معنى التأكيد ، ولاتكون للتأبيد ، ولو كانت تفيد التأبيد لما جاز التحديد (١) .

وقال " أبو الحسن " : لو كان يقتضى التأبيد ، لما استقام ذكر " أبدا " معه فى قوله تعالى : " وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ .. " (٢) ، لما فيه من التكرار ، ولأن قوله : " .. فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا " (٣) يدل على أنه لا يقتضى التأبيد ؛ لأنه ذُكِرَ محدودا ، وهو ضد التأبيد (٤) .

قولـه : (و " لن " لتأكيد مايعطيه " لا " من نفي المستقبل) .

يريد : أن " لن " يفيد مايفيده " لا " من نفى فى قولك : " لاتفعل " وتفيد ـ أيضا ـ أمرا ثابتا ، وهو تأكيد ذلك النفى ، تقول : " لا أبرح اليوم مكانى " .
الشاهد فيه : أن " لا " أفاد نفى الفعل المستقبل نفيا غير مستمر ، وانما هو محدود باليوم .

قال " عبد المجيد " : معناه : لا أفارق اليوم مكانى .

فإذا أردت تأكيد هذا المنفى ، استعملت صيغة " لن " وقلت : " لن أبرح اليوم مكانى " فتكون " لن " مفيدة ماأفادته " لا " مع أمر [آخر] (٥) وهو : ماذكرناه من التأكيد .

= " سيقوم زيد " ، و " سوف يقوم زيد " ، و (السين ، وسوف) تفيدان التنفيس فى الزمان ، فلذلك يقع نفيه على التأبيد وطول المدة ، نحو قوله تعالى : " وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ " ، وكذلك قول الشاعر :
وَلَنْ يُرَاجِعَ قَلْبِى حُبَّهَا أَبَـدًا ∴ زَكِنْتُ مِنْ بُغْضِهِمْ مِثْلَ الذِى زَكِنُوا
فذكر (الأبد) بعد (لن) تأكيد لما تعطيه (لن) من النفى الأبدى .. " .
وينظر : إيضاح ابن الحاجب ٢/ ٢١٨ والرضى ٢/ ٢٣٥ والجنى الدانى / ٢٨٤ .

١) الحواشى / ٥٩ . وصريح كلام الزمخشرى ـ هنا ـ ينفى مانسبه إليه المرادى وابن هشام .
٢) سورة البقرة ، من الآية / ٩٥ : " وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ " .
٣) سورة مريم ، من الآية / ٢٦ .
٤) ينظر : المغنى ١ / ٢٨٤ .
٥) زيادة يقتضيها السياق .

وما أورده من الآيتين فهما مطابقتان لما ذكر من المثالين :

فقوله فى التنزيل: " .. لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ .. " (١) استشهاد على أن " لا " تستعمل لنفى الفعل المستقبل .

وقوله فى التنزيل : " فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِى أَبِى .. " (٢) دليل على أن " لن " تفيد ماتفيده " لا " من نفى المستقبل ، والنفى فيها محدود غير دائم .

قال " عبد الجبار " : قوله : " لا أبرح " فيه وجهان :

أحدهما : هى الناقصة . والأخرى : هى التامة .

فإن كانت الناقصة ، ففى اسمها وخبرها وجهان :

الأول : أن خبرها محذوف ، أى : لا أبرح أسير .

والثانى: أن الخبر " حتى أبلغ " والتقدير : " لايبرح سيرى " ، ثم حذف الاسم ، وجعل ضمير المتكلم عوضا منه ، فأسند الفعل إلى ضمير المتكلم .

وان كانت التامة ، لم يكن لها خبر ، والمعنى : " لا أفارق حتى أبلغ " كقولك : " لا أبرح المكان " أى : لا أفارقه .

والمعنى : لا أزال أسير وأدوم عليه (٣) .

وحكى " الزجاج " أن بعضهم قال فى تفسير " لا أبرح " معناه : لا أزول ، قال: وهذا محال ؛ لأنه إذا لم يزل من مكانه ، لم يقطع أرضا (٤) .

---

١) سورة الكهف ، من الآية / ٦٠ .

٢) سورة يوسف ، من الآيـة / ٨٠ .

٣) الكشاف ٣ / ٢١٢ : " فإن قلت: (لا أبرح) إن كان بمعنى (لا أزول) من: (برح المكان) فقد دل على الإقامة ، لا على السفر ، وان كان بمعنى (لا أزال) فلا بد من الخبر .
قلت : هو بمعنى : (لا أزال) وقد حذف الخبر ؛ لأن الحال والكلام معا يدلان عليه .. ووجه آخر : وهو أن يكون المعنى : (لايبرح مسيرى حتى أبلغ) على أن (حتى أبلغ) هو الخبر ، فلما حذف المضاف ، أقيم المضاف إليه مقامه ، وهو ضمير المتكلم ، فانقلب الفعل عن لفظ الغائب إلى لفظ المتكلم ، وهو وجه لطيف .
ويجوز أن يكون المعنى : لا أبرح ما أنا عليه ، بمعنى : " ألزم السير والطلب ، ولا أتركه ولا أفارقه حتى أبلغ " كما تقول : لا أبرح المكان .. " .

٤) التفسير الكبير للفخر الرازى ٢١/١٤٦ : " قال الزجاج : قوله : (لا أبرح) ليس معناه : (لا أزول) لأنه لو كان كذلك لم يقطع أرضا " .

....

ولقائل أن يقول : لعل هذا القائل أراد : لا أزول عن حالى فى السير ، ولا يكون مراده : لا أزول عن مكانى ، وحينئذ فلا يتجه ماقاله " الزجاج " .

قوله : " فلن أبرح الأرض " معناه : لا أفارق الأرض ، فتكون "الأرض" مفعولا به ، ويجوز أن تكون ظرفا .

الطرف الثانى : فى حقيقة " لن " ، وللنحويين فى ذلك ثلاثة أقوال :

أولها : قاله " الخليل " : إنها مركبة من "لا أن" بفتح الهمزة ، ثم حذفت همزة " أن " ؛ لكثرتها فى الكلام ، وذهبت الألف الساكنة من "لا" فى الدرج ، لاجتماع الساكنين ، فبقى اللام من " لا " والنون من " أن " ، فجمعا ، وقيل " لن " (1) .

وقد جاء فى الشعر على أصله فيما أنشده " أبو زيد " لجابر الطائى .

[٤٨] فَإِنْ أَمْسِكْ فَإِنَّ الْعَيْشَ حُلْوٌ ∴ إِلَيَّ كَأَنَّهُ عَسَلٌ مَشُوبُ
يُرَجِّى الْمَرْءُ مَالَا إِنْ يُلَاقِى ∴ وَتَعْرِضُ دُونَ أَقْرَبِهِ الْخُطُوبُ (2)

= ثم يقول الرازى : " يمكن أن يجاب عنه بأن الزوال عن الشئ عبارة عن تركه والإعراض عنه ، يقال : زال فلان عن طريقته فى الجود ، أى : تركها ، فقوله : (لا أبرح) بمعنى : (لا أزول عن السير والذهاب) بمعنى : لا أترك هذا العمل وهذا الفعل .. " .
وينظر : البحر المحيط ١٤٣/٦ .

1) الكتاب ٥/٣ : " فأما الخليل فزعم أنه ليس فى (لن) زيادة ، وليست من كلمتين ، ولكنها بمنزلة شئ على حرفين ، ليست فيه زيادة ، وأنها فى حروف النصب بمنزلة (لم) فى حروف الجزم ، فى أنه ليس واحد من الحرفين زائدا " .
وينظر: سر صناعة الاعراب ٣٠٤/١ وأسرار العربية / ١٢٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢١٨/٢ وابن يعيش ٨ / ١١٢ والرضى ٢٣٥/٢ .

2) بيتان من الوافر قالهما : جابر بن رألان الطائى ، جاهلى (نوادر أبى زيد) ٢٦٤/ وفيه ورد البيت الثانى هكذا :
يُرَجِّى الْعَبْدُ مَا إِنْ لَا يُلَاقِى ∴ وَتَعْرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ الْخُطُوبُ
والثانى من شواهد : المغنى ١ / ٢٥ ، ٢ / ٦٧٩ والهمع ١٢٥/١ والدرر ٩٧/١ وهما من شواهد التصريح ٢ / ٢٣٠ والخزانة ٣ / ٥٦٨ وغيرها : أمسكته بيدى إمساكا : قبضته باليد ، وأمسكت عن الأمر : كففت ، وأمسك الله الغيث : حبسه ومنع نزوله .
مشوب : مخلوط بالماء ، والعرب تسمى العسل شوبا ؛ لأنه عندهم مزاج للأشربة . يرجى : يأمل . العبد : عبد الخلقة . الخطب: الأمر الشديد ينزل، والجمع خطوب .
كما ذكر أن هذه الأبيات أوردها ابن الأعرابى فى نوادره ، ثم قال : ويقال : إنها لإياس بن الأرث .

. . . .

الشاهد فيه : أن المعنى : يرجى المرء مالن يلاقيه ولايجده .

وثانيها : قال " الفراء " : إنه لاتركيب فيها ، وإنما أصلها " لا " النافية ، ثم توسعوا فيها ، وأبدلوا من ألف " لا " نونا ، فصارت " لن " .

واحتج على ذلك بأن وقوع القلب أغلب فى كلامهم من وقوع حذف حرفين من كلمتين ، وتركيبها بعد الحذف ، فكان ظن وقوعه / أظهر [١] . ٣٢٣/أ

وثالثها : قاله " سيبويه " : إنها كلمة صيغت كذلك من غير تركيب وقلب .

قوله : (وهو الصحيح) .

هو من كلام المصنف ، وذلك أن " سيبويه " قال :

لو كانت " لن " مركبة كما زعم الخليل ، لما جاز أن يقال : " أَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِبَ " ؛ لأن مابعد " أن " يمتنع عمله فيما قبلها [٢] .

فإن قلت : لعل التركيب غير ماكان لها من الحكم قبل التركيب .

ألا ترى أن " هل " يمتنع أن يعمل مابعدها فيما قبلها ، وإذا ركبت مع " لا " ودخلها التحضيض ، جاز أن يعمل مابعدها فيما قبلها ، فيقال :

" زيدا هلا ضربت " .

قلت : يمتنع إلحاق " لن " بـ " هلا " ؛ لأن " هلا " بعد التركيب ، ذهب منها معنى الاستفهام ، فجاز أن يتغير حكمها .

وأما " لن " فمعنى النفى باق بعد تركيبها [٣] .

ـــ

١) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢١٨ وابن يعيش ٨ / ١١٢ وشرح الكافية للرضى ٢ / ٢٣٥ ورصف المبانى / ٢٨٥ والجنى الدانى / ٢٨٤ ، ٢٨٥ والمغنى ٢٨٤/١ .

٢) الكتاب ٣ / ٥ : " .. ولو كانت على مايقول "الخليل " لما قلت : " أَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِبَ " ؛ لأن هذا اسم ، والفعل صلة ، فكأنه قال : " أما زيدا فلا الضرب له " .. " .

٣) ينظر : أسرار العربية / ١٢٠ وابن يعيش ٨ / ١١٢ .

[" إِنْ " بمنزلة " مَا " فى نفى الحـــال]

(فصل) " و " إِنْ " بمنزلة " ما " فى نفى الحال ،وتدخل على الجملتين : الفعليـــة والاسمية ، كقولك : " إِنْ يَقُومُ زَيْدٌ " و " إِنْ زيد قائم " (١) ، قال الله تعالـــى: " إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ " ، وقال [عز وجل](٢) : " إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ " .
ولا يجوز إعمالها عمل " ليس " عند " سيبويه " ، وأجازه " المبرد " ..." .

وسادسها : " إِنْ " النافية : بكسر الهمزة ،وسكون النون ، وهى لنفى الحال بمنزلـة " ما " ،ولما كانت نافية ، وملحقة بـ " ما " فى نفى الحال ، دخلت على الجملتيـــن : الفعلية والاسمية ، تقول فى الفعلية : " إِنْ يَقُومُ زَيْدٌ " .
الشاهد فيه : أنه لما دخلت " إِنْ " المكسورة المخففة على "يقوم زيد " أفادت نفـــى الفعل عن " زيد " فى الحال ، دون الاستقبال ، كما تقول : " مايقوم زيد " ،و " مـــا زيد قائم " .
وأما قوله تعالى : " ..إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ .. " (٣) وقوله : " ..إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ .. " (٤) ، فقد انتقض النفى فيها بـ " إلا " وصار الكلام إلى معنى الإيجاب .
قال " الحضرمى " : " إِنْ " المكسورة المخففة ،إذا كانت نافية ،ودخلت على المبتـــدأ والخبر ، عملت عمل "ما " ، فإذا دخلت "إلا " بعدها لم تعمل شيئا (٥) .
وقال صاحب التفصلة : قول النحويين : إنها بمعنى الجحد غلط منهم ، وغفول عن أصل هذه الكلمة .
والمعنى فى قوله تعالى : " إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِير " (٦) : مَا إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِير .
وفى قوله : " ..إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِى غُرُور " (٧) : مَا إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِى غُرُور ،فحذفت

---

١) زاد فى المفصل المطبوع / ٣٠٧ [قال الله تعالى : " إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَـــةً وَاحِدَةً "].
٢) [عز وجـــل] زيادة فى المفصل المطبوع / ٣٠٧ .
٣) سورة الأنعام ، من الآية / ١٤٨ .
٤) سورة يوسف ، من الآيتين / ٤٠، ٦٧ .
٥) ينظر : ابن يعيش ٨ / ١١٢ وإيضاح ابن الحاجب ٢ / ٢١٩ والجنى الدانى / ٢٢٩ ـ ٢٣١ .
٦) فاطر / ٢٣ .
٧) سورة الملك ، من الآية / ٢٠ .

. . . .

"ما" اختصارا ، واستخفافا ، وثقة بأن "إلا" تدل على معناها محذوفة .

قوله : (ولا يجوز إعمالها عمل "ليس" عند "سيبويه"(١) ، وأجازه "المبرد"(٢)) .

اعلم أنه لما شبه "إنْ" المكسورة بـ "ما" فى نفى الحال ، وكانت "ما" عاملة عمل "ليس" لمشابهتها إياها ، قيل له :

فهل تقتضى هذه المشابهة التى بينهما أن تكون "إنْ" عاملة عمل "ليس" ، توفيرا لحكم المشابهة ، وهو الاتحاد فى نفى الحال ؟

فأجاب : بأن "سيبويه" [يمنع](٣) أن تكون عاملة فى رفع الاسم ، ونصب الخبر ، فتقول : "إنْ زَيْدٌ قائمًا" ، كما تقول : "مَا زَيْدٌ قائمًا" ، وأنشد الكسائى فى عملها :

[٤٩] إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ ... إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ(٤)

---

١) الواقع أن سيبويه لم يصرح بعملها عمل "ليس" أو منعه ، وكل ما أشار إليه أنها تكون نافية مثل "ما" و "ليس" ، حيث يقول ٣ / ١٥٢ : "وتكون فى معنى (ما) قال الله عز وجل : "إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ" أى : ما الكافرون إلا فى غرور .." كما يقول فى ٤ / ٢٢٢ : "وتكون (إنْ) كـ (ما) فى معنى (ليس) .." .

٢) المقتضب ٢ / ٣٥٩ : "... وتكون فى معنى (ما) تقول : "إنْ زَيْدٌ مُنطلقٌ" ، أى : ما زيد منطلق .

وكان "سيبويه" لا يرى فيها إلا رفع الخبر ؛ لأنها حرف نفى دخل على ابتداء وخبره كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره ، وذلك كمذهب بنى تميم فى (ما) .

وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ (ليس) كما فعل ذلك فى (ما) .

وهذا هو القول ؛ لأنه لا فصل بينها وبين (ما) فى المعنى ، وذلك قوله عز وجل : "إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ" ، وقال : "إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا" . فهذان موضعان .." .

وينظر : الأزهية : ٤٥ ، ٤٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢١٩ وابن يعيش ٨ / ١١٣ وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٧٠ ورصف المبانى / ١٠٧ ، ١٠٨ والجنى الدانى / ٢٢٩ ، ٢٣٠ والمغنى ١ / ٢٣ ، ٢٤ والتصريح ١ / ٢٠١ .

٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

٤) بيت من المنسرح ، ومع كثرة استشهاد النحاة به ، لم ينسبه أحد ، ولم أعثر له على قائل . وروى الشطر الثانى بروايات مختلفة منها : "إِلَّا عَلَى حِزْبِهِ الْمَلَاعِينِ" و "إِلَّا عَلَى حِزْبِهِ الْمَنَاحِيسِ" .

والبيت من شواهد : الأزهية / ٤٦ والمقرب ١ / ١٠٥ وشرح الكافية الشافية ١ / ١٣٠ وشرح العمدة / ٧٢ ورصف المبانى / ١٠٨ وشرح الألفية للمرادى ١ / ٣٢١ والجنى الدانى / ٢٣٠ والجامع الصغير لابن هشام / ٥٨ تحقيق د . أحمد محمود الهرميل (مكتبة الخانجى — القاهرة ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م) وابن عقيل ١ / ٢٧٢ والهمع ١ / ١٢٥ والبهجة المرضية / ١١٤ والأشمونى ١ / ٢٥٥ والعينى ٢ / ١١٣ والخزانة ٢ / ١٤٣ .

. . . .

قال الحضرمى : ولم يذكر سيبويه أنها لاتعمل ،ومن زعم أن سيبويه لايعملها ، فقوله دعوى .

وهذا يخالف مانقله المصنف عن سيبويه .

فإن قلت : إن مذهب أهل الكوفة (١) إعمالها عمل "ليس" ، فلم اقتصر المصنف على ذكر " المبرد " وحده ؟

قلت : مراد المصنف : أنه لم يذهب من أهل البصرة إلى مخالفة "سيبويه" سوى " المبرد " ،وليس مراده تخصيص " المبرد " بالإعمال .

وإذا وقفت على معانى هذه الحروف الستة ، علمت أنه يشترك منها اثنان فى نفى الحال ، وهما : " ما " و "إنْ" ،واثنان فى نفى المستقبل ،وهما : "لا" و" لن" ، واثنان فى نفى الماضى ، وهما " لَمْ " وَ " لمّا " .

فإن قلت : فإذا كانت "إنْ" المكسورة المخففة ، و " ما " النافية من واد واحد، فلم ذكر "إنْ" المكسورة أخيرا ، وهلا ذكرها عقيب " ما " ؟

قلت : لما كانت الأحرف الخمسة نافية لما بعدها بوضعها ، وكانت "إنْ" نافية لأجل الشبه بـ " ما " ولأجل تنزيلها منزلتها ، كانت أضعف فى دلالتها على النفى ، فناسب ضعفها أن تكون مؤخرة فى الذكر والرتبة .

———

= الشاهد فيه : إعمال "إنْ " النافية إعمال ("ليس " فرفع بها الاسم ،ونصب الخبر، يقول المالقى فى رصف المبانى : ١٠٨ : " وعدم عملها هو الكثير والأصل ،لعدم الاختصاص .. لأنه لايعمل إلا مايختص كحروف الجر ، وحروف الجزم .. " .

١) يقول ابن عقيل فى شرح الألفية ١/ ٢٧٢ : " وأما (إنْ) النافية : فمذهب أكثر البصريين والفراء أنها لاتعمل شيئا .
ومذهب الكوفيين — خلا الفراء — أنها تعمل عمل (ليس) ، وقال به من البصريين: أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن السراج ،وأبو على الفارسى ،وأبو الفتح بن جنى ، واختاره المصنف ، وزعم أن فى كلام سيبويه — رحمه الله — إشارة إلى ذلك .. " .
وينظر : إيضاح ابن الحاجب ٢/ ٢١٩ والجنى الدانى / ٢٢٩ .

ومن أصناف الحروف : حروف التنبيـــــــه

(فصل) " وهي : (ها ، وألا ، وأما) .

تقول : " هَا إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ " و " ها افعل كذا " و " ألا إِنَّ عَمْرًا بِالْبَاب " ، و " أما إنك خارج " و " ألا لاتفعل " ، و " أما والله لأفعلن " .

قال النابغة :

هَا إِنَّ تَاعِذْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعَـتْ ∴ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَـــدِ

وقال : نَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَـا ∴ فَقُلْتُ لَهُمْ : هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَـــا

وقال : أَلَا يَا اصْبَحَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ ∴ ....

وقال : أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّـــذِي ∴ أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمْرُهُ الْأَمْـــرُ

المتن : قوله : (ومن أصناف الحروف : حروف التنبيه .. إلى آخره) .

التفسير : ونصدره ببحثين :

البحث الأول : قال صاحب التفصلة : " أَمَا " و " أَلَا " مخففان ، مفتاح لكلامك ، وتنبيه للمخاطب ، وهو يدخل على كل جنس من أجناس الكلام الثلاثة ، فلا يغير معنى ، ولا يزيد شيئا غير معنى الصوت للتنبيه .

تقول في الخبر : " ألا إن زيدا خارج " ، وفي الأمر : " أَلَا أبلغ زيدا رسالتي " ، وفي الاستخبار : " ألا هل سمعت ماوعظ به النبي عليه السلام ؟ " .

ولو لم يؤت بها ، كان الكلام دونها تاما ، مفيدا ، غير أنك تدخلها توكيدا ، تريد لها : صوتا ينبه المخاطب ، ليعطف السمع ، ويعى الخطاب ، و " ها " كذلك (١) .

وقال " عبد المجيد " : إنما جيء بحروف التنبيه لأجل أن يتيقظ المخاطب لما يُخْبَرُ به بعدها ؛ لأنه قد يكون غافلا ، فلا يدرك بعض ما أَخْبَرَ بِهِ المتكلم ، فإذا طرق سمعه صوت حرف التنبيه ، تيقظ وتشوق إلى استماع مابعده .

ولو فرض غفلته عند سماع حرف التنبيه ، لم يكن ذلك قادحا فيما بعــــده (٢) .

وقد يقال : " أَمَا " بمعنى " حَقًّا " ، نحو : " أما أنه منطلق " بفتح الهمزة من " أَنَّهُ " كأنه أراد : حَقًّا أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ .

---

١) ينظر : الأزهية / ١٦٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٢٠ وابن يعيش ٨ / ١١٤ ، ورصف المباني ٧٨ ، ٩٧ والجنى الداني / ٣٧٠ ، ٣٧٧ والمغني ١ / ٥٤ ، ٦٨ والهمع ٢ / ٧٠ .

٢) تنظر : المراجع السابقة .

. . . .

هذا قول " القتبى "(١) عن " سيبويه " فيما أحسب (٢) .

البحث الثانى : قال " أبو محمد " : " ها " معناها : تنبيه المخاطب على مابعدها من الأسماء المضمرة ؛ لتصير عنده بمنزلة الأسماء المظهرة ، كـ " زيد " وشبهه ، فيكون أفهم وأبين .

ولذلك لاتدخل إلا على الأسماء المضمرة ، وما أتى معها من الأسماء المضمرة المنفصلة فى أكثر الكلام .

ولو أدخلت على الاسم المضمر وحده ، لم يمنع أيضا ، تقول : " ها هو قاعد " ، تشبيها للمضمر بأسماء الإشارة فى الابهام .

ولهذا قال " المبرد " : وعلامات الإضمار كلها مبهمة (٣) .

واذا قلت : " ها أنذا " للنحويين فيه ثلاثة أقوال :

---

١) هو : عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى أبو محمد من أئمة الأدب ومن المصنفين المكثرين ، ولد بـ " بغداد " سنة ٢١٣ هـ وسكن الكوفة ، وتوفى سنة ٢٧٦هـ من تصانيفه : مشكل القرآن وتفسير غريب القرآن ، والمسائل والأجوبة والشعر والشعراء .
ينظر : وفيات الأعيان ٣ / ٤٢ ونزهة الألباء ٢٠٩ وطبقات الزبيدى / ١٨٣ ومراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى / ١٣٦ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم (ط ثانية ـ دار نهضة مصر ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤م) والانساب للسمعانى ١٠ / ٣٤٠ (ط أولى ـ مطبعة دائرة المعارف العثمانية ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م) والأعلام ٤ / ١٣٧ .

٢) الكتاب ٣ / ١٢٢ : " وتقول : " أما إنه ذاهب " ، و " أما أنه منطلق " ، فسألت الخليل عن ذلك ، فقال : إذا قال " أما أنه منطلق " ، فإنه يجعله كقولك : " حقا أنه منطلق " .
واذا قال : " أما إنَّه منطلق " فإنه بمنزلة قوله : ألا ، كأنك قلت : ألا إنه ذاهب .. " .

٣) التخمير ٢ ورقة ١٥٢ وعبارته : " وأما (ها) : فمعناها تنبيه المخاطب إذا أردت أن تنبه على مابعدها من الأسماء المضمرة المنفصلة فى أكثر الكلام .
ولو أدخلت على المضمرة وحدها ، لم يمتنع أيضا ، تقول : "ها هو قاعد " لشبهها بها من جهة وقوعها على كل شئ من الحيوان وغيره ، من غير أن تفصل شيئا من شئ ، مع حاجتها فى البيان عن معناها إلى غيرها كحاجة المبهمة ، ومن ثم قال المبرد :
علامات الإضمار كلها مبهمة " .
وينظر : ابن يعيش ٨ / ١١٦ .

....

الأول : قاله " سيبويه " : إن " ها " دخل على المضمر ، وهو " أنا " وسوغ دخولها /٣٢٣/ب على الضمائر المنفصلة ، كما سوغ دخولها على أسماء الإشارة (١) .
الثاني : قاله " الخليل " : إن " ها " فى التقدير داخلة على اسم الإشارة ، ولم تدخل على المضمر .
بيان ذلك أنهم أرادوا أن يقولوا : " هذا أنا " فجعلوا " أنا " متوسطا بين " ها " وبين " ذا " (٢) .
الثالث : نقله " أبو سعيد " : فقال : إن " ها " فى " ها أنذا " ونحوه ، حرف تنبيه ، والأسماء بعدها مبتدآت ، والخبر أسماء الإشارة ، وهو " ذا " ونحوه .
وإن شئت جعلت " أنت " ونحوه الخبر ، واسم الإشارة هو المبتدأ (٣) .
وقد أورد المصنف من صور هذا الفصل عشر صور :
الأولى : قوله : " ها إن زيدا منطلق " .
الشاهد فيه : أن " ها " حرف تنبيه ، وقد دخل على الحرف الداخل على جملة اسمية ، وإنما جيء به خشية أن يفوت المخاطب شيء من الجملة ، ولا يسمعه ، كما قررناه .
الثانية : قوله : " ها افعل كذا " .
الشاهد فيه : أنه دخل على الجملة الفعلية ، كما دخل على الاسمية ، وقد عرفت علة افتتاح الكلام به .
الثالثة (٤) : قوله : " ألا إن عمرا بالباب " .
قال " الجوهري " : " ألا " حرف يفتتح به الكلام [للتنبيه] (٥) . تقول : " ألا إن زيدا خارج " ، كما تقول : " اعلم أن زيدا خارج " (٦) .
قال فى " الكشاف " : " ألا " مركبة من همزة الاستفهام ، وحرف النفي ؛ لإعطاء معنى

---

١) الكتاب ٢ /٣٥٣ ، ٣٥٤ والتخمير ٢ ورقة ١٥٢ وابن يعيش ٨ /١١٦ .
٢) الكتاب ٢ /٣٥٤ والتخمير ٢ ورقة ١٥٢ وابن يعيش ٨ /١١٦ .
٣) شرح السيرافي ٣ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ والتخمير ٢ ورقة ١٥٢ .
٤) فى المخطوطة [الثانية] وهو خطأ ؛ لأنه قد سبق الحديث عنها .
٥) سقط من المخطوطة .
٦) الصحاح (ألا) ٦ / ٢٥٤٤ .

....

التنبيه على تحقق مابعدها ، والاستفهام إذا دخل على النفى ، أفاد تحقيقا ، كقوله تعالى : " أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِىَ الْمَوْتَى " (١).

ولكونها فى معنى التحقيق لاتكاد تقع الجملة بعدها [إلا] (٢) مصدرة بنحو مايتلقى به القسم (٣).

قال " أبو محمد " : " ألا " يدخل على الاسم ، والفعل بأنواعه ، والحرف ، وذلك قولك : " الازيد فى المسجد " ، " ألا إنه خارج " ، " ألا قام زيد " ، " ألا لايقومن " (٤).

الرابعة : قوله : " أما إنك خارج ".

قال " أبو محمد " : يجوز فتح " إِنَّ " بعد " أما " خاصة (٥) ، والصحيح مانقلناه فى البحث الأول.

الخامسة : قوله : " ألا لايفعل ".

الشاهد فيه : أن " لا " بعدها الفعل المنفى.

السادسة : قوله : " أما والله لأفعلن ".

قال فى " الكشاف " (٦) : " أما " من مقدمات اليمين وطلائعها [يدل على ذلك قول الشاعر] (٧) :

[٥٠] أَمَا وَالَّذِى لَايَعْلَمُ الْغَيْبَ غَيْرُهُ (٨) ∴ ....

---

١) القيامة / ٤٠.
٢) سقط من المخطوطة.
٣) الكشاف ١/ ٣٥.
٤) التخمير ٢ ورقة ١٥١.
٥) التخمير ٢ ورقة ١٥١.
٦) [ذلك] سقط من المخطوطة.
٧) مابين الحاصرتين ليس فى الكشاف.
٨) صدر بيت من الطويل ، قاله : حاتم الطائى (الديوان / ٨٦) والبيت بتمامه :
أَمَا وَالَّذِى لَايَعْلَمُ الْغَيْبَ غَيْرُهُ ∴ وَيُحْيِى الْعِظَامَ الْبِيضَ وَهْىَ رَمِيمُ
وحاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج ، من طيئ ، وكان جوادا شاعرا ، جيد الشعر (الشعر والشعراء ١/ ١٦٤ والخزانة ١/ ٤٩٤).
والبيت من شواهد : أمالى القالى ٣/ ٢٧ وفيه ورد الشطر الثانى هكذا :
وَمَنْ يُحْيِى الْعَظْمَ وَهْىَ رَمِيمُ
والكشاف ١/ ٣٥ والمغنى ١/ ٦٨.

....

[وقول الآخر](١) :

[٥١] أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ(٢). .:. ....

السابعة : قول النابغة :

[٥٢] هَا إِنَّ تَا عِذْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ .:. فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ (٣)

ويروى : " ها أنا ذا " ،يريد : هذه ، ويروى : " مشارك البلد " ،ويروى : " مشارك النكد ". و" قد تاه في البلد " أي : لا يفارق بلدك مادمت ساخطا عليه .

يقول : اعتذرت إليك ، فإن قبلت عذرى ،ورضيت عنى ، وإلا لزمت القفر، ولم أوال الناس .

والعُذْرُ ،والعِذْرَةُ ، وَالْمَعْذِرَةُ ،وَالْعُذْرَى واحد. وَالْعِذْرَةُ ، بكسر العين ، مثل الرِّكْبَةِ وَالْجِلْسَةِ ،بكسر عين الكلمة ،والجمع عُذُرٌ (٤) .

الثامنة : قوله :

[٥٣] نَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا .:. فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا (٥)

---

١) مابين الحاصرتين ليس في الكشاف .

٢) الكشاف ١/ ٣٥

وهو جزء بيت من الطويل ، قاله : أبو صخر الهذلي (شرح الحماسة للمرزوقي ٣ / ١٢٣١) والبيت بتمامه :

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي .:. أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمْرُهُ الْأَمْرُ

وأبو صخر : شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية (الأغاني ٢٤ / ١١٠) ، والبيت من شواهد : أمالي القالي ١/ ١٤٩ وابن يعيش ٨/ ١١٤ ورصف المباني/ ٩٧ والمغني ١/ ٥٤ ، ٦٨ والهمع ٢/ ٧٠ والدرر ٢/ ٨٧ .

٣) من البسيط (الديوان/ ٢٨) ،ورواية الشطر الثاني فيه : (فإن صاحبها مشارك النكد). وهو من شواهد : ابن يعيش ٨/ ١١٤ والصحاح (عذر) ٢ / ٧٣٩ ، (ها) ٦ / ٢٥٥٧ واللسان (عذر) ٤ / ٢٨٥٤ والخزانة ٢/ ٤٧٨ ، ٤/ ٤٧٨ وشرح شواهد الشافية / ٨٠ برواية (قبلت) في موضع "(نفعت) .

والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني اعتذر بها إلى النعمان بن المنذر ملك الحيرة ، بعد أن هرب منه إلى ملوك غسان في الشام لما اتهم بامرأته المتجردة ، وأراد قتله ،وأرسل إلى النعمان قصائد يتنصل بها عما اتهم به ، ويعتذر إليه عن هروبه وإقامته عند ملوك غسان .

الشاهد فيه : إدخال "ها" التي للتنبيه على "إِنَّ".

٤) الصحاح (عذر) ٢/ ٧٣٩ واللسان (عذر) ٤ / ٢٨٥٤.

٥) من الطويل ، قاله : لبيد (الديوان / ٢٣٠) وفيه (ونحن) .

=

....

قال "أبو محمد" : إنما قدم "ها" على الواو؛ لأن "ها" حرف تنبيه ، وحرف التنبيه قد يدخل على الواو إذا عطفت جملة على أخرى ، كقولك : "ألا إن زيدا خارج ، ألا وإن عمرا مقيم" (١) .

التاسعة : قول الشماخ :

[٥٤] أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ ∴ وَقَبْلَ مَنَايَا قَدْ حَضَرْنَ وَآجَالِ
وَقَبْلَ اخْتِلَافِ الْقَوْمِ مِنْ بَيْنِ سَالِبٍ ∴ وَآخَرَ مَسْلُوبٍ هَوَى بَيْنَ أَبْطَالِ (٢)

الشاهد فيه : أنه أدخل حرف التنبيه على حرف النداء ، والمنادى محذوف، والتقدير: ألا يا قوم .

والسِّنجال ، بكسر السين المهملة والجيم ، وهو : موضع بناحية أزربيجان (٣) ، وهو — أيضا — اسم رجل ، ثم رثى رجلا من بنى ليث بن عبد مناة ، أصيب بـ "أزربيجان" ، وكان مع "سعيد بن العاص" (٤) . وقيل : كان مع الأشعث بن قيس الكندى (٥) .

= ولبيد بن مالك بن جعفر بن كلاب العامرى ، من شعراء الجاهلية وفرسانهم (الشعر والشعراء ١/١٩٤ والمؤتلف / ١٧٤) .

والبيت من شواهد / الكتاب ٢/٣٥٤ والمقتضب ٢/٣٢٢ وابن يعيش ٨/١١٤ ، والهمع ١/٧٦ والخزانة ٢/٤٧٩ ، ٤/٤٧٨ .

والشاهد فيه : "هذا لهاها وذاليا" يريد : وهذا ليا ، وإنما جاز تقديم "ها" على الواو؛ لأنك إذا عطفت جملة على أخرى ، صارت الأولى كالجزء من الثانية ، فجاز دخول حرف التنبيه عليها ، نحو قولك : "ألا وإن زيدا قائم ألا وإن عمرا مقيم" .

(١) التخمير ٢ ورقة ١٥١ .

(٢) من الطويل ، قالهما : الشماخ ، واسمه : معقل بن ضرار (الديوان / ٤٥٦) وروايته :
أَلَا يَا اصْبَحَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ ∴ وَقَبْلَ مَنَايَا بَاكِرَاتٍ وَآجَالِ
ومعقل من أوصف الشعراء للقوس والخمر (الشعر والشعراء ١/٢٣٢ والمؤتلف ١٣٨ وطبقات ابن سلام ١/١٣٢ والخزانة ١/٥٢٦) .
والبيت من شواهد : الكتاب ٤ / ٢٢٤ وابن يعيش ٨/١١٥ وفيه : (غاديات) فى موضع (عاديات) والمغنى ٢/٣٧٣ ورواية الشطر الأول فيه :
أَلَا يَا اسْقِيَانِي بَعْدَ غَارَةِ سِنْجَالِ
والمخصص ١٤/٥٦ والبحر المحيط ٧/٦٨ واللسان (سنجل) ٣ / ٢١١٢ .

(٣) معجم البلدان ٣ / ٢٦٣ واللسان (سنجل) ٣ / ٢١١٢ .

(٤) سعيد بن العاص بن أمية ، ولى أمر الكوفة لعثمان ، وإمرة المدينة لمعاوية . مات سنة ٥٨هـ .
ينظر : تقريب التهذيب لابن حجر العسقلانى / ٢٩٩ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف (المكتبة العلمية بالمدينة المنورة) والأعلام ٣/٩٦ .

(٥) الأشعث بن قيس بن معد يكرب الكندى ، أبو محمد الصحابى . مات سنة ٤١ هـ .
ينظر : تقريب التهذيب / ٨٠ والأعلام ١/٣٣٢ .

ولم يرد : أسقياني قبل مقتل هذا الرجل ، وانما أراد : أسقياني قبل أن أقتل كما قتل هذا الرجل .

وفي رواية أخرى(١) :

أَلَا يَا اصْبِحَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ ... وَقَبْلَ مَنَايَا غَادِيَاتٍ وَآجَالِ

قال بعض تلامذته(٢) : صحفت " أصبحاني " وقت القراءة ، فقلت : " أصيحابي "

فقال رضي الله عنه : هذا كتصحيف أبي حاتم السجستاني(٣) في قوله :

وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرِ

فقال : لاتني بالضيف تامر .

فقال له الأصمعي : أنت في هذا التصحيف أشعر من الحطيئة(٤).

العاشرة : قول أبي صخر الهذلي :

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي ... أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمْرُهُ الْأَمْرُ(٥)

قال " أبو علي المرزوقي "(٦) : تكريره " الذي " ليس بتكثير للأقسام ؛ لأن اليمين يمين واحدة ، بدلالة أن لها جوابا واحدا [وهو قوله في الثلاث الذي بعده : لقد تركتني أحسد الوحش(٧)].

---

١) رواية الشطر الأول تتفق مع رواية المصنف. ٢) لعله يقصد بعض تلاميذ الزمخشري.

٣) أبو حاتم : سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم ، كان إماما في علوم القرآن واللغة والشعر ، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين .
من تصانيفه : إعراب القرآن ، لحن العامة ، المقصور والممدود ، القراءات .
توفي سنة ٢٥٥ هـ . ينظر : طبقات الزبيدي ٩٤ والبغية ١/ ٦٠٦ .

٤) الحطيئة : جرول بن أوس ، من بني قطيعة بن عبس ، ولقب : الحطيئة ؛ لقصره ، وهو : جاهلي إسلامي .
ينظر : الشعر والشعراء ١ / ٢٣٨ وطبقات ابن سلام ١/ ١٠٤ والخزانة ١/ ٤٠٨ ، والعيني ١/ ٤٧٣ .
والبيت من مجزوء الكامل (ديوانه / ٧) وهو من شواهد : الصحاح (لبن) ٦ / ٢١٩٢ واللسان (لبن) ٥ / ٣٩٩٠ . وفي الخصائص ٣/ ٢٨٢ نسب هذا التصحيف للأصمعي ، لكن ابن جني يقول : " .. وتبعد هذه الحكاية في نفسي لفضل الأصمعي وعلوه ، غير أني رأيت أصحابنا على القديم يسندونها إليه ، ويحملونها عليه " .
وأرى أن ماذكره الشارح استطراد ، ليس له مايبرره .

٥) سبق تحقيق هذا البيت ص ٢٣٧ من التحقيق .

٦) أبو علي المرزوقي : أحمد بن محمد بن الحسن الإمام المرزوقي ، من أهل أصبهان ، كان غاية في الذكاء والفطنة ، وحسن التصنيف وإقامة الحجج . قرأ على " أبي علي الفارسي " ، ودخل عليه الصاحب بن عباد ، فلم يقم له ، فلما ولي الوزارة جفاه .
من تصانيفه : شرح الحماسة ، شرح الفصيح ، شرح المفضليات ، شرح أشعار هذيل . مات في ذي الحجة سنة إحدى وعشرين وأربعمائة .
ينظر : البغية ١/ ٣٦٥ .

٧) مابين الحاصرتين توضيح من الشارح ، وليس من كلام المرزوقي .

....

ولو كانت أيمانا مختلفة ، لوجب أن يكون لها أجوبة مختلفة .

وفائدة هذا التكرير : التفخيم والتهويل .

وعلى هذا ، إذا قال القائل : والله ، والله ، والله لقد كان كذا ، فاليمين واحدة . [وقوله في التنزيل](١) : " وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى . وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى . وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى . إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى "(٢) مثله (٣).

وسيأتيك في قسم المشترك(٤).

---

١) في شرح ديوان الحماسة [وما في القرآن من قوله :].
٢) سورة الليل ، آيات : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .
٣) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣ / ١٢٣١ نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون (ط ثانية _ القاهرة ١٣٨٨هـ _ ١٩٦٨م) .
٤) ينظر : ص٦٢٠ من التحقيق .

[أكثر ماتدخل " ها " على أسماء الاشارة والضمائـــــر]

(فصل) " وأكثر ماتدخل (ها) على أسماء الإشارة والضمائر ، كقولك : " هذا " و " هذه " ، و " هاأنذا " و " هاهوذا " ، و " ها أنت ذا " و " هاهى ذه " وما أشبه ذلك .. " .

قوله : (وأكثر مايدخل "ها" على أسماء الإشارة والضمائر) .

اعلم أن " ها " للتنبيه ، ودخولها على نحو : " زيد " و " خالد " ونحوهما ممـــا ليس بضمير ، ولااسم إشارة قليل .

فلا يقولون : " هزيد " و " هخالد " ، وكذلك لايقولون : " هيقوم " و " هيضرب " ، إلا على سبيل الندرة .

وانما الأغلب دخول " ها " على اسم الإشارة ، والاسم المضمر المنفصل ، وقـــد أورد المصنف / من صور دخولها على اسم الإشارة صورتين ، ومن صور دخولها على الضمير المنفصل أربعـــة : ٣٢٤/أ

الأولى : قوله : " هذا " .

الشاهد فيه : أن " هاء " التنبيه دخلت على اسم مبهم ، وهو " ذا " .

الثانية : قـــوله : [" هذه "][1] والكلام فيها على نهج ماقبلها ، إلا أن المشار إليـــه ـ هنا ـ مؤنث .

الثالثة : قوله : " ها أناذا " .

الشاهد فيه : أن حرف التنبيه ـ في هذه الصورة ـ دخل على ضمير مرفوع منفصـــل ، وهو " أنا " وقد عرفت أن مذهب " سيبويه " في هذا ونحوه أن " ها " دخلت علـــى الاسم المضمر[2] ، وأن مذهب " الخليل " و " أبي سعيد " خلافه ، كما بيناه فـــي البحث السابـــق[3] .

الرابعة : قولهم : " ها هوذا " .

الشاهد فيه : أن حرف التنبيه دخل على ضمير الغائب ، كما هو معتقد " سيبويه " ، وفيه من الاختلافات كما عرفته .

قال " ابن الانباري "[4] : قول العامة : " أنا ذا ألقى فلانا " ، و " هوذا يلقى فلانا "

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام .
٢) الكتاب ٢/٣٥٣ .
٣) ينظر : ص ٢٣٥ من التحقيق .
٤) ابن الأنباري : محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان ، كان مـــن أعلم الناس بالنحو والأدب ، وأكثرهم حفظا ، سمع من ثعلب وغيره .

....

[خطأ عند جميع العلماء؛ لأن العرب إذا أرادت هذا المعنى، قالت: "ها أنا ذا ألقى فلانا"، و "ها هو ذا يلقى فلانا"](١).

الخامسة: قوله: "ها أنت ذا".

الشاهد فيه: أن حرف التنبيه دخل على ضمير المخاطب المنفصل، وفيه الأقوال الثلاثة التى حكيناها عن "سيبويه" و "الخليل" و "أبى سعيد"(٢).

السادسة: قوله: "هاهى ذه"، فحرف التنبيه — ههنا — داخل على ضمير مؤنث مرفوع منفصل، والكلام فيه على ماسبق.

وقد ظهر لك أن الأغلب أن "ها" لا يدخل على اسم مضمر، إلا ومعه أحد أسماء الإشارة، كما تراه، ولو دخلت على الاسم المضمر وحده جاز؛ لأنها شبيهة بأسماء الإشارة فى الإبهام، ولهذا قال "المبرد": علامات الإضمار كلها مبهمة(٣).

فإن قلت: هذا الفصل بين "ها" وبين اسم الإشارة بالمضمر جائز مطلقا، أم لذلك شرط؟

قلت: قال "ابن الأنبارى": إنهم يجعلون المكنى متوسطا بين "ها" وبين "ذا" عند إرادتهم القريب فى الإخبار، فمعنى قولهم: "ها أنا ذا" إذا طلب رجل

= من تصانيفه: غريب الحديث، والمذكر والمؤنث، والزاهر، والواضح فى النحو، والمقصور والممدود، واللامات.
ولد فى رجب سنة ٢٧١ هـ، وتوفى بـ "بغداد" سنة ٣٢٨ هـ.
ينظر: تذكرة الحفاظ ٣ / ٨٤٢ والأنساب ١ / ٣٥٣ ومعجم الأدباء ١٨ / ٣٠٦، ونزهة الألباء / ٢٦٤ وانباه الرواة ٣ / ٢٠١ والبغية ١ / ٢١٣.

١) مابين الحاصرتين تكرر فى المخطوطة، وهو سهو من الناسخ.
وينظر: التخمير ٢ ورقة ١٥٢ حيث يقول أبو محمد: "... ابن الأنبارى: إن قول العامة: (هو ذا يلقى فلانا)، و (أنا ذا ألقى فلانا) خطأ عند جميع العلماء؛ لأن العرب إذا أرادت هذا المعنى، قالوا: (ها هو ذا يلقى فلانا)، و (ها أنا ذا ألقى فلانا)، وأنشد قول أمية:
لَبَّيْكُمَا لَبَّيْكُمَا ∴ هَا أَنَا ذَا لَدَيْكُمَا".

٢) وفى اعراب مثل هذا التركيب، يقول أبو محمد فى التخمير ٢ ورقة ١٥٢:
"... قال أبو سعيد: (ها) فى هذه الحروف للتنبيه، والأسماء بعده مبتدآت، والخبر أسماء الإشارة (ذا) ونحوه.
وإن شئت جعلت التنبيه ونحوه الخبر، والإشارة هى الاسم ...".

٣) ينظر: التخمير ٢ ورقة ١٥٢ وابن يعيش ٨ / ١١٦.

....

لم يعلم أنه حاضر ، أو غائب ، فيقول الشخص المطلوب : " ها أنا ذا " ، يريد : " أنا الحاضر عندك "(١).

ولقائل أن يقول : إن كلام المصنف يدل على أن دخول " ها " على أسماء الإشارة والضمائر أكثر منه بالنسبة إلى غيرهما ، وليس فيه ما يدل على أن دخول " ها " على أحدهما أكثر من الآخر ، أم متساويان في ذلك .

وقد ذكر " علي بن عيسى " ذلك ، فقال : إنما كثر التنبيه في " ذا " ونحوه ، ولم يكثر في " أنت " ونحوه ؛ لأن " ذا " مبهمة من حيث أنها تصلح لكل حاضر ، فقوي بحرف التنبيه ، لتشوف النفس على طلبه بعينه ، لأنه ليس في اللفظ علامة ، وليس كذلك " أنت " ؛ لأنه للمخاطب خاصة(٢).

فإن قلت : كيف يستقيم قولهم : ها أنا والإنسان لا يتصور أن يغفل عن نفسه حتى ينبه عليها ؟

قلت : معنى التنبيه في [ها أنا](٣) ليس تنبيها على النفس ، وإنما هو تنبيه على ما أغفله من أحواله ، ألا ترى أن الإنسان قد ينبه بما يعلم على ما لا يعلم ، فههنا دخل التنبيه على النفس ، والمراد : حال النفس(٤).

---

١) التخمير ٢ ورقة ١٥٢ يقول أبو محمد : " .. إنما يقول القائل (ها أنا ذا) إذا طلب رجل لم يدر : أحاضر هو أم غائب ؟ فيقول المطلوب : (ها أنا ذا) ، أي : الحاضر عندك أنا .
ابن الأنباري : إنما يجعلون المكني بين (ها) و (ذا) إذا أرادوا القريب في الإخبار ، فمعنى (ها أنا ذا ألقى فلانا) : قد قرب لقائي إياه .. ".

٢) السابق.

٣) في المخطوطة: [ها أنت] وهو : تحريف ، والتصويب من التخمير ٢ ورقة ١٥٢.

٤) التخمير ٢ ورقة ١٥٢ يقول أبو محمد : " .. وقال (علي بن عيسى) : ومعنى التنبيه في (ها أنا) مع أن الانسان لا ينبه على نفسه ، وإنما ينبه على ما أغفله من حاله ، والتنبيه وإن كان على ما أغفله من حاله ، فإنه ينبه بذكر ما يعلم على ما لا يعلم ؛ فلذلك خرج التنبيه على النفس ، والمعنى على حال النفس . ولو جاء على الأصل لكان لابد من ذكر النفس ، ففيه مع ذلك إيجاز .. ".
وينظر : ابن يعيش ٨/١١٦.

[حذف ألـف " ما "]

(فصل)" ويحذفون الألف عن "(أما) فيقولون : " أم والله "وفي كلام " هجـــرس ابن كليب" : " أم وسيفي وزربه ،ورمحي ونصليه ، وفرسي وأذنيه ، لا يدع الرجل قاتـــل أبيه وهو ينظر إليه " .

ويبدل بعضهم من همزته (هاء) فيقول : " هما والله " و "هم والله " .
وبعضهم عينا ، فيقول : " عما والله " و " عم والله " .." .

قوله : (ويحذفون الألف عن " أما ") .

اعلم أنهم قد توسعوا في " أما " بالحذف ، وتارة بالقلب ،وتارة بهما ، ومجمـــوع ذلك خمسة أوجه :

أولها : قولهم : "أم والله " .
الشاهد فيه : أنهم حذفوا الألف الواقعة بعد الميم ،طلبا للتخفيف ، فقالوا : " أم والله".
قوله : (وفي كلام " هجرس بن كليب(١) " : " أم وسيفي وزربه ")

والأصل فيه : " أما وسيفي .. " لكنه حذف الألف للتخفيف .
قال في "الحواشي " : زر السيف : حده (٢).
قوله : (" ورمحي ونصليه)

قالوا : رماح العرب العرباء تكون ذات شعبتين .
وثانيها : إبدال الهاء من الهمزة ، فيقال : " هما والله لأفعلن كذا " والموجب لذلك أن مخرج الهاء أقرب من مخرج الهمزة ،فراموا التخفيف بالإبدال .
وثالثها : الجمع بين نوعي التخفيف ،وهما : الإبدال والحذف جميعا ، كقولهم : " هم والله " .
الشاهد فيه : أن الأصل : " أما والله " فأبدلوا من الهمزة هاء ، فصار " هما " ثـــم حذفت الألف الواقعة بعد الميم ، فبقي "هم والله " .
ورابعها : إبدال الهمزة عينا مهملة ، فيقولون : " عما والله " .
وخامسها : الإبدال مع الحذف كلاهما ، فيقال : " عم والله " .
والاشتغال بتقرير كل واحد من هذه الأقوال لايناسب هذا [الكتاب] (٣) ؛ لقلة جدواه .

---

١) تنظر قصته في ابن يعيش ٨ / ١١٧.
٢) اللسان (زرر) ٣ / ١٨٢٥.
٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

ومن أصناف الحروف : حروف النـــداء

(فصل) "وهى : (يا ، وأيا ، وهيا ،وأى ، والهمزة ، ووا) ، فالثلاثة الأول لنداء البعيد، أومن هو بمنزلته من نائم ، أوساه ، وإذا [(١)] نودى بها من عداهم فلحرص المنادى على إقبال المدعو عليه ،ومفاطنته لما يدعوه له .

و (أى ، والهمزة) للقريب، و (وا)للندبة خاصة " .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حروف النداء ... إلى آخره) .

التفسير : اعلم أن للنحويين فى حروف النداء قولين :

أحدهما : أنها أسماء أفعال ، واحتجوا على ذلك بأنها مع المنادى كلاما والحرف لايكون مع الأسماء كلاما [(٢)] .

والثاني : وهو مذهب الجمهور : أنها حروف ، وليست أسماء ، وإنما كانت مع المنادى كلاما ؛ لأن الفعل مقدر بعدها ،فإن المعنى : " يا أدعو زيدا " [(٣)]كما ذكرناه فى مباحث النداء [(٤)] .

قوله : (فالثلاثة الأول لنداء البعيد ،أومن هوبمنزلته : من نائم أوساه) .

اعلم أنه لما كان المقصود بالنداء إنما هو التصويت ، ليقبل المدعو على المصوت ، وكان التصويت بهذه الثلاثة أبلغ من غيرها فى ذلك ، ناسب تخصيصها بالمسافة الطويلة، والنائم والساهى .

قوله : (وإذا نودى بها من عداهم ، فلحرص المنادى على إقبال المدعو عليه ومفاطنته لما يدعوه إليه)

قال " الجوهرى " : الفطنة كالفهم / .. والمفاطنة مفاعلة منه [(٥)] . ٣٢٤/ب

والمعنى / أنه إذانودى بها فذاك لعلة أخرى ،وهى حرص المنادى على أن يقبل عليه المدعو ،ويتفطن لما يدعوه إليه .

والضمير فى (مفاطنته) يرجع إلى الشخص المدعو . والضمير فى قوله : (يدعوه) يرجع إلى المنادى المصوت.

---

١) فى المفصل المطبوع / ٣٠٩ [فإذا] . ولايترتب عليه اختلاف فى المعنى .
٢) شرح الكافية للرضى ١/ ١٣٢ : " وقال أبوعلى فى بعض كلامه : إن (يا) وأخواته أسماء أفعال .. " .
٣) ينظر : ابن يعيش ٨/ ١٢٠ وشرح الكافية للرضى ١/ ١٣٢ .
٤) عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٢٨١ (رسالة) .
٥) الصحاح (فطن) ٦/ ٢١٧٧ .

. . . .

قوله : (وأى ،والهمزة للقريب) .

تقول لمن بين يديك : " أى زيد " و " أزيد " ؛ لأن امتداد الصوت ورفعه غير مطلوب فى نداء من يحضرك .

قوله : (و " وا " للندبة خاصة) فى نحو قولك : " وامحمداه " "واحسيناه " ،وقد سبق الكلام فيه (١) .

وقال بعضهم : " وا " ليس من حروف النداء ، وإنما هو للتفجع على المندوب (٢) .
قال " عبد المجيد " : الندبة دعاء لمن يعلم أنه لا يجيب (٣) .
ومنهم من قسم هذه الحروف الستة إلى ثلاثة أصناف ، فقال :
" يا " أعمها ، وينادى بها البعيد والقريب ،و " أيا " و " هيا " ينادى بهما البعيد ، و " أى " و " الهمزة " ينادى بهما القريب (٤) .

وقال " أبو الحسن " : أم الباب " يا " ؛ لأنه المتداول المعروف ، ثم " أيا " ؛ لأنه " يا " ثم دخلت عليه الهمزة ، ثم " هيا " والهاء بدل من الهمزة ، كما فى نحو: " أرقت " و " هرقت " و "إياك" و "هياك" (٥) ،ثم " أى " ،وهو محذوف من " أيا " ، اقتصروا على حذف الألف الساكنة المتطرفة ، فبقى " أى " .

ثم "الهمزة " ،وذلك أنهم حذفوا من " أى " الياء بعد حذف الألف المتطرفة ، فبقيت الهمزة وحدها (٦) . ومباحث هذا الباب سبق تقريرها فى مباحث المنادى (٧) .

---

١) عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٣١٤ (رسالة) .
٢) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٢٠ وابن يعيش ٨/ ١٢٠ وشرح الكافية للرضى ١/ ١٥٦ .
٣) ينظر : التبصرة والتذكرة للصيمرى ١/ ٣٦٢ تحقيق : د . فتحى أحمد مصطفى (ط أولى _ جامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ _ ١٩٨٢م) .
٤) ينظر : ابن يعيش ٨ / ١١٨ .
٥) يقول ابن يعيش ٨/ ١١٨ : " .. وذهب ابن السكيت إلى أن الأصل فى (هيا) : (أيا) والهاء بدل من الهمزة ، على حد قولهم فى (إياك) : (هياك) ، قال الشاعر :

فَهِيَّاكَ وَالأَمْرَ الَّذِى إِنْ تَوَسَّعَتْ .:. مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهْ "

وينظر : الإبدال لابن السكيت / ٨٩ تحقيق : د . حسين محمد محمد شرف (ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية _ القاهرة ١٣٩٨هـ _ ١٩٧٨م) .
٦) ينظر : ابن يعيش ٨ / ١١٨ .
٧) عرائس المحصل : المجلد الأول / ٢٨١ (رسالة) .

(فصل) " وقول الداعى : " يارب " و " يا ألله " استقصار منه لنفسه ، وهضم لها ، واستبعاد عن مظان القبول والاستماع ، واظهار للرغبة فى الاستجابة بالجؤار " .

قوله : (وقول الداعى : " يارب " و " يا ألله " استقصار منه لنفسه ، وهضم لهـا ، واستبعاد عن مظان القبول والاستماع ، واظهار للرغبة فى الاستجابة بالجؤار) مهموزا

اعلم أن هذا الكلام يرجع الى نقض وجوابه .

بيان ذلك : أنه لما ذكر أن " يا " إنما ينادى بها البعيد ، والنائم ، والساهـى ، قيل له : ينتقض ماذكرته بقول العبد فى دعائه : " يا ألله " فإنه يناديه بـ " يـا " والله تعالى منزه عما ذكرتموه من الأمور الثلاثة .

وجوابه أنه استبعد قبول دعائه ، هضما لنفسه ، وتصغيرا لشأنها .

قوله : (استقصار منه لنفسه) .

قال " أبو محمد " : معناه : نسبة منه نفسه إلى التقصير [١] .

قال " الجوهرى " : يقال : استقصره ، أى : عده مقصرا [٢] . وهضمت الشئ : كسرته [٣] .

وقال فى شامل اللغة : تقول : جـأر القوم إلى الله جؤارا : صاحوا بالدعاء متضرعين ، وجأرت البقرة : هاجت صياحا مرتفعا [٤] .

---

١) التخمير ٢ ورقة ١٥٣ .
٢) الصحاح (قصر) ٧٩٥/٢ .
٣) السابق (هضم) ٥ / ٢٠٥٩ .
٤) اللسان (جأر) ٥٢٨/١ .

ومن أصناف الحرف : حروف التصديق والايجاب

(فصل) "وهي : (نَعَمْ ، وبَلَى ، وأَجَلْ ، وجَيْرِ ، وإِي ، وإِنَّ) .

فأما : (نعم) فمصدقة لما سبقها من كلام منفي ، أو مثبت ، تقول : إذا قال: "قام زيد" أو "لم يقم .." (نعم) تصديقا لقوله .

وكذلك إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام ، إذا قال : "أقام زيد ؟" ، أو "ألم يقم زيد ؟" فقلت: (نعم) فقد حققت مابعد الهمزة .

و (بلى) إيجاب لما بعد النفي ، تقول لمن قال: "لم يقم زيد" ، أو "لم يقم زيد": (بلى) ، أي : قد قام .

قال الله تعالى : "بَلَى قَادِرِين" أي : نجمعها .

و (أجل) لايصدق بها إلا في الخبر خاصة ، يقول القائل : "لقد أتاك زيد" ، فتقول : (أجل) ، ولاتستعمل في جواب الاستفهام .

و (جَيْرِ) نحوها ، بكسر الراء ، وقد تفتح ، قال :

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ ∴ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

ويقال : "جير لأفعلن" بمعنى : "حقا" .

و (إِنَّ) كذلك ، قال :

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَـــــلَا ∴ كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّـــــهْ

و (إِي) لاتستعمل إلا مع القسم ، إذا قال لك المستخبر : "هل كان كذا ؟" قلت : "إِي والله" ، و "إِي الله" ، و "إِي لعمري" ، و "إِي ها الله ذا" .." .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حروف التصديق والإيجاب .. إلى آخره) .

التفسير : اعلم أن المصنف سمى هذه الحروف الستة حروف تصديق وايجاب ؛ لأن المتكلم بها يصدق المخبر فيما أخبر به ، ويحقق ما استفهم عنه .

وقال غيره : هي حروف عدة وتصديق(١) .

أولها : "نعم" وفيها أربع لغات ، يأتيك شرحها ، وهي مبنية على الوقف بالاتفاق .

قال "الجوهري" : "نعم" عدة وتصديق ، وجواب استفهام(٢) .

---

١) أطلق سيبويه على "نعم" أنه حرف عدة وتصديق . الكتاب ٤ / ٢٣٤ .
وينظر : رصف المباني /٣٦٤ .

٢) الصحاح (نعم) ٥ / ٢٠٤٣ .

....

وهى لتصديق الكلام المثبت والمنفى فى الخبر والاستفهام .

وقد أورد المصنف هذه الأوجه الأربعة فى صنفين :

الصنف الأول : أن تقع " نعم " بعد الخبر المثبت ، أو المنفى ، مثال الخبر المثبت قول القائل : " قام زيد " .

الشاهد فيه : أن المتكلم أسند القيام إلى "زيد " ، وأثبته له ، فإن أردت تصديقه فيما أخبرك به ، قلت : " نعم " ، وان أردت تكذيبه ، قلت: " لا " .

ومثال الخبر المنفى قول القائل : " لم يقم زيد " .

الشاهد فيه : أن المخبر أخبر بنفى القيام عن خالد ، فإن رمت تصديقه ، قلت له: "نعم " وان قصدت تكذيبه ، قلت : " لا " .

قوله : (" نعم " تصديقا لقوله) .

اعلم أن الكلام السابق على " نعم " إذا كان إخبارا [١] ، كانت دلالة " نعم " على تصديق المخبر ظاهرة ، بخلاف ما إذا كان السابق استفهاما ، كما ستعرفه .

وقد قدم المصنف تمثيل المثبت على تمثيل المنفى ، والعكس أجدر ، ليكون مطابقا لما ذكره أولا .

الصنف الثاني : أن تقع " نعم " بعد الاستفهام ، وقد عرفت أن الاستفهام ينافى الإخبار ، والمستفهم عنه قد يكون مثبتا ، وقد يكون منفيا .

تقول فى الاستفهام عن المثبت : " أقام زيد ؟ " .

وفى الاستفهام عن المنفى : " ألم يذهب خالد ؟ " .

وتكذيب المستفهم وتصديقه ممتنع ، وانما تحقق مابعد حرف الاستفهام ، أعنى الهمزة ، فان كان مابعد حرف الاستفهام قضية موجبة ، كان قولك : " نعم " محققة لذلك الإيجاب .

وان كان الواقع قضية منفية ، كان قولك : " نعم " مؤكدا لذلك المنفى ، ومحققا ذلك السلب .

قوله : (وكذلك إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام) .

اعلم أنه يريد بالكلامين الجملة المثبتة ، والجملة المنفية ، كما ذكرناه .

---

١) فى المخطوطة [أخبار] بالرفع ، وهو خطأ نحوى لأن خبر (كان) يكون منصوبا .

. . . .

وقال "الفراء" : وضعت "نعم" للاستفهام الذى لاجحد فيه (١) .

فإن قلت: إذا كانت "نعم" لتحقيق مابعد حرف الاستفهام على الوجه الذى بينتموه ، وجب أنه إذا قال المدعى للمدعى عليه : "أليس لى عندك ألف ؟" .

فقال المدعى عليه : "نعم" ألا يلزم المدعى عليه شئ ؛ لأن المعنى على ماذكرتم : "مالك ذلك" .

قلت : قد ذهب بعض الفقهاء إلى ذلك ،وقال إنه ليس بإقرار ،ولا يلزم المدعى عليه شئ .

ومن أوجب الألف فحجته أن العرف على ماتقتضيه العربية ،والأصل فى الأقارير أن تحمل على الاصطلاحات العرفية التى كثر استعمالها ،دون الأوضاع اللغوية .

وثانيها "بلى" قال صاحب التفصلة : أما "بلى" فأرى أنها مركبة من الباء الخافضة ، ومن "لا" النافية ؛ لأن معناها : "بلا شك" ، ثم كثرا استعمال هذه الكلمة ، فحذف "شك" من بعدها ثقة بمعرفة المخاطب بالمعنى (٢) .

وانما فتح الباء من "بَلَى" ، وهى فى الأصل مكسورة ؛ لأنها لما جعلت مع "لا" كلمة واحدة ، فتحت إتباعا لفتحة اللام ؛ لتكون / أخف على اللسان . ٣٢٥/أ

فإذا قال المجيب فى جواب المستفهم "بلى" فهو أبلغ فى التصديق من "نعم" ؛ لأن "بلى" تأكيد لقولك : "نعم" .

وإذا لفظت بالتأكيد ، علم أنك نويت المؤكد ، وكأنك لفظت به ، فإذا ذكرت "نعم" استغنى عن ذكر "بلى" .

وإذا ذكرت "بلى" استغنى عن ذكر "نعم" .

قوله : (وبلى إيجاب [لما] (٣) بعد النفى) .

قال صاحب التفصلة : إنما صارت "بَلَى" لازمة لجواب الاستفهام بحرف الجحد ؛

---

١) معانى القرآن ١/٥٢ .
٢) زعم الفراء فى معانى القرآن ١/٥٢ أن أصلها (بل) زيدت عليها الألف للوقف ، فلذا كانت للرجوع عن النفى ، كما كان (بل) للرجوع عن الجحد فى "ماقام زيد بل عمرو" . والرضى فى شرح الكافية ٢/٣٨٢ يقول : "والأولى كونها حرفا برأسها" . وهو ماذهب إليه المرادى فى الجنى الدانى/٤٠١ والسيوطى فى الهمع ٢/٧٠ .
٣) زيادة عند ابن يعيش ٨/١٢٢ والمفصل المطبوع / ٣١٠ .

....

لأن تثبيت المجحود ، وتصديق المستفهم بحرف الجحد أولى ، إذا وجب تصديقه من تثبيت الواجب ، فصارت "بلى" فى جواب المجحود وتثبيته أصلا ؛ لأنها تأكيد لـ "نعم" ، وذكر التأكيد يدل على ثبوت المؤكد فى النية .

وقد أورد المصنف من ذلك صورتين :

الأولى : قولك لمن قال : " ألم يقم زيد ؟ " (بلى) .

الشاهد فيه أن الاستفهام لما كان بحرف الجحد ، حسن وقوع "بلى" فى جوابه ، والمعنى : "بلا شك قد قام" .

الثانية : قوله تعالى : " بَلَى قَادِرِينَ .. " (١) .

قال فى الكشاف : "بلى" أوجبت مابعد النفى ، وهو الجمع ، فكأنه قيل : بلى نجمعها ، و"قادرين" حال من فاعل "نجمع" ، والعامل عند الجمهور "نجمع" ، أى : نجمع قادرين " (٢) .

قال "الفراء" (٣) : "قادرين" واقع موقع "نقدر" ، أى : بلى نقدر على أن نسوى . وهذا ضعيف ؛ لأنه يستدعى "قادرون" بالرفع .

وقيل : تقديره : بلى أحسبنا قادرين .

وقيل : "قادرين" منصوب بقوله : "نسوى" . وهذا فاسد ؛ لأن مابعد "أن" لايتقدم عليه .

وقال فى كتاب التفصلة : وقد تستعمل "بلى" فى الكلام الواجب ، كما تستعمل فى الكلام المجحود (٤) .

---

١) سورة القيامة ، من الآية / ٤ " بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ " .
٢) الكشاف ٦ / ١٨٥ وينظر : البيان لابن الأنبارى ٢ / ٤٧٦ .
٣) معانى القرآن ٣ / ٢٠٨ .
٤) يقول الرضى فى شرح الكافية ٢ / ٣٨٢ : " وزعم بعضهم أن (بلى) تستعمل بعد الإيجاب مستدلا بقوله :
وَقَدْ بَعُدَتْ بِالوَصْلِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا ... بَلَى إِنَّ مَنْ زَارَ القُبُورَ لَيَبْعُدَا
أى : ليبعدن بالنون الخفيفة .
واستعمال (بلى) فى البيت لتصديق الإيجاب شاذ "
وينظر : رصف المبانى / ٣٦٥ .

. . . .

قال الشاعر :

[٥٥] وَقَدْ بَعُدَتْ بِالْوَصْلِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا ∴ بَلَى إِنَّ مَنْ زَارَ الْقُبُورَ لَيَبْعُدَا (١)

أراد : " ليبعدن " بالنون الخفيفة .

والمعنى : قد بعدت بالوصل الذى بينى وبينها إذ ماتت ، ثم قال : بلا شك يبعد من مات وزار القبور .

وقال " الجوهرى " : ربما ناقض " نعم " " بلى " ، فإذا قال القائل : " ليس لى عندك وديعة " ، فقولك : " نعم " تصديق له ، وقولك : " بلى " تكذيب له (٢) .

وثالثها : " أجل " .

قال صاحب التفصلة : " أجل " حرف معنى ، يدل على تصديق للخبر ، تقول : " محمد عليه السلام " أفضل البرية ، فيقول السامع الذى يصدقك عما أخبرت " أجل " ، يعنى : هو كائن كما تقول (٣) .

قوله : (ولا يصدق بها إلا فى الخبر خاصة ، يقول القائل : " قد أتاك زيد " ، فتقول فى جوابه " أجل ")

والمعنى : هو كائن كما تقول .

ولا تستعمل فى جواب الاستفهام عند أكثر أهل العربية ، فلو قيل : " أيقوم زيد ؟ " لم يجز أن تقول : " أجل " ، وإنما الجائز قولك ـ إن أردت تحقيق المجئ ـ " نعم " .

وذهب بعضهم : إلى أنه يجوز أن يقع بعد الاستفهام أيضا (٤) .

---

١) بيت من الطويل ، ولم أعثر له على قائل ، وهو من شواهد : شرح الكافية للرضى ٣٨٢/٢ .

٢) الصحاح (نعم) ٢٠٤٣/٥ .

٣) ينظر : ابن يعيش ٨/ ١٢٤ والرضى ٣٨٣/٢ والجنى الدانى / ٣٥٤ .

٤) من القائلين بذلك الأخفش ، كما حكاه " الجوهرى " فى الصحاح (أجل) ٤ / ١٦٢٢ . " وقولهم : (أجل) ، إنما هو جواب مثل (نعم) . قال الأخفش : إلا أنه أحسن من (نعم) فى التصديق ، و " (نعم) أحسن منه فى الاستفهام :
فإذا قال : " أنت سوف تذهب " قلت : (أجل) وكان أحسن من (نعم) .
وإذا قال : " أتذهب ؟ " قلت : (نعم) وكان أحسن من (أجل) .. "
وقال بهذا أيضا المالقى فى رصف المبانى / ٥٩ .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٢٢/٢ وابن يعيش ٨ :/ ١٢٤ وشرح الكافية للرضى ٣٨٣/٢ والجنى الدانى / ٣٥٤ والمغنى ٢٠/١ والهمع ٢ / ٧١ .

وقال "الأخفش" : "أجل" جواب مثل "نعم" ، إلا أنه أحسن من "نعم" في التصديق ، و"نعم" أحسن منه في الاستفهام .

فإذا قيل : "يقوم زيد" قلت : "أجل" ، وكان أحسن من "نعم" .

وإذا قيل : "أيذهب خالد ؟" قلت : "نعم" وكان أحسن من "أجل" (١) .

وإذا عرفت هذا ، فلقائل أن يقول : قول المصنف : (ولاتستعمل في جواب الاستفهام) لابد فيه من إضمار ، فإنها تستعمل في جواب الاستفهام عند قوم .

رابعها : "جَيْرِ" بكسر الراء ، وفتحها لغة ، والضمير المؤنث في قوله : (نحوها) يعود إلى "أجل" ، والمعنى : "جير" بمعنى "أجل" ، لايصدق بها إلا في الخبر خاصة ، ولاتستعمل في جواب الاستفهام .

وقول الشاعر :

[٥٦] وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ .. أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُه (٢)

قال في "الحواشي" : الفردوس : موضع من بلاد العرب (٣) . والدعثور : الحوض المتهدم (٤) .

والرواية في البيت الكسر ، وحينئذ يكون دليلا على دعواه أن الراء مكسورة ، وقد وقع

---

١) ينظر : ابن يعيش ١٢٤/٨ والايضاح لابن الحاجب ٢٢٢/٢ وشرح الكافية للرضي ٣٨٣/٢ والجنى الداني /٣٥٤ والمغني ٢٠/١ والهمع ٧١/٢ .

٢) من الطويل ، قاله : مضرس بن ربعي الأسدي (المؤتلف /١٩١ ومعجم المرزباني/ ٣٩٠ والخزانة ٤ / ٢٣٥) .

والبيت من شواهد : الصحاح (جير) ٦١٩/٢ (عثر) ٦٥٨/٢ وابن يعيش ١٢٤/٨ وإيضاح ابن الحاجب ٢٢٣/٢ والجنى الداني /٣٥٤ والمغني ١٢٠/١ ، واللسان (جير) ١٣٧/١ والعيني ٩٨/٤ والهمع ١٢٥/٢ والدرر ١٥٨/٢ .

المعنى : أن تلك النسوة قلن أول مشرب نشربه يكون على ذلك المكان ، فقال : نعم ، هذا يقع إنْ ضُرِب وأبيحت دعاثره ، فلم يمنع منه أحد ، وأما مع عمارته : فهو مصون ممنوع لاسبيل إلى الوصول إليه .

والشاهد فيه : مجيء "جير" حرف جواب بمعنى "نعم" .

٣) لم أعثر عليه في الحواشي . وينظر : معجم البلدان ٤ / ٢٤٣ .

٤) الصحاح (دعثر) ٦٥٨/٢ .

. . . .

فى بعض النسخ مقيدا بالفتح ، فيكون حجة على قوله : (وقد تفتح).
ولقائل أن يقول : فى إيراد المصنف هذا البيت فى هذا الموضع نظر ، فإن "الجوهرى" أورده حجة على أن "جير" بكسر الراء يمين للعرب ، وأن معناها : "حقا" ، فقال : "جير لا آتيك" بكسر الراء يمين للعرب ، ومعناها : حقا ، قال الشاعر:

وَقُلْنَ عَلَى الفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ ... أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ [١]

فاحتج به على أنه يكون بمعنى "حقا" ويكون المعنى على ماذكره : أجل : حقا .

إذا عرفت هذا ، فأجدر بالمصنف أن يذكر هذا البيت بعد قوله :
(ويقال : "جير لأفعلن" بمعنى : حقا) ؛ ليكون حجة على أن "جير" يكون بمعنى "حقا" ، كما حكيناه عن "الجوهرى".

قال فى "الحواشى" [٢] : وانما وقع "جير" موقع القسم ؛ لأن اليمين والقسم من واد واحد.

وخامسها : "إِنَّ" ، وهى قد تكون بمعنى "أجل" ، وقد سبق فى مباحث الحروف المشبهة بالفعل [٣].

وقول المصنف : (و "إِنَّ" كذلك) معناه : أن "جير" لما كانت بمعنى "أجل" ، فكذلك "إِنَّ" بمعنى "أجل" أيضا ، وإذ ذاك فـ "إِنَّ" لايصدق بها إلا فى الخبر خاصة ، ولاتقع فى جواب الاستفهام ، كما ذكره .

قال صاحب التفصلة : وقد تقع "إِنَّ" موقع "أجل" فى الإخبار [٤] ، نحو قول الشاعر:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا ... كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ : إِنَّهْ [٥]

أى : "أجل" ، يعنى : صدقتن ، قد كبرت وقد علانى الشيب.

وأصل معنى قوله : "إِنَّه" فى هذا البيت : كائن مايقلن كما يقلن ، أى : فقلت : كائن مايقلن ، وأنا الآن فى هذا الحال .

وسادسها : "إِيْ" بكسر الهمزة ، وسكون الياء ، وهى من حروف التصديق ، ولاتستعمل إلا مع القسم بخلاف أخواتها ، يقال : "هل كان كذا ؟" فتقول : "إِيْ واللهِ" ، أى : قد كان .

---

١) الصحاح (جير) ٢/٦١٩.
٢) الحواشى /٥٩.   ٣) ينظر : ص ١٠٠ من التحقيق.
٤) ينظر : الايضاح لابن الحاجب ٢/٢٢٢ وابن يعيش ٨/١٢٤ ورصف المبانى/١٢٤ والجنى الدانى /٣٨٣.
٥) سبق توضيح البيت ص ٩ من التحقيق .

....

قال في التفصلة : إن المتقدمين زعموا أن " إِيْ " حرف يدخل في اليمين كالصلة والمفتاح ، وذلك نحو قوله تعالى : " وَيَسْتَنْبِئُونَكَ [1] أَحَقٌّ هُوَ ، قُلْ : إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ [2] " .
وقال : " إِيْ " حرف يتقدم اليمين عند جواب الكلام ، ولا يبدأ به من غير أن يسبقه كلام يقتضي جوابا [3] .

وإذا سألك سائل / عن شيء ، فحققت ما سألت ، قلت : " إِيْ والله " ، وضده ٣٢٥/ب " لا والله " .

وقال آخرون : هي بمعنى " بلى " ، ولا تأتي إلا قبل اليمين ، واليمين صلة لها ، نحو قولك : " بلى والله " ، و " بلى وربي " [4] . وكلا القولين محتمل للمعنى الذي ذهبوا إليه ، إلا أن " بلى " قل ما يتكلم العرب به في جواب الاستفهام الواجب .

وقد أورد المصنف من أمثلته أربعة ، ساكنة الياء في جميعها ، إلا في الثانية ، فإن الرواية فتح الياء ، ويجوز تسكينها ، كما ستعرفه .

قوله : (وأي ها الله ذا) بالمد ، والقصر .

قال " أبو محمد " : يجوز " إِيْ اللهَ " بالنصب ، و " هَا اللهِ " لا يكون إلا بالخفض ، لأن " إِيْ " ليست بعوض عن حرف القسم ، وإنما هو جواب لمن سألك عن الخبر ، فقلت : " إِيْ والله لقد كان كذا " بخلاف " ها " فإنه عوض عن الواو [5] .

وقال " الجوهري " : " ها " للتنبيه ، وقد يقسم بها ، يقال : " لا ها الله ما فعلت " ، أي : لا والله ، أبدلت الهاء من الواو ، وإن شئت حذفت الألف التي بعد الهاء ، وإن شئت أثبت .

---

١) في المخطوطة [ويستفتونك] وهو خطأ ، والصواب ما أثبته .
٢) سورة يونس ، من الآية /٥٣ : " وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ، قُلْ إِي وَرَبِّي ، إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ " .
٣) ينظر : إيضاح ابن الحاجب ٢٢٣/٢ وابن يعيش ١٢٤/٨ وشرح الكافية للرضي ٣٨٣/٢ ورصف المباني /١٣٦ والجنى الداني /٢٥٢ .
٤) الصحاح (أي) ٢٢٧٧/٦ : " كما أن (إِيْ) بالكسر كلمة تتقدم القسم ، معناها (بلى) . تقول : " إِيْ وربي " ، و " إي والله " .
٥) التخمير ٢ ورقة ١٥٤ ، ١٥٥ .

....

وقولهم : "لاها الله ذا" أصله : لا والله هذا ، ففرقت بين "ها" و"ذا" ، وجعلت الاسم بينهما ، وجررته بحرف التنبيه ، والتقدير : "لا والله مافعلت هـذا" فحذف ، واختصر ، لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم ، وتدم "ها" كما قدم في قولهم: "ها هو ذا" و "ها أنذا" .. (١)

وقد سبق قوله : بالمد ، والقصر ، يريد : بمد الألف، وحذف ألف الوصل على مايجئ شرحه في قسم المشترك (٢).

----

١) الصحاح (ها) ٦ / ٢٥٥٧.
٢) ينظر : ص ٦١٨ من التحقيق.

[كسر العين من " نعـم "]

(فصل) " وكنانة تكسر العين من (نعم).

وفى قراءة عمر بن الخطاب ، وابن مسعود رضى الله عنهما " قالوا : نَعِم ".

وحكى أن عمر سأل قوما عن شىء ، فقالوا : (نَعَمْ) بالفتح ، فقال عمر : " إنما النَّعَمُ الإبل " ، فقالوا : (نَعِم).

وعن " النضر بن شميل " أن (نَحَم) بالحاء لغة ناس من العرب .. " .

قوله : (وكنانة تكسر العين من " نَعِم ").

اعلم أن اللغات المنقولة فى " نعم " أربع :

الأولى : فتح النون والعين جميعا ، وتخفيف الميم ، وهذه اللغة هى المشهورة المتداولة .

الثانية : كسر العين ، وهى الأولى فى الرتبة ، إلا أنه قد قرئ بها فى السبعة ، واستعملها الفصحاء فى كلامهم .

والثالثة : نقلها " عبد الجبار " وهى كسر النون " والعين جميعا ، وهى قليلة [1] .

والرابعة : نقلها " النضر بن شميل " [2] (نحم) بالحاء المهملة [3] . وهذه اللغة ، لم ينقلها المصنف ، وانما وقعت على الحاشية فى بعض النسخ ، فغلط بعض الكتبة ، وجعلها من الأصل .

وقد احتج المصنف على لغة كسر العين بوجهين :

أحدهما : قراءة [4] " عمر " [5] ، و " ابن مسعود " رضى الله عنهما .

---

١) ينظر : الصحاح (نعم) ٥/ ٢٠٤٢ وشرح الكافية للرضى ٢/ ٣٨٢.

٢) النضر بن شميل : ابن خرشة بن كلثوم بن عنزة ابن زهير ، أبو الحسن ، أخذ عن الخليل والعرب ، وأقام بالبادية أربعين سنة ، ولد بالبصرة .
من تصانيفه : غريب الحديث ، الجيم ، المدخل إلى كتاب العين .
مات سنة ٢٠٣ هـ وقيل : ٢٠٤ هـ .
ينظر : طبقات الزبيدى / ٥٥ ونزهة الألباء / ٨٥ والبغية ٢/ ٣١٦.

٣) ينظر : ابن يعيش ٨/ ١٢٥ وشرح الكافية للرضى ٢/ ٣٨٢ والجنى الدانى / ٤٦٩.

٤) يقول القيس فى كتابه الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٦٣ عند التعرض للآية / ٤٤ من سورة الأعراف : " وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا ، فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ، قَالُوا : نَعَمْ .. " .
قوله : (قالوا : نعم) قرأ الكسائى بكسر العين ، حيث وقع ، وفتحها الباقون ، وهما لغتان .. وكأن من كسر العين فى " نعم " أراد أن يفرق بين " نعم " الذى هو جواب ، وبين " نعم " الذى هو اسم للإبل والبقر والغنم .
وقد روى عن عمر إنكار : " نَعَم " بفتح العين فى الجواب ، وقال : قل : " نَعِم " .. "
وينظر : الحجة فى القراءات لابن خالويه / ١٥٤ وابن يعيش ٨/ ١٢٥ والجنى الدانى / ٤٦٩ والمغنى ٢/ ٣٤٥.

٥) هو : عمر بن الخطاب رضى الله عنه ثانى الخلفاء الراشدين . استشهد سنة ٢٣ هـ

....

والثاني: بإنكار عمر على من فتح العين ، كما ذكره في الأصل(١) .

ولقائل أن يقول : إن كسر العين في " نَعِم " قراءة (٢) " الكسائي " في جميع القرآن في السبعة ، فلا معنى لاحتجاج المصنف بالقراءة الشاذة .

= ينظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٢/٥١٨ وأسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الجزري ٤/١٤٥ تحقيق : محمد إبراهيم البنا وآخرين(ط . الشعب — مصر) وتذكرة الحفاظ للذهبي ١/٥ .

١) اللسان (نعم) ٦ / ٤٤٨٥ : " وقال أبو عثمان النهدي : أمرنا أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه بأمر ، فقلنا (نَعَمْ) ، فقال : لاتقولوا : نَعَمْ ، وقولوا : نَعِم ، بكسر العين .
وقال بعض ولد الزبير : ماكنت أسمع أشياخ قريش يقولون إلاّ " نَعِم " بكسر العين .. " .

٢) البحر المحيط ٤/٣٠٠ يقول أبو حيان عند تفسير قوله : " وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ الخ : " وقرأ ابن وثاب ، والأعمش ، والكسائي (نَعِم) بكسر العين .. " .
وينظر : الصحاح (نعم) ٥ / ٢٠٤٣ وابن يعيش ٨/١٢٥ والمغني ٢/٣٤٥ ، والجنى الداني / ٤٦٩ .

[القول فى : " إِىْ وَاللَّهِ "]

(فصل) : " وفـــــى " إِىْ وَاللَّهِ " ثلاثة أوجه : فتح الياء وتسكينها ، والجمع بيـن ساكنين : هى ، ولام التعريف المدغمة ، وحذفها " .

قوله : (و[فى](١) " إِىْ وَاللَّهِ " ثلاثة أوجه : فتح الياء وتسكينها [والجمع بيـــن ساكنين : هى ، ولام التعريف المدغمة](٢) وحذفها) .

أما الفتح : فللهرب من التقاء الساكنين ، وكون الفتحة أخف الحركـــات .

وأما الاسكان ، وإثبات الياء : فلأنه الأصل (٣) .

قال "أبو محمد" : تقول: "إِىْ لله " بإثبات [الياء](٤) الساكنة ، ومدها للحـــرف المدغم الذى بعدها ، مع حذف ألف الوصل من "الله " ، كما قلت : " ها لله" إذا مددت (٥).

وأما حذف الياء : فلأنه أخف وأبعد من التقاء الساكنين .

وإذا حذفت الياء من " اى " بقيت همزتها مكسورة على ماكانت عليه ، وجاءت الــلام المشددة ، فقيل : " الله لأفعلن " بكسر الهمزة والترقيق .

---

١) سقط من المخطوطة .
٢) مابين الحاصرتين سقط من المخطوطة .
٣) ينظر : ابن يعيش ١٢٥/٨ والجنى الدانى ٢٥٢/٢ .
٤) زيادة يستقيم بها الكلام .
٥) التخمير ٢ ورقة ١٥٥ وعبارته : " فى (إِىْ) من (إِىْ وَاللَّهِ) ثلاثة أوجه : (اى اللــه) بفتح الياء ، وساكنة ومدها للمدغم الذى بعدها ، مع حذف الوصــل من (الله) ، كما قلت : (هَا لله) إذا مددت .
الثالث (إِ للَّه) بحذف الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، فيبقى من اللفظ همــزة مكسورة بعدها لام مشددة .. " .

ومن أصناف الحرف : حروف الاستثنـاء

" وهى : (إِلاَّ ،وَحَاشَا ،وَعَدَا ،وَخَلاَ) فى بعض اللغات " .

قوله : (ومن أصناف الحرف : حروف الاستثناء) .

اعلم أنا قد ذكرنا ـ فيما تقدم (1) ـ أن الاستثناء ، قد يكون بأسماء ، وأفعال ، وحروف ،وتلك الحروف أربعة : (إِلاَّ ،وَحَاشَا ،وَخَلاَ ،وَعَدَا) .

غير أن الثلاثة الأخيرة ، لم تستعمل حرفا فى بعض اللغات ، كما بيناه فى مباحث الاستثناء ،إلا أن استعمال " حاشا " حرفا فى الاستثناء به أكثر من استعمال "عدا " و " خلا " حرفين .

وقد سبق الكلام فى كل منها مستقصى فى مباحث الاستثناء (2) .

---

1) عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٥٣٢ (رسالة) .
2) السابق/ ٥٣٥ (رسالة) .

ومن أصناف الحرف : حرفا الخطاب

" وهما : (الكاف ،والتاء) اللاحقتان علامة للخطاب ، في نحو : (ذاك ،وذلك ، وأولئك ، وهناك ، وهاك ،وحيهلك ،والنجاءك ،ورويدك ، وأرأيتك ،وإياك)، وفي (أنتَ ،وأنتِ) ..." .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حرفا الخطاب) .

التفسير : ونصدره بثلاثة أبحاث :

البحث الأول : قالوا : الضابط في الخطاب أن تجعل أول كلامك للمسئول عنه الغائب ،وآخره للمسئول منه المخاطب ، فتقول ـ إن سألت رجلا عن رجل ـ " كيف ذلك الرجل يارجل ؟ " .

وإذا سألته عن رجلين ، قلت : " كيف ذانك الرجلان يارجل ؟ "

وإن سألته عن رجال قلت : " كيف أولئك الرجال يارجل ؟ " .

و " ذا " اسم الإشارة ،واللام زائدة للتنبيه ، قاله : " أبو البركات " (١) .

وقال " الحضرمي " : الكاف واللام لتراخي المشار إليه ،

وقيل : لتراخي المخاطب وبعده ،وهو الأظهر (٢) .

قال " أبو البركات " : وأصل هذه اللام أن تكون ساكنة ،وإنما كسرت ،لسكونها، وسكون الألف قبلها ؛ لأنها لو لم تكسر ، لاشتبهت بلام الملك في قولك : " هذا لك " (٣) .

وفيه مزيد بحث يأتيك في مباحث الصورة الرابعة .

---

١) أسرار العربية / ١٥٧ : " واللام في (ذلك ،وتلك) زائدة للتنبيه ، كـ (ها) في (هذا) ، ولهذا لا يحسن أن يقال : "هذا لِك " ،ولا " هنا لِك " ..." .

٢) ينظر : ابن يعيش ١٣٥/٣ ،وشرح الرضي ٣٣/٢ ، ٣٤ .

٣) أسرار العربية : ١٥٧ : " وأصل اللام أن تكون ساكنة ،فإن قيل فلم كسرت اللام في " ذلك " وحدها ؟
قيل : إنما كسرت " ذلك " لوجهين :
أحدهما : أنها كسرت لالتقاء الساكنين ؛ لسكونها ،وسكون الألف قبلها .
والثاني : أنها كسرت ؛ لئلا تلتبس بلام الملك ، ألا ترى أنك لو قلت " ذلك " بفتح اللام ، لالتبس ،وتوهم السامع أن المراد به أن هذا الشيء ملك لك ، فلما كان يؤدي إلى الالتباس ،كسرت اللام لإزالة هذا الالتباس ..." .

. . . .

قال "عبد المجيد" : الكاف فى "ذلك" ونحوه لمجرد الخطاب ، ولامحل لها من الإعراب ، وهى مفتوحة فى المذكر ، مكسورة فى المؤنث(١) .

ونقل "الحضرمى" عن قوم فتحها للمؤنث أيضا . وهى لغة قليلة(٢) .

البحث الثانى : أن الكاف فى قولك: "ذلكما" هى حرف الخطاب ، وهى مضمومة ـ وسنذكر علة ذلك ـ والميم مع الألف كلاهما علامة التثنية .

وهى فى قولك : "ذلكم" أيضا حرف الخطاب ، والميم علامة الجمع ، وكان الأصل : "ذلكمو" بزيادة الميم ، والواو ، كما زيد فى التثنية حرفان ، لكنهم قد يحذفون الواو تخفيفا ؛ لأنه لالبس فى حذفها .

والكاف ـ أيضا ـ فى قولك : "ذلكن" حرف خطاب ، والنون المشددة المفتوحة علامة الجمع ، وانما وجب أن تكون النون مشددة ، لتكون بإزاء مازيد للمذكر والمؤنث .

والنون المشددة حرفان بازاء الميم والواو فى جمع المذكر ، والميم والألف فى المثنى . ومن العرب من يستعمل الكاف مفردة فى موضع التثنية والجمع ، محتجا بقوله : "ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ . ." (٣) .

البحث الثالث : قال "المبرد" فى كتابه المسمى بالشافى ، فى قولك : "أنت ذاهب" : إن "الفراء" نص على أن التاء من "أنت" هى الاسم ، ضمت إليها "أن" ، يعنى / ٣٢٦/أ أنها التاء فى "قمت" ، ثم قدمت ، فبقيت وحدها ، فدعمت بـ "أن" (٤) .

---

١) ينظر : الإنصاف ٦٩٦/٢ وابن يعيش ١٢٦/٨ .

٢) ينظر : ابن يعيش ١٣٥/٣ . ويقول السيوطى فى الهمع ٧٧/١ : ". . ثم منهم من يفتحها مع المذكر ، ويكسرها مع المؤنث ، ومنهم من يفتحها معهما . ." .

٣) سورة آل عمران ، من الآية / ١٨٢ : "ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ" .

٤) شرح الكافية للرضى ١٠/٢ : "ومذهب الفراء أن "أنت" بكماله اسم ، والتاء من نفس الكلمة . وقال بعضهم : إن الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة ، فكانت مرفوعة متصلة ؛ فلما أرادوا انفصالها ، دعموها بـ "أن" لتستقل لفظا ، كما هو مذهب بعض الكوفيين ، وابن كيسان فى "إيا" وأخواته . ." .
وماذهب إليه الفراء هو مذهب كثير من الكوفيين ، واختاره ابن مالك .
ينظر : شرح الأشمونى بحاشية الصبان ١١٤/١ .

....

وقال أهل البصرة : الاسم فى " أنت "الألف والنون لاغير ، وأدخلت التاء ، لتدل على المخاطب ، ألا ترى أنك إذا عنيت نفسك ، قلت : " أنا " ، فالألف صلة ، وإذا جمعت ، قلت : "نحن " .

فإذا ثنيت ، قلت : " أنتما " تزيد ميما وألفا على التاء التى كانت فى خطاب الواحد (١).

قال " الصيمرى " : إنما ضمت التاء من " أنتُما " و " قمتُما " ؛ لأنهما لو تركتا على حالهما قبل التثنية ،لتوهم أن مابعدها منفصل منها ، فبنيت التاء على الضم ، ليعلم بتغيرها عما كانت عليه أنها جعلت مع مابعدها كشىء واحد .

قال : ولهذا ضمت الكاف فى "ذَلِكُمَا " و " ضَرَبَكُمَا "(٢) .

قال فى " الشافى " : إنما ضمت التاء ، والكاف فى التثنية ؛ لأن الكاف تفتح فى الإفراد فى المذكر ، وتكسر فى المؤنث للفرق بين خطاب المذكر والمؤنث ، وحركة الفرق بمنزلة حركة الإعراب ، والتثنية تزول معها حركة الواحد ،فتحرك الكاف فى التثنية بغير الحركتين اللتين كانتا للفرق فى الواحد ، وكذلك ضم التاء .

قوله : (حرفا الخطاب : وهما الكاف ،والتاء اللاحقتان علامة للخطاب).

لقائل أن يقول : فى العبارة تساهل من وجهين :

أولهما : أنه أهمل ذكر الشىء الذى يلحقانه ،وهو الاسم .

وثانيهما : أن الكاف والتاء فى " ضربك " و " ضربت " ، وإن كانا اسمين ،لم يخلوا عن علامة الخطاب أيضا ، إلا أنهما لم يتجردا لذلك .

قوله : (وهناك).

الاسم فيه " هنا " والكاف حرف الخطاب ، والمعنى : ثمة .

قوله : (وهاك)بمعنى : "خذ " و (حيهلك) بمعنى ؟ أقبل " من أسماء الأفعال ، والكاف فيها لمجرد الخطاب .

قوله : (والنجاءك)بالهمز ، الكاف فيه حرف خطاب ، لكونه معرفة ،والمعارف لاتضاف .

قال " أبو الحسن " : هو منصوب على المصدر بإضمار فعل ، تقديره : انج النجاء (٣) .

---

١) الإنصاف ٢/٦٩٦ وابن يعيش ٣/٩٣.

٢) تبصرة المبتدى ٢/٤٥٢ (رسالة).

٣) ينظر : الكتاب ١/٢٤٤، ٢٤٥ والمقتضب ٣/٢٠٩ ، ٢٧٩ وابن يعيش ٣/٩٢.

قوله : (رويدك ،وإياك) سبق الكلام فيهما في مباحث المبنيات[١] .

قوله : (أرأيتك) بفتح التاء ،فالكاف فيه حرف خطاب ،لقولهم : " أرأيتك زيدا ماصنع " ،فقد استوفت "رأت " مفعولها الأول منهما "زيدا " ،والثاني جملة الاستفهام ، و " رأيت " معلق عليه ، والكاف حرف لاموضع لها من الإعراب[٢] .

وقال أهل الكوفة : إن الكاف هو المفعول الأول[٣] .

وهو ضعيف ؛ لأن شرط المفعول الثاني في هذا الباب إذا كان مفردا أن يكون هو الأول في المعنى ،وهذا الشرط منتف فيما ذكرناه[٤] .

ومثله في التنزيل : " .. أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِى كَرَّمْتَ عَلَيَّ ... "[٥] وكثير من الآيات .

وقال "الفراء ":للعرب في "أرأيت " لغتان ومعنيان :

أحدهما : أن تسأل الرجل : " أرأيت زيدا بعينك ؟ " فهذه مهموزة .

والآخر : أن تقول : " أريتك " وأنت تريد " أخبرني " ، فيترك الهمز ،للفرق بين المعنيين[٦] .

---

١) عرائس المحصل : ورقة /١٣٨ (مخطوط) .

٢) ينظر : الكتاب ٢٤٥/١ والمقتضب ٣ / ٢١٠ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٦٨/١ وابن يعيش ١٢٦/٨ .

٣) ينظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٦٨/١ .

٤) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٦٨/١ : "ولو كان "الكاف "المفعول الأول ،لكان " زيدا " المفعول الثاني ، و "زيدا " غير الكاف ؛ لأن " زيدا " غائب ، وهو غير المخاطب .. " .
ينظر : الهمع ٧٧/١ .

٥) سورة الإسراء ، من الآية ٦٢ : " قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِى كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلاً " .

٦) معاني القرآن ٣٣٣/١ وعبارته : " العرب لها في (أرأيت) لغتان ومعنيان :
أحدهما : أن يسأل الرجل الرجل : " أرأيت زيدا بعينك ؟ " فهذه مهموزة .
فإذا أوقعتها على الرجل منه قلت : " أرأيتك على غير هذه الحال ؟ " تريد : هل رأيت نفسك على غير هذه الحال ؟ .
ثم تثنى وتجمع ، فتقول للرجلين : أرأيتماكما ، وللقوم : أرأيتموكم ،وللنسوة :أرأيتنكن ، وللمرأة : أرأيتكِ ، تخفض التاء والكاف لايجوز إلا ذلك .
والمعنى الآخر : أن تقول: أرأيتَكَ ، وأنت تريد : أخبرني ، وتهمزها ، وتنصب التاء منها ، وتترك الهمز إن شئت ، وهو أكثر كلام العرب ، وتترك التاء موحدة مفتوحة للواحد والواحدة ، والجمع في مؤنثه ومذكره ... " .
وينظر : البحر المحيط ١٢٥/٤ .

....

وقد قرأ " الكسائى : " أريتم " بحذف الهمزة كل القرآن ، ولينها " نافع " (١) .

قوله : (وفى " أنت " و " أنت ") .

اعلم أن التاء فى المذكر مفتوحة ، وفى المؤنث مكسورة ، كما سبق فى الكـــاف وقد عرفت أن مذهب أهل البصرة أن التاء حرف الخطاب ، وأن الاسم هو " أن " ، والتاء لاحقه له .

ـــ

١) ينظر : البحر المحيط ٤/١٢٥ واتحاف فضلاء البشر /٢٨٥ .
نافع : ابن عبد الرحمن بن أبى نعيم ، أحد القراء السبعة ، وأصله من " أصبهان " . وقراءة نافع متواترة ، وكان إمام الناس فى القراءة بالمدينة . كان مولده فى حدود سنة ٧٠ من الهجرة . وكانت وفاته سنة ١٦٩ هـ .
ينظر : طبقات القراء ٢/٣٣٠ وتاريخ القراء العشرة / ٥ ومابعدها .

(فصل) " وتلحقهما التثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، كما تلحق الضمائر ، قال الله تعالى : " ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي " ، وقال : " ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ " ، وقال : " فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ " ، وقال : " أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ " ، وقال : " فَأُولَئِكُمْ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ " ، وقال : " كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ " .

وتقول : " أنتما ، وأنتم ، وأنتن " ..." .

قوله : (وتلحقهما التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، والتذكير ، كما تلحق الضمائر) .

أما كيفية اللحوق فى الضمائر ، فقد ذكرناه فى مباحثها (١) .

وأما ههنا : فقد ذكر المصنف من ذلك صورا ستا :

الأولى : قول يوسف عليه السلام لصاحبيه : " .. ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي .. " (٢)

الشاهد فيه : أن " ذا " اسم إشارة ، والمشار إليه مفرد ، وهو ما ذكره لهما ، واللام المكسورة زائدة ، والكاف حرف الخطاب ، والمخاطب اثنان ، وهما : صاحبا يوسف فى السجن ، و " ما " علامة التثنية ، كما عرفته .

الثانية : قوله تعالى : " ... ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ .. " (٣) .

الشاهد فيه : أن المشار إليه مفرد ، والمخاطب جمع مذكر .

بيان ذلك : أن " ذا " اسم إشارة ، والمشار إليه : ما سبق ذكره .

واللام المكسورة زيدت للتنبيه ، أو لتراخى المشار إليه ، أو لتراخى المخاطب بعده ، كما ذكرناه أولا ، والكاف حرف خطاب ، والميم علامة الجمع ، وأصله : " ذلكمو " بالميم والواو ، إلا أنهم حذفوا الواو تخفيفا .

الثالثة : قوله فى التنزيل : " قَالَتْ : فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ .. " (٤)

الشاهد فيه : أن المشار إليه اسم مفرد ، مذكر ، وهو يوسف عليه السلام .

واللام المكسورة زيدت ، كما عرفته ، والكاف المضمومة حرف خطاب ، والنون المشددة علامة جمع المؤنث ، وهى حرفان ، كما أن علامة التثنية حرفان ، وعلامة جمع الرجال حرفان .

الرابعة : قوله تعالى : " وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ .. " (٥) .

---

١) عرائس المحصل ورقة ١٤١ وما بعدها (مخطوط) .

٢) سورة يوسف ، من الآية / ٣٧ .

٣) سورة البقرة ، من الآية / ٥٤ ، وتمامها : " .. عِنْدَ بَارِئِكُمْ ، فَتَابَ عَلَيْكُمْ ، إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ " .

٤) سورة يوسف ، من الآية / ٣٢ .

٥) سورة الأعراف ، من الآية / ٤٣ : " .. وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ " .

....

الشاهد فيه : أن " تلك " اسم مؤنث للإشارة ، والمشار إليه الجنة ، والكاف للخطاب ، والمخاطب أهل الجنة ، والميم علامة جمع الذكور ، كما عرفته .

قال " القيسى "(١) : " أنْ " مخففة من الثقيلة ، وهى فى موضع نصب على حذف حرف الجر ، أى : بِأَنْ تِلْكُمُ(٢) .

وقيل: مفسرة بمعنى " أى " ، لا موضع لها من الإعراب(٣) .

وقوله : " أورثتموها " فى موضع نصب على الحال ، و " تلك " اسم مبهم ، والتاء هو الاسم ، واللام دخلت لتدل على بعد المشار إليه ، والكاف للخطاب ، لا موضع لها من الإعراب .

وأصل " تلك " : " تيلك " فلما توالت كسرتان ، وبينهما الياء ، أسكنت اللام ، تخفيفا ، وحذفت الياء ، لسكونها وسكون اللام .

وأصل اللام الفتح ؛ لأنها لام تأكيد ، ولكن كسرت فى هذا للفرق بينها وبين لام الملك إذا قلت : " تيلك " ، أى : هذه لك(٤) .

---

١) القيسى : مكى بن أبى طالب حموش بن محمد بن مختار أبو محمد ، النحوى .
ولد فى شعبان سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ، وأصله من القيروان .
من تصانيفه : إعراب القرآن ، الموجز فى القراءات ، الكشف فى القراءات .
مات فى المحرم سنة ٤٣٧ هـ .
ينظر : نزهة الألباء / ٣٤٧ والبغية ٢ / ٢٩٨ .

٢) ينظر : معانى القرآن للأخفش ١ / ٢٩٩ والكشاف ٢ / ١٠٨ .

٣) ينظر : المرجعان السابقان .

٤) فى أسرار العربية / ١٥٧ أصل اللام السكون وهى زائدة للتنبيه ، حيث يقول أبو البركات : " .. واللام فى (ذلك ، وتلك) زائدة للتنبيه ، كـ : (ها) فى : (هذا) ؛ ولهذا لا يحسن أن يقال : (هَذا لِكَ ، ولا هَتَالِك) .
وأصل اللام أن تكون ساكنة ، فإن قيل : فلم كسرت اللام فى (ذلك) وحدها ؟
قيل : إنما كسرت (ذلك) لوجهين : أحدهما : أنها كسرت لالتقاء الساكنين ؛ لسكونها وسكون الألف قبلها . والثانى : أنها كسرت ؛ لئلا تلتبس بلام الملك .
ألا ترى أنك لو قلت : (ذا لَكَ) بفتح اللام ، لالتبس ، وتوهم السامع أن المراد به : أن هذا الشئ ملك لك ، فلما كان يؤدى إلى الالتباس ، كسرت اللام ، لإزالة هذا الالتباس .. " .

. . . .

وقيل : إن اللام إنما دخلت لتفرق بين المبهم والكاف ، لئلا يظن أنه مضاف إلى الكاف .

وأصلها على هذا القول السكون ؛ لأنه حرف معنى ، ثم حذفت الياء ، لسكونها ، وسكون اللام ، ويلزم من قال فى اللام هذا القول الأخير ألا يجيز حذفها ، وهو جائز عند الجميع .

والاسم [عند البصريين] (١) " التاء " و " الياء " ، كما قالوا فى " ذلك " : ان الاسم " الذال " ، و " الألف " .

وقال [الكوفيون] (٢) : الاسم " الذال " وحدها .

الخامسة : قوله تعالى : " وَكَذَٰلِكَ (٣) جَعَلْنَاكُمْ ... " (٤) .

الشاهد فيه : أن المشار إليه جمع ، والمخاطب جمع .

السادسة : قوله عز وجل : " قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ ... " (٥) .

الشاهد فيه : أن " ذا " هو الاسم ، والمشار اليه مفرد مذكر ، وكذلك المخاطب مفرد ، وهو مذكر ، أو مؤنث على اختلاف الاثنين ، والكلام فيه على ماسبق .

قوله : (وتقول : " أنتما " ، و " أنتم " ، و " أنتن ") .

اعلم أن التثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث تلحق التاء ، كما تلحق الكاف . تقول فى التثنية : " أنتما " ، ويكون " أن " هو الاسم ، والتاء حرف الخطاب ، و " ما " علامة التثنية .

والكلام فى " أنتم " على نسقه فى " ذلكم " ، وفى " أنتن " على نهجه فى " ذلكن " فاعتبره .

---

١) فى المخطوطة [الكوفيين] وهو تحريف ؛ لأن الكوفيين لم يقولوا هذا ، وانما الذين قالوه : البصريون .
وينظر : الإنصاف ٢ / ٦٦٦ ومابعدها ، حيث أفرد أبو البركات الأنبارى مسألة (٩٥) فى الحروف التى وضع عليها الاسم فى : " ذا " و " الذى " والرضى ٢ / ٣٠ ومابعدها .

٢) فى المخطوطة [البصريون] وهو تحريف ؛ لأن البصريين لم يقولوا هذا القول .
وينظر : المرجعان السابقان .

٣) فى المخطوطة [وأولئكم] وهو تحريف ، والصواب ما أثبته .

٤) سورة البقرة ، من الآية / ١٤٣ : " وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ، لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ... " .

٥) سورة مريم ، من الآية ٩ : " قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ : هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ ، وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا " .

(فصل) " ونظير (الكاف) الهاء ، والياء ، وتثنيتهما وجمعهما فى (إياه ، وإياى) على مذهب " أبى الحسن " . . " .

قوله : (ونظير " الكاف " الهاء " ، والياء ، وتثنيتهما ، وجمعهما) .

اعلم أن الكاف ، والهاء ، والياء أخوات ، وقد سبق الكلام فيها ـ فى مباحث المضمرات ـ وفيما فيها من الاختلاف (١).

لكن مذهب " الأخفش " أنها حروف لا محل لها من الإعراب .

فلذلك اقتصر على ذكره ههنا (٢) .

ـ ـ ـ ـ

---

١) ينظر : عرائس المحصل ورقة ١٤١ (مخطوط) .

٢) ابن يعيش ١٢٧/٨ : " قوله : (ونظير الكاف ، الهاء ، والياء) يريد : أنهما لا موضع لهما من الإعراب .
وقيده بقوله : (على مذهب " أبى الحسن ") تحرزا من مذهب غيره ، وذلك أن " الخليل " يذهب إلى أن الكاف ، والهاء ، والياء ، فى موضع خفض بإضافة " إيا " إليها ، و " إيا " مع ذلك عنده اسم مضمر .
وحكى عن " المازنى " مثل قولك ، وقد أجازه السيرافى .
وقال " الخليل " : لو قال قائل : " إياك نفسك " لم أعنفه ، يريد : تأكيد الكاف . . " .
وينظر : الإنصاف ٦٩٥/٢ وشرح الكافية للرضى ١٢/٢ وما بعدها .

ومن أصناف الحرف : حروف الصلـــــة

(فصل) "وهى (إِنْ ، وأَنْ ، وما ، ولا ، ومِنْ ، والبَاء) فى نحو قولك : " ما إِنْ رأيت زيدا "، الأصل : " ما رأيت زيدا "(١) ، ودخول " إِنْ " صلة أكدت معنى النفى .

قال دريد :

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِـــــهِ ∴ كَالْيَوْمِ هَانِىءَ أَيْنُقٍ جُـــــــرُبِ

وعند " الفراء " أنهما حرفا نفى ترادفا ، كترادف حرفى التوكيد فى : " إِنَّ زَيْدًا لَقَائِـــمٌ " .

وقد يقال : " انتظرنى ما إِنْ جلس القاضى " ، أى : ما جلس ، بمعنى : " مـــدة جلوسه .

وتقول فى زيادة " أَنْ " : " لَمَّا أَنْ جَاءَ أَكْرَمْتُهُ " ، وأما والله أن لو أقمـــت لقمت ... " .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حروف الصلة) .

التفسير : قال " عبد المجيد " : هذه الحروف الستة : حروف الزيادة ، على معنـــى أن دخولها فى الكلام وخروجها منه سيان فى معنى الكلام ومقصوده ، لكنها قد تفيـــد زيادة تأكيد (٢) .

وتسمى حروف الصلة ؛ لأنها يتوصل بها إلى استقامة الوزن فى الشعر ، والمقابلة فى النثر والسجع (٣) .

ومنها ما لا يمنع ما قبلـــه من العمل فيما بعده ، ومنها ما يكون مانعا ، كما سيـــرد عليك مفصلا .

[زيادة " إِنْ "]

أولها : " إِنْ " بكسر الهمزة ، وسكون النون ، والمذكور من صوره ثلاث :

الأولى : " مَا إِنْ رَأَيْتُ زَيْدًا " .

الشاهد فيه : أن " إِنْ " المكسورة الواقعة بعد " ما " زائدة على ما ذكرناه مـــن التفسير (٤) .

---

١) [زيدا] سقط من ابن يعيش ١٢٨/٨ .
٢) ينظر : ابن يعيش ١٢٨/٨ ، ١٢٩ .
٣) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٢٧/٢ .
٤) سار الشارح على رأى البصريين ، أما الكوفيون فيعتبرونها بمعنى " ما " .

. . . .

والأصل : " مارأيت زيدا " ، وإنما توسطت بين " ما " والفعل ؛ لتؤكد معنى النفي .

الثانية : قول دريد :

[٥٧] مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِـــهِ ∴ كَالْيَوْمِ هَانِيءَ أَيْنُقٍ جُـــرُبِ (١)

الشاهد فيه : أن " إِنْ " المكسورة المتوسطة بين " ما " وبين " رأيت " زائـــدة ، لتأكيد النفي .

قال " الجوهري " : تقول : هَنَأْتُ الْبَعِيرَ أهنؤه ، إِذَا طَلَيْتَهُ بِالْهِنَاءِ ، وهو: الْقَطِرَانُ . وَإِبِلٌ مَهْنُوءَةٌ (٢) .

و " ناقة " ، تقديرها : " فَعَلَة " بالتحريك لأنها جمعت على " نُوقٍ " مثل: " بَدَنَةٍ " وَ " بُدْنٍ " . . . و " فَعْلَة " بالتسكين لاتجمع على ذلك .

وقد جمعت في القلة على " أَنْوُقٍ " ، ثم استثقلوا الضمة على الواو ، فقدموهـــا ، فقالوا : " أونق " ــ حكاها يعقوب (٣) عن بعض الطائيين ــ ثم عوضوا من الواو يـاء ، فقالوا " أنيق " ، [ثم (٤) جمعوها على " أيانق "] (٥) .

= يقول صاحب الإنصاف ٢/٦٣٦ : " ذهب الكوفيون إلى أن " إِنْ " إذا وقعـت بعد " ما " ، نحو : " ما إن زيد قائم " فإنها بمعنى " ما " . وذهب البصريون : إلى أنها زائدة . . " .
والراجح مذهب البصريين ؛ لأنها لو كانت نافية ، لكان الكلام إيجابا ، لأن نفي النفي اثبات .

١) من الكامل ، وهو من شواهد : معاني القرآن للفراء ٣/٨٥ برواية (طالي أينـق) وأمالي أبي علي القالي ٢/١٦١ (ط دار الكتاب العربي ــ بيروت) والتخمير ٢ ورقة ١٥٧ وابن يعيش ٥/٨٢ ، ٨ / ١٢٩ والمغني ٢/٦٧٩ .
والبيت قاله دريد بن الصمة عندما مر بالخنساء بنت عمرو ، وهي تهنأ بعيرا لهــا ، وقد تبذلت ، حتى فرغت منه ، ثم اغتسلت ، ودريد يراها ، وهي لاتشعر به ، فأعجبته ، فانصرف إلى رحله ، وأنشأ يقول :
حَيُّوا تُمَاضِرَ وَارْبَعُوا صَحْبِـــي ∴ وَقِفُوا فَإِنَّ وُقُوفَكُمْ حَسْبِـــي
أَخُنَاسُ قَدْ هَامَ الْفُؤَادُ بِكُـــمْ ∴ وَأَصَابَهُ تَبْـلٌ مِنَ الْحُــبِّ
مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِـــهِ ∴ كَالْيَوْمِ طَالِيَ أَيْنُقٍ جُـــرْبِ
مُتَبَذِّلًا تَبْدُو مَحَاسِنُـــهُ ∴ يَضَعُ الْهِنَاءَ مَوَاضِعَ النُّقَـــبِ
فلما أصبح غدا على أبيها فخطبها ، لكنها رفضت .
ينظر : أمالي القالي ٢/١٦١ .

٢) الصحاح (هنأ) ١/٨٤ .

٣) هو يعقوب بن السكيت ، وقد سبقت ترجمته .

٤) مابين الحاصرتين زيادة من الصحاح لاتمام المعنى .

٥) الصحاح (نوق) ٤/١٥٦١ وزاد فيه [وقد تجمع الناقة على " نِيَاقٍ " مثل : " ثَمَرَةٍ " ، و " ثِمَارٍ " إلا أن الواو صارت ياء ، لكسرة ماقبلها ، وأنشد أبو زيد للقلاخ بن حَزْن :
أَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِنْ نِيَـــاقِ ∴ إِنْ لَمْ تُنَجِّينَ مِنَ الْوِثَـــاقِ
وينظر : اللسان (نوق) ٦ / ٤٥٨١ وابن يعيش ٨/١٢٩ .

....

قال فى الحواشى : معناه : أى : لاسمعت هانئا كهانئ اليوم .

وانما لم يقل هانئة للتغليب ؛ لأن ذاك من عمل الرجال ، لا النساء .

قال : ونظيره قولهم : شاهدى امرأة ، ولم يقل: شاهدتى ؛ لأن معناه : الشىء الذى هو شاهد امرأة (١).

ومن تمام الشعر قوله :

مُتَبَذِّلاً تَبْدُو مَحَاسِنُــــهُ ∴ يَضَعُ الْهِنَاءَ مَوَاضِعَ النُّقَــــبِ

قال " الجوهرى " : التبذل : ترك التصاون (٢).

و" النُّقْبَةُ " بالضم : أول مايبدو من الجرب قطعا متفرقة ، وجمعها نُقْبٌ (٣).

قوله : (وعند " الفراء " أنهما حرفا نفي تراد فا كترادف حرفي التوكيد في : " إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ") (٤).

اعلم أن معنى الترادف أن يكون المعنى واحدا ، واللفظ الدال عليه متعددا ، نحو : (العقار ـ والاثم ـ والخندريس) كلها أسماء الخمر .

ولقائل أن يقول : المحذور إنما هو اجتماع حرفى نفى من غير فاصل ، وليس كذلك قوله : " إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ " فإن " زيدا " وقع فاصلا بين حرفى التأكيد ، كماترى ، فامتنع إلحاق اجتماع حرفى النفى به (٥).

---

١) الحواشى / ٥٩ .   ٢) الصحاح (بذل) ٤ / ١٦٣٢ .

٣) السابق (نقب) ١ / ٢٢٧ .

٤) ابن يعيش ٨ / ١٢٩ : " وهذه (إِنْ) إذا دخلت على (ما) النافية ، نحو : " مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ " فهى فى لغة بنى تميم مؤكدة ؛ لأنهم لايعملون (ما) . وفى لغة أهل الحجاز تكون زائدة ، كافة لها عن العمل ، ويكون مابعدها مبتدأ وخبرا ، كما كانت (ما) كافة لـ : (إِنَّ) عن العمل فى قولك : " إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وقوله تعالى : " إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ " .
وقد ذهب الفراء إلى أنَّ " ما " و " إِنْ " جميعا للنفى ، كأنهما تزاد (ما) ههنا على النفى مبالغة فى النفى ، وتأكيدا له ، كما تزاد اللام تأكيدا للإيجاب فى قولك : " إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ " .

٥) يؤيد ابن الحاجب فى كتابه الإيضاح ٢ / ٢٢٧ كلام الشارح فيقول: " وقول الفراء : إنهما حرفا نفى ، ترادفا كترادف حرفى التوكيد فى قولك : " إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ " ليس بالجيد ؛ لأنه لم يعهد اجتماع حرفين بمعنى واحد ، ومثل : " إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ " قد فصل بينهما لذلك " .
وينظر : ابن يعيش ٨ / ١٢٩ .

....

الثالثة : قوله : " انتظرني ما إنْ جلس القاضي ".

الشاهد فيه : أن " ما " ـ هنا ـ اسم موجب بمعنى المدة والحين، وتقديره : " انتظرني مدة جلوس القاضي ".

والفرق بين هذه الصورة، وبين ماقبلها : أن " ما " في الأولى نفي، وههنا مصدرية، غير نافية.

قالوا : ووقوعها بعد " ما " النافية قياس مطرد، بخلاف وقوعها بعد " ما " المصدرية فإنه قليل.

قال " الحضرمي " : و " إنْ " المكسورة تكون زائدة بعد " ما " النافية، وربما دخلت مراعاة للفظ " ما "، وإن كانت إيجابا في قوله :

[٥٨] وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ ∴ عَلَى السِّنِّ(١) خَيْرًا لَايَزَالُ يَزِيدُ(٢)

قال : و " ما " ـ ههنا ـ بتقدير مصدر ظرفية(٣).

وقول المصنف : (وقد يقال : انتظرني ما إنْ جلس القاضي) صيغة "قد" فيه للتقليل، لما نقلناه.

قال " أبو محمد " : " إنْ " ـ ههنا ـ هي الشرطية، ومعناه : " ماجلس القاضي إنْ جلس "(٤).

[زيادة " أنْ "]

وثانيها : " أنْ " بفتح الهمزة، وتزاد بعد " لما "، وقبل "لو" بعد القسم كثيرا، وقليل زيادتها بعد الكاف في نحو قوله :

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ∴ كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى نَاضِرِ السَّلَمِ

بالجر، كما سبق شرحه(٥).

---

١) في المخطوطة [الشر] وهو تحريف، والتصويب من كتب النحاة.

٢) من الطويل، قاله : المُعَلَّوط بْنُ بَذْل القُرَيْعي السعدي.
والبيت من شواهد : الكتاب ٤/ ٢٢٢ والخصائص ١/ ١١٠ وابن يعيش ٨/ ١٣٠، وروايته (مايزال) والمغني ١/ ٢٥، ٣٨، ٣٠٤، ٢٦ / ٦٧٩ والهمع ١/ ١٢٥، والأشموني ١ / ٢٣٤ والعيني ٢/ ٢٢ والتصريح ١/ ١٨٩.
يقول : ارج فيه الخير وتوقعه ما رأيته يزيد خيرا على الكبر وعلو السن، ويكف عن الصبا والجهل.
ونصب " خيرا " على التمييز، والعامل فيه "يزيد"، وقدمه للضرورة.
والشاهد فيه : زيادة "إنْ" بعد " ما " الظرفية.

٣) ينظر : ابن يعيش ٨/ ١٣٠ ٤) التخمير ٢ ورقة ١٥٧.

٥) ينظر ص ١٧٦ من التحقيق.

....

والمذكور ـ ههنا ـ مثالان :

الأول : قوله : " لما أن جاء اكرمته ".

الشاهد فيه : أن " أَنْ " المفتوحة زائدة ، والمعنى : لما جاء أكرمته .

قال الله تعالى : " وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا .. "(١) ، و " أن " زائدة .

والثاني : قوله : " أما والله أن لو قمت ".

الشاهد فيه : أنه توسط حرف " أن " بين القسم ، وبين " لو ".

قال " الحضرمي " : وقوعها بعد " لما " أكثر(٢)

قال " سيبويه " : وأما " أن " فتكون بمنزلة لام القسم في قولهم :

" اما والله أن لو فعلت لفعلت "(٣).

قال " أبو سعيد " : يعني أن تكون جوابا ، إذا أقسم على شيء في أوله " لو "، ولا تكون جوابا في غير ذلك(٤).

وانما جاز ذلك في هذا الموضع خاصة ، كراهة التضعيف بإدخال اللام على اللام .

فإن قلت : لم زيدت المكسورة بعد " ما " والمفتوحة بعد " لما " ؟

قلت : إن " لَمَّا " فيها معنى الشرط ، بدليل قولك : " لما جاءني زيد جئته " .

فامتنع وقوع " إِنْ " المكسورة بعدها ؛ لأنها أصل في باب الجزاء ، فاستقبحوا جعلها تابعة لما هو فرع لها .

وهذا المعنى [مفقود](٥) في " ما " النافية ، و "ما " المدة ، فلذلك استقام وقوع المكسورة بعدهما .

ـ ـ ـ ـ

١) سورة العنكبوت ، من الآية ٣٣/ : " وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ ، وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ، وَقَالُوا : لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ ، إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ".

٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٨٤. ٣) الكتاب ٤/ ٢٢٢.

٤) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٥٧.

٥) زيادة يستقيم بها الكلام.

[زيادة " ما "]

(فصل) " و " غضبت من غير ماجرم " ، و " جئت لأمر ما " ، و " إنما زيد منطلق " و " أينما تجلس أجلس " ،و "بعين ما أرينك " .

وقال الله تعالى : " فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ " ،وقال تعالى : " فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ " ، وقال تعالى : " عَمَّا قَلِيلٍ " ، وقال تعالى : " أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ " ،وقال : " وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ " ،وقال : " مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ " .

وثالثها : " ما " النافية ، وهى تزاد بعد " إنْ " الشرطية ، و " متى " ، و " أين " و " إذا " و " أى " ، و " كيف " عند البصريين (١) .

والمذكور من صورها : إحدى / عشرة : 1/٣٢٧

الأولى : قولهم : " [غضبت] (٢) من غير ماجرم " بفتح الجيم .

الشاهد فيه : أن " جرم " مجرور بإضافة " غير " إليه ، و " ما " زائدة ، لم تمنع إضافة " غير " إلى " جرم " ، ووقوعها بين المضاف والمضاف إليه لغو .

والجريمة ، والجرم : الذنب (٣) .

الثانية : قولك : " جئت لأمر ما " .

الشاهد فيه : أن " ما " صلة زائدة ، وأصله : " جئت لأمر " ، إلا أن " ما " زيدت ، لتأكيد النكرة فى شياعها ، ومنهم من يجعلها فى مثل هذا صفة (٤) .

وحينئذ لاتكون من قبيل مانحن فيه .

وقال " أبو محمد " : تقديره : " ماجئت إلا لأمر " (٥) . فتكون مفيدة للحصر .

الثالثة : قولك : " إنما زيدا منطلق " .

الشاهد فيه : أن " ما " صلة زائدة ، ولم تمنع عمل " إنَّ " المشددة فيما بعدها .

ألا ترى أن " زيدا " منصوب بـ " إنَّ " اسمها ، و " منطلق " مرفوع بأنه خبرها .

قال " الحضرمى " : و " ما " الزائدة على قسمين : مغيرة ، وغير مغيرة .

فالمغيرة ، نحو : " ما " الكافة ، نحو : " بينما زيد قاعد أقبل عمرو " ، وكذلك التى تدخل على أخوات " إنَّ " فى حال الإلغاء (٦) .

---

١) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٢٧ وابن يعيش ٨/١٣٤ .
٢) زيادة من تمثيل الزمخشرى يستقيم بها المثال .
٣) الصحاح (جرم) ٥/ ١٨٨٥ .
٤) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٢٨ والجنى الدانى / ٣٣٤ .
٥) التخمير ٢ ورقة ١٥٨ .
٦) ينظر : الإيضاح ٢ / ٢٢٨ وابن يعيش ٨ / ١٣١ والجنى الدانى / ٣٣٢ .

. . . .

الرابعة : قوله : " أينما تجلس أجلس " .

الشاهد فيه : أن "ما " ـ ههنا ـ مزيدة ، والأصل : " أين تجلس أجلس" ، فـ : " ما " ـ ههنا ـ غير مغيرة .

قال " أبو محمد " : "ما " ـ هنا ـ هي المسلطة ، كقولك : " حيثما تكن أكن" ، و "إذ ماتفعل أفعل " ..

فهذه الأسماء كانت تضاف إلى الجمل غير عاملة ، فصارت بـ " ما " من حروف المجازاة (١) .

الخامسة : قوله : "بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ " .

قال " أبو محمد " : هذا مثل يضرب في استعجال الرسول (٢).

وقال "عبد المجيد " : معناه : اعجل وكن كأني أنظر إليك (٣).

وقال في الحواشي : المعنى : بأي عين أراك .

وعلى هذا التأويل لاتكون زائدة .

السادسة : قوله تعالى : " فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ .. " (٤)

الشاهد فيه : أن التقدير : " فبنقضهم " و "ما " زائدة للتأكيد .

وقيل : هي نكرة تامة ، و "نقضهم " بدل منها (٥). وفيما تتعلق به الباء وجهان :

---

١) التخمير ٢ ورقة ١٥٨ .

٢) التخمير ٢ ورقة ١٥٨ وينظر : مجمع الأمثال ١/ ١٧٥ .

٣) ينظر : مجمع الأمثال ١/ ١٧٥ وابن يعيش ٨/ ١٣٤ .

٤) سورة النساء ، من الآية / ١٥٥ : " فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ ، وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ ، بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ ، فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا " .

٥) يقول أبو البركات الأنباري في كتابه : البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٧٣ : " .. (ما) زائدة للتوكيد ، وزعم بعضهم أنها : اسم نكرة ، و (نقضهم) بدل منه ، وليس بشيء ؛ لأن إدخال (ما) وإخراجها واحد ، ولو كانت اسما لوجب أن يزيد في الكلام معنى لم يكن فيه قبل دخولها ، وإذا كان دخولها كخروجها ، فالأولى أن تكون حرفا زائدا على ماذهب إليه الأكثرون " . وينظر : معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤٨ والكشاف ٢/ ٥ .

. . . .

أحدهما : وهو : مظهر ، وهو قوله تعالى بعد ثلاث آيات : " .. حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ .. " (١) وقوله : " فَبِظُلْمٍ " بدل من قوله : " فَبِمَا نَقْضِهِمْ " ، وأعاد الفاء فى البدل لما طال الفصل .

الثانى : أن مايتعلق به محذوف ، وفى الآية دليل عليه ، والتقدير : " فَبِنَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ طُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ، أو لعنوا " ، وقيل : تقديره : " بما نقضهم ميثاقهم لا يؤمنون " والفاء زائدة .

السابعة : قوله عز وجل : " فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ .. " (٢) .

الشاهد فيه : أن " رحمة " مجرور بالباء ، و " ما " زائدة للتوكيد .

قال " الأخفش " و " ابن كيسان " (٣) : " ما " نكرة فى موضع خفض بالباء ، و " رحمة " بدل من " ما " ، أو نعت لها (٤) .

ويجوز رفع " رحمة " على أن يجعل " ما " بمعنى " الذى " ، ويضمر " هو " فى الصلة ، ويحذفها ، والباء متعلق بـ " لنت " (٥) .

---

١) سورة النساء ، من الآية / ١٦٠ : " فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا " .

٢) سورة آل عمران ، من الآية / ١٥٩ .

٣) ابن كيسان : محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن ، من أهل بغداد ، أخذ العلم عن المبرد ، وثعلب .
من تصانيفه : المهذب فى النحو ، البرهان ، معانى القرآن ، علل النحو .
مات لثمان خلون من ذى القعدة سنة ٢٩٩ هـ .
ينظر : طبقات الزبيدى / ١٥٣ ونزهة الألباء / ٢٣٥ والبغية ١ / ١٨ والأعلام ٦ / ١٩٧ .

٤) الذى قاله الأخفش فى معانى القرآن ١ / ٢٤٨ زيادة " ما " ، ومثل هذا القول نسبه ابن يعيش ٨ / ١٣٤ إلى ابن كيسان ، ولا أدرى من أين استقى الشارح الرأى الذى نسبه إليهما هنا .
وما نسبه الشارح إليهما نسبه أبو حيان فى البحر المحيط ٣ / ٩٧ ، ٩٨ إلى بعض الناس ، حيث يقول : " و (ما) هنا زائدة للتأكيد ، وزيادتها بين الباء ، وعن ، ومن ، والكاف ، وبين مجروراتها شىء معروف فى اللسان ، مقرر فى علم العربية .
وذهب بعض الناس إلى أنها نكرة تامة ، و (رحمة) بدل منها ، كأنه قيل : فبشىء ، أبهم ، ثم أبدل على سبيل التوضيح ، فقال : " رحمة " . وكأن هذا القول يفر من الإطلاق عليها أنها زائدة . وقيل : " ما " هنا استفهامية ... " .
وينظر : البيان لابن الأنبارى ١ / ٢٢٩ .

٥) ينظر : معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٤٩٧ والبحر المحيط ٤ / ٢٥٥ .

....

الثامنة : قوله تعالى : " ..عَمَّا قَلِيلٍ.. " (١).

الشاهد فيه : أن " قليل " مجرور بـ " عن " ، و " ما " زائدة للتوكيد .

وقيل : هي بمعنى شئ . وقيل : بدل منها .

وفي الكلام قسم محذوف ، جوابه " ليصبحن " ، و " عن " متعلقة بـ " يصبحن " ، ولم تمنع اللام ذلك ، كما منعتها لام الابتداء .

وأجازوا " زيدا لأضربن " ؛ لأن اللام للتوكيد ، فهي مثل : " قد " ، ومثل لام التوكيد في خبر " إنّ " ، كقوله : " ..بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ " (٢).

وقيل : اللام ـ هنا ـ تمنع من التقديم ، إلا في الظروف فإنه يتسع فيها .

التاسعة : قوله تعالى : " ...أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ.. " (٣).

الشاهد فيه : أن الأجلين مجرور بإضافة " أى " إليه ، و " ما " زائدة للتوكيد (٤).

وقال " ابن كيسان " : إن " ما " بمنزلة شئ ما ، وهي في موضع جر باضافة " أى " إليها ، و " الأجلين " بدل منها ، و " أى " منصوب بـ " قضيت " (٥).

قال " عبد الجبار " : هي شرطية ، وقوله : " فلا عدوان " جوابها (٦).

العاشرة : قوله تعالى : " وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ... " (٧).

الشاهد فيه : أن " ما " زائدة للتوكيد ، والأصل : وإذا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ .

الحادية عشرة : قوله تعالى : " ...مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ " (٨).

الشاهد فيه أن " ما " مزيدة ، و " مثل " مضافة إلى مابعدها ، والتقدير : " مثل نطقكم " ، و " مثل " يقرأ بالرفع على أنه نعت " لحق " ، أو خبر ثان ، أو على أنهما خبر واحد ، مثل : " حلو حامض " ، و " ما " زائدة على الأوجه الثلاثة .

---

١) سورة المؤمنون ، من الآية / ٤٠ : " قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ " .
٢) سورة الروم ، من الآية : ٨ : " وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ " .
٣) سورة القصص ، من الآية / ٢٨ : " قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ " .
٤) ينظر : البيان لابن الأنبارى ٢ / ٢٣١ .
٥) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٨٥ .
٦) ينظر : البيان لابن الأنبارى ٢ / ٢٣١ .
٧) سورة التوبة ، من الآيتين / ١٢٤ ، ١٢٧ .
٨) سورة الذاريات ، من الآية / ٢٣ : " فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ " .

. . . .

ويقرأ بالفتح ، وفيه وجهان :[1]

أحدهما : هو معرب [منصوب] ، وفي نصبه على هذا أوجه :

أحدها : أنه حال من النكرة . والثاني : أن يكون حالا من الضمير فيها .

والثالث : أن يكون منصوبا بإضمار " أعنى " .

والرابع : أنه مرفوع الموضع ، ولكنه نصب ، كما نصب الظرف في قوله تعالى : " لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ . . " [2] على قول : الأخفش " [3] ، و " ما " على هذه الأوجه زائدة .

والوجه الثاني : أنه مبني ، وفي كيفية بنائه وجهان :

أحدهما : أنه ركب مع " ما " كخمسة عشر ، و " ما " على هذا يجوز أن تكون زائدة ، وأن تكون نكرة موصوفة .

والآخر : أن تكون بنيت ؛ لأنها أضيفت إلى مبهم ، وفيها نفسها إبهام ، فتكون بمعنى هذا التأويل : إما زائدة ، وإما بمعنى شئ .

وأما قوله : " أَنَّكُمْ " فيجوز أن يكون موضعها جرا بالإضافة إذا جعلت " ما " زائدة ، وأن يكون بدلا منها إذا كانت بمعنى شئ .

ويجوز أن يكون في موضع نصب بإضمار " أعنى " ، أو رفع على تأويل " هو أنكم " .[4]

— — — — —

---

١) زيادة يستقيم بها المعنى .

٢) سورة الأنعام ، من الآية ٩٤ : " لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ " .

٣) البحر المحيط ١٨٢/٤ يقول أبو حيان : " وقرأ نافع ، والكسائي ، وحفص " بينكم " بفتح النون ، وخرجه الأخفش على أنه فاعل ، ولكنه بنى على الفتح ، حملا على أكثر أحوال هذا الظرف .
وقد يقال لإضافته إلى مبني ، كقوله : " وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ " .
وخرجه غيره على أنه منصوب على الظرف ، وفاعل " تقطع " " التقطع " . . " .
وينظر : معاني الفراء ٣٤٥/١ .
والكشف للقيسي ٤٤٠/١ ، ٤٤١ والبيان لابن الأنباري ٣٣٢/١ والسبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٦٣/ وحجة القراءات لأبي زرعة ٢٦١/ .

٤) تنظر هذه القراءات في معاني القرآن للفراء ٨٥/٣ والكشف عن وجوه القراءات للقيسي ٢٨٧/٢ ، ٢٨٨ والبيان لابن الأنباري ٢ / ٣٩١ والكشاف ٣٥/٦ والسبعة في القراءات لابن مجاهد : ٦٠٩ وحجة القراءات لأبي زرعة / ٦٧٩ .

[زيـادة " لا "]

(فصل) " وقال الله تعالى : " لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ "، أى : لِيَعْلَم ، وقـــال:
" فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ " .

وقال العجاج :

فِى بِئْرٍ لَاحُورٍ سَرَى وَمَا شَعَـــر

ومنه : " ماجاءنى زيد ولاعمرو " ، وقال الله تعالى : " لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ،
وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا " ، وقال : " وَلَاتَسْتَوِى الْحَسَنَةُ وَلَاالسَّيِّئَةُ " . " .

ورابعها : " لا " ، وهى من حروف الصلة ، وتزاد بعد " أن " المصدرية مطلقـــا ،
وبعد حرف العطف المتقدم عليه النفى ، وقبل " أقسم " قليلا ، وفى مثل قوله :

فِى بِئْرٍ لَاحُورٍ ......

كما يأتيك بيانه ، والمذكور من أمثلة زيادتها ستـة :

الأول : قوله تعالى : " لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ .. "(١).

الشاهد فيه : أن " لا " زائدة للتوكيد ، ولم تمنـع من عمل ماقبلها فيما بعدهـــا ،
والمعنى : " ليعلم أهل الكتاب عجزهم " .

وذهب قوم إلى أنها ليست زائدة ، والمعنى : " لئلا يعلم أهل الكتاب عجـــز
المؤمنين " (٢) .

قال " عبد القاهر " : " لا " هذه لغو ، ولايجوز إلا إذا كان بعده نفى على الحقيقـة ،
كـ " لا " فى قوله : " لايقدرون " .

فلو قلت : " لئلا تخرج " ، تريد : " لتخرج " [لم يجز](٣) لأنه لبس وإحالـة
للمعنـى .

وأما إذا كانت زيادتها قبل النفى ، كما كان فى الآية ، فلا يقع اللبس ، إذ لايشك
فى أن المعنى على وقوع العلم ، وانتفاء القدرة (٤) .

---

١) سورة الحديد ، من الآية / ٢٩ : " لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ، وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ " .

٢) ينظر : البيان لابن الأنبارى ٢ / ٤٢٥ ومعانى الفراء ٣ / ١٣٧ والكشاف ٦ / ٨٧ .

٣) زيادة يقتضيها السياق .

٤) المقتصد ٢ / ١٠٦٠ (مطبوع) حيث يقول عبد القاهر : " .. المعنى : لأن يعلم ، و (لا) مزيدة " .

....

الثاني: قوله تعالى : " فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُوم "(١).

الشاهد فيه : أن " لا " زائدة ، والمعنى : " أقسم .. " .

وقيل : إنها غير زائدة ، وهؤلاء اختلفوا :

فمنهم من قال : معناه : نفى القسم .

ومنهم من قال : / حرف " لا " رد لكلام مقدر ؛ لأنهم قالوا : ٣٢٧/ب

أنت مفتر على الله فى ذلك ، فقال: " لا " ، ثم ابتدأ فقال :

" أقسم "(٢).

الثالث : قول العجاج :

[٥٩] فِى بِئْرِ لَاحُورٍ سَرَى وَمَا شَعَر (٣)

قال " الجوهرى " : الْحُورُ — بالضم — الْهَلَكَة (٤).

= ويقول فى أسرار البلاغة / ٢٨٦ تحقيق هـ . ريتر (ط ثانية — دار المسيرة — بيروت ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م) : " .. وتطلق الزيادة على (لا) فى نحو قوله تعالى : "لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ " ؛ لأنها لاتفيد النفى فيما دخلت عليه ، ولايستقيم المعنى إلا على إسقاطها .
ثم إن قلنا : إن (لا) هذه المزيدة تفيد تأكيد النفى الذى يجىء من بعد فى قوله: " ألا يقدرون " ، وتؤذن به ، فإنا نجعلها من حيث أفادت هذا التأكيد غير مزيدة ، وانما نجعلها مزيدة من حيث لم تفد النفى الصريح فيما دخلت عليه ، كما أفادته فى المسألة .. " .
وينظر : التخمير ٢ ورقة ١٥٨ .

١) الواقعة / ٧٥ .

٢) ينظر : الكشاف وابن يعيش ١٣٦/٨ .

٣) بيت من الرجز ، وهو من شواهد : معانى القرآن للفراء ١ /٨ والخصائص ٤٧٧/٢ والبيان لابن الأنبارى ٣٥٦/١ والصحاح (حور) ٢ / ٦٣٩ (لا) ٦/ ٢٥٥٣ ، والتخمير ٢ ورقة ١٥٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢٣٠/٢ وابن يعيش ٨ / ١٣٦ ، وشرح الكافية للرضى ٣٨٥/٢ واللسان (حور) ١٠٤٢/٢ والخزانة ٤ / ٤٩٠ .
والبيت من أرجوزة للعجاج يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر ، وكان عبد الملك ابن مروان وجهه لقتال أبى فديك الحرورى ، فأوقع به وأصحابه .
وقوله : (فى بئر لاحور) يريد : فى بئر نقص سرى الحرورى وماشعر .
والفراء فى معانيه ١/ ٨ يرى أن (لا) فى البيت ليست زائدة ، وانما هى للنفى المحض ؛ لأن الشاعر أراد : " فى بئر ماء لايحير عليه شيئا " .
وينظر : الصحاح (لا) ٦ / ٢٥٥٣ واللسان (حور) ١٠٤٢/٢ .

٤) الصحاح (حور) ٦٣٩/٢ .

. . . .

وقال " أبوعبيده " : المعنى : فى بئر حور، و " لا " زيادة [١] .

وقال فى الحواشى : حُور : جمع حائر ، من حار إذا هلك [٢] .

ونظيره على ماحكاه " الغَوْرِىّ "[٣] قُتْلٌ فى جمع " قَاتِل "[٤] .

قال " الأعشى " :

[٦٠] . . . . ∴ إنَّا لأَمْثَالِكُمْ يَاقَوْمَنَا قُتُـــــلُ [٥]

وكذلك : " بُزْلٌ " فى جمع " بَازِل " ، و " قُرْحٌ " فى جمع " قَارِح " .

قال " أبو محمد " : وهذه الكلمة الأخيرة مما رأيته على حاشية كتاب " الغَوْرِىّ " [٦] .

قال " عبد القاهر " : إن " لا " فى مثل هذا ، يدخل فى حشو الكلام ، فيفيد النفى ، ولايؤثر فى اللفظ ، كقولك : " مررت برجل لاكريم ولاعاقل " .

دخلت " لا " ، فنفت الكرم والعقل ، واللفظ على حاله قبل دخولها .

ألا ترى أن " كريما " جر بأنه صفة لـ " رجل " ؟ .

وكذلك قولك : " بقى بلا مال " ، " المال " جر بالباء ، كما يكون إذا سقطت " لا " فقلت: " بمال " .

وكذا قوله : " فى بئر لاحور " . . " .

فإن " حورا " مجرور بإضافة " بئر " إليه ، كما يكون إذا سقطت " لا " ، وقلت: " فى بئر حور " .

وفى النظائر كثرة [٧] .

---

١) الصحاح (حور) ٢ / ٦٣٩ ، واللسان (حور) ٢ / ١٠٤٥ .

٢) اللسان (حور) ٢ / ١٠٤٥ .

٣) الغَوْرِىّ: أبو القاسم فارس بن محمد بن محمود بن عيسى الغَوْرِىّ ، من أهل بغداد ، ولعله غورى الأصل ، توفى سنة ٣٤٨ هـ .
ينظر : إنباه الرواة ٢ / ٣٨٩ ومعجم البلدان ٤ / ٢١٨ وتلخيص أخبار اللغويين لابن مكتوم — مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٣٠٦٩ تاريخ تيمور والأنساب ١٠ / ٩٢ .

٤) التخمير ٢ ورقة ١٥٩ .

٥) عجز بيت من البسيط (الديوان / ٩٧) والبيت بتمامه :
كَلاَّ زَعَمْتُمْ بِأَنَّا لاَنُقَاتِلُكُـــــمْ ∴ إنَّا لأَمْثَالِكُمْ يَاقَوْمَنَا قُتُـــــلُ
وهو من شواهد : التخمير ٢ ورقة ١٥٩ .

٦) التخمير ٢ ورقة ١٥٩ .

٧) المرجع السابق .

....

الرابع : قوله : " ماجاءنى زيد ولاعمرو " .

الشاهد فيه : أن " لا " زائدة ، والمعنى : ماجاءنى زيد وعمرو .

وقال " ابن عيسى " (١) : لو قلت : " ماجاءنى زيد وعمرو " لاحتمل أن يكون المنفى إنما اجتماعهما فى المجئ ، ولايلزم منه نفى لمجئ كل واحد منهما (٢) .

وماذكره محتمل ، والظاهر خلافه ، كما سنبينه .

الخامس : قوله تعالى : " .. لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ، وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا " (٣) .

الشاهد فيه : أن " لا " زائدة مؤكدة ، والتقدير : " لم يكن الله ليغفر لهم ، وليهديهم " .

السادس : قوله تعالى : " وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ .. " (٤) .

والأصل : لاتستوى الحسنة والسيئة ، فزيدت " لا " ، ليحصل فضل تأكيد .

و " لا " فى هذا ، والمثال الذى قبله وقع بعد حرف العطف ؛ ليؤكد نفيا قد سبق ، ولا يتغير المعنى بسقوطه ، كما ذكرناه .

وتقول : " ليس عندى رجل ولاامرأة " ، ولو قلت : " ليس عندى رجل وامرأة " ، كان المعنى بحاله ، وكان النفى متناولا للمرأة ، غير أنك أدخلت " لا " عناية للتأكيد .

———

(١) هو : على بن عيسى الرمانى ، وقد سبقت ترجمته .

(٢) ابن يعيش ١٣٧/٨ : " وذهب الرمانى فى شرح الأصول إلى أنك إذا قلت : " ماجاءنى زيد وعمرو " احتمل أن تكون إنما نفيت أن يكونا اجتمعا فى المجئ ... " .
وينظر : التخمير ٢ ورقة ١٥٩ .

(٣) سورة النساء ، من الآية /١٣٧ .

(٤) سورة فصلت ، من الآية /٣٤ " وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ، ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ، فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ " .

[زيـادة " مِـــنْ "]

(فصل) " وتزاد (من)عند " سيبويه " فى النفى خاصة ؛ لتأكيده وعمومه ،وذلك نحــو قوله تعالى : " مَاجَاءَ نَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَانَذِير " .

والاستفهام كالنفى ، قال تعالى : " هَلْ مِنْ مَزِيد ؟ " ،وقال : "هَلْ مِنْ خَالِــق غَيْرُ اللَّه ؟ " . وروى عن " الأخفش " زيادته فى الإيجاب ... " .

قوله : (وتزاد " من " عند " سيبويه " فى النفى خاصة) .

لقائل أن يقول : إن النظر إلى مجرد ماذكره ،يدل على أن " من " لاتزاد فـى الاستفهام ، وليس ذلك بمذهب "سيبويه " ، فإنه قال :

وأما " من " فتزاد فى غير الواجب قياسا مطردا ؛ لإفادة تأكيد العموم فيه(١) .

وكذلك : "ماعمرو من قائم" ؛ لأن العموم إنما يكون فى الحكم المتعلق بالجنـس ، أو بالواحد من الجنس ، كما سنبينه .

مثال المتعلق بالجنس قوله تعالى : " ... مَاجَاءَ نَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَانَذِير ... " (٢) .

الشاهد فيه : أن قوله : "بشير" اسم جنس ، مثل : " رجل " و " فرس " ؛ فلذلـــك حسن دخول " من" عليه ،لإفادة تأكيد النفى والعموم.

ومثال التعلق بالواحد من الجنس قولك فى الاستفهام : " هل من رجل فى الدار؟".

الشاهد فيه : أن المستفهم عنه واحد من جنس الرجال ، وليس الاستفهام داخلا علـى فرد من أفراد الرجال بخلاف النفى ، فإن المنفى كل واحد من أفراد الرجال ، فافترقا .

قوله : (والاستفهام كالنفى) .

يريد : أن كل واحد منهما غير موجب ، وأن " من " فيهما مفيدة للعموم على الوجه الذى بيناه ، واحتج على ذلك بآيتين :

الأولى: قوله فى التنزيل : " ... هَلْ مِنْ مَزِيد ؟ " (٣) .

الشاهد فيه : قوله تعالى : " ... هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّه(٤) ؟ " . والكلام فيه على ماسبق .

وقراءة " حمزة" و" الكسائى " (غيرِ) بالجر على أنه صفة ل : "خالق" على اللفظ.

---

١) ينظر : الكتاب ٢ / ١٣٠، ٤ / ٢٢٥.

٢) سورة المائدة ، من الآية / ١٩.

٣) سورة (ق) من الآية / ٣٠ " يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ ، وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيد ؟ " .

٤) سورة فاطر ، من الآية / ٣ : " ... هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ " .

. . . .

كأنه قال: " هل من خالق مغاير الله ؟ "

وخبر المبتدأ قوله : " يرزقكم ".

وقرأ باقي الثمانية : " غير " بالرفع ، ووجهه : أنه يجوز أن يكون صفة لـ " خالق " أيضا ، الا أنه على الموضع ؛ لأن موضع " هل مّن خالق؟ " رفع بالابتداء ، و " من " زائدة ، كأنه قال: " هل خالق غير الله ؟ ".

ويجوز أن تكون "غير" استثناء بمنزلة "الا" ، فتكون بدلا على الموضع أيضا ،كأنه قال :

" هل خالق الا الله ؟ " .

والخبر على هذا محذوف ،والتقدير : " هل خالق في الوجود ، أو موجود ؟ "

ويجوز أن تكون "غير" خبرا لمبتدأ محذوف ، كأنه قال: " هل من خالق هو غير الله ؟ ".

وتكون الجملة صفة لـ " خالق " ، وخبر " هل من خالق ؟ " على هذا ، يجوز أن يكون مضمرا ، والتقدير : " هل من خالق في الوجود ؟ ".

ويجوز أن يكون الخبر " يرزقكم " على ماسبق [١].

قوله : (وروى [٢] عن " الأخفش " زيادته في الايجاب).

اعلم أن هذه المسألة مختلف فيها بين أهل البصرة وأهل الكوفة ، كما ذكرناه في الحروف الجارة [٣].

وانما خص المصنف " الأخفش " بالذكر ؛ لأنه بصري ،وقد ذهب في هذه المسألة الى ماذهب اليه الكوفيون.

---

١) أجاز ابن الأنباري في البيان ٢/٢٨٦ نصب "غير" أيضا على الاستثناء ، حيث يقول : " يجوز فيه الرفع ، والجر، والنصب ، فالرفع من وجهين :
أحدهما : أن يكون مرفوعا لأنه فاعل.
والثاني: أن يكون مرفوعا ؛ لأنه وصف لـ " خالق " على الموضع.
والجر؛ لأنه وصف لـ " خالق " على اللفظ.
والنصب على الاستثناء".
وينظر : معاني القرآن للفراء ٢/٣٦٦ والكشف عن وجوه القراءات للقيسي ٢/٢١٠ والسبعة في القراءات لابن مجاهد /٥٣٤ وحجة القراءات لأبي زرعة /٥٩٢،واتحاف فضلاء البشر/٣٦١ وابراز المعاني /٦٥٥ والمهذب في القراءات العشر ٢/١٥٧.

٢) [روى] ثبت عند صاحب المرائس فقط.

٣) ينظر : ص ١٨ من التحقيق.

[زيـادة " البـــاء "]

(فصل) " وتزاد (الباء) لتأكيد النفى والايجاب فى نحو : " مازيد بقائم " ، وقالـــوا : " بحسبك درهم " ، و " كفى بالله شهيدا " .. " .

وسادسها : " الباء " ، وهى تزاد لتأكيد النفى ، والايجاب .
وقد سبق الكلام فيها ، وفيما ذكره المصنف من الأمثلة فى مباحث حروف الجر (١) ، فلا وجه لاعادته ههنا .

---

١) ينظر : ص ٣٩ من التحقيق .

ومن أصناف الحرف : حرفا التفسير

" وهما : (أيْ ، وأنْ) تقول في قوله عز وجل : " واختار موسى قومه " ، أيْ : مِن قومه ، كأنك قلت: تفسيره من قومه ، أو معناه : من قومه ، قال الشاعر :

وتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أيْ أنتَ مُذْنِبٌ ∴ وتَقْلِينَنِي لكنَّ إيّاكِ لا أقْلِي

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حرفا التفسير) .

اعلم أن أم الباب " أيْ " بفتح الهمزة ، وسكون الياء ، ولاتجيء إلا بعد كلام تام ، مفروغ منه .

وأما " أنْ " فيستقيم جعلها مفسرة ، إذا كانت بمعنى " أيْ " كما ستعرفه ، وتقديرها بمعنى " أي " يتوقف على ثلاثة شرائط ، نذكرها فيما بعد .

[أى]

ولما كانت " أيْ " أم الباب قدم ذكر تمثيلها بمثالين :

أولهما : قولك في جواب من سأل عن تأويل قوله عز وجل : " واختار موسى قومه سبعين رجلا ... "(١) أن "من" مضمرة ، والتقدير : من قومه .

ولو قلت : أي من قومه ، كانت " أيْ " مفسرة ، وكأنك قلت : تفسيره : من قومه ، أو معناه : من قومه .

وثانيهما : قول الشاعر :

[٦١] وتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أيْ أنتَ مُذْنِبٌ ∴ وتَقْلِينَنِي لكنَّ إيّاكِ لا أقْلِي (٢)

الشاهد فيه : أن " أي " قد جاءت بعد كلام تام مفروغ / منه .

وقوله : " أي أنت مذنب " تفسير لرميها بالطرف .

---

١) سورة الأعراف ، من الآية /١٥٥ .

٢) من الطويل ، ولم أقف على قائله ، وقال الفراء في معاني القرآن ٢/١٤٤ : " وأنشدني أبو ثروان / وترمينني .. " .

والبيت من شواهد : التخمير ٢ ورقة ١٦٠ وابن يعيش ١٤٠/٨ وشرح الرضى ٣٨٥/٢ والجنى الداني / ٢٥٠ والمغني ٧٦/١ ، ٤٠٠/٢ ، ٤١٣ والهمع ٢٤٨/١ ، ٧١/٢ والخزانة ٤٩٠/٤ والدرر ٢٠٧/١ ، ٨٧/٢ .

ترمينني بالطرف / أي تنظر إلى نظر مغضب . والقلى : البغض . الصحاح (قلا) ٢٤٧٦/٦ .

المعنى : أشارت إلى بطرفها إشارة مغزاها أني مذنب في حقها .

. . . .

قال " أبو محمد " : إنما صلحت " أى " للتفسير ؛ لأنها حرف تنبيه ، وتفسير الشـــى• تنبيه على معناه ، كأنه قال : تفسير رميه بالطرف : أى أنت مذنب [١].

قال فى الحواشى : قوله : " لكن إياك لا أقلى " وجهه أن يكون الأصل : لكنه إيـاك لا أقلى على أن الضمير للشأن ، ثم حذفه من اللفظ [٢].

ولو قيل : إن الأصل : لكننى إياك ، ثم حذف اسم " لكن " وهو ضمير المتكلـم مع نون الوقاية ، كان متجها •

---

١) التخمير ٢ ورقة ١٦٠•
٢) الحواشى / ٦٠•

[أن]

(فصل) "وأما (أنْ) المفسرة، فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول، كقولك: "ناديته أن قم"، و "أمرته أن اقعد"، و "كتبت إليه أن ارجع".
وبذلك فسر قوله تعالى: "وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا"، وقوله: "وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ"...".

قوله: (وأما "أنْ" المفسرة، فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول).

قال "أبو سعيد": "أنْ" إذا كانت بمعنى "أي" للعبارة والتفسير، فهي محتاجة إلى ثلاثة شرائط:

أولها: أن يكون الفعل الذي يفسره، أو يعبر عنه فيه معنى القول، وليس بقول.

وثانيها: أن لا يتصل به شيء من صلة الفعل [الذي] (١) يفسره؛ لأنه إذا اتصل به شيء منه، صار من جملته، ولم يكن تفسيرا له.

وثالثها: أن يكون ماقبلها كلاما تاما [لأنها ومابعدها جملة تفسر جملة قبلها،] (٢) ومن أجل ذلك كان قوله تعالى: "..وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ" (٣)، وقولهم: "آخر كلامه أن لا إله إلا الله" بمعنى: "أنه".

ولم يصلح أن يكون بمعنى "أي"؛ لأن قوله: "وآخر دعواهم" مبتدأ لا خبر معه، فهو غير تام.

وكذلك: "قولهم: آخر كلامه.." مبتدأ، لا خبر بعده، فلا تكون "أن" بعدهما مفسرة بمعنى "أي" (٤).

إذا عرفت هذا، فلقائل أن يقول: في عبارة المصنف تساهل؛ لإخلاله ببعض ماذكرناه من الشروط.

والمذكور من الصور خمس:

الأولى: قولك: "ناديته أن قم".

الشاهد فيه: أن قولك "ناديته" جملة فعلية تامة، والفعل فيها بمعنى القول، إلا

---

١) زيادة من شرح السيرافي يستقيم بها الكلام.
٢) مابين الحاصرتين جاء مضطربا بالمخطوطة، والتصويب من شرح السيرافي.
٣) سورة يونس، من الآية /١٠.
٤) شرح السيرافي ٤ /١٣٥، ١٣٦.

....

أن المنادى به مجهول ، وليس فى اللفظ دلالة عليه ، وقوله : " أن قم " مفسر لذلك المجهول ورافع لإبهامه .

وانما قلنا : إنَّ " أنْ " — ههنا — قد جاءت بعد فعل فى معنى القول ؛ لأن معنى " ناديته " : قلت له .

الثانية : قولك : " أمرته أن اقعد " .

الشاهد فيه : أن المأمور به مجهول ، وليس فى اللفظ مايدل على تعينه وخصوصه ، فـ " أن " قد جاءت بعد تمام الكلام ، ورفعت إبهام المأمور به ، وفسرته بالأمر بالقعود ، والفعل فى الجملة المتقدمة فى معنى القول ؛ لأن الأمر قول مخصوص .

الثالثة : قوله : (وكتبت إليه أن ارجع) .

والكلام فيه على نهج ماقبله .

الرابعة : قوله تعالى : " وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا .. " (١) .

قال فى "الكشاف" : الملأ : أشراف قريش ، يريد : وَانْطَلَقُوا عَنْ مَجْلِسِ أَبِى طَالِبٍ بَعْدَ مَابَكَّتَهُمُ النَّبِىُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْجَوَابِ الْعَتِيدِ ، قَائِلِينَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ :

" امْشُوا ، وَاصْبِرُوا " فَلَا حِيلَةَ لَكُمْ فِى دَفْعِ أَمْرِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

و " أَنْ " — ههنا — بمعنى " أَىْ " ؛ لأن المنطلقين عن مجلس التقاول لابد لهم من أن يتكلموا ، ويتفاوضوا فيما جرى لهم ، فكان انطلاقهم متضمنا معنى القول .

ويجوز أن يراد بالانطلاق : الاندفاع فى القول ، وأنهم قالوا : امشوا ، أى : أكثروا واجتمعوا .

وقد قرئ فى الشواذ بإسقاط " أَنْ " على إضمار القول .

وعن "ابن مسعود" : وانطلق الملأ منهم يمشون (٢).

قال فى " الغرائب " : التقدير : بأن امشوا ، أى : انطلقوا متكلمين ، فتكون " أن " هى التى تكون مع الفعل فى تأويل المصدر .

وعند الخليل محله جر ، وعند سيبويه نصب (٣).

---

١) سورة ص ، من الآية / ٦ : " وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ " .

٢) الكشاف ٥ / ١٣٣ ، ١٣٤ .

٣) غرائب التفسير للكرمانى / ١٦٢ وعبارته : " أن امشوا ، (أن) هى المفسرة ، أى : امضوا من غير أن يلفظوا به ، بل الحال دلت عليه .

....

الخامسة : قوله تعالى : " وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَاإِبْرَاهِيم . قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا .. " (١)

قال " أبو سعيد " : كأنه قال : " ناديناه إنك قد صدقت الرؤيا " .

وأجاز " الخليل " أيضا أن يكون على " أيْ " ؛ لأن " ناديناه " كلام [تام] (٢) ومعناه :

" قلنا ياإبراهيم قد صدقت الرؤيا " (٣) .

فهذه الصور كلها مشتركة فى أن الفعل فى جميعها بمعنى القول ، وليس قولا .

فإن قلت : فإذا كان الفعل قولا ، نحو قوله تعالى :

" مَاقُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ .. " (٤) .

فهل يستقيم جعل " أنْ " هى المفسرة ، أولا ؟

قلت : قال " عبد الجبار " : لايجوز أن تكون " أنْ " — ههنا — بمعنى " أى " المفسرة ؛ لأن القول قد صرح به ، و " أى " لاتكون مع التصريح بالقول .

وماذكره مذهب أكثر النحويين (٥) .

= وقيل تقديره : بأن امشوا ، أى : انطلقوا متكلمين بهذه الألفاظ ، فتكون (أنْ) هى التى تكون مع الفعل فى تأويل المصدر .

وعند الخليل محله خفض ، وعند سيبويه نصب " .

وفى معانى القرآن للفراء ٢ / ٣٩٩ يقول : " وقوله : " وانطلق الملأ منهم أن امشوا " : انطلقوا بهذا القول ، ف " أن " فى موضع نصب لفقدها الخافض ، كأنك قلت : انطلقوا مشيا ومضيا على دينكم .

وهى فى قراءة عبد الله " وانطلق الملأ منهم يمشون أن اصبروا على آلهتكم " ، ولو لم تكن " أن " لكان صوابا ، كما قال :

" والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا " ، ولم يقل : " أن أخرجوا " ؛ لأن النية مضمر فيها القول .. " .

وينظر : الكتاب ٣ / ١٦٢ ، ١٦٣ والبحر المحيط ٧/٣٨٥ .

١) سورة الصافات ، من الآيتين/ ١٠٤ ، ١٠٥ .

٢) زيادة من شرح السيرافى ، يستقيم بها الكلام .

٣) شرح الكتاب ٤/١٣٦ . وينظر : الكتاب ٣ / ١٦٣ .

٤) سورة المائدة ، من الآية /١١٧ .

٥) لا أدرى كيف يزعم الشارح أن قول " عبد الجبار " هو مذهب أكثر النحويين ، مع أن أكثرهم قال بأن " أنْ " فى هذه الآية بمعنى " أى المفسرة ؛ لأنه حمل فعل القول على معناه ؛ لأن معنى " ماقلت لهم إلا ما أمرتنى به " : ما أمرتهم إلا ما أمرتنى به .

==

. . . .

وقال صاحب الغرائب (١) والقيسي (٢) : يجوز أن تكون بمعنى " أي " المفسرة .

= وهذا ماذهب إليه الخليل وسيبويه في الكتاب ٣/ ١٦٢ وابن الأنباري في البيان ١/ ٣١٠ وابن يعيش ٨/ ١٤٢ .
وقد صرح الشارح بأن صاحب الغرائب والقيس أجازا أن تكون - هنا - بمعنى " أي " المفسرة ، فكيف يزعم بأن ماقاله عبد الجبار هو مذهب أكثر النحويين !!
غير هذا وذاك ، فقد أجاز ابن عصفور أن تكون " أنْ " مفسرة بعد صريح القول كما في هذه الآية . يقول ابن هشام في المغني ١/ ٣٢ : " وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول .. " .
وينظر : الهمع ٢/ ١٨ والتصريح ٢/ ٢٣٢ والتفسير الكبير للرازي ١٢/ ١٤٤ . والكشاف ٢/ ٥٦ .

١) غرائب التفسير / ١٦٢ .

٢) ينظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/ ٧٩٦ ؛ " وأما قوله : (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله " . " أن " بمعنى " أي " وهي تفسير " أمرتني " ؛ لأن في الأمر معنى " أي " .. " .
وهذا الكتاب في حقيقة الأمر من تأليف القيسي ، كما أشار إلى ذلك محقق الكتاب في المقدمة .

ومن أصنـاف الحرف : الحرفان المصدريان

(فصل) "وهما : "مَا" و"أَنْ" في قولك : "أعجبني ماصنعت" و "ماتصنع" ، أي : صنيعك ،وقال الله تعالى : "ضَاقَتْ عليكم الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ" أي : برحبها ،وقد فسر به قوله تعالى : "وَالسَّمَاءِ وَمَابَنَاهَا" .

وقـال الشاعـر :

يَسُرُّ المَرْءَ مَاذَهَبَ اللَّيَالِـي ∴ وَكَانَ ذِهَابُهُنَّ لَهُ ذِهَابَـا

وتقول : "بلغني أن جاء عمرو" ،و "أريد أن تفعل" ،و "إنه أهل أَنْ يفعل" ،وقـال الله تعالى : "فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا "...".

المتن: قوله : (ومن أصناف الحرف : الحرفان المصدريان) .

التفسير : قوله : (وهما "مَا" و"أَنْ").

لقائل أن يقول : "أَنَّ" المشددة المفتوحة أيضا من حروف المصدر ، في نحـو قولك : "أَعْجَبَنِي أَنَّكَ قَائِمٌ" ،وقد أغفل المصنف ذكرها ههنا .

[مـا]

والمذكور من أمثلته أربعة :

الأول : قوله : "أعجبني ماصنعت" و "ماتصنع".

الشاهد فيه : أن "ما" دخلت على الفعل الماضي والمضارع ،وصارت معه بمعنى المصـدر، إلا أن دلالتها مع الفعل الماضي مخصوص بالمعنى الماضي ، ومـع الفعل المضارع علـى معنى الحاضر والمستقبل .

قوله : (أي : صنيعك) بالياء بعد النون .

وقال "الجوهري" : المصدر : "صنعك" من غير ياء [١].

الثاني : قوله تعالى : "... ضَاقَتْ عَلَيْكُمُ[٢] الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ .." [٣].

الشاهد فيه : أن "ما" دخلت على فعل ماض ، وهي معه بمعنى المصدر.

---

١) الصحاح (صنع) ١٢٤٥/٣ : "الصُّنْعُ بالضم : مصدر قولك : صَنَعَ إِلَيْهِ معروفـا . وَصَنَعَ بِهِ صَنِيعًا قَبِيحًا ، أي: فَعَلَ ...".

٢) في المخطوطة [عليهم] وهو تحريف .

٣) سورة التوبة ، من الآية /٢٥ " .. وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ " .

....

قال في " الكشاف ": الباء بمعنى " مع "، أي : مع رحبها ، وحقيقته ملتبسة برحبها ، والجار والمجرور في موضع الحال ، كقولك : [دخلت][1] عليه بثياب السفر "، أي : ملتبسا بها ، لم أحلها ، تعني : مع ثياب السفر [2].

والرُّحْبُ : السَّعَةُ ، ورَحَبَةُ المَسْجِدِ - بالتحريك - سَاحَتُهُ [3].

الثالث: قوله تعالى : "والسَّمَاءِ ومَا بَنَاهَا "[4] ، المعنى : وبنائها ، أو وبناء الله إياها.

وقول المصنف : (وقد فسر به) إشارة إلى أنها قد فسرت بغير المصدر ، والأمر كما أشار إليه ، فإن منهم من فسرها - هاهنا - " مَنْ " الموصولة ، والتقدير : " ومن بناها "[5].

الرابع: قول الشاعر :

[٦٢] يَسُرُّ المَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي ... وكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا [6]

الشاهد فيه : أن قوله : " ما ذهب " بمعنى " ذهاب "، وهو مصدر ، وفاعل " يسر ".

و" المرء " : منصوب بأنه المفعول به .

قال " أبو محمد " / الرواية " يَسُرُّ " بفتح الياء على البناء للفاعل ، ويجوز أن يقال : ٣٢٨/ب

" يُسَرُّ " بضم الياء على البناء للمفعول ، وحينئذ يكون " المَرْءُ " مرفوعا بأنه [نائب][7] فاعل " يسر "، وتكون " ما " للمدة على هذا التأويل ، ومحلها نصب على الظرفية [8].

[أن]

قوله : (وتقول : "بلغني أنْ جاء عمرو") .

اعلم أنه لما ذكر - أول الباب - أن حرف " أن " المفسر لا يأتي إلا بعد فعل ،

---

١) زيادة من الكشاف يستقيم بها الكلام.
٢) الكشاف ٢/١٨٨.
٣) الصحاح (رحب) ١/١٣٤ ، ١٣٥.
٤) سورة الشمس /٥.
٥) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٢٣٢ : " .. فأما من جعلها على الموصولة ، فذلك بتأويل جعل "ما" لمن يعقل ، فيكون إذن الضمير راجعا لها ، فتعين للموصولة .. ".
٦) بيت من الوافر ، لم أعثر له على قائل ، وهو من شواهد : الإيضاح ٢/٢٣٣ وابن يعيش ١/٩٧ ، ٨ / ١٤٢ والجنى الداني / ٣٣١ والبحر المحيط ٥/١١٨ والهمع ١/٨١ والتصريح ١/٢٦٨ والدرر ١/٥٤.
٧) زيادة يستقيم بها الإعراب .
٨) التخمير ٢ ورقة ١٦١.

....

قال - ههنا - : والفعل الذى يقع بعدها قد يكون ماضيا ، وقد يكون مضارعا ، وأورد من صور ذلك أربعا :

الأولى: قوله : "بلغنى أن جاء عمرو".

الشاهد فيه : أن "جاء" فعل ماض ، وقد وقع بعد "أنْ" المفسرة ،كما تراه ،و"أنْ" مع "جاء" بمنزلة المصدر ، وهى مع الماضى دالة على معنى المضى ،وموضع "أن" مع الفعل رفع بأنه فاعل "بلغنى".

الثانية: قوله : "أريد أن تفعل".

الشاهد فيه : أن مابعد "أن" فعل مضارع ، وهى مع الفعل المضارع فى تأويل مصدر يدل على معنى الاستقبال ؛ لأنه لم يقصد إلا فعلا لم يقع بعد ، وأنت تلتمس منه إيجاده فى زمان مستقبل . قاله : "عبد القاهر"(١).

و"أن" مع الفعل المضارع فى محل نصب بأنه مفعول "أريد" ،وفاعله: مستتر .

الثالثة: قولك : "إنه أهل أن يفعل".

قال "عبد القاهر" فى شرح المائة(٢) : "إنه أهل أن يفعل" بالتنوين ، أى : أهل لذلك .

وإن شئت أضفت بمعنى : أهل ذلك .

ونحو : "أتيته مَخَافَةً ، أو " مخافة أن يفعل" ، فإن نونت كان "أن" مع "يفعل" فى موضع نصب ، وإن أضفت كان فى موضع جر(٣).

الرابعة: قوله : "فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا .."(٤) .

الشاهد فيه : أن "قالوا" فعل ماض ،وقد وقع بعد "أن" وهما فى تأويل المصدر .

فإن قلت : هل بين ذكر المصدر بصيغته ، وبين "أن" مع الفعل فرق فى المعنى ؟

---

١) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٦٢.

٢) يبدو أن عبد القاهر شرح كتابه "العوامل المائة" بيد أنى لم أعثر على هذا الشرح .

٣) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٦٢.

٤) سورة النمل ، من الآية / ٥٦ "فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ".

. . . .

قلت : ذكروا في ذلك ثلاثة فروق :

أولها : أن المصدر لا يدل على الفاعل ، ولا على المفعول في نحو قولك : " أعجبني ضرب زيد " ، بل ما أضيف إليه مجهول .

ولا كذلك إذا قلت : " أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ " على بناء الفعل للفاعل ، أو قلت : " أعجبني أَنْ ضُرِبَ زَيْدٌ " على البناء للمفعول .

وثانيها : أن ذكر المصدر لا يدل على زمان بعينه ، وذكر " أن " يدل على أن الفعل وقع من فاعله فيما مضى ، أو يقع فيما يأتي .

وثالثها : أن حرف " أَنْ " مع الفعل نازل منزلة الاسم المضمر ، وهو أعرف المعارف ، بخلاف المصدر .

وانما قلنا : إنه نازل منزلة الاسم المضمر ؛ لأنه يمتنع وصفه ، كما يمتنع وصف الأسماء المضمرة .

ولهذا قال " أبو علي " في قوله تعالى : " لَيْسَ الْبِرَّ .. " (١) نصب " البر " ، وجعل " أن تولوا وجوهكم " اسم " ليس " ؛ لأنه أعرف من " البر " (٢) .

ولذلك أجمع القراء الثمانية (٣) ، على النصب في قوله تعالى : " وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا .. " (٤) ، لما ذكرناه .

وقرأ " الحسن " (٥) و " الأعمش " (٦) شاذا : " فَمَا كَانَ جَوَابُ قَوْمِهِ " بالرفع على أنه اسم " كان " ، وجعلا قوله : " إلا أن قالوا " هو الخبر (٧) .

ـــــ

١) سورة البقرة ، من الآية / ١٧٧ : " لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ ... " .

٢) ينظر : الكشف للقيسي ١ / ٢٨ والمهذب في القراءات العشر ١ / ٨١ وإبراز المعاني / ٣٥٥ .

٣) ينظر : البحر المحيط ٤ / ٣٣٤ .

٤) سورة الأعراف ، من الآية / ٨٢ " وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ ، إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ " .

٥) هو : الحسن بن أبي الحسن يسار السيد الإمام أبو سعيد البصري ، وقد سبقت ترجمته .

٦) هو : سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي الكاهلي الكوفي ، ولد سنة ٦٠هـ وتوفي سنة ١٤٨ هـ . ينظر : طبقات القراء ١ / ٣١٥ وتذكرة الحفاظ ١ / ١٥٤ .

٧) ينظر : البحر المحيط ٤ / ٣٣٤ .

[بعض العرب يرفع المضارع بعد "أنْ" المصدرية]

(فصل) "وبعض العرب يرفع الفعل بعد "أنْ" تشبيها بـ "ما"، قال الشاعر(١):

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ∴ مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

وعن "مجاهد": "أن يتم الرضاعة" بالرفع.."

قوله: (وبعض العرب يرفع الفعل بعد "أن" تشبيها بـ "ما").

قال في "الحواشي": يريد بـ "ما" المصدرية(٢).

قالوا(٣): وهذه لغة شاذة قليلة، كما شذ قوله: "كما تكونوا يُولَّى عليكم" محذوفا منه النون(٤).

واحتج المصنف على استعمال هذه اللغة بوجهين:

الأولى: قول الشاعر:

يَا صَاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نُفُوسَكُمَا ∴ وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَاقَيْتُمَا رَشَدَا

[٦٣] أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمِلُهَا ∴ وَتَصْنَعَا نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ∴ مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا(٥)

الشاهد فيه: أن حرف "أن" بالفتح بمنزلة "ما" ولهذا كان الفعل المضارع، وهو "تقرآن" مرفوعا، وعلامة رفعه ثبات النون، كما عرفته(٦).

وقوله: "أن تحملا" في موضع نصب بفعل مضمر، دل عليه ما مضى من الدعاء والنداء،

---

١) [الشاعر] ثبت في المفصل المطبوع / ٣١٤ وليس في ابن يعيش ٨/١٤٣.

٢) لم أعثر عليه في الحواشي.

٣) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٧٣.

٤) حديث أورده ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٢٤٣ قائلا: "فأما تشبيه "ما" بـ "أن" في العمل فأبعد، وعليه حمل ما يروى: "كما تكونوا يولى عليكم" فجاء "تكونوا" محذوفا نونه والوجه إثباته".
وينظر الحديث في: كشف الخفاء ومزيل الإلباس للشيخ اسماعيل العجلوني ٢/١٨٤ (ط مكتبة التراث الاسلامي – حلب) والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لـ: محمد بن علي الشوكاني – تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (ط أولى – مطبعة السنة المحمدية – القاهرة، ١٣٨٠هـ – ١٩٦٠م).

٥) من البسيط، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد: مجالس ثعلب ١/٣٢٢، وروايته (وأن لا تخبرا أحد) والمنصف ١/٢٧٨ برواية (وأن لا تعلما) والإنصاف ٢/٥٦٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٣٣ وابن يعيش ٧/١٥، ٨/١٤٣ والمغني ١/٣٠، ٢/٦٩٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٩ والأشموني ٣/٢٨٧، والعيني ٤/٣٨٠ والخزانة ٣/٥٥٩ والتصريح ٢/٢٣٢.

٦) يقول ابن هشام في المغني ١/٣٠ "وزعم الكوفيون أن (أنْ) هذه هي المخففة من

....

وتقديره : " أسألكما " .

الثانية : قراءة " مجاهد "[١] "... لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمُّ الرَّضَاعَةَ ..."[٢] برفع الميم، تنزيلا لـ " أن " منزلة " ما " .

وقيل : إنما رفع الميم ؛ لأنه قدر الغاء " أن " من اللفظ .

قال في " الكشاف " : انما رفع " يتم " تشبيها لـ " أن " بـ " ما " لتآخيهما في التأويل .[٣]

وقرأ " الجارود "[٤] (الرِّضَاعَةَ) بكسر الراء ، وهي لغة ، وإن كان المشهور كسر ما ليس فيه التاء .

وقرأ " ابن عباس "[٥] : أَنْ يُكْمِلَ الرَّضَاعَةَ .

وقرأ " أبو عبيد " : " أَنْ تَتِمَّ الرَّضَاعَةُ " بتاءين ، ورفع " الرضاعة " بأنه فاعل[٦] .

فإن قلت : قد ذكرت — فيما تقدم — أن " ما " قد تكون اسما وقد تكون حرفا ، وفسرت كل واحد منهما في موضعه ، وهذا مدلوله ومسماه ، فما وجه حصرها ؟

قلت : إنها تأتي على عشرة أوجه ، منها ستة أسماء ، ومنها أربعة حروف :

أما الأسماء :

فأولها : " ما " الاستفهامية ، كقولك لمن تستخبر منه : " ماعندك ؟ " .

وثانيها : " ما " الخبرية ، كقولك مخبرا عن نفسك : " رأيت ماعندك " ، و " ما " هذه اسم موصول بمعنى " الذى " ، ويستقيم دخول كاف التشبيه عليها ، تقول : " افعل هذا كمافعلت " .

= الثقيلة ، شذ اتصالها بالفعل .
والصواب قول البصريين : إنها (أنْ) الناصبة أهملت حملا على (ما) أختها المصدرية " لكن ابن جني في المنصف ١/٢٧٨ ، ٢٧٩ يقول : " .. سألت أبا على عن ثبات النون في " تقرآن " بعد " أن " ؟
فقال : " أنْ " مخففة من الثقيلة ، وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة ، فهذا من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا ، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس ؛ لأن السماع يبطل القياس .. " .

١) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي ، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين .
ينظر : طبقات القراء ١/٤١ .

٢) سورة البقرة ، من الآية / ٢٣٣ " وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ .. " .

٣) الكشاف ١/١٣٥ .

٤) هو : الجارود بن المعلى العبدي ، له صحبة ، استشهد سنة ٢١هـ .
ينظر : تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ١/١٢٤ والجرح والتعديل لعبد الرحمن بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ٢/٥٢٥ (ط أولى — دائرة المعارف العثمانية — حيدر آباد الدكن — الهند ١٢٧١ هـ — ١٩٥٢م) .

٥) هو : عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم أبو العباس الهاشمي ، توفي سنة ٦٨هـ
ينظر : طبقات القراء لابن الجزري ١/٤٢٥ وتذكرة الحفاظ للذهبي ١/٤٠ وصفة الصفوة ١/٧٤٦ والأعلام ٤/٢٢٨ .

٦) تنظر القراءات السابقة في البحر المحيط ٢/٢١٢ حيث يقول أبو حيان : =

....

وثالثها : " ما " الجزائية ، نحو قولك : " مايفعل أفعل " ،والمعنى : كل شئ يفعله أفعل مثله .

ورابعها : " ما " التعجبية ،نحو قولهم : " ما أحسن زيدا !! " وقد سبق تفسير معناها في قسم الأفعال (١) .

وخامسها: التي تكون بمعنى نكرة موصوفة ،كقوله تعالى: " .. هَذَا مَالَدَيَّ عَتِيدٌ " (٢)، ومعناه : هذا شئ لدى عتيد .

وسادسها : " ما " التي هي نكرة غير موصولة ،ولا موصوفة ، كقوله تعالى :

" .. فَنِعِمَّا هِيَ .. " (٣) ،والمعنى : نعم شيئا هي ،وقد ذكرناه فيما تقدم .

ف " ما " في هذه الأوجه الستة اسم .

وأما الأربعة التي هي حروف :

الأولى : " ما " النافية ، كقولك : " مازيد قائما " و " مافعلت كذا " .

والثانية : " ما " المصدرية ، كقولك : "بلغني مافعلت " ، أي : فعلك .

الثالثة : " ما " الكافة ، كقوله : " إنما زيد منطلق " .

الرابعة : " ما " الزائدة ،كقوله تعالى : " فَبِمَا رَحْمَةٍ .. " (٤) ، أي : فبرحمة .

= " وقرأ الجمهور (أن يتم الرضاعة) بالياء ، من (أتم) ونصب (الرضاعة) .
وقرأ مجاهد والحسن وحميد وابن محيصن وأبو رجاء (تتم) ، من (تم) ورفع الرضاعة .
وقرأ أبو حنيفة ، وابن أبي عيلة والجارود بن أبي سيرة كذلك ، الا أنهم كسروا الراء من (الرضاعة) وهي لغة كالحضارة ،والحضارة .
والبصريون يقولون بفتح الراء مع الهاء ،وكسرها دون الهاء .
والكوفيون يعكسون ذلك .
وروى مجاهد أنه قرأ (الرضعة) على وزن القصعة .
وروى عن ابن عباس أن قرأ (أن يكمل الرضاعة) بضم الياء .
وقرئ (أن يتم) برفع الميم ،ونسبها النحويون الى "مجاهد " .
وينظر: الكشاف ١/ ١٣٥ ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٤٩ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٧٦ .

١) عرائس المحصل ، المجلد الثالث / ٣٦٣ (رسالة) .
٢) سورة " ق " ، من الآية / ٢٣ " وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَالَدَيَّ عَتِيدٌ " .
٣) سورة البقرة ، من الآية / ٢٧١ " إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ،وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ ،فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ،وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ،وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ " .
٤) سورة آل عمران ، من الآية / ١٥٩ " فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ .. " .

ومن أصناف الحرف : حروف التحضيض

(فصل) " وهى : (لولا ، ولوما ، وهلا ، وألا) ، تقول : " لولا فعلت كذا " ، ولوما ضربت زيدا " ، و " هلا مررت به " ، و " ألا قمت " ، تريد : استبطاءه وحثه على الفعل .

ولا تدخل إلا على فعل ماض ، أو مستقبل ، قال الله تعالى : " لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ " ، وقال : " لَوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ " ، وقال : " فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا " .

وإن وقع بعدها اسم منصوب ، أو مرفوع ، كان بإضمار رافع ، أو ناصب ، كقولك لمن ضرب قوما : " لولا زيدا " ، أى : لولا ضربته .

قال " سيبويه " : وتقول : " لولا خيرا من ذلك " و " هلا خيرا من ذلك " ، أى : هلا تفعل خيرا من ذلك [١] .

قال : ويجوز رفعه على معنى : هلا كان منك خير من ذلك .

قال جرير :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ∴ بَنِى ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِىَّ الْمُقَنَّعَا

__المتن__ : __قوله__ : (__ومن أصناف الحرف : حروف التحضيض__) .

التفسير : ونصدره ببحثين :

__الأول__ : أن التحضيض ـ بالحاء المهملة ، والضاد المعجمة ـ عبارة عن الحث على الأمر ، تقول : حضه على القتال ، أى : حثه عليه [٢] .

وحروف التحضيض أربعة : (لولا ، ولوما ، وهلا ، وألا) ، وللنحويين فى معناها أربعة أقوال :

__أولا__ : قاله " سيبويه " : إن معناها واحد ، وهو التحضيض [٣] .

__وثانيها__ : قاله " الفراء " : معناها لوم على ما كان ، وحث على ما يكون [٤] .

---

١) [من ذلك] زيادة فى المفصل المطبوع / ٣١٦ .
٢) الصحاح (حضض) ٣ / ١٠٧١ .
٣) الكتاب ٣ / ١١٥ " .. ومثل ذلك (هَلَّا ، وَلَوْلَا ، وَأَلَّا) ألزموهن (لا) وجعلوا كل واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهن للفعل ، حيث دخل فيهن معنى التحضيض " .
وينظر : التخمير ٢ ورقة ١٦٣ .
٤) التخمير ٢ ورقة ١٦٣ .

....

وثالثها : نقله " أبو محمد " : أن معناها التحضيض ، أو التأنيب[(١)] / ٣٢٩/أ
وذلك قولك في التحضيض : " لولا تزورني " ، وفي التأنيب : "لولا زرتني "، أى : لم تزرني .

ورابعها : قاله "عبد المجيد ": إن معناها : الأمر ، إذا وقع بعدها المضارع .
فإن وقع بعدها الماضي ، كان معناه : التوبيخ على ترك ذلك .
فإذا قلت : " هلا تقرأ العلم " فأنت حاض ، وآمر له بقراءة العلم .
وإذا قلت : " هلا أكرمت الأدباء " فأنت موبخ له على ترك إكرامهم[(٢)].
قال " أبو سعيد " : إنما سماها النحويون : حرف التحضيض ، لأن الإنسان ربما فرط في الشيء ، أو عزب الرأي عنه فيه ، فيقال له : " هَلَّا فَعَلْتَ كَذَا " ، وَ " لَوْلَا فَعَلْتَ كَذَا " ، وَ " أَلَا فَعَلْتَ كَذَا " ، وَ " لَوْمَا فَعَلْتَ كَذَا " [(٣)].

البحث الثاني : قال " أبو الحسن الوراق "[(٤)] : "لولا " إنما هي "لو " جعلتا شيئاً واحداً .
وقال " الجوهري " : " هَلَّا " بالتشديد ، أصلها " لا " بنيت مع " هل " فصار فيها معنى التحضيض كما بنوا "لولا " و " ألا " وجعلوا كل واحدة مع " لا " بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهن للفعل ، حيث دخل فيهن معنى التحضيض[(٥)].
قال " صاحب التفصلة " : " لولا " التي بمعنى " هلا " كلاهما حرف تحضيض ، فإن "لو" في هذا المعنى حرف يستفهم به بمعنى ألف الاستفهام .
فإذا قال القائل : " لولا جئتني " و "هلا زرتني " فمعناهما : " ألا جئتني " ، و "ألا زرتني " ، والمراد : " لم لم تجئني ؟ " ، و" لم لم تزرني ؟ " .

---

١) التخمير ٢ ورقة ١٦٣ .
٢) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٢٣٤ : " هذه الحروف معناها : الأمر ، إذا وقع بعدها المضارع ، والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي ، فإذا قلت : " هلا تضرب زيدا " ، و " هلا تسلم " فأنت حاض على ما وقع بعدها ، طالب له .
وإذا قلت : " هلا ضربت زيدا " فأنت موبخ له على ترك ذلك .. " .
وينظر : ابن يعيش ٨/١٤٤ والرضي ٢/٣٨٧ .
٣) شرح الكتاب ١/٥٠٤ ، ٢ / ٢٢٦ .
٤) ينظر : معاني الحروف للرماني / ١٢٣ تحقيق : د . عبد الفتاح اسماعيل شلبي (ط دار نهضة مصر للطبع والنشر) وابن يعيش ٨/١٤٤ والجنى الداني / ٥٤٧ .
٥) الصحاح (هلا) ٦ / ٢٥٦١ .

....

وكان ينبغى لك أن تجيئنى ، وأن تـزورنى ، وكل ذلك تحضيض على المجىء والزيارة فى المعنى (١).

ويجوز أن تكون " لا " فى " لولا " لغوا ، ومعطلا من المعنى ، والمستعمل "لو" ، فإذا قلت : "لولا جئتنى فأعطيك " ، فكأنك أردت : " لو جئتنى فأعطيك " ، والمعنى : " جئتنى فأعطيك " .

وكذلك — أيضا — يجوز أن تكون " لو " ملغاة ومعطلة ، والمستعمل " لا " ، كقوله تعالى : " فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ .. " (٢) .

والمذكور من الصور أربع :

<u>الأولى</u> : قولك : " لولا فعلت كذا " .

الشاهد فيه : أن " لولا " — ههنا — بمعنى "هلا" ، ويمتنع دخولها على الاسم ، وإنما تدخل على فعل ماض ، أو مضارع ، لكن ذلك الفعل قد يكون ظاهرا ، وقد يكون مضمرا بعدها ، كما ستعرفه .

فإن لم تكن بمعنى " هَلَّا " ، لم تكن من حروف التحضيض ، ودخلت على الاسم ، وكان مرفوعا بالابتداء ، وكانت دالة على امتناع الثانى من أجل وجود الأول ، كما سنبينه فيما بعد .

ولقائل أن يقول : إن " لولا " فيما ذكره المصنف دخلت على فعل ماض ، وقد عرفت أنها إذا دخلت على فعل ماض ، كان معناها التوبيخ ، ولم تكن للتحضيض عند قوم ، فلو قال المصنف : (تقول : "لولا تفعل ") كان أجدر ؛ لأنها إذا دخلت على الفعل المضارع ، كانت للتحضيض بالاتفاق .

<u>الثانية</u> : قولك : " لوما ضربت زيدا " ، والكلام فيها على نهج ما قبلها (٣) .

---

١) ينظر : ابن يعيش ٨ / ١٤٤ والرضى ٢ / ٣٨٧ .

٢) سورة يونس ، من الآية / ٩٨ " فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ " .

٣) يقول الرمانى فى معانى الحروف / ١٢٤ : "وهى من الحروف الهوامل ، ومعناها التحضيض ، وهى مركبة من (لو) و (ما) ، تقول : "لوما أكرمت زيدا " ، و" لو ما أحسنت إلى عمرو " ، وقال الله تعالى : " لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ " بمعنى (هلا) ، ولا يليها إلا الفعل مظهرا ، أو مضمرا على ما تقدم فى (لولا) .. " .

قال " صاحب التفصلة ": "ما" عوض من "لا" ، والمعنى : "لولا" (١) .

الثالثة : قولك : " هلا مررت به " .

قال "عبد المجيد" ،ونقله ـ أيضا ـ صاحب التفصلة : إنه وضع " هل " موضع "لو" في قولك: " لـولا " (٢) .

بيان ذلك أن " هل " متضمنة ألف الاستفهام ؛ لأن أصل " هل عندك زيد ؟ " : " أهل عندك زيد ؟ " .

وانما حذفت اختصارا ، أو استغناء عنها بـ " هل " ، ليعلم المخاطب بالمعنـى ،

فبقى " هل " ثم ضمت إلى " لا " ، وجعلتا بمنزلة حرف واحد ،وهى فى معنى " لولا " التى للتحضيض .

الرابعة : قوله : " ألا قمت " وهى " لا " ضمت إليها " أنْ " ثم قلبت النون لاما ، ثم أدغمت فى لام " لا " (٣) . وحكمها حكم ماقبلها .

وقد اقتصر المصنف على ذكر دخولها على الماضى ، وأغفل ذكر دخولها علـى الفعل المضارع ههنا .

قوله : (تريد : استبطاءه وحثه على الفعل) .

اعلم أن " استبطاءه " بالهمزة و" الحث " مصدران ،وقد عطف المصنف أحدهما على الآخر ، والمعنى : أنك تريد بما قلته الدلالة على أنك قد استبطأت المخاطب فـى الفعل ،والدلالة على حثك إياه ، وتكون الهمزة فى قوله : " استبطاءه " للوجدان علـى صفة ، كقولك : أحمدته ، أى : وجدته بصفة الحمد .

ثم بعد تمام التمثيل بما ذكره من الصور ، أردفها بمسألتين :

المسألة الأولى : أن كل واحد من هذه الحروف الأربعة ، إذا كان للتحضيـض ، امتنع دخولها على الاسم ، ولاتدخل إلا على فعل ماض ، أو مستقبل .

وعلة ذلك أن التحضيض والتوبيخ إنما يتعلق بالأفعال ، لا بالأسماء .

وكذلك ـ أيضا ـ جميع الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالأفعال .

١) ينظر : الجنى الدانى /٥٤٨ .
٢) ينظر : معانى الحروف للرمانى / ١٣٢ .
٣) ينظر : الجنى الدانى / ٤٧٣ .

....

وقول الفقهاء : الزكاة واجبة ،والخمر محرمة ،استعارة وتجوز ،فان الزكاة ليست واجبة ، وانما الواجب فعلها ،وكذلك الخمر ليست محرمة ،وانما المحرم شربها .

وقد استشهد المصنف على دعواه بآيتين:

الأولى : قوله تعالى : " لَوْمَاتَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ .. " (١) .

الشاهد فيه : أن " لو " دخلت على فعل مستقبل ، ومعناها : التحضيض على إتيانه بالملائكة .

الثانية : قوله تعالى : " فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ . وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ [تَنْظُرُونَ] (٢) . وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ . فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ . تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ " (٣)

قال فى " الكشاف " : ترتيب الآية : فلولا ترجعونها إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين . و " فلولا " الثانية مكررة للتوكيد ، والضمير فى " ترجعونها " للنفس ، وهى : الروح ، وفى " أقرب إليه " للمحتضر ...

قوله : " غير مدينين " أى : غير مربوبين ، من قولهم : دان السلطان الرعية : إذا ساسهم (٤) .

ونقل " عبد الجبار " وجهين آخرين :

أحدهما : أن قوله : " ترجعونها " جواب " لولا " الأولى ، وأغنى ذلك عن جواب الثانية (٥) .

والثانى : عكس ذلك .

---

١) سورة الحجر ، من الآية /٧ : " لَوْمَاتَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ " .
٢) سقط من المخطوطة .
٣) سورة الواقعة ، آية /٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ .
٤) الكشاف ٦ /٧٩ ، ٨٠ .
٥) التفسير الكبير للرازى ٢٩ /٢٠١ : " وأكثر المفسرين على أن (لولا) فى المرة الثانية مكررة ، وهى بعينها التى فى قوله تعالى : " فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ " ، ولهما جواب واحد ، وتقديره على ماقاله الزمخشرى : فلولا ترجعونها إذا بلغت الحلقوم ، أى : إن كنتم غير مدينين .
وقال بعضهم : هو كقوله تعالى : " فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى هُدًى ، فَمَنْ تَبِعَ هُدَاىَ ، فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ " : حيث جعل " فلا خوف " جزاء شرطين .
والظاهر خلاف ماقالوا ، وهو أن يقال : جواب (لولا) فى قوله : " فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ

....

والشاهد في الآية : أن " لولا " دخل على فعل مستقبل ،وهو : " ترجعونها ".

فإن قلت : إن المصنف ادعى دخولها على الماضي والمستقبل ،والآيتان اللتان ذكرهما انما دخلت " لولا " فيهما على الفعل المستقبل ،ولم يذكر لدخول " لولا " على الفعل الماضي مثالا .

قلت: إنه في الصور الأربعة المتقدمة ، اقتصر على تمثيل دخولها على الفعل الماضي ، ولم يذكر ثمة دخولها على المستقبل ، فاقتصر ـ ههنا ـ على ذكر دخولها على المستقبل ،واستغنى بتمثيل / دخول " لولا " على الماضي ثمة عن ذكره ههنا . ٣٢٩/ب

المسألة الثانية : أنه إذا وقع بعد " لولا " أوغيرها من حروف التحضيض اسم ، وجب اعتقاد إضمار فعل بعد " لولا " ،ويكون الاسم معمول ذلك الفعل المضمر .

فإن كان الاسم منصوبا ، كان بإضمار فعل ناصب له ،وإن كان الاسم مرفوعا ، كان بإضمار فعل رافع له .

وقد أورد المصنف من صور وقوع الاسم بعد " لولا " أربعا :

الأولى : قولك لمن ضرب قوما : " لولا زيدا ".

الشاهد فيه : أن " لولا " هذه للتحضيض ،وقد وقع بعدها الاسم ،وهو : " زيد ".

وإنما استقام ذلك ؛ لأن بعد " لولا " فعل مضمر ناصب " زيد " ؛ لأن التقدير : " لولا ضربت زيدا ".

وحينئذ يكون حرف التحضيض داخلا على الفعل المضمر ، لا على الاسم .

الثانية : قولهم : " لولا خيرا من ذلك ".

الشاهد فيه : أن " لولا " دخل على الاسم ،والفعل مضمر ،والمعنى : لولا يفعل خيرا من ذلك ، فيكون [خيرا](١) منصوبا بالفعل المستقبل الذي هو " يفعل ".

الثالثة : قولهم : " هلا خيرا من ذلك ".

الشاهد فيه : أن " خيرا " منصوب بالفعل المضارع الذي هو " يفعل " كما سبق .

وليس تقدير الفعل المضمر ماضيا ، أو مضارعا أمرا لازما ، بل يجوز لك إضمار أي الفعلين أردت .

= الحلقوم ، هو مايدل عليه ماسبق ،يعني : تكذبون مدة حياتكم جاعلين التكذيب رزقكم ومعاشكم ، فلولا تكذبون وقت النزع وأنتم في ذلك الوقت تعلمون الأمور وتشاهدونها .
وأما (لولا) في المرة الثانية : فجوابها (ترجعونها) ..".
وينظر : معاني القرآن للفراء ١٣٠/٣ .

١) زيادة يستقيم بها الكلام .

....

وكذلك لايتعين أن يكون الفعل المضمر بعد حرف التحضيض ناصبا للاسم ، بل كما يجوزإضمار الفعل الناصب ، يجوز ـ أيضا ـ إضمار الفعل الرافع ، فتقول لمن ضرب أقواما: "لولا زيد" بالرفع ، أى : لولا ضرب زيد .

وتقول : "لولا خيرمنك" بالرفع على تأويل : لولا كان منك خير من ذلك .. وحينئذ يكون "خير" مرفوع بأنه اسم "كان" .

وماذكرناه شرح كلام "سيبويه" (١) فاعتبر .

الرابعة : قول جرير :

[٦٤] تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفْضَلَ مَجْدِكُمْ ∴ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَا (٢)

الشاهد فيه : أن "لولا" دخل على اسم منصوب ، وناصبه فعل مضارع مضمر ، والتقدير : لولا تعدون عقر الكمى ، أو لولا تعقرون ، هكذا قدره "عبدالقاهر" (٣) .

وقال فى "الحواشى" : أى : لولا تعدون عقر الكماة (٤).

قال "الجوهرى" : تقول : حَسَبْتُهُ أحْسُبُهُ بالضم : إذا عَدَدْتَه (٥).

والمراد من قوله "تعدون" : تحسبون ، بالضم على معنى العد ، من العدد .

وتقول: عقرت البعير ، أو الفرس بالسيف فانعقر : إذا ضربت به قوائمه ، فهو عقير (٦) .

والناب : المسنة من النوق ، والجمع : النِّيب ، وهو "فُعْلٌ" مثل : أَسَدٍ وأُسْدٍ ، وانما كسروا النون ؛ لتسلم الياء .

والتصغير : "نُيَيْبٌ" .

---

١) الكتاب ٣/١١٥ .
٢) بيت من الطويل (شرح الديوان / ٤١٠) وروايته :
تعدون عقر النيب أفضل سعيكم ∴ بنى ضوطرى هلا الكمى المقنعا
وهو من شواهد : الكامل ١/٢٧٨ والخصائص ٢/٤٥ وأمالى الشجرى ١/٢٧٩، ٣٣٤، ٢/٢١٠ والصحاح (ضطر) ٢/٧٢١ والايضاح ٢/٢٣٥ وابن يعيش ٢/٣٨، ١٠٢ ، ٨/١٤٥ والمغنى ١/٢٧٤ واللسان (ضطر) ٤/٢٥٨٦ والخزانة ١/٤٦١ ، ٤ / ٤٩٨ ،
الضوطرى: الحمقى ، ويقال للقوم اذا كانوا لايغنون غناء : بنوضوطرى .
وهذا بيت قاله جرير يخاطب الفرزدق حين افتخر بعقر أبيه غالب فى معاقرة سحيم بن وثيل الرياحى مائة ناقة . اللسان (ضطر) ٤/٢٥٨٦ .
٣) المقتصد ١/١٨٢ والتخمير ٢ ورقة ١٦٣ .
٤) لم أعثر عليه فى الحواشى .
٥) الصحاح (حسب) ١/١٠٩ .
٦) السابق (عقر) ٢/٧٥٤ .

....

يقال : سميت بذلك لطول نابها ، فهو كالصفة ، فلذلك لم تلحقه الهاء ؛ لأن الهاء لاتلحق تصغير الصفات .

تقول منه : نَيَّبَت الناقة ، أى : صارت هرمة ، ولايقال للجمل : ناب (١) .

وقال " سيبويه " : من العرب من يقول فى تصغير " ناب " : نُوَيْب ، فيجىء بالواو ؛ لأن هذه الألف يكثر انقلابها من الواوات (٢) .

قال " ابن السراج " : هذا غلط منه (٣) .

والضَّوْطَرُ : الرجل الضخم الذى لاغَنَاءَ عنده ، وكذلك : الضَّيْطَرُ ، والضَّوْطَرَى (٤) .

وقال " الحضرمى " : الضَّوْطَرَى : المرأة الحمقاء (٥) .

وقيل : ضَوْطَرَى : علم للأمة (٦) .

وتقول : انكمى فلان ، أى : استخفى وتغطى .

والكمى : الشجاع المتكمى فى سلاحه ؛ لأنه كَمَى نَفْسَهُ ، أى : سترها بالدرع والبَيْضة (٧) .

وتقول : رجل مُقَنَّع ، بالتشديد ، أى : عليه بيضة (٨) .

وقيل : هو لابس المغفر ، وهو : مايستر الرأس من نوع الدرع ، وهى : حلق الحديد (٩) .

نقوله : " تعدون " ، أى : تَحْسُبُون ، بضم السين من العد ، لامن الظن .

و " أفضل " بالنصب نعت ل : " عقر " ، أو بدل منه .

وقوله : " بنى ضوطرى " منادى مضاف .

---

١) الصحاح (نيب) ١ / ٢٣٠ .

٢) الكتاب ٣ / ٤٦٢ وعبارته : " ومن العرب من يقول فى " ناب " : نُوَيْبٌ ، فيجىء بالواو ؛ لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر ، وهو غلط منهم " .
وينظر : الصحاح (نيب) ١ / ٢٣٠ .

٣) أى من بعض العرب المتكلم بهذه اللغة ، فليس هذا تغليطا من ابن السراج لسيبويه ، بل هو موافق له فى تغليطهم .
وينظر : الصحاح (نيب) ١ / ٢٣٠ .

٤) الصحاح (ضطر) ٢ / ٧٢١ .

٥) الخزانة ١ / ٤٦٢ .

٦) السابق ١ / ٤٦٢ .

٧) الصحاح (كمى) ٦ / ٢٤٧٧ .

٨) السابق (قنع) ٣ / ١٢٧٤ .

٩) اللسان (قنع) ٥ / ٣٧٥٦ .

. . . .

والمعنى : تعدون عقر النيب الذى هو أفضل مجدكم ، أو تعدون أفضل مجدكم علـــى البدل .

قال " الحضرمى " : وزعم بعضهم : أن " تعدون " من العلم ، بمعنى : " تحسبون " المتعدية إلى مفعولين .

وهو : فاسد فى اللفظ والمعنى .

أما اللفظ : فلأنه أدخل فى باب العلم ماليس منه .

وأما المعنى : فإنه يكون أخبر أنهم يشكون فى كونه أفضل مجدهم ، والمعنى علـــى الحساب والفخر .

والبيت لجرير ، يهجو الفرزدق ، ويذكر معاقرة الإبل التى كانت بين أبى الفرزدق ، وسحيم بن وثيل[(١)] ، وكانت فى زمن على — رضى الله عنه — عقر سحيم بعض إبلـــه ، وعقر " غالب " [(٢)] جميع إبله ، ففضل عليه فى الكرم ، ثم عاتب سحيمًا قومُه بنو ريـــاح ، فعقر فى كناسة الكوفة ثلاثمائة ، وتركها للناس ، فمنع على — رضى الله عنه — النـــاس من أكلها ، وقال : هى مما أهل لغير الله به .

وقبل البيت:

لَعَمْرُكَ مَاكَانَتْ مُجَاشِـــعُ .:. كِرَامًا وَلَأُحَكَّامُ ضَبَّةَ مُقْنِعَـــا

وهو : جواب عن قصيدة ، للفرزدق ، على قافيتها [(٣)] .

_ _ _ _

---

١) سحيم بن وثيل الرياحى : شريف ، مشهور الأمر فى الجاهلية والإسلام ، عاش إلى أيام على بن أبى طالب .
ينظر : الشعر والشعراء ٢ /٥٣٨ والخزانة ١ /٤٦١ .

٢) غالب: أبو الفرزدق (الخزانة ١ /٤٦٢) .

٣) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٦٣ واللسان (ضطر) ٤ / ٢٥٨٦ والخزانة ١ /٤٦٢ ، ٤٦٣ .

[" لولا " و " لوما " تفيدان امتناع الشيء لوجود غيره]

(فصل) " ول " لولا " معنى آخر ، وهو : امتناع الشيء لوجود غيره ، وهما في هذا الوجه داخلتان على اسم مبتدأ ، كقولك : " لولا علي لهلك عمر " ...

قوله : (ول " لولا " و " لوما " معني آخر ، وهو : امتناع الشيء لوجود غيره) .

اعلم أن " لولا " تستعمل على وجهين :

أولهما : أن تكون للتحضيض بمعنى " هلا " ، وتختص بالفعل ، ويمتنع وقوع الاسم بعدها مرفوعا بالابتداء ، وإنما الاسم الواقع بعدها معمول فعل مضمر، كما بيناه .

وثانيهما : أن تكون بمعنى امتناع الشيء لوجود غيره ، فتدخل على الاسم .

قال " أبو سعيد " : " لولا " وجوابها جملتان : إحداهما جواب للأخرى ، والذى ربط إحداهما بالأخرى " لولا ".

ومثلها : " إنْ " و " لو " تدخلان على جملتين ، مباينة إحداهما للأخرى ، نحو : " قدم زيد وخرج عمر " ، فإنه لا يتعلق قدوم زيد بخروج عمرو .

فإذا أدخلت " لو " ربطت إحدى الجملتين بالأخرى ، وعلقتها بها على المعنى الذى توجبه " لو " ، والذى توجبه : أن الجواب يمتنع لامتناع الشرط .

فإذا قلت: " لو قدم زيد لخرج عمرو " فخروج عمرو لم يقع من أجل أن قدوم زيد لم يقع ، ودخلت " لو " على جملتين مبنيتين من فعل وفاعل .

وأما " لولا " فتدخل على جملتين :

إحداهما : مبتدأ وخبر . والأخرى : فعل وفاعل ، فتربط إحداهما بالأخرى .

ويكون الذى يليها هو الجملة الاسمية ، ويكون الجواب : هو الجملة الفعلية .

واحتاجت إلى اللام في الجواب كاحتياج " لو " إلى اللام في جوابه .

ألا ترى أن قولك : " زيد بالبصرة " و " ذهب بكر " لا تعلق لإحدى الجملتين بالأخرى ، فإذا أدخلت " لولا " علقت / إحداهما بالأخرى ، وصيرت الجملة الأولى شرطا ، ٣٣٠/أ والثانية جوابا لها ، وقلت : " لولا زيد لذهب بكر ".

وحذف [الخبر](١) من الجملة الأولى حين كثر الاستعمال ، وفهم المعنى .

---

١) في المخطوطة [المبتدأ] وهو : تحريف ؛ لأن الذى يحذف بعد " لولا " هو الخبر ، وهذا أحد المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوبا ، يقول ابن مالك في ألفيته :
وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الخَبَرْ .. حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ

....

ومعنى " لولا " : أن مضمون الجملة الثانية ممتنع لوجود مضمون الجملة الأولى ٠

وإنما لم تصلح أن تكون الجملة الثانية خبرا عن " زيد " ؛ لأنه ليس لـ " زيد " فيها ذكر وعائد إليه منها (١) .

وحكم " لوما " حكم " لولا " في جميع ما ذكرناه ٠

قوله : (وهما في هذا الوجه داخلتان على اسم مبتدأ) ٠

اعلم أن للنحويين في الاسم المرفوع بعد " لولا " ثلاثة مذاهب :

أولهما : قاله أهل البصرة : أنه مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، كما ذكر٠

وثانيها : قاله "الفراء" والكوفيون: أنه مرفوع بـ "لولا" ، فإذا قلت :

= ويقول ابن عقيل ١/ ٢١٥ عند بيانه المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوبا : "الأول : أن يكون خبرا لمبتدأ بعد (لولا) ، نحو : (لولا زيد لأتيتك) " التقدير : (لولا زيد موجود لأتيتك) ، واحترز بقوله : (غالبا) عما ورد ذكره فيه شذوذا ، كقوله :

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ ∴ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ

فـ (عمر) مبتدأ ، و (قبله) خبر٠

وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب — من أن الحذف بعد (لولا) واجب إلا قليلا — هو طريقة لبعض النحويين ٠

والطريقة الثانية : أن الحذف واجب — دائما — وأن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول ٠

والطريقة الثالثة : أن الخبر : إما أن يكون كونا مطلقا ، أو كونا مقيدا ، فإن كان كونا مطلقا وجب حذفه ، نحو : (لولا زيد لكان كذا) ، أي : (لولا زيد موجود) ٠ وإن كان كونا مقيدا : فإما أن يدل عليه دليل ، أولا ، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، نحو : (لولا زيد محسن إلي ما أتيت) ٠

وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، نحو : أن يقال : (هل زيد محسن إليك ؟) فتقول : (لولا زيد لهلكت) أي : (لولا زيد محسن إلي) ، فإن شئت حذفت الخبر ، وإن شئت أثبته ، ومنه قول أبي العلاء المعري :

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ ∴ فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا .."

وينظر : ابن يعيش ١/ ٩٥ ، ٨/ ١٤٥ والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٩٤ والرضي ١/ ١٠٤ ٠

١) شرح السيرافي ٣ / ٣٦٢ ٠

. . . .

" لولا زيد لعاقبتك " ف " زيد " مرفوع بـ " لولا " ؛ لانعقاد الفائدة به [١].

وثالثها: نقله " أبوسعيد " عن قوم: أن " لولا " ترفع لنيابتها عن الفعل [٢].

والمعنى في قولك: " لولا زيد لعاقبتك " : لو لم يمنعني زيد من عقابك لعاقبتك.

فإن قلت: إن قول المصنف: (وهما في هذا الوجه داخلتان على اسم مبتدأ) ليس فيه دلالة على أنه يمتنع دخولها على الفعل، ولا على أنه يجوز.

قلت: إنه قد صرح في مختصره المسمى بـ " الأنموذج " بأنهما يختصان بالاسم [٣].

وقال " عبد القاهر ": و " لولا " هذه لا يقع بعدها إلا الاسم، فإن حملت في شيء على

---

١) يقول أبو البركات في الإنصاف ١/٧٠: " ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) ترفع الاسم بعدها، نحو: " لولا زيد لأكرمتك ".
وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء.
أما الكوفيون: فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنها ترفع الاسم بعدها ؛ لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم ؛ لأن التقدير في قولك: " لولا زيد لأكرمتك ": لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفا، وزادوا (لا) على (لو) فصار بمنزلة حرف واحد..
أما البصريون: فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه يرتفع بالابتداء، دون (لولا)، وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا، و (لولا) لا تختص بالاسم، دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل، كما تدخل على الاسم، قال الشاعر:

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ... هَلَّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ
لَا دَرَّ دَرُّكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ ... لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

فقال: " لولا حددت "، فأدخلها على الفعل، فدل على أنها لا تختص، فوجب ألا تكون عاملة، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعا بالابتداء.. ثم يقول: والصحيح مذهب الكوفيين.. و (لو) التي في هذا البيت ليست مركبة مع (لا)، كما هي مركبة مع (لا) في قولك: " لولا زيد لأكرمتك "، وإنما (لو) حرف باق على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره، و (لا) معها بمعنى (لم) ؛ لأن (لا) مع الماضي بمنزلة (لم) مع المستقبل، فكأنه قال: رميتهم لو لم أحد.."
وينظر: شرح السيرافي ٣/٣ وأمالي الشجري ٢/٢١١ وابن يعيش ٨/١٤٦، والخزانة ١/٢٢١.

٢) شرح السيرافي ٣/٣.

٣) الأنموذج /١٠٣ مع كتابي: نزهة الطرف للميداني والإعراب في قواعد الإعراب لابن هشام (ط أولى ـ الآفاق الجديدة ـ بيروت ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م). يقول الزمخشري: ".. و " لولا "، و " لوما " يكونان أيضا لامتناع الشيء لوجود غيره، فتختصان بالاسم، نحو: " لولا علي لهلك عمر "..".

. . . .

الفعل ، فالتأويل غلط (١) .

وقد قال " أبو سعيد " فى شرحه : " .. ربما جاء بعد " لولا " مكان المبتدأ والخبر الفعل والفاعل ؛ لاستوائهما فى المعنى .

ألا ترى أن قولك : " زيد قام " و " قام زيد " معناهما واحد .

قال الشاعر ، وهو الجموح :

[٦٥] لَا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّى قَدْ رَمَيْتُهُمُ ∴ لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ (٢)

أى : لولا الحد والحرمان .. " (٣)

---

١) المقتصد ١/١٦٠ ، ١٦١ وزاد فيه : " .. وحمل على أن الفعل وقع بعده ، وليس كذلك ؛ لأن قوله : (لولا حددت) بمنزلة (لم أحد) فكأنه قال : (قد رميتهم ولم أحد) كما أن قوله عز وجل (فلا صدق ولا صلى) بمنزلة : (فلم يصدق ولم يصل) ، وكذا قول الشاعر : وَأَىُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهُ
يريد : لم يفعله .
فـ " لا " فى قوله : (لولا حددت) مع الفعل ، وليس بمركب مع " لو " كما يكون فى قولك : " لولا زيد لكان كذا " .. " .

٢) من البسيط ، قاله : الجموح ، أحد بنى ظفر من سليم بن منصور (أمالى الشجرى ٢/٢١١ والخزانة ١/٢٢٢) . وقبله :
قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ∴ هَلَّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الْأَسْهُمِ السُّودِ ؟
والبيت من شواهد : أمالى الشجرى ٢ / ٢١١ والصحاح (عذر) ٢ / ٧٣٩ وابن يعيش ٨/١٤٦ والإنصاف ١/٧٤ واللسان (عذر) ٤ / ٢٨٥٤ والخزانة ١/٢٢١ .
وأمامة : زوجه . والأسهم السود : نبل معلمة بسواد كان قد حلف ليرمين بها قبل رجعته . وحددت : حرمت ومنعت . والعذرى : اسم بمعنى المعذرة . اللسان (عذر) ٤ /٢٨٥٤ .
وروى : (لَمَّا جِئْتُ طَارِقَهَا) ، وروى : (هَلَّا رَمَيْتَ بِبَاقِى الْأَسْهُمِ السُّودِ ؟) .
يقول مخاطبا زوجته التى تلومه : قد رميت واجتهدت فى قتالهم ، ولكنى حرمت النصر عليهم ، ولا يقبل عذر المحروم (الخزانة ١/٢٢٢) .
والشاهد فيه : دخول "لولا" على الجملة الفعلية قليلا .

٣) شرح السيرافى ٣/٣ .

ومن أصناف الحرف : حـــرف التقريـــــب

" وهو " قد " يقرب الماضي من الحال ، إذا قلت : " قد فعل " ، ومنه قول المـؤذن : " قد قامت الصلاة " ، ولابد فيه من معنى التوقع .

قال " سيبويه " : وأما " قد " : فجواب " هل فعل " ، وقال أيضا : فجواب " لما يفعل ".

وقال " الخليل " : هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر ".

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حرف التقريب) .

التفسير : ونصدره ببحثين :

البحث الأول : قال " صاحب التفصلة " : " قد " بمعنى " إن " المؤكدة المخففـــة ، ولا يليها إلا الفعل في اللفظ ، لأن العرب لم تتكلم بها إلا مع الفعل ، فإذا قلـــت : " قد ضربت زيدا " فمعناه : " كنت ضربت زيدا ".

وإذا قيل : " قد كنت جلست " ، و " قد كان خرج " فكل واحد توكيد لصاحبـــه ، فإن شئت استعملت أحدهما دون الآخر ، وإن شئت أكدت الأول بالآخر ، والآخر بالأول ؛ لأنك إذا قلت : " كنت خرجت " علم أنه كان منك خروج فيما مضى من الزمان ، فاستغنيت عن ذكر " قد ".

ولكنك إذا قلت : " قد كنت خرجت " أكدت.

والذي يدل على أن " قد " بمعنى " إنْ " المؤكدة أنـــك تقول : " إنْ ضربتُ زيدًا " ، أي : لقد ضربت زيدا ، و " إنْ وجدتُك لبارًّا " ، أي : لقد وجدتـــك بارا ، كما قال عز وجل : " .. وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسقين " (١) ، و " .. إنْ كان وعد ربنـــا لمفعولا " (٢) ، ومعناه : لقد وجدنا أكثرهم فاسقين ، ولقد كان [وعد] (٣) ربنا لمفعولا .

البحث الثاني : أن " قد " لها أربعة أسماء : حرف يقرب الماضي من الحال ، كقولك : " رأيت زيدا قد عزم على الخروج " ، أي : عازما عليه .

وقولك : " كنت أتمنى لقاء زيد وقد لقيته " ، أي : فيما قرب من الحال .

ولأجل ذلك ، اشترط في الفعل الماضي إذا وقع حالا ثبوت " قد " في اللفـــظ ، أو التقدير ، فتقول : " جاء زيد وقد ضرب [غلامه] (٤) ".

---

١) سورة الأعراف ، من الآية / ١٠٢ : " وما وجدنا لأكثرهم من عهد وإنْ وجدنا أكثرهـــم لفاسقين ".

٢) سورة الاسراء ، من الآية / ١٠٨ " ويقولون : سبحان ربنا إنْ كان وعد ربنا لمفعولا ".

٣) زيادة يستقيم بها الكلام . ٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

....

ولو قلت : " جاء زيد ضرب غلامه " من غير تقدير " قد " لم يجز ؛ لأن الماضي لا يصلح أن يكون [حالا](١) ؛ لتضادهما في المعنى(٢) ، وقد بينا ذلك فيما تقدم(٣)

وثانيها: الإخبار عن فعل متوقع في الحال ، أو مسئول عنه ، كقولك:

" قد ركب الأمير " و " قد جاء زيد " لمن يعلم أنه يتوقع ذلك .

فإن لم يكن كذلك ، لم يجز استعمال " قد " كما سنحكيه عن " الأخفش " .

----

١) زيادة يستقيم بها المعنى .

٢) ماقاله الشارح هو مذهب البصريين غير أبي الحسن الأخفش ، أما الأخفش والكوفيون غير الفراء ، فيرون جواز وقوع الفعل الماضي حالا ، سواء كان معه "قد " أو لم تكن ، واحتجوا بقوله تعالى :
" أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ " ، وكذلك قول الشاعر :
وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ نَفْضَةٌ ... كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ
ويلاحظ أن الشارح _ هنا _ يتجه اتجاها بصريا .
وينظر : ابن يعيش ٢/٦٧ والرضى ١/٢١٣ .

٣) وضح الشارح هذه المسألة ، وذكر حجة البصريين والكوفيين في المجلد الأول من عرائس المحصل / ٥٠٥ (رسالة) .

(فصل) " ويكون للتقليل بمنزلة (ربما) إذا دخل على المضارع، كقولهم: (ان الكذوب قد يصدق)...".

وثالثها: تقليل الفعل، نحو قولهم: "قد يزل الحكيم وقد يعثر الجواد".

وقد أورد المصنف من صور التقريب صورتين، ومن صور التوكيد بيتين، ومن صور التقليل واحدة.

تقول في التقريب: "قد فعل"، و "قد قامت الصلاة"، والمراد في كل واحد منهما: التقريب من زمان الإخبار، وهو الحال.

قال "عبد المجيد": إذا قلت: قام زيد "أفاد الإخبار عن قيام صدر عن "زيد" فيما مضى من الزمان، ويحتمل أن يكون المراد: الإخبار عن قيام في زمان متقادم، أو عن قيام في زمان قبيل إخبارك، وليس في اللفظ مايدل على تعيين مرادك.

فإذا دخلت "قد" دلت على أن المراد الإخبار عن قيام صدر فيما قرب من زمان إخبارك.

وتقول في التوكيد: "قد فعل" في جواب من قال: "هل فعل؟"، وفي جواب من قال: "لما يفعل".

و "قد" في هاتين الصورتين مؤكدة؛ لأنها جواب لكلام مؤكد (١).

بيان ذلك: أن قولك: "هل فعل؟" فيه معنى التأكيد، وكذلك قولك: "لما يفعل" فيه أيضا معنى التأكيد.

واذا كان فيهما معنى التأكيد، كان جوابهما أيضا مؤكدا، لما عرفته فيما سبق من أن المؤكد لابد وأن يكون جوابه مؤكدا مثله.

وأما كونها بمعنى التوقع: فلقول الخليل: إن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر (٢).

وقال "الأخفش": "قد" حرف لمن ينتظر الخبر (٣).

ألا ترى أنه إذا كان يخبر من ينتظر خبره، قال: "قد حج فلان".

---

١) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٣٥، ٢٣٦ وابن يعيش ٨/١٤٧ وشرح الكافية للرضي ٢/٣٨٧، ٣٨٨.

٢) الكتاب ٤ / ٢٢٣ "... وأما (قد) فجواب لقوله: "لَمَّا يفعل" فتقول: "قد فعل". وزعم الخليل: أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر".
وينظر: الجنى الداني ٢٧١/.

٣) ينظر: المغني ١/١٧٣.

....

ولو أخبره به ، وهو لا ينتظر ، لم يقل: " قد حج " ، ولكن يقول: " حج فـــلان " .

وتقول في التقليل : " إن الكذوب قد يصدق " .

ولا تكون للتقليل إلا إذا دخلت على فعل مضارع ، والمعنى : أنه يكون منه الصدق في بعض الأوقات مع كونه كذوبا ، كقولهم : " إن الحكيم قد يزل " ، فإن معناه : إن الحكيم قد يوجد منه الزلل في بعض الأوقات مع كونه حكيما .

ومثله : قولهم : " وقد يكون من المستعجل الزلل " و " قد يعرض العثور للجواد " .

قالوا : ألفاظ التقليل قد استعملت للتحقيق في نحو قوله تعالى :

" رُبَمَا يَوَدُّ .. " (١) ، وقوله : " ... قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ .. " (٢) .

وقال قوم : إنها على ما يقتضيه وضعها من التقليل (٣) .

ثم لما فرغ من ذكر الأوجه الثلاثة أردفها بمسألتين :

---

١) سورة الحجر ، من الآية ٢/ " رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ " .

٢) سورة النور ، من الآية ٦٣/ : " .. قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِــــوَاذًا ، فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ، أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ " .

٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٢ والبيان لابن الأنباري ٢/ ٦٣ والكشـــاف ٣ / ١٢٧ ، ٤ / ١٣٨ والتفسير الكبير للرازي ١٩/ ١٥٧ .

(فصل) "ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم، كقولك: "قد والله أحسنت"، و "قد لعمري بت ساهرا".

ويجوز طرح الفعل بعدها إذا فهم، كقوله:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ∴ لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ".

المسألة الأولى: أنه يجوز الفصل بين "قد" وبين الفعل الذى تليه بالقسم، ويمتنع ذلك فى (سوف، والسين، والألف واللام) لأنهم لما سوغوا حذف الفعل الذى فى نحو قول الشاعر:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ∴ لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ [(١)]

فلأن يجوز الفصل بينه وبين الفعل الذى يليه القسم أولى.

قال "عبد المجيد": الموجب لذلك أن القسم قد يعترض بين المبتدأ وخبره فى نحو قولك: "[زيد][(٢)] والله قائم"، وكذلك بين الفعل والفاعل، نحو قولك: "قام والله زيد"، ولكثرة استعمالهم إياه توسعوا فيه [(٣)].

والمذكور من صور الفصل بالقسم ثنتان:

الأولى: قولك "[قد][(٤)] والله أحسنت".

الشاهد فيه: أن الأصل: "قد أحسنت"، فأدخلوا القسم متوسطا بين "قد" وبين "أحسنت".

والموجب لهذا التوسع كثرة الاستعمال.

والرواية عن المصنف فتح التاء من "أَحْسَنْتَ".

الثانية: قولك: "[قَدْ][(٥)] لَعَمْرِى بِتُّ سَاهِرًا"، والكلام على نسق ماقبله.

والرواية عن المصنف ضم التاء من "بت"، و "ساهرا" بالراء، دون الدال.

ولا يتعلق بخصوص ما رويناه مزيد فائدة.

المسألة الثانية: أنه يجوز الاقتصار على "قد" وحدها، وحذف الفعل الذى يليها، إذا كان فى الكلام مايدل على المحذوف، واستشهد المصنف على ذلك بقول الشاعر:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ∴ لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ [(٦)].

الشاهد فيه: أن الأصل: "وكأن قد زالت" فحذف الفعل الذى ولى "قد"؛ لدلالة ماقبله عليه.

وقد سبق شرح هذا البيت فى مباحث حروف النفى [(٧)].

---

١) سبق تحقيق هذا البيت ص ١٠ من التحقيق.
٢) زيادة يستقيم بها الكلام. ٣) ينظر: الايضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٣٧ وابن يعيش ٨/ ١٤٨.
٤) زيادة يستقيم بها الكلام. ٥) زيادة يستقيم بها الكلام.
٦) لم يشرح الشارح هذا البيت فى مباحث (حروف النفى) ص ٢٢٤ ولكنه أشار الى أنه سبق تفسيره فى (أول الحروف)، مع أنه لم يفسره هناك، وهذا مما يؤخذ عليه.

ومن أصناف الحرف : حروف الاستقبـــال

" وهى : (سَوْفَ ، وَالسِّينُ ، وَأَنْ ، وَلاَ ، وَلَنْ) .

قال " الخليل " : إنْ " سيفعل " جواب " لن يفعل " ، كما أن " ليفعلن " جواب "لا يفعل" ؛ لما فى " لا يفعل " من اقتضاء القسم ، وفى " سوف " دلالة على زيـــادة تنفيس ، ومنه : " سوفته " كما قيل من " آمين " : " امن " .

ويقال : "سف أفعل " .

و " أن " تدخل على المضارع والماضى ، فيكونان معه فى تأويل المصدر ، وإذا دخل على المضارع ، لم يكن إلا مستقبلا ، كقولك : " أريد أن يخرج " ، ومن ثم لم يكن منها بد فى خبر " عسى " .

ولَمَّا انحرف الشاعر فى قوله :

عَسَى طَيِّئٌ مِنْ طَيِّئٍ بَعْدَ هَـــذِهِ ... سَتُطْفِئُ غُلاَّتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِـــحِ

عما عليه الاستعمال ، جاء بالسين التى هى نظيرة " أنْ " .. " .

المتن : قوله : (حروف الاستقبال) .

التفسير : اعلم أنك إذا قلت : " يذهب زيد " و " يضرب عمرو خالد " ، كان ذلك محتملا للحال والاستقبال ، وليس فيه دلالة على ترجيح أحد الزمانين على الآخر .

فإذا اقترن به أحد الحروف الخمسة تعين أن يكون للزمان المستقبل ، وامتنــع إرادة الحال فيه ، وهى : (السين ، وسوف ، وإن ، ولا ، ولن) .

وقد سبق الكلام فى (لا ، ولن) فى مباحث حروف النفى (١) ، فنفرد كل واحد من الحروف الثلاثة الباقية ببحثه .

أولها : " السين " : اعلم أنك إذا قلت : " زيد يذهب " ، احتمل الحال ، والاستقبال ، فإذا جئت بالسين وقلت : " سيذهب " تعين للدلالة على الزمان المستقبـــل .

وقد نقل المصنف عن " الخليل " صورتين :

الأولى : " سيفعل " فى جواب " لن يفعل " .

والثانية : " ليفعلن " فى جواب " لا يفعل " (٢) .

---

١) ينظر : ص ٣٢٥ من التحقيق .

٢) ينظر : الكتاب ٤/٢١٧ . ويقول ابن الحاجب فى كتابه الإيضاح ٢/٢٣٧ :
" .. وقول "الخليل" : إن " سيفعل " جواب " لَنْ يفعل " كما أنّ " ليفعلن " جواب "لا يفعل" يريد أن : "سيفعل" لا يجاب بها القسم فى الإثبات ، كما أن " لـــن " لا يجاب بها القسم فى النفى ، وعكسهما "ليفعلن" ، و " لا يفعل" .. " .

....

ومقصود الباب إنما هو الأولى ، دون الثانية .

وقبل شرح كلامه ،لابد من تمهيد ، فنقول : من شرطه أن يكون [الكلام](١) مطابقا لما سبقه ، ومناسبا له ،على معنى أن الكلام السابق إن كان غير مؤكد ، كان جوابه أيضا غير مؤكد ، تحقيقا لمقصود التطابق بينهما .

وإن كان الكلام المتقدم مؤكدا ، كان جوابه _ أيضا _ كذلك .

وقد سبق مثل هذا .

فإذا قال قائل: " زيد لن يفعل " لم يكن كلامه مؤكدا باليمين ، فينبغي أن يكون جوابه غير مؤكد بالقسم ، لما ذكرناه ، فيحسن أن تقول في جوابه : " سيفعل " فإنه أيضا غير مؤكد باليمين ،وقد اشتركا في الدلالة على الزمان المستقبل ،وتضادا في النفي والإيجاب بالنسبة إلى ذلك الزمان المخصوص .

ولو قال قائل : " لايفعل زيد " كان كلامه مؤكدا باليمين ؛ لأن حرف "لا" مما يتلقى به القسم _ كما ستعرفه _ ويقتضي أن يكون جوابه مؤكدا بالقسم ، لما ذكرناه ، فيحسن أن تقول في جوابه : " ليفعلن " ؛ لأن هذه اللام هي اللام التي يتلقى بها القسم .

ولو عكست فجعلت " سيفعل " جواب لايفعل ، وجعلت "ليفعلن" جواب " لن يفعل" لم يجز ؛ لفوات ماذكرناه من المطابقة والمناسبة .

قوله : (لما في " لايفعل " من اقتضاء القسم) .

اعلم أن هذا الكلام جواب عن [سؤال](٢) مقدر ، وكأن سائلا ، قال : قولك : " ليفعلن " مؤكد بالقسم ،ولاكذلك : " لايفعل " فقد فات ماذكرتم من المطابقة .

فأجاب : إن المطابقة موجودة ؛ لأن قولك : " لايفعل " مقتضيا للقسم أيضا ؛ لأن حرف النفي أحد الحروف التي يتلقى بها القسم ، كما ستعرفه في مباحث القسم(٣) .

وثانيها : " سوف " وهي : مخلصة للاستقبال على الوجه الذي ذكرناه في " السين " .

---

١) زيادة يتضح بها المعنى .
٢) في موضعها كلمة غير واضحة .
٣) ينظر : ص ٣٨٥ من التحقيق .

....

قال " سيبويه " : و " سوف " كلمة تنفيس فيما لم يكن بعد .

ألاترى أنك تقول : " سوفته "[١] . إذا قلت لـه مرة بعد مرة : " سوف أفعل ".

قال "عبد المجيد " : التنفيس : التبعيد ، ومنه : أنفس المنزلين ،أى : أبعدهما[٢]

قوله : (ومنه : "سوفته" كما قيل من "آمين" : " أمن ") .

اعلم أن الضمير المجرور فى " منه " يعود إلى " سوف " .

ومعنى الكلام : أن الحرف قد اشتق منه ، كما اشتق من اسم الفعل "سوفته "الفعل الذى هو " سوف " بتشديد الواو مأخوذ من " سوف " ساكنة الواو ، وهى : حرف .

و " أمن " فعل مأخوذ من " آمين " ، وهو : اسم فعل .

قالوا : المشتق منه يجوز أن يكون فعلا ، وهو الأغلب ، ويجوز أن يكون اسما ،ويجوز أن يكون حرفـا .

قال " ابن السراج " : وسوف "لما فيها من زيادة المعنى على " السين " جاءت أتم مما عليه " السين "[٣] .

قوله : (ويقال : " سف أفعل") . بحذف " الواو " .

ولقائل أن يقول :

قال فى " شامل اللغة " : " سوف " كلمة وعد ، ومؤذنة للاستقبال بالفعل ، نحـو : " سوف أفعل "[٤] .

ويقال : إن " سأفعل " هى : " سوف أفعل " ، حذفت الواو ، والفاء منـه .

وقيل : " سو أفعل" بحذف الفاء ، و " سف أفعل" بحذف الواو[٥] . فلا معنـى

---

١) الكتاب ٤ / ٢٣٣ وعبارته : " وأما (سوف) فتنفيس فيما لم يكن بعد . ألاتراه يقـول : " سوفته " .. ".

٢) اللسان (نفس) ٦ / ٤٥٠٢ .   ٣) ينظر: التخمير ٢ ورقة ١٦٥ .

٤) اللسان (سوف) ٣ / ٢١٥٢ .

٥) ابن يعيش ٨ / ١٤٨ : " .. وقد ذهب قوم إلى أن (السين) منقصة من (سوف) حذفوا الواو ،والفاء منها ؛ لكثرة الاستعمال ، وهو رأى الكوفيين ، وحكوا فيها لغات: قالوا : (سو أفعل) بحذف الفاء وحدها ،وقالوا : (سف أفعل) بحذف الواو وحدها . والذى عليه أصحابنا أنهما كلمتان مختلفتا الأصل ،وإن توافقا فى بعض حروفهما ، ولذلك تختلف دلالتهما ، ف (سوف) أكثر تنفيسا من (السين) ،وكذلك يقال : (سوفته) إذا أطلت الميعاد ، كأنك اشتققت من لفظ (سوف) فعلا ، كما اشتققت من لفظ (آمين) فعلا ، فقلت: (أمنت على دعائه) .

....

لتخصيص حذف الواو بالذكر .

وثالثها : " أنْ " بفتح الهمزة ، وسكون النون ، وهى مخلصة الفعل للاستقبال كأختيها .

قوله : (و " أنْ " يدخل على المضارع والماضي ، فيكونان معه في تأويل المصدر) .

تقول فى الماضى : " أَعْجَبَنِي أَنْ قَامَ زَيْدٌ " ، أى : قيام زيد .

وفى المستقبل : " يعجبنى أن يذهب خالد " ، أى: ذهاب خالد " .

وقد سبق فى غير موضع .

قوله : (وإذا دخل على المضارع لم يكن إلا مستقبلا) .

اعلم أن حرف " أنْ " إذا دخل على الفعل الماضى ، لم ينقله إلى معنى المستقبل ، ولم يغيره عما كان عليه .

ألا ترى أنك لو قلت: " أعجبنى أن قام زيد غدا " كان فاسدا ، بخلاف دخولها على الفعل المضارع ، فإنها تغيره عن وضعه ، وتنقله إلى المستقبل ، بدليل أنك لو قلت : " يعجبنى أن يذهب خالد غدا " كان حسنا .

قوله : (ومن ثم لم يكن منها بد في خبر " عسى ") .

اعلم أن المصنف ، لما ادعى أنها إذا دخلت على الفعل المضارع / لم يكن إلا للاستقبال ، احتج عليه بوجهين : ١/٣٣١

الأول : أن " عسى " لما كان معناها توقع الفعل فى الزمان المستقبل ، كان مفعولها مشروطا فيه أن يكون " أنْ " مع الفعل المضارع ، وتكون " أنْ " مخلصة المضارع الذى يليها للاستقبال ، توفيرا لما تقتضيه " عسى " من الزمان المستقبل .

ولو لم تكن " أن " مخلصة المضارع للاستقبال ، تناقض الكلام ؛ لأن " عسى " تدل على المستقبل ، و " يفعل " بعد " أن " يكون للحال .

الثاني : قول الشاعر : (١)

[٦٦] عَسَى طَيِّئٌ مِنْ طَيِّئٍ بَعْدَ هَـذِهِ ∴ سَتُطْفِئُ غُلَّاتِ الْكُلَى وَالْجَوانِحِ

= ولو كان أصلهما واحدا ، لكان معناهما واحدا ، مع أن القياس يأبى الحذف فى الحروف . وأما (سو أفعل ، وسف أفعل) فحكاية ينفرد بها بعض الكوفيين مع قلتها .. " .
وينظر : إيضاح ابن الحاجب ٢/٢٣٧ .

(١) بيت من الطويل قاله قسام بن رواحه ، من شعراء الجاهلية (المؤتلف / ١٢٧ ومعجم المرزبانى / ٣٤٠) وهو من شواهد : الايضاح لابن الحاجب ٢/٢٣٨ وابن يعيش ٧/١١٨ ، ٨ / ١٤٨ والمغنى ١/١٥٣ (يس ١ / ٢٠١) .

....

الشاهد فيه : أنه وضع " السين " المخلصة للاستقبال موضع " أن " فى خبر " عسى "، ولولا أن حرف " أن " يقتضى الاستقبال لما حسن وضع " السين " المقتضية لذلك موضعه .

قال " عبد المجيد " : طيئ ـ لام الفعل منه همزة ، على زنة " فيعل " مثل: " سيد " ـ أبو قبيلة من اليمن ، وهو : طيئ بن أدد ، والنسبة إليه : " طائى " على غير قياس ، وأصله : " طيئى " مثل: " طيعى "، فقلبوا الياء الأولى ألفا ، وحذفوا الثانية (١).

وقوله : " ستطفئ " ـ بهمز لام الكلمة ـ من طفئت النار تطفأ طفوءا ، وانطفأت وأطفأتها أنا (٢).

وفاعل قوله : " ستطفئ " مستتر ، يرجع إلى " طيئ ".

و " غلات " : منصوب بأنه مفعول به ، وعلامة نصبه كسرة التاء ، جمع " غُلّة " بالغين المعجمة المضمومة ، وهى فى الأصل : عبارة عن حرارة العطش (٣).

قال " الجوهرى " : الكلية : معروفة ، والكلوة : لغة .

قال " ابن السكيت " : لا يقال : كِلْوَة . والجمع : كُلْيات وكُلًى . وبنات الياء إذا جمعت بالتاء ، لا يحرك موضع العين منها بالضم (٤).

و " الجوانح " : الأضلاع التى تحت الترائب ، وهى : مما يلى الصدر كالضلوع مما يلى الظهر ، والواحدة : جانحة (٥).

قال " أبو محمد " : وذلك أن المزاج عند ورود الهموم والأحزان عليه ينفعل ، فيسخن ، فإذا سخن المزاج ، حمى البول ، واحتد ، وغمر البول الكلى .

فكأنه قال : ستطفئ الغلل التى يظهر فى البول أثرها (٦).

---

١) الصحاح (طوأ) ١/ ٦١ واللسان (طوأ) ٤/ ٢٧١٦.
٢) السابق (طفأ) ١/ ٦٠ ، ٦١.
٣) السابق (غلل) ٥ / ١٧٨٤.
٤) السابق (كلى) ٦ / ٢٤٧٥.
٥) السابق (جنح) ١/ ٣٦٠.
٦) التخمير ٢ ورقة ١٦٥.

(فصل) " وهي مع فعلها ماضيا أو مضارعا بمنزلة " أن " مع ما في حيزها " .

قوله : (وهي مع فعلها : ماضيا ، أو مضارعا بمنزلة " أن " مع ما في حيزها) .

اعلم أن الضمير المؤنث المنفصل والمتصل كلاهما يرجعان إلى حرف " أن " المخففة .

وقوله : (بمنزلة " أَنَّ " مع ما في حيزها)

يريد : " أَنَّ " المشددة المفتوحة .

قال في " الحواشي " : معناه أن يقع بعد " أَنَّ " الجملة التي هي في حكم المفرد .

وكما تكون بعد " أَنَّ " المشددة مفردة ، فكذلك بعد " أَنْ " المخففة (١).

ولقائل أن يقول : فيما ذكره نظر من وجهين :

الأول : أن الجملة الواقعة بعد " أنْ " الخفيفة ، و" أَنَّ " المشددة المفتوحة ، ليست بمجردها بمعنى المفرد ، وإنما الجملة مع " أَنَّ " وَ " أَنْ " بمعنى المفرد ، والمفرد : عبارة عنهما جميعا .

والصواب : عبارة " سيبويه " حيث يقول : هذا باب ما يكون فيه " أَنَّ " ، وَ أَنْ " مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء (٢) .

والثاني : أن قول المصنف ـ في الفصل الذي قبله (٣) ـ (و " أن " يدخل على المضارع والماضي ، فيكونان معه في تأويل المصدر) يغنيه عن ذكر هذا الفصل ؛ لتقارب المعنى .

ـــــ

---

١) لم أعثر عليه في الحواشي ، وينظر : ابن يعيش ٨ / ١٤٩ .

٢) الكتاب ٣ / ١١٩ وعبارته : " أما " أَنَّ " فهي اسم وما عملت فيه صلة لها ، كما أن الفعل صلة لـ " أَنْ " الخفيفة ، وتكون " أَنْ " اسما .. " .

٣) ينظر : ص ٣٢١ من التحقيق .

[" تميم ، وأسد " يقلبون همزة " أَنْ " عينـــــا]

(فصل) " وتميم وأسد يحولون همزتها عينا ، فينشدون بيت ذى الرمة :

أأَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَــةً .. ..

" أعن ترسمت " ، وهى " عنعنة بنى تميم " ..

وقد مر الكلام فى " لا " و " لن " ..".

قوله : (وتميم ، وأسد يحولون همزتها عينا) .

اعلم أنه حكى ـ فى مباحث الحروف المشبهة بالفعل [١] ـ أن إبدال العيـــن من الهمزة لغة تميم وقيس ، فلعل قيسا من قبيلة أسد ، أو بالعكس ؛ ليستقيـــــم النقـــلان .

ونقل " الجوهرى " : أن قيسا : أبوقبيلة من مضر [٢].

وقال أيضا : عبد القيس : أبو قبيلة من أسد .

وقد عزى صاحب التفصلة إلى تميم لاغير.

قوله : (فينشدون بيت ذى الرمة) :

[٦٧] أأَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَــــةً .. مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُـــــومُ [٣]

الشاهد فيه : أنهم قلبوا همزة " أن " المخلصة للاستقبال " عينا " ، وقالوا : " أعن ترسمت".

وكذلك ينشدون :

[٦٨] إِنَّ الْفُؤَادَ عَلَى الذَّلْفَــاءِ قَدْ كَمِدَا .. وَحُبُّهَا مُوشِكٌ عَنْ يَصْــدَعَ الْكَبِــدَا [٤]

---

١) ينظر : ص ١٦٤ من التحقيق .

٢) الصحاح (قيس) ٣ / ٩٦٨ . وفى الصحاح (أســد) ١ / ٤٤١ : " وأســد أبوقبيلة من مضر".

٣) من البسيط (الديوان / ٦٥١ وفيه : (أعن ترسمت) .
وذو الرمة : غيلان بن عقبة بن بُهَيْشٍ ، ويكنى : أبا الحارث ، وهو من بنى صعب ابن ملكان (الشعر والشعراء ٢ / ٤٣٧ والخزانة ١ / ٥١) .
والبيت من شواهد : مجالس ثعلب ١ / ٨١ تحقيق : عبد السلام هارون (ط ثالثة دار المعارف ـ مصر ١٩٦٩م) والخصائص ٢ / ١١ والصحاح (رسم) ٥ / ١٩٣٢ ، (عنن) ٦ / ٢١٦٧ والتخمير ٢ ورقة ١٦٥ وابن يعيش ٨ / ٧٩ ، ١٤٩ ، ١٠ / ١٦ والمغنى ١ / ١٤٩ والخزانة ٤ / ٣١٤ ، ٥٩٥ وشرح شواهد الشافية للبغدادى / ٤٢٧ تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين (ط دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م) .

٤) من البسيط ، ولم أهتد إلى قائله ، ولم أعثر عليه فى كتب النحو المتوفرة لدى . والذلف : صغر الأنف واستواء الأرنبة ، وامرأة ذلفاء من نسوة ذلف . ومنه سميت المرأة الصحاح (ذلف) ٤ / ١٣٦٢ .

....

وأصله : " أن يصدع " ، وتسمى هذه اللغة : العنعنة .

قال " الجوهرى " : الرسم : الأثر . ورسم الدار : ماكان من آثارها لاصقا بالأرض ، وترسمت الدار : تأملت آثارها ، وكذلك إذا نظرت ، أو تفرست [١] .

والخرقاء ـ بالخاء المعجمة ـ صاحبة " ذى الرمة " وهى من " عامر بن صعصعه " نقله " الجوهرى " [٢] .

وتقول : سجم الدمع : إذا سال ، وسجمت العين دمعها [٣] .

ـــــ

١) الصحاح (رسم) ١٩٣٢/٥ .
٢) السابق (خرق) ١٤٦٨/٤ .
٣) السابق (سجم) ١٩٤٧/٥ .

ومن أصناف الحرف : حرفا الاستفهـــام

" وهما : (الهمزة ، وهل) في نحو قولك : " أزيد قائم ؟ " ، و " أقام زيد ؟ " ، و" هل عمرو خارج ؟ " و "هل خرج عمرو ؟ " .

والهمزة أعم تصرفا في بابها من أختها ، تقول : " أزيد عندك أم عمرو؟ " ، و "أزيدا ضربت ؟ " ، و " أتضرب زيدا وهو أخوك ؟ ".

وتقول لمن قال لك : " مررت بزيد " : " أبزيد ؟ " .

وتوقعها قبل الواو ، والفاء ، وثم ، قال الله تعالى :
" أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا " ، وقال : " أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ " ، وقال : " أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ".
ولا يقع " هل " في هذه المواقع ... " .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حرفا الاستفهام ، وهما : الهمزة ، وهل) .

التفسير : ونصدره ببحثين :

البحث الأول : أن الاستفهام يكون بأحد أصناف ثلاثة : أسماء ، وظروف ، وحروف .

فالأسماء : نحو : (من ، وما ، وكم).[١]

والظروف : نحو : (أين ، ومتى ، وأنى ، وأى).[٢]

أما الحروف : فثلاثة (الهمزة ، وهل ، وأم المتصلة) .

وكل كلام دخله الاستفهام ، امتنع فيه أن يقال للمتكلم به : صدقت ، أو كذبــت ؛ لأن الاستفهام أخرجه من الخبر إلى الاستخبار .

والهمزة : هي أم الباب ؛ لكثرة استعمالها ، ولأنها أخصر ، بخلاف أختيهـــا ، ولهذا : كانت أعم وأكثر تصرفا ، كما ستعرفه .

قال " الصيمري " : والدليل على أن الهمزة هي الأصل أنها لا تخرج من الاستفهام إلى غيره ، بخلاف " هل " فإنها قد تكون بمعنى " قد " ، و " أم " فإنها قد تخـــرج إلى العطف[٣] .

البحث الثاني : قال " الصيمري " : الهمزة لا يدخل عليها شيء من حروف العطـــف ،

---

١) لم يذكر الشارح كل أدوات الاستفهام ، فمثلا " كيف " اسم استفهام ، ويســأل بها عن الحال .

٢) أعتبر الشارح (أي) من الظروف فقط ، وهي بحسب ما تضاف إليه .

٣) تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي ٤٦٧/١ . وعبارته : " فأما الألف: فهي أصل حـروف الاستفهام ، والدليل على ذلك أنها لا تخرج من الاستفهام إلى غيره ، و(أم) تخـرج إلى العطف ، و(هل) تكون بمعنى (قد) كما قال الله عز وجل : " هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ " أي : قد أتى ... " .

....

وتدخل هي على حروف العطف ، كقولك : " أو زيد في الدار ؟ " ، وقولك : " أفعمرو منطلق ؟ " ....

أما " هل " فيدخل عليها حروف العطف ، تقول : " وهل زيد في الدار ؟ " ، قال الله تعالى : " ... فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (١) ؟ " .

وقال " علقمة " في شعره :

[٦٩] أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ ∴ إِثْرَ الْأَحِبَّةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومُ (٢)

والشاهد فيه : أنه أدخل " أم " على " هل " ؛ لأن " أم " من حروف العطف ، فيصير تقديره : وهل كبير بكى ؟

وأما " أم " فلا تدخل على شيء من حروف العطف ، ولا يدخل عليها شيء منها ؛ لأنها حرف عطف (٣) .

وقد عرفت أن حرف العطف لا يدخل عليه مثله .

قوله : (في نحو قولك : " أزيد قائم ؟ " ، و " أقام زيد ؟ ") .

الشاهد فيه : أن الهمزة دخلت على كلتا الجملتين : الاسمية والفعلية .

٣٣١/ب

قوله : / (و " هل عمرو خارج ؟ " و " هل خرج عمرو ؟ ") .

الشاهد فيه : أن " هل " دخل ـ أيضا ـ على الجملتين ، كما تراه .

---

١) سورة هود ، من الآية / ١٤ " فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ، وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ " .

٢) من البسيط (ديوانه / ١٧) وقبله :

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتُودِعْتَ مَكْتُومُ ∴ أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومُ

وعلقمة من بني تميم ، جاهلي ، وهو الذي يقال له : علقمة الفحل (الشعر والشعراء ١٤٥/١ والمؤتلف / ١٥٢ والخزانة ٥٦٥/١) .

والبيت من شواهد : الكتاب ١٧٨/٣ والمقتضب ٢٩٠/٣ وأمالي الشجري ٣٣٤/٢ وابن يعيش ١٨/٤ ، ٨ / ١٥٣ والهمع ٧٧/٢ ، ١٣٣ والخزانة ٤ / ٥١٦ .

أراد بالكبير : نفسه . والمشكوم : المجازى ، من الشكم : العطية عن مجازاة . الصحاح (شكم) ٥ / ١٩٦٠ .

والمعنى : هل تبوح بما استودعتك من سرها ، يأسا منها ، أو تصرم حبلها ، لنأيها عنك وانقطاعها .

أم هل تجازيك ببكائك على أثرها وأنت شيخ ؟

٣) ينظر : تبصرة المبتدي ٤٦٧/١ ، ٤٦٨ ويلاحظ أن الشارح تصرف في العبارة تصرفا محدودا .

....

قوله : (والهمزة أعم تصرفا فى بابها من أختها) .

اعلم أن كل موضع حسن فيه الاستفهام بـ " هل " جاز فيه الاستفهام بالهمزة ، ولا ينعكس ، فإنه يجوز الاستفهام بالهمزة فى مواضع لا يجوز الاستفهام فيها بـ " هل ".

وقد أورد المصنف من تلك المواضع سبعة :

أولها : أنها تقع مع " أم " المتصلة التى هى بمعنى " أى " ، ويمتنع وقوع " هل " معها ، تقول : " أزيد عندك أم عمرو ؟ ".

والمعنى : الاستفهام عن خصوص أحدهما ، وتعيينه ، كما بيناه فيما تقدم .

ويمتنع أن تقول : " هل زيد عندك أم عمرو ؟ " على هذا التأويل .

قال " أبو محمد " : العلة فى ذلك أن الاستفهام بـ (هل) يدور على وجود الفعل وعدمه ، كقولك : " هل تضرب زيدا ؟ " فمعناه : أم لم تضربه ؟ .

وكذلك إذا قلت : " هل عندك زيد ؟ " فمعناه : أم ليس عندك ؟

وفرق بين أن تقول : أى الشيئين وجد ؟ وبين أن تقول : هل وجد هذا الشيء أم لم يوجد ؟ (١).

وثانيها : أنها تدخل على اسم منصوب بعدها بإضمار ناصب يفسره مابعده ، ويمتنع دخول " هل " عليه ، تقول : " أزيدا ضربت ؟ " بنصب " زيد " .

ويمتنع أن تقول : " هل زيدا ضربت ؟ " .

قال " أبو محمد " : علة ذلك أن قولنا : " أزيدا ضربت؟ " معناه : " أم عمرا ؟ ".

وقد عرفت أن " هل " لاتقع هذا الموقع (٢).

و " هل " لما كانت فى معنى " قد ــ كما ذكره " سيبويه " (٣) ــ اقتضت وقوع الفعل بعدها ، فكما لا يجوز أن يقال : " قد زيدا ضربت " ، لا يجوز أن يقال : " هل زيدا ضربت ؟ " (٤).

وثالثها : أن الهمزة تدخل على الفعل المضارع ، إذا كانت بمعنى اللوم والتوبيخ ،

---

١) التخمير ٢ ورقة ١٦٦.
٢) السابق.
٣) الكتاب ٣/ ١٨٩ : " .. وكذلك (هل) إنما يكون بمنزلة (قد) ، ولكنهم تركوا الألف ، إذ كانت (هل) لاتقع إلا فى الاستفهام .. ".
٤) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٣٩ وابن يعيش ٨/ ١٥٠ ، ١٥١.

....

ويمتنع وقوع " هل " موقعها فى ذلك ، تقول :

" أتضرب زيدا وهو أخوك ؟ " .

ولا يجوز أن تقول موبخا : " هل تضرب زيدا وهو أخوك ؟ "

وقد نص على هذا " سيبويه " (١).

ورابعها : أن الهمزة قد تدخل على بعض الكلام ، ويمتنع دخول " هل " عليه ، تقول لمن قال لك : " مررت بزيد " : " أبزيد ؟ " (٢) .

الشاهد فيه : أنه أدخل الهمزة على بعض الكلام ، ولا يجوز فى [" هل "] ، فلا يقال : " هل بزيد ؟ " .

قال " أبو سعيد " : يقول الرجل : " مررت بزيد " ، فيقال : " أبزيد ؟ " وهو بعض الجملة ، ولا يقتطع بـ " هل " بعض الكلام (٣).

وخامسها : أن الهمزة تقع قبل الواو ، ويمتنع ذلك فى " هل " ، تقول :

" وجدت فلانا عند فلان " ، فتقول : " أوهو ممن يكون عنده ؟ " .

قال " أبو سعيد " : وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام ، فلا تقول : " وأهو ممن يكون عنده ؟ " (٤).

ولكن الهمزة تدخل عليها ، كما ذكرنا .

وكذلك تقول : " أولست بصاحبنا ؟ " ، " أولست أخانا ؟ " .

قال الله تعالى : " أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا .. " (٥).

الشاهد فيه : أنه أدخل الهمزة على الواو .

قال " عبد الجبار " : همزة الاستفهام فى الأربعة على معنى الانكار (٦).

ولو قلت : " هل وكلما عاهدوا عهدا " لم يجز ، وسنذكر علة ذلك فيما بعد .

وسادسها : أن الهمزة يجوز أن تدخل على الفاء ، ويمتنع دخول " هل " عليها ، كقوله تعالى : " أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ .. " (٧).

---

١) الكتاب ٣/١٧٦ : " .. ومما يدلك على أن ألف الاستفهام ليست بمنزلة (هل) أنك تقول للرجل : " أطربا ! " وأنت تعلم أنه قد طرب ، لتوبخه ، وتقرره . ولا تقول هذا بعد (هل) .. " .

٢) زيادة يستقيم بها الكلام . ٣) شرح السيرافى ٤ / ١٩٥ .

٤) السابق ١ / ٦٠٧ ، ٤ / ١٩٤ .

٥) سورة البقرة ، من الآية / ١٠٠ : " أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ " .

٦) ينظر : التفسير الكبير للرازى ٣/٢١٧ . ٧) سورة هود ، من الآية /١٧ .

....

وقال: " أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ... "(١)

ولو وضعت "هل" موضع الهمزة ، لم يجز كما يأتي تقريره .

وسابعها: أن الهمزة تدخل على "ثم" التي هي حرف العطف، ولا تدخل "هل" عليها ،
قال الله تعالى: " أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ .. ؟ "(٢).

ولو قيل: "هل ثم ..؟ " لم يجز .

قوله : (ولا يقع "هل" في هذه المواقع).

يريد : ماذكره من المواضع السبعة ، كما بيناه .

وقال "أبو سعيد" : ألف الاستفهام تقع من حروف العطف على الفاء ، والواو ، وثم ، وتتقدمهن(٣). .. ولا يتقدم شيء من حروف الاستفهام وأسمائه سوى الهمزة على حروف العطف ، بل حروف العطف تدخل عليهن ، وتتقدمهن ، كقولك : "وهل زيد في الدار؟ ". [وقوله تعالى](٤) " .. فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ؟ "(٥).

قال: وانما صارت الهمزة تدخل على ماذكرناه من الحروف الثلاثة التي هي (الفاء ، والواو ، وثم) ، ولم تدخل "هل" عليهن ؛ لأن الهمزة قد تدخل على بعض الكلام ، ولا يكون مابعدها كلاما [تاما](٦) ، كقولك لمن قال: "ضربت زيدا ": أزيد نيه ؟ ، ولمن قال: "مررت بزيد ": أبزيد نيه ؟

.. ولا يجوز مثل ذلك في "هل" .. ولا يقتطع بها بعض الكلام .

ولما كان مافي أوله (الواو ، والفاء ، وثم) من جملة عطف عليها بـ (الواو ، والفاء ، وثم)

---

١) سورة الأعراف ، من الآية / ٩٦: " أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ".
٢) سورة يونس ، من الآية / ٥١: " أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ آلْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ ".
٣) زاد السيرافي [.. فالفاء : قول الله عز وجل: " أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ؟ " والواو : قوله عز وجل: " أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ " وثم قوله عز وجل: " أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ؟ "].
٤) زيادة للتوضيح .
٥) سورة هود ، من الآية / ١٤ : " فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَنْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ، فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ؟ " .
٦) زيادة للتوضيح من شرح السيرافي .

....

صار مافيه شئ من هذه الحروف بعض الجملة ، فاقتطعت بالهمزة من الجملة ، ولم يجز اقتطاعها بـ " هل " [من الجملة] (١) لما ذكرناه في قولك : " أزيد ؟ " ، ونحوه (٢).

---

١) زيادة للتوضيح من شرح السيرافي.
٢) شرح السيرافي ٤/١٩٤، ١٩٥.

(فصل) " وعند " سيبويه " أن (هل) بمعنى (قد) إلا أنهم تركوا الألف قبلها ؛ لأنها لاتقع إلا في الاستفهام ،وقد جاء دخولها عليها في قول الشاعر :

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا ∴ أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القَاعِ ذِي الأَكَمِ ؟

قوله : (وعند " سيبويه " أن " هل " بمعنى " قد " إلا أنهم تركوا الألف قبلها)[1].

اعلم أن مضمون هذا الكلام حكمان :

أحدهما : أن " هل " بمعنى "قد ".

والثاني: أن الهمزة محذوفة قبل " هل " والأصل : " أهل ؟ ".

أما أن " هل " بمعنى " قد " فيدل عليه قوله تعالى : " هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ..؟ "[2] أي : " قد أتى " ، وهو مذهب الجمهور [3].

وأما أن الهمزة محذوفة من اللفظ قبل "هل" : فلأن " هل " حرف معناه معنى "قد " ، إلا أنه لايقع إلا في الاستفهام ، و[قد][4] لايقع إلا في الخبر ، هكذا قاله صاحب التفصلة .

وقال بعده : وكان يجب أن يدخل على "هل " ألف الاستفهام ، فيقال :

" أهل لك فيه حاجة ؟ " ، كما يدخل على " إنَّ " في قولك : " أإنَّ لَكَ فيه حَاجَةً ؟ ".

قال في التنزيل: " ... أَئِنَّ لَنَا لأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الغَالِبِين ؟ "[5].

ولكنه لما وضع للكلام الذي هو استفهام ، ولم يوضع لغيره ، وعلم كونه فيه ، استغنى عن إدخال الألف عليه [6].

---

١) الكتاب ٣/ ١٨٩ : " .. وكذلك (هل) إنما تكون بمنزلة (قد) ولكنهم تركوا الألف إذا كانت (هل) لاتقع إلا في الاستفهام ".

٢) سورة الدهر ، من الآية الأولى : " هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ".

٣) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٤٠ وابن يعيش ٨/ ١٥٣ ، ١٥٤ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٧٣ والمغني ٢/ ٣٥١ والكشاف ٦/ ١٨٩.

٤) زيادة يستقيم بها الكلام.

٥) سورة الشعراء ، من الآية ٤١/ " فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الغَالِبِينَ ".

٦) ينظر : ابن يعيش ٨/ ١٥٢ وإيضاح ابن الحاجب ٢/ ٢٤٠.

....

قوله : (لأنها لاتقع إلا في الاستفهام) ٠

اعلم أن الضمير المؤنث يعود إلى "هل" ، والمعنى : أنها لاتكون إلا للاستفهام في جميع أحوالها ، وذلك يوجب استغناءها عن همزة الاستفهام ، كما قرره صاحب التفصلة ٠ قال في "الحواشي" : لما كان "هل" لايقع إلا بعد همزة الاستفهام ، سد "هل" مسد الهمزة ، فحذفت (١).

قوله : (تركوا الألف) يريد : الهمزة ٠

قال "عبد المجيد" : إن الألف في الوضع الأول اسم ، وكثيرا مايطلق المتقدمون الألف على الهمزة ٠

قوله : (وقد جاء دخولها عليها في قول الشاعر :

[٧٠] سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَـــا ∴ أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ) (٢)

الشاهد فيه : أنه قال: "أهل ؟" فأدخل الهمزة على "هل" ، ولم / يحذفها ، لأنه ٣٣٢/أ الأصل ٠

ولقائل أن يقول : كما تدخل عليه الهمزة ، يدخل غيرها ، وهو "أم" تقول : "هل عندك زيد أم هل عندك عمرو ؟" (٣) ٠

وقوله : "يربوع" ٠ قال "الجوهري" : الياء زائدة ؛ لأنه ليس في كلامهم [فَعْلُول] ٠ و "يربوع" : أبو حي من تميم ، وهو : يربوع بن حنظلة ٠

---

١) ينظر : المرجعان السابقان ٠

٢) من البسيط ، قاله : زيد الخيل بن مهلهل ، من طيئ ، جاهلي ، أدرك الاسلام ، ووفد على النبي عليه السلام في وفد طيئ ، وأسلم ، وسماه : "زيد الخير" (الشعر والشعراء ٢٠٥/١ والمؤتلف ١٣١/) ٠
والبيت من شواهد : المقتضب ٢٩١/٣ والخصائص ٤٦٣/٢ وروايتهما (القف) في موضع (القاع) ٠
وايضاح ابن الحاجب ٢٤٠/٢ وابن يعيش ١٥٣/٨ والمغني ٣٥٢/٢ والهمع ٧٧/٢ ، ١٣٣ ، والخزانة ٥٠٦/٤ ٠
والقف : ماارتفع من متن الأرض ٠ الصحاح (قفف) ٤ / ١٤١٨ ٠
المعنى : سائل هذه القبيلة عن حال شدتنا : أكانت قوية جلبت لنا العز والفخار ، أم كانت دون ذلك فجلبت علينا الذل والهوان ٠

٣) زيادة من الصحاح ، يستقيم بها الكلام ٠

. . . .

و " يربوع " _ أيضا _ أبو بطن من مرة ، وهو : يربوع بن غيظ (١).

قوله : "بِشَدَّتِنا" بفتح الشين، ويروى : كسرها .

قال "الجوهري" : الشَّدَّةُ ، بالفتح : الجملة الواحدة . وقد شد عليه فى الحرب يشد شدا : إذا حمل عليه . والشَّدُّ : العدو ، وشد عضده ، أى: قواه .

و "الشِّدَّةُ" بالكسر : القوة (٢).

و "سفح الجبل": أسفله ، وهو _ أيضا _ اسم موضع بعينه (٣).

و "القاع" : المستوى من الأرض (٤).

قال فى "شامل اللغة" : الأَكَمَةُ: موضع مرتفع من الأرض ، والجمع : آكامٌ ، وجمع آكام : اكام وأُكُمٌ (٥).

---

١) الصحاح (ربع) ٣ / ١٢١٥ .

٢) السابق (شدد) ٢/٤٩٢ وما بعدها .

٣) السابق (سفح) ١/٣٧٥ .

٤) السابق (قوع) ٣ / ١٢٧٤ ونصه : "والقاع : المستوى من الأرض ، والجمع : أَقْوُعٌ وأَقْوَاعٌ وقيعان ، صارت الواو ياء ، لكسرة ماقبلها .. ".

٥) السابق (أكم) ٥/١٨٦٢: "الأكمة : معروفة ، والجمع أكمات وأَكَمٌ . وجمع الأُكُم إِكَامٌ ، مثل: جبل وجبال ، وجمع الإِكَامِ أُكُمٌ ، مثل: كِتَاب وكُتُب ، وجمع الأُكُم آكَامٌ ، مثل : عُنُق وأَعْنَاق ".
وينظر : اللسان (أكم) ١/١٠٣ .

(فصل) " وتحذف الهمزة اذا دل عليها الدليل ، قال :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ∴ بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

قوله : (وتحذف الهمزة إذا دل عليها الدليل) .

اعلم أن حذف الهمزة إذا لم تكن مصاحبة " هل " أقل بالنسبة إلى التي بعدها " هل " ؛ لأن "هل" لما سدت مسد الهمزة ، حسن حذف الهمزة للاستغناء عنها بما يقوم مقامها ، ولاكذلك فيما نحن فيه ، فإنه ليس في الكلام مايقوم مقامها .

وقد احتج المصنف على جواز حذفها بقول الشاعر ، وهو : عمر بن أبي ربيعة :

[٧١] لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ∴ بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ (١)

قال " يوسف بن الحسن " : "كذا إنشاد الكتاب (٢) ، وانشاد كل مستشهد ، ورأيت في شعره :

بَدَا لِيَ مِنْهَا مِعْصَمٌ يَوْمَ جَمَّرَتْ ∴ وَكَفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَانِ

فَلَمَّا الْتَقَيْنَا بِالثَّنِيَّةِ سَلَّمَتْ ∴ وَنَازَعَنِي الْبَغْلُ اللَّعِينُ عِنَانِي

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَحَاسِبٌ ∴ بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

الشاهد فيه : حذف ألف الاستفهام ، وهي مرادة ، وتقديره :

أبسبع رمين الجمر أم بثمان ؟

يعني : أبسبع حصيات رمين أم بثمان حصيات ؟

---

١) من الطويل (ديوانه / ٢٦٦) وروايته :

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَحَاسِبٌ ∴ بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

وعمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي (الشعر والشعراء ٢/ ٤٩٧ والخزانة ١/ ٢٣٨) .

والبيت من شواهد : الكتاب ٣/ ١٧٥ والمقتضب ٣/ ٢٩٤ والكامل ٢/ ٢٤٥، ٣/ ١٧٨ والمحتسب ١/ ٥٠ وأمالي الشجري ١/ ٢٦٦ ، ٢ / ٣٣٥ وابن يعيش ٨/ ١٥٤ وشرح العمدة لابن مالك ٣٢١ تحقيق : د . عبد المنعم أحمد هريدي ـ رسالة دكتوراة ـ كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠م رقم ٢٤١ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٤٧١ وابن عقيل ٢/ ١٨٠ والمغني ١/ ١٤ والهمع ٢/ ١٣٢ ، والبهجة المرضية / ٣٤٨ . والمطالع السعيدة للسيوطي ٢/ ١٢٦ تحقيق : د . نبهان ياسين حسين (دار الرسالة للطباعة ـ بغداد ١٩٧٧م) والعيني ٤ / ١٤٢ ، والخزانة ٤/ ٤٤٧ . يصور ذهوله من النظر إليهن ، وانصراف باله ؛ فلم يعد يذكر: أرمين سبعا من الجمرات ، أم ثمانيا .

٢) يقصد به : كتاب سيبويه .

. . . .

و " الجمر " : جمع جمرة [1] . والجمار : ثلاث ، وهى معروفة بمنى .

---

١) الصحاح (جمر) ٢ / ٦١٦ : " الجمر : جمع جمرة من النار .. والجمرة : واحدة جمرات المناسك ، وهى ثلاث جمرات يرمين بالجمار . والجمرة : الحصاة .. " .
وكلمة "جمر" اسم جنس جمعى لكلمة " جمرة " ؛ لأن اسم الجنس الجمعى يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء ، وهناك فروق بين الجمع ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعى ، وهى :
الجمع : يكون دالا على الجماعة ، ويكون على صيغة من صيغ الجموع المعروفة فى باب الجمع ، ويكون مغايرا فى اللفظ أو التقدير لمفرده ، كما يكون له مفرد من لفظه غالبا ، مثل : شجرات .
أما اسم الجمع : فهو دال على الجماعة ، ولا يجوز استعماله فى الواحد ، ولا فى الاثنين ، وليس له واحد من لفظه غالبا ، بل له واحد من معناه ، فإن كان له واحد من لفظه فرق بين الواحد وبينه بغير الياء والتاء ، وهو لا يكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة ، مثل : رهط ، ونفر ، وإبل .
وأما اسم الجنس الجمعى فإنه ليس مختصا بالدلالة على الجماعة من حيث الوضع ، بل هو من حيث ذلك صالح للواحد والاثنين والأكثر ؛ لأن وضعه لما توجد فيه الماهية ، فلا يحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع ، ولا اسم الجمع من حيث الوضع ؛ لأن معناهما مختلف ، واسم الجنس مثل : تمر ، ونخل .
فإن عرض بسبب الاستعمال تخصيصه بالدلالة على الجماعة ، كان الفرق بينه وبين الجمع من ثلاثة أوجه :
الأول : أن اسم الجنس الجمعى ليس على وزن من أوزان الجموع غالبا .
الثاني : أنه يفرق بينه وبين واحده بالتاء ، أو الياء لاغير ، بخلاف الجمع .
والثالث : أن اسم الجنس مذكر ، والجمع مؤنث .
والفرق بين اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعى من وجهين :
الأول : أن اسم الجنس لابد أن يكون له واحد من لفظه ، بخلاف اسم الجمع ، فقد يكون له واحد من لفظه ، وقد لا يكون .
والثاني : أن الفرق بين اسم الجنس وواحده لا يكون إلا بالياء مثل : روم وروسى أو التاء مثل : تمر وتمرة بخلاف اسم الجمع .
وعند الأخفش جميع أسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها ، كـ : " جامل " و " باقر " و " ركب " جمع ، خلافا لسيبويه .
وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه ، سواء كان اسم جمع كـ : " باقر " و " ركب " ، أو اسم جنس كـ : " تمر " و " روم " فهو جمع ، وإلا فلا .
وأما اسم الجمع ، واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما ، فليسا بجمع اتفاقا ، نحو : " إبل " و " تراب " .
وينظر : شرح الكافية للرضى ٢/١٧٧ ومابعده ، وشرح الشافية للرضى ٢/١٩٣ ، ومابعده .

....

والمعصم : طرف الذراع مما يلي الكف[١].

وجمرت : رمت الجمار[٢].

والثنية[٣]: عند جمرة العقبة[٤].

----

١) اللسان (عصم) ٤ / ٢٩٧٨.
٢) الصحاح (جمر) ٢/٦١٦.
٣) السابق (ثنى) ٦/ ٢٢٩٥ " والثنية : طريق العقبة ".
٤) شرح أبيات الكتاب ٢ / ١٤٨ ، ١٤٩.

(فصل) " وللاستفهام صدر الكلام ، لا يجوز تقديم شئ مما في حيزه عليه ، لا تقول: " ضربت أزيدا؟ " وما أشبه ذلك ".

قوله : (وللاستفهام صدر الكلام) .

اعلم أنا قد قررنا ذلك ـ فيما تقدم[1] ـ من حيث أن الاستفهام ينقل الجملة عن الخبر إلى الاستخبار ، فيكون له صدر الكلام .

ولهذا لما كان الحرف الثاني ينقل الجملة عن الإثبات إلى النفي ، كان له صدر الكلام .

---

١) ينظر ص ٣٢٦ من التحقيق .

ومن أصناف الحرف : حرفا الشـــــرط

["إن" و "لو"]

" وهما (إِنْ ، وَلَوْ) تدخلان على جملتين ، فتجعلان الأولى شرطا ، والثانية جـــزاء ، كقولك : "إن تضربني أضربك " ، و " لو جئتني لأكرمتك" ، خلا أن "إِنْ" تجعـــل الفعل للاستقبال ، وإن كان ماضيا .

و "لو" تجعله للمضي ، وإن كان مستقبلا ، كقوله تعالى : " لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيـرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ".

وزعم "الفراء" أن " لَوْ" تستعمل في الاستقبال كـ : "إِنْ" ... ".

المتن : (ومن أصناف الحرف : حرفا الشرط).

التفسير : ونصدره ببحثين :

البحث الأول: قالوا : إنما عملت "إِنْ" الجزم في الفعل المضارع ، لاختصاصهـــا بالفعل ، وإنما عملت الجزم ؛ لأن القضية الشرطية ، تقتضي جملتين : الأولى : شـــرط ، والثانية : جزاء ، فلطول ماتقتضيه ، اختير لها الجزم ؛ لأنه حذف وتخفيف (١).

وقد اختلفوا في جواب الشرط الذي هو الجزاء إلى خمسة أقوال.

أولها : قاله " المازني "(٢): انه مبني على الوقف ؛ لأن الفعل المضارع انما أعرب ،

---

١) يقول أبو البركات في أسرار العربية / ١٣٢ ، ١٣٣ : "إِنْ قال قائل: لم عملـــت (إِنْ) الجزم في الفعل المضارع ؟
قيل: إنما عملت ؛ لاختصاصها ، وعملت الجزم ، لما بينا من أنها تقتضي جملتين: الشرط والجزاء ، فلطول ماتقتضيه اختير لها الجزم ؛ لأنه حذف وتخفيف..".
وينظر : ابن يعيش ٨ / ١٥٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٤١ ورصف المبانـــي للمالقي / ١٠٤.

٢) المازني : بكر بن محمد بن حبيب بن بقية ، أبو عثمان ، أحد الأئمة في النحو ، من أهل البصرة ، روى عن أبي عبيدة ، والأصمعي ، وأبي زيد والأخفش وعنه : المبرد ، والفضل بن محمد اليزيدي.
له من التصانيف: كتاب في القرآن ، علل النحو ، الألف واللام ، التصريـــف .
مات سنة تسع ــ أو ثمان ــ وأربعين ومائتين.
ينظر : طبقات الزبيدي / ٨٧ ونزهة الألباء / ١٨٢ وانباه الرواة ١ / ٢٤٦ والبغية ١ / ٤٦٣ والأعلام ٢ / ٤٤ ونشأة النحو / ٩٣.

. . . .

لوقوعه موقع الأسماء ، والجزاء غير واقع موقع الأسماء ، فوجب أن يكون مبنيا [١].

وثانيها : قاله "عبد الباقي" : إن الجزاء معرب ، وعامله "إنْ" ، وحينئذ تكون "إنْ" عاملة في شيئين :

أحدهما : فعل الشرط . والآخر : فعل الجزاء .

واحتج على ذلك بأن حرف الشرط ، يقتضي جواب الشرط ، كما يقتضي فعل الشرط ، ولهذا سمي : حرف الجزاء ، فكما عمل في فعل الشرط ، وجب أيضا أن يعمل في جواب الشرط [٢].

وثالثها : حكاه "الأخفش" أن حرف الشرط عامل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ؛ لأن فعل الشرط يقتضي الجواب ، وهو أقرب إليه من الحرف ، فكان عمله فيه أولى من الحرف [٣].

ورابعها : اختاره "الخليل" و "سيبويه" : أن الحرف ، وفعل الشرط مجموعهما هو العامل في الجزاء ، وقالا : لأن فعل الشرط يقتضي الجواب ، كما أن حرف الشرط يقتضي الجواب ، فكما اقتضياه جميعا ، عملا فيه [٤].

---

١) يقول الرضي في شرح الكافية ٢/٢٥٤ : "وقال المازني : الشرط والجزاء مبنيان ؛ لعدم وقوعهما موقع الاسم ، ولعدم وقوعهما مشتركين ، ثم مختصين ..".
وينظر : الإنصاف ٢/٦٠٢ وأسرار العربية /١٣٣.

٢) هذا أيضا ماقاله السيرافي .
يقول الرضي ٢/٢٥٤ : "قال السيرافي : إنّ العامل فيهما كلمة الشرط ؛ لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا ، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى ، حتى صارتا كالواحدة ، فهي كالابتداء العامل في الجزءين ، وك : (ظننت) ، و (إنّ) وأخواتهما ، عملت في الجزءين ، لاقتضائها لهما .. ".
وينظر : الإنصاف ٢ / ٦٠٢ وأسرار العربية /١٣٣.

٣) يقول الرضي في شرح الكافية ٢/٢٥٤ : "وقال الأخفش : إن الشرط مجزوم بالأداة ، والجزاء مجزوم بالشرط وحده ؛ لضعف الأداة عن عملين ، والشرط طالب للجزاء ، فلا يستغرب عمله فيه ..".
وينظر : الإنصاف ٢ /٦٠٢ والأشموني ٤٣ / ١٦ والتصريح ٢ /٢٤٨.

٤) الكتاب ٣/٦٢ : "واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجواب بما قبله . وزعم الخليل أنك إذا قلت : (إن تأتني آتك) ف (آتك) انجزمت ب (إن تأتني) كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت : (ائتني آتك) .. ".
ومع أن رأي سيبويه واضح ـ من خلال كلامه السابق ـ في أن العامل في جواب الشرط ماقبله من الأداة ، وفعل الشرط ، إلا أن المالقي في كتابه رصف المباني في حروف المعاني /١٠٧ نسب إليه ـ خطأ ـ أن العامل في الفعلين معـا

....

وخامسها : قاله الكوفيون : إنه [مجزوم][1] على الجوار ؛ لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، فكان محمولا عليه في الجزم ، والحمل على الجوار كثير في كلامهم[2]، كقول الشاعر :

[٧٢] كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا ∴ قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوجِ [3]

= الأداة ، حيث يقول:

"... والصحيح أن الأداة هي العاملة في الفعلين معا ، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين ..." .

وأميل الى رأي عبد الباقي الذي يقول: إن (إنْ) عملت في فعل الشرط وفي جوابه ، وذلك لأن العمل إنما هو بالاستدعاء والتضمن للتأثير في المستدعي على طلبه من رفع ، أو نصب ، أو خفض ، أو جزم ، إما بالأصالة كالفعل والحرف في الاسم ، والحرف في الفعل ، وإما بالشبه كالاسم في الاسم ، والحرف في الاسم .

فالأول: نحو : "قام زيد" ، و "بزيد" ، و "لم يقم" و "إن يقم أقم" .

والثاني: ك "ضارب زيدا" ، و "حسن وجهه" و "إنّ زيدا قائم" .

فعلى هذا لا يصح عمل فعل في فعل ؛ لأنه لا يتضمنه بنفسه ، ولا يستدعيه ، وهذا يبطل قول الأخفش .

وكذلك لا يصح عمل عاملين في معمول واحد ؛ لأن كل واحد منهما لا يطلبه من حيث طلبه الآخر ، وهذا يبطل قول الخليل وسيبويه .

أما قول المازني: فظاهر فساده ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم ، لكان ينبغي ألا يكون الفعل معربا بعد "أنْ ، وكيْ ، وإذَنْ" ، وكذلك بعد "لم ، ولما ، ولام الأمر ، ولا في النهي" ؛ لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف ، فكان ينبغي أن يكون الفعل بعدها مبنيا ؛ لأنه لم يقع موقع الاسم .

فلما انعقد الإجماع في هذه المواضع على أنه معرب ، وأنه منصوب بدخول النواصب ، ومجزوم بدخول الجوازم ، دل على فساد ما ذهب إليه . أما ما قاله الكوفيون من الحمل على الجوار فهو محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ، ولا يقاس عليه ؛ لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه .

وينظر : المقتصد ١٠٩٥/٢ (مطبوع)، والإنصاف ٦٠٢/٢ وأسرار العربية ١٣٣/، ١٣٤ وشرح الكافية للرضى ٢٥٤/٢ ورصف المباني للمالقي ١٠٦/ والأشموني ١٦/٤ ، والتصريح ٢٤٨/٢ والهمع ٦١/٢ .

١) في المخطوطة [منصوب] وهو تحريف؛ لأن جواب الشرط لا يكون إلا مجزوما .

٢) ينظر : الإنصاف ٦٠٢/٢ وشرح الكافية للرضى ٢٥٤/٢ والأشموني ١٦/٤ والتصريح ٢٤٨/٢ .

٣) من البسيط ، ولم أهتد لقائله ، وهو من شواهد : الإنصاف: ٦٠٥/٢ وأسرار العربية ١٣٣/ مستحصد الأوتار : من إضافة الصفة للموصوف ، أي: الأوتار المستحصدة ، ومُسْتَحْصِد — بكسر الصاد — إذا كان قد أحكم فتله وصنعته ، وهذا

. . . .

بالجر ،والقياس يقتضي أن يكون " محلوجا " فخفضه على الجوار .

وكقول الشاعر :

[٧٣] كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ (١)

بالجر ،والقياس أن يكون منصوبا صفة لاسم " كأن " .

وكقولهم (٢) : " جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ " بجر " خرب " والقياس رفعه ؛ لأنه صفة " جحر ".

البحث الثاني: قال " أبو سعيد " : إن المجازاة تحتاج إلى شرط ، وجواب لايستغنى أحدهما عن الآخر.

فأما الشرط : فلا يكون [إلا] (٣) فعلا ، وأما الجزاء : فيكون فعلا واسما ، وفعل الشرط يكون مستقبلا وماضيا ، والأصل فيه الاستقبال ؛ لأن الشرط إنما شرطه الشارط في شئ يكون ، وانه متى كان ذلك الشئ ووجد ، استحق عليه الجواب ، فلا يكون إلا مستقبلا في المعنى .

= اللفظ يقال في كل ما أحكمت صناعته من الحبال والأوتار والدروع .
وقالوا : " هذا رجل محصد الرأى " أى : سديد الرأى محكمه على التشبيه .
اللسان (حصد) ٢/ ٨٩٥.
ومحلوج : اسم المفعول من قولهم : " حلج القطن يحلجه " إذا ندفه ،وقطن حليج ومحلوج : مندوف، أى قد استخرج منه الحب . اللسان (حلج) ٢ / ٩٦٠.
والشاهد في قوله : " محلوج " ، فإنه مجرور مع أنه نعت لقوله : " قطنا" المنصوب على أنه مفعول به لقوله : " ضربت " ،وذلك لأن هذه الكسرة ليست الحركة التى اقتضاها العامل ،وانما هي كسرة المجاورة ، فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .

١) من الرجز المشطور ،قاله : العجاج (ديوانه /١٥٨) وبعده :
على ذرى قُلامِهِ المُهَدَّلِ .. سَبُوبُ كتانٍ بأيدى الغُزَّلِ
وهو من شواهد : الكتاب ١/ ٤٢٧ والخصائص ٣/ ٢٢١ والإنصاف ٢/ ٦٠٥ وأسرار العربية /١٣٤ والخزانة ٢/ ٣٢٢ .
المُرْمَل / المنسوج . اللسان (رمل) ٣/ ١٧٣٣ . والقُلاَّم : نبت. اللسان (قلم) ٥/ ٣٧٢٣. قلامه : أى قلام المنهل المذكور قبله .
والسَّبُوب: الشقق ، أى قطع الكتان . اللسان (سبب) ٣ / ١٩٠٩.
يقول : كأن نسج العنكبوت على مانبت حول ذلك المنهل من القلام ونحوه كتان بأيدى الغازلات .
والشاهد فيه : جر "المرمل" لمجاورته للعنكبوت، وهو في الحقيقة صفة للنسج .

٢) ينظر : الكتاب ١/ ٤٣٦ والخصائص ٣/ ٢٢٠ والإنصاف ٢/ ٦٠٧ وأسرار العربية / ١٣٣ ، ١٣٤ والخزانة ٢/ ٣٢٢.

٣) زيادة يستقيم بها الكلام.

....

غير أن العرب استجازت استعمال الفعل الماضي فيه ؛ لإحاطة العلم بأنه وإن كان ماضيا في اللفظ ، فهو مستقبل في المعنى ، والماضي أخف لفظا من المستقبل .

وكذلك الجواب إذا كان فعلا ، جاز أن يكون مستقبلا ، وهو الأصل ، ويجوز أن يكون ماضيا للعلم بأنه لا يكون إلا مستقبلا في المعنى ، إذ كان شيئا مضمونا أن يفعل متى فعل الشرط ، وذلك قولك : " إن خَرَجْتَ خَرَجْتُ مَعَك " ، والمعنى : " إن تخرج أخرج معك " (١).

قوله : (وهما : " إِنْ " وَ " لَوْ " تدخلان على جملتين ، فتجعلان الأولى شرطا ، والثانية جزاء) .

اعلم أنك إذا قلت : " ذهب زيد أحسنت إلى خالد " لم يكن لإحدى الجملتين تعلق وارتباط ، فإن دخلت " إن " أو " لو " ربطت إحداهما بالأخرى ، وجعلت الجملة الأولى علة للجمة الثانية ، كما قررناه في مباحث " لولا " (٢) .

وقوله : (على جملتين) فيه إجمال ؛ لأن الجملة الأولى ، لابد وأن تكون فعلية .

فإن قلت : إنه قد ذكر ـ فيما تقدم (٣) ـ أن حرف الشرط لا يدخل إلا على الفعل ، فكان إطلاقه ـ ههنا ـ محمولا على ما تقدم .

قلت : ما ذكرتموه يدل على أن اللفظ مجمل ؛ لأنه لا معنى لكونه مجملا سوى أن مدلوله لا يفهم إلا بعد فهم شئ آخر .

وقد ذكر المصنف لكل واحد من الحرفين مثالا :

الأول : قوله : " إن يضربني / أضربك " . ٣٣٢/ب

الشاهد فيه : أن حرف الشرط الذي هو " إن " دخل على جملتين فعليتين ، والفعل في كل واحد مضارع مجزوم ، وعلامة الجزم سكون الباء من كل واحد من الفعلين .

وثانيهما : قولك " لو جئتني لأكرمتك " .

الشاهد فيه أن " لو " ربط إحدى الجملتين بالأخرى على الوجه الذي ذكرناه في مباحث " لولا " (٤) .

---

١) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٦٧ والمقتصد ١٠٩٥/٢ ومابعده .

٢) ينظر : ص ٣٠٩ من التحقيق .

٣) ينظر : ص ٣٤٢ من التحقيق .

٤) ينظر : ص ٣٠٩ من التحقيق .

وفعل الشرط والجزاء ، كلاهما ماضيان ، وهما مبنيان على ماكانا عليه .

ولقائل أن يقول : إن مذهب " سيبويه " وأكثر النحويين أن " إذْ ما " حرف شرط بمنزلة " إنْ " (١) .

وقد أهمل المصنف ذكره والتنبيه عليه (٢)

قوله : (خلا أن " إنْ " تجعل [الفعل] للاستقبال وإن كان ماضيا ، و " لو " تجعله للمضى وإن كان مستقبلا) .

اعلم أنك إذا قلت : " إنْ ذهب زيد ذهبت معه " فإن الفعل فى كل واحد منهما ماض ، ومعناه الاستقبال ؛ لأن المراد : " إن يذهب زيد أذهب معه " .

وإذا قلت : " لو خرج زيد أخرج معه " فإن الفعل فى كل واحد منهما مضارع ، والمعنى على المضى ؛ لأن المراد : " لو خرج زيد خرجت معه " .

ومنه قوله تعالى : " وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ .. " (٣)

والمعنى : على المضى ، أى : " لو أطاعكم لعنتم " وهو مستأنف .

ويجوز أن يكون فى موضع الحال ، والعامل فيه الاستقرار .

وإنما جاز ذلك من حيث جاز وصف النكرة به فى قولك : " مررت برجل لو كلمته لكلمنى " .

قال فى " الكشاف " : الجملة المصدرة بـ " لو " لاتكون كلاما مستأنفا - ههنا - لأدائه إلى تنافر النظم ، ولكن يكون متصلا بما قبله ، حالا من أحد الضميرين فى قوله : " فيكم " وهو : المستتر المرفوع ، أو البارز المجرور ، وكلاهما مذهب سديد .

والمعنى : إنَّ فيكم رسول الله على حالة يجب عليكم تغييرها ، أو أنتم على حالة يجب عليكم تغييرها ، وهى أنكم تحاولون منه أن يطيعكم .

ولو فعل ذلك لعنتم ، أى : لوقعتم فى العنت والهلاك .

يقال : فلان يتعنت فلانا ، أى : يطلب مايؤدى به إلى الهلاك (٤) .

---

١) الكتاب ٣/٥٦ : " ولايكون الجزاء فى (حيث) ولافى (إذ) حتى يضم الى كل واحد منهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنما ، وكأنما) وليست (ما) فيهما بلغو ، ولكن كل واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد " .
ومع أن الشارح يقول : إن أكثر النحويين يرى رأى سيبويه ، لكن الرضى فى شرح الكافية ٢/٢٥٣ يقول : " .. وقال السيرافى : ماعلمت أحدا من النحاة ذكر " إذ ما " غير سيبويه وأصحابه .. " .

٢) سقط من المخطوطة .   ٣) سورة الحجرات ، من الآية / ٧ .

٤) الكشاف ٦/١٦ .

....

قوله : (وزعم " الفراء " أن " لو " تستعمل فى الاستقبال ك " إنْ ") .

اعلم أن " الفراء " يزعم أن " لو " إذا استعملت فى الماضى ، لم تنقله إلى المستقبل ، وانما هو على ماتقتضيه من المضى ، وهى من هذا الوجه مخالفة " إنْ " الشرطية .

وإذا دخلت على الاستقبال ، كانت مثل حرف " إنْ " ولم تنقل المستقبل إلى الماضى ، كما أن حرف " إنْ " كذلك (١) .

ولقائل أن يقول : كما أنهما افترقا فيما ذكره المصنف ، فقد افترقا أيضا فى شىء آخر ، وهو أن حرف " إنْ " يعمل فيما بعده الجزم لفظا أو تقديرا ، بخلاف " لو " فإنه لاعمل له فيما بعده .

---

١) ينظر : ابن يعيش ٨/١٥٦ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٣٩٠ .

(فصل) " ولايخلو الفعلان فى باب "إِنْ" من أن يكونا مضارعين ، أو ماضيين ، أو أحدهما مضارعا ، والآخر ماضيا .

فإذا كانا مضارعين ، فليس فيهما إلا الجزم ، وكذلك فى أحدهما إذا وقع شرطا ، فإذا وقع جزاء ففيه الجزم والرفع ، قال زهير :

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ∴ يَقُولُ : لَاغَائِبٌ مَالِى وَلَاحَرِمُ

قوله : (ولايخلو الفعلان فى باب "إِنْ" من أن يكونا مضارعين ، أو ماضيين ، أو أحدهما مضارعا ، والآخر ماضيا) .

اعلم أن ماذكره يرجع إلى أربعة أوجه :

الأول : أن يكون فعل الشرط ، وفعل الجزاء كلاهما مضارعا ، وقد ذكر مثاله فيما تقدم ، وليس فيهما إلا الجزم .

الثانى : أن يكون فعل الشرط والجزاء جميعا ماضيين ، كقولك : " إِنْ قمت قمت " ، ولاعمل لـ " إِنْ " فى اللفظ فى واحد منهما .

الثالث : أن يكون فعل الشرط مضارعا ، وفعل الجزاء ماضيا ، كقولك :
" إِنْ يذهب زيد ذهبت معه " ، فليس فيما هذا شأنه إلا جزم الفعل المضارع الذى هو فعل الشرط .

الرابع : عكسه ، وهو أن يكون فعل الشرط ماضيا ، وفعل الجزاء مضارعا ؛ فليس جزمه ضربة لازب ، بل يجوز : جزمه ، ورفعه ، إلا أن الجزم أكثر .

قال فى "الحواشى" : إنما ساغ رفع فعل الجزاء فى هذه الصورة ؛ لأنه لما بطل عمل " إِنْ " فيما يليه من الفعل ، وهو الفعل الماضى ، وهو أقرب إليه ، فلأن لا يعمل فى فعل الجزاء ، وهو أبعد أجدر (١) .

وقد جعل "المبرد" الرفع فيه شاذا (٢) .

قال "الحضرمى" : والأجود فى فعلى الشرط أن يكونا مستقبلين مجزومين ، وبعد ذلك أن يكونا ماضيين ، ثم بعدها أن يكون الأول ماضيا ، والثانى مستقبلا ؛ لأنك تقويه بالعمل فى الفعل المتأخر بعد تضعيفه .

وأضعفها وقوع المستقبل أولا ، والماضى آخرا ، لتضعيفه بعد ماقويته بالعمل (٣) .

---

١) الحواشى /٦٠ .
٢) المقتضب ٢/٦٨ وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٤٥ .
٣) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٤٤ ومابعده .

. . . .

وقول زهير :

[٧٤] وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ... يَقُولُ : لَاغَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ (١)

الشاهد فيه : أنه رفع "يقول" ولم يجعله للشرط في اللفظ ،وجعله في تقدير التقديم ، كأنه يقول : لاغائب مالي إن أتاه خليل .

يمدح بهذا هرم بن سنان المرى ، يريد : أنه لايعتل فى خليله إذا سأله شيئا من ماله بعلة حتى يحرمه .

يريد : أنه لايقول : مالى غائب عنى ، أو يقول: ليس لى شئ أعطيك منه .

وقوله : "يوم مسألة" ، يعنى : يوم حاجة توجب المسألة (٢).

ويجوز أن يكون الرفع على تأويل أن الفاء محذوفة من اللفظ (٣).

---

١) من البسيط (ديوانه / ٩١).
والبيت من شواهد : الكتاب ٣/ ٦٦ والمقتضب ٢/ ٦٨ والمحتسب ٢/ ٦٥ والتبصرة للصيمرى ١/ ٤١٣ (مطبوع) والإنصاف ٢/ ٦٢٥ والصحاح (خلل) ٤ / ١٦٦٨ (حرم) ٥ / ١٨٩٧ وابن يعيش ٨/ ١٥٧ وشرح العمدة لابن مالك / ١٤٢ رسالة دكتوراة . تجقيق : د . عبد المنعم أحمد هريدى ـ كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ رقم ٢٤١ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٢ وشرح الألفية للمرادى ٤/ ٢٤٦ وأوضح المسالك / ١٦٤ وابن عقيل ٢/ ٢٩٢ والهمع ٢/ ٦٠ والبهجة المرضية / ٤٣٢ والعينى ٤ / ٤٢٩ والأشمونى ٤/ ١٧.
ورواية المرادى والأشمونى (مسغبة) فى موضع (مسألة) .
خليل : فقير مختل الحال . الصحاح (خلل) ٤ / ١٦٦٨.

٢) اعتمد الشارح ـ فى بيان الشاهد ،وتوضيح المعنى ـ على شرح ابن السيرافى لأبيات الكتاب٢/ ٩٤ .

٣) ينظر : المقتضب ٢/ ٦٨ والتبصرة ١/ ٤١٣ (مطبوع) وابن يعيش ٨/ ١٥٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٤٥ والهمع ٢/ ٦١.

[إنْ كان الجزاء أمرا ، أو نهيا ، أو ماضيا صحيحا ، أو مبتدأ وخبرا ، فلابد من الفاء]

(فصل) " وإن كان الجزاء أمرا ، أو نهيا ، أو ماضيا صحيحا ، أو مبتدأ وخبرا ، فلابد من الفاء ، كقولك : "إن أتاك زيد فأكرمه " ، و "إن ضربك فلا تضربه " و "إن أكرمتنى اليوم فقد أكرمتك أمس " ، و " إن جئتنى فأنت مكرم " .

وقد تجىء الفاء محذوفة فى الشذوذ ، كقوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُهَا ... .

ويقام " إذا " مقام الفاء ، قال الله تعالى : " .. وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ .. "

قوله : (وإن كان الجزاء أمرا ، أو نهيا ، أو ماضيا صحيحا ، أو مبتدأ وخبرا ، فلا بد من الفاء)

إنما وجب دخول الفاء فى هذه المواضع الأربعة ؛ لأنه لا يستقيم أن يكون للشرط فيها تأثير فى معنى الاستقبال :

أما فى الماضى الصحيح : فلأن المراد منه حقيقة المضى ، وليس الاستقبال بمراد منه ، فامتنع دخول حرف الشرط المقتضى للاستقبال على ما امتنع فيه الاستقبال .

وأما الأمر والنهى : فلأن كل واحد منهما دال على الاستقبال بوضعه ، فلا يستقيم أن يكون للشرط فيهما إفادة فى معنى الاستقبال .

وأما الجملة الاسمية : فكذلك ؛ لأنه لا يمكن تقدير تأثير حرف الشرط فيها ، فلم يكن بد من الفاء ، لتفيد ربط الجواب بالشرط (١) .

وقد أورد مثال كل واحد من المواضع الأربعة :

أولها : قولك فى الأمر : " إن أتاك زيد فأكرمه " .

---

١) يقول ابن يعيش ٢/٩ : " .. وأما إذا كان الجزاء بشىء يصلح الابتداء به كالأمر ، والنهى ، والابتداء ، والخبر ، فكأنه لا يرتبط بما قبله ، وربما آذن بأنه كلام مستأنف غير جزاء لما قبله ، فإنه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله ، فأتوا بالفاء ؛ لأنها تفيد الاتباع ، وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها ، إذ ليس فى حروف العطف حرف يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء ، فلذلك خصوها من بين حروف العطف .. " .

وينظر : المقتصد ٢/١٠٩٩ (مطبوع) والتبصرة ٤٠٩/١ (مطبوع) والإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٤٩ ، ٢٥٠ .

....

الشاهد فيه : أن الأمر لما كان دالا بوضعه على الاستقبال ، لم يكن حرف الشرط فيه مفيدا معنى الاستقبال .

وثانيها: قوله في النهي : "إن ضربك فلا تضربه" . والكلام فيه على نهج ماقبله .

وثالثها: تقول في الماضي الصحيح : "إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس" .

الشاهد فيه : أن الجزاء فعل ماض ، والمراد منه حقيقته ، ولم ينقل إلى معنى الاستقبال ، فلذلك امتنع تقدير تأثير "إن" في إفادته الاستقبال ، ووجب/ إدخال الفاء للربط . ٣٣٣/أ

وانما سماه المصنف ماضيا صحيحا ؛ لأن المراد منه المضي .

قال "أبو سعيد" : إن مابعد الفاء لا يصلح أن يكون فعلا ماضيا في معنى المستقبل ، كما كان في الشرط ، لاتقل : "إن خرج زيد فخرج عمرو" ، و "إن تزرني فزرتك" ؛ لأن الفاء لاتغير لفظ الماضي إلى المستقبل .

فإن كان الفعل الماضي الذي بعد الفاء في معنى الدعاء ، جاز ، كقولك: "إن أعاننا زيد فأعانه الله" ، و "إن أذانا فلعنه الله" (١) .

وتقول في المبتدأ والخبر : "إن جئتني فأنت مكرم" .

الشاهد فيه : أن مابعد الفاء جملة اسمية ، ويمتنع تقدير تأثير حرف الشرط في إفادة الاستقبال فيها ، كما عرفته .

واعلم أن الجزاء بالفاء على ثلاثة أقسام :

قسم يجب فيه دخولها . وقسم يمتنع . وقسم يجوز فيه الأمران ، فنفرد لكل واحد منها ضربا بالكلام فيه :

الضرب الأول : فيما يمتنع دخول الفاء فيه : وهو أن يكون الجزاء ماضيا لفظا ، أو معنى ، وقصد به الاستقبال بدخول حرف الشرط ، كقولك : "إن أكرمتني أكرمتك" ، و "إن أكرمتني لم أكرمك" ؛ لأن قوله : "لم أكرمك" ، وان لم يكن ماضيا لفظا فهو ماض معنى ، والشرط مؤثر فيه الاستقبال ، فهو كالماضي سواء .

الضرب الثاني : مايجوز فيه الأمران ، وهو أن يكون [الجزاء] (٢) مضارعا مثبتا أو منفيا بـ "لا" ؛ لأنه يسوغ فيه تقدير تأثير الشرط ، وتقدير عدم تأثيره ؛ لأن المنفي بـ "لا" ، إن

---

١) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٦٩ .
٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

. . . .

أجريتهامجرى " إنْ " فى أصل وضعها تعذر تأثير حرف "إنْ" كما يتعذر مع "لن" و"السين" و "سوف" ، إذ لايجتمع على الفعل الواحد حرفا استقبال ، فتعين فى هذا التقدير دخول الفاء .

وان قلت "لا" هذه مثلها فى قولك : " أريد أن لايقوم " لمجرد النفى ،استقام أن يكون لحرف الشرط تأثير ، فيمتنع دخول الفاء ، كأنهم لما قصدوا إلى نفى الفعل الواقع بعد " أن " المصدرية ، جردوا " لا " عن معنى الاستقبال ،واستعملوها للنفى بخاصة ، وكانت أولى من " لن " و "ما " ، فأما " لن " : فلما فيها من التأكيد ، فكان تجريد مالا تأكيد فيه أقرب .

وأما : " ما " ، فلكونها للحال .

وأما " أن " فلكونها موافقة للفظ "إنْ " ، أو لكونها بمعنى " ما " .

فأما المضارع المثبت : فإن جعلته خبرا لمبتدأ محذوف ، تعذر تأثير حرف الشرط فيه ، فيتعين دخول الفاء ، وليس بالكثير ،لما يلزم من الإضمار من غير حاجة .

وان قدرته بنفسه هو الجواب ، تحقق تأثير حرف الشرط فيه للاستقبال ،فيتعين حذف الفاء ، فلذلك جاز الأمران .

الضرب الثالث: فيما يجب فيه دخول الفاء ، فهو على كل ماليس من القسمين المتقدمين .

والموجب لذلك تعذر تقدير تأثير حرف الشرط فيه ، كما ذكر المصنف من المواضع الأربعة . ونحو قولك: " إن أكرمتنى فلن أكرمك " ، و "إن أكرمتنى فسوف أكرمك " (١) .

---

١) يقول ابن الحاجب فى الإيضاح ٢/ ٢٤٨ ومابعده : " .. فأما الموضع الذى يمتنع دخول الفاء فيه فأن يكون ماضيا لفظا ، أو معنى ، متصرفا قصد به الاستقبال بحرف الشرط ، كقولك : (إن أكرمتنى أكرمتك) ،و (إن أسلمت لم تدخل النار) فإن هذين جزاءان : أحدهما : ماض لفظا . والآخر : ماض معنى ،ولكن قصد بهما الاستقبال بقرينة (إن) ؛ لأنها تقلب معنى الماضى مستقبلا ،سواء كان بلفظ المضى ، أو بمعنى المضى قبل دخولها ...
وأما الجائز : فكل موضع وقع فيه الجزاء مضارعا مثبتا ، أو منفيا بـ (لا) كقولك : (إن أكرمتنى أكرمك) ، و (إن أكرمتنى فأكرمك) ، و (إن أكرمتنى لأكرمك) ، و (إن أكرمتنى فلا أكرمك) ، إلا أن حذف الفاء أكثر ،وهو فى المثبت أولى ...
وأما الواجب دخولها ففيما عدا ماذكرناه فى المنع والجائز ،كقولك :
(إن أكرمتنى فأكرم زيدا ، أو فلا تكرم زيدا ، أو فقد أكرمتك أمس ، أو فزيد منطلق ، أو فعسى أن تكرم عمرا ، أو فليس زيد منطلقا ، أو فما زيد منطلقا ، أو فلن يقوم زيد) وكذلك ما أشبهه .

....

وكذلك الداخل عليه حرف الحال ، وكذلك: " ليس " و "عسى " ـ وإن كانا فعلين ـ لتعذر تأثير حرف الشرط فيهما .

أما " ليس ": فلكونها لنفي الحال .

وأما "عسى ": فلخروجها عن معنى الزمان(١) ، أو لخروجهما عن معنى الزمان ، إن لم نقل : إن " ليس " لنفي الحال (٢).

قوله : (وقد تجيء الفاء محذوفة في الشذوذ) .

اعلم أنه لما قال: إنه لابد من الفاء في الجواب مما ذكره من المواضع الأربعة ، قال بعده : وليس المراد أنه لابد منها في اللفظ ، بل يجوز حذفها منه ، وهي مرادة في المعنى ، واحتج بقول " كعب بن مالك الأنصاري " :

[٧٥] فَإِنَّمَا هَذِهِ الدُّنْيَا وَزِينَتُهَا ∴ كَالزَّادِ لَابُدَّ يَوْمًا أَنَّهُ فَانِ

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ∴ وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ(٣)

= وسبب وجوب الفاء قصدهم إلى الإيذان بأن المذكور مفهوم منه الجواب ، لكونه في الظاهر غير صالح له .. " .

١) المقصود : معنى الزمان المستقبل ؛ لعدم تصرفها .

٢) الايضاح لابن الحاجب ٢/٢٥١ : " .. وأما وجوبها مع الأفعال غير المتصرفة فلأمور :

أحدها : أنها أشبهت الحروف ، ولذلك لم تتصرف ، فأجريت مجراها في وجوب الفاء .

والثاني : أن الماضي عوض عن المستقبل في الشرط وجوابه ، وهذه لامستقبل لها ، فلم يصح وقوع الماضي في موضع الجزاء .

والآخر : أن وضعها على ألا تقبل دلالة الزمان المستقبل ، و (إنْ) تفيد الاستقبال فيما يقع جوابا لها ، فكر هو الجمع بينهما فيؤدي إلى التناقض .. "

٣) بيتان من البسيط (ديوانه /٢٨٨) .

وكعب بن مالك بن أبي كعب بن الخزرج ، شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مات في خلافة علي بن أبي طالب بعد أن كف بصره (معجم الشعراء/ ٣٤٢) .

والبيت الثاني من شواهد :

الكتاب ٣/٦٥ ونوادر أبي زيد /٢٠٧ تحقيق : د . محمد عبد القادر أحمد (ط أولى ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م) ـ دار الشروق ـ القاهرة) والمقتضب ٢/٧٠ والخصائص ٢/٢٨١ والمنصف ٣/١١٨ والمحتسب ١/١٩٣ وأمالي ابن الشجري ١/٨٤، ٢٩٠، ٣٩١ والتبصرة ١/٤١٠ (مطبوع) والصحاح (بجل) ٤ / ١٦٣١ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٤٦ وابن يعيش ٩/٣ والمقرب ١/ ٢٧٦ وشرح الكافية الشافية ٢/٦٤٧

=

. . . .

الشاهد فيه : أنه حذف الفاء من جواب الشرط ، وكان ينبغى أن يقول: " فالله يشكرها"
والمعنى : أنه من فعل خيرا شكر الله عز وجل ،وضاعفه ، ومن فعل سوءا فعل بـــه مثله .

ويروى: مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمنُ يَشْكُرُهُ ... .

ولاشاهد فيه على هذه الرواية (١) .

وقد جعل المصنف حذف الفاء فى هذا الموضع شاذا ، وحينئذ يقتصر فيه علـــى السمـــاع .

ومنهم : من جعله قياسا (٢) .

قوله : (وتقام " إذا " مقام الفاء ، قال الله تعالى : [" وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ] (٣) إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ (٤) ") .

الشاهد فيه أن "إذا " المفاجأة نابت عن الفاء فى جواب الشرط ؛ لأن المفاجـــأة تعقيب ،ويمتنع أن يقال أول الكلام ، كما أن الفاء كذلك ،وقد دخلت الفاء عليها فى بعض المواضع للتأكيد .

= وشرح الألفية للمرادى ٢٥١/٤ وأوضح المسالك / ١٦٤ والهمع ٦٠/٢ والبهجـــة المرضية /٤٣٣ ، والأشمونى ٢٠/٤ والخزانة ٦٤٤/٣ ، ٦٥٥ ، ٤ / ٥٤٧ والمغنى ٥٦/١ ، ٩٨ وفيه نسب البيت لـ : عبد الرحمن بن حسان .

١) اعتمد الشارح فى بيـان الشاهد والرواية الأخرى علـى شرح ابن السيرافـــى لأبيات الكتاب ١١٤/٢ .
وتنظر هذه الروايـة — أيضـا — فى نوادر أبى زيد /٢٠٨ والتبصـــــرة ٤١٠/١ (مطبوع) وشرح الرضى ٢٦٣/٢ .

٢) يقول الرضى فى شرح الكافية ٢ / ٢٦٣ : " .. وقد تحذف علامة الجزاء ضـــرورة فى موضـع اللزوم ،كقوله : مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُهَا
ويروى : مَنْ يَفْعَـــلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمنُ يَشْكُرُهُ
فلا ضرورة إذن .
وأجاز الكوفية حذف العلامة اختيارا ،استدلالا بقوله تعالى :
(أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) على قراءة الرفع ، وهى شاذة .. " .

٣) مابين الحاصرتين ثبت عند صاحب العرائس ،ولم يثبت عند ابن يعيـــــش ٩/٢ والمفصل المطبوع / ٣٢٢ .

٤) سورة الروم ، من الآية ٣٦ .

....

وهذه بخلاف " إذا " التى فيها معنى الشرط ، فإنه يبتدأ بها ، ولاتكون جواب الشرط .

و "إذا " ظرف مكان فى موضع جر ، والتقدير : بالحضرة هم قانطون .

ولو أقيم مقام هذه الجملة الاسمية جملة فعلية لم يحتج إلى "إذا " ، وكان التقدير: " وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم قنطوا "(١).

---

١) يقول الأخفش فى معانى القرآن ٢/٤٣٨ : " .. فقوله : "إذا هم يقنطون" ، هو الجواب ؛ لأن " إذا " معلقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء " .
وينظر : ابن يعيش ٩ /٣ .

[لاتستعمل "إنْ" إلا فيما كان مشكوكا فى وجوده]

(فصل) " ولاتستعمل (إنْ) إلا فى المعانى المحتملة المشكوك فى كونها ، ولذلك قبح : " إن احمر البسر كانَ كذا " ، و " إن طلعت الشمس آتك إلا فى اليوم المغيم " .

وتقول : " إن مات فلان كان كذا " ، وإن كان موته لاشبهة فيه ، إلا أن وقته غير معلوم ، فهو الذى حسن منه .. " .

قوله : (ولاتستعمل "إن" إلا فى المعانى المحتملة المشكوك فى كونها) .

لقائل أن يقول: فى عبارة المصنف تساهل من وجهين :

أولهما : أن قوله (المحتملة والمشكوك فى كونها) تكرار ، واحدى الكلمتين مغنية عن الأخرى .

وثانيهما : أن الشرط ليس ماذكره على التعيين ، فإنه قد يكون الفعل مجزوما بوقوعه ، ويحسن دخول "إنْ" عليه ، لكون وقت وقوعه غير معلوم ، فلو قال: (المشكوك فى وجوده ، أو فى وقت وجوده) كان أجدر .

وقوله : (مُحتَمَلَةٌ) بفتح التاء ، والمراد بـ " الكون " الوجود ، ولامستند فى هذا الاشتراط إلا الوضع والاصطلاح .

وقد تكلف بعضهم وقال : إن الجزاء لما وجب فيه أن يكون أمرا غير واقع ، وجب أن يكون الشرط كذلك ؛ لأن الجزاء معلول الشرط ، ولا يستقيم أن تكون العلة واقعة ، والمعلول غير واقع (١) .

قوله : (ولذلك قبح " إن احمر البسر كان كذا) .

وذلك لأن احمرار البسر لما كان مجزوما به ، فات شرط صحة دخول "إن" عليه ، لما عرفته ، وثبوت المشروط مع فوات شرطه ممتنع ، فضلا عن كونه قبيحا (٢) .

قوله : (ولذلك قبح " ان طلعت الشمس آتك الا فى اليوم المغيم) .

اعلم أن "عبد القاهر" قال : لو قلت : " إن طلعت الشمس خرجت " ، و " متى

---

١) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٤١ .

٢) المقتصد ٢/١١١٧ (مطبوع) يقول عبد القاهر : " .. ألا ترى أنك تقول : (آتيك إذا احمر البسر) بمنزلة قولك : آتيك الوقت الذى يحمر فيه البسر .
ولو قلت : (آتيك إن احمر البسر) لم يستقم ؛ لأن احمرار البسر ليس بعلة للإتيان .. " .

....

طلعت الشمس خرجت "/ وأنت تريد طلوع الشمس من الأفق، لم يجز ؛ لأنها طالعة خرجت أو لم تخرج ، والجزاء بـ [إن] [١] موضوع على أن أحد الأمرين مفتقر إلى صاحبه في وجوده ، وانتفاء أحدهما يوجب انتفاء الآخر. ٣٣٣/ب

فإن كنت ـ مثلا ـ في يوم مطير ، وقلت : " إن طلعت الشمس خرجت " ، جاز ؛ لأن المراد من طلوعها إذ ذاك تقشع الغيم ، وانه أمر ليس بواجب الوجود [٢].

قوله : (وتقول : " إن مات فلان كان كذا " وإن كان موته لا شبهة فيه).

اعلم أن هذا اعتراض على ماذكره أولا.

بيان ذلك : أنه لما ذكر ـ أولا ـ أن حرف " إنْ " لايستعمل إلا في معنى مشكوك في وقوعه ووجوده ، قيل له : ينتقض ماذكرته بهذه الصورة ، فإن وقوع الموت مقطوع به ، وغير مشكوك فيه ، وقد دخل عليه حرف " إنْ " الشرطية ، واذا لم يستقبح هذا ، لم يقبح قولك: " إنْ احمر البسر كان كذا وكذا ".

فأجاب بأن وقت احمرار البسر معلوم ، ووقت هجوم الموت غير معلوم ، فالتردد في وقت وقوعه ، هو الذي سوغ دخول " إنْ " عليه وحسنه.

ـــــــــ

١) زيادة يستقيم بها الكلام.
٢) المقتصد ٢/١١١٩ (مطبوع) وزاد فيه [في وقتك الذي تقصده].
وينظر : التبصرة ١/٤١١ (مطبوع).

[تزاد "ما" مع "إنْ" الشرطية للتأكيـــــد]

(فصل) "وتجيء مع زيادة (ما) فى آخرها للتأكيد، قال الله تعالى: "فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى هُدًى"، وقال:

فَإِمَّا تَرِيْنِى الْيَوْمَ أُزْجِى ظَعِينَتِى .·. ....

قوله: (وتجيء مع زيادة "ما" فى آخرها).

اعلم أن حرف الشرط الذى هو "إنْ" قد يؤكد بـ "ما"، فيجتمع على الشـــرط حرفان: "إنْ" وهو حرف شرط، و "ما" وهو حرف مؤكد لحرف الشرط.

واستشهد على استعمال "إنْ" مؤكدا بـ "ما" بوجهين:

أولهما: قوله تعالى: "..فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى هُدًى، فَمَنْ تَبِعَ هُدَاىَ، فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ، ولا هـــم يَحْزَنُونَ" (١).

الشاهد فيه: أن "إنْ" فى الآية حرف شرط، و "ما" مؤكدة، و "يأتينكم" فعـــل الشرط، وهو مؤكد بالنون الثقيلة.

والفاء للتعقيب، و "إنْ" حرف، و "ما" صلة زائدة، أكدت بها "إنْ".

وقوله: "يأتينكم" جزم بـ "إنْ" لكنه لم تظهر فيه علامة الجزم؛ لمكان لحاق النـــون التى أكد بها الفعل، كما أكدت "إنْ" بـ "ما".

وما جاء فى القرآن من أفعال الشرط عقيب "إما" كله مؤكد بالنون، وهو القياس؛ لأن زيادة "ما" يؤذن بزيادة شدة التوكيد، فناسب ذلك توكيد الشرط أيضا.

ولأنهم كرهوا أن يؤكدوا الحرف، ولا يؤكدوا الفعل، والفعل فى الرتبة قبل الحرف، فكان أحق بالتأكيد - ولكن قد جاء فى الشعر غير مؤكد بالنون على خلاف القياس (٢) - و "كم" نصب بأنه مفعول "يأتين".

قوله: "منى" جار ومجرور. وقوله: "هدى" رفع بفعله، وفعله "يأتيـــن". فـ "من" جواب "إما"، و "من" رفع بالابتداء. و "تبع" فعل ماض، و "هــــداى" نصب مفعول "تبع".

وقوله: "فلا" جواب "من"، و "من" مع جوابه جواب "إنْ"

---

١) سورة البقرة، من الآية /٣٨.

٢) مثل البيت الذى أورده المصنف: فَإِمَّا تَرِيْنِى الْيَوْمَ أُزْجِى ظَعِينَتِى. والذى ســـوف يتعرض له الشارح بعد قليل.

....

وقوله : " خوف " رفع بالابتداء ، و " عليهم " جار ومجرور فى موضع الرفع خبر المبتدأ.
قال فى " الكشاف : جواب الشرط الأول : الشرط الثانى مع جوابه ، كقولك :
" إن جئتنى ـ فإن قدرت ـ أحسن إليك "(١).

وثانيهما : قول الشاعر :

[٧٦] فَإِمَّا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُزْجِي ظَعِينَتِي ∴ أُطَوِّفُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأُفْرِعُ
فَإِنِّيَ مِنْ قَوْمٍ سِوَاكُمْ وَإِنَّمَا ∴ رِجَالِيَ فَهُمْ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ(٢)

الشاهد فيه : أن حرف الشرط وهو " إِنْ " المكسورة الخفيفة ، دخل عليها " ما " لتأكيدها ، ثم قلبت النون الساكنة ميما ، ثم أدغمت فى ميم " ما " فصارت " إِمَّا ".

وقد عرفت أن تأكيدها يوجب تأكيد فعل الشرط المضارع بعدها ، كما قررناه .

قال " عبد المجيد " : " ما " هذه بمنزلة لام القسم فى أن كل واحد منهما إذا دخل الكلام ، دخل معه لام القسم (٣) .

وفى البيت عشر روايات : " إِذْ مَا " ، و " أزجى " بالزاى المعجمة ، والجيم ، و " مُزْجًى " ، و " ظعينتى " ، و " ركوبتى " ، و " مطيتى " ، و " مُصَعِّدًا " بتشديد العين ، و " أصعد " ، و " سيرا " ، و " طورا " .

تقول : أزجيت الإبل : سقتها ، والريح تُزْجِى السحاب ، أى : تسوقه(٤) .
والظعينة : المرأة فى الهودج كانت فيه امرأة ، أو لم تكن (٥).

---

١) الكشاف ٦٤/١.
٢) بيتان من الطويل ، قالهما : عبد الله بن همام السلولى ، من بنى مرة بن صعصعة ، من قيس عيلان (الشعر والشعراء ٥٤٥/٢ والخزانة ٣ / ٦٣٨) .
وهما من شواهد : الكتاب ٥٧/٣ ورواية البيت الأول فيه :
إِذْ مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُزْجًى ظَعِينَتِي ∴ أُصَعِّدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأُفْرِعُ
والصحاح (صعد) ٤٩٧/٢ وأمالى ابن الشجرى ٢٤٥/٢ وابن يعيش ٦/٩ ، ٧ ، والخزانة ٣ / ٦٣٨ .
٣) ينظر : ابن يعيش ٥/٩.
٤) الصحاح (زجا) ٢٣٦٧/٦.
٥) السابق (ظعن) ٢١٥٩/٦.

....

قال فى " شامل اللغة " : الظعينة : الجمل الذى تركبه المرأة ، كما قيل للجمـــل : راوية [١] . و" أَصْعَدَ فى البِلَادِ ": ذَهَبَ أينما توجه ، والإصعاد : مقابل الانحدار [٢] و " أفرعت " بالعين المهملة : انحدرت [٣] .

و " فهم "اسم قبيلة [٤] ، وقد ذكرناه فيما تقدم .

و " أشجع " بالشين المعجمة . قال " الجوهرى " : أشجع : قبيلة من غطفان [٥] .

ــــــــ

١) اللسان (ظعن) ٤ / ٢٧٤٨ .
٢) السابق (صعد) ٤ / ٢٤٤٦ .
٣) السابق (فـرع) ٥ / ٣٣٩٤ .
٤) الصحاح (فهم) ٥ / ٢٠٠٥ .
٥) السابق (شجع) ٣ /١٢٣٥ .
والشاهد فى البيت: سقوط النون المؤكدة من فعل الشرط بعد "إِنْ" الشرطية إذا لحقتها " ما ".

[الشرط كالاستفهام فى لزوم تصدره]

(فصل) " والشرط كالاستفهام فى أن شيئا مما فى حيزه لايتقدمه ·
ونحو قولك : " آتيك إن تأتنى " ، و " قد سألتك لو أعطيتنى " ليس ماتقدم فيه جزاء مقدما ، ولكن كلاما واردا على سبيل الإخبار ، والجزاء محذوف ·
وحذف جواب " لو " كثير فى القرآن والشعر ·· " ·

قوله : (والشرط كالاستفهام فى أن شيئا مما فى حيزه لايتقدمه) ·

اعلم أن الاستفهام والشرط بينهما من المشابهة مالاخفاء فيه ، ألا ترى أنك إذا قلت : " إن تضرب أضرب " كان كلاما معقودا على الشك ، كما أن الاستفهام كذلك ·
وهذه المشابهة اقتضت حمل أحدهما على الآخر ، فكما لايجوز أن يتقدم مابعد الاستفهام ماقبله — لما عرفته — فكذلك لايجوز أن يتقدم مابعد الشرط ماقبله ·
هذا مذهب أهل البصرة (١) ·

وذهب أهل الكوفة إلى خلافه ، وقالوا : إن الأصل فى الجزاء أن يكون مقدما على الشرط ، وأن يكون مرفوعا بأنه ابتداء كلام ، إلا أنه لما تأخر ، انجزم على الجوار ·

فإذا قيل : " أنت طالق إن دخلت الدار " ، كان التقدير عند البصريين : " أنت طالق إن دخلت الدار فأنت طالق " ، وتكون الجملة الواقعة قبل الشرط دالة على الجزاء المحذوف من اللفظ ·

---

(١) الإنصاف ٢/٦٢٧ يقول أبو البركات : " ·· وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط ؛ لأن الشرط بمنزلة الاستفهام ، والاستفهام له صدر الكلام ، فكما لايجوز أن يعمل مابعد الاستفهام فيما قبله ، فكذلك الشرط ·
ألا ترى أنه لايجوز أن يقال : (زيدا أضربت؟) فكذلك لايجوز أن يقال: (زيدا إن تضرب أضرب) ·
والذى يدل على ذلك أن بين الاستفهام وبين الشرط من المشابهة مالاخفاء فيه ، ألا ترى أنك إذا قلت: (أضربت زيدا ؟) كنت طالبا لما لم يستقر عندك ، كما أنك إذا قلت : (إن تضرب زيدا أضرب) كان كلاما معقودا على الشك ·
فإذا ثبتت المشابهة بينهما من هذا الوجه ، فينبغى أن يحمل أحدهما على الآخر ، فكما لايجوز أن يتقدم مابعد الاستفهام عليه ، فكذلك الشرط ·· " ·
وينظر : الكتاب ١/١٣٢ ، ١٣٣ ·

....

وعند الكوفيين : الجملة المتقدمة هى الجزاء نفسه (١) .

وكذلك الخلاف فى تقديم مفعول الجزاء ومعموله على الشرط ، نحو قولك: "زيدا إن تضرب أضرب" .

قال "أبو البركات" : ذهب أهل الكوفة إلى جوازه ، واختلفوا فى جواز نصبه بالشرط ، فأجازه "الكسائى" ، ومنعه "الفراء" (٢)

وقال أهل البصرة : لايجوز أن ينتصب "زيد" بالشرط ، ولا بالجزاء ، لما ذكرناه (٣) .

قوله : (فى أن شيئا مما فى حيزه لايتقدمه) .

اعلم أنه يريد بالحيز : ماكان معمولا للشرط وتابعا له .

قال فى "شامل اللغة" : حيز الدار : ما انضم إليها من المرافق والفناء والناحية (٤) .

وقد أورد المصنف من صور هذا الفصل صورتين :

الأولى : / قولك : "آتيك إن تأتنى" . ٣٣٤ /أ

الشاهد فيه : أن قولك : "آتيك" جملة فعلية ابتدائية ، ولام الفعل المضارع ، وهو الياء ثابتة ، وجواب الشرط ، وهو الجزاء محذوف ، دل عليه الجملة الابتدائية الواقعة قبل الشرط ، والتقدير :

---

١) الانصاف ٢/٦٢٣
وأرجح مذهب البصريين ؛ لأن قول الكوفيين : إن الأصل فى الجزاء أن يكون مقدما على الشرط غير مسلم به ، لأن مرتبة الجزاء — فى الحقيقة — بعد مرتبة الشرط ؛ لأن الشرط سبب فى الجزاء ، والجزاء مسببه ، ومحال أن يكون المسبب مقدما على السبب .
ألا ترى أنك لاتقول: "إن أشكرك تعطنى" وأنت تريد : "إن تعطنى أشكرك"؛ لاستحالة أن يتقدم المسبب على السبب ، وإذا ثبت أن مرتبة الجزاء أن تكون بعد الشرط ، وجب أن تكون مرتبة معموله كذلك ؛ لأن المعمول تابع للعامل.
وينظر : الإنصاف ٢/٦٢٧ وابن يعيش ٧/٩ وايضاح ابن الحاجب ٢/٢٥٥ .

٢) الإنصاف ٢/٦٢٣ وتنظر : المراجع السابقة .

٣) السابق ٢/٦٢٣ .

٤) الصحاح (حوز) ٣ / ٨٧٦ : "والحيز : ما انضم إلى الدار من مرافقها . وكل ناحية حيز ، وأصله من الواو" .
وينظر : اللسان (حوز) ٢ / ١٠٤٧ .

....

" آتيك إن تأتنى آتك " ، فتكون الياء التى هى لام الكلمة فى الفعل ، ثابتة فى الأول ، ومحذوفة فى فعل الشرط ، وفى فعل الجزاء ، كما تراه .

وفى الجملة المبتدأ بها قبل الشرط من الاختلاف ما ذكرته لك .

الثانية : قولك : " قد سألتك لو تعطينى " بإثبات الياء التى هى لام الفعل ؛ لأن " لو " لا يعمل فيما بعده ، بخلاف " إن " الشرطية .

والشاهد فيه : أن قولك : " سألتك " جملة هى ابتداء كلام ، وجواب " لو " محذوف ، دل عليه ماقبل " لو " ، والتقدير : " سألتك لو تعطينى سألتك " . هذا مذهب أهل البصرة .

ومعتقد الكوفيين خلافه ، كما ذكرناه [(١)] .

إذا عرفت هذا ، فقول المصنف : " ونحو ذلك " مرفوع بالابتداء ، وما بعده من المثالين من صلة القول .

وقوله : " ماتقدم " اسم موصول فى محل الرفع بأنه اسم " ليس " ، و " جزاء " منصوب بأنه الخبر .

وقوله : " مقدما " صفة الخبر ، و " ليس " مع اسمها وخبرها فى محل الرفع خبر " نحو ذلك " والضمير فى قوله : " فيه " يرجع إلى المبتدأ .

قوله : (ولكن كلاما واردا على سبيل الإخبار) .

اعلم أنه لما ذكر أن ماتقدم على " إنْ " الشرطية ، وهو قوله : " آتيك " ، وما تقدم على " لو " ، وهو " سألتك " ليس جزاء ، قيل له :

إذا امتنع جعله جزاء ، فعلى أى شئ يحمل ؟

فأجاب : بأنه كلام ابتدئ به على سبيل الإخبار ، وأما الجزاء فساقط من اللفظ ، وهو مراد فى التقدير ، كما بيناه فى كل مثال بخصوصه [(٢)] .

قوله : (وحذف جواب " لو " كثير فى القرآن والشعر) .

اعلم أنا قد قررنا هذه الدعوى فى الأسماء فى مباحث الفاعل [(٣)] .

---

١) ينظر : ص ٣٥٩ من التحقيق .

٢) ينظر : ص ٣٦٠ ، ٣٦١ من التحقيق .

٣) عرائس المحصل : المجلد الأول / ١٧٦ وما بعده (رسالة) .

[لا يلي حرف الشرط غير الفعل]

(فصل) " ولابد من أن يليهما الفعل، ونحو قوله تعالى : " لو أنتم تملكون " ، و " إن امرؤٌ هَلَكَ " على إضمار فعل يفسره الظاهر.

ولذلك لم يجز " لو زيد ذاهب " ، ولا " إن عمرو خارج " ، ولطلبهما الفعل ، وجب في " أن " الواقعة بعد " لو " أن يكون خبرها فعلا ، كقولك :

" لو أن زيدا جاءني لأكرمته " ، وقال تعالى : " ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به " .

ولو قلت: " لو أن زيدا حاضري لأكرمته " لم يجز ..".

قوله : (ولابد من أن يليهما الفعل، ونحو قوله تعالى : " ... لو أنتم تملكون .. "(١) و " .. إن امرؤٌ هَلَكَ .. "(٢) على إضمار فعل يفسره الظاهر) .

اعلم أن مضمون ماذكره يرجع إلى نقض وجوابه.

بيان ذلك: أما في الآية الأولى : فهو أن قوله تعالى : " .. لو أنتم .. " قد وقع فيه الاسم بعد " لو " ، وذلك مبطل قوله : " لابد من أن يلي " لو " الفعل .

وأجاب أن التقدير : " لو تملكون " فالواقع بعد " لو " إنما هو الفعل ، لكنه حذف من اللفظ ، وهو مراد في التقدير ، وحينئذ فلايتجه النقض ، لكن لما حذف الفعل من اللفظ ، صار الضمير المتصل منفصلا ، وهو " أنتم " ، وهو : في موضع رفع بأنه فاعل فعل محذوف ، و " تملكون " الظاهر تفسير للفعل المحذوف بعد " لو " كما بيناه .

وأما الثانية : فهو أن قوله عز وجل : " .. إن امرؤٌ هَلَكَ .. " قد وقع فيه الاسم بعد " إنْ " الشرطية ، فلا يستقيم قولك: إنه لابد من أن يلي " إنْ " الشرطية الفعل وجوابه ، إذ الفعل مضمر بعد " إنْ " و " امرؤ " مرفوع بأنه فاعل ذلك الفعل المضمر ، والتقدير :

" إنْ هلك امرؤ هلك " فاستغنى عن الفعل الأول ، بدلالة الثاني عليه .

هذا مذهب أهل البصرة .

ومعتقد أهل الكوفة : أنه مبتدأ ، ومابعده الخبر(٣).

---

١) سورة الإسراء ، من الآية / ١٠٠ : " قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ ، وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا " .

٢) سورة النساء ، من الآية / ١٧٦ : " .. إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ، وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ .. " .

٣) مانسبه الشارح إلى الكوفيين هو مذهب أبي الحسن الأخفش .

....

قوله : (ولذلك لم يجز " لو زيد ذاهب " ولا " إن عمرو خارج ") .

اعلم أنه ذكر هذا فى معرض الاحتجاج على أن الفعل لابد وأن يقع بعد "لو"، وبعد " إن ".

ولقائل أن يقول : إن ماذكره من أفراد صور المدعى ، فكيف يستقيم الاحتجاج بالشئ على نفسه ؟

ولأن أهل الكوفة يمنعون الحكم على ماذكره من الصورتين .

قوله : (ولطلبهما الفعل ، وجب فى " أن " الواقعة بعد "لو" أن يكون خبرها فعلا) .

اعلم أنا قد ذكرنا ذلك فى مباحث (إن وأن) فيما تقدم (١) .

وقد احتج على ماذكره بشيئين :

أولهما : قولك : " لو أن زيدا جائنى أكرمته " .

الشاهد فيه : أن "لو" لما وقع بعدها " أَنَّ " المشددة المفتوحة ، كان خبرها الفعل ، وهو قولك : " أكرمته ".

ولو وضعت موضع الفعل اسما ، وجعلته خبر "أن " الواقعة بعد "لو"، وقلت : " [لو] (٢) أن زيدا صاحبى لأكرمته " لم يجز ؛ لأن خبر " أن " هذه ، لابد وأن يكون فعلا .

الثانية : قوله تعالى : " .. وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ .. " (٣) .

= أما الكوفيون فيقولون : إن الاسم - هنا - يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

يقول أبو البركات فى الإنصاف ٦١٥/٢ ، ٦١٦ : " ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية ، نحو قولك : (إنْ زيد أتانى آته) فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : (إن أتانى زيد) والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر .

وحكى عن أبى الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء .. ".

وينظر : الكتاب ١٣٢/١ ومابعده وابن يعيش ٩/٩ .

١) ينظر : ص١١٧ من التحقيق .

٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

٣) سورة النساء ، من الآية ٦٦/ : " .. وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ".

. . . .

الشاهد فيه : أنه لما وقعت " أَنَّ " المشددة المفتوحة بعد " لو " وقع خبرها فعلا ، وهو قوله : " فعلوا " ، ولو فرض وقوع الاسم فى الخبر كان ممتنعا .

قوله : (ولو قلت : " لو أن زيدا حاضرى لأكرمته " لم يجز) .

اعلم أن هذا منه جواب عن سؤال مقدر .

بيان ذلك : أنه لما احتج على وجوب وقوع الفعل فى خبر " أَنَّ " المشددة المفتوحة الواقعة بعد " لو " بما ذكره من الآية والمثال ، قيل له :

لاحجة فيما ذكرته على دعواك ؛ لأنه يدل على أن الفعل قد استعمل فى الخبر ، وذلك يقتضى جواز استعمال الفعل فى الخبر ، وليس فيه مايدل على أنه لابد من استعماله فى الخبر .

فأجاب بأن الآية والمثال قد أفادا جواز الاستعمال ، وامتناع قولهم : " لو أن زيدا حاضرى لأكرمته " دل على وجوب استعمال الفعل فى الخبر وأنه لابد منه .

ولقائل أن يقول : فيما ذكره المصنف نظر من وجهين :

الأول : أنا قد ذكرنا _ فيما تقدم (١) _ أن من النحويين من ذهب إلى أن وقوع الفعل فى خبر " أن " هذه ليس بشرط .

الثاني : أن ماذكره يدل على أن " لو " يطلب الفعل ، وليس فيه دلالة على أنه يجب أن يلى الفعل ؛ لأن مايقتضى ثبوت العام لايقتضى ثبوت ماهو أخص منه .

ألا ترى أن مجرد الإسناد لما اقتضى كون الاسم مرفوعا ، لم يوجب أن يكون فاعلا ، ولاكونه مبتدأ .

— — — —

---

١) ينظر : ص ١١٨ من التحقيق .

[مجئ " لو " للتمنـــــى]

(فصل) " وقد تجيء (لو) في معنى التمني ؛ كقولك : " لو تأتيني فتحدثني " كما تقول: " ليتك تأتيني " (١).

ويجوز في "فتحدثني " النصب والرفع ، قال الله تعالى : " وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ " ، وفي بعض المصاحف : " فَيُدْهِنُوا " ..".

قوله : (وقد تجيء (لو) في معنى التمني ،كقولك : " لو تأتيني فتحدثني " ، كما تقول : " ليتك تأتيني ") .

اعلم أن " لو" قد يتمنى بها ، فينصب جوابها بإضمار " أَنْ " بعد الفاء ، كما ينتصب جواب "ليت" بإضمار "أن " بعد الفاء ، كما تقدم .

قال صاحب التفصلة : أما " لو " فهو حرف تمن ، كقوله : "لو قدم زيد " ، و " لو أن لنا مجلسا طيبا " (٢) .

وقال في التنزيل : " .. لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ " (٣) ، و " لَوْ أَنَّ لنا كَـرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ " (٤) .

هذا كله على معنى التمني ، وكذلك نصب جواب " لو " بالفاء ؛ لأنها تمن ، ومعناها : " ليت أن لي كرة " ، و " ليت أن لنا كرة " .

وقال " أبو زيد " (٥) :

[٧٧] لَيْتَ / شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ ∴ إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوًا عَنَـــاءُ (٦) ٣٣٤/ب

الشاهد فيه : أنه جعل " ليت " و "لو" جميعا تمنيا حين جعلهما اسما .

قوله : (ويجوز في " فتحدثني " النصب والرفع) .

اعلم أن "لو" إذا استعملت بمعنى التمني ، دخلت الفاء في جوابها ، وجاز

---

١) زاد في المفصل المطبوع / ٣٢٣ [فتحدثني] .
٢) ينظر : ابن يعيش ٩ /١١ .
٣) سورة الزمر ، من الآية /٥٨ : " أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ " .
٤) سورة البقرة ، من الآية /١٦٧ : " وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا ، كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ، وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ " .
٥) في المخطوطة [أبو زيد] والتصويب من كتب النحاة .
٦) من الخفيف ، وهو من شواهد : الكتاب ٣/ ٢٦١ والمقتضب ٤ / ٣٢ ، ٤٣ وابن يعيش ٦/ ٣٠ ، ١٠/ ٥٧ والخزانة ٣/ ٤٥ ، ٨٩ ، ٢٨٢ والمعنى : أن أكثر التمني يكذب صاحبه ويعنيه ولا يبلغ فيه مراده .

....

نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء باضمار " أن " وهو القياس والأكثر استعمالا .

ويجوز رفع الواقع بعد الفاء ، باعتبار ماهو الأصل فى " لو " .

وقد احتج المصنف على جواز الرفع والنصب بقوله تعالى : " وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ "(١).

الشاهد فيه : أنه قرئ برفع الفعل المضارع بعد الفاء ، وعلامة رفعه ثبوت النون .

وقُرِئَ فى مصحف " أبى بن كعب "(٢) بنصب الفعل ، وعلامة نصبه سقوط النون ، ونصبها وجزمها بحذف النون ، وقد تقدم ذلك فى نواصب الفعل المضارع(٣).

قال فى الكشاف : النصب بإضمار " أنْ " على أنه جواب التمنى ، والرفع بإضمار مبتدأ ، والتقدير : فهم يدهنون(٤).

وقال " عبد الجبار " : إنه مرفوع بالعطف على " يدهن "(٥).

---

١) سورة القلم / ٩ .

٢) أبى بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار أبو المنذر الأنصارى المدنى ، سيد القراء ، وأقرأ هذه الأمة ، قرأ على النبى صلى الله عليه وسلم القرآن ، وقرأ عليه النبى صلى الله عليه وسلم بعض القرآن للإرشاد والتعليم . توفى سنة ٢٣ هـ .
ينظر : طبقات القراء ١/ ٣١ وتذكرة الحفاظ ١/ ١٦ والأعلام ١/ ٨٢ .

٣) عرائس المحصل ، المجلد الثالث / ٨٩ (رسالة) .

٤) الكشاف ٦/ ١٤٠ وتنظر القراءة أيضا فى التفسير الكبير للفخر الرازى ٣٠/ ٨٣ والكتاب ٣/ ٣٦ حيث يقول سيبويه : " وزعم هارون أنها فى بعض المصاحف : (ودوا لو تدهن فيدهنوا) .. " .

٥) ينظر : البحر المحيط ٨/ ٣٠٩ والكشاف ٦/ ١٤٠ والتفسير الكبير للفخر الرازى ٣٠/ ٨٣ وعرائس المحصل ، المجلد الثالث / ١١٢ (رسالة) .

[" أما " فيها معنى الشرط]

(فصل) " و (أَمَّا) فيها معنى الشرط ، قال " سيبويه ": إذا قلت : " أما زيد فمنطلق " فكأنك قلت: " مهما يكن من شئ فزيد منطلق " ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها " .

قوله : (و " أما " فيها معنى الشرط).

" أما " بفتح الهمزة ، مركب من كلمتين : من " أى " ، ومن " ما " ، وأى: اسم مبهم يفسره مايتصل به بعده ، كقولك: " أى رجل " ، و " أى فرس "، فقولك: " رجل " و" فرس " قد فسر إبهام " أى " ، و " أى " : كناية عن " رجل " و " فرس " و " أما " : اسم _ أيضا _ يكنى به عن أسماء الأجناس .

فكأن من قال: " أما زيد فعالم " أراد : أى مايكن من كون فزيد عالم ، بإضمار هذا الفعل ، ويكون هذا الفعل المضمر للاسم الذى فى " أما " ، وهو " أى " ، وهذا الكلام يتضمن معنى الشرط ؛ ولذلك وقعت الفاء فى جوابه .

وفسره " سيبويه " بقوله : " مهما يكن من شئ فزيد عالم "(١) .

واللغة المشهورة : " أَمَّا " بتشديد الميم ، ووجهها أنها حذفت الياء الثانية من " أى " ، ثم أدغمت الياء الساكنة فى ميم " ما " فصار : " أما " .

ومن العرب من يتركها غير مدغم ، ويقول: " أَيْمَا زيد فعالم "(٢) .

وقد يحتمل فى بعض الأحوال أن يجعل الفعل فى " أما " للاسم الذى يليه بعده ، حتى كأنك اذا قلت: " أما زيد فعالم " أردت : " أما مايكن زيد من أحواله فعالم " ، أى : فهو عالم ، أو : " أما ماكان زيد من أحواله فعالم " ، ومعناه : أى حال كان زيد من أحواله من جد فيه ، أو تقصير ، فهو فى حال العلم بارع .

ونحو : " أما زيد فآتيك " ، يعنى : أى حال يكن زيد من صلاح ، أو فساد ، فهو آتيك .

---

١) الكتاب ٤/ ٢٣٥ وعبارته : " وأما (أما) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا " .
وينظر : شرح الرضى ٢/ ٣٩٧ .

٢) الأزهية فى علم الحروف / ١٤٨ يقول الهروى : " ومن العرب من يقول: (أيما) فى معنى (أما) . أنشد الفراء:
مُبَتَّلَةٌ هَيْفَاءُ أَيْمَا وِشَاحُهَا ... فَيَجْرِى وَأَيْمَا الْحِجْلُ مِنْهَا فَلَا يَجْرِى "
والمعنى : أنها ضامرة الكشحين ممتلئة الساقين .
وينظر : المغنى ١/ ٥٧ .

....

فالحاصل أن الفعل المضمر ، يكون مرة للاسم الذى فى " أما " وهو " أى " ، ومرة للاسم الذى يقع بعدها .

فإن كان للاسم الذى فى " أما " فهو مرفوع ، وكأنك قلت : " أيما يكون من كون فزيد عالم ، وأى كائن كان من الكائنات فزيد عالم " برفع " زيد " و " عالم " جميعا بالابتداء وخبره على ما فيها من التقديم والتأخير ، ويخلص الفعل المضمر للاسم الذى فى " أما " ، وهو " أى " على ما أعلمتك .

["إِذَنْ" جواب وجـــزاء]

(فصل)"و (إِذَنْ) جواب وجزاء ،يقول الرجل : " أنا آتيك " فتقول: " إِذَنْ أكرمك"، فهذا الكلام قد أجبته به ،وصيرت إكرامك جزاء له على إتيانه .

وقال " الزجاج " : تأويلها : " إن كان الأمر كما ذكرت فإني أكرمك " .

وانما تعمل (إِذَن) في فعل مستقبل غير معتمد على شئ قبلها ،كقولك لمن يقول لك : " أنا أكرمك " : " إذن أجيئك " .

فإن حدث فقلت : " إذن إِخَالُكَ كاذبا " ألغيتها ؛ لأن الفعل للحـــال ، وكذلك إن اعتمدت بها على مبتدأ ، أو شرط ، أو قسم ، فقلت : " أنا إذن أكرمك " ، و " إن تأتني إذن آتك " ، و " والله إذن لا أفعل " .

قال " كثير ":

لَئِنْ عَادَ لِى عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَـــا ∴ وَأَمْكَنَنِى مِنْهَا إِذَنْ لَا أُقِيلُهَـــا

وإذا وقعت بين الفاء والواو ،وبين الفعل ففيها الوجهان ، قال الله تعالى : "وإِذَنْ لَايَلْبَثُونَ " ،وقُرِئَ : " لَا يَلْبَثُوا " .

وفي قولك: "إن تأتني آتك،وإذن أكرمك " ثـلاثة أوجه : الجزم ،والنصـــب ، والرفع ..." .

قوله : (و " إذن " جواب وجزاء) .

اعلم أن " إذن " من نواصب الفعل ، وقد استقصينا الكلام فيه في مباحـــث العوامل الناصبة للفعل(١) ، فنقتصر ــ ههنا ــ على شرح كلام المصنـــف ،دون تقريره بالحجج .

قوله : (و " إذن " جواب وجزاء ، يقول الرجل : " أنا آتيك " فتقول: " إذن أكرمك " ، فهذا الكلام قد أجبته به ، وصيرت إكرامك جزاء له على إتيانه) .

اعلم أن قائلا لو قال: " أنا آتيك " وأردت ترغيبه في المجئ إليك ، قلـــت في جوابه : " إِذَنْ أُكْرِمَكَ " بالنصب، فيكون ماذكرته قد تضمن شيئين: أحدهمـــا : جواب الكلام السابق . والآخر: تصيير إكرامك جزاء له على إتيانه إليك.

---

١) عرائس المحصل ، المجلد الثالث / ٥٢ ومابعده.

. . . .

ألا ترى أنه يستقيم أن تقول : " إنما أكرمتك لأجل إتيانك إلى " .

قوله : (وقال " الزجاج " : تأويلها : "إن كان الأمر كما ذكرت فإنى أكرمك"[١]) .

اعلم أن التأويل فى اللغة : عبارة عن تفسير مايئول إليه الشىء[٢] .

فإذا قيل لك : "أنا آتيك يوم الجمعة" ، فلك أن تجيبه بقضية شرطية ، وتقول: "إن أتيتنى فإنى أكرمك"، وحسن أن تقول فى جوابه : "إذن أكرمك" ؛ لأن الجواب الثانى فى معنى الجواب الأول ، ومتضمنا معنى الشرط ، إلا أنه أوجز من الأول وأخصرمنه .

و "إذن" نائبة عن القضية الشرطية ، كما أن قولك: "نعم" نائب عن ذكر المسئول عنه .

فلو أن سائلا قال لك: "أزيد فى الدار ؟" فقلت:فى جوابه : "هو فى الدار" ، كان ذلك جوابا له .

ولو قلت فى جوابه : "نعم" ، كان فى معنى الجواب الأول ، إلا أن الجواب بـ : "نعم" نائب عن الأول ، وهو أوجز منه وأخصر .

قوله : (وإنما تعمل "إذن" فى فعل مستقبل غير معتمد على شىء قبلها) .

اعلم أن المصنف قد ذكر هذه المسألة ـ فيما تقدم[٣] ـ والمعنى : إذا وليها فعل مضارع فإنها تعمل فيه النصب بشرطين :

أحدهما : أن يكون الفعل مستقبلا .

والثانى: أن يكون ذلك المستقبل غير معتمد على شئ قبل "إذن"[٤].

---

١) يقول ابن الحاجب فى كتابه الإيضاح ٢٦٣/٢ : " .. وقال الزجاج : تأويلها : (إن كان الأمر كما ذكرت فإنى أكرمك) تنبيها على أن فيها معنى الجزاء ، حتى صح تقديره مصرحا به .. " .

٢) الصحاح (أول) ٤ / ١٦٢٧ واللسان (أول) ١٧٢/١ .

٣) ينظر : المفصل / ٢٤٦ (ط ثانية ـ دار الجيل ـ بيروت) .

٤) اشترط عبد القاهر لعمل "إذا" ثلاثة شروط ، حيث يقول فى المقتصد ١٠٥٤/٢ (مطبوع) : " اعلم أن (إذا) لاتعمل إلا بعد شرائط :
أولها : أن تكون جوابا .
والثانية : أن يكون الفعل بعدها غير معتمد على ماقبلها .
والثالثة : أن يكون الفعل مستقبلا ، وذلك قولك لمن يقول: أنا آتيك : (إذا أكرمك) ، فهذا جواب لقوله : (آتيك) ، والفعل بعدها غير معتمد على ماقبلها .. " .
وينظر : ابن يعيش ٩ / ١٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢٦٣/٢ .

....

قال "عبد القاهر" : معنى الاعتماد : أن يرجع الفعل المستقبل الواقع بعد " إذن " إلى شئ قبلها ، يقتضى فيه رفعا أو جزما (١).

وسنبين ذلك فيما يأتى من الصور .

قوله : (كقولك لمن يقول لك : " أنا أكرمك " : " إذن أجيئك ").

اعلم أن قائلا لو قال لك : " أنا أكرمك " فقلت فى جوابه : " إذن أجيئَكَ" بنصب الهمزة التى هى لام الفعل ، كانت "إذن" عاملة فيه ، وناصبة له (٢) ؛ لأن قولك : "أجيئك" قد اجتمع فيه ماذكرناه من الشرطين ، وهما : كونه فعلا مستقبلا ، وكونه غير راجع الى شئ قبل " إذن " يقتضى فيه رفعه ، أو جزما ، وقد ذكرنا العلة الموجبة لكون "اذن" عاملة فى مثل الفعل .

قوله : (فإن حدث فقلت : " إذن إخَالُكَ كاذبا " ألغيتها ؛ لأن الفعل للحال).

اعلم أن المصنف لما ذكر الصورة التى عملت فيها "إذن" فيما يليها من الفعل المستقبل ، شرع بعدها فى ذكر الصور التى لاتعمل فيها " إذن " فيما بعدها ، وهى خمسة :

الأولى : أن يحدثك إنسان بحديث ، فتقول له : " إذن إخَالُكَ كاذبا " / ١/٣٣٥

الشاهد فيه : أن الفعل بعد " إذَنْ " مرفوع ، ويمتنع أن تكون "إذن" ناصبة له ؛ لأنه قد فات أحد شرطى إعمالها ، وهو الاستقبال ؛ لأن قولك : "إخَالُك" فعل مزيد ، أريد به الحال ، دون المستقبل .

واذا لم يكن "إخَالُكَ" مستقبلا ، لم تكن "إذَنْ" عاملة .

---

١) المقتصد ٢/١٠٥٤ (مطبوع).

٢) الكتاب ٣/١٢ : " اعلم أن (إذن) إذا كانت جوابا ، وكانت مبتدأة عملت فى الفعل عمل (أرى) فى الاسم إذا كانت مبتدأة .
وذلك قولك: (إذن أجيئك) و (إذن آتيك) .
ومن ذلك _ أيضا _ قولك : (إذن والله أجيئَك) والقسم _ ههنا _ بمنزلته فى (أرى) إذا قلت : (أرى والله زيدا فاعلا).
ولاتفصل بين شئ مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى (إذن) ؛ لأن (إذن) أشبهت (أرى) ، فهى فى الأفعال بمنزلة (أرى) فى الأسماء ، وهى تلغى ، وتقدم ، وتؤخر ، فلما تصرفت هذا التصرف اجترءوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين .. ".

....

فإن قلت: إن "اخا لك" غير معتمد على شئ قبل "إذن" ، فوجب أن يمتنع فيه الرفع والجزم .

قلت : ماذكرتم أحد الشرطين ، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط ، وانما يلزم إذا وجد الشرط الآخر معه ، وهو كون الفعل مستقبلا .

وفى قول المصنف "حدث" ضمير مستتر مرفوع ، هو فاعل "حدث" ، والظاهر أنه لايعود إلى اسم مذكور قبله ، وتقدير عوده إلى الاسم الموصول ، وهو "من يقول" بعيد .

قال "الجوهرى" : خلت الشئ : ظننته ، وتقول فى مستقبله : إِخَالُكَ بكسر الألف ، وهو الأفصح . وبنو أسد تقول : أَخَالُكَ بالفتح ، وهو القياس (١).

الثانية : من صور إلغاء "إذن" أن يكون الفعل مستقبلا ، معتمدا على اسم مبتدأ واقع قبل "إذن" ، نحو قولك مجيبا : "أنا إذن أكرمُكَ" برفع الميم .

الشاهد فيه : أن قولك: "أنا" مبتدأ ، والخبر قولك : "أكرمك" ، ويكون موضعه رفع بأنه خبر مبتدأ .

ويمتنع أن يعمل "إذن" فيه النصب ، وقد ذكرنا علة ذلك فى نواصب الفعل المضارع (٢).

قوله : (وكذلك إن اعتمدت بها) .

لقائل أن يقول : فى كلام المصنف نظر من وجهين :

الأول : أنه قد وقع فى أكثر النسخ هذه العبارة ، والصواب أن يقال:

(وكذلك إن اعتمدت به) بتذكير الضمير ؛ لأن المعتمد هو الفعل الواقع بعد "إذن" كما قررناه فيما تقدم ، وكما تعرفه فيما يأتيك من الصور .

الثانى : أنه يشترط فى عمل "إذن" أن تكون جوابا ، كما قررناه فى مباحث نواصب الفعل (٣).

---

١) الصحاح (خيل) ٤ / ١٦٩٢ : "وخِلْتُ الشئ خَيْلاً ، وخَيْلَةً ، ومَخِيلَةً ، وخَيْلُولَةً ، أى : ظننته .. وتقول فى مستقبله : إِخَالُ - بكسر الألف - وهو الأفصح ، وبنو أسد تقول أَخَالُ - بالفتح - وهو القياس" .

٢) عرائس المحصل ، المجلد الثالث / ٥٢ (رسالة).

٣) المرجع السابق .

....

وقد أغفل المصنف ذكره .

الثالثة : أن يكون الفعل المستقبل الواقع بعد " إذن " معتمدا على شرط متقدم على " إذن " ، نحو قولك : " إن تأتنى إذن آتك " باسقاط الياء التى هى لام الفعل من فعل الشرط وفعل الجزاء جميعا .

الشاهد فيه : أن قولك : " آتك " لما كان جزاء للشرط الذى قبله ، كان مجزوما ، وامتنع أن تكون " إذن " عاملة فيه النصب ، وقد ذكرنا علة ذلك فيما سبق .

الرابعة : أن يقع الفعل الذى بعد " إذن " جواب قسم لما قبلها ، كقولك :

" والله إذن لا أفعل " .

الشاهد فيه : أن القسم لابد له من جواب بعده ، وإذا كان " لا أفعل " معتمدا على القسم ، لم تكن " إذن " عاملة فيه .

الخامسة : ما أنشده " كثير " :

[٧٨] حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصَاتِ إِلَى مِنًى ∴ يَغُولُ الْبِلَادَ نَصُّهَا وَذَمِيلُهَا (١)

لَئِنْ عَادَ لِى عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا ∴ وَأَمْكَنَنِى مِنْهَا إِذَنْ لَا أُقِيلُهَا

قال " يوسف بن الحسن " : " الرقص : ضرب من الخبب فى العدو (٢) .

---

١) بيتان من الطويل ، قالهما كثير عزة ، من قصيدة مدح بها عبد العزيز بن مروان (ديوانه / ٣٠٥) .
وكثير بن عبد الرحمن بن أبى جمعة ، من خزاعة ، كان أحد عشاق العرب المشهورين بذلك ، وعرف بـ : " كثير عزه " ، لكثرة تشهيبه بها (الشعر والشعراء ٤١٠/١ والمؤتلف / ١٦٩ ومعجم المرزبانى / ٣٥٠ والخزانة ٣٨١/٢) .
والبيت الثانى من شواهد :
الكتاب ١٥/٣ وإيضاح ابن الحاجب ٢٦٣/٢ وابن يعيش ١٣/٩ ، ٢٢ والمغنى ٢١/١ وأوضح المسالك / ١٦٠ والهمع ٧/٢ والبهجة المرضية / ٤١٨ والأشمونى ٣ / ٢٨٨ والعينى ٤ / ٣٨٢ والخزانة ٣ / ٥٨٠ ، ٤ / ٥٤٠ برواية (الفيافى) فى موضع (البلاد) والتصريح ٥/٢ .
والمعنى : طلب عبد العزيز بن مروان من كثير أن يتمنى عليه — وقد مدحه — فتمنى أن يجعله عاملا مكان عامل كان كاتبا له ، وكان كثير أميا ، فاستجهله عبد العزيز وأبعده ، فقال هذا .
ويقال : بل أعطاه جائزة ، فاستقلها ، فردها عليه ، ثم ندم على ما كان منه ، فالضمير فى " بمثلها " للأمنية .
٢) الصحاح (رقص) ١٠٤١/٣ .

....

حلف برب الإبل التى يسار عليها إلى الحج .

قوله : " تغول البلاد " بالغين المعجمة :تقطعها . والنَّصّ(١) والذَّميل(٢) :ضربان من العدو .

وقوله : " لئن عادلى عبد العزيز بمثلها " ، أى : بمثل المقالة التى قالها لى .

وكان "عبد العزيز" وعد "كثيرا "عدة ، فتأخر "كثير" عنه ، فقال :

لئن عاد لى "عبد العزيز "بعدة أخرى ،سارعت إليها .

ولا أقيلها : لاأردها .

ويروى: لا أفيلها ــ بالفاء ــ أى : لا أفيل فى التأخر عنه والتثبط عن تنجيز ماوعدنى به .

وفال يفيل: إذا ترك الرأى الجيد ،وفعل مالاينبغى للعقلاء أن يفعلوه " (٣).

الشاهد فيه : أن قوله : " إذن لا أقيلها " قد اعتمد الفعل الواقع بعد " إذن" على ماقبلها ،وهو القسم الذى دل عليه ؛ لأن "حلفت" قسم . وقد اشتركت الصور الأربع المتأخرة فى أن الفعل بعدها مستقبل ، وأنها قد فقد منها عدم الاعتماد على ماقبلها على مابيناه .

قوله : (وإذا وقعت بين الفاء والواو ، وبين الفعل ففيها الوجهان) .

اعلم أن الواو العاطفة والفاء إذا توسطت "إذن" بينهما وبين الفعل المستقبل الذى لم يعتمد على شئ قبل "إذن" جاز فيها الإلغاء ،وجاز فيها ــ أيضا ــ الإعمال(٤) ، والمذكور من صور الواو مثالان :

---

١) الصحاح (نصص) ٣/١٠٥٨ : "قولهم : نَصَصْتُ نَاقَتِى ، قال الأصمعى : النَّصُّ: السَّيْرُ الشديد حتى يَسْتَخْرِجَ أَقْصَى مَاعِنْدَهَا .. " .

٢) السابق (ذمل) ٤/١٧٠٢ : " الذميل : ضرب من سير الإبل .. " .

٣) اللسان (فيل) ٥ / ٣٥٠٤ وينظر : شرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ٢/١٤٠ .

٤) الكتاب ٣/١٣ : " .. واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو ، وبين الفعل فإنك بالخيار : إن شئت أعملتها كإعمالك (أرى ،وحسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين ،وذلك قولك : (زيدا حسبت أخاك) .
وإن شئت ألغيت (إذن) كإلغائك (حسبت) إذا قلت : (زيد حسبت أخوك) .
فأما الاستعمال : فقولك : (فإذن آتيك وإذن أكرمك) . وبلغنا أن هذا الحرف فى بعض المصاحف : "وَإِذَنْ لَايَلْبَثُوا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلا " . وسمعنا بعض العرب قرأها فقال : " وإذن لايلبثوا " .
وأما الإلغاء فقولك : (فإذن لا أجيئك) . وقال تعالى : "فَإِذَنْ لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرا " .. " .

....

أولهما : قوله تعالى : " ..وإذَنْ لَا يَلْبَثُونَ .. " (١).

قال " عبد الجبار " : المشهور إثبات النون على إلغاء " إذن " ؛ لأن الواو العاطفة تُصَيِّرُ الجملة مختلطة بما قبلها فتكون " إذن " حشوا.

وفي بعض المصاحف بغير النون على إعمال " إذن " ، ولا يلزم العطف بالواو ، فإنها قد تأتي مستأنفة (٢).

وقال في الكشاف : " وفي قراءة " أبي " (٣) " لا يلبثوا " على إعمال " إذن " ، [فإن قلت] (٤) : ما وجه القراءتين ؟

[قلت] (٥) : أما الشائعة : فقد عطف فيها الفعل على الفعل ، وهو مرفوع ، لوقوعه في خبر " كادوا " ، والفعل في خبر " كادوا " واقع موقع الاسم.

وأما قراءة " أبي " : ففيها الجملة برأسها التي هي " إذَنْ لَا يَلْبَثُوا " عطف على جملة قوله : " وإنْ كَادُوا ليستفزونك .. " (٦)

وثانيهما : قولك : " إن تأتني آتك وإذن أكرمك " بثلاثة أوجه : الجزم ، والرفع ، والنصب :

فالجزم ، عطفا على جزاء الشرط ، وهو " آتك ".

والرفع على إلغاء " إذن " لوقوعها حشوا.

وقال في " الحواشي " : الرفع على تأويل : " أنا إذن أكرمك " ، والنصب باعتبار إعمال " إذن " وجعل الواو للاستئناف (٧).

قال في " الحواشي " (٨) : تقدر أولا " إذن أكرمك " بالنصب ، ثم تعطفه على الكلام

---

١) سورة الإسراء ، من الآية ٧٦ : " وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ، وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ".
٢) ينظر : الكشاف ٣ / ١٨٩ والتفسير الكبير للفخر الرازي ٢١ / ٢٥.
٣) هو : أبي بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري المدني ، وقد سبقت ترجمته ص ٣٦٦.
٤) سقط من المخطوطة.
٥) سقط من المخطوطة.
٦) الكشاف ٣ / ١٨٩ وتنظر القراءة ـ أيضا ـ في التفسير الكبير للفخر الرازي ٢١ / ٢٥.
٧) الحواشي / ٦٠.
٨) المرجع السابق.

....

وان شئت قلت : الجزم عطفا على " آتك " ، والنصب على أنك جعلت الجملة الثانية بمنزلة المستأنفة ، كأنك قلت ابتداء : " إذن أكرمك " .

والرفع على الاستئناف - أيضا - على تقدير : " إن تأتنى آتك وأكرمك إذن " فيجوز فى الفعل المعطوف على الجواب المجزوم ما ذكرناه من الأوجه الثلاثة ، وهى : الجزم ، والرفع ، والنصب ، فالنصب غير مختار ، والجزم والرفع جيدان مختاران .

وقد قرئ : " .. وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ، فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ .. " (١) بالجزم ، والرفع ، والنصب (٢) .

قال فى " الكشاف " : فـ " يغفر " ، و " يعذب " مجزومين عطفا على المعنى بإضمار " إن " ، تقديره : فإن يغفر ، وهذا يسمى الصرف / والتقدير : يكن منه حساب ٣٣٥/ب فغفران (٣) .

ولقائل أن يقول : إن المصنف أهمل تمثيل " إذن " المتوسطة بين الفاء

---

١) سورة البقرة ، من الآية /٢٨٤ .

٢) البيان لابن الأنبارى ١/ ١٨٦ يقول أبو البركات : " .. يجوز فى (فيغفر) الجزم ، والرفع ، والنصب ، فالجزم بالعطف على (يحاسبكم) .
والرفع على الاستئناف ، وتقديره : فهو يغفر .
والنصب ضعيف ، وهو على تقدير (أنْ) بعد الفاء ، ونصب الفعل بها ، وجعلها مع الفعل فى تقدير المصدر ؛ ليعطف بالفاء مصدرا على مصدر حملا على المعنى دون اللفظ ، كأنه قال : إن يكن إبداء أو إخفاء منكم فمحاسبة فغفران منا .
وهذه القراءة ليست بقوية فى القياس ؛ لأنه إذا استوفى الشرط الجزاء ضعف النصب .. " .
ويقول القيسى فى كتابه الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٣٢٣ : " .. والجزم هو الاختيار ، لاتصال الكلام ، ولأن عليه أكثر القراء .. " .
وقراءة الرفع نسبت إلى عاصم وابن عامر ، أما الباقون فقرأوا بالجزم .
وينظر : حجة القراءات لأبى زرعة /١٥٢ والسبعة فى القراءات لابن مجاهد /١٩٥ .
وينظر : الكتاب ٣/ ١٣ والتبصرة ١/ ٣٩٧ (مطبوع) والبحر المحيط ٦/ ٦٦ .

٣) الكشاف ١/ ١٥٨ وعبارته : " .. وقرئ (فيغفر .. ويعذب) مجزومين عطفا على جواب الشرط ، ومرفوعين على (فهو يغفر ويعذب .. " .

. . . .

وبين الفعل ، كقولك : " أنا أخوك فإذن أذهب عنك ،وأذهب عنك "، شبهوا "إذن " بـ" ظننت " فى الإعمال والإلغاء (١).

----

١) ظن وأخواتها إذا تقدمت على المفعولين فلابد من عملها ،وإذا توسطت ،أو تأخرت جاز إعمالها والغاؤها .
يقول الصيمرى فى التبصرة ١١٣/١ (مطبوع) : ".. واعلم أن هذه الأفعال إذا تقدمت على المفعولين فلابد من إعمالها فيهما ،وإذا توسطت ،أو تأخرت جاز إعمالها والغاؤها .
وإذا توسطت ، أو تأخرت فقد بنيت كلامك على غيرها ، فيجوز أن تنوى بها التقديم فتعملها ،ويجوز ألا تنوى بها التقديم فلا تعملها .." .

ومن أصناف الحرف : حرف التعليـــل

[كى]

(فصل) " وهو (كى) يقول القائل : " قصدت فلانا " فتقول له : " كيمه " فيقـــول :
" كى يحسن إلى " ، و "كيمه " مثل : "فيمه " و "عمه " و "لمه " دخل حرف الجر على (ما)
الاستفهامية محذوفا ألفها ، ولحقت هاء السكت ، واختلف فى إعرابها :

فهى عند البصريين مجرورة ، وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر ، كأنك قلـــت :
" كى تفعل ماذا ".

وما أرى هذا القول بعيدا عن الصواب.." .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حرف التعليل) .

التفسير : ونصدره ببحثين :

البحث الأول : قال صاحب التفصلة : " كى " معناها " أَنْ " بفتح الهمزة ، وسكـــون النون[1] ، وهى فارسية وافقت العربية ، كما وافق الدشت[2] ، والدانية ، والتنور[3] ، وكذلك : استبرق[4] ، وسحيل[5] ، ومُهْرق[6] .

وقيل : إنها عربية وافقت الفارسية .

والدليل على أن "كى" بمعنى " أَنْ " قول الله عز وجل : " ..كَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا.. "[7]

قال " أبو محمد " : "كى " معناها : الغرض الذى من أجله يطلب به وقوع فعل آخر ، والفعل الذى قبل "كى " يجوز أن يكون أى نوع كان من أنواع الفعل ، ولا يجوز أن يكـــون الذى بعده إلا مستقبلا منتصبا[8] .

---

١) ينظر : ابن يعيش ٩/١٤ .
٢) الصحاح (دشت) ١/٢٤٩ : " الدَّشْتُ : الصحراء.. وأنشد أبو عبيدة للأعشى :
قَدْ عَلِمَتْ فَارِسُ وَحِمْيَـــرُ وَالْـ ... ــأَعْرَابُ بِالدَّشْتِ أَيُّكُمْ نَـــــزَلَا
وهو فارسى ، أو اتفاق وقع بين اللغتين " .
٣) التَّنُّورُ : الذى يخبز فيه . الصحاح (تنر) ٢/٦٠٢ .
٤) الصحاح (برق) ٤/١٤٥٠ : " الاستبرق : الديباج الغليظ . فارسى معرب " .
٥) السحيل من الثياب : ماكان غزله طاقا واحدا . والسحيل من الحبل : الذى يفتل فتلا واحدا ، كما يفتل الخياط سلكه . الصحاح (سحل) ٥/١٧٢٧ .
٦) السابق (هرق) ٤/١٥٦٩ " قال الأصمعى : المهرق : الصحيفة ، فارســـى معرب ، والجمع المهارق " .
٧) سورة النحل ، من الآية / ٧٠ " ..لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ " .
٨) التخمير ٢ ورقة ١٧٤ .

....

البحث الثاني: قال " عبد المجيد " ، ونقله " أبوسعيد " : إن " كي " لاتقع في جميع مواقع " أن " ؛ لأن العرب لم تتكلم به في جميع المواضع التي يحسن فيها " أن " استغناء بـ " أن " عنها ، كما استغنوا بـ " تركت " عن " ودعت " (١) .

وقال " أبوسعيد " : بعض العرب يجعل " كي " بمنزلة " حتى " وذلك أنهم يقولون : " كيمه ؟ " في الاستفهام ، فيعملونها في الأسماء ، كما قالوا : " حتى مه ؟ " و " حتى متى ؟ " ، و " لمه ؟ " (٢) .

قوله : (يقول القائل: " قصدت فلانا " ، فتقول : " كيمه ؟ " فيقول : " كي يحسن إلى ") .

اعلم أن قائلا لو قال : " قصدت فلانا " ، أو " فعلت الفعل الفلاني " حسن للسامع أن يسأله عن تعيين علة ذلك الفعل الذي فعله بقوله : " كيمه ؟ " ، وحينئذ تكون " كي " داخلة على الاسم ، وهو " ما " الاستفهامية ، وتكون من الحروف الجارة ، كما سنبينه لك .

قوله : (" كيمه ") .

اعلم أن هذا كلام السائل عن تعيين علة الفعل ، و " كي " داخلة على الاسم ، وهو " ما " الاستفهامية .

قوله : (فيقول: " كي [يحسن] (٣) إلى ") .

اعلم أن هذا كلام المسئول ، وهو جواب عن سؤال السائل ، و " كي " فيه داخلة على فعل مضارع ، كما تراه .

قال " عبد المجيد " : يقال : " كيمه " كما يقال: " لمه " ، وجوابه : " كي تفعل كذا " ، و " كي يكون كذا " ، أو " لأجل أن يفعل .. " أو " ليفعل كذا " ، أو " لأن يفعله " ونحوه (٤) .

---

١) شرح السيرافي ٣ / ٤٨٢ .

٢) السابق ٣ / ٤٨٣ والحقيقة أن مانسبه الشارح لأبي سعيد قاله سيبويه في الكتاب ، وكان الأجدر بالشارح أن ينسب الكلام لصاحبه ، يقول سيبويه ٣ / ٦ : " .. وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتى) ، وذلك أنهم يقولون : (كيمه) في الاستفهام ، فيعملونها في الأسماء ، كما قالوا : (حتى مه) ، و (حتى متى) ، و (لمه) .. " .

٣) سقط من المخطوطة .

٤) الكتاب ٤ / ٢٢٢ : " وأما (كي) فجواب لقوله : (كيمه) ، كما يقول: (لمه ؟) ، فتقول : ليفعل كذا وكذا .. " .
ويظر : الكتاب ٣ / ٦ .

. . . .

قال " سيبويه ": سألت "الخليل ":عن معنى: " أريد لأن يفعل " فقال : المعنى "إرادتى لهذا "(١).

قوله : (و"كيمه " مثل: "فيمه " و "عمه " و "لمه ")٠

اعلم أن المراد : إثبات المماثلة بين " كى " وحروف الجر فى دخولها على " ما " الاستفهامية على الوجه الذى ذكره ٠

ويفترقان من وجه آخر ٠

وهو أن "كيمه " لاتستعمل بعد حذف ألف " ما " إلا مع الهاء ، بخلاف غيرها (٢).

وقد سبق الكلام فى كل واحد من " فيمه ؟" و " عمه ؟ " ونظائرهما مفصلا فى مباحث الموصولات(٣).

قوله : (دخل حرف الجر على (ما) الاستفهامية محذوفا ألفها ،ولحقت هاء السكت)٠

اعلم أن هذا تصريح بأن " كى " — ههنا — حرف جر ،وكان الأصل : (كى— ما) ، و " ما " ههنا : اسم والمراد بها الاستفهام ، ثم إنهم توسعوا فيها ، فحذفوا ألفها ،فبقى "كيم" ثم جبروها ،وعوضوها عن الألف المحذوفة (هاء السكت) ، وألزموا التعويض فيها مبالغة تحقيق مقصود الجبر٠

وقد تحذف الياء من " كيما "فيقال: " كما ،تقول :

" أرعنى سمعك كما أحدثك " أى : كيما أحدثك٠

قوله : (واختلف فى إعرابها)٠

اعلم أن الضمير المؤنث يرجع إلى "ما" الاستفهامية التى دخل عليها "كى" فى "كيمه".

ومذهب أهل البصرة أنها مجرور المحل بـ " كى " وذلك عندهم لما كانت من حروف الجر ، جعلوا الاسم بعدها مجرورا بها ٠

---

١) الكتاب ٣/١٦١ : " وسألته عن معنى قوله : " أريد لأن يفعل "فقال: إنما يريد أن يقول: "إرادتى لهذا "كما قال عز وجل : " وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ " إنما هو: أمرت لهذا "٠

٢) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٦٥٠

٣) عرائس المحصل ورقة ١٥٩ (مخطوط)٠

....

ومعتقد أهل الكوفة أن محلها نصب بفعل مضمر (١) .

قال " أبو سعيد " : وزعم الكوفيون أن " مه " في " كيمه " ، و " حتامه " ليست مخفوضة ، ولكنها منصوبة على مذهب المصدر ، كقول القائل : " أقوم كي تقوم " سمعه المخاطب ولم يفهم " تقوم " فقال : " كيمه؟ " يريد : " كي ماذا ؟ " ، والتقدير : " كي تفعل ماذا ؟ " .

فموضع " مه " نصب على جهة المصدر والتشبه به ، وليس لـ " كي " في " مه " عمل (٢) .

قال " أبو سعيد " : والصحيح ماقاله " سيبويه " (٣) ؛ لأن سقوط الألف من " ما " [في] (٤) الاستفهام إنما يكون إذا كانت " ما " في موضع خفض ، واتصل بها الخافض .

وإذا كانت " ما " استفهاما وقعت في صدر الكلام ، ولم تسقط منها الألف ، كقولك: " وماتصنع ؟ " ولا يجوز " وم تصنع ؟ " .

ولو كان الأمر على ماقاله الكوفيون لجاز أن يقول : " أن مه ؟ " و " لن مه ؟ " ، و " إذن مه ؟ " إذا لم يفهم المستفهم مابعد هذه [الحروف (٥)] من الفعل ؛ لأنه يسأل عن مصدر ، والمصدر في الأفعال بعد (أن ، ولن ، وإذن) وبعد (كي ، وحتى) واحد (٦) .

---

١) ينظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في : الإنصاف ٢ / ٥٧٠ والتخمير ٢ ورقة ١٧٤ وابن يعيش ٩ / ١٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٦٥ والهمع ٢ / ٥ .

٢) شرح السيرافي ٣٤ / ٤٨٦ ، ٤٨٧ .

٣) الكتاب ٣ / ٦ : " .. وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتى) ، وذلك أنهم يقولون : (كيمه ؟) في الاستفهام ، فيعملونها في الأسماء ، كما قالوا : (حتى مه ، وحتى متى ، ولمه) .
فمن قال : (كيمه) فإنه يضمر (أن) بعدها ، وأما من ادخل عليها اللام ، ولم يكن من كلامه (كيمه) فإنها عنده بمنزلة (أن) وتدخل عليها اللام ، كما تدخل على (أن) .
ومن قال (كيمه) جعلها بمنزلة اللام .. " .

٤) سقط من المخطوطة .

٥) سقط من المخطوطة .

٦) شرح السيرافي ٣ / ٤٨٧ والتخمير ٢ ورقة ١٧٤ .

....

قوله : (وماأرى هذا القول بعيدا عن الصواب)٠

اعلم أن المصنف ارتضى مذهب الكوفيين ولم يتعرض لبيان علة استصوابه ذلك٠ ويبطله ماحكيناه عن "أبى سعيد "(١).

والرواية " أى " بضم الهمزة ٠

----

١) هذا يبين لنا بوضوح أن الرازى يخالف الزمخشرى فى هذه المسألة التى مال فيها إلى رأى الكوفيين دون أن يبين لنا وجهة نظره ٠
وأقف مع الرازى ، وأرجح مذهب البصريين٠
أما ماقاله الكوفيون ففيه بعد ؛ لأن " ما " لو كانت منصوبة لكانت موصولة ، ولو كانت موصولة لم تحذف ألفها ؛ لأن ألف الموصولة لاتحذف إلا فى موضع واحد ، وهو قولهم : " ادْعُ بِمَ شِئْتَ " ، أى بالذى شئت ، فحذف الألف يدل على أنها ليست موصولة ٠
وينظر: ابن يعيش ١٥/٩ حيث يقول ـ أيضا ـ مبطلا كلام الزمخشرى الذى رأى كلام الكوفيين غير بعيد عن الصواب :
" وقوله : (وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب) بعيد من الصواب " ٠

[انتصاب الفعل بعد " كى "]

(فصل)"وانتصاب الفعل بعد (كى) إما أن يكون بها نفسها ، أو بإضمار (أن) .
وإذا أدخلت اللام ، فقلت : "لكى تفعل " ، فهى العاملة ، كأنك قلت :
" لأن تفعل " .. " .

قوله : (وانتصاب الفعل بعد "كى " إما أن يكون بها نفسها ، أو بإضمار " أن ") .

اعلم أنه لما فرغ من الكلام فى "كى" الداخلة على الأسماء ، شرع فى الكلام فى "كى" التى يقع بعدها الفعل المستقبل ، وذكر ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : فى "كى" التى لم تدخل عليها اللام ، ووقع بعدها الفعل المستقبل ، وقد اختلف فيها :

فذهب " سيبويه " إلى أنها الناصبة بنفسها ، كما أن غيرها من النواصب كذلك ، واحتج على ذلك بأنها لما أشبهت " أن" الناصبة فى دخول اللام عليها ، وفى أنه لايقع بعدها إلا الفعل المستقبل ، ألحقت بها فى العمل(١) .

ومعتقد " الخليل " أنها غير عاملة بنفسها ، وإنما العامل "أن" المضمرة بعدها ، كما أن العامل فى قولك : "أتيتك لتكرمنى " " أن" المضمرة بعد اللام .

فإذا قلت : " جئتك كى تحسن إلى "فالتقدير : جئتك كى أن تحسن إلى(٢) .

وقد روى " أبو عبيدة " عن " الخليل " أنه قال : لاينتصب شئ من الأفعال المضارعة ، إلا بـ " أن " مضمرة ، أو مظهرة(٣) .

---

١) الكتاب ٣/ ٦ ونص عبارته قد سبق فى ص ٣٨١ من التعليق رقم (٣) .

٢) المقتضب ٢/ ٦ : " فـ (أن) هى أمكن الحروف فى نصب الأفعال .
وكان الخليل يقول : لاينتصب فعل البتة إلا بـ (أن) مضمرة أو مظهرة . وليس القول كما قال .. " .
أما ابن يعيش ٧/ ١٥ فيقول : " والأصل فى هذه الأربعة (أن) وسائر النواصب محمولة عليها ، وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال ، كما عملت حروف الجر فى الأسماء ؛ لاختصاصها بها .. " .
وينظر : عرائس المحصل ، المجلد الثالث / ٤٦ (رسالة) وشرح السيرافى ١/ ٣٢ والهمع ٢/ ٢ وحاشية الصبان على الأشمونى ٣/ ٢٨٢ .

٣) يقول أبو سعيد السيرافى فى شرح الكتاب ١/ ٣٢ : " .. وروى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال : لاينتصب شئ من الأفعال المضارعة إلا بـ (أن) مضمرة ، أو مظهرة فى (كى ، وإذن ، ولن) وغير ذلك .. " .
وينظر : المقتضب ٢/ ٦ وعرائس المحصل ، المجلد الثالث / ٤٦ (رسالة) .

....

المسألة الثانية : أن " كي " إذا دخل عليها اللام كانت هي العاملة في الفعل المضارع الواقع [بعدها](١) وامتنع / إضمار " أن " بعدها ٣٣٦/أ

وأجاز قوم أن تكون " أن " مضمرة (٢) .

وقال " أبو سعيد " : وقد ذهب أهل الكوفة أن " كي " إذا أتت مع اللام ، فالنصب للام ، و " كي " مؤكدة لها ، وإذا انفردت " كي " فالعمل لها (٣) .

وقال " أحمد بن يحيى ثعلب " (٤) : إذا قيل : " قصدتك لكي أكرمك " فالفعل المستقبل منصوب بـ " كي " واللام جميعا .

وخالف في هذا أصحابه ، ولم يوافق البصريين ، وحجته المشهورة أن " كي " لو لم تكن عاملة ، كانت حرف جر ، واللام كذلك ، فيلزم دخول حرف الجر على مثله (٥).

قوله : (كأنك قلت : " لأن تفعل ").

اعلم أنا قد بينا ـ فيما تقدم ـ أن " كي " معناها : " أن " وحينئذ يكون قولك : " لكي " نازلا منزلة قولك : " لأن " لاتحاد معناهما .

ـــ

١) زيادة يستقيم بها الكلام .
٢) ينظر : شرح السيرافي ١ / ٣٢ والايضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٦٦ .
٣) شرح الكتاب للسيرافي ١ / ٣٢ وزاد فيه : " .. ومما احتج به الكوفيون أنهم قالوا : لو كانت اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة ، لجاز أن تقول : أمرت بتكرم ، على معنى : أمرت بأن تكرم .. " .
لكن أبا سعيد رد عليه بقوله :
" فالجواب عن هذا أن حروف الجر لا تتساوى في ذلك .. "
٤) أحمد بن يحيى ثعلب بن يسار الشيباني البغدادي ، من أئمة الكوفيين في النحو واللغة ، ولد سنة مائتين ، ولازم الأعراب بضع عشرة سنة ، وسمع من محمد بن سلام الجمحي .
من تصانيفه : الفصيح ، ومعاني القرآن ، ومجالس ثعلب . توفي سنة ٢٩١ هـ .
ينظر : طبقات الزبيدي / ١٤١ ونزهة الألباء / ٢٢٨ وانباه الرواة ١ / ١٣٨ والبغية ١ / ٣٩٦ والأعلام ١ / ٢٥٢ .
٥) شرح السيرافي ٣ / ٤٨٥ : " .. وقال أحمد بن يحيى ثعلب قولا خالف فيه أصحابه ، ولم يوافق فيه البصريين ، قال في (جئت لكي أكرمك) : إن المستقبل منصوب بـ (كي ، ولام كي) ؛ لقيامهما مقام (أن) .. " .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٦٦ ومابعده وابن يعيش ٩ / ١٦ وأرجح مذهب البصريين في نصب الفعل بـ (كي) عند دخول اللام عليها ؛ لأن اللام حرف جر ، وحرف الجر لا يدخل على مثله .
وينظر : ابن يعيش ٩ / ١٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٦٦ .

[ظهور " أن " بعد " كى "]

(فصل) " وقد جاءت (كى) مظهرة بعدها (أن) فى قول جميل:

فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًـــا ∴ لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَـــا

المسألة الثالثة : فى جواز إظهار " أن " الناصبة بعد " كى ".

قال " أبو سعيد " : " أن " لايظهر بعد " كى " كما لايظهر بعد " أما " الفعل فى قولك : " أما أنت منطلقا " ، واكتفوا عن إظهار " أن " بعدها بعلم المخاطب أنه لايضاف إلى فعل ، وأنه لايعمل فى الفعل ، وأن الفعل لايحسن بعده ، إلا أن يحمل على " أن ".

وانما لاتظهر " أن بعد " كى " إلا فى ضرورة الشعر (١).

وذهب قوم إلى جوازه (٢)، واحتجوا بقول " جميل " :

[٧٩] فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًـــا ∴ لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَـــا (٣)

---

١) شرح السيرافى ٣ / ٤٨٦.

٢) الذى أجاز ذلك الكوفيون .

يقول السيرافى ٣/٤٨٤ : " وان جاءت (أن) مظهرة بعد (كى) فهو جائز عند الكوفيين ، وصحيح عندهم أن يقال: (جئت لكى أن أكرمك) ، ولاموضع لـ (أن)؛ لأنها تؤكد اللام ، كما أكدتها (كى) ، واحتجوا بقول الشاعر :

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِى ∴ فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَـــعِ "

والشن : القربة الخَلَق . الصحاح (شنن) ٥ / ٢١٤٦ .

والبلقع : والبلقعة : الأرض القفر التى لاشىء بها . الصحاح (بلقع) ٣ / ١١٨٨

وينظر : الإنصاف ٢/ ٥٧٩ وابن يعيش ٩/ ١٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٦٦، ٢٦٧ والجنى الدانى / ٢٧٨.

٣) بيت من الطويل (ديوانه / ١٢٦).

وجميل بن معمر ، ويكنى : أبا عمرو ، وهو أحد عشاق العرب المشهورين بذلك، وصاحبته بثينة ، وهما من قبيلة عذره (الشعر والشعراء ١/ ٣٤٦ والمؤتلف / ٧٢، ١٦٧ والخزانة ١/ ١٩١).

والبيت من شواهد : ابن يعيش ٩/ ١٤ والمغنى ١ / ١٨٣ والهمع ٢/ ٥ والأشمونى ٢ / ٢٠٤ والتصريح ٢/ ٣ ، ٢٣٠ ، ١٣١ والعينى ٣/ ٢٤٤ والخزانة٣ / ٥٨٤.

ويقول ابن يعيش ٩/ ١٥ : " ويروى: لِسَانَكَ هَذَا كَىْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا . ف (ما) على الرواية الأولى زائدة ، ولا شاهد فيه حينئذ ".

وقوله : " أكلَّ النَّاسِ " : الهمزة للاستفهام . و " كلَّ " مفعول ثان لقوله " مانحا " وفيه تقديم مفعول معمول " أصبح " عليه ؛ لأن " مانحا " خبر " أصبح "، و " لسانك " المفعول الأول .

....

الشاهد فيه : أنه أظهر " أن " بعد " كي " كما تراه .

تقول: منحه : إذا أعطاه [١] .

قال " أبو سعيد " : وأما ماذكره الشاعر من ظهور " أن " بعد " كي " فضرورة ، يجوز أن يكون الشاعر ذهب لها مذهب بدل " أن " من " كيما " ؛ لأنهما بمعنى واحد ، كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه [٢].

وعلى أن البيت غير معروف ،ولامعروف قائله [٣] .

---

١) الصحاح (منح) ١/٤٠٨ .
٢) شرح السيرافي ٣ / ٤٨٦ .
٣) هذه عبارة سيبويه في الكتاب ٣ / ٤٨٥ والبيت الذي عناه :
أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ... فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ
ثم ردد السيرافي هذه العبارة في شرحه ٣ / ٤٨٦ وحكاها الرازي ،وظاهرها يوهم أن المقصود بيت جميل ، مع أن الأمر ليس كذلك .

ومن أصناف الحرف : حرف الردع
[كـلاَّ]

(فصل) " وهو (كَلاَّ) . قال "سيبويه " : هو ردع وزجر "

وقال " الزجاج " : "كلا " ردع وتنبيه ، وذلك قولك : " كلا " لمن قال لك شيئـا تنكره ، نحو : " فلان يبغضك " وشبهه ، أى : ارتدع عن هذا ، وتنبه عن الخطـأ فيه ، قال الله عز وجل (١) بعد قوله : " رَبِّى أَهَانَنِ . كَلاَّ .. " ، أى : ليس الأمـر كذلك ، لأنه قد يُوَسِّعُ فى الدنيا على من لا يكرمه من الكفار ، وقد يُضَيِّقُ على الأنبيـاء والصالحين للاستصلاح .. " .

قوله : (ومن أصناف الحرف : حرف الردع) .

التفسير : اعلم أن الردع : عبارة عن الكف، تقول : ردعته عن الشئ ، أى : كففتـه (٢) .

قوله : (وهو : " كلا ") .

قال صاحب التفصلة : "كلا " كلمة مركبة من " أَلاَ لاَ " ، ف " ألا " بالتخفيف حرف تنبيه ، و " لا " التى بعدها حرف نفى وجحد ، إلا أنهم حذفوا ألف " ألا " ثـم أدغموا لامه فى لام " لا " فصار : " أَلاَّ " مشددة اللام ، ثم أبدلوا من الهمـزة كافا ، فصار " كَلاَّ " (٣).

---

١) فى ابن يعيش ٩/ ١٦ والمفصل المطبوع / ٣٢٥ [قال الله تعالى] .

٢) الصحاح (ردع) ٣/ ١٢١٨ .

٣) ماقاله صاحب التفصلة لايخلو من تكلف ، و (كلا) بسيطة عند جمهور النحاة ، ولم أعثر على مثل ماقاله صاحب التفصلة ، لكن المرادى فى الجنى الدانى / ٥٢٦ يقول :
" .. واختلف فى (كَلاَّ) هل هى بسيطة أو مركبة : ومذهب الجمهور أنها بسيطة . وذهب قوم إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و (لا) التى للرد ، وزيد بعـد الكاف لام ، فشددت لتخرج عن معناها التشبيهى .. "
ويقول ابن هشام فى المغنى ١/ ١٨٨ : " (كلا) مركبة عند ثعلب من كـاف التشبيه و (لا) النافية ، قال : وانما شددت لامها لتقوية المعنى ، ولدفـع توهم بقاء معنى الكلمتين ، وعند غيره هى بسيطة .
وهى عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه : الردع والزجر ، لامعنى لها عندهم الا ذلك .. ".

. . . .

قال " سيبويه ": " كلا " : ردع وزجر(١) .

ومعناه : انته ، لاتفعل . قال الله تعالى : " أَيَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ . كَلَّا . . "(٢) ، أى : انته عن رجائك هذا ، ولاتطمع فيما ترجوه .

قوله : (وقال " الزجاج " : " كلا " ردع وتنبيه (٣) ، وذلك قولك : " كلا " لمن قال لك شيئا تنكره ، نحو : " فلان يبغضك " وشبهه ، أى : ارتدع عن هذا ، وتنبه على الخطأ فيه) .

وحجته مانقلناه عن صاحب التفصلة .

قوله : (وشبهه) اعلم أن الضمير المجرور يرجع إلى " يبغضك " .

قوله : (قال الله عز وجل بعد قوله : " رَبِّي أَهَانَنِ . كَلَّا . . "(٤) أى : ليس الأمر كذلك) .

معناه : انزجر عن هذه المقالة ، فإن التضييق ليس دالا على الإهانة ، فإن الله تعالى قد يُوَسِّعُ فى الدنيا على من لايكرمه من الكفار ، وقد يُضَيِّقُ على الأنبياء والصالحين للاستصلاح .

واعلم أن هذه الآية حسن الاحتجاج بها على مذهب " سيبويه " ، ويمكن ـ أيضا ـ التمسك بها فى تقرير معتقد الزجاج .

ولقائل أن يقول : فى عبارة المصنف نظر من وجهين :

الأول : أن أحكامه تعالى غير معللة ، فلا يستقيم قوله : " للاستصلاح " إلا على مذهب المعتزلة .

الثاني : أن الأحسن أن يقول : وقد يُضَيِّقُ على الصالحين والأنبياء ؛ لأنه إذا قدم الأنبياء فى هذا ، لم يحتج إلى ذكر الصالحين ، لكونه دالا عليه بدلالة الاقتضاء .

---

١) الكتاب ٤/٢٣٥ : " وأما (كلا) فردع وزجر " .

٢) سورة المعارج ، من الآيتين ٣٨ ، ٣٩ : " أَيَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ . كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ " .

٣) إعراب القرآن ، ورقة ١٣٦ (مخطوط ـ معهد المخطوطات العربية ـ رقم ٥٠ تفسير) . وينظر : ابن يعيش ٩/١٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٦٧ والمغنى ١/١٨٨ .

٤) سورة الفجر ، من الآيتين ١٦ ، ١٧ : " وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ ، فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ . كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ " .

....

قال " الجوهرى" : وقد تكون " كلا " بمعنى " حقا ".

قال الله تعالى : " كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ "(١). والمعنـــى : حقا .

قال فى " الكشاف " :هى ـ ههنا ـ بمعنى الردع لأبى جهل عن هذه المقالة(٢).

ــــ

---

١) الصحاح (كلا) ٦ / ٢٥٥٣ والآية من سورة العلق / ١٥.

٢) الكشاف ٦/٢٤٥.

ومن أصناف الحرف : اللامـــات

" وهى : لام التعريف ، ولام جواب القسم ، واللام الموطئة للقسم ،ولام جواب (لــو ، ولولا ،ولام الأمر ،ولام الابتداء ،واللام الفارقة بين "إنْ" المخففة ، والنافية ، ولام الجر).

فأما لام التعريف : فهى اللام الساكنة التى تدخل على الاسم المنكور فتعرفـــه تعريف جنس ، كقولك : " أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ " و "الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ" ، أى : هذان الحجران المعروفان من بين سائر الأحجار ،وهذا الجنس من الحيـــوان من بين سائر أجناسه .

أو تعريف عهد ، كقولك : " مافعل الرجل " و " أنفقت الدرهم " لـ: " رجل " و " درهم " معهودين بينك وبين مخاطبك .

وهذه اللام وحدها هى حرف التعريف عند " سيبويه " ، والهمزة قبلها همـــزة وصل ، مجلوبة للابتداء بها كهمزة " ابن " و "اسم ".

وعند " الخليل " أن حرف التعليل " أل " كـ : " هل " و "بل " ، وانما استمـــر بها التخفيف للكثرة .

وأهل اليمن يجعلون مكانها الميم ، ومنه : " لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِى امْسَفَرِ " .

وقال : .... يَرْمِى وَرَائِى بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَـــــــهْ

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : اللامات).

التفسير : قال فى كتاب الوقوف على أسرار الحروف : إنها تأتى على خمسة وثلاثين نوعا (١) .

---

١) يقول على بن محمد الهروى فى كتابه اللامات / ٤ تحقيق : د . أحمد عبد المنعم أحمد الرصد (ط ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م ـ القاهرة) : " اعلم أن اللامات علـى قسمين : لام أصلية ، ولام زائدة .
فالأصلية هى التى من أصل الكلام ، نحو قولك: لهو ،ولعب ، ولد ، وجبـــل ، ولم ،ولكن ،وما أشبه ذلك .
والزائدة هى التى ليست من أصل الكلام ،وانما هى زائدة لمعنى من المعانى.
وهى تنقسم على أربعة وثلاثين وجها :
منها : لام الإضافة ،وهى تنقسم على خمسة عشر وجها :
تكون بمعنى الملك ،وبمعنى الاستحقاق ،وبمعنى إلى ،وبمعنى على ، وبمعنـــى مع ،وبمعنى بعد ،وبمعنى من ،وبمعنى فى ،وبمعنى من أجل ، ولتعدى الفعل ، وللتعجب ،وللتبيين ،ولتوكيد الإضافة ،وللمستغاث به ،وللمستغاث من أجله .
فهذه خمسة عشر وجها .

. . . .

وقد عرفت أنها من حروف الزيادات وتأتي على ثلاثة أوجه : ساكنة ، ومفتوحة ، ومكسورة .
والمذكور من أنواعها ستة أنواع :

[لام التعريف]

النوع الأول: لام التعريف ، وهذه اللام ساكنة ، ولسكونها أدخلت عليها ألف الوصل ، ليصح الابتداء بها ، وإذا اتصلت بما قبلها ، سقطت الألف للاستغناء عنها .

قوله : (فأما لام التعريف : فهي اللام الساكنة التي تدخل على الاسم المنكور فتعرفه) .

اعلم أن هذه تفيد تعيين الاسم المنكور وتعريفه ، كما أن الإشارة كذلك ، لكن الإشارة قد تقع إلى الجنس ، وقد تقع إلى فرد معين للمخاطب به عهد متقدم .
فالجنس والفرد المعين كلاهما قد اشتركا في كونهما مشارا إليهما بلام التعريف وإن افترقا فيما وراء ذلك .
وقد أورد المصنف من صور لام المعرفة للجنس صورتين :
الأولى: قولهم : " أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ والدِّرْهَم " (١).
الشاهد فيه : أن الإشارة — ههنا — وقعت إلى جنس الاسم المنكور ، وأفادت تمييز جنسه وتعيينه ، وصار المعنى : أهلك الناس هذان الحجران المعروفان من بين سائر الأحجار .
والذي يدل على أن التعريف في هذا تعريف جنس أنه يستقيم استثناء كل فرد من أفراد الدراهم والدنانير منهما .

= ومنها : لام التوكيد ، وهي تدخل في تسعة مواضع ..
ومنها : لام التعريف ، ولام الأمر ، ولام الوعيد ، ولام كي ، ولام الجحود ، واللام بمعنى (أن) ، ولام العاقبة ، ولام التكثير ، ولام البدل ، واللام المزيدة في (عبدل) وما أشبهه .. " .
ويقول المرادي في الجنى الداني / ١٤٣ : " اللام : حرف كثير المعاني والأقسام ، وقد أفرد لها بعضهم تصنيفا ، وذكر لها نحوا من أربعين معنى .. " .
وينظر : معاني الحروف للرماني / ١٤١ ورصف المباني في حروف المعاني للمالقي / ٢١٨ والمغني ١ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ وابن يعيش ٩ / ١٧ .
(١) ينظر : معاني الحروف للرماني / ٦٤ وابن يعيش ٩ / ١٩ .

....

ومثله قوله تعالى : " وَالْعَصْرِ . إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ .. " (١) فإن اللام فيه إشارة إلى الجنس ، ولهذا استقام استثناء "الذين آمنوا" ـ وهم جمع ـ منه .

الثانية : قولهم : " الرجل خيرٌ من المرأة " (٢) .

الشاهد فيه : أن اللام فيه إشارة إلى جنس الرجل وجنس المرأة ، وليس المراد الإشارة إلى رجل بعينه وامرأة بعينها ، والكلام على نحو ماقبله .

والمذكور من تعريف صور العهد مثالان :

الأول : قولك : " مافعل الرجل " .

الشاهد فيه : أن اللام فيه إشارة إلى رجل بعينه ، ولابد أن يكون ذلك الرجل معهودا بين المتكلم والمخاطب جميعا .

ومثله : قوله تعالى : " أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى " (٣) ، يريد : "عبد الله بن أم مكتوم" (٤) . ولايستقيم الاستثناء مما هذا شأنه ؛ لأنه لاعموم فيه .

الثاني : قولك : " أنفقت الدرهم " ، والكلام فيه على نهج ماقبله .

ولقائل أن يقول : إن المصنف أهمل وجها ثالثا من أوجه لام التعريف ، نقله صاحب كتاب الوقوف ، وهو : / أن تكون اللام للتعريف المجرد ، نحو قوله تعالى : ٣٣٦/ب " يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ .. " (٥) ، وقول المنادى : " يَاأَيُّهَا الرَّجُلُ " .

وإذا عرفت مابيناه لك ، علمت أن هذه اللام إذا دخلت على اسم منكور ، جعلته معينا بوجه " ما " بعد أن كان شائعا في جنسه .

---

١) سورة العصر ، آية : ١ ، ٢ ، ٣ وتمامها : " .. وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ " .
٢) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٦٨/٢ .
٣) سورة عبس / ٢ .
٤) هو : عبد الله بن عمرو بن شريح بن أم مكتوم ، صحابي جليل .
ينظر : الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ١٩٢/٤ .
٥) سورة الأنفال ، من الآية / ٦٤ : " يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ " .

....

قوله : (وهذه اللام وحدها هى حرف التعريف عند " سيبويه " ، والهمزة قبلها همزة وصل ، مجلوبة للابتداء بها كهمزة " ابن " و " اسم " ..)

اعلم أن مذهب " سيبويه " (١) أن اللام وحدها هى حرف التعريف ، وانما جئ بهمزة الوصل توصلا إلى النطق بالحرف الساكن ؛ لأن لام التعريف ساكنة ، والابتداء بالساكن متعذر عند الجمهور ، خلافا لقوم ، كما حكيناه فيما سبق (٢) .

ألا ترى أنه لما تعذر الابتداء بالباء من " ابن " والسين من " اسم " ؛ لسكونهما ، جئ بألف الوصل ، توصلا إلى النطق بهما .

قوله : (وعند " الخليل " أن حرف [التعريف] (٣) " ال " ك " هل " و " بل ") .

اعلم أن معتقد " الخليل " أن الهمزة من نفس الحرف المفيد للتعريف ؛ لأن حروف المعانى ما وضع منها حرف واحد ساكن ، فتكون الهمزة من " ال " بمنزلة الهاء من " هل " والباء من " بل " (٤) . وقد ذكرنا غير مرة معتمد كل واحد من القولين ،

---

١) الكتاب ٢/ ٥ ، ٤ / ١٤٧ ، ٢٢٦ .
٢) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٥٢ (رسالة) .
٣) فى المخطوطة [التعليل] وهو : تحريف ؛ لأن الحديث عن لام التعريف .
٤) قال سيبويه ٣/ ٣٢٤ : " وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد ك (قد) ، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام فى قوله : (أ أريد ؟) .. " .
وقال فى ٣ / ٣٢٥ : " وقال الخليل : ومما يدل على أن (أل) مفصولة من (الرجل) ، ولم يبن عليها ، وأن الألف واللام فيها بمنزلة (قد) قول الشاعر :
دَعْ ذَا وَعَجِّلْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلْ .. بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ
قال : هى - ههنا - كقول الرجل وهو يتذكر : (قدى) فيقول : (قد فعل) .
ولا يفعل مثل هذا - علمناه - بشئ مما كان من الحروف الموصولة .. " .
وقال فى ٤/ ١٤٨ : " .. وزعم الخليل أنها مفصولة ك : (قد ، وسوف) ، ولكنها جاءت لمعنى كما يجيئان للمعانى .. " .
والواقع أن من يدقق النظر فى كلام الخليل وسيبويه يجد أنه لا خلاف بينهما فى أن (أل) هى المعرفة ، وانما الخلاف بينهما فى همزتها :
فيرى الخليل أنها همزة قطع ، ويرى سيبويه أنها همزة وصل ، وسوف أورد من النصوص ما يثبت بما لا يدع مجالا للشك أنه لا خلاف بينهما فى أن (أل) هى المعرفة .

=

. . . .

وقررناه فى قسم الأسماء (١) .

قوله : (وانما استمر بها التخفيف للكثرة)

اعلم أن هذا الكلام جوابان عن سؤال مقدر .

بيان ذلك : أن " الخليل " لما اعتقد أن الهمزة أصلية ، كما ذكره ، قيل له : لو كانت أصلية ، لما استمر حذفها فى الدرج ، بل ولما حذفت فى الدرج كما لاتحذف الهاء والباء من " هل " و " بل " .

فأجاب بأن الذى أوجب استمرار الحذف هو طلب التخفيف فيما كثر استعماله فى كلامهم ، ويكثر دورانه على ألسنتهم .

وقال " ابن كيسان " : إنها فى الأصل ألف قطع ، ولكنها لما كثرت فى الكلام ، استحسنوا طرحها إذا كان قبلها كلام ، فأشبهت ألف الوصل (٢) .

وقال " المبرد " فى كتابه المسمى بالشافى : إن حرف التعريف هو الهمزة المفتوحة وحدها ، وانما ضموا إليها اللام ؛ لأن الاقتصار عليها يوجب الاشتباه بين التعريف والاستفهام (٣) .

= يقول سيبويه ٢/٥ : " فالمعرفة خمسة أشياء : الأسماء التى هى أعلام خاصة ، والمضاف إلى المعرفة ، والألف واللام ، والأسماء المبهمة ، والإضمار ..
ويقول : وأما الألف واللام فنحو : (الرجل ، والفرس ، والبعير) وما أشبه ذلك ، وانما صار معرفة ؛ لأنك أردت بالألف واللام الشىء بعينه ، دون سائر أمته ..
ثم يقول : واذا أدخلت الألف واللام فإنما تذكره رجلا قد عرفه ، فتقول : الرجل الذى كان من أمره كذا وكذا ..
ليس هذا فقط ، بل ذكر سيبويه (أل) فى ثنائى الوضع ، يقول فى ٤/٢٢٦ : و "(أل) تعرف الاسم فى قولك: القوم ، والرجل " .
وينظر : المقتضب ١/٢٢١، ٢ / ٩٢ والمنصف ١/٦٥ واللامات للهروى /١٥٢، وابن يعيش ١٧/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢٦٩/٢ ورصف المبانى /٧٠ ومعانى الحروف للرمانى /٦٥ والجنى الدانى /٢١٦ والأشمونى ١٧٦/١.

١) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٥٢ (رسالة) .
٢) الواقع أن ابن كيسان أخذ فى هذا القول برأى الخليل الذى سبق الحديث عنه .
٣) لم أعثر على كتاب الشافى ، لكن الرضى يقول فى شرح الكافية ٣٠/٢ : " وذكر المبرد فى كتاب الشافى أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وانما ضم اللام إليها ؛ لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام " .

==

. . . .

قوله : (وأهل اليمن يجعلون مكانها الميم) ٠

لقائل أن يقول : إن إبدال الميم من لام التعريف لغة طيء [(١)] ، وهم نفر من اليمن ، فالأجدر أن يقول : وفرقة من أهل اليمن يجعلون مكانها الميم ٠

وقال " الجوهري " هي لغة حمير [(٢)].

قوله : (ومنه : لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ [(٣)]) ٠

اعلم أن الضمير في قوله : " ومنه " يرجع إلى مصدر " يجعلون " ؛ لأن ذكر الفعل عندهم نازل منزلة ذكر المصدر ٠

ولقائل أن يقول : ماذكره حديث مروي عن النبي عليه السلام ، وليس في كلام المصنف ـ في هذا الفصل ـ مايدل على ذلك ٠

والشاهد فيه : أنه أبدل الميم من لام التعريف في ثلاثة مواضع ، والأصل : " ليس من البر الصيام في السفر " [(٥)] ٠

قال " ابن جني [(٤)] " : يقال : إنه لم يروعن النبي عليه السلام غير هذا الحديث ٠

وقد ذكر المصنف هذا الحديث وراويه في قسم المشترك [(٦)].

ــ وماذكره المبرد في الشافي يدل وأنه يتعارض مع ماذكره في المقتضب ، حيث يقول في ١ / ٢٢١ : " ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف ٠٠ ". ويقول في ٢ / ٩٢ : " ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف ٠ وانما زيدت على اللام ؛ لأن اللام منفصلة مما بعدها ، فجعلت معها اسما واحدا ٠ بمنزلة (قد) ٠٠ " ٠

ومن خلال نص المقتضب نلاحظ أنه يجعل الألف واللام ـ معا ـ أداة التعريف، بينما في كتابه الشافي ذهب إلى أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ٠

١) المغني ١ / ٤٨ ٠ ٢) الصحاح (سلم) ٥ / ١٩٥١ ٠

٣) حديث شريف ، نصه : " ليس من البر الصيام في السفر " ٠
ينظر : سنن الترمذي ٣ / ٩٠ والبيهقي ٤ / ٢٤٢ وسنن أبي داود ١ / ٦٠٩ ٠
والحديث من شواهد : معاني الحروف / ٧١ والمغني ١ / ٤٨ والجنى الداني / ١٧٣ ، ٢٢٧ وابن يعيش ٩ / ٢٠ ورصف المباني / ٩٦ ، ٣٠٩ ٠

٤) ابن جني : أبو الفتح عثمان بن جني ، وأبوه جني " معرب كني " مملوك رومي لسليمان بن فهد الأزدي ، من حذاق أهل الأدب ، وأعلمهم بالنحو والتصريف ، أخذ عن أبي علي الفارسي وغيره ٠
من تصانيفه : الخصائص في النحو ، سر الصناعة ، شرح تصريف المازني ، شرح المقصور والممدود ، اللمع في النحو ، المحتسب في اعراب الشواذ ، توفي ببغداد سنة ٣٩٢ هـ ٠
ينظر : نزهة الألباء / ٢٤٢ والبغية ٢ / ١٣٢ ونشأة النحو / ١٧٣ ٠

٥) ينظر : شرح شواهد الشافية / ٤٥٤ ٠

٦) ينظر : ص ٨١٤ من التحقيق ٠

. . . .

وقول الشاعر :

[٨٠] ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي ∴ يَرْمِي وَرَائِي بِالسَّهْمِ وَامْسَلِمَه (١)

الأصل فيه : السَّلِمه بكسر اللام ، وهى الحجارة .

قال " الجوهرى " : السلمة : واحدة السلام ، وهى الحجارة (٢) .

ويروى : ذاك خليلى وذو يواصلنى . والأولى : رواية " الجوهرى " (٣) .

والشاهد فيه : أنه أبدل الميم من لام التعريف ، وقال : " امسلمه " .

وقد وقع فى كثير من النسخ "بامْسَهْم " ، وهو : منقاس ، ولكنى وجدته فى نسخة قرئت على المصنف بتشديد السين كما ذكرناه .

---

١) من المنسرح ، قاله : بجير بن غنمة الطائى أحد بنى بولان بن عمرو بن الغوث (المؤتلف / ٥٨) .
والبيت من شواهد : المؤتلف / ٥٩ ومعانى الحروف للرمانى / ٧١ وابن يعيش ٩ / ٢٠ والمغنى ١ / ٤٨ والهمع ١ / ٧٩ والأشمونى ١ / ١٥٧ والعينى ١ / ٤٦٤ وشرح شواهد الشافية / ٤٥١ .

٢) الصحاح (سلم) ٥ / ١٩٥٠ .

٣) المرجع السابق . ورواية الجوهرى هى التى ذكرها الشارح .

[لام جواب القسم]

(فصل) " ولام جواب القسم فى نحو قولك : " واللهِ لأفعلنّ " ، وتدخل على الماضى ، كقولك : " واللهِ لكذبَ " ، وقال امرؤ القيس :

حلفتُ لها باللهِ حلفةَ فاجرٍ .·. لناموا فما إنْ من حديثٍ ولا صالِ

والأكثر أن تدخل عليه مع (قد) كقولك : " واللهِ لقدْ خرجَ " ... .

النوع الثانى : اللام التى تقع جواب القسم

قال " الجوهرى " : لام التوكيد خمسة أضرب ، وهى : لام الابتداء ، واللام التى تدخل فى خبر " إن " المشددة والمخففة ، والتى تكون جوابا لـ " لو " ، و " لولا " ، والتى تكون فى الفعل المستقبل المؤكد بالنون .

ثم قال : ومنها لام جواب القسم ، وجميع لامات التوكيد تصلح أن تكون جوابا للقسم ، كقوله تعالى : " وإن منكم لمن ليبطئنّ .. " (١) ، فاللام الأولى للتوكيد ، والثانية جواب القسم ؛ لأن القسم جملة توصل بأخرى وهى المقسم عليه ؛ لتؤكد الثانية بالأولى ، ويربطون بين الجملتين بحروف يسميها النحويون جواب القسم (٢) .

وسيأتى ذكر تلك الحروف فى قسم المشترك (٣) .

---

١) سورة النساء ، من الآية / ٧٢ : " وإنّ منكم لمن ليبطّئنّ فإنْ أصابتكم مصيبةٌ قالَ قدْ أنعمَ اللهُ علىَّ إذْ لمْ أكنْ معهمْ شهيدًا " .

٢) حكى الشارح كلام الجوهرى بالمعنى ؛ لأننى وجدته فى الصحاح (لوم) ٥/٢٠٣٥ يقول : " وأما لام التوكيد فعلى خمسة أضرب : منها : لام الابتداء ، كقولك : " لزيد أفضل من عمرو " .
ومنها : التى تدخل فى خبر (إن) المشددة والمخففة ، كقوله تعالى: " إنّ ربّكَ لبالمرصادِ " ، وقوله سبحانه : " وإنْ كانتْ لكبيرةً " .
ومنها : التى تكون فى الفعل المستقبل المؤكد بالنون ، كقوله : " ليسجننّ وليكونَنْ منَ الصاغرين " .
ومنها : لام جواب القسم .
وجميع لامات التوكيد تصلح أن تكون جوابا للقسم ، كقوله تعالى : " وإنّ منكم لمنْ ليبطّئنّ " .
فاللام الأولى للتوكيد ، والثانية جواب ، لأن القسم جملة توصل بأخرى ، وهى المقسم عليه لتؤكد الثانية بالأولى .
ويربطون بين الجملتين بحروف يسميها النحويون جواب القسم ... " .

٣) ينظر : ص ٥٩٣ من التحقيق .

....

قوله : (نحو قولك : " والله لأفعلن ") .

اعلم أن هذه اللام لما كانت تدخل على فعل مستقبل ، أدخلوا في آخره النون المؤكدة شديدة أو خفيفة ؛ لتأكيد الاستقبال وإخراجه عن الحال ، لابد من ذلك إلا ما شذ .

قال " أبو سعيد " : ولابد من النون [١].

وهذا الموضع يخالف سائر ما تدخل عليه النون ، فإن ما عداه يجوز دخول النون عليه وخروجها منه ، كقولك: " هل يخرج زيد ؟ " و " هل يخرجن ؟ " ، و "لا تذهب يا زيد " ، و " لا تذهبن " .

فأما جواب اليمين فلا يجوز أن تقول : " والله ليخرج زيد " حتى تكون فيه النون المشددة ، أو الخفيفة ، كقولك : " والله ليخرجن زيد " ، و " ليخرجن زيد " ، خلافا لأبي حاتم [٢] ، وسيأتيك تفصيل مذهبه [٣] .

---

١) شرح السيرافي ٤ / ١٥ ، ١٦ : " .. النون دخلت مع اللام في جواب القسم ؛ لأن اللام وحدها تدخل على الفعل المستقبل في خبر (إِنَّ) ، وليس دخول اللام في خبر (إِنَّ) للقسم .
وقد تدخل في خبر (إِنَّ) ومعها القسم ، وألزموها النون للفصل بين اللام الداخلة لجواب القسم ، والداخلة لغير القسم .
فإذا قلت : (إِنَّ زَيْدًا ليضربن عمرا) فاللام مع النون دخلت للقسم ، وتقديره : إن زيدا والله ليضربن عمرا .. " .

٢) أبو حاتم السجستاني : سهل بن محمد السجستاني أبو حاتم ، وقد سبقت ترجمته ص ٢٣٩ من التحقيق .

٣) ينظر : ص ٤٠٠ من التحقيق .

....

قوله : (وتدخل على الماضى ، كقولك : " والله لكذب ")

وقد احتج على ذلك بقول امرئ القيس : (١)

[٨١] حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِـــرٍ ∴ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِ

الشاهد فيه : أنه قال : " لناموا " ، فأدخل اللام التى هى جواب القسم علـــى الفعل الماضى .

والفاجر: الكاذب (٢) .

والمعنى : لقد نام الرقباء فلا يتحدثون ، ولا يصطلون .

قوله : (والأكثر أن تدخل عليه مع (قد) كقولك : " والله لقد خرج ") .

قال " تاج القراء " : لاتدخل هذه اللام الفعل الماضى إلا مع " قد " ، وقد جـاء فى الشعر من غير " قد " كما جاء فيما أنشده امرؤ القيس (٣) ..

---

١) من الطويل (شرح ديوانه / ١٦١) وهو من قصيدته التى مطلعها :
أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِى ∴ وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِى العُصُرِ الخَالِى
والبيت من شواهد : اللامات للهروى / ١٠٧ والأزهية / ٥٢ ومعانى الحـروف للرمانى / ٥٤ وابن يعيش ٩ / ٢١ ، ٩٧ والمقرب ١ / ٢٠٥ والمغنى ١ / ١٧٣ ، ٢ / ٦٣٦ والجنى الدانى / ١٦٩ ورصف المبانى / ١١٠ والهمع ١ / ١٢٤ ، ٢ / ٤٢ والخزانة ٤ / ٢٢١ والدرر ١ / ٩٦ ، ٢ / ٤٨ .
والصال : الذى يصطلى بالنار . اللسان (صلا) ٤ / ٢٤٩١ .

٢) الصحاح (فجر) ٢ / ٧٧٨ .

٣) غرائب التفسير ، ورقة ٧٥ .
ويقول المرادى فى الجنى الدانى / ١٦٩ : " .. والأكثر فى الماضى المتصرف إذا وقع جوابا اقترانه بـ (قد) مع اللام ، وقد يستغنى عن (قد) كقول امــرئ القيـــس :
حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِـــرٍ ∴ لَنَا مُوافَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَـــالِ
وذهب قوم إلى أنه لابد من (قد) ظاهرة أو مقدرة .. " .
ويقول الرمانى فى معانى الحروف / ٥٤ : " وإذا دخلت لام القسم على الفعـل الماضى كانت معها (قد) ، كقولك : (والله لقد قام زيد) ..
وقد تحذف (قد) ، قال امرؤ القيس :
حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ ∴ لَنَا مُوافَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَـــالِ
وينظر : ابن يعيش ٩ / ٢١ ، ٩٦ واللامات للهروى / ١٠٥ والإيضاح لابـــن الحاجب ٢ / ٢٦٩ والهمع ٢ / ٤٢ .

....

وقال " أبو محمد " : لاتقول : " والله قام " (١).

وقد تضمر اللام مع " قد " نحو قوله تعالى : " قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ " (٢) والمعنى : لقد .

قال " عبد المجيد " : إن " قَدْ " تؤكد الماضي ، كما أن النون تؤكد المستقبل ، فهما حرفا توكيد ، والأفصح لزوم " قد " الماضي ولزوم النون المستقبل (٣).

وجوز " أبو حاتم السجستاني " حذف النون من المستقبل ، وقال : إن اللام في قوله تعالى : " لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا .. " (٤) ، وفي قوله : " لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ .. " (٥) ونحو ذلك : لام القسم ، والأصل : " لَيَغْفِرَنَ " بفتح اللام وإثبات النون ، ثم حذفت النون ؛ لأن فتحة لام الفعل تدل عليه ، ونقلت حركة اللام من الفتحة إلى الكسرة (٦). وليس هذا مذهب البصريين . / ٣٣٧ أ

---

١) التخمير ٢ ورقة ١٧٦ .

٢) سورة (المؤمنون) الآية الأولى .

٣) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢ / ٢٦٩ : " .. والأفصح لزوم النون لها [لام جواب القسم] مع المضارع ، وقد مع الماضي ؛ لأنه فعل مؤكد في المعنى ، وله مايخصه في التأكيد ، فكان ذكره أولى ، ولذلك اختص المضارع بالنون ، والماضي بـ (قد) لأنهما الحرفان اللذان يؤكدان بهما .. " .

٤) سورة النور ، من الآية / ٣٨ .

٥) سورة الفتح ، من الآية / ٢ .

٦) يقول الهروي في كتابه اللامات / ١١٢ ، ١١٣ : " وأما قوله تعالى : " إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ؛ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ " : فقال أبو حاتم السجستاني : إنها لام القسم ، وخالفه في ذلك سائر النحويين من البصريين والكوفيين ، وقالوا : إنها لام (كي) ؛ لأنها مكسورة ناصبة للفعل ، ولام القسم مفتوحة ومعها نون ثقيلة أو خفيفة .. " .
وينظر : البحر المحيط ٨/ ٩٠ والقرطبي ٧ / ٦٨٢٢ .

[اللام الموطئــــة للقســــــم]

(فصل) " والموطئة للقسم : هى التى فى قولك : " وَاللَّهِ لَئِنْ أَكْرَمْتَنِى لَأُكْرِمَنَّكَ " ..

النوع الثالث : اللام الموطئة للقسم .

اعلم أن هذه اللام تدخل على حرف الشرط ، ولابد وأن تكون متأخرة عـــن القسم لفظا ، أو تقديرا ، أو متقدمة على اللام التى هى لام القسم ، ويمتنع أن تكـــون جواب القسم ، وانما الجواب مايأتى بعد الشرط .

بيان ذلك : أنك [إذا قلت] (١) : " والله لئن أكرمتنى لأكرمنك " ، كانــت اللام داخلة على حرف الشرط ، وهو " إِنْ " ، وكانت اللام الثانية التى فى " لأكرمنك " هى لام جواب القسم التى سبق الكلام فيها فى النوع الثانى (٢) .

وليس قولك: " لأكرمنك " جزاء الشرط .

وحينئذ يكون معنى قولهم : (موطئة للقسم) أنها موطئة لجواب القسم . (٣)

ومعنى (موطئة) أنها جعلت مابعد الشرط جوابا للقسم ، وزال حكم جزاء الشرط عنه .

ولو قلت: " لئن أكرمتنى أكرمك " ، أو " فإنى أكرمك " ونحوه مما يستقيم أن يجاب به الشرط ، لم يجز (٤) .

قال " أبوبكر مبرمان " (٥) : إن التقدير فى قولك : " لئن زرتنى لأزورنك " : " والله إن زرتنى والله لأزورنك " (٦) .

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام .   ٢) ينظر : ص٣٩٧ من التحقيق .

٣) ينظر: ابن يعيش ٩/٢٢ .   ٤) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٧٠ .

٥) أبوبكر مبرمان : محمد بن على بن إسماعيل ، سمع من المبرد ، وأخذ عن الزجاج ، وبعد صيته فى النحو .
من تصانيفه : شرح شواهد سيبويه ، وشرح كتاب سيبويه ، ولم يتمه ، وشرح كتاب الأخفش . توفى سنة ٣٤٥ هـ .
ينظر : إنباه الرواة ٣/١٥٤ ، والبغية ١/١٧٥ ونشأة النحو /١٤٩ .

٦) يقول أبو محمد فى التخمير ٢ ورقة ١٧٦ : " للنحويين فى اللام الأولى والثانية من قولك: (لئن زرتنى لأزورنك) ونحوه كلام :
فأكثر البصريين على أن اللام الأولى مؤكدة ، والثانية لام جواب القسم بمعنى : (والله إن زرتنى لأزورنك) .
قال على بن عيسى : ويصلح أن تكون الأولى جوابا ، والثانية مؤكدة ، إلا أن الأولى أحق بالتأكيد ؛ لأنه يجوز طرحها ، ولا يجوز طرح الثانية .

....

وقال الكوفيون وكثير من البصريين : اللام الأولى بدل من الاسم المقسم به ، والثانية لام جواب القسم ، وتقدير الكلام والله إن زرتني لأزورنك " .

وكان " الزجاج " يضعف أن تكون الأولى لام القسم ويقول : إنك إنما تحلف على فعلك لا فعل غيرك (١).

والفصيح أن يدخل حرف الشرط بعد اللام الموطئة على فعل ماض ، كما في قوله تعالى : " لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ .. " (٢) وقوله : " وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ .. " (٣) .

= ومضهم يحملها على تقدير قسمين بمعنى : (والله ان زرتني والله لأزورنك) ذكر هذا أبو سعيد السيرافي عن أبي بكر مبرمان ، وغلطه أبو سعيد ، لأن الشرط وحده لا يفيد ، وهذا يرجع الى معنى التوكيد .
وقال الكوفيون وكثير من البصريين : اللام الأولى خلف من القسم ، والثانية لام جواب القسم ، بتقدير : (والله ان زرتني لأزورنك) .
وكان الزجاج يضعف أن تكون الأولى لام قسم ، ويقول : انك انما تحلف على فعلك لا على فعل غيرك ، وانما دخلت اعلاما أن الجملة بكمالها معقودة بالقسم " .

١) ينظر : المرجع السابق .

٢ ، ٣) سورة الحشر ، من الآية / ١٢ .

[لام جواب " لَوْ " وَ " لَـوْلاَ "]

(فصل) " ولام جواب (لَوْ ، ولَوْلاَ) نحو قوله تعالى : " لَوْكَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّـهُ لَفَسَدَتَا " ، وقوله : " وَلَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُم ورحمتهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ " .

ودخولها لتأكيد ربط إحدى الجملتين بالأخرى ، ويجوز حذفها ، كقولـه تعالى : " لَوْنَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا " .

ويجوز حذف الجواب أصلا ، كقولك : " لوكَانَ لِي مَالٌ " وتسكت ، أى : لأنفقت وفعلت .

ومنه قوله تعالى : " وَلَوْأَنَّ قُرآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ " ، وقوله : " لَوْأَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً " ... " .

النوع الرابع : اللام التى تكون جوابا لـ " لَوْ " وَ " لَوْلاَ " .

اعلم أن هذه اللام مفتوحة ، وهى فى وجوب كل واحدة منهما للتوكيد ، وتختصان بالفعل الماضى ، مثال الأول قوله تعالى : " لَوْكَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللّهُ لَفَسَدَتَا ... "(1) .

الشاهد فيه : أن اللام فى قوله : " لَفَسَدَتَا " لتوكيد جواب " لو " ، ودالة على أن الفساد لازم لوجود الآلهة .

والمعنى : لوكان فيهما آلهة غير الله ، و " إلا " فى موضع " غير " فيصير وصفا ، كما أن " غيرا " يوضع موضع " إلا " فيستثنى به .

والمعنى : لوكان فيهما آلهة إلا الله ، كما تقول : " له عندى قلام غير جاريـة " ، أى : إلاجارية .

وحمله على البدل وعلى الانفراد كفر ؛ لأن مع البدل يصير المعنى : لوكان فيهما الله تعالى لفسدتا ، ومع الانفراد يصير المعنى : لوكان فيهما آلهـة منفردة عن الله ، فيؤدى إلى إثبات الآلهة مع الله .

فإذا قيل : " ماجاءنى قومك إلا زيد " على البدل ، كان المعنى : جاءنى زيد وحده . فلوحمل " إلا الله " على البدل يصير إلى قولك : لوكان فيهما الله وحـده لفسدتا " .

وقال فى " الكشاف " : إنما امتنع الرفع على البدل ؛ لأن " لو " بمنزلة " إِنْ "

---

1) سورة الأنبياء ، من الآية /٢٢ .

....

في أن الكلام معه موجب ، والبدل لا يكون من الموجب ، وإنما يكون في كلام غير موجب (١) .

فإن قلت : فهل يجوز من حيث الصناعة النصب على الاستثناء ؟

قلت: إن ذلك يفسد المعنى .

بيان ذلك : أنك إذا قلت : " لو جاءني القوم إلا زيداً لقتلتهم " ، كان المعنى أن القتل امتنع لكون زيد معهم ؛

فلو نصب في الآية ، كان المعنى : أن فساد السموات والأرض امتنع لوجود الله مع الآلهة ، وفي ذلك إثبات آلهة مع الله .

رفعت على الوصف ، لم يلزم منه محذور ؛ لأن المعنى : لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا .

ومثال الثاني قوله تعالى : " .. وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا " (٢) .

الشاهد فيه : أن اللام في قوله تعالى : " لَاتَّبَعْتُمُ " مؤكدة ، وهي جواب " لولا " ، و" قليلا " صفة مصدر محذوف ، والتقدير : إلا اتباعا قليلا .

واختلفوا في المستثنى منه إلى خمسة أقوال:

أحدها : أنه الهاء والميم في " جاءهم " .

والثاني : أن المستثنى منه " أذاعوا " .

والثالث : أنه الهاء في " به " .

والرابع : أنه مستثنى من قوله : " لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا " (٣) .

الخامس : هو استثناء من قوله : " لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ " (٤) .

---

١) الكشاف ٤ / ٧ وينظر : التفسير الكبير للفخر الرازي ٢٢ / ١٥٠ .

٢) سورة النساء ، من الآية / ٨٣ : " وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا " .

٣) سورة النساء ، من الآية / ٨٣ .

٤) زاد أبو البركات في كتابه : البيان ١ / ٢٦٢ وجها سادسا ، حيث يقول : " في هذا الاستثناء ستة أوجه :

أحدها : أن يكون استثناء من قوله تعالى : (لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ) .

والثاني : أن يكون استثناء من الواو في قوله تعالى : (لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ) .

....

قوله : (ودخولها لتأكيد (١) ربط احدى الجملتين بالأخرى).

اعلم أنا قد ذكرنا — فيما سبق فى مباحث " لولا " — كيفية ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى ، فليطلب منه (٢) .

قال " أبومحمد " : إنما دخلت اللام فى جواب " لو " دون جواب " إنْ " الشرطية ؛ لأنها غير عاملة فى الشرط والجزاء ، فدل انجزامه على ارتباطه بما قبله (٣) .

ولما فرغ من بيان علة دخول اللام فى جواب كل واحد منهما ، أردفه بمسألتين :

المسألة الأولى : أنه يجوز حذف هذه اللام والاقتصار على ذكر الفعل الذى دخلت عليه ؛ لقوله تعالى : " لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا .. " (٤) .

الشاهد فيه : أن الأصل : (لونشاء لجعلناه) فحذفت اللام وحدها من الفعل ، كما تراه ، للعلم بأنها مرادة فى المعنى .

قال فى " الكشاف " : إنما حذفت هذه اللام — ههنا — ودخلت على جواب "لو" فى قوله : " .. لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا .. " (٥) ، للدلالة على أن أمر المشروب دون أمر المطعوم ، من قبل أن المشروب إنما يحتاج إليه تبعا للمطعوم .

ألا ترى أنك إنما تسقى ضيفك بعد أن تطعمه (٦) .

= والثالث : أن يكون استثناء من الواو فى قوله تعالى : (أَذَاعُوا بِهِ) أى : أذاعوا بالخبر .

والرابع : أن يكون استثناء من الهاء فى (به).

والخامس : أن يكون استثناء من الهاء والميم فى (جاءهم) .

والسادس : أن يكون استثناء من الكاف والميم فى (عليكم) .

وقيل : إنّ (قليلا) منصوب ؛ لأنه صفة مصدر محذوف ، وتقديره : إلا اتباعا قليلا ، فحذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه " .

وينظر : معانى القرآن للفراء ١/ ٢٧٩ ، ٢٨٠ ومعانى الأخفش ١/ ٢٤٣.

١) فى ابن يعيش ٩/ ٢٢ والمفصل المطبوع / ٣٢٧ [ارتباط] ولا يترتب عليه اختلاف فى المعنى .

٢) ينظر : ص ٣٠٩ من التحقيق.

٣) التخمير ٢ ورقة ١٧٧.

٤) سورة الواقعة ، من الآية / ٧٠ : " لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ " .

٥) سورة الواقعة ، من الآية / ٦٥ : " لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ " .

٦) الكشاف ٦/ ٧٨.

....

وقال الشاعر :

[٨٢] فَلَوْ أنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا ∴ جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ (١)

الشاهد فيه : أنه حذف اللام التى هى جواب " لو " لعلم المخاطب به ، والأصل أن يقال : لجرى الدميان .

المسألة الثانية : أنه يجوز حذف الجواب ، لدلالة " لو " عليه واقتضائها له ، والمذكور من صوره ثلاث :

الأولى : قولك : " لو كان لى مال " مقتصرا عليه .

الشاهد فيه : أن الأصل أن تقول : " لو كان لى مال لأنفقته " أو لفعلت كذا ، ولكنك أسقطت الجواب ، وسكت عنه ، لعلم السامع به .

الثانية : قوله تعالى : " وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ .. " (٢) .

الشاهد فيه : أن جواب " لو " مضمر ، والتقدير : لو أن قرآنا سيرت به / الجبال ٣٣٧/ب أو قطعت به الأرض ، أو كلم به الموتى لكان هذا القرآن .

وهذه الجمل ، أعنى : سيرت ، وقطعت ، وكلم ، فى موضع النصب وصفا للقرآن .

وقال فى " غرائب التفسير " : جوابه فى نية التقديم ، وتقديره : وهم يكفرون بالرحمن ، ولو أن قرآنا سيرت به الجبال . الآيات (٣) .

وهذا منقول ـ أيضا ـ عن الفراء (٤) .

---

١) بيت من الوافر قاله : على بن بدال بن سليم (الخزانة ٣/ ٣٥١) .
وهو من شواهد : المقتضب ١/ ٢٣٦، ٢ / ٢٣٦ ، ٣ / ١٥٣ والمنصف ٢ / ١٤٨ والصحاح (دما) ٦ / ٢٣٤٠ وأمالى الشجرى ٢ / ٣٤ والإنصاف ١/ ٣٥٧ وابن يعيش ٤/ ١٥٢ ، ٥/٦ ، ٩/ ٢٤ واللسان (دمى) ٢/ ١٤٢٩ والأشمونى ٤/ ١١٩ ، والخزانة ٣ / ٣٤٩ وشرح شواهد الشافية / ١١٢ وحاشية يس ٢/ ٣٣٣ .
والمعنى : لم يختلط دمى ودمه من بغضى له وبغضه لى ، بل يجرى دمى ميمنة ودمه ميسرة .

٢) سورة الرعد ، من الآية / ٣١ : " وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الجبال ، أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ ، أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى ، بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا .. " .

٣) الغرائب : ورقة ٨٧ .

٤) معانى القرآن ٢ / ٦٣ : " وقوله : " وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ " لم يأت بعده جواب لـ " لو " فإن شئت جعلت جوابها متقدما : وهم يكفرون ولو أنزلنا عليهم الذى سألوا .

....

والوجه في حذف التاء من قوله : " كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى " مع إثباتها في الفعليـــن قبله : أن الموتى يشتمل على المذكر الحقيقي ، والتغليب له ، فكان حذف التاء منـــه أحسن ، لأن الجبال والأرض ليستا كذلك .

الثالثة : قوله في التنزيل : " قَالَ : لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ "(١)
الشاهد فيه : أن جواب "لو" محذوف ، والتقدير : لجأت إليه ، أو تشبثت بـــه ، أو دفعتكم عني .

———

= وإن شئت كان جوابه متروكا ، لأن أمره معلوم ، والعرب تحذف جواب الشيء إذا كان معلوما ، وإرادة الإيجاز ، كما قال الشاعر :
وَأُقْسِمُ لَوْ شَيْءٌ أَتَانَا رَسُولُــهُ ∴ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعَـا ".

١) سورة هود / ٨٠ .

[لام الأمــــــــر]

(فصل) " ولام الأمر، نحو قولك: " لِيَفْعَلْ زيد " وهي مكسورة، ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه، كقوله تعالى: " فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ".

ويجوز حذفها في ضرورة الشعر، قال:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْــــسٍ ∴ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَـــــالا

النوع الخامس: لام الأمر: وهي التي تدخل على الفعل المضارع؛ لتدل على أن الإتيان به مطلوب المتكلم، كقولك: "ليقم زيد" فأُمِرَ بها الغائب، وربما أمروا بها المخاطب.

وقد سبق الكلام في أحكامها على التفصيل في مباحث الفعل (1).

وهذه اللام مكسورة؛ لأنها في اختصاصها بالفعل المجزوم كاختصاص لام الجر بالاسم المجرور، فكما أن تلك لا تكون إلا مكسورة مع الظاهر، فكذلك هذه، والفعل لا مضمر له، فتعين أن تكون مكسورة.

قوله: (ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه).

اعلم أن لام الأمر إذا دخلت عليها الواو العاطفة، أو الفاء، فإن شئت تركتها على ما كانت عليه مكسورة، وإن شئت كسرتها (2). واحتج على ذلك بقوله تعالى:

---

1) عرائس المحصل، المجلد الثالث / ١٢٠ (رسالة).

2) يقول سيبويه ٤/١٥١: " .. وفعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثل ذلك؛ لأنها كثرت في كلامهم، وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها، وذلك قولك: فلينظر وليضرب.
ومن ترك الهاء على حالها في (هِيَ وَهُوَ) ترك الكسرة في اللام على حالها ".
ويقول المبرد في المقتضب ٢/١٣١: " .. واعلم أن هذه اللام مكسورة إذا ابتدئت، فإذا كان قبلها فاء، أو واو فهي على حالها في الكسر، وقد يجوز إسكانها، وهو أكثر على الألسن، تقول: قم وليقم زيد (فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ)، (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ).
وإنما جاز ذلك، لأن الواو، والفاء لا ينفصلان؛ لأنه لا يتكلم بحرف واحد، فصارتا بمنزلة ما هو في الكلمة، فأسكنت اللام هربا من الكسرة، كقولك في عَلِمَ: (عَلْمَ)، وفي فَخِذ: (فَخْذ) .. ".
وينظر: معاني الحروف للرماني / ٥٧ واللامات للهروي / ١٥٧ والمغني ١/٢٢٣.

....

" فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي .. " (١).

الشاهد فيه : أنه سكن لام الأمر بعد الفاء في : " فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي " .

وكذلك أيضا أسكنها بعد الواو في قوله : "وَلْيُؤْمِنُوا بِي "، والفاء والواو فيهما للعطف ، واللام للأمر ، والفعل جزم باللام ، والواو ضمير الفاعلين ، والنون محذوفة علامة للجزم .

قال " أبو محمد " : وقد قُرِئَ بكسرها معهما.(٢).

وقرأ " أبو جعفر ": "فليستجيبوا " بإشمام الكسر قليلا ، إبانة عن الأصل ، وهو الكسر .

قال " الزجاج " : وقد حكى " الفراء " فتحها عن بعض العرب ، كما حكى بعض البصريين فتح لام الإضافة ، وهما شاذان جدا(٣).

ولقائل أن يقول: إن " ثم " العاطفة كالفاء ، والواو في جواز تسكين لام الأمر بعدها ، لكن الإسكان مع الفاء أكثر ، ومع الواو أقل من الفاء ، ومع " ثم " أقل منهما (٤).

---

١) سورة البقرة ، من الآية / ١٨٦ : " .. فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ".

٢) التخمير ٢ ورقة ١٧٨.
لكن أبا حيان في البحر المحيط ٤٧/٢ يقول : " .. واللام لام الأمر ، وهي ساكنة ، ولا نعلم أحدا قرأها بالكسر .. ".

٣) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٧٨ وابن يعيش ٢٤/٩.

٤) يقول ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ١٧٢/٢ : " وإسكانها مع الفاء أكثر منهما ، ومع الواو أكثر من (ثم) .. ".
ويقول الهروي في كتابه اللامات / ١٥٨ : " .. فإن كان قبلها (ثم) فإن الوجه كسر اللام ؛ لأن (ثم) حرف يقوم بنفسه ، ويمكن الوقوف عليه والابتداء بما بعده ، والفاء والواو لا يمكن ذلك فيهما ، وذلك قولك :
(ثم ليخرج زيد ، ثم ليركب عمرو) .
وقد يجوز الإسكان حملا على الواو ، والفاء ؛ لأنهما جميعا حروف عطف ، وقد قُرِئَ قوله تعالى: " ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ، وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ، وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ " بالوجهين جميعا " .
لكن المبرد في المقتضب ١٣٢/٢ يقول : " وأما قراءة من قرأ (ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ) ،
=

....

قوله : (ويجوز(١) حذفها [في](٢) ضرورة الشعر) .

اعلم أن حذف لام الأمر شاذ على خلاف القياس ، كما أن حذف لام الجـــر من الاسم المجرور كذلك .

والأفصح عند حذف لام الأمر رفع الفعل ، وإن كان قصد الطلب باقيا ، وقـــد تقدم الكلام في شرح البيت في مباحث الأمر(٣) .

ـــ

= فإن الاسكان في لام (فلينظر) جيد ، وفي لام (ليقطع) لحن ؛ لأن لام (ثم) منفصلة من الكلمة .
وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي " .
وهذا أمر غريب من المبرد ؛ لأنه لحن القراءة ، مع أنها قراءة أربعة من القـــراء السبعة ، والحضرمي لم ينفرد بهذه القراءة .
وينظر : الحجة لابن خالويه / ٢٥٢ وتحبير التيسير / ١٤٤ وابن يعيش ٩/ ١٤٠ ومعاني الحروف للرماني / ٥٨ والمغني ١/ ٢٢٣ والأشموني ٤/ ٤ ورصف المباني/ ٢٢٩ .

١) في ابن يعيش ٩/ ٢٤ والمفصل المطبوع ٣٢٧ [وقد جاء] .
٢) سقط من المخطوطة .
٣) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الثالث / ١٦٦ (رسالة) . والبيـت المقصـــود (محمد تفد نفسك الخ) .

[لام الابتـــــداء]

(فصل) " ولام الابتداء : هى اللام المفتوحة فى قولك : " لزيد منطلق " ، ولاتدخل إلا على الاسم والفعل المضارع ، كقوله تعالى : " لَأنتمْ أشدُّ رهبةً " ، " وإنَّ ربَّك ليحكُمُ بينَهم " وفائدتها توكيد مضمون الجملة .

ويجوز عندنا " إن زيدا لسوف يقوم " ، ولايجيزه الكوفيون .. " .

النوع السادس : لام الابتداء ؛ وهى مفتوحة ، جاءت للتأكيد ، وتدخل على الاســـم والفعل المضارع .

مثال دخولها على المبتدأ قوله تعالى : " لَأنتُم أشدُّ رهبةً ... " (١)

الشاهد فيه : أن الأصل : أنتم أشد رهبة فى صدورهم من رهبة الله ؛ لما أوقعه فى قلوبهم من الرعب .

والضمير فى " صدورهم " يعود إلى اليهود ، ثم جاءت اللام لتأكيد المبتـــدأ وهو " أنتم " ، وإعلاما بأنه المحكوم عليه بالخبر .

ولقائل أن يقول : يجوز — أيضا — أن تكون هذه اللام لام جواب القســـم ، وحينئذ يكون التقدير : والله لأنتم أشد رهبة فى صدورهم .

قال فى " الكشاف " : رهبة : مصدر " رهب " المبنى للمفعول ، كأنه قيل : أشد مرهوبية (٢) .

وقال " الجوهرى " : رَهِبَ — بالكسر — خاف (٣) .

ومثال دخولها على الفعل المضارع قوله تعالى : " .. وإنَّ ربَّك ليحكمُ بينَهم .. " (٤)

الشاهد فيه : أن لام الابتداء دخلت على الفعل المضارع ، وهو " يحكم " لتأكيـــد مضمون الجملة .

وهذه اللام وقعت فى خبر " إنَّ " المشددة المكسورة ، ومحلها قبل " إنَّ " إلا أنهم استثقلوا الجمع بين حرفى تأكيد ، فأخروا اللام إلى الخبر (٥) .

---

١) سورة الحشر، من الآية /١٣ : " لَأنتمْ أشدُّ رهبةً فى صُدورهمْ منَ اللَّه ، ذلـــك بأنَّهمْ قومٌ لايَفْقهون " .

٢) الكشاف ٦/ ٩٩ .

٣) الصحاح (رهب) ١/ ١٤٠ .

٤) سورة النحل ، من الآية / ١٢٤ : " .. وإنَّ ربَّك ليحكمُ بينَهم يومَ القيامةِ فيما كانـــوا فيه يختلفون " .

٥) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٧٣ وابن يعيش ٩/ ٢٥ .

. . . .

فإن حيل بين "إنَّ" وبين الاسم بالظرف ، دخلت على الاسم ، نحو قوله تعالى : "وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ" (١) ، وقولك : "إِنَّ فِى الدَّارِ لَزَيْدًا" .

وقد تدخل على فضلة تتعلق بالخبر ، كما تقدم فى قول الشاعر :

إِنَّ امْرَأً خَصَّنِى عَمْدًا مَوَدَّتَهُ ∴ عَلَى التَّنَائِى لَعِنْدِى غَيْرُ مَكْفُورِ (٢)

وربما جاءت مع "أَنَّ" المفتوحة ، كما نقلناه فيما سبق من قول الشاعر :

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِىّ ∴ أَنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ الْمَطِىّ (٣)

قوله : (وفائدتها توكيد مضمون الجملة) .

اعلم أن المراد بالمضمون : الحكم بثبوت نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى ، وقد ذكرناه غير مرة .

قوله : (ويجوز عندنا : "إِنَّ زَيْدًا لَسَوْفَ يَقُومُ" ، ولا يجيزه الكوفيون) .

قال فى "الحواشى" : إنما لم يجزه أهل الكوفة ؛ لأن اللام تختص بالفعل الحال ، و"سوف" للاستقبال ، ويمتنع كون الفعل الواحد حالا مستقبلا معا فى حالة واحدة .

ومعتمد البصريين : أن اللام تجردت للدلالة على التأكيد فقط (٤) .

ولقائل أن يقول : إن اللام فى قولك : "إِنَّ زَيْدًا لَفِى الدَّارِ" لام التوكيد فى الأسماء ، وحينئذ تكون لام الابتداء داخلة على الحرف أيضا ، وقد أهمل المصنف ذكره (٥) .

———

١) سورة الصافات / ٨٣ .
٢) سبق توضيح هذا البيت ص١٣٠ من التحقيق .
٣) سبق توضيح هذا البيت ص ١٣٤من التحقيق .
٤) الحواشى / ٦٠ وينظر : ابن يعيش ٩ / ٢٦ والايضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٧٣ .
٥) يقول ابن الحاجب فى الإيضاح ٢ / ٢٧٣ : "..فان زعم أنه ذكرها فى أنها قد دخلت على المضارع ، فليقل — أيضا — تدخل على الحرف وعلى كل ما يصلح أن يكون خبرا ، كقولك : (ان زيدا لفى الدار) ، و (ان زيدا لطعامك آكل) وأشباه ذلك .." .

[اللام الفارقة = لام الفصـــل]

(فصل) " واللام الفارقة فى نحو قوله تعالى : " إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ " ، وقوله : "وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ " .
وهى لازمة لخبر "إن" إذا خففت .. " .

النوع السابع : اللام الفارقة بين "إِنْ " المخففة من الثقيلة ، وبين "إِنْ " النافية .
وهذه اللام عند الكوفيين بمعنى "إلا " ، وجعلوا " إِنْ "بمعنى " ما " النافية ، وستعرف وجه ضعفه (١) .

---

١) لم يوضح الشارح حقيقة الخلاف بين البصريين والكوفيين ، كما لم يبين لنا وجهـــة نظره فى ضعف رأى الكوفيين ، وسوف أحاول توضيح وجهة نظر كل من الفريقين فـى هذه المسألة مع بيان موقفى منهما .
يقول أبو البركات فى الإنصاف ٢ / ٦٤٠ : " ذهب الكوفيون إلى أن (إِنْ) إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى (ما) ، واللام بمعنى : (إلا) ..
ثم عرض أبو البركات وجهة نظرهم فقال: " إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء ذلـــك كثيرا فى كتاب الله ، وكلام العرب ، قال الله تعالى : "وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا " أى: وماكادوا إلا يستفزونك .. ثم قال الشاعر :
شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًـــا ∴ كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّـــدِ
أى : ماقتلت إلا مسلما .
وعرض كذلك رأى البصريين ووجهة نظرهم فقال: " وذهب البصريون إلى أنها مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها لام التأكيد .. واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مخففة من الثقيلة ؛ لأنا وجدنا لها فى كلام العرب نظيرا ، وأنا أجمعنا على أنه يجـــوز تخفيف (إنّ) — وإن اختلفنا فى بطلان عملها مع التخفيـف — وقلنا : إن اللام لام التأكيد ؛ لأن لها — أيضا — نظيرا فى كلام العرب ، وكون اللام للتأكيد فـى كلامهم مما لاينكر لكثرته ، فحكمنا على اللام بما له نظير فى كلامهم .
فأما كون اللام بمعنى (إلا) فهو شىء ليس له نظير فى كلامهم ، والمصير إلى مالـــه نظير فى كلامهم أولى من المصير إلى ماليس له نظير .. " .
وأرجح مذهب البصريين لما يأتى :
أ — ان اللام للإيجاب والتحقيق ، وما للنفى ، فلا يجوز اجتماعهما فى حال ، فيكون الكلام محققا منفيا ، وعلى هذا لايجوز إظهار (ما) فى الآية ، فتقول: (ماكادوا ليستفزونك ..) . وكذلك فى البيت لايصح أن نقول : ماقتلت لمسلما ..
ب — لاعهد لنا باللام تكون بمعنى (إلا) ، ولو ساغ ذلك — ههنا — لجاز أن يقال: (قام القوم لزيدا) ، على معنى : إلا زيدا ، وذلك غير صحيح .
جـ — يوضع الشىء موضع غيره إذا كان معناه كمعناه ، فأما إذا باينه فحملـــه عليه خطأ .

===

....

والمذكور من صور اللام الفارقة اثنتان :

أولهما : قوله تعالى : " إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ " (١) .

اعلم أن " لَمَّا " بتشديد الميم قراءة " ابن عامر " و" عاصم " و " حمزة " ، وذلك لأن قوله : " إن كل نفس " هى النافية ، وهى بمعنى " ما " و " لَمَّا " المشددة بمعنى " إلا " — كما قالوا :

" نشدتك الله لما فعلت " ، والمعنى : إلا فعلت

والمراد : ماكل نفس إلا عليها حافظ .

وقرأ الباقون " لَمَا " مخففة ، و " إِنْ " هى المخففة من المثقلة ، واللام فى " لَمَا " للتأكيد ، وهى الفارقة بين " إِنَّ " المؤكدة ، وبين " إِنْ " النافية ، و " ما " زائدة ، والتقدير :

إن الأمر والشأن كل نفس لعليها حافظ (٢) / ٣٣٨/أ

و " إِنَّ " إذا خففت ، أضمر بعدها الأمر والشأن ، ويكون اسمها ، والجملة التى بعدها خبرها ، ومفسرة للأمر والشأن .

وثانيهما : قوله تعالى : " ... وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ " (٣) .

قال فى " الكشاف " : " وإن كنا " هى المخففة من الثقيلة ، واللام هى الفارقة بينها وبين النافية ، والأصل : وَإِنَّهُ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ غَافِلِين .

= وينظر : معانى الحروف / ٧٥ واللامات للهروى / ٩٩ ، ١٠٠ وابن يعيش ٨ / ٧٢ ، والمغنى ١ / ٣٧ والأزهية للهروى / ٣٨ والبحر المحيط ٤ / ٢٧٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٧٤ .

١) الطارق / ٤ .

٢) ينظر : حجة القراءات لأبى زرعة / ٧٥٨ : " قرأ ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة : " إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا " بالتشديد ، أى : ماكل نفس إلا عليها حافظ ، و (إِنْ) بمعنى (ما) ، و (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) .
والعرب تقول : " نشدتك الله لما فعلت " المعنى : إلا فعلت .
وقرأ الباقون : " لَمَا " بالتخفيف . (ما) تكون زائدة على هذه القراءة ، المعنى : إِنْ كل نفس لعليها حافظ " .
وينظر : معانى القرآن للفراء ٣ / ٢٥٤ والبيان لابن الأنبارى ٢ / ٥٠٧ .

٣) سورة الأنعام ، من الآية / ١٥٦ : " أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ " .

....

على أن الهاء ضمير الشأن (١).

وقد وقع فى كثير من النسخ : (فصل فى لام الجر) (٢) وليس من الأصل ، وقد سبق حكم هذه اللام .

---

١) الكشاف ٢/٩٥، ٩٦.

٢) لم يذكر ابن الحاجب فى كتابه الإيضاح هذا الفصل ،فبعد أن أنهى كلامه على اللام الفارقة ، شرع فى الحديث عن تاء التأنيث الساكنة ٢/٢٧٥.
أما ابن يعيش ٩/٢٧فقد قال : (فصل) " ولام الجر فى قولك : (المال لزيد)و (جئتك لتكرمنى) لأن الفعل المنصوب بإضمار (أنْ) فى تأويل المصدر المجرور ، والتقدير : لإكرامك ".
ولكنه لم يتعرض لهذا الفصل بالشرح ، مما يؤكد كلام الرازى فى أن هذا الفصل ليس من الأصل ؛ لأنه قد سبق الحديث عنه .

ومن أصناف الحرف : تاء التأنيث الساكنة

" وهى التاء فى "ضَرَبَتْ" ودخولها للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث،وحقهــا السكون ،ولتحركها فى " رَمَتَا " لم ترد الألف الساقطة ؛ لكونها عارضة إلا فى لغــة رديئة ، يقول أهلها : "رَمَاتَا" ٠٠" ٠

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : تاء التأنيث٠٠) ٠

اعلم أنه قد تزاد التاء للمؤنث فى أول المستقبل وفى اخره ، نحو قولك : "تَفْعَلُ" ، و"فَعَلَتْ" ، فإن أخرت عن الاسم كانت ضميرا ، وان تقدمت ، كانت علامة ،والتى تزاد فى الأفعال الماضية ،ولاتكون إلا ساكنة ، نحو: "قَامَتْ" ، و "قَعَدَتْ" ، والمراد : تأنيث الفاعل ٠

وجاز إلحاقها بالفعل ؛ لأن الفعل والفاعل بمنزلة شئ واحد ٠

قوله : (وهى التاء فى "ضَرَبَتْ") ٠

يريد : أن تاء التأنيث الساكنة لاتكون إلا فى آخر الأفعال الماضية ٠

قوله : (ودخولها للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث[1]) ٠

اعلم أن الأصل فى علامة التأنيث أن تكون مقارنة للاسم المؤنث ومتأخرة عنــه ، وانما تقدمت ــ ههنا ــ عن الموضع المستحق لها ؛ لأجل زيادة الاعتناء بإعلام السامع بأن الاسم الذى أسند إليه الفعل مؤنث[2] ٠

فإن قلت : أليس أن الفعل قد يكون مسندا إلى المفعول فى نحو : "ضربت هنـد" على البناء للمفعول ، فلم اقتصر المصنف على ذكر الفاعل ؟

قلت : إن مفعول مالم يسم فاعله فاعل عند أكثر النحويين ، وحينئذ يكــون مندرجا تحت اسم الفاعل[3] ٠

---

١) فى المخطوطة [مؤنثا] وهو خطأ ؛ لأن خبر " أنّ " لايكون إلا مرفوعا ٠
٢) فى المخطوطة [مؤنثا] وهو خطأ ؛ لأن خبر "أن" لايكون الا مرفوعــا ٠
٣) يقول ابن الحاجب فى الإيضاح ٢/٢٧٥: " ٠٠ وانما قال : ليؤذن بأن الفاعل مؤنث جريا على مذهبه فى أن مفعول مالم يسم فاعله فاعــل ؛ ولذلك أدخله فى الفاعل ــ على ماتقدم ــ وسماه فاعلا فى غير موضع ، وهذا مذهب الكوفييــن وكثير من المتقدمين البصريين ٠٠" ٠

....

قوله : (وحقها السكون) .

إنما كانت ساكنة ؛ لأنها إنما تلحق الماضي من الأفعال ، وهو مبنى ، فكان ما التحق به مبنى مثله [١] .

ألا ترى أن تاء التأنيث التى تلحق الأسماء فى نحو : " طلحة " و " حمزة " ، لما كان الاسم معربا ، كانت التاء اللاحقة له أيضا معربة ؛ توفيرا لحكم المتبوع على تابعه .

وقيل : إنما كانت ساكنة ؛ لأنها حرف ، والحروف مبنية ، والأصل فى البناء أن يكون على السكون ، وقد سبق تقريره [٢] .

والى هذا أشار المصنف بقوله : لأنها حرف .

قوله : (والتحركها فى " رمتا " لم ترد الألف الساقطة ، لكونها عارضة) .

اعلم أنك إذا قلت : " رمى زيد " كانت لام الفعل ثابتة فى اللفظ ، وهى : الألف المنقلبة عن الياء ، فإن كان الفاعل مؤنثا لحقت تاء التأنيث الفعل ، وسقطت لامــه ، حذارا من اجتماع الساكنين على غير حده ، وحده ، أن يكون الأول من الساكنين حرف لين ، والثانى حرفا مدغما ، كقوله تعالى : " .. وَلَا الضَّالِّين " [٣] .

وقوله : " وَمَا مِنْ دَابَّةٍ .. " [٤] ونحو ذلك .

واذا وجب حذف أحد الساكنين ، كان حذف الألف أولى ؛ لما ذكرناه مــن الوجهين فى الأسماء المنقوصة [٥] ، إذا نونت فى حالتى الرفع والجر ، فتقول : " رمت هند " .

---

١) ابن يعيش ٩/ ٢٧ ، ٢٨ : " .. إن تاء التأنيث اللاحقة للأسماء تكون متحركة فى الوصل ، نحو قولك : (هذه امرأة قائمة يافتى ، ورأيت امرأة قائمة يافتــى ، ومررت بامرأة قائمة يافتى) .
والتاء التى تلحق الافعال لاتكون إلا ساكنة وصلا ، ووقفا ، وذلك قولك : (قَامَتْ هِنْدٌ ، وَهِنْدٌ قَامَتْ) .. " .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٧٥ ، ٢٧٦ والرضى ٢/ ٤٠١ .

٢) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٨٤ (مخطوط) .

٣) سورة الفاتحة ، من الآية / ٧ : " صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ " .

٤) سورة الأنعام ، من الآية / ٣٨ : " وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ، ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ " .

٥) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٩٨ (مخطوط) .

. . . .

فاذا قلت : " رَمَتَا " تحركت تاء التأنيث ، ضرورة أن ماقبل الألف لايكون إلامفتوحا، [وقد] (١) زالت العلة الموجبة لحذف الألف التي هي لام الفعل ، وهي التقاء الساكنين.

وكان القياس أن تعود الألف ، ويقال : " رَمَاتَا " ، واليه ذهب قوم . والجمهور على خلافه (٢) . وأن الألف التي هي لام الفعل لاتعود وان تحركت التاء ، ومعتمدهم أن الحركة العرضية لااعتداد بها ، وهي في تقدير المعدوم ، ومثل ذلك : قوله تعالى : " لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا (٣) .. " ، فإن الواو التي هي عين الفعل لم ترجع وان تحركت النون بالكسر ، لملاقاتها لام التعريف .

وهذه الحركة في تاء التأنيث ، عرضت من جهة أن الألف يجب أن يكون الحرف الذي قبلها مفتوحا ، ولولا لحوق الألف التي هي ضمير الاثنين ، لكانت تاء التأنيث ساكنة .

فقول المصنف : (ولتحركها) الضمير المؤنث يرجع إلى تاء التأنيث .

وقوله : (لم ترد الألف الساقطة) على بناء الفعل للمفعول ، وارتفاع الألف ، بإسناد الفعل إليه ، وعلى هذا التأويل لايكون في "ترد" ضمير .

ويجوز أن يبنى الفعل للفاعل ، وحينئذ يكون فيه ضمير مستتر هو فاعل الفعل الذي أسند إليه .

وقوله : (لكونها : عارضة) الضمير المؤنث يرجع إلى حركة التأنيث في " رَمَتَا " .

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام .

٢) ابن يعيش ٩/٢٨ في : " .. واذا لقيها ساكن بعدها حركت بالكسر ، لالتقاء الساكنين، نحو قولك : " رَمَتِ المرأةُ " ، ولايرد الساكن المحذوف ، إذ الحركة غير لازمة ، إذ كانت لالتقاء الساكنين ، ولذلك تقول : " المرأتان رمتا " فلا ترد الساكن ، وإن انفتحت التاء ؛ لأنها حركة عارضة ، إذ ليس بلازم أن يسند الفعل إلى اثنين ، فأصل التاء السكون ، وانما حركت بسبب ألف التثنية .
وقد قال بعضهم : " رَمَاتَا " فرد الألف الساقطة ، لتحرك التاء ، وأجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو : " قولا " و "بيعا" و "خافا" ، وذلك قليل رديء من قبيل الضرورة .. " .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٧٦ والرضي ٢/٤٠١ .

٣) سورة البينة ، من الآية الأولى : " لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ " .

....

ولقائل أن يقول :إن التقدير يحتاج إلى مقدمة ثانية ، وهى :
وكل ماكانت حركته عارضة ، فلا اعتداد بها ونحو ذلك.

قوله : (إلا فى لغة رديئة) [١] .

اعلم أن الاستثناء متصل ، ووجه هذه اللغة متقدم ، وجار على القيــاس ، كما حكيناه أول الكتاب فى سقوط همزة الوصل عند تحرك لام التعريف [٢] ، ولأنهم قالوا :
" لم تخافا " فأعادوا الألف ، وإن كانت حركة الفاء التى هى لام الفعل عرضية .

ألا ترى أنك إذا قلت : " لم تخف " أسقطت الألف التى هى عين الفعل ، لالتقاء الساكنين .

وإذا ألحقت به ضمير الاثنين ، تحركت الفاء ، لوقوع الألف بعدها ، وعادت الألف التى هى عين الفعل ، وإن كانت حركة الفاء عرضية .

---

١) يقول الرضى ٤٠١/٢ : " وجاءت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء ، لكون الألف كجزء الكلمة ، فقالوا : (رماتا ، وغزاتا) ، ولاتقول : (رمات المرأة) ؛ لأن الحركة لأجل كلمة منفصلة ، ليست كجزء ماقبلها ، اذ الظاهر ليس فى الاتصال كالضمير.. "
وينظر : ابن يعيش ٢٨/٩ (وقد وصف هذه اللغة بأنها قليلة رديئة)، والايضاح لابن الحاجب ٢٧٦/٢.

٢) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٩٨ (مخطوط) .

ومن أصناف الحرف : التنويـــن

" وهو على خمسة أضرب :

الدال على المكانة فى نحو : " زيد " و " رجل " ، والفاصل بين المعرفة والنكرة فى نحو : " صه " ، و " مه " ، و " إيه " ، والعوض من المضاف إليه فى " إذ " و " حينئذ " و " مررت بكل قائما " ، و " لات أوان " ، والنائب مناب حرف الإطلاق فى إنشاد بنى تميم فى نحو قول جرير :

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ وَالْعِتابَـــــنْ ∴ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابَـــــنْ

والتنوين الغالى فى نحو قول رؤبة :

وَقاتِمُ الْأَعْماقِ خاوِى الْمُخْتَرَقْـــــنَ ∴ ....

ولا يلحق إلا القافية المقيدة .. " .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : التنوين) .

التفسير : ونصدره ببحثين :

[معنى التنوين]

البحث الأول : قال " أبو محمد " : التنوين : غنة فى الخيشوم ، تلحق آخر الاسم (١) .

وقال " عبد المجيد " : التنوين : نون ساكنة ، تتبع حركة الآخر ، وليست بنون توكيد الفعل المستقبل (٢) .

وقال " ابن السراج " : التنوين : نون صحيحة ساكنة .

وانما سماها النحويون بهذا الاسم ، وخصوها بهذا اللقب ، ليفرقوا بينها وبين النون المتحركة التى تكون فى تثنية الأسماء والأفعال وجمعهما (٣) .

وقال صاحب الشافى (٤) : هو نون ساكنة فى اللفظ ، دون الخط (٥) .

---

١) التخمير ٢ ورقة ١٧٩ بزيادة [الخفيف] .

٢) هكذا يقول ابن الحاجب فى كتابه الإيضاح ٢٧٦/٢ : " التنوين : نون ساكنة تتبع حركة الآخر ، ليست بنون التوكيد فى الفعل .. " .
وينظر : ابن يعيش ٢٩/٩ وشرح الكافية للرضى ٤٠٢/٢ والهمع ٧٩/٢ والأشمونى بحاشية الصبان ٣٠/١ .

٣) الأصول ٨/١ وعبارته : " والتنوين : نون صحيحة ساكنة ، وانما خصها النحويون بهذا اللقب ، وسموها تنوينا ؛ ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التى تكون فى التثنية والجمع .

٤) صاحب الشافى : هو المبرد ، وقد سبق التعريف بـه .

٥) يقول ابن هشام فى أوضح المسالك ٣/ (ط ثانية — الحلبى — مصر ١٣٦٩هـ — ١٩٥٠ م) : " التنوين : وهو نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد .

....

وتعوض منها فى النصب ألفا فى الخط ،وإذا وقفت عليها فى اللفظ أيضا ،فتقـول : " رأيت زيدا ".

وتحذفها فى المرفوع والمجرور إذا وقفت عليها من غير عوض (١)، فتقول : " هـذا زيد " ، و " مررت بزيد " من غير الواو ، والياء ، وهذا هو المشهور .

وقد شذ مذهبان :

أولهما : أنه أثبت الحروف الثلاثة كلها : الواو فى الرفع ، والياء فى الجر ، والألـف فى النصب .

وثانيهما : أن الثلاث تسقط ،وهى : الواو ، والياء ، والألف (٢) .

وقد جاء فى القرآن مثبتا فى كلمة واحدة ، وهو قوله : " وَكَأَيِّنْ .. " (٣)، حيث

= وينظر : ابن يعيش ٩/ ٢٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٧٦ وشرح الرضى علـى الكافية ٢/ ٤٠٢ وشرح الألفية لابن الناظم / ٢٣ وشرح الألفية للمرادى ١/ ٢٣ والهمع ٢/ ٧٩ والأشمونى بحاشية الصبان ١/ ٣٠ .

(١) يقول أبو البركات فى أسرار العربية / ١٦٣ : " .. فإن قيل: فلم أبدلوا من التنوين ألفا فى حال النصب ،ولم يبدلوا من التنوين واوا فى حال الرفع ،ولا ياء فى حـال الجر؟ قيل: لوجهين :
أحدهما : إنما أبدلوا من التنوين ألفا فى حال النصب ؛ لخفة الفتحة ، بخـلاف الرفع والجر ، فإن الضمة والكسرة ثقيلتان .
والوجه الثانى : أنهم لو أبدلوا من التنوين واوا فى حالة الرفع ، لكان ذلك يـؤدى إلى أن يكون اسم متمكن فى آخره واو قبلها ضمة ، وليس فى كلام العرب اسـم متمكن فى آخره واو قبلها ضمة .
ولو أبدلوا من التنوين ياء فى حالة الجر لكان ذلك يؤدى إلى أن تلتبس بيـاء المتكلم ؛ فلذلك لم يبدلوا منه ياء .. " .

(٢) يقول أبو البركات فى أسرار العربية / ١٦٤ : " .. على أنه من العرب مـن يبدل فى حالة الرفع واوا ، وفى حالة الجر ياء .
ومنهم من لا يبدل فى حالة النصب ألفا ،كما لا يبدل فى حالة الرفع واوا ،ولا فى حالة الجر ياء .
وهى لغة قليلة ، وأجود اللغات : الإبدال فى حال النصب ،وترك الإبـدال فى حال الرفع والجر .. " .

(٣) سورة يوسف ، من الآية / ١٠٥ : " وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا ، وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ " .

....

جاء ، وأصله : " أَبِيّ " دخل عليه الكاف .

البحث الثاني : / اختلفوا في العلة التي اقتضت [مجئ] (١) التنوين في الكلام إلى ٣٣٨/ب أقوال أربعة :

الأول : قاله "الفراء" : إنهم إنما جاءوا بالتنوين ؛ فرقا بين الأسماء والأفعال ؛ ليتميز به أحد الجنسين من الآخر (٢).

الثاني : أنه لما كانت الأسماء على ضربين ثقيل وخفيف ، أحبوا تفريقهما بأمارة تدل عليه ، فأحدثوا التنوين في الخفيف منها ، فرقا بينها وبين المثقل ، وكان الخفيف للزيادة أجمل لخفته (٣) .

الثالث : أنه إنما دخل التنوين الكلام لأجل الفصل بين الكلمتين ، ولئلا تكثر الحركات .

الرابع : أن الموجب للإسكان طلب الاستراحة به ، وحذارا من توالي الحركات .

وقد اختير القول الأول ؛ لأن التنوين بإجماع أهل النحو أحد دلائل الاسم ، ولا يكون كذلك إلا وهو الفارق بينه وبين الفعل (٤) .

[أقسام التنوين]

وقوله : (وهو على خمسة أضرب) .

اعلم أنه لا دليل على الحصر في خمسة أضرب سوى الاستقراء .

الضرب الأول : التنوين الدال على المكانة والصرف ، ويدخل المعرفة والنكرة جميعا ، كقولك : " جاءني زيد ورجل غيره " ، وكذلك : كل تنوين لحق اسما معربا ، لم يشبه الفعل من وجهين من الوجوه التسعة التي مضت في باب ما يمنع من الصرف (٥) .

---

١) في المخطوطة [قلب] وهو تحريف ؛ لأنه لا يناسب المعنى ، والصواب ما أثبته ، ولعل كلمة [قلب] تحريف لكلمة [جلب] .
٢) ينظر : الهمع ٢/ ٧٩ .
٣) ينظر : التخمير ٢ ورقة ١٧٩ والمرتجل / ٩ .
٤) ينظر : ابن يعيش ٩/ ٢٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٧٦ ومابعده وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٣ ، ٢ / ٤٠٢ وشرح الألفية لابن الناظم / ٢٣ والهمع ٢/ ٧٩ .
٥) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الأول / ١٢٦ (رسالة) .

....

الضرب الثاني : التنوين الفاصل بين المعرفة والنكرة ، وهذا التنوين لا يكون إلا في اسم منكور .

قال في كتاب الوقوف على أسرار الحروف : ويختص هذا بحركات البناء ، دون حركات الإعراب ، نحو : " إيه " و " صه " و " مه " [1] . وقد سبق ذكر كل واحد منها في مباحث المبنيات [2] .

ومنه : " جاء نسي سيبويه " و " سيبويه آخر " ، و " سيبويه " مبنى على الكسر ، فاذا نكرته نونته ، ومثله : " عمرويه " و " نفطويه " و " درستويه " ، إن أردت المعرفة كسرته ، وان أردت النكرة نونته .

فان قلت : ما الفرق بين هذا التنوين ، وبين التنوين في "رجل" من حيث أن الاسم المنون في كل واحد منهما نكرة ؟

قلت : ان التنوين في " رجل " ليس بتنوين تنكير ، وان كان الاسم نكرة .

بيان ذلك أنك لو جعلته اسما لشخص بعينه زال عنه التنكير ، ولم يزل عنه تنوينه .

ولو كان التنوين فيه تنوين تنكير ، امتنع بقاؤه عند جعله علما لشخص بعينه .

وأما زواله عند مجيء لام التعريف ، فليس لأنه للتنكير [3] .

ألا ترى أنك لو سميت رجلا بـ " حسن " لم يكن تنوينه للتنكير ، ولو أدخلت اللام عليه مع بقائه علما زال التنوين ، وليس ذلك لأنه كان للتنكير .

---

1) ابن يعيش ٩/ ٢٩ : " .. والثاني : أن يكون دالا على النكرة ، ولا يكون في معرفة البتة ، ولا يكون إلا تابعا لحركات البناء ، دون حركات الإعراب ، وذلك نحو: "صه" و "مه" ، و "ايه" ، فإذا قلت : " صه " منونا فكأنك قلت : " سكوتا " ، واذا قلت : " صه " بغير تنوين ، فكأنك قلت : " السكوت " ، واذا قلت : " مه " بالتنوين فمعناه : " كفا " ، واذا قلت: " مه " فكأنك قلت : " الكف " .
وكذلك إذا قلت : " إيه " معناه : استزادة ، واذا قلت: " إيه " فكأنك قلت: " الاستزادة " ، فالتنوين علم التنكير ، وتركه علم التعريف .. " .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٧٧ والمرتجل لابن الخشاب/ ٩ وشرح الألفية للمرادي / ١/ ٢٤ والأشموني بحاشية الصبان ١/ ٣٤ .

2) عرائس المحصل ورقة ١٦٣ (مخطوط) .

3) يقول ابن الحاجب في الايضاح ٢/ ٢٧٧ : " .. وأما زواله عند مجيء اللام للتعريف ، فليس زواله لكونه للتنكير .. وانما زال للتضاد بينه وبين اللام .. " .

. . . .

الضرب الثالث : التنوين الواقع عوضا من المضاف إليه في "إذ" و" حينئذ "،و"مررت بكل قائما ".

اعلم أنا قد أوردنا كل واحد من هذه الأمثلة الثلاثة بشرحه في مباحث المجرورات فليطلب منه (١).

قال في الحواشي : "قوله : " مررت بكل قائما " نظير قوله : " كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ "(٢)، أي : كل المؤمنين ، فحذف المضاف إليه ، وعوض عنه التنوين ، ولأن قوله : "قائما" حال ، والحال لايكون من النكرة مؤخرا ، فعلم أن "كلا" مضاف إلى معرفة (٣).

قوله : (" ولات أوان ").

المضاف محذوف ،وأصله : لات أوان فعلك .

الضرب الرابع : التنوين النائب مناب حرف الاطلاق في إنشاد بني تميم ،وهو تنوين لايراد منه الترنم ؛ لأن الترنم لايكون إلا بالألف وأختيها ،وهو كل تنوين جعل مكان حرف المد واللين في القوافي المطلقة .

قال في الحواشي : يريد بقوله : النائب مناب حرف الإطلاق : أنه بدل من حرف الإطلاق(٤).

قال جرير :

[٨٣] أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ .. وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ (٥)

---

١) عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٦٥٣ (رسالة).

٢) سورة البقرة ، من الآية / ٢٨٥ : " .. كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ،لانفرق بين أحد من رسله ،وقالوا : سمعنا وأطعنا ،غفرانك ربنا وإليك المصير " .

٣) الحواشي ، ورقة / ٦١.

٤) الحواشي ورقة / ٦١ وعبارته : "قوله : في التنوين النائب مناب حرف الإطلاق . قال : يبدل حرف الإطلاق نونا من لايريد الترنم ؛ لأن ذا يحصل بالألف، ويكون أيضا زائدا على القافية .." .

٥) بيت من الوافر (ديوانه / ٥٨) .

وهو من شواهد : الكتاب ٤/ ٢٠٥ ونوادر أبي زيد / ١٢٧ والخصائص لابن جني ١/ ١١٧، ٢/ ٩٦ والمنصف ١/ ٢٢٤ ، ٢/ ٧٩ والإنصاف ٢/ ٦٥٥ وابن يعيش ٤/ ١٥، ٥/ ٧ ، ٩/ ٣٣ والمغني ٢/ ٣٤٢ وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٤ ، وشرح الألفية للمرادي ١/ ٢٦ وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ٦ والهمع ٢/ ٥٧ والخزانة ١/ ٣٤، ٤/ ٥٥٤ والأشموني بحاشية الصبان ١/ ٣١ والمرتجل لابن الخشاب ١/ ١٢٥.

....

الشاهد فيه : أن التنوين بدل من حرف الإطلاق الذى هو الألف — ههنا — والأصل: " والعتابا " ، "ولقد أصابا" .

وأراد : " ياعاذله " فرخم .

يقول: أقلى لومى ياعاذله ، ودعينى ،وتأملى ما أفعله ، فإن كنت مصيبا فصوبينى ولاتعذلينى على شئ ماعرفتيه ، ولاتبينتيه ، حتى تخبرينى ، فتقولى ماتقولينه عن علم .

وهذه النون تقع بعد حرف الروى ، وتدخل الفعل ،وتجتمع مع الألف واللام ، وتدخل المبنى .

قال " عبد القاهر" : إنما يفعلون ذلك إذا أرادوا ترك الترنم والغناء ، لأجل أن التنوين ليس فيه من الامتداد مافى الألف ،والواو ،والياء ، وهو مع ذلك يشاكلها ،لما فيه من الغنة (١) .

الضرب الخامس : التنوين الغالى ، بالغين المعجمة ،وهو : كل تنوين لحق قافية مقيدة للترنم ، وهو قليل ،وهذا التنوين بعد حرف الروى يقع زائدا على الوزن . (٢)

ويسمى الأخفش هذا التنوين " الغالى " ، ويسمى الحركة التى تقع قبله "الغلو" ؛ [لأنه دخل دخولا جاوز الحد ؛ لأنه منع من الوزن ،والغلو (٣) : تجاوز الحد] (٤) .

قال رؤبة :

[٨٤] وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِى الْمُخْتَرَقْنْ (٥)

= أقلى : خففى . اللوم : العذل : الملامه . الصحاح (عذل) ٥ / ١٧٦٢ .
العتاب : لومك الرجل على إساءة كانت له إليك . اللسان (عتب) ٤ / ٢٧٩٢ .
ويروى البيت : (إن أصبتِ) بكسر التاء على معنى : إن قصدت النطق بالصواب .
ويرويه بعضهم بضم التاء فى قوله : (أصبت) على أنها ضمير المتكلم ،والمعنى : إذا أنا أصبت فاعترفى لى بالإصابة ،وقولى : لقد أصاب .

١) المقتصد ١ / ١٠ (رسالة) .
٢) ينظر : ابن يعيش ٩ / ٣٤ والأشمونى ١ / ٣٣ .
٣) الصحاح (غلا) ٦ / ٢٤٤٨ : " وغلا فى الأمر يغلو غلوا ،أى جاوز فيه الحد " .
٤) مابين الحاصرتين بياض فى المخطوطة ،وما أثبته نص ابن يعيش ٩ / ٣٤ .
٥) رجز (ديوانه / ٣٠) وبعده :

مُشْتَبِهُ الْأَعْلَامِ لَمَّاعُ الْخَفَقْنْ

وهو من شواهد : الكتاب ٤ / ٢١٠ والخصائص ١ / ٢٦٤ ، ٣٢٠ ، ٣٣٣ والمنصف ٢ / ٣ ، ٣٠٨ ، والمحتسب ١ / ٨٦ والصحاح (عمق) ٤ / ١٥٣٣ والمقتصد ١ / ١٠ (رسالة) وابن يعيش ٢ / ١١٨ ، ٩ / ٣٤ والمغنى ٢ / ٣٤٢ ، ٣٦١ وشرح الألفية للمرادى ١ / ٢٩ والهمع ٢ / ٣٦ والأشمونى بحاشية الصبان ١ / ٣٢ والعينى ١ / ٣٨ ، ٣ / ٣٤٦ والخزانة ١ / ٣٨ ، ٤ / ٢٠١ .

....

الشاهد فيه : أن الأصل : خاوى المخترق ، بسكون القاف ، ثم زيد عليه التنوين .
قال فى "الحواشى" : الغرض من إلحاق هذا التنوين : الدلالة على الوقف ؛ لأجل أن الشعر مسكن الآخر ، فإذا قلت : "خاوى المخترق" لم يعلم أواصل أنت أم واقف .
وإذا ألحقت هذه الزيادة انفصل الوقف من الوصل [١] .
والقاتم : هو الأغبر [٢] . أراد : ورب بلد قاتم .
والأعماق : جمع عمق ، وهو : البعد ، ويقال : بلد عميق ومعيق ، أى : بعيد [٣] .
والخاوى : الخالى [٤] . والمخترق : الموضع الذى يمر فيه [٥] .
يريد : أن الطرق فى هذا الموضع خالية ؛ لأنها لاتسلك .
قال فى أسرار الحروف : وهذه الزيادة فى آخر البيت تجرى مجرى الخرم [٦] فى أول البيت [٧] .

ولقائل أن يقول : إن المصنف قد أهمل ضربا سادسا من أضرب التنوين ، وهو : تنوين المقابلة ، وهو : كل تنوين لحق جمع المؤنث السالم فى نحو : "مسلمات" و "عرفات" ، سمى بذلك ؛ لأنه فى مقابلة النون فى "مسلمين" ، و "قانتين" [٨] .

---

١) الحواشى ، ورقة ٦١ .
٢) الصحاح (قتم) ٥ / ٢٠٠٥ .
٣) اللسان (عمق) ٤ / ٣١٠٧ .
٤) الصحاح (خوى) ٦ / ٢٣٣٣ .
٥) اللسان (خرق) ٢ / ١١٤٢ .
٦) السابق (خرم) ٢/١١٤٥ : "... قال ابن سيده : الخرم فى العروض : ذهاب الفاء من (فعولن) فيبقى (عولن) ، فينتقل فى التقطيع إلى (فعلن) ، قال : ولايكون الخرم إلا فى أول جزء فى البيت ..." .
٧) ينظر : ابن يعيش ٩/٣٣ .
٨) ينظر : المرتجل لابن الخشاب /١٠ وشرح الألفية للمرادى ١/٢٥ وشرح الألفية لابن الناظم /٢٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٧٨ وابن يعيش ٩/٣٤ وشرح الرضى على الكافية ١/١٣ .

[التنوين ساكن إلا أن يلاقى ساكنا آخر فيكسر أو يضم]

(فصل) " والتنوين ساكن أبدا ، إلا أن يلاقى ساكنا آخر ، فيكسر ، أو يضم ، كقوله تعالى : "وَعَذَابٍنِ ارْكُضْ" .

وقرئ بالضم ، وقد يحذف كقوله :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ∴ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلَا

وقرئ : " قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ .. " .

قوله : (والتنوين ساكن أبدا ، إلا أن يلاقى ساكنا آخر ، فيكسر أو يضم)

اعلم أن الموجب لسكونه : أنه حرف ، وكل حرف مبنى ، والأصل فى المبنى أن يكون ساكنا ، والمقتضى لتحريكه بالكسر ماعرفته من أنه الأصل فى التقاء الساكنين ، وقد يحرك بالضم للاتباع ، وقد يحذف طلبا للتخفيف ، تشبيها له بحروف المد واللين فى نحو : " يغزو القوم " ، و " يرمى الرجل " ، و " يخشى الناس " ، اللام فى " القوم " ساكنة ، وحروف العلة قبلها سواكن ، فحذفت ، حذارا من اجتماع ساكنين على غير حد ..

وقد احتج على تحريك التنوين بالكسر بقراءة حمزة ، وأبى عمرو ، وعاصم " .. وَعَذَابٍنِ ارْكُضْ .. " (١) .

الشاهد فيه : أن التنوين : نون / ساكنة ، وبعدها راء ساكنة ، فاجتمع ساكنان ، فكسر الساكن الأول ، وهو النون ، لما ذكرناه . ٣٣٩/أ

واحتج على تحريك التنوين بالضم بقراءة الباقين (٢) : " وَعَذَابٌنُ ارْكُضْ " بضم التنوين ، إتباعا لضمة الكاف ، ولأنهم لو كسروا النون لكان فيه خروج من كسر إلى ضم ، وذلك مستثقل عندهم ، وليست الراء عندهم بحاجز ، لسكونها ، والحرف الساكن ليس بحاجز حصين ، فكأن النون المكسورة تليها الكاف المضمومة ، فكما استثقلوا نحو : " فِعُل "

---

(١) سورة ص ، من الآيتين / ٤١ ، ٤٢ " وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ . ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ " .

(٢) المهذب فى القراءات العشر ٢/ ١٨١ : " قرأ أبو عمرو ، وعاصم ، وحمزة ، ويعقوب ، وقنبل ، وابن ذكوان بخلفهما بكسر التنوين وصلا ، والباقون بضمه ، واتفقوا على ضم همزة الوصل فى الابتداء .. " .
وينظر : إتحاف فضلاء البشر / ٣٧٢ .

. . . .

بكسر الفاء وضم العين ، لما فيه من الخروج من الكسر إلى الضم حتى طرحوه في كلامهم ، كما بيناه فيما تقدم ، فكذلك يستثقلون نحو ذلك ،فيقولون : " أُقْتُل " بضم همزة الوصل ، إتباعا لضمة التاء ،ولا يقولون : " إِقْتُل " بكسر الهمزة ، لما ذكرناه من كراهة الخروج من الكسر إلى الضم .

وقد احتج على جواز حذف التنوين إذا لقيه ساكن بعده بوجهين :

أولهما : قول أبى الأسود :

[٨٥] فَذَكَّرْتُهُ ثُمَّ عَاتَبْتُهُ .. عِتَابًا رَفِيقًا وَقَوْلاً جَمِيلاَ
فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ .. وَلاَ ذَاكِرِ اللَّهَ إِلاَّ قَلِيلاَ (١)

الشاهد فيه : أن الأصل : " ذَاكِرًا اللَّهَ " بتنوين ونصب " الله " ،إلا أنه حذف النون لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ،ولهذا كان قوله : " اللَّهَ " منصوب .

ويجوز فى "ذاكر" الجر والنصب ، فالجر عطفا على "مستعتب" ، وجعل "لا" زائدة ، كما كانت زائدة فى قوله : " .. وَلاَ الضَّالِّينَ " (٢) .

ونصبه على تأويل أن "لا" بمعنى "غير" والإعراب متعذر فيها ، فوجب أن يكون إعرابها على ما هو من تتمتها ،وهو مابعدها .

---

١) بيتان من المتقارب (ذيل ديوانه / ٢٠٣) .
والبيت الثانى من شواهد : الكتاب ١/ ١٦٩ والمقتضب ٢ / ٣١٢ والخصائص ١/ ٣١١ والمنصف ٢ / ٢٣١ ومجالس ثعلب ١/ ١٢٣ وأمالى ابن الشجرى ١/ ٣٨٣ والإنصاف ٢ / ٦٥٩ وابن يعيش ٩/ ٣٥ والمغنى ٢/ ٥٥٥ والهمع ٢/ ١٩٩ والخزانة ٤/ ٥٥٤ واللسان (عتب) ٤ / ٢٧٩٣ .
أبو الأسود : ظالم بن عمرو بن ظالم — وقيل : ابن سفيان — بن عمرو بن حلس ابن يكر بن كنانة ، أبو الأسود الدؤلى البصرى . كان من سادات التابعين ، ومن أكمل الرجال رأيا ، وأسدهم عقلا .
صحب الإمام على بن أبى طالب ،وشهد معه صفين .
ينسب إليه أنه أول من وضع النحو ،وهو أول من نقط المصحف .
توفى سنة ٦٩ هـ .
ينظر : أخبار النحويين البصريين للسيرافى / ١٠ وطبقات الزبيدى / ٢١ ونزهة الألباء / ٦ وبغية الوعاة ٢/ ٢٢ ونشأة النحو / ١٩ .
٢) سورة الفاتحة ،من الآية / ٧ : "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ " .

....

وسبب هذا الشعر : أن رجلا من بنى سليم ، يقال له : نسيب بن حميد ، كان يغشى أبا الأسود ، ويتحدث إليه ، ويظهر له محبة شديدة .

ثم ان " نسيبا " قال لأبى الأسود : قد أصبت جبة ، فقال له أبو الأسود : أرسل بها إلى حتى أنظر إليها ، فأرسل بها إليه ، فأعجبت أبا الأسود ، فقال لنسيب : ألست تبيعها بقيمتها ؟

فقال : لا ، بل أكسوكها .

فأبى أبو الأسود أن يقبلها إلا بشراء ، فقال له : أرها لمن يبصرها ، فأراها أبو الأسود ، فقومت بثمانين درهما ، فذكر ذلك لنسيب ، فأبى أن يبيعها ، فزاده ، وهو يتأبى حتى بلغ بالثمن مائتين وخمسين درهما ، فأبى نسيب بيعها ، فقال هذين البيتين .

والمعنى : ذكرته مابيننا من المودة ، فألفيته ، أى : وجدته غير مستعتب ، أى : غير راجع بالعتاب عن قبح مافعل (١) .

قال "الفراء" : اعتتب فلان : إذا رجع عن أمر كان فيه إلى غيره (٢) .

<u>وثانيهما</u> : قراءة أبان (٣) بن عثمان مع جماعة فى الشاذ " ٠٠ أَحَدُ ٠ اللَّهُ الصَّمَدُ " (٤) ، بحذف التنوين من أحد ، لالتقاء الساكنين ، كما تحذف حروف اللين ، لالتقائهما ، كما بيناه فيما تقدم (٥) .

قال فى الحواشى : ويحتاج فى هذا الحذف إلى السماع ، لأنه قليل (٦) .

ـــ

١) ينظر : شرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ١/ ٦٦ .
٢) الصحاح (عتب) ١/ ١٧٦ واللسان (عتب) ٤ / ٢٧٩٣ .
٣) هو : أبان بن عثمان بن يحيى بن زكريا اللؤلؤى ، ويعرف بالأحمر . تنظر ترجمته فى : ميزان الاعتدال للذهبى ١/ ١٠ والأعلام ١/ ٢٧ والبغية ١/ ٤٠٥ ومعجم المؤلفين ١/ ١ .
٤) سورة الصمد ، من الآيتين ١ ، ٢ : " قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ٠ اللَّهُ الصَّمَدُ " .
٥) تنظر القراءة فى : الكشف عن وجوه القراءات السبع للقيسى ٢/ ٣٩١ ومعانى القرآن للفراء ٣/ ٣٠٠ والبحر المحيط ٨/ ٥٢٨ . وينظر : الإنصاف ٢/ ٦٥٩ وابن يعيش ٩/ ٣٥ .
٦) الحواشى ، ورقة ٦٢ .

ومن أصناف الحرف : النون المؤكدة

" وهى على ضربين : ثقيلة ،وخفيفة ،والخفيفة تقع فى جميع مواقع[1] الثقيلة ، إلا فى فعل الاثنين ، وفعل جماعة المؤنث ،تقول: " اضْرَبَنَّ "،و " اضْرِبُنَّ " ، و " اضْرِبِنَّ " ، وَ " اضْرِبَنْ " ، وَ " اضْرِبُنْ " ، وَ " اضْرِبِنْ " .

وتقول : " اضْرِبَانِّ " ، وَ " اضْرِبْنَانِّ " ،ولاتقول : " اضْرِبَانْ " ،ولا " اضْرِبْنَانْ " إلا عند "يونس " ... " .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : النون المؤكدة).

التفسير : ونصدره ببحثين :

البحث الأول : أن نسبة النون إلى الفعل المضارع الذى تدخل عليه فى التأكيد كنسبة " قد " إلى الفعل الماضى الذى تدخل عليه ، فكما أن قولك: " قد خرج "آكد من قولك : " خرج "، فكذلك قولك: " تضربن " آكد من قولك : " تضرب " .

وكذلك فى الأمر قولك : " اضْرِبَن "آكد من قولك : " اضرب "، لأن هذه النون موضوعة لتأكيد الفعل الداخلة عليه .

قال " الخليل " : إذا أتيت بالنون الخفيفة فأنت مؤكد ، وإذا أتيت بالثقيلة فأنت أشد تأكيدا [2] .

والمراد بالثقيلة : النون المشددة .

وتدخلان فى سبعة مواضع : الأمر ،والنهى ،والاستفهام ،والدعاء ،والشرط المؤكد بـ " ما " ،وجواب القسم ،والتحضيض .

ويلحقان فعل الواحد المذكر والمؤنث ،وفعل الاثنين ،وفعل جمع المذكر ،وجمع المؤنث المتصل به ضمائرها .

وفعل كل من ذكر قد يكون صحيحا ،وقد يكون معتلا ،والمعتل فى هذا الباب على ضربين :

---

١) فى ابن يعيش ٩/٣٧ والمفصل المطبوع / ٣٣٠ [مواضع] ولا يترتب عليه اختلاف فى المعنى.

٢) الكتاب٣ / ٥٠٩ : " .. وزعم الخليل أنهما توكيد كما التى تكون فصلا . فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد ،وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيدا " .

....

معتل اللام ، ومعتل العين ، وكل واحد منهما قد يكون من ذوات الواو ، وقد يكون من ذوات الياء .

والنون المشددة مفتوحة إلا فى فعل الاثنين ، وفى فعل جماعة المؤنث فإنها مكسورة ، والنون الخفيفة لاتكون إلا ساكنة .

البحث الثاني : اختلف أهل البصرة وأهل الكوفة فى جواز إدخال النون الخفيفة على فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة فى نحو : " افعلان " ، و " افعلنان " :

فذهب الكوفيون ويونس البصرى إلى جواز ذلك ، وقالوا :
كل موضع دخلته النون الثقيلة ، جاز أن تدخله النون الخفيفة (١) .

وقال البصريون : النون الخفيفة يمتنع أن تدخل فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة

وحجة الكوفيين : أن الخفيفة تفيد التوكيد ، كما أن الثقيلة كذلك ، فوجب أن تدخل فى كل موضع دخلته الثقيلة .

فإن قلت : إنه يؤدى إلى اجتماع الساكنين فى الدرج ، وهما :
الألف والنون إذا قلت فى فعل الاثنين : " اضربان " وفى فعل جماعة النسوة " اضربنان " ، وجمع الساكنين فى الدرج على غير حده ممتنع .

قلت : لانسلم امتناع ذلك ، فإنه قد جاء ذلك فى كلام العرب فى نحو : " الْتَقَتْ حَلْقَتَا الْبِطَان " (٢) بإثبات الألف مع لام التعريف ، وهما ساكنان .

وقول بعض العرب " له ثلثا المال " بإثبات الألف ، فجمع بينها وبين لام التعريف (٤)

وقرأ " نافع " : " .. مَحْيَايْ .. " (٣) بسكون الياء بعد الألف ، وجمع بين ساكنين .

---

١) الذى قاله الكوفيون أن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وانعقد إجماع النحويين على أن النون الثقيلة تدخل فى هذين الموضعين ، فكذلك النون الخفيفة .
وينظر : الكتاب ٣/ ٥٢٧ والإنصاف ٢/ ٦٥٠ وابن يعيش ٩/ ٣٨ وشرح الكافية للرضى ٢/ ٤٠٢ .

٢) البطان للقتب : الحزام الذى يجعل تحت بطن البعير ، وفيه حلقتان ، فإذا التقتا فقد بلغ الشد غايته . وهو مثل يضرب فى الحادثة إذا بلغت النهاية .
ينظر : مجمع الأمثال للميدانى ٣/ ١٠٢ تحقيق : محمد أبوالفضل ابراهيم (ط عيسى الحلبى ـ القاهرة) . والانصاف ٢/ ٦٥١ والبحر المحيط ٤/ ٢٦٢ .

٣) سورة الأنعام ، من الآية / ١٦٢ : " قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ " .

٤) السبعة فى القراءات لابن مجاهد / ٢٧٤ : " كلهم قرأ : (وَمَحْيَايَ) محركة الياء ، (وَمَمَاتِي) ساكنة الياء ، غير نافع ، فإنه أسكن الياء فى (وَمَحْيَايْ) ونصبها فى (ومماتِيَ) .. " .
وينظر : الكشف للقيسى ١/ ٤٥٩ والمهذب فى القراءات العشر ١/ ٢٣٤ والبحر المحيط ٤/ ٢٦٢ .

....

وقراءة "ابن عامر": "وَلَا تَتَّبِعَانْ" (١) بنون التوكيد الخفيفة (٢) . والمراد: موسى وهـــارون.

والذى سوغ جميع هذا أن الألف فيها فرط مد ، والمد يقوم مقام الحركة.

واجتماع الساكنين إذا كان الأول منهما ألفا كثير ، ومنه: قراءة (٣) من حذف الهمزة من "هَا أَنتُمْ.. (٤)".

وقراءة (٥) من أبدلها فى: "..أَأَنذَرْتَهُمْ (٦).." وبابه.

---

١) سورة يونس ، من الآية / ٨٩ : "قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ".

٢) حجة القراءات لأبى زرعة / ٣٣٦ : "قرأ ابن عامر": "وَلَا تَتَّبِعَانْ" بتخفيف النون ، المعنى: (فاستقيما وأنتما لاتتبعان سبيل الذين لايعلمون) ، وهو الذى يسميه بعض أهل العربية الحال ..
وقرأ الباقون: بالتشديد: "وَلَا تَتَّبِعَانِّ" ، موضع (تتبعان) جزم ، إلا أن النون الشديدة دخلت للنهى مؤكدة ، وكسرت لسكونها وسكون النون التى قبلها ، واختير لها الكسر ؛ لأنها بعد الألف ، وهى تشبه نون الاثنين.
وينظر: المهذب فى القراءات ١ / ٣٠٧ والكشف ١ / ٥٢٢ والسبعة لابن مجاهد / ٣٢٩ والبحر المحيط ٥ / ١٨٧ ، ١٨٨.

٣) المهذب فى القراءات العشر ١ / ٢٤١ : "(ها أنتم) القراء فيها على خمس مراتب: الأولى: لقالون ، وأبى عمرو ، وأبى جعفر بإثبات ألف بعد الهاء ، وهمزة مسهلة بين بين. الثانية: للأصبهانى بهمزة مسهلة مع إثبات الألف وحذفها. الثالثة: للأزرق بهمزة مسهلة مع إثبات الألف وحذفها ، وله وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ألفا محضة مع المد المشبع للساكنين. الرابعة: لقنبل بتحقيق الهمزة مع إثبات الألف وحذفها. الخامسة: للباقين بتحقيق الهمزة مع إثبات الألف ..".
وينظر: البحر المحيط ٢ / ٤٨٥.

٤) سورة آل عمران ، من الآية / ٦٦ : "هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ ، فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ".

٥) حجة القراءات لأبى زرعة / ٨٦ : "قرأ نافع وأبو عمرو "آنذرتهم" .. يهمزان ثم يمدان بعد الهمزة ..".
وينظر: السبعة لابن مجاهد / ١٣٦ والمهذب ١ / ٤٧ والكشف ١ / ٧٣ والبحر المحيط ١ / ٤٧.

٦) سورة البقرة ، من الآية / ٦ : "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ".

. . . .

وحجة أهل البصرة : أن وجود النون الخفيفة فى هذين الموضعين ، يستلزم إما تغيير اللفظ عن نظمه وبنائه و [إما] (١) الجمع بين ساكنين على غير حده ، فى الدرج ، وكل واحد منهما خلاف الأصل (٢) .

قوله : (والخفيفة تقع فى جميع مواقع الثقيلة ، الا فى فعل الاثنين ، وفعل جماعة المؤنث)

اعلم أن الاستثناء متصل ، وماذكره مذهب البصريين ، وقد عرفت مستندهم فى ذلك.

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام.

٢) الواقع أن الشارح ذكر رأى الكوفيين ، ووضح أدلتهم ، بيد أنه أشار إلى رأى البصريين، ولم يفصل أدلتهم تفصيلا يتضح معه وجه الصواب ، واكتفى بمجرد عرض الآراء ، ولم يبد فى المسألة رأيا نعرف منه مع من يقف.

وما لاشك فيه أن البصريين لهم — فى هذه المسألة — أدلة قوية ترجح مذهبهم على مذهب الكوفيين ، فهم يقولون : إنه لايجوز دخول نون التوكيد الخفيفة فى هذين الموضعين لما يأتى :

أولا : لايصح دخولها على نون الإثنين ؛ لأن نون الإثنين التى للإعراب تسقط ؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية ، وردته إلى أصله وهو البناء ، وإذا سقطت النون بقيت الألف ، فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يخل :

إما أن تحذف الألف ، أو تكسر النون ، أو تقر ساكنة ، فبطل أن تحذف الألف ؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الإثنين بالواحد .

وبطل أن تكسر النون ؛ لأنه لايعلم : هل هى نون الإعراب ، أو نون التوكيد ؟

وبطل أن تقر ساكنة ؛ لأنه يؤدى إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين فى الإدراج ، وذلك لايجوز ؛ لأنه إنما يكون ذلك فى كلامهم إذا كان الثانى منهما مدغما ، نحو : " دَابَّة ، وضَالَّة " .

ثانيا : يبطل إدخالها فى فعل جماعة النسوة ؛ لأنك إذا ألحقته إياها لم يخل: إما أن تبين النونين مظهرتين ، أو تدغم إحداهما فى الأخرى ، أو تلحق الألف ، فتقول : " يفعلنان " .

بطل أن تبين النونين مظهرتين ؛ لأنه يؤدى إلى اجتماع المثلين ، وذلك لايجوز .

وبطل أن تدغم إحداهما فى الأخرى ؛ لأن لام الفعل ساكنة ، والمدغم كذلك ، فيلتقى ساكنان ، وساكنان لايجتمعان ؛ لأنه يؤدى إلى تحريك اللام مع ضمير الفاعل من غير فائدة ، وذلك لا يجوز .

ليس هذا فقط ، بل إنه يؤدى إلى اللبس ؛ لأنه لايخلو : إما أن تحرك اللام بالفتح ، أو الضم ، أو الكسر :

فإن حركتها بالفتح التبس بفعل الواحد إذا لحقته النون الشديدة ، نحو : " تضربن يا رجل " .

═══

. . . .

تقول فى فعل الاثنين :

" يارجلان اضربانّ زيدا " بالنون المشددة مكسورة .

وفى جماعة / المؤنث : " يانسوة اضربنانّ خالدا " ، فتدخل ألفا قبل نون التوكيد ، حذارا ٣٣٩ من الجمع بين ثلاث نونات .

وهذه النون ـ أيضا ـ مشددة مكسورة .

ولو ألحقت الألف فيهما نون التوكيد المخففة لم يجز ، لما عرفته .

وصور هذا الفصل أربع :

الأولى : لحوق كل واحد من نونى التأكيد فعل الأمر فى الواحد المذكر ، تقول : " يازيد اضرب " ، ثم تؤكد الطلب ، فتقول : " اضربَنْ " بفتح الباء ، وسكون النون ، ثم تزيد فى التأكيد فتقول : " اضربَنَّ " بتشديد النون وفتحها ، مع فتح الباء قبلها ، إلا أن

= وان حركتها بالضم التبس بفعل الجمع ، نحو : " تضربُنّ يارجال " . وان حركتها بالكسر التبس بفعل المرأة المخاطبة ، نحو : " تضربِن ياامرأة " ، فبطل تحريك اللام وبطل أن تلحق الألف ، لأنه لايخلو :
إما أن تكسر النون ، لالتقاء الساكنين ، أو تترك ساكنة مع الألف .
بطل أن تكسر لالتقاء الساكنين ، لأنها تجرى مجرى نون الإعراب ، وذلك لايجوز .
وبطل أن تترك ساكنة مع الألف ، لأنه يجتمع ساكنان على غير حده ، لأنه لم ينقل ذلك عن أحد من العرب ، ولانظير له فى كلامهم .
فإذا ثبت هذا فلسنا بمضطرين إلى إدخالها على صورة لم تنقل عن أحد من العرب ، وتخرج بها عن منهاج كلامهم .
واستطاع البصريون تفنيد حجج الكوفيين فيما يأتى :
أ ـ ماقاله الكوفيون من أن كل موضع دخلته النون الثقيلة ، جاز أن تدخله النون الخفيفة ، لأن الثقيلة أصل للخفيفة فباطل ، لأن كل واحد منهما أصل ، وليست إحداهما من الأخرى ، لأنها لو كانت منها لكان حكمهما واحد ، وليس الأمر كذلك ، لأنك تبدل من الخفيفة ـ فى الوقف ـ ألفا ، وتحذف إذا لقيها ساكن ، وحكم " إنّ ، ولكنّ " بعد التخفيف كحكمهما قبله لايختلف فيهما ، فلما اختلف حكم النونين دل على اختلافهما فى أنفسهما .
ب ـ أما ماحكى عن بعض العرب من قوله : " التقت حلقتا البطان " ، وقول الآخر : " له ثلثا المال " فغير معروف ، والمعروف حذف الألف فى مثل هذا ، لالتقاء الساكنين .
واذا صح هذا عن أحد من العرب فهو من الشاذ الذى لايقاس عليه ، ولايعتد به لقلته .

=

....

الخفيفة إذا استقبلها ساكن ، سقطت ، وإذا وقفت عليها وقبلها فتحة أبدلتها ألفا ،

كما قال الأعشى :

.... ∴ وَلَاتَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا (١) [٨٦]

ج _ أما قراءة نافع : " .. مَحْيَايْ .. " فوجه هذه القراءة أنه نوى الوقف فحذف الفتح ، وإلا فلا وجه لهذه القراءة في حال الوصل ، إلا أن يجرى الوصل مجرى الوقف ، وذلك إنما يجوز في حال الضرورة .

د _ أما قراءة ابن عامر : " .. وَلَاتَتَّبِعَانْ .. " بالنون الخفيفة فهي قراءة تفرد بها ، وباقي القراء على خلافها ، والنون فيها للإعراب علامة الرفع ؛ لأن (لا) محمول على النفي ، لا على النهي ، والواو في (ولا) واو الحال ، والتقدير : فاستقيما غير متبعين .

هـ _ أما ماقاله الكوفيون : " إن الألف فيها فرط مد ، والمد يقوم مقام الحركة " فهو على كل حال لايخف كل الخفة ، ولا يعرى عن الثقل ، هذا مع عدم نظيره في النقل ، وضعفه في القياس ؛ لأن الألف لم تخرج عن كونها ساكنة ، وإذا كانت ساكنة فلا يجوز أن يقع بعدها ساكن إلا مدغما ، نحو : " دَابَّة ، وشَابَّة " ولأن الحرف المدغم بحرفين : الأول ساكن ، والثاني متحرك ، إلا أنه لما نبا اللسان عنهما نبوة واحدة ، وصارا بمنزلة حرف واحد وفيهما حركة ، رفع المد في الألف كأنه لم يجتمع ساكنان .

وينظر : الكتاب ٣ / ٥٢٧ والإنصاف ٢ / ٦٥٠ ومابعده وابن يعيش ٩ / ٣٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٨٠ وشرح الرضى ٢ / ٤٠٣ والبحر المحيط ٥ / ١٨٧ ومابعده .

١) عجز بيت من الطويل ، من قصيدة كان قد أعدها الأعشى ؛ ليمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتوجه إليه ، فلقيه أهل مكة فزينوا له الرجوع ، والعدول عن هذه الفكرة ، ثم غلبت عليه شقوته فمات على كفره (ديوانه / ١٣٧) وروايته :

فَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَاتَأْكُلَنَّهَا ∴ وَلَاتَأْخُذَنْ سَهْمًا حَدِيدًا لِتَفْصِدَا

وَذَا النُّصُبَ الْمَنْصُوبَ لَاتَنْسُكَنَّهُ ∴ وَلَاتَعْبُدِ الْأَوْثَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

وكتب النحاة _ وفي مقدمتها كتاب سيبويه _ أوردت البيت الشاهد هكذا :

فَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَاتَقْرَبَنَّهَا ∴ وَلَاتَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

ويبدو أن النحاة لفقوا هذا البيت من البيتين السابقين ، فضموا صدر البيت الأول إلى عجز البيت الثاني .

وهذا البيت من شواهد : الكتاب ٣ / ٥١٠ والمقتضب ٣ / ١٢ وأمالي الشجري ١ / ٣٨٤ ، ٢ / ٢٦٨ والإنصاف ٢ / ٦٥٧ وابن يعيش ٩ / ٣٩ ، ٨٨ ، ١٠ / ٢٠ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٥٦٠ والمغني ٢ / ٣٧٢ وأوضح المسالك ٢ / ٥٢ والهمع ٢ / ٧٨ والمطالع السعيدة ٢ / ١٤١ والبهجة المرضية / ٣٩٥ والتصريح ٢ / ٢٠٨ والعيني ٤ / ٣٤٠ .

الثانية : لحوقهما فعل أمر جماعة الذكور ، تقول : " اضربوا " ، فإذا أردت توكيد الطلب منهم ، أسقطت الواو التى هى ضمير جماعة الفاعلين ، وتركت الباء مضمومة ، كما كانت قبل حذف الواو ، ثم ألحقت الباء نون التوكيد الخفيفة ، وقلت : " اضْرِبُنْ " بكسر الراء ، وضم الباء ، وسكون النون ، فإذا أردت زيادة المبالغة فى الطلب ، جعلت الثقيلة موضع الخفيفة ، وقلت : " اضْرِبُنَّ " ، بتشديد النون مفتوحة .

الثالثة : لحوقهما فعل الواحدة المؤنثة ، تقول: " ياهند اضربى " ، فإن أردت تأكيد الطلب [أسقطت الياء التى هى ضمير المخاطبة ، وقلت : " يَاهِنْدُ[(١)]] اضْرِبِنْ " بكسر الراء والباء ، وسكون النون .

وان أردت زيادة التأكيد قلت: " يَاهِنْدُا ضْرِبِنَّ " بالنون المشددة المفتوحة .

فإن قلت: لم قدم المصنف التأكيد بالنون المشددة فى الذكر على التأكيد بالخفيفة؟ ولم اختار فعل الأمر للتمثيل دون غيره من الأفعال ؟

قلت : إنما قدم ذكر النون المشددة على ذكر المخففة ؛ لأن مذهب أهل البصرة أن الأصل فى هذا الباب إنما هو النون المشددة ، والخفيفة مأخوذة منها (٢) .

وانما اختار التمثيل بفعل الأمر ، لأنهما ألزم لفعل الأمر ، كما ستعرفه .

= الفصد : شق الجلد لاستخراج الدم . الصحاح (فصد) ٢/ ٥١٩
والنسك : العبادة . الصحاح (نسك) ٤ / ١٦١٢ .
والشاهد فيه : إدخال النون الخفيفة فى " فَاعْبُدَنْ " وقد أبدلها ألفا فى الوقف، كما تبدل من التنوين فى حال النصب .

١) مابين الحاصرتين زيادة للتوضيح .

٢) الواقع أن البصريين لم يقولوا : إن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة ، ولكن الذى قال بهذا الكوفيون .
أما البصريون فقالوا : إن كل واحد منهما أصل فى نفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ، فالنون الشديدة والخفيفة - وان اشتركا فى التأكيد - فهما متغايران فى الحقيقة ، وكلتاهما لتأكيد الفعل واخراجه عن الحال ، وتخليصه للاستقبال ، والثقيلة آكد فى هذا المعنى من الخفيفة .
والذى يدل على أن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة أن الخفيفة تتغير فى الوقف، ويوقف عليها بالألف .
وينظر : الكتاب ٣ / ٥٢٣ ومابعده ، والإنصاف ٢/ ٦٥٠ ومابعده ، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٨٠ وابن يعيش ٩/ ٣٨ والجنى الدانى / ١٧٤ .

....

الرابعة : لحوق النون المشددة فعل الاثنين ، نحو قولك : "يازيدان اضربا" ، فإذا أردت تأكيد الفعل قلت : "اضْرِبَانِّ" بالنون المشددة مكسورة ، ويمتنع إلحاق النون الخفيفة بذلك عند البصريين ، خلافا للكوفيين ويونس ، كما عرفته (١).

الخامسة : لحوق النون الثقيلة فعل جماعة النسوة ، تقول : "يانسوة اضربنان" تفصل بالألف بين النون التي هي فاعلة ، وبين النون المشددة ، حذارا من اجتماع النونات ، والأصل : "اضربنن" بثلاث نونات .

وإذا كان ماقبل النون الخفيفة ضم ، أو كسر ، حذفتها في الوقف ، كما تحذف التنوين من المرفوع ، أو المخفوض في نحو : "يازيدون اضربن عمرا" ، و "ياهند لاتضربن زيدا" .

فإذا وقفت قلت: "اضربوا" ، و "اضربي" ، حذفت النون ، ورددت الواو ، والياء المحذوفين ، لالتقاء الساكنين .

وإن كان ماقبلها مفتوحا ، أبدلت منها ألفا .

فإن كان الفعل معربا بالنون قبل دخولها ، بنيته لدخولها ، وحذفت النون وحرف العلة .

فإذا وقفت حذفتها ، ورددت ماحذفت لها ، فقلت : "أتضربون ؟" و "أتضربين؟" .

فصار الفعل معربا في الوقف بعد ماكان مبنيا في الوصل .

وكذلك الأمر باللام ، والنهي فإنهما معربان في الوقف ، مبنيان في الوصل (٢).

ولقائل أن يقول : إن المصنف أهمل ذكر معتل اللام ، ولم يعرج عليه ، مع شدة الحاجة إليه ، وهو صنفان :

الصنف الأول : ماكان لام الفعل فيه واوا ، نحو : "يدعو" و "يغزو" ، فتقول في الواحد المذكر: "أُدْعُوَن" بضم الهمزة ، وفتح الواو .

وفي الواحدة المؤنثة : "أُدْعِن" بضم الهمزة ، وحذف الياء الساكنة التي هي تاء التأنيث ، وكسر ماقبل النون .

---

١) ينظر : ص ٤٣١ من التحقيق .
٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٥٢ ومابعده ، والمقتصد ٢/ ١١٢٩ ومابعده (مطبوع) وابن يعيش ٩/ ٣٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٨٠ وشرح الرضي ٢ / ٤٠٣ ، والهمع ٢ / ٧٨ .

. . . .

وتقول للاثنين والاثنتين : " ادْعُوانِّ " بكسر النون .

وتقول لجمع المذكر : " ادْعُنَّ " بضم ماقبل النون ، وتقول في القسم : " لَتَدْعُنَّ " .

قال الله تعالى : " .. وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا " (١) .

وفي جمع المؤنث : " ادعونان " ، تفصل بين النونات بالألف ، [والأصل] (٢) : " ادعونن " بثلاث نونات ، كما سبق .

الصنف الثاني : ماكان لام الفعل فيه ياء ، نحو : " يَرْمِي " ، يقال في الواحد : " ارمين " بفتح ماقبل النون .

قال الشاعر :

[٨٧] . . . . ∴ لايُلْقِيَنَّكُمْ في سَوْأَةٍ عُمَرُ (٣)

وفي الواحدة : " ارْمِن " بكسر ماقبل النون ، وهو الميم .

ويقال في الاثنين والاثنتين : " ارْمِيَانِّ " بكسر النون .

ويقال في الجمع المذكر : " ارْمُنَّ " بضم ماقبل النون ، وهو الميم .

وفي جمع المؤنث : " ارْمِينَانِّ " بكسر النون .

فإن كان ماقبل الياء مفتوحا ، قيل في الواحد : " اخْشَيَنَّ " بفتح الياء ، وفي الواحدة :

---

١) الإسراء ، من الآية / ٤ : " وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا " .

٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

٣) عجز بيت من البسيط ، قاله : جرير (شرح ديوانه / ٣٤٨) والبيت بتمامه :

يَاتَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمُ ∴ لَايُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ

وروايته في شرح الديوان : (لا يوقعنكم) في موضع (لايلقينكم) .

والبيت من شواهد : الكتاب ١/٥٣ ، ٢ / ٢٠٥ والمقتضب ٤ / ٢٢٩ والكامل للمبرد ٣/٢١٧ والخصائص ١/٣٤٥ وأمالي الشجري ٢ / ٨٣ وابن يعيش ٢/١٠ ، ١٠٥ ، ٣ / ٢١ والعمدة لابن مالك ٢/١٣٦ والمغني ٢/٤٥٧ والهمع ٢/١٢٢ ، والأشموني ٣ / ١٥٣ والخزانة ١/٣٥٩ ، ٢/١١٦ ، ٤ / ٢٧٣ والعيني ٤ / ٢٤٠

تيم بن عبد مناة : من قوم عمر بن لجأ ، وعدى أخوهم . والسوأة : الفعلة القبيحة :

يقول الشاعر : تنبهوا حتى لايلقيكم عمر في مكروه ، أي يوقعكم في هجاء فاحش من أجل تعرضه ، كأنه ينهاهم عن أذاه ، ويأمرهم بالإقرار بفضله .

والشاهد فيه : " لايلقينكم " حيث دخلت نون التوكيد الثقيلة على فعل لامه ياء .

....

" اخْشَين " بكسر الياء ، قال الله تعالى : " .. فَإمّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا (١) .. "

وقيل للاثنين والاثنتين : " اخْشَيَان " .

وقيل لجمع المذكر " اخْشَوُنَّ " بضم الواو ، وفتح ماقبلها ، قال الله تعالى :
" لَتُبْلَوُنَّ فِى أَموالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ (٢) .. ".

ولجمع المؤنث : " اخْشَيْنَانِّ " وعلى هذا فقس .

وأما ما اعتلت عينه ، فيجرى مجرى الصحيح ، إلا أنه إذا ذهب لالتقاء الساكنين ، فإنه يرد إذا تحركت اللام قبل النون ، كقول القائل : "قومن" ، و " لاتتبعن " (٣) .

---

١) مريم ، من الآية / ٢٦ : " .. فَإمّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِى إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا " .

٢) آل عمران ، من الآية / ١٨٦.

٣) يقول عبد القاهر فى المقتصد ١٣٨/٢ (مطبوع) : " ... والمعتل اللام ، نحو : غزا يغزو ، ورمى يرمى ، تقول : يازيدا غزون ، بإثبات الواو ؛ لأجل أن هذا الموضع يقتضى فتح لام الفعل كالباء فى : (اضربن) .
والواو ، والياء إذا كانتا فى موضع فتح لم يكن فيهما إلا التحريك .
ويارجلان اغزوان ، ويارجال اغزون ، بضم الزاى ، لأجل أنك تقول: اغزوا ، فإذا أدخلت النون أسقطت الواو لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة لتدل عليه .
وتقول : (اغْزِنَّ ياامرأة) بكسر الزاى ، لأجل أن الأصل : (اغزى) غير أن الكسرة فى هذا تشاب بشطر من الضمة . وتقول : (ارمين يارجل ، ويارجلان ارميان ، ويارجال ارمن) تضم الميم ، لأن الأصل : (ارموا ، وارمن ياامرأة) بكسر الميم البتة ، إذ الأصل : (ارمى) .. " .

[لايوكد بالنون إلا الفعل المستقبل الذى فيه معنى الطلب]

(فصل) " ولايوكد بها إلا الفعل المستقبل الذى فيه معنى الطلب ، وذلك إذا[1] كان قسما ، أو أمرا ، أو نهيا ، أو استفهاما ، أو عرضا ، أو تمنيا ، كقولك : " بالله لأفعلن "، و "أقسمت عليك إلا تفعلن "، و "لما تفعلن " ، و "اضربن " ، و " لاتخرجن " ، و "هل تذهبن ؟ " و " ألا تنزلن " ، و "ليتك تخرجن " .

قوله : (ولايوكد بها إلا الفعل المستقبل الذى فيه معنى الطلب) .

اعلم أن كون الفعل مستقبلا شرط ، لاسبب ، على معنى أنه لابد وأن يكون الفعل مستقبلا ، ولايلزم من كون الفعل مستقبلا صحة دخول نون التوكيد عليه ، كما ستعرفه .

وإنما كان الاستقبال شرطا ؛ لأن الطلب إنما يتعلق بغير الموجود ، ولايكون ذلك فى غير الفعل المستقبل .

وقد احتجوا على أنه يجب أن يكون فيه معنى الطلب ؛ لأن الطالب إنما يطلب فى العادة ما هو مراد له ، فناسب تأكيد اللفظ ، مبالغة فى تحقيق غرضه ، بخلاف الخبر .

قال " أبو سعيد ": إن هاتين النونين تدخلان على الأفعال المستقبلة فى بعض المواضع دون بعض[2] .

قوله : (وذلك إذا كان : قسما ، أو أمرا ، أو نهيا ، أو استفهاما ، أو عرضا ، أو تمنيا) .

اعلم أن حرف الإشارة يتعلق بالفعل المستقبل الذى فيه معنى الطلب .

ولقائل أن يقول : قول المصنف : (ماكان قسما) فيه تساهل ، والصواب : ماكان جوابا للقسم ، وذكر من أقسامه سبعا :

الأول : مثال النون المؤكدة الواقعة فى جواب القسم ، قولك : " بالله لأفعلن " ، و " والله ليخرجن زيد " .

قال فى الحواشى : معناه : " أسأل الله أن أفعل كذا "[3] / . ولابد من النون ٣٤٠/أ فى هذا الموضع ، بخلاف سائر ماتدخل عليه النون من بقية الأقسام . وسنذكر علة ذلك .

---

١) فى ابن يعيش ٩/ ٣٩ والمفصل المطبوع ٣٣٠ [ما] .
٢) شرح السيرافى ٤ / ٢٨٧ .
٣) الحواشى ، ورقة ٦٣ .

....

ومثله : " أقسمت عليك إلا تفعلن " ،ومعناه : ما أطلب منك إلا فعل كذا .

و " لما تفعلن " معناه : إلا تفعلن ، بتشديد الميم وتخفيفها .

الثاني : النون المؤكدة لفعل الأمر باللام ، كقولك : " لتضربن يازيد " .

الشاهد فيه : أنه يجوز أن يدخل كل واحد من النونين على الباء المجزومة ، فتصير مبنية على الفتح كما تراه .

وتقول في المؤنث : " اضربن زيدا ياهند " بكسر الباء قبل النون ، وقد سبق الكلام فيه ، وفي المثنى والمجموع (١) .

الثالث : النون المؤكدة لفعل النهي ،كقولك : " لاتخرجن " ،وفي المؤنث : "لاتخرجن ياهند " بكسر الجيم .

الرابع : النون المؤكدة التي تدخل في الاستفهام ، كقولك : " هل تذهبن ؟ " مع الشديدة ، و " هل تذهبن يازيد " في الخفيفة .

قال " أبو سعيد " : تكتبها بالألف ؛ لأنك تقف عليها بالألف ؛ لأنها مشبهة بتنوين المنصوب من الأسماء (٢) .

وقال " عبد المجيد " : الاستفهام مشبه بالأمر ،لأن معناه : أخبرني (٣) .

الخامس : النون المؤكدة التي تدخل في العرض ،كقولك : " ألا تنزلن " ، والكلام فيه على نهج ماقبله .

والعرض بمنزلة الأمر ؛ لأن قولك: " ألا تنزلن " معناه : انزل .

السادس : النون المؤكدة الداخلة على الفعل المتمنى ، كقولك : " ليتك تخرجن " ، وهو ـ أيضا ـ نازل منزلة الأمر ، وهو " اخرج " .

السابع : النون الداخلة في التحضيض ، في نحو قولك : " هلا تحججن " ، ومعناه: الأمر ، أي : حج .

ولقائل أن يقول : ان المصنف قد أهمل قسم التحضيض ، فكل واحد من الصور السبع يجوز أن تدخل عليه كل واحدة من النونين : الثقيلة والخفيفة ،الا ماكان فعلا للاثنين ، ولجماعة النسوة ، كما بيناه فيما سبق (٤) .

---

١) ينظر : ص ٤٣٧ ـ ٤٣٩ من التحقيق .
٢) شرح السيرافي ٤/٠٦٦٠ .
٣) ينظر : ابن يعيش ٩/٤٠ والمقتصد ١١٣٠/٢ (مطبوع) .
٤) ينظر : ص ٤٣٧ ـ ٤٣٩ من التحقيق .

(فصل) " ولا يؤكد بها الماضي ،ولا الحال ،ولا ماليس فيه معنى الطلب .

وأما قولهم في الجزاء المؤكد حرفه بـ (ما) : " إما تفعلن " ، قال الله تعالى : " فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا " ، وقال : " فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ " فلشبه [1] (ما) بـلام القسم في كونها مؤكدة .

وكذلك قولهم : " حيثما تكونن آتك " ، و " بجهد ماتبلغن " ، و " بعين ماأرينك " .

فإن دخلت في الجزاء بغير (ما) ففي الشعر تشبيها للجزاء بالنهي .

ومن التشبيه بالنهي دخولها في النفي وفيما يقاربه من قولهم : " ربما تقولن ذاك " ، و " كثر ماتقولن ذاك " ،قال :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

قوله : (ولا يؤكد بها الماضي ، ولا الحال ،ولاماليس فيه معنى الطلب) .

اعلم أن الضمير في " بها " يرجع إلى النون المؤكدة بضربيها ،وقد سبق بيان علة هذه الدعاوى الثلاث [2] .

ولقائل أن يقول : إن المصنف لما ذكر في الفصل المتقدم (ولا يؤكد بها إلاالفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب) كان ذكر هذه الأمور الثلاثة بعده نازلا منزلة التكرير المستغنى عنه ،ولا اتجاه لإفراده عما قبله بفصل [3] .

قوله : (وأما قولهم في الجزاء المؤكد حرفه بـ " ما " : " اما تفعلن ") .

اعلم أن "اما " بالكسر حرف شرط ، وجوابه قوله : (فلشبه " ما " بلام القسم) .

وكلام المصنف جواب عن اعتراض مقدر .

بيان ذلك أنه لما قال في [الفصل [4]] المتقدم : (ولا يؤكد بها الا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب ،وذلك اذا كان قسما ..) الى تمام الأقسام .

قيل له : فهلا ذكرت حرف الجزاء المؤكد بحرف " ما " ،فان النون المؤكدة تدخل على فعل الشرط اذا كان فعلا مضارعا ، كما ذكره في الاثنين ؟

---

١) في ابن يعيش ٩/ ٤٠ والمفصل المطبوع / ٣٣٠ [فلتشبيه] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .

٢) ينظر : ص٤٤٠ من التحقيق .

٣) الشارح محق في وجهة نظره ، لأن المصنف قد ذكر هذا في الفصل المتقدم ، فلا داعي لتكريره هنا .

٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

....

فأجاب بأنه إنما استقام دخول النون على فعل الشرط ؛ لأن حرف " ما " يشبه لام القسم فى كونها مؤكدة مثلها .

ألا ترى أن " ما " مؤكدة معنى المجازاة ، ومفيدة زيادة عموم ، ومزية تقرير ، كما تفيد فى " حيث " و " حيثما " ، و " أين " ، و " أينما " ، فاستغنى بذكر ماكان قسما عن ذكرها ؛ لأن كل واحد منهما فعل مستقبل ، اشتمل على مايقتضى توكيده ، فكانت " ما " فى المجازاة بمنزلة اللام فى القسم .

والمذكور من أمثلة " إن " المؤكدة ب " ما " مثالان :

أولهما : قوله تعالى : " .. فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا .. " (١).

الشاهد فيه : أن الأصل " إِنْ " الشرطية ، ثم ضمت إليها " ما " ، ولتضمنها معنى المجازاة وقع الفاء فى جوابها ، ووزن " تَرَيِن " : " تَفَين " ، والياء ضمير المؤنث ، حرك بالكسر لالتقاء الساكنين ، والأصل : " ترأيين " بإثبات همزة بعد الراء ، على وزن " تَفْعَلِين " ، فحذفت الهمزة ، كما حذفت من " ترى " ، و " يرى " على مابيناه _ فيما تقدم _ ثم نقلت فتحتها إلى الراء ، فصارت : " تريين " .

ثم لما تحركت الياء التى هى لام الفعل ، وانفتح ماقبلها ، صارت الياء ألفا ، وحينئذ يجتمع ساكنان :

أحدهما : الألف المنقلبة عن الياء .

والآخر : ياء التأنيث (٢) ، فصار : " تراين " ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فبقى " ترين " ، ثم دخلت " إما " وهى حرف شرط ، فحذفت النون علامة للجزم ، فبقى " ترى " ، ثم دخلت نون التوكيد المثقلة ، فاجتمع ساكنان : أحدهما : الياء ، والآخر: النون الأولى من النونين ، فكسرت ياء التأنيث لالتقاء الساكنين ، فصارت " ترين " .

وياء التأنيث تكسر لأجل نون التوكيد ، تقول للمرأة : " اخْشَيِنَّ زيدا " و " لم تَرَيِنَّ القوم " .

فهذه الأعمال الثمانية لابد منها ، كما بيناه لك فاعتبره .

---

١) مريم ، من الآية / ٢٦ : " .. فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ، فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا " .

٢) المقصود بها : ياء المخاطبة .

. . . .

وثانيهما : قوله تعالى : " فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ . . " (١).

الشاهد فيه : أن [إِنْ] (٢) حرف شرط ، والمعنى : "إِنْ نَذْهَبَنَّ . . " ، و " ما " زائدة للتوكيد ، وهى بمنزلة لام القسم ، فلذلك دخلت معه النون المؤكدة ، وجوابه قوله تعالى : " فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ " .

وكذلك قولهم : " حيثما تكونن آتك " .

الشاهد فيه : أنه شبهت " ما " بلام القسم فى كونها مزيدة للتوكيد ، ولأجل هذه المشابهة استقام دخول النون المؤكدة على "تكون " .

قال فى الحواشى : " ما " فى " حيثما " كافة ، وفيها معنى التأكيد (٣).

قوله : (و " بجهد ماتبلغن ") .

" ما " فيه زائدة للتوكيد ، ومعناه : ليكونن بلوغك بجهد .

قوله : (و " بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ " (٤)) .

الكلام فيه على نهج ماقبله ، وقد تقدم تفسيره .

قوله : (فان دخلت فى الجزاء بغير " ما " ففى الشعر ، تشبيها للجزاء بالنهى) .

اعلم أن النون المؤكدة فى الصور المتقدمة ، انما دخلت لأجل أن "ما "تشابه لام القسم .

فان دخلت النون المؤكدة فى الجزاء ، لم يكن فيه حرف " ما " ، وذاك لأن الجزاء مشابه للنهى ؛ لأن حرف الجزاء وحرف النهى كلاهما من حروف الجزم ، ولذلك كل واحد منهما غير موجب ، فأوجب دخولها على النهى جواز دخولها على حرف الجزاء .

ولقائل أن يقول : تشبيهه بالنهى حسن ، لكن تشبيهه بالجزاء الذى معه حرف " ما " أجدر وأحسن ، ولم يذكره المصنف .

---

١) الزخرف ، من الآية / ٤١ : " فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ " .

٢) فى المخطوطة [ما] وهو تحريف ، والصواب ما أثبته ؛ لأن [ما] هنا زائدة للتوكيد .

٣) الحواشى ، ورقة ٦٥ وينظر : ابن يعيش ٩/ ٤١ .

٤) أى : اعمل كأنى أنظر إليك ، مثل يضرب فى الحث على ترك البطء .
و " ما " صلة دخلت للتوكيد ، ولأجلها دخلت النون فى الفعل .
ينظر : مجمع الأمثال للميدانى ١/ ١٧٥ والكتاب ٣/ ٥١٧ والخزانة ٤/ ٥٦٦ .

....

قوله : (ومن التشبيه بالنهى دخولها فى النفى وفيما يقاربه) .

اعلم أن هذه المشابهة أضعف من الأولى وأقل منها فى الاستعمال .

قال فى " الحواشى " : / النفى والنهى من واد واحد ؛ لأن كل واحد منهما غير ٣٤٠/ب موجب(١).

قوله : (من قولهم : " ربما تقولن [ذاك](٢) " ، وكثر ماتقولن ذاك "(٣)) .

الشاهد فيه : أن " رب " للتقليل ، وأقرب شىء إلى المنفى القليل .

قال فى " الحواشى " : دخل النون فى " ربما " ؛ لأن التقليل نفى ، ودخل فى " كثر " ؛ لأنه ضد القلة(٤).

قال الشاعر :

[٨٨] رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِى عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شَمَالاَتُ(٥)

---

١) الحواشى ، ورقة ٦٥ .
ويقول أبو محمد فى التخمير ٢ ورقة ١٦٢ : " النفى يشابه النهى ، ومن ثم يتساوى الكلام المنفى والكلام المنهى فى كونه غير موجب .. " .
وينظر : ابن يعيش ٤٢/٩ .

٢) سقط من المخطوطة .

٣) الكتاب ٥١٧/٣ : " وزعم يونس أنهم يقولون : " ربما تقولن ذاك " ، و " كثر ماتقولن ذاك " ؛ لأنه فعل غير واجب ، ولا يقع بعد هذه الحروف إلا و " ما " له لازمة ، فأشبهت عندهم لام القسم .. " .

٤) الحواشى ، ورقة ٦٦ .

٥) من المديد ، قاله : جذيمة الأبرش ـ ونسبه إليه الشارح ـ وفى المفصل المطبوع / ٣٣١ نسب إلى عمرو بن هند .
يقول ابن يعيش ٤٠/٩ : " البيت لجذيمة الأبرش ، وربما وقع فى بعض النسخ لعمرو بن هند .. " .
ونسبه الجوهرى فى الصحاح (شمل) ١٧٤٠/٥ لجذيمة الأبرش .
وجذيمة بن مالك بن فهم ، كان أبوه مالك بن فهم ملكا على العرب بالعراق لمدة عشرين سنة ، وكان يقال لجذيمة : الأبرش الوضاح ، لبرص كان به ، وملك بعد أبيه ستين سنه (المؤتلف / ٣٤ والخزانة ٥٦٧/٤) .
والبيت من شواهد : الكتاب ٣ / ٥١٨ ونوادر أبى زيد / ٥٣٦ والمقتضب ١٥/٣ وأمالى الشجرى ٢٤٣/٢ والتخمير ٢ ورقة ١٨٢ وابن يعيش ٤١/٩ ، ز المغنى ١٣٥/١ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ والنكت الحسان لأبى حيان / ٦٤٥ (رسالة ماجستير ـ تحقيق : محمد عبد النبى عبد المجيد ـ كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م) والهمع ٣٨/٢ والبهجة المرضية / ٢٥٣ والأشمونى ٢٣١/٢

===

....

الشاهد فيه : أنه أدخل النون فى " ترفع ".

وَأَوْفَى ، وَوَفَّى :أشرف [١] . والعلم : الجبل الطويل [٢] . وشمالات : جمع شمال .
قال " الجوهرى " : الشمال: الريح التى تهب من ناحية القطب ... وانما أدخل النون الخفيفة فى الواجب ضرورة [٣].

والبيت لـ : " جذيمة الأبرش " ، وبعده :

رِفِى فُتُوٍّ أَنَا رَابِئُهُم ... مِنْ كَلَالٍ [٤] غَزْوَةٍ مَاتُوا

والفتو : جمع فَتَىً . ربأت القوم : إذا كنت لهم طليعة فوق شرف [٥].

= والعينى ٤ / ٣٢٨ والخزانة ٤/٥٦٧ .
والمعنى : أن الشاعر يحفظ أصحابه فى رأس الجبل إذا خافوا من عدو ، فيكون طليعة لهم ، والعرب تفخر بهذا ؛ لأنه يدل على الشهامة .

١) الصحاح (وفى) ٦ / ٢٥٢٧ .
٢) السابق (علم) ٥ / ١٩٩٠ .
٣) السابق (شمل) ٥ / ١٧٣٩ .
٤) كالئهم ، أى : حافظهم وراعيهم . الصحاح (كلأ) ١/ ٦٨ .
٥) السابق (ربأ) ١/ ٥٢
واعتمد الشارح فى بيان الشاهد وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافى لأبيات الكتاب ٢/ ٢٥٠ .

[طرح نون التوكيد سائغ إلا في القسم فإنه ضعيف]

(فصل) " وطرح هذه النون سائغ في كل موضع ،إلا في القسم فإنه ضعيف فيه ، وذلك قولك " والله ليقوم زيد " ..." .

قوله : (وطرح هذه النون سائغ في كل موضع ، إلا في القسم فإنه ضعيف فيه ، وذلك قولك : [والله] (١) ليقوم زيد ") .

قال " أبو سعيد " : وأما جواب اليمين : فلا يجوز أن تقول : " والله ليخرج زيد " حتى تكون فيه النون المشددة ، أو المخففة ،كقولك: " وَاللَّهِ لَيَخْرُجَنَّ زَيْدٌ " بتشديد النون ، أو تخفيفها .

وانما ألزموها النون ،لإزالة اللبس على بعض التقادير .

بيان ذلك : أن هذه اللام قد تكون في خبر " إِنَّ " في قولك : " إِنَّ زَيْدًا لَيَخْرُجُ " .

فإذا بنيت اللام على قسم بعد " إِنَّ " ،اشتبه الحال ، فلا يدرى أهو لام القسم ، أم لام الابتداء ، فإذا أدخلت النون ،ارتفع اللبس ، ولأن القسم من مواضع التأكيد ، فكان احتياجه إلى النون أشد (٢).

ـــ

---

١) سقط من المخطوطة .

٢) شرح السيرافي ٤ / ٦٥١ وعبارته : " .. فأما القسم الذى تلزم النون فيه : فهو أن يكون الفعل في أوله اللام جوابا للقسم ، كقولك : " والله لأضربن زيدا "، ولا يجوز " والله لأضرب زيدا " .
وانما لزمته النون ؛ لئلا يتوهم أنها اللام التى في خبر (إِنَّ) لغير قسم ، فيزول اللبس بدخول النون .." .
وينظر : شرح السيرافي ٤ /١٢ .

[إذا لقى نون التوكيد الخفيفة ساكن حذفت ولم تحـــــــرك]

(فصل) " وإذا لقى الخفيفة ساكن بعدها ، حذفت حذفا ، ولم تحرك كما حرك التنويـــــن ، فتقول : " لاتضرب ابنك " ، قال :

لَاتُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّـــــكَ أَنْ ∴ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَـــــهْ

أي : لاتهينن ... " .

قوله : (وإذا لقى الخفيفة ساكن بعدها ، حذفت حذفا ، ولم تحرك كما حرك التنويـــــن فتقول : " لاتضرب ابنك ، قال :

[٨٩] لَاتُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّـــــكَ أَنْ ∴ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَـــــهْ) (١)

قالوا : علة ذلك أنهم قصدوا بذلك أن يكون لما يدخل على الاسم مزية لما يدخل علـــى الفعل ، كما كان للاسم فضيلة على الفعل .

والأصل : " ولاتضربن ابنك " ، و " لاتهينن الفقير " ، فحذف النون الخفيفــــة ، وبقى ماقبل النون على ماكان عليه من الفتح .

وقد تقدم شرح هذا البيت فلانعيده (٢) .

---

١) بيت من المنسرح ، قال : الأضبط بن قريع ، من بني عوف بن كعب بن سعـــد ، جاهلي قديم (الشعر والشعراء ١/٢٩٨ والخزانة ٤/٥٩١ والأعلام ١/٣٣٤) .
وهو من شواهد : أمالي القالي ١/١٠٨ برواية : (ولاتعاد) في موضع : (لاتهيـــن) والشعر والشعراء ١/٢٩٩ برواية : (أن تخشع) في موضع : (أن تركع) وأمالي الشجر ١/٣٨٥ والإنصاف ١/٢٢٢ واللسان (هون) ٦ / ٤٧٢٤ برواية : (ولاتهين) وابن يعيش ٩/٤٤ والمغني ١/١٥٥ وأوضح المسالك ٢/١٥٢ والعيني ٤/٣٣٤ ، والخزانة ٤/٥٨٨ والهمع ١/١٣٤ ، ٢/٧٩ والأشموني ٣/٢٢٥ والتصريح ٢/٢٠٨ .
لاتهين : استهان به ، وتهاون به : استحقره . اللسان (هون) ٦ / ٤٧٢٤
وتركع : تخضع وتنحني .
والشاهد فيه : " لاتهين " حيث حذف نـــون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقـــاء الساكنين ، والأصل : " لاتهينن " ، فحذفت النون ، وبقيت الفتحة دليلا عليها ، لكونها مع المفرد المذكر .

٢) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٤٥ .

ومن أصناف الحرف : هاء السكت

[علة زيادتها — مواضعها]

" وهى التى فى نحو قوله تعالى : " مَا أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ، هَلَكَ عَنِّى سُلْطَانِيَهْ " ، وهى مختصة بحال الوقف ، فإذا أدرجت قلت : " مالى هلك ، وسلطانى خذوه " .

وكل متحرك ليست حركته إعرابية ، يجوز الوقف عليه [1] بالهاء ، نحو : " ثمه " ، و " كيفه " ، و " إنه " ، و " ليته " ، و " حيهله " [2] ، وما أشبه ذلك .

المتن : (ومن أصناف الحرف : هاء السكت) .

التفسير : نصدره ببحثين :

البحث الأول : أن المقصود من زيادة هذه الهاء فى أواخر الكلم المحافظة على بيان الحركة والاستراحة ؛ لأن آخر الكلمة متحرك ، فإذا أرادوا أن يقفوا على الكلمة مع بقاء آخرها على الحركة ، لم يكن بد من إلحاق حرف ساكن ، وهو الهاء ، فألحقوه بآخر الكلمة ، وهو حرف ساكن .

وقد يزاد والمقصود منه بيان حرف اللين ، نحو قولهم : " يَا مَرْ حَبَاهْ " كما ستعرفه .

وهى فى لحاقها أواخر الكلم لبيان حرف المد وبقاء الحركة على مثال همزة الوصل فى التوصل بها إلى الابتداء بالحرف الساكن .

وإذا وصلت حذفتها كما تحذف ألف الوصل فى الدرج ، فلهذا كانت علامة الوقف ، وسميت هاء السكت .

وكان " أبو جعفر أحمد بن محمد " [3] يقول : إثباتها فى الوصل لحن لا يجوز عند أحد من أهل العربية ، كذا علمته [4] .

---

١) فى ابن يعيش ٩/ ٤٥ والمفصل المطبوع ٣٣٢ [يجوز عليه الوقف بالهاء] ولا يترتب عليه اختلاف فى المعنى .

٢) فى المرجعين السابقين [نحو : " ثمه ، وليته ، وكيفه ، وإنه ، وحيهله "] ولا يترتب عليه اختلاف فى المعنى .

٣) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادى ، يعرف بالنحاس أبو جعفر النحوى المصرى ، من أهل الفضل والعلم ، أخذ عن الأخفش الأصغر ، والمبرد ونفطويه ، والزجاج .
صنف كتبا كثيرة ، منها : إعراب القرآن ، معانى القرآن ، الكافى فى العربية ، المقنع فى اختلاف البصريين والكوفيين . توفى سنة ٣٣٨ هـ .
ينظر : طبقات الزبيدى / ٢٢٠ ونزهة الألباء / ٢٩١ والبغية ١/ ٣٦٢ .

٤) إعراب القرآن لابن النحاس ٣/ ٤٩٩ تحقيق : د . زهير غازى زاهد (مطبعة العانى — بغداد ١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م) : وعبارته : "ولم أدر ما حسابيه " ، بإثبات الهاء فى الوقف ، وكذا ما لبيان الحركة ، وإثباتها فى الوصل لحن ، لا يجوز عند أحد من أهل العربية علمته .. ".

. . . .

البحث الثاني: قال صاحب الاستغناء (١) في سورة الحاقة: الوصل بالهاء مذهب أبي عمرو، وأهل المدينة والكوفة، وابن عامر والجماعة إلا حمزة والأعمش، فإنهما حذفاها من [الآيتين] (٢) في الوصل، وهما قوله:

" مَا أَغْنَى عَنِّى مَالِى . هَلَكَ عَنِّى سُلْطَانِى " (٣).

ووصلا بالهاء في قوله: " .. لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ . وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ " (٤)، وهو تعسف، فإنه لا فرق بين الآي.

وأسقطها " يعقوب " (٥) في الجميع في الوصل، وترك حركة الياء على ما كانت عليه من الفتح، وأثبتها في الوقف، جريا على مقتضى القياس.

وحجة الجمهور: إجراء الوصل مجرى الوقف، حذارا من مخالفة المصحف.

وقال " أبو جعفر ": من أراد السلامة من اللحن، وقف عليها وكان مصيبا من جهتين: العربية، وموافقة المصحف (٦).

ولهذا كان " الكسائي " يختار أن يقرأ السورة من أولها بإسكان أواخر الآي؛ ليجرى في هاءات السكت على ماتقتضيه العربية، وكان - أولا - يقرأ بغير هاء مثل " حمزة "، ثم خالفه، ورجع إلى الهاء.

وقرأ " ابن محيصن " (٧): " يَالَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَابِى . وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِى . هَلَكَ عَنِّى سُلْطَانِى " بغير هاء، وسكون الياء (٨).

---

١) هو: محمد بن علي أبو بكر الأدفوي، وقد سبق التعريف به.

٢) زيادة يستقيم بها الكلام.

٣) الحاقة / ٢٨، ٢٩: " مَا أَغْنَى عَنِّى مَالِيَهْ . هَلَكَ عَنِّى سُلْطَانِيَهْ ".

٤) الحاقة / ٢٥، ٢٦: " وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ، فَيَقُولُ يَالَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ . وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ".

٥) يعقوب: هو الحضرمي، وقد سبقت ترجمته.

٦) إعراب القرآن ٣/٤٩٩ وعبارته: " .. ومن اتبع السواد، وأراد السلامة من اللحن، وقف عليها فكان مصيبا من الجهتين .. ".

٧) ابن محيصن: محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي المكي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، ثقة. توفي سنة ١٢٣ هـ.
ينظر: طبقات القراء ٢/١٦٧.

٨) قرأ الجمهور: " كِتَابِيَهْ " و " سُلْطَانِيَهْ " و " مَاهِيَهْ " بإثبات الهاء وقفا ووصلا؛ لمراعاة خط المصحف، وأسقطها حمزة في " مَالِى " و " سُلْطَانِى " و " مَاهِى " في الوصل، لا في الوقف، وفتح الياء منهن.

....

وقال فى " الكشاف ": حق هذه الهاءات أن تثبت فى الوقف ، وتسقط فى الوصل ، ولهذا استحب الوقف لثباتها فى المصحف .

وقيل : لا بأس بالوصل والإسقاط (١) .

قوله : (وهى التى فى قوله تعالى : " مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ . هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ ") .

اعلم أنه إنما خص هذين الحرفين بالذكر ؛ لأن كون الهاء فيهما هاء السكت أظهر بدليل سقوط الهاء فيهما فى الدرج عند بعض الأئمة الثمانية (٢) ، وهو " حمزة " ، وكذلك وافقه " الأعمش " كما حكيناه .

قوله : (" ما أغنى .. ") .

فى " ما " تقديران : أحدهما : أن تكون نافية ، لا موضع لها من الاعراب (٣) .

والآخر : أن تكون اسما فى موضع نصب (٤) .

والمعنى : أى شئ أغنى عنى ماليه . و " ماليه " فى موضع رفع بفعله فى التقديرين جميعا ، و " هلك عنى " شددت النون ؛ لأن الأصل فيها : " عننى " بنونين:

= ووافقه فى حذف الهاء من الثلاثة يعقوب ، والأعمش فى الوصل ، وأثبتاها فى الوقف .
وقرأ ابن محيصن : " حِسَابِى " وَ " مَالِى " و " سُلْطَانِى " بحذف الهاء ، وإسكان الياء فى الحالين .
وينظر : القراءات الشاذة لابن خالويه / ١٦١ (ط ليبزج ١٩٣٤) وإبراز المعانى ٧٠٥/٢ وحجة القراءات لأبى زرعة / ٧١٩ والكشف للقيسى ٣٠٧/١ والمهذب فى القراءات ٣٤١/٢ والبحر المحيط ٥٠٧/٨ .

١) الكشاف ١٥٠/٦ .

٢) الأئمة الثمانية هم : نافع المدنى ، وابن كثير المكى ، وأبو عمرو بن العلاء البصرى ، وعبد الله بن عامر الشامى ، وعاصم بن أبى النجود الكوفى ، وحمزة الكوفى ، والكسائى الكوفى ، وأبو جعفر المدنى .
ينظر : تاريخ القراء العشرة / ٥ _ ٣٨ والسبعة فى القراءات لابن مجاهد / ٥٣ _ ٨٧ .

٣) ويكون مفعول " أغنى " محذوفا ، وتقديره : ما أغنى ماليه شيئا . فحذفه .

٤) يريد : أن تكون استفهامية فى موضع نصب ؛ لأنها مفعول " أغنى " ، و " ماليه " .
ينظر : البيان لابن الأنبارى ٤٥٨/٢ .

. . . .

الأولى : نون " عن ".
والثانية : نون الوقاية التى مع الياء ، وزيدت ؛ لأن الياء يكسر ماقبلها ،ونون " عن " ساكنة ، فأحبوا أن يتركوها على ماتستحقه من السكون.
و" سلطانية " فى موضع رفع بفعله ،وهو مضاف إلى ياء النفس.
والسلطان : الحجة ،وقيل: الملك (١).
قوله : (وهى مختصة بحال الوقف ، فإذا أدرجت قلت : " مَالِى هَلَكَ . سُلْطَانِى خُذُوه ").
اعلم أنا قد ذكرنا كل واحدة من هاتين الدعويين :
والأفصح فى ياء المتكلم أن تكون متحركة بالفتح ؛ لأنها اسم ،ويبعد كون الاسم على حرف واحد ، فقوى بالفتحة ؛ لتكون نازلة منزلة حرف آخر ثان .
قوله : (وكل متحرك ليست حركته اعرابية ،يجوز الوقف عليه بالهاء).
اعلم أن الحاجة إلى بيان حركة المبنيات أشد وآكد من الحاجة إلى ذلك فى الأسماء المعربة ؛ لأن الإعراب يدل عليه ماقبله من العوامل ، بخلاف البناء ،فلذلك اختصت هذه الهاء بالمبنيات.
وقيل :إنه لما كان الأصل فيها أن تلحق الأفعال التى هى على حرف واحد ، نحو : " قه " و "عه " و "ره " أوجب ذلك اختصاصها بالمبنيات ، مراعاة للأصل (٢).

---

١) الصحاح (سلط) ٣ / ١١٣٣ واللسان (سلط) ٣ / ٢٠٦٥ .
٢) يقول ابن يعيش ٤٥/٩ : " .. ولاتدخل هذه الهاء على معرب،ولاعلى ماتشبه حركته حركة الإعراب ، فلذلك لاتدخل على المنادى المضموم ، ولاعلى المبنى مع (لا) نحو : (لارجل) ،ولاعلى الفعل الماضى ، لشبه هذه الحركات بحركات الإعراب ،وإذا لم تدخل على المشابه للمعرب ، فأن لاتدخل على المعرب، كان ذلك بطريق الأولى ،وذلك من قبل أن حركات البناء المحافظة عليها أقوى ،من حيث إنها تجرى مجرى حروف تركيب الكلمة التى لايستغنى عنها، لاسيما إذا صارت دلالة وامارة على شىء محذوف .. ".
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢٨٣/٢ وشرح الكافية للرضى ٤٠٨/٢ والهمع ٢١٠/٢ وشرح الألفية لابن الناظم /٨١٢ وشرح الألفية للمرادى ١٨٢/٥ ، وأوضح المسالك / ٢٠٠.

....

والمذكور من صور المبنيات خمس :

الأولى : / " ثمة " بفتح الثاء ، وأصله : " ثم " وهو اسم ، مبنى على الفتح بمعنى " هناك " ٣٤١/أ

الثانية : " كيفه " ، وأصله : " كيف " وهو اسم يستفهم به عن الحال ، مبنى على الفتح .

الثالثة : " إنَّه " ، والأصل : " إنَّ " ، وهو حرف من الحروف المشبهة بالفعل ، مبنى على الفتح .

الرابعة : " ليته " وهو من أخوات " إنَّ " مبناؤه على الفتح .

الخامسة : " حيهله " بالفتح ، وهو اسم للفعل .

وقد بينا ـ فيما سبق ـ علة بناء كل واحد من هذه الكلمة مفصلا فى موضعه .

وانما لحقت هذه الهاء لأجل الاعتناء بإظهار الحركة البنائية .

ولقائل أن يقول : إن قول المصنف : (كل متحرك ليست حركته إعرابية ، يجوز الوقف عليه بالهاء) فيه نظر .

فإن قولك : " ضرب " ، و " يازيد " ، و " لا رجل " حركة كل واحد منها حركة بنائية ، ومع ذلك فإنهم لم يسوغوا إلحاق هاء السكت بها .

ــــــ

[هاء السكت ساكنة وتحريكها لحـــن]

(فصل) " وحقها أن تكون ساكنة ، وتحريكها لحن ، ونحو مافي إصلاح ابن السكيت من قولـه :

يَامَرْ حَبَاهُ بِحِمَارٍ عَفْـــرَا

و : يَامَرْ حَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَـــه

مما لامعرج عليه للقياس ، واستعمال الفصحاء .

ومعذرة من قال ذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، مع تشبيه هاء السكت بهاء الضمير .. " .

قوله : (وحقها أن تكون ساكنة) .

اعلم أنها لما كانت للاستراحة والوقف ، ناسب ذلك أن تكون ساكنة ، كما أن همـزة الوصل لما كانت للابتداء بها ، اقتضى ذلك أن تكون متحركة ؛ لأن مذهب الجمهـور أنه لايوقف إلا على حرف ساكن ، ولايبتدأ إلا بحرف متحرك (١) .

قوله : (وتحريكها لحن) .

لقائل أن يقول : إنه قد جاء في الشعر محركا بالكسر ، أو الضم ، كما ستقف عليه .

قوله : (ونحو مافي إصلاح (٢) ابن السكيت من قوله :

[٩٠] يَامَرْ حَبَاهُ بِحِمَارٍ عَفْـــرَا (٣)

---

١) يقول الصيمري في التبصرة ٢ / ٧١٦ (مطبوع) : " اعلم أن أصل الوقف السكـون ؛ لأنه لما كان لا يبتدأ بساكن ، ولا يوقف على متحرك ، وجب ألا يوقف إلا على ساكن ، كما لا يبتدأ إلا بمتحرك ؛ لأنهما نقيضان .. " .
وينظر : الكتاب ٤ / ١٦٨ واللمع لابن جني / ٣٠٥ تحقيق: د . حسين محمد محمـد شرف (ط أولى ـ الناشر : عالم الكتب ـ القاهرة ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م) .
وأسرار العربية / ١٦٣ وابن يعيش ٩ / ٦٧ وشرح الألفية لابن الناظم / ٨٠٧ وشرح الألفية للمرادي ٥ / ١٥٥ وأوضح المسالك لابن هشام / ١٩٩ .

٢) ينظر : إصلاح المنطق لابن السكيت / ٩٢ تحقيق الأستاذين : أحمد محمد شاكر و : عبد السلام محمد هارون (ط ثالثة ـ دار المعارف ـ مصر) .

٣) رجز نسبه ابن يعيش ٩ / ٣٦ لـ : عروة بن حزام العذري .
وهو من شواهد : المنصف ٣ / ١٤٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٨٤ وشـــرح الكافية للرضي ٢ / ٤٠٩ .

....

[٩١] و : يامرْ حباهُ بحمارٍ ناجيــةْ (١)

مما لايعرج عليه للقياس ،واستعمال الفصحاء) .

اعلم أن " نحو" مرفوع بالابتداء ،وخبره قوله : " مما لامعرج عليه " .

ومضمون كلامه راجع إلى نقض وجوابه .

بيان ذلك أنه لما ذكر أنها مختصة بحال الوقف ، وأن حقها أن تكون ساكنــة ،

قال بعده : فبطل ماادعيته بما أنشده " ابن السكيت "من البيتين ، فإن الشاعر قــد

أثبت الهاء في الوصل ،وحركها بالضم ، أو الكسر على اختلاف الروايتين (٢) .

وأجاب عما ذكره بجوابين يأتي تقديرهما بعد شرح كل واحد من البيتين .

أما البيت المتقدم فأوله :

إذا أتَى قَرِيتَهُ بِمَا شَــاءَ ∴ مِنَ الشَّعِيرِ وَالْحَشِيشِ وَالْمَــاءِ

يامرْ حَبَاهُ بِحِمَارٍ عَفْــرَا (٣) .

قال " أبو سعيد " : يجوز أن تروى هذه الأبيات على وجهين : على المد والقصــر (٤) .

---

١) رجز ، لم أهتد لقائله ،وهو من شواهد :
الخصائص ٢/٣٥٨ والمنصف ٣ /١٤٢ وابن يعيش ٩/٤٧ والخزانة ١/٤٠٠ والهمع ٢/١٥٧ .

٢) روى ـ هاتين الروايتين ـ الحضرمي ،وسوف تأتي هذه الرواية قريبا .

٣) قَرِيتَهُ : " .. وقَرَى الضيفَ قِرًى وقَرَاءً : أضافه .
واسْتَقْرانِي ،واقْتَرانِي ،وأقْرانِي : طَلَبَ مِنِّي القِرَى . وإنَّهُ لَقَرِيٌّ لِلضَّيْفِ ،والأنثى : قَرِيَّةٌ .. "
اللسان (قرا) ٥ / ٣٦١٨ . وينظر : الصحاح (قرا) ٦ /٢٤٦١ .
ومعناه : أن عروة كان يحب عفراء ،وفيها يقول :
يَارَبِّ يَارَبَّاهُ إِيَّاكَ أَسَــلْ ∴ عَفْرَاءَ يَارَبَّاهُ مِنْ قَبْلِ الأَجَــلْ
فإن عفراء من الدنيا الأمل
ثم خرج فلقي حمارا عليه امرأة ، فقيل له : هذا حمار عفراء ، فقال :
يَامَرْحَبَاهُ بِحِمَارٍ عَفْــرَا
فرحب بحمارها ،لمحبته لها ، وأعد له الشعير والحشيش والماء ، ونظير معنــاه
قول الآخر: أُحِبُّ لِحُبِّهَا السُّودَانَ حَتَّى ∴ أُحِبُّ لِحُبِّهَا سُودَ الْكِــلَابِ

٤) نقل صاحب العرائس مانسبه إلى أبي سعيد من التخمير ٢ ورقة ١٨٣ ،ولم أعثــر
على هذه الأبيات في شرح السيرافي .
يقول ابن يعيش ٩/٤٨ : " .. ويروى بالمد والقصر ، فمن مد أسكن الهمــزة ،
فكان من خامس السريع ، وأجزاؤه : مستفعلن مستفعلن فعولان ، موقوف مخبون

. . . .

وتقول : مرحبا ، أى : أتيت سعة [١] .

ورحب به ترحيبا : إذا قال له : مرحبا . وعفرا ، بـالقصر والمد : اسم امرأة ، ورحب بحمارها ؛ لأنها محبوبته .

والبيت الثانى أوله :

إِذَا أَتَى قَرِيَّتُهُ لِلسَّانِيَـه ∴ يَامَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَـــهْ

والمراد بالسانية : الناضحة التى يستقى بها الماء من البئر [٢] . وناجية : اسم معشوقته .

والشاهد فيهما من وجهين :

الأول : أن الشاعر أثبت هاء السكت فى الوقف .

والثاني: أنه حرك الهاء .

قال " الحضرمى " [٣] : يروى فى حركة الهاء فى "مرحباه " الضم والكسر جميعا .

وقد أجاب عن هذا بوجهين :

أولهما : أن مانقل فى البيتين شاذ ، ولا يحتفل به ؛ لأنه يخالف القياس ، وهو ماذكرناه من الدليل على أنه يجب أن تكون ساكنة [٤].

ومخالف لاستعمال الفصحاء ؛ لأن الاستقراء دل على أنهم إنما استعملوها ساكنة ، وهى فى كلام الله ساكنة كما عرفته .

وثانيهما : أن الشاعر إنما أثبتها فى الدرج ، حملا للوصل على الوقف ، وانما حركها ، تشبيها لها بالضمير المنصوب أو المجرور .

ـــ

= وهو من المترادف ، والأبيات مهموزة مردفة .
فإن قصرته فهو ـ أيضا ـ من السريع إلا أنه من السادس ، وأجزاؤه : مستفعلن مستفعلن فعولن . مكسوف مخبون ، وهو من المتواتر ، ورويه الألـف ، والأبيات مقصورة " .

١) الصحاح (رحب) ١/١٣٤ .   ٢) اللسان (سنا) ٤/ ٢١٢٩ .

٣) ابن يعيش ٩/٤٧ : " .. وقد رويت بضم الهاء ، وكسرها ، فالكسر لالتقاء الساكنين ، والضم على التشبيه بهاء الضمير فى نحو: (عصاه ، ورحاه) .. " .
وينظر : شرح الكافية للرضى ٢/٤٠٩ .

٤) الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٨٥ : " .. وليس بجيد ، فإن تحريك هاء السكت ووصلها ضعيف ، فلا ينبغى أن يصار إليه مع الاستغنا عنه .. " .
وينظر : ابن يعيش ٩/٤٩ .

ومن أصناف الحرف : شين الوقف

" وهى : الشين التى يلحقها بكاف المؤنث ، إذا وقف من يقول : " أكرمتكش " ، و "مررت بكش " ، وتسمى : الكشكشه ، وهى فى تميم .

والكسكسة فى بكر ، وهى إلحاقهم بكاف المؤنث سينا .

وعن " معاوية " أنه قال يوما : من أفصح الناس ؟

فقام رجل من جرم - وجرم من فصحاء الناس - فقال : قوم تباعدوا عن فراتية العراق ، وتيامنوا عن كشكشة تميم ، وتياسروا عن كسكسة بكر ، ليست فيهم غمغمة قضاعة ، ولا طمطمانية حمير .

قال معاوية : فمن ؟ قال : هم قومى .. " .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : شين الوقف) .

التفسير : قال فى كتاب التفصلة : لغة الكشكشة - بالشين المعجمة - لغة ربيعة [(١)] ، وذلك لاينافى قول المصنف : (وهى فى تميم) ؛ لأن فى " تميم " ربيعتان : الكبرى والوسطى [(٢)] .

قوله : (وهى : الشين التي يلحقها بكاف المؤنث إذا وقف من يقول : " أكرمتكش ") .

بكسر الكاف ، والأصل : " ياهند أكرمتك " ، فلما وقفوا ، أرادوا بيان حركة الكاف ، فألحقوا بها شينا ، فصار : " أكرمتكش " ، وكذلك : " مررت بكش " ، والأصل : " مررت بك " .

قوله : (والكسكسة في بكر) .

اعلم أن مذهب "بكر " إلحاق كاف المؤنث سينا مهملة فى الوقف ، تقول : "يادعد هذه داركس" بكسر الكاف ، وإهمال السين ، والأصل : " هذه دارك " [(٣)] .

---

١) اللسان (كشش) ٣٨٨٢/٥ : " والكشكشة : لغة ربيعة ، وفى الصحاح : لبنى أسد .. " وينظر : الصحاح (كشش) ١٠١٨/٣ وابن يعيش ٤٩/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢٨٥/٢ وشرح الكافية للرضى ٤٠٩/٢ .

٢) اللسان (كشش) ٣٨٨٢/٥ : " .. وفى حديث معاوية : تياسروا عن كشكشة تميم . أى : إبدالهم الشين من كاف الخطاب المؤنث .. " .
وتنظر : المراجع السابقة .

٣) اللسان (كسس) ٣٨٧٥/٥ : " الأزهرى : الكسكسة لغة من لغات العرب تقارب الكشكشة . وفى حديث معاوية : تياسروا عن كسكسة بكر ، يعنى : إبدالهم السين من كاف الخطاب .. " .
وتنظر : المراجع السابقة .

. . . .

ولقائل أن يقول فيما ذكره المصنف نظر من وجهين :

أولهما : أنه عقد الفصل بالشين المعجمة ، دون السين المهملة .

وثانيهما : أن المشهور فى اللغتين إنما هو إبدال الكاف شينا معجمة عند تميم ، وسينا مهملة عند بكر ، فتقول : " أين دارش ؟ " معجما ، أو مهملا .

والمعنى : " أين دارك ؟ " .

فأما ترك الكاف بحالها وزيادة الشين ، أو السين فلغة شرذمة قليلة من القبيلتين (١) .

قوله : (وعن معاوية أنه قال يوما : من أفصح الناس ؟ .. القصة) .

قوله : (وجرم من فصحاء الناس) .

اعلم أن " جرما " بالجيم والراء المهملة بطنان من العرب : أحدهما فى قضاعة ، والآخر فى طىء (٢) .

والفراتية : لغة أهل الفرات ، الذى هو نهر الكوفة ، وفى كلامهم لكنة .

وتقول : غمغم كلامه ـ بالغين المعجمة فيهما ـ إذا لم يبينه ، ولم يوضح معناه (٣) .

والطمطانية ـ بإهمال الطاء وضمها فيهما ـ وهو أن يكون الكلام مشبها بكلام العجم ، ومنه رجل طمطانى ، إذا لم يفصح كلامه (٤) .

ولقائل أن يقول : قول المصنف : (قال : قومى) فيه تساهل .

والرواية الصحيحة أنه قال : قومك يا أمير المؤمنين .

---

١) يقول الرضى فى شرح الكافية ٢ / ٤٠٩ : " .. وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين فى الوقف ، فإذا وصلوا حذفوا ، وغرضهم ما مر فى إلحاق السين . وناس كثير من تميم وأسد يجعلون مكان كاف المؤنث فى الوقف شينا .. " .
أما ابن الحاجب فى كتابه الإيضاح ٢ / ٢٨٥ فقد حكم على هذا كله بالضعف ، حيث يقول :
"هذه لغات ضعيفة ، ولا معول عليها ، ولم يأت فى كلام فصيح .. " .
وما قاله ابن الحاجب سليم ؛ لأن هذه اللهجات الضعيفة فيها إفساد للغة ، ويمجها الذوق السليم ، ويأباها السمع .
وينظر : ابن يعيش ٩/ ٤٨ ، ٤٩ .

٢) الصحاح (جرم) ٥/ ١٨٨٥ ، وينظر : ابن يعيش ٩/ ٤٩ .

٣) اللسان (غمم) ٥ / ٣٣٠٤ . وينظر : ابن يعيش ٩/ ٤٩ .

٤) اللسان (طمم) ٤ / ٢٧٠٦ وينظر : ابن يعيش ٩/ ٤٩ .

....

وينبغى أن يكون الأمر على ما روى ، فإنه أبلغ فى التعظيم لمعاوية ، وأدل على أدب القائل فى جوابه (١) .

———

١) اللسان (غمم) ٥ / ٣٣٠٤ : " وفى صفة قريش : ليس فيهم غمغمة قضاعة ، الغمغمة والتغمغم : كلام غير بين ، قاله رجل من العرب لمعاوية ، قال : من هم ؟ قال : قومك من قريش .. " .
وابن الحاجب — فى كتابه الإيضاح ٥ / ٢٨٦ — يتفق مع صاحب العرائس فى وجهة نظره ، حيث يقول :
" .. ووقع فى آخر الحكاية المذكورة قال : (قومى) بإضافته إلى ياء المتكلم .
وليس بمستقيم من حيث المعنى والنقل جميعا .
أما المعنى : فإنه مخاطب لأمير المؤمنين الذى لغته أفصح الناس ، فكيف يليق بمن .. يخاطبه أن يكذب ، ويسىء عليه الأدب .
وأما النقل : فاتفاق الرواة على أنه قال : (قومك) ، وفى بعضها قال : (قومك يا أمير المؤمنين) .. " .
وأتفق مع الشارح وابن الحاجب فى وجهة نظرهما لما يأتى :
أولا : المقام مقام أدب وتعظيم ، ويناسبه قول العربى : (قومك يا أمير المؤمنين) .
ثانيا : الواقع يؤيد هذه الرواية ، فقريش أفصح العرب ، ولهجتها أرقى اللهجات العربية ، وأقوى دليل على ذلك نزول القرآن بها .

ومن أصناف الحرف : حرف الإنكـــــــار
[معنـاه - طـرقـــــه]

"وهى زيادة تلحق الآخر فى الاستفهام على طريقين :
أحدهما : أن تلحق وحدها بلا فاصل ، كقولك : " أزيد نيه ".
والثانى : أن تفصل بينها وبين الحرف الذى قبلها (إن) مزيدة كالتى فـــى
قولهم : " ما إن فعل " ، فيقال : " أزيدانيه " .. " .

المتن : قوله : (ومن أصناف الحرف : حرف الإنكار).

التفسير : اعلم أن حرف الإنكار حرف واحد ساكن ، من حروف المد واللين ، وهـى: الألف ، والياء ، والواو ، وتلحقه هاء الوقف (١).

قال " أبو سعيد ": لافرق فى علامة الإنكار بين الاسم والفعل ، وبين الاسم والنعت ، وبين الاسم الظاهر والمكنى (٢).

قوله : (وهى زيادة تلحق الآخر فى الاستفهام على طريقين).

اعلم أنه ربما وقع فى بعض النسخ (وهو) بكتابة المذكر ، والمروى صيغة "هى" على التأنيث .

وقد ذكرنا - فيما تقدم - أن الحرف يجوز / أن يكون بمعنى المذكر ، ويجـــوز ٣٤١/ب أن يكون بمعنى المؤنث ، وإرادة التأنيث أظهر ؛ لأنه زيادة ، وعلامة جئ بهـــا للإنكار على المسئول .

---

١) يقول ابن جنى فى الخصائص ٣/ ١٥٤ فى باب (حرف اللين المجهول) : " وذلـــك مدة الإنكار ، نحو قولك فى جواب من قال : (رأيت بكرا) : أبكر نيه ، وفى : (جاءنى محمد) : أمحمد نيه ، وفى : (مررت على قاسم) : أقاسمنيه .
وذلك أنك ألحقت مدة الإنكار ، وهى لامحالة ساكنة ، فوافقت التنوين ساكنـــا ، فكسر لالتقاء الساكنين ، فوجب أن تكون المدة ياء ؛ لتتبع الكسرة .
وأى المدات الثلاث كانت فإنها لابد أن توجد فى اللفظ بعد كسرة التنويـــن ياء ؛ لأنها إن كانت فى الأصل ياء فقد كفينا النظر فى أمرها .
وإن كانت ألفا أو واوا فالكسرة قبلها تقلبها إلى الياء البتة .. " .
وينظر : الكتاب ٢/ ٤١٩ ومابعده ، وابن يعيش ٩/ ٥٠ وشرح الكافية للرضـى ٢ / ٤٠٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٨٦ .

٢) شرح السيرافى ٣ / ٤٧٤ .

....

قوله : (تلحق الآخر).

اعلم أنما اقتصر على الآخر ؛ ليعم الاسم والفعل، والظاهر والمكنى، وفيه دلالة على أنك إذا وصلت سقط حرف الإنكار من الكلام، كما أن هاء الوقف كذلك.

قوله : (فى الاستفهام).

يريد : أن حرف الإنكار لا يكون فى غير صور الاستفهام، وقد نص على ذلك "سيبويه"، وقال : هذا باب ما تلحقه الزيادة فى الاستفهام (١).

والعلامة التى للانكار على لفظين :

أولهما : حرف ساكن من حروف المد واللين، يلحق آخر اللفظ، فيتبع حركته ان كان آخر اللفظ متحركا، وان كان الآخر ساكنا كسرته، لاجتماع الساكنين، وتعين أن يكون حرف الانكار ياء، كما يأتيك مفصلا (٢).

وثانيهما : أن يترك لفظ المتكلم على حاله، ويؤتى بالعلامة منفصلة، ويكون الفاصل بين آخر اللفظ وبين حرف الإنكار "إِنْ" بكسر الهمزة وسكون النون، وقد ذكر المصنف كل واحد من العلامتين :

مثال العلامة الأولى، وهو أن تلحق الزيادة آخر اللفظ من غير فاصل، كقولك :

" أزيد نيه ؟ ".

فالنون المكسورة والتنوين الواقع آخر الاسم، والياء الساكنة حرف الإنكار، والهاء للوقف، وانما جاءت لبيان حرف الإنكار.

وهذه النون المكسورة هى التنوين الذى كان لاحقا للدال، وانما كسر ؛ لأن الياء

---

١) الكتاب ٢/ ٤١٩ وعبارته : "هذا باب ما تلحقه الزيادة فى الاستفهام، إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر، أو تنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر..".

٢) الكتاب ٢/ ٤١٩ : ".. فالزيادة تتبع الحرف الذى هو قبلها، الذى ليس بينه وبينها شئ.
فإن كان مضموما فهى واو، وإن كان مكسورا فهى ياء، وإن كان مفتوحا فهى ألف، وإن كان ساكنا تحرك، لئلا يسكن حرفان، فيتحرك كما يتحرك فى الألف واللام الساكن مكسورا، ثم تكون الزيادة تابعة له ..".

....

التى هى حرف الإنكار بعده ساكنة ،فلما اجتمع ساكنان حرك التنوين بالكسر ، حذارا من التقاء الساكنين على غير حده[(١)] .

فقد ظهر بما فصلناه أنه لافاصل بين حكاية لفظ المسئول وبين حرف الإنكار فى قول المصنف (أزيد نيه ؟) وأن هذه النون المكسورة هى التنوين الذى كان آخر الاسم ، وأنه إنما حرك لالتقاء الساكنين .

هذا إن كان الحرف الساكن مما يمكن تحريكه ، فأما ما يتعذر تحريكه فسيأتى حكمه فيما بعد .

ومثال العلامة الثانية ، وهى أن يتوسط بين آخر اللفظ ،وبين حرف الإنكار فاصل ، وهو قولك: "أزيدانيه ؟" .

الشاهد فيه : أن القائل إذا قال : "جاءنى زيد" فقال المنكر مستفهما من القائل : "أزيدانيه ؟" فقد أوقع بين آخر لفظ المسئول وهو التنوين ،وبين حرف الإنكار وهو الياء "إنْ" ،وحينئذ لم يتصل حرف الإنكار بآخر لفظ المسئول ، بل توسط بينهما حرفان : الهمزة المكسورة ،والنون الساكنة ، ثم لما توسط هذان الحرفان اجتمع ساكنان:

أحدهما : النون الفاصلة ؛

والثانى : حرف الإنكار ،وهو الياء ، فكسرت النون ،حذارا [من التقاء الساكنين[(٢)]]، وقيل فى استفهام المسئول : "أزيدٌ انيه ؟" بتنوين "زيد" ، فلا تغير الحكاية لفظ المسئول عما كان عليه ، بخلاف العلامة الأولى ، كما بيناه .

ــــ

(١) سوف يتحدث الشارح عن التقاء الساكنين بعد قليل .
(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(فصل) "ولها معنيان : أحدهما : إنكار أن يكون الأمر على ماذكر المخاطب .

والثانى : إنكار أن يكون على خلاف ماذكر ، كقولك لمن قال :

" قدم زيد " : " أزيدنيه ؟ " منكرا لقدومه ، أو لخلاف قدومه .

وتقول لمن قال : " غلبنى الأمير " : آلأميروه ؟ " .

قال " الأخفش " كأنك تهزأ به ، وتنكر تعجبه من أن يغلبه الأمير .

قال " سيبويه " : وسمعنا رجلا من أهل البادية قيل له : " أتخرج إن أخصبت البادية ؟ " فقال : "أأنانيه ؟ " منكرا لرأيه أن يكون على خلاف ماذكره ".

قوله : (ولها معنيان : أحدهما : إنكار أن يكون الأمر على ماذكر المخاطب .
والثانى : إنكار أن يكون على خلاف ماذكر ، كقولك لمن قال : " قدم زيد " : " أزيدنيه ؟ "
منكرا لقدومه ، أو لخلاف قدومه ..)

اعلم أن الضمير المؤنث فى قوله : (ولها) يعود إلى الزيادة التى هى حرف الإنكار ، وهى على وجهين :

أولهما : أن ينكر المستفهم قدوم زيد ، ويكذب المسئول فى إخباره بذلك .

قال " أبو سعيد " : مثال ذلك : رجل قال لك : " أتاك زيد " ، وكان إتيانه إليك ممتنعا عند المستخبر ، فإذا قلت : " أتانى زيد " كان هذا الإخبار على خلاف مايعتقده السائل ، فينكره لبطلانه عنده (١) .

وثانيهما : أن ينكر المستفهم كون الأمر على خلاف ماذكره المسئول .

قال " أبو سعيد " : مثال ذلك : أن يقول لك القائل : " أتاك زيد " ، و" زيد " من عادته إتيانك ، فتنكر أن يكون ذلك إلا كما قال القائل فيما يُرَدُّ عليه من الكلام الذى لا يشك فيه - على سبيل الإنكار والتعجب - من يشك فى هذا ومن ينكره ، وهل يتصور أن يكون على خلاف هذا ؟ (٢) .

قوله : (وتقول لمن قال : "غلبنى الأمير" : " آلأميروه ") بهمزة الاستفهام .

اعلم أن " الأمير " لما كان الحرف الأخير منه مرفوعا ، وجب أن يكون حرف الإنكار هو الواو ، وقضية للإتباع .

---

١) شرح السيرافى ٣/٤٧٢ وينظر : الكتاب ٢/٤١٩ ، ٤٢٠ وابن يعيش ٩/٥٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٨٧ وشرح الكافية للرضى ٢/٤١٠ .

٢) شرح السيرافى ٣ / ٤٧٣ وتنظر : المراجع السابقة .

....

وانما وقع بعد حرف الإنكار الذى هو الواو ، وهاء السكت ، لزيادة الاعتناء بإظهار حرف الإنكار فإنه مدة ، وحرف المد خفى .

قوله : (قال " الأخفش " : كأنك تهزأ به ، وتنكر تعجبه من أن يغلبه الأمير) .

اعلم أن ماذكره " الأخفش " تفسير لقول المستفهم : "آلأميروه ؟ " (١)

قوله : (قال "سيبويه " : وسمعنا رجلا من أهل البادية قيل له : " أتخرج إن أخصبت البادية ؟ " [فقال] (٢) : " أأنا انيه ؟ " منكرا لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج)(٣) .

وقد وقع بين آخر اللفظ ، وبين حرف الإنكار الفصل بـ " إنّ " كما تراه .

قال فى " الحواشى " : وإن لم تقحم " إنّ " بينهما ، قلت : " أأناه " ؛ لأن نون " أنا " مفتوحة ، فتبعت المدة حركتها (٤) .

فإن قلت : أليس أنكم قد شرطتم أن يكون المحكى لفظ المسئول كما ذكرتموه فى الأمثلة المتقدمة ، وقول الأعرابى : " أأنا إنيه ؟ " ليس حكاية لفظ المسئول ؟

قلت : قال " أبو سعيد " : قد يجوز لحاق العلامة بلفظ المسئول ، وقد يجوز أن تلحق لفظا يأتى به السائل فى معنى لفظ المسئول .

فأما لفظ المسئول : فقولك لمن قال : "إنِّى قَدْ ذَهَبْتُ " : " أَذَهَبْتُوهُ ؟ " بضم التاء (٥) .

---

١) الايضاح لابن الحاجب ٢/٢٨٧ : " .. ولها معنيان ـ على ماذكره ـ إلا أن الأخفش قصد فى تفسيره فى قوله : (آلأميروه ؟ " بقوله : (كأنك تهزأ به) إلى أن تجعلها بمعنى واحد ، وهو إنكار ماذكر لاغير ؛ لأن باب التهزى بإيراد الكلام على ضد ماهو له ليس من باب المشترك ، ألا ترى أن كل كلام يصح إيراده كذلك ، وليس كل كلام مشتركا .. " .
وينظر : شرح الكافية للرضى ٢/٤١٠ .

٢) زيادة من الكتاب ٢/٤٢٠ لايستقيم الكلام بدونها ، وثبتت عند ابن يعيش ٩/٥٠ ، والمفصل المطبوع / ٣٣٤ .

٣) الكتاب ٤ / ٤٢٠ .

٤) لم أعثر عليه فى الحواشى ، وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٨٧ .

٥) الكتاب ٢/٤٢٢ : " .. وقد يقول الرجل : (إنِّى قَدْ ذَهَبْتُ) فيقول : (أذهبتوه ؟) ، ويقول : (أنا خارج) فتقول : (أنا إنيه) تلحق الزيادة ما لفظ به وتحكيه مبادرة له ، وتبيينًا أن يُنْكَرَ عليه ماتكلم به ، كما فُعِلَ ذلك فى (مَنْ عَبْدُ اللهِ ؟) .
وإن شاء لم يتكلم بما لفظ به ، وألحق العلامة مايُصَحِّحُ المعنى ، كما قال حين قال : (أتخرج إلى البادية ؟) : (أنا إنيه) .. " .

....

وإن حملته على المعنى قلت : " أَذَهَبْتَاه ؟ — بفتح التاء — لأن التاء المضمومة للمتكلم هي بعينها التاء المفتوحة إذا صار مُكلَّماً .

وكذلك قول العربي " أَأَنَا إِنيه ؟ " للذي قال له : " أتخرج إلى البادية "؟ فإنه جاء به على المعنى ؛ لأن الضمير الفاعل الذي في " أتخرج " ؟ للمخاطب هو بعينه " أنا " إذا صار المخاطب هو المتكلم [1] .

————

١) يقول ابن يعيش ٩/٥٠ ، ٥١ : " .. فأما ما حكاه سيبويه من قول البدوي حين قيل له : أتخرج إلى البادية إن أخصبت؟ فقال: أأنا إنيه : فجاء على المعنى ؛ لأن المضمر للفاعل في (تخرج) للمخاطب ، وحين أنكر رأيه أن يكون على خلاف أن يخرج واستفهم عن ذلك ، صار المخاطب هو المتكلم ، ولم يمكنه أن يأتي بالفاعل وحده فصله ، وجاء به على المعنى ، فقال: (أأنا إنيه) بالألف الاستفهامية والأصلية .. " .

[كيفية زيادة حرف الإنكــــــار]

(فصل) " ولا يخلو الحرف الذى تقع بعده من أن يكــون متحركا ، أو ساكنا .
فإن كان متحركا تبعته فى حركته ، فتكون ألفا ، أو واوا ، أو ياء بعد المفتـــوح ، والمضموم ، والمكسور ، كقولك فى " هذا عمر : " أعمروه ؟ " ، وفى " رأيت عثمان " : " أعثماناه ؟ " ، وفى " مررت بحذام " : " أحذاميه ؟ " .
وإن كان ساكنا حرك بالكسر ، ثم تبعته ، كقولك : " أزيد نيه " ، و " أزيدانيه " .

قوله : (ولا يخلو الحرف الذى تقع بعده من أن يكون متحركا ، أو ساكنا ، فإن كــان متحركا ، تبعته فى حركته ، فتكون ألفا ، أو واوا ، أو ياء بعد المفتوح ، والمضموم ، والمكسور) .

اعلم أنك إذا حكيت لفظ المسئول ، وأردت أن تلحق به حرف الإنكار / فسبيلك ٣٤٢/أ أن تنظر إلى آخر اللفظ المحكى ، فإن كان متحركا ، نحو : " عمر " ، و " عثمان " ، و " حذام " ونحوهما مما لا يدخله التنوين ، وجب أن يكون حرف الإنكار حرفا فيه حركة ما قبله .
فإن كانت حركة المحكى ضمة ، كان حرف الإنكار الواقع بعده واوا ؛ لأن الضمة من الواو ، بدليل أنك إذا مددت الضمة صارت واوا .
وإن كانت حركة اللفظ المحكى فتحة ، كان حرف الإنكار بعده ألفا .
وإن كان كسرة ، كان حرف الإنكار بعده ياء .
مثال الأول أن القائل إذا قال : " هذا عمر " فإن الراء مرفوعة ، فإذا استفهمت منكرا لقوله ، قلت : " أعمروه ؟ " .
الشاهد فيه : أن الراء لما كانت مضمومة ، كان حرف الإنكار الواقع بعد الحـــــرف المضموم واوا لا محالة ، لما ذكرناه .
والهاء الواقعة بعد الواو هاء السكت ، وهى مبنية علــى السكون .
ومثال الثانى : أن إنسانا لو قال : " رأيت عثمان " كانت النون مفتوحة ، فإذا أنكـــرت مستفهما ، قلت : " أعثماناه ؟ " .
الشاهد فيه : أن النون لما كانت مفتوحة ، وجب أن يكون حرف الإنكار الواقع بعـــده من جنس الفتحة ، وهى الألف .
وهاء السكت تابعة لحرف الإنكار ، للمبالغة فى إظهاره .
ومثال الثالث : قوله : " مررت [بحذام](١) " فان الميم فيه مبنية على الكســـــر ،

---

(١) سقط من المخطوطة ، وقد مثل به المصنف .

....

وقد عرفت ذلك فى مباحث المبنيات (١) .

فإذا أنكرت ذلك ، قلت : " أحذاميه ؟ " (٢).

الشاهد فيه : أن الميم لما كانت مبنية على الكسر ،لزم أن يكون حرف الإنكار الذى بعدها من جنسها وهو الياء ،والهاء فيه لبيان حرف المد ؛ لأن الياء حرف خفى ،والهاء أيضا خفية .

هذا إذا كان آخر اللفظ المحكى متحركا .

وإن كان ساكنا فهو على ضربين:

الضرب الأول : أن يكون آخره ساكنا ، يمكن تحريكه ،وذلك نحو التنوين الكائن آخر الأسماء المتمكنة ، فإذا لحقه حرف الإنكار ، اجتمع ساكنان ، ولم يكن بد من تحريك التنوين ، حذارا من اجتماع الساكنين على غير حده .

ويتعين أن يكون حرف الإنكار فيما بعد التنوين من جنس الكسرة ، وهو الياء .

قوله : (ثم تبعته) فيه ضميران :

الأول : مؤنث يرجع إلى العلامة التى زيدت لأجل الإنكار.

والثانى: مذكر يرجع إلى اسم " كان " وهو الضمير العائد إلى الحرف الذى تقع العلامة بعده .

وقد أورد المصنف مثال لحوق العلامة بغير فاصل ، ثم بعده ، مثال لحوقها بفاصل ، وهو " إنْ " ،وقد شرحنا كل واحد من العلامتين أولا .

الضرب الثانى: أن يكون آخر الكلام المحكى حرفا ساكنا يسقط ،ولا يحرك لاجتماع الساكنين ، فحكمه أن يدخل عليه مثله فى التقدير ، ثم يحذف الأول ،لاجتماع الساكنين ، وذلك قولك إذا رأيت " المثنى " : المثناه؟ " بهمزة الاستفهام ممدودة.

وكذلك إذا قال : " رأيت القاضى " ، فإنك تقول مستفهما على سبيل الإنكار : " آلقاضيه ؟ " .

---

١) عرائس المحصل ،ورقة ١٦٨.

٢) الكتاب ٢/ ٤٢١ : " .. ومما تتبعه هذه الزيادة من المتحركات ، كما وصفت لك قوله : (رأيت عثمان) فتقول: أعثماناه ، و (مررت بعثمان) ،فتقول :أعثماناه ، و (مررت بحذام) فتقول : أحذاميه ، و (هذا عمر) فتقول : أعمروه ، فصارت تابعة كما كانت الزيادة التى فى (واغلامهوه) تابعة .. " .
وينظر : ابن يعيش ٩/ ٥١ والايضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٨٧ وشرح الكافية للرضى ٢/ ٤١٠.

. . . .

واذا قال : " زيد يغزو " ، تقول : "أزيد يغزوه ؟ " (١) .

ولقائل أن يقول: إن المصنف قد أهمل هذا الضرب ، وهو أحد ضروب هذا الباب .

― ― ― ―

---

(١) شرح الكافية للرضى ٢/ ٤١٠ : " .. آخر الكلمة إما أن يكون ساكنا أو متحركا ، والساكن إما حرف علة ، أو حرفا صحيحا ، فالأول نحو : (جاءني القاضـــي) ، و (رأيت المعلى) ، و (زيد يغزو) .
وحكمه أن يزاد على آخره مثل آخره ، فيجتمع ساكنان ، فيحذف أولهما ، فتقول : (آلقاضيه) و (آلمعلاه) و (أيغزوه) .
وإن كان الساكن صحيحا : تنوينا كان أو غيره ، فلا بد من تحريكه بالكسر ؛ للساكنين .. " .

(فصل) "وإن أجبت من قال : " لقيت زيدا وعمرا " قلت : " أزيدا وعمرنيه " .

وإذا قال : " ضربت عُمَرَ " قلت : " أضربت عمراه " .

وإن قال : " ضربت زيدا الطويل " قلت (١) : " أزيدا الطويلاه " فتجعلها في منتهى الكلام " .

قوله : (وإن أجبت من قال : " لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا " ، قلت : " أزيداً وعمرنيه ؟ ") .

اعلم أن حق علامة الإنكار أن تكون في منتهى الكلام وآخره ، ويمتنع ايصالها بكلام بعدها ، لا فرق في ذلك بين أن يكون ما اتصلت به من كلام المستفهم ـ كما يأتيك في الفصل الأخير ـ أو من كلام المسئول ، كما في هذا الفصل .

وقد أورد المصنف من ذلك ثلاث صور حكاها " سيبويه " ، فقال :

إن قلت مجيبا لرجل قال : " لقيت زيدا وعمرا " ، قلت : " أزيدا وعمرنيه ؟ " ، تجعل العلامة في منتهى الكلام (٢) .

ألا ترى أنك إذا قلت : " ضربت عمرا " فإن المستفهم يقول : " [أضربت] **عمراه ؟** "

وإن قال : " ضربت زيدا الطويل " ، قلت : " أزيدا الطويلاه ؟ " (٣) ، تجعل العلامة التي هي حرف الإنكار أبدا آخر الكلام ، وتلحق بها هاء السكت .

وقولها : (فتجعلها) تتضمن ضميرين :

أحدهما : مذكر مستتر مرفوع ، يرجع إلى المجيب .

والثاني : مؤنث ، بارز ، منصوب ، يرجع إلى العلامة التي زيدت للإنكار .

---

١) سقط من ابن يعيش ٩/ ٥١ ، وثبت في المفصل المطبوع / ٣٣٤ .

٢) سقط من المخطوطة .

٣) الكتاب ٢ / ٤٢٠ وعبارته : " فإن قلت مجيبا لرجل قال : " قد لقيت زيدا وعمرا " ، قلت : " أَزَيْدًا وَعَمْرَنِيه ؟ " تجعل العلامة في منتهى الكلام .
ألا ترى أنك تقول إذا قال : " ضَرَبْتُ عَمْرًا " : " أَضَرَبْتَ عَمْرَاه ؟ " .
وإن قال : " ضَرَبْتُ زَيْدًا الطَّوِيل " ، قلت : " أَزَيْدًا الطَّوِيلَاهْ ؟ " تجعلها في منتهى الكلام " .

[تترك زيادة الإنكار في حال الدرج]

(فصل) "وتترك هذه الزيادة في حال الدرج ، فيقال : "أزيدا يافتى ؟" كما تركت العلامات في "مَنْ" حين قلت: "من يافتى ؟" ".

قوله : (وتترك هذه الزيادة في الدرج).

اعلم أن التاء مضمومة من "تُتْرَك" من الفعل ، مبني لما لم يسم فاعله .

قوله : (فيقال : "أزيدا يافتى؟").

اعلم أن القائل إذا قال : "ضربت زيدا" فقيل في جوابه : "أزيدا يافتى؟" ، فقد وصلت الكلام المحكي بكلامك ، وهو قولك : "يافتى" ، فيمتنع لحوق علامة الإنكار به ؛ لأن شرط وقوعه في منتهى الكلام وآخره ، وقد فات .

قوله : (كما تركت العلامات في "مَنْ" حين قلت: "مَنْ يافَتَى ؟").

اعلم أن التاء في قوله "تُركت" مضمومة ، والفعل مبني لما لم يسم فاعله .

والمعنى : أن الوصل كما منع من لحوق علامة التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، بـ "من" كذلك منع — ههنا — من لحوق علامة الإنكار .

قال "سيبويه" : إن قلت : "أَزَيْدًا يافَتَى؟" تَرَكْتَ العلامة ، كما تَرَكْتَ علامة التأنيث ، والجمع ، وحرفَ اللين في قولك : "مَنًا ، ومَنِي ، ومَنُو" حين قلت : "يافَتَى"[1].

كما منع ماكان في كلام المسئول من لحوق العلامة له ، كما بيناه في الفصل المتقدم .

— — — — — —

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٢٠ ، ٤٢١ وأضاف سيبويه : "وجَعلْتَ (يافتى) بمنزلة ماهو في (مَنْ) حين قلت : (مَنْ يافَتَى؟) ولم تقل : (مَنِينَ ، ولامَنَهْ ، ولامَنِى) ، أذهبت هذا في الوصل ، وجعلت (يافَتَى) بمنزلة ماهو من مسألتك ، يمنع هذا كله ، وهو قولك : (مَنْ ، ومَنَهْ) إذا قال : (رأيت رجلا وامرأة) .

ف : (مَنَهْ) قد منعت (مَنْ) من حروف اللين ، فكذلك هو — ههنا — يمنع ، كما يمنع ماكان في كلام المسئول العلامةَ من الأول .

ولاتدخل في (يافَتَى) العلامة ؛ لأنه ليس من حديث المسئول ، فصار هذا بمنزلة (الطويل) حين منع العلامة (زَيْدًا) كما منع (مَنْ) ماذكرت لك ، وهو كلام العرب".

ومن أصناف الحرف : حرف التذكر
[معناه ـ كيفية زيادته]

"وهو أن يقول الرجل في نحو : "قال" ، و "يقول" و "من العام" : "قالا" ، فيمد فتحة اللام ، و "يقولوا" و "من العامي" اذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه ..".

قوله : (ومن أصناف الحرف : حرف التذكر).

التفسير : اعلم أنه ربما وقع في بعض النسخ " حرف التذكير " بالياء بعد الكاف ، والصواب إسقاطها ، وضم الكاف ؛ لأنه من " التذكر " الذي هو ضد النسيان ، تقول : ذكرت الشيء ـ بعد النسيان ـ وتذكرته (١).

وحرف التذكر لابد وأن يكون من أحد حروف المد واللين ، ويمتنع وقوعه آخر الكلام ومنتهاه ، بل لابد وأن يكون موصولا بشيء بعده .

ولهذا لم يلحقوا به هاء السكت التي هي علامة منتهى الكلام وآخره ، بخلاف حرف الإنكار .

بيان ذلك أن الرجل إذا تذكر شيئا ، ولم يرد أن يقطع كلامه ، أتبعه حرفا من جنس الحركة ، إن كان الحرف الذي وقف عليه متحركا ، وإن كان ساكنا كسره ، وأتبعه الياء .

وقد أورد المصنف من ذلك ثلاث صور :

الأولى : أن يقول الرجل : " قال " ، وإذا ألحقه " حرف التذكر " قال : " قالا ".

الشاهد فيه : أن "قال" فعل ماض ، مبني على الفتح ، والمتذكر لما تذكر شيئا نسيه ، ولم يرد أن يقطع كلامه ، وكانت حركة " قال " فتحة ، أتبعها حرفا من جنس الفتحة ، وهو الألف ، وقال : " قالا " .

الثانية :/ أن يقول المتكلم : " يقول " ، وإذا ألحقه حرف التذكر قال: " يقولوا " . ٣٤٢/ب

الشاهد فيه : أن قول المتكلم : " يقول " فعل مضارع ، وهو مرفوع ، وذلك أن المتكلم لما تذكر ، ولم يرد أن يقطع كلامه ، وكانت الحركة ضمة ، أتبعها حرفا من جنس الضمة ، وهو الواو ، وقال : " يقولوا " .

---

١) الصحاح (ذِكر) ٢/ ٦٦٥ : " وَذَكَرْتُ الشَّيْءَ بَعْدَ النِّسْيَانِ ، وَذَكَرْتُهُ بِلِسَانِي وَبِقَلْبِي ، وَتَذَكَّرْتُهُ ، وَأَذْكَرْتُهُ غَيْرِي ، وَذَكَّرْتُهُ بِمَعْنًى " .
وينظر : اللسان (ذكر) ٢/ ١٥٠٧ .

. . . .

الثالثة : أن يقول الرجل : " من العام " ، ثم يتذكر شيئا ، ولم يرد أن يقطع كلامه فيها ، فيقول : "من العامى ".

وربما وقع فى بعض النسخ (ولم يرد أن يفصل كلامه) ، والمروى عن المصنف : (ولم يرد أن يقطع كلامه) وهى عبارة " سيبويه "(١) .

ـــــــ

---

١) الكتاب ٤ / ٢١٦ : " .. ويقول الرجل إِذَا تَذَكَّرَ ، ولم يرد أن يقطع كلامه : " قَالَا " ، فَيَمُدُّ " قال " ، و " يقولوا " ، فيمد " يَقُولُ " و " من الْعَامِى " ، فيمد " العام " ، سمعناهم يتكلمون به فى الكلام ، ويجعلونه علامة ما يَتَذَكَّرُ به ، ولم يقطع كلامه ".

(فصل) " وهذه الزيادة فى اتباع ماقبلها إن كان متحركا بمنزلة زيادة الإنكار ، فإذا سكن ، حرك بالكسر ، كما حرك ثمة ، ثم تبعته .

قال "سيبويه" : سمعناهم يقولون : "إنه قدى ، وألى " ، يعنى فى "قد فعل" . وفى الألف واللام إذا تذكر "الحرث "(١) ونحوه .

قال : وسمعنا من يوثق به يقول : "هذا سيفنى " يريد : سيف من صفته : كيت وكيت ".

قوله : (وهذه الزيادة فى اتباع ماقبلها إن كان متحركا بمنزلة زيادة الإنكار) .

اعلم أن قوله : (فى اتّباع) بتشديد التاء .

والمعنى : على مابيناه لك ، وهو أنه يجب أن يكون الحرف المزيد للمد ساكنا من جنس الحركة التى قبله ، كما ذكره فى : " هذا عمروه " ، و" رأيت عثماناه " ، و " مررت بحذاميه ".

قوله : (فإذا سكن حرك بالكسر ، كما حرك ثمة ، ثم تبعته) .

اعلم أن الصور الثلاثة المتقدمة ، الحرف الذى وقف عليه المتذكر فى كل واحد منها متحرك ، وكذلك كان الحرف المزيد للتذكر من جنس تلك الحركة ، كما بيناه .

والمذكور فى هذا الفصل إنما هو الصور التى إذا وقف المتذكر عليها ، كان الحرف الموقوف عليه ساكنا .

وحكمه أن يحرك الحرف الساكن بالكسر ، كما حركته بالكسر عند ملاقاته حرف الإنكار .

وإذا حرك بالكسر ، لزم أن يكون حرف التذكر "ياء" لاغير ؛ لأن الحرف المزيد للتذكر ، لابد وأن يكون من جنس الحركة التى قبله ، وقد سبق تقرير هذا كله فى حرف الإنكار إذا كان ماقبله ساكنا .

قوله : (كما حرك ثمة) .

يريد : كما حرك الحرف الساكن فى باب لحاق حرف الإنكار .

وقوله : (ثم تبعته) تضمن ضميرين :

الأول : يرجع إلى حرف الزيادة للتذكر .

---

١) فى ابن يعيش ٩/ ٥٢ ، وفى المفصل المطبوع ٣٣٥ [الحارث] وقد أشار الشارح إلى هذا ، وقال : إنه لاتفاوت بين الروايتين من جهة المعنى .

....

والثانى : إلى الكسر .

وقد أورد المصنف من الأمثلة التى تحرك الساكن فيها بالكسر ثلاثة :

أولها : " قد " .

الشاهد فيه : أن الدال حرف ساكن ، فإذا أردت لحاق حرف التذكر به ، كسرت الدال ، وجعلت حرف التذكر من جنس الكسرة ، وهو الياء ، وقلت : " قدى " بدال مكسورة ، وياء ساكنة ، هى حرف التذكر .

وقوله : (يعنى : فى قد فعل) .

من كلام المصنف ، تفسيرا لما أطلقه " سيبويه " ؛ لأن شرط لحاق حرف التذكر أن يكون موصولا بشئ بعده ، كما ذكرناه .

وفى (يعنى) ضمير يرجع إلى " سيبويه " .

وقد وقع فى قليل من النسخ (بمعنى : قد فعل) والعبارة الأولى ، هى المروية عن المصنف .

وثانيها : " الحرث " إذا وقفت على لام التعريف ، وهى ساكنة ، كسرتها ، وألحقتها الياء الساكنة للتذكر ، وقلت : " ألى " (١).

وقد وقع فى بعض النسخ (اذا تذكر الحارث) ، وعبارة " سيبويه " : (الحرث) (٢)، وقد وقع كذلك فى بعض النسخ ، ولا تفاوت من جهة المعنى .

وثالثها : قولك : " سيفنى " ، يريد : " سيف " بالتنوين ، ولكنه تذكر بعده كلاما ، ولم يرد أن يقطع اللفظ ؛ لأن التنوين حرف ساكن ، فكسر كما كسرت الدال من " قد " ، ثم ألحق به حرف التذكر الذى هو الياء (٣) .

---

١) الكتاب ٤/٢١٦ : " .. فاذا اضْطُرّوا إلى مثل هذا فى الساكن كسروا . سمعناهم يقولون : " إنَّهُ قَدِى " فى " قد " ، ويقولون : " ألِى " فى الألف واللام ، يتذكر " الحارث " ونحوه .. " .

٢) عبارة سيبويه " الحارث " ، ويبدو أن الشارح اعتمد على نسخة للكتاب غير التى اعتمد عليها محقق " سيبويه " .
وينظر : الكتاب ٤/٢١٦ .

٣) الكتاب ٤/٢١٦ : " وسمعنا من يوثق به فى ذلك يقول : " هَذَا سَيْفُنِى " ، يريد : " سَيْفٌ " ، ولكنه تذكر بعد كلاما ، ولم يرد أن يقطع اللفظ ؛ لأن التنوين حرف ساكن ، فيكسر كما تكسر دال " قد " .. " .

....

وجميع ماذكره المصنف فى هذا الفصل عبارة " سيبويه " من غير تفاوت(١).

وقال "أبو سعيد": قد احتج "سيبويه" – فى هذا الفصل – لتحريك الساكن [فى القوافى](٢) بالكسر، فقال:

المتذكر فى كلام العرب إذا وقف على شىء متحرك، وهو يتذكر مابعده، أتبعه حرفا من جنس الحركة، فيقول فى "قال": "قالا"، وفى "يقول": "يقولوا"، وفى "العام": "العامى".

فإذا كان ساكنا، كسره، وأتبعه الياء، كقوله: "قدى" فى "قد"، و"ألى" إذا أراد أن يقول: "الحرث"، أو "القسم"، أو "الفرس"، فقال: "أل"، ونسى مابعده، فوقف ليتذكر مايصل به كلامه، كسر الحرف الساكن، وألحقه الياء.

وكذلك إذا قال: "سيفنى" – لأن التنوين نون ساكنة – وأراد أن يصله بكلام بعده، فنسيه، فوقف متذكرا له – كسر النون الساكنة التى هى التنوين، وألحقها "ياء" كما تراه(٣).

وقول المصنف: (يريد: سيف من صفته كيت وكيت) يشير إلى ماذكره "أبو سعيد" من أنه أراد أن يصله بكلام بعده، فنسيه، ولم يقصد الإخبار عن مجرد السيف، ولو قصد ذلك، امتنع كسر التنوين، ولحاق علامة التذكر به.

جعلنا الله ممن تذكر فانتفع، واعتبر فارتدع.

هذا تمام البحث فى القسم الثالث.

– – –

---

١) الكتاب ٤/٢١٦.
٢) سقط من المخطوطة.
٣) شرح السيرافى ٥/٤٨٩.

القسم الرابع : المشتـــــــرك

" المشترك : نحو : الإمالة ، والوقف ، وتخفيف الهمزة ، والتقاء الساكنين ، ونظائرهـــا مما تواردفيه الأضرب الثلاثة ، أو اثنان منها .

وأنا أورد ذلك فى هذا القسم على نحو الترتيب المار فى الأقسام [1] الثلاثة ، معتصما بحبل التوفيق من ربى ، بريئا من الحول والقوة إلا به .. ".

القسم الرابـــع : المشترك

اعلم أن الصواب : فتح الراء من "المشترَك" على صيغة البناء للمفعول .

وقد وقع فى بعض النسخ : " المشترك فيه " بزيادة الجار والمجرور ، وهو الأصل ، لكنه حذف من أكثر النسخ من اللفظ ، وهو مراد فى المعنى ، بدليل قوله فى أول كـــل صنف : (يشترك فيه كذا وكذا) [2] .

وانما أخر المصنف هذا القسم [عن] [3] الأقسام الثلاثة ؛ لأن كون الشئ مــــوردا

---

١) هكذا فى المخطوطة والمفصل المطبوع / ٣٣٥ ، وفى ابن يعيش ٥٣/٩ [القسمين] ، والصواب ما أثبته ؛ لاتفاقه مع تقسيم الكتاب .

٢) ابن الحاجب فى كتابه الإيضاح ٢٩١/٢ يؤيد ماقاله صاحب العرائس ، حيـــث يقول : " الصواب فى لقب هذا القسم (المشترك) بفتح الراء ؛ لأنه عبارة عـــن الأحكام التى تشترك فيه .
وقد وقع فى بعض النسخ (المشترك) بكسر الراء ، وليس بصواب ؛ لأن المشتـــرك: هو الذى اشترك مع غيره فى شئ ، وليس هذا كذلك ، وقد صرح به فى قولـــه فى أول كل صنف : (يشترك فيه كذا وكذا) ، فقال فى الإمالة : (يشترك فيها الاسم والفعل) فثبت أن الصواب الفتح .
وانما وهم من كسر من أجل أنه كان الأصل أن يقال : (المشترك فيه) فلما لـم يجد (فيه) مذكورة توهم الكسر .
وحذف (فيه) ههنا إما للكثرة ، واما لكونه جعل لقبا .. ".
أما ابن يعيش ٥٣/٩ فيقول : " .. فى تسميته بـ : (المشترك) نظر ؛ لأن (المشترك) اسم مفعول ، وفعله (اشترك) ولامفعول له إذا كان لازما ، ولا يبنى من اللازم فعـل للمفعول إلا أن يكون معه مايقام مقام الفاعل من جار ومجرور ، أو ظرف ، أو مصـدر ، وأحمل مايحمل عليه أن يكون أراد : (المشترك فيه) وحذف حرف الجر ، وأسند اسـم المفعول إلى الضمير ، فصار مرفوعا به .
واما أن يكون قد حذف الجار والمجرور معا ، وليس بالسهل ؛ لأن ما أقيم مقـــام الفاعل يجرى مجرى الفاعل ، فكما لايحسن حذف الفاعل ، كذلك لايحسن حـذف ما أقيم مقامه .

٣) فى المخطوطة [و] والصواب ماأثبته ؛ لاستقامته مع المعنى .

....

لأشياء ، يتأخر عن كل واحد من تلك الأشياء في الوجود الذهني ، كوجوب تأخر العلم بالمركب عن العلم بمفرداته .

ولأن بعض مباحث هذا القسم ، اختصت بزيادة غموض ودقة ، فناسب تأخيره ؛ ليستعان بما قبله على ماعساه يتوغل على فهم المتعلم أول الأمر ، ومباحث علم التصريف من أشكلها وأدقها .

وهي من جملة مباحث هذا القسم .

قوله : (نحو : الإمالة والوقف) .

اعلم أن أصناف هذا القسم عشرة :

منها : ثمانية تشترك فيها الأضرب الثلاثة ، أعني : الاسم ، والفعل ، والحرف .

ومنها : صنفان يشترك فيهما ضربان لا غير ، كما ستقف عليه .

فإن قلت : إن عبارة المصنف - ههنا - تخالف ماذكره أول الكتاب ؛ لأنه جعل - ثمة - هذا القسم مخصوصا بما تشترك فيه الأضرب الثلاثة ، بدليل قوله : (القسم الرابع : في المشترك من أحوالها)(١) .

وقال : - ههنا - (مما تتوارد فيه الأضرب الثلاثة ، أو اثنان منها) .

وحينئذ لا يكون هذا القسم في المشترك من أحوالها ، بل بعضه كذلك ، والبعض الآخر في المشترك بين ضربين منها .

قلت : هذا السؤال متجه لو كان المذكور أول الكتاب كما حكيتم ، لكن الرواية عن المصنف / بدون ماذكرتم من الزيادة ، وإذ ذاك فيندفع السؤال . ٣٤٣/أ

قوله : (وأنا أورد ذلك في هذا القسم على نحو الترتيب المار في الأقسام الثلاثة) .

اعلم أن اسم الإشارة متعلق بـ " المشترك فيه " .

وقوله : (على نحو الترتيب المار) .

يريد به : تصنيف كل واحد من الأقسام تصنيفا ، وتفصيل كل صنف منها تفصيلا ، كما ذكره أول الكتاب(٢) .

---

١) هكذا في المفصل المطبوع / ٥ أما عند ابن يعيش ١ / ١٧ فلم تثبت زيادة [من أحوالها] ويبدو أن الرازي وابن يعيش اعتمدا على نسخة محققة للمفصل قرئت على الزمخشري ، أو كتبها بخطه .

٢) ينظر : المفصل المطبوع ص ٥ .

. . . .

ولقائل أن يقول : إنه قد ذكر هذا في ديباجة الكتاب ، فكان ذكره - ههنا - كالمستغنى عنه ، ومنافيا لما رامه من الإيجاز (١) .

قوله : (معتصما بحبل التوفيق من ربى ، بريئا من الحول والقوة إلا به) .

قال " الجوهرى " : وأعصم (٢) : إذا تشدد ، واستمسك بشئ [خوفا] (٣) من أن يصرعه فرسه ، أو راحلته .. وكذلك : اعتصم به ، واستعصم [به] (٤) .

وتقول : برئت من شريكى - بالهمز - إذا فارقته وجانبته (٥) .

وقوله : (معتصما وبريئا) حالان من الفاعل ، وهو : الضمير المستكن فى " أورد " ، وحرف الجر متعلق باسم الفاعل .

وانما خص هذا القسم بهذه الأدعية ؛ لما ذكرناه من توهم صعوبة بعض مباحثه عنده أولا ؛ أو لأن عروض الفتور والملال فى أواخر المساعى أكثر (٦) .

----

١) ماذكره المصنف - هنا - ليس مستغنى عنه ، كما أنه غير مناف لما رامه من الإيجاز ؛ ذلك لأنه بصدد التعرض للقسم الرابع (قسم المشترك) الذى قال عنه الشارح : " .. ولأن بعض مباحث هذا القسم اختصت بزيادة غموض ودقة .. " .
لهذا كله أراد المصنف أن يطمئن القارئ ، ويهيئ نفسه لقراءة هذا القسم ، ويعده بأن ما بقى من الكتاب سيكون على نحو الترتيب السابق فى الأقسام الثلاثة ، خاصة وأن القارئ - غالبا - يقبل على قراءة الكتب بنشاط وتوقد ذهن ، ثم يصيبه الفتور فى نهايتها .
يضاف إلى هذا أن مامر فى ديباجة الكتاب قد بعد عهد القارئ به ، فأراد المصنف أن يذكره بما بدأ به ، والذكرى تنفع المؤمنين .
وبهذا يبطل ما أثاره صاحب العرائس من تساؤل .

٢) فى المخطوطة [اعتصم] .

٣) سقط من المخطوطة .

٤) سقط من المخطوطة . وينظر : الصحاح (عصم) ١٩٨٧/٥ .

٥) السابق (برأ) ٣٦/١ .

٦) وهذا - أيضا - ما جعل المصنف يكرر - هنا - ماذكره فى ديباجة الكتاب من أن هذا القسم سيكون على نحو الترتيب المار فى الأقسام الثلاثة .

ومن أصناف المشترك : الإمالة

[معناهـــا]

" يشترك فيها الاسم ، والفعل ، وهى : أن تنحو بالألف نحو الكسرة (١) ؛ ليتجانس الصوت ، كما أشربت الصاد صوت الزاى لذلك .. " .

قوله : (ومن أصناف المشترك : الإمالة .. إلى قوله .. وتمنع الإمالة ..) .

التفسير : ونصدره ببحثين :

البحث الأول: الإمالة اللفظية مأخوذة من إمالة الشيء من حيز إلى حيز آخر (٢).

وقال " أبو على " : الإمالة لاتتضح ، ولاتضبط إلا بالمشافهة (٣) .

وهى خلاف الأصل ، وفرع على التفخيم (٤)، بدليل أنها تفتقر الى سبب يقتضيها ، بخلاف التفخيم ، ولأنها تجعل الحرف بين حرفين ، وتغيره عما كان عليه (٥) .

وقد اختلف فى جوازها :

فلغة أهل الحجاز ومن جاورهم من بنى تميم الإمالة .

ولغة بعض من بنى تميم وغيرهم منعها (٦).

---

١) زيد فى المفصل المطبوع ٣٣٥ [فتميل الألف نحو الياء] .

٢) اللسان (ميل) ٤٣١١/٦ والصحاح (ميل) ١٨٢٣/٥ .

٣) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح لـ : عبد القاهر الجرجانى ورقة ٦٠ (مخطوط) دار الكتب المصرية رقم ١١٠٣ نحو .

٤) اللسان (فخم) ٣٣٦٢/٥ : " والتفخيم فى الحروف ضد الإمالة . وألف التفخيم : هى التى تجدها بين الألف والواو ، كقولك : (سلام عليكم) ، (قام زيد) . وعلى هذا كتبوا : (الصلوٰة ، والزكوٰة ، والحيوٰة) ، كل ذلك بالواو . وهذا كما كتبوا : (إحديهما ، وسويهن) بالياء لمكان إمالة الفتحة قبل الألف إلى الكسرة .. " .
وينظر : الصحاح (فخم) ٢٠٠١/٥ وسر الصناعة لابن جنى ٥٩/١ .

٥) يقول الصيمرى فى التبصرة ٧١٥/٢ (مطبوع) : " واعلم أن الامالة من لغة بنى تميم ، والتفخيم من لغة أهل الحجاز ، وهو الأصل ؛ لأن الامالة تجعل الحرف بين حرفين ، وليس الأصل أن يكون الحرف بين حرفين ، وإنما الأصل أن يخرج كل حرف من موضعه خالصا غير مختلط بغيره ، فلذلك كان الأصل لغة أهل الحجاز .. " .

٦) يبدو أن الشارح تأثر بأبى البركات الأنبارى فى أسرار العربية ١٦٠ حيث يقول : " .. وهى تختص بلغة أهل الحجاز ، ومن جاورهم من بنى تميم وغيرهم .. " أما سيبويه والزمخشرى وغيرهما : فيذهبون إلى أن أهل الحجاز لايميلون ، يقول سيبويه ١١٨/٤ : " .. وجميع هذا لايميله أهل الحجاز " .

. . . .

قال " أبو سعيد " : من العرب من لا يبالغ فى الإمالة (١) .

فلذلك سماها القراء والنحويون بين اللفظين ، أى : بين الفتح والإمالة (٢) .

البحث الثانى : القائلون بالإمالة ذهبوا إلى أن مراتبها أربع :

ماتقوى فيه الإمالة ، وماتجوز ، وليست بقوية ، وماتقبح ، وقد تكلم بها على قبحها ، وماجاء شاذا تكلمت به العرب . وستقف على ذلك .

واتفقوا [على] (٣) أن الفعل أولى بالإمالة من الاسم ، وعلى امتناعها فى الحرف ، إلا ماشذ ، لأن عروض التصرف ، والحذف ، والقلب ، وأصناف التغييرات للفعل أكثر منه للاسم ، فكان أولى بالإمالة .

ولهذا أمالوا الألف فى الفعل الثلاثى — إن كانت منقلبة فى نحو : " دعا " ، و "غزا " — وامتنع أكثرهم (٤) من إمالة الألف فى الاسم الثلاثى ، إذا كانت ألفه منقلبة عن الواو فى نحو : "عصا " و "قفا ".

قال " عبد المجيد " : إنما امتنعت إمالة الحروف ؛ لأنها جوامد (٥).

= ويقول الزمخشرى فى الحواشى ورقة ٦١ : " وأما ترك الإمالة فهو مذهب أهل الحجاز ".
ويقول ابن يعيش ٩/ ٥٤ : " والإمالة لغة بنى تميم ، والفتح لغة أهل الحجاز " .
كما يقول أبو محمد فى التخمير ٢ ورقة ١٨٥ : " بنو تميم يميليون ، وأما أهل الحجاز فلغتهم التفخيم .. ".
وماذكره الشارح إما على سبيل السهو ، وإما خطأ من الناسخ .
وينظر : شرح الشافية ٣/ ٤ .

١) شرح السيرافى ٥ / ٣٢٧ .
٢) ينظر : الكشف للقيسى ١/ ١٦٨ والمقتضب ٣/ ٤٢ وأسرار العربية ١٦٠ وابن يعيش ٩/ ٥٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٩١ واللمع لابن جنى / ٣٢٧ .
٣) زيادة يستقيم بها الكلام .
٤) المقتضب ٣/ ٤٤ : "فأما ماكان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف : فإن الإمالة فيه قبيحة ، نحو : (دعا ، وغزا ، وعدا) ، وقد يجوز على بعد ؛ لأن هذه الألف هى التى تمال فى (أغزى) ونحوه .
فأما الأسماء : فلا يجوز فيها الإمالة إذا كانت على ثلاثة أحرف ؛ لأنها لاتنتقل انتقال الأفعال ؛ لأن الأفعال تكون على (فَعَلَ ، وَأَفْعَلَ) ونحوه ، والأسماء لاتتصرف ، وذلك قولك : (قَفًا ، وَعَصًا) لا يكون فيهما ، ولا فى بابهما إمالة ، لأنهما من الواو . ولكن (رَحًى ، وَحَصًى ، وَنَوًى) هذا كله تصلح إمالته .. " .
وينظر : الكتاب ٤ / ١١٩ ، ١٣٢ .
٥) يقول أبو محمد فى التخمير ٢ ورقة ١٨٥ : " .. وإنما هى فى الاسم والفعل دون الحرف ؛ لأن الحروف لاتمال ، إذ الإمالة نوع تصرف ، والحروف جوامد لاتقبل =

....

قوله : (يشترك فيه الاسم والفعل) ٠

لقائل أن يقول: فيما ذكره المصنف نظر من ثلاثة أوجه :

أولها: أنه قدم صنف الإمالة على ذكر ماتشترك فيه الأضرب الثلاثة ، والقياس يقتضى أن يكون مؤخرا عنه ؛ لأن ماتتوارد فيه الأضرب أقعد فى هذا القسم مما يتوارد فيه ضربان لاغير ، فكان أحق بالبداية ، وأولى بالتقديم (١).

وثانيها: أنه قدم ذكر الاسم على الفعل ،وقد عرفت أن الفعل أحق بالإمالة من الاسم ، فكان تقديم الفعل على الاسم فى هذا الصنف أجدر (٢).

وثالثها: أن الحروف الواقعة موقع الجمل يجوز إمالتها ، كما يأتيك فى موضعه ، فلا معنى لإهمالها ،وتخصيص الإمالة بالاسم والفعل (٣).

قوله : (وهى : أن تنحو بالألف نحو الكسرة)٠

اعلم أن تفسيره الامالة بما ذكره ، فيه خلل من وجهين ،سنذكرهما بعد نقل رسوم ذكرها النحويون فى تفسير الامالة :

الأول: وهو : المشهور المنقول عن الجمهور : أن الإمالة معناها : أن تنحو بالألف نحو الياء ، وبالفتحة نحو الكسرة (٤).

= التصرف٠٠" ويقول سيبويه ١٣٥/٤ : "٠٠ ومما لايميلون ألفه : (حَتَّى ، وأمَّا ، وإلَّا) فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء ، نحو : (حُبْلَى ، وعَطْشَى)٠
وقال الخليل : لو سميت رجلا بها وامرأة جازت فيها الإمالة ٠٠"
ويقول المبرد فى المقتضب ٥٢/٣ : "٠٠ فأما (إمَّا) ، و (حَتَّى) ، وسائر الحروف التى ليست بأسماء : فإن الإمالة فيه خطأ ٠٠"
أما ابن يعيش ٥٣/٩ فيرى أن الإمالة تأتى ـ أيضا فى الحروف ، حيث يقول : "وقد جاءت فى الحرف ـ أيضا ـ نحو : (بَلَى ، ويَا فى النداء) ٠٠"
وأرى أن ماذهب إليه ابن يعيش قليل لايقاس عليه ،ولاتبنى عليه قاعدة ٠
وينظر : سر الصناعة ٥٨/١ واللمع ٣٢٧/ وأسرار العربية ١٦٠/ والإيضاح لابن الحاجب ٢٩١/٢ وشرح الشافية ٤/٣ ٠

١) لعل المصنف بدأ بالإمالة لأهميتها ٠
٢) بدأ المصنف بالاسم ـ على عادة النحويين ـ لشرفه ،وذلك لوقوعه محكوما عليه وبه ،ولأنه لاغنى لكلام عنه ٠
وينظر : الأشمونى وحاشية الصبان ٣٠/١٠
٣) خص المصنف الإمالة بالاسم والفعل ؛ لأن الحروف لاتمال عند أكثر النحويين ٠
وينظر : الكتاب ١٣٥/٤ والمقتضب ٥٢/٣ والتخمير ٢ ورقة ١٨٥٠
٤) ينظر : سر الصناعة ٥٨/١ واللمع لابن جنى ٣٢٧/ وأسرار العربية ١٦٠/ والايضاح لابن الحاجب ٢٩١/٢ وابن يعيش ٥٤/٩ وشرح الشافية ٤/٣ ٠

. . . .

قال صاحب المشرق : الإمالة : أن تميل حرفا إلى حرف ، وحركة إلى حركة ، والممال : هو الألف والفتحة ، والممال إليه : هو الياء والكسرة (١).

الثاني : قاله المبرد : الإمالة أن تنحو بالألف نحو الياء (٢).

ومقتضى ماذكره أن تكون الإمالة ثابتة للحرف ، دون الحركة ، وأن يكون الممال من الحروف لاغير ، كما أن الممال [إليه] (٣) كذلك.

الثالث : اختاره " أبو على " ، وحكاه غيره أن الإمالة : أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ؛ لتميل الألف التي بعدها نحو الياء (٤).

وعلى ماذكره تكون الإمالة عارضة للحركة لاغير ، ولا يكون الحرف مما لا ، ولا ممالا إليه بالأصالة .

الرابع : قاله المصنف : هو : أن تنحو [بالألف] (٥) نحو الكسرة .

ومدلول عبارته : أن الحرف هو الممال ، والحركة هى الممال إليها .

وفيه نظر من وجهين :

أحدهما : أنهم اتفقوا على أن الممال ، والممال إليه ، لابد وأن (٦) يكونا من جنس واحد ، إمامن الحروف ، أو من الحركات على الوجه الذى بيناه .

والثاني : أنه تخرج عنه إمالة الحرف إلى الحرف ، وإمالة الحركة إلى الحركة ، فى نحو : " الكبر " و " العبر " كما ستعرفه (٧).

---

١) ماقاله صاحب المشرق يتفق مع مانقل عن الجمهور .

٢) المقتضب ٣/٤٢ : " الإمالة : أن تنحو بالألف نحو الياء ، ولايكون ذلك إلا لعلة تدعو إليه . . ".

وينظر : أسرار العربية /١٦٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٩١ .

٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

٤) المقتصد فى شرح الإيضاح ورقة ٥٩ (مخطوط) . يقول أبو على : " الإمالة : تقصد بها أن يتناسب الصوت مكانها ، فيتشابه ، ولايتباين ، وهو : أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، فتميل الألف نحو الياء ، فتقاربها ، نحو : " عماد " ، و " عابد " . . " .

٥) فى المخطوطة [بالياء] وهو : تحريف ، والصواب ما أثبته ، وينظر كلام المصنف فى أول الباب .

٦) يستعمل الشارح هذا التعبير ، والصواب [لابد أن] بدون الواو .

٧) الرازى محق فى قوله ، ولقد أيده ، فى ذلك ابن الحاجب ، حيث يقول فى كتابه الإيضاح ٢/٢٩١ ، ٢٩٢ : " . . وقد عبر غيره (الزمخشرى) بأن تنحو بالفتحة نحو الكسرة .

===

....

وقوله : (ليتجانس الصوت) .

اعلم أن الرواية على صيغة الفعل المضارع ، بإثبات حرفين بين اللام والجيم.
وقد وقع فى قليل من النسخ : "لِتَجَانُسِ الصَّوْتِ" على صيغة المصدر ، ومعناهما متقارب ، وهو : أن المقصود من الإمالة ذلك .

ولقائل أن يقول: كما أن التجانس مطلوب ، فغيره أيضا مطلوب.
والدلالة بالإمالة على أن الألف منقلبة عن الياء ، أو صائرة ، يأتى فى بعض المواضع — كما ستعرفه — وإذا تعددت المقاصد ، فلا معنى لتخصيص واحد منها بالاعتبار دون غيره .

قال "عبد القاهر" : الإمالة : ضرب من ضروب المشاكلة ، وذلك أنك إذا قلت "عابد" كان لفظك بالفتحة والألف تصاعدا واستعلاء .
وإذا عدت إلى الكسر ، كان انحدارا وتسفلا ، ويكون فى الصوت بعض الاختلاف .
فإذا أملت الألف ، قرب من الياء ، وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة ، فيقارب الكسرة الواقعة بعد الألف ، وتصير الأصوات متجانسة ، من نمط واحد .
وذلك أن الفتحة والألف وإن لم يتجردا من التصاعد رأسا ، فإنهما إذا أجريا مجرى الكسرة ، قل التصعد ، وصار الانحدار من مكان قليل الارتفاع إلى ما يليه من الانحدار ، وإنه أخف من أن ينحدر من موضع ظاهر العلو إلى مكان بعيد الهبوط ، وهذا مما لا يضبط ، ولا يتضح إلا بالمشافهة (١).

قوله : (كَمَا أَشْرَبْتَ الصَّادَ صَوْتَ الزَّاى).

بتخفيف الراء ، وإسكان الباء ، وفتح تاء الخطاب.
يريد : خلطت صوت أحدهما بالآخر ، ومزجته به ، قال الله تعالى :

= وقال قوم : بالألف نحو الياء . وقال قوم : بالفتحة ، والألف ، نحو الكسرة والياء ، والجميع خير من عبارته ؛ لأنه إذا قال: بالألف نحو الكسرة ، فإما أن يريد نحو الكسر ، التى قبلها أو الكسرة التى عليها ، وكلاهما غير مستقيم ؛ لأنها لا تقبل الكسرة ، وليس قبلها كسرة ، وأولى أن يقول : أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ؛ لأنه قد تكون الإمالة من غير ألف فى مثل: (رحمة ، والكبر) .. فإذا فسرت الإمالة بالألف خرج ذلك عن أن يكون إمالة ، وهو إمالة .
فثبت أن الوجه أن يقال: بالفتحة نحو الكسرة ؛ ليشمل جميع أنواع الإمالة .." .

(١) المقتصد ، ورقة ٦٠ (مخطوط).

....

"وأشربوا في قلوبهم العجل .." (١) أي : خالط قلوبهم حب العجل (٢).

والموجب لهذه المخالطة والممازجة طلب التخفيف ؛ لأن الصاد حرف مهموس ، وقد جاور الدال ، وهو حرف مجهور ، فتباعدا ، وتنافرا ؛ ولهذا امتنع إدغام الصاد في الدال ، فأرادوا المقاربة بينهما والتجانس ، فأشموا الصاد الزاي ؛ لأن كل واحد منهما من حروف الصفير ، والزاي حرف مجهور ، كما أن الدال كذلك ، فأرادوا المقاربة بين الحرفين من جهة الجهر ، فأشربوا الصاد صوت الزاي ، وقالوا في نحو : "صدر" و "صدق" : "صدر ، وصدق" (٣).

وبعض يبدل الصاد الساكنة زايا خالصة ، فيقول في : "مصدر" و "يصدر" : "مزدر" ، و "يزدر" (٤).

فإن كانت الصاد متحركة ، امتنع إخلاص الصاد زايا ؛ لأنها قويت بالحركة ، فلم تقبل الإعلال بالقلب .

وكان حمزة ، والكسائي ، ويعقوب يشمون الزاي في كل صاد ساكنة ، بعدها دال ؛ لما ذكرناه (٥) .

فإن قلت : إن الألف أخف من الياء ، والفتحة كذلك بالنسبة إلى الكسرة ، فكيف يستقيم أن تكون إمالة الخفيف إلى الثقيل مقتضيا للخفة ؟

---

١) سورة البقرة ، من الآية /٩٣ .
٢) ينظر : الكشاف ١/١٨١ .
٣) الفرق بين النوعين يظهر في النطق ، لا في الكتابة ، ولقد أشار إلى هذا أبو علي عندما قال : "الإمالة لا تتضح ولا تضبط إلا بالمشافهة" .
وإلى مثل هذا أشار عبد القاهر .
وينظر : ص ٤٧٩ ، ٤٨٣ من التحقيق .
٤) يقول ابن جني في سر صناعة الاعراب ١/ ٥٦ : "وأما الصاد التي كالزاي ، فهي التي يقل همسها قليلا ، ويحدث فيها ضرب من الجهر ، لمضارعتها الزاي ، وذلك قولك في (يصدر) : (يصدر) ، وفي "(قصد) : (قصد) .
ومن العرب من يخلصها زايا ، فيقول : (يزدر ، ومزد) ، وقالوا في مثل لهم : (لم يحرم من فزد له) أي : فصد له .." .
وينظر : سر الصناعة ١/ ٥٦ ، ٢٠٨ وابن يعيش ٩/ ٥٤ وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٣١ .
٥) ينظر : الكشف للقيسي ١/ ٣٤ والسبعة في القراءات لابن مجاهد ١٠٧ والحجة لأبي زرعة ٨٠ والبيان لابن الأنباري ١/ ٣٨ .

....

قلت : الخفة نشأت من إجراء اللسان فى مجرى واحد ، وانه أخف من أن يجرى فى طرق مختلفة ٠

بيان ذلك أن الألف تطلب فتح الفم ، والياء تطلب خلاف ذلك ، فإذا أملت جرى اللسان على طريقة واحدة [و](1) حصلت المشاكلة والتجانس ، كما قررناه فيما تقدم ٠

———

(1) زيادة يستقيم بها الكلام ٠

[أسبـاب الإمالـــة]

" وسبب ذلك أن تقع بقرب الألف كسرة ، أو ياء ، أو تكون هي منقلبة عن مكسور ، أو يـاء ، أو صائرة ياء في موضع ، وذلك نحو قولك : " عِمَاد ، وَشِمْلَال ، وَعَالِم ، وَسِيَال ، وَشَيْبَـان ، وَهَاب ، وَخَاف ، وَنَاب ، وَرَمَى ، وَدَعَا " ؛ لقولك : " دُعِيَ ، وَمِعْزَى ، وَحُبْلَى " ؛ لقولك : " مِعْزَيَان ، وَحُبْلَيَان " ... " .

قوله : (وسبب ذلك) .

اعلم أن حرف الإشارة يتعلق بما فسر به الإمالة ، وهو قوله : (أن تنحو بالألف نحو الكسرة) .

وإنما افتقرت الإمالة إلى سبب ؛ لأن الإمالة على خلاف الأصل ، وكل شيء جـاء على خلاف الأصل ، فلابد له من سبب .

وقد أورد المصنف من الأسباب ستة ، إلا أنه ذكر ـ ههنا ـ خمسة ، وأخـر السبب السادس ، وهو : الإمالة للإمالة :

السبب الأول : أن تقع بقرب الألف كسرة ، ولافرق في ذلك بين أن تكون متقدمة علـى الحرف الممال ، أو متأخرة عنه .

والمذكور من صوره ثلاث : " عِمَاد " وَ " شِمْلَال "[1] ـ والكسرة فيهما متقدمـة ـ وَ " عَالِم "[2] ، والكسرة فيه متأخرة .

والموجب مع التقديم أولى منه مع التأخير ، فتكون الإمالة في الأولين أقوى منه فـي " عَالِم " ؛ لأن الحكم يقوى بقوة سببه .

---

١) يعلل سيبويه سبب الإمالة في مثل هذا فيقول : ٤ / ١١٧ : " وإذا كان بين أول حرف من الكلمة وبين الألف حرف متحرك ، والأول مكسور ، نحو : (عِمَاد) أملت الألف ؛ لأنه لايتفاوت مابينهما بحرف .
ألا تراهم قالوا : (صبقت) ، فجعلوها صادا لمكان القاف ، كما قالوا : (صقت) ... "
وكذلك إن كان بينه وبين الألف حرفان ، الأول ساكن ؛ لأن الساكن ليس بحاجز قوي ، وإنما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعة واحدة ، كما رفعه في الأول ، فلم يتفاوت لهذا ، كما لم يتفاوت الحرفان حيث قلت : (صويق) .
وذلك قولهم : (سِرْبَال ، وَشِمْلَال ، وَعِمَاد ، وَكِلَاب) ... " .
وينظر : ابن يعيش ٩ / ٥٥ وشرح الشافية للرضي ٣ / ٥ .

٢) علل سيبويه إمالة مثل هذا فقال ٤ / ١١٧ : " وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها ، أرادوا أن يقربوها منها ، كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا : (صدر)
وينظر : اللمع / ٣٢٧ وابن يعيش ٩ / ٥٥ وشرح الشافية للرضي ٣ / ٥ .

....

وكذلك الإمالة فى " عِمَادٍ " أرجح منها فى " شِمْلَالٍ " باعتبار قرب السبب وبعده (١) .
و"الشِّمْلَالُ" بالشين المعجمة : الناقة الخفيفة (٢) .

وههنا بحث خفى نذكره فيما بعد .

السبب الثاني : أن تقع بقرب الألف ياء متحركة ، أو ساكنة ، وستعرف أن الساكنة أقوى من المفتوحة فى المزجية ، والمذكور منه مثالان : " سَيَال " ، و " شَيْبَان " .

قال " الجوهرى " : والسَّيَال بالفتح : ضرب من الشجر ، له شوك (٣) .

و" شيبان " : اسم حى من بكر ، وهما شيبانان :

أحدهما : شيبان بن ثعلبة .. والآخر : شيبان بن ذهل (٤) ..

وشيبان : شهر أشد الشتاء بردا ، سمى بذلك لبياض الأرض بما عليها من الثلج والصقيع (٥) .

ولقائل أن يقول : إن المصنف قد أهمل مثال ما وقعت فيه الياء بعد الألف .

وقد رد " أبو على " وقال : ومما وقعت الياء فيه بعد الألف " مُبَايِع " (٦) .

ضعفه عبد القاهر ، فقال : إن الياء — هنا — لا تأثير لها فى الإمالة ، خصوصا وإنما ذاك للكسرة .

ألا ترى أنك لو وضعت موضع الياء حرفا آخر لكانت الإمالة جائزة (٧) .

السبب الثالث : انقلاب الألف عن حرف مكسور ، والمذكور منه صورة واحدة ، وهى " خاف " ؛ لأن أصله : " خَوِفَ " بكسر الواو .

قال " أبو البركات " : إنما أميلت الألف ، للكسرة التى تعرض للخاء ، إذا جعلت الفعل لنفسك فى قولك : " خِفْتُ " (٨) .

---

١) ابن يعيش ٩/٥٥ ، ٥٦ : " .. وقالوا : " عالِم " فأمالوا للكسرة بعدها ، كما أمالوا للكسرة قبلها ، إلا أن الكسرة إذا كانت متقدمة على الألف ، كانت أدعى للإمالة منها إنما كانت متأخرة .
وذلك أنها إذا كانت متقدمة ، كان فى تقدمها تسفل بالكسرة ، ثم تصعد إلى الألف ، وإذا كانت الكسرة بعد الألف ، كان فى ذلك تسفل بعد تصعد ، والانحدار من عال أسهل من الصعود بعد الانحدار ، وإن كان الجميع سببا للإمالة .. " .

٢) الصحاح (شمل) ٥/١٧٤٠ .

٣) السابق (سيل) ٥/١٧٣٤ .

٤) السابق (شيب) ١/١٦٠ .

٥) اللسان (شيب) ٤/٢٣٧٢ .

٦) المقتصد فى شرح الايضاح ، ورقة ٥٩ .

٧) السابق ، ورقة ٦١ .

٨) أسرار العربية / ١٦١ " وأما الإمالة للكسرة بشئ يعرض للحرف فى بعض المواضع ، فنحو قولهم فى " خاف " : " خاف " ، فأمالوا ؛ لأن الخاء تكسر فى " خفت " .. " .

. . . .

وحكى " أبو سعيد " وغيره عن قوم : أنهم لايميلون الألف فيما هذا شأنه في الأفعال ، إلحاقا بما كان وزنه على "فَعَل" بفتح العين من الأفعال ، نحو : " قال " و "جال"(١).

وربما كان من ذوات الواو من الأسماء ، نحو : "باب" واحد الأبواب ، وسيأتيك تفصيله في موضعه .

السبب الرابع : أن تكون الألف منقلبة عن الياء ، يستوى فيه الفعل ، والاسم (٢)، والمذكور منه ثلاثة أمثلة :

اثنان في الألف المنقلبة عن الياء في الفعل ، وهما : " هاب " و "رمى" .

وواحد في المنقلب عنها في الاسم ، نحو : " نَابٌ " بالتنوين ، من السن ، والجمع "أنيابٌ" و "نُيُوبٌ" على غير قياس .

و " الناب " أيضا : المسنة من النوق ، والجمع "نِيبٌ" مثل : "أَسَدٍ" ، و "أُسْدٍ" ، وإنما كسرت النون لتسلم الياء (٣).

السبب الخامس : كون الألف صائرة ياء في بعض المواضع ، والمذكور منه ثلاث صور : "دَعَا" وَ "مِعْزَى" وَ "حُبْلَى" .

الأول: "دعا" وهو : من ذوات / الواو ، وإنما جازت إمالته ؛ لأن ألفه قد تنقلب ياء ، ٣٤٣/ ب إذا رد الفعل إلى مالم يسم فاعله ، فيقال : "دُعِىَ" .

قال " أبو سعيد " : وإنما استمرت الإمالة في ذوات الواو في الأفعال ؛ لكثرة انقلاب الواو إلى الياء فيها .

ألا ترى أنك متى أدخلت على الفعل الثلاثي زيادة حتى يصير على أربعة أحرف ،

---

١) شرح السيرافي ٥/٣٣٤ : " .. وأما العامة فلا يميلون ما كانت الواو فيه عينا ، وذلك: "خاف ، وطاب ، وهاب" .. ".
لكن أبا سعيد لا يمنع الإمالة في مثل هذا حيث يقول: " أما إمالة (خاف) فلأنه على (فَعِل) ، والأصل (خَوِف) ، فللكسرة المقدرة في الألف جازت إمالته ، ويكسر أيضا — إذا جعلت الفعل لنفسك ، فقلت : (خِفْتُ) ، وكل ماكان في فعل المتكلم مكسورا جازت إمالته من ذوات الواو ، أو من ذوات الياء .. ".
وينظر : الكتاب ٤/ ١٢٠ ، ١٢١ .

٢) الكتاب ٤/ ١٢٠ ، ١٢١ : "وربما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عين ، إذا كان أول (فَعَلْتُ) مكسورا ، نحوْا نَحْوَ الكسرة ، كما نَحَوْا نَحْوَ الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء ، وهي لغة لبعض أهل الحجاز . فأما العامة فلا يميلون. ولا يميلون ماكانت الواو فيه عينا إلا ماكان منكسر الأول ، وذلك: (خاف ، وطاب ، وهاب) .
وبلغنا عن ابن أبي اسحاق أنه سمع كثير عزة يقول: (صار بمكان كذا وكذا) . وقرأها بعضهم : (خاف) .. ".
وينظر المقتضب ٣/ ٤٢ ، ٤٣ .

٣) الصحاح (نيب) ١/ ٢٣٠ .

جعلت مكان الواو ياء ، فقلت فى "غزوت" : "أغزيت" ، وفى "عطا يعطو" : "أعطيت" .

فلما رأوا كثرة انقلابها إليها حملوها فى الإمالة عليها .

فأما الأسماء من هذا الباب، نحو : "عصا" و "قفا" : فلا يمال شئ منها إلا أن يسمع (١).

وروى "سيبويه" عنهم : أنهم يميلون "العشا (٢) ، والكبا (٣)، والمكا" (٤) .

وإنما امتنعوا من ذلك فى الأسماء ، دون الأفعال ؛ لقلة تصرفها ، وليفصلوا بين بنات الواو ، والياء .

فإن قلت : أليس أن الألف فى "قال" و "جال" صائرة ياء ، إذا رد الفعل لما لم يسم فاعله فى "قيل" و "جيل" ، فهلا جوزتم الإمالة فيه ؟

قلت : عنه جوابان :

أولهما : أن "دعى" يمتنع فى بنائه تغيير الكسرة والياء عن حالهما ، بخلاف ماذكرتم ، فإن الكسرة يجوز إشمامها الضم ، ويجوز ترك الضمة والواو — كما سيرد عليك — فلا يلزم من كون الوصف اللازم مؤثرا فى الإمالة ، كون المغاير كذلك .

ثانيهما : أن الياء فى "دعى" متحركة ، وفى "قيل" ساكنة ، وقد عرفت أن الساكن حرف ميت ، فى غاية الضعف ، ولا يخفى أن إلحاق الضعيف بالقوى فى التأثير بعيد .

الصورة الثانية : "معزى" ، وقد سبق نقل الاختلاف فى أن ألفها للإلحاق ، أو للتأنيث (٥) واحتج المصنف على أنها قد تصير "ياء" بقولك فى التثنية : "معزيان" .

الثالثة : ألف "حبلى" ، وهى للتأنيث ، وقد انقلبت "يا" فى التثنية " .

قال "ابن السراج" : إن ناسا كثيرين لا يميلون الألف فيهما ، وفتحوهما ، فقالوا : "حبلى" و "معزى" (٦).

---

١) شرح السيرافى ٥/ ٣٣١ ، ٣٣٢ .
٢) الصحاح (عشا) ٦/ ٢٤٢٧ : " والعشا ، مقصور ، مصدر الأعشى ، وهو الذى لا يبصر بالليل ، ويبصر بالنهار ، والمرأة عشواء ، وامرأتان عشواوان .." .
٣) السابق (كبا) ٦/ ٢٤٧١ " .. والكبا ، مقصور : الكناسة ، والجمع الأكباء ، مثل : معى وأمعاء .." .
٤) السابق (مكا) ٦/ ٢٤٩٦ : " .. والمكا ، بالفتح مقصور : حجر الثعلب ، والأرنب ونحوه ، وكذلك : المكو .." .
يقول سيبويه ٤/ ١١٩ : "وقد قالوا : "الكبا ، والعشا ، والمكا" وهو حجر الضب ، كما فعلوا ذلك فى الفعل .." .
٥) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٠٦ (مخطوط) .
٦) الأصول ٢/ ٤٨١ : " وكل ألف زائدة للتأنيث أو لغيره ، فحكمها حكم الألف إذا كانت رابعة فصاعدا ؛ لأنها تقلب ياء فى التثنية ، وذلك نحو : "حبلى" و "معزى" ، وناس كثيرون لا يميلون .." .

. . . .

فهذا تفصيل كلام المصنف ،وفيه مباحث خمسة نذكرها فى مواضعها ،وههنا بحثان :

البحث الأول: قال "عبد القاهر" : لافرق فى الكسرة بين أن تكون قبل الألف ،أو بعدها، تقول : " عماد " فتميل لأجل الكسرة التى مع العين ، وهى قبل الألف ، وتقول: " عالم " فتميل للكسرة بعدها .

وكذلك الياء فى " شَيْبان " قبل الألف ،وذلك أنه لافرق بين أن يكون التصعد بعد الانحدار ،وبين أن يكون الانحدار بعد التصعد فى أن كلا صاحب للاختلاف ، فيؤتى بالامالة ، ليخفى الاختلاف ، ولايبقى الا القدر الخفى (١) .

ولايستقيم أن يقال : إن "عمادا " يفارق "عالما " من حيث أن بين الكسرة والألف فاصلا ، وهو الميم ،وليس بين الكسرة والألف فى " عالم " ذلك .

وسبب ذلك أن الفتحة أول الألف كالجزء منها ، ألا تراه لايوجد إلا معها .

وإذا كان كذلك ، كانت الكسرة فى عين "عماد " فى حكم كسرة لام "عالم " من حيث أن كل واحدة منهما بجنب الألف ــ والحركة عند أهل التحقيق بعد الحرف ــ فالكسرة فى "عماد " بعد العين ،والفتحة بعد الميم ، فهو فاصل بين الحركتين .

فكذا الكسرة فى لام "عالم "بعد اللام ، فهو فاصل بينها وبين الألف ، فصل الميم فى "عماد "بين الكسرة والفتحة التى هى أول الألف ، فهما سواء .

وكذا [ياء](٢) " شيبان "، لأنه ليس بينها وبين الفتحة إلا الباء .

البحث الثاني : قالوا : إن الياء توجب الإمالة ، وإن انفتحت ، لوقوعها قبل الألف، نحو : " الضَّيَاحُ "،(٣)، وذلك أن تسفله وإن كان أثقل بالحركة ، فلا يكون بمنزلته فى الساكن ، نحو : " شَيْبان "، فإن ــ ههنا ــ مزية أخرى ، وهو : أنه متصل بالفتحة من غير فصل .

وفى " شَيْبان " غير متصل بها ، فيجرى ذلك المجرى فى الإمالة ، لتكون الفتحة مشاكلة لها فى [الميل](٤) إلى الكسرة (٥).

---

١) المقتصد ،ورقة ٦١ (مخطوط) وفيه [الجرس الخفى] .
٢) زيادة من المقتصد ويستقيم بها الكلام .
٣) الضَّيْحُ والضَّيَاحُ : اللبن الرقيق الكثير الماء . اللسان (ضيح) ٤ /٢٦٢٣ .
٤) زيادة من المقتصد يستقيم بها الكلام .
٥) الكتاب ٤/١٢٢ : " ويقولون : (شَوْكُ السَّيَال ،والضَّيَاح) ، كما قلت : (كَيَّال ، وبَيَّاع) .

....

وأما نحو : " شِمْلَال " فقربت من " عِمَاد " .

وأما " دِرْهَمَان " : فالإمالة فيه أغلظ منها فى " شِمْلَال " ؛ لأن بين الكسرة والفتحة فى " شِمْلَال " حرفا واحدا ، وفى " دِرْهَمَان " حرفين : الراء ، والهاء ، والهاء وإن كانت مفتوحة ، فالإمالة تقع على الألف مع فتحتها [1] .

= وقالوا : (شيبان ، وقيس عيلان ، وغيلان) ، فأمالوا للياء .
والذين لا يميلون فى (كيال) لا يميلون ههنا .. " .
وينظر : التبصرة للصيمرى ٢/ ٧١٠ (مطبوع) .

(١) المقتصد ، ورقة ٦١ (مخطوط) .

[متى تؤثر الكسرة فى الإمالـــة ؟]

(فصل) " وانما تؤثر الكسرة قبل الألف ،إذا تقدمته بحرف ، ك : " عِمَاد " ، أو بحرفين ، أولهما ساكن ، ك : " شِمْلَال " .

فإذا تقدمت بحرفين متحركين ، أو بثلاثة أحرف ،كقولك : " أكلتُ عِنَبًا " ،و " فتلتُ قِنَّبًا " لم تؤثر.

وأما قولهم : " يُرِيدُ أَنْ يَنْزِعَهَا " ، و " يَضْرِبَهَا " و " هُوَ عِنْدَهَا " ، و " لَهُ دِرْهَمَانِ " فشاذ .

والذى سوغه أن الهاء خفية ، فلم يعتد بها .. " .

قوله : (وانما تؤثر الكسرة قبل الألف ،إذا تقدمته بحرف ، [ك : " عِمَاد "][1] ،أوحرفين ، أولهما ساكن ، نحو : " شِمْلَال " ..) .

اعلم أنا قد بينا - فيما تقدم - أن الموجب للإمالة قرب الكسرة ،حذارا من أن يجرى اللسان فى طرق مختلفة ، فى أقل زمان ، على الوجه الذى بيناه .

وذلك القرب متحقق فى الصور التى تقدمت الكسرة بحرف واحد ؛ لأن ماقبل الألـــف، لابد وأن يكون مفتوحا ، والفتحة كالجزء من الألف - كما ذكرناه فيما تقدم - فتكون الكسرة فى حكم المقاربة للألف .

واذا تقدمت الكسرة الألف بحرفين، أولهما ساكن ، فكذلك ؛ لأن الحرف الساكـــن عندهم ليس بحاجز ، فهو كالمعدوم .

فإذا تقدمت بحرفين متحركين ، زال القرب المسوغ للإمالة ، وامتنعت ، فتقـــول : " أكلتُ عِنَبًا " بالتفخيم .

وكذلك إذا تقدمت بثلاثة أحرف ،نحو قولك : " فَتَلْتُ قِنَّبًا "[2] . ولقائل أن يقـول : فى كلام المصنف نظر من ثلاثة [أوجه][3] :

أولها : أنه لم يذكر حكم الياء المتقدمة .

وثانيها : أنه أغفل الكلام فيما إذا كانا متأخرين .

وثالثها : أنه ذكر - أولا - مانعية الحرفين ، ثم ذكر بعده ، مانعية الحروف إذا كانـــت

---

١) سقط من المخطوطة ،وثبت عند ابن يعيش ٩/٥٦ والمفصل المطبوع / ٣٣٥ .
٢) اللسان (قنب) ٥ / ٣٧٤٧ " .. والقِنَّبُ والقُنَّبُ : ضرب من الكتان .. " .
٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

....

ثلاثة ، ولو عكس الترتيب كان أجدر ؛ لأن توسط الحرفين المتحركين إذا استقل بالمانعية ، فلأن تستقل الثلاثة أولى .

فإن قلت : إنه قال : أو بثلاثة أحرف ، وذكر مثالا مخصوصا ، وهو : كون الحرف الأول من الثلاثة ساكنا .

قلت : إنما أطلق القول بثلاثة أحرف ، وأراد به : ما أحدها ساكن ، للعلم بأنه لم يقع في كلامهم كلمة فيها أربع حركات متوالية ، إلا كلمات شذت .

قوله : (وأما قولهم : " يُرِيدُ أَنْ يَنْزِعَهَا " وَ " يَضْرِبَهَا " وَ " هُوَ عِنْدَهَا " وَ " لَهُ دِرْهَمَانِ " فشاذ ، والذي سوغه أن الهاء خفية ، فلم يعتد بها) .

اعلم أنه لما ذكر أن الكسرة إذا تقدمت بحرفين متحركين ، أو ثلاثة أولها ساكن ، أورد بعده ، أربعة نقوض .

اثنان على الحرفين ، وهما : " يُرِيدُ أَنْ يَنْزِعَهَا " وَ " يَضْرِبَهَا " .

الشاهد فيه : أن الكسرة في كل واحد منهما قد تقدمت بحرفين متحركين — كما تراه — وهي مؤثرة في جواز الإمالة .

والأخيران : نقض على الثلاثة التي أولها ساكن ، وهما قوله : " وَهُوَ عِنْدَهَا " ، وَ " لَهُ دِرْهَمَانِ " .

الشاهد فيه : أن الكسرة فيهما متقدمة على ثلاثة أحرف أولها ساكن ، وقد أجاز فيهما الإمالة .

وأجاب بوجهين :

أحدهما : أنه شاذ .

والآخر : أن الهاء حرف خفي ، لا يعتد به — كما سنبينه في مباحث التقاء الساكنين — (١) فيصير تقدير الأولين : " ينزعا " و " يضربا " وحينئذ تكون الكسرة متقدمة بحرف واحد ، نحو : " عِماد " .

والتقدير في الأخيرين : " هُوَ عِنْدَا " ، و " لَهُ دِرْهَمَا " ، وتكون الكسرة على هذا

---

(١) ينظر : ص ٦٧٨ من التحقيق .

....

التأويل متقدمة بحرفين ، أولهما ساكن ، نحو : " شِمْلَال "(١) .

ولو قيل : " هو يضربها " لم تمل ؛ لأن الضم يمنع من الامالة ، والحرف الذى قبل الهاء ، والباء ، والعين تدخله الامالة ، والمضموم لا يمال .

— — — —

(١) يقول ابن يعيش ٩/٥٧ : " فأما قولهم : (يُريدُ أَنْ يَنْزِعَهَا وأَنْ يَضْرِبَهَا) فقليل ، والذى سوغه أن الهاء خفية ، فكانت كالمعدومة ، فصار اللفظ كأنه : (يريد أن ينزعا ، وأن يضربا) فأمالوا الألف للكسرة ، كما أمالوها فى (عماد) .. ".
ويقول سيبويه ٤/١٣١ : " وسمعناهم يقولون : (أرادَ أَنْ يَضْرِبَهَا زَيْدٌ) فأمالوا : ويقولون : (أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْلُ) ، فنصبوا للقاف وأخواتها .. ".
وينظر : شرح الشافية للرضى ٣/٦ .

[إجراء الألف المنفصلة مجرى المتصلة ، والكسرة العارضة مجرى الأصليـــة]

(فصل) " وقد أجروا الألف المنفصلة مجرى المتصلة ، والكسرة العارضة مجرى الأصليـة ، حيث قالوا : " دَرَسْتُ عِلْمًا " وَ " رَأَيْتُ زَيْدًا " ، وَ " مَرَرْتُ بِبَابِهِ " وَ " أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ " ٠٠ " ٠

قوله : (وقد أجروا الألف المنفصلة مجرى المتصلة ، والكسرة العارضة مجرى الأصليـــة) ٠

اعلم أنه يريد بالألف المنفصلة : التى تبدل فى حال الوقف ألفا ، والمتصلة التى هى من نفس الكلمة ٠

وقد سبق أن الألف لاتكون أصلية ، وانما تكون زيادة ، أو منقلبة عن حرف أصلى٠

ومراده بالكسرة العارضة : ماكان دخولها لأجل عامل الجر ، والأصلية : ماكانت لازمـة لبناء الكلمة ٠

ولقائل أن يقول : إنه ألحق المنفصل بالمتصل ، والعارض بالأصلى ، ولم يذكــر جهة الإلحاق ، لاسيما وهى مختلفة ٠

بيان ذلك : أنه ألحق الألف المنفصلة بالألف المتصلة فى جواز الإمالة ، والكسرة العارضة بالأصلية فى التأثير والسببيه ٠

قوله : (حيث قالوا : " دَرَسْتُ عِلْمًا " وَ " رَأَيْتُ زَيْدًا ") ٠

اعلم أنهم يميلون هذه الألف ، كما يميلون ألف " رَمَى " و " حُبْلَى " ، ولا يكون إلا فـى اسم منصوب منون فى الدرج ٠

فإذا وقفت عليه ، أبدلت من تنوينه ألفا ، وأميلت للكسرة فى العيـــــــن [من " عِلْمًا "][1] ، والياء من زيد "[2] ٠

قوله : (و " مررت ببابه " ، و " أخذت من ماله ") ٠

الشاهد فيه : أن الكسرة فيهما بعد الألف ، أثرت فى امالتها ، وإن كانت اعرابية ، كما أن الكسرة فى " عـالم " و " عابد " كذلك[3] ٠

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام ٠

٢) الكتاب ٤ / ١٢٢ : " ٠٠ وقالوا : (رَأَيْتُ زَيْدًا) فأمالوا ، كما فعلوا ذلك به : (غَيْلَان) ٠ والإمالة فى (زيد) أضعف ، لأنه يدخله الرفع ٠ ولا يقولون : (رأيتُ عَبْدًا) فيميلوا ، لأنه ليست فيه ياء ، كما أنك لاتميل الـــــف (كسلان) ، لأنه ليست فيه ياء ٠٠ و (رَأَيْتُ عِلْمًا) فيميلون ، جعلوا الكسرة كالياء ٠٠ " وينظر : ابن يعيش ٩ / ٥٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٩٣ واللمع لابن جنى / ٣٣١ ٠

٣) الكتاب ٤ / ١٢٢ : " ومما يميلون ألفه قولهم : (مَرَرْتُ بِبَابِهِ) ، و (أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ) ، هذا فى موضع الجر ، وشبهوه بـ (فاعل) ، نحو : (كاتِب ، وساجد) والإمالة فى هـذا أضعف ، لأن الكسرة لاتلزم ٠٠ " ٠

[حكم الألف الآخــرة]

(فصل) " والألف الآخرة لاتخلو من أن تكون فى اسم ، أو فعل ، وأن تكون ثالثة ، أو فوق ذلك: فالتى فى الفعل تمال كيف كانت ، والتى فى الاسم ، إن لم يعرف انقلابها عن الياء ، لم تمـال ثالثة ، وتمال رابعة .

وانما أميلت " العُلَى " ، لقولهم : " العُلْيا " . . ".

قـوله : (والألف الآخرة لاتخلو من أن تكون فى اسم ، أو فعل ، وأن تكون ثالثة ، أو فـوق ذلـك) .

لقائل أن يقول : قوله : (وأن تكون ثالثة ، أو فوق ذلك . .) مستغنى عنه ، والاقتصار على التقسيم الأول واف بتمام مقصود الفصل ، فاعتبر ماذكرناه بإسقاطه من الكلام .

قوله : (فالتى فى الفعل تمال كيف كانت . .) .

يريد : لافرق فى ذلك بين ماكان معتلا : من الواو ، نحو : " دَعَا " ، أو من الياء ، نحو : " سَعَى " (١) . وقد بينا علة ذلك فيما تقدم (٢).

قوله : (والتى فى الأسماء إن لم يعرف انقلابها عن الياء ، لم تمل ثالثة ، وتمال رابعة) .

اعلم أن كل اسم ثلاثى عرف انقلاب ألفه عن الياء ، يجوز إمالته ، نحو : " فَتًى " و " رحى " . فإن عرف انقلاب ألفه عن الواو ، نحو : " القَفَا " وَ " القَطَا " (٣) امتنع إمالتهـا ، إلا ماحكى عنهم (٤).

وان لم يعلم أنه من ذوات الواو ، [أو من] (٥) ذوات الياء ، قال المصنـف : " لاتجوز إمالته " . وماذكره منقاس ؛ لان الإمالة على خلاف الأصل ، فلا يصار إليهـا مع الشك فى وجود سببها .

---

١) ينظر : الكتاب ٤ / ١١٩ وابن يعيش ٩ / ٥٧ .
٢) ينظر : ص ٤٨٠ من التحقيق .
٣) القطا : طائر معروف . اللسان (قطا) ٥ / ٣٦٨٤ .
٤) الكتاب ٤ / ١١٩ " وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو ، نحو : " قفا ، وعصا ، والقنا ، والقطا " وأشباههن من الأسماء ، وذلك أنهم أرادوا أن يبينوا أنها مكان الواو ، ويفصلوا بينها وبين بنات الياء ، وهذا قليل يحفظ . وقد قالوا : " الكِبا ، والعَشا ، والمَكا " وهو : حجر الضب ، كما فعلوا ذلك فـى الفعل " .
وينظر : ابن يعيش ٩ / ٥٧ .
٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

قوله : (وتمال رابعة ٠٠).

يريد : في نحو : " مَرْمَى " و " مَغْزَى " (١).

ولقائل أن يقول : يخرج عما ذكره ، ماكان زائدا على أربعة ، نحو : " مُشْتَرَى ".

والأحسن أن يقال: كل ألف أخيرة تمال ، إلا مالم يحكم بانقلابها عن الياء في الأسماء الثلاثية ، فإنه أوجز وأجمع .

قوله : (وإنما أميلت " الْعُلَى "؛ لقولهم : " الْعُلْيَا " ٠٠).

اعلم أن مضمون هذا الكلام نقض وجواب عنه :

أما توجيه النقض : فهو أن مقتضى كلامه أن كل ألف في اسم ثلاثي عرف انقلابها عن الواو ، فإنه لاتجوز إمالتها ، فقيل له : إن الألف في " الْعُلَى " منقلبة عن الواو ؛ لأنه من " علوت " ، وقد أميلت .

فأجاب ، وقال: إنما أميلت ؛ لقولهم : " الْعُلْيَا " ، يعني : أن الألف في " الْعُلَى " منقلبة عن الياء التي في " الْعُلْيَا " ، فلا يرد النقض .

وتحقيق جوابه : أن " الْعُلْيَا " بضم العين ، مقصورا ، تأنيث " الأعلى " من الواو ـ وهي ك : " الدنيا " من " دنوت " ـ والأصل : " عُلْوَا " على زنة " فُعْلَى " ، إلا أنهم قلبوا الواو إلى الياء ، وقالوا : " عُلْيَا ".

فإذا جمعت ، وقلت : " عُلَى " سقطت ألف التأنيث في الجمع ، وانقلبت الياء التي هي لام الفعل ألفا ؛ لانفتاح اللام قبلها ، وكونها متحركة .

فظهر أن الألف في " الْعُلَى " منقلبة عن الياء التي في " عُلْيَا " وإن كانت منقلبة عن الواو (٢).

---

١) الكتاب ٤/ ١٢٠ : " ٠٠ فإذا بلغت الأسماء أربعة أحرف ، أو جاوزت من بنات الواو ، فالإمالة مستتبة ؛ لأنها خرجت إلى الياء ".
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٩٤ وابن يعيش ٩/ ٥٨ والمقتضب ٣/ ٤٧ والتبصرة ٢/ ٧١١.

٢) ابن يعيش ٩/ ٥٨ : " وإنما أميلت " الْعُلَى " وهو اسم على ثلاثة أحرف من الواو ؛ لقولهم : " الْعُلْيَا " ، فالألف التي في " الْعُلَى " تلك الياء التي في " الْعُلْيَا " ، لكنه لما جمع على الْفُعَل ، قلبت الياء ألفا ، فهو كقولهم : " الكُبَر " من " الْكُبْرَى " ، و " الْفُضَل " من " الْفُضْلَى " ٠٠ ".
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٩٥ وشرح الشافية للرضى ٣/ ١٣.

[حكم الألف المتوسطة]

(فصل) " والمتوسطة إن كانت فى فعل يقال فيه : " فَعِلْتُ " كـ : " طَابَ " و " خَافَ " أميلت ، ولم ينظر إلى ما انقلبت عنه .

وإن كان فى اسم : نظر إلى ذلك ، فقيل : " نابٌ " ولم يقل : " باب " .. " .

قوله : (والمتوسطة إن كانت فى فعل يقال فيه : " فَعِلْتُ " كـ : " طَابَ " وَ " خَافَ " أميلت ، ولم ينظر إلى ما انقلبت عنه) .

اعلم أن كل ماكان على ثلاثة أحرف ، والألف فى موضع عينه ، منقلبة عن ياء ، أو واو : فإن كان من ذوات الياء أملته ، نحو : " صار " و " هاب " و " طاب " (1) .

وإن كان من ذوات الواو وما وزنه فى الأصل " فَعِلَ " بكسر [العين] ، نحو : " خَافَ " فإنه يمال عند قوم (2) ، وإنما أمالوه ، للكسرة التى كانت فى عين الفعل فى الأصل .

وإن كان من ذوات الواو وما وزنه فى الأصل " فَعَلَ " بفتح العين ، نحو : " قَالَ " ، و " جَالَ " امتنعت إمالته (3) .

إذا عرفت هذا ، فقول المصنف : (فى فعل يقال فيه : " فَعِلْتُ ") يريد : ماكانت عينه من ذوات الياء ، أو من ذوات الواو التى عينه مكسورة .

وإذا جعلت الفعل لنفسك ، كسرت فاء الكلمة ، وقلت : " طِبْتُ " وَ " خِفْتُ " ، والأصل : [" طَيِبْتُ " (4)] ، وَ " خَوِفْتُ " ، فلما نقلت كسرة عين الفعل إلى فائه ، سقطت عين الفعل ؛ لسكونها ، وسكون اللام بعدها .

ولقائل أن يقول : إن المصنف أهمل / حكم الألف المتوسطة المنقلبة عن ذوات الواو ٣٤٥/أ من " فَعَلَ " — بفتح العين — وحكمه مابيناه لك .

---

1) زيادة يستقيم بها الكلام .

2) الكتاب ٤ / ١٢٠ ، ١٢١ : " ولا يُميلون ماكانت الواو فيه عينا ، إلا ماكان منكسر الأول ، وذلك " خاف " و " طاب " و " هاب " .
ولغنا عن ابن أبى إسحاق أنه سمع كثير عزة يقول : " صار بمكان كذا وكذا " ، وقرأها بعضهم : " خاف " .. " .
وينظر : ابن يعيش ٩ / ٥٨ والتبصرة للصيمرى ٢ / ٧١١ (مطبوع) .

3) ينظر : شرح الشافية للرضى ٣ / ١١ .

4) زيادة يستقيم بها الكلام .

....

قوله : (وإن كان فى اسم نظر إلى ذلك ، فقيل : " ناب " ، ولم يقل : " باب " ..).

اعلم أن الألف المنقلبة عن عين الفعل فى الأسماء ، إن كانت منقلبة عن الياء أميلت ، كما فى " ناب " واحد الأنياب .(١)

وإن كانت منقلبة عن الواو ، لم تجز إمالتها عند قوم ، نحو : " باب " واحد الأبواب.

قال " أبو سعيد " : وما كان من ذوات الواو ، لم يمل منه إلا ما جاء عنهم إمالته (٢).

وقد حكى عنهم إمالة " الناس " ، وهو فاش فى كلامهم .

وحكى – أيضا – عنهم إمالة " مال " و " باب " ، وإمالة هذين قليلة (٣).

———

١) يقول الصيمرى فى التبصرة ٢ / ٧١١ (مطبوع) : " وتقول : (باب) فلا تميل ؛ لأن الألف منقلبة من واو ، وهى فى اسم .
وتقول : (ناب) بالإمالة ؛ لأن الألف منقلبة من الياء .. " .
وينظر : الكتاب ٤ / ١٢٨ وابن يعيش ٥٨/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢٩٥/٢ .

٢) شرح السيرافى ٥ / ٣٤٥ : " .. فأما " ناب " و " عاب " : فالإمالة فيهما ؛ لأن الألف منقلبة من ياء . وأما : " باب " و " مال " : فشبهوا الألف فيهما – وإن كانت منقلبة من واو – بألف " غدا " و " دنا " المنقلبة من واو ، فأجروا عين الفعل كلامه ، وإن كانت العين أبعد من الإمالة .. " .

٣) الكتاب ١٢٨/٤ : " .. وأما " الناس " : فيميله من لا يقول : " هذا مال " بمنزلة " الحجاج " ، وهم أكثر العرب .
وقال ناس يوثق بعربيتهم : " هذا باب " و " هذا مال " و " هذا عاب " لما كانت بدلا من الياء ، كما كانت فى : " رميت " شبهت بها ، وشبهوها فى " باب " و " مال " بالألف التى تكون بدلا من واو " غزوت " ، فتبعت الواو الياء فى العين ، كما تبعتها فى اللام ؛ لأن الياء قد تغلب على الواو هنا .. " .
وينظر : السيرافى ٣٤٥/٥ وابن يعيش ٥٨/٩ وشرح الشافية للرضى ٩/٣ .

[أمالوا الألف لألف ممالة قبلهـــــــــا]

(فصل) " وقد أمالوا الألف ؛ لألف ممالة قبلها ، قالوا : " رأيت عمادا ، ومعزانا " ٠٠"

قوله : (وقد أمالوا الألف ؛ لألف ممالة قبلها ٠٠) ٠

اعلم أنه نزل إمالة الألف منزلة الكسرة فى كونه مؤثرا فى إمالة الألف الثانيـــة ، والجامع بينهما أن فى الألف الممالة قدرا من التسفل ، كما أن فى الكسرة ذلك ٠

فإذا وقفت على " عماد " حال النصب ، وأبدلت من تنوينه ألفا ، قلت: " عِمَادَا " ٠

فإذا اجتمع ألفان : أحدهما : ألف " فِعَال " والألف المبدلة ، فإذا أميلـــت ألف " فِعَال " كانت بالنسبة إلى الألف المبدلة بمنزلة كسرة العين من " عِمَاد " بالنسبـــة إلى ألف " فِعَال " ٠

فلما اقتضت الكسرة إمالة الألف الأولى ، اقتضت إمالتها إمالة الألف المتأخرة عنها ٠

وهذا الكلام فى " مِعْزَانَا " [1] ؛ لأن العين ساكنة ، فلم يعتد بها ، وكانت كالمعدومـــة ٠

وقد ذهب قوم إلى منع الإمالة لهذا السبب [2].

ولقائل أن يقول: الأجدر أن يكون هذا السبب عقيب الأسباب المتقدمة ٠

---

١) يقول ابن يعيش ٩/٥٨ ، ٥٩ : " وقد أمالوا الألف ؛ لألف ممالة قبلها ، فقالـــوا : (رَأَيْتُ عِمادا وَمِعْزانا) ، و (حسبت حسابا ، وكتبت كتابا) ، أجروا الألف الممالـــة مجرى الياء ؛ لقربها منها ، فأجنحوا الألف الأخيرة نحو الياء ، والفتحة قبلها نحـــو الكسرة ، كما فعلوا ذلك فيما قبلها من الألف والفتحة ٠
والغرض من ذلك تناسب الأصوات وتقارب أجراسها " ٠
وينظر : اللمع لابن جنى / ٣٣١ وشرح الشافية للرضى ٣/ ١٣ ، ١٤ والتبصـــرة ٢ / ٧١٠ (مطبوع) والأشمونى بحاشية الصبان ٤ / ٢٣٠ ٠

٢) الكتاب ٤/ ١٢٧ : " وقالوا : (مِعْزانا) فى قول من قال: (عِمادا) فأمالهما جميعا ، وذا قياس ٠
ومن قال: (عمادا) قال: (مِعْزانا) ٠٠ وذا قياس قول غيرهم من العرب ٠٠ " ٠

[موانـــــع الامالـــة]

(فصل) " وتمنع الإمالة سبعة أحرف ، وهى : "الصاد ، والضاد ،والطاء ، والظاء ،والغين ، والخاء ، والقاف " ،إذا وليت الألف قبلها ، أو بعدها ،إلا فى باب "رمى" و "بـــاع" فإنك تقول فيهما : " طاب، وخاف ، وصفى ، وطغى " ، وذلك نحو : "صاعد ،وعاصـــم ، وضامن ، وعاضد ، وطائف ، وعاطس ، وظالم ، وعاظل ، وغائب ، وواغل ، وخامد ،وناخل ، وقاعد ، وناقف ".

أو وقعت بعدها بحرف ، أو حرفين ، ك : " ناشِص ، ومقاريص ، وعارض ، ومعاريض ، وناشط ، ومناشيط ،وباهظ ،ومواعيظ ،ونابغ ،ومبالـــيغ ،ونافخ ، ومنافيخ ، ونافـــــق ، ومعاليق ".

وإن وقعت قبل الألف بحرف ، وهى مكسورة ، أو ساكنة بعد مكسور ، لم تمنـــع [الإمالة](1) عند الأكثر ،[بخلاف الواقع بعد الألف](2) ،نحو : "صِعَاب ،ومصباح ، وضعاف ،ومضحاك ،وطلاب ،ومطعام ، وظماء ، وإظلام ،وغلاب ، ومغناج ، وخبــــاث ، وإخباث ، وقفاف ،ومقلات.. ".

المتن : قوله :(وتمنع الإمالة سبعة أحرف.. إلى آخره ..) .

التفسير : اعلم أن الحروف المانعة من الإمالة سبعة :أربعة منها متوالية ،وهـــى : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ".

وثلاثة متفرقة ،وهى "الغين ،والخاء المعجمين ، والقاف"، ويجمعها قولك : " قظ ، خص ، ضغط ".

قالوا(3) : إنما منعت هذه الحروف الإمالة — مع وجود سببها — لأنها حـــروف مستعلية إلى الحنك الأعلى ،والألف إذا حركت من موضعها ،استعلت — أيضا — إلى الحنك الأعلى .

فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية ، غلبت عليها ، [كما غلبت](4) الكسرة عليها فى : " مساجد "ونحوها .

فلما كانت الحروف مستعلية — وكانت الألف تستعلى — وقربت من الألف ، كـــان

---

1) زيادة عند الشارح لم تثبت فى ابن يعيش ٩/ ٦٠ والمفصل المطبوع / ٣٣٦ .
2) زيادة عند الشارح لم تثبت فى ابن يعيش ٩/ ٦٠ والمفصل المطبوع / ٣٣٦ .
3) هذا نص كلام سيبويه ٤/ ١٢٩ .
4) زيادة من الكتاب يستقيم بها الكلام .

. . . .

العمل من وجه واحد ، أخف عليهم ، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما ، كان رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم [فيدغمونه](١) .

فلذلك كان كل واحد من هذه الحروف مانعا إذا كان قبل الألف ، والألف تليه ، نحو : " قاعد "(٢).

قال " ابن السراج " : ولانعلم أحدا يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته (٣) .

وكذلك : إذا كان الحرف من هذه الحروف يليها ، نحو : " ناقد " وغير ذلك مما يأتيك مفصلا .

قوله : (إذا وليت الألف قبلها ، أو بعدها) .

فيه ثلاث ضمائر : أولها : مستتر مرفوع ، يرجع إلى الحروف ، والثانى والثالث يرجع إلى الألف.

قوله : (إلا فى باب " رَمَى " فإنك تقول فيهما : " طاب ، وخاف ، وصفى ، وطغى ") .

قال " عبد المجيد " : إنما جوزوا الإمالة فى : " طَابَ " وَ " خَافَ " لأجل الكسرة فى : " طِبْتُ " وَ " خِفْتُ " ، فوقوع الكسرة فى هذه الحالة ، غلب الحرف المستعلى ، فصيرته غير مؤثر ، كما أن الاسم الذى على أربعة أحرف ، قوى جانب الياء فيه ، حتى غلب المستعلى ، فقالوا : "معطى " و " مرضى " فأمالوهما مع الحرف المستعلى(٤).

وقال فى الحواشى : إنما أميلت هذه الأفعال ، ولم يمنعها الحرف المستعلى ؛ لأن الفعل أقوى على الإمالة من الاسم ؛ لأنه أقبل للتغيير والتصرف(٥) . كما سبق تقريره.

ولقائل أن يقول : كيف يستقيم تخصيص الاستثناء بما ذكره ، وقد أميل بعض الأسماء ـ أيضا ـ فى نحو : " معطى " و "مرضى " ؟

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام .

٢) ينظر : الكتاب ٤ / ١٢٩ .

٣) هذا نص كلام سيبويه ٤ / ١٢٩ وقد نسبه إليه ابن السراج فى الأصول ٢ / ٤٨٣ وكان الأجدر بالشارح ـ أيضا ـ أن ينسب الكلام لصاحبه .

٤) ينظر : الكتاب ٤ / ١٣١ : " .. وكذلك "خاف" ؛ لأنه يروم الكسرة التى فى " خفت " ، كما نحا نحو الياء .. ".

وينظر : ابن يعيش ٩ / ٥٩ وشرح الشافية للرضى ٣ / ١٥ .

٥) الحواشى ، ورقة / ٦٢ .

....

وقال " سيبويه " : ألا تراهم يقولون: " طابَ ، وخافَ ، ومُعْطى ، وسَقبى " ، فلا تمنعهم هذه الحروف من الإمالة (١).

قوله : (.. وذلك ..).

اعلم أن حرف الإشارة يتعلق بالإيلاء قبل الألف ، أو بعدها ، وقد أورد المصنف أربع عشر صورة على نهج ترتيبه الحروف السبعة :

الأولى: "الصاد" ، تقول في المتقدمة على الألف "صاعد" ، وفي المتأخرة " عاصم " .

الثانية: " الضاد " ، متقدمة ، نحو : " ضامن " ، ومتأخرة ، نحو " عاضد " .

الثالثة: " الطاء " ، المتقدمة ، ك : " طائف " والمتأخرة ، ك : " عاطس ".

الرابعة : " الظاء " ، متقدمة ك : " ظالم " ، ومتأخرة ، نحو: "عاظل" وهو : اللازم .

قال " الجوهري " : عاظلت الكلاب .. إذا لزم بعضها بعضًا في السِّفاد ، وكذلك : الجراد (٢) .

الخامسة : " الغين " ، تقول في المتقدمة " غائب " ، وفي المتأخرة " واغل " .

قال في " شامل اللغة " : الواغِلُ : الداخِلُ على القومِ ، وهم يشربون ، ولم يُدعَ ، وهو الطفيلي (٣).

قال امرؤ القيس :

[٩٢] فاليومَ فاشْربْ غيرَ مستحقِبٍ ∴ إثمًا مِنَ اللهِ ولا واغِلِ (٤).

---

١) الكتاب ٤ / ١٣٢ .

٢) الصحاح (عظل) ٥/١٧٦٨ .

٣) السابق (وغل) ٥ / ١٨٤٤ .

٤) البيت من السريع (ديوانه / ١٧٣) برواية (أشرب) .
وهو من شواهد : الكتاب ٤/٢٠٤ ونوادر أبي زيد ١٨٧ والخصائص ١/ ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٣ / ٩٦ والصحاح (وغل) ٥ / ١٨٨٤ وابن يعيش ١/ ٤٨ والشذور ٢١٢ واللسان (حقب) ٢/٩٣٧ والخزانة ٣/٥٣٠ والهمع ١/ ٥٤ والتصريح ١/ ٨٨ والدرر ١/ ٣٢ .
مُستحقِب : احتقبه واستحقبه بمعنى ، أي : احتمله ، ومنه قيل: احتقبَ فلانٌ الإثم كأنه جمعه واحتقبه من خلفه . الصحاح (حقب) ١/ ١١٤ .
والبيت قاله امرؤ القيس عندما أدرك ثأر أبيه ، فتحلل من نذره : ألا يشرب الخمر حتى يثأر به .
والمعنى : أنه يشرب الخمر وقد حلت له ، فلا يأثم ، ويكرم نفسه من أن يشرب الواغل .

....

السادسة : " الخاء " ، متقدمة ، نحو : " خامد " ، ومتأخر ، نحو : " باخل " .

قال " عبد المجيد " : الخامد : الساكن ، ومنه : خمدت النار ، إذا سكن لهيبها .(١)

وتقول : بَخِلَ الرجل ، فهو بَاخِلٌ وَبَخِيلٌ (٢) .

السابعة : " القاف " ، تقول فى المتقدمة " قاعد " ، وفى المتأخرة " ناقف " .

قال " الجوهرى " : تقول (٣) : نَقَفْتُ الحَنْظَلَ ، أى : شَقَقْتُهُ عَنِ الهَبِيدِ (٤) .

قوله : (أو وقعت بعدها بحرف ، أو حرفين ..) .

اعلم أن هذه الحروف كما تمنع الإمالة إذا وليت الألف ، تمنع — أيضا — وإن تأخرت عن الألف بحرف ، أو حرفين فى كلمة واحدة ، والمذكور منه أربعة عشر مثالا :

أولها : " الصاد " المتأخرة بحرف ، ك : " ناشص " ، أو بحرفين ، ك : " مفاريص " .

والناشص : المرتفع (٥) . والمَفَارِيص : جمع " مِفْرَاص " ، وهو : ما تقطع به الفضة (٦) .

وثانيها : " الضاد " المتأخرة بحرف ، نحـو : " عارض " ، أو بهما ، نحو : " معاريض " .

والعارض : السحاب ، والجبل ، وكاتب الجند ، والمعاريض فى الكلام ، وهى : التورية بالشئ عن الشئ (٧) .

وفى المثل : " إِنَّ فِي المَعَارِيضِ / لَمَنْدُوحَةً عَنِ الْكَذِبِ " (٨) ، أى : سعة . ٣٤٥/ب

وثالثها : " الطاء " المتأخرة بحرف ، نحو : " نَاشِط " ، أو بهما ، نحو : " مَنَاشِيط " .

قال " الجوهرى " : والنَّاشِط : الثور الوحشى ، يخرج من أرض إلى أرض (٩) .

قال " أبو محمد " : مَنَاشِيط : جمع " مَنْشُوط " مِنْ نَشَطَ الْعُقْدَةَ (١٠) .

قال " أبو زيد " : نَشَطْتُ الحَبْلَ : عَقَدْتُه (١١) .

---

١) الصحاح (خمد) ٤٩٦/٢ .

٢) السابق (بخل) ١٦٣٢/٤ .

٣) السابق (نقف) ٤ / ١٤٣٥ .

٤) السابق (هبد) ٥٥٤/٢ : " الهبيد : حب الحنظل .. " .

٥) اللسان (نشص) ٤٤٢٧/٦ .

٦) الصحاح (فرص) ١٠٤٨/٣ .

٧) السابق (عرض) ١٠٨٥/٣ وما بعده .

٨) من كلام عمران بن حصين ، ويضرب لمن يحسب أنه مضطر إلى الكذب . ينظر : مجمع الأمثال للميدانى ٢٠/١ والصحاح (عرض) ٣ / ١٠٨٧ وابن يعيش ٥٩/٩ .

٩) الصحاح (نشط) ٣ / ١١٦٣ .   ١٠) التخمير ٢ ورقة ١٨٨ .

١١) الصحاح (نشط) ١١٦٤/٣ .

....

ورابعها : " الظاء " المتأخرة بحرف ، نحو " باهظ " ، أوبهما ، نحو : " مواعيـــظ ".
تقول : هَذَا أَمْرٌ بَاهِظٌ ـ بالباء بنقطة ـ أى : شاق (١).
ومواعيظ : جمع "موعظة " ، ويجوز أن يكون جمع "مِيعاظ " مبالغة " واعظ " (٢).
تقول : وَعَظْتُ الرَّجُلَ عِظَةً ، وَمَوْعِظَةً ، فَاتَّعَظَ ، إذا خوفته (٣).
وقيل : هو للتذكير بالخير وما يرق له قلبه (٤).
قال " الجوهرى " : الوعظ : النصح والتذكير بالعواقب (٥).
وخامسها : " الغين " ، المتأخرة بحرف واحد ، نحو : " نابغ " ، أوبهما ، نحو : " مباليغ ".
تقول : نبغ الشئ : إذا ظهر ، ونبغ الرجل : إذا لم يكن فى إرث الشعر ، ثم قال وأجاد (٦).
والمباليغ : جمع " مبلاغ " مبالغة " بليغ " ، كما أن "مسقاما " مبالغة " سقيم ".
وسادسها : " الخاء " ، المتأخرة بحرف واحد ، نحو : "نافخ " ، أوبهما ، نحـــو : "منافيخ ". ويقولون : " مَا بِالدَّارِ نَافِخُ ضَرَمَةٍ " (٧) ، أى : مابها أحد .
والمنافيخ : جمع " منفاخ ".
قال " الجوهرى " : هو الذى ينفخ به (٨).

---

١) الصحاح (بهظ) ٣ / ١١٧١ .
٢) اللسان (وعظ) ٦ / ٤٨٧٣ .
٣) الصحاح (وعظ) ٣/ ١١٨١ .
٤) اللسان (وعظ) ٦/ ٤٨٧٤ .
٥) الصحاح (وعظ) ٣ / ١١٨١ .
٦) السابق (نبغ) ٤ / ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ : " نَبَغَ الشَّئُ يَنبغ وينبغ نَبغًا ونُبوغًــا ، أى : ظهر . وَنَبَغَ الرجل : إِذَا لَمْ يَكُنْ فِى إِرْثِ الشِعر ، ثم قال وأجاد ، ومنـــه سمى النوابغ من الشعراء ، نحو الذُّبْيَانِىّ والجَعْدِىّ وغيرهما .. ".
٧) فى المثل : " مابها نافخ ضرمة " والضرمة : ما أضرمت فيه النار ، كائنا ماكان . ويعنى بالمثل : مافى الدار أحد .
ينظر : مجمع الأمثال للميدانى ٣ / ٢٦٩ والصحاح (نفخ) ١/ ٤٣٤ .
٨) السابق (نفخ) ١/ ٤٣٤ .

....

وسابعها : "القاف"، المتباعدة بحرف، ك : "نافق" أو بهما، نحو : "معاليق"[(١)].

تقول : نَفَقَ البعير : إذا هلك، ونَفَقَ المالُ : [نَقَصَ وقَلَّ][(٢)]، ونفق اليربوع : إذا خرج من حجره، وكان قد دخل من الموضع الآخر، فهو : نَافِقٌ[(٣)].

قال فى "شامل اللغة" : المِعْلاَقُ، والمُعْلُوقُ : ماعُلِّقَ بِهِ شَئٌ، والجمع "المَعَالِيقُ"[(٤)].

قوله : (وان وقعت قبل الألف بحرف، وهى مكسورة، أو ساكنة بعد مكسورة، لم تمنع الإمالة عند الأكثر، بخلاف الواقع بعد الألف ..).

قال "ابن السراج" : واذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف، وكان مكسورا، فإنه لايمنع الألف من الإمالة، وليس بمنزلة مايكون بعد الألف، نحو : "ناشط"، و "واقد"؛ لأنهم يضعون ألسنتهم فى موضع المستعلية، ثم يصوبون ألسنتهم، فالانحدار أخف عليهم من الإصعاد[(٥)].

يريد : أن الانحدار بعد الإصعاد فى "قِفَاف"، و "ضِعَاف" أخف من الإصعاد بعد الانحدار فى "وَاقِد"، و "نَاشِط" لو أميلا.

---

١) يقول أبو على الفارسى فى كتابه التكملة / ٥٣١، ٥٣٢ تحقيق : د. كاظم بحر المرجان (ط العراق ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م) : "... وانما رفضت الامالة هنا ـ من حيث اجتلبت فيما تقدم ـ لأن هذه الحروف تَصْعَدُ وتَستعلى إلى الحنك الأعلى، كما تستعلى الألف وتصعد إليه، فغلبت هذه الحروف على الألف، كماغلبت عليها الكسرات والياءات فى المواضع التى تقدمت؛ ليتناسب الصوت باستعلاء الألف، كما يتناسب بأن نُحِىَ بها نحو الياء فى : (عابد) ونحوه.
قال سيبويه : ولانعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لايؤخذ بلغته. وكذلك هذه الحروف إذا وقعت بعد الألف بحرفين فى منع الإمالة، نحو : (مناشيط، ومنافيخ، ومعاريض، ومباليغ)..".
وينظر : الكتاب ١٢٨/٤ ومابعده، والمقتضب ٤٦/٣ ومابعده، واللمع / ٣٣١، ومابعده، والتبصرة ٧١٢/٢ ومابعده، (مطبوع) وابن يعيش ٥٩/٩ والايضاح لابن الحاجب ٢٩٦/٢ وشرح الشافية للرضى ١٤/٣ ومابعده، وشرح الألفية للمرادى ١٩٣/٥ والأشمونى بحاشية الصبان ٢٢٦/٤.
٢) زيادة من اللسان، يقتضيها الكلام.
٣) اللسان (نفق) ٤٥٠٧/٦، ٤٥٠٨.
٤) الصحاح (علق) ٤ / ١٥٣١ واللسان (علق) ٤ / ٣٠٧٤.
٥) الأصول ٢ / ٤٨٣، ٤٨٤ (رسالة) وعبارته نص عبارة سيبويه فى الكتاب ١٣٠/٤.

وقد أورد المصنف من أمثلته أربعة عشر مثالا :

الأول : " الصاد " المكسورة ، نحو : "صِعَاب" ، والتي بعد مكسور ، نحو : "مِصْبَاح" .

وتقول: امْرَأَةٌ صَعْبَةٌ : إذا لم تكن منقادة (١) .

الثاني : " الضاد " المكسورة ، نحو : "ضِعَاف" ، أو بعد مكسور ، كـ : " مِضْحَاك " (٢) .

الثالث : " الطاء " المكسورة ، نحو : "طِلَاب" ، أو بعده ، نحو : "مِطْعَام" ، وهو: الكثير الإطعام والقِرَى (٣) .

الرابع : " الظاء " المكسورة ، نحو : " ظِمَاء " ، أو بعده ، نحو " إظْلَام " .

تقول : قَوْمٌ ظِمَاء ، أي : عِطَاش (٤) . وأظلم الليل إظلاما .

الخامس : " الغين " المكسورة ، نحو: "غِلَاب " ، أو بعده ، نحو : "مِغْنَاج " .

تقول : غَالَبْتُهُ مُغَالَبَةً ، وغِلَابًا ، و "غَلَابِ" مثل "قَطَامِ" : اسم امرأة (٥) .

وتقول: قد غَنِجَتْ الجارية ، وتَغَنَّجَتْ فهي غَنِجَةٌ (٦) .

السادس : " الخاء " المكسورة ، نحو : "خِبَاث" ، أو بعد حرف مكسور ، نحو : "إخْبَات" .

و "خِبَاث" جمع "خَبِيث" (٧) .

والإخبات – بنقطتين من فوق – الخشوع لله والتواضع لكبريائه (٨) .

السابع : " القاف " المكسورة ، نحو : "قِفَاف" ، أو بعده ، نحو : "مِقْلَات" (٩) .

---

١) الصحاح (صعب) ١/١٦٣ .

٢) اللسان (ضحك) ٤/٢٥٥٧ : " وامْرَأَةٌ مِضْحَاكٌ : كثيرة الضحك .. " .

٣) السابق (طعم) ٥/١٩٧٥ .

٤) السابق (ظمأ) ١/٦١ .

٥) السابق (غلب) ١/١٩٥ .

٦) السابق (غنج) ١/٣٣٢ وفي اللسان (غنج) ٥/٣٣٠٥ : " امْرَأَةٌ غَنِجَةٌ : حَسَنَةُ الدَّلِّ . وغُنْجُها وغُنَاجُها : شكلها .. " .

٧) اللسان (خبث) ٢/١٠٨٨ .

٨) الصحاح (خبت) ١/٢٤٧ .

٩) الكتاب ٤/١٣٠ ، ١٣١ : " .. وإذا كان أول الحرف مكسورا ، وبين الكسرة والألف حرفان أحدهما ساكن ، والساكن أحد هذه الحروف ، فإن الإمالة تدخل الألف ؛ لأنك كنت ستميل لو لم يدخل الساكن للكسرة ، فلما كان قبل الألف بحرف مع حرف تمال معه الألف ، صار كأنه هو المكسور ، وصار بمنزلة القاف في (قِفَاف) ، وذلك قولك : (نَاقَةٌ مِقْلَات ، والمِصْبَاح ، والمِطْعَان) . وكذا سائر هذه الحروف . وبعض من يقول: (قِفَاف) ، ويميل ألف (مِفْعَال) وليس فيها شيء من هـــذه

. . . .

وقفاف : جمع " قفه " [(١)] ،وقد سبق تفسيرها .
والمِقْلاةُ : مَايُقْلَى عليها اللحم [(٢)] .

ـ ـ ـ ـ ـ

= الحروف ،ينصب الألف في(مِصْباح)ونحوه ؛ لأن حرف الاستعلاء جاء ساكنا غير مكسور بعده الفتح ،فلما جاء مُسَكَّناً تليه الفتحة ،صار بمنزلته لو كان متحركا بعده الألف ،وصار بمنزلة الألف في (قوائم) . وكلاهما عربي له مذهب ".
وينظر : التكملة لأبي على /٥٣٢ وما بعده والمقتضب ٣ / ٤٦ وما بعده واللمع/ ٣٣٢ وابن يعيش ٩/ ٦٠ والتبصرة ٧١٣/٢ (مطبوع) والأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٢٢٧ .

١) الصحاح (قفف) ٤ / ١٤١٨ : " والقُفُّ: ما ارتفع من متن الأرض ،وكذلك القُفَّةُ ، والجمع قِفاف .. والقُفَّةُ : القَرعةُ اليابسة ،وربما اتُّخِذ من خوص ونحوه كهيئتها تَجْعَلُ فيه المرأة قُطْنَها .. ".

٢) السابق (قلا) ٦ / ٢٤٦٧ .

(فصل) "قال "سيبويه": وسمعناهم يقولون: "أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا زَيْدٌ" فأمالوا، وقالوا: "أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا قبل" فنصبوا للقاف، وكذلك: "مَرَرْتُ بِمَالِ قَاسِم" و "بِمَالِ مَلِق"..".

قوله: (قال "سيبويه": وسمعناهم يقولون: "أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا زَيْدٌ"، فأمالوا، وقالوا: "أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْلُ" (١)).

اعلم أن قوما جعلوا المنفصل من حروف الإمالة بمنزلة ما هو من نفس الكلمة في منع الإمالة، فأمالوا الألف في "يضربها زيد"؛ لعدم مقارنتها حرف الاستعلاء، ومنعوا إمالتها في "يضربها قبل"؛ لمقارنتها القاف، ونزلوا القاف من "قبل" - وإن لم يكن من نفس الكلمة - منزلتها في: "واقد" و "ناقد".

قوله: (فنصبوا للقاف..).

يريد: فنصبوا الباء، ولم يميلوا لأجل قاف "قبل".

قوله: (.. وكذلك: "مررت بمال قاسم"، و "بمال ملق"..).

اعلم أن حرف الإشارة يتعلق بقوله: "فنصبوا"، والمعنى: أن القاف في "قبل" كما منعت الإمالة من غير فاصل، فكذلك في قولهم: "مَرَرْتُ بِمَالِ قَاسِم"، و "بِمَالِ مَلِق"، لكنها في "قاسم" أضعف بدرجة.

وفي "بملق" أضعف بثلاث درجات؛ لأن الفاصل في الصورة الأولى حرف واحد، وفي الثانية ثلاثة أحرف (٢).

قال "أبو سعيد": إنما فتح الأول للقاف، شُبِّه ذلك بـ "عَاقِد، ونَاعِق، ومناشيط".

قال "الجوهري": رجل ملق: يعطي بلسانه ما ليس في قلبه (٣).

---

١) الكتاب ٤/ ١٣١.
٢) شرح السيرافي ٥/ ٣٥٢ وهو نص كلام سيبويه في الكتاب ٤/ ١٣٢: "..وقال بعضهم: (مَرَرْتُ بِمَالِ قَاسِم، ومَرَرْتُ بِمَالِ مَلِق، ومررت بمال يَنْقُل)، فَفَتَحَ هذا كله. وقالوا: (مَرَرْتُ بِمَالِ زيد)، فإنما فَتَحَ الأَوَّلَ للقاف، شبه ذلك بـ: (عَاقِدٍ، ونَاعِقٍ، ومَنَاشِيط).
وقال بعضهم: (بِمَالِ قَاسِم)، ففرق بين المنفصل والمتصل، ولم يقو على النصب إذ كان منفصلا. وقد فصلوا بين المنفصل وغيره..".
٣) الصحاح (ملق) ٤/ ١٥٥٦.

....

فإن قلت : إن نسبة القاف إلى الألف فى " مَالِ قَاسِم " كنسبة الصاد إليها فى "مصباح " ، وكلاهما من حروف الاستعلاء .

قلت: بينهما تفاوت فى الخفة ، وذلك أن الحرف المستعلى إذا بعد من الألف ، كانت الإمالة على اللسان أخف مما إذا كان الحرف المستعلى متأخرا .

بيان ذلك : أنه إذا تقدم ، كانت الإمالة انحدارا من علو إلى تسفل ، وإذا تأخر ، كانت الإمالة تصاعدا من هبوط ، وتسفلا إلى علو وارتفاع .

ولا يخفى أن الانحدار أخف من التصاعد ؛ ولهذه العلة أجازوا الإمالة فيما إذا كان قبل الآخر حرف مستعل ، وبعده " راء " مكسورة ، نحو : " قارب " ، و "غارب" (١) ، ومنعوها فى "فارق" (٢) و " ناعق " (٣).

---

١) الغارب : مابين السَّنَام والعنق . الصحاح (غرب) ١/ ١٩٣ .
٢) الفارق من الإبل : التى أخذها المخاض ، فذهبت نادة فى الأرض ، وجمعها : فُرَّقٌ وَفَوارِق . اللسان (فرق) ٥ / ٣٤٠٠ .
٣) الناعقان : كوكبان من كواكب الجوزاء . الصحاح (نعق) ٤ / ١٥٦٠ .

(فصل) " والراء غير المكسورة ، إذا وليت الألف ، منعت منع المستعلية ، تقول: "رَاشِدٌ "، و" هذا حمارك "، و "رأيت حمارك" على التفخيم .

والمكسورة أمرها بالضد من ذلك، يمال لها مالا يمال مع غيرها ، تقول: " طاردة، وغارم"، وتغلب غير المكسورة ، كما تغلب المستعلية ، فتقول : "من قرارك "، وقرى: [كانت](١) قواريرَ".

فإذا تباعدت لم تؤثر عند أكثرهم ، فأمالوا : " هذا كافر "، ولم يميلوا " مررت بقادر ". وقد فخم بعضهم الأول ، وأمال الآخر.. ".

قوله : (والراء غير المكسورة ، إذا وليت الألف ، منعت منع المستعلية) .

اعلم أن المصنف رتب الكلام في الراء على ضربين :

أحدهما : في الراء إذا وليت الألف .

والثاني : فيما إذا تباعدت عن الألف ، كما ستقف عليه .

الضرب الأول : في " الراء " التي وليت الألف ، وتقارنها :

فإن كانت قبل الألف ، لم تكن إلا مفتوحة .

وإن كانت بعدها ، جاءت على أحد / أوجه ثلاثة : / ٣٤٦

مفتوحة ، أو مضمومة ، أو مكسورة .

ولا تمال الألف إلا مع الراء المكسورة ، وتمتنع إمالتها مع الثلاثة الأخيرة ، كما سنقرره .

قوله : (والراء غير المكسورة ، إذا وليت الألف ، منعت منع المستعلية ..) .

اعلم أن غير المكسورة تصدق على المفتوحة ، والمضمومة ، إلا أن الراء المفتوحة التي تلي الألف ، قد تقع قبل الألف وبعدها ، ولا تقع المضمومة إلا بعد الألف .

فلذلك ذكر المصنف في " الراء " غير المكسورة ثلاثة أمثلة ؛ لأنها لا تقع إلا على أحد أوجه ثلاثة لا غير .

الأول : قوله : "راشد ".

الشاهد فيه : أن الراء واقعة قبل الألف ، ومانعة من الإمالة .

قال " ابن السراج ": " الراء " إذا تَكَلَّمْتَ بها ، خرجت كأنها مضاعفة ، والوقف يزيدها إيضاحا ، فإذا قالوا : " هذا راشد " لم يميلوها ؛ لأنهم كأنهم تكلموا براءين مفتوحتين ، فقويت على نصب الألف ، وصارت بمنزلة القاف(٢) ، حين كانت بمنزلة حرفين مفتوحين ،

---

١) سقط من المخطوطة ، وثبت في ابن يعيش ٩ / ٦١ والمفصل المطبوع / ٣٣٧ .

٢) الأصول ٢ / ٤٨٦ (رسالة) .

. . . .

فلما كان الفتح كأنه مضاعف - وانما هو من الألف - كان العمل من وجه واحد أخف عليهم ،
فثبت أن الراء المتقدمة ، تمنع منع الحروف المستعلية .

الثاني : قوله : "هذا حمارك" ،وتقديره : " هذا فِعَالُلُ" بضم اللامين جميعا ،
وقد سبق أن الضمة الواحدة تمنع من الإمالة ، فما ظنك بالضمتين ، إذا وليا الألف
من غير فاصل بينهما .

الثالث : قوله : "رأيتُ حِمارَكَ" (١) .

الشاهد فيه : أنه على زنة " فعالل " بكسر الفاء ،وفتح اللامين كلاهما ، فمنعت
الامالة ، كما منعت في " راشد " على الوجه الذى قررناه .

ولقائل أن يقول : ان تقديم المثال الثالث على الثانى أولى ؛ لاتحادهما فى الفتح
والعلة .

قوله : (والمكسورة أمرها بالضد من ذلك ..) .

اعلم أن المضادة بينهما ثابتة من أربعة أوجه :

أولها : أن غير المكسورة تحتها صنفان : المضمومة ، والمفتوحة ، والمكسورة ليست
الا صنفا واحدا .

وثانيها : أن غير المكسورة ، يتقدم بعض أفرادها على الألف ، وهى : الراء المفتوحة ،
والمكسورة لايتصور وقوعها الا بعد الألف .

---

١) الكتاب ٤/ ١٣٦ : " والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة ، والوقف يزيدها
إيضاحا ، فلما كانت الراء كذلك ، قالوا : (هذا راشد ، وهذا فراش) ،فلم يميلوا ؛
لأنهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحتين ، فلما كانت كذلك قويت على نصب الألفات ،
وصارت بمنزلة القاف ، حيث كانت بمنزلة حرفين مفتوحين ،فلما كان الفتح كأنه مضاعف
وانما هو من الألف ، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم .
واذا كانت الراء بعد ألف تمال لو كان بعدها غير الراء ، لم تمل فى الرفع والنصب ،
وذلك قولك : (هذا حمار) كأنك قلت : (هذا فِعَالُلُ) .
وكذلك فى النصب ، كأنك قلت : (فِعَالَلَا) ، فَغَلَبَتْ - ههنا - فنصبتَ ، كما
فعلت ذلك قبل الألف .. " .
وينظر : المقتضب ٣ / ٤٨ والتكملة لأبى على /٥٣٥ ومابعدها وابن يعيش ٩/ ٦١
والإيضاح لابن الحاجب ٢٩٨/٢ وشرح الشافية للرضى ٢١/٣ .

....

وثالثها : أن غير المكسورة ،لايمال لها مالايمال مع غيرها ، والمكسورة على خلاف ذلك .

ورابعها : أن غير المكسورة ، تمنع من الإمالة ، والمكسورة توجبها [1] .

ولقائل أن يقول : إن المصنف قد أهمل ذكر مثال المكسورة ، من حيث هي كذلك ، استغناء عنه بمثال ما وقع مع حرف الاستعلاء ،وهو : " الظاء " و " العين " .

وكذلك أهمل — أيضا — ذكر ثلاثة أوجه من وجوه المضادة ، كما تراه .

قوله : (يمال لها مالايمال مع غيرها ..).

اعلم أن الضمير المؤنث المجرور ، يرجع إلى الراء المكسورة .

والمعنى : أن الراء المكسورة اقتضاؤها للإمالة أقوى من اقتضاء الأسباب المتقدمة لها .

واحتج على ذلك بأنهم يميلون نحو : "طارد " و " غارم " ؛ لأجل الراء المكسورة مع حرف الاستعلاء المانع من الإمالة ، بخلاف الأسباب الأخرى ، فإن حرف الاستعلاء يمنعها من العمل.

وهذا آية رجحان الراء المكسورة على غيرها من الأسباب المجوزة للإمالة .

قوله : (وتغلب غير المكسورة ، كما تغلب المستعلية ، فتقول : " من قرارك " [2] ،وقرئ : " .. وكانت قوارير .. " [3]).

اعلم أن الضمير المؤنث المستتر في "تغلب " الأولى ، والثانية جميعا ، يرجع

---

1) الكتاب ٤ / ١٣٦ : " .. وأما في الجر فتميل الألف ، كان أول الحرف مكسورا ،أو مفتوحا، أو مضموما ؛ لأنها كأنها حرفان مكسوران ، فتميل — ههنا — كما غلبت حيث كانت مفتوحة ،فنصبت الألف.
وذلك قولك : (مِنْ حمارِك ، ومن عوارِه ، ومن المُعَارِ ، ومن الدَّارِ) ، كأنك قلت: (فُعالِلُ ، وَفَعالِلُ ، وفِعالِلُ) .. ". وتنظر المراجع السابقة .

٢) حجة القراءات لأبي زرعة / ٧٣٩ : "وقرأ أبو عمرو ،وابن عامر ،وحمزة ،وحفص : "قوارير قوارير " بغير تنوين ، وهو محض العربية ؛ لأن (فواعل) لاتنصرف في معرفة ولانكرة .
ووقفوا على الأولى بالألف ؛ لأنها رأس آية ، وأيتها على الألف ، ووقفوا على الثانية بغير ألف ؛ لأنها ليست برأس آية ..
ووقف حمزة بغير ألف فيهما .. ".
وينظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد / ٦٦٣، ٦٦٤ والكشف عن وجوه القراءات السبع للقيسي ٢ / ٣٥٤ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه / ٣٥٨ والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٢ / ٤٨١ وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر / ٤٢٩ .

٣) سورة الإنسان ، من الآية / ١٥ : "ويُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا ".

....

إلى الراء المكسورة .

وتوجيه ماذكره : أنه لما ذكر _ أولا _ أن الراء المكسورة ، غلبت الحروف المستعلية ، ومنعتها عما يقتضيه وضع الإمالة ، وسوغت إمالة "طارد" و "غارم" ، قال عقيبه : وتغلب الراء المكسورة على معنى أنه متى فرض اجتماع راءين فى كلمة واحدة ، واحداهما مكسورة ، ومقتضاها الإمالة ، والأخرى غير مكسورة ، وموجبها عدم الإمالة _ كما عرفته _ كانت الراء المكسورة راجحة ، وثبت مقتضاها ، وهو جواز الإمالة .

كما أن المكسورة إذا قارنت شيئا من الحروف المانعة للإمالة ، سوغت الإمالة ، وأبطلت عمل المستعلية ، واحتج على ماذكره بالإمالة فى صورتين :

الأولى : الإمالة فى قولهم : "قرارك" (١) .

الشاهد فيه : أنه اكتنف الألف راءان : الأولى منهما : مفتوحة ، تقتضى منع الإمالة ، والثانية : مكسورة ، توجب الإمالة ، والثابت موجب المكسورة .

وذلك يدل على أن المكسورة غالبة على غير المكسورة ، لاسيما والكسرة _ ههنا _ ضعيفة فى بابها ، من حيث إنها إعرابية عارضة ، وحركة الراء المفتوحة بنائية لازمة .

الثانية : قوله تعالى : " .. قواريرَ " (٢).

الشاهد فيه : أنه اجتمع راءان : الأولى منهما مكسورة لازمة . والثانية : مفتوحة مفارقة على العكس من الصورة الأولى ، والتقرير على نهج ماقبله .

---

١) ينظر : الكتاب ٤ / ١٣٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٩٨ وابن يعيش ٩ / ٦٢ وشرح الشافية ٣/ ٢١ .

٢) يقول أبو علي فى كتابه التكملة / ٥٣٨ : "وقالوا : (مِنْ قَرَارِك) ، فغلبت الراء المكسورة المفتوحة ، كما غلبت المستعلىَ فى : (قارب) ، ولاتكون أقوى من المستعلى ، وانما شبهت بالمستعلي ، وليس فيها استعلاء كما فى القاف وأخواتها .
وقال تعالى : " كَانَتْ قَوَارِيرَ ، قَوَارِيرَ من فضة" فأميلت لكسرة الراء . ولم تمنع الإمالةَ المفتوحةُ منها ؛ لبعدها ، كما لم تَمْنَع المُسْتَعْلِىَ لمَّا بعد فى : (مناشيط) ونحوها عند قوم .
ومن ثم قال قوم : (الكَافرون ، ورأيت الكافرين والكافر ، وهى المَنَابِرُ) لَمَّا بعدت الراء من الألف.. " .
وينظر : الكتاب ٤ / ١٣٧ والمقتضب ٣/ ٤٨ ومابعده ، والتبصرة ٢ / ٧١٤ ، ٧١٥ (مطبوع) وابن يعيش ٩/ ٦٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٩٨ ، ٢٩٩ وشرح الشافية للرضى ٣/ ٢١ .

....

قال " أبو على ": إذا غلبت الراء المكسورة الحروف المستعلية ، فلأن الراء المفتوحة أجدر ؛ لأنه لا استعلاء فى الراء ، وإنما هو من مخرج اللام [و](١) فيه تكرير(٢) ؛

هذا تمام الكلام فى الراء التى تقارن الألف وتصاحبها .

الضرب الثانى : فى الراء المتأخرة عن الألف .

وقد اختلفوا فى أنها كالمقارنة أم لا :

فذهب قوم إلى أنها وإن تباعدت فحكمها حكم المقارنة ، فتجوز الإمالة إذا كانت مكسورة ، وتمنعها إذا لم تكن كذلك .

وذهب آخرون إلى خلافه ، وقدروها كالمعدومة(٣).

إذا عرفت هذا ، فقول المصنف : " وإذا تباعدت " فيه ضمير مرفوع مستتر ، يرجع إلى مطلق "الراء" ، وليس عائدا إلى خصوص الراء المكسورة .

قوله : (لم تؤثر عند أكثرهم(٤) ، فأمالوا : " هذا كافر" ولم يميلوا : "مررت بقادر" ..).

اعلم أن هؤلاء ، قدروا أن " الراء " غير مؤثرة ، وأنها معدومة / حكما ، وقالوا : ٣٤٦ / أ " كافر " ؛ لأن الراء غير معتد بها ، وهى كالمعدومة ، وقد وقع بعد الألف حرف مكسور ، وقد عرفت أنه سبب الإمالة .

قوله : (ولم يميلوا : " مررت بقادر " ..).

وهذا ـ أيضا ـ مستقيم على أصلهم ؛ لأن القاف من الحروف المانعة للإمالة ، والراء المكسورة ـ ههنا ـ ساقطة الاعتبار ، فامتنعت الإمالة ؛ لخلو الكلمة عما يعارض القاف ، ويمنعها عن عملها فى منع الإمالة ، فتقدير : "كافر" : " كاف " ، وتقدير : "قادر" : "قاد" ؛ لأنهم قدروا الراء كالمعدومة ؛ لتوسط الفاصل بينها وبين الألف ، وهو : " الفاء " فى الأول ، و " الدال " فى الثانى(٥).

---

١) سقط من المخطوطة .

٢) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ، ورقة ٦٤ (مخطوط).

٣) ينظر : الكتاب ١٣٧/٤ ومابعده ، والإيضاح لابن الحاجب ٢٩٩/٢ وابن يعيش ٦٢/٩ وشرح الشافية للرضى ٣ / ٢١ ، ٢٢ والتكملة لأبى على / ٥٣٧ .

٤) فى المخطوطة [أكثر] وهو : تحريف واضح .

٥) لقد وضح سيبويه نطق العرب لمثل هذه الكلمات فقال ١٣٨/٤ ، ١٣٩ : " واعلم أن الذين يقولون : (هذا قارب) ، يقولون : (مررت بقادر) ينصبون

....

قوله : (وقد فخم بعضهم الأول ، وأمال الآخر . .) .

اعلم أن مذهب هؤلاء : أن التباعد لا أثر له ، وأن الراء المتباعدة ، مثل الراء المقارنة ، فلا فرق بين الضم في : " هذا حمارك " وبينه في : " هذا كافر " ، فكما امتنعت في الأول ، امتنعت في الثاني ؛ لأن الفاء المتوسطة ساقطة من الاعتبار .

وسوغوا الامالة في : " مررت بقادر " ؛ لما عرفته (١).

ولقائل أن يقول : في كلام المصنف نظر من وجهين :

الأول: أن قوله : (لم تؤثر) فيه إجمال لا يكاد يخفى على الفطن .

بيان ذلك : أن الراء المتأخرة تؤثر في الإمالة ، وتؤثر ـ أيضا ـ في منع الحرف المستعلي من عمله ، فلها تأثيران مختلفان في الجهة .

وإذا تعددت الجهة ، فقوله : (لم تؤثر) لا يدل على خصوص إحدى الجهتين ، ولا على مجموعهما .

فالأجدر أن يقول : (وإذا تباعدت الراء ، لم تؤثر في الحرف المستعلي عن عمله في منع الإمالة ، كما في قولهم : " هذا كافر " ، ولم تؤثر ـ أيضا ـ في منع الإمالة ، كما في: " مررت بقادر ") .

والثاني: من صور التباعد " الراء " المتقدمة ، نحو الراء الأولى من: " قوارير " والراء في : " الربا " ، ولم يتعرض لحكمه .

ـــ

= الألف، ولم يجعلوها حيث بعدت تقوى ، كما أنها في لغة الذين قالوا : (مَرَرْتُ بِكَافِر) لم تقو على الإمالة حيث بعدت ، لما ذكرنا من العلة .
وقال قوم ترضى عربيتهم : (مَرَرْتُ بِقَادِر قَبْلُ) ، للراء حيث كانت مكسورة ، وذلك أنه يقول: (قارِب)كما يقول: (جارِم)فاستوت القاف وغيرها ،فلما قال: (مررت بقادِر) أراد أن يجعلها كقوله : (مررت بكافر) ، فيسويهما ـ ههنا ـ كما يسويهما هناك .
وسمعنا من نثق به من العرب يقول لهدبة بن خشرم :
عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ ... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ
ويقول: (هُوَ قادِر) .
واعلم أن من يقول: (مررت بكافر) أكثر ممن يقول: (مَرَرْتُ بِقادِر) ؛ لأنها من حروف الاستعلاء . . " .

١) ينظر : الكتاب٤/ ١٣٦ ومابعده ، والتكملة لأبي علي الفارسي / ٥٣٥ ومابعده ، والتبصرة ٢ / ٧١٤ ومابعده (مطبوع) وابن يعيش ٩/ ٦٢ والايضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٩٩ وشرح الشافية للرضى ٣/ ٢١ ومابعده ، والمقتضب ٣/ ٤٨ ومابعده .

[بعض ماشذ عن القيـــــاس]

(فصل) " وقد شذ عن القياس قولهم : " الحجاج " و " الناس " مما لين .
وعن بعض العرب : " هذا مال ، وباب " ، وقالوا : " العشا " و " الكبا " ، وهو لاء من الواو . وأما قولهم : " الربا " : فلأجل الراء .. " .

قوله : (وقد شذ عن القياس ..) .

اعلم أن الكلمة تأتى على أحد أربعة أوجه :

الأولى : أن تكون مطردة فى القياس والاستعمال جميعا ، وأكثر اللغة كذلك .

الثانى : مايكون شاذا فى كليهما ، نحو : إثبات واو " مفعول " فيما اعتلت عينه : ياء ، أو : واوا ، نحو : " مبيوع " و " مصووغ " .

الثالث : أن تكون مطردة فى الاستعمال ، شاذة فى القياس ، نحو : " استحوذ " ، و " أغيلت المرأة " .

الرابع : عكسه ، نحو : الماضى من " يذر " ، والمستقبل ، والفاعل من " تبارك " ، والفعل من : " ويل ، وويح " ، والفاعل من : " جُنَّ ، وحُمَّ ، وزُكِمَ " .

إذا عرفت هذا ، فقوله : (شاذ فى الاستعمال) عام ، تحته صنفان :

أحدهما : ماشذ فى الاستعمال ، دون القياس . والآخر : ماكان شاذا فيهما جميعـــا .

والمذكور من الصور ثمانية :

الأولى : قولهم : " الحجاج " بالإمالة ، ووجه الشذوذ ، أنه لم يوجد فيه سبـــب يوجب الإمالة . وقد جزم المبرد القول بأن إمالته خطأ (١) .

---

١) ماذكره المبرد فى المقتضب ٣/٥١ لا يؤيد ماقاله صاحب العرائس ، وعبارته : " .. فأما قولهم : " هذا رجل حجاج " فلم تجز الإمالة ؛ لأنه لا شئ يوجبهـــا ، ثم قالوا فى الاسم : " الحجاج " فإنما أمالوا للفصل بين المعرفة والنكرة ، والاســـم والنعت ، لأن الإمالة أكثر ، وليس بالحسن . النصب : أحسن وأقيس .. " .
ويقول سيبويه ٤/١٢٧ فى (باب : ما أميل على غير قياس ، وانما هو شاذ) : " وذلك " الحجاج " إذا كان اسما لرجل ، وذلك لأنه كثر فى كلامهم ، فحملوه على الأكثر ؛ لأن الإمالة أكثر فى كلامهم .
وأكثر العرب ينصبه ، ولا يميل ألف " حجاج " إذا كان صفة ، يجرونه على القياس " .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٩٩ وابن يعيش ٩/٦٣ وشرح الشافية للرضـى ٣/٩ والتكملة لأبى على /٥٣٩ واللمع لابن جنى /٣٣٦ والأشمونى بحاشية الصبـــان ٤/٢٣٥ .

....

ولقائل أن يقول : فيما ذكره المصنف نظر من وجهين :

أحدهما : أن الشذوذ إنما يكون فى حال الرفع ، والنصب ، دون الجر ، فإن السبب إذ ذاك يكون موجودا ، وينتفى الشذوذ (١).

والوجه الآخر : إنما يمال ، إذا كان اسم علم ، فإن كان صفة ، لم يمل ، وقد أهمل المصنف ذكر كل واحد منهما (٢).

قال " ابن السراج " : إنما أميل " الحجاج " إذا كان اسما ؛ لأنه كثير فى كلامهم ، فحملوه على الأكثر ؛ لأن الإمالة فى كلامهم أكثر (٣).

الثانية : " الناس " ، والكلام فيه على نهج ماقبله (٤).

وفيه شذوذ من وجه آخر ، وهو أن ألفه منقلبة عن " واو " ، وهى : عين الكلمة ، وقد تقدم أن ذلك ممتنع فى الأسماء .

قال " أبو سعيد " : حكى عنهم إمالة " الناس " وهو فاش فى كلامهم (٥).

فكل واحدة من هاتين الصورتين شاذة فى القياس ، دون الاستعمال ، كما نقلناه .

الثالثة : قولهم : " هذا مال " ، ووجه شذوذه فى القياس أن ألفه منقلبة عن " واو " ،

---

١) يقول ابن يعيش ٦٣/٩ : " .. والمراد : إمالته فى حال الرفع والنصب فى نحو : (هذا الحجاج ، ورأيت الحجاج).
فأما إذا قلت : (مررت بالحجاج) فالإمالة سائغة ، وليست شاذة ؛ لأجل كسرة الإعراب ، فهو بمنزلة : (مررت بمال زيد) .
فأما إذا كان صفة ، نحو قولك : (رجل حجاج) للرجل يكثر الحج .. فإنه لاتسوغ فيه الإمالة ، لفقد سببها ، إلا فى حال الجر .. " .
وينظر : الكتاب ١٢٧/٤ والمقتضب ٥١/٣ والتكملة لأبى على / ٥٣٩ واللمع لابن جنى / ٣٣٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢٩٩/٢ وشرح الألفية للمرادى ٢٠٧/٥ .

٢) ينظر : الكتاب ١٢٧/٤ وابن يعيش ٦٣/٩ وشرح الشافية للرضى ٩/٣ .

٣) هذا نص كلام سيبويه ١٢٧/٤ . أما عبارة ابن السراج فى الأصول ٤٨٨/٢ فهى : " واعلم أنهم ربما أمالوا على غير قياس ، وانما هو شاذ ، وذلك : " الحجاج " إذا كان اسما ، وأكثر العرب ينصبه .. " .

٤) الكتاب ١٢٨/٤ : " وأما الناس " فيميله من لايقول : " هذا مال " بمنزلة " الحجاج " ، وهم أكثر العرب ؛ لأنها كألف " فاعل " إذ كانت ثانية ، فلم تمل فى غير الجر ، كراهية أن تكون كباب " رميت " و " غزوت " .. " .
وينظر : الأصول ٤٨٨/٢ (رسالة) وابن يعيش ٦٣/٩ وشرح الشافية للرضى ٩/٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢٩٩/٢ والأشمونى بحاشيته الصبان ٢٣٥/٤ .

٥) شرح السيرافى ٣٤٥/٥ .

وهى عين الكلمة ، وقد عرفت أن ذلك ممتنع فى الأسماء .

وهو — أيضا — شاذ فى الاستعمال ، فيكون أبعد مما قبله (١).

الرابعة : قولهم : " هذا باب " ، بالإمالة ، والأصل : " بوب " واحد الأبواب ، وإمالته شاذة فى القياس والاستعمال جميعا كإمالة " مال " (٢).

قال " أبو سعيد " : وإمالة هذين قليلة فى الاستعمال (٣).

الخامسة : قولهم : " غاب " بالغين المعجمة .

قال " الجوهرى " : الغاب : الآجام ، وهو من الياء (٤).

وإمالته شاذة من جهة أن الحرف المستعلى — وهو الغين — مانع من الإمالة ، وفى هذه الصورة كلام نذكره فيما بعد .

السادسة : قولهم : " العشا " بالقصر .

قال " الجوهرى " : العَشَا ، مقصور ، مصدر الأَعْشَى ، وهو الذى لا يبصر بالليل ، ويبصر بالنهار (٥).

وقيل : العشا فى العين — مقصور — تقول : رَجُلٌ أعْشَى وامْرأةٌ عَشْوَاء (٦).

والعَشَا : الظلم — مفتوح ، مقصور — يقال : رجل عَشِىَ عليهم : إذا ظلمهم (٧).

وإنما كانت إمالته شاذة ؛ لأن الثلاثى من ذوات الأسماء ، لا تمال ألفه المنقلبة عن واو ، سواء كانت الواو عين الكلمة ، أم لامها ، كما سبق (٨).

السابعة : " مَكَا " — بفتح الميم — وإنما كانت إمالته شاذة ؛ لما ذكرناه .

قال " الجوهرى " : المُكَا — بالفتح ، مقصور — جحر الثعلب والأرنب ونحوه (٩).

---

١) الكتاب ٤/١٢٨ : " .. والذين لا يميلون فى الرفع والنصب أكثر العرب ، وهو أعم فى كلامهم " . وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٩٩ وابن يعيش ٩/٦٣ وشرح الشافية للرضى ٣/٩ .
٢) تنظر : المراجع السابقة .
٣) شرح السيرافى ٥/٣٤٥ .
٤) الصحاح (غيب) ١/١٦٩ .
٥) السابق (عشا) ٦ / ٢٤٢٧ .
٦) المرجع السابق .
٧) اللسان (عشا) ٤ / ٢٩٦١ .
٨) ينظر : الكتاب ٤/١١٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٠٠ وابن يعيش ٩ / ٦٣ وشرح الشافية للرضى ٣/٨ .
٩) الصحاح (مكا) ٦/٢٤٩٦ .

. . . .

ونقله [أبو منصور](1) بالكسر(٢) .

الثامنة : " الكِبَا " ـ بالكسر ، مقصور ـ وهو : الكُنَاسَةُ (٣).

وجهة الشذوذ : ماذكرناه .

قوله : (.. وهؤلاء من الواو ..).

اعلم أني وجدت / في نسخة قرئت على المصنف خلوها عن الصورة الخامسة ؛ وهي / ٣٤٧ "غاب" ، ولما روجع " العمراني "(٤) فيها ، امتنع عن روايتها عن المصنف ، وأنكر كونها من المتن.

إذا عرفت هذا ، فإن صح أن " غاب " ليس من الأصل ، كان قوله : (وهؤلاء) إشارة إلى الصور الستة المتأخرة عن " الحجاج " .

وإن صح أنها من المتن ، فالظاهر تعلق حرف الإشارة بالثلاثة الأخيرة .

قوله : (وأما قولهم : " الربا " فلأجل الراء ..).

قال " الجوهري " : الربا في البيع [و](٥) يثنى : رِبَوَانِ ، وربَيَانِ(٦).

فإن كانت ألفه منقلبة عن "الياء" ، كانت إمالته جارية على القياس ، وإن كانت منقلبة عن "الواو" ، لم تكن الإمالة فيه شاذة ؛ لقيام سببها ، وهو تقدم الراء المكسورة عليها .

فعلى كل واحد من المذهبين لاتكون إمالته مما شذ عن القياس ، فلا يكون من قبيل مانحن فيه(٧) .

---

١) في المخطوطة [منصور] ويبدو أنه تحريف ما أثبته ، ولعله أبو منصور الأصبهاني صاحب الشامل ، فلقد أكثر الرازي النقل عنه .

٢) لم أجد هذا القول فيما توفر لدي من مراجع .

٣) الصحاح (كبا) ٦/ ٢٤٧١ واللسان (كبا) ٥ / ٣٨١٥ .

٤) هو : علي بن محمد بن علي بن أحمد بن هارون ، الخوارزمي أبو الحسن ، يلقب بحجة الأفاضل ، وفخر المشايخ ، قرأ على الزمخشري ، فصار أكبر أصحابه ، وأوفرهم حظا من غرائب آدابه . صنف التفسير واشتقاق الأسماء ، المواضع والبلدان . توفي سنة ٥٦٠هـ ينظر : معجم الأدباء ١٥/ ٦١ والبغية ٢/ ١٩٥ والأعلام ٤ / ٣٢٩ .

٥) سقط من المخطوطة . ٦) الصحاح (ربا) ٦/ ٢٣٥٠ .

٧) يقول ابن الحاجب في الايضاح ٢ / ٣٠٠ : " وقالوا : (العَشا ، والمَكا ، والكِبا) ، فأمالوا ، وهو ـ أيضا ـ شاذ ؛ لأن الألف الآخرة من ذوات الواو لاتمال ، ولاتؤثر في إمالتها كسرة ـ على ماتقدم ـ فلذلك كان امالة ذلك شاذا .

ولذلك كان قياس (الربا) أن لايمال ، لذلك أورده (الزمخشري) اعتراضا . وأجاب بأن السبب لما كان قويا أثر ، وهو : كونها كسرة على الراء ، فهو الذي حسن منه كونه خارجا على القياس المذكور " .

وينظر : ابن يعيش ٩ / ٦٣ ، ٦٤ وشرح الشافية للرضي ٣ / ٨ ، ٩ .

(فصل) " وقد أمال قوم "جَادٌّ" وَ "جَوَادٌّ" نظرا إلى الأصل، كما أمالوا "هذا ماش" فى الوقف .. ".

قوله : (وقد أمال قوم " جَادٌّ " وَ " جَوَادٌّ " ..) .

اعلم أن ماكان على وزن "فَاعِل" و "فَوَاعِل" ونحوه مما عين الكلمة فيه مكسورة بعد الألف، فإن ألفه فيه ممالة؛ لأجل كسرة العين، نحو : " راكب " و " رواكب ".

فإن كان ذلك فى المضاعف، وهو : ماعينه ولامه من جنس واحد، وجب سلب الحركة عن العين من اللفظ، وادغام العين فى اللام، وستعرف علة ذلك، وذلك نحو: "جاد" و "جواد".

قال " الجوهرى " : يُقَالُ : إِنَّ فُلَانًا لَجَادٌّ مُجِدٌّ(١).

يريد : مجتهد فى أمره. وقيل : الجاد : المسرع. وقيل : المجود(٢).

والأصل : " جَادِد " وَ " جَوَادِد ".

وقد اختلفوا فى إمالة ماهذا شأنه :

فمذهب " سيبويه " والجمهور : أنه يمتنع إمالة الألف؛ لأن كسرة العين التى كانت توجب الإمالة، قد ذهبت بالإدغام، فلم يبق فى الكلمة مايوجب الإمالة(٣).

وقال قوم : إن إمالته جائزة؛ لتكون الإمالة دالة على الكسر الذى كان فى الكلمة فى الأصل(٤).

---

١) نقله الجوهرى عن الأصمعى. الصحاح (جدد) ٢/٤٥٢.

٢) اللسان (جدد) ١/٥٦٤.

٣) الكتاب ٤/١٣٢ : " .. ومما لاتمال ألفه " فَاعِل " من المضاعف، و " مَفَاعِل " وأشباههما؛ لأن الحرف قبل الألف مفتوح، والحرف الذى بعد الألف ساكن، لاكسرة فيه، فليس فليس هنا مايميله. وذلك قولك: "هَذَا جَادٌّ، وَمَادٌّ، وَجَوَادٌّ جمع : جادة " و " مررت برجل جاد "، فلا يميل، يكره أن ينحو نحو الكسرة، فلا يميل؛ لأنه فربما يحقق فيه الكسرة، ولايميل للجر؛ لأنه إنما كان يميل فى هذا للكسرة التى بعد الألف، فلما فقدها لم يمل.
وقد أمال قوم فى الجر، شبهوها " بمالك " إذا جعلت الكاف اسم المضاف إليه ".
وينظر : ابن يعيش ٩/٦٤ وشرح الشافية للرضى ٣/٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٠٠.

٤) ينظر : الكتاب ٤/١٣٢ وابن يعيش ٩/٦٤ وشرح الشافية للرضى ٣/٧.

....

قال " سيبويه " : وكذلك : أمالوا " خاف " _ وان لم يكن في اللفظ كسرة _ لتقديـر : " خَوِفَ " ، أو لأنه يرجع إلى " خِفْتُ " (١).

ولقائل أن يقول : ان محل الخلاف انما هو المرفوع ، والمنصوب ، دون المجـرور ، وليس في كلام المصنف مايدل عليه .

قوله : (كما أمالوا " هذا ماش " في الوقف ..) .

اعلم أن الأصل في " ماش " : " ماشي " على زنة " فاعل " ، فاذا قيل : " هذا ماش " ، سقطت الياء التي هي لام الكلمة من اللفظ ، وهي مرادة في المعنى (٢) .

---

١) الكتاب ٤ / ١٣١ وعبارته : " .. وكذلك : " خاف " ؛ لأنه يروم الكسرة التي في " خفت " كما نحا نحو الياء .. " .

٢) الكتاب ٤ / ١٣٢ : " .. وقد أمال قوم على كل حال ، كما قالوا : (هذا ماش) ؛ ليبينوا الكسرة في الأصل . " .
وينظر : ابن يعيش ٩ / ٦٤ وشرح الشافية للرضى ٣ / ٥٧ .

(فصل) " وقد أميل " وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا " ، وهى من الواو ؛ لتشاكل " جَلَّاهَا " و " يَغْشَاهَا " .

قوله : (وقد أميل : " وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا " (١) _ وهى من الواو _ لتشاكل " جَلَّاهَا " وَ " يَغْشَاهَا ") .

اعلم أن ألف " الضحى " منقلبة عن الواو ، وإمالتها ممتنعة ؛ لما عرفته غير مرة .
والذى جوزه فى هذه الآية أن مابعدها ألف منقلبة عن الياء ، وهى ممالة ، فناسب ذلك أن يمال ألف " الضحى " ؛ ليناسب فواصل الآى .
ولقائل أن يقول : إن النحويين نصوا على أن هذا سبب من الأسباب القوية ، فلم يحسن إفراده عن الأسباب الخمسة المتقدمة ، وتأخيره عن الإمالة (٢) .
قال " عبد القاهر " : ليست هذه الإمالة على جهة الشذوذ (٣) .

---

١) سورة الضحى ، آية / ١ .
٢) هذا _ أيضا _ مايقوله ابن الحاجب فى كتابه الإيضاح ٢ / ٣٠١ .
٣) المقتصد ، ورقة ٦٢ (مخطوط) .

[قد تمال الفتحة كما تمال الألف]

(فصل) " وقد أمالوا الفتحة في قولهم : " من الضرر " و " من الكبر " و " من الصغر " و " من المحاذر " .. " .

قوله : (وقد أمالوا الفتحة ..) .

قال " سيبويه " : هذا باب مايمال من الحروف التي ليس بعدها ألف ، إذا كانت الراء بعدها مكسورة ، وذلك قولك : " مِنَ الضَرَرِ ، ومِنَ الْبَعَرِ ، ومِنَ الْكِبَرِ ، ومِنَ الصِّغَرِ ، ومن الْفَقْرِ " ، لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران ، وكانت تشبه الياء ، أمالوا المفتوح ، كما أمالوا الألف ؛ لأن الفتحة من الألف [وَشَبَّهُ الفتحة بالكسرة كشبه الألف بالياء][1] ، فصارت الحروف ـ ههنا ـ بمنزلتها إذا كانت قبل الألف ، وبعد الألف الراء ، وإن كان الذى قبل الألف من المستعلية ، نحو : " ضارب " و " قارب "[2] .

فكذلك يميلون ماقبل الراء المكسورة .

وإن لم تكن ألفا ـ كالإمالة فيما ذكرناه من الصور ـ أمالوا الفتحة فيها إلى جهة الكسرة ، كما أمالوا الألف إلى جهة الياء .

والمذكور من الصور التى تمال فيها الفتحة ـ وإن لم يكن بعدها الألف ـ أربع :

الأولى : قوله : " مِنَ الضَّرر " .

الشاهد فيه : أن الراء المفتوحة نازلة منزلة ألف بعدها الراء المكسورة ، وقبلها الضاد .

وقد عرفت أن هذه الراء تفيد أمرين :

إمالة الألف ، ومنع الحرف المستعلى عما يقتضيه من العمل .

فلذلك اقتضت الراء المكسورة ـ ههنا ـ إمالة فتحة الراء المفتوحة ، وأبطلت مانعية الضاد المشددة ، وإن كانت في قوة حرفين متقدمين على الفتحة ، كما سنذكره في الصورة الثالثة .

الثانية : قوله : " من الْكِبَرِ " .

الشاهد فيه : أن الراء لكسرتها ، سوغت إمالة فتحة الباء ، لما ذكرناه أولا .

وتفارق هذه الصورة ماقبلها ، فإن الحرف المستعلى موجود فى الأولى دون الثانية .

---

١) مابين الحاصرتين وقع فيه اضطراب فى المخطوطة ، والتصويب من الكتاب ٤ / ١٤٢ .
٢) الكتاب ٤ / ١٤٢ .

. . . .

الثالثة : قوله : " مِنَ الصِّغَرِ " .

الشاهد فيه : أن الراء لما كانت مكسورة ، أمالت فتحة الغين إلى جهة الكسرة .

وهذه الصورة تخالف التى قبلها ؛ لأن فتحة الغين متأخرة عنها — كما ذكرناه فيما سبق — وحينئذ تكون قبل الفتحة الممالة حرفان مانعان من الإمالة ، وهما : " الضـــاد " و " الغين " ، فكانت الإمالة فيه أضعف .

الرابعة : قوله : " مِنَ المُحَاذَرِ " بفتح الذال المعجمة ، على البناء للمفعول ، ولو بنيته للفاعل ، كانت الذال مكسورة ، ولم يكن / من قبيل مانحن فيه . ٣٤٧/ب

قال "عبد المجيد" : إن الراء المكسورة تميل الذال ، ولا تقوى [على إمالة الألف](١) ؛ لأن مابعد الألف مفتوح وماقبله مفتوح ، فصارت الإمالة لا تعمل بالألف شيئا .(٢) .

قال " الجوهرى " : المُحَاذَرَةُ : الحِذَارُ مِنَ الحَذَرْ ، وهو : التحرز والخوف(٣) .

ولقائل أن يقول : إن المصنف ذكر أن الفتحة تمال إلى جهة الكسرة ، ولم يذكر سبب ذلك وعلته ، وقد ذكرنا أن الموجب هو الراء المكسورة الواقعة بعد الفتحة .

وقال " سيبويه " : تميل الفتحة من " عِمْرو " لأن الميم لما كانت ساكنة لم يعتد بها(٤) .

———

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام .

٢) الكتاب ٤ / ١٤٢ : " وتقول : " مِنَ المُحَاذِرِ " فتميل الذال ، ولا تقوى على إمالـــة الألف ؛ لأن بعد الألف فتحا وقبلها ، فصارت الإمالة لا تعمل بالألف شيئا ، كمـــا أنك تقول : "حاضر" فلا تميل ؛ لأنها من الحروف المستعلية .
فكما لم تمل الألف للكسرة ، كذلك لم تملها لإمالة الذال " .

٣) الصحاح (حذر) ٢/٦٢٦ .

٤) الكتاب ٤/١٤٢ : " وتقول : " مِنْ عِمْرو " فتميل العين ؛ لأن الميم ساكنة " .

[لاتمال الحروف إلا إذا سمي بها ،أو أغنت عن جملة]

(فصل) " والحروف لاتمال ، نحو : " حتى ، والى ، وعلى ، وأما ، والا " ، إلا اذا سمي بها . وقد أميل "بلى" ، و "لا" في " إما لا " ، و " يا " في النداء ؛ لإغنائها عن الجمل.

والأسماء غير المتمكنة يمال منها المستقل بنفسه ، نحو : " ذا ، وأنى ، ومتى " ، ولا يمال ماليس بمستقل ، نحو : " ما " الاستفهامية ، أو الشرطية ، أو الموصولة ، أو الموصوفة ، ونحو : " إذا " .

قال " المبرد " : وامالة "عسى" جيدة .. " .

قوله : (والحرف لاتمال ..) .

اعلم أن الحروف إنما امتنعت إمالة الألف فيها ؛ لأنها جوامد غير متصرفة ، ولاتلحقها تثنية ولا جمع ، ولاتغير ، ولاتصير ألفاتها ياءات ، والإمالة ضرب من التصرف[1] .

وليس المراد بالحروف العموم ، بل المراد : مالو كان على صيغة اسم من الأسماء [امتنعت][2] إمالته ، وأورد منه خمسة أحرف : "على ، والى ، وحتى ، وأما ، والا "[3] .

قال " أبو محمد " : الأصل : أن الألف في هذه الأحرف في حكم المنقلب من الواو .

ألا ترى أنك لو ثنيتها بعد التسمية بها ، لقلت : " عَلَوَان ، وإلَوَان "[4] . وقد عرفت أن الألف المنقلبة عن الواو في الأسماء الثلاثية لاتمال .

وحكى عن " الكسائي " أنه أمال " حتى " ، والقياس خلافه .

---

١) يقول أبو البركات في أسرار العربية ١٦٢ ، ١٦٣ : " فإن قيل : فلم لم تدخل الإمالة في الحرف ؟ قيل : لأن الإمالة ضرب من التصرف ، أو لتدل الألف على أن أصلها " ياء " ، والحروف لاتتصرف ، ولاتكون ألفاتها منقلبة عن "ياء" ولا "واو" .. " .
وينظر : اللمع لابن جنى ٣٣٤ والتخمير ٢ ورقة ١٩١ والتكملة لأبى على / ٥٣٨ ، والمقتضب ٣/٥٢ وشرح الشافية للرضى ٣ / ٢٦ .

٢) في المخطوطة [جازت] وهو تحريف ، والصواب ما أثبته ؛ لأن هذه الحروف لاتمال إلا اذا سمي بها .

٣) الكتاب ٤/١٣٥ : " ومما لايميلون ألفه " حتى ، وأما ، والا " فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء ، نحو : " حبلى " و " عطشى " .
وقال الخليل : لو سميت رجلا بها وامرأة ، جازت فيها الامالة .. " .
وينظر : شرح الشافية للرضى ٣/٢٦ .

٤) التخمير ٢ ورقة ١٩١ .

....

وحجته : أنها وقعت رابعة ،وهى : فى مصحف "عثمان" مكتوبة بالياء[(١)].

قوله : (إلاإذا سمى بها ..).

يريد : أنك إذا سميت بها [أصبحت][(٢)] فى حكم المنقلبة عن الواو ، وماكان من الأسماء كذلك ، [جازت][(٣)] إمالته .

فأجدر أن يقال : إن مراد المصنف : أنه إذا سمى بها ، حملت على الأسماء، فإن كان فيها سبب الإمالة ، جازت إمالتها ، وإلا فلا .

قوله : (وقد أميل " بلى" ، و "لا " فى "إما لا " و "يا " فى النداء...).

اعلم أنه ذكر ثلاثة أحرف ، وحكم بجواز إمالة الألف فى كل واحد منها :

الأول : "بلى " ، وتجوز إمالته مطلقا من غير تقييد بشرط ؛ لأنه اكتسب تمكنا ، بأن أغنى غناء الجملة ، يقال : " أليس زيد عندك ؟ ".

فيقول المجيب : "بلى " ،ويتم به الكلام ،ويجرى مجرى قولك: " زيد عندك " ، فلما وقع موقع الجمل ، جاز أن يتصرف فيه[(٤)].

الثانى من الحروف التى تمال: ألف " لا " النافية ، ولاتجوز إمالتها حيث وقعت،وإنما جواز إمالتها مشروط بوقوعها بعد "إِمَّا" بكسر الهمزة وتشديد الميم ، فتقول: "إِمَّا لا " بإمالة الألف من " لا " .

---

١) يقول السيوطى فى الهمع ٢/٢٠٤ : " .. قال أبو حيان: وحكى صاحب الغنية ،وهو: أبو يعقوب يوسف بن الحسن الاستراباذى فى هذا الكتاب عن أبى بكر بن مقسم أن بعض أهل نجد ، وأكثر أهل اليمن يميلون ألف (حتى) ؛ لأن الإمالة غالبة على ألسنتهم فى أكثر الكلام ،وعامة العرب والقراء على فتحها .
قال أبو يعقوب : وقد روى إمالتها عن حمزة والكسائى إمالة لطيفة .
وذهب سيبويه ،وأبو بكر بن الأنبارى ،والمهاباذى وغيرهم إلى منع إمالة (حتى) .
قال أبو حيان : وهم محجوجون بنقل ابن مقسم ".

٢) زيادة يستقيم بها الكلام.

٣) فى المخطوطة [امتنعت] وهو تحريف ،والصواب ما أثبته ؛ لأن الحروف اذا سمى بها ، لم تمنع امالتها ،وانما ينطبق عليها ماينطبق على الأسماء من أحكام، فأحيانا تمال ،وأحيانا تمنع امالتها ،كما وضح فيما سبق.

٤) شرح الشافية للرضى ٣/٢٦ ، ٢٧ : " وانما أميل "بلى " لجواز السكوت عليها ، وتضمنها معنى الجملة ،إذ تقول فى جواب من قال : " أما قام زيد ؟ " : " بلى " أى : بلى قام ،فصار كالفعل المضمر فاعله ، نحو : "غزا " و "رمى " فى الاستعلاء، فأميل لمشابهته الفعل ".
وينظر : أسرار العربية ١٦٣ .

....

وانما أميل ؛ لأنه وقع موقع الجملة ، لأن المعنى : افعل هذا إن كنت لاتفعل غيره .

فقولك : "افعل هذا " أمر للمخاطب بفعل شيء على تقدير عدم فعله شيئا آخر.(١)

الثالث من الحروف التي تمال : " الألف " المتطرفة في قولك "يا "(٢) ، وذلك مخصوص باستعماله في النداء في قولك : " يازيد " ؛ لوقوعه موقع الجملة الفعلية ، كما ذكرناه في باب النداء (٣).

قال " أبو محمد " : حرف النداء ينزل منزلة الفعل ، ولذلك انتصب به المفعول المطلق في بيت العراقيات :

[٩٣] فَيَا لَنزارٍ دعوةً مُضَرِيَّـــةً (٤)

---

١) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٣٠٢/٢ وابن يعيش ٦٥/٩ وشرح الشافية للرضي ٢٧/٣ .

٢) يقول ابن يعيش ٦٥/٩ ، ٦٦ : " .. وقد أمالوا (بلى) لكونها على ثلاثة أحرف كالأسماء ، وانما تكفى في الجواب ، فصارت دلالتها كدلالة الأسماء ... ومن ذلك قولهم : (إما لا) تمال ، وذلك أنهم أرادوا : (افعل هذا ان كنت لاتفعل غيره) ، ولكنهم حذفوا الفعل لكثرته في الكلام ، و (ما) في (إما) ههنا كما كانت في : (أما أنت منطلقا) عوض من الفعل .
يدل على ذلك أنه لايظهر معها الفعل .
ولما كان أصل هذه الكلمة ماذكرنا ، حذفت منها هذه الأشياء ، فغيرت - أيضا - بالإمالة (لا) منها .
و (لا) حرف لايمال في غير هذا الموضع إذا كان منفردا ، وقد حكى قطرب إمالتها ، ووجه ذلك أنها قد تقع جوابا ، ويكتفى بها في الجواب ، فيقال في جواب (زيد عندك) : لا .
فلما استقلت بنفسها أمالوها . وامالة (بلى) أقيس من إمالة (لا) ؛ لأنها مع ذلك على ثلاثة أحرف كالأسماء .
وأما (يا) في النداء : فإنه حرف - والقياس أن لايمال كأخواته - إلا أنه لما كان نائبا عن الفعل الذي هو : (أنادي ، وأدعو) وواقعا موقعه ، أمالوه كما أمالوا (إمالا) ؛ ولأجل الياء أيضا قبلها .. " .
وينظر : الكتاب ١٣٥/٤ واللمع لابن جني /٣٣٤ ، ٣٣٥ وأسرار العربية/١٦٣ وشرح الشافية للرضي ٢٧/٣ والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٢/٢ .

٣) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الأول/ ٢٨١ (رسالة) .

٤) شطر بيت من الطويل لم أعثر على قائله ، وهو من شواهد : التخمير ٢ ورقة ١٩١ .

....

وعطف عليه الجملة فى [رواية من روى][1] : " ربنا ولك الحمد " بالواو [2] .

ولقائل أن يقول : جميع الألفات الواقعة فى حرف النداء كذلك ، فلا وجه لتخصيص الياء بالذكر .

قوله : (والأسماء غير المتمكنة يمال منها المستقل بنفسه) .

اعلم أن الأصل فى ألفات الأسماء المبنية ألا تمال ، ولما كانت الألف فى الأسماء المبنية مما استقل بنفسه ، فقويت مشابهتها للأسماء المتمكنة ، ألحقت بها فى جواز الإمالة ، والمذكور من الأمثلة المستقلة ثلاثة :

أولها : " ذا " ، وهو اسم مبنى ، ولا يجوز أن يقال : إن ألفه منقلبة عن " واو " أو " ياء " ؛ لأن الأسماء المضمرة فى حكم الحروف .

ألا تراك تجد فيها ما هو على حرف واحد ، نحو : " الكاف " فى قولك : " مر زيد بك " ، و " الباء " فى قولك : " مر خالد بى " [3] .

قال " عبد القاهر " : الذى يدل على استقلاله أنك تقول : " جاءَنِى ذَا " ، و " رأيْتُ ذَا " ، وَ " مررْتُ بِذَا " ، وله تصرف آخر ، وهو أنك تصفه ، فتقول : " ذَا الرجل " [4] .

قال " أبو سعيد " : الأجود فى " ذا " الفتح ، وتجوز إمالتها [5] .

وثانيها : " أنَّى " ، ومعناها " أين " من غير فرق [6] .

قال " أبو محمد " : الدليل على استقلال " أنَّى " أنه إذا قيل : هل لك ألف دينار ؟ قلت : من أين لى ؟ وأنَّى ؟ [7] .

---

١) زيادة من التخمير ٢ ورقة ١٩١ يتضح بها الكلام .

٢) التخمير ٢ ورقة ١٩١ .

٣) شرح الشافية للرضى ٣/ ٢٧ : " وإنما أميل " ذا " فى الإشارة ؛ لتصرفها ، إذ توصف ، وتصغر ، ويوصف بها ، بخلاف " ما " الاستفهامية ، فإنها لا تصغر .. " .
وينظر : الكتاب ٤/ ١٣٥ واللمع / ٣٣٦ وابن يعيش ٩/ ٦٦ والمقتضب ٣/ ٥٢ .

٤) المقتصد ، ورقة ٦٦ (مخطوط) .

٥) شرح السيرافى ٥/ ٣٥٥ .

٦) الكتاب ٤/ ١٣٥ : " ولكنهم يميلون فى " أنَّى " ؛ لأن " أنَّى " تكون مثل " أين " ، و " أين " ك : " خلفك " ، وإنما هو اسم ، صار ظرفا ، فقرب من " عطشى " .. " .

٧) التخمير ٢ ورقة ١٩١ .

....

قال "أبو سعيد" : وإنما أميل "أنَّى" ؛ لأنه مثل "أين"، وهو اسم، وصار ظرفـــا، فقرب من "عطشى"(١).

وثالثها : قوله : "متى"، يقول القائل : "أنا أكرمك" فتقول: "متى"؟ فتستقـــل بالإفادة من غير ضميمة إليها (٢).

قوله : (ولا يمال ماليس بمستقل).

لأنه بعد عن مشابهة الأسماء المتمكنة، فجرى على مايقتضيه الأصل.

قوله : / (نحو : "ما" الاستفهامية ..). ٣٤٨/أ

قال "عبد القاهر" : إنما لم تمل [ما](٣) في حال كونها اسما ؛ لأنها قد تكون حرفا، ثم إذا كانت اسما، فهي أشبه المبنيات بالحروف(٤).

وقد ذكرنا في قسم الأسماء الفرق بين هذه الماءات الثلاثة وغيرها (٥).

قوله : (ونحو : "إذا" ..).

يريد : أن "إذا" من الأسماء غير المتمكنة.

قال "أبو محمد" : الذي يدل على أن "إذا" غير مستقل أنه لو قيل لك: "إذا جئتنـي أكرمتك"، لم يحسن أن تقول في جوابه "إذا" وتسكت(٦).

قوله : (قال "المبرد"(٧): وإمالة "عسى" جيدة ..).

اعلم أن "عسى" لاتتصرف ؛ لأنه لايقال منه "فاعل"، ولا "مفعول"، ولا مضـــارع ـ كما تقدم ـ فشابهت الحروف.

---

١) شرح السيرافي ٥/٣٣٥ وماقاله نص عبارة سيبويه ٤/١٣٥.

٢) شرح الشافية للرضى ٣/٢٧ : "وأما "أنى" و "متى" فإنما تمالان، وإن لم يسم بهما ـ أيضا ـ لإغنائهما عن الجملة، وذلك لأنك تحذف معهما الفعل، كما تقـــول: "متى"؟ لمن قال: "سار القوم".
وكذلك قوله : أنى ومن أين آبك الطرب ؟
فلاتمالان إذن إلا في الاستفهام ؛ لأنه إنما يحذف الفعل بعدهما فيه، بخـــلاف ما إذا كانتا للشرط ..".
وينظر : اللمع /٣٣٦ وابن يعيش ٩/٦٦ والمقتضب ٣/٥٢.

٣) سقط من المخطوطة. ٤) المقتصد، ورقة ٦٦ (مخطوط).

٥) عرائس المحصل ورقة ١٥٩ (مخطوط).

٦) التخمير ٢ ورقة ١٩٢. ٧) المقتضب ٣/٥٣.

. . . .

قال " المبرد " : إنها وإن لم تتصرف ، فهي أقرب الأفعال المتصرفة من الحروف (١).

فلذلك كانت إمالتها جيدة .

ولقائل أن يقول: إن ذكر هذه المسألة في مباحث الفعل أجدر.

---

١) المقتضب ٥٣/٣ وعبارته : " .. فأما " عسى " فإمالتها جيدة ؛ لأنها فعل ، وألفها منقلبة من ياء ، تقول: " عسيت " ، كما تقول : " رمى " و " رميت " .. " .
ويقول أبو محمد في التخمير ٢ ورقة ١٩٢ : " إمالة " عسى " كانت جيدة ؛ لأنه ليس بحرف ولا اسم نازل منزلة الحروف ، وإنما هو فعل ، والفعل أمكن في الإمالة من الاسم .
ألا ترى أن الحروف المستعلية تمنع الإمالة في الاسم ، ولا تمنعها في الفعل ، وأما الحروف فلا تمال ".
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٣٠٢/٢ وابن يعيش ٦٦/٩ وشرح الشافية للرضي ٢٨/٣ .

ومن أصناف المشترك : الوقـف
[بيان لغاته الأربـع]

" تشترك فيه الأضرب الثلاثة ، وفيه أربع لغات : الإسكان الصريح ، والإشمام — وهو: ضم الشفتين بعد الإسكان — والروم : وهو : أن تروم التحريك والتضعيف، ولها في الخط علامات : فللإسكان "الخاء" ، وللإشمام "نقطة" ، وللروم خط بين يدى الحرف ، وللتضعيف "الشيـن" .

مثال ذلك : " هذا حكم ، وجعفر ، وخالد ، وفرج " .

والإشمام مختص بالمرفوع ، ويشترك في غيره المجرور ، والمرفوع ، والمنصوب غير المنون ، والمنون يبدل من تنوينه ألف ، كقولك : " رأيت فرجا ، وزيدا ، ورشا ، وكسا ، وقاضيا " ، فلا متعلق به لهذه اللغات.

والتضعيف مختص بما ليس بهمزة من الصحيح المتحرك ماقبله .. " .

المتن : قوله : (ومن أصناف المشترك : الوقف .. إلى قوله : وإذا اعتل الآخر) .

التفسير : الوقف : سكون يكون آخر الكلمة ، استراحة عما لحق المتكلم من الكـلال ، من كلفة تتابع الحروف ، ومن حركتها (١) ، ولهذا يكون على الحرف الأخير من الكلمة ، دون ماقبله.

قوله : (تشترك فيه الأضرب الثلاثة ..).

يريد : أن الاسم ، والفعل ، والحرف يستقيم الوقف على كل واحد منها .

قوله : (وفيه أربع لغات ..) .

يريد به : على سبيل البدل ؛ لأن منها مايضاد بعضها بعضا ، كالاسكان الصريح ، والروم (٢).

ولقائل أن يقول : في الوقف لغات ، تخالف بخصوصيتها ماذكره من اللغات الأربع ، مثل : ابدال الألف من التنوين ، وابدال حرف اللين من الهمزة ، ونقل الحركة الى الحـرف المتقدم عليها ، والحذف ، والحاق هاء التأنيث (٣). وستعرف كل واحد منها في موضعه .

---

١) يقول ابن يعيش ٦٧/٩ : " .. الوقف على الساكن صنعة واستحسان عند كلال الخاطر من ترادف الألفاظ والحروف والحركات ، وهو مايشترك فيه القبل الثلاث : الاسم ، والفعل والحرف .. ".
وينظر: التكملة لأبى على ١٨٧/ والتبصرة للصيمرى/ ٧١٦ (مطبوع) وشرح الشافيـــة للرضى ٢ / ٢٧١ .

٢) وكذلك :الإشمام .

٣) الشارح محق في وجهة نظره ، يؤيده في ذلك ابن الحاجب في كتابه الإيضـــاح

. . . .

قوله : (الإسكان الصريح) .

يريد : المجرد عن الإشمام ، والروم ، فإن كل واحدٍ منهما مضاد للسكون الخالص ، كما ستعرفه .

قوله : (والإشمام ، وهو : ضم الشفتين بعد الإسكان ..) .

وهو : مجرد فعل ، لاحظ للأعمى فيه ، وإنما يدركه البصير ؛ لأن ضم الشفتين صورة مرئية (١).

قوله : (والروم : وهو أن تروم التحريك ..) .

والروم : الطلب (٢) .

قال الجوهري : الروم الذي ذكره "سيبويه" : هي حركة مختلسة ، مخفية ؛ لضرب من التخفيف ، وهي أكثر من الإشمام ؛ لأنها تسمع ، وهي نوع من الحركة ، وإن كانت مختلسة ، مثل : همزة بين بين (٣) .

فيكون فيه حظ للأعمى .

قوله : (والتضعيف ..) ، وهو : أن تشدد آخر الكلمة ، وتقف عليه بالتشديد . قالوا :

= ٣٠٣/٢ حيث يقول :
" .. كان ينبغي أن لا يقتصر على أربعة ، إذ من جملة أحكام الوقف : الإبدال في مثل : (رَأَيْتُ زَيْدًا) وفي مثل : (رَحْمَةٍ) ، وفي مثل : (هَذَا الْكَلُو) ، ونقل الحركة إلى ما قبلها في مثل : (هذا البَكُرْ) ، والحذف في مثل : (القاضي ، والداعي) ، وإلحاق هاء السكت ، وكل ذلك قد ذكره في أثناء فصول الصنف ، فلا وجه لتخصيصه بذكر أربعة منها .
فإن خصها لشهرتها ، فالتضعيف ليس مثل الباقي في الشهرة ، فلو أسقط التضعيف - أيضا - لكان التخصيص لثلاثة أوجه .. " .

١) يقول أبو علي في التكملة / ١٨٨ : " .. الإشمام : هو أن تضم شفتيك بعد الإسكان ، وتهيئتهما للفظ بالرفع ، أو الضم ، وليس بصوت يسمع ، إنما يراه البصير دون الأعمى ، وعلامته في الخط نقطة .. " .
وينظر : التبصرة ٧١٦/٢ (مطبوع) وابن يعيش ٦٧/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٣/٢ .

٢) الصحاح (روم) ١٩٣٨/٥ .

٣) الصحاح (روم) وعبارته ١٩٣٨/٥ : " .. وروم الحركة الذي ذكره "سيبويه" ، هي حركة مختلسة ، مختفاة ؛ لضرب من التخفيف ، وهي أكثر من الإشمام ، وهي بزنة الحركة ، وإن كانت مختلسة ، مثل : همزة بين بين " .
وينظر : الكتاب ١٦٨/٤ .

. . . .

وهذه اللغة أبلغ في البيان من الذي تقدمه ؛ لأنه قد زيد فيه حرف من اللذين أدغم أحدهما في الآخر .

قوله : (.. ولها في الخط علامات ..) ، اعلم أن الضمير المؤنث يرجع إلى اللغات الأربع .

قوله : (.. فللإسكان : " الخاء " ..) فوق الحرف المسكن ؛ للدلالة على أنه مخفف . وربما جعلوا : عوض " الخاء " دائرة صغيرة ، وأرادوا بها : الدلالة على أن الحركات الثلاث ، تدور على هذه الحرف .

وإنما محل " الخاء " فوق الحرف ؛ لأنه لو كتب بين يديه ، فربما ظن أنه من حروف الكلمة نفسها [١].

قوله : (وللإشمام : " نقطة " ..) ؛ لأنه أول أحوال التلفظ بالحركة ، كما أن النقطة أول الخط ، ومحل النقطة أمام الحرف المسكن [٢].

وإنما جعلوا محله بين يدى الحرف ؛ لأنهم لو جعلوه فوق الحرف ، أفضى إلى أن يشتبه بنقطة العجمة .

قوله : (وللروم خط بين يدى الحرف ..) .

قال عبد القاهر : لأن الروم : صوت ، فهو أزيد من التهيؤ للصوت ، فلذلك زادوا على النقطة نقطة أخرى ، حتى صارت خطا ، ومحله أمام الحرف [٣].

قوله : (.. وللتضعيف " الشين " ..) ، لتدل على أن الحرف مشدد ، وعلى الأمر بالتشديد ، ومحله فوق الحرف ؛ لما ذكرناه في " الخاء " [٤].

قوله : (.. " هذا حكمْ " ..) على الميم " خاء " صغيرة ، هي علامة السكون الصريح .

قوله : (.. و " جعفر " ..) بين يدى " الراء " نقطة ، علامة للاشمام .

وقوله : (.. و " خالد ـ " ..) بين يدى " الدال " خط ، دلالة على الروم .

---

١) ينظر : التكملة / ١٨٨ وابن يعيش ٩/ ٦٨ وشرح الشافية للرضى ٢/ ٢٧٥ .
٢) تنظر : المراجع السابقة .
٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ ورقة ٢٢ (مخطوط) معهد المخطوطات العربية ، رقم ٦١ نحو .
٤) ينظر : التكملة لأبي على / ١٨٨ والتبصرة ٢/ ٧١٦ (مطبوع) وابن يعيش ٦٨/٩ .

....

وقوله : (.. " فرجٌ " ...) على " الجيم " شين ، علامة على التضعيف .

ولقائل أن يقول : في عبارة المصنف نظر من أوجه ثلاثة :

أولها : أن بعض هذه اللغات إنما يكون في اسم ، صحيح ، معرب ، وليس في كلام المصنف ما يدل على ذلك .

وثانيها : أنه ذكر محل الخط ، وأهمل ذكر محل " الخاء ، والنقطة ، والشين " . (١)

وثالثها : أنه فسر معنى الإشمام ، والروم ، وترك تفسير " الإسكان الصريح ، والتضعيف " .

قوله : (.. والإشمام : مختص بالمرفوع ، ويشترك في غيره : المجرور ، والمرفوع ، والمنصوب غير المنون ، والمنون يبدل من تنوينه ألف ..) .

اعلم أن مضمون هذا الكلام ثلاث دعاوى :

الأولى : أن الإشمام : مختص بالمرفوع على معنى أنه لا يكون إلا في اسم مرفوع ، لا غير ، واحتجوا على ذلك بأن الضم يكون بالشفتين ، والإشمام إشارة بالشفة ، فأمكن استعماله مع الضم ، بخلاف الكسرة ، فإنها من الياء ، وهي من وسط اللسان / وليس ٣٤٨/ب لها آلة تشير إليها .

واتفقوا على أنه لا يكون إشمام في المفتوح ؛ لأن الفتح من الألف ، وهو آخر الحلق ، وليس له آلة تشير بها إليه ، فيدركه الناظر (٢).

---

١) لعل المصنف فعل ذلك ؛ لخفاء الأولين ، ووضوح الأخيرين .

٢) الكتاب ١٧١/٤ : " .. وأما ما كان في موضع نصب ، أو جر ، فإنك تروم فيه الحركة ، وتضاعف ، وتفعل فيه ما تفعل بالمجزوم على كل حال ، وهو أكثر في كلامهم .
وأما الإشمام : فليس إليه سبيل ، وإنما كان ذا في الرفع ؛ لأن الضمة من الواو ، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت ، ثم تضم شفتيك ؛ لأن ضمك شفتيك كتحريكك بعض جسدك ، وإشمامك في الرفع للرؤية ، وليس بصوت للأذن .
ألا ترى أنك لو قلت : (هَذَا مَعْنٌ) فأشممت ، كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تُشِم ، فأنت قد تقدر على أن تضع لسانك موضع الحرف قبل تزجية الصوت ، ثم تضم شفتيك ، ولا تقدر على أن تفعل ذلك ، ثم تحرك موضع الألف والياء .
فالنصب والجر لا يوافقان الرفع في الإشمام . وهو قول العرب ويونس والخليل .. " .
لكن الرضي في شرح الشافية ٢٧٥/٢ يقول : " .. وعزا بعضهم إلى الكوفيين تجويز الإشمام في المجرور والمكسور ـ أيضا ـ والظاهر أنه وهم ، لم يجزه أحد من النحاة إلا في المرفوع والمضموم .. " .
وينظر : التبصرة ٧١٧/٢ ، ٧١٨ (مطبوع) وابن يعيش ٦٨/٩ .

....

الدعوى الثانية : أن غير الإشمام يشترك فيه بثلاثة أشياء : المرفوع ، والمنصوب ، والمجرور غير المنون .

اعلم أن الضمير المجرور في قول المصنف : (ويشترك في غيره) ، يرجع إلى "الإشمام" .

والمعنى : أن غير الإشمام ، يصدق على ثلاث لغات : الإسكان الصريح ، والروم ، والتضعيف ، ومعلوم أن هذه ، اللغات الثلاث في غير الإشمام سواء ، ألا ترى أنك تسكن ، وتروم ، وتضعف في المرفوع ، وكذلك في المنصوب والمجرور .

قال أبو محمد : " الروم " كما يكون في المرفوع ، يكون في غيره - أيضا - من المجرور والمنصوب [١] .

وقال في الحواشي : "الروم" : صوت ضعيف : بالضم في المرفوع ، وبالفتح في المفتوح ، وبالكسر في المكسور ، يتبع الصوت الحرف الذي يقع عليه ، فيعلم أنه تحرك بتلك الحركة في الوصل [٢] .

الدعوى الثالثة : قوله : إن المنون إذا وقف عليه أبدل من تنوينه ألف .

قال الأخفش : ومنهم من لا يبدل ، ويقف عليه ساكنا [٣] .

وعلى ما نقله الأخفش ، ينتفي الفرق بين المنصوب ، والمنون وغيره .

وقد أهمل المصنف أمثلة الدعوى الأولى ، والثانية ، وأورد من أمثلة الدعوى الثالثة خمسة :

اثنين من الصحيح ، واثنين من الممدود ، وواحد من المقصور ، والتنوين في كل واحد منها ، يبدل ألفا في حال النصب .

وإنما أكثر من الأمثلة ، ليعلم أن الأسماء المنونة على اختلاف أصنافها ، متساوية في إبدال التنوين ألفا في الوقف .

قوله : (.. فلا متعلق به لهذه اللغات..) .

اعلم أن " اللام " مفتوحة من قوله : " متعلق " ، والضمير في " به " يعود إلى

---

١) التخمير ٢ ورقة ١٩٢ وينظر : الكتاب ٤ / ١٧١ وابن يعيش ٩/ ٦٨ وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٧٥ .

٢) الحواشي / ٧٢ .

٣) ابن يعيش ٩/ ٦٩ : " .. هذا مذهب أكثر العرب إلا ما حكاه الأخفش عن قوم أنهم يقولون : (رَأَيْتُ زَيْدْ) بلا ألف .. " .

. . . .

المنصوب المنون ، وهذا الضمير مجرور بالباء ، دون اللام .

قوله : (.. والتضعيف مختص بما ليس بهمزة من الصحيح المتحرك ماقبله).

اعلم أنك إذا أردت أن تضعف الاسم فى الوقف ، فلابد من اجتماع شرطين :

أحدهما : أن يكون آخر الاسم غير مهموز .

والثانى : أن يكون الحرف الذى قبل الآخر متحركا ، وقد جمع هذين الشرطين قولك : " فرج " ، فإن آخره غير مهموز ، والحرف الذى قبل الجيم متحرك .

فأما الاسم الذى يكون آخره همزة ، فلا يجوز أن يشدد فى الوقف ، نحو : " الخطأ " ، وكذلك ماكان آخره حرفا صحيحا ، وقبله ساكن ، نحو : " زيد " فلا يجوز تضعيفه فى حال الوقف .

قال عبد المجيد : إنما اشترط عدم الهمز ، حذارا من الثقل ، فإنها بانفرادها ثقيلة ، واذا ضعفت يتضاعف ثقلها ، لاسيما فى آخر الكلمة ، فإنه يناسبه الخفة ؛ ولهذا لايقفون إلا على ساكن ، أو مايقاربه [1] .

قال " سيبويه " : ولاتضعف الهمزة آخر الكلمة [2] .

وانما اشترط أن يكون ماقبل الآخر متحركا ؛ للهرب من اجتماع ثلاث سواكن .

فإن قلت : أليس فى قولهم : " دواب " فى جمع " دابة " كذلك ولم يستكرهوه ؟

قلت : حرف المد واللين ، قائم مقام الحركة ، فيجوز أن يكون معه مايكون مع الحركة وصلا ، ووقفا .

فإن قيل : كونه حرفا صحيحا شرط التضعيف ، فهلا ذكره ؟

قلنا : إنما لم يذكر حرف العلة ؛ لأن هذا الفصل معقود للأسماء الصحيحة المعربة ، والاسم الصحيح لايحتاج فى التضعيف إلا إلى شرطين [3] لاغير .

———

---

١) ينظر : ابن يعيش ٩/ ٧٠ ، وشرح الشافية للرضى ٢/ ٣١٥ .

٢) الكتاب ٤ / ١٧٨ .

٣) ابن يعيش ٩/ ٧٠ : " والتضعيف له شرائط ثلاثة : أحدها أن يكون حرفا صحيحا ، والآخر ألا يكون همزة ، والآخر : أن يكون ماقبل الآخر متحركا .. " .

(فصل) .. وبعض العرب يحول ضمة الحرف الموقوف عليه ، وكسرته ، على الساكن قبله — دون الفتحة — في غير الهمزة ، فيقول : " هَذَا بَكُرْ " وَ " مَرَرْتُ بِبَكِرْ " قال :

تَحْفِزُهَا الأَوْتَارُ وَالأَيْدِى الشُّعُرْ .. وَالنَّبْلُ سِتُّونَ كَأَنَّهَا الجُمُرْ

يريد : " الشعر " و " الجمر " ، ونحوه : قولهم : " اضْرِبُهْ " ، ضربته " ، قال :

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ .. مِنْ عَنَزِىٍّ سَبَّنِى لَمْ أَضْرِبُهْ

وقال أبو النجم :

فَقَرِّبَنْ هَذَا ، وَهَذَا زَحِّلُهْ

ولا يقول : " رَأَيْتُ الْبَكَرْ " ، وفي الهمزة تحولهن جميعا ، فتقول : " هذا الخبوء " و " مررت بالخبئ " و " رأيت الخبأ " ، وكذلك : " البطوء " و " الردوء " .

ومنهم من يتفادى — وهم ناس من تميم — من أن يقول : " هذا الردوء " ، و " من البطئ " ، فيفر إلى الإتباع ، فيقول : " من البطوء " بضمتين و " هذا الردئ " بكسرتين .

قوله : (بعض العرب ، يحول ضمة الحرف الموقوف عليه ، وكسرته على الساكن قبله — دون الفتحة — في غير الهمزة ...) .

اعلم أن الاسم إذا كان آخره حرفا صحيحا غير مهموز ، وقبله حرف ساكن ، نحو : " عمرو " ، و " بكر " بإسكان " الكاف " فإنه يجوز نقل حركته في حالتي : الرفع ، والجر ، إلى الحرف الساكن ، وهو : " الميم " من " عمرو " و " الكاف " من " بكر " ، حذارا من اجتماع ساكنين ، فإنه مستكره عندهم (١) .

وإنما اشترط أن يكون الحرف المتقدم ساكنا ؛ لأن ما كان متحركا ، امتنع نقل حركة أخرى إليه .

وإنما امتنع نقل " المنصوب " ؛ لأن حركته لا تزول في الوقف ، وإنما يبدل من تنوينه ألف ، فلم يكن الوقف عليه مفضيا إلى اجتماع ساكنين .

---

١) يقول سيبويه ٤ / ١٧٣ في (باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف ، فيحرك ؛ لكراهيتهم التقاء الساكنين) :
"وذلك قول بعض العرب : (هَذَا بَكُرْ ، وَمِنْ بَكِرْ) . ولم يقولوا : (رَأَيْتُ الْبَكَرْ) ؛ لأنه في موضع التنوين ، وقد يلحق ما يبين حركته .
والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم .. " .
وينظر : ابن يعيش ٩ / ٧١ وشرح الشافية للرضي ٢ / ٣٢١ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٠٥ والتكملة / ١٨٩ ، ١٩٠ .

....

وقد سوغوا نقل حركة المنصوب إذا كان الموقوف عليه همزة ، كما ستعرفه . والمذكور من المسائل ست :

إحداها : الاسم غير مهموز ، كقوله "بكْر" ، عينه ساكنة وهى : " الكاف " ، فلو أسكنت " الراء " فى الوقف ، اجتمع ساكنان ، ولو نقلنا ضمة الرفع ، أو كسرة الجر إلى " الكاف " انتفى المحذور الناشئ من اجتماع الساكنين ، فتقول فى الرفع : " هَذَا بَكُرْ " بضم الكاف ، وسكون الراء ، وفى الجر " بِبَكِرْ " بكسر الكاف ، وإسكان الراء .

الثانية : قول الشاعر : (١)

[٩٤] تَحْفِزُهَا الْأَوْتَارُ وَالْأَيْدِى الشَّعُرْ ... وَالنَّبْلُ سِتُّونَ كَأَنَّهَا الْجَمُرْ

الشاهد فيه : أن الأصل : " الشَّعْرُ " و " الْجَمْرُ " بإسكان العين ، والميم ، ثم نقلت حركة الرفع إليهما كما تراه .

قال أبو محمد : الشاعر يصف قوسا (٢) .

قال الجوهرى : الحفز : — بالحاء المهملة ، والفاء بنقطة ، والزاى المعجمة — الدفع ، حفزته ، أى : دفعته (٣) .

"ورجل أشعر : كثير شعر الجسد ، وقوم / شعر" (٤) . ٣٤٩ / أ

" والجمر : جمع " جمرة " من النار " (٥) .

---

١) من الرجز ، ولم أعثر له على قائل ، وهو من شواهد : التخمير ٢ ورقة ١٩٣ وابن يعيش ٩ / ٧١ .
الأوتار : جمع (وَتَر) وهو واحد أوتار القوس . الصحاح (وتر) ٢ / ٨٤٢ .
والنبل : السهام العربية ، وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها ، وقد جمعوها على نِبَال وأَنْبَال . الصحاح (نبل) ٥ / ١٨٢٣ .
يصف الشاعر قوسه بأن الذى يدفعها ويحركها الأوتار والأيدى القوية المُكْسُوَّة بالشعر ، والنبال تنطلق منها حامية كأنها جمر .
والشاهد فى : " الشعر والجمر " لما وقف الشاعر عليهما وكانا مرفوعين ، نقل الضمة إلى الساكن قبل الموقوف عليه ، فكان فى ذلك محافظة على حركة الإعراب ، وتنبيه عليها ، وخروج عن محذور الساكنين .

٢) التخمير ٢ ورقة ١٩٣ .

٣) الصحاح : (حفز) : ٣ / ٨٧٤ : حَفَزَهُ ، أى : دَفَعَهُ مِنْ خَلْفِهِ ، يَحْفِزُهُ حَفْزًا .

٤) السابق (شعر) ٢ / ٦٩٨ .

٥) السابق (جمر) ٢ / ٦١٦ .

. . . .

الثالثة : قوله في أمر المخاطب : " اضْرِبُهْ " بضم الباء ، التي هي لام الفعل ، وسكون هاء الضمير ، وأصله في الوصل : " اضْرِبْهُ يافتى " بسكون الباء ، وضم الهاء .

الرابعة : قوله في الاخبار عن ضارب مؤنث " ضَرَبَتُهْ " بضم تاء التأنيث ، وسكون ضمير المرفوع ، وأصله : " ضَرَبَتْهُ " ، بإسكان التاء ، وضم الهاء ، فإذا وقفت على الهاء ، نقلت حركتها الى تاء التأنيث الساكنة .

الخامسة : قول الشاعر :

[٩٥] عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ ∴ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ (١)

الشاهد : قوله : " لَمْ أَضْرِبُهْ " ، والكلام فيه على نهج الصورة الأولى من غير فرق .

والرواية " عنزى " بالعين المهملة ، والنون ، والزاى المعجمة .

ويروى " غنوى " بالغين المعجمة ، والنون ، والواو .

السادسة : قول أبى النجم :

[٩٦] فَقَرِّبَنْ هذَا ، وَهذا زَحِّلُهْ (٢)

الشاهد فيه : أن الأصل : " زَحِّلْهُ " بسكون اللام ، وضم الهاء ، فلما وقف على الهاء ، نقلت ضمتها إلى اللام الساكنة قبلها (٣).

---

١) من الرجز ، قاله : زياد الأعجم ، وهو من شواهد :
الكتاب ٤/١٨٠ وابن يعيش ٩/٧١ والهمع ٢/٢٠٨ و شرح شواهد الشافية للبغدادى /٢٦١ والدرر ٢/٢٣٤ واللسان (لمم) ٥/٤٠٨١ .
ويروى البيت الأول : ياعَجَبًا ! وَالدَّهْرُ جَمٌّ عَجَبُهْ
وعنزة : قبيلة من ربيعة بن نزار ، وهم عنزة بن أسد ابن ربيعة . وزياد الأعجم من عبد القيس ، وسمى الأعجم للكنة كانت فيه . شرح شواهد الشافية /٢٦١ .
والشاهد فيه : " عجبه ، أضربه " حيث نقل حركة الهاء إلى الباء ؛ ليكون أبين لها في الوقف ؛ لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى لها .

٢) من الرجز ، قاله : أبو النجم : الفضل بن قدامة من عجل . وكان ينزل بسواد الكوفة في موضع يقال له : (الفرك) أقطعه إياه هشام بن عبد الملك (الشعر والشعراء ٢/٥٠٢ ومعجم المرزبانى /٣١٠ والخزانة ١/٤٩).
والبيت من شواهد : الكتاب ٤ / ١٨٠ برواية : (أزحله) وابن يعيش ٩/٧١ وشرح شواهد الشافية /٢٦١ .

٣) قال سيبويه ٤/١٧٩ ومابعده : " هذا باب الساكن الذى تحركه فى الوقف ، إذا كان بعده هاء المذكر الذى هو علامة الإضمار ، ليكون أبين لها ، كما أردت ذلك فى الهمزة ، وذلك قولك : (ضَرَبَتُهْ ، وأَضْرِبُهْ ، وقَدُهْ ، ومِنُهْ ، وعَنُهْ) .

....

قال الجوهرى : زحله — بالزاى المعجمة ، والحاء المهملة — نحه عن مكانه ، وباعده عنه (١) .

قوله : (.. ولاتقول : " رأيت البكر " ..)

قال أبو سعيد : انما امتنع التنوين فيما يحكى بالألف واللام ؛ لأنه فى معنى النون ؛ لأن الألف واللام فيه عوض من التنوين (٢).

قوله : (وفى الهمزة تحولهن جميعا ..)

اعلم أن الضمير المنصوب يرجع الى الضمة ، والكسرة ، والفتحة ، والمعنى : أنه تنقل الحركات الى الحرف الساكن ، الواقع قبل الهمزة ، والمذكور من أمثلته ثلاثة :

مفتوح فاء الكلمة ، ومضمومها ، ومكسورها .

الأول : مفتوح الفاء ، نحو : " الخَبْأ " ، وهى : الذخيرة (٣) المخفية .

تقول فى الرفع : " هذا الخبوء " بضم الباء ، واسكان الهمزة .

الثانى : مضموم الفاء ، نحو : " البطوء " ، وهو : ضد السرعة ، بنقل حركته فى الأحوال الثلاثة الى الطاء الساكنة — ، كما ذكرناه فى الصورة التى قبلها .

= سمعنا ذلك من العرب ، ألقوا حركة الهاء حيث حركوا لتبيانها .. " ثم يقول : "وسمعنا بعض بنى تميم من عدى يقولون : (قَدْ ضَرَبَتْهُ وأَخَذَتْهُ) ، كسروا حيث أرادوا أن يحركوها ، لبيان الذى بعدها ، لا لإعراب يحدثه شئ قبلها ، كما حركوا بالكسر اذا وقع بعدها ساكن يسكن فى الوصل ، فإذا وَصَلْتَ أسكنت جميع هذا ، لأنك تحرك الهاء فَتُبَيِّنُ ، وتُتْبِعُهَا واوا . وكذلك : (قَدْ ضَرَبْتُهُ فُلانَةُ ، وعَنْهُ أخَذْتُ) فتسكن كما تسكن إذا قلت : (عَنْهَا أَخَذْتُ) . وفعلوا هذا بالهاء ؛ لأنها فى الخفاء نَحْو الهمزة " .

١) الصحاح (زحل) ٤/١٧١٥ وعبارته : " زَحَلَ عَنْ مَكانِهِ زُحُولاً ، وتَزَحَّلَ : تنحى وتَبَاعَدَ ، فَهُوَ زَحِلٌ ، وزِحْلِيلٌ .. " .

٢) شرح السيرافى ٥/٤٢٥ : " .. فإذا قال : " رأيْتُ البَكْر " لم يُلْق فتحة الراء على الكاف ، وذلك أن الأصل من قبل دخول " الألف واللام " أن تقول : " رَأيْتُ بَكْرًا " إذا وقفت ، فتحرك الراء ، وتستغنى عن إلقاء حركتها على الكاف ، فلما أدخلت " الألف واللام " ، قام " الألف واللام " مقام التنوين ، فلم تغير الكاف ، كما لم تغير فى : " رَأيْتَ بَكْرًا " حين جعلت الألف بدلا من التنوين .. " .

٣) اللسان (خبأ) ٢/١٠٨٥ .

....

الثالث : مكسور الفاء ، نحو : " الرِّدْءُ " ، وهو : المعين ، يقال : أَرْدَأْتُهُ ، أى : أعنته (١) .
تنقل حركاته الثلاث من الهمزة ، إلى الدال ، كما عرفته .

قال أبو محمد : إنما ساغ نقل الفتحة إلى ماقبلها فى المهموز ؛ لأن الهمزة بعد الساكن ، أثقل من الحرف الصحيح بعد الساكن ، فكان نقل الفتحة فى المهموز مفيدا أمرين :

أحدهما : الفرار من التقاء الساكنين .

والثانى : تخفيف زيادة الثقل الناشئ من وقوع الهمزة بعد حرف ساكن ، بخلاف غير المهموز ، فإنه لايفيد إلا الأمر الأول (٢).

قوله : (ومنهم من يتفادى ، وهم ناس من بنى تميم ..)

قال الجوهرى (٣) : " تقول : تَفَادَى [فُلَانٌ] (٤) مِنْ كَذَا ، إذَا تَحَامَاهُ ، وانْزَوَى عَنْهُ ، قال الشاعر :

[٩٧] .... ∴ تَفَادَى الأُسُودُ الغُلْبُ مِنْهُ تَفَادِيَا " (٥)

قوله : (.. من أن يقول : " هَذَا الرِّدُؤُ " ..) بكسر الراء ، وضم الدال ؛ لما فيه من الخروج من كسر إلى ضم .

قوله : (.. ومِنَ البُطِئُ [بضم (٦) الباء ، وكسر الطاء] ، [فيفر إلى (٧) الإتباع ، فيقول : " مِنَ البُطُؤُ " بضمتين] ..)

لأن الانتقال من ضم إلى كسر مستثقل _ أيضا _ عندهم ، فتحاموا عن إثبات حركة الإعراب

---

١) الصحاح (ردأ) ١ / ٥٢ .
٢) التخمير ٢ ورقة ١٩٤ .
٣) الصحاح (فدى) ٦ / ٢٤٥٣ .
٤) سقط من المخطوطة وثبت فى الصحاح .
٥) عجز بيت من ... قاله : ذو الرمة ، والبيت بتمامه :

مُرَمِّينَ مِنْ لَيْثٍ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ ∴ تَفَادَى الأُسُودُ الغُلْبُ مِنْهُ تَفَادِيَا

والبيت من شواهد : اللسان (فدى) ٥ / ٣٣٦٦ برواية : (الليوث الغلب) .
مُرَمِّينَ : الأرَّم : الأضراس ، جمع آرم ، ويُقال فلان يَحْرِق عليك الأُرَّمَ ، إذا تَغَيَّظَ فَحَكَّ أَضْرَاسَهُ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ .
يصف رجلا بالشجاعة والمهابة ، وكأنه أسد تتفاداه الأسود ، وتبتعد عنه ، وهذا ماجعل كثيرين يحقدون عليه ، لمهابته ومكانته .
٦) زيادة من الشارح المحقق .
٧) سقط من المخطوطة ، وثبت فى ابن يعيش ٩ / ٧٣ والمفصل المطبوع / ٣٣٩ .

....

على عين الكلمة ؛ حذارا مما ذكرناه ، فأثبتوا على عين الكلمة حركة من جنس حركة فائها ، فقالوا في المجرور : " مِن البُطُوءُ " بضم الباء ، والطاء جميعا في حال الجر ، فاجتمع ضمتان :

الأولى : منهما أصلية . والثانية : تابعة لفاء الكلمة .

قوله : (.. وَهَذَا الرِّدِى ُ بكسرتين ..)

أما كسرة فاء الكلمة ، فلأنها الأصل ، وأما كسرة الدال ، فللإتباع ، فجمعوا بين كسرتين في حال الرفع (١).

ولقائل أن يقول: ان لنقل الحركة الى ماقبلها [شرطا] (٢) آخر : وهو أن يكون الحرف المنقول اليه حرفا صحيحا ، فان كان من حروف العلة ، امتنع نقل الحركة اليه ، وقد أهمل المصنف ذكر هذا الشرط (٣).

---

١) يقول سيبويه في الكتاب ٤ / ١٧٧ : " واعلم أن ناسا من العرب كثيرا يُلْقُونَ على الساكن الذى قبل الهمزة حركة الهمزة ، سمعنا ذلك من تميم وأسد ، يريدون بذلك بيان الهمزة ، وهو أبين لها إذا وَلِيَتْ صوتا ، والساكن لاتَرْفَعُ لسانك عنه بصوت لو رفعت بصوت حركته .
فلما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حركوا ماقبلها ؛ ليكون أبين لها ، وذلك قولهم : (... هُوَ البُطُوءُ ، وَمِنَ البُطِىءُ ، وَرَأَيْتُ البُطَأْ) وَ (هُوَ الرِّدُوءُ .. وَمِنَ الرِّدِىءُ ، وَرَأَيْتُ الرِّدَأْ) يعنى بالرِّدْءِ : الصاحب .
وأما ناس من بنى تميم فيقولون: (هُوَ الرِّدِىءُ) ، كرهوا الضمة بعد الكسرة ؛ لأنه ليس في الكلام (فِعُل) ، فتنكبوا هذا اللفظ ؛ لاستنكار هذا في كلامهم ، وقالوا : (رَأَيْتُ الرِّدِىءَ) ففعلوا هذا في النصب ، كما فعلوا في الرفع ، أرادوا أن يسووا بينهما .
وقالوا : (من البطوء) ؛ لأنه ليس في الأسماء (فعِل) ، وقالوا : (رأيت البطوء) ، أرادوا أن يسووا بينهما .
ولا أراهم اذ قالوا : (من الردىء ، وهو البطوء) الا يتبعونه الأول ، وأرادوا أن يسووا بينهن اذ أجرين مجرى واحدا ، وأتبعوه الأول ، كما قالوا : (رد وفر) .. " .
وينظر : التكملة / ١٦٦ ، ١٧٦ وابن يعيش ٩ / ٧٣ والايضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٥٠ وشرح الشافية للرضى ٢ / ٣١٠ ومابعدها .

٢) في المخطوطة [شرط] وهو خطأ نحوى ؛ لأن الكلمة اسم " ان " واسمها منصوب .

٣) لعل سكوت المصنف عنه لوضوحه ومعرفته .

[الوقف على ما آخره همزة من الأسماء]

(فصل) وقد يبدلون من الهمزة حرف لين متحرك ماقبلها ، أو سكن ، فيقولون: " هَذَا الْكَلُو ، وَالْخَبُو ، وَالْبُطُو ، وَالرَّدُو " ، وَ " رَأَيْتُ الْكَلَا ، وَالْخَبَا ، وَالْبُطَا ، وَالرَّدَا " ، وَ " مررتُ بِالْكَلِى ، وَالْخَبِى ، وَالْبُطِى ، وَالرَّدِى ".

ومنهم من يقول: " هَذَا الردِى " ، وَ " مَرَرْتُ بِالْبُطُو " ، فيتبع .

وأهل الحجاز يقولون : " الْكَلَا " فى الأحوال الثلاث ؛ لأن الهمزة سكنها الوقف ، وماقبلها مفتوح ، فهو ك : "رأس ".

وعلى هذه العبرة يقولون فى " أَكْمُؤْ " : أَكْمُو " ، وفى : " أَهْنِئْ " : أَهْنِى " ، كقولهم: " جُونَة " ، وَ " ذِيب ".

قوله : (وقد يبدلون من الهمزة حرف لين : تحرك ماقبلها ، أو سكن ..)

اعلم أن هذه لغة سابعة من لغات الوقف ، وتختص بالاسم المهموز ، فإذا وقفت على اسم مهموز ، أبدلت من الهمزة أحد حروف العلة ، وهو : الألف ، والواو ، والياء .

ويقع هذا الإبدال فى موضعين:

أحدهما : أن يتحرك ماقبل الهمزة .

والآخر : أن يكون ساكنا ، فنفرد لكل واحد منهما صنفا :

[الوقف على الاسم المهموز المتحرك ماقبله]

الصنف الأول : فى الوقف على الاسم المهموز ، المتحرك ماقبله ، وفيه مذهبان :

الأول: _ وهو الأكثر _ أن جميع صور هذا الصنف يبدل منها حرف لين من جنس حركة الهمزة ، فإن كانت الهمزة مرفوعة فى الوصل ، فإذا وقفت أبدلت من الهمزة واوا ساكنة ؛ لأن الواو من جنس الضمة .

فإن كانت الهمزة مجرورة ، أبدلت منها ياء ساكنة .

وإن كانت منصوبة ، أبدلت منها ألفا ، والعلة فى جميع ذلك ماذكرناه .

المذهب الثاني : وهو لغة أهل[1] الحجاز ، أنك تسكن الهمزة ، ثم بعد سكونها ،

---

١) الكتاب ٤/ ١٧٩ : " .. فأما الذين لايحققون الهمزة من أهل الحجاز ، فقولهم : " هَذَا الْخَبَا " فى كل حال ؛ لأنها همزة ساكنة قبلها فتحة ، فإنما هى كألف "راس " إِذَا خُفِّفَتْ ، ولاتُشِم ؛ لأنها ألف كألف (مُثَنًّى) . ولو كان ماقبلها مضموما

....

تقلبها إلى حرف من جنس الحركة التي قبلها ، ولا يكون الحرف المبدل إلا ساكنا ، والمذكور من صور هذا الصنف صورة واحدة ، وهي : " الكلأ " بالهمز ، وهو : العشب [1] ، وله ثلاث أحوال :

أولها : أن يكون مرفوعا ، كقولك : " هَذَا الْكَلَأُ يَافَتَى " ، فإذا وقفت عليه ، كان فيه لغتان :

إحداهما : أن تبدل من الهمزة الساكنة حرفا من جنس حركة المرفوع ، وهو : "الواو" ، فتقول في الوقف : " هَذَا الْكَلَوْ " ، بفتح اللام ، وسكون الواو .

الثانية : وهي لغة أهل الحجاز [2] : أنك تبدل من الهمزة الساكنة ، إذا انفتح ماقبلها " ألفا " ، فتقول : "هَذَا الْكَلَا" .

وثانيها : أن يكون منصوبا ، كقولك : "رَأَيْتُ الْكَلَأَ يَافَتَى" ، فإذا وقفت أبدلت من الهمزة ألفا على المذهبين جميعا ، إلا أن الموجب لقلب الألف على المذهب الأول ، كون حركة الهمزة في الوصل النصب ، وعلى مذهب أهل الحجاز ، سكون الهمزة ، وانفتاح ماقبلها .

وثالثها : أن يكون الاسم مجرورا ، نحو قولك : "مَرَرْتُ بِالْكَلَإِ يَافَتَى" فإذا وقفت سكنت الهمزة ، ثم أبدلت منها " ياء " على المذهب الأول ، وقلت : " مَرَرْتُ بِالْكَلَيْ "بفتح "اللام" وسكون "الياء" .

وعلى مذهب أهل الحجاز ، تبدل من الهمزة الساكنة ألفا ؛ لانفتاح ماقبلها ، وتقول : " مَرَرْتُ بِالْكَلَا " [3].

= لزمها الواو ، نحو : (أَكْمُوْ) ، ولو كان مكسورا لزمت الياء ، نحو : (أهنِئ) ، وتقديرها : (أَهْنِئْ) ، فإنما هذا بمنزلة (جُؤنَةٍ ، وذِيب) .
ولا إشمام في هذه الواو ؛ لأنها كواو (يَغْزُو) .. " .
وينظر : التكملة / ١٩٨ وابن يعيش ٧٤/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٠٦ وشرح الشافية للرضي ٣٢٢/٢ .

١) الصحاح (كلأ) ٦٩/١ .

٢) ينظر : التكملة / ١٩٨ وابن يعيش ٧٤/٩ والايضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٠٦ .

٣) يقول أبو علي في التكملة / ١٩٨ : " .. فأما الذين يخففون الهمز من أهل الحجاز فيقولون : (رَعَيْتُ الْكَلَا ، وَهَذَا الْكَلَا ، وَبِالْكَلَا) فيقلبونها ألفا ؛ لأنها قد سكنت في الوقف ، وقبلها فتحة ، فصارت بمنزلة الألف في : (رَاس ، وَفَاس) إذا خففتهما .. "
وتنظر : المراجع السابقة .

....

قوله : (٠٠ لأن الهمزة سكنها الوقف ، وماقبلها مفتوح ، فهو ك : " رأس " ٠٠)

اعلم أنه لما ذكر أن مذهب " أهل الحجاز " قلب الهمزة ألفا ، في : الرفع ، والنصب ، والجر ، ذكر علة ذلك ، وقال :

إن الوقف لما أوجب سكون الهمزة ، صارت الهمزة ساكنة في الأحوال الثلاث ، والقياس أن كل همزة سكنت ، وانفتح ماقبلها أن تنقلب ألفا ، واحتج على ذلك بأن "راسا" في الأصل مهموز العين ؛ لأن الهمزة لما كانت ساكنة ، وكانت الراء التي قبلها مفتوحة ، قلبت ألفا ، وقيل : " راس " ٠

[الوقف على الاسم المهموز الساكن ماقبله]

الصنف الثاني : في الوقف على الاسم المهموز ، الساكن ماقبله ، وفيه مذهبان :[1]

أحدهما : نقل حركة الهمزة إلى الحرف الساكن الذي قبلها ، ثم إبدال الهمزة حرف علة من جنس الحركة المنقولة ٠ وجعلوه قياسا مطردا ٠

والثاني : مذهب القارين إلى الإتباع ، كما بيناه في الفصل المتقدم ، والمذكور من صور هذا الصنف صورتان :

الأولى : "البطءُ" بضم الهمزة في الوصل ، فإذا وقفت عليه ، نقلت ضمة الهمزة إلى الطاء الساكنة ، ثم لما نقلت ضمة الهمزة إلى الطاء ، سكنت الهمزة ، وانضم ماقبلها ، فقلبت واوا ، [فقيل[2] : " البُطُو "] ٠

وتقول : " رَأَيْتَ البُطْءَ " ، فإذا وقفت ، نقلت فتحة الهمزة إلى الطاء ، ثم لما سكنت الهمزة ، وانفتح ماقبلها ، قلبت ألفا ، فقيل : " البطا " ٠

وتقول في الجر : " مررت بالبطء " ، فإذا وقفت ، ونقلت الكسرة إلى الطاء ، قلبت الهمزة " ياء " ؛ لسكونها ، وانكسار ماقبلها [فقيل[3] : " بالبُطِى "] ٠

الثانية : " الردء " ، والكلام فيه على منهاج ماقبله ، تقول في الوقف على المرفوع : " الرِّدُو " ، وعلى المنصوب " الرِّدَا " ، وعلى المجرور " الرِّدِى " ، ويكون حرف العلة ساكنا في الأحوال كلها ٠

---

١) ينظر : الكتاب ٤/١٧٧ ، ١٧٨ ، وابن يعيش ٩/٧٣ ، ٧٤ وشرح الشافية للرضى ٢/٣٢١ ، ٣٢٢ ٠

٢) زيادة للتوضيح ٠ ٣) زيادة للتوضيح ٠

....

المذهب الثاني : الإتباع ، وهم الذين يتفادون من الخروج من ضم إلى كسر، فى قولك : " من البطى " ، ومن الخروج من كسرة الى ضم ، فى نحو قولك : " هذا الرد و " . وقد شرحناه فى الفصل الذى قبله .

قوله : (.. وعلى هذه العبرة ...)

قال فى الشامل : العبرة : اعتبار الشئ بما مضى (١).

يريد أن ما مضى ذكره فى مفتوح العين من نسبة الهمزة فى " الكلأ " إلى الهمزة فى " رأس " ينقدح فى مضموم العين ، نحو : " أكموء " ، وفى مكسورها ، نحو : " أهنـئ " والأمر على ما ذكره .

بيان ذلك أن " أكموء " على زنة " أَفْعُل " بالضم ، فإذا وقفت ، وأسكنت الهمزة التى هى لام الكلمة ، وقبلها مضموم ، أبدلت من الهمزة حرفا من جنس الضمة ، وهو : " الواو " ، وقيل : " أَكْمُو " بالواو .

وكذلك : " أَهْنِئُ " على زنة " أَفْعِلُ " بكسر العين ، مضارع " هَنَأَتَ الطَّعَامَ " بفتح الماضى ، وكسر المضارع (٢) . فإذا سكنت الهمزة ، وعين الفعل قبلها مكسور ، أبدل منها حرف من جنس الكسرة ، وهو : " الياء " ، وقيل : " أَهْنِى " بالياء ساكنة .

قال أبو محمد : " أهنى " أمر مخاطب من " هَنَأَهُ الطعام " (٣).

إذا عرفت هذا ، فقول المصنف فى " أكْمُؤٍ " : " أَكْمُو " بالهمزة المجرورة المنونة فى الكلمة الأولى ، والواو الساكنة فى الكلمة الثانية ، وقوله فى : " أهنئ " بالهمزة " أهنى " ، بالرفع ـ على صيغة المضارع ـ [فى الكلمة الأولى] (٤) ، وفى الأخيرة بالياء ساكنة .

---

١) اللسان (عبر) ٤ / ٢٧٨٣ .

٢) الصحاح (هنا) ١ / ٨٤ : " هَنُؤَ الطعام يَهْنُؤُ هَنَاءَةً ، أى : صار هنيئًا . وكذلك : هَنِئَ الطَّعَامُ مثل : فَقِهَ وَفَقُهَ .
عن الأخفش قال : وهنأنى الطعام يهنئنى ويهنؤنى ، ولا نظير له فى المهموز ، هَنْأً وهِنْأً .
وتقول : هَنِئْتُ الطَّعَامَ ، أى : تهنأت به ... " .
وينظر : اللسان (هنأ) ٦ / ٤٧٠٦ .

٣) التخمير ٢ ورقة ١٩٥ وزاد [أهنئ بالياء] .

٤) زيادة يقتضيها المعنى .

....

قوله : (كقولهم : جؤنة وذئب ..) بالواو في الأول ، والياء في الثاني .

قال الجوهري : " الجُونَةُ — بضم الجيم — جُونَةُ العطار " (١).

وقال الحضرمي : " الجُونَةُ : سُلَيلَةٌ مُغَشَّاةٌ بِأَدَمٍ " (٢).

وأصلها : " جُؤْنَةٌ " بهمزة ساكنة بعد الجيم ، لكنها أبدلت "واوا" لضمة الجيم قبلها ، وقيل : " جُوَنَةٌ " بواو ساكنة (٣) ، وكذلك الأصل في "ذيب" بالياء الساكنة : " ذئب ".

فقد ظهر أن نسبة الهمزة إلى عين الفعل في المثالين الأولين ، كنسبة الهمزة إلى فائه في المثالين الأخيرين ، من غير فرق .

وكذلك نسبة الهمزة إلى عين الفعل في " الكلا " ، كنسبة الهمزة إلى فائه في " راس " كما فصلناه لك .

فجملة هذه الصورست :

ثلاث نشأت من حركة عين الفعل ، وهي : فتح العين ، وضمها ، وكسرها ، نحو : "كَلاَ" وَ " أَكمُو " ، وَ " أَهنِي " .

وثلاث نشأت من حركة الفاء ، وتلك : الفتح ، والضم ، والكسر ، نحو : " رَاسٌ " ، وَ " جُونَةٌ " وَ " ذِيبٌ " .

— — — —

١) الصحاح (جون) ٥/٢٠٩٦ .
٢) ينظر : اللسان (جون) ١/٧٣٣ : " .. والجُونَةُ : سُلَيلَةٌ مُسْتَدِيرَةٌ ، مُغَشَّاةٌ أَدَمًا ، تكون مع العطارين ، والجمع " جُوَنٌ " .
٣) ينظر : المرجع السابق .

[حكم الاسم المعتل الآخر]

(فصل) " واذا اعتل الآخر ، وماقبله ساكن ، كآخر : " ظبى " ، و "دلو" ، فهو كالصحيح والمتحرك ماقبله ، إن كان "ياء" قد أسقطها التنوين فى نحو : " قاض ، وعم ، وجوار " ، فالأكثر أن يوقف على ماقبله ، فيقال : " قاض ، وعم ، وجوار " .

وقوم يعيدونها ، ويقفون عليها ، فيقولون : " قاضى ، وعمى ، وجوارى " .

وان لم يسقطها التنوين فى نحو : " القاضى " ، و " ياقاضى " ، و " رأيت جوارى " ، فالأمر بالعكس . ويقال : " يامرى " لاغير ، وإن كان "ألفا" ، قالوا فى الأكثر الأعرف : "هذه عصا ، وحبلى " .

ويقول ناس من فزارة وقيس : " حبلى " بالياء . وبعض طىء "حبلو" بالواو .

ومنهم من يسوى فى القلب بين الوقف والوصل .

وزعم " الخليل " أن بعضهم يقلبها همزة ، فيقول : " هذه حبلأ " ، و " رأيت حبلأ " ، و " هو يضربهأ " .

وألف "عصا " فى النصب هى المبدلة من التنوين ، وفى الرفع ، والجر هى المنقلبة عند " سيبويه " . وعند " المازنى هى المبدلة فى الأحوال الثلاث . . . "

المتن : (واذا اعتل الآخر إلى قوله : وتاء التأنيث . .)

التفسير : اعلم أن الاسم إذا كان الحرف الأخير حرف علة ، فمنه مايجرى فى الوقف عليه مجرى الصحيح ، ومنه مالايكون كذلك .

الضرب الأول : فى الاسم الذى اعتل آخره ، وجرى مجرى الاسم الصحيح فى الوقف عليه :

وذلك : كل اسم كان الحرف الذى قبل آخره ساكنا ، نحو : " دلو " من بنات الواو ، و " ظبى " من بنات / الياء ، وحكمه حكم الاسم الصحيح ، فيجوز فيه ماذكرناه : ٣٥٠/أ من الإسكان الصريح ، والإشمام ، وغيرهما من اللغات المتقدمة ، دون نقل الحركة إلى ماقبله ، فلايقال : " ظبو " ، كما يقال : " هكذا بكر " (١) .

الضرب الثاني : فى الاسم المعتل ، قبل آخره حرف متحرك ، وماهذا شأنه يأتى على أحد وجهين :

أحدهما : ماكان آخره "ياء" قبلها كسرة ، وهى الأسماء [المنقوصة] (٢) .

---

١) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ٣٠٨ .

٢) فى المخطوطة [المقصورة] ، وهو خطأ ، لأن الاسم المقصور آخره ألف لازمة قبلها فتحة .

. . . .

فإن كانت الياء قد أسقطها التنوين ، نحو : "قَاضٍ" ، وَ "عَمٍ" ، وَ "جَوَارٍ" [تقول: عَمِيَ يَعْمَى ، فهو : أَعْمَى وَعَمٍ(١)] (٢) فللأئمة النحو فيه مذهبان:

أولهما : وهو معتقد الجمهور : أن صور الياء المحذوفة ، يوقف فيها على الحرف الذى قبلها ، ساكنا ، فيقال: "قاض" ، وَ "عَمْ" ، وَ "جَوَارْ" .(٣)

وثانيهما : أن الياء الساقطة تعاد ، ويوقف عليها ساكنة ، فيقال : "قاضى" ، و "عمى" ، و "جوارى" (٤).

هذا حكم الياء التى أسقطها التنوين ، وأما التى لم يسقطها ــ وذلك فى الصور التى لا يدخلها التنوين ــ فالمذكور منها ثلاث :

الأولى : ماتحلى بالألف واللام ، نحو : "القاضى" .

الشاهد فيه : أن هذه الياء ، ثابتة فى الوصل ؛ لأن الموجب لحذفها ، ملاقاتها التنوين ، والألف واللام ، ينافى التنوين ، ويعاقبه .

فإذا وقفت على اسم هذا شأنه ، ففيه مذهبان : إثبات(٥) "الياء" ، وحذفها .

---

١) ينظر : اللسان (عمى) ٤/ ٣١١٥ .

٢) مابين الحاصرتين معترض بين الشرط والجواب .

٣) الكتاب ٤ / ١٨٣ : " .. وذلك قولك : هَذَا قاضْ ، وَهَذَا غازْ ، وَهَذَا عَمْ ، تريد : العمى . أذهبوها (الياء) فى الوقف ، كما ذهبت فى الوصل ، ولم يريدوا أن تظهر فى الوقف ، كما يظهر ما يثبت فى الوصل .
فهذا الكلام الجيد الأكثر .. " .
وينظر : التبصرة ٢ / ٧١٩ (مطبوع) وإيضاح ابن الحاجب ٢ / ٣٠٨ وابن يعيش ٩ / ٧٥ وشرح الشافية للرضى ٢ / ٣٠١ وشرح الشافية لـ "نقره كار" ١١٩ والتكملة لأبى على / ١٩٠ ومابعده .

٤) الكتاب ٤ / ١٨٣ : "وحدثنا أبو الخطاب ويونس : أن بعض من يوثق بعربيته يقول : "هَذَا رَامِىْ ، وَغَازِىْ ، وَعَمِىْ" أظهروا فى الوقف ، حيث صارت فى موضع غير تنوين ؛ لأنهم لم يضطروا ــ ههنا ــ إلى مثل ما اضطروا إليه فى الوصل من الاستثقال .
فإذا لم يكن فى موضع تنوين ، فإن البيان أجود فى الوقف ، وذلك قولك : (هَذَا القَاضِى ، وَهَذَا العَمِى) ؛ لأنها ثابتة فى الوصل .. " .
وتنظر : المراجع السابقة .

٥) إثبات "الياء" أجود ، كما يقول "سيبويه" ٤ / ١٨٣ : " .. فإذا لم يكن فى موضع تنوين ، فإن البيان أجود فى الوقف ، وذلك قولك : هذا القاضى ، وهذا العمى ؛ لأنها ثابتة فى الوصل .. " .
وينظر : التبصرة ٢ / ٧١٩ (مطبوع) والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٠٨ وابن يعيش ٩ / ٧٥ وشرح الشافية للرضى ٢ / ٣٠٠ وشرح الشافية لـ "نقره كار" ١١٧ ، ١١٨ ، والتكملة / ١٩١ ، ١٩٢ .

....

الثانية : قوله في النداء : " ياقاضِي " .

الشاهد فيه : أنه في موضع الضم ؛ لأن المنادى المفرد ، المعرفة ، مبني على الضم — كما سبق[1] — فإذا وقفت عليه ، ففي إثبات الياء ، وحذفها مذهبان[2] .

الثالثة : قوله : " رأيت جواري " .

الشاهد فيه : أنه على زنة " فواعِل " ، وهذه تمنع الصرف ، فإذا وقفت عليه ، ففيه ماذكرناه من المذهبين[3] .

---

١) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٢٨٥ (رسالة) .

٢) لم يبين " الرازي " أي المذهبين أقوى ، والراجح أن حذف " الياء " أقوى من إثباتها ، يقول " سيبويه " ١٨٤/٤ : " وسألت الخليل عن " القاضي " في النداء ، فقال : أختار : ياقاضي ؛ لأنه ليس بمنوَّن ، كما أختار : هذا القاضي .
وأما يونس ، فقال : ياقاضْ . وقول يونس أقوى ؛ لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء ، كانوا في النداء أجدر ؛ لأن النداء موضع حذف ، يحذفون التنوين ، ويقولون : ياحارِ ، وياصاحِ ، وياغلامِ أقبل ... "
وينظر : التكملة / ١٩٢ والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٨/٢ ، ٣٠٩ وابن يعيش ٧٥/٩ وشرح الشافية للرضى ٣٠١/٢ وشرح الشافية لـ " نقره كار " ١١٨/ .

٣) الصحيح أنه لايجوز فيه إلا إثبات " الياء " ، و " الرازي " قد جارى في كلام " الزمخشري " : حيث عمم المرفوع والمجرور ، والمنصوب ، ومثَّل — أيضا — بالمنصوب ، وهو قوله : " رأيتَ جَوارِيَ " وجعل حكمه كحكم المرفوع ، والمجرور في جواز الحذف .
والذي ذكره غيره : أن المنصوب ليس مثل المرفوع ، والمجرور ، في جواز الحذف ، والذين يقولون : هذا القاضْ ، بحذف الياء ، لايقولون : رأيتُ القاضْ بحذف الياء ؛ لأن الياء ، لما تحركت في الوصل ، صارت كالصحيحة ، فأجريت مجراها ، فثبتت وقفا ، كما ثبتت الصحيحة ، بخلاف الياء الساكنة وصلا فانها لم تكن كالصحيحة ، فلا يلزم من حذف الياء الساكنة في الوصل ، حذف الياء المتحركة لأن هذه قويت بالحركة ، وتلك ضعفت بالسكون .
وهذا ماصرح به " سيبويه " في الكتاب ٤ / ١٨٣ ، ١٨٤ : " .. وأما في حال النصب ، فليس إلا البيان ؛ لأنها ثابتة في الوصل فيما ليست فيه ألف ولام .
ومع هذا أنه لما تحركت الياء ، أشبهت غير المعتل ، وذلك قولك : رأيتُ القاضِيَ .
وقال الله عز وجل : " كَلاَّ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ " . وتقول : " رأيتُ جَوارِيَ " ؛ لأنها ثابتة في الوصل متحركة " .
وينظر : التكملة / ١٩٢ وايضاح ابن الحاجب ٣٠٩/٢ وابن يعيش ٧٥/٩ وشرح الشافية للرضى ٣٠٠/٢ وشرح الشافية لـ " نقره كار " ١١٧ .

. . . .

قال أبو محمد : وأما النصب : فليس فيه إلا الإثبات ؛ لأنها ثابتة فى الوصل[١].

وماذكره منقدح [٢].

قوله : (.. فالأمر بالعكس ..)

يريد أن الأكثر فى الياء التى أسقطها التنوين ، ألا تعاد " الياء " المحذوفة ، ويوقف على ماقبلها .

والأغلب فى الياء التى لم يسقطها التنوين ألا تحذف ، ويوقف على الياء الساكنة .

ومنشأ الخلاف : أن المحذوف فى اللفظ كالثابت فى التقدير ، أم لا ، وأن الموجب لحذف الياء ، اجتماعه مع التنوين لفظا ، أو مطلق اجتماع ، وقد استقصينا البحث فى خصوص كل مثال فى أول الكتاب[٣].

فإن قلت : كيف يستقيم حذف " الياء " فى الوقف من " القاضى " ونحوه ، ولم يوجد الموجب لإسقاطها ، لاسيما وقد كانت ثابتة فى الوصل ؟

قلت : قالوا : إنما حذفت للتخفيف حال الوقف ؛ لأن الوقف محل تخفيف ؛ ولأن التنوين ثابت له فى بعض الأحوال[٤].

قوله : (ويقال : "يامرى" لاغير ..)

اعلم أن هذا منه نقض من غير جواب .

بيان ذلك : أنه لما ذكر فى "ياقاضى" على النداء مذهبين ، قال بعده : وقولنا " يامرى " ، وإن كان مثله ، فقد اتفقوا على أنه يمتنع حذف الياء منه فى الوقف .

---

١) التخمير ٢ ورقة ١٩٦ ، وينظر : الكتاب ٤ / ١٨٣ ، ١٨٤ والمراجع السابقة فى التعليق رقم (٤) .

٢) ماذكره " أبو محمد " لاينقدح ؛ لأنه الذى أجمع عليه العلماء ، أما " الرازى " فقد جارى فى شرحه " الزمخشرى " ، وقد وضحت ذلك .

٣) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٣٥ (مخطوط) .

٤) الكتاب ٤ / ١٨٣ : " ومن العرب من يحذف هذا فى الوقف ، شبهوه بما ليس فيه ألف ولام ، إذ كانت تذهب الياء فى الوصل فى التنوين ، لو لم تكن الألف واللام . وفعلوا هذا ؛ لأن الياء مع الكسرة تستثقل كما تستثقل الياءات . فقد اجتمع الأمران " . وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٠٩ وابن يعيش ٩ / ٧٥ وشرح الشافية للرضى ٢ / ٣٠٠ وشرح الشافية لـ " نقره كار " ١١٨ .

....

قال أبو سعيد : "أجمع يونس والخليل جميعا على ثبوت الياء في الوقف في قولنا : "أَرَى ، يَرَى ، فهو : مُرٍ" ، إذا وقفت فقلت: هَذَا مُرِى ، ومررتُ بمُرِى ، وكرهوا أن يقولوا : [هـذا مُرْ] (١) ـ بحذف الياء من اللفظ ، و "مررتُ بمُرْ" ، وإن كانوا يسقطونها في الوصل في قولهم : " هذا مُرٍ يافتى " ، و "مررتُ بمُرٍ يافتى " ؛ لأنك لو أسقطت الياء في الوقف ، لأخللت [ببناء الكلمة] (٢) ، بحذف بعد حذف ، وذلك أن أصله : "مُرْئِيٌ" [على زنة "مُفْعِلٌ"] (٣) وأصل الفعل ["أَرْأَى" على وزن "أَفْعَلَ" ، وعين الفعل مهموز ، ومضارعه "يُرْئِي" على وزان الحركة من الياء] (٤) .

فإذا وصلوا ، حذفوا "الياء" ؛ لاجتماع الساكنين : الياء ، والتنوين .

وإذا وقفوا ، ردوا "الياء" [حذارا من أن] (٥) تختل الكلمة بحذف بعد حذف ، [ويبقى الاسم على حرف واحد] (٦) ، فصار "الياء" (٧) عوضا .. " (٨) .

[قوله : (وإن كان "ألفا" إلى : وألف عصا) (٩) ..] .

اعلم أن حرف العلة إذا تطرف وتحرك ماقبله ، قد يكون "ياء" ، وقد يكون "ألفا" ، ويمتنع أن يكون "واوا" ؛ لأنه ليس في الأسماء الظاهرة ما آخره "واو" قبله متحرك .

فلذلك لما فرغ المصنف من حكم "الياء" شرع بعده في حكم "الألف" ، ـ وأهمل ذكر "الواو" ـ وفيها لغات خمس :

---

١) في المخطوطة [يامر] وما أثبته من (السيرافي) وهو يتفق مع سياق الكلام .
٢) مابين الحاصرتين في شرح السيرافي [بالكلمة] .
٣) مابين الحاصرتين زيادة من الشارح ، غير موجودة في شرح السيرافي .
٤) مابين الحاصرتين هكذا في شرح السيرافي : ["أرأى ، يرئى ، فلينوا الهمزة ، وأسقطوها ، وحذفوا الحركة من الياء] .
٥) في شرح السيرافي [لئلا] .
٦) مابين الحاصرتين زيادة من الشارح .
٧) في المخطوطة : "الواو" وهو خطأ واضح ؛ لأن الكلام عن "الياء" .
٨) شرح السيرافي ٥ / ٥٤٤ ، ٥٤٥
ويقول سيبويه ٤ / ١٨٤ : " .. وقالا [يعني : الخليل ويونس] في : (مر) إذا وقفا : (هَذَا مُرِى) ، كرهوا أن يخلوا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء ، فصار عوضا .. " .
٩) مابين الحاصرتين يبدو أنه سقط من المخطوطة ؛ لأن عدم ذكره لايتفق مع منهج الشارح في شرحه .

. . . .

أولها : وهى التى ـ فى الأكثر الأعرف ـ الوقف بالألف ،ولا فرق فى ذلك بين الألف المنقلبة عن لام الفعل ، نحو : " عصا " ،وبين الألف الزائدة ، نحو : " حُبْلَى ".

وثانيها : لغة ناس من فَزَارَه ـ بفتح الفاء ـ وقيس أنهم يبدلون من الألف " الياء " ، فيقولون: " هذه حبلى " بفتح اللام قبل " الياء " (١).

قال أبو سعيد : " والذى دعاهم إلى ذلك أن " الياء " أبين من " الألف " . . " (٢).

والحاجة الى البيان فى الوقف ، كما ستعرفه فيما بعد .

وثالثها : لغة قوم من طئ : أنه يبدل من الألف " الواو " ، فيقول : " حبلو " ، بفتح ماقبل الواو ،واحتجوا على ذلك بأن " الواو " أبين حروف اللين ، فتعين المصير اليه (٣).

ورابعها : من يسوى فى القلب بين الوقف والوصل ، فيقولون: " حبلى زيد " ، و " حبلوزيد " ويحملون الوصل على الوقف ؛ لاتحادهما فى العلة التى ذكرناها فى الوقف .

قال أبو سعيد : هذه لغة قوم من طىء (٤).

وخامسها : حكاه الخليل عن قوم : أن الألف تقلب همزة ، فتقول :

" هذه حبلأ " ، فتبدل من ألف التأنيث / " همزة " . ٣٥٠/ب

---

١) الكتاب ٤/١٨١ : " . . حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة ،وناس من قيس ، وهى : قليله . فأما الأكثر الأعرف ،فأن تدع الألف فى الوقف على حالها ،ولا تبدلها " ياء " . . " .

وينظر : التكملة لأبى على / ١٩٩ وابن يعيش ٩/٧٧ وشرح الشافية للرضى ٢/٢٨٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٠٩ .

٢) شرح السيرافى ٥/٤٤٠ .

٣) الكتاب ٤/١٨١ : " . . وزعموا أن بعض طيء ، يقول : " أفعو " ؛ لأنها أبين من الياء ،ولم يجيئوا بغيرها ؛ لأنها تشبه الألف فى سعة المخرج والمد ؛ ولأن الألف تبدل مكانها ، كما تبدل مكان " الياء " ،وتبدلان مكان الألف ،وهن أخوات . . " .

٤) شرح السيرافى ٥/٤٤٠ : " . . وطيء يجعلون الألف " ياء " فى الوصل ، والوقف .
ومنهم من يجعلها " واو " ؛ لأن الألف خفية ، لاتحرك ، وهى قريبة من الهمزة ، فجعلوا مكانها " ياء " ؛ لأنها أبين من الألف .
والذى جعل مكانها " واوا " منهم ، إنما اختار " الواو " ؛ لأنها أبين من " الياء " .
ولم يجيئوا بغير الواو ؛ لأنهما يشبهان الألف فى سعة المخرج ، والمد ، وهن أخوات ، يبدل بعضها مكان بعض . . " .

....

وتقول : " رأيت رجلأ " ،فتقلب الألف المبدلة من تنوين المنصوب " همزة " .

ويقولون : " هو يضربهأ " ، فتبدل من الألف " همزة "،(١).

قال أبو سعيد : " اختلف أصحابنا فى : " الواو " ، و " الياء " المتصلة بـ "ضربه " ، و "عليه " : فبعضهم جعله من نفس الاسم ،وبعضهم جعله زائدا .

ولاخلاف بينهم أن الألف فى قولهم : " عليها " و " ضربها " هما جميعا من نفس الاسم"(٢).

قالوا : لأن الهمزة قريبة من الألف ،ألا ترى أن الألف إذا حرك ،انقلب همـــزة ، فإذا احتيج فى الوقف إلى الإبدال من الألف ، كانت الهمزة ، أولى بذلك من غيرهـــا من الحروف(٣).

وانما امتنع ذلك فى الوصل عند الأكثر ، لأنه إذا كان بعدها كلام ،كانت أبيـــن منها ،وإذا سَكَتَّ عندها ؛ لأنك إذا استعملت الصوت ، كان أبين(٤).

قوله : (وألف " عصا " فى النصب هى المبدلة من التنوين ..)

اعلم أن الكلام فى هذه المسألة استقصيناه أول الكتاب فى مواضع ،وأشرنا الى علة كل واحد من المذهبين ، فليطلب منه(٥).

قوله : (.. وفى الرفع ،والجر هى المنقلبة ...) يريد : المنقلبة عن " الواو " ؛ لأن الأصل " عصو " ، كما عرفته غير مرة .

ــــــ

١) الكتاب ٤ / ١٧٦ ، ١٧٧ : " .. وزعم الخليل أن بعضهم يقول : " رَأَيْتُ رَجُــلأْ " فيهمز ، وَ " هَذِهِ حُبْلأْ " وتقديرهما : رَجُلَعْ ،وحُبْلَعْ ،فـيهمز ؛ لقرب الألف من الهمزة ، حيث عَلِمَ أنه سيصير إلى موضع الهمزة ، فأراد أن يجعلها همزة واحدة ،وكـــان أخف عليهم .
وسمعناهم يقولون : " هو يَضْرِبُهَأْ " فيهمز كل ألف فى الوقف ، كما يستخفـــون فـــى الإدغام ، فإذا وصلت لم يكن هذا ؛ لأن أخذك فى ابتداء صوت آخر يمنع الصـــوت أن يبلغ تلك الغاية فى السمع .." .

٢) شرح السيرافى ٥/٤٥٠ .

٣) ينظر : الكتاب ٤/١٧٦ ، ١٧٧ وابن يعيش ٩/٧٧ والايضاح لابن الحاجب ٢/٣١٢ .

٤) ينظر : الكتاب ٤/١٧٧ وابن يعيش ٩/٧٧وشرح الشافية للرضى ٢/٢٨٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣١٢ .

٥) عرائس المحصل ورقة ١٨٦ (مخطوط) .

[الوقف على المرفوع والمنصوب من الفعل الذى اعتلت لامــــــه]

(فصل) والوقف على المرفوع ، والمنصوب من الفعل الذى اعتلت لامه بإثبات أواخره ، نحو : " يَغْزُو ، وَيَرْمِي " ، وعلى المجزوم ، والموقوف منه بإلحاق "الهاء" ، نحو: " لَمْ يَغْزُهْ ، ولم يَرْمِهْ ، ولَمْ يَخْشَهْ " ، و " اغْزُهْ ، وارْمِهْ ، واخْشَهْ " .

وبغير "هاء" ، نحو : " لَمْ يَغْزُ ، ولَمْ يَرْمِ ، واغْزُ ، وارْمِ " إلا أنه إذا أفضى تـــرك الهاء إلى حرف واحد ، فإنه يجب الإلحاق ، نحو : " رِقهْ ، وَرِهْ " ...

قوله : (.. والوقف على المرفوع ، والمنصوب من الفعل الذى اعتلت لامه بإثبات أواخره)

اعلم أن الحذف ، والقلب لا يجريان فى هذين الضربين ، كما كانا جاريين على الأسماء المعتلة الآخر على الوجه الذى ذكرناه .

وتقول فى الوقف على المرفوع : " يَغْزُو ، وَيَرْمِي " بإثبات الواو ، والياء ساكنة .

ولقائل أن يقول : إن المصنف أهمل مثال الوقف على المضارع المنصوب ، نحو : " لَنْ يَغْـزُوَ ، ولَنْ يَرْمِيَ ".

قال عبد المجيد : إنما ثبت حرف العلة فى المرفوع ، والمنصوب ، ولم يحذف ؛ لأنه ليس مما يلحقه التنوين فى الوصل ، فيحذف (١) .

وقال قوم : علة ذلك أن حذف " الواو " ، و " الياء " فى نحو :
" يغزو " و " يرمى " ، وُضِعَ عَلامَةً على الجزم ، فلو ساغ للتخفيف ، التبس الأمر ، بخـــلاف الاسم المقصور ، فإن حذف " الياء " لم يوضع علامة لشئ ؛ ليكون حذفها للتخفيــف مفضيا إلى الالتباس (٢).

---

١) ينظر ابن يعيش ٧٧/٩ : " .. وإن كان معتلا فالوقف على المرفوع ، والمنصوب بإثبات لامه من غير حذف ـ وليس كالاسم ـ وإنما كان كذلك من قبل أن الفعل لا يلحقـــه تنوين فى الوصل يوجب الحذف ، كما وجد فى الاسم ؛ فلذلك جرى حاله فى الوقف كحاله فى الوصل .. ".

٢) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٣١٢/٢ : " .. بقى الفرق بين "يغزو ، ويرمى" ، وبين " القاضى " على اللغة القليلة .
والفرق بينهما أن حذف " الواو " و " الياء " فى : " يغزو ، ويرمى " للدلالة علـى الجزم ، فلو حذفتا للتخفيف ، لأدى إلى اللبس ، بخلاف باب " القاضى " ، فإن حذف الياء فيه لا دلالة فيها ، فلم يلزم من التخفيف فى الموضع الذى لا لَبْسَ فيه ، التخفيف فى الموضع الذى يَحْصُلُ اللَّبْسُ بــه ".

. . . .

قوله : (٠٠ وعلى المجزوم ، والموقوف منه ٠٠)

اعلم أن الضمير فى قوله : " منه " يرجع إلى الفعل المضارع ، فإذا كان حرف العلة فى الفعل المستقبل ، حذف فى موضعين :

فى الفعل المضارع المجزوم ، وفى الأمر ، كما عرفته ٠:

فإذا حذف حرف العلة من اللفظ فيهما ، جاز إلحاق " الهاء " بالمحذوف، وجاز تركه فى كل واحد من الموضعين ، وقد أورد المصنف من صور إلحاق " الهاء " ستة :

ثلاثة للفعل المجزوم ، وثلاثة للفعل الموقوف عليه :

فقال فى المجزوم : " لم يغزه ، ولم يرمه ، ولم يخشه ".

وفى الأمر : " اغزه ، وارمه ، واخشه " ٠

وذكر أيضا من صور عدم الإلحاق ستة :

ثلاثة للفعل المجزوم ، وثلاثة للموقوف عليه ، وهو الأمر كما تراه ٠

وانما جاز إلحاق " الهاء " ؛ طلبا لجبر الفعل عما حذف منه ، كراهة اجتماع ساكنين فى الوقف[١].

قال " ابن السراج " : " وعدم الحاق " الهاء " جائز ٠٠ ولكنها أقل اللغتين "[٢].

قوله : (إلا أنه[٣] إذا أفضى ترك " الهاء " إلى حرف واحد ، فإنه يجب الإلحاق ، نحو: " قِهْ ، ورَهْ ") ٠

اعلم أن الفعل المضارع من " وقى " : " يقى " ، والأصل : " يوقى " على زنة " يَفْعِل " ، وانما حذفت " الواو " التى هى فاء الفعل ؛ لوقوعها بين " ياء " وكسرة ٠

وقد عرفت ـ فيما تقدم[٤] ـ أن كل " واو " كانت فاء الفعل ، تحذف فى المضارع ، إذا وقعت بين " ياء " وكسرة ، نحو : " وَعَدَ ، يَعِدُ " ، والأصل : " يَوْعِدُ ".

---

١) الكتاب ٤ / ١٥٩ : " ٠٠ وذلك لأنهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعا ، فلما كان ذلك إخلالا بالحرف ، كرهوا أن يسكنوا المتحرك ٠ فهذا تبيان أنه قد حذف آخر هذه الحروف ".

٢) الأصول ٢ / ٣٢٤ (رسالة) ، وهو كلام سيبويه فى الكتاب ٤ / ١٥٩ ٠

٣) فى ابن يعيش ٩ / ٧٧ والمفصل المطبوع / ٣٤٠ [إلا ما أفضى به ترك الهاء] ، وما قاله " الرازى " أكثر وضوحا ٠

٤) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الثالث / ٣٨١ (رسالة) ٠

....

فاذا أردت الأمر ، أسقطت حرف المضارعة ، فيبقى : " قِ " على زنة " عِلْ " ، فإذا أمرت ، قلت: "قِ " ، وحذفت لام الفعل ؛ لكونه حرف علة ، وبقى حرف واحد من الكلمة ، هو عين الفعل ، إلا أنهم منعوا ذلك ؛ حذارا من بقاء الكلمة على حرف واحد ؛ لاستلزامه أحد أمرين :

إما الابتداء بالساكن ، أو الوقوف على متحرك ؛ لأنك إن سكنتها ، لزم الأول ، إذا ابتدأت بها .

وان حركتها ، لزم الوقوف على متحرك ، إذا وقفت عليها .

فلم يكن بد من إلحاق " الهاء " ، ضرورة أن الابتداء لا يكون إلا بمتحرك ، والوقف لا يكون إلا على ساكن .

وكذلك " رَهْ " بفتح الراء ، كان الفعل منه قبل الأمر " يرى " على زنة " يَفَلْ " ؛ لأن عين الفعل همزة ، والأصل : " يَرْأَيُ " على زنة " يَفْعَلُ " ، فحذفت الهمزة ، وقد ذكرنا — فيما تقدم — علة حذفها ووجوبه .

فإذا أمرت من " يرى " سقطت لام الفعل ؛ لاعتلالها ، وبقى " رَ " بالفتح ، فوجب إلحاق " الهاء " به ، لما ذكرناه في " قِه " .

وبين الصورتين فرق من جهة أن " القاف " من " قِهْ " عين الفعل ، والمحذوف منه : فاؤه ، ولامه .

و " الراء " في : " رَهْ " فاء الفعل ، والمحذوف منه : العين واللام جميعا .

وربما وقع في بعض النسخ " رِهْ " بكسر الراء ، من قولهم : " وَرَى الزند ، يَرِى " بكسر عين الكلمة في المضارع ، وحينئذ يكون من باب " قه " من غير فرق (١).

———

١) يقول أبو علي في التكملة / ١٩٣، ١٩٤ : " .. وأما الفعل المعتل ، نحو : (يَرْمِي ، ويَغْزُو ، ويَخْشَى) : فالوقف عليه بإثبات هذه الحروف ؛ لأنه ليس مما يلحقه التنوين كما لحق نحو : (قَاضٍ) فيحذف في الوقف ، فإذا جزم ، أو وقف عليه فالوقف فيه على وجهين :
منهم من يقول : (لَمْ يَغْزُهْ ، ولَمْ يَرْمِهْ ، ولَمْ يَخْشَهْ ، وارْمِهْ ، واغْزُهْ) .
ومنهم من يقف بغير هاء .
فأما نحو : (قِهْ ، وشِهْ) من : (وَقَيْتُ ، ووَشَيْتُ) ، و (لاتَقِهْ ، ولاتَشِهْ) فمن لا يلحق الهاء في : (اغْزُه) وأختيها ، يُلحق في : (لاتَقِهْ) ؛ لحذف الفاء واللام من الكلمة ، وأنها لم يَبْقَ منها إلا حرف واحد .. " .
وينظر : الكتاب ٤ / ١٥٩ ، ١٦٠ والتبصرة للصيمري ٢ / ٧٢١ (مطبوع) وابن يعيش ٩ / ٧٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣١٣ وشرح الشافية للرضى ٢ / ٢٩٦ .

[كل واو ، أوياء لاتحذف ، تحذف في الفواصل والقوافي]

(فصل) وكل "واو" أو "ياء"(١) لاتحذف ، تحذف في الفواصل ، والقوافي ، كقوله تعالى : "الْكَبِيرُ الْمُتَعَالْ" ، وَيَوْمَ التَّنَادْ" ، "وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرْ" . وقول زهير :

.... وبعـض الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْـر

وأنشد "سيبويه" :

لَايُبْعِدُ اللَّهُ إِخْوَانًا تَرَكْتُهُـمُ ∴ لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْأَمْسِ(٢) مَاصَنَـعْ

أي : صنعوا ...

قوله : (وكل "واو" و "ياء" لاتحذف ، تحذف في الفواصل والقوافي ..)

لقائل أن يقول: قول المصنف (لاتحذف) فيه نوع إجمال .

بيان ذلك أن ترك الحذف ، قد يكون لازما ، وقد يكون مختارا .

قال أبو سعيد : "وجميع مالايحذف في الكلام ، ومايختار فيه ترك الحذف ..."(٣)

وهذه العبارة أسلم من الاضطراب والإجمال .

وقد عرفت — فيما تقدم — أن الفواصل آخر الآيات ، والقوافي آخر الأبيات .

قال سيبويه : "والحذف في الأسماء أجدر"(٤).

وسنذكر علة امتناع الحذف في كل مثال . والمذكور من الآيات ثلاث :

الأولى: قوله تعالى : "الْكَبِيرُ الْمُتَعَالْ"(٥).

---

١) في ابن يعيش ٩/٧٨ [وكل واو ، وياء] وفي المفصل المطبوع / ٣٤٠ [وكل واو ، أو ياء] . ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .

٢) في ابن يعيش ٩/٧٨ [البين] ، وهو موافق لما في الكتاب ٢١١/٤ .

٣) شرح السيرافي ٤٤٥/٥ ، وعبارة السيرافي ، هي نص ماقاله سيبويه في الكتاب ١٨٤/٤ ، ١٨٥ : "وجميع مالايحذف في الكلام ، ومايختار فيه ألا يحذف ، يحذف في الفواصل ، والقوافي ".
وكان الأجدر بالشارح أن ينسب الكلام لصاحبه الأصلي .

٤) الكتاب ١٨٥/٤ : ".. والأسماء أجدر أن تحذف ، إذ كان الحذف فيها في غير الفواصل والقوافي .
وأما القوافي ، فنحو قوله .. وهو زهير :
وَأَرَاكَ تَفْرِي مَاخَلَقْتَ وبعـ ـضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْـر
وإثبات الياءات ، والواوات أقيس الكلامين .
وهذا جائز ، عربي كثير .."

٥) الرعد / ٩ "عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالْ".

. . . .

اعلم أن المختار إثبات "الياء" فيما فيه الألف واللام في حالتي : الوصل ، والوقف ؛
لأن الموجب للحذف في نحو هذه التقاء الساكنين ، وهما :
" الياء " والتنوين ، كما قررناه غير مرة .
فإذا دخل الألف [واللام](١) زال التنوين ، فلم يجتمع الساكنان ، وذلك يقتضي
إثبات " الياء " ؛ لزوال الموجب لحذفها .
وقراءة " ابن كثير "(٢) : " المتعالي " بإثبات " الياء " ، لما ذكرناه .
وقراءة الباقين : " الْمُتَعَالْ " بحذف " الياء " ، وهو خلاف القياس(٣).
قال سيبويه : إن من العرب من يحذف / هذه الياء في الوقف ، شبه الكلمة بما ليس ١/٣٥١ أ
فيه ألف ولام .
لأن الألف واللام زيادة ؛ ولأن " الياء " ـ هنا ـ فاصلة ، والفواصل تناسب الحذف ؛
لإفضائه إلى تشاكل رؤوس الآيات وتناسبها(٤).
قوله : " عالم الغيب " : خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو :
ويجوز أن يكون مبتدأ ، و " الكبير " خبره ، و " المتعال " صفة .

---

١) زيادة يقتضيها الكلام .
٢) ابن كثير : عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله ، وكنيته أبو معبد ، ويقال له : الداري نسبة إلى بني عبد الدار ، وقال بعضهم : قيل له الداري ؛ لأنه كان عطاراً . ولد بـ " مكة " سنة ٤٥ هـ . وهو أحد القراء السبعة ، وتابعي جليل ، لقي من الصحابة بمكة عبد الله بن الزبير ، وأبا أيوب الأنصاري ، وأنس بن مالك . توفي سنة ١٢٠ هـ .
ينظر : طبقات القراء ١/٤٤٣ وتاريخ القراء العشرة / ١٢ والسبعة في القراءات لابن مجاهد / ٦٤ .
٣) حجة القراءات لأبي زرعة / ٣٧٢ : " قرأ ابن كثير : (الْمُتَعَالِي) بإثبات الياء في الوصل والوقف ، وهو القياس .. وقرأ الباقون : (الْمُتَعَالْ) بغير ياء .. وحجتهم خط المصحف بغير ياء .. " .
وينظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد / ٣٥٨ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه / ٢٠٠ وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر / ٢٧٠ والتفسير الكبير للفخر الرازي ١٩/١٨ .
٤) الكتاب ٤ / ١٨٣ وعبارته : " .. ومن العرب من يحذف هذا في الوقف ، شبهوه بما ليس فيه ألف ولام ، إذ كانت تذهب " الياء " في الوصل في التنوين لو لم تكن الألف واللام .
وفعلوا هذا ، لأن الياء مع الكسرة تستثقل كما تستثقل الياءات ، فقد اجتمع الأمران " .

....

قال عبد الجبار : إنما وقف بغير ياء ؛ لأنه رأس آية ، ولولا ذلك، لكان الجيد إثباتها[1] .

الثانية : قوله تعالى : " يَوْمَ التَّنَادِ " [2] . والقياس إثبات " الياء " لما ذكرناه في الآية المتقدمة .

قال في " الكشاف " : " إنما سمى يوم التناد ؛ لأن أصحاب الجنة ينادون أصحاب النار : قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقا ، فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا ؟ " [3].

الثالثة : قوله تعالى : "وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ [4]" .

الشاهد فيه : أن الأصل في الفعل المضارع إثبات " الياء " كما ذكرناه .

تقول في نحو : " قَضَى " : " يَقْضِي " ؛ لأن الفعل لا يحذف منه في الوقف ، كما يحذف من الأسماء ، في نحو : " قاض " ، إلا أن الأصل متروك في هذه الآية ، لا في الآي التي قبلها وبعدها .

[والمذكور من القوافي : اثنان[5]] :

الأول : قول زهير

[٩٨] وأَرَاكَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْـ ... ـضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْـرِ [6]

ويروى : " ولأنت " .

قال يوسف بن الحسن : " الخلق [7] ـ في هذا الموضع ـ : تقدير الشيء قبل أن يقطع . والفري : القطع . وزعم قوم أن "الفري" : هو القطع على جهة الإصلاح . والإفراء : القطع على أي جهة كان[8].

---

١) ينظر : التفسير الكبير للرازي ١٩/١٨ .
٢) سورة غافر ، من الآية / ٣٢ : " وَيَاقَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ " .
٣) الكشاف ١٨٢/٥ .
٤) سورة الفجر ، آية / ٤ .
٥) ما بين الحاصرتين زيادة يستقيم بها الكلام .
٦) من الكامل (ديوانه / ٢٩) .
والبيت من شواهد : الكتاب ١٨٥/٤ والمنصف ٧٤/٢ ، ٢٣٢ برواية : (ولأنت تفري) والصحاح (خلق) ٤ / ١٤٧١ وابن يعيش ٧٩/٩ واللسان (فرا) ٥ / ٣٤٠٨ والهمع ٢٠٦/٢ وشرح شواهد الشافية للبغدادي / ٢٢٩ والدرر ٢ / ٢٣٣ .
٧) الصحاح (خلق) ٤ / ١٤٧٠ .
٨) السابق (فرا) ٢٤٥٤/٦ .

. . . .

يمدح هرم بن سنان المرى ، ويقول له : أنت إذا قدرت أمرا ، أو هممت به ، مَضَيْتَ فيه ، ولم تتوقف ؛ لجرأتك ، وشجاعتك ، وجودة رأيك ، ولم [يحبسك(١)] عنه جبن ، ولا هيبة ...

الشاهد فى البيت : حذف الياء من "يفرى" لأجل القافية "(٢).

وقد عرفت أن هذه الياء (٣) لاتحذف فى الفعل المضارع .

الثاني : قول ابن مقبل :

[٩٩] لَا يُبْعِدُ اللّـهُ إِخْوَانًا تَرَكْتُهُـــمُ ۞ لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْأَمْسِ مَاصَنَـــعْ(٤)

الشاهد فى البيت : أنه لما وقف حذف "الواو" التى هى ضمير الجماعة ، والقياس خلافه ، وانما خولف الأصل ؛ لأنه وقع قافية ، والقوافى يحتمل فيها من أصناف التغيير مالا يحتمل فى غيرها ، تشوفا إلى التناسب والتشاكل(٥).

ولقائل أن يقول : إن المصنف قال : (وكل واو ، أو ياء لاتحذف ، تحذف فى الفواصل ، والقوافى) وذكر فى الأبيات مثال ماحذفت منه "الياء" ، ومثال ماحذفت منه "الواو".

وفى الآيات ذكر [ماحذفت(٦)] منه "الياء" ، وأهمل تمثيل ماحذفت منه "الواو" فى الأفعال(٧).

---

١) فى المخطوطة [يحسبك] وهو تحريف .

٢) ينظر : شرح أبيات الكتاب لابن السيرافى (يوسف بن الحسن) ٢/ ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

٣) فى المخطوطة [الفاء] وهو : تحريف ؛ لأن المحذوف الياء .

٤) من البسيط (ديوانه ١٦٨) .
وابن مقبل : تميم بن أبى مقبل ، شاعر مخضرم ، وكان - دائما - يبكى أهل الجاهلية ، عاش مائة وعشرين سنة (الشعر والشعراء ١/ ٣٦٦ والخزانة ١/ ١١٣ وشرح شواهد الشافية / ٢٣٨) .
والبيت من شواهد : الكتاب ٤/ ٢١١ برواية : (أصحابنا) فى موضع (إخواننا) وابن يعيش ٩/ ٧٩ وشرح شواهد الشافية / ٢٣٦ .

٥) يقول سيبويه ٤/ ٢١١ : " .. وقد دعاهم حذف ياء (يقضى) إلى أن حذف ناس كثير من قيس وأسد الياء والواو اللتين هما علامة المضمر ، ولم تكثر واحدة منهما فى الحذف ككثرة ياء (يقضى) ؛ لأنهما تجيئان لمعنى الأسماء ، وليستا حرفين بُنيتا على ماقبلهما ، فهما بمنزلة الهاء فى :
يَا عَجَبًا لِلدَّهْرِ شَتَّى طَرَائِقُه ".

٦) زيادة يستقيم بها الكلام .

٧) لعل المصنف اكتفى بما جاء فى الشعر .

[تاء التأنيث فى الوقف تصيرها ، ومن العرب من يبقيها تـــاء]

(فصل) " وتاء التأنيث فى الاسم المفرد تقلب "هاء" فى الوقف ، نحو : "غرفه ، وظلمـه"
ومن العرب من يقف عليها " تاء " قال :
بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ
و"هيهات" إن جعل مفردا وقف عليه بـ "الهاء" ، وإلا فبـ "التاء" .
ومثله فى احتمال الوجهين : " اسْتَأْصَلَ اللّهُ عِرْقَاتِهِم ، وعرقاتهم " .. " .

المتن : قوله : (وتاء التأنيـــث فى الاسم المفرد تقلب "هاء" فى الوقف .. إلى آخره) .

التفسير : اعلم أن تاء التأنيث تكون فى ثلاثة مواضع :

أ ـ فى الاسم المفرد ، نحو : " غرفة " .

ب ـ وفيما جمع بالألف والتاء ، نحو : " مسلمات " .

جـ ـ وفى فعل المؤنث ، نحو : " هند قامت " .

فإذا وقفت أبدلت من هذه التاء " هاء " فى الاسم المفرد لاغير دون الآخرين .
قال عبد القاهر : " .. فصلوا بذلك بين الفعل والاسم ، والجمع والواحد .. " (١) .

فإن قلت : لم تعينت " الهاء " للإبدال دون غيرها من الحروف ؟

قلت : نقل أبو محمد : أن علة ذلك أن " الهاء " طرف من أقصى الحلق ، وتاء التأنيـث تزاد فى اللفظ طرفا ، فهى أشبه بالتاء من غيرها من هذا الوجه (٢) .

إذا عرفت هذا فقول المصنف : (فى الاسم) [احتراز] (٣) عن " تاء التأنيث " اللاحقة للفعل .

وقوله : (المفرد) احتراز عن التى فى الجمع ، كما بيناه .

قوله : (ومن العرب من يقف عليها " تاء " ..) .

اعلم أن الضمير فى "عليها" يرجع إلى "تاء" التأنيث فى الاسم المفرد ، وإنما وقـف عليها إجراء للوقف مجرى الوصل ، وإلحاقا لها بـ " تاء التأنيث " الثابتة فى الجمع (٤) .

---

١) المقتصد ٢ ورقة ٢٤ (مخطوط) .

٢) التخمير ٢ ورقة ١٩٩ (مخطوط) .

٣) فى المخطوطة [احترازا] وهو خطأ نحوى ؛ لأنه خبر لـ : (قول المصنف) والخبـر ـ هنا ـ مرفوع .

٤) يقول ابن جنى فى سر صناعة الاعراب ١/١٧٦ ، ١٧٧ : " على أن من العرب مـن

....

واحتج على صحة هذا بما أنشده من البيت، وقبله :

مَا بَالُ عَيْنٍ عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ
مُسْبِلَةً تَسْتَنُّ لَمَّا عَرَفَتْ
دَارًا لِسَلْمَى بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَتْ
[١٠٠] بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ (١)

= يجرى الوقف مجرى الوصل ، فيقول فى الوقف : (هذا طلحت ، وعليه السلام والرحمت) . وأنشدنا أبو على :

بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ

وينظر : الكتاب ١٦٧/٤ والمسائل العسكرية لأبى على الفارسى / ٢٢٥ تحقيق: د . محمد الشاطر أحمد (ط أولى — مطبعة المدنى — القاهرة ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٢م) وابن يعيش ٨١/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣١٤/٢ وشرح الشافية للرضى ٢٨٨/٢ وشرح الألفية للمرادى ١٧٥/٥ .

١) من الرجز ، قاله : سؤر الذئب ، وهو من شواهد : الخصائص ٢ / ٣٠٤ ، ٢ / ٩٨ والمحتسب ٩٢/٢ وسر صناعة الإعراب ١٧٧/١ ، والمخصص ١٦،٧/٩ / ٨٤ ، ٩٦ ، ١٢٠ والصحاح (حجف) ٤ / ١٣٤١ والإنصاف ٣٧٩/١ واللسان (بلل) ٣٥٢/١ (حجف) ٧٨٧/١ وابن يعيش ١١٨/٢، ٤١،٦٧/٥، ٨٩ ، ١٠٥/٨ ، ٨١/٩ وشرح شواهد الشافية للبغدادى ١٩٨/ .

وقد نقل البغدادى فى شرح شواهد الشافية /٢٠٠ عن ابن برى فى أماليه على الصحاح أن صواب هذا الرجز :

مَا بَالُ عَيْنِى عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ ∴ وَشَفَّهَا مِنْ حُزْنِهَا مَا كُلِّفَتْ
كَأَنَّ عُوَّارًا بِهَا أَوْ طُرِفَتْ ∴ مُسْبِلَةً تَسْتَنُّ لَمَّا عَرَفَتْ
دَارًا لِلَيْلَى بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَتْ ∴ كَأَنَّهَا مَهَارِقٌ قَدْ زُخْرِفَتْ
تَسْمَعُ لِلْحَلْىِ إِذَا مَا انْصَرَفَتْ ∴ كَزَجَلِ الرِّيحِ إِذَا مَا زَفْزَفَتْ
مَاضَرَّهَا أَمْ عَلَيْهَا لَوْ شَفَتْ ∴ مُتَيَّمًا بِنَظْرَةٍ وَأَسْعَفَتْ
بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ ∴ قَطَعْتُهَا إِذَا الْمَهَا تَجَوَّفَتْ
مَآرِقًا إِلَى ذَرَاهَا أَهْدَفَتْ

البال : الشأن والحال . الكرى : النوم . جفت : أى : انقطعت عن كراها . شفها : من شفه السهم يشفه : هزله وأنحله . وكُلِّفَ — بالبناء للمجهول — اشتد حبها بالشئ . والعُوَّار : مايسقط فى العين فتدمع . وطُرِفَتْ : أُصِيبَتْ بشئ فجعلها تدمع .

مُسْبِلَةً : أى تَصُبُّ دَمْعَهَا ، مِنْ أَسْبَلَتْ الْمَاءَ ، أى : صببته ، وأَسْبَلَ المطر والدمع : إذا هطل . الصحاح (سبل) ٥ / ١٧٢٣ .

=

. . . .

الشاهد فيه : أن الأصل أن يقف بـ " الهاء " ، ويقول : " الحجفه " ، فتركه ، ووقف بالتاء . وجوز كل شئ : وسطه [1] . وتقول : فلاة تيهاء ، وهى : المفازة التى يتاه فيها . والحجفه — بالحاء قبل الجيم — الدرقة [3] .

قال الجوهرى : " يريد : رب جوز تيهاء " . قال : ومن العرب من إذا سكت على " الهاء " جعلها : " تاء " ، فقال : هَذَا طَلْحَتْ ، وَخُبْزُ الذُّرَتْ " [4]

قوله : (.. وهيهات إن جعل مفردا ، وقف عليه بالهاء ، والا فبالتاء ..)

اعلم أن مراد المصنف : " هيهاتَ " فى لغة من فتح " التاء " كما سبق فى مباحث أسماء الأفعال [5] .

ولقائل أن يقول : إنه ذكر هذه المسألة هناك ، فلا معنى لإعادتها ههنا .

قوله : (.. ومثله فى احتمال الوجهين : استأصل الله عرقاتهم وعرقاتهم ..)

اعلم أن الضمير فى " مثله " ، يعود إلى : " هَيْهَاتَ " المفتوحة ، والمراد بالوجهين : كون " التاء " فى " عرقاتهم " فى اسم مفرد ، أو مجموع :

فإن كان " عرقات " مفردا ، نصبت " التاء " فى الوصل ، وقلبتها " هاء " فى الوقف .

وإن كان جمعا ، كانت " التاء " مكسورة فى الوصل والوقف ، نحو : " ظلمات " .

قال فى شامل اللغة : عرق الشجرة معروف ، وكذا غيرها [6] .

= تَسْتَنّ : وَسَنَّتِ الْعَيْنُ الدمع تَسُنُّه سَنًّا : صَبَّتْه . اللسان (سنن) ٣ / ٢١٢٦
عَفَتْ : ذهبت آثارها وامحت معالمها .
الْمَهَارِق : جمع مُهْرَق ، وهى الصحيفة البيضاء التى يكتب فيها .
وَزُخْرِفَتْ : زينت . والحَلْى — بفتح فسكون — ماتزين به المرأة . وانصرفت : ذهبت .
وَزَجَلُ الريح : صوتها . وَزَفْزَفَتْ : هبت بشدة .
والْمَهَا : جمع مَهَاة ، وهى : البقرة الوحشية . والمآزق : المضايق .
وَذَرَاهَا : ناحيتها . وَأَهْدَفَتْ : قربت . (شرح شواهد الشافية / ٢٠١ ، ٢٠٢) .

١) الصحاح (جوز) ٣ / ٨٧١ .
٢) السابق (فلا) ٦ / ٢٤٥٦ .
٣) السابق (حجف) ٤ / ١٣٤١ : " يقال للترس إذا كان من جلود ، ليس فيه خشب ، ولا عقب : حَجَفَة ، وَدَرَقَة ، والجمع : حَجَف .. " .
٤) السابق (حجف) ٤ / ١٣٤١ .
٥) عرائس المحصل ، ورقة ١٦٣ (مخطوط) .
٦) الصحاح (عرق) ٤ / ١٥٢٣ .

....

واستأصل الله عِرْقَاتَهُمْ ـ بفتح التاء ـ أي : شأفتهم ـ وهي وزن ["سعلاة"] (١) ـ وهي: أرومة الشئ (٢).

وقد قيل : عِرْقَاتِهِمْ ـ بكسر التاء ـ على أنها جمع ، وما بعد هذا ، فغير مقبول: من أن منهم من يفتح "تاء" الجمع (٣).

ـ ـ ـ

١) في المخطوطة [سلعاة] وهو: تحريف.
٢) اللسان (عرق) ٤ / ٢٩٠٤.
٣) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣١٤ وابن يعيش ٩ / ٨١ وشرح الشافية للرضى ٢ / ٢٩٢ وشرح الشافية لـ "نقره كار" / ١١٥.

[قد يجرى الوصل مجرى الوقف]

(فصل) وقد يجرى الوصل مجرى الوقف ، ومنه قوله :

مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّـــا

ولا يختص بحال الضرورة . يقولون : "ثلاثة أربعة" ، وفى التنزيل : "لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّى" ..

قوله : (وقد يجرى الوصل مجرى الوقف ..)

اعلم أن إجراء الوصل مجرى الوقف ، وبالعكس ، شاذ فى الاستعمال ، والقياس جميعا .
وقد جوزه فى حال الضرورة والسعة (١).

وقد أورد المصنف من صور الضرورة واحدة ، ومن صور السعة اثنتين :

الأولى : قول الشاعر :

[١٠١] مِثْلُ الْحَرِيقِ / وَافَقَ الْقَصَبَّـــا (٢) ٣٥١/ب

الشاهد فيه : أنه أجرى الوصل مجرى الوقف فى تشديد الباء .

بيان ذلك : أن "القصب" مخفف "الباء" ، وإذا وقفت عليه ، جاز تضعيف "الباء" - كما عرفته (٣) - وقيل : "الْقَصَبّ" بالتشديد ، فلما لحقته ألف الاطلاق ، لم يكن

---

١) الشارح - هنا - يبطل كلام الزمخشرى الذى يجيز ذلك فى حال الضرورة والسعة ، ويؤيد الشارح فى هذا مايقوله أبو على الفارسى فى المسائل العسكرية / ٢٢٤، ٢٢٥ : "ويضطر الشاعر فيجرى الوصل بهذه الإطلاقات فى القوافى مُجْرَى الوقف ، وقد جاء ذلك فى النصب أيضا ، قال :
مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّـا
وهذا لا ينبغى أن يكون فى السعة ..".
وينظر : شرح شواهد الشافية / ٢٢٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣١٥ وابن يعيش ٩/ ٨٢ .

٢) من الرجز ، قاله : رؤبة بن العجاج (ملحقات ديوانه / ١٦٩).
وهو من شواهد : المسائل العسكرية لأبى على / ٢٢٤ وابن يعيش ٣/ ٩٤ ، ٩/ ٦٨، ٨٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣١٥ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٨٢٨ وشرح الألفية لابن عقيل ٢/ ٤٠٦ وشرح الألفية للمرادى ٥/ ١٨٥ وأوضح المسالك لابن هشام / ٢٠١ والبهجة المرضية للسيوطى / ٥٠٢ والعينى ٤/ ٥٤٩ وشرح شواهد الشافية للبغدادى / ٢٥٤ وشرح الشافية للرضى ٢/ ٣٠٢ والتصريح ٢/ ٣٤٦ ، ٤٣١ .

٣) شروط تضعيفه فى حالة الوقف ما يأتى :
أ - ألا يكون فى آخره همزة .
ب - ألا يكون معتلا .
جـ - أن يكون بعد متحرك .
د - ألا يكون منصوبا فى أشهر اللغات .
ينظر : شرح الألفية للمرادى ٥/ ١٦٧ ، ١٦٨ .

. . . .

"الباء" موقوفا عليه ، وإنما الموقوف عليه "ألف الإطلاق".

وإذا لم يكن الباء هو الموقوف عليه ، امتنع تشديده ؛ لزوال الموجب، وكان مقتضى القياس أن يقال: (وافق القَصَبَا) بتخفيف الباء ، إلا أن الشاعر شدد "الباء" وجعل حال الوصل بألف ، مثل حال عدم الوصل بها ، وقال: إنما ساغ ذلك ـ ههنا ـ لأن ألف الإطلاق غير لازم ، فلم يعتد بلحوقه . والبيت لرؤبة ، وقبله :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّـا (١) ∴ فِى عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا اخْصَبَّـا
إِنَّ الدَّبَا فَوْقَ الْمُتُونِ دَبَّـا ∴ وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُورٍ هَبَّـا
تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَا سَبْسَبَّـا ∴ أَوْ كَالْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّـا
وَالتِّبْنَ وَالْحَلْفَاءَ فَالْتَهَبَّـا ∴ كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَّـا (٢)

"الشاهد فيه : أنه شدد "جدبا" ، وهو فى موضع نصب ، وزاد فى آخره حرفين للضرورة ، كما قالوا فى "القطن" : "قطُنُّ" ، فزادوا نونين (٣).

وشدد "اخصبا" ، وشدد "سبسبا" ، وشدد "القصبا" ، وغير بنائه .

فالتهبا ، أراد : فالتهبا ، وهذه ألف الاثنين ، والضمير يعود إلى : "التبن ، والحلفاء".

والدَّبَا : صغار الجراد (٤). والمتون : جمع "متن" وهو : المكان الذى فيه صلابة وارتفاع (٥). والمُور : الغبار (٦).

يقول : أخشى أن أرى جَدْبًا فى هذا العام . وقد كان المطر جاء فى أوله ، ثم انقطع ، وجفت الأرض ، ويبست.

وأراد أن الريح هبت مَرَّةً . والغبار إنما يثور إذا كانت الأرض يابسة .

والسَّبْسَبُ : الأرض القفر (٧). وأراد : تترك الريح المكان الذى أبقى فيه الدَّبا : شيئا من

---

١) فى المخطوطة [هدبا] وهو تحريف، والتصويب من كتب النحاة .
٢) هكذا الأبيات فى المخطوطة ، وفى شرح ابن السيرافى لأبيات الكتاب ٢/ ٣٢٥، ٣٢٦ ولكن فى شرح شواهد الشافية للبغدادى / ٢٥٤ ورد البيتان الأخيران هكذا :

تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَا سَبْسَبَّـا ∴ كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَّـا
أَوْ كَالْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّـا ∴ وَالتِّبْنَ وَالْحَلْفَاءَ فَالْتَهَبَّـا

والرواية الأخيرة تتفق مع ما ورد فى ملحقات ديوان رؤبة / ١٦٩ .
٣) اعتمد صاحب العرائس ـ فى بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى ـ على ماقاله ابن السيرافى فى شرحه لأبيات الكتاب ٢ / ٣٢٦ .
٤) الصحاح (دبى) ٦ / ٢٣٣٣ . ٥) الصحاح (متن) ٦ / ٢٢٠٠ .
٦) السابق (مور) ٢ / ٨٢٠ : "والمُور ـ بالضم ـ الغبار بالريح" .
٧) اللسان (سبسب) ٣ / ١٩٢١ .

....

النبات أجرد ،لاشئ فيه ؛ لأنها جففت النبت ،وقطعته ،وحملته من مكان إلى مكان.
والحريق إذا وقع فى القصب لم يبق منه شيئا ، وكذلك (التبن ،والحلفاء) ، كأنه السيل.
يريد : كأن صوت التهاب النار فى القصب ،والحلفاء ،والتبن ،صوت السيل وجريه.
واسلحب : امتد [(1)] ".
الثانية : قولهم : ثلاثة . أربعة ، ونحوه من عقود الحساب.
الشاهد فيه : أنه أبدل من "تاء" ثلاثة " هاء "وأسكنها فى حال الدرج ،والقياس خلافه ، لكنه ألحق " الثلاثة " بـ "الأربعة " إجراء للوصل مجرى الوقف،وهذه الصورة من صور السعة .
الثالثة : قوله فى التنزيل : " لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّى "[(2)] بتشديد النون ،واثبات الألف فى الوصل ، والوقف ، وهى قراءة ابن عامر ويعقوب[(3)].
الشاهد فيه : ماذكرناه فى مباحث " لكن " وأخواتها.[(4)]
ولقائل أن يقول : إنه يجوز أن تكون كلمة " لَكِنْ " المخففة قد لحقها النون والألف التى فى نحو : " ضربنا " فاجتمع نون " لَكِنْ " الساكنة مع نون الضمير ، فأدغمت فيها ، فبقى " لَكِنَّا " مشددة النون ، وكان ينبغى على هذا أن يجمع الضمير العائد إلى ضمير " لَكِنَّا " فيقال : " لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ ربنا " ، لكنه حمل على المعنى ؛ لأن الرجل الواحد قد يقول : " فعلنا " وهو وحده فعله ،وتسمى هذه النون نون العظمة ، وكثيرا مايستعملها ملوك الفرس .
وحينئذ سقط الاحتجاج بالآية ،ولاتكون من قبيل مانحن فيه .

———

١) اللسان (سلحب) ٣ / ٢٠٦٢.
٢) سورة الكهف ،من الآية / ٣٨ : " لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّى وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّى أَحَدًا ".
٣) يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله أبى اسحاق الحضرمى البصرى ، وكنيته أبو محمد ، أحد القراء العشرة ، كان أعلم الناس فى زمانه بالقراءات ،والعربية ، والرواية ، وكلام العرب ، والفقه . توفى سنة ٢٠٥ هـ .
ينظر : طبقات القراء ٢ / ٣٨٦ وتاريخ القراء العشرة / ٤١.
قرأ ابن كثير وأبو عمرو ، وعاصم ، وحمزة ،والكسائى : (لكنا) بإسقاط الألف فى الوصل، واثباتها فى الوقف.
وقرأ ابن عامر : (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّى) يثبت الألف فى الوصل والوقف.
وينظر : السبعة فى القراءات لابن مجاهد / ٣٩١ وحجة القراءات لأبى زرعة / ٤١٧ والحجة فى القراءات السبع لابن خالويه / ٢٢٤ والكشف للقيسى ٢ / ٦١ والبيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى ٢ / ١٠٧ واتحاف فضلاء البشر / ٢٩٠ والمهذب فى القراءات العشر ١ / ٤٠٠.
٤) ينظر : ص ١٢٧ من التحقيق.

(فصل) " ويقولون فى الوقف على غير المتمكنة " أنا " بالألف، و "أنه "بالهاء، و "هو" بالإسكان، و " هوه " بإلحاق الهاء، و " ههنا ، وههناه ، وهؤلاء "إذا قصر.
و " أكرمتك ، وأكرمتكه ،وغلامى ،وضربنى ، وغلاميه ، وضربنيه " بالإسكان ، وإلحاق الهاء فيمن حرك فى الوصل.
و " غلام ، وضربن " فيمن أسكن فى الوصل. وفى قراءة أبى عمرو : " رَبِّي أَكْرَمَنْ ، أَهَانَنْ "
وقال الأعشى :

وَمِنْ شَانِئٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ ∴ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنْ

" .. ضربكم ، وضربهم ، وعليهم ،وبهم ، ومنه ،وضربه " بالإسكان فيمن ألحق وصلا ، أو حرك ، و " هذه " فيمن قال : " هذه أمة الله ".
و " حتام ، وفيم ، وحتامه ، وفيمه " بالإسكان ، والهاء.
و " مجئ مه ، ومثل مه " فى : " مجئ م جئت ، ومثل م أنت " بالهاء لاغير .. ".

قوله : (ويقولون[1] فى الوقف على غير المتمكنة ...)

اعلم أن صور هذا الفصل خمس :
الأولى : قوله : " أنا " . قال عبد القاهر[2] : " الألف يكون علما [للوقف][3] فى المكنى ، نحو قولك : [" أنا " وكذا فى قولهم][4] : " حى هلا " ، والهاء تعاقب الألف ، فيقال : " أنه ، حى هله ".
فإن أثبت هذه الألف فى الوصل ، فهو من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ،قال الشاعر:
[١٠٢] أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي[5] ∴ ....

---

١) عند ابن يعيش ٩/٨٣ والمفصل المطبوع / ٣٤٣ [وتقول] ولا يترتب عليه اختلاف فى المعنى.
٢) المقتصد ٢ ورقة ٣٢ (مخطوط). وينظر : التكملة لأبى على / ٢٠٢.
٣) سقط من المخطوطة.
٤) وقع فى هذه العبارة اضطرب ، والتصويب من المقتصد.
٥) صدر بيت من الوافر ، قاله : حميد بن بجدل الكلبى ، شاعر إسلامى (الخزانة ٢/ ٣٩٠). والبيت بتمامه :
أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي ∴ حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا.
وهو من شواهد : المنصف ١/ ١٠ وابن يعيش ٣/ ٩٣ ، ٩/ ٨٣ برواية : (حميد) والخزانة ٢/ ٣٩٠ وشرح شواهد الشافية للبغدادى / ٢٢٣ والمقرب لابن عصفور ١ / ٢٤٦.
و (حميدا) روى مصغرا ومكبرا ، وهو بدل من الياء فى (فاعرفونى) لبيان الاسم ،

....

وقال : [١٠٣] أنا أبو النَّجْمِ وشِعْرِى شِعْرِى (٢) "

وقد سبق الكلام فيه (٢).

قوله : (.. " أنا " بالألف ، و " أنه " بالهاء ..)

لقائل أن يقول : إن كلام المصنف يوهم أن الوقف بالألف ، والهاء سيان ؛ لأن التخيير بين الشيئين ، يقتضي استواءهما فيما وقع فيه التخيير ، وليس الأمر كذلك ، بل الوقف بالألف أولى ، وأرجح .

الثانية : قولك في ضمير الغائب " هو " ، وفيه لغتان :

إحداهما : الوقف على " الواو " بالإسكان .

والأخرى : تحريك " الواو " بالفتح ، وإلحاق " الهاء " بها .

قال أبو سعيد : " إنهم وقفوا على هذا (٣) بغير " هاء " ، ويجوز أن يوقف عليه بالهاء ، فيقال : " هوه " .

بخلاف " أنا " فإنه لا يجوز الوقف عليه إلا بالألف .

والفرق بينهما أن " النون " ، وهي عند " سيبويه " (٤) أخفى من الواو ، والكلمة على حرفين ، وهي على أقل عدد ما يتكلم به مفردا ، وليس آخرها بحرف إعراب كآخر " يد ، ودم " فاختلت ؛

= أو هو منصوب على المدح بتقدير : (أعني) .
وتذريت السنام بمعنى : علوته ، وهو من (الذِّروة) بالكسر والضم ، وهو أعلى السنام ، يريد : علوت ذروة السنام .
والشاهد فيه : إثبات ألف (أنا) في الوصل ؛ لضرورة الشعر ، والقياس حذفها فيه .

١) رجز ، قاله : أبو النجم ، وهو من شواهد :
الكامل للمبرد ١/٤٤ والخصائص ٣/٣٣٧ والمنصف ١/١٠ وأمالي الشجري ١/٢٤٤ ، وابن يعيش ١/٩٨ ، ٩/٨٣ والمغني ١/٣٢٩ ، ٢/٤٣٧ والهمع ١/٦٠ ، ٢/٥٩ والأشموني ١/١٥٥ والخزانة ١/٢١١ والدرر ١/٣٥ ، ٢/٧٦ .
أنا أبو النجم : يريد : أنا المشهور بكمال الفصاحة . وشعري شعري : يريد : وشعري هو المعروف بالإعجاز في حسن النظم والبراعة .
والشاهد فيه كالذي قبله .

٢) سبق أن تحدث الشارح في هذين البيتين في عرائس المحصل ، المجلد الأول/ ٢٠٤ عند تعرضه لوقوع المبتدأ والخبر معرفتين .

٣) يعني : (هو) .

٤) ينظر : الكتاب ٤/١٦٤ .

....

لخفاء " النون " ؛ وقلة عدد الحروف ، وأن آخرها ليس بحرف إعراب .

وبعض العرب من طيء : يقف عليها بـ " الهاء " ، فيقول : " أنه "..." (١) .

واتفقوا على أنه لا يجوز أن تلحق الألف " الهاء " ، فيجوز أن تقول :

" هوه " ، ويمتنع أن تقول : " أناه " .

الثالث : قوله : " ههنا " . الشاهد : أن فيه لغتين :

إحداهما : " ههنا " . والثانية : " ههناه " ، كما فيما قبله .

قال أبو سعيد : " إنما لحقت " الهاء " بعد الألف ؛ لأن الألف خفية ، فأرادوا زيادة البيان ، فقالوا : " ههناه " ، ولا يقولونه في : " أفعى ، وأعمى " ، ونحوهما من الأسماء المتمكنة ؛ كراهية أن تلتبس بـ " هاء " الإضافة " (٢) .

و " ها " حرف تنبيه ، والاسم : " ههنا " .

الرابعة : " هؤلا " إذا كان مقصورا ، ساغ فيه اللغتان : إلحاق الهاء ، وتركها ، فتقول : " هؤلاه " ، و " هؤلا " .

وقول المصنف : (إذا قصر ..) .

اعلم أنه لما ذكر أن الوقف على الألف جائز ، وكذلك إلحاق الهاء بها ، قال : وكل واحد من هاتين اللغتين إنما يسوغ التكلم به إذا كان " هؤلا " مقصورا ، وأما الممدود : فلا يجوز فيه كل واحد منهما : أعني الوقوف على الألف اللينة والحاق " الهاء " بالهمزة / الموجب ٣٥٢ / لجواز إلحاق " الهاء " بالألفات في الأسماء غير المتمكنة .

الخامسة : ما كان على حرف واحد ، نحو : " أكرمتك ، وغلامي ، وضربني " ، وفيه لغتان : الإسكان ، والحاق الهاء .

قال عبد القاهر : " من ألحق " الهاء " آثر ألا يجحف بالكلمة ، فيجعلها على حرف واحد [ساكن] (٣) ، مع أنه في التقدير اسم منفصل ؛ لأنه ضمير المفعول ، وقد عرفت أن المفعول لا يمتزج بالفعل امتزاج الفاعل .

ومن أسكن لم يعتد بذلك ؛ لأجل أن الكاف في ظاهر الحكم ، ممتزج بالفعل ، ولا يلفظ به على انفراده ، فهو إذا وقف على " الكاف " من : " ضربك " ، كان بمنزلة الوقف على " الباء " .

---

١) شرح السيرافي ٥/ ٤٠٧ وينظر : الكتاب ٤/ ١٦٤ .

٢) شرح السيرافي ٥/ ٤١١ وهو نص كلام سيبويه في الكتاب ٤/ ١٦٥ .

٣) سقط من المخطوطة .

....

وأما ياء المتكلم فى نحو : "غلامى" ، و "ضربنى" فأصل فيه التحريك ، نحو : "غلامىَ" ، و "ضربنىَ" .

ومنهم من يسكن ، فيقول : "غلامى" ، و "ضربنى" والسكون سائغ . فمن حرك فى الوصل : وقف عليه ساكنا ، كما يقف على "ياء" القاضى فى حال النصب .

ومن أسكن : وقف على السكون ، كما يوقف على "ياء" القاضى فى الرفع والجر .

وإذا حذف فى الوصل ، نحو : "غلامِ" ، "وضربنِ" أسكن الحرف الذى يكون قبل الياء ، فيقال : "غلامْ" ، "وضربنْ" ..."[(1)] أ هـ .

قوله : (بالإسكان وإلحاق الهاء فيمن حرك فى الوصل ، و "غلام" ، "وضربن" فيمن أسكن فى الوصل ..)

اعلم أنا قد حكينا عن "عبد القاهر" علة ذلك وموجبه .

وقول المصنف : (فيمن حرك الياء) ، وكذلك قوله : (فيمن أسكن) ، يريد : أسكن الياء .

والمعنى : أن من حرك "الياء" فى : "غلامى" ، و "ضربنى" ، فله فى الوقف مذهبان :

أحدهما : إسكان كإسكان سائر الأسماء المتحركة المعربات .

والثانى : أن تبقيه على حركته ؛ لأن الحركة بنائية . ومن أسكنها فى الوصل ، قال : "غلامْ" بحذف الياء ، وإسكان الميم ، فكأنهم نزلوا هذه الياء منزلة التنوين[(2)].

وقد أهمل المصنف ما ذكره "عبد القاهر" من اللغة الثالثة بخصوصيتها .

قال "ابن السراج" : "وترك الحذف أقيس"[(3)].

---

(1) المقتصد ٢ ورقة ٣٣ (مخطوط) .

(2) الكتاب ٤/١٨٥ ، ١٨٦ : "هذا باب ما يحذف من الأسماء من الياءات فى الوقف التى لا تذهب فى الوصل ، ولا يلحقها تنوين ، وتركها فى الوقف أقيس وأكثر ؛ لأنها فى هذه الحال ، ولأنها لا يلحقها التنوين على كل حالٍ ، فشبهوها بياء قاضى ؛ لأنها ياء بعد كسرةٍ ساكنةٍ فى اسم ، وذلك قولك : (هذا غلامْ) وأنت تريد : (هذا غلامى) ، و (قد أسقانْ ، وأسقنْ) وأنت تريد : (أسقانى ، وأسقنى) ؛ لأن (نى) اسم .
وقد قرأ أبو عمرو : "فيقول ربى أكرمنْ" ، و "ربى أهاننْ" على الوقف .." .
وينظر : التكملة لأبى على ٢٠٣/ وابن يعيش ٨٥/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣١٧/٢ ، ٣١٨ وشرح الشافية للرضى ٣٠١/٢ .

(3) الأصول ٣٢١/٢ وهى عبارة سيبويه فى الكتاب ١٨٦/٤ .

....

وحذف هذه الياء من الفعل أحسن من حذفها من الاسم ؛ لأنه لاتكون فيـــه ، إلا وقبلها " نون " ، فالنون تدل عليها .

وقد احتج المصنف على صحة اللغة الثانية بوجهين :

أولهما : قراءة أبي عمرو : " رَبِّي أَكْرَمَنْ "[1] وَ " رَبِّي أَهَانَنْ "[2] ، والأصل : أكرمني ، وأهانني[3].

وثانيهما : قول الشاعر :

[١٠٤] وَمِنْ شَانِئٍ كَاسِفٍ وَجْهُـــــهُ ∴ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَـــــرَنْ[4].

والأصل : أنكرني .

" وقد أنشد " سيبويه " للأعشى من قصيدة بيتين متباعدين ، وجمع بينهما في الإنشاد ؛ لأجل أن في آخر كل منهما شاهدا على ما ذكر من الحذف[5].

وقال الأعشى :

[١٠٥] وَمَا إِنْ أَرَى الْمَوْتَ فِي صَرْفِـــهِ ∴ يُغَادِرُ مِنْ شَارِخٍ أَوْ يَفَـــنْ[6]

فَهَلْ يَمْنَعَنِّي ارْتِيَادِي الْبِـــلاَ ∴ دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَـــنْ

الشارخ : الصغير السن ، الحدث[7]. واليفن : الكبير[8]. ويغادر : يتـــرك .

---

١) سورة الفجر ، آية /١٥ .

٢) سورة الفجر ، آية /١٦ .

٣) قال علي بن نصر : سمعت أبا عمرو يقرأ : (أَكْرَمَنْ) وَ (أَهَانَنْ) يقف عند النـــون . وقرأ البزي عن ابن كثير : (أكرمني) وَ (أهانني) بياء في الوصل والوقف . ينظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد /٦٨٤ والحجة في القراءات السبع لابـــن خالويه / ٣٧٠ واتحاف فضلاء البشر /٤٣٨ .

٤) بيت من المتقارب ، قاله : الأعشى (ديوانه / ١٩) وهو من شواهد : الكتاب ٢٩٠/٢ وأمالي الشجري ٧٣/٢ وابن يعيش ٨٣/٩ والتكملة /٢٠٤ . الشانئ : المبغض . الصحاح (شنأ) ٥٧/١ والكاسف : العابس . اللسان(كسف) ٥ / ٣٨٧٧ .

٥) البيتان اللذان أنشدهما سيبويه ١٨٧/٤ هما :

فَهَلْ يَمْنَعَنِّي ارْتِيَادِي الْبِـــلاَ ∴ دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَـــنْ

وَمِنْ شَانِئٍ كَاسِفٍ وَجْهُـــــهُ ∴ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَـــــرَنْ

٦) البيتان من المتقارب (ديوانه / ١٩) والأول من شواهد : ابن السيرافي ٢٩٨/٢ والعيني ٤٢٤/٤ .

والثاني من شواهد : الكتاب ٥١٣/٣ ، ١٨٧/٤ وابن السيرافي ٢٩٨/٢ وشـــرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٦١/٢ وابن يعيش ٤٠/٩ ، ٨٦ والخزانة ٥٥٨/٤ والعيني ٥٥٨/٤ والعيني ٣٢٤/٤ والهمع ٧٨/٢ .

٧) الصحاح (شرخ) ٤٢٤/١ .

٨) السابق (يفن) ٢٢١٩/٦ .

....

يقول : الموت لايترك أحدا : لاصغيرا ، ولا كبيرا .

وصرفه : [تصرفه] [1] ، وتقلبه [2]. وارتياده : ذهابه ، ومجيئه ، وطوفه في البلاد .

يقال منه : رَادَ يَرُودُ : إذا ذَهَبَ وَجَاءَ . وارتاد ، يرتاد [3].

يقول : هَلْ يَمْنَعَنِّي تَطَوُّفِي في البلاد ، وتنقلي [4] من موضع إلى موضع ؛ من حذر الموت ، أن يأتيني الموت؟

أخرجه مخرج الاستفهام .

وماكان من ألفاظ الاستفهام في تقرير ، وتوبيخ ، فإنما يأتي بألف الاستفهام . وقد استعمله " الأعشى " بـ : " هل " .

و " أن يأتيني " منصوب مفعول " يمنعني " .

يقول : هل يمنع مني الموتَ أن ينزل بي طوفي في البلاد ؟

ثم قال :

تَيَمَّمْتُ قَيْسًا وَكَمْ دُونَــــهُ ∴ مِنَ الْأَرْضِ مِنْ مَهْمَهٍ ذِي شَــزَنْ

وَمِنْ شَانِئٍ كَاسِفٍ وَجْهُـــهُ ∴ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَــرَنْ

يمدح قيس بن معدي كرب الكندي .

تيمم : تقصد [5]. وفي : " تيمم " ضمير يعود إلى راحلته . وكم دونه : يريد : كم دون بلاده ، من مهمه . والمهمه : الأرض القفر ، البعيدة الأطراف [6].

والشَّزَنُ : الغِلَظُ من الأرض [7].

يقال : أرض شَزِنَةٌ ، إذا كانت صعبة المسلك . والشانئ : المبغض ، يقال منه : شَنِئَ ، يَشْنَأُ . والكاسف : المتغير العابس . يقال : كَسَفَ وَجْهُهُ يَكْسِفُ [8].

وقوله : إذا ما انتسبت له أنكرن ، للعداوة التي بينهما .

---

1) سقط من المخطوطة .
2) الصحاح (صرف) ٤ / ١٣٨٥ .
3) السابق (رود) ٢ / ٤٧٨ .
4) في شرح ابن السيرافي ٢ / ٢٩٩ [وتقلبي] .
5) الصحاح (يمم) ٥ / ٢٠٦٤ .
6) اللسان (مهه) ٦ / ٤٢٩١ .
7) الصحاح (شزن) ٥ / ٢١٤٤ .
8) في المخطوطة [يكسفه] وهو تحريف .

. . . .

وأراد الأعشى بما وصفه أن يعدد على "قيس" مالقى من الأهوال والشدائد فى طريقه ،[حتى] (١) وصل إليه .

والشاهد فى : حذف "ياء" المتكلم ، والكسرة التى قبلها فى "أنكرن" وفى "يأتين".." (٢) أهـ

السادسة : الوقف على ضمير الجمع ، وهو : الميم فى : "ضربكم" ، و "ضربهم" ، و "عليهم" ، و "بهم".

اعلم أن الوقف على هذه الميم بالإسكان لاغير ، ولاخلاف فى ذلك .

ونقلوا فى الوصل ثلاث لغات :

الأولى : وهو الأكثر وصل الميم بـ "واو".

والثانية : الإسكان ، وهذه اللغة أقل استعمالا من الأولى (٣).

والثالثة : ـ وهى لغة رديئة ، نقلها أهل الكوفة ـ ضم الميم فى المثالين الأولين ، وكسرها فى المثالين الأخيرين (٤).

---

١) سقط من المخطوطة ، وثبت فى شرح ابن السيرافى .

٢) نقل الشارح ـ فى بيان المعنى والشاهد ـ نص ابن السيرافى فى شرح أبيات الكتاب ٢٩٨/٢ ، ٢٩٩ ، ولم يشر الى ذلك .

٣) يقول سيبويه فى الكتاب ١٩١/٤ ، ١٩٢ : ".. واذا كانت الواو ، والياء بعد الميم التى هى علامة الإضمار ، كنت بالخيار : إن شئت حذفت ، وإن شئت أثبت ، فإن حذفت أسكنت الميم .
فالإثبات : (عَلَيْكُمُو ، وأَنتمُو ذَاهِبُون ، ولَدَيْهِمِى مَالٌ) فأثبتوا كما تثبت الألف فى التثنية إذا قلت : (عَلَيْكُمَا ، وأَنْتُمَا ، ولَدَيْهِمَا) .
وأما الحذف والإسكان : فقولهم : (عَلَيْكُمْ مَالٌ ، وأَنْتُمْ ذَاهِبُون ، ولَدَيْهِمْ مَالٌ) ، لما كثر استعمالهم هذا فى الكلام ، واجتمعت الضمتان مع الواو ، والكسرتان مع الياء ، والكسراتُ مع الياء ، نحو : (بِهِمِى دَاءٌ) ، والواو مع الضمتين والواو ، نحو : (أَبُوهُمُو ذَاهِبٌ) ، والضمات مع الواو ، نحو : (رُسُلُهُمُو بالبينات" حذفوا .. وأسكنوا الميم ، لأنهم لما حذفوا الياء ، والواو ، كرهوا أن يدعوا بعد الميم شيئا منهما ، إذ كانتا تحذفان استثقالا ، فصارت الضمة بعدها نحو الواو .
ولو فعلوا ذلك لاجتمعت فى كلامهم أربع متحركات ليس معهن ساكن ، نحو : (رُسُلُكُمُو) ، وهم يكرهون هذا .."
وينظر : ابن يعيش ٨٦/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٢٠/٢ وشرح الشافية للرضى ٣٠٩/٢ والتكملة ٢٠٦/ .

٤) ينظر : الكتاب ١٩٤/٤ .

. . . .

قال عبد القاهر : " .. إذا لحق الكافَ والهاءَ الميمُ للجمع ، نحو : " ضربكم " ، و" ضربهم " ، فالأصل أن تلحق الميم ، الواو [والياء](١) فى الوصل ، فتقول : " ضربكموا قبل ، وضربهموا عندنا " . و" عليهمى حق ، وبهمى مرض " .

فإذا وقفت قلت : " ضربكم ، وضربهم " [ولم تلحق](٢) الواو ، ولا " الياء " فيمن قال : " عليهمى ، وبهمى " ولكن تسكن الميم فى الوقف فى جميع هذه المواضع " (٣).

السابعة : ضمير الغائب المجرور ، نحو : " منه " ، والمنصوب ، نحو : " ضربه " .

اعلم أن الأصل فى " هاء " الضمير الضم ، ألا ترى أنها تضم بعد الفتحة ، والضمة ، والسكون ، نحو : " إنه ، وغلامه ، ومنه " .

وانما يجوز كسرها بعد الياء ، نحو : " عليه " ، وبعد الكسرة ، نحو : " به " و" بداره " ، وضمها فى الموضعين جائز ؛ لأنه الأصل ، وانما كسرت ؛ لتجانس ماقبلها : من الياء ، والكسرة ، وكل قد قرئ فى كتاب الله عز وجل .

ولا خلاف أنه لا يكون فى الوقف إلا ساكنا .

وقوله : ـ بعد ذكر ضمير الجمع فى الصور الأربعة المتقدمة ، وضمير المفرد / فى الصورتين ٣٥٢/ب الأخيرتين ـ (بالإسكان فيمن ألحق وصلا ، أو حرك) .

يحتمل خمسة تأويلات :

أولها : أن يكون المعنى : فيمن ألحق وصلا فى جميع الصور ، أو حرك فى الأخيرتين .

وثانيها : أن يكون التقدير : فيمن ألحق فى الأربعة المتقدمة ، أو حرك فى الأخيرتين .

وثالثها : أن يكون التقدير : فيمن ألحق فى الجمع ، أو حرك فى الجميع .

وهذا إنما يستقيم على مذهب أهل الكوفة ، كما عرفته .

ورابعها : أن يكون قوله : (فيمن ألحق وصلا ، أو حرك) متعلق بـ " هاء " الضمير لاغير ، دون ميم الجمع ؛ لأنها المذكورة آخرا ، واستغنى عن بيان ذلك فى الصور الأربعة ؛ لدلالة الحال عليه .

وخامسها : عكسه ، وفيه بعد .

الصورة الثامنة : الوقف على " هذه " بإسكان " الهاء " .

قال عبد القاهر : " أصله : " هذى " بالياء ، واذا قالوا : " هذه " كان الهاء بدلا منه .. "(٤).

---

١) سقط من المخطوطة .
٢) بياض فى المخطوطة .
٣) المقتصد ٢ ورقة ٣٢ (مخطوط) .
٤) السابق ٢ ورقة ٣١ (مخطوط) .

....

وقال أبو سعيد : " إن " هَذِهِ " : " هَذِى " غير أن الكسرة التى بعدها " الياء " أخفى من الكسرة التى بعدها " الهاء " فأبدلوا من الياء " هاء " فى الوقف ؛ ليكون أبين للكسرة التى قبلهـا .

وانما اختاروا " الهاء " ؛ لأنها من مخرج الألف ، والألف أكثر الحروف بـ " اليـاء " مشابهة .

فإذا وصل هؤلاء ، ردوا " الهاء " إلى : " الياء " ، فقالوا : " هذى فلانة " ؛ لأن مابعد " الياء " يبينها .

وأهل الحجاز وقيس يجعلون الوصل ، والوقف سواء بـ " الهاء " .. " (١).

وقد وقع فى كثير من النسخ " هـذ هى " فيمن قال : " هذه أمة الله " بالهـاء ، والياء جميعا ، وهو خلاف مانقلناه .

التاسعة : " حتام " و " فيم " ، وفى الوقف عليه لغتان :

إحداهما : إسكان الميم . والأخرى : تحريكها ، والحاق الهاء بها .

وأصل : " حتام " : " حتى ما " الاستفهامية ، حذفت منها الألف .

وكذلك كل حرف من حروف الجر ، يضاف — فى الاستفهام — إلى " ما " ، فإن ألـف " ما " تحذف منه .

وقد استقصينا الكلام فى هذا ، ونحوه فى مباحث الموصولات (٢).

العاشرة : فى الوقف على " ما " الاستفهامية ، المحذوفة الألف عند كونها مجرورة بالإضافة ، ولابد فى الوقف عليها من إلحاق " الهاء " بها ، عوضا عن الألف المحذوفـة منها ،

---

١) شرح السيرافى ٥/٤٤٠ ، ٤٤١ ويقول " سيبويه " ١٨٢/٤ : " .. ونحو ما ذكرنا قول بنى تميم فى الوقف : هَذِهْ ؛ فإذا وصلوا ، قالوا : "هَذِى فُلَانَة " ؛ لأن الياء خَفِيَّة ، فإذا سَكَتَ عندها كان أخفى .
والكسرة مع الياء أخفى ، فإذا خَفِيَت الْكَسْرةُ ، ازدادت الياء خفاء ، كما ازدادت الكسرة ، فأبدلوا مكانها حرفا من موضع أكثر الحروف بها مشابهة ، وتكون الكسرة معه أبين .
وأما أهل الحجاز ، وغيرهم من قيس ، فألزموها " الهاء " فى الوقف وغيره ، كما ألزمت طيئ " الياء " .
وهذه " الهاء " لاتطرد فى كل " ياء " هكذا ، وانما هذا شاذ .. " أ هـ .
وينظر : شرح الشافية للرضى ٣٠٩/٢ ، ٣١٠ .

٢) ينظر : عرائس المحصل ورقة ١٥٣ (مخطوط).

. . . .

بخلاف " حتام " ، و " فيم " ونحوه من الصور التى تكون فيها " ما " هذه مجرورة بحرف الجر ، وسنذكر وجه الفرق بينهما .

وقد أورد المصنف من صور المجرور بالإضافة مثالين:

أحدهما : الوقف على " مه " فى قولك : " مجئ مه " .

والآخر : الوقف على " مه " فى قولك : " مثل مه " . فلو حذفت (١) " الهاء " ، وقلت : " مجئ م " ، و " مثل م " ، ووقفت كما وقفت فى : " حتام " ، و " فيم " لم يجز ؛ لأن الاسم الموقوف عليه — ههنا — مجرور بالإضافة ، والاسم المجرور فى " حتام " و " فيم " مجرور بحرف الجر ، كما ذكرناه أولا .

وانما قلنا : إن الاسم — ههنا — مجرور بالإضافة ؛ لأن العرب قالت فى المثال الأول — على سبيل الاستفهام عن صفة مجئ المخاطب — " مجئ م جئت ؟ " ، وأصله : " مجئ ماجئت ؟ " ، لكنهم حذفوا ألف " ما " ؛ طلبا للخفة فيما كثر استعماله .

و " مجئ " مصدر ، أضيف إلى " ما " الاستفهامية .

فإذا وقفت على المضاف إليه بعد حذف الألف منه ، لم يكن بد من إلحاق " الهاء " به ؛ حذارا من أن يبقى الاسم على حرف واحد .

وقالت — أيضا — فى الاستفهام عن مثل المخاطب : " مثل م أنت ؟ " وأصله : " مثل ماأنت ؟ " ، ثم فعل فيه مافعل فى المثال الأول .

فإن قلت : فهلا امتنعوا من ذلك فى : " حتام " ، و " فيم " ؟

---

١) ابن يعيش ٩/٨٨ : " .. وأما قولهم : " مَجِيءَ مَ جِئْتَ " ، و " مِثْلَ مَ أَنْتَ " فإنهم قد حذفوا الألف من " ما " مع هذه الأسماء ، كما حذفوها مع حروف الجر ؛ لأنها خافضة لما بعدها كالحروف ، فأجريت فى الحذف مجراها .

فإذا وقفت على " ما " منها فبالهاء لاغير .

وليس الأمر فيها كـ " حتام " و " إلامَ " ؛ لأن " حتى " حرف ، وكذلك " إلى " ، والحرف لا يستقل بنفسه ، ولا ينفصل مما بعده ، فتنزلا منزلة الكلمة الواحدة ، فجاز إسكانها .

وأما : " مجئ " ، و " مِثْل " فإنهما اسمان منفصلان مما بعدهما ، وصار " ما " بعد حذف الألف على حرف واحد ، فكرهوا ذلك ، فألحقوه الهاء ، وقالوا : " مجئ مه " و " مثل مه " ؛ ليقع السكت عليه ، ولا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء .. " .

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٢٠ ، ٣٢١ وشرح الشافية للرضى ٢/٢٩٦ ، ٢٩٧ ، والتكملة لأبى على / ٢٠١ .

....

قلت : لأن الاسم المجرور ، امتزج بالجار ، فصارا جميعا بمنزلة كلمة واحدة ، ولاكذلك المضاف [إليه](١) مع المضاف . وقد قرره أبو سعيد ، فقال : " .. "مثل م أنت" لم يكثر فى كلامهم ، وقد يتكلم بها مفردة من "ما" وغيرها ؛ لأنه يجوز أن تقول : "جئت مجيئا ، وما رأيت لك مثلا " ، والحروف لاتنفرد ، فلما كانت الحروف محتاجة إلى مابعدها حاجة لازمة ، كان جعلها ومابعدها بمنزلة شئ واحد ، أولى وألزم .

ولما كانت كذلك ، صارت كلمة قائمة على أكثر من حرف واحد ، فجاز إدخال "الهاء" واسقاطها ، وكان إثباتها أجود .

ومابعد " مجئ " و " مثل " حرف قائم بنفسه ، غير مختلط بما قبله ، فإذا حذفت الألف ، بقيت " الميم " وحدها ، فاحتاجت إلى " الهاء " ضرورة .

وانما شبهوا " مجئ " ، و " مثل " ، وماجرى مجراهما (٢) ، إذا أضيف إلى " ما " الاستفهامية ، بحروف الجر ؛ لأن الأسماء تجر مابعدها [كما أن الحروف تجر مابعدها](٣) ، فكانت " الهاء " لها لازمة فى الوقف ؛ لما ذكرت لك ؛ وليفرق بينها وبين الحروف "(٤).

---

١) زيادة يتم بها المعنى .
٢) فى المخطوطة [مجراها] وهو تحريف ، والصواب ما أثبته ؛ لصوابه نحويا .
٣) مابين الحاصرتين سقط من المخطوطة ، وثبت فى شرح السيرافى ، وبثبوته يتضح المعنى .
٤) شرح السيرافى ٥/٤١٠ ، ٤١١ .

[تبدل النون الخفيفة ألفا عند الوقف]

(فصل)"٠٠ والنون الخفيفة تبدل ألفا عند الوقف ، تقول في نحو قوله تعالى : "لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ" :
لَنَسْفَعَا ٠ قال الأعشى : ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٠٠ ولاتعبدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُــدَا
وتقول في "هل تضربـن ياقوم" : "هل تضربون" بإعادة واو الجمع ٠٠"

قوله : (والنون الخفيفة تبدل "ألفا" عند الوقف) ٠

اعلم أن النون المؤكدة ، إذا كانت خفيفة ، وكان قبلها فتحة ، قلبت "ألفا" في الوقف ؛ وذلك لأنها في هذه الحالة ، شبيهة بالتنوين ؛ لأنها مثله ، في كونه : نونا ساكنة في آخر الكلمة بعد حركة ٠

فإن لم يكن قبلها فتحة ، وجب حذفها ، وقد سبق — في مباحث الحروف(١) — الكلام في هذه النون مستقصى ٠

والمذكور من صور إبدال الألف من النون الخفيفة صورتان :

أولهما : قوله تعالى : "لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ"(٢).

الشاهد فيه : أنه إذا وقف على هذه النون ، أبدل منها ألف ؛ لسكونها ، وانفتاح ماقبلها ٠

وثانيهما : قول الأعشى :

فَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَاتَقْرَبَنَّهَــــا ٠٠ وَلَاتَعْبُــدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُــدَا(٣)

"الشاهد فيه : إدخاله النون الخفيفة على "اعبد" الذي هو فعل الأمر ٠

وقوله : (فَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ) ، يريد : أن الميتة محرم أكلها ، وانما ذكر مايدعو إليه النبي عليه السلام ، وكان مدحه بهذه القصيدة ، وذكر فيها ماجاءت به الشريعة ، وأراد أن يلحق به ويسلم ، فمنعته قريش ، والبيت في شعره :

فَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَاتَقْرَبَنَّهَــــا ٠٠ وَلَاتَأْخُذَنْ سَهْمًا حَدِيدًا لِتَفْصِــدَا
وَذَا النُّصُبَ الْمَنْصُوبَ لَاتَنْسُكَنَّــهُ ٠٠ وَلَاتَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُــدَا(١) /٣٥٣/أ

---

١) ينظر : ص ٤٣١ ومابعدها من التحقيق.
٢) سورة العلق ، من الآية /١٥ : "كلا لئن لم ينته لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ" ٠
٣) سبق توضيح هذا البيت ص ٤٣٥ من التحقيق ٠
٤) روى البيتان في الديوان / ١٣٧ هكذا :
فَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَاتَأْكُلَنَّهَــــا ٠٠ وَلَاتَأْخُذَنْ سَهْمًا حَدِيــدًا لِتَفْصِــدَا

. . . .

وكان بعضهم يأخذ سهما يفصد به الناقة ، ويشرب دمها ، وهذا كان يفعل إذا قل اللبن ، فحرم الله — عز وجل — عليهم الدم ، إلا عند الضرورة .

والنُّصُب: حجر ، [كانوا][1] ينصبونه ، ويذبحون عنده لآلهتهم[2].

[ويقال][3] : نسك ، ينسك : اذا ذبح على وجه القربة[4].

والمعنى : لاتذبح ذبيحة ، تتقرب بها الى [الأصنام][5] . وأراد : لاتنسكن عنده ، فعدى الفعل اليه ، والمعنى واضح[6]" .

= وَذَا النُّصُبَ المنصوبَ لاتَنْسُكَنَّهُ ∴ ولاتعبدِ الأوثانَ واللهَ فاعبُدَا

أما في الصحاح (نصب) ١/٢٢٥ فقد ورد البيت الثاني هكذا :

وَذَا النُّصُبَ المنصوبَ لاتَنْسُكَنَّهُ ∴ لِعَاقِبَةٍ واللهَ رَبَّكَ فاعْبُدَا

١) سقط من المخطوطة .

٢) الصحاح (نصب) ١/٢٢٥: " والنُّصْبُ : مانُصِبَ فَعُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ تعالى . وكذلك : النُّصُبُ بالضم ، وقد يحرك : .. والجمع : الأَنْصَابُ ".

٣) سقط من المخطوطة .

٤) الصحاح (نسك) ٤/١٦١٢ .

٥) فى المخطوطة [الأصناف] وهو : تحريف ، والتصويب من شرح ابن السيرافى .

٦) اعتمد صاحب العرائس — فى بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى — على شرح ابن السيرافى لأبيات الكتاب ٢/٢٢٢ ، ٢٢٣ . ولم يشر الى ذلك

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالقاهرة
الدراسات العليا
قسم اللغويات

عرائس

المحصل من نفائس المفصل

المجلد الرابع – للفخر الرازي المتوفى ٦٠٦هـ

دراسة وتحقيق

رسالة لنيل درجة العالمية (الدكتوراة)

إعداد

أحمد محمد عبد النعيم

إشراف

أ. د. إبراهيم عبد الرزاق البسيوني

أ. د. صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم

الجزء الثاني

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

(ومن أصناف المشترك : القســــم)

[معنـاه _ الغرض منه]

" ويشترك فيه : الاسم ، والفعل ، وهو : جملة فعلية ، أو اسمية ، تؤكد بها جملة موجبة ، أو منفية ، نحو قولك :

" حلفت بالله ، وأقسمت ، وآليت ، وعلم الله ، ويعلم الله ، ولعمرك ، ولعمر أبيك ، ولعمر الله ، ويمين الله ، وأيمن الله ، وأيم الله ، وأمانة الله ، وعلى عهد الله لأفعلــــن ، أو لا أفعل " .

ومن شأن الجملتين أن تتنزلا منزلة جملة واحدة ، كجملتى الشرط والجزاء .

ويجوز حذف الجملة الثانية _ ههنا _ عند الدلالة ، جواز ذلك ثمة .

فالجملة المُؤَكَّدُ بِهَا ، هى : القسم ، والمؤكَّدَةُ ، هى : المقسم عليها ، والاسم الذى يلصق به القسم ؛ ليعظم به ، ويفخم ، هو : المقسم به " .

المتن : قوله : (ومن أصناف المشترك .. إلى قولك : والباء لأصالتها ..)

التفسير : اعلم أن القسم ، قد يكون بجملة فعلية ، وقد أورد المصنف خمس جمل ، وهى قوله : (حلفت بالله ، وأقسمت بالله ، وآليت بالله ، وعلم الله ، ويعلم الله) .

وقد يكون بجملة اسمية ، والمذكور منها ثمانية :

(لعمرك ، ولعمر أبيك ، ولعمر الله ، ويمين الله ، وأيمن الله ، وأيم الله ، وأمانة اللــــه ، وعلى عهد الله).

وقد سبق شرح مايحتاج إلى شرحه ، من هذه الكلمات ، فى موضعه .

قال عبد القاهر : " إذا قلت: "لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ " ، فـ "عَمْرُكَ" : مبتدأ ، وخبره : محذوف ، والتقدير : لعمرك قسمى ، فهذا جرى(1) مجرى قولك : " أقسمت بعمرك(2) " . واللام : لام الابتــداء .

وَالْعَمْرُ ، وَالْعُمُرُ ، وإن كانا متفقين فى المعنى ، فلا يستعمل فى اليمين إلا بالفتح ؛ لأن ذلـك يجرى مجرى المثل [و](3) فى الاختصاص ضرب من تغيير اللفظ ، لتغيير المعنى .

وكذا إذا قلت : "عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ " ؛ لأن " عَهْدَ اللَّهِ " : مبتدأ ، و "على" :

---

1) فى المقتصد [يجرى].
2) فى المخطوطة [لعمــرك] وهو : تحريف .
3) سقط من المخطوطة ، وثبت فى المقتصد ، وبه يستقيم الكلام .

. . . .

خبره مقدم عليه ، كأنك قلت: "عهد الله يجب على" ، ثم تنزل هذا الكلام منزلة قولك : "أحلف بالله ".

ويكون هذا بمنزلة قولك : "فى الدار زيد " فى أن " زيدا "، يرتفع بالابتداء ، ويكون الظرف خبره .

ويجوز أن يكون على مذهب " أبى الحسن " مِثْلَ : " أحلف بالله " فى كونه جملة من : الفعل ، والفاعل ؛ لأنه يرفع الظاهر بالظرف ، فكأنه[1] قال : " يجب على عهد الله "، و "أيمن الله " بمنزلة " لعمرك " فى أنه : مبتدأ ، محذوف الخبر ، كأنه قال : " أيمن الله يمينى " . . " (٢).

قوله : (. . لأفعلن . .) ، إذا أكدت بكل واحدة من هذه الجمل الثلاثة عشر ، جملة موجبة .

قوله : (. . لا أفعل . .) ، إذا كان المؤكد بها جملة منفية .

قوله : (ومن شأن الجملتين أن تنزلا منزلة جملة واحدة ، كجملتى الشرط والجزاء) .

اعلم أن القسم ، لما كان موضوعا على أن يؤكد به كلام ، لم يجز الاقتصار عليه ، فلا تقول: " أحلف بالله " وتسكت ، بل [لابد وأن][3] تأتى بالمقسم عليه ، فتقول: " أحلف بالله لأفعلن " ؛ لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط[4]، وانما قصدت أن تخبر بأمر آخر : موجب ، نحو : "لأفعلن " ، أو منفى ، نحو : " لا أفعل " ، إلا أنك أكدته ، ونفيت عنه الشك ، بأن أقسمت عليه .

فلهذا قال المصنف فى تعريف القسم : (هو جملة ، يؤكد بها جملة) ، وشبهه بالشرط ، من حيث إنك لو قلت : " إن تضرب " ، لم يجز السكوت عليه ؛ لأنه جعل شرطا ، والشرط لا يتم إلا بالجزاء .

فلما كان كذلك جرت الجملة التى هى شرط ، مجرى الخبر الواحد ؛ لأنها تقتضى الجواب ، ويستحيل تعريها منه بكل وجه ، كما يستحيل تعرى المخبر عنه من الخبر ،

---

١) فى المخطوطة [فلأنه] وهو تحريف ، والتصويب من المقتصد .
٢) المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٨٠٣ ، ٨٠٤ (رسالة) .
٣) دأب الشارح على استعمال هذا التعبير ، والتعبير السليم [لابد أن] بدون ذكر الواو .
٤) فى المخطوطة [فقد] وهو : تحريف ؛ لأنه لا يتناسب مع المعنى .

فلم يجز أن تقول: "إن تضرب" حتى تتبعه الجزاء ، فتقول : "أضرب" .

ولا يجوز أن تقول : " أحلف بالله " ، حتى تقول: " لأفعلن " ، كما لم يجز أن تقول :

"زيد" قاصدا الإخبار ، حتى تقول: " منطلق " .

قوله : (ويجوز حذف الجملة [1] الثانية — ههنا — عند الدلالة ، جواز ذلك ثمة)

اعلم أنه لما ذكر أنه لابد في القسم من جملتين ، وأنهما بمنزلة جملة واحدة ، كما قررناه ، قال بعده :

ويجوز حذف الجملة الثانية عند الدلالة ، كما يجوز حذف الشرط عند قيام دليل على إرادته .

وقد سئل [بعض] [2] الأدباء : في أي موضع يكون السكوت فيه أفصح من النطق ؟

فقال : السكوت بعد ذكر الشرط عن ذكر الجزاء .

قوله : (فالجملة المؤكد بها ، هي : القسم ..) . يريد : الجملة الأولى .

قوله : (والمُؤَكَّدَةُ ، هي : المقسم عليها ..) . وهي : الجملة الثانيـــة .

قوله : (والاسم الذي يلصق به القسم ؛ ليعظم به ، أو يفخم ، هو : المقسم به) .

هو: " لفظ الله ، وعهد الله ، وأمانته " ، ونحو ذلك .

مثال ذلك : " أَحْلِفُ بِاللهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ " ، فقولك : " إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ " ، هو : الجملة المقسم عليها . وقولك : " أحلف بالله " ، هو : القسم الذي أكدت به " إِنَّ زَيْدًا قائم " .

والمقسم به : اسم الله عز وجل .

وكذلك كل اسم ذكر في قسم لِيُعَظِّمَ الْقَسَمَ بِهِ فهو : المقسم به [3].

———

1) سقط من ابن يعيش ٩٠/٩ والمفصل المطبوع / ٣٣٤ .
2) في المخطوطة [بعد] وهو : تحريف ؛ لإخلاله بالمعنى .
3) لقد أجمل الشارح — هنا — الكلام على غير عادته ، مما جعل عبارته يشوبهـا الغموض ، ولقد وضح ابن يعيش ٩٣/٩ عبارة المصنف في كلمات مفهومة حيث يقول: ".. قوله : (فالجملة المؤكد بهـا هي القسم) إلى آخر الفصل ، يريـد : أن الغرض من القسم التأكيد ، وهو يشتمل على ثلاثة أشياء :
أ — جملة مُؤَكِّدَة . ب — وجملة مُؤَكَّدَة . ج . واسم مقسم به .

....

....

= فالجملة الأولى هى : (أقسم ، وأحلف) ونحوهما من : (أشهد ، وأعلم) وهى الجملة المؤكدة ، وكذلك : (لعمرك الله ، وأيمن الله)٠
والجملة المؤكدة : هى الثانية المقسم عليها ، فإن كانت فعلا ، وقع القسم عليه ، نحو : (أحلف بالله لَتَنْطَلِقَنَّ)٠
وإن كان الذى تلقاه حرفا بعده اسم وخبر ، فالذى يقع عليه القسم فى المعنى الخبر، كقولك: (وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ ، وَاللَّهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ) ، فالقسم يؤكد الانطلاق والقيام دون زيد ٠
وأما المقسم به فكل اسم من أسماء الله تعالى ، وصفاته ونحو ذلك مما يعظم عندهم ، نحو قوله :
فَأَقْسَمْتُ بِالْبَيْتِ الَّذِى طَافَ حَوْلَهُ ٠٠ رِجَالٌ بَنَوْهُ مِنْ قُرَيْشٍ وَجُرْهُمِ
لأنهم كانوا يعظمون البيت ، وقد نهى النبى عليه السلام أن يحلف بغير الله سبحانه وتعالى ٠
وقد ورد القسم فى الكتاب العزيز بمخلوقاته كثيرا ، تفخيما وتعظيما لأمر الخالق ، فإن فى تعظيم الصنعة تعظيم الصانع ٠٠"٠

[أكثروا التصرف في القسم لكثرة دورانه في كلامهم]

(فصل) " ولكثرة القسم في كلامهم ، أكثروا التصرف فيه ، وتوخوا ضروبا من التخفيف ، من ذلك: حذف الفعل في " بالله " والخبر في " لعمرك " وأخواته .

والمعنى : " لعمرك ما أقسم به " ، و " نون " أيمن ، وهمزته في الدرج ، ونون : " من ، ومن "، وحرف القسم في : " الله ، والله " بغير عوض ، وعوض في : " ها الله ، وآلله " ، و " أفألله "، بالابدال عنه " تاء " في : "تالله " ، وإيثار الفتحة على الضمة التي هي أعرف في : "العمر" ..".

قوله : (ولكثرة القسم في كلامهم ، أكثروا التصرف فيه ، وتوخوا ضروبا من التخفيف ..).

قال الجوهري : " تقول : وَخَيْتُ وَخْيَكَ ، أي قَصَدْتُ قَصْدَكَ " (١).

والمعنى : أن القسم لما غلب دورانه على ألسنتهم ، وكثر استعمالهم إياه ، طلبوا تخفيفه ؛ لأن تخفيف ماكثر استعماله مطلوب لهم .

قوله : (ضروبا من التخفيف) . يريد به : التخفيف بالحذف ، والتعويض ، والإبدال ، والإضمار، والتخصيص ، وسيأتيك كل في موضعه مفصلا .

والمذكور من صوره إحدى عشرة :

الأولى: حذف الفعل المتعدي إلى الاسم المقسم به ، بحرف الجر ، استغناء بدلالة "الباء" عليه ، تقول: " أحلف بالله لأفعلن " ، ثم تخفف ، وتحذف الفعل ، فتقول : "بالله لأفعلن".

و " الباء " لما كانت أصل حروف القسم ، جاز دخولها على الاسم المقسم به في حالتي ظهور الفعل وحذفه ، بخلاف بقية حروف القسم ، كما ستعرفه .

الثانية : حذف الخبر من الجمل الاسمية ، تقول : " لعمرك لأفعلن " ، والأصل : " لعمرك ما أقسم به " ، فاللام المفتوحة: لام الابتداء ، و "عمرك" : مبتدأ ، و "ما أقسم به " : هو الخبر، لكنهم أوجبوا حذف الخبر في هذا ونحوه من اللفظ . وقد سبق مثله في مباحث خبر المبتدأ (٢) .

قال في الحواشي : " لعمرك " كأنه : " لعمرك ما أقسم به " فالضمير هو الملصق به ، وهو : راجع إلى " ما " ، و " ما " عبارة عن قولك: " لعمرك " ، وحذف هذا المقدر واجب (٣).

---

١) الصحاح (وخى) ٦ / ٢٥٢٠.

٢) عرائس المحصل ، المجلد الأول / ١٩٦ (رسالة).

٣) لم أعثر عليه في الحواشي ، وينظر : ابن يعيش ٩/ ٩٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٢٣ والتبصرة للصيمري ١/ ٤٤٧ (مطبوع).

. . . .

الثالثة : حذف النون من " أيمن " ، تقول : " أيم الله لأفعلن " ، فتحذف النون التي هي لام الكلمة [١]. وفيها لغات ، سبق نقلها [٢].

وقد اختلف في أنها جمع " يمين " ، أم لا ، كما يرد عليك بيانه .

الرابعة : حذف الهمزة من " أيمن " في حال الدرج ، تقول : "ويمن الله لأفعلن " ، وإنما خص الحذف بحال الوصل ؛ لتعذر الابتداء بالحرف الساكن ، وقد اختلفوا في هذه الهمزة :

أ — فذهب " سيبويه " إلى أنها همزة وصل [٣].

ب — وزعم " الفراء " أنها همزة قطع . . . [٤]

ومنشأ الاختلاف أن " سيبويه " قال :

هي مشتقة من " اليمن " ، ساكنة الأول ، فاجتلبت همزة الوصل ، توصلا إلى الابتداء بالحرف الساكن ، كما جئ بهمزة الوصل في الأسماء التي وضعت ساكنة الأول ، نحو : "امرئ ، واسم ، وابن ".

---

١) يقول الصيمري في التبصرة ٤٤٨/١ : " وقد تحذف النون منه ، فيقال : (أيم الله لأفعلن) . . " . وينظر : الكتاب ٥٠٢/٣ والمقتضب ٣٢٩/٢ وابن يعيش ٩٣/٩ وشرح الكافية للرضي ٣٣٥/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٣٢٣/٢ .

٢) ينظر : ص ٧٢ من التحقيق ، وما ذكره الشارح — هنا — يؤكد أنه تعرض لـ : (أيمن) ، وبين ما فيها من لغات ، لكن هذا سقط من المخطوطة ، وإلا فما معنى قوله : (وفيها لغات سبق نقلها ؟) .

٣) يقول سيبويه ١٤٨/٤ : " ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في (أَيْم ، وأيمن) ، لما كانت في اسم لا يتمكن تمكن الأسماء التي فيها ألف الوصل ، نحو : (ابن ، واسم ، وامرئ) ، وإنما هي في اسم لا يستعمل إلا في موضع واحد ، شَبَّهتها — هنا — بالتي في (أل) فيما ليس باسم ؛ إذ كانت فيما لا يتمكن تمكن ما ذكرنا ، وضارع ما ليس باسم ولا فعل .
والدليل على أنها موصولة قولهم : (ليمن الله ، وليم الله) . . " .
كما يقول في ٥٠٣/٥ : " . . وزعم يونس أن ألف (أيم) موصولة . . وكذلك : (أيمن) . . " .

٤) بين ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٣٢٤/٢ أن الزمخشري — في المفصل — قد أشار إلى رأي الفراء الذي يزعم أن همزة (أيمن) همزة قطع ، حيث يقول : " . . وإنما الذي أشار إليه مذهب "الفراء " فإنه يزعم أنها جمع لـ : (يمين) فهمزته همزة (أفعل) الذي للجمع ، وهي قطع . . " .

. . . .

وزعم " الفراء " أنها جمع " يمين " ، ووزنها " أَفْعُل "

إذا عرفت هذا ،فلقائل أن يقول : ماذكره المصنف ، إنما يستقيم على معتقد "الفراء "،ولا يتجه على مذهب " سيبويه " ، فإن حذف همزة الوصل ، ليس من خصائص القسم ، وإنما هو قياس في الوصل في كل كلام .

قال عبد المجيد : إنما حسن حذف هذه الهمزة في الدرج ، وإن كانت همزة قطع ؛ لأنها شابهت همزة الوصل في كثرة الاستعمال .

والى هذا ذهب " ابن كيسان ، وابن درستويه "(١).

---

١) يقول ابن يعيش ٩٥/٩ : " .. وذلك من مذهب الكوفيين في أن الكلمة جمع ، وأن الهمزة قطع ، وانما وصلت لكثرة الاستعمال ، وهو رأى ابن كيسان ، وابن درستويه ، وليس الأمر عندنا كذلك .. ".
والواقع أنه حدث خلاف بين البصريين والكوفيين في أصل همزة (أيمن الله) ، هل هي للوصل ، أم للقطع ؟وهل الكلمة مفردة أو جمع ؟ :
فذهب الكوفيون إلى أن قولهم ــ في القسم ــ (أيمن الله) جمع (يمين) وهمزته للقطع .
وذهب البصريون إلى أنه ليس جمع (يمين) ولكنه اسم مفرد مشتق من (اليمن) وهمزته للوصل .
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن (أيمن) جمع (يمين) أنه على وزن (أَفْعُل)،وهو وزن مختص به الجمع ، ولا يكون في المفرد ، يدل عليه أن التقدير في قولهم : (أيمن الله) أى : على أيمن الله ، أى :أيمان الله على فيما أقسم به ، وهم يقولون في جمع (يمين) : (أيمن) .
ثم قالوا : الأصل في همزة (أيمن) أن تكون همزة قطع ؛ لأنه جمع ، إلا أنها وصلت لكثرة الاستعمال ، وبقيت فتحتها على ماكانت عليه في الأصل .
أما البصريون : فقالوا : إنه لو كان جمع (يمين)لوجب أن تكون همزته للقطع ، فلما وجب أن تكون همزته للوصل ، دل على أنه ليس بجمع (يمين). ثم قالوا : إن وزن (أَفْعُل)لايختص بالجمع ، بل يأتي للمفرد ،فانهم قالوا : (رَصَاصُ آنُك) وهو الخالص ، وقالوا : (أَسْنُمَة) اسم موضع .
والشارح المحقق أشار إلى الخلاف في هذه المسألة ، لكنه لم يوضح لنا مع أى الفريقين هو .
لكنى أرجح مذهب البصريين في أن همزة (أيمن) همزة وصل ؛ لأنها مثل همزة لام التعريف ، وكما لاتثبت همزة لام التعريف في الوصل ، فكذلك همزة (أيمن) .
ولقد عقد أبو البركات مسألة (٥٩) في كتابه الانصاف ٤٠٤/١ ومابعده ، وبين الخلاف بين الكوفيين والبصريين مرجحا مذهب البصريين .

===

. . . .

[قوله : (ونون " مِن " وَ " مُن " ٠٠)يريد : بكسر الميم وضمها ٠

الخامسة : حذف نون "من" في قولك : "من ربي" ، وفي "من" هذه مباحث تأتيك في هذا الفصل](١) ٠

السادسة : حذف حرف القسم من اللفظ ، تقول : "بالله لأفعلن" فإذا حذفت الباء الجارة ، جاز في الاسم الذي كان مجرورا بها : الجر ، والنصب جميعا ، قال : انهم ينوون "الباء" في قولهم : "اللهِ" بالجر ، وفي قولهم : "اللهَ" بالنصب ، ففي المنصوب : يحذفون ، ويوصلون ، وفي المجرور : يقدرون "الباء" ٠

قال أبو سعيد : "وقد يحذف حرف الجر من المقسم به ، فينتصب ؛ لأنه لما حذف حرف الجر ، وصل الفعل المقدر ، فنصب ، كما تقول : "تعلقت بزيد" ، و "تعلقت زيدا" "(٢).

الشاهد : أنه حذف حرف الجر من غير عوض ، لأجل التخفيف ٠

السابعة : حذف واو القسم ، مع التعويض في نحو قولهم : "هَا اللَّه" ، وفيها لغتان : إثبات الألف ، وحذفها ، وسيأتيك بيانه فيما بعد(٣).

والذي يدل على أن "ها" بدل من الواو ، أنهم لا يجمعون بينهما ، فلا يقولون : "ها والله" ، وكذلك لا يقولون : "وها الله" ، فلا يقدمون واو القسم ، ولا يؤخرونها معها(٤).

= وينظر : المقتضب ٢/ ٣٢٩ والتخمير ٢ ورقة ٢٠٣ وابن يعيش ٩/ ٩٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٢٤ وشرح الألفية للمرادي ٥/ ٢٧٣ والأشموني ٤/ ٢٧٦ والتصريح ٢/ ٣٦٥٠

١) مابين الحاصرتين جاء مضطربا في المخطوطة ، حيث قدم [الخامسة : حذف نون " من " ٠٠ في هذا الفصل] على [قوله : (ونون "من" ٠٠)٠٠ وضمها] والصواب ما أثبته ؛ لاتساقه مع سياق الكلام ٠
وينظر : ص ٦٠٢ من التحقيق ٠

٢) شرح السيرافي ٤/ ٦٣٧٠

٣) ينظر : ص ٦١٦ من التحقيق ٠

٤) يقول الصيمري في التبصرة ١/ ٤٤٦ : "وتقول : (إي ها اللهِ لقد كان كذا) ، يريد : إي والله ، تجعلها ـ ههنا ـ عوضا من الواو ، ولا يجوز اجتماعهما ٠ والنطق بها على وجهين :
منهم من يحذف الألف من اللفظ لالتقاء الساكنين ، فيقول : (ها لله) مثل : (والله)٠
ومنهم من يثبت الألف مع وجود الساكن بعدها ؛ لأنه مدغم ، فيقول : هَا اللَّهِ) على قياس (دَابَّة ، وضَالّ) وما أشبه ذلك ٠٠ "٠
وينظر : المغني ٢/ ٣٤٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٢٤ وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٣٥٠

الثامنة : قولهم : " آلله لتفعلن ؟ " .

الشاهد فيه : أنهم جعلوا ألف الاستفهام عوضا من " الواو " بدليل أنهم لا يذكرون الواو معها ، فلا يقولون : " آوالله ؟ " ، ولا : " وآلله ؟ "

فلا يقدمون " الواو " على هذه الهمزة ، ولا يؤخرونها .

التاسعة : قولهم : " أفالله لتفعلن ؟ " .

الشاهد فيه : أن " الفاء " الواقعة بعد همزة الاستفهام عوض عن " واو " القسم ، ولابد من قطع الألف في اسم الله تعالى ، و " الفاء " عاطفة ، ولا تكون إلا بعد كلام سابق ، كما سنبينه فيما بعد .

قال أبو سعيد :

" إذا كان مع ألف الاستفهام " فاء " ، استغنيت عن " واو " القسم ، فقلت : " أفالله لتفعلن ؟ " ، ولا تقول : " أفوالله " ، فتجمع بينهما " (١).

العاشرة : إبدال الواو " تاء " ، تقول : " تالله لأفعلن " ، وأصله : والله .

قال عبد المجيد : إنما أبدلوا التاء من الواو في مواضع :

فمنها : كان على " افتعل " ، كقولهم : " اتَّزَنَ ، واتَّعَدَ " وما يجرى مجراه ، وأصله : " اوْتَعَدَ ، واوْتَزَنَ " ؛ لأنه من : " وَعَدَ يَعِدُ ، ووَزَنَ يَزِنُ " .

ومنها قوله : " تُرَاثٌ ، وتُجَاهٌ " ، والأصل : " وُرَاثٌ ، ووُجَاهٌ " (٢).

---

١) شرح السيرافي ٤/٦٤٢ .

٢) يريد الشارح أن يقول : إن (التاء) في القسم بدل من (الواو) ، كما تكون بدلا منها في مواضع من العربية ، كقولك : (تجاه ، وتراث) ، وهذا هو ما يقوله الصيمري في التبصرة ١/٤٤٥ " أدوات القسم خمس : الباء ، والواو ، والتاء ، واللام ، ومن .
فأما الباء فهي الأصل في القسم ؛ لأنها تدخل على كل مقسم به ، ظاهرا كان أو مضمرا ، كقولك : (بالله لأفعلن ، وبه لأفعلن ، وبك لأفعلن ، قال الشاعر :
أَلَا نَادَتْ أُمَيْمَةُ بِاحْتِمَالِ ∴ لِتَحْزُنَنِي فَلَا بِكِ مَا أُبَالِي
والواو بدل من الباء ؛ لأنهما من مخرج واحد ، فهي تدخل على كل مظهر ، ولا تدخل على شئ من المضمرات ، تقول : (والله ، وزيد ، وحقك) ، ولا تقول : (وَكَ ، ولَا وَهُ) .
والتاء بدل من الواو ، كما تكون بدلا منها في مواضع من العربية ، كقولك : (تُجَاهٌ ، وتُرَاثٌ) ؛ لأنه من (الوجه ، ومن : ورثت) ، وكذلك : (تقوى ، وتقى) ؛ لأنه من (وقيت) ... " .
وهذا ـ أيضا ـ ما يقوله ابن يعيش ٩/٩٥ ، ٩٦ .

. . . .

الحادية عشرة : تعويض الفتحة عن الضمة في نحو : "العُمُر" ، تقول : "العَمْر" ، فيجوز التيسير بضم العين في اللغة الفصيحة ، والفتح جائز .

فإذا أقسمت به ، كان الأفصح فتح العين ، فتقول : "لَعَمْرُك لأفعلن" بفتح العين ،
وسيأتيك ما يتعلق بكل واحد من هذه المسائل من التفاريع والمباحث في موضعه .

— — — —

[الروابط التي تربط القسم بجوابه]

(فصل) " ويتلقى القسم بثلاثة أشياء : باللام ، وإنّ ، وحرف النفي ، كقولك :

" بالله لأفعلن ، وانك لذاهب ، ومافعلت ، ولا أفعل " .

وقد حذف حرف النفي في قول الشاعر :

تَا للَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ ....

قوله : (ويتلقى القسم) يريد : ويجاب القسم .

قوله : (بثلاثة أشياء : باللام ، وإنّ ، وحرف النفي) .

لقائل أن يقول : إنه جعل جواب القسم بأحد ثلاثة أشياء ، ونزل حرفي النفي ، وهما : " ما ، ولا " منزلة شئ واحد .

وهذا التأويل قائم بعينه في حرفي الإثبات ، وهما : اللام المفتوحة ، و " إنّ " المكسورة المشددة .

فالأجدر أن يقال : ويتلقى القسم بشيئين ، وينزل حرفا الإثبات منزلة شئ واحد .

أو يقال : ويتلقى القسم بأربعة أشياء (١).

قوله : (وقد حذف حرف النفي) .

اعلم أن " قد " - ههنا - للتقليل ، والمراد بحرف النفي ماذكره ، لاعموم حروف النفي .

ولقائل أن يقول : ظاهر كلام المصنف أنه يجوز حذف كل واحد من حرفي النفي (٢).

وذكر أبو سعيد خلافه ، فقال : إن اليمين لابد لها من جواب ، إذا كانت متقدمة ، وجوابها في الإيجاب باللام ، أو بـ " إنّ " ، وفي النفي : بـ " لا " ، أو بـ " ما " .

فأما الإيجاب ، إذا كان القسم على فعل ، فهو باللام .

فإن كان الفعل مستقبلا ، جعلت النون الخفيفة ، أو الثقيلة في آخر الفعل مع اللام التي في أوله ، فقلت : " وَاللَّهِ لَيَذْهَبَنَّ زَيْدٌ " ، و " وَاللَّهِ لَيَذْهَبًا زيد " .

[وإذا كانت اليمين على فعل ماض ، لم تدخل اللام ، فلا تقل : " وَاللَّهِ لَكَذَبْتَ " ، ولا " وَاللَّهِ لَكَذَبَ " .

---

١) الشارح محق في وجهة نظره ؛ لأن (اللام ، وإنّ) للإيجاب - هنا - كما أن (ما ، ولا) تفيدان النفي ، فتخصيصه (ما ، ولا) بحرفي النفي ، وجعلهما شيئا واحدا لامبرر له .

٢) في المخطوطة [حرف النفي] والصواب ما أثبته ؛ لأنهما حرفان لا حرف واحد .

....

ولم تدخل النون ؛ لأن النون فى غير القسم لاتدخل إلا على المستقبل ، دون الماضى ، والحال ، وإذا دخلت فى فعل القسم فهى _ أيضا _ المستقبل ، فلم يجز دخولها فيما لم تكن تدخل فيه .

وقال بعض أصحابنا : دخول النون فى القسم للفصل بين الحال والاستقبال ، وليس فى الماضى لبس يزيله دخول النون] (١) .

وتدخل اللام _ أيضا _ على الاسم ، فيكون مابعدها مبتدأ وخبر ، تقول : " والله لزيد خير منك " .

وإذا كان الجواب بـ " إنَّ " قلت: " وَاللَّهِ إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ " ، وإن شئت قلت : " وَاللَّهِ إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ " ، فأنت مخير بين إدخال اللام على خبر " إنَّ " وبين عدمه .

وأما الجواب فى الجحد بـ " ما " فقولك: " والله مازيد قائم " ، و " والله مايقوم زيد " ، فتدخل على مبتدأ وخبره تارة ، وأخرى / على فعل وفاعل ، ولا يجوز حذف " ما " من واحد منهما . ٣٥٤/أ

وأما " لا " فإنها تكون جواب اليمين إذا كانت فعلا ، كقولك : " والله لايخرج زيد " .

وقد يجوز حذف " لا " منها ، فتقول: " والله يذهب زيد " وأنت تعنى : لا يذهب .

واحتج " الصيمرى " على ذلك وقال : " ولا يجوز الحذف فى شئ من أجوبة القسم إلا فى " لا "

---

١) مابين الحاصرتين ورد فى المخطوطة مضطربا ومتناقضا مع كلام السيرافى ، هكذا : [وإذا كان الفعل ماضيا ، دخلت اللام ، ولاتدخل النون على الفعل الماضى ، تقول : " والله لكذب زيد " و " والله لكذبت ياعمرو "] والسيرافى لم يقل : إذا كان الفعل ماضيا دخلته اللام ، والتصويب من شرح السيرافى ٤ / ١٧ ، ١٨ .
ودخول اللام على الفعل الماضى دون " قد " قليل جدا ، كما أشار إلى ذلك ابن يعيش ٩ / ٩٦ .
ويقول " الصيمرى " فى التبصرة ١ / ٤٥٢ " .. ولاتدخل هذه اللام على الفعل الماضى إلا مع " قد " ، ولا يحسن حذف " قد " معها إلا فى الشعر ، كما قال امرؤ القيس :
حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ .:. لَنَامُوا فَمَا إنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِ
فالتقدير : لقد ناموا .
ولم يستعمل فى القرآن _ فيما علمت _ الا مع " قد " كقوله عز وجل :
" وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ " ، " وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ " .. " .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٢٥ وابن يعيش ٩ / ٩٧ .

. . . .

وحدها . أما اللام فإنها لو حذفت ، لحذف معها النون ، فكان يلتبس النفي بالإيجاب " .(١)

وأما " إنّ " فهي عاملة فيما بعدها ، وليست بفعل ، فلا يجوز أن تحذف ، ويبقى عملها ؛ لضعفها ، ولا أن تحذف ، ويبطل عملها ؛ لأنه تبطل بذلك الدلالة على القسم .

وكذلك " ما " لا تحذف ؛ لأنها عاملة في الاسم ، والخبر ، والعلة فيها كالعلة في " إنّ " فلم يبق غير " لا " .

فلذلك جاز حذفها ، ولم يجز حذف غيرها .. " (٢).

وقد نقل الزجاجي(٣) : أنه يجوز حذف " ما " ، إلا أنه قال : الأشهر حذف " لا " ، دون " ما " (٤).

وقد احتج المصنف على جواز حذف " لا " من اللفظ بما أنشده الهذلي :

[١٠٦] تا للهِ يَبقَى على الأيَّامِ مُبْتَقِلٌ .:. جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعٌ سِنُّهُ غَرِدُ(٥)

---

١) التبصرة ١/٤٥٣ ، ٤٥٤ يقول الصيمري : " واعلم أنه يجوز أن تحذف (لا) من جواب القسم ، ويكون الجواب عليها ، فتقول : (والله أقوم ، وواللهِ ذَهَبْتُ) ، بمعنى : واللهِ لا أقوم ، ولا ذهبتُ ، كما قال امرؤ القيس :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا .:. وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

أي : لا أبرح قاعدا " .

ولا يجوز الحذف في شئ من أجوبة القسم إلا في (لا) . وأما اللام فإنها لو حذفت ، لحذف معها النون ، فكان يلتبس النفي بالإيجاب .. " .

٢) التبصرة ١/٤٥٤ .

٣) الزجاجي : عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي ، [illegible] نسبة إلى الزجاج ، أصله من [illegible] ، ونزل ببغداد ، ولزم الزجاج حتى برع في النحو ، وصحب : [illegible] نفطويه ، وابن دريد ، وأبي بكر بن الأنباري ، والأخفش الصغير وغيرهم .

من تصانيفه : الإيضاح [illegible] الكافي ، [illegible] .

توفي بـ " طبرية " سنة ٣٤٠ هـ . وينظر : البغية ٢/٧٧ ونشأة النحو / [illegible] .

٤) ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٢/٣٣٦ يقول : " حذف حرف النفي جائز مع الجملة الفعلية ، ولا نسوغه مع الاسمية .. " .

أما ابن يعيش ٩/١٠٨ فيقول : " ولا يجوز حذف شئ من هذه الحروف إلا " لا " وحدها ، وإنما لم يجز غيرها ؛ لأن " إن " عاملة ، ولا يجوز أن تعمل مضمرة ؛ لضعفها .

ولم يجز حذف " ما " ؛ لأنها ـ أيضا ـ تكون عاملة في مذهب أهل الحجاز ، ولم يجز حذف اللام ؛ لأن ذلك يوجب حذف النون معها ؛ لأن النون دخلت مع اللام ، فلم يبق إلا " لا " فاعرفه " .

٥) من البسيط ، قاله : أبو ذؤيب الهذلي (ديوان الهذليين ١/١٢٤) والبيت من شواهد : الصحاح (بقل) ٤/١٦٣٧ وابن يعيش ٧/١١١ ، ٩/٩٦ ، ٩٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٥٢ واللسان (بقل) ١/٣٢٩ ونسبه لـ : مالك بن خويلد الهذلي .

. . . .

الشاهد : أنه حذف " لا " من اللفظ ، وهي مرادة ، والمعنى : لا يبقى .

قال الجوهري : " ابتقل الحمار : إذا رعى البقل "(١).

" والجون : الأسود ، وهو : من الأضداد "(٢).

وسراة كل شئ : ظهره ، ووسطه (٣).

قوله : (رباع سنه) . قال عبد المجيد يقال للذى يلقى رباعيته : رباع (٤).

وقوله : (غرد) . قال الجوهرى : " الغرد ـ بالتحريك ـ : التطريب فى الصوت والغناء ، يقال : غرد الطائر ، فهو غرد ، والتغريد .. والتغرد مثله (٥).. ".

والمعنى : أن الحمار الموصوف بجملة هذه الأوصاف يدركه الموت ، ولا يبقى .

ــــــ

---

١) الصحاح (بقل) ٤/١٦٣٧ .
٢) السابق (جون) ٥/٢٠٩٥ .
٣) السابق (سرا) ٦ / ٢٣٧٥ .
٤) السابق (ربع) ٣ / ١٢١٤ : " .. والرَّبَاعِيَةُ ، مثل الثمانية : السن التى بين الثَّنِيَّة والناب ، والجمع : رَبَاعِيَاتٌ .
ويقال للذى يلقى رباعيته : رَبَاعٍ مثال ثمانٍ .. ".
٥) السابق (غرد) ٢/٥١٦ .

[أدوات القسم]

(فصل) " وقد أوقعوا موقع الباء بعد حذف الفعل الذى ألصقته بالمقسم به أربعة أحرف:
الواو، والتاء، وحرفين من حروف الجر، وهما : "اللام، ومن" فى قولك :
" لله لايؤخر الأجل"، و " من ربى لأفعلن " وربما للاختصاص.
وفى " التاء، واللام "معنى التعجب، وربما جاءت " التاء " فى غير التعجب، واللام لاتجئ إلا فيه،
وأنشد سيبويه لعبد مناة الهذلى :

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ

وتضم ميم " مُنْ " فيقال : " مُنْ رَبِّى إِنَّكَ لَأَشِرٌ ".
قال سيبويه : ولاتدخل الضمة فى " مُنْ " إلا ههنا، كما لاتدخل الفتحة فى " لدن " إلا مع
"غدوة ".

ولاتدخل إلا على "ربى" ، كما لاتدخل "التاء " إلا على اسم الله وحده ، وكما لاتدخل
" أيمن " إلا على اسم الله ، والكعبة .
وسمع الأخفش من يقول : " مُن الله " ، و " ترىى " .

واذا حذفت نونها ، فهى ك " التاء " ، تقول : م الله ، و م الله ، كما تقول: "تالله ".
ومن الناس من يزعم أنها من " أيمن " . . " .

قوله : (وقد أوقعوا موقع الباء بعد حذف الفعل الذى ألصقته به أربعة أحرف : الواو ،
والتاء ، وحرفين من حروف الجر ، وهما : " اللام ، والباء " . .).

اعلم أن الاسم الموصول محله : الجر ، على أنه وصف للفعل .

قوله : (ألصقته) بإسكان "التاء" فيه ضميران :
أولهما: مرفوع ، مستتر ، مؤنث ، يرجع إلى " الباء " .
وثانيهما : منصوب ، بارز ، يعود إلى الفعل ، وإذا حذفت ، جاز دخول كل واحد من هذه
الأحرف الأربعة ، وسنذكر علة ذلك .
وقد أورد المصنف مثال الحرفين الأخيرين ، لاغير ، للاستغناء بما تقدم عن ذكر المثالين
المتقدمين .

الأول : قوله : "لله لايؤخر الأجل " .
الشاهد فيه : أن اللام الجارة ، دخلت على الاسم المقسم [به] (1) ؛ لأن فعل القسم
محذوف .

---

(1) زيادة يستقيم بها الكلام .

فان أظهرته ، ساغ دخول " الباء " ، وامتنع دخول " اللام " .

والعرب تستعمل هذه الكلمة للتحضيض عند المحاربة ، وكل أمر معضل .

الثاني : قولهم : " مُنْ رَبِّي لأُفْعَلَنَّ " ، والكلام فيه على نهج ماقبله ، إلا أن هذا الحرف لايدخل إلا على اسم واحد لاغير ، وهو : " الرب " ، ويتعلق به أربع مسائل ، يأتيك ذكرها فيما بعد (١).

قوله : (وربما للاختصاص ..) .

اعلم أنه لما ذكر أن هذه الأحرف الأربعة ، لاتقع موقع الباء ، إلا بشرط أن يكون الفعل محذوفا ، احتج على ذلك بأنهم فعلوا ذلك ؛ ليخلصوا اللفظ لعقد اليمين .

بيان ذلك أن " الباء " يستعمل معها الفعل ، كقولك : " مررت بزيد " ، ويترك معها ، كما في قولك : " بالله لأخرجن " .

وأما " الواو " وأخواتها ، فلا يستعمل معها الفعل ، كما يستعمل مع " الباء " ، والسبب في ذلك أنك إذا قلت : " حلفت بالله " احتمل أمرين :

أحدهما : أن يكون عقد يمين في الحال .

والثاني : أن يكون إخبارا عن يمين قد مضت .

فإذا أبدلوا " الواو " من " الباء " أخلصوا اللفظ لعقد اليمين .

ولما كان هذا غرضهم في الإبدال ، وجب أن يحذف معه ، حتى يحصل ذلك الغرض ، وعبارة " أبي سعيد " تدل على ماذكرناه ، فإنه قال :

إنهم أبدلوا " الواو " من " الباء " في القسم خاصة ، مع حذف الفعل ؛ لئلا يظن أن " الباء " في صلة غير الحلف ، إذ كانت الباء تكون في صلة أفعال كثيرة ، نحو : " كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ " ، و " ضَرَبْتُ بالسيف " ، و " الواو " مختصة بالحلف (٢).

---

١) ينظر : ص ٦٠٢ ومابعدها من التحقيق .

٢) شرح السيرافي ٤ / ٦٣٦ ومابعده ، وعبارته : " .. وأصل هذه الحروف الباء ، والباء صلة للفعل المقدر ، وذلك الفعل " أحلف " و " أقسم " ، أو ما جرى مجرى ذلك .
فإذا قال : " بالله لأضربن زيدا " فكأنه قال : " أحلف بالله " .
وجعلوا الواو بدلا من الباء ، وخصوا بها القسم ؛ لأنها من مخرج الباء ، واستعملوا الواو أكثر من استعمالهم الباء ؛ لأن الباء تدخل في صلة الأفعال في القسم وغيرها ، فاختاروا الواو في الاستعمال ، لانفرادها بالقسم .. " .

. . . .

قوله : (وفي " التاء " و " اللام " معنى التعجب) .

قال أبو سعيد : وقد ذكر النحويون : أن اليمين ، إذا كانت بـ " التاء " ، أو بـ " اللام " ففيها معنى التعجب[1]، وهذا منه إشارة أنه لا يعتقد ذلك[2].

قوله : (وربما جاءت " التاء " في غير التعجب ، و " اللام " لا تجيء إلا فيه ..) .

لقائل أن يقول : إن صاحب المشرق ، قال : إن التاء - أيضا - قد تجيء ، ولا يراد بها التعجب ، وهو ما نقله المصنف[3].

قوله : (وأنشد سيبويه لـ " عبد مناة الهذلي " ..) .

لقائل أن يقول : إن أبا سعيد نسبه إلى " أمية بن أبي عائذ "[4].

وقال عبد المجيد : البيت لمالك بن خويلد الخزاعي ، من هذيل - وفيه خلاف - وهو ثابت في ديوان شعره ، وأوله :

يَا مَيَّ إِنْ تَفْقِدِي قَوْمًا وَلَدْتِهِمُ ... أَوْ تَخْلِسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَّاسُ

عَمْرٌو وَعَبْدُ مَنَافٍ وَالَّذِي عَهِدَتْ ... بِبَطْنِ مَكَّةَ آبِي الضَّيْمِ عَبَّاسُ

---

1) شرح السيرافي ٤ / ٦٣٨ .

2) لا يفهم من عبارة السيرافي أنه لا يعتقد ذلك ؛ لأن نص عبارته في شرحه ٤ / ٦٣٧ :
" .. وفي التاء معنى التعجب ، وكذلك اللام تدخل في القسم للتعجب ، كقول أمية ابن أبي عائذ :
تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ .. البيت " .

3) ابن يعيش ٩ / ٩٩ يستشهد بقوله تعالى : " وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ " (الأنبياء / ٥٧) على مجيء التاء لغير التعجب قائلا :
" .. وربما جاءت لغير التعجب ، كقوله تعالى : " وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ " .. " .
لكن الزمخشري في كتابه الكشاف ٤ / ٦٤ يثبت أن التاء في الآية للتعجب قائلا :
" فإن قلت : ما الفرق بين الباء والتاء ؟ قلت : إن الباء هي الأصل ، والتاء بدل من الواو المبدلة منها ، وأن التاء فيها زيادة معنى وهو التعجب ، كأنه (إبراهيم عليه السلام) تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه ؛ لأن ذلك كان أمرا مقنوطا منه لصعوبته وتعذره .. " .
وهذا - أيضا - ما يقوله الصيمري في التبصرة ١ / ٤٤٥ : " .. (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) ففيه معنى التعجب مع اليمين ، وكذلك اللام لا تدخل إلا على اسم الله تعالى ، وفيها - أيضا - معنى التعجب واليمين .. " .
وينظر : المقتضب ٢ / ٣٢٣ .

4) شرح السيرافي ٤ / ٦٣٧ .

. . . .

يَا مَيَّ لَا يُعجِزُ الْأَيَّامَ مُبْتَـــرِكٌ ∴ فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَّامٌ وَفَـــرَّاسُ

يَحْمِي الصَّرِيمَةَ أُحْدَانُ الرِّجَالِ لَـهُ ∴ صَيْدٌ وَمُجْتَرِئٌ بِاللَّيْلِ هَمَّـــاسُ

[١٠٧] لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حِيَـدٍ ∴ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّـــانُ وَالْآسُ (١)

الشاهد فيه : أنه حذف "لا" من جواب القسم لفظا ، والمعنى: "لله لا يبقى على الأيام" (٢).

---

١) هذا البيت من البسيط ، ووقع في نسبته خلط عجيب ، فبينما نسبه سيبويه في الكتاب ٣/٤٩٧ لأمية بن أبي عائذ ، ونسبه الصيمري في التبصرة ١/٤٤٥ لأبي ذؤيب الهذلي ، أيضا نسب في اللسان (حيد) ٢/١٠٦٥ (ظيا) ٤/٢٧٧١ لمالك ابن خالد الخناعي الهذلي .
ويبدو أن كثيرا من العلماء لاحظوا هذا الخلط ، فأحجموا عن نسبته ، فالمبرد في المقتضب ٢/٣٢٣ لم ينسبه ، وكذلك صاحب الصحاح سكت عن نسبته ، وقال: قال الهذلي (حيد) ٢/٤٦٨.
أما ابن يعيش ٩/٩٩ فقال: "البيت لأمية بن أبي عائذ ، وقيل: لأبي ذؤيب ، وقيل: للفضل بن العباس الليثي يرثي قوما".
وكما وقع اضطراب في نسبته ، وقع اضطراب في روايته ، فرواية الكتاب والمغني (لله) ورواية البغدادي في الخزانة (تالله).
والبيت من شواهد : أمالي الشجري ١/٣٦٩ والمخصص ١٢/١١١ والمغني ١/٢١٤ وشرح الكافية للرضي ٢/٣٤٠ والهمع ٢/٣٢ ، ٣٩ والخزانة ٤/٢٣١ والأشموني ٢/٢١٦ والتبصرة ١/٤٤٦ برواية (لله ..) ثم قال الصيمري : ويروى: (تالله).

٢) وقع الشارح ـ هنا ـ في خلط عجيب ، فبينما يقول: (الشاهد فيه : أنه حذف "لا" من جواب القسم لفظا .. الخ .
عاد ـ بعد أن فرغ من شرح الأبيات ـ فقال : (فيما أنشده المصنف نظر من وجهين :
أولهما: أنه لو أورد البيت قبل قوله : (وربما جاءت ..) كان أجدر ...
وثانيهما: أن ما ذكره يدل على أن اللام قد يدخل في القسم للتعجب ...
والواقع أن المصنف استشهد بالبيت على حذف (لا) من جواب القسم لفظا كما زعم الشارح .
وما قاله المصنف سبقه به سيبويه ، حيث يقول ٣/٤٩٧ : "وبعض العرب يقول في هذا المعنى: (لله) فيجئ باللام ، ولا يجئ إلا أن يكون فيها معنى التعجب.
قال أمية بن أبي عائذ :
لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ ∴ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ".
وينظر : التبصرة ١/٤٤٥ وابن يعيش ٩/١٠٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٢٦ .

....

* ذو حيد ـ بكسر الحاء ـ يريد به : الوعل ، والحيد : مواضع تنتأ في قرنه .

ويروى : ذو حَيَد ـ بفتح الحاء ـ والرواية الأولى أجود ، وهي المختارة عند البصريين(١).

قال عبد الباقي : الحيد : اعوجاج في قرنه ،وقيل : القوة ، مصدر : حاد يحيد .

ويروى : حُيَّد : جمع : حَيْدَه ، ك : " حَيْضَة ، وحُيَّض " ، وهي : العقدة في قرنه(٢).

ويروى : ذو خَدَم : وهو البياض المستدير في قوائمه (٣).

والمشمخر : الجبل العالي(٤). والظَّيَّانُ ـ بالظاء المعجمة ـ ياسمين البر(٥)./ ٣٥٤/ب

والآس ـ ههنا ـ نقط من العسل ، تقع من النحل على الحجارة ، فيستدلون بها على مواضع النحل(٦).

والآس ـ أيضا ـ المشموم ، ولا تمتنع إرادته .

والمبترك : الأسد : والابتراك : الاعتماد .

والحومة : الموضع الذي يدور فيه الموت ، ولا يبرح منه (٧).

والزَّرَّام : الموت ، تقول : رَزَمَ الأسد يَرْزِمُ . وإذا برك الأسد على فريسته رَزَمَ(٨).

[وفَرَّاس : يَدُقُّ ما يصيده](٩) . والصَّرِيمَة : رملة فيها شجر .

أحماها : منع الناس من أن يدخلوها .

وأحدان الرجال : الذين يقول أحدهم : لا نظير لي في الشجاعة [والبأس](١٠) .

أي : يصيد المدلين بالشجاعة .

همَّاس : من الهمس ، وهو : الصوت الخفي ،يريد : أنه يخفي صوت وطئه حتى لا يشعر به .

---

١) هكذا يقول ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ١/ ٣٤٤.

٢) الصحاح (حيد) ٢/ ٤٦٧ : " .. والحيدة : العقدة في قرن الوعل ،والجمع حيود . وكل نتو في القرن والجبل وغيرهما حيد .. ".
وينظر : اللسان (حيد) ١/ ١٠٦٥ (ظيا) ٤ / ٢٧٧١.

٣) الصحاح (خدم) ٥/ ١٩٠٩.

٤) اللسان (ظيا) ٤ / ٢٧٧١.

٥) السابق (ظيا) ٤/ ٢٧٧١.

٦) المرجع السابق.

٧) السابق (حوم) ١/ ١٠٦١.

٨) السابق (رزم) ٣/ ١٦٣٨.

٩) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة ،وثبت في شرح ابن السيرافي ١/ ٣٤٥.

١٠) سقط من المخطوطة ،وثبت في شرح ابن السيرافي الذي اعتمد عليه الشارح في بيان المفردات وتوضيح المعنى .

. . . .

وقوله : "بمشمخر" فى موضع الصفة لـ "ذى حيد" ، و "به" فى موضع الصفة لـ: "بمشمخر".
و "الظيان" : فاعل .

ومعناه : أنه أقسم على أن الموت يدركه كل حى ، حتى هذا الوعل الجبلى الذى لا يدرك ، وهو على رأس جبل له مايرعاه ، ويشربه ، متحرجا من ذلك .

و "أحدان" : مبتدأ، و "صيد" خبره .

ومن نصب "أحدان" بـ : "يحمى" ، أى : منع السريعة أحدان الرجال ، كان "صيد" : مبتدأ ، و "له" خبره .

قوله : "مجترئ" : خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو مجترئ (١).

ولقائل أن يقول : فيما أنشده المصنف نظر من وجهين :

أولهما : أنه لو أورد البيت قبل قوله : (وربما جاءت ..) كان أجدر ؛ لأنه حجة على دعواه الأولى (٢).

وثانيهما : أن ماذكره يدل على أن اللام ، قد يدخل فى القسم للتعجب ، وليس فيه دلالة على أن اللام لاتجئ الا للتعجب (٣).

قوله : (وتضم ميم "مُنْ" ..).

اعلم أنه لما فرغ من الكلام فى "اللام" ، شرع فى أحكام "من" ، وحاصل ماذكر يرجع الى أربع مسائل :

المسألة الأولى : أن الميم فى قولك : "من ربى" فيها لغتان : الضم ، والكسر .
قال سيبويه : المضموم بمنزلة المكسور ، وانما ضموا فى القسم خاصة (٤).

---

(١) اعتمد الشارح فى شرح الأبيات ، وبيان الإعراب على شرح ابن السيرافى لأبيات الكتاب ١ / ٣٤٤ ومابعده ، ولم يشر الى ذلك .

(٢) دعواه الأولى : أن التاء واللام فيهما معنى التعجب .

(٣) الشارح ـ ههنا ـ غير محق فى وجهة نظره ؛ لأن اللام إذا دخلت على اسم الله فى القسم فلا تفيد إلا التعجب واليمين ، وقد ذكرت فى الصفحة السابقة ماقاله سيبويه ٣ / ٤٩٧ فى هذه المسألة ، كما يقول فى ٣ / ٤٩٨ : "فأما تا الله فلا تحذف منه التاء إذا أردت معنى التعجب . ولله مثلها إذا تعجبت ليس إلا".

(٤) الكتاب ٣ / ٤٩٩ وعبارته : "واعلم أن من العرب من يقول : "مُنْ رَبِّى لأفعلَنَّ ذلِكَ ، ومُنْ رَبِّى إِنَّكَ لأشِرٌ" يجعلها فى هذا الموضع بمنزلة "الواو" و "الباء" فى قوله : "واللّهِ لأفعلَنَّ". ولا يدخلونها فى غير "ربى" كما لا يدخلون التاء فى غير الله ، ولكن "الواو" لازمة لكل اسم يقسم به ، و "الباء". وقد يقول بعض العرب : "لله لأفعلن" كما تقول : "تاللّهِ لأفعلَنَّ". ولا تدخل الضمة فى "من" إلا ههنا ، كما لا تدخل الفتحة فى "لدن" إلا مع "غدوة" حين تقول : "لدُنْ غُدْوَةً إِلَى العَشِيِّ" ...".

. . . .

وقال بعضهم : " من ربى " مأخوذ من قولهم : " أيمن الله "[١].

قال أبو سعيد : والصواب ماقاله " سيبويه " ؛ لأنه لوكان من " أيمن " ؛ لوجب أن يقال : "مِنُ ربى " بضم النون ؛ لأنا نقول : " أيمن الله بضم النون "[٢].

والأشر : البطر ،تقول : بطر بنعم الله ، أى : كفرها [٣].

ولا يستبعد أن يختص بعض الأشياء بحكم فى موضع ، دون غيره ، ألا ترى أن مابعد "لدن " من الأسماء يمتنع نصبه ، إلا "غدوة " ، فإنها بعد "لدن " ، لاتكون إلا منصوبة .

وعبارة " سيبويه " :

" ولاتدخل الضمة فى "من " إلا ههنا ، كما لاتدخل الفتحة فى " لدن " ، إلا مع "غدوة " حين تقول : لدن غدوة إلى العشى "[٤].

ولايقال : لدن زيدا مال .

المسألة الثانية : أن حرف " من " — ههنا — لايدخل إلا على اسم واحد ، وهو "الربّ" سبحانه وتعالى ، نحو : قولهم : "مِنْ رَبِّى إِنَّكَ لَكَرِيمٌ "[٥].

وقد شبه المصنف " من " هذه ، فى أنها لاتدخل الا على اسم واحد معين من بين سائر الأسماء بمثالين :

أولهما : " التاء " المبدلة من " الواو " فى القسم ، فإنها لاتدخل الا على اسم الله تعالى وحده ، وقد جاء فى التنزيل : " وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ .."[٦].

---

١) يقول ابن الحاجب فى الايضاح ٢/ ٣٢٧ : " .. ومن الناس من يزعم أنها من "أيمن" ، من حيث دخلت على اسم الله ، كما تدخل " أيمن " .
ولو كانت مِنْ "مِنْ " لم تدخل على اسم الله ،كما لاتدخل "مِنْ " .. " .
وينظر : شرح السيرافى ٤/ ٦٤٠ ومابعده ، وابن يعيش ٩/ ١٠٠ .

٢) شرح السيرافى ٤ / ٦٤٠ .   ٣) الصحاح (أشر) ٢/ ٥٧٩ .

٤) الكتاب ٣ / ٤٩٩ .وقد سبق أن نقلت عبارته ص ٦٠٢ رقم ٤ من التعليق .

٥) يقول الصيمرى ١/ ٤٤٦ : " وأما (مِنْ)فلا تستعمل إلا فى قولك : (مِنْ رَبِّى) ، قالوا : (مِنْ رَبِّى إِنَّكَ لَأَشِرٌ) .
ومنهم من يضم الميم فيقول : (مُنْ رَبِّى) ليدل بذلك على اختصاصه بهذا الاسم دون غيره مما يحلف به " .
وينظر : الكتاب ٣ / ٤٩٩ وابن يعيش ٩ / ١٠٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٢٦ .

٦) سورة الأنبياء ، من الآية ٥٧/ : " وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ " .
وقد جاء فى المخطوطة [تالله ..] بدون الواو ، وهو تحريف ،والصواب ما أثبته .

....

ولو قلت : " تا لرحمن " ، و " تا لرحيم " ونحوهما من أسماء الله وغيرها لم يجز .

وثانيهما : " أيمن " ، فإنها لاتدخل إلا على أحد اسمين :

اسم الله تعالى ، والكعبة لاغير ، تقول : " أيمن الله لأحجن " ، و " أيمن الكعبة لأعتمرن " .

والمشابهة بين " من " ، وبين " التاء " آكد منه بينها ، وبين " أيمن " ؛ لاشتراك " من " و " التاء " في أن كل واحد منهما ، لايدخل إلا على اسم واحد بعينه .

قوله : (وسمع الأخفش [من يقول] (١) : " من الله " ، و " تربى " .)(٢).

اعلم أن هذا على خلاف حكم المسألتين المتقدمتين ، لكنه غير معتد به .

المسألة الثالثة : أن " من " إذا حذفت منها النون ، صارت نازلة منزلة التاء ، ولم تدخل على غير اسم الله تعالى ، كما أن التاء المبدلة من الواو كذلك .

ويجوز في " الميم " الكسر والضم ، تقول : " مِ اللهِ " بالكسر ، و " مُ الله " بالضم .

قوله : (كما (٣) تقول : [" تَاللهِ "](٤) ..) .

لقائل أن يقول : في كلام المصنف نوع إجمال ؛ لأن للتاء حكمين متغايرين :

أحدهما : دخولها على اسم الله تعالى .

والآخر : امتناع دخولها على غيره .

[فتشبيه](٥) الميم [بالتاء](٦) من غير ذكر الوجه الذي وقعت فيه المشابهة يحتمل

---

١) سقط عند ابن يعيش ٩/٩٩ والمفصل المطبوع / ٣٤٦ ولايترتب عليه اختلاف في المعنى .

٢) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٣٢٧ : " .. ودخول (مِنْ) على اسم الله تعالى لامانع له إلا من حيث الاستعمال ، على أنه قد سمع (مِنَ اللهِ) عن الأخفش .. " .
وينظر : حاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٠٦ .

٣) سقط من المخطوطة ، والكلام يتضح بإثباته .

٤) في المخطوطة [والله] والتصويب من كلام المصنف .

٥) في المخطوطة [فنسبة] وهو : تحريف ، والصواب ما أثبته ؛ لاتساقه مع المعنى .

٦) في المخطوطة [بالباء] وهو تصحيف ، والصواب ما أثبته ؛ لأن الكلام عن (التاء) .

....

أن يراد به التشبيه في الحكم الأول ،ويحتمل أن يراد به الثاني ،ومجموعهما ٠

وليس في اللفظ ما يدل على تعيين المراد ٠

المسألة الرابعة : اختلفوا في هذه الميم المفردة إلى ثلاثة أقوال:

أولها : ما اختاره المصنف ، وهو أنها محذوفة من حرف " من " ٠

وثانيها :أنها محذوفة من " يمين ".

وثالثها : هي محذوفة من " أيمن " ، وهذه اللغة بالضم أجدر ، كما أن اللغتين المتقدمتين بالكسر أولى ٠

ولقائل أن يقول: إن المصنف قد أهمل نقل القول الثاني ٠

[أصل حروف القسم الباء ، ولذلك تنفرد بأمـــور]

(فصل) " والباء لأصالتها تستبد بثلاثة أشياء :

بالدخول على المضمر ،كقولك : "بِهِ لأَعْبُدَنَّه " ، و "بِكَ لأَزُورَنَّ بَيْتَكَ " .

.... ∴ فَلاَ بِكَ مَا أُبَالِـــــــي

وظهور الفعل معها ،كقولك : "حَلَفْتُ بِاللَّهِ " ،والحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف، كقولك : "بِاللَّهِ لَمَّا زُرْتَنِي " ، وَ "بِحَيَاتِكَ أَخْبِرْنِي " ،وقال ابن هرمة :

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ ∴ هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ وَاقِفًا بِالْبَـــابِ

وقال :

بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ نُعْمَا ∴ .... " .

قوله : (والباء لأصالتها تستبد[1] بثلاثة أشياء ..).

قال الجوهري : تقول : " واستبد فلان بكذا ، أي : انفرد به " [2].

فنفرد كل واحد من هذه الأشياء الثلاثة بشرحه في ضرب :

الضرب الأول : في دخولها على المحلوف به ، إذا كان اسما مضمرا ، والمذكور من صـــوره ثلاث :

الأولى: قولك : "بِهِ لأَعْبُدَنَّه " .

اعلم أن مثل هذا يقال في جواب من قيل له : إني أخاف عليك من التقصير في عبـادة الله تعالى "، فيقول: "به لأعبدنه " .

الشاهد فيه : أن الباء دخلت على اسم مضمر ،راجع إلى ماسبق ذكره .

ولو أدخلت على هذا الاسم المضمر أحد الأحرف الأربعة ،الواقعة موقع الباء ،لم يجز.

قال أبو سعيد : " إذا أضمرت [اسم][3] الله قلت : بك لأجتهدن يارب ، وإذا ذكر اسـم الله تعالى ، وأردت أن تكنى ، قلت: به لألزمن المسجد ، كما تقول: بالله لألزمن المسجد"[4].

---

١) زاد ابن يعيش ٩/١٠٠ والمفصل المطبوع [عن غيرها] ولا يترتب عليه اختلاف فـــي المعنى .

٢) الصحاح (بدد) ٢/ ٤٤٤.

٣) سقط من المخطوطة .

٤) شرح السيرافي ٤/٣٧ وعبارته : " .. وقد تدخل " الباء " في ثلاثة مواضع مـــن القسم ،لاتدخلها " الواو "ولاغيرها : أحدها : أن تضمر المقسم ،كقولك: إذا أضمرت اسم الله : " بك لأجتهدن يارب " .

....

الثانية : قولك لمن تخاطبه : " بك لأزورن بيتك " .

الشاهد فيه : أن الكاف / هو المحلوف به ، وهو : اسم مضمر على حرف واحد كما ٣٥٥/أ
أن الضمير الغائب في الصورة الأولى ، كذلك ، وقد دخلت عليه الباء [دون](١) غيرها من
حروف القسم .

الثالثة : قول الشاعر :

[١٠٨] أَلا نادَتْ أُمامَةُ بِاحْتِمالِي ∴ لِتَحْزُنَنِي فَلابِكِ لا أُبالِي(٢).

الشاهد فيه : أن الباء دخلت كاف المخاطبة ، ويمتنع دخول البواقي .

وأمامة : اسم امرأة . والاحتمال : الارتحال .

قال الجوهري : تحملوا ، واحتملوا بمعنى : ارتحلوا(٣).

وقال ـ أيضا ـ ما أبالي : لا أكترث [ولا](٤) أحتفل(٥).

والتقدير : فبك لا أبالي ، و"لا" زائدة .

الضرب الثاني : فيما انفردت به الباء عن البواقي من حروف القسم ، وذاك أنه يجوز معها
ظهور الفعل المقسم به ، ويمتنع ظهوره مع غيرها ، كما سبق تقريره(٦).

والمذكور منه مثال واحد ، وهو قوله : " حلفت بالله " .(٧)

ولو قلت : حلفت والله ، أو : أقسم تالله [لم يجز] .

الضرب الثالث : أن يحلف على انسان ، يستعطفه ، ويطلب منه أمر من الأمور ، والمذكور
من أمثلته أربع :

= وإذا ذكر اسم الله ، فأردت أن تُكَنِّيَ عنه ، قلت : " بِهِ لأَلْزَمَنَّ المَسْجِد ، كما تقول :
" بِاللهِ لأَلْزَمَنَّ المَسْجِد ".
والموضع الثاني : أن تحلف على إنسان ، كقولك له إذا حلفت عليه : " بِاللهِ إِلاّ زُرْتَنِي "،
و " بِاللهِ لَمّا زُرْتَنِي " ، ولا تدخل " الواو " ههنا .
والموضع الثالث : أن يظهر فعل القسم ، كقولك : " أَحْلِفُ بِاللهِ " ، ولا تقول : " أَحْلِفُ
واللهِ .. ".

١) زيادة يستقيم بها الكلام .
٢) بيت من الوافر ، ولم أعثر له على قائل ، وهو من شواهد :
التخمير ٢ ورقة ٢٠٥ وابن يعيش ٣٤/٨ ، ١٠١/٩٦ برواية : (ما أبالي) .
٣) الصحاح (حمل) ٤ / ١٦٧٧ .
٤) سقط من المخطوطة .
٥) الصحاح (بلا) ٢٢٨٥/٦ .
٦) ينظر : ص ٦٠٦ من التحقيق .
٧) زيادة يستقيم بها الكلام .

....

أولها : قولك : "بِاللهِ لَمَّا زُرْتَنِي" بالتشديد .

الشاهد فيه : أن هذا حلف على الرجل ؛ لطلب زيارته ، ولا يدخل على المقسم به غير "الباء".

وثانيها : قوله : "وحَيَاتِكَ أَخْبِرْنِي" .

الشاهد فيه : أنه حلف عليه ، وطلب منه أن يخبره بما رامه .

ولقائل أن يقول : إن "أبا سعيد" قال في كتابه المسمى : بالإقناع [1] : إذا حلفت على شئ فيه طلب ، فإن الجواب "إِلاَّ" ، "ولَمَّا" ، كقولك : "أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلاَّ فَعَلْتَ" ، وكان الأصل : "أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَتَفْعَلَنَّ" ، إلا أنه لما كان القسم على شئ يطلب منه ، صار بمنزلة "نشدتك" [2].

قال في شرح كتاب "سيبويه" :

" ومنه أن يحلف على إنسان ، كقولك إذا حلفت عليه "بالله إلا زرتني ، وبالله لما زرتني" [3].

ومقتضى ما ذكرناه من النقل أن تقول : "وحياتك إلا أخبرتني" ، أو تقول : "لما أخبرتني".

وثالثها : قول ابن هرمه :

[١٠٦] بِاللهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَـهُ ... هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ وَاقِفًا بِالْبَـابِ [4].

الشاهد فيه : أنه طلب من المخاطب أن يخبر المحجوب عنه ، بأنه واقف ببابه .

ومقتضى ما قاله صاحب الإقناع ، أن يقول : إِلاَّ قلت له ، أو : "لَمَّا" قلت .

ولا يجوز دخول البواقي ، لما في الحلف من الطلب [5].

---

١) كتاب لأبي سعيد السيرافي في النحو ، لم أعثر عليه .
يقول السيوطي في البغية ٢/ ٥٠٨ في ترجمته لأبي سعيد : "وله من التصانيف : شرح كتاب سيبويه .. الإقناع في النحو ، لم يتم فأتمه ولده يوسف ، وكان يقول : وضع والدي النحو في المزابل بالإقناع ، يعني : أنه سهله جدا فلا يحتاج إلى مفسر .. ".

٢) ينظر : شرح السيرافي ٤/ ١٩ .

٣) السابق ٤ / ٣٧ .

٤) بيت من الكامل (ديوانه / ٧٠) برواية : (فَقُلْ لَهَا ..).
وابراهيم بن هرمة من الخلج ، والخلج من قيس عيلان ، ويقال : إنهم من قريش (الشعر والشعراء ٢ / ٦٣٩ والخزانة ١/ ٢٠٤).
والبيت من شواهد : التخمير ٢ ورقة ٢٠٥ وابن يعيش ٩/ ١٠١ والخزانة ٤ / ١١١ .

٥) ينظر : ابن يعيش ٩ / ١٠١ ، ١٠٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٢٨ .

. . . .

قال الجوهري : " ابن هرمه _ وهو : بالراء المهملة الساكنة _ شاعر "[1]. واسمه : ابراهيم ، وهو : قرشي .

وقال الأصمعي : هو آخر من يحتج بشعره ، وكان في الدولة الأموية والعباسية [2].

ورابعها : قول الشاعر :

[١١٠] بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ نُعْمَى .·. قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَّلْتَ فَاهَا [3]

الشاهد فيه : أنه حلف على المخاطب ، وطلب منه أن يخبره عما سأله .

و " نُعْمَى " : بضم النون _ اسم امرأة .

وانما خص السؤال عن ذلك الوقت من الليل ؛ لأن الأفواه تتغير في ذلك الوقت .

ومن أشعارهم :

[١١١] إِذَا مَضَغَتْ عَبُّ الكُرَى عُودَ إِسْحِلٍ .·. وفَاحَ عَلِمْنَا أَنَّ مَشْرَبَهُ عَذْبُ [4].

– – – –

---

١) الصحاح (هرم) ٥/ ٢٠٥٧ .

٢) يقول السيوطي في الاقتراح / ٧٠ تحقيق : د . أحمد محمد قاسم (ط أولى _ القاهرة ١٣٩٦ هـ _ ١٩٧٦م) : " ونقل ثعلب عن الأصمعي قال : ختم الشعر بإبراهيم بن هرمه ، وهو آخر الحجج " .
وينظر : الخزانة ١/ ٤٠ .

٣) من الوافر ، قاله : مجنون بني عامر (ديوانه / ٢٨٦) برواية : (بربك) في موضع : (بدينك) .
والشاعر : قيس بن معاذ ، ويقال له : قيس بن الملوح ، أحد بني جعدة بن كعب ابن ربيعة بن عامر ، ولقب بالمجنون ؛ لذهاب عقله لشدة عشقه (الشعر والشعراء ٢/ ٤٦٧ والمؤتلف / ١٨٨ ومعجم المرزباني / ٤٧٦) .
والبيت من شواهد : المنصف ٣/ ٢١ برواية (سعدى) والتخمير ٢ ورقة ٢٠٥ والمغني ٢ / ٥٨٤ برواية : (ليلى) وابن يعيش ٩/ ١٠٢ برواية : (وهل قبلت بعد النوم فاها) والخزانة ٤/ ٢١٠ برواية :
بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى .·. وَهَلْ قَبَّلْتَ قَبْلَ الصُّبْحِ فَاهَا

٤) بيت من الطويل ، لم أهتد لقائله ، لكن أبا محمد في التخمير ٢ ورقة ٢٠٦ قال : " وفي عِرَاقِيَّاتِ الأَبِيوَرْدِيِّ .. " ثم روى البيت .
والإِسْحِل _ بالكسر _ شجر يُسْتَاك به ، وقيل : هو شجر ينبت بالحجاز بأعلى نجد . اللسان (سحل) ٣ / ١٩٥٩ والصحاح (سحل) ٥ / ١٧٢٧ .
يصف الشاعر محبوبته بطيب فمها خاصة بعد النوم الذي تتغير فيه الأفواه ، وانها لو مضغت عود الإسحل ، وفاحت رائحته لكان شرابا عذبا .

[تحذف الباء فينتصب المقسم بـــه]

(فصل) " وتحذف " الباء " ، فينتصب المقسم به بالفعل المضمر ، قال :

أَلَا رُبَّ مَنْ قَلْبِــى لَهُ اللَّهَ نَاصِــحٌ ∴ ....

وقال : فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِـــدًا ∴ ....

وقال : إِذَا مَا الْخُبْزُ تَأْدِمُـــهُ بِلَحْـــمٍ ∴ فَذَاكَ أَمَانَةَ اللَّهِ الثَّرِيـــدُ

وقد روى : رفع اليمين ، والأمانة على الابتداء ، محذوف الخبر ، ومضمر ، كما تضمر " اللام " فى : " لاه أبوك " ... ".

قوله : (وتحذف " الباء " فينتصب المقسم به بالفعل المضمر ..) .

قال أبو سعيد : " وقد يحذف حرف الجر من المقسم به ، فينتصب ؛ لأنه لما حذف حرف الجر ، وصل الفعل المقدر ، فيقولون : " اللَّهَ لَأَفْعَلَنَّ " ، وَ " يَمِينَ اللَّهِ لَأَذْهَبَنَّ " ، كأنه قال : " أَحْلِفُ بِيَمِينِ اللَّهِ ".

فلما حذف " الباء " ، وصل الفعل ، فنصب ، كما تقول : " تعلقت بزيد ، وتعلقت زيدا " ، فربما حذفوا " الباء " ، وتركوا الخفض على حاله بإضمار " الباء " ، وذلك فى اسم الله تعالى "(١).

وحكى " سيبويه " أن من العرب من يقول : " اللَّهِ لأفعلن " بالجر ، وحذف " الباء " ، و " الواو " ؛ تخفيفا ، لكثرة الاستعمال فى كلامهم (٢).

وقد احتج المصنف على جواز نصب الاسم المقسم به بثلاثة أبيات من الشعر :

أولها : قوله :

[١١٢] أَلَا رُبَّ مَنْ قَلْبِى لَهُ اللَّهَ نَاصِحٌ ∴ وَمَنْ قَلْبُهُ لِى فِى الظِّبَاءِ السَّوَانِــحِ (٣)

---

١) شرح السيرافى ٤/٦٣٧ ومابعده ، وينظر : الكتاب ٣ / ٤٩٧ والتبصرة للصيمــــرى ١/٤٤٧ .

٢) الكتاب ٣ / ٤٩٨ : " .. ومن العرب من يقول : (اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ) وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإياه نوى ، فجاز حيث كثر فى كلامهم ، وحذفوه تخفيفا ، وهم ينوونه .. " .

٣) بيت من الطويل ، قاله : ذو الرمة (ملحقات ديوانه / ٦٦٤) .

وهو من شواهد : الكتاب ٢/١٠٩ برواية : (ومن هو عندى فى الظباء السوانح) ، والكتاب ٣ / ٤٩٨ وروايته مثل رواية الشارح . والتبصرة ١/٤٤٧ والمخصـــص ١٣ / ١١١ وابن يعيش ٩/١٠٣ .

والسوانح : جمع (سانح) وهو ما ولاك ميامنه من ظبى أو طائر ، أو غيرهما .

. . . .

الشاهد فيه : أن الاسم المقسم به ، وهو : " الله " تعالى ، لما حذف منه حرف الجر انتصب بالفعل المقدر .

وثانيها : قول امرئ القيس :

[١١٣] فَقُلْتُ يَمِينَ اللّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا ∴ وَلَوْ ضَرَبُوا رَأْسِى لَدَيْكِ وَأَوْصَالِى [١]

الشاهد فيه : أن الأصل : " فقلت : أقسم بيمين الله " ، فحذف الفعل ، ثم حذفت الباء الجارة ، وانتصب " يمين " بالفعل المقدر .

" والمعنى : أن هذه المرأة ، لما وصل إليها امرؤ القيس ، زجرته ، وأرادت أن ينصرف ، فحلف أنه لا يبرح حتى ينال حاجته [ولو ضربوا رأسه وأوصاله] [٢] .. "

وقيل : إنه وفد على " قيصر " فرأى ابنته ، فعلقها ، وأرسل إليها ، فأجابته إلى ما أراد ، ثم احل فى قصرها ، خافت عليه ، فأمرته بالانصراف ، فأبى عليها ، حتى يصل منها مراده ، ولو ضرب رأسه وأوصاله ، وهى : أعضاؤه ، الواحد منه : وِصْلٌ ، ويقال : بالضم [٣] . ويروى : " ولو قطعوا رأسى " .

= تقول : سَنَحَ لِى الظبىُ يَسْنَحُ سُنوحًا : إذا مر من مياسرك إلى ميامنك .
والعرب تتيمن بالسانح ، وتتشاءم بالبارح .
ومنهم من يتشاءم بالسانح ، وقد جعله ذو الرمة مشئوما ، لمخالفة قلبها وهواها لقلبه وهواه . الصحاح (سنح) ١/ ٣٧٦ واللسان (سنح) ٣ / ٢١١٣ والمعنى : ألا رب من قلبى له بالله ناصح ، أى : أحلف بالله ، فحذف حرف الجر الذى هو الباء ، فعمل الفعل فنصب .

١) من الطويل (شرح ديوانه / ١٦١) .
والبيت من شواهد : الكتاب ٣/ ٥٠٤ برواية : (ولو قطعوا) فى موضع : (ولو ضربوا) والمقتضب ٢/ ٣٢٥ والخصائص ٢/ ٢٨٤ وأمالى الشجرى ١ / ٣٦٩ والمخصص ١٣/ ١١٥ والتخمير ٢ ورقة ٢٠٦ والمغنى ٢/ ٦٣٧ وابن يعيش ٧ / ١١٠ ، ٨/ ٣٧ ، ٩/ ١٠٤ ، والخزانة ٤/ ٢٠٩ ، ٢٣١ والعينى ٢/ ١٣ والهمع ٢/ ٣٨ والأشمونى ١/ ٢٨٨ والتصريح ١/ ١٨٥ والدرر ٢/ ٤٣ .
يقول المبرد فى المقتضب ٢/ ٣٢٥ : " وبعض العرب ينشد هذا البيت فيرفع القسم ، فيقول : فقلت الخ ، يريد : يمين الله على " .
وينظر : الخزانة ٤/ ٢٠٩ ، ٢٣١ .

٢) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة .
واعتمد الشارح فى بيان المعنى على شرح ابن السيرافى لأبيات الكتاب ٢ / ٢٠٣ وما بعده ولم يشر الى ذلك .

٣) اللسان (وصل) ٦ / ٤٨٥٢ والصحاح (وصل) ٥ / ١٨٤٢ .

....

وثالثها : قول الآخر :

[١١٤] اذا ما الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ ∴ فَذَاكَ أَمَانَةَ اللَّهِ الثَّرِيدُ (١)

الشاهد فيه : أن " أمانة " لما حذف منه حرف الجر ، انتصب بفعل مضمر ، كما بيناه

قال أبو سعيد : ولا يجوز حذف "التاء" من " تالله " ، ولا "اللام" من: " لله " (٢)، لأنه لما دخله معنى التعجب ، بإدخال " التاء ، واللام " ، كرهوا إسقاط حرف لمعنى .

وربما (٣) استعمل (" تا لله " في غير معنى التعجب ، [فإن أردت التعجب] (٤)، لم يجز إسقاط التاء .." (٥).

قوله : (وقد روى : رفع " اليمين " ، و " الأمانة " على الابتداء ، محذوف الخبر ..)

والتقدير : " يَمِينُ اللَّهِ قَسَمِي " ، وَ " أَمَانَةُ اللَّهِ يَمِينِي " (٦).

فإن قلت: أليس هذا التأويل قائم بعينه في اسم الله تعالى / فلم خص جواز ٣٥٥/ب الرفع بـ " اليمين " ، و " الأمانة " ؟

قلت : ذلك جائز من حيث الصناعة ، إلا أنه لم يسمع الرفع [في] (٧) اسم

---

١) من الوافر ، لم أهتد لقائله (يقول سيبويه ٣ / ٦١ : " ويقال : وضعه النحويون"). والبيت من شواهد : الكتاب ٣/٦١، ٤٩٨ والمخصص ١٣ / ١١٦ والتخمير ٢ ورقة ٢٠٦ وابن يعيش ٩ / ٩٢، ١٠٤ واللسان (أدم) ١/ ٤٥ .
والإِدَامُ - بالكسر - والأُدْم - بالضم - ما يؤكل بالخبز ، أى شئ كان .. وأَدَمَ الخبز يَأْدِمُه - بالكسر - أَدْمًا : خلطه بالأدم . وقال غيره : أدم الخبز باللحم: اللسان (أدم) ١/ ٤٥ والصحاح (أدم) ٥/ ١٨٥٩.
وثَرَدْتُ الخبز ثَرْدًا : كسرته ، فهو ثريد ومثرود . (الصحاح) ثرد ٢/ ٤٥١.

٢) في المخطوطة [الله] وهو : تحريف ؛ لأنه لايتناسب مع سياق الكلام .

٣) في المخطوطة [إنما] وهو : تحريف ؛ لأنه لايستقيم مع المعنى .

٤) في شرح السيرافي ٤ / ٦٣٨ [إلا أنك إذا أردت معنى التعجب].

٥) شرح السيرافي ٤ / ٦٣٨.

٦) يقول ابن يعيش ٩/ ١٠٤ : "... ويروى : (فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ) بالرفع ، وكذلك قوله : (فَذَاكَ أَمَانَةُ اللَّهِ الثَّرِيدُ) على الابتداء ، ويضمر الخبر ، ويكون التقدير: يمين الله قسمي ، أو ما أقسم به ، وكذلك : أمانة الله لازمه لي ، فحذفوا الخبر ، كما حذفوه في : (لعمر الله ، وأيمن الله) .. ".
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٢٩.

٧) في المخطوطة [من] وهو تحريف ؛ لأنه لايستقيم مع المعنى .

....

الله ، فخص الآخرين بالرفع ، من حيث الاستعمال ، والرواية ، لا من حيث الصناعة (١).

قوله : (وتضمر ، كما تضمر " اللام " في : " لاه أبوك " ..) .

اعلم أن قوله : " تُضْمَرُ " - على صيغة البناء للمفعول - فيه ضمير مرفوع مستتر ، يرجع إلى " الباء " ، ولا مانع من إضمار حرف الجار ، ألا ترى أن " اللام " الجارة مضمرة في قولهم : " لاه أبوك " ، وأصله : " لله أبوك " ، فأضمرت اللام ، والاسم مجرور بها (٢).

---

١) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢ / ٣٢٩ : " .. لم يجز أن تقول : (الله لأفعلن) على تقدير : الله قسمي ، وقد جاء قولهم : (أمانة الله ، ويمين الله) تشبيهها بقولهم : (لعمرك) وهو قليل .. ".

٢) لقد كان صاحب العرائس دقيقا في فهمه عبارة المصنف ، كما كان مستوعبا لما قرأه عندما بنى الفعل (تُضْمَرُ) للمجهول ، وبين أن فيه ضميرا مستترا يرجع إلى (الباء) تمشيا مع سياق كلام المصنف ، ومع ما يقتضيه المعنى العام للكلام .

لكن ابن يعيش ٩ / ١٠٤ بنى الفعل (تضمر) للفاعل ، وفهم العبارة على غير وجهها الصحيح ، وعلى ضوء هذا الفهم انتقد المصنف في بناء عبارته ، فقال : " .. ويروى : (فقلت يمين الله أبرح) بالرفع ، وكذلك قوله : (فذاك أمانة الله الثريد) على الابتداء ، ويضمر الخبر ، ويكون التقدير : يمين الله قسمي ، أو ما أقسم به ، وكذلك : أمانة الله لازمة لي ، فحذفوا الخبر كما حذفوه في (لعمر الله ، وأيمن الله) .

وقد شبه حذف الخبر - هنا - بحذف حرف الجر في (لاه أبوك) يريد : أن الحذف في كل واحد منهما لا لعلة ، بل لضرب من التخفيف لكثرة استعماله .

والصواب أن يشبه حذف الخبر - ههنا - بما قد حذف الخبر فيه ، نحو حذفه بعد (لولا) في قولهم : (لولا زيد لكان كذا) .

ويشبه حذف حرف القسم بحذف اللام من (لاه أبوك) لأن كل واحد منهما موصل وعامل الجر .. ".

وأقول : هذا هو ما فعله المصنف ، فلقد شبه حذف حرف القسم بحذف اللام من (لاه أبوك) لكن الأمر التبس على ابن يعيش ، وقد فهم صاحب العرائس الصواب ، ويؤيده في هذا الفهم ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٢ / ٣٢٩ عندما بنى الفعل (تضمر) للمجهول ، وفسر كلام المصنف تفسيرا فيه الصواب ، حيث يقول : " .. وتضمر كما تضمر اللام ، يعني أنهم يخفضون المقسم به على إضمار حرف الخفض وإرادته موجودا كما يخفضون في قولهم : (لاه أبوك) .

ألا ترى أن الخفض في قولهم : (لاه أبوك) لابد له من خافض ، ولا خافض إلا الحرف المقدر ، فكذلك - ههنا - بالحرف المقدر .. " .

....

ومثله : قولهم : " لقيته أمس " ، وأصله : " لقيته بالأمس " .

قال أبو سعيد : مذهب " سيبويه " أن المحذوف لام الجر ، ولام التعريف جميعا .

وزعم المبرد : أن المحذوف لام التعريف ، واللام الأصلية من الكلمة ، وأن الباقي لام الاضافة مكسورة .

وكان " الزجاج " يختار مذهب " سيبويه " (١) .

ـ ـ ـ ـ

(١) سبق توضيح هذا الخلاف ص ٩٩ من التحقيق .

[تحذف واو القسم ويعوض منها حرف التنبيه]

(فصل) "وتحذف "الواو"، ويعوض منها حرف التنبيه في قولهم: "لاها الله ذا"، وهمزة الاستفهام في: "ألله"، وقطع همزة الوصل في: "أفأ لله".

وفي: "لاها الله ذا" لغتان:

حذف ألف "ها"، وإثباتها، وفيه قولان:

أحدهما: قول "الخليل" أن "ذا" مقسم عليه، وتقديره: "لا والله للأمر ذا"، فحذف الأمر، لكثرة الاستعمال، ولذلك لم يجز أن يقاس عليه، فيقال: "ها الله أخوك" على تقدير: "ها الله لهذا أخوك".

والثاني: وهو قول "الأخفش" أنه من جملة القسم، توكيد له، كأنه قال: "ذا قسمي"، والدليل (١) عليه: أنهم يقولون: "لاها الله ذا لقد كان كذا"، فيجيئون بالمقسم عليه بعده.. ".

قوله: (وتحذف "الواو"، ويعوض منها حرف التنبيه في قولهم: "لاها الله ذا"، وهمزة الاستفهام في: "ألله ؟"، وقطع همزة الوصل في: "أفأ لله "..)

اعلم أن "الواو" حذفت من اللفظ في مواضع، ذكرها "سيبويه" (٢)، وفيها عوض عن "الواو"، وهي ثلاثة:

---

١) في المفصل المطبوع / ٣٤٩ [قال: والدليل عليه] ولايترتب عليه اختلاف في المعنى.

٢) لقد ذكر سيبويه هذه المواضع في باب (مايكون ماقبل المحلوف به عوضا من اللفظ بالواو) ٣ / ٤٩٩، ٥٠٠ حيث يقول:

"وذلك قولك: (إي هَا اللَّهِ ذَا) تَثبُتُ ألِفُ (ها)؛ لأن الذي بعدها مدغم. ومن العرب من يقول: (إي هَلَّلَهَ ذَا) فيَحذِفُ الألف التي بعد الهاء، ولايكون في المقسم - ههنا - إلا الجر؛ لأن قولهم: (هَا) صار عِوَضًا من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفا على اللسان.

ألا ترى أن الواو لاتظهر - ههنا - كما تظهر في قولك: (وَاللَّهِ) فتَرْكُهم الواو - ههنا - البتة يدلك على أنها ذهبت من هنا تخفيفا على اللسان، وعُوِّضَتْ منها (ها).

ولو كانت تذهب من هنا كما كانت تذهب من قولهم: (اللَّهِ لأَفعَلَنَّ) إذن لأدخلتَ الواو...

ومثل ذلك قولهم: (آللَّهِ لأفعلنّ) صارت الألف - ههنا - بمنزلة (هَا) ثَمَّ.

ألا ترى أنك لاتقول: (أَوَاللَّهِ) كما لاتقول: (هَاوَاللَّهِ) فصارت الألف - ههنا - و (هَا) يُعاقِبان الواو، ولا يَثبُتان جميعا.

وقد تُعَاقِبُ ألف اللام حرفَ القسم كما عاقبته ألف الاستفهام و (هَا)، فتظهر في ذلك

. . . .

الأولى: أن تحذف " الواو "، ويعوض منها حرف التنبيه في قولهم : " لاها الله ذا "، وفي قولك : " ها " ألف متطرفة — كما ترى — وفي هذه الألف لغتان : حذفها وإثباتها .

قال أبو سعيد : " .. منهم من يثبت الألف في " ها "، ويسقط ألف الوصل في " الله "، ويكون بعد ألف " ها " لام مشددة ، كقوله : " .. وَلَا الضَّالِّين " (١)، و " دَابَّة "، ونحوه .

[وعلى هذه اللغة ، اجتمع ساكنان في الدرج على حده ، على معنى : أن الساكن الثاني منهما مدغم] (٢) .

ومنهم من يحذف ألف "ها" لاجتماع الساكنين ، فيقول : " هَللَّهِ "، فلا يكون بين الهاء ، واللام ألف في اللفظ .. " (٣).

ولا يجوز أن تجتمع " الواو " و " الهاء " ، كما بيناه فيما سبق .

قوله : (وفيه قولان) . اعلم أنهم اختلفوا في معنى الكلمة :

"فقال " الخليل ": قولهم : " ذا " هو المحلوف عليه ، كأنه قال : " إي والله للأمر هذا "، كما تقول : " إي والله لزيد قائم "، وحذف " الأمر "، لكثرة استعمالهم إياه في كلامهم .

وقدم " ها "، كما قدم قوم "ها" [في قولهم] (٤) : " ها هو ذا "، و " ها أنا ذا "، وكان الأصل : " هو هذا "، و " أنا هذا " .

وأنشد زهير :

[١١٥] تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا ... فَاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ (٥)

= المواضع الذي يسقط في جميع ما هو مثله للمُعَاقبة ، وذلك قولك : (أَفَأَللّهِ لتفعلَنَّ). ألا ترى أنك إن قلت : (أفوا الله) لم تثبت .

وتقول : (نَعَم اللّهَ لأفعلَنَّ)، و(إي الله لأفعلن)؛ لأنهما ليسا ببدل . ألا ترى أنك تقول : (إي والله) و (نَعَمْ والله) .. ".

وينظر : المقتضب ٢ / ٢٢١ وما بعده .

١) سورة الفاتحة ، من الآية / ٧ : " صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ " .

٢) ما بين الحاصرتين من كلام الشارح .

٣) شرح السيرافي ٤ / ٦٤١ وما بعده .

٤) سقط من المخطوطة ، وثبت في شرح السيرافي ٤ / ٦٤١ .

٥) من البسيط (ديوانه / ١٨٢) .

والبيت من شواهد : الكتاب ٣ / ٥٠٠ ، ٥١٠ والمقتضب ٢ / ٣٢٢ والهمع ١ / ٧٦ والخزانة ٢ / ٤٧٥ ، ٤ / ٢٠٨ ، ٤٧٨ والدرر ١ / ٥٠ .

أقصد بذرعك . ذرع الإنسان : طاقته ، وهو مثل أورده الميداني ، وقال عنه :

=

....

أراد : " تعلمن هذا قسما " ، ومعنى : " تعلمن " : اعلم .

وقال الأخفش : قولهم " ذا " ، ليس هو المحلوف عليه ، وانما هو : المحلوف به ، وهو : من جملة القسم ، والدليل على ذلك : أنهم قد يأتون بعده بجواب القسم ، والجواب هو : المحلوف عليه ، فيقولون :

" ها الله ذا لقد كان كذا وكذا " ، كأنهم قالوا : والله ذا قسمى لقد كان كذا وكذا.

وكان المبرد يرجح قول " الأخفش " ، ويجيز قول " الخليل " (١) ... " .

قوله : (ولذلك لم يجز أن يقاس عليه ، فيقال : " ها الله أخوك " على تقدير : " ها الله لهذا أخوك ").

اعلم أن المصنف لما قال : إن التقدير : " لا والله للأمر ذا " ، فحذف " اللام " الذى هو جواب القسم ، ثم حذف المبتدأ الذى هو : " الأمر " ، وبقى الخبر ، وهو : "ذا " ، قال بعده :

= " يضرب لمن يتوعد ، أى : كلف نفسك ما تطيق ، والذرع : عبارة عن الاستطاعة ، كأنه قال : اقصد الأمر بما تملكه أنت لا بما يملكه غيرك ، أى : توعد بما تسعه قدرتك ، ولا تطلب فوق ذلك فى تهددى " .

ينظر : مجمع الأمثال ٢/٤٧٦ والصحاح (ذرع) ٣/١٢١٠ .

(١) مابين علامتى التنصيص نقله الشارح من شرح السيرافى ٤/٦٤١ ومابعده ولم يشر الى ذلك والمبرد فى المقتضب ٢/٣١٢ يرجح قول الأخفش ، حيث يقول:

" .. فأما قولك : (ذا) فهو الشئ الذى تقسم به ، فالتقدير : لا والله هذا ما أقسم به ، فحذفت الخبر لعلم السامع به .. " .

أما ابن الحاجب فيبطل كلام كل من الخليل والأخفش ، حيث يقول فى الايضاح ٢/٣٣٠ : " ولو قيل : ان (ذا) هو المقسم عليه - لا على الوجه الذى ذكره الخليل ، بل على معنى : (لا يفعل ذا ، ولا يكون ذا) - لكان قولا مستقيما ، ودليله : استقراء كلامهم .

واذا كان كذلك وجب تقديره منفيا ، واذا قدر منفيا بطل تقدير الخليل .

ويبطل تقدير الأخفش ؛ لأنه يجعل المقسم عليه محذوفا ؛ لأن الحذف على خلاف الأصل ، واذا استقام الاثبات ، فلا معنى للعدول الى الحذف .. " .

وتبدو وجهة نظر ابن الحاجب - هنا - قوية ؛ لأنه بنى كلامه على استقراء كلام العرب ، وعدم سماع ما قال به الخليل والأخفش .

وينظر : الكتاب ٣/٤٩٩ ومابعده وشرح السيرافى ٤/٦٤١ ومابعده وابن يعيش ٩/١٠٦ وشرح الكافية للرضى ٣/٣٣٥ ومابعده .

. . . .

وانما جاز هذا الحذف على هذا الوجه ؛ لكثرة استعمالهم هذا فى كلامهم . واحتج على أن علة الحذف ، إنما هى كثرة الاستعمال لاغير ، بأنهم امتنعوا من مثل هذا الحذف فى جميع الصور التى عدم فيها كثرة الاستعمال .

ومن تلك الصور قوله : " ها الله أخوك " ، فإنه غير مستقيم ؛ لأنه انتفى عنها كثرة الاستعمال ، فلم يجز حذف " الجواب " ، و " المبتدأ " ، كما جاز فى الصورة الأولى ؛ لأن الفرق ثابت بينهما ، وهو : وجود كثرة الاستعمال ثمة ، وعدم ههنا .

ولقائل أن يقول : فى كلام المصنف نظر من أوجه أربعة :

أولها : أنه قال : (وفى : لاها الله ذا لغتان) ، والأجدر : وفى " ها " لغتان ، لأن الاختلاف إنما وقع فى إثبات ألف " ها " واسقاطه .

وثانيها : أنه قال : (وفيه قولان) ، والأولى : أن يقال : وفى "ذا" قولان ؛ لأنه محل الاختلاف .

وثالثها : أنه قال : (فحذف الأمر) ، والأجدر أن يقال : فحذف شيآن :

اللام التى هى جواب القسم ، والأمر جميعا .

ورابعها : أن صورة الفرع تخالف صورة الأصل فى العبارة .

بيان ذلك : أنه أثبت فى الفرع حرف الإشارة فى موضعين :

أحدهما : قبل المقسم به . والآخر : قبل المبتدأ المحذوف ، ولم يثبته فى الصورة المتقدمة فى كلا الموضعين ، كما تراه .

والأحسن التسوية فى ذلك(١).

هذا تمام الكلام فى الموضع الأول الذى تحذف منه " الواو " مع التعويض .

الثانى : قوله : "آلله لتفعلن" ، يجعل همزة الاستفهام عوضا من" الواو " ، وبدلا منها ، نازلا منزلة " ها " ؛ ولهذا لايجوز الجمع بين هذه ، وبين واو القسم ، كما ذكرناه فيما تقدم .

---

(١) أرى أن المصنف لايتجه إليه اعتراض لأمرين :
الأول : أن مراد المصنف ومايعنيه مفهوم من سياق الكلام ، ولم يختلف فى مراده أحد .
الثانى : أن المصنف قصد بمفصله _ مع تسميته بالمفصل _ الإيجاز ، ولو كان الأمر كما يدعيه صاحب المرائس ، ماقامت عشرات الشروح حول " المفصل " ، تجلى غوامضه ، وتكشف أسراره .

. . . .

الثالث: قطع همزة الوصل في "أفأ لله". "عوضا عن "الواو".

اعلم أنهم يوقعون بعد همزة الاستفهام "فاء" للعطف.

قال أبو سعيد: "ومن ذلك قولهم: "أفا لله [لتفعلن"](١) بقطع ألف الوصل في اسم الله [والهمزة قبل الفاء للاستفهام](٢) والفاء للعطف، وقطع ألف الوصل [في اسم الله عز وجل](٣) عوض من "الواو".

ولو جاء بـ "الواو" لسقطت ألف الوصل، وقال: "أفو لله".

وإنما يكون هذا، إذا قال قائل لآخر: أبعت دارك؟ فقال له: نعم. فقال له(٤) السائل: "أفا لله لقد كان ذلك":

فالهمزة(٥)/ للاستفهام، والفاء: للعطف، وقطع ألف(٦) الوصل للعوض. ولو ٣٥٦/أ أدخل(٧) الفاء من غير استفهام، لجاز أن تقول: "فألله لقد كان ذلك"، إذا لم تستفهم.

فهذه المواضع الثلاثة التي شرحناها لك تسقط واو القسم فيها للعوض، ولا تسقط في غير ذلك لعوض.

وتقول: "إي والله، ونعم والله"، ومعنى إي: نعم. فإذا أسقطت "الواو" نصبت، [فقلت: "نعم اللَّهَ لأفعلنّ](٨)..."

---

١) سقط من المخطوطة.
٢) مابين الحاصرتين هكذا في شرح السيرافي [وقبل الفاء ألف الاستفهام] والمعنى واحد.
٣) سقط من المخطوطة.
٤) سقط من المخطوطة.
٥) في شرح السيرافي [فالألف].
٦) سقط من المخطوطة.
٧) في المخطوطة [أدخلوا].
٨) مابين الحاصرتين سقط من المخطوطة.
وينظر: شرح السيرافي ٤/٦٤٢.

[يعطف على القسم فيكون للجميع جواب واحـــــد]

(فصل) " و " الـواو " الأولى في نحو : " وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى " للقسم ، ومابعدها للعطـــف ، كما تقول : " بالله ، فالله ، وحياتك ، ثم حياتك لأفعلن " ..".

قوله : (و " الواو " الأولى في نحو : " وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى " للقسم ، ومابعدها للعطف) .

اعلم أنه قد يعطف على الاسم المقسم به ، فتكون جملة : المعطوف والمعطوف عليه قسم واحد لاغير ، كقوله عز وجل : " وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى . وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى . وَمَاخَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى "(١) .
والمعنى : وَخَلْقُهُ الذكر والأنثى ، فإن المعطوف عليه ، والمعطوف جميعـا قسم واحد ؛ ولهذا جاء لها كلها جواب واحد ، وهو : قوله : " إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى "(٢) . والمفعول [محذوف](٣) أي : يغشى الأفق بظلامه .

ولايجوز أن تجعل الواو الثانية للقسم ؛ لأنك إذا استأنفت قسما بعد قسم ، فقد أعريت(٤) القسم الأول من الجواب ؛ لانقطاع الثاني عن الأول(٥) .

---

١) سورة الليل ، آية / ١ ، ٢ ، ٣ .
٢) سورة الليل ، آية / ٤ .
٣) زيادة يستقيم بها الكلام .
٤) الصحاح (عرا) ٦ / ٢٤٢٤ : " .. وعَرِيَ مِنْ ثيابه يعرى عُرْيًا .. وأَعْرَيْتُهُ أنا وعَرَّيْتُـــهُ تَعْرِيَةً فتعَرَّى .." .
٥) الواقع أن الشارح ـ هنا ـ يؤيد رأي الخليل وسيبويه في أن الواو المتكررة واو العطف ، لكن يرى بعض العلماء أنها واو القسم ، يقول العلامة الرضي في شـــرح الكافية ٢ / ٣٣٧ : " .. وإذا تكرر الواو بعد واو القسم ، نحو قوله تعالى : " وَاللَّيْـلِ إِذَا يَغْشَى . وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى " .
فمذهب سيبويه والخليل أن المتكررة واو العطف .
وقال بعضهم : هي واو القسم . والأول أقوى ؛ وذلك لأنها لو كانت واو القســـم لكانت بدلا من الباء ، ولم تفد العطف وربط المقسم به الثاني ومابعده بالأول ، بل يكون التقدير : أقسم بالليل . أقسم بالنهار . أقسم بما خلق فهذه ثلاثـــة أيمان كل واحد منها مستقل ، وكل قسم لابد له من جواب ، فتطلب ثلاثة أجوبـة ، فإن قلنا : حذف جوابان استغناء بما بقي ، فالحذف خلاف الأصل .
وإن جعلنا هذا الواحد جوابا للمجموع ـ مع أن كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا ـ فهو أيضا خلاف الأصل .
فلم يبق إلا أن نقول : القسم شيء واحد ، والمقسم به ثلاثة ، والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به ، فيكفيه جواب واحد .." .
وأرجح الرأي الأول ؛ لأن جعل الواو الثانية ومابعدها للعطف يفيد ربط المعطوف بالمعطوف عليه .
وينظر : الكتاب ٣ / ٥٠١ وابن يعيش ٩ / ١٠٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٣١ ، ٣٣٢ والمقتضب ٢ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

. . . .

فإن أردت أن تجعل الواو الثانية للقسم ، زدت واوا أخرى للعطف ، فقلت : والله ، ووالرحمن ، وتكون إعادة حرف القسم كإعادة الباء الجارة ، نحو قولك : " مررت بزيد وبعمرو ".

ولو لم تعد واو القسم ، صار بمنزلة قولك :

" مررت بزيد وعمرو " ، ولم تعد حرف الجر .

ويجوز أن تعطف جوابا على جواب ، فتقول: " والله لآتينك ، ثم لأضربنك " ؛ لأنك جئت بجواب القسم الأول ، ثم جئت بقسم بعد حرف العطف وجوابه ، فكأنك قلت: " والله لآتينك ، ثم والله لأضربنك ".

وإن أخرت القسم بعد العطف على الجواب نصبته ؛ لأنك فرقت بينه وبين حرف العطف ، فقلت :

" وَاللَّهِ لَآتِيَنَّكَ ، ثُمَّ لَأُضْرِبَنَّكَ اللَّهَ "(١).

وإن شئت عطفت على القسم بعد الجواب ، فقلت: " وَاللَّهِ لَآتِيَنَّكَ ثُمَّ اللَّهِ "(٢).

قوله : (كما تقول : بالله ، فالله ، وبحياتك ، ثم حياتك لأفعلن) .

اعلم أن هذا أورده ، دليلا على أن الواو الثانية ، والثالثة في السورة للعطف ، وذلك أن " الفاء " ، و " ثم " ليسا من حروف القسم ، وإنما هما فيما ذكره للعطف ، فناسب أن تكون " الواو " كذلك(٣).

— — —

---

١) وجب النصب — هنا — لأن حرف العطف نائب عن الخافض ، وكان معه ، ولا يجوز الفصل بين الخافض والمخفوض .
وينظر : ابن يعيش ٩/١٠٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٣١ ومابعده .

٢) عبارة سيبويه في الكتاب ٣ / ٥٠١ ، ٥٠٢ أكثر وضوحا مما ذكره الشارح ، حيث يقول : " .. وإن قلت: (والله لآتينك ثم الله لأضربنك) فإن شئت قطعت فنصبت ، كأنك قلت : (بالله لآتينك ، والله لأضربنك) فجعلت هذه الواو بمنزلة الواو التي في قولك : (مررت بزيد وعمرو خارج) . وإذا لم تقطع وجررت فقلت : (والله لآتينك ، ثم والله لأضربنك) صارت بمنزلة قولك : (مررت بزيد ثم بعمرو) .
وإذا قلت : (والله لآتينك ثم لأضربنك اللهَ) فأخرته ، لم يكن إلا النصب ؛ لأنه ضمّ الفعل إلى الفعل ، ثم جاء بالقسم له على حدته ، ولم يحمله على الأول .
وإذا قلت : (والله لآتينك ثم اللهِ) فإنما أحد الاسمين مضموم إلى الآخر ، وإن كان قد أخّر أحدهما ، ولا يجوز في هذا إلا الجر ؛ لأن الآخر مُعلَّقٌ بالأول ؛ لأنه ليس بعده محلوف عليه .. ".

٣) ينظر : الكتاب ٣/٥٠١ وابن يعيش ٩/١٠٦ ، ١٠٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٣١ ، ٣٣٢ وشرح الكافية للرضي ٢/٣٣٧ .

(ومن أصناف المشترك : تخفيف الهمزة)

[متى تخفف ـ أنواع التخفيف]

(فصل) " تشترك فيه الأضرب الثلاثة ، ولا تخفف الهمزة إلا اذا تقدمها شئ ، فإن لم يتقدمها ، نحو قولك ابتداء : " أب ، أم ، إبل " فالتحقيق ليس إلا . وفى تخفيفها ثلاثة أوجه : الإبدال ، والحذف ، وأن تجعل بين بين ، أى : بين مخرجها ، وبين مخرج الحرف الذى منه حركتها . ولاتخلو : إما أن تقع ساكنة ، فيبدل منها الحرف الذى منه حركة ماقبلها ، كقولك : " راس ، وقرات ، وإلى الْهُدَاتِنَا ، ومير ، وجيت ، والذِيتُمن ، ولوم ، وسوت ، ويقولون ، وإما أن تقع متحركة ساكنا ماقبلها ، فينظر إلى الساكن ، فإن كان حرف لين نظر : فإن كان ياء ، أو واوا مدتين زائدتين ، أو مايشبه المدة ، كياء التصغير ، قلبت إليه ، وأدغم فيها ، كقولك : (خطية ، ومقروة ، وأفيس) . وقد التزم ذلك فى (نبى ، وبرية) . وإن كان " ألفا " جعلت بين بين ، كقولك : " ساءل ، وتساءل ، وقائل " .
وان كان حرفا صحيحا ، أو : ياء ، أو : واوا ، أصليتين ، أو مزيدتين لمعنى ، ألقيت عليه حركتها ، وحذفت ، كقولك : " مسلة ، والخب ، ومن بوك ، ومن بلك ، وجيل ، وحوبة ، وأبو يوب ، وذو مرهم ، واتبعى مره ، وقاضو بيك . وقد التزم ذلك فى باب " يرى ، وأرى يرى " . ومنهم من يقول : " المراة ، والكماه " ، فيقلبها ألفا ، وليس بمطرد ، وقد رآه الكوفيون مطردا . وإما أن تقع متحركة ، متحركا ماقبلها ، فتجعل بين بين ، كقولك : "سأل ، ولوءم ، وسئل " . إلا اذا انفتحت ، وانكسر ماقبلها ، أو انضم ، فقلبت : " ياء ، أو : واوا محضة ، كقولك : " مير ، وجون " .

و " الأخفش " يقلب المضمومة ، المكسور ماقبلها " ياء " أيضا ، فيقول : " يستهزيون " .
وقد يبدل منها حرف اللين ، فيقال : " منساة " ، ومنه قول الفرزدق :

. . . . ∴ فَارْعَىْ فَزَارَةُ لَاهَنَاكِ الْمَرْتَعُ

وقال حسان :

سَالَتْ هُذَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ∴ . . . .

وقال ابنه عبد الرحمن :

. . . . ∴ يُشَجَّجُ رَأْسُهُ بِالْفِهْرِ وَاجِى

قال " سيبويه " : " وليس ذا بقياس متلئب .. وإنما يحفظ عن العرب ، كما يحفظ الشئ الذى تبدل التاء من واوه ، نحو " أتلج " .. " . . . .

المتن : قوله : (ومن أصناف المشترك : تخفيف الهمزة .. إلى قوله : وقد حذفوا الهمزة

التفسير : ونصدره ببحثين :

....

البحث الأول: قال صاحب كتاب[1] الهمز : تقع الهمزة فى ألسنة سائر الأمم أولا ، ولا تقع غير أول إلا فى لغة العرب ، وهى مشاركة أحرف العلة من وجه ، وذلك عند التليين ، ومشاركة للحروف الصحاح من وجه ، وذلك عند التحقيق ، وليس فى حروف المد أقرب إليها من الألف ، لأن كل ألف حركت بأى حركة كانت ، فإنها تصير همزة من أن تكون ألفا .

وللعرب فى الهمزة أربعة أعمال :

التحقيق ، والتليين ، والإبدال ، والحذف .

وأحكامها متعلقة بحركة نفسها ، وسكونها ، وحركة ماقبلها ، وسكونه ، ولا تعلق لها بما بعدها .

فإذا لها أربع صور : سكون ، وثلاث حركات ، وكذلك[2] ماقبلها ، له هذه الصور الأربع ، فاضرب أربعة فى أربعة ، يخرج ستة عشر وجها من التركيب ، لا يخرج شئ من أعمال الهمزة عنها .

قال فى كتاب[3] أسرار الحروف : أصنافها تسعة عشر ، نحو : همزة الوصل ، وهمزة القطع ، وهمزة (أنا) للمتكلم ، وهمزة الجمع ، نحو : أكلب ، وهمزة التأنيث وغير ذلك .

البحث الثانى[4] : قال تاج[5] القراء : الألف فى الحقيقة : اسم للهمزة ، دون اللينة ، تقول : هذه ألف إذا أردت الهمزة ، وإن أردت اللينة ، قلت: هذه ألف لينة بالتقييد ، ولا خلاف فى كتابة الهمزة أولا على صورة الألف .

وإذا وقعت غير أول :

فمذهب أهل البصرة : أنها تكتب بالألف ، بأى حركة تحركت .

---

١) كتب " الهمز " كثيرة ، منها كتاب للأصمعى ، وكتاب لـ : " قطرب " ولكنهما مفقودان ، والموجود منها كتاب " الهمز " لأبى زيد الأنصارى ، وبحثت فيه ، ولم أجد هذا النص ، وقد فقد جزء من هذا الكتاب ، ويبدو أن النص فى الجزء المفقود .
ينظر : كتاب الهمز لأبى زيد الأنصارى /٣ نشره الأب لويس اليسوعى (ط بيروت - المطبعة الكاثوليكية ١٩١٠م) .
ولا أدرى : كيف اطلع صاحب كتاب الهمز على كل لغات سائر الأمم حتى يعطينا هذا الحكم العام ؟ .

٢) فى المخطوطة [ولذلك] وهو : تحريف ، لأنه لا يستقيم مع المعنى .

٣) لم أهتد لهذا الكتاب ، ولا إلى معرفة صاحبه .

٤) فى المخطوطة [الثالث] وهو خطأ واضح .

٥) هو الكرمانى ، وقد سبقت ترجمته .

....

وأهل الكوفة : يكتبونها بصورة الحرف الذى ينحى بها نحوه ، عند التليين من حروف المد واللين .

وقيل : ليس للهمزة صورة فى الخط ؛ لأن هذا الخط منقول إلى العربية من غيرهم من الأمم الذين ليس فى لغتهم همزة غير أول .

وتخفيف الهمزة لغة قريش ، وأكثر أهل الحجاز ، وتحقيقها لغة قيس وتميم [(١)].

قوله : (تشترك فيه الأضرب الثلاثة ..) .

اعلم أن الموجب للتخفيف كون الهمزة حرفا [(٢)] ثقيلا ؛ لأن مخرجه أبعد من مخارج جميع الحروف ؛ لأنه يخرج من أقصى الحلق ، فهو شبيه بالتهوع [(٣)] المستكره لكل أحد بالطبع ، فناسب لذلك تخفيفه [(٤)].

وهذه العلة موجودة فى : الفعل ، والاسم ، والحرف ؛ فلذلك كان جواز تخفيف الهمزة شاملا للأضرب الثلاثة ، نحو : أحمد ، وأمر ، وأم .

قوله : (ولا تخفف الهمزة ، إلا إذا تقدمها شئ ، فإن لم يتقدمها شئ ، نحو قولك ابتداء : " أب ، أم ، إبل " [فالتحقيق ليس إلا] [(٥)] ..) .

حذارا من الابتداء بالساكن ، أو بما هو قريب من الساكن .

قال " الصيمرى " : " إن الهمزة إذا جعلناها بين بين ، فإنما نقربها من السكون ، ونخفى حركتها " [(٦)].

---

١) ينظر : الكتاب ٣/٥٤٢ وابن يعيش ٩/١٠٧ وشرح الشافية للرضى ٣/٣١ ، ٣٢ .

٢) فى المخطوطة [حرف] وهو خطأ نحوى ؛ لأنه خبر لـ (كان) وخبرها لا يكون إلا منصوبا ، أو فى محل نصب .

٣) التهوع : التقيؤ . الصحاح (هوع) ٣ / ١٣٠٩ .

٤) يقول أبو على فى التكملة / ٢١٢ : " الهمزة حرف يخرج من أقصى الحلق ، وهى أدخل الحروف فى الحلق ، فلما كانت كذلك استثقل أهل التخفيف اخراجها من حيث كانت كالتهوع فخففوها ، وتخفيفها لا يخلو من أن تجعل بين بين ، أو بأن تقلب ، أو بأن تحذف .. " .

وينظر : التبصرة ٢ / ٧٣٥ وابن يعيش ٩ / ١٠٧ وشرح الشافية للرضى ٣/٣١ .

٥) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة ، وبه يتم المعنى .

٦) التبصرة ٢/٧٣٦ .

....

وقال أبو سعيد : " الهمزة إذا كانت أولا ، لاتجعل بين بين ؛ لأن الابتداء ، لا يقع إلا بمتحرك ، وإذا جعلت بين بين ، قربت من الساكن ، وإن كانت متحركة في التحصيل ، ولا يبتدأ إلا بحرف جلد ، تمكنت فيه حركته .

وقد قال [(١)] أهل الكوفة ـ لهذه العلة بعينها ـ إنها ساكنة .. " [(٢)].

قوله : (فالتحقيق ليس إلا ..) فيه : إضمار ، فسرناه في آخر مباحث الاستثناء [(٣)].

قوله : (وفي تخفيفها ثلاثة أوجه : الإبدال ، والحذف ، وأن تجعل بين بين ، أي بين مخرجها ، ومخرج الحرف الذي منه حركتها ..).

اعلم أن الهمزة ، تقع في الكلام على أحد أوجه ثلاثة :

أحدها : أن تكون ساكنة ، قبلها متحرك .

والثاني : عكس ذلك ، وهو أن تكون الهمزة متحركة ، والحرف الذي قبلها ساكن .

والثالث : أن تكون متحركة ، وماقبلها متحرك ، فلذلك كانت مسائل هذا الفصل راجعة إلى ثلاثة أصناف :

[الهمزة الساكنة تبدل حرفا من جنس حركة ماقبلها]

الصنف الأول : في الهمزة الساكنة ، المتحرك ماقبلها بالفتح ، أو الكسر ، أو الضم ، وحكمها : أن تبدل ألفا ، أو واوا ، أو ياء .

وقد أورد المصنف لكل واحد منها ثلاث صور ، فلذلك بلغت الصور المذكورة في هذا الصنف تسعة صور ، مرتبة على ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : في الساكنة التي قبلها حرف مفتوح ، وصوره ثلاث : " راس ، وقرات ، و" .. إِلَى الْهُدَاتِنَا .. " [(٤)].

تقول : " راس " بألف لينة ، وكان أصله : " رأس " بالهمزة إلا أن الهمزة لما كانت ساكنة ، وقبلها الراء مفتوحة ، قلبت الهمزة التي هي عين الكلمة ألفا ؛ لأن الألف متولد من الفتحة ، ألا ترى أن الفتحة إذا أشبعتها صارت ألفا .

---

١) في المخطوطة [مال] وهو تحريف ؛ لأنه لا يتسق مع المعنى .
٢) شرح السيرافي ٥ / ١١ .
٣) يقصد : (ليس إلا ذاك) فحذف المستثنى (ذاك) للعلم به .
وينظر : عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٥٨٦ (رسالة) .
٤) سورة الأنعام ، من الآية / ٧١ : " .. لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا ، قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى ، وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ".

....

وتقول : " قرات " بالألف اللينة ، والأصل : " قرأت " بالهمزة الساكنة ، ثم أبدل من الهمزة التى هى لام الفعل ألفا .

وقال فى كتاب الهمزة : كما انفرد الكوفيون بتجويز إبدال كل همزة فى موضع اللام إلى الياء ، مثل : " قريت " ، كذلك انفردوا بتجويز إخراج كل همزة فى موضع العين إلى معتل العين ، وردها إلى الياء .

قال : وهذا وجه يحمل عليه مسائل الهمزات فى موضع العين ؛ ولأن الياء أخف من الواو ، أخرجوا الهمز إلى الياء ، دون الواو فى معتل اللام ، ومعتل العين جميعا ؛ لأنهم إنما تركوا الهمزة هربا من الثقل ، فلم يكونوا ليتركوه إلى ثقيل آخر ، وهو: " الواو "، بل إلى الخفيف، وهو : "الياء " .

ولا يفرق الكوفيون فى هذا بين العين واللام .

وقال الله عز وجل : " ..لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا(١).." .

الشاهد فيه : أن التقدير : يدعونه إلى الهدى ، ويقولون : ائتنا ، وألف " هدى " منقلبة عن " ياء " ، و " ائتنا " على زنة " افعِنا " ، ولام الفعل محذوفة، على مثال : " اهدنا ".

فلما سقطت ألف الوصل فى الدرج ، اجتمع ساكنان : ألف " الهدى " ، والهمزة الساكنة التى هى فاء الفعل ، وكانت الألف أولى بالحذف ؛ لوقوعها طرفا ، فبقيت الهمزة ساكنة ، وقبلها الدال مفتوحة ، فأبدل من الهمزة ألف ، وقيل: " إِلَى الْهُدَاتِنَا " ، فالألف المثبتة بعد الدال ، ليست هى الألف التى كانت منقلبة عن الياء فى " الهدى " ، وإنما هى ألف منقلبة عن الهمزة الساكنة التى هى فاء الفعل ، كما بيناه لك .

فهذه الصور الثلاث قد اشتركت فى أن الهمزة فى كل واحدة منها ساكنة ، وقبلها حرف مفتوح ، وأنها تبدل ألفا ، خلافا لأهل الكوفة ، كما نقلناه(٢).

---

١) سورة الأنعام ، من الآية / ٧١ .

٢) يعلل ابن يعيش سبب تخفيف الهمزة بقلبها ألفا ، فيقول ٩/١٠٧، ١٠٨ : "..إن الهمزة والألف تتقاربان فى المخرج ، فالهمزة أدخل إلى الصدر ، ثم تليها الألف، ولذلك إذا حركوا الألف اعتمدوا بها على أقرب الحروف منها إلى أسفل ، فقلبوها همزة ، فالهمزة نبرة شديدة ، والألف لينة ، فإذا سكنت الهمزة ، وأريد تخفيفها نظر فى حركة ماقبلها : فإن كان ماقبلها فتحة ، صارت الهمزة ألفا ، وإن كانت ضمة صارت واوا ، وإن كانت كسرة صارت ياء ...

ثم يقول : " ولا تجعلها ـ ههنا ـ بين بين ؛ لأنها ساكنة ، ولا يتأتى ذلك فى الساكنة،

....

الضرب الثانى : فى الهمزة الساكنة ، المكسور ماقبلها ، وصوره ثلاث :
[بير ، وجيت] (١) ، والذيتمن ، تقول : " بير " بإخلاص الياء ، وأصله " بئر " ، ثم خففت الهمزة التى هى عين الكلمة ، بإبدالها " ياء " ؛ لسكونها ، وكون " الباء " قبلها مكسورة ؛ لأن الكسرة اذا أشبعت ، صارت " ياء " خالصة .

وتقول : " جيت " بالياء ، وكان الأصل : " جئت " بالهمزة التى هى لام الفعل ، وعين الفعل محذوف ، والوزن : " فِلْتُ " ، كما سنقرره فى مباحث الاعتلال .

وقال الله تعالى : " .. فَلْيُؤَدِّ الَّذِى اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ .. " (٢) .

الشاهد فيه : أن قوله : " ائتمن " " افْتُعِلَ " من " أمن " ، فلما سقطت ألف الوصل ، اجتمع ساكنان :

أولهما : الياء من " الذى " . وثانيهما : الهمزة الساكنة التى هى فاء الفعل فى : " ائتمن " ، ولم يكن بد من حذف أحدهما ، فحذفت " الياء " ؛ لوقوعها طرفا ، وبقيت الهمزة الساكنة ، والذال قبلها مكسورة ، فقلبت إلى " الياء " الخالصة ، وقيل : " الذيتمن " ، فالياء المثبتة فى الآية ، ليست هى الياء التى كانت فى " الذى " ، وانما هى " الياء " المبدلة من الهمزة التى هى فاء الفعل ، كما أن الألف فى قوله : " إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا " (٣) كذلك على الوجه الذى بيناه .

فهذه الصور الثلاثة مشتركة فى أن الهمزة فيها ساكنة ، وقبلها حرف مكسور ، وفى أنها تبدل " ياء " خالصة ، كما بيناه .

الضرب الثالث : فى الهمزة الساكنة المضموم ماقبلها ، وصوره أيضا ثلاث : " لوم ، وسوت ، ويقُولُوذَنْ (٤) .

= ولاتحذفها ـ أيضا ـ لأنه لايبقى معك مايدل عليها ، وكان الإبدال أسهل ، وحكم المنفصل فى ذلك كحكم المتصل ، فمن ذلك قوله تعالى : " .. إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا .. " . وينظر : الكتاب ٣/٥٤٣ ، ٥٤٤ ، والمقتضب ١/٢٩٤ والتكملة لأبى على / ٢١٣ ، والتبصرة ٢/٧٣٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٣٥ وشرح الشافية للرضى ٣/٣٢ .

١) مابين الحاصرتين زيادة يستقيم بها الكلام .
٢) سورة البقرة ، من الآية / ٢٨٣ .
٣) سورة الأنعام ، من الآية / ٧١ .
٤) سورة التوبة ، من الآية / ٤٩ " وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِى وَلَا تَفْتِنِّى ، أَلَا فِى الْفِتْنَةِ سَقَطُوا ، وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ " .

....

تقول: "لوم" بالواو الخالصة، وأصله: "لُؤْم" بهمز عين الكلمة. ولما كانت الهمزة ساكنة، وقبلها اللام مضموم، أبدل من الهمزة "واو"(١)؛ لأن الضمة إذا أشبعت، صارت واوا. واللؤم: البخل والشح.

قال الجوهري: "اللَّئِيمُ: [الدَّنِيءُ](٢) الأَصْلِ، الشَّحِيحُ النَّفْسِ. وَقَدْ لَؤُمَ الرَّجُلُ لُؤْمًا على "فُعْلٍ" ـ بضم الفاء، وسكون العين ـ وَمَلْأَمَةً على: "مَفْعَلَةٍ"..."(٣).

وتقول: "سوت" بالواو، والأصل: "سُؤْتُ"؛ إلا أنها قلبت "واوا"؛ لسكونها، وانضمام السين قبلها و"سوءت" مقابل "أحسنت"، وعين الفعل "واو"، وسقطت؛ لسكونها، وسكون الهمزة بعدها.

وقال الله عز وجل: "وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي..."(٤).

الشاهد فيه: أن مضارع أذن، يأذن، فإذا أمرت، قلت: ائذن، وكانت الهمزة التي هي فاء الفعل ساكنة، فلما سقطت همزة الوصل في الدرج، اجتمع الهمزة، واللام من: "يقول"، فقلبت الهمزة "واوا"، وقيل: "يقولون لي"، فالواو تبدل من الهمزة؛ لسكونها، وانضمام اللام قبلها.

فهذا تمام الكلام في صور الصنف الأول، وقد عرفت أن الهمزة فيه، تخفف بالإبدال لا غير(٥).

---

١) في المخطوطة [واوا] وهو خطأ نحوي؛ لأنه نائب فاعل مرفوع.
٢) سقط من المخطوطة.
٣) الصحاح (لأم) ٥/٢٠٢٥.
٤) سورة التوبة، من الآية/٤٩: "وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي، أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا، وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ". وجاء في المخطوطة [منهم] بدون الواو، وهو تحريف.
٥) تخفف بالإبدال لا غير؛ لأننا لا نستطيع أن نجعلها بين بين؛ لأنا إنما نجعل الهمزة بين بين إذا كانت فيها الحركة، فتجعل بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة، فإذا لم يكن فيها حركة، لم تتعلق بحرف آخر يمكن أن تجعل الهمزة بينهما، فبطل أن تجعل بين بين.
كذلك لا يصح حذفها؛ لأنه لا يوجد دليل يدل عليها.
وينظر: الكتاب ٣/٥٤٤ والتبصرة ٢/٧٣٦ وابن يعيش ٩/١٠٨.

....

[حكم الهمزة المتحركة إذا سكن ماقبلها]

الصنف الثاني : في الهمزة المتحركة ، الساكن ماقبلها ،وتخفيف الهمزة فيه قد جاء بكل واحد من الأوجه الثلاثة : القلب ، والتليين ، والحذف ، والمذكور من صوره : اثنتان وعشرون صورة ، فنفرد لكل واحد من الأوجه الثلاثة فرعا يخصه .

النوع الأول: الهمزة التي تبدل ، ثم يدغم فيها الحرف الذي قبلها .

وذلك إنما يكون إذا كان الحرف المتقدم الساكن واوا ، أو ياء ، مدتين زائدتين ، أو مايشبه المدة ، نحو : "ياء" التصغير (١)،وصوره خمسة :

الأولى: قوله : "خطية" بتشديد الياء.

الشاهد فيه : أن الأصل : "خطيئة" بإثبات همزة مفتوحة بعد ياء ساكنة ، زيدت للمد ،والوزن : "فَعِيلَة" ، مثل : "صَحِيفَة" ، إلا أنهم أبدلوا من الهمزة التي هي لام الكلمة " الياء " ، فاجتمع ياءان ، والأول منهما ساكن ،فأدغم في الثاني ، وقيل: "خطية ".

الثانية : "مَقْرُوَّة" بالواو المشددة .

الشاهد فيه : أن أصله : "مقروءة" بإثبات همزة ، بعد الواو ،على وزن "مفعولة" فأبدلوا من الهمزة " واوا " ، فاجتمع واوان ، أولهما ساكن ، فأدغم في الثاني ، وقيل: " مقروة " .

الثالثة : قوله : " أُفَيِّس " ، بضم الهمزة ، وفتح الفاء ،وتشديد " الياء " .

الشاهد فيه : أنك تقول: " فأس " بهمز عين الكلمة ، ثم تجمعه على " أفؤس "،

---

(١) يقول الصيمري في التبصرة ٧٣٣/٢ : " فإن كانت الهمزة متحركة وقبلها حرف من حروف المد واللين ساكن ، فإنك إذا أردت تخفيف الهمزة قلبتها إلى جنس الحرف الذي قبلها ، وأدغمت أحدهما في الآخر ان كان الذي قبلها واوا ، أو ياء ،وذلك قولك في (مقروءة ، وأزد شنوءة) إذا خففت الهمزة : (مَقْرُوَّة ،وشَنُوَّة) قلبتها واوا ، وأدغمت الواو التي قبلها فيها .
وكذلك: (خطيئة ،وبريئة) إذا خففت قلت: (خَطِيَّة ،وبَرِيَّة) تقلبها ياء ، وتدغم فيها الياء التي قبلها .. ".
وينظر : الكتاب ٥٤٧/٣ والمقتضب ٢٩٧/١ وابن يعيش ١٠٨/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٣٥/٢ والتكملة لأبي علي / ٢١٥ ، ٢١٦ وشرح الشافية للرضى ٣٢/٣.

. . . .

مثل : " كلب ، وأكلب " ، فاذا صغرت هذا البناء ، [قلت] (١) : " أفيّس " ، بتشديد الياء ، والأصل : " أفيئس " بإثبات همزة بعد ياء التصغير ، ثم قلبوا " الهمزة " إلى "الياء" ، فاجتمع يا آن : أولهما : ساكن ، فأدغم فيما بعده ، وقيل : " أفيس " .

فهذه الصور الثلاثة حسن فيها ماذكرناه من القلب ، ويجوز تركه .

الرابعة : قولهم : "نبى" بتشديد الياء التى هى لام الكلمة ، وأصله : "نبئ" بإثبات همزة ، بعد "ياء" معجمة ، بنقطتين من تحت على زنة "فَعِيل" ، فأبدل من الهمزة "ياء" ، فاجتمع يا آن ، فأدغم ياء " فعيل " فى الياء المبدلة من الهمزة ، فصار : "نبىّ" وهو : "فَعِيل" بمعنى : " فاعل " ؛ لأنه مخبر عن الله تعالى ، وقد سبق البحث فيه (٢).

الخامسة : قولهم : " بَرِيَّة " بالياء المشددة .

الشاهد فيه : أن أصله : "بريئة " ، بإثبات همزة بعد الياء الساكنة ، على زنة "فَعِيلَه " ، فأبدلوا من الهمزة " ياء " ، ثم أدغموا الياء الأولى فى الثانية .

قال الجوهرى : " البَرِيَّة : الخَلْق " (٣).

فإن قلت : أليس أن قيسا وبنى تميم (٤) يمنعون من تخفيف الهمزة ؟

قال " سيبويه " : ليس أحد من العرب إلا وهو تارك الهمز فى " النبى " ، كما تركوه فى : "الذُّرِّيَّة ، والبَرِيَّة ، والخَابِيَة " (٥) ، إلا أهل مكة فإنهم يهمزون هذه الأحرف ، ولا يهمزون فى غيرها ، ويخالفون العرب " (٦).

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام .

٢) الصحاح (نبأ) ٧٤/١ : " .. والنبأ : الخبر ، تقول : نَبَأَ ونَبَّأَ ، أى : أَخْبَرَ ، ومنه أخذ النَّبِىءُ ؛ لِأَنَّهُ أَنْبَأَ عَنِ اللهِ تَعَالَى ، وَهُوَ : فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِل .. " .

٣) الصحاح (برا) ٢٢٧٩/٦ .

٤) ينظر : الكتاب ٥٥٣/٣ وابن يعيش ١٠٧/٩ وشرح الشافية للرضى ٣١/٣ ، ٣٢ .

٥) الخابية : الحب ، وأصلها الهمز ؛ لأنها من خبأت ، الا أن العرب تركت همزها . الصحاح (خبا) ٢٣٢٥/٦ .

٦) نقل صاحب العرائس كلام سيبويه من الصحاح (نبأ) ٧٤/١ ، ٧٥ أما كلام سيبويه فى الكتاب ٣ / ٥٥٥ فهذا نصه :

" .. وقالوا : (نبى ، وبريه) فألزمها : أهل التحقيق البدل ، وليس كل شىء نحوهما يفعل به ذا ، إنما يؤخذ بالسمع .

وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون (نبئ ، وبريئة) ، وذلك قليل ردئ .

فالبدل ـ ههنا ـ كالبدل فى (مِنْسَاة) وليس بدل التخفيف ، وان كان اللفظ واحدا .. " .

فكيف يستقيم قول المصنف : (وقد التزم ذلك في : "نبي ، وبريه "؟)
قلت : ماذكره تفريع على مذهب القائلين بالتخفيف ، فلا يتجه ماذكرتم من السؤال.

[حكم الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ألـــف]

النـــوع الثاني : فيما تجعل فيه الهمزة بين بين [(١)] ، وذلك في الصور التي تكون فيها الهمزة متحركة بأي حركة كانت ، وقبلها ألف ، والمذكور منها ـ هـهنا ـ ثلاثة :
" سائل ، وتساؤل ، وقائل ".

تقول في الهمزة المفتوحة : "سائل " ، باثبات همزة ، مفتوحة بعد الألف اللينة ، على زنة "فاعل" ، فلما تحركت الهمزة التي هي عين الفعل ، وكان قبلها ألف " فاعل " خففـــت الهمزة بالتليين ، بأن جعلت بين مخرجها ، وبين مخرج الألف .

وتقول في الهمزة المضمومة : " تساؤل " باثبات همزة مضمومة بعد الألف اللينـــة ، والوزن : " تفاعل " بضم العين ، وهو مصدر : "تفاعل " ، والكلام فيه على نهج قولـــك : "سائل ".

وتقول في الهمزة المكسورة : " قايل " بالتخفيف ، والأصل : "قائل " ، بإثبات همزة مكســورة بعد ألف "فاعل" ، إلا أنهم خففوا هذه الهمزة بالتليين ؛ لوقوع الألف قبلها [(٢)].

---

(١) جعل الهمزة بين بين : بمعنى أنها إذا كانت مفتوحة جعلت بين الهمزة والألف ، نحو : " سائل " ، وان كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو ، نحو : "تساؤل " ، وان كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء ، نحو : " قايل ".
وكان ذلك كذلك ؛ لأنه لا يمكن إلقاء حركتها على الألف إذ الألف لاتتحرك ، ولـــو قلبت الهمزة ألفا ، وأخذت تدغم فيها الألف على حد "مقروة " لاستحال ذلـــك ، إذ الألف لاتدغم ولا يدغم فيها ، وكان في جعلها بين بين ملاحظة لأمر الهمـــزة إذ فيها بقية منها ، وتخفيفها بتليينها وتسهيل نبرتها .
وينظر : ابن يعيش ١٠٩/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٣٤/٢.

(٢) يقول الصيمري في التبصرة ٧٣٤/٢ : " فإن كان الذي قبلها من حروف المد واللين الألف ، لم يجز فيها ما جاز في الواو ، والياء ؛ لأن الألف لاتدغم في شيء ، ولا يدغم فيها ، ولكن تجعل الهمزة بعدها بين بين ، وهو أن تجعلها بين الهمزة وبيـــن الحرف الذي منه حركتها ، فإن كانت حركتها ضمة جعلتها بين الهمزة والـــواو ، وان كانت الكسرة جعلتها بين الهمزة والياء ، وان كانت الفتحة جعلتها بيـــن الهمزة والألف ، كقولك في (التساؤل) : التساؤل ، وفي : (مسائل) : مسايل ، وفي : (هباءة) : هباة .. ".
وينظر : التكملة لأبي علي / ٢١٦ .

. . . .

وستعرف أن هذه الهمزة منقلبة عن ألف لينة ، وهى منقلبة عن " واو " ، وهى عين الفعل .

النوع الثالث : فيما تحذف فيه الهمزة ، وذلك إذا كانت متحركة ، وقبلها أحد ثلاثة أشياء : إما حرف صحيح ، أو أحد حرفى العلة ، وهما : الواو ، والياء الأصليين ، أو المزيدين لمعنى .

وقد أورد المصنف من صور تقدم الحرف الصحيح أربعة ، ومن صور حرفى العلة الأصليين أربعة ، ومن صور حرفى العلة المزيدين[1] لمعنى ثنتين .

وحذف الهمزة جائز فى الصور العشرة :

[حكم الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ساكن صحيح]

أولها : قولك : " مَسَلَةٌ " بفتح السين ، واللام جميعا ، والأصل : " مَسْأَلَةٌ " ، بإثبات همزة مفتوحة ، قبلها سين / ساكنة ، إلا أنهم لما احتاجوا[2] إلى التخفيف ، ٣٥٧/ب نقلوا فتحة الهمزة إلى الحرف الساكن قبلها ، وهو : " السين " ، ثم بعد نقل حركة الهمزة حذفوها ، وقالوا : " مسلة " .

وثانيها : قوله : " الْخَبُ " برفع الباء[3].

الشاهد فيه : أن أصله : " الخبْءُ " بإثبات همزة مرفوعة ، بعد الباء ، فلما قصدوا تخفيف الهمزة ، نقلوا حركة الرفع إلى " الباء " التى هى عين الكلمة ، ثم حذفوا الهمزة .

ونقل الحركة من الهمزة إلى ماقبله - فى هاتين الصورتين - وقع فى كلمة ، كما تراه .

وثالثها : قوله : " مَنَ بُوك ؟ " بفتح نون " من " .

الشاهد فيه : أن " مَنَ " - ههنا - بفتح الميم ، للاستفهام ، وأصله : " من أبوك ؟ " ، فلما راموا تخفيف الهمزة ، نقلوا فتحتها إلى نون " مَنْ " ، ثم حذفوها ، وقالوا : " من بوك ؟ " ، فتنتقل لسانك من فتحة النون ، إلى ضمة " الباء " من غير فاصل بينهما .

---

(١) فى المخطوطة [المزيد] وهو تحريف ؛ لأنه صفة للمثنى ، والصفة تتبع الموصوف فى الإفراد ، والتثنية ، والجمع الخ .

(٢) فى المخطوطة [احتجوا] وهو تحريف واضح ؛ لأنه لايتناسب مع المعنى .

(٣) الصحاح (خبب) ١١٦/١ : " الخب والخب : الرجل الخداع الجربز " .

....

ورابعها : قولهم : " انحر ماشئت مِن بلك " ، بكسر النون .

الشاهد فيه : أن الأصل : " من إبلك " ، و " من " - ههنا - بكسر الميم للجر ، فلما أرادوا تخفيف الهمزة ، نقلوا كسرتها إلى " النون " ، ثم حذفوها ، فقالوا : " مِن بلك " ، فتنقل لسانك من كسرة " النون " إلى " الباء " المكسورة ، فيجتمع إذ ذاك خمس كسرات متوالية . ونقل حركة الهمزة إلى ماقبلها في هاتين الصورتين ، وقع في كلمتين منفصلتين .

فهذه الصور الأربع مشتركة في أن الهمزة المتحركة ، قبلها حرف صحيح ، ساكن ، كما عرفته .

وخامسها : " جَيَل " بفتح الجيم ، والياء جميعا .

الشاهد فيه : أن الأصل : " جَيْأَل " بإثبات همزة مفتوحة ، بعد ياء ساكنة .

قال الجوهري : " وزنه : " فَيْعَل " ، وهو : الضبع " (١).

والمصنف جعل " الياء " - ههنا - بمنزلة " الباء " الأصلية ، فخفف الهمزة التي هي عين الكلمة ، بنقل فتحتها إلى " الياء " الساكنة ، ثم بعد النقل حذفت الهمزة ، وقيل : " جيل " .

فإن قلت : أليس أن الياء إذا تحركت ، وانفتح [ماقبلها] (٢) ، قلبت ألفا ، فهلا قلبت هذه الياء ألفا ، لتحركها ، وفتحة الجيم قبلها ، وقيل : " جال " ؟

قلت : قال أبو علي : إنما امتنعوا من قلب الياء ألفا ، لأن الهمزة وإن كانت ملقاة من اللفظ ، فهي مبقاة في النية ، وحركة " الياء " عرضية في حكم المعدوم ، فلذلك امتنعوا من قلب الياء ألفا (٣).

---

١) الصحاح (جأل) ٤/ ١٦٥٠.

٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

٣) ماحكاه الشارح عن أبي علي استمده من : الصحاح (جأل) ٤/ ١٦٥٠ : " وقال أبو علي النحوي : وربما قالوا : " جيل " للتخفيف ، ويتركون الياء مصححة ؛ لأن الهمزة وإن كانت ملقاة من اللفظ ، فهي مبقاة في النية ، ومعاملة معاملة المثبتة غير المحذوفة :
ألا ترى أنهم لم يقلبوا " الياء " ألفا كما قلبوها في " ناب " ونحوه ؛ لأن "الياء" في نية سكون " .

....

وقد تقدم مثل هذا فى مواضع

وسادسها : " حَوَبَةٌ " ، بفتح الحاء المهملة ، والواو جميعا ، والأصل : " حَوْأَبَـــة " ، بإثبات همزة مفتوحة ، بعد واو ساكنة ، ووزنها : " فوعله ".

قال فى شامل اللغة : الحوأبة : مزادة عظيمة دقيقة . وقال فى الحواشى : هى القربـــة الواسعة (١).

الشاهد فيه : أنه نقل فتحة الهمزة إلى الواو الساكنة ، ثم بعد نقل فتحتهـــا ، حذفها من اللفظ ، وقدر " الواو " فى هذا البناء حرفا أصليا (٢).

وسابعها : قوله : " أبو يُّوب " ، بفتح الواو قبل الياء المشددة .

الشاهد فيه : أن الأصل : " أبو أيوب " ، فالهمزة مفتوحة ، وقبلها حرف أصلى ، وهو : الواو الساكنة ، فخففوا الهمزة بنقل فتحتها إلى " الواو " ، وحذفوها ، وقالوا : "أبويوب" ، فتنقل لسانك من الواو المفتوحة ، إلى "الياء " الساكنة من غير حاجز بينهما .

وثامنها : قولهم : " رئيس أهل البلدة : ذو مرهم " .

الشاهد فيه : أنهم خففوا الهمزة بحذفها ، بعد نقل فتحتها إلى " واو " : " ذو " ، وهى أصلية ، وقالوا : " ذو مرهم " ، فتنقل لسانك من "الواو" المفتوحة إلى الميم الساكنة .

وقد اشتركت هذه الصور الأربعة فى أن الهمزة فيها مفتوحة ، والواو الأصلية قبـــل الهمزة فى ثلاث صور ، والياء فى " جيل " ، كما عرفته .

ونقل الحركة فى الأولى ، والثانية ، وقع فى كلمة واحدة ، وفيما بعدها وقع فى كلمتين ، كما تـــراه .

وتاسعها : قوله فى أمر المؤنث : "ياسعاد اتبعى مرمولاك" ، بالعين المهملة ، من الاتباع

الشاهد فيه : أن الهمزة ، لما تحركت ، وكانت قبلها " الياء " مزيدة لمعنـــى التأنيث ، خففت بحذفها بعد نقل فتحتها إلى " الياء " التى هى ضمير المؤنث ، وقيـــل :

---

(١) ينظر: القاموس المحيط (حوأب) ١/٥٢ واللسان (حأب) ١/٧٤٢ والصحاح (حوب) ١/١١٦.

(٢) لكن الواو فى أصلها زائدة للالحاق بـ " جعفر ".
يقول سيبويه ٣/٥٤٨ : " وتقول فى (حوأبة) : حوبة ؛ لأن هذه الواو ألحقـــت بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، وإنما هى كواو (جدول) .
ألا تراها لاتغير إذا كُسِّرَتْ للجمع تقول : (حوائب) فإنما هى بمنزلة عين (جعفر) .. ".
وينظر : ابن يعيش ٩/١١٠ وشرح الشافية للرضى ٣/٣٤.

" اتبعى مره "، فتنقل لسانك من الياء المفتوحة ، إلى الميم الساكنة .

وعاشرها : " قاضُوَبيك " ، بفتح " الواو " ، وكسر الباء .

اعلم أن الأصل : " قاضون " ، ثم سقطت النون للإضافة ، وقيل : " قاضو أبيك " بإثبات همزة مفتوحة ، بعد الواو ، وهذه الواو ، زيدت لمعنى ، وهو : الدلالة على الجمع ، فقد وقعت الهمزة متحركة ، وقبلها واو زائدة لمعنى ، فحسن تخفيف الهمزة بحذفها ، بعد نقل فتحتها إلى واو الجمع ، وقيل : " قاضوبيك " ، فتنقل لسانك من الواو المفتوحة إلى الباء المكسورة (١).

ولقائل أن يقول : ما ذكره المصنف من الترتيب حسن ، فإنه بدأ أولا ، بأمثلة الحرف الأصلى ، ثم بعده بأمثلة الواو ، والياء الأصليين ، وذكر كونهما مزيدين لمعنى آخر .

إلا أن هذا إنما يستقيم لو كانت الياء من " فَيْعَل " فى : " جَيْأَل " ، والواو من " فَوْعَلة " فى : " حَوْأَبَة " أصليين ، وليسا كذلك ، إلا أن تجعل المزيد للإلحاق بمنزلة الأصلى ، وفيه نظر .

[التزم حذف الهمزة فى يرى وأخواته]

قوله : (وقد التزم ذلك فى باب : "يرى ، وأرى يرى ..") .

اعلم أن "يرى" أصله : " يرأى " بإثبات همزة بعد الراء ، على زنة " يفعل " ، إلا (٢) أنهم حذفوا الهمزة التى هى عين الفعل فى المضارع ، دون الماضى [أما : " أرأى " فهو]

---

١) أشار سيبويه ٣ / ٥٤٧ ، ٥٤٨ إلى نقل الحركة فى كلمتين بقوله : "وتقول فى (أبو إسحاق ، وأبو إسْحاق) : أبيسْحاق ، وأبوسْحاق ، وفى (أبى أيّوب ، وذو أمْرهم) : ذُو مْرِهِم ، وأبى يّوب ، وفى (قاضِى أبيك) : قاضِى بيك ، وفى (يغزو أمه) : يغزومه ؛ لأن هذه من نفس الحرف ...
وكذلك سمعنا العرب الذين يخففون يقولون : (اتّبِعُو مْرَه) ؛ لأن هذه الواو ليست بمدة زائدة فى حرف الهمزة منه ، فصارت بمنزلة واو (يدْعو) .
وتقول : (اتّبعى مْرَه) صارت كياء (يَرْمى) حيث انفصلت ، ولم تكن مدة فى كلمة واحدة مع الهمزة ؛ لأنها إذا كانت متصلة ، ولم تكن من نفس الحرف ، أو بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، أو تجئ لمعنًى ، فإنما تجئ لمدّة لا لمعنًى .
وواو (اضربوا ، واتّبعُوا) هى لمعنى الأسماء ، وليس بمنزلة الياء فى (خطيئة) تكون فى الكلمة لغير معنًى .. " .

٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

. . . .

على زنة " أفْعَل " ، مثل : " أكرم " ، حذفت الهمزة حذفا لازما فى الماضى ، والمستقبل جميعا ، وقيل : " أرى يرى " (١).

قال الجوهرى : " .. وقد تركت العرب الهمزة فى مستقبله / ؛ لكثرته فى كلامهم ، وربما ٣٥٨/أ احتاجت اليه فى الشعر ، فهمزته ... وربما جاء ماضيه بلا همز .. "(٢).

قوله : (.. ومنهم من يقول : " المراة ، والكماة " ، فيقلبها ألفا ..).

اعلم أن هذا الكلام ينعطف على أصل هذا الصنف .

بيان ذلك : أنه ذكر _ أولا _ أن الهمزة إذا تحركت ، وقبلها حرف ساكن ، فإن تخفيفها يكون بنقل حركتها إلى الحرف الساكن قبلها ، ثم حذفها بعد ذلك ، ثم استدرك ، وقال :

---

١) ابن يعيش ٩/١١٠ يوضح هذه المسألة ، فيقول : " أما : " يَرَى ، ويُرِى ، وأَرَى " ، فإن الأصل : " يرأى ، ويرئى ، وأرأى " ؛ لأن الماضى منه " رأى " ، والمضارع " يرأى " بالفتح ، لمكان حرف الحلق ، وانما حذفوا الهمزة التى هى عين الفعل فى المضارع ، ويحتمل ذلك أمرين :
أحدهما : أن تكون حذفت ؛ لكثرة الاستعمال ، تخفيفا ، وذلك أنه إذا قيل : " أرأى " اجتمع همزتان ، بينهما ساكن ؛ والساكن حاجز غير حصين ، فكأنهما قد توالتا ، فحذفت الثانية على حد حذفها فى " أكرم " ، ثم اتبع سائر الباب ، وفتحت الراء ؛ لمجاورة الألف التى هى لام الكلمة ، وغلب كثرة الاستعمال _ ههنا _ الأصل ، حتى هُجِرَ ورُفِض .
والثانى : أن يكون حذف الهمزة للتخفيف القياسى : بأن ألقيت حركتها على الراء قبلها ، ثم حذفت على حد قوله تعالى : "يُخْرِجُ الْخَبْ " ، وَ " قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُون " ، فصار : " يَرَى ، وُيرِى ، وَأَرَى " ، ولزم هذا التخفيف والحذف ؛ لكثرة الاستعمال على ماتقدم ، والى هذا الوجه يشير صاحب الكتاب ، وهو : أوجه عندى ؛ لقربه من القياس . وقد ذكره ابن جنى مع التخفيف غير القياسى ؛ لأن التخفيف لزم على غير قياس ، حتى هجر الأصل ، وصار استعماله والرجوع إليه كالضرورة .. " .
أما " سيبويه " ٣/٥٤٦ ، فبعد أن ذكر أن الهمزة تحذف _ هنا _ تخفيفا ؛ لكثرة الاستعمال ، قال :
" وحدثنى أبو الخطاب أنه سمع من يقول : " قد أرآهم " يجئ بالفعل من : "رأيت" على الأصل ، من العرب الموثوق بهم " .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٣٨ ، ٣٣٩ .

٢) الصحاح (رأى) ٦/٢٣٤٧ .

....

ليس التخفيف بهذا الطريق متعين فى جميع الصور ، فإن منهم من يخفف الهمزة بجعلها ألفا ، فيقول فى " المرأة " : " المراة " بألف ، وفى " الكمأة " : " الكماة "، فيبدل من الهمزة فيهما ألفا لينة ، ثم قال :

وليس تخفيف الهمزة بالإبدال ألفا فى مثل هذه الصور قياس مطرد ، وانما هو خلاف الأصل ، فيقتصر فيه على المسموع (١)، خلافا لأهل الكوفة (٢)، فإنهم جعلوا هذا الإبدال فى مثل هذا قياسا ، وطردوه ، ولم يتوقفوا فيه على السماع .

[حكم الهمزة المتحركة إذا كان ماقبلها متحركا]

الصنف الثالث : فى تخفيف الهمزة المتحركة التى قبلها متحرك .

اعلم أن هذه الهمزة تقع حركتها على أحد أوجه ثلاثة ، وكذلك حركة الحرف الذى قبلها ، ومضروب ثلاثة فى ثلاثة يكون تسعة أوجه :

بيان ذلك : أنها تكون مفتوحة ، وقبلها أحد الحركات الثلاث ، ومضمومة كذلك ، ومكسورة كذلك ، إلا أنهم يخففون الهمزة المفتوحة إذا انكسر ماقبلها ، بالإبدال منها ياء خالصة ، واذا انضم ماقبلها ، بالإبدال منها واوا محضة ، وسنذكر علة ذلك ، فبقى سبعة أوجه .

ويكون تخفيف الهمزة فى كل واحد بتليين الهمزة ، وجعلها بين بين .

وقد أورد المصنف من هذه السبعة ثلاث صور : " سأل " بفتح الهمزة ، والسين جميعا ، و " لؤُم " بضم الهمزة ، وفتح اللام ، و " سُئِل " بكسر الهمزة ، وضم السين ، وأهمل ذكر أربعة .

---

(١) هذا مايراه سيبويه ، حيث يقول ٣/٥٤٥ : " واعلم أن كل همزة متحركة ، قبلها حرف ساكن ، فأردت أن تخففه، حذفتها ، وألقيت حركتها على الساكن الذى قبلها . وذلك قولك: " مَنَ بوك " ... ومثله : قولك فى " المرأة " المرة ، و " الكمأة " : الكمة . وقد قالوا : " المراة ، والكماة " ، ومثله : قليل .. " .

(٢) ابن يعيش ٩/١١١ : " .. وكان الكسائى والفراء يطردان ، ويقيسان عليه ، وطريق قلب هذه الهمزة ألفا ، أن الميم والراء فى " الكمأة ، والمرأة ، لما جاورتا الهمزة المفتوحة ، وكانتا ساكنتين ، صارت الفتحتان اللتان فى الهمزتين كأنهما فى " الراء ، والميم " ، فصارت " الراء ، والميم " كأنهما مفتوحتان ، والهمزتان كأنهما ساكنتان ، لما قدر حركتهما فى غيرهما ، فصار التقدير : " المَرَأْة ، والكَمَأْة " بفتح الراء والميم ، وسكون الهمزة ، فأبدلت الهمزتان ألفين ، لسكونهما ، وانفتاح ماقبلهما ، على حد القلب فى " رأس ، وفأس " إذا أريد التخفيف .. " .

وينظر : التبصرة ٢ / ٧٣٥ .

. . . .

قوله : (٠٠ إلا إذا انفتحت ،وانكسر ماقبلها ، أوانضم ، فقلبت : " ياء ، أو : واوا " محضة ، كقولك : " مير ، وجون " ٠٠) ٠

اعلم أن "مير" فى الأصل : "مِئَر" مهموز العين ، بفتح الهمزة ، فلما كانت قبلها [ميم] [١] مكسورة ، قلبت الهمزة " ياء " بعد سلب الفتحة عنها ٠

قال الجوهرى : "المِئَرةُ ــ بالهمز ــ : الذَّحْلُ والعَداوَةُ ، وجمعها : مِئَر ٠٠ " [٢].

والجون : جمع جونه ، وقد سبق تفسيرها [٣].

قال عبد المجيد : إنما إخلاص الياء ، والواو فى هاتين الصورتين ؛ لأن التخفيف بنقل حركة الهمزة إلى الحرف الذى قبلها متعذر ، لكونه فى نفسه متحركا ، والتخفيف بجعل الهمزة بين بين ــ أيضا ــ متعذر ؛ لأنك إذا جعلتها بين بين صارت كالألف ، وماقبل الألف يمتنع أن يكون مكسورا ، أو مضموما [٤].

فلما تعذر التخفيف بالنقل ، والتليين ، تعين أن يكون بالإبدال ٠

قوله : (٠٠ و " الأخفش " [٥] يقلب المضمومة ، المكسور ماقبلها "ياء" [٦] ، فيقول : "يستهزيون")

لقوة المشابهة بين الكسرة والياء ٠

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام ٠

٢) الصحاح (مأر) ٢ / ٨١١ ٠

٣) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٠٥ (مخطوط) ٠

٤) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٤٣ وابن يعيش ٩ / ١١٢ ، والتبصرة ٢ / ٧٣٥ ٠

٥) يقول ابن الحاجب فى الإيضاح ٢ / ٣٣٩ ، ٣٤٠ : " ٠٠ زعم الأخفش أنهما تقلبان حرفا من جنس حركة ماقبلهما ، فيقلبها فى : " مُسْتَهْزِئُون " ياء ، وفى : " سُئِل " واوا ، والشبهة فى ذلك أنه لو جعلها بين بين لأدى فى : " مُسْتَهْزِئُون " إلى شبه الواو الساكنة وقبلها كسرة ، وفى "سئل" إلى شبه الياء وقبلها ضمة ، وكما كرهوا شبه الألف وقبلها غير فتحة ، فليكره شبه الواو ، والياء وقبلهما كسرة وضمة ٠٠ ٠

وابن الحاجب يقر رأى سيبويه الذى يرى أن الهمزة ــ هنا ــ تكون بين بين ، ويرفض رأى الأخفش ، قائلا : " ٠٠ ذلك فى الألف متعذر ، وهو فى الياء مستثقل ، فلا يلزم فى امتناع شبه المتعذر امتناع شبه المستثقل ٠٠ ".

وينظر : الكتاب ٣ / ٥٤٢ وابن يعيش ٩ / ١١٢ وشرح الشافية للرضى ٣ / ٤٦ ٠

٦) زيد فى ابن يعيش ٩ / ١١١ والمفصل المطبوع / ٣٥٠ [أيضا] ولا يترتب عليه اختلاف فى المعنى ٠

....

ولقائل أن يقول : من مذهب [الأخفش](١) أيضا أن الهمزة المكسورة ، إذا كان قبلها مضموم ، تقلب واوا ، فتقول في تخفيف "سئل" : "سول" ؛ لما ذكرناه من المشابهة(٢).

قوله : (.. وقد يبدل منها حرف اللين(٣)..) .

اعلم أن هذا الكلام ينعطف على أول هذا الصنف .

بيان ذلك : أنه لما ذكر - فيما تقدم - أن الهمزة إذا تحركت ، وكان ماقبلها متحركا ، جعلت بين بين في الأوجه السبعة ، قال بعده :

وقد تبدل الهمزة في شيء من صور الأوجه السبعة حرفا خالصا ، ولاتجعل بين بين ، وأورد من تلك الصور أربعا :

الأولى : قولهم : "مِنْسَاةٌ" ، بكسر الميم ، وأصله : "مِنْسَأَةٌ" .

الشاهد فيه : أن مقتضى القياس أن تخفف الهمزة بجعلها بين بين ، إلا أنهم تركوا القياس ، وقالوا : "مِنْسَاةٌ" ، فأبدلوا من الهمزة المتحركة ألفا خالصة .

قال الجوهري : "المِنْسَأَةُ : العصا ، يهمز ، ولا يهمز" (٤).

الثانية : قول الفرزدق :

نُزِعَ ابْنُ بِشْرٍ وَابْنُ عَمْرٍو قَبْلَهُ ∴ وَأَخُو هَرَاةَ لِمِثْلِهَا يَتَوَقَّعُ

[١١٦] وَمَضَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِغَالُ عَشِيَّةً ∴ فَارْعَيْ فَزَارَةُ لَاهَنَاكِ الْمَرْتَعُ (٥)

" الشاهد فيه : إبدال الهمزة في قوله : " لاهناك" ألفا .

وابن بشر ، هو : عبد الملك بن بشر بن مروان ، عزل عن البصرة ، وكان أميرها .

وابن عمرو ، هو : سعيد بن عمرو بن الحرث بن الحكم بن أبي العاص ، عزل عن الكوفة .

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام .

٢) تنظر : المراجع السابقة .

٣) في ابن يعيش ٩/١١١ والمفصل المطبوع / ٣٥٠ [وقد تبدل منها حروف اللين] ، ورواية صاحب العرائس تتفق مع رواية ابن الحاجب في الإيضاح ٢/ ٣٤٠ ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .

٤) الصحاح (نسأ) ١/ ٧٦ .

٥) من الكامل (ديوانه / ٤٠٨) برواية : (لمسلمة) .
والبيت من شواهد : الكتاب ٣/ ٥٥٤ ، والمقتضب ١/ ٣٠٣ ، والخصائص ٣/ ١٥٢ ، والمحتسب ٢/ ١٧٣ ، والكامل ٢/ ١٠٠ وأمالي الشجري ١/ ٨٠ والتخمير ٢ ورقة ١١١ ، وابن يعيش ٤/ ١٢٢ ، ٩/ ١١١ ، ١١٣ وشرح شواهد الشافية للبغدادي/ ٣٣٥ . برواية (راحت بمسلمه) .

. . . .

وسار مسلمة إلى الشام من العراق ، وقد ولى عمرو بن هبيرة الفزارى .

وقال بعض الرواة : هو محمد بن عمرو بن الوليد بن عقبة .

وأخو هراة ، هو : سعيد بن الحرث بن الحكم .(١)

الثالثة : قول حسان :

[١١٧] سَالتْ هذيلٌ رسولَ اللهِ فاحِشَةً ∴ ضَلَّتْ هُذيلٌ بما قالتْ ولم تُصِبِ (٢)

قال أبو سعيد : " إن هذيلا سألت النبى عليه السلام أن يبيح لهم الزنا " (٣).

و"هذيل" : حى من مضر ، وهو : هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر (٤).

الرابعة : قول ابنه عبد الرحمن :

فأمَّا قولُكَ الخُلَفاءُ مِنَّا ∴ فَهُمْ مَنَعُوا وريدَكَ مِنْ وِدَاجِ

ولولاهُم لكُنْتَ كَعَظْمِ حُوتٍ ∴ هَوَى فى مُظْلِمِ الغَمَراتِ دَاجِى

[١١٨] وكُنْتَ أذلَّ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ ∴ يُشَجِّجُ رأسَهُ بالفِهْرِ واجِى (٥)

---

١) اعتمد الشارح فى بيان الشاهد وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافى ٢/٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ولم يشر الى ذلك . وينظر : التخمير ٢ ورقة ٢١١ .

٢) من البسيط (ديوانه / ٣٧٣) برواية : (بما جاءت) فى موضع (بما قالت) .
وحسان بن ثابت بن المنذر الأنصارى ، ويكنى أبا الوليد وأبا الحسام ، وهو جاهلى إسلامى متقدم الإسلام ، إلا أنه لم يشهد مع النبى صلى الله عليه وسلم مشهدا (الشعر والشعراء ١/٢٢٣ والخزانة ١/١١١) .
والبيت من شواهد : الكتاب ٣/٤٦٨ ، ٥٥٤ برواية : (بما جاءت) والمقتضب ١/٣٠٣ والكامل ٢/١٠٠ والمحتسب ١/٩٠ وشرح السيرافى ٤/٥٨٧ وروايته : (بما سالت) والتخمير ٢ ورقة ٢١١ وابن يعيش ٤/١٢٢ ، ٩/١١٤ .
الشاهد فيه : " سالت " ، حيث أبدل الألف من الهمز ، ولا يقال : إن (سال يسال) لغة قوم من العرب ؛ لأن هذا الشاعر ليس من لغته ترك الهمزة .

٣) شرح السيرافى ٤/٥٨٧ .

٤) الصحاح (هذل) ٥/١٨٤٩ .

٥) بيت من الوافر ، وهو من شواهد : الكتاب ٣/٥٥٥ والمقتضب ١/٣٠٣ والكامل ٢/١٠٠ والمحتسب ١/٨١ والخصائص ٣/١٥٢ والمنصف ١/٧٦ والتخمير ٢ ورقة ٢١١ ورواية الشطر الأول من البيت الأول : (فأمَّا ذِكْرُكَ الخُلَفاءَ مِنْكُمْ ..)
وابن يعيش ٩/١١١ ، ١١٤ وروايته (كحُوتِ بَحْرٍ) فى موضع : (كعظم حُوتٍ)
و : كُنْتَ أذلَّ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ : مثل يضرب للذليل .
ينظر : مجمع الأمثال للميدانى ٢/١٨ .
والشاهد فى : " واجى " يريد : " واجئا " فأبدل الياء من همزة " واجئ " ضرورة .

....

يهجو عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص ، ويقول له :

ذكرت أن الخلفاء منكم ـ تعني من قريش ـ ولولا أن الخلفاء منكم ، لودجتك في حلقك .

والوريد : عرق في العنق [1]. وودجته : قطعت وداجه [2].

ولولا الخلفاء منكم لكنت كعظم سمكة وقع في البحر لا يشعر به .

والغمرات : جمع : غمرة ، وهي : قطع الماء التي بعضها فوق بعض [3].

والداجي : الأسود [4]/ . والقاع : أرض حرة ، طيبة الطين مستوية . ٣٥٨/ب

والواجي : أصله : الواجئ ، وهو الذي يدق ، يقال : وجأت عنقه ، أي : دققتها [5].

والفهر : [الحجر] [6] ملء الكف [7].

اعلم أنه لما نقل أن الهمزة قد أبدلت فيما ذكر من الصور الأربعة ، ولم تجعل بين بين ، قال بعده : ولا يظن أن الإبدال ، وترك التليين قياس مطرد في جميع الصور ، وانما المرجع إلى السماع .

وقول " سيبويه " : (وليس ذا) حرف الإشارة متعلق بالتخفيف بالإبدال . وقوله : (بقياس متلئب) يريد : مستقيم [8].

قوله : (وانما يحفظ عن العرب) يريد : أنه يقتصر فيه على المسموع ، كما اقتصروا في إبدال التاء من الواو على المسموع في نحو : " أتلج " وغيره ، والأصل : " أولج " .

ـــ

١) الصحاح (ورد) ٢/ ٥٥٠.
٢) السابق (ودج) ١/ ٣٤٧.
٣) اللسان (غمر) ٥/ ٣٢٩٣.
٤) الصحاح (دجا) ٦ / ٢٣٣٤.
٥) السابق (وجأ) ١/ ٨٠.
٦) زيادة يستقيم بها الكلام.
٧) الصحاح (فهر) ١/ ٧٨٤.
وتنظر قصة عبد الرحمن بن حسان مع ابن الحكم في شرح شواهد الشافية للبغدادي/ ٣٤٣ ، ٣٤٤.
٨) اللسان (تلأب) ١/ ٤٣٨.

[حذف الهمزة فى نحو: "كُلْ ، وَخُذْ"]

(فصل) "..وقد حذفوا الهمزة فى : "كل ، وخذ ، ومر" حذفا غير قياسى ، ثم ألزمـــوه فى اثنين ، دون الثالث ، فلم يقولوا : " أوخذ ، ولا أوكل" .
وقال الله تعالى : "وَأْمُرْ أَهْلَكَ" ...".

المتن : قوله : (وقد حذفوا الهمزة فى : "كل"..إلى آخره) .

التفسير : اعلم أن "قد" ـ ههنا للتحقيق ، والمعنى :أن الحذف فى : "كل، وخذ ، ومر"،على خلاف القياس .

بيان ذلك : القياس فى كل همزة ساكنة ، قبلها متحرك ، أن يبدل منها الحرف الذى منه حركة ماقبلها ،وقد خالفوا القياس فى كل واحدة من هذه الصور الثلاث ، فنفرد كـــل واحدة منها بشرحها :

أولها : قوله : "كُلْ" .

الشاهد فيه : أن القياس أن يقال : "أُوكل" بضم الهمزة ،وسكون الواو .

بيان ذلك : أن الماضى "أَكَلَ" ، والمضارع "يَأْكُلُ" والهمزة فاء الفعل ، وهى : ساكنـــة ، فإذا أمرت ، أدخلت همزة الوصل المضمومة على الهمزة الساكنة ، التى هى فاء الفعل ،وقلت: "أُأْكُلْ" ، كما تقول فى الأمر من "قَتَلَ ،يَقْتُلُ "اقْتُلْ وإذ ذاك فيجتمع همزتان : الأولـــى : همزة الوصل ، وهى : مضمومة ، والثانية : الهمزة التى هى فاء الفعل ، وهى ساكنة .

وقد عرفت أن الهمزة الساكنة إذا انضم ماقبلها ، قلبت واوا ، فالقياس أن يقال : "أُوكُلْ"، كما قلبوا الهمزة "واوا" فى نحو : "لوم" ، لكنهم خالفوا القياس ، فحذفوا مجموع الهمزتين ، وقالوا : "كُلْ" .

وثانيهما : "خُذْ" . الشاهد فيه : أن الماضى "أَخَذَ" ،والمضارع ، "يَأْخُذُ" ، فـــإذا أمرت ، أدخلت همزة الوصل المضمومة على الهمزة التى هى فاء الفعل ؛ فصار : "أُأْخُذْ"، ثم قلبت(١) الهمزة الساكنة "واوا" ؛ لانضمام همزة الوصل قبلها ، فيقال: "أُوخُـــذْ"، لكنهم حذفوا مجموع الهمزتين ،وقالوا : "خذ" على غير قياس .

وثالثها : "مُرْ" . الشاهد فيه : أن الفعل منه "أَمَرَ ،يَأْمُرُ" ، فإذا أمرت ، فالقيــاس أن تقول : "أُوْمُرْ"، كما بيناه لك، لكنهم قالوا : "مُرْ" ، واقتصروا عليه ، وحذفـــوا الهمزتين جميعا .

---

١) فى المخطوطة [نقلت] وهو : تحريف ؛ لأنه يفسد المعنى .

. . . .

قوله : (.. ثم ألزموه في اثنين ، دون الثالث ، فلم يقولوا : " أُخُذْ ، ولَا أُوكُلْ " ، قال الله تعالى : " وَأْمُرْ أَهْلَكَ "(١) ...) .

اعلم أن الموجب للحذف فيما ذكرناه من الصور الثلاث ، ومخالفة القياس إنما هو طلب التخفيف فيما كثر استعماله ، والاستعمال في الصورة الثالثة أقل منه في الأولين ، فناسب إلزام الحذف في الأولين ، وتجويزه في الثالثة ، حذارا من التسوية بين متفاوتين في الاستعمال ، فيسوغ لك أن تقول : " أؤمر " ، جريا على مقتضى القياس ، وأن تقول : " مر " بالحذف على خلاف القياس .

ولم تحذف فاء الفعل في الآية ، وإنما حذفت همزة الوصل المضمومة ؛ لأجل الدرج ، وإيصال الواو المفتوحة بالهمزة التي هي فاء الفعل(٢).

ـــــ

١) سورة : طه ، من الآية / ١٣٢ : " وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا ، لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا ، نَحْنُ نَرْزُقُكَ ، وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى ".

٢) يقول الرضي في شرح الشافية ٣ / ٥٠ : " .. والتزموا هذا الحذف في "خذ ، وكل" ، دون " مر " ، فإن الحذف فيه أفصح من القلب ، وليس بلازم ، وهذا إذا كان مبتدأ به ، وذلك لكونه أقل استعمالا من "خذ ، وكل" .
وأما إذا وقع في الدرج ، نحو : " وأمر " ، و " فأمر " ، و " قالت لك اؤمر " ، فإن إبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف ؛ لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين ، ولا تجتمعان في الدرج .
وجاز نحو : " وَمُرْ " ، و " فَمُرْ " أيضا على قلة ؛ لأن أصل الكلمة أن تكون مبتدأ بها ، فكأنه حذفت الهمزة في الابتداء أولا ، ثم وقعت تلك الكلمة المحذوفة الهمزة في الدرج ، فبقيت على حالها .. ".
وينظر : الكتاب ٣ / ٥٤٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ وابن يعيش ٩ / ١١٥ .

[حكم همزة "ال" إذا خففت الهمزة الواقعة بعدها]

(فصل) " وإذا خففت همزة " الاحمر " على طريقها ، فتحركت لام التعريف ، اتجه لهم في ألف اللام طريقان : حذفها : وهو : القياس ، وإبقاؤها ؛ لطروء الحركة ، فقالوا : الحمر ، ولحمر ، ومثل " لحمر " : " عادَ لُّولَى " في قراءة أبي عمرو ، وقولهم : " من لان " في : من الآن ، ومن قال : الحمر ، قال : " من لان " ، بتحريك النون ، كما قرئ : " من لرض " ، أو : " ملان " بحذفها ، كما قيل : " ملكذب " .. " .

قوله : (وإذا خففت همزة " الاحمر " على طريقها ، فتحركت لام التعريف ، اتجه لهم في ألف اللام طريقان : حذفها ، وهو القياس ، وإبقاؤها ؛ لطروء الحركة ، فقالوا : " لحمر ، والحمر " ..) .

اعلم أنهم اختلفوا في الحركة العارضة للحرف الساكن :

فذهب قوم إلى أنه نازل منزلة الحركة الأصلية اللازمة .

وذهب آخرون إلى أنها كالمعدومة (١). والمذكور من صور ما الحركة عارضة فيه خمس :

الأولى : تخفيف " الأحمر " .

بيان ذلك أن الأصل : " أحمر " على وزن : " أفعل " ، فلما دخلت لام التعريف عليه ، قيل : " الأحمر " ، فالهمزة مفتوحة ، وقبلها حرف ساكن ، وطريق تخفيف هذه الهمزة أن تنقل فتحتها الى لام التعريف ، ثم تحذفها ، كما في تخفيف " مسألة " ونحوه .

---

١) إذا نقلت حركة الهمزة التي في أول الكلمة إلى لام التعريف قبلها في "الأحمر" ونحوها ففيها قولان :

أ — يرى كثير من العلماء أن تلك اللام في تقدير السكون ؛ لوجوه :

أحدها : أن أصل اللام السكون .

والثاني : كون اللام كلمة أخرى غير التي في أولها الهمزة ، فهي على شرف الزوال ، فكأنها زالت وانتقلت حركة الهمزة التي نقلت إليها في الهمزة ، وبقيت اللام ساكنة .

والثالث : أن نقل حركة الهمزة إلى ماقبلها غير لازم ، فكأنها لم تنقل ، وعلى هذا حركوا النون لالتقاء الساكنين ، وقالوا : " مِنَ لَحْمَر " .

ب — يرى بعض العلماء أن حركة اللام كاللازم ، ولهذا أدغموا تنوين "عادًا" الساكن في لام " الأولى " ، كما تقول : " مَن لَّكَ " ، ولو جعلت اللام في تقدير السكون لحركت النون فقلت : " عادَ ن لولى " ، ولم يجز الإدغام ؛ إذ لا يدغم الساكن في الساكن ، وإنما اعتد بحركة اللام ؛ لغرض التخفيف بالإدغام .

لكن حكى الكسائي والفراء أن من العرب من يقلب الهمزة لاما في مثل هذا ، فيقول في " الأحمر ، والأرض " : اللحمر ، واللرض ، ولا ينقل الحركة محافظة على سكون لام المعرفة .

. . . .

وإذا تحركت لام التعريف بالفتحة المنتقلة إليها من الهمزة ، كانت هذه الحركة عارضة لها ، فمن نزل الحركة العرضية منزلة الحركة اللازمة ، أسقط همزة الوصل ، إذا ابتدأ ، وقال : " لَحُمْرٌ " .

ومن قدرها كالمعدومة ، قال : " أَلَحُمْرُ " ، ولم يكن بد من إلحاق ألف الوصل في الابتداء به .

قوله : (.. ومثل " لحمر " : " .. عادَ لُّولَى " ..)(١)

اعلم أن تنزيل الحركة في لام التعريف منزلة الحركة الأصلية ، يقتضي أربعة أمور :

أولها : إسقاط همزة الوصل ، إذا ابتدئ بالكلام .

وثانيها : جواز الإدغام فيها ، لأن المدغم فيه يمتنع أن يكون ساكنا ، ولابد وأن يكون متحركا .

وثالثها : بقاء نون " من " ساكنة عند ملاقاتها لام التعريف ؛ لأن مابعد " من " ، إذا كان حرفا متحركا ، كانت النون ساكنة بحالها من غير تغيير .

ورابعها : امتناع حذف النون منها في لغة من قال : " ملكذب " ، وتنزيلها منزلة المعدومة ، يوجب نقيض كل واحد من هذه الأحكام الأربعة ؛ لأن اللام الساكنة يمتنع الابتداء بها ، والإدغام / فيها ، وفتح نون " من " عند ملاقاتها لام التعريف ، ٣٥٩/أ وحذف النون في لغة من يقول : " ملكذب " ، وكان الأصل : " من الكذب " ، إلا أنهم حذفوا النون ، حذارا من التقاء الساكنين .

وإذا عرفت هذا التمهيد ، اتضح لك كلام المصنف ، فقوله : (أَلَحُمْرُ ، ولَحُمْرُ) بإثبات همزة الوصل إن كانت الحركة كالمعدومة ، وحذفها إن كانت حركة لام التعريف كالأصلية .

وقوله : (.. عادَ لُّولَى ..) . بتشديد لام التعريف ، بعد إبدال التنوين لاما ، كما ستعرفه .

الشاهد فيه : أن " عادًا " منونة ، وقد عرفت أن التنوين : نون ساكنة ، فإن كانت حركة اللام أصلية ، قلبت التنوين إلى اللام ، ثم أدغمت اللام المبدلة من التنوين في لام التعريف المتحركة .

= وينظر : شرح الشافية للرضى ٣/ ٥١ ، ٥٢ والكتاب ٣/ ٥٤٥ والتكملة لأبي علي / ٢١٤ وابن يعيش ٩/ ١٥ ، ١٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

١) سورة النجم ، من الآية / ٥٠ " وأنه أهلك عادًا الأولى " .

. . . .

وإن قدرت أن حركة لام التعريف معدومة ، قلت : " عَادًا الُولَى " بالتنوين وكسره ، وامتنعت من الإدغام ؛ لأن الساكن لا يدغم فيه .

قوله : (.. في قراءة " أبي عمرو " ..) .

اعلم أن " أبا عمرو "(1) يقلب التنوين لاما ، ثم يدغمه في لام " لولى " ، فيقرأ :

---

1) يقول أبو البركات في كتابه البيان ٢/ ٤٠١ : " وقرأ أبو عمرو ، ونافع بإدغام التنوين في اللام من (الأولى) ، بعد حذف الهمزة ، وإلقاء حركتها على لام التعريف قبلها ، وأنكرها بعض النحويين ؛ لأنهما أدغما ساكنين فيما أصله السكون ، وحركته عارضة ، والحركة العارضة لا يعتد بها ، فاللام ـ وإن كانت متحركة بالضمة التي نقلت إليها من الهمزة المحذوفة ـ فهي في تقدير السكون ، والساكن لا يدغم في ساكن .
ووجه هذه القراءة أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا في (الأحمر) : لَحْمَرُ فاعتدوا بحركة اللام ، فحذفوا همزة الوصل ، ولو كانت في تقدير السكون لكان يجب ألا تحذف الهمزة ، فلما ابتدأوا بها ، واستغنوا بها عن همزة الوصل ، دل على أن حركة اللام معتد بها .
وإذا كان معتدا بها ، جاز إدغام التنوين فيها ؛ لأنه إدغام ساكن في متحرك .. ".
لكن المازني ـ كعادته في التحامل على القراء ـ اتهم أبا عمرو بالإساءة في هذه القراءة ، ثم عاد والتمس له مبررا .
يقول أبو زرعة في حجة القراءات / ٦٨٧ :
" قال أبو عثمان : أساء عندي أبو عمرو في قراءته ؛ لأنه أدغم النون في لام المعرفة ، واللام إنما تحركت بحركة الهمزة ، وليس بحركة لازمة .
والدليل على ذلك : أنك تقول : (الأحمر) فإذا طرحت حركة الهمزة على اللام تقول : (اَلَحْمَرُ) ولم تحذف ألف الوصل ؛ لأنها ليست بحركة لازمة .
قال أبو عثمان : ولكن كان أبو الحسن روى عن بعض العرب أنه يقول : (هَذَا لَحْمَرُ قد جاء) ، فتحذف ألف الوصل لحركة اللام .
فهذا حجة لقراءة أبي عمرو ؛ لأن الحركة قد صارت لازمة ؛ لأنك حذفت ألف الوصل ، ولو لم تكن لازمة لما حذفت .. ".
وينظر : معاني القرآن للفراء ٣/ ١٠٢ والكشف للقيسي ٢/ ٢٩٦ والسبعة في القراءات لابن مجاهد / ٦١٥ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه / ٣٣٧ وإتحاف فضلاء البشر / ٤٠٣ والخصائص ٣/ ٩١ والتكملة لأبي علي / ٢١٤ وابن يعيش ٩/ ١١٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٤٥ ، ٣٤٦ وشرح الشافية للرضي ٣/ ٥٢ والكشاف ٦/ ٥٢ والقراءات الشاذة لـ : عبد الفتاح القاضي / ٣٢ .

....

"عادلُّولى" بتشديد اللام من غير تنوين ، ومتمسكة فى ذلك أنه اعتقد أن لام التعريف ، لما تحركت بالضمة المنقولة إليها من الهمزة المحذوفة ، كانت هذه الحركة الطارئة نازلة منزلة الحركة الأصلية ، فقلب التنوين لاما ، ثم أدغمه فى لام التعريف .

ولقائل أن يقول: إن قلت : إن اللام فى "عادا" ، وادغامه فى لام التعريف من "لولى" كما هى قراءة أبى عمرو ، فهى أيضا قراءة نافع ويعقوب (١).

قوله : (.. "من لان" فى : "من الآن" ، ومن قال : "الحمر" قال : "من لان" بتحريك النون) .

اعلم أن "آن" على وزن : "فَعَلَ" والهمزة فاء الكلمة ، فإذا دخله لام التعريف، قيل : "الآن" ، وحينئذ تكون الهمزة مفتوحة ، وقبلها حرف صحيح ساكن ، وتخفيف هذه حسن ، وطريقه أن تنقل فتحة الهمزة إلى "لام التعريف" ، ثم تحذف الهمزة ، كما عرفته فى مباحث الصنف الثانى .

واذا تحركت لام التعريف جرى فى حركتها ما حكيناه من الخلاف .

فإذا أدخلت عليه "من" الجارة ، جاز إبقاء نونها ساكنة كما كانت ، وجاز تحريكها بناء على اختلاف القولين فى حركة لام التعريف .

فمن قال : إن فتحة اللام فى : "لان" أصلية ، ترك النون الساكنة ، بحالها ؛ لأن الموجب لتحريكها الفرار من اجتماع الساكنين ، وانه مفقود ههنا .

ومن قال : إن الفتحة كالمعدومة ، لزمه أن يحرك النون ، كما حركها فى قولك : "من الرجل" ؛ لالتقاء الساكنين ، فتقول: "من لان" فتنقل لسانك من النون المفتوحة إلى لام التعريف المفتوحة .

وانما قال: بتحريك النون، ولم يقل : بفتح النون ؛ لأنك ستعرف أن لهم فى تحريك نون "من" إذا لاقت لام التعريف لغتين :

الفتح ، والكسر ، وأن المختار تحريكها بالفتح (٢).

قوله : (.. كما قرئ : " ... من لرض"(٣) ..) .

اعلم أنه لما قال: (ومن قال : "الحمر" ، قال : "من لان" ، كما فسرناه لك ،

---

١) ينظر : حجة القراءات لأبى زرعة / ٦٨٧ والسبعة فى القراءات لابن مجاهد / ٦١٥ والكشف للقيسى ٢/ ٢٩٦ واتحاف فضلاء البشر / ٤٠٣ .

٢) ينظر : التكملة لأبى على / ٢١٤ وابن يعيش ٩/ ١١٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٤٦ .

٣) سورة البقرة ، من الآية / ٢٦٧ : "يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ، وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الأَرْضِ .." .

. . . .

قال بعده : وليس فتح نون " من " مع لام التعريف المتحركة بعيدا ، فإنه قد قرئ ، وهذه قراءة " ورش "(1) عن " نافع " ، وهو : مذهبه في كل ساكن صحيح وقع آخر الكلمة ، وكانت الهمزة المتحركة بعده ، من كلمة أخرى .

وقوله : (.. أو : " ملان " بحذفها ، كما قيل : " ملكذب " ..) .

اعلم أن النون في : " من " إذا لاقت لام التعريف الساكنة ، اجتمع ساكنان على غير حدهما ، فلم يكن بد من دفع هذا الاجتماع ، وذلك يكون بأحد أمرين : اما بتحريك النون ، كما ذكرنا ، أو بحذف النون ، وترك الميم المتحركة بالكسر ، كما قيل : " ملكذب " في قولهم : " من الكذب " ، ولأن " من " لما دخلت على لام التعريف الساكنة ، اجتمع ساكنان ، فحذفوا النون ، وقالوا : " ملكذب " ، هربا من التقاء الساكنين على غير حده .

فاذا تصورت مالخصناه بقول المصنف (ومن قال : الحمر) يريد : أن من أثبت همزة الوصل مع لام التعريف المفتوحة ، فقد نزل الحركة العرضية في لام التعريف منزلة المعدومة وقدر أن اللام ساكنة ، فاذا لاقت نون " من " اجتمع ساكنان : أولهما : النون . والثاني : لام التعريف ، فوجب الهرب منه ، وذلك يكون بأحد أمرين : اما بتحريك النون ، كما قرئ : " من لرض " ، واما بحذفها ، كما قيل : " ملكذب " .

---

(1) ورش : عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان بن ابراهيم ، مولى لآل الزبير بن العوام ، وكنيته أبو سعيد ، ولقبه : ورش .
ولد سنة ١١٠ هـ بـ " قفط " بلد من بلاد صعيد مصر ، وأصله من " القيروان " ، ورحل الى الامام نافع بالمدينة ، فعرض عليه القرآن عدة ختمات سنة ١٥٥ هـ .
قيل : ان الامام نافع هو الذى لقبه بـ : ورش . توفي سنة ١٩٧ هـ .
وينظر : طبقات القراء ١ / ٥٠٢ ، ٥٠٣ وتاريخ القراء العشرة / ٨ .

[حكم الهمزتين إذا التقتا في كلمة أو كلمتين]

(فصل) " وإذا التقت همزتان في كلمة ، فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين ، كقولهم : " آدم ، وأيمه ، وأويدم " ، ومنه " جاء ، وخطايا " ، وقد سمع أبو زيد من يقول : " اللهم اغفر لي خطائئ " ، قال : همزها أبو السمح ، ورداد ابن عمه ، وهو : شاذ ، وفي القراءة الكوفية : " أئمة . وإذا التقتا في كلمتين ، جاز تحقيقهما ، وتخفيف إحداهما : بأن تجعل بين بين :

والخليل يختار تخفيف الثانية ، كقوله تعالى : " فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا " .

وأهل الحجاز يخففونهما معا . ومن العرب من يقحم بينهما ألفا ، قال ذو الرمة :

.... ∴ آأنتِ أم أمّ سالم

وأنشد أبو زيد :

حُزُقٌ إذا ما القومُ أبدَوا فكاهةً ∴ تفكّرَ آإياه يعنون أم قِردا

وهي : في قراءة ابن عامر . ثم منهم من يحقق بعد إقحام الألف ، ومنهم من يخفف .. " .

قوله : (وإذا التقت همزتان ..) .

اعلم أن اجتماع الهمزتين ، قد يكون في كلمة واحدة ، وقد يكون في كلمتين ؛ فلذلك كانت مسائل هذا الفصل ضربين :

الضرب الأول : فيما إذا اجتمعا في كلمة واحدة ، وقول المصنف : (فالوجه قلب الثانية إلى حرف اللين ، يتضمن ثلاث دعاوى :

اختيار التخفيف ، وأن يكون في الهمزة الثانية ، وأن تخفيف الثانية يكون بقلبها إلى أحد حروف المد واللين ، وهي : الألف ، والواو ، والياء .

وحجة الدعوى الأولى : أن التخفيف مستحب ، ومطلوب في الهمزة الواحدة ، كراهة ثقلها ، فلأن يكون مستحبا في اجتماع الهمزتين أجدر .

وحجة الدعوى الثانية : أن الهمزة الأخيرة بعيدة عن صدر الكلمة ، فكانت أضعف من الهمزة المتقدمة عليها ، والحرف الضعيف أولى بالتغيير ؛ ولأن زيادة الثقل بها يحصل .

وحجة الدعوى الثالثة : أن حروف المد واللين ، أقرب شبها بالهمزة من غيرها من الحروف ، كما بيناه فيما تقدم ، فكان قلب الهمزة إليها أولى من قلبها إلى غيرها من الحروف / والمذكور من صور هذا الضرب خمس :

٣٥٩/ب

الأولى : " آدم " عليه السلام ، وهو : أبو البشر .

الشاهد فيه : أن أصله : " أأدم " بهمزتين ؛ لأنه " أفعل " ، فالهمزة الأولى

....

مفتوحة ، والثانية ساكنة ، فالوجه قلبها ألفا ؛ لما ذكرناه في الصنف الأول ، والحاجة إلى التخفيف — ههنا — أشد ؛ لعسر النطق بالساكنة بعد المفتوحة ، ولا يجمعون بين همزتين في كلمة واحدة ؛ لأنهم في الأكثر يخففون الهمزة الواحدة في كلامهم ، فإذا اجتمعتا ، لزمت الثانية البدل ؛ لثقل اللفظ بهما مخففين[1].

قال أبو سعيد[2] : " وقد اختار جماعة من قراء الكوفة ومن غيرهم الجمع بين الهمزتين ، حتى جمعوا بين همزتين في كلمة ، فقرأوا[3] : " .. أَأَنْتَ[4] . " و " .. أَئِمَّة .."[5] وسيأتيك تقريره .

الثانية : " أئمه " . الشاهد فيه : أنه جمع " إمام " ، بيان ذلك : أن " إمام " على زنة : " فِعَال " ، وجمع على : " أَفْعِلَه " ، نحو : " خِبَاء ، وأَخْبِيَة " ، فإذا جمع " إمام " قيل : " أَأْمِمَه " ، بإثبات همزة ساكنة ، متوسطة ، بين الهمزة الأولى المفتوحة ، وبين الميم ، وثقل عليهم اجتماع الهمزتين ، فنقلوا أولا كسرة الميم إلى الهمزة الساكنة ، فسكنت ، وأدغمت في الميم التي بعدها ، وقيل : " أَئِمَّة " بفتح الأولى ، وكسر الثانية ، ثم خففوا الهمزة المكسورة

---

١) يقول أبو علي في التكملة / ٢١٩ ، ٢٢٠ : " .. فإن كانتا في كلمة واحدة ، أبدلت الثانية منهما ، ساكنة كانت أو متحركة ، وذلك قولك في الساكنة : (آدم ، وآخر) ، ألحقت همزة (أفعل) الزائدة الهمزة التي هي فاء من : (الأُدْمَة ، والتأخر) ، فأبدلت الثانية منهما ألفا ، كما أبدلتها في : (رأس ، وفأس) ، الا أنك ألزمتها البدل .
وأما المتحركة : فنحو : (جَاءٍ ، وَخَطَايَا) .. " .
وينظر : ابن يعيش ٩ / ١١٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٤٧ وشرح الشافية للرضى ٣ / ٥٢ ، ٥٣ والكشف للقيسي ١ / ٧٠ .

٢) شرح السيرافي ٥ / ٢٧
ويقول ابن جني في الخصائص ٣ / ١٤٣ : " ومن شاذ الهمز — عندنا — قراءة الكسائي : (أئمة) بالتحقيق فيهما ، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين ، نحو : (سآل ، وسآر ، وجآر) .." .

٣) وقرأ ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وكذا روح ، وخلف بالتحقيق في الهمزتين ، ووافقهم الحسن والأعمش .
ينظر : إتحاف فضلاء البشر / ٥٠ ، ١٢٨ ، ٢٤٠ والكشف للقيسي ١ / ٧٠ ومابعده وشرح الشافية للرضى ٣ / ٥٨ .

٤) سورة المائدة ، من الآية / ١١٦ : " وَإِذْ قَالَ اللَّهُ : يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ، أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـٰهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ... " .

٥) سورة التوبة ، من الآية / ١٢ : " .. فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ " .

. . . .

بقلبها إلى الياء الخالصة ،وقالوا : " أيمة " .

وهذا التخفيف غير قياسى ، وانما القياس أن تقلب الثانية إلى الألف ، ولعلهم فى هذا لحظوا المجاورة ، فقلبوا الهمزة الساكنة إلى الياء لمجاورة كسر الميم .

الثالثة : " أوَيْدِم " .

قال أبو سعيد : فإن حقرت : " آدم " ، قلت: " أُوَيْدِم " ، كما تقول: " بُوَيْزِل " فى تحقير " بازل " ، فإن " آدم " وان كان الأصل فيه الهمزة ، فقد قلبت ألفا على سبيل التخفيف ،فصار بمنزلة ماكان ثانية ألفا ، نحو : " ضارب "(١).

الرابعة : تخفيف الهمزة من " فَاعِل " ، مما لامه همزة ، نحو : " جَاءٍ " ،تقول : " جَاءَ ، يَجِئُ ، فَهُوَ جَائِئٌ " بإثبات همزتين بعد الألف ، أولهما : عين الفعل ، والثانية : لامه ، وستعرف فى صنف الإعلال ، أنه يجب همز العين من " فَاعِل "فى نحو : " قائل ،وبائع " .

ولما اجتمعت الهمزتان فى كلمة واحدة ،لم يكن بد من تخفيف ، فتعين قلب الثانية ياء؛ لانكسار ماقبلها ، فيصير : " جَائِيٌ " باثبات الياء بعد همزة العين ، ويجرى مجرى الأسماء المنقوصة ، فتسقط منه " الياء " فى حالتى : الرفع ،والجر ، وتثبت فى حال النصب.

والوزن فى النصب " فَاعِلٌ " ، وفى غيره " فَاعٍ " .

وزعم " الخليل " أن الهمزة فى " جَاءٍ " هى لام الفعل ، وأن الياء هى عين الفعل ، وانما قدموا وأخروا ، قال : لأنى قد رأيت العرب تؤخر عين الفعل إذا كانت معتلة إلى موضع اللام ، كقولهم فى " شَائِكُ السِّلَاح " : " شاكى السلاح "(٢).

---

(١) شرح السيرافى ٥ / ٢٩، ٣٠ ، وعبارته : " .. واذا حقرت ، قلت : " أُوَيْدِم " ، وذلك أن " آدم " وان كان الأصل فيه همزة ، فقد قلبتها ألفا على سبيل التخفيف ، فصار بمنزلة ماكان ثانية ألفا ، نحو : " ضارب ،وبازل ، وخابط ".
فإذا كَسَّرْتَهُ ، أو صغرته ، صيرته بمنزلة هذا ، فقلت : " أوادم " ، كما قلت : "بوازل " ،وقلت : " أويدم " ، كما قلت : "بويزل " .. " .
وينظر : الكتاب ٣ / ٥٥١ والتكملة / ٢٢٠ وابن يعيش ٩ / ١١٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٤٧ وشرح الشافية للرضى ٣ / ٥٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٧٧ : " .. وأما الخليل : فكان يزعم أن قولك : (جَاءٍ ، وَشَاءٍ) ونحوهما : اللام فيهن مقلوبة ، وقال : ألزموا ذلك هذا ، واطَّرَدَ فيه ، إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة .. " .
وحجة الخليل ـ هنا ـ قوية ، وكلامه يعتد به .
يقول ابن جنى فى المنصف ٢ / ٥٣ : " رأيت أبا على يذهب إلى قوة قول الخليل فى هذا الباب . قال : لأنه لايجمع على الكلمة إعلالين ، إنما هو إعلال واحد ،وهو تقديم اللام وتأخير العين .

الخامس : قلب الهمزة التى هى فى موضع الياء المزيدة للمد فى " خطايا " إلى اليـــاء الخالصـــة .

بيان ذلك : أن " خَطِيئَة " : " فَعيله " ، والياء فيها ساكنة ، مزيدة للمد ، ولام الفعل همزة ، كما بيناه فيما سبق .

وقد عرفت أن كل حرف لين ، زيد للمد فى الواحد فى : " فَعِيلَة ، وفِعَاله ، وفَعُولـه " ، نحو : " سَفِينَة ، وَرِسَالَة ، وَعَجُوزه " فإن حرف المد يهمز فى جمعه علـى " فَعَائِل " ، فيقال : " سَفَائِن ، وَرَسَائِل ، وَعَجَائِز " ، وسيأتيك مستقصى فى مباحث الإعلال .

فإذا جمعت " خَطِيئَة " قلت: " خَطَايَا " ؛ لأنك لما همزت ياء " خطيئة " فى الجمع ، لما ذكرنا ، وموضع اللام من " خطيئة " مهموز ، اجتمع همزتان : الأولى منهما : منقلبة عـــن ياء " فعيله " . والثانية : لام الفعل ، فقلبت الثانية ياء ، فصار : " خَطَائِيُ " ، ثم أبدلــت مكان الياء ألفا [(١)] ، فصار : " خطاءا " باثبات الهمزة المنقلبة عن ياء " فعيله " متوسطة بيـن ألفيـن :

أولهما : ألف " فعائل " . والثانية : الألف المنقلبة عن الياء التى هى منقلبة عن الهمزة التى كانت لام الفعل ، والهمزة قريبة المخرج من الألف .

فاذا قيل : " خطاءا " فكأنهم جمعوا بين ثلاث ألفات ، وهو : مستكره عندهم ؛ لما فيه من الثقل الناشىء من اجتماع المتماثلات ، فأبدلوا من الهمزة المتوسطة بين الألفين يـــاء ، وقالوا : " خطايا " [(٢)].

= قال : ومن قال : إنه ليس بمقلوب ، فقد جمع على الكلمة إعلالين : قلب العين همـزة ، وقلب اللام ياء .. " .

وعلى ماقاله الخليل يكون وزن (جاء) فَالِع ، أما عند غيره : فوزنها : (فاع) .

وينظر : التكملة / ٢٢٠ والإنصاف ٢/ ٥٢ ، ٥٣ وابن يعيش ٩/ ١١٧ والإيضـــاح لابن الحاجب ٢/ ٣٤٨ وشرح الشافية للرضى ١/ ٢١ ومابعده .

١) يقول ابن يعيش ٩/ ١١٧ " .. ثم استثقلوا الياء بعد الكسرة مع الهمزة ، فأبدلـــوا من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفا ، كما فعلوا ذلك فى : (مَدَارَى ، وَمَعَايَا) ، وإذا كانـوا قد اعتمدوا فى : (مَدَارَى ، وَمَعَايَا) ذلك ، مع عدم الهمزة ، فهم مع الهمزة أولـى بالجواز ؛ لثقل الهمزة .. " .

٢) ينظر : الكتاب ٤/ ٣٧٧ والمنصف ٢/ ٥٤ ومابعده ، وابن يعيش ٩/ ١١٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٤٨ وشرح الشافية للرضى ٢/ ٥٩ .

قوله : (.. وقد سمع أبو زيد من يقول : " اللهم اغفر لى خَطَائِئِ[1] ..) .

اعلم أنه روى عن قوم أنهم يثبتون الهمزتين جميعا .

قوله : (قال : همزها أبو السمح ، ورداد ابن عمه ..) .

اعلم أن الضمير المستتر فى "قال" يرجع إلى " أبى زيد " ، وذلك أنه نقل تحقيق الهمزتين جميعا عن أبى السمح ، وابن عمه رداد .

والسمح : حروفه بأسرها مهملة ، وكذلك " رداد " بتشديد الدال الأولى .

قال فى شامل اللغة ـ فى باب : الراء ، والدال المهملتين ـ : رداد : اسم رجل[2] .

قوله : (.. وهو : شاذ ..) .

لقائل أن يقول : إن الشذوذ فى الكلام يأتى على أوجه ثلاثة ، كما سبق فى مباحث هذا القسم ، والظاهر أنه شاذ فى القياس ، دون الاستعمال .

قال [ابن جنى][3] : " ومن العرب من يجمع بين الهمزتين ، فيقول : " جَائِئُ .. ثم قال : وهذا قليل لا يؤخذ به .. " .

قوله : (.. وفى القراءة الكوفية : " أئمة " ..) .

اعلم أنه لما ذكر أن تحقيق الهمزتين شاذ ، أشار بعده ، إلى أنه وإن كان شاذا فى القياس ، فليس بشاذ فى الاستعمال ، بدليل القراءة الكوفية / " أئمة " ، وهى : قراءة عاصم ، وحمزة ، والكسائى ، وابن عامر ، ويعقوب فى رواية " روح "[4] ، قالوا : لأن الهمزة حرف من حروف

١٣٦٠/أ

---

١) المنصف ٢ / ٥٧ يقول ابن جنى : " .. وحكى أبو زيد : (دَرِيئَةٌ ، وَدَرَائِئُ ـ بوزن دَرَاعِعُ ـ وَخَطِيئَةٌ ، وَخَطَائِئُ) وذلك فى كتاب الهمز المقيس ، قرأته على أبى على عنه " .
وينظر : ابن يعيش ٩ / ١١٧ وشرح الشافية ٣ / ٥٨ .

٢) فى اللسان (ردد) ٣ / ١٦٢٢ : " وَرَدَّاد : اسم رجل ، وقيل : اسم رجل كان مجبرا ، نسب إليه المجبرون ، فكل مجبر يقال له : رَدَّاد .
ورئى رجل يوم الكُلاب يشد على قوم ويقول : أنا أبو شداد ، ثم يرد عليهم ، ويقول : أنا أبو شداد ، ثم يرد عليهم ويقول : أنا أبو رَدَّاد .. " .
أما أبو السمح : فقد حكى عنه أبو زيد فى نوادره / ٥٩٦ ولم أعثر له على ترجمة .

٣) فى المخطوطة [المازنى] وأرجح نسبة الكلام لابن جنى ؛ لأن هذا نص كلامه فى المنصف ٢ / ٥٢ أما نسبته للمازنى فهو خطأ من الناسخ .

٤) روح بن عبد المؤمن أبو الحسن الهذلى البصرى النحوى ، مقرئ جليل ، ثقة ، ضابط مشهور ، روى عنه البخارى فى صحيحه . توفى سنة ٢٣٥ هـ .
ينظر : طبقات القراء ١ / ٢٨٥ وتاريخ القراء العشرة / ٤٣ .

الحلق كالعين والهاء ، وقد جمع بين العينين في "كَعْكَعَه "(١)، وَ "لَعَاعَه "(٢)، وكذلك الهاء في نحو: "الفَهَهَ "(٣)، فإذا جاز الجمع بين العينين والهاءين ، فكذلك يجوز الجمع بين الهمزتين(٤).

الضرب الثالث : في اجتماع الهمزتين .

اعلم أن الهمزتين إذا التقتا ، وكانت كل واحدة منهما من كلمة ، ولم تكن الأولى منهما ابتداء ، ففيها خمس لغات :

أولها : تحقيق الهمزتين جميعا ، ومنع التخفيف عن كل واحدة منهما ؛ لأنه وان استثقل اجتماع الهمزتين ، إلا أن قوما جوزوا اجتماعهما في الكلمة الواحدة في القراءة الكوفية ، وفي بعض اللغات ، كما نقلناه فيما تقدم ، فلأن يجوز إثباتهما إذا التقتا وهما في كلمتين منفصلتين أجدر .

وقد وقع في كثير من النسخ : (.. وإذا التقتا في كلمتين ، جاز تخفيفهما) بالفاء ، والصواب أنه بالقاف .(٥)

وثانيها : تخفيف [إحداهما] . قال "سيبويه " :

" .. إن الهمزتين إذا التقتا ، وكانت كل واحدة منهما من كلمة ، فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ، ويستثقلون تحقيقهما .. كما يستثقل(٦) أهل الحجاز تحقيق الواحدة .

فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا . ومن كلام العرب تخفيف الأولى ، وتحقيق الآخرة ، وذلك(٧) قول أبي عمرو .. "(٨).

ولقائل أن يقول : إن المصنف أطلق القول بتخفيف إحدى الهمزتين ، والمنقول عنه ،

---

١) اللسان (كعع) ٥ / ٣٨٩١ : " .. وكَعْكَعَ في كلامه كَعْكَعَةً وأكَعَّ : تَحَبَّسَ ، والأول أكثر . وكَعْكَعَهُ عن الوِرْد : نَحَّاهُ .. ".

٢) الصحاح (لعع) ٣ / ١٢٧٩ : " .. وقال أبو عمرو : اللَّعَاعَةُ : الكَلأُ الخَفِيفُ ، رُعِيَ أو لم يُرْعَ .. ".

٣) الصحاح (فهه) ٦ / ٢٢٤٥ : " الفَهَّةُ والفَهَاهَةُ : العِيُّ .. ".

٤) سبق تخريج هذه القراءة ص ٦٥٠ من التحقيق .

٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

٦) في الكتاب [استثقل] ، ويبدو أن الشارح اعتمد على نسخة غير التي اعتمد عليها محقق الكتاب .

٧) في الكتاب [وهو] .

٨) الكتاب ٣ / ٥٤٨ ، ٥٤٩ .

. . . .

ماحكيناه عن سيبويه .

وثالثها : تحقيق الأولى ، وتخفيف الثانية .

قال " سيبويه " : سمعنا ذلك من العرب / وكان الخليل يستحب هذا القول ، فقلت له : لمه ؟ فقال : إنى رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان فى كلمة واحدة ، أبدلوا الثانية ، كما فى : " جاء ، وآدم " (١).

قوله : (.. كقوله تعالى : " .. فقد جاء أشراطها "(٢) ..).

الشاهد فيه : أن الهمزة الأولى ثابتة ومحققة ، والهمزة الثانية كالمدة مخففة :

ولقائل أن يقول : فيما ذكره المصنف نظر ، فإن الرواية عن : نافع ، وابن كثير على الوجه الذى استشهد به ، وعنهما - أيضا - وعن أبى عمرو إسقاط الأولى ، وتحقيق الثانية (٣).

والباقون : يخففون الهمزتين جميعا ، ولم يتعرض لخصوص ماله الاستشهاد .

---

١) الكتاب ٣ / ٥٤٩ وعبارته : " سمعنا ذلك من العرب .. وكان الخليل يستحب هذا القول ، فقلت له : لمه ؟ فقال : إنى رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان فى كلمة واحدة ، أبدلوا الآخرة ، وذلك : (جاء ، وآدم) . ورأيت أباعمرو أخذ بهن فى قوله عز وجل : " ياويلتا أألد وأنا عجوز " ، وحقق الأولى . وكل عربى .

وقياس من خفف الأولى أن يقول : ياويلتا األد .

والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة فى الزنة ، يدلك على ذلك قول الأعشى :

أأن رأت رجلا أعشى أضر به .. ريب المنون ودهر متبل خبل

فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت .

وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين ، لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخففت ".

٢) سورة محمد ، من الآية / ١٨ : " فهل ينظرون إلا الساعة أن تأتيهم بغتة ، فقد جاء أشراطها ".

٣) أبو عمرو يجيز تخفيف الأولى ، وتحقيق الآخرة ، كما يجيز : تحقيق الأولى ، وتخفيف الآخرة ، يقول " سيبويه " ٣ / ٥٤٩ : " .. ومن كلام العرب : تخفيف الأولى ، وتحقيق الآخرة ، وهو قول أبى عمرو . وذلك قولك : " فقد جاء أشراطها " .. ومنهم : من يحقق الأولى ، ويخفف الآخرة ، سمعنا ذلك من العرب ، وهو قولك : " فقد جاء اشراطها " .. ورأيت أبا عمرو أخذ بهن فى قوله عز وجل : " ياويلتا أألد وأنا عجوز " وحقق الأولى . وكل عربى .. ".

وينظر : إتحاف فضلاء البشر / ٥٠ والكشف للقيسى ١ / ٧٤ .

....

ورابعها: اختاره أهل الحجاز ، وهو تخفيف كل واحدة منهما ، إذا لم يكن بينهما ابتداء؛ لأنه أوفى بمقصود التخفيف(١) .

وخامسها: أن تقحم بينهما ألف لينة ، وذلك لأنهم كرهوا التقاء الهمزتين ، ففصلوا بينهما بالألف ، كما قالوا : "اخشينان" ، ففصلوا بالألف ، كراهة التقاء هذه الحروف المضاعفة(٢) .

قال ذو الرمة :

[١١٩] فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ ∴ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ(٣) ؟

---

١) الكتاب ٣/٥٥٠ : " .. وأما أهل الحجاز : فيخففون الهمزتين ؛ لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخففت.. ".

٢) يقول سيبويه ٣/٥٥١ : " ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفا إذا التقتا ، وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا ، كما قالوا : (اخْشَيْنَانِّ) ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة ، قال ذو الرمة :
فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ ∴ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ
فهؤلاء أهل التحقيق .
وأما أهل الحجاز : فمنهم من يقول : (آإِنَّكَ ، وآأنت) وهي التي يختار أبو عمرو ، وذلك لأنهم يخففون الهمزة ، كما يخفف بنو تميم في اجتماع الهمزتين ، فكرهوا التقاء الهمزة والذي هو بين بين ، فأدخلوا الألف ، كما أدخلته بنو تميم في التحقيق .
ومنهم من يقول : إن بني تميم الذين يدخلون بين الهمزة وألف الاستفهام ألفا ، وأما الذين لا يخففون الهمزة فيحققونهما جميعا ، ولا يدخلون بينهما ألفا .
وان جاءت ألف الاستفهام ، وليس قبلها شيء لم يكن من تحقيقها بد ، وخففوا الثانية على لغتهم .. ".
وينظر : ابن يعيش ٩/١١٨ وما بعده ، والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٤٩ وما بعده ، وشرح الشافية للرضي ٣/٦٣ ، ٦٤ .

٣) من الطويل (ديوانه / ٧٠٠) برواية : (أبا ظبية) .
والبيت من شواهد : الكتاب ٣/٥٥١ والمقتضب ١/١٦٣ والكامل ٣/٥٥ وأمالي القالي ٢/٥٨ والخصائص ٢/٤٥٨ وأمالي الشجري ١/٣٢١ برواية : (هيا ظبية) والإنصاف ٢/٤٨٢ وابن يعيش ١/٩٤ ، ٩/١١٩ والهمع ١/١٧٢ وشرح شواهد الشافية للبغدادي/٣٤٧ .
والوعساء : الأرض اللينة ذات الرمل . الصحاح (وعس) ٣/٩٨٩ جُلَاجِل ، ويروى : (حُلَاحِل) : اسم مكان (شرح شواهد الشافية / ٣٤٨) .
والنقا : الكثيب من الرمل . الصحاح (نقا) ٦/٢١٥٤ .
عنى الشاعر شدة تقارب الشبه بين محبوبته وبين الظبية ، فاستفهم استفهام شاك مبالغة في التشبيه .

. . . .

الشاهد فيه : أنه أدخل بين همزة الاستفهام ، وبين الهمزة الثانية الألف وقد سبق شرحه في مباحث المبتدأ [1]. وأنشد [2] أبو زيد :

[١١٩] حُزُقٌ إذا ما القَوْمُ أَبْدَوْا فُكاهَةً .:. تَفَكَّرَ آإِيّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدَا [3]

الشاهد فيه : أنه "أقحم بين همزة الاستفهام ، وبين التي بعدها ألفا لينة ؛ لما ذكرناه .
والحُزُقُ ـ بالحاء المهملة ، والزاي المعجمة ـ : القصير الغليظ [4]. والفُكاهة ـ بالضم ـ : المزاح . والمفاكهة : الممازحة [5].

قوله : (.. وهي قراءة "ابن عامر" ..) .

ولقائل أن يقول : إن أبا عمرو ، ونافعا في إحدى طريقيه ، أقحم الألف ، فلا معنى لتخصيص "ابن عامر" بذلك [6].

قوله : (.. ومنهم من يحقق بعد إقحام الألف ، ومنهم من يخفف ..) .

اعلم أن الإقحام مع التحقيق قراءة "ابن عامر" من طريق "هشام" [7]، والإقحام مع التخفيف قراءة "أبي عمرو" ، و"نافع" في إحدى طريقيه [8].

---

١) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الأول / ١٩٧ (رسالة) .
٢) في المخطوطة [وقال] وهو تحريف ، والصواب ما أثبته ؛ لأن البيت لم يقله أبو زيد ، لكنما أنشده .
٣) من الطويل ، قاله : جامع بن مرخية الكلابي .
والبيت من شواهد : الصحاح (حزق) ٤ / ١٤٥٩ وابن يعيش ٩ / ١١٩ والهمع ١ / ١٥٥ وشرح شواهد الشافية للبغدادي / ٣٤٩ والدرر ١ / ١٣٧ واللسان (حزق) ٢ / ٨٥٨ .
والمعنى : أن هذا الرجل لقصره ودمامة خَلْقه ، إذا جلس بين قوم فتكلموا بكلام يضحكون منه ، حسب أن القوم يعنونه بهذا الكلام ، فإن لم يكونوا يقصدونه فقد قصدوا قردا .
٤) الصحاح (حزق) ٤ / ١٤٥٩ : " .. والحُزُقُّ : القصير الذي يقارب الخطو .. " .
٥) الصحاح (فكه) ٦ / ٢٢٤٣ .
٦) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع للقيسي ١ / ٧٤ وإتحاف فضلاء البشر / ٤٤ .
وما قاله صاحب العرائس يؤيده ما قاله ابن الحاجب في الإيضاح ٢ / ٣٥٠ ، ٣٥١ :
" .. ثم نسب ذلك إلى قراءة ابن عامر ، فإن قصد إلى نسبتها مع التحقيق ، فهو وجه ضعيف عن ابن عامر ، والمشهور خلافه ، وإن قصد إلى نسبتها مع التخفيف فهو المشهور عن هشام ، دون ابن ذكوان .
وليس لنسبة ذلك لابن عامر ، دون أبي عمرو ، ونافع معنى .. " .
٧) هو : هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة أبو الوليد السلمي الدمشقي ، إمام أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم ، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم . ولد سنة ١٥٣ هـ وتوفي سنة ٢٤٥ هـ . ينظر : طبقات القراء ٢ / ٣٥٤ ـ ٣٥٦ ، وتاريخ القراء العشرة / ٢٢ .
٨) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع للقيسي ١ / ٧٤ والكتاب ٣ / ٥٥١ .

[حكم الهمزتين إذا التقتا فى كلمتين والأولى منهما ساكنة]

(فصل)" وفى : " اقرأ آية " ثلاثة أوجه : أن تقلب الأولى ألفا ، وأن تحذف الثانية ، وتلقى حركتها على الأولى ، وأن تجعلا معا بين بين ، وهى حجازية ".

قوله : (وفى : " اقرأ آية " ثلاثة أوجه).

اعلم أن الهمزتين قد التقتا فى كلمتين ، والأولى : ساكنة ، وقبلها الراء مفتوحة .
والثانية : مفتوحة ، وقد نقل المصنف فيما هذا شأنه ثلاث لغات :

أولها : أن تقلب الأولى ألفا خالصة ، وتترك الهمزة الثانية على ماكانت عليه من الفتح .

أما انقلاب الأولى ألفا ، فلسكونها ، وانفتاح ماقبلها ، ك : "راس" ونحوه .

وأما ترك الهمزة الثانية على ماكانت عليه ؛ فلأن الكلمة الثانية لما كانت منفصلة عن الأولى ، صارت الهمزة كالمبتدأ بها ، وليس يثقل الابتداء بها [(١)].

وثانيها : أن تحذف الثانية ، وتلقى حركتها على الهمزة الساكنة التى قبلها ، كما ذكرناه فى الصنف الثانى من أن كل همزة تحركت ، وكان قبلها حرف ساكن ، على التفصيل الذى ذكرناه ثمة ، فحكمه أن تنقل حركة الهمزة إلى الحرف الساكن قبلها ، ثم بعد نقل الحركة عن الهمزة تحذف [(٢)].

ولقائل أن يقول : قول المصنف : (وأن تحذف الثانية ، وتلقى حركتها على الأولى) فيه : تساهل ؛ لأن حذف الهمزة إنما يكون بعد سلب الحركة عنها ، كما ذكرناه غير مرة .

وثالثها : وهى لغة أهل الحجاز أن تخففا معا بين بين [(٣)].

قال أبو سعيد : إنما خفف الحجازيون ؛ لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخففت .
قال : فيقلبون الأولى ألفا ؛ لأنها ساكنة وقبلها فتحة ، ويجعلون الثانية بين بين "[(٤)].

---

١) الكتاب ٣/٥٥٠ : " وتقول : (اقرا آية) فى قول من خفف الأولى ؛ لأن الهمزة الساكنة أبدا إذا خففت ، أبدل مكانها الحرف الذى منه حركة ماقبلها .. ".

٢) الكتاب ٣/٥٥٠ : " .. ومن حقق الأولى ، قال : " اقرآية " ؛ لأنك خففت همزة متحركة ، قبلها حرف ساكن ، فحذفتها ، وألقيت حركتها على الساكن الذى قبلها ".

٣) الكتاب ٣/٥٥٠ : " .. وأما أهل الحجاز فيقولون : (اقرا آية) ؛ لأن أهل الحجاز يخففونهما جميعا ، يجعلون همزة (اقرأ) ألفا ساكنة ، ويخففون همزة (آية) . ألا ترى أن لو لم تكن إلا همزة واحدة خففوها ، فكأنه قال : (اقرأ) ، ثم جاء ب : (آية) ونحوها .. ".

٤) شرح السيرافى ٥/٢٧ ، ٢٨ .

....

أى : مخرج الألف ، ومخرج الهمزة ، كما سبق .

ولقائل أن يقول : إن فى كلام المصنف نظرا من وجهين :

أولهما : أن عبارته تخالف ماذكره سيبويه ؛ لأنه قال : (أن تجعلا بين بين) وكلام "سيبويه ": إنه (إنما تجعل بين بين) [يريد] الهمزة الثانية ، دون الأولى ، وبين/ ٣٦٠/ب كلاميهما تضاد وتناف [٢].

وثانيهما : أنه نقل أبو زيد وجها رابعا ، وهو : إدغام الهمزة الأولى فى الثانية ، وحكى ذلك عن العرب ، وجعله كسائر الحروف [٣].

ـــــ

١) زيادة يستقيم بها الكلام .

٢) يريد الشارح أن يقول : إن كلام المصنف : (أن تجعلا معا بين بين) ليس صحيحا ، وهو وهم ؛ لأن الأولى ساكنة ، والهمزة الساكنة لاتجعل بين بين ؛ لأن معنى جعلها بين بين ، أى : بين الهمزة وبين الحرف الذى منه حركتها ، وإذا لم تكن متحركة فلا يصح فيها ذلك .
مع أن الغرض من جعلها بين بين تخفيفها بتقريبها من الساكن ، وإذا كانت ساكنة فقد بلغت الغاية فى الخفة إذ ليس وراءه خفة .
وينظر : الكتاب ٣ / ٥٥١ وابن يعيش ٩/ ١٢٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٥١ ، ٣٥٢ .

٣) لخص العلامة الرضى فى شرح الشافية ٣/٦٦ مادار حول هذه المسألة فقال : " وأما إن كانت الأولى ساكنة ، نحو : (اقرأ آية) .. ففيه أيضا أربعة مذاهب :
أهل الحجاز يخففونهما معا ، وغيرهم يحققون : إما الأولى وحدها ، أو الثانية وحدها .
وجماعة يحققونهما معا ـ كما ذكرنا فى المتحركتين ـ وهم الكوفيون .
وحكى أبو زيد عن العرب مذهبا خامسا ، وهو إدغام الأولى فى الثانية كما فى سائر الحروف .
فمن خفف الأولى وحدها قلبها ألفا ... ومن خفف الثانية فقط نقل حركتها إلى الأولى الساكنة وحذفها .
وأهل الحجاز المخففون لهما معا قلبوا الأولى ألفا .. وسهلوا الثانية بين بين .. ".
وينظر : شرح السيرافى ٥/ ٢٨ وابن يعيش ٩/ ١٢٠ والممتع لابن عصفور ٢ / ٦٣٣ ، ٦٣٤ .

(ومن أصناف المشترك : التقاء الساكنين)

(فصل) " تشترك فيه الأضرب الثلاثة ، ومتى التقيا فى الدرج على غير حدهما ، وحدهما : أن يكون الأول حرف لين ، والثانى مدغما فى نحو : " دَابَّة ، وخويصة ، وتمود الثوب " .
وقوله تعالى : " قُلْ أَتُحَاجُّونَا .. " لم يخل أولهما من أن يكون مدة ، أو غير مدة ، فإن كان مدة ، حذف كقولك : " لم يقل ، ولم يبع ، ولم يخف ، ويخشى القوم ، ويغزو الجيش ، ويرمى الغرض ، ولم يضربا اليوم ، ولم يضربوا الآن ، ولم تضربى ابنك " ، إلا ما شذ من قولهم : "آلحسن عندك ، وآيمن الله يمينك " ، وما حكى من قولهم : " حلقتا البطان " ، وإن كان غير مدة ، فتحريكه فى نحو قولك : " لم أبله ، واذهب اذهب ، ومن ابنك ، ومذ اليوم ، وألم الله ، " وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ " ، واخشوا الله ، واخشى القوم ، ومصطفى الله ، ولو استطعنا " ، ومنه قولك : " الاسم ، والابن ، والانطلاق ، والاستغفار " ، أو تحريك أخيه فى نحو قولك : انطلق ، ولم يلده ، ويتقه ، ورد ، ولم يرد " فى لغة بنى تميم ، قال :
.... وَذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ " .

المتن : قوله : (.. التقاء الساكنين .. إلى آخره) .
قوله : (تشترك فيه الأضرب الثلاثة ..) ظاهر فيما إذا التقيا فى كلمتين : تقول فى الاسم : كم المدد ؟ وفى الفعل : اذهب اذهب . وفى الحرف : من الرجل .
وان التقيا فى كلمة واحدة ، اشترك فيه الاسم والفعل لا غير فى نحو : " قم ، وقاض " .
وليس فى حروف المعانى حرف يجتمع فيه ساكنان .
واجتماع الساكنين قد يكون على أحد وجهين :
أولهما : أن يجتمعا على حدهما ، وهو : أن يكون الحرف الأول من الحرفين الساكنين أحد حروف المد واللين ، وهى : (الألف ، والواو ، والياء) ، ويكون الساكن الثانى مدغما فيما بعده ، والمذكور من صوره أربع : (دَابَّة ، وَخُوَيْصّه ـ تصغير : خاصة (١) وتُمُودَّ الثوب) ، وقوله فى التنزيل : " .. أَتُحَاجُّونَنَا .. " (٢).
فهذه الصور الأربع مشتركة فى أن حرف المد فيها قد لاقى ساكنا مدغما فيما بعده .
أما الألف : فقد وقع بعدها الباء الساكنة المدغمة فى نحو : "دابة" ، وكذلك وقع بعدها الجيم المدغمة فى قوله : " .. أَتُحَاجُّونَنَا .. ".

---

١) قلبت الألف واوا ، وجئ بياء التصغير ساكنة وبعدها الصاد مضاعفة .
٢) سورة البقرة ، من الآية / ١٣٩ : " قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا فِى اللَّهِ ، وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ " .

. . . .

وأما الياء: فقد وقع بعدها الصاد الساكنة المدغمة ، وهذه الياء للتصغير ، والواو المنقلبة عن ألف " خاصة " ؛ لأن الألف إذا انضم ماقبلها ، قلبت واوا .

وأما الواو : فقد وقع بعدها الدال المدغمة (١).

وقوله : (.. تمود الثوب..) والأصل : " تُمُودِدَ " ، ووزنه : " تُفُوعِلَ " على صيغة البناء للمفعول (٢). وتقول : مددت الشئ مدا (٣). وتقول : حاجه : اذا جادله وخاصمه (٤).

ولقائل أن يقول: إن المصنف ذكر صورة اجتماع الساكنين على حدهما ، وأهمل ذكر حكمه ، والمشهور أن هذا الاجتماع لايغير عما هو عليه .

---

١) ليوضح الشارح العلامة — هنا — لماذا ساغ اجتماع الساكنين؟
والواقع أنه ساغ اجتماع الساكنين عند وجود الشرطين اللذين ذكرهما الشارح ؛ لأن المد الذى فى حروف المد يقوم مقام الحركة ، والساكن إذا كان مدغما يجرى مجرى المتحرك ؛ لأن اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة ، فيصيران كأنهما حرف واحد متحرك .
وينظر : ابن يعيش ١٢٢/٩ وشرح الشافية للرضى ٢١٢/٢ وشرح الشافية لنقره كار/١٠٠ (ط الحلبى — مصر).

٢) من (تماد الزيدان الثوب) وذلك أن فاعله يكون من اثنين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل مايفعل به الآخر ، إلا أنك تسند الفعل إلى أحدهما كما أنه له دون الآخر ، وتنصب الآخر على أنه مفعول ، وتعريه فى اللفظ من الفاعلية ، وإن لم يعر من جهة المعنى ، وذلك نحو : (ضاربت زيدا) .
فإذا أدخلت تاء المطاوعة أسندت الفعل إليهما على حكم الأصل ، وصار الفعل من قبيل الأفعال اللازمة ، نحو : (تضارب الزيدان) .
ويجوز أن يكون متعديا إلى مفعول ثان غير الذى يفعل بك مثل فعلك ، نحو: (عاطيت بكرا الكأس) أى : أعطانى كأسا وأعطيته مثلها .
فإذا أدخلت تاء المطاوعة أسندت الفعل إلى الفاعل والمفعول الأول ؛ لأن الفعل لهما فى الحقيقة ، وبقى المفعول الثانى منصوبا على حاله لاحظ له فى الفاعلية .
ولهذا كان قولهم : (تمود الثوب) من : مادد ت زيدا الثوب ، أى كل منهما مده ، ثم دخلت تاء المطاوعة فأسند الفعل إليهما ، وبقى الثوب منصوبا ، وصار الفعل من قبيل الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد ، فلما بنى لما لم يسم فاعله أسند الفعل إلى الثوب ، فقيل : (تمود الثوب).
وينظر : الكتاب ٤٣٨/٤ وابن يعيش ١٢١/٩ ، ١٢٢ وشرح الشافية للرضى ٢١٢/٢ .

٣) اللسان (مدد) ٤١٥٧/٥ .

٤) السابق (حجج) ٧٧٩/١ .

. . . .

وذهب قوم إلى تغييره ؛ فرارا من التقاء الساكنين ، فهمزوا الألف في " دابة " كما يأتيك(١).

وثانيهما : أن يجتمعا على غير حدهما ، وهو : كل ساكنين التقيا على خلاف الوجه الذي ذكرناه أولا ، وحكمهما أنهما متى التقيا في الدرج ، لم يخل أولهما من أن يكون مدة ، أو غير مدة .

فإن كان مدة حذف ، وإن كان غير مدة ، حرك ؛ لأن بكل واحد من الحذف والتحريك يزول اجتماع الساكنين ، كما سنبينه لك ، فنفرد لكل واحد منهما صنفا ببحثه :

الصنف الأول: فيما اجتمع فيه حرفان ساكنان ، والأول منهما مدة ، وهو :

(الواو ، والياء ، والألف)كما تقدم ، وفيه ضربان:

الضرب الأول: ما كانت عين الفعل حرف علة ، وصوره ثلاث :

الأولى : " لم يقل " . الشاهد فيه : أنه كان "يقول " بسكون الواو ، فلما دخله الجزم سكن اللام ، واجتمع ساكنان في كلمة واحدة ، فحذف عين الفعل ؛ لما سنقرره ، وبقي على صيغة "يفل ".

الثانية : " لم يبع " . الشاهد فيه : أنه كان "يبيع " بإثبات ياء ساكنة قبل العين ، فلما دخله الجزم ، سكنت العين التي هي لام الفعل ، فاجتمع ساكنان في كلمة واحدة ، وهما : الياء والعين ، فحذفت الياء من اللفظ ، وهي : عين الفعل(٢).

الثالثة : " لم يخف " . الشاهد فيه : أنه كان " يخاف " ، فلما دخله الجزم ، سكنت [الفاء](٣) للجزم ، والألف قبلها ساكنة ، فاجتمع في الكلمة الواحدة ساكنان ، فحذفت الألف

---

١) ينظر : ص ٦٨١ من التحقيق .

٢) حذفت الواو ، والياء في الصورتين السابقتين ؛ لسكونهما وسكون لام الكلمة بالجزم ، ولم تحركا إذ تحريكهما لا يخلو : إما أن يكون بالكسر ، أو بالضم ، أو بالفتح .
فلا يجوز فيهما الكسر أو الضم ؛ لاستثقاله عليهما .
ولا يجوز الفتح ؛ لأنه يلتبس بالنصب .
فلما امتنعت الحركة فيهما وجب الحذف .
وينظر : الكتاب ٤/١٥٧ وابن يعيش ٩/١٢٣ وشرح الشافية للرضى ٢/٢١٣ والتكملة لأبي علي /١٧١ .

٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

....

التى هى فى موضع عين الفعل(١).

فهذه الأحرف الثلاثة ، وهى : "الواو" فى "يقول" ، و"الياء" فى "يبيع" ، و"الألف" فى : "يخاف" سواكن .

فإن قلت : أليس أن الاجتماع ينتفى بحذف الحرف الصحيح الذى هو لام الفعل ، كما ينتفى بحذف عينه المعتلة ، فلم تعين حذف العين ؟

قلت: قال عبد القاهر : "..لذلك أوجه ثلاثة :

الأول : أن العين حرف علة ، واللام حرف صحيح ، والمعتل أولى بالسقوط من الصحيح ؛ لأنه حرف قوى جلد ، قابل لتوارد الحركات عليه ، والحرف المعتل على خلافه .

الثانى : أنه إذا حذف الحرف الصحيح ، قيل : (لم يقو ، ولم يبى) مثلا ، وكنت كأنك حذفت حرفا صحيحا مع حركته فى الظاهر ، وكان لا يدرى أن ذلك لالتقاء الساكنين ، فيظن أن الجازم يحذف الحرف والحركة معا .

الثالث : أنك لو فعلت ذلك ، لصار المجزوم فى آخره حرف علة ساكنا ، نحو : (لم يقو ، ولم يبى) ، فيكون فى اللفظ بمنزلة (لم يغزو ، ولم يرمى) ، وهم يحذفون حروف اللين للجزم ، نحو : (لم يرم ، ولم يغز) حتى لو ظن ظان أن الجزم يحذفه قياسا على (يغزو ، ويرمى) لجاز .

فلما أدى حذف الحرف الصحيح الذى هو لام الفعل إلى هذه الأوجه المنكرة المحذورة ، ظهر أن الوجه ما علوه من حذف عين الفعل ، دون لامه ، فى نحو ما ذكرنا من الصور الثلاث"(٢).

الضرب الثانى : اجتماع الساكنين من كلمتين فى الدرج : فإذا كان الأول منهما ألفا ، أو كانت حركة الواو والياء قبل كل واحد منهما من جنسه ، فليس إلا حذفه ، والمذكور من صور هذا الضرب ست :

أولها : قوله : (يخشى القوم) ، الشاهد فيه أنه اجتمع ألف "يخشى" ولام التعريف ، وتحريك الألف غير ممكن ؛ لأنها إذا لقيت الحركة صارت همزة ، فليس إلا حذفها من اللفظ ، فتقول : "يخشى القوم" ، وتنقل لسانك من الشين المفتوحة إلى لام التعريف(٣)/ ٣٦١

---

١) حذفت الألف ـ هنا ـ لالتقاء الساكنين ؛ لأنه لا سبيل إلى تحريكها ؛ لأن تحريكها يؤدى إلى ردها إلى أصلها الذى هو الواو ، والياء ، وردها إلى أصلها يؤدى إلى ثقل استعمالها .

وينظر : الكتاب ٤/١٥٧ والتكملة لأبى على / ١٧١ وابن يعيش ٩/١٢٢ وشرح الشافية للرضى ٢/٢١٣ .

٢) المقتصد ٢ ورقة ٦ (مخطوط) وينظر : شرح الشافية للرضى ٢/٢١٣ .

٣) يقول أبو على فى التكملة / ١٧٩، ١٨٠ : ".. فحذفت الألف ، ولم تحركها ؛ لأنك لو حركتها لانقلبت همزة .. ".

. . . .

وثانيها: قوله : (يغزو الجيش)، الشاهد فيه : أنه اجتمع الواو الذى هو لام الفصل مع لام التعريف ، ولابد من حذف الواو ؛ لأن الواو المضموم ماقبله لايحرك بالكسر ، فتنقل لسانك من الواو المضمومة إلى لام التعريف .

وثالثها: قوله : (يرمى الغرض) . والكلام فيه على نهج ماقبله [١].

قال عبد القاهر : " .. وأما الواو ، والياء : فتحذفهما مع استطاعة الحركة فيهما ؛ لأجل أن ذلك يثقل ، ألا تراك تقول : " يغزو القوم " فتجتمع ثلاثة أشياء : ضمتان ، وواو .

وتقول: "يرمى الغرض" فتجتمع ثلاثة أشياء : كسرة ، وياء ، وضمة ، والكسرة أخت الضمة ، والياء أخت الواو ، واجتماع كسرة ، وضمة ، وياء ، فى الثقل ، كاجتماع ضمتين وواو .

وأما فى حال الفتح : فلا تحذف ؛ لأن الحركة تثبت لهما فى الأصل فى هذه الحالة ، أعنى قبل أن يلقاهما ساكن ، ألا تراك تقول: " لَنْ يَغْزُوَ ، ولن يرمى " ، وإذا كان كذلك لم يكن لحذفهما وجه ، إذ لايلتقى ساكنان ، كما يكون فى حالة الرفع . [٢]" .

قال الجوهرى : " الغرض : الهدف الذى يرمى فيه "[٣].

ورابعها: قوله : "لم يضربا اليوم" . الشاهد فيه : أن الأصل : يضربان اليوم ، فسقطت النون التى هى علامة [٤] الرفع بالجزم ، فاجتمع الألف الذى هو ضمير التثنية مع لام

---

١) الكتاب ٤/١٥٧ : " .. وأما حذف الياء التى قبلها كسرة فقولك: (هو يرمى الرجل ، ويقضى الحق)وأنت تريد : (يقضى ، ويرمى) ، كرهوا الكسر كما كرهوا الجر فى: (قاض) والضم فيه ، كما كرهوا الرفع فيه .
ولم يكونوا ليفتحوا فيلتبس بالنصب ؛ لأن سبيل هذا أن يكسر ، فحذفوا حيث لم يخافوا التباسا .
وأما حذف الواو التى قبلها حرف مضموم : فقولك : (يغزو القوم ، ويدعو الناس)، وكرهوا الكسر كما كرهوا الضم هناك ، وكرهوا الضم ـ هنا ـ كما كرهوا الكسر فى (يرمى) .. ".
وينظر : التكملة لأبى على / ١٨٠ وابن يعيش ٩/١٢٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٥٤ وشرح الشافية للرضى ٢/٢٢٥ والمقرب لابن عصفور ٢/١٩ .

٢) زاد فى المقتصد ٢ ورقة ١٣ : " .. فإن أسكنت الياء فى حال النصب للضرورة ، كقوله :
كأن أيديهن بالقاع القَرِقْ . سقط ، كما سقط فى حال الرفع .
وكذلك الواو إذا اضطررت إلى إسكانه ، كما قال :
فَمَا سَوَّدَتْنِى عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ ... أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأُمٍّ وَلَا أَبِ " .

٣) الصحاح (غرض) ٣/١٠٩٣ .

٤) فى المخطوطة : [علم] وهو : تحريف .

. . . .

التعريف ، وتعين حذف الألف ، فتنتقل لسانك من الباء المفتوحة إلى لام التعريف .

وخامسها : قوله : " لم يضربوا الآن " . الشاهد فيه : أن الأصل : يضربون الآن ، فلما دخل الجازم أسقط النون التى هى علامة الرفع ، واجتمع واو الجمع وهو: ساكن ، مع لام التعريف ، فحذفت الواو ، وقيل : " لم يضربوا الآن " ، فترفع لسانك من الباء المضمومة إلى لام التعريف .

وسادسها : قوله : " ولم تضربى ابنك " . الشاهد فيه : أن الياء التى هى ضمير المؤنث سقطت من اللفظ ؛ لأنها لاقت الياء الساكنة التى بعدها ، والكلام فيها على نهج ماقبلها .

قال عبد القاهر : " .. وأما نحو : " لم يضربوا ، ولم يضربا ، [ولم](١) تضربى " فبمنزلة الصور الثلاثة المتقدمة فى الحذف ، تقول : "لم يضربا اليوم ، ولم يضربوا اليوم " ، فتحذف الألف ، والواو ، ولا يحتمل هذا كبير لبس ؛ لأن الفتحة ، والضمة تدلان على المحذوف .

وتقول : " لم تضربى اليوم يا امرأة " ، فتحذف الياء مع وجود اللبس ، إذ لا فصل بين أن تقول : لم تضرب ، ولم تضربى ، إذا أدرجت فى اللفظ ، إلا أن ثقل الكسرة فى الياء ، مع انكسار ماقبلها حَسَّنَ فى نفوسهم ترك الاعتداد باللبس ، وكثيرا مايعدلون عن إزالة الالتباس ، إذا أدى إلى التزام (٢) مايستنكر ...

فهذا هو الكلام فى الواو والياء إذا كانت حركة ماقبلهما مجانسة لهما " (٣).

قوله : (إلا ماشذ من قولهم : " آلحسن عندك ؟ " ..).

اعلم أن المراد : أنه شاذ فى القياس والاستعمال جميعا ، والمذكور من الصور الشاذة ثلاث :

الأولى : قولهم فى الاستفهام : "آلحسن عندك ؟ " .

الشاهد فيه : أن بين همزة الاستفهام ، وبين لام التعريف ألفا متوسطة بينهما ، وهى : ساكنة ، وقد اجتمع ساكنان على غير حدهما ، والأول منهما حرف مد ، وهو : الألف المتوسطة ،

---

١) سقط من المخطوطة .

٢) فى المخطوطة [الالتزام] وهو تحريف ؛ لأنه لايتسق مع سياق الكلام .

٣) المقتصد ٢ ورقة ١٣ (مخطوط) .

وينظر : الكتاب ٤ / ١٥٧ والتكملة / ١٨٠ وابن يعيش ٩ / ١٢٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٥٤ وشرح الشافية للرضى ٢ / ٢٢٥ ومابعده والمقرب لابن عصفور ٢ / ١٩ .

....

ولم تحذف ، كما حذفت ألف (يخشى ، ويضربا) .

الثانية : قولهم : " آيمن الله يمينك " .

الشاهد فيه : أنه قد توسط بين الهمزة وبين الياء حرف مد ، وهو : الألف ، ومقتضى القياس حذف هذه الألف ، لملاقاتها الياء الساكنة بعدها ، إلا أنه لم يحذف ، وهو : شاذ ؛ لما عرفته (١).

الثالثة : قولهم : " التقت حلقتا البطان " ، بالجمع بين ألف التثنية ولام التعريف ، ووجه شذوذه (٢) : ما ذكرناه ، وقد سبق تفسيره (٣).

هذا تمام الكلام في الصنف الأول ، وهو : أن يكون الحرف المتقدم من الساكنين حرفا من حروف المد واللين ، كما شرحناه لك .

[إذا كان الساكن الأول غير مدة لا يحذف ، ويحرك الثاني]

الصنف الثاني : فيما كان أول الساكنين غير مدة ، وحكمه أن يحرك ، ولا يحذف ؛ لأن التقاء الساكنين كما يرتفع بحذف أحدهما ، كذلك أيضا يرتفع بتحريكه ، والمذكور من أمثلة تحريك الساكن عشرة :

أولها : قولهم : " لَمْ أُبَلِهْ " .

اعلم أن الأصل : " لَمْ أُبَالِ " مثل : " أرامِ " (٤) على أن تكون الياء المحذوفة للجزم ، ثم لما كثر في الكلام ، أسكنوا اللام ، حتى كأنه لم يحذف منه شيء ، فصار : " لَمْ أُبَالْ " بسكون اللام ، ثم سقطت الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، فقيل : " لَمْ أُبَلْ " ، ثم لحقه هاء الوقف ، فكسروا اللام ، فقيل : " لَمْ أُبَلِهْ " ، ولَمْ تُعِدِ الألفُ السَّاقِطَةُ ؛ لسكون اللام ؛ لأجل

---

١) وجه شذوذه في الصورتين السابقتين أنه قد التقا ساكنان فيهما لا على الحد المذكور ، وهذا شاذ في القياس .
والذي سوغ ذلك أنهم لو حذفوا وقالوا : (ألحسن عندك ، وأيمن الله) لالتبس الاستخبار بالخبر ، وهون ذلك كون الألف أمكن في المد من أخويه .
وينظر : ابن يعيش ١٢٣/٩ وشرح الشافية للرضى ٢٢٤/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٣٥٣/٢ .

٢) كان شاذا ؛ لأن القياس حذف الألف لالتقاء الساكنين ، وكأن الذي سوغ ذلك إرادة تفظيع الحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ .
وينظر : ابن يعيش ١٢٣/٩ وشرح الشافية للرضى ٢٢٤/٢ والمقرب لابن عصفور ٤٩/٢ .

٣) مثل ، وقد سبق توضيحه ص (٤٢١) من التحقيق .

٤) من : راميت أرامي .

أن الكسرة عارضة للام فى " أبله " .

ألا ترى أن الهاء تسقط فى الدرج ، وتعود اللام إلى ماكانت عليه من السكون ، فتقول : " لم أبل بهذا الأمر " .

قال عبد القاهر : إنه جزم مرتين : كان الأصل : " أبالى " ، ثم حذف الياء للجزم ، فقيل : " لَمْ أُبَالِ " مثل : " لَمْ أُرَامِ " من : راميت أرامى ، ثم أسكن اللام ثانيا ، فقيل : " لَمْ أُبَلْ " ، وسقط الألف لالتقاء الساكنين سقوطه فى : " لم يخف " (١).

الشاهد فيه : أنه اجتمع ساكنان فى كلمة واحدة : أحدهما : اللام ؛ لأنها مجزومة .

والثانية : هاء الوقف ، ولاتكون إلا ساكنة ، فلما اجتمع ساكنان ، والأول منهما حرف صحيح ، حرك بالكسر ، وهو الأصل فى التقاء الساكنين .

وثانيها : قولك : " اذهب اذهب " .

الشاهد فيه : أن همزة الوصل الثانية سقطت فى الدرج ، فاجتمع ساكنان على غير حدهما ، وهما : الباء ، والذال ، والأول منهما حرف صحيح ، فوجب تحريك الباء الأولى بالكسر ، فرارا من التقاء الساكنين (٢).

وثالثها : قوله : " من ابنك " .

الشاهد فيه : أن " من " حرف جر ، ونونها مبنية على السكون ، والباء من " ابن " ساكنة ، فلما سقطت ألف الوصل فى الدرج ، التقت النون ، والباء على غير حدهما ، وأولهما حرف صحيح ، فتعين تحريكه ، فحركوه بالكسرة ؛ لأنه الأصل .

ورابعها : قولهم : " منذ اليوم " (٣).

الشاهد فيه : أن الذال مبنية على السكون ــ كما سبق بيانه فى مباحث المبنيات ــ فلما لاقت لام التعريف ، التقى ساكنان فى الوصل على غير حدهما ، والأول منهما حرف صحيح ، فوجب تحريكه ، والأصل أن يحرك بالكسر ، إلا أنهم حركوه بالضم إتباعا لضمة الميم .

وخامسها : قوله تعالى : " الٓمٓ ، اللَّهُ (٤). " بفتح الميم ، وانما حركت لالتقاء الساكنين ،

---

١) المقتصد ٢ ورقة ٨ (مخطوط) . وينظر : التكملة لأبى على / ١٧٤ ، ١٧٥ وابن يعيش ١٢٣/٩ ، ١٢٤ ، والإيضاح لابن الحاجب ٣٥٤/٢ ، ٣٥٥ وشرح الشافية للرضى ٢٣٥/٢ .

٢) ينظر : الكتاب ٤ / ١٥٢ وابن يعيش ٩ / ١٢٤ وشرح الشافية للرضى ٢٣١/٢ .

٣) عرائس المحصل ، ورقة ١٧٤ (مخطوط) .

٤) سورة آل عمران ، آية / ١ ، ٢ : " الٓمٓ ، اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ " .

. . . .

وهما : الميم ، ولام التعريف،ولم تحرك ؛ لسكونها وسكون الياء قبلها ؛ لأن جميع هذه الحروف التي على هذا المثال ، تسكن إذا لم يلقها ساكن بعدها ، كقوله : "الم . ذَلِكَ الْكِتَابُ[1].." ، و "حم "[2] ، و "طس "[3] ونحوها .

قالوا : وانما كانت الحركة بالفتح لأربعة أوجه :

الأول : كثرة استعمال لفظة "الله " تعالى .

الثاني : ثقل الكسرة بعد الياء ،كما عرفته .

الثالث : أنها فتحت؛ لأن حركة همزة "الله " ألقيت عليها ، وهذا بعيد ،لأن همزة الوصل ،لاحظ لها في الثبوت في الوصل ، حتى تلقى حركتها على غيرها .

الرابع : أن الهمزة في "الله " همزة قطع ،وانما حذفت ،لكثرة الاستعمال ، فلذلك ألقيت حركتها على الميم ؛ لأنها تستحق الثبوت[4].

وسادسها : قوله تعالى : "..وَلاَتَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ[5].. "

الشاهد فيه : أن الأصل: " ولاتنسيوا الفضل بينكم " ، فقلب الياء ألفا ، ثم حذفت الألف،حذارا من أن يلتقي ساكنان ، وهما : الألف ،والواو .

فإن قلت : أليس أن الواو ــ ههنا ــ متحركة ؟

قلت: حركتها عارضة ، فلم يعتد بها ، كما سبق ،وفتحة السين دليل على الألف المحذوفة.

وقيل: سكنت الياء لثقل الضمة عليها ، ثم حذفت ؛ لئلا يلتقي الساكنان .

وانما حركت الواو بالضمة لأوجه خمسة :

الأول: طلبا للفرق بين واو الجمع ،والواو الأصلية في نحو قوله : "..لَوِاسْتَطَعْنَا[6].." .

---

١) سورة البقرة ، آية / ١ ، ٢ : "الم . ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَرَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ".
٢) سورة الشورى ، الآية الأولى .
٣) سورة النمل ، الآية الأولى .
٤) ينظر : الكتاب ٤/ ١٣٥ ،وابن يعيش ٩/ ١٢٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٥٥ ، ٣٥٦ وشرح الشافية للرضى ٢/ ٢٣٥ ومابعده .
٥) سورة البقرة ، من الآية / ٢٣٧ : "..وَلاَتَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ".
٦) سورة التوبة ، من الآية / ٤٢ : "..وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِاسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ.." .
ويقول سيبويه ٤/ ١٥٥ في باب (مايضم من السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل) : "وذلك الحرف الواو التي هي علامة الإضمار ، إذا كان ماقبلها مفتوحا ،وذلك قوله عز وجل : "وَلاَتَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ" ،و (رَمَوُا ابْنَكَ ،واخْشَوُا الله) . فزعم الخليل أنهم جعلوا حركة الواو منها لِيُفْصَل بينها وبين الواو التي هي من نفس الحرف ، نحو واو (لَوْ،وأَوْ).

. . . .

الثاني: أنها إنما ضمت ؛ لأن الضمة — هنا — أخف من الكسرة ؛ ولأنها من جنس الواو.
الثالث: أنها ضمة الياء المحذوفة.
الرابع: أنها إنما ضمت ؛ لأنها ضمير فاعل ، فهي مثل "التاء" في: "قمت".
الخامس: هي للجمع ، فهي مثل: "نحن" (١).
قال الجوهري: "وأجاز بعضهم الهمز فيه" (٢).
وقال المبرد: "كل واو مضمومة لك أن تهمزها ، إلا واحدة فإنهم اختلفوا فيها ، وهي قوله: "وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ" وما أشبهها من واو الجمع" (٣).
قال الجوهري: "النسيان — هنا — بمعنى الترك" (٤).
وسابعها: قوله: "اخشوا الله" ، والأصل: "اخشيوا الله" ، والكلام فيه ، وفي تحريكه ، وفي ضمه على نحو ماقلناه (٥).
تقول: خشي الله ، أي: خافه (٦).

فإن قلت: فلم حركت الواو في مثل هذا ، وحذفت في نحو: "لم يضربوا ؟".
قلت: لأن الحركة ثمة من جنس الواو تدل على المحذوف ، فلو حرك لزم ماذكرناه من النقل مع الاستغناء عنه ، ولاكذلك ههنا ، فإن الحركة فتحة ، وليست من جنس الواو.

= وقد قال قوم: "وَلَا تَنسَوِا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ" جعلوها بمنزلة ماكسروا من السواكن ، وهي قليلة.
وقد قال قوم: "لَوُ اسْتَطَعْنَا" شبهوها بواو (اخْشَوُا الرجل) ونحوها ، حيث كانت ساكنة مفتوحا ماقبلها ، وهي في القلة بمنزلة: "وَلَا تَنسَوِا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ"".
وينظر: التكملة لأبي علي / ١٨٠ وابن يعيش ١٢٤/٩.

(١) ينظر: الكتاب ١٥٥/٤ وابن يعيش ١٢٤/٩ ، ١٢٥.
(٢) الصحاح (نسا) ٢٥٠٨/٦.
(٣) السابق.
(٤) المرجع السابق.
(٥) يريد أن يقول: أصل (اخشوا): اخْشَيُوا ، تحركت الياء وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفا ، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون واو الجمع بعدها ، فلما احتيج إلى تحريك الواو حركوها بالحركة المحذوفة ، وكانت أولى من اجتلاب حركة غريبة.
وينظر: ابن يعيش ١٢٥/٩ والتكملة لأبي علي / ١٨٠ وشرح الشافية للرضي ٢٣٧/٢.
(٦) اللسان (خشي) ١١٦٦/٢.

....

وثامنها : "اخشي القوم" . الشاهد فيه : أن الياء التى هى علامة المؤنث ساكنة ، وقد لاقت لام التعريف ،فاجتمع ساكنان ،وليس حركة ماقبل الأول منهما من جنسه ، فوجب تحريك الأول منهما بالكسر (١).

وانما لم تحذف الياء — ههنا — كما حذفت فى قولك: "لم تضربى" ؛ لأن حركة ماقبلها — ههنا — ليست من جنس الأول.

ألا ترى أن الحركة — ههنا — فتحة ،والحركة ثمة كسره ، كما عرفته .

وتاسعها : قوله : "مصطفي الله" . الشاهد فيه : أن الأصل : "مصطفين" بالنون المفتوحة ، كما تقدم تقريره فى مباحث الأسماء (٢) ؛ الا أنه لما أضيفت سقطت النون للاضافة ، فاجتمع ساكنان : أولهما : الياء . والثانى : لام التعريف ، فوجب تحريك الياء ، اجراء لها مجرى ياء "اخشى" ،وانما كانت الحركة كسرة ؛ لأنه الأصل .

وعاشرها : قوله فى التنزيل : "..لَوِ اسْتَطَعْنَا.." (٣) . الشاهد فيه : أن الواو — ههنا — من حروف الكلمة ، وقد لاقت السين الساكنة ، فحركت بالكسرة (٤).

قوله : (.. ومنه ..). اعلم أن الضمير المجرور فى (منه) يعود الى ماكان غير مدة ، وانما فصله عما قبله ؛ لأن التقاء الساكنين فيما قبله فى كلمتين ، وفى "الابن" ، ونحوه الاجتماع وقع فى كلمة واحدة ،والمذكور من أمثلته أربعة :

الأول : "الاسم" . الشاهد فيه : أن الأصل : "اسم "فلما دخلت عليه لام التعريف، التقى ساكنان فى كلمة واحدة ، وهما : اللام ، والسين، فحرك الأول منهما ، ولم يحذف؛ لأنه حرف صحيح غير مدة ،وحرك بالكسر ؛ لأنه الأصل .

---

١) الكتاب ٤/١٥٥، ١٥٦ : "وأما الياء التى هى علامة الإضمار وقبلها حرف مفتوح ،فهى مكسورة فى ألف الوصل ، وذلك : (اخْشَيِ الرجل) للمرأة ؛ لأنهم لما جعلوا حركة الواو من الواو ، جعلوا حركة الياء من الياء ، فصارت تجرى — ههنا — كما تجرى الواو ثَمّ.
وان أجريتها مجرى "وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ" كسرت ، فهى على كل حال مكسورة.. ".
وينظر : ابن يعيش ٩/١٢٥ والتكملة /١٨٠ وشرح الشافية للرضى ٢/٢٣٧.

٢) عرائس المحصل ، ورقة ١٨٦ (مخطوط).

٣) سورة التوبة ، من الآية /٤٢ : "..وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ..".

٤) ينظر : الكتاب٤/١٥٥ وابن يعيش ٩/١٢٥ والتكملة /١٨٠.

....

الثاني : "الابن" . والكلام فيه على نهج ماقبله .

الثالث : "الانطلاق" . الشاهد فيه : أن الأصل : "انطلاق" ، فلما دخل عليه لام التعريف سقطت همزة الوصل في الدرج ، واجتمع ساكنان : اللام ، والنون ، فحركت/ اللام ، وحركت ٣٦٢/أ بالكسر ، لما ذكرناه .

الرابع : "الاستغفار" . والكلام فيه مثل ماقبله ، فقد اشتركت هذه الأمثلة الأربعة في أن ألف الوصل ثابت في كل واحد منها قبل دخول حرف التعريف عليه ، فإن التقاء الساكنين في كل واحد منهما محله أول الكلمة ، كما تراه (١).

قوله : (.. أو تحريك أخيه ..).

اعلم أن المعطوف عليه قوله أولا : (فتحريكه) ، والمعنى : أنه إذا اجتمع من هذا الصنف ساكنان ، فلا بد من تحريك أحدهما : إما الأول ، وإما الثاني ، وفيما ذكره إشارة إلى أنهما متساويان في ذلك ؛ لما ذكرناه غير مرة ، من أن التخيير بين الشيئين ، يقتضي كونهما متساويين ، وليس الأمر على ما أشار إليه ، فإن القياس ، والاستعمال جميعا ، إنما هو تحريك الأول (٢). وقد أشرنا إلى علة ذلك فيما تقدم (٣).

وقد أورد المصنف من الصور التي تحرك فيها الساكن الثاني ، وترك الأول على سكونه أربعا :

الأولى : قوله : "انطلْقَ" ، بإسكان اللام ، وفتح القاف .

الشاهد فيه : أن أصله : "انطَلِقْ" بكسر اللام ، وتسكين القاف ، على صيغة أمر المخاطب ، و "طَلْق" من : "انطلِقْ" مثل : "كَتْف ، وفَخْذ" ، فأسكن اللام التي هي عين الفعل ، كما أسكن "التاء" من "كَتِف" ، فالتقى ساكنان :

اللام ، والقاف ، فحرك القاف بالفتح ؛ لوجهين : أحدهما : أن الفتحة أخف.

والثاني : أن الطاء مفتوحة ، وليس بينها وبين القاف إلا لام ساكنة ، فأتبعت حركة القاف حركة الطاء ؛ لأنه أقرب المتحركات إليه .

---

١) ينظر : ابن يعيش ١٢٥/٩ .

٢) الشارح محق في وجهة نظره ؛ لأن تحريك الأول هو الأصل ومقتضى القياس ، فلا يعدل عنه إلا لعلة .
وكان ذلك كذلك من قبل أن سكون الأول منع من الوصول إلى الثاني ، فكان تحريكه من قبيل إزالة المانع ، إذ بتحريكه يتوصل إلى النطق بالثاني ، وصار بمنزلة ألفات الوصل التي تدخل متحركة توصلا إلى النطق بالساكن بعدها .
وينظر : ابن يعيش ١٢٥/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٥٧/٢ .

٣) ينظر : ص ٦٦٦ من التحقيق.

....

الثانية : قوله : " ولَمْ يَلِدَهْ " . الشاهد فيه : أن الأصل : "لَمْ يَلِدْ " بكسر اللام ، وسكون الدال ، و "يلد " مثل : " كَتِف ، وفَخِذ " ، فأسكن اللام ، فاجتمع ساكنان ، وهما : اللام ، والدال ، ولم يكن بد من تحريك إحداهما ، فحركوا " الدال " ؛ لذلك .

وانما كانت الحركة فتحة ؛ لما ذكرناه من الوجهين .

الثالثة : قوله : " .. وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقْهِ .. " (١).

الشاهد فيه : أن الأصل : "يَتَّقِهْ " بكسر القاف ، ثم شبهوا "تَقِهْ " من : "يَتَّقِهْ " بـ " كَتِف ، وَفَخِذ " ، فأسكن القاف ، فاجتمع ساكنان ، وهما : القاف ، وهاء السكت ، فحركت الهاء بالكسر ؛ لأنه الأصل ، و "يَتَّقْهِ " بفتح التاء ، وسكون القاف ، وكسر الهاء قراءة حفص عن عاصم (٢).

الرابعة : " رد ، ولم يرد " .

الشاهد فيه : أن الدال الأولى ساكنة ؛ لأنها مدغمة ، والمدغم لا يكون إلا ساكنا ، والمدغم فيه لما دخل عليه الجازم ، أو وقع في بناء الأمر ، كان أيضا ساكنا ، فاجتمع ساكنان ، فلم يكن بد من تحريك أحدهما ، فحركوا الثاني منهما ، حذارا من التقاء الساكنين ، ثم أدغموا الأول في الثاني ، وفي حركته إذا كان أوله مضموما ثلاثة أوجه تأتيك مفصلة .

قوله : (.. في لغة بني تميم ..) .

اعلم أن بني تميم هم القائلون بالإدغام إذا كان الفاعل مفردا ، دون أهل الحجاز ، إذا سكن الحرف الأخير من المضاعف للجزم .

فأهل الحجاز يظهرون ، وبنو تميم يدغمون .

ولقائل أن يقول : إن كثيرا من العرب سوى بني تميم يدغمون ، وقد اقتصر المصنف

---

١) سورة النور ، من الآية / ٥٢ : "وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ " .

٢) وقرأ حفص : "وَيَتَّقْهِ "بإسكان القاف وكسر الهاء ، وله حجتان :
إحداهما : أنه كره الكسرة في القاف فأسكنها تخفيفا ، والعرب تقول : (هذا فَخْذ وفَخِذ ، وكَبْد ، وكَبِد) .
ويجوز أن يكون أسكن القاف والهاء ، فكسر الهاء لالتقاء الساكنين .
وينظر : حجة القراءات لأبي زرعة / ٥٠٣ والسبعة في القراءات لابن مجاهد / ٤٥٨ وإتحاف فضلاء البشر / ٣٢٦ والكشف للقيسي ٢/ ١٤٠ ، ١٤١ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه / ٢٦٣ .

. . . .

- هنا - على ذكر بني تميم لا غير (١).

وقول الشاعر :

[١٢١] عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ (٢)

ذكره دليلا على أن قولهم : "لم يلده" عربي مستعمل في كلامهم ، والكلام فيه على نسق ماقبله .

قالوا : يريد بالأول: عيسى ، وبالثاني : آدم عليهما السلام (٣).

---

١) يقول الرضي في شرح الشافية ٢/٢٣٨ ، ٢٣٩ : " اعلم أن أهل الحجاز لا يدغمون في المضاعف الساكن لامه للجزم أو الوقف ، نحو : (أرْدُدْ ، وَلَمْ يَرْدُدْ) ؛ لأن شرط الإدغام تحريك الثاني ، وبنو تميم وكثير من غيرهم لما رأوا أن هذا الإسكان عارض للوقف أو للجزم ، وقد يتحرك وإن كانت الحركة عارضة في نحو : (ارْدُدِ القومَ) لم يعتدوا بهذا الإسكان ، وجعلوا الثاني كالمتحرك ، فسكنوا الأول ليدغم ، فتخف الكلمة بالإدغام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول لكان نقضا للغرض ، وقد جاء به الكتاب العزيز - أيضا - قال تعالى : "وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ" .

وإذا ثبت أن بعض العرب يدغم الأول في الثاني في نحو : (يَرْدُدْنَ) مع أن تحريك الثاني مع وجود النون ممتنع ، فما ظنك بجواز إدغام نحو : (أُرْدُدْ ، وَلَمْ يَرْدُدْ) مع جواز تحريك الثاني للساكنين ؟ " .

وينظر : ابن يعيش ٩/١٢٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٥٨ .

٢) من الطويل ، قاله : رجل من أزد السراة ، ونسبه العيني ل : عمرو الجنبي .
والبيت من شواهد : الكتاب ٢/٢٦٦ ، ٤/١١٥ برواية : (ألا رب مولود) والخصائص ٢/٣٣٣ والتكملة لأبي علي / ١٧٣ وابن يعيش ٩/١٢٦ والخزانة ١/٣٩٧ وشرح الشافية للرضي ١/٤٥ ، ٢ / ٢٣٨ والمغني ١/١٢٥ والهمع ١/٥٤ ، ٢ / ٢٦ وشرح شواهد الشافية للبغدادي /٢٢ ، ١٦٣ والتصريح ٢/١٨ والشاهد في : "لم يلده" حيث خفف اللام فأسكن فقال : "لم يلده" فالتقى ساكنان : اللام والدال ، حرك الدال بحركة أقرب المتحركات إليها ، وهي الياء ، وهي الفتحة ، ولم يعتد باللام الساكنة ؛ لأن الساكن حاجز غير حصين .

٣) ينظر : شواهد شرح الشافية للبغدادي/ ٢٣ والخزانة ١/٣٩٨ .

[الأصل في التخلص من التقاء الساكنين التحرك بالكسر]

(فصل) " والأصل فيما حرك منهما أن يحرك بالكسر ، والذى حرك بغيره فالأمر ، نحو: ضمهم فى نحو : " وَقَالَتِ اخْرُجْ (١) ، وَعَذَابٍ ارْكُضْ ، وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا " للإتباع ، وفى نحو:" اخشوا القوم "(٢) ؛ للفصل بين واو الضمير ، وواو " لو " ، وقد كسرها قوم ، كما ضم قوم واو " لـو " فى : " .. لَوِ اسْتَطَعْنَا .. " ، تشبيها بها .

وقرئ : " مريبِينَ الَّذِى " بفتح النون ، هربا من توالى الكسرات .. ".

قوله : (والأصل فيما حرك منهما أن يحرك بالكسر ..) .

اعلم أن الضمير المثنى يرجع إلى الساكنين ، وإنما كان الأصل ذلك ؛ لما ذكرنـــاه مـن الوجهين فى مباحث الأسماء (٣).

قوله : (.. والذى حرك بغيره ..) . يريد بغير الكسر ، وذلك الغير قد يكون ضمـــا ، وقد يكون فتحا .

ولقائل أن يقول : فى عبارة المصنف تساهل .

بيان ذلك : أنه إنما حرك بالكسر ــ أيضا ــ لأمر ، فلابد من إضماره ، والتقدير : فلأمـــر يعارض الأصل ، ويترجح عليه ، وذلك الأمر المعارض ثلاثة :

---

١) زاد فى المفصل المطبوع / ٣٥٣ [عليهن] .
٢) فى المفصل المطبوع / ٣٥٣ [اللـــه] .
٣) عرائس المحصل ، ورقة ٢٣٦ (مخطوط) .
ولقد وضح ابن يعيش ٩/ ١٢٧ سبب تحريك الأول منهما بالكسر فقال : " اعلم أن الأصـل فى كل ساكنين التقيا أن يحرك الأول منهما بالكسر ، نحو : (بغت الأمة ، وقامت الجارية) ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لعلة . وإنما وجب فى التقاء الساكنين التحريك بالكســـر لأمرين : أحدهما : أن الكسرة لاتكون إعرابا إلا ومعها التنوين ، أو مايقوم مقامه مـــن ألف ولام ، أو إضافة .
وقد تكون الضمة والفتحة إعرابين ولا تنوين يصحبهما ، فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة لايتوهم أنها إعراب وهى الكسرة .
والأمر الثاني : أنا رأينا الجزم مختصا بالأفعال ، فصار الجزم نظير الجر من حيـــث كان كل واحد منهما مختصا بصاحبه ، فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركنـــاه بحركة نظيره وهى الكسر .
وأيضا فإنا لو حركنا الأفعال المجزومة أو الساكنة عند ساكن يلقاها بالضم أو الفتح لتوهم فيه أنه غير مجزوم ؛ لأن الرفع والنصب من حركات إعراب الأفعال ، ولا يتوهم ذلـــك إذا حرك بالكسر ؛ لأن الجر ليس من إعراب الأفعال .
هذا هو القياس ، وربما عدلوا عنه لأمر ... ".

. . . .

الأول : الإتباع ، والمذكور من أمثلته ثلاثة :

أولها : قوله في التنزيل : " .. وَقَالَتُ اخْرُجْ .. "(١) بضم التاء ، إتباعا لأول حرف متحرك بعدها ، وهو : " الراء " .

وثانيها : قوله في التنزيل في قصة أيوب : " ... أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ . ارْكُضْ بِرِجْلِكَ .. "(٢).

الشاهد فيه : أن الباء مجرورة ، والتنوين الذى بعدها ساكن ، وقد لاقى الراء ، وهي ساكنة ، فاجتمع ساكنان : أولهما التنوين ، والآخر : الراء ، ولم يكن بد من تحريك أحدهما ، فحرك التنوين بالضم ، إتباعا لأول متحرك بعده ، وهو : الكاف المضمومة .

وثالثها : قوله تعالى : "إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ . ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ " (٣).

المعارض الثاني من معارضات الأصل : قصد التمييز والتفرقة بين الحرفين المتماثلين ، والمذكور من صوره واحدة ، تقول : " اخشوا القوم " ، فيجتمع واو الجمع ، ولام التعريف، فيحرك أحدهما(٤) ، هربا من اجتماع الساكنين ، وحرك بالضم ؛ للفرق بين الواو التي هي اسم ، وبين الواو الأصلية .

قوله : (..وقد كسرها قوم ..).

اعلم أن تحريك واو الضمير بالكسر لغة ضعيفة ؛ لما فيها من الثقل المستكره وقد نقل "ابن جني" في قوله تعالى : " .. اشْتَرُوِا الضَّلَالَةَ .. "(٥) ثلاث لغات : الضم ، والكسر ، ٢٦٢/ب والفتح (٦).

---

١) سورة يوسف ، من الآية / ٣١ : " .. وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ .. ".
٢) سورة ص ، من الآيتين / ٤١ ، ٤٢ .
٣) سورة الحجر ، آية / ٤٥ ، ٤٦ .
٤) في المخطوطة [أحدها] وهو تحريف ؛ لأن الضمير يعود إلى مثنى .
٥) سورة البقرة ، من الآية / ١٦ : " أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى .. ".
٦) الخصائص ٣٣٧/٢ : " .. ومن قرأ (اشتروا الضلالة) قال في التذكر : اشتروا ، ومن قرأ : (اشْتَرُوِا الضَّلَالَةَ) قال في التذكر : اشتروى ، ومن قال : (اشْتَرَوَ الضَّلَالَةَ) قال في التذكر : اشْتَرَوَا ".
وينظر : التخمير ٢ ورقة ٢١٨ (مخطوط).

. . . .

قوله : (.. كما ضم قوم واو "لو" في : ".. لَوِ اسْتَطَعْنَا .." تشبيها بها ..).

اعلم أن من العرب من يضم واو "لو" عند ملاقاتها ساكنا بعدها [1]. وقوله : (تشبيها) منصوب على أنه مفعول له، والضمير المؤنث المجرور في (بها) يرجع إلى واو الضمير، والمعنى : تشبيها لواو "لو" بواو الضمير في كونها مرفوعة.

المعارض الثالث : الفرار من توالي الكسرات، والمذكور منه مثال واحد قال الله تعالى: "أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيد . مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيب . الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ.." [2]

الشاهد فيه : أنه حرك التنوين بعد الباء المجرورة ، وإنما حرك ؛ لملاقاته لام التعريف، وحرك بالضم ، هربا من توالي الكسرات.

بيان ذلك : أنه لو حرك التنوين بالكسر على ما هو الأصل ، اجتمع خمس كسرات ، وهي : كسرة الراء ، والياء عندهم بكسرتين، وكسرة الباء المجرورة ، ثم كسرة التنوين.

---

١) ينظر : الكتاب ١٥٥/٤ وابن يعيش ١٢٨/٩ وشرح الشافية للرضي ٢٤٣/٢.
٢) سورة القمر ، آية / ٢٤ ، ٢٥ ، ومن الآية / ١٦ : "الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيد".

[إذا التقى ساكنان والأول منهما مدغم فى الثانى جاز تحريك الثانى بالحركات الثلاث]

(فصل) " .. وقد حركوا : " رد ، ولم يرد " بالحركات الثلاث ، ولزموا الضم عند ضمير الغائب ، والفتح عند ضمير الغائبة ، فقالوا : "رده ، وردها " .

وسمع الأخفش ناسا من بنى عقيل يقولون : " مده ، وعضه " بالكسر ، ولزموا فيه الكسر عند ساكن يعقبه ، فقالوا : " رد القوم " ، ومنهم من فتح ، وهم بنو أسد ، قال :

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ∴ ....

وقال : ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى ∴ ....

وليس فى " هلم " إلا الفتح .. ".

قوله : (.. وقد حركوا [1] : " رد ، ولم يرد " بالحركات الثلاث ..) .

اعلم أن الأصل فى الأول : " اردد " على زنة : " اخرج ، واقتل " ، والأصل فى الثانى : " يردد " على زنة : " يخرج ، ويقتل " ، ثم ألقيت حركة الدال الأولى على الساكن الذى قبلها ، وهو الراء ، فصارت متحركة بعد ما كانت ساكنة ، ثم لما تحركت سقطت ألف الوصل للاستغناء عنها ، ثم أدغم الدال الأولى فى الثانية ، فصار الأمر على صيغة : " رد " ، والمضارع على صيغة : " لم يرد " .

قال أبو سعيد : " لما اجتمع ساكنان : الحرف المدغم ، والحرف الذى بعده ، الساكن بالجزم ، أو بالأمر ، احتاجوا إلى تحريكه ، لا لشئ يلقاه بعده ، فمنهم من بناه على الفتح ، كما بنوا (ثم ، وأين ، وكيف) .

ومنهم من بناه على الضم ، إتباعا لضمة الراء ، كما فعلوا ذلك فى " منذ " .

ومنهم من كسر ، كما قالوا : " أمس ، وجير " .. " [2].

قوله : (.. ولزموا الضم عند ضمير الغائب ، والفتح عند ضمير الغائبة ، فقالوا : "رده ، وردها " ..) .

قال "سيبويه " : لما كانت مضمومة ، ضموا الدال ، كأنهم قالوا : "مدوا ، وعضوا " وإذا قالوا : "مُدُّهُ ، وعَضُّهُ " [3].

---

1) زاد ابن يعيش ١٢٨/٩ [نحو] ولا يترتب عليه اختلاف فى المعنى .

2) شرح السيرافى ٦٨٠/٤ ، ٦٨١ وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٣٥٨/٢ وما بعدها .

3) الكتاب ٥٣٢/٣ وعبارته : " .. فإذا كانت الهاء مضمومة ضموا ، كأنهم قالوا : (مُدُّوا ، وعَضُّوا) إذا قالوا : مده ، وعضه .. ".

وينظر : التكملة لأبى على / ١٦٦ وابن يعيش ١٢٨/٩ وشرح الشافية للرضى ٢٤٥/٢ .

....

ولقائل أن يقول : قوله : (ولزموا الضم ..) فيه تساهل ، فإن الضم إنما يلزم عند بعض ، دون بعض ، كما سنبينه لك .

وقال "سيبويه" : سألت "الخليل" عن الفتح - عند ضمير الغائبة - فقال : لأن الهاء خفية ، فكأنهم قالوا : رُدَّا [1].

ولم يعتدوا بالهاء ؛ لخفائها ، وفيه زيادة تقرير ذكرناه فيما سبق .

قوله : (.. وسمع "الأخفش" ناسا من بني عقيل : "مُدِّهِ ، وعَضِّهِ " بالكسر)[2].

اعلم أن في الكلام إضمارا ، والمعنى : (يقولون : مُدِّهِ ، وعَضِّهِ)[3].

وفيه لغة ثالثة : "مُدَّهُ ، وعَضَّهُ " بالفتح ، وكأنهم ألزموا الكسر ، أو الفتح على اختلاف المذهبين من قبل أن يلقاه الضمير ، ثم دخل عليه ضمير الغائب ، وهو : مكسور ، أو مفتوح ، فترك على حاله .

وامتنعوا من تغيير حركته ، إلحاقا لحال اتصاله بالضمير بحال انفصاله عنه [4].

قوله : (ولزموا فيه الكسر عند ساكن يعقبه ..) .

اعلم أن الحركة في نحو : " رد ، ولم يرد " ، لم تكن لشئ تلقاه بعدها ، والحركة عند ضمير الغائب والغائبة ، وإن كانت لشئ لقيته ، إلا أن ذلك الشئ متحرك ، كما عرفته .

والكلام - هنا - فيما لقيه شئ بعده ، وهو : ساكن ، وقد نقل فيه لغتين :

---

١) الكتاب ٣/ ٥٣٢ وعبارته : "وسألت الخليل لم ذاك ؟ فقال : لأن الهاء خفية ، فكأنهم قالوا : رُدَّا ، وأَمِدَّا ، وغُلاَّ ، إذا قالوا : (رُدَّهَا ، وغُلَّها ، وأَمِدَّهَا) .. ".

٢) ينظر : شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٤٦ والتصريح ٢/ ٤٠٢ .

٣) ما أضمره الشارح - هنا - أثبته ابن يعيش ٩/ ١٢٨ والمفصل المطبوع / ٣٤٩ .

٤) يقول الرضي في شرح الشافية ٢/ ٢٤٦ : " .. وجوز ثعلب في الفصيح - من غير سماع - فتح المدغم فيه مع مجئ هاء الغائب بعده ، نحو : (رُدَّهُ ، وعَضَّهُ)، وقد غلطه جماعة ، والقياس لا يمنعه ؛ لأن مجئ الواو الساكنة بعد الفتحة غير قليل ، ك : (قَوْلٍ ، وطَوْلٍ) .. ".

لكن ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٢/ ٣٦٣ يقول : " .. فلا يعرف الفتح إلا فيما أورده ثعلب ، فإنه قال : (شُدَّهُ ، وشُدُّهُ ، وشُدِّهِ) فجوز الثلاثة في ذلك ، والظاهر أنه وهم منه في تجويزه ذلك مع وجود الضمير .. ".

وأرجح رأي ابن الحاجب ما دام العرب لم ينطقوا بمثل هذا .

....

الكسر ، والفتح ، فتقول : " رُدَّ القوم " بكسر الدال ، وفتحها " :

أما الكسر ؛ فلأنه الأصل ، وأما الفتح ؛ فلأنه أخف ؛ ولإجراء الوصل مجرى الدرج

واحتج المصنف على أن الفتح سائغ ببيتين من الشعر :

الأول : قوله :

[١٢٢] فغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ∴ فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابَا (١) .

الشاهد فيه : أنه فتح الضاد عند ملاقاتها لام التعريف الساكنة .

وقد ذكر يونس أنه سمعهم يقولون : غُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْر (٢).

كأنهم حركوه بالفتح من قبل أن تلقاه الألف واللام ، ثم دخلا عليه وهو مفتوح ، فترك .

وكلاب ، ونمير ، وكعب من قبائل العرب (٣).

الثاني : قوله :

[١٢٣] ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى ∴ وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الْأَيَّامِ (٤).

---

(١) من الوافر ، قاله : جرير يهجو الراعي النميري (ديوانه / ٦٣) .
والبيت من شواهد : الكتاب ٣ / ٥٣٣ برواية : (غض) والمقتضب ٢ / ١٨٣ ، والكامل ١ / ٣٤٠ وشرح الألفية للمرادي ٦ / ١١٧ وأوضح المسالك / ٢٢٤ والهمع ٢ / ٢٢٧ والأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٣٥٢ والخزانة ١ / ٣٥ وشرح شواهد الشافية للبغدادي / ١٦٣ والبهجة المرضية / ٥٣٩ والتصريح ٢ / ٤٠١ والشاهد في : "فغض" فإنه يروى بالوجهين : الأول : كسر الضاد . والثاني : فتحها .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٣٣ .

(٣) ينظر : نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي / ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، تحقيق : ابراهيم الأبياري (ط ثانية ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م ـ دار الكتاب المصري) ، والصحاح (كعب) ١ / ٢١٣ ، (كلب) ١ / ٢١٤ ، (نمر) ٢ / ٨٣٧ .

(٤) من الكامل ، قاله : جرير (ديوانه / ٥٥١) برواية (الأقوام) في موضع (الأيام) .
والبيت من شواهد : المقتضب ١ / ١٨٢ والكامل ٤ / ٥ وابن يعيش ٣ / ١٣٣ ، ٩ / ١٢٩ والأشموني ١ / ١٣٩ والخزانة ٢ / ٤٦٧ وشرح شواهد الشافية / ١٦٧ والعيني ١ / ٤٠٨ .
والمنازل : جمع منزل ، وهو الدار . والمنزلة : الرتبة ، لا تجمع . اللسان (نزل) ٦ / ٤٤٠٠ .
واللوى : منقطع الرمل ، وهو أيضا موضع بعينه قد أكثر الشعراء من ذكره . اللسان (لوى) ٥ / ٤١٠٧ . وينظر : معجم البلدان ٥ / ٢٣ .
والمعنى : يتأسف الشاعر على منزله باللوى وأيام مضت له فيه ، وأنه لم يهنأ له عيش بعد تلك الأيام ، ولا راق له منزل .

....

الشاهد فيه : أن فتح الميم ؛ لملاقاتها لام التعريف ،وقد استقصينا شرحه في مباحث أسماء الإشارة (١).

ولقائل أن يقول : إن الكسر لغة كَعْبٍ وغَنِيّ(٢) ، كما أن الفتح لغة بني أسـد (٣). والمصنف اقتصر على ذكر بني أسد .

قوله : (.. وليس في : "هلمّ" إلا الفتح ..).

قال أبو سعيد : وقد اجتمعت العرب على فتح "هلم" على كل حال ؛ لأنه ضعف تمكنه وتصرفه بما ضم إليه ، فألزموه أخف الحركات ، كما اجتمعوا على فتح الدال من "رويد"(٤). وقد سبق الكلام فيه في مباحث أسماء الأفعال (٥).

ـــــــــ

= والشاهد فيه : "ثُمَّ" حيث فتح الميم للتخفيف ،وهو لغة بني أسد .
ويجوز في الميم الكسر ، وهو لغة أهل الحجاز ،والكسر أقوى من الفتح .
أما ضم الميم فضعيف ، ووجهه إرادة الإتباع.

١) ينظر : عرائس المحصل ،ورقة ١٥٠ (مخطوط).

٢) الكتاب ٣ / ٥٣٤ وشرح الشافية للرضى ٢ / ٢٤٣.
وبنو غني : بطن من بني عروة بن الزبير بن العوام ، من بني أسد بن عبد العُزّى ، من قريش .
وينظر : نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب / ٣٩٠.

٣) بنو أسد : حي من بني خزيمة ،من العدنانية ،وهم بنو أسد بن خزيمة بن مدركه .
ينظر : نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب /٣٧ .

٤) شرح السيرافي ٤/ ٦٧٥ .
ويقول الرضى في شرح الشافية ٢/ ٢٤٤ : "وقد اجتمعت العرب حجازيهم وغيرهم على الإدغام في (هلمّ) مع الفتح ؛ لتركبه مع (ها) فخففوه بوجوب الإدغام ووجوب الفتح..".
أما سيبويه ٣/ ٥٣٤ فيعلل لذلك بقوله : " ولا يكسر (هلمّ)أحد ؛ لأنها لم تتصرف تصرف الفعل ، ولم تقو قوته ".
وينظر : ابن يعيش ٩/ ١٢٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٦٣.

٥) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٦٣ (مخطوط).

[من العرب من يكره التقاء الساكنين ولو على حدهما فيهمز الألـــف]

(فصل) "ولقد جد فى الهرب من التقاء الساكنين من قال: "دأبة، وشأبة"، ومن قـــرأ: "وَلَا الضَّأَلِّين"، "وَلَا جَأَنّ"، وهى عن عمرو بن عبيد . ومن لغته النقر فى الوقف علـــى "النقر"...".

قوله: (ولقد جد فى الهرب من التقاء الساكنين من قال: "دَأَبَّة"..).

اعلم أن التقاء الساكنين لا يخلو عن استثقال، وإن كان على حده؛ لأن الحرف الساكـن كالغاية والمنتهى، فيكون شبيها بالحرف الموقوف عليه، وما بعده، فى حكم الحرف المبتدأ بـه، فإذا التقى ساكنان، فلو لم يحذف أحدهما، أو تحرك، كان الساكن الثانى كالحـــــرف المبتدأ به، وقد عرفت أن الابتداء بالساكن متعذر، والمذكور من الصور ثلاث:

الأولى: قوله: "دَأَبَّة" بالهمز، وتشديد الباء.

الشاهد فيه: أن الأصل: "دَابَّة" بألف لينة، وبعدها الباء المشددة، ثم أبدل من المدة همزة، فرارا من التقاء الساكنين.

الثانية: "شَأَبَّة"، والأصل: "شابه" بألف لينة، ثم أبدل من الألف همزة؛ لما ذكرناه.

الثالثة: قوله تعالى: "..وَلَا الضَّأَلِّين(١)"، بهمز الألف اللينة، وهى قراءة(٢) أيـــوب السختيانى، وسئل عن هذه الهمزة، فقال: هى بدل من المدة؛ لالتقاء الساكنين.

وكذلك قوله: "فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأَنٌّ"(٣).

بهمز الألف اللينة، حذارا من اجتماع الساكنين، وهما الألف، والنون المدغمة.

قوله: (وهى: عن عمرو بن عبيد)(٤).

اعلم أن الضمير المؤنث يرجع إلى قراءة "جأن" بالهمزة، دون ما قبلها.

---

١) سورة الفـــاتحة، من الآية / ٧: "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّين".

٢) تنظر القراءة فى المحتسب ٤٦/١ والقرطبى ١٥١/١ (ط ثالثة ـ دار الكاتـــب العربى للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م) وشواذ القراءات لابن خالويه / ٢.
وأيوب السختياني بن أبى تميمة كيسان البصرى، من أعلام المحدثين والزهاد، كـان من الموالى، ثقة، ثبتا فى الحديث، غزير العلم، ولد سنة ٦٦هـ وتوفى سنة ١٣١هـ.
ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبى ١٣٠/١ والأعلام ٣٨/٢.

٣) سورة الرحمن، آية / ٣٩.

٤) تنظر قراءة عمرو بن عبيد فى المحتسب ٤٧/١، والقرطبى ١٥١/١.
وعمرو بن عبيد: أبو عثمان البصرى، روى الحروف عن الحسن البصرى، وسمع منه، وكذلـك وردت عنه الرواية فى حروف القرآن. توفى سنة ١٤٤هـ.
ينظر: طبقات القراء ٦٠٢/١ والأعلام ٨١/٥.

....

قال في الكشاف : " ولا الضألين " بالهمز قراءة أيوب السختياني ، كما قرأ عمرو بن عبيد : "ولا جأن " .. "(١)

ولقائل أن يقول :إن المصنف / عين القارئ [في](٢) : " ولا جأن " ، وذكر اسمه ٣٦٣/أ ولم يذكر اسم من قرأ : " ولا الضألين " ، وهو : أيوب السختياني .

قوله : (ومن لغته : " النَّقُرْ " في الوقف على " النَّقْر " ..).

تقول : نقرت بالفرس نقرا ، وهو : صُوَيْتٌ تزعجه به ، وذلك أن تلصق لسانك بحنكك ، ثم تفتح(٣).

قال بعض السعديين :

[١٢٤] أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ(٤)

---

١) الكشاف ١/١٦.

ويقول ابن جني في الخصائص ٣ / ١٤٧ ، ١٤٨ : " وإذا تحركت الألف انقلبت همزة . من ذلك قراءة أيوب السختياني : " غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّأْلِّينَ " .

وحكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ " فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأْنٌ " فظننت أنه قد لحن ، إلى أن سمعت العرب تقول : (شَأَبَّة ، ودَأَبَّة) .. " .

وينظر : المنصف ١/٢٨١ وسر صناعة الإعراب ١/٨٢ ، ٨٣ والقرطبي ١/١٣١.

٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

٣) الصحاح (نقر) ٢/٨٣٥ .

٤) من الرجز المشطور ، ونسبه سيبويه ٤/١٧٣ إلى بعض السعديين ، دون تعيين ، وقائله : عبيد بن ماوية الطائي كما في اللسان (نقر) ٦/٤٥٢٠ وقيل : قاله فدكي بن أعبد المنقري ، كما قال العيني ٤/٥٥٦ وبعده :

وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثَابِيَّ زُمَرْ

والبيت من شواهد : الصحاح (نقر) ٢/٨٣٥ والإنصاف ٢/٧٣٢ والمغني ٢/ ٤٣٤ والهمع ٢/١٠٧ ، ٢٠٨ والتصريح ٢/٣٤١ والدرر ٢/١٤١ ، ٢٣٤ واللسان (نقر) ٦ / ٤٥٢٠ .

ماوية : اسم أمه – وهو مأخوذ من الماوية – المرآة الصافية ، أو حجر البلور ، تنبيها على نقاء عرضها وكرم أصلها . اللسان (موه) ٦ / ٤٣٠٢ .

والنقر : صوت باللسان ، وهو أن يلزق طرفه بمخرج النون ، ثم يصوت به فينقر بالدابة لتسير . اللسان (نقر) ٦/٤٥٢٠ .

والأثابيّ : الجماعات ، الواحد منهم أثبيه . اللسان (نقر) ٦ / ٤٥٢٠ .

يصف الشاعر نفسه بالشجاعة فيقول : أنا الشجاع البطل حين احتماء الخيل عند اشتداد الحرب .

....

" أراد : النقر بالخيل ، فلما وقف نقل حركة الراء إلى القاف ، إذ كان ساكنا ؛ ليعلم السامع أنها حركة الحرف في الوصل ، كما تقول : " هذا بكر ، ومررت ببكر " ، ولا يكون ذلك في النصب " (١). كما ذكرناه .

والشاهد فيه : أنه حرك الساكن الذي يكون قبل الحرف الأخير ، كراهة التقاء الساكنين .

إذا عرفت هذا ، ظهر لك أن الذي جد في الهرب من التقاء الساكنين أربعة :

الأول : من قال : " دأبة ، وشأبة " فيما حكاه أبو زيد (٢).

الثاني : أيوب السختياني في قراءته : " وَلَا الضَّأَلِّينَ ".

الثالث : عمرو بن عبيد في قراءته : " وَلَا جَأَنٌ " .

والرابع : بعض السعديين [في النقر] (٣).

----

١) هذا نص كلام الجوهري في الصحاح (نقر) ٢/٨٣٥ .
وما قاله صاحب الصحاح — هنا — هو مذهب البصريين ، والواقع أنه يوجد خلاف بين البصريين والكوفيين في الوقف على المنصوب المحلى بـ (أل) الساكن ما قبل آخره :
فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في الوقف : " رَأَيْتُ الْبَكَرْ " بفتح الكاف في حالة النصب ، قياسا على حالتي الرفع والجر .
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ؛ لأن أول أحوال الكلمة التنكير ، ويجب في حال النصب أن يقال : " بكرا " ، فلا يجوز أن تحرك العين ، إذ لا يلتقي فيه ساكنان ، كما يلتقي في حال الرفع والجر نحو : " هَذَا بَكُرْ " ، وَ " مَرَرْتُ بِبَكِرْ " . وقاس البصريون حالة التعريف بلام التعريف على حالة التنكير .
وأميل إلى رأي الكوفيين ؛ لأن قياس البصريين فاسد ، وذلك لأن قولك " رَأَيْتُ بَكْرًا " في حالة النصب يجب تحريك الراء فيه ، فلا يجوز تحريك العين ؛ لعدم التقاء الساكنين ، بخلاف ما إذا كانت فيه لام التعريف ، فإنه لا يجب تحريك الراء فيه ، بل تكون ساكنة فيه ، كما هي ساكنة في حالي الرفع والجر .
وينظر : الإنصاف ٢/٧٣١ وما بعده والأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٢١١ ، ٢١٢ ، والتصريح ٢/ ٣٤٢ .

٢) ينظر : الخصائص ٣/١٤٧ ، ١٤٨ وسر صناعة الإعراب ١/٨٣ والمنصف ١/٢٨١ وابن يعيش ٩/١٣٠ وشرح الشافية للرضي ٢/٢٤٨ .

٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

[حكم نون "من" إذا لاقت ساكنا]

(فصل) " وقد كسروا نون "من" عند ملاقاتها كل ساكن ، سوى لام التعريف ، فهي عندها مفتوحة ، تقول : "من ابنك" ، و "من الرجل" .

وقد حكى "سيبويه" عن قوم فصحاء : "من ابنك بالفتح" ، وقد حكى في : "من الرجل" الكسر ، وهي : قليلة خبيثة .

وأما نون "عن" فمكسورة في الموضعين . وقد حكى عن "الأخفش" : "عن الرجل" بالضم ..".

قوله : (وقد كسروا نون "من" عند ملاقاتها كل ساكن ، سوى لام التعريف ، فهي عندها مفتوحة ..).

اعلم أنه لما ذكر ـ أولا ـ أن الأصل فيما حرك منهما أن يحرك بالكسر ، قال بعد ذلك ؛ وحكم "من" كذلك إذا لاقت ساكنا بعدها ، وإنما خولف فيها الأصل عند ملاقاتها لام التعريف ؛ لكثرة دخولها عليها ، مع لزوم كسرة الميم قبلها ، فطلبوا الخفة كذلك والتزموها ، فتقول : "مِنِ ابْنِكَ" بكسر النون ، جريا على الأصل ، وتقول : "مِنَ الرَّجُلِ" بالفتح ، طلبا للخفة ، وحذارا من اجتماع كسرتين .

قال عبد المجيد : لما كانت الهمزة في : "ابنك" مكسورة ، كسرت نون "من" ، ولما كانت الهمزة مفتوحة مع لام التعريف ، فتحت النون ؛ لأنها نائبة عن الهمزة وقائمة مقامها (١) .

فأما قوله : (.. وقد حكى سيبويه (٢) عن قوم فصحاء : "من ابنك" بالفتح ..).

يريد : ـ بفتح النون ـ فلما ذكرناه من طلب التخفيف فيما لزم الكسر أوله .

قوله : (.. وقد حكى في "مِنِ الرَّجُلِ" الكسر (٣) ..) .

اعلم أن (حكى) مبني لما لم يسم فاعله ، و (الكسر) مرفوع بأنه أقيم مقام الفاعل ، وقد وقع في بعض النسخ (الكسر) مقيدا بالنصب ، وحينئذ يكون مبنيا للفاعل ، وفاعله ضمير مستتر ، يرجع إلى "سيبويه" .

قوله : (.. وهي قليلة خبيثة ..) ، يريد : شاذة في الاستعمال [صحيحة في

---

١) ينظر : ابن يعيش ٩/١٣١ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٦٤ ، ٣٦٥ وشرح الشافية للرضي ٢/٢٤٦ .

٢) الكتاب ٤/١٥٥ وعبارته : " وذلك قولك : (مِنِ ابْنِكَ ، ومِنِ امْرِئٍ) . وقد فتح قوم فصحاء فقالوا : (مِنَ ابْنِك) فأجروها مجرى من المَسلمين .. ".

٣) ينظر : الكتاب ٤ / ١٥٤ وابن يعيش ٩/١٣١ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٦٤ ، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٤٧ .

....

القياس] (١) لكونها ثقيلة على اللسان .

قوله : (.. وأما نون " عن " فمكسورة في الموضعين ..) ، يريد : عند لام التعريف ، وعند غيره .

وإنما كانت مكسورة فيهما ؛ لسلامة الأصل في كل واحد من الموضعين عن معارضة التقاء الكسرتين ؛ ولأنه لم يكثر دخولها على لام التعريف كثرة دخول " من " (٢).

قوله : (.. وقد حكي عن الأخفش (٣): " عَنُ الرُّجُلِ " بالضم) .

قال أبو محمد : إنما ضموا النون ، إتباعا لحركة الجيم ، كما أُتبعت الدال لما بعدها من اللام في الكسر .

وقراءة : " الحَمْدِ لِلَّهِ .. " (٤) بكسر الدال ، وهو : بعيد ، لما فيه من جعل الأول تابعا ، والثاني متبوعا ، ولما فيه من إتباع الحركة الإعرابية الحركة البنائية .

ولهذا كانت قراءة قيس " الْحَمْدُ لُلَّه " بضم اللام أحسن وأولى ؛ لأنهم جعلوا الثاني تابعا ، والأول متبوعا ، وجعلوا الحركة البنائية تابعة للحركة الإعرابية (٥).

---

١) في المخطوطة [والقياس] وهو تحريف ؛ لأن هذه اللغة خبيثة وشاذة في الاستعمال ؛ لقلة المستعملين لها ، وثقل اجتماع الكسرتين .
أما في القياس : فصحيحة ؛ لأن الكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين .
وينظر : ابن يعيش ١٣١/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٣٦٤/٢ وشرح الشافية للرضي ٢٤٦/٢ .

٢) ويعلل أبو محمد لذلك في كتابه التخمير ٢ ورقة ٢٢٠ فيقول : " إنما كسرت النون في الموضعين ؛ فرارا من توالي الفتحات ، وهذا لأن العين من الحروف المنفتحة .. ".
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٣٦٤/٢ وشرح الشافية للرضي ٢٤٧/٢ .

٣) ينظر : التخمير ٢ ورقة ٢٢٠ والمقتصد ٢ ورقة ١١ ، ١٢ وابن يعيش ١٣١/٩ والايضاح لابن الحاجب ٣٦٤/٢ وشرح الشافية للرضي ٢٤٧/٢ .

٤) سورة الفاتحة ، من الآية الأولى : " الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ " .

٥) التخمير ٢ ورقة ٢٢٠ وعبارته : " وأما : (عن الرجل) فعلى الإتباع ، إلا أن الأقيس في الإتباع أن يكون الثاني تبعا للأول ، لا أن يكون الأول تبعا للثاني ، ومن ثم كان (الْحَمْدُ لُلَّه) بضم اللام أسهل مأخذا من (الْحَمْدِ لِلَّه) بكسر اللام .. ".
لكن أبا البركات الأنباري في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤/١ ، ٣٥ يعلق على هاتين القراءتين فيقول :
" وقراءة من قرأ بكسر الدال من (الْحَمْدِ) إتباعا لكسرة اللام من (لله) . وقراءة من قرأ بضم اللام إتباعا لضمة الدال فقراءتان ضعيفتان في القياس قليلتان في الاستعمال ؛ لأن الإتباع إنما جاء في ألفاظ يسيرة لا يعتد بها ، فلا يقاس عليها .
وتنظر القراءتان في : معاني القرآن للفراء ٣/١ وإتحاف فضلاء البشر / ١٢٢ .

. . . .

قال عبد القاهر : سألت شيخى [١] عن هذا ، فقال :

" كان من يفعل ذلك ، لايعتبر ماذكرنا من أن الكسرة أليق بالبناء ، ويقول : إن الذى يحتاج إليه هو زوال التقاء الساكنين ، فلا أبالى بأى حركة أزلته " [٢].

وقال بعضهم : إنه ملحق بواو الضمير فى نحو : " اخْشَوُا اللّهَ " ؛ لأن النون قريب من حروف العلة ، والعين قبله مفتوحة [٣].

ـ ـ ـ ـ

---

١) المقصود به : أبو الحسين الفارسى ، وقد سبقت ترجمته .

٢) وزاد عبد القاهر فى المقتصد ٢ ورقة ١١ ، ١٢ (مخطوط) :
" .. والأصل المعتمد ماذكرنا ـ وهذا لا يقاس عليه ـ ألا تراك لاتقول : (لاتَضْرِبُ الرجل) بضم الباء ، ولاتفتحه ، وإنما الباب الكسر ، والعدول عنه لسبب كماتقدم .. ".

٣) علق الرضى على هذه اللغة فى شرح الشافية ٢/٢٤٧ فقال : " وحكى الأخفش (عَنُ الرجل) بالضم ، قال : وهى خبيثة ، شبه بقولهم : (قُلُ انْظُرُوا) يعنى أنه حرك النون بالضم إتباعا لضمة الجيم ، ولم يعتد بالراء المدغمة ، وفيه ضعف .. ".
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٦٥ وابن يعيش ٩ / ١٣١ .

(ومن أصناف المشترك : حكم أوائل الكلـــم)

(فصل) " تشترك فيه الأضرب الثلاثة ، وهى فى الأمر العام على الحركة ،وقد جاء منها ماهـو على السكون ،وذلك فى الأسماء فى نوعين :

أحدهما : أسماء غير مصادر ،وهى : "ابن ،وابنة "،وابنم ،واثنان ،واثنتان ،وامرؤ ،وامرأة ، واسم ،واست ،وأيمن الله ،وأيم الله .

والثاني : مصادر الأفعال التى بعد ألفاتها إذا ابتدئ بها أربعة أحرف فصاعدا ،نحـو : "انفعل ،وافتعل ،واستفعل " ، تقول : " انفعال ،وافتعال ،واستفعال " .

ومن الأفعال فيما كان على هذا الحد ،وفى أمثلة أمر المخاطب من الثلاثى غير المزيـد فيه ، نحو " اضرب ، واذهب " .

ومن الحروف فى لام التعريف، وميمه فى لغة طيئ .

فهذه الأوائل ساكنة ،كما ترى ،يلفظ بها ، كما هى فى حال الدرج ،فإذا وقعت فى موضـــع الابتداء ، وقعت قبلها همزات مزيدة متحركة ؛ لأنه ليس فى لغتهم الابتداء بساكـــــن ، كما ليس فيها الوقف على متحرك .. " .

المتن : قوله : (ومن أصناف المشترك : حكم أوائل الكلم .. إلى آخره) .

التفسير : ونصدره ببحثين :

البحث الأول : أن ألف الوصل ،وألف القطع همزتان ، تكونان فى أول الكلمة ،وإحداهمـــا لاتكـون إلا زائدة على الكلمة ، وهى ألف الوصل .

وأما ألف القطع فإنها قد تكون أصلية من نفس الكلمة ،وقد تكون بدلا من حرف أصلـى ، وقد تكون زائدة لمعنى ، وهى ثابتة فى الكلام أبدا ، سواء وصلت بكلام قبلها ،أو قطعت منه ، واستؤنفت .

وسميت الهمزة ألفا ؛ لأن صورتها ألف فى الخط .

وسميت إحداهما ألف وصل ؛ لأنها زيدت ليتوصل بها إلى النطق بالساكن الذى بعدها ، وتسقط فى الدرج للاستغناء عنها ، إلا أن تقع بعد همزة الاستفهام ،أو فى ضـــــرورة الشعر ـ كما يأتيك ـ ولا تكون إلا متحركة .

لكن اختلفوا :

فمنهم من قال : إنها فى أصل وضعها متحركة ،وهو ظاهر كلام سيبويه (١).

---

١) الكتاب ٤/١٤٦ : " واعلم أن الألف الموصولة ـ فيما ذكرنا ـ فى الابتداء مكســــورة أبدا ،إلا أن يكون الحرف الثالث مضموما فتضمها ،وذلك قولك: (اقْتُل ،اسْتُضعِـــف ، احْتُقِرَ ،احْرُنْجِم) .. " .
وينظر : شرح الشافية للرضى ٢/٢٦١ ، ٢٦٢ .

. . . .

ومنهم من قال : إنها لاتستحق حركة فى الأصل ،وانما وجبت لها الحركة ؛ لتعذر الابتداء بالساكن ،ولذلك كانت مكسورة ؛ لأنه الأصل فى التقاء الساكنين (١).

البحث الثاني : أن همزة القطع تكون فى الأسماء ،والأفعال ،والحروف ،وكذلك همزة الوصل ؛ إلا أنها فى الأفعال أكثر ؛ لأن الأفعال أكثر من الأسماء وأطول ، فتسكن أوائلها للخفة .

والأصل فى أوائل الكلم أن تكون متحركة ؛ لأن الألفاظ وضعت للدلالة على مافى الضمائر ، وما أوله ساكن عديم الجدوى فى إفادته هذا المقصود ؛ لتعذر النطق به ، من غير تقدم كلمة أخرى عليه ،بخلاف ما أوله متحرك ، فإنه مستقل بالإفادة ،ولا يتوقف النطق به على ضميمة زائدة عليه .

قوله : (تشترك فيه الأضرب الثلاثة ..). لأن لكل كلمة ابتداء ،كما أن لها انتهاء ، بل كل حرف كذلك .

قوله : (وهى فى الأمر العام على الحركة) .

اعلم أن الضمير المؤنث يرجع إلى أوائل الكلمة ، وانما كان الأغلب استحقاقها الحركة ؛ لما ذكرناه من أنه الأصل ؛ لكونه أفضى إلى الغرض المطلوب من الوضع .

قوله : (وقد جاء منها ماهو على السكون).

اعلم أن "قد" ـ ههنا ـ للتقليل ، وذلك ثلاثة / أنواع : ٣٦٣/أ

النوع الأول: فيما جاء من الأسماء ساكنا ،وتحته صنفان :

الصنف الأول: فى السماعى ، وهو عشرة : "ابن" ومؤنثة ، و "امرؤ" ومؤنثة ،و" اثنان" ومؤنثة ، و "ابنم "، و "أيمن" ،و "أيم" ،و "اسم" ،و "است"، لازيادة عليها ،

---

١) يقول الرضى فى شرح الشافية ٢/ ٢٦١ : ".. الكوفيون على أن أصل الهمزة السكون ؛ لأن زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصل ، لما فيها من تقليل الزيادة ، ثم حركت بالكسرة كما هو حكم أول الساكنين .. ".
لكن الرضى فى شرح الشافية ٢/ ٢٦٢ يرجح رأى سيبويه ،حيث يقول: ".. وهو الأولى ؛ لأنك إنما تجلبها لاحتياجك إلى متحرك ، فالأولى أن تجلبها متصفة بما يحتاج إليه ، أى الحركة .
وأيضا فقد تقدم أن التوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفية مكسورة من طبيعة النفس ..".
وينظر : التصريح ٢/ ٣٦٥.

....

و " أيم الله " محذوف من " أيمن الله " ، وكلها مكسورة (١).

وحكى يونس : أن من العرب من يكسر الهمزة في " أيم " (٢).

قال الصيمري : " إنما دخلت ألف الوصل في هذه الأسماء ، تشبيهها بدخولها على الفعل ؛ لأن هذه الأسماء تتضمن الإضافة ، كما يتضمن الفعل الفاعل ، ويلحقها الحذف في آخرها ، كما يلحق الفعل إذا قلت : " اغز ، وارم " ، وسكنت أوائلها ، كما سكن أول الفعل " (٣).

وقد سبق البحث في كل واحد من هذه الأسماء في موضعه .

الصنف الثاني : في القياس منها ، وهي مصادر الأفعال التي بعد ألفاتها إذا ابتدأتها أربعة أحرف فصاعدا ، وذلك في مصادر تسعة أبنية من الأفعال الماضية ، المزيد فيها ، وهي : (انْفَعَلَ) ، نحو : " انْقَطَعَ " ، (افْتَعَلَ) ، " اكْتَسَبَ " ، (افْعَلَّ) (٤) ، " احْمَرَّ " ، (افْعَالَّ) ، " اشْهَابَّ " (٥) ، (اسْتَفْعَلَ) ، " اسْتَخْرَجَ " ، (افْعَوَّلَ) ،

---

١) ينظر : الكتاب ٤ / ١٤٩ والتكملة / ١٨٦ وابن يعيش ٩ / ١٣٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٦٦ وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٥٠ وما بعده .

٢) الكتاب ٤ / ١٤٩ : " وقال يونس : قال بعضهم : إيم الله فكسر ، ثم قال : ليم الله ، فجعلها كألف ابن .. " .

وينظر : التكملة / ١٨٦ وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٦٥ .

٣) التبصرة ١ / ٤٣٩ وزاد الصيمري : " وأدخلت ألف الوصل عليها ؛ ليمكن النطق بها ، فإذا تحركت أوائلها ، أو اتصلت بكلام قبلها ، حذفت الألف استغناء عنها ، كقولك : (المرأ ، والمرأة ، ومررت بابنك ، وسمعت اسمك ، وهذا اسم) .. " .

ويعلل ابن يعيش — أيضا — لدخول همزة الوصل على الأسماء ، فيقول ٩ / ١٣٢ : " أصل هذه الهمزة أن تكون في الأفعال خاصة ، وإنما هذه الأسماء محمولة في ذلك على الأفعال ؛ لأنها أسماء معتلة ، سقطت أواخرها للاعتلال ، وكثر استعمالها ، فسكن أوائلها ؛ لتكون ألفات الوصل عوضا مما سقط منها .

ولم يستنكر ذلك فيها كما لم تستنكر إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال في قوله تعالى : " يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ " ، و " يَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ " .. " .

٤) أسكن أول هذه الأوزان الثلاثة ؛ لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لاجتمع في الكلمة أكثر من ثلاث متحركات .

٥) اللسان (شهب) ٤ / ٢٣٤٦ : " الشَّهَبُ والشُّهْبَةُ : لون بياض يصدعه سواد في خلاله .. وفرس أَشْهَبُ ، وقد اشْهَبَّ اشْهِبَابًا واشْهَابَّ اشْهِيبَابًا مثله .. " .

"اجلوذ "(١)، (افعوعل) ، " اغدودن "(٢)، (افعنلل) ، " اسحنكك "(٣)، (افعنلى)، "اسلنقى "(٤)،وفى بناء واحد من الرباعى ، وهو : (افعلل) ، " اقشعر "(٥).

فالألف فى هذه الأبنية ألف وصل ، وكذلك فى مصادرها ، تقول : (انفعال) ، "انقطاع"، و (افتعال) ، " اكتساب " ،و " استفعال " ، " استخراج " ، وقس البواقى عليه .

النوع الثانى: فيما جاء من الأفعال أوله ساكن ،وتحته — أيضا — صنفان :

أحدهما : ماذكرناه من الأبنية .

والثانى: أمر المخاطب من الثلاثى غير المزيد ،إذا سكن ثانى حرف المضارع منه ، نحو : "اضرب ،ادخل ،اعلم " .

وهذه الهمزات كلها مكسورة ، إلا الأمر من (يفعل) بالضم ، نحو : " ادخل " فإنه مضموم . وحكى فيه الكسر — أيضا — وهو : شاذ (٦).

النوع الثالث : فيما جاء من الحروف أوله ساكن ، والمشهور أنه حرف واحد لاغير ، وهو لام التعريف . ولم يدخل ألف الوصل على شئ من الحروف ،إلا على لام المعرفة فى قولك : "الرجل ،والغلام " ،وهى مفتوحة (٧).

قال أبو سعيد : " مذهب " ابن كيسان " أنها ألف قطع ، ولكنها لما كثرت فى الكلام طرحوها ، واستخفوا حذفها "(٨).

---

١) اللسان (جلذ) ١/ ٦٥٦ : " اجلوذ واجرهد : إذا أسرع " .
٢) السابق (غدن) ٤ / ٣٢١٩ : " اغدودن النبت : إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ريه " .
٣) السابق (سحك) ٣ / ١٩٥٧ : " اسحنكك الليل: إذا اشتدت ظلمته " .
٤) السابق (سلق) ٣ / ٢٠٧٢ : " واسلنقى : نام على ظهره .. " .
٥) السابق (قشعر) ٥ / ٣٦٣٨ : " .. والقشعريرة : الرعدة واقشعرار الجلد ..واقشعر جلده : إذا قف .. " .
وأما سبب مجئ همزة الوصل فى هذه الأوزان : فكأنهم زادوا عليها حرفا ،فكرهوا كثرة الحروف وكثرة المتحركات ،فأسكنوا الأول منها ، وأتوا بالهمزة توصلا إلى النطق بالساكن .
ولما وجب ذلك فى هذه الأفعال ، اعتمدوه فى مصادرها حملا لها عليها .
وينظر : ابن يعيش ٩/ ١٣٥ وشرح الشافية ٢/ ٢٥٩ ومابعده .
٦) ينظر : ابن يعيش ٩ / ١٣٧ وشرح الشافية ٢/ ٢٦٥ .
٧) يقول الصيمرى فى التبصرة ١/ ٤٤٠ : " .. ولم يدخل ألف الوصل على شئ من الحروف، إلا على لام المعرفة فى قولك: الرجل ، والمرأة ،والغلام ،وحركته الفتح ؛ ليفرق بين ما دخل على الأفعال المتصرفة ،والأسماء المتمكنة ،وبين ما دخل على الحروف .. " .
٨) شرح السيرافى ٥/ ٧٥ .

....

قوله : (.. وميمه في لغة طيء ..).

اعلم أنك قد عرفت أن طيء تبدل الميم من لام التعريف[1]، فلما كان الميم حرف التعريف، دخله ألف الوصل إقامة للبدل مقام المبدل منه .

قوله : (.. فهذه الأوائل ساكنة ـ كما ترى ـ يلفظ بها كما هي في حال الدرج ، فإذا وقعت في موضع الابتداء ، وقعت قبلها همزات مزيدة متحركة ..).

اعلم أن اسم الإشارة يتعلق بما ذكرناه من الأنواع الثلاثة ، والمعنى : أن لها حال درج ، وحال ابتداء :

فإذا وقعت في الدرج استغنت عن ألف الوصل ، وكان الحرف الأخير من الكلمة التي قبلها نازلا منزلة ألف الوصل في جواز الابتداء به .

وإذا وقعت مبتدأ بها ، لم يكن بد من إلحاق همزة الوصل بها ؛ لتعذر الابتداء بالحرف الساكن .

قوله : (.. لأنه ليس في لغتهم الابتداء بالساكن ، كما ليس فيها الوقف على المتحرك) .

اعلم أنا قد ذكرنا ـ فيما تقدم[2] ـ اختلاف أهل العربية في امتناع الابتداء بالحرف الساكن ، وحكينا أن "ابن درستويه" ألف كتابا سماه : (الابتداء بالساكن) ، وإذ ذاك ، فقوله : (لأنه ليس في لغتهم الابتداء بالساكن) ، لابد من نوع تجوز واستعارة ، ويكون معناه : في لغة أكثرهم[3].

---

١) ينظر : ص ٣٩٥ من التحقيق .

٢) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٠٨ (مخطوط).

٣) الواقع أن الابتداء بالساكن متعذر ، وما يقوله الشارح ـ هنا ـ من اعتراض على المصنف لا أساس له ، وهو من قبيل المغالطة والتلاعب بالألفاظ ؛ لأننا لو حاولنا النطق بالساكن لوجدنا صعوبة بالغة .
ولقد حسم العلامة ابن يعيش ٩ / ١٣١ هذه النقطة فقال :
"اعلم أن الحرف الذي يبتدأ به لا يكون إلا متحركا ، وذلك لضرورة النطق به ، إذ الساكن لا يمكن الابتداء به ، وليس ذلك بلغة ، ولا أن القياس اقتضاه ، وإنما هو من قبيل الضرورة وعدم الإمكان .
فقد ظن بعضهم أن ذلك من لغة العرب لا غير ، وأن سبيل ذلك ممكن ، وهو في لغة آخرين ، ولا ينبغي أن نتشاغل بالجواب عن ذلك ؛ لأن سبيل معتقد ذلك سبيل من أنكر العيان ، وكابر المحسوس .. " .

. . . .

فإن قلت : إن الابتداء بالساكن متعذر ، والوقف على المتحرك ممكن فى نفسه ، فكيف يستقيم تشبيه أحدهما بالآخر ؟

قلت : إن المصنف إنما أراد التشبيه بينهما فى الاستعمال والوقوع ، فلا يقدح اشتراكهما فى علة الاستعمال .

- - - - - -

= وينظر : التكملة لأبى على / ١٨١ والتبصرة / ٤٣٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٦٥ ، والتصريح ٢ / ٣٦٤ والمقرب ٢ / ٣٨ وشرح الشافية للرضى ٢ / ٢٥١ .

[معنى تسمية الهمزة " همزة وصل " وحكمها]

(فصل) " وتسمى هذه الهمزات : همزات الوصل ، وحكمها : أن تكون مكسورة ، وإنما ضمت في بعض الأوامر ، وفيما بني من الأفعال الواقعة بعد ألفاتها أربعة أحرف فصاعدا للمفعول ، للإتباع ، وفتحت في الحرفين وفي حرفي القسم للتخفيف .. ".

قوله : (وتسمى هذه الهمزات : همزات الوصل ..).

اعلم أنا قد بينا في البحث الأول وجه المناسبة في تسميتها بذلك.

قوله : (.. وحكمها : أن تكون مكسورة ..). يريد : حيث وقعت ؛ لأنه الأصل في التقاء الساكنين ، كما قررناه ، وهذا هو الأصل ، لكنه خولف في ثلاثة مواضع :

أولها : في بعض الأوامر.

اعلم أن كل فعل كان على ثلاثة أحرف في الماضي ، إذا سكن ثانية في المضارع ، وأردت أن تأمر منه ، فإنك تحذف حرف المضارعة ، وتزيد ألف الوصل في موضعه ، والابتداء بها على وجهين :

فإن كان ثالث الفعل المضارع منه مكسورا ، أو مفتوحا ، كسرت في الأمر ، كقولك : في : " ضَرَبَ " يَضْرِبُ ، اضْرِبْ ، وفي : " صَنَعَ " يَصْنَعُ ، اصْنَعْ.

وإن كان الثالث مضموما ، ضمت ألف الوصل ، نحو قولك : في : " خَرَجَ " يَخْرُجُ ، اُخْرُجْ ، وإنما ضممت ألفه للإتباع ؛ لأنه أخف في اللفظ ؛ لئلا يخرج من كسرة إلى ضمة ، وذلك مستثقل قليل.

والأمر مما زاد على أربعة أحرف كالأمر من الثلاثي ؛ لأن أصلها ثلاثة أحرف ، والبواقي زيائد ، كقولك من " اسْتَغْفَرَ اللَّهَ " : " اسْتَغْفِرْ " ؛ لأنه من " غفر " ، وقس البواقي عليه ، وفيه أوجه أخر سبق ذكرها.

وثانيها : ما بني من الأفعال الواقعة بعد ألفاتها أربعة أحرف فصاعدا للمفعول.

اعلم أنك إذا بنيت الفعل لما لم يسم فاعله من الأبنية التي ذكرناها ، كانت ألف الوصل مضمومة ، وتقول : " اُنْطُلِقَ بِزَيْدٍ " ، و " اُكْتُسِبَ بِالْمَالِ " ، و " اُسْتُخْرِجَ خَالِدٌ " ، والعلة في ذلك ما ذكرناه من الإتباع ؛ لأن ثالثه مضموم ، كما تراه (١).

---

١) لم يكسروا – هنا – همزة الوصل ؛ لأنهم كرهوا أن يخرجوا من كسرة الى ضمة ؛ لأنه خروج من ثقيل الى ما هو أثقل منه ، ليس بينهما الا حرف ساكن ؛

وينظر : الايضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٦٩ وابن يعيش ٩ / ١٣٧ وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٦٢ والتكملة / ١٨٥ ، ١٨٦ .

....

قوله : (.. للإتباع ..). اعلم أن هذا منه تعليل لما تقدم من الأمرين :

أولهما : بعض الأوامر .

وثانيهما : مابني للمفعول على الوجه الذى فصلناه لك .

وثالثها : حرف التعريف ، وهو : لام التعريف ، وميمه فى لغة طيئ ، كما سبق فى غير موضع ، وهمزة الوصل فى هذين الحرفين مفتوحة على خلاف الأصل .

وإنما فتحوا همزة الوصل مع لام التعريف ، فرقا / بين مادخل على الحرف ، وبين ٣٦٤/أ مادخل على الاسم والفعل .

قال الصيمرى: إنما كانت الهمزة مع لام التعريف مفتوحة ؛ للفرق بين مادخل الأفعال المتصرفة ، والأسماء المتمكنة ، وبين مادخل على الحرف الجامد (1).

وقال "على بن عيسى" : "إنه لما كان دخولها على الحرف نادرا ، أعطى من الحركات نادرا "(2).

قوله : (وفى حرفى القسم ..)(3) ، يريد : "أيمن الله ، وأيم الله " .

قال الصيمرى : " همزات الأسماء ، تبتدئ بالكسر ، إلا " أيمنا " فإن الفتح فيه أكثر ، وإنما وجب ذلك ؛ لأنه اسم غير متمكن ، يفتح ؛ لِيُفَرَّقَ بين المتمكن وغيره "(4)

قوله : (.. للتخفيف ..).

اعلم أن هذا التعليل ينعطف على ماتقدم من الأمرين جميعا :

أولهما : فتح حرفى التعريف.

وثانيهما : فتح كلمتى القسم.

إذا عرفت هذا فوقوع التخفيف علة لأمرين ـ هنا ـ نظير لوقوع الإتباع علة لأمرين ثمة.

ـــــ

١) التبصرة ١ / ٤٤٠ وعبارته : " .. ولم يدخل ألف الوصل على شئ من الحروف إلا على لام المعرفة فى قولك: " الرجل ، والمرأة ، والغلام " ، وحركته الفتح ؛ لِيُفَرَّقَ بين مادخل على الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة ، وبين مادخل على الحروف .. ".

٢) ينظر : التبصرة ١/ ٤٤٠.

٣) فى ابن يعيش ٩/ ١٣٦ والمفصل المطبوع / ٣٥٥ [كلمتى] ولا يترتب عليه اختلاف فى المعنى ؛ لأن المراد بالحرف ـ هنا ـ الكلمة ، والشارح كثيرا مايستعمل هذا التعبير .

٤) التبصرة ١ / ٤٤٠ .

[إثبات همزة الوصل في الدرج لحن]

(فصل) " وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج ، خروج عن كلام العرب ، ولحن فاحش ، فلا تقل : الإسم ، والإنطلاق ، والإقتسام ، والإستغفار ، ومن إبنك ، وعن إسمك .

وقوله : إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ .. ..

من ضرورات الشعر .

ولكن همزة حرف التعريف وحدها إذا وقعت بعد همزة الاستفهام ، لم تحذف ، وقلبت ألفا ؛ لأداء حذفها إلى الإلباس .. ".

قوله : (وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج ، خروج عن كلام العرب ، ولحن فاحش ..).

اعلم أن كل شيء ثبت لعلة معينة ، فإنه يمتنع ثبوته عند انتفاء تلك العلة .

ولما كان الموجب لجلب همزة الوصل ، إنما هو تعذر الابتداء بالنطق بالساكن ، فإذا وصل الحرف الساكن بحرف قبله من كلمة أخرى ، اعتمد عليه ، وأمكن النطق به ، ولم يحتج إلى همزة الوصل ، فإثباتها مع الاستغناء عنها ، يكون عبثا ، وخروجا عن كلام العرب .

قوله : (.. ولحن فاحش ..).

اعلم أن الخروج عن كلام العرب ، قد يكون بوجه واحد ، وقد يكون بأكثر ، وفي إثبات همزة الوصل في الدرج خروج عن كلام العرب من أربعة أوجه :

الأول : أن فيه زيادة حرف لا فائدة فيه ، وذلك مستكره في كلامهم .

والثاني : كون ذلك الحرف الزائد همزة ، والهمزة مختصة بزيادة الثقل ؛ لبعد مخرجها ، وشبهها بالتهوع (١) ، ومن لغتهم حذفها في بعض الصور ، وإن كانت أصلية ، ومحتاجا إليها ، مبالغة في إسقاطها من كلامهم ، فما ظنك بإثباتها مع الاستغناء عنها .

والثالث : أنها إذا ثبتت في الدرج ، فلا بد وأن تكون متحركة ، وفيه أيضا زيادة ثقل ؛ لأن الهمزة المتحركة أثقل من غير المتحركة .

الرابع : أنها إذا ثبتت في الدرج ، كان ما بعدها منقطعا عما قبلها ، وكانت مانعة من الوصل بينهما ، وذلك يناقض المقصود الذي جلبت له .

فلهذه الأربعة كان إثباتها لحنا فاحشا (٢).

---

١) اللسان (هوع) ٤٧٢١/١ : " والتهوع : التقيؤ ".

٢) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٧٠ وابن يعيش ٩ / ١٣٧ وشرح الشافية للرضي ٢٦٥/٢ .

. . . .

قوله : (.. فلا تقل: الإسم ، والإنطلاق ، والإقتسام ، والإستغفار ..).

اعلم أن هذه الصور الأربعة ، ألف الوصل فيها ثابتة بعد لام التعريف ، والأول: اسم ، والثلاثة التي بعدها مصادر.

قوله : (.. ومن إبنك ، وعن إسمك ..). ألف الوصل فيهما ثابتة بعد النون ، وانفصال حرف الجر عن المجرور به ، أظهر من انفصال حرف التعريف عن اسم المعرف به .

والمصنف أشار بذلك إلى أن إثباتها لحن فاحش في جميع هذه الصور ، وإن تفاوتت رتبة ، فإن الفحش في إثباتها في الاسم ، أبلغ منه في المصدر ، وبعد لام التعريف أفحش منه بعد "من".

وقول الشاعر :

[١٢٥] إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ ... بِبَثٍّ وَتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ (١)

الشاهد فيه : أنه يرجع إلى نقض وجواب عنه :

أما النقض فهو: لما ذكر أن إثبات همزة الوصل في الدرج لحن فاحش ، قيل له : ينتقض ماذكرت بقول الشاعر : "إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ" ، فإنه أثبت همزة الوصل مكسورة بعد لام التعريف ، وذلك يدل على جوازه في لغتهم.

وجوابه أن ذلك إنما جاز ؛ لضرورة الشعر ، فلا يقدح في قوله . بث ـ بالباء ـ قال في شامل اللغة : تقول : بَثَثْتُه سِرِّي ، وأَبْثَثْتُه : إِذَا أَطْلَعْتَه عليه (٢).

ويروى بالنون ، ومعناه ـ أيضا ـ الكشف، تقول: نثثت الحديث ـ بالنون ـ أي :أظهرته ، وكشفته (٣).

---

١) من الطويل ، قاله : قيس بن الخطيم (ديوانه ١٦٢) وروايته : (الحديث) في موضع (الوشاة).

وقيس بن الخطيم بن عدي بن عمرو بن ظفر ، وظفر هو كعب بن الخزرج ، وقيس شاعر الأوس (المؤتلف / ١١٢ ومعجم المرزباني / ٣٢١).

والبيت من شواهد : نوادر أبي زيد / ٥٢٥ وروايتها :

إِذَا ضَيَّعَ الإِثْنَانِ سِرًّا فَإِنَّهُ ... بِنَشْرٍ وَتَضْيِيعِ الوُشَاةِ قَمِينُ

والصحاح (ثنى) ٦ / ٢٢٩٥ وروايته (بنث) في موضع (ببث) وابن يعيش ٩ / ١٣٧ واللسان (ثنى) ١ / ٥١٢ (قمن) ٥ / ٣٧٤٥ (نثث) ٦ / ٤٣٣٩ برواية : (بنث). والهمع ٢ / ٢١١ وشرح شواهد الشافية / ١٨٣ والعيني ٤ / ٥٦٦ والدرر ٢ / ٢٣٧.

٢) الصحاح (بثث) ١ / ٢٧٣ واللسان (بثث) ١ / ٢٠٨.

٣) الصحاح (نثث) ١ / ٢٩٤ واللسان (نثث) ٦ / ٤٣٣٨.

....

وتقول : وشى به وشاية ،إذا كذب عليه ،ونم ،وسعى به [1].
والقمين : الخليق والجدير [2].

[همزة حرف التعريف إذا وقعت بعد همزة الاستفهام لاتحذف]

قوله : (.. ولكن همزة حرف التعريف وحدها [3]، إذا وقعت بعد همزة الاستفهام ، لـم تحذف ،وقلبت ألفا ..).

اعلم أنه لما قال ـ أول الفصل ـ (وإثبات شيء من هذه الهمزات لحن فاحش)، استدرك ، فقال : إلا في موضع واحد ،فإن إثبات همزة الوصل فيه ، لا يعد لحنا ،وذلك في الهمزة الداخلة على حرف التعريف ،إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ، فإنها لاتحذف، بل يلزم إثباتها ،وتقلب ألفا لينة .

قوله : (.. لأداء حذفها إلى الالتباس ..).

اعلم أنك إذا قلت : " آلرجل خير من المرأة ؟ " ،وجمعت بين همزتين ، صرت مستخبرا عن غيرك ،واجتماع همزتين مستثقل عندهم ، وحينئذ فإن حذفت الأولى ، زال معنى الاستفهام ، وإن قلبتها ألفا تعذر الابتداء بها .

وإن حذفت الثانية ، بقيت لام التعريف ، وقبلها ألف مفتوحة ، فلا يعلم السامع أنك مخبر غيرك ،أو مستخبر عنه ، فتعين قلبها ألفا ، ليزول ثقل اجتماع الهمزتين ،ويندفع محظور الإلباس ، فتقول : " آلرجل خير من المرأة ؟ " بإثبات ألف لينة بعد همزة الاستفهام . قال الله تعالى : " .. آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ [4] .. ؟ " .

ولقائل أن يقول : إن المصنف ذكر حكمين :

أولهما : إثبات همزة حرف التعريف .

والثانية : قلبها ألفا ، واقتصر على تعليل امتناع حذفها بقوله : (لأداء حذفها

---

1) الصحاح (وشى) ٦ / ٢٥٢٤ واللسان (وشى) ٦ / ٤٨٤٧ .
2) الصحاح (قمن) ٦ / ٢١٨٤ واللسان (قمن) ٥ / ٣٧٤٥ .
3) كذلك إذا دخلت همزة الاستفهام على ألف (أَيْمُن) لم تحذف ،وأبدل منها مدة ؛ لأن حركتها الفتح ،وحركة ألف الاستفهام الفتح ،فلو حذفتها لالتبس الخبر بالاستخبار ، فتقول إذا استفهمت : (آيْمُنُ اللهِ لتفعَلَنَّ ؟).
وينظر : التبصرة ١ / ٤٤٣ .
4) سورة الأنعام ،من الآيتين / ١٤٣، ١٤٤ .

. . . .

إلى الإلباس) ، ولم يذكر الحجة على إبدال الألف منها [١].

---

١) لم يذكر المصنف الحجة على إبدال الألف منها ؛ لأن الحجة على ذلك التخفيف، وهو أمر واضح ، وقد أشار إليه المصنف فى باب تخفيف الهمزة ، وليس بلازم تكرير الكلام ، والمعروف أن الهمزة ثقيلة فى ذاتها ؛ لبعد مخرجها ، فهو أشبه بالتهوع، فما بالك باجتماع همزتين فى أول الكلمة ؟
ومما هو جدير بالملاحظة أن المصنف والشارح بينا لنا حكم دخول همزة الاستفهام على همزة حرف التعريف دون ماسواها، فهمزة الاستفهام أحيانا تدخل على ألف الوصل، وأحيانا تدخل على ألف القطع :
فإذا دخلت على ألف الوصل ، حذفت ألف الوصل ؛ للاستغناء عنها بحركة ألف الاستفهام ، وحركة ألف الاستفهام الفتح لاغير ، كقولك إذا استفهمت : (أَبْنُ زَيْدٍ أَنْتَ ؟) .
وقال الله تعالى : " أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِين " .
أما إذا دخلت ألف الاستفهام على ألف القطع فى اسم كان أو فعل ، ففيه أربعة أوجه :
الأول: أن تُحَقِّقَ الهمزتين فتقول : (أَأَكْرَمْتَ زَيْدًا ؟) وهذا هو الأصل ؛ لأن الهمزة الأولى للاستفهام ، والثانية همزة (أكرمت) .
والثاني: أن تحققهما ، وتجعل بينهما ألفا استثقالا لالتقائهما ، كما قال ذو الرمة :
فيا ظبية الوعساء بين جلاجل ∴ وبين النقا آ أنتِ أمْ أم سالم ؟
والثالث : أن تخفف الهمزة الثانية ، وتجعلها بين بين ، كما قال الأعشى :
آ أنْ رأت رجلاً أعشى أضرّبه ∴ ريبُ الزمان ودهرٌ مفسد خبل ؟
والرابع : أن تفصل بينهما بالألف ، وتخفف الثانية مع بعدها من الأولى ، فتجعلها بين بين فتقول : (آأكرمْتَ زيدًا ؟) .
وينظر : التبصرة ١/ ٤٤٠ ومابعده .

[إذا وقع "هو" أو "هي" بعد واو العطف أو فائه أونحوهما جاز إسكان الهاء منهما]

(فصل) " وأما إسكانهم أول " هو ، وهي " متصلتين بالواو ، والفاء ، ولام الابتداء ، وهمزة الاستفهام ، ولام الأمر ، متصلة بـ " الفاء ، والواو " ، كقوله تعالى : "وَهْوَ خَيْرٌ لَكُمْ" ،وقوله : " فَهْيَ كَالْحِجَارَةِ " ، وقوله : " .. لَهْوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ " ، وقول الشاعر :

.... فقلتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ

وقوله تعالى : "فَلْيَنْظُرْ .." ،وقوله : "وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ .." ، فليس بأصل ، وإنما شبه الحرف عند وقوعه في ذا الموقع بضاد " عضد " ،وباء " كبد " .

ومنهم من لا يسكن " .

قوله : (وأما إسكانهم أول " هو ، وهي " متصلتين ..) ./ ٣٦٤/ب

اعلم أن مضمون هذا الفصل مسألتان :

إحداهما : في ضمير الغائب . والأخرى : في لام الأمر.

المسألة الأولى : في ضمير الغائب : مذكرا ، كان أو مؤنثا .

وقد اختلفوا في تسكينه عند اتصال أحد الحروف الأربعة به ، وهي : الواو ،والفاء ، ولام الابتداء ، وهمزة الاستفهام في نحو قولك : " وهو ، وهي " .

فمنهم من جعل الواو ،وكأنها من الكلمة ، وهذه الواو مفتوحة ، فيكون ضمير المذكر على مثال : " عضد " ،ويكون ضمير المؤنث شبيها على مثال : " كبد " .

وقد ذكرنا فيما سبق أن تسكين الضاد في "عضد " والباء في " كبد " حسن عندهم ؛ لأن الخروج من حرف مفتوح إلى حرف ساكن ، أخف على اللسان ،من الخروج من مفتوح إلى مضموم ، أو مكسور .

ومنهم من لم يقدر ذلك ،وقال : إنها منفصلة ،ولم يغير الحركة التي كانت مستحقة للضمير ،وهو : الضم في المذكر ،والكسر في المؤنث (١).

والمذكور من صور ماسكن فيه ضمير الغائب أربع :

الأولى : قوله تعالى : " .. وَهْوَ خَيْرٌ لَكُمْ .. " (٢)

---

١) يشير الشارح العلامة إلى اختلاف القراء في ذلك ،وسوف يفصله قريبا .
٢) سورة البقرة ،من الآية / ٢١٦ : " كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ ، وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ... " .

....

الشاهد فيه : أن الأصل : " هُوَ " بضم الهاء ، فلما دخل عليها " الواو " صار كجزء من الكلمة ، وشابه " عضدا " ، فأسكنت هاء الضمير ، وقيل : " وَهْوَ " بالإسكان ، وهى قراءة أبى عمرو ، والكسائى ، وحمزة ، ونافع ، ويعقوب .

والتحريك قراءة ابن كثير ، وعاصم ، وابن عامر (١).

الثانية : قوله تعالى : " فَهْىَ كَالْحِجَارَةِ .. " (٢) بإسكان الهاء ؛ لأن " الفاء " لما اتصل بالضمير ، نزل منزلة " كبد " ، على الوجه الذى قررناه ، وفيه من الاختلاف ما نقلناه .

الثالثة : قوله تعالى : " .. لَهْوَ الْقَصَصُ (٣) .. " .

الشاهد فيه : أنه لما دخل لام الابتداء على الاسم المضمر ، اتصل به ، وصار كالجزء من نفس الكلمة ، فلذلك حسن تسكين الضمير بعد حركته ، وفيه من الاختلاف ما ذكرناه .

---

١) الكشف عن وجوه القراءات للقيسى ١/٢٣٤ : " قوله : وهى ، وهو ، وفهى ، ولهى ، وثم هو " .
قرأ ذلك أبو عمرو ، والكسائى ، وقالون بإسكان الهاء حيث وقع ، إذا كان قبل الهاء واو ، أو فاء ، أو لام ، أو ثم .
وقرأ الباقون بضم الهاء من " هو " وكسرها من " هى " ، غير أن أبا عمرو ضم الهاء فى " ثم هو " كالباقين .
وعلة من أسكن الهاء أنها لما اتصلت بما قبلها من واو ، أو فاء ، أو لام ، وكانت لا تنفصل منها ، صارت كلمة واحدة ، فخفف الكلمة ، فأسكن الوسط ، وشبهها بتخفيف العرب لـ (عضد ، وعجز) ..
وأيضا فإن الهاء لما توسطت مضمومة بين واوين ، وبين واو وياء ، ثقل ذلك ، وصار كأنه ثلاث ضمات فى " وهو " وكسرتان وضمة فى " وهى " فأسكن الهاء لذلك استخفافا .
وعلة من حرك الهاء أنه أبقاها على أصلها قبل دخول الحرف عليها ؛ لأنه عارض لا يلزمها فى كل موضع .. " .
وينظر : السبعة فى القراءات لابن مجاهد / ١٥١ وحجة القراءات لأبى زرعة / ٩٣ ، والبيان لأبى البركات الأنبارى ١/ ٦٩ واتحاف فضلاء البشر / ١٣٢ والمهذب فى القراءات العشر ١/ ٨٧ وشرح الشافية للرضى ١/ ٤٥ ، ٢ / ٢٦٩ وابن يعيش ٩/ ١٣٩ ، ١٤٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٧٠ .
٢) سورة البقرة ، من الآية ٧٤ : " ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهْىَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً .. " .
٣) سورة آل عمران ، من الآية / ٦٢ : " إِنَّ هَذَا لَهْوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ .. " .

....

الرابعة : قول زياد بن حمل بن سعد :

زارَتْ رُوَيقَةُ شُعْثًا بعدَمَا هَجَعُوا ∴ لدى نَواحِلَ في أَرْسَاغِهَا الخَدَمُ

فَقُمْتُ للزَّوْرِ مُرْتَاعًا فأرَّقَني ∴ فقلتُ : أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ [٢٦]

وكانَ عَهْدِي بها والمَشْيُ يَبْهَظُهَا ∴ مِنَ القَرِيبِ ومِنْهَا النَّوْمُ والسَّأَمُ (١)

يصف الخيال ، فيقول : زار خيال هذه المرأة قوما غبرا — بعد ما ناموا — عند إبل ضوامر مهازيل ، شدت في أرساغها سيور القيد ، لشدة سيرها ، وتأثير الكلال فيها ، فقمت من مضجعي للطيف الزائر ، خائفا ، وطار النوم عني ، وأخذني القلق ، ووساوس النفس والفزع ، فمثلت الفكر بين شيئين :

أحدهما : زيارتها بنفسها .

والثاني : حلم نائم اعتادني فأرانيها ، وصرت أراجع ، وأقول : كيف يجوز مجيئها ، وكنت أعهدها ، وقطع المسافة القريبة ، كانت تتكلفه بشق الأنفس ، وتحمل الكد ، هذا والغالب عليها الملال مما يتعب وإن خف ، وطلب الراحة بالنوم ليسير الخطب ، ولو قل .

وانتصب (مرتاعا) على الحال .

---

١) أبيات من البسيط ، نسبها الشارح لـ : زياد بن حمل بن سعد ، وقال بعضهم : الشعر لزياد بن منقذ العدوي ، وقيل : للمرار بن منقذ ، وقيل : لبدر بن سعيد أخي المرار ابن سعيد .

والبيت الثاني من شواهد : الخصائص ١/٣٠٥ برواية : (للطيف) في موضع : (للزور) وابن يعيش ٩/١٣٩ والمغني ١/٤١ ، ٢/٢٧٨ وأوضح المسالك / ١٣٢ والهمع ١/٦١ ، ٢/١٣٢ والمطالع السعيدة للسيوطي ٢/٢٤٠ والبهجة المرضية / ٣٤٧ والأشموني ٣/١٠١ والخزانة ٢/٣٩١ وشرح شواهد الشافية للبغدادي / ١٩٠ والتصريح ٢/١٤٢ وشرح أبيات المغني للبغدادي ١/٢٠٢ ، ٦/١٧٤ .

رويقة : اسم محبوبته . والشعث : جمع أشعث ، وهو : الأغبر المتغير ، وأراد : قوما شعثا . اللسان (شعث) ٤/٢٢٧٢ .

وهجعوا : ناموا . والنواحل : الضوامر المهازيل ، وأراد : إبلا قد أنحلها السفر وأجهدها عدم المرعى . وأرساغ : جمع : رُسْغ ، وهو مجتمع الساقين والقدمين . اللسان (رسغ ٣/١٦٤٢ ومابعده .

والخَدَم : جمع خَدَمة ، وهي : السير الغليظ المحكم مثل الحلقة ، يشد في رُسْغ البعير . اللسان (خدم) ٢/١١١٥ .

والزَّوْر : مصدر من الزائر ، والمراد به : طيفها . ومرتاعا : من الروع ، وهو الفزع .

وأرقني : أقلقني ، وأقض مضجعي . وعادني : اعتادني .

والشاهد في : " أَهْيَ " حيث أسكن الهاء من " هي " بعد همزة الاستفهام ، إجراء لها مجرى واو العطف وفائه .

. . . .

وقوله : (أم عادني حلم) ، "أم" هذه هي المعادلة ، والمعنى : أي هذين الأمرين كان ؟

وقوله : (أَهْيَ سَرَتْ) سكن الهاء من (هي) مع ألف الاستفهام ؛ لأنه أجراها مجرى واو العطف وفائه ، فكما تسكن معها ؛ لأنها لاتقوم بنفسها ، ولاتستقل ، كذلك تسكن مع الألف .

ومعنى " يبهظها " : يثقل عليها ويشق(١).

وقوله : (وكان عهدي بها) خبر (كان) بها .

وقوله : (والمشي يبهظها)الواو : واو الحال من قوله : (أهي سرت).

وقد ألحق " الكسائي ": "ثم" بهذه الأحرف الأربعة ، وقرأ : " .. ثُمَّ هْوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .. "(٢) بإسكان الضمير ، قال : لأن " ثم " وإن كان حرفا ، فهو من أخوات " الواو ، والفاء " .

<u>المسألة الثانية</u> : في حكم لام الأمر ، إذا اتصل بها (الواو ، والفاء) ، وهي في نفسها مكسورة ، والحرف الداخل عليها مفتوح في قولك : " وليضرب زيد " ، كانت الواو المفتوحة مع اللام المكسورة بعدها بمنزلة "كبد ، وفخذ " ، فلذلك حسن تسكين اللام ، قال الله تعالى: " .. فَلْيَنظُر .. "(٣).

---

١) الصحاح (بهظ) ٣ / ١١٧١ .

٢) سورة القصص ، من الآية / ٦١ : " أَفَمَن وَعَدْنَاهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَاقِيهِ كَمَن مَّتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ " .
قرأ الكسائي ، وقالون ، وأبو جعفر بخلف عنهما بإسكان الهاء ، والباقون بضمها .
وحجة من أسكن مع (ثُمَّ) أنه لما كانت كلها حروف عطف حملها مَحْمَلًا واحدا .
وحجة من لم يسكن : أنه رأى (ثم)تنفصل ويوقف عليها ، ويبتدأ بها ، ولذلك أجرى الهاء مجراها في الابتداء فضمها .
وينظر : الكشف للقيسي ١/ ٢٣٥ والمهذب في القراءات .
ويقول الرضي في شرح الشافية ٢/ ٢٧٠ : " وقرأ الكسائي وغيره : ".. ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ .. " بإسكان لام الأمر على تشبيه " ثم " بالواو ، والفاء ؛ لكونها حرف عطف مثلها .
واستقبح ذلك البصريون ؛ لأن " ثم " مستقلة يوقف عليها .. " .
وينظر : الكشف للقيسي ١/ ٢٣٥ والمهذب في القراءات العشر ٢ / ١١٧ واتحاف فضلاء البشر / ١٣٢ .

٣) سورة الكهف ، من الآية / ١٩ : " .. فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا " .

....

الشاهد فيه : أن الأصل : "لِيَنظُرْ" بكسر اللام ، فلما دخلت الفاء على لام الأمر ، اتصلت ، ونزلت منزلة الجزء من الكلمة ، وصارت شبيهة بـ " كبد ، وفخذ " ، فلذلك حسن تسكين اللام ، وهي قراءة الجمهور ، إلا " ابن ذكوان " (١) عن " ابن عامر " فإنه يبقى كسرة اللام (٢).

وهكذا الكلام في قوله تعالى : " .. وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ .. " (٣).

إذا عرفت هذا ، فقول المصنف : (فليس بأصل) الفاء فيه ، وقعت جواب (أما) في قوله أول الفصل (وأما إسكانهم) .

قوله : (.. وإنما شبه الحرف عند وقوعه في ذا الموضع بضاد " عضد " ، وباء " كبد " ..) .

اعلم أنه يريد بالحرف : ما يصدق على الاسم ، والحرف جميعا ، وهو : ضمير الغائب ، ولام الأمر .

وقوله : (.. في ذا الموضع ..) يريد : بعد أحد ما ذكره من الأحرف الأربعة المفتوحة .

والمشبه بضاد " عضد " اسم واحد ، وهو : ضمير الغائب المذكر .

والمشبه بباء " كبد " شيآن :

أحدهما : ضمير المؤنث الغائب .

والثاني : لام الأمر .

قوله : (.. وضمير (٤) من لا يسكن ..) .

يريد : في ضمير الغائب ، ولام الأمر جميعا .

وإنما لم يحسن تسكينها ؛ لأنها تستحق الحركة بوضعها ، ودخول هذه الأحرف عليها أمر عارض ، فبقيت على ما كانت تستحقه من الحركة استصحابا لحكم الأصل .

---

١) ابن ذكوان : عبد الله بن أحمد بن بشر أبو عمرو القرشي الدمشقي ، شيخ القراء بالشام ، أخذ القراءة عرضا عن أيوب بن تميم ، وقرأ على الكسائي ، وروى عنه القراءة ابنه أحمد ، وأبو زرعة الدمشقي . ولد سنة ١٧٣ هـ ، وتوفي سنة ٢٤٢ هـ .
يُنظر : طبقات القراء ١ / ٤٠٤ ، ٤٠٥ وتاريخ القراء العشرة / ٢٣ .

٢) قرأ ابن عامر بكسر اللام . وقرأ الباقون بسكون اللام ، وحجتهم أن أصلها السكون وإنما تكسر إذا وقعت ابتداء ، فإذا كان قبلها حرف متصل بها ، رجعت اللام على الأصل ، وأصلها السكون .
يُنظر : حجة القراءات لأبي زرعة / ٤٧٣ والسبعة في القراءات لابن مجاهد / ٤٣٦ ، وإتحاف فضلاء البشر / ٣١٤ وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢١٩ وما بعده ، وابن يعيش ٩ / ١٤٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٧٠ ، ٣٧١ .

٣) سورة الحج ، من الآية / ٢٩ : " ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ " .

٤) يُنظر : ص ٦٦٩ ، ٦٧٠ من التحقيق .

(ومن أصناف المشترك : زيادة الحروف)

[الحروف التى تزاد — معنى زيادتها]

(فصل) " يشترك فيها الاسم والفعل ، والحروف الزوائد هى التى يشملها قولك : " اليَوْمَ تَنْسَاهُ " ، أو : " أَتَاهُ سُلَيْمَانُ " ، أو : " سَأَلْتُمُونِيهَا " ، أو : " السَّمَانُ هَوِيتُ " .

ومعنى كونها زوائد : أن كل حرف وقع زائدا فى كلمة فإنه منها ، لا أنها تقع أبدا زوائد .

ولقد أسلفت فى قسمى : " الأسماء " و " الأفعال " عند ذكر الأبنية المزيد فيها نبذا من القول فى هذه الحروف ، وأذكر — ههنا — مايميز به بين مواقع أصالتها ومواقع زيادتها .. "

المتن : قوله : (ومن أصناف المشترك : زيادة الحروف .. إلى آخره).

التفسير : قوله : (يشترك فيها الاسم والفعل ..).

اعلم أن الحروف لا زيادة فيها ، ومفرداتها أصول ، والدليل على ذلك : أنها غير مشتقة ، ولا متصرفة ، ولا يعرف لها أصل غير هذا الذى هى عليه ، فلا يكون فيها زوائد ؛ لأن بالاشتقاق ، والتصرف ، ومعرفة أصل الكلمة ، تعرف الزيادة من الأصل ، والمعرفات بأسرها مفقودة فى الحروف .

قوله : (والحروف الزوائد : هى التى يشملها / قولك : " اليَوْمَ تَنْسَاهُ ..). ٣٦٥/أ

اعلم أن الحروف الزوائد عشرة أحرف ، وهى : من الهمزة إلى الهاء فى قولك : " اليَوْمَ تَنْسَاهُ " ، أو منها إلى النون فى قوله : " أَتَاهُ سُلَيْمَانُ " ، أو من السين إلى الألف فى قوله : " سَأَلْتُمُونِيهَا "(١) ، أو من الهمزة إلى التاء فى قوله : " هَوِيتُ السَّمَانَ " .

قال ابن جنى :

" حكى أن أبا العباس سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة ، فأنشده :

هَوِيتُ السَّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي .. وَمَا كُنْتُ قِدْمًا هَوِيتُ السَّمَانَا

---

١) يقول الرضى فى شرح الشافية ٢ / ٣٣١ : "قيل : سأل تلميذ شيخه عن حروف الزيادة ، فقال : سألتمونيها ، فظن أنه لم يجبه إحالة على ما أجابهم به من قبل هذا ، فقال : ماسألتك إلا هذه النوبة ، فقال الشيخ :
اليَوْمَ تَنْسَاهُ ، فقال : والله لا أنساه ، فقال : قد أجبتك يا أحمق مرتين ..
وقيل : هم يتساءلون ، وماسألت يهون ، والتمسن هواى ، وسألتم هوانى ، وغير ذلك .. ".
وتنظر : المقرب لابن عصفور ٢ / ١٤٤ وابن يعيش ٩ / ١٤١ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٧١ والتبصرة ٢ / ٧٨٨ والمنصف ١ / ٩٨.

. . . .

فقال له : الجواب ؟

فقال له أبو عثمان: قد أجبتك دفعتين ، يريد : "هويت السمان .." (١).

وأنشد بعضهم (٢):

سَأَلْتُ الْحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا ... فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ: أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ

ولقائل : قد ذكرنا — فيما تقدم (٣) — أن الزيادة قد تكون من نفس الكلمة ، كالتكرير ، نحو : الطاء المشددة في "قَطَّعَ" ، وقد لاتكون من نفس الكلمة ، والمراد — ههنا — الحروف التي ليست من نفس الكلمة ، ولم يذكر المصنف مايدل على ذلك بالوضع (٤).

قوله : (ومعنى كونها زوائد أن كل حرف وقع زائدا في كلمة ، فإنه منها ، لا أنها تقع أبدا زوائد ..).

اعلم أنا قد بينا هذه الدعوى ، وقررناها في أبنية الأسماء ، آخر القسم الأول (٥).

---

١) ينظر : المنصف ١/ ٩٨ وابن يعيش ٩/ ١٤١ وشرح الشافية للرضى ٢/ ٣٣١ .

٢) ينظر : شرح الشافية للرضى ٢/ ٣٣١ .

٣) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الثالث/ ٣٨٥ (رسالة) .

٤) لم يذكر المصنف مايدل على ذلك — هنا — لأنه قد ذكره قبل ذلك مرتين :
الأولى : عند حديثه عن أصناف الاسم الثلاثي ، حيث يقول: " والزيادة إما أن تكون من جنس حروف الكلمة كالدال الثانية في (قَعْدَدَ ، ومَهْدَد) أو من غير جنسها ، كهمزة (أفكل ، وأحمر) .
والثانية : عند حديثه عن أصناف الفعل الثلاثي ، حيث يقول: " والزيادة لاتخلو : إما أن تكون من جنس حروف الكلمة ، أو من غير جنسها ، كما ذكر في أبنية الأسماء .. ".
لهذا كله سكت المصنف هنا .
وينظر : المفصل المطبوع ص ٢٤٠ ، ٢٧٨ .

٥) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٩٢ (مخطوط) .
ويقول الرضى في شرح الشافية ٢/ ٣٣١ : " يعنى ليس معنى كونها حروف الزيادة أنها لاتكون إلا زائدة ، إذ مامنها حرف إلا ويكون أصلا في كثير من المواضع بل المعنى أنه إذا زيد حرف على الكلمة لايكون ذلك المزيد إلا من هذه الحروف ، إلا أن يكون المزيد تضعيفا ، سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره ، ك : (قَرْدَد ، وعَبَّر) ، فإن الدال والباء ليستا منها .
فالحرف المضعف به — مع زيادته — يكون من جميع حروف الهجاء : من حروف الزيادة ، ك : (عَلَّمَ ، وجَمَّعَ) ، ومن غيرها ك : (قَطَّعَ ، وسَرَّحَ) .
وقد يكون ذلك التضعيف الزائد للإلحاق ، ك : (قَرْدَدَ ، وجَلْبَبَ) ، ولغيره ، ك : (عَلَّمَ) .
والذى للإلحاق لا للتضعيف لايكون إلا من حروف (اليوم تنساه) ، ك : (جَدْوَل ، وزُرْقُم ، وعَنْسَل) .. ".
وينظر : ابن يعيش ٩/ ١٤١ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٧٢ .

. . . .

قوله : (ولقد أسلفت في قسمي الأسماء ، والأفعال عند ذكر الأبنية المزيد فيها نبذا من القول في هذه الحروف) ، الرواية " نَبَذًا " بفتح النون .

قال في الشامل : نَبَذٌ مِنْ بَنِي فُلان ، أي : فرق يسيرة ، وكذا في رأسه نبذ من شيب ، وفي الأرض نبذ من كلأ ، أي : شيء يسير [1].

قوله : (وأذكر ـ ههنا ـ مايميز به بين مواقع أصالتها ، ومواقع زيادتها ..) .

تقول : وقع الشيء موقعه ، أي : الموضع الذي يقع عليه ، وقد ذكرنا قوانين متعددة ، تميز بين الحرف الأصلي ، وبين الزائد ، نحو : الاشتقاق ، والخروج عن الأبنية ، والسقوط في الجمع ، وفي التصغير ، وكونه في معنى لفظ ليس فيه تلك الزيادة ، ونحوه .

وضروب هذا القسم عشرة :

الضرب الأول : في حكم الهمزة : والضابط فيه أن الهمزة إذا وقعت أول الكلمة ، وبعدها ثلاثة أحرف أصول ، فهي زائدة .

وإن وقعت غير أول ، أو كانت أولا ، بعدها حرفان ، أو أربعة أحرف أصلية ، لم تكن زائدة ، وكانت أصلية .

هذا هو الأصل ، وإلا أنه قد يعرض مايمنع من ذلك لدليل خارج ، كما سنبينه لـك ، فنعود إلى شرح المتن .

ـ ـ ـ ـ

---

1) الصحاح (نبذ) ٢/ ٥٧١ واللسان (نبذ) ٦ / ٤٣٢٣ .

[مواضع زيادة الهمـــــــزة]

(فصل) " فالهمزة يحكم بزيادتها ، إذا وقعت أولا بعدها ثلاثة أحرف أصول ، ك : "أرنب، وأكرم " ، إلا إذا اعترض ما يقتضى أصالتها ، ك : "امعة ، وامره " ، أو تجويز الأمرين ، ك "أولق".
وبأصالتها إذا وقع بعدها حرفان ، أو أربعة أحرف أصول ، ك : " إِتّب ، وإزار ، وإصطبل ، واصطخر " ، أو وقعت غير أول ، ولم يعرض ما يوجب زيادتها في نحو : " شمأل ، ونئدل ، وجرائض ، وضهياة ... ".

قوله : (فالهمزة يحكم بزيادتها ، إذا وقعت أولا ، بعدها ثلاثة أحرف أصول ، ك : "أرنب، وأكرم ") .

اعلم أن هذه عبارة المازني[(١)]. وقد حجز بها قسطا كبيرا من اللغة ، عُرِفَ أمر الهمزة فيه فأمن معه أن تكون الهمزة في أول ما عدته أربعة أحرف بها ـ إلا زائدة ، إلا أن يجئ أمر يوضح أنها من نفس الحرف[(٢)].
وقال بعضهم : إذا رأيت بعد الهمزة ثلاثة أحرف أصول ، فاقض بزيادة الهمزة هناك ، سواء عرفت الاشتقاق ، أو لم تعرفه ، وذلك لغلبة زيادتها أولا فيما عرف اشتقاقه ، وذلك يوجب القضاء بزيادتها فيما لم يعرف فيه وجه الاشتقاق ، نحو : " أرنب ، وأفكل[(٣)] " ، إلا أن يجئ أمر يوضح أنها من نفس الحرف .
ألا ترى أنك لو سمعت في كلامهم مثل : " أحول ، وأخيل[(٤)] " لقضيت بأن هذه الهمزة زائدة ؛ لما ذكره ، ولم يحتج فيه [إلى[(٥)]] الاشتقاق[(٦)].
وقال " ابن جنى " : " المعنى[(٧)] " : أنه إذا جاءت ثلاثة أحرف لا يشك في أنها من الأصول ، وفي أولها همزة ، قضيت بزيادة الهمزة .

---

١) المنصف ١ / ٩٩ وعبارته : " اعلم أن الهمزة إذا كانت أولا ، وكان الشئ الذى هي فيه عدده أربعة أحرف فصاعدا ، فهى زائدة ، إلا أن يجئ أمر يوضح أنها من نفس الحرف ، وذلك نحو : " أفكل ، وأَيْدَع " ... " .
وينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٥ .
٢) هذا كلام ابن جنى في المنصف ١ / ٩٩ .
٣) الأَفْكَل على " أَفْعَل " : الرِّعْدَة ، ولا يبنى منه فعل ، يقال : أَخَذَهُ أَفْكَل : إذا ارتعد مِنْ بَرْد أو خوف . الصحاح (فكل) ٥ / ١٧٩٢ .
٤) الأَخْيَل : طائرٌ أخضر ، وعلى جناحيه لُمَعَةٌ تخالف لونه . اللسان (خيل) ٢ / ١٣٠٦ .
٥) زيادة يستقيم بها الكلام .
٦) ينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٥ والمنصف ١ / ٩٩ ، ١٠٠ وابن يعيش ٩ / ١٤٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٧٣ .
٧) في المنصف [يريد به] .

. . . .

فأما إن كان فى الكلمة حرف يجوز أن يكون زائدا ، أو وقع فيها تكرير لم تقض بزيادة الهمزة إلا بدليل .. "(١).

قوله : (.. إلا إذا اعترض مايقتضي أصالتها ك : "إِمَّعَه ، وإِمَّرَة" ، أو تجويز الأمرين ك : "أولق")

اعلم أنه متى قام الدليل على أن هذه الهمزة يمتنع تقدير زيادتها ، لم يعتد بما ذكرناه من القانون ، وامتنع القضاء بزيادتها .

وكذلك إذا وجدنا بعد هذه الهمزة حرفا من حروف الزيادة ، واحتمل كونه أصليا ، واحتمل كونه زائدا ، امتنع الحكم على هذه الهمزة بالزيادة ؛ لأنا شرطنا فى الحكم بزيادتها أن يجيء بعدها ثلاثة أحرف ، لانشك فى أنها من الأصول .

فإذا ترددنا فى ذلك فات ماهو شرط الحكم بزيادتها .

وقد أورد المصنف من الصور التى اعترض فيها مايقتضى أصالة الهمزة صورتين :

الأولى : "إِمَّعَه" ، بكسر الهمزة ، وتشديد الميم ، والعين المهملة .

قال الجوهرى : يقال : إِمَّعٌ ، وإِمَّعَةٌ ، وهو الذى يكون لضعف رأيه مع كل واحد (٢).

قال الشاعر :

[١٢٧] رأيتُ شيخًا إِمَّعَهْ ∴ سألتُه عما معَهْ ∴ فقال : ذَوْدٌ أربعَهْ (٣).

قال المازنى : إنك تصف به ، وليس فى كلام العرب "إِفْعَلَه" صفة (٤)..

وهو كلام سيبويه (٥).

وقال "ابن جنى" : الذى يدل على أن الهمزة فى "امعه" أصلية ، أنها لو كانت زائدة ، لوجب أن تكون الميم الأولى فاء الكلمة ، والثانية عينها ، وعلى هذا التأويل ، تكون الفاء ،

---

١) المنصف /١/ ١٠٠ .
٢) الصحاح (أمع) ٣/ ١١٨٣ .
٣) رجز ، لم أقف على قائله ، وهو من شواهد :
المنصف ٣/ ١٨ واللسان (أمع) ١/ ١٣١
والذَّوْد من الإبل : مابين الثلاث إلى العشرة ، وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها ، والكثير أذواد . (الصحاح (ذود) ٢/ ٤٧١ .
٤) المنصف ١/ ١٤٤ وعبارته : ".. وإمّعه ؛ لأنه ليس فى الكلام "إِفْعَلَة" صفة .." .
٥) الكتاب ٤/ ٢٤٥ وعبارته : ".. ويكون على (إِفَّعَل) نحو : (إِصْبَع ، وإبرم ، وإبين ، وإشفى ، وإنفحه) ولانعلمه جاء صفة .." .

....

والعين من موضع واحد ، وهذا لا يؤخذ به ؛ لقلته .

وانما جاءت منه أحرف محصورة ، نحو : "كوكب ، وددن "(١) ، ولا ينبغي أن يقاس عليه .(٢)

وإذا امتنع زيادة الهمزة فيه ، كانت نفسها فاء الفعل ، والميم المشددة عينه ، ويكون وزنها : "فِعَّلَة" بكسر الفاء ، وفتح العين المشددة ، وهذه الزنة قد جاءت وصفا مثل : "دِنَّمَة" .(٣).

وقال "ابن السراج" : إِمَّعٌ ، "فِعَّلٌ" ؛ لأنه لايكون "إِفْعَل" وصفا ..

وقول من قال : "امرأة إمعة" غلط ، لايقال للنساء ذلك ، وقد حكى عن أبي عبيد ، حكاه الجوهري(٤).

الثانية : "إِمَّرَة" . الشاهد فيه : أنه يمتنع تقدير الهمزة فيه زائدة ؛ لما ذكرناه في : "إِمَّعَة" ، ووزنها "فِعَّلَة" .

قال في الصحاح : "رَجُلٌ إِمَّرٌ ، وَإِمَّرَة" أي : ضعيف الرأي ، يأتمر لكل واحد ، مثال : "إِمَّع ، وَإِمَّعَة" ...".(٥)

والكلام فيه على نهج ماقبله .

وذكر المصنف مما يجوز أن يكون زائدا ، أو أصليا مثالا واحدا ، وهو : "أولق" .

قال الجوهري(٦) : "الأَوْلَق : شبه الجنون ، ومنه قول الشاعر : / ٣٦٥/ب

[١٢٨] لَعَمْرُكَ بِي مِنْ حُبِّ أَسْمَاءَ أَوْلَــــقُ(٧).

وقال الأعشى ، يصف ناقته :

[١٢٩] وَتُصْبِحُ مِنْ غِبِّ السُّــرَى وَكَأَنَّهَــا ∴ أَلَمَّ بِهَا مِنْ طَائِفِ الْجِنِّ أَوْلَـــقُ(٨)

---

١) الدَّدَن : اللهو واللعب . الصحاح (ددن) ٥ / ٢١١٢ .
٢) نقل الشارح كلام ابن جني بالمعنى . وينظر : المنصف ١/ ١١٦ ، ١١٧ .
٣) الدِّنَّامَة : القصير ، وكذلك : الدِّنَّمة . الصحاح (دنم) ٥ / ١٩٢٢ .
٤) الصحاح (أمع) ٣ / ١١٨٣ وينظر : الأصول ٢/ ٥٣٨ (رسالة) .
٥) الصحاح (أمر) ٢ / ٥٨٢ .
٦) الصحاح (ولق) ٤ / ١٥٦٨ .
٧) شطر بيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله ، وهو من شواهد : الصحاح (ولق) ٤ / ١٥٦٨ واللسان (ولق) ٦ / ٤٩١٩ .
٨) من الطويل (ديوانه / ٢٢١) .
والبيت من شواهد : الصحاح (ولق) ٤ / ١٥٦٨ واللسان (ولق) ٦ / ٤٩١٩ والغب : أن ترد الإبل الماء يوما ، وتدعه يوما . الصحاح (غبب) ١ / ١٩٠ .

. . . .

قال عبد القاهر : وأما " أولق " فعلى وجهين :

الأول : أن تكون الهمزة أصلا ، ويكون مثاله : " فَوْعَلاً " ، يدلك على ذلك قولهم : " مألوق " ، وهو : " مفعول " ألِق ، والهمزة فاء الفعل .

والثاني : أن يكون " أفْعَل " من قوله : " وَلَقَ ، يَلِقُ " إذا أسرع ، وتكون الواو فاء الفعل ، ويجوز أن يكون " فَوْعَلاً " من " وَلَقَ " أيضا ، ويكون الأصل : " وَوْلَق " ، والواو الأولى فاء الفعل ، والواو الثانية واو " مفعول " ، فهمزت الواو الأولى ؛ هربا من اجتماع الواوين ، كما قيل : " أواصل " ، والأصل : " وواصل " .

فإذا سميت رجلا بـ : " أولق " وأنت تجعل الهمزة فاء ، صرفت ؛ لأنه " فَوْعَل " ، وَ " فَوْعَل " ليس من الوزن الذى يمنع الصرف .

ولا يصرف إذا جعلته " أفْعَل " ، كما لا يصرف " أحمر "(1) . .

قوله : (.. وأصالتها ، إذا وقع بعدها حرفان ، أو : أربعة أحرف أصول ..) .

اعلم أن المعطوف عليه قوله أول الفصل : (بزيادتها) ، والمعنى : يحكم بزيادتها ، ويحكم بأصالتها .

ولقائل أن يقول : إن المصنف أهمل مثال همزة الأصل التى هى غير أول ، وقد أورد من مواقع أصالة الهمزة ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن يقع بعدها حرفان أصليان ، وذلك يوجب كون الهمزة أصلية ؛ لأنها لو كانت زائدة ، لبقى الاسم على حرفين أصليين ، وقد عرفت أنه ليس فى الأسماء المتمكنة ما يكون

---

(1) المقتصد ٢ ورقة ٧٥ (مخطوط) .
ويجزم ابن جنى فى المنصف ١ / ١٥ ، ١٦ بأن همزته أصلية ، ووزنه (فَوْعَل) فيقول : " ونحن لم نسمعهم لفظوا بالواو فى تصريف (أولق) فنقضى بأنه من الواو دون الهمز .
فنحن على الظاهر حتى تقوم دلالة تنزل لها عنه إلى غيره . فإن ادعى ذلك مدع لزمه الدليل عليه ، وكان هو المطالب به دوننا ..
وقد قالوا : (مَألُوقٌ ، ومُؤْلَقٌ ، ومُؤَوْلَقٌ) فـ (مألوق) مَفْعُولٌ ، و (مُؤْلَقٌ) مُفْعَلٌ ، و (مُؤَوْلَقٌ) مُفَوْعَلٌ .
وقال أبو على : سأل مروان بن سعيد المهلبى الكسائى فى حَلْقَةِ يونس عن (أولق) ؟ فقال الكسائى : أفْعَل ، فقال له مروان : استحييت لك يا شيخ .. " .
وينظر : التبصرة ٢ / ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، وابن يعيش ٩ / ١٤٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

. . . .

على أقل من ثلاثة أحرف أصول ، وقد أورد المصنف مثالين : " إِتْب " ، وَ " إِزَار " .
قال الجوهرى : " الإتب : ثوب ، أو : بُرْدٌ يُشَقّ فى وسطه ، فتلقيه المرأة فى عنقها من غير كُمٍّ ، ولَا جَيْب ... "(١).

و " الإزار "(٢) : الألف فيه زائدة ، والوزن " فعال " ، والذى يدل على زيادتها سقوطها فى الجمع فى قولك : " أُزُر " .

وإذا كانت الألف زائدة ، لم يكن بعد الهمزة سوى حرفين أصليين ، ويكون مثل : " إِتْب " .

الموضع الثانى : أن تقع بعد الهمزة أربعة أحرف أصول ، فتعين إذ ذاك الحكم بأصالتها ؛ لأن الزيادة الواحدة قبل الفاء فى الرباعى ، لا تكون إلا فى نحو : " مدحرج " ، وسنذكر علة ذلك فيما بعد ، وأورد من ذلك صورتين :

الأولى : " اصطبل "(٣) . الشاهد فيه : أن الهمزة وقعت أولا ، بعدها أربعة أحرف ، وهذا شأنه ، لاتكون الهمزة فيه إلا أصلية ، وتكون خماسية ؛ لما سنذكره ؛ ولأنك تقول فى تصغيره : " اصيطب " ، فتثبت الهمزة ، وتحذف الحرف الخامس ، كما تفعل فى تحقير الأسماء الخماسية .

ولو كانت الهمزة مزيدة ، لقلت : " صُطَيْبِل " بحذف الهمزة ، وإثبات اللام ، كما يقال فى تصغير " مدحرج " : " دحيرج " .

الثانية : " اصطخر " . الشاهد فيه : أن الهمزة أصلية ؛ لما ذكرناه فى " اصطبل " ، وهو : من ولاية فارس ، وكان قديما بلدة ، وقد خربت ، وجعلت قرى متفرقة (٤) .

الموضع الثالث : أن تقع الهمزة غير أول ، فيحكم بأصالتها ؛ لغلبة أصالتها فى هذا الموضع فيما عرف اشتقاقه ، وذلك يوجب غلبة الظن بأصالتها فيما لم يعرف فيه وجه الاشتقاق ؛ بشرط ألا يعرض ما يوجب زيادتها ، وذلك بأن يسقط فى الجمع ، أو التصغير ، أو يشتق منه ما يذهب إلى غير ذلك من الأوجه التى مضى ذكرها فى مباحث الأبنية (٥) .

---

١) الصحاح (أتب) ١/٨٦ .
٢) الإزار : المِلْحَفَة ، يذكر ويؤنث . اللسان (أزر) ١/٧٠ .
٣) الاصطبل : للدواب ، وألفه أصلية ؛ لأن الزيادة لاتلحق بنات الأربعة من أوائلها ، إلا الأسماء الجارية على أفعالها ، وهى من الخمسة أبعد . الصحاح (أصل) ٤/١٦٢٣ . وينظر : ابن يعيش ٩/١٤٥ .
٤) معجم البلدان ١/٢١١ .
٥) عرائس المحصل ، ورقة ٢٠٦ (مخطوط) .

....

قوله : (٠٠نحو : " شَمْأَل(١) ، وَنِئْدِل ، وَجُرَائِض(٢) ، وَضَهْيَأَة(٣) ٠٠) .

اعلم أن الكلام في " شمأل ، ضهيأة " سبق في مباحث الأبنية آخر القسم الأول(٤) .
والنِّئْدِل ، بكسر النون ، وسكون الهمزة بعدها : الكابوس ٠
قال "ابن جني " : " ٠٠ ويسمى الكابوس ٠٠ "(٥) .
قال " الجوهري " : " النَّيْدَلَان ، بفتح الدال ، وقد تضم : الكابوس ٠٠ "(٦) .
وقال عبد المجيد : الهمزة زائدة في " شَمْأَل " ؛ لأنك تقول : " شَمَلٌ ، وشَمِل " ، وفي : " نِئْدِل " ؛ لأنك تقول : " نَيْدُلَان " بالياء ، ويمتنع أن تكون الياء في " نيدلان " منقلبة عن الهمزة ؛ لأن الهمزة إذا كانت ساكنة وماقبلها مفتوح ، أبدلت ألفا ، كما في " راس ، وفاس " ، وليس من لغتهم انقلابها إلى الياء(٧) .
والهمزة في : " جُرائِض " أيضا زائدة ؛ لأنك تقول : " جِرْوَاض " ، وفي : " ضَهْيَأَة " ؛ لأنها في قولك : " ضَهْيَاء " زائدة ؛ لأنها " فَعْلَاء " ، ولو جعلناها في " ضَهْيَأَة " أصلية واللفظ واحد ، لكانت في : " ضَهْيَاء " كذلك ، ولصار " ضَهْيَاء " : " فَعْلَالًا " ، وليس في كلامهم " فَعْلَال " في غير المضاعف ٠
قال عبد القاهر : وأما " ضَهْيَاء " فلا يخلو من أمرين :
أحدهما : أن تجعل الهمزة أصلية ، حتى كأنه " فَعْلَال " ٠

---

١) الشَّمْأَل : الريح التي تهب من ناحية القطب ٠ الصحاح (شمل) ٥ / ١٧٣٩ ٠
٢) وَجَمَلٌ جُرَائِضٌ : أكول ، وقيل : عظيم ، همزته زائدة ؛ لقولهم في معناه : جِرْوَاضٌ ٠ اللسان (جرض) ١ / ٦٠٠ وفي المنصف ١ / ١٠٦ : هو الجمل الضخم ٠
٣) الضَّهْيَأَة ، والضَّهْيَاء ، على فَعْلَاء : التي لا تحيض ؛ ولا ينبت ثدياها ، ولا تحمل ٠ اللسان (ضها) ٤ / ٢٦١٧ ٠ وينظر : المنصف ١ / ١١٦ والممتع لابن عصفور ١ / ٢٢٨ ٠
٤) عرائس المحصل ، ورقة ٢٠٦ (مخطوط) ٠
٥) المنصف ١ / ١٦٠ وعبارته : " والنَّيْدَلَان : هو الذي يسمى الكابوس عند العامة ٠ قال الراجز :
نِفْرِجَةُ القلبِ قليلُ النَّيَلْ ٠٠ يُلْقَى عليه النَّيْدُلَانُ باللَّيْل "
٦) الصحاح (ندل) ٥ / ١٨٢٨ وفي اللسان (ندل) ٦ / ٤٣٨٥ : " ٠٠ ومن هذا الفصل : النَّأْدَلُ والنِّئْدِلُ : الكابوس ٠٠ والهمزة زائدة ؛ لقولهم : النَّيْدُلَان ٠٠ " ٠
٧) ينظر : المنصف ١ / ١٠٦ وسر صناعة الإعراب ١ / ١٢٢ ، ١٢٣ وابن يعيش ٩ / ١٤٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٧٥ وشرح الشافية للرضى ٢ / ٣٣٣ والممتع لابن عصفور ١ / ٢٢٧ ، ٢٢٨ ٠

. . . .

والثاني : أن تجعل الهمزة زائدة ، ويكون وزنه : " فَعْلاء ".

ولا يجوز الوجه الأول لأمرين :

أولهما : أن الياء لاتكون أصلا في ذوات الأربعة ، وأنت اذا جعلت " ضهياء " : " فعلالا " ، كانت الياء أصلا ، ولاتكون " فعيلا " ؛ لأنه ليس بثبت .

وثانيهما : أنهم قالوا : "ضهياء" على مثال : "حمراء " ، فالياء فيه لام ، كما ترى ، بازاء الراء في : "حمراء " ، فالهمزة زائدة للتأنيث ، ولو كانت أصلية ، لكان " فعلالا " رباعيا ، أو : "فعيالا " .

فلا يكون : " فعلالا " لأمرين :

أحدهما : أنه غير مصروف .

والثاني : أن الياء لاتكون أصلا في ذوات[1] الأربعة .

ولا يكون : "فعيالا " لمنع الصرف .

واذا ثبت التركيب فمن (ض ، ه ، ى) علمت أن " ضهياء " وزنه "فَعْلَاء " .[2]

قال عبد القاهر : " وجرائض " وزنها : " فعائل " ، والذي يدل على زيادة الهمزة قولهم : "جِرْوَاض " ؛ لأنه "فِعْوَال " من تركيب " جرض " ، وهذا التركيب يدل على الانقضاض الذي هو صفة هذا ؛ لأنه الضخم ، فكأنه يجرض كل شئ . .

وقيل : إنه العظيم / البطن ، وكذا : " جريض "[3] ، وهذا واضح ؛ لأنه يكون في ٣٦٦/أ

---

١) في المقتصد [في بنات] .
ويقول " ابن عصفور " في كتابه الممتع ٢٢٨/١ : " وزعم الزجاج أنه يجوز أن تكون همزة " ضهيأ " أيضا أصلية ، وياؤه زائدة ، ويكون مشتقا من " ضاهأت " أي : شابهت ؛ لأنه يقال : "ضَاهَيْتُ " ، و "ضَاهَأْتُ " ، وهو أولى به ؛ لأن أصالة الهمزة غير أول أكثر من زيادتها . . " .
وابن عصفور يرد هذا المذهب قائلا : " . . وهذا الذي ذهب إليه حسن من طريق الاشتقاق ، إلا أنه يبقى في ذلك إثبات بناء لم يستقر في كلامهم ، وذلك أن الهمزة إذا جعلت أصلية والياء زائدة ، وكان وزن الكلمة " فعيلا " ، وذلك بناء غير موجود في كلامهم ، إلا أن يكون مكسور الفاء ، نحو : "طِرْيَم " ، و "حِذْيَم" . . " .
وينظر : سر صناعة الإعراب ١٢٣/١ وشرح الشافية للرضى ٣٣٨/٢ .

٢) المقتصد ١ ورقة ٧٧ (مخطوط) .

٣) الجريض : الغصة . اللسان (جرض) ٦٠٠/١ .

....

غصة من فرط أكله ، وعظم بطنه .

و "نَاقَةٌ جِرْوَاضٌ" : إذا كانت تشفق على ولدها ، فكأنها تجرض ، لكثرة الإشفاق ..(١)

— — — — —

١) المقتصد ١ ورقة ٧٦ ، ٧٧ (مخطوط) .
وينظر : اللسان (جرض) ١/ ٦٠٠ والمنصف ١/ ١٠٦ .
وسر صناعة الإعراب ١/ ١٢٣ وشرح الشافية للرضى ٢/ ٣٣٥ ، ٣٣٩ .

[مواضع زيادة الألـــــف]

(فصل) " والألف لاتزاد أولا ؛ لامتناع الابتداء بها ، وهي غير أول إذا كان معها ثلاثة أحرف أصول فصاعدا ، لاتقع إلا زائدة ، كقولهم : " خاتم ، وكتاب ، وحبلى ، وسرداح ، وحلبلاب ".

ولاتقع للإلحاق إلا آخرا نحو : " معزى " ، وهي في " قبعثرى " كنحو ألف " كتـاب " ؛ لانافتها على الغاية ... ".

الضرب الثاني : في حكم الألف اللينة ، وهي لاتزاد أولا ؛ لتعذر الابتداء بالساكن(١).

وإذا وقعت حشوا ، ومعها ثلاثة أحرف أصول ، لم تكن إلا زائدة ، سواء وقعت بعد فـاء الكلمة ، نحو : "خاتم " ، أو بعد عينها ، نحو : " كتاب " ، أو بعد لامها ، نحو: "حبلى " .

وقد سبق الكلام في : " خاتم " ، وحبلى ، وسرداح "(٢) في مباحث الأبنية (٣).

قوله : (.. وحِلِبْلاب ..) بالحاء المهملة .

قال " أبو محمد " : " الحلبلاب ، بالحاء المهملة ، وبالكسر : نبت تسميه العامة : "اللبلاب"، وليست الألف فيه للإلحاق ؛ لأن ألف الإلحاق لاتقع حشوا للكلمة "(٤).

قال " أبو سعيد " : " وأما الحلبلاب " ونحوه مما الألف فيه خامسة ، فقد ظهر فـي أسماء كثيرة زيادة الألف فيه ، فيحمل عليه الباقي "(٥).

قوله : (.. ولاتقع للإلحاق إلا آخرا ، نحو : " مِعْزَى " ..).

قال " أبو محمد " : لو وقعت الألف للإلحاق في غير هذا الموضع ، لم تخل من أن تنوب عن الساكن ، أو المتحرك :

---

١) يقول الصيمري في التبصرة ٢/ ٧٦١ : " ولاتزاد الألف أولا ؛ لأنها لاتكون إلا ساكنة ، ولا يبتدأ بساكن ، فأما ألف الوصل والقطع فهي همزة ، وإنما سميت ألفا ، لأنها تكتب بصورة الألف .. ".

وينظر : الكتاب ٤/ ٢٣٥ ، ٢٣٦ وابن يعيش ٩/ ١٤٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٧٥.

٢) السرداح : مكان لين ، ينبت النَّجْمَ والنَّصِيَّ . والسِّرْدَاحُ : الناقة الكثيرة اللحم . وقال الفراء : العظيمة . الصحاح (سردح) ١/ ٣٧٥.

٣) عرائس المحصل ، ورقة ٢٠٦ (مخطوط).

٤) التخمير ٢ ورقة ٢٢٣ (مخطوط) .

وفي اللسان (حلب) ٢/ ٩٥٩ : " والحلبلاب : نبت تدوم خضرته في القيظ ، وله ورق أعرض من الكف ، تسمن عليه الظباء والغنم ... وليس برباعي ؛ لأنه ليس في الكلام كـ : سِفْرَجَال .. ".

وينظر : الصحاح (حلب) ١/ ١١٦.

٥) شرح السيرافي ٥/ ٥٢٨ ، ٥٢٩.

. . . .

لاسبيل إلى الأول ؛ لأنها استمرت بإبدالها عن المتحرك في نحو : "قال ، وباع ، وباب ، وناب".
فلو نابت عن الساكن ، لأورث ذلك لبسا في عين الكلمة : أهي ساكنة ، أم متحركة .
ولاسبيل إلى الثاني ، وهو : أن تنوب الألف عن متحرك ؛ لأنها إنما تكون إلحاقية أن لو وقعت الموازنة بين الملحق والملحق به ، ولا موازنة بين الساكن والمتحرك .
فإن قلت : فقد وقعت الموازنة بالألف في نحو : "معزى" ، و"سلقى" مع أن الملحق ساكن ، والملحق به متحرك .
قلت : وقوع الموازنة بينهما فيما ذكرته من الصور أكثر ؛ لأن آخر الكلمة قد يسكن للوقف ، بخلاف المتحرك قبل آخر الكلمة ، فإنه البتة لا يسكن(١).

قوله : (.. وهي في "قبعثرى"(٢)، كنحو ألف "كتاب" ؛ لإنافتها على النهاية ..).

اعلم أن "الإنافة" : الزيادة (٣).
ونهاية الأبنية الملحق(٤) بها في الأسماء خمسة ، وليس في الأصول سداسي ، و"قبعثرى" الألف فيه سادسة ، فيمتنع أن تكون للإلحاق ؛ لما ذكرناه ، وإنما هي زائدة لغير الإلحاق ، كما أن ألف "كتاب" كذلك .
والضمير في قوله : (وهي) يرجع إلى الألف ، والضمير في قوله : (لإنافتها) يعود إلى الضمير المؤنث الذي قبله ، وذلك الضمير عائد إلى الألف .

---

١) التخمير ٢ ورقة ٢٢٣ (مخطوط).
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٣٧٦/٢ وابن يعيش ١٤٦/٩ ، ١٤٧ .
٢) القبعثر : العظيم الخَلْق . الصحاح (قبعثر) ٧٨٥/٢ .
٣) الصحاح (نيف) ٤ / ١٤٣٦ .
٤) لقد وضح الرضي في شرح الشافية ٥٢/١ معنى الإلحاق وفائدته فقال :
" ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفا ، أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى ؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات ، كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها ، وفي تصاريفها : من الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، ان كان الملحق به فعلا رباعيا .
ومن التصغير ، والتكسير إن كان الملحق به اسما رباعيا لا خماسيا .
وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر ، أو سجع .. ".

. . . .

وقد تقدم الكلام في : "مِعْزَى [1] ، وقَبَعْثَرَى" في مباحث الأبنية آخر القسم الأول [2]

الضرب الثالث : في حكم "الياء" ، وتزاد في موضعين :

أحدهما : أن يحصل في الكلمة ثلاثة أحرف أصول .

والثاني : أن تقع غير أول فيما كان فيه أربعة من الأصول .

وتكون أصلا إذا وقعت أولا ، وبعدها من الأصول أربعة .

— — — —

---

١) الألف في (معزى) زائدة للإلحاق بـ (درهم) ودليل زيادتها قولهم :
(معز ، ومعيز) .
أما قولهم : (مِعْزًى) بالتنوين فيدل على أن الألف ليست للتأنيث ، إذ ألف التأنيث تمنع الصرف ، فلا يدخلها تنوين ، نحو : (حبلى ، وسكرى) .
وينظر : ابن يعيش ٤٧/٩ ، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٤٠ والتكملة / ٣١٦ .
٢) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٠٦ (مخطوط).

[مواضع زيادة الياء]

(فصل ١ " والياء إذا حصلت معها ثلاثة أحرف أصول ، فهي زائدة أينما وقعت ك : " يلمع ، ويهير ، ويضرب ، وعثير ، وزينية " ، إلا في نحو : " ياجج ، ومريم ، ومدين ، وميمية ، وتوقيت ".
وإذا حصلت معها أربعة أحرف ، فإن كانت أولا ، فهي أصل ك : " يستعور " ، وإلا فهي زائدة ك: " سلحفية " .. ".

قوله : (والياء إذا حصلت معها ثلاثة أحرف أصول ، فهي زائدة أينما وقعت ..).

اعلم أن هذه الياء ، تكون زائدة في الاسم والفعل اذا وقعت أوله ، وثانيه ، وثالثه ، ورابعه .

قال " ابن جني " : إنما قضوا بزيادتها في هذه المواضع ، حملا على ماعرف اشتقاقه ؛ لأنها لم تر على هذه الصفة فيما وضح أمره بالاشتقاق إلا زائدة .

فعلى هذا القياس لو جاء في الكلام مثل: "خَيْقَب ، وَتَرْيَج ، وَشَقَيْطَر "(١) ، لقضيت بزيادة الياء ، ولم تحتج إلى الاشتقاق(٢).

وقال عبد القاهر: " إن "الياء ، والهمزة ، والميم " إذا وقعت أولا ، فاحكم فيها بالزيادة ، إلى أن تقوم دلالة على الأصل. "(٣)

وماذكره منقدح في هذه الياء ، إذا وقعت ثانية ، وثالثة ، ورابعة .

وكذلك أورد المصنف من أمثلة الزيادة خمسا ، ومن صور الأصل خمسا :

الأولى : " يلمع " . الشاهد فيه : أنه اسم فيه ثلاثة أحرف أصول بعد الياء ، فيقضى فيه بزيادة الياء ؛ لما ذكرناه ، ولأنك إذا اعتبرته بالاشتقاق ، كانت " الياء " ساقطة ؛ لأنه من " اللمعان " ، ووزنه : " يَفْعَل " .

---

١) هذه كلمات لامعنى لها ، أتى بها ابن جني على سبيل الافتراض .

٢) المنصف ١/ ١١٢ وعبارته : " .. إنك إذا حصلت في الكلمة ثلاثة أحرف من الأصول ، ثم رأيت فيها ياء ثانية ، أو ثالثة فصاعدا ، قضيت بزيادتها حملا على ماعرف اشتقاقه ؛ لأنها لم تُرَ على هذه الصفة فيما وضح أمره بالاشتقاق إلا زائدة .
فعلى هذا القياس ، لو جاء في الكلام مثل: " خَيْقَب ، وَتَرْيَج ، وَشَقَيْطَر " لقضيت بزيادة الياء ، ولم تحتج إلى الاشتقاق .. ".

٣) المقتصد ١ ورقة ١٨٠

....

قال " ابن السراج " : وهذا الوزن لا يعرف صفة (١).

فإن قلت : أليس يستقيم أن يقال : إن وزنه من الثلاثي " فَعْلَل " ومن الرباعي " فَعْلَل "، وعلى كل واحد من هذين التأويلين، تكون الياء أصلا في موضع فاء الكلمة ؟

قلت : سقوط الياء في الاشتقاق يمنع من تقدير ما ذكرتم ؛ ولأنه في أبنية العرب " فعمل "، ولا تكون الياء أصلا في ذوات الأربعة على هذه الصفة .

قال عبد المجيد : " يلمع " : اسم السراب الذي يرى نصف النهار، كأنه ماسمي بذلك [إلا] (٢) لما فيه من اللمعان (٣).

الثانية : " يَهْيَر "، بتخفيف الراء، وكذلك بتشديدها، وهو : الباطل، وقيل : حجارة أمثال الكف . وقال قوم : إنه دويبة تكون في الصحارى أعظم من الجرذ (٤).

وقال " ابن جني " : حدثني أبو علي، قال : حكى الأصمعي [الْقَهْقَرّ، و] (٥) اليَهْيَر، بالتخفيف، واليَهْيَرّ بالتضعيف للكتلة من الصمغ (٦).

الشاهد فيه : أن الياء الأولى فيه : زائدة، والثانية [أصلية] (٧) .

قال " ابن جني " : إذا قالوا : " يَهْيَر " فوزنه : " يَفْعَل "، وليس يخلو من أن يكون : " يفعلا "، أو فَعْيَلا، أو فعللا " .

ولا يجوز أن يكون " فَعْيَلا "، لأنه ليس في الكلام " فَعْيَل " بفتح الفاء، وإنما هو مكسور الفاء، نحو : " حِذْيَم (٨)، وعِثْيَر (٩) ".

ولا يجوز — أيضا — أن يكون : " فعللا " ؛ لأن الياء لاتكون أصلا في ذوات الأربعة على هذه الصفة .

---

١) الأصول ٢/٥٤٠ وينظر : التخمير ٢ ورقة ٢٢٣ .

٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

٣) اللسان (لمع) ٥/٤٠٧٤ وفيه : " واليَلْمَع : السراب للَمَعانه .. ويلمع : اسم برق خُلَّب لِلَمَعانه أيضا . واليلمع : مالمع من السلاح .. ".
وينظر : الصحاح (لمع) ٣/١٢٨١ .

٤) اللسان (هير) ٦/٤٧٣٥ . وينظر : المنصف ٣/٢٣ .

٥) سقط من المخطوطة .

٦) المنصف ٣/٢٣ وما نقله الشارح كلام ابن جني بتصرف .

٧) زيادة يستقيم بها الكلام .

٨) الحذيم : الحاذق بالشئ . اللسان (حذم) ٢/٨١٢ .

٩) العِثْيَرُ : الغبار . ولا تقل : عَثْيَرُ ؛ لأنه ليس في الكلام (فَعْيَل) بفتح الفاء .
الصحاح (عثر) ٢/٧٣٦ .

. . . .

فإن قلت : هلا جعلته مكررا من باب " يَهْيَاهِ " ؟

قلت : الفرق بينهما واضح ؛ لأن اللامين في " يَهْيَاهِ " بلفظ الفاء والعين ، بمنزلة : "صلصل"(١) ، "وقلقل"(٢) ، وكذلك : " الوحوحة "(٣) ، "الوزوزة"(٤) ، [الحرفان الأولان بلفظ الآخرين](٥) ، وليس كذلك : " يَهْيَرُ " ؛ لاختلاف الراء ، والياء ، ولو كانت الكلمة " يَهْيَهْ " ، لكان ذلك كذلك لعمري .

ولا يجوز أن يكون " يَهْيَرُّ " : " فَعْلَلًا " على أن تجعله من باب " زَهْزَق " ، "دَهْدَق" ، وتقول : اختلف الثاني والرابع ، كما اختلفا في " زَهْزَق ، دَهْدَق "(٦) ؛ لأنا لم نر " الياء " ، ولا الواو " / جاءتا أصلين فيما اتفق أوله وثالثه ، واختلف ثانيه ورابعه ، نحو : باب "زهزق" ، ٣٦٦/ب كما جاءتا أصلين في باب "صلصل ، وقلقل" ، [نحو : " وحوح ، ووزوز ، ويهياه ، ويليل"(٧)] .

فإذا امتنع أن يكون "يَهْيَرُّ" على زنة " فَعْلَلٍ " ، و " فَعْيَلٍ " ، تعين أن يكون وزنه " يفعل " بمنزلة " يرمع "(٨) ، ويعمله "(٩) .

وإذا كانت الياء زائدة في "يهير" مخففا ، وهو بمعنى : "يَهْيَرَّى" كانت الياء — أيضا — في " يَهْيَرَّى " زائدة ؛ لأن اللفظ والمعنى متفقان . . (١٠)

الثالثة : " يضرب " . الشاهد فيه : أن الياء زائدة ، وبعدها ثلاثة أحرف أصول ؛ لأنه من الضرب ، ولو سميت به رجلا ، لم تصرفه ؛ للعلمية ووزن الفعل ، كما لم تصرف " يشكر " .

---

١) صَلْصَل : صوت ، وفي صفة الوحي كأنه صَلْصَلة على صَفْوان . اللسان (صلل) ٤ / ٢٤٨٦ .

٢) قَلْقَل : حرك . الصحاح (قلل) ٥ / ١٨٠٥ .

٣) الوَحْوَحَة : صَوْتٌ مَعَ بَحَحٍ . اللسان (وحح) ٦ / ٤٧٧٨ .

٤) الوزوزة : الخفة والطيش . اللسان (وزز) ٦ / ٤٨٢٤ .

٥) مابين الحاصرتين سقط من المخطوطة .

٦) الزَّهْزَقَة والدَّهْدَقَة : شدة الضحك ، وزهزق : إذا أكثر منه . اللسان (زهزق) ٣ / ١٨٧٨ .

٧) يَلْيَل : اسم جبل معروف بالبادية . اللسان (يلل) ٦ / ٤٩٦٦ ومابين الحاصرتين سقط من المخطوطة .

٨) رَمَعَ الرجل يرمع رَمْعًا ورمعانا ، وترمّع : تحرك . اللسان (رمع) ٣ / ١٧٣١ .

٩) اليَعْمَلَة : الناقة النَّجِيبة المطبوعة على العمل . الصحاح (عمل) ٥ / ١٧٧٥ .

١٠) المنصف ١ / ١٤٠ ، ١٤١ ومما هو جدير بالملاحظة أن الشارح نقل من كلام ابن جني مازاد على الصفحة مع تصرف قليل ، وكان هذا التصرف لتوضيح المعنى .

. . . .

الرابعة : "عِثْيَرٌ" ، بكسر العين ،وسكون الثاء ، وهو : الغبار .
الشاهد فيه : أن الياء وقعت فيه ثالثة ، وهى مزيدة ؛ لأنه من العِثَار ، إذ العثار مما يجلبه ؛ ولأن الياء لاتكون أصلا فى بنات الأربعة .
قال الجوهرى : "٠٠ ولاتقل : "عَثْيَرٌ" ، بفتح العين ؛ لأنه ليس فى الكلام "فَعْيَلٌ" بفتح الفاء ،إلا "ضَهْيَدٌ" ،(١)٠٠ "(٢).

الخامسة : "زبنية" ، بالزاء المعجمة ،مكسورة ،وبعدها الباء بنقطة ساكنة ، ثم بعدها النون مكسورة ، وهو : واحد الزبانية ، وهم عند العرب : الشرط ، وسمى بذلك بعض الملائكة ؛ لدفعهم أهل النار إليها (٣).
والعرب لاتكاد تعرف هذا ،وتجعله من الجمع الذى لا واحد له ، مثل : "أبابيل (٤) ، وعناديد (٥)" .
الشاهد فيه : أن الياء وقعت فيه رابعة ؛ لأنه من : "الزبن" ، وهو : الدفع (٦).
وقد ظهر بما لخصناه أن الياء الزائدة ،وقعت أولا فى الثلاثة الأول ،وثالثة فى الرابعة ، ورابعة فى الخامسة (٧).
ولقائل أن يقول : إن المصنف قد أهمل وقوعها ثانية ، مثل : "صيقب" .

---

١) ضَهْيَد : اسم موضع ، ليس فى الكلام (فَعْيَل) غيره ، وذكر الخليل أنه مصنوع . اللسان (ضهد) ٤ / ٢٦١٦ .
٢) الصحاح (عثر) ٢ / ٧٣٦ : "٠٠ وهو مصنوع ، معناه : الصُّلْبُ الشَّدِيد ٠٠" .
٣) اللسان (زبن) ٣ / ١٨٠٩ .
٤) الإِبِّيل ، وَالإِبَّوْل ،والإِبَّالَةُ : القطعة من الطير ،والخيل ،والإبل .
وقيل : الأَبَابِيلُ : جَمَاعَةٌ فى تَفْرِقَةٍ ،واحدها : إِبِّيلٌ وَإِبَّوْل . اللسان (أبل) ١ / ١٠ .
٥)
٦) اللسان (زبن) ٣ / ١٨٠٩ .
٧) يقول سيبويه ٤ / ٢٣٦ : "والياء وهى تكون زائدة إذا كانت أول الحرف رابعة فصاعدا ، كالهمزة فى الاسم والفعل ، نحو : (يرمع ،ويَرْبُوع ،ويَضْرِب) . وتكون زائدة : ثانية ،وثالثة فى مواضع الألف ٠٠ ورابعة فى نحو : (حِذْرِيَةٍ ،وقِنْدِيلٍ) . وخامسة نحو : (سُلَحْفِيَةٍ) ٠٠" .
وينظر : المنصف ١ / ١٤٠ ومابعده ، والتبصرة ٢ / ٧٩٣ ، ٧٩٤ وابن يعيش ٩ / ١٤٨ ، ١٤٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٧٧ ومابعده ، وشرح الشافية للرضى ٢ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

. . . .

قوله : (.. إلا في نحو : "يَأْجَج " ..).

اعلم أنه لما ذكر صور ماتكون الياء فيه زائدة ، شرع بعده في ذكر ماجاءت فيه الياء أصلية على خلاف القياس ، والمذكور منها خمس .

أولها : قوله : "يَأْجَج " ، بالياء ، والجيم ، وهو : اسم موضع (١).

الشاهد فيه : أن الياء وقعت أولا ، وهي أصلية ؛ لأنها لو كانت زائدة ، لكان الثلاثة التي بعدها أصولا ، ووجب إدغام الجيم الأولى في الثانية ، وقيل : "يَأَجّ " ، كما هو حكم مضاعف الثلاثي .

فلما ورد غير مدغم علمنا أن الجيم الثانية للإلحاق (٢) ، وحينئذ يلزم أن تكون الياء أصلية ، حذارا من بقاء الاسم المتمكن على حرفين .

وعلى هذا التأويل ، يكون وزن "يأجج " : "فَعْلَل " ، فتكون الياء فاء الفعل ، واللام الثانية للإلحاق .

وستعرف أن من طرق إلحاق الثلاثي بالرباعي تكرير موضع اللام" ، تقول في الاسم "مهدد "(٣) ، وفي الفعل "ضربت " قياسا مطردا ، لايتوقف فيه على السماع .

قال عبد القاهر : وأما : "يَأْجَج " فالياء أصل ، والتركيب من "يأج " ، والجيم الثانية للإلحاق بـ : " جعفر ".

ولو كانت الياء زائدة ، لوجب أن يقال : "يَأَجّ " فيدغم .

وذهب بعضهم إلى أن هذا مثل : "مَحْبَب " في إظهار التضعيف لغير الإلحاق ، وهو : ضعيف ، إذ لاوجه للعدول عن الظاهر ، وترك القياس من غير فائدة (٤).

وثانيها : "مريم ".

الشاهد فيه : أن الياء وقعت ثالثة ، وهي : أصلية ، والوزن : "مفعل " ، ومقتضى القياس

---

١) ينظر : معجم البلدان ٥ / ٤٢٤ واللسان (أجج) ١ / ٣١ .

٢) يَأْجَجُ : ملحقة بـ (جعفر) وينظر : ابن يعيش ٩ / ١٤٩ .

٣) مهدد : اسم امرأة . اللسان (مهد) ٦ / ٤٢٨٦ .

٤) المقتصد (ورقة ٨٢ (مخطوط)).

ويقول ابن يعيش ٩ / ١٤٩ : " .. وبعض المحدثين ربما كسر الجيم وقال : (يَأْجِجُ) فإن صح مارواه كانت الياء زائدة ؛ لأنه ليس في الكلام (جَعْفِر) بكسر الفاء ، ويكون إظهار التضعيف شاذا من قبيل (محبب) .. ".

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٧٧ والممتع لابن عصفور ١ / ٢٨٧ .

. . . .

أن يقال: " مرام "؛ لتحرك الياء ،وانفتاح ماقبلها ، إلا أنهم صححوا الياء على خلاف الأصل ، كما صححوا الواو من: " مكوزة "(١).

وإذا كان التصحيح قد يأتي في نحو: "القود"(٢) ، كان العلم أذهب فيه وأمس؛ لأنهم يتصرفون في الأعلام أكثر؛ لغلبة تلعب ألسنتهم بها .

وإنما قضوا بأصالة "الياء" في: " مريم " لأوجه أربعة:

الأول: أن تقدير زيادتها يصير الكلمة من باب " كوكب " ،وإنه قليل بالنسبة إلى: " زيد ،وسعد ".

الثاني: أن الياء لو كانت زائدة ، لكان الوزن على " فَعْيَل " ،وقد ذكرنا في مباحث " بهير " أنه ليس في كلام العرب " فَعْيَل " بفتح الفاء ، إلا كلمة واحدة ،وإنما جاء منه ماهو مكسور الفاء ، نحو: "عِثْيَر ، وحِذْيَم "(٣).

الثالث: أن الاستقراء ، دل على أن زيادة الميم كان أكثر من زيادة الياء وسطا ، والحمل على الأكثر وقوعا أجدر .

الرابع: أنه لو فرض زيادة الياء ، كان الأصل " مَرَم " ، وهو: مهمل في كلامهم ، ولو فرض زيادة الميم ، كان الباقي: " رَامَ " ، وهو: من المستعمل ،ولا يخفى أن الحمل على مالا يستلزم الإهمال أولى .

وثانيها: " مَدْيَن " ، وهى: قرية " شعيب "(٤)، والياء فيها أصلية ،ووزنها: " مَفْعَل " ، والموجب لاعتقاد أصالتها بعض الأوجه المذكورة في: " مَرْيَم "(٥).

---

١) كويز ومَكوزة: اسمان . اللسان (كوز) ٥ / ٣٩٥٥ .

٢) القَوَدُ: قتل النفس بالنفس . اللسان (قود) ٥ / ٣٧٧١ .

٣) لم يجئ على وزن (فعيل) إلا كلمة (ضهيد) . ويمشر: ص ٧٢١ من التحقيق.

٤) ينظر: معجم البلدان ٥/٧٧ .

٥) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٣٧٧ ، ٣٧٨: " وأما (مريم) فإنما يحكم بأصالة الياء فيه ؛ لأنها لو كانت زائدة لوجب أن تكون الميم الأولى أصلية ، فيجب أن يكون وزنه (فَعْيَل) ،و (فَعْيَل) ليس من أبنيتهم .
والثاني: هو أنه لو كانت الياء زائدة لوجب أن يكون من باب (سلس) ، وهو قليل ، وإذا كانت أصلية كانت من باب (فرس) وهو أكثر .
الثالث: لو كانت زائدة لوجب أن تكون الميم أصلية ،وزيادة الميم أولا أكثر من زيادة الياء في الوسط ، وحمله على الأكثر أولى .
والآخر: هو أنها لو كانت زائدة لأدى إلى أن يكون من باب المهمل في كلامهم ؛

. . . .

ورابعها : "صِيصِيَةٌ" ، بالصاد مهملة ، مكسورة فيهما ، وهي : من مضاعف الرباعي ، وهي : قرن الثور ، والحِصْن ، والأصل لكل شيء ، يقال : رجع إلى صيصيته ، أي : إلى أصله [١] .

الشاهد فيه : أن الياء الأولى والثانية كلاهما أصليان ، والوزن " فعلل " ، والياء لاتكون أصلية في بنات الأربعة إلا في التضعيف .

وانما جعلتا أصليين ؛ لأن مضاعف الرباعي أكثر من غيره من الأبنية التي تكون بتقدير فرض زيادة الياء ، والحمل على ماهو أكثر عندهم أجدر .

وخامسها : "قوقيت" ، تقول : قوقت الدجاجة : إذا صاحت [٢] .

قال عبد القاهر : " الياء في "قوقيت" بدل من الواو ، كما أبدلت في : " أغزيت " ؛ لكونها رابعة ، وكل ياء ، أو واو كانتا رابعتين ، فاقض عليهما بالزيادة ، إلا في التضعيف . . " [٣] .

قوله : (. . وإذا حصلت معها أربعة أحرف [٤] ، فإن كانت أولا ، فهي أصل ، ك : "يَسْتَعُور" [٥] ، وإلا فهي زائدة ، ك : " سَلْحَفِيَة " [٦] . .) .

قال " ابن جني " : إنما تلحق الزوائد بنات الأربعة من أوائلهن ، إلا ماكان جاريا على "فِعْلِ" ؛

= لأن باب (مريم) مهمل .

وإذا كانت أصلية كان من باب (رامَ يَريمُ) وهو من المستعمل ، فحمله على المستعمل أولى .

وأما باب (مَدْيَن) فيجري فيه الوجه الأول والثالث ، ولا يجري فيه الثاني والرابع ؛ لأنه لايلزم أن يكون من باب (سلس) ، وهو الثاني .

ولا يلزم أن يكون من باب المهمل ؛ لأن (مد ن) مستعمل ، كما أن (دَانَ يَدِينُ) مستعمل وهو الرابع ، فبقي الوجهان جاريان فيه " .

وينظر : ابن يعيش ٩ / ١٤٩ .

١) الصحاح (صيص) ٣ / ١٠٤٤ واللسان (صيص) ٤ / ٢٥٣٧ .

٢) اللسان (قوق) ٥ / ٣٧٧٧ .   ٣) المقتصد ١ ورقة ٨٢ (مخطوط) .

٤) زيادة عند صاحب العرائس ، لم تثبت عند ابن يعيش ٩ / ١٤٩ والمفصل المطبوع / ٣٥٨ .

٥) يستعور : اسم موضع ، ويقال : شجر ، وهو : (فَعْلُلول) .

قال المبرد : الياء من نفس الكلمة ، بمنزلة عين (عَضْرفوط) ؛ لأن الزوائد لاتلحق بنات الأربعة أولا ، إلا الميم التي في الاسم المبني على (فَعْلَل) ك : (مدحرج) . الصحاح (يسعر) ٢ / ٨٥٩ .

٦) الصحاح (سلحف) ٤ / ١٣٧٧ : " السلحفاة بفتح اللام : واحدة السلاحف .

قال أبو عبيد : وحكى الرؤاس : سلحفية مثال بلهنية ، وهو ملحق بالخماسي بألف ، وانما صارت ياء لكسرة ماقبلها " .

وينظر : اللسان (سلحف) ٣ / ٢٠٦٢ .

....

لقلة الزوائد في بنات الأربعة أصلا ؛ لأنه ليس لها تصرف / ذوات الثلاثة وكثرتها . ٣٦٧/أ

ولما كانت ذوات الثلاثة مع تصرفها لم يجئ فيها ما اجتمع في أوله زيادتان ،

إلا حرفان ، وهما : " انْقَحَل[1] ، وانْزَهْو[2] " ، لأن أول الكلمة ، لا تتمكن فيه الزيادة

إلا ماكان جاريا على يَفْعَل ، نحو : " منطلق ، ومستخرج " .

رفضت الزيادة في أول بنات الأربعة أصلا ، إلا ماكان جاريا على يُفَعْلِل ، نحو : " مدحرج " .

وإنما كان ذلك في الأفعال ، وما جارى عليها من الأسماء سائغا ؛ لأنها في الزيادة أسوغ ،

وإليها أقرب .

والذي يدل على أن أول الكلمة لا تليق به الزيادة ، كما تليق بوسطه وآخره ، امتناعهم

من زيادة الواو أولا ، وزيادة الواوين في نحو : " عطود[3] ، وكروس[4] ، واخروط[5] ، واعلوط[6] " .

ولهذه العلة ، وجب أن تكون الهمزة في : " اصطبل " أصلا ، وتكون الكلمة خماسية ؛ لأنها

لم تجر على فعل .. ووجب أن تكون الياء في " يستعور " أصلا ؛ لأنه ليس بجار على فعل[7].

قال " عبد القاهر " : " .. وأما : " يَسْتَعْوِر " فأصل وزنه : " فَعَلُّول " ، يدلك على ذلك

أنه مشتمل على أربعة أحرف من حروف الزيادة :

---

١) تقحّل الشيخ تقحّلا : إذا يبس جلده على عظمه من البؤس والكبر .
اللسان (قحل) ٥ / ٣٥٣٨ .

٢) انزهو ، وامرأة انزهوة : إذا كانا ذوي زهو . اللسان (قحل) ٥ / ٣٥٣٨ .

٣) في المخطوطة [عطوط] وما أثبته في المنصف ١ / ١٤٤ وربما يكون الشارح اعتمد على نسخة غير التي اعتمد عليها محقق المنصف .
والعَطَوَّط : الانطلاق السريع كالعطوّد . والعطوّد : الشديد من كل شيء . اللسان (عطط) ٤ / ٢٩٩٦ .

٤) الكروّس : العظيم الرأس والكاهل مع صلابة ، وهو اسم رجل .
اللسان (كرس) ٥ / ٣٨٥٥ .

٥) اخروّط : اخروط بهم الطريق والسفر : امتد . اللسان (خرط) ٢ / ١١٣٥ .

٦) الاعلواط : ركوب الرأس والتقحّم على الأمور بغير روية . يقال : اعلوط فلان رأسه ، واعلوط الجمل الناقة : ركب عنقها ، وتقحّم من فوقها . اللسان (علط) ٤ / ٣٠٧٠ .

٧) المنصف ١ / ١٤٤ ، ١٤٥ وزاد ابن جني : " .. وليس لقائل أن يقول : ان السين والتاء - هنا - زائدتان ، ولا احداهما ؛ لأن هذا ليس من مواضع زيادتهما .. " .
ومما تجدر الاشارة اليه أن الشارح نقل صفحة بأكملها من كلام ابن جني مع تصرف بسيط .

. . . .

" الياء ، والسين ، والتاء ، والواو " .
ويمتنع الحكم بزيادة جميعها من حيث أن ذلك يفضى [بالاسم] (١) إلى حرفين :
" العين ، والراء " ، وقد عرفت أن الاسم المتمكن ، لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف ، وإذا بطل القضاء بزيادة الجميع ، لم يجز ـ أيضا ـ أن يحكم بزيادة : " السين والتاء " ؛ لأنهما لا يزادان معا إلا فى " استفعل " .

ولم يجز أن يحكم بزيادة أحدهما على انفراده ؛ لأجل أن التاء تزاد فى " افتعل " ، والسين تقل زيادتها .

وإنما جاء فى : " أسطاع " ، وبعد كاف الضمير فى : " أكرمتكس " . ثم إن الحمل على الأصل أولى .

ولا يجوز أن يحكم بزيادة " الياء " ؛ لأنك حينئذ تجعل التركيب من أربعة ، وبنات الأربعة لا يكون فى أوائلها زيادة ، إلا ما كان من الاسم جاريا على الفعل ، نحو : " مدحرج " .
فقد ظهر لك أنه ليس فى حروف " يستعور " زائد سوى الواو ، وأنه : " عضرفوط " (٢) . .

قوله : (. . وإلا فهى زائدة ، ك : " سلحفية " . .) .
اعلم أن الياء فى " سلحفية " زائدة ، بدليل سقوطها فى الجمع فى قولك : " سلاحف " .
و " السُّلَحْفِىّ " ، بضم السين ، وفتح اللام ، وإسكان الحاء ، وكسر الفاء : دويبة ، وكذلك : " السلحفية " (٣) .

وقد كثرت زيادة هذه الياء مع تاء التأنيث .

----

١) سقط من المخطوطة .
٢) العضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة باللسان (عضرفوط) ٤ / ٢٩٨٦ .
وينظر : المقتصد ١ ورقة ٨٢ ، ٨٣ (مخطوط) .
ويلاحظ أن الشارح نقل عن عبد القاهر فى كتابه المقتصد ما يزيد على صفحة بالنص .
وينظر : ابن يعيش ٩ / ١٥٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٧٩ .
٣) الصحاح (سلحف) ٤ / ١٣٧٧ واللسان (سلحف) ٣ / ٢٠٦٢ .

[مواضع زيادة الـــواو]

(فصل) " والواو كالألف لا تزاد أولا ، وقولهم : " ورنتل " ك : " جحنفل " .

وأما غير أول ، فلا تكون إلا زائدة ، ك : " عوسج ، وحوقل ، وقسور ، دهور ، وترقوة ، وعنفوان ، وقلنسوة " ، إلا اذا اعترض ما في " عزويت " .. " .

الضرب الرابع : في زيادة الواو .

قوله : (والواو كالألف لا تزاد أولا ..) .

اعلم أنه سوى بينهما في الحكم ، وإن كانت العلة مختلفة ، فإنه تعذر الابتداء بالألف ؛ لسكونها ، وتعذر الابتداء بالواو ؛ لأنها لا تسلم من التغيير ، إذا وقعت أولا ، كما سنبينه .

قال " عبد القاهر " : " إن الواو لم تزد أولا ؛ لأجل أنها لو زيدت ، لم تخل من أن تكون مضمومة ، أو مكسورة ، أو مفتوحة :

فإن كانت مضمومة ، اطرد فيها الهمز ، نحو : " أُجُوه ، وأُقِّتَتْ " .

وان كانت مكسورة جاء فيها الهمز مجيئا يقارب الاطراد ، نحو : " إِسَادَةٍ ، وإِشَاح " ، والهمز في المكسورة كثير ، حتى ذهب بعضهم إلى اجرائها في الصدر مجرى المضمومة في استمرار الهمزة .

وإن كانت مفتوحـــــــة ، لزم الضم إذا حقرت .. " (١) .

فلما كانت زيادتها أولا تفضي إلى قلبها همزة ، وإلى اللبس ، ناسب ذلك منع وقوعها زائدة أولا ، لاسيما ووقوع التغيير على الزوائد أثقل منه على الأصلي (٢) .

فإن قلت : أليس أن التغيير من خواص الأسماء ، وممتنع في الأفعال ، فهلا قضــــوا بجواز زيادة الواو أول الفعل ؟

---

١) المقتصد ١ ورقة ٨٣ (مخطوط) .

٢) يعلل الصيمري لعدم زيادة الواو أولا فيقول ٢ / ٨٩٣ : " ولا تزاد الواو أولا ؛ لأنهـــا مُتَكَرَّهَةٌ في ذلك الموضع ؛ لقبح الصوت بها ، لأنها إذا وقعت أولا فإنها كثيـــرا ما تبدل منها التاء ، والهمزة ، نحو : (تُراثٌ ، وتُجَاهَ ، وتُخَمَة) والأصل : (وراث ، ووجاه ، ووخمة) لأنه من : الوجه ، وورثت ، والوخامة .

وكذلك : (أقتت) ؛ لأنه من الوقت ، ويقال : أجوه في معنى وجوه . فإذا كانـــت الواو الأصلية تغير بالإبدال في هذا الموضع بقبح المسموع ، فالزيادة أحـــــرى ألا تكون فيه " .

وينظر : ابن يعيش ٩ / ١٥٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٨٠ وشرح الشافية للرضي ٢ / ٣٧٥ .

....

قلت : ماذكرناه من محذور الضم قائم فى الفعل عند بنائه للمفعول .

وأما جواز الضم فى نحو قولهم : " وعد فلان " الواو فيه أصلية ، وما كان أصليا ، فهو أقوى وأجلد من الزائد ، فامتنع إلحاق الزائد به .

قوله : (.. " ورنتل " ك : " جحنفل " ..) .

اعلم أن هذا الكلام يرجع إلى نقض وجواب :

بيان ذلك : أنه لما ادعى أن " الواو " لاتزاد أولا ، قيل : ينتقض ما ادعيته بقولهم : " ورنتل " ، فإن الواو ، وقعت فيه أولا .

فأجاب : بأن المدعى أن الواو الزائدة لاتقع أولا ، والواو فى " ورنتل " من نفس الكلمة ، وهى " فاء " ، ووزنها : " فعنلل " ، كما أن الجيم فى : " جحنفل " فاء الكلمة ، والنون فيهما جميعا زائدة .

والجحنفل : الغليظ الشفة [١]. وأما : " ورنتل " ، فقد قيل : هو الداهية [٢].

ونقل " أبو سعيد " أنه عبارة عن الشدة [٣].

قوله : (وأما غير أول : فلا تكون إلا زائدة ..) ، واحتجوا بأن الاشتقاق دل على سقوطها غير أول ، ومالم يعرف له مايشتق منه قليل ، فيلحق بالمشتق ، ويحمل عليه .

وقد ذكر المصنف من أصناف زيادة الواو غير أول أربعة :

الأولى : ماوقعت فيه الواو ثانية ، نحو : " عوسج [٤] ، وحوقل " [٥] ، الأول منهما : اسم ، والثانى : فعل ، ووزنهما : " فوعل " ، وقد سبق تفسيرهما .

---

١) الصحاح (جحفل) ٤ / ١٦٥٣ .

٢) يقول ابن منظور فى اللسان (ورنتل) ٦ / ٤٨٢٠ : " ورنتل : الشر والأمر العظيم ، مثل به سيبويه ، وفسره السيرافى ، قال : وإنما قضينا على الواو وأنها أصل ، لأنها لاتزاد أولا البتة ، والنون ثالثة وهو موضع زيادتها ، إلا أن يجئ ثبت بخلاف ذلك .
وقال بعض النحويين : النون فى (ورنتل) زائدة كنون (جحنفل) ، ولاتكون الواو هنا زائدة ؛ لأنها أول ، والواو لاتزاد أولا البتة " .

٣) شرح السيرافى ٦/ ٦١ .

٤) العوسج : شجر من شجر الشوك ، وله ثمر أحمر مدور كأنه خرز العقيق . اللسان (عسج) ٤ / ٢٩٣٧ .

٥) حوقل الشيخ حوقلة وحيقالا ، إذا كبر وفتر عن الجماع . الصحاح (حقل) ٤/ ١٦٧٢ واللسان (حقل) ٢ / ٩٤٦ .

....

الثاني : ماوقعت فيه الواو ثالثة ، نحو : " قسْوَرٍ " ، و " دَهْوَرَ " ، الأول : اسم ، والثاني : فعل ، ووزنهما : " فعْوَل " .

قال في " شامل اللغة " : " القَسْوَرُ " : الأسد ، والرامي ، والصائد (١).

وتقول : دَهْوَرْتُ الشيءَ : إذا جمعته ، ثم قذفته في مَهْواةٍ (٢).

الثالث : ماوقعت فيه الواو رابعة ، نحو : " تَرْقُوَةٍ " ، و " عُنْفُوان " ، ووزن الأول : " فعْلُوَة " ، ووزن الثاني : " فُعْلُوان " .

قال في " شامل اللغة " : الترقوة : عظم يصل بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين ، وهي : " فَعْلُوَة " (٣).

وعنفوان كل شيء : أوله ، وهذا عنفوان النبات ، وعنفوان شبابه (٤).

وانما صحت الواو في " عنفوان " وان كان قبلها ضمة ؛ لأن الإعراب وقع على مابعد الواو ، وأمن فيها أن تُكْسَر ، أو تأتي بعدها الياء ؛ ولأنها صارت حشوا بمنزلة : " أُفْعُوان (٥) ، وَقَمَحْدُوَة (٦) ، وتَرْقُوَة " .

الرابع : ماوقعت فيه الواو خامسة / نحو : " قَلَنْسُوَة " (٧) ، وفيه زيادتان : ٣٦٧/ب
الواو ، والنون ، والوزن : " فَعَنْلُوَة " .

قال " الجوهري " : " القَلَنْسُوَة ، والقُلَنْسِيَة : إذا فتحت القاف ، ضممت السين ، وان ضممت القاف ، كسرت السين ، وقلبت الواو ياء .. " (٨).

---

١) الصحاح (قسر) ٢ / ٧٩١ واللسان (قسر) : ٥ / ٣٦٢٣ .
٢) السابق (دهر) ٢ / ٦٦٢ واللسان (دهر) : ٢ / ١٤٤٠ .
٣) السابق (ترق) ٤ / ١٤٥٣ واللسان (ترق) : ١ / ٤٢٩ .
٤) السابق (عنف) ٤ / ١٤٠٧ واللسان (عنف) : ٤ / ٣١٣٣ .
٥) الأفعوان : ذكر الأفاعي (فعا) ٦ / ٢٤٥٦ .
٦) القمحدوة : الهنة الناشزة فوق القفا ، وهي بين الذؤابة والقفا ، منحدرة عن الهامة اذا استلقى الرجل أصابت الأرض من رأسه ، والجمع : قماحد . اللسان (قمح) ٥ / ٣٧٣٥ .
٧) القلنسوة : غطاء للرأس . اللسان (قلس) ٥ / ٣٧٢٠ .
٨) الصحاح (قلس) ٣ / ٩٦٥ وزاد فيه : " .. فإذا جمعت أو صغرت فأنت بالخيار ؛ لأن فيه زيادتين : الواو ، والنون ، إن شئت حذفت الواو ، وقلت : (قَلانِس) ، وان شئت حذفت النون ، وقلت (قَلاس) ، وانما حذفت الواو لاجتماع الساكنين .
وان شئت عوضت فيهما ياء ، وقلت : (قَلانيس ، أو قلاسي) .
وتقول في التصغير : (قُلَيْنِسَة) ، ولك أن تعوض فيهما وتقول : (قُلَيْنِيسَة ، وقُلَيْسِيَّة) بتشديد الياء الأخيرة .

. . . .

قوله : (.. إلا اذا اعترض مافى : " عزويت" ..) .

قال " عبد القاهر " : " .. وأما " عزويت " : فالياء فيه زائدة ، والواو أصل ، ومثاله : " فِعْلِيت " ك : " عِفْرِيت " ، ألا ترى أن " عِفْرِيتًا " من : " العفر " ، ولا وجه لأن تجعل الواو زائدة ، والياء أصلية ؛ لأنك حينئذ تعدل عن مثال : " فِعْلِيت " الموجود ، إلى مثال : " فِعْوِيل " الذى ليس بثبت .

ولا يجوز أن يكون " فِعْلِيلاً " ك : " عِرْطِيل "(١) ؛ لأن الواو لا تكون أصلا فى بنات الأربعة .. "(٢).

و " عزويت " بالعين المهملة مكسورة ، والراء المعجمة ساكنة ، وقد اختلفوا فى تفسيره الى أربعة أقوال :

الأول : قاله " العبدى "(٣) : فأما العزويت : فهو المتقارب الأعضاء من لفظ " عزوته إلى أبيه " ، كأنه لما تقارب شابه أصله (٤).

الثانى : قاله " أبو محمد " : عزويت : اسم بلد (٥).

الثالث : قاله " ابن جنى " فى شرحه تصريف المازنى : عزويت : هى : الداهية (٦).

الرابع : نقله " أبو سعيد " : أنه القصير (٧).

وقد حكى " أبو عمرو " : أن " غزويتا " بالغين معجمة (٨).

= وان شئت جمعت القَلَنْسُوَة بحذف الهاء فقلت : (قَلَنْسٍ) وأصله : (قَلَنْسُوٌ) ؛ لأنك رفضت الواو ؛ لأنه ليس فى الأسماء اسم آخره حرف علة وقبلها ضمة ، فإذا أدى إلى ذلك قياس ، وجب أن يرفض ، ويبدل من الضمة كسرة ، فيصير آخر الاسم ياء مكسورا ماقبلها .. " .

وينظر : الكتاب ٤/٢٧٦ وابن يعيش ٩/١٥٠ والتبصرة ٢/٧٩٢ ، ٧٩٣ .

١) العِرْطِيل : الطويل . وقيل : الغليظ . اللسان (عرطل) ٤ / ٢٨٩٧ .
٢) المقتصد ١ ورقة ٨٤ (مخطوط) .
٣) العبدى : أحمد بن بكر العبدى أبو طالب صاحب كتاب شرح الإيضاح لأبى على الفارسى ، كان نحويا لغويا ، أخذ عن السيرافى والرمانى والفارسى ، مات سنة ٤٠٦ هـ .
ينظر : نزهة الألباء /٢٣٦ ومعجم الأدباء ٢/٢٣٦ والبغية ١/٢٩٨ .
٤) اللسان (عزا) ٤ / ٢٩٣٥ .
٥) التخمير ٢ ورقة ٢٢٥ (مخطوط) .
٦) المنصف ٣/٢٨ .
٧) اللسان (عزا) ٤ / ٢٩٣٥ .
٨) المنصف ٣ / ٢٨ .

[مواضع زيادة الميـــم]

(فصل)" والميم إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أصول ، فهى زائدة ، نحو : " مقتـــل ، ومضرب ، ومكرم ، ومقياس " ، وإلا إذا عرض مانع : " معد ، ومعزى ، ومأجج ، ومهدد ، ومنجنون ، ومنجنيق . وهى غير أول أصل ، إلا فى نحو : " دلامص ، وقمارص ، وهرماس ، وزرقم .
وإذا وقعت أولا خامسة ، فهى أصل كـ : " مَرْزَنْجُوش " ، ولاتزاد فى الفعل ، ولذلـــك استدل على أصالة ميم " معد " بـ " تمعددوا " ، ونحو : " تمسكن ، وتمدرع ، وتمندل " ، لا اعتداد بـه .. ".

الضرب الخامس : في حكم : " الميم ".

قال " عبد القاهر " : " الميم بمنزلة الهمزة ، والياء ، وإذا وقعت أولا رابعة فى الحكـــم بالزيادة ، وتفارق الياء من حيث أنه إذا وقع حشوا ، لم يحكم بزيادته إلا بثبت ، وزيادتـــه أولا إنما جاءت فى الأسماء فقط "(١).

ومواقع زيادتها ستة :

الأول : المصدر ، تقول: " ضَرَبْتُه مَضْرَبًا " ، وَ " قتلته مَقْتَلاً " ، والوزن " مَفْعَل " بفتـــح عين الكلمة ، وهو : الراء فى الأول ، والتاء فى الثانى ، وقد سبق البحث فيه .
الشاهد فيه : أن الميم وقعت أولا ، وبعدها ثلاثة أصول ، فكانت زائدة ؛ لسقوطها فيمـــا منه الاشتقاق ، وهـو : " الضرب ".
الموضع الثانى : اسم المكان ، " المَجْلِس " ، وَ " المَحْبِس " بكسر عين الكلمة ، وهو اللام فـــى الأول ، والباء فى الثانى .
الثالث : اسم الزمان ، نحو قولهم : " أَتَت النَّاقَةُ على مَضْرِبِهَا وَمُنْتِجِهَا " ، بكسر عين الكلمـــة أيضا ، يريدون : زمان ضرابها ونتاجها .
الرابع : زيادتها فى اسم الفاعل ، نحو: " مُكْرِم " ، وَ " مُقَاتِل " ، بكسر عين الكلمة فيهمـــا ، وهو : الراء فى الأول ، والتاء فى الأخير .
الخامس : زيادتها فى اسم المفعول ، نحو : " مُكْرَم " ، بفتح عين الكلمة ، وهو : الــراء ، ونحو : " مُقَاتَل " بفتح التاء ، وكذلك هى زائدة فى اسم الفاعل ، والمفعول فى جميع الأبنية التى تزيد على ثلاثة أحرف ، نحو : " مُسْتَخْرَج " ، وَ " مُنْطَلَق " .

---

١) المقتصد ، ورقة ٨٤ (مخطوط).

. . . .

السادس : زيادتها لإفادة الكثرة في نحو : " مِفْعَالٍ " ، نحو : " مِطْعَانٍ " ، و " مِهْدَارٍ ".

إذا عرفت هذا فقول المصنف نحو : " مَقْتَل " بالفتح إشارة إلى المصدر.

قوله : (ومضرب) بالكسر يستقيم استعماله في كل واحد من اسمي المكان والزمان.

وقوله : (ومكرم) إن كسرت الراء ، فهو للفاعل ، وإن فتحتها ، فهو مبني للمفعول.

وقوله : (ومقياس) هو : " مِفْعَال " ، ويراد به المبالغة.

قال " العبدي " : والميم في " منبج "(١) ، وهو : " بلدة بالشام زائدة ؛ لكثرة زيادتها أولا ، وتعلم زيادتها أيضا بأنه ليس في الأصول مثل : " جعفر "(٢).

هذا إذا وقعت أولا ، وبعدها ثلاثة أحرف أصول ، إلا أنه قد يمنع من تقدير زيادتها مانع ، فيقضى حينئذ بأصالتها ، وقد أورد المصنف منها ستة :

أولها : " معد ".

الشاهد فيه : أن الميم وقعت أولا ، وبعدها ثلاثة أحرف ، وليست زائدة ، وإنما هي أصلية من نفس الكلمة.

قال " الأصمعي " : " هو : موضع رِجْلِ الراكب ، ويقال : هو اللحم الذي تحت الكتف .. "(٣).

قال " الجوهري " : " معد أبو العرب ، وهو : معد بن عدنان.

وكان " سيبويه " يقول : الميم من نفس الكلمة ؛ لقولهم : " تَمَعْدَدَ " ؛ لقلة " تَمَفْعَل " في الكلام وقد خولف فيه.

وتَمَعْدَدَ الرجل ، أي : تَزَيَّا بِزِيِّهِمْ ، أو انتسب إليهم ، أو تصبر على عيش معد "(٤).

---

١) ينظر : معجم البلدان ٥/ ٢٠٥ والصحاح (نبج) ١/ ٣٤٣ واللسان (نبج) ٦/ ٤٣١٩.

٢) الكتاب ٤/ ٣٠٨ : " ومنبج : الميم بمنزلة الألف ؛ لأنها إنما كثرت مزيدة أولا ، فموضع زيادتها كموضع الألف ، وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولا في الاسم والصفة. فلما كانت تلحق كما تلحق ، وتكثر ككثرتها ألحقت بها ".
وينظر : المنصف ١/ ١٢٩ والتبصرة ٢/ ٧٩٩ وابن يعيش ٩/ ١٥١ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٨٠ ، ٣٨١ وشرح الشافية ٢/ ٣٧٣.

٣) اللسان (معد) ٦/ ٤٢٢٩ وينظر : المنصف ٣/ ١٩.

٤) الصحاح (عدد) ٢/ ٥٠٦.
ويقول سيبويه ٤/ ٣٠٨ : " ومعد مثله [معزى] للتمعدد ؛ لقلة (تمفعل) في الكلام ". وخولف سيبويه في هذا ؛ لأن وزن (تمعدد) تَفَعْلَل ، ولو كانت الميم زائدة لكان وزنه (تمفعل).
يقول ابن يعيش ٩/ ١٥٢ : " .. ف : (تمعدد) تفعلل ، ولو كانت الميم زائدة لكان

. . . .

وقال " ابن جنى " : " إنما كان " معد " من معنى : " تمعدد " ؛ لأن " تمعدد " تكلم بكلام معد ، أى : كبر وخطب ، هكذا كان " أبو على " يقول . . "(١).

وقال الشاعر :

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا
وَآضَ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا [١٣٠]
كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا (٢)

أراد : حتى إذا كبر .

والميم لاتكون زائدة فى الفعل ، فهى فى " تمعدد " فاء الفعل ، وإذا كانت فيه فاء ، كانت أيضا فى " معد " فاء الكلمة .

وثانيها : " مِعْزَى " . الشاهد فيه : أن الميم وقعت أولا ، وبعدها ثلاثة أحرف ، وهى أصلية على خلاف القياس .

قال " ابن جنى " : " معزى " : اسم ، أصله أعجمى ، ولكنه عرب ، وميمه أصلية ؛ لقولهم : " ماعز ، ومعز " ، ولو جعلت مزيدة لقيل : " مِفْعَلًا " ، ولم يأت هذا التركيب بالميم فيه مكسورة (٣).

= وزنه (تمفعل) ، ولا يعرف (تمفعل) فى كلامهم .
فأما قولهم : (تمسكن) اذا أظهر المسكنة ، و (تمدرع) اذ ليس المدرعة ، و (تمندل) من المنديل فهو قليل من قبيل الغلط ، فكأنهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجمل نحو : (حوقل ، وسبحل) ، والجيد (تسكن ، وتدرع ، وتندل) . . " .
هكذا يقول ابن الحاجب فى الايضاح ٢/ ٣٨١ .
وينظر : الممتع لابن عصفور ١/ ٢٥٠ ، ٢٥١ والمنصف ١/ ١٢٩ .

(١) المنصف ١/ ١٢٩ .

(٢) رجز ، قاله : العجاج (ملحقات ديوانه / ٧٦)
والبيت الأول من شواهد : المحتسب ٢/ ٣١٠ والمنصف ١/ ١٢٩ ، ٣/ ٢٠ والصحاح (عدد) ٢/ ٥٠٦ والمخصص ١٤/ ١٧٥ وابن يعيش ٩/ ١٥١ والهمع ١/ ١١٢ والأشمونى ٣/ ٢٨٤ والعينى ٤/ ٤١٠ والخزانة ٣/ ٥٦٣ وشرح شواهد الشافية / ٢٨٥ .
وآض : صار . الصحاح (أيض) ٣/ ١٠٦٥ .
ونهدا : جسيما . الصحاح (نهد) ٢/ ٥٤٥ .
والأجرد : قصير الشعر . الصحاح (جرد) ٢/ ٤٥٥ .
يتألم الشاعر أشد الألم ؛ لأنه ربى ابنه حتى أصبح جلدا قويا ، فما كان من الابن العاق إلا أن قابل الإحسان بالسوء ، وضرب أباه بالعصا .

(٣) هذا ليس كلام ابن جنى — كما قال الشارح — ولكنه كلام المازنى فى المنصف ١/ ١٣٢ وعبارته : " . . والمعزى أصله أعجمى ، ولكن قد أعرب ، وجعلت العرب ميمه من نفس الحرف ، فقالوا : (معز) . . " .
وينظر : ابن يعيش ٩/ ١٥٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٨١ والممتع لابن عصفور ١/ ٢٥٠ .

قال "عبد القاهر": "لو قضيت بزيادة الميم لزمك أن تجعل "معزى" من حرفين، وذلك لا يجوز، وليس هنا حرف محذوف، كما كان في: "دم"؛ لأجل أنا لم نجد في تصرف هذا التركيب شيئا جاء فيه حرفان بعد الزاي، كما جاء بعد الميم في: "دم" ونحوه.."(١)

وثالثها: "مأجج" بجيمين.

قال "العبدي" وغيره: هو اسم موضع(٢).

الشاهد فيه: أن "الميم" بعدها ثلاثة أحرف، وهي: أصلية غير زائدة، يدلك على ذلك ظهور التضعيف، ولو كانت زائدة، لوجب إدغام الميم الأولى في الثانية، كما تفعل في كل مثلين في مضاعف الثلاثي.

فلما ظهر الجيمان، دل على أنه "فَعْلَل" وأن الميم فاء الكلمة.

ورابعها: "مَهْدَدُ"، وهو: اسم امرأة(٣)، والكلام فيه على الوجه الذي ذكرناه في "مَأْجَج" من غير فرق(٤).

قال "المازني": "..الميم فيه أصل؛ لأنها لو كانت زائدة، لكانت: "مَهَدًّا"؛ لأن "مَفْعَلًا" من المضاعف يجئ مدغما، نحو: "مَرَدًّ"، و"مَسَدًّ"..."(٥).

[فلما ظهر الدالان / ولم يدغم الأول في ثانية، دل ذلك على أن الميم أصلية، ٣٦٨/أ وأنه على زنة "فَعْلَل" بمنزلة "قَرْدَد"(٦).

فإن قلت: إنهم قالوا: "مَحْبَب" بإظهار البائين، من غير إدغام، وهو: "مَفْعَل"؛ لأنه من: "الحب". فلم لا يجوز أن يكون "مهدد" أيضا "مَفْعَلًا" من "الهد"؟

---

١) المقتصد (ورقة ٨٥ (مخطوط).

ويقول سيبويه ٤/٣٠٨: "..فأما (المعزى) فالميم من نفس الحرف؛ لأنك تقول: (معز) ولو كانت زائدة لقلت: (عزاء) فهذا ثبتٌ كثبت (أولق)..".

٢) اللسان (أجج) ١/٣١ وأساس البلاغة للزمخشري ٢/٢٠٦.

٣) الصحاح (مهد) ٢/٥٤١.

٤) يقول ابن عصفور في الممتع ١/٢٥٢: "..والذي يدل على زيادة الميم في (مأجج، ومَهْدَد) أن الميم لو كانت زائدة لوجب الإدغام، فتقول: (مَهَدّ، ومأجّ)، كما تقول: (مَقَرّ، ومَكَرّ، ومَفَرّ، ومَرَدّ).

فدل ذلك على أن الميم أصل، وأنهما ملحقان بـ: (جعفر) نحو: (قَرْدَد)؛ ولذلك لم يدغم".

وينظر: الكتاب ٤/٣٠٩ وابن يعيش ٩/١٥٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٨١.

٥) المنصف ١/١٤١.

٦) القردد: ما ارتفع من الأرض. اللسان (قرد) ٥/٣٥٧٧.

. . . .

قلت : " مَحْبَبٌ " شاذ لايقاس عليه ، وقياسه : " مَحَبٌّ " ، كـ : " مَرَدٍّ " ، وَ " مَسَدٍّ " ؛ لأنه من مضاعف الثلاثي ، ولكن الأسماء الأعلام قد تغير كثيرا عما عليه غيرها مما ليس علما ، نحو قولهم : " رَجَاءُ بْنُ حَيْوَة ، وثَهْلَل ، ومَزْيَد ، ومَكْوَزَة ، ومَعْدِيكَرِب ، ومَوْهَب ، (١) ومَوْظَب ، ومَوْرِق " ، وغير ذلك .

وقياس " حَيْوَة " : حَيَّة ، و" ثَهْلَل " : ثَهَلّ ، و " مَزْيَد " : مَزَاد ، و " مَكْوَزَة " : مَكَازَة ، و " معديكرب " : معدى كرب ؛ لأن ما اعتلت لامه ، لم يُبْنَ منه " مَفْعِل " بكسر العين ، إنما يجئ مفتوح العين ، نحو : " المَشْتَى ، والمَغْزَى ، والمَحْيَا ، والمَرْمَى ، ولا يقولون : " المَشْتِي ، ولا المَغْزِي " ، ونحوهما .

وقياس : " موهب ، وموْرِق ، وموظب : مَوْهِبٌ ، وَمَوْرِقٌ ، وَمَوْظِبٌ " بكسر الهاء ، والراء ، والظاء ؛ لأن ما كانت فاؤه واوا ، بابه أن يجئ على " مَفْعِل " بكسر العين ، لا فتحها ، نحو : " مَوْضِع " ، وَ " مَوْعِد " .

وحكى أهل الكوفة : " موْضَع " بفتح الضاد ، وأحرفا أخر ، وهو شاذ .

فلما كانت الأعلام قد تغير كثيرا عما عليه أكثر الأسماء ، وكان " محبب " علما ، جاز فيه إظهار التضعيف ، كما جاز فى غير ماذكرنا .

إذا عرفت هذا ، فليس فى " مَهْدَدٍ " مايدل على أنه من " الهد " دون " المهد " ؛ ليقضى بأنه " مفعل " ، لكن الدليل الذى دل على أنه من " المهد " ، وأن الميم أصلية ، وأن وزنه : " فَعْلَل " ، هو إظهارهم الدالين ، وامتناعهم عن الإدغام ، على ماعرفته من التقرير ، قال " عبد المجيد " : اشتقاق هذا الاسم من " المهاد " ، كأن المرأة سميت بذلك ، لأنها تمهد المودة ، ومثله تسميتهم إياها بـ : " سعدة " من المساعدة ، و " مطيع " من الطاعة ، و " وصال " من المواصلة .

فإن قلت : لم اختصت الأعلام بكثرة التغيير عن غيرها ، والحاجة إلى معرفة مسمياتها أشد وآكد ؟

قلت : لأنها كثيرة ، معروفة المواضع ، والشئ إذا كثر استعماله ، وعرف موضعه ، جاز فيه من التغيير مالايجوز فى غيره ، نحو : " لا أدر ، ولم يك ، ولاتبل " وغير ذلك .

وليس كذلك ماكان مجهولا ، قليل الاستعمال .

---

(١) يقال للشئ إذا كان معدا عند الرجل ، مثل الطعام : هُوَ مَوْهَبٌ ، بفتح الهاء . اللسان (وهب) ٦/٤٩٢٩ .

....

ولما غيرت الأعلام في ذواتها ، جاز أن تغير في إعرابها ، فمن هنا ، أجازوا الحكاية في : " مَنْ زَيْدًا ؟ " و " مَنْ زَيْدٍ ؟ " ، ولم يجز ذلك في : " الرجل ، والغلام " ، ونحوهما مما ليس علما (١)].

وخامسها : " مَنْجَنُون " .

قال " الجوهري " : " المنجنون " الدولاب التي يستقى عليها .

وقال " ابن السكيت " : " هي : المحالة [التي] (٢) يُسْنَى عليها ، وهي : مؤنثة على " فَعْلَلول " ، والميم من نفس الحرف ... لأنه يجمع على : " مناجين " .. " (٣).

قال " ابن جني " :

" يمتنع أن تكون زائدة ؛ لأنا لا نعلم في الكلام " مَفْعَلُولاً " .

ولا يجوز - أيضا - أن تكون الميم والنون جميعا زائدتين ، على أن تكون الكلمة ثلاثية من لفظ " الجن " من جهتين :

إحداهما : أنك كنت تجمع في أول [الكلمة] (٤) بين زيادتين ، وليست الكلمة جارية على فعل ، مثل : " مُنْطَلِق ، ومُسْتَخْرِج " .

والأخرى : أنا لا نعلم في الكلام " مَنْفَعُولاً " ، فنحمل هذا عليه .

ولا يجوز - أيضا - أن تكون النون وحدها زائدة ؛ لأنها قد ثبتت في الجمع في قولهم : " مناجين " ، ولو كانت زائدة ، لقيل : " مجانين " ، كما قالوا : " مجانيق " في جمع " منجنيق " لما كانت النون زائدة .

فإذا لم يجز أن تكون الميم وحدها زائدة ، ولا النون وحدها زائدة ، ولا أن تكونا كلتاهما زائدتين ، تعين أن يكونا أصليين .. " (٥).

---

١) مابين الحاصرتين نقله الشارح من كلام ابن جني في المنصف ١/١٤١، ١٤٢، ١٤٣ وقد نقل قرابة صفحتين مع تصرف قليل ، ولم يشر إلى ذلك .

٢) سقط من المخطوطة .

٣) الصحاح (منجن) ٦/٢٢٠١ .

٤) سقط من المخطوطة .

٥) المنصف ١/١٤٦ .

وزاد ابن جني : " .. وتجعل النون لاما مكررة ، وتكون الكلمة مثل : (حندقوق) ملحقة بـ : (عضرفوط) .. " .

ومما تجدر ملاحظته أن الشارح نقل نص عبارة ابن جني .

. . . .

قال " الجوهري " : " .. ويروى : " ومنجنين " ، وهما بمعنى "(١).

سادسها : " مَنْجَنِيق " ، وهو : الذي يرمى به الحجارة ، وهو : معرب(٢).

قال " سيبويه " : وزنها : " فَنْعَلِيل " ، والميم من نفس الكلمة ، كقولهم في الجمع " مَجَانِيق " وفي التصغير " مُجَيْنِيق ".

ولأنها لو كانت زائدة ، والنون زائدة ، لاجتمعت زيادتان في أول الاسم ، وهذا لا يكون في الأسماء ، ولا في الصفات التي ليست جارية على الأفعال المزيدة .

ولو جعلت النون من نفس الحرف ، لصار الاسم رباعيا ، والزيادات لا تلحق بنات الأربعة أولا ، إلا الأسماء الجارية على أفعالها ، نحو : " مُدَحْرِج ، ومُنْطَلِق "(٣).

وذهب " الفراء " إلى أن الميم زائدة ، ووزن الكلمة " مَفْعَلِيل "(٤).

[قال " ابن دريد "(٥) : " أخبرنا أبو حاتم عن أبي عبيدة ، وأحسب أن أبا عثمان أخبرني به عن التوزي(٦) عن أبي عبيدة ، قال :

سألت أعرابيا عن حروب كانت بينهم ، فقال : كانت بيننا حروب عون ، تفقأ فيها العيون ، مرة نُجْنَق ، وأخرى نُرْشَق .

قال : فقوله : " نُجْنَق " دال على أن الميم زائدة ، ولو كانت أصلية ، لقال : " نُمَجْنَق "(٧) ..]

---

١) الصحاح (منجن) ٦ / ٢٢٠٢ .

٢) القاموس المحيط ٣/ ٢٢٥ : " المنجنيق ، ويكسر الميم : آلة ترمى بها الحجارة كالمنجنوق معربة ".

٣) الكتاب ٤/ ٣٠٩ وعبارته : " .. وأما (منجنيق) فالميم منه من نفس الحرف ؛ لأنك إن جعلت النون فيه من نفس الحرف ، فالزيادة لا تلحق بنات الأربعة أولا ، إلا الأسماء من أفعالها ، نحو : (مدحرج) ، وإن كانت النون زائدة ، فلا تزاد الميم معها ؛ لأنه لا يلتقي في الأسماء ، ولا في الصفات التي ليست على الأفعال المزيدة في أولها حرفان زائدان متواليان .. ".

٤) ينظر : المنصف ١/ ١٤٧ والممتع لابن عصفور ١/ ٢٥٤ وابن يعيش ٩/ ١٥٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٨٣ .

٥) ابن دريد : يحيى بن محمد بن دريد الأسدي البكري ، كان فقيها أديبا لغويا فاضلا دينا .
ينظر : البغية ٢/ ٣٤١ وإنباه الرواة ٤ / ٣٧ وما بعده .

٦) التوزي : عبد الله بن محمد بن هارون أبو محمد ، مولى قريش ، من أكابر أئمة اللغة ، قرأ على الجرمي كتاب سيبويه ، وكان أعلم من الرياشي والمازني ، وأكثرهم رواية عن أبي عبيدة ، كما قرأ على الأصمعي .
من تصانيفه : كتاب الخيل ، والأمثال ، والأضداد . توفي سنة ٢٣٣ هـ .
ينظر : البغية ٢/ ٦١ وإنباه الرواة ٢/ ١٢٧ .

٧) ما بين الحاصرتين نقله الشارح من كلام ابن جني في المنصف ١/ ١٤٧ دون إشارة إلى ذلك .

واختيار الجمهور أن الميم أصلية ، كما ذكره " سيبويه " ، وقد قررناه .

قال " عبد المجيد " : لما كان " المنجنيق " مما ينقل ، ويحمل به ، وكانت ميمه قد جاء فيها الكسر ، توهموها زائدة ، نحو : " مِطْرَقَة " ، " وَمِرْوَحة " ، فحذفوها عند اشتقاقهم الفعل ، واجترءوا على ذلك ؛ لذلك(١).

قوله : (.. وهي غير أول أصل ..).

اعلم أن الميم إذا كان معها ثلاثة أحرف أصول ، وكانت غير أول ، فإنها تكون أصلية من نفس الكلمة ؛ لأن الميم وقعت أصلا غير أول في كثير من الصور ، فحمل الباب عليه ، وقد استثنى المصنف من ذلك أربعا :

الأولى : " دُلامِص " بضم الدال ، وكسر الميم .

قال " الجوهري " : الدلامص : البَرّاق . تقول : دِرْعٌ دِلاصٌ ، أي : بَرّاق(٢).

ووزنه : " فُعَامِل " عند " الخليل " والميم زائدة (٣).

---

١) ما نسبه الشارح ل : عبد المجيد هو بنصه كلام ابن جني في المنصف ١/١٤٨.

٢) الصحاح (دلص) ٣ / ١٠٤٠ وعبارته : " الدلامص : البراق .. يقال : درع دلاص وأدرع دلاص ، الواحد والجمع على لفظ واحد ".

٣) اختلف العلماء في ميم " دُلامِص " :

أ - يرى أبو الحسن وأبو عثمان المازني أن الميم أصلية .

يقول " ابن عصفور " في كتابه الممتع ١/٢٤٥ : " وزعم أبو الحسن ، وأبو عثمان المازني ، أن " دُلامصا " من ذوات الأربعة ، وأن معناه كمعنى " دليص " ، وليس بمشتق منه ، فجعلاه من باب " سَبِط وسِبَطْر ".

والذي حملهما على أن يقولا ذلك في " دلامص " ، ولم يقولاه في " زُرْقُم " و " سُتْهُم " وأشباههما ، قلة مجيء الميم زائدة حشوا ، بل اذا جاءت غير أول فإنما تزاد طرفا .. "

لكن " ابن عصفور " يرد هذا الرأي قائلا :

" والجملة ليس " دلامص " مع " دليص " ك " سِبطر " مع " سَبِط " ؛ لأن الذي قاد إلى ادعاء أن " سبطا " و " سبطرا " أصلان مختلفان أن الراء لاتحفظ زائدة في موضع .

وأما " الميم " فقد جاءت زائدة ، طرفا غير أول ، فيما ذكرنا ، وحشوا في " تمسكن " وأخواته ، ولا فيما لا يُحْصَى كثرة .

فإذا دل اشتقاق على زيادتها ، فينبغي أن تجعل زائدة ، إذ باب " سبط وسبطر " قليل جدا ، لا ينبغي أن يرتكب ، إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة .. ".

ب - يرى " الخليل " وغيره أن الميم زائدة .

يقول أبو عثمان المازني في المنصف ١/١٥١ ، ١٥٢ : " وزعم الخليل أن " دُلامِصا " الميم فيه زائدة ، وهو : " فعامل " . والدليل على ذلك قولهم : " دِلاصٌ ، وَدَلِيصٌ " في معنى " دُلامِص ".

....

وعند " المازنى " هى أصلية ، والوزن : "فُعالِل "(١).

وقال " ابن جنى " : مذهب " الخليل " فى هذا أوضح ، وأوجه من مذهب " أبى عثمان "، وذلك أنه لما رأى " دُلامِصًا " بمعنى : " دَلِيص " ، ووجد الميم قد زيدت غير أول [فى عدة من الصور](٢) ذهب إلى زيادة [الميم فى " دُلامِص "](٣)..

والذى ذهب إليه " المازنى " أغمض :

وذلك أنه لما لم ير الميم قد كثرت زيادتها حشوا ، ووجد فى كلامهم ألفاظا ثلاثية بمعنى ألفاظ رباعية ، وليس بين هذه وهذه ، الإزيادة الحرف الذى كمل أربعة ، حمل " دُلامِصًا " عليه ، هربا من القضاء بزيادة الميم غير أول(٤).

الثانية : " قُمَارِص " ، بضم القاف ، وكسر الراء ، وهو : اللبن الذى استدقت حموضته .

تقول : لبن قُمارِص ، بمعنى : قَارِص ، أى : قرص اللسان بحموضته (٥).

ووزنه : " فُعَاعِل ".

الثالثة : " هِرْمَاس " ، بكسر الهاء.

الشاهد فيه : أن الميم زائدة ؛ لأنه من " الهرس " ، وهو : الدق ، ووزنه [" فِعْمَال "](٦).

تقول : أَسَدٌ هِرْمَاسٌ ، أى : يهرس الفرائس(٧).

= ثم يقول المازنى : " ولو قال قائل : إن " دُلامِصًا " من الأربعة ، معناه " دَلِيص " ، وليس بمشتق من الثلاثة . قال قولا قويا .. ".

وابن جنى فى المنصف ١/١٥٢ يرجح مذهب الخليل ومن تبعه ، ويراه أقيس وأجرى على الأصول .

١) المنصف ١/١٥١ ، ١٥٢ وعبارة المازنى : "وزعم الخليل أن (دُلامِصًا) الميم زائدة ، وهو (فُعَامِل) ، والدليل على ذلك قولهم : (دِلاَصٌ ، وَدَلِيصٌ) فى معنى (دُلامِص).

ولو قال قائل : إن (دلامصا) من الأربعة ، معناه : (دَلِيص) ، وليس مشتقا من الثلاثة ، قال قولا قويا ، كما أن (لآلا) منسوب إلى اللؤلؤ ، وليس منه ، وكما أن (سِبَطْرا) معناه : السَّبْط ، وليس منه ..".

وكلام المازنى ـ هنا ـ غير واضح كما قال ابن جنى .

٢) فى المنصف ١/١٥٢ [فى " زُرْقُم " ، وَ " سُتْهُم " وبابهما].

٣) مابين الحاصرتين سقط من المخطوطة ، ولا يتم المعنى بدونه .

٤) نقل الشارح كلام ابن جنى فى المنصف ١/١٥٢ مع قليل من التصرف فى العبارة .

٥) الصحاح (قرص) ٣/١٠٥٠ واللسان (قرص) ٥ / ٣٥٨٧ .

٦) زيادة يستقيم بها الكلام .

٧) الصحاح (هرمس) ٣ / ٩٩٠ .
وفى المنصف ١/١٥٢ : " قال الأصمعى : إنهم قالوا للأسد : هرماس ؛ لأنه من الهرس..".

. . . .

الرابعة : " زُرْقُم " ، بالزاى المعجمة ، والراء المهملة ، والقاف .

قال " المازنى " : " وزادوا الميم غير أول فى " زُرْقُم " ... ولولا الاشتقاق لنا من الأصل ، ولكن بالاشتقاق كان زائدا "(١).

لأن " زُرْقُم " بمعنى " الأزرق "(٢) ، ووزنه " فُعْلُم ".

فهذه الصور الأربعة ، الميم فيها زائدة ؛ لسقوطها بالاشتقاق ، كما بيناه لك .

قوله : (وإذا وقعت أولا خامسة ، فهى أصل ..) ؛ لأنه لم تثبت زيادتها فى مثل هذا ، لدلالة الاستقراء عليه ، فوجب الحكم عليها بالأصالة ، وجعل الكلمة قياسية .

قال " أبو محمد " : إنما وجب أن يكون أصلا ؛ لأن الزيادة الواحدة قبل الفاء ، لاتكون إلا فى نحو " مُدَحْرَج "(٣).

و " مَرْزَنْجُوش " وهو : بضم الميم ، وإسكان الراء المهملة ، وفتح الزاى المعجمة ، وهو : من أصناف الرياحين(٤).

قال فى " دستور اللغة "(٥) الميم مضموم .

قوله : (.. ولاتزاد فى الفعل ، وكذلك استدل على أصالة ميم " معد " بـ : " تمعددوا ") .

اعلم أنه لما ادعى أن الميم لاتزاد فى الفعل ، احتج على ذلك بأنهم قضوا بأصالة الميم فى " معد " ، ولا دليل لهم سوى أنها وقعت فاء الفعل فى " تمعددوا " ، وامتنع تقدير زيادتها ؛ لأن الفعل لايتصور فيه وقوع الميم الزائدة على الوجه الذى قررناه فيما تقدم .

---

١) المنصف ١ / ١٥٠ .

٢) الزُّرْقُم : الشديد الزرق . اللسان (زرق) ٣ / ١٨٢٧ والصحاح (زرق) ٤ / ١٤٨٩ .

٣) التخمير ٢ ورقة ٢٢٥ وعبارته : " الميم فى " مَرْزَجُوش " خامسة ؛ لأنها وقعت مع الأربعة أصول ، والدليل على كونها أصلا أن الزيادة الواحدة قبل الفاء لاتكون إلا فى نحو " مدحرج " ؛ ولأنهم قالوا فى معناه : " مَرْزَنْجُوش " وهو كـ : " قَرْطَبُوس ، عَضْرَفُوط " .. " .
وينظر : ابن يعيش ٩ / ١٥٤ والممتع ١ / ٢٤٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٨٣ وشرح الشافية للرضى ٢ / ٣٧٤ .

٤) ينظر : الصحاح (مردقش) ٣ / ١٠١٩ واللسان (مرزجش) ٤١٧٩ ، ولم أجده فيهما بالضم .

٥) كتاب فى اللغة لـ : بديع الزمان أبى عبد الله الحسين بن ابراهيم النَّطنزى ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٣٢٦ لغة ، ولم أعثر فيه على هذه الكلمة ، ويبدو أنها فى أوراق ضاعت من الكتاب .

....

وقوله : (ونحو : "تَمَسْكَنَ ، وَتَمَنْدَلَ ، وتَمَدْرَعَ " ، لا اعتداد به).

اعلم أنه أورد هذه الأمثلة الثلاثة على سبيل النقض :

بيان ذلك : أنه لما قال : إن الميم لاتزاد في الفعل ، قيل له : ينتقض ذلك بهذه الصور الثلاث، فإن الميم فيها زائدة ، بالأصل : " تَمَسْكَنَ ، وتَمَنْدَلَ ، وتَمَدْرَعَ " .

وأجاب بأن إلحاق الميم في هذه الصور ، شاذ على خلاف القياس ، فلا اعتداد به .

قال " عبد القاهر " : " (تَمَفْعَلَ) ليس بأصل يحمل عليه ، وإنما جاء من ذلك : " تَمَسْكَنَ ، وتَمَنْدَلَ (١) ، وتَمَدْرَعَ ، (٢) ، وليس بالفصيح ، وإنما الكلام : " تَسَكَّنَ ، وتَدَرَّعَ ، وتَنَدَّلَ " .. " (٣)

ــــــــــ

١) الصحاح (ندل) ٥/١٨٢٨ : " .. تَنَدَّلْتُ بالمنديل ، وتَمَنْدَلْتُ . وأنكر " الكسائي " : " تمندلت " .. " .

٢) السابق (درع) ٣/١٢٠٧ : " .. وربما قالوا : تَمَدْرَعَ : إذا لبس المدرعة ، وهي لغة ضعيفة .. " .

٣) المقتصد ١ ورقة ٨٥ (مخطوط).

[مواضع زيادة النون]

(فصل) " والنون اذا وقعت آخرا بعد ألف ، فهى زائدة ، إلا إذا قام دليل على أصالتها ، فى نحو: " فينان ، وحسان ، وحمارقبان " فيمن صرف .

وكذلك الواقعة فى أول المضارع ، والمطاوع ، نحو: " تفعل ، وانفعل " ، والثالثة الساكنة فى نحو: " شرنبث ، وعصنصر ، وعرند " .

وهى فيما عدا ذلك أصل ، إلا فى نحو: " عنسل ، وعفرنى ، وبلهنيه ، وخنفقيق " ونحو ذلك " .

الضرب السادس : فى حكم " النون "

وهى تزاد فى أربعة مواضع : متطرفة بعد ألف ، وأول الفعل المضارع ، واللازم ، وثالثة ساكنة ، كما سنبينه :

أولها: النون فى نحو: " عثمان ، وسكران " ، ولاتكون إلا زائدة ؛ لأن الاستقراء بالاشتقاق ، وغيره من معرفات الزيادة دل على أنها زائدة ، وحيث لادليل على [أصالتها](١) فهى محمولة على الأكثر وملحقة به .

قال " عبد القاهر " : " ليس فى أصولهم نحو: " سَعْدَان ، ومَرْوَان " " فَعْلَال " ؛ لتكون النون فى هذا النحو أصلا ، إلا أن يمنع مانع "(٢).

والمذكور من صور ما اقترن بالمانع ثلاث :

الأولى: " فَيْنَان " ، بالفاء ، والياء بنقطتين من تحت ، ونون قبل الألف ، وأخرى بعدها .

تقول : رجل فينان ، مشتق من " الفنن " ، فتكون الياء زائدة (٣).

واذا ثبت زيادة الياء ، كانت النون أصلية ؛ لوقوعها فى موضع لام الكلمة .

قال " أبو على " : " وزنه " فَيْعَالٌ " من " الفنن " ، ولولا ذلك لجعل وزنه " فَعْلَانًا "(٤) " .

---

١) فى المخطوطة [زيادتها] وهو تحريف ؛ لأنه لايستقيم مع الكلام .
٢) المقتصد ١ ورقة ٨٣ (مخطوط) .
٣) وَرَجُلٌ فَيْنَانُ الشَّعْرِ ، أى : حسن الشعر طويله ، وهو (فَعْلَان) ، الصحاح (فين) ٦/٢١٧٩ .
٤) ينظر: المقتصد فى شرح الإيضاح ١ ورقة ٩٣ (مخطوط) .
وماقاله الجوهرى من أن وزن الكلمة (فَعْلَان) يخالف ماقاله أبو على من أن وزن الكلمة (فَيْعَال) فالجوهرى يعتبر الياء أصلية ، بينما يعتبرها أبو على زائدة .
والراجح مذهب القائلين بزيادة الياء ، وأصالة النون .
يقول الرضى فى شرح الشافية ٢ / ٣٣٩ : " .. وفيه غالبان فى الزيادة غير الألف ، فإنه لاكلام مع إمكان ثلاثة أصول غيره فى زيادته :
====

....

ولا خلاف بينهم فى أن النون لام الكلمة ، وفى أنه منصرف .

الثانية : " حَسَّان " بفتح الحاء ، وتشديد السين المهملة ، وقد اختلف فى نونه : فمنهم من جعلها أصلية وصرفه .

ومنهم من جعلها زائدة ، ومنع صرفه .

قال " الجوهرى " : " حَسَّانُ " : اسم رجل ، إن جعلته " فَعَّالاً " من الحسن أجريته ، [والنون حينئذ تكون أصلية (١)] ، وإن جعلته " فَعْلان " من " الحس .. لم تجره "(٢).

الثالثة : " حمار قبان " ، قال " الجوهرى " : هو : دُوَيبة "(٣).

وقال فى " الشامل " : هى : دُوَيبة كثيرة الأرجل ، وهو : " فَعْلان " من " القب " ؛ لأن العرب لا تصرفه ، وهو معرفة عندهم ، ولو كان " فَعَّالاً " لصرفته .

وإذا كانت النون أصلية ، انصرف(٤).

قوله : (فيمن صرف) يتعلق بالمثالين الأخيرين ، دون الأول ، فإنه مصروف بالاتفاق ، كما بيناه لك .

وثانيها : النون المزيدة أول المضارع فى قولك نحو : " نفعل ، ونكرم ، ونقتتل " النون فى هذا

= أحدهما : النون ، إما لأنه تضعيف مع ثلاثة أصول ، وإما لكون الألف والنون فى الآخر مع ثلاثة أصول .

والثانى : الياء مع ثلاثة أصول ، والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ؛ لأن الفنن الغصن ، والشعر كالغصن ، فقد رجحت بالاشتقاق زيادة الياء .

وقال الجوهرى : هو (فَعْلان) من الفَيْن ، وهو مدفوع بما ذكرناه .." .

وينظر : ابن يعيش ٩/ ١٥٥ والتبصرة ٢/ ٧٩٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٨٤ .

١) ما بين الحاصرتين من كلام الشارح .

٢) الصحاح (حسن) ٥/ ٢١٠٠ .

٣) السابق (قبن) ٦ / ٢١٧٩ .

٤) اللسان (قبن) ٥ / ٣٥٢٣ : " .. قال " ابن برى " : هو " فَعْلان " ، وليس بـ " فَعَّال " .

قال : والدليل على أنه " فَعْلان " امتناعه من الصرف بدليل قول الراجز :

حِمارَ قَبَّانٍ يسُوقُ أرْنَبا

ولو كان " فَعَّالاً " لانصرف " .

وينظر : الصحاح (قبن) ٦ / ٢١٧٩ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٣٩ وابن يعيش ٩/ ١٥٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٨٥ .

. . . .

ونحوه زائدة بدليل قولك في الماضي : " فعل ، وأكرم ، وقتل " .

وثالثها : النون المزيدة أول الفعل اللازم ، نحو : " انقطع ، وانطلق " ، ودليل زيادتها قولك في الثلاثي المجرد : " قطع ، وطلق " .

فلما سقطت في المصدر ، امتنع القضاء بكونها أصلا .

ورابعها : النون الساكنة ، إذا وقعت ثالثة ، نحو : " شرنبث " ، بالشين المعجمة ، والراء المهملة مفتوحين ، والنون ساكنة ، ثم الباء بنقطة ، والثاء بثلاث نقط .

" و " الشَّرَنْبَثُ " : الغليظ الكفين والرجلين ، وربما وصف به الأسد ، وكذلك : " الشُّرابِث " بضم الشين (١).

وقال " سيبويه " : النون والألف يتماوران الاسم في معنى ، نحو : " شرنبث ، وشرابث " ، [و جرنفش ، وجرافش (٢)] .

قال " ابن جني " : " .. إنما قضوا بزيادة هذه النون ؛ لأنها وقعت موقعا تكثر فيه الألف ، والياء ، والواو ، والزوائد ، نحو : ألف الجمع في " مَفَاعِل " / وياء التصغير " مُفَيْعِل " (٣) .. ٣٦٩/أ وفي مزيد الرباعي في نحو : " فَدَوْكَس " (٤).

فلما وقعت موقعا ، تكثر فيه حروف اللين الزائدة ، والنون في الأصل من حروف الزيادة ، قضي بزيادتها ، مع كثرة ما يضح من أمرها بالاشتقاق أنها زائدة .. وكذلك " عَصَنْصَر " ، بالعين ، والصاد ، والراء المهملات .. " (٥).

والكلام فيه على نحو ما قبله .

---

١) الصحاح (شربث) ١/ ٢٨٥ .

٢) ما بين الحاصرتين في الكتاب ٤/ ٣١٣ [وجرنفس ، وجرافس] وكلاهما صحيح ، ويبدو أن الشارح اعتمد على نسخة غير التي اعتمد عليها محقق الكتاب . وعند ابن يعش ٩/ ١٥٥ كما أثبت الشارح [جرنفش ، وجرافش] .
وينظر : اللسان (شربث) ٤/ ٢٢٢٥ ، والصحاح (شربث) ١/ ٢٨٥ والممتع ١/ ٢٦٣ .

٣) في المخطوطة [مفعيل] وهو تحريف ؛ لمخالفته قواعد التصغير .

٤) الفدوكس : الأسد ، مثل الدوكس . وفدوكس ـ أيضا ـ رهط الأخطل الشاعر ، وهم من بني جشم بن بكر . الصحاح (فدكس) ٣ / ٩٥٧ .

٥) المنصف ١/ ١٣٧ ونقل الشارح عبارة ابن جني مع تصرف فيها يسير .
وينظر : ابن يعيش ٩/ ١٥٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٨٥ والتبصرة ٢ / ٧٩٤ ، وما بعده والممتع ١/ ٢٥٧ وما بعده وشرح الشافية ٢/ ٣٧٦ .

....

قال " أبو سعيد " : " هو : اسم جبل "(١).

وقيل: إنه موضع ، وهو : ثلاثي الأصل ؛ لأن النون ، واحدى الصاد ين مزيدة (٢).

وقال " أبو محمد " : هو نبت(٣).

وقولهم : " عَرَنْدٌ "(٤) بإهمال حروفه سوى النون ، وضم العين ، والراء جميعا ، وإسكان النون ، وقد سبق تفسيره في مزيد الثلاثي(٥).

قوله : (وهي : فيما عدا ذلك أصل ..).

اعلم أن اسم الإشارة متعلق بما ذكرنا من المواضع الأربعة .

قال " أبو محمد " : " إنما كانت أصلا ؛ لقلة زيادتها غير أول "(٦).

والمذكور من صور الاستثناء أربع :

الأولى : " عَنْسَل "(٧) ، وقد تقدم تفسيره في مزيد الثلاثي(٨).

الثانية : " عَفَرْنَى " ، بفتح العين المهملة ، وفتح الفاء ـ أيضا ـ وسكون الراء المهملة ثم النون ، وبعدها ألف مقصورة .

قال " الجوهري " : " العفرنى : الأسد ، وهو : " فَعَلْنَى " سمي بذلك ؛ لشدته ، ولبوءة

---

١) شرح السيرافي ٦/٦٣ .

٢) اللسان (عصر) ٤/٢٦٧٩ .

٣) التخمير ٢ ورقة ٢٠٧ (مخطوط).

٤) العَرَنْدُ : الصُّلب ، وهو ملحق بـ (سفرجل).
وحكى سيبويه : وَتَرٌ عَرَنْدٌ ، أي : غليظ ، ونظيره من الكلام (تُوَنْج).
الصحاح (عرد) ٢/٥٠٨ .
ويقول سيبويه ٤/٣٢٢ : " ونون (عَرُنْد) زائدة ؛ لأنهم يقولون : (عُرُدّ) ؛ ولأنه ليس في بنات الأربعة على هذا المثال ".
وينظر : ابن يعيش ٩/١٥٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٨٥ وشرح الشافية ٢/٣٨٦ .

٥) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٤٧ (مخطوط).

٦) التخمير ٢ ورقة ٢٢٦ (مخطوط).

٧) العنسل : الناقة الشريعة ، والنون زائدة . الصحاح (عسل) ٥/١٧٦٥ .
وفي الكتاب ٤/٣٢٠ : " ومما جعلته زائدا بثبت (العنسل) ؛ لأنهم يريدون : العسول .. ".
وينظر : ابن يعيش ٩/١٥٥ والايضاح لابن الحاجب ٢/٣٨٥ وشرح الشافية ٢/٣٧٨ والتبصرة ٢/٧٦٥ والممتع ١/٢٦٨ .

٨) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٤٧ (مخطوط).

. . . .

عفرنى ، أى : شديدة ، والنون والألف للالحاق بـ : " سَفَرْجَل " . . "(١).

الثالثة : "بُلَهْنِيَة" بضم الباء بنقطة ، وفتح اللام ، وإسكان الهاء ، وكسر النون ، مـــن " البله ".

قال " الجوهرى " : " تقول : هو فى بُلَهْنِيَةٍ من العيش ، أى : فى سَعَة ، صارت الألف يـــاء ، لانكسار ماقبلها ، والنون زائدة عند " سيبويه "(٢). . ".

لقولهم : " عيش أبله " ، أى : قليل الهموم.

الرابعة : "خَنْفَقِيق" ، بالخاء المعجمة ، والنون ، والفاء ، ثم قافين بينهما الياء.

قال " الجوهرى " : " . . هو : الداهية ، وقيل : هو ـ أيضا ـ الخفيفة من النساء الجريئة "(٣)

وقال فى " شامل اللغة " : هو : الناقص الخَلْق(٤).

قال " سيبويه " : النون زائدة ، وجعلها من الثلاثى ، وهو : " خفق "(٥).

---

١) الصحاح (عفر) ٢/٧٥٣.
وفى الكتاب ٤/٣٢٠ : " ومما جعلته زائدا بثبت . . نون (عَفَرْنَى) ؛ لأنها من العَفْر (الجذب وضرب الشئ بالأرض) ، يقال للأسد : عَفَرْنَى ".
وينظر : ابن يعيش ٩/١٥٥ ، ١٥٦ والإيضاح ٢/٢٨٥ واللسان (عفر) ٤ / ٣٠١٠ وشرح الشافية ٢/٣٤٢.

٢) الصحاح (بله) ٦ / ٢٢٢٧.
ويقول سيبويه ٤ / ٣٢٠ : " ومما جعلته زائدا بثبت . . نون (بلهنيه) ؛ لأن الحرف من الثلاثة ، كما تقول : (عيش أبله . . ".
وينظر : ابن يعيش ٩ / ١٥٦ والايضاح ٢/٢٨٥ وشرح الشافية ٢/٣٤٠.

٣) الصحاح (خفق) ٤ / ١٤٧٠.

٤) ينظر : اللسان (خفق) ٢ / ١٢١٤.

٥) الكتاب ٤ / ٣٢٠ : " . . ومما جعلته زائدا بثبت . . نون (خَنْفَقِيق) ؛ لأن الخنفقيق : الخفيفة من النساء الجريئة.
وإنما جعلتها من (خفق يخفق) كما تخفق الريح ، يقال : داهية خنفقيق ، فإما أن تكون من : (خفق إليهم) أى : أسرع إليهم ، وإما أن تكون من (الخفق) أى : يعلوهم ويهلكهم . . ".
وينظر : ابن يعيش ١٥٦/٩ والإيضاح ٢/٢٨٥ وشرح الشافية ٢ / ٣٤٣ والممتع ١ / ٢٦٨.

[مواضع زيادة التـاء]

(فصل) " و " التاء " اطردت زيادتها أولا في : " تَفْعِيل ، وتِفْعَال ، وتَفعّل ، وتَفاعُل ، وفعليهما ، وآخرا في التأنيث والجمع ، وفي نحو : " رغبوت ، وجبروت ، وعنكبوت " ، ثم هي أصل ، إلا في نحو : " ترتب ، وتولج ، وسنبته ... " .

الضرب السابع : في حكم التاء الزائدة

ومواضعها عشرة : ستة منها في أول الكلمة ، وأربعة في آخرها .

أولها : " التَّفْعِيل " ، مصدر " فَعَّلَ " مضاعف العين ، نحو : " قَطَّعَ ، يُقَطِّعُ ، تَقْطِيعًا " (١).

الشاهد فيه : أن الياء في المصدر زائدة ، بدليل سقوطها في الفعل .

وثانيها : " التِّفْعَال " ، بمعنى الفعل ـ كما ذكرناه في مباحث المصدر ـ في قولهم : " التِّهْذَار ، والتِّلْعَاب ، والتِّقْتَال " (٢).

الشاهد فيه : أن التاء زائدة ، جاءت لمعنى المبالغة والتكثير ؛ لأنها بمعنى : " الهذر ، واللعب ، والقتل " .

وثالثها : " التَّفَعُّل " (٣) ، مصدر " تَفَعَّلَ " ، نحو قولهم : " تَكَرَّمَ ، يَتَكَرَّمُ ، تَكَرُّمًا " .

الشاهد فيه : أن التاء مزيدة ، بدليل سقوطها في : " كرم ، يكرم " .

ورابعها : " التَّفَاعُل " ، مصدر " تَفَاعَلَ " ، تقول : " تَضَارَبَ ، يَتَضَارَبُ ، تَضَارُبًا " .

الشاهد فيه : أن التاء مزيدة في المصدر ؛ لأنه من " الضرب " .

وخامسها : " زيادتها في الفعل " في نحو : " تَفَعَّلَ ، يَتَفَعَّلُ " ، نحو : " تَكَلَّمَ ، وتكرم " ؛ لسقوطها في : " كلم ، وكرم " .

---

١) أحيانا يجئ مصدر هذا الفعل على (تَفْعِلَة ، أو فِعَّال) يقول ابن يعيش ٩ / ١٥٦ : " .. فأما (التفعيل) فهو مصدر (فَعَّل) ، قال الله تعالى : " وَكَلَّمَ اللَّـهُ مُوسَى تَكْلِيمًا " .
وقال الشاعر :

وما بال تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَاقِعِ

وربما جاء على (تَفْعِلَة) قالوا : (قدمته تقدمة ، وكرمته تكرمة) ، وعلى (فِعَّال) ، نحو : (كلمته كلاما) ، وفي التنزيل : " وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا " ... " .

٢) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٣٠ (مخطوط) .

٣) في المخطوطة [التفعيل] وهو تحريف ؛ لأن مصدر (تَفَعَّل) : تفعُّل ، وليس (تَفْعِيلًا) .

....

وسادسها : " زيادتها في الفعل " في نحو : "تفاعل ، يتفاعل " ، نحو : "تضارب ، يتضارب ، وتواضع ، يتواضع " ؛ لسقوطها في : " الضرب ، والوضع " فالتاء في هذه المواضع الستة واقعة أول الكلمة .

قوله : (.. وفعليهما [١] ..) .

اعلم أن الضمير المثنى يرجع الى فعلى المثال : الثالث والرابع ؛ لأن التاء تدخل في فعل كل واحد منهما ، كما ذكرناه لك .

ولا تدخل التاء المزيدة أولا في فعل المثال الأول والثاني ، وقد عرفت ذلك [٢] .

وأما المواضع الأربعة التي تزاد فيها التاء آخر الكلمة :

فالأول منها : تاء التأنيث في نحو : " قائمة ، وقامت " ، فإن التاء في الأولى دخلت على الاسم ، وفي الثانية على الفعل ، وهي : علامة التأنيث ، وليست من نفس الكلمة .

الثاني : التاء التي تكون في جمع المؤنث السالم ، نحو : " مسلمات ، وقانتات " .

الثالث : التاء المتطرفة التي على زنة " فعلوت " في نحو : " رغبوت ، وجبروت " .

قال " العبدي " : الرغبوت من الرغبة ، والجبروت من : التجبر [٣] .

---

١) يقول ابن الحاجب في الايضاح ٢ / ٣٨٦ : " وفعليهما ، أراد به : فعلي : (تفعّل ، وتفاعل) ؛ لأن فعلي (تفعيل ، وتفعال) ليس في أوله تاء ، كقولك : (كرّم تكريما ، وسار تسيارا) ، فعلا (تفعّل ، وتفاعل) هما اللذان في أولهما التاء ، كقولك : (تكلم ، وتضارب) وكذلك (تفعلل وفعلله) ك : (تدحرج ، وتدحرج) ولكنه تركه للعلم به ، فاستغنى عنه ب : (تفعل) .. " .
وينظر : ابن يعيش ٩ / ١٥٧ .

٢) تحدث الشارح المحقق عن زيادة التاء زيادة مطردة ، وأهمل الحديث عن زيادتها غير مطردة ، لكن ابن يعيش ٩ / ١٥٦ ، ١٥٧ ذكر النوعين حيث يقول : " .. وهي في ذلك على ضربين : مطردة ، وغير مطردة .
فالأول : نحو : (تفعيل ، وتفعال ، وتفعّل ، وتفاعل) ..
وأما زيادتها غير مطردة : فنحو : (تجفاف) فهو : (تفعال) من جف الشيء إذا يبس وصلب ، و (تمثال) من المثل ، و (تبيان) من البيان ، و (تلقاء) من اللقاء ، و (تضراب) من الضراب .
ولولا الاشتقاق لكانت أصلا في ذلك كله ؛ لأنها بإزاء قاف (قرطاس) وسين (سرحان) .. " .
وينظر : الكتاب ٤ / ٣١٧ ، ٣١٨ والإيضاح ٢ / ٣٨٦ والتبصرة ٢ / ٧٩٧ ، ٧٩٨ وشرح الشافية ٢ / ٣٧٦ والممتع لابن عصفور ١ / ٢٧٢ .

٣) اللسان (رغب) ٣ / ١٦٧٩ (جبر) ١ / ٥٣٥ والمنصف ١ / ١٢٩ ، ٢٦ / ٢٢ .

الرابع : التاء المتأخرة فيما كان [على زنة (١)] "فعللوت"، نحو : "عنكبوت".
قال "ابن جني" : "الذي يدل على زيادة التاء قولهم في معناه : "العنكب، والعنكباء، والعناكب"(٢).
قال "الجوهري" : "العنكبوت : الناسجة، والغالب عليها التأنيث"(٣).
وحينئذ تكون من الضرب الأول.
قوله : (.. ثم هي أصل ..) يريد : فيما عدا ما ذكره من المواضع العشرة؛ لأنه كثرت أصالتها فيما عدا هذه المواضع بدلالة الاشتقاق، فحكم عليها بالأصالة مطلقا.
قوله : (.. إلا في نحو : "ترتب" ..). اعلم أنه ذكر من صور الاستثناء ثلاثا :
الأولى : "تُرتُب"، وهو : الثابت(٤)، وفيها ثلاث لغات.
اللغة الأولى : نقلها "أبو سعيد" : "تُرْتُب" بفتح التاء الأولى، وسكون الراء، وضم التاء الثانية، مثل : "تنضب". قال : ".. ودليل زيادتها وجهان :
أحدهما : أنه مأخوذ من "الراتب".
والثاني : أنه على زنة "فعلل" .."(٥).
وليس في كلامهم مثل : "فعلل" كـ : "جعفر" بضم التاء.
اللغة الثانية : نقلها "الجوهري" : "تُرتَب" على "تُفعَل"، بضم التاء الأولى،

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام.
٢) المنصف ١/ ١٣٩، ٢/ ٢٢.
٣) الصحاح (عكب) ١/ ١٨٨.
وفي الكتاب ٤/ ٣١٦ : "والعنكبوت .. لأنهم قالوا : عناكب، وقالوا : العنكباء، فاشتقوا منه ما ذهبت فيه التاء.
ولو كانت التاء من نفس الحرف لم تحذفها .."
ويقول ابن يعيش ٩/ ١٥٧، ١٥٨ : "ليس في قولهم : (عناكب) دليل على زيادتها؛ لأن الحرف الخامس يحذف في التكسير، نحو قولهم في (عضرفوط) عضارف، والتاء غير زائدة.
فالجواب أن العرب لا تكاد تُكسِّر الاسم الذي على خمسة أحرف أصول إلا مستكرهين، فلما قالوا : (عناكب) من غير استكراه، دل أن التاء زائدة".
وينظر : سر الصناعة ١/ ١٧٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٨٧ والممتع ١/ ٢٧٧.
٤) رَتَبَ الشيءُ يَرْتُبُ رُتُوبًا، أي : ثبت، وأمر رَاتِبٌ، أي : دائم ثابت. الصحاح (رتب) ١/ ١٣٣. وينظر : المنصف ٣/ ١٧.
٥) شرح السيرافي ٥/ ٥٤٣.

وفتح العين ". مثل: "جُخْدُب"(١)، واختارها "ابن جنى"(٢).

اللغة الثالثة: "تُرْتُب" بضم التاء الأولى والثانية جميعا، مثل: "بُرْثُن".

قال "أبو محمد": وجدت في حاشية نسختى من المفصل "تُرْتُب" ورأيته في "المسائل المشكلة" لأبى على الفارسى مضم التاء على وزن "بُرْثُن"، وقرأته على مصنفه: "تُرْتَب" بفتح التاء الأولى، وضم التاء الثانية، قال: وهذا من فوائد "العمرانى"(٣).. / ٣٦٩/ب

الثانية: "تَوْلَج"، قال "ابن جنى": "هو: الكِناس — بكسر الكاف — يستظل به الوحش في شدة الحر"(٤).

ويكتن فيه، ويستتر، ويكون في الشجرة، والتاء زائدة؛ لأنه من "الولوج" وهو: الدخول(٥).

---

١) الجُخْدُب: ضرب من الجنادب، وهو الأخضر الطويل الرجلين، والجُخادِب مثله، ويقال له أيضا: أبو جُخادِب، وهو اسم له معرفة، كما يقال للأسد: أبو الحارث. تقول: هذا أبو جُخادِب قد جاء.
والجُخْدُب أيضا والجُخادِب: الجمل الضخم. الصحاح (جخدب) ١ / ٩٧.

٢) الصحاح (رتب) ١/١٣٣ وعبارته: ".. وأمر ترتب، على تفعل بضم التاء، وفتح العين، أى: ثابت ..".
وينظر: المنصف ١/١٠٤، ٣ / ١٧.

٣) التخمير ٢ ورقة ٢٢٧ (مخطوط) وزاد فيه: "والتاء فيه زائدة؛ لأنه بمعنى الراتب".

٤) المنصف ٣ / ٣٨.
ويقول ابن منظور في اللسان (دلج) ٢ / ١٤٠٧ (ولج) ٦ / ٤٩١٣.
"والدَّوْلَج والتَّوْلَج: الكِناس الذى يتخذه الوحش في أصول الشجر، الأصل: (وَوْلَج) فقلبت الواو تاء، ثم قلبت دالا.
قال ابن سيده: الدال فيها بدل من التاء عند سيبويه، والتاء بدل من الواو عنده أيضا ..".
وينظر: الكتاب ٤ / ٣١٦ وابن يعيش ٩/١٥٨ والإيضاح ٢ / ٣٨٦.

٥) نحا الشارح نحو المصنف في جعل تاء (تولج) زائدة، وهذا هو مذهب البغداديين.
لكن يرى بعض العلماء، منهم ابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور أن التاء — هنا — أصلية؛ لأنها مبدلة من الواو.
يقول ابن عصفور في الممتع ١/ ٣٨٢، ٣٨٤: "وكذلك (تولج): (فَوْعَل) من الولوج، أصله: (وَوْلَج)، وهو عند البغداديين (تفعل)، والتاء زائدة.
وحملها على (فوعل) أولى؛ لقلة (تفعل) في الكلام وكثرة (فوعل) ..".
وأرجح قول من قال بأصالة التاء؛ لأنها بدل من الواو، والواو حرف أصلى.
وينظر: ابن يعيش ٩/١٥٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٨٧.

....

الثالثة : "سَنْبَتَةٌ" بالسين المهملة مفتوحة ، والنون الساكنة ، والباء بنقطة ، ثم بعدها التاء بنقطتين ، ثم هاء التأنيث ، وهى : قطعة من الدهر .
قال "الجوهرى" تقول: مَضَى سَنْبٌ من الدهر ـ بغير تاء ـ وسَنْبَةٌ ـ بتاء التأنيث ، أى : برهة ، وسَنْبَتَةٌ ـ أيضا ـ بزيادة التاء والحاقها رابعة .
وهذه التاء تثبت فى التصغير ، تقول : سُنَيْبِتَةٌ ؛ لقولهم فى الجمع : "سَنَابِت" (١) ".

ـــــ

١) الصحاح (سنب) ١/١٥٠
ويقول سيبويه ٤ / ٣١٦ : " .. وكذلك : "السَّنْبَتَةُ من الدهر" ؛ لأنه يقـــال : "سَنْبَةٌ من الدهر" .
وينظر : سر الصناعة ١/١٧٥ وابن يعيش ٩ /١٥٨ والإيضاح ٢ /٣٨٧ واللســـان (سنب) ٣ / ٢١١٠ .
ومما تجدر ملاحظته أن الشارح تحدث عن زيادة التاء فى أول الكلمة وآخرها ، ولـم يشر إلى مجيئها فى حشو الكلمة .
والواقع أن التاء لاتزاد فى حشو الكلمة ؛ لأنها خلف من الواو فى الموضع الـــذى لاتصلح الواو فيه ، فزيدت التاء أولا ؛ لأن الواو يقبح الصوت بها فى أول الكلمة ، وزيدت التاء آخرا ؛ لأن الواو لاتصلح آخرا فى أكثر الكلام .
وينظر : التبصرة ٢/٧٩٨ .

[مواضع زيادة الهاء]

(فصل) " والهاء زيدت زيادة مطردة في الوقف ؛ لبيان الحركة ، أو حرف المد ، في نحو : " كِتَابِيَهْ ، وثَمَّهْ ، ووا زَيْداهْ ، وواغلامَهُوهْ ، ووا انْقِطَاعَ ظَهْرِهِيهْ ، وغير مطردة في جمع " أم " ، وقد جاء بغير " هاء " ، وقد جمع اللغتين من قال :

إذا الأُمَّهاتُ قَبُحْنَ الوجُوهَ ∴ فرجْتَ الظَّلامَ بِأُمَّاتِكَا

وقيل : قد غلبت الأمهات في الأناسي ، والأمات في البهائم ، وقد زادها في الواحد من قال :

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ والْيَاسُ أَبِي

وفي كتاب " العين " : " تأمهت " ، وهو : مسترزل .

وزيدت في : " أهراق ، إهراقة " ، وفي " هِرْكَوْلَه ، وهجرع ، وهلقامه " عند الأخفش ويجوز أن تكون مزيدة في قولهم : " قرن سلهب " ؛ لقولهم : " سلب " ... " .

الضرب الثامن : في حكم " الهاء " المزيدة (١)

وزيادتها وقعت في كلام العرب على صنفين :

قياسي : وهو المراد بالمطرد .

وسماعي : يقتصر فيه على المسموع ، ولا يقاس على غيره ، وهو المراد بغير المطرد .

الصنف الأول : في مباحث ما جاءت زيادته مطردة ، وذلك يكون بإلحاق هاء التأنيث الساكنة في الوقف ؛ لبيان أحد شيئين :

إما لبيان الحركة . وإما لبيان حرف المد ، وهي : الألف ، والواو الساكنة المضموم ما قبلها ، والياء الساكنة المكسور ما قبلها في نحو : " رساله ، ومحمد [illegible] " وقد سبق غير مرة .

تقول في زيادة هاء السكت ؛ لبيان الحركة البنائية : " كِتَابِيَهْ ، وحِسَابِيَهْ ، وثَمَّهْ ، وفيمه " .

وقول المصنف : (لبيان الحركة)(٢) ، يريد : الحركة البنائية ، دون الإعرابية ، كما

---

١) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٣٨٧/٢ ، ٣٨٨ : " هاء الوقف حرف من حروف المعاني ، فلا ينبغي أن يعد من حروف الزيادة ، كما لا تعد الباء واللام زائدة في قولك : (بزيد ، ولزيد) ؛ وإنما عدت لكونها امتزجت مع الكلمة حتى صارت معها كالجزء ، فأشبهت تاء التأنيث ، فكما عدت تاء التأنيث عدت هذه ... " .
وينظر : الممتع ٢١٧/١ وشرح الشافية ٣٨٢/٢ .

٢) يقول ابن عصفور في الممتع ٢١٧/١ : " وأما الهاء فتزاد لبيان الحركة في نحو : (رِهْ ، وارْمِهْ) .
وزعم أبو العباس أنها لا تزاد في غير ذلك ، ولذلك لم يجعلها من الحروف الزوائد ... " .
وينظر : شرح الشافية ٣٨٢/٢ .

. . . .

ذكره في قسم الحروف(١).

وأما زيادتها لبيان حرف اللين، فالمذكور منه ثلاثة أمثلة :

أولها : " وازيداه ".

الشاهد فيه : أن هاء السكت، زيدت بعد ألف الندبة، مبالغة في إظهار ألف الندبة، توفيرا لمقصود التفجع، كما قررناه في مباحث الندبة (٢).

وثانيها : الزيادة؛ لبيان الواو الساكنة المضموم ماقبلها، كقولك في الندبة : " واغلامهوه ".

الشاهد فيه : أن الأصل : " واغلامه " بإضافة " غلام " إلى : الضمير الغائب .

والأصل في هذه الهاء، إنما هو البناء على الضم، بدليل أنك تراها مضمومة بعد الفتحة، والضمة، والسكون :

تقول في الفتحة : " إنه، وله "، وتقول في الضمة : " غلامه، ويسمعه "، وتقول في السكون : " عنه، ومنه " .

وانما جاءت مكسورة بعد أحد شيئين : إما الياء، وإما الكسرة، مثال الياء : " عليه، وفيه "، ومثال الكسرة : " به، وبداره ".

وانما كسرت هاء الضمير في هذين الموضعين؛ لتجانس ماقبلها من الياء والكسرة .

ويجوز ضمها في هذين الموضعين أيضا (٣).

وإذا قلت : " واغلامه " تولد من إشباع ضمة هاء الضمير واو ساكنة، وقبلها حرف مضموم .

وحروف المد لضعفها خفية، لاسيما في حال الوقف، فجوزوا إلحاق هاء الوقف بها، طلبا لإظهار حرف المد، وهو : الواو الساكنة، وقالوا : " واغلامهوه ".

وثالثها : زيادة الهاء في الوقف؛ لبيان الياء الساكنة المكسور ماقبلها، نحو قولك : " وا انقطاع ظهرهيه " بإثبات ياء ساكنة بين هاءين :

الأولى : اسم، وهي : هاء الضمير . والثانية : حرف، وهي : هاء السكت، كما تراه .

بيان ذلك : أن الانقطاع لما أضيف الى الظهر، انجرت الراء، فصار : " وانقطاع ظهره " بكسر ضمير الغائب، ثم أشبعت كسرة الضمير، فتولد من الإشباع ياء، فصار : " وانقطاع

---

١) ينظر : ص ٤٤٩ من التحقيق .

٢) عرائس المحصل، المجلد الأول ٣١٥/١ (رسالة).

٣) سبق أن تحدث الشارح في هذه المسألة في قسم الحروف عند تعرضه لهاء السكت ص ٤٤٩ من التحقيق .

. . . .

ظهر هي " ، ثم أرادوا إظهار حرف المد ، وهو : الياء الساكنة المكسور ماقبلها ، فألحقوا بها هاء السكت ، وقالوا : " وانقطاع ظهر هيه "(١).

الصنف الثاني : في زيادة الهاء زيادة غير مطردة ، على معنى أنها مقصورة على الصور المسموعة من العرب لاغير ، والمذكور من ذلك صورتان :

الأولى : زيادتها في " أمهات " .

بيان ذلك أن الأصل أن يقال : " أمات " جمع " أم " ، إلا أنهم راموا التفخيم في الجمع ، فزادوه " هاء " قبل الألف ، وقالوا : " أمهات " ، وأنشد مروان :

[١٢١] إِذَا الأُمَّهَاتُ قَبُحْنَ الوُجُوهَ ∴ فَرَجْتَ الظَّلَامَ بِأُمَّاتِكَا (٢)

الشاهد فيه : أنه جمع " الأم " على " أمهات " بزيادة الهاء على التفخيم ، وجمعها مرة ثانية على " أمات " بغير هاء ، ووزن " أمهات " : " فعلهات " ، ووزن " أمات " : " فعلات " .

والمعنى : أن الأمهات إذا قبحت وجوه أولادهن مما يحكى عنهن من الفجور والمساوئ ، فإن أمك وجداتك لصلاحهن ، وشهرة عفتهن ، يكشفهن الظلام بوضئ مسافرهن .

وزيادة الهاء هو الكثير الشائع .

وقد ذهب قوم إلى أن هذه الهاء إنما تزاد في جمع الأناس ، دون البهائم ؛ لأن التفخيم بهم أجدر(٣).

---

١) ينظر : الكتاب ٤/١٦٥ ، ١٦٦ والتبصرة ٢/٨٠٠ وابن يعيش ١٠/٢ وشرح الشافية ٢/٢٩٨ والمقرب لابن عصفور ٢/٢٣ .

٢) من المتقارب ، قاله : مروان بن الحكم (شرح شواهد الشافية / ٣٠٨) .
والبيت من شواهد : الصحاح (أمم) ١٨٦٣/٥ وابن يعيش ٣/١٠ واللسان (أمم) ١/١٣٦ والهمع ١/٢٣ وشرح شواهد الشافية للبغدادي /٣٠٨ والتصريح ٢/٣٦٢ والدرر ١/٦ .

٣) يقول ابن عصفور في الممتع ١/٢١٧ ، ٢١٨ : " أما (أُمَّهة) ففيها خلاف : فمنهم من جعل الهاء فيه زائدة ، ومنهم من جعلها أصلية .
فالذي يجعلها زائدة يستدل على ذلك بأنها في معنى (الأم) ، قال :
أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي
أي : أمي ، إلا أن الفرق بين (أمهة) و (أم) أن (أُمَّهة) إنما تقع في الغالب عن من يعقل .
وقد تستعمل فيما لا يعقل ، وذلك قليل جدا ، نحو قوله :
قَوَّالُ مَعْرُوفٍ ، وَفَعَّالُهُ ∴ عَقَّارُ مَثْنَى ، أُمَّهَاتِ الرِّبَاعِ

....

الثانية : زيادة الهاء في المفرد ، تقول : " هذه أمي " ، ثم إذا أردت زيادة الهاء قلت : " أمهتي " ، قال الشاعر :

[١٣٢] أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي (١)

خِنْدِف ـ بالخاء المعجمة ، والنون ، والدال المهملة ـ : امرأة إلياس بن مضر ، واسمها : ليلى ، فنسب ولد " إلياس " إليها ، وهي : أمهم ، وليست الهاء أصلية (٢).

قوله : (وفي كتاب العين " تأمهت " ..).

اعلم أن " الخليل " (٣) جعل الهاء في " أمهتي " أصلية ، واقعة موقع لام الفعل ، واحتج على ذلك بـ : " تأمهت " ، والوزن " تفعّلت " .

وأجاب عنه المصنف بقوله : (إنه مسترذل) ، ورذالته من وجهين :

الأول: أن تقدير زيادة الهاء ما نقله " ثعلب " (٤) وغيره من الثقات .

وتقدير أصالة الهاء منقول عن كتاب " العين " ، وقد وقع فيه من الإضطراب ، والغلط ما لا يكاد يحصى .

= و (أم) يقع في الغالب على ما لا يعقل ، وقد يقع على العاقل نحو قوله :

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ .. على بَابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ

ومما يدل ـ أيضا ـ على زيادة الهاء في (أمهة) قولهم : (أم بينة الأمومة) بغير هاء ، ولو كانت أصلية لتثبت في المصدر .

والذي يجعلها أصلية يستدل على ذلك بما حكاه صاحب العين ، من قولهم : (تأمهت أما) .. " .

وينظر : المقتضب ٣ / ١٦٩ والصحاح (أمم) ٥ / ١٨٦٣ وابن يعيش ١٠ / ٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٨٨ وشرح الشافية للرضي ٢ / ٣٨٣ .

١) رجز ، قاله : قصي بن كلاب جد النبي عليه السلام (الخزانة ٣ / ٣٠٦ وشرح شواهد الشافية / ٣٠٣) .

والبيت من شواهد : أمالي القالي ٢ / ٣٠١ والمحتسب ٢ / ٢٢٤ والصحاح (أمم) ٥ / ١٨٦٣ وابن يعيش ١٠ / ٤ والممتع ١ / ٢١٧ واللسان (أمم) ١ / ١٣٦ والهمع ١ / ٢٣ والخزانة ٣ / ٣٠٦ والتصريح ٢ / ٣٦٢ والدرر ١ / ٥ .

والشاعر ـ هنا ـ يفخر بأمه وأبيه .

٢) ينظر : شرح شواهد الشافية للبغدادي / ٣٠٤ .

٣) ينظر : ابن يعيش ١٠ / ٥ وشرح الشافية ٢ / ٣٨٤ وشرح شواهدها / ٣٠٢ والممتع ١ / ٢١٩ .

٤) ينظر : ابن يعيش ١٠ / ٥ .

....

الثانى : أن اعتقاد زيادة الهاء فى "أمهات" أولى من اعتقاد حذفها من : " أمات"؛ لأن ما زيد فى الكلام أضعاف ماحذف منه ، فالحمل على ما هو / أكثر أجدر . ٣٧٠/أ
وقال " الجوهرى " : أصل " الأم " : " أمهة " ،ولذلك تجمع على " أمهات "(1)..".
وماذكره يؤكد مانقله "الخليل" فى كتاب العين .
قال "عبد القاهر": " .. مانسب إلى " الخليل " من نحو قوله : " تأمهت " ، فليس بثبت ، وإن صح ، فالوجه أن يكون بناء وضع من ظاهر لفظ "أمهات" على منهاج " دعدع " فيمن قال: "داع ، داع ".
فأما أن يحكم لأجله بكون الهاء أصلا فى " أمهات" حتى يكون وزنه "فعّلات" من تركيب "أمه " فمردود ؛ لأجل أنا نراهم يقولون : " أم ،وأمات ، والأمومة " ،فيصرفون الكلمة على تركيب " أم " ، ومن المحال صرفها إلى تركيب مجهول لشئ شاذ ، لم يثبت عن الثقات .. "(2).
وانما كانت فى الجمع أكثر منه فى الواحد ؛ لما عرفته من [أن](3) الجمع محل الحذف ،والزيادة ،والإبدال ،والتغيير (4).
الثالثة : زيادتها فى قولهم : " أهراق ، إهراقة " ، وكان أصله : " أراق ،إراقة" ،وقد سبق أن منهم من يبدل الهمزة هاء ، ويقول : " هراق ،هراقة " ، وحينئذ لايكون من قبيل مانحن فيه (5).

---

1) الصحاح (أمم) ١٨٦٣/٥.
2) المقتصد ١ ورقة ٩٧ (مخطوط).
3) زيادة يستقيم بها الكلام .
4) لم يصرح الشارح برأيه فى هذه المسألة ، لكن من خلال عرضه مختلف الآراء نلمس أنه يرى زيادة الهاء ، كما قال بذلك المصنف.
وأرجح زيادة الهاء ؛ لسقوطها فى تصاريف الكلمة ؛ وأيضا لما رواه الثقات من زيادة الهاء .
ولقد حسم ابن عصفور هذه المسألة فى كتابه الممتع ٢١٨/١، ٢١٩ حيث يقول : "والصحيح أنها زائدة ؛ لأن الأمومة حكاها أئمة اللغة .
وأما (تأمهت) فانفرد بها صاحب العين ، وكثيرا ما يأتى فى كتاب العين مما لا ينبغى أن يؤخذ به ؛ لكثرة اضطرابه وخلله ".
وينظر : ابن يعيش ٥/١٠ وشرح الشافية ٣٨٤/٢.
5) لاتكون من قبيل مانحن فيه باعتبار أن الهاء بدل من الهمزة ،ومقتضى هذا تكون الهاء أصلية .

....

الرابعة : في " هِرْكَوْلة " ، بكسر الهاء ، وإسكان الراء ، على زنة " البِرْذَوْنَة " (١)، وهي : الجارية الضخمة ، المسترخية الأطراف (٢).

الشاهد فيه : أن الهاء زيدت أول الكلمة ، والأصل : " رَكَوْلة " .

قال في الحواشي : هو من ركل الدابة في مشيها (٣).

فسقوط الهاء في الاشتقاق دليل على زيادتها (٤).

= ولقد وضح العلامة الرضي في شرح الشافية ٢/ ٣٨٤ ، ٣٨٥ مادار حول هذه الكلمة حيث يقول : " اعلم أن اللغة المشهورة (أراق يُريق) ، وفيها لغتان أخريان : (هَراق) بإبدال الهمزة هاء ، (يُهَريق) بإبقاء الهاء مفتوحة ، لأن الأصل : (يُؤَرِيق) حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس ، فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان ، فقلت : (يُهَريق ، مُهَريق ، مُهراق) ، والمصدر (هِراقة ، هَرْق) ، ولا تُهَرِق ، الهاء في كلها متحركة .

وقد جاء (أهْراق) بالهمزة ، ثم بالهاء الساكنة .

وكذا : (يُهْريق إهْراقة ، مُهْريق ، مُهْراق ، أهْرق ، ولا تُهْرق) بسكون الهاء في كلها .

قال سيبويه : الهاء الساكنة عوض من تحريك العين الذي فاتها ، كما قلنا في (أسطاع) .

وللمبرد أن يقول : بل هذه الهاء الساكنة هي التي كانت بدلا من الهمزة ، ولما تغير صورة الهمزة — واللغة من باب (أفْعَل) وهذا الباب يلزم أوَّله الهمزة — استنكروا خلو أوله من الهمزة فأدخلوها ذهولا عن كون الهاء بدلا من الهمزة ، ثم لما تقرر عندهم أن مابعد همزة الإفعال ساكن لاغير ، أسكنوا الهاء ، فصار : (أهْـراق)، وتوهمات العرب غَيْر عزيزة ، كما قالوا في (مصيبة) : مصائب بالهمز . " .

وينظر : الكتاب ٤/ ٢٨٥ وابن يعيش ٥/٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٨٨ ، ٣٨٩ والممتع ١/ ٢٢٠ .

١) البِرْذَوْن : الدابة ، والأنثى بِرْذَوْنة ، وجمعه بَراذين ، والبَراذين من الخيل : ماكان من غير نِتاج العِراب . وبَرْذَنَ الفرس : مَشَى مَشْيَ البَراذين . وبَرْذَنَ الرجل : ثقل . اللسان (برذن) ١/ ٢٥٢ والصحاح (برذن) ٥/ ٢٠٧٨ .

٢) الصحاح (هركل) ٥/ ١٨٤٩ واللسان (هركل) ٦/ ٤٦٥٦ وفيه : " وقد قيل : إن الهاء في (هِرْكَوْلة) زائدة ، وليس بقوى . " .

٣) الحواشي / ٧٠ (مخطوط) وعبارته : " هِرْكَوْلة ؛ لأنها تركل في مشيها ، وهي العظيمة الوركين " .

٤) يرى بعض العلماء — ومنهم ابن عصفور ، وابن جني — أن الهاء في هذه الكلمة أصلية ؛ لأنه لا اشتقاق يقضي بزيادتها .

يقول ابن عصفور في الممتع ١/ ٢٢٠ : " وأما (الهِرْكَوْلة) : فقد حكى أبو عبيدة أنها الضخمة الأوراك .

=

. . . .

الخامسة : " هِجْرَع " بالجيم ، والراء ، والعين المهملين ، مثل : " دِرْهَم ، وهِبْلَع "(١)

قال فى " شامل اللغة " : الهِجْرَع : الطويل ، والأحمق ، ويوصف به الكلب السلوقى الخفيف ، والهاء فيه زائدة من " الجرع " ، كما أن " هِبْلَع " من البلع(٢).

السادسة : " هِلْقَامَة " ، بكسر الهاء ، وسكون اللام قبل القاف .

قال فى " شامل اللغة " : الهِلْقَام : السيد الضخم ذو الحمالات ، والطويل القوى ، وهو : اسم رجل(٣).

والوزن " هِفْعَالَة " عند الأخفش ؛ لأنه مشتق من " اللقم " .

= فعلى هذا تكون الهاء أصلية ، إذ لا اشتقاق يقضى بزيادة الهاء ؛ لأنه ـ على هذا ـ ليس مأخوذا من (ركل) .

فإذا ثبت أن الهاء فى (هِرْكَوْلَة) أصلية عند من يجعله واقعا على الضخمة الأوراك ، فكذلك ينبغى أن يحمل إذا وقع على المرأة التى تركل فى مشيتها ، وألا يجعل ذلك مشتقا من (ركل) ، بل اسم للمرأة التى تركل فى مشيتها ، إذ قد ثبتت أصالتها فى موضع " .

ويؤيده كلام ابن عصفور مانقله الرضى فى شرح الشافية ٢ / ٣٨٥ عن ابن جنى حيث يقول : " وأكثر الناس على ماقاله ابن جنى ، وهو أن (الهِجْرَع ، والهِبْلَع) فِعْلَل ، و (هِرْكَوْلَة) فِعْلَوْلَة ؛ لقلة زيادة الهاء " .

وينظر : ابن يعيش ١٠ / ٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٨٩ .

١) الهِبْلَع : الأكول . الصحاح (هبلع) ٣ / ١٣٠٥ .

٢) الصحاح (هجرع) ٣ / ١٣٠٦ واللسان (هجرع) ٦ / ٤٦٢١ وفيه : " وقيل : إن الهاء زائدة ، وليس بشئ . . " .

ولقد نحا الشارح نحو المصنف فى جعل الهاء ـ هنا ـ زائدة ، ولكن يرى كثير من العلماء أنها أصلية .

يقول ابن يعيش ١٠ / ٥ : " وأما (هِجْرَع) وهو الطويل : فالهاء فيه عنده (المصنف) زائدة ، كأنه من الجرع ، وهو المكان السهل المنقاد ، وهو من معنى الطول ، ووزنه على هذا (هِفْعَل) ، وكذلك : (هِبْلَع) وهو الأكول ، مأخوذ من البلع .

والذى عليه الأكثر القول بأن هذه الهاء أصل ، وذلك لقلة زيادتها أولا ، ويؤيد ذلك قولهم : هَذَا أَهْجَرُ مِنْ هَذَا ، أى : أطول .

وماذهب إليه الخليل سديد ؛ لأن الاشتقاق إذا شهد بشئ عمل به ، ولا التفات إلى قلته . . " .

والقول بأصالة الهاء يؤيده ابن عصفور فى الممتع ١ / ٢١٩

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٣٨٩ وشرح الشافية للرضى ٢ / ٣٨٥ .

٣) الصحاح (هلقم) ٥ / ٢٠٦١ واللسان (هلقم) ٦ / ٤٦٨٦ .

....

وعند غيره الهاء أصلية ، والوزن : "فِعْلالَة "(١).

السابعة : "سلهب " ، بزيادة الهاء بعد اللام ، تقول: " قرن سلهب "، أى : طويل .

قال فى " الشامل " : السلهب : هو الطويل من الخيل ،والناس ،وامرأة سلهبة : طويلة حسنة (٢).

قال المصنف : يجوز أن تكون الهاء مزيدة ؛ لسقوطها فى قولهم : "سلب ".

قال "عبد المجيد " : إنما حكموا بزيادة هذه الهاء ؛ لأنه لم تثبت زيادتها وسطا ، كما تثبت أولا ، فحملت على الأصل ، دون الزيادة (٣).

----

١) يقول ابن الحاجب فى الإيضاح ٢/ ٣٨٩ : " وأما (هِلْقامة) عند الأخفش فلأنه لكثير البلع ، دل الاشتقاق عنده على زيادتها .
وذهب غيره إلى أصليتها ، وزعم أنه ليس من (اللقم) ؛ لأن معناه البلع ، وليس (البلع) بمعنى (اللقم) ، فلا يلزم زيادتها بهذا الضرب من الاشتقاق".

٢) الصحاح (سلهب)١/ ١٤٩ واللسان (سلهب) ٣/ ٢٠٨٥.

٣) يقول ابن الحاجب فى الإيضاح ٢/ ٣٨٩ : " ويجوز أن تكون مزيدة فى قولهم : (قَرْنٌ سَلْهَبٌ)وإنما لم يحكم عليها بما حكم فى (هجرع) ؛ لأنه لم تثبت زيادتها وسطا ، كما ثبتت أولا ، فكان الأمران محتملين " .
وينظر : ابن يعيش ١٠/ ٥.

(فصل) "والسين اطردت زيادتها في "استفعل"، ومع كاف الضمير فيمن كسكس، وقالوا: "اسطاع" ك: "أهراق"..".

الضرب التاسع: في حكم زيادة "السين".

وتأتي على وجهين: مطردة، وغير مطردة:

فالمطرد: "استفعل" وبابه، نحو: "استغفر الله، واستفتح الكتاب، واستوهب الثوب".

وغير المطرد وقوعها مع كاف الضمير نحو: "أكرمتكس"؛ لأنه لايستمر، بل يكون في بعض اللغات، وهي لغة الكسكسة، وقد مضى الكلام فيها في آخر مباحث الحروف.

الثانية: "أَسْطَاعَ"، بفتح الهمزة.

الشاهد فيه: أن الأصل: "أَطَاعَ"، ثم دخلت السين زائدة، متوسطة بين الهمزة والألف، فصار: "أَسْطَاعَ"، كما قالوا: في "أَرَاقَ": "أَهَرَاقَ" على الوجه الذي ذكرنا في زيادة الهاء.

فإن قلت: كيف يستقيم القول بأن هذه السين زائدة؟ وقد نص "أبو علي"(١) في مواضع على أنها بدل من فتحة عين الكلمة، وقال: الأصل: "أَطْوَعَ"، بفتح الواو، فنقلوا فتحة الواو إلى الطاء، ثم قلبت الواو ألفا؛ لانفتاح ماقبلها، وكونها في الأصل متحركة. وإذا كانت السين عوضا عن فتحة محذوفة، امتنع القول بأنها زائدة.

قلت: إن الفتحة ثابتة على الطاء، وموجودة في الكلمة، ولم تذهب، وإنما نقلت من الواو إلى الطاء، فيمتنع أن يقال: إنها عوض عن حركة [محذوفة](٢).

ولقائل أن يقول: لم لايجوز أن يقال: ان السين عوض عما لحق الكلمة من أنواع التغييرات، وهو: نقل الفتحة عن الواو الى الطاء، وتحريك الطاء بعد سكونها، وقلب الواو ألفا؟

---

١) المقتصد ١ ورقة ٩٨ (مخطوط). و"أبو علي" ليس أول القائلين بذلك، بل سبقه "سيبويه"، حيث يقول في الكتاب ١/٢٥: ".. وقولهم: "أَسْطَاعَ يسطيع"، وإنما هي: "أطاع يطيع"، زادوا السين عوضا من ذهاب حركة العين من "أفْعَلَ"..".

٢) في المخطوطة [موجودة] والصواب ما أثبته؛ لأن التساؤل الذي ذكره الشارح يشير إلى ذلك.

وأرى أن النقض الذي أورده الشارح غير وارد؛ لأن القائلين بزيادة السين للعوض، قيدوا كلامهم بكونها عوضا من فتحة عين الكلمة، لامجرد فتحة.

. . . .

وإذا كانت السين جبرا لما لحق الكلمة من الوهن بهذه التغييرات الثلاثة ، لم تكن زائدة (١).

قوله : (وقالوا : " أسطاع " ك : " أهراق ") .

اعلم أن المصنف إنما نسب القول بأن السين زائدة إلى غيره ؛ لأن منهم من زعم أن الأصل : " استطاع " ثم حذفت التاء من اللفظ ، ثم نقلت الكسرة من همزة الوصل إلى الفتحة .

---

(١) أيضا هذا التساؤل غير وارد ، لأن السين إذا كانت جبرا الكلمة ، فهي ليست من بنيتها ، وأيضا : إذا كانت عوضا عما لحق الكلمة من وهن ، فهناك فرق بين العوض ، والمعوض عنه .
والواقع أن للعلماء في هذه المسألة أقوالا ثلاثة :
أ ـ يرى " سيبويه " وغيره من النحاة أمثال ابن جني وأبي علي وابن عصفور أن السين في هذه الكلمة عوض من ذهاب حركة العين منها .
وذلك أن أصله " أَطْوَعَ " ، فنقلت فتحة الواو إلى الطاء ، فصار " أطوع " ، ثم قلبت الواو ألفا ؛ لتحركها في الأصل ، وانفتاح ماقبلها في اللفظ ، ثم زيدت السين عوضا من ذهاب الحركة من العين ـ وهي الواو ـ بجعلها على الفاء .
ب ـ يرى المبرد أن السين أصلية ، ويحاول نقض رأي " سيبويه " ومن تبعه ، قائلا : إنما يعوض من الشيء إذا فقد وذهب ، فأما إذا كان موجودا في اللفظ فلا ، وحركة العين التي كانت في الوا وموجودة في الطاء .
والصحيح مذهب " سيبويه " ومن تبعه ؛ لأن التعويض إنما وقع من ذهاب حركة عين الفعل من العين ، لا من ذهاب الحركة البتة ، وذلك أنهم لما نقلوا الحركة من العين إلى الفاء الساكنة ، وقلبوا العين ألفا ، لحق العين توهين وتغيير ، وصار معرضا للحذف ، إذا سكن مابعده ، نحو : " أطع " في الأمر .
وهذا تعويض جواز ، لا تعويض وجوب ، فلذلك لايلزم التعويض فيما كان مثله ، نحو : " أقام " و " أباع " ، ولو عوضوا لجاز .
ج ـ يقول " الفراء " : إنهم شبهوا " أَسْطَعْتُ " بـ " أَفْعَلْتُ " . فهذا يدل من كلامه على أن أصله " استطعت " . فلما حذفت التاء بقي على وزن " أَفْعَلْتُ " ، ففتحت الهمزة وقطعت .
وابن عصفور في كتابه الممتع ١/ ٢٢٦ يبطل مزاعم الفراء ، قائلا : " .. وهذا الذي ذهب إليه غير مرضي ؛ لأنه لو كان بقاؤه على وزن " افعلت " بعد حذف التاء يوجب قطع همزته ، لما قالوا " اسطاع " بكسر الهمزة وجعلها للوصل .
واطراد ذلك عندهم ، وكثرته ، يدل على فساد مذهبه .. " .
وينظر : الكتاب ١/ ٢٥ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢١٠ ومابعده والممتع لابن عصفور ١/ ٢٢٤ ومابعده والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٩٠ وابن يعيش ١٠/ ٦ واللسان (طوع) ٤/ ٢٧٢١ وشرح الشافية ٢/ ٣٧٩ ، ٣٨٠ .

. . . .

وعلى هذا تكون زيادة السين من قبيل المطرد ، فلعله اختار هذا القول ، أو تردد بين القولين(١).

---

١) يشير ابن الحاجب إلى أصل هذه الكلمة ، ومادار حولها ، ثم يبين أن زيادة السين غير قياسي ، حيث يقول في الإيضاح ٢/٣٩٠ : " وزيادة هذه السين في (أسطاع) على غير قياس ، كما زيدت الهاء في (أهراق) ؛ لأن معنى (أَسْطَاعَ) : أطاع ، كما أن معنى (أهراق) : أراق ، فمضارعه (يُسْطِيعُ) ؛ لأنه رباعي في التحقيق ، ولا اعتداد بالسين ، كما لا اعتداد بالهاء .

وليست محذوفة من (استطاع) ؛ لأن ذلك يقال فيه : (إِسْطَاعَ) بكسر الهمزة في الابتداء ، والمراد : (استطاع) فمضارعه (يَسْطِيعُ) بفتح الياء ، ومنه قوله تعالى : " فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ " في قراءة الأكثرين .

وأما هذه اللغة مفتوحة الهمزة مقطوعة بمعنى : (أطاعَ) ، فمضارعه : (يُسْطِيعُ) على ماتقدم .. " .

وينظر : ابن يعيش ١٠/٦ .

[مواضع زيادة الـــلام]

(فصل) " واللام جاءت مزيدة في : " ذلك ، وهنالك ، وألا لك " ، قال :

.... ∴ وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إِلَّا أُلَالِكَــــا

وفي : " عبدل ، وزيدل ، وفحجل " ، وفي " هيقل " احتمال ..".

الضرب العاشر : في حكم " اللام " الزائدة

وقد جاءت مزيدة في : " ذلك " ، والأصل : " ذاك " ، وفي : " هنالك " ، وأصله : " هناك " ،

وفي : " ألا لك " ، والأصل : " ألاك " .

قال " عبد القاهر " : الذي دلنا على زيادة اللام أن الكلمة (ذا ، وهنا ، وألا)(١)..

---

١) المقتصد ١ ورقة ٩٨ ، ٩٩ (مخطوط) . وعبارته : " ودلنا على زيادته أن الكلمـــة (ذا ، وهنا ، وألا) .

ولو كانت اللام منها لوجب ألا يستعمل نحو : (هناك ، وذاك ، وألاك) .. " ويرى ابـــن الحاجب أن عدّ اللام من حروف الزيادة فيه تجوز ، حيث يقول في الإيضاح ٢/٣٩٠ ، ٣٩١ : " وجعلهم _ أيضا _ إياها من حروف الزوائد فيه تجوز من وجهين :

أحدهما : أن المبنيات لا تدخل في باب الزيادات .

والآخر : أن اللام جئ بها عند الكثير للدلالة على البعيد فلم تكن زائدة .." .

وهذا ما جعل الجرمي يستبعد أن تكون اللام من حروف الزيادة .

والصواب أنها من حروف الزيادة ؛ لاستعمالهم : (هناك ، وذاك ، وألاك) .

وينظر : المنصف ١/١٦٥ ، ١٦٦ وابن يعيش ١٠/٦ والتبصرة ٢/٧٩٢ وشـــرح الشافية ٢/٣٨١ ، ٣٨٢ والممتع ١/٢١٣ .

ولم يتعرض الشارح _ على غير عادته _ لعجز البيت الذي أورده المصنف:

(وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إِلَّا أُلَالِكَا)

كما لم يتعرض له ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٢/٣٦٠ ، ٣٦١ لكن ابن يعيش ١٠/٦ تعرض له بالشرح وبيان الشاهد ، حيث يقول مكملا البيت : " وأما قولـــه :

أُولَئِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَـــةً ∴ وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إِلَّا أُلَالِكَـــا

البيت للأعشى .

والشاهد فيه : قوله : " أُلَالِكَ " باللام ، وهو شاهد على صحة الاستعمال . يصف قومه بالصفاء والنصح .

والأُشَابَةُ : الأخلاط من الناس ، يقال : أَشَبْتُ القوم : إذا خلطت بعضهم ببعـــض .

والضِّلِّيلُ : الضال ، يقال : رجل ضليل ومضلل ، أي : ضال جدا " .

والبيت _ أيضا _ من شواهد : المنصف ١/١٦٦ برواية : (أولالك) . ويعلل ابـــن يعيش ١٠/٧ سبب زيادة اللام ، وكسرتها في أسماء الإشارة فيقول : " وإنما زيدت اللام في أسماء الإشارة ؛ لتدل على بعد المشار إليه ، فهي نقيضة (ها) التـــي للتنبيه ، ولذلك لا تجتمعان ، فلا يقال : (ها ذلك) ؛ لأن (ها) تدل على القرب ،

. . . .

قوله : (وفي : عَبدل ، وزيدل ، وفحجل). والأصل : " عبد ، وزيد ، وفحج " .

قال " عبد المجيد " : فحج ــ بفتح الفاء ، وإسكان الحاء المهملة قبل الجيم ــ : مشية الأفحج ، وهو : الذي تتدانى صدور قدميه ، وتتباعد عقباه ، وتتفحج ساقاه [١].

قوله : (وفي " هَيْقَل " احتمال ..).

اعلم أن "هيقلا " بفتح الهاء ، وسكون الياء ، وفتح القاف .

قال " الأصمعي " : هَيْق : اسم الظليم ، وهو : الذكر من النعام ، واللبن الذي يشرب قبل الروب[٢]. والهُقْل : الفتى من النعام [٣].

فإن جعلت " هيقلا " من " الهقل " كانت الياء زائدة ، واللام أصلية ، والوزن " فَيْعَلاً ".

وإن جعلته من " الهيق " كانت الياء أصلية في موضع عين الكلمة ، وكانت اللام زائدة ، ويكون الوزن " فَعْلَل " ، واللام الثانية زائدة [٤].

ـــــــ

= واللام تدل على بعد المشار إليه ، فبينهما تناف وتضاد .
وكسرت هذه اللام ؛ لئلا تلتبس بلام الملك لو قلت: (ذالك) .. ".

١) الصحاح (فحج) ١/ ٣٣٣.
وينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٧ والمنصف ١/ ١٦٦ وابن يعيش ١٠/ ٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٦١ والتبصرة ٢/ ٧٩٧ والممتع ١/ ٢١٣ وشرح الشافية ٢/ ٣٨٢.

٢) الصحاح (هيق) ٤/ ١٥٧٠ واللسان (هيق) ٦ / ٤٧٣٨ والقاموس المحيط ٣/ ٣٠١.

٣) الصحاح (هقل) ٥/ ١٨٥١ واللسان (هقل) ٦ / ٤٦٧٩ والقاموس المحيط ٤ / ٧١.

٤) يقول عبد القاهر في المقتصد ١ ورقة ٩٩ (مخطوط) : " .. وأما (هَيْقَل) : فإذا كان من (الهقل) كان وزنه (فَيْعَلا) ، وإذا كان من (الهيق) كان اللام مزيدة ، والياء عينا .. ".
وينظر: ابن يعيش ١٠/ ٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٣٦١ وشرح الشافية ٢/ ٣٨١ والممتع ١/ ٢١٤.

(ومن أصناف المشترك : ابدال الحـــروف)

(فصل) " يقع الإبدال فى الأضرب الثلاثة ، كقولك : " أجوه ، وهراق ، وألافعلت " ، وحروفه : حروف الزيادة ، والطاء ، والدال ، والجيم ، والصاد ، والزاى ، ويجمعهما قولك : " استنجده يوم صال زط " ..".

المتن : قوله : (ومن أصناف المشترك : إبدال الحروف) .

التفسير : اعلم أن الإبدال يستعمل باعتبارات / ثلاثة متضادة : ٣٧٠/ب

الأول : أن يلحق الحرف بدلا عما لحق الكلمة من الوهن بالحذف والتغيير .

والثاني : أن يبدل الحرف ؛ لأجل إدغامه فيما بعده .

والثالث : أن يبدل الحرف من حرف ، ويوضع البدل موضع المبدل منه ، ويحرك بحركتــــه ، وهذا المعنى ، هو : المراد هنا .

ألا تراك تضع الهمزة موضع الواو فى قولك : " أجوه " ، والأصل : [" وجوه "](1) ، والهـاء موضع الهمزة فى " هراق " ، وأصله : " أراق " ، والهمزة فى موضع الهاء ، نحو : " ألافعلت " ؟ والأصل : " هلا فعلت " ؟ .

قوله : (وحروفه : حروف الزيادة ، والطاء ، والدال ، والجيم ، والصاد ، والزاى) .

اعلم أن المصنف جعل حروف البدل ثلاثة عشر .

وهى عند " أبى على " اثنا عشر : تسعة من حروف الزيادة ، وثلاثة من غيرها (2).

قال " عبد القاهر " : " ويشتمل عليها قولك : " اتخذته يوم طال " .. " (3)

---

1) زيادة يستقيم بها الكلام .

2) لم يقل أبو على إن حروف البدل اثنا عشر ، وإنما عدها أحد عشر فقط ، حيث يقول فى التكملة / ٥٦٢ : " .. وحروف البدل أحد عشر حرفا : ثمانية منها من الحـــروف الأول الزائدة ، وثلاثة من غيرها .. " .
وهذا ـ أيضا ـ ماقاله فى كتابه الإيضاح . وينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ١ ورقة ١٠١ (مخطوط) .
وحروف البدل التى هى من حروف الزيادة عند أبى على : الهمزة ، والألف ، والياء ، والواو ، والميم ، والتاء ، والهاء ، واللام .
أما الثلاثة الأخر التى ليست من حروف الزيادة : فهى : الطاء ، والدال ، والجيم .
وينظر : التكملة / ٥٦٢ ـ ٥٦٦ .

3) المقتصد ١ ورقة ١٠١ (مخطوط) .

....

وقال " ابن جني " هي : أحد عشر حرفا : منها من حروف الزيادة ثمانية ، وثلاثة من غيرها[(١)] .
ويجمعها قولك : " أُجُدُ طويتُ منهلًا " .

وقال " الرماني " : هي أربعة عشر حرفا ، وأضاف إلى ما ذكره " أبو علي " " الصاد ، والزاي "[(٢)] ؛ لقولهم : " الصِّرَاط ، والزِّرَاط " في (السراط) ، وقد قرئ بهما[(٣)] .

قوله : (ويجمعها قولك : " استنجده يوم صال زط ..) .

لقائل أن يقول : ان " ابن السكيت " ذكر في كتابه الذي ألفه في القلب والإبدال حروفا كثيرة ، خارجة عما ذكره من الحروف الثلاثة عشرة :

منها : إبدال الباء – بنقطة – من الميم . قال " أبو سرار الغنوي "[(٤)] : " باسمك " ؟ يريد : " ما اسمك "[(٥)] ؟ .

ومنها : إبدال الراء من اللام ، تقول في الدرع " نثره " ، والأصل : " نثله "[(٦)] .

ومنها : إبدال الثاء من السين ، قال " الأصمعي " : " ملس الظلام ، وملث الظلام " . أي : اختلط الظلام[(٧)] .

---

١) سر صناعة الإعراب ١ / ٧٢ .

٢) ينظر : ابن يعيش ١٠ / ٨ .
وهكذا اعتبرها الصيمري ، حيث يقول في التبصرة ٢ / ٨١٢ : " حروف البدل وهي أربعة عشر حرفا : منها حروف الزوائد ، إلا السين وحدها ، والدال ، والطاء ، والصاد ، والزاي ، والجيم " .
أما سيبويه ٤ / ٢٣٧ فاعتبرها أحد عشر حرفا : ثمانية من الحروف الأولى ، وثلاثة من غيرها .

٣) جاءت القراءة في قوله تعالى : " اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ " سورة الفاتحة ، آية / ٦
قرأ ابن كثير في رواية القواس : " السراط " و " سراط " بالسين ، وحجته أن السين هي الأصل ، ولا ينتقل عن الأصل إلى ما ليس بأصل ، وروى أن ابن عباس كان يقرؤها بالسين .
وقرأ حمزة بإشمام الزاي ، وروى عنه بالزاي ، وهي لغة للعرب .
وقرأ الباقون بالصاد ، وحجتهم أنها كتبت في جميع المصاحف بالصاد .
قال الكسائي هما لغتان .
وينظر : حجة القراءات لأبي زرعة / ٨٠ والكشف للقيسي ١ / ٣٤ ، ٣٥ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه / ٦٢ ، ٦٣ والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١ / ٣٨ والسبعة في القراءات لابن مجاهد / ١٠٥ ، ١٠٦ والكشاف ١ / ١٦ وابن يعيش ١٠ / ٨ .

٤) أبو سرار الغنوي : أعرابي فصيح ، أخذ عنه أبو عبيدة .
وينظر : البغية ١ / ٦٠٧ .

٥) الإبدال لابن السكيت / ٧٠ .

٦) المرجع السابق / ١١٦ .

٧) المرجع السابق / ١٠٦ .

. . . .

وكذلك : إبدال الكاف من القاف ، تقول : " قهرته ، وكهرته "[١].

ومنها : إبدال الكاف من النون . وقرئ في الشواذ : " وأما السائل فلا تكهر "[٢].

إلى غير ذلك مما يكثر عده ، وإذ ذاك فلا تكون منحصرة فيما ذكره .

فإن قلت: لعله أراد بذلك الحروف التي اشتهر إبدالها .

قلت : ليس في كلامه ما يدل على ذلك ، لا بالوضع ، ولا بالقرينة [٣].

وليس المراد بالابدال أن ما ذكر من الحروف لاتقع الا مبدلة ، وإنما المراد أنه لو وقع ابدال لكان بأحدها ، كما ذكرناه في تفسير حروف الزيادة .

وقد رتب المصنف الكلام في هذا الصنف على أربعة عشر فصلا :

— — — —

---

١) المرجع السابق / ١١٤ وفيه : "... ويقال: قهرت الرجل أقهره ، وكهرته أكهره ..."

٢) سورة الضحى ، آية / ١٠

وتنظر القراءة في شواذ القرآن لابن خالويه / ١٧٥ .

٣) لايتأتى ماذكره الشارح — هنا — لأن المصنف وغيره من الذين حصروا حروف الإبدال ، قصدوا حروف الإبدال المشهورة التي يكثر دورانها في الكلام ، أما القليل الشاذ ، فلم يدخلوه ضمن حروف الإبدال المعروفة ؛ لقلته وشذوذه ، كما لاتبنى عليه قاعدة عامة .

ولهذا يبطل ما أثاره الشارح تجاه المصنف .

[إبـــدال الهمـــــزة]

(فصل) " فالهمزة أبدلت من حروف اللين ، ومن الهاء والعين ، فإبدالها من حروف اللين على ضربين : مطرد ، وغير مطرد .

فالمطرد على ضربين : واجب ، وجائز .

فالواجب إبدالها من ألف التأنيث في نحو : " حمراء ، وصحراء " ، والمنقلبة لاما ، نحو : " كساء ، ورداء ، وعلباء " ، أو عينا في نحو : " قائل ، ونائل ، وبائع " ، ومن كل واو واقعة أولا ، شفعت بأخرى لازمة في نحو : " أواصل ، وأواقي " جمعي : " واصله ، وواقيه " ، قال :

.... ∴ يا عديُّ لقد وقتك الأواقي

و " أويصل " تصغير " واصل " ... ".

الفصل الأول في : " الهمزة " ، وهي تبدل من خمسة أحرف : حروف اللين ، وحرفان آخران ، وهما : الهاء ، والعين ، فنفرد لأحرف اللين ضربا بالبحث ، وللهاء والعين ضربا :

الضرب الأول : في إبدال الهمزة من حروف اللين

وقد عرفت أنها ثلاثة أحرف : الألف ، والواو ، والياء ، وإبدال الهمزة من أحرف اللين وقع في كلامهم على ثلاثة أقسام :

الأول : وجوب اطراد إبدالها .

والثاني: جواز اطراد إبدالها .

والثالث : امتناع اطراد الإبدال ، والاقتصار في الإبدال على المسموع .

القسم الأول : في الهمزة المبدلة من حروف اللين إبدالا واجبا

والمذكور منه صنفان :

الصنف الأول : في إبدالها من الألف ، وتلك الألف المبدل منها ، قد تكون ألف التأنيث ، وقد تكون لاما ، وقد تكون عينا .

الأول : في الهمزة [المبدلة][1] من ألف التأنيث ، في نحو : " حمراء ، وصحراء ".

الشاهد فيه : أن ألف التأنيث لما وقعت آخرا ، اجتمع ألفان ، واستحال النطق بهما جميعا ، فلم يكن بد من حذف أحدهما ، أو تحريكه ، فحركت الثانية منهما ، فانقلبت همزة ، وقـــد

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام .

....

استقصينا مافى هذه الألف من المذاهب والأبحاث فى مباحث الاسم المثنى ، فليطلب منه (١).

الثانى : فى الهمزة المبدلة من الألف المنقلبة عن لام الكلمة فى نحو : "كساء ، ورداء" .

الشاهد فيه : أن الألف فى "كساء" منقلبة عن "واو" هى لام الكلمة ، وفى "رداء" منقلبة عن "ياء" هى لام الكلمة .

وهذه الألف المنقلبة لما جامعت ألف (فِعَال) امتنع النطق بهما ، فأبدل من الألف الثانية همزة ، وقد سبق تقريره فى مباحث الاسم المثنى (٢).

---

١) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٨٥ (مخطوط) .
والواقع أن الهمزة فى مثل : (حمراء ، وصحراء) بدل من ألف التأنيث كالتى فى (حبلى ، وسكرى) وقعت بعد ألف زائدة للمد ، توسعا فى اللغة ، وتكثيرا لأبنية التأنيث ، فالتقى فى آخر الكلمة ساكنان ، فلم يكن بد من حذف إحداهما ، أو حركتها ، فلم يجز الحذف ، فلم يبق إلا تحريك إحداهما :
فلم يجز تحريك الأولى ؛ لأن حرف المد متى حرك فارق المد ، فوجب تحريك الثانية ، فلما حركت انقلبت همزة .
هذا هو مذهب سيبويه .
وقد ذهب بعضهم إلى أن الألف الأولى للتأنيث ، والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث (أفعل) نحو : أحمر وحمراء ، وبين مؤنث (فعلان) نحو : سكران وسكرى ، وهو قول غير مرضى ؛ لأن علامة التأنيث لا تكون إلا طرفا .
وذهب بعض النحاة إلى أن الألفين معا للتأنيث ، وهو قول واه ، لعدم النظير .
وينظر : سر صناعة الإعراب ٩٤/١ ومابعده وابن يعيش ٩/١٠ والتبصرة ٨١٥/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٣٩٢/٢ والممتع ٣٢٩/١ .

٢) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٨٥ (مخطوط) .
ف (كساء ، ورداء) الهمزة فيهما بدل من ألف ، والألف بدل من واو ، أو ياء ، وذلك أن أصل : (كساء) كساو ، ولامه واو ؛ لأنه (فِعَال) من الكسوة ، و (رداء) أصله : رداى ؛ لأنه (فِعَال) من قولهم : فلان حسن الرديه ، فوقعت الواو ، والياء طرفا بعد ألف زائدة ، وفى ذلك مأخذان :
أحدهما : أنه لا يعتد بالألف الزائدة ، ويصير حرف العلة كأنه ولى الفتحة فقلبت ألفا .
والثانى : أن يعتد بها ، وتتنزل منزلة الفتحة لزيادتها وأنها من جوهرها ومخرجها ، فقلبوا حرف العلة بعدها ألفا كما يقلبونها مع الفتحة ، فلما التقى ساكنان ، حركوا الألف الأخيرة ، فانقلبت همزة .
وينظر : الكتاب ٢٣٧/٤ وابن يعيش ٩/١٠ والتكملة لأبى على ٥٦٣/ والتبصرة ٨١٢/٢ ، ٨١٣ وسر صناعة الإعراب ١٠٤/١ ، ١٠٥ والممتع ٣٢٦/١ وشرح الشافية ٢٠٣/٣ ، ٢٠٤ .

. . . .

قوله : (والمنقلبة) بالجر ، تقديره : ومن الألف المنقلبة .

قال " أبو محمد " الهمزة فى " علباء "[1] إلحاقية ، ولذلك ينون[2].

وقد ذكرنا فى مباحث الاسم المثنى أن همزته منقلبة عن حرف زائد ، ونزل منزلة الأصلى ، فليطلب منه[3].

الثالث : فى ابدال الهمزة من الألف المنقلبة عن " الواو " التى هى عين الكلمة فى نحو : " قائل " ، وعن " الياء " التى هى عين الكلمة فى نحو : " بائع " ، وقد أشرنا إلى ذلك فيما تقدم[4].

وذلك أن ألف " قال ، وباع " لما وقع بعد ألف (فاعل) اجتمع ألفان ، وامتنع النطق بهما جميعا ، فأبدلت الألف الثانية همزة .

وسيأتيك بيان ذلك وتقريره فى " مباحث الواو ، والياء إذا كانا عينين "[5]

الصنف الثانى : فى الهمزة المبدلة من الواو الواقعة أولا ، وبعدها واو ثانية لازمة ،

والمذكور منه ثلاث صور :

الأولى : " أواصل ".

الشاهد : أن (فاعلة) تجمع على (فواعل) ، نحو : " ضاربة ، وضوارب ".

---

١) الصحاح (علب) ١/١٨٨ : " والعِلْباءُ : عصب العنق ، وهما عِلْباوان بينهما مَنْبِتُ العرف ، وان شئت قلت : علباءان ؛ لأنها همزة ملحقة ، فإن شئت شبهتها بهمزة التأنيث التى فى (حَمْرَاء) أو بالأصلية التى فى (كِسَاء) .. وعلباء : اسم رجل .. ".

٢) التخمير ٢ ورقة ٢٢٩ (مخطوط) وعبارته : " الهمزة فى (علباء) إلحاقية كـ (حِرْبَاء) ؛ ولذلك تنون ، ومن ثم لو جمعته قلت : (عَلَابِيّ) كـ : (قَرَاطِيس) ، ولا تقول : (عَلَابِى) كـ : (صَحَارِى) .. ".

٣) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٨٦ (مخطوط) .

ويقول : ابن يعيش ١٠/١٠٩ ، ١٠ : " .. والحق أن الهمزة بدل من الألف ، ومثله : (حرباء ، وعزهاء) الأصل : (عِلْبَاى ، وحِرْبَاى ، وعِزْهَاى) ثم وقعت الياء طرفا بعد ألف زائدة للمد ، فقلبت ألفا ، ثم قلبت الألف همزة ـ كما تقدم فى (كِسَاء ، وَرِدَاء) . والذى يدل على أن الأصل فى (حِرْبَاء) حِرْبَاى ، وفى (عِلْبَاء) عِلْبَاى بالياء دون أن يكون (عِلْبَاوًا) بالواو أن العرب لما أنثت هذا الضرب بالتاء ، فأظهروا الحرف ، لم يكن إلا بالياء ، وذلك نحو : (دِرْحَايَة ، وَدِعْكَايَة) وهو القصير السمين ، فصحت الياء عند لحوق تاء التأنيث .. ".

وينظر : سر صناعة الإعراب ١/١١١ ، ١١٢ وشرح الشافية ٣/٢٠٣ .

٤) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢١٦ (مخطوط) .

٥) ينظر : المرجع السابق ، ورقة ١٨١ (مخطوط) .

فإذا كان أول الاسم المفرد " واوا " وكان على زنة (فاعله) وجمعته على (فواعل) اجتمع واوان : الأولى منهما : فاء الكلمة ، والثانية : فاء (فواعل) ، تقول : (واصلة) ووزنها (فاعله) فإذا جمعتها ، قلت : " وواصل " على زنة (فواعل) فاجتمع واوان اجتماعا لازما ، والواو الواحدة المضمومة مستثقله ، فما ظنك بالواوين ، فإن ثقل إحدى الواوين ، يزيد على ثقل مجرد الضمة ـ وسيأتيك تقرير ذلك في مباحث الاعتلال [1] ـ

ولأنه قد يدخل عليه حرف القسم ، أو العطف ، فيجتمع ثلاث واوات / ولا يخفى ما فيه من الثقل ، ٣٧١/أ فناسب لذلك إيجاب قلب الواو الأولى همزة ، فتقول في جمع " وَاصِلَة " : " أَوَاصِل " ، وأصله : " وَوَاصِل " .

قوله : (شُفِعَتْ بِأُخْرَى) بتخفيف الفاء . تقول : كان وترا ، فشفعته شفعا [2].

وقوله : (لازمة) بالجر ، صفة لـ : (أخرى) وفيه : احترازعن الواو الواقعة موقع المدة ، نحو : الواو الثانية في (فُوعِلَ) من : (وَعَدَ) في نحو قولك : " وُوعِد " ، وقوله تعالى : " ... وُورِيَ [3] .. " فانه لا يجب همز الأولى في مثل هذا .

قال " ابن جني " : التضعيف في أول الكلمة عزيز ، قليل الوجود ، وانما جاءت منه أحرف معلومة ، نحو : " دَدَن [4] ، وكوكب " ، وأكثر ما يجيء بالفصل بين الحرفين ، نحو : " دَيْدَن [5] ، ودَيْدَبون [6] " .

فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في أول الكلمة ، امتنع في الواو ؛ لثقلها ، فمن ههنا وجب الهمز في " أَوَعِدٍ ، وأَوَزِنٍ " .

ولو جمعت " وَاقِدًا " لقلت : " أَوَاقِد " ، وأصله : " وَوَاقِد " فهمزت الأولى ؛ لاجتماع الواوين .

ولو كانت الثانية مدة ، وهي : أن تكون ساكنة قبلها ضمة ، وتكون مع ذلك منقلبة عن

---

١) ينظر : ص ٨٦٩ من التحقيق .
٢) الصحاح (شفع) ٣ / ١٢٣٨ .
٣) سورة الأعراف ، من الآية / ٢٠ : " فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ " .
٤) الدَّدَنُ : اللهو واللعب . الصحاح (د د ن) ٥ / ٢١١٢ .
٥) الدَّيْدَنُ : الدأب والعادة . السابق (د د ن) ٥ / ٢١١٢ .
٦) الدَّيْدَبُون : اللهو . السابق (د د ن) ٥ / ٢١١٢ .

. . . .

ألف ، أو بمنزلة المنقلبة عن ألف ، لم يلزم الهمزة .

مثال المنقلب عن الألف ، قولك في : " واعَدَ " : " وُوعِد " .

ومثال التي هي بمنزلة المنقلبة نحو بنائك من " وَعَدَ " مثل : " حَوْقَلٍ " ، و" بَيْطَرٍ " : " أَوْعَدَ " ، وَ " وَيْعَدَ " ، فتهمز الأولى في : " أوعد " ؛ لاجتماع الواوين ، وتقرها في : " وَيْعَد " ؛ لأنه لم يجتمع واوان .

فإن بنيت الفعل للمفعول ، قلت فيهما جميعا : " وُوعِد " ، فجريا مجرى (فُعِل) من (فَاعَل) من " وَعَدْتَ " إذا قلت : " وُوعِدَ " ، كما جرى : " حُوقِلَ ، وبُوطِرَ " مجرى : " قُوتِلَ ، وَشُوتِمَ " ؛ لأنهما محمولان على (فَاعَل) ؛ لانضمام ما قبل الواو ، وسكونها .

وإذا اجتمعت الواوان هكذا ، لم يجب قلب الأولى ؛ لاجتماعهما ؛ لأن الثانية مدة جرت مجرى ألف " واعد " ، فكما لا يجوز همزها في : " واعد " ، كذلك لم يجب همزها في : " ووعد " .

ولكن إن شئت همزتها ؛ لأنها مضمومة .

وأما إن كانت الواو الثانية من أصل الكلمة همزت [الأولى] (١) لا محالة . ألا ترى إلى قولهم : (الأُولى) في تأنيث (أول) ألزموه الهمز ؛ لأن الواو الثانية عين الفعل بمنزلة الصاد في " القُصْوَى " ، والنون في " الدُّنْيا " ، وليست منقلبة عن ألف .

[وتقول] (٢) : إن الواو الثانية في " وُورِيَ " إنما هي منقلبة عن ألف " وارى " فلم يجب همز الأولى ؛ لأن الثانية غير لازمة .

ألا ترى أنك إذا بنيت الفعل للفاعل الذي هو الأصل ، قلت : "وارى" فزالت الثانية [وإن شئت همزت ؛ لانضمام الواو] (٣).

بخلاف الواو الثانية من : " وَوَاصِل ، وَوَاقٍ " فإنها لازمة ، كما بيناه (٤).

---

١) سقط من المخطوطة ، وبه يستقيم الكلام .

٢) سقط من المخطوطة .

٣) سقط من المخطوطة ، وبه يستقيم الكلام .
وما سبق نقله الشارح من المنصف ٢١٧/١ ، ولقد نقل أكثر من صفحة بتصرف يسير .

٤) ينظر : سر صناعة الإعراب ١٠٤/١ والتكملة ٥٦٣/ وابن يعيش ١٠/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٣٩٣/٢ والتبصرة ٨١٣/٢ وشرح الشافية ٢٠٤/٣ .

....

الصورة الثانية : " أَوَاقٍ " جمع " وَاقِيَة " ، والأصل : " وَوَاقٍ " فلما كانت الواو الثانية لازمة على الوجه الذى فسرناه ، وجب همز الواو الأولى ، وقيل فى الجمع : " أَوَاقٍ " . و " الوَاقِيَةُ " : ماتمنعك مما يضرك(١).

قال الشاعر :

[١٣٣] ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ ∴ يَاعَدِىُّ لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِى (٢)

ويروى أيضا : (عديا) بالنصب منونا ، وهو : اختيار " الجرمى " مع جماعة ، وكلاهما من كلام العرب (٣).

الشاهد فيه : أن الأصل أن يقال : " الوواقى " ، إلا أن الواو الثانية لما كانت لازمة ،

---

١) اللسان (وقى) ٦/ ٤٩٠١ .

٢) من الخفيف ، قاله : مهلهل عدى بن ربيعة ، أخو كليب وائل الذى هاجت بمقتله حرب بكر وتغلب ، وسمى مهلهلا ؛ لأنه هلهل الشعر ، أى : أرقه ، وكان فيه خنث (الشعر والشعراء ١/ ٢١٥ ومعجم المرزبانى / ٢٤٨ والخزانة ١/ ٣٠٠) .
والبيت من شواهد : المقتضب ٤/ ٢١٤ وروايته :
رَفَعَتْ رَأْسَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ ∴ يَاعَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِى
والمنصف ١/ ٢١٨ وأمالى الشجرى ٢/ ٩ والصحاح (وقى) ٦/ ٢٥٢٨ وابن يعيش ١٠/ ١٠ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥١٢ وابن عقيل ٢/ ٢٠٥ واللسان (وقى) ٦/ ٤٩٠١ والبهجة المرضية للسيوطى / ٣٦٨ والعينى ٤/ ٢١١ والخزانة ١/ ٣٠٠ برواية (ياعدىّ) .
وعدى : هو اسم مهلهل بن ربيعة . ومن قال إن اسمه امرؤ القيس يروى هذا البيت :
ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ ∴ يَا امْرَأَ القَيْسِ حَانَ وَقْتُ الفِرَاقِ
والمعنى : لقد ضربت صدرها متعجبة من حالى مع مالقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل .

٣) يقول المبرد فى المقتضب ٤/ ٢١٣ ، ٢١٤ : " .. مثل ذلك اختلافهم فى الاسم المنادى إذا لحقه التنوين اضطرارا فى الشعر .
فإن الأولين (الخليل ، وسيبويه ، والمازنى) يرون رفعه ، ويقولون : هو بمنزلة مرفوع لاينصرف ، فلحقه التنوين على لفظه .
وأبو عمرو بن العلاء وأصحابه (عيسى بن عمر ، ويونس ، وأبو عمر الجرمى) يلزمونه النصب .. ويقولون : هو بمنزلة قولك : مررت بعثمان يافتى ، فمتى لحقه التنوين رجع إلى الخفض ، فما جاء على ذلك قول مهلهل :
رَفَعَتْ رَأْسَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ ∴ يَاعَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِى
والأحسن عندى النصب ، وأن يرده التنوين إلى أصله ، كما كان ذلك فى النكرة والمضاف .. " .
وينظر : الكتاب ٢/ ١٨٦ ، ١٨٧ .

. . . .

وجب قلب الأولى همزة ؛ لما ذكرناه في وجوب القلب في : " وَوَاصِل " .

وتقدير الكلام : ضربت صدرها لأجلي ، أو ضربت صدرها مشيرة إلي ، متعجبة : مَــنْ مِنَّا واقي الأبطال في الحرب!

والبيت لمهلهل ، واسمه : امرؤ القيس ، وقيل : عدي ، وهو : خال امرئ القيـس ، ولقب بـ " مهلهل " ؛ لأنه أول من أرق الشعر ، وقيل : بل لبيت قاله ، وذكر فيه هذه الكلمة .(١)

الثالثة : " أُوَيْصِل " في تصغير " وَاصِل " .

الشاهد فيه : أن الأصل : " وَاصِل " ، فلما صغر لم يكن بد من [ضم](٢) أوله ، والألــف إذا انضم ماقبلها ، انقلبت واوا ، وصار بعد التحقير " وُوَيْصِل " ، فاجتمع واوان متحركتان ، وذلك يوجب همز الأول منهما ، لاسيما وحركته الضم (٣).

هذا تمام الكلام في القسم الأول من الضرب الأول ، وهو : الإبدال الواجب اطراده .

ولقائل أن يقول : إن المذكور ـ هنا ـ انقلاب الهمزة من حرفين :

أولهما : انقلابها عن الألف .

والثاني : انقلابها عن الواو ، ولم يذكر المصنف مثال انقلاب الهمزة عن نفس الياء .

---

١) ينظر : الخزانة ١/ ٣٠٠ .

٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

٣) ينظر : المقتضب ١/ ٢٠١ والتبصرة ٢ / ٨١٥ وابن يعيش ١٠/ ١٠ والإيضاح ٢/ ٣٩٢ .

[جواز إبدال الهمزة من الـــــواو]

" .. والجائز إبدالها عن(١) كل واو مضمومة ، وقعت مفردة "فاء" ك : "أُجوه" ، أو "عينا" غير مدغم فيها ، ك : "أدْؤُر" ، أو مشفوعة عينا ، ك : "الغؤور، والنؤور" .. ".

القسم الثاني : فيما اطرد فيه إبدال الهمزة من حروف اللين اطرادا جائزا

والمذكور منه ثلاثة أوجه :

أولها : الواو المضمومة المفردة ، إذا وقعت موقع فاء الفعل ، فإنه يجوز همزها حيثما وقعت ، ولا يجب الهمز ، وذلك نحو : "وُجُوه" جمع "وَجْه" ، فإن شئت همزت الواو ، وقلـــت : "أُجوه" ، وإن شئت تركت الواو على حالها ، وقلت : "وجوه" .

وثانيها : أن تقع هذه الواو موقع عين الفعل ، غير مدغمة ، نحو : "أدور" جمع "دار" ، فأنت مخير بين الهمز وتركه .

فإن كانت الواو مدغمة ، امتنع همزها ، كما في : "التَّقَوُّل ، والتَّحَوُّل ، والتَّعَوُّذ" ، ولا يكون هذا إلا في الفاء ، والعين لاغير ؛ لأن اللام إذا تحركت بالضم ، كانت حركتها إعرابية ، وحركة الإعراب عارضة لاتلزم ، فلا يعتد بها ، نحو قولك : "هذا غزو ، ودلو" ، فلا شبهة ؛ لأن الواو لم يبن على الضمة ، كما كان في قوله : "وُجُوه ، ووُعِد" ، والعارض لا اعتداد به (٢).

---

١) في المفصل المطبوع / ٣٦١ [من] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .

٢) يقول الصيمري في التبصرة ٢/٨١٣ ، ٨١٤ : " .. وتبدل الهمزة أيضا من الـــواو المضمومة ضمةً لازمةً ، أوّلاً كانتْ أو حَشْوًا .

فالأول نحو قولك في وجوه : (أجوه) ، قال الله عز وجل : "وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ . لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ" ، والأصل : (وُقِّتَتْ) لأنه من الوقت .

والحَشو نحو : (أدؤر ، وأنؤر) والأصل : أدور ، وأنور ، بغير همزة ؛ لأنها جمـــع (دار ، ونار) .. ".

ثم يعلل الصيمري لجواز قلب الواو المضمومة همزة فيقول :

" وإنما جاز قلب الواو المضمومة همزة ؛ لأنها بمنزلـــة المضاعف ؛ لأن الضمة بمنزلـــة الواو ، فكأنه اجتمعت فيه واوان ، فقلبت إحداهما همزة تخفيفا .. "

ثم يوضح الصيمري أن الضمة غير اللازمة ، وضمة التقاء الساكنين لايجوز فيهمـــا الإبدال ، فيقول :

" فإن كانت الضمة غير لازمة ، نحو ضمة الإعراب ، أو ضمة التقاء الساكنين ، لم يجـــز فيهما الإبدال كقولك : (هَذِهِ دَلْوك ، وَهَذَا غَزْوك) ، لا يجوز الهمز هنـــا ؛ لأنها ضمة إعراب غير لازمة ، ألا ترى أنها تصير فتحة وكسرة في قولك : (رَأَيْتُ دَلْـــوَك وَغَزْوَك ، ومررت بِدَلْوِك ، وَعَجِبْتُ مِنْ غَزْوِك) فلما كانت غير لازمة لم يعتد بها .

....

وثالثها: أن تقع هذه الواو عينا بعدها واو ثانية على زنة / (فعول)، فأنت في همز الواو ا ٢٧١/ب
الأولى وتركه بالخيار (١).

و"الغؤور" بضم الواو الأولى مصدر.

قال "الجوهري": تقول: غارَ الماءُ غورًا، وغؤورًا، أي سفل في الأرض.
وغارت عينه تغور غورًا، وغؤورًا: دخلت في الرأس" (٢).

وقال أيضا: "النؤور": النيلج: وهو: دخان الفتيلة، يتخذ كحلا، أو وشما، والنون
مفتوحة (٣).

وقد نزل "المازني" الواو المكسورة منزلة الواو المضمومة في اطراد جواز الهمز، لما فيهما من
الثقل بالنسبة إلى الواو المفتوحة (٤).

= وكذلك ضمة التقاء الساكنين لاتثبت، نحو: "اشتروا الضلالة"، و"لتبلون"، و"لاتنسوا الفضل بينكم"؛ لأن ضمة التقاء الساكنين لاتثبت، ولايعتد بها ..".
وينظر: الكتاب ٤ / ٢٣٧، ٣٣١ والمقتضب ١ / ٢٠١ والمنصف ١ / ٢١٢، ٢١٣ والتكملة / ٥٦٣ وابن يعيش ١٠ / ١١، ١٢ وسر صناعة الإعراب ١ / ١٠٤ والإيضاح ٢ / ٣٩٤، ٣٩٥ والممتع ١ / ٣٣٢، ٣٣٣ وشرح الشافية ٣ / ٢٠٤.

١) الكتاب ٤ / ٣٣١: ".. وإنما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمة كما يكرهون الواوين فيهمزون نحو: (قؤول، ومؤونة).
وأما الذين لم يهمزوا فإنهم تركوا الحرف على أصله، كما يقولون: (قوول) فلايهمزون، ومع ذلك أن هذه الواو ضعيفة تحذف وتبدل، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفا أجلد منها، ولما كانوا يبدلونها وهي مفتوحة في مثل: (وناة، وأناة) كانوا في هذا أجدر أن يبدلوا حيث دخله مايستثقلون، فصار الإبدال فيه مطردا، حيث كان البدل يدخل فيما هو أخف منه".

٢) الصحاح (غور) ٢ / ٧٧٤.

٣) السابق (نور) ٢ / ٨٣٩ وعبارته: "والنؤور: النيلج، وهو: دخان الشحم، يعالج به الوشم حتى يخضر، ولك أن تقلب الواو المضمومة همزة ..".

٤) ومثال إبدال الهمزة من الواو المكسورة (إسادة) في: وسادة، و(إفادة) في: وفادة.
وهذا نقله الرضي عن المازني في شرح الشافية ٣ / ٢٠٤ حيث يقول:
"وعند المازني هذا القلب مطرد في الواو المتصدرة المكسورة أيضا، نحو: (إفادة، وإشاح) ..".
لكن ابن عصفور في الممتع ١ / ٣٣٣ نسب إلى المازني مالم يقله، حيث يقول:
"وزعم المازني أنه لايجوز همز الواو المكسورة بقياس، بل يتبع في ذلك السماع: وهذا الذي ذهب إليه فاسد قياسا وسماعا ..".
أما إبدال الهمزة من الواو المفتوحة فابن جني لايمنع مجئ ذلك حيث يقول في سر =

[إبدال الهمزة من الألف إبدالا غير مطــــرد]

" .. وغير المطرد إبدالها من الألف في نحو: " دأبة ، وشأبة ، وابيأض ، وادهأم " ، وعــن " العجاج " أنه كان يهمز " العألم ، والخأتم " ، وقال:

.... ∴ فخندف هامة هذا العألــــم

وحكى: " بأز ، وقوقأت الدجاجة " ، وقال:

يادار مَيَّ بدكاديك البُــرَق ∴ صبرًا فقد هيّجت شوق المشتئــق "

القسم الثالـث: فيما لا يطـــرد

ويقتصر فيه على المسموع ، وإبدال الهمزة فيما هذا شأنه ، قد جاء عن الألف ، والواو ، والياء.

والمذكور من الصور التي أبدلت فيها الهمزة عن الألف عشر:

الأولى: وهي: لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين ، نحو:

" دأبة ، وشأبة ، وابيأض ، وادهأم ، والعألم ، والخأتم ، وبأز (١) ، وقوقأت ، الدجاجة (٢) ،

وقول الشاعر:

[١٣٤] فَخِنْدَفٌ هامَةُ هَذَا العَأْلَــــمِ (٣)

= الصناعة ١/١٠٤: " .. وأبدلوا المفتوحة - أيضا - فقالوا: (أناة) في: وَناة ، و (أحد) في: وَحَد ، و (أجم) في: وجم ، و (أسماء) في: وَسْماء .. ".

أما الصيمري في التبصرة ٢/٨١٤ فيمنع إبدال الهمزة من الواو المفتوحة ، ويـــرى أن ما ورد من ذلك شاذ ، حيث يقول:

" فإن كانت الواو مفتوحة لم يجز قلبها إلى الهمزة ؛ لخفة الفتحة ، إلا ما جاء شـــاذا ، نحو: (أناة) والأصل: (وَناة) ؛ لأنه من (وَنَى يَنِي) .. ".

ويؤيد هذا ما ذكره ابن عصفور في الممتع ١/٣٣٥ حيث يقول:

" وإن كانت مفتوحة لم تهمز ، إلا حيث سُمِع ؛ لأن الفتحة بمنزلة الألف ، فكما لا تستثقـــل الألف والواو في نحو: (عاود) وأمثاله ، فكذلك لا تستثقل الواو المفتوحة .. ".

وأرجح ما قاله الصيمري وابن عصفور ؛ لأن إبدال الهمزة من الواو المفتوحة ليس مطردا. يقول سيبويه ٤/٣٣١: " وقالوا: (وَجَمٌ وأجَمٌ ، وَوَناةٌ وأناةٌ) ، وقالوا: (أحد) وأصله: (وَحَد) لأنــه واحد ، فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عوضًا لما يدخلها من الحـــذف والبدل.

وليس ذلك مطردا في المفتوحة ".

١) البأز: لغة في البازي ، والجمع أبْؤُز ، وبُؤُوز ، وبِئْزان. اللسان (بأز) ١/١٩٩.

٢) القوق: صوت الدجاجة السندية إذا أرادت السفاد. اللسان (قوق) ٥/٣٧٧٦.

٣) رجز ، قاله: العجاج (ديوانه ٢٩٩/) وقبله:

يا دار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي

=

....

وقول الآخر :

[١٣٥] يادارَ مَيَّ بِدَكادِيكِ البُــــرَقْ .. صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ المُشْتَئِــقْ (١)

وقد مضى تفسير " الخندف "(٢).

والهامة : الرأس ، وهامة القوم رئيسهم(٣). قال " الجوهري " : مَيٌّ : اسم امرأة ، وكذلــك : ميــة (٤). والدكادك ، والدكاديك : كلاهما جمع " دَكْدَاك "(٥).

قال فى " الحواشى " : هو الرمل المتراكم(٦).

وقال " الجوهرى " : هو ما التبد من الرمل بالأرض ، فلم يرتفع(٧).

وقال فى " الشامل " : الأبرق : ذو اللونين من الجبال والرمال وغيرها ، والجمع " بُرق "إذا

= والبيت من شواهد : سر الصناعة ١/١٠١ وابن يعيش ١٠/١٢ والممتع لابن عصفــور ١/٣٢٤ وشرح الشافية ٣/٢٠٥ واللسان (علم) ٤/٣٠٨٥ وشرح شواهد الشافية / ٤٢٨ .

والشاهد فيه : إبدال الألف همزة .

يقول ابن جنى فى سر الصناعة ١/١٠٢ : " فقد روى أن العَجّاج كان يهمز العالــم ، والخاتم) ، وقد روى عنه فى هذا البيت: (العألم) ، فهمزه (العألم ، والخأتم) مما قدمناه من قلب الألف همزة .. ".

ويقول البغدادى فى شرح شواهد الشافية / ٤٢٨ : " وعده ابن عصفور من ضرائر الشعر ، وقال : أبدل الألف همزة ؛ لتكون القافية غير مؤسسة كأخواتها ، وكانت الهمزة المبدلة منها ساكنة ؛ لأن التحريك يبطل الوزن ، ولأنها بدل من ألف زائدة ساكنة فى اللفــظ والتقدير ".

وينظر : ابن يعيش ١٠/١٢ والإيضاح ٢/٣٩٥ والممتع ١/٣٢٣ ، ٣٢٤ وشرح الشافية ٣/٢٠٤ .

١) رجز ، نسب لرؤبة ، ولم أعثر عليه فى ديوانه ، أو ملحقاته .
والبيت من شواهد : الخصائص ٣/١٤٥ وسر الصناعة ١/١٠٢ والصحاح (دكــك) ٤/١٥٨٤ وروايته :
يادارَ مَيَّ بالدَّكادِيكِ البُــــرَقْ .. سَقْيًا فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ المُشْتَئِــقْ
والممتع ١/٣٢٥ واللسان (دكك) ٢/١٤٠٥ برواية (سقيا) واللسان (شــــوق) ٤/٢٣٦١ برواية (صبرا) وشرح شواهد الشافية / ١٧٥ .

٢) هى امرأة إلياس بن مضر ، واسمها : ليلى نسب ولد الياس اليها . الصحاح ٤/١٣٤٧ .

٣) الصحاح (هيم) ٥/٢٠٦٣ .

٤) السابق (ميا) ٦/٢٤٩٩ .

٥) السابق (دكك) ٤/١٥٨٤ .

٦) الحواشى / ٦٩ .

٧) الصحاح (دكك) ٤/١٥٨٤ .

. . . .

جمل وصفا ، و" أبارق " إذا كان اسما ، وبرق الرمل والحصى من ذلك ،الواحدة " برقه " [١].
وقد سبق تفسيره بما يقارب هذا المعنى .
"صبرا " ، ويروى : " سقيا " ، منصوب بأنه مصدر فعل مقدر .
قوله : (هيجت) من قولك : هاج الشئ : أى : ثار ، وهاجه غيره ، يتعدى ولا يتعدى .
والمشتئق : بكسر الهمزة على البناء للفاعل .
قال " سيبويه " همز الراجز ماليس بمهموز للضرورة [٢].

ـ ـ ـ ـ ـ ـ

---

١) الصحاح (برق) ٤/ ١٤٤٩ واللسان (برق) ١/ ١٠٣ .

٢) يقول ابن جنى فى سر الصناعة ١/ ١٠٣ بعد أن أورد البيت :
" فالقول فيه عندى : أنه اضطر إلى حركة الألف التى قبل القاف من (المشتاق)؛ لأنها تقابل لام (مستفعلن) ، فلما حركها انقلبت همزة كما قدمنا ، إلا أنه حركها بالكسر ؛ لأنه أراد الكسرة التى كانت فى الواو المنقلبة الألف عنها ، وذلك لأنه (مُفتَعِلٌ) من الشوق ، وأصله : (مُشتَوِق) ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها .
فلما احتاج إلى حركة الألف حركها بمثل الكسرة التى كانت فى الواو التى هى أصل الألف ."

[إبدال الهمزة من الواو غير المضمومة إبدالا غير مطـــرد]

" .. ومن الواو غير المضمومة في نحو: "إشاح ، وإفادة ، وإسادة " و (إعاء أخيه)، في قراءة سعيد بن جبير ، و "أناة ، وأسماء ، وأحد وأحد في الحديث .

والمازني يرى الإبدال من المكسورة قياسا مطردا .. ".

والمذكور من صور إبدالها من الواو غير المضمومة ثمانية :

أربع في الإبدال من الواو المكسورة ، والأربع الأخر في الإبدال من الواو المفتوحة .

تقول : "إشاح " ، وأصله : " وِشاح " ، وقد سبق تفسيره .

وَ " إفادَة " ، والأصل : " وِفادَة " .

قال " الجوهري " : "وَفَدَ فُلانٌ عَلَى الأَميرِ ، أي : وَرَدَ رَسولاً ، فهو : وافد ، والجمع " وَفْــدٌ " مثل : " صَاحِبٍ وَصَحْبٍ " ، وجمع " الوَفْد " : " أَوْفادٌ ، وُوفُودٌ " ، والاسم : " الوِفادَة " .. "(١)

قوله : (وإعَاء) أصله : " وِعاء " ، واحد الأوعية .

وفي قراءة " سعيد بن جبير "(٢) " .. إعاء (٣) .. " بالهمز .

ولقائل أن يقول : في قراءة " الحسن "(٤) (وُعاء) بالواو المضمومة ، وذلك يقتضـــي أن يكون الإبدال مطردا ، وليس تخصيص قراءة سعيد بن جبير بالذكر ، وإهمال قراءة الحسن بأولى من العكس (٥).

---

١) الصحاح (وفد) ٢/٥٥٣ .

٢) سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي الكوفي التابعي الجليل .
قتله الحجاج سنة ٩٥ هـ .
ينظر : طبقات القراء لابن الجزري ١/٣٠٥ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١/٧٦ .

٣) سورة يوسف ، من الآية / ٧٦ : " فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ، ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِــنْ وِعَاءِ أَخِيهِ .. " .
يقول ابن خالويه في شواذ القــرآن / ٦٥ : " من إعاء أخيه سعيد بن جبيـــر وعيســى " .
وينظر : المنصف ١/٢٣٠ ، وسر الصناعة ١/١١٥ ، وابن يعيش ١٠/١٤ .

٤) إتحاف فضلاء البشر / ٢٦٦ : " .. وعن الحسن (وُعاء) حيث جاء بضم الواو لغـــة فيه .. " .
وينظر : شواذ القرآن لابن خالويه / ٦٥ .

٥) لا أدري لماذا يزج الشارح بقراءة الحسن ـ هنا ـ فالمصنف يتحدث عن إبــــدال الهمزة من الواو غير المضمومة ، أما المضمومة ، فلم يختلف أحد في جواز إبـــــدال الهمزة منها .

. . . .

فالهمزة في هذه الصور الأربع مبدلة عن واو مكسورة (١).

وتقول في الإبدال من المفتوحة : " امْرأةٌ أَنَاةٌ " والأصل : " وَنَاةٌ " من الونى ، وهو: الضعف والفتور (٢).

و " أَسْمَاء " ، والأصل : " وَسْمَاء " على زنة " فَعْلَاء " عند " سيبويه " (٣).

و " أفعال " عند المبرد (٤).

و " أحد " والأصل : " وَحد " وفي الحديث أنه عليه السلام قال لرجل أشار بسبابته في التشهد : " أحد ، أحد " (٥).

---

١) يقول ابن جني في سر الصناعة ١/١٠٤ : " وأبدلوا — أيضا — الواو المكسورة ، فقالوا : (إِسَادَة) في : وِسَادَة ، و (إِعَاء) في : وِعَاء .. " .
وينظر : الكتاب ٤/٣٣١ والتبصرة ٢/٨١٤ وابن يعيش ١٠/١٤ والمنصف ١/٢٣٠ ، ٢٣١ والممتع ١/٣٣٣، ٣٣٤ وشرح الشافية ٣/٢٠٤.

٢) الصحاح (أنا) ٦/٢٢٧٣ : " .. والأناة من النساء : التي فيها فتور عند القيام وتأن .. " .

٣) أسماء عند سيبويه (فعلاء) لأنه ذكرها في الترخيم مع مافي آخره زيادتان كـ: (عثمان ، ومروان).
يقول في ٢/٢٥٦، ٢٥٧ : " .. وفي مروان : يامر وأقبل ، وفي أسماء : يا أَسْمُ أَقْبِلِي .. " .
وينظر : شرح الشافية ٣/٧٩.

٤) المقتضب ٣/٣٦٥.
ويقول ابن يعيش ١٠/١٤ : " وقالوا : (أَسْمَاء) اسم امرأة وفيه وجهان :
أحدهما : أن تكون سميت بالجمع فهو (أفعال) وإنما امتنع من الصرف للتأنيث والتعريف .
والوجه الثاني : أن يكون وزنه (فَعْلَاء) من الوسامة وهو الحسن من قولهم : فُلَانٌ وَسِيمُ الوجه ، أي : ذو وَسَامَة ، وإنما أبدلوا من الواو الهمزة ، فعلى هذا لاتصرفه في المعرفة ، ولا في النكرة .
وعلى القول الأول لا ينصرف معرفة ، وينصرف نكرة " .
وينظر : الأصول ٢/٦٩ واللسان (وسم) ٦٥/ ٤٨٣٩ حيث رجح ابن السراج مذهب سيبويه .

٥) ينظر : سنن أبي داود ١/٣٧٦ والبيهقي ٢/١٣١ ويعلق المازني على إبدال الهمزة من الواو المفتوحة ، فيقول في تصريفه مع المنصف ١/١٣١ : " وهذا شاذ ، نادر ، ليس مما يتخذ أصلا ، وإنما يحفظ نادرا ، فاعرف ذلك " .

....

قوله : (والمازنى يرى الإبدال من المكسور قياسا مطردا)(١).

قد أشرنا إلى مأخذه فيما تقدم.

----

١) مايراه المازنى قياسا مطردا يراه ابن جنى مطردا أيضا ، يقول فى المنصف ١/٢٢٨، ٢٢٩.
" .. واعلم أن الواو إذا كانت أولا ، وكانت مكسورة ، فمن العرب من يبدل مكانها الهمزة ، ويكون ذلك مطردا فيها ، فيقولون فى (وسادة) إسادة ، وفى (وِعَاء) : إعاء ، وفى (الوِفَادَة) : إفادة .. ".
ويقول سيبويه ٤ / ٣٣١ : " .. ولكن ناسا كثيرا يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة ، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولا ، كرهوا الكسرة فيها .. ".
ويقول المبرد فى المقتضب ١/ ٢٣٢ : " فإن انكسرت الواو أولا فهمزها جائز .. ".
من هنا يتبين لنا أن المبرد _ أيضا _ يرى همز الواو المكسورة قياسا .
لكن الرضى فى شرح الشافية ٣ / ٧٨ يقول : "والأولى كونه سماعيا ".
وينظر : ابن يعيش ١٠/١٤ والإيضاح ٢/٣٩٥ والأشمونى ٤/٢٩٦.



. . . .

قوله : (ولم يمنع مانع من الإبدال فى نحو : " رمَيَا ، وَدَعَوا ") .

اعلم أن " الواو ، والياء " إذا اتصل بهما ألف ضمير الاثنين ، امتنع قلبهما إلى الألف ؛ لأن ذلك يفضى إلى اجتماع ألفين ، والنطق بهما متعذر ، فلابد من حذف أحدهما ، أو تغييره ، وذلك يوجب اللبس .

ولقائل أن يقول : فيما ذكره المصنف نظر من وجهين :

أولهما : أنه قدم معتل الياء على معتل الواو فى الذكر ، ولو عكس لكان أجدر ؛ ليكون على نسق ماقبله (١).

الثاني : أن موانع القلب تزيد على ماذكره ، والذى يحضرنى منها ستة موانع (٢) :

اتصال حرف التثنية ، نحو : " عَصَوَانِ ، وَرَحَيَانِ " (٣).

ومنها : " عَوِرَ ، وَحَوِلَ " ؛ لأنهما فى معنى : " اعْوَرَّ ، واحْوَلَّ " (٤).

ومنها : " افْتَعَلَ " ، نحو : " اعْتَوَرُوا ، واجْتَوَرُوا " ؛ لأنهما فى معنى : " تَعَاوَرُوا ، وتَجَاوَرُوا " .

ومنها : " فَعَلَان " ، نحو : " الطَوَفَان ، والطَيَرَان " .

ومنها : أن يليهما ساكن ، وهو من حروف الكلمة ، نحو : " طَوِيل ، وَجَوَاد " .

ومنها : أن تكون العين واللام حرفى علة ، فتعتل اللام ، وتصح العين ، نحو : " طَوَى ، وشَوَى " .

فإذا جاوزنا هذه الموانع ، ورأيتهما صحيحتين مع وجود هذه العلة ، فهو شاذ لايقاس عليه ، نحو : " القَوَد ، والصَّيَد " ، وقد سبق الكلام فيه (٥).

= متحركة ؛ لأنهم لو تركوها ساكنة لالتبس الفعل بالمصدر ، نحو : (قَوْل ، وبَيْع) ، فلذلك قلبوها ألفا فقيل : (قَالَ ، بَاعَ) " .

وينظر : الكتاب ٤/ ٢٣٨ والتكملة / ٥٦٣ وسر الصناعة ١/ ٢٥ والمنصف ١/ ٢٤٧ وابن يعيش ١٠/ ١٦ والإيضاح ٢/ ٣٩٧ والممتع ٢/ ٤٣٨ وشرح الشافية ٣/ ٩٥ .

١) لعل الشارح يقصد ماذكره المصنف فى الفصل الأول : فى إبدال الهمزة من حروف اللين ، حيث قدم ذكر الواو على الياء .

٢) ينظر : ابن يعيش ١٠/ ١٧ .

٣) لو قلبوا الواو ، والياء ألفا ، لالتبس المثنى بغيره .

٤) جعلوا صحة العين فى (عَوِرَ ، وحَوِلَ) ونحوهما أمارة على أن معناها (افْعَلَّ) .

٥) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٧٩ (مخطوط) .

. . . .

وانما لم يقلب مثل قوله : " ..لَوِ اسْتَطَعْنَا .."(١) ،ونحو قولهم للمرأة :

" اقنى الحياء "(٢)؛ لأن حركتهما فى هذين الموضعين غير لازمة ،وانما هى لالتقاء الساكنين(٣).

قوله : (وغير المطرد(٤) فى نحو : " طائى ،وحارى " ..).

وهما منسوبان إلى "طيئ" و " الحيرة " ،والقياس : " طيئى " ،و" حيرى " ، كما سبق(٥).

وانما كان مثل هذا غير مطرد ؛ لأن ماذكرناه من علة القلب ، لم يوجد ههنا .

والألف فى " ياجل " بدل من " الواو " ،والأصل : "يوجل " ،وهى لغة بعض العرب ، وكأنه يكره الياء مع الواو ، فيقلبها (٦).

هذا تمام الكلام فى ابدال الألف من أختيها

الثاني : فى إبدال الألف(٧) من الهمزة والنون ، وابدالها من الهمزة قد يكون واجبا ، نحو : "آدم ،وآجر" ، وحسنا ، نحو: " راس " ،وقد بيناه فى مباحث تخفيف الهمزة(٨).

ومن النون فى حال الوقف لاغير .

والنونات المبدل منها ثلاث :

الأولى: النون الساكنة ،التى هى فى علم الصرف المسماة : " تنوينا " ،تقول : " رأيت زيدن يافتى " ،فتثبت فى اللفظ بعد الدال نونا ساكنة ، واذا وقفت أبدلت من هذه النون ألفا ، وقلت: " رأيت زيدا "(٩).

---

١) سورة التوبة ، من الآية / ٤٢ : " .. وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ .. ".

٢) الصحاح (قنا) ٦/ ٢٤٦٩ : " وقَنِيتُ الحَيَاءَ بالكسر قُنْيَاناً بالضم ، أى :لزمته ".

٣) ينظر: ابن يعيش ١٠/ ١٧ والتبصرة ٢/ ٨١٤.

٤) فى ابن يعيش ١٠/ ١٨ والمفصل المطبوع / ٣٦٣ [وغير مطرد]، ولا يترتب عليه اختلاف فى المعنى.

٥) ينظر: عرائس المحصل ،ورقة ٢١٥ (مخطوط).

٦) ينظر: الصحاح (وجل) ٥/ ١٨٤٠ وشرح الشافية ٣/ ٢٠٩ والمنصف ١/ ٢٠٢، ٢٠٥.

٧) فى المخطوطة [الهاء] وهو: تحريف ؛ لأن الكلام عن الألف.

٨) ينظر : ص من التحقيق .

٩) قصد وا بذلك التفرقة بين النون الزائدة على الاسم بعد كماله ،والنون التى هى من كمال الاسم .
وينظر : الممتع ١/ ٤٠٦.

. . . .

الثانية : النون الخفيفة التى تدخل الفعل المضارع توكيدا ، نحو قوله تعالى : "٠٠ لنسفعًا بالناصية "(١).

فإذا وقفت أبدلت من هذه النون ألفا ، وقلت : "لنسفعا ".

الثالثة : النون الخفيفة التى هى من نفس الحرف ، نحو : "إذن " ، وقد سبق الكلام فيه فى مباحث حرفى الشرط (٢)، تقول : " إذن أكرمك " .

فإذا وقفت على هذه النون ، أبدلت منها ألفا ، وقلت : " إذا " ؛ لأن النون فى الفصل وفى "إذن " خفيفة ، فشابهت التنوين فى : " رأيتُ زيدًا " ؛ لأن الفتحة مع الألف أخف ؛ ولأن النون الساكنة لها شبه بالألف ؛ لأنه لا مخرج لها من الفم ، كما أن الألف لا مخرج لها من الحلق (٣).

— — — —

١) سورة العلق ، من الآية / ١٥ : " كلَّا لئِن لم ينتهِ لنسفعًا بالناصية " .
وقصد وا من ذلك — أيضا — التفرقة بين النون التى هى من نفس الكلمة ، والنون التى تلحق الكلمة بعد كمالها .
وينظر : الممتع ١/ ٤٠٨ .

٢) ينظر : ص ٣٦٩ من التحقيق .

٣) يقول ابن عصفور فى الممتع ١/ ٤٠٩ : " وإنما جاز ذلك فى " إذن " ، وإن كانت النون من نفس الكلمة ، لمضارعتها نون الصرف ونون التأكيد فى السكون ، وانفتاح ما قبلها ، وكونها قد جاءت بعد حرفين ، وهما أقل ما يكون عليه الاسم المتمكن ، نحو : (يد ، ودم) ٠٠ ".
ويعلل ابن يعيش ١٠/ ٢٠ لإبدال الألف من النون فى المواضع الثلاثة ، فيقول : " إنما أبدلت الألف من النون فى هذه المواضع ؛ لمضارعة النون حروف المد واللين بما فيها من الغنة ٠٠ ".
وينظر : المقتضب ١/ ١٩٩ والتكملة / ٥٦٣ والتبصرة ٢/ ٨٢١ وابن يعيش ١٠/ ٢٠ ، ٢١ والإيضاح ٢/ ٣٦٨ .

[إبدال اليـــاء]

(فصل) " والياء أبدلت من أختيها ، ومن الهمزة ، ومن أحد حرفي التضعيف ، ومن النـــون ، والعين ، والباء ، والسين ، والثاء .

فإبدالها من الألف في نحو : " مُفَيْتِيح وَمَفَاتِيح " وهو مطرد ، ومن الواو في نحو : " ميقات ، وعصي ، وغاز ، وغازية ، وأدل ، وقيام ، وانقياد ، وحياض ، وسيد ، وليه ، وأغزيت ، واستغزيت " وهذا مطرد .

وفي نحو : " صبيه ، وثيره ، وعليان ، وييجل " وهو غير مطرد . ومن الهمزة في نحـــو : " ذيب ، ومير " على ما قد سلف في تخفيفها .

ومن أحد حرفي التضعيف في قولهم : " أمليت ، وقصيت أظفاري ، ولا وربيك لا أفعل ، وتسريـت ، وتظنيت ، ولم يتسن ، وتقضى البازي ، وقوله :

نَزُورُ امْرَأً أَمَّا الْإِلَـــهَ فَيَتَّقِـــي ∴ وَأَمَّا بِفِعْلِ الصَّالِحَـــاتِ فَيَأْتَمِـــي

والتصدية ، فيمن جعلها من : " صد ، يصد " ، وتلعيت من اللماعة ، ودهديت ، وصهصيت ، ومكاكي في جمع مكوك ، وديباج في جمع ديجوج ، وديوان ، وديباج ، وقيراط ، وشيراز ، وديماس ، فيمن قال : شراريز ، ودماميس ، وقوله :

وَايتَصَلَــتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الفرقَـــدِ

أبدل الياء من التاء الأولى في " اتصلت " ، ومما سوى ذلك في قولهم " أناسي ، وظرابي " ، وقوله :

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَـــــــوَازِقُ ∴ وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِــــــــــقُ

وقوله : لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْـــمٍ مُتَمَّـــرَةٌ ∴ مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْـــزٌ مِنْ أَرَانِيهَـــــا

وقوله : إِذَا مَا عُـــدَّ أَرْبَعَـــةٌ فِسَـــالٌ ∴ فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُـــوكِ سَـــادِي

وقوله : قَدْ مَرَّ يَوْمَـــانِ وَهَذَا الثَّالِـــي ∴ وَأَنْتَ بِالْهِجْـــرَانِ لَا تُبَالِـــي " .

الفصل الثالث : في حكم إبدال الياء (١)

وهي تبدل من أختيها ، ومن أحرف أخر عدتها سبعة ، فنفرد لكل واحد منها صنفا :

الصنف الأول : في إبدال الياء من أختيها ، وهما : الألف ، والواو .

فإبدالها من الألف في موضعين :

---

(١) يقول ابن يعيش ١٠/٢١ : " إنما كثر إبدال الياء ؛ لأنه حرف مجهور مخرجه مـــن وسط اللسان ، فلما توسط مخرجه الفم ، وكان فيه من الخفة ما ليس في غيـــره ، كثر إبداله كثرة ليست لغيره . " .

. . . .

أولهما : أن تقع بعد كسرة ، نحو : "مِفْتَاح ، ومُفَيْتِيح " .

الشاهد فيه : أن التصغير اقتضى كسر التاء التي هي عين الفعل ، والألف بعدها ، فقلبت الألف ياء ؛ لانكسار التاء .

وكذلك إذا وقعت بعد ياء التصغير في "كِتَاب ، وكُتَيِّب ، وغُلَام ، وغُلَيِّم " .

وثانيهما : أن تقع الألف بعد الكسرة في جمع ، نحو : " مفاتيح " .

الشاهد فيه : أن الألف التي كانت في الواحد ، وقعت في الجمع بعد عين مكسورة ، كما تراه ، فانقلب ياء ، ومثله : "مِصْبَاحُ وَمَصَابيح " ، وهو مطرد ؛ لأن ماقبل الألف يمتنع أن يكون مكسوراه أو مضموما [(١)].

والمذكور من الكلم التي أبدلت فيها الياء من الواو إبدالا / مطردا وغير مطرد ثلاث ٢٧٢/. عشــرة :

الأولى : "مِيقَات " ، وأصله : " مِوْقَات" ، والواو الساكنة بعد الكسرة عندهم مستثقلة [(٢)]، فقلبت الواو ياء ، وقيل : "مِيقَات" .

وهكذا كل واو سكنت ، وانكسر ماقبلها ، وكانت غير مدغمة .

الثانية : "عصى " ، والأصل فيه : تشديد الواو ، ووزنه (فُعُول) ، ومتى اجتمع واوان في جمع طرفا ، والأولى مزيدة ، أبدل منها الياء ، وقد اجتمعت هذه الأوصاف الثلاثة في "عصى " كما ذكرناه فيما تقدم [(٣)].

---

(١) تقلب الألف ياء في الموضعين السابقين ؛ لانكسار ماقبلها ومحافظة على صيغتــي التصغير والجمع .
وينظر : الكتاب ٤/٢٣٨ والتبصرة ٢/٨٣٣ وابن يعيش ١٠/٢١ والإيضاح ٢/٣٩٨ وشرح الشافية ٣/٢٠٩ .

(٢) كانت مستثقلة لما فيها من الخروج من كسرة إلى واو ، ولذلك ليس في الكلام (فِعُــل) استثقالا للخروج من كسرة إلى ضمة .
وينظر : الكتاب ٤/٢٣٨ والتبصرة ٢/٨٢٢ وابن يعيش ١٠/٢١ والتكملة/ ٥٦٤ .

(٣) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٨٨ (مخطوط) .
يريد الشارح أن يقول : إن كل جمع يكون على (فُعُول) ولامه واو ، فإن اللام تنقلــب ياء فيصير : (عُصُوى) فيجتمع الواو ، والياء ، والأول ساكن ، فتقلب الواو يـــاء ، وتدغم الأولى في الثانية .
وينظر : ابن يعيش ١٠/٢١ ، ٢٢ والمنصف ٢/١٢٤ والتبصرة ٢/٨٢٥ .

الثالثة : أن ينكسر الحرف الذى قبل الواو ، نحو : " غازٍ " وأصله : " غازو " ، وكذلك : " غازية " ، والأصل : " غازوة " ، ولما انقلبت الواو إلى الياء ، صار مثل : " قاضى " ، وعومل معاملة الأسماء المقصورة ، فتسقط منها الياء فى حالتى الرفع والجر ، وتثبت فى حالة النصب ، فتقول : " رأيت غازيًا " .

وتثبت الياء فى " غازية " فى الأحوال الثلاثة ؛ لأنها ليست متطرفة ، ولا يجرى عليها الإعراب ، فتثبت فى كل حال ؛ لما ذكرنا فى واو " قَمَحْدُوَة " ، فليطلب منه (١).

الرابعة : ما كانت الواو فيه متطرفة ، قبلها ضمة فى الأسماء ، تقول : " دلو " ، وجمعه فى أقل العدد " أدل " ، والأصل : " أدلو " على زنة (أفعُل) ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لوقوعها طرفا بعد ضمة على الوجه الذى ذكرناه فيما سبق .

وحينئذ يكون من الأسماء المنقوصة (٢).

تقول : " هذه أدْلٍ " ، و " مررت بأدْلٍ " ، و " رأيت أدْليًا " ، وقد عرفت علة ذلك غير مرة .

الخامسة : ما كان الواو فيه عينا فى مصدر ، وله ثلاث شرائط :

إحداها : أن يكون فعله معتلا .

والثانية : أن يكون قبلها كسرة .

والثالثة : أن يكون بعدها ألف ، نحو : " قِيَام " بتخفيف الياء ، فإن فعله " قام " وقد اعتل ، والقاف قبل الواو مكسورة ، وبعد الواو ألف .

السادسة : " انقياد " ، والأصل فيه : " انقِوَاد " ، وقد اجتمع فيه ما ذكرناه من الأمور الثلاثة ؛ فلذلك أبدل من الواو الياء (٣).

---

١) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٨٩ (مخطوط) .

٢) يقول الصيمرى فى التبصرة ٢/ ٨٢٦ ، ٨٢٧ : " وتبدل من الواو وإذا كانت حرف إعراب وقبلها ضمة ، كقولك : (أدلٍ ، وأحْقٍ) فى جمع (دَلْو ، وحَقْو) ، والأصل : (أدْلُوٌ ، وأحْقُوٌ) إلا أن الإعراب يستثقل على الواو فتحذف .
فإذا بقيت الواو ساكنة وقبلها ضمة ، كسر ما قبلها فتنقلب الواو ياء . وإنما وجب ذلك ؛ لئلا يشبه آخرُ الاسم آخر الفعل فى نحو : (يَغْزُو ، وَيَدْعُو) .. " .
وينظر : الكتاب ٤/ ٢٣٩ والمنصف ٢/ ١١٧ ، ١١٨ وابن يعيش ١٠/ ٢٢ .

٣) اعتلت العين فى (قِيَام ، وانْقِيَاد) مع انكسار ما قبلها ؛ لاعتلال فعليهما ، ولولا ذلك لم يجب الاعتلال ؛ لتحرك الواو ، ووقوعها حشوا .
ألا ترى أنه لما صحت العين فى (لاوَذَ) صحت فى (لِوَاذ) من قوله تعالى :
" يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا " .

. . . .

وتفارق هذه الصورة التى قبلها فى أن " القيام " مصدر فعل ثلاثى مجرد ، و " الانقياد " مصدر فعل ثلاثى مزيد فيه .

السابعة: "حِيَاض" جمع "حَوْض" ، وأصله : "حِوَاض" ، إلا أن الواو انقلبت إلى الياء ، وقيل : "حِيَاض" .

وقد اجتمع فيه خمسة أمور :

أن يكون ماقبلها مكسورا ، وأن تكون الواو عينا فى جمع ، وأن تكون ساكنة فى الواحد ، وأن يكون بعدها ألف ، وأن يكون لام الفعل صحيحا .

فكل واو اجتمع معها هذه الأمور الخمسة ، قلبت إلى الياء ، نحو : "سِيَاط ، وثِيَاب" (١) .

الثامنة : أن تجتمع الواو ، والياء ، ويكون الأول منهما ساكنا ، فتقلب الواو ياء ، ثم تدغم الأولى فى الثانية ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون الساكن المتقدم هو الواو ، أو الياء .

وقد أورد المصنف مثالا كل واحد منهما ، فمثال الياء المتقدمة "سَيِّد" ، والأصل : "سَيْوِد" ، فقد اجتمع الياء والواو ، وسبقت الياء ساكنة .

ومثال الواو المتقدمة "لَيَّة" ، وأصله : "لَوْيَة" ، تقول : "لويت ليا" (٢) .

= فكذلك لما اعتلت فى (قام) وجب اعتلالها فى (قِيام) وكذلك : (انْقِياد) اعتلت العين فى المصدر لاعتلال العين فى (انقاد) .. "

وينظر : ابن يعيش ١٠ / ٢٣ والتبصرة ٢ / ٨٢٤ ، ٨٢٥ وشرح الشافية ٣ / ٢٠٦ ، والممتع ٢ / ٤٩٥ .

(١) هذا ماقاله ابن جنى فى المنصف ١ / ٣٢٢ وزاد على ماذكره الشارح : " .. ومنها أن الكلمة جمع ، والجمع أثقل من الواحد .. " .

وينظر : ابن يعيش ١٠ / ٢٢ والتبصرة ٢ / ٨٤٢ وشرح الشافية ٣ / ٢٠٩ والممتع ٢ / ٤٩٥ ، ٤٩٦ .

(٢) وقلبت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء التى بعدها قياسا مطردا . ويوضح الصيمرى فى التبصرة ٢ / ٨٥٢ ، ٨٢٦ علة قلب الواو ، دون الياء ، فيقول : " وانما قلبت الواو ياء فى هذا الموضع ، ولم تقلب الياء واوا ؛ لأن الياء أخف من الواو ، فلما اجتمعتا ، ووجب الإدغام للمقاربة ، قلب الأثقل إلى الأخف تقدم أو تأخر ، ولأن قلب الواو إلى الياء أكثر فى الكلام من قلب الياء إلى الواو ، للخفة التى ذكرنا .

ولأن مخرج الياء أمكن من مخرج الواو ؛ لأن الياء من وسط اللسان ، والحرف المتوسط أمكن وأولى أن يَرُدّ غيره إليه " .

. . . .

التاسعة : أن تقع الواو رابعة طرفا ، أو فوق الرابعة ،نحو : " أغزيت ،وغازيت ،واستغزيت ".

قوله : (وهذا [(١)] مطرد ..).

يريد أن كل واحد من هذه الأمثلة التسعة متى وجدت شرائطه في أشباهه من الصور ، انقلبت واوه ياء ، ولم يتوقف في ذلك على السماع .

والمذكور من غير المطرد أربع صور :

أولها : " صبية ".

قال " الجوهري " : " الصَّبِيُّ : الغلام ،والجمع " صِبْيَةٌ " ، و " صِبْيَانٌ " ،وهو من الواو "[(٢)].

قال " أبو محمد " : أصلها من الواو ،وهي : من " صَبْوَةٌ " ،وإنما قلبت الواو ياء ؛ لكسرة ماقبلها، والحاجز الذي بينهما غير حصين ؛ لأنه ساكن[(٣)] ،وقد ثبت إلغاؤه في صور كثيرة سبق ذكرها.

وثانيها : " ثِيَرَةٌ " ، والأصل : " ثِوَرَةٌ " مثل : " عُود ، وعِوَدَه ." .

قال " سيبويه " : قلبوا الواو ياء حيث كانت قبلها كسرة [(٤)].

وقال " المبرد " : إنما قلبوا " ثِوَرَه " إلى الياء ــ ههنا ــ للفرق بينه وبين " ثِوَرَة الأَقِط " ،بنوه على أصله ، ثم حركوه [(٥)].

وثالثها : " عليان " ، بفتح العين والتنوين .

قال في " الشامل " : ناقةٌ عَلَيَانٌ : أي طويلة ، جسيمة [(٦)].

قال " الجوهري " : يقال : رَجُلٌ عَلَيَانٌ ، مثل : عَطَشَانٌ ،وكذلك : المرأة ، يستوى فيه المذكر

---

١) في ابن يعيش ١٠/ ٢١ والمفصل المطبوع / ٣٦٣ [وهو] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى.

٢) الصحاح (صبا) ١/ ٢٣٩٨.

٣) التخمير ٢ ورقة ٢٣٣ (مخطوط).

٤) الكتاب ٤/ ٣٦١ : " وقد قالوا : (ثِوَرَه ، وثِيَرَه)قلبوها حيث كانت بعد كسرة ،واستثقلوا، كما استثقلوا أن تثبت في (دِيَم) ، وهذا ليس بمطرد ،يعني : (ثِيَرَة) .. ".
وينظر : الصحاح (ثور) ٢/ ٦٠٦.

٥) يقول ابن جني في المنصف ١/ ٣٤٦ : " وقال أبو العباس : إنما قالوا : (ثِيَــرَة) ليفرقوا بين الثور من البقر ،وبين الثور من الأقط .
وقال أيضا : بنوه على (فِعْلَه) ثم حركوه ، فصار : (ثِيَرَة) .. ".
وينظر : التخمير ٢ ورقة ٢٣٢ (مخطوط) وابن يعيش ١٠/ ٨٨ والصحاح (ثــور) ٢/ ٦٠٦ والممتع ٢/ ٤٧٢.

٦) الصحاح (علا) ٦/ ٢٤٣٦.

. . . .

والمؤنث . وأنشد أبو علي :

[١٣٨] وَمُتْلِفٍ بَيْنَ مَوْمَاةٍ وَمَهْلَكَةٍ ∴ جَاوَزْتُهُ بِعَلَاةِ الخَلْقِ عِلْيَانِ (١)

قال " أبو محمد " : " في حاشية نسختي من المفصل : جبل عليان : أي جبل مرتفع " فِعْلَانٌ " بفتح الفاء من العلو " (٢).

وإنما اعتلت الواو في " عليان " ؛ لقربها من الطرف ؛ لأن الألف غير حاجز ، فلم يعتد بها .

ورابعها : " ييجل " ، والأصل : " يوجل " ، وفيه لغات يأتي ذكرها في مباحث الإعلال (٣).

قال " الجوهري " : " من قال : " ياجل " جعل الواو ألفا ؛ لفتحة ما قبلها " (٤).

وإنما كانت هذه الصور الأربعة غير مطردة ؛ لفوات ما ذكرناه من شروط الابدال فيها .

هذا تمام الكلام في ابدال الياء من أختيها

الصنف الثاني : في ابدال الياء من أحد أحرف سبعة :

من الهمزة ، وأحد حرفي التضعيف ، والنون ، والعين ، ومن الباء بنقطة ، والسين المهملة ، والثاء بثلاث نقط .

---

١) بيت من ، ولم أعثر على قائله ، وهو من شواهد :
الصحاح (علا) ٦ / ٢٤٣٦ ، واللسان (علا) ٤ / ٣٠٩٣ وروايته :
وَمُتْلِفٍ بَيْنَ مَوْمَاةٍ بِمَهْلَكَةٍ ∴ جَاوَزْتُهَا بِعَلَاةِ الخَلْقِ عِلْيَانِ
والمتلف : القفر ، سمي بذلك لأنه يتلف سالكه في الأكثر . اللسان (تلف) ١ / ٤٤١ .
والموماة : الفلاة التي لا ماء بها ، ولا أنيس بها . اللسان (موم) ٦ / ٤٣٠١ .
والمهلكة : المفازة ؛ لأنه يهلك فيها كثيرا . اللسان (هلك) ٦ / ٤٦٨٧ .
علاة الخلق : يقال : ناقة علاة الخلق : أي : طويلة جسيمة . اللسان (علا) ٤ / ٣٠٩٣ .
يصف الشاعر رحلته القاسية في وسط الصحراء الموحشة المهلكة والتي اجتازها بناقته الجسيمة القوية .
٢) التخمير ٢ ورقة ٢٣٣ (مخطوط) .
٣) ينظر : ص ٨٩٧ من التحقيق .
٤) الصحاح (وجل) ٥ / ١٨٤٠ وزاد الجوهري : " ومن قال : (ييجل) بكسر الياء ، فهي على لغة بني أسد ، فإنهم يقولون : (أنا إيجل ، ونحن نيجل ، وأنت تيجل) كلها بالكسر " .

....

تقول فى الإبدال من الهمز : "ذِيبٌ ، وَمِيرٌ" ، وقد سبق الكلام فيهما فى مباحث تخفيف الهمزة (١).

والمذكور من صور إبدال الياء من أحد حرفى التضعيف عشرون صورة :

الأولى : "أمللت عليه الكتاب" ، واجتماع المثلين عندهم مستثقل ، فأبدل من اللام الثانية ياء ، وقيل : "أمليت" .

الثانية : "قصصت أظفارى" ، بصادين ، ثم أبدلت من الثانية ياء ، وقيل : "قصيت أظفارى" ، ومثله فى : "قصصت" بتشديد الصاد الأولى (٢).

الثالثة : قوله فى القسم : "لا وربيك لا أفعل" .

الشاهد فيه : أن الباء بنقطة مشددة ، فأبدل من الباء المدغم فيها "ياء" ، وذهب الإدغام ، وقيل : "لا وربيك" بإسكان الباء الأولى ، كما كانت ، وتحريك/ الياء المبدلة بالجر ٢٧٢ب/أ واستقام تحريكها بالجر ؛ لسكون ماقبلها .

الرابعة : "تسريت" .

قال "الجوهرى" : "تَسَرَّى الجارية .. من السُّرِّيَّة" (٣).

وقال "يعقوب" (٤) : أصله : "تَسَرَّرْتُ" من السرور ، فأبدلوا [من] (٥) إحدى الراءات ياء (٦). وقالوا : "تسريت" (٧).

---

١) ينظر : ص٦٢٧ من التحقيق .

٢) الكتاب ٤/٤٢٤ يقول سيبويه فى (باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف ، وليس بمطرد) : "وذلك قولك : (تَسَرَّيْتُ ، وتَظَنَّيْتُ ، وتَقَصَّيْتُ من القصة ، وأمْلَيْتُ) ، كما أن التاء فى (أسنتو) مبدلة من الياء ، أرادوا حرفا أخف عليهم منها وأجلد ، كما فعلوا ذلك فى (أتلج) وبدلها شاذ ـ هنا ـ بمنزلتها فى (ست) . وكل هذا التضعيف فيه عربى كثير جيد " .
وينظر : المقتضب ١/٢٠٠ والتبصرة ٢/٨٣٣ ، ٨٣٤ وابن يعيش ١٠/٢٤ والإيضاح ٢/٣٩٩ والممتع ١/٣٧٠ ومابعده وشرح الشافية ٣/٢١٠ والإبدال لابن السكيت/ ١٣٣ .

٣) الصحاح (سرا) ٦/ ٢٣٧٥ .   ٤) هو : يعقوب بن السكيت ، وقد سبقت ترجمته .

٥) سقط من المخطوطة .

٦) الإبدال لابن السكيت/ ١٣٤ .
وينظر : الصحاح (سرا) ٦/ ٢٣٧٥ .

٧) دار خلاف حول أصل كلمة (تَسَرَّرْتُ) حكاه الصيمرى فى التبصرة ٢/٨٣٥ ، ٨٣٦ حيث يقول : "وأما (تَسَرَّيْتُ) : فمذهب سيبويه ما ذكرناه من إبدال الياء من الراء .

....

الخامسة : "تظنيت".

الشاهد فيه : أن الأصل : "تظننت" بثلاث نونات ، ثم أبدلوا من النون الثالثة "ياء" ، وقالوا : "تظنيت" (١).

قال في "شامل اللغة" : التظني : إعمال الظن ، والأصل : التظنن ، وهو كالتقضي ، بمعنى : التقضض ، أي : الانقضاض (٢).

السادسة : قوله في التنزيل : "..لم يتسنه (٣)..".

الشاهد فيه : أن الأصل : "يتسنن" من قوله : "..حمإ مسنون" (٤)، فلما اجتمعت ثلاث نونات ، قلبت الأخيرة ياء ، كما قلبت في "تظنيت" ، ثم أبدلت الياء ألفا ، ثم حذفت للجزم.

السابعة : قول العجاج :

[١٣٩] إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدر ∴ تقضي البازي إذا البازي كسر (٥) ،

= وذكر الأخفش أنها من السرور ؛ لأن صاحبها يسر بها.
قال ابن السراج : هي من السر ؛ لأن الإنسان كثيرا ما يسرها ويسترها عن زوجه.
وقال غير سيبويه : ليس أصله (تسررت) ، وإنما هو : (تسريت) أي : ركبت سراتها ، وسراة كل شئ أعلاه.
وقال آخر : هو من : (سريت).
وهو عند أبي سعيد السيرافي من السر الذي هو النكاح.
والأجود عندي في (الاشتقاق) ماقاله ابن السراج ؛ لأن السر الذي هو الكتمان - معنى يخص السرية دونغيرها.
وأما السرور والسر - الذي هو النكاح وركوب السراة ، وغير ذلك مما قيل فيها - فتشترك فيه الزوجة والسرية ، وليست إحداهما بهذه التسمية أولى من الأخرى.
وينظر : الممتع ١ / ٣٧٠ ، ٣٧١ وابن يعيش ١٠ / ٢٤.

(١) ينظر : الإبدال لابن السكيت / ١٣٣ والتبصرة ٢ / ٨٣٣ وابن يعيش ١٠ / ٢٥ والممتع ١ / ٣٧٢.

(٢) الصحاح (ظنن) ٦ / ٢١٦٠ (قضض) ٣ / ١١٠٢.

(٣) سورة البقرة ، من الآية / ٢٥٩ : "..فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه..".

(٤) سورة الحجر ، من الآية / ٢٦ : "ولقد خلقنا الإنسان من صلصال من حمإ مسنون".

(٥) من الرجز (ديوانه / ٢٨).
وهو من شواهد : الإبدال لابن السكيت / ١٣٣ وأمالي القالي ٢ / ١٧١ والخصائص ٢ / ٩٠ والمحتسب ١ / ١٥٧ والصحاح (قضض) ٣ / ١١٠٢ (كسر) ٢ / ٨٠٥ ، والمخصص ١١ / ١٢ ، ١٣ / ٢٨٩ ، وأمالي الشجري ١ / ٣٨٩ وابن يعيش ١٠ / ٢٥ والممتع ١ / ٣٧٤ والتبصرة ٢ / ٨٣٤.

. . . .

تقول : انقض الحائط ، أى : سقط . وانقض الطائر : هوى فى طيرانه ، ومنه انقضاض الكواكب (١).

ويقال : كسر الطائر : إذا ضم جناحيه حتى ينقض (٢).

مدح به " العجاج " عمرا بن معمر التيمى .

يقول : إذا الكرام ابتدروا فعل المكارم بدرهم عمرو ، وأسرع كانقضاض البازى فى طيرانه ، وذلك أسرع مايكون من الطيران .

والشاهد فيه : أنه لما اجتمع ثلاث ضادات ؛ أبدلوا من الثالثة " ياء " ، وقالوا : " تقضى البازى " ، والأصل : " تقضض البازى " (٣).

و " تقضى " منصوب بأنه مصدر لفعل مضمر .

الثامنة : قول الشاعر :

[١٤٠] تَـزُورُ امْرَأً أَمَّا الإِلَـهَ فَيَتَّقِـى ... وَأَمَّا بِفِعْـلِ الصَّالِحِيـنَ فَيَأْتَمِـى (٤)

الشاهد فيه : أن الأصل : " يأتم " ، فأبدلوا من الميم الثانية " ياء " ، وقالوا : " يأتمى " .

التاسعة : " التصدية " .

قال " الجوهرى " : تقول : صَدَّ عنه يَصِدُّ صُدُودًا : أعرض . وَصَدَّهُ عن الأمر صدا : منعه وصرفه عنه . وأَصَدَّهُ لغة .. وصَدَّ يَصُدُّ وَيَصِدُّ صَدِيدًا : أى : ضج " (٥).

والصدى : الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال وغيرها (٦). من المواضع التى لامنفذ فيها .

فإن جعلت " التصدية " من " الصدد " فالياء مبدلة عن أحد حرفى التضعيف ، سواء جعلته بمعنى : أعرض ، أو ضج ، وأصله : " تَصْدِدَه " ، إلا أنهم أبدلوا من الثانية " ياء " ، وقالوا : " تَصْدِيَة " .

---

(١) الصحاح (قضض) ٣ / ١١٠٢ .
(٢) السابق (كسر) ٢ / ٨٠٥ .
(٣) ينظر : الإبدال لابن السكيت / ١٣٣ والممتع ١ / ٣٧٤ وابن يعيش ١٠ / ٢٥ وشرح الشافية ٣ / ٢١٠ والتبصرة ٢ / ٨٣٤ .
(٤) من الطويل ، قاله : كثير عزة من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز .
والبيت من شواهد : الابدال لابن السكيت / ١٣٥ وأمالى القالى ٢ / ١٧١ وابن يعيش ١٠ / ٢٥ والممتع ١ / ٣٧٤ واللسان (أمم) ١ / ١٣٤ .
(٥) الصحاح (صدد) ٢ / ٤٩٥ .
(٦) السابق (صدى) ٦ / ٢٣٩٩ .

....

وإن جعلته من " الصدى " فلا إبدال ؛ لأن الياء هى الأصل ، والألف مبدلة منها (١) .

العاشرة : " تلعيت " ، بالعين المهملة من " اللُّعَاعَة " بالضم .

قال فى " الشامل " : اللعاع : شَجَرٌ حِجَازى . ويقال لأول النبت : لعاع أيضا .

وتلعيت أنا : أكلت ، وهو ك : " تظننت " ، والأصل : " تلععت " ، بثلاث عينات ، و" تظننت " بثلاث نونات .

ويقال : فى الأرض لعاعة من كلأ رقيق (٢) .

الحادية عشرة : " دَهْدَهْتُ " ، من مضاعف الرباعى ، ثم قلبت الهاء الثانية التى هى فى موضع اللام الثانية من " فَعْلَلْتُ " إلى الياء ، وقيل : " دَهْدَيْتُ " (٣) .

---

١) يقول ابن عصفور فى الممتع ١/ ٣٧٦ : " وأبدلت الدال فى قوله تعالى : " إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً " .
والتصدية : التصفيق والصوت ، و(فعلتُ) منه : صددتُ أصُدُّ .
ومنه قوله تعالى : " إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ " ، أى : يَعِجُّونَ ويَضِجُّونَ .
فأصله (تَصْدِدَه) ، فحولت إحدى الدالين ياء ، هروبا من اجتماع المثلين .
وليس قول من قال : إن الياء غير مبدلة من دال ، وجعله من : (الصَّدَى) الذى هو الصوت بشىء ، وإن كان أبو جعفر الرستمى قد ذهب إليه ؛ لأن الصَّدَى لم يستعمل منه فَعَّل ، فحمله على أنه من هذا الفعل المستعمل أولى " .
وينظر : الإبدال لابن السكيت / ١٣٥ وابن يعيش ١٠/ ٢٥ .

٢) الصحاح (لعع) ٣/ ١٢٧٩ واللسان (لعع) ٥ / ٤٠٤٢ .
وينظر : الإبدال لابن السكيت / ١٣٥ وابن يعيش ١٠ / ٢٥ والممتع ٢ / ٣٧٧ .

٣) يعلل الصيمرى فى التبصرة ٢/ ٨٣٨ ، ٨٣٩ لابدال الياء من الهاء ، فيقول :
" وأما إبدالها من الهاء ففى : (دَهْدَيْتُ الحَجَرَ) والأصل : دهدهت ؛ لأن الهاء تشبه الألف فى الخفاء ، ألا ترى أنه قد تُبَيَّنُ بالألف الحركة فى الوقف ، كما تُبَيَّنُ بالهاء ، وذلك فى : (أنا) اذا وقفت زدت الألف ، لبيان الحركة ، وإذا وصلت حذفت الألف .
ومنهم من يقول : (أنَهْ) وكذلك (حَيَّهَلْ) إذا وقفت تبين حركة اللام بالألف ، فتقول : (حَيَّهَلَا) ، ومنهم من يُبَيِّنُها بالهاء ، فيقول : (حَيَّهَلَهْ) .
فلما تناسبت الألف والهاء فى هذا ، وكانتا من مخرج واحد ، أبدلت الياء منها ...
وقد يجوز أن يكون إبدال الياء - ههنا - من الهاء كراهية التضعيف ، كما كان ذلك فى : (تظنيت) وهو على كل حال شاذ ليس بمطرد " .
وينظر : ابن يعيش ١٠/ ٢٥ ، ٢٦ والممتع ١/ ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

. . . .

تقول : دهدهت الإبل للسوق : إذا جمعتها ، ودهدهت الحجر : دحرجته من علو إلى سفل(١).

الثانية عشره : " صَهْصَهْتُ " من مضاعف الرباعى ، ثم قلبت الهاء الأخيرة إلى الياء ، وقيل : " صَهْصَيْتُ "(٢).

تقول: صَهْصَهْتُ بالرَّجل : إذا قلت له : صَهْ صَهْ(٣).

الثالثة عشره : " مَكَاكِيك " جمع " مَكُّوك ".

قال فى " الشامل " : المكوك : طاس يشرب فيه ومكيال ، والجمع : المَكَاكِيك والمَكَاكِى بإبدال الكاف ياء(٤).

الرابعة عشره : " دَيَاجِيج " فى جمع " دَيْجُوج " ، فأبدل من الجيم الثانية ياء ، وقيل : " دَيَاجِى " مثل : " قَاضِى " ، والقياس فى جمعه أن يقال : " دَيَاجِيج " على زنة " مَكَاكِيك "(٥).

والديجوج : الليل المظلم ، ومنه : تدجدج الليل ، وليل دجداج(٦).

الخامسة عشره : " دِيوَان " ، أصله : " دِوَّان " ، فعوض من إحدى الواوين ياء ، وقيل : " دِيوَان ".

ويدل على أن الأصل الواو ، قولهم فى الجمع : " دَوَاوِين " ، ولو كانت الياء أصلية لقيل : " دَيَاوِين " ، وكذلك قولهم : " دَوَّنْتُ الدَّوَاوِين ".

---

١) الصحاح (دهده) ٦/ ٢٢٣١ واللسان (دهده) ٢/ ١٤٣٧.

٢) يقول ابن عصفور فى الممتع ١/ ٣٧٩ : " وقالوا فى : (صَهْصَهْتُ بالرَّجل) إذا قلت له : (صَهْ صَهْ) : (صَهْصَيْتُ) ، فأبدلوا من الهاء ياء ... ".
ويُنظر : ابن يعيش ١٠/ ٢٦ والإيضاح ٢/ ٣٩٩ ، ٤٠٠ واللسان (صهصه) ٤/ ٢٥١٧.

٣) اللسان (صهصه) ٤/ ٢٥١٧.

٤) الصحاح (مكك) ٤/ ١٦٠٩ واللسان (مكك) ٦/ ٤٢٤٩.
ويقول ابن عصفور فى الممتع ١/ ٣٧٧ : " وأبدلت من الكاف فيما حكاه أبو زيد من قولهم : (مَكُّوك) ، و (مَكَاكِى) ، وأصله : (مكاكيك) ، فأبدلت الياء من الكاف الأخيرة ، هربا أيضا من ثقل التضعيف ".
وينظر : ابن يعيش ١٠/ ٢٦ والإيضاح ٢/ ٤٠٠.

٥) يقول ابن يعيش ١٠/ ٢٦ : " وقالوا : (دَيَاجٍ) فى جمع (دَيْجُوج) وهو : المظلم ، يقال : لَيْلٌ دَيْجُوج ، أى : شديد الظلمة ، وأصله : (دَيَاجِيج) فكرهوا التضعيف ، فأبدلوا من الجيم الأخيرة ياء ، فاجتمعت مع الياء الأولى ، فخففوا بحذف إحدى اليائين ، فصار : (دَيَاجٍ) من قبيل المنقوص ".
وينظر : الإيضاح ٢/ ٤٠٠ والممتع ١/ ٣٧٨.

٦) اللسان (دجج) ٢/ ١٣٢٨.

. . . .

قال " أبو محمد " : المراد بالدواوين : الخرائط التي فيها نسخ الصكوك والسجلات ، والمحاضر، وأسماء الأوصياء ، والقيمين في أموال الوقف وتقدير النفقات(١).

فإن قلت : أليس أن الواو ، والياء إذا اجتمعا ، وسبق أحدهما بالسكون ، يجب [قلب](٢) الواو ياء ، وإدغام الياء الأولى في الثانية ، كما قلتم في : " سَيِّد ، ومَيِّت " ؟

قلت : قال " ابن جنى " : إنما صحت الواو في " دِيوَان " [ولم تقلب ، وان كانت قبلها ياء ساكنة](٣) ؛ لأن الياء غير لازمة ، وإنما هي بدل من واو " دِوَّان " ، فهي عارضة ، غير لازمة ، فلم يعتد بها (٤).

السادسة عشرة : " دِيبَاج " بكسر الدال .

قال في " الشامل " : هو فارسي معرب ، وهو تعريب " ديبا "(٥).

الشاهد فيه : أن أصله : " دِبَّاج " بتشديد الباء بنقطة ، ثم أبدلوا من الباء الأولى " ياء " بنقطتين من تحت ، وزال الإدغام ، وقيل : " دِيبَاج " ، ويجمع على " دَيَابِيج " ، وإن شئت " دَبَابِيج " باعتبار أصله ، كما قيل في جمع " دِينَار " : " دَنَانِير "(٦).

السابعة عشرة : " قِيرَاط " .

قال " الجوهري " : القيراط : نصف دانق ، وأما القيراط في الحديث ، فقد جاء تفسيره فيه أنه مثل جبل أحد .

وأصله : " قِرَّاط " بتشديد الراء ؛ لأن جمعه " قراريط " .

ولما كان الأصل : " قِرَّاط " أبدلوا من الراء الأولى " ياء " فرارا من التضعيف(٧).

---

١) التخمير ٢ ورقة ٢٣٤ ، ٢٣٥ (مخطوط).

٢) زيادة يستقيم بها الكلام .　　٣) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة .

٤) المنصف ٢ / ٣١ .

٥) وأيضا هو نوع من الثياب . الصحاح (دبج) ٣١٢/١ واللسان (دبج) ١٣١٦/٢ .

٦) يقول ابن عصفور في الممتع ٣٦٩/١ : " وأبدلت ـ أيضا ـ من الباء ، على اللزوم في : (ديباج) ، وأصله : (دِبّاج) ، فأبدلوا الباء الساكنة ياء ، هربا من اجتماع المثلين .
والدليل على ذلك قولهم في الجمع : (دَبَابِيج) ، فردوا الباء لما فرقت الألف بين المثلين ".
وينظر : المنصف ٣٢/٢ وابن يعيش ٢٦/١٠ والإيضاح ٤٠٠/٢ ، ٤٠١ وشرح الشافية ٢١١/٣ .

٧) الصحاح (قرط) ١١٥١/٣ وعبارته : " والقيراط : نصف دانق ، وأصله : (قِرَّاط) بالتشديد ؛ لأن جمعه (قَرَارِيط) ، فأبدل من أحد حرفي تضعيفه ياء ، على ما ذكرناه في (دينار) .
وأما القيراط الذي في الحديث : فقد جاء تفسيره فيه أنه مثل جبل أحد ".

. . . .

الثامنة عشره : "شيراز". وهو : اسم بلد[1]. وقد يراد به : اللبن الذى يغلى على وجه مخصوص ، فيسخن جدا ، وطعمه يميل إلى الحموضة[2].

والأصل : "شِرّاز" بتشديد الراء ، بدليل قولك فى الجمع "شَراريز".

الشاهد فيه : أنه أبدل من الراء المدغمة "ياء" ، فزال الإدغام ، وقيل : "شِيرَاز".

التاسعة عشره : "دِيمَاس" ـ وقد سبق تفسيره فى مباحث الأبنية[3] ـ وهو : سجن كان للحجاج بن يوسف .. سمى بذلك لظلمته[4].

قال "الجوهرى" : "إن فتحت الدال جمعته على "دَيَامِيس" مثل : "شَيْطَان وشَيَاطِين" ، وإن كسرتها جمعته على "دَمَامِيس" [مثل : قِيرَاط وقَرَارِيط][5] ..".

العشرون : قول الشاعر : ٧٣/

[١٤١] فَايتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ[6]

وهو : واحد الفرقدين ، وهما : نجمان قريبان من القطب[7].

الشاهد فيه : أن الأصل : "اتَّصَلَتْ" على زنة "افْتَعَلَتْ" ، وفاء الفعل "تاء" بنقطتين من فوق ، فلما وقعت بعده تاء "افتعل" اجتمع تاءان ، فأبدلت الأولى منهما "ياء" بنقطتين من تحت ، وقيل : "ايتَصَلَتْ" ، وامتنع الإدغام[8].

هذا تمام الكلام فى الإبدال من أحد حرفى التضعيف.

---

١) معجم البلدان ٣ / ٣٨٠.

٢) الصحاح (شرز) ٢ / ٦٩٧ واللسان (شرز) ٤ / ٢٢٥٦.

٣) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٠٦ (مخطوط).

٤) الصحاح (دمس) ٣ / ٩٣٠.

٥) مابين الحاصرتين سقط من المخطوطة . وينظر : الصحاح (دمس) ٣ / ٩٣٠.

٦) رجز ، لم أعثر على قائله ، وقبله :

قَامَتْ بِهَا تَنْشُدُ كُلَّ مَنْشَدِ

وهو من شواهد : ابن يعيش ١٠ / ٢٦ وروايته : (قام بها ..) واللسان (وصل) ٦ / ٤٨٥٠ والأشمونى ٤ / ٣٢٧ وجاء البيت فيهما :

قام بها ينشد كل منشد .. وايتصلت بمثل ضوء الفرقد

والممتع ١ / ٣٧٨ وروايته :

قَامَتْ بِهَا تَنشُدُ كُلَّ مَنْشَدِ .. فَايتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ

ويَنشد : يطلب ، والنشيد من الأشعار : ماينتاشد . وأنشد بهم : هجاهم .

ومَنشِد : اسم موضع . اللسان (نشد) ٦ / ٤٤٢٢.

والمعنى : أنها قامت تنادى وتطلب فى كل مكان حتى انتشر النداء سريعا ، وسرى الخبر فى كل مكان.

٧) الصحاح (فرقد) ٢ / ٥١٩.

٨) ينظر : ابن يعيش ١٠ / ٢٦ ، ٢٧ ، والايضاح ٢ / ٤٠١ والممتع ١ / ٣٧٨ والأشمونى ٤ / ٣٢٧.

....

قد عرفت أن الإبدال يقع تارة في الحرف الأول من حروف التضعيف، وتارة في الحرف الأخير منه، وأنه قد يكون من أحد حرفي التضعيف، أو من أحد حروفه، كما في نونات "تظننت"، وضادات "تقضض البازي".

ولقائل أن يقول: إن المصنف قال أول الفصل: (والإبدال من أحد حرفي التضعيف) ويخرج عنه ما كان من أحد حروفه، كما عرفته.

الصنف الثالث: إبدال الياء من النون، والمذكور منه صورتان:

إحداهما: "أناسي"، والأصل: "أناسين"، ثم أبدل من النون التي هي لام الفعل "ياء"، فاجتمع ياءان، فأدغمت الأولى في الثانية، وقيل: "أناسي".

قال في "الشامل": جمع الإنسان "أناسي"، والأصل: "أناسين"، وقد يكون "الأناسي" جمع "إنسيّ"(١).

وعلى هذا التأويل لا يكون من قبيل ما نحن فيه.

الثانية: "ظرابي"، والأصل: "ظرابين"، وهو جمع "ظَرِبان" بفتح الظاء، مثل: "قَطِران"، وقد سبق تفسيره في مزيد الثلاثي(٢).

الصنف الرابع: إبدال الياء من العين في قول الشاعر:

[١٤٢] ومَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَــوازِقُ ... ولِضَفادِي جَمِّهِ نَقانِــقُ (٣)

---

١) الصحاح (أنس) ٣/٩٠٤: "والإِنْس: البشر، الواحد: إِنْسِيّ وأَنَسِيّ أيضا بالتحريك، والجمع: أناسِيّ.
وإن شئت جعلته (إِنْسانًا) ثم جمعته (أَناسِيّ) فتكون الياء عوضا من النــون.
وقال تعالى: "وأَناسِيَّ كَثِيرًا"...".
ويقول الرضي في شرح الشافية ٣/٢١١، ٢١٢: "قوله: (أَناسِيّ) يجوز أن يكون جمع (إِنْسِيّ) فلا تكون الياء بدلا من النون، كذا قال المبرد، وأن يكون جمع (إِنْسان)، والأصل: (أَناسِين)...".
وينظر: ابن يعيش ١٠/٢٧ والإيضاح ٢/٤٠٢ والممتع ١/٣٧٢ وشرح واللسان (أنس) ١/١٤٨.

٢) ينظر: عرائس المحصل، ورقة/ ٢٤٦ (مخطوط).
والظربان مثال القطران: دُوَيْبَة كالهرة منتنة الريح، تزعم الأعراب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها، فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب. الصحاح (ظرب) ١/١٧٤.

٣) رجز، قاله: خلف بن حيان أبو محرز، يُلَقَّب بالأحمر، كان عالما بالغريب والنحو، والنسب والأخبار، شاعرا كثير الشعر جيده. (الشعر والشعراء ٢/٦٧٣ وإنباه الرواة ١/٣٤٨ والبغية ١/٥٥٤).

===

. . . .

" الشاهد فيه : أنه أبدل العين من " ضفادع " ياء ، وكان ينبغي أن يقول : ولضفادع جمه ، ولو قاله لانكسر البيت ، فأبدل من العين ياء ، والياء تسكن في موضع الجر ، فاستوى فيه وزن الشعر .

والمَنْهَل: مثل : المَصْنَع (١).

والخَوَازِق - بالحاء المهملة ، والزاي المعجمة - : جَمْع حَازِق وحَازِقَة ، والحَزْق : الحبس (٢).
يعنى أن هذا المنهل ليست له جوانب تمنع الماء أن ينبسط حوله .

ويجوز أن يريد : ليست حروفه تمنع الواردة ، بل جوانبه كلها سهلة لمن يريده .

والنَّقَانِق : جمع نَقْنَقَة ، وهي : الصوت (٣). وجَمَّة : معظمه وكثرته (٤).

الصنف الخامس : إبدالها من الباء بنقطة ، نحو قول الشاعر ، وهو :

أبو كاهل اليشكري يصف عقابا :

[١٤٣] لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ ∴ مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا (٥)

الشاهد فيه : من وجهين:

= وهو من شواهد : الكتاب ٢٧٣/٢ والمقتضب ٢٥٤/١ والتبصرة ٨٣٧/٢ وابن يعيش ٢٨/١٠ والممتع ٣٧٦/١ والمقرب ١٧١/٢ واللسان (حزق) ٢ / ٨٥٨ ، وروايته : (ومَنْهَلٍ لَيْسَ بِهِ حَوَازِقُ) وشرح الشافية ٣ / ٢١٢ وشرح شواهدها / ٤٤١ والهمع ١٥٧/٢ والأشموني ٤ / ٣٣٧ والدرر ٢ / ٢١٣ .

١) المنهل : المشرب . اللسان (نهل) ٤٥٦٢/٦ .

٢) اللسان (حزق) ٨٥٨/٢ .

٣) الصحاح (نفق) ٤ / ١٥٦٠ .

٤) اعتمد الشارح في بيان الشاهد والمعنى على شرح ابن السيرافي لأبيات الكتاب ٤٥/٢ ولم يشر إلى ذلك .

٥) من البسيط ، قاله : رجل من بني يشكر عند سيبويه ، ونسب إلى النمر بن تولب ، وإلى أبي كاهل اليشكري .
والبيت من شواهد : الكتاب ٢ / ٢٧٣ ومجالس ثعلب ١٩٠/١ والصحاح (شرر) ٦٩٦/٢ والتبصرة ٨٣٧/٢ وابن يعيش ٢٨/١٠ والممتع ٣٦٩/١ والمقرب ١٦٩/٢ والإيضاح ٤٠٢/٢ واللسان (تمر) ٤٤٥/١ (شرر) ٤ / ٢٢٣٢ وشرح الشافية ٣ / ٢١٢ وشرح شواهدها / ٤٤٣ والعيني ٥٨٣/٤ والهمع ١٨١/١ ، ١٥٧/٢ ، والأشموني ٢٨٤/٤ والدرر ١٥٧/١ ، ٢ / ٢١٣ .
والضمير في (لها) يعود إلى العقاب التي يصفها .

. . . .

أولهما : " الثعالي " ، وأصله : " الثعالب " ، ثم أبدل من الباء ياء .

وثانيهما : " أرانيها " ، بالياء بنقطتين من تحت ، والأصل : " أرانب " ، جمع " أرنب ".

قال " الجوهري " : " الأشارير : قطع من لحم قديد " (١).

" وتتمير اللحم والتمر : تجفيفهما " (٢).

" والوخز : الشئ القليل " (٣).

يقول : إنها تصيد الثعالب والأرانب لفرخها ، فأبدل الباء فيهما ياء ؛ لما ذكرناه .

الصنف السادس : إبدال الياء من السين في قول الشاعر :

[١٤٤] إذا ماعُدَّ أربعةٌ فِسَالٌ ∴ فزوجُكِ خامسٌ وأبوكِ سادِي (٤)

الشاهد فيه : أن الأصل : " سادس " ، فأبدل من السين " ياء " ، وقال " سادى ".

قال في " شامل اللغة " : الفسل : الرذل الردئ ، ولا مروءة له ، ... بسكون الفاء ـ جمع " فَسْل " بفتحها (٥).

الصنف السابع : إبدالها من الثاء بثلاث نقط ، قال الشاعر :

[١٤٥] قد مرّ يومان وهذا الثالي ∴ وأنت بالهجران لاتبالي (٦)

---

١) الصحاح (شرر) ٢/٦٩٥ والأشارير : جمع إشرارة .

٢) السابق (تمر) ٢/٦٠٢ .

٣) السابق (وخز) ٣/٩٠١ .

٤) من الوافر ، قاله : النابغة الجعدى ـ يهجو ليلى الأخيلية ـ وهو : عبد الله بن قيس ، من جعدة بن كعب بن ربيعة ، وكان يكنى أبا ليلى ، وهو جاهلى (الشعر والشعراء ١/٢٠٨ والمؤتلف /١٩١ ومعجم المرزبانى / ٣٢١ والخزانة ١/٥١٢).
والبيت من شواهد : ابن يعيش ١٠/٢٨ والصحاح (فسل) ٥ / ١٧٩٠ والممتع ١/٣٦٨ وشرح الشافية ٢/٢١٣ وشرح شواهدها / ٤٤٦ واللسان (فسل) ٥/٣٤١٤ والهمع ٢/١٥٧ والأشمونى ٤ / ٣٣٦ والدرر ٢/٢١٣ .

٥) اللسان (فسل) ٥ / ٣٤١٤ والصحاح (فسل) ٥ / ١٧٩٠ .

٦) رجز ، ولم أعثر على قائله ، وقبله :
يفديك يازرع أبى وخالى
وهو من شواهد : ابن يعيش ١٠/٢٨ والايضاح لابن الحاجب ٢/٤٠٣ والممتع ١/٣٧٨ والمقرب ١/٢١٥ وشرح الشافية ٣/٢١٣ وشرح شواهدها / ٤٤٨ واللسان (ثلث) ١/٤٩٧ والهمع ٢/١٥٧ والأشمونى ٤ / ٣٣٧ .
وزرع : مرخم : زرعه .

. . . .

الشاهد فيه : أن الأصل : وهذا الثالث ، ثم أبدل من الثاء بثلاث نقط الياء بنقطتين من تحت .

وتقول : ليس هذا من بالي : أي مما أباليه وأكترث به [١].

إذا عرفت هذا ، فاعلم أن إبدال الياء من النون من فصيح الكلام ، وأما إبدالها من العين ، والباء ، والسين ، والثاء فمن أردأ اللغات ، ولم يستعمله الفصحاء ، وإنما ورد في أبيات شاذة ، لا اعتداد بها [٢].

ـ ـ ـ ـ ـ

---

١) الصحاح (بول) ٤ / ١٦٤٢.

٢) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢/ ٤٠٢ ، ٤٠٣ : " .. وأما إبدال الياء عن العين ، والباء ، والسين ، والتاء ، فمن أردأ اللغات ، لم يأت إلا في أبيات شاذة .. وكله لم يأت في فصيح الكلام ، بخلاف (أناسي ، وظرابي) فإنه من فصيح الكلام ".
وينظر : التبصرة ٢ / ٨٣٧ وابن يعيش ١٠/ ٢٨ والمقرب ٢/ ١٦٩ ومابعده وشرح الشافية ٣ / ٢٠٦.

[إبـدال الـــواو]

(فصل) " والواو تبدل من أختيها ، ومن الهمزة :

فإبدالها من الألف في نحو: " ضَوَارِب ، وضُوَيْرِب " تصغير " ضيراب " مصدر " ضارب " ، وأوادم ، وأويدم ، ورحوى ، وعصوى ، والوان تثنية " إِلَى " اسما ، ومن الياء في نحو : " موقن ، وطوبى " مما سكن ياؤه ، غير مدغمة ، وانضم ماقبلها ، وفي : " بقوى ، وبوطر " من بيطر ، وهذا أمر مضو عليه ، وهو نهو عن المنكر ، وفي " جباوة " ، ومن الهمزة في نحو : " جونة ، وجون " ، كما سلف في تخفيفها .. ".

الفصل الرابع : في إبدال الواو ، وتكون من ثلاثة أحرف:

من الألف ، والياء ، ومن الهمزة ، والمذكور من أمثلة إبدالها من الألف أربعة :

أولها : ألف " فَاعِل " ، نحو : " ضَارِب " ، تبدل منها الواو في الجمع والتصغير : أما في الجمع : فلاجتماع ألفين ، وأما في التصغير : فلانضمام ماقبل ألف " فَاعِل " .

بيان ذلك : أنك إذا جمعت " ضَارِبًا " ، وقلت: " ضَوَارِب " ، فعين الكلمة ولامها جميعا بعد ألف الجمع ، وقد لاقت ألف الجمع ألف " فَاعِل " ، فتوسط حينئذ بين الفعل وعينه ألفان :

الأولى منهما : ألف فاعل . والثانية : ألف الجمع .

وامتنع النطق بهما جميعا ، وامتنع حذف أحدهما ؛ لأن الحذف يصير الكلمة على صيغة " فاعل " ، ويوجب التباس الواحد بالجمع ، فقلبت ألف " فاعل " إلى الواو ، وحركت بالفتحة ؛ لأن ماقبل الألف لايكون إلا مفتوحا ، وقيل : " ضَوَارِب ".

وانما قلبت إلى " الواو " حملا على التصغير .

وأما في التصغير : فهو أنك إذا صغرت " ضاربا " ، لم يكن بد من ضم الحرف الأول ، كما ذكرناه في مباحث التصغير (١).

وقد عرفت غير مرة أن ماقبل الألف ، لابد وأن يكون مفتوحا ، ويمتنع أن يكون مضموما ، أو مكسورا ، فلما لزم الضم ، قلبت الألف التي بعده " واوا " ، وحركت بالفتح ؛ لأن الحرف الثاني من الاسم المصغر ، لابد وأن يكون مفتوحا ، كما سبق .

وحينئذ يعود " ضارب " بعد التصغير إلى " ضويرب " .

---

(١) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة / ٢٠٧ (مخطوط).

وهذا حكم كل ألف " فَاعِل " عند التصغير ، والجمع على " فَوَاعِل " (١).

قوله : (وضويرب) . فيه كلام نذكره فيما بعد .

وثانيها : الألف المنقلبة عن الهمزة الساكنة / في نحو : " آدم " ، وتنقلب إلى الواو في الجمع ٣٧٤/أ والتصغير على نحو ما ذكرناه في " ضَارِب " .

وثالثها : الألف المقصورة في النسبة في نحو : " رَحَوِيّ ، وعَصَوِي " .

الشاهد فيه : أن الأصل : " رحى " ، والألف فيه منقلبة عن " ياء " هي لام الكلمة ، كما سبق ، فإذا اتصل الألف بياء النسبة ، قلبت الألف المقصورة " واوا " ، وحركت بالفتح ، وقيل : " رحوى " .

وكذلك " عصا " الألف فيه منقلبة عن " واو " هي لام الفعل ، فإذا اقترن بها ياء النسبة ، قلبت واوا ، وحركت بالفتحة ، وقيل " عصوى " (٢). وقد مر الكلام فيه في باب النسبة (٣).

ورابعها : حرف " إلى " إذا جعلته اسما ، ثم ثنيته ، قلت : " إِلَوَان " .

الشاهد فيه : أنك إذا ثنيت الاسم ، اجتمع ألفان :

ألف " إلى " ، وألف التثنية ، فقلبت الألف الأولى " واوا " ، وقيل : " إِلَوَان " ، وتفارق هذه الصورة ماقبلها في أن ألف " إلى " غير منقلبة عن الياء ، والواو (٤). كما ذكرناه في مباحث

---

١) يقول الصيمري في التبصرة ٨٤٣/٢ ، ٨٤٤ : " وتُبْدَلُ ألف (فَاعِل) في التصغير واوا نحو: (ضُوَيْرِب ، وكُوَيْتِب) والأصل : (كَاتِب ، وضَارِب) فإذا ضممت أوله للتصغير انقلبت إلى الواو .
وتقلب ـ أيضا ـ في (ضَوَارِب ، وقَوَاتِل) حملا على التصغير ، لأن الجمع فرع والتصغير فرع ؛ ولأنهما يجتمعان في أشياء :
منها أن ياء التصغير تزاد ثالثة ، ويكسر مابعدها كما تزاد ألف الجمع ثالثة ، ويكسر مابعدها في نحو: (ضَوَارِب ، ومَسَاجِد ، وضُوَيْرِب ، ومُسَيْجِد) .. " .
وينظر : الكتاب ٢٤١/٤ والمقتضب ١٩٦/١ وابن يعيش ٢٩/١٠ والإيضاح ٤٠٣/٢ ، ٤٠٤ وشرح الشافية ٢١٣/٣ والتكملة ٥٦٤/ .

٢) وإنما قلبت واوا ـ ههنا ـ ولم تقلب ياء ؛ لئلا يجتمع ثلاث ياءات وكسرة ، فعدلوا إلى الواو ؛ لأنها أخف في هذه المواضع .
وينظر : التبصرة ٨٤٤/٢ وابن يعيش ٢٩/١٠ والإيضاح ٤٠٤/٢ وشرح الشافية ٢١٤/٣ .

٣) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة / ٢١٥ (مخطوط) .

٤) يوضح ابن يعيش سبب قلب الألف واوا ، فيقول في ٣٠/١٠ : " والعلة في قلب ماكان من ذلك واوا من قبل أنها أصول غير زوائد ولا مبدلة ، فلما لم يكن لها أصل ترد إليه إذا تحركت ، ولم تكن الإمالة مسموعة فيها ، حكم عليها بالواو ، فقلبت عند الحاجة إلى حركتها واوا .

....

الاسم المثنى(١).

والمذكور من صور إبدال الواو من الياء ثمان :

الأولى : " موقن " .

الشاهد فيه : أنه اسم الفاعل من: " أَيْقَنَ يُوقِنُ " ، والأصل : " مُيْقِن " ، فلما سكنت اليـــاء ، وانضم ماقبلها ، ولم تكن مدغمة ، قلبت وَاوًا، وقيل : " موقن " .

وهكذا كل ياء سكنت ، وانضم ماقبلها ، وكانت غير مدغمة (٢).

الثانية : " طُوبَى " .

وهى : " فُعْلَى " من " الطيب " ، وهى أيضا : اسم شجرة فى الجنة (٣).

وأصله : " طُيْبَى " ، ثم قلبوا الياء التى هى عين الفعل " واوا " ؛ لسكونها ، وانضمام ماقبلها ، وكونها غير مدغمة .

فلا قلب فى قولك : " خُيَلَاء " ؛ لتحرك الياء ، ولا فى قولك : " بيطر " ؛ لعدم الضم ، ولا فى مثل: [السُّيَّل ، والعُيَّل](٤) للإدغام .

= فإن قيل : إذا كانت أصلا غير مبدلة ، فهلا لم يجز قلبها واوا ، إذ ليس لهـا أصل فى الواو ، ولا الياء ؟

فالجواب أن الأمر كذلك ، إلا أنها لما سمى بها انقلبت إلى حكم الأسماء ، فحكم علـى ألفها بما يحكم على ألفات الأسماء التى لاتحسن إمالتها ، نحو: (عصا ، وقطا) ، وكما تقول : (عَصَوَانِ ، وقَطَوَانِ) كذلك تقول : (إلَوَانِ ، ولَدَوَانِ) .. " .

١) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة / ١٨٥ (مخطوط).

٢) وقلبت واوا ؛ لأن الواو فى هذا الموضع أخف من الياء ، إذ الخروج من الضمة إلـى الياء أثقل من الخروج إلى الواو ، وإن كانت الياء فى نفسها أخف من الواو ؛ فلذلـك عُدِلَ من الأخف إلى الأثقل ؛ لأن الأثقل فى هذا الموضع أخف .

وينظر : التبصرة ٢/ ٨٤٠ والكتاب ٤ / ٢٤١ والمقتضب ١/ ٢٠٠ والتكملة / ٥٦٤ وابن يعيش ١٠/ ٢٠ والإيضاح ٢/ ٤٠٤ وشرح الشافية ٣/ ٢١٤.

٣) الصحاح (طيب) ١/ ١٧٣.

٤) مابين الحاصرتين زيادة يستقيم بها الكلام.

والسيل : جمع سائل. والعيل : جمع عائل ، وهو : الفقير. اللسان (عيـــل) ٤ / ٣١٩٤. وإنما لم تقلب الياء واوا فيهما وإن سكنت وانضم ماقبلها ، لتحصنهـا بالإدغام وخروجها عن شبه الألف ، إذ الألف لاتدغم ولا يدغم فيها ؛ لأن المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع بهما اللسان دفعة واحدة ، ولذلك يجوز الجمع بيـــن الساكنين إذا كان الأول حرفا لينا والثانى مدغما كـ : (دَابَّة ، وشَابَّة) ؛ لأن لين الحرف الأول وامتداده كالحركة فيه ، والمدغم كالمتحرك ، وإذا كان كذلك لم تتسلط الحركة على قلبها .

....

قوله : (مما سكن ياؤه غير مدغمة ، وانضم ماقبلها) .

اعلم أن هذا منه إشارة إلى اعتبار ماذكرناه من الأوصاف الثلاثة في جواز قلب الياء إلى الواو .

وستعرف في مباحث الإعلال أن "فُعْلَى" هذه إنما تقلب ياؤها واوا في الاسم ، دون الصفة .

الثالثة : الياء الساكنة الواقعة بين الفاء والعين ، فيما كان من المصادر على "فِيعَال" بكسر الفاء [مثل : ضِيرَاب][1] ، فإنه إذا صغر ، قلبت ياؤه واوا ، وقيل : "ضُوَيْرِب" .

ولقائل أن يقول : إن المصنف ذكر هذه الصورة في أول الأمر في أمثلة الواو المنقلبة عن الألف بعد قوله : (ضَوَارِب ، وضُوَيْرِب) ، وكانت هفوة ، وكتب كذلك في جميع النسخ المتقدمة .

فلما هاجر إلى بيت الله الحرام ، ودخل "بغداد" عن له زيارة الإمام "أبي حنيفة"[2] ، فلما سرح نظره فيه ، وقف على هفوته ، فطلب من خادم البقعة دواة وقلما ، فأتاه الخادم بهما ، فضرب على هذه الصورة بالقلم ، وخط علاها ، ثم كتبها في الموضع الذي أوردناها فيه ، فلما رآه خادم المشهد قد فعل ذلك ، غضب لفعله ، وشتمه ، وقال :

أفسدت نسخة كتبها جار الله بيده ، وتعلق به ، ورام رفعه إلى ديوان الخلافة ، واجتمع عليه جم غفير ، فعرف بعضهم الخادم به ، فاعتذر إليه وتركه .

الرابعة : ماكان على "فَعْلَى" ، مفتوحة الفاء ، ولامها ياء ، نحو : "البقوى" ، فإنه تقلب ياؤه واوا في الأسماء ، دون الصفات[3] ، كما ستعرف في مباحث الاعتلال[4] .

= ألا ترى أن الضمة لم تؤثر في ياء (السُّيَّل ، ولا المُيَّل) لإدغامها ، وإن كانت في الحقيقة ساكنة .. " .

١) مابين الحاصرتين زيادة يستقيم بها الكلام .

٢) الإمام أبو حنيفة : النعمان بن ثابت التيمي الكوفي ، إمام الحنفية ، الفقيه المجتهد المحقق ، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة .
قيل : أصله من أبناء فارس . ولد سنة ٨٠ هـ بالكوفة ، ونشأ بها ، وكان يبيع الخز ويطلب العلم ، ثم انقطع للتدريس والإفتاء . توفي سنة ١٥٠ هـ .
ينظر : تاريخ بغداد ١٣ / ٣٢٣ والنجوم الزاهرة ٢ / ١٢ والبداية والنهاية لابن كثير ١٠ / ١٠٧ ووفيات الأعيان لابن خلكان ٥ / ٤٠٥ والأعلام ٩ / ٤ .

٣) يقول المبرد في المقتضب ١ / ٣٠٦ : " أما ماكان على (فَعْلَى) من ذوات الياء فإن ياءه تقلب واوا إذا كان اسما ، وتترك ياء على هيئتها إذا كان نعتا .
فأما الاسم (فالفتوى ، والتقوى ، والرعوى) .
وأما النعت : فنحو قولك : (صَدْيا ، ورَيّا ، وطَيّا) .. " .
وينظر : الكتاب ٤ / ٢٤١ وابن يعيش ١٠ / ٣٢ والإيضاح ٢ / ٤٠٥ وشرح الشافية ٣ / ٢١٤ .

٤) ينظر : ص ١٥٠٥ من التحقيق .

و" البقوى " ـ بالباء بنقطة ـ من " بقى " تقول: أبقى عليه ، وبقيت على كذا (١).

الخامسة : ماكان على وزن " فَيْعَل " ، إذا بنى للمفعول به ، نحو : " بُوطِر " فى : " بَيْطَر " ـ وقد سبق تفسيره (٢) ـ لأن الياء فيه وقعت ساكنة ، قبلها مضموم ، غير مدغمة ، كما تراه .

السادسة: ماكان على وزن " مَفْعُول " نحو قولهم : " هَذَا أَمْرٌ مَمْضُوٌّ عَلَيْه " .

الشاهد فيه : أن الواو المتطرفة منقلبة عن " ياء " هى لام الكلمة من : " مضيت " فى الأمر ، ومضيت فى طريق كذا وكذا " ، فقلبت الياء التى هى لام الكلمة واوا ، ثم أدغمت واو مفعول فيها ، فصار " مَمْضُوٌّ " ، وكان أصله : " مَمْضُوى " .

السابعة : ماكان على زنة " فَعُول " بفتح الفاء ، وهذا البناء يستعمل لتكثير الفعل ، تقول: " زَيْدٌ نَهُوٌّ عَنِ الْمُنْكَرِ " : إذا كان يكثر النهى عنه ، ولام الفعل فى قوله : " نهو " ياء ، لقولك: " نَهَيْتُ عَنْ كَذَا " .

والشاهد فيه :أن الأصل : " نهوى " ، ولام النهى ياء ، كما تراه ، فقلبت الياء واوا ، ثم أدغمت واو " فعول " فيها ، فصار " نهو " .

الثامنة : " جِبَاوَة " بكسر الجيم .

الشاهد فيه : أن الأصل : " جَبَيْتُ الْخَرَاجَ جِبَايَةً " ، فأبدل من الياء واو ، وقيل : " جبوتــه جِبَاوَةً " (٣).

وهذا من الشاذ الذى لم يوجد فيه سبب يوجب القلب .

هذا تمام الكلام فى إبدال الواو من أختيها ، وأما إبدالها من الهمزة ففى نحو : " جونــة (٤) ، وجون (٥) " ، وكان الأصل الهمز ، وقد سبق الكلام فيه فى مباحث تخفيف الهمزة (٦).

ـــــ

١) الصحاح (بقى) ٦/٢٢٨٣ .
٢) اللسان (بطر) ١/٣٠١ : " .. وهو يُبَيْطِرُ الدَّوَاب ، أى : يعالجها ، ومعالجتـــه : البيطره " .
٣) ينظر : ابن يعيش ١٠/٣٢ والإيضاح ٢/٤٠٥ وشرح الشافية ٣/٢١٥ .
٤) الجُونَة : سُلَيْلَةٌ مُسْتَدِيرَةٌ مغشاة جلدا يجعل فيها الطيب والثياب . اللسان (جـون) ١/٧٣٣ .
٥) الجَوْن : الأسود ، وهو من الأضداد ، والجمع : جُونٌ بالضم . الصحاح (جـــون) ٥/٢٠٩٥ .
وينظر : الممتع ١/٣٦٢ وشرح الشافية ٣/٢١٥ وابن يعيش ١٠/٣٢ .
٦) ينظر : ص ٦٣٨ من التحقيق .

[إبـــدال الميـــم]

(فصل) " والميم أبدلت من الواو ، والـلام ، والنون ، والباء :

فإبدالها من الواو فى " فم " وحده ، ومن اللام فى لغة طيئ فى نحو ما روى النمر بن تولب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل : إنه لم يرو غير هذا :

" لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِى امْسَفَرِ " .

ومن النون فى نحو : " عَمْبَر ، وَشَمْباء " مما وقعت فيه النون الساكنة قبل الباء ، وفى قول رؤبة :

يَاهَالَ ذَاتَ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ ∴ وَكَفِّكِ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ

و " طَامَهُ اللَّهُ عَلَى الْخَيْرِ " .

ومن الباء فى " بَنَاتِ مَخرٍ " ، و " مَازِلْتُ رَاتِمًا عَلَى هَذَا " ، و " رأيته من كثم " ، وقوله :

فَبَادَرَتْ شَاتَهَا عَجْلَى مُثَابِـــــرَةً ∴ حَتَّى اسْتَقَتْ دُونَ مَحْنَى جِيدِهَا نُغَمَا

قال " ابن الأعرابى " : أراد نغبا .. " .

الفصل الخامس : فى حكم إبدال الميم ، وهى تبدل من أربعة أحرف :

من الواو ، واللام ، ومن النون ، والباء :

أما إبدالها من الواو فى " فم " والأصل : " فَوَهٌ " بإسكان الواو ، وفتحها ، وقد استقصينا الكلام فيه فى مباحث الاسم المعرف(١) .

ولقائل أن يقول : إن قول المصنف فى " فم " وحده ، يريد به :

مذهب الجمهور(٢) ؛ لأن معتقد الأخفش خلافه ، فإنه زعم أن الميم فى " فم " وحده بدل من

---

١) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة / ٢٠١ (مخطوط) .

٢) هذا هو مذهب سيبويه ، حيث يقول ٣ / ٣٦٥ ، ٣٦٤ : " وأما (فم) فقد ذهب من أصله حرفان ؛ لأنه كان أصله : (فَوَهٌ) ، فأبدلوا الميم مكان الواو ؛ لِيُشْبِهُ الأسماء المفردة من كلامهم .

فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم (دم) ثبتت فى الاسم فى تصرفه فى الجر ، والنصب ، والإضافة والتثنية .

فمن ترك (دم) على حاله إذا أضاف ، ترك (فم) على حاله ، ومن رد إلى (دم) اللام رد إلى (فم) العين فجعلها مكان اللام ، كما جعلوا الميم مكان العين فى (فم) .

قال الشاعر ، وهو الفرزدق :

هُمَا نَفَثَا فِى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَـــا ∴ عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِى أَشَدَّ رِجَامِ

وقالوا : (فموان) فإنما ترد فى الإضافة ، كما ترد فى التثنية ، وفى الجمع بالتاء ، وتبنى الاسم كما تثنى به ، إلا أن الإضافة أقوى على الرد .

فإن قال : (فمان) فهو بالخيار : إن شاء قال : (فَمَوِىٌّ) ، وإن شاء قال : (فَمِىٌّ) .

ومن قال : (فَمَوَان) قال : (فَمَوِىٌّ) على كل حال .. " .

....

الهاء ، قال : لأن أصله : "فوه" ، ثم قلبت الكلمة فصار : "فهو" ثم حذفت الواو ، وأبدلت الميم من الهاء (١).

وأما إبدال الميم من لام التعريف في حديث النمر بن تولب ، فقد تقدم البحث فيه في ثلاثة مواضع : أول الكتاب ، واللامات ، وأوائل الكلم (٢).

قال "جابر" (٣) : كنا مع رسول الله عليه السلام في غزوة تبوك ، فمر - بعد أن أضحى النهار / فإذا هو بجماعة في ظل شجرة ، فقال : ماهذه الجماعة ؟ /٣٧٤

قالوا : يارسول الله ، رجل أجهده الصوم ، فقال عليه السلام :

"لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ" (٤).

والبر : الطاعة (٥).

وقد اختلف فيه العلماء إلى خمسة مذاهب ، نقلها صاحب بحر المذاهب (٦) :

منهم من قال : إن الصوم أفضل على كل حال ، ومنهم من قال : بل الفطر أفضل ، ومنهم من فرق بين من يجهده الصوم ، وبين من لا يجهده .

ومنهم من قال : يجب الفطر ، فإن صام أجزأه .

ومنهم من قال : يحرم الصوم ، فإن صام ، لم يصح صومه ، ووجب عليه القضاء (٧).

والمذكور من صور إبدال الميم من النون أربع :

الأولى : "عنبر" .

الشاهد فيه : أن هذه النون لما كانت ساكنة ، وبعدها الباء بنقطة جاز انقلابها إلى الميم

---

١) وحجته أن الشاعر لما اضطر إلى رد الذاهب منه رد الواو .
وينظر : الكتاب ٤/ ٢٤٠ والتبصرة ٢/ ٨٦١ وشرح الشافية ٣/ ٢١٥ وابن يعيش ١٠/ ٣٣ والممتع ١/ ٣٩١ والايضاح ٢/ ٤٠٦ .

٢) ينظر : ص ٣٩١ من التحقيق .

٣) هو : جابر بن عبد الله بن كعب الأنصاري ، أحد المكثرين عن النبي صلى الله عليه وسلم . توفي سنة ٧٤ هـ .
ينظر : الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ١/ ٢١٣ وأسد الغابة لابن الجزري ١/ ٣٠٥ .

٤) سبق تخريج الحديث ص ٣٩٥ من التحقيق .

٥) اللسان (برر) ١/ ٢٥٢ .

٦) لعله الإمام أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني الشافعي المتوفى سنة ٥٠٢ هـ ولم أهتد إلى كتابه .
وينظر : كشف الظنون ١/ ٢٢٠ .

٧) ينظر : المغني لابن قدامه ٣/ ١٧ ، ١٨ (ط دار الكتاب العربي - بيروت) .

....

قال " أبو سعيد ": " .. هذه النون تنقلب ميما ، ولو رام أحد ألا يجعلها ميما ، ويخرجها نونا ، لشق عليه ذلك ؛ لأن النون الساكنة مخرجها من الخيشوم ، وليس لها تصرف في الفم ، إلا أن يتكلف متكلف إخراجها من الفم ، وذلك مع أحد حروف الحلق ؛ لأن النون الساكنة تبينها حروف الحلق .

فلما كانت النون بهذه الصورة ، وكانت الباء حرفا شديد اللزوم لموضعه نبت النون عن الباء نبوًّا شديدا ، فجعلوا مكانها ميما ؛ لأن الميم متوسطة بين النون والباء ، مشابهة لهما ، وذلك أنها من مخرج الباء ، وفيها غنة تشاكل بها النون ، فتوسطت بينهما لذلك " (١).

الثانية : " شَنْبَاء " بالشين المعجمة ، والنون الساكنة ، والباء بنقطة ممدودا .

تقول : " امرأة شنباء " فتجريه صفة .

والشَّنَبُ : حِدَّةٌ في الأسنان . وقيل : برد وعذوبة (٢).

ثم أبدلوا من النون الساكنة ميما وقالوا : " شَمْبَاء " .

قوله : (مما وقعت فيه النون الساكنة قبل الباء) .

اعلم أنه أوجب إبدال الميم من النون مع أمرين :

أحدهما : سكون النون . والآخر : وقوع الباء بعد النون ، كما في الصورتين المتقدمتين ، وقد ذكرنا علة ذلك .

قال " الشاطبي " (٣): لا فرق في جواز ذلك بين النون والتنوين .

وكذلك لا فرق بين أن تكون النون مع الباء في كلمة واحدة ـ كما أورده ـ وبين أن تكون في كلمتين ، نحو قولك : " من بكم ، ومن به " .

= والفقه على المذاهب الأربعة ـ قسم العبادات / ٥٤١ ، ٥٤٢ (ط أولى ـ دار الكتب المصرية ١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٨م).

(١) شرح السيرافي ٥/٦٠ . وينظر : الكتاب ٤/٤٥٣ والتبصرة ٢/٨٦٠ وابن يعيش ١٠/٣٤ والتكملة /٥٦٤ والممتع ١/٣٩١ ، ٣٩٢ والإيضاح ٢/٤٠٦ وشرح الشافية ٣/٢١٦ .

(٢) الصحاح (شنب) ١/١٥٨ .

(٣) الشاطبي : القاسم بن فِيرُّه بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني ، المقرئ النحوي الضرير ، أخذ القراءات عن ابن هذيل وغيره ، وصنف القصيدة المشهورة في القراءات . ولد سنة ٥٣٨ هـ . وتوفي سنة ٥٩٠ هـ .

ينظر : طبقات القراء ٢/٢٠ وشذرات الذهب ٤/٣٠١ والبغية ٢/٢٦٠ ووفيات الأعيان ١/٤٢٢ والأعلام ٥/١٨٠ .

. . . .

الثالثة : قول رؤبة :

[١٤٦] يَاهَالَ ذَاتَ المَنْطِقِ التَّمْتَامِ ... وكَفِّكِ المُخَضَّبِ البَنَامِ (١)

الشاهد فيه : أن الأصل أن يقال: " المخضب البنان " فأبدل الميم من النون ، وقال : " البنام ".

و" هالة " اسم امرأة ، فرخم بحذف الهاء ، وجاز ترك اللام مفتوحة ، كما كانت قبل الترخيم ، ويجوز ـ أيضا ـ ضم اللام ، كما سبق فى ترخيم الحارث ونحوه (٢).

قال " الجوهرى " : " التمتام ": الذى فيه تمتمة ، وهو : الذى يتردد فى التاء "(٣).

قوله : (وكفك) بجر الفاء .

والبُنَان : جَمْع بَنَانَة ، وهى أطراف الأصابع ، وجمع القلة " بنانات " (٤).

الرابعة : قوله : (طَامَه اللَّهُ عَلَى الخَيْر).

قال " ابن السكيت " : " .. طَانَه اللَّهُ على الخَيْرِ ، وطامَهُ ، أىْ : جَبَلَه عليهِ وخَلَقَه "(٥).

والمذكور من صور إبدال الميم من الباء بنقطة أربع :

أولها : قولهم : " بَنَاتُ مَخْر " بالخاء المعجمة ، والراء المهملة .

الشاهد فيه : أنه أبدل الميم من الباء ، والأصل : " بنات بخر ".

قال " الأصمعى " : " بَنَاتُ مَخْرٍ ، وبَنَاتُ بَخْرٍ: سحائب يأتين قُبُلَ الصيف منتصبات رِقاقا (٦).

قال " الجوهرى " : ويقال : بالحاء المهملة أيضا (٧).

وثانيها : قوله : (مَازِلْتُ رَاتِمًا عَلَى هَذَا) .

والأصل : " رَاتِبًا " . تقول : رَتَبَ الشَّىْءُ ، يَرْتُبُ رُتُوبًا (٨).

---

١) رجز (ملحقات ديوانه / ١٨٣).
وهو من شواهد : ابن يعيش ١٠ / ٣٥ والممتع ١ / ٣٩٢ وشرح الشافية ٣ / ٢١٦ وشرح شواهدها / ٤٥٥ والأشمونى ٤ / ٣١٩ والعينى ٤ / ٥٨٠ والتصريح ٢ / ٣٩٢ .
والخِضَابُ : مَا يُخْضَبُ به مِنْ حِنَّاء ونحوه . اللسان (خضب) ٢ / ١١٧٩ .

٢) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٣٤٩ (رسالة).

٣) الصحاح (تمم) ٥ / ١٨٧٨ .

٤) اللسان (بنن) ١ / ٣٦١ والصحاح (بنن) ٥ / ٢٠٨١ .

٥) الابدال / ٨١ .

٦) السابق / ٧٠ .

٧) الصحاح (بحر) ٢ / ٥٨٥ (مخر) ٢ / ٨١٢ .

٨) وَرَتَبَ الشىءُ يَرْتُبُ رُتُوبًا ، أىْ : ثَبَتَ . الصحاح (رتب) ١ / ١٣٣ ويقول ابن عصفور فى الممتع ١ / ٣٩٣ : " وأبدلت ـ أيضا ـ من الباء فيما حكاه أبو عمرو الشيبانى من

....

وثالثها : قولهم : " رأيته من كثم ".

وأصله : "من كثب " ، فأبدل الميم من الباء (١). ويقال : " رماه من كثب " بالتحريك ، أى : من قرب (٢).

ورابعها : قول الشاعر :

[١٤٧] فبادرتْ شاتَها عَجلَى مُثابِرَةً ∴ حَتّى استقتْ دُونَ مَحْنى جيدِها نُغَمَا (٣)

الشاهد فيه : أن الأصل : " نُغَبًا " ، فأبدل من الباء – بنقطة – ميما (٤).

والنُّغْبَة – بالنون المضمومة ، والعين المعجمة – : الجرعة ، مثل : لُقْمَةٍ ولُقَم (٥).

وفاعل (بادرت) مستكن . و (شاتها) منصوب بأنه مفعول به ، و (مثابرة) : حال من الفاعل المضمر .

قال " الجوهرى " وغيره : المثابرة : المداومة على الشئ (٦).

قوله : (حتى استقت) .

قال فى " الحواشى " : يريد : حَلَبَتْ (٧). و (دون) معناه : تحت . والجيد : العنق .

ومحناه – بالحاء المهملة – : موضع انعطافه .

والضمير المؤنث فى (جيدها) يرجع إلى المرأة التى بادرت حلب شاتها ، فإنها إذا حلبت

= قولهم : (مازِلتُ راتِمًا عَلَى كَذا ، وراتبا) أى : مقيما ، من الرتبة .. ".
وينظر : ابن يعيش ١٠ / ٣٥ وشرح الشافية ٣ / ٢١٧ .

١) ينظر : ابن يعيش ١٠ / ٣٥ والممتع ١ / ٣٩٣ وشرح الشافية ٣ / ٢١٨ .

٢) الصحاح (كثب) ١ / ٢٠٩ .

٣) من البسيط ، ولم أعثر على قائله ، وهو من شواهد :
ابن يعيش ١٠ / ٣٥ والممتع ١ / ٣٩٣ برواية / (شِرْبَهَا) فى موضع : (شَاتَهَا) واللسان (نغب) ٦ / ٤٤٨٧ والأشمونى ٤ / ٣٤٠ .

٤) ينظر : ابن يعيش ١٠ / ٣٥ ، ٣٦ والممتع ١ / ٣٩٣ وشرح الشافية ٣ / ٢١٧ .

٥) الصحاح (نغب) ١ / ٢٤٦ : " النُّغْبة بالضم : الجرعة ، وقد يفتح ، والجمع النغب .. قال ابن السكيت : نَغَبْتُ من الإناء بالكسر نَغْبًا ، أى : جَرَعْتُ منه جرعا . وقولهم : ماجرعت عليه نُغْبَةً قط ، أى : فَعْلَةً قَبِيحَةً ".
وينظر : اللسان (نغب) ٦ / ٤٤٨٧ .

٦) الصحاح (ثبر) ٢ / ٦٠٤ واللسان (ثبر) ١ / ٤٦٩ .

٧) لم أعثر عليه فى الحواشى ، ويبدو أنه فى الجزء المفقود .

....

الشاة ، كان الضرع واقعا تحت جيد الحالبة في تلك الحالة .

وفي "الحواشي" خلاف ما ذكرناه ، فإنه قال : المعنى تحت الموضع الذي محنى الشاة جيدها ، وهو : محتمل ؛ لأن الشاة إذا عطفت عنقها إلى الضرع في حالة حلبها ، وقع الجيد فوق الضرع .

قال "أبو محمد" : في قوله (دون محنى جيدها) لطيفة ، وهو أنه كان من حقها أن تذبحها فتحلبها دما ، فما ذبحتها ، ولكن حلبتها لبنا [1].

وفيما ذكره تكلف .

------

١) التخمير ٢ ورقة / ٢٢٧ (مخطوط).

[إبدال النون]

(فصل) " والنون أبدلت من الواو ، واللام في : " صنعانى ، وبهرانى ، ولعن ، بمعنى : لعل " . . ".

الفصل السادس : في حكم إبدال النون ، وهي تبدل من حرفين : من الواو واللام .

والمذكور من صور إبدال النون من الواو صورتان :

الأولى : " صَنْعَانِيّ " ، في النسب إلى " صنعاء " ممدودا ، وهي : قصبة اليمن[1].

وقد عرفت في باب النسب[2] أن الاسم الممدود إذا لم ينصرف ، ونسب إليه ، انقلبت الهمزة إلى الواو ، نحو : " زِكْرَاوِيّ ، وَخُنْفُسَاوِيّ " .

فالقياس في " صنعاء " إذا نسب إليها أن يقال : " صنعاوى " ، إلا أنهم تركوا القياس ، وأبدلوا من الواو نونا ، وقالوا : " صنعانى "[3].

الثانية : " بَهْرَانِيّ " .

قال " الجوهري " : " بهراء – بالمد – قبيلة من قضاعة ، تقول في النسبة إليها : " بَهْرَانِيّ " بالنون على غير قياس / ؛ لأن قياسه " بَهْرَاوِيّ " بالواو "[4]. ١/٣٧٥

قال " عبد القاهر " : " جعل النون قوم بدلا من الواو فيهما . وقد قيل : إنه بدل من الهمزة "[5].

---

1) معجم البلدان ٢/٤٢٦.
2) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة / ٢١٥ (مخطوط).
3) اختلف النحويون في (صنعانى ، وبهرانى) :
منهم من قال : النون بدل من الهمزة في (صنعاء ، وبهراء) وهو رأي المبرد في المقتضب ٣/٣٣٥ حيث يقول : " فأما بدل النون من الألف فقولك في (صنعاء ، وبهراء) : صنعانى ، وبهرانى " .
ومنهم من قال : النون بدل من الواو كأنهم قالوا : (صَنْعَاوِيّ) ك : (صَحْرَاوِيّ) ، ثم أبدلوا من الواو نونا ، وهذا هو رأي الزمخشري .
وأرجح قول أصحاب الرأي الثاني ؛ لأنه لا مقاربة بين الهمزة والنون ؛ لأن النون من الفم ، والهمزة من أقصى الحلق ، وإنما النون تقارب الواو فتبدل منها .
وينظر : ابن يعيش ١٠/٣٦ والمقتضب ١/٢٠٢ ، ٣/١٦٧ والتبصرة ٢/٨٦٤ وشرح الكافية للرضي ١/٦٠ والممتع ١/٣٩٥ والإيضاح ٢/٤٠٦ وشرح الشافية للرضي ٢/٥٤ ، ٣/٢١٨ ، ٢١٩.
4) الصحاح (بهر) ٢/٥٩٨.
5) المقتصد ١ ورقة / ١٠٩ (مخطوط) وعبارته : " وقد جعله أبو علي بدلا من الواو في : (صَنْعَانِيّ ، وَبَهْرَانِيّ) . وقد قيل : إنه بدل من الهمزة في : (صَنْعَاء ، وَبَهْرَاء) . . " .

. . . .

قال " عبد الوارث "[1] : إن النون لاتقارب الهمزة ، كما تقارب الواو ، ألا ترى أن النون تدغم في الواو ، تقول : " من واقد " ، ثم تقلب النون واوا ، وتدغم ، فتقول : " مواقد "[2] ، وجعل الحرف بدلا مما يقاربه ، أولى من جعله بدلا من الهمزة التى لاتقاربه ، ولا يكون هذا بمنزلة أن يغير الحرف مرتين ؛ لأجل أن إبدال الهمزة واوا في هذا النحو لازم .

قالوا : ومن حيث وجب نيابته عن الهمزة حتى كأنه أصل بنفسه أبدل منه النون"[3].

وتقول : " لَعَلَّ " ، ثم تبدل من اللام المشددة نونا ، وتقول : " لَعَنَّ "[4].

وقد ذكرنا مافى " لعل " من اللغات فيما سبق[5].

---

١) هو : أبو الحسين الفارسي ، أستاذ عبد القاهر الجرجاني ، وقد سبقت ترجمته .

٢) زاد في المقتصد [وأن يقال : ان (صنعاء) قيل فيه : (صنعاوى) ك : (حمراوى) ثم أبدل النون من الواو ..] .

٣) ينظر كلام عبد الوارث — شيخ عبد القاهر — في المقتصد ١ ورقة / ١٠٦ (مخطوط) .

٤) يقول ابن الحاجب في الايضاح ٢ / ٤٠٦ : " وأما (لعن) في (لعل) فلغة قليلة .. " .
وينظر : ابن يعيش ١٠ / ٣٦ والممتع ١ / ٣٩٥ وشرح الشافية ٣ / ٢١٩ .

٥) ينظر : ص ١٨٥ من التحقيق .

[إبـدال التـــاء]

(فصل) " والتاء أبدلت من " الواو، والياء، والسين، والصاد، والباء ":

فإبدالها من الواو فاء في نحو: " اتعد " و " أتلجه "، قال:

.... ∴ مُتلبِّجٌ كفَيْـــــه في قتـــــــره

و " تجاه، وتيقور، وتكلان، وتكأه، وتكله، وتخمه، وتهمه، وتقية، وتقوى، وترى، وتورية، وتولج، وتراث، وتلاد ".

ولا مافي " أخت، وبنت، وهنت، وكلتا ".

ومن الياء فاء في نحو: " اتسر ". ولا مافي " أسنتوا، وثنتان، وكيت، وذيت ".

ومن السين في " طست، وست، وقوله:

يَاقَاتَلَ اللَّهُ بَنِي السِّعْـــــلَاتِ ∴ عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شِـــرَارَ النَّـــــاتِ

غَيْرَ أَعِفَّـــاءٍ وَلَا أَكْيَـــــاتِ

ومن الصاد في " لصت "، قال:

.... ∴ كَاللَّصِّـــــوتِ الْمُـــــرَّدِ

ومن الباء في " الذعالت " بمعنى: " الذعالب " وهي: الأخلاق ".

الفصل السابع: في حكم إبدال التاء، بنقطتين من فوق

وهي تبدل من أربعة أحرف: من الواو، والياء، بنقطتين من تحت، والسين المهملة، والبـــاء، بنقطـــة.

والمذكور من صور إبدال التاء من الواو خمس عشرة:

الأولى: إبدالها من الواو الواقعة موقع فاء الفعل في نحو: " اتعد " والأصل: " اوتعـــد "، ولكنهم عدلوا عن ذلك، فقلبوا الواو تاء؛ لأنهم لو لم يقلبوها تاء، لم تثبت على حال واحدة؛ لأنك إذا قلت: " اوْتَعَدَ " لزمك أن تقلب الواو ياء؛ لسكونها، وانكسار ماقبلها، فيقولـــــون: " إيتَعَدَ ".

وإذا صرت إلى المستقبل وجب على هذا القياس أن تقول: " يَاتَعِدُ " فتتبع الواو ماقبلها(1)، أو " يُوتَعِدُ " فتردها إلى أصلها.

وفي اسم الفاعل " مُوتَعِدٌ "؛ لانضمام ماقبلها(2)، فقلبوا هذه الواو تاء؛ لأن التـــاء

---

1) ولذلك قلبت ألفا.

2) وأيضا لسكونهـــا.

. . . .

لاتنقلب إلى غير جنسها لشئ من الحركات(١).

واختاروا التاء، دون غيرها لعلتين:

إحداهما: أنهم قد قلبوا من الواو تاء، حيث لا ضرورة تدعو إليه، وذلك قولهم: "تجـــاه" و"تراث" في "وجاه" و"وراث".

والأخرى: أنهم اختاروا حرفا يشاكل تاء (افْتَعَلَ) ليدغم فيها، فيكون أخف عليهم(٢).

وكذلك الكلام في "اتجه"، وأصله: "اوتجه".

الثانية: "أتلج" وأصله: "أولج".

قال "الجوهري": "اتَّلَجَ مَوالِجَ، على (افْتَعَلَ) أي: دَخَلَ مَداخِلَ"(٣).

ومنه قول امرئ القيس:

[١٤٨] رُبَّ رامٍ مِنْ بَنِي ثُعَـــــلٍ ∴ مُتْلِجٍ كَفَّيْــــهِ فِي قُتَــــرِه(٤)

الشاهد فيه: أن الأصل: "مُولِج" فأبدل من الواو الساكنة "تاء" وقال: "مُتْلِج".

وثعل، بضم الثاء بثلاث نقط، وإهمال العين.

والقتر: جمع قُتْرَة، بالضم، وهو: ناموس الصائد، على زنة "لُقْمَةٍ ولُقَم"(٥).

والضمير المجرور يعود إلى الرامي.

---

١) ماقاله الشارح عبارة الصيمري في التبصرة ٢/ ٨٤٩ دون إشارة إلى ذلك.

٢) يعلل ابن عصفور في الممتع ١/ ٣٨٧ لإبدال الواو تاء دون غيرها من الحروف فيقول: "فأبدلوا منها التاء؛ لأنها حرف جلد لا يتغير لما قبله، وهي مع ذلك قريبة المخرج من الواو؛ لأنها من أصول الثنايا، والواو من الشفة".
وينظر: ابن يعيش ١٠/ ٣٨ وشرح الشافية ٣/ ٨٠.

٣) الصحاح (ولج) ١/ ٣٤٧.

٤) من المديد (شرح ديوانه / ١٠٣).
والبيت من شواهد: الصحاح (ثعل) ٤/ ١٦٤٦ وابن يعيش ١٠/ ٣٧ وشرح الشافية ٣/ ٢١٩ وشرح شواهدها / ٤٦٦.
رب رام، أراد به: عمرو بن المسبح بن كعب بن طريف.
وقتر: جمع قترة، وهي حفيرة يكمن فيها الصياد لئلا يراه الصيد فينفر، وإنما أدخل كفيه في قتره لئلا يعلم به الوحش فيهرب، وصفه بحذق الرمي.
وينظر: شرح شواهد الشافية / ٤٦٧ واللسان (قتر) ٥/ ٣٥٢٦.

٥) الصحاح (قتر) ٢/ ٧٨٥.

. . . .

قال "الجوهرى" : "وثعل : أبو حى من طيئ ، وهو : ثعل بن عمرو ، وهم الذين عناهم امرؤ القيس بقوله :

رُبَّ رامٍ مِنْ بنِى ثُعَلٍ ... مُخْرِجٍ كَفَّيْهِ مِنْ سُتَرِهْ (١) ".

وهذه الرواية تخالف مانقله المصنف .

الثالثة : "تُجَاه" بالجيم ، وأصله : "وُجَاه" وهو : المواجهة ، تقول : قَعَدَ فى وُجَاهِكَ ، أى : قبالتك (٢).

الرابعة : "تَيْقُور" .

قال "الجوهرى" : "هو : الوَقَار ، وأصله : "وَيْقُور" ، قلبت الواو تاء .

قال العجاج :

[١٤٩] فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى البِلَى تَيْقُورِى (٣)

أى : أمسى وقارى .."(٤).

الخامسة : "تُكْلَان" ، بضم التاء ، وسكون الكاف ، وأصله : "وُكْلَان" ، أبدلوا من الواو المضمومة تاء .

قال "الجوهرى" : "التَوَكُّل : إظهار العجز ، والاعتماد على غيرك ، والاسم التُكْلَان" (٥).

السادسة : "تُكَأَة" ، بضم التاء ، وفتح الكاف والهمزة ، وهو : الكثير الاتكاء . والتكأة — أيضا — مايتكأ عليه .

---

١) الصحاح (ثعل) ٤ / ١٦٤٦ .
وَسُتُرِه : جمع سِتْر ، وهو ماستر به . اللسان (ستر) ٣ / ١٩٣٥ .

٢) الصحاح (وجه) ٦ / ٢٢٥٥ .

٣) رجز (ديوانه / ٢٢٤) وبعده :
وَالمَرْءُ قَدْ يَصِيرُ لِلتَّصْيِيرِ
وهو من شواهد : الكتاب ٤ / ٣٣٢ والمنصف ١ / ٢٢٧ ، ٣ / ٣٩ وابن يعيش ١٠ / ٣٨ واللسان (وقر) ٦ / ٤٨٩٠ .
والبِلَى : قدم العهد . اللسان (بلا) ١ / ٣٥٦ .
يذكر الشاعر كبره وضعفه عن التصرف ، فجعل ذلك كالوقار وإن لم يقصد .
والشاهد فيه : إبدال التاء من الواو ، وهو (فَيْعُول) أى : وَيْقُور ، وأبدلت الواو تاء ؛ لاستثقالها ، وكراهة الابتداء بها .

٤) الصحاح (وقر) ٢ / ٨٤٩ .

٥) السابق (وكل) ٥ / ١٨٤٥ .

. . . .

والذى يدل على أن التاء فيه مبدلة من الواو قولهم : " تَوَكَّأْتُ على العَصَا "(١).

السابعة : " تُكَلَه " على وزن (تُكَأَه) وهو : العاجز الذى يتكل على غيره ، ويكل أمره إليه (٢).

الثامنة : " تُخَمَه " ، بالخاء المعجمة ، وأصله : " وُخَمَة " من : الوَخَامَة .

قال " الجوهرى " : تقول : اتَّخَمْتُ من الطعام وعن الطعام ، والاسم التُّخَمَة بالتحريك "(٣).

التاسعة : " تُهَمَة " ، بالضم ، والأصل : " وُهَمَة ".

قال " عبد القاهر " : " .. وكذلك أجرى " اتَّهَمَ " مجرى " اتَّلَجَ .. "(٤).

يدلك على أن الأصل الواو قولهم : توهمته ، وإنَّ المُتَّهَمَ قَدْ وَقَعَ بِهِ الوَهْمُ (٥).

ويتعلق بهذا الكلام بحثان :

البحث الأول : قال " أبو سعيد " : " إنما قلبوا الواو تاء فى مثل هذه المواضع ؛ لأن الواو عندهم تختص بزيادة الثقل ، فإذا انضم إلى ثقلها فى نفسها الضم ، تضاعف ثقلها ، وإذا كان ذلك فى أول الكلمة ، كان أثقل من أن يكون فى الحشو منها .

[وقد يكون أكثر ما قلب من الواوات ما كان منها مضموما فى أول الكلم ، نحو : " تُخَمَة ، وتُرَاث "](٦)

والذى يدل على أن الواو أثقل من غيرها أن قلبها إلى غيرها أكثر من قلب غيرها إليها ، وعلى أن الضمة تزيدها ثقلا أنها متى كانت مضمومة جاز قلبها إلى الهمز أين وقعت على الشرط الذى ذكرناه .

والدليل على أن أول الكلمة أثقل وأولى بالاعتلال من الحشو أن الواو إذا كانت مكسورة فى أول الكلمة ، جاز همزها ، كقولنا [فى " وِسَادَة " : إِسَادَة ، وفى " وِشَاح " : إِشَاح](٧) . وقلبها تاء ، كما ذكرناه .

أما قلبها همزة : فلأن الهمزة تشارك حروف المد واللين كلها ، وتقلب منهن ، ويقلبن منها ، [وذلك قولك : فى " وُجُوه " : أُجُوه](٨) .

---

١) الصحاح (وكأ) ١ / ٨٢ .
   وينظر : شرح الشافية ٣ / ٨١ ، ٢١٩ والممتع ١ / ٣٨٤ .
٢) الصحاح (وكل) ٥ / ١٨٤٤ .
   وينظر : ابن يعيش ١٠ / ٣٨ وشرح الشافية ٣ / ٢١٩ والممتع ١ / ٣٨٤ .
٣) الصحاح (وخم) ٥ / ٢٠٤٩ .
٤) المقتصد (ورقة / ١١٠ (مخطوط) .
٥) اللسان (وهم) ٦ / ٤٩٣٤ .
٦) مابين الحاصرتين زيادة من شرح السيرافى لتوضيح المعنى .
٧) مابين الحاصرتين زيادة من شرح السيرافى لتوضيح المعنى .
٨) مابين الحاصرتين زيادة من شرح السيرافى لتوضيح المعنى .

....

وأما قلبها تاء ؛ فلأن الحرفين اللذين من مخرج الواو ، وهما : الباء ، والميم ، لم يصلح قلب الواو إليهما :

أما الباء ؛ فلأنها ليست من حروف الزيادة ، ولا هي من حروف البدل .

وأما الميم : فلأنها تزاد في أوائل أسماء الفاعلين والمفعولين ، فكرهوا أن يبدلوا الميم منها ، فيظن أن الميم علامة الفاعل ، أو المفعول به ، فتجاوزوا إلى ما يقارب مخرجها ، فكان أقرب الحروف منها ، وأشبهها بها في الزيادة والبدل التاء ؛ لأنها من حروف الزيادة والبدل جميعا ، فقلبت الواو تاء لذلك .

وهذا القلب غير لازم ، ولا مطرد ، ولكن متى / رأيناه ، عللنا له . ٣٧٥/أ

وبعض العرب من أهل الحجاز : يلزم في (افْتَعَلَ) الأصل ، ولا يقلب الواو تاء .. " .(١)

البحث الثاني : قال " الجوهري " : " الأصل في قولك : " اتَّكَلَ " : " اوْتَكَلَ " ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لانكسار ماقبلها ، ثم أبدل منها التاء ، ثم أدغمت في تاء الافتعال ، ثم بُنِيَتْ على هذا الإدغام أسماء من المثال ، وإن لم تكن فيها تلك العلة ، توهما أن التاء أصلية ؛ لأن هذا الإدغام لا يجوز إظهاره في حال .

فمن تلك الأسماء : " التُّكَلَه ، والتُّكلان ، والتُّخَمة ، والتُّهَمَة ، والتُّجاه ، والتُّراث ، والتَّقوى " .

فإذا صغرت ، قلت : " تُكَيْلة ، وتُخَيْمَة " ، ولا تعيد الواو ؛ لأن هذه حروف ألزمت البدل ، فثبتت في التصغير والجمع جميعا " (٢).

العاشرة : " تُقَيَّة " . تقول : " اتَّقاه تَقِيَّة " ، والأصل : " اوْتَقاه وَقِيَّة " . تقول : " اتَّقى " والأصل : " اوْتَقَى " على زنة (افْتَعَلَ) فقلبت الواو ياء ، لانكسار ما قبلها ، ثم أبدلت منها التاء ، ثم أدغمت ، و " تقوى " كذلك (٣).

الحادية عشرة : " تَتْرَى " .

الشاهد فيه : أن التاء الأولى فيه منقلبة عن واو ، والأصل : " وَتْرَى " من الْوِتْر ، وهو : الفرد ، قال الله تعالى : " ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى .. " (٤) ، أي واحدا بعد واحد .

قال " الجوهري " : " فيه لغتان : تنون ، ولا تنون ، مثل : " عَلْقَى " .

---

١) شرح السيرافي ٥/٥٥٥ .
وينظر : ابن يعيش ١٠/٣٧ والتبصرة ٢/٨٤٨ ، ٨٥٠ والممتع ١/٣٨٧ وشرح الشافية ٣/٨٠ .

٢) الصحاح (وكل) ٥/١٨٤٥ .

٣) ينظر : ابن يعيش ١٠/٣٨ والممتع ١/٣٨٣ وشرح الشافية ٣/٢٢٠ .

٤) سورة (المؤمنون) من الآية /٤٤ .

فمن ترك صرفها فى المعرفة ، جعل ألفها ألف تأنيث ، وهو أجود ... ومن نونها جعل ألفها ملحقة "(١).

الثانية عشرة : " تَوْرِيَة " . اعلم أن " التَّوْرِيَة " اسم أعجمى ، وانما يتكلف اشتقاقه بعد كونه عربيا ، واختلفوا فى أصلها إلى ثلاثة أقوال :

الأول : وهو اختيار البصريين أن وزنها (فَوْعَلَه) من : وَرَى الزَّنْد : إذا ظهر منه النار ، ثم أبدل من الواو التى هى فاء الفعل تاء ، فرارا من اجتماع الواوين ، وأبدلوا من الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فصار : " تَوْرَاة "(٢).

الثانى : وهو معتقد الكوفيين أن وزنها (تَفْعِلَه) بكسر عين الكلمة .

تقول : " تَوْرِيَة " مثل " تَوْصِيَة " ، ثم أبدل من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفا .

ويجوز على هذا القول إمالتها ؛ لأن أصل ألفها ياء .

والأول أظهر ؛ لأن (فَوْعَلَه) فى كلامهم أكثر من (تَفْعَلَه)(٣).

الثالث : نقله صاحب الغرائب : أن أصلها (تَفْعَلَه) بفتح عين الكلمة (٤).

وفيه بعد .

وتاؤها للتأنيث كتأنيث " الصحيفة ، والمجلدة " ، وتذكر على إرادة الكتاب (٥).

الثالثة عشرة : " تَوْلَج " ، أصله : " وَوْلَج " ، فأبدلوا من الواو الأولى تاء ، وقالوا : " تَوْلَج ".

قال " الجوهرى " : " التَّوْلَج : كِنَاس الوحش الذى يلج فيه ، أى : يدخل ، مثل : الدَّوْلَج "(٦).

---

١) الصحاح (وتر) ٢/٨٤٣ .
ويُنظر : ابن يعيش ١٠/٣٨ وشرح الشافية ٣/٢٢٠ والممتع ١/٣٨٥ والمنصف ١/٢٢٧ .

٢) فى المخطوطة [تورية] وهو : تحريف ؛ لأن الياء لما قلبت ألفا ، صارت الكلمة (تَوْرَاةً) .

٣) يقول الرضى فى شرح الشافية ٣/٨١ ، ٨٢ : " .. وتوراة عند البصريين (فَوْعَلَه) من : وَرَى الزند ، ك : (تَوْلَج) ، فإن كتاب الله نور .
وعند الكوفيين هما : (تَفْعِلَه ، وتَفْعَل) والأول أولى ؛ لكون (فَوْعَل) أكثر من (تفعِل) .. " .

٤) مانسبه الشارح إلى صاحب الغرائب هو رأى البغداديين ، يقول ابن يعيش ١٠/٣٨ : " وقال البغداديون (تَوْرَاه) : تَفْعَلَه " .
ويُنظر : التخمير ٢ ورقة ٢٣٨ (مخطوط) والممتع ١/٣٨٣ .

٥) يقول أبو محمد فى التخمير ٢ ورقة ٢٣٨ (مخطوط) : " ابن جنى : وقلبت الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها ، واشتقاقها من (وَرَى) وهذا كتسمية القرآن فرقانا ، وتاؤها للتأنيث ؛ لانقلابها فى الوقف هاء ، وتأنيثها كتأنيث الصحيفة والمجلة ، وتذكيرها على إرادة الكتاب " .

٦) الصحاح (ولج) ١/٣٤٨ .

قال " سيبويه " : التاء مبدلة من الواو ، وهو : (فَوْعَل) ؛ لأنك لاتكاد تجد فى الكلام (تَفْعَل) اسما ، و (فَوْعَل) كثير [١].

الرابعة عشره : " تُراث " ، وأصله : " وُراث " بالواو ، من : " وَرِثَ المال " ، تقول : وَرِثْتُ المالَ ، أَرِثُه ، وِرْثًا ، وَوِرَاثَةً ، وإرْثًا [٢].

الخامسة عشرة : " تِلاد ".

الشاهد فيه : أن أصل التاء فيه واو ، وكذلك : الإتلاد .

والتالد : هو المال القديم الأصلى [الذى] [٣] ولد عندك ، وهو : نقيض الطارف [٤].

فهذه الصور الخمس عشرة مشتركة فيما أبدل من الواو التى هى فى موضع فاء الفعل.

والمذكور من أمثلة ماتكون التاء فيه مبدلة عن واو ، وهى لام الفعل أربعة :

" أخت ، ومنت ، وهَنَتَ _ بفتح التاء _ وكلتا " .

الشاهد فيه : أن التاء فى كل واحد منها منقلبة عن واو ، هى لام الكلمة ، وقد سبق البحث فى كل واحد من هذه الأمثلة مستقصى ، وحكينا مافيه من الاختلاف فى موضعه ، فليطلب منه [٥].

قوله : (ومن الياء فاء فى نحو : " اتَّسَرَ ").

اعلم أنه لما فرغ من أمثلة التاء المنقلبة عن الواو : فاء ، ولاما ، كما بيناه لك ، شرع بعده فى ذكر أمثلة التاء المنقلبة عن الياء الواقعة موقع فاء الفعل ، والواقعة موقع لامه ، كما ستعرفه .

والمذكور من صور انقلاب التاء عن الياء التى هى فاء الكلمة صورة واحدة ، وهى : " اتَّسَرَ ".

والأصل : " ايتسر " من اليسر ، أو من : إيسار الجُزُر [٦] ، ثم قلبت الياء التى هى فاء الكلمة إلى

---

١) الكتاب ٤ / ٣٣٣ وعبارته : " .. وذلك قولهم : (تَوْلَج) ، زعم الخليل أنها (فَوْعَل) ، فأبدلوا التاء مكان الواو ، وجعل (فَوْعَلًا) أولى بها من (تَفْعَل) ، لأنك لاتكاد تجد فى الكلام (تَفْعَلًا) اسما ، و (فَوْعَل) كثير ".

٢) الصحاح (ورث) ١ / ٢٩٥ .

٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

٤) الصحاح (تلد) ٢ / ٤٥٠ .

٥) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الأول / ١١٢ (رسالة) .

٦) يَسَرُوا : أى نَحَرُوا ، ويَسَرْتُ الناقة : جَزَأْتُ لَحْمَهَا . اللسان (يسر) ٦ / ٤٩٥٩ والصحاح (يسر) ٢ / ٨٥٨ .

التاء، وقد ذكرنا علة انقلابها إلى خصوص التاء فيما سبق .

ثم تدغم الياء الأولى في الثانية، فيصير الفعل على " اتسر "، كما نراه .

والمذكور من صور انقلابها عن الياء الواقعة موقع اللام ثلاث :

أولها : " أَسْنَتُوا " .

الشاهد فيه : أن الأصل : " أَسْنَيُوا "، فأبدل من الياء تاء، ولا يكون ذلك في أشباهه .

ألا ترى أنهم لا يقولون : " أَغْزَيُوا " على أن يكون التقدير : " أَغْزَتُوا "، كـ " أَسْنَتُوا " .

وقد اختلفت نسخ كتاب سيبويه : فكتب في بعضها :

وأبدلوا التاء من الياء إذا كانت لاما . وفي بعضها : من الواو وإذا كانت لاما ، وذلك قولهم :

" أَسْنَتُوا " إذا أصابهم القحط (١).

قال الجوهري : " أَسْنَى الْقَوْمُ يُسْنُونَ إِسْنَاءً : إِذَا لَبِثُوا فِي مَوْضِعٍ سَنَةً — وهو : من الواو — وتقول :

أَسْنَتُوا : إِذَا أَصَابَتْهُمُ الْجَدْبَةُ، فقلبت الواو تاء للفرق بينهما .

قال : " المازني " : وهذا شاذ لا يقاس عليه " (٢).

---

١) الكتاب ٤ / ٢٣٩ : " .. وأما التاء : فتبدل مكان الواو فاء في : (اتَّعَدَ، واتَّهَمَ، واتَّلَجَ، وتُرَاث، وتُجاه) ونحو ذلك .. ومن الياء إذا كانت لاما في (أسنتوا) وذلك قليل .
وقد أشار محقق الكتاب الأستاذ عبد السلام هارون في نفس الموضع إلى اختلاف نسخ الكتاب معتمدا على كلام السيرافي، حيث يقول : " السيرافي : في بعض النسخ : " ومن الواو وإذا كانت لاما ، وذلك قولهم : (أَسْنَتُوا) إذا أصابهم القحط والسنة " .
وكان ينبغي أن يقال : (أسنوا) إلا أنهم أبدلوا فرقا بين معنيين .
يقال : أسنى القوم يسنون : إذا أتى الحول عليهم، وهو السنة .
فإذا أصابتهم السنة الشديدة قالوا : أسنتوا، ولم يقولوا : أسنوا ؛ لئلا يلتبس بحلول السنة عليهم .
وأما اختلاف النسخ في الياء والواو فهو محتمل، وذلك أن الأصل في الكلمة الواو ؛ لأنها (سنوه) .
فإذا قال : التاء منقلبة عن الواو وعلى هذا التأويل فهو وجه .
وهذه الكلمة وإن كان أصلها الواو ، فإنها تقلب ياء في الفعل ؛ لأنها وقعت رابعة ، والواو إذا وقعت رابعة في الفعل قلبت ياء .
وينظر : التكملة / ٥٦٥ والتبصرة ٢ / ٨٥٠ ، ٨٥١ وابن يعيش ١٠ / ٤٠ والإيضاح ٢ / ٤٠٧ وشرح الشافية ٢ / ٢٢٠ .

٢) الصحاح (سنا) ٦ / ٢٣٨٤ .

....

وعلى هذا تكون التاء منقلبة عن واو ، هي لام الفعل ، خلاف ما ذكره الجمهور .

وثانيها : "ثِنْتَان" .

الشاهد فيه : أن التاء فيه بدل من الياء التي هي لام الكلمة .

والذي يدل على أن اللام " ياء " الاشتقاق ؛ لأنه من : " ثَنَى يَثْنِي " ؛ إذ كل واحد من الاثنين يُثْنَى على قرينه (١).

وثالثها : " كَيْت ، وذَيْت " ، وقد سبق تفسيرهما (٢).

الشاهد فيه : أن الأصل : " كيه " و " ذيه " على زنة (فعله) ولام الفعل من كل واحد منهما ياء ، فأبدلوا من الياء المدغم فيها تاء ، وزال الادغام ، وسقطت الهاء ، وقيل : " كَيْتَ " و " ذَيْتَ " (٣).

والمذكور من صور إبدال التاء من السين المهملة ثلاث :

الأولى : / " طَسْت " ، والأصل : " طَسّ " بتشديد السين ، فأبدلوا من السين الأخيرة المدغم ٣٧٦/ فيها تاء ، وقالوا : " طَسْت " (٤).

ويقولون في الجمع : " طُسُوس " ، وفي التصغير " طُسَيْسَة " .

وذلك أن التاء وقع فيه الرغبة هنا ، لإزالة اجتماع المثلين ، بخلاف الجمع والتصغير ، فإنه حصل الفرق بينهما بالواو في " طُسُوس " ، والياء في " طُسَيْسَة " (٥).

---

١) يقول ابن عصفور في الممتع ١/ ٣٨٨ : " وأبدلت من الياء على غير اطراد في قولهم : (ثِنْتَان) ، ويدل على أنها من الياء أنها من (ثَنَيْتُ) ؛ لأن الاثنين قد ثنى أحدهما إلى صاحبه .
وأصله : (ثَنْيٌ) يدل على ذلك جمعهم إياه على (أثْنَاء) بمنزلة أبناء ، وآخاء ، فنقلوه من (فَعَل) إلى : (فِعْل) كما فعلوا ذلك في (بنت) .. " .
وينظر : ابن يعيش ١٠/ ٤٠ والإيضاح ٢/ ٤٠٨ وشرح الشافية ١/ ٢٢٠ .

٢) الصحاح (ذيت) ١/ ٢٤٩ : " أبو عبيدة : يقولون : كَانَ مِنَ الأمر ذَيْتَ وذَيْتَ ، معناه : كَيْتَ وكَيْتَ " .

٣) ينظر : ابن يعيش ١٠/ ٤٠ والايضاح ٢/ ٤٠٨ والممتع ١/ ٣٨٨ .

٤) الصحاح (طسس) ٣/ ٩٤٣ : " وطَسَّسَ في البلاد : أي : ذهب " .

٥) يعلل ابن عصفور في الممتع ١/ ٣٨٦ ، ٣٩٠ لإبدال التاء من السين ، فيقول : " وإنما جعلت التاء في (طست) بدلا من السين ، ولم تُجْعَل أصلا ؛ لأن (طسا) أكثر استعمالا من (طست) .. " .
وينظر : ابن يعيش ١٠/ ٤١ والإبدال لابن السكيت / ١٠٤ وشرح الشافية ٣/ ٢٢٠ والإيضاح ٢/ ٤٠٨ .

....

الثانية : " ستّ " ، والأصل : " سدس " بالكسر ، وفيه تحسين اللفظ أيضا من حيث أن الدال مع السين فيه ثقل ، وإذا صار السين تاء ، قلب الدال إليها أيضا ، ثم أدغم فيها .

وإذا راجع الفطن حسه علم أن " ستا " أخف وأعذب من " سدس " .

وقالوا : " سُدَيْس " فلم يقلبوا ، إذ كان الفصل قد حصل بين الدال والسين ، ومثله : قولك في الجمع " أَسْدَاسٌ "(١).

الثالثة : قول الشاعر :

[١٥٠] يَاقَاتَلَ اللَّـهُ بَنِي السِّعْـلَاةِ ∴ عَمْرُو بْنَ يَرْبُـوعٍ شِرَارَ النَّـاتِ
غَيْرَ أَعِفَّاءَ وَلَا أَكْيَـاتِ(٢)

---

١) يقول الصيمرى فى التبصرة ٢/٨٥١، ٨٥٢ : " وأما إبدالها من الدال والسين : ففى (ستّ ، وستّة) والأصل : (سِدْس ، وسِدْسَة) ، والدليل على هذا أنك تقول فى التصغير : (سُدَيْسَة) ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصلها .
وتقول : (سَدَسْ ، وأَسْداس ، وسَادِس) ، وتقول فى أظماء الإبل : (سِدْس) كما تقول : (خِمْس) ، فلما كان سائر التصاريف فى هذه الكلمة بالدال والسين علمنا أن الأصل فى (ست ، وستة) الدال والسين .
وإنما أبدلت التاء من السين ؛ لأن السين كانت مجاورة للدال ، وهما مختلفان فى المخرج والجنس ؛ لأن الدال حرف مجهور ، والسين حرف مهموس ، فأبدل منه حرف يوافقه فى الهمس ، ويوافق الدال فى المخرج ، وهو التاء ، ثم قلبت الدال تاء ، وأدغمت فى التاء التى بعدها ، وليس هذا الإبدال واجبا ، بل هو شاذ ، ولكنه لما جاء احتج له ".
وينظر : الكتاب ٤ / ٤٨١ ، ٤٨٢ وابن يعيش ١٠/٤٠ والإيضاح ٢/٤٠٨ ، ٤٠٩ ، وشرح الشافية ٣/٢٢٠ ، ٢٢١ .

٢) ثلاثة أبيات من مشطور الرجز ، قالها : علباء بن أرقم اليشكرى (معجم المرزبانى/ ٣٠٤).
وهى من شواهد : نوادر أبى زيد / ٣٤٥ ، ٤٢٣ برواية : (يَاقَبَّحَ اللَّهُ) فى موضع : (ياقاتَلَ اللَّهُ) والإبدال لابن السكيت / ١٠٤ وأمالى القالى ٢ / ٦٨ والخصائص ٢/٥٣ وسر الصناعة ١/١٧٢ والجمهرة ٣/٣٣ والصحاح (سنن) ٥ / ٢١٤١ والإنصاف ١/١١٩ برواية :
يَالَعَـنَ اللَّهُ بَنِى السِّعْـلَاةِ ∴ عَمْرُو بْنَ مَيْمُونٍ شِـرَارَ النَّـاسِ
وابن يعيش ١٠/٤١ والممتع ١/٣٨٩ وشرح الشافية ٣/٢٢١ واللسان (أنس) ١/١٤٨ وشرح شواهد الشافية / ٤٧٠ .
والأبيات هجاء لبنى عمرو بن يربوع ، ويقال لهم : بنو السعلاة ، وذلك أنهم زعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سِعْلاة ، أى : غولا ، فأولدها أولادا (شرح شواهد الشافية/٤٧) .

....

الشاهد فيه : أن الأصل: "شرار الناس" فأبدل من هذه السين تاء، وكذلك الأصل : "ولأكياس" فقلبت السين إلى التاء (١).

قوله : (ومن الصاد في "لصت"..).

لقائل أن يقول : ان المصنف ذكر أول الفصل أن التاء أبدلت من أربعة أحرف، وأغفل ذكر إبدال التاء من الصاد، وذكر - ههنا - أن التاء أبدلت من الصاد في نحو : "لصت" وأصله : "لص" بالتشديد، وهو : واحد اللصوص، وكسر اللام هو المشهور.

قال "الجوهري" : "واللُّص - بضم اللام - لغة فيه" (٢).

قال الشاعر :

[١٥١] فَتَرَكْنَ نَهْدًا عُيَّلاً أبْنَاؤُهَا ... وَبَنِي كِنَانَةَ كَاللُّصُوتِ المُرَّدِ (٣)

الشاهد فيه : أن الأصل أن يقول : "كاللصوص" فأبدل من الصاد تاء، وقال : كاللصوت.

قال "الجوهري" : "نهد - بالنون، والدال المهملة - قبيلة من اليمن" (٤).

و "عُيَّلاً" : جمع "عائل"، وهو : الفقير، مثل : "راكع ورُكَّع" (٥).

قال في "الشامل" : كِنانة في العرب مشهورة (٦).

قال "الجوهري" : "هي : قبيلة من مضر، وبنو كنانة من تغلب بن وائل" (٧).

---

١) يقول ابن عصفور في الممتع ١/ ٣٨٩ : "وانما أبدلت من السين ؛ لموافقتها إياها في الهمس، والزيادة، وتجاور المخرج".
وينظر : ابن يعيش ١٠/ ٤١.

٢) الصحاح (لصص) ٣ / ١٠٥٦.

٣) من الكامل، قاله : عبد الأسود بن عامر بن جوين الطائي، شاعر فارس جاهلي (شرح شواهد الشافية / ٤٧٥).
والبيت من شواهد : سر الصناعة ١/ ١٧٣ وابن يعيش ١٠/ ٤١ وشرح الشافية ٣/ ٢٢٢ وشرح شواهدها / ٤٧٥ واللسان (عيل) ٤ / ٣١٩٤ برواية :
فَتَرَكْنَ نَهْدًا عُيَّلاً أبْنَاؤُهُم ... وبَنُو كنانة كاللُّصُوتِ المُرَّدِ
وفي اللسان (لصص) ٥ / ٤٠٣١ : "واللصت: لغة في اللص، أبدلوا من صاده تاء، وغيروا بناء الكلمة لما حدث فيها من البدل.
وقيل : هي لغة، قال اللحياني : وهي لغة طيئ وبعض الأنصار..".

٤) الصحاح (نهد) ٢ / ٥٤٥.

٥) السابق (عيل) ٥ / ١٧٨٠ واللسان (عيل) ٤ / ٣١٩٤.

٦) اللسان (كنن) ٥ / ٣٩٤٤.

٧) الصحاح (كنن) ٦ / ٢١٨٨.

. . . .

والمرد : جمع مارد ، وهو : العاتى المجرد من الطاعة [١].

وفاعل (تركن) مضمر .

وتقول فى ابدال التاء من الباء ـ بنقطة ـ "الذعالت" بالذال المعجمة مفتوحة ، والعين المهملة .

الشاهد فيه : أن أصله : "ذعالب" بالباء بنقطة ، فأبدل منها التاء بنقطتين ، وقالوا : "الذعالت"[٢].

قال "الجوهرى" : هى قطع الخرق ، وأنشد :

[١٥٢] منسرحا عنه ذَعَاليبُ الخِرَقْ [٣] " .

وقيل : هى الرث من الثياب .

ـــــ

---

١) الصحاح (مرد) ٢ / ٥٣٨ .

٢) يقول ابن جنى فى سر الصناعة ١/١٧٣ ، ١٧٤ : " .. فأما قول الأعرابى من بنى عوف ابن سعد :

صَفقةَ ذى ذَعَالتٍ سَمُولِ
بَيْعَ امرئٍ ليْسَ بِمُسْتَقِيلِ

وهو يريد "الذعالب" ، فينبغى أن يكونا لغتين ، وغير بعيد أن تبدل أيضا التاء من الباء ، إذ قد أبدلت من الواو ، وهى شريكة الباء فى الشفة .

والوجه أن تكون التاء بدلا من الباء ؛ لأن الباء أكثر استعمالا .. " .

وينظر : شرح الشافية ٣/٢٢١ واللسان (ذعلب) ٢ / ١٥٠٤ وشرح شواهد الشافية / ٤٧٢ وابن يعيش ١٠/٤١ والإيضاح ٢/٤٠٩ .

٣) الصحاح (ذعلب) ١/١٢٨ ، وهو رجز ، قاله : رؤبه (ديوانه / ١٠٤) .

وقبله : كأنه إذ راح مَسْلُوسُ الشَّمَقْ

وهو من شواهد : ابن يعيش ١٠/٤١ واللسان (ذعلب) ٢/١٥٠٤ ، (سلس) ٣ / ٢٠٦٣ والخزانة ٤/٢٦٧ برواية (إلا) فى موضع (عنه) وشرح شواهد الشافية / ٤٧٣ .

والمسلوس : المجنون . والشَّمَق : النشاط . والمنسرح : الذى انسرح عنه وبره . اللسان (ذعلب) ٢/١٥٠٤ والبيت من أرجوزة طويلة لرؤبة يشبه فيها ناقته فى الجلادة وقطع الفيافى بسرعة ، بحمار الوحش وأتنه .

[إبدال الهـــاء]

(فصل) " والهاء أبدلت من الهمزة ، والألف ،والياء ، والتاء " :

فإبدالها من الهمزة فى : " هَرَقْتُ الماءَ ،وهَرَحْتُ الدّابة ،وهنرتُ الثوبَ ،وهردتُ الشئَ ، عن اللحيانى ،وهياك ،ولهنك ، وهما والله لقد كان كذا ،وهن فعلت فعلت فى لغة طيىء ، وفيما أنشد أبو الحسن :

وأتى صَواحِبُها فقلنَ هَذَا الّـــذِى ∴ مَنَحَ المَوَدَّةَ غيرَنا وجَفانَـــا

أى :أذا الذى ،ومن الألف فى قوله :

.... ∴ إنْ لَمْ تروِّهَـــا فَمَـــــهْ

فى " أنه ، وحيهل "،وقوله :

قَدْ رابَنِى قَوْلُها يَاهَنَـــاهُ ∴ ....

وهى مبدلة من الألف المنقلبة عن الواو فى " هنوات " ، ومن الياء فى " هذه أمة اللـــه "، ومن التاء فى " طلحه ، وحمزه " فى الوقف .

وحكى "قطرب " أن فى لغة طيئ : " كيفَ البنونُ والبناه " ؟ ، و " كيفَ الإخـــوة والأخواهْ " ؟ " .

الفصل الثامن :فى حكم إبدال الهاء

وقد أبدلت من أربعة أحرف :

من الهمزة ،والألف ،ومن الياء بنقطتين من تحت ،ومن التاء بهما من فوق .

اعلم أنهم أبدلوا الهاء من الهمزة ؛ طلبا للتخفيف ؛ لأن الهمزة حرف شديد مستثقل ، والهاء حرف مهموس خفيف ، ومخرجاهما متقاربان ،إلا أن الهمزة أدخل منها فى الحلق .

والمذكور من صور قلب الهمزة هاء تسع :

الأولى : " أَرَقْتُ الماءَ " ، ثم أبدلوا من الهمزة الهاء ، فقالوا : " هَرَقْتُ "(١).

فأما من قال : " أَهْرَقْتُ الماءَ " ، فليست الهاء بدلا ، وانما هى زائدة ، كما سبق فـــى حروف الزيادة (٢).

الثانية : " هَرَحْتُ الدّابَّةَ " ، وأصله : " أَرَحْتُ الدَّابَّةَ مِنْ نَصَبِهَا " ، فأبدل من الهمـــزة الهاء ؛ طلبا للخفة.

---

١) ينظر : الكتاب ٤/٢٣٨ والتكملة /٥٦٥ والتبصرة ٢/٨٥٧ والإبدال لابن السكيـــت/ ٨٨ وابن يعيش ١٠/٤٢ والممتع ١/٣٩٩ وشرح الشافية ٣ / ٢٢٢ .

٢) ينظر : ص ٧٥٦ من التحقيق.

. . . .

الثالثة : "هَنرْتُ الثَّوْبَ"، والأصل : "أَنَرْتُ الثَّوْبَ"، وهو : (أفعلت) من النير.

الرابعة : "هَرَدْتُ الشَّئَ"، بمعنى (أَرَدْتُهُ) والهمزة فى هذه الصور الأربع زائدة (١).

الخامسة : "هِيَّاكَ"، يريد : (إِيَّاكَ)، قال الشاعر :

[١٥٣] فَهِيَّاكَ وَالأَمْرَ الَّذِى إِنْ تَوَسَّعَتْ ∴ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ (٢)

وقد قرئ شاذا : "هِيَّاكَ نَعْبُدُ وَهِيَّاكَ نَسْتَعِينُ" (٣).

وربما فتحوا الهمزة، وأبدلوها (هاء)، فقالوا : "هَيَّاكَ" بفتح الهاء، وهذه الهمزة أصلية (٤).

السادسة : "لَهِنَّكَ"، بفتح اللام، وكسر الهاء، ومن كلامهم : "لَهِنَّكَ قَائِمٌ"، يريدون : "لأَنَّكَ قَائِمٌ"، قال الشاعر :

[١٥٤] أَلاَ يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَى ∴ لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَىَّ كَرِيمُ (٥)

---

١) ينظر : ابن يعيش ١٠/٤٢ والإبدال /٨٩ والممتع ١/٣٩٩ والإيضاح ٢/٤٠٩ وشرح الشافية ٣/٢٢٢، ٢٢٣.

٢) من الطويل، قاله : طفيل الغنوى، أو مضرس بن ربعى، وكلاهما شاعر جاهلى (شرح الحماسة للمرزوقى / ١١٥٢).
والبيت من شواهد : الإنصاف ١/٢١٥ برواية : (المَصَادِر) فى موضع : (مَصَادِرُه) وابن يعيش ٨/١١٨ برواية (مصادره) ١٠/٤٢ برواية (المصادر) والممتع ١/٣٩٧ وشرح الشافية ٣/٢٢٣ وشرح شواهدها /٤٧٦ واللسان (هيا) ٦/٤٧٤٣ والتبصرة ٢/٨٥٨.
يحذر الشاعر من الأمور التى تتسع مواردها، لكن تضيق مصادرها.

٣) سورة الفاتحة، آية /٥
ويقول ابن خالويه فى شواذ القرآن /١ : "(هِيَّاكَ) بالهاء أبو السوار الغنوى.
(إِيَاكَ) بتخفيف الياء عمرو بن فائد، (إِيَّاكَ يُعْبَدُ) الحسن البصرى.
(أَيَّاكَ نَعْبُدُ) بفتح الهمزة الفضل الرقاشى ..".
وينظر : البحر المحيط ١/٢٣ والإبدال لابن السكيت /٨٩.

٤) اللسان (هيا) ٦/٤٧٤٣ : "وقال بعضهم : (أَيَّاكَ) بفتح الهمزة، ثم تبدل الهاء منها مفتوحة أيضا، فتقول : (هَيَّاكَ) ..".
وينظر : البحر المحيط ١/٢٣ وابن يعيش ١٠/٤٢ والممتع ١/٣٩٧.

٥) من الطويل، قاله : رجل من بنى نمير، لم يسمه الرواة.
والبيت من شواهد : أمالى القالى ١/٢٢٠ والخصائص ١/٣١٥، ٢/١٩٥ وابن يعيش ٨/٦٣، ٩/٢٥، ١٠/٤٢ والممتع ١/٣٩٨ والمغنى ١/٢٣١ واللسان (لهن) ٥/٤٠٨٩ والهمع ١/١٤١ والخزانة ٤/٣٣٩ والدرر ١/١١٨.
والقُلَّة : أعلى الجبل، وقلة كل شئ أعلاه، والجمع : قلل. اللسان (قلل) ٥/٣٧٢٨
والحمى : ما تجب حمايته. اللسان (حما) ٢/١٠١٤.

. . . .

قالوا : وانما جاز أن يجمع بين " اللام " و " إنّ " وكلاهما للتوكيد ؛ لأنه لما أبدلت الهمزة زال لفظ " إنّ " وصار كأنه شئ آخر (١).

السابعة : قوله (هَمَا وَاللّهِ لَقَدْ كَانَ كَذا) ، والأصل : " أَمَا وَاللّهِ .. " فأبدل من الهمزة الأصلية " هاء " كما تراه .

الثامنة : لغة طيئ ، وهى إبدالهم من " إنّ " الشرطية " هاء " ، فيقولون : " هِنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ " ، وأصله : " إنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ " (٢).

التاسعة : إبدال الهاء من همزة الاستفهام فيما أنشده أبو الحسن (٣) :

[١٥٥] وَأَتَى صَوَاحِبُها فَقُلْنَ : هَذَا الَّذِى ... مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا ؟ (٤)

الشاهد فيه : أنه أبدل الهاء من همزة الاستفهام ، وكان الأصل : " فقلن أذا الذى " بإدخال همزة الاستفهام على اسم الإشارة ، وهو " ذا " .

و " صواحب " منصوب بأنه مفعول به .

فالهاء فى هذه الصور التسعة مبدلة من همزة زائدة ، أو أصلية ، كما فصلنا ذلك .

والمذكور من صور إبدال الهاء من الألف اللينة أربع :

" فمه " فى قول الشاعر :

[١٥٦] إنْ لَمْ أَرَوِّهَا فَمَهْ (٥).

---

١) الصحاح (لهن) ٢١٩٧/٦ .

٢) ينظر : ابن يعيش ٤٣/١٠ وشرح الشافية ٢٢٣/٣ .

٣) هو أبو الحسن الكسائى ، وقد سبقت ترجمته . وفى اللسان (ذا) ١٤٧٢/٢ : " فأما ما أنشده اللحيانى عن الكسائى لجميل من قوله : (وَأَتَى صَوَاحِبُهَا الخ) .

٤) من الكامل ، قاله : جميل بن معمر (ديوانه / ٢١٦) .
والبيت من شواهد : الصحاح (ها) ٢٥٥٩/٦ وابن يعيش ٤٢/١٠ والممتع ٤٠٠/١ وشرح الشافية ٢٢٤/٣ برواية : (وأتت) فى موضع : (وأتى) وشرح شواهدها / ٤٧٧ والتبصرة ٨٥٨/٢ .

٥) رجز ، ولم أقف على قائله ، وقبله :
قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ
مِنْ هَهُنَا وَمِنْ هُنَهْ
والبيت من شواهد : المنصف ١٥٦/٢ وابن يعيش ٣ / ١٣٨ ، ٤ / ٦ ، ٦ / ١٠ ، ٤٣ ، والإيضاح لابن الحاجب ٤١٠/٢ وشرح الشافية ٢٢٤/٣ وشرح شواهدها / ٤٧٩ ، واللسان (ما) ٤٢٦٣/٦ والأشمونى ٣٣٤/٤ .

....

تقول : أرويت الإبل ، ورويتها : إذا اسقيتها حتى رويت[١].

والشاهد فيه : أن الأصل " فما " ، فأبدلت الألف اللينة " ها " .

وفى " أنه " ،والأصل " أنا " . وفى " حيهله " ، والأصل : " حيهلا " .

وفى قول الشاعر :

[١٥٧] وَقَدْ رَابَنِـي قَوْلُهَا يَاهَنَـــا ... هُ وَيْحَـكَ أَلْحَقْـتَ شَـرًّا بِشَـــرّ[٢]

الشاهد فيه : أن لام الفعل التى هى " واو " فى " هناه " قلبت ألفا ، ثم قلبت الألف "هاء "، كأنه " هَنَاو " على زنة " فَعَال " ثم أبدل من الواو ألف فى التقدير ،وتعذر النطق بألفين ، فقلبت الألف الثانية " هاء " ، كما قلبت فى " كِسَاء " همزة ، إلا أنها لم تحرك الهمزة ،وذلك أنه لم ينشده بإسكان الهاء ؛ لأن الكلمة مبنية ،وللدلالة على أن الهاء تام مقام ألف ، لما لم يمكن النطق بألفين .

وقد نص " ابن جنى " مع جماعة :على أن هذه الهاء مبدلة من الواو[٣].

وقال "عبد المجيد " : قولهم : " ياهناه " مما اختص به النداء ،ولم يستعمل فى غيره[٤]. و" هناه " معناه :يا إنسان . نقله الخضرى[٥].

= قد وردت : أى : الإبل ، والورود : الوصول إلى الماء من غير دخول فيه ، وقد يكون دخولا . اللسان (ورد) ٦ / ٤٨١٠ .

والأمكنة : جمع مكان .

ينكر الشاعر على نفسه ألا يروى هذه الإبل قائلا : إن لم أرو هذه الإبل الواردة من هنا ومن هنا ، فما أصنع ؟

١) اللسان (روى) ١٧٨٥/٣ .

٢) من المتقارب ، قاله : امرؤ القيس (ديوانه / ٩٦).

والبيت من شواهد : المنصف ١٣٩/٣ والصحاح (هنو) ٦ / ٢٥٣٧ وأمالى الشجرى ١٠٧/٢ وابن يعيش ٤٨/١ ، ٤٣/١٠ واللسان (هنا) ٦ / ٤٧١٣ ، والعينى ٢٦٤/٤ والأشمونى ٤ / ٣٣٤ وحاشية يس ٣٦٨/٢ .

والرَّيْبُ : الشك . ورابنى فلان : إذا رأيتَ منه مايَرِيبُك وتكرهه . الصحاح (ريب) ١ / ١٤١ .

٣) المنصف ١٤١/٣ : " .. وأكثر تصرف باب (هناه) اللام فيه واو ،فينبغى أن تحمل الهاء على أنها بدل من واو ،ولأنك أيضا لو جعلتها غير بدل ،لجعلت الهاء فاء ولاما ،وهذا غير معروف ".

٤) ينظر : الصحاح (هنو) ٢٥٣٧/٦ وابن يعيش ٤٣/١٠ واللسان (هنا) ٤٧١٣/٦ .

٥) ينظر :اللسان (هنا) ٦ / ٤٧١٣ .

. . . .

وقد اختلف أهل العربية في هائه الأخيرة . والصحيح ماذهب إليه " ابن جني ". وقال أهل الكوفة : هذه الهاء للسكت ، وإنما لحقت الألف في الوقف ؛ لخفاء الألف ، كما لحقت ألف الندبة في " وازيداه " ، وحركت ، تشبيها بالهاء الأصلية .

وقد ذهب جماعة إلى أن الهاء في قوله : " يَاهَنَاهُ " أصل ، وليست بدلا ، وإنما هي لام الكلمة ، ك : " سنه ، وعضه ، وشفه "(١).

والمذكور من إبدال الهاء من الياء ، قولهم : " هذه أمة الله " ، والأصل : " هذي " ، وقد مضى فيما سبق(٢).

والمذكور من صور إبدال الهاء من تاء التأنيث التي تلحق الاسم في الوقت ثلاثة أمثلة : " طلحه ، وحمزه ، وما حكاه " قطرب " في الوقف على " الأخوات " بالهاء (٣).

———

١) اختلف العلماء في " هاء " ياهناه إلى ثلاثة مذاهب :
أ — يرى البصريون وعلى رأسهم " ابن جني " أن هذه الهاء مبدلة من الواو ؛ لقولهم : " هنوات " ، فثبت أن لامها واو ، وإذا ثبت أن لامها واو ، صار " هناه " مثل : " قَبَاء " ، فقلبت الواو ألفا ؛ لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة ، ثم قلبت الألف هاء ، فقيل : "ياهَنَاه .
ب — يرى أبو زيد ، والأخفش ، وابن عصفور ، والكوفيون : أنها هاء السكت .
جـ — يرى فريق ثالث أن الهاء أصل ، وليست بدلا ، وإنما هي لام الكلمة .
وأرجح مذهب البصريين ، وذلك لأن قول الكوفيين : إنها هاء سكت ضعيف ، من حيث إنَّ هاء السكت لاتحرك ، وهذه محركه ، وإن هاء السكت لاتكون في الوصل ، وهذه في الوصل ، فثبت أنها ليست هاء السكت .
وإذا لم تكن هاء السكت ، فلا تخلو إما أن تكون أصلية ، أو زائدة ، ولا تكون زائدة ؛ لأن الهاء لاتزاد آخرا ، فثبت أنها أصلية .
وإذا كانت أصلية ، فإما أن تكون هاء في الوصل ، أو بدلا ، وليست هاء في الوصل ، بدليل قولهم : " هنوات " ، فثبت أنها بدل عن أصل ، وإذا ثبت أنها بدل عن أصل ، لم تخل إما أن تكون عن ألف ، أولا ، وقد ثبت أن أصلها واو ، وأنها محل ينقلب فيه الواو ألفا ، فثبت أنها عن الألف .
أما من يقولون : إن الهاء في " هناه " أصل ، وليست بدلا ، إنما هي لام الكلمة ، ك : "سنه ، وعضه ، وشفه " فقول ضعيف ؛ لقلة باب " سلس ، وقلق ".
وينظر : المنصف ٣ / ١٣٩ وما بعده ، والصحاح (هنو) ٢٥٣٧/٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤١٠ ، ٤١١ وابن يعيش ٤٣/١٠ ، ٤٤ ، والممتع ٤٠٢/١ وشرح الشافية ٢٢٥/٣ واللسان (هنا) ٤٣١٧/٦ والأشموني ٤٣٤/٤ .

٢) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٨١ (مخطوط).

٣) ينظر : ابن يعيش ٤٥/١٠ وشرح الشافية ٢٩٢/٢ والممتع ٤٠٢/١ والأشموني ٤/ ٤٣٣ .

[إبـدال الـلام]

(فصل) " واللام أبدلت من النون ، والضاد ، فى قوله :

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاً لاَ أُسَائِلُهَا .:. ....

وقوله : ....:. مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ "

الفصل التاسع : فى حكم إبدال اللام ، وقد أبدل من حرفين :

الأول : من النون فى قول الشاعر :

[١٥٨] وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاً لاَ أُسَائِلُهَا .:. عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ (١)

الشاهد فيه : أن الأصل : " أصيلان " ، فأبدل من النون اللام (٢).

قال " عبد الوارث "(٣): " فيه شذوذ من وجهين :

أحدهما : هذا الإبدال .

والثانى : أن " أُصَيْلاً " و " أُصْلاَنَا " ك : " رَغِيفٍ " و " رُغْفَانٍ " ، وهذا من عقود الكثرة ، فيجب أن يرد إلى الواحد فى التصغير ، كأنهم خصوا هذا الإبدال بحال التصغير ؛ ليكون لفظ الجمع قد تغير . " (٤)

---

١) من البسيط ، قاله : النابغة الذبيانى (ديوانه / ١٤).
وهو من شواهد : الكتاب ٢ / ٣٢١ برواية (أصيلانا) ومعانى القرآن للفراء ١ / ٢٨٨ والتبصرة ٢ / ٨٦٨ والمقتضب ٤ / ٤١٤ والصحاح (أصل) ٤ / ١٦٢٣ والإنصاف ١ / ١٧٠ ، ٢٦٦ وابن يعيش ١٠ / ٤٥ والعينى ٤ / ٥٧٨ والهمع ١ / ٢٢٣ والأشمونى ٤ / ٢٨٠ والتصريح ٢ / ٣٦٧ وشرح شواهد الشافية / ٤٨١ برواية (أعيت) فى موضع : (عيت) واللسان (أصل) ١ / ٨٩ والخزانة ٢ / ٧٦ برواية (أصيلا) ٢ / ١٢٦ برواية (أصيلالا) .
والأصيل : الوقت بعد العصر إلى المغرب . اللسان (أصل) ١ / ٨٩ وعَيَّتْ : يقال : عَيِيتُ بالأمر بالكسر : إذا لم تعرف وجهه ، والمقصود : لم تجب . أما على رواية : (أعيت) فمعناه : عجزت . والربع : محلة القوم ومنزلهم أينما كان . اللسان (ربع) ٣ / ٥٦٣ .
يصف الشاعر دار محبوبته بأنها خلت من أهلها ، فسألها توجعا وتذكرا لما حل بها ، فلم تجبه إذ لا مجيب بها ولا أحد فيها .
٢) تبدل اللام من النون ؛ لأنهما من مخرج واحد .
وينظر : التبصرة ٢ / ٨٦٨ والتكملة / ٥٦٦ .
٣) هو شيخ الإمام عبد القاهر ، وقد سبقت ترجمته .
٤) ينظر : المقتصد ١ ورقة ١١٢ (مخطوط).

. . . .

والبيت للنابغة الذبياني .

و " أُصَيلاَن " : تصغير " أُصْلاَن " ، فإما أن يكون بناء بنى على (فُعْلاَن) من الأصيل ، ثم صغره ، لأن الجمع الكثير لا يصغر على لفظه .

وإما أن يكون تصغير " أصلان " جمع " أصيل " على الشذوذ (١).

وهو : منصوب على الظرف .

ويروى : (وَقَفْتُ فيهَا أُصَيلاً كَيْ أُسَائِلَهَا) .

ويروى : (. . . . طَوِيلاً كَيْ أُسَائِلَهَا) (٢) .

ونصب (جوابا) على التمييز من باب (تفقأ زيد شحما) (٣).

وعيت جوابا : لم تجب (٤).

قوله : (من أحد) في موضع رفع بالابتداء ، و (من) زائدة ؛ لتأكيد النفي ، ولا تنفى إلا النكرات .

---

١) يقول ابن منظور في اللسان (أصل) ١ / ٨٩ : " قال السيرافي : إن كان (أُصَيْلاَن) تصغير (أُصْلاَن) وأُصْلاَن جمع أَصِيل فتصغيره نادر ؛ لأنه إنما يصغر من الجمع ما كان على بناء أدنى العدد ، وأبنية أدنى العدد أربعة : (أَفْعَالٌ ، وأَفْعُلٌ ، وأَفْعِلَةٌ ، وفِعْلَةٌ) ، وليست (أصلان) واحدة منها ، فوجب أن يحكم عليه بالشذوذ .
وإن كان (أُصْلاَن) واحدا كـ : (رُمَّان ، وقُرْبَان) فتصغيره على بابه . . " لكن شذوذه يكون من جهة واحدة ، وهي قلب النون لاما .
ويقول الصيمري في التبصرة ٢ / ٨٦٨ ، ٨٦٩ : " وهو شاذ ؛ لأن (أُصَيْلاَنًا) إن كان تصغير (أَصِيل) فهو كـ (عُشَيَّان) في تصغير (عشيّ) فهو شاذ .
وإن كان تصغير (أُصْلاَن) على أن يكون (أُصْلاَن) جمع (أَصِيل) مثل : (رغيف ورغفان) فهو شاذ أيضا ؛ لأن تصغير الجمع يجب أن يكون على لفظ أقل العدد ، لا على لفظ أكثره ، و (أُصلان) على لفظ الأكثر .
ونحن لو أردنا تصغير (رُغْفَان) لصغرناه على لفظ أَرْغِفَة ، وكنا نقول : (أُرَيْغِفَه) .
فإن لم يكن له جمع على أقل العدد صغر على لفظ واحده ، ثم جمع على ما يستحقه . . " .
وينظر : ابن يعيش ١٠ / ٤٦ والممتع ١ / ٤٠٣ والتكملة / ٥٦٦ والإيضاح ٢ / ٤١١ وشرح الشافية ١ / ٢٧٢ ، ٣ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ والخزانة ٢ / ١٢٧ .

٢) ينظر : الخزانة ٢ / ٧٧ .

٣) يقصد أنه تمييز محول عن الفاعل ، أي : عَيَّ جَوَابُهَا .

٤) اللسان (عيا) ٤ / ٣٢٠١ .

. . . .

وقوله : (أسائلها) جملة فعلية ، في موضع الحال من (افاعل)وهو : تاء (وقفت) ، أو من ضمير الدار .

قوله : (عيت جوابا) حال من مفعول (أسائلها) .

ويجوز أن تكون جملة معترضا بها ، لا موضع لها من الإعراب .

وقوله : (وما بالربع من أحد) جملة في موضع الحال من فاعل (وقفت) ، أو من فاعل (أسائلها) ، أو من فاعل (عيت) .

أراد : (ومابها من أحد) فأوقع الظاهر موقع المضمر(١).

ولاتحتاج هذه الحال إلى ضمير ؛ لكونها جملة بالواو ، كقولك : " ضربت زيدا ، وعمرو في الدار " .

قال " الأخفش " : لو سميت بـ : " أصيلال " باللام ، لكان غير منصرف ، كما لو سميت بـ : " أصيلان "(٢).

وكذلك لم تصرف العرب نحو : " صحراء " و " حمراء " لما أبدلوا الهمزة من ألف التأنيث .

الثاني : إبدال اللام من الضاد المعجمة في قول الشاعر :

[١٥٩] مالَ إلى أرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ(٣)

---

١) ينظر : إعراب ماسبق في الخزانة ٢ / ١٢٧ .

٢) شرح الشافية ٣ / ٢٢٦ : " قال الأخفش : لو سميت به ، لم ينصرف ؛ لأن النون كالثابتة ، يدل على ذلك ثبات الألف في التصغير ، كما في " سُكَيْران " ، وكذا : " هراق " إذا سميت به ، غير منصرف ؛ لأن الهمزة في حكم الثابت " .
وينظر : ابن يعيش ١٠ / ٤٦ .

٣) رجز ، قاله : منظور بن حبة الأسدي ، شاعر راجز محسن ، إسلامي . (المؤتلف / ١٠٤ ومعجم المرزباني / ٣٧٤) وقبله :
لمّا رأى أنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ
وهو من شواهد : الخصائص ١ / ٦٣ ، ٢٦٣ ، ٢ / ٣٥٠ ، ٣ / ١٦٣ والمنصف ٢ / ٣٢٩ والمحتسب ١ / ١٢٤ والمخصص ٨ / ٢٤ والصحاح (أرط) ٣ / ١١١٤ والممتع ١ / ٤٠٣ والعيني ٤ / ٥٨٤ والأشموني ٤ / ٢٨٠ وشرح شواهد الشافية / ٢٧٤ ، ٤٨٠ .
والدّعة : الخفض ، والهاء عوض من الواو ، تقول منه : وَدُعَ الرجل بالضم ، فهو وديع ، أي : ساكن . الصحاح (ودع) ٣ / ١٢٩٥ .
واضطجع : وضع جنبه بالأرض .
يقول الشاعر : لما رأى الذئب أنه لا يشبع من الظبي ولا يدركه ، وقد تعب في طلبه ، مال إلى الأرطاة فاضطجع عندها .

. . . .

الشاهد فيه : أن أصله : " اضطجع " ، فأبدل من الضاد لاما ، وقال : " الطجع "[1].

والأرطى : شجر من شجر الرمل[2].

قال " الجوهرى " : هو (أَفْعَل) من وجه ، و (فَعْلَى) من وجه ؛ لأنهم يقولون : أديم مأروط : إذا دبغ بورقة ..ويقولون : أديم مرطى ، والواحد أرطاة[3].

وقد سبق الكلام فيه .

والحُقُفُ : المعوج من الرمل . واحقوقف الرمل : اعوج[4]

ـــــ

---

١) يقول ابن جنى فى المنصف ٢ / ٣٢٩ : " .. وهذا شاذ ، وذلك أنه كره التقاء المطبقين ، فأبدل مكان الضاد أقرب الحروف إليها ".

٢) الصحاح (أرط) ٣ / ١١١٤ .

٣) المرجع السابق .

٤) الصحاح (حقف) ٤ / ١٣٤٥ ومابعدها .

[إبدال الطاء من تاء الافتعال إبدالا مطردا]

(فصل) " والطاء أبدلت من التاء في : " اصطبر ، وفحصط برجلي " ... ".

الفصل العاشر : في ابدال الطاء من التاء ، وقد أبدل في صورتين :

الأولى : في نحو : " اصطبر " ، والأصل : " اصتبر " على زنة (افْتَعَل) ، ثم أبدل من تاء (افْتَعَل) طاء ، وقيل : " اصطبر " ، وغيره بحث نذكره فيما بعد .

الثانية : قوله " فحصت برجلي " .

قال في " شامل اللغة " : يقال : فحص برجليه : أي ضرب بهما (١).

ثم أبدلوا من التاء التي هي ضمير الفاعل " طاء " ، وقالوا : " فحصط برجلي " . وسنذكر علة هذا الإبدال (٢).

قال " ابن جني " : إذا كان فاء الفعل أحد حروف أربعة : إما الصاد ، أو الضاد ، أو الظاء ، أو الطاء ، في (افْتَعَل) قلبت التاء " طاء " .

وهذا الإبدال لازم ، لايتكلم إلا به ، كما لزم الإبدال في " قَالَ " ، و " بَاعَ " ونحوه ؛ لأن هذه الحروف الأربعة من حروف الاستعلاء ، وهي : مطبقة مجهورة ، والتاء حرف مهموس ، منفتح غير مستعل ، فكرهوا الجمع بين حرفين متنافيين ، فأبدلوا من التاء الطاء ؛ لأنهما من مخرج واحد ، وذلك يقتضي تجانس الصوت وخفة اللفظ ، وكون العمل من وجه واحد .

فإن قلت : إنكم جعلتم الإبدال لازما في تاء (افْتَعَل) وألحقتم به تاء الفاعل في قوله : " فحصت برجلي " ، والفرق بينهما ثابت ، فإن تاء (افْتَعَل) من نفس الكلمة ، كما أن الفاء كذلك ، ولاكذلك ضمير الفاعل .

قلت : لما كان الفاعل كالجزء من الفعل ، كانت التاء في : " فحصت ، وخبطت ،

---

١) اللسان (فحص) ٥/٣٣٥٦ .

٢) يقول الصيمري في التبصرة ٢/٨٥٦ : " .. ووجه هذا : أنهم أَجْرَوا المنفصل مُجْرَى المتصل ؛ لأن هذه التاء قد صارت كأنها من حروف الفعل ، ألا ترى أنهم يُسَكِّنُون لها لام الفعل ؟
فصارت التاء بمنزلة التاء من (افتعل) .. " .
وينظر : المنصف ٢/٣٣٢ وسر الصناعة ١/٢٢٥ ومابعده وابن يعيش ١٠/٤٨ .

. . . .

وهزت " بمنزلة ماهو من حشو الكلمة من جهة الاتصال(١).

قال " المازنى " : ومن العرب من يقلب تاء (افتعل) إلى الحرف الذى قبلها ، فيقول: " اصَّبَرَ يصَّبِر ، ومُصَّبِر ".

وقرئ : " .. أن يَصَّلِحا .. "(٢) بتشديد الصاد ، والمعنى : يصطلحا(٣).

قالوا : لأن التجانس كما يكون بما ذكرتم يكون بقلب الثانى إلى لفظ الأول ، وادغامه فيه ، وهذا أبلغ فى الموافقة والمشاكلة(٤).

ـــ

١) لخص الشارح كلام ابن جنى فى سر صناعة الإعراب ٢٢٣/١ ومابعده ، وكذلك فى المنصف ٣٢٤/٢ ومابعده .

٢) سورة النساء ، من الآية ١٢٨ : " وإن امرأةٌ خافت من بعلها نشوزًا ، أو إعراضًا ، فلا جناح عليهما أن يَصَّلِحا بينهما صُلحًا ، والصلح خير .. ".
وقراءة الإدغام قراءة الجحدرى كما فى القراءات الشاذة لابن خالويه / ٢٩ ، والمحتسب ٢٠١/١ . وقرأ عاصم وحمزة والكسائى وخلف (يُصْلِحا) بضم الياء وسكون الصاد .
وقرأ باقى السبعة (يَصَّالحا) بالإدغام أيضا وبعد الصاد ألف ، وأصله : (يتصالحان) .
وقرأ عبيدة السلمانى : (يصالحا) من المفاعلة
وينظر : البيان لابن الأنبارى ٢٦٨/١ وإتحاف فضلاء البشر / ١٩٤ والبحر المحيط ٣ / ٣٦٣ .

٣) وعبارة المازنى فى المنصف ٣٢٧/٢ : " ومن العرب من يُبدل التاء على ماقبلها فيقول : (اصَّبَر ومُصَّبِر) . وقرأ بعض القراء : " أن يَصَّلِحا " يريد : (يفتعلا) من الصلح .. ".

٤) يقول أبو البركات فى البيان ٢٦٨/١ : " أبدلت التاء صادا وأدغمت فى الصاد ، ولم تدغم الصاد فى التاء ، لأن فى الصاد زيادة صوت ، لأنها من حروف الصفير ، وإذا وجب إدغام أحد الحرفين فى الآخر كان إدغام الأنقص صوتا فى الأزيد صوتا أولى ".
وينظر : ابن يعيش ٤١/١٠ .

[إبدال الدال من فاء الافتعال إبدالا مطردا]

(فصل) " والدال أبدلت من التاء في : " ازدجر ، وازدان ، وفزد ، وازدكر " غير مدغم فيما رواه أبو عمرو ، و " اجدمعوا " و " اجدز " في بعض اللغات ، قال :

.... ∴ واجدزّ شيحا

وفي " دولج " ... " .

الفصل الحادي عشر : في إبدال الدال المهملة من التاء

قال " ابن جني " : إذا كان فاء (افتعل) أحد حروف ثلاثة : الدال ، والذال ، والزاي ، قلبت تاؤه دالا [1] ؛ لما ذكرناه أولا [2].

والمذكور من صور هذا الفصل ثمان :

أولها : " ازدجر " .

الشاهد فيه / أن أصله : " ازتجر " على زنة (افتعل) من : الزجر . يقال : زجره ، ٣٧٧ / أ وازدجره ، فانزجر ، وازدجر [3].

وثانيها : " ازدان " بالزاي المعجمة والدال المهملة .

قال " الجوهري " : " تزين ، وازدان بمعنى ، وهو (افتعل) من الزينة .. " [4].

وقد عرفت أن التاء حرف مهموس ، والزاي مجهور ، وبينهما تضاد وتناف ، بخلاف الدال فإنها مجهورة ، وهي من مخرج يوافق التاء في مخرجها ، وتوافق الزاي بجهرها ، فلذلك أبدلوا من تاء (افتعل) دالا ؛ ليتجانس الصوت ، وتحصل الخفة ، كما ذكرناه أولا .

وثالثها : " فزد " .

الشاهد فيه : أن التاء الذي هو ضمير الفاعل ، لما وقع بعد الزاي ، وتنافرا ، أبدل

---

١) ينظر : المنصف ٢/ ٣٣٠ ، ٣٣١ .

٢) وهو أن الحروف الثلاثة مجهورة ، والتاء مهموسة ، فقلبت التاء دالا ؛ لأن الدال مناسبة للذال والزاي في الجهر ، وللتاء في المخرج ، فتوسط بين التاء وبينهما .

٣) الصحاح (زجر) ٢/ ٦٦٨ .

٤) السابق (زين) ٥ / ٢١٣٢ : " تزين ، وازدان بمعنى ، وهو (افتعل) من الزينة ، إلا أن التاء لما لان مخرجها ، ولم توافق الزاي لشدتها ، أبدلوا منها دالا .. " .

. . . .

من التاء دالا ، ونزل الفاعل منزلة ما هو من حشو الكلمة ؛ لما قررناه في الفصل المتقدم[1].

رابعها : قوله : (" ... وادَّكَرَ "[2] غير مدغم فيها رواه أبو عمرو) .

اعلم أن الأصل : " اذْتَكَرَ " على وزن (افْتَعَلَ) من الذكر ، ثم قلبت التاء دالا ؛ لأجل ما ذكرناه لك ، فصار : " اذْدَكَرَ " ثم قلبت الذال المعجمة إلى الدال المهملة ، ثم أدغمت الأولى في الثانية ، وقيل : " ادَّكَرَ " بتشديد الدال .

لكن " أبا عمرو "[3] ترك الذال المعجمة على حالها ، ولم يقلبها ، وامتنع الإدغام .

ويقرأ ـ شاذا ـ بذال معجمة ، ووجهه أنه قلب التاء ذالا معجمة أيضا ، ثم أدغم ، وهذه القراءة معزية إلى " الحسن "[4].

وقد حكينا مثله عن بعض العرب في الفصل العاشر[5].

خامسها : قولهم : " اجتمعوا " .

الشاهد فيه : أن الجيم والتاء متباعدان في المخرج ، والجيم مجهورة ، والتاء مهموسة ، فأبدل من تاء (افتعل) دالا ، وقيل : " اجدمعوا " ، وعلة ذلك ما سبق[6].

---

(١) ينظر : ص ٨٤٣ من التحقيق .

(٢) سورة يوسف ، من الآية / ٤٥ : " وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ " .

(٣) يقول الرضي في شرح الشافية ٢٨٧/٣ : " .. تقول : (ازْدان " و (اذْدَكَر) ـ على ما روى أبو عمرو ـ ومنع سيبويه (اذْدكر) ، وأوجب الإدغام ، وقال : إنما منعهم أن يقولوا : (مُذْدكر) كما قالوا : (مُزْدان) أن كل واحد من الدال والذال قد يدغم في صاحبه في الانفصال ، فلم يجز في الكلمة الواحدة إلا الإدغام " .
وينظر : الكتاب ٤٦٩/٤ ، ٤٧٠ وابن يعيش ٤٩/١٠ والممتع ٣٥٧/١، ٣٥٨ وسر الصناعة ٢٠٢/١ .

(٤) البحر المحيط ٣١٤/٥ : " .. وأصله : (واذْتَكَر) أبدلت التاء دالا ، وأدغمت الذال فيها ، فصار : (وادَّكَرَ) وهي قراءة الجمهور .
وقرأ الحسن (واذَّكَرَ) بإبدال التاء ذالا وإدغام الذال فيها " .
وينظر : القراءات الشاذة لابن خالويه / ٦٤ وإتحاف فضلاء البشر / ٢٦٥ ، والكشاف ٣٢٩/١ .

(٥) ينظر : ص ٨٤٤ من التحقيق .

(٦) ويقول ابن جني في سر الصناعة ٢٠١/١ : " وقد قلبت تاء (افتعل) دالا مع

....

وسادسها : قولهم : "اجتز" ، من جززت الصوف ، وأجزه جزا [(١)] ، فأبدل من التاء دالا ، وقيل : "اجدز" ، والموجب لهذا الإبدال ماذكرناه .

وسابعها : ما أنشده "الكسائى" ل : "يزيد بن الطثريه" :

[١٦٥] فقلت لصاحبى : لاتحبسانــــا ∴ بنزع أصوله واجدز شيحـــــا [(٢)]

قال "الجوهرى" : " .. ويروى : واجدز .. " [(٣)]

= الجيم فى بعض اللغات ، قالوا : (اجْدَمعوا) فى : اجتمعوا ، و (اجـــدز) فى : اجتز ، وأنشدوا :

فقلت لصاحبى لاتحبسانـــا ∴ بنزع أصوله واجدز شيحـــــا

ولا يقاس ذلك إلا أن يسمع ، لاتقول فى (اجترأ) : اجدرأ ، ولا فى (اجتـــرح) : اجدرح ".

وينظر : الكتاب ٤/٤٧٩ وابن يعيش ١٠/٤٩ والممتع ١/٣٥٧ وشرح الشافية ٣/٢٢٧ والإيضاح ٢/٤١٢.

١) الصحاح (جزز) ٣/٨٦٨.

٢) بيت من الوافر ، نسبه صاحب الصحاح (جزز) ٣ / ٨٦٨ ل : يزيد بن الطثرية ، حكاية عن الكسائى ، لكن ابن برى فى أماليه على الصحاح ٢/٢٣٨ نسبـــه ل: مضرس بن ربعى الأسدى ، ومثل هذا قاله البغدادى فى شرح شواهد الشافية / ٤٨٣.

وهو من شواهد : سر الصناعة ١/٢٠١ وابن يعيش ١٠/٤٩ والممتع ١/٣٥٧ وشرح الشافية ٣/٢٢٨ واللسان (جزز) ١/٦١٥ برواية :

فقلت لصاحبى لاتحبسنـــا

والعينى ٤/٥٩١ والأشمونى ٤/٣٣٢

ويروى : فقلت لحاطبى ...

فقلت لصاحبى : أراد بالصاحب من يحتطب له .

لاتحبسانا : يقول البغدادى فى شرح شواهد الشافية / ٤٨٣ : "إن العرب ربمـا خاطبت الواحد بلفظ الاثنين".

وتحبسانا : تمنعانا .

والضمير فى (أصوله) راجع إلى الحطب المفهوم من رواية (حاطبى).

والجز: القطع ، وأصله فى الصوف . اللسان (جزز) ١/٦١٥

يقول الشاعر لصاحبه : لاتقلع أصول الحطب وعروقه ، واكتف بقطع الشيح فهـــو أسهل وأسرع فى شى اللحم.

٣) الصحاح (جزز) ٣ / ٨٦٨.

....

والشيح : نبت عربى (١).

وقول الشاعر : (لاتحبسانا) على التثنية سائغ ، فان العرب قد خاطبت الواحد بلفظ الاثنين ، كما قال الآخر :

[١٦١] فَإِنْ تَزْجُرَانِى يَاابْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ ∴ وَإِنْ تَدَعَانِى أَحْمِ عِرْضًا مُمَنَّعًا (٢)

وثامنها : " تولج " . أبدلوا من التاء دالا فى غير (افتعل) وذلك نحو : " دولج " و " تولج " ، (٣).

وعلة ذلك أن التاء مهموسة ، والواو مجهورة ، فأبدلوا من التاء الدال ؛ لأنها أختها فى المخرج ، وأخت الواو فى الجهر ، فتحصل المجانسة فى الصوت .

وهذا قليل ، شاذ فى الاستعمال ، قوى فى القياس ، ولقلة استعماله لايقاس عليه (٤).

---

١) اللسان (شيح) ٤ / ٢٣٧٣ : " والشيح : نبات سُهلى يتخذ من بعضه المكانس ، وهو من الأمرار ، له رائحة طيبة وطعم مر ، وهو مرعى للخيل والنعم ، ومنابته القيعان والرياض .

٢) من الطويل ، قاله : سويد بن كراع .
وهو من شواهد : المخصص ٥/٢ والأغانى ١٢٣/١١ والصحاح (جزز) ٣/ ٨٦٨ وابن برى فى أماليه على الصحاح ٢٣٩/٢ واللسان (جزز) ٦١٥/١ وشرح شواهد الشافية /٤٨٣ والعينى ٥٩١/٤.
يقول الشاعر : إن زجرتمانى انزجرت وصبرت ، وإن تركتمانى حميت عرضى مما يؤذينى .

٣) والدولج : كِناس الوحش مثل التولج . الصحاح (دلج) ٣١٥/١.

٤) ينظر : ابن يعيش ٤٩/١٠ والإيضاح ٤١٢/٢ وشرح الشافية ٣ / ٢٢٩ ، والممتع ٣٥٨/١.

الفصل الثاني عشر : في ابدال الجيم

" والجيم أبدلت من الياء المشددة في الوقف ، قال " أبو عمرو " : قلت لرجل من بني حنظله . ممن أنت ؟ فقال : فقيمج ، فقلت : من أيهم ؟ فقال : مرج .

وقد أجرى الوصل مجرى الوقف من قال :

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجّ ∴ المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجّ
وَبِالْغَدَاةِ كُتَلَ الْبَرْنِجّ ∴ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصِّيصِجّ

وأنشد " ابن الأعرابي " :

كَأَنَّ فِي أَذْنَابِهِنَّ الشُّوَّلِ ∴ مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونَ الإِجَّلِ

وقد أبدلت من غير المشددة في قوله :

لَاهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ ∴ فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ

أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ

وقوله : حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا ".

الفصل الثاني عشر : في إبدال الجيم

وهي تبدل من الياء المشددة في أربعة مواضع :

من الياء المشددة في الوقف ، وفي الوصل ، ومن الياء المخففة - أيضا - فيهما .

الأول : إبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف ، وهو الأصل ، وإن كان غير مطرد ، ولا يقاس عليه .

والمذكور من إبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف كلمتان :

إحداهما : " فُقَيْمِي " . والثانية " مري " .

وفُقَيْم : حي من كنانة (١).

قال " الجوهري " : النسبة إليهم " فقمي " ، بغير تاء ، مثل : هُذَلِيّ (٢).

ومُرّ : أبو تميم ، وهو : مُرُّ بْنُ أُدّ (٣).

قال " أبو عمرو " : قلت لرجل من بني حنظله : ممن أنت ؟ فقال : فقيمج ،

---

١) الصحاح (فقم) ٥/ ٢٠٠٣ .
٢) المرجع السابق .
٣) السابق (مرر) ٢/ ٨١٤ .

. . . .

فقلت : من أيهم ؟ فقال : مرج [1].

الشاهد فيه : أنه أبدل من الياء المشددة الساكنة للوقف جيما مشددة ساكنة .

قال " عبد المجيد " : إنما كان الأصل فى هذا الإبدال أن يكون حال الوقف ولكراهتهم الوقف على الياء ؛ لخفائها ، وشبهها بالحركة [2].

الثاني: إبدال الجيم من الياء المشددة فى الدرج ، حملا للوصل على الوقف فى نحو قول الشاعر :

[١٦٢]

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجّ

المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالعَشِجّ

وَبِالغَدَاةِ فِلَقَ البَرْنِجّ

يُقْلَعُ بِالوَدِّ وَبِالصِّيصِجّ [3]

---

1) ينظر : سر الصناعة ١/١٩٢ والإبدال لابن السكيت / ٩٥ وابن يعيش ١٠/٥٠ والممتع ١/٣٥٣.

2) ينظر : ابن يعيش ١٠/٥٠.

3) من مشطور الرجز ، ولم أقف على قائله .
والأبيات من شواهد : الكتاب ٤/١٨٢ والإبدال لابن السكيت / ٩٥ وأمالى القالى ٢/٧٢ وسر الصناعة ١/١٦٦ والمحتسب ١/٧٥ ، ٢/٧٢ [illegible] ١٢٨ / ٣/٧٩ والصحاح (برنج) [illegible] ٢٠٦ وابن يعيش ١٠/٥٠ [illegible] ١/٣٥٣ واللسان (برنج) ١/٢٢٠ برواية : (المر) فى موضع : (فلق) [illegible] ٤/٢٨ [illegible] والتصريح ٢/٣٦٧ والتبصرة ٢/٨٦٥
والفلق : الشق ، والفلق مصدر فلقه يفلِقه فلقا : شقه . اللسان (فلق) ٥/٣٤٦٢.
يقول سيبويه ٤ / ١٨٢ : " وأما ناس من بنى سعد : فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء فى الوقف ؛ لأنها خفية ، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تميمج ، يريدون : تميمى ، وهذا علج ، يريدون : على .
وسمعت بعضهم يقول : عربانج ، يريد : عربانى . وحدثنى من سمعهم يقولون : خالى عويف وأبو علج الخ ".
وينظر : التكملة / ٥٦٦ والتبصرة ٢/٨٦٥ وابن يعيش ١٠/٥٠ والابدال لابن السكيت / ٩٥ والمقرب ٢/٢٩.

....

الشاهد فيه : أنه أبدل من الياء المشددة الواقعة حشوا قبل حرف الإطلاق ميما مشددة فى أربع كلمات .

(أبو عَلج) والأصل : (أبو علي) ، و (بالعشج) والأصل : (بالعشيّ) ، و (البرنج)

والمراد : (البرنى) وهو : نوع من التمر (١).

و (الصيصج) ومراده (صيص) .

قال الجوهرى : " الودّ بالفتح : الوتد فى لغة أهل نجد ، كأنهم سكنوا التاء فأدغموها فى الدال " (٢).

ومنهم من قال : أصل " الود " : " وتد " بإسكان التاء (٣).

والصيصية : قرن الثور (٤).

ويروى : (كتل البرنج) وهو : جمع كتلة ، وهو : القطعة المجتمعة من تمر أو غيره (٥).

وقول الآخر :

كأنّ فى أذنابهنّ الشُّوَّل
من عبس الصَّيف قرونُ الإجّل (٦). [١٦٣]

---

١) الصحاح (برن) ٥/٢٠٧٧ .

٢) السابق (ودد) ٢/٥٤٩ .

٣) اللسان (وتد) ٦ / ٤٧٥٧ .

٤) الصحاح (صيص) ٣/١٠٤٤ : " وصياصى البقر : قرونها " .
وينظر : اللسان (صيص) ٤ / ٢٥٣٧ وسر الصناعة ١/١٩٢ .

٥) اللسان (كتل) ٥/٣٨٢٢ . وينظر : ابن يعيش ١٠/٥٠ .

٦) رجز ، قاله : أبو النجم .
وهو من شواهد : الإبدال لابن السكيت / ٩٦ وأمالى القالى ٢ / ٧٨ وسر الصناعة ١ / ١٩٣ والمحتسب ١/٦١ ، ٧٦ والمخصص ١٦ / ١٢٥ وابن يعيش ١٠/٥٠ والممتع ١/٣٥٤ واللسان (أول) ١/١٧١ وشرح شواهد الشافية / ٤٨٥ .
والضمير فى (أذنابهن) للإبل .
يشبه الشاعر ما علق بأذناب الإبل من أبعارها وأبوالها بعد أن جف — فى وقت الصيف — بقرون الإيل ؛ لأنها أصلب من قرون غيرها .

....

الشاهد فيه : أن الأصل : " قرون الإيل " فأبدل من الياء المشددة الواقعة حشوا للكلمة جيما مشددة ، إجراء للدرج مجرى الوقف .

قال الجوهرى : الشائل — بلا هاء — هى الناقة التى تشول بذنبها للقاح ، ولا لبن لها أصلا ، أى : ترفع ذنبها لذلك ، والجمع " شُوَّل " مثل : رَاكِع ورُكَّع (١).

والعَبَسُ : مايتعلق بأذناب الإبل من أبوالها وأبعارها ، فيجف عليها ، وهو فى الإبل أكثر (٢).

قال فى الشامل : الأُيَّل — بالضم والكسر — بمعنى : الذكر من الوعل ؛ لأنه من : آل يؤول إلى الجبال (٣).

هذا تمام الكلام فى الجيم المبدلة من الياء المشددة فى الوقف والوصل جميعا

الثالث: ابدال الجيم من الياء المخففة فى الوقف ، نحو قول الشاعر :

لَاهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ

[١٦٤] فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ

أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ (٤)

الشاهد فيه : أنه أبدل الجيم من الياء الخفيفة فى الوقف .

والمعنى : " حجتى " ، و " يأتيك بى " / و " وفرتى " .   ٣٧٧/ب

---

١) الصحاح (شول) ٥ / ١٧٤٢ .

٢) السابق (عبس) ٣ / ٩٤٥ .

٣) السابق (أول) ٤ / ١٦٢٨ واللسان (أول) ١/ ١٧١ ومابعده .

٤) رجز ، نسبه أبو زيد فى نوادره / ٤٥٥ لبعض أهل اليمن برواية : (يارب) فى موضع : (لاهم) ، وهو من شواهد :
الإبدال لابن السكيت / ٩٦ ومجالس ثعلب ١/ ١١٧ برواية / (يارب) والمحتسب ١/ ٧٥ وسر الصناعة ١/ ١٩٣ والتبصرة ٢/ ٨٦٦ وابن يعيش ١٠/ ٥٠ والممتع ١ / ٣٥٥ والهمع ١/ ١٧٨ والأشمونى ٣/ ١٤٧ والعينى ٤/ ٥٧٠ والتصريح ٢ / ٣٦٧ وشرح شواهد الشافية / ٢١٥ والمقرب ٢ / ١٦٥ .
والحِجَّة — بالكسر — المرة من الحج .
يقول الشاعر : اللهم إن قبلت حجتى هذه ، فلا تزال دابتى تأتى بيتك وأنا عليها محرك وفرتى أو جسدى فى سيرها إلى بيتك : أى إن علمت أن حجتى هذه مقبولة ، فأنا أبدا أزور بيتك .

....

والشاحج ، بالشين المعجمة ، والحاء المهملة قبل الجيم : الحمار [1]
والقمر : صفة شاحج .
قال في الشامل : الحمار الأقمر الأبيض [2].
قوله : (نهات) صفة بعد صفة . يقال : حمار نهات ، أي : صياح [3].
قوله : (ينزى) من نزا ينزو على زنة (غزا يغزو) .
قال الجوهرى : " التنزى : التوثب والتسرع " [4].
والمراد منه : التحرك .
قوله : (وفرتى) . قال في " الشامل " : الوَفْرَةُ : مابين الأذنين من الشعر [5].
وقال " الجوهرى " : " .. هى الشعر إلى شحمة الأُذُنِ ، ثُمَّ الجُمَّه ، ثم اللِّمَّـه ، وهى التى ألمت بالمنكبين " [6].
ويروى : " وفروتج " والأصل : " وفروتى " .
قال في " الشامل " : فروة الرأس : جلدته بشعرها ، ويقال لهامة الرأس : فروة [7].
الرابع : إبدال الجيم من الياء الخفيفة فى الوصل فى قول الشاعر :
[١٦٥] حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا [8]
الشاهد فيه : أن الجيم بدل من ياء خفيفة ، متحركة ، وقعت حشوا للكلمه .
بيان ذلك : أن الشاعر أراد أن يقول :

---

١) الصحاح (سحج) ١/٣٢٤ واللسان (سحج) ٤ / ٢٢٠٤ .
٢) الصحاح (قمر) ٢/٧٩٩ .
٣) السابق (نهت) ١/٢٦٩ .
٤) السابق (نزا) ٦ / ٢٥٠٧ .
٥) السابق (وفر) ٢ / ٨٤٧ واللسان (وفر) ٦ / ٤٨٨٢ .
٦) الصحاح (وفر) ٢ / ٨٤٧ .
٧) السابق (فرو) ٦ / ٢٤٥٣ ومابعدها .
٨) رجز نسب للعجاج ، ولم أعثر عليه فى ديوانه .
والبيت من شواهد : سر الصناعة ١/١٩٤ والمحتسب ١/٧٤ والتكملة / ٥٦٦ والتبصرة ٢/٨٦٦ وابن يعيش ١٠/٥٠ والممتع ١/٣٥٥ وشرح الشافية ٣/٢٣٠ واللسان (مسا) ٥ / ٤٢٠٦ وفيه :
" .. أبدل مكان الياء حرفا جلدا ، شبيها بها ، لتصح له القافية والوزن .. " .

....

حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَيْتَ وَأَمْسَى

لأن الألف في (أمسى) مبدلة من ياء ، هي لام الفعل ، والألف ساكنة ، فإذا قال : " أمست " حذف الألف ؛ لسكونها ، وسكون التاء .

فلما احتاج إلى تحريك الياء ، ولم يكن إلى ذلك سبيل — لأنها إذا تحركت ، وانفتح ما قبلها ، انقلبت ألفا ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين — أبدل منها حرفا من مخرجها ، لا يسقط لأجل التقاء الساكنين ، ولا ينقلب إذا تحرك ، وهو مع ذلك شاذ (١).

وذهب بعضهم إلى أن الجيم منقلبة عن الألف نفسها (٢).

وعلى كلا المذهبين : الألف في " أمسجا " للإطلاق ، كما أن الياء في قوله : و" أبو علج " وأخواته كذلك .

— — — — —

---

١) نقل الشارح عبارة الصيمري في التبصرة ٢/٨٦٦ ، ٨٦٧ دون إشارة إلى ذلك .
ويقول البغدادي في شرح شواهد الشافية / ٢١٦ : "وقد ذهب ابن عصفور في كتاب الضرائر إلى أن إبدال الياء الخفيفة خاص بالشعر ، ولم أره لغيره .."

٢) يقول ابن يعيش ١٠ / ٥١ : " .. وقد قيل : إن الجيم بدل من ألف (أمسى) وساغ إبدالها من الألف ، وإن كانت الجيم لا تبدل من الألف ، لكن الذي سوغ ذلك كون الألف مبدلة من الياء .. ".

الفصل الثالث عشر: في حكم إبدال السين

" والسين إذا وقعت قبل " غين ، أو خاء ، أو قاف ، أو طاء " جاز إبدالها : "صادا"، كقولك : " صالغ ، وأصبغ نعمه ، وصخر ، وصلخ ، ومس صقر ، ويصاقون ، وصقت ، وصقت ، وصوق ، والصلق ، وصراط ، وصاطع ، وصيطر " ... " .

الفصل الثالث عشر : في حكم إبدال السين (١)

وقد أبدلت " صادا " مرة ، و " زايا " أخرى .

ويشترط في إبدالها " صادا " أن تكون متقدمة على أحد حروف أربعة ، وهي : الغين ، والخاء المعجمتين ، والقاف ، والطاء المهملة .

ولا يمنع توسط حرف ، أو حرفين بين السين وأحد هذه الحروف الأربعة ، من الإبدال ، كما سيرد عليك .

ولابد في إبدالها " زايا " من شرطين :

أحدهما : أن تكون ساكنة . والثاني : أن يقع بعدها دال مهملة .

والذى سوغ هذا الإبدال شدة استعلاء ماذكرنا من الحروف الأربعة ، مع أن السين حرف ثقيل ، فأبدلت " صادا " ؛ لتوافق السين في المخرج والصفير ، وتوافق مابعدها من الحروف الأربعة في الاستعلاء (٢).

---

١) ذكر المصنف — هنا — السين ، واعتبرها من حروف البدل ، وجاراه في ذلك الشارح ، وجعلا لها فصلا ، ولم يذكرا ما هي يبدل منه ، وإنما ذكرا أنها تبدل منها الصاد ، فالصاد إذن هي البدل ، ويبدل منها الزاى أيضا ، فالزاى هي البدل .
لكل هذا ثبت أن السين ليست من حروف البدل .
وينظر: الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤١٣ .

٢) يقول الرضى في شرح الشافية ٣/٢٣٠ : " اعلم أن هذه الحروف مجهورة مستعلية ، والسين مهموس مستفل ، فكرهوا الخروج منه إلى هذه الحروف ؛ لثقله ، فأبدلوا من السين صادا ؛ لأنها توافق السين في الهمس والصفير ، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء ، فيتجانس الصوت بعد القلب .
وهذا العمل شبيه بالإمالة في تقريب الصوت بعضه من بعض .
فإن تأخرت السين عن هذه الحروف لم يسغ فيها من الإبدال ماساغ وهي متقدمة ؛ لأنها إذا تأخرت كان المتكلم منحدرا بالصوت من عال ، ولا يثقل ذلك ثقل التصعد من مُنْخفِض ، فلا تقول في : (قست) : قصت .

....

والذى جوز إبدالها زايا أن الدال حرف مجهور ، والسين حرف مهموس ، فجاز قلب السين إلى حرف الزاى ؛ ليوافق السين فى المخرج ، والدال فى الجهر ، فيتحد العمل ، ويتجانس الصوت ، ويخف اللفظ بالكلمة على اللسان (١).

والمذكور من صور إبدال الصاد من السين ثلاث عشرة :

الأولى : قوله : " سَالِغ " بالغين المعجمة .

الشاهد فيه : أنه لما وقع بعد السين الغين ، أبدل من السين صاد خالصة ، وقيل : " صَالِغ " .

قال " الجوهرى " تقول : سَلَغَتِ البَقَرَةُ والشَّاةُ ، تَسْلَغُ سُلُوغًا ، إذا سَقَطَ السِّنُّ الَّذِى خَلْفَ السَّدِيس . وَصَلَغَتْ فهى سَالِغٌ وَصَالِغ .

وكذلك الأنثى بغير الهاء ، وذلك فى السنة السادسة (٢).

وقد فصل بين السين ، وبين الغين حرفان : الألف واللام ، كما تراه .

الثانية : " أَصْبَغَ اللَّهُ عَلَى زَيْدٍ نِعَمَهُ " .

الشاهد فيه : أنه أبدل الصاد من السين ، والأصل : " أسبغ الله على زيد نعمه " أى : أتمها .

والإبدال فى هذه الصورة أقوى [لوجود] (٣) الفاصل بين السين والغين ، ولكون الفصل أقبل للتغيير والتصرف . وهاتان الصورتان حرف الغين هو المتأخر فيهما .

الثالثة : " صَخَّرَ " بتشديد الخاء ، والأصل : " سَخَّرَ " ، تقول : سَخَّرَهُ ، أى كلفه

= وهذه الحروف تجوز القلب : متصلة بالسين كانت ، ك : (صقر) ، أو منفصلة بحرف ، نحو : (صَلَخ) ، أو بحرفين ، أو ثلاثة ، نحو : (صُمْلُق ، وصراط ، وصَمَالِيق) .

وهذا القلب قياس ، لكنه غير واجب ..".

وما قاله الرضى ـ هنا ـ عبارة ابن يعيش ١٠/ ٥١ ، ٥٢ .

وينظر : الكتاب ٤/ ٤٧٨ والتبصرة ٢ / ٨٧٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤١٣ .

١) ينظر : الكتاب ٤/ ٤٧٨ ، ٤٧٩ والتبصرة ٢/ ٨٧٠ وابن يعيش ١٠/ ٥٢ والإيضاح ٢/ ٤١٣ وشرح الشافية ٣ / ٢٣١ .

٢) الصحاح (سلغ) ٤ / ١٣٢١

٣) فى المخطوطة [لعدم] وهو تحريف ؛ لأنه يخالف الواقع ، والصواب ما أثبته ؛ لوجود الفاصل بين السين والغين .

....

عملا ، بلا أجرة ، وسخره يكون - أيضا - بمعنى ذلله [1].

والإبدال فيه أقوى ؛ لتضاعف الموجب ، وهو تضعيف الخاء .

الرابعة : " صَلَخ " ، وأصله : " سَلَخ " .

تقول: سلخت جلد الشاة : إذا نزعته .

وهاتان الصورتان الخاء هي المتأخرة .

الخامسة : الحرف المتأخر فيهما هو القاف ، تقول: " صَقَر " ، وأصله : " سَقَر " وهو : اسم من أسماء النار [2].

و " يصَّاقون " والأصل : " يسَّاقون " ، وكذلك : " صُقتُ " في " سُقتُ الدابة " و " صبقتُ " في " سبقتُ زيدًا " ، و " صُوِق " في " سُوِق " و " الصَّمْلَق " وأصله : " السَّمْلَق " وقد سبق تفسيره في نواصب المضارع [3].

والثلاثة الأخيرة : الحرف المتأخر فيها هو : الطاء المهملة . تقول : " صِراط " وأصله : " سِراط " ، و " صاطِع " والأصل : " ساطِع " ، يقال: سَطَعَ الغُبَار ، والرائحة ، والصبح : أي : ارتفع [4]. وتقول: " مُصَيطِر " وأصله : " مُسَيطِر " .

قال " الجوهري " : هُوَ المُسَلَّط على الشيء ؛ ليشرف عليه ، ويتعهد أحواله ، ويكتب عمله [وأصله] [5] من : السطر ؛ لأن الكتاب مُسَطَّر [والذي يفعله مُسَطِّرٌ ومُسَيطِر] [6].

----

١) الصحاح (سخر) ٢ / ٦٨٠ .
٢) السابق (سقر) ٢ / ٦٨٧ .
٣) السِّمْلَق : الأرض المستوية . وقيل : القفر الذي لانبات فيه . اللسان (سملق) ٣/ ٢١٠١ وينظر : عرائس المحصل ، المجلد الثالث / ٤٦ (رسالة) .
٤) الصحاح (سطع) ٣ / ١٢٢٩ .
٥) سقط من المخطوطة .
٦) مابين الحاصرتين سقط من المخطوطة . وينظر : الصحاح (سطر) ٢ / ٦٨٤ .

[إبدال الزاي من السين إذا وقعت قبل الدال]

" .. وإذا وقعت قبل الدال ساكنة ، أبدلت زايا خالصة ، كقولك في : " يسدر " : " يزدر "

وفي " يسدل ثوبه " : " يزدل " .

قال " سيبويه " : ولا تجوز المضارعة ، يعني : إشراب صوت الزاي .

وفي لغة كلب : تبدل زايا مع القاف خاصة ، يقولون : " مس زقر " .. " .

قوله : (وإذا وقعت قبل الدال ساكنة ، أبدلت زايا خالصة) .

وقد عرفت علة ذلك فيما سبق .

و (ساكنة) منصوب على الحال من ضمير السين في : (وقعت)(١).

والمذكور منه مثالان :

أولهما : " يَسْدَر " ، بإسكان السين ، وفتح الدال المهملة بعدها ، فإذا أبدلت ، قلت : " يَزْدَر " بالزاي الخالصة .

والسَّدَر : تحير البصر ، يقال : سَدِرَ البعير — بالكسر — يَسْدَر — بالفتح — أي : تحير من شدة الحر (٢).

وثانيهما : قولهم في " يَسْدُلُ ثوبَهُ " : " يَزْدُلُ .. " .

قال " الجوهري " : تقول : سَدَلَ ثوبَهُ ، يَسْدُلُهُ — بالضم — سَدْلاً ، أي : أرخاه (٣).

الشاهد فيه : أن السين في المضارع ، لما كانت ساكنة ، ووقعت بعدها الدال ، ساغ إبدال الزاي الخالصة منها ، وقيل : " يَزْدُلُ زيدٌ ثوبَهُ " .

قوله : (قال " سيبويه " : ولا تجوز المضارعة)(٤).

---

١) أي : من الضمير المستتر في (وقعت) وهو يعود على السين .

٢) الصحاح (سدر) ٢/ ٦٨٠ .

٣) السابق (سدل) ٥ / ١٧٢٨ .

٤) الكتاب ٤ / ٤٧٨ ، ٤٧٩ : " .. فإن كانت سين في موضع الصاد ، وكانت ساكنة ، لم يجز إلا الإبدال إذا أردت التقريب ، وذلك قولك في : (التسدير) : التزدير ، وفي (يَسْدُلُ ثوبَهُ) : يَزْدُلُ ثوبَهُ ؛ لأنها من موضع الزاي ، وليست بمطبقة ، فيبقى لها الإطباق .

والبيان فيها أحسن ؛ لأن المضارعة في الصاد أكثر وأعرف منها في السين ، والبيان فيهما أكثر أيضا .. " .

وينظر : ابن يعيش ١٠/ ٥٢ والإيضاح ٢/ ٤١٣ ، ٤١٤ وشرح الشافية ٣ / ٢٣١ .

....

اعلم أن المضارعة فى الأصل عبارة عن المشابهة (١) ، كما حكيناه فيما سبق.

والإشراب بالتخفيف : المخالطة والممازجة .

قال " الجوهرى " : الإشراب : لون قد أشرب من لون آخر ، يُقال : أُشْرِبَ الأبيض حُمْرَةً ، أى : علاه ذلك (٢).

والمراد به - ههنا - إشمام السين صوت الزاى .

وإنما منع " سيبويه " من ذلك لوجهين :

أولهما : قاله " أبو محمد " : إنما امتنع الإشراب ؛ لأن السين حرف مهموس ، والزاى حرف مجهور ، وفى الجمع بينهما جمع بين الضدين ، ولا يطاوع به اللسان (٣).

وثانيهما : أن السين والزاى جميعا من مخرج واحد ، وهما : حرفا صفير ، فيتعذر الإشراب مع شدة التقارب ؛ بخلاف الصاد مع الزاى ، فإن الإطباق الذى فى الصاد ، أمكن من إشرابها صوت الزاى (٤).

قوله : (وفى لغة " كلب " تبدل " زايا " مع القاف خاصة) .

اعلم أنه لما ذكر أن السين الساكنة تبدل زايا إذا وقعت بعد الدال فى المشهور ، قال بعده : وقد نزلت القاف منزلة الدال فى ذلك .

قال " عبد المجيد " : إنما هو ذلك ؛ طلبا للمشاكلة ؛ لأن السين مهموسة ، والقاف مجهورة ، والتنافر ، والتضاد بينهما ، أكثر منه بين الزاى ، والقاف ؛ لأن الزاى حرف مجهور (٥).

---

١) الصحاح (ضرع) ٣ / ١٢٤٩ .

٢) السابق (شرب) ١ / ١٥٤ .

٣) التخمير ٢ ورقة ٢٤٣ (مخطوط) .

٤) ينظر : ابن يعيش ١٠/ ٥٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤١٣ ، ٤١٤ وشرح الشافية ٣ / ٢٣١ .

٥) يقول الرضى فى شرح الشافية ٣ / ٢٣٣ : " .. وذلك لأنه لما تباين السين والقاف ، لكون السين مهموسة ، والقاف مجهورة ، أبدلوها زايا ؛ لمناسبة الزاى للسين فى المخرج والصفير ، وللقاف فى الجهر " .

....

قوله : (وفي لغة " كلب "..) . قال " الجوهرى " : كلب : حى من قضاعه [١].

قوله : (يقولون : "..مس زقر.. [٢]) . الأصل : " مس سقر " ، فأبدلوا من السين زايا خالصة ، ولم ينصرف للعلمية والتأنيث [٣].

---

١) الصحاح (كلب) ١/ ٢١٤.

٢) سورة القمر ، من الآية / ٤٨ : " يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ".

٣) شرح الشافية ٣/ ٢٣٣ يقول الرضى : " قوله : ومس زقر كلبية " ، أى : قبيلة كلب تقلب السين الواقعة قبل القاف زايا ، كما يقلبها غيرهم صادا ، وذلك لأنه كما تباين السين والقاف ، لكون السين مهموسة ، والقاف مجهورة ، أبدلوها زايا ، لمناسبة الزاى للسين فى المخرج والصفير ، وللقاف فى الجهر.. ".
وينظر : سر الصناعة ١/ ٢٠٨.

الفصل الرابع عشر : في حكم إبدال الصاد

" والصاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال جاز إبدالها زايا خالصة في لغة فصحاء من العرب ، ومنه : " لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ لَهُ " ، وقول حاتم : " هَكَذَا فَزْدِي أَنَهْ " ، وقال الشاعر :

وَدَعْ ذَا الْهَوَى قَبْلَ الْقِلَى تَرْكُ ذِي الْهَوَى ∴ مَتِينِ الْقُوَى خَيْرٌ مِنَ الصَّرْمِ مَزْدَرَا

وأن تضارع بها الزاي ، فإن تحركت لم تبدل ، ولكنهم قد يضارعون بها الزاي ، فيقولون : "صدر ، وصدق ، والمصادر ، والصراط " .

قال " سيبويه " : والمضارعة أكثر وأعرب من الإبدال ، والبيان أكثر .

ونحو الصاد في المضارعة " الجيم والشين " ، تقول : " هُوَ أَجْدَرُهُ وأَشْدَقُ .. " .

الفصل الرابع عشر : في حكم إبدال الصاد (١)

اعلم أن الصاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال ، جاز إبدالها زايا خالصة ، وجاز أيضا إشمامها صوت الزاي .

أما إبدالها زايا خالصة (٢) ؛ فلما ذكرناه في السين ؛ ولأن الصاد أيضا من

---

١) مما تجدر ملاحظته أن الشارح جارى المصنف – هنا – ولم يعترض على كلامه . وذلك لأن المصنف ذكر في هذا الفصل أنه يُبْدَلُ من الصاد ، ولم يذكر أنها تكون بدلا ، وكانت الأحكام التي للسين في إبدالها صادا أولى بأن تذكر ههنا ؛ لأن الصاد هي البدل ، ثم ذكر كون الصاد بدلا في فصل السين .
وذكر كون الزاي بدلا في فصل الصاد ، وقد تقدم أن البدل ليس باعتبار المبدل منه ، وإذا كان كذلك فلم يذكر – ههنا – إلا إبدال الزاي منها ، فالزاي هي البدل .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٤١٤ .

٢) يقول ابن يعيش ١٠/٥٣ : " .. من أبدل من الصاد زايا خالصة ، فحجته أن الصاد مطبقة مهموسة رخوة ، فقد جاورت الدال ، وهي مجهورة شديدة غير مطبقة ، فلما كان بين جرسيهما هذا التنافي ، نبت الدال عنها بعض نبوّ ، فقربوا بعضهما من بعض ، ولم يمكن الإدغام ، ولم يجترئوا على إبدال الدال ؛ لأنها ليست زائدة كالتاء في (افتعل) نحو : (اصْطَبَرَ) ، فأبدلوا من الصاد زايا خالصة ، فتناسبت الأصوات ؛ لأن الزاي من مخرج الصاد وأختها في الصفير ، وهي تناسب الدال في الجهر ، فتلاءما وزال ذلك النبو .. " .
ويقول سيبويه ٤ / ٤٧٨ : " وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايا خالصة ، كما جعلوا الإطباق ذاهبا في الإدغام ، وذلك قولك في (التصدير) : التزدير ، وفي (الفصد) : الفزد ، وفي (أصدرت) : أزدرت " .
وينظر : شرح الشافية ٣/٢٣١ والإيضاح ٢/٤١٤ .

....

الحروف المهموسة ، كما ستعرفه .

وأما جواز المضارعة ، فلما فيه من التجانس (١).

فإن قلت : أليس أن الصاد حرف مهموس ، كما أن السين كذلك ، فلم امتنعت المضارعة في السين ، وجازت في الصاد ؟

قلت : لأن التنافر بين السين والزاي ، أكثر وأقوى منه بين الصاد ، والزاي ؛ فلذلك تعذر الجمع بينهما ثمة ، وجاز ههنا (٢).

والمذكور من صور إبدال الزاي من الصاد ثلاث :

الأولى : قولهم : " لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ لَهُ " (٣).

الشاهد فيه : أن أصل : " فزد " : " فُصِدَ " بضم الفاء ، وكسر الصاد ، على صيغة البناء للمفعول ، نحو : " ضُرِبَ " بضم الضاد ، وكسر الراء ، إلا أنهم سكنوا الصاد المكسورة ؛ طلبا للتخفيف .

فلما سكنت الصاد ، وكان بعدها الدال ، قلبت " زايا " خالصة ، وقيل : " لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ له ".

قال " عبد المجيد " : كان من عادة عرب البادية ، إذا نزل بهم الضيف ، وأكرموا مثواه ، فصدوا لأجل قِراه ناقة ، أو جملا ، وأخرجوا من الدم ما يكفيه ويشبعه ، ورفعوا ذلك الدم على النار ، حتى يشتد ، ويصير قطعا مثل قطع الكبد ، ويطعمونه ذلك ، فقيل :

---

(١) المضارعة : أن تنحو بالصاد نحو الزاي ، فتصير حرفا مخرجه بين مخرج الصاد ومخرج الزاي .
ولم يبدلوها زايا خالصة محافظة على الإطباق ؛ لئلا يذهب لفظ الصاد بالكلية فيذهب ما فيها من الإطباق ، والإطباق فضيلة في الصاد ، فيكون إجحافا بها .
وينظر : الكتاب ٤ / ٤٧٧ ، ٤٧٨ وابن يعيش ١٠/ ٥٣ والإيضاح ٢ / ٤١٥ وشرح الشافية ٣ / ٢٣٢ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ١٠/ ٥٣ وشرح الشافية ٣/ ٢٣١ .

(٣) هذا مثل يضرب في القناعة باليسير .
والفصيد : دم كان يجعل في معى من فصيد عرق البعير ، ثم يشوى ، ويطعمه الضيف في الأزمة .
ويقال : (من فصد له) بتسكين الصاد تخفيفا . ويقال : (فزد له) .

....

" مَنْ فُصِدَ لَهُ مِنَ الضِّيفَانِ لَمْ يَكُنْ مَحْرُومًا " (١).

الثانية : قول " حاتم الطائي " : " هَكَذَا فَزْدِى أَنَهْ " (٢).

والأصل : " فصدى " ، فأبدل من الصاد الساكنة " زايا " خالصة ، وقال : " هكـــذا فزدى أنه " .

وقوله : (أنه) تأكيد للياء فى (فزدى) .

وذلك أنه كان مشهورا بالكرم ، فلما أُسِرَ ، أقام فى الأسر برهة من الدهـــر ، وبينما هو ذات ليلة على باب الخباء مقيدا ، طَرَقَ صَاحِبَ الْخِبَاءِ ضَيْفٌ ، فرحب به وأنزله ، وأمر بعض خدمه أن يأتى حاتما ببعير ، ليفصده ، لأجل الضيف ، فلما أتى " حاتم " بالبعير ، نحره ، فلامه الخدم ، وقالوا : إنا أمرناك بفصده ، فكيف أقدمت على نحره !!

فقال : " هكذا فزدى أنه " .

فقال الضيف لصاحب الخباء : من هذا الأسير ؟

فقال : " حاتم الطائى " ، فاستوهبه منه ، فوهبه إياه ، ثم أطلقه (٣).

الثالثة : قول الشاعر :

[١٦٦] وَدَعْ ذَا الْهَوَى قَبْلَ الْقِلَى تَرْكُ ذِى الْهَوَى ... مَتِينَ الْقُوَى خَيْرٌ مِنَ الصَّرْمِ مُـــزْدَرَا (٤)

= وينظر : مجمع الأمثال للميدانى ٣/١١٣ والإبدال لابن السكيت / ١٠٥ وأمالى القالى ٢/١١٤ وابن يعيش ١٠/٥٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤١٤ واللسان (فصد) ٥/٣٤٢٠ وشرح الشافية ١/٤٣.

١) ينظر : ابن يعيش ١٠/٥٣ .

٢) نسب الزمخشرى ، وصاحب العرائس وابن يعيش ١٠/٥٣ والرضى فى شرح الشافية ٢/٢٩٤ ، ٣/٢٣٢ هذا القول لـ : حاتـــم الطائى ، بينما يقول الميدانى فى مجمع الأمثال ٣/٤٨٢ : " قيل : إن أول من تكلم به كعب بن مامة ، وذلك أنه كان أسيرا فى (عَنَزَة) ، فأمرته أم منزلـه أن يفصد لها ناقة ، فنحرها ، فلامته على نحره إياها ، فقال : " هكذا فصـــدى " ، يريد : أنه لا يصنع إلا ما يصنع الكرام " .
وحاتم الطائى بن عبد الله بن سعد بن الحشرج ، وأمه عَنَبَة بنت عفيف ، مـن طيئ ، كان جوادا شاعرا جيد الشعر ، وكان حيثما نزل عرف منزله ، وكان ظَفِرًا ، إذا قاتل غلب ، وإذا غنم أَنْهَبَ ، وإذا سُئِلَ وهب ، وإذا ضَرَبَ بالقداح سبـق ، وإذا أسر أطلق .
ينظر : الشعر والشعراء ١/١٦٤ وما بعده ، ومعجم المرزبانى / ٧٠ والمؤتلف / ٢٢٥ .

٣) ينظر : شرح الشافية ٣/٢٣٢ مع اختلاف فى سبب القول .

٤) بيت من الطويل ، لم أقف على قائله ، وهو من شواهد : سر الصناعة ١/٢٠٨ والتخمير ٢ ورقة ٢٤٤ وابن يعيش ١٠/٥٢ واللسان (صدر) ٤/٢٤١٣ .
الشاهد فيه : قوله (مزدرا) وأصله : (مصدرا) فأبدلت الصاد زايا .

....

والقلى : البغض ، فإن كسرت القاف قصرت ، وإن فتحت مددت[1].

قوله : (ترك) مرفوع بالابتداء ، والخبر قوله : (خير) .

والرواية (ذى) بمعنى (صاحب) فيه ، وفى بعض النسخ (ذا) بالألف ، على أنه اسم إشارة كالذى قبله .

(متين) : منصوب بأنه حال من الفاعل ، أو المفعول ، على اختلاف الروايتين . والصرم : القطع[2] . والصدر : موضع الرجوع[3].

قال فى " الشامل " : الصَّدْرُ : خِلَافُ الْوُرُودِ ، وقد صَدَرَ الشَّارِبُ صَدَرًا ، وصَدْرًا ، والموضع : الْمَصْدَرُ[4].

وقال " أبو محمد " : قوله (ترك ذى الهوى) : جملة استئنافية ، وقعت موقع التعليل لقوله : (وَدَعْ ذَا الْهَوَى)[5].

قوله : (وأن تضارع بها الزاى) .

اعلم أن الواو عاطفة على ماذكره أول الفصل ، والتقدير : جاز إبدالها زايا خالصة ، وجاز أن تضارع بها الزاى ، وقد أشرنا إلى الفرق بينها وبين السين فى جواز المضارعة .

قوله : (فإن تحركت لم تبدل) .

اعلم أن الضمير المؤنث المستتر فى (تحركت) يرجع إلى الصاد .

وإنما لم تبدل ، لأن سكونها شرط فى الإبدال منها ، وقد فات بالتحرك[6].

---

1) الصحاح (قلا) ٦ / ٢٤٦٧ .
2) السابق (صرم) ٥ / ١٩٦٥ .
3) السابق (صدر) ٢ / ٧١٠ .
4) اللسان (صدر) ٤ / ٢٤١٢ .
5) التخمير ٢ ورقة ٢٤٤ (مخطوط) .
6) يقول ابن الحاجب فى الإيضاح ٢ / ٤١٥ : " .. فإن تحركت لم تبدل ، ولكنهم قد يضارعون بها الزاى ، لأنها لما تحركت قويت بالحركة ، فلما قويت لم تكن كالميتة الساكنة ، فأشربت ولم تقلب ، وقالوا فى (صدر) : صدر بالإشراب ، ولم يقولوا : (زدر) لقوتها بالحركة " .
ويتظر : الكتاب ٤ / ٤٧٨ وابن يعيش ١٠ / ٥٣ وشرح الشافية ٣ / ٢٣٢ .

. . . .

فإن قلت : إن الأصمعى قرأ : " .. الزِّرَاطَ المُسْتَقِيم " (١) بالزاى الخالصة ، مع أن الصاد متحركة .

قلت إبدال الزاى من السين ، لا من الصاد ، وحينئذ لا يتجه ما ذكرتم .

قوله : (ولكنهم قد يضارعون بها الزاى) .

اعلم أن الضمير المجرور فى : (بها) يرجع إلى الصاد .

قال " أبو سعيد " : " .. لأنه قد وقع بين الصاد ، وبين الدال حركة / ؛ لما ذكرنا ٣٧٨/ب فيما تقدم أن الحركة بعد الحرف المتحرك فى التقدير ، فصار بين الصاد والدال حاجز ، وصار ما بينهما من التنافر أخف ، فأجازوا فيه البيان ، وأن ينحى بالصاد نحو الزاى ، ولم يجيزوا قلبها زايا خالصة ... " (٢).

وقد أورد المصنف من صور إشمام الصاد المتحركة صوت الزاى أربع كلمات ، كما تراه .

قوله : (قال " سيبويه " : والمضارعة أكثر وأعرب من الإبدال والبيان أكثر) (٣).

اعلم أنه جعل للصاد ثلاثة أحوال مرتبة :

---

١) سورة الفاتحة ، من الآية / ٦ : " اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيم " .
و روى الأصمعى عن أبى عمرو : أنه قرأ : " الزِّرَاط " بالزاى خالصة .
وينظر : السبعة فى القراءات لابن مجاهد / ١٠٥ والكشف عن وجوه القراءات للقيسى ١/ ٣٤ ، ٣٥ والحجة لابن خالويه / ٦٢ ، ٦٣ والبيان لابن الأنبارى ١/ ٣٨ وحجة القراءات لأبى زرعة / ٨٠ .

٢) شرح السيرافى ٦ / ٥٨٢ بزيادة [إلا فيما سمع من العرب] .

٣) يقول سيبويه ٤/ ٤٧٨ ، ٤٧٩ : " فإن تحركت الصاد لم تبدل ؛ لأنه قد وقع بينهما شئ ، فامتنع من الإبدال ، إذ كان يُترك الإبدال ، وهى ساكنة ، ولكنهم قد يضارعون بها نحو صاد (صَدَقت) . والبيان فيها أحسن .
وربما ضارعوا بها وهى بعيدة ، نحو : (مصادر ، والصراط) ؛ لأن الطاء كالدال ، والمضارعة ــ هنا ــ وإن بعدت الدال بمنزلة قولهم : (صَوِيق ، وَمَصَالِيق) ، فأبدلوا السين صادا كما أبدلوها حين لم يكن بينهما شئ فى (صقت) ونحوه .
ولم تكن المضارعة ــ هنا ــ الوجه ؛ لأنك تُخل بالصاد ، لأنها مطبقة ، وأنت فى (صُقت) تضع فى موضع السين حرفا أفشى فى الفم منها للإطباق ، فلما كان البيان ــ ههنا ــ أحسن لم يجز البدل .
فإن كانت سين فى موضع الصاد ، وكانت ساكنة لم يجز إلا الإبدال إذا أردت التقريب ، وذلك قولك فى (التَّسْدِير) : التَّزْدِير ، وفى (يَسْدُل ثوبه) : يَزْدُل

....

البيان : وهو : إبقاء الصاد على حالها ، وهو : الأصل .
ثم إشمامها الزاي .
ثم قلبها إلى الزاي الخالصة ، وهو : أبعد ؛ لأن الإبدال يسقط الحرف الأصلي من الكلمة بالكلية .

قوله : (ونحو " الصاد " في المضارعة : " الجيم ، والشين " ، تقول : " هُوَ أَجْدَرُ وَأَشْدَق "..) .

قال في " الشامل " : جَدَرَ الشَّجَرُ جُدُورًا ، وأَجْدَرَ : إذا حَبَّبَ قبل أَنْ يُورِق ، ويقال : أَجْدَرَ المكان : إذا أنبت . وتقول : هُوَ أَجْدَرُ بِكَذَا : أَيْ : أَوْلَى (١) .

قال " الجوهري " : " الشَّدَق : سعة الفم ، وخطيب أَشْدَق : رفيع الصوت ، واسع الشَّدَق " (٢) .

اعلم أنه لما ذكر أن الصاد إذا وقعت قبل الدال ، جاز إشمامها زايا ، قال بعده : الجيم والشين يماثلان الصاد في أن كل واحد منهما ، إذا سكن ، وبعده الدال ، جاز إشمامه الزاي .

قال " أبو سعيد " : الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه ، نحو الصاد الساكنة ، إذا كان بعدها دال ، جعلوا مكانها حرفا بين الزاي ، والصاد ، وهو من موضع الصاد ؛ لأن الزاي من موضعها .

وأما الحرف الذي يضارع به ذلك الحرف ، وليس من موضعه ، فالشين ، والجيم حرف بين الزاي ، والصاد ، وذلك ليقربوه من الدال .

ولا يجوز أن يجعلوا بعد الجيم والشين زايا خالصة ؛ لأنهما ليسا من مخرجها . (٣)

= شبه ؛ لأنها من موضع الزاي ، وليست بمطبقة فيبقى لها الإطباق .
والبيان فيها أحسن ؛ لأن المضارعة في الصاد أكثر وأعرف منها في السين ، والبيان فيهما أكثر أيضا " .

١) اللسان (جدر) ١/٥٦٦ والصحاح (جدر) ٢/٦٠٩ .
٢) الصحاح (شدق) ٤/١٥٠٠ .
٣) شرح السيرافي ٦ / ٥٧٨ وما بعده .
وينظر : ابن يعيش ١٠/٥٣ : " فضارعوا بالشين نحو الزاي ؛ لأنها وإن لم تكن من مخرج الزاي ، فإنها قد استطالت حتى خالطت أعلى الشين ، فقربت من مخرجها ، وهي في الهمس والرخاوة كالصاد ، فجاز أن تضارع بها الزاي ، =

....

ولقائل أن يقول : فى كلام المصنف نظر من أربعة أوجه :

أولها : أن قوله : (هذا الحرف بدل من الحرف الفلانى) إنما يستقيم أن لو علم أن البدل متأخر فى الوضع عن المبدل منه ، وأنه غير مشتق من لفظ يكون الحرف الذى توهمه زائدا أصلا فيه ، ومعرفة الأول موقوفة على النقل عن الواضع الأول ، ومعرفة الثانى مشروط بالوقوف على جميع مفردات اللغة بأسرها ، وذلك متعذر .

فإن قلت : يكفى فى ذلك الوقوف على أكثرها .

قلت : قد عرفت فيما تقدم أن الحكم على الأفراد بأنها أكثر وأغلب فرع على معرفة جميعها ، وإذا كان الأصل متعذرا ، ففرعه أوغل فى التعذر .

وثانيها : أن تقدير مسائل هذا الباب ، لا يمكن إلا بعد معرفة مخارج الحروف ، وبعد الوقوف على أقسامها الكثيرة : من الحروف المجهورة ، والنطعية ، وحروف الصفير ، مما يطول نقله ههنا .

وكل معلوم يتوقف العلم به على العلم بشئ آخر ، فالأولى أن يذكر بعد ذلك الغير ، إذ ذاك فذكر باب الإبدال بعد ذكر مباحث مخارج الحروف وأقسامها أجدر .

وثالثها : أنه ذكر أول الباب أن السين المهملة من جملة الحروف المبدلة ، وقد أهمل ذكره ، فإنه لم يذكر أن السين تبدل من حرف مخصوص ، كما ذكره فى غيرها من حروف الإبدال .

= كما تضارع بالصاد ، لأنها من موضع قد قرب من الزاى .
وكذلك الجيم قربوها من الزاى ، لأنها من مخرج الشين ، فقالوا فى (أجدر) : أجدر . ولا يجوز ابدالها زايا خالصة ، لأنها ليست من مخرجها ".
ويعلق ابن الحاجب فى الإيضاح ٢/ ٤١٥ على هذه اللغة فيقول : " وهى لغة قليلة رديئة ، لعسر ذلك فى النطق ، ولذلك لم يأت فى القرآن ، ولا فى كلام فصيح ، بخلاف إشراب الصاد صوت الزاى ، فإنه ورد فى القرآن وفى الكلام الفصيح ".
وينظر : الكتاب ٤ / ٤٧٩ وشرح الشافية ٣ / ٢٣٣ .

. . . .

وانما ذكر أن الصاد ، والزاى تبدلان من السين ، فتكون السين حرفا مبدلا منه ، لابدلا من غيره .

ورابعها : أنه ذكر أول الباب أن حروف البدل ثلاثة عشر ، وهى مع حرفى "الصاد "، والزاى " خمسة عشر ، فيكون ما فصله منافيا لما ذكره أولا .

ومن أصناف المشترك : الاعتـــلال

[حروفه]

" حروفه : الألف ، والواو ، والياء ، وثلاثتها تقع فى الأضرب الثلاثة ، كقولك : "مال ، وناب ، وسوط ، وبيض ، وقال[1] ، وحاول ، وبايع ، ولا ، ولو ، وكى " ، إلا أن الألـف تكون فى الأسماء والأفعال زائدة ، أو منقلبة عن الواو ، والياء ، لا أصلا ، وهى فـى الحروف أصل ، ليس إلا ؛ لكونها جوامد ، غير متصرف فيها ٠٠".

ومن أصناف المشترك : الاعتـــلال

المتن : قوله : (الاعتلال ٠٠ إلى القول : في الواو ، والياء فاءين).

التفسير : قوله : (حروفه : الألف ، والواو ، والياء) ٠

اعلم أنا قد ذكرنا فيما سبق وجه تسميتها بحروف العلة[2] ، وأن لها اسما آخر ، سوى حروف العلة[3] ، وقد أضاف إليها قوم حرفا رابعا ، وهو : الهمـــزة ؛ لكثرة مايطرأ عليها من التغييرات ، وحينئذ تكون أحرف العلة أربعة[4].

قوله : (وثلاثتها تقع في الأضرب الثلاثة) ٠

اعلم أنه ذكر من صور وقوعها في الاسم أربعا : "مَالٌ" وأصله : "مَـوَل" ، و"نَابٌ" وأصله : "نَيَب" ، و"سَوْط" ، و"بَيْض".

وأشار بذلك إلى أن الألف المنقلبة عن حرف أصلى ، قد تكون منقلبة عن "واو" ، نحو : "مال" ، وقد تكون منقلبة عن "ياء" ، نحو : "ناب" واحد الأسنان ، كما سبـق فى مباحث الإمالة[5].

---

1) زاد فى المفصل المطبوع / ٣٧٤ [وباع] وقد أشار صاحب المرائس ص ٨٦١ من التحقيق إلى أنه ... لكنه خلاف المنقول عن المصنف ، ولم تثبت هذه الزيادة عند ابن يعيش ١٠/ ٥٤ ٠

2) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٦٥ ٠ 3) سميت أيضا بحروف المد ٠

4) أشار إلى هذا الرأى ابن الحاجب فى الإيضاح ٢/ ٤١٥ حيث يقول: "حروف الإعلال : الألف ، والواو ، والياء ، وسميت حروف الإعلال ، لما وقع فيهـــا من التغيرات المطردة بخلاف غيرها ٠

وقد جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة لذلك ، ولم يعدها كثير ؛ لأنـه لم يجر فيها ماجرى فى حروف العلة من الاطراد اللازم فى كثير من الأبـــواب ، ولكل وجهة ".

وينظر : التعليق على شرح الشافية ٣/ ٧١ ٠

5) ينظر : ص ٤٨٨ من التحقيق ٠

....

وأورد من أمثلة مجيئها في الفصل ثلاثة : " قال " ، والأصل : " قول " ، و " حاول "(١)

على زنة (فاعل) من : الواو فيه عين الكلمة .

وكذلك : " بايع " ، وقد ألحق بعض المتحذلقين(٢) في بعض النسخ " باع " ،

وجعل الأمثلة أربعة ، وهو : حسن ، لكنه خلاف المنقول عن المصنف .

وذكر منصور مجيء حرف العلة في الحروف ثلاثا :

الألف في : " لا " ، والواو في : " لو " ، والياء في : " كي " .

قوله : (.. وهي في الحروف أصل ، ليس إلا ..) . أي : ليس غير ذلك .

واحتج على أنها لاتكون في الحروف إلا أصلية ، لكونها : جوامد ، غير متصرفه .

ولقائل أن يقول : فيما ذكره المصنف نظر من وجهين :

الأول : أن " المازني " و " ابن جني " وغيرهما ، قد نصوا على أن الألف أصلية في الأسماء الأعجمية ، والأسماء المبنية ، كما أنها في الحروف كذلك(٣).

وحينئذ فلا يستقيم قوله : (إن الألف في الأسماء ، والأفعال زائدة ، أو منقلبة)

فإنها قد تكون أصلية ، كما ذكرناه .

الثاني : أن التصرف والاشتقاق / يعرف به كون الألف زائدة ، أو منقلبة ، لكن ١/٣٧٩ أ

لا يلزم من عدم التصرف والاشتقاق ، إلا عدم العلم بكون الألف زائدة في الحرف ، أو أصلية فيه .

ولا يخفى أنه لايلزم من عدم العلم بالشيء عدم ذلك في نفسه .

---

١) في المخطوطة [حول] وهو تحريف ، لعدم اتفاقه مع الوزن ، ولأنه ذكر وزن (فعل) مما عينه واو .

٢) المُتَحَذْلِقُ : هو المتكيس الذي يريد أن يزداد على قدره . ورجل حِذْلِق : كثير الكلام صَلِفٌ ، وليس وراء ذلك شيء . ويقال : حَذْلَق الرجل : وتَحَذْلَقَ : إذا أظهر الحِذْقَ وادعى أكثر مما عنده . اللسان (حذلق) ٢ / ٨١٣ .

٣) يقول ابن جني في المنصف ١ / ١٢٢ : " إن الأسماء المبنية ، والأصوات المحكية ، والأسماء الأعجمية ، تجري مجرى الحروف في أن الألفات فيها أصول غير منقلبة ، لأنا إنما قضينا بأنها في الحروف غير منقلبة ، لأنه لايعرف لها اشتقاق ، فيجب من ذلك أن يكون كل ما كان مما ذكرنا غير مشتق أن تكون ألفه غير زائدة ولا منقلبة " .

وينظر : المنصف ١ / ١١٨ وابن يعيش ١٠ / ٥٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤١٥ وشرح الشافية ٣ / ٦٦ .

[الواو والياء تتفقان في الموقع وتختلفـــان]

(فصل) " والواو والياء ، غير المزيدتين تتفقان في مواقعهما ، وتختلفان :
فاتفاقهما : إن وقعت كلتاهما " فاء " ك : " وعد "، و " يسر "، و " عينا " ك :
" قول " و " بيع "، و " لاما "، ك : " غزو " و " رمى "، و " عينا ، ولاما " معا ك :
" قوة " و " حيه ".

وإن تقدمت كل واحدة على أختها " فاء ، وعينا " في نحو : " ويل " و " يوم ".
واختلافهما : إن تقدمت الواو على الياء في[1] : " وقيت " و " طويت "، ولم تتقدم
الياء عليها .

وأما الواو في " الحيوان " و " حيوه " فكواو " جباوة " في كونها بدلا عن الياء ،
والأصل : " حييان " و " حييه " ...

قوله : (والواو ، والياء ، غير المزيدتين ، تتفقان في مواقعهما ، وتختلفان) .

اعلم أنه إنما خص هذا التقسيم بغير المزيد ، من حيث أن المزيد لا يقع فيه
اختلاف ، بل كل موضع أمكن زيادة الواو فيه ، أمكن أن تزاد الياء بدله ، وبالعكس ،
وقد أكثرنا من أمثلة ذلك في مباحث الأبنية[2] ، وغيرها .

والمذكور من صور اتفاقهما خمس :

الأولى : كون كل واحد منهما فاء الكلمة في " وَعْدٍ " و " يُسْرٍ " بالتنوين .
الشاهد فيه : أنهما مصدران ، والواو في " وَعْدٍ " حرف أصلي ، هو : فاء الكلمة ،
والياء في : " يُسْرٍ " كذلك ، ووزنهما (فَعْل) .

الثانية : كون كل واحد منهما عين الكلمة في نحو : " قَوْلٍ " و " بَيْعٍ " بالتنويـــن .
الشاهد فيه : أن كل واحد منهما مصدر ، والواو عين الكلمة في الأول ، والياء فـــي
الثانـــي .

الثالثة : وقوع كل واحد منهما موقع لام الفعل ، وذلك في نحو : " غَزْوٍ " و " رَمْيٍ "
فالواو لام المصدر في الأول ، والياء لامه في الثاني ، كما تراه .

---

1) في المفصل المطبوع / ٣٧٤ [إن الواو تقدمت على الياء ، في نحو] . ولا يترتب
عليه اختلاف في المعنى .
2) عرائس المحصل ورقة ٢٠٦ (مخطوط) .

فهذه الأمثلة الستة مشتركة فى أن كل واحد منها مصدر ، وحرف العلة فيه واحد لاغير.

الرابعة : وقوع كل واحد منهما عينا ولاما معا .

مثاله فى الواو : " قُوَّة " بالقاف وتشديد الواو.

الشاهد فيه : أن الواو المدغمة الساكنة عين الكلمة ، والواو الثانية المدغم فيها المتحركة لام الكلمة ، ووزن (قُوَّة) : (فُعْلَه) بضم الفاء.

ومثاله فى الياء : " حَيَّة " بالحاء المهملة ، وتشديد الياء ، ووزنه (فَعْلَه) ، بفتح الفاء ، وقد اجتمع فيها ياءان :

الأولى منهما : عين ، والثانية : لام على الوجه الذى سبق .

الخامسة : وقوع كل واحدة منهما فى نحو : " وَيْل " و " يَوْم " .

ألا ترى أن الواو فى " وَيْل " فاء ، والياء عين ، وعكسه فى : " يَوْم " الياء فيه فاء ، والواو عين ، فقد اتفقا فى أنه قد وقعت كل واحدة منهما فاء الكلمة قبل أختها ، وعينا بعد أختها [1].

وقد اختلفت النسخ فى هذه الصورة ، والأظهر أنها ليست من الأصل ؛ لأنى راجعت نسخة قرئت على المصنف ، ولم ألقها فيها ، ووردت على نسخ كثيرة ، كتبت فى مدينة " خوارزم "[2] وهى : مقام المصنف ، وليست هذه الصورة فيها محكية .

والمذكور من صور اختلاف الواو ، والياء فى مواقعهما أربع :

الأولى : إن الواو تقدمت على الياء ، بأن وقعت الواو فاء ، واللام ياء ، فى نحو : " وَقَيْت " ، والوزن (فَعَلْت) ، ولم تتقدم الياء على الواو ، على هذا الوجه .

الثانية : إن الواو تقدمت على الياء ، بأن وقعت الواو عينا ، والياء لاما فى نحو : " طَوَيْتُ " ، ولم تأت الياء متقدمة على الواو ، على هذا الوجه ، بأن تكون الياء عينا ، والواو لاما .

---

١) ينظر : ابن يعيش ١٠/٥٥ والإيضاح ٢/٤١٦ وشرح الشافية ٣ / ٧٢ ، ومابعده .

٢) مدينة كبيرة يسكنها قوم من الأتراك والتركمان ، وطباع أهلها مثل طباع البربر . معجم البلدان ٢/٣٩٥.

....

قوله : (.. وأما الواو في " الحيوان " و " حيوه " فكواو " جباوه " في كونها بدلا عن الياء ، والأصل : "حييان " و " حييه ") .

اعلم أن مضمون هذا الكلام نقض وجواب :

بيان ذلك : أنه لما قال: إنه لم يأت في كلام العرب " ياء " هي عين الكلمة ، بعدها " واو " هي لام لها ، قيل : ينتقض ما ادعيته بقولهم : " حيوان " فإن وزنه (فَعَلَان) والألف والنون زائدتان ، والياء عين ، والواو لام .

وكذلك : " رَجَاءُ بْنُ حَيْوَه " اسم رجل ، ووزنه (فَعْلَه) فالياء عين الكلمة ، والواو لامها .

فأجاب بأن الواو في كل واحدة من الصورتين ، ليست أصلية ، وإنما هي منقلبة عن الياء ، والأصل : " حَيَيَان " و " حَيْيَه " ، فلا يرد ماذكرتم .

واحتج على أن الواو تبدل من الياء بقولهم : " جِبَاوَه " فإن الواو مبدلة من الياء ، وأصله : " جَبَيْتُ الْخَرَاجَ جِبَايَةً " ، وههنا بحثان :

البحث الأول : قال " المازني " : " .. أما قولهم : " حَيَوَان " فإنه جاء على مالا يستعمل ، وليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ، ولامه واو ؛ فلذلك لم يشتقوا منه فعلا ، وعلى ذلك جاء " حَيْوَه " ..

وكان " الخليل " يقول :قلبوا فيه الياء واوا ؛ لئلا يجتمع ياءان ؛ استثقالا للحرفين من جنس واحد .. "(١).

واشتقاقه من " حَيِيَ " كما سيأتيك تقديره .

قال " ابن جنى ": " القول عندى ماقاله " الخليل "(٢)

---

١) المنصف ٢/٢٨٤، ٢٨٥ وزاد المازني : " .. ولأرى هذا شيئا ، ولكن هذا كقولهم : (فَاظَ المَيِّتُ يَفِيظُ فَيْظًا وَفَوْظًا) فلا يشتقون من (فوظ) فعلا " .
ومانسبه المازني للخليل هو — أيضا — رأى سيبويه في الكتاب ٤ / ٤٠٩ .
وينظر : المقتضب ١/٣٢٢ وابن يعيش ١٠/٥٥ والتبصرة ٢/٩٢٣ ، ٩٢٤ وشرح الشافية ٣/٧٣ .

٢) المنصف ٢/٢٨٥ وزاد ابن جنى : " وتشبيه أبي عثمان (الحيوان) في أنه لم يشتق منه فعل بـ (فوظ) ليس بمستقيم ، و (فيظ ، وفوظ) لغتان كما ترى " .
كمايقول في ٢/٢٨٦ : " .. فمذهب الخليل في هذا الوَجْهُ الذى لامحيد عنه ، ولا مصرف إلى غيره " .

....

وقال " أبو على " : ليس فى كلامهم ما عينه ياء ، ولامه واو شئ نعلمه ، فنقيس " الحيوان " عليه ..."(١).

قال " عبد المجيد " : إنما حمل " الخليل " : " الحيوان " على أنه من مضاعف الياء ، وأن الواو فيه بدل من الياء ؛ لأنه من " الحياة " ، ومعنى " الحياة " موجود فى قولهم : " الحيا ــ للمطر " ، ألا ترى أنه يُحْيِى الأَرْضَ وَالنَّبَات ..

فلما لم يوجد فى الكلام ماعينه ياء ، ولامه واو ، نحو : " حيوت " ، ورأى معنى " الحيوان " من معنى " الحيا " للمطر ، حمله عليه (٢).

وقال " أبو العباس " : " حيوان " أصله : " فعلان " ساكن العين ؛ لأن (فعلانا) بالتحريك اتما يجئ فيما كان اضطرابا ، نحو : " الغليان " و " النزوان " ، فلو قلبوا اللام واوا ، لزمها القلب الى الياء ؛ لأن الياء قبلها ساكنة ، وكان يلزمه الادغام ، فيصير " حيان " بتشديد الياء ، مثل : " أيام " ، فحركوا العين ، وأبدلوا اللام واوا ؛ لأنهم لو قالوا : " حييان " بتحريكهما ، لجمعوا بين ياءين متحركين ، وهو مستثقل عندهم (٣).

---

١) المنصف ٢/ ٢٨٥.

٢) مانسبه الشارح ل : عبد المجيد هو نص عبارة ابن جنى فى المنصف ٢/ ٢٨٥ ، ٢٨٦ مع الاختصار فى العبارة ، وقد أشرت إلى موضعه بوضع نقط ، ولا أدرى سبب ذلك.

وابن عصفور فى الممتع ٢/ ٥٦٩ ، ٥٧٠ يبطل ماذهب إليه المازنى ، حيث يقول: " وهذا الذى ذهب إليه فاسد ؛ لأنه قد ثبت إبدالهم الياء واوا شذوذا ، ولم يثبت من كلامهم ماعينه ياء ولامه واو.

وأيضا فإن (الحيوان) من الحياة ، ومعنى الحياة موجود فى (الحيا) المطر ، ألا ترى أنه يحيى الأرض والنبات ، كما قال تعالى : " وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا ".

وهذا كثير فى القرآن والشعر.

وهم يقولون فى تثنيته (حييان) بالياء لاغير ، فثبت بذلك أن الواو فى (حيوان) بدل من ياء ، وأن ماذهب إليه المازنى فاسد ".

٣) مانسبه الشارح لأبى العباس المبرد عبارة الصيمرى فى التبصرة ٢ / ٩٢٤ دون إشارة إلى ذلك.

وقد نقل المبرد فى المقتضب ١/ ٢٢٢ رأى كل من الخليل والمازنى ، ولم يشر إلى المازنى بالاسم.

ولم أعثر للمبرد على رأى خاص فى لام (حيوان) إلا فى التبصرة ٢ / ٩٢٤ .

....

البحث الثاني : قولهم في العلم : " رَجاءُ بْنُ حَيْوَه " ، قالوا وفيه بدل من اليـــاء ، وأصله : " حيه " ، وجاز ذلك لأوجه ثلاثة :

أولها : ماذكرناه فيما تقدم من أنه قد يجئ في الأعلام مـا لا يجئ في غيرها ٠/ ٣٧٩/ب

وثانيها : قاله " الجوهري " : إنما لم يدغم "حَيْوَه " كما أدغم " هَيِّن " و " مَيِّت " ؛ لأنه اسم ٠٠ موضوع لاعلى وجه الفعل(١).

وثالثها : قاله " عبد المجيد " : أصل " حيوه " : "حية " وإنما قلبت الياء فيه واوا ؛ ليقع ذلك فرقا بين المنقول ، والمنقول عنه (٢).

هذا تمام الكلام في الصورة الثانية من صور اختلاف الواو والياء

ـــ

١) الصحاح (حيا) ٦ / ٢٣٢٥ وعبارته : " وحَيْوَة : اسم رجل ، وإنما لم يدغم كما أدغم (هَيِّن ، ومَيِّت) ؛ لأنه اسم مرتجل ، موضوع لاعلى وجه الفعل ".

٢) ينظر : المنصف ٢/ ٢٨٥ يقول ابن جني : " فأما قولهم في العلم (حَيْوَه) فالواو فيه بدل من الياء ، وأصله : (حَيَّة) وجاز ذلك فيه لما كنتُ عرَّفتك من أنه قد يجئ في الأعلام ما لا يجئ في غيرها ، وذلك نحو : (مَوْرَقٍ ، وتَهْلَلٍ ، ومَحْبَبٍ ، ومَعْدِ يكَرِب) ٠ "

" .. وأن الياء وقعت فاء ، وعينا معا ، وفاء ، ولاما معا في : " يَيْن " اسم مكان ، وفي : " يَدَيْتُ " ، ولم تقع الواو كذلك .

ومذهب " أبي الحسن " في الواو أن تأليفها من " الواوات " فهي على قوله ، موافقة الياء في : " يَيَّيْتُ " .

وقد ذهب غيره إلى أن ألفها عن ياء ، فهي على هذا موافقتها في " يديت " ، وقالوا : ليس في العربية كلمة فاؤها واو ، ولامها واو ، إلا الواو ، ولذلك آثروا في " الوفى " أن يكتب بالياء .. " .

الثالثة : أن الياء وقعت فاء ، وعينا معا في نحو : " يَيْن " بفتح الياء الأولى ، وسكون الياء الثانية على زنة (عَيْن) .

قال في " الشامل " : هو : اسم موضع (١) ، كما نقله المصنف . ولم تقع الواو كذلك .

فلم يأت في الكلام مثل : " وون " ونحوه ، مما فاؤه وعينه واوان ، دون اللام .

الرابعة : أن الياء وقعت فاء ولاما معا في نحو : " يديت " .

الا ترى أن الياء الأولى في موضع فاء الفعل ، والثانية في موضع لامه .

قال " الجوهري " : " تقول : يَدَيْتُ الرَّجُلَ : أصبت يده ، فهو مَيْدِيّ .

فإن أردت أنك اتخذت عنده يدا ، قلت : أَيْدَيْتُ عنده يَدًا ، فأنا مُودٍ ، وهو : مُودًى إليه ، ويَدَيْتُ لغة فيه ، قال الشاعر :

[١٦٧] يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسِ بْنِ عَمْرٍو ... بِأَسْفَلِ ذِي الْجِذَاةِ يَدَ الْكَرِيمِ (٢) " .

---

١) موضع على ثلاث ليال من الحيرة . وقيل : اسم بئر بوادي عاثر . معجم البلدان ٥/٤٥٤ .
وينظر : اللسان (يين) ٦ / ٤٩٧٦ .

٢) من الوافر ، قاله : معقل بن عامر بن موألة الأسدي ، وهو فارس الدهماء .
والبيت من شواهد : أمالي الشجري ٢/٣٥ وابن يعيش ٥/٨٤ ، ١٠ / ٥٦ والصحاح (يدى) ٦ / ٢٥٤٠ ومعجم المرزباني / ٢٧٠ واللسان (يدى) ٦ / ٤٩٥١ (جذا) ١/٥٨١ .
والجِذاءُ بالكسر جمع جَذاةٍ : اسم نبت . اللسان (جذا) ١/٥٨١ .
يقول الشاعر : إنه مر يوم جَبَلة على أبي الحسحاس بن وهب الغنوي وهو صريع ، فاحتمله إلى رحله ، وآواه حتى برئ ، ثم كساه وأداه إلى أهله .

. . . .

ولم تقع الواو كذلك ، ولم يوجد فى كلامهم مثل : " وَدَوْتُ " ونحوه مما فاؤه ولامه جميعا واوان (١).

قوله : (ومذهب " أبى الحسن " فى الواو أن تأليفها من " الواوات " ..).

اعلم أنك إذا أخبرت عن الحروف المنقطعة ، وقلت: كتبت ألفا ، أو ياء ، أو واوا ، صارت اسما ، كـ : " رجل " و " فرس ".

وإذا قلت : " هذه واو كانت على زنة (فَعَل) ولا شك فى أن الفاء ، واللام جميعا واوان ، وانما الاختلاف فى الألف :

فعند : " الأخفش " : هى منقلبة عن الواو.

وعند غيره : هى منقلبة عن الياء (٢).

فعلى الأول تكون الواو من واوات ثلاث

قال فى " الشامل " : من قال : يَيَّيْتُ ياء ، أى : كتبتها ، فإنه قد جعل الياء كأنها من ياآت ثلاث كالواو التى هى من واوات ثلاث (٣).

وعلى هذا التأويل تكون الواو موافقة للياء فى جميع حروفها الثلاثة وعلى التأويل [الثانى] (٤) هما متوافقان فى أن الفاء ، واللام واوان ، كما أن الياء وقعت فاء ، ولاما فى : " يديت ".

ولقائل أن يقول : إذا كانت الواو موافقة للياء على كل واحد من التأويلين ، كان الأجدر بالمصنف أن يوردها فى صورة مايتفقان فيه .

قوله : (وقالوا : ليس في العربية كلما فاؤها واو ، ولامها واو ، إلا الواو).

لقائل أن يقول : لا دليل على ذلك سوى الاستقراء ، وقد عرفت أن تتبع جميع

---

١) ينظر : ابن يعيش ١٠/٥٥ والإيضاح ٢/٤١٨ وشرح الشافية ٣/٧٤.

٢) يقول الرضى فى شرح الشافية ٣/٧٤ : " .. ذهب أبو على إلى أن أصل (واو) : (ويو) ؛ لكراهة بناء الكلمة على الواوات ، ولم يجئ ذلك فى الحرف الصحيح إلا لفظه (بَبَّة) ، وذلك لكونها صوتا .
وذهب الأخفش إلى أن أصله : (ووو) ؛ لعدم تقدم الياء عينا على الواو لاما ".
وينظر : المنصف ٢/١٥٤ وابن يعيش ١٠/٥٨.

٣) ينظر : المنصف ٢/١٥٤ وابن يعيش ١٠/٥٨ وشرح الشافية ٣/٧٤.

٤) زيادة يستقيم بها الكلام.

. . . .

مفردات اللغة متعذر .

قوله : (ولذلك آثروا في " الوغى " أن يكتب بالياء) .

اعلم أن الألف المنقلبة عن الواو ، تكتب بالألف ، نحو : ألف " رحا " .

فلما جهلوا الحرف الذى انقلبت عنه ألف " الوغى " ذهبوا إلى أنها منقلبة عن " ياء " ؛ لأنها لو كانت منقلبة عن الواو ، كانت فاء " الوغى " واوا ، ولامها واوا ، واعتقاد ذلك ممتنع ؛ لأنه يبطل قولهم : إنه ليس فى العربية مافاؤه ، ولامه واو سوى " الواو "(١).

ثم لما اعتقدوا أن ألفه منقلبة عن الياء ، لزمهم أن يكتبوها بالياء ، لما ذكرناه .

و" الوَغَى " بالغين المعجمة : الجَلَبَة وَالأَصْوَاتُ ، ومنه قيل للحرب : " وَغًى " ؛ لما فيه من الصوت والجلبة (٢).

— — — —

---

١) يقول ابن الحاجب فى الإيضاح ٢/٤١٨ : " .. ولذلك آثروا فى الوغى أن يكتب بالياء ، حملا له على ذوات الياء ؛ لأنه لو حمل على الواو لأدى إلى أن يكون من النادر ، وهو باب لفظ (الواو) فحمله على الياء التى هى أكثر فى مثل ذلك أجدر ، فلذلك كان الوجه كتابته بالياء ".
وينظر : ابن يعيش ١٠ / ٥٨ ، ٥٩ .

٢) الصحاح (وغى) ٦ / ٢٥٢٦ .

القول فى الواو ، والياء فاءين

" الواو تثبت صحيحة ، وتسقط ، وتقلب :

فثباتها على الصحة فى نحو : " وعد ، وولد ، والوعدة ، والولدة " .

وسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع " فَعَلَ " أو " فعل " لفظا ، أو تقديرا :

فاللفظ فى : " يعد " و " يمق " .

والتقدير فى : " يضع " و " يسع " ؛ لأن الأصل فيهما الكسر ، والفتح لحرف الحلق ، وفى نحو : " العدة ، والمقة " من المصادر ، والقلب فيما مر من الإبدال .

والياء مثلها إلا فى السقوط ، تقول : " ينع ييع " و " يسر ييسر " فتثبتها حيث أسقطت الواو .

وقال بعضهم : " يئس يئس " ك : " ومق يمق " فأجراها مجرى الواو ، وهو قليل ، وقلبها فى نحو : " اتسر " .. " .

المتن : قوله : (القول فى الواو ، والياء فاءين .. إلى وقوعهما عينا) .

التفسير : ونصدره بثلاثة أبحاث :

البحث الأول : أن أبنية الثلاثى من المعتل الفاء " واوا " خمسة :

أولها : " فَعَلَ يَفْعِلُ " بفتح العين فى الماضى ، وكسرها فى المستقبل ، نحو : " وَعَدَ يَعِدُ " والأصل : " يَوْعِدُ " ولكن سقطت الواو ؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة ، وعين مكسورة ، وذلك مستثقل .

وثانيها : فتح العين منهما ، كقولك : " وَضَعَ يَضَعُ " وأصله : " يَوْضِع " ، بكسر العين ، وإنما حذفت الواو ؛ لأن الفتح فى المضارع ، عرض لحرف الحلق ، والأصل : إنما هو : " يَوْضِعُ " بكسر الضاد ، فاعتبروا الأصل ، وألغوا الفتحة العارضة ، وسيأتى شرحه وتقريره .

وثالثها : كسر العين فى الماضى ، وفتحها فى المضارع ، نحو : " وَجِلَ يَوْجَلُ " بالجيم ، والوجل : الخوف(١).

وكذلك : " وَحِلَ يَوْحَلُ " بالحاء المهملة .

---

١) اللسان (وجل) ٤٧٧٣/٦ والصحاح (وجل) ١٨٤٠/٥ .

. . . .

قال " الجوهري ": تقول: وَجِلَ الرَّجُلُ ، بالكسر : وقع في الوَحَل ، بالتحريك ، وهو الطين الرقيق ، والتسكين ، والتسكين لغة فيه رديئة (١).

ورابعها : كسر العين فيهما جميعا ، نحو: " وَرِثَ المَيِّتَ يَرِثُه " ، والأصل : " يَوْرِثُ " ؛ لما عرفته من أن حروف الفصل المضارع ، هي بعينها حروف الماضي ، وحروف المضارعة زائدة عليها ، ولكنهم حذفوا الواو من المضارع ؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة ، وعين مكسورة ، واستثقالها على اللسان .

وخامسها : ضم العين فيهما ، نحو : " وَسُمَ الرَّجُلُ يَوْسُمُ ، (٢) إذا كان حسن الوجه ، جميل الصورة (٣) ، بإثبات الواو صحيحة في المضارع ، وإن وقعت بين ياء مفتوحة ، وعين مضمومة ، والقياس يأباه ؛ لأن الضمة أثقل من الكسرة ، وسنذكر الموجب لثبات الواو فيما هذا شأنه .

قال " الميداني "(٤): " .. ولم يأت فتح الماضي ، وضم المضارع ، إلا في حرف واحد ، وهو : " وَجَدَ يَجُدُ " ، وهي : لغة بني عامر ، قال لبيد بن ربيعة العامري(٥).

[١٦٨] لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الصَّوَادِيَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا "(٦).

---

١) الصحاح (وحل) ٥ / ١٨٤٠ .
٢) في المخطوطة [يوشم] وهو تصحيف ؛ لأنه لا يتفق مع المعنى .
٣) الصحاح (وسم) ٥/ ٢٠٥١ .
٤) هو : أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري أبو الفضل . صنف الأمثال ، والسامي في الأسامي ، والأنموذج في النحو ، والمصادر ، ونزهة الطرف في علم الصرف ، وشرح المفضليات ، وغير ذلك . توفي سنة ٥١٨ هـ .
ينظر : معجم الأدباء ٥ / ٤٥ والبغية ١/ ٣٥٦ ، ٣٥٧ .
٥) كان من شعراء الجاهلية وفرسانهم ، ولما جاء الإسلام أسلم ، وسكت عن قول الشعر ، ومات في خلافة معاوية . ينظر : الشعر والشعراء ١/ ١٩٤ ــ ٢٠٤ والمؤتلف/ ١٧٤ .
٦) بيت من الكامل ، لم يقله : لبيد بن ربيعة العامري كما قال الميداني في نزهة الطرف / ١١٢ تحقيق : د . السيد محمد عبد المقصود درويش (ط أولى ــ دار الطباعة الحديثة ــ القاهرة ١٤٠٢ هـ ــ ١٩٨٢م) وكما قال الجوهري في الصحاح (وجد) ١/ ٥٤٧ . ونسبه الرضي ــ أيضا ــ في شرح الشافية ١/ ١٣٢ لـ : لبيد .
ولعل قول الميداني : " وهي لغة بني عامر " كان سببا مرجحا ــ في رأي الميداني ــ لنسبة هذا البيت لـ : لبيد العامري .
وليس الأمر كما قالوا ، لما يأتي :
أولا : البيت في ديوان جرير / ٣٧٤ (ط دار بيروت للطباعة والنشر) برواية :
لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... يَدَعُ الحَوَائِمَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا
ثانيا : يقول ابن بري في حواشيه على الصحاح (وجد) ٢/ ٦٠ (ط أولى ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١) : " البيت لجرير ، وليس للبيد كما زعم " يقصد : الجوهري .

....

البحث الثاني : اختلف أهل البصرة والكوفة في الموجب لسقوط الواو التي هي فاء الكلمة في نحو : " يَعِدُ " و " يَرِثُ " :

فقال البصريون : الموجب لذلك طلب الخفة ؛ لأن وقوع الواو بين ياء مفتوحة ، وعين مكسورة يثقل اللفظ به ، فاتقوا وقوعها بينهما ، وحذفوها من اللفظ ، ثم جعلوا سائر أصناف المضارع تابعا له ؛ لئلا يختلف المضارع في البناء ، فحذفوا الواو في قولهم :

" أنا أَعِدُ " والأصل : " أَوْعِدُ " وفي : " أَنْتَ تَعِدُ " والأصل : " تَوْعِدُ " و " نَحْنُ نَعِدُ " و " أَنْتُمْ تَعِدُون " ، وإن لم يكن هناك ياء ؛ لأنهم لو قالوا : / " أَنَا أَوْعِدُ " ٣٨٠ / أ بإثبات الواو ، و " هُوَ يَعِدُ " بحذفها ، لاختلف المضارع ، فكان يكون مرة بالواو ، وأخرى بلا واو ، فحمل مالاعلة فيه على مافيه علة .

وهذا مذهب مطرد في كلامهم ولغاتهم ، فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره ؛ لقرب مابينهما ، وإن لم يكن في أحدهما مافي الآخر مما أوجب له الحكم (١).

= ثالثا : نسب ابن هشام في المغني ١ / ٢٢٢ البيت لجرير .

رابعا : يقول البغدادي في شرح شواهد الشافية / ٥٥ : " البيت الذي أنشده الشارح المحقق ليس للبيد العامري ، وإنما هو لجرير ، وهو تميمي .

والبيت من شواهد : المنصف ١ / ١٨٧ وابن يعيش ١٠ / ٦٠ والممتع ١ / ١٧٧ ، ٢ / ٤٢٧ وشرح الشافية للرضي ١ / ١٣٢ وشرح شواهدها / ٥٣ واللسان (نقع) ٦ / ٤٥٢٦ والهمع ٢ / ٦٦ والأشموني ٤ / ٣٤١ .

لو شئت : التاء خطاب لأمامة في بيت متقدم .

نقع : يقول ابن بري في حواشيه على الصحاح ٢ / ٦٠ ر : " نقع الفؤاد ، أي: روى ، يقال : نَقَعَ الماءُ العَطَشَ : أذهبه ، نقعًا ونقوعًا فيهما . والماء الناقع : العذب المروى . والصادي : العطشان . والغليل : حر العطش " .

والشَّرْبةُ : المرة من الشرب ، وأراد به : ماء ريقها . وروى بدله (بِمَشْرَبٍ) وهو مصدر ميمي .

يقول الشاعر : لو ذاق الصادي شربة من ريق حبيبته لظل بلا عطش .

ويقول ابن جني في المنصف ١ / ١٨٧ معلقا على هذا البيت : " فأما قول الشاعر : لو شئت الخ فشاذ ، والضمة عارضة ، ولذلك حذفت الفاء كما حذفت في (يقع ، ويزع) وإن كانت الفتحة هناك ؛ لأن الكسر هو الأصل ، وإنما الفتح عارض " .

(١) ماذكره الشارح ـ هنا ـ عبارة ابن جني في المنصف ١ / ١٩١ نقلها الشارح =

....

بل وقد يحملون الشئ على ضده ، كما ذكرناه غير مرة (١).

ومثل : " يعد " : قولهم : " أنا أكرم " فحذفوا الهمزة التى كانت فى الماضى فى قولك : " أكرم " حذارا من أن تلتقى همزتان ، ويقال : " أنا أؤكرم " ، ثم طردوا الباب ، وقالوا : " يكرم هو " و " تكرم أنت " و " نكرم نحن " بحذف الهمزة ، وإن كانوا لو جاءوا بها لم تجتمع همزتان ، ولكنهم طردوا الباب ، توفيرا لجانب المماثلة ، وكراهة أن يختلف المضارع ، فيكون مرة بهمزة ، وأخرى بغير همزة .

= دون إشارة إلى ذلك .
وأمثلة حمل الشئ على نظيره كثيرة فى كلام العرب ، منها :
قولهم : (أنا أكرم) فحذفوا الهمزة التى كانت فى (أكرم) ؛ لئلا يلتقى همزتان ؛ لأنه كان يلزم : (أنا أؤكرم) فحذفوا الثانية كراهة اجتماع همزتين .
ثم قالوا : (نكرم ، وتكرم ، ويكرم) فحذفوا الهمزة ، وإن كانوا لو جاءوا بها لما اجتمع همزتان ، ولكنهم أرادوا المماثلة ، وكرهوا أن يختلف المضارع ، فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة ، محافظة على التجنيس فى كلامهم .
وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة فى نحو : (خذ ، وكل) فهم بأن يحذفوا الزائدة إذا كانت معها أخرى زائدة أجدر .
وأيضا من باب حمل الشئ على نظيره : حمل الشرط على الاستفهام ، فكما لا يجوز أن يقال : (زيدا أضربت ؟) لا يجوز أن يقال : (زيدا إن تضرب أضرب) .
وسبب حمل الشرط على الاستفهام ما بينهما من المشابهة .
ألا ترى أنك إذا قلت : (أضربت زيدا ؟) كنت طالبا لما لم يستقر عندك ، كما أنك إذا قلت : (إن تضرب زيدا أضرب) كان كلامك معقودا على الشك .
فإذا ثبتت المشابهة بينهما من هذا الوجه ، فينبغى أن يحمل أحدهما على الآخر ، وهذا من باب حمل الشئ على نظيره .
وينظر : المنصف ١ / ١٩٢ والإنصاف ٢ / ٦٢٧ وما بعده .

(١) من أمثلة حمل الشئ على ضده : أنهم قالوا : " ملحفة جديدة " ، كما قالوا : " عتيقة " ، وقالوا : " جوعان " كما قالوا : " شبعان " ، وقالوا : " علم " كما قالوا : " جهل " .
ولهذا قال الكسائى فى قول الشاعر :

إذا رضيت على بنو قشير ∴ لعمر الله أعجبنى رضاها

إنه لما كان " رضيت " ضد " سخطت " ، و " سخطت " تعدى بـ " على " ، فكذلك " رضيت " حملا له على ضده .
وينظر : الإنصاف ٢ / ٦٣٠ ، ٦٣١ .

....

وقال أهل الكوفة : الموجب لحذف الواو فى نحو : " يَعِدُ ، وَيَزِنُ " أنهما متعديان ،
قالوا : وكذلك كل فعل متعد .

ألا ترى أنهم قالوا : " وَجِلَ يَوْجَلُ " وَ " وَحِلَ يَوْحَلُ " فأثبتوا الواو لما كان
" وَجِلَ " وَ " وَحِلَ " غير متعديين (١).

واختاره صاحب الصحاح (٢).

قال " ابن جنى " : وقد تعجب " أبو العباس " من هذا القول واستطرفه ، وقال :
إن المتعدى ، وغير المتعدى لا وجه لذكره فى هذا الموضع .

ألا ترى أنهم قد قالوا : " وَقَعَ يَقَعُ " وَ " وَضَعَ يَضَعُ " وَ " وَقَدَتِ النَّارُ تَقِدُ "
وَ " وَبَلَ المَطَرُ يَبِلُ " .

فحذفوا الواو من هذا كله ، وإن كان فعله لازما غير متعد .

وأما : " يَوْجَلُ " وَ " يَوْحَلُ " فلم تثبت فيه الواو من قبل أنه غير متعد ، وإنما ذلك
من أجل أنه لا كسرة بعد الواو (٣).

وإذا لم يكن ما بعد الواو فيهما مكسورا ، فات الموجب لحذفها ؛ لأن الموجب إنما هو :
توسط الواو بين ياء مفتوحة ، وعين مكسورة (٤).

---

١) ما قاله الكوفيون - هنا - نسبه ابن جنى فى المنصف ١٨٨/١ للفراء .
وينظر : الخلاف بين البصريين والكوفيين فى الإنصاف ٧٨٢/٢ وما بعده ، والمنصف ١ / ١٨٨ وابن يعيش ١٠ / ٥٩ ، ٦٠ .

٢) الصحاح (وجل) ٥ / ١٨٤٠ : " وفى المستقبل منه أربع لغات : يَوْجَلُ ، ويَاجَلُ ، ويِيجَلُ ، ويَيْجَلُ بكسر الياء ، وكذلك فيما أشبهه من باب المثال إذا كان لازما .. " .

٣) المنصف ١٨٨/١ .

٤) يبدو من خلال كلام الشارح ، وعرضه كلام ابن جنى الذى تضمن رأى المبرد أنه يؤيد رأى البصريين ، وهذا ما أميل إليه ؛ لقوة أدلة البصريين ، ووضوح اتجاههم فى هذه المسألة ، مما ظهر عنه فساد رأى الكوفيين - هنا - لضعف أدلتهم وانهيارها أمام حجج البصريين القوية .
وينظر : الكتاب ٤ / ٥٢ ، ٥٣ والمقتضب ١ / ٢٢٦ والمنصف ١٨٤/١ وما بعده ، وابن يعيش ٥٩/١٠ ، ٦٠ والإيضاح ٤١٩/٢ وشرح الشافية ٣ / ٨٨ .

....

البحث الثالث : أنهم أثبتوا الواو فى نحو : " يَوْشَحُ " وَ " يَوْطُؤُ " ، الواو فيهما متوسطة بين ياء مفتوحة ، وعين مضمومة ، والواو مع العين المضمومة أثقل منها مع المكسورة .

وكذلك لم يحذفوا الواو أيضا فى قولهم : " أَوْعَدَ يُوعِدُ " وَ " أَوْقَدَ يُوقِدُ " ، وما أشبه ذلك ، مع أن " يُوعِدُ " أثقل ؛ لأن الياء المضمومة أثقل من المفتوحة .

وأجابوا عن الأول بأن باب " ظَرُفَ يَظْرُفُ " لما لم يغيروا حركة عينه فى المضارع عما كانت عليه فى الماضى ، دل ذلك على أن تحقيق المماثلة بين الماضى والمضارع مطلوب لهم فى خصوص هذا البناء .

وإذا حافظوا على مجرد الحركة العرضية ؛ لتحقيق المماثلة ، فلأن يحافظوا على إثبات الواو الذى هو أصلى ، ولازم أجدر .

وأجابوا عن الياء بأوجه ثلاثة :

أولها : قاله " عبد المجيد " : إن الواو فى " يفعل " من : " أَوْعَدَ يُوعِدُ " أخف ؛ لسهولة النطق بها ؛ لأن الخروج من الضمة إلى الواو الساكنة أخف على اللسان ، لما بينهما من التناسب ، ولأن الواو الساكنة بعد الضمة كالإشباع لها ، بخلاف الخروج من الفتحة إلى الواو ، فإنه لاتناسب بينهما (١).

وثانيها : قاله " ابن جنى " : إن الأصل فى : " يُوعِدُ " : " يُؤَوْعِدُ " بإثبات الهمزة قبل الواو ، وشل : " أَكْرَمَ يُؤَكْرِمُ " ، فلما حذفوا الهمزة ، امتنعوا من حذف الواو ، حذارا من الجمع بين إجحافين على كلمة واحدة (٢).

---

(١) يقول الرضى فى شرح الشافية ١٣٢/١ : " فإن قيل : فهلا حذفت الواو من (يُوعِدُ) مضارع (أَوْعَدَ) مع أن الضمة أثقل ؟
قلت : بل الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة التى بينهما ".
وينظر : شرح السيرافى ٩١/٦ .

(٢) المنصف ١٩٤/١ وعبارته : " فإن قلت : فقد قالوا : (أَوْعَدَ يُوعِدُ ، وَأَوْقَدَ يُوقِدُ) وما أشبه ذلك . فهلا قالوا : (وَعَدَ يَوْعِدُ) على قياس (أَوْعَدَ يُوعِدُ) ، بل (يُوعِدُ) أثقل ؛ لأن ياء (يُوعِدُ) مضمومة ، وياء (يَوْعِدُ) مفتوحة ؟
فالجواب : أن (يُوعِدُ) أصله : (يُؤَوْعِدُ) مثل : (يُؤَكْرِمُ) ، فلما حذفوا الهمزة ، لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضا .
وَ (يَعِدُ) لم يُحْذَف منه شئ غير الواو ، فجاز ذلك .. ".

....

وثالثها : قاله " أبو سعيد " : إنما وجب إثبات الواو فى هذا البناء ؛ لأن مستقبل (أفعل) لما لم يتغير عن (يَفْعِل) فى نحو : " أَوْعَدَ يُوعِدُ " كما أن مضارع (فَعُلَ) لم يتغير عن (يَفْعُل) فى نحو : " وَسُمَ يوسُمُ " ألحق به(١).

ونعود إلى شرح المتن .

قوله : (والواو تثبت صحيحة ، وتسقط ، وتقلب).

اعلم أن الواو إذا وقع موقع فاء الفعل ، كان له ثلاث حالات :

إبقاؤها واوا من غير إبدال . وحذفها من اللفظ . وإبدالها .

قوله : (فثباتها على الصحة ..) يريد بالصحة : بقاؤها " واوا " من غير إبدال شئ منها .

قوله : (فى نحو : " وعد ، وولد ") بالفتح فيهما .

اعلم أن هذه الواو تثبت فى الأفعال الماضية ، صحيحة فى هذا البناء ، ولا يوجد فى شئ منها مايوجب حذفه ، ولا إبداله كما لايخفى(٢).

قوله : (والوعدة والولدة ..).

اعلم أنك ستعرف أن ماكان من المصادر على زنة (فِعْلَه) لابد من حذف الواو منه فى نحو : " عِدَة ، وزِنَة " ، وسنذكر علة ذلك .

فقوله : (وَعْدًا) وإن كان مصدرا ، فليس على زنة (فِعْلَه) ؛ فلذلك ثبتت الواو ، ولم تسقط .

وأما : " وِلْدَه " وإن كانت على زنة (فِعْلَه) إلا أنهم لم يستعملوها مصدرا ،

= ويضاف إلى ماقاله ابن جنى أن الواو فى (يُوعِد) لم تقع بين الياء والكسرة ، ولكن الهمزة المحذوفة التى هى فى حكم الثابتة حالت بينهما .
ومن هنا ثبت الفرق .
وينظر : الإنصاف ٢/ ٧٨٥ والممتع ٢/ ٤٢٦ ، ٤٢٧ .

١) شرح السيرافى ٦/ ٩١ وعبارته : " .. إن مستقبل (أَفْعَلَ) لايتغير عن (يُفْعِل) ، كما أن مستقبل (فَعُلَ) لايتغير عن (يَفْعُل) ومع ذلك فإن الواو الساكنة إذا كان قبلها ضمة ، فهى كالإشباع للضمة ، والاستثقال لها أقل .. ".

٢) ينظر : ابن يعيش ١٠/ ٥٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤١٩ .

....

لكن اسما ؛ فلذلك صحت الواو ، ولم تسقط .
قال " ابن جني " : إنك إنما كنت تحذف في " عِدَةٍ " و " زِنَةٍ " ؛ لأنهما مصدرا فعلين محذوفي الفاءين ، فأجريت على المصدر حكم الفعل .
وأنت إذا بنيت (فِعْلَه) اسما لا مصدرا ، صح ؛ لأنه ليس بجار على فعل معتل جريان المصدر ؛ فتمله لذلك .
ولم تحذف الواو في " عِدَة "(١) و " زِنَةٍ " [لمجرد أنها مكسورة ، بل لأنها مكسورة ، وهي مصدر جار على فعل محذوف الفاء .
وإذا بنيتها اسما ، لم تحذف الفاء ؛ لفوات علة الحذف](٢) .
قوله : (وسقوطها فيما كانت عينه مكسورة من مضارع " فَعَلَ ، أو فَعِلَ " لفظا أو تقديرا) .
اعلم أن مضمون هذا الكلام أربعة أمثلة :
الأول : قوله : " وَعَدَ يَعِدُ " .
الشاهد فيه : أن الماضي منه (فَعَلَ) بفتح العين ، والمضارع " يَوْعِدُ " بكسرها .
وإنما حذفت الواو من اللفظ ؛ لوقوع الواو الساكنة بين ياء مفتوحة ، وعين مكسورة ، لأجل ما ذكرناه من الاستثقال ، ثم ألحقوا به سائر أصناف الفعل المضارع ، كما قررناه في البحث الثاني(٣).
الثاني : قوله : (.. وَيَمِق ..) . تقول : " وَمِقَ يَمِقُ " والأصل : " يَوْمِقُ " بكسر عين الفعل في الماضي والمستقبل جميعا ، إلا أنهم حذفوا / الواو في المضارع ؛ ٣٨٠/ب لوقوعها بين ياء مفتوحة ، وعين مكسورة .
ومعنى " وَمِقَهُ " : أحبه (٤).

---

١) في المخطوطة [عاد] وهو تحريف .
٢) المنصف ١/١٩٧ وما بين الحاصرتين جاء في المنصف هكذا :
" .. لأنها مكسورة حسب ، فتحذفها في (وِعْدَة) إذا بنيتها اسما ، بل لأنها مكسورة ، والمصدر جاء على فعل محذوف الفاء .
ألا ترى إلى صحتها في : (وِعَاءٍ ، وِشَاحٍ ، وِوَجَاحٍ) وما أشبه ذلك ؛ لأنها ليست مصادر " .
٣) ينظر : ص ٨٨١ من التحقيق .
٤) اللسان (ومق) ٦/٤٩٢٧ : " .. وَمِقَهُ يَمِقُهُ نادر ، مِقَةً ووَمْقًا : أحبه .. " .

فعين المضارع في هذين المثالين مكسورة في اللفظ .

الثالث: قوله : (وَضَعَ يَضَعُ) بالفتح فيهما .

الشاهد فيه : أن الضاد التي هي عين المضارع مفتوحة ، ومع ذلك أسقطوا الواو من اللفظ ، والقياس يأباه ؛ لأن موجب الحذف إنما هو اجتماع الياء والكسرة .

وأجاب المصنف عن هذا ، وقال: إن المعتبر : مطلق الكسرة ، لا خصوص الكسرة اللفظية ، والكسرة — ههنا — ثابتة في التقدير ؛ لأن الأصل : " يُوضِعُ " إلا أن حرف الحلق ، وهو : العين لما وقع في موضع اللام ، وجب فتحه ؛ لأن مضارع (فَعَلَ) بالفتح إذا جاء على (يَفْعَلُ)مفتوحا ، فلا بد وأن يكون في موضع عينه ، أو لامه حرف من الحروف الستة [١] ،وقد سبق ذكرها .

تقول: وَضَعَ الشَّيْءَ بَيْنَ يَدَيْهِ ،وَوَضَعَ مِنْهُ فُلَانٌ ، أي : حَطَّ من درجته [٢].

الرابع : قوله : (وَسِعَ يَسَعُ) وهذه الصورة تخالف ما قبلها في أن العين مكسورة في الماضي .

تقول: " وَسِعَهُ الشيءُ يَسَعُهُ " بالفتح ، والكلام فيه على نهج " يَضَعُ " [٣].

---

١) يقول ابن عصفور في الممتع ٤٢٦/٢ : " فإن قيل: فلأي شيء حذفت الواو في (يَضَعُ) مضارع (وَضَعَ) ،ولم تقع بين ياء وكسرة ؟
فالجواب أنها في الأصل وقعت بين ياء وكسرة ؛ لأن الأصل: (يُوضِعُ) .
لكن فتحت العين لأجل حرف الحلق ، ولولا ذلك لم يجئ مضارع (فَعَلَ) على (يَفْعَلُ) بفتح العين .
فلما كان الفتح عارضا ، لم يعتد به ،وحذفت الواو ، رعيا للأصل " .
وينظر : الكتاب ٥٥/٤ والمنصف ٢٠٦/١ وابن يعيش ٦١/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٠٢/٢ وشرح الشافية ١٣٠/١ .

٢) الصحاح (وضع) ١٣٠٠/٣ : " ووَضُعَ الرجل بالضم يُوضُعُ ضَعَةً وَضَاعَةً ، أي : صار وَضِيعًا . ووَضَعَ مِنْهُ فُلَانٌ ، أي : حَطَّ من درجته " .

٣) السابق (وسع) ١٢٩٨/٣ : " وَسِعَهُ الشيءُ بالكسر يَسَعُهُ سَعَةً " .
يشير الشارح — هنا — إلى فتح عين الفعل ؛ لأن لامه حرف حلق مثل: (يَضَعُ) .
لكن الجوهري — وهو يسير على رأي الكوفيين في هذه المسألة — يقول في الصحاح (وطأ) ١ / : " ... سقطت الواو من (يَطَأُ) كما سقطت من (يَسَعُ) لتعديهما ؛ لأن (فَعِلَ يَفْعَلُ) مما اعتل فاؤه لا يكون إلا لازما ، فلما جاءا من بين أخواتهما متعديين ، خولف بهما نظائرهما " .

. . . .

قوله : (وفى نحو : " الْعِدَةِ ، وَالْقِه " ..).

اعلم أن الواو عاطفة ، والمعنى : وسقوطها فيما عينه مكسورة من المضارع ، وفيما كان من المصادر على زنة (فِعْلَه) فى الأصل فى نحو : " الْعِدَةِ ، وَالْقِـه " .

قال " ابن جنى " : الأصل أن يقال : " وِعْدَه " بكسر الواو ، إلا أنهم استثقلوا ذلك ، فألزموا الواو الحذف ؛ لأن المصدر يجرى مجرى الفعل .

فكما استثقلوا ذلك ، فألزموا [حذف](١) الواو الساكنة بين ياء ، وكسرة ، كانـوا للواو إذا كانت الكسرة فيها أشد استثقالا ، فحولوا كسرتها ، على مابعدها ، وألزموها الحذف ؛ لأنهم [لو](٢) أثبتوها بعد أن سلبوها حركتها ، احتاجوا إلى ألـف الوصل ؛ لتعذر الابتداء بالساكن .

وإذا جاءوا بألف الوصل وهى مكسورة ، لزمهم أن يبدلوا الواو ياء ؛ لسكونهـا وانكسار ماقبلها ، فكانوا يقولون : " إِيعَدَه " فتجتمع فى الابتداء كسرتان ، بينهمـا ياء ساكنة ، والياء عندهم بمنزلة كسرتين ، فيتوالى أول الكلمة ماهو فى معنى أربـع كسرات ، ولايخفى مافيه من الثقل(٣).

والهاء فى " الْعِدَه " وَ " الْقِه " عوض من الواو المحذوفة التى هى فاء الكلمة .

فإن قلت : إن قوله تعالى : " وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا .. "(٤) يبطل قولهـم : إنه يجب حذف الواو التى هى فاء فى نحو : " عِدَةٍ " وَ " زِنَةٍ "(٥).

قلت : " قال " أبو على " : الناس فى " وجهه " على ضربين :

منهم من يقول : إنها مصدر شذ ، وهو : اختيار " المازنى " .

ومنهم من يقول : إنها اسم ، لامصدر بمنزلة : " وِلْدَةٍ وَالْدَه "(٦).

---

١) سقط من المخطوطة .

٢) سقط من المخطوطة .

٣) مانسبه الشارح لابن جنى هو كلام المازنى فى المنصف ١/١٨٤ ، ١٨٥ مع تصرف فى العبارة ، ويبدو أن نسبته لابن جنى خطأ من الناسخ .

٤) سورة البقرة ، من الآية /١٤٨ .

٥) هذا تساؤل المازنى فى المنصف ١/٢٠٠ .

٦) مابين علامتى التنصيص كلام ابن جنى فى المنصف ١/٢٠٠ نقله الشارح دون إشارة إلى ذلك ، ووضع [وهو اختيار المازنى] فى موضع : [كما ذهب إليـه أبو عثمان] . وينظر : المقتضب ١/٢٢٧ .

....

قوله : (والقلب فيما مر من الإبدال) . يريد : ما سبق في صنف إبدال الحروف : في إبدال الهمزة من الواو التي هي فاء الكلمة في نحو : "أَوَاصِل" في الجمع، و"أُوَيْصِل" في التصغير، وفي نحو : "أخوة".

وكذلك الياء منها في نحو : "مِيقَاتٍ" و "مِيزَانٍ" ونحوه (١).

قوله : (والياء مثلها، إلا في السقوط ..).

اعلم أن الياء التي هي فاء الكلمة، تثبت صحيحة مرة، وأخرى يبدل منها حرف آخر، ولا تحذف من اللفظ في شيء من الصور، إلا عند شرذمة قليلة.

تقول في إثباتها صحيحة بين ياء مفتوحة، وعين مكسورة لفظا في المضارع : "يَنَعَ الثَّمَرُ يَيْنِعُ": إذا نضج، ويَيْنَعُ بالفتح لغة ثانية، لكنه مكسور في التقدير، لما عرفته (٢).

وإنما ثبتت الياء — ههنا — لأنها قويت بأختها، فامتنع إسقاطها، بخلاف الواو في نحو: "يَعِدُ" و "يَضَعُ" فإنها وقعت أجنبية بين أجنبيين (٣).

قوله : (.. وكذلك : "يَسَرَ يَيْسِرُ" ..).

الشاهد فيه : أن الياء في المضارع وقعت بين ياء مفتوحة، وعين مكسورة، ولم تسقط من اللفظ بخلاف الواو.

وذلك أن الياء توسطت بين شيئين :

أحدهما : الياء، وهي أختها. والثاني : الكسرة، وهي : جزء منها، وليس الواو كذلك (٤).

---

١) ينظر : ص٧٩٣ من التحقيق.

٢) الصحاح (ينع) ٣ / ١٣١٠ : "يَنَعَ الثَّمَرُ يَيْنِعُ، ويَيْنَعُ يَنْعًا ويُنْعًا، ويُنُوعًا، أي : نضج. وأَيْنَعَ مثله. ولم تسقط الياء في المستقبل لتقويها بأختها".

٣) يَسَرَ يَيْسِرُ : أخذ بهم ذات اليسار. اللسان (يسر) ٦ / ٤٩٥٩.

٤) الكتاب ٤ / ٥٤ : "وأما ما كان من الياء فإنه لا يحذف منه، وذلك قولك: (يئس ييئس، ويسر ييسر، ويمن ييمن)، وذلك أن الياء أخف عليهم، ولأنهم قد يفرون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع، ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه، وهي أخف..".

وينظر : المقتضب ١ / ٢٣٠ والمنصف ١ / ٢٠١، ٢٠٢ وابن يعيش ١٠ / ٦٢ والإيضاح ٢ / ٤٢١ وشرح الشافية ١ / ١٣٢ والممتع ٢ / ٤٣٧.

....

قوله : (.. وقال بعضهم : " يئس يئس " (١) ..) .

الشاهد فيه : أنه حذف الياء التى هى فاء الفعل ؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة ، وكسرة ، كما فعل بالواو .

والمشهور : إنما هو إثبات الياء ، وأن يقال : " ييئس " .

قال " عبد المجيد " (٢) : الموجب لحذف الياء ، الفرار من اجتماع يائين بعدهما الهمزة .

قوله : (ك : " وَمِقَ يَمِقُ ..) . اعلم أن سقوط الواو فى " يَمِق " ثابت بالاتفاق ، والأصل : " يَوْمِقُ " فقاس عليه ذوات الياء ، وقال : " يئس " بحذف الياء ، وإلحاقا لأحد حرفى العلة بالآخر ، ولما ذكرناه .

قوله : (.. وهو : قليل ..) يريد : أن إجراء الياء مجرى الواو فى الحذف قليل ، لما ذكرناه من الفرق .

واليأس ، أصله : بالهمز : نقيض الرجاء وانقطاعه .

قال " الجوهرى " : " اليَأْسُ : القُنُوطُ ، وقد يَئِسَ من الشئ يَيْأَسُ ، وفيه لغة أخرى : يَئِسَ يَيْئِسُ بالكسر فيهما ، وهو : شاذ ... "

قال " المبرد " : منهم من يبدل فى المستقبل من الياء الثانية ألفا ، ويقول : يَائِسُ ...

وقد جاء " يَئِسَ " أيضا بمعنى " عَلِمَ " فى لغة " النَّخَع " ، قال الله تعالى : " .. أفلم ييئس الَّذِينَ آمنوا .. " (٣) .. " .

---

١) الكتاب ٤ / ٥٤ : " .. وزعموا أن بعض العرب يقول : (يئس يئس) فاعلم ، فحذفوا الياء من (يَفْعِل) لاستثقال الياءات ههنا مع الكسرات ، فحذف كما حذف الواو . فهذه ، فى القلة ك : (يَجُد) .. " .
وينظر : المنصف ١/ ١٩٦ وابن يعيش ١٠/ ٦٢ والإيضاح ٢/ ٤٢١ والممتع ٢/ ٤٣٧ وشرح الشافية ١/ ١٣٢ .

٢) يقول ابن عصفور فى الممتع ٢ / ٤٣٧ : " ولاتحذف أصلا إلا فى لفظتين شذتا ، وهما : (يَبِسَ ، ويَئِسَ) فى مضارع : (يَبِسَ ، ويَئِسَ) وأصلهما : (يَيْبِسُ ، ويَيْئِسُ) ، فحذفت الياء ، لوقوعها بين ياء وكسرة " .

٣) سورة الرعد ، من الآية / ٣١ : " .. أفلم ييأسِ الَّذِينَ آمنوا أن لو يشاء الله لهدى النَّاسَ جميعا .. " .
وينظر : الصحاح (يئس) ٣/ ٩٩٢ ، ٩٩٣ والمقتضب ١/ ٢٣٠ .

....

قوله : (.. وقلبها في نحو : " اتسر " ..).

اعلم أنه لما قال : (والياء مثلها ، إلا في السقوط) أفاد هذا الكلام أن الياء مثل الواو في ثبوتها صحيحة ، وفي أنها تبدل منها .

وليس فيه ما يدل على خصوص الحرف الذي يبدل من الياء ، استدرك ما أطلقه أولا ، وقال : ذلك المبدل هو التاء - بنقطتين من فوق - في نحو : " اتَّسَرَ " بتشديد التاء ، وكان الأصل : " اِيتَسَرَ " على زنة (افْتَعَلَ) فأبدلوا من الياء الذي هو حرف العلة تاء - بنقطتين من فوق - فاجتمع حرفان متماثلان ، والأول منهما ساكن ، فأدغم في الثاني ، وقيل : " اتَّسَرَ "(١).

----

١) ينظر : سر الصناعة ١٦٤/١ وابن يعيش ٦٢/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٢٢/٢ .

(فصل) " والذى فارق به قولهم : " وَجِع يَوجَع " و " وَحِل يَوحَل " قولهم : " وَسِعَ يَسَعُ " ، و " وَضَعَ يَضَعُ " حيث ثبتت الواو فى أحدهما ، وسقطت فى الآخر ، وكلا القبيلين فيه حرف الحلق أن الفتحة فى " يَوْجَعُ " أصلية بمنزلتها فى " يَوْجَلُ " ، وهى فى " يَسَعُ " عارضة مجتلبة ، لأجل حرف الحلق ، فوزانهما وزان كسرتى الراءين فى : " التجارى " و " التجارب " ... " .

قوله : (والذى فارق به قولهم : " وَجِع يَوجَع " و " وَحِل يَوحَل " قولهم : " وَسِع يَسَع " و " وَضَع يَضَع " حيث ثبتت الواو فى أحدهما ، وسقطت فى الآخر ، وكلا القبيلين فيه حرف الحلق أن / الفتحة فى " يَوجَع " أصلية بمنزلتها فى " يَوجَل " ، وهى فى " يَسَع " عارضة مجتلبة ، لأجل حرف الحلق . ٣٨١ / أ

اعلم أن " يَوجَع " و " يَوحَل " [بالحاء](1) المهملة ، بفتح العين فيهما جميعا من باب (فَعِل يَفعَل) بكسر العين فى الماضى ، وفتحها فى المضارع ، نحو : " عَلِمَ يَعلَمُ " ولا تأثير لحرف الحلق ، وهو : العين فى " يَوجَعُ " والحاء فى " يَوحَلُ " فى فتحة العين ، وإنما الفتح مستحق من خصوص البناء وضعا ، كما كان الفتح فى " يَعلَمُ " مستحقا من جهة البناء .

ويدلك على ذلك أن " يَعلَمُ " ليس فى موضع عينه ولامه شئ من حروف الحلق .

فإذا ثبت أن فتح العين فى " يَوجَع " و " يَوحَل " مستحق من جهة الوضع ، لا من أجل حرف الحلق ، وجب ثبات الواو صحيحة ؛ لأنها لم تقع بين ياء مفتوحة وعين مكسورة ، لا فى اللفظ ولا فى التقدير .

وقد عرفت فيما سبق أن الموجب لسقوط الواو فيما هذا شأنه ، إنما هو وقوعها بين الياء والكسرة .

فهذا حكم " يَوجَع " و " يَوحَل " .

وأما " يَسَع " و " يَضَع " فكسر العين فيهما [غير](2) مستحق بالوضع ، وإنما عرض الفتح لأجل حرف الحلق .

بيان ذلك أن " يَسَع " من باب (فَعِل) بالكسر فيهما مثل : " وَرِثَ يَرِثُ " .

قال الميدانى : وأما " وَسِعَ يَسَعُ " : فقالوا : هو فى الأصل (فَعِلَ يَفعِل) إلا أنهم

---

1) زيادة يستقيم بها الكلام .
2) زيادة يستقيم بها الكلام .

. . . .

ردوه إلى الفتح لمكان حرف الحلق ..»(١).

وأما "وَضَع" فهو من باب (فَعَلَ يَفْعِل) بفتح الماضي ، وكسر المضارع ، نحو: "ضَرَبَ يَضْرِبُ" ، فالكسر مستحق للمضارع من الوضع ، والفتح لعارض من خارج ، وهو: حرف الحلق ، كما أن "يَسَع" كذلك .

وإذا ثبت أن كسر العين مستحق ، وجب حذف الواو منهما ؛ لتحقق موجب حذفها ، وهو: وقوعها بين ياء مفتوحة ، وعين مكسورة ، باعتبار الأصل .

وإذا وقفت على هذا البيان ، فقول المصنف : (والذي فارق) مبتدأ ، والخبر قوله : (أن الفتحة) بالفتح مشددة .

وقد ذكرنا فيما سبق أن من مظان فتح (أنّ) المشددة ، وقوعها خبر المبتدأ(٢) .

وقوله : (قولهم: "وَجِعَ") مرفوع بأنه فاعل (فارق) .

وقوله : (قولهم: "وَسِعَ") منصوب على أنه مفعول (فارق) .

ولو نصبت الأول منهما ، ورفعت الثاني ، كان جائزا ، لكن تقديم الفاعل أحسن .

قوله : (.. حيث ثبتت الواو في أحدهما ..) يريد : في "يَوْجَعُ" و "يَوْجَلُ" .

قوله : (.. وسقطت في الآخر ..) يريد : في "يَسَعُ" و "يَضَعُ" .

قوله : (.. وكلا القبيلين ..) يريد : ما ثبتت فيه الواو ، وما سقطت منه .

قوله : (.. فيه حرف الحلق ..) اعلم أن الضمير في (فيه) يرجع إلى (كلا) .

وبيان ذلك : أن العين في موضع اللام في ثلاث صور ، والحاء المهملة في موضع العين في "يوحَل" .

قوله : (أن الفتحة [في "يوجَعُ"](٣) أصلية بمنزلتها في "يوجَلُ" ، وهي في "يَسَعُ" عارضة مجتلبة لأجل حرف الحلق ..) .

اعلم أن "يوجَلُ" بالجيم ، فتحة عينه ، وهي الجيم ، مستحقة بالوضع من غير شك وتردد ؛ لأنه ليس في موضع عينه ولامه شيء من حروف الحلق ، فيظن أن ذلك

---

١) نزهة الطرف/ ١٠٦ . وينظر : الكتاب ٤/ ٥٥ والمنصف ١/ ٢٠٧ والممتع ٢/ ٤٣٤ ، ٤٣٥ وشرح الشافية ١/ ١٣٠ وابن يعيش ١٠/ ٦٢ .

٢) ينظر : ص ١١٥ من التحقيق .

٣) سقط من المخطوطة .

....

كان لأجل حرف الحلق ، فقال المصنف :

(فتحة الجيم فى " يَوْجَعُ " مستحقة بالوضع ، وإن كان حرف الحلق فى موضع اللام ، كما أن فتح الجيم فى " يَوْجَلُ " كذلك) .

وحينئذ لاتكون الواو فى " يَوْجَعُ " متوسطة بين ياء وكسرة ، كما أوضحناه من قبل ، فلذلك ثبتت ، وامتنع سقوطها ، بخلاف فتحة السين فى " يَسَعُ " فلأن الأصل " يَوْسِعُ " بكسر السين ، كما بيناه ، وإنما فتحت لأمر عارض ، وهو : وقوع حرف الحلق فى موضع لامه (١).

قوله : (فوزانهما وزان كسرتى الرائين فى " التَّجَارِى " و " التَّجَارِب " ..).

قال فى " الشامل " : تقول : هذا يوازن ذاك ، ووزنه ، وزنته ، ووزانه ، أى : محاذيه ، وأصله : أن يوازيه ، فيكون : قدره كقدره (٢).

والمعنى أن الجيم من " يَوْجَعُ " والسين من " يَسَعُ " كلاهما مفتوحان فى اللفظ ، مختلفان فى الأصل والتقدير .

وأما أنهما متفقان فى اللفظ فظاهر ، فإن كل واحد من الراءين مكسورة ، وهى عين الكلمة .

وأما أنهما مختلفان فى التقدير : فإن الأصل فى " التجارى " انما هو ضم الراء .

بيان ذلك : أنه مصدر (تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ) تقول : " تَضَارَبَ ، يَتَضَارَبُ ، تَضَارُبًا " و " تَجَارَى ، يَتَجَارَى ، تَجَارِيًا " .

فعلم أن الأصل فى راء (التجارى) إنما هو الضم ، إلا أنهم كسروها لأمر عارض ، وهو : وقوع الياء بعدها .

وأما (التَّجَارِب) : فالكسرة التى فى الراء أصلية ، لأنها جمع (تَجْرِبَة)، وجمع (تفعِلة) : (تفاعِل) بكسر العين .

و (التَّجَارِى) بالجيم (تَفَاعُل) من : جرى معه فى الميدان ، أو فى الحديث ،

---

١) مما هو جدير بالذكر أن الشارح — هنا — شرح ماسبق أن تعرض له فى الفصل السابق .
ويبدو أن الذى دفعه إلى ذلك اضطراره إلى شرح كلام المصنف الذى هو مكرر أيضا .

٢) الصحاح (وزن) ٦ / ٢٢١٣ واللسان (وزن) ٦ / ٤٨٢٨ .

....

أو في المخاصمة [١]. و (التجربه) : الاختبار ، والامتحان [٢].

ولقائل أن يقول : إن المصنف لو قدم (التَّجَارِب) على (التَّجَارِى) في الذكره كان أحسن ؛ لأن حركة عين الكلمة في (التجارب) أصلية ، كما أن حركة العين في (يَوْجَعُ) كذلك .

وحركة العين في (التَّجَارِى) عرضية ، كما أن حركة عين الكلمة في (يَمَعُ) عرضية .

ولما قدم (يَوْجَعُ) على (يَمَعُ) في الذكر ، ناسب ذلك أن يقدم (التَّجَارِب) على (التَّجَارِى) في الذكر ، كما هي عادته في مراعاة الترتيب والتناسب بين الكلمات .

---

١) اللسان (جرا) ٦١٠/١ .
٢) السابق (جرب) ٥٨٣/١
وينظر : ابن يعيش ٦٢/١٠ .

(فصل) " ومن العرب من يقلب الواو ، والياء في مضارع (افْتَعَلَ) ألفا ، فيقول: " يَاتَمِد "
و " يَاتَسِر " ، ويقول في : " يَيْبَسُ " و " يَيْأَسُ " : " يَابَسُ " وَ " يَاءَسُ " .

وفي مضارع " وَجِلَ " أربع لغات : " يَوْجَلُ " و " يَاجَلُ " و " يِيْجَل " و " يِيجَلُ " ،
وليست الكسرة من لغة من يقول : " تِعْلَم " . . . " .

قوله : (ومن العرب من يقلب الواو ، والياء في مضارع (افْتَعَلَ) ألفا ، فيقول : " يَاتَمِدُ "
و " يَاتَسِرُ ") .

اعلم أن مراده ، من العرب : (أهل الحجاز) .

قال " المازني " : إن العرب من أهل الحجاز تقول : " يَاتَزِن " ، و " هُمْ يَاتَمِدُونَ " (١)
و (افْتَعَلَ) من " وَعَدَ " : " اوْتَعَدَ " ، وماقبل الدال مفتوح .

ولما كان كذلك تعذر قلب الواو ألفا في الماضي ، وأمكن في المستقبل ؛ لأن ماقبل
الألف ، يمتنع أن يكون مكسورا ، ويتحتم أن يكون مفتوحا .

قال " ابن جني " : قلبوا الواو — وإن كانت ساكنة — ألفا ؛ لخفة الألف ، وفرارا
من الحذف ، وقالوا : " يَاتَمِد " (٢).

وكذلك أبدلوا من الياء ألفا ، وقالوا : " يَاتَسِر " .

قوله : (وتقول في " يَيْبَسُ " و " يَيْأَسُ " : " يَابَسُ " و " يَاءَسُ " . .) .

اعلم أن الرواية : (وتقول في " يَبِسَ " وَ " يَئِسَ " على لفظ الماضي ، وفاء
الفعل في كل واحد منهما ياء بنقطتين من تحت ، وعينه في الكلمة الأولى باء بنقطة ،
وفي الثانية همزة .

قال " الجوهري " : تقول في الأولى : يَبِسَ الشيءُ إذا جف .

وفي الثانية : يَئِسَ مِنَ الشيءِ : إذا انقطع رجاؤه (٣).

---

١) المنصف ١ / ٢٠٥ وعبارته : " . . ومثله قول العرب من أهل الحجاز : (يَاتَزِنُ ، وَهُمْ يَاتَمِدُونَ) فروا من : (يوتَمِدون ، ويَوْتَزِنون) . . " .

٢) مانقله الشارح — هنا — مفهوم عبارة ابن جني في المنصف ١ / ٢٠٥ .

٣) الصحاح (يبس) ٣ / ٩٩٣ وعبارته : " الْيُبْسُ بالضم : مصدر قولك : يَبِسَ الشيءُ يَيْبَسُ . وفيه لغة أخرى : يَبِسَ يَيْبِسُ بالكسر فيهما ، وهو شاذ " .
وفي مادة (يئس) ٣ / ٩٩٢ : " الْيَأْسُ : القنوط . وقد يَئِسَ من الشيء يَيْأَسُ . وفيه لغة أخرى : يَئِسَ يَيْئِسُ بالكسر فيهما ، وهو شاذ " .

....

ولقائل أن يقول: فى كلام المصنف إضمار ، والتقدير : (وتقول فى " يَيْبَسُ " و " يَيْئَسُ " : " يَابَسُ " و " يَاءَسُ " ، ولابد من هذا الإضمار ؛ ليستقيم الكلام .

وقد وقع فى بعض النسخ : (وتقول فى " يَيْبَسُ " و " يَيْأَسُ " على صيغة المضارع ، وهو : حسن ؛ لاستغناء الكلام حينئذ عن تقدير الإضمار فيه .

وقوله : ("يَابَسُ " و " يَاءَسُ " ..) الألف فى كل واحدة منهما منقلبة عن الياء التى هى فاء الكلمة ، والواقع بعد الألف فى الكلمة الأولى الباء بنقطة ، وبعد الألف فى الثانية الهمزة (١).

قال " المازنى " : " أخبرنى " أبو زيد " النحوى : قال : سألت " الخليل " عن الذين قالوا : " مَرَرْتُ بأَخَوَاكَ " و " ضَرَبْتُ أَخَوَاكَ " ، فقال : هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا فى " يَيْأَسُ " : " يَاءَسُ " ، أبدلوا الياء ألفا ؛ لانفتاح ماقبلها . " (٢).

قوله : (وفى مضارع " وَجِلَ " أربع لغات ..) .

أولها : " يَوْجَلُ " بإثبات الواو ، وهو : الأصل ، والقياس ، وعليه الاستعمال ، قال فى التنزيل : " قالوا لاتوجل إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ " (٣).

وثانيها : " يَاجَلُ " بقلب الواو ألفا .

قال " الجوهرى " : إنما جعل الواو ألفا ؛ لفتحة ماقبلها (٤).

ولأنهم إذا قلبوا الياء فى مضارع " يَبِسَ " وَ " يَئِسَ " ألفا ، طلبا للخفة ، كانوا بقلبهم الواو ألفا لذلك أحوج .

وثالثها : " يَيْجَلُ " بفتح الياء الأولى ، وإسكان الثانية .

قال " عبد المجيد " : إنما قلبت الواو ياء ؛ استثقالا لها (٥).

وهذا القلب غير قياسى ، كما ذكرنا فى " ثِيرَه " وغيره من القلب الشاذ ، والياء الأولى مفتوحة على ماكانت عليه .

---

١) ينظر : المنصف ١/ ٢٠٤ ، ٢٠٥ والمقتضب ١/ ٢٣٠.
٢) المنصف ١/ ٢٠٣.
٣) سورة الحجر ، آية / ٥٣
وجاء فى المخطوطة [انما] فى موضع : [انا] وهو تحريف .
٤) الصحاح (وجل) ٥ / ١٨٤٠.
٥) ينظر : المنصف ١/ ٢٠٢ وابن يعيش ١٠/ ٦٣ والممتع ٢/ ٤٣٢ ، ٤٣٣.

....

وقال بعضهم : إنما فعل ذلك ؛ لأجل تقوية إحدى الياءين بالأخرى[١]، كما قويت إحدى الواوين بالأخرى في قولهم : " الغُؤور "[٢] و " النّؤور "[٣].
ورابعها : " يِيجَل " بكسر الياء الأولى ، وذلك أنه لما أراد [قلب][٤] الواو ياء ، جنح إلى القياس ، وكسر ياء المضارعة ، فلما كانت الواو ساكنة ، وقبلها حرف مكسور ، قلبت ياء ، كما سبق في " مِيعَادٍ " و " مِيزَانٍ " ونحوه .
قوله : (.. وليست الكسرة من لغة من يقول : " تِعْلَم ..) . الرواية : بنقطتين من فوق .

اعلم أن بني تميم[٥] تكسر التاء ، والهمزة ، والنون ، ولا تكسر الياء ، وذلك مما كان على (فَعِل) نحو : " عَلِم " تقول : " أنا إِعْلَمُ " و " أنْتَ تِعْلَمُ " و " نَحْنُ نِعْلَمُ " وكذلك كل شيء على (فَعِلَ) بالكسر ، ولا يكسرون شيئا على (فَعَلَ) مفتوح العين ،

---

١) الصحاح (وجل) ١٨٤٠/٥ : " .. وإنما يكسرون في (يِيجَل) لتقوى إحدى الياءين بالأخرى ".
٢) غار القوم غَوْرًا ، وغُؤُورًا ، وأغاروا ، وغَوَّروا ، وتَغَوَّروا : أتوا الغور . اللسان (غور) ٣٣١٢/٥ .
٣) النّؤور : النّيلج ، وهو : دخان الشحم ، يعالج به الوشم ، ويحشى به حتى يخضر . اللسان (نور) ٤٥٧٤/٦ .
٤) زيادة يستقيم بها الكلام .
٥) يقول سيبويه ١١٠/٤ في (باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء ، كما كسرت ثاني الحرف حين قلت : فَعِل) : " وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز ، وذلك قولهم : (أنت تِعلم ذاك ، وأنا إِعلم ، وهي تِعلم ، ونحن نِعلم ذاك .
وكذلك كل شيء فيه (فَعِلَ) من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لام أو عين ، والمضاعف ، وذلك قولك : (شَقِيتَ فأنت تِشْقَى ، وخَشِيتُ فأنا إِخْشَى ، وخِلْنَا فنحن نِخال ، وعَضِضْتُنَّ فأنتن تِعْضَضْنَ وأنت تِعَضِّين) ".
وإنما كسروا هذه الأوائل ؛ لأنهم أرادوا أن تكون أوائلها كثواني (فَعِلَ) كما ألزموا الفتح ما كان ثانيه مفتوحا في (فَعَلَ) ، وكان البناء عندهم على هذا أن يُجْرُوا أوائلها على ثواني (فَعِل) منها .. ".
وينظر : ابن يعيش ٦٣/١٠ والإيضاح ٤٢٣/٢ وشرح الشافية ١٤١/١ .

....

ولا (فَعَلَ) مضمومها ، إلا حرفا واحدا ، وهو : (أَبَى) (١).

وكل شئ كان أوله ألف وصل فى فعل ، فإن تميما تكسر فيه التاء ، والنون ، والهمزة ؛ لأن أوله مكسور ، فتوهموا تلك الكسرة ، تقول فى "اسْتَغْفَرَ" : "أنا إِسْتَغْفِرُ" و "أَنْتَ تِسْتَغْفِرُ" وَ "نَحْنُ نِسْتَغْفِرُ" ، وكذلك : "أنا إِنْطَلِقُ" .

وكل شئ فى أوله ألف وصل ، فهو يجرى هذا المجرى .

وكذلك كل ماكان من (تَفَاعَلْتُ) أو (تَفَعَّلْتُ) أو (تَفَعْلَلْتُ) مما يفتح أوله فى (تَفَعَّلَ) ، أو من بنات الأربعة :

فتميم تكسرها . وأما أهل الحجاز : فيفتحون هذا كله (٢).

---

١) لم يوضح الشارح سبب استثناء هذا الفعل ، لكن الرضى فى شرح الشافية ١٤١/١ ، ١٤٢ وضح سبب ذلك فقال : "وجميع العرب إلا أهل الحجاز اتفقوا على جواز كسر حرف المضارعة فى (أَبَى) ياء كان أو غيره ؛ لأن كسر أوله شاذ ، إذ هو حق ماعين ماضيه مكسور ، و (أَبَى) مفتوح العين ، فجرأهم الشذوذ على شذوذ آخر ، وهو كسر الياء .
وأيضا فإن الهمزة الثقيلة يجوز انقلابها مع كسر ماقبلها ياء فيصير : (يِيبَى) ك : (يِيجَل) .
وانما ارتكبوا الشذوذ فى جواز كسر أول (تِأبَى ، ونِأبى ، وإِبَى) لأن حق ماضيه الكسر لما كان المضارع مفتوح العين ، فكأن عين ماضيه مكسور .
ولا يمتنع أن يقال : إن أصل ماضيه كان كسر العين ، لكنه اتفق فيه جميع العرب على لغة طيئ فى فتحه ، ثم جُوِّزَ كسر حروف المضارعة دلالة على أصل (أَبَى) .. " .
وينظر : الكتاب ٤ / ١١٠ ، ١١١ .

٢) يقول الرضى فى شرح الشافية ١٤٣/١ : " .. وكسروا - أيضا - غير الياء من حروف المضارعة فيما أوله همزة وصل مكسورة ، نحو : (أنتَ تِسْتَغْفِرُ ، وتِحْرَنْجِمُ) ، تنبيها على كون الماضى مكسور الاول ، وهو : همزة ، ثم شبهوا مافى أوله تاء زائدة من ذوات الزوائد ، نحو : (تَكَلَّمَ ، وتَغَافَلَ ، وتَدَحْرَجَ) بباب (انْفَعَلَ) ؛ لكون ذى التاء مطاوعا فى الأغلب ، كما أن (انْفَعَلَ) كذلك .
ف : (تَفَعَّلَ ، وتَفَاعَلَ ، وتَفَعْلَلَ) مطاوع (فَعَّلَ ، وفَاعَلَ ، وفَعْلَلَ) ، فكسروا غير الياء من حروف مضارعاتها .
فكل ما أول ماضيه همزة وصل مكسورة ، أو تاء زائدة يجوز فيه ذلك " .
ويقول سيبويه ٤ / ١١٣ : " وجميع هذا يفتحه أهل الحجاز ، وبنو تميم لايكسرونه فى الياء إذا قالوا : (يَفْعَلُ) .. " .

. . . .

قال "أبو سعيد" : إنهم كسروا أول المستقبل فيما كان الثاني منه في الماضي مكسورا ، كما ألزموا الفتح فيما كان الثاني منه مفتوحا .

وانما فعلوا ذلك ؛ لأنهم أرادوا أن يكون أوائلها كثواني (فَعِلَ) مكسورا .

وانما خصوا الأول بالكسر ؛ لأن الحرف الثاني من مستقبل (فَعِلَ) صيغته السكون ، فلم يغيروا سكونه ، فكرهوا — أيضا — كسر الثالث ، لئلا يلتبس بـ (فَعَلَ يَفْعُلُ) (١).

إذا عرفت هذا فقول المصنف : (وليست الكسرة) يريد : من : "ييجَل" ونحوه .

وقوله : (.. من لغة من يقول : "تِعلم" ..) . يريد : لغة بنى تميم ، والمعنى : أن كسر الياء من : "يِيجَل" ليس لغة بنى تميم ، وانما هى لغة أخرى تضادها وتخالفها .

— — —

١) شرح السيرافى ٥/٣١٦ ، ٣١٧ . وينظر : الكتاب ٤/١١٠ ومابعده ، وشرح الشافية ١/١٤١ ومابعده .

(فصل) " وإذا بنى (افتعل) من: "أكل" و "أمر" فقيل: "إِيتَكَلَ" و "إِيتَمَرَ" لم تدغم الياء في الياء، كما أدغمت في "اتَّسَر"؛ لأن الياء – ههنا – ليست بلازمة، وقول من قال "اتزر" خطأ..".

قوله: (وإذا بنى (افْتَعَلَ) من "أَكَلَ" و "أَمَرَ" فقيل: "إِيتَكَلَ" و "إِيتَمَرَ" لم تدغم الياء في التاء، كما أدغمت في "ايتسر"؛ ولأن الياء – ههنا – ليست بلازمه).

اعلم أن الهمزة من "أَكَلَ" و "أَمَرَ" لاتدغم في تاء (افْتَعَلَ) إذا لفظت بهما على الأصل، وقلت: "ائتكل" و "ائتمر" بهمزتين.

فإن قلبت الهمزة ياء، لسكونها، وانكسار ماقبلها، وقلت: "إِيتَكَلَ" و "إِيتَمَرَ" لم يجز الإدغام – أيضا – لأن البدل فرع بالنسبة إلى الحرف المبدل منه، والأصل: انسحاب حكم الأصل على فرعه، إذا لم يمنع مانع.

وهذه تخالف الياء في "ايتسر"؛ لأن الياء في "ايتسر" أصلية، وتلك منقلبة عن همزة، والكسرة عارضة قبلها (١).

قوله: (..لأن الياء – ههنا – ليست بلازمه..) يريد: أنه لو وقع قبلها حرف مفتوح، أو مضموم، ذهبت الياء، وانقلبت الهمزة ألفا، أو واوا.

قوله: (وقول من قال: "اتزر" خطأ..).

اعلم أن الأصل في الثلاثي: "أزر" وفاء الفعل همزة مثل: "أَمَرَ"، فإذا بنيت منه (افْتَعَلَ) قلت: "ائتزر" بهمزتين على زنة (افْتَعَلَ) ثم أبدلت من الهمزة الثانية

---

(١) يقول "ابن الحاجب" في الإيضاح ٤٢٣/٢: "إن باب (افتعل) مما فاؤه همزة، يجب أن تنقلب فيه الهمزة ياء، إذا ابتدئ به، لانكسار ماقبلها، فيقال: "إِيتَكَلَ" و "إِيتَمَرَ"، وأصله: "ائتكل" و "ائتمر" فاجتمعت همزتان: الثانية ساكنة، فوجب قلبها حرفا من جنس حركة ماقبلها.
فإذا انقلبت ياء، صار مشبها بقولك: "إِيتَسَرَ" باعتبار أصله، وكذلك: "إِيتَعَدَ" فتوهم قلب الياء تاء، كما قلبت في "اتَّعَدَ" و "اتَّسَرَ" فنبه على أن ذلك ليس بمستقيم.
والفصل بينهما أن هذه الياء في قولك: "إِيتَكَلَ" وقولك: "إِيتَمَرَ" عارضة، مبدلة عن الهمزة، فحكمها حكم الهمزة، والهمزة لاتقلب تاء إذا اجتمعت مع تاء الافتعال، فوجب ألا تقلب الياء التي هي مبدلة عنها تاء أيضا؛ لأنها فرعها، فحكمها حكمها، بخلاف "اتَّسَرَ" فإنها ليست بعارضة.
فلا يلزم من قلب الياء تاء في "اتَّسَرَ" قلب الياء تاء في "إِيتَكَلَ"..".
وينظر: ابن يعيش ٦٤/١٠ وشرح الشافية ٨٣/٣.

....

ياءً لسكونها ، وانكسار ماقبلها ، فصار : "ايتزر" مثل : "ايتمر".

فإن رُمتَ قلب هذه الياء إلى التاء ، وادغامها ، لم يجز ، لما ذكرناه .

قال فى "شامل اللغة" : "وَشَدَّ إزرَهُ ، أى : مَعْقِدَ إزاره ، وايتزر إِزْرَةً حَسَنَةً . وأما "اتزر" بالتشديد : فليس بمرضى (١)".

———

١) المِئْزَر : الإزارُ . يقال : شددت لهذا الأمر مِئْزَرى ، أى : تشمرت له ، وقد ائْتَزَرَ به وتَأَزَّرَ . وائتزر فلان إِزْرَةً حَسَنَةً وتَأَزَّرَ : لبس المِئْزَرَ . اللسان (أزر) ٧١/١ .

ويقول الرضى فى شرح الشافية ٨٣/٣ : "... وأما (افْتَعَلَ) من المهموز الفاء ، نحو : (ائتزر ، وائتمن) فلا تقلب ياؤه تاءً ؛ لأنه وإن وجب قلب همزته مع همزة الوصل المكسورة ياءً ، وحكم حروف العلة المنقلبة عن الهمزة انقلابا واجبا حكم حروف العلة ، لاحكم الهمزة ..

لكن لما كانت همزة الوصل لاتلزم ، إذ كنت تقول نحو : (قال ائْتَزِرْ) ، فترجع الهمزة إلى أصلها ، روعى أصل الهمزة .

وبعض البغادة جوز قلب يائها تاءً فقال : (اتَّزَرَ ، واتَّمَرَ) ، وقرىء شاذا (الذى اتُّمِنَ أمانَتَهُ) ..".

ويقول ابن الحاجب فى الإيضاح ٤٢٤/٢ : "وقول من قال : (اتَّزَرَ) وهم".

وينظر : ابن يعيش ٦٣/١٠ ، ٦٤ .

(القول فى : " الواو ، والياء " عينين)

(فصل) " لاتخلوان من أن تُعَلّا ، أو تُحذفا ، أو تَسْلَما :

فالإعلال فى : " قال ، وخاف ، وباع ، وهاب ، وباب ، وناب ، ورجل مال ، ولاع " ، ونحوها ، مما تحركتا فيه ، وانفتح ماقبلهما ، وفيما هو من هذه الأفعال من مضارعاتها ، وأسماء فاعليها ومفعوليها ، وماكان منها على (مفعل ، ومفعله ، ومفعل ، ومفعله ، ومفعله) ك : " معاد ، ومقالة ، ومسير ، ومعيشه ، ومشوره ".

وماكان نحو : " أقام ، واستقام " من ذوات الزوائد التى لم يكن ماقبل حرف العلة فيها ألفا ، أو واوا ، أو ياء ، نحو : " قاول ، وتقاولوا " و " زايل ، وتزيلوا " ، و " عوذ ، وتعوذ " و " زين ، وتزين " ، وماهو منها ، أعلت هذه الأشياء ، وإن لم تقم فيها علة الإعلال ، إتباعا لما قامت العلة فيه ؛ لكونها منها ، وضربها بعرق فيها.. "(١)

المتن : قوله : (القول فى " الواو ، والياء ") عينين .. إلى : إعلال اسم الفاعل).

التفسير : ونصدره ببحثين :

---

١) يعترض الرضى فى شرح الشافية ٣ / ٩٥ على علة قلب الواو ، والياء المتحركتين المفتوح ماقبلهما ألفا فيقول:

" اعلم أن علة قلب الواو ، والياء المتحركتين المفتوح ماقبلهما ألفا ، ليست فى غاية المتانة ؛ لأنهما قلبتا ألفا للاستثقال على مايجئ ، والواو ، والياء إذا انفتح ماقبلهما خف ثقلهما ، وإن كانتا أيضا متحركتين.

والفتحة لاتقتضى مجئ الألف بعدها اقتضاء الضمة للواو ، والكسرة للياء.

ألا ترى إلى كثرة (قَوَل ، وبَيَع) وعدم نحو : (قُيَل ، وبُيَع) بضم الفاء ، و (قِوَل ، وبِوَع) بكسرها ، لكنهما قلبتا ألفا - مع هذا - لأنهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة ، لكن كثرة دوران حروف العلة ، وهما أثقلها ، جوزت قلبهما إلى ماهو أخف منهما من حروف العلة : أى الألف ، ولاسيما مع تثاقلهما بالحركة وتهيؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفا ، وذلك بانفتاح ماقبلهما ؛ لكون الفتحة مناسبة للألف.

ولوهن هذه العلة لم تقلبا ألفا ، إلا إذا كانا فى الطرف : أى لاميين ، أو قريبين منه : أى عينين ؛

ولم يقلبا فى نحو : (أَوَدّ ، وأَيَلّ) وإن كانت الحركة لازمة بعد العروض ؛ لأن التخفيف بالآخر أولى ، ولوهنها تقعد عن التأثير لأدنى عارض .. ".

وينظر : ابن يعيش ١٠ / ٦٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، والممتع ٢ / ٤٣٨.

. . . .

البحث الأول : قالوا : إن الموجب لإعلال هذه (العينات) كونها متحركة حقيقة ، أو باعتبار الأصل / مع انفتاح ماقبلها ؛ لاستثقالهم ذلك . ٣٨٢ /أ

وانما أعلوا ماهذا شأنه بإبدال العين ألفا لوجهين :

أحدهما : أن الألف حرف هوائى أخف من الواو ، والياء الساكنين ، فكان الإعلال بالإبدال ألفا أولى من الإعلال بسلب الحركة .

الثاني : أنهم لو اقتصروا على إسكان هذه (العينات) وقالوا فى : "باب" : "بوب" بإسكان الواو ، لم يعلم أن العين فى الأصل متحركة ، ثم طرأ عليها الإعلال ، بل كما أن ذلك محتمل ، فكذلك يحتمل أن يكون الأصل إنما هو سكون العين ، نحو : "فَلْس" وَ "كَعْب" من الصحيح .

فاختاروا الإعلال بالإبدال ألفا ؛ ليدل ذلك على أن العين متحركة قبل الإبدال .

فإن سكن ماقبل الواو ، والياء لم تستثقل الحركة عليهما ، وجريا مجرى الصحيح.(١)

قال "ابن جنى" : أخبرنى بعض تلامذتى أن "أبا عمر الجرمى"(٢) لما دخل مدينة "بغداد" كان بعض(٣) النحويين من أهل "الكوفة" يغشاه ، ويكثر عليه المسائل ، وهو يجيبه ، فقال له بعض طلبته : إن هذا الرجل قليل الأدب ، ولح فى السؤال ، فلم لاتسأله مسألة ؛ لتقف على أهليته ، وقدرة علمه ؟ فلما جاء ، قال له "الجرمى" : أيها الأديب : ما الأصل فى : "قم" ؟

فقال له : "أقْوُمْ" . فقال له "الجرمى" : فما الذى صنعوا بها ؟

فقال : استثقلوا الضمة على الواو ، فأسكنوها .

فقال له "الجرمى" : أخطأت فى الجواب ؛ لأن الواو ، والياء إذا سكن ماقبلهما ، جريا مجرى الصحيح ، ولم تستثقل الحركة عليهما .

قال : فخرج الرجل من عنده ، ولم يعد إليه بعد ذلك(٤).

---

١) فى المنصف ١ / ٢٤٨ [حدثنى بعض أصحابنا] والصاحب ليس من اللازم أن يكون تلميذا .

٢) هو : صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمى البصرى ، كان فقيها ، عالما بالنحو واللغة ، قدم بغداد ، وأخذ النحو عن الأخفش ويونس ، واللغة عن الأصمعى وأبى عبيدة ، وحدث عنه المبرد ، وناظر الفراء ، وانتهى إليه علم النحو فى زمانه . له من التصانيف : التنبيه ، وكتاب السير ، وكتاب الأبنية ، وكتاب العروض ، ومختصر فى النحو ، وغريب سيبويه . توفى سنة ٢٢٥ هـ . ينظر : البغية ٢ / ٨ ، ٩ ونشأة النحو / ٩٢ .

٣) هو : الفراء ، وكان بينه وبين الجرمى مناظرات .
وتنظر : القصة فى الخصائص ٣ / ٢٩٩ والممتع ٢ / ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

٤) المنصف ١ / ٢٤٨ ويلاحظ أن الشارح — هنا — نقل كلام ابن جنى بالمعنى .

....

البحث الثاني : قال " ابن جنى " : " الفعل ، والاسم فى هذا سواء ؛ ولأن أصل "باب" و "دار" : "بوب" و "دور" ، كما أن أصل "قال" و "قام" : "قول" ، و "قوم" ، فكل واحد منهما كصاحبه فى أن قُلِبَتْ عينه ألفا ؛ لتحركها ، وانفتاح ماقبلها .

وإذا ورد اسم على ثلاثة أحرف ، أوسطه ألف منقلبة عن غير همزة ، فاقض بأنها من الواو ، دون الياء ؛ لكثرة الواو فى هذا الموضع ، هكذا قال "سيبويه" ، وهو : " الصواب ، إلا أن تقوم دلالة على أنها من الياء .

وإذا تأملت أكثر اللغة أعبته كذلك .

وأما " القَوَدُ " و " الحَوَكَةُ " ونحوهما فشاذ .. ؛ لأن العلة التى أوجبت القلب فى "بَاب" و "دَار" قائمة فيهما ، والقياس قلب الواو فيهما ألفا "(١).

وقد ذكرنا فى مباحث الإبدال مواضع القلب (٢) ، وسيأتيك ـ أيضا ـ البحث فيها فى موضعه .

قوله : (القول فى "الواو" ..).

اعلم أن " القول " : مصدر " قلت": وهو : الكلام (٣).

وقد أورد المصنف من الصور التى الواو ، والياء فيها ثانية ، وهما فى موضع العين من الفعل ، أو الاسم ثمان صور : أربع أفعال ، وأربع أسماء.

الأولى : "قال" وأصله : "قَوَلَ" بفتح الواو على زنة "ضَرَبَ" .

قال " ابن جنى " : حركة العين يمتنع اعتقاد كونها مضمومة ، أو مكسورة :

أما امتناع الضم ؛ فلأن المضموم لا يكون متعديا ، وقد قالوا : "قُلْتُهُ" .

وأما امتناع الكسر : فلأنه يقتضى أن يقال : "قِلْتُ" بالكسر ، كما قالوا : ["خِفْتُ" لما كان "فَعِلْتُ"(٤)].

---

١) المنصف ١ / ٢٣٢.
٢) ينظر : ص٩٦٧ من التحقيق .
٣) اللسان (قول) ٥ / ٣٧٧٢ .
٤) زيادة من المنصف ١ / ٢٣٦ يستقيم بها الكلام.

....

ولما تعذر الضم والكسر ، تعين أن تكون الواو متحركة بالفتح (١).

وقال " ابن جني " : " الذي يدل على أن " قُلْتُ " : (فَعَلْتُ) دون (فَعِلْتُ) قولهم في المضارع : " يَقُولُ " و " يَقُولُ " : (يَفْعُلُ) ، و (يَفْعُلُ) إنما بابه (فَعَلَ) أو (فَعُلَ) ، دون (فَعِلَ) بالكسر .

وقد بطل أن يكون " قُلْتُ " : (فَعُلْتُ) ؛ لقولهم : " قُلْتُهُ " ، فبقي أن يكون (فَعَلْتُ) بالفتح ، دون (فَعِلْتُ) و (فَعُلْتُ) .

قال: وشيء آخر يدل على أن " قُلْتُ " : (فَعَلْتُ) دون (فَعُلْتُ) بالضم ، قولهم : في اسم الفاعل " قائل " و " قائل " : (فاعِل) ، و (فاعِل) لايجيء من (فَعُل) إلا شاذا ، نحو : " حَمُضَ فَهُوَ حامِض " (٢) وأسماء قليلة (٢).

فأما قولهم : " طَهُرَتِ المَرْأَةُ فَهِيَ طاهِر " و " عَقُرَتْ فَهِيَ عاقِر " و " طَلُقَتْ فَهِيَ طالِق " فليست هذه الأحرف ونحوها جارية على الفعل ، إنما هي بمعنى النسب ، كما تقول في " حائض " و " طامث " .

ألا تراهم قالوا : " دارِعٌ " و " تامِرٌ " و " لابِن " ، ولا يقولون: " دَرَعَ ، ولا تَمَرَ ، ولا لَبَنَ " ؛ لأنه ليس بجار على الفعل ، إنما هو بمعنى : " ذو كذا " .

فلما كان (فاعِل) لايجيء من (فَعُلَ) وإنما يجيء من (فَعُلَ) : (فَعِيل) نحو: " ظَرُفَ فَهُوَ ظَرِيفٌ ، وَشَرُفَ فَهُوَ شَرِيفٌ " .

وقد بطل أن يكون (فَعِلَ) بالكسر ؛ لقولهم : " قُلْتُ " بضم القاف ، ولقولهم في " المضارع " : " يَقُولُ " دون " يَقالُ " فلم يبق إلا أن يكون (فَعَلْتُ) .. " (٣).

---

١) المنصف ١/٢٣٦ وعبارته : " .. وجه استدلال الخليل على أن (قُلْتُ : فَعَلْتُ): أنه لايخلو من أن يكون : (فَعَلْتُ ، أو فَعُلْتُ ، أو فَعِلْتُ) ، وليس قسم رابع .
فلا يمكن أن يكون : (فَعُلْتُ) ؛ لأن (فَعُلْتُ) لا يكون متعديا ، وقد قالوا : (قُلْتُهُ) .
فإن قال قائل : فهلا جعلت : (قُلْتُ : فَعِلْتُ) ؟
قيل : لو كان كذلك لقيل : (قِلْتُ) كما قالوا : (خِفْتُ) لما كان (فَعِلْتُ).. "

٢) زاد في المنصف ١/٢٣٧ : " .. (وَفُرَهَ فَهُوَ فارِهٌ ، وَخَثُرَ فَهُوَ خاثِرٌ) ، وقد قالوا : (حَمَضَ ، وَخَثَرَ) .. " .

٣) المنصف ١/٢٣٦ ، ٢٣٧ .

....

والحجة على أنه من الواو : "يَقُولُ ، وَالقَوْل ، وَهُوَ أَقْوَلُ منه ".

الثانية : "خاف".

الشاهد فيه : أن الألف فيه منقلبة عن واو مكسورة ، هى عين الفعل ، وأصله: "خَوِفَ".

وقد ذكرنا علة الإعلال فيما تقدم .

قال "ابن جنى" : يدل على ذلك قولهم فى المضارع : "يَخَافُ" لأن (يَفْعَلُ) إنما يجئ من (فَعِلَ) نحو : "شَرِبَ فَهُوَ يَشْرَبُ".

ويدل على ذلك أيضا : كسرهم الخاء من: "خِفْتُ" ، وليس من الياء ، فتجعله ك : "بِعْتُ".

والذى يدل على أنه من الواو ، قولهم : "الْخَوْفُ ، وهو : أخوف منك" (١).

الثالثة : "بَاعَ".

الشاهد فيه : أن الألف فيه مبدلة عن ياء مفتوحة ، وأصله : "بَيَعَ".

أما أن عين الفعل ياء ، فلقولك : "الْبَيْع "، وَيَبِيعُ ، وهو : أَبْيَعُ مِنْ زَيْدٍ ".

وأما أنه مفتوح : فلما ذكرناه فى "قال".

واحتج "أبو سعيد" على ذلك ، وقال : لما كان المضارع "يَبِيعُ" على زنة (يَفْعِلُ) بكسر العين ، كان الماضى منه (فَعَلَ) بالفتح ، لأنه الأصل والقياس (٢).

الرابعة : "هَابَ".

الشاهد فيه : أن الألف مبدلة من ياء مكسورة ، هى عين الفعل ، والأصل : "هَيِبَ" من الهيبة ، وهى : الإجلال والمخافة (٣).

قال "ابن جنى" : الذى يدل على أن عين الفعل مكسورة ، قولك فى المضارع : "يَهَابُ" ، لأن (يَفْعَلُ) بالفتح إنما يجئ من (فَعِلَ) بالكسر (٤).

---

١) المنصف ١/٢٣٨
وينظر : الكتاب ٤/٣٥٨ والمقتضب ١/٢٣٤ وابن يعيش ١٠/٦٤ ، ٦٥ والإيضاح ٢/٢٤٥ وشرح الشافية ٣/٩٦ والممتع ٢/٤٣٨.
٢) شرح السيرافى ٦ / ١١٩.
٣) الصحاح (هيب) ١/٢٣٩.
٤) المنصف ١/٢٣٨.

. . . .

فعين الكلمة في هذه الصور الأربع من حيث الصورة واحدة ، وهي الألف ، ومختلفة باعتبار أن الألف في الأولى والثانية منقلبة عن "واو" وفي الأخيرتين منقلبة عن "واو" ، وفي الأخيرتين منقلبة عن "ياء" ، والأول من القبيلين مفتوح ، والثاني من كل واحد منهما مكسور ، كما فصلناه / لك فاعتبره . ٣٨٢/ب

وأما الأسماء الأربعة : فـ "بَابٌ" وأصله : "بَوَبٌ" و "نَابٌ" والأصل : "نَيَبٌ" بفتح العين في الأولى ، وفتح الياء في الثانية أيضا ، و "رجل مال" وأصله : "مول" بكسر الواو ، و "رجل لاعٌ" والأصل : "لَيِع" بكسر الياء أيضا .

فموضع العين في هذه الأسماء الأربعة ألف ، ولا اختلاف فيه من حيث الصورة ، وإنما هو مختلف من حيث الأصل والتقدير ، كما بيناه [(١)].

قال "عبد المجيد" : "رجل مَالٌ" أي : كثير المال [(٢)] ، و "رَجُلٌ لَاعٌ" بالعين المهملة : الجبان الجزوع [(٣)].

ولقائل أن يقول : إن الألف في "لاع" منقلبة عن "الواو" نص عليه صاحب المجمل [(٤)] وهو في "شامل اللغة" وغيره كذلك [(٥)].

وسياق كلام المصنف يدل على أنها من الياء على ماعرف من مسلكه في الترتيب .

قوله : (.. ونحوها ..) الضمير المجرور يعود إلى الصور الثمان .

قوله : (.. مما تحركتا فيه ، وانفتح ماقبلهما) الضمير المثنى يرجع إلى "الواو" و "الياء" .

---

١) ينظر : نفس الصفحة .

٢) الصحاح (مول) ٥ / ١٨٢١ .

٣) السابق (لوع) ٣ / ١٢٨٢ : " .. ورَجُلٌ هَاعٌ لَاعٌ ، أي : جَبَانٌ جَزُوعٌ .. " .
وينظر : المجمل لابن فارس / ١٦٧ (مخطوط) دار الكتب المصرية — رقم ٢٣٨ لغة واللسان (لوع) ٥ / ٤٠٩٩ .

٤) المجمل / ١٦٧ : " .. اللاع : الرجل الجبان ، يقال : هو : هَاعٌ لَاعٌ ، وَهَائِعٌ لَائِعٌ ، والكلمة من ذوات الواو .. " .
وصاحب المجمل هو : أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد أبو الحسين اللغوى القزويني . كان نحويا على طريقة الكوفيين .
من تصانيفه : المجمل في اللغة ، فقه اللغة ، مقدمة في النحو . مات سنة ٣٩٥ هـ . ينظر : البغية ١ / ٣٥٢ .

٥) ينظر : الصحاح (لوع) ٣ / ١٢٨٢ واللسان (لوع) ٥ / ٤٠٩٩ ومابعدها .

....

قوله : (وفيما هو من هذه الأفعال من مضارعتها ، وأسماء فاعليها ومفعوليهـا)

اعلم أن الواو للعطف ، والمعنى : الإعلال سائغ فى الصور الثمان ، وفيما هو من هذه الأفعال .

قوله : (هذه) اسم الإشارة يتعلق بما ذكره من الأفعال الأربعة الماضية الثلاثية المجردة .

والمعطوف ثلاثة أشياء :

أولها : الأفعال المضارعة ، وهى : أربعة :

الثاني : مضارع " خَافَ " وهو : " يَخْوَفُ " بفتح الواو ، وسكون الخاء ، على زنة " يَعْلَمُ " ، فأعلوه بإسكان الواو ، ونقلوا فتحة الواو إلى الخاء ، فانقلبت الواو ألفا ؛ لانفتاح ماقبلها ، وكونها متحركة فى الأصل .

الثالث : مضارع " بَاعَ " وهو : " يَبِيعُ " بكسر الياء التى هى عين الفعل على زنة " يَضْرِبُ " وأعلوه بأن نقلوا كسرة الياء إلى الحرف الذى قبله ، وبقيت الياء ساكنة ، ولم تنقلب ألفا ؛ لانكسار ماقبلها .

الرابع : مضارع " هَابَ " وهو : " يَهْيَبُ " بفتح الياء على زنة " يَسْمَعُ " إلا أنهم أعلوه بإسكان الياء ، ونقلوا الفتحة إلى الهاء ، فانقلبت الياء ألفا ؛ لتحركها ، وانفتاح الحرف الذى قبلها .

فاعلال هذه الأفعال المستقبلة بإسكان عيناتها ، إلا أن بعضها انقلب ألفا ، لأجل تحرك ماقبله بالفتح [(١)].

فإن قلت : إن ماقبل الواو والياء فى جميع هذه الأفعال المضارعة ساكن ، وقد ذكرتم أن حرف العلة إذا سكن ماقبله جرى مجرى الصحيح .

قلت : إنما أعلوا المضارع لأجل طرد الباب ، كما ذكره المصنف فيما بعد . هذا تمام الكلام فى إعلال الفعل المضارع .

وثانيها : إعلال اسم الفاعل من كل واحد منها ، نحو : " قَائِل " و " خَائِف " و " بَائِع "

---

١) ينظر : المنصف ١/٢٤٧ ، ٢٤٨ والمقتضب ١/٢٣٤ ومابعده وابن يعيش ١٠/٦٥ والممتع ٢/٤٤٣ ، ٤٤٤ .

....

و " هَائِب " وذلك يكون بالإبدال ، دون الإسكان ، كما يأتيك بيانه في موضعه .
وثالثها : اسم المفعول من كل واحد منها ، وذلك يكون بالحذف ، كما سنفصله لك فيما بعد .

قوله : (وماكان منها على " مَفْعَل ومَفْعَلَه " بفتح العين فيهما ، و " مَفْعِل ومَفْعِلَه " بكسر العين فيهما ، و " مَفْعُلَه " بضم العين) .

مثال الأول : " مَعَاد " والأصل : " مَعْوَد " بالفتح على زنة (مَفْعَل) ، فأعلوا الواو التي هي عين الكلمة بإسكانها ، ونقلوا فتحة الواو إلى الحرف الذي قبل الواو ، فانقلبت الواو ألفا ؛ لانفتاح ماقبلها ، وقيل : " مَعَاد " .

ومثال الثاني : " مَقَالَه " ، وأصله : " مَقْوَلَه " على زنة (مَفْعَلَه) والكلام فيه على نحو ماقبله .

ومثال (مَفْعِل) بالكسر : " مَسِير " فأعلوه بالإسكان ، ثم نقلوا الكسرة إلى السين ، وبقيت الياء ساكنة ، ولم تنقلب ألفا ؛ لأن ماقبلها مكسور .

ومثال (مَفْعِلَه) مكسورة العين : " مَعِيشَه " فأعلوا حرف العلة بالإسكان ، ونقلوا الكسرة إلى الحرف الذي قبله ، فبقي حرف العلة ساكنا ، ولم ينقلب ألفا ؛ لأن ماقبل الألف لابد وأن يكون مفتوحا .

ومثال الخامسة " مَشُورَة " بضم الواو ، وسكون الشين على زنة : " مَفْعُلَه " لكنهم أعلوا الواو الذي هو عين الكلمة بإسكانه ، ثم نقلوا ضمته إلى الحرف الذي قبله ، وهو : الشين ، وبقي الواو على سكونه ، ولم ينقلب ألفا ؛ لانضمام ماقبله .

قال " الجوهري " : المَشُورَةُ : الشورى . وكذلك : " المَشْوَرَةُ " بضم الشين ، تقول منه : شَاوَرْتُهُ في الأمر ، واستشرته بمعنى[1].

فهذه الأسماء الخمسة أيضا حرف العلة فيها عين الكلمة ، وهو متحرك ، والحرف الذي قبله ساكن ، وإنما أعلوه ، لطرد الباب[2].

---

١) الصحاح (شور) ٢ / ٧٠٥ .

٢) ينظر : المنصف ١ / ٢٧٠ وابن يعيش ١٠ / ٦٦ ومابعده ، والممتع ٢ / ٤٥٠ — ٤٥٤ وشرح الشافية ٣ / ١٠٤ .

....

قوله : (وماكان نحو : " أقامَ " وَ " اسْتَقامَ " من ذوات الزوائد ..).

اعلم أن هذين المثالين ـ أيضا ـ على نهج ماقبلهما فى أن عين الفعل فيهما حرف علة متحرك ، وقبله ساكن ، فإن أصل : " أقامَ " : " أقْوَمَ " ، وأصل : " اسْتَقامَ " : " اسْتَقْوَمَ " ، فأعلوه بالإسكان ، ونقلوا الفتحة إلى الحرف الذى قبل الواو ، وانقلبت الواو فيهما ألفا ؛ لانفتاح ماقبلها ، مع كونها فى الأصل متحركة ، والموجب لهذا الإعلال طرد الباب .

قوله : (التى لم يكن ماقبل حرف العلة فيها ألفا ، أو : واوا ، أو ياء ..).

اعلم أن الضمير فى (فيها) يرجع إلى ذوات الزوائد :

ف : " قاوَلَ " و " تَقاوَلوا " الألف فيهما قبل الواو الذى هو عين الفعل ، و " زايَلَ " ، و " تَزايَلوا " الألف فيهما قبل الياء (١).

وقوله : (عَوَّدَ ، وتَعَوَّدَ) بإهمال العين ، والدال جميعا ، وتشديد الواو فيهما واقعة قبل الواو التى هى عين الفعل ، ووزنه باعتبار الأصل (فَوْعَلَ) وَ (تَفاعَلَ) .

وقوله : (زَيَّنَ ، وتَزَيَّنَ) بتشديد الياء فيهما ، الياء الأولى مزيدة ، ووزنه (فَيْعَلَ) و (تفيعل) ./ ٣٨٣/أ

وإنما امتنع إعلال حرف العلة الذى هو عين الفعل فى هذه الصورة ، حذارا من اجتماع ساكنين على غير حدهما .

قوله : (وماهو منها ..) اعلم أن الضمير فى (منها) يعود إلى ذوات الزوائد .

---

(١) يقول ابن يعيش ١٠/٦٨ : " .. وأما (قاوَلْتُ ، وقَوَّلْتُ ، وتَقاوَلَ ، وتَقَوَّلَ) فإن هذه الأفعال تصح ولا تعتل .
أما : (قاوَلَ) فلأن قبل الواو ألفا ، والألف لاتقبل الحركة ، ولا تنتقل إليها الحركة .
وأما : (قَوَّلَ) فإن احدى الواوين زائدة ، وحين وجب الإدغام لايمكن النقل ؛ لأنه يزول الإدغام ، وكان يلزم قلب الواو ألفا ، فيزول البناء ، ويتغير عما وضع له .
وكذلك : (تَقاوَلَ ، وتَقَوَّلَ) لايعل ؛ لأن التاء دخلت بعد أن صَحَّا ، فلم يُغَيَّرا عما كانا عليه ، فلذلك احترز فقال : (التى لم يكن ماقبل حرف العلة فيها ألفا ، ولا واوا ، ولا ياء ، نحو : قاوَلَ ، وتَقاوَلَ ، وعَوَّدَ ، وتَعَوَّدَ ، وزَيَّنَ ، وتَزَيَّنَ) .. ".
وينظر : شرح الشافية ٣ / ١١١ والتكملة لأبى على / ٥٨٠ .

....

قوله : (أعلت هذه الأشياء ، وإن لم تقم فيها علة الإعلال ، إتباعا لما قامت العلة فيه)

اعلم أن المصنف لما فرغ من تعديد الصور الملحقة بما ذكره من الأفعال الأربعة الماضية ، وهى : ثلاث عشرة صورة :

أربع أفعال مضارعة ، واثنتان ، هما : اسما الفاعل والمفعول .

وخمس أوائلها الميم . وصورتان من ذوات الزوائد ، قال بعده :

(أعلت هذه الأشياء ، وإن لم تقم فيها علة الإعلال) .

بيان ذلك أنه لما كان حرف العلة الذى هو عين الفعل فى جميعها متحركا ، وقبله حرف ساكن ، جرى مجرى الصحيح ، واحتمل الحركات الثلاث ، كما فى : " دَلْوٍ ، وَظَبْيٍ ، وَغَزْوٍ ، وَرَمْيٍ " ، ولم يستثقل تحريكه ، ناسب ذلك ألا يعل الحرف ؛ لفقدان موجب الإعلال ، وهو : ماذكرناه من الاستثقال .

لكنهم لما كانوا يقصدون طرد الباب فى كثير من المواضع ، احترازا من الاختلاف ، واعتمدوه فى باب " يَعِد " و " يَزِنُ " وفى باب " أكرم " ونحوه ، على الوجه الذى بيناه فيما تقدم ، جنحوا - ههنا - أيضا - إلى طرد الباب فيما ذكره من الصور الثلاث عشرة ، وأعلوا حرف العلة الذى هو عين الكلمة ، وإن لم يكن فيها علة الإعلال .

فإن قلت : إذا كان طرد الباب موجبا للإعلال ، فكيف يستقيم قول المصنف : (إن لم تقم فيها علة الإعلال) ؟

قلت : لاتناقض بين قوله : (لم تقم فيها علة الإعلال) وبين قوله : (أعلت ، إتباعا ، وطردا للباب) ؛ لأن الإتباع والطرد ، لايوجب خصوص الإعلال ، وإنما يوجب كون إحدى الصورتين تابعة للأخرى فى الحكم الثابت لها ، لاغير .

يستوى فى ذلك الإعلال وغيره من الأحكام ، بخلاف علة الإعلال ، فإنها تقتضى ثبوت الإعلال بخصوصه ، فافترقا .

قوله : (لكونها منها ..) فيه ضميران :

أولهما : يرجع إلى (مالم تقم فيه علة الإعلال) وهو : ماذكره من الصور الثلاث .

وثانيهما : يعود إلى (ماكانت فيه العلة موجودة) وهو : ماذكره من الأفعال الماضية المجردة .

. . . .

قوله : (وضربها بعرق فيها) .

اعلم أن قوله : (فيها) متعلق بالمصدر المضاف ، وهو: (الضرب) والتقدير: وأخذ مالاعلة فيه بعرق ماقامت فيه العلة ، وذهابه فيه .

قال في " أساس اللغة ": العرب تقول: ضربتْ .. فُلانةٌ بعِرْق .. (١)

وهذا الكلام جواب عن [سؤال](٢) مقدر :

بيان ذلك : أنه لما قال : إن مالم تقم فيه العلة تابع لما قامت فيه العلة .

قيل له : فلأي سبب جعل الأول تابعا ؟

فقال: لكونه بعضا منه ، ذاهبا فيه ؛ لأن كل ماتعلق بشئ ، وتفرع عليه ، ينزل منزلة الجزء منه .

هذا تمام الكلام في: الإعلال بالقلب ، والإسكان ، كما فصلناه لك .

----

١) ينظر : أساس البلاغة للزمخشري / ٣٧٣ (ط الشعب ـ مصر ـ ١٩٦٠م) وهو كتاب أساس اللغة الذي أشار إليه الشارح ، وعبارته : " .. وضربتْ فيه فُلانةٌ بِعِرْقٍ ذِي أَشَبٍ .. ".

٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

[الإعلال بالحذف]

القسم الثاني : حذف الواو والياء عينين

" والحذف في : " قل ، وقلن ، وقلت ، ولم يقل ، ولم يقلن ، وبع ، وبعن ، وبعت ، ولم يبع ، ولم يبعن " .

وماكان من هذا النحو في المزيد فيه في : " سيد ، وميت ، وكينونه ، وقيلوله " ، وفي " الإقامة " و " الاستقامة " ونحوهما ، مما التقى فيه ساكنان ، أو طلب تخفيف ، أو اضطر [1] إعلال ، والسلامة فيما وراء ذلك مما فقدت فيه أسباب الإعلال ، والحذف ، أو : وجدت ، خلا أنه اعترض مايصد رعن إمضاء حكمها كالذي اعترض في : " صوري ، وحيدى ، والجولان ، والحيكان ، والقوباء ، والخيلاء " ... " .

القسم الثاني : حذف الواو ، والياء عينين ، ويكون ذلك لأحد أسباب ثلاثة :

السبب الأول : الهرب من التقاء الساكنين على غير حده ، والمذكور من صوره عشر : منها : خمس عيناتها " واو " . ومنها خمس العين فيها " ياء " .

الأولى : قولك في الأمر : " قُلْ " وأصله : " اقْوُل " على زنة (افْعُل) ، إلا أنهم لما أعلوا الواو بإسكانها ، ونقلوا ضمتها إلى القاف ، سقطت الواو ؛ لاجتماع الساكنين : الواو ، واللام ، وسقطت ـ أيضا ـ همزة الوصل ، للاستغناء عنها .

الثانية : " قُلْنَ " .

الشاهد فيه : أن نون الضمير لما اتصل بالفعل ، سكنت لام الفعل فاجتمع ساكنان على الوجه الذي ذكرناه في الأمر .

الثالثة : " قُلْتُ " .

الشاهد فيه : أن ضمير المتكلم ، أو المخاطب المرفوع ، لما اتصل بلام الفعل ، سكن ، فاجتمع ساكنان ، فحذفت الواو .

الرابعة : سكون اللام للجازم في نحو : " لَمْ يَقُلْ " والأصل : " يَقُولُ " فلما سكنت اللام ، اجتمع ساكنان ، فحذفت الواو ؛ لذلك .

الخامسة : قوله : " لم يقلن " ، والكلام فيه ظاهر .

---

(١) في المخطوطة [اضطرار] وفي ابن يعيش ١٠/٦٨ والمفصل المطبوع /٣٧٦ [اضطر] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .

....

وعلى هذا فقس ذوات الياء.

قال "الميدانى" : "يُحذَفُ العين إذا سكنت اللام ، وذلك فى أربعة مواضع :

أحدها: فى الجزم ، نحو : "لَمْ يَقُلْ" و "لَمْ يَبِعْ".

والثانى: فى الأمر ، نحو : "قُلْ" و "بِعْ".

والثالث: عند نون الضمير إذا اتصلت بالفعل ، نحو : "قُلْنَ ، وبِعْنَ ، ويَقُلْنَ ، ويَبِعْنَ".

والرابع: ضمير المتكلم ، والمخاطب المرفوع [عند اتصاله بالفعل](١) نحو: (فَعَلْتُ) و (فَعَلْتَ) وأخواتهما.

تقول: "قُلْتُ ، وبِعْتُ ، وقُلْنا ، وبِعْنا" وما أشبههما.

وهذان المثالان ، أعنى : (فَعَلَ يَفْعُلُ) و (فَعَلَ يَفْعِلُ) مثل : "قالَ يقولُ" و "باعَ يَبيعُ" يُنقَلُ [الفعل منهما](٢) عند اتصال هذه الضمائر [به](٣) من مثال إلى مثال.

فإذا كانت العين واوا ، نُقِلَ [الفعل](٤) من (فَعَلَ) إلى (فَعُلَ) نحو : "قُلْتُ" و "قُلْنا" كان الأصل : "قَوَلْتُ" فنقل إلى : "قَوُلْتُ" ، ثم نقلت الضمة من الواو إلى القاف ، وسقطت الواو ؛ لالتقاء الساكنين ، فبقى "قُلْتُ"(٥).

---

١) زيادة للتوضيح. ٢) زيادة للتوضيح.

٣) زيادة للتوضيح. ٤) زيادة للتوضيح.

٥) سبب النقل فى هذه الأفعال من مثال إلى مثال ، الدلالة على المحذوف ، والأمارة على التصرف.
وكان النقل إلى الضمة فى "قُلْتُ" ؛ لأن الضمة من الواو ، كما كان النقل إلى الكسرة فى "بِعْتُ" ؛ لأن الكسرة من الياء ، وأيضا ، لأنهم قد شبهوا معتل العين بمعتل اللام ؛ لأن محل العين من الفاء بمنزلة اللام من العين ، وقد ألزموا العين الضم قبل اللام التى هى واو فى مثل: "يَغْزُو" و "يَدْعُو" ، كما ألزموها الكسر قبل اللام التى هى ياء فى مثل : "يَرْمِى" و "يَقْضِى" ، فكان ضم الفاء ، أو كسرها من أجل العين لذلك.
ولم ينقلوا فى غير المتصرف ، للجمود ، وعدم التصرف ، ولهذا لم يقولوا : "لِسْتُ" بكسر اللام ، كما قالوا : "بِعْتُ" بكسر الباء.
ينظر : ابن يعيش ١٠/٧٢.

....

وكذلك إذا كانت العين ياء مثل: "بِعْتُ" كان في الأصل: "بَيَعْتُ" على وزن (ضَرَبْتُ) ، فنقل إلى (فَعِلْتُ) ثم عومل معاملة "قَوُلْتُ" فصار : "بِعت".
ولولا هذا التقدير ، لكانوا يقولون : "بَعْتُ" و "قَلْتُ" بالفتح ".(١).

السبب الثاني لحذف العين: طلب التخفيف ، وهو على ضربين :

ضرب يجوز حذف العين منه ، ولا يلزم ، وضرب يجب حذف / العين منه ، ويمتنع إثباته. ٣٨٣/ب

مثال الجائز : "سَيْد" و "مَيْت" وأصله : "سَيْوِد" وَ "مَيْوِت" ، قلبت الواو التي هي عين الكلمة ياء ، ثم أدغمت الأولى في الثانية ، كما قررناه غير مرة.

فإن شئت أبقيت الياء المنقلبة عن الواو الأصلية ، وقلت: "سَيِّد" وَ "مَيِّت" بالتشديد فيهما.

وإن شئت حذفتها ، وقلت : "سَيْد" وَ "مَيْت" بالتخفيف(٢).

---

١) نزهة الطرف / ٢٠٤ ، ٢٠٥
وينظر : المنصف ٢/١ ٢٩٢ـ٢٩٤ والممتع ٢٧٤/٢ ، ٢٧٥.

٢) أ ـ زعم البغداديون أن "سَيِّدًا" وَ "مَيِّتًا" وأمثالهما في الأصل على وزن "فَيْعَل" بفتح العين ، والأصل : "سَيَّد" وَ "مَيَّت" ثم غير على غير قياس ، كما قالوا في النسب إلى "بَصْره" : "بِصْرِيٌّ" فكسروا الباء.
والذي حملهم على ذلك أنه لم يوجد "فَيْعِل" في الصحيح مكسور العين ، بل يكون مفتوحا ، نحو : "صَيْرَف" وَ "صَيْقَل".
وما ذهب إليه البغداديون فاسد ؛ لأنه لا ينبغي أن يحمل على الشذوذ ما أمكن.
وأيضا : فإنه لو كان كتغيير "بِصْرِي" لم يطرد ، فاطراده في مثل : "سَيِّد" و "مَيِّت" و "لَيِّن" وَ "هَيِّن" و "بَيِّن" دليل على بطلان ما ذهبوا إليه.
فأما مجيئه على "فَيْعِل" مع أن الصحيح لم يجئ على ذلك فليس بموجب لادعاء أنه في الأصل مفتوح العين ؛ لأن المعتل قد ينفرد في كلامهم ببناء لا يوجد في الصحيح ، وذلك نحو : "قَرْيَه" ، قالوا في جمعه "قُرًى" ولا يجمع "فَعْلَة" من الصحيح على "فُعَل" بضم الفاء أصلا.
وكذلك : "قَاضٍ" وَ "غَازٍ" قالوا في جمعهما "قُضَاةٌ" وَ "غُزَاةٌ" فجمعوهما على "فُعَلَه" بضم الفاء ، ولا يجمع الصحيح اللام إلا بفتح الفاء ، نحو: "ظَالِم وَظَلَمَه" و "كَافِر وَكَفَرَه".
ب ـ وذهب الفراء إلى أن الأصل في "سَيِّد" : "سَوِيدٌ" على وزن "فعيل" ثم قلب فأدغم. وكذلك ما كان نحوه.
وحمله على ذلك عدم "فَيْعِل" بكسر العين في الصحيح.

....

ومثال اللازم : "كَيْنُونَه "(١) و "قَيْلُولَه "(٢) مخففين ، تقول : "كَانَ كَوْنًا ، وكَيْنُونَةً " أيضا .

وأصل "كَيْنُونَه " : "كَيْوَنُونَه " على زنة : "فَيْعَلُولَه " فاجتمع الياء والواو ، والأولى منهما ساكنة ، فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الأولى في الثانية ، فصار : "كَيَّنُونَه " بتشديد الياء ، ثم خفف بحذف ثانيه ، وهو : الياء المنقلبة عن الواو ، فقيل : "كَيْنُونَه " والوزن بعد الحذف "فَيْلُولَه " ؛ لأن العين محذوفه .

وانما قلنا : إن أصلها "فَيْعَلُولَه " لا "فَعْلُولَه " ؛ لأنه ليس في كلام العرب "فَعْلُول" بالفتح (٣).

وأما : "صَعْفُوق" فقد قالوا : إنه لانظير له (٤).

ولأنها لو كانت "فَعْلُولَه " لوجب تصحيح واوها ، وقيل : "كُونُونَه " ؛ لأنه من الواو ،

= والذى ذهب إليه الفراء فاسد ؛ لأن القلب ليس بقياس ، وأيضا فإنه لم يجئ على الأصل في موضع .

ولو كان الأمر كما ذكر لسمع "سَوِيد " و "مَوِيت " .

وأيضا فإن "فَعِيلا " لايحفظ مما عينه ياء ، ولامه حرف صحة ، ليس في كلام العرب مثل "كَيِيل " فإذا حمل "بَيِّنًا " و "لَيِّنًا " على أن الأصل فيهما "لَبِيِن " و "بَيِين " فقد ادعى شيئا لايحفظ في كلام العرب مثله .

والمعروف أن المعتل ينفرد بالبناء لايكون للصحيح ، فينبغى أن يبقى في "سَيِّد " وبابه على الظاهر من أنه "فَيْعِل " .

وأكبر دليل على فساد مذهب البغداديين والفراء : أنهم أرادوا أن يجعلوا المعتل على قياس الصحيح ، ولا يفرد المعتل بما لايكون في الصحيح ، ثم حملوه على مالم يثبت في الصحيح .

الاترى أن "فَيْعَلاً " في الصحيح لاتكسر عينه ، وكذلك عين "فَعِيل" في الصحيح لاتقلب . فدل ذلك على فساد مذهبهم .

ينظر : الممتع لابن عصفور ٢/٤٩٩ ومابعده ، والكتاب ٤/٣٦٥ والمنصف ٢/١٥ ، ١٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٢٥ وابن يعيش ١٠/٧٠ وشرح الشافية ٣/١٥٢ ومابعده .

١) كَيْنُونَه : مصدر "كَانَ" . الصحاح (كون) ٦/٢١٩٠.

٢) القَيْلُولَه : الاستراحة نصف النهار ، وإن لم يكن معها نوم . اللسان (قيل) ٥/٣٧٩٢.

٣) ينظر : ابن يعيش ١٠/٧٠ والصحاح (صعفق) ٤/١٥٠٧ واللسان (صعفق) ٤/٢٤٤٩ وشرح الشافية ٣/١٥٢ ومابعده .

٤) الصَّعْفُوق : الذى لامال له ، وقيل : اللئيم من الرجال ، ويجمع على "صَعَافِقَه " .
وينظر : الصحاح (صعفق) ٤/١٥٠٧ واللسان (صعفق) ٤/٢٤٤٩.

....

ولم تتقدم عليه ياء ساكنة . قاله " سيبويه "(١).

والأصل فيه عند " الفراء " : " كُوْنُونَه " بضم الكاف على " فُعْلُولَه " مثل : " بُهْلُول "(٢) و " صُنْدُوق " ثم فتحوه ؛ لأن أكثر ما يجئ من هذه المصادر ، مصادر ذوات الياء ، كقولهم : " صَارَ صَيْرُورَةً "(٣) و " سَارَ سَيْرُورَةً "(٤) ، ففتحوه حتى تسلم الياء ؛ لأن الباب للياء ، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء ، فقلبوا الواو ياء في نحو : " كَيْنُونَه " و " قَيْدُودَه "(٥).

---

١) الكتاب ٤ / ٣٦٦ : " .. كذلك حذفوها في " كَيْنُونَه ، وقَيْدُودَه ، وصَيْرُورَه ، لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل ، ألزموهن الحذف إذا كثر عددهن ، وبلغن الغاية في العدد إلا حرفا واحدا .. ".

٢) البُهْلُولُ من الرجال : الضَّحَّاك . الصحاح (بهل) ٤ / ١٦٤٣ .

٣) صَيْرُورَه : مصدر " صار " . اللسان (صير) ٤ / ٢٥٣٥ .

٤) سَيْرُورَه : مصدر " سار " . اللسان (سير) ٣ / ٢١٦٩ .

٥) القَيْدُودُ : الطويل ، والأنثى : قَيْدُودَة . اللسان (قود) ٥ / ٣٧٧١ .

والراجح مذهب سيبويه ومن تبعه ، أما مذهب الفراء فواه .

يقول " ابن جنى " في المنصف ٢ / ١٢ وما بعدها مشيرا إلى قول الفراء :

" .. هذا عند أصحابنا واه جدا ؛ لأنه لا ضرورة تدعو إلى فتح الفاء ؛ لتصح العين .. ثم يقول : " .. وأيضا فإنه ادعى أنه في المصادر بناء " فُعْلُولَه " وهذا مثال لا أعلمه جاء في المصادر ، وإن كان قد جاء منه شئ فمما لا يعبأ به ، ولا يلتفت إليه ؛ لقلته ونزارته .. ".

و " ابن عصفور " أيضا في كتابه الممتع ٢ / ٥٠٤ ، ٥٠٥ يفند رأى " الفراء " قائلا : " .. وهذا الذى ذهب إليه فاسد من جهات :

منها : أن ادعاء قلب الضمة فتحة ، لتصح الياء مخالف لكلام العرب ، بل الذى اطرد في كلامهم أنه إذا جاءت الياء ساكنة بعد ضمة ، قلبت واوا ، نحو قولهم : " مُوقِن " و " عُوَطَط " وهما من : اليقين والتعيط .

ومنها : أن الضمة إذا قلبت ، لتصح الياء ، فإنما تقلب كسرة ، كما فعلوا في " بِيض " لا فتحة .

فإن قيل : لم يقلبوها كسرة ، استثقالا للخروج من كسر إلى ضم !

فالجواب أن الكسر إذا كان عارضا ، فلا يكرهون الخروج منه إلى ضم ، نحو : " بِيُوت " و " شِيُوخ ".

ومنها : أن حمله ذوات الواو على ذوات الياء ، ليس بقياس مطرد .

أعني : أنه إذا كثر أمر ما في ذوات الياء ، ثم جاء منه في ذوات الواو شئ ،

....

قال "ابن جنى": "... لما كانت "كينونه" على ستة أحرف طالت ، فلذلك ألزموها الحذف ..." (١).

والقيلوله :النوم فى الظهيره . وتقول : "قال يقيل ميلولة ، وقيلا ، ومقيلا" وهو شاذ (٢).

والأصل : "قَيْلُولَه" على زنة "فَيْعَلُولَه" ، فاجتمع ياءان: الأولى منهما ساكنة ، فأدغمت فى الثانية ، فصار : "قَيَّلُولَه" ثم حذفت الياء الثانية ، طلبا للتخفيف ، فبقى "قَيْلُولَه" على زنة "فَيْلُولَه" ؛ لأن المحذوف منه عين الكلمة .

وانما كان الأصل : "فَيْعَلُولَه" لما ذكرناه من أن "فَعَلُولا" بالفتح ، ليس فى كلامهم (٣).

السبب الثالث لحذف العين : اضطرار الإعلال ، وذلك فى نحو : "الإقامة" و"الاستقامة" والأصل : "إِقْوَامَة" و"اسْتِقْوَامَه" ثم أعلوا الواو بالإسكان ، ونقلوا الفتحة إلى الحرف الذى قبل الواو ، مع فقد علة الإعلال ، كما عرفته .

ثم إن الواو لما انفتح ماقبلها ، وكانت فى الأصل متحركة ، قلبت ألفا ، فاجتمع ألفان: أولهما : منقلب عن واو ، هى : عين المصدر .

= لم يوجب ذلك حمل ذوات الواو على الياء ، وان فُعِلَ ذلك فشذوذا .
ألا ترى أن كثرة "فِعَالَه" فى المصادر من ذوات الياء ، نحو : "السِّقَايَة" و"الرِّمَايَة" و"النِّكَايَة" وقلتها من ذوات الواو ، لم تُخْرِج "جِبَاوه" عن الشذوذ .
ومنها : أن ما ادعاه من أن "فَعْلُولَه" فى ذوات الواو قد كثر ، غير مسلم به ، بل هذا الوزن فى المصادر قليل فى ذوات الياء والواو .
وما جاء منه فى ذوات الواو كالمعادل لما جاء منه فى ذوات الياء .
ومما يدل على صحة مذهب "سيبويه" ما حكى من مجئ "كَيْنُونَه" على الأصل .
أنشد المبرد : قَدْ فَارَقَتْ قَرِينَهَا القَرِينَــهْ ∴ وَشَحَطَتْ عَنْ دَارِهَا الظَّعِينَــهْ
يَالَيْتَ أَنَّا ضَمَّنَا سَفِينَــهْ ∴ حَتَّى يَعُودَ الوَصْلُ كَيَّنُونَــهْ .."
وينظر : الكتاب ٤ / ٣٦٥، ٣٦٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٢٥ ، ٤٢٦ وابن يعيش ١٠/ ٦٩، ٧٠ وشرح الشافية ٣/ ١٥٢ ومابعده .

١) المنصف ٢/ ١٠ .
٢) الصحاح (قيل) ٥/ ١٨٠٨ .
٣) ينظر : المنصف ٢/ ١٠، ١١ وابن يعيش ١٠/ ٦٩ والإيضاح ٢/ ٤٢٥ ، ٤٢٦ وشرح الشافية ٣ / ١٥٢ .

....

وثانيهما : زائدة ، ولم يكن بد من حذف أحدهما ، [فحذفت الألف الزائدة ، وبقيت الألف الأولى] (١) .

هذا مذهب " الخليل " و " سيبويه " .

ومعتقد " الأخفش " أن المحذوف هى الألف [الأولى] (٢) . وحينئذ لا يكون من قبيل مانحن فيه (٣) .

فإن قلت : أليس أن الموجب لحذف الألف من المصدر ، التقاء الساكنين على الوجه الذى قررتموه ؟ وإذا كان كذلك من باب " قُلْ " و " قُلْنَ " ونحوه مما التقى فيه ساكنان ، فلا معنى لجعله قسما ثالثا .

قلت : بينهما فرق من حيث أن حرف العلة فى " قُلْ " وَ " قُلْنَ " جرى عليه الإعلال بالسكون من غير حذف فى أول الأمر ، ثم طرأ بعد ذلك ما اقتضى إسكان لام الفعل من الأمور الأربعة ، فلم يكن اجتماع الساكنين لازما لإسكان عين الفعل ، وإنما

---

١) مابين الحاصرتين جاء فى المخطوطة هكذا : [فحذفت الأولى ، وبقيت الألف الزائدة] وهو تحريف ، والصواب ما أثبته ؛ لأن الخليل وسيبويه يريان أن المحذوف هو الألف الثانية ؛ لأنها زائدة ، وحذفها أولى ، ومثل (الإقامة ، والاستقامة) : (مَقُولٌ ، وَمَبِيعٌ) .

٢) فى المخطوطة [الثانية] وهو تحريف ؛ لأن الأخفش يرى أن الثانية زيدت لمعنى فلا يصح حذفها ، وإنما المحذوف الألف الأولى التى هى عين الكلمة .
يقول ابن يعيش ١٠ / ٧٠ : " ... وأما الثالث : فهو الحذف الذى اضطرنا إليه الإعلال ، فنحو : (الإقامة والاستقامة) والأصل : (إِقْوَامَة ، وَاسْتِقْوَامَة) ، وكذلك : (إِخَافَةٌ ، وَإِبَانَةٌ) ، فأرادوا أن يعلوا المصدر ، لاعتلال فعله ، وهو : (أَقَامَ ، وَاسْتَقَامَ) فنقلوا الفتحة من الواو إلى ماقبلها ، ثم قلبوها ألفا ، وبعدها ألف (إِفْعَالَه) فصار : (إِقَاامَة ، وَاسْتِقَاامَه) ، فدعت الضرورة إلى حذف إحداهما : فذهب أبو الحسن إلى أن المحذوف الألف الأولى التى هى العين . وزعم الخليل وسيبويه أن المحذوف الثانية ، وهى الزائدة على ماتقدم من مذهبهما فى : (مقول ، ومبيع) ... " .
وينظر : الكتاب ٤ / ٣٤٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ والمنصف ١ / ٢٨٧ والممتع ٢ / ٤٩٠ ، والمقتضب ١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ وشرح الشافية ٣ / ١٥١ والتكملة / ٥٨٦ .

٣) على رأى الأخفش يكون الكلام من قبيل مانحن فيه ؛ لأن المحذوف - هنا - عين الكلمة .

. . . .

ذلك لعارض ، قد يعرض للفعل ، وقد لا يعرض له .

بخلاف " الإقامة " و " الاستقامة " فإن التقاء الساكنين لازم لإعلال عينه في أول الأمر ، ولا يتصور انفكاكه عن الألف الزائدة ، الواقعة بعده ، فإنها من نفس الصيغة ، وجزء من المصدر ، فلذلك كان الحذف من لوازم إعلاله .

إذا عرفت هذا ، فقول المصنف : (مما التقى فيه ساكنان) ، يريد : ما ذكرناه من السبب الأول في الصور العشر .

وقوله : (أو : طلب تخفيف) يريد : ما ذكرناه من السبب الثاني في الأمثلة ، الأربعة .

قوله : (واضطر إعلال) يريد : ما ذكرناه من الإعلال في المصدرين الأخيرين .

قوله : (والسلامة فيما وراء ذلك ، مما فقدت فيه أسباب الإعلال ، والحذف ، أو : وجدت ، خلا أنه اعترض ما يصد رعن إمضاء حكمها) .

اعلم أن كل حكم ثبت لموجب ، فإنه ينتفي لأحد أمرين :

إما : لانتفاء الموجب ، أو : لوجود مانع يمنع الموجب من عمله .

وقد أورد المصنف — ههنا — من الموانع ثلاثة :

أولها : ما كان على زنة " فَعَلَى " بالفتح والقصر ، والمذكور منه مثالان :

أحدهما : " صَوَرَى " بفتح الصاد المهملة ، والألف المقصورة .

قال " الجرمي " : هو : اسم ماء من مياه العرب (١).

الشاهد فيه : أن موجب الإعلال قائم ، وهو : تحرك الواو ، وانفتاح ما قبلها ، وكان ينبغي أن يقال : " صَارَى " إلا أن ألف التأنيث ، لما كانت لازمة لا تفارق ، صارت كالجزء من نفس الكلمة ، وخرج بذلك الاسم عن مشابهة الفعل ، فامتنع إعلاله ؛ لأن الأصل في الإعلال الفعل ؛ لكثرة تصرفه ، والاسم المشابه محمول عليه .

فإذا لحقت الاسم زيادة لازمة ، وزالت المشابهة ، امتنع الإعلال ، ولهذا لم يعلوا " خَوْف " وَ " ثَوْب " وَ " كَيْل " وَ " غَيْر " ؛ لأنها لما كانت ساكنة العين ، خرجت عن مشابهة الفعل ؛ فلذلك امتنع فيه الإعلال (٢).

---

١) ينظر : حواشي الزمخشري / ٦٩ (مخطوط).

٢) ينظر : ابن يعيش ١٠ / ٧٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٢٦ .

....

الثاني : " حَيَدَى " بفتح الحاء المهملة والقصر.

قال فى الحواشى : الحَيَدَى : الكثير الحيد عن الشئ (١).

وقال " أبو محمد " : يقال : حِمارٌ حَيَدَى ، أى : يحيد عن ظله ؛ لنشاطه.

ولم يجئ فى نعوت المذكر على " فَعَلَى " غيره (٢).

الشاهد فيه : أن الموجب لإعلال الياء التى هى عين الكلمة قائم ، وهو تحركهـــا ، وانفتاح ماقبلها ، وذلك يقتضى / قلب الياء ألفا وأن يقال : " حَادَى " ، إلا أنها بالزيادة ٣٨٤/أ اللازمة لها ، وهى ألف التأنيث ، خرجت عن مشابهة الفعل (٣).

وكل اسم لايشابه الفعل يمتنع إعلال عينه ؛ لأن المشابهة هى المسوغة للإعلال ، فإذا زالت ، فات شرط صحة الإعلال ، فامتنع الإعلال ، لفوات شرطه.

وثانيها : ماكان على زنة " فَعَلَان " بفتح الفاء ، والعين جميعا ، والمذكور منه صورتـــان : " الجَوَلَان " و " الحَيَكَان ".

تقول : جَالَ - بالجيم - يَجُولُ جَوَلَانًا.

قال " الجوهرى " : " جَوَلَانُ المال - بالتحريك - صِغَارُهُ ، وَرَدِيئُهُ .. " (٤).

والحَيَكَانُ ، بالحاء المهملة : مَشْىُ القصير ، وقد حَاكَ ، يَحِيكُ حَيَكَانًا : إذا حـــرك منكبيه ، وفحج بين رجليه فى المشى .. " (٥).

الشاهد فيه : أن الموجب لإعلال حرف العلة فيهما موجود ، وهو : تحركه وانفتـــاح ماقبلـــه.

والقياس أن يقلب كل واحد من الواو ، والياء ألفا ، ويقال : " الجَالَانُ " و " الحَاكَانُ " إلا أن زيادة الألف والنون فى كل واحد منهما ، لما كانت لازمة غير مفارقة ، منعت الإعلال ؛ لفوات المشابهة التى هى شرط الإعلال ، كما عرفته (٦).

---

١) الحواشى / ٦٩ وينظر : الصحاح (حيد ى) ٢/٤٦٧.

٢) التخمير ٢ ورقة ٢٤٩.

٣) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٦٣ والمنصف ٢ / ٦ وابن يعيش ١٠/٧٠ والإيضاح ٢/٤٢٦ وشرح الشافية ٣/١٠٥ والممتع ٢/٤٩١.

٤) الصحاح (جول) ٤ / ١٦٦٢.

٥) السابق (حيك) ٤ /١٥٨٢.

٦) ويقول سيبويه ٤ / ٣٦٣ : " .. وأما (فَعَلَان) : فيجرى على الأصل ، و (فَعَلَى) ، نحو : (جَوَلَان ، وحَيَدَان ، وصَوَرَى ، وحَيَدَى) ، جعلوه بالزيادة حين لحقتـــه

. . . .

فإن قلت : انهم قد أعلوا عين الاسم فى نحو : " شَجَرَةٌ شَاكَه " و " أتَانٌ لاَعَه "(١) ، مع فوات مشابهة الفعل ، وذلك يبطل كون المشابهة شرطا .

قلت : زيادة تاء التأنيث مفارقة ، غير لازمة ، بخلاف ألف التأنيث ، والألف والنون ، فإن مبناهما على اللزوم .

قال " ابن جنى " : " إن مثال " الجَوَلاَن " وَ " الصَّوَرَى " قد امتاز من مشابهة الفعل بما لحقه فى آخره من الألف والنون ، وألف التأنيث .

وهذه الزوائد مما تختص به الأسماء ، دون الأفعال ، فجرى لذلك مجرى ماخالف الفعل بالبنية (٢) ، فصحح ؛ لمخالفته الفعل ، نحو : " الحَوَل " و " العَوَض " ، فكما صُحِّحَ " العوض " لمخالفته الفعل بالبناء ، كذلك صحح " الجَوَلاَن " و " الحَيَدَى " ؛ لامتيازهما من الفعل بما زيد فى آخرهما من الألف والنون ، وألف التأنيث .

وكل واحد من هذه الأشياء تباعد عن الفعل بمعنى من المعانى ، فوجب تصحيحه ، وإن اختلفت المعانى ، فقد اتفقت فى التباعد .. " (٣).

وثالثها : ماكان وزنه " فُعَلاَء " بضم الفاء ، والمد ، نحو : " القُوَبَاء " وَ " الخُيَلاَء " ، وقد سبق تفسيرهما (٤).

بمنزلة مالازيادة فيه مما لم يجئ على مثال الفعل ، نحو : (الحَوَل ، والغَيَر ، واللَّوَمه) .

ومع هذا أنهم لم يكونوا ليجيئوا بهما فى المعتل الأضعف على الأصل ، نحو : (غَزَوَان ، وَنَزَوَان ، ونَفَيَان) ويتركان فى المعتل الاقوى .. " .

وينظر : المنصف ٢/ ٧٥٦ وابن يعيش ١٠/ ٧٠ والإيضاح ٢/ ٤٢٦ ، ٤٢٧ وشرح الشافية ٣/ ١٠٥ ، ١٠٦ .

١) أتَانٌ لاَعَةُ الفؤاد إلى جحشها : وهى التى كأنها وَلْهَى من الفزع . الصحاح (لوع) ٣/ ١٢٨١ .

٢) فى المخطوطة [بالتثنية] وهو : تحريف ، والتصويب من المنصف ٢/ ٦ .

٣) المنصف ٢/ ٦ ، ٧ .

٤) القُوَبَاءُ ، والقُوْبَاءُ : الذى يظهر فى الجسد ، ويخرج عليه ، وهو : داء معروف ، يتقشر ويتسع ، يُعَالَج ويُداوى بالريق ، وهى مؤنثة لاتنصرف ، وجمعها : قُوَبٌ . اللسان (قوب) ٥/ ٣٧٦٢ .

والخُيَلاَءُ : الكِبْرُ . اللسان (خيل) ٢/ ١٣٠٥ .

....

ولقائل أن يقول: فيما ذكره المصنف نظر.

بيان ذلك: أن ماقبل حرف العلة فى هاتين الصورتين مضموم، وحينئذ يكون الإعلال منتفيا، لانتفاء موجبه، لا لقيام المانع.

وانما قلنا إن الموجب مفقود فيهما؛ لأن الموجب للإعلال مجموع أمرين:

أحدهما: كون حرف العلة متحركا.

والآخر: انفتاح ماقبله.

فلما كان ماقبل حرف العلة ـ ههنا ـ مضموما، فات جزء العلة، فامتنع الإعلال؛ لفوات العلة.

= ويقول ابن جنى فى المنصف ٢/٧: شارحا قول المازنى: (و "فعلاء" بتلك المنزلة، نحو: (القوباء، والخيلاء)):

"هذا المثال أجدر بالصحة؛ لأنه قد صحح، نحو: (سولة، وعيبة)، وان لم يكن فيه ألفا التأنيث.

فإذا جاءت فيه ألفا التأنيث كان أجدر بالصحة، لتباعده بهما من شبه الفعل، وإذا كانوا يعلون: (فعلا) نحو: (دار، وساق)، ثم يصححون إذا جاءت فى آخره الألف والنون، نحو: (الجولان)، فهم بأن يصححوا مالم يجئ فى آخره ألفا التأنيث لكان بناؤه يوجب له التصحيح؛ لبعده عن شبه الفعل، أعنى: (القوباء، والخيلاء) أجدر".

لكن يقول الرضى فى شرح الشافية ٣/١٠٦: "بعض العرب يعل (فعلان) الذى عينه واو، أو ياء، فيقول: (داران) من: دار يدور، و(هامان) من: هام يهيم، و(دالان) من: دال يدول، و(حالان) من: حال يحول، وهو: شاذ قليل.

وعند المبرد هو: قياس؛ لجعله الألف والنون كالتاء غير مخرج للكلمة عن وزن الفعل...".

وينظر: الكتاب ٤/٣٦٣ والمنصف ٢/٨، ٩ وابن يعيش ١٠/٧٠ والإيضاح ٢/٤٢٧.

(فصل) "وأبنية الفعل في الواو على "فَعَلَ يَفْعُلُ"، نحو: "قَالَ يَقُولُ" و "فَعِلَ يَفْعَلُ"، نحو: "خَافَ يَخَافُ" و "فَعُلَ يَفْعُلُ"، نحو: "طَالَ يَطُولُ" و "جَادَ يَجُودُ" إذا صار طويلا، وجوادا.

وفي الياء على "فَعَلَ يَفْعِلُ"، نحو: "بَاعَ يَبِيعُ" و "فَعِلَ يَفْعَلُ"، نحو: "هَابَ يَهَابُ".

ولم يجئ في الواو "يَفْعِلُ" بالكسر، ولا في الياء "يَفْعُلُ" بالضم.

وزعم "الخليل" في "طَاحَ يَطِيحُ" و "تَاهَ يَتِيهُ" أنهما "فَعِلَ يَفْعِلُ" كـ: "حَسِبَ يَحْسِبُ" وهما: من الواو؛ لقولهم: "طَوَّحْتُ" و "تَوَّهْتُ" و "هُوَ أَطْوَحُ مِنْهُ" و "أَتْوَهُ".

ومن قال: "طَيَّحْتُ" و "تَيَّهْتُ" فهما على "بَاعَ يَبِيعُ"..."

قوله: (وأبنية الفعل).

قال "الميداني": يقال للبناء: "مِثَالٌ" و "وَزْنٌ" و "زِنَةٌ" و "صِيغَةٌ" و "وِزَانٌ"(1).

واعلم أن الماضي المجرد إن كانت عينه واوا، تحركت بإحدى الحركات الثلاث، وتحركت عين مضارعه بإحدى حركتين:

إما الضم، أو الفتح.

فالفتح في مضارع ما كان ماضيه "فَعِلَ" بالكسر لا غير، والضم في مضارع "فَعَلَ" مفتوحا كان، أو مضموما.

ولم يأت في مضارع ذوات الواو "يَفْعِلُ" بكسر العين إلا عند "الخليل"(2).

وإن كانت عين الماضي "ياء" تحركت بإحدى حركتين: الفتح، والكسر، ولم يرد

---

1) نزهة الطرف / ٧٠.

2) الكتاب ٤/٣٤٤: "وأما "طَاحَ يَطِيحُ" و "تَاهَ يَتِيهُ": فزعم الخليل أنهما "فَعِلَ يَفْعِلُ" بمنزلة "حَسِبَ يَحْسِبُ"، وهي: من الواو، ويدلك على ذلك: "طَوَّحْتُ، وتَوَّهْتُ، وهو أَطْوَحُ مِنْهُ، وأَتْوَهُ مِنْهُ"، فإنما هي "فَعِلَ يَفْعِلُ" من الواو، كما كانت منه "فَعِلَ يَفْعَلُ".
ومن "فَعِلَ يَفْعِلُ" اعتلتا.
ومن قال: "طَيَّحْتُ" و "تَيَّهْتُ" فقد جاء بها على "بَاعَ يَبِيعُ" مستقيمة...".
وينظر: المنصف ٢٠/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٢٨ وابن يعيش ٧١/١٠.

....

بالضم من ذوات الياء .

وتتحرك العين في مضارعه بإحدى حركتين : إما الفتح ، أو الكسر ، ولم يأت فيه " يَفْعُلُ " بالضم ، فنفرد كل واحد من ذوات الواو ، والياء بطرف يخصه .

الطرف الأول : فيما عينه واو ، وأبنيته ثلاثة :

أولها : " فَعَلَ " بفتح العين ، وعين مضارعه مضمومة لا غير ، نحو : " قَالَ يَقُولُ " .

الشاهد فيه : أن الأصل : " قَوَلَ يَقْوُلُ " بفتح الواو في الماضي ، وضمها في المستقبل على زنة " قَتَلَ يَقْتُلُ " .

وقد أعلت في الماضي بالإبدال ، وفي المضارع بالإسكان .

وإنما لم يقلبوا الواو ألفا ؛ لأن ماقبل الواو مضموم .

وثانيها : " فَعِلَ " بكسر العين ، وعين مضارعه مفتوحة لا غير ، نحو : " خَافَ يَخَافُ "

وأصله : " خَوِفَ يَخْوَفُ " بكسر الواو في الماضي ، وفتحها في المضارع على زنة : " عَلِمَ يَعْلَمُ " ، ثم أعلوا الماضي بالإبدال ، والمضارع بالإسكان .

وإنما قلبوا الواو ألفا ؛ لانفتاح ماقبلها ، مع كونها في الأصل متحركة .

وثالثها : " فَعُلَ " بضم العين ، وعين مضارعه مضمومة ، لا غير ، نحو : " طَالَ يَطُولُ " .

الشاهد فيه : أن الأصل : " طَوُلَ يَطْوُلُ " على زنة : " ظَرُفَ يَظْرُفُ " ، ثم أعلوا العين في الماضي بالإبدال ، وفي المضارع بالإسكان ، ونقلوا الضمة من الواو إلى الطاء .

وإنما لم يقلبوا الواو ألفا ؛ لأنها متحركة في الأصل ، وماقبلها مفتوح ، وكذلك : " جَادَ يَجُودُ " (١).

قوله : (إذا صار طويلا) إشارة إلى أنه من " الطول " خلاف العرض ، وذلك من ذوات الواو .

تقول : طال الشيء ، أي : امتد (٢).

قال في " الحواشي " : باسم الفاعل يُعلَم أن " طَالَ " من باب " فَعُلَ يَفْعُلُ " أي : " طَالَ يَطُولُ " (٣).

---

١) ينظر : التكملة لأبي علي / ٥٧٤ ومابعده والمنصف ١ / ٢٤٥ ومابعده ، وابن يعيش ١٠ / ٧١ والإيضاح ٢ / ٤٢٧ والممتع ٢ / ٤٣٨ ، ٤٣٩ .

٢) الصحاح (طول) ٥ / ١٧٥٣ .

٣) الحواشي / ٧١ (مخطوط) .

....

وقد ظهر لك أن الواو فى المضارع إنما تأتى على وجهين :
مضمومة ، [ومفتوحة](1) ، وأنها إنما تفتح فى مضارع ماكانت الواو فى ماضيه مكسورة لاغير .

وأنها تضم فى مضارع مفتوح الواو ، ومضمومها فى الماضى .

الطرف الثاني : فيما عينه " ياء " وأبنيته اثنان ، لاغير :

الأول : " فَعَلَ " بفتح العين ، وعين مضارعه مكسورة ، لاغير ، نحو : " بَاعَ يَبِيعُ " .
الشاهد فيه : أن الأصل : بَيَعَ يَبْيِعُ " على زنة : " ضَرَبَ يَضْرِبُ " ، ثم أعلوا الماضى بالإبدال ، والمضارع بالإسكان ، ونقلوا كسرة الياء إلى الباء التى / قبلها ، وبقيت ٣٨٤ / ب الياء التى هى عين الفعل ساكنة ، ولم تنقلب ألفا ؛ لانكسار ماقبلها .

الثاني : " فَعِلَ " بالكسر ، ومضارعه " يَفْعَلُ " بالفتح ، لاغير ، وذلك نحو : " هَابَ يَهَابُ " ، وأصله : " هَيِبَ يَهْيَبُ " على زنة : " سَمِعَ يَسْمَعُ " ، وأعلوا الياء فى الماضى بإبدال الألف منها ، وفى المضارع بإسكانها .

وإنما قلبوها فى المضارع ألفا ؛ لانفتاح ماقبلها ، وتحركها فى الأصل .

قوله : (ولم يجئ فى الواو " يَفْعِلُ " بالكسر ، ولا فى الياء " يَفْعُلُ " بالضم) .

اعلم أنا قد بينا — فيما سبق(2) — أن الذى جاء فى حركة الواو فى المضارع شيآن : الضم ، والفتح لاغير ، وأن الذى جاء فى حركة الياء فى المضارع شيآن ليس إلا وهما : الكسر والفتح .

والعلة فى ذلك استثقالهم الكسرة على الواو ، والضمة على الياء .

قوله : (وزعم " الخليل " فى " طَاحَ يَطِيحُ " وَ " تَاهَ يَتِيهُ " أنهما " فَعِلَ يَفْعِلُ " ..) .

اعلم أن " الخليل "(3) ذهب إلى أن هاتين الكلمتين من ذوات الواو ، وأن الواو مكسورة فى الماضى والمضارع جميعا ، نحو : " حَسِبَ يَحْسِبُ " ، واحتج على أن عينه واو بقولهم : " طَوَّحْتُ زَيْدًا ، وَخَالِدٌ أَطْوَحُ منه "(4) و " تَوَّهْتُ بَكْرًا ، وَعَمْرٌو أَتْوَهُ منه "(5) .

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام .
٢) ينظر : ص ٩٢٦ من التحقيق .
٣) الكتاب ٤ / ٣٤٤ وقد نقلت ماقاله " سيبويه " فى هذه المسألة ص ٩٢٥ من التحقيق .
٤) الصحاح (طوح) ١ / ٣٨٩ : " طَاحَ يَطُوحُ وَيَطِيحُ : هلك وسقط ، وكذلك إذا تاه فى الأرض . وَطَوَّحَهُ ، أى : تَوَّهَهُ ، وذهب به ههنا وههنا .. " .
٥) السابق (تيه) ٦ / ٢٢٢٩ : " وَتَيَّهَ نَفْسَهُ ، وَتَوَّهَ بمعنىً ، أى : حَيَّرَهَا وَطَوَّحَهَا . وَمَا أَتْيَهَهُ وَأَتْوَهَهُ .

....

وعلى هذا المذهب لا يستقيم قول المصنف ، ولم يجئ فى الواو " يَفْعِلُ " بالكسر ؛ لأنه ينتقض بهاتين الصورتين (١).

قوله : (ومن قال : " طَيَّحْتُ " وَ " تَيَّهْتُ " فهما على " بَاعَ يَبِيعُ ") .

يريد أنه من باب " فَعَلَ يَفْعِلُ " بفتح العين فى الماضى ، وكسرها فى المستقبل ، كما أن " بَاعَ يَبِيعُ " كذلك (٢).

قال " ابن جنى " : " .. لمعترض أن يقول : ما يُنكر أن يكون " طَيَّحَ " وَ " تَيَّهَ " من الواو ، إلا أنه لم يأت بهما على " فَعَّلَ " مشدد العين ، فيلزمه " طَوَّحَ " و " تَوَّهَ " ، بل جاء بهما على " فَيْعَلَ " نحو : " بَيْطَرَ " و " بَيْقَرَ " وكأنهما كانا " طَيْوَحَ " و " تَيْـــوَهَ " ثم قلبت الواو ياء ، لوقوع الياء الساكنة قبلها .. " (٣).

---

١) لا ينبغى أن يوجه اعتراض إلى المصنف ؛ لأن ما ذكره " الخليل " قليل ، لا يعتـد به وقد خولف فيه ، ورده " ابن جنى " .
وينظر : المنصف ١ / ٢٦١ وما بعده ، ٢ / ٢٠ والممتع ٢ / ٤٤٤ وما بعده .

٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٤٤ وابن يعيش ١٠ / ٧١ والممتع ٢ / ٤٤٤ .

٣) المنصف ١ / ٢٦٢ ونقل الشارح ـ هنا ـ اعتراض " ابن جنى " وأهمل رده على هذا الاعتراض ، ولهذا جاء كلام " ابن جنى " مبتورا ، ولو أتى الشارح بـــرد " ابن جنى " على اعتراضه لكان مصيبا ، وذلك حتى لا يفهم أن " ابن جنى " يقــر هذا الاعتراض .
يقول " ابن جنى " فى المنصف ١ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ فى الجواب على الاعتراض السابق : " .. هذا فاسد من وجوه :
أحدها : أن " فَعَّلَ " فى الكلام أكثر من " فَيْعَلَ " فحمله على الأكثر أولى وأسوغ .
وثان : أن معنى : " تَيَّهَ " و " طَيَّحَ " تكرر ذلك الفعل منه ، فجرى ذلك مجــرى " قَطَّعَ " و " كَسَّرَ " فى أنهما لتكرير الفعل ، فمن هنا حمل على " فَعَّلَ " .
وثالث : يدل على أن " تَيَّهَ " : " فَعَّلَ " ، دون " فَيْعَلَ " وهو ما أنشده عيسى ابن عمر عن رؤبة فى هذه الحكاية من قوله :
تَيَّهَ فى تِيهِ المُتَيَّهِينَ
فـ : " تَيَّهَ " بمنزلة " سُيِّرَ " و " بُيِّعَ " .
ولو كان " تَيَّهَ " : " فَيْعَلَ " من الواو ، لوجب أن يقال فيه إذا بنى للمفعول " تُووِهَ " كما يقال : " قُووِمَ زيد ، وقُووِلَ " ...
ووجه رابع : وهو أنك إذا جعلت " تَيَّهَ " و " طَيَّحَ " من الواو ، وذهبت إلى أن أصلهما : " تَيْوَهَ " و " طَيْوَحَ " لزمك أن تقول : إن " طَاحَ يَطِيحُ " وَ " تَاهَ يَتِيهُ " على " فَعَلَ يَفْعِلُ " من الواو ، و " فَعَلَ يَفْعِلُ " ليس مما ينبغى أن يقاس عليه ، ما وجـــد مندوحة عنه ... " .

....

قال " الجوهري : تقول: طاحَ يَطوحُ ويَطيحُ : إذا هلَكَ وسقط ، وكذلك : إذا تـاه في الأرض(١).

وقال " ابن جني " : معنى : " تَيَّهَ " و " طَيَّحَ " : أنه تكرر منه ذلك الفعل ، فجرى مجرى " قَطَّعَ " وَ " كَسَّرَ " في أنهما لتكرير الفعل(٢).

وما ذكره يقتضي أن يكون محمولا على " فَعَّلَ " بالتشديد ، لا على " فَيْعَل ".

- - - -

١) الصحاح (طوح) ١ / ٣٨٩ .
٢) المنصف ١ / ٢٦٣ .

(فصل) " وقد حولوا عند اتصال ضمير الفاعل " فَعَل " من الواو إلى " فَعُل "، ومن الياء إلى " فَعِل " ثم نقلت الضمة، والكسرة إلى الفاء، فقيل: " قُلْتُ، وقُلْنَ، وبِعْتُ، وبِعْنَ ".

ولم يحولوا في غير الضمير، إلا ما جاء من قول ناس من العرب: " كِيدَ يفعل ذاك، و " ما زِيلَ يفعل كذا " ..".

قوله: (وقد حولوا عند اتصال ضمير الفاعل " فَعَلَ " من الواو إلى " فَعُلَ " ومن الياء إلى " فَعِلَ "، ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء، فقيل: " قُلْتُ، وقُلْنَ، وبِعْتُ، وبِعْنَ ..).

اعلم أن من خواص اتصال ضمير الفاعل بالفعل الثلاثي المعتل العين، أن تنقل حركة عينه من الفتحة إلى الضمة إن كان حرف العلة واوا، وإلى الكسرة إن كان حرف العلة ياء، ثم تنقل حركة العين المنقولة إلى فاء الكلمة.

وقد أورد المصنف من ذوات الواو: " قُلْتُ "، و " قُلْنَ "، ومن ذوات الياء: " بِعْتُ " و " بِعْنَ "، وقد شرحناه فيما حذف لأجل التقاء الساكنين، فليطلب منه[1].

قوله: (ولم يحولوا في غير الضمير ..) يريد: ولم يحولوا حركة العين من الفتح إلى الضم، والكسر في غير صور اتصال ضمير الفاعل، جريا على الأصل، وحذارا من التغيير، وكراهة أن يلتبس بـ " فُعِلَ يُفْعَلُ " كما سنذكره.

قوله: (إلا ما جاء من قول ناس من العرب: " كِيدَ يَفْعَلُ ذاك " و " ما زِيلَ يفعل كذا "[2]).

قال " ابن جني ": " أصل " كِيدَ " و " زِيلَ ": " كَيِدَ " و " زَيِلَ " على " فَعِلَ "؛ لأن المضارع على " يَفْعَلُ " وذلك قولهم: " يَكَادُ " و " يَزَالُ ".

فقولهم: " كَادَ يَكَادُ " و " زَالَ يَزَالُ " بمنزلة " هَابَ يَهَابُ "، وكله " فَعِلَ يَفْعَلُ "، إلا أن الذين قالوا: " كِيدَ " و " زِيلَ " نقلوا الكسرة من العين إلى الفاء، وألقوا حركة الفاء، فصار: " كِيدَ " و " زِيلَ "، ولم يخافوا التباسه بـ " فُعِلَ "؛ لأنك لا تقول: " كِدْتُ زيدا يقوم " و " ما زِلْتُ زيدا يقوم "، فيخاف أن يلتبس " بِيعَ زيدُ الطعامَ " إذا كان هو الفاعل بـ " بِيعَ زيدُ الطعام " إذا كان هو المفعول.

---

١) ينظر: ص ٦٦٢ من التحقيق.

٢) عند ابن يعيش ٧ / ٧١ [كيد يفعل كذا، وما زيل يفعل ذاك] وفي المفصل المطبوع / ٣٧٧ [كيد يفعل ذاك، وما زيل يفعل ذلك] ولا يترتب على كل هذا اختلاف في المعنى.

....

فمن ههنا اجترءوا على "كِيدَ زيدٌ يفعلُ" و"مازيلَ زيدٌ يفعلُ". "(١)

قال الشاعر :

[١٦٩] وكِيدَ ضِباعُ القفِّ يأكلنَ جثّتي ... وكِيدَ خراشٌ عندَ ذلك ييتمُ (٢)

وحكى "سيبويه" عن بعض العرب : "كُدتُ أفعلُ كذا" بضم الكاف (٣).

وزعم الأصمعى أنه سمع من العرب من يقول : "لا أفعلُ ذلك ولاكودًا" فجعلها من الواو (٤)

— — —

١) المنصف ١/٢٥٢ ، ٢٥٣ .

٢) من الطويل ، قاله : أبو خراش الهذلى ، واسمه : خويلد بن مُرّة ، أحد بنى قِرد ابن عمرو بن معاوية بن تميم بن سعد بن هذيل (الشعر والشعراء ٢/٥٥٤ ، والخزانة ١/٢١١) .
والبيت من شواهد : المنصف ١/٢٥٢ برواية : (يومَ ذلك) فى موضع : (عِندَ ذلك) وابن يعيش ١٠/٧٢ برواية : (بعدَ ذلك) عن الأصمعى ، والممتع ٢/٤٣٩ (يوم ذلك) واللسان (كيد) ٥/٣٩٦٥ .
والقف : ما ارتفع من الأرض وغلظ ، ولم يبلغ أن يكون جبلا . اللسان (قفف) ٥/٣٧٠٥ .
وخراش : ابن الشاعر .
يقول الشاعر : إن ابنه وقع فى مهلكة كاد يموت فيها ، وأوشكت الضباع أن تأكل لحمه ، ويصير ابنه بلا أب .

٣) الكتاب ٤/٣٤٣ : " .. وكذلك : (كُدتُ تكادُ) اعتلت من : (فَعُلَ يَفعَلُ) وهى نظيرة (مِتّ) فى أنها شاذة .
ولم يجيئا على ماكثر واطرد من : (فَعُلَ وفَعِلَ) .. " .

٤) ينظر : المنصف ١/٢٥٧ وابن يعيش ١٠/٧٢ والصحاح (كود) ٢/٥٣٢ .

(فصل) " وتقول فيما لم يسم فاعله : "قِيل" و "بِيعَ" بالكسر ، و "قيل" و "بيع" بالإشمام ، و "قُوِلَ" و "بُوعَ" بالواو ، وكذلك "اختير" و "انقيد له" تكسر ، وتشم ، وتقول : "اختور" وانقود له " .

وفي "فعلت" من ذلك : "عدت يا مريض" و "اخترت يا رجل" بالكسر ، والضم الخالصين ، والإشمام .

وليس فيما قبل ياء "أقيم" و "استقيم" إلا الكسر الصريح .. " .

قوله : (وتقول فيما لم يسم فاعله : "قِيل" و "بِيعَ" بالكسر ، و "قيل" و "بيع" ؛ بالإشمام ، و "قُوِلَ" و "بُوعَ" بالواو) .

اعلم أن الأصل فيما بني للمفعول من الثلاثي أن تضم فاؤه ، وتكسر عينه ، نحو قولك في الصحيح "ضُرِبَ" و "قُتِلَ" ، والقياس في معتل العين أن يقال : "قُوِلَ" بضم القاف ، وكسر الواو ، و "بُيِعَ" بضم الباء ، وكسر الياء ، إلا أنهم أرادوا أن يعلوا العين ، كما أعلوها في "قَالَ" و "بَاعَ" فسلبوها الكسرة ، ونقلوها إلى الفاء ، فانقلبت الواو في "قول ياء" ؛ لانكسار القاف ، وبقيت العين في "بيع" بحالها "ياء" ، فصار : "قِيل" و "بِيعَ" ، وهذه أفصح اللغات .

وأما : من أشم [١] القاف ، والباء الضم ، فإنه أراد البيان ، وقد كان في الفاء ضمة ، فأراد أن ينقل إليها كسرة العين ، فلم يمكنه أن يجمع في الفاء الضمة والكسرة ، فأشم الكسرة ، فصارت الحركة في الفاء بين الضمة والكسرة .

ومن أخلص الضمة ، ولم يشمها الكسرة ، فإنه أحرص على البيان ممن أشم . وإنما قالوا : "بوع" وقلبوا الياء واوا ، لانضمام ما قبلها ، كما قلبوها في "موقن"

---

١) من الذين أشموا : الكسائي . يقول ابن يعيش ١٠/ ٧٤ : " .. وقرأ الكسائي : (إذا قيل لهم ، وغيض الماء ، وحيل ، وسيق الذين كفروا) ، وذلك أنهم أرادوا نقل حركة العين إلى الفاء ؛ لما ذكرناه : من إرادة إعلال الفعل ، والمحافظة على حركة الفاء الأصلية ، فلم يمكن الجمع بينهما ، فأشربوا الفاء شيئا من الكسرة ، فصارت حركة بين حركتين : بين الضمة والكسرة ، نحو : حركة الإمالة في : (جائر ، وكافر) ؛ لأنها بين الفتحة والكسرة .. " .

وينظر : الكتاب ٤ / ٣٤٢ والمنصف ١ / ٢٤٨ ومابعده والإيضاح ٢/ ٤٢٩ ، ٤٣٠ والممتع ٢ / ٤٥١ ومابعده .

....

و " موسر " (١).

قوله : (وكذلك : " اختير " و " انقيد له " تكسر ، وتشم) .

اعلم أن الرواية فتح التاء من " تكسَر " وضمها من " تُشم " ، وفيه ماذكرناه من اللغات الثلاث ؛ لاتحادهما فيما ذكرناه من علة الإعلال .

والتاء الزائدة / في " اختير " نازلة منزلة فاء الكلمة في المجرد ، في كسرها ، ٣٨٥/أ وإشمامها الضم على التفسير الذي ذكرناه ، وفي ضمها ، لكنها إذا ضمت ، قلبت الياء واوا ، فتقول : " اختور " .

وكذلك القاف من : " انقيد له " يجوز فيها : الكسر ، والإشمام ، والضم ، كما عرفته (٢).

قوله : (وفي " فُعلتَ ") الرواية بضم الفاء ، وكسر العين .

---

١) الكتاب ٤ / ٣٤٢ : " .. وإذا قلت : (فُعِلَ) من هذه الأشياء ، كسرت الفاء ، وحولت عليها حركة العين ، كما فعلت ذلك في (فعلتُ) ؛ لتغير حركة الأصل لو لم تعتل ، كما كسرت الفاء حيث كانت العين منكسرة للاعتلال ، وذلك قولك : (خِيفَ ، وبِيعَ ، وهِيبَ ، وقِيلَ) .
وبعض العرب يقول : (خِيفَ ، وبِيعَ ، وقِيل) فيشم إرادة أن يبين أنها (فُعِلَ) .
وبعض من يضم يقول : (بُوعَ ، وقُول ، وخُوفَ ، وهُوبَ) يتبع الياء ماقبلها ، كما قال : (مُوقن) .
وهذه اللغات داخلة على : (قِيلَ ، وبِيعَ ، وخِيفَ ، وهِيبَ) ، والأصل : الكسر ، كما يكسر في : (فَعلتُ) ... " .
وينظر : المنصف ١ / ٢٤٨ ومابعده ، وابن يعيش ١٠ / ٧٤ والإيضاح ٢ / ٤٢٩ ، ٤٣٠ والممتع ٢ / ٤٥١ ومابعده .

٢) يقول المازني في التصريف ١ / ٢٩٣ ، ٢٩٤ : " وإذا قلت : (فُعِلَ) من هذا ، قلت : (اخْتِيرَ ، وانْقِيدَ) ، فتحول الكسرة على التاء ، والقاف ، كما فعل ذلك ب : (بِيعَ ، وقِيلَ) ... .
ومن يقول من العرب : (قِيلَ) فيشم الفاء الضمة تحقيقا ل : (فُعِلَ) ، فإنه يقول - ههنا - : (اخْتِيرَ ، وانْقِيدَ) فيشم ؛ لأن قولك : (تِيرَ) من : (اخْتِير) ، و (قِيدَ) من : (انْقِيدَ) ك : (قِيلَ ، وبِيعَ) .
ومن أبدل الياء واوا ، قال - هنا - : (اخْتُور ، وانْقُودَ) ، ولم يؤخذ هذا إلا عن العرب " .
وينظر : المنصف ١ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ وابن يعيش ١٠ / ٧٤ والإيضاح ٢ / ٤٣١ والممتع ٢ / ٤٧٥ .

. . . .

قوله : (من ذلك) يريد : من المبنى للمفعول " عدت يامريض " ، وفى العين ماذكرناه من اللغات الثلاث :

فإن شئت قلت : " عِدْتَ " بكسر العين ، وأصله : " عُوِدْتَ " بضم العين ، وكسر الواو ، ثم أعلوه ـ لما ذكرناه من العلة ـ فسكنوا الواو ، وألقوا كسرتها على العين ، ثم سقطت الواو ؛ لأن ضمير الفاعل ، لما اتصل بالدال ، سكنت ، فاجتمع ساكنان : الواو ، والدال ، فحذف الساكن الأول ، وهو : الواو ، فبقى " عِدْت " مكسور العين .

وإن شئت قلت : " عُدْت " بضم العين .

وإن شئت أشممت ، وجعلت حركة العين بين الكسرة والضمة .

قوله : (واخترت يارجل) وأصله : " اخْتُيِرْتَ يارجل " بضم التاء ، وكسر الياء التى هى عين الفعل ، وفى التاء الزائدة ماذكرناه من اللغات الثلاث على ماقررناه لك .

قال " أبو محمد " إنما لم تضم الفاء ـ ههنا ـ على رأى ، حذارا من أن يلتبس المبنى للفاعل بالمبنى للمفعول (١) .

قوله : (وليس فيما قبل ياء " أقيم " و " استقيم " إلا الكسر الصريح) .

لأن أصل : " أُقِيم " : " أُقْوِمَ " وأصل " اُسْتُقِيمَ " : " اُسْتُقْوِمَ " ، فنقلت حركة الواو إلى القاف ، فسكنت الواو ، وانقلبت ياء ، لانكسار ماقبلها ، ولا وجه للضم فى القاف ، ولا لإشمام القاف الضم ، لأن أصل القاف السكون ، بخلاف " قِيلَ " و " بِيعَ " فإن الأصل فيما قبل حرف العلة فيهما هو الضم ، كما عرفته ؛ فلذلك حسن الضم ، والإشمام ، تنبيها على الأصل ، بخلاف " أُقِيمَ " وَ " اُسْتُقِيمَ " .

وقال " أبو محمد " : علة ذلك أن الهمزة ، والقاف حرفان صحيحان ، فاحتمل الأول منهما الضم ، والثانى الكسر ، وكذلك التاء ، والقاف ، بخلاف الثانى من " قِيلَ " و " بِيعَ " ، فإنه حرف علة ، لا يحتمل الحركة (٢) .

ـ ـ ـ

---

١) التخمير ٢ ورقة / ٢٥٠ (مخطوط) .
وينظر : ابن يعيش ١٠ / ٧٤ والايضاح ٢ / ٤٣١ والممتع ٢ / ٤٧٥ .
٢) التخمير ٢ ورقة / ٢٥٠ (مخطوط) .

(فصل) " وقالوا : عَوِر ، وَصَيِد ، وازدوجوا ، واجتوروا " فصححوا العين ؛ لأنها في معنى مايجب فيه تصحيحها ، وهو " افعال " و " تفاعلوا " .

ومنهم من لم يلمح الأصل ، فقال : " عار يعار " ، قال :

.... ∴ أعارت عينُه أم لم تعـــارا

وما لحقته الزيادة من نحو : " عور " في حكمه ، تقول : " أعور الله عينه " و " أصيد بعيره " ، ولو بنيت منه " استفعلت " لقلت " استعورت " .

و " ليس " مُسكنةٌ من " لَيِس " كـ : " صَيِد " ، كما قالوا : " علْم " في " عَلِمَ " لكنهم ألزموها الإسكان ؛ لأنها لما لم تصرف تصرف أخواتها ، لم تجعل على لفظ " صيد " ولا " هاب " ، ولكن على لفظ ماليس من الفعل ، نحو : " ليت " ، ولذلك لم ينقلوا حركة العين إلى الفاء في " لست " .

وقالوا في التعجب : " ما أقوله " و " ما أبيعه " .

وقد شذ عن القياس نحو : " أَجْوَدْتَ ، واستروح ، واستحوذ ، واستصوب ، واطيبت ، وأغيلت ، وأخيلت ، وأغيمت ، واستغيل " ... " .

قوله : (وقالوا : " عَوِرَ " وَ " صَيِدَ ") اعلم أن المصنف لما ذكر أنهم أعلوا " خـــاف " وأصله : " خَوِفَ " ، وكذلك أعلوا " هَابَ " وأصله : " هَيِبَ " ، قال : وجب أيضـــا أن يعلوا " عَوِرَ " كما أعلوا " خَوِفَ " ، وأن يعلوا " صَيِدَ " كما أعلوا " هَيِبَ " ، ويقولـون : " عارت عينه " ، و " صاد عنقه " ، (١).

وأجاب بأنه في معنى " اعوارّ " وَ " اصيادّ " على زنة " افعالّ " بتشديد الـلام ، ويمتنع إعلال العين فيما كان على هذا البناء ؛ لسكون ماقبل الواو فيه .

ولما كان في معنى مالابد له من أن يخرج على الأصل ، تحركتا ، وامتنع إعلالهما .

قال " ابن جني " : هما في معنى " اعورّ " وَ " اصيدّ " بتشديد اللام .

ويمتنع إعلال الواو ، والياء في " افعلّ " مشدد اللام ؛ لسكون ماقبلهما ، فلذلـك يمتنع الإعلال فيما هو في معناه (٢).

---

١) المنصف ٣ / ٤١ ، ٤٢ : " يقال : صَيِدَ البعير : إذا لوى عنقه من علة بـــه ، والمصدر : الصَّيَد ، وهو : أصيد .

ومنه قيل للمتكبر : أصيد ، كأنه يلوي عنقه تكبرا ، قال :

إلى هاجراتٍ صعـــابِ الســرى ∴ وسِ قساورَ للقسورِ الأصيـــدِ " .

٢) السابق ١ / ٢٥٩ : " ... إن " عَوِرَ " في معنى " اعْوَرَّ " فلما كان " اعورّ " لابد له من الصحة ؛ لسكون ماقبل الواو ، صحت العين في " عَوِرَ وَحَوِلَ " ونحوهما ؛ لأنها قد صحت فيما هو بمعناهما ، فجعلت صحة العين في " فَعِلَ " أمارة ؛ لأنه فـــي معنى " افعلّ " ... " . وينظر : الكتاب ٤ / ٣٤٤ .

.. ..

وهو راجع إلى ماذكره المصنف.

قال "عبد المجيد : "عَوِرَ" وَ "صَيِدَ" من باب العيوب ،وقياسها "افْعَال" نحـــو : "اعْوَارّ" وَ "اصْيَادّ" (١).

قوله : (وازْدَوَجوا ، واجْتَوَرُوا ..) .

قال "ابن جنى" : إنما صحت الواو فيهما ، لأنهما في معنى مالابد من تصحيحه ، وهو : "تَزَاوَجوا" وَ "تَجَاوَروا" ؛ لأن ماقبل الواو في "تَفَاعَلوا" ألف ، فلوقلبت الواو ألفـــا ، لالتقى ساكنان ، فحذف أحدهما ، وصار اللفظ : "تَزَاجوا" و "تَجَاروا" ،وزال بنــاء "تَفَاعَلوا" فترك ذلك لذلك .

وصحت الواو أيضا فيما هو في معناه (٢).

فإن قلت : "فلو لم يُرِدْ من "عَوِرَ، وَصَيِدَ" معنى "افْعَالّ" ، ولا من "ازْدَوَجوا ، واجْتَوَروا" معنى "تَفَاعَلَ" هل يجب تصحيحهما ، كما لو أريد ذلك منهما ؟

قلت : قد نص "ابن جنى" على أنه يجب الإعلال حينئذ ،ويمتنع التصحيح(٣).

قوله : (ومنهم من لم يلمح الأصل ، فقال: "عار يعار") .

اعلم أن من العرب من لم ينظر الى البناء الذى صحت فيه الواو ، والياء ، وانما اعتبر خصوص الفعل الثلاثى ،فأعله جريا على القياس ، فقال في "عور" : "عار" وفـــى "يعور" : "يعار" ، كما قالوا : "خاف يخاف".

قال "ابن جنى" : " .. وقد قالوا : "عَارَتْ عينُه تَعَارُ" وهو : قليل ، لايقــال مثلـه :

---

١) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٣٢ .
٢) المنصف ١/ ٢٦١ . وحكى الشارح معنى كلام ابن جنى .
٣) يقول "ابن جنى" في المنصف ١/ ٢٦٠: " .. لو لم يكن معنى "عور" : "اعـــور" ومعنى "حول" : "احول" لوجب اعلالهما ، كما أعل "خاف ، وهاب" لما لم يقـل في معناهما "افعل" نحو : "اخوف ، واهيب" .. ثم يقول في ص ٢٦١:" .. وكذلك صحت في "اجتوروا" لأنه بمعنى "تجاوروا" ولولا ذلك لوجب اعـــــلال "اجتوروا" و "اعتونوا" ؛ لأنهما بوزن (افتعلوا) بمنزلة : "اقتادوا" و "اعتادوا" ولو بنيت : "افتعلوا" من لفظ : "ج و ر" وأنت لاتريد معنى "تفاعلوا" لوجـــب اعلاله ، فكنت تقول : "اجتاروا" .. ".
وينظر : الكتاب ٤/ ٣٤٤ وابن يعيش ١٠/ ٧٤، ٧٥ والايضاح ٢ / ٤٣٢ والممتع ٢/ ٤٧٣ ، ٤٧٤ وشرح الشافية ٣/ ١٢٣ ، ١٢٤ .

....

" حالت فهي تحال " قال الشاعر :

[١٧٠] تُسَائِلُ بِابْنِ أَحْمَرَ مَنْ رَآهُ ∴ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا (١)

والرواية : " بابن أحمر " بالباء بنقطة .

والمعنى : تسائل عن ابن أحمر ؛ لأن الباء تستعمل بمعنى " عن " .

ويروى : " وَسَائِلَةٍ بِظَهْرِ الغَيْبِ عَنِّي " (٢).

وأراد : " تَعَارَنْ " فوقف بالألف (٣).

والشاهد فيه : أنه لم ينظر إلى كونها في معنى ما يجب أن تصح فيه الواو ، وهو : " اعْوَارَ ، وَاعْوَرَّ " بتشديد الراء فيهما ، كما ذكرنا .

قوله : (وما لحقته الزيادة من نحو : " عَوِرَ " في حكمه) . يريد أنه تصح الواو فيما لحقته الزيادة ، كما تصح في " عَوِرَ " تقول : " أَعْوَرَ اللَّهُ عَيْنَهُ " وَ " أَصْيَدَ بَعِيرَهُ " بتصحيح حرف العلة .

وكذلك لو بنيت من " عَوِرَ " : " اسْتَفْعَلْتُ " ، والرواية ضم تاء الضمير على أنه للمتكلم ، فتقول : " اسْتَعْوَرْتُ عَيْنَهُ " فتصح الواو فيه ، كما صحت في " عَوِرَ " لأن المزيد فرع ثلاثيه ، فتبعه في التصحيح ، كما تبعه في الإعلال (٤).

---

١) من الوافر ، قاله : عمرو بن أحمر بن فَرَّاص بن معن بن أعصر الباهلي ، وكان أعور ، رماه رجل يقال له : مُخَشِّي بسهم ، فذهبت عينه (الشعر والشعراء ١ / ٢٧٣ ، والمؤتلف / ٣٧ ومعجم المرزباني / ٢١٤ وأمالي الشجري ١ / ١٣٧ والخزانة ٣ / ٣٨) .
والبيت من شواهد : المنصف ١ / ٢٦٠ وروايته تتفق مع رواية البيت هنا . أما في المنصف ٣ / ٤٢ فورد الشطر الأول هكذا :
وَرُبَّتَ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ
وأمالي الشجري ٢ / ٣٠٢ وروايته تتفق مع رواية المنصف ٣ / ٤٢ والصحاح (عور) ٢ / ٧٦٠ وابن يعيش ١٠ / ٧٥ وشرح شواهد الشافية / ٣٥٣ وحاشية يس على التصريح ٢ / ٣٨٧ برواية : (يا ابن أحمر) في موضع : (بابن أحمر) .
والمعنى : تسائل هذه المرأة عن ابن أحمر : أصارت عينه عوراء ، أم لم تعور؟
٢) هذه الرواية تتفق مع رواية الجوهري في الصحاح (عور) ٢ / ٧٦٠ .
٣) يعني أن نون التوكيد الخفيفة قلبت في الوقف ألفا .
٤) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٤٤ والمنصف ١ / ٢٥٩ وابن يعيش ١٠ / ٧٥ والإيضاح ٢ / ٤٣٢ والممتع ٢ / ٤٧٤ وشرح الشافية ٣ / ١٢٣ ، ١٢٤ .

. . . .

قوله : (وَ " لَيْسَ " مسكنة من " لَيِسَ " كـ " صَيِدَ " ، كما قالوا : " عَلْمَ " فى : " عَلِمَ ") .

اعلم أن الأصل أن يقال : " لَيِسَ " بكسر الياء ، كما أن الأصل أن يقال " هَيِبَ " إلا أنهم لم يعلوه ، وأجروه مجرى " صَيِدَ " ، ثم سكنوا الياء ، طلبا للتخفيف ، كما قالوا : " عَلْمَ " / بسكون اللام ، والأصل " عَلِمَ " بكسرها (١). ٣٨٥/ب

قوله : (.. لكنهم ألزموها الإسكان ؛ لأنها لما لم تتصرف تصرف أخواتها ، لم تجعل على لفظ " صَيِدَ " ولا " هَابَ " ، ولكن على لفظ ماليس من الفعل نحو : " ليت ") (٢).

اعلم أن هذا الكلام جواب عن سؤال مقدر .

بيان ذلك أنه لما ذكر أن أصل : " لَيِسَ " كسر الياء ، ولكنهم سكنوها ، طلبا للتخفيف ، قيل له : لو كان الأمر على ماقلته لوجب أن يستعمل بالكسرة فى بعض المواضع ، جريا على الأصل ، ألا ترى أن " عَلِمَ " كما استعمل بإسكان اللام ، استعمل أيضا بكسرها .

فأجاب بأنهم ألزموها الإسكان ، وَقَدَّرُوا (٣) كسرتها كالمعدومة فى الأصل ، فلذلك لم يكسروا حيث استعملوها .

واحتج على ذلك بأنها لما تعذرت مشابهتها لأخواتها من حيث أنه امتنع تصرفها تصرف أخواتها ، لم تجعل على لفظ " صَيِدَ " - بالكسر ، ويقال : " لَيِسَ " جريا على الأصل ، وتوفيرا لطرف التصحيح - ولا على لفظ " هَابَ " بالإبدال ، فيقال : " لاس " ولكن

---

١) يقول سيبويه ٣٤٣/٤ ، ٣٤٤ : " وأما : (لَيْسَ) فإنها مسكنة من نحو قوله : (صَيِدَ) ، كما قالوا : (عَلْمَ ذاكَ) فى : (عَلِمَ ذاكَ) ، فلم يجعلوا اعتلالها إلا لزوم الإسكان ، إذ كثرت فى كلامهم .
ولم يغيروا حركة الفاء ، وإنما فعلوا ذلك بها حيث لم تكن فيها (يَفْعَلُ) وفيما مضى من الفعل ، نحو قولك : (قَدْ كَانَ ثَمَّ ذَهَبَ) ، ولا يكون منها فاعل ، ولا مصدر ، ولا اشتقاق .
فلما لم تصرف تصرف أَخَوَاتِهَا ، جعلت بمنزلة ماليس من الفعل ؛ نحو : (لَيْتَ) ؛ لأنها ضارعتها ، فَفُعِلَ بها مافُعِلَ بما هو بمنزلة الفعل وليس منه " .
وينظر : المنصف ٢٥٨/١ ، ٢٥٩ وابن يعيش ٧٥/١٠ ، ٧٦ والإيضاح ٤٣٢/٢ ، ٤٣٣ والممتع ٤٧٥/٢ .
٢) فى المخطوطة [قولهم] وهو تحريف ؛ لأن الضمير يعود إلى المنصف .
٣) فى المخطوطة [وقد ورى] وهو تحريف ، والصواب ما أثبته ، لاتساقه مع الكلام .

....

جعلوها على زنة تخالف الفعل ، وتشابه الحرف ، وأسكنوا الياء ، وقالوا : " لَيْسَ " على مثال : " هَيْتَ " .

قال " ابن جنى " : قد صح أن " لَيْسَ " فَعْل ؛ لقولهم : " لَسْتُ ولَسْنا " ك : " قُمْتُ وقُمْنا " وإذا ثبت أنها فعل ، فلا يخلو من أن تكون الياء مضمومة ، أو مفتوحة ، أو مكسورة ، والقسمان الأولان باطلان ، فتعين الكسر .

أما امتناع الضم : فلأنه ليس فى ذوات الياء " فَعُلَ " بالضم ، وإنما ذلك فى ذوات الواو خاصة ، نحو : " طَالَ فَهُوَ طَوِيلٌ " (١). وقد بينا ذلك فى أبنية الفعل (٢).

وأما امتناع الفتح : فلأن ما كانت عينه مفتوحة ، لا يجوز إسكانها ، ألا ترى أنه لا يمكن نحو : " ضَرَبَ " وَ " قَتَلَ " كما يمكن " كَرُمَ " وَ " عَلِمَ " فى قولك : " كَرْمَ زَيْدٌ " بإسكان الراء ، و " عَلْمَ خالد " بإسكان اللام ، وإنما ذلك لخفة الفتحة .

وإذا كان أصلها [الكسر] (٣) جاز الإسكان ، كما قالوا : " صَيْدَ البعير " بالإسكان ، وأصله : الكسر ، إلا أنهم ألزموا الياء السكون ؛ لما ذكرناه (٤).

قوله : (.. ولذلك لم ينقلوا حركة العين إلى الفاء فى " لست ") .

اعلم أن هذا يحسن أن يكون حجة ثانية على أنهم ألزموا الياء الإسكان ، وقد رأوا الكسرة معدومة فى الأصل .

ويجوز أن يكون حجة على أنهم جعلوها على لفظ ما ليس من الفعل ؛ لأن ما كان من لفظ الفعل فإنه تنقل حركة عينه إلى فائه ، نحو : " هِبْتُ " .

قوله : (وقالوا فى التعجب : " ما أَقْوَلَهُ " وَ " ما أَبْيَعَهُ ") .

اعلم أن فعل التعجب لما شابه الأسماء ، وبعد عن مشابهة الأفعال ، لم يعلوه ، وبيان مشابهته الأسماء ، امتناع تصرفه .

قال فى " الحواشى " : أشبه فعل التعجب الأسماء ؛ لأنه لم يتصرف (٥).

---

١) المنصف ١/ ٢٥٨ .
٢) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الثالث / ٣٨١ (رسالة) .
٣) زيادة يستقيم بها الكلام .
٤) المنصف ١/ ٢٥٨ وحكى الشارح كلام ابن جنى بالمعنى .
٥) الحواشى / ٧١ (مخطوط) وفيه نسبة هذا القول لابن جنى .
ويقول ابن جنى فى المنصف ١/ ٣١٦ : " إنما أشبه فعل التعجب الأسماء ؛ لأنه لا يتصرف ، كما أن الأسماء كذلك ، فلذلك صح ، فقيل : (ما أَقْوَمَهُ) .. " .

. . . .

وقال " المازنى " : إنه أشبه قولك : " هُوَ أَفْعَلُ مِنْهُ " لقرب معناه ، ولذلك لحقه التصغير فى قولهم : " مَا أُمَيْلِحَهُ " ، والأفعال لا تحقر ؛ لأن التحقير فى معنى الوصف ، والأفعال لا توصف ؛ لأن الصفة ذكر حال الموصوف ، والأفعال لا أحوال لها (١).

قوله : (وقد شذ عن القياس) .

اعلم أن تصحيح عين الفعل فيما ذكره من الصور المتقدمة ، ليس بشاذ ، وإنما لموجب أوجب التصحيح ، وهو ما ذكرناه من كون الفعل فى معنى ما يجب فيه التصحيح ، أو كونه مشابها للأسماء ، على ما فصلناه لك .

ولما كان التصحيح فيها قياسا ، كان مطردا ، وغير موقوف على السماع .

وقد أورد من الصور الشاذة التى صحت فيها عين الكلمة " واوا " كانت أو " ياء " تسعا ، [وهى : " أَجْوَدَتْ ، واسْتَرْوَحَ ، واسْتَحْوَذَ ، واسْتَصْوَبَ ، وأَطْيَبَتْ ، وأَغْيَلَتْ ، وأَخْيَلَتْ ، وأَغْيَمَتْ ، واسْتَفْيَلَ " (٢)] .

والقياس : " أَجَادَتْ " فى " أَجْوَدَتْ " (٣) و " اسْتَرَاحَ " فى " اسْتَرْوَحَ " (٤) من شم الريح ، و " اسْتَحَاذَ " فى : " اسْتَحْوَذَ " (٥) ، و " اسْتَصَابَ " فى : " اسْتَصْوَبَ " .

وكذلك القياس : " أَطَابَ " فى : " أَطْيَبَ " و " أَغَالَتْ " فى : " أَغْيَلَتْ " ، و " أَخَالَتْ " فى : " أَخْيَلَتْ " ، و " أَغَامَتْ " فى " أَغْيَمَتْ " و " اسْتَفَالَ " فى : " اسْتَفْيَلَ " (٦).

وقد اختلفوا فى تعليل مجيئها مصححة إلى ثلاثة أقوال :

أولها : قاله " أبو سعيد " : إنما جاءت هذه الحروف على الأصل غير معتلة فيما سكن ما قبله ، تشبيها بـ " فَاعَلْتُ " إذا كان ما قبل كل واحد منهما ساكنا " (٧).

---

١) المنصف ١/ ٣١٥ ، ٣١٦ ونقل الشارح كلام المازنى بالمعنى .
وينظر : الكتاب ٤/ ٣٤٥ وابن يعيش ١٠/ ٧٦ والإيضاح ٢/ ٤٣٣ والممتع ٢/ ٤٨١ .

٢) ما بين الحاصرتين زيادة يستقيم بها الكلام .

٣) وأجاد الرجل : إذا كان معه فرس جواد ، وأجدت الشئ فجاد .
الصحاح (جود) ٢/ ٤٦٢ .

٤) السابق (روح) ١/ ٣٦٨ : " وأَرَاحَ القوم : دَخَلُوا فى الرِّيح ، وأراح الشئ ، أى : وجد ريحه .. وكذلك أَرْوَحَ ، واسْتَرْوَحَ ، واسْتَرَاحَ كله بمعنى " .

٥) السابق (حوذ) ٢/ ٥٦٣ : " واسْتَحْوَذَ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ ، أَىْ : غَلَبَ " .

٦) استفيل الجمل : صار كالفيل . اللسان (فيل) ٥/ ٣٥٠٣ .

٧) شرح السيرافى ٦/ ١٤٣ .

....

وثانيها : قاله " أبو محمد " : إن استعمالها مصححة أدل على معناها من استعمالها مهملة ، ألا ترى أن قولك : " أغيَمَتِ السَّماء " أدل على معنى الغيم من قولك : " أغامت " ، وكذلك البواقي (١).

وثالثها : قاله " ابن جني " : إنما جاءت هذه الأفعال مصححة تنبيها على الأصل ، وعلى زيادة اهتمامهم بإخراج ضرب من المعتل على أصله ، تنبيها على البواقي ، ومحافظة على إبانة الأصول المغيره ، قال : ففي هذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة .

ومثل هذا يحفظ ، ولا يقاس عليه (٢).

فإن قلت: فهل يجوز أن يتكلم بشئ من هذه الأفعال معتلا على مايقتضيه القياس من الإعلال ؟

قلت : قال : " أبو زيد " : ذلك كله جائز ، فإن العرب تقول : " اسْتَجَابَ وَاسْتَجْوَبَ " ، وَ " اسْتَصَابَ وَاسْتَصْوَبَ " ، وهو : قياس مطرد (٣).

قال " ابن جنى " : وقد حكى " ابن السكيت " : " أغالتِ المَرْأَةُ وَأغيَلَتْ " .. ولا يعرف أصحابنا الاعتلال (٤).

قال " سيبويه " : وقد سمع إعلال هذه الأحرف ، إلا " اسْتَحْوَذَ " وَ " أَغْيَلَتْ " ، و " اسْتَرْوَحَ " (٥).

وهذا لاينافى ماذكره " أبو زيد " فإنه (٦) نقل المسموع عن العرب ، و " أبو زيد " ذكر مايقتضيه القياس .

وقال " أبو سعيد " : لاينكر في هذه الحروف كلها الإعلال ؛ لأنه الكثير المطرد (٧).

---

١) التخمير ٢ ورقة ٢٥١ (مخطوط).

٢) المنصف ١/٢٧٧.

٣) يقول الرضى في شرح الشافية ٣/٩٧ : " وأبو زيد جوز تصحيح باب الإفعال والاستفعال مطلقا قياسا ، إذا لم يكن لهما فعل ثلاثى ".
وينظر : التخمير ٢ ورقة ٢٥١ (مخطوط) والممتع ٢/٤٨٢.

٤) في المخطوطة [إلا الإعلال] وهو تحريف ؛ لأن الذى سمع تصحيح هذه الأفعال.
وينظر : المنصف ١/٢٧٨.

٥) الكتاب ٤/٣٤٦.

٦) أى: سيبويه .

٧) شرح السيرافى ٦/١٤٣، ١٤٤.

....

قال " الجوهري " / : أجودت المرأة : إذا أتت بولد جواد . ويقال :
أجدت الشيء فجاد . وقد قالوا : أجودت ، كما قالوا : " أطال وأطول ، وأحال وأحول ، وأطاب وأطيب ، وألان وألين " على النقصان والتمام [(١)].
واستروح الرجل : من الراحة [(٢)].
وقال " أبو سعيد " : استروح : من شم الريح ، وإذا شئت قلت : استراح : من الراحة [(٣)].
واستحوذ عليه الشيطان ، أي : غلب [(٤)].
والصواب : نقيض الخطأ . وصوبه ، أي : قال له : أصبت ، واستصوب فعله ، واستصاب فعله بمعنى [(٥)].
وأطيبت المرأة الطعام : أطابته [(٦)].
ويقال : أضرت الغيلة بولد فلان : إذا أتيت أمه ، وهي ترضعه .
وفي الحديث : " لقد هممت أن أنهى عن الغيلة " [(٧)].
والغيلة : اسم ذلك اللبن ، وقد أغالت المرأة ولدها ، فهي : مغيل ، وأغيلت أيضا إذا سقت ولدها الغيل فهي مغيل [(٨)].
وأخيلت السحابة ، وأخالت : إذا كانت ترجى المطر [(٩)].
والغيم : السحاب ، وقد غامت السماء ، وأغامت ، وأغيمت ، وتغيمت كله بمعنى ، وأغيم القوم : أصابهم غيم [(١٠)].
وقال " أبو محمد " : استغيل نحو : استيسر ، وهو أدل على معنى الغيل من " استغال " [(١١)].
كما حكيناه عنه فيما تقدم [(١٢)].

---

١) الصحاح (جود) ٤٦١/٢ ، ٤٦٢ .
٢) السابق (روح) ٣٦٨/١ .
٣) شرح السيرافي ٦ / ١٤٣ .
٤) الصحاح (حوذ) ٥٦٣/٢ .
٥) السابق (صوب) ١٦٥/١ .
٦) اللسان (طيب) ٢٧٣٢/٥ .
٧) ينظر : صحيح مسلم ١٠٦٦/٢ ، ١٠٦٧ وسنن الترمذي ٤٠٦/٤ وسنن البيهقي ٧ / ٢٣١ .
٨) الصحاح (غيل) ١٧٨٧/٥ .
٩) السابق (خيل) ١٦٩٢/٤ .
١٠) السابق (غيم) ١٩٩٩/٥ .
١١) التخمير ٢ ورقة ٢٥١ (مخطوط) .
١٢) ينظر : ص٩٤١ من التحقيق .

(فصل) "وإعلال اسم الفاعل من نحو: "قَالَ ، وَبَاعَ" أن تقلب عينه همزة ، كقولك : "قائِل" ، و "بَائِع" ، وربما حذفت ، كقولك : "شاك" .

ومنهم من يقلب فيقول "شاكى" ، وفى "جاء" قولان :

أحدهما : أنه مقلوب كـ "الشاكى" ، والهمزة لام الفعل ، وهو قول "الخليل".

والثاني : أن الأصل : "جائى" فقلبت الثانية ياء ، والباقية هى نحو همزة "قائم".

وقالوا فى "عَوِرَ" ، و "صَيِدَ" : "عَاوِر" و "صَايِد" كـ : "مُقَاوِم" و "مُبَايِن"..".

المتن : قوله : (وإعلال اسم الفاعل .. إلى قوله : وقد أعلوا نحو : "قيام").

التفسير : اعلم أنه إنما وجب همز عين اسم الفاعل ، إذا كان على وزن "فَاعِل" ، نحو: "قَائِم" و "بَائِع" لأن العين كانت أعلت فى "قَالَ" وَ "بَاعَ" ألفا ، فلما جاءوا إلى اسم الفاعل وهو على وزن "فَاعِل" نحو : "ضَارِب" ، وقبل عينه ألف "فاعل" ، والعين قد كانت انقلبت ألفا فى الماضى ، فالتقت [فى][1] اسم الفاعل ألفان ، وهذه صورته فى الخط "قاام" بألفين متوسطتين بين فاء الكلمة ولامها ، كما تراه ، ولم يجز حذف أحدهما ، حذارًا من أن يعود إلى لفظ "قَامَ" ، فحركت الثانية التى هى عين الفعل ، كما حركت راء "ضَارِب" ، فانقلبت همزة ؛ لأن الألف إذا حركت ، انقلبت همزة ، فصار : "قَائِل" و "بَائِع" بإثبات الهمزة بعد ألف "فَاعِل".

ويدل على أن الألف إذا تحركت ، انقلبت همزة ماحكيناه فى فصل من جد فى الهرب من التقاء الساكنين[2] ، إلا أن الألف همزت فى تلك الصورة ، لسكون مابعدها ، وههنا همزت ، لسكون ماقبلها وهو ألف "فاعل"[3].

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام.

٢) ينظر : ص ٦٨١ من التحقيق.

٣) يقول سيبويه ٤ / ٣٤٨ فى (باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها) : "اعلم أن (فاعِلاً) منها مهموز العين.
وذلك أنهم يكرهون أن يجئ على الأصل مجئ مالا يعتل (فَعَل) منه ، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف ، وكرهوا الإسكان والحذف فيه ، فيلتبس بغيره ، فهمزوا هذه الواو ، والياء إذ كانتا معتلتين ، وكانتا بعد الألفات ، كما أبدلوا الهمزة من ياء (قضاء ، وسقاء) حيث كانتا معتلتين ، وكانتا بعد الألف ، وذلك قولهم : (خائف ، وبائع).."
وينظر : المنصف ١ / ٢٨٠ ، ٢٨١ وابن يعيش ١٠ / ٧٧ والإيضاح ٢ / ٤٣٣ ، ٤٣٤ والممتع ٢ / ٤٥٠ وشرح الشافية ٣ / ١٢٧ ومابعده.

. . . .

قوله : (وربما حذفت كقولك : " شاكٌ " بالرفع) .

اعلم أن الماضي " شاكَ " والألف فيه منقلبة عن " واو " .
قال في " الشامل " : الشَّوْكة : شدة البأس ، وتستعمل في السلاح ، وهو شائـك السلاح من ذلك(١).

وشاكُ السلاح بحذف عين الكلمة ، والرفع ، والوزن " فالٌ " ، وعلى طريق القلب " شاكِ السلاح " بالجر ، مثل : " قاضٍ " .

قال " ابن جني " : لما قالوا في الماضي " شاكَ " .. وسكنت العين بانقلابها ، وجاءت ألف " فاعِل " ، والتقت ألفان ، حذفت الثانية حَذْفًا ، ولم تحركها حتى تنقلب همـزة ، كما فعل من يقول : " قائم " و " بائع " (٢).

وقال الشاعر فيما جاء مقلوبا :

[١٧١] فَتَعَرَّفُونِي إِنَّنِي أَنَا ذَاكُمُ ∴ شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مَعْلَمِ (٣)

---

١) ينظر : اللسان (شوك) ٤ / ٢٣٦٢ والمنصف ٣ / ٦٦ .
٢) المنصف ٢ / ٥٤ .
٣) من الكامل ، قاله : طريف بن تميم ، شاعر فارس جاهلي (شرح شواهد الشافية / ٣٧٤) . والبيت من شواهد : الكتاب ٣ / ٤٦٦ ، ٤ / ٣٧٨ والمقتضب ١ / ٢٥٤ ، والمنصف ٢ / ٥٣ ، ٣ / ٦٦ وشرح الشافية ٣ / ١٢٨ وشرح شواهدها / ٣٧٠ وروى : (فتوسموني) في موضع : (فتعرفوني) أي : تطلبوا سمتي وعلامتي . شاكِ سِلاحي : الشاكي : التام السلاح ، وقيل : معناه : الحاد السلاح ، شبه بالشوك .
وروى : بكسر الكاف وضمها ، فمن كسر جعله منقوصا مثل : (قاض) ، وفيـه قولان :
قيل : أصله : (شائك) فقلب ، كما قالوا : (جُرُفٌ هَارٍ) ، واشتقاقه على هذا من (الشوكـة) .
وقيل : أصله : (شاكِك) من : (الشَّكَّة) وهي : السلاح ، وكرهوا اجتماع المثلين ، فأبدلوا الآخر منهما ياء ، وأعلوه إعلال قاض .
ومن ضم الكاف ففيه قولان أيضا :
أحدهما : أن أصله : (شَوِك) بكسر الواو ، قلبت ألفا .
وقيل : أصله : (شائِك) فحذفت الهمزة ، كما قالوا : (جُرُفٌ هارٌ) بضم الراء .
وفيه لغة ثالثة لاتجوز في هذا البيت ، وهي : (شَاكٌّ) بتشديد الكاف ، وهـذا مشتق من الشكة (شرح شواهد الشافية / ٣٧١ ، ٣٧٢) .

....

الشاهد فيه : أنه كان فى الأصل " شائك " فقلبت الكلمة ، وقدم الكاف التى هى لام الفعل إلى موضع العين ، وأخر الياء إلى موضع اللام ، وأجراه مجرى " قَاضٍ " ، ووزنه " فَالِع " .

إذا عرفت هذا ، فقول المصنف : (وربما حذفت) يريد : أن الحذف لالتقاء الساكنين قليل لا يؤخذ به .

وحجة من ذهب إلى الحذف هى أن محذور التقاء الساكنين ، كما ينتفى بهمز عين " فَاعِل " كذلك ينتفى بحذفها ، وكان كل واحد منهما سائغا (١).

قوله : (وفى " جَاءٍ " قولان) .

اعلم أن كل فعل كانت لامه مهموزة ، وعينه معتلة ، نحو : " جَاءَ يَجِئُ " ، و " سَاءَ يَسُوءُ " و " نَاءَ يَنُوءُ " فى إعلال اسم الفاعل منه قولان :

= ومعلم : اسم فاعل من : أعلم نفسه فى الحرب بعلامة ، أى : شهر نفسه بها ، ليعرف .

وسبب هذا البيت أن العرب كانوا يتوافدون على سوق عكاظ من كل جهة ، ولا يأتيها أحد إلا ببرقع ، ويحتم على برقعه خشية أن يؤسر ، فيكثر فداؤه ، فكان أول عربى استقبح ذلك وكشف القناع طريف بن تميم العنبرى لما رآهم يتطلعون فى وجهه ، ويتفرسون فى شمائله ، وقال : قَبَّحَ اللهُ مَنْ وَطَنَ نَفْسَهُ عَلَى الأَسْرِ ، وقال أبياتا منها هذا البيت موضع الاستشهاد .

١) يقول ابن يعيش ١٠/٧٧ : " وأما : (شَاكٍ) فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : (شَائِك) بالهمز على مقتضى القياس كـ : (قَائِم ، وبائِع) .

والثانى : (شاك) على تأخير العين إلى موضع اللام ، فيصير من قبيل المنقوص كـ : (قَاضٍ ، وغَازٍ) ، فتقول : (هذا شَاكٍ ، ومررت بشَاكٍ ، ورأيت شَاكِيًا) كما تقول : (رأيت قاضِيًا) تدخله النصب وحده ...

والوجه الثالث : أن تحذف العين حذفا ، فتقول : (هَذَا شَاكٌ ... بالرفع ، وَرَأَيْتُ شَاكًا ... وَمَرَرْتُ بِشَاكٍ) ...

ووجه ذلك أن الماضى منه (شَاكَ) فسكنت العين بانقلابها ألفا ، وجاءت ألف (فاعل) فالتقت ألفان ، فحذفت الثانية ؛ لأنه أبلغ فى الإعلال والتخفيف ... " .

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٣٤ والممتع ٢ / ٥١١ وشرح الشافية ٣ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

أحدهما : أنه مقلوب كـ " شاكٍ " والهمزة لام الفعل ، وهو قول " الخليل ".

اعلم أن معتقد " الخليل " فى " جاء " ونحوه من مهموز اللام أنه مقلوب، واطرد هذا القلب عنده ؛ لئلا تلتقى همزتان (١).

قال " ابن جنى " : رأيت " أبا على " يذهب إلى قوة الخليل فى هذا الباب .

قال : لأنه لايجمع على الكلمة إعلالين (٢) ، إنما هو إعلال واحد ، وهو تقديم السلام ، وتأخير العين .

قال : ومن قال : إنه ليس بمقلوب ، فقد جمع على الكلمة إعلالين : قلب العين همزة ، وقلب اللام ياء .

قال : وإذا كانوا قد قلبوا فى " شاكٍ " .. مع أنه ليس فيه اجتماع همزتين ، ومع أنهم لو لم يقلبوا ، لما جمعوا على الكلمة إعلالين ، فهم بأن يقلبوا فيما لو لم يقلبوه للزمهم إعلالان .. أولى (٣).

والقول الثانى (٤) : أن يجرى مجرى فاعِل " قَالَ يَقُولُ " و " بَاعَ يَبِيعُ " ، إلا أنك

---

١) الكتاب ٤ / ٣٧٧ : " وأما الخليل : فكان يزعم أن قولك : (جاءٍ ، وشاءٍ) ونحوهما اللام فيهن مقلوبة .

وقال : ألزموا ذلك هذا واطّرَدَ فيه ، إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة ".

وينظر : المنصف ٢ / ٥٢ وابن يعيش ١٠ / ٧٨ والممتع ٢ / ٥٠٩ ، ٥١٠ وشرح الشافية ٣ / ١٢٧ ومابعده .

٢) فى المخطوطة [إعلالان] وهو تحريف ؛ لأنه مفعول به ، وهو منصوب .

٣) المنصف ٢ / ٥٣ .

٤) هذا قول سيبويه ٤ / ٣٧٦ فى (باب ما الهمزة فيه فى موضع اللام من بنات الياء والواو) حيث يقول :

" وذلك نحو : (سَاءَ يسوءُ ، وناءَ ينوءُ ، وداءَ يداءُ ، وجاءَ يجيءُ ، وفاءَ يفيءُ ، وشاءَ يشاءُ) .

اعلم أن الواو والياء لاتعلان واللام ياء أو واو ؛ لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى مايستثقلون ، وإلى الالتباس والإجحاف .

وإنما اعتلتا للتخفيف ، فلما كان ذلك يصيرهم إلى ماذكرت لك رُفض .

فهذه الحروف تجرى مجرى (قَالَ يَقُولُ ، وبَاعَ يَبِيعُ ، وخَافَ يَخَافُ ، وهاب يَهابُ) ، إلا أنك تحول اللام ياء إذا همزت العين ، وذلك قولك : (جاءٍ) كما ترى ، همزت

. . . .

تحول اللام ياءً إذا همزت عين " فاعِل " التي همزتها في " قائِل " و " بائِع " ، وتقول : " جاءٍ " ؛ لأنك حين همزت موضع العين ، وكان موضع اللام همزة ، اجتمعت همزتان في كلمة ، فأبدلت الثانية ياءً ، وأجريتها من باب الهمزة مجرى " قاضٍ ، وغازٍ " فتقـول : " جائي " وأصله : " جائئ " بوزن " جاعع " ، ولابد من قلب الثانية " ياءً " لإخراجها من باب الهمزة أصلا ، فتقول : " هذا جاءٍ ، ومررت بجاءٍ " وفي النصب : " رأيـت جائيًا " ، كما يفعل في الأسماء المنقوصة .

قوله : (قلبت الثانية ياءً) يريد الهمزة التي هي لام الفعل ، كما بيناه لك .

قوله : (والباقية : هي نحو همزة " قائم ") .

اعلم أن الهمزة الباقية هي المنقلبة عن الألف ، المنقلبة عن حرف العلة الذي هو عين الفعل على مثال الهمزة في " قائم " فإنها منقلبة عن الألف المنقلبة عن حرف العلـة الذي هو في مكان عين الكلمة ، إلا أن بينهما فرقا ، وهو : أن الألف في " جـاءٍ " منقلبة / عن ياء ، والألف في " قائم " منقلبة عن " واو " . ٣٨٦/ب

ولقائل أن يقول : إن " ابن جني " قد نقل قولا ثالثا : وهو أن من العرب من يجمع بين الهمزتين ، فيقول : " جائئ " . قال : وهذا قليل ، لا يؤخذ به (١).

= العين التي همزت في (بائع) ، واللام مهموزة ، فالتقت همزتان ، ولم تكن لتجعل اللام بين بين من قبل أنهما في كلمة واحدة ، وأنهما لا يفترقان ، فصار بمنزلـة ما يلزمه الإدغام ؛ لأنه في كلمة واحدة ، وأن التضعيف لا يفارقه .
فلما لزمت الهمزتان ازدادتا ثقلا ، فحولوا اللام وأخرجوها من شبه الهمزة .
وجميع ما ذكرت لك في (فاعل) بمنزلة (جاء) .. " .
وابن الحاجب في الإيضاح ٤٣٤/٢ يعتبر قول سيبويه أقيس ، حيث يقـول : " .. وهذا أقيس ، وما ذكره الخليل وإن كان وجها ، إلا أنه لا يقوم عليه دليل ، وهذا جار على قياس كلامهم ، والقلب ليس بقياس " .
كذلك ابن عصفور في الممتع ٥١١/٢ يرجح مذهب سيبويـه على مذهب الخليل قائلا :
" .. وما ذهب إليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به .. " .
وينظر : ابن يعيش ٧٨/١٠ وشرح الشافية ٢٤/١ ، ٢٥ ، ٣٦ / ١٢٩ .
(١) المنصف ٥٢/٢ .

. . . .

قوله : (وقالوا : في " عَوِرَ ، وصَيِدَ " : " عاوِر ، وصَايِد " ك : " مقاوم ، ومباين ") .

اعلم أنا قد بينا فيما تقدم (١) أن الفرع تبع أصله في تصحيحه واعلاله .
ولما صح حرف العلة في : " عَوِرَ " وَ " صَيِدَ " صح أيضا في اسم فاعله ؛ لأنه فرع بالنسبة إليه ، كما صحت العين في " مقاوم " و " مباين " ؛ لكونهما فرعين بالنسبة إلى " قَاوَمَ " وَ " بَايَنَ " (٢).

— — — —

---

١) ينظر : ص ٩٣٥ من التحقيق .
٢) يقول المبرد في المقتضب ١/ ٢٣٧ ، ٢٣٨ : " .. فإن قلت : فما بالك تقول : (هُوَ عاوِرٌ غدًا ، وَجَعَلَك صَايِد غدًا) من الصيد ؟
قيل : صح الفاعل لصحة فعله ؛ لأنك تقول : (عَوِرَ ، وَصيِدَ ، وَحَوِلَ ، وَصَيِدَ البَعِيرُ يَصْيَدُ) ، فتقول : ماباله يصح ولا يكون ك : (قال ، وباع ؟) .
قيل : لأنه منقول مما لابد أن يجرى على الأصل ؛ لسكون ماقبله ومابعده ، وذلك قولك : (اعْوَرَّ ، واحْوَلَّ) ، فانما (عَوِرَ ، وَحَوِلَ) منقول من هذا ،
ألا ترى أنك تقول : (اخْتَارَ الرَّجلُ ، وابتاع) ، ثم تقول : (اعْتَوَنُوا ، وازْدَوَجُوا) ، فيصح ؛ لأنه منقول من : (تَعَاوَنُوا ، وَتَزَاوَجُوا) ؛ لأن هذا لا يكون للواحد " .
وينظر : تصريف المازني ١/ ٢٥٩ وابن يعيش ١٠/ ٧٨ والإيضاح ٢/ ٤٣٤ وشرح الشافية ٣/ ١٢٨ .

(فصل) " وإعلال اسم المفعول منهما أن تسكن عينه ، ثم إن المحذوف منهما واو " مفعول " عند " سيبويه " وعند " الأخفش " العين ، ويزعم أن الياء في " مخيط " منقلبة عن واو مفعول .

وقالوا : " مَشِيبٌ " بناء على شيب بالكسر ، و " مَهُوبٌ " بناء على لغة من يقول : " هوب " ، وقد شذ نحو " مخيوط ، ومزيوت ، ومبيوع ، وتفاحة مطيوبة " ، وقال :

. . . . يوم رذاذٍ عليه الدَّجن مغيوم

قال سيبويه : ولا نعلمهم أتموا في الواو ؛ لأن الواو أثقل عليهم من الياءات .

وروى بعضهم : " ثوب مصوون " . . . " .

قوله : (وإعلال اسم المفعول منهما) يريد من الواو ، والعين .

قوله : (أن تسكن عينه) اعلم أنه وجب إعلال " مَفعول " من حيث وجب إعلال " فاعِل " ، وكلاهما من قبل الفعل ، لأنهما جاريان عليه ، وهو معتل ، فأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد ، فألزموا تصريف الفعل الإعلال .

قوله : (ثم إن المحذوف منهما واو " مَفعُول " عند " سيبويه " ، وعند " الأخفش " العين) .

قال " المازني " : " زعم " الخليل " و " سيبويه " [1] أنك إذا قلت : " مَبيع " و " مَقُول " فالذاهب لالتقاء الساكنين واو " مفعول " .

وقال " الخليل " : إذا قلت : " مَبْيُوع " فألقيت حركة الياء على الباء ، سكنت الياء التي هي عين الفعل ، وبعدها [واو] [2] " مفعول " فاجتمع ساكنان ، فحذفت واو " مَفعُول " ، وكانت أولى بالحذف ؛ لأنها زائدة ، وكان حذفها أولى ، ولم تحذف الياء ؛ لأنها عين الفعل .

وكذلك [مقول] [3] الواو الباقية عين الفعل [والواو] [4] المحذوفة واو " مفعول " . . . " [5] .

وقال " ابن جني " : " . . ويقوى مذهب " الخليل " في أن المحذوف واو " مفعول " فيما ذكره " أبو علي " قول الشاعر :

---

١) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٤٨ والمقتضب ١ / ٢٣٨ .

٢) سقط من المخطوطة .

٣) في المخطوطة [يقول] وهو : تحريف ، والتصويب من المنصف .

٤) سقط من المخطوطة .

٥) المنصف ١ / ٢٨٧ .

....

[ ] سَيَكْفِيكَ ضَرْبُ الْقَوْمِ لَحْمٌ مُعَرَّضٌ ∴ وماءُ قدورٍ فِي القِصَاعِ مَشِيبُ..(١)

أي : مخلوط بالتوابل والصباغ(٢).

الشاهد فيه : أن " مشيب " ، أصله : "مشوب" ؛ لأنه من : شبت الشئ أشوبه ، إذا خلطته بغيره (٣).

فلو كانت الواو في " مشوب " واو "مفعول " ، لما جاز أن تقول فيها : " مشيب" ؛ لأن واو "مفعول " لا يجوز قلبها ، إلا أن تكون لام الفعل معتلة ، نحو قولهم: " رُمِيَ فهو مَرْمِيّ ، وقُضِيَ فهو مَقْضِيّ " ، ولكن الواو في " مَشُوب " عين الفعل ، فقلبها ياء.

وزعم " الأخفش " : أن المحذوف عين الفعل ؛ لأن واو " مفعول " وإن كانت زائدة ، فقد جاءت لمعنى ، وهو : المد ، والعين لم تأت لمعنى ، وإبقاء الحرف الذي جاء لمعنى أولى(٤). كما قررناه في مباحث الأسماء المنقوصة(٥).

---

١) من الطويل ، قاله : سُلَيْكُ بْنُ السُّلَكَةِ السَّعْدِي ، منسوب إلى أمه سلكه ، وكانت سوداء ، واسم أبيه : عمرو بن يثربي ، وهو أحد أغربة العرب وهجنائهم صعاليكهم ، وكان صاحب بأس ونجدة ، (الشعر والشعراء ١/ ٢٨١ والمؤتلف/ ١٣٧).

والبيت من شواهد : المنصف ١/ ٢٨٨ والصحاح (شوب) ١/ ١٥٨ برواية : (مُعَرَّضُ) في موضع (مُعَرَّضٌ) وابن يعيش ١٠/ ٧٨ واللسان (شوب) ٤ / ٢٣٥٥ وفيه :
" الضَّرْبُ : اللبن الحامض . ومُعَرَّضٌ : مُلْقًى في العَرْصَةِ ليجف ، ويروى مُعْرَضٌ ، أي : طَرِيٌّ . ويروى : مُعَرَّضٌ ، أي : لم ينضج بعد ، وهو : الملهوج ".

٢) الصحاح (شوب) ١/ ١٥٨ وفيه : "إنما بناه على (شيب) الذي لم يسم فاعله ، أي : مخلوط بالتوابل والصباغ ".
وينظر : اللسان (شوب) ٤/ ٢٣٥٥.

٣) ينظر : المرجعان السابقان.

٤) بعد أن عرض ابن جني في المنصف ١/ ٢٨٨ ، ٢٨٩ رأي الخليل وسيبويه ، ثم رأي الأخفش ، قال معقبا على رأي الأخفش : " .. وقوله في هذا يكاد يَرْجَحُ عندي على مذهب الخليل وسيبويه .. ".
ثم علل لذلك بنفس العلة التي ذكرها الشارح لتدعيم ما ذهب إليه الأخفش ، كما ذكر عللا أخرى يتعرض لها الشارح بعد قليل.
وينظر : المقتضب ١/ ٢٣٨ ، ٢٣٩ والخصائص ٢/ ٦٦ ، ٤٧٧ وأمالي الشجري ٢/ ٢٠٤ ، ٢٠٩ وابن يعيش ١٠/ ٦٦ وما بعده والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٣٥ وشرح الشافية ٣/ ١٤٧ والممتع ٢/ ٤٥٤ ، ٤٥٥ .

٥) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٧٨ (مخطوط).

....

ألا تراك حذفت الياء في قولك : " سررت بقاضٍ " ، لأنها لم تأت لمعنى ، وأبقيت التنوين الذى جاء لمعنى الصرف .

قال " ابن جنى " : إن هذه العين قد اعتلت في : " قالَ ، وباعَ ، وقيلَ ، وبيعَ " وهي أصل " مبيع ، ومقول " ، وهي " قول ، وبيع " ، فكما اعتلت بالإسكان والقلب ، كذلك اعتلت أيضا بالحذف ، وواو " مفعول " لم تنقلب [من شئ](١) ولم تعتل في الفعل ، فكان تركها . وحذف المعتل أوجب(٢).

فإن قلت إن الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة ، حرك الآخر منهما ، فكذلك يحذف الآخر منهما .

قلت : إنهما إذا التقيا في كلمة واحدة ، حذف الأول ، نحو قولك في الأمر : " خَفْ ، وقُلْ ، وبِعْ " لاسيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى ، نحو التنوين في " قاضٍ ، وغازٍ " (٣).

قال " المازني " : وكلا الوجهين حسن جميل ، وقول الأخفش أقيس(٤).

---

١) زيادة من المنصف ١ / ٢٩٠ للتوضيح .

٢) المنصف ١ / ٢٩٠ وهذا دليل آخر ، يأتي به " ابن جنى " ليدعم رأيه في ترجيح مذهب " الأخفش " .

٣) هذا اعتراض وجواب أتى به " ابن جنى " في المنصف ١ / ٢٩٠ ونقله الشارح .

٤) المنصف ١ / ٢٩١

لكن ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٢ / ٤٣٥ يرجح قول الخليل وسيبويه ، قائلا : " .. وقول " سيبويه " أسد ، لما يلزم من مذهب " الأخفش " من قلب الضمة كسرة لغير علة ، وقلب واو " مفعول " ياء " .

وكأن الأخفش ترجح عنده ذلك من حيث إنه رأى أن الزائد إذا اجتمع مع الأصلي ، وهما ساكنان ، حذف الأصلي ، كما في " قاضٍ " وَ " عصًا " وأشباههما ، فحكم على الواو الأصلية بذلك ، وأيضا فإن الأصل في الساكنين إذا كان الأول حرف مد ولين أن يحذف الأول ، والأصلي هو الأول ، وكان حذفه أولى . " .

ثم يقول ابن الحاجب : " وما ذكرناه عنه لا يوازن ظاهر ماتمسك به " سيبويه " ، على أن متمسكيه جميعا إنما ثبت فيما كان الأول حرف مد ولين ، والثاني صحيحا ك : " قاضٍ ، وعصًا ، وقل " ، وأما إذا كانا مدتين فلا .. " .

وهذا ما ذهب إليه " ابن عصفور " في الممتع ٢ / ٤٥٤ ، ٤٥٥

والجوهري في الصحاح (خبط) ٣ / ١١٢٦ يقف مع ابن جنى في الدفاع عن

. . . .

قوله : (ويزعم أن الياء في " مخيط " منقلبة عن واو "مفعول") .

اعلم أن الأصل : " مخيوط" ، ثم نقلوا ضمة الياء إلى الخاء الساكنة ، ثم نقلوا ضمة الخاء إلى الكسر ، محافظة على الياء الساكنة ، ثم لما حذفت الياء ، وافقت الواو الساكنة الخاء مكسورة ، فقلبت ياء لكسرة الخاء ، وقيل: "مخيط ".

قوله : (وقالوا : " مشيب " بناء على " شيب " بالكسر) .

اعلم أنا قد بينا — فيما تقدم (١) — أن الفعل إذا بنى لما لم يسم فاعله ، فيه ثلاث لغات ، والفصيح فيها : " قيل ، وبيع " بالكسر .

والأصل في " شاب " إذا بنى لما لم يسم فاعله " شِيبَ " بالكسر مثل : "قِيلَ" ، فأجروا اسم المفعول على الفعل ، وقالوا : " مَشِيب " (٢).

قوله : (و " مهوب " بناء على لغة من يقول: "هُوِبَ ") .

قال " الجوهري " : رَجُلٌ مَهِيبٌ ، أي: تَهَابُهُ الناس ، وكذلك رَجُلٌ مهوب ، ومكان مَهُوبٌ ، بنُى على قولهم : هُوِبَ الرجل ، لما نُقل من الياء إلى الواو ، فيما لم يسم فاعله (٣) .

وقد عرفت أن لغة " قول " و " بوع " أضعف من " قيل " و " بيع " (٤).

قوله : (وقد شذ نحو : " مخيوط " ..) .

قال " المازني " : بنو تميم — فيما زعم علماؤنا — يتمون " مفعولا " من الياء ، وإذا كان من الواو لا يتمونه ، فيقولون : " مَبْيُوعٌ " ولا يقولون : " مَقْوُولٌ " ؛ لأن الياء وفيها الضمة أخف من الواو وفيها الضمة .

ألا ترى أن الواو إذا انضمت فروا منها إلى الهمزة وقالوا :

" أدؤر " و " أثؤب " بالهمز ، كما سبق ، والياء إذا انضمت لم تهمز ، ولم تغير (٥) .

= رأى الأخفش قائلا : " .. والقول هو الأول (قول الأخفش) ؛ لأن الواو مزيدة للبناء ، فلا ينبغي لها أن تحذف ، والأصلي أحق بالحذف ، لاجتماع الساكنين ، أو علة توجب أن يحذف حرف .. " .

١) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٤٦ (مخطوط) .

٢) ينظر : ابن يعيش ١٠ / ٧٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٣٥ والممتع ٢ / ٤٥٥ .

٣) الصحاح (هيب) ١ / ٢٣٩ .

٤) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٤٦ (مخطوط) .

٥) المنصف ١ / ٢٨٣ ، ٢٨٤

وينظر : المقتضب ١ / ٢٣٩ ومابعده ، وابن يعيش ١٠ / ٧٩ ، ٨٠ والإيضاح ٢ / ٤٣٦ والممتع ٢ / ٤٦٠ ، ٤٦١ .

. . . .

وقد أورد المصنف من صور إتمام المفعول إذا كانت عينه ياء خمسا :

" مَخِيط " (١) و " مَزْيُوت " ، والأصل : " مزيت " على النقص ، و " مزيوت " على التمام ، وتقول : زِتُّ القومَ : جعلت طعامهم الزيت (٢).

قال " المازني " (٣): " سمعت الأصمعي : يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقـــول: سمعت في شعر العرب :

[١٧٣] وكأنهـا تفاحـــة مَطْيُوبَــــــةٌ (٤).

[والقياس " مَطِيبَةٌ " ، كقولك : " حِنْطَةٌ مَبِيعَةٌ "] (٥) .

وقال علقمة بن عبده :

[١٧٤] حتّى تَذَكَّرَ بَيْضَـــاتٍ وهَيَّجَهُ ** يَوْمُ رَذَاذٍ عليــه الدَّجْنُ مَغْيُـومُ (٦) .

---

١) الصحـاح (خيط) ٣ / ١١٢٦ : " وقـد خطـت الثوب خياطـة فهـــو : مخيوط ومخيط ..".

٢) السابق (زيت) ١ / ٢٥٠ .

٣) المنصف ١ / ٢٨٦ .

٤) شطر بيت من الكامل ، أنشده ابن الأعرابي ، ولم ينسبه ، وقيل : هو لرجل من بني تميـــم .
وهو من شواهد : المقتضب ١ / ٢٣٩ والخصائص ١ / ٢٦١ وأمالي الشجري ١ / ٢١٠ وابن يعيش ١٠ / ٨٠ والممتع ٢ / ٤٦٠ .
والشاهد في : " مطيوبة " ، حيث جاءت على الأصل ك : " مخيوط " ، وهـــو : مأخوذ من الثلاثي الذي هو " طاب " .

٥) مابين الحاصرتين توضيح من الشارح .

٦) من البسيط (ديوانه / ٢١) ورواية الشطر الثاني فيه :
يَوْمُ رَذَاذٍ عَلَيْـهِ الرِّيحُ مَغْيُـــومُ
وعلقمه : من بني تميم ، جاهلي ، وهو الذي يقال له : علقمة الفحل (الشعـــر والشعراء ١ / ١٤٥ والمؤتلف / ١٥٢ والخزانة ١ / ٥٦٥) .
والبيت من شواهد : المقتضب ١ / ٢٣٩ والمنصف ١ / ٢٨٦ ، ٣ / ٤٧ والخصائـص ١ / ٢٦١ وأمالي الشجري ١ / ٢١٠ وابن يعيش ١٠ / ٨٠ والأشموني ٤ / ٣٢٥ ، والخزانة ٤ / ٥٢٠ والمفضليات / ٣٩٩ .
يقول الشاعر : إن هذا الظليم ظل يرعى ، ثم تذكر بيضه في أدحية ، وهيجـه المسطر الخفيف ، فبادر إليه ، فهو أشد لعدوه .
والشاهد في : " مغيوم " حيث جاء به على الأصل ، وأكثر ما يجيء معتلا .

....

والقياس " مفيم "(١).

والرذاذ : المطر الضعيف(٢). والدَّجْن : إلباس الغيم السماء (٣).

قوله : (قال " سيبويه " : ولانعلمهم أتموا في الواو ، لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات).

وقد ذكرنا الحجة على هذه الدعوى.

قوله : (وقد روى بعضهم : " ثوب مصوون ") . أى : محفوظ .

قال " الجوهرى " : تقول : " ثَوْبٌ مَصُون " على النقص ، و " مَصْوُون " على التمام (٤).

قال " أبو محمد " : بعض أهل التصريف يجعلون الإتمام فى ذوات الواو قياسا مطردا ، فيقولون : " مقوول " و " مخووف " إلى غير ذلك من ذوات الواو (٥).

---

١) جعل المبرد فى المقتضب ١ / ٢٣٩ تصحيح نحو هذا جائزا للضرورة ، ولم يقل : إنه لغة لبعض العرب كما قال سيبويه ٤ / ٣٤٨ :
"بعض العرب يخرجه على الأصل فيقول : (مَخْيُوط ، ومَبْيُوع) . . ".
ومثل هذا قاله المازنى فى تصريفه (المنصف ١ / ٢٨٦) وابن جنى فى الخصائص ١ / ٢٦٠.

٢) الصحاح (رذذ) ٢ / ٥٦٥.

٣) السابق (دجن) ٥ / ٢١١٠.

٤) السابق (صون) ٦ / ٢١٥٣.

٥) التخمير ٢ ورقة ٢٥٣ (مخطوط).

(فصل) " ورأى صاحب الكتاب فى كل ياء هى عين ساكنة مضموم ماقبلها ، أن تقلب الضمة كسرة ، لتسلم الياء .

فإذا بنى نحو : " برد " من البياض قال : " بيض " ، و " الأخفش " يقول : " بوض " ، ويقصر القلب على الجمع نحو : " بيض " فى جمع " أبيض " .

و " معيشة " عنده يجوز أن تكون " مفعله " و " مفعله " ، وعند " الأخفش " هى " مفعله " ، ولو كانت " مفعله " لقلت " معوشه " .

وإذا بنى من البيع مثل " ترتب " قال : " تبيع " ، وقال " الأخفش " : " تبوع " ، و " المضوفة " فى قوله :

وَكُنْتُ إِذَا جَارِى دَعَا لِمَضُوفَةٍ ∴ ....

ك : " القود " ، و " القصوى " عنده ، وعند " الأخفش " قياس ... " .

قوله : (ورأى صاحب الكتاب فى كل ياء هى عين ساكنة مضموم ماقبلها أن تقلب الضمة كسرة ، لتسلم الياء) .

اعلم أن المروى عن المصنف فى المشهور : (وَرَأْىُ صَاحِبِ الْكِتَابِ) بالرفع ، وإضافة المصدر إلى (صاحب) على أنه من باب إضافة المصدر إلى فاعله ، إلا أن " أبا محمد " نقل خلافه ، وقال : الرواية : (رَأَى صَاحِبُ الْكِتَابِ) على أنه فعل ماض ، و (صاحب) مرفوع بأنه فاعل (رأى) مثل قولهم : (رأى فى الفقه رأيا)(١).

وقد سبق الكلام فيه ، وفى أن المراد من صاحب الكتاب : " سيبويه " .

والخلاف بين " سيبويه " و " الأخفش " نشأ من أصل ، وذلك أن " سيبويه " اعتقد أن المحافظة على إبقاء عين الكلمة ياء كما كانت ، وتغيير الحركة التى قبلها أرجح من عكسه .

و " الأخفش " زعم أن بقاء الحركة الثابتة قبل عين الكلمة الساكنة ، وتغيير الياء التى هى عين الفعل أجدر من عكسه .

وحجة " سيبويه " : أن الحرف أصل ، والحركة فرع عارض ، والمحافظة على الأصل أولى من المحافظة على الفرع .

وحجة " الأخفش " : أن العين التى هى ياء لما سكنت ، وقربت من الطرف ، ضعفت لذلك ، فكانت بالقلب والتغيير أولى من تغيير الضمة المتقدمة عليها .

---

١) التخمير ٢ ورقة ٢٥٣ (مخطوط).

....

والذى رآه " سيبويه " هو مذهب " الخليل " أيضا (١).

وقد فرع المصنف على هذا الأصل ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أنه لو بنى نحو: " بُرْد " من البياض، جاء على " بُيْض " زنة " فُعْل " بضم الفاء، وسكون العين مثل: " قُفْل " و " بُرْد "، ووقعت الياء التى هى عين ساكنة، والياء قبلها مضمومة.

فذهب " سيبويه " و " الخليل " جميعا إلى إبقاء الياء ساكنة بحالها، وتغيير الضمة الواقعة قبلها، ونقلاها إلى الكسرة، لما ذكرناه من العلة، وقالا: " بِيض " بكسر فاء الكلمة على وزان " ذِيب ".

و " الأخفش " يقول: " بُوض " فيترك الضمة بحالها، ويقلب الياء واوا؛ لسكونها، وانضمام ماقبلها، ويقول: " بُوض " بضم الباء، وسكون الواو، وقد عرفت متمسكه.

وإنما قلبت هذه الياء واوا فى الاسم المفرد، فأما فى الجمع: فإنه يوافق " الخليل " و " سيبويه "، ويترك الياء ساكنة، وينقل الضمة التى قبلها من الضمة إلى الكسرة، فيقول فى جمع " أَبْيَض ": " بِيض " بكسر فاء الكلمة.

وقياس مذهبه فى الواحد أن يقول فى الجمع " بُوض " لأن جمع " أَفْعَل ": " فُعْل " نحو: " أَحْمَر وحُمْر " و " أَخْضَر وخُضْر "، وجمع " أَبْيَض ": " بُيْض "، إلا أنه لم يغير الياء التى هى عين الفعل، ونقل الضمة إلى الكسرة قال: " بِيض " على قياس مذهب " الخليل " و " سيبويه " فى الواحد.

وحجته أن الجمع أثقل من واحده، وكذلك الضمة أثقل من الكسرة، فناسب تخصيص الأخف بالأثقل، وتخصيص الأثقل بالأخف، كما سبق تقريره غير مرة (٢).

---

١) الكتاب ٤/٣٤٨، ٣٤٩ والمقتضب ١/٢٣٨، ٢٣٩ والمنصف ١/٢٩٦ومابعده، وابن يعيش ١٠/٨١ والإيضاح ٢/٤٣٦، ٤٣٧ والممتع ٢/٤٩٦.

٢) يقول ابن جنى فى المنصف ١/٢٩٩، ٣٠٠ موضحا وجهة نظر الأخفش فى هذه المسألة: "... وأما فصله بين الواحد والجمع فى (فُعْل) مما عينه ياء، وأنه يقول فى الواحد: (بُوع) ويقول فى جمع (أبيض): بيض فهو قول. قال أبو على: ويقويه أن الجمع أثقل من الواحد، والواو أثقل من الياء، فهرب من الواو فى الجمع وأقرها فى الواحد، فلذلك قالوا: (بِيض) ولم يقولوا: (بُوض)".

....

المسألة الثانية : " معيشة " يجوز عند " سيبويه " أن تكون فى الأصل " مفعلـه " بضم العين ، ويجوز أن تكون " مَفْعِلَه " بكسرها .

ويمتنع عند " الأخفش " أن تكون فى الأصل " مفعله " بالضم .

بيان ذلك على مذهب " سيبويه " فى المضموم : أنه كان فى الأصل " مَعْيُشَه " ، بسكون العين ، وضم الياء على زنة " مَفْعُلَه " المضمومة العين ، ثم نقلت الضمة من عين الكلمة إلى فائها ، فبقيت الياء ساكنة ، وقبلها حرف مضموم ، فترك " سيبويه " اليـاء ساكنة ، ونقل الحركة التى قبلها من الضمة إلى الكسرة ، كما هو مذهبه ، فصـار : " مَعِيشَة " مثل : " كَرِيمَة ، وسَعِيدَة " .

ولا يجوز مثل هذا عند " الأخفش " ، وإنما مذهبه أن تقلب الياء الساكنـة واوا ؛ لانضمام ماقبلها ، وتقول : " معوشة " .

وأما جواز كونها فى الأصل " معيشه " بسكون العين ، وكسر الياء ، فجائز على كـلا المذهبين ، وليس فيه سوى نقل الكسرة من الياء إلى العين (١) .

= ألا ترى أنهم يقولون فى الواحد : (عَتَا ، عُتُوًا ، وعُتِيًا) و (عَسَا العُودُ ، عُسُوًا ، وعُسِيًا) فإذا صاروا إلى الجمع فكلهم يقلب .
ألا تراهم يقولون : (عُصِيّ ، ودُلِىّ) ولا يجيزون التصحيح كما أجازوا فى الواحد " .
وأرجح مذهب سيبويه ــ هنا ــ لأن مذهبه هو القياس نقلاً ومعنى :
أما النقل : فلما ثبت من قولهم : (أَبْيَض ، وبِيض) وهو محل إجماع ، ولذلـك يستثنيه الأخفش .
وأما المعنى : فلأن الضرورة ملجئة فى اجتماع الياء والضمة إلى تغيير أحدهما ، وتغيير الحركة ليبقى الحرف على حاله أولى من تغيير الحرف لتبقى الضمة على حالها ؛ لأن المحافظة على الحرف أولى من المحافظة على الحركة .
وإذا ثبت ذلك بالنقل والمعنى كان أرجح .. " .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٤٣٦/٢ ، ٤٣٧ والكتاب ٣٤٨/٤ والمقتضب ٢٣٨/١ ، ٢٣٩ وابن يعيش ٨١/١٠ والممتع ٤٥٨/٢ ، ٤٥٩ .

(١) يقول سيبويه ٣٤٩/٤ : " وأما (مَفْعُلَه) من بنات الياء : فإنما تجئ على مثال (مَفْعِلَه) ؛ لأنك إذا أسكنت الياء جعلت الفاء تابعة ، كما فعلت ذلك فـى (مَفْعُول) ... فـ : (معيشة) يصلح أن تكون (مَفْعُلَه) و (مَفْعِلَه) .. " .
وأرجح ــ هنا ــ مذهب سيبويه الذى هو أيضا مذهب الخليل ؛ ولأن مذهب الأخفش واضح الفساد والتناقض ؛ لأنه قال فى (مَبِيع) إن أصله : (مَبْيُوع) =

....

المسألة الثالثة : في البناء من نحو: "ترتب" بضم التاء الثانية التي هي عين الفعل من "البيع"، أو مما عينه ياء، وفيه من الاختلاف ما ذكرناه في "مفعُلة" بالضم.

بيان ذلك : أن وزنه بعد البناء "تبيُع" بضم الياء التي هي عين الفعل، وسكون ماقبلها.

فإذا نقلت ضمة الياء إلى الباء التي قبلها صار : "تبُيع" بضم الباء التي هي فاء الفعل، وسكون الياء التي هي عينه.

و"سيبويه" ينقل الحركة من الضمة إلى الكسرة، ويقول : "تبِيع" بكسر الباء، وسكون الياء بعدها.

و"الأخفش" يترك الباء مضمومة، ويقلب الياء الساكنة واوا، ويقول: "تبُوع".

والمشهور: ضم التاء الأولى من "تُرتُب"، وفتحها لغة ثانية (١).

قوله : (والمضمومة في قوله : وكنت إذا جاري دعا لمضوفة .:. ....

ك : "القيد" و"القصوى" عنده ...).

اعلم أن مضمون هذا الكلام يرجع إلى نقض على مذهب "سيبويه" وجوابه.

بيان ذلك : أن عين "مَضُوفة" في الأصل "ياء" مضمومة، ساكن ماقبلها، نحو: "مَضْيُفة" على وزن "مَفْعُلة"، نقلت ضمة الياء إلى الضاد، فسكنت الياء، وانضمت الضاد التي قبلها.

وقياس مذهب "سيبويه" أن يقال "مَضِيفة" بكسر الضاد، وسكون الياء، وقد جاء بالواو، وذلك يدل على قوة / مذهبه (٢). ٣٨٧/ب

= ثم نقل الضمة من الياء إلى الباء، ثم أبدل الضمة كسرة؛ لتسلم الياء بعدها.
وكذلك كان يجب على قياسه في (مَعيشة) أن يبدل الضمة المنقولة من الياء إلى العين كسرة فيقول: (مَعِيشة) قياسا على (مبيع).
يقول ابن جني في المنصف ١/ ٣٠٠ : "ولولا قول العرب: (مَبيع) بالياء، دون (مَبُوع) لكان قول أبي الحسن في (فُعُل، ومَفْعُلة): (بُوع، ومَعُوشة) قولا حسنا.
ولكن قولهم : (مَبِيع) هو الذي أفسد هذا المذهب..".
وينظر : المقتضب ١/ ٢٣٨، ٢٣٩ والمنصف ١/ ٢٩٦ ـ ٣٠٠ وابن يعيش ١٠/ ٨١ والإيضاح ٢/ ٤٣٧ وأمالي الشجري ١/ ٢٠٤ ومابعده، والممتع ٢/ ٤٥٤ ومابعده.

(١) أرى أن هذه التمارين غير عملية، فلا غَناء فيها، ولا نفع يُرجَى منها، فهي عبء ثقيل على كتب النحو، وفيها تضييع لجهد الباحثين ووقتهم؛ لأن اللغة لاتُثرَى بمثل هذه التمارين العقيمة.
وأيضا هذه الأبنية المفتعلة والتمارين المصطنعة لم تسمع عن العرب، فما فائدتها إذن ؟

(٢) أي : مذهب الأخفش.

....

وأجاب عنه بأن قلب الياء الساكنة واوا من الصور الشاذة الواقعة على خلاف القياس ، كما أن ثبات الواو في " القود " و " القصوى " شاذ ، والقياس فيهما " القاد " و " القصيا " ؛ لأن الواو المتحركة اذا انفتح ماقبلها تقلب ألفا .

وكذلك الأصل فيما كان على " فُعْلَى " بضم الفاء ، إذا كان اسما ، أبدل الياء مكان الواو ، نحو : " العُلْيا " و " الدُّنيا " ، لكنهم قالوا : " القصوى " ، وجاءوا بهما على خلاف القياس ، كما جاء " رجاء بن حيوة " كذلك .

قال في كتاب تفسير أبيات " غريب المصنف " (١) : الشعر لأبي جندب الهذلي :

[١٧٥] وكُنْتُ إذا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ ∴ أُشَمِّرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِي
فَلَا تَحْسَبَنْ جَارِي لَدَى ظِلِّ مَرْخَةٍ ∴ وَلَا تَحْسَبَنْهُ فَقْعَ قَاعٍ بِقَرْقَرِ
وَلَكِنَّنِي جَمْرُ الغَضَا مِنْ وَرَائِهِ ∴ يُخَفِّرُنِي سَيْفِي إذَا لَمْ أُخَفَّرِ (٢)

المضوفة : هم ينزل بالإنسان ، أو أمر شديد (٣).

يقول : إذا نزل بجاري أمر يخافه ، شمرت إزاري حتى يبلغ نصف ساقي ، وسعيت في معونته .

والمرخة : شجرة صغيرة ، لاتمنع من لاذ بها ، ولا يستره ظلها (٤).

والفقع : ضرب من الكمأة رديء (٥).

والقاع : مستوى من الأرض حر الطين (٦). وقرقر : صلب ، تكون فيه الفقع (٧).

يقول : لاتحسبن جاري ذليلا ، لا يمتنع من أحد يرومه ، كما لا يمتنع الفقع من أراد أخذه ،

---

١) كتاب لـ : " يوسف بن الحسن بن عبد الله الإمام أبي محمد بن السيرافي " ولم أعثر عليه .
ينظر : البغية ٢/٣٥٥ .

٢) أبيات من الطويل (ديوان الهذليين ٣/٩٢) .
والبيت الأول من شواهد التخمير ٢ ورقة ٢٥٣ (مخطوط) وابن يعيش ١٠/٨١ برواية (يبلغ) في موضع (ينصف) والصحاح (ضيف) ٤ / ١٣٩٢ واللسان (ضيف) ٤ / ٢٦٢٧ والأشموني ٤/٣٠٨ والعيني ٤ / ٥٨٨ والأبيات في شرح شواهد الشافية / ٣٨٣ .

٣) اللسان (ضيف) ٤ / ٢٦٢٧ .

٤) السابق (مرخ) ٥ / ٤١٧١ .

٥) الصحاح (فقع) ٣ / ١٢٥٩ .

٦) اللسان (قوع) ٥ / ٣٧٧٥ .

٧) الصحاح (قرر) ٢/٧٩٠ .

. . . .

ولا من يكون جارا لى كمن يكون فى ظل المرخة ، ولكننى أتحرق من ورائه ؛ غضبا لـه ، كأننى جمر غضا .

والغضا : شجر معروف(١) . والمضوفة : " مفعلة " من ضفت الرجل : إذا نزلت به(٢) ، وينصف بضم الصاد .

قال " أبو محمد " : البيت يروى على ثلاث لغات : المضوفة ، والمضيفة ، والمضافة(٣) .

---

١) الغضا : من نبات الرمل له هدب كهدب الأرطى ، وهو من أجود الوقود عند العرب .
يقول سحيم عبد بنى الحسحاس :
كأن الثريا علقت فوق نحرها ∴ وجمر غضا هبت له الريح ذاكيا
وينظر : اللسان (غضا) ٤ / ٣٢٦٩ .

٢) الصحاح (ضيف) ٤ / ١٣٩٢ .

٣) التخمير ٢ ورقة ٢٥٣ ونسب أبو محمد هذا القول إلى أبى سعيد السيرافى ، وكان الأجدر بالشارح أن ينسب الكلام إلى قائله الحقيقى .

(فصل) "والأسماء الثلاثية المجردة إنما يعل منها ماكان على مثال الفعل ، نحو: "باب ، ودار ، وشجرة شاكة ، ورجل مال" ؛ لأنها على "فَعَلَ" أوْ "فَعِلَ".

وربما صح ذلك ، نحو: "القود ، والحوكة ، والخونة ، والحورة ، ورجل روع ، وحول". وماليس على مثاله ففيه التصحيح كـ : "النومة ، واللومة ، والصيبة ، والعوض ، والعودة".

وإنما أعلوا "قيما" ؛ لأنه مصدر بمعنى "القيام" وصف به في قوله تعالى: "دِينًا قِيَمًا".

"والمصدر يعل بإعلال الفعل ، وقولهم : "حال حولا" كـ : "القَوَد".

و "فعل" إن كان من الواو ، سكنت عينه ؛ لاجتماع الضمتين والواو ، فيقال: "نور ، وعون" في جمع نوار ، وعوان ، ويثقل في الشعر ، قال عدي بن زيد :

.... ** وَفِي الأَكُفِّ اللَّامِعَاتِ سُوُرْ

وإن كان من الياء ، فهو كالصحيح .

ومن قال : "كتب" و "رسل" قال : "غير" و "بيض" في جمع "غيور" و "بيوض" ، ومن قال: "كتب" و "رسل" قال: "غير" و "بيض"...

قوله : (والأسماء الثلاثية المجردة انما يعل منها ماكان على مثال الفعل ، نحو: "باب ، ودار ، وشجرة شاكة ، ورجل مال" ؛ لأنها على "فَعَلَ" أوْ "فَعِلَ") بفتح العين ، أو كسرها .

اعلم أنا قد استقصينا الكلام في هذه الأمثلة في أول مباحث إعلال العين[1]، وذكرنا أنه لابد في إعلال الأسماء من كونها مشابهة للأفعال على الوجه الذي بيناه .

قوله : (وربما صح ذلك نحو : "القود[2] ، والحوكة[3] ، والخونة ، والحورة"..) بالحاء المهملة ، وهي : جُلُودٌ حُمْرٌ ، يُغَشَّى بها السلال[4].

ورجل رَوعٌ ، أي : جبان .

قال في "الحواشي" : الروع : المرتاع المفزع ، والحول : الأحول[5].

---

١) ينظر: ص٩٠٣ من التحقيق .

٢) القود : القصاص . الصحاح (قود) ٥٢٨/٢ .

٣) قَوْمٌ حَوَكَة : نسَّاجون . السابق (حوك) ١٥٨٢/٤ .

٤) الصحاح (حور) ٦٣٩/٢ .

٥) الحواشي / ٧١ (مخطوط).

وينظر: اللسان (روع) ١٧٧٧/٣ والصحاح (حول) ١٦٨١/٣ .

....

اعلم أن التصحيح فى كل واحد من هذه الأشياء شاذ ، والقياس أن يقال: " القادة ، والحاكة ، والخانة ، والحارة ، ورجل راع ، وحال "(١).

قوله : (وما ليس على مثاله ففيه التصحيح) .

اعلم أن مشابهة الاسم الفعل لما كانت شرطا فى إعلاله ، فحيث انتفت المشابهة ، امتنع الإعلال ، كما هو حكم كل شرط .

والمذكور من الصور التى خلت عن مشابهة الفعل خمس : (٢)
الفاء فى ثلاثة منها مضمومة ، وفى الأخيرتين مكسورة ، تقول : " الرجل النومة ، [واللومة] ، والعيبه " : الكثير النوم(٣) ، واللوم(٤) ، والذى يعيب الناس كثيرا(٥).

فتصح العين فى هذا وأمثاله ؛ لفوات المشابهة ؛ لأن فاء الكلمة فى كل واحدة منها مضمومة كما تراه .

---

١) هذه الأسماء شذت عن القياس وان استعملها العرب ؛ لأنها على مثال الفعل ، والفعل قد أعل ، فكان يلزم إعلالها ، حيث تحركت الواو ، وانفتح ماقبلها .
يقول سيبويه ٣٥٨/٤ فى (باب ماجاء فى أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لازيادة فيه) :
" اعلم أن كل اسم منها كان على ماذكرت لك ، إن كان يكون مثاله وبناؤه فِعْلاً فهو بمنزلة فعله ، يعتل كاعتلاله .
فإذا أردت (فَعَل) قلت: (دار ، وناب ، وساق) ، فيعتل كما يعتل الفعل ، لأنه ذلك البناء وذلك المثال ، فوافقت الفعل ، كما توافق الفعل فى باب (يَغْزُو ، ويَرْمِى) .
وربما جاء على الأصل ، كما يجئ (فَعَلُ) من المضاعف على الأصل إذا كان اسما ، وذلك قولهم : (القود ، والحركة ، والخونة ، والجورة) .
فأما الأكثر فالإسكان والاعتلال .
وانما هذا فى هذا بمنزلة (أجودت ، واستحوذت) .
ومثل هذا قاله المازنى فى تصريفه ، وابن جنى فى المنصف ٢٣٢/١ ، ٢٣٣ .
وينظر : المقتضب ٢٤٩/١ ومابعده ، وابن يعيش ٨٢/١٠ ، ٨٣ والإيضاح ٤٣٨/٢ ، ٤٣٩ والممتع ٤٦٥/٢ .
٢) زيادة يستقيم بها الكلام .
٣) الصحاح (نوم) ٥ / ٢٠٤٧ .
٤) السابق (لوم) ٥ / ٢٠٣٤ .
٥) اللسان (عيب) ٤ / ٣١٨٤ .

....

وكذلك تقول: " العِوَض "(١) و" العِوَد " (٢)، ولاتعل الواو ؛ لأن الفاء لما كانت مكسورة فيهما ، لم يكونا مشابهين للفعل ؛ لأن فاء الفعل لاتكون إلا مفتوحة (٣).

قوله : (وإنما أعلوا " قيما " ؛ لأنه مصدر بمعنى " القيام " ..).

اعلم أن مضمون هذا الكلام نقض وجواب عنه .

بيان ذلك : أنه لما قال: إن " العِوَض " و " العِوَد " لايعلان ؛ لأنهما لايشابهان الفعل ؛ لكون فاء الكلمة في كل واحدة منهما مكسورة ، قيل له : ينتقض ماذكرته بإعلال " قيم " مع أن القاف مكسورة ، ولو كان ماذكرتم من المشابهة شرطا ، لوجب أن تصح الواو فيه ، وأن يقال: " قِوَمٌ " كما قيل: " عِوَضٌ " .

وأجاب عنه بأنه إنما أعل لمعنى آخر ، وهو: كونه مصدرا ؛ لأن المصادر تعل تبعا لإعلال أفعالها (٤).

قوله : (وصف به ..).

يحسن أن يكون جوابا عن سؤال مقدر .

بيان ذلك : أنه لما ادعى أن " قِيَماً " مصدر ، توهم أن معترضا اعترض عليه ، وقال : إنه جاء صفة في قوله تعالى: " .. دِينًا قِيَمًا (٥) .. " ، وإذا كان وصفا ، امتنع القول بأنه مصدر .

---

١) العِوَض : واحد الأعواض . تقول منه : عاضني فلان ، وأعاضني ، وعوّضني ، وعاوضني : إذا أعطاك العوض . الصحاح (عوض) ٣/١٠٩٢ .

٢) العِوَدُ : المسن من الإبل ، وجمعه :عِوَدَة . الصحاح (عود) ٢/٥١٤ .

٣) يوضح ابن يعيش سبب تصحيح هذه الأسماء ، فيقول: ١٠/٨٣ : ".. صحت هذه الألفاظ ، وماكان نحوها ؛ لمباينتها الأفعال لما اختلاف بنائهما ، فصار البناء فيما ذكرناه كالزيادة في (الجولان ، وصورى) في امتيازهما من الفعل بما لحقه في آخره من الألف والنون ، والتنوين ، وألف التأنيث .
وهذه زوائد مما يختص به الأسماء دون الأفعال ، فجرى ماخالف الفعل في البنية مجرى ماخالفه بالزيادة ، فكان بناؤه موجبا لتصحيحه ؛ لبعده عن شبه الفعل ، كما كانت الزيادة كذلك في آخره ، فصحح لمخالفته الفعل .." .
وينظر: الكتاب ٤/٣٥٨ ، ٣٥٩ والمنصف ١/٣٣٥ ، ٣٣٦ والإيضاح ٢ / ٤٣٩ والممتع ٢/٤٦٥ ، ٤٦٦ .

٤) ينظر : الكتاب ٤/٣٦١ ، ٣٦٢ وابن يعيش ١٠/٨٣ والإيضاح ٢ / ٤٣٩ والمنصف ١/٣٤١ والممتع ٢/٤٩٥ .

٥) سورة الأنعام ، من الآية /١٦١ .

....

فأجاب بأن [من] (١) المصادر مايوصف به ، نحو قولهم : " رجل عدل " ف : " قيمًا " وإن وصف به ، لم يخرجه الوصف عن كونه مصدرا (٢).

قوله : (و " حال حولا " ك : " القود " ٠٠).

اعلم أن هذا الكلام - أيضا - يرجع إلى نقض وجواب.

بيان ذلك : أنه لما ذكر أن " قيمًا " إنما أعل لكونه مصدرا ، قيل : لو كان ماذكرته علة الإعلال ، لوجب أن يعتل " حِوَلًا " ، فيقال : " حَالَ حِيَلًا " ؛ لأنه مصدر أيضا مثله.

وجوابه أن تصحيحه شاذ كتصحيح الواو في " القود ".

قوله : (و " فُعُل " إن كان من الواو ، سكنت عينه ؛ لاجتماع الضمتين).

اعلم أن ماكان من الأسماء الثلاثية مضموم الفاء والعين جميعا ، فالأصل أن تسكن عينه ، إذا كانت واوا ؛ لأن الواو عندهم نازلة منزلة ضمتين ، فلو أثبتوا الضمة على الواو ، اجتمعت أربع ضمات ، لافاصل بينها ، ولا يخفى مافيه من الثقل ، فتقول : " نُوْر " (٣) بضم النون ، وسكون الواو ، و " عُوْن " (٤) بضم الحرف الأول ، وإسكان الثاني.

والأصل : إنما هو تحريك الواو فيهما بالضم ؛ لأنهما جمعا " نَوَارٍ " وَ " عَوَانٍ " ، و " فَعَال " بالفتح يجمع على " فُعُل " بضمتين ، نحو : " سَحَابٍ وسُحُب " ، وَ " قَذَالٍ وقُذُل " (٥).

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام.

٢) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٣٩.

٣) ونسوة نُوْر ، أي : نُفَّرٌ من الرِّيبة ، والواحدة نَوَارٌ ، وهي : النَّفور. الصحاح (نور) ٢/ ٨٣١.

٤) العَوَانُ : النَّصَفُ في سنها من كل شيء ، والجمع : عُوْنٌ. الصحاح (عون) ٦/ ٢١٦٨.

٥) الكتاب ٤/ ٣٥٩ : " ٠٠ فأما (فُعُل) فإن الواو فيه تسكن ؛ لاجتماع الضمتين والواو ، فجعلوا الإسكان فيها نظيرا للهمزة في الواو في (أَدْؤُر وَقَؤُول) وذلك قولهم : (عَوَانٌ وعُوْنٌ ، وَنَوَارٌ ونُوْرٌ ، وَقَوُولٌ ، وقَوْمٌ قُوْلٌ).

والزموا هذا الإسكان ، إذ كانوا يسكنون غير المعتل نحو : (رُسْل ، وعَضْد) وأشباه ذلك.

قوله : (ويثقل في الشعر) .

يريد : أن تحرك الواو بالضم ضرورة تشبيها بالصحيح . قال : عدي بن زيد :

قَدْ حَانَ لَوْ صَحَوْتَ أَنْ تُقْصِرَا ∴ وَقَدْ أَتَى لِمَا عَهِدْتَ عُصُرْ

[١٧٦] عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرِينَ وَتَبْـدُو بِالْأَكُفِّ اللَّامِعَاتِ سُوُرْ (١)

" الشاهد فيه : تحريك الواو من " سور " بالضم (٢) ، وهو جمع سوار . / ٣٨٨ / أ

تصحو : تفيق عن طلب النساء ، واللهو ونحوهن .

وقوله : " عن مبرقات " في صلة " تقصر " ، يريد : قد حان أن تقصر عن النساء مبرقات بالبرين .

= ولذلك آثروا الإسكان فيها على الهمزة ، حيث كان مثالها يسكن للاستثقال ، ولم يكن لـ : (أُدْؤُر ، وقُؤُول) مثال من غير المعتل يسكن فيشبه به ... " .

وينظر : المقتضب ١ / ٢٥٠ ، ٢٥١ والمنصف ١ / ٣٣٦ ومابعده وابن يعيش ١٠ / ٨٣ ، ٨٤ والإيضاح ٢ / ٤٤٠ .

(١) من الكامل (ديوانه / ٢٠٢) وروايته :

قَدْ آنَ أَنْ تَصْحُوَ أَوْ تُقْصِرْ

وعدي بن زيد بن حماد بن أيوب من زيد مناة بن تميم ، وكان يسكن الحيرة (الشعر والشعراء ١ / ١٥٠ ومعجم المرزباني / ٢٤٩ والخزانة ١ / ١٨٤) .

ونقل البغدادي في شرح شواهد الشافية / ١٢٤ عن الأندلسي أن البيتين جاءا هكذا :

قَدْ آنَ لَوْ صَحَوْتَ أَنْ تُقْصِرْ ∴ وَقَدْ أَتَى لِمَا عَهِدْتَ عُصُرْ

عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرَى وَتَبْدُو ∴ وَفِي الْأَكُفِّ اللَّامِعَاتِ سُوُرْ

والبيت الثاني من شواهد : الكتاب ٤ / ٣٥٩ برواية : (وفي الأكف) والمقتضب ١ / ٢٥١ والمنصف ١ / ٣٣٨ وابن يعيش ٥ / ٤٤ ، ١٠ / ٨٤ ، ٩١ برواية (فيبدو) في موضع (وتبدو) والممتع ٢ / ٤٦٧ وشرح الشافية ٢ / ١٢٧ ، ٣ / ١٤٦ وشرح شواهدها / ١٢١ ، ٣٨٧ والهمع ٢ / ١٧٦ .

والصحو : الإفاقة من السكر .

وتقصر : يقول الجوهري في الصحاح (قصر) ٢ / ٧٩٥ : " وأقصرت عنه : كففت ونزعت مع القدرة عليه ، فإن عجزت عنه قلت : قَصُرْتُ بلا ألف " .

والبُرَى ـ بالقصر ـ جمع بُرَةٍ ، وهي الحلقة ، والمراد ـ هنا ـ الحلي . الصحاح (برا) ٦ / ٢٢٨٠ .

(٢) هذا من ضرورات الشعر عند سيبويه ٤ / ٣٥٩ والمبرد في المقتضب ١ / ٢٥١ لكن ابن يعيش ١٠ / ٨٥ نسب إلى المبرد الجواز في غير الشعر قائلا : " واستعمال الأصل الذي هو الضم ـ ههنا ـ من ضرورات الشعر عند سيبويه ، =

....

والعَصْر : الدهر. يقول : لقد أتى لما عهدت من أفعالك فى شبابك عصر.

يريد : قد مضى دهر بعد شبابك ،فقد حان أن تنصرف عما كنت تفعله .

والبرين : الخلاخل ، وهى شبيهة بالحلق التى تجعل فى أنوف الإبل ، وتكون من صُفْرٍ.

والمُبْرِقَات : جمع مُبْرِقَة ، وهى التى تُظْهِرُ حَلْيَهَا ،وتلوح به حتى ينظر إليه الرجال ؛ فيميلوا إليها .

وقوله : (وتبدو بالأكف اللامعات) يريد : بأذرع الأكف اللامعات ؛ لأن السوار إنما يكون فى الذراع ، ولا يكون فى الكف .

وسُوُر : جمع سِوَارٍ مثل : حِمَارٍ وحُمُر . ويقال : سُوَارٌ بالضم ،وقد جاء إِسْوَارٌ فى هذا المعنى .

والمعنى : أنهن يُظْهِرْنَ حَلْيَهُنَّ ليراه الرجال .(١).

قوله : (وإن كان من الياء فهو كالصحيح) .

اعلم أن ما كان من الأسماء الثلاثية على زنة " فُعُل " بضم الفاء والعين جميعا ، نحو: " رُسُلٍ " و " كُتُبٍ " يجوز فيه إسكان عين الكلمة وضمها ، فيقال : " رُسُلٌ " و " كُتُبٌ " بضم العين.

وإن شئت سكنت العين ، وقلت : " كُتْبٌ " و " رُسْلٌ " .

إذا عرفت هذا ، فإذا جمعت " غَيُور " و " بَيُوض " كان القياس " غُيُرٌ " بضمتين ، وكذلك " بُيُض " أيضا بضمتين ؛ لأن " فَعُولاً " يجمع على " فُعُل " .

فإن شئت جريت على القياس ،وإن شئت سكنت الياء ، لكنك إذا سكنت لم يكن بد من نقل حركة فاء الكلمة من الضمة إلى الكسرة ؛ لتسلم الياء الساكنة التى هى عين الكلمة ، فالمراتب فى " فعل " ثلاث :

= وهو عند أبى العباس جائز فى غير الشعر ، قال:
فإن جئت به على الأصل ؛ فأردت أن تبدل من الواو همزة ، كان ذلك جائزا ؛ لانضمامها ، وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز..".
وقد ساق ابن يعيش نصا عن المبرد فى المقتضب ١/ ٢٥١ لكنه ترك قوله : " ولكنه مجتنب لثقله ..".
وينظر : تعليق الشيخ عضيمه على المقتضب ١/ ٢٥١.

١) اعتمد الشارح فى بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافى لأبيات الكتاب ٢/ ٣٦١ ، ٣٦٢، دون اشارة الى ذلك .

....

أولها: مايجب فيه الإسكان ، وهو ماكانت عينه واوا (١).

وثانيها: مالايجب إسكان عينه ، لكن الإسكان أولى به من التحريك ، وهو ماكانت عينه ياء (٢).

وثالثها: مايجوز فيه الأمران ، وهو: ماكانت عينه حرفا صحيحا (٣).

إذا عرفت هذا فلقائل أن يقول: إن المصنف أطلق القول بأن معتل الياء مثل الصحيح ، وليس كذلك ، فإن الإسكان في ذوات الياء أرجح منه في الصحيح بالاختلاف (٤) ولعل مراده التسوية بينهما في مجرد جواز الإسكان ، لامطلقا .

---

١) وذلك لاجتماع الضمتين والواو ، فجعلوا الإسكان فيها نظيرا للهمزة في الواو في (أُدْؤُر ، وقُؤُول) .

٢) لا يجب إسكان عينه ، بل يجوز الضم أيضا ؛ لأنه ليس في الاستثقال كالواو ، فلا يلزم من كراهة الضم ثم كراهته هنا .
وكان الإسكان أولى لما فيه من الخفة ، وإذا سكنت عين الكلمة ، وجب أن ينكسر ماقبلها ؛ لتعذر النطق بياء ساكنة وقبلها ضمة .
وينظر: الكتاب ٤/٣٥٩ والمقتضب ١/٢٥٠ والمنصف ١/٣٤٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٢٠ وشرح الشافية ٢/١٢٧ ، ١٢٨ والممتع ٢/٤٦٧ .

٣) الكتاب ٤/٣٥٩ ، ٣٦٠: " .. وأما (فُعُل) من بنات الياء فبمنزلة غير المعتل ؛ لأن الياء بعدها الواو أخف عليهم ، كما كانت الضمة أخف عليهم فيها ، وذلك نحو: (غُيُور وغُيُر) .
فإذا قلت: (فُعُل) قلت: (غُيُر ، ودجاج بُيُض) .
ومن قال: (رُسْل) فخفف قال: (بِيض ، وغِير) كما يقولها في (فُعْل) من: (أبيض) ؛ لأنها تصير: (فُعْلا) .. " .
وينظر: المقتضب ١/٢٥٠ والمنصف ١/٣٣٩ ، ٣٤٠ وابن يعيش ١٠/٨٥ والممتع ٢/٤٦٧ وشرح الشافية ٢/١٢٧ ، ١٢٨ والإيضاح ٢/٤٤٠ .

٤) كان ذلك كذلك ؛ لأن حاجة المعتل إلى التخفيف أكثر من حاجة الصحيح .

[يعل من الأسماء المزيدة ما وافق الفعل فى وزنه ، وفارقه : إما بزيادة أو بمثال لا يكونان فيه]

(فصل) " وأما الأسماء المزيد فيها : فإنما يعل منها ما وافق الفعل فى وزنه ، وفارقه إما بزيادة لاتكون فى الفعل ، كقولك : " مقال ، ومسير ، ومعونة ".

وقد شذ نحو: " مَكْوَزَةٌ ، وَمَزْيَدٌ ، وَمَرْيَمٌ ، وَمَدْيَنُ ، وَمَشْوَرَةٌ ، وَمَصْيَدَةٌ ، وَالْفُكَاهَةُ مَقْوَدَةٌ إِلَى الْأَذَى " ، وقرئ : " .. لَمَثْوَبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ " .

وقولهم : " مقول " محذوف من " مقوال " ك : " مخيط " من " مخياط " .

وأما بمثال لا يكون فيه كبنائك مثال " تحلئ " من " باع يبيع " ، تقول: " تبيع " بالإعلال ؛ لأن " تِفْعِلًا " بكسر التاء ليس فى أمثلة الفعل .

وما كان منها مماثلا للفعل صحح ، فرقا بينه وبينه ، كقولك : " أبيض ، وأسود ، وأدور ، وأعين ، وأخونة ، وأعينة " .

وكذلك لو بنيت " تفعل " أو " تفعل " من : " زاد يزيد " لقلت : " تزيد " و " تزيد " على التصحيح ..".

قوله : (وأما الأسماء المزيد فيها فإنما يعل منها ما وافق الفعل فى وزنه ، وفارقه إما بزيادة ..)

اعلم أنه لما فرغ من الكلام فى إعلال الأسماء الثلاثية المجردة ، شرع بعد ذلك فى مباحث ما يعل من الأسماء المزيدة ، وما لا يعل منها .

قال " أبو سعيد " : إن دخول الميم فى أول المصادر ، يوجب لها من الإعلال ما أوجبه الفعل ؛ لأنه ليس بينهما فرق فى عدد الحروف ، ونظم الحركات ، وذلك قولك : " مَقَامٌ " وَ " مَقَالٌ " ، والأصل : " مَقْوَمٌ " وَ " مَقْوَلٌ " ، ألقوا حركة الواو على القاف ، وقلبوها ألفا ، كما فعلوا ب " يَخَافُ " والأصل : " يَخْوَفُ " .

وكذلك : " المغاث " و " المعاش " وأصله : " مغيث " و " معيش " ، فأعلوا الياء فيهما ، كما فعلوا ذلك فى " يَهَابُ " و " يَنَالُ " وأصله : " يَهْيَبُ " و " يَنْيَلُ " ..[1]

قوله : (فإنما يعل منها ما وافق الفعل فى وزنه ، وفارقه إما بزيادة) .

اعلم أنه جعل علة إعلال العين فى الأسماء المزيدة مجموع أمرين:

---

(١) شرح السيرافى ٦ / ١٥٩ ، ١٦٠ .

....

أحدهما : كون الاسم على زنة ما وافقه من الفعل ، والمراد بالموافقة في الزنة أنه يساويه في عدد حروفه ، ونظم حركاته ، وسكناته ، كما ذكره " أبو سعيد " (١).

ولا يريد به حقيقة الزنة ، فإن ذلك لا يستقيم مع مفارقته له في الزيادة ، أو في المثال كما ستعرفه .

والأمر الثاني : مفارقة الاسم الفعل بأحد أمرين :

إما بزيادة لا تكون في الفعل ، وإما بمثال لا يكون فيه .

والمذكور من الأسماء التي هي على زنة الفعل ، ومفارقة له بالزيادة ثلاث صور :

الأولى : " مَقَال " وأصله : " مَقْوَل " ، وقد اجتمع فيه مجموع الأمرين ، وهما : الزنة ، والمفارقة .

أما الزنة : فلأنه على مثال " يَخْوَف " بفتح الواو ، ألا ترى أنهما مستويان في عدد الحروف ، ونظم الحركات والسكنات ، وقد فارقه بزيادة الميم الواقعة في أول الكلمة .

قال " أبو سعيد " : المصدر وإن كان " مَفْعَلًا " فإنه موافق لـ : " أفعل " إلا في زيادة الميم والهمزة ، وهما نظيران .

وذلك أن الهمزة الباب فيها أن تكون من زيادات الأفعال ، وما وجد منها في الأسماء ، فهو محمول على الفعل ، وموضعها أول الكلمة ، والميم تكون من زيادات الأسماء ، وموضعها أول الكلمة (٢).

ولما أعل " مَقْوَل " بالسكون ، ونقلت فتحة الواو إلى القاف ، انفتح ما قبل الواو ، وهي في الأصل متحركة ، فانقلبت ألفا ، وصار " مقالا " .

الثانية : " مَسِير " وأصله " مَسْيِر " على زنة " مَفْعِل " بكسر العين ، وقد اجتمع فيه ما ذكرناه من الموافقة في الوزن ، والمفارقة ؛ لأن الميم لا تكون من زوائد الأفعال ، وإعلال هذا - أيضا - إنما هو بالإسكان .

وإنما لم تنقلب الياء ألفا ؛ لأن ما قبلها مكسور .

قال " أبو سعيد " : ويجرى " مَفْعِل " - بكسر العين - مجرى " مَفْعَل " - بفتحها - في الإعلال ، فيصير بمنزلة " يَفْعِل " في الأفعال ، وذلك قولك : " المَسِير " كما تقول : " يَسِير " (٣).

---

١) المرجع السابق .

٢) شرح السيرافي ٦ / ١٦٠ .

٣) السابق .

....

الثالثة : " مَعُونَة " والأصل " مَعْوُنَة " بسكون العين ، وضم الواو ، ووزنه " مَفْعُلَة "
والكلام فيه على نحو ما قبله .
قال " أبو سعيد " : وكذلك " مَفْعُلَة " ـ بالضم ـ يجرى مجرى " يَفْعَل " بالفتح فى
الإعلال ، وذلك نحو : " المَشُوبة " ؛ لأنه على زنة " يَثْوُب "(١).
فقد اشتركت هذه المصادر الثلاثة فى أن كل واحد منها على وزن " يفعـل "،
ومفارقته بالزيادة ، وهى الميم الواقعة أوله .
قوله : (وقد شذ نحو : " مَكْوَزَة " ..).
اعلم أنه أورد من الصور الشاذة ثمان ، وجد فى كل واحد منها علة الإعلال ،
ولم تعل . وإنما قلنا : إنه وجد فيها العلة ؛ لأنه وجد مجموع ما ذكره من الأمرين ،
وهما : الزنة ، والمفارقة ، ومع ذلك صحت عين الفعل ، ولم تسكن حركتها .
والقياس : " مَكَازَة ، وَمَزَادة ، ومرام ، ومَدان ، وَمَشَارَة ، وَمَصَادَة ، وَمَقَادَة ، ومثابة "(٢).

---

١) شرح السيرافى ٦/ ١٦٠.
٢) يقول ابن جنى فى المنصف ١/ ٢٩٦ : " قد كان القياس فى هذا كله أن يُعَل ؛ لأن (مَزْيَدًا ، ومَكْوَزَة ، ومَقْوَدَة ، ومشوبة) على وزن (يَخَاف ، ويَهَاب) ، وأصلهما : (يَخْوَف ، ويَهْيَب) .
وهذه الأسماء جارية على أفعال معتلة ، وقد كان قياسها (مَقَادَة ، ومَكَازَة ، ومَزَادَة ، ومَثَابَة) ، كقوله تعالى : " وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا " ، ولكنها شذت .. ".
ويعلل ابن يعيش ١٠/ ٨٦ لهذا الشذوذ قائلا : " .. وقد شذ نحو : " مكوزة ، ومزيد ، ومريم ، ومدين) والقياس نحو : (مكازة ، ومزاد ، ومرام ، ومدان) كما قالوا : (مقال ، ومقام) ، وذلك أنها أعلام :
فـ (مكوزة) من لفظ (كوز) ، وقد سموا بـ (كوز) من بنى ضبة ، و (مزيد) من : زاد يزيد ، و (مريم) من : رام يريم ، فـ (مزيد ، ومريم) أعلام للأناسى ، و (مدين) اسم مكان ، والأعلام قد كثر فيها التغيير نحو : (محبب ، وموهب) ونظائرهما .. ".
لكن المبرد يرى أن نحو : (مَقَام ، ومَبَاع) إنما اعتل ؛ لأنه مصدر للفعل ، أو اسم مكان ، لا لأنه على وزن الفعل .
كما جعل (مزيد ، ومريم ، ومكوزة) على القياس ؛ لأنها ليس لها أفعال فتحمل فى الإعلال عليها ، إنما هى أسماء أعلام .

....

قوله : (وقرئ : " .. لمثوبة .. "(١))

يريد : بإسكان الثاء ، وفتح الواو ، كـ : " مَقْودَة " على زنة " مَفْعَلَة " ، وهى قراءة شاذة معزية إلى " قتادة "(٢).

ولقائل أن يقول : إن المصنف لم يفرد ذوات الواو بالذكر عن ذوات اليـاء ، كما هو مذهبه ، بل ذكر ذلك من غير ترتيب ، كما تراه .

قوله : (" مقول " محذوف من : " مِقْوَال ") .

اعلم أن " مِقْوَلاً " بالكسر ، تحركت فيه الواو ، ولم يعل ، فكأن سائلا سأل ، وقال للمصنف : هل أوردته فى جملة الصور الشاذة ؟

فأجاب : بأن تحريك الواو فى " مِقْوَل " ليس بشاذ ؛ لأن علة الإعلال مفقودة فيه ، فامتنع إعلاله لذلك .

بيان ذلك : أن العلة هى مجموع ماذكرناه من الموافقة فى الزنة ، والمفارقة بالزيادة ، وقد فقد فى " مِقْوَل " أحد جزئى العلة ، فانتفت العلة ، ضرورة انتفاء جزئها .

وإنما قلنا : إنه فقد جزئى العلة ؛ لأنه انتفت الموافقة فى الوزن ، وإنما قلنا : إنه انتفت الموافقة فى الوزن ؛ لأن أصل " مِقْوَل " : " مِقْوَال " على زنة " مِفْعَال " ، و " مِفْعَال " ليس على زنة " يَفْعِل " .

= وماذهب إليه المبرد باطل ؛ لأنه إن زعم أنه لا يعل إلا أسماء المصادر ، وأسماء الأزمنة والأمكنة ، فقد أعلت العرب (معيشة) وهو اسم مايعاش به ، وليس باسم مصدر ، ولا زمان ولا مكان .

وينظر : الكتاب ٤/ ٣٥٠ والمقتضب ١/ ٢٤٥ ، ٢٤٦ والتبصرة ٢/ ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، وشرح الشافية ٣ / ١٠٤ ، ١٠٥ والممتع ٢/ ٤٨٨ ، ٤٨٩ والإيضاح ٢ / ٤٤١ والتكملة لأبى على / ٥٨٣ .

١) سورة البقرة ، من الآية / ١٠٣ : " وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ " .

٢) تنظر القراءة فى : شواذ القراءات لابن خالويه / ٨ والكشاف ١/ ٨٥ .

قتادة : هو ابن قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسى البصرى الضرير ، توفى بـ " واسط " سنة ١١٨ هـ وكان قد أصابه مرض الطاعون .

ينظر : طبقات القراء لابن الجزرى ٢/ ٢٥ وتذكرة الحفاظ للذهبى ١/ ١٢٢ .

واحتج على استعمالهم هذا الحذف بقولهم : " مخيط " فإنه محذوف من " مخياط " (١).

قوله : (وأما بمثال لايكون فيه) .

اعلم أن الضمير المجرور يرجع إلى الفعل ، والمعنى : أن الاسم المزيد يحرك بحركة ، لاتكون مثل تلك الحركة فى الفعل ، كبنائك مثل " تِحْلِئ " من " باع يبيع " وقد ذكرنا معنى " تحلئ " فى آخر قسم الأسماء فى مزيد الثلاثى (٢).

وهو مكسور التاء ، وليست هذه الكسرة فى الأفعال ، والحاء مهملة ساكنة ، واللام مكسورة ، ومثله من " باع " : " تِبْيِع " بكسر التاء ، وسكون الباء الثانية ، وكسر الياء الثالثة ، إلا أنه تعل منه الياء التى هى عين الفعل بإسكانها ، ونقل كسرتها إلى الباء الساكنة قبلها ، فيصير : " تِبِيع " بكسر الحرفين الأولين ، وإسكان الحرف الثالث .

وإنما أعل ؛ لأنه اجتمع فيه ماذكرناه من الأمرين ، وهما : موافقته الفعل فى وزنه ـ على ماذكرناه من التفسير ـ ومفارقته إياه فى مثاله (٣).

---

١) يقول ابن يعيش ١٠ / ٨٦ : " .. وقالوا : (مِقْوَل ، ومِخْيَط ، ومِحْوَل) فلم يعلوه ؛ لأنه منقوص من (مِقْوال ، ومِخْياط ، ومِحْوال) فكما لاتعله فى الأصل لوقوع الألف بعد حرف العلة التى هى العين ، كذلك لم يعلوا (مِقْوَلاً ، ومِخْيَطًا) لأنهما فى معناه .
ونظير ذلك قولهم : (عَوِرَ ، وحَوِلَ ، واجْتَوَرُوا) إذ كان فى معنى : (اعْوَرَّ ، واحْوَلَّ ، وتَجاوَرُوا) ...
وقيل : إن نحو : (مِقْوَل ، ومِخْيَط) إنما صح ؛ لأنه ليس من أبنية الفعل ، فهو مخالف للأفعال فى البنية ، فكان حكمهما حكم (تحلئ) ... " .
وينظر : الكتاب ٤ / ٣٥٥ ، ٣٥٦ والمقتضب ١ / ٢٤٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٤١ وشرح الشافية ٣ / ١٢٥ ، ١٢٦ .

٢) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ٢٤٦ (مخطوط) .
والتِّحْلِئُ بالكسر : ما أفسده السكين من الجلد إذا قُشِرَ ، تقول منه : حَلِئَ الأديم حَلأً بالتحريك : إذا صار فيه التِّحْلِئُ . الصحاح (حلأ) ١ / ٤٤ ، ٤٥ .

٣) لأن (تِفْعِلاً) بكسر التاء ليس فى أمثلة الفعل .
وينظر : ابن يعيش ١٠ / ٨٦ والإيضاح ٢ / ٤٤١ .

....

قوله : (وماكان منها مماثلا للفعل صحح ، فرقا بينه وبينه) .

اعلم أن الضمير فى قوله (منها) يرجع إلى الأسماء المزيدة .

وإنما صحت العين فيها عند مماثلتها الافعال ، فرقا بين الأفعال والأسماء ؛ لأنها لو أعلت ، لم يدرك الفرق بينهما ، وأدى إلى الالتباس .

فإن قلت : فلم اختصت الأفعال بالإعلال ، واختصت الأسماء بالتصحيح ، وهلا عكسوا الأمر ؟

قلت : لأن الأفعال أثقل من الأسماء ، وأولى بالتغيير والتصرف ، فكانت أحق بالإعلال والتخفيف .

قال " ابن جنى " : سألت " أبا على " وقت القراءة ، وقلت له : هلا أعللت هذه الأسماء التى فى أوائلها زوائد الأفعال ، وأجريتها مجرى الأفعال ، كما أعلت الثلاثى من الأسماء ، وأجريته مجرى الأفعال الثلاثية ؟ ...

فقال : إنما أعل " باب " و " دار " ولم يُصح ... لأنه ثلاثى ، فهو أصل ؛ ولأن التنوين يدخله ، فيفرق بينه وبين الفعل ، وغيره من ذوات الأربعة قد يشبه الفعل إذا سمى به بالزوائد التى فى أوله ، فيفارقه التنوين ، فيشبه الفعل ، فصحح للفرق(١).

وقد أورد المصنف من صور المماثلة خمسا :

أولها : ماكان على وزان " أفعَل " بفتح العين ، والعين منه ياء ، نحو: " أبْيَض "

---

١) المنصف ١ / ٢٧٣ ، ٢٧٤ وتصرف الشارح فى كلام ابن جنى ، وعبارته : " سألت أبا على وقت القراءة عن هذا الموضع ، فقلت له : هلا أعللت هذه الأسماء التى فى أوائلها زوائد الأفعال فأجريتها مُجْرى الأفعال كما أعللت الثلاثى من الأسماء فأجْرَيْتَهُ مُجْرى الأفعال الثلاثية ، وذلك قولك : (بَابٌ ، ودَارٌ ، ونَابٌ) كما قلت: فى الأفعال : (قَامَ ، وبَاعَ) ؟
فقال : إنما أعل (بَابٌ ، ودَارٌ) ولم يَصح فيفرق بينه وبين الفعل ؛ لأنه ثلاثى فهو أصل ؛ ولأن التنوين يدخله فيفرِّق بَيْنَهُ وبين الفعل .
وأما غيره من ذوات الأربعة فقد يُشْبِهُ الفعل إذا سُمِّيَ به بالزوائد التى فى أوله ، فيفارقه التنوين ، فيشبه الفعل فصُحِّحَ للفرق " .
وينظر : ابن يعيش ١٠ / ٨٦ ، ٨٧ والايضاح ٢ / ٤٤١ ، ٤٤٢ والممتع ٢ / ٤٨٥ .

....

أو : واو ، نحو : " أَسْوَد " .

وثانيها : ماكان على " أَفْعُل " بضم العين المعتلة : واوك : " أَدْوُر "(١) ، أو : ياء ك : " أَعْيُن " .

وثالثها : ماهو على مثال " أَفْعِل " بكسر العين المعتلة : واوك : " أَخْوِنَة " ، أو ياء ، نحو : " أَعْيِنه " ، وهى جمع " عِيَان "(٢) وهى حديدة تكون فى متاع الفدان . نقله الجوهرى(٣).

ورابعها : ماكان على زنة " تَفْعِل " بفتح التاء ، وكسر العين ، كقولك : زادَ يَزِيدُ " تَزِيد " .

وخامسها : ماوزنه " تُفْعَل " بضم التاء ، وسكون الفاء ، وفتح العين ، نحو : " تُزْيَد " .

ولقائل أن يقول : إن المصنف قدم ذكر " أَبْيَض " على " أَسْوَد " فى المثال الأول ، وعكس الأمر فى المثالين الآخرين ، فقدم المعتل بالواو على المعتل بالياء ، والأليق بمسلكه إنما هو التسوية فى الترتيب(٤).

---

١) فى المخطوطة [أدوار] وهو تحريف ، لاختلاف الوزن ، والبعد عن الموضوع .
٢) عِيَان : تجمع على أَعْيِنَة وعُيُن . اللسان (عين) ٤ / ٣١٩٩ .
٣) الصحاح (عين) ٦ / ٢١٧٢ : " والعِيَان : حَدِيدَةٌ تكون فى مَتَاع الفدان ، والجمع عُيُن ، ونحو (فُعُل) فنقلوا ، و لأن الياء أخف من الواو " .
٤) ماصنعه المصنف لايترتب عليه إخلال بالمعنى ، ولذلك لايتأتى اعتراض الشارح .

[إعلال المصدر لإعلال فعله]

(فصل) " وقد أعلوا نحو : " قِيَام ، وعِيَاذ ، واحْتِيَاز ، وانْقِيَاد " ؛ لإعلال أفعالها مع وقوع الكسرة قبل الواو ، والحرف المشبه للياء بعدها ، وهو الألف .

ونحو : " ديار ، ورياح ، وجياد " تشبيهها لإعلال وحدانها بإعلال الفعل مع الكسرة والألف .

ونحو : " سِيَاط ، وثِيَاب ، ورِيَاض " لشبه الإعلال في الواحد — وهو : كون الواو ميتة ، ساكنة فيه — بألف " دار " وياء " ريح " مع الكسرة والألف .

وقالوا : " تِيَر " و " دِيَم " لإعلال الواحد والكسرة ، وقالوا : " ثِيَرَة " لسكون الواو في الواحد ، والكسرة ، وهذا قليل ، والكثير " عِوَدَة ، وكِوَزَة ، وزِوَجة " .

وقالوا : " طِوَال " لتحرك الواو في الواحد ، وقوله :

.... ∴ فإنّ أعزّاء الرجال طيالها

ليس بالأعرف .

وأما قولهم : " رِوَاء " مع سكونها في " رَيّان " وانقلابها ، فلئلا يجمعوا بين إعلالين : قلب الواو التي هي عين ياء ، وقلب الياء التي هي لام همزة ، و " نِوَاء " ليس بنظيره ؛ لأن الواو في واحده صحيح ، وهو قولك : " ناوٍ " .. " .

المتن : قوله : (وقد أعلوا نحو : " قيام " .. إلى : القول في الواو والياء لامين) .

التفسير : اعلم أن المصنف لما قرر أن الأسماء المزيد فيها يجب إعلالها ، وذكر أن سبب ذلك من اجتماع أمرين ، وهما : الموافقة في الوزن ، والمفارقة بأحد شيئين على الوجه الذي ذكرناه ، ذكر بعده أسبابا أخر موجبة لإعلال العين في المزيد ، وهذه الأسباب أربعة :

السبب الأول : أن يجتمع في المصدر ثلاثة أوصاف :

أولها : كون فعل ذلك المصدر معتلا .

وثانيها : أن ينكسر ماقبل عين الكلمة .

وثالثها : أن تقع بعدها ألف .

فاجتماع هذه الأمور الثلاثة يوجب إعلال العين في المصدر ، بقلبها من الواو إلى الياء (١).

---

(١) يقول ابن عصفور في الممتع ٢/٤٩٥ : " فقلبت الواو في (قوام) ياء ؛ لانكسار

....

والمذكور من المصادر أربعة ٠

الأول : "قيام" ٠ الشاهد فيه أن أصله : "قِوام " / وانما أعلت الواو بالانقلاب ٣٨٩/أ إلى الياء ؛ لأنه قد اجتمع فيها ماذكرناه من الأوصاف الثلاثة ؛ لأن الفعل [قد أعل](١) ، وتوسطت الواو بين كسرة متقدمة ، وألف متأخرة ٠

فإن قلت : إنهم قد أعلوا "قِيَمًا" ، ولم يكن بعد واوه ألف ٠

قلت : إن "قِيَمًا" في معنى "قِيَام" فالألف وإن كانت محذوفة من اللفظ ، فهي ثابتة من حيث التقدير والمعنى(٢).

الثاني : "عِيَاذ" بالذال المعجمة ، وأصله : "عِوَاذ" ، وهو مصدر "عَاذَ بِهِ" وقد أعل واوه بالانقلاب إلى(٣) الياء ؛ لاجتماع ماذكرناه من الصور الثلاثة ٠

قال "الجوهري" : المَعَاذُ : المَلْجَأ ، والفعل "عَاذَ بِهِ" أي : لَجَأَ إِلَيْه (٤).

الثالث : "احْتِيَاز" والرواية عن المصنف بالحاء المهملة ، والراء المعجمة من : "حزت الشئ" إذا ضممته اليك (٥).

الشاهد فيه : أنه لما تحقق فيه ماذكرناه من الأمور الثلاثة أعل واوه بالانقلاب إلى الياء ٠

= ماقبلها ، مع الحمل على الفعل في الاعتلال ، مع أن الواو بعدها ألف ، وهي قريبة الشبه من الياء ٠
فلما اجتمعت هذه الأسباب خُفِّفَ اللفظ بقلب الواو ياء ، ولو نقص شئ من هذه الأسباب لم تقلب الواو ألفا ، ألا ترى أن (لِوَاذًا) صحت واوه لصحتها في (لاوذ) ، و (حول) صحت واوه لكونها ليس بعدها ألف ، و (القِوَامُ) صحت واوه ؛ لأنها ليس قبلها كسرة " ٠
وينظر : الكتاب ٤ / ٣٦٠ والمنصف ١/ ٣٤١ وابن يعيش ١٠/ ٨٧ والإيضاح ٢ / ٤٤٢ وشرح الشافية ٣ / ١٣٧ ٠

١) زيادة يستقيم بها الكلام ٠
٢) ينظر : شرح الشافية ٣/ ١٣٧ ٠
٣) في المخطوطة [من] والصواب ما أثبته ؛ لأن الواو انقلبت الى الياء ، وليس من الياء ٠
٤) الصحاح (عوذ) ٢/ ٥٦٦ وعبارته : "عذت بفلان واستعذت به ، أي لجأت اليه ٠ وهو عياذي ، أي : ملجئي " ٠
٥) السابق (حوز) ٣/ ٨٧٥ ٠

....

[الرابع : " انْقِيَاد " . وأصله : " انْقِوَاد " وقد أعل واوه بالانقلاب إلى الياء ؛ لاجتماع ما ذكرناه من الأمور الثلاثة](١)

قال " الجوهري " : الانقياد : الخضوع ، تقول : قُدْتُه فَانْقَادَ لِي : إذَا أَعْطَاكَ مَقَادَتَهُ(٢) .

قوله : (والحرف المشبه للياء بعدها وهو الألف) .

اعلم أن الواو تقلب ياء إذا تأخرت ، أو تقدمت على الياء ، وإنما كان ذلك ، لما ذكر " سيبويه " من أنهما بمنزلة حرفين ، تقارب مخرجهما ، وإن كانا متباعدين ؛ لأنهما متشاركان في المد واللين ، فصارا باشتراكهما في هذه الأشياء بمنزلة حرفين متقاربين(٣).

قال " أبو محمد " : الدليل على أن الألف تشبه الياء من وجهين :

أحدهما : فصل الإمالة .

والثاني : أنك تقلب الألف ياء في نحو : " مِصْبَاح " في التصغير والتكسير ، فتقول : " مُصَيْبِيح " و " مَصَابِيح " .(٤).

السبب الثاني : أن يجتمع في الجمع ثلاثة أمور ، فيجب إعلال العين التي هي واو في ذلك الجمع ، وقلبها إلى الياء ، وتلك الأمور هي :

إعلال الواو في الواحد ، مع ما ذكرناه من الانكسار والألف(٥).

---

١) ما بين الحاصرتين زيادة يستقيم بها الكلام ؛ لأن الشارح قال : " والمذكور من المصادر أربعة " ولم يرد في المخطوطة إلا ثلاثة " .

٢) الصحاح (قود) ٢/ ٥٢٨ .

٣) يقول سيبويه ٤/ ٣٦٥ في (باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة ، والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة) :
" وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها ؛ لكثرة استعمالهم إياها ومرها على ألسنتهم ، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها ، كان العمل من وجه واحد ، ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم .
وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو ؛ لأنها أخف عليهم ؛ لشبهها بالألف ، وذلك قولك في (فَيْعِل) : (سَيِّد ، وصَيِّب) ، وإنما أصلهما : (سَيْوِد ، وصَيْوِب) " .

٤) التخمير ٢ ورقة / ٢٥٧ (مخطوط) .

٥) يقول سيبويه ٤/ ٣٦٠ ، ٣٦١ : " .. وأما ما كان قد قُلِب في الواحد فإنه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسرة ؛ لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما قد ثبتت في واحده .

والمذكور من المجموع ثلاث صور :

أولها : "دِيَار" جمع "دار".

الشاهد فيه : أن الأصل "دِوَار" وإنما انقلبت الواو ياء ؛ لأن الواحد منه قد اعتلت عينه ، وانقلبت ألفا ، مع ماذكرناه من الانكسار والألف.

قوله : (تشبيها لإعلال وحدانها (١) بإعلال الفعل).

يريد أن إعلال الاسم المفرد من الجمع نازل منزلة إعلال الفعل بالنسبة إلى المصدر في اعتباره في الإعلال.

وعبارة المصنف تدل على أن هذا السبب أضعف من الذي قبله ؛ لأن المشبه بالشيء ، دون ذلك الشيء فيما وقع فيه (٢).

وثانيها : "رِيَاحٌ" وأصله : "رِوَاح" (٣).

قال "الجوهري" : هو : من ذوات الواو ، والواحد "رِيحٌ" وأصله : "رِوح" بكسر الراء.

= فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البدل ماقُلِب في الواحد ، وذلك قولهم : (دِيمَةٌ وَدِيَمٌ ، وَقَامَةٌ وَقِيَم ، وَتَارَةٌ وَتِيَر ، وَدَارٌ وَدِيَار).
وهذا أجدر أن يكون إذا كانت بعدها ألف.
فلما كانت الياء أخف عليهم والعمل من وجه واحد ، جسروا عليه في الجمع ، إذ كان في الواحد محولا ، واستثقلت الواو بعد الكسرة ، كما تستثقل بعد الياء".
وينظر : المنصف ١/٣٤٤ وابن يعيش ١٠/٨٧ ، ٨٨ والإيضاح ٢ / ٤٤٣ والممتع ٢ / ٤٩٥ ، ٤٩٦ وشرح الشافية ٣/١٣٨.

١) المفهوم من كلمة (وحدانها) في عبارة المصنف ـ وكما أشار إلى ذلك الشارح ـ الاسم المفرد ، لكن معاجم اللغة تشير إلى أن مدلول هذه الكلمة جمع.
يقول ابن منظور في اللسان (وحد) ٦/٤٧٧٩ : "والوُحْدَانُ : جمع الواحد ، ويقال : الأُحْدَانُ في موضع الوُحْدَان. وفي حديث العيد : فصلينا وُحْدَانًا ، أي منفردين ، جمع واحد كـ : رَكْب وَرُكْبَان".
ومثل هذا قاله الجوهري في الصحاح (وحد) ٢/٥٤٨.

٢) ليس بلازم أن يكون المشبه أضعف من المشبه به ، فأحيانا يأتي التشبيه للتقريب ، دون أن يكون المشبه أضعف من المشبه به ، مثل قوله تعالى : "مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ..".
فالمشبه ـ هنا ـ لا يضارعه المشبه به ، لكن التشبيه لمجرد تقريب المعنى.

٣) الصحاح (روح) ١/٣٦٧ وعبارته : "والرِّيحُ : واحدة الرِّيَاحِ والأَرْيَاحِ ، وقد تجمع على أَرْوَاح ؛ لأن أصلها الواو ، وإنما جاءت بالياء لانكسار ماقبلها ، فإذا رجعوا إلى الفتح عادت إلى الواو ، كقولك : أَرْوَحَ الماء ، وَتَرَوَّحْتُ بالمِرْوَحَة. ويقال : رِيحٌ وَرِيحَةٌ ، كما قالوا : دَارٌ وَدَارَةٌ".

الشاهد فيه : أن الجمع اجتمع فيه ماذكرناه من الأوصاف الثلاثة :
إعلال واحده ، مع ماذكرناه من الأمرين الآخرين .

ومثالها : " جِياد " بالجيم ، وهو جمع " جيد " . تقول : شئ جَيِّد ، وأصله : " جَيْوِد " على زنة " فَيْعِل " فاجتمع الياء والواو ، وسكن أولهما ، فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء الأولى فى الثانية .

الشاهد فيه : أن " جِياد " جمع ، وأصله : " جِوَاد " بالواو ، إلا أنه لما اجتمع فيه ماذكرناه من الأمور الثلاثة ، اعتلت الواو التى هى عين الكلمة ، وقلبت ياء ، وقيل : " جِياد " .

السبب الثالث : أن تجتمع فى الاسم الذى هو جمع ثلاثة أوصاف :
سكون الواو فى واحده ، مع ماذكرناه من الانكسار والألف ، فيكون مجموع هذه الأوصاف الثلاثة موجبا (١) إعلال الواو التى هى عين الكلمة ، والمذكور من صوره ثلاث :
" سِيَاط " وأصله : " سِوَاط " .
قال " ابن جنى " : " إن القلب إنما وجب فى " سِيَاطٍ " ونحوه لأشياء تجمعت ، لا لشئ واحد ؛ منها : سكون الواو فى الواحد ، والحرف الساكن ضعيف يقبل العلة .
ومنها : انكسار السين فى " سِيَاط " .
ومنها : وقوع الألف بعد الواو [والألف قريبة الشبه من الياء .
ومنها : أن الكلمة جمع ، والجمع أثقل من الواحد .
فلما تجمعت هذه الأشياء المستثقلة كلها هربوا من الواو إلى الياء] (٢) " .

---

١) فى المخطوطة [موجب] وهو خطأ نحوى ؛ لأنه خبر (يكون) ويبدو أن هذا من صنيع النساخ .

٢) المنصف ١ / ٣٤٢ ومابين الحاصرتين وقع فيه اضطراب فى المخطوطة ، والتصويب من المنصف .
وزاد ابن جنى : " ويدلك على أن مجموع هذه الأشياء هو الذى أوجب القلب ، لا الواحد منها منفردا قولهم : فى جمع (طَوِيل : طِوَال) والكلمة جمع ، وبعد الواو منها ألف ، وقبلها كسرة ، والواو مع ذلك صحيحة ؛ لأنها كانت فى الواحد قوية بالحركة ، فثبتت فى الجمع ، وقد جاء فى الشعر : (طِيَال) فى جمع (طَوِيل) ، قال الشاعر :
تَبَيَّنَ لِي أَنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّــــةٌ .:. وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَـــــا "

وكذا الكلام فى "ثِيَاب" جمع "ثوْب" ، وفى "رِيَاض" جمع "رَوْضه".

السبب الرابع : ماوجد فيه وصفان ، لاغير ، وهو : ماوجد فى "تِيَر" و "دِيَم"، لإعلال الواحد ، والكسرة.

اعلم أن "تِيَر" جمع "تَارَة" و "دِيَم" جمع "دِيمَة" ، وقد جعل المصنف علة القلب فى هذا الجمع وصفين لاغير :

أحدهما : إعلال واحده . والثانى : انكسار ماقبل الواو.

وذكر "ابن جنى" خلاف ذلك ، وقال: "إنما وجب قلب هذا الضرب فى الجمع ؛ لأنه قد كان فى الواحد مقلوبا ؛ لانكسار ماقبل عينه ، فلما جاء الجمع ، ترك الواو مقلوبا فيه بحاله (١) — وإن كانت الواو قد انفتحت — لأنه روعى فى الجمع حكم الواحد ، فتُرِكَ على ماكان عليه فى الواحد".

وأيضا فإنهم أرادوا أن يكون بين "قِيَم" وَ "دِيَم" (٢) وبين ما الواو فى واحده ظاهره (٣) ، نحو : "زَوْج وزِوَجَه" و "عُود وعِوَدَه" (٤) فرق (٥).

فجعل العلة فى قلب الواو فى هذا الجمع حمله على الواحد ، أو ارادة الفرق ، وهو خلاف ماذكره المصنف.

قال "الجوهرى" : "تِيَر" مقصور من "تِيَار" كما قالوا : "قَامَات وقِيَم" وانما غُيِّر لأجل حرف العلة ، ولولا ذلك لما غير.

ألا ترى أنهم قالوا فى جمع "رَحَبَة" : "رِحَاب" ولم يقولوا : "رِحَب" (٦).

و "ديمة" من : "دام يدوم".

---

١) فى المنصف ١/ ٣٤٤ [على حاله].

٢) فى السابق ١/ ٣٤٥ [وحيل].

٣) فى السابق ١/ ٣٤٥ [ما الواو ظاهرة فى واحده].

٤) فى السابق : [وكوز وكوزه].

٥) السابق ١/ ٣٤٤ ، ٣٤٥.

٦) الصحاح (تير) ٣/ ٦٠٢ وزاد الجوهرى : "قال الشاعر :

يقوم تَارَاتٍ ويَمْشِى تِيَرَا

وربما قالوه بحذف الهاء ، قال الراجز :

بالوَيْلِ تَارًا وَالثُّبُور تَارَا".

....

قال " أبو زيد " : هى المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق ، وأقله ثلث الليل ، أو ثلث النهار (١).

قوله : (وقالوا : " ثِيَرة " لسكون الواو فى الواحد والكسرة) .

اعلم أن المصنف / جعل بعض العلة فى الجمع الأول إعلال الواو فى الواحد ، ٣٨٩/ب ومحض العلة ــ ههنا ــ إنما سكون الواو فى الواحد ؛ لأن الحرف الساكن عندهم ميت ، فهو كالحرف المعتل ، وهذا السبب دون الأول ؛ لما قررناه .

قال " ابن جنى " : فأما " ثِيَرَه " فكان قياسه " ثِوَرَه " ؛ لأن " ثَوْرًا " ك : " زَوْج " ، وهو عندهم من الشاذ ، أعنى فى القياس (٢) .

فأما فى الاستعمال فمطرد كثير ، كما أن " استحوذ " وإن كان شاذا [فى القياس] فهو مطرد فى الاستعمال . وقد ذكرنا ــ فيما تقدم ــ أقسام الشاذ والمطرد (٣).

وقال " المبرد " (٤) : إنما قالوا : " ثِيَره " ليفرقوا بين الثور من البقر ، وبين الثور من الأقط .

وقال " المازنى " : " ثِوْرَه " على " فِعْلَه " بإسكان العين ، ثم حركوه فصار : " ثِيَرَه " (٥) .

يريد : أن أصله : " ثِوْره " فانقلبت الواو ياء ؛ لسكونها ، وانكسار ماقبلها ، ثم حركت الياء ، فأقرت بحالها ؛ لأن أصلها هنا السكون (٦).

وروى " أبو على " عن " ابن السراج " أنه قال : إنه مقصور من " فِعَالَه " (٧)

---

١) الصحاح (ديم) ١٩٢٤/٥ ونقل الشارح نص ماقاله الجوهرى ، دون اشارة الى ذلك .
وينظر : المنصف ٥٧/٣ .

٢) زيادة من المنصف ٣٤٦/١ يستقيم بها الكلام .

٣) فى السابق : [وقد بينت أقسام الشاذ والمطرد فيما مضى] .

٤) فى السابق : [وقال أبو العباس] .

٥) فى السابق : [وقال أيضا : بنوه على (فِعْلَه) ثم حركوه فصار (ثِيَره)] وهو : استمرار لكلام المبرد ، ولعل نسبته إلى المازنى خطأ من النساخ .

٦) زاد ابن جنى فى المنصف ٣٤٧/١ : "وأخبرنا ابن مِقْسَم عن ثعلب قال : جمع (ثَوْر) : ثِوَرَه ، وثِيَره ، وأثوار ، وثِيرَان) وإذا كان الأمر هكذا فقد جمعوا (ثَوْرًا) من الحيوان على (ثِيَرَه) ، وعلى كل حال فهو خارج عن القياس".

٧) فى المنصف ٣٤٧/١ [وذهب أبو بكر فيما أخبرنى أبو على رحمه الله فى هذا إلى أنه مقصور من (فِعَالَه) ..] .

....

كأنه في الأصل : " شِيَارَه " فوجب القلب كما وجب في " سِيَاطٍ " ثم قصرت الكلمة بحذف الألف ، فبقى القلب بحاله .

وكأنهم لما قصروا الكلمة بقّوا العين مقلوبة ، ليكون قلبها دليلا على أنها مقصورة ، وليكون بينها وبين ما أصله " فِعَلَه " غير مقصور فرق ، نحو: " زِوَجَه " (١).

قوله : (وهو : قليل ..) .

لقائل أن يقول: إنما يستقيم كلام المصنف إذا كان مراده من القليل ماذكره " ابن جنى " (٢) : (الشاذ في القياس ، دون الاستعمال) ، ولا يخفى مافيه من التجوز .

قوله : (والكثير : " عِوَدَه ، وكِوَزَه جمع كُوز ، وزِوَجَه جمع زَوْج) .

لما لم تعل الواو في الواحد ، كان القياس أن تثبت في الجمع ، حملا على الواحد ، لاسيما وقد قويت بالحركة في الجمع .

قوله : (وقالوا : " طِوَال " لتحرك الواو في الواحد) .

اعلم أنه لما ذكر أن إعلال الواو في الواحد ، أو مشابهته الإعلال بالسكون جزءا من أجزاء علة الإعلال ، وهذا الجزء منتف في " طِوَال " جمع طويل ؛ لأن الواو في واحده متحركة ، فلذلك صحت الواو في الجمع ، وقيل: " طِوَال " .

قال " ابن جنى " : وقد قالوا (٣) في جمع " طَوِيل " : " طِوَال " ، والكلمة جمع ، وبعد الواو منها ألف ، وقبلها كسرة ، والواو مع ذلك صحيحة ؛ لأنها كانت في الواحد قوية بالحركة ، فثبتت في الجمع (٤).

---

١) المنصف ١/٣٤٦ ، ٣٤٧ .
ويقول سيبويه ٤ / ٣٦١ : " .. وقد قالوا : (ثِوَرَه ، وثِيَرَه) قلبوها حيث كانت بعد كسرة ، واستثقلوا كما استثقلوا أن تثبت في (دِيَم) وهذا ليس بمطرد . يعني : (ثيره) .. " .
وينظر : الخصائص ١/١١٢ والصحاح (ثور) ٢ / ٦٠٦ وابن يعيش ١٠/٨٨ ، والإيضاح ٢/٤٤٤ وشرح الشافية ٣ / ١٣٨ ، ١٣٩ .

٢) وسبب التجوز أنه شاذ في القياس ، لكنه مطرد في الاستعمال ، ومن هنا جاء التجوز ؛ لتناقضه مع عبارة المصنف .
وينظر : المنصف ١/٣٤٦ .

٣) في المنصف ١/٣٤٢ [قولهم] .

٤) زاد ابن جنى في المنصف ١/٣٤٢ [وقد جاء في الشعر " طِيَال " في جمع " طَوِيل "] .

قوله : (قال الشاعر :

[١٧٧] تَبَيَّنَ لِى أَنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّـــةٌ ∴ وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَـــا (١)

ليس بالأعرف) .

اعلم أن مضمون هذا الكلام يرجع إلى نقض وجواب .

بيان ذلك : أنه لما ذكر أن تحرك الواو فى الواحد ، يستلزم تصحيحها فى الجمع ،

قيل له : ينتقض ذلك بقول الشاعر : (طِيَالُهَا) .

فأجاب : بأنه شاذ .

قال "ابن جنى" : إنه شبهه بـ : "ثِيَابٍ" وليس مثله (٢).

والمراد بالقماءة : القصر (٣).

قوله : (وأما قولهم : "رِوَاء" (٤)) .

اعلم أن المصنف لما ذكر أولا أن الموجب لاعلال الواحد فى الجمع مجموع ما ذكرناه من الأوصاف الثلاثة ، أورد نقيضين :

أولهما : "رِوَاء" . والآخر : "نِوَاء" (٥) فنفرد كل واحد منهما بشرحه .

---

١) من الطويل ، قاله : أُنَيْف بن زبان النبهانى ، من طىء شاعر إسلامى (شرح شواهد الشافية / ٣٨٧) .
والبيت من شواهد : المنصف ١ / ٣٤٢ والمحتسب ١ / ١٨٤ وأمالى الشجرى ١ / ٥٦ وابن يعيش ٤ / ٤٥ ، ١٠ / ٨٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٤٥ والممتع ٢ / ٤٥٧ برواية (أشداء) فى موضع (أعزاء) واللسان (طول) ٤ / ٢٧٢٦ والأشمونى ٤ / ٣٠٤ والعينى ٤ / ٥٨٨ وشرح شواهد الشافية / ٣٨٥ والتصريح ٢ / ٣٧٩ .

٢) يقصد ابن جنى بذلك المازنى ، حيث يقول فى تصريفه ١ / ٣٤١ : "ومثل ذلك : (سَوْط وَسِيَاط ، وَثَوْب وَثِيَاب ، وَرَوْضَة وَرِيَاض) .." . وليس مثله ؛ لأن الواو فى (طِوَال) صحيحة ؛ لأنها كانت فى الواحد قوية بالحركة ، فثبتت فى الجمع .
أما فى (ثِيَاب) : فالواو فى مفرده ساكنة ، فافترقا .
وينظر : المنصف ١ / ٣٤٢ .

٣) اللسان (قمأ) ٥ / ٣٧٣٣ .

٤) السابق (روى) ٣ / ١٧٨٤ : "والريان : ضد العطشان ، ورجل ريان ، وامرأة ريا من قوم رواء" .

٥) جمع (ناو) وهو : البعيد . السابق (نأى) ٦ / ٤٣١٤ والصحاح (نأى) ٦ / ٢٤٩٩ .

....

الأول : " رِوَاء " من الماء ، بكسر الراء .

الشاهد فيه : أنه قد صحت الواو فيه ، مع أنه وجد فيه ماذكرناه من الأوصاف الثلاثة ، وهو : انكسار الراء التى قبل الواو ، وثبوت الألف بعدها كما تراه ، وقد اعتل واحده ، وهو : " رَيَّان " وأصله : " رِوْيَان " ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء التى بعدها ، لسكون الأول منهما ، لما عرفته .

فلما صحت الواو ، ولم تعل ، دل ذلك على أن ماذكرتم من الأوصاف الثلاثة ، ليست بعلة .

وجوابه أن القياس أن يقال : " قَوْمٌ رِيَاءٌ " بالإعلال ؛ لقيام موجب الإعلال ، وهو ماذكرناه من قيام مجموع الأضرب الثلاثة ، لكن منع منه مانع ؛ لأن اللام حرف علة ، وأصله : " رِوَايٌ " بالياء ، وقد أعلوا اللام ، وقلبوها همزة ، فلو أعلوا الواو أيضا ، أدى ذلك إلى إجحاف بعد إجحاف ، وجمع إعلالين على كلمة واحدة ، وهو خلاف الأصل (1).

النقض الثاني : " نِوَاء " بكسر النون .

الشاهد فيه : أنه قد صحت الواو ، مع أنه جمع " نَاءٍ " ، وقد انكسر ماقبل الواو ، ووقعت الألف بعده ، كما تراه .

وجوابه أن العلة ماذكرناه من مجموع الأمور الثلاثة ، ولم يوجد فى " نِوَاء " ؛ لأن أحدها : إعلال الواو فى واحده ، ولم تعل الواو ــ ههنا ــ فيه .

---

(1) يقول ابن الحاجب فى الإيضاح ٢/٤٤٥ : " .. فلو قلبوا الواو التى هى عين على قياس (رِيَاح) لجمعوا بين إعلالين : قلب الياء التى هى لام همزة ، وقلب العين التى هى واوا ، فلذلك صححوه ، فكان تصحيح العين أولى من تصحيح اللام ؛ لأن اللام طرف والطرف أولى بالتغيير ، ولأنه ليس فى كلامهم ياء طرف بعد ألف زائدة ، وفى كلامهم واو قبلها كسرة بعدها ألف كثيرا ؛ ولأنه قد ثبت من لغتهم تصحيح العين إذا وقعت اللام حرف علة وأعلت اللام أو لم تعل ، كقولك : (روى ، وقوى) .

ولو علل بأنه معتل اللام ، ومعتل اللام تصح فيه العين بدليل (حيى ، وروى) لكان وجها " .

وينظر : ابن يعيش ٨٨/١٠ وشرح الشافية ١٣٨/٣ .

. . . .

ألا ترى أنهم قالوا : " نَاوٍ " بإثبات الواو ، ولم يعلوه .

وإذا كانت علة الإعلال معدومة فى " نِوَاءٍ " امتنع الإعلال .

قوله : (و " نِوَاءٍ " ليس بنظير " رِوَاءٍ ") .

يريد أن الإعلال فى " رِوَاءٍ " امتنع لوجود مانع منع من الإعلال ، مع قيام موجبه ، كما ذكرناه .

وفى " نِوَاءٍ " امتنع لعدم العلة ، وهو : فوات إعلال الواحد[١].

تقول : جِمَالٌ نِوَاء ، أى : سِمَان ، وجمل نَاوٍ ، أى : سمين ، نحو : جَائِع وَجِيَاع[٢].

ـــــ

---

١) يقول ابن يعيش ١٠ / ٨٨ : " .. وأما (نواء) فى جمع ناو : فليس من قبيل (رواء) ؛ لأن الواو لم تكن ساكنة فى الواحد ، ولا معتلة ، فصحت فى الجمع فاعرفه " .

وينظر : الإيضاح ٢ / ٤٤٥ ، ٤٤٦ وشرح الشافية ٣ / ١٣٨ .

٢) الصحاح (نوى) : " وَنَوَتِ النَّاقَة ، أى : سَمِنَتْ فَتَنْوِى نِوَايَةً وَنَيًّا فهى نَاوِيَة . وَجَمَلٌ نَاوٍ وَجِمَالٌ نِوَاءٌ ، مثل جَائِع وَجِيَاع " .

[ما يمنع الاسم من الإعلال]

(فصل) " ويمتنع الاسم من الإعلال بأن يسكن ماقبل واوه ويائه ، أو مابعدهما ، إذا لم يكن نحو: "الإقامة ، والاستقامة" مما يعتل باعتلال فعله ، وذلك قولهم : "حُوَّل ، وعُوَّار ، ومِشْوار ، وتَقْوال ، وسُؤوق ، وغُؤور ، وطويل ، ومَقاوِم ، وأهوِناء ، وشُيوخ ، وهُيَّام ، وخِيار ، ومَعايِش ، وأبْيِناء " ... .

قوله : (ويمتنع الاسم من الاعتلال بأن يسكن ماقبل واوه ، ويائه ، أو مابعدهما ، إذا لم يكن نحو : "الإقامة ، والاستقامة" مما يعتل باعتلال فعله).

اعلم أنه جعل السكون الذى قبل حرف العلة ، أو بعده ، مانعا من إعلال الواو بشرط ألا يكون واقعا فى مصدر ، كما سنبينه .

والمذكور من كونه مانعا أربع عشرة :

الأولى : "حُوَّل" بالحاء المهملة مضمومة .

قال "الجوهرى" : رجل حُوَّل - بتشديد الواو - أى : بصير بتحويل الأمور[1].

الشاهد فيه : أنه امتنع إعلال الواو التى هى عين ؛ لسكون الواو المدغمة فيها .

الثانية : "عُوَّار" بالعين المهملة .

قال "الجوهرى" : العُوَّار - بالضم والتشديد - الخُطَّاف / [أسود ، طويل الجناحين][2] ٣٩٠/ب

وهو أيضا : القذى فى العين ، يقال : بعينه عُوَّار ، أى : قذى[3].

قال "ابن جنى" : هو : الرمد فى العين[4].

وقد امتنع إعلاله ؛ لسكون ماقبله ومابعده .

الثالثة : "مِشْوار" بكسر الميم .

قال "الجوهرى" : هو : المكان الذى تعرض فيه الدواب للبيع[5].

---

١) الصحاح (حول) ٤ / ١٦٨١ .
٢) مابين الحاصرتين من كلام الشارح .
٣) الصحاح (عور) ٢ / ٧٦١ وعبارته : "والعُوَّار بالضم والتشديد : الخُطَّاف : وينشد :

كأنما انقضَّ تحت الصَّيق عُوَّار

والعُوَّار أيضا : القذى فى العين . يقال : بعينه عُوَّار ، أى : قذى" .
٤) المنصف ٢ / ٥٠ ، ٣ / ٦٤ .
٥) الصحاح (شور) ٢ / ٧٠٤ .

....

قال " ابن جنى " أخبرنى "ابن مِقْسَم (١)" عن " ثعلب " ، قال : يقال : فلان حسن المِشْوار ، وليس لفلان مِشْوارٌ ، أى : منظر (٢).

وقد امتنع إعلال الواو ؛ لسكون ماقبلها ومابعدها جميعا .

الرابعة : " تِقْوال " بفتح التاء ، عن الكسائى ، أى : لسن ، كثير القول ، تقول : رَجُلٌ تَقْوالٌ وتِقْوالة (٣).

وامتنع إعلال الواو ؛ لسكون ماقبله ومابعده (٤).

الخامسة : " سُوُوق " بواوين من غير همزة ، وهو : جمع " سَاقٍ " .

الشاهد فيه : أنه امتنع إعلال الواو الأولى التى هى عين الكلمة ؛ لسكون الواو الزائدة بعدها ، والوزن " فُعُول " .

السادسة : " غُوُورٌ " بالغين المعجمة من غير همز ، وهو : جمع (٥) " غَارٍ " ، والكلام فيه على نهج ماقبله .

السابعة : " طَوِيلٌ " .

الشاهد فيه : أن الياء لما وقعت بعد الواو التى هى عين ، منعت الإعلال .

الثامنة : " مَقَاوِم " ، بفتح الميم ، جمع " مَقَامَة " ، وإنما لم يعل الواو ؛ لسكون ماقبلها وهو الألف .

---

(١) هو : محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن مِقْسَم أبو بكر العطار المقرئ النحوى . كان ثقة من أعرف الناس بالقراءات ، وأحفظهم لنحو الكوفيين ، ولم يكن فيه عيب إلا أنه قرأ بحروف تخالف الإجماع ، واستخرج لها وجوها من اللغة والمعنى .
من تصانيفه : الأنوار فى تفسير القرآن ، المدخل إلى علم الشعر ، الاحتجاج فى القراءات ، كتاب فى النحو كبير ، المقصور والممدود ، المذكر والمؤنث ، الوقف والابتداء . ولد سنة ٢٦٥ هـ . وتوفى سنة ٣٥٤ هـ تقريبا .
ينظر : معجم الأدباء ٤/١٥٠ والبغية ١/ ٨٩ ، ٩٠ وطبقات القراء ٢/ ١٢٣ ، ١٢٤

(٢) المنصف ٣/ ٥٠ وزاد فيه : " قال : وقال الأصمعى : حَسَنُ المِشْوار ، أى مجربه حسن حين تجربه . والمشوار أيضا : المِحْجَن الذى يُجْتَبَى به العسل . والمِشْوار : الموضع الذى يكون فيه العسل ، ويشتار منه " .

(٣) لا أدرى لماذا ضبط الشارح هذه الكلمة بالفتح مع أنها فى الصحاح واللسان بالكسر . يقول الجوهرى فى الصحاح (قول) ٥/ ١٨٠٦ " ورَجُلٌ مِقْوَلٌ ومِقْوالٌ ، وقُوَلَةٌ ، وتِقْوالٌ ، وتِقْوالة ، عن الكسائى ، أى : لسن كثير القول " .
وينظر : اللسان (قول) ٥ / ٣٧٧٨ .

(٤) ينظر : ابن يعيش ١٠/ ٨٨ ، ٨٩ والإيضاح ٢ / ٤٤٦ .

(٥) كلمة " غوور " ليست جمع " غارٍ " كما ذكر الشارح ، لكنها مصدر له ؛ لأن " غارًا " تجمع فى القلة على " أغوار " وفى الكثرة على " غيران " ، كما تجمع على " مغاور " .
وينظر : اللسان (غور) ٥ / ٣٣١٣ والصحاح (غور) ٢/ ٧٧٤ وابن يعيش ١٠/ ٩٠ والمنصف ٣ / ٤٥ .

. . . .

التاسعة : "أهوناء" جمع "هيّن" نحو : "أعيلاء" جمع "عيّل" .

وانما لم تنقلب الواو ؛ لسكون ماقبلها وهو الهاء .

العاشرة : "شُيُوخ" جمع "شيخ" .

الشاهد فيه : أن الياء التى هى عين لم تعل ؛ لوقوع الواو الساكنة بعدها .

الحادية عشرة : "هُيَام" بضم الهاء ، وتشديد الياء .

قال "ابن جنى" : "هو : كالجنون من شدة العشق ، يقال : هَامَ بها يَهيم هَيَمانًا ، وهَيَامًا ، فهو هائم ، وهيمان[1] ... والهيام أيضا : [العطش][2] " .

وانما لم تعل الياء ؛ لسكون ماقبلها وما بعدها .

الثانية عشرة : "خِيَار" بكسر الخاء المعجمة .

قال "أبو محمد" : هو جمع "خيرة" اسم من الاختيار ، وهو أيضا خلاف الأشرار .

وانما لم تعل الياء ؛ لسكون مابعدها .

الثالثة عشرة : "معايش" جمع [معيشة][3] ، ولم تعل فيه الياء ؛ لسكون الحرف الذى قبلها ، وهو الألف ، وفيه بحث آخر وراء هذا ، نفصله فيما بعد .

الرابعة عشرة : "أبيناء" بالمد جمع "بيّن" على زنة "فيعل" من بان الشئ .

قال "الجوهرى" : "بانَ الشئ بَيانًا : اتضح ، فهو بَيِّنٌ ، والجمع "أبيناء" مثل : "هيّن" و "أهيناء" [4] " .

ولقائل أن يقول : إن هذه الأسماء منقسمة إلى ثلاثة أقسام :

منها : ماصح ؛ لسكون ماقبله .

ومنها : ماصح ؛ لسكون مابعده .

ومنها : ماصح ؛ لسكون ماقبله وما بعده معا ، وهو : أبلغ فى معناه .

لكن المصنف لم يفرد كل قسم عن صاحبه ، وانما أوردها مختلطا بعضها ببعض ، كما تراه .

---

١) قفز الشارح ، وترك بيتا ذكره ابن جنى ، وهو قول الشاعر :
وما زلت من ليلى لدن طرّ شاربى ... لكالهائم المقصى بكل مكـــان

٢) سقط من المخطوطة .

٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

٤) الصحاح (بين) ٥ / ٢٠٨٣ .

(فصل) " وإذا اكتنفت ألف الجمع الذى بعده حرفان: واوان، أو ياءان، أو: واو، وياء، قلبت الثانية همزة، كقولك فى " أَوَّل " : " أَوَائِل " وفى " خَيِّر " : " خَيَائِر " وفى " سَيِّقَة " : " سَيَائِق " وفى " فَوْعَلَة " من البيع " بَوَائِع " .

وقولهم : " ضَيَاوِن " شاذ كـ : " القَوَد " .

وإذا كان الجمع بعد ألفه ثلاثة أحرف، فلا قلب، كقولهم : " عَوَاوِير "، " طَوَاوِيس "

وقوله : وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ

إنما صح ؛ لأن الياء مرادة، وعكسه قوله :

.... ∴ فيها عَيَائِيلُ أُسُودٌ ونُمُـــر

لأن الياء مزيدة للإشباع، كياء " الصياريف "، ومن ذلك إعلال " صُيَّم " و " نُيَّم " للقرب من الطرف، مع تصحيح " صوام " و " قوام " .

وقولهم : " فُلانٌ من صُيَابَةِ قَوْمِه " ، وقوله :

.... ∴ فما أَرَّقَ النُّيَّامَ إلا سَلامُهـــا

شـاذ .. " .

قوله : (وإذا اكتنف ألف الجمع الذى بعده حرفان : واوان، أو ياءان، أو : واو، وياء، قلبت الثانية همزة) .

اعلم أن " اكتنف " بالتاء والنون، معناه : أحاط [(١)].

وكل ألف جمع وقع بعده حرفان لا غير، فلابد وأن يكون حرف العلة الواقع بعد الألـف، هو عين الكلمة، ويكون متوسطا بين الألف، وبين الطرف، كما سيتضح لك فى شرح الأمثلـة المذكـورة .

قال " ابن جنى " : " إذا ورد جمع على مثال " مَفَاعِل " وقد اكتنف ألفه واوان ؛ أو يـاءان، أو : ياء وواو، وليس بين ألف الجمع والطرف إلا حرف واحد، وهو : ياء، أو واو، فـإن " الخليل " و " سيبويه " يريان قلب الحرف الـذى بعد الألف همزة " [(٢)].

---

١) الصحاح (كنف) ٤ / ١٤٢٤ : " كَنَفْتُ الشئَ أَكْنُفُهُ، أى : حطته وصنته " .

٢) المنصف ٢ / ٤٤ . وزاد ابن جنى ٢ / ٤٤، ٤٥ : " فيقولان فى جمع (فَوْعَـــل) من قلت، وبعت، و (فَيْعَل) منهما : (قَوَائِل، وبَوَائِع، وقَيَائِل، وبَيَائِع) . وأصل هذا كله : (قَوَاوِل، وبَوَايِع، وقَيَاوِل، وبَيَايِع) فلما وقعت الألف بين حرفى علة، وهى شبيهة بهما، والثانى من حرفى العلة يلى الطرف، وذلك مما يضعفه، همزا من ذلك إلى الهمزة، ولا يفصلان بين الواوين، والياءين، وبين الياء والواو .

....

وخالفهما " الأخفش " وقال : لا يهمز إلا في اكتناف الواوين الألف ؛ لأن ذلك اختص بزيادة الثقل ، فناسب التخفيف ، بخلاف غيره (١).

فأما إذا كان بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف ، فلا همز بالاتفاق ، كما يأتيك بيانه ،

فنفرد لكل واحد منهما ضربا ببحث يخصه :

الضرب الأول : في الجمع الذى وقع بعد ألفه حرفان لا غير ، والمذكور من صوره أربع :

الأولى : " أَوَّل " وقد سبق الكلام في أن أصله : " أَفْعَل " أو " فَوْعَل " ، فإذا جمعته

= وأصل هذا التغيير إنما هو لما اجتمعت فيه واوان نحو : (أوائل) ، فأصلها : (أواول) فلما اجتمعت الواوان ، وليس بينهما إلا الألف ، وهو حرف كالنفس ، ليس بحاجز حصين ، ووليت الآخرة من الواوين آخر الكلمة همزوها كما يهمزون الأولى من الواوين إذا وقعتا في أول الكلمة نحو جمع (وَاصِل : أَوَاصِل) ، ثم شبهوا الياءين ، والياء والواو بالواوين ؛ لأن فيهما ما فيهما من الاستثقال ، فهمزوا لذلك .. " .

وينظر : الكتاب ٤ / ٣٦٩ والمقتضب ١/٢٦٣ وما بعده ، وابن يعيش ١٠ / ٩١ ، والإيضاح ٢/٤٤٦ ، ٤٤٧ والتبصرة ٢/٨٩٨ ، ٨٩٩ وشرح الشافية ٣ / ١٣٠ ، ١٣١ والممتع ١/٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(١) يقول ابن جني في المنصف ٢/٤٥ : " وأما أبو الحسن : فكان لا يرى الهمز إلا أن يكتنف الألف واوان ، نحو : (أوائل) وأصلها : (أواوِل) ، وكان يقول في جمع (فَيْعَل) من قلت : (قَيَاوِل) هكذا يفعل ما لم يجتمع واوان " .

والراجح في هذه المسألة مذهب الخليل وسيبويه .

يقول ابن جني في المنصف ٢/٤٥ ، ٤٦ : " ويدل على صحة مذهب الخليل ، وأن الهمز هو القياس : ما ذكره أبو عثمان في هذا الفصل عن الأصمعي ، من أنهم يقولون في جمع (عَيِّل ؛ عَيَائِل) بالهمز ، ولم يجتمع فيه واوان .

فإن قال قائل منتصرا لأبي الحسن : إن همزهم (عَيَائِل) من الشاذ ، فلا ينبغي أن يقاس عليه ؟

قيل : إنما كان يكون شاذا لو كنت سمعتهم لم يهمزوا نظيره في كثير من المواضع ، ثم رأيتهم قد همزوا (عَيَائِل) فبهذا كان يمكن أن يقال : إن همزه شاذ ، فأما ولم نرهم صححوا نظيره ، وفي الياء ما في الواو من الاستثقال في كثير من المواضع ، فليس لك أن تحكم بشذوذه ، بل إذا جاء السماع بشيء ، وعضده القياس ، فذلك ما لا نهاية وراءه .

وسبيل من طعن فيه سبيل من طعن في رفع الفاعل ، وهذا ما لا يقول به أحد .

نعم وقد حكى أبو زيد عنهم : (سَيِّقة وَسَيَائِق ، وَسَيِّدة وَسَيَائِد) بالهمز أيضا " .

وينظر : المقتضب ١/٢٦٤ والتبصرة ٢/٨٩٨ ، ٨٩٩ وابن يعيش ١٠ / ٩١ وشرح الشافية ٣ / ١٣١ والممتع ١/٣٣٧ ، ٣٣٨ .

....

على " فَوَاعِل " قلت : " أَوَاوِل " كقولك فى جمع " فَوْعَل " من : " قلت " : " قَوَاوِل " .
الشاهد فيه : أن ألف الجمع قد أحاط بها واوان ، كما تراه ، والأولى منهما مزيدة ، والثانية عين الفعل ، فهمزوا الواو الثانية التى هى عين الكلمة ، وقالوا : " أَوَائِل " ، وهذا الإعلال متفق عليه .

واحتجوا على ذلك بأن الألف وقعت بين حرفى علة ، وهى شبيهة بهما ، والثانى من حرف العلة قريب من الطرف ، وذلك مما يضعفه ، فناسب التخفيف فى الجمع ؛ لأنه أثقل من الواحد ، وزيادة الثقل تقتضى زيادة الحاجة إلى التخفيف .

الثانية : " خَيِّر " بالخاء المعجمة ، ووزنه " فَيْعِل " فإذا جمعته على " فَيَاعِل " قلت : " خَيَايِر " كما تقول فى جمع " فَيْعَل " من البيع : " بَيَايِع " .
الشاهد فيه : أن ألف الجمع قد أحاط بها ياءان ، كما تراه ، والمتقدمة منهما زائدة ، والثانية عين الفعل ، فهمزوا الياء الواقعة بعد ألف الجمع ، وقالوا : " خَيَائِر " ، لما ذكرناه من العلة .

وخالف " الأخفش " فى ذلك " الخليل " و " سيبويه " ، واحتج على ذلك بأن الياء أخف من الواو ، فلا تلحق بالواو (١) .
الثالثة : " سَيِّقَة " بالسين المهملة ، وتشديد الياء .
قال " الجوهرى " : " السيقة : ما استاقه العدو من الدواب .. " (٢)
الشاهد فيه : أن عين الفعل منه واو ، ووزنه " فَيْعِل " فإذا جمعته على " فَيَاعِل " وقعت ألف الجمع بين حرفى علة :
الأول منهما ياء زائدة ، والثانى : واو أصلى ، هو عين الكلمة ، وقيل : " سَيَاوِق " ، ثم همزوا الواو الواقعة بعد ألف الجمع ، وقالوا : " سَيَائِق " ، والعلة فى ذلك ماذكرناه و " الأخفش " / لايهمز ، ويترك الواو مكسورة ، وقد ذكرنا حجته . ٣٩٠/ب

وفى هذه الصورة : الياء متقدمة على الألف ، والواو متأخرة عنها .

الرابعة : ماتكون الواو فيه زائدة ، متقدمة على الألف ، والياء أصلية متأخرة عنها ، كما إذا بنيت من معتل العين ياء " فَوْعَلًا " ثم جمعت " فَوْعَلًا " على " فَوَاعِل " ، فإن

---

١) سبق توضيح هذا الخلاف ص ٩٨٩ ، ٩٩٠ من التحقيق .
٢) الصحاح (سوق) ٤ / ١٤٩٩ .

....

ألف الجمع فى مثل هذا متوسطة بين حرفى علة :

أولهما : واو زائدة . وثانيهما ياء أصلية ، هى عين الكلمة ، ومثال ذلك " باع " ، فإذا قيل لك : ابن " فَوْعَلاً " منه ، قلت : " بَوْيَع " على زنة : " فَوْعَل " .

ثم إذا قيل : اجمعه على " فَوَاعِل " قلت: " بَوَائِع " فيكون قد اكتنف ألف الجمع الذى بعده ، حرفا علة ، والأول منهما واو ، والثانى ياء ، كما تراه .

وهذه الصورة على خلاف ماقبلها ، وإن اتفقا فى الهمز ، إلا أن الحرف المهموز فى الأولى واو أصلية ، والحرف المهموز فى الثانية ياء أصلية ؛ لأن كل واحد منهما عين الكلمة ، كما فصلناه لك .

والأخفش لايرى الهمزة فى هذه الصورة أيضا (١).

قال " ابن جنى " : إن الحرف الذى بعد الألف فى هذه الصورة وأمثالها ، يقلب همزة فى عين " فَوْعَل " من " قُلْتُ " و " بِعْتُ " و " فَيْعَل " منهما ، وهو: " قوائل ، وبوائع ، وقيائل ، وبيائع " .

قال : وأصل هذا كله : " قواول ، وبوايع ، وقياول ، وبيايع " (٢).

والأمر على ماقاله ، كما شرحناه لك فى الصور الأربع .

قولهم : (وقولهم : " ضَيَاوِن " شاذ كـ : " القَوَد ").

اعلم أن مضمون هذا الكلام نقض وجواب .

بيان ذلك أنه لما قال: إن ألف الجمع الذى بعده حرفان ، تقلب الثانية همزة ، قيل له : ينتقض ذلك بقولهم : " ضَيَاوِن " فإنه جمع " ضَيْوَن " ، وقد ثبت فيه الواو بعد ألف الجمع ، ولم يهمز ، وذلك يبطل ماذكرتم .

فأجاب بأن القياس أن يهمز ، ويقال : " ضيائن " كما همزت الواو فى " سيائق " ، إلا أنه جاء بالواو شاذًا ، كما جاء " القَوَد " شاذا .

قال " ابن جنى " : الذى حسن التصحيح فيه أن الواو صحت فى واحده ، وهو : " ضَيْوَن " ، وثبوت الواو فى " ضَيْوَن " مع أن قبلها ياء ساكنة ، أغلظ من احتمال صحة

---

١) سبق توضيح رأيه فى هذه المسألة ص ٩٩٠ .
٢) المنصف ٤٤/٢ .

. . . .

الواو فى " ضَيَاوِن " ؛ لأنك لو مددت " ضَيَاوِن " لصحت الواو ، بالاخلاف ؛ لبعدها عن الطرف ؛ لوقوع الياء المتولدة من إشباع الكسرة ، وقيل : " ضَيَاوِين " .

ولو مددت " ضَيْوَنا " لكان القياس أيضا [قلب](١) الواو ، وأن يقال : "ضَيَّان" وأصلها : " ضَيْوَان " .

وإذا كان التصحيح فى الواحد أغلظ [واحتملوه ، احتملوا التصحيح فى الجمع](٢) وقد اطرد فى كلامهم إجراء حكم الواحد على الجمع ، ألا تراهم قالوا : " حُبْلَى وحبالِى " فأمالوا فى الجمع حرصا على الإمالة فى الواحد .

ولأن " الأخفش " لايرى أن القياس إعلال الواو فى الجمع ، وتركه فى الواحد .

فإذا ترك القياس المتفق عليه فى " ضَيْوَن " فلأن يترك فيما اختلف فيه أجدر(٣).

قال " الجوهرى " : الضَّيْوَن : السِّنَّوْر الذكر ، والجمع " الضَّيَاوِن " صحت الواو فى جمعها ؛ لصحتها فى الواحد ...

وقال " سيبويه " فى تصغيره : " ضُيَيِّين " فأعله ، وجمله مثل " أُسَيِّد " وإن كان جمعه " أَسَاوِد " .

ومن قال : " أُسَيْوِد " فى التصغير ، لم يمتنع أن يقول : " ضُيَيْوِن "(٤).

<u>الضرب الثاني : في مباحث الجمع الذى وقع بعد ألفه ثلاثة أحرف</u> .

وحكم حرف العلة الواقع بعد الألف أن يترك بحاله ، ولايهمز ؛ لأن قرب حرف العلة من الطرف — فى الضرب الأول — هو الذى أوهنه ، وأضعفه ، حتى اجترئ على قلبه بالهمز .

وهذا المعنى مفقود فيما بعد من الطرف ؛ فلذلك صح حرف العلة ، ولم يهمز ، وذلك نحو : " عَوَاوِير " جمع " عُوَّار " و " طَوَاوِيس " جمع : " طَاوُوس " .

---

١) زيادة من المنصف ٢ / ٤٦ مستقيم بها الكلام .
٢) مابين الحاصرتين سقط من المخطوطة ، وبه يستقيم الكلام .
٣) المنصف ٢ / ٤٦ ، ٤٧ ويلاحظ أن الشارح نقل كلام ابن جنى بالمعنى .
٤) الصحاح (ضون) ٦ / ٢١٥٦ .
وينظر : الكتاب ٣ / ٤٦٨ ، ٤٦٩ .

....

الشاهد فيه : أن الياء الواقعة بعد ألف الجمع ، صحت في كل واحد منهما ، ولم تعل ؛ لبعدها من الطرف(١).

قوله : (وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ

إنما صح ؛ لأن الياء مرادة ، وعكسه قوله :

فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٌ وَنُمُرٌ

لأن الياء مزيدة للإشباع كياء " الصياريف ") .

اعلم أن مضمون هذا الكلام يرجع إلى نقضين :

أولهما : نقض على حكم الضرب الأول .

وثانيهما : نقض على حكم الضرب الثاني ، كما سنبينه لك .

قال سيبويه (٢) في التصريف : قال جندل الطهوي :

غَرَّكِ أَنْ تَقَارَبَتْ أَبَاعِرِي

وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ

حَنَى عِظَامِي وَأَرَاهُ ثَاغِرِي

وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ (٣) [١٧٨]

---

١) يقول الصيمري في التبصرة ٢ / ٨٩٩ : " .. فإن بعدت الياء ، والواو من الطرف لم تهمز ، إذ ليس في ذلك خلاف ، نحو قولك في جمع (طاوُوس : طَوَاوِيس) وفي (نَاوُوس : نَوَاوِيس) وفي جمع (قَيَّام ، وقَيُّوم : قَيَايِيم) ، وفي (عَيَّال : عَيَايِيل) والعَيَّال : المتبختر ، يقال : عَالَ يَعِيلُ .
والعلة في ذلك بعدها من الطرف ، ألا ترى أنهم يقولون : (صُوَّم ، وصُيَّم) فإذا بعدت الواو من الطرف قالوا : (صُوَّام) فلم يقلبوها ؟ " .
وينظر : المنصف ٢ / ٤٧ وما بعده وابن يعيش ١٠ / ٩١ والإيضاح ٢ / ٤٤٧ ، والممتع ١ / ٣٣٩ وشرح الشافية ٣ / ١٣١ .

٢) الكتاب ٤ / ٣٧٠ وعبارته : " وأما قول الشاعر :
وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ
فإنما اضطر فحذف الياء من (عَوَاوِير) ، ولم يكن ترك الواو لازماله في الكلام فيهمز " .

٣) الأبيات من مشطور الرجز ، قالها : جندل بن المثنى الطهوي ، شاعر راجز ، إسلامي ، من بني تميم ، كان معاصرا للراعي ، وكان يهاجيه (شرح شواهد الشافية / ٣٧٦ والأعلام ٢ / ١٤٠) .

....

وفي شعره : وكاحِلًا عَيْنَيَّ بالعَـــوَاوِرِ

" الشاهد فيه : أنه حذف الياء من " العَوَاوير " ، ولم يقلب الواو التي بعد الألف همزة ، كما تقلب في " أوائل " ؛ لأن الياء المحذوفة في تقدير ما هو ملفوظ به .

خاطب جندل امرأته ، فقال لها : غَرَّكِ حتى اجترأت على مخالفتي ، أني قد كبرت ، وتقاربت أباعري .

يريد : أنه ترك السفر والرحلة إلى الملوك ، فإبله مجتمعة ، لا يفارق بعضها بعضا .

وثاغري : كاسر أسناني(١) . والعَوَاوير : جمع عُوَّار ، وهو : وجع العين(٢) .

يريد : أن مر الزمان أفسد بصره ، وحنى عظامه ، وقصر خطوه " (٣) .

وقال حُكَيْم بْنُ مُعَيَّةَ الرَّبَعي من تميم يصف قناة نبتت في موضع محفوف بالجبال والشجر :

حُفَّتْ بأطْوادٍ جِبَالٍ وسَمُرْ
في أشِبِ الغِيطانِ مُلْتَفِّ الحظُرْ
فيه عَيَائِيلُ أُسُـودٌ ونُمُـرْ (٤) [١٧٩]

= والبيت الرابع من شواهد : الخصائص ١/١٩٥ ، ٣ / ١٦٤ ، ٣٢٦ والمحتسب ١/١٠٧ والمنصف ٢/٤٩ ، ٣/٥٠ والإنصاف ٢/٧٨٥ والتبصرة ٢/٨٩٩ وابن يعيش ٥/٧٠ ، ١٠/٩٢ والإيضاح ٢/٤٤٧ والممتع ١/٣٣٩ واللسان (عور) ٤/٣١٦٥ وشرح الشافية ٣/١٣٤ وشرح شواهدها / ٣٧٤ والأشموني ٤/٢٩٠ والتصريح ٢/٣٦٩ .

ومما هو جدير بالذكر أن النحويين مصرون على ترديد هذا الشاهد ، وكأنه لا يوجد غيره ، لكن الجوهري في الصحاح (عور) ٢/٧٦١ .

يقول : " .. وإن شِئْتَ لم تُعَوِّض في الشعر ، فقلت (العواور) ، قال لبيد :

وفي كل يوم ذي حفاظ بلوتني ... فقُمْتُ مقامًا لم تَقُمْهُ العَوَاوِرُ

قال أبو علي النحوي : إنما صحت فيه الواو مع قربها من الطرف ؛ لأن الياء المحذوفة للضرورة مرادة ، فهي في حكم ما في اللفظ ، فلما بعدت في الحكم من الطرف لم تقلب همزة " .

١) الصحاح (ثغر) ٢/٦٠٥ .
٢) السابق (عور) ٢/٧٦١ .
٣) اعتمد الشارح في بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافي ٢/٣٦٦ .
٤) أبيات من الرجز ، والشاعر اسلامي معاصر للعجاج وحميد الأرقط (شرح شواهد الشافية / ٣٨١) .
=

....

" يريد : حف موضع القناة الذى نبتت فيه بأطواد الجبال ، والواحد : طَوْدٌ .
والسَّمر : جَمْع سَمُرَه ، وهى : شجرة عظيمة[1].
والأُشُب : الموضع الملتف النبت الذى يتداخل حتى لا يمكن أن يدخل فيه إلا بشدة[2].
والغيطان : جمع غائط ، وهو : منخفض من الأرض[3].
والمحظر : الموضع الذى حوله الشجر مثل الحظيرة[4].
فيه : فى هذا الموضع أسود تعيل : تذهب وتجئ فيه ، وتتبختر . وفى شعره :
(أسود) مجرور باضافة / (عيائيل) اليه "[5] ٣٩١/أ

قوله : (ومن ذلك إعلال " صُيَّم ، وقُيَّم ") .

اعلم أنه لما ذكر أن قرب العين من اللام وبعدها عنه مؤثر فى إعلال العين وفى تصحيحها ، قال : (ومن ذلك إعلال " صُيَّم ، وقُيَّم ") .
واللغة الفصيحة (صُوَّم ، وقُوَّم) ، وفيه لغة ثالثة : (صِيَّمُ ، وقِيَّمُ)[6] بكسر الصاد والقاف .
قال ابن جنى : الأصل فى هذا الجمع ألا يعل ؛ لأنه ليس فيه مايوجب الإعلال ، ولكنه لما أعل الواحد فيه ، وقيل : (صَائِمُ ، وقَائِمُ) ، وجاء الجمع ، وهو

= والبيت الثالث من شواهد : الكتاب ٣/ ٥٧٤ برواية (عَبَايِيل) ، والى هذا أشار ابن السيرافى فى شرحه لأبيات الكتاب ٢/ ٣٤٠ والمقتضب ٢/ ٢٠١ وابن يعيش ٥/ ١٨ ، ١٠/ ٩٢ والممتع ١/ ٣٤٤ وشرح الشافية ٣ / ١٣٢ وشرح شواهدها / ٣٧٦ واللسان (عيل) ٤ / ٣١٩٤ والأشمونى ٤/ ٢٩٠ والعينى ٤/ ٥٨٦ والتصريح ٢/ ٣١٠ ، ٣٧٠ .
وعيائيل جمع عَيَّال ، وهو : المتبختر فى مِشْيته . الصحاح (عيل) ٥ / ١٧٧٩ ويقول العينى ٤ / ٥٨٦ : " .. وقال أبو محمد بن الأعرابى : صحف ابن السيرافى والصواب غيائيل بالغين المعجمة ، جمع غيل على غير قياس " .
لكن البغدادى فى شرح شواهد الشافية / ٣٧٨ ، ٣٧٩ يرد هذا القول بما رواه الثقات من الأئمة .
والشاهد فيه : " عَيائِيل " حيث أبدلت الهمزة من الياء .

1) الصحاح (سمر) ٢/ ٦٨٩ .
2) اللسان (أشب) ١/ ٨٤ .
3) السابق (غوط) ٥ / ٣٣١٦ .
4) السابق (عيل) ٤ / ٣١٩٤ .
5) اعتمد الشارح فى توضيح المعنى على شرح ابن السيرافى ٢ / ٣٤٠ ، ٣٤١ . ولم يشر الى ذلك .
6) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٧٢ وابن يعيش ١٠/ ٩٢ واللسان (صوم) ٤ / ٢٥٢٩ .

أثقل من الواحد ، وقربت العين من الطرف ، فأشبهت اللام فى (عتى) جمع: عـات ، قلبت [١].

قوله : (مع تصحيح "صوام" و "قوام") .

اعلم أن ألف "فعال" لما توسطت بين العين واللام ، بعدت بذلك العين عن الطرف ، ولم تجاور اللام ؛ ولذلك قويت ، وانتفى عنها موجب الضعف الذى يقتضى اعلالها .

قوله : (وقولهم : "فلان من صُيَّابة قومه" ، وقوله :

.... ∴ فما أرق النيام إلا سلامها .. شاذ)

اعلم أن مضمون هذا نقضان ، وجواب عنهما ، فنفرد كل واحد منهما ببحثه :

أولهما : قولهم : "صُيَّابة" [٢].

الشاهد فيه : أن الأصل : "صُوَّابة" بالواو المشددة ، والقياس تصحيحه .

قال "ابن جنى" : قولهم : "فلانٌ مِنْ صُيَّابةِ قَوْمه" ، يريدون : مِنْ صُوَّابتِهم ، أى : من صميمهم وخالصهم ، وهو من : "صَابَ يَصُوبُ" إذا نزل ، كأن عرقه فيهم قد ساخ وتمكن ، والقياس يقتضى تصحيحه [٣] ؛ لبعده من الطرف ؛ لتوسط ألف "فُعَّال" بين

---

١) المنصف ٢ / ٦ ، ٢٦١ وعبارته : " اعلم أن أصل هذا الجمع ألا يعتل ؛ لأنه ليس فيه مايوجب القلب ، ولكنه لما كان الواحد معتلا ، أعنى : (صائمًا ، وقائمًا) ، وجاء الجمع وهو أثقل من الواحد ، وقربت العين من الطرف ، فأشبهت اللام فى (عُتِىّ) جمع : عاتٍ ، قلبت ، والأجود : (صُوَّم ، وقُوَّم) " .

٢) الصحاح (صوب) ١ / ١٦٦ : " قال الفراء : وهو فى صُيَّابةِ قومه ، وصُوَّابةِ قومه ، أى : فى صميم قومه . والصُّيَّابةُ : الخيار من كل شئ . قال ذو الرمة :
وَمُسْتَشْحِجَاتٍ بِالفِرَاقِ كَأَنَّهَا ∴ مَثَاكِيلُ مِنْ صُيَّابَةِ النُّوبِ نُوَّحُ "
والشَّحَاجُ : صوت البغل والغراب . والحمار الوحشى مِشْحَجٌ وَشَحَّاجٌ .
الصحاح (سحج) ١ / ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

٣) المنصف ٢ / ٥ وعبارته : " وقد جاء حرف شاذ ، وهو قولهم : "فلانٌ فى صُيَّابةِ قومه" ، يريدون : فى صُوَّابةٍ : أى فى صميمهم وخالصهم ، وهو من : (صَابَ يَصُوبُ) : إذا نزل ، كأنه عرقه فيهم قد ساخ وتمكن ، وقياسه التصحيح .
ولكنّ هذا مما هُرِبَ فيه من الواو إلى الياء لثقل الواو ، وليس ذلك بعلة قاطعة .
وأنشد ابن الاعرابى لذى الرمة :
أَلَا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ ∴ فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا
وقال : أنشد فيه أبو الغمر هكذا بالياء ، وهو شاذ ، وحكى أن له وجها من القياس " .

....

الواو التى هى عين الكلمة ، وبين الياء التى هى لامها .

وثانيهما : قول الشاعر :

[١٨٠] ألا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ .·. فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا [(١)]

الشاهد فيه : أن القياس يقتضى ألا تعل العين ، وأن يقال " النوام " ؛ لأنه من "النوم" لما ذكرناه ، إلا أنهم قلبوا الواو إلى الياء قلبا شاذا [(٢)].

قال " ابن جنى " : هذا مما هرب فيه من الواو إلى الياء ؛ لثقل الواو ، وليس ذلك بحجة قاطعة [(٣)].

- - - -

١) من الطويل ، قاله : ذو الرمه (ديوانه / ٧١٥) وروايته :
أَلا خَيَّلَتْ مَيٌّ وَقَدْ نَامَ صُحْبَتِى .·. فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا
وروى الشطر الثانى :
فَمَا نَفَّرَ التَّهْوِيمَ إِلَّا سَلَامُهَا
وعلى هذا فلا شاهد فيه .
والبيت من شواهد : المنصف ٢/ ٥ ، ٤٩ وابن يعيش ١٠/ ٩٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٤٩ والممتع ٢/ ٤٩٨ وشرح الشافية ٣/ ٤٣ ، ٢٧٣ وشرح شواهدها / ٣٨١ وابن عقيل ٢/ ٤٥٤ برواية : (كلامها) فى موضع : (سلامها)
وكذلك : العينى ٤ / ٥٧٨ .
والطروق : المجئ فى الليل . اللسان (طرق) ٤ / ٢٦٦٣ .
ومية : معشوقة ذى الرمة . وأرقه : أسهره .
وقوله : " ألا خَيَّلَتْ مَيٌّ " أى : بعثت خيالها . ونفره تنفيرًا : شرده تشريدًا .
والتهويم : هز الرأس . اللسان (هوم) ٦/ ٤٧٢٣ .
يقول : زاره خيال محبوبته ليلا فأرقه وأطار النوم من عينيه .

٢) يقول ابن يعيش ١٠/ ٩٤ : " .. وكلاهما (صيابة ـ نيام) شاذ من جهة القياس والاستعمال : أما الاستعمال فظاهر القلة ، وأما القياس فلأنه إذا ضعف القلب مع المجاورة فى (صُيَّم ، وقُيَّم) كان مع التباعد أضعف ".

٣) المنصف ٢/ ٥ وفيه [وليس ذلك بعلة قاطعة] .

(فصل) " ونحو : " سَيِّدٍ ، ومَيِّتٍ ، ودَيَّارٍ ، وقَيَّامٍ ، وقَيُّومٍ " قلبت فيها الواو ياء ، ولم يفعل ذلك في : " سُوَيْرٍ ، وبُوَيْعٍ ، وتَسْوِيرٍ ، وتَبْوِيعٍ " ؛ لئلا يختلطا ب : " فَعَّلَ وتَفَعَّلَ " ..".

قوله : (ونحو : " سَيِّد " ..) اعلم أن الواو عاطفة على نحو قوله فيما تقدم :

(وقد أعلوا نحو: " قيام وعياذ) .

والصور التي أعلت فيها الواو التي هي عين في هذا الفعل ، وانقلبت إلى الياء خمس ، اجتمع في كل واحد منها : الواو ، والياء ، وسكن الأول منها ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء الأولى في الثانية .

قال " أبو سعيد " : وإنما قلبت الواو ، دون الياء ؛ لأن الغالب في القلب الياء ، دون الواو ؛ لأنها أخف منها ، لشبهها بالألف (١).

وقد بينا وجه المشابهة بينهما فيما تقدم .

قوله : (" سَيِّد " وَ " مَيِّت ") اعلم أنهم قد اختلفوا في وزنهما إلى أقوال :

أولها : قاله أهل البصرة : إن الزنة " فَيْعِل " بكسر العين .

وثانيها : نقله صاحب الإنصاف : إن الوزن " فَيْعَل " بتقديم الياء الزائدة على عين الكلمة ، كما هو معتقد أهل البصرة ، إلا أن العين مفتوحة .

وثالثها : قاله أهل الكوفة : إن الزنة " فَعِيل " بزيادة الياء بعد العين (٢).

---

١) شرح السيرافي ٢٠٨/٦
ويقول سيبويه ٣٦٥/٤ في (باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة) :
" وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما ومَرِّهما على ألسنتهم ، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها ، كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد ، أخف عليهم ، وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو ؛ لأنها أخف عليهم ؛ لشبهها بالألف ، وذلك قولك في (فَيْعِل) : سَيِّد ، وصَيِّب ، وإنما أصلهما : سَيْوِد ، وصَيْوِب " .

٢) ينظر : اختلاف العلماء في وزن " سَيِّد " وَ " مَيِّت " في الإنصاف ٧٩٥/٢ وما بعده ، والواقع أن الشارح أجمل الكلام في هذه المسألة ، وتفصيلها يتضح فيما يأتي :
أ - يرى البصريون وعلى رأسهم " الخليل " و " سيبويه " أن وزن " سَيِّد " و " مَيِّت " : " فَيْعِل " ، يقول " سيبويه " في الكتاب ٣٦٥/٤ : " .. وكان " الخليل " يقول : " سَيِّد " : " فَيْعِل " ، وإن لم يكن " فَيْعِل " في غير المعتل ؛ لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء ، لا يخصون به غيره من غير المعتل ، ألا تراهم قالوا : " كَيْنُونَة " و " القَيْدُود " لأنه الطويل في غير السماء ، وإنما هو من : قَادَ يَقُود .

....

قوله : (و " ديَّار ، وقيَّام ، وقيُّوم ") .

الشاهد فيه : أن الأصل : " ديوار ، وقيوام " على زنة " فَيْعَال " فاجتمع الواو والياء ، وسكن الأول منهما ، فقلبت الواو التى هى عين الكلمة ياء ، ثم أدغمت الياء الأولى فى الثانية ، كما فى " سَيِّد ، ومَيِّت " .

= ألا ترى أنك تقول : جَمَلٌ مُنْقَادٌ وأَقْوَد ، فأصلهما : " فَيْعَلُولَه " .
وليس فى غير المعتل " فَيْعَلُول " مصدرا ..".
ب ـ يرى البغداديون أن " سَيِّدًا " وَ " مَيِّتًا " وأمثالهما فى الأصل على وزن " فَيْعَل " بفتح العين ، والأصل : " سيد " و " ميت " ثم غير على غير قياس ، كما قالوا فى النسب إلى " بَصْرَه " : " بِصْرى " فكسروا الباء .
والذى حملهم على ذلك أنه لم يوجد " فَيْعِل " فى الصحيح مكسور العين ، بل يكون مفتوحها ، نحو : " صَيْرَف " و " صَيْقَل " .
وهذا الذى ذهبوا إليه فاسد ؛ لأنه لا ينبغى أن يحمل على الشذوذ ما أمكن وأيضا : فإنه لو كان كتغيير " بِصْرى " لم يطرد .
فاطراده فى مثل " سَيِّد " و " مَيِّت " و " لَيِّن " و " هَيِّن " ، و " بَيِّن " دليل على بطلان ما ذهبوا إليه .
فأما مجيئه على " فَيْعِل " مع أن الصحيح لم يجئ على ذلك ، فليس بموجب لادعاء أنه فى الأصل مفتوح العين ؛ لأن المعتل قد ينفرد فى كلامهم ببناء لا يوجد فى الصحيح .
وذلك نحو : " قَرْيَة " قالوا فى جمعه " قُرَى " ، ولا يجمع " فَعْلَ " من الصحيح على " فُعَل " بضم الفاء أصلا .
جـ ـ يرى الكوفيون وعلى رأسهم " الفراء " أن وزن " سَيِّد " وَ " مَيِّت " : " فَعِيل " ، أعلت عين الفعل منه فى " مات يَموت " و " صاب يَصوب " بأن قدموا الياء الزائدة ، وأخروا العين ، فصار " فَيْعِل " ، إلا أنه منقول محول من " فَعِيل " ، ثم قلبت الواو ياء ، وذلك لقرابة البناء ، وأنه ليس فى الصحيح ما هو على " فَيْعِل " ، وزعموا أن " فَعِيلا " الذى يعتل عينه إنما يأتى على هذا البناء .
وما ذهب إليه الكوفيون ـ أيضا ـ فاسد ؛ لأن القلب ليس بقياس ، وأيضا فإنه لم يجئ على الأصل فى موضع .
ولو كان الأمر كما ذكروا لسمع " سَوِيد " و " مَوِيت " .
وأيضا فإن " فعيلا " لا يحفظ مما عينه ياء ، ولامه حرف صحة ؛ ليس فى كلام العرب مثل " كَيِيل " ، فإذا حملوا " بَيِّنًا " و " لَيِّنًا " على أن الأصل فيهما : " لَيِين " وَ " بَيِين " فقد ادعوا شيئا لا يحفظ فى كلام العرب مثله .

=

....

والأصل في " قَيِّوم " : " قَيْوُوم " على زنة " فَيْعُول " ، والكلام فيه على نهج ماقبله (١).

قوله : (قلبت فيها الواو ياء) .

اعلم أن الضمير المجرور يرجع إلى جميع الصور الخمس ، والمراد بالواو عين الكلمة ، كما فصلناه لك .

قوله : (ولم يفعل ذلك في : " سُوير ، وبُويع ، وتُسُوير ، وتُبُويع ") .

اعلم أن الواو ، والياء الساكن أولهما ، قد اجتمعا في كل واحدة من هذه الصور الأربع ، كما تراه ، ومع ذلك صحت الواو ، ولم تعل .

والقياس أن تقلب الواو إلى الياء ، ثم تدغم الياء الأولى في الثانية ، فيصير : " بُيِّعَ " بضم الباء ، وتشديد الياء ، و " سُيِّرَ " بضم السين ، وتشديد الياء على زنة " فُعِّلَ " .

وكذلك يصير : " تُسُوير " و " تُبُويع " على : " تُبُيِّعَ " و " تُسُيِّرَ " على زنة " تُفُعِّلَ " بضم التاء والفاء ، وتشديد العين .

وأجاب عنه بأن موجب الإعلال قائم في هذه الصور الأربع ، لكن امتنع الإعلال لمانع ، وهو : التباس الأبنية واشتباهها بعد الإعلال ، ولم يعلم أن الأصل : " فُوعِل ، وتُفُوعِل ، أو فُعِّلَ ، وتُفُعِّلَ " .

قال " المازني " : " علة ذلك أن الواو بدل من الألف ، أو من ياء بمنزلة الألف ، فأراد وا

= وقد بينا أن المعتل ينفرد بالبناء لا يكون للصحيح ، فينبغي أن يُبَقَّى في " سَيِّد " وبابه على الظاهر من أنه " فَيْعِل " . وبهذا يرجح مذهب البصريين .
وينظر : المنصف ١٥/٢ ومابعده ، والمقتضب ٢٦٢/١ ، ٢٦٣ وشرح السيرافي ٢٠٨/٦ وابن يعيش ٩٥/١٠ ، ٩٦ والممتع ٤٩٩/٢ ومابعده ، وشرح الشافية ١٥٢/٣ ومابعده .

(١) يقول ابن يعيش ٩٦/١٠ : " .. وقالوا : (قَيِّوم) وهو : (فَيْعُول) من القيام ، وأصله : (قَيْوُوم) فأبدل من الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وليس على زنة (فَعُّول) ؛ لأنه كان يلزم أن يقال : (قَوُّوم) ؛ لأن عين الفعل واو " .
وينظر : الإيضاح ٤٥٠/٢ وشرح الشافية ١٣٩/٣ .

. . . .

أن يمدوا ، كما مدوا بالألف.

ومع هذا أيضا أنهم أرادوا أن يكون بينهما وبين "فُعِّلَ" و "تُفُعِّل" فـرق ، فلم يدغموا ، فيصير بمنزلة الحرفين يلتقيان من موضع واحد ، الأول منهما ساكن(١).

ـــ

١) المنصف ٢/ ٢٩

ويقول ابن يعيش ١٠/ ٩٦ : "... ولم يقلبوا الواو ياء وأدغموها فيما بعدها من الياء ، وذلك لأمرين :

أحدهما : أن هذه الواو لاتثبت واوا ، وإنما هي ألف (سَايَرَ وَسَايَرَ ، وَبَايَعَ وَتَبَايَعَ) لكن لما بني لما لم يسم فاعله ، وجب ضم أوله ، علامة لما لم يسم فاعله ، فانقلبت الألف واوا للضمة قبلها إتباعا ، وجعلت على حكم الألف مدة ، فلم تدغم في الياء بعدها ، كما كانت الألف كذلك.

وكذلك : (تُسُوير ، وتُبُويع) الأصل : تَسَايَرَ ، وَتَبَايَعَ ، فلما بني لما لم يسم فاعله ، ضم أوله وثانيه علامة ، كما قيل : (تُدُحْرِجَ) فلما ضممت الحرف الثاني انقلبت الألف واوا ، وجعلت أيضا مدة على حكم الألف ، كما كانت في (سُويِرَ) كذلك ، وصارت الواو في (تُبُويِع) كالألف في (تَبَايَعَ) ...

والوجه الثاني : أنهم لو قلبوا في (سُويِر) الواو ياء ، وأدغموها التبس بناء (فُوعِل) ببناء (فُعِّلَ) فلذلك لم تدغم ".

(فصل) " وتقول فى جمع " مَقَامَةٍ ، وَمَعُونَةٍ ، وَمَعِيشَةٍ " : " مَقَاوِم ، وَمَعَاوِن ، وَمَعَايِش " مصرحا بالواو ، والياء ، ولاتهمزكما همزت " رَسَائِل " و " عَجَائِز " و " صَحَائِف " ونحوهـا مما الألف ، والواو ، والياء فى وحدانه مدات لا أصل لهن فى الحركة " .

قوله : (وتقول فى جمع " مَقَامَة ، وَمَعُونَة ، وَمَعِيشَة " : " مَقَاوِم ، وَمَعَاوِن ، وَمَعَايِش " مصرحا بالواو ، والياء ، ولا يهمزكما همزت " رَسَائِل ، وَعَجَائِز ، وَصَحَائِف " ونحوهما مما الألف ، والواو ، والياء فى وحدانه مدات ، لا أصل لهن فى الحركة) .

اعلم أنه إنما همز فى الجمع حروف المد واللين التى لاحظ لها فى الحركات الثلاث فى الواحد ، نحو : ألف " رِسَالَة " وياء " صَحِيفَة " وواو " عَجُوز " .

فأما حروف العلة المتحركة فى الواحد ، فلا تهمز فى الجمع ، وقد ذكرنا هـذا فيما تقـدم .

والذى يخص هذا الفصل من البحث أن نفرد كل واحد من الأمثلة بشرحه :

الأول : " مَقَامَه " وجمعه " مَقَاوِم " .

الشاهد فيه : أن الواو الواقعة بعد الألف فى الجمع يجب تصحيحها ، وتمتنع همزتها ؛ لأنها فى الواحد متحركة ؛ لأن أصل " مَقَامَه " : " مَقْوَمَه " بتحريك الواو بالفتح .

وإذا كانت الواو التى هى / عين الفعل متحركة فى الواحد ، لم تهمز فى الجمـع ١٣٩١/ب وصحت ، فتقول : " مَقَاوِم " .

الثانى : " مَعُونَة " وجمعه " مَعَاوِن " بإثبات الواو التى هى عين الفعل بعد الألف من غير همز ؛ لأن الواحد قد تحرك فيه الواو ؛ لأن الأصل : " مَعْوُنَه " بضم الواو .

الثالث : " مَعِيشَة " وجمعها " مَعَايِش " بإثبات الياء التى هى عين الكلمة بعد ألـف الجمع ؛ لأن الواحد أصله : " مَعْيِشَه " بتحريك الياء بالكسر ، أو الضم على اختـلاف فيـه (١).

قال " المازنى " : " فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة " مَعَائِش " بالهمز ، فهى خطأ ، فلا يلتفت إليها ، وإنما أخذت عن " نافع بن أبى نعيم " ولم يكن يدرى ما العربيـة ، وله أحرف يقرؤها لحنا نحوا من هذا .. " (٢).

---

١) سبق توضيح هذا الخلاف فى ص ٩٥٧ من التحقيق .

٢) المنصف ١/ ٣٠٧

وماقاله المازنى حملة آثمة منه على القراء ، فالقراءة سنة لاتخالف ، وتحكيـم

....

والصواب أن الرواية مختلفة : فأكثر أصحابه يروى عنه " مَعَايِش" بالياء الصريحة من غير همز.

وإنما روى عنه الهمز " خارجة بن مصعب[(١)] " فلعل الخطأ فى الرواية عنه .

وإنما كان همز " مَعَايِش " خطأ ؛ لأنه لايخلو :إما أن تكون جمع " مَعَاش " أو " مَعِيشَة " أو " مَعِيش " ، وكل واحد من هذه عينه متحركة فى الأصل : فأصل " مَعَاش ": "مَعْيَش".

وأصل " مَعِيشَة " : " مَعْيُشَة " بالضم والكسر على ماسبق[(٢)].

وأصل " مَعِيش " : " مَعْيِش " مكسور العين ليس غير ؛ لأنه ليس فى الآحاد اسم على "مَفْعُل" بضم العين[(٣)].

فإن قلت :إن العرب قد قالت " مَصَائِب " بالهمز ، والواو متحركة فى الواحد وهو "مُصِيبَة ": "مُفْعِلَة " من " أَصَابَ يُصِيبُ " وأصلها : " مُصْوِبَة " ، فألقوا حركة الواو

= القواعد فى القراءات ضرب من الترهات لايليق ، وعلى المازنى أن يستغفر الله ، فالقراءة حجة على النحاة ، وليس النحاة حجة على القراء .
يقول الشيخ عضيمة فى مقدمة المقتضب ١/ ١١٩ : " هذه الحملة الآثمة على القراء بتلحينهم ، ورد قراءاتهم استفتح بابها ، وحمل لواءها نحاة البصرة المتقدمون ، ثم تطاير شررها إلى بعض نحاة الكوفة ، فأسهم فيها .
فالفراء ينسب الوهم إلى بعض القراء الذين تواترت قراءاتهم فى السبعة .
كما كان للكسائى مشاركة فى هذه الحملة .
وقد كان للمازنى أستاذ المبرد نصيب موفور فى قيادة هذه الحملة الآثمة ، فقد طاب له أن يختم كتابه التصريف بالطعن على القراء ، والسخرية منهم ، وعدهم من الجهلاء الذين يتعلقون بالألفاظ ، ويجهلون المعانى .
وقد اقتدى به تلميذه (المبرد) ، ونقل فى مقتضبه ما أثبته المازنى فى تصريفه من الطعن على نافع بن نعيم أحد القراء السبعة ".

١) خارجة بن مصعب : أبو الحجاج الضبعى السرخسى ، أخذ القراءة عن نافع وأبى عمرو . مات سنة ١٦٨ هـ .
ينظر : طبقات القراء ١/ ٢٦٨.

٢) ينظر : ص ٩٥٧ من التحقيق.

٣) هذا كلام ابن جنى فى المنصف ١/ ٣٠٨ نسبه الشارح إلى نفسه دون إشارة إلى ذلك.

ومن خلال ماقاله الشارح أستطيع أن أقول : إنه يحاول أن يلتمس مخرجا لما نسب إلى نافع بن نعيم ، ولايحمل على القراء مثل المازنى وغيره .

....

(١)
على الصاد ، فانكسرت الصاد ، وبعدها واو ساكنة ، فانقلبت ياء ؛ للكسرة قبلها .

قلت : قال " المازنى " : إن العرب غلطت فى الهمز ، وأكثرهم يقول : " مَصَاوِب " جريا على القياس (٢).

قال " ابن جنى " : " وقد كان أبو إسحاق " ذهب إلى أن الهمزة فى " مَصَائِب " إنما هى بدل من الواو فى " مَصَاوِب " ، كما قالوا : " إِسَادَة " فى : " وِسَادَة " .

وأنكر ذلك عليه " أبو على " ، وقال : إن الواو لا تقلب همزة وسطا ، إذا كانت مكسورة ..

وقال " الأخفش " : الذى شجعهم على أن شبهوا " مصيبة " بـ " صحيفة " حتى همزوها فى الجمع أنها قد أعلت فى الواحد ، بأن قلبت الواو ياء ، فتوهنت العين بالقلب ، وضعفت ، فأشبهت الياء الزائدة ؛ لأنها فى الحقيقة ليست من الأصل ، وإنما هى بدل من العين ، فلما لم تكن الأصل بعينه ، أشبهت الزائد ، فقلبت

---

١) هذا كلام المازنى فى تصريفه ١/٣٠٧ ولم يشر الشارح إلى ذلك .

٢) المنصف ١/٣٠٧ ، ٣٠٨

وما قاله المازنى سبقه به سيبويه ٤/٣٦٥ حيث يقول : " فأما قولهم : (مَصَائِب) فإنه غلط منهم ، وذلك أنهم توهموا أن (مُصِيبَة) فَعِيلة ، وإنما هى (مُفْعِله) . وقد قالوا : مَصَاوِب ...

وقالوا : مُصِيبَة وَمَصَائِب ، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بـ : (صَحِيفَةٍ وَصَحَائِف) .. "

ويقول الجوهرى فى الصحاح (صوب) ١/١٦٥ : " وأجمعت العرب على همز (المصائب) وأصله : الواو ، كأنهم شبهوا الأصلى بالزائد . ويجمع أيضا على (مَصَاوِب) وهو الأصل " .

وينظر : التبصرة ٢/٨٩٧ ، ٨٩٨ وابن يعيش ١٠/٩٧ والإيضاح ٢ / ٤٥١

ومن خلال ما سبق أستطيع أن أقول : إن الصرفيين قد أخطأوا فى تخطئتهم القراء ، كما أخطأوا فى تخطئتهم العرب :

أولا : لأن القراءة سنة لا تخالف ، كما هو إجماع المسلمين .

وثانيا : إذا كانت العرب - كما يقول الجوهرى - قد أجمعت على همز (مَصَائِب) فما معنى ما يقوله الصرفيون : إن العرب غلطت فى الهمز ؟

أليس ما نطقه العرب أسبق مما وضعه الصرفيون ؟ وقواعد الصرفيين بنيت على ما نطقه العرب ، فكيف يغلط الصرفيون العرب ، وكلام العرب حجة ما داموا قد أجمعوا عليه ؟

....

فى الجمع همزة (١)".

وتقول: " رَسَائِل " فتهمز ألف الواحد بعد ألف الجمع ؛ لأن الواحد " رِسَالَةٌ " والألف زيدت فيه بمجرد مد الصوت، ولاحظ لها فى الحركة ، بخلاف الألف فى "مقامة" فإن الألف فيه منقلبة عن واو متحركة .

وتقول : " عَجَائِز " و " صَحَائِف " بالهمز ؛ لأن الواحد "عَجُوزٌ" وَ " صَحِيفَةٌ " والواو ، والياء مدتان ، لاحظ لواحدة منهما فى الحركة .

فلذلك استقام همزهما بعد ألف الجمع .

قوله : (لا أصل لهن فى الحركة) احتراز عن الألف فى " مَقَام " والواو فى " مَعُونَه " ، والياء فى " مَعِيشَة " فإن كل واحد منها متحرك فى الأصل ، كما بيناه (٢).

١) المنصف ١/٣٠٩ ، ٣١٠ وزاد ابن جنى : " وأنكر ذلك عليه أبو إسحاق ، وقال: يلزمه فى (مَقام : مَقائِم) ، يريد أبو إسحاق: أن أصل (مَقَام) : مَقْوَم ، كما أن أصل (مُصِيبَة) : مُصْوِبَة ، وكلاهما قد قلب ، يقول: فلو جاز لذلك أن يهمز جمع (مُصِيبَة) لجاز أيضاً أن يهمز جمع (مَقَام) .
وهذا يلزم أبا الحسن لو كان يقطع بهذه الحجة ، وإنما تعلل بهذا القول وتأنس به ، وليس عنده بعلة قاطعة ، فيلزمه أن يقول فى جمع (مقام) مَقائِم ، ولكنه لما سمع (مَصَائِب) احتال بعد السماع بما يكون فيه بعض العذر ، ولا يقطع بأن هذا خطأ من العرب ما وجد له وُجَيْهًا ما ، ألا ترى أن سيبويه قال فى باب ما يضطر إليه الشاعر : وليس شئ مما يَضْطَرُون إليه إلا وهم يحاولون به وجها " .
ومن خلال دفاع ابن جنى عن الأخفش أستطيع أن أقول : إنه يرجح مذهبه ـ هنا ـ على مذهب الزجاج .
وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش ١٠/٩٧ عندما قال مشيرا إلى رأى الزجاج : " .. ولا ينفك من ضعف ؛ لأن الواو المكسورة لا تصير همزة إذا كانت حشوا ، وإنما جاز ذلك فيها إذا كانت أولا " .
وينظر : الإيضاح ٢/٤٥١ والممتع ١/٣٤٠ وشرح الشافية ٣/١٣٤.

٢) يقول ابن جنى فى المنصف ١/٣٢٦ ، ٣٢٧ : " اعلم أن الهمز فى باب (فَعَائِل) إنما أصله لباب (رِسَالَه ، وكِنَانَه) وذلك أنك لما جمعت (رِسَالَة) على (فَعَائِل) جاءت ألف الجمع ثالثة ، ووقعت بعدها ألف (رِسَالَة) فالتقت ألفان ، فلم يكن بد من حذف إحداهما ، أو تحريكه ، فلو حذفت الألف الأولى لبطلت دلالة الجمع، ولو حذفت الثانية لتغير بناء الجمع ؛ لأن هذا الجمع لابد له من أن يكون بعد ألفه الثانية حرف مكسور بينها وبين حرف الإعراب فيكون ك : (مَفَاعِل) .

....

....

= ولم يجز أيضا تحريك الألف الأولى مخافة أن تزول دلالتها على الجمع ؛ لأنها إنما تدل عليه ما دامت ساكنة على لفظها ، ولو حركت أيضا لانقلبت همزة ، وزالت دلالة الجمع ، فلم يبق إلا تحريك الألف الثانية بالكسر ؛ ليكون كمين (مَفاعِل) فلما حركت انقلبت همزة ، فصارت (رَسائِل ، وكنائن) كما ترى .
ثم شبهت الياء فى (صَحِيفَة) والواو فى (عَجُوز) بألف (رِسَالة) ؛ لأن قبل كل واحدة منهما بعضها ، وهى ساكنة ، فجرتا من هذا مجرى الألف .
وأصل الباب فى هذا الهمز إنما هو للألف ؛ لأنها أقعد فى المد منهما ..
ولم تكن (الألف ، والياء ، والواو) فى هذه المواضع مثلها فى (مَقَام ، ومَعِيشَة ، ومَعُونَة) فترد فى الجمع إلى أصلها فى احتمال الحركة ؛ لأنهن فى (رِسَالَة ، وصَحِيفَة ، وعَجُوز) زوائد لم يتحركن قط ، فاجتنبت فيهن الحركة فهمزن " .
وينظر : ابن يعيش ١٠/٩٧ والإيضاح ٢/٤٥١ وشرح الشافية ٣/١٢٧ .

[حكم الياء إذا كانت عينا لـ : " فُعْلَى "]

(فصل) " و " فُعْلَى " من الياء إذا كانت اسما ، قلبت ياؤها واوا ، كـ : " الطُّوبَى " و " الكُوسَى " من : الطِّيبِ ، والكَيْسِ ، ولاتقلب فى الصفة ، كقولك : " مِشْيَةٌ حِيكَى " و " قِسْمَةٌ ضِيزَى " ... " .

قوله : (و " فُعْلَى " من الياء إذا كانت اسما ، قلبت ياؤها واوا ، كـ : " الطُّوبَى " و " الكُوسَى " من : " الطِّيب [١] والكَيْس " [٢] ، ولاتقلب فى الصفة كقولك : " مِشْيَةٌ حِيكَى " و " قِسْمَةٌ ضِيزَى ") .

قال " أبو محمد " : إنهم فرقوا بين الاسم والصفة فى أبنية ، فأجروا الاسم لخفته مجرى تجنبوه فى النعت :

فمن ذلك " فُعْلَى " بضم الفاء ، وسكون العين إذا كان اسما ، وكان عين الفعل منه ياء ، قلبوها واوا ؛ لانضمام ماقبلها .

وإذا كان صفة كسروا ماقبل الياء ، حتى تسلم الياء ، فقالوا فى الاسم : " طُوبَى " ، والأصل : " طُيْبَى " ؛ لأنه من الطِّيب .

وقالوا فى الصفة : " امرأةٌ حِيكَى " و " قِسْمَةٌ ضِيزَى " بكسر فاء الكلمة ، والأصل : " حُيْكَى " و " ضُيْزَى " بالضم ؛ لأنه من حَاكَتْ فى مَشْيِهَا ، تَحِيكُ حَيَكَانًا [٣] . وضِيزَى من : ضَازَ يَضِيزُ : إذا جَارَ وبَخَسَ [٤] ، وقوله تعالى :

" .. قِسْمَةٌ ضِيزَى " [٥] أى : جائرة .

وليس فى الصفات " فِعْلَى " بالكسر ، فيكون " حِيكَى " و " ضِيزَى " مثل " بِيض " وأصله " بُيْض " .

فإذا كان " فُعْلَى " فى المؤنث نظيرا لأَفْعَل فى المذكر ، كان بمنزلة الاسم ، وإن كان نعتا ؛ لأنه لا يستعمل إلا بالألف واللام ، كقولك فى تأنيث الأَكْيَس : " الكُوسَى " ، وفى تأنيث " الأَجْيَد " و " الأَبْيَن " : " الجُودَى " و " البُونَى " ، كما قلت فى تأنيث " الأَفْضَل " : " الفُضْلَى " .

---

١) الصحاح (طيب) ١/ ١٧٣ .

٢) الكيس : خلاف الحمق . السابق (ليس) ٣/ ٩٧٢ .

٣) السابق (حيك) ٤ / ١٥٨٢ : " وَقَدْ حَاكَ يَحِيكُ حَيَكَانًا : إِذَا حَرَّكَ مَنْكِبَيْهِ ، وَفَحَجَ بَيْنَ رِجْلَيْهِ فِى الْمَشْىِ " .

٤) السابق (ضيز) ٣ / ٨٨٣ .

٥) سورة النجم ، من الآية / ٢٢ : " تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى " .

....

شبهوا الاسم في قلب الياء منه واوا ؛ لانضمام ماقبلها بـ " مُوسِر " و " مُوقِن " ، وشبهوا الصفة في كسر ماقبل الياء بـ " بِيض " و " عِين " .

وإنما كانت سلامة الياء في الصفة أولى ؛ لأن الصفة أثقل من الاسم ، والياء أخف من الواو ، فجعل لفظ الخفيف للثقيل ، ولفظ الثقيل للخفيف ، طلبا للتعديل ، كما بيناه في مواضع متكثرة .

وقال أيضا : كان القياس عند " سيبويه " (١) أن يكون " فُعْلَى " اسما ، إذا كان ثانيه ياء أن تسلم الياء ؛ لقربها من الطرف ، ولم تجعل بألف التأنيث ، فقال : " الكُيسَى " و " الطُّيبَى " ، ولكن العرب اختارت الواو ، وقلبت الياء إليها ، تعويضا من قلب الواو ياء في مواضع كثيرة ؛ لأن دخول الياء على الواو أكثر من دخول الواو على الياء (٢). كما بيناه فيما تقدم .

ـــ

١) الكتاب ٤/٣٦٤ يقول سيبويه في (باب ماتقلب فيه الياء واوا) : " وذلك (فُعْلَى) إذا كانت اسما . وذلك : (الطُّوبَى ، والكُوسَى) ، لأنها لاتكون وصفا بغير ألف ولام ، فأجريت مجرى الأسماء التي لاتكون وصفا .
وأما إذا كانت وصفا بغير ألف ولام فإنها بمنزلة (فُعْلٍ) منها ، يعني (بِيض)، وذلك قولهم : امرأةٌ حِيكَى .
ويدلك على أنها (فُعْلَى) أنه لايكون (فِعْلَى) صفة .
ومثل ذلك : " قِسْمَةٌ ضِيزَى " فإنما فرقوا بين الاسم والصفة في هذا ، كما فرقوا بين (فَعْلَى) اسما ، وبين (فَعْلَى) صفة في بنات الياء التي الياء فيهن لام .. ".
وينظر : ابن يعيش ١٠/٩٧ ، ٩٨ والإيضاح ٢/٤٥١ ، ٤٥٢ وشرح الشافية ٣/١٣٥ ، ١٣٦ .

٢) التخمير ٢ ورقة ٢٦٠ ، ٢٦١ (مخطوط) .
ويقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٤٥١ ، ٤٥٢ : " وهذا مما جاء على خلاف قياس مذهب سيبويه ، وموافقا لمذهب الأخفش ؛ لأن الياء إذا وقعت عينا وقبلها ضمة ، فسيبويه يقول : تقلب الضمة كسرة ، والأخفش يقول : تقلب الياء واوا ، وكذلك فعل ههنا .
ولسيبويه أن يقول : إن هذا الباب مستثنى لأمور :
منها أنهم كرهوا أن يلتبس مثال بمثال لايرشد إليه أمر ، ألا ترى أنهم لوقالوا : (طِيبَى ، وكِيسَى) لم يعلم كونهما : (فِعْلَى ، أو فُعْلَى) ، فراعوا ذلك في مثل هذا .. ".

القول في الواو ، والياء لامين

(فصل) " حكمهما أن تُعَلّا ، أوتحذفا ، أوتسلما ، فإعلالهما :

إما قلبا لهما إلى الألف إذا تحركتا ، وانفتح ماقبلهما ، ولم يقع بعدهما ساكن ، نحو : " غَزا ، ورَمى ، وعَصَا ، ورَحَى " ، أو لأحديهما إلى صاحبتها ، ك : " أغزيتُ " وَ " الغَازِى " و " دُعِىَ " وَ " رَضِىَ " وك : " البَقْوَى ، والشَّرْوى ، والجِبَاوَة " .

أو إسكانا ك : " يَغْزو ، يَرْمِى ، وَهذا الغَازِى ، وَرَامِيك " .

وحذفهما في نحو : " لاتَرْمِ ، ولاتَغْزُ ، واغْزُ ، وارْمِ ، وَفِى يَد ، وَدَم " . وسلامتهما في نحو : " الغَزْوُ ، والرَّمْىِ ، ويَغْزوان ، ويَرْمِيانِ ، وغَزوا ، وَرَمَيا " . . . " .

المتن : قوله : (القول في الواو ، والياء لامين . . إلى قوله : وماكان " فعلى من الياء . .) .

التفسير : اعلم أنا قد ذكرنا — غير مرة — أن الموجب لإعلال الواو ، والياء إنما هو استثقال الحركات عليهما ، مع كثرة وقوعهما في الكلام .

وبالغ " الصيمرى " وقال : إن الضمة تستثقل على الواو ، وان سكن ماقبلها . .

قال : ولذلك أعلوا : " يَقُولُ " وَ " يَبِيعُ " ثم حملوا الماضى عليه (١).

---

١) لم يقل الصيمرى مانسبه إليه الشارح (. . وان سكن ماقبلها) ، لكن الصيمرى خالف جمهرة العلماء ؛ لأنه يحمل الماضى على المضارع في الإعلال ، وغيره يحمل المضارع على الماضى في مثل : (يَقُولُ ، وَيَبِيعُ) .
يقول الصيمرى ٢ / ٨١٦ ، ٨١٧ : " . . وانما وجب هذا القلب ؛ لاستثقال الحركات على الياء والواو ؛ لكثرة هذه الأفعال في كلامهم ، والشيء الكثير الدور في الكلام يتضاعف مافيه من الثقل .
ولأنهم لو لم يقلبوا لزمهم مايستثقلونه ، وذلك أنك إذا قلت في (قَالَ : قَوَلَ) وفي (بَاعَ : بَيَعَ) فصححته ، لزم أن تقول في المستقبل : (يَقْوُلُ ، وَيَبْيِعُ) بضم الواو ، وكسر الياء ، والضمة تستثقل على الواو ، وكذلك الكسرة تستثقل على الياء .
فنقلوا الضمة والكسرة من الواو ، والياء إلى ماقبلهما ؛ ليخف اللفظ بهما ، فصار : (يَقُولُ ، وَيَبِيعُ) فلما لزم في المستقبل إلقاء حركة الواو ، والياء على ماقبلهما وإسكانهما لما ذكرناه ، وجب ذلك في الماضى أيضا ؛ ليجرى على طريقة واحدة ، فألقيت حركة الواو ، والياء ، وهما عين الفعل على الفاء ، وقلبت العين ألفا ، ليكون قلبهم إياها ألفا دلالة على أنها كانت متحركة ؛ لأنهم لو تركوها ساكنة لالتبس الفعل بالمصدر ، نحو : (قَوْل ، وَبَيْع) فلذلك قلبوها ألفا ، فقيل : (قَالَ ، وَبَاعَ) . . " .

....

ولأنه لو صح مستقبل " غَزَا " و " رَمَى " لقيل : " يَغْزَوُ " و " يَرْمَيُ " ، فتستثقل الضمة على الواو ، والياء ، فتسكنان ، فلما أسكنتا فى المستقبل ، أسكنتا فى الماضى أيضا ، وتبعتا الفتحة التى قبلهما ، فقلبتا / ألفين ... ٣٩٢/أ

والأصل فى الاعتلال أن يكون للفعل ؛ لكثرة تصرفه ، وتغيير أبنيته ، نحو : " فَعَلَ يَفْعَلُ ، وَسَيَفْعَلُ " ، وغير ذلك ، ثم حمل الاسم عليه على الوجه الذى سبق(١).

وأقسام هذا النوع ثلاثة :

القسم الأول : فى الإعلال بالقلب والإسكان ، وكل واحد منهما قد يكون فى الفعل ، وقد يكون فى الاسم ، والمذكور من صور القلب إلى الألف أربع :

من الفعل : " غَزَا ، وَرَمَى " ومن الاسم : " عَصًا ، وَرَحًى " .

الشاهد : أنه قد اجتمع فى كل واحد منهما ماذكره من الأوصاف الثلاثة ، وهو : تحريك حرف العلة نفسه ، وانفتاح ماقبله ، وعدم ملاقاته ساكنا بعده ، كما تراه .

والمذكور من صور قلب الواو إلى الياء ـ أيضا ـ أربع :

من المزيد : " أَغْزَيْتُ ، وَغَازَيْتُ " ، ومن الثلاثى المجرد " دُعِيَ ، وَرَضِيَ " .

قال " الميدانى " : ... فى كل واو وقع طرفا رابعة ، أو فوق الرابعة ، نحو : " أَغْزَيْتُ ، وَاسْتَغْزَيْتُ " .

= وابن جنى فى المنصف ١/٢٤٧ ، ٢٤٨ يرى أن المضارع ـ هنا ـ محمول على الماضى ، حيث يقول : " .. إن هذه الأفعال المعتلات أعينا إنما وجب فيها الإعلال فى المضارع لأجل اعتلال الماضى ، ولولا اعتلال الماضى لم يجب الاعتلال فى المضارع .

ألا ترى أن أصل (يَقُولُ ، وَيَبِيعُ) : يَقْوُلُ ، وَيَبْيِعُ ، وأصل : (يَخَافُ ، وَيَهَابُ) : يَخْوَفُ ، وَيَهْيَبُ) وأصل : (يَطُولُ) : يَطْوُلُ ، وهذه الصيغ لاتوجب إعلالا ؛ لأن الواو ، والياء إذا سكن ماقبلهما جرتا مجرى الصحيح ...

ثم يقول : " فأما من ذهب إلى أن (يقول ، ويبيع) ونحوهما إنما استثقلت الحركة فيهما فى الواو ، والياء ، فنقلت إلى ماقبلهما فسكنتا ، فغير معبوء بقوله ؛ لأن الواو ، والياء إذا سكن ماقبلهما جرتا مجرى الصحيح ، فلم تستثقل فيهما الحركة .. " .

١) التبصرة ٢/ ٨١٦ ـ ٨١٩ .

....

وكذلك كل واو ، وقعت لاما فى الفعل الماضى ، وماقبلها مكسور ، نحو: " شَقِىَ " و " غَبِىَ " من : الشَّقاوة والغَباوَة .

وكذلك ماهو فى حكم الطرف ، ك : " غَازِيَة " و " دَاعِيَة " ، لأن تاء التأنيث ليست بلازمة (١). كما بيناه فيما تقدم .

وإنما قلبت فى " أغزيت " للزوم قلبها فى " أُغْزِى " وَ " أُسْتَغْزِى " فحمل الماضى على مضارعه فى الإعلال .

قال " سيبويه " : سألت " الخليل " عن قولهم : " أغْزَيْتُ ، وغَازَيْتُ ، واسْتَغْزَيْتُ " فقال : إنما قلبت الواو ياء فى هذه الأفعال الماضية ، لأجل انكسار ماقبلها فى المضارع فى قولك : " يُغْزِى " بضم الياء ، وكسر الزاى ، كما هو باب :

" أَفْعَلَ يُفْعِلُ " فحملوا الفعل الماضى على مضارعه ، وأعلوه ، كما أعلوا مضارعه ؛ ليكون العمل من باب واحد (٢).

---

١) نزهة الطرف / ٢٣٧ وعبارته : " .. أن تقلب لكونها رابعة طرفا ، أو فوق الرابعة نحو: (أغْزَيْتُ ، وغَازَيْتُ ، واسْتَغْزَيْتُ ، وَرَجَّيْتُ) ، وكذا حكم جميع الأفعال ذوات الزوائد مما لامه واو ..
أن تكون الواو لاما فى الفعل الماضى وماقبلها مكسور نحو : (شَقِىَ ، وغَبِىَ) من : الشَّقَاوة ، والغَبَاوة .
ومثله : (فُعِلَ) مما لامه واو ، نحو : (دُعِىَ ، وغُزِىَ) وكذلك ماهو فى حكم الطرف ك : (غَازِيَه ، ودَاعِيَه) ؛ لأن تاء التأنيث لاتلزم الكلمة ، ومثل ذلك ألف الضمير ، نحو : (غَزِيَا ، ودُعِيَا) ؛ لأن الضمير ليس شيئا يلزم الكلمة ، وكذا ألف التثنية وياؤها ، نحو : (غَازِيَانِ ، وغَازِيَيْنِ) .. "
وينظر : ابن يعيش ١٠ / ٢٣ ، ٩٨ والإيضاح ٢ / ٤٥٢ ، ٤٥٣ وشرح الشافية ٣ / ١٦١ والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٤ / ٣٠٦ .

٢) الكتاب ٤ / ٣٩٣ يقول سيبويه فى (باب مايلزم الواو فيه بدل الياء) : " وذلك إذا كانت (فَعَلْتُ) على خمسة أحرف فصاعدا ، وذلك قولك : (أغْزَيْتُ ، وغَازَيْتُ ، واسْتَرْشَيْتُ) .
وسألت الخليل عن ذلك فقال : إنما قلبت ياء ؛ لأنك إذا قلت : (يُفْعِلُ) لم تثبت الواو للكسرة ، فلم يكن ليكون (فَعَلْتُ) على الأصل ، وقد أُخْرِجَتْ (يُفْعِلُ) إلى الياء ، و (أُفْعِلُ ، وتُفْعِلُ ، ونُفْعِلُ) .. " .
وينظر : المنصف ٢ / ١٦٤ .

....

قال " ابن جنى " : إنما حملوا الماضى على المستقبل ـ ههنا ـ فى الإعلال ، كما حملوا المستقبل على ماضيه فى الإعلال فى نحو : " يقول " و " يبيع " وأعلوهما ؛ لاعلال الفعل الماضى (١).

والمذكور من صور قلب الياء ـ التي هي لام الفعل ـ إلى الواو ثلاثة :

" البَقْوَى ، والشَّرْوَى ، والجِبَاوَة " والواو فى الثلاثة منقلبة عن الياء ، وقد سبق الكلام فى " جباوة " (٢).

و " البَقْوَى " من : أبْقَيْت (٣). و " الشَّرْوَى " من : شَرَيْتُ (٤).

قال " الميدانى " : تقلب الياء واوا إذا وقعت [لاما] (٥) فى " فَعْلَى " مفتوحة الفاء اسماء (٦)

قال " ابن جنى " : إنما تركوا الياء التى هى أخف إلى الواو التى هى أثقل ؛ ليفرقوا بين الاسم والصفة (٧).

هذا تمام الكلام فى الإعلال بالقلب .

وأما الإعلال بالإسكان : فيقع فى الفعل المضارع فى نحو : " يَغْزُو " و " يرمِى " ، وفى الاسم فى نحو : " الغَازِى " و " رَامِيك " .

قالوا : إنما وجب الإسكان فى هذه الأمثلة ، استثقالا للضمة والكسرة عليهما .

---

١) المنصف ٢/١٦٤ يقول ابن جنى : " كرهوا أن يقولوا : (لَغُزَوْت)، فلا يقلبوا الواو إلى الياء ، وهم يقولون : (يغزى) فيقلبونها ياء للكسرة قبلها ، فأرادوا المماثلة ، وأن يكون اللفظ واحدا ، فأعلوا الماضى لإعلال المضارع ، كما أعلوا المضارع ، نحو : (يَقُولُ ، وَيَبِيعُ) لإعلال الماضى .. " .
وينظر : المنصف ١/٢٤٧ ، ٢٤٨ والتبصرة ٢ / ٨١٨ ، ٨١٩ وابن يعيش ١٠/٩٨ ، ٩٩ والإيضاح ٢/٤٥٢ ، ٤٥٣ وشرح الشافية ٣ / ١٦٧ .

٢) الصحاح (جبا) ٦/٢٢٩٧ " وجبيت الخراج جباية ، وجبوته جباوة ولا يهمز وأصله الهمز " .

٣) وأبقيت على فلان : إذا أرعيت عليه ورحمته ، والاسم منه : البقيا ، وكذلك : البَقْوَى بفتح الباء . الصحاح (بقى) ٦ / ٢٢٨٣ .

٤) يقال منه : شريت الشئ أشريه شرَاء : إذا بعته وإذا اشتريته أيضا ، وهو من الأضداد . الصحاح (شرى) ٦ / ٢٣٩١ .

٥) سقط من المخطوطة .

٦) نزهة الطرف / ٢٤٠ .

٧) المنصف ٢ / ١٥٧ ، ١٥٨ .

. . . .

ألا ترى أنك إذا لفظت بالضمة على الواو ، وبالكسرة على الياء ، أدركت ثقلهما على لسانك ، فسكنوهما ، نفيا لمحذور الاستثقال ، والأصل : "يَغْزُوُ" وَ "يَرْمِيُ" برفعهما كـ : "يَقْتُلُ" و "يَضْرِبُ" .

وكذا الأصل : "هَذَا الغَازِيُ" بالرفع ، نحو : "هَذَا القَاتِلُ" ، وَهَذَا رَامِيُكَ" برفع الياء في الإضافة ، نحو : "هَذَا ضَارِبُكَ" إلا أنهم هجروا الأصل ، لما ذكرناه .

وينبغي أن تعلم أن الإسكان في الفعل يقع في حالة واحدة لا غير ، وهي : الرفع . وفي الاسم يقع في حالين : الرفع ، والجر ، نحو : "هَذَا الغَازِي" و "مَرَرْتُ بِالغَازِي" .

وكذا في الإضافة في نحو : "هذا قَاضِيك" و "مَرَرْتُ بِقَاضِيك" .

قوله : (فإعلالهما : إما قلبا لهما إلى الألف ، إذا تحركتا ، وانفتح ماقبلهما) .

ووجدت العبارة في نسخة قُرِئَت على المصنف على خلاف هذا ، وتلك العبارة :

(فإعلالهما متى تحركتا ، وتحرك ماقبلهما ، إن لم يقع بعدهما ساكن ، قلبا لهما) .

قوله : (قلبا لهما) التقدير : إعلالهما ، قلبا لهما و (قلبا) منصوب على الحال ، أو المصدر ، أو التمييز[(١)].

قوله : (أو لأحدهما إلى صاحبتها) يريد : قلب الواو ياء ، وقلب الياء واوا ، كما بيناه .

قوله : (أو : إسكانا) التقدير : أو إعلالهما إسكانا . و (إسكانا) أيضا منصوب على الوجه الذي ذكرناه في قوله (قلبا) .

هذا تمام الكلام في قسم الإعلال [بالقلب والإسكان][(٢)]

القسم الثاني : في الحذف[(٣)]: وذلك في : النهي ، والأمر من الأفعال ، وفي الأسماء ، في نحو : "يد" و "دم" ، ولام الكلمة محذوفة من كل واحدة منهما ، كما ذكرناه في مباحث الأفعال[(٤)] ، والاسم المثنى[(٥)] ، فيلطلب منه .

---

١) يعرب حالا من الضمير في (بعدهما) ، ويعرب أيضا مفعولا مطلقا لفعل محذوف . ويجوز أن يعرب تمييزا ملحوظا لبيان النسبة في الكلام .
٢) زيادة يستقيم بها الكلام .
٣) يقصد : الإعلال بالحذف .
٤) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الثالث / أو مابعده ، (رسالة) .
٥) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة / ١٨٥ (مخطوط) .

....

القسم الثالث : في سلامتهما : نحو : " الغَزْو " و " الرَّمْي " فإنه يجرى الإعراب عليهما ، لسكون ما قبلهما ، كما يأتيك تقريره .

وكذلك : " يَغْزُوَانِ ، ويَرْمِيَانِ ، وغَزَوَانِ ، ورَمَيَانِ ، وغَزَوَا ، ورَمَيَا " ؛ لأن الواو والياء إذا وقعتا آخر الفعل الثلاثي جريا مجرى الصحيح ، تقول :

" يَغْزُوَانِ " و " يَرْمِيَانِ " كما تقول : " يَقْعُدَانِ " و " يَضْرِبَانِ " .

وتقول : " غَزَوَا " و " رَمَيَا " كما تقول : " قَعَدَا " و " ضَرَبَا " ، والعلة في ذلك ما ذكرناه من خوف اللبس (١).

— — — —

١) ينظر : ابن يعيش ١٠/٩٩ والإيضاح ٢ / ٤٠٤ وشرح الشافية ٣/١٥٨ .

(فصل) " وتجريان فى تحمل حركات الإعراب مجرى الحروف الصحاح ، إذا سكن ماقبلهما فى نحو: " دلو ، وظبى ، وعدو ، وعدى ، وواو ، وزاى ، وآى " .

وإذا تحرك ماقبلهما لم يتحملا إلا النصب ، نحو : " لن يَغزُوَ ، ولن يَرمِيَ ، وأريد أن تستقى ، وتستدعى ، ورأيت الرامى ، والعمى ، والمضوضى "

" وقد جاء الإسكان فى قوله :

.... ∴ أبَى اللهُ أنْ أسْمُو بِأُمٍّ ولاأَبِ

وقول الأعشى : فآلَيْتُ لاأرْثِى لَهَا مِن كَلالَةٍ ∴ ولامِنْ حَفًى حتَّى تُلاقِى مُحَمَّدًا

وقوله : يادارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلّاَ أثافِيهَا ∴ ....

وفى المثل : " أعْطِ القَوْسَ بَارِيهَا " .

وهما فى حال الرفع ساكنتان ، وقد شذ التحريك فى قول [١] الشاعر :

قدْ كادَ يَذهَبُ بالدُّنيا ولَذَّتِهَا [٢] ∴ مَوالِيٌ كَكِبَاشِ العُوسِ سُحَّاحُ

ولايقع فى المجرور إلا الياء ، لأنه ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها حركة ، وحكم الياء فى الجر حكمها فى الرفع ، وقد روى لجرير :

فيومًا يُجَارِينَ الهَوَى غيرَ ماضِيٍ ∴ ويومًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

وقال ابن قيس الرقيات :

لابَارَكَ اللهُ فى الغَوانِى هَلْ ∴ يُصبِحْنَ إلّا لهُنَّ مُطَّلَبُ

وقال آخر :

ما إنْ رَأيْتُ ولاأرَى فى مُدَّتِى ∴ كَجَوارِىَ يَلْعَبْنَ فى الصَّحْرَاءِ

قوله : (وتجريان فى تحمل حركات الإعراب مجرى الحروف الصحاح إذا سكن ماقبلهما) .

قال " ابن جنى " : إنما جريا مجرى الصحيح [٣] ؛ لأن أصل الاعتلال فيهما إنما هو لشبههما بالألف ، وإنما يكونان كذلك ، إذا سكنتا ، وكان قبل الياء كسرة ، وقبل الواو ضمة ، فإذا سكن ماقبلهما خرجتا عن شبه الألف ، ولأن الألف لايكون ماقبلها إلا مفتوحا [٤].

والمذكور من أمثلته سبعة :

---

١) فى ابن يعيش ١٠/ ١٠٠ والمفصل المطبوع / ٣٨٥ [فى قوله] .

٢) لم يثبت الشطر الأول فى ابن يعيش ١٠/ ١٠٠ والمفصل المطبوع / ٣٨٥ .

٣) عبارة ابن جنى فى المنصف ٢/ ١٢٢ : " إنما جرت الواو ، والياء لما سكن ماقبلهما مجرى الصحيح الخ .

٤) المنصف ٢/ ١٢٢ .

....

فقوله : " دلو " و " ظبى " الساكن فيهما حرف صحيح .

وقوله : " عدُوّ " بتشديد الواو ، الحرف الساكن فيه واو مدغمة .

وقوله : " وعدى " بالياء المشددة ، والحرف الساكن فيه ياء مدغمة .

و " واو ، وزاى ، وآى " الحرف الساكن فى الثلاثة ألف .

وإنما كان الحرف المشدد منهما معربا ؛ لأنه حرفان من جنس واحد :

الأول منهما ساكن ، فالواو المدغمة فى " عدو " بمنزلة / الزاى فى " غزو " (١). ٢٩٢/ب

قوله : (وإذا تحرك ماقبلهما لم تتحملا إلا النصب ، نحو : " لَنْ يَغْزُوَ " و " لَنْ يرمِيَ " ، و " أريد أن تستقى ، وتستدعى ، ورأيت الرامى ، والعمى ، والمضوضى " ..) .

وإنما تحملا الفتح لخفته عليهما ، ألا ترى أنك إذا قلت : " رأيتَ القاضـيَ " بالنصب ، كان أخف على لسانك من قولك : " هَذَا القَاضِيُ " بالرفع ، و " مررتُ بالقاضِيِ " بالجر ، وكذا قياس البواقى .

و " المضوضى " : الصوت .

ونقل " الجوهرى " عن " الأصمعى " و " أبى زيد " : أن الضَّوَّةَ : الصوت والجلبـة .. والضوضاة : أصوات الناس وجلبتهم ، يقال : ضَوْضَوا ، بلا همز (٢).

قوله : (وقد جاء الإسكان) يريد فى حال النصب .

قال " ابن جنى " : من العرب من يشبه الياء بالألف ؛ لقربها منها ، فيقول : " لَنْ يَرْمِى " بإسكان الياء . قال : ويقول على هذا : " رأيتُ قاضْ " فيجعل الاسم فى الأحوال الثلاث على صورة واحدة [، كما فى الأسماء المقصورة (٣)] ...

قال : وقد شبهت الواو بالياء (٤) .. إلا أن الموضع للياء (٥) .. ولهذا كـان

---

(١) ينظر : ابن يعيش ١٠/٩٩ ، ١٠٠ والإيضاح ٢/٤٥٥ .

(٢) الصحاح (ضوا) ٦ / ٢٤١٠ وزاد الجوهرى : " ضَوْضَيْتُ ، أبدلوا من الواو ياء " .

(٣) مابين الحاصرتين جاء فى المنصف هكذا : [كما تقول : " هَذِهِ عَصَا ، وَرَأَيْتُ عَصَا ، وَمَرَرْتُ بِعَصَا " بلفظ واحد . قال الشاعر أنشدناه أبو على :
أَكَاشِرُ أَقْوَامًا حَيَاءً وَقَـدْ أَرَى .. صُدُورَهُمُ بَادٍ عَلَيَّ مِرَاضُهَـا] .

(٤) زاد فى المنصف [فى هذا المعنى ، فَسُكِّنَتْ فى موضع النصب] .

(٥) زاد فى المنصف [لقربها من الألف ، والواو داخلة على الياء فى هذا] .

السكون فى موضع النصب فى الياء أكثر منه فى الواو (١).

وقد أورد المصنف من صور الإسكان أربعا :

أولها : قول عامر بن الطفيل :

وإنّى وإنْ كُنْتُ ابْنَ سَيِّدِ عَامِرٍ ∴ وَفَارِسَهَا المَشْهُورَ فِى كُلِّ مَوْكِبِ

[١٨١] فَمَا سَوَّدَتْنِى عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ ∴ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ ولاأَبِ (٢)

الشاهد فيه : أن الأصل أن يقول : " أنْ أسْمُوَ " بتحريك الواو بالفتح ، إلا أنه لما اضطر سكن الواو ، وهو على لغة بعضهم جائز فى الاختيار أيضا (٣).

وثانيها : قول الأعشى :

[١٨٢] فَآلَيْتُ لاَ أَرْثِى لَهَا مِنْ كَلاَلَةٍ ∴ ولاَمِنْ حَفًى حَتَّى تُلاَقِى مُحَمَّدَا (٤)

١) المنصف ٢/١١٤، ١١٥.

٢) بيتان من الطويل (ديوانه / ١٣) برواية : (المندوب) فى موضع (المشهور).
وعامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب العامرى ، كان فارس قيس (الشعر والشعراء ١/٢٥١ والمؤتلف / ١٥٤ ومعجم المرزبانى / ٢٢٢ والخزانة ١/٤٧٣ ، ٣/٤٩٢).
والبيتان من شواهد : الشعر والشعراء ١/٢٥٣ برواية (فارس) فى موضع : (سيد) ، و (سيدها) فى موضع : (فارسها) وابن يعيش ١٠/١٠١ والثانى من شواهد : المغنى ٢/٦٧٧ وشرح الشافية ٣/١٨٣ وشرح شواهدها / ٤٠٤ والأشمونى ١/١٠١ والعينى ١/٢٤٢ .
والمعنى : ماجعلتنى عامر سيد قبيلة بالإرث عن آبائهم ، بل سدت بأفعالى .

٣) يقول ابن يعيش ١٠/١٠١ : " اعلم أن من العرب من يشبه الياء ، والواو بالألف ؛ لقربهما منها ، فيسكنها فى حال النصب ، ويستوى لفظ المرفوع والمنصوب ...
ثم يقول : " فمنهم من يجعل ذلك لغة ، ومنهم من يجعله ضرورة .
قال المبرد : إنه من الضرورات المستحسنة ... ".

٤) من الطويل (ديوانه / ١٣٥) برواية : (تزور) فى موضع (تلاقى) ، ولا شاهد فيه إذن .
والبيت من شواهد : ابن يعيش ١٠/١٠٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٥٦ ،
وكلالة : تقول : كللت من الشئ أكِلّ كلالا وكلالةً ، أى : أعييتُ .
وكذلك البعير إذا أعيا . الصحاح (كلل) ٥ / ١٨١١
يقول الأعشى : إنه لا يرق لناقته ، فيرفق بها من الإعياء والكلال حتى تصل إلى محمد صلى الله عليه وسلم .

....

الشاهد فيه : أن الأصل أن يقال: "حَتَّى تلاقِىَ" بتحريك الياء بالنصب، إلا أنه سكن الياء لضرورة الشعر.

ومعنى: آليت: أقسمت[1]. ولا أرثى لها: معناه: لا أرق لها[2].

صدر البيت إخبار، وآخره خطاب لناقته[3]. يقول: حفى من كثرة المشى، أى: رقت قدمه، أو حافره، فإنه حَفِىَ يَحْفَى الحَفَى مقصور. وأحفاه غيره[4].

وثالثها: قول الحطيئة:

[١٨٣] يادارَ هندٍ عفتْ إلّا أثافيهــــا ∴ بَيْنَ الطَّوِىِّ فَصَارَاتٍ فوادِيهــــا[5]

"الشاهد فيه: إسكان الياء من "أثافيها" وهى منصوبة.

والأثافى: الحجارة التى تنصب عليها القدر[6] - وقد سبق الكلام فيها غير مـــرة - والطَّوِىّ، وصارات: مواضع[7]. يعنى: أنه درست معالمها، فلم يبق منها إلا الأثافى[8].

ورابعها: قوله: فى المثل السائر: "أعطِ القَوْسَ بَارِيهَا".

الشاهد فيه: أن الأصل أن يقال: "باريها" بنصب الياء، إلا أنهم أسكنوا اليـــاء على خلاف القياس.

= والبيت من قصيدة أعدها الأعشى ليمدح بها الرسول صلى الله عليه وسلم، ومطلعها:
أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَـــدَا ∴ وبِتَّ كما باتَ السَّلِيمُ مُسَهَّـــدَا
ولما وصل إلى مكة وعلم به رجال قريش تلقوه فى مقدمة إلى الرسول، فصـــدوه عنه بعد أن أجزلوا له العطاء، ورجع من حيث أتى، ومات كافرا.

١) الصحاح (ألا) ٦ / ٢٢٧٠.

٢) السابق (رثى) ٦ / ٢٣٥٢.

٣) وتكون التاء لخطابها، لا للغيبة، ولا شاهد فيه على هذا المعنى.

٤) الصحاح (حفا) ٦ / ٢٣١٦.

٥) من البسيط (ديوانه / ٢٤٠).
والبيت من شواهد: الكتاب ٣ / ٣٠٦ والخصائص ١/ ٣٠٧، ٢ / ٣٤١ والمنصف ٢/ ١٨٥، ٣ / ٨٢ والمحتسب ١/ ١٢٦، ٢ / ٣٤٣ وأمالى الشجرى ١ / ٢٩٦ وابن يعيش ١٠/ ١٠٢ وشرح شواهد الشافية / ٤١٠ وعفا: دَرَسَ. الصحاح (عفا) ٦ / ٢٤٣٢.
وفواديها: نواحيها. اللسان (فود) ٥ / ٣٤٨٣.

٦) الصحاح (ثفى) ٦ / ٢٢٩٣.

٧) الطَّوِىّ: البئر المطوية بالحجارة. الصحاح (طوى) ٦ / ٢٤١٦ والصـــارة: رأس الجبل والوادى (شواهد شرح الشافية / ٤١١).

٨) اعتمد الشارح فى بيان الشاهد، وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافى ٢/ ٢٧٦، ٢٧٧ ولم يشر الى ذلك.

....

قال " الميداني : " المعنى : استعن على عملك بأهل الخبرة والحذق فيه ، وأنشد : [١]

[١٨٤] يا بارِيَ القَوْسِ بَرْيًا لَسْتَ تُحْسِنُهـا ∴ لاتُفْسِدَنْها وأَعْطِ القَوْسَ بارِيَها "

قوله : (وهما في حال الرفع ساكنتان) .

اعلم أنه لما ذكر ـ فيما تقدم ـ أنه إذا تحرك ماقبل الواو ، والياء ، لم يحتمل من الحركات إلا النصب ، وذكر أمثلة ذلك في الفعل والاسم جميعا على الوجه الذي ذكرناه ، احتاج بعد ذلك إلى بيان حكمهما في بقية أوجه الإعراب ، وهي : الرفع ، والجر ، والجزم ، فنفرد لكل واحد منها ضربا .

الضرب الأول : في حكم الواو ، والياء حال كونهما مرفوعين ، ولا يكونان إلا ساكنين .

تقول في الفعل حال الرفع : " زيدٌ يغزو " و " بكرٌ يرمي " ، وفي الاسم : " هذا القاضي " ، و " جاءَ الغازي " بإسكان الواو ، والياء جميعا ؛ لأن الضمة على الواو المتحرك ماقبلها ، والكسرة على الياء المكسور ماقبلها ثقيلة ؛ فلذلك رفضوا اللفظ بهما .

قوله : (وقد شذ التحريك في قول الشاعر :

[١٨٥] قَدْ كادَ يَذْهَبُ بالدُّنيا ولَذَّتِها ∴ مَوالِيُ كَكِباشِ العُوسِ سُحّاحُ

مامِنْهُم واحِدٌ إلاَّ بِحُجْزَتِهِ ∴ لِبابِهِ مِنْ عِلاجِ القَيْنِ مِفْتاحُ [٢]

الشاهد فيه : أنه حرك " موالي " بالرفع ، والتزم الثقل الناشئ من إثبات الضمة على الياء ، وأراد بالموالي : الجواري .

قال في " الحواشي " : العوس : مكان ، أو قبيلة [٣].

---

١) مجمع الأمثال ٢ / ٣٤٥ .
والبيت من البسيط ، قاله : الحطيئة ، ولم أعثر عليه في ديوانه .
وهو من شواهد : شرح الشافية / ٤١١ . وينظر : ابن يعيش ١٠ / ١٠٣ .

٢) بيتان من البسيط ، قالهما : جرير بن عبد الله البجلي ، أحد بني عامر بن عقيل ، فارس شاعر (المؤتلف / ٧١ والأنساب ٢ / ٩٥) .
والشطر الثاني من البيت الأول من شواهد : ابن يعيش ١٠ / ١٠٣ والبيتان من شواهد الشافية / ٤٠٢ .
والحجزة : معقد الإزار ، وحجزة السراويل التي فيها التِّكة ، يريد أنهم يحملون مفاتيح أبوابهم ، فهي مقفلة لايدخلها أحد من الضيوف .
والقَيْنُ : الحداد . الصحاح (قين) ٦ / ٢١٨٥
وأراد بعلاج القين : صنيعه .

٣) الحواشي / ٧١ (مخطوط) .

وقال فى " شامل اللغة " : كِباش العُوسِ : مضافة إلى ضرب منها ، يسمى " عُوسًا " ، ومنه يقال : كَبْشٌ عُوسِيٌّ (١).

وقال " الجوهرى " : " ... غَنَمٌ سِحَاحٌ ، أى : سِمَان ، ولحم سَاحٌ ، أى : سَمِين ، قال " الأصمعى " : كأنه من سمنه يصب [الودك] (٢) " .

الضرب الثانى : فى حكم المجرور ، ولا يقع فى المجرور إلا الياء .

اعلم أنه إنما حصر المجرور فى الياء ؛ لأن الأفعال لا تكون إلا فى ذوات الياء ، ولا تكون الياء فى الجر إلا ساكنة ، حذارا من الثقل .

وقد أورد المصنف من الصور التى تحركت فيها الياء بالجر [ثلاثا] (٣) .

أولها : قول جرير :

[١٨٦] فَيَوْمًا يُجَارِينَ الهَوَى غَيْرَ مَاضِىٍ ∴ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولٌ تَغَوَّلُ (٤)

الشاهد فيه : أنه قال : " مَاضِىٍ " بتحريك الياء بالجر ، وحقها السكون .

قال " ابن جنى " : هذا على لغة من يقول : " [هَذَا] (٥) مَاضِىٌ " و " هُوَ يَمْضِىُ " بتحريكها بالضم (٦).

---

١) الصحاح (عوس) ٣ / ٩٥٤ واللسان (عوس) ٤ / ٣١٧٠ .

٢) ما بين الحاصرتين سقط من المخطوطة .
ويُنظر : الصحاح (سحح) ١ / ٣٧٣ .

٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

٤) من الطويل (ديوانه / ٣٦٦) برواية : (يُجَارِينَ) فى موضع : (يُجَازِينَ) .
والبيت من شواهد : الكتاب ٣ / ٣١٤ وروايته :
فَيَوْمًا يُوَافِينِى الهَوَى غَيْرَ مَاضِىٍ ∴ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ
والمقتضب ١ / ١٤٢ ، ٣ / ٣٥٤ برواية (يجارين) والخصائص ٣ / ١٥٩ (يجازين) والمنصف ٢ / ٨٠ برواية (يوافين) فى موضع : (يجازين) والمنصف ٢ / ١١٤ برواية : (يجارين) وأمالى الشجرى ١ / ٨٦ (يجارين) وابن يعيش ١٠ / ١٠٤ (يجازين) والأشمونى ١ / ١٠٠ (يوافين) والعينى ١ / ٢٢٧ (يوافين) واللسان (غول) ٥ / ٣٣١٨ (يوافينى) . تَغَوَّل : تغولت الإنسان : ذهبت به وأهلكته . اللسان (غول) ٥ / ٣٣١٨ .
يصف النساء بأنه لا عهد لهن ، فيوما يجازين المشتاق بوصل ، ويوما يهلكنهم بالصدود والهجران .

٥) سقط من المخطوطة .

٦) المنصف ٢ / ١١٤ .

. . . .

قال في " الحواشي " : معناه : يجارين المحب هوى غير ماض ، أى لايمضى منهن إلى المحب .

وقيل المعنى : يجازين الهوى هوى غير ماض ، أى : جامد لامعنى له ، ولااستقرار .

والغول : الهلاك [١] . وله معنى آخر ذكرناه فيما تقدم [٢] .

قال أبو العباس : كان أبو عثمان ينشده :

فَيَوْمًا يُوافِينَ الهَوَى لَيْسَ مَاضِيًا [٣] ∴ . . . .

وعلى هذه الرواية ، لايكون خارجا عن القياس .

وثانيهما : قول [عبيد الله بن] [٤] قيس الرقيات :

---

[١٨٧] لَابَارَكَ اللَّهُ فِي الغَوَانِي هَلْ ∴ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ ؟ [٥]

" الشاهد فيه : أنه حرك الياء من " الغواني " بالجر للضرورة [٦] .

والغواني : النساء الشواب . ويقال : هن اللاتي غنين بحسنهن . وقيل : اللائي غنين بالأزواج [٧] . / ٣٩٣ أ

والمُطَّلَب ـ بتشديد الطاء ـ التطلب ، يريد أنهن لايَتْرُكْنَ .

ويجوز أن يريد : إلالهن مُطَّلَب ، أى : هُنَّ يَطَّلِبْن من يواصلنه ، لاتثبت مودتهن لأحد ، وهن سريعات التغير [٨] .

---

١) الحواشي ١/ ٧١ (مخطوط) .

٢) وهي : السعلاة ، والجمع : أغوالٌ وغيلان . اللسان (غول) ٥ / ٣٣١٨ والصحاح (غول) ٥ / ١٧٨٦ .

٣) هذا ماقاله ابن جني في المنصف ٢/ ٨٠ ولم يشر الشارح إلى ذلك .

٤) سقط من المخطوطة .

٥) من المنسرح (ديوانه / ٣) برواية : (في الغواني فما ..) ولاضرورة فيه إذن . والبيت من شواهد : الكتاب ٣ / ٣١٤ والمقتضب ١/ ٢٨٠ ، ٣ / ٣٥٤ والمحتسب ١ / ١١١ والخصائص ١/ ٢٦٢ ، ٢ / ٣٤٧ والمنصف ٢/ ٦٧ ، ٨١ وأمالي الشجري ٢/ ٢٢٦ والمغني ١/ ٢٤٣ واللسان (غنا) ٥ / ٣٣١٠ .

٦) يقول ابن جني في المنصف ٢/ ٦٧ : " فجرياء (الغواني) حين احتاج إلى ذلك ، وشبهه بياء (الضوارب) .. " .

٧) اللسان (غنا) ٥ / ٣٣٠٩ .

٨) اعتمد الشارح في بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافي ٢/ ١٥ ولم يشر الى ذلك .

....

وثالثها : قول الشاعر :

[١٨٨] مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي ∴ كَجَوَارِيٍ يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ (١)

الشاهد فيه : أنه قال : " جَوَارِيٍ " بتحريك الياء على خلاف ماتستحقه من الإسكان .

قال ابن جنى : الذى جوز الجر فى هذه الأبيات كلها ضرورة الشعر (٢).

---

(١) من الكامل ، ولم أهتد لقائله .
والبيت من شواهد : ابن يعيش ١٠/١٠٤ والخزانة ٣ / ٥٢٦ وشرح شواهد الشافية /٤٠٣ .

(٢) المنصف ٢ / ٦٧ ، ١١٤ .

(فصل) " وتسقطان في الجزم سقوط الحركة ، وقد ثبتتا في قوله :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا ∴ مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

وقوله :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ∴ بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وفي بعض الروايات عن ابن كثير : " إنه من يتقي ويصبر " .

وأما الألف فتثبت ساكنة أبدا ، إلا في حال الجزم فإنها تسقط سقوطهما ، نحو : " لَمْ يَخْشَ " و " لَمْ يَدْعُ " ، وقد أثبتها من قال :

.... ∴ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

ونحو : مَا أَنْسَ لا أَنْسَاهُ آخِرَ عِيشَتِي ∴ مَالاحَ بِالمَعْزَاءِ رِيعُ سَرَابِ

ومنه : .... ∴ ولاترضاها ولاتملق "

الضرب الثالث : في حكم المجزوم :

قوله : (وتسقطان في الجزم) اعلم أنه لما فرغ من الكلام في الجر الذى هو من خواص الأسماء ، شرع بعده في الجزم الذى هو من خواص الأفعال ، والجازم يدخل ذوات الياء ، والواو جميعا ، نحو : " لَمْ يَغْزُ " و " لَمْ يَرْمِ " ، وحق الواو ، والياء السقوط من اللفظ ، وقد أورد المصنف من الصور التي ثبتت فيها الواو والياء مع الجازم على خلاف القياس [ثلاثا] (١).

الأولى : قول الشاعر :

[١٨٩] هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا ∴ مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ (٢)

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام .

٢) من البسيط ، قاله : أبو عمرو بن العلاء ، واسمه : زبان بن العلاء بن عمار المازني التميمي ، وذلك عندما جاءه الفرزدق معتذرا إليه من هجو بلغه عنه ، ثم مدحه بمقطوعة منها قوله :

مَازِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا ∴ حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بْنَ عَمَّارِ

وينظر : نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي / ٦١ ، ٦٢

والبيت من شواهد : المنصف ٢/ ١١٥ وأمالي الشجري ٢/ ٨٥ والإنصاف ١/ ٢٤ وابن يعيش ١٠/ ١٠٥ والهمع ١/ ٥٢ والأشموني ١/ ١٠٣ والعيني ١/ ٢٣٤ وشرح شواهد الشافية / ٤٠٦ والدرر ١ / ٢٨ .

والمعنى : أنك هجوت واعتذرت ، فكأنك لم تهج ، على أنك لم تدع الهجو .

الشاهد فيه : أنه قال : " لَمْ تَهْجُو " فأثبت الواو مع الجازم ، والقياس حذفها .
قال " ابن جنى " : إنه قدره أن يكون فى الرفع : " هُوَ يَهْجُوُ " بإثبات الضمة على الواو ، كما تقول : " هو يَضْرِبُكَ " فجاء الجازم ، وأسقط الحركة ، وبقيت الواو ساكنة ، نحو قولك : " لم يضرب " (١).

الثانية : قول قيس بن زهير :

[١٩٠] أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِى ∴ بما لاقت لَبُونُ بنى زِيَادِ
وَمَحْبِسُهَا عَلَى القُرَشِىِّ تُشْرَى ∴ بأَدْرَاعٍ وأَسْيَافٍ حِدَادِ (٢)

الشاهد فيه : أنه قال : " ألم يأتيك " بإثبات الياء مع الجازم ، والقياس أن يحذف الياء ويقول : " ألم يأتك " .
قال " ابن جنى " : إنما قال : " يأتيك " بإثبات الياء ؛ لأنه من لغته أن يقول فى الرفع : " هُوَ يَأْتِيُكَ " بالتحريك ، كما يقول : " هو يضربك " فلما كان من لغته تحريك الياء فى الرفع ، وإجراؤها مجرى الصحيح أسكنها فى الجزم ، كما يفعل بالصحيح (٣).

---

١) المنصف ٢/١١٥ ، ١١٦ وعبارته : " قدره أن يكون فى الرفع (هُوَ يَهْجُوُ) فأسكن الواو فى (لم تهجو) كما أسكن الياء فى : (أَلَمْ يَأْتِيكَ) للجزم ، وهذا فى الياء أسهل منه فى الواو ؛ لأن الواو وفيها الضمة أثقل من الياء وفيها الضمة " .
ونقله البغدادى فى شرح شواهد الشافية / ٤٠٦ ، ٤٠٧ عن ابن جنى فى سر الصناعة .

٢) بيتان من الوافر . وقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة بن ربيعة ابن عبس ، كان شريفاً حازماً ذا رأى ، وهو صاحب داحس ، وهى فرسه (المؤتلف / ١٦٨ ومعجم المرزبانى / ٣٢٢) .
والبيت الأول من شواهد : الكتاب ٣ / ٣١٦ ونوادر أبى زيد / ٢٠٣ والخصائص ١/٣٣٣ والمحتسب ١/ ٦٧ ، ١٩٦ ، ٢١٥ والمنصف ٢/٨١ ، ١١٤ ، ١١٥ وأمالى الشجرى ١/ ٨٤ ، ٨٥ ، ٢١٥ والإنصاف ١/ ٣٠ وابن يعيش ٨/ ٢٤ ، ١٠/ ١٠٤ والممتع ٢ / ٥٣٧ والمغنى ١/ ١٠٨ ، ٢ / ٣٨٧ والهمع ١/ ٥٢ ، والأشمونى ١/ ١٠٣ ، ٢ / ٤٤ والعينى ١/ ٢٣٠ والخزانة ٣/ ٥٣٤ وشرح شواهد الشافية / ٤٠٧ والتصريح ١/ ٨٧ .

٣) المنصف ٢/ ٨١ وعبارته : " فهذا إنما جاء على لغة من يقول : (هُوَ يَأْتِيُكَ ، وَزَيْدٌ رَامِىٌ) ، فيجريه مجرى الصحيح ، فكأنه حذف الضمة للجزم ، كما يحذفها له من الصحيح فى قوله : (أَلَمْ يَبْلُغْكَ) ... " .
وينظر : المنصف ٢/ ١١٤ .

. . . .

والمعنى : ألم يأتيك خبر لبون بنى زياد بما لاقت ، والباء زائدة ؛ لأنه فاعل ، كما ذكرناه في قوله تعالى : " .. كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا .. (١)".

وإنما زاد الباء ؛ لأن المعنى : ألم تسمع مالاقت .

" وبنو زياد : الربيع بن زياد العبسى (٢) وإخوته .

وعنى باللبون - هاهنا - جماعة النوق التى لها لبن . والقرشى : عبد الله بن جدعان التيمى (٣).

وقوله : تشرى : تباع ويؤخذ بثمنها دروع وسيوف .

وسبب هذا الشعر أن الربيع بن زياد ، طلب من قيس بن زهير درعا ، فبينا هو يخاطبه والدرع مع قيس ، إذ أخذها الربيع من يده ، وذهب بها . فلقى قيس أم الربيع ، وهي فاطمة بنت الخرشب فأسرها ، وأراد أن يرتهنها حتى يرد الربيع عليه درعه .

فقالت له : ياقيس بن زهير ، أين عزب عنك حلمك ؟ أترى بنى زياد مصالحيك ، وقد أخذت أمهم فذهبت بها ، وقد قال الناس ماقالوا ؟ ويكفيك من شر سماعه .

فخلى عنها ، وأغار على إبل الربيع ، فأخذها وساقها إلى مكة ، وباعها ، واشترى بها من عبد الله بن جدعان سلاحا .

والأنباء : الأخبار .

قوله : " تنمى " يريد : تزداد وتشتهر ، وهي جملة معترض بها ، لاموضع لها من الإعراب .

وقوله : (محبسها) معطوف على موضع " بما " وفيه دليل على أنه الفاعل ، وضمير الصلة محذوف ، والمعنى : لاقته " (٤).

---

١) سورة الإسراء ، من الآية / ٩٦ : " قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ، إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا ".

٢) هو : الربيع بن زياد بن عبد الله بن سفيان بن ناشب العبسى ، أحد دهاة العرب وشجعانهم ورؤسائهم في الجاهلية ، ويروى له شعر جيد (المؤتلف/ ١٢٥ والمحبر / ٢٩٩ والأعلام ٣/ ١٤).

٣) عبد الله بن جدعان التيمى القرشى ، أحد الأجواد المشهورين في الجاهلية ، أدرك النبى عليه السلام قبل النبوة ، وكانت له جفنة يأكل منها الطعام القائم والراكب (الخزانة ٣ / ٥٣٧ والمحبر / ١٣٧ والأعلام ٤ / ٧٦).

٤) اعتمد الشارح فى ذكر هذه القصة ، وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافى لأبيات الكتاب ١/ ٢٢٣ ، ٢٢٤ ولم يشر الى ذلك.

وتنظر هذه القصة أيضا : فى شرح شواهد الشافية / ٤٠٨ ، ٤٠٩ .

....

الثالثة : قراءة ابن كثير(١) من طريق قنبل(٢) : " .. انه من يتقى ويصبر .."(٣) .

الشاهد فيه : أن كلمة " من " ههنا شرطية ، وجازمة للفعل ، والقياس أن يقال : " يتق " باسقاط الياء ، كما هى قراءة باقى الثمانية ، الا أنه خالف القياس ، وأثبت الياء فى " يتقى " وحججه ست :

أولها : أن " من " ههنا بمعنى " الذى " وليس للشرط ، فلهذا لم تكن جازمة ، وأما عطف " يصبر " وهو مجزوم على " يتقى " وهو غير مجزوم فلأن " من " اذا كانت موصولة بالفعل تضمن معنى الشرط ، وان لم تكن جازمه .

ولهذا تدخل الفاء فى خبرها . كما سبق تقريره أول الكتاب(٤).

---

١) سبقت ترجمته ص ٥٦٠ من التحقيق .

٢) هو: محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن محمد بن سعيد المخزومى المكى ، وكنيته : أبو عمرو ، ولقبه : ولد بـ " مكة " سنة ١٩٥ هـ . وتوفى بها سنة ٢٩١ هـ .
ينظر : طبقات القراء ٢/ ١٦٥ وتاريخ القراء العشرة / ١٣ ، ١٤ .

٣) سورة يوسف ، من الآية / ٩٠ : " .. انه من ... المحسنين " .
يقول ابن مجاهد فى : السبعة فى القراءات/ ٣٥١ : " قرأ ابن كثير وحده : " انه من يتقى ويصبر " بياء فى الوصل والوقف فيما قرأت على قنبل .
وقرأ الباقون بغير ياء فى وصل ولا وقف " .
ويعلق أبو البركات فى كتابه البيان فى غريب اعراب القرآن ٢/ ٤٤ ، ٤٥ على هذه القراءة قائلا :
" ومن قرأ : (يتقى) باثبات الياء ، فهى قراءة ضعيفة فى القياس ، وقد ذكر فى توجيهها وجهان :
أحدهما : أن يكون جعل (من) بمعنى الذى ، وعطف (يصبر) على معنى الكلام ؛ لأن (من) اذا كانت بمعنى الذى ، ففيها معنى الشرط ؛ ولهذا تأتى الفاء فى خبرها فى الأكثر ، ونظيره فى الحمل على الموضع ، قوله تعالى : " فأصدق وأكن من الصالحين " .
فعطف (أكن) على موضع (فأصدق) لأن موضعه الجزم على جواب التمنى .
والثانى : أن تكون (من) على هذه القراءة شرطية ، والضمة مقدرة فى الياء من (يتقى) وحذفت الضمة للجزم ، وبقيت الياء ، وكلا الوجهين ليس بقوى فى القياس " .
وينظر : حجة القراءات لأبى زرعة / ٣٦٤ والاتحاف / ٢٦٧ .

٤) ينظر : عرائس المحصل ، المجلد الثالث / ١٤٤ (رسالة) .

فلما تضمن معنى الشرط ، كان موضعه جزما ، فحمل العطف على موضعه ، فجزم المعطوف .

وثانيها : أن يكون " يصبرْ " مخففا من " يصبرُ " بالرفع ، فسكن كما سكن الباء في قول الشاعر :

فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقبٍ ∴ إثمًا من اللهِ ولا واغلِ (١)

والأصل : إنما هو " أشربُ " بالتحريك بالرفع .

وقول الآخر :

[١٩١] سيروا بني العمِّ فالأهوازُ منزلكم ∴ ونهرُ تيرى فلا تعرفْكمُ العربُ (٢)

فأسكن الفاء ، والقياس تحريكها بالرفع .

وثالثها : أن الحركة منوية ومقدرة ، والجازم أسقط الحركة المنوية .

ورابعها : قاله " عبد الجبار " : إنه حذف الضمة ؛ لئلا تتوالى الحركات .

وخامسها : أنه نوى الوقف عليه ، وأجرى الوصل مجرى الوقف .

وسادسها : أن الياء متولدة من إشباع الكسرة (٣) . كما سبق غير مرة .

---

١) سبق تحقيق هذا البيت .

٢) من البسيط ، قاله : جرير (ديوانه / ٧٠) .
والبيت من شواهد : الخصائص ١/ ٧٤ ، ٢ / ٣١٧
الأهواز : بين البصرة وفارس (معجم البلدان ١/ ٢٨٥)
وتيرى : نهر بالأهواز (معجم البلدان ٢ / ٦٦) .

٣) على أساس أن (مَنْ) شرطية ، ولام الفعل حذفت للجازم .
يقول ابن هشام في المغني ٢/ ٤٧٨ : " .. وقال به الفارسي في قراءة قنبل : " إنَّه مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ .. " بإثبات الياء في (يتقي) وجزم (يصبرْ) فزعم أن (مَنْ) موصولة ، فلهذا ثبتت ياء (يتقي) ، وأنها ضمنت معنى الشرط ، ولذلك دخلت الفاء في الخبر ، وإنما جزم (يصبر) على توهم معنى (مَنْ) .
وقيل : بل وصل (يصبر) بنية الوقف كقراءة نافع (ومحيايْ ومماتي) بسكون ياء (محيايْ) وصلا .
وقيل : بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين ...
وقيل : (مَنْ) شرطية ، وهذه الياء إشباع ، ولام الفعل حذفت للجازم ، أو هذه الياء لام الفعل ، واكتفى بحذف الحركة المقدرة " .
وينظر : ابن يعيش ١٠/ ١٠٦ ، ١٠٧ .

....

قوله : (وأما الألف فتثبت ساكنة أبدا ..) يريد : في حال الرفع ، والجر ، والنصب ، إلا في حال الجزم فإنها تسقط كما تسقط الواو ، والياء ، تقول : " يخشى " بالألف ، ثم يدخل الجازم ، فتسقط الألف ، فتقول : " لم يخش " .

وتقول : " يُدْعَى " بضم الياء على البناء للمفعول ، فإذا دخل الجازم ، سقط الألف ، وقيل : " لم يُدْعَ " ، وقد ثبتت الألف في حال الجزم على غير قياس ـ شاذا ، والمذكور منه ثلاثة :

الأول : قول الشاعر :

[١٩٢] وتضحك مني شيخة عبشمية ∴ كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا (١)

الشاهد فيه : أنه قال : " لم ترى " بالألف ، والقياس " لم تر " بغير ألف (٢).

وقائله / عبد يغوث بن الحرث بن وقاص ، وقبله : ٣٩٣/ب

ألا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا ∴ فما لكما في اللوم خير ولا ليا (٣)

ألم تعلما أن الملامة نفعها ∴ قليل وما لومي أخي من شماليا (٤)

فيا راكبا إما عرضت فبلغن ∴ نداماي من نجران ألا تلاقيا (٥)

---

١) من الطويل ، قاله : عبد يغوث ـ كما صرح بذلك الشارح ـ وهو : من بني الحارث بن كعب ، من قحطان ، شاعر جاهلي يماني ، وفارس معدود ، كان سيد قومه (الخزانة ١/٣١٧ والأعلام ٤/١٨٧) .

والبيت من شواهد : أمالي القالي ٣/١٣٢ والمحتسب ١/٦٩ والمخصص ١٤/٩ وابن يعيش ٥/٩٧ ، ٩/١١١ ، ١٠/١٠٧ والمغني ١/٢٧٧ ، ٢٧٨ والأشموني ١/١٠٣ .

٢) وقد خرج هذا البيت على وجهين :

الأول : أنه " ترى " بياء المؤنثة المخاطبة ، وقد استوفى الجازم عمله بحذف النون ، وأصله : " ترين " .

الثاني : أن أصله : " ترأى " فلما دخل الجازم حذف الألف ، فصار " لم ترأ " فخفف هذه الهمزة وجعلها ألفا ، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ولا شيء في ذلك ؛ لأن التخفيف بعد استيفاء الجازم عمله قياس لا شذوذ فيه أصلا .

وينظر : ابن يعيش ١٠/١٠٧ .

٣) أي : كفى اللوم ما ترون من حالي ، فلا تحتاجون إلى لومي مع إساري وجهدي .

٤) يروى : وما لومي أخا من شماليا

وشمالي : أي خلقي ، وهو : واحد الشمائل .

٥) عرضت : أتيت العروض ، وهي مكة والمدينة وما حولهما . الصحاح (عرض) ٣/١٠٨٢ .

أحقًا عِبادَ اللهِ أنْ لَسْتَ سامِعًا ∴ نَشِيدَ الرِّعاءِ المُعْزِبِينَ المَتالِيا (١)

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أنَّنِي ∴ أنا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعادِيا

ويروى : "كأن لم ترَيْ" بالياء على خطاب المؤنث ، وحينئذ لا يكون من قبيل ما نحن فيه .

والقصة : أن "عبد يغوث" أسر يوم الكلاب ، أسرته تيم اللات ، وكانوا يطالبونه بدم رجل منهم ، فعرض عليهم في فدائه ألف ناقة ، فأبوا إلا قتله ، وكانوا شدوا لسانه ؛ لئلا يهجوهم ، فرغب أن يخلوه ؛ لينوح على نفسه ، ويلوم أصحابه وعقد لهم ألا يهجوهم ، فخلوه ، وقال هذه القصيدة (٢).

الثاني : قول الآخر :

[١٩٣] ما أنسَ لا أنساهُ آخِرَ عِيشَتِي ∴ ما لاحَ بالمَعْزاءِ رَيْعُ سَرابِ (٣)

الشاهد فيه : أنه قال : "أنساه" بإثبات الألف ، والقياس : "لا أنسه" بغير ألف ؛ لأنه مجزوم باعتبار أنه جزاء ؛ لأن "ما" هذه للمجازاة ، نازلة منزلة "إنْ" التي للشرط ، فتكون جازمة للشرط والجزاء جميعا .

قوله : "لا أنساه" هو الجزاء .

قوله : "بالمعزاء" بالعين المهملة ، والزاي المعجمة ممدودا .

قال "الجوهري" : "الأمعز : المكان الصلب الكثير الحصى . والأرض مَعْزاءُ بيِّنة المَعَز" (٤).

---

١) الرعاء بكسر الراء جمع راع ، ويجوز ضم الراء ، وبه قرئ (حتى يصدر الرعاء)
ينظر : البحر المحيط ٧/١١٤ .
المعزب : المتنحي بإبله . المتالي الإبل التي نتج بعضها وبقي بعض يقال للجمع متال واحدتها متلية .
ينظر في بيان المفردات والمعنى : ذيل أمالي القالي / ١٣٣ ، ١٣٤ .

٢) ينظر : ذيل أمالي القالي / ١٣٠ والمفضليات / ١٥٥ .

٣) من الكامل ، نسبه البغدادي في شرح شواهد الشافية إلى الحصين ابن قعقاع ابن زرارة ، نقلا عن ابن الأعرابي في نوادره .
والبيت من شواهد : ابن يعيش ١٠/١٠٧ والإيضاح ٢/٤٥٩ وشرح شواهد الشافية / ٤١٣ .
والسراب : ما يخيل للمسافر في الصحراء وقت الهاجرة أنه ماء ، وليس بماء .
اللسان (سرب) ٣/١٩٨٢ .

٤) الصحاح (معز) ٣/٨٩٧ .

....

والرَّيْعُ بالفتح في الأصل : الزيادة والفضل . قاله : أبو محمد (١).

الثالث : ما أنشده أبو علي عن أبي زيد :

[١٩٤] إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ
وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ (٢)

الشاهد فيه : أنه قال : "ولا ترضاها" بالألف ، والقياس : "ولا ترضها" بإسقاط الألف لأجل النهي.

والمعنى : لا تطلب رضاها . والتملق : التودد (٣).

قال ابن جني : كأنه قدر الحركة في الألف في موضع الرفع والنصب ، فحذفها للجزم — كما قدرت الحركة فيما تقدم من الأبيات — وما ذكره بعيد ؛ لأن الألف لا يمكن حركتها أبدا (٤).

فلا يحسن تشبيهها بالياء في "أَلَمْ يَأْتِيكَ ..." ، ولا بالواو في : "... لَمْ تَهْجُو ..." ؛ لأن النطق بالحركة فيهما ممكن ، بخلاف الألف (٥).

---

١) التخمير ٢ ورقة / ٢٦٤ (مخطوط).
وينظر : الصحاح (ربع) ٣ / ١٢٢٣.

٢) بيتان من مشطور الرجز ، قالهما رؤبة (ملحقات ديوانه / ١٧٩).
وهما من شواهد : الخصائص ١ / ٣٠٧ والمنصف ٢ / ١١٥ والمخصص ١٣ / ٢٥٨ ، ١٤ / ٩ وأمالي الشجري ١ / ٨٦ والإنصاف ١ / ٢٦ وابن يعيش ١٠ / ١٠٦ والإيضاح ٢ / ٤٦٠ والمبهج ١ / ٢٣٦ والخزانة ٣ / ٥٣٣ وشرح الشافية ٣ / ١٨٥ وشرح شواهدها / ٤٠٩ والتصريح ١ / ٨٧.

٣) الصحاح (ملق) ٤ / ١٥٥٦.

٤) المنصف ٢ / ١١٥ وعبارته : "... كذلك شُبِّهَت الألف بالياء في أن ثبتت في موضع الجزم ، أنشدنا أبو علي عن أبي زيد :

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ
وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ

فكأنه قدر الحركة فيها في موضع الرفع ، والنصب ، فحذفها للجزم ، وهذا بعيد ؛ لأن الألف لا يمكن حركتها أبدا ، ولكنه شبهها بالياء في قولهم :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي

وقد جاء هذا في الواو أيضا ، قال الشاعر :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ".

٥) يقول ابن يعيش ١٠ / ١٠٧ : "ومنهم من يقدر الحركة في الألف في موضع النصب والرفع ، فحذفها للجزم ، وفيه بعد ؛ لأن الألف لا يمكن حركتها ، ولكن على التشبيه بالياء".
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٥٩ ، ٤٦٠.

(فصل) " ولرفضهم في الأسماء المتمكنة أن تتطرف الواو بعد متحرك قالوا في جمع " دلو ، وحقو " على " أفعل " وجمع " عرقوه ، وقلنسوة " على حد " تمرة وتمر " : " أدل ، وأحق ، وعرق ، وقلنس " ، قال :

لَأَصْبَرَ حَتَّى تَلْحَقِي بِعَنْسَرِ ∴ أَهْلِ الرِّبَاطِ الْبِيضِ وَالْقَلَنْسِي

فأبدلوا من الضمة الواقعة قبل الواو كسرة ، لتنقلب ياء مثلها في " ميزان " و " ميقات " ، وقالوا : " قلنسوة ، وقمحدوه ، وأفعوان ، وعنفوان " حيث لم تتطرف ،

ونظير ذلك : الإعلال في " الكساء ، والرداء " ، وتركه في نحو : " النهاية ، والعظاية ، والصلاية ، والشقاوة ، والأبوة ، والأخوة ، والثنايين ، والمذروين " .

وسأل " سيبويه " : " الخليل " عن قولهم : " صلاءة ، وعباءة ، وعظاءة " ، فقال : إنما جاءوا بالواحد على قولهم : " صلاء ، وعباء ، وعظاء " .

وأما من قال : " صلاية ، وعباية " فإنه لم يجئ بالواحد على الصلاء ، والعباء ، كما أنه إذا قال : " خُصْيَان " فلم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام .. " .

قوله : (ولرفضهم في الأسماء المتمكنة أن تتطرف الواو بعد متحرك ، قالوا في جمع " دلو ، وحقو " على " أفعل " ، وفي جمع " عرقوة ، وقلنسوة " على حد " تمرة ، وتمر " : " أدل ، وأحق ، وعرق ، وقلنس " ..) .

اعلم أنا قد ذكرنا ـ فيما تقدم (١) ـ أنه ليس في كلام العرب اسم متمكن ، آخره " واو " قبلها متحرك ، وإن كان في الفعل قد وقع كثيرا نحو : " يغزو " و " يدعو " . قال " المازني " : الذي دعاهم إلى ذلك إثبات المخالفة بين أواخر الأسماء ، وبين أواخر الأفعال (٢) .

ولأن الأسماء يلحقها الجر ، وياء النسب ، ولا يكون ما قبلها إلا مكسورا ، فلو وقع آخر الاسم واو ، اجتمع ثلاثة أشياء في آخره ، وهي : الضمة ، والواو ، والكسرة على بعض التقادير ، وذلك عند دخول الجر ، أو ياء النسب عليه ، ولا يخفى ما فيه من الثقل على اللسان .

---

١) ينظر : غرائب المفصل ، ورقة ١٥٤ (مخطوط) .

٢) المنصف ٢/١١٧ ، ١١٨ يقول المازني : " واعلم أن الواو إذا كانت في اسم ، وكانت حرف الإعراب وقبلها ضمة ، أبدلت ياء ، وجعل مكان الضمة كسرة ، وذلك مثل : (أحق ، وأدل) ، وقلبوا لتكون أواخر الأسماء مخالفة لأواخر الأفعال ، نحو : (يغزو ، ويسرو) .. " .

وهذا المحذور منتف في الفعل ؛ لأنه لا جر في الأفعال ؛ ولأن الجر لا يدخلها، وتلحقها ياء النسب (١).

فإن أفضى القياس إلى وقوع واو مضموم ماقبلها في شيء من الأسماء، وجب قلب الواو ياء ، ونقل الضمة التي قبل الواو إلى الكسرة ؛ لتسلم الياء، والمذكور من ذلك جمعان :

الأول: جمع "فَعْل" من الاسم الذي آخره واو ساكن ماقبلها على "أَفْعُل" نحو : "دَلْو" وَ "أَدْلُو" على زنة : "كَلْب" وَ "أَكْلُب".

ألا ترى أن الواو في "أَدْلُو" متطرفة قبلها ضمة ، فقلبوا الواو إلى الياء ، ثم نقلوا الضمة التي على اللام إلى الكسرة، فصار : "أَدْلِيٌ" وكذلك : "أَحْقُو" جمع "حَقْو" ، وجرى عليه ما يجري على "غَازٍ" فتقول : "هَذِهِ أَدْلٍ ، ومررت بأَدْلٍ ، ورأيت أَدْلِيًا".

وذلك لأن الياء المنقلبة عن الواو ، تسكن في حال الرفع ، والجر ، وبعدها التنوين ساكن ، فيجتمع ساكنان ، ولابد من حذف أحدهما ، وحذف الياء التي هي لام الكلمة

---

(١) ماقاله الشارح - هنا - هو بمفهوم عبارة ابن جني في المنصف ٢/ ١١٨ حيث يقول : "اعلم أن أصل : (أحقٍ وأدلٍ : أَحْقُوْ وأَدْلُوْ) فكرهت الواو - لما أذكره لك - فأبدلت ياء ، وأبدل من الضمة التي كانت قبلها كسرة ؛ لتصح الياء فصارت: (أَحْقِيٌ) وَ(أَدْلِيٌ) ، ثم جرى عليها ما جرى على (غازٍ) ونحوه . فإن قيل: وهلا تركت الواو بحالها فلم تغير ؟ وما الحاجة إلى تغييرها ؟ قيل : لأن الأسماء يلحقها الجر وياء النسب ، فلو قالوا : (مررت بأَدْلُوٍ) لاجتمع في آخر الكلمة : ضمة ، وواو ، وكسرة ، وبعض هذا مكروه .. وكان يلزم أن يقال في النسب : (هذا أَدْلُوِيّ) فتجتمع أيضا : ضمة ، وواو ، وكسرة ، وياءان .

وكذلك ان قلت: (هَذِهِ أَدْلُوِيَ) في الإضافة إليك ، فاستثقل اجتماع هذا كله ، فلما كان إقرار الواو يدعو إلى هذا كله ، قلبت ياء ؛ لأن الواو على كل حال أثقل من الياء .

وأما الفعل فقد أمن أن يلحقه الجر ، أو أن تقع بعده ياء إضافة ، أو ياء نسب ، فصحت الواو في آخره ، نحو : (يغزو) ..".

وينظر : ابن يعيش ١٠/ ١٠٨ ، ١٠٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٦٠ ، ٤٦١ وشرح الشافية ٣ / ١٦٨ ونزهة الطرف/ ٢٣٨ والممتع ٢/ ٥٢١ .

....

أولى ؛ لما ذكرناه من الوجهين في مباحث الأسماء المنقوصة (١).

قال " الجوهري ": " حَقْوُ السَّهْم : مستدقه من مؤخره مما يلي الريش .

والحقو : الإزار ، وثلاثة أحقٍ وأصله " أحْقُوٌ " ، على زنة " أفْعُلٍ " فحذف الواو ؛ لأنه ليس في الأسماء اسم آخره حرف علة وقبله ضمة .

فإذا أدى قياس إلى ذلك رفض ، فأبدل من الواو ياء ، ومن الضمة كسرة ، فصار آخره ياء ، مكسورا ماقبلها .

فإذا صار كذلك ، كان بمنزلة " القاضي ، والغازي " في سقوط الياء ، لاجتماع الساكنين ، والكثير " حُقِيٌّ " وهو " فُعُولٌ " ، قلبت الواو الأولى [ياء] (٢) لتدغم في التي بعدها " (٣).

وقال " ابن جني " : أحْقٍ جمع " حَقْو " وهو: الخصر ومادحته .

وقال قوم : بل الحَقْو : مَشَدُّ الإزار ، وربما سَمَّوا الإزار حَقْوًا .

قال : ويقال في جمعه " حُقِيٌّ " بضم الحاء ، و " حِقِيٌّ " بكسرها ، و " حِقَاءٌ " (٤).

هذا تمام الكلام فيما جمع من " فَعْلٍ " على " أفْعُلٍ ".

الثاني : ماكان جمعا [على " فَعْلٍ "] (٥) بحذف الهاء ، نحو : " قَلَنْسٍ " جمع " قَلَنْسُوَة " كما أن " تمرا " جمع " تمرة " والواو في هذا الجمع حرف الإعراب .

والأصل في جمع " قلنسوة " إذا حذفت منه الهاء " قلنسو " إلا أن الواو لما تطرفت ، وكانت السين قبلها مضمومة ، قلبوا المتطرفة التي هي حرف الإعراب ياء ، ثم نقلوا ضمة السين إلى الكسرة ، فصار : " قَلَنْسٍ ".

وكذلك حكم " عَرْقُوٍ " جمع " عَرْقُوَة " فإنه يصير بعد القلب " عَرْقٍ " ، ثم بعد ذلك يجري عليهما في حالتي الرفع والجر ماذكرناه في " أَدْلٍ ، وأحْقٍ " / ١/٣٩٤

---

١) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٩٨ (مخطوط) .

٢) سقط من المخطوطة .

٣) الصحاح (حقا) ٦ / ٢٣١٧ .

٤) المنصف ٣/ ٦٩ .

٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

وعرقوة الدّلو (١) بفتح العين ، لاغير ، والجمع " عَرْقٍ " وأصله : " عَرْقُوٌ " إلا أنه فصل بـه مافصل بثلاثة " أَحْقٍ " فى جمع " حَقْوٍ " ، فقد صار آخر كل واحد من هذه الأسماء الأربعة ياء ، مكسورا ماقبلها ، وذلك يوجب كونها بمنزلة :

" قاضٍ ، وغازٍ " فيما حكيناه ، وقول الشاعر :

[١٩٥] لاصبرَ حتّى تلحقِي بعَنسِ ... أهلِ الرِّياطِ البِيضِ والقَلنسِى (٢)

الشاهد فيه : أن أصله : " القلنسُوُ " فقلبت الواو ياء ، ونقلت الضمة التى على السين كسرة ، وصار بمنزلة الأسماء المنقوصة .

قال " المازنى " : أنشدنى الأصمعى هذا البيت ، وقال : أنشدنيه عيسى بن عمر (٣).

وقوله : " لاصبر " يخاطب ناقته ، وقد هدّها طول السير والسُّرَى .

وعنس ، بالنون : قبيلة من اليمن (٤).

قال " الجوهرى " : " الرَّيطة : الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ولم تكن لِفقَين ، والجمع : رَيْطٌ ورِياطٌ " (٥).

وقال فى " الشامل " : وكذلك كل ثوب دقيق أبيض ، فإنه يسمى أيضا : رَيطة (٦).

---

١) اللسان (عرق) ٤ / ٢٩٠٨ : " .. والعَرْقوة : خشبة معروضة على الدلو ، والجمع عَرْقٍ ، وأصله عَرْقُوٌ ، إلا أنه ليس فى الكلام اسم آخره واو وقبلها حرف مضموم ، إنما تختص بهذا الضرب الأفعال ، نحو : " سَرُوَ ، وبَهُوَ ، ورَهُوَ " ، هذا مذهب " سيبويه " وغيره من النحويين ، فإذا أدى قياس إلى مثل هذا فى الأسماء رفض ، فعدلوا إلى إبدال الواو ياء ، فكأنهم حولوا " عَرْقُوا " إلى " عَرْقِي " ، ثم كرهوا الكسرة على الياء فأسكنوها ، وبعدها النون ساكنة ، فالتقى ساكنان ، فحذفوا الياء ، وبقيت الكسرة دالة عليها ، وثبتت النون إشعارا بالصرف .

فإن لم يلتق ساكنان ردوا الياء ، فقالوا : " رأيت عَرْقِيَها " .. " .

٢) رجز ، لم ينسب ، ولم أعثر على قائله .

وهو من شواهد : الكتاب ٣ / ٣١٧ والمقتضب ١ / ٣٢٤ والمنصف ٢ / ١٢٠ ، ٣ / ٧٠ برواية : (لاسهل) فى موضع (لاصبر) والخصائص ١ / ٢٣٥ وابن يعيش ١٠ / ١٠٨ واللسان (ريط) ٣ / ١٧٩٢ .

٣) المنصف ٢ / ١٢٠ .

وعيسى بن عمر الثقفى مولى خالد بن الوليد ، امام فى النحو والعربية والقراءة ، أخذ عن أبى عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبى اسحاق ، وروى عن الحسن البصرى ، وعنه الأصمعى وغيره .

من تصانيفه فى النحو : الاكمال ، والجامع . مات سنة ١٤٩ هـ تقريبا .

ينظر : أخبار النحويين البصريين / ٢٥ ، ٢٦ والبغية ٢ / ٢٣٧ ، ٢٣٨ ونشأة النحو / ٦١ .

٤) منهم الأسود العنسى الكذاب . الصحاح (عنس) ٣ / ٩٥٣ .

٥) الصحاح (ريط) ٣ / ١١٢٨ . ٦) اللسان (ريط) ٣ / ١٧٩٢ .

....

قال "ابن جنى": قولهم فى جمع "قَلَنْسُوة، وعَرْقُوة": "قَلَنْسٍ، وعَرْقٍ" قليل النظير؛ لأن هذا الجمع الذى يجئ بحذف الهاء من الواحد، إنما بابه لما كان من صنعة البارى تعالى، لا لما تولى صنعته المخلوقون، نحو: "نَخْلة ونَخْل، وشَعِيرة وشَعِير" (١)..

قال "ابن جنى": وقد قالوا: "سَفِينٌ" فى جمع "سَفِينَة" وهو من صنعة المخلوقين (٢).

قوله: (فأبدلوا من الضمة الواقعة قبل الواو كسرة؛ لتنقلب ياء...).

يريد فى جمع كل واحدة من الصور الأربعة التى ذكرناها، وفيما أنشده من البيت (٣).

قوله: (مثلها فى: "مِيزان، ومِيقات"..).

اعلم أنا قد ذكرنا ـ غير مرة ـ أن الأصل: "مِوْزان، ومِوْقات" ثم قلبت الواو الساكنة ياء؛ لانكسار الميم قبلها.

قوله: (وقالوا: "قَلَنْسُوة، وقَمَحْدُوة، وأُفْعُوان، وعُنْفُوان" حيث لم تتطرف).

اعلم أن الواو فيما ذكره من الصور الأربع لا يجرى عليها الإعراب؛ لوقوعها حشوا، خالية من دخول الجر عليها، ولحوق ياء النسب بها (٤).

---

١) المنصف ٢/١٢١.

٢) السابق ٢/١٢١ وزاد ابن جنى: "قال طرفة:

عَدَوْلِيَّةٌ أو مِن سَفِينِ ابنِ يامِنٍ ... يَجُورُ بها المَلَّاحُ طَوْرًا ويَهْتَدِى

وقد قالوا فى جمع (قَلَنْسُوة: قَلَنْسٌ) فقدموا الواو..".

وعَدَوْلى: قرية بالبحرين. والعَدَوْلِيَّة فى شعر طرفة: سفن منسوبة إلى عَدَوْلى. اللسان (عدل) ٤/٢٨٤٢.

٣) ينظر: ابن يعيش ١٠/١٠٨، ١٠٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٦٠، ٤٦١ ونزهة الطرف/٢٣٨ والممتع ٢/٥٥٨.

٤) يقول ابن يعيش ١٠/١٠٩: "..وقالوا: (قَلَنْسُوة، وقَمَحْدُوة، وعُنْفُوان، وأُفْعُوان) فساغ ذلك؛ لأن الواو لم تقع طرفا حرف إعراب، والمكروه وقوع الواو طرفا، لما يلزم حرف الإعراب من التغيير والكسر، فإذا صارت حشوا صحت؛ لأنها قد أمنت أن تكسر، أو يأتى بعدها الياء.

قال: ونظير ذلك: (الشقاوة، والإداوة، والنهاية، والنكاية) لولا الهاء لوجب قلب الواو، والياء همزة كما تقلب فى: (رِداء، وكِساء) إذ قد قويت حيث لم تكن طرفا حرف إعراب..".

وينظر: الإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٦٢.

....

وهذا يؤكد أن العلة في تغيير " أدْلٍ ، وأحْقٍ " ماذكرناه من اجتماع الأمـــور الثلاثة (١).

قال " ابن جني " : " القَمَحْدُوه : هي فأس الرأس المشرفة على النُّقرة (٢).

وقيل : هي خلف الرأس ، وجمعها " قَمَاحِد " (٣).

والأُفْعُوان ، بضم الهمزة : هو ذكر الأفاعي الشجاع (٤).

والعُنفُوان ، بضم العين : هو أول الشئ وصدره (٥).

وقوله : (ونظير ذلك الإعلال في نحو : " الكِسَاء ، والرِّدَاء " وتركه في نحو : " النِّهايــة ، والعَظَايَة ").

اعلم أنه لما ذكر أن الواو تعل إذا وقعت طرفا ، كما في " أدْلٍ " ولا تعل إذا كانت حشوا ، كما في " قلنسُوه " قال بعده : ونظير ذلك أن الواو ، والياء إذا وقعتا طرفــا ، رابعتين بعد ألف زائدة ، فإنهما يعلان ، ويقلبان همزة كما عرفته في " كِسَاءٍ " وأصله : " كِسَاو " بالواو ، وفي " رِدَاء " مهموزا ، وأصله : " رِدَاي ".

وإن وقعتا حشوا ، امتنع إعلالهما ، كما في " النِّهَايَة ، والشَّقَاوة ".

قال " الجوهري " : " الصَّلاَيَةُ : الفِهْر " (٦) وهو : الحَجَرُ مِلْءَ الكَفِّ ، والصلاءة بالهمز مثلــه (٧).

وقال في " الشامل " : الصَّلاَية : صخرة طولها وعرضها واحد ، ويقال لها : صلاء أيضا (٨).

وظهور الياء في " صلاية " يدل على الياء ، كما أن الواو في " شقاوة " يدل على الــواو.

---

١) وهي : الضمة ، والواو ، والكسرة على بعض التقادير ، وذلك عند دخول الجـــر ، أو ياء النسب عليه.

٢) المنصف ٣ / ٦٩.

٣) الصحاح (قحد) ٢ / ٥٢٢.

٤) السابق (فعا) ٦ / ٢٤٥٦.

٥) السابق (عنف) ٦ / ١٤٠٧.

٦) السابق (صلا) ٦ / ٢٤٠٢.

٧) السابق (فهر) ٢ / ٧٨٤ : " الفِهْرُ : الحَجَرُ مِلْءَ الكَفِّ ، يذكر ويؤنث ، والجمع أفهار. وكان الأصمعي يقول : فِهْرَة وفِهْر وتصغيرها فُهَيْرَة ".

٨) اللسان (صلا) ٤ / ٢٤٩٢.

قال " أبو زيد " : العرب تقول: عقلت البعير بثنايين ـ بالياء من غير همز ـ إذا عقلت يديه جميعا بحبل ، أو بطرفى حبل ، وبثنيين : إذا عقلت يدا واحدة بعقدتين [١].

قال " ابن جنى " : الواحد " ثناء " بالهمز ، مثل: " كساء " فلوجئ بتثنيته لقيل: " ثناءان " مثل : " كساءان " ولكنه جعل علما للتثنية فى أول أحواله ، ولم يقصد بـــه التثنية [٢].

وقد سبق تفسير بقية الكلمات .

قوله : (وسأل " سيبويه " : " الخليل " عن قولهم : " صلاءة ، وعباءة ، وعظاءة ، فقال : انما جاءوا بالواحد على قولهم : " صلاء ، وعباء ، وعظاء ...) .

اعلم أن " سيبويه " استبعد الهمز فيما ذكره من الصور ؛ لأن حرف العلة فيهما وقع حشوا ، كما فى " قلنسوة " و " أفعوان " فناسب أن يترك ، ولا يهمز ؛ لأنه لم يتطرف ، فتجرى عليه حركات الاعراب ، ويلزم ما ذكرناه من اجتماع الأمور الثلاثة .

---

١) المنصف ٣ / ٧١

ويقول صاحب الصحاح (ثنى) ٦ / ٢٢٩٤ : " تقول: عقلت البعير بثنايين ، إذا عقلت يديه جميعا بحبل أو بطرفى حبل . وانما لم يهمز ؛ لأنه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده ، فيقال ثناء ، فتركت الياء على الأصل ، كما فعلوا فى (مذروين) ؛ لأن أصل الهمزة فى (ثناء) لو أفرد ياء ؛ لأنه من: (ثنيت) ، ولو أفرد واحده لقيل : ثناءان كما تقول: كساءان ورداءان " .

٢) المنصف ٢/ ١٣٢ وعبارته : " ..ولولا أن (ثنايين) بُنِىَ على التثنية لوجب أن يهمز ، فيقال: (عقلته بثناءين) كما تقول : (التحفت بكساءين) لأنك كنت تقدره أولا (ثناء) كما تقول : (كساء) ، ولكنه بنى فى أول أحواله على التثنية ، كما بنيت (النهاية) فى أول أحوالها على التأنيث ، فجرت الياء التى هى حرف الإعراب فى (ثنايين) مجرى هاء التأنيث فى منع الهمز ؛ لأن الياء قد وقعت حشوا لا طرفا ، فصحت ، كما صحت الواو فى (قمحدوه) لوقوعها حشوا لا طرفا " .

ويقول سيبويه ٤ / ٣٨٧ : " وسألته (الخليل) عن (الثنايين) فقال: هو بمنزلة (النهاية) ؛ لأن الزيادة فى آخره لا تفارقه ، فأشبهت الهاء ، ومن ثـم قالوا : (مذروان) فجاءوا به على الأصل ؛ لأن ما بعده من الزيادة لا يفارقه " .

فسأل " الخليل " عن الموجب للإعلال ، فقال: إنهم استعملوها في أول الأمر بغير ها" ، فوقع حرف العلة متطرفا ، ولزم قلبها همزة ، كما همز في "كساء" و "رداء" ثم بعد لزوم الإعلال بالهمز ، ألحقوا الهاء بالاسم المهموز ، فترك الإعلال بحاله ، ولم يرد حرف العلة إلى أصله .

فأما الذين استعملوها في أول الأمر [بالهاء] (١) فإنهم تركوا حرف العلة بحاله ، ولم يهمزوه ؛ لوقوعه حشوا في أول أمره ، فهذا معنى قول الخليل :

(.. وأما من قال: "صَلَايَة ، وعَبَايَة " فإنه لم يجئ بالواحد منها على " الصلاء ، والعباء " ..) أصلا (٢).

قوله : (كما أنه إذا قال: " خُصْيَان " فلم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام) .

اعلم أن هذا مما يؤكد كلام " الخليل " وذلك أنه لما أجاب " سيبويه " بما ذكره من التأويل ، أكد بعد ذلك كلامه فيما ذكره من المثال ، وهو حسن ، فإن الواحد المستعمل في الكلام " خُصْيَة " (٣) فلو جاء بتثنيته لوجب أن يقول: " خُصْيَتَان" بإثبات تاء التأنيث في الاسم المثنى، كما قالوا في تثنية "رُكبَة" : "رُكبَتَان" ، ولكنه لم يقصد بقوله : " خُصيان " التثنية ، وإنما جاء به كذلك علما للتثنية في أول أحواله ، وإن كانت التثنية فرعا بالنسبة إلى الواحد .

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام .

٢) الكتاب ٤/٣٨٧: " .. وسألته عن قولهم : (صَلَاءَة ، وعَبَاءَة ، وعَظَاءَة) فقال : إنما جاءوا بالواحد على قولهم : (صَلَاء ، وعَظَاء ، وعَبَاء) كما قالوا : (مَسْنَيَة ، ومَرْضِيَّة) حيث جاءتا على : (مَرْضِيّ ، ومَسْنِيّ) .
وإنما ألحقت الهاء آخرا ، حرفا يُعَرّى منها ويلزمه الإعراب ، فلم تَقْوَ قوة ما الهاء فيه على ألا تفارقه .
وأما من قال: (صَلَايَة ، وعَبَايَة) فإنه لم يجئ بالواحد على : (الصلاء ، والعباء) كما أنه إذا قال: (خُصْيَان) لم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام ، ولو أراد ذلك لقال: (خُصْيَتَان) .. " .
وينظر : المقتضب ١/٣٢٦ والمنصف ٢/١٢٨ ، ١٢٩ وابن يعيش ١٠/١٠٩ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٦٢ .

٣) الخُصْيَة بضم الخاء وكسرها : واحدة الخُصَى ، وهي : البيضة .
الصحاح (خصى) ٦ / ٢٣٢٧ .

. . . .

قال " المبرد " : " يقال : " خُصْيَةٌ ، وخُصْيٌ " فمن قال : " خُصْيَةٌ " قال في التثنية " خُصْيَتان " ، ومن قال : " خُصْيٌ " قال : " خُصْيانِ " (١)..." .

ـــ

---

١) المنصف ٢/١٣١
والمبرد ـ هنا ـ يخالف الخليل وسيبويه وابن جني ؛ لأنه يجعل التثنية لـ : (خصيين) عادية .
أما غيره فيرى أن (خصيان) لو جاء على (خصية) لقيل : (خصيتان) ، ولكنه بنى على التثنية في أول أحواله ، وإن كانت فرعا ، كما بنيت (العباية) على التأنيث في أول أحوالها ، وإن كانت فرعا .

(فصل) " وقالوا : " عُتِيّ ، وجُثِيّ ، وعُصِيّ " ففعلوا بالواو المتطرفة بعد الضمة في " فُعُول " مع حجز المدة بينهما مافعلوا بها في " أَدْلٍ " و " قَلَنْسٍ " كما فعلوا في " الكساء " نحو فعلهم في " العصا " .

وهذا الصنيع مستمر فيما كان جمعا ، إلا ما شذ من قول بعضهم : " إِنَّكَ لتنظُرُ في نُحُوٍّ كثيرة " ، ولم يستمر فيما ليس بجمع ، قالوا : " عتو " و " مغزو " ، وقد قالوا : " عتى " و " مغزى " ، قال :

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي .. أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا

وقالوا : " أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ " و " مَرْضِيّ " وقالوا : " مَرْضُوّ " على القياس .

قال " سيبويه " : والوجه في هذا النحو الواو ، والأخرى عربية كثيرة ، والوجه في الجمع الياء " .

قوله : (وقالوا : " عُتِيّ ، وجُثِيّ ، وعُصِيّ " ففعلوا بالواو المتطرفة بعد الضمة في : " فُعُول " مع حجز المدة بينهما مافعلوا بها في : " أَدْلٍ " و " قلنس " ..) .

اعلم أنه لما وجب القلب والإعلال في الواو المتطرفة المضموم ماقبلها ، قال بعده : وكذلك الحكم في الواو المتطرفة إذا وقع بينها وبين الحرف المضموم قبلها حرف ساكن ؛ لأن الساكن ليس بحاجز حصين .

والاسم الذي هذا / شأنه قد يكون جمعا ، وقد يكون مفردا : ٣٩٤/ب

فما كان منه جمعا ، فإنه يجب قلبه إلى الياء ، إلا ماشذ .

وماكان مفردا ، فإنه يجوز قلب الواو فيه إلى الياء ، ولا يجب ، والأولى فيه عدم القلب ، وقد رتب المصنف الكلام في هذا الفصل على ضربين :

الضرب الأول : فيما كان جمعا ، " المذكور من أمثلته ثلاثة :

" عُتِيّ " جمع " عَاتٍ " و " جُثِيّ " جمع " جَاثٍ " (1) و " عُصِيّ " جمع " عصا " ، والأصل : " عُتُوُوٌ " و " جُثُوُوٌ " و " عُصُوُوٌ " فقلبوا الواو ياء ؛ لكونها متطرفة ، يجري عليها الإعراب ، وقبلها

---

(1) جاث : اسم فاعل من : جثا يجثو ويجثي جثيا وجثوا على (فعول) فيهما ، ومعناه : جلس على ركبتيه .
والجثي : جمع الجاثي ، وأصله : جثوو ، فقلبت الواو المتطرفة ياء ، ثم قلبت الواو قبلها ياء أيضا ؛ لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون ، ثم قلبت ضمة الثاء كسرة .
وينظر : الصحاح (جثا) ٦ / ٢٢٩٨ والايضاح لابن الحاجب ٢/٤٦٣ .

....

حرف مضموم ، وذلك عين الكمة الواقع قبل واو " فُعُول " .

قال " ابن جنى " : إنما جاز قلب الواو فى مثل هذا ؛ لأنه اجتمع فى الطرف واوان ، والأولى منهما مدغمة ، فخفيت ، فكأنه ليس بين التاء التى هى عين الكلمة ، وبين الواو المتطرفة التى هى لام الكلمة حاجز ؛ لضعف الواو الأولى بالإدغام ، فقلبت المتطرفة ، تشبيها بـ " أَدْلٍ " وليس مثله (١).

لأنه لا حاجز بين الواو ، وبين الحرف المتحرك فى " أَدْلٍ " وَ " قَلَنْسٍ " ، وههنا الحاجز بينهما قائم ، وهو واو " فُعُولٍ " ؛ لأن سكون الحرف لا يخرجه عن كونه حاجزا حقيقة .

وقلب الواو إلى الياء فيما ذكره من الصور الثلاث واجب ؛ لأنها جمع .

وإنما لزم القلب فى الجمع ؛ لكونه أثقل من الواحد ، فناسب لذلك إيجاب القلب فيه ، توفير التخفيف فيما ثقل على اللسان .

قال " المازنى " : إذا كان الواحد ـ على خفته وتمكنه ـ قد جاز فيه القلب ، نحو : " مَعْدِىّ " وَ " مَرْضِىّ " لم يكن بد من إلزام القلب فى الجمع ؛ لثقله (٢).

حذارا من التسوية بين الواحد والجمع فى الحكم ، مع افتراقهما فى الخفة والثقل ، وملاحظة لزيادة ثقل الجمع بالاعتبار .

وإذا قلبت الواو إلى الياء ، كنت فى ضم أول الكلمة وكسرها مخيرا ، فإن شئت قلت : " عُتِىّ " بضم العين ، وإن شئت قلت : " عِتِىّ " بكسرها (٣).

---

١) المنصف ٢ / ١٢٣ .
ومما تجد ملاحظته أن الشارح نقل كلام ابن جنى بالمعنى ، وتصرف فى عبارته بالمعنى الذى يقتضيه سياق الكلام .

٢) المنصف ٢ / ١٢٤
وما نسبه الشارح للمازنى هو نص كلام ابن جنى ، ويبدو أن الأمر التبس على الشارح ، ولا أستبعد أن يكون خطأ من الناسخ .

٣) المنصف ٢ / ١٢٣ يقول المازنى : " فإذا جاءت الواو ثقيلة مثل هذه الواو ، وكان الذى هى فيه جمعا قُلبت الواو ، ولم يجز ثباتها ، وذلك نحو : (عَصًا وعِصِىّ ، وعاتٍ وعُتِىّ) .
وإن شئت كسرت أول الكلمة ، وإن شئت ضممته ، ولا يجوز بالواو ، إلا أن يشذ الحرف فيُحكى ولا يُجْعَل أصلا .. " .

. . . .

قوله : (كما فعلوا في " الكساء " نحو فعلهم في " العصا " ..).

اعلم أنه لما ألحق " عُتيًا " بـ " أدلٍ " مع قيام الفارق بينهما ، وهو وجود الحاجز في " عتى " وعدمه في " أدلٍ " ، وكان [وجه] (١) الإلحاق ما ذكرناه من أن الحرف الساكن ليس بحاجز حصين ، أكد ما ذكره بأنهم كذلك ألحقوا " كساء " بـ " عصا " ، ولم يجعلوا ألف " فِعَال " حاجزا بين فتحة السين ، وبين الواو التي هي لام الكلمة .

فكما قلبوا الواو في " عصا " ألفا لانفتاح الصاد قبلها ، قلبوا الواو المتطرفة في " كساء " ألفا ؛ لفتحة السين قبلها ، ولم يجعلوا ألف " فِعَال " حاجزا ، كما لم يُقَدَّر واو " فُعُول " حاجزا ، ثم لما قلبت الواو في " كساء " ألفا ، لفتحة السين ، همزوها ، حذارا من اجتماع ألفين ، ولم يحذفوها ؛ لئلا يصير الاسم الممدود مقصورا ، ويذهب البناء ويلتبس (٢).

قوله : (وهذا الصنيع مستمر فيما كان جمعا ..).

اعلم أنه يريد بالصنيع ما ذكرناه من قلب الواو إلى الياء في الصور الثلاثة ، ونعني بالمستمر وجوب القلب ولزومه في الجمع ، والعلة في ذلك ما ذكرناه من ثقل الجمع .

قوله : (إلا ما شذ من قول بعضهم : " إنك لتنظر في نُحُوٍّ كثيرة " (٣) ..) .

الشاهد فيه : أنه جمع " نحو " وقد أثبت الواو ، ولم يقلبها ياء ، وقد بينا أن

= ويقول سيبويه ٤ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ : " والوجه في الجمع الياء ، وذلك قولك : (ثُدِيّ ، وعُصِيّ) لأن هذا جمع ، كما أن (أدليا) جمع ..

ثم يقول : " وقد يكسرون أول الحرف لما بعده من الكسرة والياء ، وهي لغة جيدة ، وذلك قول بعضهم : (ثِدِيّ ، وحِقِيّ ، وعِصِيّ ، وجِثِيّ) .. " .

وينظر : نزهة الطرف للميداني / ٢٣٢ وابن يعيش ١٠ / ١١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٦٣ وشرح الشافية ٣ / ١٦١ ، ١٧١ .

١) زيادة يستقيم بها الكلام .

٢) يقول ابن يعيش ١٠ / ١١٠ : " ومثل ذلك : (كساء ، ورداء) لما كانت الألف زائدة للمد لم يعتد بها ، وقلبوا الواو ، والياء ألفا ؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما على حد قلبهما في : (عصا ، ورحى) ثم قلبوهما همزتين لاجتماعهما مع الألف الزائدة قبلهما ، فقالوا : (كساء ، ورداء) .. " .

وينظر : المنصف ٢ / ١٣٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٦٣ وشرح الشافية ٣ / ١٧٣ .

٣) أي : في ضروب من النحو . اللسان (نحا) ٦ / ٤٣٧١ .

ويقول سيبويه ٤ / ٣٨٤ : " .. وقد قال بعضهم : (إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة) ، فشبهوها بـ : (عُتُوّ) ، وهذا قليل ، وإنما أراد جمع النَّحْو " .

وينظر : الممتع ٢ / ٥٥١ والمنصف ٢ / ١٢٣ .

الواو المتطرفة فى الجمع يجب قلبها إلى الياء .

وأجاب عنه بأنه شاذ فى القياس ، فيقتصر فيه على المسموع ، ولا يجعل أصلا .(١)

قال "ابن جنى" : "إنما أخرجوا "نُحُوّا" على أصله ، ليعلم بذلك أن أصل "عِتِيّ" و"عِصِيّ" : "عُتُوّ" و"عُصُوّ"فجاء "نُحُوّ" كالتنبيه على أصل هذا الباب كله "(٢).

هذا تمام [الكلام](٣) فى الاسم إذا كان جمعا .

الضرب الثاني : فى الاسم المفرد ، والمذكور من صوره خمس :

أولها : "عتو" قال فى "شامل اللغة" : عَتَا يَعْتُو عُتُوًّا وعِتِيًّا : استكبر وتمرد (٤).

والشاهد فيه : أن "عتوا" لما كان اسما مفردا ، لم يلزم قلب الواو التى هى حرف الإعراب فيه ، بل يجوز فيه قلب الواو وتركها ، فتقول : "عُتُوّ" ، وإن شئت قلت : "عِتِيّ".

وإنما جاز فيه الأمران ، لخفته .

قال "محمد بن السَّرِيّ" (٥) : "(فُعُول) إذا كان جمعا فحقه القلب ، وإذا كـــان مصدرا فحقه التصحيح (٦).."

وثانيها : "مَغْزُوّ" تقول : رَجُلٌ مَغْزُوّ ، بوزن "مَفْعُول" ، ويجوز فى واوه الأمران :

والأولى فيه الواو ، لما سنذكره من العلة .

وثالثها : قول عبد يغوث :

[١٩٦] وَقَدْ عَلِمَتْ عرسى مُلَيْكَــةُ أَنَّنِــى ... أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّــا عَلَيْــهِ وَعَادِيَــا (٧)

١) يقول المازنى فى التصريف ١٢٣/٢ : "وقال بعض العرب : (إِنَّكُمْ لَتَنْظُرُونَ فِــى نُحُوٍّ كَثِيرَةٍ) يريد : جمع (نَحْو) ، وهذا شاذ مشبه بما ليس مثله ، نحو : (صوم) ، كما شبه الذين قالوا : (صُيَّم) بباب (عصى) إلا أن (صُيَّمًا) وماكان مثله مطرده و(نحو) لا يطرد ".

٢) المنصف ١٢٣/٢ .

٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

٤) اللسان (عتا) ٤ / ٢٨٠٤ .

٥) هو أبو بكر محمد بن السرى بن سهل ، المعروف بابن السراج ، قد سبقت ترجمتـه ص ١٢ من التحقيق .

٦) ينظر : نزهة الطرف للميدانى / ٢٣٤ وزاد : ".. لأن الجمع عندهم أثقــــل من الواحد ".

٧) من الطويل ، قاله : عبد يغوث بن وقاص الحارثى (أمالى القالى ١٣٢/٣ والمفضليات/ ١٥٨) برواية :

....

الشاهد في قوله : " مَعْدِيًّا " وهو من : عَدَا يَعْدُو . أراد : " معدوا ".

وعرسه : زوجته ، والياء ضمير المتكلم .

والمعنى : علمت زوجتي . و " مليكة " عطف بيان ، أو بدل . والليث : الأسد .

وقوله : " معديا عليه " ، يريد : أن من قصده ، وعدا عليه فهو بمنزلة من عدا على الأسد ، فهو يهلك من قصده ، فإذا هو قصد شيئا أهلكه (١).

ورابعها : قولهم : " أرض مَسْنِيَّة " ، والأصل : " مسنوة " ؛ لأنه من : سنوت الأرض : إذا سقيتها . يقال : سَنَتِ النَّاقة تَسْنُو : إذا سقت الأرض ، والسحابة تَسْنُو الأرض (٢).

قال " ابن جني " : " هي الأرض المسقية بالسانية ، والسانية الناقة ، أو البعير يُسْتَقَى عليه الماء من البئر " (٣).

وإنما ساغ فيه " مَسْنِيَّة " و " مَسْنُوَّة " جميعا ، لكونه اسما مفردا ، وهو أخف من الجمع .

وخامسها : قولهم : " رجل مَرْضِيٌّ ، وَمَرْضُوٌّ " بالقلب والإبقاء ، وعلة ذلك ما عرفته .

أنا الليث مَعْدُوًّا عليَّ وَعَادِيَا

والبيت من شواهد : الكتاب ٤ / ٣٨٥ والمنصف ١ / ١١٨ ، ٢ / ١٢٢ (والمحتسب ٢ / ٢٠٧ ونزهة الطرف / ٢٥٠ وابن يعيش ٥ / ٣٦ (مَعْدِيًّا عليه وَعَادِيًا) ، وفي ابن يعيش ١٠ / ٢٢ (مَعْدُوًّا عليَّ وَعَادِيًا) والممتع ٢ / ٥٥٠ وشرح الشافية ٣ / ١٧٢ وشرح شواهدها / ٤٠٠ والأشموني ٤ / ٣٢٦ والعيني ٤ / ٥٨٩ ، والخزانة ١ / ٣١٦ برواية (معدوا على وعاديا).

وجاء في تخريج هذا البيت ثلاثة أوجه :

الأول : " مَعْدِيًّا " بالياء ـ كما ذكره الشارح هنا ـ وهي رواية كثير من النحاة .

الثاني : " مَعْدُوًّا " بالواو ، وهو الأصل ؛ لأن " معدوا " اسم مفعول من : عدا يعدو ، فالواو الأولى فيه واو (مفعول) والثانية لام الكلمة .

الثالث : " مَخْزِيًّا عليه وخازيا ".

وفي الروايتين : الأولى والثالثة ، قلبت الواو الثانية ياء للتخفيف ، فاجتمع الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمتا .

وينظر : التعليق على ابن يعيش ١٠ / ٢٣ .

١) ينظر في بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى : شرح ابن السيرافي لأبيات الكتاب ٢ / ٣٦٩ .

٢) الصحاح (سنا) ٦ / ٢٣٨٤ .

٣) المنصف ٢ / ٧٠ .

....

قال " الجوهري " : تقول : " رَضِيتُ الشَّيْءَ ، وارتضيته ، فهو مَرْضِيٌّ ، وقد قالوا : مَرْضُوٌّ ، فجاءوا به على الأصل والقياس " (١).

إذا عرفت هذا ، فقوله : (فيما ليس بجمع) يريد : أنه لم يجب ، ولم يطرد ، بل قد جاء فيه الأمران .

وفي " لم يستمر " ضمير مستتر ، يرجع إلى الضمير المستتر في قوله قبل ذلك (مستمر) . ويجوز أن يرجع إلى قوله : " وهذا الصنيع " .

قوله : (وقال " سيبويه " : الوجه في هذا النحو ..) يريد : في الاسم المفرد ، المتمكن الذي تطرفت فيه الواو (٢)

وإنما كان الوجه إبقاء الواو ؛ لما ذكرناه أولا .

قوله : (والأخرى عربية كثيرة) يريد : اللغة الأخرى ، وهي : قلب الواو ياء ، كما حكيناه في الصور الخمس .

قوله : (والوجه في الجمع الياء) يريد : أن الاسم الذي تطرفت فيه الواو ، المختار أنه تقلب فيه الواو إلى الياء ؛ لأن الجمع أثقل من واحده ، فكانت الحاجة إلى تخفيفه بالقلب آكد ، كما قررناه فيما تقدم .

ـــ ـــ ـــ

(١) الصحاح (رضا) ٦ / ٢٣٥٧ .
(٢) الكتاب ٤ / ٣٨٤ : " .. فالوجه في هذا النحو الواو . والأخرى عربية كثيرة " .

[قلب الواو والياء همزة إذا وقعا طرفا]

(فصل) " والمقلوب بعد الألف يشترط فيه أن تكون الألف مزيدة مثالها في " كساء "
و " رداء " ، وإن كانت أصلية لم تقلب ، كقولك : " واو ، وزاي ، وآية ، وثاية " ...

قوله : (والمقلوب بعد الألف يشترط فيه أن تكون الألف مزيدة) .

اعلم أن الموجب لاشتراط زيادة الألف وجهان :

الأول : أنا قد ذكرنا ـ فيما تقدم ـ أن الموجب لقلب الواو ألفا في " كساء " فتحة السين ؛ إلحاقا لها بقلب الواو ألفا في " عصا " ، وقدرنا أن ألف " فعال " معدومة ، وأنه لا فاصل بين السين والواو ، وكما أنه لا فاصل بين الصاد ، والواو في " عصا " .(١).

وهذا التقدير إنما يحسن في الألف الزائدة ، فأما تقدير الألف الأصلية معدومة فبعيد عن القياس ، ألا ترى أن الزوائد يسقطن في أبنية الجمع ، دون الحروف الأصلية .

الثاني : أن عدد الحروف في صور كون الألف مزيدة ، أكثر منه في الصور التي تكون الألف فيها منقلبة عن حرف أصلي .

وكل كلمة كثر عدد حروفها ، فهي ثقيلة بالنسبة إلى ما قلت حروفها ، وقد عرفت في الفصل المتقدم أن الاسم الأثقل أجدر بالقلب مما هو أخف منه ، ولذلك قلبوا الواو ياء في " أغزيت " ، ولم يقلبوها في " غزوت " .

---

١) يقول ابن عصفور في الممتع ٢ / ٥٤٦ ، ٥٤٧ : " .. إن الواو ، والياء يقلبان بعدها (الألف) همزة ، إذا وقعتا طرفا ، نحو : (كساء ، وسقاء) ؛ لأنهما من : (كسوت ، وسقيت) .
وإنما فعل ذلك بهما ؛ لوقوعهما في محل التغيير ، وهو الآخر ، مع أن ما قبلهما مفتوح ، وليس بين الفتحة وبينهما إلا حرف ساكن زائد من جنس الفتحة ، فكأنه لم يقع بينهما وبين الفتحة حاجز .
فكما أن الياء والواو يقلبان إلى الألف ، إذا انفتح ما قبلهما وكانا في الطرف ، فكذلك قلبا في هذا الموضع .
فلما قلبت الياء والواو ألفا التقى ساكنان : الألف المبدلة ، والألف الزائدة قبلها ، فقلبت الثانية همزة لالتقاء الساكنين ، إذ لابد من التحريك ، وتحريك الألف لا يمكن ، فقلبت إلى أقرب الحروف لها ، مما يقبل الحركة ، وهو الهمزة " .
وينظر : شرح الشافية ٣ / ١٧٣ ، ١٧٤ والمنصف ٢ / ١٣٧ ، ١٣٨ وابن يعيش ١٠ / ١١٠ ، ١١١ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٦٣ ، ٤٦٥ .

....

اذا عرفت هذا ، فوزن " كِسَاءٍ " و " رِدَاءٍ " : " فِعَالٍ " والألف فيه مزيـــدة ، فساغ قلب حرف العلة ألفا ، المفتحة الواقعة قبل ألف " فِعَال " ، واستقام تنزيلها منزلة المعدومة فى أنها لاتكون حاجزة ·

ووزن " راى " و " زاى " : " فَعْلٌ " بإسكان العين ، وزنة " آيَة " و " ثَايَـة " بإسكان [العين] (١) والألف فى كل واحدة من هذه الصور الأربعة أصلية ، علـــى معنى أنها منقلبة عن حرف أصلى (٢).

ولقائل أن يقول : إن الألف لاتكون أصلية فى اسم ، ولافعل ، كما تقدم ، فالأجدر بالمصنف أن يقول : وإن [كانت] (٣) منقلبة عن حرف أصلى لم تقلـب · والثَّايَة ـ بثلاث نقط قبل الألف ـ قال " أبو زيد " : " الثَّوِيَّة : مَأْوَى الغَنَم ، وكذلك الثَّايَة غير مهموز ، قال : والثَّايَة ـ أيضا ـ حجارة ترفع ، فتكون علما بالليل للراعى إذا رجع "

وقال " ابن السكيت " : هذه ثاية الغنم ، وثاية الإبل ، أى مأواها وهى عازبـــة ، أو مأواها حول البيوت " (٤).

ـــ ـــ ـــ

١) زيادة يستقيم بها الكلام ·

٢) ينظر : المنصف ٢ / ١٥٥ وابن يعيش ١٠ / ١١١ والإيضاح لابن الحاجـــب ٢ / ٤٦٥ وشرح الشافية ٣ / ١٧٣ ·

٣) زيادة يستقيم بها الكلام ·

٤) الصحاح (ثوى) ٦ / ٢٢٩٦ ·
وينظر : المنصف ٢ / ١٤١ ، ٣ / ٧٢ ·

(فصل) " والواو المكسور ماقبلها مقلوبة لامحالة ، نحو : " غازِيَة " و " مَحْنِيَة " ، وإذا كانوا ممن يقلبها وبينها وبين الكسرة حاجز في نحو : " قُنْيَة " و " هو ابن عمي دِنْيَا " فهم لها بغير حاجز أقلب ".

قوله : (والواو المكسور ماقبلها مقلوبة لامحالة ، نحو : " غازِيَة " و " مَحنِيَة " ..) .

اعلم أن الأصل : " غازِوَة " من " غَزَوْتُ " و " مَحنُوه " بالميم المفتوحة ، والحاء المهملة والنون .

قال " ابن جني " : " هو منعطف الوادي حيث ينعرج " (١).

ونقل " أبو علي " أن " الفراء " حكى في " مَحْنِيَة " : " مَحْنُوَه " (٢).

قال " الجوهري " : " انحنى الشيء : انعطف ، والمَحانِي : مَعاطِف الأودية ، والواحدة " مَحْنِيَه " بالتخفيف " (٣).

وإنما وجب قلب الواو المكسور ماقبلها من حيث أن الكسرة من حيز الياء ، وبين مخرجها ومخرج الواو تباعد ، فكرهوا أن ينطقوا بحرفين متباعدين في المخرج ، فقلبوا الواو ياء ؛ لتشاكل ماقبلها .

قال " ابن جني " : " إن الواو إذا انقلبت وهي عين في " ثِيَرَه " ، والقِيام ، والحِياض " ؛ لانكسار ماقبلها - مع أن العين أقوى من اللام - فالواو التي في " مَحْنِيَه " أولى بالقلب ؛ لانكسار ماقبلها ؛ لأن الهاء بعدها لاتبلغ أن تكون في قوة الراء في " ثِيَرَه " والضاد في " الحِياض " والميم في " القِيام " .

فقد قلبت في الأقوى وهو " العين " فوجب قلبها في الأضعف وهو " اللام " لامحالة " (٤)

قوله : (وإذا كانوا ممن يقلبها وبينها وبين الكسرة حاجز في نحو " قِنْيَة " و " هو ابن عمي دِنْيا " فهم لها بغير حاجز أقلب) .

تقول : قَنَيْتُ الغَنَمَ قِنْيَةً إذا أمسكتها لا للتجارة (٥).

---

١) المنصف ٣/ ٧٢ .

٢) يقول ابن جني في المنصف ٣/ ٧٢ : " وأخبرني أبو علي - قراءته بخطه - أن الفراء حكى في (مَحْنِيَة) : مَحْنُوَه .
وأخبرنا أبو بكر محمد بن علي بن القاسم ، عن أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ، عن أبي حاتم ، عن الأصمعي ، قال : المحاني ، الواحدة : مَحْنِيَه ، وهي منثني الوادي " .

٣) الصحاح (حنا) ٦ / ٢٣٢١ .

٤) المنصف ٢/ ١٣٦ ، ١٣٧ .
وينظر : الكتاب ٤/ ٣٨٨ وابن يعيش ١٠/ ١١١ .

٥) الصحاح (قنا) ٦ / ٢٤٦٧ .

....

والأصل : " قِنْوَه " إلا أن الواو انقلبت ياء لكسرة القاف .

وحجز النون الساكنة بين الكسرة والواو ، وكونها ساكنة لا يخرجها عن كونها مؤثرة في خفة النطق بالكلمة (١).

قال " الجوهري " : " هو ابن عَمِّي دِنْيا ودِنْيَةً ، أي : لحًّا .. (٢)" .

قال " أبو سعيد " : وما هو يقوي القلب في " غازِيَة " و " مَحْنِيَة " أنهم يقولون : " هذا قِنْيَة " وإنما هو في الأصل " قِنْوَة " فجعلوا الواو ياء ؛ لكسرة القاف ، وبينهما النون الساكنة ، وقد وقع الإعراب على الهاء .

فإذا جاز قلب الواو التي هي لام الفعل ياء للكسرة ، وبينها وبين الواو حرف ساكن ، وجب أن تقلب ياء متى وليت الكسرة ، ولم يكن بينهما حرف (٣).

قوله : (ممن يقلبها) اعلم أن القياس أن يقال : " يقلبونها " على صيغة الجمع ، إلا أنه وحد حملا على لفظ " مَنْ " لا على معناه .

---

١) يرى الرضي في شرح الشافية ٣ / ١٦٧ ، ١٦٨ تبعا لابن الحاجب أن هذا شاذ ، حيث يقول : " وقوله : (وقنية ، وهو ابن عمي دنيا شاذ) ، وذلك لأنك قلبت الواو التي هي لام ياء مع فصل الساكن بينها وبين الكسرة قبلها .
ووجه ذلك مع شذوذه كون الواو لاما ، وكون الساكن كالمعدوم ، وقِنْية من الواوي ؛ لقولك : قنوت ، والأولى أن يقال : هو من قَنَيْت ؛ لأن لامه ذات وجهين ، ومنه قنيان بضم القاف " .
وعلى تقدير أنه من (قنيت) فلا يكون شاذا .
ويقول سيبويه ٤ / ٣٨٨ : " .. وقالوا : (قِنْية) للكسرة وبينهما حرف ، والأصل : (قِنْوة) ، فكيف إذا لم يكن بينهما شيء ؟ " .
وينظر : ابن يعيش ١٠ / ١١١ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٦٦ .
٢) الصحاح (دنا) ٦ / ٢٣٤٢ .
٣) شرح السيرافي ٦ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

[قلب الياء واوا ، والواو ياء فى الناقص]

(فصل) " وماكان " فَعْلَى " من الياء قلبت ياؤه واوا فى الأسماء ، كـ : " التَقْوَى " ، و " البقوى " و " الرعوى " و " الشروى " و " العوى " ؛ لأنها من " عويت " ، و " الطغوى " لأنها من " الطغيان " ، ولم تقلب فى الصفات نحو : " خزيا " ، و " صديا " و " ريا " .

ولا يفرق فيما كان من الواو ، نحو : " دعوى ، وعدوى ، وشهوى ، ونشوى " ، و " فُعلى " تقلب واوها ياء فى الاسم ، دون الصفة ، فالاسم نحو : " الدنيا ، والعليا ، والقصيا " .

وقد شذ " القصوى " و " حزوى " ، والصفة إذا بنيت " فُعلى " من غزوت " غزوى " .

ولا يفرق فى " فُعلى " من الياء ، نحو : " الفتيا " و " القضيا " فى بناء " فُعلى " من " قضيت " . وأما " فِعلى " فحقها أن تنساق على الأصل صفة واسما .. " .

قوله : (وماكان " فَعْلَى " من الياء ، قلبت ياؤه واوا فى الأسماء ، كـ : " التقوى ، والبقوى ، والرعوى ، والشروى ، والعوى / لأنها من " عويت " و " الطغوى " ؛ لأنها من " الطغيان " ، ولم تقلب فى الصفات ، نحو : " خزيا ، وصديا " ، وريا " .   ٣٩٥/ب

ولا يفرق فيما كان من الواو ، نحو : " دعوى ، وعدوى ، وشهوى ، ونشوى " ..) .

اعلم أن " فعلى " المعتلة اللام تأتى فى الكلام على ثلاثة أوجه :

اما مفتوحة الفاء ، أو مضمومة ، أو مكسورة ، ولكل واحد منها حكم يخصه ، ولا يتعداه إلى غيره .

قال " المازنى " : ليس لأحكام هذا الباب علة قوية يحسن الاحتجاج بها ، وانما وقع مستطرفا ، ويحكى عن العرب من غير حجة (١) .

---

(١) التبس الأمر على الشارح ـ هنا ـ ونسب للمازنى ما استنتجه ابن جنى فى كلامه . فالمازنى يقول فى التصريف ٢/١٥٧ فى (باب ماتقلب فيه الياء واوا ليفرق بين الاسم والصفة) :

" وذلك (فَعْلَى) إذا كانت اسما أبدلوا من الياء واوا ، وذلك نحو : (الشروى ، والتقوى ، والفتوى ، والرعوى ، والعدوى) .

والصفة تترك على حالها نحو : (خزيا ، وصديا ، وريا) .. " .

ويعلق ابن جنى على هذا فى نفس الصفحة ، فيقول : " وقد استطرف أبو عثمان هذا الباب ، واعتمد فيه على أنه محكى عن العرب ، وليست فيه حجة قاطعة . وأنا أذكر مافيه من العلة .. " .

ثم يقول المازنى فى ص ١٦٣ : " وأما (فِعلى) من هذا فهى على الأصل مالم نعلم أنهم غيروه ، وهذا الباب حكاية عن العرب ، وهو طريف فافهمه " .

والصواب ماقاله .

وقد تكلف ابن جنى تعليل ذلك بما لا يثبت له ، كما يأتيك فى موضعه (١).

ويضمون هذا الفصل ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : فى حكم " فَعْلَى " المفتوحة الفاء ، وهى معتلة اللام ، وقد جاءت اسما مرة ، وصفة أخرى ، وكل واحد منهما قد تكون لامه واوا ، وقد تكون ياء ، وهذه الأوجه الأربعة : ثلاثة منها اللام فيها متروكة على حالها من غير تغيير ، وواحد منها تقلب الياء فيه إلى الواو ، وهو خلاف القياس ، لما فيه من الخروج من حرف خفيف إلى حرف ثقيل ؛ لأن الياء أخف من الواو ، لما سبق تقريره .

وتلك الصورة " فَعْلَى " إذا كانت اسما ، وكانت لامها ياء ، فإن الياء فيها تقلب واوا ، فنبدأ بذكر أمثلتها ، ثم بعد ذلك نذكر ماتخيلوه علة للقلب ، والمذكور من أمثلة الاسم [ستة] (٢)

أولها : " التَّقْوَى " .

الشاهد فيه : أنها اسم ، وأصلها ياء ؛ لأنها من " وَقَيْتُ الشئ " .

قال " ابن جنى " : " التقوى : هى التَّقِيَّة والورع ، يقال : اتَّقَاهُ ، يَتَّقِيهِ ، اتقاءً ، وتقاه يَتْقِيهِ تَقْوَى ، وتَقِيَّةً ، وتُقَاةً ، وتُقًى " (٣).

فالأصل أن يقال : " التقيا " بالياء ، إلا أنهم خالفوا القياس ، وأبدلوا من الياء الخفيفة واوا أثقل .

قال " ابن جنى " : " إن الياء أخف من الواو ، وقد غلبت الواوَ فى أكثر المواضع ، وأُوثِرَتْ عليها (٤)، فأرادوا أن يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها ، فقلبوا الياء واوا .

وإنما خصوا بها اللام ، دون الفاء والعين ؛ لأنها أقبل للتغيير ؛ لتأخرها وضعفها .

= ويعلق ابن جنى على هذا قائلا : " وقوله : (إن هذا الباب حكاية عن العرب ، وهو طريف) يدلك على أنه ليس له عنده علة قوية توجب التغيير أكثر ماذكرته لك " .

ولا أدرى لماذا التبس الأمر على الشارح فخلط بين كلام المازنى وكلام ابن جنى ؟

(١) ينظر : تعليل ابن جنى فى هذه الصفحة والتى بعدها .

(٢) فى المخطوطة [خمسة] وهو تحريف ؛ لأن الأمثلة التى ذكرها المنصف ستة ، وكذلك ماذكره الشارح ستة أمثلة .

(٣) المنصف ٣/ ٧٤ . وينظر : الصحاح (وقى) ٦ / ٢٥٢٧ .

(٤) فى المنصف [حتى أبرت عليها].

....

فإن قلت فهلا كان هذا القلب والتغيير في الصفة دون الاسم ؟

قيل : لأن الواو أثقل من الياء ، فلما أرادوا [(١)] قلب الأخف إلى الأثقل ـ لضرب من التوسع في اللغة ـ جعلوا ذلك في الأخف ؛ لأنه أعدل من أن يجعلوا الأثقل في الأثقل ، والأخف هو الاسم ، والأثقل هو الصفة ، لمقاربتها الفعل " (٢).

وثانيها : " البُقْوَى " .

الشاهد فيه : أنها " فَعْلَى " وأصلها ياء ؛ لأنها من " بَقِيَ الشَّيْءُ " ، "واسْتَبْقَيْتُه " والقياس أن يقال : " البقيا " بالياء ، إلا أنهم أبدلوا منها الواو ، وقالوا : " البُقْوَى " على خلاف القياس ؛ لما فيه من الخروج من الحرف الخفيف إلى ما هو أثقل منه .

وثالثها : " الرعوى " .

قال " أبو عبيد " : " الرَّعْوَى ، والرُّعْيَا من الرِّعَايَةِ ، والحِفَاظ " (٣).

قال " الجوهري " : " ارْعَوَى عن القبيح : انْكَفَّ عَنْهُ ، وتقديره : " افْعَوَلَ " ووزنه : "افْعَلَلَ" وانما لم يدغم ؛ لسكون الياء ، والاسم " الرُّعْيَا " بالضم و " الرَّعْوَى " بالفتح مثل : " البقيا " وَ " البُقْوَى " (٤) . . " .

والكلام في قلب الياء إلى الواو على نهج ما قبله .

ورابعها : " الشَّرْوَى " .

قال في " شامل اللغة " : الشَّرْوَى : هو المِثْل ، يقال : هَذَا شَرْوَى هَذَا ، أي : مثله . (٥) ويستوي فيه الذكر والأنثى ، والجمع والواحد ، والاثنان ، وأصله من الياء من " شريت " إذا اشتريت ، وبعت ؛ لأن شروى الشيء : ما يقاربه ويعادله كالثمن والمثمن ، والقيمة والمقوم .

والشَّرْوَى : الشريا ، وانما صارت الياء واوا ؛ لأنها لام في " فَعْلَى " غير وصف ، فهي كـ : " رعوى " و " تَقْوَى " والأصل الياء .

---

١) في المنصف [اعتزموا] .
٢) المنصف ٢/١٥٧ ، ١٥٨ .
٣) السابق ٣/٧٤ .
٤) الصحاح (رعى) ٦ / ٢٣٥٩ .
٥) السابق (شرعى) ٦/٢٣٩٢ واللسان (شرى) ٤ / ٢٢٥٢ .

. . . .

وخامسها : " العَوَّى " مقصوراً .

قال " ابن جنى " : " قال لى " أبو على " وقت القراءة : إنها فى الأصل : " عَوْيا " ؛ لأنها كواكب ملتوية ، واشتقاقها من : " عويت يده " أى : لويتها ، فقلبوا الياء واوا ، ثم أدغموا فيها الواو الأولى ، فصارت : " عَوَّى " .

وقد مد بعضهم " العَوَّى " فقال : " العَوَّاء " وذلك قليل " (١)

وقال " أبو على " : ذلك غلط ؛ لأن اللام التى هى ياء ، إنما تبدل منها الواو فى " فَعْلَى " المقصورة ، نحو : " تَقْوَى " و " رَعْوَى " ، وأما " فَعْلاء " الممدودة ، فلا تبدل من لامها ـ التى هى ياء ـ واو (٢).

قوله : (لأنه من : " عويت ")

اعلم أن هذا منه احتجاج على أن الأصل ياء

قال " الجوهرى " : " تقول : عَوَيْتُ الشَّعْرَ والحَبْلَ .. إذا لويته " (٣).

وسادسها : " الطَّغْوَى " وهى " فَعْلَى " من : طَغَى يَطْغَى : إذا جاوز الحد ، وكل مجاوز حده فى العصيان طاغ ، وطَغَى يَطْغَى مثله .

قوله : (لأنها من " الطُّغْيان ") يريد : أن " فَعْلَى " بالفتح مأخوذة من " الطغيان " ، وغير مأخوذة من " الطُّغْوان " .

قال " الجوهرى " : " الطُّغْوان ، والطُّغْيان بمعنى . والطَّغْوى بالفتح مثله " (٤).

فهذه الأمثلة الستة أسماء ، واللام فيها ياء ، وقد أبدل منها الواو ، كما بيناه لك .

وأما الثلاثة الباقية ، وهى الصفة من ذوات الياء ، والواو ، والاسم من ذوات الواو ،

---

١) المنصف ٢/ ١٥٩
وفى اللسان (عوى) ٤ / ٣١٨٢ : " وقال أبو زيد : العواء ممدودة ، والجوزاء ممدودة ، والشعرى مقصور " .
٢) لم أعثر على قول أبى على الأخير .
٣) الصحاح (عوى) ٦ / ٢٤٤١ وعبارته : " وعويت الشعر والحبل عيا : لويته . وعويته أيضا تعوية .. "
٤) السابق (طغا) ٦ / ٢٤١٣ .

....

فان لام الكلمة فى كل واحد منها باق على أصله ، ويمتنع تغييره (١).

وقد أورد المصنف من الصفات من ذوات الياء فى " فَعْلَى " هذه ثلاث :

الأولى : " خَزْيَا " بالخاء والزاى المعجمين ، تقول : رَجُلٌ خَزْيَانُ ، وامرأة خَزْيَا ، فتجريه صفة .

قال " ابن جنى " : " تقول : " خَزِىَ يَخْزَى خِزْيًا " من الهوان ، و " خَزِىَ يَخْزَى خَزَايَةً " من الاستحياء " (٢).

وقال " أبو سعيد " : يقال : خزيان للمستحى من فعله وندم عليه (٣).

الثانية : " صَدْيَا " يقال للعطشان والعطشى : رَجُلٌ صَدْيَانٌ ، وامرأة صَدْيَا ، والصَّدَى : العطش (٤).

قال " ابن جنى " : والصَّدِىُّ أيضا : العَطْشَانُ (٥).

الثالثة : " رَيَّا " وهى صفة ، والأصل " رَوْيَا " ثم قلبت الواو / ياء ، وقد عرفت أن الواو ، ٣٩٦/أ والياء إذا اجتمعا ، وكان الأول منهما ساكنا أن الواو تقلب ياء ، ثم تدغم الأولى فى الثانية ،

---

١) يقول سيبويه ٣٨٩/٤ فى (باب ما تقلب فيه الياء واوا ؛ ليفصل بين الصفة والاسم):
" وذلك (فَعْلَى) إذا كانت اسما ، أبدلوا مكانها الواو ، نحو: (الشَّرْوَى ، والتقوى ، والفتوى) .
وإذا كانت صفة تركوها على الأصل ، وذلك نحو: (صَدْيَا ، وخَزْيَا ، ورَيَّا) ، ولو كانت (رَيَّا) اسما لقلت : (رَوَّى) ؛ لأنك كنت تبدل واوا موضع اللام ، وتثبت الواو التى هى عين .
وأما (فَعْلَى) من الواو فعلى الأصل ؛ لأنها إن كانت صفة لم تغير الياء . وإن كانت اسما ثبتت ؛ لأنها تغلب على الياء فيما هى فيه أثبت .
وذلك قولك : (شَهْوَى ، ودَعْوَى) ف : (شَهْوَى) صفة ، و(دَعْوَى) اسم ، و(عدوى) ك : (دَعْوَى) .. " .
وينظر : ابن يعيش ١١١/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٦٦/٢ وشرح الشافية ١٧٧/٣ ، ١٧٨ والممتع ٥٤٢/٢ وشرح الأشمونى ٤/ ٣١٠ ، ٣١١ .

٢) المنصف ٧٤/٣ : " يقال : رجل خَزْيَانٌ ، وامرأة خزيا . يقال: خَزِىَ يَخْزَى خِزْيًا من الهوان . وخَزِىَ يَخْزَى خَزَايَةً من الاستحياء ، قال ذو الرمة :
خَزَايَةً أَدْرَكَتْهُ عِنْدَ جَوْلَتِهِ " .

٣) لم أعثر عليه فى شرح السيرافى . وينظر : اللسان (خزا) ١١٥٥/٢ .

٤) الصحاح (صدى) ٦ / ٢٣٩٩ .

٥) المنصف ٧٥/٣ .

....

وقد ذكرنا علة ذلك.

قال "المازني" : "ولو كانت "رَيًّا" اسما لكانت "(رَوًى) ؛ لأنك كنت تبدل اللام واوا ، كما قلبتها في (شَرْوَى)[1]".

ثم تدغم الواو التي هي عين في اللام ، فيصير "رَوًّى" .

قال "ابن جني" : "تقول: [رجل][2] رَيَّانُ ، وامرأة رَيَّا ، وقوم رِوَاءٌ . ورَيَّا كل شيء : رائحته ، قال امرؤ القيس :

[١٩٧] إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا ... نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا الْقَرَنْفُلِ "[3]

قال "أبو سعيد" : "فإذا كان "رَيَّانَ" و"رَيَّا" صفة ، فالأصل فيه : "رَوْيَا" ؛ لأنه من "رويت" ، وقلبت الواو ياء .

ولو بنينا "فَعْلَى" منه اسما مثل : "شَرْوَى" و"رَعْوَى" لقلنا : "رَوًّى" ؛ لأن عين الفعل واو في الأصل ، وقلبنا لامه واوا ؛ لأنه اسم "[4].

وقال في "الشامل" : الرَّيَّا : ريح طيبة ، وشذت ؛ لأن الياء تجعل في هذا الموضع واوا ، كـ : "الرَّعْوَى" ، وهذه في شذوذها كشذوذ "قَصْوَى" [5].

وعلى ماذكره تكون "رَيَّا" اسما لا صفة .

هذا تمام الكلام في "فَعْلَى" المفتوحة التي لامها ياء ، وحكمها الفرق بين الاسم والصفة ، كما ذكرناه .[6]

---

١) المنصف ٢/١٥٨ .
٢) سقط من المخطوطة .
٣) المنصف ٣/٧٥
والبيت من الطويل (ديوانه / ١٤٥).
وهو من شواهد : المنصف ٣/٢٠ والمغني ٢/٦١٧ واللسان (قرنفل) ٥ / ٣٦١٥
وفيه : القَرَنْفُل ، والقَرَنْفُول : شجر هندي ليس من نبات أرض العرب .
اذا قامتا : يعني : أم الحويرث وأم الرباب .
تضوع المسك منهما : فاح وانتشرت رائحته حتى تظن أن نسيم الصبا حملت إليك ريا القرنفل .
٤) شرح السيرافي ٦/٢٧٦ .
٥) الصحاح (روى) ٦ / ٢٣٦٣ .
٦) يعلل ابن عصفور في الممتع ٢/٥٤٢ ، ٥٤٣ لقلب الياء واوا في الاسم دون الصفة ، فيقول : "وانما فعلوا ذلك تفرقة بين الاسم والصفة ، وقلبوا الياء واوا في الاسم دون الصفة ؛ لأن الاسم أخف من الصفة ؛ لأن الصفة تشبه الفعل ، والواو أثقل

....

(١)
فإن كانت لامها واوا تركت على واويتها فى الاسم والصفة جميعا ، ولم يفرق بينهما .

فإن قلت : فلم فرقوا بين الاسم والصفة فى ذوات الياء ، دون ذوات الواو؟ قلت :
لأن ذوات الياء أكثر من ذوات الواو ، واحتمال وقوع اللبس فيما كثرت صوره أكثر منه فيما قلت أمثلته ، فكانت الحاجة إلى إثبات الفرق فى ذوات الياء آكد منه فى ذوات الواو .

فمثال الاسم : " دَعْوَى " و " عَدْوَى " ومثال الصفة : " شَهْوَى " و " نَشْوَى " .

قال " عبد المجيد " : العَدْوَى : المَعُونَة من وال ؛ لِيُعِينَك على من ظلمك ، وينتقم منه ، والعَدْوَى أيضا : مايعدى من جرب أو غيره ، وهى مجاوزته مَنْ صَاحِبهُ إلى غيره (٢).

= من الياء ، فلما عزموا على إبدال الياء واوا جعلوا ذلك فى الاسم لخفته ، فكان عندهم من أجل ذلك أحمل للثقل .
وكأن العرب جعلت قلب الياء واوا فى هذا عوضا من غلبة الياء على الواو ، ألا ترى أن انقلاب الواو إلى الياء أكثر من انقلاب الياء إلى الواو ، وإلا فليس بقياس ، أعنى : قلب الأخف ، وهو الياء إلى الأثقل وهو الواو ، ولولا ما ورد السماع به لم يقل ...
وإنما خصوا بها الفعل المعتل اللام دون المعتل العين أو الفاء ؛ لأنها أقبل للتغيير لتأخرها ضعفها " .
ويقول ابن مالك فى ألفيته :
مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ ٭٭ يَاءٍ كَتَقْوَى غَالِبًا جَاذَا الْبَدَلْ
وينظر : الأشمونى بحاشية الصبان ٤/٣١٠ ، ٣١١ وشرح الألفية لابن عقيل ٢ / ٤٤١ وشرح ابن الناظم / ٨٥٣ والتصريح ٢/٣٨٤ ، ٣٨٥ والتبصرة ٢/٨٤١ ، ٨٤٢ والمنصف ٢/١٥٧ .

١) يعلل الرضى فى شرح الشافية ٣/١٧٧ ، ١٧٨ لذلك فيقول : " .. الناقص إن كان على (فَعْلَى) ـ بفتح الفاء ـ فإما أن يكون واويا ، أو يائيا ، والواوى لاتقلب واوه ياء ، لافى الاسم ك : (الدَّعْوَى ، والفَتْوَى) ولافى الصفة ، نحو : (شَهْوَى مؤنث شَهْوَان) ؛ لاعتدال أول الكلمة وآخرها بالفتحة والواو ، فلو قلبت ياء لصار طرفا الكلمة خفيفين .
وأما اليائى منه فقصد فيه التعديل أولا ، فعدل الاسم الذى هو أسبق من الصفة بقلب يائه واوا ، فلما وصل إلى الصفة خليت بلا قلب للفرق " .

٢) الصحاح (عدا) ٦ / ٢٤٤١ : " والعَدْوَى : طَلَبُكَ إلَى وَالٍ لِيُعِينَكَ على من ظلمك ، أى : ينتقم منه .
يقال : اسْتَعْدَيْتُ عَلَى فلان الأمير فأعدانى عليه ، أى : استعنت به عليه ، فأعاننى عليه ، والاسم منه : العَدْوَى ، وهى المعونة .
والعَدْوَى أيضا : مَايُعْدِى من جَرَبٍ أو غيره ، وهو مجاوزته مَنْ صَاحِبِهِ إلى غَيْرِه " .

. . . .

قال في " الشامل " : تقول رجل شَهْوانٌ ، وامرأة شَهْوَى ، وليسا من " اشْتَهَى " لكن من " شَهِي " وبمعناه ، إلا أن فيه مبالغة [١].

وتقول : رجل نَشْوانٌ ، أي : سكران من النَّشْوَة بالفتح ، وامرأة نَشْوَى ، أي : سَكْرَى [٢].

هذا تمام الكلام في " فَعْلَى " المفتوحة العين بأوجهها الأربعة .

الضرب الثاني : في حكم " فُعْلَى " المضمومة الفاء ، ولها أربعة أوجه ، كما ذكرنا في " فَعْلَى " المفتوحة . وحرف العلة الذي هو اللام ، لا يلحقه تغيير ، ولا قلب في ثلاثة منها ، ويلحقه في صورة واحدة ، وهي : ماكان اللام فيها واوا ، وهي : اسم ، فإن هذه الواو ، تبدل منها الياء ، وسنذكر علة ذلك .

والمذكور من أمثلته : " الدُّنْيا ، والقُصْيا ، والعُلْيا " .

قال " ابن جني " : الدُّنيا الدانية : القريبة . والقُصْيا القاصية : البعيدة . والعُلْيا : بمعنى العالية [٣].

قال " ابن جني " : إنه انما ذكرت هذه في موضع الأسماء ، وان كان أصلها الصفة ؛ لأنها الآن ، قد ذُهِبَ بها مذهب الأسماء بتركهم إجراءها وصفا في أكثر الأمر ، واستعمالهم إياها استعمال الأسماء ، كما تقول في " الأَجْرَع [٤] ، والأَبْطَح [٥] ، والأَبْرَق [٦] " : إنها الآن أسماء ؛ لأنهم قد استعملوها استعمال الأسماء ، وان كانت في الأصل صفات .

ألا تراهم قالوا : " أَبْرَق وأَبَارِق " وَ " أَجْرَع وأَجَارِع " فصرفوا " أَبْرَقًا " و " أَجْرَعًا " وجمعوهما على مثال : " أَحْمَد وأَحَامِد " .

---

١) الصحاح (شها) ٦ / ٢٣٩٧ واللسان (شها) ٤ / ٢٣٥٤ .
٢) اللسان (نشا) ٦ / ٤٤٣٣ والصحاح (نشا) ٦ / ٢٥١٠ .
٣) المنصف ٣ / ٧٥ .
٤) الأجرع : الأرض ذات الحُزُونة ، تشاكل الرمل . وقيل : الرملة السهلة المستوية . وقيل : كثيب ، جانب منه رمل ، وجانب حجارة . اللسان (جرع) ١ / ٦٠١ .
٥) الأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى . الصحاح (بطح) ١ / ٣٥٦ واللسان (بطح) ١ / ٢٩٩ .
٦) أَبْرَقَ القوم : دخلوا في البرق ، وأَبْرَقَ الرجل : تهدد وأوعد : اللسان (برق) ١ / ٢٦١ .

....

قال : إنهم أبدلوا اللام في " فُعْلَى " المضمومة ، كما أبدلوها في " فَعْلَى " المفتوحة ، لضرب من التعادل .

وكانت الأسماء أحمل لهذا من الصفات ؛ لخفة الأسماء .

ألا ترى أنهم قالوا : " شَرْبَةٌ وشَرَبَات " فحركوا العين ، وقالوا : " صَعْبَةٌ وصَعْبَات " فأسكنوها ؛ لأن الفعل لا يحتمل التغيير من هذا الوجه (١).

قال " أبو محمد " : " إنما حملوا الأخف - ههنا - وهو الياء على الاسم ؛ لأنهم لما راموا الفرق بقلب الواو ياء ، ولا سبيل إلى ذلك في الوصف فاضطروا إلى القلب في الاسم " (٢).

---

١) المنصف ٢/١٦١ ونقل الشارح كلام ابن جني مع تصرف في بعض الألفاظ .

٢) التخمير ٢ ورقة /٢٦٧ (مخطوط).

ويقول الرضي في شرح الشافية ٣ / ١٧٨ : " وإذا كان الناقص على (فُعْلَى) - بضم الفاء - فلا يخلو : إما أن يكون واويا ، أو يائيا ، وكل واحد منهما إما اسم ، أو صفة ، فالثاني لا تقلب لامه : اسما كان أو صفة ؛ لحصول الاعتدال في الكلمة بثقل الضمة في أولها وخفة الياء في آخرها ، فلو قلبت واوا لكان طرفا الكلمة ثقيلين .

وأما الواوي : فحصل فيه نوع ثقل بكون الضمة في أول الكلمة والواو قرب الآخر ، فقصد فيه مع التخفيف الفرق بين الاسم والصفة ، فقلبت الواو ياء في الاسم ، دون الصفة ، لكون الاسم أسبق من الصفة ، فعدل بقلب واوه ياء ، فلما وصل إلى الصفة خليت ؛ لأجل الفرق بينهما " .

ومما تجدر ملاحظته أن ابن مالك - في هذه المسألة - خالف جمهور النحاة ؛ لأنه يرى أن (فُعْلَى) إذا كانت لامها واوا سلمت في الاسم نحو : (حُزْوَى) ، وقلبت ياء في الصفة ، نحو : " إنا زينا السماء الدنيا " ، ونحو قولك : (للمتقين الدرجة العليا) ، حيث يقول :

مِنْ لَامِ فُعْلَى اسْمًا أَتَى الوَاوُ بَدَلْ ... يَاءٍ كَتَقْوَى غَالِبًا جَا ذَا البَدَلْ
بِالعَكْسِ جَاءَ لَامُ فُعْلَى وَصْفًا ... وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى

أما أهل التصريف فيقولون : إن (فُعْلَى) إذا كانت لامها واوا تقلب في الاسم دون الصفة ، ويجعلون (حُزْوَى) شاذا .

والراجح - هنا - ما عليه أهل التصريف ؛ لأن الكلمات : (الدُّنْيَا ، والعُلْيَا ، والقُصْيَا) وإن كان أصلها الصفة ، إلا أنها الآن ، أخرجت إلى مذاهب الأسماء بتركهم إجراءها وصفا في أكثر الأمر ، واستعمالهم إياها استعمال الأسماء .

وينظر : الكتاب ٤/٣٨٩ والمنصف ٢/١٦١ والأشموني ٤ / ٣١٠ - ٣١٣ وابن يعيش ١٠/١١٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٦٦ والممتع ٢/٥٤٤ ، ٥٤٥ ، والتبصرة ٢/٨٢٦ والتصريح ٢/٣٨٥ ، ٣٨٦ .

. . . .

قوله : (وقد شذ " القُصْوَى ").

اعلم أن وجه الشذوذ الموجب لخروجه على الأصل ، أنه في الأصل صفة ،

فجعل ذلك تنبيها على أنها في الأصل صفة ، كما خرجت " رَيَّا " على الأصل .

والقُصْوَى : بمعنى " القُصْيَا ".

و " حُزْوَى " بالحاء المهملة والزاي المعجمة . قال في " شامل اللغة " : هو اسم موضع بالبادية (١).

قوله : (والصفة قولك إذا بنيت من " غَزَوت " : " غُزْوَى ") .

قال " أبو سعيد " : " إنّ " سيبويه " ذكر أن الصفة من باب " فُعْلَى " المضمومة ، من ذوات الواو على الأصل ، ولم أجده ذكر صفة على " فُعْلَى " مما لامه واو ، إلا ما يستعمل بالألف واللام ، نحو : " الدُّنْيَا " و " العُلْيَا " ، وما أشبه ذلك ، وهذه عند " سيبويه " بمنزلة الأسماء .

وإنما ذكر أن " فُعْلَى " من بنات الواو ، إذا كانت صفة على أصلها ، وإن كان لا يحفظ في كلامهم شيء من ذلك على " فُعْلَى " ؛ لأن القياس أن يحمل على أصله ، حتى يتبين أنه خارج على أصله ، شاذ عن بابه " (٢).

هذا إذا كانت اللام من " فُعْلَى " واوا ، فإن كانت ياء ، تركت بحالها في الاسم والصفة جميعا (٣).

---

١) موضع بـ : " نجد " في ديار بني تميم . وقيل : جبل من جبال الدهناء . وقيل : باليمامة (معجم البلدان ٢/ ٢٥٥) واللسان (حزا) ٢/ ٨٦٣ .

٢) شرح السيرافي ٦/ ٢٧٧ .

٣) يقول سيبويه ٤/ ٣٨٩ : " وأما (فُعْلَى) من بنات الواو : فإذا كانت اسما فإن الياء مبدلة مكان الواو ، كما أبدلت الواو مكان الياء في (فَعْلَى) ، فأدخلوها عليها في (فُعْلَى) كما دخلت عليها الواو في (فَعْلَى) ؛ لتتكافئا ، وذلك قولك : (الدُّنْيا ، والعُلْيا ، والقُصْيا) .
وقد قالوا : (القُصْوَى) فأجروها على الأصل ؛ لأنها قد تكون صفة بالألف واللام .
فإذا قلت : (فُعْلَى) من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفة ، وهو أجدر أن يجيء على الأصل ، إذ قالوا : (القُصْوَى) فأجروه على الأصل وهو اسم ، كما أخرجت (فَعْلَى) من بنات الياء صفة على الأصل .
وتجرى (فُعْلَى) من بنات الياء على الأصل اسما وصفة ، كما جرت الواو في (فَعْلَى) صفة واسما على الأصل " .

....

قال " ابن جنى " : " الفتوى " و " الفتيا " معناهما واحد ، وهو : الجواب عن المسألة ، تقول : استفتيته عن كذا وكذا ، فأفتانى بكذا وكذا ، أى : استعلمته فأعلمنى [١].

و " القضيا " : " فُعلى " من قضيت ، أى : حكمت [٢].

الضرب الثالث : في حكم " فِعْلى " مكسورة الفاء .

قال " المازنى " : " وأما " فِعْلى " فهى على الأصل ، مالم نعلم أنهم غيروه " [٣].

وقال " ابن جنى " : " ماجاء [٤] على أصله ، فلا كلام فيه ، وإنما سبيل ماخرج عن أصله أن ينظر إلى علته ماهى ؟ " [٥].

قال " عبد المجيد " : ولم يجئ " فِعْلَى " صفة عند " سيبويه " ولاعند غيره إن كان لامها حرف علة ؛ قاله فى الحواشى [٦]. ولكن / هذا من المصنف تصوير . ٣٩٦/ب

---

١) المنصف ٣/٧٤ وعبارته : " الفتوى : هى الفتيا ، ومعناها : الجواب عن المسألة ، يقال : استفتيته عن كذا وكذا ، فأفتانى بكذا وكذا .
أى : استعلمته فأعلمنى " .

٢) الصحاح (قضى) ٦ / ٢٤٦٣ .

٣) المنصف ٢/١٦٣ .

٤) فى المنصف [ماجاء من هذا] .

٥) المنصف ٢/١٦٣ .

ويقول الرضى فى شرح الشافية ٣ / ١٧٩ : " وأما (فِعلى) بكسر الفاء من الناقص : فلا تقلب واو ياء ، ولا ياؤه واوا ، سواء كان اسما أو صفة ؛ لأن الكسرة ليست فى ثقل الضمة ، ولا فى خفة الفتحة ، بل هى تتوسط بينهما ، فيحصل لها اعتدال مع الياء ومع الواو ، والأصل فى قلب ياء (فَعْلَى) - بالفتح - وواو (فُعلى - بالضم - إنما كان طلب الاعتدال ، لا الفرق بين الوصف والاسم .
ألا ترى إلى عدم الفرق بينهما فى (فَعْلَى) الواوى المفتوح فاؤه ، وَ (فُعلى) اليائى المضموم فاؤه لما كان الاعتدال فيهما حاصلا ؟
وأما أمثلة (فِعْلَى) الواوى بكسر الفاء اسما وصفة ، واليائى كذلك فعزيزة " .

٦) لم أعثر عليه فى الحواشى . لكن ابن الحاجب فى كتابه الإيضاح ٢/٤٦٧ يقول : " .. ولم تجئ (فِعْلى) عند سيبويه صفة ، وأما إذا كان لامها حرف علة ، فلم تجئ أصلا عند أحد .
وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى تغير فى الأسماء ، إذ موجب التغيير فى أخواتها إنما هو حقيقة اللبس ، ولاصفة - ههنا - يلتبس معها الاسم .. " .
بيد أن سيبويه ٤ / ٣٩٠ يقول : " وأما (فِعْلَى) منهما فعلى الأصل : صفة واسما ، تجريهما على القياس ؛ لأنه أوثق مالم تتبين تغييرا منهم " .
وينظر : الممتع ٢/٥٤٦ وابن يعيش ١٠/١١٣ .

....

وإذا وقفت على ما فصلناه ، ظهر لك أن المراتب فى " فعلى " ثلاث بالنسبة إلى الأصل :

الأولى : " فِعْلَى " المكسورة الفاء ، فإنها لا تغير لامها المعتلة عما وضعت عليه واوا كانت ، أم ياء .

الثانية : " فُعْلَى " المضمومة ، وهى أبعد عن الأصل بدرجة ، وهو قلب واوها فى الاسم ياء ، وهو مع ذلك خروج من حرف ثقيل إلى حرف خفيف .

الثالثة : " فَعْلَى " المفتوحة ، وهى أبعد عن الأصل بدرجتين :

إحداهما : قلب يائها فى الاسم واوا .

والأخرى : الخروج من حرف خفيف إلى حرف ثقيل وأنه خلاف الأصل .

ـ ـ ـ

[قلب الياء ألفا ، والهمزة ياء في "فعائل" وشبهه]

(فصل) " وإذا وقعت بعد ألف الجمع الذي بعده حرفان همزة عارضة في الجمع وياء ، قلبوا الياء ألفا ، والهمزة ياء ، وذلك قولهم : "مَطَايَا" و "رَكَايَا" والأصل : "مَطَائِيُ" ، و "رَكَائِيُ" على حد "صَحَائِف" ، و "رَسَائِل" .

وكذلك : "شَوَايَا" و "حَوَايَا" في جمع "شَاوِيَة" و "حَاوِيَة" فاعلتين من : "شويت" و "حويت" ، والأصل : "شواوى" و "حواوى" ثم "شوائى" و "حوائى" على حد "أوائل" ثم "شوايا" و "حوايا" .

وقد قال بعضهم : "هَدَاوَى" في جمع "هدية" وهو شاذ .

وأما نحو : "إِدَاوَة ، وعِلَاوَة ، وهِرَاوَة" فقد ألزموا في جمعه الواو بدل الهمزة ، فقالوا : "أَدَاوَى ، وعَلَاوَى ، وهَرَاوَى" ، كأنهم أرادوا مشاكلة الواحد الجمع في وقوع واو بعد ألف .

وإذا لم تكن الهمزة عارضة في الجمع ، كهمزة "جواء" و "سواء" جمع "جائية" و "سائية" فاعلتين من : "جاء" و "ساء" لم تقلب .. " .

قوله : (وإذا وقعت بعد ألف الجمع الذي بعده حرفان همزة عارضة في الجمع ، وياء ، قلبوا الياء ألفا ، والهمزة ياء) .

اعلم أن ما كان من الأسماء المعتلة اللام واوا ، أو ياء ، إذا جمعت على : "فَعَائِل" أو "فَوَاعِل" ووقع بعد ألف الجمع همزة ، فإن حرف العلة الذي هو لام الكلمة يقلب ألفا .

وأما الهمزة فلا تخلو :

إما أن تكون ثابتة في واحد ذلك الجمع ، أو لم تكن ، فإن كانت ثابتة في واحده ، تركت بحالها في الجمع ، ولم تقلب .

وإن لم تكن في الواحد ، وإنما عرضت في الجمع خاصة ، فإنها تقلب إلى الياء ، أو إلى الواو ، كما سنفصله لك .

ومتعلق الكلام في هذا الفصل ضربان :

الضرب الأول : في أحكام الجمع الذي الهمزة فيه عارضة ، ولا وجود لها في واحده ، والمذكور من صوره أربع :

الأولى : "مَطَايَا"

....

الشاهد فيه : أن الواحد فيه "مَطِيَّة"(١) واللام واو ، والأصل: "مَطِيوَة" على زنة "فَعِيلَة" ، ثم قلبت الواو(٢) ياء ، وأدغمت الياء الأولى في الثانية ، فصار : "مَطِيَّة".

فإذا جمع على "فَعَائِل" وقعت ألف الجمع ثالثة ، وبعدها ياء "فَعِيلَـــه" ، فهمزت الياء ، وصار : "مطائى" ثم أبدلوا من الياء ألفا فصار : "مطاءا" ثم قلبوا الهمزة إلى الياء ، فصار : "مطايا" (٣).

فإن قلت : لأى سبب قلبت الواو ياء ، والياء ألفا ، والهمزة ياء ؟

قلت : إنما انقلبت الواو ياء ؛ لانكسار ماقبلها وتطرفها .

وانما انقلبت الياء ألفا ، طلبا للتخفيف ، كما قالوا في : "مَدَارِى" و"عَذَارِى" : "مَدَارَى" و "عَذَارَى" .

وأما قلب الهمزة ياء ؛ فلأن الياء كانت في الواحد ظاهرة ، فجعلوها بدل الهمزة ؛ لتدل بذلك على الياء التي في الواحد ، كما بنوا "قلت" وبابه على "فعلت" و"بعت" وبابه على "فعلت" ؛ لتلقى حركة العين على الفاء ؛ فيعلم بحركة الفاء حركة العين ، كأنه قد علم حركة الواو المحذوفة من "قلت" أنها كانت ضمة بضمة القاف .

وعلم حركة الياء المحذوفة من "بعت" أنها كانت كسرة بكسرة الباء .

فإن قلت: هلا تركوا الهمزة بحالها ؟

قلت [امتنع ذلك](٤) لوجهين :

---

١) المَطِيَّة : الدابة ، سميت بذلك ؛ لأنها تمطو في سيرها ؛ أو لأن الراكب يعلو مطاها ، وهو ظهرها .
فعلى الأول هي : فَعِيلَة بمعنى فَاعِلَه . وعلى الثاني هي : فَعِيلَة بمعنى مفعولة .
وينظر : اللسان (مطا) ٦ / ٤٢٢٦ ، ٤٢٢٧ وحاشية الصبان على الأشموني ٤ / ٢٩٢ والتصريح ٢ / ٣٧٢ .

٢) لاجتماعها مع الياء ، وسبق إحداهما بالسكون ، ثم أدغمتا .

٣) أصل (مطايا) : مَطَايِوٌ ، قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة كما في (الغازى ، والداعى) ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في (صحائف) ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ، ثم الياء ألفا ، ثم الهمزة ياء ، فصار : (مَطَايَا) بعد خمسة أعمال .
وينظر : الأشموني ٤ / ٢٩٢ والتصريح ٢ / ٣٧٢ وابن يعيش ١٠ / ١١٣ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٦٧ .

٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

....

أولهما: أن الهمزة لما توسطت بين ألفين ، وهي قريبة من الألف، فكأنه اجتمع ثلاث ألفات ، وإنه مستكره ، وقد سبق تقريره في "خطايا" جمع "خطية".

وثانيهما: أن الهمزة وقعت بين ألفين ، فصارت هي والألف كهمزتين ؛ لقرب شبه الألف بها ، فوجب الإبدال ، كما تبدل من الهمزتين إذا اجتمعتا .

الثانية : "رَكَايَا".

الشاهد فيه [أن "رَكَايَا"] (١) جمع "رَكِيَّة" وهي : البئر (٢) ، ولامه واو ، وأصله : "رَكِيوَة" على زنة "فَعِيلَة" ثم قلبت الواو ياء ، وأدغم فيها الياء الأولى ، فصار : "رَكِيَّة" ثم جمعت ، وجرى عليها ما جرى على "مطايا" من غير فرق (٣).

الثالثة : "شَوَايَا" جمع "شَاوِيَة" على زنة "فَاعِلَة" من : شوت اللحم ، فهي شاوية .

الشاهد فيه : أنك إذا جمعت "شَاوِيَة" على : "فَوَاعِل" وقعت ألف الجمع ثالثة ، متوسطة ، بين واوين :

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام .

٢) الصحاح (ركا) ٦ / ٢٣٦١ : "الرَّكِيَّة : البئر ، وجمعها : رَكِيٌّ وَرَكَايَا".

٣) يقول سيبويه ٤ / ٣٩٠ في (باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قُلِبَت الهمزة ياء والياء ألفا): "وذلك قولك: (مطية ومطايا ، وركية وركايا ، وهدية وهدايا) فإنما هذه ، (فَعَائِل) كـ : (صَحِيفَة وَصَحَائِف) .
وانما دعاهم إلى ذلك أن الياء قد تقلب إذا كانت وحدها في مثل (مفاعل) فتبدل ألفا ، وذلك نحو : (مَدَارَى ، وَمَحَارَى) .
والهمزة قد تقلب وحدها ويلزمها الاعتلال ، فلما التقى حرفان معتلان في أثقل أبنية الأسماء ، ألزموا الياء بدل الألف ، إذ كانت تبدل ولا معتل قبلها .
وأرادوا ألا تكون الهمزة على الأصل في (مَطَايَا) إذ كان ما بعدها معتلا ، وكانت من حروف الاعتلال ، كما اعتلت الفاء في (قُلْت ، وبِعْت) إذا اعتل ما بعدها ، فالهمزة أجدر ؛ لأنها من حروف الاعتلال .
وإن شئت قلت : صارت الهمزة مع الألفين حيث اكتنفتاها بمنزلة همزتين ، لقرب الألف منهما ، فأبدلت ... وأبدلوا مكان الهمزة الياء التي كانت ثابتة في الواحد ، كما أبدلوا مكان حركة (قلت) التي في القاف ، وحركة ياء (بعت) اللتين كانتا في العينين ؛ ليعلم أن الياء في الواحد ، كما علم أن ما بعد الباء والقاف مضموم ومكسور".

....

إحداهما : [واو] (١) الجمع . والثانية : الواو التى هى عين الكلمة ، وصار : " شَوَاوِىُ " ، ثم أبدلوا من الياء التى هى لام الكلمة ألفا (٢) ، فصار : " شَوَاوَا " ، ثم أبدل من الواو التى هى عين الكلمة همزة ، فصار : " شَوَاءَا " بهمزة بين ألفين ، ثم أبدل من الهمزة المتوسطة بين الألفين ياء ؛ لما ذكرناه من الوجهين ، فصار : " شَوَايَا ".

الرابعة : " حَوَايَا " جمع " حَاوِيَة " و " فَاعِلَة " من : حوت سماد المال ، فهى : حاوية ، وعين الكلمة " واو " ولامها " ياء " ، فإذا جمعت على " فَوَاعِل " وقعت ألف الجمع متوسطة بين واوين ، ثم همزت الواو الثانية ، ثم أبدل من الياء التى هى لام ألفا ، فصار " حَوَاءَا " بهمزة بين ألفين ، ثم قلبت الهمزة ياء ؛ لما ذكرناه ، فصار : " حَوَايَا " ، والكلام فيه على نهج ماذكرناه فى " مَطَايَا " (٣).

إذا عرفت هذا ، فلقائل أن يقول : قول المصنف (وكذلك : " شَوَايَا " و " حَوَايَا ") لابد فيه من تقدير إضمار ؛ لأن الهمزة الواقعة بعد الألف فى " فَعَائِل " منقلبة عن حرف علة ، زيد فى الواحد للمد ، كما عرفته فى : " مَطَايَا " و " رَكَايَا ".

والهمزة الواقعة بعد الألف فى " فَوَاعِل " منقلبة عن حرف أصلى ، هو : عين الكلمة ، كما بيناه فى " شَوَايَا " و " حَوَايَا " فلابد من حمل المشابهة على معنى لايندرج فيه ماذكرناه .

قوله : (وقد قال بعضهم : " هَدَاوَى " فى جمع " هَدِيَّة " وهو : شاذ) .

قال فى " الشامل " : الهدية : ما أهديت فى لطف إلى ذى مودة ، ونحو ذلك ، والجمع

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام .

٢) وذلك بعد ابدال كسرة الواو الثانية فتحة .

٣) الكتاب ٤ / ٣٩١ : " و (فَوَاعِل) من : (شَوَيْت) كذلك ؛ لأنها همزة تعرض فى الجمع وبعدها الياء ، فهمزتها كما همزت (فواعل) من : (عَوِرْت) ، فهى نظيرها فى غير المعتل ، كما أن (صحائف ، ورسائل) نظيرة : (مطايا ، وأداوى). وكذلك : (فَوَاعِل) من : حَيِيتُ ، هُنّ حَوَايَا ، تجرى الياء مُجْرَى الواو ، كما أجريتهما مُجْرَى واحدا فى : (قُلْت ، وبِعْت ، وعَوِرْت ، وصَيِدْت) ، ولاتدرك الهمزة فى (قُلْت ، وبِعْت ، وعَوِرْت ، وصَيِدْت) فى موضع إلا أدركهما ، ثم اعتلتا اعتلال (مَطَايَا).

وذلك قولك : (شَوَايَا) فى فَوَاعِل ، و (حَوَايَا) .. ".

....

" الْهَدَايَا " ، ولغة أهل المدينة " الْهَدَاوَى " (١).

اعلم أن القياس أن يقال : " هَدَايَا " ؛ لأن الواحد " هَدِيَّة " فإذا جمعته على " فَعَائِل " قلت : " هَدَائِي " ثم أبدلت من الياء التى هى لام الكلمة ألفا ، فصار "هداءا" ثم قلبت الهمزة المنقلبة عن ياء " فَعِيلَه " إلى الياء ، وقلت : " هَدَايَا ".

إذا عرفت هذا ، فقول المصنف : (وهو : شاذ) إنما يريد به : الشذوذ فى القياس ، دون الاستعمال.

قال " عبد المجيد " : وإنما أبدل أهل المدينة الواو من الهمزة ؛ لأنه قد أبدل الواو منها فى نحو: " حَمْرَاوَان " و " سَمَاوِىّ " وأسماء كثيرة (٢).

قوله : (وأما نحو: " إِدَاوَة ، وَعِلَاوَة / وَهِرَاوَة " فقد ألزموا فى جمعه الواو بدل الهمزة ، ٣٩٧ / أ فقالوا : " أَدَاوَى ، وَعَلَاوَى ، وَهَرَاوَى " كأنهم أرادوا مشاكلة الواحد الجمع فى وقوع واو بعد ألف).

اعلم أن الواو فى هذه الأسماء الثلاثة لام الكلمة ، ويجرى جمعها مجرى " مَطِيَّة " فى كل حال ، إلا فى قلب الهمزة المتوسطة بين الألفين ، فإنها تقلب فى جمع " مَطِيَّة " ياء ، وفى جمع " إِدَاوَة " ونحوها واوا.

وإنما استويا فى الجمع من قبل أن " إِدَاوَة " : " فِعَالَه " على زنة " رِسَالَه " ، فإذا جمعناها ، أدخلنا ألف الجمع عليها ثالثة بعد الدال ، وتقع بعدها ألف " فِعَالَه " ، فقلبت همزة ، وكسرت ، ثم انقلبت الواو التى هى لام الكلمة ياء ؛ لانكسار ماقبلها ، وتطرفها ، فصارت : " ادائى " ، ثم صيرت الياء المتطرفة ألفا ، فصار : " إِدَاءَا " بهمزة بين ألفين ، ثم قلبت الهمزة المتوسطة بين الألفين واوا ، فصار " أَدَاوَى ".

---

١) اللسان (هدى) ٦ / ٤٦٤١ : " والْهَدِيَّة : مَا أُتْحِفَتْ به ، يقال: أَهْدَيْتُ له وإليه .. والجمع : هَدَايَا ، وَهَدَاوَى ، وهى لغة أهل المدينة ، وَهَدَاوِى ، وَهَدَاوٍ ، الأخيرة عن ثعلب .. أبو زيد : الهَدَاوَى : لغة عُلْيَا مَعَدٍّ ، وسُفْلَاهَا : الْهَدَايَا .. ".

٢) السابق (هدى) ٦ / ٤٦٤١
ويقول سيبويه ٤ / ٣٩١ : " وقد قال بعضهم : (هَدَاوَى) فأبدل الواو ؛ لأن الواو قد تبدل من الهمزة ".
وينظر : المنصف ٢ / ٦٥ وابن يعيش ١٠ / ١١٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٦٩.

....

ليست الواو في " أَدَاوَى " هي الواو الكائنة في : " إِدَاوة " لأن الواو في " إِدَاوَة " لام الكلمة ، وقد انقلبت في الجمع ياء ؛ لانكسار ماقبلها ، ثم أبدل من الياء ألف ، كما بيناه .

والواو التي في الجمع مبدلة من الهمزة المنقلبة عن ألف " فِعَالَة " (١).

وإذا ظهر الفرق بين الواو الكائنة في الواحد ، وبين الواو المتوسطة بين الألفين في الجمع ، علم أن مراد المصنف أنهم أرادوا مشاكلة الواحد الجمع في وقوع واو بعد الألف : إنما هو المشاكلة في صورة الخط لا غير ، فأما في الحقيقة : فبينهما بون بعيد ، كما بيناه لك .

قال " ابن جني " : " الإِدَاوَة (٢) : هي التي يحمل فيها الماء في الأسفار " (٣)

والعِلاوة : ماعَلَيْتَ بِهِ على البعير بعد تمام الوِقْر ، أو عاقته عليه ، نحو : السقاء ، والسفود ، والعلاوة أيضا : رأس الإنسان مادام في عنقه " (٤)

والهِرَاوَة : العَصَا الضخمة (٥).

هذا تمام الكلام في أحكام الجمع الذي الهمزة فيه عارضة .

---

١) يقول المازني في تصريفه ٢ / ٦٣ : " واعلم أن اللام إذا كانت واوا ، وكانت ظاهرة في الواحد ، فإن الهمزة تبدل مكانها الواو وإذا كسّر الواحد على هذا الجمع ، نحو : (إِدَاوَة وأَدَاوَى ، وغباوة وغباوى ، وشقاوة ، وشقاوى) .
وإنما إِدَاوَة : (فِعَالة) ك : " (رِسَالة) فإذا قلت : (رَسَائِل) همزت ، فكان جمع (إِدَاوَة) في الأصل (أداء) ثم غيرت على ماذكرت لك ، فأبدلت من همزتها الواو ؛ لأن الواو كانت ظاهرة في الواحد ؛ فأرادوا أن تظهر في التكسير ، فلم يمكنهم أن يظهروا الواو التي كانت في الواحد ظاهرة ، فأبدلوا من الهمزة التي عرضت في الجمع واوا ؛ لأن ذلك موضع تثبت في مثله الواو " .
ويقول ابن مالك :
" وافتح ورد الهمز يا فيما أُعل ... لاما ، وفي مثل هراوة جُعل واوا ... "
وينظر : الكتاب ٤ / ٣٩١ وابن يعيش ١٠ / ١١٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٦٩ وشرح الشافية ٣ / ٦٠ والأشموني ٤ / ٢٩١ ، ٢٩٢ .
٢) زاد في المنصف [وجمعها : أداوى] .
٣) المنصف ٣ / ٦٦ وينظر : اللسان (أدا) ١ / ٤٨ .
٤) الصحاح (علا) ٦ / ٢٤٣٩ .
والوقر ـ بالكسر ـ الحمل . الصحاح (وقر) ٢ / ٨٤٨ .
٥) الصحاح (هرا) ٦ / ٢٥٣٥ .

....

الضرب الثاني : في أحكام الجمع الذي الهمزة غير عارضة فيه ، وحكم هذه الهمزة أن تترك بحالها ، ولا تقلب إلى الياء ، أو إلى الواو ، وسنذكر علة ذلك .

والمذكور منه مثالان :

أولهما : " جَوَاءٍ "(١). اعلم أنه إذا قيل لك : ابن " فَاعِلَة " من : " جاء " ، قلت : " جَائِيَة " بالهمزة .

وإذا كانت الهمزة ثابتة في الواحد ، ثم جمعته على " فَوَاعِل " لم تغير الهمزة ؛ لأن الهمزة لم تعرض في الجمع ، فيفعل بها مافعل في همزة " رَكَايَا " و " مَطَايَا " ، وإذا لم تكن عارضة قبل الجمع في واحده ، فهي في الجمع ألزم ، وأقوى من همزة " مَطَايَا " و " رَكَايَا " فلذلك ثبتت ولم تغير .

قال " ابن جني " : " قال لي " أبو علي " : هذا هو القياس ؛ لأن الهمزة قد تجتلب في جمع ماليس واحده مهموزا ، نحو : " قَبِيلَة وَقَبَائِل " و " سَفِينَة وَسَفَائِن " ، فهم بأن يجيئوا في الجمع بالهمزة التي كانت ثابتة في واحده أجدر "(٢).

وتسقط اللام في حال الرفع والجر ، وتثبت في حال النصب ؛ لأن ماقبل الياء مكسور مثل : " قَاضٍ " .

وثانيهما : " سَوَاءٍ " جمع " سَائِيَة " . اعلم أنك إذا جمعت " سَائِيَة " على " فَوَاعِل " ، قلت : " سَوَائِي " نحو : " ضاربة وضوارب " ، إلا أن الياء التي هي لام الكلمة ، سقطت في حال الرفع والجر ، وثبتت في حال النصب ، تقول : " هَذِهِ سَوَاءٍ " ، و " مررت بِسَوَاءٍ " و " رَأَيْتُ سَوَائِيَ "(٣).

---

١) وأصل (جواء) : جَوَائِئُ ، قلبت الهمزة الثانية ياء ؛ لاجتماع الهمزتين . وعلى مذهب الخليل (جوايئ) فقلبت الهمزة .

٢) المنصف ٢/٦٣ .

٣) يقول المازني في تصريفه ٢/٦٣ : " وإذا كانت الهمزة ثابتة في الواحد ، ثم كسّرت ذلك الواحد على هذا المثال لم تُغَيِّر الهمزة ؛ لأنها لم تعرض في جمع . وذلك أنك إذا جمعت (جَائِيَة) على (فَوَاعِل) قلت : (جَوَاءٍ) مثل : (جَوَاعٍ) ؛ لأن الهمزة لم تعرض في جمع فيُفعَل بها مافعل بـ : (خَطَايَا ، وَمَطَايَا ، وَجَبَايَا ، وسوايا) .. " .

وينظر : شرح الشافية ٣ / ٦٠ وابن يعيش ١٠/١١٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٧٠ والممتع ٢/٥١١ ، ٥١٢ .

[قلب الواو ياء]

(فصل) " وكل واو وقعت رابعة فصاعدا ، ولم ينضم ماقبلها ، قلبت ياء ، نحو: " أُغْزِيَتْ ، وغازيت ، ورجيت ، وترجيت ، واسترشيت " ومضارعتها ، ومضارعة " غزى ، ورضى ، وشأى " فى قولك : " يغزيان ، ويرضيان ، ويشأيان " ، وكذلك :

" ملهيان ، ومصطفيان ، ومعليان ، ومستدعيان " ..".

قوله : (وكل واو وقعت رابعة فصاعدا ، ولم ينضم ماقبلها ، قلبت ياء ، نحو : " أغزيت ، وغازيت ، ورجيت ، وترجيت ، واسترشيت " ومضارعتها ، ومضارعة " غزى ، ورضى ، وشأى " فى قولك : " يغزيان ، ويرضيان ، ويشأيان ..) .

اعلم أن الكلام فى هذا القلب ، وفى موجبه ، قد ذكرناه مفصلا فيما سبق(١).

قوله : (وَشَأَى) بفتح الشين المعجمة ، والهمزة جميعا ، ومعناه : سَبَق .

قال " الجوهرى ": " الشَّأو : السبق، وقال " أبو زيد " : شَأَوْتُ القَوْمَ شَأْوًا : إذا سبقتهم ، وأنشد امرؤ القيس :

[١٩٨] .... ∴ وَقَالَ صِحَابِى : قَدْ شَأَوْنَكَ فَاطْلُبِ (٢) ".

قوله : (وكذلك : " ملهيان ، ومصطفيان ، ومعلّيان - بتشديد اللام - ومستدعيان) .

اعلم أن كل واحدة من هذه الياءات منقلبة عن واو ، وقد سبق الكلام فيها فى مباحث الاسم المثنى(٣).

-- --

---

١) ينظر : ص١٠٥١ من التحقيق .

٢) بيت من الطويل (ديوانه / ٦٩) وروايته :

فَكَانَ تَنَادِينَا وَعَقْدَ عِذَارِهِ ∴ وَقَالَ صِحَابِى قَدْ شَأَوْنَكَ فَاطْلُبِ

وورد الشطر الأول فى الصحاح (شأى) ٦ / ٢٣٨٨ هكذا :

فَأَلْقَيْتُ فِى فِيهِ اللِّجَامَ فَبَذَّنِى

لكنه سقط من المخطوطة ، ويبدو أن الشارح اعتمد على نسخة للصحاح غير التى اعتمد عليها محققه .

وعقد عذاره : إلباسه اللجام . الصحاح (عذر) ٢ / ٧٣٩ .

وَبَذَّنِى : غَلَبَنِى . الصحاح (بذذ) ٢/٥٦١ .

وشأونك : سَبَقْنَكَ .

يقول الشاعر : إن أصحابه تَنَادَوْا لصيد النعاج ، فعقد عذار فرسه ، وهو ما ينال من اللجام على خده ؛ استعدادا لطلبها .

٣) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٨٥ (مخطوط).

[تصحيح العين اذا اعتلت الـــلام]

(فصل) " وقد أجروا نحو : " حَيِيَ " و" عَيِيَ " مجرى " بَقِيَ " و " فَنِيَ " فلم يعلـــوه ، وأكثرهم يدغم ، فيقول: " حَيّ " و" عَيّ " بفتح الفاء وكسرها ، كما قالوا : " لُيّ " و " لِيّ " في جمع " ألوى " قال الله تعالى : " وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ " .

قال عبيد :

عَيُّوا بِأَمْرِهِـــمْ كَمَـــا ... عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَـــــةْ "

وكذلك : " أُحِيَّ ، واسْتُحِيّ ، وحُوِيّ " في : " أُحْيِيَ ، واسْتُحْيِيَ ، وحُوِيِيَ " ، وكل ما حركتـــه لازمـــة .

وقالوا في جمع " حَيَاءٍ " و " عَيِيٍّ " : " أَحِيَّةٌ " و " أَعِيَّاءُ " و " أَحْيِيَةٌ " و " أَعْيِيَاءُ " .

و " قوى " مثل " حَيِيَ " في ترك الإعلال ، ولم يجئ فيه الإدغام ، إذ لم يلتق فيـــه مثلان ، لقلب الكسرة الواو الثانية ياء .. " .

قوله : (وقد أجروا نحو : " حَيِيَ " و " عَيِيَ " مجرى " بَقِيَ " و " فَنِيَ " فلم يعلـــوه ، وأكثرهم يدغم فيقول: " حَيّ " و " عَيّ " بفتح الفاء وكسرها ، كما قيل: " لُيّ " و " لِيّ " ..) .

اعلم أن عين الكلمة ولامها إذا كانتا جميعا ياءين ، وكانت حركة العين على خلاف حركة اللام ، فقد اختلفوا في إعلال الياء الأولى وادغامها في الثانية إلى مذهبين :

أولهما : الإظهار ، وترك الادغام ، وله وجهان:

أحدهما : أن الماضي محمول على المستقبل ، وكما لم يدغم " يحيا " و " يعيـــا " لم يدغم ماضيه وهو : " حَيِيَ " و " عَيِيَ " .

والثاني : أن حركة العين مخالفة لحركة اللام ، فالأولى مكسورة ، والثانيـــة مفتوحة ، واختلاف الحركتين نازل منزلة اختلاف الحرفين .

ولذلك أجازوا في الاختيار : " لَحِحَتْ عَيْنُه " (١) و " ضَبِبَ الْبَلَدُ " إذا كثـــر ضبه (٢) .

ويقوى ذلك أن الحركة الثانية عارضة ، فكأن الياء الثانية في حكم الساكنة ، وما كان

---

١) الصحاح (لحح) ١/٤٠٠ : " ولَحِحَتْ عَيْنُهُ : إذا لصقت بالرمص . وهو أحـــد ما جاء على الأصل ، مثل : ضَبِبَ الْبَلَدُ ، بإظهار التضعيف .. " .

٢) الصحاح (ضبب) ١/١٦٧ : " وَضَبِبَ الْبَلَدُ ، وأَضَبَّ أيضا ، أي : كثرت ضبابـــه . وأرض ضَبِبَةٌ : كثيرة الضِّباب ، وهو أحد ما جاء على أصله .. " .

....

ساكنا يمتنع الإدغام فيه ، وفيه مزيد تقرير نذكره في مباحث الآية .

قوله : (مجرى "بَقِيَ" و "فَنِيَ") يريد : أنه كما لم تدغم العين في اللام في "بَقِيَ" و "فَنِيَ" ، كذلك لاتدغم العين في اللام في "حَيِيَ" و "عَيِيَ" .

هذا أحد المذهبين .

وثانيهما : إدغام الياء الأولى في الثانية ؛ لأن الأصل في الحرفين المتماثلين ، إذا كان الثاني منهما متحركا أن يدغم الأول في الثاني ، كما في قولهم : "شَدَّ" و "مَدَّ" بالتشديد ، وأصله : "شَدَدَ" و "مَدَدَ" (١).

قوله : (بفتح الفاء وكسرها) .

اعلم أنك إذا أدغمت / عين الكلمة في لامها ، كنت مخيرا في تحريك فاء الكلمة : ٣٩٧/ب فإن شئت أبقيتها مفتوحة على ماكانت عليه ، وقلت : "حي" و "عي" بفتح الحاء من الأولى ، والعين من الثانية .

وإن شئت كسرتهما ، ونقلت كسرة العين الى الفاء (٢).

---

١) يقول سيبويه ٤/٣٨٧: "... فإذا وقع شيء من التضعيف بالياء في موضع تلزم ياء (يخشى) فيه الحركة ، وياء (يرمي) لاتفارقهما ، فإن الإدغام جائز فيه ؛ لأن اللام من (يرمي ، ويخشى) قد صارتا بمنزلة غير المعتل ، فلما ضاعفت صرت كأنك ضاعفت في غير بنات الياء حيث صحت اللام على الأصل وحدها .
وذلك قولك : (قَدْ حَيَّ فِي هَذَا المَكَانِ ، وَقَدْ عَيَّ بأمره) .
وإن شئت قلت : (قَدْ حَيِيَ فِي هَذَا المَكَانِ ، وَقَدْ عَيِيَ بأمره) .
والإدغام أكثر ، والأخرى عربية كثيرة ".
ثم يقول في ص ٣٩٧: "... وقال ناس كثير من العرب: (قَدْ حَيِيَ الرَّجُلُ ، وحييت المرأة) فبين . ولم يجعلوها بمنزلة المضاعف من غير الياء ، وأخبرنا بهذه اللغة يونس ".
وينظر : المنصف ٢/١٨٨ ـ ١٩١ وابن يعيش ١١٦/١٠ ، ١١٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٧١ ، ٤٧٢ وشرح الشافية ١١٣/٣ ، ١١٤ والممتع ٢/٥٧٧ ، ٥٧٨ .

٢) هذا خطأ وقع فيه المصنف ، وجاراه فيه الشارح ؛ وذلك لأن (حَيِيَ) المبني للفاعل ، لم يرد في اللغة ولا في القراءات كسر فائه ، وإنما الذي ورد كسر فائه (حُيَّ) المبني للمفعول .
ولقد فطن الرضي في شرح الشافية ١١٦/٣ ، ١١٧ لهذا ، حيث يقول : "قوله : "وقد تكسر الفاء " يعني في (حَيِيَ) المبني للفاعل ، والظاهر أنه غلط نقله من

....

قوله : (كما قيل: "لُيٌّ" و "لِيٌّ") .

قال "الجوهري": " الألوى : الرجل المُجتنب المنفرد (١)" .

وقال "ابن جني" : هو الشديد من الرجال وغيرهم ، والألوى أيضا : القرن الملتوى المعوج ، وجمعه "لُيٌّ" و "لِيٌّ" (٢) .

لأن "أفعل" يجمع على "فُعْل" نحو : "أحمر وحُمْر" ، فمن قال : "لُيٌّ" بالضم ، فقد استعمل الجمع على أصله ، ومن قال : "لِيٌّ" بالكسر ، فقد اعتبر مجانسة الياء .

وقد احتج المصنف على صحة الإدغام بدليلين ، وهما : ماذكره من الآية والشعر .

أما الآية : فقوله تعالى : " .. ويحيى من حيّ عن بيّنة .. " (٣) .

اعلم أن هذه قراءة ابن كثير من طريق قنبل ، وأبى عمرو ، وابن عامر ، وعاصم من طريق حفص ، وحمزة ، والكسائى .

والوجه أن الياء الثانية ، قد لزمها الحركة ؛ لأن حركتها حركة بناء ، فأدغم الأول فى الثانى ؛ لاجتماع المثلين المتحركين ، والحركة الأخيرة لازمة ، فصار بلزوم الحركة مشبها للحرف الصحيح ، كـ : "مدّ" و "فرّ" .

وقرأ الباقون بالإظهار ، وجاءوا بالكلمة على أصلها ، ولم يدغموا ، وشبهوا حركة الماضى بحركة المعرب ، لتصرفه (٤) .

= المفصل ، وإنما أورد سيبويه فى المبنى للمفعول (حُيّ وحِيّ) كقولهم : فى الاسم فى جمع قرن ألوى : قرون لُيّ - بالضم والكسر " .
وينظر : التعليق على شرح الشافية ١١٧/٣ والمنصف ١٨٩/٢ .

١) الصحاح (لوى) ٢٤٨٧/٦ .

٢) المنصف ٨٣/٢ وعبارته : " يقال : قرن ألوى ، وهو الملتوى المعوج ، وجمعه : لُيّ ولِيّ . والألوى أيضا : الشديد من الرجال وغيرهم " .

٣) سورة الأنفال ، من الآية/ ٤٢ : " .. ليهلك من هلك عن بيّنة ، ويحيى من حيّ عن بيّنة ، وإن الله لسميع عليم " .

٤) هو : حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان ، البغدادى ، النحوى ، المقرئ ، الضرير ، راوى الامامين : أبى عمرو ، والكسائى ، كان امام القراء فى عصره . ولد سنة ١٥٠ هـ فى (الدور) موضع بـ (بغداد) . وتوفى سنة ٢٤٦ هـ .
ينظر : طبقات القراء ٢٥٥/١ - ٢٥٧ وتاريخ القراء العشرة / ١٨ .

٥) قرأ ابن كثير فى رواية قنبل ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحمزة والكسائى : (حيّ عن بينة) بياء واحدة مشددة .
وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر ونافع : (من حيى) بيائين) : الأولى مكسورة ، والثانية مفتوحة .
=

. . . .

ألا ترى أن حركة اللام من الكلمة تزول عند اتصاله بالضمير فى قولك: " حَيِيتُ " و" حَيِينَ " ، كما تزول حركة النصب عن المعرب ، وهو : المضارع بحدوث الرفع .

وأما الشعر : فقول عَبيد :

[١٩٩] عَيُّوا بأمرهمُ كَمَا ... عيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الحمامَه
ضَمَّتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ ... ضَعَةٍ وعُودًا مِن ثُمامَه (١)

" يريد : أنهم لم يتوجهوا للخلاص مما وقعوا فيه .

يقول عَبيد هذا لقومه بنى أسد ، ويسأل بعض الملوك فى أمرهم ، حتى يُصفَح عنهم ، وينعِم عليهم .

وإنما جعلهم كالحمامة ؛ لأن فيها خُرْقًا ، وهى قليلة الحيلة ، ويقال فى الأمثال:

= وقرأ الباقون : (حَيَّ) بالإدغام .

وابن الأنبارى فى غريب إعراب القرآن ١/ ٣٨٨ يعلل لهذه القراءة ، فيقول:

" وقرئ (حَيِيَ) بالإظهار والإدغام : فالإظهار إجراء للماضى على المستقبل ، والمستقبل لا يجوز فيه الإدغام ، لا تقول فيه (يَحَيَّا) ؛ لأن حركته غير لازمة ، فكذلك الماضى .

والإدغام للفرق بين ما تلزم لامه حركة كالماضى ، وما لا تلزم لامه حركة كالمستقبل .

وأجاز الفراء وحده الإدغام فى المستقبل ، ولم يجزه غيره " .

وتنظر القراءة فى : معانى القرآن للفراء ١/ ٤١١ ، ٤١٢ والكشف للقيسى ١/ ٤٩٢ ، ٤٩٣ والسبعة فى القراءات لابن مجاهد / ٣٠٦ ، ٣٠٧ وحجة القراءات لأبى زرعة / ٣١١ وإتحاف فضلاء البشر / ٢٣٧ .

(١) بيتان من مجزوء الكامل (ديوانه / ١٣٨) .

وعَبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم بن عامر بن مالك بن زهير ، وكان شاعرا جاهليا قديما من المعمرين (الشعر والشعراء ١/ ١٨٧ والمؤتلف / ٥٠ ، ١٥٣ والخزانة ١/ ٣٢٢) والبيت الأول من شواهد : الكتاب ٤/ ٣٩٦ والمقتضب ١/ ١٨١ والمنصف ٢/ ١٩١ .

والبيتان من شواهد : مجمع الأمثال للميدانى ١/ ٤٥٠ ورواية البيت الثانى فيه :

جَعَلَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ ... نَشَمٍ وآخَرَ مِنْ ثُمامَه

وفيه أيضا : ويروى : وعودا من ثمامه .

والصحاح (عيى) ٦ / ٢٤٤٢ وابن يعيش ١٠/ ١١٧ برواية : (وآخر) فى موضع : (وعودا) والممتع ٢/ ٥٧٨ واللسان (حيا) ٢/ ١٠٨٠ وشرح الشافية ٣/ ١١٤ وشرح شواهدها / ٣٥٦ ، ٣٥٧ وفيه يقول البغدادى:

....

" هُوَ أَخْرَقُ مِنْ حَمَامَه " (١)

وذلك أنها تبيض فى شر المواضع وأخوفها على البيض ، فإن اشتدت الريح ، وتحركت الشجر ، سقط بيضها .

والضَّعَةُ : ضرب من الشجر (٢) . والثُّمَامُ أيضا : شجر (٣) .

يريد : أنها جمعت عيدانا من هذه الشجرة ، وجعلتها عشا ، وباضت فوقها ، ولم تُمَكِّن العش .

ويروى : بَرِمَتْ بَنُو أَسَدٍ كَمَا ∴ بَرِمَتْ بِبَيْضَتِهَا الحَمَامَه

ولا شاهد فيه على هذا الوجه " (٤) .

قوله : (وكذلك : " أُحِيَّ ، واسْتُحِيَّ ، وحُوِيَ " فى : " أُحْيِيَ ، واسْتُحْيِيَ ، وحُوِيَ " ، وكل ماحركته لازمة) .

اعلم أنه جاز فيما ذكره من الصور الثلاث : الإظهار ، والإدغام ؛ لأن حركة الحرف الأخير من كل واحد منها حركة بناء ، والحركة البنائية لازمة ، لاتزول لاختلاف العوامل (٥) ، بخلاف الحركة الإعرابية فإنها تطرأ وتزول وكان الحرف الذى تعرض له فى تقدير الحرف الساكن .

وطريق الإدغام فيما ذكره من الصور الثلاث أن تنقل حركة العين إلى الفاء ، ثم بعد تحرك الفاء يجئ الإدغام .

= " .. البيتان من قصيدة ل : عَبِيد بن الأبرص الأسدى ، خاطب بها حُجْرًا أبا امرئ القيس ، واستعطفه لبنى أسد ، وذلك أن حجرا كان يأخذ منهم إتاوة فمنعوه إياها ، فأمر بقتلهم بالعصى ، فلذلك سموا : عبيد العصى ، ونفى من نفى منهم إلى " تهامة " ، وأمسك منهم :
عمرو بن مسعود ، وعَبِيد بن الأبرص ، وحلف ألا يساكنوه ، فلما خاطبه بها ، رق لهم حجر ، وأمر برجوعهم إلى منازلهم ، فاضطغنوا عليه مافعل بهم ، فقتلوه .. " .
والشاهد فى : " عَيُّوا " حيث أدغمها ، وأجراها مُجْرى المضاعف الصحيح ، فسلمت من الاعتلال والحذف .
وفى الصحاح (عيى) ٦ / ٢٤٤٢ : " العِيُّ : خلاف البيان .. ويقال أيضا : عَيِيَ بأمره وعَيَّ : إذا لم يهتد لوجهه . والإدغام أكثر . وتقول فى الجمع : عَيُوا مخففا ، كما قلناه فى حَيُوا . ويقال أيضا : عَيُّوا بالتشديد .. " .

١) مجمع الأمثال للميدانى ١ / ٤٥٠ .
٢) الصحاح (ضعا) ٦ / ٢٤٠٩ .
٣) اللسان (ثمم) ١ / ٥٠٨ .
٤) اعتمد الشارح فى توضيح المعنى على شرح ابن السيرافى ٢ / ٣٦٦ ، ٣٦٧ ولم يشر إلى ذلك .
٥) الكتاب ٤ / ٣٩٥ : " ومثل ذلك : (قد أُحِيَّ البَلَدُ) فإنما وقع التضعيف ؛ =

. . . .

قوله : (ولم يدغموا فيما لم تلزم حركته ، نحو: "لَنْ يَحْيَىَ" و "لن يَسْتَحْيِيَ" و "لن يُحايِيَ") .

اعلم أنا قد بينا ـ فيما تقدم ـ أن الحركة العارضة على الحرف كالمعدومة ، وأن الحرف المتحرك بالحركة العارضة كالحرف الساكن ، والحرف الساكن يمتنع الإدغام فيه ، والنصب فيما ذكره من الأفعال المضارعة عارض ، فلم يعتد به (١).

قوله : (وقالوا في جمع "حَيَاء ، وعَيِيّ" : "أَحِيَّة ، وأَعِيَّاء ، وأَحْيِيَة ، وأَعْيِيَاء").

قال "ابن جنى" : "حياء الناقة : فرجها ، والحياء من الاستحياء ، ممدودان والحَيَا : الغيث ، مقصور" (٢).

وتقول :عييت بالأمر : إذا لم تعرف جهته ، فأنا عَيِيٌّ وعَيٌّ ، ورجل عَيِيٌّ بكل أمر (٣).

وحَيَاء ، بفتح الحاء ، والمد على زنة "فَعَال" و "عَيِيٌّ على زنة "فَعِيل" يجمعان على "أَفْعِلَة" ، نحو : "زَمَانٍ وأَزْمِنَة" و "قَفِيزٍ وأَقْفِزَة" ، وفيه ماذكرناه من المذهبين في "حَيِيَ" و "عَيِيَ" على صيغة الماضي :

فمن أدغم ثمة ، أدغم ـ ههنا ـ وقال : "أَحِيَّة" و "أَعِيَّاء" .

ومن أظهر ثمة أظهر أيضا ـ ههنا ـ وقال : "أَحْيِيَة" و "أَعْيِيَاء" ولم يدغم (٤).

لأنك إذا قلت : (خشى ، أو رمى) كانت الفتحة لاتفارق ، وصارت هذه الأحرف على الأصل بمنزلة (طَرِدَ ، واطرِدَ ، وحَمِدَ) فلما ضاعفت ، صارت بمنزلة (مَدَّ ، وأَمِدَّ ، وَوَدَّ) قال الله عز وجل : "وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ" . . ".

وينظر : المنصف ٢/ ١٨٨ والمقتضب ١/ ٣١٧ وابن يعيش ١٠/ ١١٧ ، ١١٨ ، والممتع ٢/ ٥٧٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٧١ ، ٤٧٢ وشرح الشافية ٣/ ١١٥.

١) يقول المازني في تصريفه ٢/ ١٩٢ : "فاذا قلت : (يحيى ويحى) ثم أدركه النصب قلت : (لن يحيى ،ورأيت محييا) ولم يجز الادغام ؛ لأن الحركة ليست بلازمة ، وانما هي حركة النصب ، فاذا فارقت لزم الياء السكون . . ".

وينظر : الكتاب ٤/ ٣٩٧ والمقتضب ١/ ٣١٨ وابن يعيش ١٠/ ١١٨ وشرح الشافية ٣/ ١١٥ والايضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٧٣ والممتع ٢/ ٥٧٧.

٢) المنصف ٣/ ٨٣ وينظر : الصحاح (حيا) ٦ / ٢٣٢٤.

٣) الصحاح (عيى) ٦ / ٢٤٤٢.

٤) يقول سيبويه ٤/ ٣٩٦ : "وكذلك قولهم : (حَيَاء وأَحِيَّة ، ورجل عَيِيٌّ وقوم أَعْيَاء) ؛ لأن اللام إذا كانت وحدها كانت بمنزلة غير المعتل ، فلزمتها الحركة ، فأجرى مُجْرى (حَيّ) . . ".

. . . .

وقد عرفت علة كل واحد من المذهبين فيما سبق .

ولقائل أن يقول : إن مباحث هذا الفصل متعلقة بعين الكلمة ، دون لامها ، فلا معنى لذكر هذا الفصل في مباحث اللام ، وإنما حقه أن يذكر في مباحث العين .

قوله : (و " قَوِيَ " مثل : " حَيِيَ " في ترك الإعلال ، ولم يجئ فيه الإدغام ، إذ لم يلتق فيه مثلان ؛ لقلب الكسرة الواو الثانية ياء) .

اعلم أن المصنف لما فرغ من ذكر مباحث مضاعف الياء ، شرع بعده في مضاعف الواو ، وستعرف أنه لم يأت منه مضاعف ظهر فيه واوان .

وأما : " قَوِيَ " فهو في الأصل : " قَوُوَ " على زنة " عَلِمَ " ، إلا أن الواو المتطرفة لما انكسر ماقبلها ، قلبت ياء ، وصار : " قَوِيَ " .

وقوله : (و " قَوِيَ " مثل : " حَيِيَ " في ترك الإعلال) يريد به : ظهور كل واحد من حرفي العلة في كل واحد منهما ، كما تراه ، وغير مماثل له في جواز إدغام عين الكلمة في لامها ؛ لأن شرط الإدغام أن يكون الحرف المدغم من صنف الحرف المدغم فيه ، ومماثلا له .

= ثم يقول في ص ٣٩٧ ، ... " وسمعنا بعض العرب يقول : (أَعْيِيَاء ، وأَحْيِيَة) فيبين ، وأحسن ذلك أن تخفيها ، وتكون بمنزلتها متحركة ... " .
وابن جني في المنصف ٢/١٩٢ يبين أن الإدغام في (أَعْيِيَاء وأعييه) أقوى منه في (أَحْيِيَة) حيث يقول :
" إن الإدغام في (أَعْيِيَاء وأُعْيِيَة) أقوى منه في (أَحْيِيَة) ؛ لأنه إنما حسن الإظهار في (أَحْيِيَة) لأنك إذا رددتها إلى الواحد أبدلت اللام ، ولم تقرها في قولك : (حَيَاء) فلم يلزم اللام نفسها التحريك ، وإنما لزم الهمزة التي هي بدل منها .
وأنت إذا رددت (أَعْيِيَاء وأَعْيِيَة) إلى الواحد كانت اللام فيه ثانية متحركة في قولك : (عَيِيّ) فلما تحركت اللام في الواحد والجمع جميعا قويت فيها الحركة فقوي الإدغام .. " .
وينظر : المنصف ٢/١٩١ وابن يعيش ١٠/١١٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٧٣ والممتع ٢/٥٧٩ ، ٥٨٠ وشرح الشافية ٣/١١٥ .

....

وقد فات هذا الشرط في " قَوِيَ " ؛ لأن الكسرة التي في الواو الأولى ، أوجبت قلب الواو المتطرفة إلى الياء ، كما سبق تقريره ، ولا مماثلة بين الواو ، والياء ؛ فلذلك امتنع الإدغام (١) .

---

١) يقول ابن يعيش ١٠/١١٩ : " وأما : (قَوِيَ) فهو من مضاعف الواو ، والعين واللام واو ، يدل على ذلك قولهم في المصدر : (القوة) ولم يعلوا الواو بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ؛ لاعتلال اللام في المضارع ، نحو : (يقوى) فلم يكونوا يجمعون عليه إعلال العين واللام كما قلنا في (عَيِيَ ، وحَيِيَ) ولا يجوز الإدغام كما جاز في (حَيَّ ، وعَيَّ) لاختلاف الحرفين ، ولم يكونا مثلين لانقلاب الواو الثانية ياء ".

وينظر : الممتع ٢/٥٧٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٧٣ وشرح الشافية ٣/١١٩ ، ١٢٠ .

(فصل) " ومضاعف الواو مختص بـ : " فَعِلْتُ " دون " فَعَلْتُ " و " فَعُلْتُ " ؛ لأنهم لو بنوا من القوة مثل " غزوت " و " سروت " للزمهم أن يقولوا : " قَوَوْتُ " و " قَوُوْتُ " ، وهم لاجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع الياءين ،

وفي بناء " شَقِيتُ " تنقلب الواو ياء ، وأما " القوة " ، والصوة ، والبو ، والحسو " فمحتملات للإدغام ... " .

قوله : (ومضاعف الواو مختص بـ : " فَعِلْتُ " دون " فَعَلْتُ " و " فَعُلْتُ " ؛ لأنهم لو بنوا من " القوة " مثل(١) : " غَزَوْتُ " و " سَرُوتُ " للزمهم أن يقولوا : " قَوَوْتُ " و " قَوُوْتُ " ، وهم لاجتماع الواوين / أكره منهم لاجتماع الياءين) . ٣٩٨ / أ

اعلم أن ما كان عينه ولامه واوين ، فإنه يمتنع أن تكون حركة الواو الأولى منهما مفتوحة ، أو مضمومة ؛ لأن الإدغام قد يتعذر فيهما في بعض المواضع ، فيلزم في تلك المواضع إظهار الواوين من غير إدغام ، وذلك مرفوض عندهم لثقله .

وتلك المواضع ، هي : الصور التي اتصل بلامها الضمير المرفوع ، نحو : " فَعَلْتُ " بفتح العين ، و " فَعُلْتُ " بضمها .

تقول في المفتوحة : " قَوَوْتُ " بفتح الواو الأولى ، وإسكان الثانية ، إذا بنيت من القوة مثل : " غَزَوْتُ " .

وإنما وجب إظهار الواوين ؛ لأن الثانية سكنت باتصال الضمير المرفوع بهما ، ولما سكنت ، امتنع إدغام الواو الأولى فيها ؛ لأن الحرف المدغم فيه ، لابد وأن يكون متحركا .

وإذا امتنع إدغام أحدهما في صاحبه ، لزم النطق بهما ظاهرين ، وإنه مستكره عندهم ، فلذلك منعوا من بناء مثل " فَعَلْتُ " بفتح العين من مضاعف الواو .

وكذلك الكلام فيما بنيته من " القوة " على مثال : " سَرُوتُ " بضم الراء التي هي عين الفعل ، وقلت : " قَوُوْتُ " بضم الواو الأولى ، وإسكان الثانية(٢) .

---

١) في ابن يعيش ١٠ / ١١٩ والمفصل المطبوع ٢ / ٣٩٢ [نحو] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .

٢) يقول المازني في تصريفه ٢ / ٢٠٩ : " اعلم أنك إذا قلت : (فَعَلْتُ) من هذا عدلته إلى (فَعِلْتُ) لينقلب موضع اللام ياء استثقالا لبنات الواوين في الفعل ، كما استثقلوا أن تجئ الهمزة مضاعفة ، وما قرب من الهمزة في المخرج ، فلم يتكلموا
=====

. . . .

قوله : (وهم لاجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع الياءين) .

يريد : أنك لو بنيت من مضاعف الياء مثل : "غَزَوْتُ" وَ "سَرُوتُ" لزم أيضا إظهار الياءين ؛ لاتصال الضمير بهما على الوجه الذى قررتموه من غير فرق .

وأجاب بأن الثقل الناشئ من إظهار الياءين يحتملونه ، ولا استكراه فيه ؛ لأنه دون الثقل اللازم من إظهار الواوين .

وقد ذكرنا ـ فى غير موضع ـ أن الواو أثقل من الياء .

قوله : (وفى بناء "شَقِيتُ" تنقلب الواو ياء) .

اعلم أنه لما ذكر ـ أول الفصل ـ أن مضاعف الواو مختص بـ : "فَعُلْتُ" المكسور العين ، احتج على جواز مجئ مضاعف الواو منه بأنك لو بنيت منه مثل : "شَقِيتُ" لقلت : "قَوِوْتُ" بكسر الواو الأولى ، وسكون الثانية ، لكن الواو الساكنة يجب قلبها إلى الياء ؛ لانكسار ماقبلها ، وتصير : "قَوِيتُ" ، فلا يظهر فى اللفظ واوان ، فلأجل ذلك جاز مجئ المضاعف من "فعلت" المكسور العين .

قوله : (وأما : "القُوَّة ، والصُّوَّة ، والبُوّ ، والحُوّ" فمحتملات للإدغام) .

اعلم أنه لما ذكر أن إظهار الواوين فيما ذكره مستثقل ، ومستكره عندهم ، قال : وليس المدغم من ذلك مستكرها ، بل جوزوا ذلك ، واحتملوه فى هذه الصور الأربع ونحوها [1] .

قال "ابن جنى" : الصُّوَّة ، بالصاد المهملة المضمومة : علامة من حجارة ، تُجْعَلُ فى

به إلا قليلا ، كراهة ما يستثقلون ، والواو مما تستثقل ، فكرهوا التضعيف فيهما ، وذلك نحو : (قَوِيتُ ، وحَوِيتُ) .. " .

وينظر : الكتاب ٤/ ٤٠٠ ، ٤٠١ ، وابن يعيش ١٠/ ١١٩ ، ١٢٠ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، وشرح الشافية ٣/ ١٢٢ ، ١٢٣ .

(١) يقول ابن جنى في المنصف ٢/ ٢١١ : "إنما صحت الواوان فى هذه المواضع ؛ لأنها أسماء ، والأسماء يؤمن معها ثقل التصرف ؛ ولأن اللسان أيضا ينبو عن المدغم نبوة واحدة .

وقوله (المازنى) : إنهم جعلوه بمنزلة : (غَزْوٍ ، وَعَدْوٍ) .

يريد به : أنه لما سكن ماقبل الواو الآخرة صحت ، كما صحت فى (غزو ، وعدو) .. " .

وينظر : الكتاب ٤/ ٤٠٠ ، ٤٠١ ، وابن يعيش ١٠/ ١١٩ ، ١٢٠ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٧٤ ، وشرح الشافية ٣/ ١٢٣ .

....

الفلاة ، ليهتدى بها الراعى وغيره ، والجمع "صُوًى "(١).

" والبَوّ ، بالفتح : جلد الحُوار يُحشَى ثُماما ، أو تبنا ، لترأمه الناقة ، فتدر عليه اللبن "(٢).

قال " ابن جنى " : " الحُوّة فى الأصل من شِيات الخيل ، وهى بين الدُّهمة والكُمتة ، ثم كثر حتى سمّوا كل أسود " أحوى " ، فقالوا : " شَعَر أحوى " و " ليل أحوى " ، و " نبتٌ أحوى " ... "(٣).

وقوله : (فمحتملات) بفتح الميم لاغير ، وهو المروى عن المصنف ؛ لأن معناه : أنهم احتملوا ذلك ؛ لأن الحرف المدغم كالمعدوم فى اللفظ .

---

١) المنصف ٣/ ٨٥ . وعبارته : " الصُّوَة : علامة تُجعل فى الفلاة ، ليُهتدى بها ، وجمعها صُوًى ... " .
وينظر : الصحاح (صوى) ٦ / ٢٤٠٤ .

٢) المنصف ٣/ ٨٥ . وينظر : الصحاح (بوا) ٦ / ٢٢٨٨ .

٣) المنصف ٣/ ٨٥ . وينظر : الصحاح (حوا) ٦ / ٢٣٢٢ .

(فصل) " وقالوا فى " افعال " من " الحوة " : " احواوى " فقلبوا الواو الثانية ألفــاً ، لم يدغموا ؛ لأن الإدغام ،كان يصيرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضم فى نحــو: " يغزو " ، و " يسرو " لو قالوا : " احواو يحواو " .

وتقول فى مصدره : " احويواء " و " احوياء " ، ومن قال : " اشهيباب " قــال : " احوواء " ، ومن أدغم " اقتتالاً " فقال : " قتالا " قال : " حواء " . . . " .

قوله : (وقالوا فى " افعال " من " الحوة " : " احواوى " . .) .

اعلم أن العين واللام من " الحوة " واوان ، فإذا بنيت منه " إفعال " مشــدد اللام ، توسطت ألف " افعال " بين واوين : الأولى منهما عين الفعل ، والثانية لامــه ، وهذه اللام مضاعفة ، فتصير الواوات ثلاث ، إلا أنهم فكوا الإدغام ،وحركوا الواو المدغمة بالفتح ، وسكنوا الواو المتطرفة ،وقلبوها ألفا ، لانفتاح ماقبلها ،وقالوا : " احواوى " (١).

فإن قلت :أليس أن القلب خلاف الأصل ، فهلا تركوا الإدغام بحاله ، حــذارا من القلب؟

قلت : قد أشار المصنف إلى علة وجوب فك الإدغام ، فقال: إنما لم يدغمــوا فى الفعل الماضى ، وهو " افعالّ " مشددا ؛ لأنهم لو أدغموا فى الماضى ، للزمهـم أن يدغموا فى المستقبل أيضا ، طرد للباب .

واذا أدغموا فى المستقبل ،لم يكن بد من تحريك الواو فيه ؛ لأن الواو المدغــم فيها ، لابد وأن تكون متحركة ،وقد عرفت فيما سبق أن الواو المتطرفة فى الفعل المضارع يجب أن تكون ساكنة .

قول المصنف : (كان يصيرهم إلى مارفضوه من تحريك الواو بالضم فى نحو : " يغــزو " و " يسرو ") (٢)

---

١) يقول الرضى فى شرح الشافية ٣/ ١٢٠ : " قوله : (احواوى) هو : (افعالّ) مـن الحوة ، وأصله : (احواوو) ولم يدغم ، بل أعل ؛ لسبق الإعلال على الإدغـام ؛ ولكون الكلمة به أخف . . " .
وينظر : الكتاب ٤/ ٤٠٣ والمنصف ٢/ ٢١٩ وابن يعيش ١٠/ ١٢٠ والإيضــاح لابن الحاجب ٢/ ٤٧٤ ، ٤٧٥ والممتع ٢/ ٥٨٨ .

٢) جارى الشارح المصنف فى كلامه ، بيد أن ابن الحاجب فى كتابه الايضاح ٢/ ٤٧٤ ، ٤٧٥ يفند عبارة المصنف قائلا : " قوله : وانما لم يدغموا ؛ لئلا يؤدى إلـــى تحريك الواو فى المضارع بالضم ، ليس بمستقيم لوجهين :

. . . .

يريد : أنهم إنما لم يحركوا " يَغزو " و " يَسْرو " بالضم، حذارا من الثقل، على الوجه الذى قررناه فيما سبق .

فلو أدغمنا " افعال " هذه، للزم أن يقال فى الماضى : " احْواوّ " بالواو المشددة المفتوحة، وفى المستقبل : " يَحْواوّ " بالتشديد والرفع، فيلزم الثقل الذى رفضوه .

قوله : (وتقول فى مصدره : " احْوِيَاء " و " احْوِيَاء " ، ومن قال : " اشْهِيَاب " قال : " احْوِوَاء " ، ومن أدغم " اقتتالا " فقال : " قِتَالا " قال : " حِوَاء ") .

اعلم أنه ذكر - فيما سبق - [أن] (١) " اشهاب يشهاب " يأتى على وجهين :

أحدهما : " اشْهِيَاب " على زنة " افْعِيلال " .

والآخر : " اشْهِبَاب " على مثال " افْعِلال " (٢). فكذلك مصدر " احْواوى " يأتى على كل واحد من البناءين المذكورين، فنفرد كل واحد منهما ببحثه .

المصدر الأول : ما هو على زنة " افْعِيلال " فتقول : " احْوِيَاو " ، ثم تقلب الواو المتطرفة بعد الألف همزة ؛ لما ذكرناه فى " كِساء " ونحوه ، ثم أنت مخير فى الياء المتوسطة بين الواوين ، فإن شئت تركتها بحالها ، وقلت : " احْوِيَواء " .

وإن شئت أدغمتها بعد قلب الواو التى بعدها إلى الياء ، وقلت : " احْوِيَّاء " .

= أحدهما : أن (احْواوى) انقلبت لامه الثانية ألفا ، لتحركها ، وانفتاح ماقبلها ، ففات المثلان ...

والوجه الثانى : هو أنهم لو أدغموا فى (احْواوى) لم يلزم أن يدغموا فى المضارع ، ألا ترى أنهم قد أدغموا فى اللغة الفصيحة فى (حَيِيَ) فقالوا : (حَيّ) ، ولم يقل فى مضارعه : (يَحَيّ) .

فلذلك لو قدرنا إدغامهم فى (احْواوى) لم يلزم الإدغام فى مضارعه ، إما : لأن اللام الثانية تنقلب ياء لانكسار ماقبلها مثلها فى (قَوِى) .

وإما : لأنه يؤدى إلى تحريك الواو فى مضارعه بالضم ، فالوجه ماذكرناه : من أن امتناع الإدغام إنما يكون لأنه لم يلتق مثلان ، وهذا جار فى كل ماكان على هذا الوجه ... " .

أما ابن يعيش ١٠/١٢٠ فيقول : " وقوله : (لأن الإدغام كان يصيرهم إلى مارفضوه من تحريك الواو بالضم فى نحو : " يغزُو ، ويَسْرُو " لو قالوا : " احواو يحواو ") ليس بصحيح ؛ لأن الواو المشددة لاتثقل عليها حركات الإعراب ، نحو : (هذا عدو ، وعتو) ... " .

١) زيادة يستقيم بها الكلام .

٢) ينظر : المفصل المطبوع / ٢١٩ .

....

والذى سوغ قلب / الواو إلى الياء والإدغام ، ماعرفته من أن الياء والواو ، إذا ٣٩٨/ب اجتمعتا ، وكان الأول منهما ساكنا ، قلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء الأولى فى الثانية .

فقد ظهر لك أن هذا المصدر باق على بناءين مختلفين ، كما بيناه .

والمصدر الثانى : ماهو على وزن "افعلال" بغير ياء ، مثل قولك : "اشهباب" ، فتقول فيه : "احْوِواء" .

وإن شئت قلت : "حِوّاء" بكسر الحاء والمد .

فعلى الأول لاتغيير ، ولاقلب إلا فى الواو المتطرفة بعد الألف ، فإنها تقلب همزة ، لما عرفته ، فتقول : "احْوِواء" ، فيتوسط بين الحاء الساكنة ، وبين الألف واوان : الأول منهما مكسور ، والثانى مفتوح .

وعلى الوجه الثانى : تنقل كسرة الواو الأولى إلى الحاء ، وتسقط ألف الوصل ، للاستغناء عنها [ثم تدغم الواو الأولى فى الثانية ، فتصير "حِوّاء" ،(1)] .

وقد ظهر لك أن هذا المصدر ـ أيضا ـ يأتى على بناءين مختلفين ، كما لخصناه .

ومثال ماذكره من نقل الكسرة إلى الحاء ، ومن الإدغام ، قولك فى مصدر "افْتَعَلَ" مما عينه تاء ، نحو : "اقْتَتَل" : "قِتّال" بكسر القاف ، وكان الأصل : "اقْتِتَالا" ،

---

1) مابين الحاصرتين ورد فى المخطوطة هكذا : [ثم تقلب الواو الأولى إلى الياء ؛ لسكونها وانكسار ماقبلها ، فتجتمع الياء والواو ، والأول منهما ساكن ، فتقلب الواو الثانية ياء ، ثم تدغم الياء الأولى فى الثانية ، فيصير "حِيّاء"] .
والعبارة مضطربة ؛ لتناقض أولها مع آخرها .
ويمكن أن تستقيم العبارة على أساس أن آخرها (حِيّاء) وليس (حِوّاء) وقد قيل هذا القول كما حكاه ابن عصفور فى الممتع ٢/ ٥٨٩ حيث يقول :
"ومصدر (احْوَوَى) : (احْوِواء) . ومن قال فى مصدر (اقْتَتَل) : (قِتّالا) ، قال فى مصدر (احْوَوَى) : (حِوّاء) . هذا قول أبى الحسن .
وغيره يقول : (حِيّاء) فيقلب الواو الساكنة ياء ؛ لانكسار ماقبلها ، ثم تقلب الثانية ياء ، وتدغم الياء فى الياء .
والصحيح قول أبى الحسن ؛ لأن الواو بالإدغام قد زال عنها المد ، فصارت بمنزلة الحروف الصحيحة ..." .

....

فنقلت كسرة التاء الأولى إلى القاف ، فسقطت الألف ، للاستغناء عنها ، ثم أدغمت التاء الأولى فى الثانية ، فصار "قِتَّالاً" بكسر القاف ، وتشديد التاء(١).

إلا أن بين قولك : "حِبَاء" وبين قولك : "قِتَّالاً" فرقا ، وهو : أن الحرف المنقول منه الكسرة إلى الحاء حرف أصلى ، هو عين الكلمة ؛ والمنقول منه الكسرة إلى القاف حرف زائد غير أصلى ؛ لأنه تاء "اقْتَتَل" ، ولا تخفى زيادتها .

ـ ـ ـ

١) ينظر : الكتاب ٤/٤٠٤ والمنصف ٢/٢٢٠ ، ٢٢١ وابن يعيش ١٠/١٢٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٧٥ ، ٤٧٦ والممتع ٢/٥٨٩ وشرح الشافية ٣/١٢٠ ، ١٢١ .

ومن أصناف المشترك : الإدغـــام
[معناه — علته]

(فصل) " ثُقُلَ التقاء المتجانسين على ألسنتهم ، فعمدوا بالإدغام إلى ضرب من الخفة ، والتقاؤهما على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يسكن الأول ، ويتحرك الثاني ، فيجب الإدغام ضرورة ، كقولـك : "لم يرح حاتم" و"لم أقل لك" .

والثاني : أن يتحرك الأول ، ويسكن الثاني ، فيمتنع الإدغام ، كقولك : "ظللت" و"رسول الحسن" .

والثالث : أن يتحركا ، وهو على ثلاثة أوجه :

ما الإدغام فيه واجب ، وذلك أن يلتقيا في كلمة ، وليس أحدهما للإلحاق ، نحـو : "رَدَّ يَرُدُّ" وما هو فيه جائز ، وذلك أن ينفصلا ، وما قبلهما متحرك ، أو مدة ، نحـو : "انعت تلك" و"المال لزيد" و"ثوب بكر" .

أو يكونا في حكم الانفصال ، نحو : "اقتتل" ؛ لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها ، فهي شبيهة بتاء "تلك" ... " .

المتن : قوله : (ومن أصناف المشترك : الإدغام .... إلى : مخارج الحروف) .

التفسير : ونصدره ببحثين :

البحث الأول : قالوا : الإدغام يكون على وجهين :

أحدهما : يسمى إدغاما أكبر ، والثاني : يسمى إدغاما أصغر .

وقال بعضهم : الإدغام ينقسم إلى ثلاثة أقسام : أكبر ، وأصغر ، ومتوسط ، ويسمى : الإخفاء (١) .

---

١) الشارح — هنا — متأثر بالقراء ، فالقراء هم الذين يقسمون هذه التقسيمات ، أما الصرفيون : فلا يلجأون إلى مثل هذا .
يقول الإمام أبو شامة الدمشقي في إبراز المعاني / ٧٧ : " .. وأما الإدغام في مذاهب القراء : فينقسم إلى صغير وكبير : فالصغير ما اختلف في إدغامه من الحروف السواكن ، ولا يكون إلا في المتقاربين ...
وأما الإدغام الكبير .. فيكون في المثلين والمتقاربين من الحروف المتحركة ، وسمي بالكبير لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه ، ولشموله نوعي المثلين والمتقاربين " .
وينظر : إبراز المعاني / ١٨٣ ، ١٨٤ وإتحاف فضلاء البشر / ٢٠ والكشف للقيسي ١ / ١٣٤ ، ١٣٥ .

....

فالادغام الأكبر : هو : أن يوصل حرف ساكن بحرف متحرك مثله ، فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة .

والادغام الأصغر : هو تقريب الحرف من الحرف ، وإدناؤه منه من غير إدغام ، نحو: الإمالة ، وإبدال الحرف إلى حرف يناسب مابعده ، بالتصويت به ، نحو: " اصْطَبَر "، فإن الأصل : " اصتبر "، ومخرج صوت التاء بعيد من مخرج صوت الصاد ، فأبدل من التاء طاء ، ليتقارب الصوت بينهما (١).

والاخفاء : هو أن يسكن الحرف ، ولا يشدد الحرف الذى بعده .

قال " عبد المجيد ": الفرق بين الإدغام والاخفاء : أن المدغم يسكن ، ثم يدغم في الحرف الذى يليه ، والمخفى يشار فيه إلى الحركة .

فالإخفاء وسط بين الإظهار ، والإدغام الأكبر ، فلا هو ظاهر ، ولا هو داخل في الحرف الذى بعده من جنسه ، وهو أعم من الإدغام ؛ لأن كل ما جاز إدغامه ، جاز إخفاؤه ، ولا ينعكس .

---

(١) الصرفيون يعرفون الإدغام _ كما قال أبو البركات فى أسرار العربية / ١٦٥ _:
" إن قال قائل : ما الإدغام ؟
قيل: أن تصل حرفا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف ، فينبو اللسان عنهما نَبْوَةً واحدة .
فإن قيل : فعلى كم ضربا الإدغام ؟
قيل : على ضربين : إدغام حرف فى مثله من غير قلب ، وإدغام حرف فى مقاربه بعد القلب .
فأما إدغام الحرف فى مثله : فنحو: (شَدَّ ، وَرَدَّ) وكان الأصل فيه (شَدَدَ ، وَرَدَدَ) ، إلا أنه لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد سكنوا الأول منهما ، وادغموه فى الثانى .
وحكم المضارع فى الإدغام حكم الماضى ، نحو: (يَشُدُّ ، ويَرُدُّ) وما أشبه ذلك .
وأما إدغام الحرف فى مقاربه : فهو أن تبدل أحدهما من جنس الآخر ، وتدغمه فى الثانى ، نحو : (الْحَق كَلْدَه ، وانهك قطنا ، واسلخ غنمك ، وادمغ خَلَفا) وما أشبه ذلك ... ".
وينظر : التبصرة / ٩٣٢ وابن يعيش ١٠/ ١٢١ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٧٦ وشرح الشافية ٣ / ٢٣٣ _ ٢٣٥ والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٤/ ٣٤٥ والتصريح ٢/ ٣٩٧ ، ٣٩٨ والهمع ٢/ ٢٢٥ .

. . . .

البحث الثاني : قال " ابن دريد " (١) : الإدغام : عبارة عن إدخال شئ في غيره ، تقول : أدغمت اللجام في الفرس : إذا أدخلته في فيه ، ومنه الإدغام في النحو ؛ لأنه إدخال الحرف الأول في الحرف الثاني (٢).

قال " الجوهري " : يقال : أَدْغَمْتُ الحرف ، وادَّغمته على : " افتعلته " (٣).

والحرف المدغم لابد وأن يكون ساكنا ، والحرف المدغم فيه لابد وأن يكون متحركا .

فإن لم يكن الحرف المدغم مماثلا للحرف المدغم فيه ، قلب إليه ، ثم أدغم فيما بعده .

قوله : (ثَقُلَ التقاء المتجانسين على ألسنتهم ، فعمدوا بالإدغام إلى ضرب من الخفة) .

اعلم أن مضمون هذا الكلام دعويان :

الأولى : قوله إن النطق بالحرفين المتماثلين ثقيل على اللسان .

والثانية : أن إدغام أحدهما في الآخر يفيد قدرا من الخفة .

والحجة على الدعوى الأولى ، هي : أنه إذا ترك المتكلم مخرج حرف ، وعاد إليه ، كان بمنزلة من قطع مسافة ، ثم رجع القهقرى ، ولا يخفى ثقله .

ولأن نقل اللسان عن موضع ، ثم رده إليه مما يدرك ثقله كل ناطق .

وحجة الدعوى الثانية ، هي : أنك إذا قلت : " مَدَّ " ونطقت بالحرفين دفعة واحدة ، كان أخف من قولك : " مَدَدَ " بإظهار الحرفين .

وهذا مما لا يسترب فيه كل ذي حس .

ولأن زمان الحركة بالحرف المدغم أقل من زمان الحركة بالحرفين المظهرين ، وما قل زمانه

---

١) ابن دريد : محمد بن الحسن بن عَتَاهِيَة بن حَنْتَم الإمام أبو بكر الأزديّ اللغويّ الشافعي . ولد بالبصرة سنة ٢٢٣ هـ وقرأ على علمائها .
ورَوى عنه كثيرون ، منهم : أبو سعيد السيرافي ، وأبو الفرج الأصبهاني ، وكان أحفظ الناس ، وأوسعهم علما ، وأقدرهم على الشعر .
من تصانيفه : الجمهرة في اللغة ، الأمالي ، اشتقاق أسماء القبائل ، المقصور والممدود ، الخيل الكبير ، والخيل الصغير . مات سنة ٣٢١ هـ .
وينظر : البغية ١ / ٧٦ ـ ٨١ .

٢) جمهرة اللغة (دغم) ٢/ ٢٨٧ .

٣) الصحاح (دغم) ٥ / ١٩٢٠ .

....

أخف ما طال(١).

قوله : (والتقاؤهما على ثلاثة أضرب) .

وجه الحصر : أنه لا يخلو : إما أن يسكن أول الحرفين المتحرك أحدهما ، أو لم يسكن ، فإن سكن ، وجب الإدغام ، وإن لم يسكن الأول ، فلا يخلو : إما أن يسكن الثاني ، أو لم يسكن ، فإن سكن [امتنع الإدغام](٢) ، وإن لم يسكن ، بالتقدير أن الحرف الأول متحرك ـ كانا جميعا متحركين ـ وهما حينئذ في الإدغام على ماذكره من الوجوب ، والجواز ، والامتناع .

الضرب الأول : في الصور التي الأول من المثلين ساكن ، نحو : قولك : " لم يرح حاتم " ، والمشهور : " يَرَح " بفتح الياء على البناء للفاعل ، وربما وقع في بعضها بالضم على البناء للمفعول .

والشاهد فيه : أن الحاء من الكلمة الأولى سكنت ؛ لدخول الجازم عليها ، والحاء من أول الكلمة الثانية مفتوحة ، فوجب إدغام الأولى في الثانية في اللفظ / بينهما . ٣٩٩ / ب

وأما في الخط : فكل واحدة منهما منفصلة عن الأخرى ، كما تراه .

ومنه قولك : " ألم أقل لك ؟ " فإن اللام من " أقل " سكنت للجازم ، واللام من : " لك " متحركة ، فوجب الإدغام على الوجه الذي قبله ، والإدغام واجب فيما هذا شأنه .

---

١) ينظر : ابن يعيش ١٠/ ١٢١ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٧٦ .

٢) مابين الحاصرتين جاء في المخطوطة هكذا [وجب الادغام] وهو تحريف ، والصواب ما أثبته ؛ لأن الحرف الأول إذا تحرك ، وسكن الثاني امتنع الإدغام .

يقول ابن يعيش ١٠/ ١٢١ ، ١٢٢ : " .. وأما الثاني : وهو أن يكون المثل الأول متحركا ، والثاني ساكنا ، نحو : (ظللت ، ورسول الحسن) وما كان كذلك فإن الإدغام يمتنع فيه لأمرين :

أحدهما : تحرك الأول ، والحرف الأول متى تحرك امتنع الإدغام ؛ لأن حركة الحرف الأول قد فصلت بين المتجانسين ، فتعذر الاتصال .

والأمر الثاني : سكون الحرف الثاني ، والإدغام لا يحصل في ساكن ؛ لأن الأول لا يكون إلا ساكنا ، فلو أسكن الثاني لاجتمع ساكنان على غير شرطه ، وذلك لا يجوز .. " .

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٧٦ وشرح الشافية ٣ / ٢٣٤ .

. . . .

الضرب الثاني : في الصور التي تحرك الأول منهما ، وسكن الثاني ، نحو : قولك : " ظَلِلْتُ " فإن الأولى متحركة ، وحركتها : كسرة ، واللام الثانية : ساكنة ؛ لاتصال الضمير المرفوع بها ، وهما فى كلمة واحدة .

وقد يكونان من كلمتين ، نحو : قولك : " رسول الحسن " ، فإن الأولى متحركة ، والثانية لام التعريف ، وهى ساكنة ، ويمتنع الإدغام فيما هذا شأنه ؛ لأن شرط صحة الإدغام أن يكون الحرف المدغم فيه متحركا (١).

الضرب الثالث : في الصور التي يتحرك فيها كل واحد من الحرفين ، وينقسم الى ثلاثة أقسام :

إلى : مايجب فيه الإدغام ، أو يمتنع ، أو يجوز .

[مايجب فيه الإدغام]

القسم الأول : فيما يجب فيه الإدغام : وذلك أن يكونا من كلمة واحدة ، وليس أحدهما مزيدا للإلحاق (٢) ، نحو : " رد يرد " ، فإنه يجب الإدغام فى كل ما هو من هذا القبيل . ويجرى مجرى ماسكن فيه الحرف الأول ، وتحرك الثانى .

والعلة فى وجوب الإدغام فيهما جميعا ، ماذكرناه من طلب الخفة .

[مايجوز فيه الإدغام]

القسم الثاني : فيما يجوز فيه الإدغام وتركه ، وذلك أن يكونا من كلمتين ، ويكون قبل الحرف الأول منهما حرف متحرك ، أو أحد حروف العلة (٣).

---

١) ينظر : المقتضب ١/٢٣٣ والتبصرة ٢/٩٣٤ وابن يعيش ١٠/١٢١ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٧٦ وشرح الشافية ٣ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ والتصريح ٢/٣٩٨ والهمع ٢/ ٢٢٥ .

٢) الإلحاق فى الاسم والفعل : أن تزيد حرفا ، أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة فى إفادة معنى ؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى .
فى عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات ، كل واحد فى مثل مكانه فى الملحق بها ، وفى تصاريفها : من الماضى ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول إن كان الملحق به فعلا رباعيا ، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسما رباعيا لاخماسيا .
وفائدته : أنه ربما يحتاج فى تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب فى شعر أو سجع .
ينظر : شرح الشافية ١/٥٢ وابن يعيش ٦ / ١١٣ ، ١١٤ .

٣) يقول سيبويه ٤/٤٣٧ : " فأحسن مايكون الإدغام فى الحرفين المتحركين اللذين هما

....

والمذكور من صور هذا القسم ثلاث :

أولها : قولك مخبرا عن نفسك : " أنعَتُ تِلْكَ المَرْأَة " أى : أنعتها .

الشاهد فيه : أن كل واحد من التاء من كلمة ، تغاير الكلمة الأخرى ، وقد وقع قبلهما حرف متحرك وهو : العين .

وثانيها : قولهم : " المالُ لِزَيد " فإن الكلمتين منفصلتان ، وقد التقى فيهما لامان ، وقد وقع قبلهما مدة ، وهو الألف المنقلب عن حرف أصلى ، هو عين الكلمة ، كما سبق بيانه .

وثالثها : قولك : " هَذَا ثَوْبُ بَكْرٍ " .

الشاهد فيه : أنه اجتمع حرفان متماثلان من كلمتين ، وقد وقع قبلهما الواو الساكنة ، فإن شئت أدغمت ، وإن شئت أظهرت .

فإن قلت : إن المصنف قال : إنه لابد وأن يكون الحرف الذى قبلهما متحركا ، أو مدة ، والواو فى " ثَوْب " ليست متحركة ، ولا هى مدة ، فلا يحسن ذكرها ههنا .

قلت : قال " سيبويه " : تقول : " هذا ثَوْبُ بَكْرٍ " ، والبيان فيه أحسن منه فى الألف ؛ لأن حركة ماقبل واو " ثَوْب " ليست منه ، بخلاف الألف ، فإن ماقبلها لايكون إلا مفتوحا ، والفتحة من الألف (١).

فقول " سيبويه " : والإظهار فيه أحسن ، يدل على أن الإدغام فيه جائز ، ولكنه مرجوح ، فلذلك ذكره المصنف فى هذا القسم .

وهو أيضا مدة نص عليه " أبو سعيد " ، وقال فى شرحه :

" إن الياء والواو إذا كانتا ساكنتين ، وانفتح ماقبلهما ، ففيهما مد ، دون المد

= سواء إذا كانا منفصلين ، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدا .. ومما يدلك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لايتوالى فى تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة ، وذلك نحو قولك : (جَعَل لَك ، وفعل لَبيد) .
والبيان فى كل هذا عربى جيد حجازى " .
وينظر : المقتضب ١/٣٤١ والتبصرة ٢/٩٣٥ وابن يعيش ١٠/١٢٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٧٧ وشرح الشافية ٣/٢٤٨ والممتع ٢/٦٥٠ ، ٦٥١ .

(١) الكتاب ٤ / ٤٤٠ وعبارته : " وتقول : (هَذَا ثَوْبُ بَكْر) البيان فى هذا أحسن منه فى الألف ؛ لأن حركة ماقبله ليس منه فيكون بمنزلة الألف .
وكذلك : (هَذَا جَيْبُ بَكْرٍ) .. " .

. . . .

الذى يكون فيهما ، اذا انضم ماقبل الواو ، وانكسر ماقبل الياء ٠

وذلك أن الألف التى هى أوسع حروف المد واللين مخرجا ، وأبلغها مدى ، لا يكون ماقبلها إلا مفتوحا ، والفتحة من الألف ٠

فإذا كان قبل الواو الساكنة [ضمة] [1] وقبل الياء كسرة ، فهما على منهاج الألف ٠ فأما إذا لم يكن ماقبلهما منهما ، خالفتا منهاج الألف ٠

فلذلك استحسن الإدغام فى قولك : " المال لك " ، ولم يستحسن فى " ثوب بكر " [2].

قوله :(٠٠ أو يكونا في حكم الانفصال ، نحو : " اقْتَتَلَ " ؛ لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها ، فهى شبيهة بـ " تاء " : " تلك " ٠٠) ٠

اعلم أن مضمون هذا الكلام أنه يجوز إدغام تاء الافْتِعَال من " اقْتَتَلَ " فى التاء التى بعدها ، والتى هى عين الكلمة ، بعد أن تحذف الهمزة ، وتحرك القاف بالكسر ٠

ويجوز ترك الإدغام ؛ لأنه كما يجوز أن تكون عين الكلمة تاء ، فكذلك يجوز أن يكون حرفا آخر ، فكان اجتماع التاءين فى " الاقْتِتَال " نازلا منزلة اجتماع التاءين فى " أنعت تلك " ٠

وسيأتيك البحث فى هذا البناء بخصوصه ، مستقصى فى موضعه [3].

---

١) سقط من المخطوطة ٠

٢) شرح السيرافى ٦/ ٤٧٤ ٠

٣) ينظر : ص ١٢٠١ من التحقيق ٠

. . . .

القسم الثالث : في المتماثلين المتحركين اللذين يمتنع فيهما الإدغام ، وأصنافه ثلاثة :

الأول : أن يكون أحد المتماثلين زيد في الكلمة ، لإلحاق بناء ببناء آخر ، فيمتنع الإدغام ؛ لأنه إنما ألحق بالكلمة ؛ ليكون المثال الملحق على صيغة المثال الملحق به ·

فإذا أدغم تغيرت الصيغة ، وفات المقصود الذي زيد لأجله ·

وهذه الزيادة تكون في الاسم ، نحو : " قَرْدَد " وتكون في الفعل ، نحو : " جَلْبَب " ·

ولقائل أن يقول : إن المزيد للإلحاق قد يكون مطردا ، وقد يكون [غير][١] مطرد ، كما بيناه فيما سبق[٢] ، والمصنف اقتصر في التمثيل بالمزيد المطرد ·

الثاني : مايؤدى الإدغام فيه إلى لبس مثال بمثال ، وهذا إنما يكون في الأسماء ، نحو : " سرر " جمع " سَرير " و " جُدُد " جمع " جَدِيد " و " طُلُل " ، فإنه إذا أدغم لم يعلم أن العين كانت في الأصل متحركة ، أو ساكنة ، ولا يعلم أيضا أنها كانت مرفوعة ، أو مفتوحة ، أو مكسورة ·

وتخالف الأفعال ؛ لأن اللبس فيها غير لازم ؛ لأن المضارع يدل على خصوص حركة العين في الماضي ، وكذلك صيغة الأمر ·

فإنك إذا قلت : " يشد " علم أن ماضيه " فَعَلَ " ، وإذا قلت : " يَعَضُّ " علم أن الماضي " فَعِلَ " ·

وكذلك صيغة الأمر في " شُدَّ " و " عَضَّ " ·

وكذلك ـ أيضا ـ إذا اتصل به ضمير الفاعل ، فإن الإدغام يذهب ، وتظهر حركة العين في " مَدَدْتُ " ونحوه ، بخلاف الأسماء ، فإن الإدغام فيها يستلزم اللبس فافترقا ·

الثالث : أن ينفصلا ، ويكون ماقبل الحرف الأول حرفا ساكنا غير مدة ، نحو : " قَرْمُ مالك " ٣٩٩/ب قال في " الحواشي " : إنما لايجوز الإدغام في هذا ونحوه ؛ لأن فيه التقاء الساكنين على غير حده[٣].

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام·

٢) عرائس المحصل ، ورقة ٢٤٦ (مخطوط)·

٣) لم أعثر عليه في الحواشي · وينظر : ابن يعيش ١٠/١٢٣ حيث يقول : " وأما الضرب الثالث : فهو أن يلتقى المثلان من كلمتين وماقبل الأول حرف صحيح ساكن ،

. . . .

قال " الجوهري " : القُرْمُ ، بالقاف ، والراء المهملة ساكنة : البعير المُكْرَمُ ، لا يحمل عليها ، ولا يذلل ، ولكن يكون للفِحْلَة ، ومنه قيل للسيد : قَرْمٌ (١).

قال الإمام الشاطبي : النحويون مجمعون على امتناع الادغام في مثل هذا ، والقراء مجمعون على خلافه .

قال : ويمكن الجمع بينهما بأن يقال : ان مراد القراء من الادغام فيما هذا شأنه هو الاخفاء ، لأن الاخفاء عندهم يسمى ادغاما أصغر ، وأن مراد النحويين : انما هو الادغام الأكبر (٢).

وماذكره حسن ، لكن إنما يستقيم معارضة أحد الاجماعين بالآخر أن لو ثبت أن جميع القراء ، لم يكن فيهم إمام من أئمة النحو ، وليس الأمر كذلك ، فإن أكابر القراء بأسرهم من أئمة النحو (٣).

= نحو : (قرم مالك) فإنك لو أدغمت ـ ههنا ـ الميم في الميم لاجتمع ساكنان لا على شرطه ، وهو الراء والميم الأولى ، وذلك لا يجوز .

فأما ما يحكى من الإدغام الكبير لأبي عمرو من : "نحن نقص" فليس بإدغام عندنا ، وإنما يقول به القراء ، وإنما هو عندنا على اختلاس الحركة وضعفها ، لا على إذهابها بالكلية ... " .

وينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٨ ، ٤٣٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٧٨ وشرح الشافية ٣ / ٢٣٤ والممتع ٢ / ٦٥٢ .

١) الصحاح (قرم) ٥ / ٢٠٠٩ وعبارته : " المُقْرَمُ : البعير المُكْرَمُ لا يُحْمَلُ عَلَيْهِ ولا يُذَلَّل ، ولكن يكون للفِحْلَة ، وقد أَقْرَمْتُهُ فَهُوَ مُقْرَمٌ .
وكذلك : القَرْمُ ، ومنه قيل للسيد : قَرْمٌ مُقْرَمٌ تشبيها بذلك " .

٢) هذا ما يشير إليه الشاطبي في قصيدته المشهورة :
وإدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ ... عَسِيرٌ وبالإِخْفَاءِ طَبَّقَ مَفْصِلاَ
وينظر : إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لأبي شامة الدمشقي / ١٠١ وابن يعيش ١٠ / ١٢٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٧٩ والممتع ٢ / ٦٥٢ وشرح الشافية ٣ / ٢٣٤ .

٣) يحسم ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٢ / ٤٧٩ هذه المسألة مرجحا موقف القراء ، حيث يقول : " وقد أجاب الشيخ الشاطبي في قصيدته عن ذلك بجواب ليس ببين ، فقال ما معناه : يُحمل كلام النحويين على الإدغام الصريح ، وكلام المقرئين على الإخفاء الذي هو قريب من الإدغام فيزول التناقض ، فعلى هذا لا يكون النحويون منكرين للإخفاء ، ولا يكون القراء منكرين امتناع الإدغام .

=

....

ومنه قولك : " زيدٌ عدوّ وليد " بضم الدال ، وتشديد الواو .

قال سيبويه : " [إذا قلت](١) : " مررت بولي يزيد " و " عدو وليد " فإن شئت أخفيت ، وإن شئت بينت ، ولاتدغم (٢) ؛ لأنك حين (٣) أدغمت الواو في " عدو " والياء في " ولي " ، فرفعت لسانك رفعة واحدة ، ذهب المد ، وصارتا بمنزلة ما يدغم من غير المعتل ، فصارت الواو (٤) الأولى في " عدو " بمنزلة اللام في " دلو " والياء الأولى في " ولي " بمنزلة الياء في " ظبي " .

والدليل على ذلك أنه يجوز في القوافي " ليًّا " مع قولك : " ظَبْيًا " ، و" دَلْوًا " مع قولك : " غَزْوًا " ... " (٥) .

يريد : أنه لاتدغم الياء الثانية المتحركة من " ولي " في ياء " يزيد " ؛ لأننا إذا أدغمناها سكناها ، وإذا سكناها بطل إدغام الياء الأولى الساكنة من " ولي " فيها ؛

وإذا لم تدغمها فظهرت وهي ياء ساكنة قبلها كسرة ، صار فيها مدة ، وقد كان المد بطل بالإدغام .

وقد تقدم أنه يمتنع الإدغام في المنفصلتين ، إذا كان الإدغام يوجب تغيير بنية .

وكذلك القول في " عدو وليد " .

= وهذا وإن كان جيدا على ظاهره إلا أنه لايثبت أن القراء امتنعوا من الإدغام ، بل أدغموا الإدغام الصريح ...

والأولى الرد على النحويين في منع الجواز ، وليس قولهم بحجة إلا عند الإجماع ، ومن القراء جماعة من النحويين ، فلا يكون إجماع النحويين حجة عليهم مع مخالفة القراء لهم .

ثم ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة ، وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة ، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم .

وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى ؛ لأنهم ناقلوها عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله .

ولأن القراءة ثبتت تواترا ، وما نقله النحويون آحاد ، ثم ولو سلم أنه ليس بتواتر فالقراء أعدل وأكثر ، فكان الرجوع إليهم أولى " .

١) زيادة من الكتاب يستقيم بها الكلام .
٢) في الكتاب [ولاتسكن] .
٣) في الكتاب [حيث] .
٤) في الكتاب [فالواو] .
٥) الكتاب ٤ / ٤٤٢ .

....

وقول " سيبويه " : (يجوز في القوافي " ليا " مع " ظبيا ") فلأن المد قد ذهب من " ليا " فصارت الياء الأولى لما ذهب المد منها بمنزلة الياء في " ظبيا " .

قال " أبو سعيد " : " ولو أن قائلا قال: إن ذلك لا يجوز ؛ لأن فيها مدا ، لم يكن بعيدا " (١).

قوله : (ويقع الإدغام في المتقاربين ، كما يقع في المتماثلين ، فلابد من ذكر مخارج الحروف ؛ لتعرف متقاربتها من متباعدتها) .

اعلم أنه لما ذكر أن الإدغام قد يكون في المتقارب ، وجب رسم ما يعرف به المتقارب من المتباعد ، وذلك يكون بتعريف مخارج الحروف ؛ فلأجل ذلك بدأ بذكر مخارجها .

— — — —

١) شرح السيرافي ٦ /٤٧٨ .

[مخـــارج الحــــروف]

(فصل) " ومخارجها ستة عشر : فللهمزة ، والهاء ، والألف أقصى الحلق ، وللعين ، والحاء أوسطه ، وللغين ، والخاء أدناه :

وللقاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك ، وللكاف من اللسان والحنك ما يلي مخرج القاف ، وللجيم ، والشين ، والياء وسط اللسان وما يحاذيه من وسط الحنك ، وللضاد أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس ، وللام ما دون أول حافة اللسان إلى منتهى طرفه ، وما يحاذي ذلك من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية .

وللنون ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا ، وللراء ما هو أدخل في ظهر اللسان قليلا من مخرج النون .

وللطاء ، والدال ، والتاء ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا .

وللصاد ، والزاي ، والسين ما بين الثنايا وطرف اللسان .

وللظاء ، والذال ، والثاء ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا .

وللفاء باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا .

وللباء ، والميم ، والواو ما بين الشفتين ... " .

المتن: قوله : (ومخارجها ستة عشر إلى قوله : ..... وإذا رِيم ادغام الحرف في مقاربه) .

التفسير: اعلم أنه لما ذكر أن مواضع هذه المخارج أربعة :

الحلق ، والفم ، والشفتان ، وما بينهما ، كما سنفصله لك ، وفيما ذكره اضطراب سنقف عليه .

القسم الأول : في مخارج الحلق ، وهي : ثلاثة : أقصاه ، وأوسطه ، وآخره ، وحروفه سبعة :

فللهمزة ، والهاء ، والألف أقصى الحلق ، والعين ، والحاء المهملين أوسطه ، وللغين ، والخاء المعجمين أدناه (١).

---

(١) يقول سيبويه ٤/٤٣٣ : " ولحروف العربية ستة عشر مُخرجا : فللحلق منها ثلاثة : فأقصاها مُخرجًا : الهمزة والهاء والألف ، ومن أوسط الحلق مُخرج العين والحاء ، وأدناها مخرجا من الفم : الغين والخاء " .

....

والمراد بأقصى الحلق : مما يلي الصدر ، وأدناه : إلى الفم ، وهو أرفع الحلق.(١)

القسم الثاني : في مخارج الفم ، وهي : عشرة :

أولها : مخرج القاف ، وهو من أقصى اللسان ، وهو أول مخارج الفم.

وثانيها : مخرج الكاف ، وهو أسفل من ذلك ، وأقرب إلى مقدم الفم.

وثالثها : مخرج الجيم ، والشين المعجمة ، والياء _ بنقطتين من تحت _ وهذه الثلاثة تخرج من وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى (٢).

ورابعها : مخرج الضاد المعجمة ، وهو من أول حافة اللسان ، وما يليه من الأضراس . قال في " المقتضب " : " ومخرجها من الشدق ، فبعض الناس تجرى له في الأيمن ، وبعضهم تجرى في الأيسر " (٣). وهو الأكثر . وحافة اللسان : جانبه . قال " الجوهري " : حافتا الوادي : جانباه (٤).

وخامسها : مخرج اللام .

قال " أبو سعيد " : " وهو من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ، بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك ، والناب ، والرباعية ، والثنية مخرج اللام " (٥). والرَّباعية ، بفتح الراء على زنة قولك : من العدد ثمانية (٦).

= وينظر : المقتضب ١/٣٢٨ والتبصرة ٢/٩٢٦ وأسرار العربية / ١٦٦ وابن يعيش ١٠/١٢٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٨٠ والهمع ٢/٦٦٨ ، ٦٦٩ وشرح الشافية ٣/٢٥١ وسر صناعة الإعراب/ ٥٢.

١) ينظر : أسرار العربية / ١٦٦.

٢) الكتاب ٤ / ٤٣٣ : " ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مَخْرَجُ القاف. ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الأعلى مَخْرَجُ الكاف. ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مَخْرَجُ الجيم والشين والياء ".
وينظر : سر صناعة الإعراب ١/ ٥٢ وأسرار العربية / ١٦٦ والتبصرة ٢/ ٩٢٦ ، والمقتضب ١/ ٣٢٨ وابن يعيش ١٠/ ١٢٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٨٠ والممتع ٢/ ٦٦٩ وشرح الشافية ٣ / ٢٥١ ، ٢٥٢.

٣) المقتضب ١/ ٣٢٩.

٤) الصحاح (حفف) ٤ / ١٣٤٥ وعبارته : " وحِفَافَا الشَّيْءِ : جَانِبَاهُ ".

٥) شرح السيرافي ٦ / ٤٥١ .

٦) الرَّبَاعِيَةُ : السن التي بين الثَّنِيَّةِ والنَّاب ، والجمع رَبَاعِيَات . الصحاح (ربع) ٣ / ١٢١٤.

....

والضَّاحِك : السن التى بين الأنياب والأضراس (١).

والثَّنِيَّة : واحدة الثنايا (٢).

والأسنان : أربع ثنايا ، ثم أربع رباعيات ، بالتخفيف ، ثم أربع أنياب ، ثم أربع ضواحك ، ثم اثنا عشر رَحًى ، ثم أربع نواجذ ، وهن أضراس الحلم ، وهى آخر الأضراس ، وإنما سميت أضراس الحلم ، لأنها تنبت بعد البلوغ وكمال العقل .

وسادسها : مخرج النون ، قال : ومن طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مخرج النون (٣).

وسابعها : مخرج الراء المهملة ، وهو يقارب مخرج النون ، إلا أنه أدخل فى ظهر اللسان (٤).

قال " أبو سعيد " : " من طرف اللسان ، بينه وبين ما فويق [الثنايا مخرج النون] (٥) ، ومن مخرج النون غير أنه أدخل فى ظهر اللسان قليلا ، لانحرافه إلى مخرج اللام الراء " (٦).

وثامنها : مخرج الطاء ، والدال المهملين ، والتاء بنقطتين من فوق .

قال " أبو البركات " : " هو من بين طرف اللسان ، وأصول الثنايا العليا " (٧).

وتاسعها : مخرج الصاد المهملة ، والزاى المعجمة ، والسين المهملة .

قال فى " كتاب الأسرار " : " ومخرجها من بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى " (٨).

---

١) الصحاح (ضحك) ٤ / ١٥٩٧ .

٢) السابق (ثنى) ٦ / ٢٢٩٥ .

٣) الكتاب ٤ / ٤٣٣ : " ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا مَخْرَجُ النون " .
وينظر : سر صناعة الإعراب / ٥٢ .

٤) الكتاب ٤ / ٤٣٣ : " ومن مخرج النون غير أنه أدخل فى ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مَخْرَجُ الراء " .
وينظر : سر صناعة الإعراب / ٥٢ .

٥) زيادة من شرح السيرافى يقتضيها سياق الكلام .

٦) شرح السيرافى ٦ / ٤٥٢ .

٧) أسرار العربية / ١٦٦ .

٨) المرجع السابق .

....

وعبارة المقتضب : من طرف اللسان ، وملتقى الثنايا مخرجها ، وهى تنسل انسلالا (١).

وعاشرها : مَخْرَجُ الظاء المعجمة ، والثاء بثلاث نقط ، والذال المعجمة ، وهو : مابين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا العليا (٢).

فهذه المخارج العشرة بأسرها من الفم ، يتلو بعضها بعضا على الوجه الذى بيناه / ٤٠٠/أ

القسم الثالث : مُخْرَجُ الشفة والثنايا ، وهو للفاء .

قال " أبو سعيد " : " من باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا مُخْرَجُ الفاء " (٣).

القسم الرابع : مخرج مابين الشفتين ، وهو لثلاثة أحرف : الباء بنقطة ، والميم ، والواو .

فجميع هذه المخارج خمسة عشر مخرجا لاغير ، وذلك ينافى قوله : إنها ستة عشر .

قال " أبو البركات " : " المخرج السادس عشر : مُخْرَجُ النون الخفيفة ، وهو : من الخياشيم ، ولاعمل للسان فيها " (٤).

وحينئذ تكون مواضع مخارج الحروف خمسة مواضع .

وقد اقتصر المصنف على ذكر أربعة منها ، وأهمل الموضع الخامس ، كما بيناه .

ولقائل أن يقول : إن الفطن إذا تدبر المخارج ، ظهر له أن لكل حرف على حياله مُخْرَجًا مختصا به ، لايشاركه فيه غيره .

ويؤكد ماذكرناه : اختلاف " سيبويه " و " الأخفش " فى مخرج الهاء والألف :

مذهب " سيبويه " : إلى أن مخرج الهاء متوسط بين الهمزة والألف اللينة .

وزعم " الأخفش " عكس ذلك ، وقال : إن مخرج الألف متوسط بين مخرج الهمزة والهاء .

---

١) المقتضب ١ / ٣٢٩ وعبارته : " ومن طرف اللسان ، وملتقى حروف الثنايا : حروف الصفيره وهى حروف تنسل انسلالا ، وهى : السين ، والصاد ، والزاى " .

٢) الكتاب ٤ / ٤٣٣ : " ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مُخْرَجُ الظاء ، والذال ، والثاء " .
وينظر : المقتضب ١ / ٣٢٩ وسر صناعة الإعراب ١ / ٥٣ وأسرار العربية / ١٦٦ والتبصرة ٢ / ٩٢٧ وابن يعيش ١٠ / ١٢٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٨١ والممتع ٢ / ٦٧٠ وشرح الشافية ٣ / ٢٥٠ .

٣) شرح السيرافى ٦ / ٤٥١ وهى عبارة سيبوية ٤ / ٤٣٣ .

٤) أسرار العربية / ١٦٦ .

. . . .

مع اتفاقهما على أنهما جميعا من أقصى الحلق(١).

وذكر "أبو الليث"(٢) في كتاب "العين": أن "الخليل" كان يقول كثيرا: إن أول الحروف وأقصاها كلها العين المهملة، وأرفع منها الحاء، ولولا بَحَّةٌ في الحاء، لأشبهت العين، ولولا هَتَّةٌ في الهاء - وقال مرة أخرى: ولولا ههة في الهاء - لأشبهت الحاء، لقرب مخرج الهاء من مخرج الحاء(٣).

وكان أيضا يقول: في العربية تسعة وعشرون حرفا:

منها خمسة وعشرون حرفا صحاحا، لها أَحيازٌ ومخارج، وأربعة هوائية، وهى: الواو، والياء، والألف، والألف اللينة، والهمزة؛ لأنها تخرج من الجوف، فلا تقع فى مدرجة من مدارج الحلق، ولا مدارج اللهاة، ولا مدارج اللسان، وهى فى الهواء(٤).

وهذا يخالف ما ذكره سيبويه وأصحابه(٥).

---

١) يقول ابن جنى فى سر الصناعة ١/٥٢: "واعلم أن مخارج هذه الحروف ستة عشر: ثلاثة منها فى الحلق.
فأولها من أسفله وأقصاه، مخرج الهمزة والألف والهاء. هكذا يقول سيبويه.
وزعم أبو الحسن أن ترتيبها: الهمزة، وذهب إلى أن الهاء مع الألف، لا قبلها ولا بعدها.
والذى يدل على فساد ذلك وصحة قول سيبويه، أنك متى حركت الألف، اعتمدت بها على أقرب الحروف منها إلى أسفل، فقلبتها همزة، ولو كانت الهاء معها لقلبتها هاء..".
وينظر: الكتاب ٤/٤٣٣ وابن يعيش ١٠/١٢٤ والممتع ٢/٦٦٨ وشرح الشافية ٣/٢٥١.

٢) هو: الليث بن يسار الخراسانى، قال الأزهرى: كان رجلا صالحا، انتحل كتاب العين للخليل؛ لينفق كتابه باسمه، ويرغب فيه.
ينظر: البغية ٢/٢٧٠.

٣) العين للخليل بن أحمد الفراهيدى ١/٦٤ تحقيق د. عبد الله درويش (مطبعة العانى - بغداد ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م).

٤) المرجع السابق.

٥) يقول ابن يعيش ١٠/١٢٤: "وروى الليث عن الخليل أن الألف والواو، والياء، والهمزة جوف؛ لأنها تخرج من الجوف، ولا تقع فى مدرجة من مدارج الحلق، واللهاة، ولا اللسان، إنما هى هواء.
وكان الخليل يقول: الألف والواو والياء هوائية، أى أنها فى الهواء، وأقصى الحروف العين، ثم الحاء، ثم الهاء، فلولا بحة فى الحاء لكانت كالعين، ولولا ههة فى الهاء لكانت كالحاء لقربها منها، فهذه الثلاثة فى حيز واحد، بعضها أرفع من بعض..".
وينظر: الكتاب ٤/٤٣٢ والمقتضب ١/٣٢٨ وسر الصناعة ١/٥٠ وأسرار العربية/١٦٥ والتبصرة ٢/٩٢٦ وشرح الشافية ٣/٢٥١.

(فصل) " ويرتقى عدد الحروف إلى ثلاثة وأربعين : فحروف العربية الأصول تلك التسعة والعشرون ، ويتفرع منها ستة مأخوذ بها فى القرآن ، وكل كلام فصيح ، وهى : النون الساكنة التى هى غنة فى الخنشوم ، نحو : " عنك " وتسمى : النون الخفية ، والخفيفة ، وألف الإمالة والتفخيم ، نحو : " عالم " و " الصلاه " ، والشين التى كالجيم ، نحو : " أشدق " والصاد التى كالزاى ، نحو : " مصدر " والهمزة بين بين .

والباقى : حروف مستهجنة ، وهى : الكاف التى كالجيم ، والجيم التى كالكاف ، والجيم التى كالشين ، والضاد الضعيفة ، والصاد التى كالسين ، والطاء التى كالتاء ، والظاء التى كالثاء ، والباء التى كالفاء ... " .

قوله : (ويرتقى عدد الحروف إلى ثلاثة وأربعين ...) .

اعلم أنه قسم هذا العدد إلى ثلاثة أقسام : أصول ، وفروع حسنة ، وفروع رديئة ، كما ستقف عليه .

القسم الأول : في الحروف التي هي أصول ، وعددها تسعة وعشرون حرفا وهى معروفة لا يحتاج إلى تفسيرها ، ومنها يأتلف الكلم .

القسم الثانى : فى الفروع الحسنة ، وهى ستة أحرف :

الأول : النون الخفيفة ، وهى النون الساكنة التى مخرجها من الخيشوم ، نحو : النون فى : " منك " و " عنك " و " من زيد ؟ " وتسمى أيضا النون الخفية ؛ لتلازمهما ، فإن كل نون خفية خفيفة وبالعكس .

قال " أبو سعيد " : " رأيت فى كتاب " أبى بكر البرمان " على الحاشية : الرواية : الخفية من الخفاء " (١).

وانما تكون هذه النون مع أحد خمسة عشر حرفا من حروف يأتيك تفسيرها فى مباحث النون .

---

١) شرح السيرافى ٦ / ٤٤٣ .
ويقول ابن جنى فى سر الصناعة ١ / ٥٣ : " ومن الخياشيم مخرج النون الخفية ، ويقال : الخفيفة ، أى الساكنة " .
وينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٤ والمقتضب ١ / ٣٢٩ وأسرار العربية / ١٦٦ والتبصرة ٢ / ٩٢٧ وابن يعيش ١٠ / ١٢٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٨٣ وشرح الشافية ٣ / ٢٥٤ والممتع ٢ / ٦٦٥ ، ٦٧٠ .

....

الثاني : ألف الإمالة ، وهي : التي تخرج إلى شبه الياء ، نحو : " حبلى " (١).
قال " المازني " و " أبو سعيد " : " وهذه الألف تسمى ألف الترخيم أيضا " (٢).
الثالث : ألف التفخيم ، وهو أن ينحى بها نحو الواو كـ " الصلوٰة " و " الزكوٰة " وهي لغة أهل الحجاز (٣).
الرابع : الشين المعجمة الواقعة قبل الدال ، نحو قولك : " خطيب أشدق " أي : فصيح (٤) ؛ لأن الدال حرف مجهور ، شديد ، والجيم مثله ، والشين حرف مهموس ، رخو ، فهو ضد الدال ، فقربوه من الجيم ؛ لأن الجيم موافقة للدال في الشدة والجهر (٥).
الخامس : الصاد المهملة التي هي كالزاي المعجمة ، نحو : " الزراط " و " مصدر " وتسمى المضارعة بين الزاي والصاد ، أي : ليست زايا خالصة ، ولا صادا خالصة .
وعلة هذا الإبدال ما ذكرناه في الشين المعجمة (٦).

---

١) يقول ابن جني في سر الصناعة ١/٥٥ : " وأما ألف الإمالة : فهي التي تجدها بين الألف والياء ، نحو قولك في (عالم ، وخاتم) : عالم ، خاتم " .
٢) شرح السيرافي ٦/ ٤٤٦ .
ويقول ابن يعيش ١٢٧/١٠ : " وأما ألف الإمالة : فتسمى ألف الترخيم ؛ لأن الترخيم تليين الصوت ونقصان الجهر فيه ، وهي بالضد من ألف الترخيم ؛ لأنك تنحو بها نحو الياء ، وألف الترخيم تنحو بها نحو الواو " .
وينظر : الكتاب ٤٣٢/٤ وسر الصناعة ٥٥/١ والإيضاح لابن الحاجب ٤٨٣/٢ وشرح الشافية ٢٥٥/٣ .
٣) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٢ وشرح السيرافي ٦ / ٤٤٢ وابن يعيش ١٢٧/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٤٨٣/٢ وشرح الشافية ٢٥٥/٣ .
٤) اللسان (شدق) ٢٢١٧/٤ والصحاح (شدق) ١٥٠٠/٤ .
٥) ينظر : سر الصناعة ٥٦/١ وابن يعيش ١٢٧/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٨٣ وشرح الشافية ٢٥٥/٣ ، ٢٥٦ .
٦) يقول ابن جني في سر الصناعة ٥٦/١ : " وأما الصاد التي كالزاي : فهي التي يقل همسها قليلا ، ويحدث فيها ضرب من الجهر ؛ لمضارعتها الزاي ، وذلك قولك في (يصدر : يصدر) ، وفي (قصد : قصد) .
ومن العرب من يخلصها زايا ، فيقول : (يزدر ، ومزدر) ، وقالوا في مثل لهم : لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ لَهُ ، أي : فُصِد له .. " .
وينظر : ابن يعيش ١٢٧/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٨٣ .

....

السادس : الهمزة التي هي بين بين ، وهي : الهمزة المخففة ، وقد سبق الكلام فيها .
وهذه الحروف مستحسنة عندهم يقع أكثرها في القرآن ، وتجئ بأسرها في الفصيح من كلام العرب .

قال "عبد الباقي" : وحرفان من هذه الستة لم يقرأ بهما في القرآن ، وهما : ألف التفخيم ، والشين التي كالجيم (١).

فإن قلت : فكيف يستقيم قول المصنف : إنه مأخوذ بها في القرآن وكل كلام فصيح ؟

قلت : إنه لايريد أنه مأخوذ بجميعها في القرآن على انفراده ، ومأخوذ بجميعها أيضا في كل كلام فصيح على حياله .

وانما مراده بها فيهما جميعا ، وهو صحيح ، فإن منها ماقرئ به كتاب الله تعالى ، ومنها ماجاء في الكلام الفصيح ، وحينئذ يندفع السؤال .

القسم الثالث : في الفروع المستهجنة التي لم يأت واحد منها في القرآن ، ولافي الشعر ، ولافي الفصيح من الكلام ، ولايكاد يوجد إلا في لغة لايعتد بها ، كما ذكره "سيبويه" (٢) وهي : ثمانية :

---

١) ماقاله عبد الباقي - هنا - يتعارض مع مانقل عن سيبويه ٤ / ٤٣٢ حيث يقول : " .. وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هن فروع ، وأصلها من التسعة والعشرين ، وهي كثيرة يؤخذ بها ، وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار ، وهي : النون الخفيفة ، والهمزة التي بين بين ، والألف التي تمال إمالة شديدة ، والشين التي كالجيم ، والصاد التي تكون كالزاي ، وألف التفخيم ، يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم : (الصلاة ، والزكاة ، والحياة) .. ".
ومثل هذا قاله ابن جني في سر الصناعة ١ / ٥١
لكن ابن الحاجب في الإيضاح ٢ / ٤٨٣ يقول : " .. والشين التي كالجيم نحو : (أشدق) ذكر أنها مأخوذ بها في القرآن ، وليس كذلك ، فإنه لا يعرف في القراءة المشهورة قراءة شين بين الشين والجيم " .
لكنني لم أجد من أشار بعدم القراءة بألف التفخيم غير عبد الباقي .

٢) الكتاب ٤ / ٤٣٢ وعبارته : " .. وتكون اثنين وأربعين حرفا بحروف غير مستحسنة ولاكثيرة في لغة من ترضى عربيته ، ولاتستحسن في قراءة القرآن ، ولا في الشعر ، وهي :
الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالشين ، والضاد الضعيفة ، والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، والظاء التي كالثاء ، والباء التي كالفاء .. ".

أولها: الكاف التي بين الجيم والكاف.

قال "أبو زيد": هي لغة قبيلة من أهل اليمن، يقولون في "جَمَل": "كَمَل" وفي: "رجل": "ركل"، وكذلك يستعمله عامة أهل بغداد، وهو عند أهل المعرفة منهم مستهجن مرذول(١).

وثانيها: الجيم التي كالكاف، وهي كذلك.

قال "أبو سعيد": "هما جميعا شيء واحد، إلا أن أصل أحدهما الجيم، وأصل الآخر الكاف، ثم يقلبون كل واحد منهما إلى هذا الحرف الذي هو بينهما"(٢).

وثالثها: الجيم التي كالشين المعجمة...

قال "أبو سعيد": "ويكثر ذلك في الجيم إذا سكنت وبعدها: التاء، أو الدال المهملة، نحو: "اجتمعوا" و"الأجدر" فيقولون فيه "اشتمعوا" و"الأشدر"، فيقربون الجيم من الشين؛ لأنهما من مخرج واحد، والشين أسلس، وألين، وأفشى.

فإذا كانت الجيم مع بعض الحروف / المقاربة لها، ولاسيما إذا كانت ساكنة، صعب إخراجها، لشدة الجيم، وميل الطبع إلى النطق بالأسهل"(٣). ٤٠٠/ب

فإن قلت: إن "سيبويه"(٤) ذكر الشين التي كالجيم من الستة، وذلك عنده من الكثير المستحسن، ثم ذكر بعد ذلك الجيم التي كالشين، وذلك عنده قليل، وهو من المستهجن، مع أنه لا فرق بينهما.

قلت: الفرق بينهما ثابت من جهة أن الشين التي كالجيم في نحو: "الأشدق"، إنما قربت الشين من الجيم بسبب الدال، طلبا للتناسب كما قررناه ثمة، بخلاف ما إذا كانت قبل الدال والتاء في "الأجدر" و"اجتمعوا" فإنه ليس بين الجيم، والدال، وبينهما وبين التاء من المسافة والتباعد ما بين الشين والدال.

فلذلك حسن الشين التي كالجيم، وضعف الجيم التي كالشين.

---

١) ينظر: شرح السيرافي ٦/٤٤٨ وسر صناعة الإعراب ١/٥١ وابن يعيش ١٠/١٢٧ والممتع ٢/٦٦٥، ٦٦٦ وشرح الشافية ٣/٢٥٧.

٢) شرح السيرافي ٦/٤٤٨.

٣) السابق.

٤) الكتاب ٤ / ٤٣٢.

. . . .

ورابعها : الضاد المعجمة الضعيفة .

قال " سيبويه " : " الضاد الضعيفة من لغة قوم ليس في أصل حروفهم ضاد ، فإذا احتاجوا إلى التكلم بها في العربية ، اعتاصت [١] عليهم ، فربما أخرجوها ظاء ، وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنايا ، وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد ، فلم تتأت لهم ، فخرجت بين الضاد والظاء " [٢].

وخامسها : الصاد المهملة التي هي كالسين المهملة ، والمسوغ لذلك كونهما جميعا من مخرج واحد .

قال " أبو سعيد " : " كأنها كانت في الأصل صادا ، فقربها بعض من تكلم بها من السين ، لاتحاد المخرج " [٣].

وسادسها : الطاء المهملة التي هي كالتاء المعجمة ، بنقطتين من فوق ، وسنذكر علة ذلك .

وسابعها : الظاء المعجمة التي هي كالثاء ، بثلاث نقط .

وثامنها : الباء ، بنقطة ، التي هي قريبة من الفاء .

قال " سيبويه " : " هذه الأحرف الثلاثة كثيرة في لغة الفرس وغيرهم من العجم " [٤].

قال " أبو سعيد " : " أظن الذين تكلموا بهذه الأحرف المسترذلة من العرب الذين خالطوا العجم ، فأخذوا من لغاتهم " [٥].

وينعطف على ما ذكرنا بحثان :

البحث الأول : أن هذه الحروف تسمى حروف المعجم ، والمراد بذلك : أنها الحروف التي أزيل عنها الخفاء بعلامات ، خصت بها ، إما بنقط ، أو تركه .

والإعجام : سلب الخفاء ، تقول : أَعْجَمْتُ الكتاب : إذا سلبت الخفاء عنه ، وبينته [٦].

---

١) اعتاصَ عليه الأمر ، أي : التوى . الصحاح (عوص) ٣ / ١٠٤٦ .
٢) هذه عبارة أبي سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٦ / ٤٤٩ ويبدو أن الأمر التبس على الشارح . وينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٢ .
٣) شرح السيرافي ٦ / ٤٥٠ .
٤) هذه أيضا عبارة أبي سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٦ / ٤٥٠ لكن الأمر التبس على الشارح . وينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٢ .
٥) شرح السيرافي ٦ / ٤٥٠ .
٦) اللسان (عجم) ٤ / ٢٨٢٦ .

. . . .

والمعجم "مُفْعَل" بمعنى المصدر ، فهو بمعنى الإعجام ، نحو : "أكرمته إكراما ، ومُكْرَماً" ، فالمراد من حروف الإعجام : حروف سلب الخفاء ، أي من شأنها أن تعجم ويزال خفاؤها ، كما يقال : "مَطِيَّة رَكوب" ، أي : من شأنها أن تركب (١).

قال بعضهم (٢) : ويمتنع أن يكون المعجم صفة الحروف ؛ لأنها مضافة إليه ، ولا تجوز إضافة الموصوف إلى صفته ، لما فيه من إضافة الشئ إلى نفسه ، كما سبق في مباحث الإضافة (٣).

---

١) اللسان (عجم) ٤ / ٢٨٢٦ : "... وذهب محمد بن يزيد إلى أن (المعجم) مصدر بمنزلة الإعجام ، كما تقول : (أدخلته مُدْخَلاً ، وأخرجته مخرجا) ، أي : إدخالا وإخراجا .
وحكى الأخفش أن بعضهم قرأ : "وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرَمٍ" بفتح الراء ، أي : من إكرام ، فكأنهم قالوا في هذا : (الإعجام) فهذا أسد وأصوب من أن يذهب إلى أن قولهم : (حروف المعجم) بمنزلة قولهم : (صلاة الأولى ، ومسجد الجامع) ؛ لأن معنى ذلك : صلاة الساعة الأولى ، أو الفريضة الأولى ، ومسجد اليوم الجامع .
فالأولى غير الصلاة في المعنى ، والجامع غير المسجد في المعنى ، وإنما هما صفتان ، حذف موصوفاهما ، وأقيما مقامهما .
وليس كذلك حروف المعجم ؛ لأنه ليس معناه : حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم ، إنما المعنى أن الحروف هي المعجمة ، فصار قولنا : (حروف المعجم) من باب إضافة المفعول إلى المصدر ..
قال ابن بري : والصحيح ما ذهب إليه أبو العباس المبرد من أن (المعجم) هنا مصدر .. " .
وينظر : الصحاح (عجم) ٥ / ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .
٢) الصحاح (عجم) ٥ / ١٩٨٢ : ".. وناس يجعلون (المعجم) بمعنى الإعجام مصدرا ، مثل : المُخْرَج ، والمُدْخَل ، أي من شأن هذه الحروف أن تُعْجَم ".
ويقول ابن منظور في اللسان (عجم) ٤ / ٢٨٢٦ : ".. إن المعجم من قولنا : (حروف المعجم) لا يجوز أن يكون صفة لـ : (حروف) من وجهين :
أحدهما : أن حروفا لو كانت غير مضافة إلى المعجم لكانت نكرة ، والمعجم كما ترى معرفة ، ومحال وصف النكرة بالمعرفة .
والآخر : أن الحروف مضافة ، ومحال إضافة الموصوف إلى صفته .
والعلة في امتناع ذلك أن الصفة هي الموصوف على قول النحويين في المعنى ، وإضافة الشئ إلى نفسه غير جائزة .
وإذا كانت الصفة هي الموصوف عندهم في المعنى ، لم تجز إضافة الحروف إلى المعجم ؛ لأنه غير مستقيم إضافة الشئ إلى نفسه .." .
٣) عرائس المحصل ، المجلد الأول / ٦٥٣ (رسالة) .

. . . .

واختار " الجوهري " الإضافة ، وقال : بمعناه : حروف الخط المعجم ، كما يقال : " مسجد الجامع " و " صلاة الأولى " على تأويل : " مسجد الوقت الجامع " ، و " صلاة الساعة الأولى " (١).

قال في " شامل اللغة " : سميت بذلك ؛ لأنها أعجمية ؛ لأن الحرف الواحد ، لا يدل على شئ فأمرها مستعجم (٢).

البحث الثاني : في كيفية اللفظ بالحرف الواحد من الكلمة .

قال " سيبويه " : خرج " الخليل " يوما على أصحابه ، فقال لهم : كيف تلفظون بالباء من : " اضْرِب " والدال من " قَدْ " وما أشبه ذلك من الحروف السواكن ؟

فأجابوه بعد أن أطالوا الفكر والتدبر ، وقالوا : با ، دال .

فقال لهم : انما سميتم باسم الحرف ، ولم تلفظوا به .

فرجعوا إليه في ذلك ، فقال : أرى - إذا أردت اللفظ به - أن أزيد ألف وصل في أوله ، وأقول : " اب . اد " ؛ لأن العرب إذا أرادت الابتداء بالساكن ، زادت أوله ألف الوصل .

ثم سألهم ثانيا ، وقال : كيف تلفظون بالباء من " ضرب " والضاد من " ضحى " ؟ فأجابوه كنحو جوابهم في الأول ، فقال :

أرى - إذا لفظ بالحرف المتحرك - أن تزاد في آخره هاء السكت ؛ لبيان الحركة ، فيقال : " بَهْ ، ضَهْ " كما يقال : " ضَهْ ، وَهْ " (٣).

---

١) الصحاح (عجم) ٥/ ١٩٨١ ، ١٩٨٢ وعبارته : " .. ومعناه : حروف الخط المعجم ، كما تقول : مسجد الجامع ، وصلاة الأولى ، أي : مسجد اليوم الجامع ، وصلاة الساعة الأولى " .

٢) ينظر : اللسان (عجم) ٤/ ٢٨٢٦ .

٣) الكتاب ٣ / ٣٢٠ ، ٣٢١

ومما تجدر ملاحظته أن الشارح نقل عبارة المبرد في المقتضب ١/ ١٧٠ .

[صفـــات الحـــروف]

(فصل) "وتنقسم إلى المجهورة ، والمهموسة ، والشديدة ، والرخوة ، وما بين الشديدة والرخوة ، والمطبقة ، والمنفتحة ، والمستعلية ، والمنخفضة ، وحروف القلقلة ، وحروف الصفير ، وحروف الذلاقة ، والمصمتة ، واللينة ، والى المنحرف ، والمكرر ، والهاوى ، والمهتوت .

فالمجهورة : ماعدا المجموعة فى قولك : "ستشحثك خصفة" وهى المهموسة .

والجهر : إشباع الاعتماد فى مخرج الحرف ، ومنع النفس أن يجرى معه .

والهمس : بخلافه ، والذى يتعرف به تباينهما أنك إذا كررت القاف ، فقلت : "ققق" وجدت النفس محصورا ، لاتحس معها بشئ منه ، وترد د الكاف فتجد النفس متاودا لها ، ومساوقا لصوتها . والشديدة مافى قولك : "أجدت طبقك" أو : "أجدك قطبت" ، والرخوة : ماعداها ، وعدا مافى قولك : "لَمْ يَرُوعَنَا" أو "لَمْ يَرْعَوْنَا" وهى التى بين الشديدة والرخوة .

والشدة : أن ينحصر صوت الحرف فى مخرجه ، فلا يجرى ، والرخاوة بخلافهما ، ويتعرف تباينهما بأن تقف على الجيم والشين ، فتقول : "الحج" و"الطش" ، فإنك تجد صوت الجيم راكدا محصورا ، لاتقدر على مده ، وصوت الشين جاريا تمده إن شئت . والكون بين الشدة والرخاوة أن لايتم لصوته الانحصار ، ولا الجرى ، كوقفك على العين ، وإحساسك فى صوتها بشبه الانسلال من مخرجها إلى مخرج الحاء . . " .

قوله : (وتنقسم إلى المجهورة ، والمهموسة ، والشديدة ، والرخوة ، والمطبقة ، والمنفتحة ، والمستعلية ، والمنخفضة ، وما بين الشديدة ، وحروف القلقلة ، وحروف الصفير ، وحروف الذلاقة ، والمصمتة ، واللينة ، والى المنحرف ، والمكرر ، والهاوى ، والمهتوت) .

ويحصر مباحثها تسعة أصناف :

الصنف الأول : فى الحروف المجهورة ، والمهموسة .

قال "سيبويه" : "المجهورة : حرف أشبع الاعتماد فى موضعه ، ومنع النفس أن يجرى معه ، حتى ينقضى الاعتماد [عليه] (١) ويجرى الصوت ، فهذه [حال] (٢) المجهورة فى الحلق والفم ، إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما فى الفم والخياشيم ، فتصير فيهما

---

١) زيادة من الكتاب للتوضيح .

٢) زيادة من الكتاب للتوضيح .

. . . .

غُنَّةٌ ، والدليل على ذلك أنك لو أمسكت أنفك ، ثم تكلمت بهما ، لرأيت ذلك قد أخل بهما .

وأما المهموسة [١] : فحرف أضعف الاعتماد في موضعه ، حتى جرى النفس معه وأنت تعرف ذلك ، إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جرى النفس ، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه " [٢].

ولا يتصور خلو الحرف عن أحد هذين الوصفين .

[وهذه الحروف] [٣] : منها عشرة مهموسة ، وتسعة [عشر] [٤] مجهورة .

فالمهموسة : السين ، والحاء ، والصاد المهملات ، والكاف ، والهاء .

والخمسة الأخرى معجمة ، وهي : التاء ـ بنقطتين من فوق ـ والثاء ـ بثلاث نقط ـ والخاء ، والشين المعجمين ، والفاء ، فكل واحد من هذه الأحرف العشرة أضعف الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجرى .

وأنت تعرف ذلك إذا أردت الحرف / مع جرى النفس ، ولو أردت ذلك في المجهور ، لم تقدر عليه . ١٠٤/أ

وقد جعلت لهذه الحروف العشرة كلمتان يجمعانها ، وهما قولك : " سَتَشْحَثُكَ خَصَفَه " ؛ ليسهل حفظها [٥].

---

١) في الكتاب [وأما المهموس] .
٢) الكتاب ٤/٤٣٤
وينظر : سر الصناعة ١/ ٦٩ وأسرار العربية / ١٦٧ والتبصرة ٢/ ٩٢٨ وابن يعيش ١٠/ ١٢٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٨٥ وشرح الشافية ٣/ ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، والممتع ٢/ ٦٧١ ، ٦٧٢ .
٣) زيادة يستقيم بها الكلام .
٤) سقط من المخطوطة ، وقد ذكر سيبويه ٤/ ٤٣٤ أن الحروف المجهورة تسعة عشر حرفا ، وهذا أيضا ما سيذكره الشارح بعد قليل .
٥) يقول الصيمري في التبصرة ٢/ ٩٢٨ ، ٩٢٩ : " والمهموس : حرف يضعف الاعتماد في موضعه حتى يجرى معه النفس ، وعدته عشرة أحرف يجمعها في اللفظ (سَتَشْحَثُكَ خَصَفَه) .
وإنما سميت مهموسة ؛ لأنه يمكن أن ينطق بها خفية ، والهمس : إخفاء الصوت ، وكل مهموس يمكن أن يجهر به ، أي : يُعْلَن ، ولا يمكن في المجهور أن يُهْمَس ، أي : يخفى ، ولو رُمْتَ ذلك في القاف ، والعين ، والطاء ، ونحوهن من المجهور ، لم يمكنك أن تأتي بشئ من ذلك مهموسا ، أي : خفيا " .

....

وإذا عرفت المهموسة فالباقي من التسعة والعشرين مجهورة ، وهي : تسعة عشر حرفا (١).

قال في " شامل اللغة " : الشحث : الالحاح في المسألة ، والشحاث ، والشحاذ : المتكدي (٢). وخصفه : اسم امرأة .

قال في " الحواشي " : معناه : ستتكدى عليك هذه المرأة (٣).

ويجوز أن يكون الشحث - ههنا - عبارة عن مطلق الطلب ، وحينئذ يكون المعنى : ستطلبك خصفه ، أو ستلح في طلبك .

قوله : (وهي المهموسة).

اعلم أن الضمير من (هي) يرجع إلى المجموعة في قولك : " ستشحثك خصفه "

وقد جمع " أبو البركات " الحروف المجهورة في بيت من الشعر ، وهو :

مدّ غطا وجمظر وقل ندّ ضيزن (٤)

قوله : (والذي يتعرف به تباينهما أنك إذا كررت القاف ، فقلت : " ققق " ، وجدت النفس محصورا ، لاتحس معها بشيء منه ، وتردد الكاف ، فتجد النفس متاودا لها ، ومساوقا لصوتها).

اعلم أنك إذا قلت : " ققق " بثلاث قافات ، أشبعت الاعتماد في مواضعها ، فامتنع جريان النفس معها ، فخرجت ظاهرة ، والجهر : هو الإظهار (٥)، ولذلك سميت مجهورة (٦).

---

١) أحصاها سيبويه في قوله ٤ / ٤٣٤ : " فأما المجهورة : فالهمزة ، والألف ، والعين ، والغين ، والقاف ، والجيم ، والياء ، والضاد ، واللام ، والنون ، والراء ، والطاء ، والدال ، والزاي ، والظاء ، والذال ، والباء ، والميم ، والواو ، فذلك تسعة عشر حرفا ".

وجمعها الجوهري في الصحاح (جهر) ٢ / ٦١٩ في (ظلّ قوّ ربض إذ غزا جند مطيع).

٢) ينظر : أساس البلاغة للزمخشري / ٤٨٠ وتاج العروس ٥ / ٢٧٦ .

٣) لم أعثر عليه في الحواشي .

وينظر : شرح الشافية للرضي ٣ / ٢٥٩ حيث يقول : " .. مهموسة ، وهي حروف (ستشحثك خصفه) بالهاء في خصفه للوقف ، ومعنى الكلام : ستشحذ عليك : أي تتكدى ، والشحاذ والشحاث : المتكدي ، وخصفه اسم امرأة .. ".

وجمعها الجوهري في الصحاح (همس) ٣ / ٩٩١ في (حثّه شخص فسكت).

٤) أسرار العربية / ١٦٦ .

٥) اللسان (جهر) ١ / ٧١٠ .

٦) يقول الصيمري في التبصرة ٢ / ٩٢٨ : " .. وإنما سميت مجهورة ؛ لأنه لا يمكن أن تنطق بشيء منها إلا مجهورا ، ومعنى الجهر : الإعلان ".

....

وإذا قلت "كككك" بثلاث كافات ، أضعفت الاعتماد في مواضعها ، وجرى النفس معها ، فأخفاها ، ومنع من إظهارها .

والهمس : الصوت الخفي [(١)] ، فلذلك سميت مهموسة .

وإذا ظهر لك التباين بين القاف والكاف مع تقاربهما ، فهو في غيرهما أظهر ،

فاعتبر قوله : (مقاودا لها) الضمير المؤنث يرجع إلى الكاف ، وكذا الضمير من (مرتها)

ومعناه : المقاربة والمصاحبة [(٢)].

الصنف الثاني : في الحروف الشديدة والرخوة وما بينهما :

اعلم أن الحروف تنقسم باعتبار التصويت ومده مع الحرف إلى ثلاثة أقسام :

شديدة : وهي التي يمتنع أن يجري معها الصوت ويمتد [(٣)].

ورخوة : وهي التي يميل معها الصوت [(٤)].

وحروف متوسطة بينهما : على معنى أن الصوت يجري معها جريا ، دون جريانه في الرخوة ، فيكون مثل درجة كائنة بين درجتين [(٥)].

---

١) الصحاح (همس) ٦/٩٩١ .

٢) اللسان (قود) ٥/٣٧٧٠ .

٣) الكتاب ٤/٤٣٤ : " ومن الحروف (الشديد) وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه ، وهو : الهمزة ، والقاف ، والكاف ، والجيم ، والطاء ، والتاء ، والدال ، والباء) . وذلك أنك لو قلت : (الحج) ثم مددت صوتك لم يجز ذلك " .
وينظر : سر الصناعة ١/٧٠ والتبصرة ٢/٩٢٩ وأسرار العربية /١٦٧ وشرح الشافية ٣/٢٦٠ والممتع ٢/٦٧٢ .

٤) يقول ابن جني في سر الصناعة ١/٧٠ : "والرخو : هو الذي يجري فيه الصوت ، ألا ترى أنك لو قلت : المس ، والرش ، والشح ، ونحو ذلك ، فتمد الصوت جاريا مع السين ، والشين ، والحاء " .
وينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٤ والتبصرة ٢/٩٢٩ وأسرار العربية / ١٦٧ وشرح الشافية ٣/٢٦٠ والممتع ٢/٦٧٢ .

٥) يقول الصيمري في التبصرة ٢/٩٢٩ : " والضرب الثاني : شديد يجري معه الصوت ، فهو بين الشديد والرخو ، وعدته ثمانية أحرف يجمعها في اللفظ (لم يروعنا) . وإنما جعلنا هذه الحروف بين الشديدة والرخوة ؛ لأنها على شرط الشديدة في منع الصوت أن يجري معها إذا وقف عليها ، ولكن قد يعرض لها ما يُجْرِي الصوت معها كما يجري مع الرِّخْوَة " .
وينظر : سر الصناعة ١/٦٩ ، ٧٠ وابن يعيش ١٠/١٢٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٨٦ وأسرار العربية / ١٦٧ والممتع ٢/٦٧٣ وشرح الشافية ٣/٢٦٠ .

....

والشديدة : ثمانية أحرف ، والمتوسطة : أيضا ثمانية ، والرخوة : ثلاثة عشر ، كما سنبينه لك .

فالثمانية الشديدة : الطاء ، والدال المهملات ، والهمزة ، والكاف ، والأربعة الأخر ، وهي : الباء بنقطة ، والتاء بنقطتين من فوق ، والجيم ، والقاف ، ويجمعها قولك : " أجدْتَ طَبَقَكَ " من قولك : أَجَدْتَ الشيءَ فجاد ، وكذلك يجمعها قولك : " أجدك قطبت " من الوجدان .

قال " الجوهري " قَطَبَ الشَّرابَ ، أي : مزجه ، والقَطْب أيضا : القطع .
والقطب : أن تُدخِلَ عُرْوَتَيْ الجُوالِق في الأخرى ، ثم تثنيها مرة أخرى (١).

والثلاث عشر الرخوة : الحاء ، والصاد ، والسين المهملات ، والهاء ، والتسعة الأخر معجمات ، وهي : الثاء بثلاث نقط ، والخاء ، والذال ، والزاي ، والشين ، والضاد ، والظاء ، والفاء ، والغين ، كلها معجمات (٢).

والثمانية التي بين الشديدة والرخوة : الألف ، والراء ، والعين المهملات ، واللام ، والميم ، والواو ، والاثنان الباقيان معجمان ، وهما :
النون ، والياء بنقطتين من تحت ، ويجمعها ثلاث كلمات ، وهي :
" لم يروعنا " من : الرواية (٣).
ويجوز أن يكون كلمتان من (الروع) وهو : الخوف ، والفزع ، وحينئذ تكسر اللام ، وتفتح الميم من (لم) على الاستفهام .
وكذلك قولك : " لم يرعنا " من المراعاة والحفظ .

---

١) الصحاح (قطب) ١/٢٠٤ وعبارته : " وقَطَبَ الشَّرابَ وأَقْطَبَه بمعنى ، أي : مزجه ، والاسم القِطاب ، والقَطْب أيضا : القطع ، ومنه قطاب الجيب . والقطب : أن تدخل إِحْدَى عُرْوَتَيْ الجُوالِق في الأخرى ثم تثنيها مرة أخرى ، فإن لم تثنها فهو السَّلْق .. " .

٢) ينظر : الكتاب ٤/٤٣٤ ، ٤٣٥ والتبصرة ٢/٩٢٩ والمقتضب ١/٣٣١ وأسرار العربية / ١٦٧ وشرح الشافية ٣/٢٦٠ .

٣) ينظر : سر الصناعة ١/٦٩ ، ٧٠ والمقتضب ١/٣٣١ ، ٣٣٢ وأسرار العربية / ١٦٧ ، وابن يعيش ١٠/١٢٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٨٦ .

وقول المصنف : (والرخوة : ماعداها ، وعدا مافي قولك : " لم يروعنا ") .

تعريف للحروف الرخوة بمجموع أمرين عدميين ، ومعناه : الحروف الرخوة : ماليست شديدة ، ولامتوسطة ، ولابد من مجموع هذين الوصفين ؛ ليكون الباقي ثلاثة عشر حرفا ، كما ذكرناه .

وقد وقع في كثير من النسخ (لم تروعنا) بالتاء بنقطتين من فوق ، وكذلك : (لم تروعنا) وهو : سهو ؛ لأن التاء من الحروف المجهورة في قولك : " أجدت طبقك " .

والصواب : أنه بالياء بنقطتين من تحت على أنه إخبار من غائب ، كما ذكرناه .

وقد حكى " الشاطبي " في قصيدته المشهورة أنها خمسة أحرف ، يجمعها " عمرونل " وأسقط منها [١] ثلاثة ، وهي : (الألف ، والواو ، والياء) وجعل هذه الحروف الثلاثة من جملة الحروف الرخوة [٢].

وعلى ماذكره يكون عدد الحروف الرخوة ستة عشر حرفا [٣].

قال في كتاب الديباج [٤] للمازني : معنى الشديد : أنه الذي يشتد لزوم اللسان لموضعه ، فيمنع شدة ضغط الحرف في مخرجه من تحت اللسان أن يجري فيه الصوت ، لأنك لو قلت : " مط " و " مق " لم يجر فيه الصوت ؛ لشدة الضغط .

قال في " شامل اللغة " : ضغطه : عصره ، وزجه ، وضيق عليه [٥].

---

١) أي : أسقط من الحروف التي بين الشديدة والرخوة .

٢) يقول الشاطبي :
وَمَابَيْنَ رَخْوٍ وَالشَّدِيدَةِ (عُمْرُ نَلْ) ... وَ (وَايٌ) حُرُوفُ المَدِّ وَالرَّخْوُ كَمَّلا
وينظر : ابراز المعاني من حرز الأماني / ٧٥١ وشرح الشافية ٣ / ٢٦٠ وابن يعيش ١٠ / ١٢٩ وسر الصناعة ١ / ٦٩ ، ٧٠ .

٣) خالف الشاطبي في ذلك سيبويه وجمهور النحاة .
يقول سيبويه ٤ / ٤٣٤ ، ٤٣٥ : " ومنها (الرخوة) وهي : الهاء ، والحاء ، والغين ، والخاء ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والزاي ، والسين ، والظاء ، والثاء ، والذال ، والفاء ، وذلك إذا قلت : (الطَّسُّ ، وانْقَضَّ) وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت " .

٤) لم أعثر على هذا الكتاب ، وقد أشار الأستاذ رشيد عبد الرحمن العبيدي في كتابه : أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو / ١٨٢ الى فقدان هذا الكتاب .
وقد سبق توضيح معنى الشديد .

٥) اللسان (ضغط) ٤ / ٢٥٩١ .

....

وقال " المازني " : معنى الرخوة : أنه حرف ضعيف ، ونبع اللسان في موضعه ، ولم يضغط ضغطا يمنع الصوت أن يجرى ، فيخرج لفظ الحرف رخوا لذلك (١).

قوله : (ويتعرف تباينهما بأن تقف على الجيم ، والشين ، فتقول : " الحج " و " الطش " فإنك تجد صوت الجيم راكدا محصورا ، لاتقدر على مده ، وصوت الشين جاريا تمده ان شئت) .

قال أبو البركات : الحروف الشديدة صلبة ، لايجرى فيها الصوت ، فلذلك امتنع مدهما ، بخلاف الرخوة ، فإنها حروف ضعيفة يجرى فيها الصوت ؛ فلهذا ساغ مدها عند إرادة المتكلم المد (٢).

وقال في " شامل اللغة " : الطش : المطر الضعيف (٣) . والراكد : كل ثابت في مكان (٤).

قوله : (والكون بين الشدة والرخاوة أن لا يتم لصوته الانحصار ولا الجري ، كوقوفك / ٤٠١/ب على العين ، وإحساسك في صوتها يشبه انسلال من مخرجها إلى مخرج الحاء) .

اعلم أنها لما كانت حروفا ، ليست بمفرطة في الصلابة ، ولا ظاهرة في الضعف ، وإنما هي في اعتدال بينهما ، فلذلك صحبها صوت خفي .

قوله : (وإحساسك في صوتها يشبه انسلال من مخرجها إلى مخرج الحاء) .

تقول : انسل من بين القوم ، أي : خرج (٥)

وقد عرفت أن مخرج العين ، والحاء المهملتين من وسط الحلق .

قال " ابن جني " : " ولولا بحة في الحاء لكانت عينا " (٦).

---

١) ينظر : سر الصناعة ١/ ٧٠ وأسرار العربية / ١٦٧ والتبصرة ٢/ ٩٢٩ وابن يعيش ١٠/ ١٢٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٨٦ وشرح الشافية ٣/ ٢٦٠ .

٢) أسرار العربية / ١٦٧ وعبارته : " ومعنى الشديدة أنها حروف صلبة ، لا يجرى فيها الصوت ؛ فلذلك سميت شديدة .
ومعنى الرخوة : أنها حروف ضعيفة يجرى فيها الصوت ؛ ولذلك سميت رخوة " .

٣) الصحاح (طشش) ٣/ ١٠٠٩ .

٤) السابق (ركد) ٢/ ٤٧٧ .

٥) السابق (سلل) ٥ / ١٧٣١ .

٦) سر الصناعة ١/ ٢٤٦ .

"... والمطبقة : الضاد ، والطاء ، والصاد ، والظاء المنفتحة ماعداها ،
والإطباق : أن تطبق على مخرج الحرف من اللسان ماحاذاه من الحنك ، والانفتاح بخلافه .
والمستعلية : الأربعة المطبقة ، والخاء ، والغين ، والقاف ، والمنخفضة : ماعداها .
والاستعلاء : ارتفاع اللسان إلى الحنك ، أطبقت ، أو لم تطبق ، والانخفاض : بخلافه ...".

الصنف الثالث : في الحروف المطبقة والمنفتحة :

ومعنى الحروف المطبقة : أنها حروف يرتفع بها اللسان إلى الحنك الأعلى ، فينطبق عليها ، فتصير محصورة (١).

ومعنى الحروف المفتوحة : أنها حروف ، لا يرتفع بها اللسان إلى الحنك الأعلى ، فينفتح عنها (٢).

والحروف المطبقة أربعة : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء

قال " المازني " : معنى المطبق : أنك إذا لفظت به ، أطبقت لسانك من موضعه إلى ماحازى اللسان من الحنك (٣).

قوله : (والانفتاح بخلافه) فالمنفتحة : ماعدا هذه الحروف الأربعة : لأنه من هذا التقدير والمفتوحة خمسة وعشرون حرفا .

قال " عبد المجيد " : لولا الإطباق ، لصار الطاء دالا ، والظاء المعجمة ذالا معجمة ، والصاد المهملة سينا مهملة ، ولخرجت الضاد المعجمة من الكلام ؛ لأنه ليس من موضعها

---

١) يقول ابن عصفور في الممتع ٢ / ٦٧٤ : "... فالمطبقة أربعة أحرف: الطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد ، وباقي الحروف منفتح .
والإطباق : أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقا له .
ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا ، والصاد سينا ، والظاء ذالا ؛ لأن الفارق بينهما إنما هو الإطباق ، ولخرجت الضاد من الكلام ؛ لأنه ليس من موضعها حرف غيرها ، فترجع الضاد إليه إذا زال الإطباق .
والانفتاح ضد ذلك ".
وينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٦ وسر الصناعة ١ / ٧٠ والتبصرة ٢ / ٩٣٠ وأسرار العربية / ١٦٧ وابن يعيش ١٠ / ١٢٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٨٨ وشرح الشافية ٣ / ٢٦٢ .

٢) هذه عبارة أبي البركات في أسرار العربية / ١٦٧ .

٣) ينظر : شرح الشافية ٣ / ٢٦٢ والتبصرة ٢ / ٩٣٠ وأسرار العربية / ١٦٧ .

. . . .

شيء غيرها ، ووضعها موضع الإطباق ، فإذا عدم الإطباق عدمت الضاد .

ولأجل أنها غير مشاركة في المخرج ، لم يوجد ، أعني : الضاد في شيء من كلام الأمم إلا في العربية (١).

الصنف الرابع : في الحروف المستعلية والمنخفضة :

والمستعلية : سبعة أحرف : الخاء ، والغين المعجمتين ، والقاف ، والأربعة التي تسمى حروف الإطباق . هذا هو المشهور .

وزاد أهل المدينة حرفين آخرين ، وهما : العين ، والحاء المهملتين (٢).

والحروف المنخفضة : اثنان وعشرون على المشهور ، وعلى لغة أهل المدينة عشرون حرفا .

ومعنى المستعلية : أنها تستعلي إلى الحنك الأعلى ، والمنخفضة عكس ذلك (٣).

قوله : (والاستعلاء : ارتفاع اللسان إلى الحنك : أطبقت ، أولم تطبق) .

اعلم أن التاء من (أطبقت) مفتوحة على أنها ضمير المخاطب ، والاستعلاء مع الإطباق يكون فيما ذكرناه من حروف الإطباق الأربعة .

وأما الاستعلاء من غير الإطباق ففيما ذكرناه من الأحرف الثلاثة الأول .

وقد جمع الشاطبي حروف الاستعلاء في ثلاث كلمات ، وهي : (قِظْ ، خُصَّ ، ضَغْطٍ) (٤).

---

١) ينظر : سر الصناعة ١/ ٧٠ وابن يعيش ١٠/ ١٢٩ والممتع ٢/ ٦٧٤ وإبراز المعاني من حرز الأماني / ٧٥٢ .

٢) يقول الإمام أبو شامة الدمشقي في إبراز المعاني من حرز الأماني / ٧٥٢ :

" .. وبعضهم ألحق (العين ، والحاء) المهملتين بالحروف المستعلية ، فصارت تسعا ".

٣) يقول الرضي في شرح الشافية ٣/ ٢٦٢ : " .. والمستعلية : ما يرتفع بسببها اللسان ، وهي المطبقة ، والخاء ، والغين المعجمتان ، والقاف ؛ لأنه يرتفع اللسان بهذه الثلاثة أيضا ، لكن لا إلى حد انطباق الحنك عليها .

والمنخفضة : ما ينخفض معها اللسان ولا يرتفع ، وهي كل ما عدا المستعلية " .

وينظر : سر الصناعة ١ / ٧١ والتبصرة ٢/ ٩٢٠ وأسرار العربية / ١٦٧ وابن يعيش ١٠/ ١٢٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٨٨ والممتع ٢/ ٦٧٥ واللسان (علا) ٤ / ٣٠٨٩ .

٤) حيث يقول :

و (قظ خص ضغط) سبع علو ومطبق ... هو الضاد والظا أعجما وان أهملا

وينظر : ابراز المعاني من حرز الأماني / ٧٥٢ .

".. وحروف القلقلة مافى قولك : "قد طبج".

والقلقلة : ماتحس به إذا وقفت عليها من شدة الصوت المتصعد من الصدر مع الحفز والضغط.

وحروف الصفير : الصاد ، والزاى ، والسين ؛ لأنها يصفر بها.

وحروف الذلاقة مافى قولك : "مر بنفل" ، والمصمتة : ماعداها.

والذلاقة : الاعتماد بها على ذلق اللسان ، وهو طرفه. والإصمات أنه لا يكاد يبنى منها كلمة رباعية ، أو خماسية معراة من حروف الذلاقة ، فكأنه قد صمت عنها.

واللينة : حروف اللين. والمنحرف : اللام.

قال "سيبويه" : هو حرف شديد ، جرى فيه الصوت ، لانحراف اللسان ، مع الصوت.

والمكرر : الراء ؛ لأنك إذا وقفت عليه تعثر طرف اللسان بما فيه من التكرير.

والهاوى : الألف ؛ لأن مخرجه اتسع لهواء الصوت أشد من اتساع مخرج الياء ، والواو.

والمهتوت : التاء لضعفها وخفائها .."

الصنف الخامس : في حروف القلقلة :

وهى خمسة أحرف : الدال ، والطاء المهملان ، والثلاث الباقية معجمات ، وهى : الباء بنقطة ، والجيم ، والقاف ، ويجمعها كلمتان ، وهما قولك : "قد طبج".

قال في "الحواشي" : الطبج : الضرب على الشيء الأجوف ، كالرأس ، والجوف ونحوه من المجوفات (١).

وقد زعم بعضهم أن (الذال ، والزاى ، والضاد ، والظاء) المعجمات من حروف القلقلة ، وحينئذ تكون حروف القلقلة تسعة (٢).

---

١) لم أعثر عليه في الحواشي. وينظر : اللسان (طبج) ٤ / ٢٦٣٢ وشرح الشافية ٣/٢٦٣.

٢) يقول الإمام أبو شامة الدمشقي في ابراز المعاني /٧٥٥ : "وزعم بعضهم أن (الضاد ، والزاى ، والذال ، والظاء) منها ولثبوتها وضغطها في مواضعها ، إلا أنها وإن كانت مشربة في مخارجها ، فإنها غير مضغوطة كضغط الحروف الخمسة المذكورة ، ولكن يخرج معها عند الوقف عليها شبه النفخ ..".

. . . .

قوله : (والقلقلة : ماتحس به إذا وقفت عليها من شدة الصوت المتصعد من الصدر ، مع الحفز والضغط) .

اعلم أنه بين الحروف التي هي مضافة ، ثم شرع بعده ، في تفسير المضاف إليه ، وقال : سمى القلقلة ومعناها من الذى تحس به عند وقوفك على الحرف من شدة الصوت المتصعد من الصدر ، مع الحفز والضغط .

وصيغة (من) الداخلة على (شدة) وعلى (الصدر) في الموضعين للتبيين ، كما كانت للتمييز والتبيين في قول الشاعر :

[٢٠٠] فَلَيْتَ لَنَا مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ شَرْبَةً ... مُبَيَّتَةً بَاتَتْ عَلَى طَهَيَانِ (١)

والمصنف قد وصف الصوت بثلاث صفات :

أولها : كونه متصعدا من الصدر .

ثانيها : مقارنة الحفز له ، والحفز ، بالحاء المهملة ، والفاء ، والزاى المعجمة ، وقد سبق أن معناه : الدفع (٢).

= ويقول الرضى في شرح الشافية ٢/٢٦٣ : " ، وحروف القلقلة إنما سميت حروف القلقلة ؛ لأنها يصحبها ضغط اللسان في مخرجها في الوقف مع شدة الصوت المتصعد من الصدر .
وهذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصوت فإذا أردت بيانها للمخاطب احتجت إلى قلقلة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع .
وبعض العرب أشد صوتا كأنهم الذين يرومون الحركة في الوقف ، وبعض الحروف إذا وقفت عليها خرج معها مثل النفخة ، ولم تضغط ضغط الأول ، وهى : (الظاء ، والذال ، والضاد ، والزاى) فإن الضاد تجد المنفذ بين الأضراس ، والظاء ، والذال ، والزاى تجد منفذا من بين الثنايا " .
وينظر : سر الصناعة ١/٧٣ وابن يعيش ١٠/١٢٩ ، ١٣٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٨٨ .

١) بيت من الطويل ، قاله : يعلى الأحول الأزدى . وقيل : عمرو بن أبى عماره الأزدى . وقيل : جواس بن حيان من أزد عمان (الخزانة ٢ / ٤٠٤ ، ٤ / ١٣٢) برواية (مُبَرَّدَةً) في موضع (مُبَيَّتَةً) .
وطهيان : جبل .
يقول البغدادى في الخزانة ٤ / ١٣٢ : " على أن (مِنْ) قد تأتى للبدل ، أى : فليت لنا شربة بدل ماء زمزم .. " .

٢) وينظر : اللسان (حفز) ٣ / ٨٧٤ .

وثالثها : مصاحبة الضغط ، وهو : الضيق والزحمة ، كما بيناه فيما تقدم ، ومنه ضغطة القبر (١).

والذى أوجب هذه الأوصاف أنه اجتمع فيها أمران ، وهما : الجهر ، والشدة ، وقد عرفت أن الجهر يمنع جريان النفس ، وأن الشدة تمنع جريان الصوت ، فأوجب اجتماعهما زيادة اضطراب وتكلف فى إظهار الصوت ، وإجراء النفس ؛ لأنه لو امتنع الصوت والنفس جميعًا لتعذر بيانهما (٢).

قال " عبد المجيد " : امتحان حروف القلقلة ، هو : أنك إذا وقفت عليها ، خرج منها تصويت مثل النفخ ، لنبوه فى اللهاة واللسان (٣).

قال فى " المقتضب " : إن من الحروف حروفًا محصورة فى مواضعها ، فتسمع عند الوقوف على الحرف منها نبرة تتبعه — أى : رفع صوت عن خفض — وهى : حروف القلقلة ، وإذا تفقدت ذلك [وجدته] (٤).

فمنها : القاف ، " تقول الحق " ، وإنما تظهر هذه النبرة فى الوقف.

---

١) الصحاح (ضغط) ٣ / ١١٤٠ : " ضَغَطَهُ يَضْغَطُهُ ضَغْطًا : زَحَمَهُ إلى حائطٍ ونحوه . ومنه ضَغْطَةُ القَبْرِ ".

٢) يشير ابن الحاجب إلى هذا فى الإيضاح ٢ / ٤٨٨ حيث يقول :
" سميت حروف قلقلة ، إما لأن صوتها صوت أشد الحروف أخذًا من القلقلة التى هى صوت الأشياء اليابسة .
وإما لأن صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم يخرج إلى شبه التحرك ؛ لشدة أمرها ، من قولهم : قلقله : إذا حركه .
وإنما حصل لها ذلك ؛ لاتفاق كونها شديدة مجهورة :
فالجهر يمنع النفس أن يجرى معها ، والشدة تمنع أن يجرى صوتها ، فلما اجتمع لها هذان الوصفان ، وهو امتناع النفس معها جرى صوتها ، فاحتاجت إلى التكلف فى بيانها ، فلذلك يحصل لها ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة حتى لا يكاد يخرج إلى شبه تحركها لقصد بيانها ، إذ لولا ذلك لم يتبين ؛ لأنه إذا امتنع النفس والصوت تعذر بيانها ما لم يتكلف إظهارها أمرها على الوجه المذكور .. ".

٣) يقول أبو شامة الدمشقى فى إبراز المعانى / ٢٧٥ : " وامتحان حروف القلقلة أن تقف عليها ، فإذا وقفت خرج منها صُوَيْتٌ كالنفخ لنبوها فى اللهاة واللسان ".

٤) سقط من المخطوطة ، وبه يستقيم الكلام.

....

فإن وصلت ، لم يكن لأنك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر ، فحلت بينه وبين الاستقرار ، وهذه الحروف المقلقلة بعضها أشد حصرا من بعض [(١)].

الصنف السادس : في حروف الصفير ، وهي ثلاثة :

الصاد ، والسين المهملان ، والزاى المعجمة ، وستعرف أن هذه الحروف أسلية .

وانما سميت حروف الصفير ؛ لأن المتكلم يصفر عند اعتماده على مواضعها .

ومنهم من ألحق الشين المعجمة /، وجعل حروف الصفير أربعة [(٢)].   ٤٠٢/أ

الصنف السابع : في حروف الذلاقة والمصمتة :

وحروف الذلاقة ستة : الراء المهملة ، واللام ، والميم ، والثلاثة الباقية معجمات ، وهى : الباء بنقطة ، والفاء ، والنون ، ويجمعها كلمتان ، وهما قولك : " مر بنفل " [(٣)].

قوله : (والذلاقة : الاعتماد بها على ذلق اللسان ، وهو طرفه) .

اعلم أنه أشار بهذا إلى الموجب لتسميتها بحروف الذلاقة ، واللام من (ذَلْـق) ساكنـــة .

---

١) المقتضب ١/ ٣٣٢ وعبارته : " واعلم أن من الحروف حروفا محصورة في مواضعهــا ، فتسمع عند الوقف على الحرف منها نبرة تتبعه ، وهى حروف القلقلة . وإذا تفقدت ذلك وجدته .
فمنها القاف ، والكاف ، إلا أنها دون القاف ؛ لأن حصر القاف أشد ، وإنما تظهر هذه النبرة في الوقف ، فإن وصلت لم يكن ؛ لأنك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر ، فحلت بينه وبين الاستقرار .
وهذه المقلقلة بعضها أشد حصرا من بعض ، كما ذكرت لك في القاف والكاف " .

٢) يقول الشاطبى :
وَصَـادٌ وَسِينٌ مُهْمَـلاَنِ وَزَاىُ هَـا .. صَفِيرٌ وَشِينٌ بِالتَّفَشِّى تَعَمَّـــلاَ
قال ابن مريم : ومنهم من ألحق بها الشين .
وينظر : إبراز المعانى / ٧٣٥ .
ومن خلال ماسبق يتضح لنا إلمام الشارح بعلم القراءات ؛ لأن هذه أقـــوال القـــراء .

٣) يقول ابن جنى فى سر الصناعة (١/ ٧٤ ، ٧٥) : "ومنها حروف الذلاقة ، وهى ستـة : (اللام ، والراء ، والنون ، والفاء ، والباء ، والميم) لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان ، وهو صدره وطرفه .
ومنها الحروف المصمتة وهي باقي الحروف .." .
وينظر : ابن يعيش ١٠/ ١٣٠ والايضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٨٨ ، ٤٨٩ وشـــرح الشافية ٣/ ٢٦٢ ، ٢٦٣ والممتع ٢/ ٦٧٦ ، ٦٧٧ .

. . . .

قال " الجوهري " : ذَلَقُ الشيء : حده ، وكذلك ذَوْلَقه ، وذَوْلَقُ اللِّسان : طرفه ...

قال : إنما سميت هذه الحروف ذُلْقًا ؛ لأن الذَّلاقة في المنطق إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين ، وهما : مَدْرَجتا هذه الحروف الستة [١].

ولقائل أن يقول : ان قول المصنف (ان الذلاقة الاعتماد بها على ذلق اللسان) فيه نظر ؛ لأن الثلاثة الشفوية لا اعتماد لها على طرف [اللسان] [٢] وانما هي خارجة من الشفة ، فكيف يستقيم وصفها بالذلاقة ؟ [٣].

قوله : (والمصمتة : ماعداها) يريد : أنها ثلاثة وعشرون حرفا .

قوله : (والإصمات أنه لايكاد يبنى منها كلمة رباعية ، أو خماسية ، معراة من حروف الذلاقة ، فكأنه قد صمت عنها ..) أى : هي كالمسكوت عنها .

قال " عبد المجيد " : لاتوجد كلمة من أبنية كلام العرب مما زاد على ثلاثة أحرف ، معراة من أحد هذه الحروف الستة ، إذا كانت حروفها أصلية ، اللهم إلا أن تكون الكلمة دخيلة في كلام العرب .

فالمصمتة إنما سميت بذلك ؛ لأنها أصمتت أن تأتي كلمة رباعية ، أو خماسية أصلية ، ركبت منها من غير أن يكون فيها من حروف الذلاقة حرف ، أو حرفان ، أو ثلاثة .

مثال ذلك من الرباعي " جَعْفَر " فإن فيه من المذلقة حرفين ، وهما : الفاء ، والراء ، وفي " سلهب " [٤] اللام ، والباء .

---

١) الصحاح (ذلق) ٤/ ١٤٧٩ وفيه أيضا : " والحروف الذُّلْق : حروف طرف اللسان والشفة ، الواحد أذلق ، وهن ستة ، ثلاثة منها ذَوْلَقِيَّة ، وهي : الراء ، واللام ، والنون ، وثلاثة شفوية ، وهي : الفاء ، والباء ، والميم " .

٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

٣) وكما اعترض الشارح على عبارة المصنف ، اعترض — أيضا — عليها ابن الحاجب في الإيضاح ٢/ ٤٨٩ ، حيث يقول : " .. إنها لاتعتمد على طرف اللسان إلا ببعضها ، فالميم ، والباء ، والفاء منها لامدخل لها في طرف اللسان ، فكيف يصح تسميتها بذلك مع خروج نصفها عن ذلك المعنى ؟

ثم يقول : " .. وإنما الأولى أن يقال : سميت حروف ذلاقة ، أى : سهولة من قولهم : لسان ذلق من الذَّلق الذى هو مجرى الحبل في البكرة ؛ لسهولة جريه فيه .. " .

٤) السلهب من الخيل : الفرس الطويل على وجه الأرض . الصحاح (سلهب) ١٤٩/١ .

....

ومن الخماسي " سفرجل " فيه ثلاثة : (الفاء ، والراء ، واللام) .

وفي " فرزدق " حرفان : (الفاء ، والراء) .

وما فقد فيه كل واحد من الحروف الستة من رباعي ، أو خماسي ، فإنه ليس من كلام العرب ، وإنما هو دخيل فيه (١).

ولقائل أن يقول : إنما يستقيم هذا أن لو كانت اللغة محصورة ، يمكن الوقوف على جميع أفرادها ، ولا يخفى أن ذلك ممتنع ، والوقوف على أمر محال أولى بأن يكون محالا ، كيف وإنه قد جاء من الرباعي ما خلا عن ذلك وهو قولهم : " عَسْجَد " (٢).

الصنف الثامن : في حروف المد واللين :

وقد سبق الكلام فيها غير مرة ، ولا يصدق على الواو ، والياء أنهما من حروف المد واللين ، إلا إذا سكنا ، وكانت حركة كل واحد منهما من جنسه ، وذلك بأن يكون قبل الواو الساكنة ضمة ، وقبل الياء الساكنة كسرة ، وأما الألف : فلا تكون إلا ساكنة ، وحركة ماقبلها لا يكون إلا من جنسها ، وهي : الفتحة ، ولها ثلاثة أسماء أخر :

أولها : الذوائب ، وإنما سميت بذلك ؛ لأنها تذوب ، وتلين ، وتمتد .

---

١) ما نسبه الشارح : " عبد المجيد " هو عبارة ابن جني في سر الصناعة ١/٧٤ ، ٧٥ .

٢) العسجد : الذهب ، وهو أحد ما جاء من الرباعي بغير حرف ذولقي . الصحاح (عسجد) ٢/٥٠٨ وما جاء من الرباعي مخالفا لما ذكر قليل جدا لا يقاس عليه ، ولا تبنى عليه قاعدة ؛ ولذلك بطل اعتراض الشارح .

وقد أشار ابن جني في سر الصناعة ١/٧٥ إلى هذا ، حيث يقول :

" .. وربما جاء بعض ذوات الأربعة مُعَرَّى من بعض هذه الستة ، وهو قليل جدا ، منه (العسجد ، والعَسْطوس ، والدَّهْدَقَة ، والزَّهْزَقَة) .

على أن العين والقاف قد حسَّنتا الحال ؛ لنصاعة العين ، ولذاذة مُستَمَعِها ، وقوة القاف ، وصحة جرسها ، ولاسيما وهناك الدال ، والسين ، وذلك أن الدال لانت عن صلابة الطاء ، وارتفعت عن خفوت التاء .

والسين ـ أيضا ـ لانت عن استعلاء الصاد ، ورقت عن جهر الزاء ، فعذبت وانسلت " .

وينظر : أسرار العربية /١٦٧ وابن يعيش ١٠/١٣٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٨٨ ، ٤٨٩ وشرح الشافية ٣/٢٦٢ ، ٢٦٣ والممتع ٢/٦٧٦ ، ٦٧٧ .

وثانيها : الهوائية ، سميت بذلك ، لأنها تخرج في هواء الفم ، ولذلك قال " ابن السراج " : " إنها أخفى الحروف ، لاتساع مخرجها ، وأخفاهن : الألف ، ثم الياء ، ثم الواو "(١).

وثالثها : الهاوية ، لأنها تهوى في الفم ، وليس لها أحياز من الفم يعتمد في خروجها عليها (٢).

وبعض النحويين يجعل الألف وحده ، هو الهاوى ، كما اختاره المصنف فيما بعد ، وسيأتيك تقريره (٣).

فأما إذا لم تكن حركة ماقبل الواو ، والياء من جنسهما ، فلا يسميان حرفى مد عند قوم ، إذ ليس فيهما مد (٤).

ومذهب " سيبويه " والحذاق من أهل العربية أنهما لا يخلوان عن قدر من المد ، إلا أن المد فيما كانت حركة ماقبله من جنسه أطول وأظهر ، كما ذكرنا في : " ثوب بكر " أول مباحث الإدغام ، فليطلب منه(٥).

---

١) الأصول ٢/٦٧١ (رسالة) .
هذه ، أيضا عبارة سيبويه ٤ / ٤٣٦ .
٢) يقول أبو شامة الدمشقى في ابراز المعاني / ٧٥٤ : " .. وتسمى أيضا الحروف الثلاثة الهوائية ، لأنها تخرج في هواء الفم .
قال ابن مريم الشيرازى : وقد يقال لها أيضا : الهاوية ، لأنها تهوى في الفم ، وليس لها أحياز من الفم يعتمد في خروجها عليها .. "
٣) ينظر : ص ١١٢٦ من التحقيق .
٤) هذا ما أشار إليه ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٤٨٩ .
٥) وضح الصيمرى في التبصرة ٢/٩٣٠ ، ٩٣١ هذه المسألة ، حيث يقول :
" وحروف المد واللين هي : الحروف التي يمتد بها الصوت بعد خروجها من موضعها ، وهى ثلاثة أحرف : الواو ، والياء ، والألف .
فأما الواو ، والياء فإنهما إنما يقوى المد بهما إذا كانت حركة ماقبلهما منهما ، وذلك أن يكون قبل الواو ضمة ، وقبل الياء كسرة .
فإن كانت قبلهما فتحة ، لم يكن امتداد الصوت بهما ، وفيهما ـ على ذلك ـ مد إلا أنه دون المد الذى يكون فيهما إذا كان ماقبلهما منهما .
والدليل على أن الواو ، والياء إذا كان ماقبلهما مفتوحا كان فيهما مد : أنهم جاءوا بالياء المفتوح ماقبلها مع الياء المكسور ماقبلها في الردف ، قال عمرو بن كلثوم التغلبى :

....

الصنف السابع : فيما لم يأت من نوعه سوى حرف واحد لاغير ، وهو : أربعة :
المنحرف ، والمكرر ، والهاوى ، والمهتوت .
ولأجل اشتراكها فيما ذكرناه ميزها المصنف ، وفصلها عما قبلها — فى أول القسم — بقوله :
(والمنحرف .. والمكرر ..) .

الأول : المنحرف ، وهو : اللام لاغير .
قال " سيبويه " (١) : " هو حرف شديد ، جرى فيه الصوت ؛ لانحراف اللسان مع الصوت .. "
اعلم أنه ذكر — فيما تقدم (٢) — أن اللام من الحروف المتوسطة بين الشديدة والرخوة ، وذلك ينافى قول " سيبويه " أنه حرف شديد .
قال " عبد المجيد " : إنما سمى اللام منحرفا ؛ لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت ، وتتجافى ناحيتا مستدق اللسان عن اعتراضهما على الصوت ، فيخرج الصوت من تينك الناحيتين ، ومما فويقهما (٣).
الثاني : المكرر ، وهو : حرف واحد ، وهو : الراء المهملة ، سمى بذلك ؛ لما يجده ،

= كَأَنَّ مُتُونَهُنَّ مُتُونُ غُدْرٍ .·. تُصَفِّقُهَا الرِّيَاحُ إِذَا جَرَيْنَا
والقصيدة مبنية على ياء قبلها كسرة ، وواو قبلها ضمة .
وقال فيها أيضا :
كَأَنَّ سُيُوفَنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ .·. مَخَارِيقٌ بِأَيْدِى لَاعِبِينَا
وقال أيضا :
إِذَا وُضِعَتْ عَنِ الْأَبْطَالِ يَوْمًا .·. رَأَيْتَ لَهَا جُلُودَ الْقَوْمِ جُونَا
فلما جاء بقوله : (جرينا مع جونا ، ولاعبينا) علمنا أنه جمع بين ذلك ؛ لتشاكلهما بالمد ، وإن كان المد فيما انفتح ما قبله دون المد فيما كان ما قبله مكسورا أو مضموما ".
وينظر : ص من التحقيق .

(١) الكتاب ٤/٤٣٥ وزاد فيه : " .. ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة ، وهو اللام .
وإن شئت مددت فيها الصوت . وليس كالرِّخْوَة ؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه . وليس يخرج الصوت من موضع اللام ، ولكن من ناحيتي مُسْتَدَقِّ اللسان فويق ذلك " .
(٢) ينظر : ص ١١٣ من التحقيق .
(٣) هذه عبارة ابن جنى فى سر الصناعة ١/٧٢ .

....

المتكلم من نفسه ، ويحس به من شبه ترديد اللسان فى مخرجه عند النطق[١].

قوله : (لأنك إذا وقفت عليه تعثر طرف اللسان بما فيه من التكرير) .

ومعنى التعثر ـ ههنا ـ انحراف اللسان ، مع نوع اضطراب ، بخلاف اللام فإنه منحرف ، ولكنه لا يصحب انحرافه اضطراب .

والذى يدل على أن فيه تكريرا أنهم نزلوه منزلة حرفين ، وجعلوا الحركة فيه قائمة مقام حركتين .

الثالث : الهاوى ، وهو : الألف لا غير عند قوم[٢] ؛ لأن مخرجه اتسع لهواء الصوت أشد من اتساع مخرج الياء ، والواو ، وذلك لأنه صوت حدث عقيب الفتحة الموجبة لفتح الفم ، بخلاف / الياء والواو ، فلذلك كان اتساع هواء الصوت فيه أكثر منه فى ٤٠٢/ب الواو ، والياء .

قال "أبو محمد" : "إنما سمى بالهاوى ؛ لأنه يهوى فى الفم إلى ناحية الحلق ، حتى يتصل بمخرج الهمزة "[٣].

قال "عبد الباقى" : إنما سميت الألف بالهاوى ؛ لأنها تهوى فى الفم ، وليس لها حال من الفم يعتمد فى خروجها عليها[٤].

---

١) يقول ابن جنى فى سر الصناعة ١/ ٧٢ : " ومنها : المكرر ، وهو الراء ، وذلك أنك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللسان يتعثر بما فيه من التكرير ، ولذلك احتسب فى الإمالة بحرفين " .
وينظر : الكتاب ٤/ ٤٣٥ والمقتضب ١/ ٣٣٢ والتبصرة ٢/ ٩٣٢ وابن يعيش ١٠/ ١٣٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٩٠ وشرح الشافية ٣/ ٢٦١ والممتع ٢/ ٦٧٤ وإبراز المعانى / ٧٥٤ .

٢) هذا ما قاله سيبويه وكثير من النحاة :
الكتاب ٤/ ٤٣٥ ، ٤٣٦ : " .. ومنها الهاوى ، وهو : حرف اتسع لهواء الصوت مُخْرَجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو ؛ لأنك قد تضم شفتيك فى الواو ، وترفع فى الياء لسانك قِبَلَ الحنك ، وهى : الألف " .
وينظر : سر الصناعة ١/ ٧١ والتبصرة ٢/ ٩٣٢ وابن يعيش ١٠/ ١٣٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٩٠ وشرح الشافية ٣/ ٢٦١ .

٣) التخمير ٢ ورقة / ٢٧٥ (مخطوط) .

٤) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٩٠ وإبراز المعانى / ٧٥٤ وشرح الشافية ٣/ ٢٦١ .

. . . .

ولقائل أن يقول : لا شك أن الألف مختصة عن صاحبتيها بزيادة استطالة ، لكن لا يلزم من هذا أن تكون مختصة بهذا الاسم ، فإن حروف المد واللين ثلاثتها مشتركة في الامتداد والاستطالة .

وكما احتمل أن يكون ما وجد في الألف علة للتسمية ، احتمل أيضا أن يكون القدر المشترك بينها هو علة التسمية [(١)] ، فلا بد من الترجيح ، وهو معنا ؛ لأن أكثر النحويين ذهبوا إلى أن الهاوى يستقيم أن يسمى به كل واحد منها ، وأنه دليل الرجحان .

الرابع : المهتوت ـ بالتاء بنقطتين من فوق ـ [وهو : الهاء] [(٢)] سمى بذلك ، لضعفه وخفائه ، من قولهم : " هَتَّ البَكْرُ فى صَوْته هَتًّا " إذا ضعفه [(٣)].

قال فى " الحواشى " : الهت : شبه العصر للصوت [(٤)].

ـ ـ ـ

١) الذى ذهب إليه أكثر النحويين أن الألف هو الذى يطلق عليه الهاوى .

٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

٣) اللسان (هتت) ٦ / ٤٦١٠ .
ويقول الرضى فى شرح الشافية ٢ / ٢٦٤ : " .. وإنما سمى التاء مهتوتا ؛ لأن الهت سَرْدُ الكلام على سرعة ، فهو حرف خفيف لا يصعب التكلم به على سرعة " .
وينظر : سر الصناعة ١ / ٧٤ وابن يعيش ١٠ / ١٢١ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٩٠ والممتع ٢ / ٦٧٦ .

٤) الحواشى ، ورقة / ٧٢ (مخطوط) .

" .. وصاحب العين يسمى القاف ، والكاف لهويتين ؛ لأن مبدأهما من اللهاة ، والجيم ، والشين ، والضاد شجرية ؛ لأن مبدأهما من شجر الفم ، وهو مفرجه ، والصاد ، والسين ، والزاى أسلية ؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان ، والطاء ، والدال ، والتاء نطعيـــة ؛ لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى ، والظاء ، والذال ، والثاء لثوية ؛ لأن مبدأها من اللثـــة ، والراء ، واللام ، والنون ذولقية ؛ لأن مبدأها من ذلوق اللسان .

والواو ، والفاء ، والباء ، والميم شفوية ، أو شفهية ، وحروف المد واللين جوفـــا ".

قوله : (وصاحب العين (١) يسمى القاف ، والكاف لهويتين ؛ لأن مبدأهما من اللهاة ..)

قال فى " شامل اللغة " : اللهاة : اللحمة المدلاة فى أقصى الفم ، وتكون تحت اللسان ، والجمع : لُهيٌّ ولَهَوات ، ولَهَيَاتٌ (٢).

قوله : (والجيم ، والشين ، والضاد المعجمة شجرية ؛ لأن مبدأها من شجر الفم ، وهــى مفرجــه ..).

قال " الجوهرى " : " الشَّجْرُ : مابين اللَّحْيَيْن " (٣).

وقال فى " الشامل " : كل ماخرج بين الشيئين ، فهو شاجر ، وشجر الفم من ذلك (٤).

قال " أبو محمد " : " قوله : شَجْر ، بسكون الجيم " (٥).

قوله : (والصاد ، والسين المهملان ، والزاى المعجمة أسلية ؛ لأن مبدأها من أسلـــة اللســان).

قال " الجوهرى " : " الأَسَلَة : مُستدَق اللسان والذراع " (٦).

---

١) صاحب العين : هو الخليل بن أحمد .
ويقول فى كتابه العين ١/ ٦٤ : " .. ثم القاف ، والكاف لهويتان ، والكاف أرفع .. ".
وينظر : ابن يعيش ١٠/ ١٣١ وشرح الشافية ٣/ ٢٥٤ والإيضاح لابن الحاجـــب ٢/ ٤٩١.

٢) اللسان (لها) ٥/ ٤٠٩١ : " واللهاة من كل ذى حلق : اللحمة المشرفة على الحلق . وقيل : هى مابين منقطع أصل اللسان إلى منقطع القلب من أعلى الفم ، والجمـــع : لَهَوات ، ولَهَيَاتٌ ، ولُهِيٌّ ، ولِهِيٌّ ، ولَهًا ، ولِهَاءٌ .. ".
وينظر : الصحاح (لها) ٦/ ٢٤٨٧.

٣) السابق (شجر) ٢/ ٦٩٤.

٤) اللسان (شجر) ٤/ ٢١٩٩.

٥) التخمير ٢ ورقة / ٢٧٥ (مخطوط).

٦) الصحاح (أسل) ٤/ ١٦٢٢.

....

قوله : (والطاء ، والدال ، المهملين ، والتاء بنقطتين من فوق نطعية ؛ لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى) .

اعلم أن النِّطَع ، بكسر النون وفتح الطاء هو المشهور .

قال في " الشامل " : يقال لما ظهر من الغار الأعلى فيه آثار كالتحزيز نطع ، وغار الفم نطعاه في الحنكين (١).

قوله : (والظاء ، والذال المعجمين ، والثاء بثلاث نقط لثوية بكسر اللام ؛ لأن مبدأها من اللثة) .

قوله : (والراء المهملة ، واللام ، والنون ذولقية ؛ لأن مبدأها من ذولق اللسان) .

وقد نقلنا هذه اللغة في الصنف السابع عن " الجوهري " (٢).

وتسمى الواو ، والفاء بنقطة ، والميم شفوية ، أو شفهية .

ولقائل أن يقول : في عبارة المصنف نظر من وجهين :

أولهما : أن " الخليل " (٣) جعل الواو من الأحرف الجوف ، ونص على أن حروف الشفة ثلاثة لا غير : (الباء ، والفاء ، والميم) فكيف يستقيم أن يحكى عنه أن (الـواو)

---

١) ينظر : الصحاح (نطع) ٣ / ١٢٩١ واللسان (نطع) ٦ / ٤٤٦١ .
٢) ينظر : ص ١١٢٢ من التحقيق .
وينظر : ابن يعيش ١٠ / ١٣١ وشرح الشافية ٣ / ٢٥٤ .
٣) نسب الرضي في شرح الشافية ٣ / ٢٥٤ إلى الخليل القول بأن حروف الشفة ثلاثة ، وهي : (الباء ، والفاء ، والميم) أما (الواو ، والياء ، والألف ، والهمزة) فحروف هوائية ، حيث يقول :
" قال الخليل : العين ، والحاء ، والهاء ، والغين ، والخاء حلقية ؛ لأن مبتدأها من الحلق ، والقاف والكاف لهويتان ، إذ هما من اللهاة ، والجيم والشين والضاد شجرية ؛ لأن مبتدأها من شجر الفم : أي مفرجه ، والصاد ، والزاي ، والسين أسلية ، وأسلة اللسان : مستدق طرفه .
والطاء ، والدال ، والتاء نطعية ؛ لأن مبتدأها من نطع الغار الأعلى ، والظاء ، والذال ، والثاء لثوية ، والراء ، واللام ، والنون ذلقية ، وذلق كل شيء : تحديد طرفه .
والفاء ، والباء ، والميم شفوية ، أو شفهية ، والواو ، والياء ، والألف ، والهمزة هوائية ، إذ هي من الهواء لا يتعلق بها شيء .. " .

....

شفوية ، لاسيما وقد نص " سيبويه "(١) على أن الحروف الشفوية ثلاثة .

ثانيهما : أن قوله (أو شفهية) يوهم أن صيغة (أو) ههنا للتردد ، والمنع من الجمع ، وليس كذلك ، فانه يجوز أن يسمى بكل واحد منهما ، فالأجدر أن يذكر ذلك بالواو (٢).

قوله : (وحروف المد واللين جوفا) .

قال " أبو محمد " : سميت هذه الحروف جوفا ، لأنه لا ملاسة فيها ، ولا مصادمة فكأنها جوف(٣). وقد حكينا مذهب الخليل فيما تقدم فيها .

ـــــــ

١) لا أدرى : لماذا ذكر الشارح ـ هنا ـ نص سيبويه ، فسيبويه يعتبر الواو من الحروف الشفوية ، حيث يقول ٤ / ٤٣٣ : " ومما بين الشفتين مخرج الباء ، والميم ، والواو ".
وهذا ـ أيضا ـ قاله المبرد في المقتضب ١ / ٣٢٠ .

٢) لا يتجه اعتراض الشارح ـ هنا ـ لأن (أو) هنا للتخيير ، والا فكيف يجمع بينهما ويقال : (شفوية وشفهية) ؟ .

٣) التخمير ٢ ورقة / ٢٧٥ (مخطوط).

[الحروف المتقاربة في الإدغام كالمتماثلــــة]

(فصل) " وإذا ريم إدغام الحرف في مقاربه ، فلابد من قلبه إلى لفظه ؛ ليصير مثلا له ؛ لأن محاولة إدغامه فيه كما هو محال .

فإذا رمت إدغام الدال في السين من قوله عز وجل : "يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ" فاقلب الدال أولا سينا ، ثم أدغمها في السين ، فقل : " يَكَاسَّنَا بَرْقِهِ " ، وكذلك التاء في الطاء من قوله تعالى : " وَقَالَتْ طَائِفَةٌ " ... " .

المتن : قوله : (وإذا ريم إدغام الحرف في مقاربه ... إلى قوله : والهمزة لاتدغـــم في مثلهـــا) .

التفسير : تقول : رمت [الشئ](١) أرومه روما : إذا طلبته وقصدته (٢) .

وأصل " ريم " : " رُوِمَ " بضم الراء على البناء للمفعول ، ثم عومل معاملة " قُـوِلَ " فصار : " ريم " كما قلت من : " قُوِلَ " : " قيل " ، وقد سبق الكلام فيه .

وإذا التقى حرفان متغايران في الماهية ، متقاربان في المخرج ، وأردت أن تدغـم الأول في الثاني ، وجب عليك أولا أن تقلب الحرف الأول إلى الحرف الثاني ، فيصيرا مثلين ، ثم تدغم الأول في الثاني .

والحروف المتقاربة قد تكون من مخرج واحد ، وقد تكون من مخرجين متقاربين .

قال " أبو سعيد " : " وحال هذه الحروف المتقاربة في المخرج ، كحال الحروف المنفصلة في المخرج : فالإدغام في المختلفة ، أحسن منه في المتفقة ، وهو في المختلفة المخـــارج أحسن منه في المتفقة المخارج " (٣) .

قوله : (لأن محاولة إدغامه كما هو محال) .

قال " الجوهري " : تقول : حاولت الشئ : إذا أردته (٤) .

وفيما ذكره ثلاثة ضمائر : المتوسط منها يرجع إلى الحرف المدغم فيه ، والأول والثاني يرجعان إلى الحرف الذي ريم إدغامه .

وإنما كان محالا ؛ لأن المدغم لابد وأن يكون مستترا في الثاني ، وداخلا فيه ، بحيث ينبو اللسان عنهما نبوة واحدة من غير فصل ، وذلك متعذر عند كون الأول مخالفا للثاني .

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام .
٢) الصحاح (روم) ٥/١٩٣٨ .
٣) شرح السيرافي ٦/٤٦١ .
٤) الصحاح (حول) ٤/١٦٨١ بعبارته : " ... وحَاوَلْتُ الشَّيْءَ ، أي أَرَدْتُهُ " .

. . . .

وقد أورد المصنف من صور إدغام الحرفين المتغايرين آيتين :

الأولى : قوله تعالى : "... يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ" (١).

الشاهد فيه : أن "أبا عمرو" في الإدغام الكبير لما أراد أن يدغم الدال في السين ، أسكن الدال أولا ، ثم أبدل منها سينا ، فاجتمع سينان : الأول منهما ساكن ، ثم أدغم السين المبدلة في السين الأصلية ، وسقطت الدال من اللفظ دون الخط ، فقرأ : "يَكَاسَّنَا بَرْقِهِ" (٢).

وانما حسن هذا الإدغام ؛ لأن مخرج الدال يقارب مخرج السين .

بيان ذلك : أن مخرج الدال من بين طرف اللسان وأصول / الثنايا ، ومخرج السين من ٤٠٣/أ بين طرف اللسان والثنايا ، كما سبق .

الثانية : قوله تعالى : "وَقَالَت طَّائِفَةٌ .." (٣)

الشاهد فيه : أنهم أدغموا تاء التأنيث في الطاء ؛ لأن مخرجهما واحد ، وهو : ما بين طرف اللسان ، وأصول الثنايا ، كما عرفته .

وهذه الآية تفارق ما قبلها من وجهين :

الأول: أن العمل فيها أقل منه في الأولى ؛ لأنك لا تحتاج فيها إلى سلب الحركة ؛ لأن تاء التأنيث ساكنة .

والآخر: أن المخرج — ههنا — متحد ، وفي الآية الأولى متعدد ، كما بيناه .

ولهذا كان الإدغام — ههنا — أحسن من حيث الصناعة ، لاتحاد المخرج ، كما

---

١) سورة النور ، من الآية / ٤٣ .

٢) ينظر : التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني / ٤٢ (ط. استانبول ١٩٣٠م) والنشر في القراءات العشر ١ / ٢٩١ والتبصرة ٢ / ٩٤٢ وابن يعيش ١٠ / ١٣١ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٩١ .

٣) سورة آل عمران ، من الآية / ٧٢
يقول الصيمري في التبصرة ٢ / ٩٤١ : "وتدغم التاء في أختيها : الطاء ، والدال ؛ لأنها تخرج من موضع واحد ، كقولك : (انعت طالبا ، وانعت دارك) .." .
والادغام في هذه الآية واجب .
وينظر : اتحاف فضلاء البشر / ٢٢ والنشر ٢ / ١٩ والتبصرة ٢ / ٩٤١ وابن يعيش ١٠ / ١٣٢ والايضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٩١ .

. . . .

حكاه أبو سعيد "[1].

ونقل الشاطبى فى قصيدته إجماع القراء على إدغام تاء التأنيث فى الطاء المهملة[2].

ـــ

---

١) ينظر : ص١١٣١ من التحقيق .

٢) يقول الشاطبى :

وَلاَ خُلْفَ فِى الإِدْغَامِ إِذْ ذَلَّ ظَالِمٌ ∴ وَقَدْ تَيَّمَتْ دَعْدٌ وَسِيمًا تَبَتَّلاَ
وَقَامَتْ تُرِيهِ دُمْيَةٌ طِيبَ وَصْفِهَا ∴ وَقُلْ : بَلْ وَهَلْ رَاهَا لَبِيبٌ وَيَعْقِلاَ

أى : أدغموا ذال إذ فى مثلها .

ولا خلاف فى إدغام تاء التأنيث فى مثلها ، وفى الحرفين اللذين من مخرج التاء ، وهما : الدال والطاء المهملتان .

وينظر : إبراز المعانى ١٩٢/١ ، ١٩٣ .

[أحوال التقاء الحروف المتقاربة]

(فصل) "ولا يخلو المتقاربان من أن يلتقيا في كلمة ، أو كلمتين :

فإن التقيا في كلمة نظر ، فإن كان إدغامها يؤدي إلى لبس ، لم يجز ، نحو :

"وتد ، وعتد ، ووتد يتد ، وكنيه ، وشاة زنماء ، وغنم زنم" ، ولذلك قالوا في مصدر "وَطَدَ ، وَوَتَدَ" : "طِدَةً ، وَتِدَةً" ، وكرهوا : "وَطْدًا ، وَوَتْدًا" ؛ لأنهم بين بيانه وإدغامه بين ثقل ولبس .

وفي "وتد يتد" مانع آخر ، وهو أداء الإدغام إلى إعلالين ، وهما :

حذف الفاء في المضارع ، والإدغام ، ومن ثم لم يبنوا نحو : "وددت" بالفتح ؛ لأن مضارعه كان يكون فيه إعلالان ، وهو قولك : "يد" .

وإن لم يلبس جاز ، نحو : "امحى ، وهمرش" وأصلهما : "انمحى ، وهنمرش" ؛ لأن "افعل" و"فعللا" ليس في أبنيتهم ، فأمن الإلباس .

وإن التقيا في كلمتين بعد متحرك ، أو مدة ، فالإدغام جائز ؛ لأنه لا لبس فيه ، ولا تغيير صيغة" .

قوله : (ولا يخلو المتقاربان من أن يلتقيا في كلمة ، أو كلمتين) .

اعلم أنه رتب الكلام في هذا الفصل على قسمين :

القسم الأول : في حكم الحرفين المتقاربين من كلمة واحدة ، فمنه جائز ، وهو ما لا يؤدي فيه الإدغام إلى لبس واشتباه .

ومنه ممتنع ، وهو : ما يفضي فيه الإدغام إلى ذلك .

الضرب الأول : فيما امتنع إدغامه من الحرفين المتقاربين الملتقيين في كلمة واحدة ، والمذكور من صوره خمس :

الأولى : "وَتِد" بفتح الواو ، وكسر التاء التي هي عين الكلمة ، وهو : واحد الأوتاد .

والشاهد فيه : أن القياس يقتضي إدغام التاء في الدال ؛ لاتحاد مخرجهما ، ليصير : "وَدًّا" مفتوح الواو ؛ إلا أنه امتنع الإدغام فيه ؛ لاستلزامه اللبس ؛ لأنا لا نعلم بعد الإدغام أن المدغم كان حرفا مماثلا للمدغم فيه ، أو غيره .

ولا نعرف - أيضا - أن المدغم قبل إدغامه هل كان متحركا ، أو ساكنا ؛ فنجهل إذ ذاك بناء الكلمة وأصلها (١).

---

(١) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٤٩١، ٤٩٢ : "... فإن أدى الإدغام إلى لبس منع ،

ولقائل أن يقول : إن من الناس من يجوز الإدغام (١).

قال " الجوهرى " : " الوَتِد ، بالكسر : واحد الأوتاد ، وبالفتح لغة ، وكذلك " الوَدّ " فى لغة من يدغم " (٢).

الثانية : " عتد " ، بالعين المهملة ، والتاء بنقطتين .

قال " الجوهرى " : " فرس عَتَدٌ ، وعَتِدٌ ، بفتح التاء ، وكسرها ، وهو : المعد للجرى .

وقال " ابن السكيت " : هو : الشديد التام الخَلْق " (٣).

والكلام فى أن القياس يقتضى الإدغام ، وفى أن اللبس مانع على نحو ما ذكرناه فى " الوتد " .

الثالثة : قولك فى الفعل : " وَتَدَ يَتِدُ " (٤) ، فإذا أدغمت الماضى ، قلت : " وَدَّ " ، وإذا أدغمت المضارع ، قلت : " يَدُّ " .

وفى إدغام المضارع محذوران :

أحدهما : ما ذكرناه من اللبس والاشتباه .

والثانى : زيادة الإجحاف .

= كقولك : (وَتِد ، وعَتِد) لأنك لو أدغمت لقلت :
(وَدّ ، وعَدّ) فيلبس من وجهين :
أحدهما : ألا يعرف تركيب الكلمة : هل عينها دال ، أو غيرها ؟
وهو الذى أراده (المصنف) .
والثانى : ألا يعرف وزنها ، هل هو ساكن على ما هو عليه ، أو متحرك سكن للإدغام ، فتحقق اللبس فيه من الوجهين المذكورين لو أدغم .. " .
وينظر : ابن يعيش ١٠/١٣٢ وشرح الشافية ٢/٢٦٦ .

(١) يقول الرضى فى شرح الشافية ٣/٢٦٨ : " .. ومنهم من يدغم التاء فى الدال ، فيقول : (وَدَّ يَدُّ وَدًّا ، وعُتُودًا ، وعِدَّانًا) .. " .
و (عِدَّانًا) أصله : عِتْدَانًا ، والعِتْدَان : جمع عَتُود ، والعتود من أولاد المعز : ما رعى وقوى وأتى عليه حول ، والجمع : أعْتِدَة ، وعِدَّان ، الصحاح (عتد) ٢/٥٠٥ .
وينظر : ابن يعيش ١٠/١٢٢ والممتع ٢/٧١٦ .

(٢) الصحاح (وتد) ٢/٥٤٧ .

(٣) السابق (عتد) ٢/٥٠٥ .

(٤) وَتَدَ الوَتِدُ وَتْدًا وتِدَةً ، ووَتَّدَ كلاهما : ثبت ، ووتدته أنا أَتِدُه وَتْدًا وتِدَةً ، ووتدته : أثبته . اللسان (وتد) ٦ / ٤٧٥٢ .

. . . .

بيان ذلك : أن الأصل : " يوتِدُ " إلا أنهم حذفوا الواو ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ كما قررناه في مباحث " وَعَدَ يَعِدُ " (١).

فلو أدغموه بعد هذا الحذف ، اجتمع على المضارع إجحافان :

أحدهما : حذف الواو التي هي فاء الكلمة .

والآخر: إدغام التاء ـ التي هي عين ـ في الدال التي هي لام (٢).

الرابعة : قوله : " كُنْيَه " بضم الكاف ، وهي : واحدة الكنى .

الشاهد فيه : أن القياس يقتضي إدغام النون في الياء ، وأن يقال : " كُيَّه " ، بتشديد الياء ؛ لتقارب مخرجهما ؛ لأن النون يخرج من بين طرف اللسان ، وفويق الثنايا ، والياء يخرج من وسط الفم ، إلا أن إفضاء الإدغام إلى اللبس والاشتباه ، منع الإدغام .

الخامسة : قولهم : " شَاةٌ زَنْماءُ ، وغَنَمٌ زُنْمٌ " بالزاي المعجمة .

قال " الجوهري " : " الزنمة : شيءٌ يُقطع من أذن البعير ، فيترك معلقا ، وإنما يُفعل ذلك بالكرام من الإبل ، يقال : بَعيرٌ زَنِمٌ وأَزْنَمُ وَمُزَنَّمٌ ، وناقةٌ زَنِمَةٌ ، وزَنْماءُ ، وَمُزَنَّمَةٌ . والزَّنَمُ : لغة في الزَّلَم الذي يكون خلف الظَّلف " (٣).

وقال " الخليل " : الزنمة تكون للمعز في حلوقها ، متعلقة كالقرط ، ولها زلمتان : فإن كانت في الأذن فهي " زنمة " بالنون ، والنعت : أزلم ، وأزنم ، وزلماء ، وزنماء (٤).

قال " سيبويه " : إدغام النون في الياء في " كُنْيَة " ، والنون في الميم في " زَنْمَاء " يوهم أن الأصل ليس هو النون (٥).

---

١) ينظر : عرائس المحمل ، المجلد الأول / ٣٨١ (رسالة) .
٢) ينظر : ابن يعيش ١٠ / ١٣٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٩٢ وشرح الشافية ٣ / ٢٦٨ والممتع ٢ / ٧١٧ .
٣) الصحاح (زنم) ٥ / ١٩٤٥ .
٤) ينظر : اللسان (زنم) ٣ / ١٨٧٤ .
٥) الكتاب ٤ / ٤٥٥ : " ... وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بينة ، والواو ، والياء بمنزلتها مع حروف الحلق ، وذلك قولك : " شَاةٌ زَنْماءُ ، وغَنَمٌ زُنْمٌ ، وقِنْواءُ ، وقُنْيَةٌ ، وكُنْيَةٌ ، ومُنْيَةٌ " .
وإنما حملهم على البيان كراهية الالتباس ، فيصير كأنه من المضاعف ؛ لأن هذا المثال قد يكون في كلامهم مضاعفا .
ألا تراهم قالوا : (امَّحى) حيث لم يخافوا التباسا ؛ لأن هذا المثال لا تضاعف فيه الميم " .

....

وهذا الكلام منه يدل على أن المانع من الإدغام مجرد الجهل بخصوص الحرف ، ويدل ـ أيضا ـ على أنه لم يحفل بالحركة .

قوله : (.. ولذلك قالوا في مصدر " وَطَدَ ، وَوَتَدَ " : " طِدَة ، وتِدَة " ، وكرهوا " وَطْداً ، وَوَتْداً " ؛ لأنهم من بيانه وإدغامه بين ثقل ولبس) .

اعلم أن المصنف لما ذكر أن الإدغام إنما امتنع فيما ذكره من الصور الخمسة لأجل أدائه وإفضائه إلى اللبس ، احتج بعده على أن اللبس معتبر في منع الإدغام بما ذكره من المثالين :

أولهما : مصدر " وَطَدَ " . تقول : وَطَدْتُ الشيءَ أَطِدُهُ ، وَطْداً ، أي : أثبته ، وثقلته ، والتوطيد مثله ..

وتقول : وَطَدْتُ على باب الغار الصخر : إذا سددته به ، ونضدته عليه (١).

الشاهد فيه : أن الفعل على زنة (فَعَلَ يَفْعِلُ) بفتح العين في الماضي ، وكسرها في المضارع .

والأصل في مصدره أن يقال : " وَطْداً " كما تقول في مصدر " وَعَدَ ، يَعِدُ ، وَعْداً " ، إلا أنهم تركوا القياس ، وحذفوا الواو من المصدر ، [فقالوا](٢) : " وَعَدَ عِدَةً " .

ويوضح الصيمري في التبصرة ٢ / ٩٦٥ هذه المسألة ، حيث يقول :
" .. واعلم أن الحروف الستة التي ذكرنا أن النون يدغم فيها ، قد يعرض في بعضها مايوجب ترك إدغام النون فيه ، وهو : الميم ، والواو ، والياء ، وذلك قولهم : (شاة زنماء ، وغنم زنم) ولو أدغموا لقالوا : (شاة زماء ، وغنم زم) لتوهم أن عين الفعل ولامه ميمان ، مثل : (شاة جماء ، وغنم جم) ،
وكذلك (قنو ، وقنية ، وكنية) لو أدغم لقيل : (قو ، وقية ، وكية) فيصير بمنزلة ماعينه ولامه واوان ، كقولك : (قوة ، وحوة) أو ياءان كقولك (حى) ،
فلما كان الإدغام في نحو هذا يدخل اللبس عليهم رفضوه ، واحتملوا تكلف البيان ؛ لزوال اللبس " .
وينظر : ابن يعيش ١٠/ ١٢٢ ، ١٣٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٩٢ وشرح الشافية ٣ / ٢٦٦ ، ٢٦٨ .

١) هذه عبارة الجوهري في الصحاح (وطد) ٢/ ٥٥١ ولم يشر الشارح إلى ذلك .
٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

. . . .

وانما فعلوا ذلك فرارا من لزوم أحد محذورين .

قوله : (وفي "وَدَّ يَوَدُّ" مانع آخر ، وهو أداء الإدغام إلى إعلالين ، وهما : حذف الفاء في المضارع ، والإدغام) .

قد شرحنا هذا في المثال الثالث (١).

قوله : (ومن ثم لم يبنوا نحو : "وَدَدْتُ" بالفتح ؛ لأن مضارعه كان يكون فيه إعلالان ، وهو قولك : "يَدُّ" ..) .

اعلم أنه لما ذكر أن الإدغام المؤدي إلى اجتماع إعلالين عندهم محذور ، وممتنع ، احتج على هذه الدعوى بما ذكره / وذلك أنهم لم يبنوا "وَدَدْتُ" بفتح الدال الأولى ٤٠٣/ب التي هي عين الكلمة .

وانما لم يفعلوا ذلك فرارا من اجتماع إعلالين على مضارع هذا البناء .

بيان ذلك : أن عين الفعل إذا كانت مفتوحة ، جاءت في مضارعة مكسورة ، فتقول : "وَدَدَ يَوْدِدُ" ثم تحذف الواو ، لما عرفته ، فتبقى "يَدِدُ" فيجتمع مثلان ، فتدغم الدال الأولى في الثانية ، فيصير مضارع "وَدَدْتُ" على صيغة "يَدُّ" ويجتمع على المضارع ماذكرناه من الإعلالين ، وهما :

حذف الواو ، وادغام الدال .

فلما كان هذا الاجتماع من لوازم بناء "وَدَدْتُ" على الفتح ، امتنعوا من ذلك ، نفيا لمحذور هذا الاجتماع (٢).

الضرب الثاني : في الإدغام الذي لا يستلزم لبسا واشتباها ، ولا شك في جوازه ، لقيام موجبه ، وانتفاء مانعه ، وقد ذكر المصنف من صوره شيئان :

---

١) ينظر : ص ١١٣٥ من التحقيق .

٢) يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٤٩٢ : " .. وقرر ذلك برفضهم بناء نحو : (وَدَدْتُ) بالفتح ؛ لأنه كان يؤدي إلى (يَدُّ) في مضارعه ، إذ أصله كان يكون (يَوْدِدُ) فتحذف الواو ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، ويدغم المثلان ، كما أدغم في (وَدَّ) . واذا رفضوه في هذا البناء ؛ لأدائه إلى ذلك في المثلين ؛ لوجوب الإدغام فيه فلأن لا يفعلوه في المتقاربين من الطريق الأولى ، إذ هو في المثلين أخف ؛ لقلة التغييرات فيه .. " .

وينظر : ابن يعيش ١٠ / ١٣٣ .

....

(١) ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

الأولى : قوله : " امَّحَى " ، تقول : " مَحَى الشيْءَ لوجهه " و " امَّحَى " : (انفعل) منه .
الشاهد فيه : أنه اجتمع النون والميم ، ومخرجهما متقارب ؛ لأن مخرج النون من بين طرف اللسان وفويق الثنايا .

ومخرج الميم مابين الشفتين ، فجاز إدغام أحدهما في الآخر ، فتقول : " امَّحَى " بتشديد الميم ، وتخرج من الهمزة المكسورة إلى الميم المشددة ، وليس في هذا الإدغام لبس ؛ لأن الكلمة بعد الإدغام تصير على زنة " افَّعَل " بتشديد الفاء ، ولانظير له في أبنيتهم (٢).

الثانية : قوله " هَمَّرِش " بفتح الهاء ، والميم المشددة ، وكسر الراء المهملة ، وإعجام الشين .

قال " الجوهري " : " العَجُوزُ الكَبِيرَةُ ، والناقة الغَزِيرَةُ اللبن ، وهو : اسم كلبة ، قال الراجز :

[٢٠١] إِنَّ الجِرَاءَ تَخْتَرِشْ ∴ في بَطْنِ أُمِّ الهَمَّرِشْ (٣).

الشاهد فيه : أن الأصل : " هَنْمَرِش " لكنهم أدغموا النون في الميم ، لما ذكرناه ، فصار الميم مشددا .

---

١) الصحاح (محا) ٦ / ٢٤٨٩ : " محا لوجهه يمحوه محوا ، ويمحيه محيا ، ويمحاه أيضا ، فهو ممحيّ وممحوّ ، صارت الواو ياء ؛ لكسرة ماقبلها ، فأدغمت في الياء التي هي لام الفعل .. وامَّحَى " انفعل " منه ، وامْتَحَى لغة فيه ضعيفة " .

٢) يقول سيبويه ٤/٤٥٥ : " .. ألا تراهم قالوا : (امَّحَى) حيث لم يخافوا التباسا ؛ لأن هذا المثال لاتضاعف فيه الميم " .
وينظر : ابن يعيش ١٠/١٣٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٩٣ وشرح الشافية ٣ / ٢٦٩ .

٣) الصحاح (همرش) ٣ / ١٠٢٧
وهو رجز ، لم أعثر له على قائل ، وفي الصحاح : " قال الأخفش : وهو من بنات الخمسة ، والميم الأولى نون مثال (جحمرش) لأنه لم يجئ شئ من بنات الأربعة على هذا البناء .
وإنما لم يبيّن النون ؛ لأنه ليس له مثال يلتبس به فيفصل بينهما " .
والبيت ـ أيضا ـ من شواهد : الصحاح (خرش) ٣ / ١٠٠٣ وفيه : " والخرش : مثل الخدش " . واللسان (خرش) ٢ / ١١٣٢ (همرش) ٦ / ٤٦٦٨ .
وينظر : التعليق على ابن يعيش ١٠/١٣٣ .

. . . .

وجاز ذلك ، لأنه لا يؤدي إلى لبس ، لأنه ليس في أبنيتهم "فَعَّلَ" بفتح العين مشددة قبل لام مكسورة (١).

هذا تمام البحث في القسم [الأول] (٢).

القسم الثاني: في حكم الحرفين المتقاربين من كلمتين ، وذلك جائز إذا وقعا بعد حرف متحرك ، أو مده ، لأنه لا لبس فيه ، ولا تغيير صيغة ، وقد استغنى المصنف عن تمثيله بظهوره .

ومثال ما قبلهما متحرك قولك: "رَأَيْتُ كُلَّ دَابَّةٍ لِزَيْدٍ" و "شَرِبْتُ مِنْ مَاءِ خَالِدٍ" .

ومثال ما قبلهما مد قوله تعالى: "٠٠ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ ٠٠" (٣).

— — — —

١) يقول الرضي في شرح الشافية ٣ / ٢٧٠: "اعلم أن إدغام أحد المتقاربين في الآخر في كلمة إذا لم يلبس ليس إلا في أبواب يسيرة ، نحو:
(انْفَعَلَ ، وافْتَعَلَ ، وتَفَعَّلَ ، وتَفَاعَلَ ، وفَعْلَلَ) نحو: (امَّحَى ، واسَّمَعَ ، وازَّمَّلَ ، وادَّارَكَ ، وهَمَّرِش) .
وأما غير ذلك فملبس لا يجوز إلا مع شدة التقارب ، وسكون الأول ، نحو: (وَدّ ، ووَدَّان)
ومع ذلك فهو قليل ، والغالب في إدغام أحد المتقاربين في الآخر إنما يكون في كلمتين ، وفي (انْفَعَلَ ، وافْتَعَلَ ، وتَفَعَّلَ ، وتَفَاعَلَ ، وفَعْلَلَ) ٠٠" .
وينظر: ابن يعيش ١٠ / ١٢٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٩٣ .
٢) زيادة يستقيم بها الكلام .
٣) سورة النور ، من الآية / ٤٣ : "٠٠ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ" .

[قد يدغم الحرفان المتباعدان فـي المخـرج]

(فصل) " وليس بمطلق أن كل متقاربين في المخرج ، يدغم أحدهما في الآخر ، ولا أن كل متباعدين يمتنع فيهما ذلك ، فقد يعرض للمتقارب من الموانع ما يحرمه الإدغام ، ويتفق للمتباعد من الخواص ما يسوغ إدغامه ، ومن ثم لم يدغموا حروف " ضوى مشفر " فيما يقاربها .

وما كان من حروف الحلق أدخل في الفم في الأدخل في الحلق .

وأدغموا النون في الميم ، وحروف طرف اللسان في الضاد والشين .

وأنا أفصل لك شأن الحروف واحدا فواحدا ، والبعضها مع بعض في الإدغام ؛ لأقفك على حد ذلك عن تحقق واستبصار بتوفيق الله وعونه " .

قوله : (وليس بمطلق أن كل متقاربين في المخرج يدغم أحدهما في الآخر ، ولا أن كل متباعدين يمتنع فيهما ذلك (١) فقد يعرض للمتقارب من الموانع ما يحرمه الإدغام ، ويتفق للمتباعد (٢) من الخواص ما يسوغ إدغامه) .

اعلم أن المصنف أورد هذا الكلام استدراكا على نفسه .

بيان ذلك : أنه لما ذكر — فيما سبق — أن الإدغام يقع في الحرفين المتقاربين ، كما يقع في المتماثلين ، دل بلفظه على عموم جواز الإدغام في المتقاربين ، ومفهومه على امتناع ذلك في الحرفين المتباعدين ، فقال بعده : ليس كل واحد من العمومين مرادا ، بل وقع التخصيص في كل واحد منهما ، فنفرد لكل واحد منهما ضربا :

الضرب الأول : في بيان أن بعض الحروف المتقاربة [يمتنع إدغامها] (٣) ، وتلك الحروف سبعة : الشين ، والضاد المعجمين ، والفاء ، والياء ، والثلاثة الباقية مهملات ، وهي : الراء ، والميم ، والواو ، ويجمعها جملة فعلية ، وهي : " ضَوِيَ مِشْفَر " (٤).

---

١) في ابن يعيش ١٠ / ١٣٣ والمفصل المطبوع / ٣٩٧ [يمتنع ذلك فيهما] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى.

٢) في ابن يعيش ١٠ / ١٣٣ والمفصل المطبوع / ٣٩٧ [يعرض للمقارب ... ويتفق للمباعد] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .

٣) وردت هذه العبارة في المخطوطة هكذا : [يمتنع الإدغام فيها] وهو تحريف ، والصواب ما أثبته ؛ لأن هذه الحروف لا تدغم في غيرها ، ولكن غيرها يدغم فيها .

٤) ضَوِيَ : هزل . الصحاح (ضوا) ٦ / ٢٤١٠ .
والمِشْفر للبعير : كالشفة للإنسان والجحفلة للفرس ، والميم زائدة . اللسان (شفر) ٤ / ٢٢٨٨ والصحاح (شفر) ٢ / ٧٠١ .

....

وانما امتنع [إدغام هذه الأحرف السبعة](١)؛ لأن لكل واحد منها فضيلة ليست فيما يقاربها ؛ لأن في الشين تفشيا ، وفي الضاد استطالة ، وفي الفاء قدرا من التفشي ، وفي التاء مدا ، وفي الراء تكريرا ، وفي الميم غنة ، وفي الواو مدة ، والإدغام يحلل هذه الفضائل والخواص ، مع كونها مقصودة .

فامتنع الإدغام محافظة عليها ، وحذارا من فواتها .

قوله : (وماكان من حروف الحلق أدخل في الفم في الأدخل في الحلق).

اعلم أن الحرفين إذا كانا جميعا من الحلق ، وكان أحدهما أقرب إلى الفم ، وكان

---

١) وردت هذه العبارة في المخطوطة هكذا : [وانما امتنع الإدغام في هذه الأحرف السبعة] وهو - أيضا - تحريف ، والصواب ما أثبته ؛ لأن هذه الأحرف لا يمتنع الإدغام فيها ، ولكن يمتنع إدغامها في غيرها .

يقول ابن يعيش ١٠/١٣٢، ١٣٤ : "اعلم أن اجتماع المتقاربين سبب مقتض للإدغام كما كان كذلك في المثلين ، إلا أنه قد يعرض مانع يمنع من الإدغام ، فامتناع الإدغام ماكان لعدم المقتضى ، بل لوجود المانع ، فمن ذلك : (الضاد ، والميم ، والراء ، والفاء ، والشين) ويجمعها : (ضم شفر) .

وكذلك كل حرف فيه زيادة صوت لا يدغم فيما هو أنقص صوتا منه ، فهذه الحروف لا تدغم في مقاربها ، ويدغم مقاربها فيها .

فلا تدغم الميم في الباء ، نحو : (أكرم بكرا) وتدغم فيها الباء ، نحو : (اصحب مطرا) .

ولا تدغم الشين في الجيم ، وتدغم الجيم في الشين . ولا تدغم الفاء في الباء ، نحو: (اعرف بكرا) وتدغم الباء في الفاء ، نحو : (اذهب في ذلك) .

ولا تدغم الراء في اللام ، نحو : (اختر له) وتدغم اللام في الراء ، نحو : "قل رب اغفر" .

وذلك لأن هذه الحروف فيها زيادة على مقاربها في الصوت فإدغامها يؤدى إلى الإجحاف بها وابطال مالها من الفضل على مقاربها :

فالميم فيها غنة ليست في الباء ، فإذا أدغمتها في الباء فأنت تقلبها إلى الباء ، وتستهلك مافيها من زيادة الصوت والغنة .

وفي الشين تفش واسترخاء في الفم ليس في الجيم .

وفي الفاء تأفيف ، والتأفيف هو الصوت الذي يخرج من الفم عقيب النطق بالفاء ، ليس في الباء .

وفي الراء تكرير ليس في اللام . وفي الضاد استطالة ليست لشئ من الحروف ، فلم يدغموها في مقاربها شحا على أصواتها ؛ لئلا تذهب .

....

الآخر أقرب إلى الصدر ، امتنع إدغام القريب من الفم في الحرف القريب من الصدر .

بيان ذلك أن العين المهملة قريبة من الفم ، والهمزة قريبة من الصدر ، فلو أدغمنا العين في الهمزة ، لزم فيه الخروج من حرف خفيف إلى حرف ثقيل ؛ لأن العين أخف من الهمزة ، كما بيناه غير مرة .

وهذا يرجع إلى ماذكرناه أولا ؛ لأن في إدغام الحرف الخفيف في الأثقل فوات فضيلة الخفة مع كونها مقصودة ، وذلك ممتنع (١).

قول المصنف: (وماكان من حروف الحلق أدخل في الفم) يريد به : ماكان قريبا من الفم

= وأدغم فيها مقاربها إذ لم يكن في ذلك نقص ولا إجحاف".

وماذكره المصنف هنا والشارح وإن كان عليه جمهور أهل اللغة ، لكن ليس بمتفق عليه عند الجميع .

يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٤٩٥ : ".. وماذكره (المصنف) وإن كان مناسبا ، وعليه جمهور أهل اللغة ، فليس بموافق على الجميع ، فإنه قد أدغمت الضاد في القراءة الصحيحة في قوله : "لبعض شأنهم" ،

وأدغمت الشين في السين في قوله تعالى : "إلى ذي العرش سبيلا" ،

وأدغمت الفاء في الباء في قوله : "نخسف بهم" ، وأدغمت الراء في اللام في قوله : "يغفر لكم" ، إلا أن الأكثر على ماتقدم".

وينظر : الكتاب ٤/٤٤٧ ، ٤٤٨ ، والمقتضب ١/٢٤٥ ، ٢٤٦ وأسرار العربية / ١٦٨ والتبصرة ٢/٩٤١ ـ ٩٥٦ وشرح الشافية ٣/٢٧٠ والممتع ٢/٧٠١ ـ ٧١٠.

(١) يقول ابن يعيش ١٠/١٣٤ : ".. من حروف الحلق مالا يدغم ، ولا يدغم فيه ، وهي الهمزة والألف ، وسائرها تدغم ويدغم فيها ، فما كان منها أدخل في الحلق ، لم يدغم فيه الأدخل في الفم .

فالهاء تدغم في الحاء ، نحو : (اجبه حملا) لأن الهاء أدخل في الحلق ، والحاء أقرب إلى الفم ؛ فلذلك أدغمت الهاء في الحاء .

ولم يدغم الحاء في الهاء ، نحو : (امدح هلالا) .

ولا تدغم العين في الحاء ؛ لأن العين أقرب إلى الفم ، وذلك من قبل أن الحرف إذا كان أدخل في الحلق وأدغم فيما بعده ، كان في ذلك تصعد في الحلق إلى الفم . وإذا عكس ذلك ، كان ذلك بمنزلة الهوى بعد الصعود والرجوع عكسا".

وماذكره المصنف والشارح ـ هنا ـ رأي جمهرة العلماء ، وإلا فقد روي إدغام الحاء في العين في قوله تعالى : "فمن زحزح عن النار" .

وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٩٥ ، ٤٩٦ وشرح الشافية ٣/٢٧٥ ـ ٢٧٨ والممتع ٢/٦٧٩ ـ ٦٨٤.

. . . .

وقوله : (في الأدخل في الحلق) يعني به : ما هو قريب إلى الصدر ، كما ذكرناه في العين ، والهمزة ، وقس الباقي عليه .

الضرب الثاني : في بيان أن بعض الحروف المتباعدة يجوز إدغام بعضها في بعض ، وأورد المصنف من ذلك اثنين :

أولهما : إدغام النون في الميم .

الشاهد فيه : أن النون في الميم متباعدان في المخرج ؛ لأن مخرج النون مابين طرف اللسان وفويق الثنايا ، ومخرج الميم : مابين الشفتين ، وذلك ينافي إدغام النون في الميم ، إلا أن اشتراكهما في الغنة هو الذي سوغ الإدغام .

قال " عبد المجيد " : النون مع الميم ، لم ينظر إلى تباعدهما في المخرج ، ولكن نظر إلى تقاربهما في الغنة ، فجعل هذا التقارب موجبا لجواز الإدغام(١)./ ٤٠٤/أ

وثانيهما : إدغام حروف طرف اللسان في الضاد ، والشين المعجمين ، وذلك جائز ، مع تباعد المخرج .

ومراد المصنف من حروف طرف اللسان : ثلاثة أحرف ، وهي : (الظاء ، والذال المعجمين ، والثاء بثلاث نقط) ومخرجها مابين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ، كما سبق ، ولا يخفى مابينهما من التباعد .

[والذي سوغ الإدغام فيهما أنه عند النطق بهما تَفَشَّى طرف اللسان – وإن لم يكن مخرجا لهما – قريبا من مخرج حروفه من الحنك ، فصارت بذلك كأنها مقاربتها ، وإن كان صوتها يخرج من غير ذلك المحل ، فلذلك أُدْغِمَتْ فيهما](٢).

---

(١) يعلل الرضي في شرح الشافية ٣/ ٢٧١، ٢٧٢ لإدغام النون في الميم فيقول : " والحق أن يقال : إن للنون مخرجين : أحدهما في الفم ، والآخر في الخيشوم إذ لابد فيها من الغنة ، وإذا أردت إخراجها في حالة واحدة من المخرجين ، فلابد فيها من اعتماد قوي وعلاج شديد ، إذ الاعتماد على المخرجين في حالة واحدة أقوى من الاعتماد على مخرج واحد " .

وينظر : الكتاب ٤ / ٤٥٢ ، ٤٥٣ والمقتضب ١/ ٣٥٢ والتبصرة ٢/ ٩٦٢ وابن يعيش ١٠/ ١٣٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٩٦ والممتع ٢/ ٦٩٥ .

(٢) مابين الحاصرتين وقع فيه اضطراب ، والتصويب من الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٩٦ لتشابه العبارتين .

قال " أبو محمد " : " إنما أدغم حروف طرف اللسان في الشين ، والضاد ؛ لأن المسرب توسعت في الإدغام في حروف طرف اللسان فوق ما توسعت في سائر الحروف ؛ لأن أصل الإدغام لحروف اللسان والفم ، وأكثر حروف الفم من طرف اللسان ، وهو أكثر حروفها من طرف الثنايا ، وطلب الخفة فيما كان أكثر أولى "(١).

قوله : (وأنا أفصل لك شأن الحروف واحدا فواحدا ، والبعضها مع بعض في الإدغام ؛ لأقفك على حد ذلك عن تحقق واستبصار بتوفيق الله وعونه) .

اعلم أنه ذكر — أولا — قوانين كلية يعرف بها ما يجوز فيه الإدغام وما يمتنع ، ثم أراد بعده أن يذكر حكم كل حرف على حياله ؛ ليكون ذلك أبلغ في التفهيم .

وقوله : [لأقفك](٢) جاء به متعديا بنفسه .

قال " الجوهري " : " تقول : وَقَفَتِ الدَّابَّةُ ، تَقِفُ وُقُوفًا ، ووقفتها أنا وَقْفًا ، يتعدى ، ولا يتعدى "(٣).

---

١) التخمير ٢ ورقة ٢٧٧ (مخطوط) .
وينظر : ابن يعيش ١٠/١٣٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٩٦ والتبصرة ٢/٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٥٥ .

٢) سقط من المخطوطة .

٣) الصحاح (وقف ٤ / ١٤٤٠) .

[تفصيل الإدغام في الحروف : الهمـــزة]

(فصل) " فالهمزة لاتدغم في مثلها ، إلا في نحو قولك : " سأال ، ورأاس ، والدأاس " في اسم واد ، فيمن يرى تحقيق الهمزتين .

قال " سيبويه " : فأما الهمزتان فليس فيهما إدغام من قولك : " قرأ أبوك " ، و " أقرئ أباك " ، قال : وزعموا أن ابن أبي اسحق كان يحقق الهمزتين ، وناس معه ، وهـــي رديئة ، فقد يجوز الإدغام في قول هؤلاء .

ولاتدغم في غيرها ، ولاغيرها فيها ... " .

المتن : قوله : (والهمزة لاتدغم في مثلها .. إلى قوله : .. " وانتحل " ..) .

التفسير : اعلم أن المصنف عقد لكل واحد من الحروف فصلا على حياله ، ومجموعها تسعـة عشـر :

الفصل الأول : في أحكام الهمزة ، وهي ثلاثة :

الأول : أنها لاتدغم في مثلها .

قال " المازني " : إنما لم تدغم في مثلها ؛ لأن الواحدة قد تستثقل وحدها ، ويحســن حذفها ، طلبا للخفة ، فإذا التقت اثنتان كان الحذف ألزم ؛ لأن اللفظ أثقل ، فلـــم يجز أن يدغما (١).

وحكى " سيبويه " (٢) عن " ابن أبي اسحاق " (٣) أنه كان يقرأ بتحقيق الهمزتين ، فمن كانت هذه لغته أجاز الإدغام .

---

١) يقول ابن يعيش ١٣٤/١٠ : " .. وإذا كانت قد استثقلت فهي مع مثلها أثقـــل ، فلذلك إذا التقت همزتان في غير موضع العين فلا ادغام فيهما ، ولهما باب فـــي التخفيف هو أولى بهما من الإدغام .. " .
وينظر : التبصرة ٩٣٨/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٤٩٧/٢ وشرح الشافية ٢٣٦/٣ والممتع ٦٣٣/٢ .

٢) الكتاب ٤ / ٤٣٤ وعبارته : " وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه ، وقد تكلم ببعضه العرب وهو ردئ ، فيجوز الإدغام في قول هؤلاء ، وهـــو ردئ " .
وينظر : التبصرة ٢ / ٩٣٨ وابن يعيش ١٠ / ١٣٥ والإيضاح ٤٩٧/٢ وشـــرح الشافية ٣ / ٢٣٦ .

٣) هو : عبد الله بن إسحاق الحضرمي النحوي البصري جد يعقوب بن إسحاق الحضرمي ، أحد القراء العشرة ، وقد سبقت ترجمته ص (٧) من التحقيق .

. . . .

وقال "أبو سعيد" : " ولا يجوز إدغام الهمزة في الهمزة إذا التقيا ، إلا أن يكونا عينين للفصل ، ولا يجوز ذلك فيهما إذا كانا لامين عند من لا يرى تحقيق الهمزتين ، إذا التقيا عينين .

ومن رأى تحقيق الهمزتين أجاز الإدغام فيهما " (١).

وقال في كتاب "المقتضب" : " الهمزتان لا يجوز فيهما الإدغام في غير باب "فَعَّـــل" و"فَعَّال" [بتشديد العين فيهما] (٢).

فإذا التقتا وهما لامان ، أو عين ولام ، [أو غير ذلك] (٣) مما لم نستثنه ، لم يجز فيهما الإدغام ؛ لأنه لا يجوز أن يحققا جميعا .

فإذا لم يجز اجتماعهما ؛ لأن الثانية في قول الخليل وغيره في الكلمة الأولى مبدلة ، والأولى في المنفصلتين — خاصة في قول "أبي عمرو" — مخففة ، فلم يلق الحرف ما يجانسه .

فأما من قال بقول [ابن] (٤) أبي إسحق في تحقيق الهمزتين ، فإنه يدغم ؛ لأنهما بمنزلة غيرهما من الحـــــروف " (٥).

وإذا وقفت على هذه العبارات ، نقول المصنف :

(فالهمزة لا تدغم في مثلها ، إلا في نحو قولك : "سأَّال ، ورأَّاس ، والدأَّاس" في اسم واد ، فيمن يرى تحقيق الهمزتين) معناه : أن الهمزة لا تدغم في مثلها ، إلا في موضعين :

أحدهما : ما كان من باب "فَعَّال" للمبالغة .

والآخر : عند من يرى تحقيق الهمزتين ، ولا فرق عند هؤلاء بين أن يلتقيـــا عينين ، أو لامين ، أو عين ولام ، كما حكاه صاحب المقتضب .

---

١) شرح السيرافي ٦ / ٤٩٨ .
٢) زيادة من الشارح للتوضيح .
٣) زيادة من الشارح للتوضيح .
٤) سقط من المخطوطة .
٥) المقتضب ١/٣٣٤

ويقول سيبويه ٤ / ٤٤٦ : " .. ومن الحروف ما لا يدغم في مقاربه ، ولا يدغم فيه مقاربه ، كما لم يدغم في مثله ، وذلك الحرف الهمزة ؛ لأنها إنما أمرها في الإستثقـــال التغيير والحذف ، وذلك لازم لها وحدها ، كما يلزمها التحقيق ؛ لأنها تستثقـــل وحدها .
فإذا جاءت مع مثلها ، أو مع ما قرب منها أجريت عليه وحدها ؛ لأن ذلك موضـــع استثقال ، كما أن هذا موضع استثقال " .

....

والمذكور من باب " فَعَّال " و " فَعَل " ثلاث صور :

الأولى : " سآل " بتشديد الهمزة التي هي عين .

بيان ذلك أن الماضي منه " سَأَلَ " واسم الفاعل منه " سَائِل " على زنة " ضَارِب " ، فإذا أردت المبالغة في اسم الفاعل ، أسقطت ألف " فَاعِل " ، وضعفت الهمزة ، وقلت : " سآل " ، كما تقول في المبالغة في " ضَارِب " : " ضَرَّاب " بتشديد الراء ، التي هي عين الكلمة .

قال " المعرى " :

[٢٠٢] مَتَى سَأَلَتْ بَغْدَادُ عَنِّي وَأَهْلُهَا ... فَإِنِّيَ عَنْ أَهْلِ الْعَوَاصِمِ سَآلُ (١)

الثانية : " رآس " من " رأس " إذا ضرب رأسه ، والأصل أن يقال : " رائس " على زنة " فَاعِل " ، إلا أنهم لما أرادوا المبالغة ، أسقطوا ألف " فَاعِل " ، وضعفوا العين التي هي همزة ، وقالوا : " رآس " .

الثالثة : قوله : " الدآث " بالدال المهملة ، وتشديد الهمزة ، والثاء بثلاث نقط ، ولم يجعله اسم فاعل ، وإنما جعله اسم علم لواد بعينه (٢).

فإن قلت : إن " الأصمعي " حكى أن العرب قالت : " دَأَثَ الطَّعَامَ " بمعنى أكله (٣).

وقال في " شامل اللغة " : دَأَثَ الطعام : إذا دنس (٤).

ومقتضى هذين النقلين أن يكون " الدآث " اسم فاعل ، بني للمبالغة ، فهلا استعمله المصنف كذلك ؟ ولم أجراه مجرى الأعلام ؟

---

١) بيت من الطويل (شروح سقط الزند ٣ / ١٢٥٣) .
والمعرى : أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخى ، شاعر فيلسوف . مات في معرة النعمان سنة ٤٤٩ هـ .
ينظر : وفيات الأعيان لابن خلكان ١ / ١١٣ وميزان الاعتدال للذهبي ١ / ١١٢ ، والأعلام ١ / ١٥٧ .
والشاهد في " سآل " حيث أدغم الهمزتين ؛ لأن الكلمة جاءت على " فَعَّال " .

٢) اللسان (دأث) ٢ / ١٣١١ .

٣) الصحاح (دأث) ١ / ٢٨١ : " الأصمعي : دَأَثْتُ الطَّعَامَ : أَكَلْتُه " .

٤) اللسان (دأث) ٢ / ١٣١٠ : " دَأَثَ الطَّعَامَ دَأْثاً : أكله .
والدأث : الدنس " .

. . . .

قلت : لأنه لم يسمع عندهم مجئ " دَأَتَ " فعلا ، نقله صاحب " ينابيع اللغة " (١) وغيره ، فلذلك لم يجعله المصنف اسم فاعل .

قوله : (قال " سيبويه " : فأما الهمزتان : فليس فيهما إدغام في قولك : " قرأ أبوك " و " أقرئ أباك " . .) (٢) .

اعلم أن المثال الأول على صيغة الإخبار ، والثاني على صيغة الأمر على زنة " أَكْرِمْ أَبَاكَ " .

وإنما امتنع الإدغام ؛ لأنهما لم يقعا موقع العين ، والضمير المستتر في (قال) يرجع إلى " سيبويه " ، والضمير في قوله : (زعموا) يرجع إلى طائفة من النحاة .

قوله : (وهي رديئة) والموجب لرداءتها ما فيه من زيادة الثقل ، كما عرفته غير مرة .

قوله : (فقد يجوز الإدغام في قول هؤلاء) وقد ذكرنا علة جواز ذلك فيما حكيناه عن صاحب " المقتضب " (٣) .

هذا تمام الكلام في الحكم الأول من أحكام الهمزة .

الثاني : أن الهمزة لا يجوز أن تدغم في غيرها .

واحتج " المازني " على هذا ، وقال : إذا امتنع / إدغامها في مثلها الذي هو من ٤٠٤/ب جنسها ، كان الامتناع منه فيما لم يكن من جنسها أولى وأجدر (٤)

وقد ذكروا وجهين آخرين :

أحدهما : أنها اختصت بمزيد قوة لا يشاركها فيه غيرها ، والإدغام يبطل هذه الفضيلة .

والثاني : أن التخفيف بالحذف ، أو الإسكان ، يغني عن الحاجة إلى التخفيف بالإدغام ،

---

١) لم أهتد إلى هذا الكتاب ، ولا إلى معرفة صاحبه .

٢) الكتاب ٤ / ٤٤٣ : " وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك : (قرأ أبوك) ، وأقرئ أباك) ؛ لأنك لا يجوز لك أن تقول :
(قرأ أبوك) فتحققهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان ؛ لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبدا ، فلا يجريان مجرى ذلك .
وكذلك ما قالته العرب ، وهو قول الخليل ويونس " .

٣) ينظر : ص ٤٧١ من التحقيق .

٤) هكذا يقول ابن عصفور في الممتع ٢ / ٦٧٩ : " أما الألف والهمزة فلا يدغمان في شئ ، ولا يدغم فيهما شئ .
والسبب في ذلك أن إدغام المتقاربين محمول على إدغام المثلين ، فلما امتنع فيهما

. . . .

ومتى خففت تعذر إدغامها ، لأن التخفيف إن كان بحذفها ، امتنع إدغامها ، وإن كان [بإسكانها] (١) صار كحرف اللين ، وقد عرفت أن حرف اللين لا يدغم .
الثالث : أنه يمتنع إدغام مقاربها فيها ، لما فيه من الخروج من حرف خفيف إلى ما هو أثقل منه (٢).

ـ ـ ـ ـ

= إدغام المثلين .. امتنع فيهما إدغام المتقاربين " .
وينظر : الكتاب ٤ / ٤٤٦ وابن يعيش ١٠ / ١٣٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٩٧ ، ٤٩٨ .

١) في المخطوطة [بتخفيفها] وهو تحريف ، والصواب ما أثبته ، لأن التخفيف يكون بالحذف أو الإسكان ، كما قال الشارح .
٢) وأيضا لأنه يؤدى إلى اجتماع همزتين بعد أن لم يكن ، وكل مناسب لمنع الإدغام .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٩٧ ، ٤٩٨ .

[الألف - الهاء]

(فصل) " والألف لاتدغم البتة لا في مثلها ، ولا في مقاربها ، ولا يستطاع أن تكون مدغما فيها ".

(فصل) " والهاء تدغم في الحاء ، وقعت قبلها ، أو بعدها ، كقولك في " اجبه حاتما "، و" اذبح هذه " : " اجبحاتما " و" اذبحاذه ".

ولا يدغم فيها إلا مثلها ، نحو : " اجبه هلالا " ".

الفصل الثاني : في حكم الألف

ولا يتصور أن تكون مدغمة في شيء من الحروف ، ولا أن يدغم فيها غيرها .

أما أنه يمتنع إدغامها : فلأجل ماذكرناه من المحافظة على مافيها من اللين .

وأما أنه لايجوز أن يدغم فيها غيرها : فلأن الحرف المدغم فيه ، لابد وأن يكون متحركا ، والألف لاتكون إلا ساكنة (١).

الفصل الثالث : في حكم ادغام الهاء

ويجوز إدغامها في " الحاء " المهملة ، سواء كانت الحاء متأخرة عنها ، أو متقدمة عليها ، والمسوغ لذلك تقارب مخرجيهما ، فإن الهاء من أقصى الحلق ، والحاء المهملة من أوسطه ، كما عرفته .

مثال المتقدمة على " الحاء " قولك آمرا غيرك " اجبه حاتما ".

قال " الجوهري " : تقول : جَبَهْتُهُ : إذا استقبلته بالمكروه ، وجبهته : صككت وجهه (٢).

الشاهد فيه : أن الهاء وقعت قبل الحاء ، وهما متقاربان في المخرج ، فحسن إدغام الهاء في الحاء .

---

١) يقول ابن يعيش ١٠/١٣٦ : " الألف لاتدغم في مثلها ، ولافيما يقاربها ، اذ لو أدغمت في مثلها لصارتا غير ألفين ؛ لأن الثاني من المدغم لايكون إلا متحركا ، والألف لاتحرك ، فتحريكها يؤدى إلى قلبها همزة ، والأول لايكون إلا كالثاني .
وإن كان ساكنا : فامتنع فيهامع ماقاربها ما امتنع فيها مع مثلها . وإن شئت أن تقول : لاتدغم في مثلها ؛ لأن الإدغام لايكون إلا في متحرك ، ولايصح تحريك الألف ، ولاتدغم في مقارب ؛ لئلا يزول مافيها من زيادة المد والاستطالة ".
وينظر : الكتاب ٤ / ٤٤٦ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٩٨ والممتع ٢ / ٦٧٩ .

٢) الصحاح (جبه) ٦ / ٢٢٣٠ وعبارته : " وَجَبَهْتُهُ : صَكَكْتُ جَبْهَتَهُ . وجبهته بالمكروه : إذا استقبلته به ".

وطريقه أن تقلب الهاء إلى الحاء ، فتجتمع حاءان من كلمتين ، فتدغم الأولى في الثانية ، وتقول : "اجبحاتما" ، وتخرج من النطق بالباء المفتوحة إلى الحاء المشددة ، وتسقط الهاء من اللفظ .

ومثال الهاء المتأخرة عن الحاء قولك : "اذبح هذه" فتقلب الهاء حاء ، ثم تدغم الحاء الثانية المبدلة في الحاء الأولى الأصلية ، وتقول : "اذبحاذه" وتخرج من الحاء المشددة إلى ألف "هذه" .

قال في "المقتضب" : "وأما الهاء فتدغم في الحاء (١) [نحو قولك : "اجبحميدا" ، تريد : "اجبه حميدا" (٢)] ؛ لأنهما متقاربان ، وليس بينهما شيء ، إلا أن الحاء من وسط الحلق ، والهاء من أوله ، وهما مهموسان رخوان (٣).

ولا تدغم الحاء في الهاء (٤) ؛ لأن الحاء أقرب إلى اللسان ، ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام ، لبعدها من مخرج الحروف وقلتها .

ولكن إن شئت قلبت الهاء حاء ، إذا كانت بعد الحاء ، وأدغمت ؛ ليكون الإدغام فيما قرب من الفم" (٥).

---

١) يقول سيبويه ٤ / ٤٤٩ : "الهاء مع الحاء ، كقولك : "اجبه حملا" البيان أحسن ؛ لاختلاف المخرجين ؛ ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام ؛ لقلتها .
والإدغام فيها عربي حسن ؛ لقرب المخرجين ؛ ولأنهما مهموسان رخوان ، فقد اجتمع فيهما قرب المخرجين والهمس .." .
وينظر : المقتضب ١ / ٣٤٢ والتبصرة ٢ / ٩٦٦ ، ٩٦٧ وابن يعيش ١٠ / ١٣٦ ، والإيضاح ٢ / ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، والممتع ٢ / ٦٧٩ ، ٦٨٠ وشرح الشافية ٣ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

٢) ما بين الحاصرتين زيادة من المقتضب للتوضيح .

٣) في المقتضب [مهموستان رخوتان] وما أثبته الشارح تعبير سيبويه ٤ / ٤٤٩ ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .

٤) الكتاب ٤ / ٤٤٩ : ".. ولا تدغم الحاء في الهاء ، كما لم تدغم الفاء في الباء ؛ لأن ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام ، ومثل ذلك : (امسح هلالا) فلا تدغم" .

٥) المقتضب ١ / ٣٤٢ وزاد فيه : ".. وذلك قولك : (أَصْلِحَّيْثَمَا) تريد : أصلح هيثما ، فأما أن تدغمها من غير أن تقلبها فلا" .
وينظر : التبصرة ٢ / ٩٦٧ والإيضاح ٢ / ٤٩٨ ، ٤٩٩ وشرح الشافية ٣ / ٢٧٧ والممتع ٢ / ٦٨٠ ، ٦٨١ .

....

فإن قلت : أليس أن الأصل في الإدغام أن يدغم الأول في الثاني ، فلم هجروا هذا الأصل ، وأدغموا الثاني في الأول ؟

قلت : إنهم تركوه مراعاة لأصل آخر ، وهو : الخروج من الحرف الثقيل إلى حرف أخف منه ، فلذلك أدغموا الهاء المتأخرة في الحاء المتقدمة .

ولو جروا على الأصل ، وأدغموا الحاء في الهاء ، كان فيه خروج من حرف خفيف إلى حرف ثقيل ، ولا يخفى امتناعه .

قوله : (ولا يدغم فيها إلا مثلها ، نحو : "اجبه هلالا") ، لأنها أثقل من جميع الحروف سوى الهمزة .

وقد عرفت أن الهمزة لا تدغم في غيرها ، فلو أدغمت شيئا من الحروف المغايرة للهاء فيها ، لزم منه الخروج من حرف خفيف إلى ما هو أثقل منه ، وقد عرفت امتناعه .

(فصل) " والعين تدغم في مثلها ، كقولك : " ارفع عليا " ، وقوله تعالى : "مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ " ، وفي الحاء وقعت بعدها ، أو قبلها ، كقولك في " ارفع حاتما " و " اذبـــح عتودا " : " ارفحاتما " و " اذبحتودا " .

وقد روى اليزيدي عن أبي عمرو : " فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ " بإدغام الحاء في العين .

ولا يدغم فيها إلا مثلها ، وإذا اجتمع العين والهاء جاز قلبهما حاءين ، وإدغامهما ، نحو قولك في " معهم " و " اجبه عتبة " : " محم " و " اجبحتبة " . . " .

الفصل الرابع : في حكم العين المهملة ، وهي تدغم في مثلها وفي الحـــاء

والمذكور من صور إدغامها في مثلها صورتان :

أولهما : قولك : " ارفع عليا " .

الشاهد فيه : أنك لما أمرت غيرك برفع علي اجتمع عينان :

الأول منهما ساكن ، فوجب إدغام العين الأولى في الثانية ، كما ذكرناه أول البـــاب ، فتقول : " ارفع عليا " فتخرج من النطق بالفاء المفتوحة إلى عين مشددة .

ثانيهما : قوله تعالى : " مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ " (١).

والكلام فيه على نهج ما قبله (٢)، إلا أن هذه الصورة تفارق ما قبلها في أن الإدغام في الصورة الأولى واجب ؛ لسكون الأول في العينين ، وهو - هنا - غير واجـــب ، لتحرك الأول منهما .

وأما إدغام العين في الحاء المهملة فيأتي على وجهين ، كما سبق في إدغام الحاء في العين :

الأول منهما : أن تكون العين متقدمة ، والحاء متأخرة ، كقولك في الأمر : " ارفع حاتما " ، فتقلب العين حاء ، فيجتمع حاءان ، ثم تدغم الأولى في الثانية ، وتقول :

---

١) سورة البقرة ، من الآية / ٢٥٥ .

٢) يقول الصيمري في التبصرة ٢ / ٩٥٥ : " والعين تدغم في مثلها ، كقولك : (ارفـع عليا) ، وقرئ : " مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ " . . " .

وينظر : اتحاف فضلاء البشر / ٢٥ وابراز المعاني / ٧٩ وابن يعيش ١٠ / ١٣٦ والايضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٩٩ .

. . . .

" ارفحاتما " ، فتخرج من النطق بالفاء المفتوحة إلى الهاء المشددة .

والثانى : أن تكون الحاء متقدمة ، والعين متأخرة ، كقولك آمرا غيرك : " اذبح عتودا " فتجرى فيه على خلاف الأصل ، وتقلب العين المتأخرة حاء ، فيجتمع حاءان ، ثم تدغم الحاء المتأخرة فى الحاء المتقدمة ، وتقول : " اذ بحتودا " ، فتخرج من الحاء المشددة إلى التاء ، وتسقط العين من اللفظ (١).

وانما جروا فى هذا على خلاف القياس ، حذارا من الخروج من حرف خفيف الى حرف أثقل ؛ لأن العين فيها قدر من التهوع (٢)، وهى قريبة من الهمزة .

قوله : (وقد روى اليزيدى (٣) عن أبى عمرو : " .. فَمَنْ زُحْزِحِ عَّن النَّارِ (٤) .. " بإدغام الحاء فى العين).

اعلم أن " اليزيدى " نقل خلاف ما حكيناه ، وأدغم الحاء فى العين ، ولم يحفل بكسون

---

١) يقول ابن عصفور فى الممتع ٢/٦٨٢ ، ٦٨٣ : " وأما العين إذا اجتمعت مع الحاء : فلا يخلو أن تتقدم ، أو تتقدم الحاء .
فإن تقدمت كنت بالخيار : إن شئت أدغمت فقلبت العين حاء ، وإن شئت لم تدغم ، نحو : (اقطع حبلا) . وحسن الإدغام ـ هنا ـ كونهما من مخرج واحد .
وان تقدمت الحاء بينت ، ولم تدغمها فى العين ؛ لأن العين أدخل فى الحلق ، ولا يُقلَب الأخرج إلى الأدخل ؛ لما تقدم .
وأيضا فإن اجتماع العينين ثقيل كما تقدم ، فإن أردت الإدغام قلبت العين حاء ، وأدغمت الحاء فى الحاء ؛ لأنه قد تقدم أن الثانى قد يقلب إذا تعذر قلب الأول " .
وينظر : الكتاب ٤ / ٤٥١ والمقتضب ١ / ٢٤٣ والتبصرة ٢ / ٩٥٥ وابن يعيش ١٠ / ١٣٦ ، ١٣٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٩٩ وشرح الشافية ٣ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

٢) التهوع : التقيؤ . الصحاح (هوع) ٣ / ١٣٠٩ .

٣) اليزيدى : يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد العدوى البصرى المعروف باليزيدى ، نحوى مقرئ ، ثقة علامة كبير ، نزل " بغداد " ، وعرف باليزيدى ؛ لصحبته يزيد بن منصور الحميرى .
أخذ القراءة عن أبى عمرو ، وهو الذى خلفه بالقيام بها ، وأخذ أيضا عن حمزة .
توفى سنة ٢٠٢ هـ .
ينظر : نزهة الألباء / ٨١ وطبقات القراء ٢ / ٣٧٥ ووفيات الأعيان لابن خلكان ٦ / ١٨٣ ومعجم الأدباء ٢٠ / ٣٠ .

٤) سورة آل عمران ، من الآية / ١٨٥ : " .. فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ، وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ " .

....

الحاء أخف من العين ، وقال : إن الأصل إنما هو إدغام الحرف الأول فيما بعده ، والجرى على مقتضى الأصل أولى وأجدر من مخالفته (١).

قوله : (ولا يدغم فيها إلا مثلها) .

اعلم أن الموجب لذلك أن مابعدها أخف منها ، ويمتنع إدغام الحرف الخفيف فيما هو أثقل منه ، وليس قبلها سوى الهمزة والألف ، وقد عرفت أن إدغامها محال .

قوله : (وإذا اجتمع العين والهاء / جاز قلبهما وادغامهما) . ٤٠٥/أ

اعلم أن القياس يقتضي قلب أحدهما إلى صاحبه ، ثم إدغامه فيه ، إلا أنهم تركوا القياس ، وقلبوهما إلى حرف ثالث مغاير لهما ، وهو الحاء .

والعلة في ذلك أنهم لو قلبوا الهاء عينا ، وأدغموها في العين ، لزم ماذكرناه من الثقل ؛ لأن العين فيها تهوع ، وهي شبيهة بالهمزة .

ولو قلبوا العين حاء ، ثم أدغموها في الهاء ، لزم الخروج من حرف خفيف إلى ما هو أثقل منه ، لأن الحاء أخف من الهاء ، كما بيناه .

فلما تعذر قلب كل واحد منهما إلى صاحبه ، قلبوهما جميعا إلى حرف ثالث ، وهو (الحاء) لأنه من مخرج العين ، كما عرفته ، ولم يلزم من القلب إليه ماذكرناه من المحذور .

وقال " أبو محمد " : " الموجب لذلك أن الحاء وسط بين الحرفين ، لموافقتها العين في مخرجها ، وموافقتها الهاء في الهمس " (٢).

والمذكور من صوره صورتان :

---

١) يقول ابن يعيش ١٠/١٣٦ : " فأما ماروى عن أبي عمرو في قوله : " فَمَن زُحْزِحَ عَن النَّارِ " بإدغام الحاء في العين : فهو ضعيف عند سيبويه ؛ لأن الحاء أقرب إلى الفم ، ولاتدغم إلا في الأدخل في الحلق ، ووجهه أنه راعى التقارب في المخرج ، والقياس ماقدمناه .. " .

وينظر : ابراز المعاني / ٩١ واتحاف فضلاء البشر / ٢٣ وشرح الشافية ٣/٢٧٧ .

٢) التخمير ٢ ورقة ٢٧٨ (مخطوط) وأضاف : " لأن التقاء الحاءين عليهم أسهل ؛ لأن الحاء مهموسة ، وهي رخوة ، والهمس والرخاوة أسهل من الجهر والشدة " .

. . . .

الأولى : قولك : "معهم" فإذا رمت إدغام العين في الهاء ، قلبت العين حاء ، وقلبت الهاء أيضا كذلك ، فيجتمع حاءان ، ثم تدغم الحاء الأولى في التي بعدها ، فتقول : "محم" فتخرج من النطق بالميم المفتوحة إلى حاء مشددة .

والثانية : قولك : "اجبه[1] عنبة" فإذا أردت إدغام الهاء في العين ، أبدلت من كل واحد منهما حاء ، ثم أدغمت الحاء المتقدمة في التي بعدها ، وقلت : "اجبحنبة" فتخرج من النطق بالباء المفتوحة إلى حاء مشددة ، ثم تخرج من الحاء المشددة إلى النون الساكنة[2].

---

١) جَبَهَه : صَكَّ جبهته . اللسان (جبه) ١/ ٥٤٠ والصحاح (جبه) ٦/ ٢٢٣٠ .

٢) يقول سيبويه ٤ / ٤٤٩ ، ٤٥٠ : "العين مع الحاء : كقولك : (اقطع حِلالًا) ، البيان أحسن . فإن أدغمت لقرب المخرجين حولت الهاء حاء ، والعين حاء ، ثم أدغمت الحاء في الحاء ؛ لأن الأقرب إلى الفم لا يدغم في الذي قبله ، فأبدلت مكانها أشبه الحرفين بها ، ثم أدغمته فيه ؛ كي لا يكون الإدغام في الذي فوقه ، ولكن ليكون في الذي هو من مُخْرَجه .

ولم يدغموها في العين إذ كانتا من حروف الحلق ؛ لأنها خالفتها في الهمس والرخاوة ، فوقع الإدغام لقرب المخرجين ، ولم تقو عليها العين إذ خالفتها فيما ذكرت لك .

ولم تكن حروف الحلق أصلا للإدغام . ومع هذا فإن التقاء الحاءين أخف في الكلام من التقاء العينين .

ألا ترى أن التقاءهما في باب (رددت) أكثر . والمهموس أخف من المجهور . فكل هذا يباعد العين من الإدغام ، إذ كانت هي والهاء من حروف الحلق .

ومثل ذلك : (اجْبَهْ عِنَبَه) في الإدغام والبيان .

وإذا أردت الإدغام حَوَّلت العين حاء ، ثم أدغمت الهاء فيها فصارتا حاءين ، والبيان أحسن .

ومما قالت العرب تصديقا لهذا في الإدغام قول بني تميم : (مَحُّم) ، يريدون : معهم ، و (مَحَاؤلاء) ، يريدون : مع هؤلاء . . "

وينظر : المقتضب ١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ والتبصرة ٢/ ٩٥٥ وابن يعيش ١٠/ ١٣٧ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٤٩٩ وشرح الشافية ٣/ ٢٧٧ والممتع ٢/ ٦٧٩ ـ ٦٨٢ .

[الحـــاء]

(فصل) " والحاء تدغم في مثلها ، نحو : " اذبح حملا " ، وقوله تعالى : " لَا أَبْــرَحُ حَتَّى ... " ، وتدغم فيها الهاء والعين " .

الفصل الخامس : في حكم الحاء المهملة : في إدغامها ، وفي الحروف التي تدغم فيهـا . وهي تدغم في مثلها لاغير ، نص عليه " سيبويه " (1) ، نحو قولك آمرا غيــــرك " اذبح حملا " .

الشاهد فيه : أنه اجتمع حاءان من كلمتين منفصلتين ، والأول منهما ساكن ، وذلك يوجب إدغام الأول في الذي بعده .

وقوله في التنزيل : " .. قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَاأَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ .. " (2) كذلك ، إلا أنه لايجب الإدغام ؛ لأن الحاء الأولى متحركة .

والذي يدغم فيها حرفان لاغير ، وهما : الهاء والعين المهملة :

تقول في الهاء : " اجبه حملا " .

الشاهد فيه : أن الهاء تقلب حاء ، فيجتمع حاءان ، ثم تدغم الأول في الثاني كما عرفته .

قال " سيبويه " : الإدغام في هذا عربي حسن ، والإظهار أحسن :

أما أنه حسن ؛ فلأنهما اشتركا في قرب المخرج والهمس .

وأما أن الإظهار أحسن فلوجهين :

أحدهما : اختلاف مخرجهما .

والثاني : أن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام ؛ لقلتها (3).

---

1) الكتاب ٤ / ٤٥١ .

2) سورة الكهف ، من الآية / ٦٠ : " وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا " .

3) الكتاب ٤ / ٤٤٩ وعبارته : " الهاء مع الحاء ، كقولك : (اجبه حملا) البيان أحسن ؛ لاختلاف المخرجين ، ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام ؛ لقلتها .
والإدغام فيها عربي حسن ؛ لقرب المخرجين ، ولأنهما مهموسان رخوان ، فقد اجتمع فيهما قرب المخرجين والهمس .
ولا تدغم الحاء في الهاء ، كما لا تدغم الفاء في الباء ؛ لأن ما كان أقرب إلى حــروف الفم كان أقوى على الإدغام . ومثل ذلك : (امدح هلالا) ، فلا تدغم " .

....

وتقول في العين المهملة : "ارفع حاتما".

قال "سيبويه"(١) : الإدغام حسن ، وكذلك أيضا البيان حسن ؛ لأنهما من مخرج واحد ، إلا أن العين أدخل في الحلق ، كما بيناه .

---

١) الكتاب ٤/٤٥١ وعبارته : "العين مع الحاء ، كقولك : (اقْطَعْ حَمَلاً) فالإدغام حسن ، والبيان حسن ؛ لأنهما من مخرج واحد".

[الغين ـ الخاء]

(فصل) " والغين والخاء تدغم كل واحدة منهما في مثلها ، وفي أختها ، كقراءة " أبي عمرو " : " وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا ... ".

وقولك : (لاتمسخ خلقك ، وادمغ خلقا ، واسلخ غنمك) ... ".

الفصل السادس : في حكم الغين والخاء المعجمتين

والغين تدغم في مثلها ، وفي الخاء ، وكذلك الخاء تدغم في مثلها ، وفي الغين ، فهذه أربع صور ، وقد أورد المصنف لكل واحد مثالا :

الأول : إدغام الغين في مثلها ، كقوله تعالى : " وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا (١) ... ".
الشاهد فيه : أن " أباعمرو " (٢) أدغم الأول فيما بعده ، كما ستعرفه من مذهبه في الإدغام الكبير (٣).

قال صاحب " التيسير " (٤) قوله : " وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ " أهل الأداء والنقل عن أبي عمرو مختلفون فيه :

فمذهب ابن مجاهد (٥) وأصحابه الإظهار .

ومذهب أبي بكر الداجوني (٦) وغيره الإدغام ، قال : قرأته أنا بالوجهين (٧).

ومذهب " أبي عمرو " في الإدغام الكبير في المثلين إذا كانا من كلمتين أن تدغم الأول في الثاني منهما سواء سكن ماقبله ، أو تحرك في جميع القرآن .

---

(١) سورة آل عمران ، من الآية / ٨٥ : " وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ".

(٢) هو : أبو عمرو بن العلاء . وقد سبقت ترجمته ص ٩٠ .

(٣) ينظر : التيسير / ٢١ وابراز المعاني / ٨٠ واتحاف فضلاء البشر / ٢٥ .

(٤) هو : عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني الأموي المعروف في زمانه بابن الصيرفي . ولد سنة ٣٧١ هـ . روى كتاب السبعة لابن مجاهد .
من تصانيفه : جامع البيان في القراءات السبع ، والتيسير . توفي سنة ٤٤٤ هـ .
ينظر : طبقات القراء ١ / ٥٠٣ .

(٥) هو : أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي أبو بكر البغدادي . ولد سنة ٢٤٥ هـ بـ : " بغداد " . قرأ على : قنبل المكي ، وعبد الله بن كثير ، وتوفي سنة ٣٢٤ هـ .
ينظر : طبقات القراء ١ / ١٣٩ ـ ١٤٢ والسبعة في القراءات لابن مجاهد / ١٦ ـ ٢٠ .

(٦) هو : محمد بن أحمد بن عمر بن سليمان أبو بكر الضرير الرملي ، يعرف بالداجوني الكبير ، امام رحال مشهور ثقة . توفي سنة ٣٢٤ هـ .
ينظر : طبقات القراء ٢ / ٧٧ ومعرفة القراء الكبار للذهبي / ٢١٥ والأنساب ٥ / ٢٦٨ .

(٧) ينظر : ابراز المعاني / ٨٣ واتحاف فضلاء البشر / ٢٢ .

....

إلا أن قوله في (لقمان): "... فَلا يَحزُنكَ كُفرُه (١)..." فإنه لم يدغمه، لكن النون ساكنة قبل الكاف، وهي تختفي عندها (٢).

وإذا كان الأول من المثلين مشددا، أو منونا، أو كان تاء الخطاب، أو المتكلم، فأهل الأداء فيه مختلفون:

فمذهب "ابن مجاهد" وأصحابه الإظهار:

ومذهب "أبي بكر الداجوني" وغيره الإدغام (٣).

فإن كان المثلان في كلمة واحدة، فإن "أبا عمرو" لم يدغم من المثلين في كلمة واحدة إلا في موضعين لاغير:

أحدهما: في البقرة في قوله: "... مَنَاسِكَكُم (٤)..".

والثاني: في المدثر في قوله: "مَا سَلَكَكُم (٥)..." وأظهر ماعداهما (٦).

الثاني: إدغام الخاء في مثله، نحو قولك في النهي لغيرك: "لاتمسخ خلقك".

الشاهد فيه: أنه اجتمع خاءان، والأول ساكن، فوجب إدغامه فيما بعده.

قال "الجوهري": "المسخ: تحويل الصورة إلى ماهو أقبح منها. ويقال: مسخه الله قردا (٧).

الثالث: إدغام الغين في الخاء، نحو قولك في الأمر: "ادمغ خلفا".

قال "الجوهري": "دَمَغَهُ دَمْغًا: شَجَّهُ حَتَّى بَلَغَت الشَّجَّةُ الدِّمَاغ" (٨).

وخلفا ـ بفتح الخاء، واللام جميعا ـ اسم رجل، والكلام فيه على نهج ماقبله.

---

١) سورة لقمان، من الآية / ٢٣ "وَمَن كَفَرَ فَلَا يَحزُنكَ كُفرُه، إِلَينَا مَرجِعُهُم، فَنُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا، إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُور".

٢) ينظر: إبراز المعاني / ٨٢ واتحاف فضلاء البشر / ٢٢.

٣) ينظر: إبراز المعاني / ٨١.

٤) سورة البقرة، من الآية / ٢٠٠: "فَإِذَا قَضَيتُم مَنَاسِكَكُم فَاذكُرُوا اللَّهَ كَذِكرِكُم آبَاءَكُم، أَو أَشَدَّ ذِكرًا...".

٥) سورة المدثر، من الآية / ٤٢: "مَا سَلَكَكُم فِي سَقَرَ".

٦) ينظر: ابراز المعاني / ٧٨ واتحاف فضلاء البشر / ٢٢.

٧) الصحاح (مسخ) ١ / ٤٣١.

٨) السابق (دمغ) ٤ / ١٣١٨.

. . . .

الرابع: إدغام الخاء في الغين، نحو قولك إذا أمرت غيرك: " اسلخ غنمك "، بفتح اللام وضمها.

قال " الجوهري ": تقول: " سَلَخْتُ جلد الشاة أَسْلَخُهَا، وأَسْلُخُهَا سَلْخًا " (١).

قال " سيبويه ": " الغين مع الخاء البيان فيه أحسن، والإدغام حسن، وذلك قولك: " اُدمَّخْلَفًا " كما فعلت ذلك في العين مع الحاء المهملين.

والخاء مع الغين: البيان فيهما أحسن؛ لأن الغين مجهورة، وهما من حروف الحلق، وقد خالفت الخاءَ في الهمس والرخاوة، فَشُبِّهَتْ بالحاء مع العين المهملين.

وقد جاز الإدغام فيها؛ لأنه المُخْرَجُ الثالث، وهو أدنى المخارج من مخارج الحلق إلى اللسان.

ألا ترى أن بعض العرب يقول: " مُنْخُلٌ " (٢) و " مُنْغُلٌ " (٣) فيُخْفِي النون كما يُخْفِيهَا مع حروف اللسان والفم؛ لقرب هذا المُخْرَج من اللسان، وذلك / قولك في ٤٠٥/ب " اسْلَخْ غَنَمَكَ ": " اسْلَغَّنَمَكَ ".

ويدل على حسن البيان عزتها في باب (ردد ت) ... " (٤).

---

١) الصحاح (سلخ) ١/٤٢٣.

٢) المنخل: ما يُنخَل به الدقيق، وأما قولهم: " فيه مُنْغُلٌ " فعلى البدل للمضارعة؛ اللسان (نخل) ٦ / ٤٣٧٨.

٣) الكتاب ٤/٤٥١

ويُنظر: المقتضب ١/٣٤٣، ٣٤٤ والتبصرة ٢/٩٥٥ وابن يعيش ١٠ / ١٣٧، ١٣٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٥٠٠ والممتع ٢/٦٨٣.

٤) نَغِلَ الأديمُ بالكسر، أي: فَسَدَ، فهو نَغِلٌ، ومنه قولهم: فُلَانٌ نَغِلٌ إذا كان فاسد النسب. الصحاح (نغل) ٥ / ١٨٣٢.

(فصل) " والقاف والكاف كالغين والخاء ، قال الله تعالى : " فلمّا أفاقَ قالَ " ، وقال : " كَيْ نُسَبِّحَكَ كثيرًا ونَذكُرَكَ كثيرًا " ، وقال : " خَلَقَ كُلَّ دابَّةٍ " وقال : " فإذا خَرَجوا مِنْ عِنْدِكَ قالوا " ... ".

الفصل السابع : في حكم إدغام القاف والكاف

فالكاف تدغم في مثلها ، وفي القاف ، وكذلك القاف تدغم في مثلها ، وفي الكاف ، فهذه صور أربع :

قال " أبو سعيد " : " كل واحد منهما يدغم في مثله وصاحبه " (١).

وقد ذكر المصنف لكل واحد منها مثالا .

الأول : قوله تعالى في قصة موسى عليه السلام : " .. فلمّا أفاقَ قالَ .. " (٢).

اعلم أن إدغام القاف الأولى في الثانية مذهب أبي عمرو في الادغام الكبير ، كما بيناه لك (٣).

وثانيها : قوله تعالى : " كَيْ نُسَبِّحَكَ كثيرًا " (٤). والكلام فيه كما سبق .

قال " أبو سعيد " : " أول مخارج الفم يلي حروف الحلق ، وهو مخرج القاف ، ويليه مخرج الكاف ، وكل واحد منهما يدغم في مثله ــ كما تراه ــ ويدغم في صاحبه ، كما يأتيك .

والدغام القاف في الكاف أحسن من إدغام الكاف في القاف ، وذلك لأن الكاف أقرب إلى وسط اللسان ، وإذا قربت الحرف إلى وسط اللسان ، كان أقوى ، وإذا قربته إلى الطرف كان أضعف (٥) ".

وثالثها : إدغام القاف في الكاف ، كقوله : " .. خَلَقَ كُلَّ دابَّةٍ مِنْ ماءٍ .. " (٦).

قال " سيبويه " : " الإدغام حسن ، والبيان حسن ، وإنما أدغمت ، لقرب المخرجين ، وأنهما من حروف اللسان ، وهما متفقان في الشدة " (٧).

---

١) شرح السيرافي ٦ / ٤٩٤ .

٢) سورة الأعراف ، من الآية / ١٤٣ : " .. فلمّا أفاقَ قالَ سُبحانَكَ تُبتُ إليكَ وأنا أوّلُ المؤمنين " .

٣) ينظر : إبراز المعاني / ٨٠ ، ٨١ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢٢ ، ٢٥ .

٤) سورة طه ، آية / ٣٣ .

٥) شرح السيرافي ٦ / ٤٩٤ .

٦) سورة النور ، من الآية / ٤٥ : " واللهُ خَلَقَ كُلَّ دابَّةٍ مِنْ ماءٍ .. " .

٧) الكتاب ٤ / ٤٥٢ .

....

ورابعها: إدغام الكاف فى القاف ، نحو قوله : " .. حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا .. "(١)

قال "سيبويه": "البيان ـ ههنا ـ أحسن ، والإدغام حسن .

وإنما كان البيان أحسن ؛ لأن مخرجهما أقرب مخارج اللسان إلى الحلق ، فشبهت بالخاء مع الغين المعجمين ، كما شبه أقرب مخارج الحلق إلى اللسان [بحروف اللسان](٢) فيما ذكرنا من البيان والإدغام (٣)".

قال "أبو سعيد": "ولا يدغم واحد منهما فى غير مثله وما هيه "(٤).

---

١) سورة محمد ، من الآية / ١٦: "وَمِنْهُم مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا ، أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ".

٢) سقط من المخطوطة .

٣) الكتاب ٤/ ٤٥٢ .

٤) شرح السيرافى ٦ / ٤٩٤

وينظر : المقتضب ١/ ٢٤٤ والتبصرة ٢/ ٩٥٧ وابن يعيش ١٠/ ١٢٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٥٠٠ والممتع ٢/ ٦٨٥ وشرح الشافية ٣/ ٢٧٨ .

[الجيـــم]

(فصل) " والجيم تدغم في مثلها ، نحو : " أخرج جابرا " وفي الشين ، نحو: " أخـرج شيئا " ، قال الله تعالى : " أَخْرَجَ شَطْأَه ".

وروى اليزيدي عن أبي عمرو إدغامها في التاء في قوله تعالى : " ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ ".

وتدغم فيها الطاء ، والدال ، والتاء ، والظاء ، والذال ، والثاء " نحو :

" اربط جملا " و" أحمد جابرا " و " وَجَبَتْ جُنُوبُهَا " و " احفظ جارك " ، و " إِذْ جَاءُوكُمْ " و" لم يلبث جالسا " ...".

الفصل الثامن : في الجيم ، وهي تدغم ، وقد يدغم فيها .

الضرب الأول: في الحروف التي تدغم فيها ، وهي ثلاثة : الجيم ، والشين المعجمـــة ، والتاء بنقطتين .

الأول: إدغام الجيم [في الجيم] (١) نحو قولك آمرا غيرك : " أخرج جابرا " . (٢)

الشاهد فيه : أنه اجتمع جيمان ، والأول منهما ساكن [فجاز إدغام الأول في الثاني].

الثاني: إدغام الجيم في الشين ، كقولك آمرا " أخرج شيئا " .

قال " الجوهري " : " الشَّبَثُ - بالتحريك - دُوَيْبَةٌ ، كثيرة الأرجل ، من أحناش الأرض " (٣).

قال " سيبويه " : " الإدغام والبيان حسنان ؛ لأنهما من مخرج واحد ، وهما من حروف وسط اللسان " (٤).

ومنه قوله تعالى : " ... كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَه ... " (٥).

قال " الجوهري " : " شطء الزرع والنبات : فراخه ، والجمع أشطاء " (٦).

قال " الفراء " : المعنى في الآية : أخرج طرفه (٧).

---

١) زيادة للتوضيح .

٢) زيادة للتوضيح .
ينظر : التبصرة ٢/ ٩٤٦ وابن يعيش ١٠/ ١٣٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٥٠٠ ، ٥٠١ .

٣) الصحاح (شبث) ١/ ٢٨٥ .

٤) الكتاب ٤/ ٤٥٢
وينظر : المقتضب ١/ ٣٤٦ والتبصرة ٢/ ٩٤٦ وابن يعيش ١٠/ ١٣٨ والإيضـــاح لابن الحاجب ٢/ ٥٠١ والممتع ٢/ ٦٨٦ وشرح الشافية ٣/ ٢٧٨ .

٥) سورة الفتح ، من الآية / ٢٩ .

٦) الصحاح (شطأ) ١/ ٥٧

٧) لم أعثر على هذا المعنى منسوبا للفراء في معاني القرآن ٣/ ٦٩ ، وقد نسبه الجوهري في الصحاح (شطأ) ١/ ٥٧ للأخفش .

....

ولاتدغم الشين في الجيم ، ولافي حرف غيره ، كما سبق (١).

الثالث : إدغام الجيم في التاء بنقطتين من فوق ، قال الله تعالى : "..ذي المعارج تعرج .." (٢).

وهي قراءة "أبي عمرو" (٣) وليس إدغامها بالقوي (٤).

قال "أبو محمد" : "هذا كما تدغم التاء في الجيم في قوله تعالى : "..لخزنة جهنم (٥).." ونحوه (٦)".

الضرب الثاني : في الحروف التي تدغم في الجيم ، وهي ستة أحرف من غير مخرجها :

الدال ، والطاء المهملتين ، وأربعة معجمة : التاء بنقطتين من فوق ، والثاء

---

١) يقول سيبويه ٤/٤٤٨ ، ٤٤٩ : "والشين لاتدغم في الجيم ؛ لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء ، فصارت منزلتها نحوا من منزلة الفاء مع الباء ، فاجتمع هذا فيها والتفشي ، فكرهوا أن يدغموها في الجيم كما كرهوا أن يدغموا الراء فيما ذكرت لك ، وذلك قولك : (افرش جبله) .
وقد تدغم الجيم فيها كما أدغمت ماذكرت لك في الراء ، وذلك : (أخرج شبثا)..".
وينظر : المقتضب ١/٢٤٦ ، ٢٤٧ والتبصرة ٢/٩٥٢ وابن يعيش ١٠/١٣٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٥٠١ وشرح الشافية ٣/٢٧٨ والممتع ٢/٦٨٨.

٢) سورة المعارج من الآيتين ٣ ، ٤ : "من الله ذي المعارج ، تعرج الملائكة والروح إليه في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة".

٣) يحكي الدمشقي في إبراز المعاني /٩١ قول الشاطبي :
وفي ذي المعارج تعرج الجيم مدغم .. ومن قبل : أخرج شطأه قد تثقلا
ثم يقول : "أي أدغم حرف الجيم في حرفين : التاء في قوله : "ذي المعارج تعرج" ، والشين في "أخرج شطأه"".
وقد نسب الدمشقي هذه القراءة إلى أبي عمرو في ص ٨٩.
وينظر : إتحاف فضلاء البشر /٢٣ والتيسير /٢٣ والتبصرة ٢/٩٤٦ وابن يعيش ١٠/١٣٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٥٠١ وشرح الشافية ٣ / ٢٧٨.

٤) هكذا يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٥٠١
ويعلل ابن يعيش ١٠/١٣٨ لقراءة أبي عمرو فيقول : "..لأنها وإن لم تقارب الجيم التاء فإن الجيم أخت الشين في المخرج ، والشين فيها تفش يصل إلى مخرج التاء ، فلذلك ساغ إدغامها فيها ..".

٥) سورة غافر ، من الآية /٤٩ : "وقال الذين في النار لخزنة جهنم ادعوا ربكم يخفف عنا يوما من العذاب".

٦) التخمير ٢ ورقة ٢٧٩ (مخطوط).

....

بثلاث نقط ، والذال ، والظاء (١).

تقول في المهملين : "أحمد جابرا" وتدغم الدال في الجيم ، كما عرفت طريقه ، وكذلك :
"اربط جملا".

وتقول في الأربعة : "... وَجَبَتْ جنوبها .." ، قال الله تعالى :
".. فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ..(٢)" أي : سقطت (٣).

و"لم يلبث جالسا".

وقوله تعالى : "إِذْ جَاءُوكُم(٤) .." و"احفظ جارك".

---

١) ابن يعيش ١٣٨/١٠ : ".. وإنما جاز إدغام هذه الحروف في الجيم ـ وإن لم تقاربها ـ لأن هذه الحروف من طرف اللسان والثنايا ، ومخرج الجيم من وسط اللسان ، فكان بينهما تباعد ، وأجريت في ذلك مجرى أختها ، وهي الشين .
وذلك أن الشين وإن كانت من مخرج الجيم ، فإن فيها تفشيا ، يتصل بهذه الحروف ، فلذلك من الاتصال ، جاز أن يدغمن في الجيم ، ولا يدغم الجيم فيها ، كما لا تدغم الشين ، لأنها أجريت مجراها ..".
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٥٠١/٢ والممتع ٦٨٧/٢ ، ٦٨٨ والتبصرة ٩٤٥/٢ ـ ٩٥٥ .

٢) سورة الحج ، من الآية / ٣٦ : "فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ، كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ".

٣) الكشاف ٨٤/٤
وادغام التاء في الجيم لم يذكره سيبويه ، كما حكى الصيمري في التبصرة ٩٤٥/٢ .

٤) سورة الأحزاب ، من الآية / ١٠ : "إِذْ جَاءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا".

[الشيـــن]

(فصل) " والشين لاتدغم إلا في مثلها ، كقولك : " أقمش شيئا ".

ويدغم فيها مايدغم في الجيم ، والجيم ، واللام ، كقولك : " لاتخالط شراء " و" لم يرد شيئا " ، وأصابت شريا " و" لم يحفظ شعرا " و" لم يتخذ شريكا " و" لم يرث شمسا "(١) و" دنا الشاسع " ..".

الفصل التاسع : في الشين المعجمة

وقد سبق أنها لاتدغم في غيرها ، محافظة على مافيها من التفشي (٢).

قال في " المقتضب " : ولاتدغم الشين في الجيم ؛ لأن الشين تتفشى حتى يتصل آخرهـــا بمخرج الطاء ، ويذهب تفشيها إن أدغمتها (٣).

وتدغم فيها ثمانية أحرف : الجيم ، واللام ، وماذكرناه من الحروف الستة .

قوله : (كقولك : " أقمش شيحا ").

قال " الجوهري " : " القمش : جَمْعُ الشَّيْءِ مِنْ هَهُنَا وَهَهُنَا " (٤).

والشيح : نبت (٥).

---

١) زاد في المفصل المطبوع / ٣٩٨ [ولم يخرج شيئا] .

٢) ذكر ابن يعيش ١٠ / ١٣٩ أن أبا عمرو يدغم الشين في السين ، كما يدغم السين في الشين قائلا : " وقد روى عن أبي عمرو إدغامها في السين من قوله تعالى : " .. إلى ذي العَرْشِ سَبِيلًا " .
كما روى عنه إدغام السين فيها من نحو : " وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا " ؛ لأنهمـــا متواخيتان في الهمس والرخاوة والصوت .
وليس هذا مذهب البصريين ؛ لأن للشين فضل استطالة في التفشي وزيادة صـوت على السين ".
وقد حكى الدمشقي في إبراز المعاني / ٩٢ قول الشاطبي :
وَعِنْدَ سَبِيلًا شِينُ ذِي الْعَرْشِ مُدْغَمٌ .. وَضَادُ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ مُدْغَمًا تَـــلَا
قائلا : " والضمير في (تلا) يعود على أبي عمرو ، أي : تلاه أبو عمرو ، أي : قرأه مدغما " .
وينظر : التبصرة ٢ / ٩٥٢ وشرح الشافية ٣ / ٢٧٨ والممتع ٢ / ٦٨٨ .

٣) المقتضب ١ / ٣٤٦ وعبارته : " ولاتدغم الشين في الجيم البتة ؛ لأن الشين مـــن حروف التفشي فلها استطالة من مخرجها حتى تتصل بمخرج الطاء ، والإدغـــام لايبخس الحروف ولا ينقصها .. ".
وينظر : الكتاب ٤ / ٤٤٨ ، ٤٤٩ .

٤) الصحاح (قمش) ٣ / ١٠١٦ .

٥) السابق (شيح) ١ / ٣٧٩ .

....

والشِّسْعُ : واحد شُسُوع النعل التى تشد إلى زمامها . تقول منه : شسعت النعـــل .
والشاســع : [البعيد](١).
ولقائل أن يقول : إن الحروف المدغمة ثمانية ، وقد أورد المصنف سبعة ، وأهمـــل
واحدا ، وهو الجيم قبل الشين ، نحو : "خرج شعبان" (٢).

- - - -

١) في المخطوطة [البيد] وهو تحريف ، والتصويب من الصحاح (سسع) ٣/١٢٣٧.
٢) لم يهمل المصنف شيئا إذا ثبتت رواية المفصل المطبوع / ٣٩٨ فقد أضاف فيـــه [ولم يخرج شيئا] .
وقول سيبويه ٤/ ٤٥٢: "الجيم مع الشين ، كقولك : (ابعج شبثا) الإدغام والبيان حسنان ؛ لأنهما من مخرج واحد ، وهما من حروف وسط اللسان".

[اليـــاء]

(فصل) " والياء تدغم في مثلها متصلة ، كقولك : " حي وعي " ، وشبيهة بالمتصلة ، كقولك : " قاضي وراميّ " ، ومنفصلة إذا انفتح ماقبلها ، كقولك : " اخشى ياسرا " .

وإن كانت حركة ماقبلها من جنسها ، كقولك : " اظلمى ياسرا " لم تدغم .

ويدغم فيها مثلها ، والواو ، نحو : " طي " والنون ، نحو : " من يعلم " .. " .

الفصل العاشر : في حكم الياء

وهي أحد حروف العلة ، فتدغم ، ويدغم فيها .

الضرب الأول : فيما تدغم فيه ، وهي تدغم في مثلها في ثلاثة مواضع :

الأول : أن تكون الياء الأولى المدغمة متصلة بما بعدها ، نحو قولك : " حي " و " عي " ، على الوجه الذى سبق بيانه .

الثاني : أن تكون الياء الأولى المدغمة في حكم المتصلة بالياء التي بعدها ، نحو قـــول المتكلم : " قاضي " و" رامي " بالإضافة إلى الياء المتأخرة التي هي ضمير المتكلم ، فإن الياء التي هي لام الكلمة شبيهة بالمتصلة ؛ لتعذر انفكاك الثانية عن الاسم (١) .

الثالث : الياء المنفصلة عن الياء التي بعدها ، إذا كان ماقبلها متحركا بالفتح ، نحو قولك : " اخشى ياسرا " ؛ لأن المقتضى للإدغام قائم ، وهو مابين المدغم ، والمدغم فيه من المماثلة والمانع من الإدغام مفقود في كل واحدة منها ؛ لأن الياء المدغمة ليس فيها مـدة ، فتفوت بالإدغام .

فإن وقع فيها مدة ، وكذلك في الصور التي تكون الياء الأولى حركة / ماقبلها من ٤٠٦/أ جنسها ، نحو قولك : " اظلمى ياسرا " امتنع الإدغام ، حذارا من فوات المد ، كما قررناه فيما تقـدم (٢) .

---

(١) يقول ابن يعيش ١٠/١٣٩ : " .. والياء تدغم في مثلها إذا كانت متصلة ، بـأن كانتا في كلمة واحدة ، فمثالها في الكلمـة الواحدة قولك : (حَيّ ، وَعَيّ) فـــ (حَيِيَ ، وَعَيِيَ) .
وكذلك تقول فيما هو في حكم الكلمة الواحدة ، نحو : (قاضيّ ، وراميّ) .. " .
وينظر : التبصرة ٢/٩٦٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٥٠١ ، ٥٠٢ .

(٢) وضح ابن يعيش ما أجمله الشارح ، حيث يقول ١٠/١٣٩ : " .. وأما المنفصـل ؛ وهو الذى يكون المثلان فيه من كلمتين ، فإن كانت الياء الأولى قبلها فتحة جـــاز الإدغام ، نحو : (اخشى ياسرا ، وارضى يسارا) .

الضرب الثاني : في الحروف التي تدغم في الياء ، وهي ثلاثة : الياء ، والواو ، والنون .

أما الياء : فظاهر . وأما إدغام الواو فى الياء ، فنحو قولك : " لَيًّا " والأصل : " لَوْيًا " ، ثم قلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء المبدلة فى الياء الأصلية ، وقد سبق غير مرة .

قال " سيبويه " : " سألت " الخليل " عن " سُوَيْر " و " بُوَيع " مامنعهم أن يقلبوا الواو ياء ؟

فقال : لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل "(١) :

فلم يعتد بها ، ولأن إدغامها يؤدى إلى لبس بناء ببناء غيره .

الثالث : النون ، وذلك فى نحو قولك تعالى : " أَفَمَنْ يَعْلَم(٢) . . " بإدغام النون فى الياء(٣) .

ـــــ

= فإن انكسر ماقبلها لم تدغم ، كقولك : (اظلمى ياسرا) .

والفرق بينهما أن الكسرة إذا كانت قبلها كمل المد فيها فتصير بمنزلة الألف ؛ لأن الألف لا يكون ماقبلها إلا منها ، فلا يدغم ، كما أن الألف لاتدغم ؛ لأنك لو أدغمتها مع انكسار ماقبلها لذهب المد الذى فيها بالإدغام ، فيجتمع سببان : أحدهما : ذهاب المد . والآخر : ضعف الإدغام فى المنفصل .

وانما ضعف الإدغام فى المنفصل ؛ لأن المنفصل لايلزم الحرف أن يكون بعد مثله ويصلح أن يوقف عليه ، وليس كذلك المتصل فى كلمة واحدة " .

وينظر : الكتاب ٤ / ٤٤٢ ، ٤٤٣ والمقتضب ١ / ٣٥٩ والتبصرة ٢ / ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٥٠٢ .

١) الكتاب ٤ / ٣٦٨ وزاد فيه : " وانما صارت للضمة حين قلت : فوعل .

ألا ترى أنك تقول : (ساير وساير) ، فلا تكون فيهما الواو .

وكذلك : (تفوعل) نحو : (تبويع) ؛ لأن الواو ليست بلازمة ، وانما الأصل الألف " .

٢) سورة الرعد ، من الآية / ١٩ : " أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى ، إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ " .

٣) يقول ابن يعيش ١٠ / ١٣٩ ، ١٤٠ : " وأما النون : فإنما جاز إدغامها فى الياء وإن لم يكن فيها لين من قبل أن فيها غنة ، ولها مخرج من الخيشوم ، ولذلك أجريت مجرى حروف المد واللين فى الإعراب بها ، كما يعرب بحروف المد واللين فى نحو : (يذهبان ، وتذهبان ، ويذهبون ، وتذهبين . . " .

ويقول سيبويه ٤ / ٤٥٣ : " وتدغم النون مع الياء بغنة وبلا غنة ؛ لأن الياء أخت الواو ، وقد تدغم فيها الواو فكأنهما من مخرج واحد . . " .

وينظر : المقتضب ١ / ٣٥٢ والتبصرة ٢ / ٩٦٢ ، ٩٦٣ والإيضاح ٢ / ٥٠٢ والممتع ٢ / ٦٩٥ وشرح الشافية ٣ / ٢٨٠ ، ٢٨٢ .

[الضـــاد]

(فصـل) " والضاد لاتدغم إلا فى مثلها ، كقولك : " اقبض ضعفها " .

وأما ماروله أبو شعيب السوسى عن اليزيدى أن أبا عمرو كان يدغمها فى الشين فـى قوله تعالى : " لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ " فما برئت عن عيب رواية أبى شعيب .

ويدغم فيها مايدغم فى الشين إلا الجيم ، كقولك : " حط ضمانك " و " زد ضحكا " و " شدت ضفائرها " و " احفظ ضأنك " و " لم يلبث ضاربا " و " هو الضاحك " (١) . . " .

الفصل الحادى عشر : فى حكم الضاد المعجمة ، وهى تدغم فى مثلها

كقولك : " اقبض ضعفها " وهو ظاهر ؛ لأنه الأصل فى كل حرفين متماثلين .

ويمتنع إدغامها فى حرف غيرها ؛ لأن الإدغام يفوت مافيها من فضيلة المـد والاستطالة ، كما بيناه .

قوله : (وأما ماروله أبو شعيب السوسى (٢) عن اليزيدى أن أبا عمرو كان يدغمها فى الشين المعجمة فى قوله تعالى : " . . لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ . . " (٣) . .) .

اعلم أن ماروله السوسى ينقض دعواه أولا : (أن الضاد لاتدغم فى غيرها) .

وأجاب عنه : بأنها لاتخلو من عيب من حيث الصناعة العربية .

بيان ذلك : أنك إذا أدغمت الضاد فى الشين ، فلا بد وأن تفوت بالإدغام قـدرا من الاستطالة والمد الذى هو من خصائص الضاد ، والقياس يأباه .

ولأنك إذا أدغمت الضاد ، وأبقيت العين ساكنة ، لزم اجتماع الساكنين على غير حده .

وإن حركتها بالحركة المنتقلة إليها من الضاد ، تغيرت الصيغة ، وزال البناء ، وقـد حكينا ـ فيما سبق ـ عن أهل الكوفة أنهم يجيزون اجتماع الساكنين على غير حده ، واحتجوا

---

١) زاد فى المفصل المطبوع [وإذ ضرب] .

٢) هو : صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود الرستبى السوسى ، مقرئ ثقة ، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن أبى محمد اليزيدى ، وروى القراءة عنه ابنه . ولد سنة ١٧٣ هـ . وتوفى سنة ٢٦١ هـ .
ينظر : طبقات القراء ١ / ٣٣٢ والنشر ١ / ١٣٤ والأعلام ٣ / ١٩١ .

٣) سورة النور ، من الآية / ٦٢ : " . . فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ ، وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ " .
وفى السبعة فى القراءات لابن مجاهد / ١٢٢ : " وروى أبو شعيب السوسى عـن اليزيدى عن أبى عمرو أنه كان يدغم " لبعض شأنهم " ولم يأت به غيره " .
وينظر : إبراز المعانى / ٩٢ واتحاف فضلاء البشر / ٢٤ والتبصرة ٢ / ٩٥٣ ، ٩٥٤ وابن يعيش ١٠ / ١٤٠ والإيضاح ٢ / ٥٠٢ ـ ٥٠٤ .

. . . .

على ذلك بأن اللسان يرفع بالحرف المشدد دفعة واحدة .

والى هذا ذهب "أبو عمرو" (١).

قال في "الحواشي" : السوسي : اسم موضع ، وأنشدني الأستاذ أبو نصر :

[٢٠٣] فِي حُلَّةٍ مِنْ طِرَازِ السُّوسِ مُعْلَمَةٍ .:. يَمْحُو بِأَذْيَالِهَا مَا أَثَّرَ القَـــدَمُ (٢).

قوله : (ويدغم فيها مايدغم في الشين إلا الجيم) .

اعلم أنا قد ذكرنا ـ فيما سبق (٣) ـ أن الشين المعجمة يدغم فيها ثمانية أحرف: الجيم أحدها .

---

١) يقول الصيمري في التبصرة ٢/٩٥٣، ٩٥٤ : " وروى عن أبي عمرو إدغام الضاد في الشين في قوله عز وجل : "لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ" .
قال أبو بكر بن مجاهد ـ رحمه الله ـ لم يرو عن أبي عمرو إدغام الضاد في الشين إلا أبو شعيب السوسي عن اليزيدي ، وهو خلاف ما ذكره سيبويه .
وقال بعض النحويين ليس إدغام الضاد في الشين عندي بالمنكر ؛ لأنها مقاربة للشين في المخرج ، والشين أشد استطالة من الضاد ، وفي الشين تفش ليس فيها ، وعلى أن سيبويه حكى : (اطجع) بإدغام الضاد في الطاء ، فدل ذلك على جواز إدغامها في الشين ؛ لأن الشين أقوى منها وأفشى " .
ويبدو أن الشارح ـ هنا ـ جارى الزمخشري في إلحاق العيب بقراءة أبي عمرو .
وأرى أنهما جانبا الصواب ؛ لأن هذه القراءة قد ثبتت في السبعة ، وهي منقولة تواترا ، وهو اثبات مقيد للعلم ، وما ذكره الزمخشري ومن تبعه نفي مستنده الظن ، فالإثبات العلمي أولى من النفي والظن .
ولو سلم أن هذه القراءة غير متواترة فأقل الأمر أن اللغة تثبت بنقل العدول لها ، فيبقى الترجيح بالإثبات ، ومذهب الخصم نفي ، والإثبات أولى .
وينظر: الإيضاح لابن الحاجب ٢/٥٠٣ ، ٥٠٤ .

٢) الحواشي / ٧٢ (مخطوط) . والبيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله .
والأستاذ أبو نصر : لعله أبو نصر يوسف بن عمر بن محمد بن يوسف بن يعقوب الأزدي ، كان عالما بالأدب غزير العلم باللغة والشعر ، حسن الفصاحة ، بارعا في الكتابة . ولد سنة ٥٠٣ هـ . وتوفي سنة ٥٥٦ هـ .
ينظر : نزهة الألباء / ٣٠٣ ، ٣٠٤ وتاريخ بغداد ١٤ / ٣٢٢
والطراز : الجيد من كل شئ . اللسان (طرز) ٤/٢٦٥٥ .

٣) ينظر : ص ١١٦٨ من التحقيق .

....

قال المصنف: (ويدغم في الضاد سبعة أحرف من تلك الثمانية ، سوى الجيم).

تقول في إدغام الطاء المهملة في الضاد المعجمة : " حُط ضَّمانَك " .

والذى جوز الإدغام أن الطاء ، والضاد جميعا من حروف الإطباق ، كما عرفته .

وفى إدغام الدال المهملة إذا أمرت غيرك : " زِد ضَّحكا " .

وفى إدغام التاء ، بنقطتين من فوق : " شَدَّت ضَّفائِرُها " .

والذى سوغ ذلك أن الدال ، والتاء جميعا أختا الطاء ، وقد أدغمت الطاء ، فألحق بهما أختاها .

وتقول فى الظاء المعجمة : " احْفَظ ضَّأنَكَ " لكون كل واحد منهما من حروف الإطباق ، كما تقدم .

وفى الثاء بثلاث نقط : " لَمْ يَلْبَث ضَّارِبًا " بفتح الباء ، والمعنى : لم يمكث ؛ لأن الضاد باستطالتها ، اتصلت بمخرج الثاء .

وتقول فى إدغام اللام فى الضاد : " هو الضاحك " (١).

وقد أهمل المصنف مثال إدغام الذال المعجمة فى الضاد (٢)، وألحقه بعض المتأخرين فى نسخته (٣)، والمروى ما ذكرناه .

---

(١) يشير ابن يعيش ١٠/ ١٤٠ إلى إدغام هذه الحروف فى الضاد ، معللا لذلك ، حيث يقول : " ويدغم فيها مايدغم فى الشين إلا الجيم ، والذى يدغم فى الشين ثمانية أحرف ، وهى : الطاء ، والدال ، والتاء ، والظاء ، والذال ، والثاء ، واللام والجيم .
وقد استثنى ههنا الجيم ؛ لأن هذه الحروف من طرف اللسان والثنايا ، والضاد من حافة اللسان وجانب الأضراس وفيها إطباق واستطالة تمتد حتى تتصل بهذه الحروف ، فصارت مجاورة لها ، فجاز إدغامهن فيها ، وهى أقوى منهن وأوفر صوتا ، والإدغام إنما هو فى الأقوى .
وأما الجيم فإنها لاتدغم لأنها أخت الشين ، وحكمها حكم الشين ، فكما لاتدغم فيها الشين كذلك الجيم .. " .
وينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٥٠٤ وشرح الشافية ٣/ ٢٨٢ ، ٢٨٣ والممتع ٢/ ٧٠١ ، ٧٠٢ .

(٢) مثل : " انبذ ضاربك " ، وقد أشار ابن يعيش ١٠/ ١٤٠ إلى إهمال المصنف لمثل هذا .

(٣) كما فى المفصل المطبوع / ٣٩٩ .

....

قوله : (الا الجيم) .

اعلم أنه إنما منع إدغام الجيم فى الضاد ؛ لأن الشين والجيم أختان ، وقد سبق أن الجيم لاتدغم فى غيرها لما عرفته .

وإذا لم تدغم الشين فى الضاد ، امتنع إدغام الجيم أيضا فيها ، لكونها أخت الشين .

[السلام]

(فصل) " واللام إن كانت المعرفة ، فهى لازم إدغامها فى مثلها ، وفى الطاء ، والدال ، والتاء ، والظاء ، والذال ، والثاء ، والصاد ، والسين ، والزاى ، والشين ، والضاد ، والنون ، والراء .

وإن كانت غيرها ، نحو : لام " هل " و " بل " فإدغامها فيها جائز .

ويتفاوت جوازه إلى حسن ، وهو إدغامها فى الراء ، كقولك :

" هل رأيت " ، وإلى قبيح ، وهو إدغامها فى النون ، كقولك : " هل نخرج " ؟ وإلى وسط ، وهو إدغامها فى البواقى ، وقرئ :

" هَثُّوِّبَ الكُفَّارُ " .

وأنشد " سيبويه " :

فَذَرْ ذَا وَلَكِنْ هَتُّعِينُ مُتَيَّمًا ∴ عَلَى ضَوْءِ بَرْقٍ آخِرَ اللَّيْلِ نَاصِبِ

وأنشد :

تَقُولُ إِذَا أَهْلَكْتُ مَالًا لِلَذَّةٍ ∴ فُكَيْهَةُ هَشَّيْءٌ بِكَفَّيْكَ لَائِقُ

ولا يدغم فيها إلا مثلها والنون ، كقولك : " من لك " وإدغام الراء لحن " .

الفصل الثانى عشر : فى حكم إدغام اللام ، وقد تكون لام تعريف ، وقد تكون غير ذلك .

الضرب الأول : فى حكم إدغام لام التعريف ، ويلزم إدغامها فى ثلاثة عشر حرفا : خمسة أحرف منها مهملات ، وثمانية معجمات :

فالمهملات : الدال ، والراء ، والسين ، والصاد ، والطاء .

والثمانية الباقية معجمات ، وهى : التاء بنقطتين من فوق ، والثاء بثلاث نقط ، والذال ، والزاى ، والشين ، والضاد ، والظاء ، والنون ، نحو قولك : " الداعى ، والراهب ، والساهر ، والصابر ، والطائع " .

وتقول فى المعجمة : " التائب ، والثائب ، والذاكر ، والزاهد ، والشاكر ، والضامن ، والظاهر ، والناصر " .

قال " المازنى " : إنما أدغمت لام المعرفة فى هذه الحروف الثلاثة عشر ، لكثرتها فى كلامهم ، ولقرب مخارجها منها (١) .

---

١) يقول سيبويه ٤/ ٤٥٧ : " ولام المعرفة تدغم فى ثلاثة عشر حرفا لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام ، لكثرة لام المعرفة فى الكلام ، وكثرة موافقتها لهذه الحروف ، واللام من

....

قال " أبو البركات ": " فهى أحد عشر حرفا من حروف طرف اللسان ، وحرفان يخالطان طرف اللسان ، وهما : الضاد ، والشين " (١).

الضرب الثاني : في حكم إدغام التى ليست لام معرفة ، نحو : اللام فى " هل " و " بل ".

قوله : (فإدغامها فيها جائز) .

اعلم أن الضمير من (فيها) يرجع إلى ماذكره من الأحرف الثلاث عشرة .

وقد قسم المصنف صور الجواز إلى ثلاثة أقسام :

حسن ، وقبيح ، ومتوسط .

الأول: الحسن ، وهو : إدغام هذه اللام فى الراء ، [نحو] (٢) : " هرأيت " ؟ .

الشاهد فيه : أنك تقلب هذه اللام [راء] (٣) ثم تدغمها فى الراء ، كما عرفته ، وتكون اللام — ههنا — ملحقة بلام التعريف فى قولك : " الراهب " ونحوه فى حسن الإدغام .

والذى أوجب كونه حسنا أن الراء أقرب الحروف إلى اللام ، كما بيناه فى

= طرف اللسان ، وهذه الحروف أحد عشر حرفا منها حروف طرف اللسان ، وحرفان يخالطان طرف اللسان .

فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها فى الكلام لم يجز إلا الإدغام .. ".

وينظر : المقتضب ١/ ٣٤٨ ، ٣٤٩

ويوضح الصيمرى فى التبصرة ٢/ ٩٥٧ الحروف التى تدغم فيها اللام فيقول :

" .. والأحد عشر حرفا : النون ، والراء ، والدال ، والطاء ، والتاء ، والصاد ، والزاى ، والسين ، والذال ، والظاء ، والثاء .

واللذان يخالطان طرف اللسان : الضاد ، والشين ؛ لأن الضاد لرخاوتها استطالت حتى اتصلت بموضع اللام ، والشين كذلك حتى اتصلت بموضع الظاء ".

وينظر : المقتضب ١/ ٣٤٨ ، ٣٤٩ وابن يعيش ١٠/ ١٤١ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٥٠٤ وشرح الشافية ٣/ ٢٧٩ ، ٢٨٠ والممتع ٢/ ٦٩١ — ٦٩٤.

١) أسرار العربية / ١٦٨ ، ١٦٩ وزاد فيه : " وإنما ادّغم لام التعريف فى هذه الحروف لوجهين : أحدهما : أن هذه الحروف مقاربة لها .

والثاني : أن هذه اللام كثر دورها فى الكلام ، ولذلك تدخل فى سائر الأسماء سوى أسماء الأعلام والأسماء غير المتمكنة .

ولما اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف ، وكثرة دورها فى الكلام ، لزم فيها الإدغام ، وأما من أظهر اللام على الأصل فمن الشاذ الذى لا يعتد به ".

٢) زيد للتوضيح .

٣) زيد للتوضيح .

....

مخارج الحروف(١).

وثانيها: القبيح، وهو: إدغام هذه اللام في النون.

قال "سيبويه" [وإدغام اللام في النون أقبح من إدغامها في جميع هذه / الحروف](٢)؛ ٤٠٦/ب لأنها تدغم في اللام كما تدغم في الياء، والواو، والراء، والميم، فلم يجسروا على أن يخرجوها من هذه الحروف التي شاركتها في إدغام النون، وصارت كأحدها في ذلك(٣).

قال في "الحواشي": "يعني أن اللام لما كانت أخت الياء، والواو، والراء، والميم في أن النون تدغم فيها، وكانت واحدة من هذه الحروف لا تدغم في النون، أحبوا أن تكون اللام مساعدة لأخواتها في الامتناع من إدغامها في النون، كما ساعدتها في إدغام النون فيها"(٤).

قال "سيبويه": وأما النون: فتدغم في مثلها، وفي خمسة أحرف سواها، وهي: الواو، والياء، والراء، والميم، واللام، ويجمعها قولك: "يرملون".

ثم قال: ولا يدغم فيها شئ غير اللام(٥).

وهذه العبارة منه تدل على أن إدغام اللام في النون جائز، وليس فيها ما يدل على أنه قبيح، لكن علة قبحه ما ذكرناه.

---

١) الكتاب ٤/٤٥٧: "... فإذا كانت غير لام المعرفة، نحو: "هل" و"بل" فإن الإدغام في بعضها أحسن، وذلك قولك: "هَرَّأَيْتَ"؛ لأنها أقرب الحروف إلى اللام، وأشبهها بها، فضارعتا الحرفين اللذين يكونان من مَخْرَج واحد، إذ كانت اللام ليس حرف أشبه بها منها، ولا أقرب.
كما أن الطاء ليس حرف أقرب إليها، ولا أشبه بها من الدال.
وإن لم تدغم، فقلت: "هَلْ رَأَيْتَ"؟ فهي لغة لأهل الحجاز وهي عربية جائزة ...".
وينظر: المقتضب ١/٣٤٩ والتبصرة ٢/٩٥٨ وابن يعيش ١٠/١٤١ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٥٠٤ وشرح الشافية ٣/٢٧٩ والممتع ٢/٦٩٣.

٢) عبارة الكتاب [والنون إدغامها فيها أقبح من جميع هذه الحروف].

٣) الكتاب ٤/٤٥٩.

٤) الحواشي/٧٢ (مخطوط).

٥) الكتاب ٤/٤٥٣، ٤٥٦ ونقل الشارح كلام سيبويه بالمعنى.
ومما هو جدير بالذكر أن الشارح حرف عبارة سيبويه الأخيرة؛ لأن سيبويه لم يقل: (ولا يدغم فيها شئ غير اللام)، وعبارته ٤/٤٥٦: "... وأما اللام فقد تدغم فيها، وذلك قولك: (هَنَّرَى) فتدغم في النون. والبيان أحسن؛ لأنه قد امتنع أن يدغم في النون ما أدغمت فيه سوى اللام، فكأنهم يستوحشون من الإدغام فيها".

....

ولقائل أن يقول : إن " الكسائي " قرأ بإدغام اللام في النون من غير اختلاف في الرواية عنه ، ويبعد حمل القراءة المشهورة على لغة قبيحة (١). ويؤيد ماذكرناه ماسنحكيه - فيما بعد - عن " المازني " (٢).

وثالثها : الإدغام المتوسط بين الحسن والقبيح ، وذلك ادغامها في غير ماذكرناه من حرفي (الراء ، والنون) والمذكور من صوره ثلاث :

أولها : [إدغام هذه اللام في الثاء بثلاث نقط من فوق ، في نحو] (٣) قوله تعالى : " هل ثوب الكفار ماكانوا يفعلون " (٤).

تقول : استثابه ، أي : سأله أن يثيبه (٥).

---

١) الشارح - هنا - لايجاري المصنف فيما قاله من أن إدغام اللام في النون قبيح ، ويظهر بوضوح تمسكه بالقراءة المشهورة والدفاع عنها ، ويؤيده في ذلك ماحكاه ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٥٠٤ حيث يقول : " وجعل (المصنف) الإدغام في النون قبيحا ، وليس بمستقيم ، فإنها ثبتت قراءة عن الكسائي ، لم يختلف فيها عنه ، ومثلها لايوصف بالقبح .
قد روى عن الكسائي : (هل نحن) بالإدغام بلا خلاف عنه في ذلك ، ولا يصلح نسبة القبح إلى قراءة منقولة عن أحد من القراء السبعة بلا خلاف عنه فيها " .
وفي إتحاف فضلاء البشر / ٢٨ : " قرأ بإدغام اللام في الأحرف الثمانية الكسائي " .

٢) ينظر : ص١١٨١ من التحقيق .

٣) مابين الحاصرتين زيد للتوضيح .

٤) سورة (المطففين) آية / ٣٦ .
يقول أبو حيان في البحر المحيط ٨ / ٤٤٣ : " قرأ الجمهور : " هل ثوب " بإظهار لام " هل " . والنحويان وحمزة ، وابن محيصن بإدغامها في الثاء " .
والنحويان : أبو عمرو بن العلاء ، وعلى بن حمزة الكسائي .
ويقول سيبويه ٤ / ٤٥٩ : " وقرأ أبو عمرو : " هثّوب الكفار " ، يريد : هل ثوب الكفار ، فأدغم في الثاء " .
وينظر : إتحاف فضلاء البشر / ٢٨ والكشاف ٦/ ٢١٩ والمقتضب ١/ ٣٤٩ وتنظر القراءة في : إتحاف فضلاء البشر / ٢٨ والسبعة في القراءات لابن مجاهد / ١٢٠ وإبراز المعاني / ١٩٠ ، ١٩١ والكشاف ٦/ ٢١٩ .
وينظر أيضا : المقتضب ١/ ٣٤٩ والتبصرة ٢/ ٩٥٩ وابن يعيش ١٠/ ١٤٢ والممتع ٢/ ٦٩٣ .

٥) الصحاح (ثوب) ١/ ٩٥ .

. . . .

و " هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَاكَانُوا يَفْعَلُونَ " أَيْ : هَلْ جُوزُوا عَلَى فِعْلِهِمْ ؟ (١)

وثانيها : إدغام هذه اللام في التاء بنقطتين من فوق ، في نحو قول الشاعر :

[٢٠٤] فَـذَرْ ذَا وَلَكِنْ هَتُّعِينُ مُتَيَّمًا ∴ عَلَى ضَوْءِ بَرْقٍ آخِرَ اللَّيْلِ نَاصِبِ (٢)

" الشاهد فيه : على إدغام اللام من " هل " في " التاء " من " تعين " (٣).

والبرق الناصب : الذى يرى من بعد .

والمتيم : الذى تيمه الهوى ـ استعبده .

فذر ذا ، يريد : ذر ذا الحديث والأمر الذى ذكره .

ولكن هل تعين متيما ، والمتيم يعنى به المتكلم نفسه ، ومعونته له أن يسهر معه ، أو يحادثه ، ويسليه ؛ ليخفف مايجده من الوجد بمن يهواه ؛ لأن ذلك البرق لمع من الجهة التى فيها من يحبه ، فتذكره ، وأرق ، وهاج حزنه " (٤).

وثالثها : إدغام هذه اللام في الشين المعجمة ، نحو قول طريف بن ربيعة العنبرى :

[٢٠٥] تَقُولُ إِذَا اسْتَهْلَكْتُ مَالًا لِلَـذَّةٍ ∴ فُكَيْهَةُ هَشَّىْءٌ بِكَفَّيْكَ لَائِـقُ
فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَـا ∴ قَلِيلٌ وَلَيْسَتْ تُسْتَطَاعُ الْخَلَائِـقُ (٥)

---

١) الكشاف ٦/ ٢١٩.

٢) من الطويل ، : مزاحم العقيلى ، شاعر أموى بدوى ، عاصر الفرزدق وجريرا ، وذا الرمه (الأغانى ١٩ /٩٧ وطبقات ابن سلام ٢ /٧٦٩ والخزانة ٣ / ٤٣ ، والأعلام ٧/ ٢١١).
والبيت من شواهد : الكتاب ٤/ ٤٥٩ برواية : (فدع) فى موضع (فذر) ، وابن يعيش ١٠/ ١٤١.

٣) لأنهما متقاربان فى المخرج ، اذ هما من حروف طرف اللسان الصعبة النطق ، فهى أحوج الى الادغام من غيرها .
يقول الصيمرى فى التبصرة ٢/ ٩٥٩ : " وقرأ أبو عمرو " هل ترى من فطور " ، ونحوه بالادغام " .
وينظر : السبعة فى القراءات لابن مجاهد / ١٢٠ وابراز المعانى / ١٩١ ، واتحاف فضلاء البشر / ٢٩.
وينظر أيضا : المقتضب ١/ ٣٤٩ والممتع ٢/ ٦٩٣ .

٤) اعتمد الشارح فى بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافى لأبيات الكتاب ٢/ ٣٧٦ ، ٣٧٧ ولم يشر الى ذلك .

٥) بيتان من الطويل ، قالهما : طريف بن ربيعة العنبرى ، أبو عمرو ، شاعر مقل ، من

....

ويروى : إذا استهلكت شيئا للذة .

" الشاهد فيه : على إدغام اللام من (هل) فى الشين من (شئ)[(١)].

وكبيهة : امرأته . واللائق : اللازم اللازق[(٢)]. والخلائق : الطباع .

يقول : إن امرأته لامته على إنفاق ماله فى لذاته ، وقالت : هى شئ من المال ثابت فى كفيك ؟

وقوله : فقلت لها إن الملامة نفعها قليل ، يعنى أن ملامتها له لاينتفع بها ؛ لأنه لا يقبل منها ماتقول ،ولا يترك إنفاق ماله فى لذاته .

وقوله : وليست تستطاع الخلائق ، يريد : وليس يمكن تغيير الخلائق ،أى تغيير الطباع .

يقول : إنه من كان من طبعه الجود والإنفاق لم يمكن تغيير خلقه .

والمعنى : ليس يستطاع تغيير الخلائق ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه "[(٣)].

هذا تمام الكلام فى الأقسام الثلاثة

وكلام " المازنى " على خلافه .

قال فى كتابه المسمى بالديباج : فأما اللام لغير المعرفة ، فإنك إن شئت أدغمت ، وإن شئت تركت ؛ لأنها لم تكثر كثرة لام المعرفة ، نحو : " هل طلبك " ؟ و " هل دخل إليك " ؟ وشبههما[(٤)].

= فرسان بنى تميم فى الجاهلية ، قتله أحد بنى شيبان (سمط اللآلئ / ٢٥٠ ، والأعلام ٣/٢٢٦) .
والبيت الأول من شواهد : الكتاب ٤/٤٥٨ والتبصرة ٢ / ٩٥٨ وابن يعيش ١٠/١٤١ برواية : (أهلكت) فى موضع (استهلكت) والممتع ٢/٦٩٤ والمقرب ٢/١٤ واللسان (ليق) ٥ / ٤١١٥ وفيه : " ومايليق بكفه درهم ، أى : مايحتبس " .

١) وذلك لاتساع مخرج الشين وتفشيها ، واختلاطها بطرف اللسان ، واللام من حروف طرف اللسان ، فأدغمت فيها لذلك .
وإظهارهما جائز ؛ لأنهما من كلمتين ، مع انفصالهما فى المخرج .

٢) اللسان (ليق) ٥ / ٤١١٥ .

٣) اعتمد الشارح فى بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافى لأبيات الكتاب ٢/٣٥٤ ، ٣٥٥ وفيه (شيئا) فى موضع (مالا) ولم يشر الى ذلك .

٤) يقول الصيمرى فى التبصرة ٢/٩٥٨ : " وأما ماسوى لام المعرفة ، نحو: (هل ، =

....

قوله : (ولا يدغم فيها إلا مثلها والنون ، كقولك : " من لك ") .

اعلم أن الضمير المؤنث يرجع إلى اللام ، والمعنى : لا يدغم في اللام إلا حرفان: أحدهما : اللام ، والآخر : النون .

قوله : (وادغام الراء فيها لحن) لأنه يذهب مافيها من فضيلة التكرير ، كما عرفته (1) .

ـ ـ ـ ـ

= ول ، وقل) فيجوز إدغامها في هذه الحروف ، ويجوز إظهارها ، وليس إدغامها بلازم كما كانت لام المعرفة ، وبعضها أقوى من بعض في الإدغام .. ".
وينظر : الكتاب ٤٥٧/٤ والمقتضب ٣٤٩/٢ وابن يعيش ١٤١/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٥٠٤/٢ والممتع ٦٩٢/٢ ، ٦٩٣ والمقرب ١٣/٢ .

(1) يقول ابن يعيش ١٤٣/١٠ : " .. اختلف النحويون في إدغام الراء في اللام : فقال سيبويه وأصحابه : لا تدغم الراء في اللام ، ولا في النون ، وإن كن متقاربات ؛ لما في الراء من التكرير ، ولتكريرها تشبه بحرفين .
ولم يخالف سيبويه أحد من البصريين في ذلك إلا ما روي عن يعقوب الحضرمي أنه كان يدغم الراء في اللام في قوله عزوجل : " يَغْفِرْ لَكُمْ " .
وحكى أبو بكر بن مجاهد عن أبي عمرو أنه كان يدغم الراء في اللام ، ساكنة كانت الراء ، أو متحركة .. وأجاز الكسائي ، والفراء إدغام الراء في اللام ".
وينظر : الكتاب ٤٤٨/٤ والتبصرة ٩٤٩/٢ ـ ٩٥١ والإيضاح ٥٠٥/٢ ، ٥٠٦ والممتع ٧٢٣/٢ ، ٧٢٤ .

(فصل) " والراء لاتدغم إلا فى مثلها ، كقوله تعالى : " واذكر ربك " .
وتدغم فيها اللام والنون ، كقوله تعالى : " كيف فعل ربك " و " إذ تأذن ربكم " . ".

الفصل الثالث عشر : فى حكم الراء المهملة

وهى تدغم ويدغم فيها .

أما إدغامها : فجائز فى مثلها ، وممتنع فى غيرها ، حذارا من فوات فضيلة التكرير ، كما سبق تقريره ، كقوله تعالى : " .. واذكر ربك .. " (١)

قال " المازنى " : إن الراء يقاربها اللام فى المخرج ، فلا يجوز إدغام الراء فيها ، لقوة الراء فيها وتفشيها ، ولأنها إذا لفظت بها ، سمعت لها تكريرا ، فيصير واحدها كأنه اثنان ، فلم يجز أن يدغموا الراء فيما هو أضعف منها (٢).

ويدغم فيها حرفان ، وهما : اللام ، والنون (٣) ، كقوله تعالى :
" .. كيف فعل ربك (٤) .. " ، " وإذ تأذن ربكم (٥) .. " .

قالوا : علة جواز إدغامها فى الراء تقارب المخارج ، كما بيناه فيما سبق .

---

١) سورة الكهف ، من الآية / ٢٤ : " .. واذكر ربك إذا نسيت ، وقل عسى أن يهدين ربى لأقرب من هذا رشدا " .

٢) ينظر : ابن يعيش ١٠/١٤٣ ، والممتع ٢/٧٠١ والتبصرة ٢/٩٤٩ ، ٩٥٠ والمقرب ٢/١٤ .

٣) يقول سيبويه ٤/٤٥٢ : " اللام مع الراء ، نحو : (اشغل رحبه) ؛ لقرب المخرجين ؛ ولأن فيهما انحرافا نحو اللام قليلا ، وقاربتها فى طرف اللسان ، وهما فى الشدة وجرى الصوت سواء ، وليس بين مخرجيهما مخرج . والإدغام أحسن .
والنون تدغم مع الراء ؛ لقرب المخرجين على طرف اللسان ، وهى مثلها فى الشدة ، وذلك قولك : (من راشد ، ومن رأيت) .
وتدغم بغنة وبلا غنة " .
وينظر : المقتضب ١/٣٤٧ والتبصرة ٢/٩٥٨ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٥٠٦ والممتع ٢/٧٠١ .

٤) سورة الفيل ، من الآية الأولى : " ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل " .

٥) سورة ابراهيم ، من الآية / ٧ : " وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ، ولئن كفرتم إن عذابى لشديد " .

[النـــون]

(فصل) " والنون تدغم فى حروف " يرملون " كقولك : " من يقول ؟ ، ومن راشد ؟ ومـــن محمد ؟ ومن لك ؟ ومن واقد ؟ ومن نكرم ؟ " .

وادغامها على ضربين : إدغام بغنة وبغير غنة ، ولها أربع أحوال :

إحداها : الإدغام مع هذه الحروف .

والثانية : البيان مع الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء ، كقولـــك : " من أجلك " و " من هانئ " و " من عندك " و " من حملك " و " من غبر " و " من خانك " ، إلا فى لغة قوم أخفوها مع الغين ، والخاء ، فقالوا : " منخل " و " منغل " .

والثالثة : القلب إلى الميم قبل الباء ، كقولك : " شمباء " و " عمبر " .

والرابعة : الإخفاء مع سائر الحروف ، وهى خمسة عشر حرفا ، كقولك : " من جابـــــر " و " من كفر " و " من قتل " وما أشبه ذلك .

قال " أبو عثمان " : وبيانها مع حروف الفم لحن ... " .

الفصل الرابع عشر : فى حكم إدغام النون الخفيفة ، وهى تدغم فيها

أما إدغامها : ففى أحد حروف ستة ، يجمعها قولك : " يرملون " تقول فى (اليـــاء) بنقطتين من تحت " من يقول ؟ " وفى الإدغام فى (الراء) : " من راشد ؟ " .

وفى (الميم) : " مَنْ محمد ؟ " بفتح الميم من صيغة (مَنْ) فى جميعها على الاستفهام .

وان شئت كسرتها وجررت بها مابعدها .

وتقول فى (اللام) : " من لك ؟ " بالفتح .

وفى إدغامها فى (الواو) : " من واقد ؟ " بالفتح ، والكسر على الاستفهام والجر ، و (واقد) : اسم رجل .

وتقول فى إدغامها فى مثلها : " من مكرم ؟ " بالفتح .

قال " أبو سعيد " : " إذا أدغمت النون فى هذه الحروف ، تحولت عن جنسها ، وصـــار مخرجها من مخرجها .

وكذلك النون إذا أدغمت فى النون ، صار مخرجهما من الفم ؛ لأن الحرفيـــن إذا / ٤٠٧ / أ أدغم أحدهما فى الآخر ، لم يجز أن يختلف مخرجاهما .

فلما كان مخرج النون المتحركة من الفم ، وجب أن تكون الساكنة المدغم فيها من الفم ؛ لأنها لو كانت من الخيشوم اختلف المخرجان " (١) .

---

١) شرح السيرافى ٦/ ٥١٦ ، ٥١٧ .

....

قال " سيبويه " : [إنها إذا أدغمت فى هذه الحروف ، صارت من جنسها ، فتصير مع الراء راء ، ومع اللام لاما ، ومع الواو واوا ، ومع الياء ياء ٠

وهذه الحروف ليست لها غنة ٠

وأما إذا أدغمت بغنة : فوجهه أن النون لها غنة فى نفسها سواء كانت من الفم ، أو من الأنف ٠

والغنة : صوت من الخيشوم يتبع الحرف ، وإن كان خروج الحرف من الفم (١).

قد كان للنون ٠ قبل الإدغام غنة ، فكرهوا إبطالها ، بحيث لا يكون للنون أثر من صوتها البتة ، وهم يجدون سبيلا إلى الاتيان بها] (٢).

ورأيت بعض النحويين يقول : الغنة فيهن أجود ؛ لأن للغنة صوت واضح (٣).

ومن القراء من اختار الغنة فى بعض ذلك ، وتركه فى بعض ، وليس موضع ذكره هنا (٤) ٠

ولقائل أن يقول : إثبات الغنة ، وتركها سائغ فى أحرف أربعة ، وهى : اليـاء ، والراء ، واللام ، والواو (٥).

وأما النون ، والميم : فلا يتصور انفكاكهما عن الغنة (٦).

---

١) الصحاح (غنن) ٦ / ٢١٧٤ : " الغُنَّةُ : صوت فى الخيشوم " ٠ وفى اللسان (غنن) ٥ / ٣٣٠٨ : " المبرد : الغنة : أنْ يُشْرَبَ الحرفُ صَوْتَ الخَيْشُوم " ٠

٢) الكتاب ٤ / ٤٥٢ ، ٤٥٤ والشارح نقل كلام سيبويه بالمعنى ٠ ومما تجدر ملاحظته أن ما بين الحاصرتين عبارة الصيمرى فى التبصرة ٢ / ٩٦٣ ٠

٣) يقول ابن عصفور فى الممتع ٢ / ٦٩٧ : " ٠٠ وإذا أدغمت فى الراء ، واللام ، والواو ، والياء ، كان إدغامها بغنة وبغير غنة ٠ أما إدغامها بغير غنة فعلى أصل الإدغام ؛ لأنك إذا أدغمتها ، صار اللفظ من جنس ما تدغم فيه ٠ فإذا كان ما بعدها غير أغن ذهبت الغنة ؛ لكونها تصير مثله ٠ ومن أبقى الغنة ؛ فلأنها فَضْلُ صوتٍ ، فكره إبطالها ، فحافظ عليها بأن أدغم ، وأبقى بعضا من النون وهو الغنة ٠ وإبقاؤها عندى أجود ؛ لما فى ذلك من البيان للأصل والمحافظة على الغنة " ٠

٤) ينظر : إبراز المعانى / ٢٠١ ، ٢٠٢ ٠

٥) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٥٣ ، ٤٥٤ والمقتضب ١ / ٣٥٢ والتبصرة ٢ / ٩٦٣ وابن يعيش ١٠ / ١٤٣ ، ١٤٤ والممتع ٢ / ٦٩٧ ٠

٦) هكذا يقول ابن عصفور فى الممتع ٢ / ٦٩٥ ، ٦٩٦ ؛

. . . .

قوله : (ولها أربع أحوال) اعلم أن الضمير يرجع إلى النون الخفيفة .

أولها : إدغامها مع كل واحد من حروف " يرملون " .

قال " المازني " : إن النون تدغم في هذه الحروف :

أما في النون فظاهر ، وأما في الخمسة الباقية : فلقربها منها في مخارجها .

وهذا الإدغام قد يكون بغنة مع النون المدغمة ، وقد يكون بغير غنة .

قالوا : وهو : أفصح (١).

قال " سيبويه " : " النون تدغم مع الراء ؛ لقرب المخرجين على طرف اللسان ، وهي مثلها في الشدة [وذلك قولك : " مَن رَّاشِد " و " مَن رَّأَيْتَ "] (٢).

وتدغم بغنة وبلا غنة .

وتدغم في اللام ؛ لأنها قريبة منها على طرف اللسان [وذلك قولك : " من لك "] (٣).

فإن شئت كان إدغامها بلا غنة ، فتكون بمنزلة حروف اللسان .

وإن شئت أدغمت بغنة ؛ لأن لها صوتا من الخياشيم ، فترك على حاله ؛ لأن الصوت الذي بعده ، ليس له في الخياشيم نصيب فيغلب عليه الاتفاق .

وتدغم النون مع الميم ؛ لأن صوتهما واحد ، وهما مجهوران قد خالفا سائر الحروف التي في الصوت ، حتى إنك تسمع النون كالميم ، والميم كالنون ، حتى تَتَبَيَّنَ ، فصارتا بمنزلة اللام والراء في القرب ، وإن كان المَخْرَجانِ متباعدين ، إلا أنهما اشتبها ؛ لخروجهما جميعا من الخياشيم ..

وتدغم النون مع الواو بغنة ، وبلا غنة ؛ لأنها من مُخْرَج ما أدغمت فيه النون ، وإنما منعها أن تقلب مع الواو ميما أن الواو حرف لين تتجافى عنه الشفتان ، والميم كالياء في الشدة والزام الشفتين ، فكرهوا أن يكون مكانها أشبه الحروف من موضع الواو بالنون ، وليس مثلها في اللين والتجافي والمد ، فاحتملت الإدغام ، كما احتملته اللام ، وكرهوا البدل ، لما ذكرت لك .

وتدغم النون مع الياء بغنة ، وبلا غنة ؛ لأن الياء أخت الواو ، وقد تدغم فيها الواو ، فكأنهما من مخرج واحد ، ولأنه ليس مخرج من طرف اللسان أقرب إلى مخرج الراء من الياء .

---

١) ينظر : التبصرة ٢/ ٩٦٢ ، ٩٦٣ .
٢) زيادة من الكتاب ٤/ ٤٥٢ للتوضيح .
٣) زيادة من الكتاب ٤/ ٤٥٢ للتوضيح .

....

ألا ترى أن الألثغ بالراء يجعلها ياء ، وكذلك الألثغ باللام ؛ لأن الياء أقــرب الحروف من حيث ذكرت لك إليهما " (١).

وثانيها : مايجب فيه بيانها : وذلك مع ستة أحرف :

منها أربعة مهملات ، وهى : الهمزة ، والحاء ، والعين ، والهاء .

وحرفان معجمان ، وهما : الغين ، والخاء .

تقول : " من أجلك " فتظهر النون الساكنة ، لوقوع الهمزة بعدها ، و " من هانــئ " بالإظهار ، ولأجل وقوع الهاء بعدها .

وتقول : " مَنْ عِنْدَكَ ؟ " بفتح الميم على الاستفهام ، وإن شئت كسرتها على أنهـا حرف جر ، و " من حملك ؟ " فتظهر النون ، لوقوع الحاء المهملة بعدها ، ويجوز فتـح الميم وكسرها .

وتقول : " من غبر " بالغين المعجمة ، والباء بنقطة مفتوحتين جميعا ، وتظهر النون ، لوقوع الغين بعدها .

قال " عبد المجيد " : غَبَرَ الشَّئُ يغبُر ، بمعنى : بَقِيَ يَبْقَى (٢).

و [تقول] (٣) : " من خانك ؟ " بفتح الميم وكسرها .

قال " سيبويه " : إن هذه الحروف الستة تباعدت مخارجها عن مخرج النون ، فلم تدغم ، كما لا تدغم حروف الفم فى حروف الحلق (٤).

---

١) الكتاب ٤ / ٤٥٢ ، ٤٥٣
ومما تجدر ملاحظته أن الشارح نقل صفحة ونصف من نص كلام سيبويه فيما يتعلــق بادغام النون فى حروف (يرملون) .

٢) الصحاح (غبر) ٢ / ٧٦٥ " وغَبَرَ الشَّئُ يغبُرُ ، أى : بَقِيَ . والغَابِرُ : البَاقِــى . والغَابِرُ : المَاضِى ، وهو من الأضداد " .

٣) زيادة للتوضيح .

٤) الكتاب ٤ / ٤٥٤ وعبارته : " .. وتكون مع الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء بَيِّنَةً ، موضعها من الفم .
وذلك أن هذه الستة تباعدت عن مَخْرَج النون ، وليست من قَبِيلِهَا ، فلم تُخْـــفَ ـ ههنا ـ كما لم تُدْغَم فى هذا الموضع ، وكما أن حروف اللسان لا تدغم فـــى حروف الحلق .
وإنما أخفيت النون فى حروف الفم ، كما أدغمت فى اللام وأخواتها .. " .

. . . .

قال فى كتاب " الديباج " : إن النون لاتدغم فى هذه الحروف ؛ لأنها حلقية ، والنون فموية ، فالمخرجان متباعدان ، وليس ههنا ازدحام يوجب إدغاما (١).

قوله : (إلا في لغة قوم (٢) أخفوها مع الغين ، والخاء المعجمين ، فقالوا : " منخل ، ومنغل ")

اعلم أن القياس إنما هو إظهار النون فى هاتين الكلمتين ؛ لوقوع حرف الحلق بعد النون فى كل واحدة منهما ، إلا أن بعض العرب خالف القياس وأخفى النون معهما .

و " مُنْغَل " بفتح الغين ، على البناء للمفعول .

قال " الجوهرى " : تقول : " نَغِل الأديم — بالكسر — إذا فسد " (٣).

قال " أبو سعيد " : أما الغين ، والخاء ، فإنهما قربا من حروف الفم جدا ، حتى أن من الناس من يجريهما مجرى حروف الفم ، ويخفى النون الساكنة معهما ، كما خفيا مع القاف والكاف وما أشبههما من حروف الفم (٤).

وقد روى عن " نافع " إخفاء النون مع الخاء والغين المعجمين (٥).

وثالثها : قلب هذه النون الخفيفة ميما ، إذا وقع بعدها باء ساكنة ، والمذكور منه صورتان : (٦)

الأول : " شمباء " وأصله : " شنباء " بالنون الساكنة ، إلا أنه لما وقع بعدها [الباء] المفتوحة ، قلبت النون ميما ، وقيل : " شمباء " / وقد سبق تفسيره فى إبدال الحروف (٧). ٤٠٧/ب

الثانية : " عمبر " والأصل : " عنبر " بالنون الساكنة ، ثم قلبت النون ميما ، لما ذكرناه .

ورابعها : إخفاء هذه النون ، وقد فسرنا حقيقة الإخفاء فى أول الباب (٨).

---

١) ابن يعيش ١٠/١٤٥ والإيضاح لابن الحاجب ٢/٥٠٧ والممتع ٢/٦٩٩.

٢) يقول سيبويه ٤/٤٥٤ : " وبعض العرب يُجْرِى الغين والخاء مُجْرَى القاف " وينظر : التبصرة ٢ / ٩٦٤ وابن يعيش ١٠/١٤٥ والإيضاح ٢/٥٠٧ والممتع ٢/٦٩٩ ، ٧٠٠.

٣) الصحاح (نغل) ٥ / ١٨٣٢.

٤) شرح السيرافى ٦ / ٥١٣.

٥) ينظر : إتحاف فضلاء البشر / ٣٢ وإبراز المعانى / ٢٠٢.

٦) زيادة يقتضيها الكلام.

٧) الشَّنَب : حدة فى الأسنان ، ويقال : برد وعذوبة . وامرأة شَنْبَاء ، بَيِّنَةُ الشَّنَب . الصحاح (شنب) ١/١٥٨.

٨) ينظر : ص ٠٨٧ من التحقيق.

....

وهذا الإخفاء يكون في النون ، إذا وقع بعدها أحد خمسة عشر حرفا ٠

وإنما قال : خمسة عشر حرفا ؛ لأنه استثنى منها حروف الحلق الستة ، كما ذكره ، وحروف " يرملون " والحرف الواحد الذى يقلب معه ، ومجموع هذه الحروف ثلاثة عشر حرفا ، فيبقى خمسة عشر حرفا ؛ لأن النون الخفيفة يمنع أن تلاقى الألف اللينة ٠

وعلة ذلك أن هذه الحروف ، لم تقرب من النون قربا يوجب الإدغام للمزاحمة ، ولابعدت بعدا يوجب البيان للتراخى ، فصارت النون معها على مثل حالها ، لا مدغمة إدغاما صحيحا ، ولابينة بيانا صحيحا ٠

وقد اقتصر المصنف على ذكر ثلاثة أحرف :

النون مع الجيم ، كقولك : " من جابر " ومع الكاف ، نحو : " من كفر " ومع القاف : " من قبل " ٠

قوله : (قال " أبو عثمان " : وبيانها مع حروف الفم لحن) ٠

قال " سيبويه " : " وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفا [خفيا] (١) مخرجه من الخياشيم ، وذلك أنها من حروف الفم ، وأصل الإدغام لحروف الفم ؛ لأنها أكثر الحروف ، فلما وصلوا إلى أن يكون لها مُخْرَج من غير الفم ، كان أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة ، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهى من الفم ؛ لأنه ليس حرف يخرج من ذلك الموضع غيرها ، فاختاروا الخفة إذ لم يكن لبس ، وكان أصل الإدغام وكثرة الحروف للفم ٠

وذلك قولك : " من كان " و " من قال " و " من جاء " ..." (٢)

———

(١) سقط من المخطوطة ٠

(٢) الكتاب ٤ / ٤٥٤ ٠

[إدغام بعض الحـــروف]

(فصل) " والطاء ، والدال ، والتاء ، والظاء ، والذال ،والثاء ستتها يدغم بعضهـــا في بعض ، وفي الصاد ، والزاي ، والسين ،وهذه لاتدغم في تلك ، إلا أن بعضهـــــا يدغم في بعض .

والأقيس في المطبقة إذا أدغمت تبقية الإطباق ، كقراءة "أبي عمرو" :

" .. فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ .. " .. ".

الفصل الخامس عشر : في حكم الطاء ، والتاء ، والدال ، والظاء ، والـــذال ، والثاء .

قوله : (والطاء ، والدال ،والتاء ،والظاء ، والذال ، والثاء ، ستتها يدغم بعضها فـــي بعض وفي الصاد ،والزاي ، والسين ..).

اعلم أن هذه الأحرف الستة ، منها : حرفان مهملان ، وهما : الطاء ، والدال. والأربعة الباقية معجمات ، وهي : التاء ، بنقطتين من فوق ، والثاء ،بثلاث نقط ،والظاء ، والـذال .

وقد أوردها المصنف في اللفظ مرتبة على نهج ترتيب مخارجها ، كما هو سبيلـــــه المعهود حيث ذكرها .

قال : ولهذه الأحرف الستة حكمان :

أولهما : جواز إدغام بعضها في بعض على معنى أنه يجـوز إدغام كل واحد منها فـي الخمسة الباقية ،ويجوز إدغام كل واحد من الخمسة الباقية فيه .

وثانيهما : أنه يجوز إدغام كل واحد من الأحرف الستة في حروف الصفير ،وهي الأحـــرف الثلاثة التي ذكرها ، منها حرفان مهملان ، وهما : الصاد ، والسين ، وواحد معجـــم ، وهو الزاي .

قال "عبد المجيد" : العلة الموجبة لإدغام كل واحد من هذه الأحرف الستة في الأحرف الثمانية كون المدغم والمدغم فيه من مخرج واحد ، أو من مخرجين متقاربين ، مع أنه لايفوت بالإدغام فضيلة مقصودة من الحرف المدغم : من استطالة ، أو تفشي ونحوهما من الفضائـــل المقصودة [1]. التي بيناها فيما سبق .

---

1) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٦٠ ـ ٤٦٤ والتبصرة ٢ / ٩٥٤ وابن يعيش ١٠ / ١٤٥، ١٤٦ والإيضاح ٢ / ٥٠٨ والممتع ٢ / ٧٠١ وشرح الشافية ٣ / ٢٨٠.

. . . .

مثال ذلك : إدغام الطاء فى الدال ، والمسوغ لذلك أنهما من موضع واحد .

قال "أبو سعيد" : " وهى مثلها فى الشدة ، وذلك قولك : "اضبط دلما"، إلا أنك تدع الإطباق على حاله ، فلا تذهبه ؛ لأن الدال ليس فيها إطباق ، والمطبق أفشى فى السمع ، ورأوا إجحافا أن تغلب الدال على الإطباق .

قال : وبعض العرب : يذهب إلى الإطباق حتى يجعلها دالا خالصة .

وكذلك : الطاء مع التاء (١)، إلا أن إذهاب الإطباق مع الدال أمثل قليلا ؛ لأن الدال كالطاء فى الجهر ، والتاء مهموسة ، وكل عربى" (٢).

وكذلك : الظاء ، والذال ، والثاء ؛ لأنهن من حروف طرف اللسان والثنايا يدغمن فى الطاء وأخواتها ، ويدغمن فيهن .

ويدغمن جميعا فى الصاد ، والسين ، والزاى ، وهن من حيز واحد ، وهن بعد فى الإطباق والرخاوة كالطاء ، فصارت بمنزلة حروف الثنايا (٣).

---

١) مثل قوله تعالى : " أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ " .(النمل ، من الآية / ٢٢) .

٢) شرح السيرافى ٦ / ٥٤٦ وهو نص ما جاء فى الكتاب ٤ / ٤٦٠ .

٣) لم يذكر الشارح أمثلة لهذا النوع من الادغام ، وذكر ذلك ابن يعيش ١٠ / ١٤٦ حيث يقول : " وأما الظاء ، والذال ، والثاء ، فكذلك يدغم بعضهن فى بعض ، فهى مع الذال كالطاء مع الدال ؛ لأنها مجهورة مثلها ، وليس بينهما إلا الإطباق ، فتقول : (احفظ ذلك ، وخذ ظالما) .
ويحسن إذهاب الإطباق ؛ لتكافئهما فى الجهر .
والثاء مع الظاء كالطاء مع التاء ، تدغم كل واحدة فى صاحبتها ، إلا أن إدغام الثاء فى الظاء أحسن ، فتقول : (ابعث ظالما ، وأيقظ ثابتا) بالإدغام ، و (ابعث ذلك) .
فالثاء ، والذال منزلة كل واحدة من صاحبتها منزلة الدال من التاء .
والزاى ، والصاد : تدغم كل واحدة منهما فى صاحبتها ، ويحسن ؛ لأن إحداهما للجهر والأخرى للإطباق ، فتقول : (أوجز صابرا ، وافحص زائدا) .
والزاى مع السين : تدغم كل واحدة فى صاحبتها ، إلا أن إدغام السين فى الزاى أحسن ، فتقول : (احبس زرده ، ورز سلمة) ؛ لأنهما من الحروف المتكافئة فى المنزلة .
وإذا أدغمت الصاد فيها ، فتصير مع الزاى زايا ، ومع السين سينا ، كما صارت الدال ، والثاء ظاء ، وتدع الإطباق على حاله ، وان شئت أذهبته ، وإذهابه مع السين أمثل قليلا ؛ لأنها مهموسة مثلها .

═══

. . . .

قوله : (وهذه لاتدغم في تلك) .

اعلم أنه لما ذكر أن كل واحد من الأحرف الستة يدغم في كل واحد من حروف الصفير ، قال بعده :

ولا ينعكس الحكم ، فلا يجوز إدغام حروف الصفير في شئ من تلك الأحرف الستة ، حذارا من أن يذهب الصفير الذي لهن ، وقد عرفت أنه فضيلة مقصودة [(١)].

قوله : (والأقيس في المطبقة إذا أدغمت تبقية الإطباق) .

اعلم أنه لما ذكر أن فضيلة الصفير مما يحافظ عليها ، ويمتنع إذهابها بالإدغام ، قال بعده : وكذلك وصف الإطباق الأقيس أن يحافظ عليه ، إلحاقا له بوصف الصفير .

وقد عرفت في مباحث هذا الباب أن الحروف المطبقة أربعة (الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء) .

ولقائل أن يقول : فيما ذكره المصنف نظر ، وذلك أن المحافظة على إطباق الحرف مع إدغامه متعذر ، لاستلزامه كون ذلك الحرف ظاهرا ، وغير ظاهر ، وهو محال .

بيان ذلك : أن الإطباق صفة للحرف المطبق ، ويمتنع وجود الصفة بدون وجود موصوفها .

فلو أدغمناه مع بقاء إطباقه ، لزم كونه ظاهرا في اللفظ ، نظرا إلى بقاء الصفة ، وكونه غير ظاهر من حيث أنه مدغم ، ولا يخفى ما فيه من الاستحالة .

فإن قلت : أليس أن الغنة صفة عارضة للنون ، وقد ذكرتم - فيما سبق - أنه

= قال سيبويه : وكله عربي .
وتدغم الستة الأولى التي هي : الطاء ، والدال ، والتاء ، والظاء ، والثاء ، والذال في الثلاثة الأخر التي هي : الصاد ، والزاي ، والسين ؛ لأنهن من حروف طرف اللسان .
ولاتدغم هذه في تلك ؛ لقوتها بما فيها من الصفير " .
وينظر : الكتاب ٤ / ٤٦٢ والتبصرة ٢ / ٩٥٤ ، ٩٥٥ والإيضاح ٢ / ٥٠٨ ، ٥٠٩ والممتع ٢ / ٧٠١ والمقرب ٢ / ١٥ وشرح الشافية ٣ / ٢٨٠ .

١) هكذا يقول سيبويه ٤ / ٤٦٤ ، ٤٦٥ : " .. وأما الصاد ، والسين ، والزاي ، فلا تُدْغِمُهُنَّ في هذه الحروف التي أُدْغِمَتْ فيهن ؛ لأنهن حروف الصفير ، وهن أندى في السمع .
وهؤلاء الحروف إنما هي شديد ورِخْوٌ لَسْنَ في السمع كهذه الحروف ، لخفائها " .

....

يجوز إدغام النون مع بقاء الغنة ، فلم لا يجوز أن يكون الإطباق كذلك ؟

قلت : الفرق بينهما أن الغنة تصويت زائد على النون ، مستقل بنفسه ، كما بيناه فيما تقدم ، بخلاف / الإطباق فإن حقيقته ترجع إلى رفع اللسان إلى ما يحاذيه من ٤٠٨/أ الحنك للتصويت ، فصوت الحرف المخرج عنده ، لا يتصور أن ينفك عن النطق بالحرف[١] ، كقراءة "أبي عمرو" [٢]: "أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَاحَسْرَتَا عَلَى مَافَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ [٣].. ".

ولقائل أن يقول : إن القراء اتفقوا على إظهار الطاء مع التاء في : "فرطت" من غير إدغام [٤].

وإن ثبت من طريق شاذ ، فلعله لم يكن ذلك بإطباق خالص .

قال "أبو سعيد" : "ليس من المختار إدغام الطاء في التاء ؛ لأن الطاء مطبقة ، فيكره ذهاب إطباقها بإدغامها في التاء ، ولذلك كان "أبو عمرو" يقرأ : "فرطت" ونحوه ، بإدغام الطاء في التاء ، ويبقى فيها صوتا ؛ لئلا يخل بحرف الإطباق" [٥].

" والمراد بالجنب : الجانب ، وهو من باب الكناية ؛ لأنك إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه ، فقد أثبته فيه ، ومنه قول العرب : "لِمَكَانِكَ فَعَلْتُ كَذَا" ، يريدون : لأجلك .

---

١) يريد الشارح في اعتراضه على المصنف ما ذكره ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٥٠٨ ، ٥٠٩ .

٢) ذكر هذه القراءة الصيمري في التبصرة ٢/٩٥٤ حيث يقول : "وقد أدغم أبو عمرو الطاء في التاء في قوله عز وجل : "لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ" ، و"أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ" و"فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ" .
كل ذلك يبقى فيه صوتا ؛ لئلا يخل فيه بحرف الإطباق" .
وكذلك أشار ابن يعيش ١٠/١٤٦ إلى هذه القراءة ، ولم أعثر عليها فيما توفر لدي من كتب القراءات .

٣) سورة الزمر ، من الآية /٥٦ .

٤) هكذا يقول ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٥٠٩ : ".. وقوله (المصنف) كقراءة أبي عمرو "فرطت" فليس بمستقيم ، فإن الاتفاق من القراء على "فرطت" ليس بينهم خلاف" .

٥) شرح السيرافي ٦/٦٣٣
وسيبويه ٤/٤٦٠ يجيز إدغام الطاء في التاء ، حيث يقول : "وكذلك الطاء مع التاء ، إلا أن إذهاب الإطباق مع الدال أمثل قليلا ؛ لأن الدال كالطاء في الجهر ، والتاء مهموسة . وكل عربي . وذلك : (أُنْقُتُّوأَمَا) . تدغم " .

....

وقول الشاعر :

[٢٠٦] إنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى ∴ فِى قُبَّةٍ ضُرِبَتْ على ابْنِ الْحَشْرَجِ (١)

ولابد فى الآية من تقدير مضاف محذوف ، والمعنى : فرطت فى طاعة الله ، أو عبادته ، وما أشبه ذلك .

وفى حرف عبد الله : " فَرَّطْتُ فِى ذِكْرِ اللَّهِ " .. (٢) .

ـــ

---

١) بيت من .... قاله : زياد الأعجم .

وهو : زياد بن سلمى ، ويقال : زياد بن جابر بن عمرو بن عامر ، من عبد القيس ، وكانت فيه لكنة ، فلذلك قيل له : الأعجم ، عاصر الفرزدق (الشعر والشعراء ١/٣٤٣ ـ ٣٤٥ والمؤتلف /١٣١ والخزانة ٤ / ١٩٢) .

والبيت من شواهد : الكشاف ٥/١٦٨ والبحر المحيط ٧ / ٤٣٥ .

٢) ينظر : المرجعان السابقان .

[الفـــاء]

(فصل) " والفاء لاتدغم إلا في مثلها ، كقوله تعالى : " وما اختلف فيه .. " ، وقرئ : " نخسف بهم .. " بإدغامها في الباء ، وهو ضعيف ، تفرد به " الكسائي " .

وتدغم فيها الباء ... " .

الفصل السادس عشر : في حكم الفاء ، وهي تدغم ، ويدغم فيها

أما إدغامها : فلا يكون إلا في حرفين لاغير ، وهما : الفاء ، والباء .

أما إدغامها في الفاء فظاهر ؛ لأن إدغام الحرف في مثله قياس مطرد .

وأما إدغامها في الباء فضعيف .

مثال الأول : قوله تعالى : " .. وما اختلف فيه .. " (١) بإدغام الفاء الأولى في الثانية .

ومثال الثاني : قوله تعالى : " .. نخسف بهم .. " (٢) .

الشاهد فيه : أنه تقلب الفاء باء ، ثم تدغم في الباء الثانية .

قوله : (وهو ضعيف تفرد به " الكسائي ") (٣) .

قال " أبو سعيد " : " وجه ضعفه أن الفاء من باطن الشفة ، وحروف الفم أقوى من حروف الشفتين وحروف الحلق ؛ لأن معظم الحروف في الفم واللسان ، وهو وسط مواضع النطق .

---

١) سورة البقرة ، من الآية / ٢١٣ : " .. وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم .. " .
وجاز إدغام المثلين - هنا - لتحركهما .
وينظر : إتحاف فضلاء البشر / ٢٢ وإبراز المعاني / ٧٩ .

٢) سورة سبأ ، من الآية / ٩ : " إن نشأ نخسف بهم الأرض ، أو نسقط عليهم كسفا من السماء ، إن في ذلك لآية لكل عبد منيب " .
وإدغام الفاء في الباء هي قراءة الكسائي .
يقول أبو حيان في البحر المحيط ٧/ ٢٦٠ ، ٢٦١ : " وأدغم الكسائي الفاء في الباء في : " نخسف بهم " . قال أبو علي : لايجوز ؛ لأن الباء أضعف في الصوت من الفاء ، فلا تدغم فيها .. وقال الزمخشري : وقرأ الكسائي : " نخسف بهم " بالإدغام ، وليست بقوية .. " .
ولا التفات إلى ماقاله أبو علي والزمخشري ؛ لأن القراءة سنة متبعة ، وينبغي أن يعتد بقراءة القراء ، فهم ثقة عدول .
وينظر : إتحاف فضلاء البشر / ٢٩ ، ٣٥٧ وإبراز المعاني / ١٩٧ والكشاف ٥/ ٦١ .

٣) إتحاف فضلاء البشر / ٢٩ : " نخسف بهم - بسبأ - أدغم الفاء في الباء الكسائي وحده ، وأظهرها الباقون ، وتضعيف الفارسي والزمخشري للإدغام فيها ، من حيث أنه أدغم الأقوى وهو الفاء في الأضعف وهو الباء رده أبو حيان وغيره " .
وينظر : الإتحاف / ٣٥٧ وشرح السيرافي ٦ / ٦٣١ .

....

وأما الحلق والشفتان : فهما طرفان ، فصارت الفاء لذلك أقوى من الباء ؛ لأنها من باطن الشفتين ، وهى من الفم ، والباء من الطرف .

وإذا كانت الفاء أقوى ، امتنع إدغامها فيما هو أضعف منها .

وأما مايدغم فيها : فهو حرف واحد ، وهو الباء لاغير .

أما وجه إدغام الباء فيها : فهو مابينهما من تقارب المَخْرَج ؛ لأنهما جميعا من حروف الشفة ، ولأنها قد ضارعت الفاء ، فقويت على ذلك ، لكثرة الإدغام فى حروف الفم ، وذلك فى قولك :

" اذْهَبْ فِى شَأْنِك " تبدل من الباء فاء .

ووجه التقارب بينهما أنك تعمل فى الفاء الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا ، وتعمل فى الباء الشفة السفلى والعليا .

ويقوى ذلك أن فى حروف الفرس حرفا بين الفاء والباء ، والباء الأغلب ، وحرفا بين الفاء والباء ، والفاء الأغلب .

وأما امتناع إدغام غير الباء فيها ، فلأن ذلك الغير منحصر فى الواو ، والميم ، لما عرفته فى حروف الشفة .

وإدغامها تذهب فضيلة المد والغنة ، كما بيناه فيما تقدم " (١).

ـــ

(١) شرح السيرافى ٦ / ٥٠٤

ويقول سيبويه ٤ / ٤٤٨ : " والفاء لاتدغم فى الباء ؛ لأنها من باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العلى ، وانحدرت إلى الفم ، وقد قاربت من الثنايا مُخْرَج الثاء .

وإنما أصل الإدغام فى حروف الفم واللسان ؛ لأنها أكثر الحروف ، فلما صارت مضارعة للثاء ، لم تدغم فى حرف من حروف الطرفين ، كما أن الثاء لاتدغم فيه ، وذلك قولك : (اعرف بدرا) .. " .

وينظر : المقتضب ١/ ٣٤٧ وابن يعيش ١٠/ ١٤٦ والممتع ٢/ ٧٢٠ .

(فصل) " والباء تدغـم في مثلها ، قرأ " أبوعمرو " : " لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ " .
وفي الفاء ، والميم ، نحو : " اذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُم " ، و " يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ " .
ولا يدغم فيها إلا مثلها .. " .

الفصـل السابع عشر : في حكم الباء ، وهي تدغم ، ويدغم فيها

أما إدغامها : ففي ثلاثة أحرف .

الأول : إدغامها في مثلها ، في قراءة[1] " أبي عمرو " بالإدغام الكبير ، قوله تعالى : " .. لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ[2] .. " بإدغام الباء الأولى في الثانية ، وهو ظاهر[3].

الثاني : إدغامها في الفاء ، كقوله تعالى : " .. اذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ[4] .. " .
جوازه ما ذكرناه في الفصل المتقدم على هذا[5].

الثالث : إدغامها في الميم ، كقوله تعالى : " .. يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ .. "[6].
والموجب لجوازه ما بينهما من التقارب من غير إبطال فضيلة من الحرف المدغم[7] ،

---

١) تنظر القراءة في : الكشف للقيسي ١/ ١٥٥ واتحاف فضلاء البشر / ١٣١ وابـراز المعاني / ٨٠ .
٢) سورة البقرة ، من الآية / ٢٠ .
٣) ينظر : الكتاب ٤/ ٤٤٠ وابن يعيش ١٠/ ١٤٧ والتبصرة ٢/ ٩٣٨ ، ٩٣٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٥١٠ ، ٥١١ والممتع ٢/ ٧١٩ .
٤) سورة الإسراء ، من الآية / ٦٣ : " قَالَ اذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ ، فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا " .
والإدغام قراءة أبي عمرو ، وهشام ، وخلاد ، والكسائي .
وينظر : إتحاف فضلاء البشر / ٢٩ وابراز المعاني / ١٩٦ .
٥) يقول سيبويه ٤/ ٤٤٨ : " .. والباء قد تدغم في الفاء للتقارب ، ولأنها قد ضارعت الفاء ، فقويت على ذلك لكثرة الإدغام في حروف الفم ، وذلك قولك : (اذْهَبْ فِي ذَلِكَ) ، فقلبت الباء فاء ، كما قلبت الباء ميما في قولك : (اصحمطرا) .. " .
٦) سورة المائدة ، من الآية / ٤٠ : " .. يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ، وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ " .
٧) ينظر : الكتاب ٤/ ٤٤٧ والمقتضب ١/ ٣٤٧ والتبصرة ٢/ ٩٣٩ وابن يعيش ١٠/ ١٤٧ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٥١١ .

. . . .

وهذه ـ أيضا ـ قراءة (١) "أبي عمرو" وبالإدغام الكبير تفرد بها .

وأما أنه لا يدغم فيها إلا مثلها فظاهر ، وذلك أن الحروف الشفوية المغايرة ثلاثة لا غير .

الميم : وفيها فضيلة الغنة . والواو : ولها فضيلة المد .

والفاء : ولها فضيلة التفشي والاتساع .

والإدغام في الباء يبطل هذه الفضائل بأسرها فلذلك امتنع .

ـــ

---

١) تنظر القراءة في : الكشف للقيسي ١/١٥٥ ، ١٥٦ وابراز المعاني / ٩٩ واتحاف فضلاء البشر / ٢٩ .

[الميم]

(فصل) " والميم لاتدغم إلا فى مثلها ، قال الله تعالى : " فتلقى آدم من ربه (١) . . " . وتدغم فيها النون والباء . . " .

الفصل الثامن عشر : في حكم الميم ، وهي لاتدغم في حرف غيرها

وهى تدغم فى مثلها (٢) ، وقد عرفت - فيما سبق - أنه لاغنة فى غيرها من حروف الشفة ، فلو أدغمت فى ذلك الغير ، بطل مافيها من فضيلة الغنة (٣) .

قوله : (وتدغم فيها النون والباء) .

أما إدغام الباء : فظاهر (٤) ؛ لأنه لافضيلة فيها .

وأما إدغام النون (٥) : فلأن الغنة باقية بعد إدغامها ؛ لأن فى الميم غنة لازمة لها ، كما عرفته .

إذا عرفت هذا ، فاعلم أن المصنف لم يفرد الواو بأحكامها .

قال " المازنى " إن الإدغام كله إنما يقع فى الحروف المتقاربة المخارج (٦) .

---

١) سورة البقرة ، من الآية : ٣٧ : " فتلقى آدم من ربه كلمات ، فتاب عليه ، إنه هو التواب الرحيم " .

٢) مثل قوله : " فتلقى آدم من ربه كلمات . . " .

٣) " أبو عمرو " يدغم الميم فى الباء ، إذا تحرك ماقبل الميم . يقول ابن يعيش ١٠ / ١٤٧ : " . . روى عن " أبى عمرو " إدغام الميم في الباء ، إذا تحرك ماقبل الميم ، مثل قوله تعالى : " وقولهم على مريم بهتانا عظيما " و " لكيلا يعلم بعد علم شيئا " و " هو أعلم بالشاكرين " . وأصحاب " أبى عمرو " لايأتون بباء مشددة ، ولو كان فيه إدغام ، لصار فى اللفظ باء مشددة ؛ لأن الحرف إذا أدغم فى مقاربه ، قلب إلى لفظه ، ثم أدغم .

قال " ابن مجاهد " : يترجمون عنه بإدغام ، وليس بإدغام ، إنما هو إخفاء .

والإخفاء : اختلاس الحركة ، وتضعيف الصوت .

وعلى هذا الأصل ينبغى أن يحول كل موضع يذكر القراء أنه مدغم ، والقياس يمنع منه على الإخفاء ، مثل : " شهر رمضان " وما أشبه ذلك من حرف مدغم قبله ساكن صحيح . . " .

وينظر : السبعة فى القراءات لابن مجاهد / ١١٨ واتحاف فضلاء البشر / ٢٤ وأسرار العربية / ١٦٨ والتبصرة ٢ / ٩٦١ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٥١١ ، ٥١٢ .

٤) مثل قوله : " يعذب من يشاء " .

٥) مثل : من محمد ؟

٦) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٤٥ ، ٤٤٦ .

. . . .

قال " الخليل " : لما تقاربا ازدحما في موضعهما ، فثقلا على اللسان ، فجعلا كصورة حرف واحد(١).

والأصل في الإدغام أن يكون للحرف في مثله ، نحو قولك: "رد " وأصله : " ردد "، وقال : إن ذلك ثقل على اللسان من قبل أن اللسان يرفع من موضع ، ثم يعاد فيه بعينه، وذلك يضاهي إعادة الحديث مرتين ، ولا يخفى ثقله على الطبع ٠

وحروف الشفتين ، لاتدغم في حروف الحلق ، ولا في حروف الفم ، ولا يدغمن أيضا فيها ، لما بينهما من التباعد ، وربما اشترك حرفان متباعدان في المخرج في صفات ، سوغت جواز إدغام أحدهما في الآخر ، ونزل الاشتراك في الصفات منزلة تقارب المخرج ٠

— — —

---

١) ينظر : ابن يعيش ١٠ / ١٣٢ ٠

(فصل) " وافتعل إذا كان بعد تائها مثلها ، جازفيه البيان والإدغام .

والإدغام سبيله : أن تسكن التاء الأولى ، وتدغم في الثانية ، وتنقل حركتها إلى الفاء ، فيستغني بالحركة عن همزة الوصل ، فيقال : " قتلوا " بالفتح .

ومنهم : من يحذف الحركة ، ولا ينقلها ، فيلتقي ساكنان ، فيحرك الفاء بالكسر ، فيقول : " قتلوا " .

فمن فتح ، قال : " يقتلون ، ومقتلون " بفتح الفاء ، ومن كسر ، قال : " يقتلون ، ومقتلون " بكسرها .

ويجوز " مقتلون " بالضم إتباعا للميم ، كما حكى عن بعضهم " مردفين " . . " .

الفصل التاسع عشر : في حكم التاء

المتن : قوله : (و " افتعل " إذا كان / بعد تائها مثلها . . إلى : الإدغام الشاذ) . ٤٠٨/ب

التفسير : ونصدره ببحثين :

البحث الأول : قال " المازني " : تاء (افتعل) تقلب عن أصلها ، ولا يتكلم بها على الأصل البتة — فيما يأتيك من الصور المخصوصة — وهو من الأصول المرفوضة التي لم تستعمل ، كما رفض الأصل في : " قال ، وباع " ولم يقولوا : " قول ، وبيع " ونحوه ؛ لرفضهم استعمال الأصل (١).

[والعلة لرفض استعمال الأصل في تلك الصور أن فاء الكلمة ، أحد حروف الإطباق ، كما ستعرفه ، والتاء حرف مهموس ، فأرادوا تجنيس الصوت ، وأن يكون العمل من وجه واحد ، بتقريب حرف من حرف ، كما قالوا في : " مصدر " : " مزدر " ، وأبدلوا من الصاد زايا ؛ لأنها مهموسة ، فأبدلوا منها حرفا من مخرجها يقرب من الدال ، وهو الزاي ؛ لتوافقها في الجهر ، وكما قالوا في : " سويق " : " صويق " وأبدلوا من السين صادا ؛ لتوافق بالاستعلاء الذي فيها استعلاء القاف .

وكذلك أمالوا الفتحة التي على العين في " عالم " وقربوها من الكسرة ، لتوافق الكسرة التي في اللام .

---

(١) المنصف ٢/٣٢٤ وعبارته : " هذا باب ماتقلب فيه تاء (افتعل) عن أصلها ، ولا يتكلم بها على الأصل البتة ، كما لم يتكلم بالفعل من : (قال ، وباع) وماكان نحوهن على الأصل " .

....

كل ذلك ، ليكون العمل من وجه واحد] (١).

البحث الثاني : قال " ابن جنى " : إن للتجنيس عندهم تأثيرا قويا .

" ولهذا وقع الإتباع فى كلامهم ، نحو قولهم : " شيطان ليطان " ، لأنهم أرادوا أن يؤكدوا الكلام ، فكرهوا إعادة اللفظة بعينها [لأنه لا يثقل على الطبع كما يثقل عليه إعادة الحديث] (٢) فغيروا بعض حروف الكلمة ، وتركوا الأكثر ؛ [ليعلموا السامع أنهم فى توكيد الكلمة الأولى] (٣).

كما قالوا : " جاء القوم أجمعون ، أكتعون ، أبصعون " فغيروا بعض الحروف، وتركوا بعضا ، ليكون فيه ضرب من التكرير مع مخالفة الأول بعض الخلاف ..

وقد حملهم ذلك على أن قالوا : " إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا " ، فجمعوا " غداة " على " غدايا " لمكان " العشايا " .

وقالوا : " ارْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غَيْرَ مَأْجُوراتٍ (٤) " فهمزوا " مأزورات " وهو من " الوزر " إتباعا لهمزة " مأجورات " وقياسه : " موزورات " ...

وقالوا - فيما هو أغلظ من هذا - : " هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ " فجروا " الخرب " وهو صفة المرفوع ؛ [إتباعا للمجرور الذى قبله ، طلبا للتجانس بقدر الإمكان] (٥) .

قوله : (و " افتعل " إذا كان بعد تائها مثلها ، جاز فيه البيان والإدغام) .

اعلم أنك إذا بنيت (افتعل) من (فعل) موضع العين منه (تاء) بنقطتين من فوق ، اجتمع حرفان متماثلان ، وهما : التاء المزيدة ، والتاء الأصلية ، وقلت : " اقتتل " .

وقياس الباب أن يجب الإدغام فيه (٦) ، كما فى باب " رد ، وشد " وليس التاءان

---

١) مابين الحاصرتين كلام ابن جنى فى المنصف ، نقله الشارح مع تصرف محدود ، ودون إشارة إلى ذلك .

٢) مابين الحاصرتين زيادة من الشارح للتوضيح .

٣) فى المنصف ٢/٣٥٢ [ليعلموا أنهم فى توكيد الأول] .

٤) فى المخطوطة [ارجعن مأجورات غير مأزورات] وهو تحريف ، والصواب ما أثبته ، لأنه حديث شريف رواه ابن ماجة ١/٥٠٣ .
وينظر : شرح السنة للبغوى ٥/٤٦٥ والترغيب والترهيب ٤/٣٥٩ والسنن الكبرى للبيهقى ٤/٧٧ وكشف الخفاء ١/١٧٧ وجمع الجوامع للسيوطى ٢/٠٦٠ .

٥) فى المنصف ٢/٣٢٦ [ولكن لما ولى المجرور جر إتباعا ، وهو غلط منهم ، وهذا باب واسع لا يضبط] .
ومما تجدر ملاحظته أن الشارح اختصر عبارة المنصف ٢/٣٢٤ـ ٣٢٦ .

٦) وكان قياسه الإدغام لاجتماع المثلين المتحركين فى كلمة .

....

فى كلمتين ، فيجريان مجرى اللامين فى : " فعل لبيد " والدالين فى قولك: " قعد داود "، وإنما هما فى كلمة واحدة .

قال " المازنى " : إنما جاز الإدغام فى " اقتتل " ونحوه ، ووجب الإدغام فى :
" شد ، ومد " ؛ لأن كل واحد من الدالين فى : " رد ، وشد " لا ينفك عن صاحبه البتة ، بخلاف تاء (افتعل) فإنه يجوز انفكاكها عن التاء الواقعة بعدها ، وذلك فى الصور التى موضع العين فيها حرف غير التاء ، كقولك : " احتلم ، واغتلم " ونحوه [(١)].

فلما لم يتلازما ، نزلا منزلة الحرفين الملتقيين من كلمتين ، وهما متحركان ، فإنه يجوز فيهما الإظهار ، ولا يلزم الإدغام ، وجرى مجرى " رؤيا " لأن الواو غير لازمة فى الإدغام [(٢)].

قوله : (والإدغام سبيله أن تسكن التاء الأولى ، وتدغم فى الثانية ، وتنقل حركتها إلى الفاء ، فيستغنى بالحركة عن همزة الوصل ، فيقال : " قتلوا " بالفتح) .

اعلم أنك إذا أدغمت تاء (افتعل) فى التاء التى هى عين الفعل ، لم يكن بد من تحريك القاف التى هى فاء الفعل ، هربا من اجتماع الساكنين على غير حده .

وإذا تحركت القاف ، سقطت همزة الوصل ؛ لأنه إنما جئ بها ، توصلا إلى النطق بالقاف الساكنة .

فلما تحركت القاف ، وأمكن النطق بها ، لم يحتج إلى اجتلاب همزة الوصل ، وسقطت للاستغناء عنها .

وقد اختلفوا فى حركة القاف إلى مذهبين :

أحدهما : أنها فتحة ، قالوا : لأن القياس فى الإدغام أن تنقل حركة الحرف المدغم

---

١) نقل الشارح عبارة المازنى بالمعنى ، وعبارته فى المنصف ٢ / ٣٣٥ : " فأما قولهم : (اقتتلوا ، ويقتتلون) فإنه يجوز فى هذا البيان والإدغام .
فإن قلت : ما بال البيان يجوز — هنا — وهما فى كلمة واحدة ، لم لا يكون هذا بمنزلة (رَدَّ يَرُدُّ) إذا تحرك الحرف الأخير ؟
فإنما ذاك ؛ لأن تاء (افْتَعَلَ) لا يلزمها أن يكون بعدها تاء أبدا .
ألا تراها فى أكثر الكلام تجئ وحدها ليس بعدها مثلها ، وذلك مثل : (اغْتَلَمَ ، واحتلم ، واجتاب ، واكتال) ، وذلك أكثر من أن يحصى ؟ فلذلك جاز فى (اقتتل القوم) الإظهار " .

٢) نقل الشارح عبارة ابن جنى بالمعنى فى المنصف ٢ / ٣٣٦ ولم يشر إلى ذلك .

. . . .

إلى الحرف الساكن قبله .

وقد كانت حركة تاء (افْتَعَلَ) فتحة ، فنقلت إلى القاف ، فصار : " اقَتْتَلوا " بعد الإدغام " قَتَّلوا " بفتح القاف ، وسقطت همزة الوصل ، للاستغناء عنها .

الثاني : أن القاف مكسورة ؛ لأنك لما أسكنت تاء (افْتَعَلَ) وأزلت فتحتها لتدغمها سكنت ، والقاف قبلها ساكنة ، فاجتمع ساكنان .

والأصل في اجتماع الساكنين أن تحرك الأول منهما بالكسرة ، فلذلك كسرت القاف ، فتقول في الإظهار " اقْتَتَلُوا " ، وفي الإدغام : " قِتَّلُوا " بكسر القاف ، وتشديد التاء مفتوحة (١).

قوله : (فمن فتح قال : " يَقَتّلون ، ومُقَتّلون " بفتح القاف) .

اعلم أنه لما فرغ من الكلام في الفعل الماضي ، شرع بعده في التفريع على كل واحد من المذهبين ، فقال :

---

١) حكى ابن جني في المنصف ٢ / ٣٣٦ وجوها في الإدغام ، حيث يقول : " وفي الإدغام وجوه : منهم من يقول : (قَتَّلوا) . ومنهم من يقول : (قِتَّلُوا) . ومنهم من يقول : (قِتِّلوا) . وفي المصدر : (قِتَّالاً) .
وفي اسم الفاعل : (مُقَتِّل ، ومِقِتِّل ، ومُقِتِّل) . . " .
ويقول سيبويه ٤ / ٤٤٣ : " ومما يجرى مجرى المنفصلين قولك : (اقْتَتَلوا ، ويقتتلون) إن شئت أظهرت وبينت ، وإن شئت أخفيت ، وكانت الزنة على حالها ، كما تفعل بالمنفصلين في قولك : (اسم موسى ، وقوم مالك) ، لا تدغم .
وليس هذا بمنزلة (احمررت ، واقعاللت) ؛ لأن التضعيف لهذه الزيادة لازم ، فصارت بمنزلة العين واللام اللتين هما من موضع واحد في مثل : (يَرُدّ ، ويَسْتَعِدّ) . والتاء الأولى التي في (يقتتل) لا يلزمها ذلك ؛ لأنه قد تقع بعد تاء يفتعل العين ، وجميع حروف المعجم .
ثم يقول : " وقد أدغم بعض العرب فأسكن لما كان الحرفان في كلمة واحدة ، ولم يكونا منفصلين ، وذلك قولك : (يَقِتِّلون ، وقد قِتَّلوا) ، وكسروا القاف ؛ لأنهما التقيا ، فشبهت بقولهم : (رُدِّ يا فتى) .
وقد قال آخرون (قِتِّلوا) ألقوا حركة المتحرك على الساكن .
وجاز في قاف (اقتتلوا) الوجهان ، ولم يكن بمنزلة (عَضّ ، وفَرّ) يلزمه شيء واحد ؛ لأنه يجوز في الكلام فيه الإظهار ، والإخفاء ، والإدغام .
فكما جاز فيه هذا في الكلام ، وتصرف دخله شيئان يعرضان في التقاء الساكنين " .

....

من فتح القاف في الفعل الماضي ، فتحها ـ أيضا ـ في الفعل المضارع ، وفي اسم الفاعل ، وقال : " يَقَتِّلُون " بفتح القاف .

وكذلك فتح القاف في اسم الفاعل ، وقال : " مُقَتِّلُون " بكسر التاء .

وأما من كسر القاف في الماضي ، فإنه يكسرها ـ أيضا ـ في المضارع ، واسم الفاعل ، فيقول في الفعل المضارع : " يُقِتِّلُون " بكسر القاف التي هي فاء الفعل ، وحينئذ تجتمع كسرتان :

أولاهما : كسرة الفاء . والثانية : كسرة العين .

ويقول في اسم الفاعل : " مُقِتِّلُون " بكسر القاف ، والتاء جميعا .

قوله : (ويجوز " مُقُتِّلُون " / بالضم ، إتباعا للميم ، كما حكي عن بعضهم " .. مُرُدِّفِين .. ") . ٤٠٩ / أ

قال " سيبويه " : أخبرني " الخليل " و " هارون " أن ناسا يقرأون : " إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ ، فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرُدِّفِين " (١) بضم الميم والراء جميعا ، وكسر الدال .

وكان الأصل : " مُرْتَدِفِين " وهي قراءة لأهل مكة .

وإنما ضموا الراء ، إتباعا لضمة الميم التي قبلها (٢) .

ونقل " الصيمري " في المضارع مذهبين آخرين :

---

١) سورة الأنفال / ٩
وتنظر القراءة في : شواذ القراءات لابن خالويه / ٤٩ والمحتسب لابن جني ١ / ٢٧٢ والبحر المحيط ٤ / ٢٦٥ والكشاف ٢ / ١٥٨ .

٢) الكتاب ٤ / ٤٤٤ وعبارته : " وحدثني الخليل وهارون أن ناسا يقولون : " مُرُدِّفِين " .
فمن قال هذا فإنه يريد : مُرْتَدِفِين .
وإنما أتبعوا الضمة الضمة حيث حركوا ، وهي قراءة لأهل مكة ، كما قالوا : (رُدُّ يافتى)
فضموا لضمة الراء . فهذه الراء أقرب .
ومن قال هذا قال : (مُقُتِّلين) ، وهذه أقل اللغات .
ومن قال : قَتَّلَ ، قال : رَدَّفَ في : ارْتَدَفَ ، يجري مجرى اقْتَتَلَ ونحوه " .
وينظر : ابن يعيش ١٠ / ١٤٧ ، ١٤٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٥١٢ ، ٥١٣ والمنصف ٢ / ٣٣٦ وشرح الشافية ٣ / ٢٨٣ ـ ٢٨٥ .

....

أحدهما: أنه يتبع الحرف الأول مابعده في الكسر ، فيقال: "يِقِتِّلُون" بكسر الياء ، والقاف ، والتاء جميعا ، والتزم الجمع بين ثلاث كسرات متواليات.

والثاني: إسكان القاف ، وهو ضعيف ، لما فيه من اجتماع الساكنين على غير حدهما ؛ لأن تاء الافتعال في هذا البناء ، لابد وأن تكون ساكنة لو أدغمت [(١)].

———

(١) التبصرة ٢/ ٩٤٠ وعبارته: "... فأما مستقبله نحو: (يقتتلون) ففيه مع الادغام أربعة ألفاظ:
أحدها: (يَقَتِّلُون) بفتح القاف ، وألقيت حركة التاء على القاف.
والثاني: (يقِتِّلون) بكسر القاف ، لالتقاء الساكنين.
والثالث: (يِقِتِّلُون) بكسر القاف ، والياء للاتباع ، كما قالوا: (مِنْخِر) فكسروا الميم اتباعا لكسرة الخاء.
والوجه الرابع: ضعيف ، وهو إدغام التاء في التاء مع سكون القاف ، فيجتمع ساكنان ، وذلك أنه إذا سكنت التاء للإدغام لم تحرك القاف ، وترك على سكونه ، وهذا ضعيف ، ولكنه قد ذكره بعضهم ، فذكرناه كما ذكروه ...".

" .. وتقلب مع تسعة أحرف إذا كن قبلها : مع الطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد ، طاء ، ومع الدال ، والذال ، والزاى ، دالا ، ومع الثاء ، والسين ، ثاء ، وسينا ، ومع الظاء تبين ، وتدغم بقلب الظاء طاء ، أو الطاء ظاء ، كقولك : " اظطلم " و " اطلم " و " اظلم " ، ورويت الثلاثة فى بيت زهير :

.... وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَظَّلِمُ

ومع الضاد تبين ، وتدغم بقلب الطاء ضادا ، كقولك : " اضطرب " ، و " اضرب " ، ولا يجوز " اطرب " .

وقد حكى : " اطجع " فى : " اضطجع " وهو فى الغرابة ك : " الطجع " ، ومع الصاد تبين ، وتدغم بقلب الطاء صادا ، كقولك : " مصطبر ، ومصبر ، واصطفى ، واصطلى ، واصفى ، واصلى " .

وقرئ : " .. إِلَّا أَنْ يَصَّلِحَا .. " ، ولا يجوز " مطبر " .. " .

قوله : (وتقلب مع تسعة أحرف اذا كن قبلها) .

اعلم أن الضمير المرفوع المستتر فى قوله : (تقلب) يرجع إلى : (تاء الافتعال) ، وقد عرفت أن هذه التاء لا تقلب فى " اقْتَتَلوا " ونحوه مما بعدها (تاء) .

وانما حكمها البيان ، أو الإدغام ، كما بيناه .

ويلزم قلبها إذا كان فاء الفعل أحد ما ذكره من الحروف التسعة :

فتقلب (طاء) مهملة مع أحد حروف أربعة .

و (دالا) مهملة مع ثلاثة أحرف .

و (ثاء) بثلاث نقط مع مثلها ..

و (سينا) مهملة مع مثلها ..

ولا تقلب إلى غير هذه الأحرف الأربعة ، فنفرد لكل واحد منها ضربا :

الضرب الأول : فى الصور التي يلزم فيها قلب (تاء) الافتعال (طاء) ، وذلك ما كان (فاء) فعله أحد حروف الاطباق [1].

---

١) يقول ابن يعيش ١٠/١٤٨ : " .. فأما ابدالها طاء فمع حروف الإطباق ، ويلزم ذلك ويهجر الأصل كما هجر فى نحو : (قام ، وقال) ، وذلك أنه قد يستثقل اجتماع هذه الحروف المتقاربة كاستثقال اجتماع الأمثال ، واذا كانت فى كلمة واحدة ، ولم يكن الحرفان منفصلين ازداد ثقلا كما كان المثلان إذا لم يكونا منفصلين

. . . .

وقد ذكرنا — فيما سبق — أنها أربعة أحرف : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء .

وانما وجب قلب تاء الافتعال فى هذه الصور (طاء) مهملة ، لما بين حروف الإطباق ، وبين التاء من التضاد ، فطلبوا حرفا من مخرج التاء يوافقها ، وهو (الطاء) والمذكور من الصور أربع :

الأولى : ماتكون فاء فعله (طاء) مهملة ، نحو بنائك من " طلب " : (افْتَعَلَ) ، فإنك تقول : " اطْتَلَبَ " ، ثم تبدل من التاء (طاء) فيصير : " اطْطَلَبَ " ، ثم تدغم الطاء الأولى الأصلية فى الطاء الثانية المنقلبة عن التاء ، فيصير : " اطَّلَبَ " بتشديد الطاء .

والإدغام فيما هذا شأنه لازم ، وتصرفه على ذلك ، فتقول فى مضارعه : " يَطَّلِبُ " وفى اسم الفاعل " مُطَّلِبٌ " بكسر اللام ، وفى اسم المفعول " مُطَّلَبٌ " بالفتح .

وكذلك لو بنيت من " طعن " بالطاء المهملة (افْتَعَل) قلت : " اطَّعَنَ " لما ذكرناه .

قال " ابن جنى " : وإذا كانوا قد قالوا : " اصْطَبَرَ " و " اضْطَرَبَ " وأبدلوا من التاء (طاء) ، لتوافق ما قرب من الطاء ، وهو : الصاد ، والضاد ، فهم بأن يقلبوها (طاء) إذا كان فاء الفعل (طاء) أجدر (١).

الثانية : ماتكون فاء الفعل منه (ظاء) معجمة ، نحو : (افْتَعَلَ) من " ظلم " ، وذلك " اظْتَلَمَ " فأبدل من التاء (طاء) مهملة ، لما ذكرناه من العلة ، فصار : " اظْطَلَمَ " وفيه ثلاث لغات :

= أثقل ؛ لأن الحرف لايفارقه مايستثقل .
وكانت هذه الحروف مخالفة للتاء ؛ لأنها مستعلية مطبقة ، والتاء حرف منفتح غير مطبق ، فأبدلوا من التاء طاء ؛ لأنها من مخرجها ، إذ لولا إطباق الطاء لكانت دالا ، ولولا جهر الدال لكانت تاء ، فمخرجهن واحد ، وانما ثم أحوال تفترق بهن من الإطباق والجهر والهمس ، فهى موافقة لما قبلها فى الإطباق ، فيتجانس الصوتان ، وصار العمل فيهن من جهة واحدة ، وقد علم أنه لالبس فى ذلك " .
وينظر الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٥١٢ وشرح الشافية ٣ / ٢٨٦ وسر الصناعة ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(١) المنصف ٢ / ٣٢٧ وعبارته : " وأصل (اطَّلَعَ : اطْتَلَعَ) فإذا كانوا قد قالوا : (اصْطَبَرَ واضْطَرَبَ) فأبدلوا التاء طاء ؛ لتوافق مايقرب من الطاء ، وهو الصاد ، والضاد ، فهم بأن يقلبوها طاء إذا كانت الفاء طاء أجدر ، وصرفوه على ذلك " .

....

أولها : " اظْطَلَمَ " بالبيان من غير إدغام .

قال " ابن جنى " : هذا هو الوجه (١).

وثانيها : " اطَّلَمَ " بإهمال الطاء مشددة .

قال " عبد المجيد " : من قال : " اطَّلَمَ " أبدل الظاء المعجمة (طاء) مهملة ، وأدغمها في الطاء ، لقربها منها ، وموافقتها إياها في الاستعلاء ، والإطباق .

قال " أبو على " ، وهو قول " سيبويه " : وإذا كانوا قد قالوا في " احْفَظْ طَلْحَةَ : احْفَطَّلْحَةَ " فأدغموا المنفصل ، فهو في المتصل أجدر (٢).

وثالثها : " اظَّلَمَ " بالظاء المعجمة مشددة ، أبدل (الطاء) المبدلة من (التاء) الزائدة إلى (الظاء) الأصلية ، كما قيل في " اصْتَلَمَ " : " اصَّلَمَ " .

قوله : (وَرُوِيَتْ الثلاثة في بيت زهير) . يريد : المذاهب الثلاثة المتقدمة .

وقد روى فيه وجه رابع ، وهو : " يَنْظَلِمُ " على زنة " يَنْفَعِلُ " مثل : " يَنْقَطِعُ " (٣).

وأول البيت :

[٢٠٧] هُوَ الجَوَادُ الَّذِى يُعْطِيكَ نَائِلَهُ ... عفوا وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَظَّلِمُ (٤)

الشاهد فيه : أنه أبدل من التاء (طاء) مهملة (٥).

---

١) المنصف ٢ / ٣٢٩ وعبارته : " .. ومن قال : (فيظطلمُ) - وهو الوجه - أبدل التاء طاء ، لأجل الظاء قبلها ، كما قالوا : (اظْطَهَرَ بحاجته) .. " .
وينظر : سر الصناعة ١ / ٢٢٣ وشرح الشافية ٣ / ٢٨٨ .

٢) مانسبه الشارح إلى عبد المجيد عبارة ابن جنى في المنصف ٢ / ٣٢٩ ، ٣٣٠ " ومن قال : (فيطلم) أبدل الظاء طاء ، وأدغمها في الطاء ، لقربها منها الخ . "

٣) يقول ابن جنى في المنصف ٢ / ٣٣٠ : " ويروى : (فينظلمُ) : يَنْفَعِلُ ، وهو رواية رابعة " .
وينظر : سر الصناعة ١ / ٢٢٥ وابن يعيش ١٠ / ١٤٩ .

٤) من البسيط ، قاله : زهير بن أبى سلمى (ديوانه / ٩١) .
والبيت من شواهد : الكتاب ٤ / ٤٦٨ برواية : (فيظلم) والمنصف ٢ / ٣٢٩ برواية : (فيظلم) وسر الصناعة ١ / ٢٢٤ برواية : (فيظطلم) وابن يعيش ١٠ / ٤٧ ، ١٤٩ وشرح الشافية ٣ / ٢٨٩ وشرح شواهدها / ٤٩٣ والجواد : الكريم . والنائل : العطاء . وقوله : عفوا ، أى : سهلا من غير مطل ولا تسويف .

٥) وهذا أقيس وأكثر ، لأن حكم الادغام أن يدغم الأول في الثاني ، ولا يراعى فيه أصل ولا زيادة .
وينظر : شرح شواهد الشافية / ٤٩٤ .

وقد روى فيه ماذكرناه من المذاهب الثلاثة .

قال " عبد المجيد " : يمدح بذلك " هرم بن سنان المرى " ، ويقول :

هو يعطى ماله عفوا بسهولة ، ولا يَمُنّ به ، ولا يُمطل سائله ، ولا يعطى نزرا .

ويظلم أحيانا ، فيطلب منه فى غير موضع طلب ، فيحتمل ذلك لمن يسأله ، ولا يرد من سأله فى جميع الأوقات التى مثلها يطلب فيها ، وفى الأوقات التى مثلها لا يطلب فيها (١).

وقيل : معناه : أنه يسأل منه فوق طاقته ، ويطلب منه مالا يقدر عليه .

الصورة الثالثة : ماتكون فاء الفعل منه (ضادا) معجمة ، نحو بنائك من " ضَرَبَ " (افْتَعَلَ) فتقلب تاء الافتعال إلى الطاء المهملة ، فيصير : " اضْطَرَبَ " ، وأنت حينئذ مخير : إن شئت لم تدغم ، وتركت الكلمة بحالها ، وإن شئت قلبت (الطاء) ضادا ، ثم أدغمت الأولى فى الثانية .

قال " عبد الباقى " : " اضْطَرَبَ " أصله : " اضْتَرَبَ " ، فقربوا التاء من الضاد ، بأن قلبوها (طاء) لتوافقها فى الاستعلاء ، فقالوا : " اضْطَرَبَ " وصرفوه على ذلك ، فقالوا : " يَضْطَرِبُ " و " مُضْطَرِبٌ " (٢).

قوله : (ولا يجوز " اَطَّرَبَ " ..) بإدغام الضاد فى الطاء .

قال " ابن جنى " : " .. الضاد لا تدغم فى الطاء ؛ لأنك لو فعلت ذلك ، لسلبت الضاد تفشيها بإدغامك إياها فى (الطاء) .

وانما المذهب أن تدغم الأضعف فى الأقوى ، فلذلك أدغم الساكن فى المتحرك ، لضعفه ، وقوة [المتحرك] (٣) ، أو يدغم الشئ فى نظيره " (٤).

قوله : (وقد حكى : " اَطَّجَعَ " فى : " اضْطَجَعَ " وهو فى الغرابة كـ : " الْطَجَعَ " ..) .

اعلم أن مضمون هذا الكلام نقض وجواب عنه .

بيان ذلك : أنه لما قال : إنه لا يجوز أن تدغم الضاد المعجمة فى الطاء المبدلة

---

١) مانسبه الشارح إلى عبد المجيد عبارة ابن السيرافى فى شرح أبيات الكتاب ٣٤٦/٢ .

٢) مانسبه الشارح إلى عبد الباقى عبارة ابن جنى فى المنصف ٣٢٧/٢ .

٣) سقط من المخطوطة .

٤) المنصف ٣٢٨/٢ .

. . . .

من التاء ، قيل له : ينتقض ماذكرته بقولهم : "اطَّجَعَ" فإن أصله : "اضْطَجَعَ" ، ثم أبدلوا الضاد (طاء) وأدغموها في (الطاء) / المهملة ، ولم يحتفوا بفوات فضيلة ٤٠٩/ب الضاد ، بإدغامها في الطاء .

فأجاب بأن هذا الإدغام شاذ ، وهو في الشذوذ والغرابة مثل إبدالهم اللام من الضاد في : "الطجع" في قول الراجز :

يَارُبَّ أَبَازٍ مِنَ الْعُفْرِ صَدَعْ
تَقَبَّضَ الظِّلُّ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعْ
لَمَّا رَأَى أَلَّا دَعَهْ وَلَا شِبَعْ
مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ (١) [٤٠٨]

قال "ابن جني" : "أبدل الضاد لاما ، وهذا شاذ ، وذلك أنه كره التقاء المطبقين ، فأبدل مكان الضاد أقرب الحروف منها "(٢).

قال "أبو سعيد" : "وذكر "سيبويه" : "مُضْطَجِعٌ" و "مُضَّجِعٌ" ، وهو على قياس ماسبق . وذكر أن بعضهم قال : "مُطَّجِعٌ" حيث كانت [الطاء](٣) مطبقة ، ولم تكن في

---

١) رجز ، قاله : منظور بن حبة الأسدي (شرح شواهد الشافية للبغدادي/٢٧٦).
وهو من شواهد : المنصف ٢/ ٣٢٩ والخصائص ١/ ٦٣ ، ٢٦٣ ، ٣ / ١٦٣ وإصلاح المنطق / ٩٥ والصحاح (أرط) ٣ / ١١١٤ وابن يعيش ١٠/ ٤٦ والممتع ١/ ٤٠٣ وشرح الشافية ٢/ ٣٢٤ واللسان (أرط) ١/ ٦٣ برواية (الذئب) في موضع (الظل) وبحثت فيما توفر لدي من مراجع ، فلم أجد أحدا ذكر رواية (الظل) إلا ابن جني في المنصف ٢/ ٣٢٩ وصاحب العرائس ، ولعله تبع في ذلك ابن جني ، وأرجح رواية (الذئب) لتناسبها مع المعنى العام للبيتين .
الأباز : العداء . الصحاح (أبز)(٣/ ٨٦٣) ، والعفر : جمع أعفر ، وهو: الأبيض الذي ليس بشديد البياض . والصدع : الخفيف اللحم .
وتقبض : انزوى وانضم . والدعة : خفض العيش .
والأرطاة : واحدة الأرطى ، وهو شجر ينبت بالرمل . اللسان (أرط) ١/ ٦٣ والحقف: التل المعوج . واضطجع : وضع جنبه بالأرض .
يقول : لما رأى الذئب أنه لا يشبع من الظبي ولا يدركه ، وقد تعب في طلبه ، مال إلى الأرطاة ، فاضطجع عندها .
وينظر : شرح شواهد الشافية / ٢٧٥ ، ٢٧٦.
٢) المنصف ٢ / ٣٢٩ وفيه : (أقرب الحروف إليها) .
٣) سقط من المخطوطة .

....

السمع ك : (الصاد) ، وقربت منها ، وصارت فى كلمة واحدة .

فلما اجتمعت هذه الأشياء ، وكان وقوعها معها فى الكلمة الواحدة أكثر من وقوعها معها [فى الانفصال](١) اغتفروا ذلك ، وأدغموها ، وصارت كلام المعرفة ، حيث ألزموها الإدغام فيما لا تدغم فيه فى الانفصال إلا ضعيفا .

ولا يدغمونها [فى الطاء](٢) يعنى : الضاد فى الانفصال ؛ لأنها لم تكثر معها فى الكلمة الواحدة ، ككثرة لام المعرفة مع تلك الحروف "(٣).

الرابعة : ماتكون فاء فعله صادا مهملة ، فإذا بنيت (افْتَعَلَ) من "صَبَرَ" لم يكن بد من قلب (تاء) الافتعال (طاء) .

ثم أنت مخير : إن شئت بينت ، وإن شئت قلبت الطاء صادا ، ثم أدغمت الصاد الأولى الأصلية فى الصاد الثانية المبدلة من الطاء ، فتقول فى البيان : "اصْطَبَرَ" وفى الإدغام : "اصَّبَرَ" وتصرفه كذلك .

قال "ابن جنى" : "اصْطَبَرَ" أصله : "اصْتَبَرَ" فكرهوا استعلاء الصاد وبعدها حرف غير مستعل ، وهو التاء ، إلا أنه من حيز حرف مستعل ، وهو الطاء ، فأبدلوا من التاء ما هو مستعل من حيزها ، وهو الطاء ، وقالوا : "مصطبر" ، فاتفقت الصاد والطاء فى الاستعلاء ، ثم صرفوه على ذلك ، فقالوا : "يَصْطَبِر" و "مُصْطَبِر" ؛ لأن العلة قائمة "(٤).

قوله : (واصْطَفَى ، واصَّطَلَى ، واصَّفَى ، واصَّلَى)

يريد أن البيان مستعمل كما فى الأولين ، والإدغام بقلب الطاء صادا ، ثم إدغام الصاد الأولى فى الثانية - أيضا - مستعمل كما فى الأخيرين .

قوله : (وقرئ : "..إلَّا أَنْ يَصَّلِحَا.."(٥)) على زنة (يَفْتَعِلَا) وهى

---

١) فى المخطوطة [الاتصال] وهو : تحريف ؛ لأنه لا يتناسب مع المعنى ، والتصويب من كلام السيرافى .

٢) سقط من المخطوطة .

٣) شرح السيرافى ٦ / ٥٢١ ، ٥٦٢ وينظر : الكتاب ٤ / ٤٧٠ .

٤) المنصف ٢ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

٥) سورة النساء ، من الآية / ١٢٨ : "وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ .." .

. . . .

قراءة " الجحدري " (١) بقلب تاء الافتعال طاء ، ثم أبدل من الطاء صادا ، ثم أدغم الصاد الأولى في الثانية .

والآية حجة على أنه يجوز قلب الطاء صادا ، وادغام الصاد الأولى في الثانية ، كما ذكرناه (٢).

قوله : (ولا يجوز " مطبر ") قالوا : لأن في (الصاد) تمام صوت وصفيرا ، والإدغام يذهب به ، ويبطله ، فلذلك امتنع إدغام الصاد في الطاء .

— — —

١) ينظر : القراءات الشاذة لابن خالويه / ٢٩
وفي اتحاف فضلاء البشر / ١٩٤ أن عاصما ، وحمزة ، والكسائي ، وخلفا قرأوا (يُصْلِحَا) ، وقرأ باقي السبعة (يَصَّالَحا).
وجاء في البحر المحيط ٣/٣٦٣ أن عبيدة السلماني قرأ : (يُصَالِحَا) من المُفَاعَلَة .
وينظر : الكشف للقيسي ١/٣٩٨ وحجة القراءات لأبي زرعة / ٢١٣ ، ٢١٤ وابراز المعاني / ٤٢٢ ، ٤٢٣ .
والجحدري : هو : عاصم بن أبي الصباح العجاج ، وقيل : ميمون الجحدري البصري ، أخذ القراءة عرضا عن سليمان بن قتة عن ابن عباس . مات سنة ١٢٨ هـ .
وينظر : طبقات القراء ١/٣٤٩ .

٢) يقول سيبويه ٤ / ٤٦٧ : " وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد ، والطاء ، فلما امتنعت الصاد أن تدخل في الطاء ، قلبوا الطاء صادا ، فقالوا : (مُصَّبِر) .
وحدثني هارون أن بعضهم قرأ : " ..فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصَّلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا .. "
وينظر : المنصف ٢/٣٢٧ وسر الصناعة ١/٢٢٤ .

" .. وتقلب مع الدال، والذال، والزاى، دالا، فمع الدال، والذال تدغم، كقولك:
" ادان، وادكر، واذكر"، وحكى "أبو عمرو" عنهم: "اذدكر" و "هو مذدكر".
وقال الشاعر:

تَنْجِى عَلَى الشَّوْكِ جُرَازًا مُقْضَبَا ٭ وَالْهَوْمُ تُذْرِيهِ اذْدِرَاءً عَجَبَا

ومع الزاى تبين، وتدغم بقلب الدال الى الزاى، كقولك: "ازدان، وازان".
ومع الثاء تدغم ليس الا بقلب كل واحدة منهما الى صاحبتها، فتقول:
" مثرد، ومترد"، ومنه: "اثار، واتأر".
ومع السين تبين، وتدغم بقلب التاء اليها، كقولك: "مستمع" و "مسمع"..".

الضرب الثاني: في حكم تاء الافتعال، إذا تقدمها: الدال، والذال، والزاى المعجمة.

وحكم هذه التاء إذا تقدمها أحد هذه الأحرف الثلاثة أن تبدل (دالا) مهملة؛ لأن كل واحد منها مجهور، والتاء حرف مهموس، وبينهما تضاد، فأرادوا التجانس، وأبدلوا من موضع [التاء] (١) حرفا مجهورا، وهو الدال المهملة.

فإن قلت: إن الطاء المهملة ـ أيضا ـ حرف مجهور، فهلا أبدلوا من التاء (طاء) كما أبدلوه منها في الضرب الأول؟

قلت: الطاء وإن وافق الحروف الثلاثة في كونه مجهورا مثلها، إلا أنه يخالفها من وجه آخر، وذلك [أنه] (٢) مطبق، والأحرف الثلاثة منفتحة؛ فلذلك لم يبدلوا التاء طاء، حذارا من لزوم التضاد، بخلاف الدال، فإنه ليس فيها إطباق (٣). والمذكور من صور هذا الضرب ثلاث:

أولها: ماتكون منه فاء الفعل (دالا) مهملة، نحو: "ادَّانَ" وأصله: "ادْتَيَنَ" على زنة (افْتَعَلَ) إلا أن الياء التي هي عين الفعل لما تحركت، وانفتح ماقبلها، قلبت ألفا.

قال "الجوهري": " "ادَّانَ": اسْتَقْرَضَ، وهو: (افْتَعَلَ) (٤)".

وانما أبدلوا من التاء (دالا) لما ذكرناه من طلب التجانس.

---

١) زيادة يستقيم بها الكلام.
٢) زيادة يستقيم بها الكلام.
٣) ينظر: الكتاب ٤ / ٤٦٩، ٤٧٠ والمنصف ٢/ ٣٣٠، ٣٣١ وابن يعيش ١٠/ ١٤٨ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٥١٣، ٥١٤ وشرح الشافية ٣/ ٢٨٩، ٢٩٠.
٤) الصحاح (دين) ٥ / ٢١١٧.

وثانيها : أن تكون فاء الكلمة (ذالا) معجمة ، نحو قولك : " اذَّكَرَ بَعْدَ نِسْيَانٍ " ، وأصله : " اذْتَكَرَ " على زنة (افْتَعَلَ) ثم أبدلوا من التاء (دالا) ، لما ذكرناه ، وفيه ثلاث لغات :

احداها : قلب الدال المبدلة (ذالا) معجمة ، فتجتمع ذالان ، ثم تدغم الأولى في الثانية ، فيصير بالذال المعجمة المشددة [(١)].

والثانية : قلب الذال المعجمة الأصلية (دالا) مهملة ، ثم تدغم فيما بعدها ، فيصير " ادَّكَرَ " بالدال المهملة المشددة ، قال الله تعالى :

" ... وادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ [(٢)] .. " أي : ادَّكَرَ بَعْدَ النِّسْيَانِ [(٣)].

والثالثة : البيان ، وهو أن تظهر كل واحد من الدال ، والذال ، فتقول : " اذْدَكَرَ " ، وفي اسم الفاعل : " مُذْدَكِرٌ " ومنه قول الشاعر :

تَنْجِي عَلَى الشَّوْكِ جُرَازًا مِقْضَبَا
[٢٠٩] وَالْهَرْمَ تُذْرِيهِ اذْدِرَاءً عَجَبَا [(٤)]

الشاهد فيه : أنه قال : " اذدراء " بإظهار الدال المهملة ، المبدلة من تاء الافتعال ، ولو أدغمت لقيل : (اذَّرَاء) بالذال المعجمة ، أو (ادَّرَاء) بالدال المهملة .

تقول : أنْحَيْتُ على حلقه بالسكين ، أي : عرضت ، وأنحيت عليه : أقبلت ضربا [(٥)].

والجُرَازُ — بالجيم المضمومة ، والزاي المعجمة بعد الألف — هو القاطع .

قال " الجوهري " : " سَيْفٌ جُرَازٌ " بالضم ، أي : قَطَّاعٌ [(٦)].

---

١) وهي قراءة الحسن في قوله تعالى : " .. وادَّكَرَ بَعْدَ أُمَةٍ .. " .
وينظر : شواذ القراءات لابن خالويه / ٦٤ والكشاف ٣ / ٧٩ .

٢) سورة يوسف ، من الآية / ٤٥ : " .. وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ " .

٣) يُنظَر : الكشاف ٣ / ٧٩ .

٤) رجز ، قاله : أبو حكاك .
وهو من شواهد : سر الصناعة ١ / ٢٠٢ وابن يعيش ١٠ / ١٥٠ والممتع ١ / ٣٥٨ واللسان (ذكر) ٢ / ١٥٠٧ والأشموني ٤ / ٣٣٢ .
يصف الناقة بأنها كما تقطع الشوك بأسنانها وأنيابها الحادة ، تقطع الهرم ، فيتطاير بقاياه من فمها ، فكأنها تذريه اذدراء شديدا .

٥) الصحاح (نحا) ٦ / ٢٥٠٤ واللسان (نحا) ٦ / ٤٣٧١ .

٦) السابق (جرز) ٣ / ٨٦٧ .

....

والمِقْضَب ، بكسر الميم : في معناه .
والهَرْمُ بالتسكين : نبت ، الواحدة هرمه (١).
وأذْرَيْتَ الشيء : إذَا ألقَيْتَه كإلقائك الحَبَّ للزرع (٢).

والظاهر أن الضمير المرفوع المستتر في (تنحى) يرجع إلى ناقة ، أو إبل .

الصورة الثالثة : ماتكون فاء الكلمة منه زايا معجمة ، نحو : " ازْدانَ ، وازَّانَ " .

قال / " الجوهري " : " تَزَيَّنَ " و " ازْدانَ " بمعنى ، وهو (افْتَعَلَ) من الزينة ، إلا أن ٤١٠/أ التاء لمالان مخرجها ، ولم توافق الزاى لشدتها ، أبدلوا منها (دالا) (٣)" .

وبعد إبدال الدال من تاء الافتعال أنت مخير :

فإن شئت بينت ، ولم تدغم ، وقلت : " ازْدانَ " .

وإن شئت قلبت الدال زايا معجمة ، وأدغمت وقلت : " ازَّانَ " ، وكذلك تصرفه .

قال " أبو سعيد " : " الأصل في " مُزْدان " : " مُزْتَان " ؛ لأنه " مُفْتَعَل " من " الزين " ، وقلبت التاء " دالا " لما ذكرنا ، فصار : " مُزْدَان " .

فإن أظهرت ، فالبيان حسن جيد ؛ لاختلاف المخرجين .

وإن أدغمت قلبت الدال زايا ، ثم أدغمت الزاى في الزاى ، فقلت : " مُزَّان " .

قال : وإنما أبدلت التاء (دالا) في " مُزْدان " ونحوه ؛ لأنه ليس شيء أشبه بالزاى من موضع التاء من الدال ، وهي مجهورة مثلها ، وليست مطبقة " (٤).

الضرب الثالث : في حكم تاء الافتعال ، إذا وقعت بعد (الثاء) بثلاث نقط ،

وحكمها الإدغام ليس إلا ، تقول : " اثَّرَدْتُ الخُبْزَ " وأصله : " اثْتَرَدْتُ " على زنة : " افتعلت " .

قال " عبد المجيد " : لما اجتمع حرفان مخرجهما متقاربان في كلمة واحدة ، وجب الإدغام ، إلا أن (الثاء) لما كانت مهموسة ، والتاء مجهورة ، لم يصح ذلك ، فأبدلوا من الأول (تاء) بنقطتين .

---

١) الصحاح (هرم) ٥ / ٢٠٥٧ : " الهَرْمُ بالتسكين : نبت ، وهو ضرب من الحَمْض ، الواحدة هرمه " .
٢) السابق (ذرا) ٦ / ٢٣٤٥ .
٣) السابق (زين) ٥ / ٢١٣٢ .
٤) شرح السيرافي ٦ / ٥٦٠ وينظر : الكتاب ٤ / ٤٦٧ .

....

قال : وناس من العرب يبدلون من (تاء) الافتعال (ثاء) بثلاث نقط ، فيجتمع (ثاءان) ثم يدغمونها ، فيقولون : " اثَّرَدَ " بالثاء مشددة ، بثلاث نقط .

وعلى هذين المذهبين تقول في اسم الفاعل : " مُثَّرِدٌ " و " مُتَّرِدٌ " (١).

قوله : (ومنه : " اثأر ، واتأر ") يريد : أنك تدغم بقلب كل واحدة منهما إلى صاحبتها على الوجه الذي ذكرناه .

تقول : " اثَّأَرْتُ مِنْ فُلانٍ " أي : أدركت ثأري منه ، وأصله : " اثْتَأَرْتُ " فأدغم ، إما بعد قلب (تاء) الافتعال ، وإما بعد قلب (فاء) الفعل ، كما عرفته ، فتقول على الأول : " اثَّأَرَ " بثلاث نقط ، وعلى الثاني : " اتَّأَرَ " بنقطتين .

الضرب الرابع : في حكم التاء من (افتعل) إذا كان موضع فاء الفعل (سينا) ، نحو قولك : " مُسْتَمِعٌ " فإن شئت أظهرت (تاء) الافتعال ، كما تراه ، وإن شئت قلبتها (سينا) ، ثم أدغمت ، وقلت : " مُسَّمِعٌ " بتشديد السين (٢).

فإن قلت : فهلا جوزتم قلب السين تاء وإدغامها في تاء الافتعال ، كما فعلتم في " مُتَّرِد " ؟

قلت : قال " أبو محمد " : " إنما جاز إدغام التاء في السين ، لما بينهما من الجوار ، ولم يحسن إدغام السين في التاء ، حذارا من فوات فضيلة الصفير الذي فيه " (٣).

---

(١) سر الصناعة ١/ ١٨٩ ، ١٩٠ يقول " ابن جني " : " واعلم أن الثاء إذا وقعت فاء في (افْتَعَلَ) وما تصرف منه ، قلبت تاء ، وأدغمت في تاء (افْتَعَلَ) بعدها ، وذلك قولهم في (افْتَعَلَ) من الثريد : " اتَّرَدَ " ، وهو مُتَّرِدٌ " .
وإنما قلبت تاء ؛ لأن الثاء أخت التاء في الهمس ، فلما تجاورتا في المخارج أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد ، فقلبوها تاء ، وأدغموها في التاء بعدها ، ليكون الصوت نوعا واحدا ... ومثل ذلك قولهم في (افْتَعَلَ) من الثأر : " اتَّأَرَ " ، وفي (افْتَعَلَ) من ثَنَى : " اتَّنَى " .. هذا هو المشهور في الاستعمال ، وهو أيضا القوي في القياس .
ومنهم من يقلب تاء (افْتَعَلَ) ثاء ، فيجعلها من لفظ الفاء قبلها ، فيقول : " اثَّرَدَ " و " اثَّأَرَ " و " اثَّنَى " ، كما قال بعضهم في " ادَّكَرَ " : " اذَّكَرَ " ، وفي " اصْطَلَحُوا " : " اصَّلَحُوا " ... " .
وينظر : الكتاب ٤ / ٤٦٧ ، ٤٦٨ وابن يعيش ١٠/ ١٥١ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٥١٥ وشرح الشافية ٣ / ٢٨٦ .

(٢) الكتاب ٤/ ٤٦٨ : " وتقول في (مُسْتَمِع) : مُسَّمِع ، فتدغم لأنهما مهموسان ، ولا سبيل إلى أن تدغم السين في التاء ، فإذا أدغمت ، قلت : (مُسَّمِع) كما قلت : (مُصَّبِر) حيث لم يجز إدخال الصاد في الطاء " .
وينظر : ابن يعيش ١٠/ ١٤٩ والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٥١٤ .

(٣) التخمير ٢ ورقة / ٢٨٦ (مخطوط) .

".. وقد شبهوا تاء الضمير بتاء الافتعال ، فقالوا : "خبطه" ، قال :

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَّ بِنِعْمَةٍ ∴ ....

و "فزد" و "حصط عينه" و "عده" و "نقده" يريدون : "خبطت" و "فزت" و "حصت" ، و "عدت" و "نقدت" .

قال "سيبويه" : وأعرب اللغتين وأجودهما ألا تقلب .." .

قوله : (وقد شبهوا تاء الضمير بتاء الافتعال) .

اعلم أن المصنف لما فرغ من بيان أحكام القلب فيما ذكره عن الحروف التسعة ، أردفه بثلاث مسائل :

المسألة الأولى : [١] أن من العرب من يقلب (تاء المتكلم ، والمخاطب) التي هي ضمير الفاعل في : "فعلت" و "فعلت" إذا كان قبلها أحد أحرف أربعة :

الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، تشبيها لهذه التاء بتاء الافتعال ، وسنذكر الموجب لذلك ، وصوره أربع :

الأولى : قولك : "خبطت" بالطاء المهملة ، فإذا رمت إبدال التاء التي هي ضمير الفاعل ، قلبتها (طاء) ثم أدغمت الأولى في الثانية ، وقلت : "خبطّ" بتشديد الطاء [٢].

وقد احتج المصنف على أن هذه اللغة مستعملة بما أنشده علقمة بن عبده :

[٢١٠] وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَّ بِنِعْمَةٍ ∴ فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبُ [٣]

"الشاهد فيه : على أنه قلب التاء التي هي ضمير المخاطب (طاء) لأجل الطاء التي قبلها [٤]. و "شأس" هو : أخو علقمة بن عبده .

---

١) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٧١ والمنصف ٢ / ٣٣٢ .

٢) يقول ابن جني في سر الصناعة ١ / ٢٢٥ : ".. ولو قال : (خبطت) لكان أقيس اللغتين ، وذلك أن هذه التاء ليست متصلة بما قبلها اتصال تاء (افْتَعَلَ) بمثالها الذي هي فيه ، ولكنه شبه تاء (خبطت) بتاء (افْتَعَلَ) .. فقلبها طاء ؛ لوقوع الطاء قبلها ، كقولك : (اطَّلَعَ ، واطَّرَدَ) ، وعلى هذا قالوا : (فَحَصْطُ بِرِجْلِي) ، كما قالوا : (اصْطَبَرَ) .." .

٣) مِنَ الطويل (ديوانه / ١٦) .

والبيت من شواهد : الكتاب ٤ / ٤٧١ والمنصف ٢ / ٣٣٢ وسر الصناعة ١ / ٢٢٥ وأمالي الشجري ٢ / ١٨١ والمفضليات / ٣٩٦ وابن يعيش ٥ / ٤٨ ، ١٠ / ٤٨ ، ١٥١ والممتع ١ / ٣٦١ والصحاح (خبط) ٣ / ١١٢١ واللسان (خبط) ٢ / ١٠٩٤ وشرح شواهد الشافية / ٤٩٤ .

٤) لكن سيبويه ٤ / ٤٧٢ يقول : " وأعرب اللغتين وأجودهما ألا تقلبها طاء ؛ لأن هذه التاء علامة الإضمار ، وإنما تجيء لِمَعْنًى " .

....

ومدح بهذه القصيدة الحرث بن أبى شمر الغسانى ، وكان " شأس " فى يده أسيرا .

والذنوب : النصيب[١]. والندى : الجود والسخاء[٢]. أى : استحق " شأس " أن تتفضل عليه ، كما عممت الأحياء بفضلك .

فقال الحرث لما سمع : (فحق لشأس من نداك ذنوب) : نعم وأذنبة .

وقوله : (خبطت بنعمة) أصله : الطالب والمجتدى ومن أشبههما يخبط المواضع التى يسير فيها إلى من يرجوه ويأمل معروفه ، ثم قيل لكل طالب : خابط ومختبط .

ويجوز أن يكون من قولهم : " خبطت الشجرة " إذا جمعت أغصانها ، ثم ضربتها ليسقط ورقها ، فتعلفه الإبل .

ثم قيل : لكل طالب : خابط[٣].

وهذا الوجه أحب الى من الأول[٤] ، ومثله لزهير :

[٢١١] وَلَيْسَ مَانِعَ ذِى قُرْبَــى وَلَا رَحِمٍ ... يَوْمًا وَلَا مُعْدِمًا مِنْ خَابِطٍ وَرَقَــا[٥]

وليس ثم خبط لورق ، إنما يريد به : أنه لا يمنع معروفه من التمسه .

وقوله : (قد خبطت بنعمة) أى : خبطت لكل حى بنعمة ، أى : أنعمت عليهم ، فكنت كمن خبط لهم الشجر[٦].

فصارت (تاء) ضمير الفاعل فى "خبطت " بعد قلبها (طاء) مضاهية للتاء من (افْتَعَلَ) بعد إبدالها (طاء) فى " اطَّلَبَ " ونحوه .

الثانية : قولك : " فُزْتُ بِكَذَا " إذا ظَفِرْتَ به ، فإذا أبدلت من التاء التى هى ضمير الفاعل (دالا) قلت : " فُزْدُ " وشابهت التاء المبدلة (دالا) فى " ازْدَانَ "[٧].

---

١) الصحاح (ذنب) ١٢٨/١ ، ١٢٩ .

٢) السابق (ندا) ٦ / ٢٥٠٦ .

٣) السابق (خبط) ٣ / ١١٢١ واللسان (خبط) ٢ / ١٠٩٣ .

٤) هذا كلام ابن السيرافى فى شرح أبيات الكتاب ٢ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ وكان يجدر بالشارح أن يشير إلى ذلك .

٥) بيت من البسيط ، قاله زهير من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان (ديوانه / ٤٣) برواية : (وذى رحم) فى موضع : (ولا رحم) .

٦) اعتمد الشارح فى بيان الشاهد ، وتوضيح المعنى على شرح ابن السيرافى لأبيات الكتاب ٢ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ ولم يشر إلى ذلك .

٧) ينظر : ابن يعيش ١٠ / ١٥١ والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٥١٦ وشرح الشافية ٢ / ٢٨٨ .

. . . .

الثالثة : قوله : " حصت عينه " بضم الحاء المهملة ، والصاد ـ أيضا ـ مهملة .
قال " عبد المجيد " : تقول : " حُصْتُ عَيْنَ البَازِى " : إذا خِطْتَه(١).

فإذا أبدلت من التاء التى هى ضمير الفاعل (طاء) مهملة ، صار : " حصط " ،
ومثاله : إبدال التاء الواقعة بعد الصاد (طاء) فى نحو : " اصْطَبَرَ " (٢).

الرابعة : قولك : " عُدْتُ المريض " ، فإذا أبدلت من تاء الضمير (دالا) اجتمع دالان : الأولى أصلية ، والثانية [مبدلة من تاء الضمير](٣) فأدغمت الأولى فى الثانية ، وقلت : " عد (٤) المريض " .

ومنه : " نقدت الدرهم " / و " نقد الدرهم " بتشديد الدال ، والكلام فيه على ٤١٠/ب نهج ماقبله .

قال " سيبويه " : وقد شبه بعض العرب ممن ترضى عربيته هذه الحروف الأربعة : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، فى (فَعَلْتُ) بهن فى (افْتَعَلَ) لأن الفعل بنى على التاء ، فأسكنت لامه ، كما أسكنت الفاء فى (افْتَعَلَ) (٥).

يريد بذلك أن من العرب من يقلب (تاء المتكلم ، أو المخاطب) التى هى ضمير الفاعل ، إذا كان قبلها أحد هذه الأحرف الأربعة ، كما فعل بتاء الافتعال ؛ لأن التاء لما اتصلت بما قبلها ، وسكن لها ماقبلها ، لم يمكن فصلها من الفعل ، وصارت مثل كلمة واحدة ، وأشبهت (تاء) (افتعل) .

ونقل " سيبويه " ـ أيضا ـ أن من العرب من يقلب تاء الضمير بعد الدال فى نحو :

---

١) الصحاح (حوص) ٣ / ١٠٣٤ : " الحَوْصُ : الخياطة والتضييق بين الشيئين ، وقد حُصْتُ عَيْنَ البَازِى أَحُوصُهَا حَوْصًا وَحِيَاصَةً .. " .
٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٧١ والمنصف ٢ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ وابن يعيش ١٠ / ١٥١ والممتع ١ / ٣٦١ وشرح الشافية ٣ / ٢٨٨ .
٣) زيادة يستقيم بها الكلام .
٤) فى المخطوطة [عدت] وهو تحريف ، والصواب ما أثبته ؛ لاستقامته مع المعنى .
٥) الكتاب ٤ / ٤٧١ وعبارته : " وقد شبه بعض العرب ممن ترضى عربيته هذه الحروف الأربعة : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، فى (فَعَلْتُ) بهن فى (افْتَعَلَ) ، لأنه يبنى الفعل على التاء ، ويغير الفعل ، فتسكن اللام كما أسكن الفاء فى (افْتَعَلَ) ، ولم تترك الفعل على حاله فى الإظهار ، فضارعت عندهم (افْتَعَلَ) .. " .

....

"عدته"(١) كما بيناه مشبها بتاء "ادان"(٢).

وقال "أبو سعيد": "..قياس هذا أن تقلب (تاء) المخاطب اذا كان قبلها دال، أو ذال، أو زاى (دالا) كما يعمل ذلك بتاء الافتعال، ولم يحكه "سيبويه" عن بعض العرب الا فى الدال(٣)".

قوله: (وقال "سيبويه": وأعرب اللغتين وأجودهما ألا تقلب(٤)).

اعلم أن قوله (تقلب) مضموم التاء على صيغة البناء للمفعول، فيه ضمير مرفوع يرجع الى (تاء) الضمير.

وانما كان الأجود ترك ابدالها؛ لأن التاء ـ ههنا ـ علامة اضمار، وانما جاءت لمعنى، وليست تلزم الفعل.

ألا ترى أنك اذا أضمرت غائبا، قلت: (فعل) فلم تكن فيه تاء.

وهى فى (افتعل) لم تدخل على أنها تخرج منه لمعنى، ثم تعود، ولكنه بناء دخلته زيادة لاتفارقه.

وتاء الاضمار بمنزلة المنفصل(٥).

ولقائل أن يقول: ان "سيبويه" نقل عن العرب خمسة أحرف(٦)، وألحق بها "أبو سعيد"(٧) حرفين آخرين، وهما: الذال، والزاى المعجمين، كما حكيناه.

---

١) فى المخطوطة [عده] وهو تحريف، والصواب ما أثبته؛ لاستقامته مع المعنى.

٢) الكتاب ٤/٤٧٢ وعبارته: "وقال بعضهم: (عده) يريد: عدته، شبهها بها فى (ادان)، كما شبه الصاد وأخواتها بهن فى (افتعل)..".

٣) شرح السيرافى ٦/٥٦٥.

٤) الكتاب ٤/٤٧٢.

٥) يقول سيبويه ٤/٤٧٢: "وليست تلزم هذه التاء الفعل. ألا ترى أنك اذا أضمرت غائبا قلت: (فعل) فلم تكن فيه تاء، وليست فى الاظهار. فانما تصرف (فعل) على هذه المعانى، وليست تثبت على حال واحد.
وهى فى (افتعل) لم تدخل على أنها تخرج منه لمعنى ثم تعود لآخر، ولكنه بناء دخلته زيادة لاتفارقه. وتاء الاضمار بمنزلة المنفصل".

٦) هى: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والدال.
وينظر: الكتاب ٤/٤٧١، ٤٧٢.

٧) شرح السيرافى ٦/٥٦٥.

....

فيكون المجموع سبعة أحرف .

والمصنف قد اقتصر على ذكر أربعة أحرف (١) ، وأهمل ذكر ثلاثة : منها حرفان نقلهما " سيبويه " وهما : الظاء ، والضاد المعجمين ، ومنها حرف حكاه " أبو سعيد " وهو : الذال المعجمة (٢).

----

١) لعل المصنف اقتصر على المشهور منها .
٢) هذا ما أشار إليه ابن يعيش ١٠/١٥١ حيث يقول : " .. والقياس أن تقلب تاء المتكلم مع الدال ، والذال ، والزاى ، كما كان ذلك في : (ادان ، واذكر ، وازان " .
أما سيبويه ٤ / ٤٧٢ فيقول : " وحدثنا من لا نتهم أنه سمعهم يقولون : (أخذت) فيبنون " .

" .. قال : واذا كانت التاء متحركة ، وبعدها هذه الحروف ساكنة ، لم يكن ادغام[1] ، يريد : نحو : "استطعم" و "استضعف" و "استدرك" ؛ لأن الأول متحرك ، والثاني ساكن ، فلا سبيل الى الادغام .

و "استدان" و "استضاء" و "استطال" بتلك المنزلة ؛ لأن فاءها في نية السكون .." .

المسألة الثانية : أن التاء اذا كانت متحركة ، بعدها هذه الأحرف ساكنة ، لم يكن ادغام ، ولا تغير التاء ، ولا يغير ذلك الحرف ، نص عليه "سيبويه"[2] وذلك نحو : "استطعم" و "استضعف" و "استصعب" و "استدرك" .

وكذلك كل ما كان على زنة (استفعل) لأن الأول متحرك ، والثاني ساكن ، ولا سبيل فيما هذا شأنه الى الادغام ؛ لأن من شرط الادغام أن يكون الحرف المدغم فيه متحركا ، كما عرفته .

وقال "سيبويه" : لو كان بعد التاء في هذا البناء تاء أخرى ، لم تدغم ، كقولك : "استتبع" و "استتلى" ، واحتج على ذلك بأن المثلين لا ادغام فيهما فيما يسكن ثانيه ، ويتحرك أوله ، كقولك : "رددت" و "رددن" ؛ لأن اللام لا يصل اليها التحريك[3] .

وكذلك لا سبيل الى تسكين هذه التاء ؛ لأن قبلها السين من (استفعل) ساكنة ، فلو سكنت ألقيت حركتها على السين ، وحذفت ألف الوصل ، للاستغناء عنها ، فيكثر التغيير ، فتجنبوا ذلك .

قوله : (و "استدان ، واستضاء ، واستطال" بتلك المنزلة ؛ لأن فاءها في نية السكون) .

اعلم أنه لما ذكر أن علة امتناع الادغام — فيما ذكره من الأمثلة — انما هو سكون

---

١) هكذا في المخطوطة ، والمفصل المطبوع / ٤٠٣ وفي ابن يعيش ١٠ / ١٥١ [الادغام] ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى .

٢) الكتاب ٤ / ٤٧٢ ، ٤٧٣ : "فاذا كانت التاء متحركة ، وهذه الحروف ساكنة بعدها ، لم يكن ادغام ؛ لأن أصل الادغام أن يكون الأول ساكنا ... وذلك قولك : (استطعم ، واستضعف ، واستدرك ، واستثبت) ولا ينبغي أن يكون الا كذا ، اذ كان المثلان لا ادغام فيهما في : (فعلت ، وفعلن) ، نحو : (رددت ، ورددن) ؛ لأن اللام لا يصل اليها التحريك هنا ، فهذا يتحرك في (فعل ، ويفعل) ونحوه ، وهو تضعيف لا يفارق هذا اللفظ ، والتاء — هنا — بين ساكنين في بناء لا يتحرك واحد منهما فيه ، في فعل ولا اسم ، ولا يفارق هذا اللفظ" .

٣) ينظر : المرجع السابق .

....

الحرف الذى بعد التاء ، قيل له : ليست علة الامتناع ماذكرته من السكون ، بدليل امتناع الادغام فيما ذكرته من الصور الثلاثة ، مع أن الحرف الذى بعد كل واحد منهما متحرك ، كما تراه .

فأجاب عنه وقال : ان حركة تاء الفعل فى الصور الثلاثة عرضية ، والحركة العرضية كالمعدومة .

بيان ذلك أن الأصل فى " استدان " : "استدين" باسكان الدال التى هى فاء الفعل ، وفى " استضاء " : " استضوأ " باسكان الضاد التى هى فاء الكلمة .

وكذلك الأصل فى " استطال " : " استطول " .

فلما كان الأصل فى الحرف الواقع بعد التاء انما هو السكون ، نزل منزلة الحرف الساكن .

قال " سيبويه " : لايدغم فى " استدان ، واستطال ،واستضاء " كراهية تحريك هذه السين التى لاتقع الا ساكنة ،ولايعلم لها موضع تحرك فيه ، ومع ذلك أن بعدها حرفا أصله السكون ، فحرك لعلة أدركته (١).

يريد : أن التاء فى (استدان ،واستطال) لاتدغم فى الدال ،والطاء ،وان كانتا متحركتين ؛ لأنه قد منع من ادغامها فى الطاء من استعظم سكون الطاء ، فقال : ولو أدغمت التاء فى " استطال " فى الطاء ، ألقيت حركتها على السين ، وهذه السين لم تكن قط الا ساكنة .

ثم قوى ذلك بقوله : والحرف الذى بعده فى نية السكون ؛ لأنه (استفعل) وتقديره : " استطول " فحركت الطاء ، لاعلال الواو ، وهكذا فى نظائره .

<u>قوله : (واذا كانت التاء متحركة وبعدها هذه الحروف)</u> .

اعلم أن اسم الاشارة فى (هذه) يرجع الى الحروف التى أبدلت من ضمير المتكلم ، أو المخاطب .

---

١) الكتاب ٤ /٤٧٣ وعبارته : " .. ولا يدغمونها فى " استدار ، واستطار ، واستضاء " كراهية لتحريك هذه السين التى لاتقع الا ساكنة أبدا ، ولانعلم لها موضعا تحرك فيه . ومع ذلك أن بعدها حرفا أصله السكون ، فحرك لعلة أدركته ، فكانوا خلقاء أن لو لم يكن الا هذا ألا يحملوا على الحرف فى أصله أكثر من هذا ،فقد اجتمع فيه الأمران " .

(فصل) " وأدغموا تاء (تفعل) و (تفاعل) فيما بعدها ، فقالوا : " اطيروا ،وازينوا ، واثاقلوا ، وادارعوا " مجتلبين همزة الوصل ، للسكون الواقع بالادغام ، ولم يدغموا نحو : " تذكرون " ، لئلا يجمعوا بين حذف التاء وادغام الثانية " .

المسألة الثالثة : أن تاء (تفعل) و (تفاعل) اذا كان بعدها حرف يقاربها [١] حسن ادغام التاء في مقاربها ، لكنك اذا أدغمت التاء ، تعذر النطق بها ، فاجتلبت همزة الوصل لذلك .

وانما فعلوا ذلك ،للدلالة على المبالغة من غير لبس ، لعلم السامع بأصله .

وقد أورد المصنف من صور (تفعل) صورتين :

أولهما : " اطيروا " [٢] والأصل : " تطيروا " ، فقلبوا تاء المضارعة (طاء) ثم أدغموها في الطاء الأصلية التي هي عين الفعل ،وزادوا همزة الوصل في أوله ، فصار : " اطيروا " .

وثانيهما : " ازينوا " [٣].

الشاهد فيه : أن الأصل : " تزينوا " / [فقلبوا تاء المضارعة [٤]] زايا ، ثم أدغموا ، ٤١١/أ واحتاجوا الى ادخال ألف الوصل ، لسكون الحرف الأول ،وقالوا : " ازينوا " . والعلة في ذلك مابيناه .

وأورد أيضا من أبنية (تفاعل) بناءين :

أحدهما : " اثاقلوا " [٥] وأصله : " تثاقلوا " .

---

١) وهذه الحروف هي : (التاء ،والطاء ،والدال ، والظاء ،والذال ، والثاء ، والصاد ، والزاى ، والسين ، والضاد ، والشين ، والجيم) .
وينظر : ابن يعيش ١٠/١٥٢ .

٢) مثل قوله تعالى : " قالوا اطيرنا بك ومن معك ، قال طائركم عند الله ، بل أنتم قوم تفتنون " (النمل/ ٤٧) .
وقرئ : " .. تطيرنا بك.. " على الأصل . وينظر : البحر المحيط ٧/٨٢ .

٣) مثل قوله تعالى : " .. حتى اذا أخذت الأرض زخرفها وازينت ،وظن أهلها أنهم قادرون عليها ، أتاها أمرنا ليلا أونهارا ، فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس .. " (يونس / ٢٤) .

٤) مابين الحاصرتين غير واضح في المخطوطة .

٥) مثل قوله تعالى : " يأيها الذين آمنوا مالكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم الى الأرض ، أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ، فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل " (التوبة / ٣٨) .

. . . .

والآخر : " اداروا " (١) والأصل : " تداروا " (٢).

قال " الجوهرى " : " تقول : تدارأتم ، أى : اختلفتم وتدافعتم ، وكذلك : ادارأتم ، وأصله : تدارأتم ، فأدغمت التاء فى الدال ، واجتلبت الألف ، ليصح الابتداء بها " (٣).

قوله : (ولم يدغموا نحو : " تذكرون " لئلا يجمعوا بين حذف التاء وادغام الثانية) .

اعلم أنه لما ذكر أن التاء تدغم فى الأفعال الماضية ــ فيما ذكره من البنائين ، وهما : (تفاعل) و (تفعل) ــ قال بعده : ولم يفعلوا فى المضارع مثل ماصنعوه فى الماضى ، لما فيه من الجمع بين اجحافين على الكلمة الواحدة ؛ ولأنه يؤدى الى بقاء الفعل المضارع من غير حرف المضارعة .

والأصل فى : " تذكرون " : " تتذكرون " ، فأدغمت التاء الثانية ، وهى تاء (تفعل) فى الذال ، وادغامها فيها حسن ؛ لأن التاء أنقص صوتا من الذال ؛ لأنها مهموسة ، والذال أقوى صوتا ؛ لأنها مجهورة ، وادغام الأنقص صوتا فى الأزيد حسن ، لاسيما وهما متقاربان فى المخرج (٤).

---

١) مثل قوله تعالى : " واذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها ، والله مخرج ماكنتم تكتمون " . (البقرة / ٧٢) .

٢) يقول سيبويه ٤ / ٤٧٥ : " فان وقع حرف مع ماهو من مخرجه ، أو قريب من مخرجه مبتدأ أدغم ، وألحقوا الألف الخفيفة ؛ لأنهم لايستطيعون أن يبتدئوا بساكن ، وذلك قولهم فى (فعل) من : (تطوع) : اطوع ، ومن : (تذكر) : اذكر ، دعاهم الى ادغامه أنهما فى حرف ، وقد كان يقع الادغام فيهما فى الانفصال .. " .
وينظر : ابن يعيش ١٠ / ١٥٢ والايضاح لابن الحاجب ٢ / ٥١٧ ، ٥١٨ ، والممتع ٢ / ٧١٢ ، ٧١٣ وشرح الشافية ٣ / ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

٣) الصحاح (درأ) (١ / ٤٩) .

٤) جاءت آيات كثيرة بالادغام ، منها قوله تعالى : " يؤتى الحكمة من يشاء ، ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا ومايذكر الا أولو الألباب " . (البقرة / ٢٦٩) .
وكذلك قوله : " .. والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ، ومايذكر الا أولو الألباب " . (آل عمران / ٧) .
وفى هذا يقول سيبويه ٤ / ٤٧٤ ، ٤٧٥ : " ومما يدغم اذا كان الحرفان من مخرج واحد ، واذا تقارب المخرجان قولهم : (يطوعون) فى : يتطوعون ، و (يذكرون) فى : يتذكرون ، و (يسمعون) فى : يتسمعون .
الادغام فى هذا أقوى ، اذ كان يكون فى الانفصال . والبيان فيهما عربى حسن ، لأنهما متحركان ، كما حسن ذلك فى : (يختصمون ، ويهتدون) .

....

قوله : (لئلا يجمعوا بين حذف التاء (١) وادغام الثانية) .

فيه اشارة الى أمرين :

أحدهما : أن علة الامتناع انما هى اجتماع اجحافين .

والثانى : أن المحذوف فى ذاك انما هو التاء الأولى ، وهو مذهب بعض أهل الكوفة ، وأهل البصرة على خلافه ، والمحذوف عندهم هو التاء الثانية (٢).

قال "أبو سعيد" : "اذا التقت فى (تفعل) تاءان ، نحو : "تتكلمون ، وتتحولون" ، فأنت بالخيار : ان شئت أثبتهما جميعا ، وان شئت حذفت ، والتى تحذف هى الثانية ؛

= وتصديق الادغام قوله تعالى : "يطيروا بموسى" ، و"يذكرون" .. " .
وينظر : ابن يعيش ١٠ / ١٥٢ والايضاح لابن الحاجب ٢ / ٥١٨ وشرح الشافية ٣ / ٢٩٠ .

(١) زيد فى المفصل المطبوع / ٤٠٤ [التاء الأولى] ولا يترتب على حذف هذه الزيادة لبس .

(٢) يرى الكوفيون أن المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية ؛ لأنه لما اجتمع فى أول الفعل حرفان متحركان من جنس واحد — وهما التاء المزيدة للمضارعة ، والتاء الأصلية — استثقلوا اجتماعهما ، فوجب أن تحذف احداهما .
ولما كانت الأولى زائدة ، والزائد أضعف من الأصلى ، وجب حذف الأولى .
أما البصريون : فحذفوا التاء الثانية الأصلية ؛ لأن التاء الأولى الزائدة دخلت لمعنى ، وهو المضارعة ، والأصلية ما دخلت لمعنى ، فلما وجب حذف احداهما ، كان حذف مالم يدخل لمعنى أولى .
وأرى أن حجة البصريين — هنا قوية ، وأن حذف الثانية أولى ؛ لأن الأولى زيدت لمعنى ، وحذف ما لا يؤدى معنى أولى مما يؤدى معنى .
يؤيد هذا ماذكره سيبويه ٤ / ٤٧٦ حيث يقول : " .. وكانت الثانية أولى بالحذف ؛ لأنها هى التى تسكن ، وتدغم فى قوله تعالى : "فادارأتم" ، و"ازينت" ، وهى التى يفعل بها ذلك فى : (يذكرون " ، فكما اعتلت هنا ، كذلك تحذف هناك" .
وينظر الانصاف ٢ / ٦٤٨ وابن يعيش ١٥٢/١٠ والايضاح لابن الحاجب ٢ / ٥١٨ وشرح الشافية ٣ / ٢٩٠ والأشمونى ٤ / ٣٥١ والتصريح ٢ / ٤٩٩ .

....

لأن الأولى دخلت لمعنى ، وبها ضارع الفعل الاسم (١)".

وقال بعض الكوفيين : يجوز أن تكون المحذوفة هى التاء الأولى ، أو الثانية (٢).

---

١) شرح السيرافى ٦ / ٥٧٣
وينظر : الكتاب ٤ / ٤٧٦ وابن يعيش ١٠/١٥٢ والايضاح لابن الحاجب ٢ / ٥١٨ وشرح الشافية ٣ / ٢٩٠.

٢) ينظر : ابن يعيش ١٠/١٥٢ والايضاح لابن الحاجب ٢/٥١٨ وشرح الشافية ٣/٢٩٠ وفيه : " .. وقال الكوفيون : المحذوفة هى الأولى ، وجوز بعضهم الأمرين ".

[من الادغــام الشــاذ]

(فصل) " ومن الادغام الشاذ قولهم : " ست" أصله : " سدس " فأبدلوا السين تـاء ، وأدغموا فيها الدال ·

ومنه " ود " في لغة بني تميم ، وأصلها : " وتد " وهي الحجازية الجيدة ، ومثله : "عدان " في " عتدان " ، وقال بعضهم : " عتد " فرارا من هذا " ·

المتن : قوله : (ومن الادغام الشاذ قولهم (١) : " ست" ·· الى آخر الكتاب) ·

التفسير : اعلم أنا قد ذكرنا — فيما تقدم (٢) — أن الشاذ اسم جنس تحته ثلاثة أنواع ، فلا معنى لذكره — ههنا — مرة ثانية ·

والمذكور من الصور الشاذة — ههنا — ثلاث :

الأولى : " ست" تقول : " ست نسوة ، وستة رجال " وأصله : " سدس " بكسر السيــن ، وسكون الدال ، كقولهم في التصغير : " سديس " و " سديسة " ، وقولهم : " سادس " و " سدس " وفي الجمع : " أسداس " ·

فكل هذا يدل على أن فاء الكلمة ولامها سينان ، فأبدلوا من السين التي هي في موضع اللام أشبه الحروف بها من موضع الدال ، وهو التاء ؛ لئلا يصيروا الى أثقـل مما فروا منه ، فصار : " سدت " ، ثم أبدل من الدال تاء ، فاجتمع تاءان ، وصارت : "ستت" ، ثم أدغموا التاء الأولى في الثانية ، فصارت : " ست " ·

قال " أبو سعيد " : " الذي دعاهم الى هذا الادغام الشاذ ، أنه اسم للعدد ، وكثـر دورانه على الألسنة ، فاستثقلوا السينين المتطرفتين في موضع فاء الفعل ولامه ، وبينهما دال ، والدال قريبة المخرج من السين ، فتصير كأنها ثلاث سينات (٣) ··· فكرهوا ذلك ، اذ هم قد هربوا من سينين بينهما دال ، وكرهوا أن يقلبوا السين دالا ، فيدغموا الدال في الدال — كما يعمل في الادغام من قلب الثاني الى جنس الأول ، فيصير

---

١) سقط من المخطوطة ، وثبت في ابن يعيش ١٠/١٥٢ والمفصل المطبوع / ٤٠٤ ·

٢) ينظر : عرائس المحصل ، ورقة ١٧٩ (مخطوط) ·

٣) زاد السيرافي ٦ / ٥٩٤ : "·· وقد تقدم في ادغام الحروف أن الدال تدغم في السين ، والسين لاتدغم في الدال ، فلو أدغموا على مايوجب الادغام ، لوجب أن يقولوا : (سس) فيجتمع ثلاث سينات ·· " ·

. . . .

كأنهم أدغموا السين فى الدال – فيقولوا : " سد " ، فقلبوا السين الى أشبه الحروف بها من مخرج واحد [1] ، وهو التاء [2] . . .

وقد سبقت الدال التاء ، وهى ساكنة ، فثقل اظهارها .

ولم يقلبوا السين صادا ؛ لأنه ليس بينهما الا الاطباق .

وكذلك لم يقلبوا السين زايا ؛ لأنه ليس بينهما الا أن الزاى مجهورة ، والسين مهموسة ، فلو قلبوا السين صادا ، أو زايا ، كانتا كالسين ، وقد استثقل ذلك واجتنب " [3].

فان قلت : ان ابدال التاء من السين ليس بشاذ ، وكذلك قلب الدال تاء وادغامها فى التاء الثانية أيضا ليس بشاذ ، فما وجه تسميته شاذا ؟

قلت : قال " أبو سعيد " : " الدليل على شذوذه أنه لو كان يلزم فيه الادغام لوقوع الدال الساكنة بين السينين ، لكان يلزم أن يقال فى : " سدس الشئ " : " ست " [بضم السين] [4] ، وفى : " سدس الاظماء [5] " : " ست " بالكسر ، وذلك

---

١) فى شرح السيرافى ٦/ ٥٩٤ [الدال] وكلاهما يؤدى المعنى المراد .

٢) زاد السيرافى ٦ / ٥٩٤ [. . لأن التاء والسين مهموستان ، فصار : " سدت " ثم أدغموا الدال فى التاء ؛ لأنهما من مخرج واحد . .] .

٣) شرح السيرافى ٦/٤ ٥٩
ويقول سيبويه ٤/ ٤٨١ ، ٤٨٢ فى (باب ما كان شاذا مما خففوا على ألسنتهم ، وليس بمطرد) : " فمن ذلك (ست) وانما أصلها : (سدس) .
وانما دعاهم الى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله فى كلامهم ، أن السين مضاعفة ، وليس بينهما حاجز قوى ، والحاجز أيضا مخرجه أقرب المخارج الى مخرج السين ، فكرهوا ادغام الدال ، فيزداد الحرف سينا ، فتلتقى السينات .
ولم تكن السين لتدغم فى الدال ؛ لما ذكرت لك ، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال ؛ لئلا يصيروا الى أثقل مما فروا منه اذا أدغموا .
وذلك الحرف التاء ، كأنه قال : (سدت) ، ثم أدغم الدال فى التاء " .
وينظر : ابن يعيش ١٠/ ١٥٢ ، ١٥٣ والايضاح لابن الحاجب ٢/ ٥١٨ والممتع ٢/ ٧١٥ ، ٧١٦ .

٤) زيادة من الشارح .

٥) الصحاح (سدس) ٣/ ٩٣٧ : " والسدس بالكسر ، من الورد فى أظماء الابل : أن تنقطع خمسة ، وترد السادس . وقد أسدس الرجل ، أى : وردت ابله سدسا " .

....

مما لايقوله أحد "(١).

قال "أبو البركات": "انهم أبدلوا من السين تاء، كما أبدلوا من التاء سينا في "اتخذ" قالوا: "استخذ"، فلما أبدلوا - ههنا - من السين تاء، صار الى "سدت"، ثم أدغموا الدال في التاء، فصار الى: "ست"(٢)".

الثانية: قولهم: "ود" أصله: "وتد" بكسر التاء، وهي اللغة الحجازية (٣).

والشذوذ في هذه الصورة أقل، اذ ليس فيها أكثر من تسكين التاء للادغام، وقلبوها دالا لما سكنوها وأدغموها.

وقال "أبو سعيد": "انما كان شاذا؛ لأنه لم يطرد، حذارا من الالباس بالمضاعف. وقد قررناه غير مرة.

ولغة بني تميم: "وتد" باسكان التاء التي هي عين الفعل، كراهة الخروج من حرف مفتوح الى حرف مكسور، كما أسكنوا الخاء في "فخذ" والباء في: "كبد""(٤).

الثالثة: "عدان" بكسر العين، وتشديد الدال، وأصله: "عتدان"(٥).

---

١) شرح السيرافي ٦ / ٥٩٤.
٢) أسرار العربية / ١٦٩.
٣) الكتاب ٤ / ٤٨٢: "... ومن ذلك قولهم: (ود) وانما أصله: (وتد) وهي الحجازية الجيدة، ولكن بعض بني تميم أسكنوا التاء، كما قالوا في (فخذ): فخذ، فأدغموا.

ولم يكن هذا مطردا؛ لما ذكرت لك من الالتباس، حتى تجشموا: (وطدا، ووتدا)، وكان الأجود عندهم (تدة، وطدة) اذ كانوا يتجشمون البيان".

وينظر: ابن يعيش ١٠/١٥٣ والايضاح لابن الحاجب ٢/٥١٨ وشرح الشافية ٣ / ٢٦٨، ٢٦٩ والممتع ٢/ ٧١٦.
٤) شرح السيرافي ٦ / ٥٩٥، ٥٩٦.
٥) يقول سيبويه ٤ / ٤٨٢: "ومما بينوا فيه قولهم: (عتدان)، وقال بعضهم: (عدان) فرارا من هذا.

وقد قالوا: (عدان) شبهوه بـ (ود). وقلما تقع في كلامهم ساكنة، يعني التاء في كلمة قبل الدال؛ لما فيه من الثقل، فانما يفرون بها الى موضع تتحرك فيه. فهذا شاذ ..."

وينظر: ابن يعيش ١٠/١٥٣ والايضاح لابن الحاجب ٢/ ٥١٩ وشرح الشافية ٣/٢٦٨، ٢٦٩ والممتع ٢/ ٧١٦، ٧١٧.

....

قال " الجوهري " : " العتود من أولاد المعز : مارعى وقوى ، وأتى عليه حول ، والجمع : أعتدة وعدان ، وأصله : عتدان ، فأدغم "(١).

قال : " وهذا الادغام شاذ ، وعلة ذلك مافيه من الالتباس بالمضاعف (٢)" .

قوله : (وقال بعضهم : " عتد " فرارا من هذا) .

[يريد : أن " عتودا " جمعها بعضهم على " عتد " ؛ لأن جمعها على " عدان " يؤدى الى اللبس بالمضاعف ؛ ولهذا قالوا : " عتد " فرارا من الادغام (٣)] .

- - - -

---

١) الصحاح (عتد) ٢/٥٠٥ .

٢) شرح السيرافى ٦/٥٩٦

ومما تجدر ملاحظته أن المصنف والشارح كلاهما قد سبق أن تحدث فى مثل هذا النوع من الادغام ، وقد أشار الشارح الى ذلك .

وينظر : ص ١١٣٤ من التحقيق .

٣) مابين الحاصرتين غير واضح فى المخطوطة .

وينظر : ابن يعيش ١٠/١٥٣ والايضاح لابن الحاجب ٢/٥١٨ ، ٥١٩ .

(فصل) " وقد عدلوا فى بعض ملاقى المثلين ، أو المتقاربين ، لاعواز الادغام الـــــى الحذف ، فقالوا فى : " ظللت ، ومسست ، وأحسست " : " ظلت ، ومست ، وأحســـت " ، قـال :

.... ∴ أحسن به فهن اليه شـــــوس

وقول بعض العرب : " استخذ فلان أرضا " ل " سيبويه " فيه مذهبان :

أحدهما : أن يكون أصله : " استتخذ " فتحذف التاء الثانية .

والثانـي: أن يكون : " اتخذ " فتبدل السين مكان التاء الأولى .

ومنه قولهم : " يسطيع " بحذف التاء ، وقولهم : " يستيع " ان شئت قلت : حذفت الطـاء ، وتركت تاء الاستفعال .

وان شئت قلت : حذفت التاء المزيدة ، وأبدلت التاء مكان الطاء .

وقالوا : " بلعنبر " و " بلعجلان " فى " بنى العنبر " و " بنى العجلان " و " علماء بنو فلان " أى : على الماء ، قال :

غداة طفت علمـاء بكر بن وائـــل ∴ وعاجت صدور الخيل شطر تميــــم

واذا كانوا ممن يحذفون مع امكان الادغام فى " يتسع " و " يتقى " فهم مع عدم امكانــــه أحذف " .

قوله : (وقد عدلوا فى بعض ملاقى المثلين ، أو المتقاربين لاعواز الادغام الى الحـذف ، فقالوا فى " ظللت ، ومسـت ، وأحسست " : " ظلت ، ومست ، وأحست " ..) .

اعلم أن قوله : (ملاقى) جمع (ملتقى) نحو : " مسعى " و " مساعى " ، وهو : موضع الالتقاء والاجتماع .

قال فى " شامل اللغة " : الملقاة : واحدة الملاقى ، وهى شعب رأس الرحم (١) .

والمعنى أنهم فى بعض المواضع التى يحسن فيها الادغام ، اذا تعذر عليهم ذلك فيه ، جنحوا الى الحذف ؛ لأن الادغام ؛ محصل قدرا من التخفيف ، فلما تعذر عليهم ، عدلوا الى تخفيف الكلمة بالحذف ، حذارا من فوات التخفيف بالكلية ، مع كونه مقصـودا فى تلك الصور .

---

١) اللسان (لقا) ٥ / ٤٠٦٦ : " .. والملاقى أيضا : شعب رأس الرحم ، وشعب دون ذلك ، واحدها : ملقى وملقاة .. " .

والمذكور من صور الحذف عند تعذر الادغام ثمان :

الأولى : قولهم : " ظلت أفعل كذا "(١)

الشاهد فيه : أن أصله : " ظللت " بكسر اللام الأولى التي هي عين الفعل ، واجتماع حرفين — من جنس واحد — ظاهرين ، مستقل ، وذلك يقتضي التخفيف بادغام الأول في الثاني ، لما قررناه .

الا أن الادغام — ههنا — قد تعذر ؛ لأن اللام الثانية ، قد سكنت باتصال ضمير الفاعل المتكلم أو المخاطب .

وقد عرفت أن المدغم فيه لابد وأن يكون متحركا ، فلما تعذر الادغام ، حذفوا اللام الأولى ، لافادة التخفيف المطلوب ، وقالوا : " ظلت " بكسر الظاء وفتحها ، كما سنقرره في الصورة التي بعدها .

فان قلت : أليس أن الاجتماع كما ينتفي بحذف اللام أولى ، ينتفي بحذف اللام الثانية ، فلم عينتم اللام الأولى لافادة التخفيف ؟

قلت : انما تعينت اللام الأولى للحذف ، فرارا من كثرة التغيير المخالف للأصل .

بيان ذلك : أنهم لو حذفوا اللام الثانية ، احتاجوا الى تسكين اللام الأولى ، لما عرفته غير مرة من أن التاء التي للفاعل ، والنون في جمع المؤنث ، يسكن ماقبلها ، فلو حذفت اللام الثانية ، كان التغيير عارضا لكل واحد من اللامين ، ضرورة حذف الثانية ، واسكان الأولى .

قال " عبد المجيد " : .. ولأنهم شبهوا المضاعف بالمعتل العين ، فلما كان المحذوف من : " قلت ، وبعت ، ولست " انما هو عين الفعل ، كذلك كان المحذوف من " ظللت " ونحوه أيضا عين الفعل(٢).

---

١) ومثل ذلك قوله تعالى : " .. وانظر الى الهك الذي ظلت عليه عاكفا .. " . (طه / ٩٧) .

٢) ينظر : ابن يعيش ١٠ / ١٥٣ حيث يقول : " قال أبو العباس : شبهوا المضاعف — ههنا — بالمعتل ، فحذف في موضع حذفه ، فقالوا : (أحست ، وأمست) ، كما قالوا : (أقمت ، وأردت) ، وقالوا : (مست ، وظلت) ، كما قالوا : (كلت ، وبعت) ، كأنهما استويا في باب (رد ، وقام) .. " .

قال " الجوهري ": " ظللت أعمل كذا _ بالكسر _ ظلولا ، اذا عملته بالنهار ، دون الليل"[١]

الثانية : قولهم : " مست الشيء " بكسر الميم .

الشاهد فيه : أن الأصل : " مسسته " بفتح الميم ، وكسر السين ، وهي اللغة الفصيحة .

وحكى " أبو عبيدة " : " مسست " بفتح الميم والسين جميعا [٢].

قال في " شامل اللغة " : وهي لغة رديئة [٣] ، وربما قالوا : " مست الشيء " يحذفون منه السين الأولى ، ثم يحولون كسرتها الى الميم ، ومنهم من لا يحول ، ويترك الميم على حالها مفتوحة [٤].

الثالثة : قوله : " أحست الشيء " بالحاء المهملة المفتوحة ، والسين الساكنة المهملة ، وأصله : " أحسست " فنقلوا فتحة السين الأولى الى الحاء ، ثم حذفوها [٥].

---

١) الصحاح (ظلل) ٥/١٧٥٦ وفيه يقول الجوهري : " وهو من شواذ التخفيف " .

٢) السابق (مسس) ٣/٩٧٨ : " مسست الشيء بالكسر أمسه مسا ، فهذه اللغة الفصيحة . وحكى أبو عبيدة : مسست الشيء بالفتح أمسه بالضم .
وربما قالوا : مست الشيء يحذفون منه السين الأولى ، ويحولون كسرتها الى الميم ، ومنهم من لا يحول ، ويترك الميم على حالها مفتوحة ، وهو مثل قوله تعالى : " فظلتم تفكهون " يكسر ويفتح ، وأصله : ظللتم . وهو من شواذ التخفيف .. ".

٣) لعله يقصد أنها لغة شاذة ، والا فلا يليق وصفها بأنها رديئة ، وقد جاء بها القرآن الكريم .
ولم أجد _ فيما توفر لدي من مراجع _ من وصفها بأنها رديئة غير صاحب شامل اللغة .

٤) اللسان (مسس) ٥ / ٤٢٠١ .

٥) الكتاب ٤ / ٤٨٢ ، ٤٨٣ : " ومن الشاذ قولهم : (أحست ، ومست ، وظلت) ، لما كثر في كلامهم كرهوا التضعيف ، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل اليه الحركة في (فعلت ، وفعلن) الذي هو غير مضاعف ، فحذفوا ، كما حذفوا التاء من قولهم : (يستطيع) ... " .
وينظر : ابن يعيش ١٠/١٥٢ ، ١٥٤ والايضاح لابن الحاجب ٢/٥١٩ وشرح الشافية ٣/٢٤٥ ، ٢٩٢ .
ومما هو جدير بالذكر أن النحويين قد نظموا هذا النوع من التغيير في سلك الادغام ، وسموه به ، وان لم يكن فيه ادغام ، انما هو ضرب من الاعلال للتخفيف ؛ كراهية اجتماع المتجانسين كالادغام .
وينظر : ابن يعيش ١٠/١٥٣ والايضاح لابن الحاجب ٢/٥١٩ .

. . . .

قال " عبد المجيد " : أحست الشئ ، وجاءت : حسست ، وأحسست بالخبر : أيقنت به (١) .

وقال " الأخفش " : أحسست ، معناه : ظننت ووجدت (٢) .

وقد احتج المصنف على جواز هذا الحذف واستعماله ، بما أنشده " أبو زبيد الطائي " وأوله :

فَبَاتُوا يُدْلِجُونَ وَبَاتَ يَسْرِي ∴ بَصِيرٌ بالدُّجَى هَادٍ غَمُوسُ

[٢١٢] سِوَى أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا ∴ أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ (٣)

الشاهد فيه : أن الأصل : " أحسسن به " فحذفت منه السين الأولى ، ثم نقلت فتحتها الى الحاء .

---

١) الصحاح (حسس) ٣ / ٩١٧ ، ٩١٨ : " .. ويقال أيضا : حسست بالخبر ، وأحسست به ، أي : أيقنت به . وربما قالوا : حسيت بالخبر وأحسيت به ، يبدلون من السين ياء .
قال أبو زبيد :
خَلَا أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا ∴ حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ
وربما قالوا : أحست منهم أحدا ، فألقوا احدى السينين استثقالا ، وهو من شواذ التخفيف .
وأبو عبيدة يروى قول أبي زبيد :
أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ
وأصله : أحسسن .. " .

٢) السابق (حسس) ٣/٩١٨ وزيد فيه : " ومنه قوله تعالى : " فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الكُفْرَ " .. " .

٣) بيتان من الوافر ، قالهما : أبو زبيد من قصيدة يصف فيها الأسد ، والثاني من شواهد :
الخصائص ٢/٤٣٨ والمنصف ٣/٨٤ والمحتسب ١/١٢٣ ، ٢٦٩ ، ٢/٧٦ وأمالي الشجرى ١/٩٧ ، ٣٨٨ والصحاح (حسس) ٣/٩١٧ برواية : (خلا) في موضع (سوى) و (حسين) في موضع (أحسن) ، وفيه أيضا : وأبو عبيدة يروى قول أبي زبيد :
أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ
والانصاف ١/٢٧٣ ، ٢٧٧ وابن يعيش ١٠/١٥٤ واللسان (حسس) ٢/ ٨٧٠ ، ٨٧١ .
وأدلج القوم : اذا ساروا من أول الليل . والاسم الدلج بالتحريك ، والدلجة والدلجة أيضا مثل : برهة من الدهر وبرهة .
فان ساروا من آخر الليل فقد ادلجوا بتشديد الدال ، والاسم الدلجة والدلجة .
وينظر : الصحاح (دلج) ١/٣١٥ .
ذكر الشاعر أن قوما يسيرون والأسد يتبعهم ، فلم يشعر به الا المطايا .

....

والذى دعاهم الى الحذف استثقالهم اجتماع الحرفين المتماثلين .

والذى أوجب ثقل الحركة فى هذا وأمثاله ، الهرب من اجتماع الساكنين على غير حده .

قال "عبد الباقى": الشاعر يصف قوما يسيرون ، والأسد يطلب فريسته منهم .

والعتاق – بكسر العين – النجيبات من الابل (١).

قوله : غموس – بالغين المعجمة – هو القوى الشديد (٢).

قوله : شوس ، هو جمع أشوس ، وشوساء ، وهو الذى ينظر بمؤخر عينه (٣).

يقول : كانوا تلك الليلة فزعين خوفا من الأسد .

ويروى : "حسين" وأبدلوا من السين الثانية (ياء) بنقطتين من تحت (٤).

الرابعة : قولهم : "استخذ فلان أرضا" باثبات تاء واحدة قبل الخاء ، ولـ : "سيبويه" فيه قولان :

أحدهما : أن أصله : "استتخذ" على زنة (استفعل) ، ثم حذفوا التاء الثانية التى هى فاء الفعل ؛ لأنهم لو حذفوا التاء الأولى ، لاجتمع ساكنان ، والموجب لذلك كراهة اجتماع الحرفين المتماثلين .

والثاني : أنه لا حذف فى الكلمة ، والأصل : "اتخذ" على زنة (افتعل) ، ثم أبدل من التاء الأولى سينا ، وزال الادغام ، وقيل : "استخذ" (٥).

---

١) اللسان (عتق) ٤ / ٢٧٩٩ .

٢) الصحاح (غمس) ٣ / ٩٥٦ : "والأمر الغموس : الشديد" .

٣) السابق (شوس) ٣ / ٩٤١ وفيه : "الشوس بالتحريك : النظر بمؤخر العين تكبرا" .

٤) السابق (حسس) ٣ / ٩١٧ .

٥) الكتاب ٤ / ٤٨٣ ، ٤٨٤ : "... وقال بعضهم : "استخذ فلان أرضا" يريد : اتخذ أرضا ، كأنهم أبدلوا السين مكان التاء فى "اتخذ" كما أبدلوا حيث كثرت فى كلامهم ، وكانتا تاءين ، فأبدلوا السين مكانها ، كما أبدلت التاء مكانها فى "ست" .
وانما فعل هذا كراهية التضعيف ...
وكذلك السين لم تجد حرفا أقرب الى التاء فى المخرج والهمس حيث أرادوا التخفيف منها .
وانما فعلوا هذا ؛ لأن التضعيف مستثقل فى كلامهم .
وفيها قول آخر : أن يكون : (استفعل) ، فحذف التاء للتضعيف من "استتخذ" كما حذفوا لام "ظلت" ..." .
وينظر : ابن يعيش ١٠ / ١٥٤ والايضاح لابن الحاجب ٢ / ٥٢٠ وشرح الشافية ٣ / ٢٩٢ ، ٢٦٤ وأسرار العربية / ١٦٩ .

. . . .

وقال " أبو سعيد " : لأنه ليس حرف أقرب من السين الى التاء في المخرج والهمس ، حيث أرادوا التخفيف منها .

وانما فعلوا هذا ، لأن التضعيف مستثقل في كلامهم (١).

أعني : تشديد الفاء .

وعلى هذا القول : لاتكون هذه الصورة مما نحن فيه .

الخامسة : قولهم : " يسطيع " والأصل : " يستطيع " فكرهوا ادغام التاء في الطاء والقاء حركتها على السين (٢)./ ٤١٢/أ

قوله : (وقولهم : " يستيع " ان شئت قلت : حذفت الطاء ، وتركت تاء الاستفعال ، وان شئت قلت : حذفت التاء المزيدة ، وأبدلت التاء مكان الطاء) .

اعلم أنهم اتفقوا على أن الأصل : " يستطيع " وأن المحذوف منه أحد الحرفين : اما التاء ، أو الطاء .

وان فرضت أن المحذوف [هو الطاء كان فيها ثلاثة] (٣) أعمال : أحدها : سلب الفتحة عن التاء .

والثاني : نقل كسرة الطاء الى التاء .

والثالث : حذف [فاء الفعل] (٤) والوزن حينئذ (يستعل) .

وان فرضت أن المحذوف هو التاء ، فالأعمال أيضا ثلاثة :

سلب [حركة التاء] (٥) ثم حذفها ، ثم ابدال التاء مكسورة من الطاء المكسورة ،

---

١) شرح السيرافي ٦/ ٦٠٠ وعبارته : " .. وكذلك السين لم تجد حرفا أقرب الى التاء في المخرج والهمس حيث أرادوا التخفيف منها ، وانما فعلوا هذا ؛ لأن التضعيف مستثقل في كلامهم .. ".

٢) يقول أبو سعيد ٦/ ٥٩٧ : " .. ومثل ذلك : (يسطيع) أصله : يستطيع ، وكثر في كلامهم ، فحذفوا أحد الحرفين ، فمنهم من يقول : (يسطيع) ومنهم من يقول : (يستيع) .
وكرهوا ادغام التاء في الطاء والقاء حركتها على السين ، فيقال : (يسطيع) ، كراهية تحريك السين .. ".

٣) بياض في المخطوطة .

٤) غير واضح في المخطوطة .

٥) بياض في المخطوطة .

....

والوزن اذ ذاك : (يسفعل)[١].

قالوا : والأول أولى [لأن ابدال][٢] التاء من الطاء ضعيف[٣].

السادسة : قولهم: "بلعنبر" وأصله : "بنو العنبر".

قال "الجوهرى": "العنبر : أبو حى من [تميم][٤] وهو : العنبر بن عمرو بن تميم"[٥].

الشاهد فيه : أنه لما أضيف "بنون" الى "العنبر" سقطت النون للاضافة ، ثم حذفت الواو حال الرفع ، والياء حالتى النصب والجر ، لالتقاء الساكنين ، فاجتمع النون الذى هو عين الكلمة [ولام التعريف ، ولم يمكن ادغامها فى لام التعريف][٦] لسكونها ، فحذفت النون من اللفظ والخط جميعا .

وكذلك حذفت ألف الوصل من الخط ، وقيل : ["بلعنبر"][٧] فى الأحوال الثلاثة .

---

١) يقول سيبويه ٤/٤٨٣ : "٠٠ حذفوا التاء من قولهم : (يستطيع) فقالوا : يسطيع ، حيث كثرت ، كراهية تحريك السين ، وكان هذا أحرى اذ كان زائدا ، استثقلوا فى (يسطيع) التاء مع الطاء ، وكرهوا أن يدغموا التاء فى الطاء فتحرك السين ، وهى لاتحرك أبدا ، فحذفوا التاء ٠٠"
ويقول فى ٤ / ٤٨٤ : "٠٠ وقال بعضهم : فى : (يستطيع) : يستيع .
فان شئت قلت : حذفت الطاء كما حذف لام (ظلت) ، وتركوا الزيادة كما تركوها فى : (تقيت) .
وان شئت قلت: أبدلوا التاء مكان الطاء ؛ ليكون مابعد السين مهموسا مثلها ، كما قالوا : (ازدان) ليكون مابعده مجهورا ، فأبدلوا من موضعها أشبه الحروف بالسين ، فأبدلوها مكانها ، كما تبدل هى مكانها فى الاطباق ".

٢) بياض فى المخطوطة .

٣) ينظر : ابن يعيش ١٠/١٥٤ ، ١٥٥ والايضاح لابن الحاجب ٢ / ٥٢١ وشرح الشافية ٣ / ٢٦٢ ، ٢٩٣ .

٤) بياض فى المخطوطة .

٥) الصحاح (عنبر) ٢/٧٥٩ وزيد فيه : " وبلعنبر : هم بنو العنبر ، حذفوا النون لما ذكرناه فى باب الثاء فى بلحارث ".

٦) مابين الحاصرتين بياض فى المخطوطة ، وهو مقتبس من الكتاب ٤ / ٤٨٤ وابن يعيش ١٠/١٥٥ .

٧) بياض فى المخطوطة .

وكذلك يفعلون فى كل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة [١].

ولقائل أن يقول : انهم اتفقوا [على أنه لابد فى] [٢] مثل هذا الحذف من تحقق مجموع أمرين :

أحدهما : أن تكون اللام للتعريف .

والآخر : أن تكون ظاهرة [غير] [٣] مدغمة ، وليس فى كلام المصنف مايدل على أنه لابد من مجموع هذين الوصفين .

قال " سيبويه " : ولاتحذف [فى " بنى النجار " و " بنى التيم " [٤]] وماأشبه ذلك ؛ لأن اللام فيهما مدغمة فيما بعدها ، ولم تظهر [٥].

قال " أبو سعيد " : " الموجب لذلك أن لام المعرفة اذا ظهرت ، بان مخرجها ، فظهرت النون واللام وكأنهما من جنس واحد ، لما بينهما من التجاور ؛ لأن النون تدغم فى اللام ، فصارتا كأنهما سينا " مسست " و " أحسست " ، ولاما " ظللت " .

واذا أدغمت لام المعرفة [فى حرف] [٦] آخر بان ذلك الحرف النون .

وأيضا فان لام التعريف اذا أدغمت ، وأبدلت للادغام ، فقد أعلت ، فكرهوا حذف ماقبلها ، لئلا يدخلوا علة على علة " [٧].

السابعة : قولهم : " بلعجلان " بفتح العين ، والأصل : " بنو العجلان " فى الرفع ، و " بنى العجلان " فى النصب والجر .

---

١) الكتاب ٤/٤٨٤ : " ومن الشاذ قولهم قولهم فى (بنى العنبر ، وبنى الحارث) : بلعنبر ، وبلحارث ، بحذف النون .
وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة " .

٢) بياض فى المخطوطة .

٣) بياض فى المخطوطة .

٤) بياض فى المخطوطة .

٥) الكتاب ٤/٤٨٤ وعبارته : " .. فأما اذا لم تظهر اللام فيهما ، فلا يكون ذلك .. " .

٦) سقط من المخطوطة .

٧) شرح السيرافي ٦/٤٠٤
ومما تجدر ملاحظته أن المصنف والشارح كلاهما استقى المواضع الشاذة من كتاب سيبويه ، وشرحه لأبى سعيد السيرافى .

. . . .

وبقية الكلام فيه على الوجه الذى سبق .

قال " أبو محمد " : " انما حذفت النون فى " بلعنبر " و " بلعجلان " لأن النون واللام متقاربان ، ولذلك قالوا : " لعلى " فى " لعلنى " و " انى " فى " اننى " فحذفوا النون عند اللامين ، كما حذفوا النون عند التنوين " (١) .

وقال " أبو سعيد " : " هذا الحذف من الشاذ ؛ لأن " بنو " منفصل عن لام التعريف ، ولأن لام التعريف مبنية على السكون ، بخلاف اللام الثانية فى : " ظللت " فانها مع ماقبلها فى كلمة واحدة ، وقد تكون متحركة فى بعض التقادير " (٢) .

واذا كان الادغام فيه متعذرا ، كانت الحاجة الى تخفيفه بالحذف أقل .

الثامنة : قولهم : " علماء بنو فلان " .

الشاهد فيه : أن الأصل : " على الماء بنو فلان " ، فسقطت الألف ، لملاقاتها لام التعريف ، فاجتمع لامان ، وتعذر ادغام الأولى فى الثانية ، فحذفت اللام الأولى ، كما حذفت فى " ظللت " الا أن الحذف ـ ههنا ـ أبعد ؛ لأن كل واحد من اللامين منفصل عن صاحبه ، وواقع فى كلمة أخرى ، كما ذكرناه (٣) .

وقد احتج المصنف على جواز حذف اللام الأولى بقول الشاعر :

[٢١٣] غداة طفت علماء بكر بن وائل ∴ وعاجت صدور الخيل شطر تميم (٤)

---

١) التخمير ٢ ورقة / ٢٨٧ (مخطوط) .

٢) شرح السيرافى ٦ / ٦٠٣ ، ٦٠٤ وزاد أبو سعيد : " وانما يقع الادغام فى متحرك ، والذى لايكون الا ساكنا لايقع فيه الادغام .. " .

٣) يقول ابن الحاجب فى الايضاح ٢/ ٥٢١ : " .. وانما ضعف (بلعنبر) وشبهه وان كان اجتماعهما مع لام التعريف كثيرا لأمرين :
أحدهما : أنهما من كلمتين منفصلتين ، والمتصل آكد من المنفصل .
والثانى : أنهما فى الحقيقة لم يجتمعا ؛ لما بينهما من الفصل بالياء فى (بنى) والواو فى : (بنو) ، والألف فى : (على) ؛ لأنها مرادة ، فكانت فاصلة فى الحقيقة بينهما " .
وينظر : الكتاب ٤/ ٤٨٥ وشرح السيرافى ٦/ ٦٠٣ ، ٦٠٤ وأمالى الشجرى ٢ / ٤ وابن يعيش ١٠/ ١٥٥ والممتع ٢/ ٧١٧ ، ٧١٨ وشرح الشافية ٣ / ٢٩٣ وأسرار العربية / ١٦٩ .

٤) من الطويل ، قاله : الفرزدق (حماسة التبريزى ١/ ٥)
والبيت من شواهد أمالى الشجرى ١/ ٩٧ ، ٢ / ٤ ونسبه لقطرى ابن الفجاءة ، برواية :
غداة طفت علماء بكر بن وائل ∴ وعجنا صدور الخيل نحو تميم
وأسرار العربية / ١٦٩ وابن يعيش ١٠/ ١٥٤ .

....

وهذه الكلمة تذكر في معرض المدح ، والمعنى :
انهم علوا في المنزلة والعز ، بحيث لا يعلوهم [أحد](١) كما أن الميتة تطفو الماء ، وتعلق عليـه .
(٢)
وربما وقع في بعض كتب النحو (طغت) بالغين المعجمة ، وهو تصحيف [والصحيح] ما رويناه .

وعاجت ، معناه : أقبلت وتوجهت(٣).

ويجوز في (صدور) الرفع ، والنصب ؛ لأن (عاج) قد يجئ متعديا ولازما .

ويروى : (نحو تميم) . والمعنى واحد .

قال الجوهري : تقول : " قصدت سطره ، أي : نحوه "(٤).

وتفارق [" علماء بنو فلان "(٥)] ماقبلها في أن المحذوف فيها لالتقـاء الساكنين انما هو الألف المنقلبة عن الواو التي [هي](٦) لام الكلمة .

والمحذوف في المثالين المتقدمين : قد يكون واوا ، وقد يكون ياء ، وهما زائدان ، كما سبق .

قوله : (وإذا كانوا ممن يحذفون مع امكان الادغام في : " يتسع ، ويتقي " فهم مع عدم امكانه أحذف) .

اعلم أن الأصل في : (يتسع) : يوتسع ، على زنة (يفتعل) ، فـاذا أرادوا التخفيف بالادغام ، أبدلوا [الواو تاء(٧)] وأدغموا الأولى في الثانية ، وقالـوا : (يتسع) بتشديد التاء .

---

١) بياض في المخطوطة .
٢) بياض في المخطوطة .
٣) اللسان (عوج) ٤ / ٣١٥٦ .
٤) الصحاح (شطر) ٢ / ٦٩٧ .
٥) مابين الحاصرتين بياض في المخطوطة .
٦) بياض في المخطوطة .
٧) بياض في المخطوطة .

. . . .

وإن أرادوا التخفيف بالحذف [حذفوا الواو ، وقالوا : (يتسع) ، ومثلهـــــا : (يتقى) (١)] .

ومعنى كلام المصنف (٢) . . . .

. . . .

. . . .

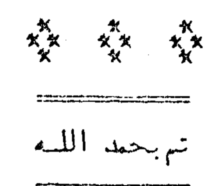
. . . .

ـ ـ ـ ـ

---

١) بياض في المخطوطة.
ويقول سيبويه ٤ / ٤٨٣ : " ومن الشاذ قولهم : (تقيت ، وهو يتقى ، ويتســع) ، لما كانتا مما كثر في كلامهم ، وكانتا تاءين ، حذفوا كما حذفوا العين من المضاعــف ، نحو : (أحست ، وست) .
وكانوا على هذا أجرأ ؛ لأنه موضع حذف وبدل .
والمحذوفة : التي مكان الفاء . ألا ترى أن التي تبقى متحركة " .
وينظر : شرح الشافية ٣ / ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

٢) الايضاح لابن الحاجب ٢ / ٥٢١ ، ٥٢٢ : " .. أنهم كرهوا اجتماع المثليـــــن ، مع امكان تحقيقه بالادغام ، حتى حذفوا ، هربا من اجتماعهما ، مع امكان ضـــرب من التخفيف فيهما ، وإذا فعلوا ذلك فيه ، فلأن يفعلوا في الذي لم يكن فيه ضرب من ضروب التخفيف أولى .
على أن (يتسع ، ويتقى) ضعيف ، ولولا ذلك لكان الحذف مما يتعذر فيه الادغـــام أولى ، كما تبين بالاستدلال ، وإنما هو أولى من : (يتسع ، ويتقى) باعتبـــــار شذوذهما .
والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب " .



تم بحمد الله

نتائـــج البحـــث

بعد هذه الرحلة الطويلة التى دامت سنين عديدة فى صحبة العلامة الزمخشرى ومفصله ، والإمام الرازى وعرائسه ، أستطيع أن أقرر النتائج التالية :

أولا : يعتبر الزمخشرى من أبرز علماء الدين واللغة الذين ظهروا فى بداية القـــرن السادس الهجرى ، حيث أثرى الفكر الإسلامى بكتبه الدينية واللغوية ، وكما عرفـــه العلماء والباحثون بكشافه ، عرفوه بمفصله الذى قامت حوله عشرات الشروح ، ونصب العلماء أنفسهم لكشف أسراره ، واظهار روائعه .

ثانيا : يعتبر القرن السادس الهجرى قرن ازدهار وتقدم لشتى العلوم والمعـــارف ، وخاصة علوم الدين واللغة .

ثالثا : ولد الإمام الرازى ، وعاش فى النصف الثانى من القرن السادس الهجرى ، وأوائل القرن السابع ، وطلع على الناس بمواهبه المتعددة فى التفسير ، والطب ، وعلم الكلام ، والهندسة ، والكيمياء ، وسائر المعارف العامة .

رابعا : إذا كان الباحثون والدارسون قد عرفوا الإمام الرازى مفسرا بارعا ، وطبيبا حاذقا ، ومتكلما مقنعا ، وبلاغيا امتلك ناصية البيان ، فحق لهم بعد ظهور عرائســه أن يعرفوه علما من أعلام النحو الذين ظهروا فى أواخر القرن السادس ، وأوائـــل القرن السابع الهجرى .

خامسا : عرائس المحصل من أسبق وأهم شروح المفصل التى تمتاز بحسن العرض ، ووضوح الأسلـــوب .

سادسا : استقى صاحب العرائس أفكاره النحوية من أمهات الكتب التى نعتبرهـــا ينابيع النحو الأولى .

سابعا : عرائس المحصل من شروح المفصل التى عنيت بالشواهد على اختلاف أنواعهـــا ، كما اهتم صاحبه بالتفسيرات اللغوية لكل ما يعن له فى أثناء شرحه .

ثامنا : لقد وقف الإمام الرازى من القراء موقفا معتدلا ، فقد دافع عنهم ، واعتـــد بقراءتهم على اختلاف درجاتها ، ولم يسلك مسلك غيره فى الحملة عليهـــم ، والتشهير بهم ، كما فعل المازنى مع الإمام نافع ابن أبى نعيم .

تاسعا : كان الامام الرازى فى عرائسه معنيا بعرض الآراء ، واظهار الخلافات النحوية ، وبيان أدلة كل فريق فيها ، وقلما كان يبدى رأيا ، أو يرجح موقف فريق على آخر .

عاشرا : من خلال شرح الإمام الرازى المسائل النحوية ندرك اتجاهه البصرى .

حادى عشر : عرائس المحصل سفر نحوى وصرفى ، فيه آراء نحوية وصرفية لعلماء أجلاء ، لم نر كتبهم حتى الآن ، ولعل الزمن يجود بها فى مستقبل الأيام ؛ لنقف على هذه الآراء فى مصادرها .

ثانى عشر : الإمام الرازى نموذج للعقلية المسلمة التى منحها الله مواهب متعددة جديرة بالدراسة والبحث .

ثالث عشر : هذا البحث يضيف إلى مكتبة التراث الإسلامى والعربى كتابا من أمهات الكتب التى نعتز بها فى ميدان الدراسات النحوية والصرفية .



الفهـــــارس

فهرس الآيات القرآنية



فهرس الأحاديث النبوية وأقوال الصحابة



فهرس الشواهد الشعرية

(م)

رقم الشاهد		قائلــه	بحــره	الصفحة
١٧٤	حتى تذكر بيضات وهيجه ∴ يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم	علقمة الفحل	البسيط	٩٥٣
١٥٤	ألا ياسنا برق على قلل الحمى ∴ لهنك من برق علي كريــم	رجل من بني نمير	الطويل	٨٣٥
١٨٠	ألا طرقتنامية ابنة منــذر ∴ فما أرق النيام إلا سلامهــا	ذو الرمة	الطويل	٩٩٨
١٢٣	ذم المنازل بعد منزلة اللوى ∴ والعيش بعد أولئك الأيام	جرير	الكامل	٦٧٩
١١٩	فياظبية الوعساء بين جلاجل ∴ وبين النقا آأنت أم أم سالم؟	ذو الرمة	الطويل	٦٥٦
٢٠	حاشا أبي ثوبان إن بــــه ∴ ضنا على الملحاة والشتم	منقذ بن الطماح	الكامل	٨٦
١٦٩	وكيد ضباع القف يأكلن جثتــــى وكيد خراش عند ذلك ييتــــم	أبو خراش الهذلي	الطويل	٩٣١
٢٩	منعت تميما منك إني أنا ابنهـــا وشاعرها المعروف عند المواســم	الفرزدق	الطويل	١٢٢
	وكنت أرى زيدا كما قيل سيــــدا إذا إنه عبد القفا واللهــــازم			
٨	ضممت إليه بالسنان قميصه ∴ فخر صريعا لليدين وللفــم	مختلف فيه	الطويل	٥٢
٧٠	سائل فوارس يربوع بشدتنا ∴ أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم	زيد الخيل	البسيط	٣٣٣
٤٢	ويوما توافينا بوجه مقســم ∴ كأن ظبية تعطو إلى ناضر السلم ويوما تريد مالنا مع مالهــا ∴ فإن لم ننلها لم تنمنا ولم تنم	مختلف فيه	الطويل	١٧٦
٢٠٧	هو الجواد الذي يعطيك نائلــــه عفوا ويظلم أحيانا فيظلــــــم	زهير	البسيط	١٢٠٩
١٧١	فتعرفوني إنني أنا ذاكــــــــم شاك سلاحي في الحوادث معلم	طريف بن تميم	الكامل	٩٤٤
١٦٧	يدين على ابن حسحاس بن عمــرو بأسفل ذي الجذاة يد الكريــم	معقل بن عامر	الوافر	٨٧٦

الرجـــز

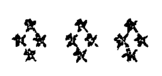
رقم الشاهد		قائله	الصفحة
١٣٠	ربيته حتى إذا تمعددا	العجاج	٧٣٣
	وآض نهدا كالحصان أجردا		
	كان جزائى بالعصا أن أجلدا		
١٤١	وايتصلت بمثل ضوء الفرقد	مجهول	٨٠٤
١٣٩	إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدر	العجاج	٧٩٩
	تقضى البازى إذا البازى كسر		
٥٩	فى بئر لاحور سرى وما شعر	العجاج	٢٨١
١٢٤	أنا ابن ماوية إذ جد النقر	مختلف فيه	٦٨٢
١٧٩	حفت بأطواد جبال وسمر	حكيم بن معية الربعى	٩٩٥
	فى أشب الغيطان ملتف الحظر		
	فيه عيائيل أسود ونمر		
٩٤	تحفزها الأوتار والأيدى الشعر	مجهول	٥٣٩
	والنبل ستون كأنها الجمر		
٩٠	يامرحباه بحمار عفرا	عروة بن حزام العذرى	٤٥٤
١٠٣	أنا أبو النجم وشعرى شعرى	أبو النجم	٥٧١
١٧٨	غرك أن تقاربت أباعرى	جندل بن المثنى الطهوى	٩٩٤
	وأن رأيت الدهر ذا الدوائر		
	حنى عظامى وأراه ثاغرى		
	وكحل العينين بالعواور		
١٤٩	فإن يكن أمسى البلى تيقورى	العجاج	٨٢٤
١٥	وبلدة ليس بها أنيس	جران العود	٦٥، ٩٨
	إلا اليعافير وإلا العيس		
١٩٥	لاصبر حتى تلحقى بعنس	مجهول	١٠٣٥
	أهل الرياط البيض والقلنس		
٢٠١	إن الجراء تختترش	مجهول	١١٣٩
	فى بطن أم الهمرش		

— — — — —

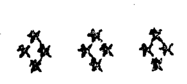
أنصاف الأبيـــات



فهرس الأمثـــال



فهرس أقوال العرب



فهرس الكتب التى وردت فى المخطوطة



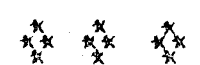
فهرس البلـــدان والمواضـــع



فهرس القبائل

❊ ❊ ❊

فهرس المذاهب النحوية



فهـــرس الأعـــلام



المصـــادر والمراجـــــع

- الإبدال لابن السكيت ـ تحقيق : د . حسين محمد محمد شرف ـ الهيئـــة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨م .
- إبراز المعانى من حرز الأمانى فى القراءات السبع للشاطبى ـ تأليف أبى شامـة الدمشقى ـ تحقيق إبراهيم عطوه عوض (ط مصطفى الحلبى ـ مصر) .
- ابن ماجه لأبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ـ تحقيق : محمد فـــؤاد عبد الباقى ـ دار الفكر .
- أبو عثمان المازنى المجدد ومؤلفاته وأثره ـ للدكتور عبد العزيز محمد فاخر ـ رسالة دكتوراه ـ كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢م .
- إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين لـ : محمد بن محمـــد الحسينى الزبيدى ـ دار إحياء التراث العربى ـ بيروت .
- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر ـ أحمد بن محمد بن أحمد الشهير بالبناء ـ مكتبة المشهد الحسينى ـ القاهرة .
- أخبار العلماء بأخبار الحكماء للوزير جمال الدين أبى الحسن القفطى ـ تصحيح السيد أمين الخانجى ـ مكتبة الاتحاد الأخوى ـ مصر .
- أخبار النحويين البصريين للقاضى أبى سعيد السيرافى ـ تحقيق : د . طـــه محمد الزينى ـ د . محمد عبد المنعم خفاجى (ط أولى ـ مصطفى الحلبى ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥م) .
- الأزهية فى علم الحروف لـ : على بن محمد الهروى ـ تحقيق : عبد المعيـــن الملوحى ـ منشورات مجمع اللغة العربية ـ (دمشق ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م) .
- أساس البلاغة للزمخشرى (ط دار صادر ـ بيروت ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥م) .
- أسد الغابة فى معرفة الصحابة لـ : عز الدين بن الأثير الجزرى ـ تحقيـــق : محمد إبراهيم البنا وآخرين (ط الشعب) .
- أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى (ط ليدن ١٣٠٣ هـ ـ ١٨٨٦م) .
- الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر العسقلانى (ط أولى ـ مطبعـــة السعادة ـ مصر ١٣٢٨ هـ) .

- إصلاح المنطق لابن السكيت ـ تحقيق : أحمد محمد شاكر ـ عبد السلام محمد هارون (ط ثالثة ـ دار المعارف ـ مصر).
- الأصمعيات : أبى سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعى ـ تحقيق : أحمد محمد شاكر ـ عبد السلام محمد هارون (ط خامسة ـ دار المعارف ـ مصر).
- الأصول لابن السراج ـ تحقيق : د. عبد الحسين محمد الفتلى ـ رسالة دكتوراه ـ كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ١٩٧٠م رقم ٨٦٤.
- إعراب القرآن لأبى جعفر بن النحاس ـ تحقيق : د. زهير غازى ـ مطبعة العانى ـ بغداد ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج ـ تحقيق إبراهيم الأبيارى ـ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ـ القاهرة ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.
- الأعلام للزركلى ـ المطبعة العربية ـ مصر ١٣٤٥هـ.
- إغاثة الأمة بكشف الغمة لـ : أحمد بن على المقريزى ـ دار ابن الوليد.
- الأغانى لأبى الفرج الأصبهانى ـ تحقيق إبراهيم الغرباوى وآخرين ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٢٩١هـ ـ ١٩٧٢م.
- الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ـ تحقيق : د. أحمد محمد قاسم (ط أولى ـ القاهرة ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م).
- الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسى (ط بيروت ١٩٢٧م).
- الأمالى لأبى على القالى ـ دار الكتاب العربى ـ بيروت.
- أمالى الزجاجى ـ تحقيق : عبد السلام هارون ـ المؤسسة الحديثة للطبع والنشر ـ القاهرة (ط أولى ١٣٨٢هـ).
- الأمالى الشجرية لابن الشجرى (ط دار المعرفة ـ بيروت).
- إنباه الرواه على أنباه النحاة للوزير جمال الدين أبى الحسن القفطى ـ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
- الأنساب للإمام أبى سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمى السمعانى ـ وزارة المعارف الهندية ـ دائرة المعارف العثمانية ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف للإمام كمال الدين أبي البركات الأنباري ـ تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (ط دار الفكر ـ القاهرة) .
- الأنموذج للزمخشري (ط أولى ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م) .
- أوضح المسالك لابن هشام (ط ثانية ـ مصطفى الحلبي ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م) .
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ـ تحقيق : د . حسن شاذلي فرهود (ط أولى ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م) .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ـ تحقيق : موسى بناي علوان العليلي ـ مطبعة العاني ـ بغداد .
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ط ثانية ـ دار الفكر للطباعة والنشر ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨م) .
- البداية والنهاية لأبي الفداء الحافظ بن كثير (ط ثانية ـ مكتبة المعارف ـ بيروت ١٩٧٧م) .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ـ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (ط أولى ـ مطبعة الحلبي ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٥م) .
- البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي ـ دراسة وتحقيق (رسالة للماجستير المقدمة إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م) .
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ـ تحقيق : د . طه عبد الحميد طه ـ مصطفى السقا ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م) .
- تاج العروس للسيد محمد مرتضى الزبيدي ـ تحقيق : د . عبد العزيز مطر وآخرين (ط الكويت ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠م) .
- تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت .
- تاريخ القراء العشرة ورواتهم ـ عبد الفتاح القاضي ـ مكتبة المشهد الحسيني ـ القاهرة .

- التبصرة والتذكرة لأبى محمد عبدالله بن على بن إسحاق الصيمرى ـ تحقيق : د · فتحى أحمد مصطفى على الدين (ط أولى ـ دار الفكر ـ دمشق ـ مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى ـ جامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م) ·
- تحبير التيسير فى قراءات الأئمة العشرة للإمام محمد بن محمد بن على الجزرى ـ تحقيق : عبد الفتاح القاضى ـ محمد الصادق قمحاوى ـ (ط أولى ـ دار الوعى ـ حلب ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣م) ·
- التخمير لأبى محمد صدر الأفاضل (مخطوط ـ المتحف البريطانى ـ لندن رقم ٣٧٤٠) ·
- تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبى (ط رابعة ـ دار إحياء التراث العربى ـ بيروت) ·
- التذييل والتكميل لأبى حيان (مخطوط ـ دار الكتب المصرية رقم ٦٢ نحو)·
- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف للإمام زكى الدين عبد العظيم المنذرى ـ تعليق : مصطفى محمد عماره ـ دار إحياء التراث ـ بيروت (ط ثالثة ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨م)·
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ـ تحقيق : محمد كامل بركات ـ دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م)·
- تقريب التهذيب لابن حجر العسقلانى ـ تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ـ المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة ·
- تقريب النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ـ تحقيق : إبراهيم عطوه عوض ـ مطبعة البابى ١٩٦١م ·
- التكملة لأبى على الفارسى ـ تحقيق : د · كاظم بحر المرجان (ط العراق ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م)·
- تلخيص أخبار اللغويين لابن مكتوم أحمد بن عبد القادر (مخطوط ـ دار الكتب المصرية ـ رقم ٣٠٦٩ تاريخ تيمور) ·
- التنبيه والإيضاح عما وقع فى الصحاح لأبى محمد عبد الله بن برى ـ تحقيق: عبدالعليم الطحاوى (ط أولى ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١م)·

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ـ تحقيق : د · عبد الرحمن سليمان (ط ثانية ـ مكتبة الكليات الأزهرية ـ ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م) ·
- التيسير فى القراءات السبع لأبى عمرو الدانى ـ استانبول ١٩٣٠م ·
- الجامع لأحكام القرآن لأبى عبد الله محمد الأنصارى القرطبى (ط ثالثة ـ دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧م) ·
- الجامع الصغير فى النحو لابن هشام ـ تحقيق : د · أحمد محمود الهرميل ـ مكتبة الخانجى ـ القاهرة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م ·
- الجرح والتعديل لأبى محمد الرازى (ط أولى ـ دائرة المعارف العثمانية ـ الهند ١٢٧١هـ ـ ١٩٥٢م) ·
- جمع الجوامع للسيوطى ـ نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٩٥ حديث ·
- جمهرة اللغة لأبى بكر محمد بن دريد (ط أولى ـ دائرة المعارف العثمانية ـ حيدرآباد ١٣٤٥هـ) ·
- الجنى الدانى فى حروف المعانى لـ : حسن بن قاسم المرادى ـ تحقيق : طه محسن ـ مؤسسة الكتب للطباعة والنشر ـ جامعة الموصل ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م) ·
- حاشية الصبان على الأشمونى ـ دار إحياء الكتب العربية (ط عيسى الحلبى) ·
- حجة القراءات لأبى زرعة ـ تحقيق : سعيد الأفغانى (ط ثالثة ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م) ·
- الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ـ تحقيق : د · عبد العال سالم مكرم (ط ثانية ـ دار الشروق ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م) ·
- حواشى المفصل للزمخشرى (مخطوط ـ ليدن ـ هولندا رقم ١٦٤) ·
- خزانة الأدب للبغدادى (ط أولى ـ المطبعة الأميرية ـ بولاق) ·
- الخصائص لابن جنى ـ تحقيق : الأستاذ محمد على النجار (ط ثانية ـ دار الهدى للطباعة والنشر ـ بيروت) ·

— دراسات لغوية — د . عبد الصبور شاهين — المطبعة العالمية — القاهرة — ١٣٩٦ هـ — ١٩٧٦م .

— الدرر اللوامع على همع الهوامع لـ : أحمد بن الأمين الشنقيطي (ط ثانية — دار المعرفة — بيروت ١٣٩٣ هـ — ١٩٧٣م) .

— دستور اللغة لـ : بديع الزمان أبي عبد الله الحسين بن إبراهيم النطنزي (مخطوط — دار الكتب المصرية — رقم ٣٢٦ لغة) .

— ديوان ابن مقبل — تحقيق : د . عزه حسن — وزارة الثقافة والإرشاد القومي — دمشق ١٣٨١ هـ — ١٩٦٢م .

— ديوان أبي الأسود الدؤلي — تحقيق : عبد الكريم الدجيلي (ط أولى — بغداد ١٣٧٣ هـ — ١٩٥٤م) .

— ديوان الأعشى الكبير : ميمون بن قيس — شرح : محمد محمد حسين — مكتبة الآداب — الجماميز — القاهرة .

— ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي — تحقيق : د . عزه حسن — وزارة الثقافة والإرشاد القومي — دمشق ١٣٧٩ هـ — ١٩٦٠م) .

— ديوان جران العود النميري (دار الكتب المصرية ١٩٣١م) .

— ديوان جرير — دار صادر — بيروت ١٣٨٤ هـ — ١٩٦٤م .

— ديوان جميل بثينه — تحقيق : د . حسين نصار — دار مصر للطباعة — القاهرة .

— ديوان حاتم الطائي — دار بيروت للطباعة والنشر — ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤م .

— ديوان حسان بن ثابت — تحقيق : د . سيد حنفي حسنين — الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤م .

— ديوان الحطيئة — شرح أبي سعيد السكري — دار صادر — بيروت ١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧م .

— ديوان حميد بن ثور الهلالي — عبد العزيز الميمني — نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١ هـ — ١٩٥١ م — الدار القومية للطباعة والنشر — القاهرة .

- ديوان ذو الرمة (ط ثانية ـ المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ـ دمشق ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م).
- ديوان رؤبة بن العجاج ـ ضمن مجموع أشعار العرب ـ عناية وليم بن الورد البروسي (ط أولى ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ١٩٧٩م).
- ديوان زهير بن أبي سلمى ـ دار صادر ـ بيروت ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
- ديوان الشماخ بن ضرار ـ تحقيق : صلاح الدين الهادي ـ دار المعارف ـ مصر ١٩٦٨م.
- ديوان عامر بن الطفيل ـ رواية أبي بكر الأنباري ـ دار صادر ـ بيروت ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.
- ديوان عبيد بن الأبرص ـ دار صادر ـ بيروت ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ـ تحقيق : د. محمد يوسف نجم ـ دار صادر ـ بيروت ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م.
- ديوان العجاج برواية الأصمعي ـ تحقيق : د. عزه حسن ـ دار الشرق ـ بيروت.
- ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي ـ هاشم الطعان ـ وزارة الثقافة والإعلام ـ العراق.
- ديوان الفرزدق ـ دار صادر ـ بيروت ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م.
- ديوان القتال الكلابي ـ تحقيق : إحسان عباس ـ دار الثقافة ـ بيروت ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م.
- ديوان قيس بن الخطيم ـ تحقيق : د. ناصر الدين الأسد (ط ثانية ـ دار صادر ـ بيروت ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م).
- ديوان كثير عزة ـ تحقيق : د. إحسان عباس ـ دار الثقافة ـ بيروت ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري ـ تحقيق : سامي مكي العاني (ط أولى ـ مكتبة النهضة ـ بغداد ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م).
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ـ دار صادر ـ بيروت ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

- ديوان مجنون ليلى ـ تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ـ مكتبة مصر ـ دار مصر للطباعة .
- ديوان الهذليين ـ نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ـ الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥م .
- الرازى ومنهجه فى النحو مع تحقيق الجزء الأول من كتابه عرائس المحصل من نفائس المفصل للدكتور طارق نجم عبد الله ـ رسالة دكتوراه ـ كلية اللغة العربية ـ القاهرة ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م .
- الراعى النميرى : عبيد بن حصين شاعر بنى نمير ـ د . محمد نبيه حجاب (ط أولى ـ مكتبة نهضة مصر ـ الفجالة ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٣م) .
- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للإمام أحمد بن عبد النور المالقى ـ تحقيق : أحمد محمد الخراط ـ مجمع اللغة العربية ـ دمشق ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م .
- الزاهر لأبى بكر الأنبارى ـ تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ـ وزارة الثقافة والإعلام ـ العراق ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م .
- الزمخشرى للدكتور أحمد محمد الحوفى (ط ثانية ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب) .
- السبعة فى القراءات لابن مجاهد ـ تحقيق : د . شوقى ضيف (ط ثانية ـ دار المعارف ـ مصر) .
- السفر الثانى من شروح سقط الزند ـ تحقيق : مصطفى السقا وآخرين ـ نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٣٦٦ هـ ـ ١٩٤٧م .
- سنن أبى داود (ط ثانية ـ مطبعة الحلبى ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م) .
- سنن الترمذى ل : أبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة ـ تحقيق : إبراهيم عطوه عوض ـ مكتبة الحلبى ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢م .
- السنن الكبرى للبيهقى ـ دار الفكر .
- سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبى ـ تحقيق : مأمون الصاغرجى (ط ثانية ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م) .

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ـ المكتب التجاري للطباعة والنشر ـ بيروت .
- شرح ابن عقيل ـ تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (ط تاسعة ـ مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م) .
- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ـ تحقيق : د . محمد على الريح ـ دار الفكر ـ القاهرة (١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م) .
- شرح أبي سعيد السيرافي للكتاب (مخطوط ـ دار الكتب المصرية ـ رقم ٥٢٨ نحو تيمور) .
- شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ـ دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى الحلبي .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ـ تحقيق : د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ـ دار الجيل ـ بيروت .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ـ دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى الحلبي .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ـ تحقيق : د . صاحب جعفر ـ رسالة دكتوراه ـ كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ١٩٧١م .
- شرح ديوان امرئ القيس ـ حسن السندوبي (ط سابعة ـ المكتبة الثقافية ـ بيروت ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م) .
- شرح ديوان الحماسة لأبي على المرزوقي ـ أحمد أمين ـ عبد السلام هارون (ط ثانية ـ لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م) .
- شرح ديوان الحماسة للتبريزي ـ نسخة مصورة ـ عالم الكتب ـ بيروت .
- شرح ديوان : علقمة ، طرفة ، عنترة ـ دار صادر ـ بيروت ١٩٦٨م .
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي ـ محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ثانية ـ مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م) .
- شرح السنة للبغوي ـ تحقيق : شعيب الأرناؤوط ـ زهير الشاويش .
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي ـ تحقيق الأساتذة : محمد نور الحسن ـ محمد الزفزاف ـ محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .

- شرح شافية ابن الحاجب لـ : نقره كار (ط عيسى الحلبي).
- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ـ تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (ط سادسة ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٣م).
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ـ تحقيق : د . عبد المنعم أحمد هريدي ـ رسالة دكتوراه ـ كلية اللغة العربية ـ القاهرة ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠م .
- شرح كافية ابن الحاجب لابن الحاجب (ط أولى ـ دار الطباعة العامرة ١٢٠٩ هـ) .
- شرح الكافية للرضي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ـ تحقيق : د . أحمد عبد المنعم أحمد الرصد ـ رسالة دكتوراه ـ كلية اللغة العربية ـ القاهرة ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨م رقم ١٧٨٥ .
- شرح المفصل لابن يعيش (ط بيروت ـ مكتبة المتنبي ـ القاهرة).
- شعر إبراهيم بن هرمه القرشي ـ تحقيق : محمد نفاع ـ حسين عطوان ـ مجمع اللغة العربية ـ دمشق ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م.
- شعر الأخطل التغلبي ـ تحقيق د . فخر الدين قباوه (ط ثانية ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م) .
- شعر عمرو بن أحمد الباهلي ـ تحقيق د . حسين عطوان ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة ـ دار الثقافة ـ بيروت .
- الصحاح لـ : إسماعيل بن حماد الجوهري ـ تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار (ط ثانية ـ بيروت ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م) .
- صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج (ط أولى ـ دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥م).
- صفة الصفوة لـ : جمال الدين أبي الفرج بن الجوزي ـ تحقيق : محمود فاخوري (ط أولى ـ دار الوعي ـ حلب ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م) .

ـ طبقات الشافعية ل : جمال الدين عبد الرحيم الإسنوى ـ تحقيق : عبدالله الجبورى (ط أولى ـ مطبعة الارشاد ـ بغداد ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١م) .

ـ طبقات الشافعية الكبرى ل : تاج الدين أبى نصر عبد الوهاب السبكى ـ تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو ـ محمود محمد الطناحى (ط أولى ـ مطبعة الإرشاد ـ بغداد ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١م) .

ـ طبقات الشافعية الكبرى ل : تاج الدين أبى نصر عبد الوهاب السبكى ـ تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو ـ محمود محمد الطناحى (ط أولى عيسى الحلبى) .

ـ طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحى ـ شرحه : محمود محمد شاكر ـ مطبعة المدنى .

ـ طبقات المفسرين للسيوطى ـ تحقيق : على محمد عمر (ط أولى ـ مكتبة وهبة ـ القاهرة ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦م) .

ـ طبقات النحويين واللغويين لأبى بكر الزبيدى ـ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف ـ مصر ١٩٧٣م .

ـ عدى بن زيد العبادى ل : محمد على الهاشمى (ط أولى ـ المكتبة العربية ـ حلب ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧م) .

ـ عرائس المحصل من نفائس المفصل (المجلد الثالث) تحقيق : د . محمد محمد فهمى ـ رسالة دكتوراه ـ كلية اللغة العربية بأسيوط ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م .

ـ العين للخليل بن أحمد الفراهيدى ـ تحقيق : د . عبد الله درويش (ط بغداد ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٧م) .

ـ عيون الأنباء فى طبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة ـ تحقيق : د . نزار رضا ـ منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت .

ـ غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى ـ عنى بنشره : ج . برجستراسر ـ مكتبة الخانجى ـ مصر ١٣٥١ هـ ـ ١٩٣٢م .

- غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني (مخطوط ـ دار الكتب المصرية رقم ٤٩٢ تفسير طلعت) .
- فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية ل : محمد صالح الزركان ـ دار الفكر ـ مصر .
- الفقه على المذاهب الأربعة ـ قسم العبادات (ط أولى ـ دار الكتب المصرية ١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٨م) .
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ـ تحقيق : عبد الرحمن ابن يحيى المعلمي اليماني (ط أولى ـ مطبعة السنة المحمدية ـ القاهرة ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠م) .
- فهارس كتاب سيبويه للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (ط أولى ـ مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م) .
- القاموس المحيط ل : مجد الدين الفيروزبادي (ط ثانية ـ مصطفى الحلبي ـ مصر ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢م) .
- القراءات الشاذة لابن خالويه ـ ليبزج ـ ١٩٣٤م .
- قصة الحضارة ل : ول ديورانت ـ ترجمة محمد بدران ـ الإدارة الثقافية ـ جامعة الدول العربية (ط ثالثة ١٩٧٣م) .
- الكامل في التاريخ لابن الأثير الجزري (ط رابعة ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م) .
- الكامل للمبرد ـ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة .
- الكتاب لسيبويه ـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ الهيئة العامة للكتاب ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م) .
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني ـ مكتبة التراث الإسلامي ـ حلب .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ل : حاجي خليفة ـ منشورات مكتبة المثنى ـ بغداد .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ـ تحقيق : د . محيي الدين رمضان (ط ثانية ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت

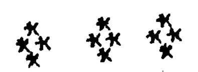
- الكشف فى نكت المعانى والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة لأبى الحسن على بن الحسين الباقولى (مخطوط ـ معهد المخطوطات العربية ـ رقم ٦٧ قراءات) .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشرى ـ تحقيق : محمد مرسى عامر (ط ثانية ـ دار المصحف ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م) .
- لسان العرب ـ أبو الفضل جمال الدين محمد بن منظور ـ دار المعارف .
- لسان الميزان للإمام شهاب الدين أبى الفضل بن حجر العسقلانى ـ منشورات الأعلمى ـ بيروت (ط ثانية ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧١م).
- اللامات ل : على بن محمد الهروى النحوى ـ تحقيق : د . أحمد عبد المنعم أحمد الرصد ـ مطبعة حسان ـ القاهرة ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م.
- اللمع فى العربية لابن جنى ـ تحقيق : د . حسين محمد محمد شرف (ط أولى ـ عالم الكتب ـ القاهرة ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م) .
- المؤتلف والمختلف للآمدى ـ تعليق : د . ف . كرنكو (ط ثانية ـ مكتبة القدسى ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م) .
- مجالس ثعلب ـ تحقيق : عبد السلام هارون ـ دار المعارف ـ مصر (ط ثالثة) .
- مجمع الأمثال للميدانى ـ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (ط عيسى الحلبى) .
- مجمل اللغة لابن فارس (مخطوط ـ دار الكتب المصرية ـ رقم ٢٣٨ لغة)
- المحبر لأبى جعفر محمد بن حبيب البغدادى ـ المكتب التجارى للطباعة والنشر ـ بيروت .
- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنى ـ تحقيق : على النجدى ناصف والدكتور عبد الفتاح شلبى ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م .
- المحصل فى شرح المفصل للأندلسى ـ تحقيق : د . عبد الباقى الخزرجى ـ رسالة دكتوراه ـ كلية اللغة العربية بالقاهرة ـ ١٩٨٢م.

- المخصص لابن سيده (ط أولى ـ المطبعة الأميرية ـ مصر ١٣١٦ هـ)٠
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة مايعتبر من حوادث الزمان للإمام أبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي اليمني المكي ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت (ط ثانية ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠م)٠
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ـ تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم (ط ثانية ـ دار نهضة مصر ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م)٠
- المرتجل لأبي محمد عبد الله بن الخشاب ـ تحقيق : على حيدر ـ دمشق ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م٠
- المسائل العسكرية لأبي على الفارسي ـ تحقيق : د ٠ محمد الشاطر أحمد (ط أولى ـ مطبعة المدني ـ القاهرة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م)٠
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي ـ تحقيق : نبهان ياسين حسين ـ دار الرسالة للطباعة ـ بغداد ١٩٧٧م٠
- معاني الحروف لأبي الحسين على بن عيسى الرماني ـ تحقيق : د ٠ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ـ دار نهضة مصر للطباعة والنشر ـ القاهرة٠
- معاني القرآن للأخفش الأوسط ـ تحقيق : د ٠ فائز فارس (ط ثانية ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م)٠
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (مخطوط ـ معهد المخطوطات العربية رقم ٢٥٠ تفسير)٠
- معاني القران للفراء :
  جـ١ تحقيق الأستاذين أحمد يوسف نجاتي ـ محمد على النجار ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م٠
  جـ٢ تحقيق : الأستاذ محمد على النجار ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م٠
  جـ٣ تحقيق : د ٠ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م٠
- معجم الأدباء لياقوت (ط الأخيرة ـ سلسلة الموسوعات العربية ـ مطبوعات دار المأمون)٠

- معجم البلدان لياقوت الحموى ـ دار صادر ـ بيروت ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٧م.
- معجم الشعراء للمرزبانى ـ تعليق : د. ف. كرنكو (ط ثانية ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م).
- معجم شواهد العربية ـ عبد السلام هارون ـ مؤسسة الخانجى ـ القاهرة (ط أولى ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م).
- معجم المؤلفين ـ عمر رضا كحاله ـ بيروت ـ دار إحياء التراث العربى ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ـ محمد فؤاد عبد الباقى ـ دار الشعب.
- معرفة القراء الكبار لشمس الدين الذهبى ـ تحقيق : محمد سيد جاد الحق (ط أولى ـ دار الكتب الحديثة ـ مصر).
- مغنى اللبيب لابن هشام ـ تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ـ مكتبة محمد على صبيح ـ القاهرة.
- المغنى لموفق الدين بن قدامة ـ دار الكتاب العربى ـ بيروت.
- المفصل فى علم العربية للزمخشرى (ط ثانية ـ دار الجيل ـ بيروت).
- المفضليات للمفضل الضبى ـ تحقيق : أحمد محمد شاكر ـ عبد السلام محمد هارون (ط سادسة ـ دار المعارف).
- المقتصد فى شرح الإيضاح ل : عبد القاهر الجرجانى ـ تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ـ رسالة دكتوراه ـ كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٧٥ رقم ١٤٨٢.
- المقتصد فى شرح الإيضاح ل : عبد القاهر الجرجانى ـ تحقيق كاظم بحر المرجان ـ وزارة الثقافة والإعلام ـ العراق ١٩٨٢م.
- المقتضب لأبى العباس المبرد ـ تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩ هـ.
- المقرب لابن عصفور ـ تحقيق : أحمد عبد الستار ـ عبد الله الجبورى (ط أولى ـ مطبعة العانى ـ بغداد ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢م).
- الممتع فى التصريف لابن عصفور ـ تحقيق : د. فخر الدين قباوه (ط رابعة ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م).

- المنصف شرح تصريف المازني لابن جني ـ تحقيق : إبراهيم مصطفى ـ عبد الله أمين (ط أولى ـ مصطفى الحلبي ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤م) .
- المهذب في القراءات العشر ـ د . محمد سالم محيسن (ط ثانية ـ مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٧٨م) .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ـ د . خديجة الحديثي ـ دار الرشيد ـ العراق ١٩٨١م .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق : علي محمد البجاوي (ط أولى ـ عيسى الحلبي ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٣م) .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لـ : جمال الدين أبي المحاسن يوسف ابن تغري بردي الأتابكي ـ نسخة مصورة عن ط دار الكتب ـ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ـ تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ـ دار نهضة مصر ـ القاهرة .
- نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ـ تحقيق : د . السيد محمد عبد المقصود درويش (ط أولى ـ دار الطباعة الحديثة ـ القاهرة ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م) .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ـ تعليق : د . عبد العظيم الشناوي ـ د . محمد عبد الرحمن الكردي (ط ثانية ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م) .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ـ المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر .
- النكت الحسان لأبي حيان ـ تحقيق : محمد عبد النبي عبد المجيد ـ (رسالة ماجستير ـ كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م) .
- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب لأبي العباس القلقشندي ـ تحقيق : إبراهيم الأبياري (ط ثانية ـ دار الكتاب المصري ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م) .
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ـ تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ـ محمود محمد الطناحي (ط ثانية ـ دار الفكر ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م) .

- النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى - تحقيق : د . محمد عبد القادر أحمد (ط أولى - دار الشروق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م) .
- هدية العارفين فى أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لـ : اسماعيل باشا البغدادى (ط ثانية - استانبول ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م) .
- الهمز لأبى زيد الأنصارى - نشره الأب لويس شيخو اليسوعى - بيروت ١٩١٠م .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .
- الوافى بالوفيات لـ : صلاح الدين بن أيبك الصفدى (ط ثانية باعتناء : س . ديدرينغ - دار النشر فرانز شتاين بفيسباد ن ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبى العباس شمس الدين ابن خلكان - تحقيق : د . احسان عباس - دار صادر - بيروت .



فهرس الدراســـة

فهـــرس الموضوعـــات

